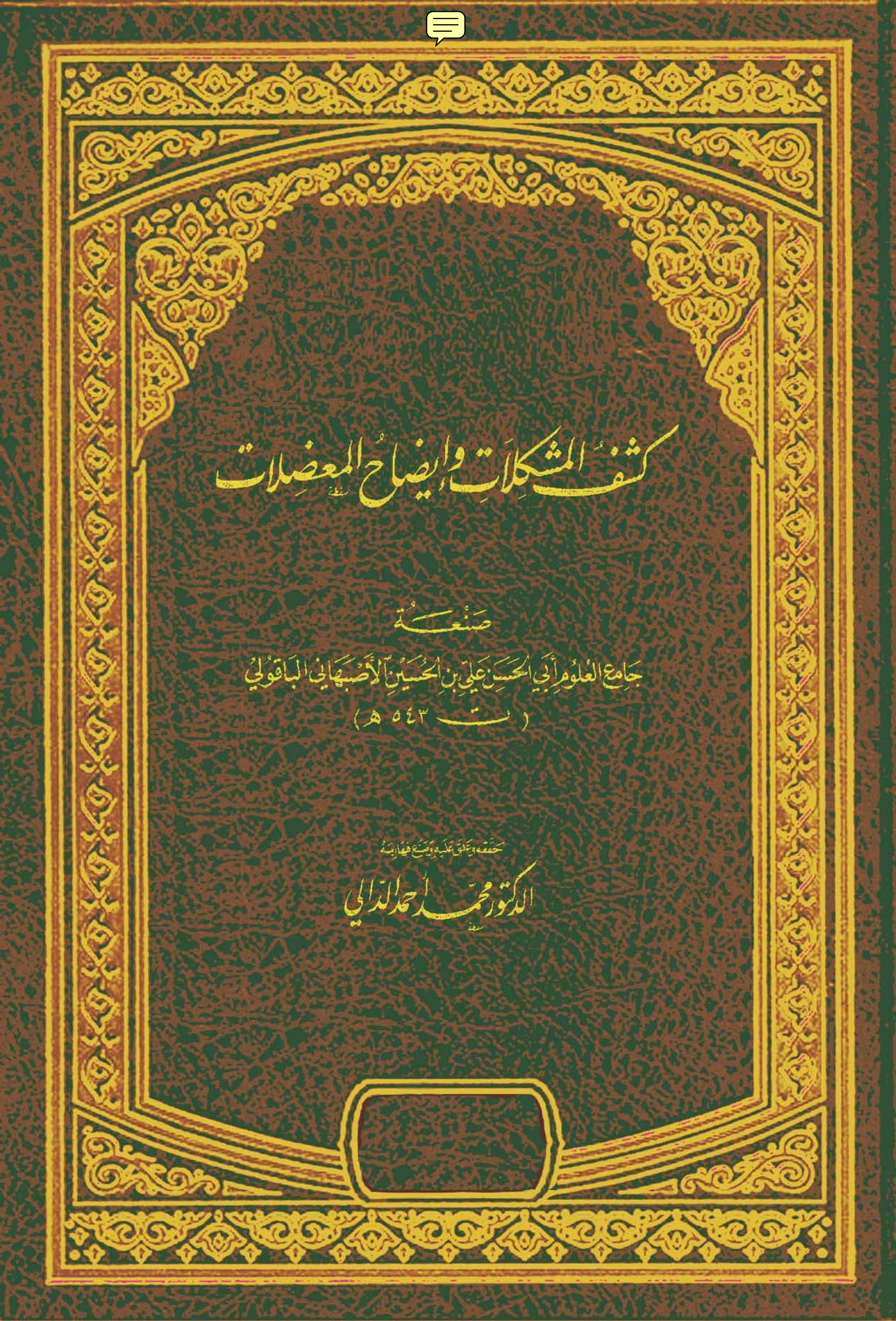

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات
صنعة
جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي
(ت ٥٤٣ هـ)
حققه وعلق عليه وصنع فهارسه
الدكتور محمد أحمد الدالي

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي

(ت ٥٤٣ هـ)

حققه وعلق عليه وصنع فهارسه

الدكتور محمد أحمد الدالي

الجزء الأول

١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م

مطبعة الصباح

دمشق ـ هاتف ٢٢١٥١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْـــمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله وحدَه ، وصلواتُه على نبيِّه محمَّد وآله بعدَه .

أمَّا بعدُ ؛ فإنَّ هذا كتابٌ مؤلَّفٌ في نُكَت المعاني والإعراب وعِلَل القراءات المروية عن **الأئمة السبعة**[1] الذين يُقتدى بهم في دَرْس القرآن والأَخْذ عنهم . أَلَّفْتُه وهَذَّبْتُه وحَبَّرْتُه لينتفعَ به المسلمون ، وأسألُ اللهَ في ذلك العونَ والقوةَ والتوفيقَ .

وأوَّلُ ذلك القولُ في تفخيم لفظة الله وترقيقه[2] في قوله تعالى : ﴿ **بسم الله الرحمن الرحيم** ﴾ .

اللام في قوله ﴿ الله ﴾ مُفَخَّمةٌ مُغَلَّظةٌ إذا كان قبله[3] حرف مفتوحٌ أو مضمومٌ . فالمفتوح نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة

---

(١) وهم نافع المدني وابن كثير المكّي وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون .

(٢) كذا وقع ، وكذلك قوله ص ٤ « من خاصية هذه اللفظة كأشياء أُخر خصوه بها » وقولُه ص ٥ « ومنها نداؤهم لفظة الله من غير إدخال أيّها فيه » وقولُه في شرح اللمع اللوح ١١٥ / ٢ « العرب قد خصت لفظة الله بخمسة أشياء : الأول : أن يجوز الجمع فيه بين يا وبين الألف واللام ...» ؛ أعاد الضمير مذكّراً على اسم الله . والوجه أن يقول : وترقيقها ، خصوها ، فيها ، الجمع فيها ، فيعيد الضمير مؤنثاً على الـ « لفظة » كما قال في شرح اللمع اللوح ١١٦ / ١ « قالوا في القسم تالله فأدخلوا التاء على هذه اللفظة خاصة دون غيرها » . ولو قال « لفظ » مكان « لفظة » لكان صواباً .

(٣) أي قبل اللام . وحروف الهجاء تؤنث وتذكّر ، انظر الكتاب ٢ / ٣١ ـ ٣٢ ، والمقتضب ٤ / ٤٠ ـ ٤١ . ويجوز أن يكون التقدير : قبل اسم الله . وعبارته في شرح اللمع اللوح ١١٥ / ٢ : « فخموا لام لفظة الله إذا كان قبلها فتحة أو ضمة ...» ا هـ .

البقرة : ١٨٢]*[1] ، ﴿ واللهُ الغَنِيُّ وأَنْتُمُ الفُقَراءُ ﴾ [سورة محمد : ٣٨] . والمضمومُ نحو قوله ﴿ رُسُلُ اللهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤] .

٣ وإن كان ماقبله[2] مكسوراً لم يَجُزْ إلا الترقيقُ ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾ ، و﴿ باللهِ ﴾ [سورة البقرة : ٨]* ، و﴿ للهِ ﴾[3] [سورة الفاتحة : ٢]* و﴿ في اللهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٣٩] وماأَشْبَهَ ذلك[4] .

٦ والتفخيم في الموضعين اللذين ذكرناهما لغةُ العرب ومذهبُهم . وقد جعلوا هذا التفخيمَ من خاصيَّة هذه اللفظة ، كأشياءَ أُخَرَ خصُّوه[5] بها[6] :

منها « التاء » في القسم ، نحو « تَاللهِ » ، ولايجوز في غيره ؛ لايقولون :

٩ تالرحمن ولاتالرحيم[7] .

ومنها قولهم في النداء : اللَّهُمَّ اغفر لنا ، فيدخلون الميم المشددة في آخره عوضاً عن « يا »[8] في أوله ، نحو ياأللهُ[9] .

---

(١) هذه العلامة (*) التي أضعها فوق تخريج الآية تشير إلى تكرير الآية أو بعضها في آي أو سور أُخر ، واكتفيت بإثبات ماهذه سبيله في أول سورة يرد فيها .

(٢) انظر الحاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٣) في الأصل وي « عن الله » وكذا في شرح اللمع اللوح ١١٦ / ١ ، وليس في القرآن ، فاستبدلت ﴿ لله ﴾ به .

(٤) انظر تفخيم اللام من اسم الله وترقيقها في التيسير ٥٨ ، والنشر ٢ / ١١٥ ، والبيان ١ / ٣٣ ، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٨ .

(٥) انظر الحاشية (٢) من الصفحة السابقة .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١١٥ / ٢ ـ ١١٦ / ١ .

(٧) هذا قولُ سيبويه ومذهبُ الجمهور . وماعزوه إلى أبي الحسن أنه حكى دخولها على الرب ، نحو تَرَبِّي وتَرَبِّ الكعبة ، وإلى بعضهم أنه حكى تالرحمن وتَحَياتِك = شاذ . انظر الكتاب ١ / ٢٨ و ٢ / ١٤٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٩ ، وابن يعيش ٨ / ٣٤ ، والبيان ١ / ٣٤ ، والإنصاف ٣٩٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٤ ، والجنى الداني ٥٧ ، والمغني ١٥٧ ، والهمع ٤ / ٢٣٥ .

(٨) في الأصل : ياء ، وهو خطأ .

(٩) ماذكره المؤلف في « اللهمَّ » مذهب البصريين ، قال سيبويه : « وقال الخليل : اللهمَّ نداء ، والميم ههنا بدل من يا ... فالميم في هذا الاسم حرفان أولها مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنه =

بسم الله الرحمن الرحيم

ومنها نداؤُهم لفظة « الله » من غير إدخال « أيّها » فيه[1] ، فيقولون : ياألله . وكل ما كان فيه اللام إذا[2] نُوديَ أُتِيَ فيه بـ « أيّ » ، نحو : يـاأيُّهـا الرجلُ ويـا أيُّهـا الإنسانُ ويأيُّها الناسُ ؛ ولايجوز « يا الإنسان »[3] . ٣

وقوله « الله » أصلـه « إلاهٌ » من قولهم : أَلَـهَ يَـأْلَـهُ إلاهـاً : إذا عَبَـدَ . فهو مصدر[4] بمعنى « مَألوه » أي : معبود ؛ كقولـه : ﴿ هٰـذا خَلْقُ اللهِ ﴾[5] [سورة لقمان : ١١] أي : مخلوقُه ، وكما يقال : هذا [درهمٌ][6] ضَرْبُ الأمير ، أي : مضروبُه . ٦

= وقع عليها الإعراب ... » اهـ . وردّ الفراء هـذا المـذهب ورأى « أنهـا كانت كلمـة ضمّ إليهـا أمّ ، تريد : ياألله أمَّنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت . فالرفعة التي في الهاء من همزة أمّ لما تركت انتقلت إلى ماقبلها » اهـ . وهو مذهب الكوفيين فيما ذكر صاحب الإنصاف . وقد رد البصريون مقـالـة الفراء . والصـواب الـــذي لايجـوز غيره قـول الخليـل . انظر شرح اللمـع اللـوح ١١٦ / ١ ، والكتاب ١ / ٣١٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٨ ـ ٣١٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ ، ومجمـع البيـــان ١ / ٤٢٧ ، وابن الشجري ٢ / ١٠٣ ، والبيـان ١ / ٣٤ ، والإنصـاف ٣٤١ ـ ٣٤٧ المسـألـة ٤٧ ، وشرح الكافيـة ١ / ١٤٦ ، والهمع ٣ / ٦٣ ـ ٦٥ ، واللسان (أله) .

(١) انظر الحاشية (٢) من ص ٣ ، وفي ي هنا : أيّها فيها .

(٢) وقع ههنا خرم في ي ينتهي ص ٨٠ .

(٣) هـذا مـذهب البصريين . وحكى صاحب الإنصـاف عن الكـوفيين أنهم يجيزون نـداء مـافيـه الألف والـلام ، وردّ عليهم . انظر شرح اللمـع اللـوح ١/١١٥ ـ ٢ ، والكتـــاب ٣٠٩/١ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ـ ٢٤٠ ، وابن يعيش ٨/٢ ـ ٩ ، وشرح الكافيـة ١٤٥/١ ، والإنصـاف ٣٣٥ ـ ٣٤٠ المسـألـة ٤٦ ، والهمع ٤٧/٣ ـ ٤٨ .

(٤) كذا قال ! و « إله » اسم غير مصدر ، فمصدر أَله إذا عبد : إلاهةً وأُلوهةً وأُلوهيَّةً . وهو فِعـال بمعنى مفعول . وقد اختلف الناس في اشتقاق لفظ الجلالـة : فمنهم من قـال إن أصلـه إلَـهٌ فِعـالٌ من أَلِـهَ ، ثم اختلفوا في بيـان معنـاه ، ومنهم من قـال إن أصلـه وِلاهٌ فِعـالٌ من وَلِـهَ إذا تحيّر ، ومنهم من ذهب إلى أن أصلـه لاهٌ فَعَـلٌ من لاهَ يليـه اذا تستّر ، وقيـل في أصلـه غير ذلـك ، ومنهم من ذهب إلى أنـه اسم علم موضوع غير مشتق . انظر الكتاب ٣٠٩/١ و١٤٤/٢ ـ ١٤٥ ، والمقتضب ٢٤٠/٤ ، وشأن الـدعـاء ٣٠ ـ ٣٥ ، والمخصص ١٣٤/١٧ ـ ١٥١ ، والخـزانـة ٣٤٥/١ ـ ٣٤٧ و٣٤١/٤ ـ ٣٤٣ ، وسفر السعـــادة ٥ ـ ١٤ وانظر المصادر التي أحلنا عليها في التعليق عليه .

(٥) انظر معـــاني القرآن للفراء ٣٢٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠١/٢ ، ومجمـع البيـــان ٣١٥/٤ ، والبحر ١٨٥/٧ .

(٦) زيـادة يقتضيهـا السيـاق . وانظر الكتـاب ٢٧٥/١ و٢٢٩/٢ ، والمقتضب ٣٠٤/٤ ، والكامـل =

سورة الفاتحة

قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [٣]

٣ من قرأ ﴿ مالكِ ﴾[1] فهو اسم فاعل من مَلَكَ يَمْلِكُ مِلْكاً فهو مالكٌ ، فهو جارٍ على الفعل .

ومن قرأ ﴿ مَلِكِ ﴾ فهو غير جارٍ على الفعل ، وهو بناء المبالغة ؛ يقال[2] :

٦ مَلِكٌ بَيِّنُ المُلْك ، بالضم ، ومالِكٌ بَيِّنُ المِلْكِ ، بالكسر[3] .

ومن قرأ ﴿ مالِكِ ﴾ فهو بدل من قوله : ﴿ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾ [١] . ولايكون صفة ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال - وكان

٩ مضافاً - لم يكن الإضافة فيه للتعريف[4] ، بل كان يفيد التنكير ، كما لو كان غير

= ١٥٦ ، ١٢٥١ . ويجوز في « ضَرْب الأمير » الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على المصدر .

(١) وهما عاصم والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ ملك ﴾ . انظر السبعة ١٠٤ ، والتيسير ١٨ ، والنشر ١ / ٢٧١ .

(٢) انظر الحجة ١ / ١١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤ .

(٣) والفتح ، وزعموا أن الضم لغة . وحكي تثليث الميم في الوجه الأول أيضاً . انظر اللسان والتاج (ملك) .

(٤) إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضيّ كان مضافاً إلى مابعده إضافة محضة ، وهي إضافة معنوية ولفظية .
فإن أضيف إلى نكرة أفادته الإضافة تخصيصاً ، وإن أضيف إلى معرفة أفادته الإضافة تعريفاً فصار معرفة . فما كان منه نكرة فإنه يجري وصفاً للنكرة وماكان معرفة فإنه يجري وصفاً للمعرفة .
فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان نكرة في كل حال . فإن أضيف إلى معرفة لم يتعرف بالإضافة لأن إضافته غير محضة وهي إضافة لفظية في تقدير الانفصال ؛ ولذلك يوصف به النكرة ولايوصف به المعرفة .
انظر الكتاب ١ / ٨٢ - ٨٩ ، والمقتضب ٤ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والأصول ١ / ١٢٥ - ١٢٩ ، والجمل ٨٤ ، ٩٠ ، وابن يعيش ٢ / ١١٨ - ١٢٣ و ٦ / ٧٦ - ٧٨ ، وشرح الكافية ١/٢٧٧-٢٨ و=

مضاف(١) ؛ بخلاف من قرأ ﴿ مَلِكِ ﴾ فإنه على هذا يكون نعتاً لما قبله .

قوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٦]

أي ثَبِّتْنا على الهداية(٢) . ٣

ومن قرأ ﴿ السِّراط ﴾ بالسين(٣) فلأنه الأصل في الكلمة ، من قولهم : سَرِطْتُ الشيءَ أَسْرَطُه(٤) .

= ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والهمع ٤ / ٢٦٨ - ٢٧٣ و ٥ / ٧٩ - ٨٥ .

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وكان مضافاً إلى معرفة ، وقصد الوصف به من غير اختصاص بزمان دون زمان فأفاد الدوام والاستمرار = كانت إضافته محضة فتعرف بالإضافة وصحّ أن يوصف به المعرفة . ودليل ذلك ماحكاه سيبويه عن الخليل ويونس « أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكُنَّ معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب . يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربِك ، فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك ... إلاّ حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لايكون معرفة » اهـ الكتاب ١ / ٢١٣ ، وانظر شرح الكافية ١ / ٢٧٩ ، والهمع ٤ / ٢٧٣ .

(١) وكذا في شرح اللمع اللوح ٦٨ / ١ ، والبيان ١ / ٣٥ ، والتبيان ١ / ٦ . وهو وجه يجوز وليس بالوجه ؛ لأن البدل بالصفات ضعيف كما قال أبو حيان . بل الوجه فيه أن يكون صفة ، وهو قول النحاس وأبي علي والزمخشري وغيرهم . وذلك لأنه أريد باسم الفاعل الاستمرار والدوام فصحّ أن تكون إضافته محضة ، فصار معرفة ، فوصف به المعرفة .

وقيل أريد باسم الفاعل المضي فأضيف فجاز أن يكون وصفاً لما قبله ومعناه معنى المستقبل . وقد ذكر المؤلف هذا الوجه في الجواهر ١٦٠ واستحسن البدل ، والوجه ماذكرت . انظر إعراب القرآن ١ / ١٢٢ ، والحجة ١ / ٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤ ، والكشاف ١ / ٥٧ - ٥٩ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٩ ، والبحر ١ / ٢١ ، والمغني ٦٦٤ - ٦٦٥ ، والمصادر السالفة .

(٢) انظر تفسير الطبري ١ / ٥٥ - ٥٧ ، والقرطبي ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وابن كثير ١ / ٤١ - ٤٤ ، والفخر الرازي ١ / ٢٥٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٠ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧ - ٢٨ ، والكشاف ١ / ٦٧ وعزا الزمخشري هذا القول إلى عليّ وأُبيّ . فقوله ﴿ اهدنا ﴾ مسألة العبد ربّه الثبات على الهداية . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٣) وهما أبو عمرو وابن كثير ، وروي عنهما القراءة بالصاد . انظر السبعة ١٠٥ ، والحجة ١ / ٣٧ .

(٤) إذا بلعتَه . والسين والراء والطاء أصل يدل على غيبة في مر وذهاب . انظر مقاييس اللغة ٣ / ١٥٢ . ولعل الصراط معرب عن الرومية ، انظر معجم ألفاظ القرآن ٢ / ٦٩ (ص ر ط) .

ومن قرأ بالصاد[١] أبدل الصاد من السين ليوافق لفظة الطاء في الإطباق ؛ لأن الصاد والضاد والطاء والظاء حروفُ الإطباق[٢] . / ١ / ١

٣ ومن قرأ بالزاي[٣] قال : الزاي إلى الطاء أَقْرَبُ ، لأنه حرف مجهور مثل الطاء .

والحروف كلّها قسمان : مجهورة ومهموسة :[٤]

٦ فالمجهورة : ماقوي فيه الصوت في الاعتماد عليه . ويجمعها قولهم : « زاد ظبيٌ غَنِج لي ضُمُوراً إذْ قَطَعْ »[٥] .

والمهموسة[٦] : ماخفي فيه الصوتُ ولانَ من الهمس . ويجمعها قولهم :

٩ « سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه » .

فلما رأى حمزة أن الصاد تخالف الطاء أبدلها زاياً ؛ لأنَّ الصاد مهموسة والزاي مجهورة[٧] .

١٢ وإذا أردت أن تعرف المجهورةَ من المهموسة فأَسْكِن الحرف الذي تريد أن تعرف جَهْرَه من هَمْسِه وصِلْهُ بهمزة مكسورة ليتبيّن فيه ذلك . فقل في الزاي : « إزْ » ليخرج الصوت منه جهاراً ، وقل في السين : « إسْ » ليتبيّن الصوت

---

(١) وهي قراءة باقي السبعة ، ورويت عن ابن كثير وأبي عمرو . وكان حمزة يقرأ بين الصاد والزاي ، انظر ما يأتي بعد قليل .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٠٦ ، والمقتضب ١ / ٦٤ ، وسر الصناعة ٦١ ، وابن يعيش ١٠ / ١٢٩ ، والرعاية ٩٨ .

(٣) الخالصة ، وهي رواية حكاها الفراء عن حمزة والأصمعي عن أبي عمرو . انظر السبعة ١٠٥ - ١٠٦ ، والحجة ١ / ٣٦ - ٤٢ . وصرح المؤلف فيما يأتي من كلامه أنها قراءة حمزة . ورأى ابن السراج أن الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو ، قال : « وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زاياً » . وقال أبو حاتم : ليست الزاي الخالصة بمعروفة . وانظر كلام أبي علي .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، والمقتضب ١ / ١٩٥ ، وسر الصناعة ٦٠ ، وابن يعيش ١٠ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والرعاية ٩٢ ، ورسالة الإغريض وتفسيرها للمعري ٧١ .

(٥) حرف الياء مكرر في « ظبي » و « لي » .

(٦) في الأصل : والمهموس .

(٧) انظر الحاشية (٣) .

الخفيّ فيه .

وإنما ذكرنا هذا ههنا لأنه أصلٌ اعتبره القُرّاء السبعة في كثير من الكلمات .

وأما من أشمّ الصاد شيئاً من الزاي[1] فإنه رأى جهرَ الطاء وإطباقه ، ٣
فأخرج صوت الصاد مراعاة للإطباق ، وقرّبها من الزاي مراعاةً لجهر الطاء .

قوله تعالى :﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٧]

من قرأ ﴿ عَلَيْهُم ﴾ بالضم[2] ، و﴿ لَدَيْهُم ﴾ و﴿ إِلَيْهُم ﴾ في جميع ٦
القرآن = قال : إنّ الأصلَ في « الهاء »[3] الضمُّ فأتى به على الأصل ، وهو
قراءة حمزة[4] .

ومن كسر الهاء[5] قال : أكسرها لمجاورة الياء ؛ لأنّ الكسرة أخت الياء . ٩

قال حمزة[6] : هذه الهاء لاينبغي أن تُكْسَر لأجل الياء في « عليهم » ، لأنّ
الأصلَ في « عليهم » : « عَلاَهُم » ؛ ألا ترى أنك تقول : عَلَى زيد ؟ وكذلك
« لديهم » أصله « لَدَاهُم » ، لأنك تقول : لدى زيد ، وكذلك « إليهم » أصله ١٢
« إلاَهُم » ، لأنك تقول : إلى زيد . فأصلُ هذه الياءات أَلِفاتٌ ، لأنها مع

---

(١) وهي قراءة حمزة ورواية عن أبي عمرو .

(٢) وإسكان الميم .

(٣) انظر حديث هذه الهاء التي هي علامة الإضمار في الكتاب ٢ / ٢٩١ - ٢٩٥ ، والمقتضب ١ / ٢٦٤ - ٢٦٧ . وانظر كلام أبي علي في الحجة ١ / ٤٢ - ١٠٥ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وتكملة الإيضاح ٢٩ ، والمسائل المنثورة ٥٥ .

(٤) انظر السبعة ١٠٨ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ١ / ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٥) وأسكن الميم . وهم أبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي ، واختلف عن نافع فروي عنه كسر الهاء وضم الميم وإسكانها .

فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا : فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر يكسرون الهاء ويضمون الميم ، وكان أبو عمرو يكسر الهاء والميم ، وكان حمزة والكسائي يضمان الهاء والميم .

(٦) يريد ما احتُجَّ به لقراءته ، وليس من كلام حمزة . وقد أفاده كما أسلفت من كلام أبي علي . وكذا المراد فيما يأتي من كلامه : « وقال أبو عمرو » .

المُظْهَر بالألف ، وقلبتْ ياءًمع المضمر ، لأنها كلمات مبنيّة ؛ ففُرق بينها وبين الأسماء المتمكنة نحو « عَصَاهُم » و« فَتَاهُم » وإذا كان أصلُ الياء الألفَ لم يجبْ
٣ كسرُها ، كما لا يجبَ كسرها في « عصاهم » و« فتاهم » . وإذا كسرتموها لَزِمَكم كَسْرُها في قوله : ﴿ وإذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ ﴾ [سورة الكهف : ٦٠] . وهذا في غاية الحسن والبيان ؛ رحم الله سيبويه وأبا علي !

٦ ومن قرأ ﴿ عَلَيْهِمُـو ﴾[1] و ﴿ إِلَيْهِمُـو ﴾ و ﴿ لَـدَيْهِمُـو ﴾ و﴿ فِيهِمُو ﴾= كسر الهاء لأجل الياء ، ووصَل الميم بالواو ، وقال : كما أنه يكون في المؤنث «عليهِنَّ» و«لَدَيْهِنَّ» بنون مشددة بعد الهاء ـ والنون المشددة
٩ حرفان ـ وجب أن يكون المذكر علامتُه ميم وواو ، لئلا[2] يكون أنقصَ من المؤنث ؛ لأنّ المذكر أقوى من المؤنث .

فقال أبو عمرو : لاينبغي أن تُوصل الميم بالواو ، لأنه ليس في الأسماء
١٢ المتمكّنة اسم آخره واو ساكنة مضموم ما قبلها ، فلا يجوز مثله في كلامهم[3] . وهذا حديث / يطول ، والكتاب لايتّسع أكثر منه

١ / ٢

☆ ☆ ☆

---

(١) وهما ابن كثير ونافع في إحدى الروايتين عنه .

(٢) بهامش الأصل : كيلا ـ ن ، يريد أن ذلك في نسخة أخرى .

(٣) كذا وقع ! ولم يذكر قراءة أبي عمرو فيحتج لها . وقرأ أبو عمرو ﴿ عليهِمْ ﴾ بكسر الهاء وإسكان الميم ، فإذا لقي الميم حرف ساكن كسرها . وانظر احتجاج أبي علي لقراءته ٥

وقد احتج أبو علي لقراءة ابن كثير ﴿ عليهمو ﴾ بوصل الميم بالواو بأنه الأصل ثم قال : « ولم يحذف الواو في عليهمو في الوصل كما حذفها غيره لأنها الأصل ، وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطرحة عندهم كالواو إذا وقعت طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة لكنه مراد في التقدير وإن كان محذوفاً من اللفظ عند قوم . والدليل على ذلك اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل الضمير بها ... » . ويشبه ماذكره المؤلف أن يكون مأخوذاً منه على مخالفته له .

قولـه[1] : « **آمين** »[2] يجوز قَصْرُه ومَـدُّه : أَمِينَ وآمِينَ . وأصلـه القصر ، ليكـون على وزن « فَعِيـل » . وأمـا « آمين » بـالمـدّ فوزنـه « فـاعِيـلُ » ؛ وليس هـذا البنـاء من أبنيـة العرب ، وإنما هو بنـاء من بنـاء كلام العجم ، كـ « قابيلَ » و « هابيلَ » . ووَجْهُه أنـه أشبع فتحـة الهمزة ، فتولـدت منهـا ألفٌ ، كقراءة حمزة : ﴿ لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخْشَى ﴾[3] [سورة طه : ٧٧] والـوجـه : « ولا تَخْشَ » ، لأنـه معطوف على « تَخَفْ » ، ولكنـه أشبع فتحـة الشين ، فتـولـدت منها ألفٌ . ولولا أني خِفْتُ المَلالَ لَسُقْتُ شواهد هذا من أشعارهم ، والله أعلم .

(١) أي قول القارىء بعد فراغه من قراءة فاتحة الكتاب .

(٢) أطـال الكلام عليـه أبـو علي في الحلبيـات ٩٧ ـ ١٢٠ ، ونقـل كثيراً منـه المؤلف في الجـواهر ١٤١ ـ ١٥٢ ، والسخـاوي في سفر السعـادة ١٣٢ ـ ١٥٨ . وانظر مـاقيـل فيـه في الـزاهر ١ / ١٦١ ـ ١٦٢ ، وإعراب ثـلاثين سـورة ٣٤ ، وتفسير غريب القرآن ١٢ ، والبيـان ١ / ٤١ ـ ٤٢ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٢٨ ، وشـذور الـذهب ١٥٠ ـ ١٥٣ ، واللسـان (أمن) .

ومعنى آمين : اللهم استجب ، وقيل : كذلك يكون ، وقيل : ليكن كذلك .

(٣) وقراءة باقي السبعة ﴿ لا تخافُ ﴾ . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٨٤٤ ـ ٨٤٨ والتعليق ثمة .

سورة البقرة

قوله تعالى : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٢]

٣ بكسر الهاء . وقُرِئ ﴿ فِيهِي ﴾ بالإشباع[١] ، وهو الأصل[٢] ، كقولك : مررتُ بِهِي ، ومن عِنْدِهِي ، وفي دارهي . فكما لا يقال : في دارِهِ ، ومن عندِهِ وجب ألاّ يقال : ﴿ فيهِ ﴾ .

٦ وقال سيبويه[٣] : وَجْهُ من قال ﴿ فيهِ ﴾ أنّ الهاء قبلها ياء ساكنة ، والهاء المتحركة في كلامهم بمنزلة الساكنة ، ولا يعتدّون[٤] بتحريكها . فلو أُثْبِتَ الياءُ بعد الهاء أدّى ذلك إلى الجمع بين ثلاثة أحرف سواكن : الياء قبل الهاء ، والهاء ،

٩ والياء بعدها . والدليل على أنّ حركة الهاء لا عبرة بها أنّك تقول في ردّ يردُّ إذا أمرتَ : رُدَّ ورُدُّ ورُدِّ ، فيجوز الفتح والضم والكسر[٥] . فإذا وصلتَه بكناية المذكر قلت : رُدُّه ، بالضم ، ولا يجوز غيره[٦] ؛ لأنك كأنك لم تأتِ بالهاء ،

---

(١) وهي قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون بكسر الهاء من غير إشباع . انظر السبعة ١٢٩ ـ ١٣٠ ، والتيسير ٢٩ ـ ٣٠ ، والنشر ١ / ٣٠٥ ، وانظر الحجة ١ / ١٣٠ ـ ١٥٩ .

(٢) والأصل « فيهو » فكسرت الهاء من أجل الياء التي قبلها وقلبت الواو ياء لأنه لاتثبت واو ساكنة وقبلها كسرة . انظر الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، والحجة .

(٣) هذه عبارة المؤلف عما ذكره سيبويه ٢ / ٢٩١ . وقد أفاد من الحجة ١ / ١٥٦ .

(٤) بهامش الأصل : « ولا يعتبرون » من نسخة .

(٥) الفتح لأنه أخف الحركات ، والضم للإتباع ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين . انظر شرح اللمع اللوح ٨٦ / ٢ ، والكتاب ٢ / ١٥٩ ، والمقتضب ١ / ١٨٤ ، والكامل ٤٣٨ ، وشرح الملوكي ٤٥٤ ـ ٤٥٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٨ ـ ١٢٩ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٤٣ ـ ٢٤٦ ، واللسان (زرر) .

(٦) حكي عن الأخفش أنه سمع ناساً من بني عقيل يقولون « مُدِّهِ » بالكسر ، انظر ابن يعيش وشرح الشافية .

فكأنك قلت : ردُّوا ، ولا يكون ماقبل الواو الساكنة إلا مضموماً ؛ فهذه حجَّةُ من كسر الهاء . وكذلك إذا اتصلت به هاء المؤنث قلت : رَدُّها ، فلا يجوز إلا الفتح ؛ لأنك كأنك قلت : رُدَّا .

٣

قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[1][٢]

موضع ﴿ هُدًى ﴾ رفعٌ على أن يكون خبراً بعد خبر ، كما تقول : « هذا حلوٌ حامضٌ »[2] .فيكون ﴿ ذَلِكَ ﴾ ابتداءً ، و﴿ الكِتَابُ ﴾ عطفَ بيان[3] ، ويكون ﴿ لاريب فيه ﴾ خبراً ، و﴿ هُدًى ﴾ خبرٌ ثان .

٦

وإن شئت كان ﴿ هدى ﴾ في موضع الحال[4] ، أي هادياً للمتقين .

٩

وإن شئت كان ﴿ فيه هدى ﴾ ابتداء وخبراً على قول سيبويه ، وعلى قول الأخفش يرتفع بالظرف[5] .

---

(١) انظر الجواهر ١٧١ ـ ١٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٢٩ ـ ١٣٠ ، والحجة ١ / ١٤٧ ـ ١٥٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦ ـ ٣٧ ، والبيان ١ / ٤٥ ، والبحر ١ / ٣٦ ـ ٣٧ . وانظر إيضاح الوقف ٤٨٥ ـ ٤٩٠ ، والقطع ١١١ ـ ١١٣ . وفي ﴿ هدى ﴾وجوه أُخَر : أن يكون خبراً عن ﴿ ذلك ﴾ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ وخبره محذوف تقديره « فيه » ، و« فيه » الظاهرة خبر عن ﴿ لا ريب ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ١٧٠ ـ ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ، وشرح اللمع اللوح ٣١ / ٢ و ٥٠ / ١ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٨ ، والحجة ١ / ١٤٧ ـ ١٥١ ، والمسائل المنثورة ١٦ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ ، والهمع ٢ / ٩ ـ ١١ .

(٣) أو بدلاً ، أو نعتاً .

(٤) وصاحبه « هذا » أو « الكتاب » ، أو الضمير المستكن في « فيه » ، والعامل فيه معنى الإشارة أو الاستقرار .

(٥) مذهب سيبويه والجمهور ـ وعليه المؤلف ـ في الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور في نحو : في الدار زيدٌ ، وعندك عمروٌ = أنه يرتفع بالابتداء كما ارتفع مقدَّماً ، والظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر ؛ وهذا كقولهم في « قائمٌ زيدٌ » إنّ قائماً خبر مقدم وزيداً مبتدأ مؤخر . وفي الظرف أو الجار والمجرور ضمير للمبتدأ .

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الاسم المؤخر مرتفع بالظرف أو الجار والمجرور ، وكذا قالوا في « قائم زيد » إن قائماً مبتدأ وزيداً مرتفع به . ونسب إلى الأخفش إجازة القول الأول . =

والنونُ الساكنةُ والتنوينُ في جميع القرآن مع الحروف بعدهما هما ثلاثةُ أحوال[1] :

٣ الحالة الأولى : الإظْهارُ . وتلك مع حروف الحلق ، كقوله : ﴿ ومَنْ عِنْدَهُ ﴾ [سورة الرعد : ٤٣]* ، وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ [سورة فاطر : ٣] . وحروف الحلق ستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء .

٦ والحالة الثانية : الإدْغَامُ . وتلك مع الميم[2] ، نحو قوله : ﴿ وعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ [سورة هود : ٤٨] ، لا يجوز إلا الإدغامُ هنا لاشتراك النون والميم في الغُنَّة ، والغنّة : صوت خفيّ / يخرج من الخيشوم ؛ فلما اشتركا في هذا كانا بمنزلة الميمين ٢ / ١

= وليس في الظرف أو الجار والمجرور ضمير لأنه رفع الاسم .

فإذا جرى الظرف أو الجار والمجرور خبراً لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو اعتمدا على نفي أو استفهام = ارتفع الاسم بهما على المذهبين كما يرتفع باسم الفاعل إذا جرى في هذه المواضع لقيامهما مقام الفعل . وذكر ابن هشام أنّ الأرجح عند بعضهم أن يكون الاسم في هذه المواضع مبتدأ وأنه يجوز كونه فاعلاً ، والأرجح عند جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان كونه فاعلاً وأجازوا كونه مبتدأ .

انظر شرح اللمع اللوح ٣٢ ـ ٣٤ / ١ و ٤٨ / ٢ ، والكتاب ١ / ٢٤٣ ، ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، ٢٧٨ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٢٧ ـ ١٢٨ ، وشرح الكافية ١ / ٩٤ ، والإنصاف ٥١ ـ ٥٥ المسألة ٦ ، والبحر ٥ / ٤٠٢ ، والمغني ٥٧٨ ـ ٥٧٩ ، والهمع ٥ / ١٣١ ـ ١٣٦ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٥١١ ـ ٥٣٨ الباب الحادي والعشرين لما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف وما يرتفع مابعدهن بهن على الاتفاق . وانظر فهرس مسائل العربية في آخر هذا الكتاب ، برسم « الرفع » .

(١) هذا سهو منه ، بل هي أربعة أحوال ، والرابعة أن تقلب ميماً عند الباء نحو ﴿ فانبجست ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٠] . وقد ذكر المؤلف الأربعة الأحوال في الجواهر ٨٩٤ ـ ٨٩٦ ، وانظر الكتاب ٢ / ٤١٤ ـ ٤١٥ ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ٢ / ٢٢ ـ ٢٧ .

(٢) وغيرها من حروف « يرملون » . انظر التعليق في الصفحة التالية . وإذا اجتمعت النون الساكنة والميم في كلمة نحو « أنملة » وشاة « زنماء » وهي المقطوعة طرف الأذن = أظهرت مخافة أن يشتبه بالمضاعف .

الأولى منها ساكنة ، نحو قوله : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٠]* فلما وجب الإدغام في قوله ﴿ في قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ فكذلك ﴿ على أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَك ﴾ .

والحالة الثالثة : النون الساكنة مع سائر الحروف[1] . تُخْفَى ولا تُدْغَم ولا تُظْهَر ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ دَابَّةٍ والملائِكَةُ ﴾ [سورة النحل : ٤٩] ، وكقوله : ﴿ ومَنْ فيها إنْ كُنْتُم تَعْلَمُون ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٤] .

وهذا عند جميع القراء إلا أبا عمرو وحمزةَ والكسائي[2] فإنهم يدغمونها في « اللام » نحو ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ و « الراء »[3] [نحو][4] ﴿ مِن رَّبِّك ﴾ [سورة البقرة : ١٤٧] و ﴿ مِن رَّبِهِم ﴾ [سورة البقرة : ٥] . ويدغمها حمزة والكسائي في « الياء » نحو : ﴿ مَن يَّقُول ﴾ [سورة البقرة : ٨] . ويدغمها حمزة في « الواو »[5] نحو : ﴿ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَّبَرْقٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٩] . فاللام والراء والياء والواو عندهم بمنزلة الميم نحو : ﴿ وعلى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَك ﴾ . ويقال في هذه الحروف حروف « يرملون » لأنها أيضاً تدغم في النون ، نحو قوله ﴿ ومامنّا ﴾ [سورة الصافات : ١٦٤]* و ﴿ مِنّي ﴾ [سورة مريم : ٤]* .

(١) غير الباء ، فتقلب عندها ميما كما ذكرت في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) كذا قال ! ! وإدغامُ النون الساكنة والتنوين في حروف « يرملون » = ما عليه إجماعُ القراء .
ثم اختلفوا في الغنّة : فما عليه الجمهور من أهل الأداء والجلة من أئمة التجويد فيما قال ابن الجزري = إدغامُ اللام والراء بلاغنّة ، وروي فيهما الإدغام بغنّة . والأربعة الأحرف الباقية ـ وهي حروف « ينمو » ـ يدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنة ، وروي في الواو والياء والإدغام بلا غنة ، رواه خلف عن حمزة وأبو عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي . انظر المصادر السالفة في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٣) إذا وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمةٍ أظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف ، نحو فَنْعَل مما عينه لام أو راء ، فهو يلتبس بـ فَعَّل .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) إذا اجتمعت النون الساكنة والواو أو الياء في كلمةٍ أظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف ، نحو صنوان ، فهو يلتبس بصوّان .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾[1] [٣]

يجوز أن يكون جرّاً صفة لـ « المتقين » ، فوَصْلُه بـ « المتقين » حسنٌ .

٣ ويجوز أن يكون مرتفعاً بالابتداء ، ومابعده في صلته ، وخبره ﴿ أُوْلَئِكَ على هُدًى مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [٥]

ويجوز أن يكون مرتفعاً لأنه خبر مبتدأ مضمر ، أي : هم الذين يؤمنون

٦ بالغيب[2] .

وعلى هذا جميع مافي القرآن من « الذين » و « الذي » يجوز فيه الوصل بما قبلَه نعتاً له ، وأن تقطَعه منه على أحد هذين الوجهين إلا في سبعة مواضع[3] ،

٩ فإنّ الابتداءَ بها في هذه المواضع هو الوجه الذي لايجوز غيره :

الأول : قوله[4] : ﴿ الَّذينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢١] .

١٢ والثاني : قوله[5] : ﴿ الَّذينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَما يَعْرِفُونَ أَبناءَهُمْ ﴾ في البقرة [١٤٦] والأنعام [٢٠] جميعاً .

---

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ١٣١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧ ، والبيان ١ / ٤٦ ، والمغني ٧٣٩ .

(٢) فعلى الوجه الأول يكون الوقف على ﴿ للمتقين ﴾ حسناً ، وعلى الثاني يكون تاماً ، وعلى الثالث يكون حسناً وهو كافٍ عند الداني . انظر إيضاح الوقف ٤٩٠ - ٤٩١ ، والقطع ١١٣ - ١١٥ ، والمكتفى ١٥٩ . ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ في موضع النصب على المدح ، وقيل هو بدل ، وقيل مبتدأ والخبر محذوف أي الذين يؤمنون بالغيب هم المذكورون .

(٣) انظر منار الهدى ٢٢ .

(٤) قوله تعالى ﴿ مالك من الله من وليّ ولانصير . الذين آتيناهم ﴾ الوقف على ﴿ ولانصير ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٥٣١ ، والقطع ١٦١ ، والمكتفى ١٧٤ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٥) قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ إنك إذاً لمن الظالمين . الذين آتيناهم .. ﴾ وفي سورة الأنعام ﴿ وإني بريء مما تشركون . الذين آتيناهم ... ﴾ . الوقف على ﴿ الظالمين ﴾ و ﴿ تشركون ﴾ تامٌّ ، انظر إيضاح الوقف ٦٣٠ ، والقطع ١٦٧ ، ٣٠٣ ، والمكتفى ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٤٣ . ولم يذكر ابن الأنباري ولا الداني الوقف في آية سورة البقرة .

والثالث[1] : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَموالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً وعَلانيةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٤] .

والرابع[2] : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٥] . ٣

والخامس[3] : قوله في سورة التوبة [٢٠] : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وهَاجَرُوا وجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً ﴾ .

والسادس[4] : في سورة الفرقان [٣٤] : ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ على وُجُوهِهِمْ إلى جَهَنَّمَ أُوْلَئِكَ شَرٌّ مَّكاناً ﴾ . ٦

والسابع : قوله في سورة حمٓ المؤمن[5] [٦ ـ ٧] : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ . الَّذِينَ يَحْمِلُونَ العَرْشَ ومَنْ حَوْلَهُ ﴾ . ٩

قوله تعالى : ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[6] [٦]

من جمع بين الهمزتين[7] فالهمزة الأولى همزة الاستفهام ، والثانية همزة

---

(١) قوله تعالى : ﴿ فإن الله به عليم . الذين ينفقون ... ﴾ . الوقف على ﴿ عليم ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٥٥٧ ، والقطع ٢٠٤ ، والمكتفى ١٩١ ، ومنار الهدى ٥٣ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ ولاهم يحزنون . الذين يأكلون ... ﴾ . الوقف على ﴿ يحزنون ﴾ تام ، انظر القطع ٢٠٤ ، والمكتفى ١٩١ ، ومنار الهدى ٥٣ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ لايهدي القوم الظالمين . الذين آمنوا ﴾ . الوقف على ﴿ الظالمين ﴾ تام ، انظر القطع ٣٦٠ ، والمكتفى ٢٩٢ وفيه كاف وقيل تام ، ومنار الهدى ١٢١ .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وأحسن تفسيراً . الذين يحشرون ﴾ . الوقف على ﴿ تفسيراً ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٠٧ ، والقطع ٥٢٢ ، والمكتفى ٤١٨ ، ومنار الهدى ٢٠٠ .

(٥) وهي سورة غافر . والوقف على ﴿ النار ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٧٠ ، والقطع ٦٢٤ ، والمكتفى ٤٩١ ، ومنار الهدى ٢٤٣ .

(٦) انظر الجواهر ١٧١ ـ ١٧٢ ، ٨٢٩ ، وشرح اللمع اللوح ٣٠ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٣٤ ، والحجة ١ / ١٨٣ ـ ٢١٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤١ ـ ٤٢ ، والبيان ١ / ٥٠ ، والبحر ١ / ٤٧ ، والمغني ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٧) وهم عاصم وحمزة وابن عامر والكسائي إذا حقّق . انظر السبعة ١٣٤ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ١ / ٣٦٣ .

« أندرتهم » فجمع بينهما على الأصل .

ومن قرأ[1] ﴿ أَانْـذَرْتَهُمْ ﴾ ليّنَ الثـانيـة وجعلهـا مَـدَّةً ؛ لأنّ العرب قـالت
٣ « آدَم »[2] ـ وأصله « أأدَم » ـ بتَلْيين الثانية وإبدالها مدةً . وكذلك ليّنُوا الثـانيـة
في « آخَر » و « آدَر » ، والأصل « أأدَر » و « أأخَر » .

وقـولـه : ﴿ أأنـذرتهم ﴾ لفظُـه لفـظُ الاستفهـام ومعنـاه معنى الخبر / ، ٢ / ٢
٦ والتقدير : إنّ الذين كفروا سواءٌ عليهم الإنـذارُ وتَرْكُ الإنـذار ، لأنّ الاستفهـام
يـأتي في كلامهم ويراد بـه الخبر ، كما أنّ الخبر يـأتي ويراد بـه الاستفهـام ؛ قـال
تعالى : ﴿ وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهـا عَلَيَّ أنْ عَبَّـدتَّ بَنِي إسرائِيلَ ﴾[3] [سورة الشعراء : ٢٢]
٩ والمعنى : أَوَ تلك نعمةٌ ؟

فإن قيل : فـإنـذار النبي صلى الله عليـه وآلـه قـد نفع كثيراً من الخلق حتى
أسلموا ، فكيف قال عزّ من قـائل : ﴿ إنّ الَّـذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عليهم أأنْـذَرْتَهُمْ أمْ
١٢ لَمْ تُنْـذِرْهُم لايُـؤْمِنُـون ﴾ [سورة البقرة : ٦] ؟ = فـالجواب : إنّ المرادَ بهـذا قـومٌ
مخصوصون لم ينفعْهم الإنذارُ والـدعوةُ[4] ، كأبي جهل والوليـد بن المغيرة المخزومي

---

(١) وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي إذا خفّف . وأبو عمرو يدخل بين الهمزتين ألفـاً ، ووافقـه قالون عن نافع . واختلف عن ورش عن نـافع فروي عنـه إبـدال الثـانيـة ألفـاً وتسهيلهـا بين بين . واختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه التحقيق والتسهيل وإدخال الألف .

(٢) في الأصل : « في آدم » بإقحام « في » .

(٣) سيأتي كلام للمؤلف عليها في موضعها ٩٨٥ ، والتعليق ثمّة .

(٤) انظر تفسير الطبري ١ / ٨٤ ـ ٨٥ ، والقرطبي ١ / ١٨٣ ، وابن كثير ١ / ٦٩ ـ ٧٠ ، ومجمع التفـاسير ١ / ٥٠ ـ ٥١ . وانظر مجمع البيـان ١ / ٤٣ ، وأسبـاب النزول ١٣ ، ولبـاب النقـول ١٧ ، والسيرة النبـويـة ٢ / ١٧٨ . وقيـل في تـأويـل الآيـة غير هـذا . وذهب الطبري ومن وافقـه إلى أن أولى التأويلات ماروي عن ابن عباس أنّ صدر سورة البقرة إلى المائة الأولى منهـا نزل في رجـال سمّاهم بأعيانهم وأنسابهم من أحبار يهود من المنافقين من الأوس والخزرج .

والعاص بن وائل وغيرهم من صناديد قريش ، قُتِلوا ببدر[1] .فاللفظ لفظٌ عامٌّ ويراد به الخاصّ ، وهذا كثير في القرآن .

قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللهُ على قُلُوبِهِمْ وعلى سَمْعِهِمْ وعلى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [٧] ٣

يقال : كيف قال : « قلوبهم وأبصارهم » بالجمع ، و« سَمْعِهِم » بلفظ المفرد ؟ وهلاّ قال : وعلى أسماعهم ؟ ٦

فالجواب[2] : إنّ السَّمْعَ في الأصل مصدر ؛ يقال : سمعتُ الشيء سَمْعاً وسَماعاً . والمصدر اسم جنس يقع على القليل والكثير ، فلا يُحتاج فيه إلى التثنية والجمع . ٩

وقيل : بل هٰهنا مضافٌ محذوفٌ على لفظ الجمع ، والتقدير : على مواضع سَمْعِهِم .

وقيل : بل اكتفى باللفظ المفرد لمّا أضافه إلى الجمع ؛ لأنّ إضافته إلى الجمع ١٢ يُعْلَم بها أنّ المرادَ به الجمعَ ، ومثلُه كثيرٌ في الشعر والكلام ، وأنشد سيبويه قول الشاعر[3] :

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ ١٥

---

(١) ظاهر عبارته أن الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل قتلا يوم بدر مع أبي جهل ، وهو وهمٌ . فقد هلكا قبل الهجرة وكانا من المستهزئين برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . انظر السيرة النبوية ٢ / ٥١ ـ ٥٢ ، والروض الأنف ٢ / ١٦٣ ـ ١٦٨ ، وعيون الأثر ١ / ١١٣ . ولعله أراد أبا جهل والوليد بن عتبة بن ربيعة والعاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وهم ممن قتلوا ببدر . انظر السيرة النبوية ٢ / ٣٦٦ ـ ٣٦٨ ، ومغازي الواقدي ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٢) انظر الجواهر ٤٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤ ، والمقتضب ٢ / ١٧٣ ، وابن يعيش ٥ / ٨ .

(٣) لم أعرفه . والبيت في الجواهر ٧٩٠ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، وابن السيرافي ١ / ٣٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ ، وللفراء ١ / ٣٠٧ و ٢ / ١٠٢ ، والمقتضب ٢ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ٣ / ٨٩ ، والمحتسب ٢ / ٨٧ ، وابن الشجري ١ / ٣١١ و ٢ / ٢٥ ، ٣٨ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٦ / ٢١ ـ ٢٢ ومجمع البيان ١ / ٥٩ ، والخزانة ٣ / ٣٧٩ .

أي : في بعض بطونكم . وقال[1] :

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقَــــدْ شَجِينـــــا

٣ أي : في حلوقكم .

ومن أمال[2] ﴿ وعلى أبصارهم ﴾ فلأجل كسرة الراء أمال الألفَ لِيُقَرِّبَها من كسرة الراء ، وهي لغة تميمية أرادوا بها المُشاكلةَ والمُطابقةَ . ومن لم يُمِلْها
٦ أجراها على الأصل ، وهي الحجازية .

قوله تعالى : ﴿ ومايَخْدَعُونَ إلاّ أَنْفُسَهُمْ ﴾[3] [٩]

وقُرِىء ﴿ يُخادِعُون ﴾ .

٩ فمن قرأها ﴿ يخادعون ﴾ بالألف[4] أراد به أيضاً المطابقة وازدواج

(١) المسيّب بن زيد مناة الغنوي ، في خبر اقتصه ابن السيرافي ١ / ٢١٢ . وهو له في الأعلم ١ / ١٠٧ ، واللسان (شجا) . ونسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٩٥ إلى الغنوي ولم يسمّه ، وهو طفيل في المحتسب ٢ / ٨٧ ، والإفصاح ٣٧٣ ، ولعله وهمٌ ، ولم أجده في ديوانه . وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٥ ، ٧٩٠ ، ٨٤٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٧٩ و ٢ / ٤٤ ، والكتاب ١ / ١٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٠ ، والمقتضب ١ / ١٧٢ ، والمحتسب ١ / ٢٤٦ ، والمخصص ١ / ٣١ و ١٠ / ٣٠ ، وابن يعيش ٦ / ٢٢ .

(٢) وهما أبو عمرو والدوري عن الكسائي ، وقرأه ورش عن نافع بين اللفظين ، ولم يمل الباقون . انظر مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين للألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة في السبعة ١٤٧ ـ ١٤٩ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٢ / ٥٤ ـ ٥٥ ، وانظر أبواب الإمالة في الكتاب ٢ / ٢٥٩ ـ ٢٧١ .

(٣) انظر الحجة ١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦ ، والبحر ١ / ٥٧ . وانظر البيان ١ / ٥٥ وقد نقل أبو البركات بن الأنباري عن المؤلف من غير ماتصريح ، وقد نقل كثيراً من نصوص هذا الكتاب ولم يذكره البتة ، انظر بيان ذلك في مقدمة التحقيق ص 85 ـ 83 . ولم أنص على صنيعه هذا في تعليقي على الكتاب إلا في مواضع قليلة اقتضته اكتفاء بما ذكرته ثمة .

(٤) وهم أبو عمرو ونافع وابن كثير ، وقرأ الباقون ﴿ يخدعون ﴾ . انظر السبعة ١٣٩ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢ / ٢٠٧ .

الكلام(١) ؛ لأنّ قبلَه ﴿ يُخادِعُون اللهَ ﴾ فنَفَى بقوله : ﴿ وما يخادعون ﴾ ماأَثْبَتَ لهم بقوله : ﴿ يخادعون الله ﴾ .

ومن قرأ ﴿ وما يَخْدَعُون ﴾ قال : خَدَعَ وخادَع هنا بمعنى واحد(٢) . ٣

ومعنى(٣) ﴿ يخادعون الله ﴾ : يخادعون رسولَ الله ونبيَّ الله(٤) ، فحذف المضاف ، كقوله : ﴿ وَٱسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾(٥) [سورة يوسف : ٨٢] أي أهل القرية .

وقيل : أظهروا خلاف ماأَبْطَنُوا ؛ لأنهم أظهروا الإيمان وأبطنوا النفاق(٦) ؛ وهذا خداع منهم . ٦

قوله تعالى : ﴿ بِما كانوا يَكْذِبُون ﴾(٧) [١٠]

وقُرِىء ﴿ يُكَذِّبُون ﴾ بالتشديد .

---

(١) عقد المؤلف في الجواهر ٣٧٦ ـ ٣٩٦ الباب التاسع عشر لما جاء في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشاكلة وغير ذلك ، وذكر هذه الآية ثمة .

(٢) وهو قول أبي عبيدة وغيره ، انظر مجاز القرآن ١ / ٣١ ، واللسان (خدع) ، والمصادر السالفة .

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ٩٢ ـ ٩٣ ، والقرطبي ١ / ١٩٥ ـ ١٩٧ ، وابن كثير ١ / ٧٢ ـ ٧٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ٥٦ ـ ٥٧ .

(٤) عن الحسن وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٧١ ، ٨٤٦ ، وشرح اللمع اللوح ١ / ٢ و ٢٩ / ١ و ٣٣ / ١ و ٣٨ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨ ، ٩٣ ، ١٥٦ ، ١٧١ ، ٢٦٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ، ٤٣٩ ، وللفراء ١ / ٢٧٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٦ ، والبحر ٥ / ٣٣٧ ، والكتاب ١ / ١٠٨ و ٢ / ٢٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٠ ، ٣٥٥ و ٤ / ٣٥١ ، والكامل ١٩٧ ، ٦٦٧ ، والمسائل المنثورة ١٤ ، والبغداديات ٥٠ ، والبصريات ١٥٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٢ ، ٤٤٧ ، وسر الصناعة ٢٤ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ٦٧ ، ٢٩٧ ، ٣٢٤ ، وابن يعيش ٣ / ٢٣ ـ ٢٥ .

(٦) عن جماعة من المتأولين منهم ابن زيد . وقيل في الآية غير ذلك .

(٧) انظر الجواهر ٣٤٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٣ / ٢ ، والحجة ١ / ٢٤٦ ـ ٢٥٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٧ ، والبيان ١ / ٥٥ ، والبحر ١ / ٦٠ ، والمسائل المنثورة ٧٨ ، والبغداديات ٨٣ ، والعضديات ١٣٠ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٠ ، ٢٦٦ ، والمغني ٤٠٠ ، ٥٣٦ .

فمن قرأ ﴿ يَكْذِبُون ﴾[1] فالتقدير : ولهم عذابٌ أليمٌ بِكَذِبِهم في قولهم : ﴿ آمَنَّا بِاللهِ ﴾ [٨] . و« ما » مع الفعل بمعنى المصدر .

٣ ومن قرأ ﴿ يُكَذِّبون ﴾ فالمعنى : بتكذيبهم إياك حيث أنكروا ماجئت به .

قالوا : وهذا أبْلَغُ من « يَكْذِبُون » لأنَّ من كَذَّب الرسول كَذَب أيضاً ، / فدلَّ التكذيب على الكذب والزيادة .

٦ / ٣

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾[2] [١١]

قرأ الكسائي[3] بإشمام القاف الضمةَ . وأراد بذلك أنّ أصلَه « قُوِلَ » على

٩ وزن ضُرِبَ ، فنبَّه بهذا الإشمام على أصل الكلمة .

ومن أخلص الكسرةَ قال : لايُحتاج إلى هذا الإشمام ؛ لأنّ « قِيلَ » لا يشتبه بفعل سُمّي فاعله ؛ لأنّ الذي سمّي فاعله « قال » .

١٢ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[4] [١٤]

كان حمزة يترك همزَها في الوقف وهَمْزَ كلِّ كلمة يوقف عليها[5] جرياً على عادة العرب من تغيير الكلمة في الوقف . وقال[6] : إنّ الهمزة حرف ثقيل ، فهي

---

(١) وهم عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ يُكَذِّبون ﴾ . انظر السبعة ١٤١ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٧ - ٢٠٨

(٢) انظر الحجة ١ / ٢٥٥ - ٢٦٣ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨ - ٤٩ ، والبحر ١ / ٦٠ - ٦١ .

(٣) وهشام عن ابن عامر ، وأخلص الكسرة الباقون . انظر السبعة ١٤١ - ١٤٢ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢٠٨ .

(٤) انظر الحجة ١ / ٢٦٤ - ٢٧٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠ - ٥١ ، والبحر ١ / ٦٩ .

(٥) انظر مذهب حمزة في تسهيل الهمزة المتوسطة في الوقف في السبعة ١٤٢ ، والتيسير ٣٩ - ٤١ ، والنشر ١ / ٤٢٩ - ٤٤٥ ، والباقون يصلون بالهمز ويقفون كما يصلون بالهمز .

(٦) هذا تعليل من المؤلف لمذهب حمزة ، انظر ماسلف من التعليق ٩ الحاشية (٦) .

بالتغيير أولى . وبيانُ تغييرهم الكلمةَ في الوقف[1] أنك تقول : هذا عَمْرُو ، ومررت بعَمْرُو ، ورأيت عَمْرًا ، فتبدل من التنوين في النصب ألفاً وتحذفها في الرفع والجر . ومنهم من يقول : هذا عَمُرْ ومررت بعَمِرْ ، فينقل الضمة والكسرة ٣
من الراء إلى الميم ؛ وقال الشاعر[2] :

أنــا ٱبْنُ مــاوِيَّــةَ إذْ جَــدَّ النَّقُرْ

يريد : النَّقْرُ[3] . ٦

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَاحَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾[4] [١٧]

قال أولاً : ﴿ استوقد ﴾ ولم يقل « استوقدوا » ، وقال : ﴿ ما حَوْلَهُ ﴾ ٩
ولم يقل « ماحولهم » ، ثم قال : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ ولم يقل « بنوره » .

وإنما قال هكذا لأنه جعل « الذي » بمنزلة « مَنْ » و « ما »[5] ، و « مَنْ » و « ما » في كلامهم يُكنى عنهما مرة كما يكنى عن المفرد ويكنى أخرى عنهما كما ١٢

---

(١) انظر باب الوقف في الكتاب ٢ / ٢٨١ ـ ٢٨٥ .

(٢) البيت نسبه سيبويه إلى بعض السعديين ، ونسبه الصغاني إلى فَدَكِيّ بن أَعْبُدَ المنقريّ ، ونسبه ابن السيد ظنًّا إلى عبيد بن ماوية الطائي ، وإليه نسب في اللسان (نقر) . انظر الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، والحلل ٣٥٨ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٥ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٣٢١ ـ ٣٢٣ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ١٢ / ١ ، والجمل ٣١٠ ، وتكملة الإيضاح ٨ ، والمخصص ٢ / ٢٦١ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغني ٥٦٨ ، والهمع ٦ / ٢١٠ . وسيأتي ١٥٠ . وكان في الأصل : من الراي إلى المم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) أي النقر بالخيل ، يقال : نقرتُ بالفرس نقراً ، وهو صويت تزعجه به .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩ ، وللفراء ١ / ١٥ ، والحجة ١ / ١١٢ ـ ١١٣ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤ ـ ٥٥ ، والبحر ١ / ٧٦ ـ ٨٠ ، وتفسير الطبري ١ / ١٠٨ ـ ١١٠ ، والقرطبي ١ / ٢١١ ـ ٢١٣ ، وابن كثير ١ / ٨٠ ـ ٨٢ ، والبصريات ٢٥٣ .

(٥) هذا قول أبي علي ، وذهب أبو الحسن إلى أن « الذي » مفرد في معنى الجمع ، واختار أبو حيان أنه جنس . وذهب الفراء إلى أن تقدير الكلام : كمثل استضاءة الذي استوقد ، فحذف المضاف ، وذهب إلى أن الضمير في ﴿ بنورهم ﴾ إنما جمع لأن المعنى ذهب إلى المنافقين . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

يكنى عن الجمع[1] ، قال تعالى : ﴿ ومِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إليـك ﴾ [سورة يونس : ٤٢]
فجمع ضمير « من » ، وقال في موضع آخر : ﴿ ومِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إليـك ﴾ [سورة
٣ الأنعام : ٢٥]* فكنى عنـه بـالمفرد ، وقـال ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ وهُـوَ مُحْسِنٌ فَلَـهُ
أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] فكنى عنه بالمفرد ثم قـال : ﴿ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
ولا هُمْ يَحْـزَنُـون ﴾ [سـورة البقرة : ١١٢] . وقـال في « مـا » : ﴿ ويَجْعَلُـونَ لِمَـا لا
٦ يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِّمَّا رَزَقْنـاهُمْ ﴾[2] [سورة النحل : ٥٦] فعبَّر بـ « مـا » عن الأصنـام ،
وجَمَع الضمير بـ « مـا » في « يعلمون » ، أي : ويجعلـون لـلأصنـام اللاتي لا تعلم
نصيباً مما رزقناهم .

٩ ومثلُ قوله ﴿ الذي استوقد نـاراً ﴾ قولُـه : ﴿ والّـذي جـاءَ بـالصِّدْقِ
وصَـدَّقَ بِـهِ أُولَـئِـكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[3] [سـورة الزمر : ٣٣] ولم يقـل « جـاؤوا » ولا
« صـدّقوا » ، ثم قـال ﴿ أُوْلَئِـك هُمُ الْمُتَّقُـونَ ﴾ ولم يقـل « هـو » . وقـال :
١٢ ﴿ والّـذي قَـالَ لِـوَالِـدَيْـهِ أُفٍّ لَّكُمَـا أَتَعِـدانَنِي ﴾ [سـورة الأحقـاف : ١٧] ثم قـال
﴿ أُوْلئِكَ ٱلذينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ القَولُ ﴾[4] [سورة الأحقاف : ١٨] .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾[5] [١٩]

١٥ هـذا معطـوف على قـولـه ﴿ كَمَثَـلِ الَّـذِي ٱسْتَـوْقَـدَ نَـاراً ﴾ والمعنى : أو

---

(١) ذكر المؤلف هذه الآيـة والآي الآتيـة في الجواهر ٣٦٩ ـ ٣٧٦ فيما ذكره في البـاب الثـامن عشر الـذي عقـده لمـا جـاء في التنزيل من لفـظ من ومـا والـذي وكل وغير ذلـك كني عنـه مرة على التـوحيـد وأخرى على الجمع . وذكر آية سورة يونس وآياً أخرى في شرح اللمع ١٣٠ / ٢ .

(٢) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ٦٨٤ ، والتعليق ثمة .

(٣) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ١١٦٣ ، والتعليق ثمة .

(٤) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ١٢٣٧ ـ ١٢٣٨ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الجواهر ٤٢ ، ٥١٧ ، ومعـاني القرآن للفراء ١ / ١٧ ، وإعراب القرآن ١ / ١٤٤ ، ومجمع البيـان ١ / ٥٧ ، والبيان ١ / ٦٠ ـ ٦١ ، والبحر ١ / ٨٤ . وانظر تفسير الطبري ١ / ١١٦ ، ومجمع التفـاسير ١ / ٦٨ ـ ٧٠ ، والإشارة إلى الإيجاز ١٤٩ ـ ١٥٠ .

كأصحاب صيِّب أي أصحاب مطرٍ ، فحذف الأصحاب[1] . والدليل على أنّ الأصحاب مُرادٌ قولُه : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ ﴾[2] [١٩] فهذه الكناية تعود إلى الأصحاب ، وهذه الجملة في موضع الجر وصفٌ للأصحاب[3] . ٣

ومعنى « استوقد »[4] : أَوْقَدَ ، كقولهم : استجاب وأجاب . وقيل : بل « السين » في « استوقد » للطلب ، أي : استوقد صاحبَه ناراً ، أي طلب من صاحبه إيقاد النّار / ، فحذف « صاحبه » ـ وهو المفعول الأول ـ و « ناراً » هو ٦ ٣ / ٢ المفعول الثاني .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[5] [٢٣] ٩

الهاء في ﴿ مِثْلِهِ ﴾ تعود إلى « ما » وهو القرآن ، أي فَأْتُوا بسورة مثل القرآن . فـ « مِنْ » زيادة على هذا[6] ، وهو قولُ الأخفش[7] . ودليلُه في الآية

---

(١) وأصل الكلام : أو كمثل أصحاب صيِّب ، ففيه حذف مضافين . وقيل التقدير : أو كمثل صيِّب .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... وتركهم في ظلمات لا يبصرون ... أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم ... ﴾ .

(٣) أو في موضع النصب حال من الأصحاب أو من الهاء والميم في ﴿ وتركهم ﴾ ، أو هي جملة مستأنفة ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨ ، وتفسير غريب القرآن ٤٢ ، وتفسير الطبري ١ / ١٠٩ ، والقرطبي ١ / ٢١٢ ، والمفردات ٥٢٩ ، ولم يذكروا غير المعنى الأول . والمنيان في الجواهر ٤٠٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٥٩ ، والبحر ١ / ٧٨ ورجح أبو حيان المعنى الأول .

(٥) تكلم عليها في الجواهر ٥٥٢ وقال فيها ثمة نحو ما قاله ههنا . وانظر شرح اللمع اللوح ١٤٢ / ٢ .

(٦) وقيل ليست بزائدة وهي للتبيين أو للتبعيض .

(٧) يرى الأخفش وبعض الكوفيين أن « مِنْ » تزاد في الواجب كما تزاد في النفي ، ووافقهم المؤلف في بعض كلامه ، وسيبويه والجمهور ـ ومنهم المؤلف في أكثر كلامه ـ لايرون زيادتها في الواجب . انظر شرح اللمع اللوح ٥٦ / ٢ و ٥٩ / ٢ و ٨١ / ٢ ـ ٨٣ / ١ ، والكتاب ٢ / ٣٠٧ و ١ / ٣٦٢ ، =

الأخرى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَٱدْعُوا مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّنْ دُونِ اللهِ ﴾ [سورة يونس : ٣٨] .

٣ وقول ثانٍ : فَأْتُوا بسورة من مِثْلِ محمّد ، فتعود الهاء إلى « عَبْدِنا » من قوله : ﴿ على عَبْدِنا ﴾ . فيكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، أي : ابْتَدِئُوا في الإتيان بالسورة من مثل محمّد . فهذان قولان قالهما أصحاب المعاني[1] .

٦ وعلى قياس قول سيبويه في قوله تعالى : ﴿ وَ إنَّ لَكُمْ في الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا في بُطُونِهِ ﴾ [سورة النحل : ٦٦] : إنَّ الهاء في قوله : ﴿ في بُطُونِهِ ﴾ يعود إلى ﴿ الأَنْعَامِ ﴾[2] = يجيءُ قولٌ ثالث في هذه الآية ، وهو أن يعود الهاء

= ومعاني القرآن للأخفش ٩٨ ـ ٩٩ ، وللفراء ٢ / ١٤١ ، والمقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٤٠ ، وشرح القصائد السبع ٢٩٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٠ ـ ١٤ ، ١٣٧ ـ ١٣٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، والمغني ٤٢٥ ـ ٤٢٩ ، والهمع ٤ / ٢١٥ ـ ٢١٧ .

(١) أولها هو المرويّ عن قتادة ومجاهد وغيرهما ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة ، واختاره الطبريُّ وغيره . ونسب ثانيهما إلى بعض أهل العلم . وذكر القرطبي قولاً ثالثاً أنّ الضمير يعود على التوراة والإنجيل . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٦١ ـ ٦٢ ، وتفسير الطبري ١ / ١٢٨ ـ ١٢٩ ، والقرطبي ١ / ٢٣٢ ، وابن كثير ١ / ٨٨ ـ ٨٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ٧٨ ـ ٧٩ .

(٢) ما قاله سيبويه في هذه الآية ذكره في الكتاب ٢ / ١٧ في « باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل » وذهب إلى أن بناء « أفْعال » ـ وهو من أبنية أدنى العدد ـ ينصرف لأنه ضارع الواحد في أنه يكسّر كما يكسّر الواحد ، ثم قال : « وأما أفْعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول هو الأنعام ، وقال الله عز وجل : ﴿ نسقيكم مما في بطونه ﴾ ، وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكْياش ... » اهـ . أراد أنّ بناء « أفْعال » ضارع الواحد أيضاً في أنه يكنى عنه بكناية الواحد وأنه يجري وصفًا على الواحد .

فما ذكره المؤلف من عَوْد الضمير مفرداً مذكراً على « أفْعال » = هو ظاهر قول سيبويه ، وهو ما فهمه منه أبو علي . لكن هل لنا أن نقيس على « الأنعام » جميع باب « أفْعال » ؟ وعندي أن ذلك ليس لنا ، وعبارة سيبويه لاتبيح ذلك . فما جاء عنهم من وصف الواحد بمثال « أفْعال » قليلٌ ، وهي أحرف محفوظة ، ووقوع « أفْعال » خبراً للواحد والكناية عنه بضمير الواحد قليلٌ إن لم يكن نادراً .

=

من قوله ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ أي : من مثل الأنداد[1] ؛ لأن الأنداد ذُكِرَتْ قبلُ في قوله : ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا للهِ أَندَاداً ﴾ [٢٢] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا ٣

= وقد تأوّلوا كلام سيبويه على غير هذا الوجه : فذهب الجرميّ وأبو حاتم والزمخشري إلى أنه أراد أنّ « الأنعام » واحد مذكر ، وذهب أبو حيان إلى أنه أراد « أن ذلك على سبيل المجاز لأن الأنعام في معنى النَّعَم » ، وقال النحاس : « كأنه ذهب إلى أن الأنعام تذكر وتؤنث » .

أما ما ذهب إليه الجرمي وأبو حاتم والزمخشري فيدفعه أن سيبويه ذكر أن « أفْعالاً » من أبنية أدنى العدد وأنه يكسّر ومثّل له بـ « أنعام » و « أناعِيم » ، وذكر أيضاً أنه ليس في كلامهم « أفْعال » في الواحد ، انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، ٣١٦ .

وأما أبو حيان والنحاس فقد نسبا إلى سيبويه قول غيره . فقد قيل في تذكير الهاء أقوال ، منها :

أنه ذكّره لأن الأنعام قد تذكّر وتؤنث ، وهو قول الأخفش ويونس وأحد قولي أبي عبيدة ، وردّه أبو حاتم .

وأنه ذكّره حملاً لفظ النَّعَم ، وهو قول الفراء ، واختاره أبو حاتم وابن قتيبة .

وأنه ذكّره حملاً على معنى : مما في بطون ماذكرناه ، وهو قول الكسائي .

وأنه ذكّره لأن الأنعام على مثال « أفْعال » وهو جمع قِلّة يضارع الواحد ، فكني عنه بكناية الواحد ، وهو قول سيبويه . وردّ أبو حاتم هذا القول ولم يعزه إلى سيبويه . وقيل غير ذلك .

انظر توجيهم لهذه الآية ولشواهد آخر من هذا الباب في شرح اللمع اللوح ١٤٢ / ٢ ، والكتاب ٢ / ١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٢ ، وللفراء ١ / ١٢٩ ـ ١٣٠ و ٢ / ١٠٨ ـ ١٠٩ ، والمقتضب ٣ / ٣٢٩ ، ومجالس ثعلب ١٠٢ ، وتفسير غريب القرآن ٢٤٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٨ ـ ٨٩ ، والمذكر والمؤنث ٣٤٦ ـ ٣٤٩ ، وشرح القصائد السبع ٣٠٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٦ ـ ٢١٧ ، والعسكريات ١٣١ ـ ١٣٢ ، والمحتسب ٢ / ١٥٣ ـ ١٥٤ ، والكشاف ٢ / ٤١٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٠ ، وابن يعيش ٥ / ١١ ، ١٥ ، ١٠٦ ، وسفر السعادة ٨٦ ، ٧٦٢ ـ ٧٦٣ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ١٢٣ ـ ١٢٤ ، والبحر ٥ / ٥٠٩ .

(١) هذا يكون إذا كان ماذكره سيبويه في « الأنعام » قياساً في باب « أفْعال » .

فَوْقَهَا ﴾[1] [٢٦]

« ما » في قوله ﴿ مَثَلاً مَّا ﴾ زيادةٌ[2] ، أي : مثلاً بعوضةً ، و« ما » صلةٌ زائدة[3] .

٣

ويجوز أن تكون « ما » نكرة بدلاً[4] من « مثل » أي ، مثلاً شيئاً بعوضة[5] ، أي : ببعوضة[6] فما فوقها .

---

(١) انظر الجواهر ١٠٦ ـ ١٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣ ، وللفراء ١ / ٢١ ـ ٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ١٥٣ ، ومجمع البيان ١ / ٦٦ ، والبيان ١ / ٦٥ ، والبحر ١ / ١٢٢ ـ ١٢٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥ ، والبغداديات ٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٨ ، وابن يعيش ٤ / ٣ و ٨ / ١٠٨ ، والمغني ٢١٥ ، ٤١٣ .

(٢) انظر في زيادة « ما » شرح اللمع اللوح ١١٣ / ٢ و ١٦٣ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤ ـ ١٣٥ ، وللفراء ١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، والمقتضب ١ / ٤٨ ، والكامل ٤٤١ ـ ٤٤٢ ، والجمل ٣٢١ ـ ٣٢٢ ، ومعاني الحروف (حروف المعاني ٥٤) ، والبغداديات ١٢٦ ، وسر الصناعة ٣٣ ، ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، ٢٩٩ ، والأزهية ٧٨ ـ ٨٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، وابن يعيش ٨ / ٥ ، ١٢٨ ، ١٣١ ـ ١٣٦ ، والجنى الداني ٣٢٢ ـ ٣٣٦ ، ورصف المباني ٣١٥ ـ ٣١٩ ، والمغني ٤١١ ـ ٤١٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ١٣١ ـ ١٤٠ الباب الخامس لما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و« ما » .

(٣) قوله « صلة زائدة » جَمْعٌ بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، « الصلة » أو « الحشو » من عبارات الكوفيين و« الزيادة » أو « اللغو » من عبارات البصريين . انظر شرح القصائد السبع ٣٥٣ ، ٤٥٩ ، والأزهية ٧٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٢٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٤ . وربما استعمل بعض الكوفيين مصطلح الزيادة كما استعمل بعض البصريين مصطلح الصلة .

(٤) أو نعتاً (انظر البحر والمغني) أو مفعولاً ثانياً لـ « يضرب » ، انظر البغداديات .

(٥) كذا وقع هنا ، وكذا وقع في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح على المعهود منه ! ! ولا يصح ما ذكره إلا أن تكون « ما » زائدة . والصواب ما قدره في الجواهر ، قال : « التقدير : أن يضرب مثلاً ببعوضة و« ما » صلة زائدة فحذف الباء » .

(٦) فحذف الباء فنصب « بعوضة » على أنه المفعول الثاني لـ « يضرب » . والأصل فيه عنده أن =

قيل : فما فوقها في الصِّغَر ، وقيل في الكِبَر[1] .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٢٩]

قُرِئ ﴿ وَهُوَ ﴾ بضم الهاء ، وقرِئ ﴿ وَهْوَ ﴾ بإسكان الهاء . فمن أسكن[2] الهاء جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل منها . وصار قوله ﴿ وهو ﴾ بمنزلة « عَضُد » ، وهم يقولون في « عَضُد » : « عَضْدٌ » بالإسكان . وهكذا الخلاف في « فهو » و في « فهي » ، فقولهم « فهي »[3] بمنزلة « فَخِذ » و « كَبِد » وهم يقولون « فَخْذ » و « كَبْد » .

ومن لم يُسْكِن أخرجه على الأصل .

ولم يُسْكِنْ هذه الهاءَ مع « ثُمَّ » في قوله : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ القِيامَةِ ﴾ [سورة القصص : ٦١] أحَدٌ إلا الكسائيّ[4] فقرأ ﴿ ثُمَّ هْوَ ﴾ لأنه قال : إنّ « ثمّ » من أخوات الواو والفاء ، فكما يقال : وَهْوَ [و][5] وَهْيَ يقال : ثمّ هْوَ . وغيره يقول : إنّ ثُمّ منفصلة ممّا بعدها ، وهي كلمة تستقلُّ بنفسها بخلاف الواو والفاء .

= يتعدى إلى ثاني المفعولين بالجار . لكن ذكروا أنه يتعدى إلى مفعولين بنفسه . وقيل « ما » نكرة و « بعوضة » بدل منها أو نعت لها أو عطف بيان ، وقيل : التقدير : مثلاً ما بين بعوضة فما فوقها فحذف « بين » فنصب . وعلى زيادة « ما » يكون نصب « بعوضة » على أنها بدل من « مثل » أو عطف بيان أو مفعول ثان لـ « يضرب » أو مفعول لـ « يضرب » و « مثل » حال . .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥ ، وتفسير الطبري ١ / ١٤٠ ، وابن كثير ١ / ٩٣ . واختار الطبري القول الثاني وهو قول الفراء .

(٢) وهم أبو عمرو والكسائي وقالون عن نافع ، وضمها الباقون . انظر السبعة ١٥٠ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢ / ٢٠٩ . وانظر الحجة ١ / ٣٠٨ - ٣١١ .

(٣) في الأصل : في فهي ، بإقحام في .

(٤) انظر المصادر التي أحلنا عليها في الحاشية (٢) ، والحلبيات ٨٩ .

(٥) زدت الواو .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [٣٠]

كسَر الكسائيّ الفاء من ﴿ خَلِيفِهْ ﴾ في الوقف . وهكذا مذهبه في هاء التأنيث في الوقف[1] إذا كان بعد أحد الحروف التي يجمعها قولك « فجَثْتْ زينبُ لذَوْدِ شَمْسٍ » .

وإنما يفعل ذلك لأنّ الهاء تشبه الألف ، والفتحةُ قبل الألف تُمال ؛ نحو ماحكاه سيبويه[2] من قولهم « طَلِبْنا » يريدون طَلَبْنَا ، فيميلون[3] فتحة النون ؛ فكذلك أمال الكسائي ﴿ خليفِهْ ﴾ ، و ﴿ رَحْمِهْ ﴾ [سورة البقرة : ١٥٧]* ، و ﴿ دابّهْ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٤]*

والدليلُ / على شبه الهاء بالألف قولهم : « هَرَقْتُ » الماءَ و « أَرَقْتُه » ، و«إيّاك» و«هيّاك»[4]، وقالوا: «ماء» وفي الجمع «أمْوَاهٌ»[5]، وقالوا: « شَاءٌ » وفي الجمع « شِياهٌ »[6] ،وشَبَهُ الهاء بالألف أكثر من أن أَصِفَه لك في هذا الموضع .

(١ / ٤)

---

(١) انظر التيسير ٥٤ ، والنشر ٢ / ٨٢ ـ ٩٠ ، وإيضاح الوقف ٤٠١ ، وشرح اللمع اللوح ١٦٩ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٦٣ . وضبط في الأصل « طَلَبنَا » ، وفي الكتاب : « ... طَلِبْنَا وطَلَبنا زيد » .

(٣) لم تظهر في مصورة الأصل ، وأثبتها عن البيان ١ / ٧١ الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير ماتصريح .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣١٣ ، والمقتضب ١ / ١٥٣ ـ ١٥٤ ، والمنصف ٢ / ٤٥ ، وشرح الملوكي ٢٨٢ ، ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٠ / ٤٢ .

(٥) انظر سر الصناعة ١٠٠ ـ ١٠١ ، والمنصف ٢ / ١٤٩ ـ ١٥٠ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٣ ـ ٢١٤ ، وسفر السعادة ١١٢ .

(٦) يوهم ظاهر عبارته أن « شاء » مفرد وجمعه « شياه » ، وليس كذلك ، فشياه جمع شاة . وقد اختلفوا في « شاء » فذهب قوم إلى أنه اسم للجمع وليس من لفظ شاة كرجل ونفر ، وذهب قوم إلى أنه اسم جمع لشاة على اللفظ على حد تمرة وتمر ولامه هاء فأبدلت همزة . انظر الكتاب ٢ / ١٢٦ ، والمقتضب ١ / ١٥٢ ـ ١٥٤ ، والمنصف ٢ / ١٤٤ ـ ١٤٦ ، وابن يعيش ٥ / ٨٢ ـ ٨٣ ، وشرح الملوكي ٢٨٠ ـ ٢٨١ ، وشرح الشافية ٢ / ١١٣ ـ ١١٤ ، وسفر السعادة ١١٢ .

قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾[1] [٣٠]

أي : نسبّح حامدين لك . وهذه الباء تسمى « باء الحال »[2] ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾[3] [سورة المائدة : ٦١] أي : قد دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ؛ وقالت العرب : خرج زيد بسلاحه ، أي : متسلّحاً ؛ وقال في الحماسة[4] :

مَشَيْنا مِشْيَةَ اللَّيْثِ غَدا واللَّيْثُ غَضْبانُ
بِضَرْبٍ فيهِ تَوْهِينٌ وتَخْضيعٌ وإقْرانُ[5]

أي : مشينا ضاربين[6] .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ [٣٠]

قُرِئ بفتح الياء وإسكانها . فمن فتح الياء[7] جرى على الأصل ؛ لأنَّ هذه

(١) الجواهر ٢٥٣ ، ومجمع البيان ١ / ٧٤ ، والبيان ١ / ٧١ ، والبحر ١ / ١٤٣ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٢٥١ ـ ٢٧٣ الباب الثاني عشر لما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال .

(٢) أو باء المصاحبة . انظر ابن يعيش ٨ / ٢٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٧ ، والجنى الداني ٤٠ ، والمغني ١٤٠ . والهمع ٤ / ١٥٨ . وقيل الباء في ﴿ بحمدك ﴾ متعلقة بالفعل ﴿ نسبح ﴾ ، انظر مجمع البيان والبحر .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٦٢ .

(٤) وهو الفِنْدُ الزِّمّانيُّ . والبيتان من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٣٢ ـ ٣٨ ، والتبريزي ١ / ١١ ـ ١٤ ، ومعاني أبيات الحماسة ٨ ـ ٩ ، وأمالي القالي ١ / ٢٦٠ ، وسمط اللآلي ٥٧٨ ـ ٥٧٩ ، والأغاني ٢٤ / ٩١ ، وقصائد نادرة من منتهى الطلب ٦٩ ـ ٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٣١٩ ـ ٣٢٠ ، والخزانة ٢ / ٥٧ ، والحيوان ٦ / ٤١٥ ـ ٤١٦ قال الجاحظ ولاأظنها له .

(٥) تخضيع أي تذليل ، وإقران أي لين ، عن المرزوقي . وقيل غير ذلك .

(٦) وقيل الباء متعلقة بـ « مشينا » ، انظر المرزوقي والتبريزي والخزانة .

(٧) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وأسكن الباقون . انظر السبعة ١٩٦ ـ ١٩٧ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ . وانظر مذاهبهم في ياءات الإضافة في السبعة ١٥١ ـ ١٥٢ ، والتيسير ٦٣ ـ ٦٩ =

الياء - أعني ياءَ المتكلم - بإزاء الكاف للخطاب ؛ فكما أنّ الكاف مفتوحة في « أنّكَ » و « إنّكَ » وجب أن تكون الياء أيضاً مفتوحة .

٣ ومن أسكن الياءَ قال : الحركة تُستَثْقَلُ في الياء ؛ ولهذا قالوا : القاضِيْ والدّاعيْ ، ولم يعربوها في الرفع والجر . وقالوا[1] : بادِيْ بَدَا ، وقالِيْ قَلاَ ، وحقُّها الفتحُ وأن يقال : قاليَ قَلاَ ، وباديَ بَدَا ، كما قالوا[1] : بعلَبكُّ وحضرَ موتُ ، ففتحوا اللام والراء ؛ وأسكنوا الياء لأنّ الحركة تُستثقل فيها .

٦ قوله تعالى : ﴿ وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلائِكَةِ ﴾[2] [٣١]

٩ ولم يقل « عرضها » لأنه أراد : ثم عرض أصحاب الأسماء ، فأضمر الأصحاب ، والكناية إليهم تعود[3] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[4] [٣٢]

١٢ الكاف نصبٌ اسمُ « إنّ » ، و « أنت » مبتدأ ، ومابعده خبره ، والجملة خبر « إنّ » .

= والنشر ٢/١٦١-١٧٩، ٢٣٧ . وانظر الحجة ١/٣١١-٣١٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وشرح اللمع اللوح ٢/١١٦ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في نداء المضاف إلى ياء المتكلم ١٤٨ ح٤ .

(١) انظر الكتاب ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٢ - ٢٧ ، وابن يعيش ٤ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٨٧ - ٩٠ .

وبادي بدا - وفيه لغات أخر - أي أول شيء ، وقالي قلا بأرمينية العظمى ، انظر معجم البلدان ٤ / ٢٩٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٦ - ٥٧ ، وللفراء ١ / ٢٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٦ ، والبيان ١ / ٧٢ ، والبحر ١ / ١٤٦ ، وتفسير الطبري ١ / ١٧٢ ، والقرطبي ١ / ١٨٣ ، وابن كثير ١ / ١٠٥ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٣) وقيل : عرضهم : عرض الخلق ، أو شخوص العالمين وسائر العالم ، أو الأسماء ، أو الأسماء وأريد بها المسميات فذكّر لأن منهم العقلاء فغلّبهم .

(٤) انظر الجواهر ٥٣٩ - ٥٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٠ ، ومجمع البيان ١ / ٧٨ . وقد أعاد المؤلف هنا أكثر ماقاله في الجواهر بنصه .

ويجوز أن يكون « أنت » فصلاً[1] في الكلام ، والخبر « العليمُ » .

ويجوز أن يكون « أنت » نصباً صفةً[2] للكاف وإن كان « أنت » ضميراً مرفوعاً ولايجوز إدخال « إنّ » عليه ؛ لأنك لاتقول : إنّ أنت . وجاز هذا لأنّه صار تابعاً ويجوز في التابع مالايجوز في المتبوع . ألا ترى أنه أجاز[3] « يازيدُ والحارثُ » ولايجوز « ياالحارث » ، وقال : ﴿ ياجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ ﴾[4] [سورة سبأ : ١٠] ولا يجوز « ياالطير » = فكذلك جاز : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ العليمُ الحكيمُ ﴾ ، وجاز[5] : رأيتك أنت ، ومررتُ بك أنت ، وإن لم يجز : رأيتُ أنت ، ولا مررتُ بأنت ؛ وهذا حديث يطول وفيما ذكرناه كفايةٌ .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [٣٣]

أي : حين أنبأهم بأسمائهم .

و « لَمّا » تجيءُ[6] في التنزيل على ثلاثة معان[7] :

---

(١) ضمير الفصل من عبارات البصريين ويسميه الكوفيون العماد . انظر الحديث عنه في شرح اللمع اللوح ١/١٠٩ ، والكتاب ٣٩٤/١ ـ ٣٩٥ ، والمقتضب ١٠٤/٤ ـ ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٩/١ ـ ٤١٠ ، ومجالس ثعلب ٤٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٥٩٣ ، وابن يعيش ١٠٩/٣ ـ ١١٢ ، والإنصاف ٧٠٦ ـ ٧٠٧ للمسألة ١٠٠ ، وشرح الكافية٢٤/٢ ـ ٣٧ ، والهمع ٢٣٥/١ ـ ٢٤٣ . وانظر ما سيأتي ٢٠٠ ، ٣٤٧ ، ٣٩٧ وغيرها (انظر رسم ضمير الفصل في فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب) .

(٢) أي توكيداً ، وقد استعمل سيبويه والمبرد الصفة بمعنى التوكيد ، انظر الكتاب ٢٧٨/١ ، ٢٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، والمقتضب ١٠٥/٤ . وانظر ابن يعيش ١١٠/٣ .

(٣) كتب تحته في الأصل بقلم دقيق « سيبويه » . وانظر الكتاب ٣٠٥/١ .

(٤) القراءة برفع ﴿ والطير ﴾ تروى عن بعض العشرة وغيرهم . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ١٠٩٢ ـ ١٠٩٣ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الكتاب ٣٩٣/١ .

(٦) في الأصل : يجيء ، والوجه ما أثبت .

(٧) انظر معاني « لَمّا » في شرح اللمع اللوح ١/١٢٢ ، والكتاب ٣١٢/٢ ، والبغداديات ١٤٨ ، ١٥٢ ، والمحتسب ١٦٤/١ ، والأزهية ١٩٧ ـ ١٩٩ ، وابن يعيش ٩٤/٢ و ١٠٦/٤ و ٤٠/٧ و ١٠٩/٨ ـ ١١٠ ، =

أحـــدهـــا : بمعنى « حين » وهي إذا دخلت على الفعـل المـاضي كقـولـه : ﴿ ولَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنا ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] أي حين جاء .

٣ والوجـه الثـاني : أن تـأتي « لَمَّـا » بمعنى « لَمْ » وهي إذا دخلت على الفعـل المستقبل كقوله : ﴿ ولَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّـذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ﴾ [سورة البقرة : ٢١٤] أي : لم يأتكم ، ويجزم المستقبل .

٦ والوجه الثالث : أن تأتي[1] « لَمَّـا » بمعنى « إلاّ » ، قـال الله تعـالى : ﴿ إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْها حَافِظٌ ﴾[2] [سورة الطارق : ٤] وحكى سيبويه[3] : نشدتُكَ الله لَمّا فعلتَ ، أي : إلا فعلت ؛ قال[4] : وهي كلمـة نـادرة في العربيـة لأنهـا إذا كانت

٩ بمعنى « حين » كانت ظرفاً ، وفي الوجهين الآخرين هي حرف .

قولـه تعـالى : ﴿ وَلاتَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّـالِمِينَ ﴾[5] [٣٥]

١٢ ﴿ فتكونا ﴾ نصب لأنه جواب النهي بـالفـاء[6] ، ولو لم يكن نصبـاً لَثَبَتَتِ

= وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، والمغني ٣٦٧ ـ ٣٧١ ، والهمع ٢١٩/٣ ـ ٢٢٠ ، ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(١) في الأصل : يأتي ، والوجه ما أثبت .

(٢) وقرئ لَمَا بالتخفيف . وسيأتي الكلام على هذه الآية ١٤٤٧ ، والتعليق ثمة .

(٣) وعبارته كما في الكتاب ٤٥٥/١ : « وسـألت الخليل عن قولهم أقسمت عليـك إلا فعلت ولّما فعلت ، لم جاز هنا في هذا الموضع وإنما أقسمت ههنا كقولك والله ؟ فقال : وجه الكلام لتفعلنّ ههنـا ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذا كان فيه معنى الطلب » اهـ .

(٤) ما يأتي ليس من كلام سيبويـه . ولعل « قـال » ههنـا للمؤلف ؟ وانظر اختلافهم في لّما أنهـا اسم أو حرف في المصادر السالفة في الحاشية (٧) من الصفحة السابقة .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٨ ـ ٦٧ ، والفراء ٢٦/١ ـ ٢٨ ، وإعراب القرآن ١٦٣/١ ، ومجمع البيـان ٨٤/١ ، والبيان ٧٥/١ ، والبحر ١٥٨/١ ـ ١٥٩ .

(٦) وأجاز الفراء وغيره أن يكون مجزوماً بالعطف على ﴿ ولاتقربا ﴾ .

النون . ومثلُه : ﴿ لاتَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فَيَسْحَتَكُم بِعذابٍ ﴾[1] [سورة طه : ٦١]

وجواب الأمر والنهي والنفي والتمني والعرض والاستفهام إذا كان بالفاء كان منصوباً[2] ، كقولك : اِئتني فأزورَك ، ولاتَشْتِمْني فأُهِينَك ، وماتأتيني فتحدِّثَني ، وليت لي مالاً فأُنفِقَه ، وألا تَنْزِلَ فتُصيبَ خيراً ، وأين بيتُك فأزورَك . وإنما انتصب بإضمار « أن » أي : فأن أزورَك ، وأن أهينَك ، وكذا ﴿ فيسحتكم ﴾ أي : فأن يسحتكم ، وهو كثير جداً ، والله أعلم .

ويكون « أن » مع مابعده في تقدير المصدر مقدراً به العطفُ على مصدر مقدّر في الأول . فإذا قال ﴿ ولاتقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ﴾ فتقديره : لايكن منكما قربانٌ [هذه][3] الشجرة فكَوْنٌ من الظالمين . فالمصدر معطوف على المصدر المقدّر ، وهكذا في بقيّة أخواتها .

قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ ﴾[4] [٣٦]

قرأها حمزة ﴿ فأزالها ﴾[5] ، من أزال يزيل : إذا نحّى الشيءَ ، وأزلتُه : أي نحّيْتُه . وأزَلَّه[6] : أي أوقعه في الزَّلّة .

---

(١) هذه قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ هؤلاء فيُسْحِتَكم بضم الياء من أسْحَتَ ، انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٢ / ٣٢٠ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤١٨ - ٤٢٤ ، والمقتضب ٢ / ١٤ - ٢٤ ، والإيضاح ٣١٢ - ٣١٤ ، وشرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٨ ، وابن يعيش ٧ / ٢٦ - ٤٠ ، والهمع ٤ / ١١٨ - ١٢٦ .

قال أبو علي : وإنما سماه النحويون جواباً وإن كانت جملة واحدة ولم تكن كالجزاء لمشابهته له في أن الثاني سببه الأول .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٧ ، والحجة ٢ / ١٠ - ١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٨٦ ، والبحر ١ / ١٦١ ، وتفسير الطبري ١ / ١٨٦ ، والقرطبي ١ / ٣١١ - ٣١٢ .

(٥) وقرأ الباقون ﴿ فأزلّها ﴾ . انظر السبعة ١٥٣ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ١١ .

(٦) في الأصل : وأزلَّ .

فإن قيل : فإنّ حمزة إذا قرأ ﴿ أزالهما ﴾ وبعده ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ [٣٦] كان في الكلام تكرار لأن الإزالة والإخراج واحد .

٣ = فالجواب : إنّ معنى ﴿ أخرجها ﴾ : صار سبباً لإخراجها ، وإذا صار[١] سبباً للإخراج لم يَدُلَّ على الإزالة ، فهما غَيْرانِ ، وليس هناك تكرار[٢] .

قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾[٣] [٣٧]

٦ برفع ﴿ آدم ﴾ ونصب ﴿ كلمات ﴾ ، ونصب ﴿ آدم ﴾ ورفع ﴿ كلمات ﴾[٤] . فالمرفوع الفاعل والمنصوب المفعول . والفعل في الإسناد إلى كل واحد منهما في المعنى كالإسناد إلى الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : لقيتُ زيداً

٩ ولقيني زيدٌ ، وتلقيتُ الحديثَ وتلقّاني الحديثُ = لم يختلف معناهما لأن كلَّ من لقيتَه فقد لَقِيَك ؛ فهذه أفعال إسنادُها إلى الفاعل كإسنادها إلى المفعول .

قوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَعِينُوا بِٱلصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى

١٢ ٱلْخَاشِعِينَ ﴾[٥] [٤٥]

---

(١) كتب تحته في الأصل « الشيطان » . ونسب الفعل إلى الشيطان « لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته وتسويله ، فلما كان ذلك منه سبب زوالهما عنها أسند الفعل إليه » عن الحجة .

(٢) الذي قاله أبو علي في الإجابة عن هذا السؤال « إن قوله أخرجهما ليس بتكرير لافائدة فيه . ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن مواضعهما ولايخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية ؟ وإذا كان كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد . وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولامجتنب بل محبّ مستعمل ... » اهـ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٧ ، وللفراء ١ / ٢٨ ، والحجة ٢ / ١٨ ـ ٣٥ ، ومجمع البيان ١ / ٨٨ ، والبحر ١ / ١٦٥ . وأخذ المؤلف كلامه من الحجة .

(٤) نصب ﴿ آدم ﴾ ورفع ﴿ كلمات ﴾ قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون برفع ﴿ آدم ﴾ ونصب ﴿ كلمات ﴾ . انظر السبعة ١٥٣ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١١ .

(٥) انظر الجواهر ٥٥٣ ، ٦٠٩ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ ـ ٨٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٧٩ ، والبحر ١ / ١٨٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٨ ، والصاحبي ٣٦٢ .

إن قيل : ذكر الصبر والصلاة ثم قال ﴿ وإنّها ﴾والوجه « وإنّهما » ، فلِمَ قال / ﴿ وإنها ﴾ ؟ 5 / 1

= فالجواب : إنّ العرب تذكر اسمين وتكني عن أحدهما ، قال الله تعالى : ﴿ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[1] [سورة التوبة : ٦٢] ولم يقل : « يرضوهما » ، وقال[2] عزّ ذكره : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾[3] [سورة التوبة : ٣٤] ولم يقل : « ينفقونها » ، وقال : ﴿ وإذا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إليها وتَرَكُوكَ ﴾[4] [سورة الجمعة : ١١] ولم يقل « إليهما » على قياس قوله : ﴿ إن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقيراً فالله أَوْلَى بِهِما ﴾[5] [سورة النساء ١٣٥] ، وأنشد سيبويه للأنصاري[6] :

---

(١) سيأتي الكلام عليها ٥١٦ ـ ٥١٧ في كلامه على الآية ٣٤ من سورة التوبة .

(٢) في الأصل : وإنما قال ، بإقحام « إنما » .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥١٦ ـ ٥١٧ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٤٩ .

(٥) سيأتي الكلام عليها ٢٩٦ ـ ٢٩٧ في الكلام على الآية ١٢ من سورة النساء .

(٦) وهو عمرو بن امرىء القيس الخزرجي الأنصاري . والبيت من كلمة له في ديوان حسان ٨٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٦١ ـ ٦٦٥ ، وفرحة الأديب ١٦٧ ، والخزانة ٢ / ١٩٠ ، وبعضها في معجم الشعراء ٥٥ ـ ٥٦ ، واللسان (فجر) . وهو له في مجاز القرآن ١ / ٣٩ ، وابن السيرافي ١ / ٢٧٩ . وهو للأنصاري في الجواهر ٦١١ .

ونسب إلى قيس بن الخطيم في الكتاب ١ / ٣٨ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٨٩ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٥٧ ، وانظر ديوانه ٦٣ ، ١٧٢ ـ ١٧٣ زيادات الديوان . ونسب إلى درهم بن زيد في الإنصاف ٩٥ ، وإلى مرّار الأسدي في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦٣ . وانظر تحقيق البغدادي نسبتها إلى عمرو في الخزانة ٢ / ١٨٨ ـ ١٩٣ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠ .

وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، ٣٣٠ ، وللفراء ١ / ٣٣٤ ، ٤٤٥ و٣ / ٧٧ ، والمقتضب ٣ / ١١٢ و٤ / ٧٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥ ، ٦٧٧ ، والحجة ١ / ١٤٤ ، والصاحبي ٣٦٢ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٨٩ ، ١٠٠ و٣ / ٤٥ ، وسفر السعادة ٧٨٥ ، والبحر ٢ / ٣٢٣ و٥ / ٦٤ . وسيأتي ٥١٧ .

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وَأَنْتَ بِما عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

ولم يقل : نحن بما عندنا راضون ؛ فهذا قولٌ .

٣ وفيه قولٌ آخر، وهو أنّ قوله: ﴿ وإنها لكبيرة ﴾ تعود الكناية [فيه][1] إلى المصدر الذي دلَّ عليه ﴿ واستعينوا ﴾ لأنّ ذِكْرَ الفعل ذِكْرُ المصدر لغة ؛والتقدير : وإن الاستعانة لكبيرة[2] . والعرب تقول[3] : من كذب كان شرّاً

٦ له ، أي كان الكذبُ شرّاً له . وقرأ ابن عامر : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ ٱقْتَدِهِ ﴾[4] [سورة الأنعام : ٩٠] بكسر الهاء على أن يكون التقدير : اقتدِ اقتداءً ، لأنّ « اقتد » يدلُّ على « اقتداء » .

٩ **قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عن نفسٍ شيئاً ﴾[5]**

[٤٨]

المعنى : اتقوا عقابَ يوم لاتجزي فيه نفسٌ عن نفس شيئاً ، فحذف عقاباً

١٢ وهو المضاف وأقام يوماً مقامه . فانتصاب « يوم » على أنه مفعول به وليس انتصابه على الظرف ، لأن ذلك يوجب تكليفهم يوم القيامة ، ويصير المعنى : اتقوا في ذلك اليوم ؛ وليس المعنى كذا ، إنما المعنى : اتقوا عقابه في الدنيا .

١٥ ومثله : ﴿ وَأَنْذِرْهُم يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ ﴾ [سورة مريم : ٣٩] أي : أنذرهم عقابَ يوم الحسرة ، وليس المعنى : أنذرهم في يوم الحسرة .

---

(١) زيادة مني .

(٢) اختار المؤلف هذا القول في الجواهر . وقيل في عود الضمير غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٣) انظر الجواهر ٥٥٣ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، والكتاب ١ / ٣٩٥ ، والمقتضب ٢ / ١٣٦ و ٤ / ٥١ ، والأصول ١ / ٧٩ ، والمحتسب ١ / ١٧٠ ، والبيان ١ / ٧٩ ، والإنصاف ١٤٠ ، وماسيأتي ٧٣٨ . وانظر ماسيأتي أيضاً ٣٤٢ ـ ٣٤٣ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤١٥ ـ ٤١٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الجواهر ٤٤ ، ٢١٢ ، ٣٤٤ ، وشرح اللمع اللوح ٦٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٨ ـ ٨٩ ، وللفراء ١ / ٣١ ـ ٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٠ ـ ١٧١ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٨٠ ، والبحر ١٨٩ ـ ١٩٠ ، والكتاب ١ / ١٩٣ ، والحلبيات ١٨٥ ، والعسكريات ١٠٢ ، والخصائص ٢ / ٤٧٣ ، وابن الشجري ١ / ٧٨ ، ٣٢٦ ، ٣٤٤ ، والمغني ١١٠ ، ٦٥٣ ، ٨٠٢ .

وحذف « فيه »[1] من قوله ﴿ لاتَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾ ولابدّ من إضماره ليعود من الجملة إلى « يوم » عائد ، لأنها وصفه .

[قوله تعالى][2] : ﴿ ولا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾[3] [٤٨] ٣

بالتاء[4] والياء[5] . فالتاء لتأنيث الـ ﴿ شفاعة ﴾ . والياء لأنه قد وقع الفصل بين قوله ﴿ يقبل ﴾ وبين ﴿ شفاعة ﴾[6] . وإذا وقع الفصل بين الفعل ومايرتفع به حَسُنَ التذكير[7] ؛ حكى سيبويه[8] : حضر القاضي اليوم امرأةٌ ، ولم يقل « حضرتْ » ؛ للفصل بين الفعل والفاعل . ٦

قوله تعالى[9] : ﴿ وفي ذَلِكُم بَلاَءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾[10] [٤٩]

---

(١) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه . وقيل : حذف الهاء وهي مفعول على السعة ، والتقدير : واتقوا يوماً لاتجزيه نفس ، واختاره المؤلف في الجواهر ، وأجاز الوجهين الأخفش والفراء وغيرهما . وقيل : حذف الجار فوصل الفعل واتصل الضمير ثم حذف ، أجازه أبو علي وغيره ، وهذا التقدير عنده أسهل من تقدير حذف الجار والمجرور دفعة واحدة . وانظر ماسيأتي من كلام المؤلف في حذف الجار والمجرور من جملة الصفة ٨٢٨ ـ ٨٣٠ ، والتعليق ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ١٧١ ، والحجة ٢ / ٣٥ ـ ٣٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٢ ، والبيان ١ / ٨١ ، والبحر ١ / ١٩٠ .

(٤) من هنا تبدأ النسخة « ب » .

(٥) قرأ بالتاء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالياء بخلاف عن أبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٢ .

(٦) في الأصل : الشفاعة .

(٧) إذا وقع الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث أو نائبه جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وكلما طال الكلام بينهما كان التذكير أحسن . انظر الكتاب ١ / ٢٣٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨ ، ٣٣٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦١٦ ـ ٦١٧ ، واللمع ٩٠ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٣٦ ـ ٣٨ / ١ ، ٦٢ / ٢ ، ولابن برهان ٤٢ ـ ٤٤ ، وابن يعيش ٥ / ٩٢ ـ ٩٣ ، وشرح الكافية ٢ / ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٨) انظر الكتاب ١ / ٢٣٥ (٢ / ٣٨ ط . هارون) ، والمقتضب ، والمذكر والمؤنث ، وشرحي اللمع ، وابن يعيش . وقوله « اليوم » لم يرد في كلتا مطبوعتي الكتاب والمذكر والمؤنث وابن يعيش . وفي الأصل : اليوم القاضي .

(٩) سياق الآية : ﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ... ﴾ .

(١٠) انظر الجواهر ٥٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٤٠ ، وتفسير الطبري ١ / ٢١٧ ، والقرطبي ١ / ٣٨٧ ، وابن كثير ١ / ١٢٨ ـ ١٢٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٢١ ـ ١٢٢

يجوز أن يكون التقدير : وفي ذَبْحِ الأبناء بلاءٌ أي نَقْمَةٌ .

ويجوز أن يكون التقدير : وفي إنجائنا إياكم من آل فرعون بلاءٌ أي نِعْمَةٌ .

٣ قوله تعالى : ﴿ وإذْ وَاعَدْنا مُوسَى ﴾[١] [٥١]

و ﴿ وَعَدْنا ﴾ ، بالألف وتركه[٢] .

فمن قال ﴿ وعدنا ﴾ قال : إنّ ﴿ واعدنا ﴾ « فَاعَلْنا » ، و « فَاعَلْنا » ،

٦ يكون بين اثنين ، فلا يليق بهذا الموضع ؛ لأن الله تعالى وعد موسى ، ولا يصحُّ أن يكون من قِبَل موسى وعدٌ لله عزَّ وجلَّ .

ومن قال ﴿ واعدنا ﴾ / [قال : هو][٣] بمعنى ﴿ وعدنا ﴾ ؛ لأنَّ ٥ / ٢

٩ « فَاعَلْنا » قد جاء [بمعنى « فَعَلْنا »][٣] ولايراد به الفعلُ بين اثنين ، كقولك : طَارَقْتُ النعلَ ، وعافاه اللهُ ، وقَاتَلَه اللهُ ، ومأَشْبَهَ ذلك = قال[٤] : ولأنَّ الوعدَ من الله عز وجل والوفاءَ من موسى[٥] .

١٢ واعلم أنَّ إمالةَ « مُوسَى »[٦] حسنةٌ جائزةٌ ، لأنه « فُعْلَى »[٧] ، وألفُها تنقلب

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٣ ، والحجة ٢ / ٤٦ ـ ٥٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٨١ ـ ٨٢ ، والبحر ١ / ١٩٩ .

(٢) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ وعدنا ﴾ وقرأ الباقون ﴿ واعدنا ﴾ . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٢ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) كرر « قال » لطول الكلام .

(٥) قال أبو علي : « [إن ماكان من موسى] من قبول الوعد والتحري لإنجازه والوفاء به يقوم مقام الوعد ويجري مجراه ، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد ، وإذا كان مثله وفي حكمه حسن القراءة بـ ﴿ واعدنا ﴾ لثبات التواعد من الفاعلين .... ومما يؤكد حسن القراءة بـ ﴿ واعدنا ﴾ أن فَاعَلَ قد يجيء من فعل الواحد نحو عافاه الله ... » اهـ .

(٦) أمالها حمزة والكسائي ، وقرأها أبو عمرو وورش عن نافع بين الكسر والفتح ، وروي الفتح عنهما ، وفتح الباقون .

(٧) نصَّ الإمام الداني« على أنّ القراء يقولون إنّ يحيى فَعْلى ومُوسى فُعْلى وعِيسى فِعْلى » انظر النشر =

يـاءً في التثنيـة إذا قلتَ « مُـوسَيـان » . وكـذلـك « عيسى »(١) إذا قلتَ « عِيسَيَان » . وكـذلـك « فَعْلَى » نحـو « تَقْـوَى »(١) تُمال ألفهـا لأنهـا تنقلب في التثنية ياءً . ٣

والإمـالـةُ تجـوز فيا كان من بنـات اليـاء ، وكـذلـك مـاكان فيهـا يـاءٌ أو كسرةٌ(٢) . فـالكسرة(٣) مثل ﴿ أَنْصارٍ ﴾(٤) [سورة البقرة : ٢٧٠]* و ﴿ أَبْصارِهِم ﴾(٤) [سورة البقرة : ٧]* ، والألف التي من اليـاء نحـو ﴿ اصْطَفى ﴾(٥) [سورة البقرة : ١٣٢]* ٦ و ﴿ مَأْواهُمُ النَّار ﴾(٥) [سورة آل عمران : ١٥١] ، واليـاء نحـو ﴿ الـدُّنيـا ﴾(٦) [سورة البقرة : ٨٥]* .

وأما نحو ﴿ جاءَ ﴾ [سورة النساء : ٤٣]*و ﴿ شاءَ ﴾(٧) [سورة البقرة : ٢٠]*فـالألف فيـه ٩ بدلٌ من الياء ، لأنك تقول : جاء يجيءُ ، وشاء يشاءُ(٨) مَشيئَةً .

قوله تعالى : ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(٩) [٥١]

= ٢ / ٥٣ . وقد ألحقوا هذه الأسماء بباب « فعْلى » لأنها على زنتها في النطق ، فأمالها من لغته الإمالة . وموسى وعيسى اسمان أعجميان عُدِلا عن لفظ الأعجمية إلى بناء « فعلى » ، وليست الألف فيها للتأنيث ، انظر اللسان (عيس ، موس) ، وسفر السعادة ٤٨٤ .

(١) انظر الحاشية (٦) من الصفحة السابقة .

(٢) انظر مذاهبهم في الفتح والإمالة وماهو بين اللفظين في السبعة ١٤٣ ـ ١٥٠ ، والحجة ١ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، ٢٧٤ ـ ٣١٠ ، والتيسير ٤٦ ـ ٥٣ ، والنشر ٢ / ٢٩ ـ ٩٠ . وانظر باب الإمالة في الكتاب ٢ / ٢٥٩ ـ ٢٧١ ، والمقتضب ٣ / ٤٢ ـ ٥٤ .

(٣) في الأصل : والكسرة ، وهو تحريف .

(٤) أمالها أبو عمرو وورش عن نافع والدوريّ عن الكسائي ، وفتح الباقون .

(٥) أمالها حمزة والكسائي ، واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين اللفظين ، وفتح الباقون .

(٦) أماله حمزة والكسائي ، واختلف عن أبي عمرو وورش عن نافع فروي عنهما الفتح والقراءة بين اللفظين ، وفتح الباقون .

(٧) أمالها حمزة وابن ذكوان عن ابن عامر ، وفتح الباقون .

(٨) في الأصل : « يشيءُ » ، وهو خطأ .

(٩) انظر الجواهر ٤٤ ـ ٤٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٣ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٥٣ ـ ٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٩ ، والبيان ١ / ٨٢ ، والبحر ١ / ١٩٩ ، وتفسير الطبري =

على حذف المضاف ، أي : وَعدْنا موسى تمامَ أربعين ليلة ، أو انقضاءَ أربعين ليلة[1] . فانتصابه على أنه مفعول ثـانٍ لـ « وعـدنـا »[2] كما تقول : وعـدتُ زيـداً إتيانَه مكان كذا وكذا[3] .

٣

وليس قوله ﴿ أربعين ليلة ﴾ نصباً على الظرف لأن المعنى يصير : وعدناه في أربعين ليلة ، والمعنى على خلافه ؛ إذِ المعنى على أن الوعد كان بانقضاء أربعين ليلة .

٦

[قوله تعالى][4] : ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِن بَعْدِهِۦ ﴾[5] [٥١]

أي اتخذتم العجلَ إلهاً من بعد خروجه[6] ، أي خروج موسى . فحذف الـ « خروج »[7] وهو مضاف إليه[8] ، وحذف المفعول الثاني وهو « إله » .

٩

= ١ / ٢٢٢ ، والقرطبي ١ / ٣٩٥ ، وابن كثير ١ / ١٣٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٢٤ ـ ١٢٥ .

(١) هذا قول الأخفش ، وتابعه النحاس وأبو علي وغيرهما . وأفاد المؤلف من كلام أبي علي في الحجة ، ونقل شيئاً من كلامه في الجواهر . وفسّر أن الأربعين ذو القعدة وعشر من ذي الحجة . وماذهب إليه الطبري من أن هذا الذي قاله الأخفش وغيره خلاف ظاهر التلاوة وخلاف ماجاءت به الرواية عن أهل التأويل أن المعنى : واعدنا موسى أربعين ليلة بتمامها فالأربعون كلها داخلة في الميعاد = ليس بصحيح ، ولا خلافُ بين ماقدّره الأخفش وماذكروه ، انظر المصادر السالفة .

(٢) في النسختين هنا : واعدنا .

(٣) فيكون إتيان المكان هو المفعول الثاني للوعد . وأخشى أن يكون في الكلام سقط وتحريف ، ولعله : كما تقول وعدت زيداً [مكان كذا وكذا] أي إتيانَ مكان كذا وكذا .

(٤) زيادة منيْ .

(٥) انظر الجواهر ٤٥ ـ ٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٥٦ ـ ٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٩ ، والبيان ١ / ٨٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٥ ، والقرطبي ١ / ٣٩٦ ، وابن كثير ١ / ١٣٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٢٥ . وأخذ المؤلف كلامه من الحجة .

(٦) وقيل : التقدير : من بعد موسى ، وقيل : من بعد وعد الله إياكم بالتوراة ، وقيل : من بعد غرق فرعون ومارأيتم من الآيات .

(٧) في الأصل : فحذف خروجاً .

(٨) خروج مضاف إليه أول ، وموسى مضاف إليه ثان ، فحذف الخروج . وإذا قدرنا الكلام بغير « بعد » يكون « خروج موسى » مضافاً ومضافاً إليه . وسيأتي قول المؤلف ٧٦ « وحذف المضاف وهو الخروج » .

وإدغامُ الذال في التاء حسنٌ فيها[1] ؛ لأنّ الذال قريبة المخرج من التاء . وإظهارُها أيضاً حسنٌ ؛ لأنّ الذال مجهورة والتاء مهموسة ؛ قالوا : فلا تدغمها فيها لأنّ المجهورة أقوى من المهموسة ، والأقوى لايُدغم في الأضعف .

٣

وكما حذف المفعول الثاني من قوله ﴿ اتخذتم العجل ﴾ حذف أيضاً من قوله : ﴿ بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [٥٤] أي باتخاذكم إياه إلهاً .

قوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بارئكم ﴾[2] [٥٤]

٦

إن[3] قيل : ذكَر التوبة والقتلَ ثم قال ﴿ ذلكم ﴾ ، فكان الوجه « ذانكم » لأنه تثنية إذْ[4] أشار به إلى التوبة والقتل = قلنا : إنما قال ﴿ ذلكم ﴾ لأنه أراد : ماذكرناه أو المذكور ، والمذكور[5] مشتمل على المصدرين ولفظه مفرد[6] .

٩

---

(١) وهي قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرآ بالإظهار . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ٢ / ١٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٣ ـ ٩٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٦ ، والحجة ٢ / ٦٢ ـ ٦٩ ، ومجمع البيان ١ / ١١١ ـ ١١٢ ، والبيان ١ / ٨٣ ، والبحر ١ / ٢٠٦ . وانظر الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص ١ / ٧٢ و ٢ / ٣٤٠ .

(٣) في النسختين : فإن ، والوجه ما أثبت .

(٤) في الأصل : إذا ، وهو تحريف .

(٥) كان في النسختين « إنما قال ذلكم أي ماذكرناه والمذكور » ، واستدرك بهامش الأصل « لأنه أراد ماذكرناه » ليكون قبل « أي » ، وهو وهمٌ من الناسخ . ولعله أراد التصحيح أو بيان مافي نسخة أخرى فرسم علامة الإلحاق . ثم إن ناسخ الأصل جعل « والمذكور » « أو المذكور » ورسم بعده علامة إلحاق واستدرك في الهامش لفظ « والمذكور » ، وهو الصحيح . وفي البيان الذي نقل صاحبه بعض كلام المؤلف من غير ماتصريح « ... لأنه أراد ماذكرناه ، والمذكور يشتمل عليهما وهو مفرد » . ولا يستقيم الكلام إلا على ماأثبته من الأصل .

(٦) وقيل : ذلكم إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله ﴿ فاقتلوا ﴾ لأنه أقرب مذكور ، أي القتل .

واختلس أبو عمرو الكسرة في الهمزة من ﴿ بارئكم ﴾ . وروى بعضهم عنه الإسكان[1] ، وشبّهه بـ « فَخِذ » ، ويجوز في « فَخِذ » « فخْذ » ، فكذلك ﴿ بارِئْكم ﴾ من ﴿ بارئكم ﴾ بمنزلة[2] « فَخْذ » . والوجهُ الاختلاسُ دون ٣
الإسكان عنه[3] . وكذلك / مذهبُه في ﴿ يَأْمُرُكم ﴾ [سورة البقرة : ٦٧]* ١ / ٦
و ﴿ يَنْصُرُكم ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٠]* رُوي عنه فيهما الاختلاس لكثرة الحركات[4] .

قوله تعالى : ﴿ وقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[5] [٥٨] ٦

ارتفع ﴿ حطة ﴾ على أنه خبر ابتداء مضمر ، أي : مسألتُنا حطة[6] وإرادتُنا حطةٌ .

[وقوله][7] ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [٥٨] ٩

جَزْمٌ جوابُ الأمر . وقرىء ﴿ تُغْفَرْ ﴾ بضم التاء وفتح الفاء ، و﴿ يُغْفَرْ لَكُم ﴾ بالياء المضمومة[8] . فالتاء لتأنيث ﴿ خَطَايَاكُم ﴾ لأنها جمع خطيئة .
والياء للفصل الواقع بين الفعل وما قام مقام الفاعل . ١٢

---

(١) وقرأ الباقون بإشباع الحركة . انظر السبعة ١٥٤ ـ ١٥٦ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٢ ـ ٢١٣ .
(٢) قوله « بعضهم عنه » و « بارئْكم من بارئكم » لم يظهر في مصورة الأصل .
(٣) انظر المصادر السالفة في الحاشية (٢) من الصفحة السابقة .
(٤) انظر المصادر السالفة في الحاشية (١) و الحاشية (٢) من الصفحة السابقة .
(٥) انظر الجواهر ١٧٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٠١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٦ ، وللفراء ١ / ٣٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ١١٨ ، والبيان ١ / ٨٣ .
(٦) هذا تقدير الزجاج . وحطّة مصدر حطّ عنا ذنوبنا ، انظر مجاز القرآن ١ / ٤١ ، والمصادر السالفة .
(٧) زيادة مني .
(٨) قرأ ابن عامر ﴿ تُغْفَر ﴾ وقرأ نافع ﴿ يُغْفَر ﴾ وقرأ الباقون ﴿ نَغْفِر ﴾ .انظر السبعة ١٥٦ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٥ . وانظر الكلام عليها في الحجة ٢ / ٦٩ ـ ٧١ ، ومجمع البيان ١ / ١١٦ .

قوله تعالى : ﴿ خَطَايَاكُم ﴾ [٥٨]

جمع « خطيئة »[١] ، و « خطيئة » مثل صحيفة وكريمة ، وجمعُ صحيفة صحائفُ وجمع كريمة كرائِمُ ؛ فوجب أن يكون أيضاً ﴿ خطاياكم ﴾ في الأصل « خَطَائىء »[٢] ، ككرائم وصحائف ، ولكنه اجتمع همزتان في الكلمة الواحدة لاسيَّا والكلمةُ جمعٌ[٣] ، فانقلبتِ الأخيرة ياء لانكسار ماقبلها ، فصار « خَطَائِي » مثل خَطَاعِي ، فأبدلت من الكسرة فتحةٌ ومن الياء ألفٌ ، لأنها يُفْعَلُ بها ذلك ، نحو قوله : ﴿ يـاأَسَفَى على يوسُفَ ﴾[٤] [سورة يوسف : ٨٤] والأصل « ياأسفِي » فأبدلتْ من الكسرة فتحةٌ ومن الياء ألف فصار « أَسَفَى » ؛ وكذلك ههنا صار « خَطَاءَا » فانقلبت الهمزة ياءً لوقوعها بين ألِفين ، فصار « خطايا » ، وهذا قول سيبويه . وقال الخليل : بل الكلمة مقلوبة ، قُدِّمَتْ لام الفعل - وهي الهمزة - على الياء ، فصار « خطائي » ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً ، فصار « خطاءا » ، ثم أبدلت الهمزة ياء ، فصار « خطايا » . فمذهبُه أحطُّ درجة من مذهب سيبويه ؛ إذ ليس مذهبُه إبدالَ

---

(١) انظر كلامهم على « خطايا » في الجواهر ٨٨٠ ، والكتاب ٢ / ٣٧٨ ، والمقتضب ١ / ١٣٩ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٩ ، والحجة ٤ / ٢١٩ خـك ، والمنصف ٢ / ٥٤ - ٦٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٥٩ ، والبيان ١ / ٨٤ - ٨٥ ، والإنصاف ٨٠٥ - ٨٠٩ المسألة ١١٦ ، والبحر ١ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) أصله خطايِء ثم تهمز الياء فيصير خطائىء .

(٣) قوله « لاسيا والكلمة جمع » بحذف الواو قبل « لاسيا » ووصلها بجملة اسمية = استعمال صحيح ولم يجزه بعضهم . انظر التحقيق النفيس الذي كتبه المحقق الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٤٨ - ٢٥٠ . وانظر كلامهم على « لاسيا » في الصاحبي ٢٣١ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وسفر السعادة ٢٥٩ ، والمغني ١٨٦ - ١٨٧ ، والهمع ٣ / ٢٩١ - ٢٩٥ ، والخزانة ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٢١٦ ، والتاج (سوا) ، وغيرها . وسيأتي قول المؤلف أيضاً ١٩٢ : « لاسيا وهم يكسرون الحرف » .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦١٣ .

الياء همزة وإبدال الهمزة ياء[١] .

قوله تعالى : ﴿ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ ﴾ [٦١]

٣ والطعامُ : المنُّ والسَّلوى . فقال ﴿ على طعام واحد ﴾ وكان اثنين ، لأنهم كانوا يأكلون المنَّ بالسلوى ، فكان تبعاً له . والحكم للمتبوع لاللتابع لأن التبعية في الأشياء لاعبرة بها ، وإنما العبرة بالمتبوع[٢] .

٦ قوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾[٣] [٦١]

معنى ﴿ أدنى ﴾ : أَقْرَب[٤] ، أي أقربُ في القيمة ؛ كما يقال : هذا ثوب قريبٌ[٥] ، إذا أردت تقليل قيمته . فمعنى ﴿ هو أدنى ﴾ : أي هو أَقْرَبُ وأقلُّ ٩ قيمةً . ﴿ بالذي هو خيرٌ ﴾ أي أجودُ وأغلى وأعزُّ ؛ كما أنك إذا سألت إنساناً عن قيمة شيء فيرخّصه لك : هذا[٦] قريب .

---

(١) انظر قول الخليل وسيبويه وغيرهما في المصادر التي أحلنا عليهال في الحاشية (٣) من الصفحة السابقة . وقال أبو الفتح : « ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عندي أقوى من قول الخليل ، وذلك أنه قد حكي عنهم : غفر الله له خطائئه بوزن خطاعمه ، وحكى أبو زيد : دريئة ودرائىء .. » اهـ .

(٢) أحسنُ من هذا أن يقال : إنما قال الله تعالى ﴿ على طعام واحد ﴾ وإن كان طعامهم المنّ والسلوى وهما شيئان ، لأنه أراد به أن طعامهم في كل يوم واحد لايتغير ولايتبدل ، وقيل غير ذلك . انظر مجمع البيان ١ / ١٢٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٣٢ ، والبحر ١ / ٢٣٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨١ ، ومجمع البيان ١ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٨٦ ـ ٨٧ ، والبحر ١ / ٢١٩ ، ٢٣٣ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٣٣ .

(٤) هذا قول الفراء والزجاج وغيرهما .

(٥) الذي نصوا عليه : مقارب .

(٦) كذا في النسختين على حذف جملة القول .

وفيه قولٌ ثانٍ : وهو أن يكون « أدنى » مقلوباً من أَدْوَن ، كما تقول : هـذا دون ذلك[١] ، ولايجوز أن يكون « أدنى » من دَنُؤ الشيء دناءةً فهو دنيءٌ[٢] ، لأنه لم يهمزه أحـد من السبعـة ولم يقرؤوه « أدْنـأ »[٣] واشتقـاقُـه من الـدنـاءَة يوجب همزَه .　٣

قوله تعالى / : ﴿ وضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ ﴾[٤] [٦١]　٦ / ٢

الذِّلةُ : الجِزْيَـةُ[٥] . والمَسكنـة : سوء الهيئـة حتى لايُرى كِتـابيٌّ حسنَ الزِّيِّ والمنظر . هذا هو معنى المسكنة[٦] . ولا يريد بها قِلَّةَ المال لأنّ ذلك محمودٌ ، سألها الله النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم [حيث][٧] قـال : « اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مسكينـاً وأَمِتْنِي مسكينـاً وَاحْشُرْنِي في زُمْرَةِ المسـاكين »[٨] وأراد بـه قلـة المـال والحـظ من الدنيا .　٦　٩

---

(١) قـال النحـاس : « وأجود من هـذين القولين أن يكون المعنى ـ والله أعلم ـ : أتستبـدلون الـذي هـو أقرب إليكم في الدنيا بالذي هو خير لكم يوم القيامة ، لأنهم إذا طلبوا غير ماأمروا بقبوله فقد استبدلوا الذي هو أقرب إليهم في الدنيا بما هو خير لهم لمالهم فيه من الثواب : ا هـ .

(٢) أجـازه الفراء ومن وافقـه ، وهـو قـول الأخفش علي بن سليـان ، وظـاهر تـأويـل الطبري ، وردّه النحاس .

(٣) هـو كما قـال . والقراءة بـ « أَدْنَـأ » شـاذة تنسب إلى زهير الفرقبي ، انظر المحتسب ١ / ٨٨ ـ ٨٩ ، والمصادر المذكورة في الحاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر مجـاز القرآن ١ / ٤٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ، والقرطبي ١ / ٤٣٠ ، وابن كثير ١ / ١٤٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٣٣ .

(٥) عن الحسن وقتادة . وقيل الذلة : الصغار ، عن أبي عبيدة وغيره .

(٦) قال الإمام الطبري : والمسكنة في هذا الموضع مـسكنة الفقر والحاجـة وهي خشوعها وذلّها . وقـال الإمـام الطبرسي : والمسكنـة يعني زيّ الفقر فترى المثري منهم يتبـاءس مخـافـة أن يضـاعف عليـه الجزية .

(٧) زيادة من ب .

(٨) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد برقم ٢٣٥٢ ، وابن ماجه في كتاب الزهد برقم ٤١٢٦ . وهو في الجامع الصغير برقم ١٤٥٤ ، وصحيح الجـامع الصغير برقم ١٢٧٢ ، وكشف الخفـاء برقم ٥٣٨ ، وشـأن الـدعـاء ١٩٤ ، وتأويل مختلف الحديث ١١٣ .

قوله تعالى : ﴿ ويقتلون النبيين بغير الحق ﴾[1] [٦١]
و ﴿ النبيئين ﴾

٣ بالهمز وترك الهمز[2] . والأصل الهمز لأنه من « النبأ » وهو الخبر ، لأنّه مُخْبِرٌ عن الله عز وجل . والدليل على ذلك قولُ عبّاس بن مِرْداسٍ[3] :

يا خاتمَ النُّبَآءِ إنّك مُرْسَلٌ   بالحقّ كُلُّ هُدَى السَّبيل هُداكا

٦ و « النُّبَآء » مهموز جمع « نَبِيء » ككريم وكُرَماء وظَريف وظُرَفاء .

ومن ترك الهمز[4] أبدلها ياء وأدغم الياء في الياء . وليس « النبيّ » فيمن ترك الهمز[4] من « النَّباوَة » التي معناها الارتفاع ، لقوله :

٩ ياخاتم النبآء . . . .

بالهمز ؛ فالكلمتان بمعنى واحد من « النبأ » وهو الخبر .

قوله تعالى : ﴿ وَالصَّابِئِين ﴾[5] [٦٢]

١٢ قُرِىء بالهمز وترك الهمز[6] . والأصل الهمز ، لأنه من صَبَأتِ النجوم : إذا طلعت ، والصابِىءُ : المنتقلُ من دين إلى دين . ومن ترك الهمز حذفها

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٠ ـ ١٠٢ ، والحجة ٢ / ٧١ ـ ٧٦ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ١٢١ ، والبيان ١ / ٨٧ ـ ٨٨ . وفي الأصل : « .. بغير حق » وهو خطأ .

(٢) همزه نافع وحده ، وقرأه الباقون بغير همز . انظر السبعة ١٥٦ ـ ١٥٧ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ١ / ٤٠٦ و ٢ / ٢١٥ .

(٣) د ، ق ٣١ / ١ ص ٩٥ ، والكتاب ٢ / ١٢٦ ، والكامل ٩٠٨ ، ومجمع البيان ١ / ٨٧ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٠٢ ، والمقتضب ١ / ١٦٢ و ٢ / ٢١٠ ، والحجة ٢ / ٧٣ ، والبيان ١ / ٨٧ .

(٤) في الأصل : الهمزة .

(٥) انظر الحجة ١ / ٧٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٢٦ ، والبيان ١ / ٨٨ ، والبحر ١ / ٢٣٩ ـ ٢٤١ ، ومجاز القرآن ١ / ٤٣ ، وتفسير غريب القرآن ٥١ ـ ٥٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٥٢ .

(٦) قرأ بغير همز نافع وحده ، وهمزه الباقون . انظر السبعة ١٥٧ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ١ / ٣٩٧ و ٢ / ٢١٥ .

لاستثقالها[1] ، وليس حذفُها على هذا الوجه حذفاً قياسياً .

قوله تعالى : ﴿ وإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَاآتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾[2] [٦٣]   ٣

تقديره : وقلنا لكم خذوا ماآتيناكم بجِدّ واجتهاد ، فحذف القول لأن العرب جرت عادتهم بإضمار القول[3] ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ . سَلامٌ عَلَيْكُم ﴾[4] [سورة الرعد : ٢٣ ـ ٢٤] أي : يقولون[5] سلام عليكم ،   ٦
فحذف القول لأنه معلوم .

قوله تعالى : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾[6] [٦٧]

وقُرِىء ﴿ هُزْءًا ﴾ بالإسكان ، و ﴿ هُزُوًا ﴾ بالواو[7] . والتقدير أتتخذنا   ٩
ذوي هُزُؤ ؟ فحذف المضاف .وإن شئت كان التقدير : أتتخذنا مهزوءاً بهم ؟
فيكون المصدر بمعنى المفعول ، كما جاء بمعنى الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ

---

(١) قلبها ياء ثم حذف الكسرة ثم حذف الياء لاجتماع ياءين ساكنتين . ولا يرى سيبويه ومن وافقه قلب الهمزة على هذا الحد إلا في الشعر ، والقياس أن تخفف بين بين . انظر الكتاب ٢ / ١٦٤ ، والحجة ٢ / ٧٩ و ١ / ٢٦٦ ـ ٢٧٤ ، وابن يعيش ٩ / ١١١ ـ ١١٤ .

(٢) انظر الجواهر ١٤ ، ٢٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٢ ، وللفراء ١ / ٤٣ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨٣ ، ومجمع البيان ١ / ١٢٧ ، والبيان ١ / ٨٩ ، والبحر ١ / ٢٤٣ .

(٣) انظر الجواهر ١٤ ـ ١٧ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٠ ، والمغني ٨٢٧ .

(٤) انظر الجواهر ١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللفراء ٢ / ٦٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٠ ، والبحر ٥ / ٣٨٧ ، والحلبيات ٢٤٠ .

(٥) كأنه في الأصل « ويقولون » ، وهو بغير واو في ب والجواهر وغيرهما ، وهو الأجود .

(٦) انظر الجواهر ٤٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣ ، والحجة ٢ / ٨١ ـ ٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٣١ ـ ١٣٦ ، والبيان ١ / ٩١ .

(٧) قرأ حمزة ﴿ هُزْءاً ﴾ بالإسكان والهمز ، وقرأ حفص عن عاصم ﴿ هُزُواً ﴾ بالضم وبالواو ، وقرأ الباقون ﴿ هُزُءاً ﴾ بالضم والهمز . انظر السبعة ١٥٩ ـ ١٦٠ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٥ .

الله ﴾[1] [سورة لقمان : ١١] أي : مخلوقُ الله ، ويكون بمعنى الفاعل كقوله تعالى : ﴿ إنْ أَصْبَحَ مَاؤكُمْ غَوْراً ﴾[2] [سورة الملك : ٣٠] .

٣ وترك الهمزة فيه لثقلها . والإسكان والتحريك لغتان .

فلما قالوا ﴿ أتتخذنا هزؤاً ﴾ أجابهم بقوله : ﴿ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَاهِلِينَ ﴾ [٦٧] فجاء به على المعنى ، ودلّ على أنّ الهازىء جاهلٌ . والعرب ٦ كما تجيب بالكلمة التي تطابق كلام السائل [باللفظ][3] تجيب بكلمة لاتطابق الأول في[4] اللفظ وتطابقه في المعنى . ألا ترى قوله تعالى : ﴿ قُل لِّمَنِ الأَرْضُ ومَنْ فِيهَا إن كُنْتُم تَعْلَمُون ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٤] فجاء في الجواب : ﴿ سَيَقُولُونَ ٩ للهِ ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٥] وهذا موافق لقوله ﴿ قل لمن الأرض ﴾ ، ثم قال : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمٰواتِ / السَّبْعِ ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٦] فجاء في الجواب ﴿ سيقولون للهِ ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٧] على قراءة الأكثرين[5] . ١ / ٧

١٢ ولم يَجْرِ في السؤال « لمن السموات » وإنما جرى ﴿ من ربُّ السموات ﴾ ، ولكنه لمّا لم يفترق الحال بين قول القائل : من ربّ السمٰوات ، ولمن السمٰوات = جاز في الجواب : ﴿ سيقولون لله ﴾ ؛ فكذلك ههنا جاز في جواب قولهم ١٥ ﴿ أتتخذنا هزؤاً ﴾ أن يقول : ﴿ أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين ﴾ لأنه يتضمن معنى : أعوذ بالله أن أكون من الهازئين .

قوله تعالى : ﴿ لافَارِضٌ ولابِكْرٌ عَوَانٌ ﴾[6] [٦٨]

---

(١) سلف ذكر مصادر الكلام عليها ٥ الحاشية (٥) .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٧٠ ـ ١٣٧١ ، والتعليق ثمة .

(٣) زيادة من ب .

(٤) قوله « الأول في » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٥) سيأتي الكلام على الآية في موضعها ٩٣٢ ، والتعليق ثمة .

(٦) انظر الجواهر ١٧٢ ، ٥٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣ ، وللفراء ١ / ٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ١٣٣ ، والبيان ١ / ٩١ ـ ٩٢ ، والمسائل المنثورة ١٠٢ ،=

ارتفع ﴿ فارض ﴾ لأنه صفة[1] قوله : ﴿ **إِنَّهَا بَقَرَةٌ** ﴾ [٦٨] و « لابكرٌ » عطفٌ عليه . ثم قال : ﴿ **عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ** ﴾ أي بين الفارض والبكر[2] ، ولم يقل « بين ذينك » لأنه أراد : بين هذا المذكور .

﴿ **فَافْعَلُوا مَاتُؤْمَرُونَ** ﴾ [٦٨]

أي ماتؤمرون به . فحذف الجار والمجرور من الصلة[3] .

والهمزة في ﴿ تؤمرون ﴾ فاء الفعل ، ووزنه « تُفْعَلُون » .

وأبو عَمْرٍو[4] يترك الهمزة الساكنة ويبدلها واواً إذا انضمّ ماقبلها نحو ﴿ يُومِنُون ﴾ [سورة البقرة : ٣]* ، ويبدلها ألفاً إذا انفتح ماقبلها نحو « الرَّاس » و « الكَاس » و « الفَاس » ، وياءً إذا انكسر ماقبلها نحو « الذِّيب » و « البِير »[5] ، وهذا مذهبُه .

ولايبدلُها في نحو قوله : ﴿ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥١] بل يهمزها ، لأنه إذا أبدلها واواً ـ وبعدها واو ـ اجتمعت واوان ، واجتماعها أثقل من

= والبغداديات ٤٩ ، وابن الشجري ١ / ٩٠ و ٢ / ١٦١ ، ٢٣٠ ، وابن يعيش ٣ / ٣ ، والمغني ٢٦٩ ، ٣٢١ .

(١) هذا قول الأخفش وغيره . وقال الزجاج : ارتفع فارض بإضمار هي ، وذكر المؤلف في الجواهر أن الزجاج قال بالوجهين .

(٢) ظاهر عبارته أن « ذينك » إشارة إلى الفارض والبكر ، والصواب : بين تينك . وعبارة الفراء : « وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمها ذلك : بين الهرم والشباب . ولو قال في الكلام بين هاتين أو بين تينك يريد الفارض والبكر كان صواباً ... » اهـ ولعل المؤلف أفاد منه . وعبارة أبي علي وغيره « بين الفروض والبكارة » .

(٣) حذف الجار توسعاً فصار « ماتؤمرونه » ثم حذف الهاء . وقيل « ما » مصدرية ، فلا حذف . انظر الجواهر ٤٢٦ ، والبيان ١ / ٩٢ ، والبحر ١ / ٢٥٢ . وانظر ماسيأتي من كلام المؤلف على قوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ [سور الحجر : ٩٤] في موضعه ٦٧٤ ، والتعليق ثمة . وانظر ماسيأتي من كلام المؤلف في حذف الضمير المنصوب العائد إلى الموصول ١٠٩ والتعليق ثمة .

(٤) انظر مذهبه في ترك الهمزة الساكنة والمواضع التي لم يتركها فيها في السبعة ١٣١ ، والتيسير ٣٦ ـ ٣٧ ، والنشر ١ / ٣٩١ ـ ٣٩٥ .

(٥) ورد لفظ « رأس » في سورة البقرة : ٢٤٥ وغيرها ، و « كأس » في سورة الصافات : ٤٥ ، وغيرها ، و « الذئب » في سورة يوسف : ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، و « بئر » في سورة الحج : ٤٥ .

الهمزة .

وكذلك إذا كان الفعل مجزوماً[1] - ولامُه[2] همزة - بقّاها على حالتها ، ولايبدلُها بتّةً ، نحو قوله : ﴿ إن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٢٠] ولايبدلُها واواً ، لأنه إذا أبدلها واواً وجب حذفها للجزم[3] ؛ كما تقول في « يغزو » : لم يَغْزُ . وكذلك ﴿ إن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٣٣]* لايبدلها ألفاً لأنه يصير : إن يَشَا ، والألف تسقط للجزم ، كقوله : ﴿ ولم يَخْشَ إلاّ اللّهَ ﴾ [سورة التوبة : ١٨]

وكذلك يَهْمِزُ قوله : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِءْياً ﴾[4] [سورة مريم : ٧٤] لايقلبها ياء لأنه يشتبه بـ « الرِّيّ » من قولك : رَوِيَ من الماء رِيًّا .

(١) ظاهر كلامه أنه يريد الفعل المضارع المجزوم ، وعليه فقد فاته ذكر فعل الأمر المبني على السكون . ولعله أراد بـ « الجزم » حركة الإعراب وحركة البناء ، وهو ماأراده ابن مجاهد في قوله « وإذا كان سكون الهمزة للجزم لم يترك همزها مثل : أو ننسأها ... واقرأ كتابك » اهـ فمثّل ابن مجاهد للجزم بالمضارع والأمر ، إلا أن المؤلف لم يمثل إلا بالمضارع . وكان بعضهم يطلق الرفع والنصب والجر والجزم على حركات الإعراب وحركات البناء ، وقد فرق الجمهور بينهما ، انظر الكتاب ١ / ٧٢ - ٧٣ ، والمقتضب ١ / ٤ - ٥ ، وابن يعيش ١ / ٧٢ - ٧٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢ - ٣ ، والهمع ١ / ٦٠ - ٦١ . وقد استعمل سيبويه والمبرد ألقاب الإعراب في مكان ألقاب البناء في مواضع من كتابيهما ، انظر حاشية الشيخ عضيمة في المقتضب . واستعمل المؤلف أيضاً فيما يأتي ٢٦٦ ، ٩٤٩ ألقاب الإعراب في موضع ألقاب البناء وخلط بينهما .

ولعل ماقاله المؤلف في الجواهر ٥٩٦ يرجح أن يكون فاته ذكر فعل الأمر ، فإنه قال وهو يذكر المواضع التي لاخلاف عن أبي عمرو في همزها « وهو مايكون للجزم والوقف ... » . والوقف هو البناء على السكون ، انظر الكتاب ١ / ٣ - ٤ ، والمقتضب ٤ / ٨١ . فعبارته في الجواهر أدقّ وأصحّ .

(٢) في النسختين : ولامها .

(٣) كذا قال ، وهو غير واجب . ومذهب سيبويه وابن جني ومن وافقهما أنه لايجوز حذف الحرف المبدل ، وأجاز أبو علي ومن وافقه إثباته وحذفه ، انظر الكتاب ٢ / ١٦٥ ، والمحتسب ١ / ٦٦ ، والحجة ٢ / ٩ - ١٠ ، والبحر ١ / ١٤٩ ، والدر المصون ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والهمع ١ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٠٣ والتعليق ثمة .

ولا يبدلها واواً في قوله : ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴾[1] [سورة الهمزة : ٨] بل يهمزها لأن « مؤصدة » بالهمز هي لغة من قال : آصدت البابَ والبابُ مُؤْصَد ، بالهمز ، وأبو عمرو على هذه اللغة . ومن قال « مُوصَدَةٌ » بلا همز فهي لغة من قال : أَوْصَدْتُ البابَ والبابُ مُوصَدٌ .

فأبو عمرو[2] لايترك الهمز إذا احتاج أن يترك لغته وينتقل عنها إلى لغة أخرى ، ولايترك الهمز في موضع الجزم ، ولا إذا اشتبه المعنى في الكلمة بكلمة أخرى ، ولايتركها إذا كان تركُها يؤدّي إلى اجتماع الواوين . فهذه أربعة أحوالٍ[3] فَٱفْهَمْها ، فقد لخّصتُها تلخيصاً حسناً .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾[4] [٦٩]

اختلف الناس في الوقف : على أيّ موضع يحسن في هذه الآية[5] .

فقوم[6] يقفون على ﴿ صفراء ﴾ ويفسّرون قوله ﴿ فاقعٌ لونها ﴾ أي خالص لونُها[7] . فعلى هذا يكون « صفراء » صفة لـ « بقرة » ، و « فاقع » فِعْلُ

---

(١) مؤصدة بالهمز قراءة أبي عمرو وحمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بغير همز . انظر السبعة ٦٨٦ ، والتيسير ٢٢٣ ، والنشر ٣٩٥/١ .

(٢) في الأصل : وأبو .

(٣) انظر الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر الجواهر ٦١٦ ، ٨١٣ ، وشرح اللمع واللوح ٢/٢٢ و ٢/٩٢ ، والبيان ٩٢/١ ـ ٩٣ ، والبحر ٢٥٢/١ ـ ٢٥٣ .

(٥) لم يذكر ابن الأنباري ولاالداني لهم اختلافاً في الوقف في هذه الآية ، والوقف عندهما على ﴿ الناظرين ﴾ ، انظر إيضاح الوقف ٥٢٠ ، والمكتفى ١٦٦ .

(٦) ذكر النحاس في القطع ١٤٦ هذا الوجه عن بعض القراء ، وانظر منار الهدى ٣٦ .

(٧) تفسير الفاقع بالخالص قول قتادة والسدي والربيع بن أنس وغيرهم . انظر تفسير الطبري ٢٧٣/١ ـ ٢٧٤ ، والقرطبي ٤٥٠/١ ، وابن كثير ١٥٨/١ .

« لونها » ، وهو في المعنى أيضاً للبقرة ، / لأن « لونها » ارتفع بـ « فاقع » ، ٧ / ٢
وجاز ذلك لأن الهاء في « لونها » تعود إلى البقرة . ومثله قوله : ﴿ رَبَّنَا
أَخْرِجْنَا مِن هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[1] [سورة النساء : ٧٥] فجرى « الظالم » ٣
وصفاً لـ « القرية » وهو فِعْلُ « أهلها » ، وجاز جريُه على « القرية » وإن كان
الفعل للأهل لمكان الهاء المتصل بالأهل .

وقوم يقفون على ﴿ فاقع ﴾ على معنى : إنها صفراء فاقع[2] ، كقولهم[3] : ٦
أحمرُ قانئٌ وأبيضُ يَقَقٌ وأسودُ حالكٌ وأخضرُ ناصعٌ[4] . ثم يبتدئون بقوله
﴿ لونُها ﴾ ، وخبرُه ﴿ تسرّ الناظرين ﴾ . فإن قيل : فاللون مذكّر فلم جاز
أن يكون الخبر « تسرّ » على لفظ التأنيث ؟ = فالجواب : إن قوله ﴿ لونها ﴾ ٩
إنما أُنّث خبره لأنه بمعنى الصفرة ، والمعنى : صفرتُها تسرّ الناظرين . والعرب
تحمل الشيء على المعنى كثيراً . وقد جاء ذلك في التنزيل والأشعار ، نحو :

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٩٤ / ٢ و ١١٢ / ٢ و ١٤٩ / ٢ ـ ١٥٠ / ١ و ١٥٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٢ ، وللفراء ١ / ٢٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٧٥ ـ ٧٦ ، والبيان ١ / ٢٦٠ ، والبحر ٣ / ٢٩٦ . والمغني ٨٥٥ .

(٢) لم يذكر هذا الوقف أحد إلا صاحب منار الهدى ٣٦ وذكر أنه يقرأ في هذا الوجه « يسرّ » بالياء ، وهو وهم ، فلم يقرأ بالياء أحد . ولايصح ماقاله المؤلف في تخريجه ، ففاقع في هذا الوجه صفة لصفراء ، فكان ينبغي أن يقال صفراء فاقعة . وماذكره المؤلف ظاهر التكلف .

وأما ماذكره النحاس في القطع ١٤٨ فالوقف على ﴿ لونها ﴾ قال : « وقف حسن إن جعلت ﴿ تسر الناظرين ﴾ مستأنفاً ، وإن جعلته نعتاً فالوقف على الناظرين » اهـ . وانظر منار الهدى ٣٦ .

(٣) انظر الأضداد ١٦٠ ـ ١٦٢ ، والقطع ١٤٧ ، واللمع ٨ ، وأمالي القالي ١ / ٣٥ ـ ٣٦ ، والمخصص ٢ / ١٠٣ ـ ١١١ .

(٤) عبارتهم : وأخضر ناضر . وذكروا أن الناصع يقال في الألوان كلها وأكثر مايقال في البياض .

﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[(١)] [سورة الأنعام : ١٦٠] و ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[(٢)] [سورة يوسف : ١٠] .

وقيل : إنما قال ﴿ لونها تسرّ ﴾ لأنّ اللون مضافٌ إلى المؤنث ، والمضاف إلى المؤنث يكتسي[(٣)] منه التأنيث ، كما قالوا[(٤)] : « سَقَطَتْ بَعْضُ أصابِعِه » [والبعض مذكّر][(٥)] ، فأنّث الفعل لتأنيث الأصابع ؛ وقال جرير[(٦)] :

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٤٤ ـ ٤٤٥ .

(٢) ذكر أبو حيان في البحر ٥ / ٢٨٤ أن « تلتقطه » بالتاء قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء العطاردي ، وقراءة الجمهور بالياء . وانظر الجواهر ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٩٣٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢٢ / ٢ و ٩٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢١١ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، وتكملة الإيضاح ٧٣ ، والمحتسب ١ / ٢٣٧ ، وسر الصناعة ١٣ ، والخصائص ٢ / ٤١٥ ، والمغني ٦٦٦ .

(٣) استعمل المؤلف اكتسى ويكتسي مكان قولهم اكتسب ويكتسب في هذا الكتاب ٤٤٥ ، ٥٧٧ ، ١٠٥٧ وغيرها ، وفي الجواهر ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٩٣٦ وغيرها ، وفي شرح اللمع اللوح ٢٢ / ٢ و ٤٧ / ٢ و ٩١ / ٢ و ٩٢ / ١ و ١١٣ / ٢ وغيرها .
وقد أخذه المؤلف من عبارة أبي علي ، فقد استعمله في مواضع من الحجة ، من ذلك ٣ / ٤٠٠ خك و ٣ / ٢١٦ خم ، وعنه أيضاً أخذه ابن جني وغيره ، انظر اللمع ١٥٩ ، والإفصاح ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٥ و ٢ / ١٠٧ .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢٢ / ٢ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، ٢٠٠ و ٢ / ٢٥ ، والكامل ٦٦٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٤ ، والأصول ٣ / ٤٧٧ ، وسر الصناعة ١٣ ، والمصادر السالفة والآتية في تخريج بيت جرير . واللفظ عند غير المؤلف : ذهبت بعض أصابعه .

(٥) زيادة من ب .

(٦) د ، ق ٢٨ / ١٨ جـ ١ / ٢١٩ . وهو له في الكتاب ١ / ٢٥ ، ٣٢ ، وابن السيرافي ١ / ٥٦ ، والكامل ٦٦٦ ، ٦٦٨ ، والمخصص ١٧ / ٧٧ ، والخزانة ٢ / ١٦٧ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢٢ / ٢ و ٩٢ / ٢ و ١٤٢ / ١ ، والمقتضب ٤ / ١٩٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٥ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٩ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ١٧٢ ، وسر الصناعة ١٢ ، وابن يعيش ٥ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٩٣ . وقوله « تعرقتني » كذا أنشده ، والرواية « تعرقتنا » أي أذهبت أموالنا يقال : تعرقت العظم : إذا أخذت ماعليه من اللحم . وقوله « كفى الأيتام فقد أبي اليتيم » أي كفى الممدوحُ – وهو هشام بن عبد الملك – الأيتامَ فقدَ آبائهم ، و « كفى » متعد=

إذا بَعْضُ السِّنينَ تعرَّقَتْني كَفَى الأيْتَـامَ فَقْـدَ أَبِي اليَتِيمِ

فأنث « تعرقتني » لِما ذكرنا[1] .

٣ قوله تعالى : ﴿ قالَ إنَّهُ يَقُولُ إنّها بَقَرَةٌ لاذَلُولٌ ﴾[2] [٧١]

وقف أبو حاتم سهلٌ[3] - وكان من علماء البصرة بالعربية ، ويروي عن أبي زيد عن أبي عمرو - على قوله[4] ﴿ لاذلولٌ ﴾ ، ثم ابتدأ فقال : ﴿ تُثِيرُ

٦ الأَرْضَ ﴾ [٧١] أي : هي تثير الأرض ؛ فأثبت لها الإثارة .

ولم يقف الآخرون بأسرهم[5] وقالوا : إن المعنى لاذلولٌ تثير الأرض ، وجعلوا الإثارة داخلة في النفي ، وقالوا : إن قوله ﴿ تثير الأرض ﴾ لو كان

٩ مبتدأ به[6] لكان التقدير : هي تثير الأرض ، وإذا كان هذا التقدير وجب ألاّ تكون الواو ثابتة[7] في قوله : ﴿ ولاتَسْقِي ٱلْحَرْثَ ﴾ [٧١] ، وكان ينبغي

= إلى مفعولين أولها الأيتام والثاني فقد . وأراد أن يقول « كفى الأيتام فقد آبائهم » فلم يمكنه فقال « فقد أبي اليتيم » لأنه ذكر الأيتام أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدها ينوب مناب جمعها وبالعكس ، وكان المقام مقام الإضمار فأتى بالاسم الظاهر ، عن الخزانة وأخذ البغدادي من كلام ابن السيرافي والأعلم (انظر طرة الكتاب ١ / ٢٥) .

(١) وهو قول عامة النحويين . والأجود عند المبرد أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه فأقحم المضاف توكيداً ، لأنه غير خارج من المعنى . وانظر ماسيأتي من التعليق على إقحام المضاف والإخبار عن المضاف إليه ٩٨٢ .

(٢) انظر الجواهر ١٧٣ - ١٧٤ ، ٨٢٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٣ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨٦ ، والمغني ٥٠٣ .

(٣) أنكر ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢١ قول أبي حاتم وقال : لايؤخذ به ولايعرج عليه .

(٤) في الأصل : « الوقف على قوله » وهو خطأ من الناسخ .

(٥) هو كما قال . انظر إيضاح الوقف ٥٢٠ - ٥٢١ ، والقطع ١٤٨ ، والمكتفى ١٦٦ ، ومنار الهدى ٣٦ - ٣٧ .

(٦) في النسختين : بها ، والوجه ماأثبت .

(٧) حكى النحاس عن الأخفش علي بن سليمان أن قوله ﴿ تثير ﴾ لو كان مستأنفاً لما جمع بين « الواو » و« لا » في ﴿ ولاتسقي ﴾ .

على قوله ﴿ تثير الأرض ﴾ « لاتسقي الحرثَ » لأنك لاتقول : يقوم زيد ولايقعد ، وإنما تقول : يقوم زيد لايقعد[1] ؛ فالواو إنما تجيء بعد النفي نحو : لايقوم ولايقعد ، فثبت أن قوله : ﴿ تثير الأرض ﴾ داخل في النفي ليصحّ عطف قوله ﴿ ولاتسقي الحَرْث ﴾ عليه . ٣

ولقول أبي حاتم عندنا وجهٌ من القياس . وهو أن تكون[2] الواو واوَ الحال دون العطف ، والتقدير : تثير الأرض غيرَ ساقية الحَرْث . وإذا كان كذلك كان ماقالوه لايلزمه[3] . وإن كنت تطالبنا بما يكون شاهداً لهذا لجأنا إلى كلام أبي علي[4] في قوله تعالى : ﴿ قالَ قدْ أُجيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا ولا تَتَّبِعـانِ ﴾ [سورة يونس : ٨٩] بتخفيف النون[5] قال : الواو واوُ الحال ، أي استقيما غير متَّبِعَيْن ، وأنشد في مثله أبياتاً أشْهَرُها / وأَعْرَفُها للفرزدق[6] : ٦ ٩ ١ / ٨

---

(١) انظر شرح الكافية ٢ / ٢٧٨ ، والجنى الداني ٢٩٤ . وزعم ابن هشام أنه يقال « مررت برجل يصلي ولايلتفت » على النعت ، ويلزمه إجازة « مررت برجل مصلٍّ ولاملتفتٍ » وهو غير جائز . فإن صحَّ ماحكاه فوجهه أن جملة « لايلتفت » حال .

(٢) في الأصل : يكون ، والوجه ماأثبت .

(٣) لكن كان يجب على مذهبه تكرار « لا » في « ذلول » إذ لايقال « مررت برجل لاشاعر » حتى تقول « ولاكاتب » ، ولايقال قد تكررت بقوله ﴿ ولاتسقي ﴾ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه ، قاله ابن هشام .

ويردّ قول أبي حاتم أيضاً إجماعُ أهل التأويل على أنها ليست بذلول فتثير الأرض وتسقي الحرث ، فإثارة الأرض وسقي الحرث منفيان عنها ، وأبو حاتم أثبت لها الإثارة . انظر تفسير الطبري ١ / ٢٧٨ ، والقرطبي ١ / ٤٥٣ ، وابن كثير ١ / ١٥٩ ، وإيضاح الوقف ٥٢١ .

(٤) في الحجة ٣ / ١٧٦ خم .

(٥) وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر بخلاف عنه . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٥٥٠ . وقوله « بتخفيف النون » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٦) البيت له في الكامل ٤٠١ ، والحجة ٣ / ١٧٦ خم ، والمغني ٥٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٣ - ٣٦٤ ، والأضداد ٢٥٩ ، والعمدة ٢ / ١٨٦ (وذكر أنه يروى لسليمان بن قتّة) ، واللسان (شيم) . ولم يرد في أصول الديوان فزاده الصاوي في ديوانه ١ / ١٣٩ . =

بِـأَيْـدِي رِجَـالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَـا حِينَ سُلَّتِ

أي : لم يشيموا [سيوفهم[1]] غيرَ كاثرة بها القتلى ، والمعنى : لم يشيموا سيوفهم إلا في تلك الحالة ، وهو كثير جداً .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا ٱلْآنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [٧١]

الآن[2] : اسم للوقت الحاضر ، وهي من لطائف العربية . وذلك لأنها اسمٌ معرفةٌ ، وتعريفها إنما هو بـ « لام التعريف » ، وليست اللامُ التي تعرّفها هذه اللام التي هي فيها . وذلك لأن « الآنَ » مبنية ، وكلُّ اسم مَبْنِيٍّ[3] وجب أن يكون متضمناً لحرف معنى ، لابد فيه من ذلك ، كقولهم « أين » و « كيف » ؛ ألا ترى أنها بُنيا لتضمّنهما معنى الاستفهام . فكذلك « الآن » مبنيّ لتضمنه معنى

= وهو بلا نسبة في أضداد التوزي ١٦٦ ، وشرح المفضليات ١٧٦ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧ ، والإنصاف ٦٦٧ ، والمغني ٤٧١ . ويروى صدره :

أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم

وهو من كلمة في رثاء الحسين عليه السلام ومن معه اختلف في قائلها : فقيل أبو دهبل ، وقيل سليمان بن قتّة ، وقيل ابن رمح الخزاعي ، وقيل تيم بن مرّة ، انظر ديوان أبي دهبل ٦٠ ـ ٦٣ وتخريجها فيه ١٢١ ـ ١٢٣ . وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني ٦ / ١٠٨ ـ ١١٢ الاختلاف في قائله ورأى أن الصحيح نسبته إلى سليمان بن قتّة ، وذكر أنه لم يجد الأبيات في ديوان أبي دهبل ، وهي ثابتة فيه برواية أبي عمرو الشيباني . وسيأتي البيت ٨٤٦ .

(١) زدته من كلامه الآتي ٨٤٦ . ولم يشيموا : لم يغمدوا ، وشام من الأضداد ، يقال : شمت السيف : إذا أغمدته وشمته أيضاً : إذا أخرجته من غمده .

(٢) انظر أقوالهم في بناء « الآن » في معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٧ ـ ٤٦٩ ، واللامات ٥٤ ـ ٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨٧ ، والمنصف ٣ / ١٣٦ ، وسر الصناعة ٢٦١ ، ٣٥٠ ـ ٣٥٢ ، والمخصص ١٤ / ٨٤ ـ ٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ١٣٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٣ ـ ١٠٤ ، وسفر السعادة ٨٥١ ، والبيان ١ / ٩٤ ـ ٩٥ ، والإنصاف ٥٢٠ ـ ٥٢٤ المسألة ٧١ ، والتسهيل ٩٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٢٦ ، والهمع ٣ / ١٨٤ ـ ١٨٥ ، واللسان (أون) .

(٣) في ب : بني،وكان في الأصل : مبني بني ، وهو خطأ من الناسخ . وذكر السيوطي في الهمع ١ / ٤٧ ـ ٤٩ اختلافهم في أسباب بناء الاسم ، واختار أنه لاسبب للبناء سوى شبه الحرف .

لام التعريف(١) .

فإن قيل : فكيف تضمّن معناها وهي نفسُها فيه = قلنا : هذه اللام التي في « الآن » زيادةٌ ، وليست التي عَرَّفَتْـه ؛ لأنّ لام التعريف في كلامهم هي التي في قـولهم : « الرجـل » و « الفرس » . ألا ترى أنـك تقـول : « رجـلٌ » ، فيكـون نكرة فـإذا أردت تعريفـه قلت « الرجل » ، وكـذلـك « فرسٌ » و « الفرس » . وأنت لاتقول : « آنَ »(٢) ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : « الآنَ » ، فثبت أنّ اللام زائـدة كـزيـادتهـا في « الـذي » و « التي » . ألا ترى أن تعريف « الذي » بالصلة ، كما أن تعريفَ « ما » بصلتها وتعريفَ « مَنْ » بالصلة ؛ وهذا حديث يطول .

قوله تعالى : ﴿ **وَمَا ٱللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** ﴾(٣) [٧٤]

بالتاء والياء(٤) . والتـاء أَوْجَـهُ لأن مـاقبلـه : ﴿ **وإِذْ قَتَلْتُمْ** ﴾ [٧٢] ، ﴿ **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم** ﴾ [٧٤] ، وبعـده : ﴿ **أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ** ﴾ [٧٥] . والياء انتقـال من الخطـاب إلى الغَيبـة ، كقولـه : ﴿ حتَّى إِذَا كُنْتُمْ في

(١) هـذا قول أبي علي وأبي الفتح . وقيل : بني لتضمّنـه معنى الإشـارة ، وهو قول الزجـاج . وقيل : بني لمخـالفتـه مـا عليـه الأسماء لأنهـا تقع نكرة ثم تتعرف ووقع « الآن » في أول أحـوالـه معرفـاً بـالألف واللام ، وهو قول المبرد وابن السراج . وقيل : بني لأنـه نقل من فعل مـاض وهـو « آنَ » فـدخلت الألف واللام فترك على فتحـه ، وهو قول الكسـائي والفراء ، وقيل لشبـه الحرف في مـلازمـة لفـظ واحـد ، قـالـه ابن مـالـك وذكر معـه القول الأول أي قول الـزجـاج . وقـال الفراء أيضـاً : أصلـه « أوان » حذفت منها الألف وغيرت واوها إلى الألف ثم دخلت الألف واللام ، وتركت على فتحتهـا كما كانت قبل أن تدخلها الألف واللام . .

(٢) في الأصل : الآن ، وهو خطأ .

(٣) انظر الحجة ٢ / ٩٢ ـ ٩٣ ، والبيان ١ / ٩٦ . وقد أخذ المؤلف كلامه من الحجة ، ونقل كلامه صاحب البيان من غير ماتصريح .

(٤) قرأ ابن كثير وحده بالياء ، وقرأ الباقون بالتـاء . انظر السبعـة ١٦٠ ـ ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٧ .

الفُلْكِ ﴾ ثم قال : ﴿ وجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [سورة يونس : ٢٢] .

قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾[1] [٨١]

٣ « بلى »[2] : جواب قوله : ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ ﴾ [٨٠] . و « بلى » يكون جواب النفي ، و « نعم » جواب الإيجاب ؛ تقول : هل فعلتَ كذا ؟ فجوابه : نعم ، وإذا قال : ألستَ فعلتَ كذا ؟ فجوابه : بلى ، ولايجوز أن ٦ تقول : نعم ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾[3] [سورة الأعراف : ١٧٢] ، ولم يقل : قالوا نعم ، ولو قالوها لم يَجُزْ لأن المعنى يصير : نعم لستَ ربَّنا ، ولكن قالوا : « بلى » لأنه نَفْيُ النفي ، ونفيُ النفي إيجابٌ .

٩ وقوله ﴿ من كسب سيِّئة ﴾ « مَنْ » : شرطٌ[4] ، و ﴿ كسب ﴾ في موضع الجزم ، وكذلك ﴿ وأَحَاطَتْ ﴾ [٨١] في موضع الجزم بالعطف على ﴿ كسب ﴾ ، وجواب الشرط الفاء في ﴿ فَأُوْلَئِكَ ﴾ [٨١] .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٥٢/١ ، وإعراب القرآن ١٩١/١ ، والحجة ٩٦/٢ ـ ٩٨ ، ومجمع البيان ١٤٧/١ ـ ١٤٨ ، والبيان ٩٩/١ ، والبحر ٢٧٩/١ .

(٢) انظر بلى ونعم في الكتاب ٣١٢/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٢/١ ، والمقتضب ٣٣٢/٢ ، وإعراب القرآن ١٩١/١ ، ومعاني الحروف (حروف المعاني ٦) ، والصاحبي ٢٠٧ ، وابن يعيش ١٢١/٨ ـ ١٢٥ ، وشرح الكافية ٣٨١/٢ ـ ٣٨٣ ، ورصف المباني ١٥٧ ـ ١٥٨ ، ٣٦٤ ـ ٣٦٥ ، والجنى الداني ٤٢٠ ـ ٤٢٤ ، ٥٠٥ ـ ٥٠٦ ، والمغني ١٥٣ ـ ١٥٥ ، ٤٥١ ـ ٤٥٤ ، والهمع ٣٧٢/٤ ـ ٣٧٣ ، ٣٩١ ـ ٣٩٢ ، والمصادر السالفة . وقد أفرد الإمام مكي بن أبي طالب القيسي كتابا في شرح كلاّ وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل ، وحققه الدكتور أحمد حسن فرحات ، ونشر بدمشق عام ١٩٨٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٨٦ .

(٤) وأجاز أبو علي أن يكون « من » للجزاء غير الجازم ـ يريد الاسم الموصول ـ وهو في موضع المبتدأ ، وقوله ﴿ فأولئك أصحاب النار ﴾ خبره . والفاء على هذا الوجه واقعة في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، وجملة ﴿ كسب ﴾ صلة للموصول ، و ﴿ أحاطت ﴾ معطوفة عليها .

وقُرِىء ﴿ خَطِيئَتُهُ ﴾ [٨١] و﴿ خَطِيئَاتُهُ ﴾[1] .

فالجمع على أن « من » بمعنى الجمع ، وإن كان لفظه مفرداً . ألا ترى أنه قال : ﴿ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [٨١] فأتى بالكناية المجموعة .   ٣

ومن قال ﴿ خطيئته ﴾ أراد التوفيق بين لفظ « الخطيئة » وبين المضاف إليه ، والمعنى معنى الجمع .   ٦

وقوله تعالى / : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا يَعْبُدُونَ إِلاّ اللّهَ ﴾[2] [٨٣]   ٨ / ٢

يقال : ماتَعَلُّقُ قوله ﴿ لايَعْبُدُونَ إلا اللهَ ﴾ بما قبله ؟ والجواب : تَعَلُّقُه به تَعَلُّقُ جواب القسم بالقسم ؛ لأنَّ قولَه ﴿ وإذْ أَخَذْنَا ميثاقَ بني إسْرائيلَ ﴾ بمنزلة « واللهِ » وبمنزلة « حلّفْناهم » ، فيكون ﴿ لايعبدون ﴾ جواباً له .[3]   ٩

ووجه ثانٍ : وهو أن يكون قوله ﴿ لا يعبدون ﴾ في تقدير : بأن لايعبدوا ، فيتعلق بـ « أخذنا » تعلّق الجار بالفعل ، فحذف « أن »[4] وعادت[5] النون التي أوجب حَذْفَها « أن » .

---

(١) خطيئاته بالجمع قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون خطيئته بالإفراد . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢١٨/٢ . وانظر الحجة ٩٣/٢ ـ ٩٨ ، ومجمع البيان ١٤٧/١ ـ ١٤٨ ، والبحر ٢٧٩/١ .

(٢) انظر الجواهر ٦٣٠ ، ٩٥٨ ، ٩٦٣ ـ ٩٦٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٦ ، وللفراء ٥٣/١ ـ ٥٤ ، والحجة ٩٨/٢ ـ ١٠٢ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١٠٠/١ ـ ١٠٢ ، والبحر ٢٨٢/١ ـ ٢٨٣ . وانظر الكتاب ٤٥٥/١ ، والمغني ٥٢٨ .

(٣) على هذا الوجه استشهد سيبويه بالآية .

(٤) قال أبو علي : « .. وزعم سيبويه أنه حذف أنْ من هذا النحو قليل » . وانظر الكتاب ٤٥٢/١ . وانظر ما سيأتي من التعليق على حذف « أنْ » ١٠٤٨ ـ ١٠٤٩ .

(٥) كان في النسختين « وعاد » والصواب ما أثبت .

والوجه الثالث : أن يكون قوله ﴿ لا يعبدون ﴾ نفياً ويراد به النَّهيُ ، والقول مضمر ، أي [و][1] قلنا لهم : لا تعبدوا إلا اللهَ .

٣ وفيه وجه رابع : وهو أن يكون ﴿ لايعبدون ﴾ في موضع الحال[2] ، أي : أخذنا ميثاقَهم غير عابدين إلا اللهَ .

وقُرِىء بالياء والتاء[3] . فالياءُ[4] على الغيبة ، لأنه قال ﴿ ميثاق بني

٦ إسرائيل ﴾ فيليق به ﴿ لا يعبدون ﴾ . والتاء على تقدير : قلنا لهم « لا تعبدون إلا اللهَ »[5]

[وقوله][6] : ﴿ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾[7] [٨٣]

٩ معناه : إحساناً بالوالدين . ومعنى قوله « إحساناً بالوالدين » أي : أَحْسِنُوا بالوالدين ؛ كما تقول : ضَرْباً زيداً ، أي : اضربْ زيداً ، فالمصدر ينوب عن الأمر . يدل على صحة هذا قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾ [٨٣] ؛ فلولا

١٢ أنَّ قبله ماهو في تقدير « أَحْسِنُوا » لم يقل ﴿ وقُولُوا للنّاسِ حُسْناً ﴾ لأنّ عطفَ الأمر يكون على مِثله .

---

(١) زدت الواو . وجملة القول معطوفة على ﴿ أخذنا ﴾ ، وأخذ الميثاق قول ، فكأنه : قلنا لهم كذا وقلنا لهم كذا ، عن الحجة .

(٢) قال أبو حيان : « وهو حال من المضاف إليه [بني إسرائيل] وهو لايجوز على الصحيح » ، وسيأتي التعليق على اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه ٤٣٠ ح ٥ .

(٣) قرأ بالياء ابن كثير وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٤) في الأصل : والياء ، والوجه ماأثبت من ب .

(٥) أي على حكاية حال الخطاب في وقت الخطاب ، وهو التفات . وكان في الأصل : لاتعبدوا ، وهو هنا خطأ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٢٩٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٧ ، والحجة ٢ / ١٠٢ - ١٠٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والبيان ١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والبحر ١ / ٢٨٣ - ٢٨٦ . وذكر أبو حيان في انتصاب ﴿ إحساناً ﴾ وجوهاً أُخر .

وانتصابُ « حُسْن » على تقدير : قولاً ذا حُسْن . وقرىء ﴿ حَسَناً ﴾ أي قولاً حَسَناً .[١]

وقوله : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قَلِيلاً مِّنْكُمْ وَأَنْتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[٢] [٨٣] أي : توليتّم أيها الآباء وأنتم معرضون أيها الأَبناء[٣] . وقيل : جمع بينهما للتأكيد[٤] ، لأن الإعراض والتولّي واحد ، كقوله تعالى : ﴿ بَعْدَ أن تُوَلُّوا مُدبِرِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٧] وقوله ﴿ فَتَوَلَّوا عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴾ [سورة الصافات : ٩٠] فتكون الحال للتأكيد .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُم لا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ولا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٨٤]

﴿ لا تسفكون ﴾[٥] : في موضع الحال ، وإن شئت كان جواب القسم ، وإن شئت كان نفياً بمعنى النهي ، وإن شئت كان التقدير : أخذنا ميثاقكم بأن لا تسفكوا ، فحذفت « أن » . والمعنى : لايَسْفِكْ بعضكم دمَ بعض .

أخذ الله عز وجل على بني إسرائيل ثلاثة عهود[٦] :

---

(١) قرأ حمزة والكسائي حَسَناً بفتح الحاء والسين ، وقرأ الباقون حُسْناً بضم الحاء وإسكان السين . انظر السبعة ١٦٢ والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢١٨/٢ .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ٣١١/١ ـ ٣١٢ ، والبحر ٢٨٧/١ ـ ٢٨٨ .

(٣) الأبناء هم اليهود الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ ، والآباء أسلافهم من بني إسرائيل ، وهو قول بعض المفسرين .

(٤) والخطاب لبني إسرائيل الذين أخذ عليهم الميثاق وهو قول ابن عباس . وقيل الخطاب لمن كان بين ظهراني مهاجر رسول الله ﷺ من يهود بني إسرائيل .

(٥) تقدير الإعراب فيها مثل الذي قاله في قوله تعالى في الآية السابقة ﴿ لا تعبدون ﴾ ، وانظر ما سلف من التعليق عليها ٦١ ـ ٦٢ .

(٦) انظر مجمع البيان ١٥٣/١ ـ ١٥٤ ، والبحر ٢٩٣/١ ، وتفسير الطبري ٣١٢/١ ـ ٣١٨ ، والقرطبي ٢٢/٢ ، وابن كثير ١٧٣/١ ـ ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ١٥٤/١ .

أحدها : ألاّ يسفك بعضهم دم بعض .
والثاني : ألاّ يخرج بعضهم بعضاً من ديارهم .
٣ والثالث : أنه إذا أُخذ منهم أسيرٌ فادَوْهُ .
فوفوا بالثالث ونقضوا الاثنين المتقدمين .

وقال السُّدّيُّ[1] : بل كانت العهود أربعة ، وزاد فيها[2] : ألاّ يظاهر بعضهم
٦ بعضاً بالإثم والعدوان ، فذهب[3] إلى ظاهر النص ، وقال : العهد الأول : ﴿ لا تسفكون دماءكم ﴾ والثاني : قوله ﴿ لا تخرجون أنفسكم من دياركم ﴾ ، والثالث[4] : قوله ﴿ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بالإِثْمِ والعُدْوَانِ ﴾[5] [٨٥] ، والرابع :
٩ قوله : ﴿ وإن يَأْتُوكُمْ أُسارى / تُفَادُوهُم ﴾[5] [٨٥] . فوفوا بفداء الأسرى ونقضوا[6] ما سواه . ١ / ٩

والذي ذهب إليه من أن قوله ﴿ تظاهرون عليهم ﴾ عهدٌ ثالث خطأ .
١٢ وإنما القول قول الجماعة ، وأن قوله ﴿ تظاهرون ﴾ ذُكِر على سبيل الحال من القاتلين أي : تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم متظاهرين عليهم بالإثم والعدوان .

---

(١) نسب هذا القول إلى السدّي في تفسير النسفي (انظر مجمع التفاسير) ، وذكر في تفسير القرطبي والبحر ولم يعين قائله .
(٢) كان في النسختين : فيه ، والصواب ماأثبت .
(٣) قوله « والعدوان فذهب » لم يظهر في مصورة الأصل . وفي ب « وذهب ظاهر » فأسقط الناسخ « إلى » .
(٤) قوله « أنفسكم من دياركم والثالث » لم يظهر في مصورة الأصل .
(٥) سيأتي الكلام على ﴿ تظاهرون ﴾ و﴿ تفادوهم ﴾ ٦٦ - ٦٧ .
(٦) في النسختين : وناقضوا ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ ﴾[1] [٨٥]

« أنتم » مبتدأ ، و« هؤلاء » بمعنى « الذين »[2] و﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم ﴾ [٨٥] صِلةُ « هؤلاءِ » ، و« هؤلاء » مع صلته في موضع خبر « أنتم » .　٣

ويجوز أن يكون « أنتم » مبتدأ ، و« هؤلاء » نداءً[3] أي يا هؤلاء ، و« تقتلون » الخبر ، وهو ضعيفٌ لأنّ « هؤلاء » يوصف بها[4] « أيُّها » في النداء ، فيقال : يا أيُّها أولاء ؛ وما كان هذا سبيلَه لا يُحذف منه حرف النداء[5] . وقد قالوا　٦

---

(١) انظر الجواهر ٢١١ ـ ٢١٦ ، ٦٤٨ ـ ٦٤٩ ، ٩١٦ ـ ٩١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٢ ـ ١٩٣ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٣ ، والبيان ١ / ١٠٣ ـ ١٠٤ ، والبحر ١ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ ، والكتاب ١ / ٣٧٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ و ٤ / ٢٤ .

(٢) هذا على ما ذهب إليه الكوفيون من أن أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة . أما البصريون فلا يكون عندهم شيء من أسماء الإشارة موصولاً إلا « ذا » وحده إذا كان معه « ما » و « من » في الاستفهام . انظر الكتاب ١ / ٤٠٤ ـ ٤٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٧ ، والحجة ٢ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، والإنصاف ٧١٧ ـ ٧٢٢ المسألة ١٠٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٨ ، وابن يعيش ٤ / ٢٣ ـ ٢٤ ، والهمع ١ / ٢٨٩ ـ ٢٩١ .

وماذكره المؤلف من أن « هؤلاء » هنا بمعنى « الذين » قول الزجاج ، وعزاه هو في الجواهر إلى ثعلب واعترض عليه ، وعزاه أبو البركات إلى الكوفيين . وانظر ما يأتي ٢٤٦ ، ٨٢٠ .

(٣) عزا ابن يعيش هذا القول إلى المبرد ، وهو خلاف مذهبه . وأجاز ابن كيسان والنحاس أن ينتصب « هؤلاء » على « أعني » ، وردّه أبو حيان بأن هذا لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة .

(٤) في الأصل : « يوصف بياأيها » وهو تحريف صوابه ما أثبت من ب . وقد أنث الضمير العائد إلى « هؤلاء » في « بها » على معنى اللفظة ، وذكره في قوله في السطر ٣ في قوله « مع صلته » على معنى اللفظ ، كما أنث الضمير العائد إلى « هذا » في الصفحة التالية السطر ٣ على معنى اللفظة .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ١١٥ / ١ ، والكتاب ١ / ٣٢٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٥ ـ ١٦ ، وشرح الكافية ١ / ١٥٩ ـ ١٦٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٥٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٧٧ ، والهمع ٣ / ٤٣ . وقال ابن يعيش « وقد أجاز قوم من النحويين : هذا أقبل ، على إرادة النداء » ا هـ . وأجازه ابن مالك وحكم بقلته ، انظر التسهيل ١٧٩ .

في قول أبي الطَّيِّب[١] :

هٰـذي بَرَزْتِ لَنـا فَهِجْتِ رَسِيسـا ثُمَّ ٱنْصَرَفْتِ ومـا شَفَيْتِ نَسِيسـا

أي ياهذي ، فحذف « يا » . واستضعفه أكثرهم لأن « هـذا »[٢] يوصف بها[٣] « أيها » فيقال : ياأيُّهذا الرجل .

والوجه في البيت أن يكون « هـذي » إشارة إلى المصدر أي هـذه البرزة برزتِ[٤] ، وإنما ذكرنا هذا البيت لأنه كثيراً مايُمتحن به أولو الخبرة .

ويجوز أن يكون « أنتم » مبتدأ ، و « هـؤلاء » خبراً[٥] ، و « تقتلـون » في موضع الحال أي : أنتم هؤلاء[٦] قاتلين أنفسكم مُخْرِجين فريقاً منكم من ديارهم .

﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾[٧] [٨٥]

بالتخفيف والتشديد[٨] . فالتشديد على إدغام التاء في الظاء ، لأنّ الأصل : تتظاهرون . والتخفيف على حذف إحدى التاءين وهي الثانية[٩] ، لأن التّكرارَ بها وقع والثّقَلَ بها حصل .

---

(١) د ، ق ١٢٩ / ١ جـ ٢ / ١٩٣ ، وتفسير أبيات المعاني ١٣٤ ، والمغني ٨٤١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٣٣ . والرسيس : ماثبت في القلب من الهوى ، والنسيس بقية النفس .

(٢) في الأصل : هذي ، والوجه ماأثبت من ب .

(٣) انظر الحاشية (٤) من الصفحة السابقة .

(٤) هذا قول المعري وغيره ، وحكي عن المعري أيضاً أن « هذي » منصوبة على الظرف .

(٥) وهو قول سيبويه وغيره ، وهو قول المؤلف أيضاً وإن أجاز غيره .

(٦) في الأصل « كهؤلاء » ، وعليه تكون الإشارة إلى غير المخاطبين ، وكذا في الجواهر ٦٤٩ ، وليست مرادة ههنا .

(٧) انظر الجواهر ٨٤٩ ، والحجة ١ / ١٠٦ ـ ١١٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ ، والبيان ١ / ١٠٤ ، والبحر ١ / ٢٩١ .

(٨) قرأ بالتخفيف عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٩) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هي الأولى . انظر الكتاب ٢ / ٤٢٥ ـ ٤٢٦ ، والإنصاف ٦٤٨ ـ ٦٥٠ المسألة ٩٣ ، والمصادر السالفة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أَسْرَى تَفْدُوهُم ﴾[1] [٨٥] و ﴿ أُسَارَى تُفَادُوهُم ﴾

و « أَسْرَى » جمع « أَسيرٍ » مثل مريض ومرضى وجريح وجرحى ، وهو الوجه في جمع أسير[2] . وأما « أُسارى » فهو « فُعَالَى » ، و « فُعالى » يجيء في جمع « فَعْلان »[3] ككَسْلان وكُسالى وسَكْران وسُكارى . فشبهوا أسيراً بكسلان[4] [لأنه][5] لما كان الأسير محبوساً مأخوذاً أُجري مُجرى كَسْلان لأن كسلان استولى عليه كسلُه ، فصار كالمحبوس عن التصرف في الأمور .

ومن أمال الراء فقرأ ﴿ أُسارى ﴾[6] فلأنّ الألف وقعت حيث يُمال مثلها ، نحو « حُبَالِى » و « صحارِى » في جمع حُبْلى وصحراء .

و ﴿ أَسْرِى ﴾ قراءةُ حمزة ، وهو صاحب الإمالة ؛ فليس في السبعة ﴿ أَسْرَى ﴾ بالتفخيم وتركِ الإمالة .

وأما ﴿ تُفادُوهم ﴾[7] فهو من قولهم : فاديت الأسير بالمال ، أي تفادوهم بالأموال ، لابدّ من إضمار الباء مع المجرور ؛ ألا ترى قولَ الأعشى[8] في إياس بن

---

(١) انظر الجواهر ٩٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٤ ، والحجة ٢ / ١١٤ - ١١٦ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ ، والبيان ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، والبحر ٥ / ٢٩١ .

(٢) لأن فعيلاً إذا كان بمعنى مفعول فبابه أن يكسّر على فَعْلى . انظر الكتاب ٢ / ٢١٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢١٢ والمصادر السالفة .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢١٤ والمصادر السالفة .

(٥) زدتها استئناساً بما في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ماتصريح على المعهود منه .

(٦) أُسارى هي قراءة غير حمزة ، وأمالها أبو عمرو والكسائي ، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين ، وفتح الباقون ، وقراءة حمزة أسرى مع الإمالة كما ذكر المؤلف . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ ، وانظر مذاهبهم في الإمالة في المصادر التي أحلنا عليها ٤١ ح ٢ .

(٧) انظر الجواهر ٣٣٧ ، والحجة ٢ / ١١٧ - ١١٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ ، والبحر ١ / ٢٩١ . وتفادوهم قراءة نافع وعاصم والكسائي ، وقرأ الباقون تفدوهم . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٨) د ، ق ٣٦ / ٣ ص ٢٧٣ ، والحجة ٢ / ١١٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ . ورواية الديوان : ذي مُلْكٍ .

قَبيصةَ الطائيّ :

عِنْـــدَ ذِي تـــاجٍ إذا قِيــلَ لـــهُ فَـــادِ بـــٱلمالِ تَراخَى ومَـــزَحْ

٣ أي فادِ الأسير بالمال ، فحذف المفعول الأول . وفي الآية حـذف المفعول الثـاني / ٩ / ٢
وهو الجار والمجرور .

ومن قرأ ﴿ تَفْـدُوهم ﴾ فهو أيضـاً يؤول إلى معنى ﴿ تفـادوهم ﴾ لأنـه دَفْعُ
٦ المال وتخليصُ الأسير ، وهذا المعنى يكون من اثنين .

و « فِداءً » في قوله : ﴿ فإمَّامَنًّا بَعْدُ وَإمَّا فِـداءً ﴾[1] [سورة محمد : ٤] يجوز أن
يكون مصـدر فَـادَى يُفَـادي مُفَـاداةً وفِـداءً ، كما تقول : قـاتل يقـاتِـلُ مُقـاتَلَةً
٩ وقِتالاً ؛ ويجوز أن يكون « فداء » مصدر فَـدى يَفْـدي فِـداءً مثل كتب يكتُب
كِتاباً . فلا يجوز أن يحتجَّ من قرأ ﴿ تُفَادُوهُم ﴾ بقوله : ﴿ وإمَّـا فِـداءً ﴾ لأنّـا
أريناك مثله في الثلاثي وهو « كتاب » .

١٢ قوله تعالى : ﴿ **وهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُم إخراجُهُم** ﴾[2] [٨٥]

« هـو » كنـايـة عن المصـدر ، وهـو الإخراج[3] ، وارتفـاعُـه بـالابتـداء ،
و ﴿ **مُحَرَّم عَلَيْكُم** ﴾ خَبَرُه . و ﴿ **إخْراجُهُم** ﴾ [٨٥] تفسيرٌ وتَبْيِينٌ[4] لـ
١٥ « هو » .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٢ .

(٢) انظر معـــاني القرآن للفراء ١ / ٥٠ ـ ٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٤ ـ ١٩٥ ، ومجمـع البيـــان ١ / ١٥٣ ، والبيان ١ / ١٠٥ ، والبحر ١ / ٢٩٢ .

(٣) وقيل هو كناية عن الشأن وارتفـاعـه بـالابتـداء وإخراجهم مبتـدأ ومحرم عليكم خبره والجملـة خبرعنـه وتفسيرلـه . وأجـاز الفراء أن يكون هو عمـاداً ويرتفـع الإخراج بمحرم ، ولايجيز البصريـون هـذا لآن العماد وهو الفصل لايكون في أول الكلام ، انظر المصـادر التي أحلنـا عليهـا في الكلام على ضمير الفصـل ٣٣ ح ١ .

(٤) وهـو الـذي يسميـه البصريون « البدل » . وقـولـه « تفسير وتبيين » ذكر للفرض الـذي من أجلـه أبدل الثاني من الأول . وذلك أنه يفاد باجتماع البـدل والمبـدل منـه فضل تـأكيـد وتبيين ؛ قـال =

[وقـولـه][1] ﴿ أَفَتُـؤْمِنُـونَ بِبَعْضِ الكِتَـابِ ﴾[2] وهـو فِـداء الأسير ﴿ وتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾[2] [٨٥] من سفك الدماء وإخراج بعضكم من دياركم .

٣

[وقوله][1] ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ ﴾[3] [٨٥]

يكون استفهامـاً[4] أيْ : أيُّ شيءٍ جزاء من يفعـل ذلـك ، فيكـون « مـا » مبتدأ ، و« جزاء » خبره .

= ابن يعيش : « واعلم انه قـد اجتمع في البـدل مـاافترق في الصفـة والتـأكيـد ، لأن فيـه إيضـاحـاً للمبـدل منـه ورفـع لبس كما كان ذلـك في الصفـة ، وفيـه رفـع المجـاز وإبطـال التـوسـع الـذي كان يجوز في المبدل منه . ألا ترى أنك إذا قلت جاءني أخوك جـاز أن تريـد كتـابـه أو رسولـه ، فـإذا قلت : زيد ، زال ذلك الاحتمال كما لو قلت : نفسه أو عينه ... » اهـ شرح المفصل ٣ / ٦٦ .

وقد استعمل سيبويه والمبرد وغيرهـا لفـظ « التبيين » أو الفعل منـه للـدلالـة على الغرض الـذي من أجلـه ذكر البـدل . انظر الكتـاب ١ / ٧٥ ـ ٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٥ ، ٣٩٩ ، والكامـل ٣٠٦ ، ٩٠٥ ، وابن يعيش ٣ / ٦٣ ـ ٦٩ . واستعمـل الفراء « التفسير » للـدلالـة على هذا ، انظر معاني القرآن له ١ / ٣٤٨ .

وحكى الأخفش أن الكوفيين يسمون البدل « التبيين » و« الترجمة » ، وحكى ابن كيسـان أنهم يسمونـه « التكرير » ، انظر الهمع ٥ / ٢١٢ ، وحـاشيـة الخضري على ابن عقيـل ٢ / ٦٨ ، وحـاشيـة الصبـان على الأشموني ٣ / ١٢٣ . وانظر مصطلـح « التكرير » في معـاني القرآن للفراء ١ / ٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٢٤٨ ، و٣ / ٢٧٩ وغيرها .

و« التبيين » في مصطلـح البصريين هـو « التمييز » انظر مـاسيـأتي من التعليـق عليـه ٤٤٨ ح ٦

وفي الأصل : « تفسيره » وهو خطأ .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ١٥٣ ، والبحر ١ / ٢٩٣ ، وتفسير الطبري ١ / ٣١٥ ـ ٣١٦ ، والقرطبي ٢ / ٢٢ ، وابن كثير ١ / ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٥٤ ، وما سلف ٦٣ ـ ٦٤ .

(٣) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ١٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٥ ، والبيـان ١ / ١٠٥ ، والتبيـان ١ / ٨٧ ، والبحر ١ / ٢٩٣ .

(٤) أجـازه صـاحب البيـان الـذي نقل كلام المـؤلف من غيرمـا تصريـح على المعهود منـه ، وصـاحب التبيان .

ويجوز أن يكون « ما » نفياً[١] و « جزاء » مبتدأ ، وقولـه ﴿ إلاّ خِزْيٌ ﴾ [٨٥] خبرُه . وعلى الوجه الأول يكون ﴿ خِزْيٌ ﴾ بدلاً من الجزاء .

٣ [وقوله][٢] : ﴿ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[٣] [٨٥]

بالتاء والياء[٤] . فالياء لأن قبله ﴿ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ العَذَابِ ﴾ [٨٥] ، والتاء لأنه ذكر قبلُ ﴿ ثُمَّ أَنْتُم هَؤُلاءِ ﴾ [٨٥] ، وكلاهما حسنٌ .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ القُدُسِ ﴾[٥] [٨٧]

قُرِىءَ بضم الدال وإسكانها[٦] . وهما لغتان ، لأنّ « فُعُلاً » يخفَّف كالعُنُق والعُنْق والطُّنُب و الطُّنْب .

٩ قوله تعالى : ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُم وفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾[٧] [٨٧]

والوجه « قتلتم » ليطابق ﴿ كذّبتم ﴾ ، ولكن لأجل الفواصل[٨] [قال][٢]

---

(١) وهو قول الأخفش والنحاس وأبي حيان .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ١ / ٢٩٤ .

(٤) قرأ بالياء ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ١٦٠ ـ ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٧ .

(٥) انظر الحجة ٢ / ١١٩ ـ ١٢٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ١ / ٢٩٩ .

(٦) قرأ بإسكان الدال ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٦ ، ٢١٨ .

(٧) انظر البيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

(٨) الفواصل جمع فاصلة وهي في القرآن كلمة آخر الآية ، وهي على وجهين : أحدهما ماتماثلت حروفه في المقاطع ، والآخر ماتقاربت حروفه في المقاطع ولم تتماثل . انظر كلامهم على الفاصلة في القرآن في النكت في إعجاز القرآن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٩٧ ـ ٩٩) ، وإعجاز القرآن ٥٧ ـ ٦٥ ، والصناعتين ٢٦٦ ـ ٢٧١ ، وسر الفصاحة ١٦٥ ـ ١٦٧ ، والبرهان في علوم القرآن ١ / ٥٣ ـ ١٠٢ ، والإتقان في علوم القرآن ٢ / ٩٦ ـ ٩٩ .

﴿ تقتلون ﴾[١] ، لأن ﴿ تقتلون ﴾ حكاية الحال .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾[٣] [٨٨]

قيل : هو جمع « غِلاف » مثل « مِثال و مُثُل » ، وأصله « غُلُفٌ » كمُثُل ، لكنه خفّف . والمعنى : قلوبنا لاتفقه ماتقول[٤] . ٣

وقيل : المعنى : قلوبنا أوعيةٌ للعلوم[٥] ، فلو كان ماجئتَ به حقاً لقبلناه .

فإذا كان جمعَ « غِلاف » فُسِّر بأوعية للعلم[٦] ، فحينئذ يقال : هي أوعية للعلم [فما بالُها][٧] لاتُدرِك ماتقول ؟ وإذا كان جمعَ « أغْلَف » كان المعنى : هي في غِلاف مما تقول . ٦

والإسكان في « غُلْف » يوجب أن يكون كأَحْمَر وحُمْر . وإذا كان كمُثُل فالاختيار الضمّ ، كما روى عباسٌ عن أبي عمرو[٨] ، والإسكان فيه ضرورة . ٩

---

(١) الفاصلة التي قبلها ﴿ ينصرون ﴾ والتي بعدها ﴿ يؤمنون ﴾ .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ١٩٦ ، والحجة ٢ / ١٢٣ ـ ١٢٤ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ١٥٦ ، والبيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠١ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٥ ، وابن كثير ١ / ١٧٦ ـ ١٧٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٥٧ .

(٤) عن ابن عباس وقتادة وأبي العالية وغيرهم باختلاف في ألفاظهم .

(٥) عن عطية ، وروي عن ابن عباس .

(٦) في الأصل : من العلم .

(٧) زدته مستأنساً بما ذكره أبو علي عن ابن عباس أنهم قالوا للنبي ﷺ : قلوبنا أوعية للعلم فما بالُها لاتفهم ما أتيت به مما تدعونا إليه ؟ وانظر المصادر السالفة .

(٨) الذي روى ضم اللام في غلف عن أبي عمرو هو أحمد بن موسى اللؤلؤي لا عباس . انظر السبعة ١٦٤ ، والحجة . وذكر أبو علي في توجيه مارواه اللؤلؤي عن أبي عمرو وجهين : الأول ماذكر من تفسير الغُلُف بأوعية العلم ، والآخر « أن يكون قوله ﴿ قلوبنا غلف ﴾ أي ذوات غلف فيكون المعنى كقوله غُلْف ... لأنها إذا كانت ذوات غلف فهي في المعنى غلف ... » اهـ .

[قوله تعالى[1]]﴿ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾[2] [٨٨]

أي بسبب كفرهم[3] . وعن فارسهم[4] أنّ التقدير : بل بكفرهم لعنهم الله ، أي بسبب كفرهم صارت قلوبهم غلفاً لاتفهم ماتقولون[5] . وقوله ﴿ لعنهم الله ﴾ اعتراض بين « بل » وما استُدْرِك به ، من باب قوله ﴿ فَسُبْحانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وحِينَ تُصْبِحُونَ . ولَهُ الْحَمْدُ في السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ وَعَشِيًّا ﴾[6] [سورة الروم : ١٧ ـ ١٨] أي حين تمسون وحين تصبحون وعشيًّا ، وقد ذكرناها في « كشف الحُجَّة »[7] .

[قوله تعالى][8] : ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[9] [٨٨]

أي فيؤمنون إيماناً قليلاً ، و« ما » صلة زائدة[10] ، و« قليلاً » صفة لمصدر محذوف وهو « إيماناً » أي إيماناً قليلاً .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر التبيان ١ / ٨٩ ، والبحر ١ / ٣٠١ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٥ ، وابن كثير ١ / ١٧٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٥٧ .

(٣) أي أقصى الله اليهود وأبعدهم من رحمته وطردهم منها وأخزاهم بجحودهم له ولرسله ، انظر المصادر السالفة .

(٤) يريد أبا علي الفارسي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب . وقد ذكر هذا الوجه عنه صاحب التبيان ، لكن أوّل كلامه على أن « بل لعنهم » معترض .

(٥) في الأصل : ما يقولون ، ولعل الأجود : ماتقول .

(٦) انظر الجواهر ٦٨١ ، والبحر ٧ / ١٦٦ ، وما سيأتي ٩٠٩ .

(٧) كتاب الحجة لأبي علي الفارسي ، انظر ماكتبناه عن كشف الحجة في مقدمة التحقيق .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٥ ، وللفراء ١ / ٥٩ ـ ٦٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٧ ، والبيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠١ ـ ٣٠٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، والقرطبي ٢ / ٢٥ ـ ٢٦ ، وابن كثير ١ / ١٧٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٥٧ ، والمغني ٤١٦ .

(١٠) انظر ماسلف من التعليق على مثل هذه العبارة ٢٨ ح ٣ .

والمعنى : لا إيمانَ لهم[1] ، كما يقولون : [قليلاً][2] ما تأتينا : أي لا تأتينا .
فالقِلَّةُ في مثل هذه المواضع يُراد بها النفي[3] ، وكذلك في جميع التنزيل / ؛ فـ ١٠ / ١
﴿ قَليلاً ماتَذَكَّرُون ﴾ [سورة الأعراف : ٣] أي تذكّراً قليلاً ، والمعنى النفي ، وكذلك ٣
﴿ قَليلاً ماتَشْكُرُون ﴾ [سورة الأعراف : ١٠] أي لاتشكرون أصلاً . والعرب تقول :
« قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ »[4] والمعنى : مارجل يقول ذاك إلا زيد ،
وأنشدوا لذي الرُّمَّة :[5] ٦

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَليلٍ بها الأَصْوَاتُ إلاّ بُغَامُها

أي ليس بها صوتٌ[6] .

قوله تعالى : ﴿ ولَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللهِ ﴾[7] [٨٩] ٩
أي حين جاءهم . و « لَمَّا » هذه تحتاج إلى جواب وليس في ظاهر التنزيل
مايكون جواباً له :

---

(١) قاله الواقدي وابن الأنباري واختاره الإمام الطبرسي .
(٢) زيادة مني . وقوله « كما يقولون ما » لم يتضح في الأصل .
(٣) وقيل القلة على بابها فهم قليلو الإيمان ، واختاره الطبري وأبو حيان وغيرهما . وقيل : قليلاً حال ، وقيل : نعت لزمان محذوف ، وقيل انتصب على نزع الخافض . والوجه ماذكره المؤلف ، انظر البحر وغيره .
(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٦١ ، والمصادر السالفة في ح ٩ من الصفحة السابقة .
(٥) د ، ق ٣١ / ١٣ جـ ٢ / ١٠٠٤ ، وتخريجه فيه ٣ / ٢٠٠٩ . وهو له في الكتاب ١ / ٣٧٠ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٨ ، والخزانة ٢ / ٥٦ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ١٠٠ . وهو بلا نسبة في المغني ١٠٠ ، ٤١٧ ، والهمع ٣ / ٢٧١ . والبلدة الأولى صدر الناقة ، والثانية الأرض ، وبغامها صوتها .
(٦) وعليه فبغامها بدل من الأصوات . وقيل القلة على بابها ، وإلا بغامها وصف ، وهو قول سيبويه والمبرد ، وأجازوا الوجهين في إعرابه .
(٧) انظر الجواهر ٢٧ ، ٤٣٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٦ ، وللفراء ١ / ٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٧ ـ ١٥٨ ، والبيان ١ / ١٠٧ ـ ١٠٨ ، والبحر ١ / ٣٠٣ ، والمغني ٢٢١ . .

فقال قوم[1] : جوابه محذوف ، والتقدير : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدّق لما معهم جحدوه ، فحذف « جحدوه » للعلم به .

٣ وقيل[2] : إن قوله ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ [٨٩] في موضع جواب الأول .

وقيل[3] : جواب الثاني يغني عن جواب الأول . وكرّر « لمّا » لطول ٦ الكلام[4] .

قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾[5] [٩٠]

في « ما » ههنا وجهان :

٩ أحدهما : أن يكون نكرة بمعنى شيء[6] ، والتقدير : بئس شيئاً ، ويكون قوله ﴿ اشتروا به أنفسهم ﴾ صفة له .

والثاني : أن يكون « ما » بمعنى الذي[7] ، أي بئس الذي اشتروا به أنفسهم

---

(١) منهم الأخفش والزجاج ، واختاره أبو حيان .

(٢) وهو قول الفراء . ورُدَّ لاقترانه بالفاء ، قال أبو حيان : « لم يثبت في كلامهم : لما جاء زيد فلما جاء خالد أقبل جعفر » .

(٣) وهو قول المبرد فيما نقل عنه ، وتكون الفاء زائدة .

(٤) قوله « وكرر لما لطول الكلام » لم يرد في ب ، وجاء في الأصل بعد قوله « في موضع جواب الأول » وهو خطأ . وأغلب الظن أنه كان ملحقاً بهامش أصل قديم بعد قوله « الأول » وهو لفظ مكرر في القولين ، فوهم الناسخ . يشهد لهذا قول صاحب البيان : « وقيل كفروا أغنى عن جواب الأولى والثانية وكرر لما لطول الكلام » .

(٥) انظر الجواهر ١٠٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللفراء ١ / ٥٦ ـ ٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٩ ـ ١٦٠ ، والبيان ١ / ١٠٨ ـ ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، والكتاب ١ / ٤٧٦ ، والبغداديات ٧٠ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣١٦ ـ ٣١٧ .

(٦) وهو قول الأخفش والزجاج واختاره النحاس وغيره ، وهو أحد قولي أبي علي . فانتصاب « ما » على التمييز وهي مفسرة لفاعل بئس .

(٧) وهو أحد قولي أبي علي واختاره المؤلف في شرح اللمع . فـ « ما » فاعل بئس .

كُفرُهم ، فتكون الجملة صلة[1] .

وقوله : ﴿ أن يَكْفُرُوا ﴾[2] [٩٠]

في تقدير المصدر ، وهو المخصوص بالذم . وقد قيل : هو مبتدأ ، وماتقدم خبره . وقيل : هو خبر مبتدأ مضمر أي هو كفرُهم[3] .

[وقوله][4] ﴿ بَغْياً ﴾[5] [٩٠] أي للبغي[6] . ﴿ أَن يُنَزِّلَ الله ﴾[5] [٩٠] أي بغياً على أن ينزّل الله[7] ، أي حسداً عليه[8] .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ ٱللَّهِ ﴾[9] [٩١]

أي فلِمَ قتلتم ، فوضع المستقبل موضع الماضي ، والدليل عليه قولُه ﴿ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٩١]

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ العِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾[10] [٩٢]

---

(١) وقيل التقدير : بئس الشيء اشتروا به ، فـ « ما » معرفة تامة وهي فاعل بئس ، وهو ظاهر قول سيبويه . وأجاز الفراء أن تكون « ما » مع بئس بمنزلة ذا من حبذا فرفعت بها الأسماء . وقيل غير ذلك .

(٢) انظر الجواهر ١٧٣ ، والمصادر السالفة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٣) وأجاز الفراء أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿ به ﴾ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللفراء ١ / ٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٨ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٠ ، والبيان ١ / ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

(٦) فهو مفعول له .

(٧) فـ « أن » والفعل في موضع جر بجار مقدر أو في موضع نصب بنزع الخافض . وعند الأخفش أنه بدل من « ما » في قوله ﴿ بما أنزل الله ﴾ .

(٨) كان في النسختين « عليهم » ، والصواب ماأثبت . والضمير يعود على التنزيل ، أي حسد اليهود نبينا محمداً ﷺ على أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده .

(٩) انظر الجواهر ٩٩ ، ١٠٧ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللفراء ١ / ٦١ ، ومجمع البيان ١ / ١٦١ ، والبحر ١ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ١ / ٤٥ ، ٣٠٤ .

(١٠) سلف الكلام على نظيرتها ٤٢ ـ ٤٣ وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ح ٥ منها .

أي اتخذتم العجل إلهاً من بعد خروج موسى ، فأضمر المفعول الثاني وحذف المضاف وهو الخروج .

٣ قوله تعالى : ﴿ وأُشْرِبُوا في قُلُوبِهِمُ العِجْلَ ﴾[1] [٩٣]

أي أُشْرِبوا في قلوبهم حبَّ عبادةِ العجل[2] . فحذف المضاف والمضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُول ﴾[3] [سورة طه : ٩٦] أي من أثر ٦ حافر فرس الرسول ، ومثله قوله : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهم كالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾[4] [سورة الأحزاب : ١٩] أي كدَوْرِ عين الذي يُغشى عليه من الموت ، أي من حذر الموت ، فحذف المضاف والمضاف إليه جميعاً .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُم أَحْرَصَ النَّاسِ على حَيَاةٍ ومِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُم ﴾[5] [٩٦]

اختلف الناس في الوقف على هذه الآية :

١٢ فوقف قوم على قوله ﴿ حَيَاة ﴾[6] ثم ابتدؤوا فقرؤوا ﴿ ومن الذين

---

(١) انظر الجواهر ٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٩ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٢ ، والبيان ١ / ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٨ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ١٨٤ و ٢ / ٢٤٠ ، والمغني ٨٠٢

(٢) وكذا في الجواهر والبحر . وقدره الباقون « حب العجل » قال ابن هشام : وهو أولى من تقدير مضاف ومضاف إليه .

(٣) انظر الجواهر ٤٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٥٧ ، ومجمع البيان ٤ / ٢٧ ، وتفسير الطبري ١٦ / ١٥١ ، والقرطبي ١١ / ٢٣٩ ، وابن كثير ٥ / ٣٠٦ ، والخصائص ٢ / ٣٦٢ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ ، والمغني ٨١٤ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٧٢ .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، ٨١٨ ، وشرح اللمع اللوح ٩٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ١ / ٣١٣ ـ ٣١٤ .

(٦) عزي هذا الوقف إلى نافع وحده . انظر القطع ١٥٤ ـ ١٥٥ ، والمكتفى ١٦٩ ، ومنار الهدى ٣٩ .

أشركوا ﴾ فعلى هذا في الكلام محذوف وتقديره : ومن الذين أشركوا قومٌ يودّ أحدهم[1] فحذف « قوم » وهو مبتدأ ، و﴿ يود أحدهم ﴾ صفة له ، و﴿ من الذين أشركوا ﴾ خبر مقدم . ٣

ووقف قوم على قوله ﴿ أشركوا ﴾[2] ، وقالوا : التقدير ، ولتجدنّهم أحرصَ من الناس على حياة ومن الذين أشركوا[3] ، فحمل الكلام على المعنى . فقيل لهم : هذا لايصحّ لأنّ المشركين قد دَخلوا تحت قوله ﴿ أحرص الناس ﴾ فيكون في الآية تكرار . والجواب أن المشركين وإن دَخلوا تحت قوله ﴿ أحرص الناس ﴾ جاز تخصيصهم بالذكر / لشدّة عِنادهم ، كما أن جبرئيل وميكائل[4] خُصّا بالذكر وإن دَخلا تحت الملائكة تفخيماً لهما وتشريفاً[5] ، وكذلك ههنا[6] . ٦ ١٠ / ٢ ٩

---

(١) أجاز النحاس هذا الوجه ثم قال : « إلا أن المعنى في الآية لايحتمل هذا وإن كان جائزاً في العربية » . وهو كما قال ، انظر تفسير الطبري ١ / ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، والقرطبي ٢ / ٣٤ ، وابن كثير ١ / ١٨٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٦١ . وسيأتي التعليق على حذف الموصوف ٣١٥ ح ٥ .

(٢) وهو مااقتصر عليه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢٤ ـ ٥٢٥ ، وهو ماعليه أهل التأويل واللغة والقراءات ، وهو وقف تام عند الأخفش والفراء ، وكاف عند أبي حاتم .

(٣) أي وأحرص من الذين أشركوا .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائل ﴾ [سورة البقرة : ٩٨] وسيأتي الكلام على القراءات في جبريل وميكائل ٨٠ ـ ٨١ .

(٥) هذا قول في تعليل تكرير ذكرهما . والأولى ما قاله الطبري في ذلك ، قال : « معنى إفراد ذكرهما بأسمائهما أن اليهود لما قالت : جبريل عدونا وميكائيل ولينا ، وزعمت أنها كفرت بمحمد ﷺ من أجل أن جبريل صاحب محمد ﷺ = أعلمهم الله أن من كان لجبريل عدواً فإن الله له عدو ، وأنه من الكافرين ؛ فنص عليه باسمه وعلى ميكائيل باسمه لئلا يقول منهم قائل : إنما قال الله ﴿ من كان عدو لله وملائكته ورسله ﴾ ، ولسنا لله ولا لملائكته ورسله أعداء ، لأن الملائكة اسم عام محتمل خاصاً ، وجبريل وميكائيل غير داخلين فيه ، وكذلك قوله ﴿ ورسله ﴾ فلست يا محمد داخلاً فيهم . فنص الله تعالى على أسماء من زعموا أنهم أعداؤه بأعيانهم ليقطع بذلك تلبيسهم على أهل الضعف منهم ويحسم تمويههم أمورهم على المنافقين ... » . تفسير الطبري ١ /٣٤٩ ، وانظر القرطبي ٢ /٣٦ ـ ٣٧ ، وابن كثير ١ /١٩٠ .

(٦) خُصّ المشركون بذلك لأنهم لايؤمنون بالبعث ولا العقاب ، فهم يتمنون طول العمر ، واليهود=

فدلّت الآية على أن « أفْعَل » إذا كان مضافاً كان بمنزلته إذا كانت معه[1] « من » . ألا ترى أنه قال ﴿ أحرص الناس ﴾ فوحّد كما لو قال : ولتجدنّهم أحرص من الناس ؟ فكما لايُجمع ولا يثنى ولا يؤنث مع « من »[2] فكذا إذا كان مضافاً .

٣

فطَعْنُ الطاعن على قول ثعلب[3] « فاخترنا أفْصَحَهُنّ » لو قال : فاخترنا فُصْحاهُنّ كان أحسن = طعنٌ ساقطٌ . ألا ترى كيف جرى « أحرص » مفرداً على « هم » في ﴿ ولتجدنّهم أحرص الناس ﴾ وهو أفصح الكلام ، فلو توجّه هنا الطعن توجّه أيضاً ههنا .

٦

ومعنى قوله : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ أَلفَ سَنَةٍ ﴾ [٩٦] : أن يعمّر ألف سنة . فـ « لو » ههنا نائبة عن « أن »[4] ، و « أن » مع الفعل في موضع المصدر وهو مفعول « يود » ، أي يودّ أحدهم تعميرَ ألف سنة .

٩

=أحرص منهم على الحياة لعلمهم بما قد أُعد لهم في الآخرة على كفرهم ، فهم أكْرَه منهم للموت وأحرص على الحياة . وقيل : أراد بالذين أشركوا المجوس .

(١) كان في الأصل و ب : معها ، والصواب ماأثبت .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٩٠ / ٢ ، والمقتضب ١ / ١٦٨ ، وابن يعيش ٣ / ٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) في مقدمة كتابه الفصيح ، انظر التلويح ٢ ، وانظر شرح اللمع اللوح ٩٠ / ٢ .

(٤) مذهب المؤلف في « لو » الواقعة بعد « ودّ » أو « يودّ » أنها نائبة عن « أنْ » وبدل منها ، والتقدير عنده : أن لو ، ولو زائدة ، فحذفت أن فنابت لو منابها . وهو قول لا أعرف أحداً تقدمه إليه أو ذكره . وقد احتج المؤلف في الجواهر لما ذهب إليه بكلام جيد بالغ .

وذهب ابن الأنباري والتبريزي وابن مالك وابن الحاجب وأبو البقاء العكبري وابن هشام إلى أن « لو » هنا مصدرية . وأكثر النحاة لم يثبت ورودها مصدرية . وعزي القول بأنها مصدرية إلى الفراء وأبي علي . أما الفراء فلم أصب له كلاماً فيها ، وأما أبو علي فأغلب الظن أن مانسب إليه وهمٌ ؛ فقد نص على أن « ماجاء في التنزيل وفي غيره من كلامهم قبل لو من وددت = فُعَلّق بـ « لو » كقوله ﴿ ودوا لوتدهن فيدهنون ﴾ ... » اهـ . فـ « لو » عنده للتمني وهو قول الزمخشري أيضاً . وقد أثبت سيبويه وغيره ورودها للتمني . =

﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ ﴾[1] [٩٦]

« هو » يعود إلى ﴿ أحدهم ﴾ أي ماأحَدُهم ، فيرتفع لأنه اسم « ما » .

وقوله ﴿ بمزحزحه ﴾ خبر « ما » ٣

وقوله : ﴿ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [٩٦] يرتفع بـ « مزحزحه » ، والتقدير : ماأحدٌ يزحزحه من العذاب التعميرُ ، هذا هو الوجه الجيد في الآية[2] . وقيل ﴿ أن يعمّر ﴾ بدل من « هو »[3] أي : ماتعميرُه بمزحزحه من العذاب[4] . ٦

= وذهب المؤلف إلى أن ودّ « ليس من جنس الأفعال التي تعلق ، لأنه لايلفى كا ألغيت المعلقة ولاهو مثل ماشبه به نحو انظر ... » وكأنه يرد على أبي علي .

ومن ذهب الى أنها الشرطية ذهب إلى أن مفعول ود وجواب لو محذوفان ، والتقدير في الآية : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسّره ذلك ، قال ابن هشام : « ولا خفاء بما في ذلك من التكلف » .

انظر الجواهر ٤٣٨ ـ ٤٤٤ ، والكتاب ١ / ٤٢٢ ، وشرح القصائد السبع ٥٠ ، والبغداديات ٩٣ ، والكشاف ١ / ٢٩٨ ، وابن يعيش ٧ / ٣٦ ـ ٣٨ و ٩ / ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٧ ، والتبيان ١ / ٩٦ ، والجنى الداني ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، والبحر ١ / ٣١٤ ، والمغني ٣٥٠ ، والهمع ١ / ٢٨٠ و ٤ / ٣٥٠ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٥١ ـ ٥٦ ، وما يأتي ٨٧ ، ٦٥٩ ، ١٣٧٣ .

(١) انظر الجواهر ٥٥٥ ، ٦٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللفراء ١ / ٥١ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٥ ، والبيان ١ / ١١١ ، والبحر ١ / ٣١٥ ، والمغني ٧٠٥ .

(٢) وهو قول الأخفش ومن وافقه .

(٣) وهو ضمير التعمير .

(٤) وقيل : « هو » عماد ، ويسميه البصريون الفصل ، وأن يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبره ، والتقدير : ليس بمزحزحه من العذاب التعمير ، وهو قول الفراء . قال أبو حيان : « ولايجوز ذلك عند البصريين لأن شرط الفصل عندهم أن يكون متوسطاً » اهـ ، وانظر ابن يعيش ٣ / ١١٠ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤ .

وقيل : « هو » ضمير الشأن ويسميه الكوفيون المجهول ، قاله أبو علي . وعزاه المؤلف في الجواهر إلى الفراء ؟ قال أبو حيان : « وهذا ميل منه [يريد أبا علي] إلى مذهب الكوفيين وهو أن مفسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكون غير جملة إذا انتظم إسناداً معنوياً نحو ظننته قائماً زيد وماهو بقائم زيد ... » اهـ .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾[1] [٩٧]

« من » شرط ، وقوله ﴿ كان عدواً ﴾[2] فعلُ الشرط ، وجواب الشرط محذوفٌ ، والتقدير : من كان عدوًّا لجبريل فَلْيَمُتْ غيظاً ، فإنه نزّل الوحي على قلبك بإذن الله[3] .

وقد كثرت القراءات في « جبرئيل » ، وفي السبعة منها أربع قراءات :

جَبْرَئِيل[4] ، كسَلْسَبِيل

وجَبْرَئِل[5] ، بحذف الياء .

وجِبْرِيل[6] ، كشِهْرِيز ، بكسر أوله .

وجَبْرِيل[7] ، بفتح أوله .

كلُّها لغات تؤول إلى شيء واحد ؛ لأن الكلمة إذا لم تكن عربيّة ثم استعملتها العرب استعملتها على لغات مختلفة لمّا لم تُعْتَدْ في كلامها فتكلَّم بها كلُّ واحدٍ من القبائل بحسب ما تأتّى[8] له .

---

(١) انظر الجواهر ٢١ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٧ ، والبيان ١ / ١١١ ، والكشاف ١ / ٣٠٠ ، والتبيان ١ / ٩٧ ، والبحر ١ / ٣١٩ ـ ٣٢٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٦٤ .

(٢) انتهى ههنا الخرم الذي وقع في « ي » من ص ٥ .

(٣) ذكر الزمخشري وجهين في تقديره : أولها : فلا وجه لمعاداته حيث نزل كتاباً ، والثاني : فالسبب في عداوته أنه نزل عليك القرآن . وعند أبي حيان أن التقدير : فعداوته لاوجه لها . وإنما ذهبوا إلى أن الجواب محذوف لأن هذا الظاهر ليس لازماً عن الشرط وليس فيه ضمير يعود على اسم الشرط ، فحذف الجواب وأقيمت علته مقامه ، وهو مراد الزمخشري فيما ذكره ووهم أبو حيان في فهم كلامه . واكتفى صاحب البيان بالقول إن جواب الشرط ﴿ فإنّ ﴾ ، ولا يكون جواباً إلا على ماذكرت من إقامة علة الجواب مقامه .

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي وإحدى روايتين عن أبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٦٦ ـ ١٦٧ ، والتيسير ٧٥ ، والنشر ٢ / ٢١٩ .

(٥) وهي إحدى روايتين عن أبي بكر عن عاصم وحده .

(٦) وهي قراءة أبي عمرو ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم .

(٧) وهي قراءة ابن كثير .

(٨) في الأصل : ما يتأتى له .

وقيل[1] : « جَبْر » : هو عَبْدٌ ، و« إيل » : هو الله ، كما تقول : عبـد الله .
وهذا لو كان كذلك لقلت في الرفع : هـذا جَبْرُئيل ، ورأيت جَبْرَئيل ، ومررت بجَبْرِئيل[2] ، وكنت تعرب الراء ، كما تقول : هـذا عبـدُ الله ، ورأيت عبـدَ الله ، ومررت بعبدِ الله[3] .

وكما اختلفوا في « جبرئيل » اختلفوا في ﴿ مِيكَائِلَ ﴾ [٩٨]
فقرأ قومٌ مِيكَائِيل[4]
و[قومٌ[5]] مِيكائِل ، بحذف الياء[6]
وقومٌ مِيكال[7]
وهو أيضاً أعجميّ ليس من كلام العرب ، فتستعملُها بحسب ما أرادت .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾[8] [٩٨] .
أي عدوٌّ لهم ، فوضع الظاهر موضع المضمر . وإنما قلنـا هـذا ليعود من قوله ﴿ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ عائدٌ يعود إلى « مَنْ » من قولـه : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ ﴾ [٩٨] .

---

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٠١ ، والحجـة ٢ / ١٣٤ ومنـه أخـذ المـؤلف ، ومجمع البيـان ١ / ١٦٦ ـ ١٦٧ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، والقرطبي ٢ / ٣٩ ، وابن كثير ١ / ١٨٧ ، والمحتسب ١ / ٩٧ ـ ٩٨ .

(٢) قوله « في الرفع » الوجه حذفه ، أو يكون الكلام : في الرفع ... وفي النصب .... وفي الجر .

(٣) وقال أبو علي أيضاً : « إيل » و« إل » لا يعرفان في أسماء الله سبحانه في اللغة العربية .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٦٦ ـ ١٦٧ ، والتيسير ٧٥ ، والنشر ٢ / ٢١٩ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهي قراءة نافع .

(٧) وهي قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم .

(٨) انظر البيان ١ / ١١٢ ، والبحر ١ / ٣٢٢ ، والكشاف ١ / ٣٠٠ .

قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾[1] [١٠٢]

٣ ﴿ اتبعوا ﴾ عطفٌ على قوله : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ ﴾ [١٠١] ﴿ واتبعوا ماتتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾ . و ﴿ تتلو ﴾ : تَتْبَعُ ، / بمعنى تَلَتْ . ١ / ١١

٦ [قوله تعالى][2] : ﴿ وما كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ [١٠٢]

﴿ ما ﴾ نفي .

[قوله تعالى][3] : ﴿ وَلكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ

٩ السِّحْرَ ﴾[4] [١٠٢]

﴿ يعلمون ﴾ في موضع الحال[5] ، أي كفروا مُعَلِّمين الناسَ السحرَ .

[قوله تعالى[3]]﴿ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾[6] [١٠٢]

١٢ قيل فيه وجهان :

أحدهما : أنّ « ما » بمعنى الذي ، والتقدير : والذي أُنزل على الملكين . فيجوز أن يكون نصباً عطفاً على قوله ﴿ ماتتلو الشياطين ﴾ ، وأن يكون جراً

١٥ عطفاً على [قوله[7]] ﴿ ملكِ سليمان ﴾ ، ويجوز أن يكون نصباً عطفاً على

---

(١) انظر مجمع البيان ١ / ١٧١ ، والبيان ١ / ١١٣ ، والبحر ١ / ٣٢٦ .

(٢) وذكر الطبرسي وجهاً آخر ، وهو أن يكون « يفعل » على بابه لا يراد به « فَعَل » ، ولكنه حكاية الحال وإن كان ماضياً .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٠٢ ، والبيان ١ / ١١٣ - ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٢٧ .

(٥) وقيل هي خبر ثان ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٦٩٤ - ٦٩٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٧١ ، والبيان ١ / ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٥٩ - ٣٦٨ ، والقرطبي ٢ / ٥٠ - ٥١ ، وابن كثير ١ / ١٩٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، والكشاف ١ / ٣٠١ ، والبغداديات ١٣٣ ، والمغني ٤١٥ .

(٧) زيادة من ي .

﴿ السحرَ ﴾[1] .

وقيل : قوله ﴿ وما أُنزل على الملكين ﴾ نفيٌ عطفٌ على قوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ أي وما كفر سليمان وما أنزل على الملكين . فعلى هذا يكون قوله : ﴿ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ [١٠٢] قبيلتين من الشياطين[2] ، والتقدير : ولكن الشياطين هاروتَ وماروتَ كفروا .

٣

قوله تعالى ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾[3] [١٠٢]

٦

قيل : من الملكين[4] ، وقيل : من السحر والكفر اللذين دلّ عليهما قولُه تعالى ﴿ كفروا يعلّمون الناس السحر ﴾ .

وقوله ﴿ فيتعلمون ﴾ الفاء عطفٌ على قوله ﴿ يعلّمون الناسَ السحرَ ﴾ ، أي يعلمونهم فيتعلمون[5] . وقيل : بل التقدير : فيأبَوْن فيتعلمون[6] ، فيكون

٩

---

(١) اقتصر عليه أبو علي ورجحه أبو حيان وابن هشام .

(٢) هذا قول غريب . والذي قاله في الجواهر أنها شيطانان ، وكذا قال غيره . وقيل فيهما غير ذلك . واختار القرطبي ما ذكره المؤلف من حمل « ما » على النفي ، ودفع الطبري هذا القول فرد عليه ابن كثير ، قال : « ... وهذا الذي سلكه غريب جداً وأغرب منه من زعم أن هاروت وماروت قبيلان من الجن » ا هـ .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ٣٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤١ ، وللفراء ١ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٧١ ـ ١٧٢ ، ١٧٦ ، والبيان ١ / ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٣١ ـ ٣٣٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٦٨ ، وابن كثير ١ / ٢٠٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٧١ ، والكتاب ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٠ ، والمسائل المنثورة ٦٨ .

(٤) وهو الظاهر ، وهو قول الفراء ، واختاره الطبري وابن كثير وأبو حيان وغيرهم .

(٥) قاله الفراء والمبرد ، وأنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في ﴿ يعلّمون ﴾ وقد قال ﴿ منهما ﴾ ووافقه النحاس ، ورد أبو علي كلام الزجاج ووافقه المؤلف على رده في شرح اللمع . ثم أجازه النحاس على قول من قال إنّ الشياطين هاروت وماروت . انظر كلامهم في المصادر السالفة .

(٦) وهو قول الفراء والزجاج وغيرهما ، قال الفراء « وكأنه أجود الوجهين في العربية » . وعند سيبويه أنه معطوف على ﴿ كفروا ﴾ وأنكره الزجاج فرد أبو علي قوله . وقال النحاس : « وأحسن ما قيل فيه أنه مستأنف » وهو قول الأخفش والمبرد والطبري وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

« فيتعلمون » عطفاً على المضمر .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾[1] [١٠٢]

اللام في ﴿ لمن اشتراه ﴾ لام الابتداء[2] ، و« من » مبتدأة بمعنى « الذي » ، وقوله ﴿ اشتراه ﴾ صلة له ، وقوله ﴿ مالَهُ ﴾ خبر « من » ، و« مَنْ » مع خبره في موضع النصب مفعولا[3] « علموا »[4]

ويجوز أن يكون « من » شرطاً[5] ، و﴿ اشتراه ﴾ فعل الشرط في موضع الجزم [بـ « مَن »][6] وجواب الشرط قوله ﴿ ماله في الآخرة من خلاق ﴾ . وهو وإن كان في الظاهر جوابَ الشرط فإنه جواب القسم في الحقيقة ، لأن التقدير : واللهِ لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . فاللام في ﴿ لمن اشتراه ﴾ هي اللام التي تدخل على « إن » التي للشرط[7] ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ

(١) انظر الجواهر ٦٦٠ ، ٦٥٨ - ٦٦٠ ، وشرح اللمع اللوح ٤٩ / ٢ ، ٥٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٢ ، وللفراء ١ / ٦٥ - ٦٩ ، وإعرابُ القرآن ١ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٧٢ - ١٧٣ ، والبيان ١ / ١١٥ ، والبحر ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، والكتاب ١ / ١٢٠ - ١٢١ والمقتضب ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص ٢ / ٣٩١ ، وسر الصناعة ٣٩٨ - ٤٠١ .

(٢) وهو قول سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم .

(٣) كان في النسخ « مفعول » والصواب ما أثبت .

(٤) هذا قول الزجاج وأبي علي وغيرهما ، وهو أوجه الوجهين كما قال المؤلف في الجواهر .

(٥) وهو قول الفراء ، ورده الزجاج ، واستبعده أبو علي لأن فيه دخول قسم على قسم وهو بعيد وغير سائغ . وأجازه ابن جني لأن علموا « في معنى القسم وليس قسماً صريحاً وإنما هو بمنزلة أشهد لقد كان كذا » عن سر الصناعة .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) وهي اللام التي تسمى لامَ الشرط لدخولها عليه ، والموطئةَ لأنها وطأت الجواب للقسم ، والمؤذنة لأنها تؤذن أن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها . انظر الكتاب ١ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، واللامات للزجاجي ١٤٥ - ١٤٦ ، ولابن فارس ١٩ - ٢٠ ، ورصف المباني ٢٤٢ ، والجنى الداني ١٣٦ ، وابن يعيش ٩ / ٢٢ ، والمغني ٣١٠ - ٣١٢ ، والهمع ٤ / ٢٥٤ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٦٥٩ - ٦٦٣ الباب ٣٤ لما جاء في التنزيل من حرف الشرط دخلت عليه اللام الموطئة للقسم .

شيئنا لَنَذْهَبَنَّ﴾ [سورة الإسراء: ٨٦] و﴿لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾[1] [سورة الأحزاب: ٦٠].

٣ قوله تعالى: **﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِنْ خَيْرٍ مِن رَّبِّكُمْ﴾[2] [١٠٥]**

«من» زيادة في قوله ﴿من خير﴾، أي أن يُنَزَّل عليكم خير من ربكم.

٦ قوله تعالى ﴿يُنَزِّل﴾ و﴿يُنْزِل﴾ بالتخفيف والتشديد، لغتان، يقال: نزل الوحيُ، وأَنْزَلَه الله ونَزَّلَه، فيتعدّى مرة بالهمزة[3] ومرة بالتشديد. والإنزال في الغيث أكثر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الله عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ويُنْزِلُ الغَيْثَ﴾ [سورة لقمان: ٩ ٣٤]، وقال: ﴿وهُوَ الَّذِي يُنْزِلُ الغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ﴾ [سورة الشورى: ٢٨][4].

وأبو عمرو خفَّف كل ما جاء[5] من ذلك في التنزيل نحو «يُنْزِل» و«يُنَزِّلُ»[6] إلا ١٢ قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الله قادِرٌ على أَن يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [سورة الأنعام: ٣٧] فإنّه شدّده ههنا لأن صَدْرَ الآية: ﴿وقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِن رَّبِّهِ﴾ فأراد المطابقة بينهما.

وابن كثير مثل أبي عمرو بالتخفيف في جميع القرآن إلا في حرفين في سورة بني ١٥ إسرائيل[7]: ﴿ونُنَزِّلُ مِنَ الْقُرآن﴾ [٨٢] وقوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً

---

(١) في الأصل: لئن لم ينته إلى قوله لنغرينك، فأتممته.

(٢) انظر الجواهر ٦٦٨، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٦، ومجمع البيان ١ / ١٧٩، والبيان ١ / ١١٦، والبحر ١ / ٣٤٠، والمقتضب ٤ / ٥٢، ١٣٧، والبغداديات ٣٦، والمغني ٤٣٠. وفي الأصل: مايود الذين كفروا إلى قوله من ربكم.

(٣) في الأصل: وأنزل الله .... بالهمز.

(٤) ﴿يُنْزِل﴾ بالتخفيف قراءة أبي عمرو وابن كثير، ووافقهما في هذين الحرفين حمزة والكسائي، وشدّدا غيرهما، وقرأ الباقون بالتشديد في كل القرآن.

(٥) في الأصل: كل ماكان.

(٦) إذا كان في أوله ياء أو تاء أو نون.

(٧) هي سورة الإسراء.

نَقْرَؤُهُ ﴾ [٩٣] فإنه شدَّدهما لأنّ بعدهما قولَه : ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً ﴾ [١٠٦] (١)

قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾(٢) [١٠٦]

٣ ما » شرط(٣) منصوب الموضع بـ « ننسخ » / ، و« ننسخ » جزمٌ بـ « ما » . ١١ / ٢

وقرىء ﴿ نَنْسَخْ ﴾ و﴿ نُنْسِخْ ﴾ بالفتح والضم(٤) . فمن فتح فهو من نسختُ الشيءَ : إذا رفعتَه وجعلتَ مكانه آخر . ومن قرأ ﴿ نُنْسِخْ ﴾ فهو من

٦ أَنْسَخْتُ فلاناً الشيءَ : إذا حملته على نَسْخِه وإبدالِ آخر مكانه .

[وقوله](٥) ﴿ **أَوْ نُنْسِهَا** ﴾ **[١٠٦]**

جزمٌ عطفٌ على ﴿ ننسخ ﴾ ، وعلامة الجزم سقوط الياء . ومعنى

٩ ﴿ ننسها ﴾ : نأمرك بتركها(٦) ، فحذف المفعول الأول ، وهو الكاف ، أي نُنْسِكَها .

---

(١) الظاهر أن المؤلف لم يذكر فيما شدده أبو عمرو وابن كثير حرف سورة الحجر [الآية ٢١] وهو قوله تعالى : ﴿ وماننزّله إلا بقدر ﴾ لأنه مجمع على تشديده . انظر السبعة ١٦٤ ـ ١٦٥ ، والتيسير ٧٥ ، والنشر ٢ / ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٣ ، وللفراء ١ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٦ ، والحجة ٢ / ١٤١ ـ ١٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ١٧٩ ـ ١٨٠ ، والبيان ١ / ١١٦ ـ ١١٧ ، والبحر ١ / ٣٤٢ ، والتبيان ١ / ١٠٢ ـ ١٠٣ ، والمغني ٣٩٨ ، ٤١٦ .

(٣) وقيل مصدرية ، حكاه العكبري وابن هشام ، فهي وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق ، وهو غير صحيح لأن المراد عين المنسوخ لانوعه ولأن زيادة من ههنا شاذة .

(٤) قرأ بالضم ابن عامر وحده وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢١٩ .

(٥) زيادة مني .

(٦) تفسير النسيان بالترك هو قول قتادة ، وقيل هو على بابه وهو خلاف الذكر ، وهو قول ابن عباس والمهديّ . انظر تفسير الطبري ١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ، والقرطبي ٢ / ٦٨ ، وابن كثير ١ / ٢١٥ ـ ٢١٦ ، والمصادر السالفة في ح ٢ .

ومن قرأ ﴿ نَنْسَأْها ﴾ بالهمزة[١] ، أي نؤخرها ، من نسأتُ أي أخّرت .

[وقوله][٢] ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها ﴾ [١٠٦]

أي في مصلحة العباد ومنفعتهم[٣] . ولا يريد أن بعض الآيات خير من بعض ، لأنّ القرآن كلّه واحد ، لا فضيلة لبعضه على بعض ، بل كلّه تنزيل من حكيم حميد . فالخيرية[٤] تعود إلى مصلحة العباد .

قوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾[٥] ١٠٩]

﴿ كفاراً ﴾ نصب على الحال[٦] من الكاف والميم في ﴿ لو يردونكم ﴾ .

ومعنى ﴿ لو يردونكم ﴾ : أن يردّوكم .[٧]

وقوله ﴿ حسداً ﴾ أي للحسد .

﴿ من عند أنفسهم ﴾ « من » يتعلّق بـ « ودّ » ، أي ودُّوا من عند أنفسهم من غير أن نزل عليهم وحيٌ بذلك . وقيل : بل يتعلق قوله ﴿ من عند أنفسهم ﴾ بـ « حسد » ، وهذا ضعيف ، لأنه لافائدة فيه ، إذ لايكون حسد الإنسان إلا من عند نفسه[٨] . وانتصب « حسداً » لأنه مفعول له[٩] ، أي لأجل الحسد .

---

(١) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ ننسها ﴾ . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٠ .

(٢) زيادة مني .

(٣) وهو قول ابن عباس ومآل قول غيره . انظر تفسير الطبري ١ / ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، والقرطبي ٢ / ٦٨ ـ ٦٩ ، وابن كثير ١ / ٢١٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٨١ ، وتفسير غريب القرآن ٦١ .

(٤) في الأصل و ب : الخيرية .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٨٤ ، والبيان ١ / ١١٨ ، والبحر ١ / ٣٤٨ .

(٦) أو على أنه مفعول ثان . ذكر الوجهين النحاس وغيره .

(٧) سلف التعليق على « لو » الواقعة بعد « ودّ » ٧٨ ح ٤ .

(٨) عن الزجاج . وقيل : يجوز أن يتعلق بقوله ﴿ حسداً ﴾ على التوكيد .

(٩) وهو قول الفراء وغيره . وقيل : انتصب على المصدرية من مدلول ماقبله . والأول الوجه لأنه مصدر مفسر لما قبله .

[قوله تعالى][1] ﴿ فَٱعْفُوا وَٱصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ ﴾ [١٠٩]

٣ يقال : العفو والصفح بمعنى واحد فلمَ جمع بينهما ؟ فالجواب : إنّ الصّفح أن تُعْرِضَ عن الشيء وتُولِيَه صفحةَ وجهك ويبقى له أثر ما ، والعفو : أن تعفو عنه ولا يبقى له أثر[2] ؛ فلهذا جمع بينهما .

٦ فهذه الآية تدل على أنّ « الواو » لا توجب الترتيب[3] ، لأن الصفح قبل العفو[4] ، لأنه لايجوز أن يقال : اعفُ عنه واجعله بحيث لايبقى له أثر ، فيعطف عليه فيقال : اجعله بحيث يبقى له أثر ، وإنما يراد ضدّ ذلك . فثبت ٩ أن الواو لاتوجب[5] الترتيب، وأنّه لو غسل رجليه أو يديه قبل غسل وجهه بمقتضى قوله تعالى : ﴿ فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُم وأَيْدِيَكُم إلى المرافق وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وأَرْجُلَكُم إلى الكَعْبَيْنِ ﴾[6] [سورة المائدة : ٦] = جَازَ وجَادَ . ألا ترى ١٢ أنّه[7] عطف الأيدي على الوجوه بالواو ؟ والواو لاتّوجب الترتيب . وقال تعالى :

---

(١) زيادة مني .

(٢) ماذكره المؤلف من الفرق بين الصفح والعفو لم أجد عليه نصًّا ، لكن يقبله معنى المادتين . انظر اللسان (صفح ، عفو) ، ومقاييس اللغة ٣ / ٢٩٣ و ٤ / ٥٦ - ٥٧ ، والفروق في اللغة ٢٣٠ - ٢٣١ .

وذهب الراغب ومن وافقه إلى أن الصفح ترك التثريب فهو أبلغ من العفو وقد يعفو الإنسان ولا يصفح . انظر المفردات (صفح ، عفو) . ومعنى المادتين يقبله أيضاً ، والمعنيان متقاربان ، ولعل ماذكره المؤلف أدق .

(٣) ذهب جمهور النحويين إلى أن الواو لاتفيد الترتيب . ونسب إلى قطرب و الفراء وثعلب وغيرهم القول بإفادتها إياه . انظر شرح اللمع اللوح ١٠١ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٣٠٤ ، والمقتضب ١ / ١٠١ ، والكامل ١١٠٣ ، وسر الصناعة ٦٣٢ - ٦٣٣ ، وابن يعيش ٨ / ٩٠ - ٩٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٥ ، والجنى الداني ١٥٨ - ١٦٠ ، والمغني ٤٦٣ - ٤٦٤ ، والهمع ٥ / ٢٢٣ - ٢٣٢ .

(٤) على قول الراغب ومن وافقه يكون العفو قبل الصفح .

(٥) في الأصل : لا يوجب .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٣٨ - ٤٤٢ . وكان في النسختين : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية ، فأتممته .

(٧) في الأصل : أنّ .

﴿ وَزَكَرِيّـا ويَحْيَى وعِيسَى وإلْيَـاسَ كلٌّ مِّنَ الصَّـالِحينَ . وإسْماعيـلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ ولُوطاً وكُلاًّ فَضَّلْنَـا عَلَى العَـالَمِينَ ﴾[1] [سورة الأنعام : ٨٥ ـ ٨٦] ، ولوط كان قبل عيسى وقبل يـونس ، وكـذلـك إليـاس كان قبـل عيسى ؛ وجـاز لأن الـواو لاتوجب[2] الترتيب . وقال لبيد :[3]

أُغْلِي السِّبَـاءَ بِكُـلِّ أَدْكَنَ عَـاتِـقٍ ... أَوْ جَوْنَـةٍ قُـدِحَتْ وفُضَّ خِتَـامُهَـا

وفضُّ الخَتْمِ[4] قبل القَدْح ؛ فثبت أَنّ الواو لاتوجب الترتيب .

قولـه تعـالى :﴿ وَقَـالُوا لَن يَـدْخُلَ الجَنَّـةَ إلاّ مَنْ كانَ هُـوداً أَوْ نَصَارَى ﴾[5] [١١١]

و « هُود » جمع « هائـد »[6] ، وهـائـدٌ : تـائبٌ ، من قولـه : ﴿ إنَّا هُـدْنَـا إِلَيْكَ ﴾ [سورة : الأعراف : ١٥٦] أي تبنا إليك . فهائـد وهُود كعـائـذ وعُوذ وعـائـط وعُوط[7] ، ويعني به اليهود .

---

(١) انظر ماسيأتي ٤١٣ ـ ٤١٥ من الكلام على الآية ٨٤ من سورة الأنعام .

(٢) في النسخ : لايوجب .

(٣) د ١٧٥ ، وشرح القصائـد السبع ٥٧٥ ـ ٥٧٧ ، والتسع ٤٢٠ ، والعشر ٢٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٠١ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٥٧ ، وسر الصناعة ٦٣٢ ، وابن يعيش ٨ / ٩٢ ، وسفر السعادة ٩١٤ ، والخزانة ٤ / ٣٩٦ . السباء : اشتراء الخمر ، والأدكن العاتق : الزق العتيق ، والجونة : الخابية المقيّرة ، وقدحت : غرفت ، وختامها : خاتمها وهو طينها .

(٤) كذا وقع هنا ، وفي شرح اللمع « الختام » وهو الصواب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٤ ، وللفراء ١ / ٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٨٦ ، والبيان ١ / ١١٨ ، والبحر ١ / ٣٥٠ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٩١ ـ ٣٩٢ ، والقرطبي ٢ / ٧٤ ـ ٧٥ ، وابن كثير ١ / ٢٢٢ .

(٦) قاله الأخفش والفراء وغيرهما . وقال الفراء أيضاً : « يريد يهودياً فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية » اهـ ووقع في تفسير الطبري ١ / ٣٩٢ ، واللسان (هود) في كلام الفراء « يهوداً » مكان « يهودياً » ، ولعله أجود . وقيل غير ذلك .

(٧) العائذ من الإبل : الحديثة النتاج ، والعائط : التي لم تحمل سنين من غير عقر ، عن اللسان (عوذ ، عوط) .

ومعنى الآية : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانياً . فلفّق الله تعالى بين قوليهما في ٣ لفظ واحد ، وهذا كثير في الكلام . ومثلُه قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٤] المعنى : وزلزلوا حتى يقول الذين آمنوا معه : متى نصر الله ، فقال الرسول عليه ٦ السلام : ألا إنّ نصر الله قريب ؛ فلفّق [الله][1] بين القولين[2] ، ولا بد من تقدير التلفيق في الآيتين .

أما قوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ﴾ ٩ فلو حُمِل على الظاهر لكان المعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ؛ واليهود لاتقول ذلك . ألا ترى قوله بعده : ﴿ وقَالَتِ الْيهودُ ليستِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ على ١٢ شَيْءٍ ﴾ [١١٣] فكلٌ واحد من الفريقين يكفّر الآخر فلا يشهد له بالجنة ؛ فثبت وصحّ أنه محمول على التلفيق . وكذلك لايجوز في الآية الأخرى أن يقول الرسول : ﴿ متى نصرُ الله ﴾ لأن الرسول عليه السلام لايستبطىء نصر الله ؛ ١٥ لأن ذلك يدلّ على ضعف اليقين[3] ، والرسول عليه السلام مُوحًى [إليه][4] من جهة الله ، فلا يتصف بضعف اليقين ؛ فثبت أنه محمولٌ على التلفيق .

---

(١) زيادة مني .

(٢) هذا قول جماعة . وأكثر المتأولين على أن قوله ﴿ متى نصر الله ﴾ من قول الرسول والمؤمنين ثم أخبر الله سبحانه أنه ناصر أوليـاءه فقال ﴿ ألا إن نصر الله قريب ﴾ ، وقيل هذا من كلامهم أيضاً . انظر تفسير الطبري ٢ / ١٩٨ ، والقرطبي ٣ / ٣٥ ، وابن كثير ١ / ٢٦٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣١٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٩ . وعلى هذا لاتلفيق في الآيتين .

(٣) قال القرطبي : « ذلك من الرسول على طلب استعجال النصر لا على شك وارتياب » اهـ وقيل معناه الدعاء لله بالنصر .

(٤) زيادة من ب و ي .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا ٱتَّخَذَ اللهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ ﴾ [١١٦]

قرئ بإثبات الواو وحذفه[1] . فالإثباتُ لأجل أنّه قصّة معطوفةٌ على ماقبلها كسائر القصص . وحذفُ الواو يوجب ابتداءَ الكلام واستئنافَ قصّة أخرى . وكلا الوجهين حسنٌ جيد . ٣

ومعنى ﴿ سبحانه ﴾[2] : تنزيهاً له تعالى وتسبيحاً . فـ « سبحانَ »[3] موضوع موضعَ « تسبيح » ، فإذا[4] قال القائل « سبحان الله » فالمعنى : أُسَبِّح الله تسبيحاً ، ثم يُستغنَى عن ذكر الفعل بذكر المصدر ، فيقال « تسبيحَ الله » فيضاف المصدر إلى المفعول . و « سبحان » ثلاثي ، فيوضع موضع « تسبيح » ، فيقال : « سبحان الله » .فمعنى « سبحان الله » : أي أسبّح الله تسبيحاً . ٦ ٩

ومثلُه « عَمْرَكَ اللهَ »[5] تقديره : عَمَّرْتُك اللهَ تعميراً ، أي سألت اللهَ أن يُعَمِّرَك ، فحذف الفعل وٱستُغنيَ بالمصدر وأضيف إلى المفعول ، فصار : « تعميرَك اللهَ » . فـ « عَمْرَك اللهَ » موضوع موضع « تعميرَك اللهَ » / . فمعنى « عمرَك اللهَ » : أي سألت الله أن يُعَمِّرَكَ تعميراً . ١٢ / ٢

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[6] [١١٧]

---

(١) قرأه بغير واو ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالواو . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٠ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٦٢ ـ ١٦٣ ، والمقتضب ٣ / ٢١٧ ، والجمل ٣٠٥ ، وابن يعيش ١ / ١١٨ ـ ١٢٠ ، وشرح الكافية ١ / ١١٩ ـ ١٢٠ ، واللسان (سبح) .

(٣) في الأصل : فسبحان الله .

(٤) في الأصل : وإذا .

(٥) انظر المصادر السالفة ، وشرح الكافية ١ / ١٢٦ ، واللسان (عمر) .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٤ ـ ١٤٥ ، وللفراء ١ / ٧٤ ، والحجة ٢ / ١٥٩ ـ ١٦٣ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١ / ١٩٣ ، والبيان ١ / ١١٩ ـ ١٢٠ ، والبحر ١ / ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ، والكتاب ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ١٨ ، وابن يعيش ٧ / ٢٨ ، ٩٧ ـ ٩٨ ، والمغني ٢٢٣ .

الوجه الرفع في ﴿ فيكون ﴾ لأنـه معطوف على قولـه ﴿ يقول ﴾ . ومعنى ﴿ يقول لـه كن ﴾ : يكوّنـه ويخلقـه ويُوجِـدُه . ولا فرق بين أن يقـال : فـإذا قضى أمراً فإنما يكوّنـه فيكون ، وبين أن يقول ﴿ فـإنمـا يقول لـه كن فيكون ﴾ ، هذا هو حقيقة [هذا[1]] الكلام[2] .

وإذا كان كذلـك فـالنصبُ في قولـه ﴿ فيكون ﴾ ضعيف ؛ لأنّ من نصب حمَلـه على لفـظ ﴿ كُنْ ﴾ ، وزعم أن ﴿ كُنْ ﴾ أمْرٌ ، وجـواب الأمر بـالفـاء نصبٌ . وقد قلنا : إنّ ﴿ كُنْ ﴾ ليس بأمر على الحقيقة ؛ لأنّ معنى ﴿ يقول لـه كن فيكـون ﴾ يُكَـوِّنُـه [فيكـونُ[3]] . ولا يقـال : إن حقيقـةَ ﴿ كن ﴾ هنـا الأمرُ ، لأنه لايخلو إما أن يكون خطاباً لموجود ـ والموجود لايؤمر بـ « كن » ـ وإما أن يكون لمعدومٍ والمعدوم لايُخَاطَبُ[4] ، فثبت أنّ المعنى : [إنما[1]] يكوّنـه فيكـون ، أي يُحْـدِثُـه فَيَحْـدُثُ . إلا أنَّ ابنَ عـامر[5] اعتبر لفـظ الأمر فحمـل النصبَ عليه .

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) كذا قال ، وقد خلط بين قولين . فـالـذي قـالـه الفراء وغيره وهو أحـد قولي الأخفش : إن فيكون معطـوف على يقـول ؛ وذهب أبـو علي إلى أنـه معطـوف على كن وهـو « وإن كان على لفـظ الأمر فليس بـأمر ، ولكن المراد بـه الخبر ، كأن التقـدير : يكـوِّن فيكـون ... » ا هـ . وعنـده أن هـذا أسوغ من عطفه على يقول وأشـد اطراداً . فـأدخل المؤلف القول الأول في الثـاني . وذهب سيبويـه والمبرد والأخفش في أحد قوليه إلى أن فيكون استئناف .

(٣) زدته من كلام المؤلف الآتي ، ومن البيان الذي نقل صاحبـه من هـذا الكتـاب بغير مـاتصريح على المهود منه .

(٤) في الأصل : لايخاطب معدوماً ، بزيادة « معدوماً » وهو خطأ من الناسخ .

وذكر في الهامش أن في نسخة من الكتاب معدوماً مكان لمعدوم ، فلعله وهم فكتبها في المتن أيضاً .

(٥) وهو الـذي قرأ (فيكـون) بـالنصب ، وقرأ البـاقـون بـالرفـع . انظر السبعـة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٠ .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الجَحِيمِ ﴾[1] [١١٩]
﴿ تُسْأَلُ ﴾ على الخبر ، و ﴿ تَسْأَلْ ﴾ على النهي ، وكلاهما حسنٌ .

فمن قرأ ﴿ ولا تُسْأَلُ ﴾[2] كانت الجملة في موضع الحال[3] . والتقدير : إنّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غيرَ مسؤول عن أصحاب الجحيم ؛ فيكون حالاً بعد حال . ولا يجوز الوقف على ﴿ نَذِيراً ﴾ [١١٩] على هذه القراءة[4] . ٣

ومن قرأ ﴿ ولا تَسْأَلْ ﴾ على النّهي وَقَفَ على ﴿ نذيراً ﴾[5] وابتدأ ﴿ ولا تَسْأَلْ ﴾ . نهى الله تعالى نبيّه عليه السلام عن سؤاله عن [حال[6]] أصحاب الجحيم حيث قال : « ليت شعري مافعل أبواي »[7] . ٦

قوله تعالى : ﴿ مَالَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ ولا نَصِيرٍ ﴾[8] [١٢٠] ٩

قيل : التقدير : مالك من عذاب الله من وليّ [ولا نصير[9]] . والصحيح

---

(١) انظر الجواهر ٨٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٩ ، والحجة ٢ / ١٦٣ ـ ١٦٩ ، ومجمع البيان ١ / ١٩٦ ، والبيان ١ / ١٢٠ ـ ١٢١ ، والبحر ١ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨ .

(٢) وهم غير نافع ، فقرأ ﴿ ولا تسألْ ﴾ على النهي . انظر السبعة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢١ .

(٣) قاله الأخفش والنحاس ، وذكره أبو علي وغيره .

(٤) هذا على أن الجملة حال . والأظهر أن الجملة مستأنفة ، قاله أبو علي وغيره ، وهو أحد قولي النحاس في القطع . وعليه فالوقف على ﴿ نذيراً ﴾ حسن وهو كاف عند الداني ، انظر إيضاح الوقف ٥٣٠ ، والقطع ١٦١ ، والمكتفى ١٧٣ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٥) وهو وقف حسن ، وهو كاف عند الداني .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) الحديث أخرجه الطبري وغيره من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي أن رسول الله ﷺ قال الحديث . وهو حديث مرسل ضعيف الإسناد ، قاله السيوطي . انظر تفسير الطبري ١ / ٤٠٩ ، والقرطبي ٢ / ٩٢ ، وابن كثير ١ / ٢٣٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٨٧ ، وإيضاح الوقف ٥٣٠ ، والقطع ١٦١ ، والمكتفى ١٧٣ ، ولباب النقول ٢٧ ، والدر المنثور ١ / ١١١ .

(٨) انظر الجواهر ٦٦٤ وقد أعاد هنا ماذكره ثمة .

(٩) زيادة من ب .

أنّ المعنى : مالَك الله وليّاً ولا نصيراً . والعرب تفعل مثل هذا بحروف الجر . ومثلُه قوله : ﴿ ولتكُن منْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الخَيْرِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٤] أي : كونوا أمّةً يدعون إلى الخير ، وقال تعالى جدُّه : ﴿ هُوَ ٱلَّذي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ماءً لَّكُم مِّنْهُ شَرابٌ ومِنْهُ شَجَرٌ فيه تُسِيمُونَ ﴾[١] [سورة النحل : ١٠] أي : ماءً لكم هو شرابٌ ، وقال تعالى : ﴿ النَّارُ لَهُمْ فيها دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [سورة فصلت : ٢٨] أي : لهم هي[٢] دار الخلد ، وقال : ﴿ ولَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُم مَّلائِكَةً في الأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٦٠] أي : لجعلناكم ملائكة ، وقال تعالى : ﴿ ولِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [سورة الملك : ٦] أي : بعذاب ربّهم عذاب جهنّم[٣] ، وقال الفرزدق[٤] :

. . . . وَفي ٱللهِ إنْ لَمْ يَعْدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ[٥]

أي : اللهُ حكمٌ عدلٌ ، وقال أعْشَى باهِلَةَ[٦] :

أَخُو رَغَائبَ يُعْطِيها ويُسْأَلُها يَأبَى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ[٧]

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٧٩ .

(٢) في الأصل : هي لهم . وسيأتي الكلام على هذه الآية في موضعها ١١٨٨ .

(٣) وأجاز في الجواهر ٦٦٥ أن يتعلق ﴿ بربهم ﴾ بـ ﴿ كفروا ﴾ وهو الظاهر ، فلا تكون الآية من هذا الباب .

(٤) ليس البيت له ، بل هو من أبيات لأبي الخطّار الكلبي في الوحشيات ٤٢ ، والحماسة الشجرية ١ / ٩ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٤ / ١٥٠ . ونسبها البحتري في حماسته ٨٠ إلى بشر بن صفوان الكلبي (أفدته من حاشية الشيخ الميني) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٦٥ ـ ٦٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤٧٥ ، والمحتسب ١ / ٤٢ ، ١٠٢ ، والبيان ١ / ١٢١ ، ومعاهد التنصيص ٣ / ١٦ .

(٥) صدره : أقادت بنو مروان قيساً دماءنا

(٦) الأصمعيات ق ٢٤ / ١٧ ص ٩٠ ، وديوان الأعشين ٢٦٧ . والبيت له في الكامل ٨٠ ، والمخصص ١٣ / ٢٢٠ ، والخزانة ١ / ٨٩ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٤٢٦ ، ٦٦٥ ـ ٦٦٦ ، والبصريات ١٩ ، والمخصص ١٢ / ٢٣٠ . وستأتي قطعة من البيت ٦٧٩ .

(٧) الرغائب : العطايا الواسعة ، والنوفل ذو النوافل وهي العطايا ، والزفر : الحمّال للأثقال وهو السيّد .

أي : هو النَّوْفَلُ الـزُّفَرُ ، وحكى سيبـويـه : « أَمَّـا أبـوك فلـك بـه أبٌ »[١] أي : فلَكَ / هو أبٌ ، وقال الشاعر[٢] :

١٢

فَيَـــالَ رِزَامٍ رَشِّحُـوا بي مُقَـــدِّمـــاً إلى ٱلمَـوْتِ خَـوَّاضـاً إلَيْـه الكَتَـائِبَـا

٣

أي : رشّحوني ؛ فهذه أشياءُ على هذا الوجه ، يُسَمَّى « التَّجْرِيد »[٣] . وقيل في قولـه : ﴿ فَـاَسـأَلْ بِـهِ خَبِيراً ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] أي فـاسـأل بـالله[٤] خبيراً ، أي سَلْهُ[٥] ؛ وهو كثير جداً .

٦

قوله تعالى : ﴿ الَّـذِينَ آتَيْنَـاهُمُ الكِتَـابَ يَتْلُونَـهُ حَقَّ تِلاوتِـه ﴾[٦] [١٢١]

المعنى : يقرؤونه حقَّ قراءتـه في الترتيل والتحقيق وأداء الحروف كل واحـد منها في مخارجها .

٩

---

(١) كان في النسخ « أما أبٌ » وجاء على الصواب في الجواهر ٦٦٥ . وعبـارة سيبويـه « ولو قـال : أمّا أبوك فلك أبٌ ، لكان على قوله : فلك به أبٌ أو فيه أب » الكتاب ١ / ١٩٥ ، وانظر الخصائص ٢ / ٤٧٥ .

(٢) وهـو سعـد بن نـاشب المازني . والبيت من كلمة لـه في ديـوان الحماسـة بشرح المرزوقي ٦٧ ـ ٧٤ ، والتبريـزي ١ / ٣٥ ـ ٣٦ ، والشعر والشعراء ٦٩٦ ، والخـزانـة ٣ / ٤٤٤ . وهي بـلا نسبـة في عيـون الأخبار ١ / ١٨٧ ـ ١٨٨ ، وبعضها بلا نسبة في الكامل ٢٦٨ ، والسمط ٧٩٤ وتخريجها فيه .

(٣) أفرد له ابن جني باباً في الخصائص ٢ / ٤٧٣ ـ ٤٧٦ ، وأفرد المؤلف لما جـاء منـه في التنزيل البـاب ٣٥ في الجـواهر ٦٦٤ ـ ٦٦٦ . وانظر المحتسب ١ / ٤١ ـ ٤٣ ، والتلخيص ٢٦٨ ، والإيضـاح في علـوم البلاغة ٥١٢ ، ومعاهد التنصيص ٣ / ١٣ ـ ١٦ . وقال القزويني في حد التجريـد ، « هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه » .

(٤) في الأصل : الله ، والصواب من ي .

(٥) وقيل : فاسأل به أي فاسأل عنه . انظر الحجة ٢ / ١٦٧ ، وغيره .

(٦) انظر مجمـع البيـــان ١ / ١٩٨ ، والبيـــان ١ / ١٢١ ـ ١٢٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٤١١ ، والقرطبي ٢ / ٩٥ ـ ٩٦ ، وابن كثير ١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٨٨ .

وقيل[1] : يتلونه حقَّ تلاوته : يعملون به ويؤمنون بما في مضمونه من نَعْتِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٣ وينتصب قوله ﴿ حقَّ تلاوته ﴾ على المصدر . فالوجه الأول هو الأشْبَهُ لأنه يقال : تَلَوْتُ القرآنَ تِلاوةً : إذا قرأتَه ، وتلوتُ فلاناً أتلوه تُلُوّاً : إذا تَبِعتَه ؛ فلو كان المعنى هو الثاني لكان : يتلونه حقَّ تُلُوِّهِ ، فالوجه الأول هو

٦ الجيد .

وقيل : إن الهاء في قوله ﴿ يتلونه ﴾ لِمحمّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم ، أي يتّبعونه كما ينبغي أن يُتَّبع ، وهذا في الضعف مثل الثاني[2] .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾[3] [١٢٥]

قُرِئَ ﴿ وٱتَّخَذُوا ﴾ على الخبر ، و﴿ اتّخِذُوا ﴾ على الأمر[4] .

فمن قرأ على الأمر وقف على قوله ﴿ وأَمْناً ﴾[5] ثم يبتدئ .

١٢ ومن قرأ ﴿ واتخَذوا ﴾ كان على الخبر ، ولم يقف عند قوله ﴿ وأَمناً ﴾ ، لأنّ قوله ﴿ واتخَذوا ﴾ عطف على قوله ﴿ وإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ ﴾[6] ، و﴿ جعلنا البيت ﴾ جملة في موضع الجر بإضافة « إذْ » إليه ، والتقدير : واذكر

---

(١) هذا قول ابن عباس وعكرمة وقتادة وابن مسعود وغيرهم ، واختاره الطبري وغيره . وعبارتهم : يتبعونه حق اتباعه .

(٢) وقيل غير ذلك ، انظر مجمع البيان .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، وللفراء ١ / ٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٠ ، والحجة ٢ / ١٧١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٢ ، والبحر ١ / ٣٨١ . وسياق الآية : ﴿ وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً واتخذوا ... ﴾ .

(٤) قرأه على الخبر نافع وابن عامر ، وقرأه الباقون على الأمر . انظر السبعة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ .

(٥) وهو وقف تام ، انظر إيضاح الوقف ٥٣٢ ، والقطع ١٦٢ ، والمكتفى ١٧٤ - ١٧٥ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٦) في الأصل : وجعلنا البيت ، وهو خطأ من الناسخ .

إذ جعلنا البيت ، أي وقتَ جَعْلِنا البيت مثابةً للناس وأمناً واتِّخاذِهم مقام إبراهيم . وإذا كان قولُه ﴿ واتَّخَذُوا ﴾ جملةً في موضع الجر بالعطف على ﴿ جَعَلْنا ﴾ لم يَجُز الوقف على قوله ﴿ وأَمْناً ﴾ .

٣

و « إبْراهِيم » و « إبْراهِمُ » و « إبراهام » ثلاث لغات . فمن قرأ[1] في بعض المواضع « إبراهام » وفي بعضها « إبراهيم » أَحَبَّ الجمع بين اللغتين لفصاحتها وجودتها[2] . وقيل « إبراهيم » بالسريانية : أبٌ رحيم[3] .

٦

[قوله تعالى[4]] : ﴿ وعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ [١٢٥]
أي : أوصينا إليه[5] .

---

(١) وهو ابن عامر ، فروى هشام عنه « إبراهام » ، واختلف عن ابن ذكوان عنه : فروي عنه « إبراهام » و « إبراهيم » ؛ قال ابن الجزري : « وفصل بعضهم عنه [أي عن ابن ذكوان] فروى الألف في البقرة خاصة والياء في غيرها » اهـ . وقرأ الباقون « إبراهيم » . انظر السبعة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

(٢) الذي قاله ابن الجزري في تعليل ذلك أنَّ « وجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصة ، وكذلك رأيتُها في المصحف المدني ، وكتبت في بعضها في سورة البقرة خاصة ... » اهـ .

(٣) انظر بصائر ذوي التمييز ٦ / ٣٢ ، وانظر اللغات في إبراهيم في سفر السعادة ١٨ ـ ١٩ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة .

(٤) زيادة من ب .

(٥) كذا في النسخ ، والوجه : أوصيناه ، لأن معنى أوصينا إليه : جعلناه وصيّاً . وكان الوجه أن يقول : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل ﴾ أي أوصيناهما .

والذي جاء في التفسير أن عهدنا بمعنى أمرنا ، عن ابن زيد وعطاء والحسن . قال ابن كثير : « والظاهر أن هذا الحرف إنما عدي بـ « إلى » لأنه في معنى تقدمنا وأوحينا » ، وحكى القرطبي أنه فسر بـ « أوحينا » . فإن لم يكن ما في المتن تحريفاً فوجه تعديته بـ « إلى » أنه في معنى أوحينا . وقد فسر العهد بالوصية والأمر ، انظر اللسان (عهد ، وصى) . وانظر تفسير الطبري ١ / ٤٢٣ ، والقرطبي ٢ / ١١٣ ، وابن كثير ١ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٩٦ ، والبحر ١ / ٢٨١ .

و ﴿ السُّجُودِ ﴾[1] [١٢٥]

جمع سَاجِـد ، كما أن الشهود جمع شـاهـد . و ﴿ السُّجُودِ ﴾ صفـة لِـ ﴿ الرُّكَّعِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ﴾[2] [١٢٦]

و ﴿ أُمْتِعُهُ ﴾ ، لغتان ، بالتخفيف والتشديد[3] .

وانتصابُ قليل على المصدر ، أي تمتيعـاً قليلاً[4] . وقيل : بل هو نصبٌ على الظرف ، أي زماناً قليلاً .

قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾[5] [١٢٧] .

قال المفسرون[6] : التقـدير : يقولان ربَّنـا ، فحـذف القول . وكان نـافع[7] يقف على قولـه ﴿ من البيت ﴾ ويبتـدئ ﴿ وإسماعيل ربَّنـا ﴾ أي : وإسماعيل

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، ومجمع البيـان ١ / ٢٠٣ . وسيـاق الآيـة : ﴿ وعهدنـا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهّرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٥ ، والحجة ٢ / ١٧١ ـ ١٧٢ ، ومجمع البيـان ١ / ٢٠٥ ، والبيـان ١ / ١٢٢ ، والبحر ١ / ٣٨٥ .

(٣) قرأ بالتخفيف ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ١٧٠ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٤) أو إمتاعاً قليلاً على قراءة ابن عامر ، ولو قال « متاعاً » كان أحسن .

(٥) انظر الجـواهر ١٤ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ١٤٨ ، وللفراء ١ / ٧٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٣ ، ومجمـع البيـان ١ / ٢٠٧ ، والبيـان ١ / ١٢٣ ، والبحر ١ / ٣٨٨ ، وتفسـير الطبري ١ / ٤٣٠ ـ ٤٣٢ ، والقرطبي ٢ / ١٢٦ ، وابن كثير ١ / ٢٥٤ ـ ٢٦٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٩٧ ـ ١٩٨ ، والمغني ٨٣٠ .

(٦) ابن عباس والسدي وغيرهما .

(٧) ما عزاه إلى نافع هو قول الأخفش ، والوقف عنده تام . أما نـافع فقـد ذكر النحـاس أنـه يقف على ﴿ وإسماعيل ﴾ وهـو وقف تـام عنـده ، وهـو حسن عنـد ابن الأنبـاري وكاف عنـد الـداني . انظر إيضاح الوقف ٥٣٢ ، والقطع ١٦٣ ، والمكتفى ١٧٥ ، ومنار الهدى ٤١ ـ ٤٢ .

يقول ربَّنا ؛ يشير بهذا القول إلى أنّ البانيَ عليه السلام كان إبراهيمَ وحده ، والداعيَ كان إسماعيلَ وحده[1] . / ١٣ / ٢

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[2] [١٢٨] . ٣

أي : وأمةً مسلمةً لك من ذريتنا . ففَصَل بين واو العطف والمعطوف بالجار والمجرور[3] . وقد جاء مثله في مواضع من التنزيل ، قال تعالى : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَـٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾[4] [سورة هود : ١٧] ٦ والتقدير : ويتلوه شاهد منه وكتاب موسى من قبله ، ففصل بين الواو وبين قوله ﴿ كتاب موسى ﴾ بالجار والمجرور . وهذا جائز حسن إذا كان الفصل ٩ بينهما ، أعني بين الواو والمرفوع والواو والمنصوب . فأما بين الواو والمجرور فهو ضعيف[5] ، ولهذا ضُعِّفَ قولُ من قال في قوله : ﴿ فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ

---

(١) وهو قول الأخفش وبعض المفسرين . قال الإمام الطبرسي : « وهو قول شاذ غير مقبول لشذوذه ، فإن الصحيح أن إبراهيم وإسماعيل كانا يبنيان الكعبة » اهـ ، وماذكر أنه الصحيح هو قول ابن عباس والسدي وغيرهما ، واختاره الإمام الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٤ ، ٦٧٧ ـ ٦٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٩ ، والبحر ١ / ٣٨٩ ، والمغني ٧٠٢ .

(٣) قال غيره : الجار والمجرور في موضع المفعول الأول ، وأمة مفعول ثان ، والمعنى : واجعل ناساً من ذريتنا أمة مسلمة لك .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٥٨ والتعليق ثمة .

(٥) نصَّ سيبويه على أن الفصل بين الواو والمعطوف المجرور بالظرف وغيره قبيح خبيث ، ولم يذكر في المنصوب والمرفوع شيئاً .

وما ذهب إليه المؤلف من إجازة الفصل في المرفوع والمنصوب في السعة ذهب إليه بعضهم ، وظاهر كلام أبي الفتح جوازه .

وذهب أبو علي إلى أن قياس المرفوع والمنصوب كقياس المجرور ، فلم يجز ذلك في السعة وأجازه في الشعر ، وهو قول الكسائي والفراء .

انظر الجواهر ٦٧٨ ، والكتاب ٢ / ١٤٦ ، والحجة ١ / ٢٣٢ ، والعسكريات ٨٣ ـ ٨٤ ، والبصريات ٢٧٤ ، والخصائص ٢ / ٣٩٥ ـ ٣٩٦ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦ ، والبحر ٥ / ٣٣٦ ، والمغني ٤١٨ .

إسْحٰقَ يعقوبَ ﴾[1] [سورة هود : ٧١] بفتح الباء : إنّ التقدير : فبشرناها بإسحٰقَ ويعقوبَ من وراء إسحٰق ؛ لأنه فصل بين الواو والمجرور . وإنما ضَعُف هذا في الجار والمجرور لأنّ الواو قائم مقام الباء ، والفصلُ بين الباء وما انجرّ به ممتنعٌ ، فينبغي أن يمتنع أيضاً مع الواو لأن الواو نائبة عن الجار .

قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ﴾[2] [١٣٢]

« وَصَّى » و « أَوْصَى » لغتان[3] .

وقوله ﴿ بها ﴾ يعود إلى « المِلّة[4] » ، وقد جرى ذكرُها في قوله : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[5] [١٣٠] ونصب ﴿ نفسَه ﴾ بإسقاط « في » والتقدير : سفِه في نفسه[6] ، كقوله : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾[7] [سورة الأعراف : ١٥٥] أي من قومه . وقال قوم : معنى ﴿ سَفِه ﴾ :

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٧٩ ، والتعليق ثمة .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٥ ، والحجة ٢ / ١٧٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٣ ، والبيان ١ / ١٢٣ ـ ١٢٤ ، والبحر ١ / ٣٩٧ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٤٨ ، والقرطبي ٢ / ١٣٥ ، وابن كثير ١ / ٢٧٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٠٣ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر ﴿ أوصى ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ وصّى ﴾ . انظر السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٤) وكذا قال ابن كثير ، وذكره غيره . وقيل : يعود إلى الكلمة التي هي قوله ﴿ أسلمت لرب العالمين . ووصى بها ﴾ وهو قول الطبري واختاره القرطبي .

(٥) انظر الجواهر ١٠٩ ، وشرح اللمع اللوح ٧٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٨ ـ ١٤٩ ، وللفراء ١ / ٧٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٢ ، والبيان ١ / ١٢٣ ، والبحر ١ / ٣٩٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٥٦ ، والبغداديات ٢٧٢ ، والمغني ٦٨٠ .

(٦) وهو قول الكسائي وأحد قولي الأخفش .

(٧) انظر الجواهر ١١٤ ، ١٢٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٧ / ١ و ٥٨ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢ ، وللفراء ١ / ٣٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ، والكتاب ١ / ١٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١ ، ٣٤٢ و ٤ / ٣٣٠ ، والكامل ٤٧ ، ٤٣٢ ، ٤٧٥ ، والمضديات ٧٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٣ و ٧ / ٦٣ و ٨ / ٥٠ ، ١٣٩ ـ ١٤٠ و ٩ / ١٠٣ وابن الشجري ١ / ١٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٤ ، والمغني ٤٦٩ .

سَفَّه[1] ، كأنه قال : إلا من سفّه نفسَه . وقال قوم : معنى ﴿ سَفِـه ﴾ : أَوْبَق[2] ، أي إلا من أَوْبَقَ نفسَه .

وزعم الفرّاءُ[3] أنّ قـولـه ﴿ سفِـه نفسَـه ﴾ انتصب ﴿ نفسَـه ﴾ على التميز ، قال : « وهو بمنزلة قولك : طاب زيد نفساً » . وهذا الذي ذكره خطأ[4] ، لأن قولهم طاب زيـد نفسـاً ، « نفسـاً » فيـه نكرة ، و« نفسَـه » في « سَفِـه نفسَـه » معرفة ، ولا يجوز أن يكون التمييز معرفة .

ولهذا المعنى قلنـا : إنّ الرجلَ إذا قـال لامرأتـه : « أنت طـالقٌ ثلاثـاً »[5] ، ينتصب « ثـلاثـاً » على الظرف[6] ، ولا يجـوز أن ينتصب على التمييز كما يقـول أصحـاب الشـافعي ؛ لأنـه لو قـال : أنت طـالق الثلاثَ ، فعرّفهـا بـاللام ، كان معناه : أنتِ طالق ثلاثاً . وإذا عرّفها باللام لم يكن إلا ظرفـاً دون التمييز ، لأن التمييز لا يكـون إلا نكرةً ، وإذا لم يصـحّ نصبـه على التمييز كان نصبـه على الظرف ، والتقدير : أنت طالق ثلاثَ مرات . وإذا كان التقـدير هكـذا كان إذا قال : أنت طـالق ، ثم قال : نويتُ بـه ثلاث طلقـات لم يُسْمَع منـه ، وإنمـا يقعُ بقوله . أنت طالق » طلقةٌ واحدة ، ولاتصحّ[7] نيـّةُ الثلاث بـه[8] . فقولهم : إنـه

(١) اختاره الأخفش .

(٢) وهو قول أبي عبيدة ، وهو والذي قبله وجة واحد . واختار الزجاج أنه بمعنى جهل .

(٣) في معاني القرآن له ١ / ٧٩ ، وفي حكاية كلامه تصرف .

(٤) وكذا قال النحاس ، وكلاهما أخذا من كلام الزجاج . وكان في الأصل : فهذا الذي .

(٥) انظر الكلام عليـه في شرح اللمع اللوح ٦٩ / ٢ و ٧٣ / ١ ، وتفسـير القرطبي ٣ / ١٣٣ ـ ١٣٥ . وقـد بسـط أبو علي الكلام عليـه في المسـائل القصريـات ونقل البغـدادي كثيراً من كـلامـه عليـه ، انظر الخزانة ٢ / ٧٠ ـ ٧٥ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٦ .

(٦) والتقدير : ثلاث مرات ، أو على المصدر والتقـدير : ثلاث طلقـات ، أجـاز القولين في شرح اللمع ، وأخذ من كلام أبي علي .

(٧) في الأصل يصح .

(٨) هكذا قال ، وهو خلاف ما عليه الناس جميعاً فلا اختلاف بينهم في أن من قـال لامرأتـه « أنت=

ينبغي [أن يجوز[1]] أن ينوي به « ثلاثاً » لأنه لو قال « أنت طالق ثلاثاً » كان « ثلاثاً » تفسيراً وتمييزاً = يبطل[2] قولهم إنه تفسير / وتمييز بما ذكرنا[3] ، كما ١٤ / ١ أبطَلْنا قول الفرّاء في قوله ﴿ سفِه نفسَه ﴾ إنه تمييز . ٣

وقال البَجَلي[4] في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَاهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّالِحِينَ ﴾ [١٣٠] تقديره[5] : ولقد اصطفيناه في الآخرة وإنه لمن الصالحين في الدنيا . وهذا حسنٌ ، ولكنّ الجماعة[6] حملوه على النظم ٦ الذي هو عليه ، كقوله : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّالِحِينَ ﴾ - يريد : في الآخرة - ﴿ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ﴾ [سورة الشعراء : ٨٣ - ٨٤] هو اصطفاؤه في الدنيا ، وقال تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي ٩ الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سورة النحل : ١٢٢] .

قوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴾[7] [١٣٣]

=طالق » فهي واحدة إن لم تكن له نية فإن نوى أكثر من ذلك فهو ما نوى . عن تفسير القرطبي ، وانظر الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ١٨٢ . فليس ما ذكره المؤلف من جواز نية الثلاث به مذهب أصحاب الشافعي بل هو مما اتفق عليه الناس . فإما أن يكون المؤلف وهم فيما قاله هنا وإما أن يكون مخالفاً للفقهاء وفيهم أبو حنيفة وأصحابه وهو حنفيّ . ولا يلزم عن جواز نيّة الثلاث به أن يكون « ثلاثاً » تمييزاً .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) وبأن التمييز أيضاً يجوز إدخال « من » فيه ، ولا يجوز إدخالها على ثلاثاً ، فلا يستقيم : من ثلاث .

(٣) في الأصل : فيبطل ، وفي ي فتبطل ، وعليهما تكون الفاء زائدة في الخبر .

(٤) ستأتي ترجمته في ملحق التراجم .

(٥) انظر تفسير القرطبي ٢ / ١٣٣ ، والبحر ١ / ٣٩٥ . وسيأتي ما حكاه عن البجلي ٣٨٣ .

(٦) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٣٧ ، والقرطبي ٢ / ١٣٣ ، وابن كثير ١ / ٢٦٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٠٢ ، والبحر ١ / ٣٩٥ .

(٧) انظر الجواهر ٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٤ ، والبيان ١ / ١٢٤ ، والبحر ١ / ٤٠٢ .

أي : ما تعبدون من بعد وفاتي ، فحذف المضاف . و « ما » نصب مفعول ﴿ تعبدون من بعدي ﴾ .

٣

قوله تعالى : ﴿ إِلَٰهاً وَاحِداً ﴾[1] [١٣٣]

نصب بدل[2] من قوله ﴿ إِلَٰهَكَ ﴾ أي : نعبُد إلاهك إلاهاً واحداً .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ﴾[3] [١٣٥]

٦

هذا على التلفيق ، أي قالت اليهود : : كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى تهتدوا .

[قوله تعالى][4] : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾[5] [١٣٥] .

٩

أي : قل بل نتّبع ملّة إبراهيم ، فحذف الفعل ، وهذا قول البصريين[6] . وقال الكوفيون : بل التقدير : بل نكون أهلَ ملّة إبراهيم[7] . والوجهُ الأولُ ، لأنه على قولهم يكون إضماراً بعد إضمار : إضمار الفعل وإضمار المضاف . وانتصب قوله ﴿ حنيفاً ﴾ على الحال[8] .

١٢

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٤ ، والبيان ١ / ١٢٤ ، والبحر ١ / ٤٠٣ .

(٢) وقيل حال ، وهو قول الأخفش ، وأجازوا الوجهين .

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٤٠ ، والقرطبي ٢ / ١٧٩ ، وابن كثير ١ / ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٠٥ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وللفراء ١ / ٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٦ ، والبيان ١ / ١٢٤ ـ ١٢٥ ، والبحر ١ / ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ، والكتاب ١ / ١٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣١٨ ، وابن الشجري ١ / ١٨ و ٢ / ٣٢٩ .

(٦) انظر المصادر السالفة .

(٧) قاله الفراء ، وعزاه المؤلف في الجواهر إلى الكسائي ، وهو أحد قولي الأخفش من البصريين ، وأجاز الفراء الوجه الأول .

(٨) قيل من إبراهيم ، وقيل من ملة ، وذكّرت الحال لأن الملة في معنى الدين ، انظر مجمع البيان والبيان وابن الشجري والبحر .

قوله تعالى :﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾[1]
[١٣٧]

٣ يقال : ظاهر الآية يوجب أنّ لله تعالى مثلاً عزّ وجلّ وعلا عن ذلك . والجوابُ : أنّ الباء زائدة[2] ، والتقدير : فإن آمنوا مثلَ ما آمنتم ، أي مثلَ إيمانكم بالله . و« ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، والهاء يعود إلى الله تعالى .

٦ وزيادة الباء كثير في كلامهم[3] ، تقول : بحسبك زيدٌ وحسبُك زيدٌ ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[4] [سورة يونس : ٢٧] والتقدير : جزاء سيئة مثلُها ، لقوله تعالى في الأخرى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ ٩ مِثْلُهَا ﴾ [سورة الشورى : ٤٠] .

ويجوز أن يكون المِثْل زيادةً ، أي : فإن آمنوا بما آمنتم به . وأن يكون الحرف زيادةً أحسنُ من زيادة الاسم[5] ، وستراه من بعد[6] إن شاء الله

---

(١) انظر الجواهر ٦٦٧ ، ٨٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٨ ، والبيان ١ / ١٢٥ ، والبحر ١ / ٤٠٩ ـ ٤١٠ ، والمغني ٢٢٨ .

(٢) انظر مواضع زيادة الباء في شرح اللمع ٤٥ / ٢ ، والكتاب ١ / ١٧ ، ١٩ ، ٣٣ ، ٤٧ ـ ٤٨ ، ٢٣٠ ، ٣٠٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ و ٢ / ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٢١ ، وسر الصناعة ١٣٣ ـ ١٤٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٧ ـ ١٤٨ ، و٨ / ٢٣ ـ ٢٥ ، ١٣٨ ـ ١٣٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٨ ، والجنى الداني ٤٨ ـ ٥٦ ، والمغني ١٤٤ ـ ١٥٠ ، والهمع ٤ / ١٦٢ ـ ١٦٣ .

(٣) لكن زيادة الباء هنا غير قياسية . وقيل الباء غير زائدة وهي بمعنى على وقيل هي للاستعانة ، انظر المصادر السالفة في ح ١ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٣٤ ـ ٥٣٥ ، والتعليق ثمّة .

(٥) يَرِدُ على هذا الوجه أن زيادة الاسم لم تثبت . ولعل الوجه أن تكون الباء على بابها وأُتي بـ « مثل » توكيداً وتسديداً وليست بزائدة ، كقولك : مِثْلُك إذا سئل أعطى ، أي أنت كذلك ، قاله ابن جني ، انظر المحتسب ١ / ١١٣ ـ ١١٤ ، والخصائص ٣ / ٣٠ ـ ٣١ ، والبحر .

(٦) لم يذكر في هذا الكتاب شيئاً عن زيادة الاسم . وقال في الجواهر ١٣٩ : « ... ولاتكاد الأسماء تزاد . فأما « هو » فإنما جيءَ به ليفصل الخبر عن الوصف فهو لمعنى » اهـ . وانظر ماجاء من ضمير الفصل في هذا الكتاب في فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب برسم : ضمير الفصل .

قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[1] [١٣٨]

أي : دينَ الله[2] . ونصبه بإضمار فعل ، أي : اتَّبِعوا دين الله تعالى .
وقيل : هو نصبٌ على الإغراء ، أي : عليكم دينَ الله . وقيل : هو نصب بدل[3] ٣
من قوله : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [١٣٥] أي : نتّبع ملّةَ إبراهيم حنيفاً
صبغةَ الله[4] .

[وقوله][5] : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ﴾[6] [١٣٨] ٦
أي ديناً . وانتصابها على التمييز ، كما تقول : زيدٌ أحسن منك وجهاً .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [١٤٠]

بالتاء والياء[7] . فالتاء لقوله : ﴿ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللهِ وَهُوَ رَبُّنَا ٩
وَرَبُّكُمْ ﴾ [١٣٩] وبعده : ﴿ قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ / أَمِ اللهُ ﴾ [١٤٠] . ١٤ /
والياء لقوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [١٣٧]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ ١٢

---

(١) انظر الجواهر ١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وللفراء ١ / ٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٩ ، والبيان ١ / ١٢٦ ، والبحر ١ / ٤١١ ـ ٤١٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٤٤٤ ـ ٤٤٥ ، والقرطبي ٢ / ١٤٤ ـ ١٤٥ ، وابن كثير ١ / ٢٧٢ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٠٨ ، والكشاف ١ / ٣١٥ ، والكتاب ١ / ١٩١ ، وابن يعيش ١ / ١١٦ .

(٢) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم . وقيل غير ذلك .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما . واعترض الزمخشري وأبو حيان على الإغراء والبدل ، وفيما قالاه نظر .

(٤) وذهب الزمخشري إلى أنه منتصب انتصاب المصدر المؤكد لما قبله ، ووافقه أبو حيان ، وهو أحد قولي سيبويه ، والآخر أنه منصوب على الأمر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ٢١٩ ، والبيان ١ / ١٢٦ ، والبحر ١ / ٤١٢ .

(٧) قرأ بالتاء ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ .

يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴾[1] [١٤٣]

إن قال قائل : هذا الكلام يوجب أن يكون تحويل القبلة سبباً لأن يَعْلَمَ
٣ اللهُ من يتبع الرسولَ ممنّ ينقلبُ على عَقِبَيْه ، وليس الأمر هكذا ، لأنه عالم قبل
الأشياء وقبل تحويل القبلة ، فما وجهُ هذا الكلام ؟ = فالجواب : قال قوم :
معنى قوله ﴿ إلا لنعلم ﴾ أي لِنَرَى[2] ، فعبّر عن الرؤية بالعلم . وقال قوم : إلا
٦ لنميّز هؤلاء من هؤلاء[3] . وقال قوم[4] : إنّ عِلْمَ الله تعالى يشتمل على الموجود
والمعدوم ، فالعلم بالموجود يوجب الثواب والعقاب ، والعلم بالمعدوم لا يوجب
شيئاً حتى يوجده ، فإذا أوجده عَلِمَه موجوداً ، فهذا العلمُ بعد الوجود حينئذٍ
٩ يوجب الثواب والعقاب ، فهذا شيء يرجع إلى المعلوم لا إلى العلم[5] ، فإذا حصل
المعلوم تعلّق به مايتعلّق بسائر الموجودات ، وإذا لم يحصل المعلوم لم يتعلّق به
حُكْمُه .

١٢ قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً** ﴾[6] [١٤٣]

أي : وإن كانت التَّوْلِيَةُ[7] عن بيت المَقدس إلى الكعبة لثقيلةً ، فأضمر
التولية لأن قوله ﴿ **ما وَلَّاهُمْ** ﴾ [١٤٢] يدلُّ عليه . وقيل : وإن كانت
١٥ الصلاة[8] لثقيلةً إلا على الذين هدى الله[9] .

---

(١) انظر تفسير الطبري ٢ / ٨ ـ ١٠ ، والقرطبي ٢ / ١٥٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢١٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٢٥ .

(٢) عزاه القرطبي إلى عليّ عليه السلام . وذهب الطبري إلى أن علمت بمعنى رأيت غير معروف في كلامهم .

(٣) عزاه الطبري إلى ابن عباس ، واختاره .

(٤) انظر نحو هذا القول في مجمع البيان ومجمع التفاسير ، ولم يسمّ صاحبه . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٥) لم يظهر في مصورة الأصل .

(٦) انظر الجواهر ٥٥٣ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٠ ـ ١١ ، والقرطبي ٢ / ١٥٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢١٥ .

(٧) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة .

(٨) عن ابن زيد .

(٩) وقيل : وإن كانت القبلة ، عن أبي العالية . وهو قول الأخفش ، انظر معاني القرآن له ١٥١ .

و « إنْ » ههنا مخفّفة من « إنّ » وذلك لأن « إنّ » المشددة تدخل[1] على الأسماء للتوكيد ، كقوله : ﴿ إنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣]* ، فإذا خُفّفَت بقي فيها معنى التوكيد وجاز دخولها بعد التخفيف على الأسماء والأفعال ، تقول : إنْ زيداً لمنطلقٌ ، قال الله تعالى : ﴿ وَ إنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[2] [سورة هود : ١١١] أي : إنَّ كُلاً . والفعلُ قولُه ﴿ وإن كانتْ لَكَبِيرَةٌ ﴾ ، [وقوله][3] : ﴿ وإنْ كُنْتُم مِّنْ قَبْلِهِ لَمِنَ ٱلضَّالِّينَ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٨] وقولُه : ﴿ وَإنْ كانوا لَيَقُولُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٦٧] وقوله : ﴿ وإنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٢] وقولُه : ﴿ وَإنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلين ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٦] وقولُه : ﴿ إنْ[4] كُنَّا عن عِبَادَتِكُم لَغَافِلِينَ ﴾ [سورة يونس : ٢٩] وقولُه : ﴿ إنْ كادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ [سورة الفرقان : ٤٢] وقولُه : ﴿ وَإنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٤] .

و« إنْ »[5] في هذه الآي بمعنى « إنّ » . ودخلت اللام فيما بعدها للتأكيد [و][6] لِيُفْصَل بين « إنْ » بمعنى « إنّ » وبين « إنْ » بمعنى « ما »[7] ، كقوله

---

(١) في الأصل : يدخل ، وهو تصحيف .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٩٢ ، والتعليق عليها ثمّ .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) في الأصل : وإن والتلاوة بلا واو .

(٥) انظر حديث « إنْ » المخففة من الثقيلة وأقسام « إنْ » الأخرى في شرح اللمع اللوح ٤٩ / ٢ - ٥٠ و١٢٢ / ٢ - ١٢٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٢٨٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١١ - ١١٣ ، والمقتضب ١ / ٥٠ - ٥١ و ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ، والجمل ٢٥١ - ٢٥٢ ، واللامات للزجاجي ١١٣ - ١١٨ ، ولابن فارس ١٧ - ١٩ ، والمضديات ٤٧ - ٤٨ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ - ٧٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ، والجنى الداني ٢٠٧ - ٢١٥ ، والأزهية ٤٥ - ٥٨ ، والمغني ٣٣ - ٤١ ، والهمع ٢ / ١٨٠ - ١٨٤ .

(٦) زيادة مني ، وعبارته فيما يأتي ٦٥٠ : للتأكيد والفصل .

(٧) هذا على مذهب الأكثرين في هذه اللام أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق ، ومذهب أبي علي ومن وافقه أنها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وحكي عن الكوفيين أن اللام بمعنى « إلاّ » وأنّ « إنْ » قبلها بمعنى « ما » . انظر حديث هذه اللام وهي التي تسمى « الفارقة » في المحتسب ١ / ٣٦٦ ، والإنصاف ٦٤٠ - ٦٤٣ المسألة ٩٠ ، والمغني ٣٠٥ - ٣٠٦ ، والمصادر السالفة في ح٥

تعالى : ﴿ إنِ الكَافِرُون إلاّ في غُرُورٍ ﴾ [سورة الملك : ٢٠] وقوله ﴿ إنْ هُمْ إلاّ كالأَنْعَامِ ﴾ [سورة الفرقان : ٤٤] فالتي بمعنى « ما » تدخل « إلاّ » في خبرها ، والتي بمعنى « إنَّ » يدخله اللام .

٣

و « إنْ » أيضاً يكون شرطاً وجزاء ، كقوله تعالى : ﴿ إنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٦] .

١٥ / ١

و « إنْ » تأتي أيضاً زيادة في الكلام ، كقول الشاعر[١] : /

٦

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ ... مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا[٢]

أي : ماطبّنا جبنٌ . فهذه أربعةُ أقسامٍ من أقسام « إنْ »[٣] .

[وقوله][٤] : ﴿ إلاّ عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى اللهُ ﴾[٥] [١٤٣]

٩

---

(١) وهو فَرْوَةُ بن مُسَيْك المُرَاديُّ . والبيت من كلمة له في السيرة النبوية ٤ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، والوحشيات ٢٧ ـ ٢٨ ، والحماسة البصرية ٢ / ٤١٦ ـ ٤١٧ ، وشرح شواهد المغني ٣٠ ـ ٣١ ، والخزانة ٢ / ١٢١ ـ ١٢٤ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٠٢ ـ ١٠٦ . وهو له في ابن السيرافي ٢ / ١٠٦ ، وفرحة الأديب ٢٠٢ ، والأزهية ٥١ . ورأى السيوطي الكلمة في ديوان فروة وفيه أنها تروى لعمرو بن قعّاس المرادي . ويدخل فيها بيتان ليسا منها ينسبان إلى ذي الإصبع العدواني وإلى غيره ، فذكر صاحب الحماسة البصرية أن الكلمة تروى لذي الإصبع ولعله وهمٌ منه ، انظر تعليق العلامة الشيخ الميمني في سمط اللآلي ٣٩ ، وتعليق محقق الحماسة البصرية .

والبيت بلا نسبة في الجواهر ١٣٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٧٥ و ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٢ ، والمقتضب ١ / ٥١ و ٣٦٤/٢ ، والكامل ٤٤١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٣٦ ، والعضديات ٤٧ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، والمحتسب ١ / ٩٢ ، والمنصف ٣ / ١٢٨ ، وابن يعيش ٥ / ١٢٠ و ٨ / ٥ ، ١١٣ ، ١٣٨ ، والمغني ٣٨ ، والهمع ٢ / ١١١ . ونسب في ابن يعيش ٨ / ١٢٩ للكميت وهماً . وانظر التكملة والذيل والصلة للصغاني والتنبيه والإيضاح لابن بري واللسان (طبب) .

(٢) قوله فما إن طبنا أي ماشأننا وعادتنا ، وقوله ودولة آخرينا الدولة انتقال الحال والغلبة .

(٣) ماعليه المحققون أنها أربعة ، وزاد بعضهم أنها تأتي بمعنى « إذ » و « قد » وهي عند الجمهور شرطية . انظر المصادر السالفة في ح ٥ من الصفحة السابقة . وكان في الأصل : « من أربعة إن » وهو سهو .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٢٢٤ ، والبيان ١ / ١٢٧ ، والبحر ١ / ٤٢٥ .

أي : هداهم الله . فحذف العائد من الفعل إلى « الذين » ، وهو كثير في التنزيل[1] ، كقوله تعالى : ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[2] [سورة الفرقان : ٤١] أي بعثه الله ، فحذف الهاء ، ولم يثبتها كما أثبتها في قوله : ﴿ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٥] وقوله : ﴿ كَٱلَّذِي ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأنعام : ٧١] وقوله : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِي ءَاتَيْنَـٰهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٥][3] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[4] [١٤٣]

---

(١) حذفُ الضمير المنصوب العائد إلى الموصول مستحسن جداً ، وهو في التنزيل أكثر من إثباته . انظر الجواهر ٣١٤ ، ٣٣١ ، ٤٧٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٣ / ١ .

وانظر في حذف الضمير العائد إلى الموصول وهو مفعول الجواهر ٤٧٨ ـ ٤٧٩ ، ٩١٠ ، والكتاب ١ / ٤٤ ـ ٤٥ ، والمقتضب ١ / ١٩ و ٢ / ٣٤٢ و ٣ / ١١٤ ـ ١١٥ ، وابن الشجري ١ / ٥ ـ ٨ ، ٣٢٥ ـ ٣٢٦ ، وابن يعيش ٢ / ٣٩ ـ ٤٠ و ٣ / ١٥٢ ـ ١٥٣ ، ١٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٢ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٧ ، والمغني ٨٢٨ ـ ٨٢٩ ، والهمع ١ / ٣٠٩ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ .

(٣) قال المؤلف في شرح اللمع اللوح ١٥٣ / ١ : « وفي التنزيل لم يأت إثباتها [أي الهاء] إلا في موضعين : أحدهما قوله ﴿ كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾ والآخر قوله : ﴿ واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا ﴾ ، كذا ذكره العَبْديُّ وأبو الحسين . ووجدتُ لها ثالثاً وهو ﴿ كالذي استهوته الشياطين ﴾ ... » اهـ . يريد ضمير الغيبة المفرد العائد إلى « الذي » . وقد ذكر في الجواهر ٤٧٩ هذه الآيات الثلاث وذكر معها سبع آيات أُخر جاء فيها ضمير الغيبة المجموع « هم » عائداً إلى « الذين » .

والعَبْديُّ هو أحمد بن بكر تلميذ أبي علي الفارسي (ت نحو ٤٠٦ وقيل عاش إلى نحو سنة ٤٢٠ هـ) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢ / ٢٣٦ ـ ٢٣٨ وإنباه الرواه ٢ / ٣٨٦ ـ ٣٨٨ . و « أبو الحسين » هو محمد بن الحسين وهو ابن أخت أبي علي الفارسي (ت ٤٢١ هـ) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ١١٦ ـ ١١٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٠ ، والحجة ٢ / ١٧٧ ـ ١٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٢٣ ، والبحر ١ /٤٢٧ .

وقُرىء ﴿ لَرَؤُوفٌ ﴾[1] . و « رَؤُوفٌ » فَعُولٌ ، وفيه معنى المبالغة .
و « رَؤُفٌ » فَعُل مثل حَذُرٍ ونَدُسٍ ويَقُظٍ ، وما أشبه ذلك[2] ، وقد جاء في شعر
جرير[3] : ٣

. . . . كَفِعْلِ الوَالِدِ الرَّؤُفِ الرَّحِيمِ[4]

قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ ﴾[5] [١٤٨]

٦ قُرىء ﴿ مُوَلِّيها ﴾ بكسر اللام ، و ﴿ مُوَلاَّها ﴾ بفتح اللام[6] .
فمن قرأ ﴿ موليها ﴾ بكسر اللام فـ ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ موليها ﴾ خبره ،
والجملة [رفع][7] صفة ﴿ وجهة ﴾ ، و ﴿ هو ﴾ يعود إلى ﴿ كُلٌّ ﴾[8] ،

---

(١) قرأ ﴿ لرؤوف ﴾ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ لرؤف ﴾ . انظر السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ . وانظر الحجة ٢ / ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(٢) الندس : الفطن السريع الاستماع للصوت العالم بالأخبار ، عن اللسان (ندس) . قال أبو علي : « وجه قراءة من قرأ ﴿ رؤوف ﴾ أن فعولاً بناء أكثر في كلامهم من فَعُل .... ومن قرأ ﴿ رؤف ﴾ فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز ... » اهـ .

(٣) د ، ق ٢٨ / ١٦ جـ ١ / ٢١٩ . وهو له في الكامل ٦٦٦ ـ ٦٦٧ ، والحجة ٢ / ١٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٢٣ ، والبحر ١ / ٤٢٧ .

(٤) صدره : ترى للمسلمين عليك حقًّا

(٥) انظر الجواهر ٥٦٥ ، ٦٥٣ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥١ ـ ١٥٢ ، وللفراء ١ / ٨٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٢ ، والحجة ٢ / ١٧٨ ـ ١٨٨ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١ / ٢٣٠ ، والبيان ١ / ١٢٧ ـ ١٢٨ ، والبحر ١ / ٤٢٧ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٧ ـ ١٨ ، والقرطبي ٢ / ١٦٤ ـ ١٦٥ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٢١ .

(٦) قرأ بفتح اللام ابن عامر وحده وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ .

(٧) زيادة من ب .

(٨) وهو قول ابن عباس ومجاهد والربيع وعطاء .

و التقدير : ولكل إنسان وجهةٌ يوليها وجهه[1] . ويجوز أن يكون ﴿ هو ﴾ يعود إلى الله تعالى[2] ، والتقدير : ولكلّ إنسان وجهةٌ اللهُ يولّيها إياه ، فحذف المفعول الثاني من ﴿ مولّيها ﴾ على القولين .

ومن قرأ ﴿ مُوَلاّها ﴾ فـ « هو » يعود إلى ﴿ كُلٌّ ﴾ بتّةً ، وفي « مُوَلّى » ضمير يعود إليه ، أي : ولكل إنسان وجهةٌ هو وُلّيَها . ولايجوز في هذه القراءة أن يكون ﴿ هو ﴾ كناية عن الله عز وجل ، لاستحالة ذلك في المعنى .

ومعنى ﴿ لِكُلٍّ ﴾ : أي لكلّ إنسان ، والمضافُ إليه « كُلّ » مضمرٌ بمنزلة الملفوظ به . والدليل عليه أنّ أكثر النحويين لايجيزون إدخالَ الألف واللام على « كُلّ » و« بعض »[3] ، لايجيزون : أخذت الكلَّ وأخذت البعضَ ، قالوا : لأن « كُلاًّ » و« بعضاً » في تقدير الإضافة ، والألف واللام والإضافة لاتجتمعان . وقد أجاز إدخالَ الألف واللام عليهما سيبويه[4] ، وهو القياس ، لأنّ بعضَ

---

(١) أكثرهم قدره : ولكل صاحب ملة ، أو أهل ملة وجهة هو موليها أي مستقبلها ، وقيل غير ذلك .

(٢) وهو قول بعضهم ، وعزاه أبو علي إلى الأخفش .

(٣) انظر الجواهر ٦٥٥ ، وابن الشجري ١ / ١٥٣ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٣ ، والهمع ٤ / ٢٨٢ ، وسفر السعادة ٣٦ ، ورسالة الغفران ٤٥٦ ـ ٤٥٧ ، وعبث الوليد ٤٣٠ ، واللسان (بعض) .

(٤) لم ينص على ذلك سيبويه فيما أعلم ، وإنما عزا أبو علي وغيره إلى سيبويه إجازة ذلك قياساً على إجازة سيبويه انتصاب « نصف » على الحال في قول ذي الرمة ـ د ، ق ١٦ / ٢١ جـ ٢ / ٦٢٣ ، والكتاب ١ / ٢٢٣ ، والخزانة ٢ / ٤٨٠ ـ :

ترى خَلْقَها نِصْفٌ قناةٌ قويمةٌ ... ونِصْفٌ نقًا يرتجُّ أو يتمرمرُ

قال ابن الشجري ـ وأحسبه نقل كلام أبي علي : « ولما أجاز انتصاب « نصف » على الحال دلّ ذلك على أنه عنده نكرة ، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه ، لأنه إنما يكون في قطعه عن الإضافة معرفة إذا قدرت إضافته إلى معرفة ، وإذا لم تقدر إضافته إلى معرفة كان نكرة وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه كما جاء في التنزيل ﴿ فلها النصْفُ ﴾ [سورة النساء : ١١] .

و« كلّ » و« بعض » مجراهما مجرى « نصف » لأنه يقتضي الإضافة إلى ماهو نصف له ، كما أن « كُلاًّ » يقتضي الإضافة إلى ما هو كل له ، و« بعضاً » يقتضي الإضافة إلى ماهو بعض له . فإذا قدرت إضافة « كل » و« بعض » إلى المعارف كانا معرفتين ، وإذا قدرت إضافتهما إلى النكرات كانا =

الشيء بمنزلة جُزْئه ، وكلّ الشيء بمنزلة أجزائه ، وإدخال الألف واللام على الجزء والأجزاء حسنٌ جداً ؛ فكذلك على « كلّ » و« بعض » = ولأنك تقول : بعض الشيء وكلّه ونصفه وثلثه وثلثاه ، ويجوز أن تقول : النصف والثلث والثلثان ، فينبغي أن يجوز « البعض » و« الكلّ » ، وأيُّ فَرْق بين هذا وبين ذاك ؟ ! قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [سورة النساء : ١١] وقال تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [سورة النساء : ١٢] .

و« وِجْهَة » شاذة في بابها[1] . وذلك لأنك تقول : وَعَد عِدَةً ووصَلَ صِلَةً ووَزَنَ زِنَةً ووَفَرَ فِرَةً ، فتحذف الواو ؛ وههنا لم يحذفوها وقالوا « وِجْهَة » والقياس « جِهَة » كـ « صِلَة » و« عِدَة » .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنْكُمْ ﴾[2] [١٥١]

= نكرتين ،فهما في هذا بمنزلة « نصف » ، تقول : نصف دينار ونصف الدينار ، وكل رجل وكل الرجال ، وبعض رغيف وبعض الرغيف .

قال أبو علي : ومّما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كُلاً ، فينصبونه على الحال ويجرونه مجرى : مررت بهم جميعاً . وإذا جاز انتصابه على الحال فيما حكاه عن العرب فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه ... » اهـ

وقد غلّط المبردُ سيبويه في إجازة انتصاب « نصف » على الحال وزعم أنه معرفة لأنه في نية الإضافة فكأنه قال : ترى خلقها نصفه كذا ونصفه كذا . قال الأعلم : « والحجة لسيبويه أنه نكرة وإن كان متضمناً لمعنى الإضافة ، وليس من باب كل وبعض لأن العرب قد أدخلت فيه الألف واللام وثنته وجمعته وليس شيء من ذلك في كل وبعض ... » اهـ

وقد استعملها بالألف واللام سيبويه والمبرد وغيرهما ، انظر المصادر السالفة ، والمقتضب ١ / ٤٤ و٣ / ٢٤٣ .

(١) وقيل : أُريد بها الاسم فلا شذوذ . انظر تكملة الإيضاح ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٢٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٨ ، وابن يعيش ١٠ / ٥٩ .

(٢) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٣ ، وللفراء ١ / ٩٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٣٣ ، والبيان ١ / ١٢٩ ، والبحر ١ / ٤٤٣ ـ ٤٤٤ ، والبغداديات ١٥٨ ، والمغني ٢٣٤ .

اختلف الناس فيا يتعلّق به هذا الكاف :

فقال قوم[1] : هذا الكاف[2] يتعلق بقوله : ﴿ وَلأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُم ﴾ [١٥٠] ، والمعنى : ولأتم نعمتي عليكم في تحويل القبلة كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم . فعلى هذا لايجوز الوقف[3] / على قوله تعالى ﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون ﴾ [١٥٠] وإنما الوقف عند قوله : ﴿ ما لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُون ﴾ [١٥١] .

٣ — ١٥ / ٢ — (٢١ / ٢)

وقال آخرون[4] : هذه الكاف تتعلق بقوله : ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ [١٥٢] أي : اذكروني كما أرسلنا فيكم رسولاً . فعلى هذا يكون الوقف[3] عند قوله ﴿ ولعلكم تهتدون ﴾ . [دون][5] قوله ﴿ مالم تكونوا تعلمون ﴾ . فالمراقبة قائمة بين ﴿ تهتدون ﴾ وبين ﴿ تعلمون ﴾ كما أنبأتك به .[6]

٦ — ٩

قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ . الَّذِين إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ ﴾[7] [١٥٥ ـ ١٥٦] .

يجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ نصباً صفة لـ ﴿ الصابرين ﴾ ، فيكون الوقف[8] حينئذٍ على قوله ﴿ رَاجِعُونَ ﴾ [١٥٦] .

١٢

ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ أُولئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ ﴾ [١٥٧] ، فيكون الوقف على ﴿ الصابرين ﴾ دون قوله

١٥

---

(١) منهم الفراء والزجاج في أحد قوليهما .

(٢) قوله « هذا الكاف » وقوله بعد قليل « هذه الكاف » كلاهما جائز لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ماعلقناه ١ ح ٣ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٣٥ ـ ٥٣٦ ، والقطع ١٦٩ ـ ١٧٠ ، والمكتفى ١٧٧ ـ ١٧٨ ، ومنار الهدى ٤٣ ـ ٤٤ .

(٤) منهم الأخفش وأبو علي والفراء والزجاج في أحد قوليهما .

(٥) زيادة من ي . وفي الأصل : ولعلكم تهتدون وقوله ، وهو خطأ .

(٦) وقيل تتعلق الكاف بقوله ﴿ لعلكم تهتدون ﴾ .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٣ ، والبحر ١ / ٤٥١ .

(٨) انظر إيضاح الوقف ٥٣٧ ، والقطع ١٧٠ ، والمكتفى ١٧٨ ، ومنار الهدى ٤٤ .

والوقف على ﴿ الصابرين ﴾ في هذا الوجه غير تام عند ابن الأنباري والنحاس ، وهو حسن عند الداني ، وليس بوقف عند صاحب منار الهدى . وعلى كونه منصوباً على المدح ـ وهو وجه=

﴿ راجعون ﴾[1] .

قوله تعالى : ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أن يَطَّوَّفَ بِهِما ﴾ [١٥٨]

٣ الطَّواف بين الصّفا والمروة ليس بفرض[2] عند أبي حنيفة ، وعند الشافعي فَرْضٌ . فعلى قوله يقف القارىء على قوله ﴿ جناح ﴾[3] ، ثم يبتدىء ﴿ عليه أن يطوّف بها ﴾ . ونحن[4] نقول : هو واجب وليس بفرض . وإنما قال :
٦ ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بها ﴾ لأنّ المسلمين كانوا يتحرجون عن الطواف بها لِما كانوا رأوا فيه من الأصنام ، فرفع الله تعالى الجناح عنهم . ومن قال : إنّ قولَه ﴿ عليه أن يَطّوف بها ﴾ ابتداءٌ[5] جَعَل ﴿ عليه ﴾ كلمة الإغراء . وإنما
٩ جاء هذا في الخطاب دون الغَيْبة ، نحو : عليك زيداً ، قال سيبويه : ولا يجوز هذا في الغَيْبة إلا على الشذوذ ، وكتاب الله لايُحْمَل على الشذوذ ، وهذا لفظ سيبويه ، قال[6] : حدثني من[7] سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً لَيْسَني ، وهذا

= أجازه أبو حيان ـ فالوقف على ﴿ الصابرين ﴾ كاف عند الداني وصاحب منار الهدى .

(١) فالوقف تام . ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف ، فالوقف كاف عند النحاس والداني ، وتام عند صاحب منار الهدى ، ولم يذكره ابن الأنباري .

(٢) في الأصل « ليس بواجب » . والظاهر أنه سهو أو تغيير من الناسخ وإن كان يوافق عبارة القرطبي في تفسيره ٢ / ١٨٣ عن مذهب أبي حنيفة وأصحابه في ذلك أنه « ليس بواجب » . والظاهر أن بعض الحنفية يسمون « الفرض » « واجباً » . وما أثبته من ب و ي موافق لما نصوا عليه من أن السعي بين الصفا والمروة رُكن من أركان الحج وفروضه عند مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه ، لاينوب عنه الدم وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو واجب ينوب عنه الدم . انظر الإفصاح عن معاني الصحاح ص ١٣٠ والبناية في شرح الهداية ٣ / ٥٠٩ . وهو موافق أيضاً لما قاله المؤلف .

(٣) وهو وقف ليس بالمتَّجه كما قال المؤلف في الجواهر ١٥٣ ، وقال النحاس في القطع ١٧١ : « وليس قول من قال ﴿ فلا جناح ﴾ وقفٌ = بشيء .. » ، وانظر منار الهدى ٤٤ .

(٤) يريد الحنفية ، وهو منهم . وما حكاه من مذهبهم هو المنصوص عنهم ، انظر الحاشية ٢ .

(٥) كان في النسخ « وابتدأ » وهو خطأ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ١٢٦ ، والجواهر ١٥٣ . وفي الأصل : وقال .

(٧) في الأصل و ي « عمن » وهو خطأ .

قليل ، شبهوه بالفعل » يعني أنه أَمَرَ غائباً فقال « عليه » .

وأما مارُوي عن النبي عليه السلام [أنه قال[1]] : « مَن اسْتَطاع منكم البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وإلاّ فعليه بالصَّوْم فإنه له وِجَاءٌ »[2] = فإنَّما[3] أمر الغائب بهذا الحرف على الشذوذ ، لأنه قد جرى للمأمور ذكرٌ ، فصار بالذكر الذي جرى له كالحاضر ، فأشبه أمرُه أمْرَ الحاضِر[4] . [بخلاف الآية لأنه قد وقف على قوله ﴿ جناح ﴾ ثم ابتدأ بقوله ﴿ عليه أن يطوّف بهما ﴾ ولا يعلّقه بما قبله][5] .

قوله تعالى : ﴿ ومَنْ تطوّع خَيْراً ﴾[6] [١٥٨]

قُرِىء عليه المضيّ ، و﴿ مَنْ يَطَّوَّعْ خيراً ﴾ على الاستقبال[7] ، وأصلُه يَتَطَوَّعْ ، فأدغم التاء في الطاء . وجَزْمُه بـ « مَنْ » لأن « مَنْ » شرط ، والجواب[8] : ﴿ فَإِنَّ اللهَ شاكرٌ عَليمٌ ﴾ [١٥٨] والتقدير : ومن يَطَّوَّعْ بخير ، فحذف الجار ، ويجوز أن يكون « ومن تطوّع تطوعاً خيراً » فيكون نعتاً لمصدر

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) الحديث بنحوه أخرجه البخاري في كتاب الصوم برقم ١٩٠٥ والنكاح برقم ٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦ ، ومسلم في كتاب النكاح برقم ١٤٠٠ ، والدارمي في كتاب النكاح ٢ / ١٣٢ ، والنسائي في كتاب الصوم ٤ / ١٦٩ ـ ١٧٢ ، وابن ماجه في كتاب النكاح برقم ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، وأحمد في المسند ١ / ٥٧ ، ٣٧٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ . وهو في الجواهر ١٥٣ .

(٣) في الأصل و ب : وإنما ، وهو تحريف .

(٤) في ي و ب : أمر الحاضر .

(٥) زيادة من ي و ب ، وقوله فيها « قد ... ثم » ليس في ب ، وفيها « يبتدىء » وفي ي « ابتدأ يبتدىء » ، والصواب ماأثبت أو : ثم يبتدىء .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، والحجة ٢ / ١٨٩ ـ ١٩١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، والبيان ١ / ١٣٠ ، والبحر ١ / ٤٥٨ .

(٧) قرأه على الاستقبال حمزة والكسائي ، وقرأه الباقون على المضي . انظر السبعة ١٧٢ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ .

(٨) الوجه أن الجواب محذوف وأقيمت علته مقامه ، والتقدير : ومن تطوع خيراً فهو مجزيّ أو مثاب على عمله فإن الله شاكر عليم . انظر ماسلف من التعليق على حذف الجواب وإقامة علته مقامه ٨، ح ٣ .

مضمر[١] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَاأَنْزَلْنَا ﴾ [١٥٩]

٣ ﴿ الذين ﴾ نصب اسم « إنّ » ، وتمام الصلة عند قوله : ﴿ فِي الكِتَـابِ ﴾ [١٥٩] .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ﴾[٢] [١٥٩]

٦ مبتدأ وخبر في موضع الرفع خبر « إنّ » .

فوقف قوم عند قوله ﴿ يلعنهم الله ﴾[٣] وابتدؤوا ﴿ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّاعِنُونَ . إِلاَّ ٱلَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا ﴾ [١٥٩ - ١٦٠] فيكون

٩ الاستثناء من قوله ﴿ ويلعنهم اللاعنون ﴾ ، فيكون الوقف حينئذ على قوله ﴿ اللهُ ﴾ ثم قوله ﴿ وبيّنوا ﴾ .

وقال قوم : بل قوله ﴿ ويلعنهم اللاعنون ﴾ عطف على قوله / ﴿ يلعنهم ١٦ / ١

١٢ الله ﴾ فيقفون على قوله ﴿ اللاعنون ﴾[٤] ، ويبتدئون بقوله ﴿ إلاّ الذين (٢٢ / ١) تابوا ﴾ ويرفعون « الذين » بالابتداء ، والخبر ﴿ فأولئك أتوبُ عليهم ﴾[٥] [١٦٠] . ويجوز أن يكون ﴿ إلاّ الذين تابوا ﴾ استثناءً على هذا مما قبله ؛

١٥ فيكون الوقف [على][٦] ﴿ وبيّنوا ﴾ .

[وقوله][٦] : ﴿ فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِم ﴾ أي : أَقْبَلُ توبتَهم . ويقال :

---

(١) انظر البيان والبحر .

(٢) انظر الجواهر ٣٨١ - ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والبحر ١ / ٤٥٩ .

(٣) لم أجد هذا الوقف .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٥٣٧ ، والقطع ١٧١ ، ومنار الهدى ٤٤ . وهو وقف غير تام عند ابن الأنباري وغير كاف عند النحاس ، وهو ليس بوقف للاستثناء بعده على مافي منار الهدى .

(٥) وعليه فالجملة في موضع نصب على الاستثناء ، والجمهور لم يثبت لها هذا الموضع . انظر المغني ٥٥٨ ، وحاشية الدسوقي عليه ٢ / ٨١ .

(٦) زيادة مني .

تاب الله على العبد : إذا قبل توبتَه ، وتاب العبد إلى الله تعالى : [إذا][1] أقلع عن الذنب[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ ﴾[3] [١٦١]

﴿ أولئِكَ ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ عليهم لعنة الله ﴾ خبره[4] ، والجملة خبر « إنّ » . ﴿ وَالمَلَائِكَةِ ﴾ عطفٌ على لفظة ﴿ الله ﴾ ، ﴿ وَٱلنَّاسِ ﴾ عطف ٦ عليه ، وقوله ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ تأكيد لـ « الناس » .

قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[5] [١٦٢]

٩ نصبٌ على الحال من الهاء والميم المجرورة بـ « على » من قوله ﴿ أولئك عليهم ﴾ . والمعنى : خالدين في عقوبتها ، أي في عقوبة اللعنة[6] ، فحذف المضاف .

١٢ قوله تعالى : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[7] [١٦٣]

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر مادة (توب) في اللسان ، والمفردات ، ومعجم ألفاظ القرآن .

(٣) انظر الجواهر ٥١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤٢ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٠ .

(٤) وقوله ﴿ لعنة الله ﴾ مرتفع بالجار والمجرور ﴿ عليهم ﴾ على المذهبين - أعني مذهبي سيبويه والأخفش - لجريه خبراً على ﴿ أولئك ﴾ وقيل مرتفع بالابتداء ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٣ ح ٥ .

(٥) انظر الجواهر ٧٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٦ .

(٦) وهي النار . وقيل ليس في الكلام حذف ، والمعنى : خالدين في اللعنة ، والمراد ماصار إليه الكافر باللعنة من الله وملائكته والناس ، والذي صار إليه نار جهنم ، عن الطبري ، وانظر مجمع البيان .

(٧) انظر الجواهر ٨٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٣ ، والإيضاح ٢٣٩ ، والمسائل المنثورة ٤٦ ، والمغني ٣١٤ ، ٧٤٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ .

« لا » حرف نفي ، و ﴿ إلـٰـهَ ﴾ نصبٌ اسم « لا »[1] ، والخبر محـذوف ، والتقدير : لا إلهَ في الوجود . وقوله ﴿ إلا هو ﴾ في موضع الرفع لأنـه بـدلٌ من موضع ﴿ لا إله ﴾[2] ، وهكذا[3] جميع ماجاء في التنزيل . وهكـذا قولـه : ﴿ لا ٣ إلـٰـهَ إلاّ اللهُ ﴾ [سورة الصافات : ٣٥]* اللهُ : رفعٌ بـدلٌ من مـوضـع ﴿ لا إلـٰـه ﴾ لأن « لا » مع مابعده مبتدأ ، والتقدير : الله في الوجود .

---

(١) وافق المؤلف مذهب من قال إن اسم « لا » المفرد النكرة معرب والفتحة فيه فتحة إعراب لا فتحة بنـاء . وعـزي هـذا القـول إلى الكـوفيين وجمـاعـة من البصريين منهم الـزجـاج والسيرافي ، وعـزاه السيوطي إلى السيرافي والزجاجي والجرمي والرماني . والـذي في الجمـل للـزجـاجي وشرح كتـاب سيبويـه للرمـاني خلاف هـذا . وذهب أكثر البصريين ومنهم الأخفش والمبرد وابن السراج والرماني والزجاجي وأبو علي وأبو الفتح إلى أنه مبني والفتحة فتحة بناء لافتحـة إعراب ، والظـاهر أنـه قول سيبويه . وعزا الزجاج والسيرافي والمؤلف في شرح اللمع القول الأول إلى سيبويه .

ونصُّ كلام سيبويه هوذا : « هذا باب النفي بـ « لا » . و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبـه بغير تنوين . ونصبُها لما بعدها كنصب « إنَّ » لما بعدهـا ، وتركُ التنوين لـمـا تعمل فيـه لازم لأنهـا جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ... » اهـ . فتأول المبرد قولـه « فتنصبـه بغير تنوين » : « أنها نصبته أولاً لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حـذف في خمسة عشر اتفاقاً . وقال الزجـاج : بل مراده أنـه معرب لكنـه مع كونـه معرباً مركب مع عـاملـه لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عاملـه . وقـال أبو سعيـد السيرافي : إنما ركب مع عـاملـه لإفـادة « لا » التبرئـة للاستغراق ... فركبوا « لا » مع النكرة ... ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة » عن شرح الكافية .

انظر في ذلك الكتاب ١ / ٣٤٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٥٧ ، والأصول ١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٣ ، والإيضاح ٢٣٩ ، واللمـع ١٠٨ ، وشرحـه للمـؤلف اللـوح ٥٣ / ٢ ـ ٥٤ / ١ ، والجمـل ٢٣٧ ـ ٢٣٩ ، وابن يعيش ١ / ١٠٦ و ٢ / ١٠٠ ـ ١٠١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، وشرح الكافيـة ١ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، ورصف المبـاني ٢٦٤ ، والجنى الـداني ٢٩٠ ـ ٢٩١ ، والمغني ٣١٣ ـ ٣١٤ ، والهمـع ٢ / ١٩٩ ـ ٢٠٠ ، والإنصاف ٣٦٦ ـ ٣٧٠ المسألة ٥٣ ، والرماني النحوي ٣٣١ ـ ٣٣٢ .

(٢) وقيل من ضمير الخبر المحذوف ، وقيل من موضع اسم « لا » .

(٣) في الأصل : « لا إله لأن « لا » مع مابعده مبتدأ ، وهكذا .. » زاد الناسخ هذه العبـارة من الكلام الآتي في السطرين ٤ ـ ٥ سهواً .

وقولـه ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ ليس بوصفٍ لقولـه ﴿ هو ﴾ ، لأن « هو » اسم مضمر ، والمضمر لا يوصف بتّةً[1] ، ولكن يكون خبرَ مبتـدأ مضمر ، أي هو الرحمن الرحيم ، أو يكون بدلاً من « هو » ؛ وكلا الوجهين حسن جيد . ٣

قوله تعالى[2] : ﴿ إنَّ في خَلْقِ السَّمٰوَاتِ وَٱلأَرْضِ واخْتِلاَفِ ٱللَّيْلِ والنَّهارِ وَٱلفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي في ٱلْبَحْرِ بِما يَنْفَعُ النَّاسَ وما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وبَثَّ فِيها مِنْ كُلِّ ٦ دَابَّةٍ وتَصْرِيفِ ٱلرِّياحِ وَٱلسَّحابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ لآياتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [١٦٤] .

لا وَقْفَ في هـذه الآيـة[3] ، لأنَّ اسم « إنَّ » [قـولـه[4]] : ﴿ لآيـاتٍ لقـوم ٩ يعقلون ﴾ وخبره ﴿ في خلق السموات والأرض ﴾ . وما بعده عطفٌ عليه .

وقوله : ﴿ والفُلْكِ التي تجري في البحر ﴾[5] الفُلْكُ اسم يقع على الواحد والجمع . فمن الواحد قولُه : ﴿ في الفُلْكِ المَشْحُونِ ﴾ [سورة الشعراء : ١١٩]* ، ومن ١٢ الجمع قولُه : ﴿ حَتَّى إذا كُنْتُم في ٱلْفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِم بِريحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ [سورة يونس : ٢٢] فقال ﴿ وجرين بهم ﴾ فأخبر عنه بلفظ الجمع .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ ٱللهِ أنداداً ﴾[6] ١٥

---

(١) انظر الكتـاب ١ / ٢٢٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٨١ ، ٢٨٤ ، وابن يعيش ٣ / ٥٦ ، وشرح الكافية ١ / ٣١١ ، والمغني ٥٩٣ ، ٧٦٥ . ونُقل عن الكسائي إجازة ذلك .

(٢) في النسخ : قوله تعالى ﴿ إن في خلق السموات والأرض ﴾ . فأتممت الآية .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٣٨ ، والقطع ١٧١ ، والمكتفى ١٧٨ ، ومنار الهدى ٤٤ .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ١٥٠ ، ٧٦٥ ، والكتـاب ٢ / ١٨١ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٥ ، والعضديات ٧٠ ، وتكملة الإيضاح ١١٧ ، ١٥٤ ، والحلبيات ١٠٩ ، والمخصص ١٧ / ٢٨ ، وسفر السعادة ١٤٤ .

(٦) انظر البيان ١ / ١٣٢ .

[١٦٥]

فُتحت نون « مِنْ » مع لام التعريف ، لأنهم لو كسروها لتوالت كسرتان ، فعدلوا عنها إلى الفتح ولم يقولوا مع غير لام التعريف ، نحو مِنِ ٱبْنِك ، إلا بالكسر[1] ، لأن « مِنْ » مع لام التعريف أكثر استعمالاً . وقالوا : عَنِ الرجل ، فكسروا ، لأنه لاتتوالى كسرتان[2] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾[3] [١٦٥]

[يَرَى[4]] بالياء والتاء[5] . فالياء على أن يكون الذين ظلموا هم الفاعلون .

وقوله ﴿ أَنَّ القوةَ لله جميعاً ﴾ متعلّق بجواب « لو » ، والتقدير : ولو يرى الظالمون إذ يرون العذاب لَعَلِمُوا أنّ القوة لله جميعاً[6] .

ومن قرأ بالتاء فالتاء لخطاب النبي عليه السلام ، و﴿ الذين ظلموا ﴾ في موضع النصب ، و﴿ أنَّ القوة ﴾ أيضاً متعلق بجواب « لو » ، أي : لعلمتَ أنَّ

---

(١) هذا ماقرره سيبويه ثم قال : « وقد فتح قوم فصحاء فقالوا مِنَ ابنك ، فأجروها مجرى مِنَ المسلمين » وقال أيضاً : « وزعموا أن ناساً من العرب يقولون مِنِ الله فيكسرونه ويجرونه على القياس ... » الكتاب ٢ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٢) لأن ماقبل النون ـ وهو العين من « عن » ـ مفتوح لامكسور .

(٣) انظر الجواهر ٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٣ ـ ١٥٤ ، وللفراء ١ / ٩٧ ـ ٩٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، والحجة ٢ / ١٩٨ ـ ٢٠٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤٨ ، والبيان ١ / ١٣٣ ـ ١٣٤ ، والبحر ١ / ٤٧١ ـ ٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٤٠ ـ ٤٢ ، والكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمسائل المنثورة ٧٩ . وزدت في نص الآية ﴿ أن القوة لله جميعاً ﴾ .

(٤) زيادة مني .

(٥) قرأ بالتاء نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ١٧٣ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٤ .

(٦) هذا تقدير أبي عبيد والطبري وأبي حيان وغيرهم . وقدره الفراء في أحد قوليه : ولو يرى الذين ... يرون أنّ . وقيل : قوله ﴿ أن القوة ﴾ منصوب بـ ﴿ يرى ﴾ والجواب محذوف ، وهو أحد قولي الفراء وقول المبرد وأبي علي وغيرهم .

القوة لله جميعاً[1] . ولا يجوز أن يكون ﴿ أنّ القوة لله جميعاً ﴾ بدلاً / من ١٦ / ٢
﴿ الذين ظلموا ﴾ إذْ لاتَعَلُّقَ له به . ولا يجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ (٢٢ / ٢
مفعولاً ، و ﴿ أنَّ القوة لله جميعاً ﴾ في موضع المفعول الثاني ؛ لأنّ ذلك يوجب ٣
كسرَ « أنَّ » لأنه لاضمير فيه يرجع إلى الأول . والأَوْجَهُ[2] أن يكون ﴿ إنَّ القوة
لله جميعاً ﴾ على الاستئناف[3] ، ويقف[4] على قوله ﴿ إذ يرون العذاب ﴾ ،
وهي قراءة يعقوب[5] . ٦

قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُوا مِنَّا ﴾[6]
[١٦٧]

انتصب قوله ﴿ فنتبرأ منهم ﴾ لأن قولَه ﴿ لو أنّ لنا كرّةً ﴾ تَمَنٍّ بمنزلة ٩
« ليت لنا [كرّة[7]] » فجرى مجرى « ليت » ومثله في السورة الأخرى : ﴿ فَلَوْ
أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ من المؤمنين ﴾[8] [سورة الشعراء : ١٠٢] . وتحقيقُه أنَّ « كرَّةً »
مصدر في تقدير « أنْ » مع الفعل ، والتقدير : لو أنّ لنا أن نَكُرَّ ، فيكون ١٢
﴿ فنتبرّأ ﴾ عطفاً عليه[9] ، كقولها[10]

---

(١) وهو قول أبي علي وغيره . وقدره الفراء في أحد قوليه « يرون أنَّ » ، وقدره الطبري « لأقروا أنَّ » . وقيل : التقدير : لأن القوة ، والجواب محذوف ، ذكره الطبري ، وهو قول النحاس .

(٢) على قراءة ﴿ ترى ﴾ بالتاء .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء في أحد قوليه ، وغيرهما . وقيل : التقدير : يقولون إنَّ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٥٤٠ ، والقطع ١٧٢ ، والمكتفى ١٧٩ ، ومنار الهدى ٤٤ .

(٥) انظر النشر ٢ / ٢٢٤ . ويعقوب من العشرة .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٠ ، والبيان ١ / ١٣٤ ، والبحر ١ / ٤٧٤ .

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٣ .

(٩) في الأصل : أن نكر فنتبرأ عطف عليه .

(١٠) وهي مَيْسُونُ بنتُ بَحْدَلٍ الكَلْبِيَّةُ أُمُّ يزيدَ بنِ معاويةَ . والبيت من كلمة لها في تاريخ دمشق في تراجم النساء ٤٠٠ ـ ٤٠١ ، والحماسة الشجرية ٥٧٣ ـ ٥٧٤ ، والبصرية ٢ / ٧٢ ، ودرة الغواص=

لَلُبْسُ عَبَـــــاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني   أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُـــوفِ

فنصب قولها « وتقرَّ » لأنّ قولها[1] « لَلُبْسُ » في تقدير : لأن ألبسَ عباءةً وتقرَّ .

قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ﴾[2] [١٦٧]

« يُري » فعلٌ يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين : الهاء والميم المفعول الأول ، وقوله ﴿ أعمالهم ﴾ هو المفعول الثاني ، وقوله ﴿ حَسَراتٍ عليهم ﴾ في موضع الثالث[3] .

والكاف في ﴿ كذلك ﴾ يتعلق بمحذوف صفةِ مصدرٍ ، كأنه قال : يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم إراءةً مثل ذلك .

=٥٣ ، والحلل ٢٦١ ـ ٢٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٧ ، والخزانة ٣ /٥٩٢ ـ ٥٩٤ ، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١ / ٥٧٥ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٦٤ ـ ٦٥ . وهو لها في المحتسب ١ / ٣٢٦ ، وسر الصناعة ٢٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ (إحدى نساء معاوية) ، والبيان ٢ / ٢٦ ، والمغني ٣٥٢ ، ٣٧٣ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢٥ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والجمل ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٤ و ٢ / ٨٢٦ ، والبيان ١ / ٢٩٧ ، والمغني ٤٧٢ ، ٦٢٣ ، ٧١٥ . والروايةُ « **ولبسُ عباءة** » بالعطف على ماقبله ، ويسوّغ الأخرى إنشادهم البيت مفرداً أو مقطوعاً عما قبله . وسيأتي البيت غير منسوب ٣٥٩ ومنسوباً إليها ٥٨٨ ووقع اسمها ثمة « ميسون بنت الحارث بن بحدل » وهو خطأ صوابه « ميسون بنت بحدل » ، انظر المصادر السالفة . وكتب بهامش الأصل هنا مانصه « ميسون بنت بحدل أم يزيد لعنها الله » .

(١) في الأصل : قوله ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥١ ، والبيان ١ / ١٣٤ ـ ١٣٥ ، والبحر ١ / ٤٧٤ ـ ٤٧٥ .

(٣) وأجاز النحاس أن يكون ﴿ كذلك ﴾ في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الأمر كذلك . وضعفه أبو حيان لأنه يقتضي زيادة الكاف وحذف المبتدأ . وقيل « يُري » بصرية فتكون « حسرات » حالاً وهو قول النحاس ومن وافقه ، والوجه ماذكره المؤلف .

قوله تعالى : ﴿ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ ﴾[1] [١٦٨]

و﴿ خُطْوَاتِ ﴾ بالإسكان والضمتين[2] . وما كان على وزن فُعْلَة نحو ظُلْمَة وغُرْفَة جاز في جمعه ثلاثة أوجه[3] : فُعُلات بضمتين كغُرُفات وظُلُمات ، ويجوز الإسكان مثل ظُلْمات وغُرْفات ، ويجوز الفتح [نحو][4] ظُلَمات وغُرَفاتٍ ، قال الشاعر[5] :

ولَمَّا رَأَوْنا بادِياً رُكَبَاتُنا … على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ

إلا أنّ الفتح لم يرد في خُطُوات .

قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَوْ كَانَ آباؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ ﴾[6] [١٧٠]

فيه إضمار ، والتقدير : أَوَ لو كانوا لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون أفَيَتَّبِعُونَهم ، فحذف قوله « أفيتّبعونهم » للعلم به .

قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِما لا يَسْمَعُ

(١) انظر الحجة ٢ / ٢٠٢ ـ ٢٠٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، والبحر ١ / ٤٧٩ ، والمحتسب ١ / ٥٦ ، والمقتضب ٢ / ١٨٩ .

(٢) قرأ ﴿ خطوات ﴾ بضم الخاء والطاء ابن عامر والكسائي وابن كثير بخلاف عن البزي عنه وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بضم الخاء وإسكان الطاء . انظر السبعة ١٧٣ ـ ١٧٤ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٤ ، ٢١٦ .

(٣) انظر المصادر السالفة والكتاب ٢ / ١٨١ ـ ١٨٢ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩ ـ ٣٠ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) وهو عمرو بن شأس الأسدي . شعره ٩٢ ، ألحقه محققه مع آخر عن ابن السيرافي ٢ / ٢٤٣ . وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٨٢ (٣ / ٥٧٩ ط هارون) ، والمقتضب ٢ / ١٨٩ ، والجمل ٣٨٠ ، والحلل ٤٠٦ ، والمحتسب ١ / ٥٦ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩ . استشهد بالبيت على فتح العين من « ركبات » جمع ركبة . وضبط في مطبوعتي الكتاب « بالهَزْلْ » مقيداً ، والصواب أن الروي مكسور .

(٦) انظر البيان ١ / ١٣٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٤٠ .

إلاّ دُعاءً ونِداءً ﴾[1] [١٧١]

والتقدير : مَثَلُ داعي الذين كفروا كَمثَل الذي ينعق ، فحذف الدّاعي .
٣ وإنما قدّرنا الداعي لأنّ المعنى : مَثَلُك يامحمّد مع الذين كفروا كَمَثَل الناعق بالغنم[2] . فالكفار بمنزلة الغنم وليسوا كالناعق ، وفي الظاهر شبّه الكفار بالناعق . فإذا قدّرتَ « ومَثَلُ داعي الذين كفروا » كان تشبيه الداعي
٦ بالراعي ، قال سيبويه : هذا من أفصح الكلام إيجازاً واختصاراً ، لأن الله تعالى أراد تشبيه شيئين بشيئين : الداعي والكفّار بالرّاعي والغنم ، فاختصر وذكر المشبَّه بالغنم في الطرف الأول ، فدلّ ما أبقى على ماألْقَى ، فهذا معنى كلامه[3] .
٩ وإن شئت كان التقدير : ومَثَلُ دُعاء / الذين كفروا كَمَثَل دعاء الذي ينعق ، فحذف المضاف من الاسمين[4] . ١٧ / ١ (١ / ٢٣)

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ ﴾[5] [١٧٣]

---

(١) انظر الجواهر ٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٩٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والبيان ١ / ١٣٦ ، والبحر ١ / ٤٨١ - ٤٨٤ وتفسير الطبري ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، والقرطبي ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ ، وابن كثير ١ / ٢٩٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٤١ ، والكتاب ١ / ١٠٨ . وزدت في الآية ﴿ بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ﴾ .

(٢) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وغيرهم .

(٣) عبارة سيبويه « ... فلم يشبَّهوا بما ينعق وإنما شبّهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى » اهـ .

(٤) وقيل في تأويل الآية غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٠ - ١٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٧ ، والبيان ١ / ١٣٦ - ١٣٧ ، والبحر ١ / ٤٨٦ ، والمغني ٤٠٥ . وقد أخذ المؤلف كلامه من المسائل الشيرازيات لأبي علي ، وقد نقل كلام أبي علي فيها الجرجاني في دلائل الإعجاز ٣٢٨ ، ونقله محقق شرح اللمع لابن برهان في تعليقه عليه ٧٥ ح ٢ عن مخطوطة الشيرازيات .

قال النحويون : « إنّما » يأتي في الكلام لإثبات المذكور ونَفْيِ ماعداه[1] . فإذا قلت : « إنما زيد قائم » فالتقدير : مازيد إلا قائم[2] . وكذلك ههنا ﴿ إنّما حرّم عليكم الميتة ﴾ تقديره : ما حرّم عليكم إلا الميتة . ويستشهدون في هذا ٣ الكلام بقول الفرزدق[3] :

أَنَــا ٱلرَّجُــلُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا ... يُـدافِـعُ عَنْ أَحْسَـابِهِمْ أَنَـا أَوْ مِثْلِي

وقال « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » وأنت لاتقول : يقوم أنا ، وإنما تقول : ٦ أَقُوم[4] ، وإنما جاز « يدافع أنا » لأن التقدير : مايدافع عن أحسابهم إلا أنا ، فحمل الكلام على إثبات المذكور ونفي ماعداه .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[5] ٩ [١٧٣]

---

(١) قال ابن يعيش « ... ومعناها التقليل ... ولذلك قال سيويه في « إنما سرت حتى أدخلها » : إنك تقلّل . وذلك أن « إنّما » زادت « إنّ » تأكيداً على تأكيدها فصار فيها معنى الحصر وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره .. » اهـ شرح المفصل ٨ / ٥٦ ، وانظر الكتاب ١ / ٤١٥ . وماذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين وأنكره طائفة يسيرة من النحاة كما قال السيوطي في الهمع ٢ / ١٩٢ . وانظر المصادر الآتية في تخريج قول الفرزدق .

(٢) قال الجرجانيّ : « ليس كل كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » يصلح فيه « إنما » وهم « حين جعلوا « إنما » في معنى « ما » و « إلا » لم يعنوا أن المعنى فيهما واحد على الإطلاق وأن يسقطوا الفرق .... » ثم بين أمرهما . دلائل الإعجاز ٣٢٨ ـ ٢٥٨ .

(٣) د ٢ / ١٥٣ ، والنقائض ١ / ١٢٨ . وهوله في شرح اللمع للمؤلف اللوح ١١٠ / ١ ، ولابن برهان ٧٥ ، والمحتسب ٢ / ١٩٥ ، ودلائل الإعجاز ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، والمغني ٤٠٧ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٢٤٨ ـ ٢٥٥ . وهو بلا نسبة في الحجة ١ / ١٢١ ، والحلبيات ٢٢٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٧ ، والبيان ١ / ١٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٩٥ و ٨ / ٥٦ ، والهمع ١ / ٢١٧ . وفي رواية صدره اختلاف ، ورواية الديوان والنقائض : « أنا الضامن الراعي » .

(٤) في ب و ي : أقوم أنا .

(٥) زدت في الآية ﴿ فلا إثم عليه ﴾ .

بكسر النون وضمّها . وأصل نون « مَنْ » السكون ، إلا أنه حرّك ههنا لالتقاء الساكنين : أحدهما النون والآخر الضاد . فمن كسر فلالتقاء الساكنين على الأصل ، ومن ضمّ فليتبع ضمة الطاء . وكذلك ﴿ أَنِ ٱقْتُلُوا ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ﴿ أَوِ ٱخْرُجُوا ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ﴿ وعَذَابٍ . ٱرْكُضْ ﴾ [سورة ص : ٤١ - ٤٢] ﴿ أَوِ ٱنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾ [سورة المزمل : ٣] ﴿ فَتِيلاً . ٱنْظُرْ ﴾ [سورة النساء : ٤٩ - ٥٠] ﴿ قُلِ ٱدْعُوا اللهَ أَوِ ٱدْعُوا الرَّحْمٰنَ ﴾[1] [سورة الإسراء : ١١٠] يجوز في هذا كلّه الكسرُ والضمُّ ، فالكسر لالتقاء الساكنين والضمُّ تَبَعٌ للحرف الثالث ، لأنهم كرهوا الخروج من الكسر إلى الضمّ .[2]

والتقدير في قوله ﴿ غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾[3] أي : فأكَل غير باغٍ ، وإن شئت : فأكَل فلا إثم عليه ، تقدّره بعد قوله ﴿ غير باغٍ ولا عادٍ[4] ﴾ أي فأكل فلا إثم عليه ، فحذف قوله « فأكل » . وقد تقدّم نحو هذا من قوله : ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾[5] [سورة البقرة : ٦٠] أي فضرب فانفجرت . ومثله قولُه : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾[6] [سورة البقرة : ١٨٤] أي : فأفطر فعدّةٌ ، وكذلك قوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ ﴾[7] [سورة البقرة : ١٩٦] أي : فَحَلَقَ ففديةٌ ، ومثلُه في التنزيل كثيرٌ .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٣٨ .

(٢) قرأ عاصم وحمزة بكسر الساكن الأول في ذلك كله ، ووافقهما أبو عمرو في غير اللام من « قل » والواو من « أو » فضمها ، وقرأ الباقون بضم ذلك كله ، بخلاف عن ابن ذكوان عن ابن عامر في التنوين . انظر السبعة ١٧٤ - ١٧٥ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٣) انظر الجواهر ١٣ ، ٢٠ ، ٤٨٦ - ٤٨٩ ، وما سيأتي ١٠٥١ .

(٤) قوله « ولا عاد » ليس في الأصل و ي .

(٥) لم يتكلم عليها في هذا الكتاب ، وقد تكلم عليها في الجواهر ١٣ . وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠ ، والبيان ١ / ٨٥ ، والخصائص ١ / ٢٨٩ و ٢ / ٣٦١ ، ٤٦٠ و ٣ / ١٧٤ ، وابن الشجري ١ / ١٥١ ، ٣٥٩ و ٢ / ٣٣٠ ، والمغني ٢٢٢ ، ٨٢٠ .

(٦) انظر الجواهر ١٣ ، والخصائص ٣ / ١٧٤ .

(٧) انظر الجواهر ١٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦١ و ٣ / ١٧٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٥٨ ، والمغني ٨٢٠ .

قوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ ما يَأْكُلُونَ في بُطُونِهِمْ إلاّ النَّارَ** ﴾[1] [١٧٤]
التقدير : ما يأكلون إلا النارَ ثابتةً في بطونهم .

ومعنى أكْلِ النّار : أكْلُ ما يؤدّي إلى النار[2] ، فسمّى الشيءَ باسم ما يؤول إليه ، كقوله تعالى : ﴿ إنّي أراني أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [سورة يوسف : ٣٦] أي عنباً ، فسمّاه باسم ما يؤول إليه ؛ فكذلك سمّى ههنا المأكول[3] الذي ليس من وَجْهِه ناراً ، لأنه يؤول إلى النار .

والظرف الذي هو ﴿ في بطونهم ﴾ متعلق بمحذوف في موضع النصب على الحال من ﴿ النار ﴾ ، كما أنّ قوله ﴿ إنّما يَأْكُلُونَ في بُطُونِهِمْ ناراً ﴾ [سورة النساء : ١٠] أي يأكلون ناراً في بطونهم . والظرف صفة لـ « نار » في الأصل ، فلما تقدّم عليه انتصب على الحال ، لأنّ صفة النكرة إذا تقدمت على النكرة انتصبت على الحال[4] ، كقول كُثَيِّر :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ[5] . . . .

(١) انظر مجمع البيان ١ / ٢٥٨ ، والبيان ١ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ، والبحر ١ / ٤٩٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٥٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٣٥ ، وابن كثير ١ / ٢٩٥ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٤٥ .

(٢) عن الحسن والربيع وأكثر المفسرين . وقيل : إنهم يأكلون النار حقيقة في جهنم عقوبة لهم على كتمانهم ، فيصير ما أكلوا في بطونهم ناراً ، فسماه في الحال بما يصير في المآل ، عن مجمع البيان ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) في الأصل و ي : المال ، وما أثبته من « ب » أجود . وفي الأصل : فلذلك سمّي ، وهو تحريف .

(٤) انظر المصادر الآتية في تخريج البيت . وفي الأصل : انتصب على الحال ، وهو خطأ .

(٥) وقع هذا المصراع هكذا في نسخ من كتاب سيبويه منها مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ذات الرقم ١٣٥١ ونسخة السيرافي ومطبوعة باريس (انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٦٧ ـ ١٦٨) وكذا وقع في شرح اللمع اللوح ٣٧ / ٢ و ٧٠ / ٢ ، وشرح شواهد سيبويه للزمخشري (انظر شرح شواهد المغني ٨٨) وشرح أبيات سيبويه المنسوب ضلة إلى النحاس ١٩٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٤٥ ، والتذكرة القصرية لأبي علي (انظر الخزانة ١ / ٥٣١) ، والكشاف ٢ / ٥٧١ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٨ ، وسفر السعادة ٧٢٤ ، وابن يعيش ٢ / ٦٢ ، ٦٤ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢ / ١٨٣ ـ ١٨٥ ، والخزانة ١ / ٥٣١ ـ ٥٣٣ . وتمامه : عفاه كلُّ أسحم مستديم=

أي : لميّة طللٌ موحشٌ ، فكذا ههنا ، كان التقدير : إنما يـأكلون نـاراً ثـابتـةً في بطونهم / ثم تقـدّم . ولا يجـوز حملُـه على الظـاهر لأن الآكلَ لا يـأكل [إلا[1]] في البطن[2] .

١٧ / ٢

٣

(٢ / ٢٣)

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾[3] [١٧٧]

= ويروى « يستديمُ » .

ووقع برواية أخرى وهي : لميّةَ موحشاً طللُ

في مطبـوعتي الكتـاب ١ / ٢٧٦ بـولاق و ٢ / ١٢٣ هـارون . ونسخـة الأعلم منـه ، ومعـاني القرآن للفراء ١ / ١٦٧ ، والخصـائص ٢ / ٤٩٢ ، وإعراب ثـلاثين سـورة ٢٣١ ، وابن الشجري ١ / ٢٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ ، والمغني ١١٨ ، ٥٧١ ، ٨٦٥ ، والمقاصد النحـويـة ٣ / ١٦٣ ، وانظر الخزانـة وشرح أبيـات المغني . وكـذا وقع في النسخـة « ب » و « ي » بتمامه ، والجواهر ٢٥٦ ، وسيـأتي على هذه الرواية ٥٢٠ ، ٨٢٥ . وتمامه : يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

ونسب البيت على كلتـا روايتيـه إلى كثيّر ، انظر ديـوانـه ـ أبيـات منسـوبـة إليـه وأبيـات مغيرة القـوافي ٥٠٦ ، ٥٣٦ . ونـسب إلى ذي الرمـة ، وليس في ديـوانـه ولا في ذيلـه . وجـاء في روايتـه « لعزة موحشاً » .

وقـولـه « عفـاه » أي غير آثـاره ودرسـه ، والأسحم : الأسـود ، والمراد السحـاب الأسـود ، والمستـديم المطر مطر الـديمـة وهي مطرة أقلهـا ثلث النهـار أو ثلث الليـل . وفي الروايـة الأخرى « يلوح كأنـه خِلل » أي تلوح آثـاره وتتبين تبيّن الوشي في خلل السيوف ، والخِلل جمـع خِلـة وهي بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، عن شرح أبيات المغني .

(١) زيادة مني .

(٢) كـذا قـال ، وفيـه تكلف وعـدول عن الظـاهر من غير داع . وإنمـا ذكر البطـون وإن كان الأكل لايكون إلا في البطن لوجوه :

أحدها : أنه ذكرها تأكيداً ، كما يقال : نظرت بعيني .

والثاني : أنه كنى بها عن ملء البطن ، لأنه يقال : أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه .

والثالث : أنـه ذكرهـا لرفع توهم المجـاز ، فحقق بـذكر البطن ليـدل على أن النـار تـدخل أجوافهم . وقيل غير ذلك .

وعلى هذه الوجوه يتعلق الظرف ﴿ في بطونهم ﴾ بالفعل ﴿ مايأكلون ﴾ .

(٣) انظر شرح اللمـع اللـوح ١٠٧ / ٢ ، ومعـاني القرآن للفراء ١ / ١٠٣ ـ ١٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ ، والحجـة ٢ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، ومجمـع البيـان ١ / ٢٦١ ، والبيـان ١ / ١٣٨ ـ ١٣٩ ، والبحر ٢ / ٢ ـ ٣ .

قُرِى برفع الراء ونصبها[1] . فالرفع على أن يكون اسم « ليس » ، و ﴿ أن تولوا ﴾ في موضع النصب خبر « ليس » ، أي : ليس البرُّ توليتكم . ومن نصب جعل ﴿ البرّ ﴾ خبر « ليس » و ﴿ أن تولوا ﴾ في موضع الرفع اسم « ليس » .

واختار أبو علي النصب[2] لأنّ « أنْ » أَعْرَفُ من « البرّ » لأن « أنْ » لا يوصف كما لا يوصف المضمر والمضمر أَعْرَفُ المعارف[3] . ولهذا أجمعوا على نصب قوله : ﴿ وَمَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلا أنْ قَالُوا ﴾ [سورة الأعراف : ٨٢] وقوله : ﴿ إنَّما كانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إذَا دُعُوا إلى اللهِ ورَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُم أن يقولوا ﴾[4] [سورة النور : ٥١] وما أشبههما .

[وقوله[5]] : ﴿ ولَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِٱللهِ ﴾[6] [١٧٧]

أي ولكنّ ذا البرّ من آمن بالله[7] ، أي صاحبُ البرّ المؤمنُ . وإن شئت كان التقدير : ولكنَّ البارَّ المؤمنُ[8] . وإن شئت كان التقدير : ولكن البرَّ برُّ من

(١) قرأ بنصب الراء حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون برفعها . انظر السبعة ١٧٥ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٢) لم يختره أبو علي ولم يرجحه ، وإنما احتج للنصب كما احتج للرفع ، وكلا المذهبين حسن جميل كما قال ، انظر كلامه . واختار الرفع الفراء ، واحتج أبو علي للرفع بأن كون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ ـ ٢٢٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٣ ، والأصول ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ / ٥٦ ـ ٥٨ و ٥ / ٨٧ ، والإنصاف ٧٠٧ ـ ٧٠٩ المسألة ١٠١ ، والهمع ١ / ١٩٠ .

(٤) قوله تعالى ﴿ إذا .... يقولوا ﴾ لم يرد في النسخ فأتممته .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٤٨ ، ٦٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦ ، وللفراء ١ / ١٠٤ ـ ١٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦١ ، والبيان ١ / ١٣٩ ، والبحر ٢ / ٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٦٥ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٣١ ، والكامل ٣٧٥ ، والبغداديات ٥١ ، وابن الشجري ١ / ٢٢٤ ، وابن يعيش ٣ / ٢٣ ، والمغني ٢٠١ ـ ٢٠٢ ، ٨١٣ .

(٧) وهو أحد قولي المبرد وقول الزجاج من وافقهما .

(٨) وهو قول أبي عبيدة ومن وافقه .

آمَن بالله[1] ، فحذف المضاف .

[وقوله[2]] : ﴿ وَ آتَى ٱلْمَالَ على حُبِّهِ ﴾[3] [١٧٧]

قيل : على حبِّ المال[4] ، فالمصدر مضاف إلى المفعول . وإن شئت قلت : على حُبِّه المالَ[5] ، فحذف المفعول ، فيعود الهاء إلى « مَنْ » . وإن شئت قلت : على حبِّ الله عز وعلا . والوجه الأولُ أَوْجَهُ لأنّه أَقرب إليه[6] .

قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُوفُونَ ﴾[7] [١٧٧]

قيل : هو رَفْعٌ عطف على ﴿ مَنْ آمن ﴾ أي : ولكن البارَّ المؤمنون والموفون . وقيل : هو رفع على المدح ، أي : وهم الموفون .

[وقوله[8]] : ﴿ وَٱلصَّابِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَاءِ ﴾[9] [١٧٧]

نصب على المدح[10] ، أي أمدح الصابرين . وقيل : هو عطف على قوله :

---

(١) وهو قول سيبويه والفراء وأحد قولي المبرد ، ورجحه ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٦٢ في قوله ﴿ ولكن البر من اتقى ﴾ [سورة البقرة : ١٨٩] ، ورجحه ابن هشام أيضاً .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٥٥٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٣ ، والبيان ١ / ١٣٩ ـ ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٥٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، وابن كثير ١ / ٢٩٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(٤) وهو معنى قول ابن عباس وابن مسعود والسدّي .

(٥) في الأصل و ي : للمال ، وهو تحريف .

(٦) وقيل في عود الضمير غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٦٩ / ١ ـ ٢ و ٩٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٢ ، والبيان ١ / ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٧ .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر شرح اللمع اللوح ٦٩ / ١ ـ ٢ و ٩٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٧ ، وللفراء ١ / ١٠٥ ـ ١٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٢ ، والبيان ١ / ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٧ ، والكتاب ١ / ٢٤٩ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٥ .

(١٠) قاله سيبويه والأخفش والفراء وأبو علي وغيرهم .

﴿ وآتى المال على حبّه ذَوِي القُرْبَى ﴾ أي : وآتى الصابرين[1] . وفيه حديث يطول لايتّسع هذا الموضع له ، وقد ذكرتُه في « البَيَان »[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالمَعْرُوفِ وأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾[3] [١٧٨]

فيها أقاويل :

٦ الأولُ : فمن عُفي عن الاقتصاص منه . ﴿ فاتّباعٌ بالمعروف ﴾ : هو أن يطلب الوَلِيُّ الدّيةَ بمعروفٍ ، ويؤدّي القاتل الديةَ بإحسان ، عن ابن عباس[4] .

والثاني : فمن فَضَل له فضلٌ ، أي فمن فَضَل قِبَلَ أخيه القاتل له شيء ، ٩ عن السُّدّيّ[5] .

قال أبو علي[6] : ﴿ فمن عُفي له ﴾ أي : من يُسّر له من أخيه القاتل [شيءٌ[7]] . ﴿ فاتّباع بالمعروف ﴾ أي : ليتّبِعْه وليُّ المقتول بالمعروف فيَجْمُلْ في

---

(١) ذكره الأخفش والفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس على أن يرتفع « الموفون » على المدح ، وردُّه أبو علي لأن الفصل بين الصلة يقع به إذا كان مدحاً كما يقع به إذا كان مفرداً معطوفاً على الموصول . ورأى الفراء أن الأول الوجه .

(٢) أحال المؤلف على كتابه « البيان في شواهد القرآن » في هذا الكتاب غير مامرة ، انظر فهرس الكتب بآخر الكتاب ، وانظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) انظر الجواهر ٢٢ ـ ٢٣ ، ٤٨ ـ ٤٩ ، ١٠٩ ، ٥٥٦ ـ ٥٥٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٥ ، والبيان ١ / ١٤٠ ـ ١٤١ ونقل من كلام المؤلف من غير ما تصريح على المعهود منه ، والبحر ٢ / ١٢ ـ ١٣ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، وابن كثير ١ / ٣٠٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٥١ ، والبصريات ٩٤ ، ومجالس ثعلب ٥٧٣ . وقد أعاد المؤلف هنا ما قاله في الجواهر .

(٤) وقتادة ومجاهد وغيرهم .

(٥) انظر المصادر السالفة .

(٦) لم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه ، ونقله المؤلف في الجواهر أيضاً . وماقاله أبو علي هنا هو قول الإمام مالك ، وروي عنه غير هذا القول ، انظر تفسير القرطبي . واقتصر أبو علي في البصريات على قوله « أي من ترك أن يقتل فقد عفي له »اهـ .

(٧) زيادة من الجواهر .

المطالبة ، وليؤدِّ القاتل إليه الدّيَةَ بإحسان فلا يَمْطُلْه . والأداءُ في تقدير فِعْلِ المفعول ، أي : فله أن يُؤَدّى إليه ، يعني الميسَّرَ له ، ولو قُدِّر تقديرَ أن يؤدّي القاتلُ = جاز . والباء حالٌ ، ولم يكن من تمام الأداء لِتَعَلُّقِ « إلى » به .

٣

قال عثمان[1] : قد يمكن أن يكون تقديره : فمن عُفي له من أخيه عن شيء ، فلما حذف حرف الجرّ ارتفع « شيء » بوقوعه موقع الفاعل ، كما أنك [لَوْ[2]] قلتَ : سِيرَ بزيدٍ وحذفتَ[3] الباءَ قلت : سِيرَ زيدٌ . ويجوز[4] فيه وجه آخر ، وهو أن يكون « شيء » مرتفعاً بفعل محذوف / يدل عليه قوله ﴿ عُفي له ﴾ لأن معناه : تُرِكَ له شيء من أخيه أي من حق أخيه ، ثم حذف المضاف وقدّم الظرف الذي هو صفة للنكرة عليها فنصب على الحال في الموضعين منها .

٦ ١٨ / ١ (٢٤ / ١) ٩

وقال أبو علي في موضع آخر : أي من جناية أخيه ، وتقديره : من جنايته على أخيه . والعفو : التيسيرُ دون الصَّفْح كالذي في قوله : « وآخِرُهُ عَفْوُ اللهِ »[5] أي : يُسِّر [له[6]] قبول الصلاة في آخره كقبولها في أوّله ، ولم يضيّق على المصلّي . والمعنى : فمن عُفي له من أخيه شيء أي شيء من القصاص ، وهو أن يعفو أحد الأولياء عن حقّهم . فـ « شيء » نكرة ينصرف إلى القصاص المقدّم ذكرُه ، كما يرجع الكناية إلى المكنيّ المذكور قبلَه ، ولا يُحمل على : من عُفي له من أخيه شيء من العفو بعفو القصاص دون البَدل ، لأن العفو لم يذكَرْ قبلُ ،

١٢ ١٥

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، ولم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه ، وقد نقله المؤلف في الجواهر أيضاً .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) لم تظهر في مصورة الأصل . وفي الجواهر : ثم حذفت .

(٤) هذا كلام عثمان أيضاً .

(٥) هذا قطعة من حديث أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ برقم ١٧٢ ولفظه : « الوقت الأول من الصلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله » . وقال الشيخ العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر في التعليق عليه : « وهو حديث باطل كما نصّ عليه العلماء الحفاظ ، انظر كلامه . وانظر نصب الراية ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ . وهو في الجواهر ٤٨ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٢٥٤ .

(٦) زيادة من الجواهر .

ولأنك إذا أردت شيئاً من العفو فكأنـك قلت : فمن عفي لـه من أخيـه عفوٌ ، ثم وضعت « شيئـاً » موضع « عفو » ، وأجمعوا على أنـه لا يجـوز : جُلِس جلـوسٌ ، لأن جُلِس يدلّ على جلوسٍ ما[1] . ٣

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[2] [١٨٠]

أي : إذا حضر أحدكم أسبابُ الموت ، فحذف المضاف .

وقولُه : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْراً ﴾[3] [١٨٠] . ٦

اختلف الناس في الوقف على هذا الموضع :

فروي عن نـافع[4] الوقف عليـه . ويكون الـذي قـام مقـام الفـاعـل قـولـه ﴿ عليكم ﴾ أي فُرِضَ عليكم وأُوجِبَ[5] . فيرتفع ﴿ الوصيّة ﴾ بالابتـداء ، وقولـه ﴿ للوالدين ﴾ خبر له أي الوصيّـة ثـابتـة للوالـدين . والآيـة منسوخـة[6] بـآيـة الإِرْث[7] وبقوله صلى الله عليه وآله : « لاوَصِيَّةَ لِوَارِثٍ »[8] . ٩

---

(١) فلا فائدة فيه . والمصدر القـابل للنيـابـة عن الفـاعل هو المصـدر المتصرف المختص . انظر شرح اللمع للمـؤلف اللـوح ٣٩ / ٢ ، ولابن برهـان ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٥٣ ، وشرح الكافيـة ١ / ٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٧٣ ، والهمع ٢ / ٢٦٧ .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤١ ،ومجمع التفاسير ١ / ٢٥٣ .

(٣) سياق الآية ﴿ ..إن ترك خيراً الوصيةُ للوالدين والأقربين ... ﴾ .

(٤) ومحمد بن عيسى الأصبهـاني وأحمـد بن جعفر الـدينوري ، وأنكره النحـاس في القطع ١٧٦ ، وأجـازه الداني في المكتفى ١٨٠ وصـاحب منـار الهـدى ٤٥ على أن يكون نـائب الفـاعل « الإيصـاء » الـذي دلتـه عليـه الـوصيـة وذهب الـداني إلى أن ﴿ الـوصيـة ﴾ مبتـدأ والخبر محـذوف والتقـدير فعليكم الوصية ، وذهب صـاحب منـار الهـدى إلى أن الخبر قولـه ﴿ للـوالـدين ﴾ ، وهـو قـول المؤلف . وقدنصّا على أن المختار عدم الوقف .

(٥) في الأصل : أو وجب ، وهو تحريف .

(٦) اختلفت أقوالهم فيها : فقيل منسوخـة مطلقـاً وهو مـاذكره المؤلف ، وقيـل مـا نـسـخ منهـا وصيـة الـوالـدين فقـط ، وقيـل محكـة غير منسـوخـة . انظر الإيضـاح لنـاسـخ القرآن ومنسـوخـه ١٤٠ ـ ١٤٥ ، ونـاسـخ القرآن ومنسوخـه ٢٥ ، والنـاسـخ والمنسـوخ ٥٤ ـ ٥٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٨ ، والقرطبي ٢ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، وابن كثير ١ / ٣٠٢ ـ ٣٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٧ .

(٧) هي قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ..... ولأبويه لكل واحـد منهما السدس .... ﴾ الآية ١١ من سورة النسـاء .

(٨) هذا قطعة من حديث أخرجه في كتاب الوصـايـا أبو داود برقم ٢٨٧٠ ، والترمـذي برقم ٢١٢١ ، وابن ماجه برقم ٢٧١٣ ، وأحمد في المسند ٤ / ١٨٧ ، ٢٣٨ ، وجعله البخـاري في ترجمـة البـاب الـسـادس=

وسائر الناس لايقفون على قوله ﴿ خيراً ﴾ . ولهم في قوله ﴿ الوصيةُ للوالدين ﴾[1] قولان :

٣ أحدهما : أنه يرتفع بـ ﴿ كتب ﴾ أي : كتب عليكم الوصيةُ للوالدين[2] .

والقول الثاني : أنه على إضمار الفاء أي : إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً فالوصيّة للوالدين . فالفاء جواب الشرط ، وقد أضمره ، وهو قول

٦ الأخفش[3] . وليس بحَسَنٍ ؛ لأنَّ إضمار الفاء ليس بالفصيح وموضعُه الشعر[4] ، كقوله[5] :

مَنْ يَفْعَلِ ٱلحَسَنَاتِ ٱللهُ يَشْكُرُها وَٱلشَّرُّ بِٱلشَّرِّ عِنْدَ ٱللهِ مِثْلانِ

=من كتاب الوصايا . وأخرجه الدرامي في الوصايا ٢ / ٤١٩ ، وأحمد في المسند ١ / ١٨٦ ، ٢٣٩ بلفظ « لا يجوز لوارث وصية » .

(١) انظر الجواهر ٧٨٠ ، ومعاني القرآن لـلأخفش ١٥٨ ، وللفراء ١ / ١١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤١ ، والبحر ٢ / ١٩ ـ ٢٠ ، والبصريات ١٦٨ .

(٢) وهو قول الفراء وغيره .

(٣) انظر معاني القرآن له ، والجواهر ، والبصريات .

(٤) انظر المصادر الآتية في تخريج البيت .

(٥) قيل هو عبد الرحمن بن حسان ، وإليه نسب البيت في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وتعليقات أبي الحسن على النوادر ٣١ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٠ ، ٣٧١ ، والمغني ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣٣ . وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني ٦٥ ، والبغدادي في الخزانة ٣ / ٦٤٤ ـ ٦٤٥ وحاشيته على شرح سعاد ١ / ٤٣٦ وشرح أبيات المغني ١ / ٣٧١ ـ ٣٧٧ أنه ينسب إلى عبد الرحمن وإلى كعب بن مالك . ونسب إلى كعب بن مالك في ابن السيرافي ٢ / ١٠٩ . ونسب إلى حسان في بعض نسخ كتاب سيبويه انظر ١ / ٤٣٥ بولاق و ٣ / ٦٤ هارون ، وليس في ديوانه .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٦ ، والأصول ٣ / ٤٦٢ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٣ ، ٣٦٢ و ٢ / ٧٠ و ٣ / ٦٢ ، والبغداديات ١٩٩ ، ٢٠٢ ، والخصائص ٢ / ٢٨١ ، والمحتسب ١ / ١٩٣ ، والمنصف ٣ / ١١٨ ، وسر الصناعة ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، وما يجوز للشاعر ٢٤٩ ، والبيان ١ / ١٤١ ، وابن يعيش ٩ / ٣ ، وضرائر الشعر ١٦٠ ، والبحر ٢ / ٢٠ ، وابن الشجري ١ / ٨٤ ، والمغني ١٣٣ ، ١٨٦ ، ٢١٨ ، ٣١١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٦٧١ ، ٨٣٢ ، ٨٤٩ .

هكذا إنشادُ سيبويه[1] . وزعم المبرّد[2] أنّ الروايةَ[3] :

مَنْ يَفْعَـلِ ٱلْخَيْرَ فـٱلرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ . . . .

وزعم أنّ إضمار الفاء قبيح جداً[4] .

قوله تعالى : ﴿ حَقّاً عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[5] [١٨٠]

نصب على المصدر ، أي حقّ حقاً ، وأُضْمِر لأن قوله ﴿ الوَصِيَّةُ لِلْوالِـدَيْنِ والأَقْرَبِين بِٱلْمعروفِ ﴾ ناب عن « حقّ حقاً »[6] . ثم قال : ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ ﴾[7] [١٨١] ولم يقل « فمن بدّلها » ، والذي تقدّم ذكرُ الوصية ، لأنه أراد : فمن بدّل الإيصاء ، والإيصاء والوصيّة واحدٌ .

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ كَما كُتِبَ على الَّذين مِنْ قَبْلِكُم لَعَلَّكُم تَتَّقُون . أَيّاماً مَعْدُودات ﴾[8] [١٨٣ ـ ١٨٤]

---

(١) وغيره .

(٢) انظر المقتضب ٢ / ٧٢ وحاشية محققه العلامة الشيخ عضيمة رحمه الله ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) وهي رواية الأصمعي .

(٤) وقيل يرتفع قوله ﴿ الوصية ﴾ بالابتداء و ﴿ للوالـدين ﴾ خبره والجملة محكية ، وهو قول أجازه الفراء ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ٢ / ٢١ ـ ٢٢ .

(٦) ذكر الطبرسي أنه يجوز أن يكون مصدر كتب من غير لفظه ، واختاره أبو حيان .

(٧) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومجمع البيـان ١ / ٢٦٨ ، والبيـان ١ / ١٤٢ ، والبحر ١ / ٢٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٧١ ـ ٧٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٦٨ .

(٨) انظر الجـواهر ٢٣ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، وشرح اللمـع اللـوح ٣٠ / ٢ و ٦٣ / ٢ و ٨١ / ١ و ١٥٥ / ٢ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ١٥٨ ، وللفراء ١ / ١١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٥ ، والحجـة ١ / ١٥ ـ ١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧١ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ١ / ٣١ .

المعنى يقتضي أن يكون قوله ﴿ أياماً معدودات ﴾ ينتصب بـ ﴿ الصيام ﴾ من قوله ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ أي الصيام في أيام معدودات . ٣ وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى إلا أنَّ[1] الصناعة تمنع منه ، لأن الصيام مصدر ، فلو كان عاملاً في قوله / ﴿ أياماً ﴾ لم يَجُز الفصل بينه وبين « أيام » ١٨ / ٢ بقوله ﴿ كما كتب ﴾ ؛ لأن قوله ﴿ كما كتب ﴾ صفة مصدر محذوف ، (٢٤ / ٢) ٦ والتقدير : كتب عليكم الصيام كتابة مثل ما كتب ؛ فلما فصل بـ ﴿ كما كتب ﴾ بين « الصيام » و « أيام » علمتَ أنه ليس من صلته[2] . فإذاً انتصابه بمضمر تقديره : صوموا أياماً ، فحذف « صوموا » لأنّ قوله ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ٩ يدلُّ عليه[3] .

قوله تعالى : ﴿ وعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾[4] [١٨٤]

أي يطيقون الصوم[5] .

---

(١) هذه عبارته ، وهو أسلوب مولد لا وجه له ، والصواب « فإن ... » . انظر الهمع ٢ / ١٤١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٩٤ والنحو الوافي ١ / ٤٥٢ ، ٤٧١ ، ٦٣٢ و ٤ / ٤٣٤ .

(٢) لا يفصل بين المصدر ومعموله بالصفة ولا بالخبر ، لأن الإخبار عنه ووصفه يؤذنان بتمامه وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ؛ فلا يجوز : عجبت من ضربك الشديدِ عمراً ولا أكلُ زيد كثيرٌ الطعامَ ، لأن المصدر مقدر بحرف مصدري والفعل فهو كالموصول ومعموله كالصلة ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي . انظر في ذلك المقتضب ٣ / ١٩٣ ، ١٩٧ ، والأصول ٢ / ٢٢٣ ، والبصريات ٣٣٤ ، واللمع ٢٩٥ ، وشرح اللمع اللوح ٩٦ / ٢ و ١٤٩ و ١٥٥ ، والخصائص ٣ / ٢٥٥ ـ ٢٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٠ ، والهمع ١ / ٣٠٢ ـ ٣٠٣ و ٥ / ٦٩ ـ ٧٠ . وقد عدد المؤلف في الجواهر ٦٣٥ ـ ٦٤٧ ما جاء في القرآن مما فيه في الظاهر فصل بين الصلة والموصول . وانظر ما سيأتي ١١٧٤ .

(٣) هذا أحسن ما قيل فيها . وأجيز أن ينتصب ﴿ أياماً ﴾ على الظرف أو على المفعول على السعة ، وردهما أبو حيان بأن الظرف محل للفعل والكتابة ليست واقعة في الأيام لكن متعلقها هو الواقع في الأيام . وأجيز أن يكون موضع الكاف حالاً من الصيام .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وللفراء ١ / ١١٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٤ ، والبحر ٢ / ٣٦ ، وتفسير الطبري ٢ / ٧٧ ـ ٨٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٨٨ ، وابن كثير ١ / ٣٠٨ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٥٨ .

(٥) هذا قول أكثر أهل العلم . وقيل الهاء تعود إلى الفداء وقيل إلى الطعام .

[وقوله[1]] ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[2] [١٨٤]

﴿ فدية ﴾ مبتدأ ، و﴿ طعام ﴾ بدل منه[3] ، و﴿ مسكين ﴾ جر بالإضافة ، والخبر مقدّم وهو قوله ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ .

ومن قال : ﴿ فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِين ﴾[4] أضاف الفدية إلى الطعام ، وجمع المساكين ؛ لأنه كان على كل واحد منهم في ابتداء الإسلام إطعامُ مسكين ، ثم نُسِخَ[5] بقوله ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [١٨٥] . والطعام بمعنى الإطعام كما أنّ السّلامَ بمعنى التسليم ، وأنشدوا[6] :

. . . . وبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[7]

أي : بعد إعطائك .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ، والحجة ٢ / ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٢ ، والبيان ١ / ١٤٣ ، والبحر ٢ / ٣٧ .

(٣) أو عطف بيان ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٤) وهما نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ فديةٌ طعامُ مسكين ﴾ . انظر السبعة ١٧٦ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٥) النسخ ثابت في حق الصحيح المقيم بإيجاب الصيام عليه ، وأما الشيخ الفاني الذي لايستطيع الصيام فله أن يفطر ولا قضاء عليه ، عن ابن كثير ١ / ٣٠٨ . وانظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٤٩ ـ ١٥٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٥ ـ ٢٦ ، والناسخ والمنسوخ ٦٣ ـ ٦٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٨٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٨٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٤ .

(٦) للقطامي ، د ، ق ١٣ / ٣٨ ص ٤١ . وهو له في طبقات فحول الشعراء ٥٣٧ ، والشعر والشعراء ٧٢٣ ، وسفر السعادة ٧٤٩ ، وتذكرة أبي حيان ٤٥٦ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٥٠٥ ، والخزانة ٣ / ٤٤٣ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٢٦ ، ٤٩٢ ، والحجة ١ / ١٣٥ و٢ / ٢٦٤ و٣ / ٢٩٧خ ، والخصائص ٢ / ٢٢١ ، والإفصاح ١٨٣ ، ٣٥٦ ، والمخصص ١٢ / ٢٢٦ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٢ ، وسيأتي ٩٥٢ .

(٧) صدره . أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنّي

ومعنى ﴿ فمن شهـد منكم الشهر ﴾[1] أي : فمن شهـد منكم المصرَ في الشهر ، فحـذف المفعول وهـو « المصر » ، وحـذف « في » لأن انتصـاب « شهر » على
٣ الظرف . ولا بدَّ من إضمار « المصر » في الآيـة لأنَّ المسافر قـد شهـد الشهر ولم يلزمه الصوم ؛ فثبت أنَّ الإقامةَ بالمصر شرطٌ لوجوب الصوم[2] ، فلا بدَّ من إضمار المصر .

٦ ثم قال ﴿ فليصمه ﴾ ولم يقل « فليصُم فيه » لأنه نصبه نصب المفعول بـه ولم يَرُدَّه إلى الأصل[3] إلى الظرف الـذي يجب إبراز « في » مـع ضميره ، نحـو : اليـوم صمت فيه .

٩ ومحلُّ قوله ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمـه ﴾ رفعٌ لأنـه خبر المبتـدأ الـذي هو قوله ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [١٨٥] لأن قولـه ﴿ شهر رمضـان ﴾ مبتـدأ[4] ، وقـولـه ﴿ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ رفـع صفـة الشهر ، وقـولـه ﴿ هُدًى
١٢ لِّلنَّاسِ ﴾ في موضع الحال ، أي : هادياً للناس ، و ﴿ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى ﴾ عطف عليه ، و ﴿ الْفُرْقَانِ ﴾ عطف على الهدى ؛ ثم أخبر عنه .

وكان حقّـه أن يقـال : فمن شهـده منكم فليصمـه ، ولكنـه أظهر « الشهر »

---

(١) انظر الجـواهر ٤٤٩ ، وشرح اللمع اللـوح ٥٠ / ٢ و ٦٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ ، والحجـة ١ / ٢٥ ، ومجمـع البيـان ١ / ٢٧٥ ، والبيـان ١ / ١٤٤ ـ ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٣٨ ـ ٣٩ ، وتفسير الطبري ٢ / ٨٥ ـ ٨٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٩٩ ، وابن كثير ١ / ٣١٠ ـ ٣١١ ، ومجمـع التفـاسير ١ / ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، والخصائص ٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٨ .

(٢) وهو ماعليه جمهور الأمة ، وقيل غير ذلك .

(٣) قوله « إلى الأصل » الكلام مستغن عنه ، ولم يقع فيما نقله صـاحب البيـان من كلام المؤلف من غير ما تصريح على المعهود منه .

(٤) وأجاز في الجواهر أن يرتفع بالابتداء والخبر محذوف ، والتقـدير : فيما يتلى عليكم ، وأجـاز أيضـاً أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هو أو ذلكم شهر رمضـان ، وهو قول الأخفش والفراء وغيرهـا . انظر الجـواهر ٣١٠ ـ ٣١١ ، ٧٤٣ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ١٥٩ ، وللفراء ١ / ١١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٥ ، والبيان ١ / ١٤٤ ـ ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٣٨ ـ ٣٩ .

ووضعه موضع الهاء لطول الكلام ، كما قال الشاعر :[1] :

لاأَرَى ٱلْمَـوْتَ يَسْبِـقُ المَـوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ المَـــوْتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا

وكان حقّه : لا أرى الموت يسبقه شيء ، فأعاد لفظه تفخيماً لشأنه ، وقال ٣ تعالى : ﴿ ولله ما في السَّمٰوَاتِ وما في الأَرْضِ وإلى اللهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٩] ولم يقل : [و[2]] إليه[3] .

---

(١) سيأتي البيت ٤٨٥ ، ٧٥٧ . وقد نسبه في الموضع الأخير إلى ابن عديّ بن زيد ، واسمه سَوَادَةُ . وإليه نسب البيت في الجواهر ٩١٣ ، والكتاب ١ / ٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٦ . وذكر البغدادي في الخزانة ١ / ١٨٣ ـ ١٨٦ أن البيت من كلمة تروى لعدي ولابنه سوادة وذهب إلى أن الصواب نسبتها إلى عديّ فاقتصر في شرح أبيات المغني ٧ / ٧٧ ـ ٧٨ على نسبتها إليه .

وقال ابن السيرافي ١ / ١٢٥ معلقاً على نسبة البيت في الكتاب إلى سوادة : « كذا في الكتاب سوادة بن عدي والقصيدة تروى لعدي بن زيد وتروى لسواد [كذا] بن زيد بن عدي بن زيد » . وانظر ديوان عدي ٦٣ ـ ٦٦ . ولسوادة ذكر في رسالة الغفران ١٣٨ ، ومعجم ما استعجم ٧٦٧ .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢١٢ ، وإيضاح الوقف ٣٢٠ ، ٦٩٤ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٩٠ ، والقطع ١٢٥ ، ٢١٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٠ و ٢ / ٤٢٢ و ٣ / ٤٥٩ ، ٧٨٧ ، والخصائص ٣ / ٥٣ ، والإفصاح ١٤٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٥٨ ، ١٥٤ و ٤ / ١١٢ ، والبيان ١ / ٦٣ ، ١١٢ ، ١٤٤ ، ٣٧٩ ، والمغني ٦٥٠

وذكر الأعلم بطرة الكتاب ١ / ٣٠ أنه ينسب لسوادة بن عدي ولأمية بن أبي الصلت ، ولم أجده في ديوان أمية .

ولم يجز سيبويه ومن وافقه وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة إلا في الشعر واشترط أن يكون بلفظ الأول كما في البيت ، وأجاز ذلك أبو الحسن ومن وافقه وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره . انظر شرح الكافية ١ / ٩٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في تخريج البيت ، وماسيأتي من ذلك ومصادره ٢٤٠ ، ٤٨٥ ، ٦١٠ ، ٧١٠ ، ٧٥٧ ، ١٠٦٤ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) ليس تكرير « الموت » في البيت كتكرير « الشهر » و « الله » في الآيتين ، لأن الشاعر كرره في جملة واحدة لأن جملة « يسبق الموت شيء » في موضع النصب مفعول ثان لـ « أرى » وهو ما خصه سيبويه ومن وافقه بضرورة الشعر . أما تكريره في جملتين كما في الآيتين فجائز حسن .

ويجوز أن يرتفع ﴿ شهر رمضان ﴾ على أنه بدلٌ[1] من « الصيام » في قوله ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ، ﴿ شهر رمضان ﴾ أي صيامُ شهر رمضان .

٣ وقد قُرِئَ بالنصب عن حفص عن عاصم ﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ ﴾[2] . على أن يكون بدلاً[3] من قوله ﴿ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴾ أي : صوموا أياماً معدودات شهرَ رمضان .

٦ فإن قال قائلٌ : لِمَ قال ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾ [سورة البقرة : ٨٠] وقال ههنا ﴿ مَعْدُودَاتٍ ﴾ = فالجواب : إنَّ جَمْعَ التكسير مؤنّث نحو قولك : الرجالُ قامتْ ، والقصورُ شُيِّدَتْ وقصورٌ مشيَّدة ، هذا هو الأصل / ١٩ / ١ (٢٥ / ١)

٩ وإنما يجمع بالألف والتاء ما كان جمعاً لمؤنث كقولك : نساء مسلمات ، لأن واحده مسلمة ، ثم يشبَّه الجمع الذي ليس للعقلاء الذي واحده مذكر بجمع المؤنث ، فيقال : كُوزٌ مكسور للواحد ، وكِيزانٌ مكسورات ، تَشْبيهاً

١٢ بـ « مسلمات » ، والأصل : كيزانٌ مكسورة ، لأن التأنيث للجماعة لا لأنّ[4] واحده مؤنث ، فكذلك الأصل : إلا أياماً معدودة ، لأن واحده يوم مذكر ، وحيث قال معدودات فللتشبيه بـ « مسلمات » .

١٥ فإن قيل : ولِمَ كرّر قوله ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١٨٤ ، ١٨٥] مرتين = فالجواب : [إنه[5]] إنما كرّره لأنه ذكره أولاً مع قوله ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وقوله ﴿ وعلى الذين

---

(١) وهو قول الكسائي . وفي الأصل : يرتفع شهر رمضان الذي على أنه بدل .

(٢) هي قراءة شاذة رويت عن الحسن ومجاهد وشهر بن حوشب ، ورواها أبو عمارة عن حفص وهارون الأعور عن أبي عمرو . انظر شواذ ابن خالويه ١٢ ، والبحر ٢ / ٣٨ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٢٩١ ، والمصادر السالفة ١٣٨ ح ٤ .

(٣) وقيل انتصب على إضمار فعل تقديره صوموا ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة في ح ٢

(٤) في الأصل : لأنّ ، وهو سهو . وفي ي « لأنّ » بغير « لا » وهو سهو أيضاً .

(٥) زيادة من ب و ي . وفي الأصل : فالجواب قلنا إنما .

يطيقونه ﴾ منسوخ كما ذكرنا[1] بقوله ﴿ فمن شهد منكم الشهر ﴾ فأعاد ذكره مع الناسخ ليُعلَمَ أنه حكمٌ باقٍ غير منسوخ .

قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا ٱلْعِدَّةَ ﴾[2] [١٨٥]   ٣

بالتخفيف والتشديد[3] . وهما لغتان : كَمَّلْت وأَكْمَلْتُ . والواو في قوله ﴿ ولتكملوا العدة ﴾ معطوف على مضمر ، والتقدير : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ليُسَهِّل عليكم ولتكملوا العدة ، فحذف الفعل الذي هو « ليسهّل عليكم »[4] .   ٦

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾[5] [١٨٨]   ٩

---

(١) فيما سلف ١٣٧ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٩ ، وللفراء ١ / ١١٣ ـ ١١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ ـ ٢٤٠ ، والحجة ٢ / ٢٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، والبيان ١ / ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٤٢ ـ ٤٣ .

(٣) قرأ بالتشديد أبو بكر عن عاصم وأبو عمرو في رواية عنه ، وقرأ الباقون بالتخفيف . انظر السبعة ١٧٦ ـ ١٧٧ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٤) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه ، وعبارة الزجاج « فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكملوا العدة » وقدره الفراء ومن وافقه « ولتكملوا العدة فعل ذلك » . وقال الأخفش هو معطوف على ما قبله كأنه قال : ويريد لتكملوا . وقيل غير ذلك .

وماقاله الزجاج والفراء هنا هو مذهبهما فيما جاء في التنزيل والواو فيه داخلة على الفعل المضارع المقترن بلام كي وليس قبله شي يصح أن يعطف عليه . فالزجاج ومن وافقه يذهبون إلى أن الكلام محمول على المعنى والواو عاطفة ما بعدها على مضمر قبلها ، والفراء ومن وافقه يذهبون إلى أن الواو دخلت في الكلام على إضمار فعل بعدها .

فلام كي عند الزجاج ومن وافقه متعلقة بما تعلقت به اللام المضمرة وهو العامل الذي قبلها أو مادل عليه . وقدر أبو حيان أنها متعلقة بـ « فَعَلَ » عند الزجاج ، والظاهر أنه وهم منه . والفراء ومن وافقه يعلقونها بالعامل المضمر المؤخر . انظر المصادر السالفة وماسيأتي ١٨٥ ـ ١٨٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٤٠٠ وغيرها (انظر فهرس مسائل العربية بآخر الكتاب برسم : اللام) ، وانظر المصادر المذكورة في هذه المواضع .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٠ ، وللفراء ١ / ١١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، ومجمع=

[قوله ﴿ وتدلوا ﴾ جزم عطف على قوله ﴿ ولا تأكلوا ﴾ أي لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولاتدلوا بها إلى الحكّام][1] فأضمر « لا » لجري ذكره .
٣ ومعنى ﴿ تدلوا بها إلى الحكام ﴾ تَرْشُوها إليهم ليحكموا لكم بالباطل[2] ؛ يقال : أَدْلَيْتُ الدلوَ في البئر : إذا أرسلتَها فيه .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ وتدلوا بها إلى الحكام ﴾ نصباً على إضمار « أن » ،
٦ والمعنى : لا تجمعوا بين أن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأن تدلوا بها إلى الحكام[3] ؛ ومنه قولُ عبد الرحمن بن حسان[4] :

=البيان ١ / ٢٨٢ ، والبيان ١ / ١٤٥ ـ ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٥٥ ـ ٥٦ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٠٧ ، والقرطبي ٢ / ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، وابن كثير ١ / ٣٢٥ ـ ٣٢٦ ،ومجمع التفاسير ١ / ٢٧٢ ، وتفسير غريب القرآن ٧٥ . وتمام الآية : ﴿ ... إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب . وقوله « أي لاتأكلوا » . ليس في ب .

(٢) عن قتادة وغيره ، ورجحه ابن عطية والقرطبي . وقيل : تدلوا بها أي تخاصموا بها إلى الحكام بالباطل ، وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما .

(٣) أجاز هذا الوجه الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم . واعترض أبو حيان على هذا القول بحق ، قال : « هذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين : أحدهما أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده ، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما .... والثاني ـ وهو أقوى ـ : أن قوله ﴿ لتأكلوا ﴾ علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له لأنه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن يترتب على وجودهما بل إنما يترتب على وجود أحدهما وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام ... » اهـ . وهو كما قال .

(٤) لا أعرف أحداً نسب البيت إلى عبد الرحمن . وقد نسبه سيبويه ١ / ٤٢٤ للأخطل ، ونسبه ابن السيرافي ٢ / ١٨٨ لحسان ، وليس في ديوانيهما . وذكر الأعلم أنه ينسب لأبي الأسود ، وهو له من كلمة طويلة ، انظر الحلل ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني ١٩٤ ، والخزانة ٣ / ٦١٨ ـ ٦١٩ ، وذيل ديوانه ٢٣٣ . وأدخله المتوكل الليثي في كلمته فنسب إليه ، انظر المسائل المنثورة ٦٩ ، وفرحة الأديب ١٣٤ ـ ١٣٥ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٨٣ ـ ٦٨٤ ، والأغاني ١٢ / ١٦٠ . والمؤتلف والمختلف ١٧٩ ، ومعجم الشعراء ٣٣٩ ، وفصل المقال ٩٣ ـ ٩٤ ، والحماسة البصرية ٢ / ١٥ . =

لاتَنْـهَ عَنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أي : لا تجمع بين أن تنهى عن خلق وبين أن تأتي مثله .

٣ قوله تعالى : ﴿ وليْسَ البِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا البُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾[1] [١٨٩]

إن قال قائل : لم اختلف القراء في قوله ﴿ لَيْسَ البِرّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم ﴾ [سورة البقرة : ١٧٧] فقرأها بعضهم بالرفع وبعضهم بالنصب[2] ، ولم يختلفوا فيه ههنا ٦ بل قرأه كلُّهم ﴿ وليس البرُّ بأن تأتوا البيوت ﴾ بالرفع دون النصب[3] = فالجواب أنّ الأمر حيث قرؤوها بالرفع والنصب مُتَرَدِّدٌ[4] بين أن يُجْعَلَ ٩ ﴿ البرّ ﴾ اسم ﴿ ليس ﴾ و﴿ أن تولوا ﴾ خبره ، وبين [أن يُجعلَ][5] ﴿ أن تولوا ﴾ اسمه و﴿ البرّ ﴾ خبره ، فاحتملت الآية الوجهين ، فجاز الرفع والنصب . وههنا لا تحتمل إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون ﴿ البرّ ﴾ اسمه و

= وينسب للطرماح ولسابق البربري ، وليس لهما . انظر الاختلاف في قائله في شرح شواهد المغني ٢٦٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٣ - ٣٩٦ ، والخزانة ٣ / ٦١٧ - ٦١٩ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ١١٢ - ١١٣ .

وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤ ، ١١٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والقطع ١٣٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٩ ، ٢٤١ ، والإيضاح ٣١٤ ، والجمل ١٨٧ ، والأزهية ٢٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٢ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، ورصف المباني ٤٢٤ ، والمغني ٤٧٢ ، والهمع ٤ / ١٢٧ .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٤٢ ، والحجة ٢ / ٢١٤ - ٢١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٢ / ٦٢ - ٦٤ .

(٢) انظر ما سلف ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) هو كا قال .

(٤) في الأصل : مُرَدَّد .

(٥) زيادة مني .

﴿ بأن تأتوا البيوت ﴾ خبره ، لأجل دخول الباء ، والباء لايدخل إلا على خبر « ليس » ، كقولك : ليس زيد بقائمٍ ، ولا يجوز : ليس قائماً بزيد ، ويُجعل « بزيد » اسمه .

٣

وقُرِئ ﴿ البُيُوتَ ﴾ و﴿ البِيُوتَ ﴾ بالضم والكسر[1] . فالضم هو الأصل لأنه على [وزن[2]] « فُعُول » مثل كَعْب وكُعُوب . ومن كسر الباء فلِمَكَانِ الياء التي بعدها . وبعض الناس[3] استضعف هذه الكسرة فقال : هي توجب الخروجَ / من كسر إلى ضمّ ، وهو قبيحٌ .

٦

٢ / ١٩

(٢ / ٢٥)

قوله تعالى : ﴿ ولا تُقَاتِلُوهُمْ ﴾[4] وقرئ ﴿ ولا تَقْتُلُوهُم ﴾ ، ﴿ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ و﴿ حَتَّى يَقْتُلُوكُم ﴾ [١٩١] .

٩

فمن قال ﴿ ولا تقاتلوهم ﴾[5] قال : المعنى : ولا تبدؤوا بقتالهم عند المسجد الحرام حتى يبتدئوا . ومن قال ﴿ ولا تقتلوهم ﴾ قال : إنّ النهي عن القتل يتضمّن النهي عن القتال ؛ فهذا أبلغ[6] .

---

(١) قرأ بضم الباء أبو عمرو وحفص عن عاصم وورش عن نافع ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ١٧٨ ـ ١٧٩ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) هو أبو حاتم ، فقد اختار الضم ولم يجز الكسر . انظر الكشف لمكي ١ / ٢٨٥ . لكن لم يُستقبح ذلك لأن الحركة للتقريب من الحرف وليست بمنزلة مالا تقريب فيه . انظر الحجة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٢ ، والحجة ٢ / ٢١٧ ـ ٢١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٢ / ٦٦ ـ ٦٧ ، وتفسير الطبري ٢ / ١١٢ ، والقرطبي ٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٣ ، وابن كثير ١ / ٣٢٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٧٧ .

(٥) وهم غير حمزة والكسائي فقرآ ﴿ ولاتقتلوهم ﴾ . انظر السبعة ١٧٩ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٦) والمعنى ولاتبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم به ، ويلزم منه ألا يقتل المسلمون المشركين حتى يقتلوا منهم قتيلاً . قال الإمام الطبري « وإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أنه قد كان تعالى ذكره أذن لهم بقتالهم إذا كان ابتداء القتال من المشركين قبل أن يقتلوا منهم قتيلاً وبعد أن يقتلوا منهم قتيلاً ... » اهـ ولهذا مااختار القراءة بالألف .

قوله تعالى : ﴿ فما استيسر من الهدي ﴾[١] [١٩٦]

في الموضعين[٢] في موضع الرفع ، لأن التقدير[٣] : فالواجبُ ماستيسر من الهدي ، فحذف المبتدأ . وقال قوم[٤] : التقدير : فعليكم ماستيسر من الهدي ، فيكون « ما » مرفوعاً بالابتداء ، و « عليكم » خبراً مضمراً .

قوله تعالى : ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾[٥] [١٩٦]

إن قال قائل : فالعشرة بنفسها كاملة فما وَجْهُ تقييدها بقوله ﴿ كاملة ﴾ = فالجواب أن الله تعالى [لَمّا][٦] قال : ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ وأوجب صومَ ثلاثة أيام هناك وصومَ سبعة أيام بعد الرجوع = جاز أن يُتَوَهَّم أنه مُخَيَّر بين الثلاثة والسبعة ، فأزال ذلك التَّوَهُّمَ ورَفَعَ اللَّبْسَ بقوله ﴿ كاملة ﴾[٧] فلا يجوز [له][٦] إلا إتمام عشرة لأجل قوله ﴿ كاملة ﴾ .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٢ ، وللفراء ١ / ١١٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩٠ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٧٤ ، والمغني ٨٢٦ .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ... فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ... ﴾ .

(٣) انظر البحر والمغني .

(٤) منهم الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء وغيره أن يكون موضع « ما » نصباً بفعل مقدر ، والتقدير : اهدوا ماستيسر .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩١ ، والبحر ٢ / ٨٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٤٨ ـ ١٤٩ ، والقرطبي ٢ / ٤٠٢ ـ ٤٠٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٨٧ ، والمغني ٤٦٨ .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وهو مبني على أن الواو قد تكون بمعنى « أو » التي للتخيير ، قال أبو حيان : « وهو قول جار على مذهب أهل الكوفة لاعلى مذهب البصريين ، لأن الواو لاتكون بمعنى أو » اهـ . وانظر المغني . وقيل : إنما قال « كاملة » للتوكيد ، وهو قول الأخفش ، واختاره أبو حيان وغيره ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾[1] [١٩٧]

إن قال قائل : ما وجه قوله ﴿ الحج أشهر ﴾ والأَشْهُر تكون غير الحج = فالجواب أن التقدير : أشهر الحج أشهر معلومات ، فحذف المضاف[2] .
٣ وإن شئت قلت : الحجُّ حَجُّ أشهر معلومات ، فحذف المضاف من الاسم الثاني[3] . [وإن شئت جعلت نفس الحج نفس الأشهر[4] (...) لكثرته فيها كما
٦ جعلتْها الإقبالَ والإدبارَ في قولها[5] :

. . . . فإنَّما هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[6]][7]

قوله تعالى : ﴿ فَلاَ رَفَثَ ولا فُسُوقَ ﴾[8] [١٩٧]

---

(١) انظر الجواهر ٤٩ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١١٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٥ ، والحجة ٢ / ٢١٣ ـ ٢١٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٨٤ ـ ٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ٣٢٤ ، والمغني ٨١٣ ـ ٨١٤ .

(٢) من الاسم الأول ، وهو قول الفراء وغيره . وتقدير الفراء : وقت الحج أشهر معلومات .

(٣) ذكره النحاس وأبو علي وغيرهما ، ورجحه ابن هشام .

(٤) أجازه أبو علي وغيره .

(٥) وهي الخنساء ، ديوانها ، ص ٤٨ . والبيت لها في شرح اللمع اللوح ٥٧ / ١ ، والكتاب ١ / ١٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ، والكامل ٣٧٤ ، ١٣٥٦ ، والقطع ٧٦٠ ، والمنصف ٢ / ٤٣ ، وابن السيرافي ١ / ٢٨٢ ، والإفصاح ٢٦٥ ، ودلائل الإعجاز ٣٠٠ ، وابن الشجري ١ / ٧١ ، والخزانة ١ / ٢٠٧ ـ ٢١١ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٠٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ ، ٦٢٠ ، والخصائص ٢ / ٢٠٣ و ٣ / ١٨٩ ، والمحتسب ٢ / ٤٣ ، والبيان ١ / ١٤٧ و ٢ / ١٥٠ ، وابن يعيش ١ / ١١٥ . وسيأتي البيت ٨٤٤ ، ٩٨٤ .

(٦) صدره : تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ

تعني ناقة . فجعلتها الإقبال والإدبار لكثرتها منها ، هذا تأويل سيبويه والمبرد وغيرهما . وقيل : أرادت : ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف ، أجازه المبرد وغيره ، والأول أقواهما ، قاله أبو الفتح . وانظر كلام الإمام الجرجاني فيه ، وقد رأى أن التأويل الثاني فاسد . وانظر ماسيأتي من التمليق عليه في الموضعين الآتيين .

(٧) زيادة من ب . ومكان النقط كلمة لم أتبينها ، وكان فيها : فإنما هو ، وهو خطأ .

(٨) انظر الجواهر ١٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٥ ، والحجة ٢ / ٢١٨ ـ ٢٢٢ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ١٤٧ ، والبحر ٢ / ٨٨ ـ ٨٩ .

اختلفوا في رفع ﴿ رفث ﴾ و﴿ فسوق ﴾ ونصبهما . فمن قرأ ﴿ فلا رفثَ ولا فسوقَ ﴾ جعل « لا » مع « رفث » كالشيء الواحد وبناهما على الفتح نحو خمسة عشر . ومن قال ﴿ لا رَفَثٌ ﴾ رفع « رفثاً » بالابتداء ، والخبر مضمر ، ٣
أي : لا رفثٌ في الحج ولا فسوقٌ في الحج .

فإن قيل : فلم رفعهما أبو عمرو وابن كثير ولم يرفعا ﴿ ولا جِدَالَ في الحَجِّ ﴾[1] [١٩٧] = قيل : إنهما أرادا أن يَفْرُقا بين الرفث والفسوق وبين ٦
الجدال ؛ لأن المعنى في قوله ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ، والمعنى في قوله ﴿ ولا جدالَ في الحج ﴾[2] : لاشكٌ في الحج أي في وقت الحج ، فنفى الخصومة التي كانت يتعاطاها المشركون في ذلك[3] . ٩

فمن قال : ﴿ فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج ﴾ ففتحها كلَّها جعل قوله ﴿ في الحج ﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة .

ومن قال : ﴿ فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ﴾ فرفعهما ﴿ ولا جدالَ ﴾ فنصبه = لم ١٢
يجز أن يجعل قوله ﴿ في الحج ﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة بتّةً ؛ لأنه رفع الاسمين قبله ونصب الثاني بـ « لا » ، ولا يجوز الجمع بين خبرهن[4] في خبر واحد .

---

(١) قرأ أبو عمرو وابن كثير ﴿ فلا رفثٌ ولافسوقٌ ﴾ بالرفع والتنوين ، وفتحها الباقون ، ولم يختلفوا في فتح اللام من ﴿ ولاجدالَ ﴾ . انظر السبعة ١٨٠ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ ، ٢١١ .

(٢) انظر تفسير الطبري ٢ / ١٥٨ - ١٦٠ ، والقرطبي ٢ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، وابن كثير ١ / ٣٤٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٩٠ .

(٣) يريد ماكان من اختلافهم في اليوم الذي فيه الحج وفي مواقفه ، وماكان يفعله النَّسأة من تأخير الشهور ، فيختلف وقت الحج . فأخبر الله تعالى أن الحج قد استقام أمره ووقته على وقت واحد ومناسك متفقة ، ونفى عن وقته الاختلاف الذي كانت الجاهلية في شركها تختلف فيه .
وماذكره المؤلف هو قول قتادة والسدي ، وقيل : الجدال : المراء والسباب والإغضاب ، عن ابن عباس والحسن وابن مسعود ، واختار الطبري وغيره القول الأول .

(٤) في الأصل : خبرين ، وكأنه كذلك في ي ، وهو تحريف .

ومن قال : إن قوله ﴿ ولا جدالَ ﴾ « لا » مع الاسم مبتدأ معطوف على قوله ﴿ فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ﴾ = جاز الجمع بينهن في خبر واحد ، ويكون ﴿ في الحج ﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة [عند سيبويه دون الأخفش[1] ، لأنه ينصب الاسم بـ « لا » ويرفع الخبر به ، ولا تُجمع في خبر واحد][2]

وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾[3] [١٩٧]

« ما » كلمة شرط في موضع النصب بـ « تفعلوا » ، و « تفعلوا » جزمٌ بـ « ما » ، وقوله ﴿ يعلمه ﴾ جزم جواب الشرط .

قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُونِ ﴾ [١٩٧] و ﴿ اتقوني ﴾ بإثبات الياء وحذفها . / والأصل الإثباتُ ، والحذفُ للاجتزاء والاكتفاء عنها بالكسر[4] .

١ / ٢٠
(١ / ٢٦)

---

(١) قال السيوطي : « والإجماع على أن « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة ، وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى « إنّ » . وقيل إنها لم تعمل فيه شيئاً بل « لا » مع النكرة في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ ، وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه » الهمع ٢ / ٢٠٢ . وانظر الكتاب ١ / ٣٤٥ ، وابن يعيش ١ / ١٠٦ ، وشرح الكافية ١ / ١١١ ، والإنصاف ١٩٤ خلال المسألة ٢٣ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ١٦٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٦ ، والبيان ١ / ١٤٧ ، والبحر ٢ / ٩٢ و ١ / ٣٤٢ .

(٤) أثبت الياء في الوصل أبو عمرو ، وحذفها الباقون ، وكلهم يقف بغير ياء . انظر السبعة ١٩٧ ـ ١٩٨ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ . وانظر ياءات المتكلم المحذوفات في رسم المصحف اجتزاء بكسر ماقبلها في إيضاح الوقف ٢٤٦ ـ ٢٥٩ ، والمقنع ٣٠ ـ ٣٤ ، والتيسير ٦٩ ـ ٧١ ، والنشر ٢ / ١٧٩ ـ ١٨٧ .

وقد نصوا على أن حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة أكثر في الكلام وأجود . انظر نداء المضاف إلى ياء المتكلم في الكتاب ١ / ٣١٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٥ ـ ٢٤٩ ، والأصول ١ / ٣٤٠ ، والجمل ١٥٩ ، واللمع ٢٠٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٠ ـ ١٢ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ ، وباب الإضافة في شرح الكافية ١ / ٢٩٣ ـ ٢٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ ﴾[1] [٢٠٤]

الخصام جمع خَصْم[2] ، والمعنى : هو ألدُّ من جملة الخصوم . ويجوز أن يكون الخصام مصدراً[3] بمعنى الخصومة ، أي هو شديد الخصومة .

٣

قوله تعالى : ﴿ ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ ﴾ [٢٠٧]

كان حمزة إذا وقف على « مرضاة » وقف بالتاء[4] فيقرأ ﴿ مَرْضَاتْ ﴾ . وهذا يكون عند انقطاع النفَس والضرورة دون حال السعة ؛ لأن المضاف لا ينقطع من المضاف إليه بتّة. وإنما وقف بالتاء ، وحقٌّ هذا في الوقف أن يُوقَف عليه[5] بالهاء ، نحو مسلمة ومؤمنة إذا وقفت قلت : مسلمَهْ ومؤمنَهْ ، ولكنه لغة قوم[6] يقفون على تاء التأنيث[7] بالتاء [كما][8] أنشد أبو الحسن الأخفش[9] :

٦

٩

(١) انظر مجمع البيان ١ / ٢٩٩ ، والبيان ١ / ١٤٨ ـ ١٤٩ ، والبحر ٢ / ١١٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٧١ ، وتفسير القرطبي ٣ / ١٦ .

(٢) عن الزجاج .

(٣) عن الخليل وأبي عبيدة . ويقال : رجل أَلَدُّ بيِّن اللَّدَد : شديد الخصومة ، وجمعه لُدٌّ . فـ « ألدّ » وصف على « أفْعَل » وعليه لايجوز ماقاله الزجاج لأنه على تأويله اسم تفضيل .

(٤) انظر السبعة ١٨٠ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ٢ / ١٣٢ ، وإيضاح الوقف ٢٨٨ . ورسم المصحف ﴿ مرضات ﴾ بالتاء ، انظر هذه المصادر ، والمقنع ٨١ .

(٥) في الأصل و ي : « عليها » وهو سهو . وفي ب : أن يوقف بالهاء .

(٦) هي لغة طيء ، عن ابن الأنباري والصغاني .

(٧) ويقال فيها : هاء التأنيث .

(٨) زيادة من ب .

(٩) في معاني القرآن له ٢٧١ . وهي الحجة ٢ / ٢٢٨ و ٣ / ٢٤٨ خم غير الثالث هنا ، والعسكريات ١٢٠ . والرابع في الجمهرة ٣ / ٣٢١ ، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ١٨٠ ، وتكملة الإيضاح ١٠٨ ، ١١٤ ، والحجة ٢ / ٢٧٥ ، والخصائص ١ / ٣٠٤و ٢ / ٩٨ ، وسر الصناعة ١٥٩ ، ٥٦٣ ، ٦٣٧ ، والمحتسب ٢ / ٩٢ ، والمخصص ٩ / ٧ و١٦ / ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٠ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يعيش=

مَــا بَــالُ عَيْنِي عَنْ كَرَاهَــا قَــدْ جَفَتْ
مُسْبِلَــــــةً تَسْتَنُّ لَــمَّــــا عَرَفَتْ
دَاراً لِسَلْمَى بَعْــــدَ حَــوْلٍ قَـــدْ عَفَتْ
بَـــلْ جَـــوْزِ تَيْهَـــــاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

ويجوز[١] أن يكون لَمّا كان المضاف إليه في التقدير مَنْوِيّاً[٢] أثبت التـاء كما يثبتـه في الوصل ليُعلَم أن المضاف إليه مرادٌ ، كما أشمَّ من أشمَّ الحرف المضموم ليُعلَم أنه في الوصل مضموم ، وكما شـدَّد من شـدَّد نحو « فَرَجّ » ليُعلَم أنـه في الوصل متحرك ، وكما حرّك من قال :

... ... إِذْ جَــــــــــدَّ النَّقُرْ[٣]

بالضم ليُعلَم أنه في الوصل مضموم[٤] .

=٢ / ١١٨ و ٤ / ٦٧ و ٥ / ٨٩ و ٨ / ١٠٥ و ٩ / ٨١ ، وتثقيف اللسـان ٣٩٣ ، وشرح شـواهـد شرح الشافية ٢٢٠ ، واللسان (أرن ، بلل) .

وهي من كلمة لسُؤْر الذئب أنشد منهـا ابن بري أربعـة عشر بيتـاً ، انظر اللسـان (حجف) ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٠٠ ـ ٢٠٢ . والأبيات كما أنشدها الأخفش غير متصلة ، ونبـه ابن بري على صحـة الروايـة . وقولـه مسبلـة ، أي تصب دمعهـا ، وتـستن ترسل دمعهـا من غير تفريـق ، والجوز : الوسط ، والتيهاء : المفازة ، والحجفة : الترس . ويروى « مـا بـال عين » و« داراً لليلى » . وقولـه بل ههنا نائبة عن « رُبَّ » .

وسُؤْر الذئب أحد بني مالك بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، شاعر أموي له كلمـة في مقتـل مسعـود بن عمرو العتكي (قتـل سنـة ٦٤ هـ ـ انظر الأعـلام ٧ / ٢١٩) . انظر ألقـاب الشعراء (نـوادر المخطـوطـات ٢ / ٣٠٤) ، والتـاج (سـأر) ، والنقـائص ٧٣٧ (وفيـه : أحـد بني مـالـك بن سعد) .

(١) قولـه ويجوز أن يكـون إلى آخر كـلامـه على هـذه الآيـة هـو نص كـلام أبي علي ، واختصر المؤلف بعضه . انظر الحجة ٢ / ٢٢٨ ـ ٢٣٠ .

(٢) في الأصل و ب : منوناً ، وهو تحريف . ولم تقع هذه الكلمة في كلتـا مخطوطتي الحجـة اللتين أخرج عنها الكتاب . وهي على الصواب في ي لكن كأن الناسخ جعل نقطة فوق الياء هكذا « يـا » لتقرأ بالوجهين ، وهو بالنون تحريف .

(٣) سلف البيت ٢٣ وتخريجه ثمة

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٢ ـ ٢٨٤ .

فإن قال قائل في وَقْفِهِ على التاء من ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ : ما تنكر أن يكون هذا خلاف قول سيبويه ، لأنه قد قال[1] ، لو سميت بـ « خَمسة عشر » فرخّمته لقلت « يا خَمْسَهْ » ، فوقفت بالهاء ، ولو كان على قياس وَقْفِ حمزة في « مرضاة » لقلت[2] : ياخمستْ . ألا ترى أن الاسم الثاني المحذوف للترخيم مرادٌ ، كما أنّ المضاف إليه مرادٌ .

= قيل : لايدلُّ ماقال سيبويه في « خمسة عشر » في الترخيم على أنَّ وَقْفَ حمزة في المضاف بالتاء خلاف ماذهب إليه سيبويه ، لأن الترخيم بناء آخر وصيغة أخرى ، وليس حذفُ المضاف إليه من المضاف كذلك . ألا ترى أنه مُرادٌ ضمُّه إلى المضاف إذا ذُكِر أو حُذِف . والترخيم ليس كذلك ، لأنه على ضربين :

أحدهما أنه يقدّر فيه المحذوف .

والآخر أنه يكون ارتجالَ اسم على حدةٍ .

والمقدَّر فيه إثبات ما حذف منه يجري مجرى ماهو اسم على حياله ، كما جرى حرف[3] اللين في قولهم في الإنكار[4] ـ إذا قلتَ : ضربتُ زيداً ـ : أَزَيْدَنيه ، فأَثبتَّ التنوين فيه قبل حرف اللين ولم تحذفه كما حذفت في[5] النّدبة في قول من قال « وازيداهْ » ، لأنَّ « أزيدَنيه » في الإنكار يجري مجرى : أزيداً إنيه ، فكما ثبت مع « إنْ » ثبت بغير « إن » ، [ولم يحذف كما حذف من الندبة][6]

---

(١) هذا معنى ماقاله سيبويه ١ / ٣٤٢ .

(٢) في النسخ : لقال ، والتصحيح من الحجة .

(٣) في الأصل : كما جرى حذف حرف ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٤٠٦ ـ ٤٠٧ ، والمسائل المنثورة ٦٤ ، والبصريات ٥٩ ، والخصائص ٣ / ١٥٦ .

(٥) في الحجة : من .

(٦) زيادة من الحجة . وفيها : فكما يثبت مع إن يثبت بغير إن ولم إلخ . وفي ي في الموضع الأول « يثبت » .

فكذلك[1] الترخيم يَجْري ماأريد فيه الحرف المحذوف للترخيم مَجْرَى ماارتجل ، لأن النداء موضع يُرتَجل فيه الأسماء ، ألا ترى أن فيه مالايستعمل في غيره نحو[2] : يانَوْمَانُ[3] وياهَنَاهْ ويافُلُ ؛ فلما كان فيه / هذا الضربُ كان الضربُ المرتجل أغلبَ من الآخر ، فلذلك لم يكن المحذوف في[4] الترخيم كالمضاف من المضاف إليه[5] .

٣   ٢٠ / ٢   (٢٦ / ٢)

قوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾[6] [٢١١]

٦

« سَلْ » أمرٌ من سأل يَسْأَلُ على لغة من قال سَالَ يَسَالُ ، فخفّف[7] . وانتصب قوله ﴿ بني إسرائيل ﴾ لأنه مفعول أول . و « كم » ينتصب على الظرف ، أي كم مرةً[8] ، والعامل فيه قوله ﴿ آتيناهم ﴾ . و « آتيناهم » مع

٩

---

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) انظر الهمع ٣ / ٦١ .

(٣) في النسخ : يارومان ، وهو تحريف .

(٤) في الحجة : من .

(٥) في الأصل : كالمضاف والمضاف إليه ، وهو خطأ من الناسخ .

(٦) انظر الجواهر ٤٢٣ ـ ٤٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٤ ، والبيان ١ / ١٤٩ ، والبحر ١ / ١٢٦ ـ ١٢٧ .

(٧) هذا قولٌ ، وأحسنُ منه أن يكون أمراً من سأل يسأل على لغة الهمز ، وأصله اسأل ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى السين ثم حذفت همزة الوصل لتحرك السين بالفتح ، وترك همزه لكثرة دوره في الكلام .

(٨) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان غير مصرح بنقله عنه على المعهود منه ، ولاأعلم أحداً قال به ، وهو غير صحيح . والصواب ماقالوه أن « كم » في موضع النصب على أنها مفعول ثان لـ ﴿ آتيناهم ﴾ . وهي واقعة على الذات لا على الزمان ، وقوله ﴿ من آية بينة ﴾ مميزها . والمعنى : كم آتيناهم من حجة ظاهرة واضحة مثل اليد البيضاء وقلب العصا وفلق البحر وتظليل الغمام وإنزال المن والسلوى ، عن الحسن ومجاهد وغيرهما ، عن مجمع البيان . وانظر تفسير الطبري ٢ / ١٩٣ ، والقرطبي ٣ / ٢٧ ـ ٢٨ ، وابن كثير ١ / ٣٦٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٠٩ .

وأجاز النحاس أن تكون كم في موضع رفع على الابتداء وجملة ﴿ آتيناهم ﴾ خبر لها وحذف العائد . وردّه أبو حيان بأن حذف العائد من الجملة الواقعة خبراً لا يجوز إلا في الشعر . وهو كما قال ، وانظر ضرائر الشعر ١٧٦ ، وانظر ماسيأتي ٤٣٩ ، ٥٤٣ والتعليق ثمة .

« كم » في موضع المفعول الثاني لـ « سَلْ » .

قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾[1] [٢١٢]

لم يقل « زينتْ » و « الحياة » مؤنثة ، للفصل الواقع بين « زيّن » و « الحياة »[2] وتمام الكلام عند قوله ﴿ ويَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[3] ثم ابتدأ فقال : ﴿ والَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُم يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ فـ ﴿ الذين اتقوا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ فوقهم ﴾ خبره ، أي : فوقهم في الحجة والقهر والغلبة[4] .

قوله تعالى : ﴿ وأَنْزَلَ مَعَهُمُ الكِتَابَ بالحَقِّ ليحكم بين الناس ﴾[5] [٢١٣]

أي : ليحكم الله بين الناس . وقيل[6] : ليحكم الكتاب بين الناس .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ﴾[7] [٢١٤]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٥ ـ ١٣١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ١٤٩ ، والبحر ٢ / ١٢٩ .

(٢) ولأن تأنيث الحياة غير حقيقي ، وهو قول الفراء ، وذكر الوجهين الطبرسي وأبو حيان .

(٣) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند غيره . انظر إيضاح الوقف ٥٤٩ ، والقطع ١٨٣ ، والمكتفى ١٨٣ ، ومنار الهدى ٤٨ .

(٤) لأن الذين اتقوا استقروا في الدرجات في أعلى عليين وخلد أولئك في الدركات في أسفل السافلين وقيل في تأويل الفوقية غير ذلك ، وعبارة المؤلف تجمع ماقالوه . انظر تفسير الطبري ٢ / ١٩٤ ، والقرطبي ٣ / ٢٩ ـ ٣٠ ، وابن كثير ١ / ٣٦٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣١١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٥ ، والبحر ٢ / ١٣٠ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ، والبحر ٢ / ١٣٦ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٩٦ ، والقرطبي ٣ / ٣٢ .

(٦) لم يذكر النحاس والطبري غير هذا التأويل ، وهو الظاهر وقول الجمهور .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٨ ، والبيان ١ / ١٤٩ ـ ١٥٠ ، والبحر ٢ / ١٣٩ .

اعلم أنّ « أمْ[1] » في القرآن تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تكون متصلةً .

والآخر : أن تكون منقطعة .

فشرطُ المتصلة[2] أن يكون قبلها همزة الاستفهام ويكون بمعنى « أيّهما »[3] ، ويكون مابعدها مفرداً ، وجوابه [في التقدير[4]] تعيينُ المسؤول عنه . مثال ذلك في الكلام : أعندك زيدٌ أم عمرو ، فـ « أم » هذه متصلة لأن قبله همزةَ الاستفهام ، وَمعناه : أيُّهما عندك ؟، وجوابه : زيد ، إن كان عنده زيد ، وعمرو ، إن كان عنده عمرو ، قال الله تعالى : ﴿ مَالِي لا أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الغَائِبِينَ ﴾[5] [سورة النمل : ٢٠] والتقدير : أحاضر هو أم كان من الغائبين[6] ، ومعناه : أحاضر أم غائب ، فلو أُجيب قيل له : غائبٌ ، بهذا اللفظ.

وأما المنقطعة فإنه يقع بعد الاستفهام ويكون بعد الخبر جميعاً ، ويكون بمعنى « بل » والهمزة جميعاً .

فقوله ﴿ أم حسبتم ﴾ « أم » ههنا منقطعة ، والتقدير : بل أحسبتم ، وهو كثير في التنزيل .

---

(١) انظر في « أم » الكتاب ١ / ٤٨٢ ـ ٤٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨ ـ ٣٢ ، وللفراء ١ / ٧١ ـ ٧٢ ، ١٣٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٦ ـ ٣٠٠ ، والأزهية ١٢٤ ـ ١٣٨ ، وابن يعيش ٨ / ٩٧ ـ ٩٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٧٣ ـ ٣٧٧ ، والهمع ٥ / ٢٣٧ ـ ٢٤٦ ، والمغني ٦١ ـ ٧١ .

(٢) في النسخ : المتصل ، والصواب ما أثبت وقد ذكّر المؤلف في مواضع من كلامه الآتي الضمير العائد على « أم » على معنى الحرف .

(٣) لو قال : « بمعنى أيّ » كان أجود ، لأنها تأتي على معنى أيّهم وأيّهن وأيّها .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠٤ والتعليق ثمة . و « أم » فيها منقطعة لا متصلة .

(٦) جعله من باب الحمل على المعنى ، وقيل « أم » منقطعة والمعنى بل أكان من الغائبين . انظر ماسيأتي من التعليق .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[2] [٢١٤]

بنصب لام « يقول » ورفعه[3] . فالنصب بإضمار « أن[4] » لأنّ « حتى » إذا دخلت على الفعل المستقبل وانتصب الفعل بعدها كان لها معنيان : ٣

أحدهما : إلى أنْ .

والثاني : بمعنى كي .

فالأول قولك : سرتُ حتى أدخلَها ، أي : إلى أن أدخلَها ، فالسير والدخول قد وُجدا جميعاً[5] . ومثال الثاني : أطع الله حتى يدخلَك الجنة ، أي كي يدخلك الجنة . والآية من الضرب الأول . ٦

والرفع قراءة نافع[3] . ويكون المعنى : وزلزلوا حتى قال الرسولُ ، لأنّ الفعل المستقبل إذا ارتفع بعد « حتى » كان بمعنى الماضي ، وكان ماقبل « حتى » سبباً لما بعدها ، كقولك : سرت حتى أدخلُها ، أي حتى دخلتُها ، فالسير سبب للدخول . وكذلك في الآية : الزلزلةُ سبب لقول الرسول . ويجوز أن يكون : سرت حتى أدخلُها ، إذا رفعت أدخلُها ، أن يكون السير واقعاً ، والدخولُ الآن ، فيكون الفعل فعل الآن . وعلى هذا أيضاً تُحمَل قراءة نافع ﴿ وزلزلوا ٩ ١٢

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٨٨ / ١ و ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، والحجة ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والبيان ١ / ١٥٠ ، والبحر ٢ / ١٤٠ ، والكتاب ١ / ٤١٧ ، والمقتضب ٢ / ٤٣ ، والإيضاح ٢١٧ ، والعضديات ٥٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٠ ، ٣١ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٤ ، والمغني ١٧٠ ، ١٧٣ ، ٩٠٧ .

(٣) قرأ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ١٨١ - ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « حتى » ناصبة بنفسها . انظر الإنصاف ٥٩٧ - ٦٠٢ المسألة ٨٣ ، والهمع ٤ / ١١١ - ١١٦ ، والمصادر السالفة .

(٥) بهامش الأصل مانصه : « خ [أي نسخة] : فالسير وجد والدخول لم يوجد » وهو خطأ .

حتى يقولُ الرسول ﴾ أي حتى أن بلغ من شأن الرسول أن يقول هذا ، فيكون حكايةَ الحال ، كقوله تعالى ﴿ فوَجَدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هذا من شِيعَتِهِ وهذا من عَدُوِّهِ ﴾[1] [سورة القصص : ١٥] فحكى تلك الحالة . ألا ترى أنك لو لم تحمله[2] على حكاية الحال لم يصحّ لأنّ هذا إشارةٌ إلى الحاضر / وليس الآن الرجلان حاضرين[3] . فالمعنى : فوجد فيها رجلين حالُهما أنهما يقتتلان يشار إليهما بأن هذا من شيعته وهذا من عدوّه ، وحكاية الحال في القرآن كثير جداً .

٣ — ٦ — ١ / ٢١ — (١ / ٢٧)

قوله تعالى : ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فيه** ﴾[4] [٢١٧]

﴿ قِتالٍ ﴾ جرّ بدَل من ﴿ الشهر الحرام ﴾ ، وهو بدل الاشتمال . ألا ترى أنَّ الشهر مشتمل على القتال وغيره ؟ .

٩

[وقوله[5]] ﴿ **قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ** ﴾[6] [٢١٧]

﴿ قتالٌ ﴾ مبتدأ . وجاز الابتداء بالنكرة هنا ، وإن لم يجز : رجلٌ قائمٌ ، لأنه خصّص بقوله ﴿ فيه ﴾ ، وإذا اختصت النكرة جاز الابتداء بها . و ﴿ كبيرٌ ﴾ خبر المبتدأ .

١٢

فإن قيل : فلمَ قال ﴿ قل قتال فيه كبيرٌ ﴾ ولم يقل « قل القتال فيه

---

(١) انظر الجواهر ٨٨٩ ، والحجة ٣ / ٢٨٤ خم ، والبيان ١ / ١٥٠ ونقل كلام المؤلف من غير ما تصريح على المعهود منه ، والمغني ٩٠٥ ، وما سيأتي ٧٤٨ .

(٢) في الأصل : تحمل .

(٣) انظر المصادر السالفة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣١١ ، والبيان ١ / ١٥١ ، والبحر ٢ / ١٤٥ ، والكتاب ١ / ٧٥ ، والمقتضب ١ / ٢٧ و ٤ / ٢٩٧ ، والكامل ٩٠٦ ، وابن يعيش ٣ / ٦٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٠ ، والمغني ١١٢ ، ٦٥٧ ـ ٦٥٨ .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، وشرح اللمع اللوح ٩٩ / ٢ و ١٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧١ ، وللفراء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣١١ ، والبيان ١ / ١٥٢ ـ ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٤٥ ـ ١٤٦ .

كبير » وحقُّه أن يقولها باللام ، لأن النكرة إذا تكررت تعرَّفت باللام ، كقوله تعالى : ﴿ كما أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل : ١٥ - ١٦] فقال أولاً ﴿ رسولاً ﴾ ثم قال ﴿ الرسولَ ﴾[١] لَمَّا تكرّرت النكرة . ٣
قال[٢] : ولهذا المعنى قال المفسرون في قوله تعالى : ﴿ فإنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً . إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً ﴾[٣] [سورة الشرح : ٥ - ٦] : مع عُسْر واحدٍ يُسْران ، لأن قوله ﴿ يسراً ﴾ ثانياً لو كان هو الأولَ لقال : فإن مع العسر يسراً إن مع العسر اليُسْرَ ، فلما لم يقله باللام علمتَ أنه يُسْر آخر غير الأول ، فيكون مع العسر يسران . ولهذا المعنى لو قال إنسان عند حاكم من حكام المسلمين : لفلان عليَّ مائةُ درهم لفلان عليَّ مائةُ الدرهم لزمه مائة واحدة ، لأن الثاني هو الأول لَمَّا عرَّفها باللام ؛ ولو قال : لفلان عليّ مائة درهم لفلان علي مائة درهم لزمه مائتان[٤] ، لأنَّ الثاني غير الأول لَمَّا لم يكرّر باللام ، فكذلك ههنا وجب أن يقال : قل القتال فيه كبيرٌ

= فالجواب أنهم سألوه بقوله ﴿ قتال فيه ﴾ عن قتالٍ واقعٍ في ذلك الوقت بعينه ، لأن لها قصةً معلومةً[٥] : من أن النبي صلى الله عليه وآله بعث سريَّةً إلى

---

(١) في الأصل و ي : فعصى فرعون الرسول .

(٢) كذا وقع في النسخ ، ولعلها زيادة من النساخ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٦٢ ، والتعليق ثمة .

(٤) الظاهر أنه لا يلزمه إلا مائة ، وإنما كرر توكيداً . وماقاله المؤلف هو مقتضى مانقل عن الفراء والزجاج من أن العرب تقول إذا ذكرت نكرة ثم أعدتها نكرة مثلها صارتا اثنتين ، كقولك : إذا كسبت درهماً فأنفق درهماً ، فالثاني غير الأول . وقد زيَّف الجرجاني أبو علي الحسن بن يحيى هذا القول وقال : « هذا قول مدخول لأنه يجب على هذا التدريج إذا قال الرجل إن مع الفارس سيفاً إن مع الفارس سيفاً أن يكون الفارس واحداً والسيف اثنين » . انظر مجمع البيان ٥ / ٥٠٩ ، وتفسير القرطبي ٢٠ / ١٠٨ ، ومجمع التفاسير ٦ / ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٥) هي قصة سرية عبد الله بن جحش . انظر السيرة النبوية ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٦ ، ومغازي الواقدي ١٣ - ١٩ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٠١ - ٢٠٥ ، والقرطبي ٣ / ٤١ ، وابن كثير ١ / ٣٦٨ - ٣٧٢ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣١٥ - ٣٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٢ ، ولباب النقول ٤١ .

حرب المشركين فأظلّهم رجبٌ ، فبعثوا[1] إليه صلى الله عليه وآله بمن يسألونه عن ذلك القتال الذي وَجّههم فيه ، فأجابهم في الآية بأنّ قتالاً في هذا الشهر كبير ٣ في كل الأوقات . فليس هو ذلك القتالَ الواحدَ بعينه حتى يلزمه التعريف باللام ، وإنما هو إخبار بكل قتال يقع في هذا الشهر .

فـ ﴿ قتالٌ فيه كبير ﴾ مبتدأ وخبر . والوقف[2] على ﴿ كبير ﴾ حسنٌ عند ٦ البصريين قاطبة ، لأنهم يقولون[3] في قوله ﴿ **وصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ** ﴾ [٢١٧] : إنه مبتدأ و﴿ **كُفْرٌ به** ﴾ عطف عليه و﴿ **إخْرَاجُ أهْلِهِ** ﴾ عطف عليه أيضاً ؛ فهذه ثلاثة أسماء وخبرها كلها قوله ﴿ **أكْبَرُ عِنْدَ اللهِ** ﴾[4] .

٩ فأما قوله ﴿ **والمَسْجِدِ الحَرَامِ** ﴾[5] فمعطوف على قوله ﴿ عن سبيل

---

(١) قوله فبعثوا إليه إلى آخر كلامه لا أعرف أحداً ذكره . والذي رووه أن عبد الله بن جحش وأصحابه أقبلوا بالعير التي غنموها وبالأسيرين اللذين أسروهما حتى قدموا على رسول الله (ص) فقال لهم : ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام ، وأبى أن يأخذ من ذلك شيئاً . قال الطبرسي : والسائلون هم أهل الشرك على جهة العيب للمسلمين باستحلالهم القتال في الشهر الحرام ، عن الحسن وأكثر المفسرين ، وقيل : السائلون أهل الإسلام سألوا عن ذلك ليعلموا كيف الحكم فيه ... » اهـ .

(٢) انظر القطع ١٨٥ ، والمكتفى ١٨٤ ، ومنار الهدى ٤٨ . وهو حسن عند النحاس وكاف عند الداني وتام عند الأشموني .

(٣) انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٥٦ ح ٦ .

(٤) وللفراء في رفع ﴿ وصدٌّ ﴾ قولان : أحدهما أن يكون مرتفعاً بالعطف على ﴿ كبير ﴾ ، والآخر أن يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر مضمر دل عليه ﴿ كبير ﴾ ، والتقدير : وكبيرٌ الصد . وغلّطه أبو علي والمؤلف وغيرهما ، لأن المعنى في الوجه الأول يصير : قتل القتال في الشهر الحرام كفر بالله ، وهو خطأ بالإجماع ، ويصير التقدير في الثاني : وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من الكفر ، وهذا خطأ بالإجماع أيضاً . قال الطبرسي : وللفراء في الوجه الثاني أن يقول : التقدير : وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر من القتل فيه لا من الكفر به .

(٥) انظر الجواهر ٦٩٣ ، ٧١٩ ـ ٧٢٠ ، ٨٢٥ ـ ٨٢٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧١ ، وللفراء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٢ ، والبيان ١ / ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٤٧ ـ ١٤٩ ، والمغني ٧٠٠ .

الله ﴾ [أي وصدّ عن سبيل الله][1] وعن المسجد الحرام[2] . ألا تراه قال : ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وصَدُّوكُم عَنِ المَسْجِدِ الحَرَامِ ﴾[3] [سورة الفتح : ٢٥] كذا زعمه أبو علي[4] ، [وأراد أنّه محمول على « صدّ » آخر دون هذا الظاهر ؛ لأنّ قوله ﴿ وكفرٌ به ﴾ عطف عليه ، والعطف عليه يمنع من تعلّقه به .

ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ الشهر الحرام ﴾[5] على تقدير : يسألونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام][6] .

وزعم الفراء أن قوله ﴿ والمسجد الحرام ﴾ جرّ عطف على الهاء المجرورة بالباء[7] ، أي : وكفرٌ به وبالمسجد الحرام . وهذا غير مرضيّ عندنا ، لأن المضمر المجرور لا يعطف عليه الظاهر إلا بإعادة حرف الجر[8] ، لا تقول : مررت بهِ

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) وهو قول المبرد والنحاس وغيرهما .

(٣) وهم المؤلف هنا وفي شرح اللمع فاستشهد بهذه الآية ، ولاشاهد فيها على ما أورده . وإنما الشاهد في قوله تعالى : ﴿ إنّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام ﴾ [سورة الحج : ٢٥] وبهذه الآية استشهد أبو علي .

(٤) في الحجة ٣ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨ خك ، وانظر الجواهر .

(٥) اختاره في الجواهر ، وهو قول الفراء في كتابه .

(٦) زيادة من ي و ب . وكان في ي : أراد به أنه ، وفيها : يمنع تعلقه ، و« به » بعد « تعلقه » ليس في ب .

(٧) عزي هذا القول إلى الفراء في البحر ، واختاره أبو حيان . والذي في كتابه أنه معطوف على الشهر الحرام ، قال : والمسجد الحرام مخفوض بقوله يسألونك عن القتال وعن المسجد .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ١٠٦ ، والكتاب ١ / ٣٩١ ـ ٣٩٢ ، والمقتضب ٤ / ١٥٢ ، والكامل ٩٣١ ، والحجة ٣ / ٢٢٦ ـ ٢٣٤ خك ، وابن السيرافي ٢ / ٢٠٧ ، وابن يعيش ٣ / ٧٨ ـ ٧٩ ، والإنصاف ٤٦٣ ـ ٤٧٤ المسألة ٦٥ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٠ ، والهمع ٥ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، وضرائر الشعر ١٤٧ .
ونسب إلى الكوفيين والأخفش ويونس والجرمي إجازة ذلك ووافقهم أبو حيان . لكن نصّ الفراء على أنّ ذلك قبيح قليل يجوز في الشعر ، انظر معاني القرآن له ١ / ٢٥٢ و ٢ / ٨٦ . وعزا النحاس القول بقبحه إلى الكوفيين عامة ، انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٠ . على أن الفراء قد=

وزيدٍ حتى تقول وبزيدٍ . فكذلك ههنا لو كان معطوفاً على الهاء لقال : « وكفرٌ بهِ وبالمسجد الحرام » ، فلما لم يقل هذا ولم يُعِدِ الباء علمتَ أنه غير معطوف
٣ عليه . / على أنه ـ وإن أجازه مجيز ـ لم يصحَّ أن يقال : كُفْرٌ بالله وبالمسجد الحرام . ٢١ / ٢ (٢٧ / ٢)

وفي الجملة فقوله[1] ﴿ والمسجدِ الحرام ﴾ لا يخلو جرُّه من أن يكون محمولاً
٦ على قوله ﴿ عن سبيل الله ﴾ كما تقدّم ، أو على الهاء في ﴿ بِهِ ﴾ وقد أبطلناه ، أو على ﴿ الشهرِ الحرامِ ﴾ في قوله : يسألونك عن الشهر الحرامِ وعن المسجد الحرامِ . قالوا[2] : فلا يجوز حمله على ﴿ الشهر الحرام ﴾ لأنه يصير السؤال عن
٩ المسجد الحرام ، وإنما السؤال وقع عن قتالٍ في الشهر الحرام دون المسجد الحرام . وقال قوم[3] : يجوز حمله على الشهر الحرامِ لأن السؤال وقع عن قتال في الشهر الحرام وفي المسجد الحرام . وقيل : الهاء في قوله ﴿ وكفر بِهِ ﴾ يعود إلى
١٢ ﴿ الشهر الحرام ﴾ أي وكفرٌ بالشهر الحرام .

فإن قيل : فأنتم إذا حملتم قوله ﴿ والمسجد الحرام ﴾ على قوله ﴿ سبيلِ اللهِ ﴾ كان التقدير : وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، فيكون في صلة
١٥ الصدّ ، لأن المعطوف على الصلة في الصلة ، فلا يجوز الفصلُ بين « سبيل الله » وبين « المسجد الحرام » حينئذ بقوله ﴿ وكفر به ﴾ لأنه هو مصدر معطوف على الصدّ والموصول لا يعطف عليه إلا بعد تمامه = قلنا : نضمر له ما يتعلق به

=أجازه في بعض كلامه ، انظر ما يأتي ٣٢٣ .

فما جاء من ذلك في الشعر فهو ضرورة عند البصريين وعند الكوفيين فيما قال النحاس ، وهو قول الفراء في أكثر كلامه . وماذهب إليه أبو حيان من أنه ثابت في لسان العرب نثراً ونظماً غير صحيح . وانظر مايأتي ٢٨٥ .

(١) في الأصل : بقوله ، وهو تحريف .

(٢) انظر الحجة .

(٣) انظر الجواهر .

لجَرْيِ ذكره ، فكأنه قال : وصدوكم عن المسجد الحرام .

وقوله تعالى : ﴿ ويَسْأَلُونَكَ ماذَا يُنْفِقُونَ قُل العَفْوِ ﴾[1] [٢١٩]

والتقدير : قل ينفقون العفو . [فمن نصب[2] ﴿ العفو ﴾][3] جعل « ما » و « ذا »[4] كالشيء الواحد في موضع النصب بـ « ينفقون » فردَّ العفو إليه ، والتقدير : قل ينفقون العفوَ .

ومن قال ﴿ العفوُ ﴾ جعل « ما » مبتدأ و « ذا » بمعنى الذي ، و « ينفقون » صلته ، أي : ما الذي ينفقونه ؟ فجاء الجواب : العفوُ ، أي هو العفو ، وكلاهما حسنٌ جيد

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَطَّهَّرْنَ ﴾[5] [٢٢٢] و ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾

فمن قال ﴿ يَطَّهَّرْنَ[6] ﴾ فمعناه : يغتسلن ، وأصله يتطهّرن ، فأدغم التاء في الطاء لقرب مخرجيهما .

---

(١) انظر الجواهر ١٩١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٢ ، وللفراء ١ / ١٤١ ، ١٣٨ ـ ١٣٩ ، والحجة ٢ / ٢٣٩ ـ ٢٤٣ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٤ ـ ٣١٥ ، والبيان ١ / ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٥٩ ، وسر الصناعة ٤٠٢ ، وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٩ و ٤ / ٢٣ .

(٢) وهم غير أبي عمرو ، فقرأ وحده بالرفع . انظر السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر في « ماذا » الكتاب ١ / ٤٠٤ ـ ٤٠٥ ، والبغداديات ١٤٢ ـ ١٤٧ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٩ ـ ١٥٠ ، و ٤ / ٢٣ ـ ٢٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٨ ـ ٥٩ ، والمغني ٣٩٥ ـ ٣٩٧ ، والهمع ١ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، والمصادر السالفة ، وما سيأتي ٥٤٢ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٤٣ ، والحجة ٢ / ٢٤٣ ـ ٢٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٩ ، والبيان ١ / ١٥٤ ـ ١٥٥ ، والبحر ٢ / ١٦٨ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٢٧ ، والقرطبي ٣ / ٨٨ ـ ٨٩ ، وابن كثير ١ / ٣٨٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٣٢ ، وتفسير غريب القرآن ٨٤ .

(٦) وهم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يَطْهُرْن ﴾ . انظر السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

ومن قال ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ فمعناه : ينقطع دمهنّ ، وكلاهما حسنٌ .

و﴿ يَطْهُرْن ﴾ حجّةُ أبي حنيفة ، لأن عنده[1] يجوز أن تجامع المرأة إذا انقطع دمها قبل الاغتسال . و﴿ يَطَّهَّرْنَ ﴾ حجةُ الشافعي لأنه يقول : لا تُجامَع المرأة إلا بعد أن تغتسل[2] . فالقراءتان بمنزلة الآيتين يحتجُّ كل واحد من الفريقين بقراءة .

قوله تعالى : ﴿ ولاتَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وتَتَّقُوا وتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾[3] [٢٢٤]

قيل : التقدير : ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم لأَنْ لاتبرّوا ، فحذفت « لا » . وقيل : بل التقدير : كراهةَ أن تبروا ، أي لكراهة البرّ ، وهذا أولى ؛ لأنّ حذف المضاف أكثر من حذف « لا »[4] .

---

(١) كذا وقع بحذف اسم « إن » وقد رأيت ذلك في مواضع من كلام غيره لا أذكرها الآن .

(٢) قال الحافظ ابن كثير : « قد اتفق العلماء على أن المرأة إذا انقطع حيضها لاتحل حتى تغتسل بالماء أو تتيم ، إن تعذر ذلك عليها بشرطه ، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله يقول فيما إذا انقطع دمها لأكثر الحيض ، وهو عشرة أيام عنده : إنها تحل بمجرد الانقطاع ولاتفتقر إلى غسل » اهـ وانظر المصادر السالفة ، وأحكام القرآن للشافعي ٥٢ ـ ٥٣ ، ١٩٣ .

(٣) انظر الجواهر ١١٠ ، ٧٤٥ ، وشرح اللمع اللوح ٣٧ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢١ ـ ٣٢٢ ، والبيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ٢ / ١٧٧ ـ ١٧٨ ، وتفسير القرطبي ٣ / ٩٨ ، والمغني ٤١ ـ ٤٢ .

(٤) إذا وقعت « أنْ » وصلتها في موقع مصدر كان عدمُ وقوعه أو كراهتُه مفسراً لما قبله = فمذهب الكسائي والفراء وابن الأنباري وغيرهم من الكوفيين وابن كيسان ان التقدير « لأن لا » فحذفت « لا » للدلالة عليها وحذفت « اللام » وحذفُها قبل « أن » قياسي . وقد وقع في بعض كلام الزجاج نحو ماقدره الكوفيون فعزي هذا القول إليه (انظر ما يأتي ٤٤١ ح ٨ و ٥٥٤ ح ٢) ، لكنه نصّ على أن « لا » لاتضمر ، انظر معاني القرآن له ٢ / ٢١١ / ١ .

ومذهب الأخفش والمبرد والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم من البصريين ـ والمؤلف منهم ـ أن التقدير « كراهة أنْ » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وحذف المضاف أكثر من حذف « لا » وأجاز القولين الرماني وغيره . =

فعلى هذين الوجهين[1] لا يجوز الوقف على « أيمانكم » .

وقال أبو إسحق[2] : قوله ﴿ أن تبروا ﴾ مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أَوْلَى وأحْرَى ، أي : البرُّ ٣ والإصلاح والتقوى أَوْلى من تَرْكِها[3] . فعلى هذا يكون الوقف على قوله ﴿ لأيمانكم ﴾ حسناً[4] .

قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِم تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[5] ٦ [٢٢٦]

اللام تفيد الاستحقاق ، كما تقول : اللعنُ للكفار . / ١ / ٢٢ (١ / ٢٨)

وقوله ﴿ من نسائهم ﴾ يتعلق بالظرف[6] ، كما تقول : لـك مني نُصْرَةٌ ولـك ٩

= انظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، وللفراء ١ / ٢٩٧ ، ٣٦٦ ، وشرح القصائد السبع ٤٢٠ ، ٥٧٣ ، وإيضاح الوقف ٦٦٩ ـ ٦٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٧ ، ٥٩١ ، ٦٥١ و ٢ / ٧٢ ، ٩٤ ، ٢٠٧ ، وشرح القصائد التسع ٤١٦ ، والعشر ٢٣٩ ، ٣٦١ ، والعضديات ١٩ ، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ١١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٥ و ٢ / ٣٨٦ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٢٩ ، والبحر ٣ / ٤٠٩ ، والمغني ٥٥ ، ٣٢٨ ، ٨٣٥ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٨١ . وانظر ما سيأتي ٣٣٤ ، ٣٤٧ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٨٧ ، ٦٨٠ وغيرها (انظر فهرس مسائل العربية بآخر الكتاب برسم : أن والفعل) .

(١) أجازهما الجميع ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر تفسير القرطبي والبحر والمغني .

(٣) في الأصل : تركها ، وهو تحريف .

(٤) انظر منار الهدى ٤٩ . وقد ضعّف أبو حيان قول الزجاج لأنَّ فيه اقتطاع ﴿ أن تبروا ﴾ مما قبله والظاهر اتصاله به ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه .

(٥) انظر الجواهر ٥٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٤ ، وللفراء ١ / ١٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٣ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢٣ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، والبحر ٢ / ١٨١ ، والكشاف ١ / ٣٦٣ ، والمغني ٨٩٨ ـ ٨٩٩ .

(٦) هذا أحد قولي الزمخشري ، وذكره أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير ماتصريح . قال أبو حيان : وهو « ضعيف ينزّه القرآن عنه » .

مني معونـة . أي : للمُؤْلِين من نسـائهم تربُّصُ أربعـة أشهر . وليست « من » تتعلـق بـ « يـؤلـون » ، لأن اللغـة تحكم على أن يقـال : آلى فـلان على امرأتـه ، وقولُ القائل : آلى فلان من امرأته = وهمٌ إنما توهَّمه من هذه الآية ؛ لما سمع الله تعـالى يقـول : ﴿ للـذين يـؤلـون من نسـائهم ﴾ ظنّ أن « من » تتعلـق بـ « يؤلون » ، فكرَّروا في « كتاب الإيلاء »[1] : آلى من نسائه ، وآلى من امرأتـه ، والصواب ماذكرته لك[2] .

قولـه تعـالى : ﴿ والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَـةَ قُرُوءٍ ﴾[3] [٢٢٨]

إن قـال قـائـل « قُرُوء » جمع « قَرْء » وهـو جمع الكثرة ، وجمـعُ القلـة « أَقْراء » ، وكلُّ ما يوجَد له جمع القلة فإضافةُ العدد إليها أولى من إضافتهـا إلى الكثرة فلِمَ لم يقـل « ثـلاثـة أَقْراء » ولـمَ قـال « ثـلاثـة قُرُوء » = فـالجوابُ أن التقـدير : ثـلاثـة أقراء من قُرُوء[4] ، فـ « قروء » تبيين الأقراء ، والأقراء مقـدر .

---

(١) أو بـاب الإيـلاء وهـو أحـد أبـواب كتـاب الطـلاق في كتب الفقـه ، انظر نصب الرايـة ٣ / ٢٤١ ـ ٢٤٣ .

(٢) ليس الأمر كما ذكر . أما ما ذكره من أن آلى يتعدى بـ « على » فهو صحيح . وأما ما ذهب إليه من توهيم من عدّاه بـ « من » فغير صحيح ، فقد نصوا على أنـه يعـدى بـ « من » حملاً على المعنى وهو الامتنـاع من الـدخول ، انظر اللسـان (ألى) ، والغريبين ١ / ٧٥ ، والنهـايـة في غريب الحـديث ٢ / ٦٢ . فـ « من » في الآية تتعلق بـ « يؤلون » على جهة تضمين الإيلاء معنى الامتناع .

(٣) أنظر شرح اللمع اللوح ١٣٨ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٣ ، ومجمع البيـان ١ / ٣٢٥ ، والبيـان ١ / ١٥٦ ، والبحر ٢ / ١٨٦ ـ ١٨٧ ، والبغـداديـات ٢٣٧ (ولعـل المـؤلف أخـذ منـه) ، وابن يعيش ٦ / ٢٥ .

(٤) كـذا قـال النحـاس ، وعزاه إلى سيبويـه . والـذي في الكتـاب ٢ / ١٧٩ : « وقـالوا ثـلاثـة قروء ، فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » اهـ . وقـدره أبو علي كما قـدره النحـاس ثم قـال : « وإنما يجيء هـذا النحـو إذا كان الجمع الكثير أكثر في الاستعمال من الجمع القليـل ... » اهـ . فعلى تقـدير النحـاس وأبي علي ـ وهو مـا ذكره المؤلف ـ حـذفٌ ، ولا حـذف على قـول سيبـويـه وعلى مـاذكره أبـو علي في آخر كلامه ، وإنما هو من باب الاستغناء عن أحد الجمعين بالأكثر استعمالاً منهما .

فإذا جاز حذفُ المضاف إليه من قوله[١] :

[مــالَــكَ عِنْــدي غَيْرُ سَهْمٍ وحَجَرْ
وغَيْرُ كَبْــدَاءَ شَــدِيــدَةِ الـوَتَرْ][٢]
جــــادَتْ بكَفَّيْ كان من أَرْمَى البَشَرْ

أي : بكفَّيْ رجل كان ، فحذف المضاف إليه وأقام الفعل والفاعل مقامه = كان هذا أولى .

قوله تعالى : ﴿ **ولهَنَّ مِثْلُ الّذي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ولِلرِّجَالِ عَلَيْهِنّ دَرَجَةٌ** ﴾[٣] [٢٢٨]

في هذه اللفظة[٤] ثلاثة ظروف : ﴿ لهن ﴾ و ﴿ عليهن ﴾ وقوله ﴿ بالمعروف ﴾ . فقوله ﴿ مثل ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لهنّ ﴾ خبره ، و ﴿ عليهنّ ﴾ صلة ﴿ الذي ﴾ ، وقوله ﴿ بالمعروف ﴾ معمول ﴿ لهن ﴾ ، والتقدير : وثبت لهن حقٌّ مثلُ الذي عليهن بالمعروف ، أي ثبت لهن بالمعروف ، أي بما أمر الله تعالى في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ **الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ** ﴾[٥] [٢٢٩]

هذا كلام مُتَّسَعٌ فيه ، وتقديره : الطلاق في مرتين . فالطلاق في موضع

(١) الأبيات بلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٣٩ ، والبغداديات ١٥٧ ، والخصائص ٢ / ٣٦٧ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٩ ، والإنصاف ١١٤ ـ ١١٥ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، وضرائر الشعر ١٧٠ ـ ١٧١ ، وشرح شواهد المغني ١٥٧ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ١٢ ـ ١٣ ، والخزانة ٢ / ٣١٢ . والثالث في مجالس ثعلب ٤٤٥ ، والبغداديات ٦٨ ، ٢٦٦ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٧ ، والمغني ٢١٢ . وستأتي الأبيات ٩١٥ ، والثالث ٧٤٣ . وقوله « كبداء » أي قوس كبداء يملأ الكف مقبضها .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر البيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ٢ / ١٩٠ .

(٤) يريد الآية .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢٨ ، والبيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ١ / ١٩٦ .

التطليق ، والمعنى : [ينبغي[1]] للرجل إذا أراد الطلاق أن يطلِّق مرتين . فالطلاق الذي يَمَلكُ فيه الرجعةُ مرتان .

٣ وقوله : ﴿ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ﴾[2] [٢٢٩]

أي : فعليكم إمساكٌ بمعروف[3] ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [٢٢٩]

[وقوله[1]] : ﴿ إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ ﴾[4] [٢٢٩]

٦ وقرىء ﴿ يُخَافَا ﴾ بضم الياء[5] ، فـ « يُخافا » مُرَتَّبٌ للمفعول[6] ، أي : يُخَاف الزوجان ألاّ يقيما حدود الله .

و ﴿ يَخَافَا ﴾ أي يَخَافَا هما[7] .

٩ والأفعالُ على ثلاثَة أَضربٍ[8] :

فعل يكون لليقين والبَتَاتِ ، نحو علمتُ وتيقنتُ .

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٣) وهو قول النحاس وغيره . وقيل : التقدير : فالواجبُ إمساك ، ذكره المؤلف في الجواهر ١٧٥ ، ١٨١ ، وانظر المصادر السالفة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٤٥ ـ ١٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٥ ، والحجة ٢ / ٢٤٨ ـ ٢٥١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢٨ ، والبيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ٢ / ١٩٧ ـ ١٩٨ .

(٥) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون بفتح الياء . انظر السبعة ١٨٣ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٦) يريد أنه مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، ويقال فيه المبني للمفعول ، ثم جرى المتأخرون على المبني للمجهول . وقد استعمل المؤلف هذا المصطلح في غير موضع من هذا الكتاب وفي غيره من كتبه ولم أره عند غيره ، انظر مقدمة التحقيق .

(٧) من قرأ بفتح الياء فقوله ﴿ ألا يقيما ﴾ أن ومابعدها في موضع نصب مفعول « يخافا » ، ومن قرأ بالضم فأن ومابعدها في موضع جر بجار مقدر في قول الخليل والكسائي ، وفي موضع نصب في قول غيرهما . وذهب أبو حيان إلى أنّ أن ومابعدها في موضع البدل من الضمير في « يخافا » وهو أجود .

(٨) انظر الحجة ٣ / ٣٥٨ ـ ٣٦٢ خط (ومنه أخذ المؤلف كلامه بتصرف) . وانظر باب أن الخفيفة والمخففة في الكتاب ١ / ٤٨١ ـ ٤٨٢ ، والمقتضب ١ / ٤٨ ـ ٤٩ و ٢ / ٣٠ ـ ٣١ و ٣ / ٥ ـ ٨ ، والإيضاح ١٣٢ ، وابن يعيش ٨ / ٧٧ . وانظر أقسام أن في شرح اللمع اللوح ١٢٠ .

وفعل يكون في الاستقبال وقوعُ ما بعده نحو طمعتُ ورجوتُ وخَشِيتُ وخِفْتُ .

وفعل يتردّد بين العلم والخشية[1] . ٣

فما كان من العلم والبتات وقع[2] بعدها « أَنَّ » ، نحو قولك : علمتُ أنّك تقوم ، وإن وقع بعدها « أنْ » كان بمعنى « أَنَّه » كقوله : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [سورة المزمل : ٢٠] أي « أَنَّهُ » ؛ ولهذا المعنى ارتفع « يكونُ » . ٦

وماكان من باب الطمع جاءت بعدها « أَنْ » المخفّفة التي تنصب الفعل المستقبل ، كقولك : طمعتُ في أن تقومِ ، وخفتُ أن تقول ؛ ولهذا المعنى جاء ﴿ إلاّ أن يخافا ألاّ يقيما حدود الله ﴾ . ٩

وما كان الأمر فيه متردّداً بين البتات والشك[3] جاز وقوعُ « أنْ » الناصبة للفعل و« أنْ » المخففة من الثقيلة بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وحَسِبُوا ألاّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[4] [سورة المائدة : ٧١] بالرفع والنصب ، فالرفع على تقدير : أنه لا تكون ١٢ فتنة ، والنصبُ لأنه شك ليس بيقينٍ . / ٢٢ / ٢

قوله تعالى : ﴿ والوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾[5] [٢٣٣] (٢٨ / ٢)

---

(١) قال أبو علي : « الأفعال على ثلاثة أضرب : فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره وذلك نحو العلم والتيقّن والتبيّن والتثّبت ، وفعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات ، وفعل يجذب مرة إلى هذا القبيل وأخرى إلى هذا القبيل » اهـ .

(٢) في الأصل : وقوع ، وهو خطأ .

(٣) نحو حسبت وظننت وزعمت . عن الحجة .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٦٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٣٣٤ ، والبيان ١ / ١٥٨ ، والبحر ٢ / ٢١١ - ٢١٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، والقرطبي ٣ / ١٦١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٥٨ ، وابن يعيش ٧ / ٤٠ .

لفظُـه لفـظُ الخبر ومعنـاه الأمر[1] ، أي فليرضعن . وجـاز ذلـك لأن المعنى مفهوم .

٣ ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[2] [٢٣٣]

ولو لم يذكر ﴿ كاملين ﴾ وقال ﴿ حولين ﴾ لجـاز أن يكون قـد نقص شهرٌ أو شهران من الحولين ؛ لأن العرب تقول : هـذان حـولان ، وإن كان قـد نقص

٦ منها أيام . فلما قيّد « حولين » بـ « كاملين » علمتَ أنه لا يجوز إلا إتمامُها .

قوله تعالىٰ : ﴿ لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِها ﴾[3] [٢٣٣]

﴿ لا تُضَارّ ﴾ بالرفع والنصب[4] .

٩ فمن قال ﴿ لا تُضَارَّ ﴾ بالنصب كان نهياً ، والأصل : لا تُضَارَرْ ، فـأدغمت الراء الأولى في الثانية بعد أن أُسكنتْ ، فالتقى ساكنان ، ففتحت الثانية لالتقاء الساكنين .

١٢ ومن قال ﴿ لاتُضَـارُّ ﴾ كان نفيـاً معطوفـاً[5] على قولـه ﴿ لا تُكَلَّفُ ﴾ ، وأصله : لا تُضَارَرُ ، بفتح الأولى وضم الثانية ، فأدغمت الأولى في الثانية .

قـولـه تعـالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُم فَلا جُنَـاحَ

١٥ عَلَيْكُم ﴾[6] [٢٣٣]

---

(١) وهو أمر ندب واستحباب . فإن لم يوجد من يرضع الطفل أو لم يقبل غير لبن أمه أو عجز الوالد عن استئجار من يرضعه = فهو أمر وجوب ، انظر المصادر السالفة .

(٢) انظر مجمع البيـان ٣٣٤/١ ، والبحر ٢١٢/٢ ، وتفسير الطبري ٣٠١/٢ ، والقرطبي ١٦١/٣ ، ومجمع التفاسير ٣٥٤/١ .

(٣) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ١٧٧ ، وللفراء ١٤٩/١ ـ ١٥٠ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/١ ، والحجـة ٢٥١/٢ ـ ٢٥٢ ، ومجمع البيان ٣٣٣/١ ، والبيان ١٥٩/١ ، والبحر ٢١٤/٢ ـ ٢١٥ .

(٤) قرأ بضم الراء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ١٨٣ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٧٧/٢

(٥) كـذا قـال !! ولاعطف ، والكـلام مستـأنف . وسيـاق الآيـة : ﴿ لاتكلّف نفس إلا وسعهـا لاتضارّ ... ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ١١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/١ ، ومجمع البيان ٣٣٤/١ ، والبيان ١٦٠/١ ، والبحر ٢١٨/٢ .

أي لأولادكم . فحذف اللام فانتصب الاسم بحذف اللام ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾[1] [سورة الأعراف : ١٥٥] أي من قومه .

[وقوله[2]] ﴿ **فلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ** ﴾[3] [٢٣٣] ٣

﴿ آتيتُم ﴾ بالمد ، و﴿ أَتيتُم ﴾ بالقصر[4] .

آتيتم : [أي[5]] أعطيتموه المرأة ، فحذف المفعولَيْن . ٦

ومن قرأ ﴿ أَتيتُم ﴾ بالقصر فالتقدير : إذا سلَّمتم ما أتيتم به[6] ، فحذف [به[5]] للعلم به .

قوله تعالى : ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً** ﴾[7] [٢٣٤] ٩

فـ ﴿ الذين يتوفون منكم ﴾ مبتدأ ، و﴿ يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ﴾ في صلته ، وقوله ﴿ يتربص بأنفسهن ﴾ تقديره : يتربص بعدهم[8] ١٢

---

(١) سلف الاستشهاد بها ١٠٠ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الحجة ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، ومجمع البيان ١/٣٣٢ ، والبيان ١/١٦٠ ، والبحر ٢/٢١٨ .

(٤) قرأ بالقصر ابن كثير وحده وقرأ الباقون بالمد . انظر السبعة ١٨٣ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢/٢٢٨ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) قدّره أبو علي ، ماأتيتم نَقْدَه أو سَوْقَه ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم حذف الهاء من الصلة .

(٧) انظر الجواهر ١٧٥ـ١٧٦ ، ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٦ ، وللفراء ١/١٥٠ ، وإعراب القرآن ١/٢٧٩ ، ومجمع البيان ١/٣٣٦ـ٣٣٧ ، والبيان ١/١٦٠ـ١٦١ ، والبحر ٢/٢٢٢ ، والبصريات ٢٤٨ ، والمغني ٦٥٢ .

(٨) في الأصل : بعدهن ، وهو تحريف .

بأنفسهن ، فحذف « بعدهم[١] » للعلم به[٢] ، ولابد من تقديره لأن الفعل والفاعل إذا كان خبراً لمبتدأ لم يكن له بدٌّ من عائد يعود إلى المبتدأ . و [مثله[٣]] قوله ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[٤] [سورة الشورى : ٤٣] أي : ذلك منه ، فحذف « منه » للعلم به[٥] .

قوله تعالى : ﴿ ولاتَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[٦] [٢٣٥]

أي على عقدة النكاح ، فحذف « على »[٧] ، وموضوع هذا الكلام[٨] على الإضمار في التنزيل .

قوله تعالى : ﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْكُم إنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مالَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾[٩] [٢٣٦]

---

(١) في الأصل : بعدهن ، وهو تحريف .

(٢) هذا قول الأخفش وقدره « بعد موتهم » . وقال المبرد والزجاج : تقديره : أزواجهم يتربصن ، فحذف المبتدأ . وقال الكسائي : تقديره : يتربصُ أزواجُهم ، ثم كنى عن الأزواج . وقيل : ﴿ الذين يتوفون ﴾ مبتدأ ، والخبر مضمر تقديره : فيما يتلى عليكم . وذهب الفراء إلى أنه أخبر عن الأزواج وترك خبر « الذين » ، قال : « فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر = أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه » ا هـ . وخطأه الزجاج وأبو علي بأنه لا يجوز أن يترك المضاف ويخبر عن المضاف إليه . ورأى النحاس أن قول المبرد من أحسن الأقوال ، ورأى المؤلف أن كلا القولين قول الأخفش والمبرد جيد .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٥) سيأتي التعليق على حذف « منه » ونحوه من جملة الخبر ٢٧٢ ح ٦ .

(٦) انظر الجواهر ١١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، وإعراب القرآن ١/٢٧٠ ، ٢١٤ ، ومجمع البيان ١/٣٢٨ ، والبيان ١/١٦١-١٦٢ ، والبحر ٢/٢٢٩ ، وابن الشجري ١/١٨٦ ، ٢٩٧ ، والمغني ٨٩٨ .

(٧) وقيل انتصب ﴿ عقدة ﴾ على أنه مفعول به لـ « تعزموا » على تضمينه معنى « تنووا » أو نحوه .

(٨) في الأصل و ي : الكتاب ، وهو تحريف .

(٩) انظر مجمع البيان ١/٣٤٠ ، والبيان ١/١٦٢ ، والبحر ٢/٢٣١ ، والمغني ٤١٨ .

أي إن لم تمسّوهن . فـ « ما » ههنا[1] شرط ، ويجوز أن تكون « ما » ههنا بمعنى المدّة[2] ، أي مدّةَ لم تمسّوهن[3] [فيها[4]] فتكون نصباً على الظرف .

٣ [وقوله[5]] ﴿ على الْمُوسِعِ قَدْرُهُ ﴾ و﴿ قَدَرُهُ ﴾ ، لغتان[6] : الإسكان والفتح[7] . [وقوله[5]] ﴿ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ ﴾ نصب على المصدر ، أي متّعوهن متاعاً . وكذلك قوله ﴿ حَقّاً على الْمُحْسِنِينَ ﴾ تقديره : حق ذلك

٦ حقاً ، ووجب وجوباً[8] .

قوله تعالى ﴿ فَنِصْفُ ما فَرَضْتُم ﴾[9] [٢٣٧]

أي فالواجبُ نصف مافرضتم . فـ « الواجب » مبتدأ ، و« نصف

٩ ما فرضتم » خبرُه[10] .

---

(١) في الأصل ما ههنا .

(٢) وهي في الوجه الأول شرطية زمانية منصوبة على الظرف وجواب الشرط محذوف . وظاهر كلام المؤلف أنها فيه غير زمانية ولايتأتى هنا أن تكون شرطية غير زمانية . والوجه هو الثاني وهي فيه مصدرية زمانية .

(٣) أي مدةَ عدم المسيس .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ٢٧١/١ ، والحجة ٢٥٥/٢ـ٢٥٦ ، ومجمع البيان ٣٣٩/١ .

(٧) قرأ بالفتح حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ الباقون بالإسكان ، انظر السبعة ١٨٤ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٤/١ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١ ، ومجمع البيان ٣٤٠/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣٤/٢ . وأجيز أن ينتصبا على الحال .

(٩) انظر الجواهر ١٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٧ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١ ، ومجمع البيان ٣٤١/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣٤/٢ .

(١٠) وقيل : التقدير : فعليكم نصف ، فيكون « نصف » مبتدأ و« عليكم » خبره ، وهو قول الأخفش والنحاس وغيرهما .

[وقوله[1]] ﴿ إلاَّ أن يَعْفُونَ ﴾[2] [٢٣٧]

« أن » حرف ينصب الأفعال المستقبلة . ولم تحذف النون من[3]
٣ ﴿ يعفون ﴾ من أجلها ، لأن ﴿ يعفون ﴾ فعلُ النسوة ، وفعل النسوة
[مبنيٌّ[4]] يستوي فيه الرفع والنصب والجزم . وإذا كان كذلك صحَّ [فيه[5]]
ثباتُ النون ، بخلاف فعل الرجال ، نحو : هم يعفون ، ولن يَعْفُوا ولم يعفوا .

٦ [وقوله[1]] ﴿ وأن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[6] [٢٣٧]

أي عفوُكم أقرب للتقوى / [فـ[4]] « أنْ[7] » مبتدأ ، و﴿ تعفوا ﴾ نصب بـ ٢٣ / ١
« أن » وقوله ﴿ أقربُ ﴾ خبر عنه . (٢٩ / ١)

٩ قوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ يُتَوفَّوْنَ مِنْكُم وَيَذرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةٌ لأَزْوَاجِهِم ﴾[8] [٢٤٠] و﴿ وصيّةٌ لأزواجهم ﴾ بالرفع والنصب[9] .

فالرفع على إضمار : فلهم وصيّة لأزواجهم ، وإن شئت : فعليهم وصية
١٢ لأزواجهم . فـ﴿ وصيّةٌ ﴾ مبتدأ ، و﴿ لأزواجهم ﴾ خبره ، [و« عليهم » خبر

---

(١) زيادة مني .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٥٥ ، وإعراب القرآن ١/٢٧١-٢٧٢ ، ومجمع البيان ١/٣٤١ ، والبيان ١/١٦٢ ، والبحر ٢/٢٣٥-٢٣٦ ، والحلبيات ٨٨ .

(٣) في الأصل : في .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر إعراب القرآن ١/٢٧٢ ، ومجمع البيان ١/٣٤١ ، والبحر ٢/٢٣٨ .

(٧) أي المصدر المؤول من أن ومابعدها .

(٨) انظر الجواهر ١٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وللفراء ١/١٥٦ ، وإعراب القرآن ١/٢٧٤ ، ومجمع البيان ١/٣٤٤ ، والبيان ١/١٦٣ ، والبحر ٢/٢٤٥ .

(٩) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ١٨٤ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢/٢٢٨ .

آخر][1] . وإن شئت كان ﴿ لأزواجهم ﴾ صفة له ، و« عليهم » خبر عنه[2] .
ومن نصب كان التقدير : فليوصُوا وصيةً لأزواجهم ، فأضمر « فليوصوا » لأنها مفهومة .

٣

ومن غرائب التنزيل هذا الموضع ، لأن كل ما جاء في التنزيل منسوخاً ففي التلاوة متقدِّمٌ على الناسخ ، وهذا الموضع منسوخٌ وناسخُه متقدمٌ عليه وهو قوله[3] : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ [٢٣٤] التقدير[4] : وعشر ليالٍ، ولهذا المعنى أسقط الهاء من قوله ﴿وعشراً﴾ لأن الليالي مؤنثة وهي تُغَلَّب على الأيام . ألا تراك تقول[5] لعشرٍ خَلَوْنَ - وأنت تريد لعشر ليال - ولسبعٍ خلون ، تريد لسبع ليالٍ . ولو أراد الأيام بقوله ﴿ وعشراً ﴾ لأثبتَ الهاء وكان يقول : وعشرة ؛ كما قال : ﴿ سَخَّرَها عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً ﴾ [سورة الحاقة : ٧] فحذف الهاء من ﴿ سبع ﴾ لأنه أراد [بها[6]] الليالي وأثبتَها في " الثمانية " لما أراد بها الأيام .

٦

قوله تعالى : ﴿ مَتَاعاً إلى الحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾[7] [٢٤٠]

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) ويجوز أن يكون « وصية » مبتدأ و« لأزواجهم » خبره ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه موضع تخصيص ، ولا إضمار في هذا الوجه ، أجازه أبو علي وغيره . وأجاز المؤلف أن يكون التقدير : فالواجب وصية فأضمر المبتدأ .

(٣) انظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٨٢-١٨٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٧ ، والناسخ والمنسوخ ٩٣-٩٥ ، ومجمع البيان ٣٤٥/١ ، والبيان ١٦٣/١-١٦٤ ، وتفسير الطبري ٣٥٩/٢-٣٦٣ ، والقرطبي ٢٢٦/٣ ، وابن كثير ٤٣٧/١-٤٣٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٥١/١ ومنه أخذ المؤلف كلامه الآتي ، والبحر ٢٢٣/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٧٤/٢ ، وأدب الكاتب ٢٧١ .

(٦) زيادة من ي .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وللفراء ١٥٦/١ ، وإعراب القرآن ٢٧٥/١ ، ومجمع البيان ٣٤٥/١ ، والبيان ١٦٣/١ ، والبحر ٢٤٥/٢-٢٤٦ .

أي متّعوهن متاعاً إلى الحول غيرَ إخراج . فـ « غير[1] » صفة لـ « متاعٍ » أي متاعاً لا يخرجهن[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ **فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ** ﴾[3] [٢٤٣]

عطف قوله ﴿ أحياهم ﴾ على قوله ﴿ فقال لهم الله موتوا ﴾ [فالكلام][4] [محمولٌ على المعنى][5] لأن معنى ﴿ قال لهم الله موتوا ﴾ : أماتهم الله ، أي :

٦ أماتهم الله ثم أحياهم .

قوله تعالى : ﴿ **مَنْ ذَا ٱلَّذي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً** ﴾[6] [٢٤٥]

٩ بالرفع في « يضاعفه » والنصب[7] . فالرفعُ لأنه معطوف على ﴿ يقرض ﴾ فيكون داخلاً في صلة « الذي » .

ومن نصب كان جواب الاستفهام بالفاء ، كما تقول : أين بيتك فأزورَك ،

١٢ والمعنى : إن أعرفْ بيتك أَزُرْك . فجواب الاستفهام إذا كان بالفاء نصب[8] . فإن قال قائل : كيف يكون قوله ﴿ فيضاعفه ﴾ جواب الاستفهام ، والاستفهام

---

(١) في الأصل : فغيراً .

(٢) وقيل : ﴿ متاعاً ﴾ حال ، وقيل : ﴿ غير ﴾ حال وقيل مصدر .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، والبحر ٢ / ٢٥٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٦٥ ـ ٣٦٩ ، والقرطبي ٣ / ٢٣٠ ، وابن كثير ١ / ٤٤٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٧٣ .

(٤) زيادة مني . وسيأتي نحو هذه العبارة في السطر٣ من الصفحة التالية و ص ٤٣٣ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) انظر الجواهر ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٩ ، وللفراء ١ / ١٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٦ ، والحجة ٢ / ٢٥٨ ـ ٢٦٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٤٨ ، والبيان ١ / ١٦٤ ، والبحر ٢ / ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(٧) قرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ فيضعّفه ﴾ بالتشديد وقرأ الباقون ﴿ فيضاعفه ﴾ بالألف ، وقرأ عاصم وابن عامر بالنصب ، والباقون بالرفع . انظر السبعة ١٨٤ ـ ١٨٥ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢ / ٢٢٨ .

(٨) انظر ماسلف ٣٥ والتعليق ثمة .

ههنا عن المُقْرِض لا عن الإقراض ، وإنما كان يكون ﴿ فيضاعفه ﴾ جواباً أن لو[1] قال : أيُقْرِضُ اللهَ [أحد][2] ، ولم يقل هكذا ، وإنما قال ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً ﴾ = فالجواب : قلنا : الكلام محمول على المعنى لأن السؤال إذا كان عن المُقْرِض كان كالسؤال عن الإقراض ؛ فإذا قال ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ فكأنّه قال : أيقرض الله أحدٌ ، فيجيءُ الجواب منصوباً على هذا الوجه .

و« يُضَاعِفُه » و « يُضَعِّفُه » لغتان حسنتان بمعنى[3] واحد .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ عَسَيْتُم ﴾ [٢٤٦] و ﴿ هَلْ عَسِيتُم ﴾

بالفتح والكسر ، لغتان[4] . والتاء والميم اسم « عسى » . وخبره : ﴿ ألاَّ تقاتلوا ﴾ ، والشرط الذي هو ﴿ إنْ كُتِبَ عليكم القِتَالُ ﴾ فاصلٌ بين التاء والميم وبين الخبر[5] .

[وقوله][6] ﴿ قَالُوا ومالَنَا ألاَّ نُقَاتِلَ ﴾[7] [٢٤٦]

﴿ ما ﴾ مبتدأة ، و ﴿ لنا ﴾ في موضع خبره . وقوله ﴿ ألاَّ نقاتل ﴾

---

(١) زاد « أن » قبل « لو » وليس قبلها فعل القسم ، وإنما تطرد زيادتها بين فعل القسم و« لو » انظر ماسيأتي في الصفحة التالية ح ١ . ولم ترد « أن » في ي .

(٢) زيادة مني ، انظر مايأتي من كلامه .

(٣) في الأصل : لمعنى .

(٤) قرأ نافع وحده بكسر السين ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ١٨٦ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٧٧ ، والحجة ٢ / ٢٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٤٩ ـ ٣٥٠ ، والبيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ١١٠ ـ ١١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، وللفراء ١ / ١٦٣ ـ ١٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٠ ، والبيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٦ ، والمغني ٥١ .

« أن » زيادة عند الأخفش[1] ، و« لا تقاتل » في موضع الحال ، والتقدير : مالنا غير مقاتلين في سبيل الله . / وقال غيره[2] : تقدير الكلام : مالنا في أن لا ٢٣ / ٢
٣ نقاتل : أي : أيُّ شيء لنا في ترك القتال ، فحذفت « في » ، فلما حُذِفَت (٢٩ / ٢)
انتصبت[3] « أن » عند سيبويه وبقيتْ على جرِّها عند الخليل .

وهذا الخلاف بينهم قائم في كل « أن » و« أنَّ » إذا حذف منهما حرف
٦ الجر[4] ، كقوله : ﴿ وبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُم ﴾ [سورة البقرة :

---

(١) إذا دخلت « أن » على « لا » النافية الداخلة على فعل مضارع مسبوقة باستفهام بـ « ما » نحو : مالك ومالنا ومالهم = فمذهبُ الأخفش أنّ « أنْ » زائدة كما زيدت بعد « لمّا » وبين فعل القسم و« لو » ، وقد عملت « أن » في الفعل المضارع فنصبته وهي زائدة كما تعمل « مِنْ » وهي زائدة في نحو ماأتاني من أحدٍ ، انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، ٣٢٢ .

وقد ردَّ ابن هشام هذا القول بأنه لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو « لو » في قوله :

أما والله أن لو كنت حرّاً ... وما بالحرّ أنت ولا العتيقِ

و« كأنّ » في قوله :

فأمهله حتى إذا أن كأنّه ... معاطي يد في لجّة الماء غامرٌ

وبدليل دخولها على الاسم في قوله :

ويوماً توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلمْ

في رواية من جر « ظبية » = بخلاف حرف الجر الزائد فإنه كالحرف المعدّى في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل فيه . انظر المغني ٥١ . وقول الشاعر «.. في لجة الماء غامر» كما أنشده ابن هشام مغير ، وصوابه «من جمة الماء غارفٌ » انظر شرح أبيات المغني ١/١٦٤، والبيت لأوس بن حجر ، ديوانه ٧١ .

وردَّه أبو حيان أيضاً بأن الزيادة خلاف الأصل ولا يذهب إليها إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة .

أما زيادة « أن » بعد « لمّا » وبين فعل القسم و« لو » فهي مطردة . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٤٧٥ و ٢ / ٣٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٤ ، والمقتضب ١ / ٤٩ و ٢ / ٣٦٢ ، وسر الصناعة ٦٨٢ ـ ٦٨٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٠ ـ ١٣١ ، ورصف المباني ١١٦ ـ ١١٧ ، والجنى الداني ٢٢١ ـ ٢٢٣ ، والمغني ٥٠ ـ ٥١ ، والهمع ٤ / ١٤٤ ـ ١٤٦ .

(٢) النحاس و أبو علي وغيرهما .

(٣) كان في النسخ : انتصب ، والصواب ماأثبت .

(٤) عقد المؤلف في الجواهر ١٠٦ ـ ١٣٠ الباب الرابع لـ « ماجاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » وقد ذكر آياً كثيرة حذف فيها الجار قبل أنْ وأنَّ .

٢٥] لأنَّ التقدير : بأنَّ لهم ، كما قال : ﴿ بَشِّرِالْمُنَـافِقِينَ بـأَنَّ لهم ﴾[١] [سورة النساء : ١٣٨] . وبينهما حوارٌ وحديثٌ يطول في المسألة[٢] .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ واسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[٣] [٢٤٧]

قيـل : واسـعٌ بمعنى ذو سَعَـةٍ ، كما أنّ « لابنـاً » بمعنى ذو لَبَنٍ ، و « تـامراً » بمعنى ذو تمرٍ ، و « نـابِلاً » بمعنى ذو نبـلٍ ، وامرأة « حـامِـلٌ » بمعنى ذات حمـل ، وأنشد للحُطَيْئَة[٤] :

٦

وغَرَرْتَني وزَعَمْتَ أَنْـ ـنَـــكَ لابنٌ في الصَّيْفِ تَـــامِرْ

يهجو بذلك الزِّبْرِقانَ بن بدر .

٩

وقيل : واسعٌ بمعنى مُوسِع على حذف الزوائـد ، كقولـه : ﴿ وأَرْسَلْنَـا الرِّيَـاحَ

---

(١) في الأصل : وبشر ، والتلاوة بلا واو .

(٢) وذكر في الجواهر أنه ذكر حجاجهم في هذه المسألة في كتابه « الخلاف » . وقـد سهـا المؤلف فيا عزاه إلى الخليل وسيبويه على شدة تحريه وفحصه وعنايته بالكتـاب وبصره فيـه ، وسهـا في هـذا الموضع غيره . فمذهب الخليل فيا نصَّ عليه سيبويه أن حرف الجر إذا حذف قبل « أن » و « أنَّ » انتصب المصدر المؤول ، ثم قال سيبويه : « ولو قـال إنسـان إنّ أنّ في موضع جر في هـذه الأشيـاء ، ولكنـه حرف كثر استعمالـه في كلامهم فجـاز حـذف الجـار فيه ... = لكان قـولاً قـويًّا .... والأول قـول الخليل » ا هـ . وقد نبّه على ذلـك أبو حيـان وابن هشـام وغيرهمـا . وكأن سيبويـه يميل إلى القول الثـاني وهـو مـذهب الكسـائي . انظر في ذلـك الكتـاب ١ / ٤٦٤ ـ ٤٦٦ ، ٤٧٥ ـ ٤٧٦ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٣ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٧ و ٢ / ٣٥ ـ ٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٢ و ٢ / ٣٢٨ ، والحجة ٢ / ٣٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢١ ، والتسهيل ٨٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٣ ، والمغني ٦٨١ ـ ٦٨٢ ، والهمع ٥ / ٩ ـ ٢٠ ، وانظر الإنصاف ٣٩٣ ـ ٣٩٩ المسألة ٥٧ .

(٣) انظر مجمـع البيـــانَ ١ / ٣٥٢ ، والبيـــان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٨١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٨٠ .

(٤) د ، ق ٤٠ / ١٠ ص ١٦٨ . وهو له في مجاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، والكتـاب ٢ / ٩٠ ، والفـاضل ٨١ ، وأدب الكاتب ٣٢٧ ، وابن السيرافي ٢ / ٢٣٠ ، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٢٢ ، وشرح مـايقع فيـه التصحيف ١ / ١١٨ ، والاقتضـاب٣٧٣ ، وابن يعيش ٦ / ١٣ ، والمـزهر ٢ / ٣٥٥ . وهـو بـلا نسبـة في معـــاني القرآن لـلأخفش ٥٣٦ ، والمقتضب ٣ / ١٦٢ ، والمخصص ١١ / ١٣٥ . وروايـــة الديوان : أغررتني .

لَوَاقِحَ ﴾[1] [سورة الحجر : ٢٢] يعني مُلَقِحاتٍ[2] .

قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةَۢ بِيَدِهِۦ ﴾[3] [٢٤٩]

و ﴿ غَرْفَةً ﴾ بالضم والفتح . فالضمُّ معناه ملء الكفّ . والغَرْفةُ المرَّة الواحدة ، وهي قراءة أبي عمرٍو[4] . قال[5] : وكان أبو عمرٍو يطلب شاهداً على قراءته ﴿ غَرْفَةً ﴾ من أشعار العرب العَرْباء ؛ فلما طلبَه الحجاجُ وهرب منه إلى اليمن خرج ذاتَ يومٍ مع أبيه فإذا هو براكب يُنْشِدُ قولَ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْت[6] :

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

قال : فقلت له : ما الخبرُ ؟ قال : مات الحجاج ! قال أبو عمرٍو : فلا أدري بأيِّ الأمرين كان فرحي أكثر : بموت الحجاج أم بقوله « فَرْجة » . لأنه شاهدُ قراءته ﴿ إلا من اغترف غَرْفَةً ﴾[7] .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٢ والتعليق ثمة .

(٢) وقيل : التقدير : واسع الفضل ، فحذف .

(٣) انظر الحجة ٢ / ٢٦٣ ـ ٢٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٤ ، والبيان ١ / ١٦٦ ، والبحر ٢ / ٢٦٥ .

(٤) وابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالضم . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ .

(٥) كذا وقع ، ولعله زيادة من النساخ .

(٦) د ، ق ٦٢ / ٢٢ ص ٤٤٤ ، والكتاب ١ / ٢٧٠ ، ٣٦٢ ، وابن السيرافي ٢ / ٣ ، وابن يعيش ٤ / ٣ ـ ٤ ، وفرحة الأديب ١٩٦ ـ ١٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٠ ، والخزانة ٢ / ٥٤١ ـ ٥٤٥ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٢١٢ ـ ٢١٥ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٨٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦ ، والمقتضب ١ / ٤٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٦١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٨ ، والمغني ٣٩١ .

ووقع البيت في شعر لحَنَيْف بن عمير اليشكري ، ولأبي قيس اليهودي ، ولابن صرمة الأنصاري ، ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب ، انظر الخزانة وشرح أبيات المغني . وانظر استقصاء تخريجه في ديوان أمية ٥٨٥ . ويروى « رب ما تجزع » .

وانظر خبر أبي عمرو في معجم الشعراء ٧٢ ، والفرج بعد الشدة ٤ / ٦٩ ـ ٧٢ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٧ ، وشرح شواهد المغني والخزانة وشرح أبيات المغني والمذكر والمؤنث .

(٧) لأنه يخص بناء فَعْلة بمعنى وفُعْلة بمعنى آخر . فالفَرْجَةُ المصدر والفُرْجَةُ الاسم ، يقال : الفَرْجَة في الأمر ، والفُرْجة في الجدار والباب . وقيل هما بمعنى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ ٱللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبعْضٍ ﴾[1] [٢٥١]

قرئ ﴿ دَفْعُ اللهِ) و ﴿ دِفاعُ اللهِ ﴾[2] . وكلاهما مصدر مضاف إلى الفـاعل وهو لفظـة « الله » عز وجل . و ﴿ النـاسَ ﴾ نصب مفعـول بـه . ﴿ بعضَهم ﴾ نصب بدل من ﴿ الناس ﴾ والتقدير : ولولا أن دفعَ اللهُ النـاسَ بعضهم ببعضٍ ، أي بعضَ الناس ببعضٍ .

و « الدِّفَاعُ » يجوز أن يكون مصدر دفَع دِفاعاً ، كما تقول : كتب كتـابـاً ؛ ويجوز أن يكون مصدر دافَعَ يدافع مُدافعَةً ودفاعاً ، كما تقول : قاتلَ [يُقاتلُ][3] قِتالاً ومُقاتَلَةً .

[قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آياتُ اللهِ نَتْلُوها عَلَيْكَ بالحقِّ ﴾[4] [٢٥٢]

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيـات الله ﴾ خبر ، [و] ﴿ نتلوهـا ﴾ خبر بعـد خبر . وإن شئت كان في موضع الحال ، والعـامل فيـه معنى الإشـارة ؛ أي تلـك آيـات الله متلـوّةً . وإن شئت كان ﴿ آيـات الله ﴾ بـدلاً من ﴿ تلـك ﴾ ، و ﴿ نتلوها ﴾ الخبر . ولا يكون أن يكون ﴿ آيـات الله ﴾ نعتـاً لـ ﴿ تلـك ﴾ لأنه قال[5] : المبهم لاينعت بالمضاف لأن ثلاثـة أشيـاء لاتجعل كالشيء الواحـد ، والمبهم والمضاف والمضاف إليه ثلاثة أشياء ، والموصوف والصفـة كالشيء الواحـد ؛ وهذا كقولهم : لاغلام رجل في الدار][6]

---

(١) انظر الجـواهر ٤٦١ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ١٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، والحجـة ٢ / ٢٦٤ ـ ٢٦٦ ، ومجمـع البيـان ١ / ٣٥٦ ، والبيـان ١ / ١٦٧ ، والبحر ٢ / ٢٦٩ ، والكتـاب ١ / ٧٦ ، والإيضـاح ١٥٧ ، والحلبيـات ٢٩٩ ، وابن الشجري ١ / ٣٣٧ ، ٣٥١ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ و ٦ / ٦٢ ، والمغني ١٣٩ .

(٢) قرأ نـافع وحـده ﴿ دفـاع ﴾ وقرأ البـاقون ﴿ دَفْـع ﴾ . انظر السبعـة ١٨٧ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٨ ، والبيان ١ / ١٦٧ .

(٥) يريد سيبويه . وهذا معنى ماقاله في الكتاب ١ / ٢٢١ ، وانظر المقتضب ٤ / ٢١٩ ، ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٦) زيادة من ب . وقد كرر النص فيها باختلاف يسير . وزدت الواو قبل ﴿ نتلوها ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لا بَيْعٌ فِيهِ ولا خُلَّةٌ ولا شَفَاعَةٌ ﴾[1] [٢٥٤]

بالرفع والنصب[2] . فالنصب بـ « لا[3] » ، كما تقول : لارجل في الدار .
٣ والرفع بالابتداء ، و﴿ فيه ﴾ الخبرُ ، وقد تقدم هذا[4] .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ ﴾[5] [٢٥٧]

« الطاغوت » اسم يقع على الواحد والجمع[6] . وههنا يُراد به الجمع لأنه قال
٦ ﴿ أولياؤهم الطاغوت ﴾ ، فكما أن « أولياؤهم » جمعٌ وجب أن يكون « الطاغوت » جمعاً ، لأن الخبر وَفْقُ المبتدأ .

وكونُه واحداً قولُه تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إلى الطَّاغُوتِ وقَدْ
٩ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾[7] [سورة النساء : ٦٠] فكنى عن « الطاغوت » بقوله « به » ،

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٥٣ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٢ ، والحجة ٢ / ٢٦٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٩ ، والبيان ١ / ١٦٨ ، والبحر ٢ / ٢٧٦ ، والمسائل المنثورة ٤١ ، وابن يعيش ٢ / ١١١ .

(٢) قرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ ، ٢١١ .

(٣) وافق المؤلف قول من ذهب إلى أن اسم « لا » المفرد النكرة معرب والفتحة فيه فتحة إعراب لابناء ، وهو قول عزي إلى الكوفيين وجماعة من البصريين ، ومذهب أكثر البصريين أن الفتحة فتحة بناء ، وقد سلف التعليق على هذا ١١٨ح ١ . ولو لم يكن هذا مذهبه لحملنا قوله « النصب » على أنه أراد به « الفتح » فاستعمل لقب الإعراب في موضع لقب البناء . انظر ماسلف من التعليق على هذا ٥٢ ح ١ .

(٤) انظر ماسلف ١٤٦ ـ ١٤٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٣ ، والبحر ٢ / ٢٨٣ ـ ٢٨٤ . وانظر ماقالوه في « الطاغوت » في الكتاب ٢ / ٢٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ٩٨ ـ ٩٩ ، ولابن الأنباري ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، وتكملة الإيضاح ١٤٥ ـ ١٤٦ ، والمحتسب ١ / ١٣١ ـ ١٣٢ ، والمخصص ١٧ / ٢٨ ـ ٢٩ .

(٦) هذا قول سيبويه والأخفش وابن الأنباري وأبي علي . ورد ابن الأنباري وأبو علي قول المبرد إنه جمع . وهو مؤنث عند سيبويه ، والأصل فيه التذكير عند أبي علي ويؤنث على معنى الآلهة ، وذهب ابن الأنباري إلى أنه يذكّر على معنى الشيطان ويؤنث على معنى الآلهة .

(٧) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٩ ، ٦٦ ، وتفسير الطبري ٥ / ٩٦ ـ ٩٨ ، والقرطبي ٥ / ٢٦٣ ، وابن كثير ٢ / ٣٠٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٠٥ .

وهو كعبُ بن الأشْرَف[1] .

و « الطـاغوت » في الأصـل مصـدر[2] من طغى طغيـانـاً[3] . وأصلـه « طَغَيُـوت » على وزن « فَعَلُـوت » مثـل « الرَّغَبُـوت » و « الرَّهَبُـوت » / و « الرَّحَمُـوت » بمعنى الرغبـة [والرهبـة][4] والرحمـة . فكـذلـك هـو بمعنى الطُّغْيـان ، إلا أنـه مقلـوب قُـدِّمت اليـاء على الغين ، فـأبـدلت ألفـاً ، فصـار « طاغوتاً » .

٣ ٢٤ / ١ (٣٠ / ١) ٦

ثم قال : ﴿ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ [٢٥٧] فجمع ضمير « الطاغوت » .

قوله تعـالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾[5] [٢٥٨]

٩

أي : لأن آتـاه الله الملـك ، فحـذف الـلام . وكانت « أَنْ » منصـوبـةً عنـد سيبويه ومجرورة عند الخليل[6] .

١٢

والهاء في ﴿ أن آتـاه الله ﴾ يعود إلى إبراهيم ؛ و ﴿ الملـك ﴾ النُّبوَّة[7] ، أي

(١) عن ابن عبـاس ومجـاهـد والربيـع والضحـاك . وقيـل : الطـاغـوت : الكاهن ، عن قتـادة والشعبي وغيرهما ، وقيل المعنيّ به كلُّ من يتحاكم إليه ممن يحكم بغير الحق ، عن الباقر والصادق .

(٢) هذا قول أبي علي وأبي الفتح . وهو اسم غير مصدر عند غيرهما . وكذا قال سيبويه وغيره في رغبوتى ورهبوتى ، انظر الكتاب ٢ / ٣٢٤ ، واللسان (رحم ، رغب ، رهب) .

(٣) وقيل : من طغـا يطغو ، فيكون أصلـه « طغووت » ، قـال أبو الفتح « وأنـا آنس بـالـواو في هـذه اللفظة » ، وهو قول السيرافي .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٤ ، ومجمـع البيـــان ١ / ٣٦٧ ، والبيـــان ١ / ١٦٩ ـ ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، والكشـــاف ١ / ٣٨٧ ـ ٣٨٨ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٦ ـ ١٧ ، والقرطبي ٣ / ٢٨٤ ، وابن كثير ١ / ٤٦٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٠٢ .

(٦) سلف تنبيهنا ١٧٧ ح ٢ على أن الصواب أنّ « أنْ » منصوبة عند الخليل ، وأنّ الجر وجهٌ أجازه سيبويـه وهو قول الكسائي .

(٧) في الأصل و ب : والنبوة ، والصواب من ي . وماذكره المؤلف قول بعضهم ، وعزي إلى المعتزلة .

أن آتى إبراهيمَ النبوَّةَ . وقيل : يعود إلى الـذي حـاجَّ ، وهـو نُمْرُوذُ ، لعنـه الله ، خاصم إبراهيم لأن آتاه الله الملك[1] .

٣ [وقوله[2]] : ﴿ **إذْ قال إبراهيمُ** ﴾[3] [٢٥٨]

﴿ إذ قال ﴾ نصبٌ معمولة « حاجَّه » أي[4] حاجَّه في ذلك الوقت .

[وقوله[2]] : ﴿ **رَبِّيَ الذي يُحْيِي ويُمِيتُ** ﴾ [٢٥٨]

٦ وقرأ حمـزةُ : ﴿ ربِّ الـذي يحيي ﴾ لأنـه أسكن يـاء المتكلم ولم يفتحهـا كما فتحها[5] الآخرون[6] ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين .

[وقوله[2]] : ﴿ **قال أنا أُحيي وأُميتُ** ﴾[7] [٢٥٨]

٩ بإثبـات الألف وإسقـاطهـا[8] . والأصلُ الإسقـاطُ ، كما تقول : أَنَـا فعلتُ . ولكن من قال ﴿ أنَا أحيي ﴾ فهو على لغة من قال في الوقف على « أنَا » : أَنَـاْ ،

---

(١) هذا قول الجمهور ، وهو الظاهر .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر المصادر المذكورة في ح٥ من الصفحة السابقة .

(٤) في الأصل و ي « إذ قال نصب بدل من قوله أن آتاه أي .. » . وماأثبته من ب هو الذي يستقيم مع مـاذكره المؤلف في تقـدير ﴿ أن آتـاه ﴾ . وأمـا مـاوقع في الأصل و ي فـلا يستقيم إلا مـع ذكر أنّ ﴿ أن آتاه ﴾ أريد به الظرف على تقدير : وقت أن آتاه ، وهو وجـه أجـازه الزمخشري وضعّفـه أبو حيان . فلعل المؤلف سها ثم تنبه عليه فغيّره .

(٥) في الأصل : فتحه .

(٦) انظر التيسير ٦٦ ، والنشر ٢ / ١٧٠ . وانظر مذاهبهم في ياءات الإضافة فيما أحلنا عليه من المصـادر ٣١ ح ٧ .

(٧) انظر شرح اللمـع اللـوح ١٠٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٤ ، والحجـة ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٧ ، ومجمـع البيان ١ / ٣٦٦ ، والبيان ١ / ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٨٨ .

(٨) أثبت الألف في الوصل نـافـع وحـده ، والبـاقـون يطرحـونهـا . انظر السبعـة ١٨٨ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣١ . ولاخلاف في إثباتها في الوقف .

ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[١] ، وهو كثير جداً .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ على قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾[٢] [٢٥٩]

٣

تقديرها : أو الذي مرّ على قرية . فالكاف زائدة[٣] ، و« الذي » جرّ عطف على قوله ﴿ إلى الذي حاجَّ ﴾ . وقيل : الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى ﴿ ألم تر إلى الذي حاجَّ ﴾ و« ألم تر كالذي حاجّ » واحدٌ ، فجاء ﴿ أو كالذي مرّ على قرية ﴾ على المعنى[٤] . [فيكون « ترى » بمعنى « تعلم »[٥] ، أي :

٦

(١) لكن خصوا ذلك بضرورة الشعر ، قال أبو علي : « وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل ، لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو إقامة قافية ، وذانك لايكونان في التنزيل ... » . ولهذا ما قال النحاس في إثبات نافع للألف في الوصل « لاوجه له » . وانظر في ذلك الكامل ٥٥٢ (تعليقات أبي الحسن) . والمنصف ١ / ٩ ـ ١١ ، وابن يعيش ٣ / ٩٣ و ٩ / ٨٣ ، وضرائر الشعر ٤٩ ، وسفر السعادة ٧٣٢ ـ ٧٣٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٩ .

وذهب ابن الأنباري في ايضاح الوقف ٤١١ إلى أن إثبات الألف في « أنا » في الوصل لغة لبعض العرب ، ذكر غيره أنهم بنو تميم ، انظر شرح الكافية والبحر .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٠ ، ٦٦٧ ، ٧١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، وللفراء ١ / ١٧٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٩ ـ ٣٧٠ ، والبيان ١ / ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ ، والبغداديات ١٦٠ ، والحلبيات ١٥٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٣ ، وسر الصناعة ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، والمغني ٦٢٣ ـ ٦٢٤ ، وتفسير الطبري ٣ / ٢١ ، والقرطبي ٣ / ٢٩٠ ، وابن كثير ١ / ٤٦٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٠٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٨٠ ، والكشاف ١ / ٣٨٩ ، واللسان (خوا ، عرش) .

(٣) وهو قول أبي الحسن ، ويكون « ترى » بمنى تنظر أو يكون المعنى : ألم ينته علمك إلى كذا ، انظر الجواهر وغيره . واستحسن أبو علي في البغداديات قول أبي الحسن ، وقال الطبرسي : لا يحكم بالزيادة إلا لضرورة

(٤) وهو قول الفراء وأبي الفتح وغيرهما ، وهو قول أبي علي في الحلبيات ، وأحد قولي الزمخشري . وأجاز الزمخشري أن يكون معناه : أو رأيت مثل الذي مرَّ ، فحذف لدلالة « ألم تر » عليه .

(٥) التي تتعدى إلى مفعول واحد ، من علم الشيء : إذا عرفه . وانظر تفسير « ألم تر » في مجمع البيان ١ / ٣٤٦ ، والبحر ٢ / ٢٤٩ ، واللسان (رأى) .

ألم تعلم مثل الذي حاجّ ومثل الذي مرّ][1] .

وقوله ﴿ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾ تقديرها : أو كالذي مرّ
٣ على قرية على عروشها وهي خاوية ، أي خالية[2] . فقوله ﴿ على عروشها ﴾
بدلٌ من قوله ﴿ على قرية ﴾[3] . وفسّرها[4] قوم : وهي ساقطة على
سقوفها[5] . فعلى هذا لا يكون في الكلام تقديم وتأخير . وعلى الأول يكون
٦ ﴿ وهي خاوية ﴾ اعتراضاً بين بعض الصلة وبعضها لأنها تُسدّد الأول
وتبيّنُه[6] .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّه ﴾[7] [٢٥٩]

٩ قيل : أصله لم يَتَسَنَّنْ ، والفعل [منه[8]] : تَسَنَّنْتُ من قوله : ﴿ مِنْ
صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ [سورة الحجر : ٢٦]* فأبدلت من النون الأخيرة ياءً
فقيل : تسنّيت : كما تقول « تَظَنَّيْتُ » وأصله تَظَنَّنْتُ ، فحذفت الياء للجزم .

---

(١) زيادة من ب . وقال أبو حيان في قول الزمخشري الثاني أن الفعل حذف لدلالة « ألم تر » عليه : « وهو تخريج حسن ، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى » .

(٢) هذا لفظ الطبري ومن تابعه ، ولم يروه بهذا اللفظ عمن ذكر أقوالهم . وقال أبو عبيدة : لا أنيس بها ، وهما بمعنى .

(٣) وعروشها في هذا الوجه أبنيتُها وبيوتُها .

(٤) في الأصل و ي : وفسره .

(٥) هذا لفظ السدي . ولفظُ ابن عباس والضحاك والربيع : هي خرابٌ . ومعناها واحد ، من قولهم : خوت الدار : تهدّمت وسقطت ، وهو الظاهر . وعليه فقوله ﴿ على عروشها ﴾ متعلق بـ ﴿ خاوية ﴾ . وعروشها : سقوفها .

(٦) في وجه البدل ماتراه من التكلف والبعد عن المعنى . وقيل في تعليق الجار والمجرور غير ذلك . والوجه ماذكرت لك ، والله أعلم .

(٧) انظر الجواهر ٨٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، وللفراء ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، والحجة ٢ / ٢٨٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٨ ، والبيان ١ / ١٧١ ، والبحر ٢ / ٢٩٢ ، ٢٨٥ ، والكامل ٩٦٧ ـ ٩٦٨ ، والمضديات ١٦ ، وسر الصناعة ٥٥٥ ، ٧٥٨ ، وابن يعيش ١٠ / ٢٥ .

(٨) زيادة من ب و ي .

فجاء « لم يتسنَّه[1] » ، فمن قال « لم يتسنَّ » فالهاء للوقف[2] . وقيل : بل هو من تَسَنَّه وسانهتُ[3] ، فتكون الهاء لامَ الفعل ، وكلاهما وجهٌ .

قوله تعالى : ﴿ وَٱنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ ﴾[4] [٢٥٩] ٣

قيل : الواو زيادة[5] ، والتقدير انظر إلى حمارك لنجعلك آية للناس . وقيل : بل الواو عطف على مضمر ، والتقدير : انظر إلى حمارك لتتَيَقَّنَ ما ٦ تعجبت منه حين قلت ﴿ أَنَّى يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [٢٥٩]

---

(١) في الأصل و ي « يتسنّ » والصواب من ب . وكان حمزة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل ، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف ، انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣١ .

(٢) وقيل أصله « يتسنّى » من « السنة » ، على أن لامها واو ، ثم حذفت الياء للجزم ، وعلى هذا فالهاء للوقف أيضاً . والمعنى على الأول لم يتغيّر ، وعلى الثاني : لم تأت عليه السنون فتغيّره .

(٣) وهو من « السنة » أيضاً على أن لامها هاء ، لأن لام « السنة » يعتقب عليها الهاء والواو .

(٤) انظر الجواهر ٢٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٧٣ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٩ ، والبيان ١ / ١٧٢ ، والبحر ٢ / ٢٩٣ ، والتبيان ١ / ٢١٠ . وزدت في الآية ﴿ آية للناس ﴾ .

(٥) ذكر هذا الوجه العكبري وأبو حيان ولم يسميا قائله . وقد عزي إلى الكوفيين والأخفش وابن برهان من البصريين أنهم يجيزون زيادة الواو . وهذا لايصح على إطلاقه عند الكوفيين ، فقد نصَّ الفراء وابن الأنباري على أن الواو إنما تزاد في جواب « لمّا » و « حتى إذا » . وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين والمبرد معهم ، ووهم صاحب الإنصاف فيما عزاه إلى المبرد من موافقته الكوفيين ، والأخفش وابن برهان يجيزان ذلك .

انظر الجواهر ٨٨٩ ، والكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمقتضب ٢ / ٨٠ ـ ٨١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٥ ، ١٣٨ ، ٤٥٧ ، وللفراء ١ / ١٠٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ و ٢ / ٥٠ ـ ٥١ و ٣ / ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ، وشرح القصائد السبع ٥٥ ، ومجالس ثعلب ٥٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٢ ـ ٢٥٤ ، والخصائص ٢ / ٤٦٢ ، وسر الصناعة ٦٤٥ ـ ٦٥٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، والإنصاف ٤٥٦ ـ ٤٦٢ المسألة ٦٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٥٧ ـ ٣٥٨ ، وابن يعيش ٨ / ٩٣ ـ ٩٤ ، والأزهية ٢٣٤ ـ ٢٣٦ ، ورصف المباني ٤٢٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٨ ، والمغني ٤٧٣ ـ ٤٧٤ ، وضرائر الشعر ٧١ ـ ٧٢ ، والهمع ٥ / ٢٣٠ ـ ٢٣١ . وانظر ما سيأتي ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٦٠٠ ، ١١٧٢ .

ولنجعلك آيةً للناس[١] .

قوله تعالى : ﴿ نُنْشِرُها ﴾ و ﴿ نُنْشِزُها ﴾[٢] [٢٥٩]

٣ فمن قال ﴿ نُنْشِرُها ﴾ بالراء غير معجمة[٣] فهو من أنشر الله الموتى ، أي كيف نُحْيِيها . ومن قال ﴿ نُنْشِزُها ﴾ بالزاء أي كيف نرفعها[٤] من النَّشْز وهو الارتفاع .

٦ [قوله تعالى[٥]] ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ ﴾[٦] و ﴿ قال اعْلَمْ ﴾ [٢٥٩]

على الخبر والأمر جميعاً[٧] . / فالخبر ظاهر أي أعلم أنا . ومن قال اعْلَمْ ٢٤ / ٢

٩ فالمعنى : قال الله له : اعْلَمْ . وقيل : قال هو يخاطب نفسه : اعْلَمْ أَنَّ الله على (٣٠ / ٢) كل شيء قدير .

قوله تعالى : ﴿ وإِذْ قالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي ﴾[٨] [٢٦٠]

---

(١) هذا قياس قول الزجاج ومن وافقه . وقدره الفراء : ولنجعلك آية للناس فعلنا ذلك ، وكذا في مجمع البيان ، وذكر الوجهين أبو حيان . وانظر ماسلف من التعليق على هذا ١٤١ ح ٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٢ ـ ١٨٣ ، وللفراء ١ / ١٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، والحجة ٢ / ٢٨٥ ـ ٢٨٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٨ ، والبحر ٢ / ٢٩٣ .

(٣) وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالزاي . انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣١ .

(٤) في الأصل : يرفعها ، مصحفاً .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٣ ، وللفراء ١ / ١٧٣ ـ ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، والبحر ٢ / ٢٩٦ .

(٧) قرأ حمزة والكسائي ﴿ اعلمْ ﴾ على الأمر ، والباقون ﴿ أَعْلَمُ ﴾ على الخبر . انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(٨) انظر إعراب القرآن ١ / ٢١٣ ، والحجة ٢ / ١٧٣ ـ ١٧٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٩ ، والبيان ١ / ١٧٢ ، والبحر ١ / ٣٩٠ .

وقرئ ﴿ أَرْني ﴾ بإسكان الراء واختلاسها[١] . فمن قال ﴿ أَرِني ﴾ بكسر الراء فهو من أَرَى يُرِي ، [والأمر منه أَرِ . ومن قال ﴿ أَرْني ﴾ فأسكن شبَّه الكلمة بـ « فخِذ » و « كبِد » فكما يقال « فَخْذ » و « كَبْد » كذلك قال ﴿ أَرْني ﴾][٢] يريد : أَرِني . ومن اختلس أراد منزلةً بين الحَركة والسكون .

٣

[قوله تعالى[٣]] ﴿ قَالَ بَلَى ولكنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾[٤] [٢٦٠]

هذا لام الأمر والدعاء ، كأنه يدعو لقلبه بالطمأنينة ، كأنه يقول : صار قلبي ذا طمأنينة إذ رأى إحياء الموتى[٥] .

٦

[قوله تعالى[٣]] ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[٦] [٢٦٠]

٩

قيل : التقدير : خذ أربعة من الطير [إليك[٧]] فصُرْهنَّ ، فقوله ﴿ إليك ﴾ من صلة « خُذْ »[٨] .

---

(١) قرأ ابن كثير بإسكان الراء وقرأ بالاختلاس أبو عمرو وروي عنه الإسكان ، وقرأ الباقون بالكسر ، انظر السبعة ١٧٠ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٢) زيادة من ي و ب . وفي ب : « ومن أسكن شبه ... كما يقال ... كذلك أرني » .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٢ ، والبيان ١ / ١٧٣ ، والبحر ٢ / ٢٩٩ .

(٥) كذا قال ، ولامعنى له !! . والصواب أن اللام لام كي « لام التعليل » ، والتقدير : ولكن أرني ليطمئن قلبي او سألتك ليطمئن قلبي ، انظر المصادر السالفة . ونقل صاحب البيان الوجه الذي قاله المؤلف وذكر الوجه الآخر .

(٦) انظر الجواهر ٦٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٣ - ١٨٤ ، وللفراء ١ / ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧١ ، والبحر ٢ / ٣٠٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٨٠ - ٨١ ، وأدب الكاتب ٤٨٠ ، وتفسير غريب القرآن ٩٦ .

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) قاله الأخفش وأبو علي وغيرهما . ومعنى فصرهن : فقطِّعهن .

وقيل في « صُرْهُنَّ » : أَمِلْهُنَّ ، من صار يَصُور : إذا أمالَ ، من قول الشاعر :

٣ يَصُورُ عُنُوقَها أَحْوَى زَنِيمٌ ... لَهُ ظَابٌ كما صَخِبَ الغَرِيمُ[1]

أي يُمِيلُ . فعلى هذا يكون « إليك » من صلة « أَمِلْهُنَّ » و« صُرْهُنَّ »[2]

وقرئ بكسر الصاد ﴿ فَصِرْهُنَّ ﴾[3] أي قَطِّعْهُنَّ[4] ، فتكون ﴿ إليك ﴾ من

٦ صلة ﴿ خذ ﴾ .

---

(١) البيت على هذه الرواية بلا نسبة في الإبدال ٧٠ (الكنز اللغوي ١٠) ، والحجة ٢ / ٢٩٢ ، وأمالي القالي ٢ / ٥٢ ، والمخصص ٢ / ١٣٦ و١٣ / ٢٨٤ ، والفرق بين الحروف الخمسة ١٩٩ . ونسب إلى أوس بن حجر في اللسان (ظأب ، ظوب ، صوع ، عنق) ، ونسب إلى المعلّى بن جمّال (أو حمّال) العبدي في الجمهرة ٢ / ٣٩٦ ، والتنبيه والإيضاح لابن بري (ظأب) وانظر اللسان . وانظر ديوان أوس ـ المختلط من شعره ١٤٠ . وفي اللسان أنه أوس بن حجر غير التميمي .

وهو على هذه الرواية ملفق من بيتين وهما :

وجاءت خُلْعَةٌ دُهْس صفايا ... يصور عنوقها أحوى زنيم

يفرّق بينها صَدَعٌ رَباعٍ ... له ظاب كما صخب الغريم

وروي على هذه الرواية ونسب إلى المعلّى في مجاز القرآن ١ / ٨١ ، وأضداد الأصمعي ٣٣ ، وابن السكيت ١٨٧ (وفيهما : للعبدي) ، وأضداد ابن الأنباري ٣٧ ، ونظام الغريب ١٧٩ ، والتنبيه ٩٣ ، والسمط ٦٨٥ ، واللسان (زنم) (ونسبا فيه لأوس وصحح ابن بري نسبتها إلى المعلّى) . وهو بلا نسبة في الحجة ٢ / ٢٩٢ ، وتفسير الطبري ٣ / ٣٦ ، وشجر الدر ١١٥ ، واللسان (خلع ، صور) . وخلعة المال : خياره ، والدُّهْس : التي لونها لون التراب ، والصفايا : الغزار . وعنوقها : جمع عناق وهي الأنثى من المعز ، وأحوى : يعني تيساً أسود ، والزنيم : الذي له زنمتان وهما المعلقتان تحت لحييه تنوسان ، والصدع : الذي بين السمين والمهزول ، والرَّباعي : الذي طلعت رباعيته وذلك إذا دخل في السنة الرابعة ، والظاب : صياحه عند الهياج ، يهمز ولا يهمز .

(٢) وهو قياس قول سيبويه لأنه إليه أقرب ، ويجوز أن يتعلق بـ « خذ » ، قاله أبو علي .

(٣) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالضم . انظر السبعة ١٩٠ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٢ . وفي الأصل : وصرهن ، وهو تحريف .

(٤) ويقال : صرهن ، بكسر الصاد : أملهن أيضاً . فقد ثبت أن الميل والقطع يقال في كل واحد منهما صار يصور وصار يصير .

[**قوله تعالى**(١)] ﴿ **ثُمَّ ٱجْعَلْ على كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً** ﴾ [٢٦٠]
و﴿ جُزُؤاً ﴾ بالضم والإسكان ، وهما لغتان(٢) .

قوله تعالى : ﴿ **كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ في كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ** ﴾ [٢٦٠]   ٣

لا يريد بها أنّ كلَّ حبة تكون بهذه الصفة ، وإنّما يريد التشبيه بحبَّة متَّصفة بهذه الصفة ، لأنَّ في الحبوب مايكون بهذه الصفة ومالا يكون بهذه الصفة .   ٦

وإدغامُ التاء في السين من ﴿ أنبتتْ سَبع ﴾ حسنةٌ(٣) جداً ، لقرب التاء من السين(٤) ، ألا تراهم قالوا « سِتّ » وأصله « سِدْس(٥) » لأنه من السِّدْسِ ، وسَدَسْتُ القومَ(٦) ؛ فلقربه منه حَسُنَ الإدغام .   ٩

قوله تعالى : ﴿ **فَآتَتْ أُكُلَها ضِعْفَيْن** ﴾(٧) [٢٦٥]

---

(١) زيادة مني .

(٢) قرأ بضم الزاي أبو بكر عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة ١٥٧ ـ ١٦٠ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٢ ، ٢١٥ ـ ٢١٦ . وانظر الحجة ٢ / ٨١ ـ ٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٣١ ـ ١٣٦ .

(٣) أي قراءة حسنة . ولو قال : وادغام التاء ... حسنٌ = كان أحسن .

(٤) أدغم التاء في السين أبو عمرو وحمزة والكسائي ، واختلف عن ابن عامر فروي عنه الإدغام والإظهار ، وقرأ الباقون بالإظهار . انظر السبعة ١١٩ ـ ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٤ ـ ٥ .

(٥) ثم قلبوا الأخيرة تاء لتقرب من الدال ، ثم أدغمت الدال في التاء . انظر الكتاب ٢ / ٣١٤ ، ٣٤٨ ، ٤٠١ ، والحجة ٢ / ٢٧٨ ، والخصائص ٢ / ١٤٣ ، وسر الصناعة ١٥٥ ، ١٩٧ ، واللسان (سدس) .

(٦) السُّدس بالضم : جزء من ستة ، وبالكسر ، من الورد في أظماء الإبل : أن تنقطع خمسة وترد السادس . وسدستُ القوم : صرتُ لهم سادساً ، وأخذت سدس أموالهم .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٣٥ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٤ ـ ١٨٥ ، والحجة ٢ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٧ ، والبحر ٢ / ٣١٢ .

﴿ أُكْلَهَا ﴾ و﴿ أُكُلَهَا ﴾ ، و﴿ أُكْلُهُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٤١] و﴿ أُكُلُه ﴾ ، و﴿ رُسْلُنا ﴾ [سورة المائدة : ٣٢]* ، و﴿ رُسْلُهم ﴾ [سورة الأعراف : ١٠١]* بالإسكان والضمّ ، لغتان . فالضمُّ على الأصل ، والإسكان لكثرة الحركات . ومن أسكن بعضها وحرَّكَ بعضاً أخذ باللغتين[1] .

قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تكون لَهُ جَنَّةٌ ﴾[2] [٢٦٦]

لا وَقْفَ[3] فيها إلى قوله ﴿ فَٱحْتَرَقَتْ ﴾ ، لأنَّ قوله ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ من صفة الجنة المرتفعة بقوله ﴿ تكون ﴾ ، و﴿ أن تكون ﴾ مفعول ﴿ يودّ ﴾ . وقوله ﴿ له فيها مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ حال[4] لقوله ﴿ أحدكم ﴾ ، و﴿ أَصَابَهُ الكِبَرُ ﴾ عطفٌ على قوله ﴿ لَهُ فيها ﴾[5] . وقوله : ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ ﴾ صفة لـ ﴿ جنّة ﴾ أيضاً[6] . وقوله ﴿ فِيهِ

---

(١) أسكن الكاف من ﴿ أكلها ﴾ و﴿ أكله ﴾ نافع وابن كثير ، ووافقهما أبو عمرو في ﴿ أكلها ﴾ ، وضم الكاف الباقون . انظر السبعة ١٩٠ ، والتيسير ٨٣ ، والنشر ٢ / ٢١٥ ـ ٢١٦ . وأسكن السين من ﴿ رسلنا ﴾ و﴿ رسلهم ﴾ أبو عمرو ، وضمّها الباقون . انظر النشر ٢ / ٢١٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ١٧٥ ، والبحر ٢ / ٣١٤ ، والتبيان ١ / ٢١٨ . وسياق الآية : ﴿ ... جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت ... ﴾ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٥٧ ، والقطع ١٩٨ ، والمكتفى ١٩١ ، ومنار الهدى ٥٢ ـ ٥٣ .

(٤) لعل الأحسن أن يكون صفة للجنّة ، وهو ماعليه المعنى ، وهو قول الفخر الرازي في تفسيره ٧ / ٥٩ .

(٥) لاأعرف أحداً ذكر هذا الوجه إلا صاحب البيان الذي أخذ من هذا الكتاب من غير ما تصريح على المعهود منه . وأجازوا في قوله ﴿ وأصابه ﴾ أن تكون الواو للحال ، والتقدير : وقد أصابه ، عن النحاس وغيره . وقيل : هو معطوف على ﴿ تكون ﴾ حملاً على المعنى ، لأن ﴿ أن تكون ﴾ في تأويل « لو كانت » ، فالتقدير : أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه ، وهو قول الفراء . وقيل : وضع الماضي موضع المضارع ، فعطف .

(٦) يريد أن الجملة معطوفة على صفة الجنة . وكذا قال العكبري .

نَارٌ ﴾ صفة لـ « إعصار » والتقدير : إعصار ثابت فيه نارٌ . و ﴿ نارٌ ﴾ مرتفع بالظرف[1] ، وهو ﴿ فيه ﴾ ، لاخلاف في هذا ، لأن قوله ﴿ فيه ﴾ نائب عن « ثابت » . وقوله ﴿ فاحترقت ﴾ عطف على قوله ﴿ فأصابها ﴾ . ٣

قوله تعالى : ﴿ ولاتيَمَّمُوا الخَبِيثَ ﴾[2] [٢٦٧]

بتشديد التاء وتخفيفها[3] . فالتشديد لأن أصله « لا تَتَيَمَّموا[4] » فأدغمت التاء الأولى في الثانية . والتخفيف على حذف إحدى التاءين . ومن حذفها ٦ قال : هذا أَوْلَى ، لأنك إذا أدغمتَ الأولى في الثانية وَجَبَ إسكانها ، والتاء الأولى ابتداء الكلمة ، والابتداء بالساكن لا يجوز . وهذا لا يلزمهم لأنّ قوله « لا » في أول الكلمة ـ وإن لم تكن لازمة ـ أُجريتْ / مُجْرَى اللازمة ، وإذا ٩ ٢٥ / ١ كان كذلك فالابتداء بـ « لا » دون التاء لأن التاء وقعت حشواً دون الابتداء . (٣١ / ١)

قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[5] [٢٧١]

أي : فنِعْمَ شيئاً إبداؤُها . فـ « ما » نصبٌ على التمييز بمنزلة « شيء » ، ١٢ و ﴿ هي ﴾ مرتفعة لأنها مخصوصة بالمدح ، أي : نعم شيئاً إبْدَاءُ الصدقة ، فـ « إبداء » محذوف و « هي » قائمة مقامه وكنى بها عن الصدقة .

(١) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .

(٢) انظر الجواهر ٨٣٢ ، ٨٤٩ ، ٨٥٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ١٧٦ ، والبحر ٢ / ٣١٧ .

(٣) اختلف عن البزي عن ابن كثير فروي عنه تشديد التاء وتخفيفها ، وخففها الباقون . انظر التيسير ٨٣ ، والنشر ٢ / ٢٣٢ .

(٤) في الأصل : لا تتيّم .

(٥) انظر الجواهر ٥٣ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٣ / ١ و ١٢٧ / ٢ و ١٦٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ ، والحجة ٢ / ٢٩٦ ـ ٢٩٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، والبيان ١ / ١٧٧ ـ ١٧٨ ، والبحر ٢ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، والبغداديات ٧٣ ـ ٧٤ ، والإيضاح ٨٩ ـ ٩٠ ، وابن يعيش ٤ / ٢ ، ٤ ، ١٠ ، و ٧ / ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٢ ـ ١٤٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٥٧ ، والمغني ٢١٧ ، ٣٩٠ ، ٥٧١ . وأخذ المؤلف من كلام أبي علي في الحجة .

وقرئ بفتح النون وكسر العين على وزن « عَلِمَ » ، وقرئ بكسر النون وإسكان العين[١] . وقال قوم[٢] : إسكان العين [ههنا[٣]] لا يصحُّ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين : العين والميم الأولى ، فينبغي أن يكون هذا الراوي سمع الاختلاس فخفي عليه فرواه مسكَّناً وإنما هو مُختلَس . ومن قرأ ﴿ فنِعِمَّا ﴾ بكسر النون والعين فأصله نَعِمَمَا ، بكسر العين وفتح النون ، ولكنه كسر النون لمكان العين لاسيَّما وهم[٤] يكسرون الحرف الأول فيما عينه حرف الحلق ، تقول[٥] في رغيف « رِغيف » وفي شَعير « شِعير » وفي شَهِدَ « شِهِدَ » وفي صَعِقِي « صِعِقِي[٦] » وهو كثير جداً = وأدغم الميم في الميم .

قوله تعالى : ﴿ وإنْ تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[٧] [٢٧١]

---

(١) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ﴿ نَعِمَّا ﴾ بفتح النون وكسر العين ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وقالون عن نافع ﴿ نِعْمَّا ﴾ بكسر النون وإسكان العين وروي عنهم إخفاؤها ، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وورش عن نافع ﴿ نِعِمَّا ﴾ بكسر النون والعين . انظر السبعة ١٩٠ ـ ١٩١ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٢) لخص المؤلف ماذكره من كلام أبي علي . وقال المبرد : إسكان العين والميم مشددة لايقدر أحد أن ينطق به . وقال النحاس : هو محال .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على نحو هذه العبارة مما استعملت فيه « لاسيَّما » بغير الواو ووصلت بجملة اسمية ص ٤٥ ح ٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، والخصائص ٢ / ١٤٣ ، ٣٣٦ .

(٦) قال سيبويه : « وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق : صِعِقيّ ، يدعه على حاله وكسر الصاد لأنه يقول : صِعِق ، والوجه الجيد فيه : صَعَقِيّ ، وصِعَقِيّ جيِّدٌ » ا هـ الكتاب ٢ / ٧٣ . وانظر الحجة ٢ / ٢١٦ و ٤ / ٣٦ ـ ٣٧ خك ، واللسان (صعق) . والصَّعِق هو الصعق الكلابي واسمه خويلد جد يزيد بن عمرو الشاعر ، وقيل : هو لقب أبيه عمرو . انظر الخزانة ١ / ٢٠٦ ، والاشتقاق ٢٩٧ ، ومعجم الشعراء ٤٨٠ ، واللسان (صعق) .

(٧) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ٩٢٩ ، ٩٤٦ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، والحجة ٢ / ٢٩٨ ـ ٣٠٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، والبيان ١ / ١٧٨ ، والبحر ٢ / ٣٢٥ ، والكتاب ١ / ٤٤٨ ، وابن يعيش ٩ / ٣ .

قوله ﴿ فهو خير لكم ﴾ في موضع الجزم جواب « إن » .

فمن جزم ﴿ ونُكَفِّرْ ﴾ فهو على موضع الفاء ، ومن رفع فعلى الاستئناف[1] . والياء على معنى : يكفّر الله عنكم [من[2]] سيئاتكم ، والنون على معنى : نحن نكفّر .

[وليس في السبعة ﴿ ويكفرْ ﴾ بالياء وجزم الراء[3] ، إنما فيها ﴿ يكفرُ ﴾ بالياء ورفع الراء . وهو الوجه ، وهو قراءة اليَحْصِبي[4] وحَفْص ، يعلقانه على قوله ﴿ أو نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فإنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ ﴾ [٢٧٠] ﴿ ويكفّرُ ﴾ . فإذا كان معطوفاً على ﴿ يعلمُه ﴾ الذي هو خبر المبتدأ لم يجز فيه إلا الرفع ؛ فهذا وجه الياء ورفع الراء[5]][6] .

قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الذينَ أُحْصِرُوا ﴾[7] [٢٧٣]

أي : هذه الصدقات للفقراء الذين أحصروا ، فاللام خبر مبتدأ مضمر . وإن شئت علّقته بقوله ﴿ ومَاتُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾ [٢٧٢] أي : وماتنفقوا من خير للفقراء[8] .

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بالنون والرفع ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي بالنون والجزم ، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم بالياء والرفع . انظر السبعة ١٩١ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٣٦ .

(٢) زيادة مني . وسياق الآية : ﴿ فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ .

(٣) وهي قراءة شاذة عزيت إلى الحسن .

(٤) هو ابن عامر .

(٥) وكذا قال في الجواهر ، ولا يصح ماقاله لكثرة الفواصل بين « يعلمه » و« يكفر » ، ولأنه لامعنى للعطف عليه . والصواب ماقالوه أن الرفع على الاستئناف ، ويجوز أن يكون « يكفر » خبر مبتدأ محذوف تقديره : والله يكفّر .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر الجواهر ١٨١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٦ ـ ٣٨٧ ، والبيان ١ / ١٧٨ ـ ١٧٩ ، والبحر ٢ / ٣٢٨ .

(٨) لا يصح هذا الوجه لكثرة الفواصل ، انظر البحر . وقيل : اللام متعلقة بفعل محذوف تقديره : اعمدوا للفقراء ، أو نحو ذلك .

وقوله ﴿ يَحْسِبُهُمُ الجاهِلُ ﴾ [٢٧٣] و ﴿ يَحْسَبُهم ﴾ لغتان[١] .

ومعنى قوله ﴿ لايَسْأَلونَ النَّاسَ إلْحافاً ﴾[٢] [٢٧٣] أي لايسألون ولا يلحفون[٣] . وليس المعنى على أنهم يسألون ولا يلحفون[٤] ؛ ومثله قولُه[٥] :

لاتُفْزِعُ الأرْنَبَ أَهْوالُها ولاتَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ[٦]

والمعنى : وليس بها ضبٌّ فينجحر ، وليس المعنى على أنه [بها[٧]] ضبٌّ ولا ينجحر .

[قوله تعالى : ﴿ الَّذينَ يُنْفِقُون أَمْوَالَهُم باللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً

---

(١) قرأه بكسر السين حيث وقع مستقبلاً ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ١٩١ - ١٩٢ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ . وانظر الحجة ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٦ ، والبحر ٢ / ٣٢٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٨١ ، والحجة ٣ / ٤٧٥ خم ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٧ ، والبيان ١ / ١٧٩ ، والبحر ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، وتفسير الطبري ٣ / ٦٦ ، والقرطبي ٣ / ٣٤٢ ، وابن كثير ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٢٩ .

(٣) أي لايسألون البتة إلحافاً ولاغير إلحاف ، عن ابن عباس ، وهو قول الفراء والزجاج وأبي علي وجمهور المفسرين .

(٤) حكي هذا المعنى عن بعضهم ، قال القرطبي : وهذا هو السابق للفهم ، وفي هذا تنبيه على سوء حالة من يسأل الناس إلحافاً .

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي د ، ق ٦٠ / ٢٤ ص ٦٧ . وهو له في شرح المفضليات للأنباري ٥٩ ، ٨٧٩ ، والحجة ٣ / ٤٧٥ خم ، وأمالي المرتضى ١ / ٢٢٩ ، والخزانة ٤ / ٢٧٣ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٣ / ١٦٥ ، ٣٢١ ، وابن الشجري ١ / ١٩٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٠ ، ٢٤٠ ، ٥٩٩ ، ١٠٧٣ ، ١٥٧٤ ، والبيان ١ / ١٧٩ .

(٦) كان في الأصل « ويفزع » وفي ب و ي « قد يفزع » ، والصواب من المصادر . والمعنى : لاأرنب بها فتفزعها أهوالها ولاضبّ بها فينجحر ، وينجحر : يدخل في جحره . والضمير في « أهوالها » للتّنوفية - وهي المفازة - في قوله في البيت ٢٠ : « كم دون ليلى من تنوفيّةٍ » .

(٧) زيادة من ب وفيها « على أن » وهو تحريف ، وفي ي « به » وهو خطأ . وفي البيان الذي نقل صاحبه من هذا الكتاب بلا تصريح « على أن بها ضبّاً » وهو أجود .

وعَلانِيَةً فلَهُم .. ﴾[1] [٢٧٤]

قالوا : الآية نزلت في حقّ عليٍّ رضي الله عنه . كان معه أربعة دراهم ، فأعطى أحدَها ليلاً والآخر نهاراً والثالث سرّاً والرابع جِهاراً ؛ فنزلت هذه الآية في شأنه[2] .　　٣

فـ ﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾ مبتدأ موصول تمّت صلته عند قوله ﴿ وعلانية ﴾ . ثم أخبر عنهم بقوله ﴿ الذين ينفقون أموالهم .... فلَهُمْ أجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهم ﴾ . فـ ﴿ أجرُهم ﴾ مبتدأ عنده[3] ، ويرتفع بالظرف عند الأخفش . والفاء مع مابعده خبر ﴿ الذين ﴾ .　　٦

ولايُوهمنَّك وَهْمُك أنّ ﴿ أجرهم ﴾ مرتفع بالظرف على المذهبين ، كقولك : زيد في الدار أبوه = لأنّ [ما] بعد الفاء مبتدأ وخبر ، [و] ليس الظرف جارياً على المبتدأ . ألا ترى أنه يقال : إن تأتني فزيد قائم ، فما بعد الفاء موضع الابتداء . وإنما دخلت الفاء في خبر المبتدأ لأن المبتدأ متضمن لمعنى الشرط والجزاء لأنه موصول[4] .　　٩　　١٢

وحاد عن الصواب شارحكم[5] حيث حكم بزيادة الفاء . وأعجبُ من هذا إجازتُه الوقفَ[6]][7] .　　١٥

---

(١) انظر الجواهر ١٩٦ ، ٧٤٩ ، وشرح اللمع اللوح ٥١ / ١مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٣ ، والحجة ٢ / ١٨٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٢ / ٣٣٠ ـ ٣٣١ ، والكتاب ١ / ٧٠ ، ٤٥٣ ، والمقتضب ٣ / ١٩٦ ، والكامل ٨٢٢ ، والإيضاح ٥٥ ، والخصائص ٣ / ٣٢٥ ، وسر الصناعة ٢٥٩ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ـ ١٠٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٦ ، وتفسير الطبري ٣ / ٦٦ ـ ٦٧ ،والقرطبي ٣ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، وابن كثير ١ / ٤٨١ ـ ٤٨٢ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٣٠ .

(٢) عن ابن عباس . وقيل نزلت في النفقة على الخيل في سبيل الله ، وقيل نزلت في غيرها . انظر أسباب النزول ٦٢ ـ ٦٤ ، ولباب النقول ٤٩ ـ ٥٠ ، وكتب التفسير السابقة .

(٣) أي عند سيبويه . وسلف بيان المذهبين في رفع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .

(٤) انظر المصادر السالفة . وماسيأتي من التعليق ٣٤٧ ـ ٣٤٩ ، ٣٨٧ ـ ٣٨٨ .

(٥) سيأتي تحقيق المعنيّ به في فهرس الأعلام بآخر الفهارس .

(٦) لم يذكر ابن الأنباري ولا النحاس ولا الداني هذه الآية في كتبهم لأن قوله ﴿ وعلانية ﴾ ليس =

قوله تعالى : ﴿ فإن لَّمْ تَفْعَلُوا فَآذِنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾[1] [٢٧٩]

٣ وقرئ ﴿ فَأْذَنُوا ﴾[2] . فمن قال ﴿ فآذنوا ﴾ فالمعنى : فأَعْلِمُوا غيرَكم ذلك . ومن قال ﴿ فأْذنوا ﴾ فالمعنى : فاْعْلَمُوا ، من قولهم : أَذِنَ يأْذَنُ : إذا علم .

قوله تعالى : ﴿ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ ﴾[3] [٢٨٠]

٦ و﴿ مَيْسُرَةٍ ﴾ لغتان[4] . وقرئ ﴿ مَيْسُرِهِ ﴾ بالإضافة[5] ، فيكون « مَفْعُلاً » ومَفْعُل قليل ، جاء في الشعر قولُه[6] :

= بوقف فيما قاله صاحب منار الهدى ٥٣ . وذكر البيضاوي أنه قد جوّز الوقف على ﴿ علانية ﴾ وأن ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : ومنهم الذين ، انظر مجمع التفاسير . وهذا قول لامعنى له .

(٧) موضع هذه الزيادة ـ وهي من ب ـ عقب الآية ٢٧١ فجعلتها هينا ، وزدت فيها مابين حاصرتين . وكان في ب في السطر ١٦ : أنه قال ، وفي السطر ١٤ : عن الصواب واريكم ؟! والصواب ماأثبت .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٧ ، وللفراء ١ / ١٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٤ ، والحجة ٢ / ٣٠١ ـ ٣٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩١ ـ ٣٩٢ ، والبحر ٢ / ٣٣٨ .

(٢) قرأ ﴿ فَأْذنوا ﴾ حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ فآذِنوا ﴾ . انظر السبعة ١٩٢ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٥ ، والحجة ٢ / ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٣ ، والبيان ١ / ١٩١ ، والبحر ٢ / ٣٤٠ .

(٤) قرأ بضم السين نافع وحده ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ١٩٢ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(٥) وهي قراءة شاذة عزاها ابن جني في المحتسب ١ / ١٤٤ إلى عطاء وزاد أبو حيان نسبتها إلى مجاهد ، ونسبها ابن خالويه في شواذه ١٧ إلى عطاء ومسلم بن جندب وأبي سراج .

(٦) وهو أبو الأخزر الحمّاني . والبيت له في الجمهرة ٣ / ١٨٢ ، والاقتضاب ٤٦٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٦٨ ، واللسان (كرم ، يوم) وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ١٥٢ ، وإصلاح المنطق ٢٢٣ ، وتهذيبه للتبريزي ٥١٥ ، وأدب الكاتب ٥٨٨ ، والخصائص ٣ / ٢١٢ ، والمنصف ١ / ٣٠٨ ، والمحتسب ١ / ١٤٤ ، وضرائر ابن عصفور ١٣٧ ، والممتع له ٧٩ ، والبيان ١ / ١٨١ ، وسفر السعادة ٤٧٥ .

لِيَــوْمِ رَوْعٍ أو فَعَــالِ مَكْرُمِ

وقال الشاعر[1] :

بُثَيْنَ ٱلْــزَمِي «لا» إنَّ «لا» إنْ لَــزِمْتِــهِ على كَثْرَةِ الـــــوَاشِينَ أيُّ مَعُـــــونِ ٣

[قوله تعالى[2]] ﴿ **وأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ** ﴾[3] [٢٨٠]

وقرئ ﴿ تَصَّدَّقُوا ﴾[4] . فـالتشـديـد على الإدغـام ، والتخفيف على حـذف إحدى التاءين ، لأن المعنى[5] : تتصدقوا ، فحذف . ٦

قوله تعالى : ﴿ **وَٱتَّقُوا يَوْماً تَرْجِعُونَ فِيهِ إلى اللهِ** ﴾[6] [٢٨١]

وقرئ ﴿ تُرْجَعُـونَ ﴾[7] . فـ « تَرْجِعُـون » مستقبـل رجعتُم ترجعــون / . ٢٥ / ٢

(٣١ / ٢)

---

(١) وهو جميل د ، ص ٢١٢ جعله جامع ديوانه مفرداً ، ونصّ ابن السيد في الاقتضـاب ٤٦٩ والبغـدادي في شرح شواهد شرح الشـافيـة ٦٨ أنـه لـه وذكرا بيتين بعـده همـا البيتـان ٢٤ ، ٢٥ من كلمتـه التي مطلعها : وغر الثنـايا × ودوني ص ٢٠٨ . وهو له في أدب الكاتب ٥٨٨ ، وضرائر الشعر ١٣٧ ، ومجمع البيـان ١ / ٣٩٣ ، وسفر السعـادة ٤٧٥ . وهو بلا نسبـة في شرح اللمع اللـوح ٥٢ / ٢ مكرر ، ومعـاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٢ ، وإصـلاح المنطـق ٢٢٣ ، وتهـذيبـه ٥١٥ ، والحجـة ٢ / ٣٠٩ ، والخصائص ٣ / ٢١٢ ، والمنصف ١ / ٣٠٨ ، والمحتسب ١ / ١٤٤ ، والبيان ١ / ١٨١ .

وقد نصّوا على أنه ليس في الأسماء شيء على مَفْعُل بغير هاء ، فـذهب الكسـائي إلى أنـه قـد جـاء منـه هـذان الحرفـان ووافقـه المؤلف ، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنها جمع مكرمـة ومعـونـة ، وذهب ابن جني إلى أن الشاعر أراد مكرمة ومعونة غير أنه حذف الهاء وهو يريـدهـا ، وأجـاز قول الفراء .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٣ ، والبيان ١ / ١٨١ ، والبحر ٢ / ٣٤١ .

(٤) قرأ بتخفيف الصاد عـاصم وحـده ، وقرأ البـاقون بتشـديـدهـا . انظر السبعـة ١٩٣ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(٥) يريد : لأنَّ الأصل .

(٦) انظر الحجة ٢ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٤ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٤١ .

(٧) قرأ أبو عمرو وحـده ﴿ تَرْجِعُون ﴾ ، وقرأ البـاقون ﴿ تُرْجَعـون ﴾ . انظر السبعـة ١٩٣ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

ورجع يكون لازماً ومتعدياً ، تقول : رَجَع زيدٌ ورَجَعْتُه ، كما تقول : وقَفَ زيد ووَقَفْتُه ، وغاضَ الماء وغِضْتُه ، وخَسَأَ الكلبُ وخسأْتُه[1] .

٣ قوله تعالى ﴿ **وَلا يَأْبَ كاتِبٌ أَن يكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ** ﴾[2] [٢٨٢]

يجوز أن تكون هذه الكاف من صلة قوله ﴿ أن يكتب ﴾ فيكون الوقف[3] على قوله ﴿ علَّمه الله ﴾ . ويجوز أن تكون الكاف من صلة قوله ٦ ﴿ فليكتب ﴾ أي فليكتب كما علَّمه الله[4] فيكون الوقف على قوله ﴿ أن يكتب ﴾[5] .

قوله تعالى : ﴿ **أَن يُمِلَّ هُوَ** ﴾ [٢٨٢]

٩ القول في إسكان الهاء من « هو » و « هي » قد تقدَّم[6] .

قوله تعالى : ﴿ **فإن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وٱمْرَأَتَانِ** ﴾[7] [٢٨٢]

والتقدير : فالشاهد رجل وامرأتان[8] . وقيل : التقدير : فليكن رجل

---

(١) غاض : غار ، وخسأ : بعد .

(٢) انظر الجواهر ٦٧٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٤٤ . وسياق الآية : ﴿ .. كما علّمه الله فليكتب .. ﴾ .

(٣) وهو وقف كاف عند الداني في المكتفى ١٩٢ ، وحسنٌ عند صاحب منار الهدى ٥٤ .

(٤) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى أبي علي .

(٥) ذكر هذا القول أبو حيان ، ووصف صاحب منار الهدى ٥٤ قائله بالتعسّف .

(٦) انظر ماسلف ٢٩ .

(٧) انظر الجواهر ٥٠ ـ ٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٩ ، وللفراء ١ / ١٨٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ ، والحجة ٢ / ٣١٠ ـ ٣١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٤٦ ، والمغني ٨٢٣ .

(٨) وهو قول الأخفش وغيره ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وعزي إلى الأخفش القول الثاني .

وامرأتان . وتكون « فليكن » تامةً[1] .

وقوله ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾[2] [٢٨٢] هذا الظرف في موضع الجر بدل من قوله ﴿ مِن رِّجَالِكُم ﴾ أي : واستشهدوا شهيدين من رجالكم ممن ترضون . وإن شئت كان نعتاً لـ ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ أي شهيدين ممن ترضون[3] .   ٣

[وقوله][4] ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾[5] [٢٨٢] أي فليكن رجل وامرأتان لأجل أن تضل إحداهما فتذكرها[6] الأخرى[7] . ومعنى ﴿ أن تَضِلَّ ﴾ : أن تنسى .   ٦

---

(١) وهو قول الفراء وغيره ، وأجازه أبو علي وغيره . وأُجيز أن تكون « فليكن » ناقصة ، والتقدير : فليكن ممن تشهدون رجل وامرأتان ، وجاز إضمار فعل الكون لتقدم ذكره . وقال النحاس : التقدير : فرجل وامرأتان يقومون مقامهما ، وقدره أبو علي « يشهدون » فحذف الخبر . وفي الأصل : ويكون فليكن ، وهو تصحيف .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ ـ ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٣٤٧ . وسياق الآية : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴾ .

(٣) وقيل : الظرف نعت لـ ﴿ رجل وامرأتان ﴾ واختاره الطبرسي ، وقيل : يتعلق بقوله ﴿ واستشهدوا ﴾ واختاره أبو حيان .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٥١ ـ ٥٣ ، ٣٦٤ ـ ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، والحجة ٢ / ٣١٠ ـ ٣٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٥ ـ ٣٩٦ ، والبيان ١ / ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٣٤٨ ـ ٣٥٠ ، والكتاب ١ / ٤٣٠ ، ٤٧٦ ، والمقتضب ٣ / ٢١٤ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ ، والمغني ٥٠ .

(٦) كان في النسخ : « ذكّرتها » ، فإما أن يكون تحريفاً صوابه ماأثبت ، وإما أن يكون في الكلام سقط ، وتمامه : أن تضل إحداهما فإن ضلت ذكّرتها ...

(٧) قوله ﴿ أن تضل ﴾ مما نزّل فيه السبب منزلة المسبّب ، والمعنى : لأن تذكّر إحداهما الأخرى إن ضلت . قال سيبويه : « فإنما ذكر ﴿ أن تضل ﴾ لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، وهو لايطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه » اهـ .

وعلى تقدير المؤلف يتعلق ﴿ أن تضل ﴾ بـ ﴿ فليكن ﴾ ومعناه : فلتحدث شهادة رجل وامرأتين أي فليشهد . وأجاز أبو علي أيضاً أن يتعلق ﴿ أن تضل ﴾ بفعل مضمر دل عليه=

ومن قرأ ﴿ إنْ تَضِلّ ﴾[1] بكسر « إن » فهو شرط ، ويكون قوله ﴿ فَتُذَكِّرُ ﴾ مرفوعاً على إضمار : « هُما »[2] أي : فهما تذكّر إحداهما الأخرى .

٣ قوله تعالى ﴿ إلاَّ أن تَكونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةً ﴾[3] [٢٨٢]

بنصب ﴿ تجارة ﴾ ورفعها[4] . فالرفع على أن قوله ﴿ تكون ﴾ تامة مكتفية بالاسم لاتحتاج إلى الخبر . والنصب على أن التقدير : إلا أن تكون

٦ المبايعة[5] تجارة حاضرة ، وكلاهما حسنٌ .

قوله تعالى : ﴿ ولا يُضَارَّ كَاتِبٌ ولا شَهِيدٌ ﴾[6] [٢٨٢]

=﴿ فاستشهدوا ﴾ أو يتعلق بالخبر الذي هو ﴿ يشهدون ﴾ .

وذهب الفراء إلى أن من قرأ ﴿ أن تضل ﴾ بفتح أن فهو أيضاً على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت أن ، وخطأه النحاس وأبو علي ، قال الأول : لأن « إن » المجازاة إذا فتحت انقلب المعنى ، وقال الثاني : إنّ الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه وإذا تقدم لا يتغير بالتقدم عما كان عليه في التأخر .. إلخ .

(١) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون أن تضل بفتح أن . انظر السبعة ١٩٣ ـ ١٩٤ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(٢) في النسخ : هما تذكر أي ، بإقحام « تذكر » .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ٤٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٩ ـ ١٩٠ ، وللفراء ١ / ١٨٥ ـ ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٠ ، والحجة ٢ / ٣٢٠ ـ ٣٢٤ ، (ومنه أخذ المؤلف كلامه) ، ومجمع البيان ١ / ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

(٤) قرأ بالنصب عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ١٩٤ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٥) أو التجارةً .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩٠ ، وللفراء ١ / ١٨٧ ، ١٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠١ ، والحجة ٢ / ٢٥٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٦ ، والبيان ١ / ١٨٣ ـ ١٨٤ ، والبحر ٢ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، وتفسير الطبري ٣ / ٨٩ ـ ٩٠ ، والقرطبي ٣ / ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ، وابن كثير ١ / ٤٩٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٤٤ ـ ٤٤٥ .

يجوز أن يكون التقدير « ولا يُضَارَرْ » كاتبٌ ، بفتح الراء مما لم يسم فاعله ، أي : لا يُضارَرْ بأن يشغل عن عمله وتَصَرُّفِه[١] .

٣ ويجوز أن يكون التقدير : « ولا يُضَارِرْ » أي : لايُضَارِرِ الكاتب فيكتب أَقَلَّ مما قيل له أو أَزْيَدَ . وكذلك الشهيد لايشهد بزيادة ولا نقصان[٢] .

قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾[٣] [٢٨٣]

٦ وقُرِىء ﴿ فَرُهُنٌ ﴾[٤] على وزن « فُعُل » بالضم ، وكلاهما جمع « رَهْن » ورهنٌ في الأصل مصدر سميّ به ثم كُسِّر تكسيرَ الأسماء ، وكلا البناءين بناء الكثرة . وقد خفَّف قوم فقالوا[٥] ﴿ رُهْنٌ ﴾[٦] كما قالوا [في رُسُل رُسْل وفي أُكُل أُكْل وفي أُسُد أُسْد ، وقالوا : سَقْف وسُقُف وسُقْف كما قالوا][٧] ثَطّ وثُطّ ووَرْد

٩ ووُرْد وسهم حَشْر وسهام حُشْر[٨] .

---

(١) وهو معنى قول الضحاك والسدي والربيع وعكرمة وابن عباس ومجاهد في رواية عنهما ، واختاره الطبري .

(٢) وهو معنى قول الحسن وقتادة وابن زيد وطاوس . وقيل : لايضارر كاتب ولا شهيد بالامتناع عمن دعاهما إلى أداء ما عندهما من العلم أو الشهادة ، عن عطاء وابن عباس ومجاهد في رواية عنهما .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩٠ ـ ١٩١ ، وللفراء ١ / ١٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٢ ، والحجة ٢ / ٣٢٤ ـ ٣٢٨ (ومنه أخذ المؤلف) ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٩ ـ ٤٠٠ ، والبيان ١ / ١٨٤ ، والبحر ٢ / ٣٥٥ ، والكتاب ٢ / ١٨١ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ فرهان ﴾ . انظر السبعة ١٩٤ ـ ١٩٥ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٥) في الأصل : فقال . وهو صحيح ، انظر ماسيأتي من التعليق على مثله ٢١٦ . واخترنا هنا مافي ب و ي لقوله بعده « كما قالوا » .

(٦) هذه رواية عن ابن كثير وأبي عمرو ، انظر السبعة .

(٧) زيادة من ي و ب . وفي ب : « في رسل وفي أكل وفي أسد وسقف كما قالوا » .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش والحجة وإعراب القرآن ، والكتاب ٢ / ٢٠٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٩١ ، ١١٧ ـ ١١٨ . والثط : الثقيل البطن ، والورد من الخيل : بين الكميت والأشقر ، والحشر : الدقيق . وانظر تخفيف رسل ونحوه في المصادر السالفة ، وسلف ذكر أكل ورسل ص ١٩٠ .

وقال قوم : رِهانٌ جمع رُهُن[1] لاجمع رَهْن . وهـذا خلاف قول سيبويـه[2] ؛ لأنـه لايرى جمع الجمع قيـاسـاً بتّـةً . فـإن قلت : فقـد قـالـوا : طريـقٌ وطُرُق وطُرُقات = فمثل هذا يُسْمَع سماعاً ولا يقـاس عليـه . فـ « رِهَـان » جمعُ « رَهْن » كـ « كَعْب » و « كِعاب » وليس بجمع « رُهُن » لِما[3] ذكرنا . ٣

قوله تعالى : ﴿ فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾[4] [٢٨٣]

﴿ ٱؤْتُمِنَ ﴾ افْتُعل من الأَمْن مثل اقْتُتِل واصْطُبِر وما أشبه ذلك . فـإذا وصلتَ الكلمة بما قبلها[5] حـذفتَ الألف المضمومـة لأنهـا هَمزة وَصْل فتقرأ : فليؤد الـذي ٱئْتُمِن / بذال مكسورة بعدها همزة ساكنة خالصة ، كما تقول الـذئْب والبئْر [ومن قال الذِّيب والبِير][6] فأبدل الهمزة ياء لانكسار ماقبلها = قال فليؤدّ الـذِيتُمِنَ ، بياء محضة[7] . ٦ ٢٦ / ١ (٣٢ / ١) ٩

وإذا كان هكـذا[8] فروايـةُ من روى عن حمزة أنـه كان يقرأ : فليـؤدِّ الـذي أُتُمِنَ بإشمام الهمزة شيئاً من الضم = غلط[9] ، لأن هذه الهمزة ساكنـة لاحـظَّ لهـا في الحركة بمنزلة القاف من « اقتُتِل » والصاد من « اصْطبر » ومـاأشبه ذلك . ١٢

(١) وهو قول أجازه الأخفش .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، والحجة ومنه أخذ المؤلف كلامه .

(٣) في الأصل : كما ، وهو تحريف .

(٤) ماقـالـه المؤلف في هـذه الآيـة هو كلام أبي علي بنصـه في الحجـة ٢ / ٣٢٨ ـ ٣٣١ ، وتصرف بصـدر كلامـه . ونقل صـاحب البيـان ١ / ١٨٤ ـ ١٨٥ كلام المؤلف من غير مـاتصريح على المعهود منـه . وانظر تكملة الإيضاح ٢٤ ، والبغداديات ١ ـ ٢ .

(٥) كان في النسخ : قبله ، والصواب ماأثبت ، وكذا وقع في البيان .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) سهل الهمزة ورش عن نافع وأبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ بالإدغام . انظر مذهبيهما في ترك الهمز المفرد في التيسير ٣٦ ، والنشر ١ / ٣٩٠ ـ ٣٩٢ .

(٨) في الأصل : هذا ، وهو تحريف .

(٩) انظر السبعة ١٩٥ .

فإن قلت : إنّ أصلَه « أُأْتُمِنَ » فالإشمام إنما هو إشمام تلك الضمة = قيل : إنك إذا قلت ذلك لَزِمَكَ نقل الضمة من الهمزة الأولى إلى الثانية ثم تشمّها . وهذا لايجوز لأن همزة الوصل تسقط في الدَّرْج ، فنقلُ الحركة عنها مُحَال ؛ ولأن هذا خلاف كلام العرب لأن العرب لاتنقل الحركة التي قبل الحرف إلى الحرف بعده ، وإنما تنقل حركة الحرف إلى الحرف قبله ، ألا ترى أنك تقول : اسْتَعِدَّ يازيدُ ، والأصل : استَعْدِدْ ، فلما أردت الإدغام نقلتَ كسرة الدال إلى العين وفتحتَ الدال لالتقاء الساكنين[1] ؛ فلا وجه لإشمام الهمزة من قوله ﴿ الذي اؤتُمن ﴾ لأنها لاحركة لها أصلاً .

وليس[2] إشمام الحركة الهمزة في قوله ﴿ الذي اؤتمن ﴾ كإشمام أبي عمرٍو فيما حكى سيبويه من قراءته : ﴿ ياصالحُ ائْتِنا ﴾[3] [سورة الأعراف : ٧٧] لأنه أشمّ الحركة التي على الحاء ولها حركة هي الضمة ، ولا حركة للهمزة في ﴿ الذي اؤتمن ﴾ . ولم يقلب أبو عمرٍو الياء التي أبدلت من الهمزة التي هي فاء واواً لتشبيهه المنفصلَ بالمتصل نحو « قِيلَ » . ولا يلزمه على هذا أن يقول ﴿ ومِنْهُم مَّن يقولُ ايذَنْ لي ﴾[4] [سورة التوبة : ٤٩] لأنه إنما فعل ذلك في حركة بناء ، وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في « قِيلَ » فإذا فعل ذلك في حركة البناء لم يلزمه أن يجريَ حركة الإعراب كحركة البناء . ومن شبّه حركة الإعراب بحركة البناء في قوله[5] :

---

(١) يجوز في استعدّ في الأمر كسر الدال وفتحها ، الكسر على الأصل في التقاء الساكنين وللإتباع ، والفتح لأنه أخف الحركات ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٢ ح ٥ .

(٢) من هنا إلى تمام الكلام نقله عن الحجة بحروفه ، واختصر منه في موضع .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٣٥٨ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٦٠.

(٤) سهل الهمزة ورش عن نافع وأبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ بالإدغام . انظر الحاشية ٧ من الصفحة السابقة .

(٥) وهو امرؤ القيس . د ، ق ٦ / ١٠ ص ١٢٢ . وهو له في ملحق النوادر ٣١٣ ، والكتاب ٢ / ٢٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٤ ، والكامل ٣١٨ ، وضرورة الشعر ١١٩ ، وضرائر الشعر ٩٤ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، والخزانة ٢ / ٢٧٩ و ٣ / ٥٣٠ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٨٣٨ ، ٨٤٢ ، والحجة ١ / ٨٦ ، ٣١١ ، والخصائص ١ / ٧٤ ـ ٧٥ و ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ و ٣ / ٩٦ ، والمحتسب ١ / ١١٠ ،=

فَـــالْيَـــوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْماً مِنَ اللهِ ولا وَاغِــــــــــلِ

بحركة « عَضُد[1] » و« فَخِذ » ، وهو قياس قول سيبويه = لَزِمَه أن يشمَّ الضمةَ

٣ في ﴿ يقولُ ائذن لي ﴾ الكسرةَ ، كما جاء في « قِيلَ » . ولعل أبا عمروٍ يفصل

بينهما[2] كما فصل غيره من النحويين .

وليس ذلك أيضاً كما حكاه أبو الحسن من أنّ بعضهم قال في القراءة : ﴿ في

٦ القَتْلى الحُرُّ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] **فأشمّ الفتحةَ التي على اللام التي هي لام الفعل من**

« القتلَى » الكسرةَ ، كما كان يُميلُه . والألف التي في « القتلَى » ثابتة لأن الألف

التي في « القتلَى » حذفت لالتقاء الساكنين ، وقد وجدتَ الحرف المحذوف

٩ لالتقاء الساكنين[3] في حكمِ الثَّبات . ألا ترى أنهم أنشدوا[4] :

فَـــأَلْفَيْتُـــــهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   ولا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَلِيــــــــلا

أي ذاكرٍ اللهِ ، فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبونه مع إثباته لَمّا

=والإفصاح ٧٩ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٥ ، وانظر استقصاء تخريجه في ضرورة الشعر ومايجوز للشاعر .

ويروى « فاليوم أسقى : و« فاليوم فاشرب » ولاشاهد فيه على هاتين الروايتين .

وقوله غير مستحقب إثماً أي غير مكتسبه ولامحتمله ، وأصله من حمل الشيء في الحقيبة ، والواغل : الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ ، عن الديوان .

(١) شبّه امرؤ القيس « ..رَبُفَ .. » بـ « عَضُد » فأسكن الباء ضرورة .

(٢) كتب تحته في الأصل بقلم دقيق : « أي بين المعرب والمبني » .

(٣) في الحجة : وقد وجدتَ الحذف لالتقاء الساكنين .

(٤) لأبي الأسود الدؤلي ، من أبيات له في الأغاني ١٢ / ٣١٠ . وهو له في الكتاب والأعلم بطرته ١ / ٨٥ ، وابن السيرافي ١ / ٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٢ ، والمقتضب ٢ / ٣١٣ ، وإيضاح الوقف ٤٥٧ ، والمنصف ٢ / ٢٣١ ، وابن يعيش ٩ / ٣٤ ـ ٣٦ ، وضرائر الشعر ١٠٥ ، والخزانة ٤ / ٥٥٤ ـ ٥٥٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٨٢ ـ ١٨٤ . وانظر ذيل ديوانه ٢٠٣ .

وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ١ / ٣٠٧ ، ومجالس ثعلب ١٢٣ ، والمقتضب ١ / ١٩ ، والخصائص ١ / ٣١١ ، وسر الصناعة ٥٣٤ ، والإفصاح ٥٦ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، وعبث الوليد ٣٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٨٣ ، والبيان ١ / ١٨٦ ، والإنصاف ٦٥٩ ، والمغني ٧٢٠ ، ٨٤٤ . وسيأتي البيت ٥١٣ .

كان المحذوف في حكم الإثبات . فكذلك الألف في « القتلى » في حكم الإثبات ، وإذا كان في حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها . ٣

ونظير ذلك في كلامهم قولهم « صِعَقِيّ[1] » ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين ، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرته / ، فبقيت الفاء ٢٦ / ٢ على كسرتها ؟ فكذلك الفتحة في « القتلى » أميلت لمكان الألف ثم ارتفع ٦ ماكانت أميلت له الفتحة وذهب فبقيت اللام على إمالة فتحتها كما بقيت الفاء في (٣٢ / ٢) « صِعَقِيّ » على كسرتها .

قوله تعالى : ﴿ وإنْ تُبْدُوا مافي أَنْفُسِكُم أو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٩ اللهُ فَيَغْفِر لِمَن يَشَاءُ ﴾[2] [٢٨٤]

بالرفع والجزم[3] . فالجزم بالعطف على قوله ﴿ يحاسبْكم ﴾ وهو جواب الشرط . والرفع على الاستئناف[4] دون العطف على ﴿ يحاسبْكم ﴾ . ١٢

والنصب في ﴿ فيغفر ﴾[5] ضعيف ههنا ، وليس بقويّ ، لأنه إذا استوفى الشرطُ الجزاءَ ضعُف النصب فيما بعد الجزاء .

فإن قال قائل : فإذا كان ضعيفاً فَلِمَ قرأ الناس كلُّهم غيرَ نافع وابن عامر ١٥ قوله عزوجل : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بما كسبوا ويَعْفُ عن كَثِير . ويَعْلَمَ ﴾[6] [سورة

---

(١) انظر ماسلف من التعليق عليه ١٩٢ ح ٦ .

(٢) انظر الجواهر ٩٣٠ ـ ٩٣١ ، وشرح اللمع اللوح ١٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٤ ، والحجة ٢ / ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠١ ، والبيان ١ / ١٨٦ ـ ١٨٧ ، والبحر ٢ / ٣٦٠ ـ ٣٦١ ، والكتاب ١ / ٤٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٢ ، ٦٧ ، وابن يعيش ٧ / ٥٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٢ .

(٣) قرأ بالرفع عاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة ١٩٥ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٤) ويجوز أن يكون « يغفر » في موضع رفع خبر ابتداء مضمر ، والجملة مستأنفة .

(٥) وهي قراءة شاذة تعزى إلى ابن عباس والأعرج وأبي حيوة .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٠ والتعليق ثمة .

الشورى : ٣٤ ـ ٣٥] بنصب الميم ، ولمْ يرفعوا قياساً على ﴿ فيغفر ﴾ ، أو يجزموا ، ولِمَ نصبوا وقد استضعفه سيبويه[1] = فالجوابُ : أنّ النصب في هذا ضعيف في أصل الباب . وإنما قويَ في [هذه[2]] الآية لأنه وُجِد مع جواز النصب سبب آخر ، وهو فتح اللام قبل الميم ، فاجتمع سببان ، فقويَ النصب الذي كان ضعيفاً مع سبب واحدٍ ؛ فلهذا عَدَل الكوفيون[3] وأبو عمرو وابن كَثِير عن الرفع في ﴿ ويعلم ﴾ إلى النصب ، وعَدَلُوا كلُّهم عن النصب في قوله ﴿ فيغفر ﴾ لَمَّا لم يجدوا الفاء في ﴿ فيغفِر ﴾ مفتوحاً .

قوله تعالى : ﴿ آمَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ والْمُؤْمِنُونَ ﴾[4] [٢٨٥]

اختلف الناس في الوقف[5] على قوله ﴿ بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون ﴾ :

فوقف قوم[6] على قوله ﴿ من رّبه ﴾ ثم ابتدؤوا فقالوا : ﴿ والمؤمنون ﴾ وهو رفع بالابتداء ، و ﴿ كُلٌّ ﴾ ابتداء ثانٍ ، وقوله ﴿ آمَنَ بالله ﴾ خبره ، والجملة خبر قوله ﴿ والمؤمنون ﴾ .

وقال قوم[7] : الوقف عند قوله ﴿ والمؤمنون ﴾ لأنه معطوف على ﴿ الرسول ﴾ أي آمن الرسول والمؤمنون ، وقوله ﴿ كُلٌّ آمَنَ ﴾ مبتدأ وخبر .

وقال ﴿ آمَنَ ﴾ حملاً على لفظ ﴿ كلّ ﴾ ولم يقل : آمنوا ، ولو قال : آمنوا لكان حسناً حملاً على المعنى ، لأن لفظ « كل » مفرد ومعناه الجمع .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٤٨ والمصادر السالفة في ح ٢ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ب .

(٣) وهم عاصم وحمزة والكسائي .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ١٨٧ ، والبحر ٢ / ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ، وابن الشجري ١ / ٤٠ ، ١٥٣ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٥٩ ، والقطع ٢٠٨ ، والمكتفى ١٩٣ ، ومنار الهدى ٥٥ .

(٦) منهم نافع ، وهو وقف تام عنده .

(٧) منهم الأخفش ، وهو وقف تام عنده . وقيل هو وقف حسن ، وقيل كافٍ .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ ومَلائِكَتِهِ وكُتُبِهِ ﴾[6] [٢٨٥] و﴿ كِتَابِهِ ﴾

فمن قرأ ﴿ وكِتَابِهِ ﴾[3] وضعَ الواحد موضع الجمع وإن كان مضافاً ، كقوله : ﴿ وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاتُحْصُوها ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٤]* وكذلك قوله تعالى : ﴿ هُنَّ أُمُّ الكِتَاب ﴾[4] [سورة آل عمران : ٧] .

ومن قرأ ﴿ وكُتُبِه ﴾ فهو لأنّ لكل نبيّ كتاباً .

[قوله تعالى[1]] ﴿ لانُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾[5] [٢٨٥]

أضاف « بَيْناً » إلى « أحد » لأنّ أحداً ههنا للكثرة والجنس . ولولا أنه أراد بـ « أحد » معنى الكثرة لم يَجُزْ إضافة « بين » إليه ، لأن « بيناً » يضاف أبداً إلى اسم يدل على أكثر من واحد ، كقولهم : المال بين القوم ، ولايجوز : المال بين زيدٍ ، حتى تقول : وعمرٍو . والدليل على أنّ « أحداً » في النفي يدلّ على الكثرة قوله تعالى : ﴿ ومايُعَلِّمَانِ مِنْ أحدٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] ثم قال : ﴿ فيَتَعَلَّمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] ، وقال تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُم مِّنْ أحدٍ عنه حَاجِزِين ﴾ [سورة الحاقة : ٤٧] فجمع « حاجزين » لأن المراد به الكثرة ، وقال : ﴿ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ ماأُوتِيتُم أَوْ يُحَاجُّوكُم ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] فجمع .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٦٣ ، والحجة ٢ / ٣٣١ ـ ٣٣٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٢ ، والبحر ١ / ٣٦٤ ـ ٣٦٥ .

(٣) وهما حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ وكتبه ﴾ . انظر السبعة ١٩٥ ـ ١٩٦ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٤) يريد أن « أُمّ » مفرد وضع موضع الجمع وهو أُمّهات . وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر ٢ / ٣٨٢ . وأحسنُ من هذا أن يقال : إن الآيات المحكمات في قوله ﴿ منه آيات محكمات هن أُمّ الكتاب ﴾ في تقدير شيء واحد فهي بمجموعها أم الكتاب ، وقيل غير ذلك . انظر تفسير الطبري ٣ / ١١٣ ـ ١١٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ، والبحر .

(٥) انظر البيان ١ / ١٨٧ ـ ١٨٨ وأخذ صاحبه من هذا الكتاب من غير ماتصريح على المعهود منه .

قوله تعالى : ﴿ غُفْرانَكَ رَبَّنَا ﴾[1] [٢٨٥]

أي اغفرْ لنـا غفرانَـك / فهـو نصب بفعـل مضمر وحـذف للعلم بـه . [والله أعلم][2] .

١ / ٢٧
(١ / ٣٣)
٣

(١) انظر الجواهر ٧٦٧ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ١٩٢ ، وللفراء ١ / ١٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٢ ، والبيان ١ / ١٨٨ ، والبحر ٢ / ٣٦٦ .

(٢) زيادة من ب .

سورة آل عمران

قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ . ٱللَّهُ لا إلَـٰهَ إلاَّ هُوَ الْحَيُّ ٱلقَيُّومُ ﴾[1] [١ ـ ٢]

فتحت الميم من آخر « ميم » لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون اللام التي في لفظة « الله » عزوجل . واختير الفتح لخفة الفتحة[2] .

وليس فتح الميم لسكونها وسكون الياء التي قبلها ، لأنّ الساكنين يجوز اجتماعها في حروف التهجي نحو « جيمْ » و « صادْ » و « سينْ » و « شينْ » . ألا ترى أن فتح الميم لو كان لأجل الياء التي قبلها لوجب فتحها في ﴿ حمٓ ﴾ [سورة غافر : ١]* ، ولوجب فتح النون في ﴿ نٓ والقلمِ ﴾ [سورة القلم : ١] لسكون الواو قبلها ، ولوجب الفتح في دال « صاد » ، وفاء « كاف » من قوله : ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [سورة مريم : ١] . فلما جاءت أواخرها ساكنةً والحرف قبلها ساكن علمتَ أن فتح الميم من قوله ﴿ الٓمٓ . ٱللهُ ﴾ لأجل اللام دون الياء .

ولايجوز ماقال الفرّاء[3] من أنّ فتح الميم هو فتحة همزة « الله »[4] نقلت إلى

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩ ، وللفراء ١ / ٩ ـ ١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٧ ، والحجة ٢ / ٣٣٩ ـ ٣٤١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ، والبيان ١ / ١٨٩ ـ ١٩٠ ، والكتاب ٢ / ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ٢١٦ ، والبصريات ١٠٠ ، والمحتسب ١ / ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٤ . ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه .

(٢) وهو قول سيبويه والأخفش والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز الأخفش كسر الميم فخطأه الزجاج قال : هذا لايجوز ولاتقوله العرب لثقله . وقد قال سيبويه : « فأما الٓمٓ فلا يكسر لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره ولكن جعلوه كبعض مايتحرك لالتقاء الساكنين ... » . وهو بمنزلة « مِنَ الله » .

(٣) انظر معاني القرآن له ١ / ٩ .

(٤) لو قال : من أنّ فتحة الميم هي فتحة همزة الله = كان أجود .

الميم لأن تلك الهمزة همزة وصل تسقط في الدَّرْج وتسقط معها حركتها . ولو جاز نقلُ حركتها لجاز إثباتها ، وإثباتُها غير جائز عند الناس قاطبة من العرب والقُرّاء والنحويين .

وارتفع لفظة[1] ﴿ الله ﴾ بالابتداء ، وقوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ في موضع الخبر ، وخبر « لا » مضمر ، والتقدير : لا إله في الوجود إلا هو ، و﴿ هو ﴾ في موضع الرفع بدل من موضع « لا » واسمه[2] . و﴿ الحيُّ القيُّومُ ﴾ خبر ابتداء مضمر أي هو الحي القيوم ، أو يكون بدلاً من « هو » ، وإن شئت كان مرفوعاً بالابتداء ، و﴿ القيوم ﴾ نعت له ، والخبر قوله : ﴿ **نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ بالحَقِّ** ﴾ [٣][3] .

والباء في ﴿ بالحقّ ﴾ باء الحال[4] ، أي نزَّله حقاً واجباً ثابتاً ، كما تقول : خرج زيد بسلاحه ، أي متسلّحاً . يدلّ عليه قوله : ﴿ **مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ** ﴾ [٣] فكما أنّ ﴿ مصدقاً ﴾ حال فكذلك قوله ﴿ بالحق ﴾ [حَالٌ][5] .

﴿ وأنْزَلَ التَّوْرَاةَ والإنْجِيلَ ﴾[6] [٣]

---

(١) كذا وقع في النسخ ، والصواب : وارتفع لفظ الله ، أو وارتفعت لفظة الله .

(٢) وقيل من ضمير الخبر ، وقيل من موضع اسم « لا » . انظر ماسلف ١١٧ ـ ١١٩ .

(٣) وقيل ﴿ الحي ﴾ صفة لله أو بدل منه أو خبر بعد خبر ، وقيل ﴿ الله ﴾ مبتدأ و﴿ نزل ﴾ في موضع الخبر وقوله ﴿ لاإله إلا هو ﴾ جملة اعتراضية ، وقيل ﴿ الله ﴾ مبتدأ و﴿ لا إله إلا هو ﴾ في موضع الخبر و﴿ نزّل ﴾ في موضع خبر بعد خبر ، انظر المصادر السالفة والبحر ٢ / ٣٧٧ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٣ والمصادر السالفة .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) انظر الجواهر ٨٧٨ ـ ٨٧٩ ، والحجة ٢ / ٣٤١ ـ ٣٤٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٦ ، والبيان ١ / ١٩٠ ، والبحر ٢ / ٣٧١ . وفيها اشتقاق « توراة » ، وانظر فيه أيضاً سر الصناعة ١٤٦ ، والزاهر ١ / ١٦٨ ، وبصائر ذوي التمييز ٥ / ٢٠١ ، واللسان والتاج (ورى) .

يجوز التفخيم في ﴿ التَّوْرَاة ﴾ والإمالةُ . فالتفخيم حجازية والإمالة تميمية[1] .

وجازت الإمالة لأن الألف في ﴿ التوراة ﴾ بدل من الياء ، لأنّ « تَوْرَاة » فَوْعَلَةٌ من وَرَى الزَّنْدُ يَرِي ، وأصله « تَوْرَيَةٌ » فأبدلت الياء ألفاً ، والتاء في أوله بدل من الواو ، لأن الواو في « ورَى » فاء الفعل ، وهذا قول البصريين . ٣

وقال الكوفيون[2] : « تَوْرَاة » أصله « تَوْرِيَةٌ » كـ « تَوْصِيَة » ، مصدر وَرَّى يورّي تَوْرِيَةً مثل وصَّى يوصِّي تَوْصِيَةً ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف كما قالوا في جارية « جاراة » وفي ناصية « نَاصَاة »[3] . ٦

[وقوله تعالى][4] : ﴿ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [٤] ٩

« قَبْلُ » و « بَعْدُ »[5] إذا أفردا عن الإضافة ونُوِي فيهما المضاف إليه بُنِيا على الضم لأنهما في هذه الحالة غير كاملين حين قُطعا عن الإضافة ، والمضاف بعض المضاف إليه ، وصارا بعضَ الاسم ، وبعض الاسم لا يستحق الإعرابَ . ١٢

وإذا كان معهما المضافُ إليه أُعْرِبا بالنصب والجرّ ، كقولك : جئت قبلَك

---

(١) أمالها أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر ، واختلف عن حمزة فروي عنه الإمالة والقراءة بين بين ، واختلف عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين بين ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٢٠١ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٨ ، ٦١ ـ ٦٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر مذاهبهم في **الإمالة ٤١ ح ٢ .**

(٢) في الزاهر عن الفراء أنّ أصل التوراة تورَية على وزن تفعَلة ويجوز أن تكون تفعِلة فينقل من الكسر إلى الفتح .

(٣) في التاج : التوراة لفظ غير عربي وهو عبراني اتفاقاً . وانظر المعجم العبري الحديث ص 503 .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٥ / ٢ ـ ٦ / ١ ، والكتاب ٢ / ٤٤ ، والمقتضب ٣ / ١٧٤ ـ ١٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ٤ / ٨٥ ـ ٨٨ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٨ و ٢ / ٢٦٠ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠١ـ ١٠٢ ، والهمع ٣ / ١٩١ـ ١٩٤ . وانظر المصادر الآتية ص ١٠٤٣ في الكلام على قوله تعالى ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ [سورة الروم : ٤] .

٢٧ / ٢ ومن قبلِك ، / وبعدَك ومن بعدِك ؛ قال الله تعالى : ﴿ ولَقَدْ أَرسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [سورة الحجر : ١٠]* وقال : ﴿ وما أَرْسَلْنا قبلَك ﴾ [سورة الأنبياء : ٧]* (٣٣ / ٢)

٣ فأعربَها بالنصب والجر ، وقال تعالى : ﴿ قالَ فإنّا قَدْ فَتَنّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ ﴾ [سورة طه : ٨٥] وقال ﴿ بَعْدَ ما تَبَيَّنَ ﴾ [سورة الأنفال : ٦] فلما كان كذلك وجب لهما البناء إذا بُنيا أن يكون على الضم[1] .

٦ قوله تعالى : ﴿ **هُوَ ٱلَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ** ﴾[2] [٧]

﴿ منه ﴾ في موضع النصب على الحال ، والتقدير : هو الذي أنزل عليك

٩ الكتاب ثابتاً منه آيات . فارتفع ﴿ آيات ﴾ بالظرف[3] الذي هو ﴿ منه ﴾ لأنه نائبٌ عن « ثابت » ، و﴿ مُحْكَمَاتٌ ﴾ صفة لـ ﴿ آياتٌ ﴾ ، وكذلك قوله ﴿ هُنَّ أمُّ الكتاب ﴾ صفة لـ ﴿ آيات ﴾ .

١٢ ﴿ **وأُخَرُ** ﴾ [٧]

رفعٌ عطفٌ على قوله ﴿ آيات محكمات ﴾ والتقدير : وآيات أُخَرُ . إلا أنّ « أُخَرَ[4] » لا ينصرف فلا يدخله الجر والتنوين[5] ، تقول : مررتُ بنسوتِك

---

(١) قال المؤلف في شرح اللمع : « وإنما بنيا على الحركة دون السكون لأنها لو بنيا على السكون التقى ساكنان ، وهم ممّا لا يجمعون بينهما ، فوجب البناء على الحركة ، ولم يكن تلك الحركةَ الكسرُ ولا النصبُ لأنّ الجر والنصب يدخلانها وهما معربان .... ولم يكن الضم يدخله معرباً ، فلما جاء إلى البناء بني على حركة لم تكن لها حالة الإعراب » ا هـ .

وكان في الأصل : أن يكونا على الضم ، وهو خطأ . ولاتخلو عبارته ههنا من اضطراب .

(٢) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ٥١٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٣٤ / ١ ، والبيان ١ / ١٩١ ، والبحر ٢ / ٣٨٣ .

(٣) **على المذهبين لجريه حالاً ، انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .**

(٤) انظر كلامهم في ترك صرف « أُخَر » في الكتاب ٢ / ١٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، ٣٧٦ ـ ٣٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، وتكملة الإيضاح ٩٥ ، واللمع ٢٦٠ ، وشرح اللمع اللوح ١٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، وشرح الكافية ١ / ٤٢ .

(٥) لو قال : فلا يدخله الجر ولا التنوين = كان أجود .

ونسوةٍ أُخَرَ .

وإنما لم ينصرف لأنه صفة ولأنه معدول عن الألف واللام . وإنما قلنا : هو معدول عن الألف واللام لأنه على وزن « فُعَل » ، و « فُعَل » إذا كان صفة كان فيه الألف واللام ، كالصُّغَر والكُبَر و الفُضَل في جمع الصُّغرى والكُبْرَى والفُضْلى ، فكذلك كان ينبغي أن يكون « أُخَر » .

فإن قيل : إنّ قوله ﴿ أُخَر ﴾ تقديره : وآيات أخر ، و « آيات » نكرة و « أُخَر » نعت لها ، فكيف تُقَدَّر فيه الألف واللام وتقول إنه معدول عنه ، وماتعرّف باللام لا يكون صفة للنكرة ؟= فالجواب : قلنا : هو معدول عن اللام باعتبار أنه صفة . فأما إذا كان جارياً على النكرة لم تقدَّر فيها اللام من هذه الجهة ، والشيءُ يقدَّر في الشيء من جهة[1] ولا يقدَّر فيه من جهة أخرى ، كقولهم « لاأَبالك »[2] ، فاللام في « لك » يقدَّر إسقاطُه حتى يكون التقدير : لا أباكَ ، فتَثْبُتُ الألف في الأب إذا قدّرتَ اللام ساقطة لأنّ الألف إنما تَثْبُتُ إذا

(١) كان في النسخ « في الشيء لجهة » والصواب ما أثبت . وعبارته في شرح اللمع : « ويجوز أن يكون الشيء مقدراً من وجه مطّرحاً من آخر » .

(٢) قال المؤلف في شرح اللمع : « هذا ماذكره أبو علي ، وهو أقرَب ماقالوه في منع صرف أُخر ، ومع ذلك ففيه نظر لأن ما كان مطرحاً من وجه مقدراً من وجه آخر إنما يكون فيما هو ملفوظ به ، واللام في الأخر غير ملفوظ به بخلاف لا أبالك .... ولعل صاحب اللمع أراد هذا حين قال : إن أُخر لم ينصرف لأنه صفة ولأنه معدول عن آخر من كذا .... وهذا الذي ذكره ابن جني حسنٌ وإن لم يُسبق إليه فاعرفه » اهـ . قلتُ : والذي قاله سيبويه عن الخليل - وهو قول المبرد - أن أُخر لم تنصرف لأنها « خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر لا يكنّ صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة .... فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها ... » اهـ وعليه فلا وجه لما أورده المؤلف من السؤال والجواب .

وانظر كلامهم في « لا أبالك » في شرح اللمع اللوح ٥٣ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٣ - ٣٧٥ ، والكامل ٦٦٩ - ٦٧٠ ، ١١٣٨ - ١١٤٢ ، والخصائص ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٤ - ١٠٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، والهمع ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ .

كان الاسم مضافاً . فأما إذاكان غير مضاف فلا ، *لأنَّ الألف في « أبا » إنما يبقى عند الإضافة ، فإذا كان اللام موجوداً لا تمكن إضافة الأب إلى كاف الضمير ، فيقدَّر إسقاطُ اللام . ثم إذا أردتَ إعمال « لا » فلا بدَّ من تقدير ثبات اللام ، لأنك إذا أسقطتَ اللام وأضفت الأب إلى كاف الضمير يتعرّف الأب بذلك فلا يعمل فيه « لا » لأن « لا » يعمل في النكرات ، فهنا لابدَّ من تقدير ثباته*[1] . فهذا وجه إسقاط اللام . ووجه ثباتها : أنَّها لولاها[2] لم تعمل[3] « لا » فيما بعدها ، لأنّ « لا » إنما تعمل في النكرة دون المعرفة ، فإذا ثبتت اللام كان الاسم نكرة . فكذلك ههنا يقدَّر اللام في « أُخَر » حتى يصير معدولاً [عنه[4]] ليصحّ منع الصّرف ، ولا يقدَّر حيث جرى على النكرة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ ﴾[5] [٧]

---

(١) قوله « لأن .... ثباته » استدركه الناسخ بهامش الأصل ورسم علامة الإلحاق عند قوله « غير مضاف » ولم يرد في ي و ب . وكان في الأصل في السطر ٣ : إثبات اللام .

(٢) هذا استعمال صحيح فصيح عند البصريين والكوفيين . وأنكره المبرد وحده وخطأه ، فأنكر الناس إنكاره وغلّطوه . ثم اختلفوا في الضمير المتصل بها : فمذهب الخليل ويونس وسيبويه أن موضعه جرّ ، وهو قول جمهور البصريين ، ومذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الأخفش وابن السراج والرماني أنه في موضع رفع وقد وضع ضمير الجر والنصب موضع ضمير الرفع . انظر الكتاب ١ / ٣٨٨ ـ ٣٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، والكامل ١٢٧٧ ـ ١٢٧٨ ، والعسكريات ٧٩ ـ ٨٠ ، والرماني النحوي ٣١٨ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٢ ، والإنصاف ٦٨٧ ـ ٦٩٥ المسألة ٩٧ ، وابن يعيش ٣ / ١١٨ ـ ١٢٢ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩ ـ ٢٠ ، ورصف المباني ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، والجنى الداني ٦٠٢ ـ ٦٠٥ ، والمغني ٣٦٠ ـ ٣٦١ ، والهمع ٤ / ٢٠٨ ـ ٢١٠ ، والخزانة ٢ / ٤٣٠ ..

(٣) في الأصل : يعمل ، وهو تصحيف .

(٤) زيادة من ي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩١ و ٢ / ٧٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٠ ـ ٣١١ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٠ ، والبيان ١ / ١٩٢ ، والبحر ٢ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ، وتفسير الطبري ٣ / ١١٨ ـ ١٢٣ ، والقرطبي ٤ / ١٥ ـ ١٩ ، وابن كثير ٢ / ٥ ـ ٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٦١ ، وإيضاح الوقف ٥٦٥ ـ ٥٦٨ ، والقطع ٢١٢ ـ ٢١٥ ، والمكتفى ١٩٥ ـ ١٩٧ ، ومنار الهدى ٥٦ ـ ٥٧ .

أكثرُ النـاس على أنّ الـوقف في قـولـه ﴿ ومـايعلم تـأويلـه إلا الله ﴾ ، وتَمّ الكلام ههنا أي لا يعلم أحدٌ مـايؤول إليـه أمر هـذه الأمـة إلا الله[1] . خلافـاً لِما ادَّعته اليهود حين أرادوا حساب حروف الجُمَّل[2] فحاسبوه وادّعوا أنّ أُكْلَةَ[3] هذه الأمـة كيتَ وكيتَ[4] ، فـأنزل الله تعـالى قولـه : ﴿ فـأمّـا الـذِينَ في قُلُوبِهِم زَيْغٌ ﴾[5] [٧] أي مَيْلٌ ، يعني اليهود[6] ، ﴿ فَيَتَّبِعُـونَ مـاتَشَـابَـهَ ﴾ [٧] أي من حروف الجُمَّـل . ﴿ مِنْـهُ ﴾ [٧] أي من الكتـــاب . ﴿ ابْتِغَـــاءَ الفِتْنَةِ ﴾ [٧] طلباً للفتنة ، ليفْتَتِنَ النـاس ويقولوا لانؤمن بنبيّ أُكْلَـةُ[3] أُمّتِـه

٣

٦

---

(١) عن عائشة وابن عباس في رواية عنه وابن مسعود وغيرهم .

(٢) هو ضرب من الحساب يجعل فيه لكل حرف من الحروف الأبجدية عدد من الواحد إلى الألف على ترتيب خاص . عن المعجم الوسيط (جمل) ، وانظر الكليات للكفوي ٢ / ١٧٤ .

(٣) كذا وقع ، وصوابه « أُكْل » وهو الرزق والحظ من الدنيا ، يريدون مدة أمتـه وأجلها . ووقع على الصواب في مجمع البيان .

(٤) انظر فيما جرى بين رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وجماعة من اليهود منهم حيي بن أخطب في تأويل قـولـه تعـالى في أول سـورة البقرة ﴿ الٓمٓ ﴾ = تفسير الطبري ١ / ٧١ ـ ٧٢ ، وابن كثير ١ / ٥٩ ـ ٦٠ ، والقرطبي ٤ / ١٥ .

وقال الحافظ ابن كثير : « وأما من زعم أنها [أي فواتح السور] دالة على معرفة المدد وأنـه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم = فقد ادعى ماليس لـه وطـار في غير مطـاره ، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف .... ثم أورده » ا هـ . وانظر كلامه .

(٥) سياق الآية : ﴿ ... فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغـاء تـأويلـه ومايعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ... ﴾ .

(٦) عن الكلبي . وقيل : عنى بهم الوفـد من نصـارى نجران الـذين قـدموا على رسول الله صلى الله عليـه وعلى آله ، فحاجوه بما حاجوه بـه وخـاصموه بـأن قـالوا : ألست تزعم أن عيسى روح الله وكلمتـه ، وتأولوا في ذلـك مـايقولون فيـه من الكفر ، عن الربيع . وقيل : عنى بـذلـك كل مبتـدع في دينـه بدعة مخالفة لما ابتعث به رسوله محمداً صلى الله عليه وعلى آلـه بتـأويل يتـأولـه من بعض آي القرآن المحتملة التأويلات ، عن قتادة وغيره .

هذا القدرَ . ﴿ وابْتِغَاءَ تَـأْوِيلِـهِ ﴾ [٧] أي مـايؤول إليـه أمر النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه . ثم قال [الله][1] تعالى : ﴿ وما يَعْلَمُ تأويلَه إلا الله ﴾ [٧] لأن انقضاءَ أُكُلَـة[2] هـذه الأمـة عنـد قيـام السـاعـة ، وأحـدٌ لايعلم متى [تقوم][1] القيـامــة إلا الله عـز وجــل . ثم قــال ﴿ والراسخــون في العلم ﴾ [٧] رفـع بالابتداء / ، وخبره ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ [٧] .

١ / ٢٨

وقـال قوم[3] : لا وَقْفَ على قـولـه ﴿ إلا الله ﴾ وإنمـا الـوقف عنـده[4] على قـولـه ﴿ في العلم ﴾ لأنـه يرفـع قـولـه ﴿ والراسخـون ﴾ بـالعطف على لفظـة ﴿ الله ﴾ عز وعلا ، قـال : لأنهم يعلمون تـأويل ذلـك ، وذلـك لأن الله تعـالى قال : ﴿ ونَزَّلْنا عليك الكِتَابَ تِبْيَـاناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [سورة النحل : ٨٩] فلا يجوز أن يكون في القرآن مالا يعلمه الراسخون في العلم . وهذا من هذا القائل غلطٌ ، لأنّا [قد][1] قلنا : إنّ هذا من جملة الغيوب الخمسة التي استأثر الله بعلمها[5] ، قال الله تعـالى : ﴿ إنّ اللهَ عِنْـدَهُ عِلْمُ السّـاعَـةِ ويُنَـزِّلُ الغَيْثَ ويَعْلَمُ مـا في الأَرْحَـام ومَاتَدْري نَفْسٌ مَّـاذَا تكْسِبُ غَـداً ومـاتَـدْرِي نَفسٌ بـأيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إنَّ اللهَ عَليمٌ خَبيرٌ[6] ﴾ [سورة لقمان : ٣٤] .

(٣٤ / ١)

قولـه تعـالى : ﴿ وأُولَئـكَ هُمْ وَقُودُ النَّـار . كَـدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾[7]

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر ماسلف من التعليق عليه في الصفحة السابقة ح ٢ .

(٣) منهم مجاهد والربيع وابن عباس في رواية عنه .

(٤) أفرد الضمير العائد إلى « قوم » على لفظه ، وكذلك قوله في السطر التالي « لأنه يرفع ... قال » . وقد حكى ثعلب أن العرب تقول : ياأيها القوم كفّوا عنا وكفّ عنا ، على اللفظ وعلى المعنى ، انظر اللسان (قوم) . وفي ب : « عندهم » على المعنى ، وفي ي : الوقف عند قوله .

(٥) انظر تفسير الطبري ٢١ / ٥٥ ـ ٥٦ ، والقرطبي ١٤ / ٨٢ ، وابن كثير ٦ / ٣٥٤ ـ ٣٥٩ .

(٦) كان في النسخ : « إنّ الله عنده علم الساعة إلى آخر الآية ـ في ب : الآية » فأتممتها .

(٧) انظر الجـواهر ٦٤٢ ، ومعـــاني القرآن للفراء ١ / ١٩١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٣ ، والبيـــان ١ / ١٩٢ ، والبحر ٢ / ٣٨٩ .

[١٠ - ١١] يجوز أن يكون الكاف متعلقاً بما دلّ عليه ﴿ هم وقود النار . كدأب آل فرعون ﴾ أي يتوقدون تَوَقُّدَ آل فرعون[1] .

ويجوز أن يكون التقدير : دأبهم كدأب آل فرعون ، فحذف المبتدأ[2] .

فحينئذٍ تَقِفُ على قوله ﴿ وقود النار ﴾[3] ثم تقف[4] على ﴿ فرعون ﴾ لأنّ قوله ﴿ والَّذينَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾ [١١] مبتدأ وخبرُه ﴿ كَذَّبُوا بآياتِنا ﴾ [١١] .

فإن وقفتَ[5] على ﴿ من قبلهم ﴾ دون ﴿ فرعون ﴾ كان ﴿ الذين ﴾ في موضع الجر بالعطف على ﴿ آل فرعون ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ ﴾[6] [١٣]

بالتاء والياء[7] . فالتاء للخطاب[8] . والهاء والميم المفعول الأول ، و ﴿ مثليهم ﴾ نصبٌ على الحال ، ولا يكون مفعولاً ثانياً لأنه من رؤية العين بدلالة قوله ﴿ رَأْيَ العَيْنِ ﴾ [١٣] والمعنى : ترون الفئة الكافرة ضعفي

(١) ذهب الفراء إلى أن الكاف صفة لمصدر محذوف دل عليه ﴿ إن الذين كفروا ﴾ فخطأه النحاس والمؤلف وغيرهما بأن ﴿ كفروا ﴾ داخل في الصلة و « دأب » خارج عنها .

(٢) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٣) وهو وقف كاف . انظر القطع ٢١٥ - ٢١٦ ، والمكتفى ١٩٧ ، ومنار الهدى ٥٧ .

(٤) ذكره صاحب منار الهدى ، وأبو حيان . وفي الأصل : يقف ، وهو تصحيف .

(٥) لم يذكروا هذا الوقف . ويكون ﴿ والذين ﴾ عطفاً على ﴿ آل فرعون ﴾ دون الوقف على ﴿ فرعون ﴾ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والحجة ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٨ ، والبيان ١ / ١٩٣ ، والبحر ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ . وتفسير الطبري ٣ / ١٣٠ - ١٣٣ ، والقرطبي ٤ / ٢٤ - ٢٧ ، وابن كثير ٢ / ١٢ - ١٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٦٥ - ٤٦٦ ، والحلبيات ٦٩ .

(٧) قرأ بالتاء نافع وحده ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٢٠٢ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٣٨ .

(٨) الخطاب لليهود ، وقد جرى عليهم الخطاب في قوله ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا في سبيل الله فئة مؤمنة وفئة كافرة ترونهم ... ﴾ . وقيل : الضمير للمؤمنين ، والتقدير : ترون أيها المؤمنون المشركين مثليكم ، وجرى الكلام في « مثليكم » من الخطاب إلى الغيبة .

المؤمنين ، لأن المؤمنين كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ، فأراهم الله الكافرين ستمائة وعشرين[1] فرأوهم مثليهم ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٤٤] .

و ﴿ يَرَوْنَهُم ﴾ أي يرى المؤمنون الكافرين مثليهم .

قال الفراء[2] : ﴿ مثليهم ﴾ معناه : ثلاثة أمثالهم لأن مِثْلَي الشيء مع مايماثله ثلاثة أمثال ، والمشركون كانوا تسعمائة والمؤمنون كانوا ثلاثمائة ، وهم ثلاثة أمثالهم .

قلنا له : كانوا تسعمائة ، ولكن الله تعالى قلَّلهم في أعين المسلمين حتى رآهم المسلمون ستمائة ، فوطّنوا أنفسهم على قتالهم ، لأن الله تعالى أخبرهم بقوله : ﴿ فَإِنْ تكُن منكُم مائةٌ صَابِرَةٌ يغْلِبُوا مائتين ﴾ [سورة الأنفال : ٦٦] فإذا غلب المائة المائتين غلب ثلاثمائة ستمائة .

قوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَنَاطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ ﴾[3] [١٤]

القناطير جمع القِنْطار ، وهو مِلْءُ مَسْكِ[4] ثور ذهباً ، وجمعه قناطيرُ ، وأقل الجمع

---

(١) عن ابن عباس أن عدة المؤمنين ٣١٣ رجل وعدة المشركين ٦٢٦ ، وهو خلاف ماتظاهرت به الأخبار عن عدة المشركين : فقيل : كان عددهم ألفاً ،وقيل : مابين التسعمائة والألف ، عن علي وابن مسعود وقتادة والربيع ، وهو ماذكره المؤلف فيما يأتي من كلامه .

(٢) انظر معاني القرآن له ١ / ١٩٤ ـ ١٩٥ . وقد غلطه الزجاج وابن كيسان بأن ماقاله غير معروف في اللغة ، وقال ابن كيسان أيضاً : « والذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على عدتهم . وهذا بعيد وليس المعنى عليه ... » اهـ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٦ ـ ٤١٧ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٣٣ ـ ١٣٥ ، والقرطبي ٤ / ٣٠ ـ ٣١ ، وابن كثير ٢ / ١٤ ـ ١٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٦٧ ـ ٤٦٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٨٨ ـ ٨٩ ، وتفسير غريب القرآن ١٠١ ـ ١٠٢ ، واللسان (قنطر) .

(٤) أي جلد .

ثلاثة . فإذا قُنْطِر ثلاثةُ قناطير فقد ضُوعِفت[١] ، فتصير مقنطرةً ، فتكون تسعة قناطير ؛ فهذا معنى القناطير المقنطرة[٢] .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ﴾ [١٥]

تمّ الكلام عند قوله ﴿ ذلكم ﴾[٣] ثم قال :

﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾ [١٥]

فـ ﴿ جنّات ﴾ مبتدأة ، و ﴿ للذين اتقوا ﴾ خبره .

وقوله : ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [١٥] صفة لـ ﴿ جنات ﴾ .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [١٥] حال من « الذين » المجرور باللام .

وقوله : ﴿ الذين يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾[٤] [١٦] جر بدل[٥] [من قوله][٦] ﴿ للذين اتقوا عند ربهم ﴾ .

---

(١) كان في النسخ : ضوعف ، والصواب ماأثبت .

(٢) هذا قول الفراء . وقد اختلف في القنطار : فقيل : ملء مسك ثور من ذهب أو فضة ، عن الكلبي وأبي نضرة العبدي ، وهو ماذكره المؤلف عن الفراء ، وقيل : قدر وزن لايحدونه ، عن أبي عبيدة ، وقيل : ألف ومائتا أوقية ، عن ابن عمر وأبي هريرة وعاصم بن أبي النجود وروي عن أُبيّ أنه قول رسول الله ﷺ ، وقيل : ألف دينار ومائتا دينار ، عن ابن عباس والضحاك وروي عن الحسن أنه قول رسول الله ﷺ ، وقيل : ثمانون ألف درهم أو مائة رطل من الذهب ، عن قتادة والسدي ، وقيل غير ذلك .

و « المقنطرة » : المضاعفة ، عن قتادة ، وقيل : الأموال المنضدة بعضها فوق بعض ، عن الضحاك والربيع ، وقيل : المضروبة دراهم أو دنانير ، عن السدي ، وقيل : المكمّلة .

(٣) الوقف على ﴿ ذلكم ﴾ حسنٌ عند ابن الأنباري وكافٍ عند غيره . انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٧١ ، والقطع ٢١٧ ، والمكتفى ١٩٨ ، ومنار الهدى ٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٨ ـ ١٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٥ ـ ٣١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٩ ، والبيان ١ / ١٩٤ ، والبحر ١ / ٣٩٩ ـ ٤٠٠ .

(٥) وقيل نعت وهو قول الفراء والنحاس ، وأجازا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هم الذين ، ووافقهم الباقون .

(٦) زيادة من ي و ب .

وكذلك قوله ﴿ الصَّابِرِينَ والصَّادِقِينَ ﴾[1] [١٧] نعت[2] لـ « الذين » . فالوقف إذاً من قوله ﴿ للذين اتقوا ﴾ قوله ﴿ بالأَسْحَارِ ﴾[3] / [١٧] . ومن قال إن ﴿ الصابرين ﴾ نصب على المدح ، ٢ / ٢٨
أي أمدح الصابرين ، أو نصب ﴿ الذين ﴾ بـ « أمدح » = كان الوقف[4] على (٢ / ٣٤)
قوله ﴿ بالعبادِ ﴾ [١٥] و ﴿ النَّارِ ﴾ [١٦] جائزاً . ويجوز أن يكون ﴿ الذين يقولون ﴾ نعتاً لـ « العباد » ، وكذلك ﴿ الصابرين ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلَامُ ﴾[5] [١٩]

بالكسر والفتح[6] . فالكسرُ على الاستئناف . والفتح على أن يكون بدلاً من قوله ﴿ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ [١٧]أي شهد الله أنّ الدين عند الله الإسلام[7] .

[و[8]] قوله تعالى : ﴿ بَغْياً بَيْنَهُم ﴾[9] [١٩]

نصب بفعل مضمر أي : اختلفوا للبغي والحسد ، فأضمر « اختلفوا » لأنّ قوله ﴿ ومااَخْتَلَفَ ﴾ [١٩] دليلٌ عليه[10] .

---

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٣ و ٤ من الصفحة السابقة .
(٢) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وقيل بدل ، وهو قول النحاس ومن وافقه ، وأجاز الباقون القولين .
(٣) وهو وقف تام .
(٤) وهو وقف كاف ، وقال ابن الأنباري : هو تام ، ورد الداني قوله .
(٥) انظر الجواهر ٥٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، والحجة ٢ / ٣٤٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، والبيان ١ / ١٩٥ ، والبحر ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٩ .
(٦) قرأ الكسائي وحده « أنّ » بالفتح ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٢٠٢ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٨ .
(٧) وذهب الفراء إلى أن التقدير : شهد الله بأنّه ... أنّ الدين ، فـ « شهد » واقع على أنّ الدين .
(٨) زيادة من ب و ي .
(٩) انظر الجواهر ٧١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٠ ، والبيان ١ / ١٩٥ ، والبحر ٢ / ٤١١ ، ١٣٨ ، وتفسير القرطبي ٤ / ٤٤ .
(١٠) فهو مفعول له ، وقيل انتصب على الحال .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾[1] [٢٠]

﴿ مَنْ ﴾ رفع عطف على التاء ، أي أسلمتُ أنا ومن اتبعني ، وفتحُ الياء من ﴿ وجهي ﴾ على الأصل وإسكانُها للتشبيه بالألف[2] . وكذلك إثباتُ الياء في ﴿ اتبعني ﴾ وحذفُها[3] ، فالإثبات على الأصل والحذفُ لتشبيه الآيِ بالقوافي ألا ترى أن العرب تحذف الياء في القافية ، كقوله[4] :

ومِنْ شَانِئٍ كاسِفٍ بالُهُ   إذا ما انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ
وهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيادِي البِلا   دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يأْتِيَنْ

أي أنكرني وأن يأتيني .

[وقوله[5]] ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾[6] [٢٠]

لفظُه[7] لفظُ الاستفهام ومعناه الأمر[8] ، أي أَسْلِمُوا ، كقوله تعالى :

---

(١) انظر الجواهر ٦٠٣ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٢ ، والبيان ١ / ١٩٥ ـ ١٩٦ ، والبحر ٢ / ٤١٢ .

(٢) فتح الياء نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وأسكنها الباقون . انظر السبعة ٢٢٢ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ . وانظر ما سلف ٣١ ـ ٣٢ .

(٣) أثبتها في الوصل أبو عمرو ونافع ، وحذفها الباقون ، وكلهم يحذفها في الوقف ، انظر السبعة ٢٢٣ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ . وانظر ما سلف ١٤٨ .

(٤) وهو الأعشى . د ، ق ٢ / ٣٠ ، ٥ ص ٥١ ، ٥٥ . والأول له في الكتاب ٢ / ٩٠ ، وابن السيرافي ٢ / ٣٤٧ ، وتكملة الإيضاح ٢٩ ، وابن يعيش ٩ / ٨٣ ، ٨٦ ، وابن الشجري ٢ / ٧٣ ، وإيضاح الوقف ٢٥٩ . والثاني له في الكتاب ٢ / ١٥١ ، ٢٩٠ ، وابن السيرافي ٢ / ٣٤٦ ، والمحتسب ١ / ٣٤٩ ، وابن يعيش ٩ / ٤٠ ، ٨٦ ، وتهذيب الآثار للطبري ـ مسند علي ٥٩ .

والشانئ : المبغض ، والكاسف البال : السيّئ الحال . ورواية الديوان : كاسف وجهه .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٢ ، والبيان ١ / ١٩٦ ، والبحر ٢ / ٤١٣ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٤٣ ، والقرطبي ٣ / ٤٥ ، وابن الشجري ١ / ٢١٤ ، ٢٦٤ ، والمغني ٢٧ .

(٧) في الأصل « أي أسلموا لفظه » فيصير في الكلام تكرير .

(٨) وهو قول الفراء وغيره . وقال الزجاج : هو تهديد ، قال الطبرسي : فيكون متضمناً للأمر .

﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[1] [سورة المائدة : ٩١] أي انْتَهُوا

قوله تعالى : ﴿ وتُخْرِجُ ٱلحَيَّ مِنَ ٱلمَيتِ ﴾[2] [٢٧]

٣ « المَيْتُ » و « المَيِّتُ »[3] واحدٌ[4] . وقال قومٌ[5] : المَيْتُ : ما مات ، والمَيِّتُ : ماسيموتُ ، واحتجّ[6] بقوله تعالى : ﴿ إنَّكَ مَيِّتٌ وإنَّهُم مَّيِّتُون ﴾ [سورة الزمر : ٣٠] أي ستموت وسيموتون . وهذا ليس بصحيح ، وإنما هما واحد ، ودليله

٦ قول الشاعر[7] :

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١٦٤ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٠ ، والبحر ٤ / ١٥ .

(٢) انظر الحجة ٢ / ٣٥٠ ـ ٣٥١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٦ ، والبيان ١ / ١٩٨ ، والبحر ٢ / ٤٢١ .

(٣) قرأ بالتخفيف ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٢٠٣ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ ، ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(٤) قال المبرد : لا خلاف بين علماء البصرة أنها سواء ، وهو قول أبي علي وغيره .

(٥) منهم الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٣٢ ، وابن السكيت في تهذيب الألفاظ ٤٤٨ ، وانظر اللسان (موت) .

(٦) أعاد الضمير على « قوم » مفرداً ، وهو جائز ، انظر ماسلف ٢١٦ ح ٤ .

(٧) وهو عديّ بن الرَّعْلاء الغساني . والبيت من كلمة له في الأصمعيات ١٥٢ ، ومعجم الشعراء ٨٦ ، والصناعتين ٣٢٤ ، والحماسة الشجرية ١٩٤ ـ ١٩٥ ، وشرح شواهد المغني ١٣٩ ، والخزانة ٤ / ١٨٧ ـ ١٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ١٩٧ ، واللسان (موت) . وهو له في مجاز القرآن ١ / ١٤٩ و ٢ / ١٦١ ، وتهذيب الألفاظ ٤٤٨ ، والحجة ٤ / ١٠٠ خم ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٦ ، والبيان ١ / ١٩٨ ، والسمط ٨ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٥٥ ، والحيوان ٦ / ٥٠٧ ، والبيان والتبيين ١ / ١١٩ ، والحجة ٢ / ٣٥١ ، والمنصف ٢ / ١٧ و ٣ / ٦٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٥٩ ، وابن الشجري ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ١٠ / ٦٩ ، والسمط ٦٠٣ ، والعقد ٥/ ٤٩١ .

ونسبه البحتري في حماسته ٢١٤ ، وياقوت في معجم الأدباء ١٢ / ٩ مع آخر إلى صالح بن عبد القدوس . قال العلامة الميمني رحمه الله : وهما به أليط وبمذهبه أوفق . وضمنه البحتري في أبيات له ، ديوانه ١ / ٤٩ .

وفي ي و ب « قول الشاعر وهو رعلاء الغساني » . والظاهر أنه تعليق أدخل في متن الكتاب ، وفيه خطأ .

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

فجمع بين اللغتين فيما سيموت .

قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ ﴾[1] [٢٨] ٣

أي : من دين الله في شيء ، وإن شئت : ليس من ثواب الله في شيء[2] ، فحذف المضاف .

وقوله[3] ﴿ في شيء ﴾ خبر ﴿ ليس ﴾ . وقوله ﴿ من الله ﴾ في موضع ٦ النصب على الحال ، لأنه في الأصل : فليس في شيء ثابتٍ من دين الله ، فلما تقدم انتصب على الحال[4] ؛ ومثلُه قولُه :

... ... لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وإِن هَانَا[5] ٩

تقديره : ليسوا في شيء ثابت من الشرّ .

قوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ ﴾[6] [٢٨]

أي عذابَ نفسه ، وحذف المضاف . ١٢

والوقفُ على قوله ﴿ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾ [٢٩] واجب[7] ، لأنَّ

---

(١) انظر الجواهر ٦٥ ، ٢٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٩ ، والبيان ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والبحر ٢ / ٤٢٣ .

(٢) وقيل : من ولاية الله : وقيل غير ذلك .

(٣) في الأصل و ي : فقوله .

(٤) انظر ما سلف ١٢٧ - ١٢٨ والتعليق ثمة .

(٥) صدره : لكنَّ قومي وإن كانُوا ذَوِي عَدَدٍ

وهو من أبيات لرجل عنبريّ في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٢٢ - ٣١ ، ومعاني أبيات الحماسة ٥ ، وهو قُرَيْط بن أُنَيْف العنبري في إصلاح ما غلط فيه النمري ٢٩ ، وديوان الحماسة بشرح التبريزي ١ / ٥ - ١١ ، وشرح شواهد المغني ٢٥ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٧٢ ، والخزانة ٣ / ٣٣٢ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٤ . وذكر ابن جني أنها قد تروى لأبي الغول الطهوي (انظر حاشيتي محققي شرح المرزوقي وإصلاح ما غلط فيه النمري) . وإليه نسبها البكري في السمط ٥٤٥ .

(٦) انظر الجواهر ٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٠ ، والبحر ٢ / ٤٢٥ .

(٧) أي تامّ . انظر إيضاح الوقف ٥٧٤ ، والقطع ١٢٩ ، والمكتفى ١٩٩ ، ووهم صاحب منار الهدى ٦٠ في قوله إنه كافٍ .

قوله : ﴿ ويَعْلَمُ ما في السَّموَاتِ ﴾ [٢٩] مرفوع ، ليس بمعطوف على قوله ﴿ يعلمه الله ﴾ ، فالابتداء به واجب .

٣ قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾[1] [٣٠]

﴿ يومَ ﴾ نصبٌ بفعل مضمر ، والتقدير : أُذْكُر يومَ تجد[2] . وقال قوم : هو متعلق بقوله : ﴿ وإلى الله المَصِيرُ [٢٨] ... يَوْمَ تَجِدُ ﴾[3] . فعلى هذا لا

٦ وَقْفَ[4] على الكلم بينهما .

وقوله : ﴿ مَاعَمِلَتْ ﴾[5] [٣٠]

« ما » بمعنى « الذي » في موضع النصب بـ ﴿ تجد ﴾ .

٩ وقوله ﴿ مُحْضَراً ﴾[5] [٣٠] مفعول ثانٍ[6] .

وقوله ﴿ وما عَمِلَتْ مِنْ سُوْءٍ ﴾[5] [٣٠]

إن جعلته معطوفاً على قوله ﴿ ماعملت ﴾ كان « ما » بمعنى « الذي »

١٢ أيضاً . ويكون قوله ﴿ تَوَدُّ ﴾ [٣٠] في موضع الحال[7] أي : وتجد ماعملت من سوء / وادّةً ﴿ لَوْ أَنَّ بينَها وبينَه أَمَداً بَعِيداً ﴾ [٣٠] فعلى هذا ٢٩ / ١ (٣٥ / ١)

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٢٠ ـ ٣٢١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣١ ، والبيان ١ / ١٩٩ ، والبحر ٢ / ٤٢٦ ، والقطع ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٢) أجازه النحاس في القطع وأجازه غيره ، وقيل في تقديره غير ذلك ، وضعفه أبو حيان بأن الإضمار خلاف الأصل ، وليس هذا بشيء ، وقد أجاز أبو حيان نفسه هذا في غير ما آية .

(٣) أجازه الزجاج وغيره . وضعفه أبو حيان للفصل بين المصدر ومعموله .

(٤) انظر منار الهدى ٦٠ .

(٥) انظر الجواهر ٧٧٩ ـ ٧٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣١ ، والبيان ١ / ١٩٩ ـ ٢٠٠ ، والبحر ٢ / ٤٢٧ ـ ٤٣٠ .

(٦) إن جعلت « تجد » بمعنى « تعلم » ، وينتصب على الحال إن جعلته من وجدان الضالة وهو قول النحاس وغيره ، وأجاز الوجهين أبو علي ومن وافقه .

(٧) وقيل : الجملة استئنافية ، انظر البحر .

لا وَقْفَ[1] على قوله ﴿ محضراً ﴾ .

وقال قوم في قوله ﴿ وما عملت من سوء ﴾ : « ما » شرط[2] .
و « عملت » في موضع الجزم بـ « ما » وقوله ﴿ تودّ ﴾ على إضمار الفاء[3] أي ٣
فتودّ ، ليكون جواب الشرط ، فعلى هذا يجوز الوقف على ﴿ محضراً ﴾ .

وفيه وجه ثالث[4] ، وهو أن يكون قوله ﴿ وما عملت من سوء ﴾ بمعنى
« الذي » مرفوعاً بالابتداء ، والخبر قوله ﴿ تودّ لو أنّ بينها ﴾ ، فعلى هذا أيضاً ٦
يجوز الوقف على ﴿ محضراً ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ واللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَت ﴾[5] [٣٦]

بإسكان التاء وضمّها[6] . فمن أسكنها وقف[7] عند قوله ﴿ **إِنِّي وَضَعْتُهَا** ٩
أُنْثَى ﴾ [٣٦] ويكون قوله ﴿ والله أعلم بما وضعَتْ ﴾ ابتداءَ إخبارٍ من الله
عزوجل .

---

(١) انظر القطع ٢٢٠ ، والمكتفى ١٩٩ ، ومنار الهدى ٦٠ . والوقف في هذا الوجه على قوله ﴿ بعيداً ﴾ .

(٢) أجاز الفراء والنحاس ومن وافقهما وجه الشرط على أن يكون ﴿ تودّ ﴾ مجزوماً أي مفتوح الآخر أو مكسوره ، ولم يقرأ به أحد .

(٣) على مذهب المبرّد . ولا يصح أن يكون على مذهب سيبويه أن النية بالمرفوع التقديم وأنه دليل الجواب المحذوف ، لأن التقدير على هذا : تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء ، والضمير في « بينه » يعود على « ما » ، قال أبو حيان : فيلزم من هذا التقدير تقديم المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز . وانظر ماسيأتي من التعليق على مذهب المبرد وسيبويه في هذا ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، وانظر ماسلف ١٣٤ .

(٤) أجازه النحاس وغيره .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٥ ، والحجة ٢ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٤ ، والبحر ٢ / ٤٣٩ .

(٦) قرأ بإسكان العين وضم التاء ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وفتح العين وأسكن التاء الباقون . انظر السبعة ٢٠٤ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٧) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٧٥ والنحاس في القطع ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، وكاف عند الداني في المكتفى ٢٠٠ ، وجائز عند صاحب منار الهدى ٦٠ .

ومن قرأ ﴿ والله أعلم بما وضعتُ ﴾[1] كان داخلاً في القول ، أي قالت إني وضعتُها أنثى وقالتْ : الله أعلم بما وضعْتُ .

٣ قوله تعالى : ﴿ وكَفَّلَها زَكَرِيَّاءَ ﴾[2] [٣٧]

بتشديد الفاء ونصب ﴿ زكرياء ﴾[3] لأنه مفعول به[4] . ومن قال ﴿ وكَفَلَها ﴾ بالتخفيف رفع ﴿ زكرياء ﴾ بفعله .

٦ ويُقْصَر « زكرياءَ » ويُمَدّ ، وهما لغتان حسنتان . و« زكريا » لا ينصرف لأن فيه ألفَي التأنيث[5] . وقال الفرّاء[6] : إنّما لم ينصرف لأنه معرفة أعجميّ . وهذا منه غلط ، لانه وجب أن يصرف في النكرة ، وقد أجمعوا على

٩ أنه لا ينصرف في النكرة[7] .

---

(١) ولم يقف على ﴿ أنثى ﴾ لأن ما بعده متعلق به .

(٢) انظر الجواهر ٨٦٩ ـ ٨٧١ ، ٩٤٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، وللفراء ١ / ٢٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، والحجة ٢ / ٣٥٥ ـ ٣٥٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٥ ـ ٤٣٦ ، والبيان ١ / ٢٠١ ، والبحر ٢ / ٤٤١ ـ ٤٤٢ ، ٤٣٣ .

(٣) وهي قراءة أبي بكر عن عاصم ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بتشديد الفاء وقصر « زكريا » ، وقرأ الباقون بالتخفيف ورفع « زكرياءُ » . انظر السبعة ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٤) ثانٍ .

(٥) ألف التأنيث في القصر وألف التأنيث في المد . وماقاله المؤلف من أن ترك الصرف فيه لأن في آخره ألف التأنيث هو قول سيبويه والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . انظر الكتاب ٢ / ٩ ، ومايَنصرف ومالا ينصرف ٣٣ ، والمخصص ١٦ / ١٧ ، واللسان (زكر) والمصادر السالفة .

(٦) لم أقف على مقالته . ولم يصرح في معاني القرآن ولافي المقصور والممدود له ٢٨ (الميني) ٥٨ (نبهان) ٤٣ (الذهبي) بعلة ترك صرفه واكتفى بالقول إنه لا يجرى . وماعزاه إلى الفراء ذكر الزجاج والنحاس أنه قول بعض النحويين ولم يسميّا أحداً ، وذكر أبو حيان أن هذا قول أبي حاتم ، وأخشى أن يكون قد وهم فيا عزاه إليه ، فقد نصّ النحاس على أن أبا حاتم ذهب إلى أن « زكريّ » ـ لازكرياء ـ لم ينصرف لأنه أعجمي . فغلّطه النحاس لأن ماكانت الياء فيه للنسب انصرف ، وانظر الحجة .

(٧) أفاده من الزجاج ، وانظر المصادر السالفة .

قوله تعالى : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ ﴾[1] [٣٩]

وقرئ ﴿ فَنَاداهُ الملائكةُ ﴾[2] . فالأول على تقدير : فنادته جماعة الملائكة . والتذكير على تقدير : فناداهُ جمعُ الملائكة . والملائكة ههنا لفظُه لفظ الجمع ومعناه المفرد ، لأنه يراد به جبريل وحده[3] إذ هو المنادي . ٣

قوله تعالى : ﴿ انَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ ﴾[4] [٣٩]

بفتح الألف وكسره من « انَّ »[5] . فالفتح على أنه مفعول ثان لـ ﴿ ناداهُ ﴾ أي ناداه بأنّ الله[6] . والكسر على معنى : ناداه وقال إنَّ الله[7] . ٦

[﴿ يَبْشُرُك ﴾][8] و ﴿ يُبَشِّرُك ﴾ بالتخفيف والتشديد[9] ، لغتان ، يقال :

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٠ (والظاهر أن المؤلف منه أخذ) ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٧ ـ ٣٢٨ ، والحجة ٢ / ٣٥٧ ـ ٣٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٧ ، والبيان ١ / ٢٠٢ ، والبحر ٢ / ٤٤٥ ـ ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٦٩ ـ ١٧٠ ، والقرطبي ٤ / ٧٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٩٠ .

(٢) قرأ ﴿ فناداه ﴾ حمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ فنادته ﴾ . انظر السبعة ٢٠٥ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٣) عن السّدي ، وهو قول الفراء وغيره . وقيل : أي ناداه جمع الملائكة ، والمراد جماعة لامفرد ، عن قتادة ومجاهد وعكرمة والربيع وغيرهم ، وهو الأظهر عند الطبري وغيره .

(٤) انظر الجواهر ١٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٢ ، وللفراء ١ / ٢١٠ ـ ٢١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٨ ، والحجة ٢ / ٣٥٨ ـ ٣٦١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٧ ، والبيان ١ / ٢٠٢ ، والبحر ٢ / ٤٤٦ .

(٥) قرأ بكسر الهمزة ابن عامر وحده وفتح الباقون . انظر السبعة ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٦) فلما حذف الجار وصل الفعل فنصب الاسم .

(٧) فأضمر القول ، وهو قول أبي علي وغيره ، وهو مذهب البصريين فيا قال أبو حيان . وعند الفراء أن النداء في مذهب القول ، فلا إضمار على قوله ، وهو ظاهر تقدير النحاس ، وهو مذهب الكوفيين فيا قال أبو حيان .

(٨) زيادة من ب و ي .

(٩) خفّف حمزة والكسائي ، وشدد الباقون .

بَشَرْتُه بكذا[١] وبشَّرْتُه بكذا .

قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[٢] [٤٣]

٣

هذه الآية تدل على أنّ الواو لاتوجب الترتيب[٣] ، لأنه ذكر الركوع بعد السجود وهو في الرتبة قبله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَاكُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾[٤] [٤٤]

٦

قوله ﴿ إذ يختصمون ﴾ بمعنى اختصموا ، أي [إذ[٥]] اختصموا ، لأن « إذْ » اسم وقتٍ ماض فيضاف إلى الماضي . و ﴿ يختصمون ﴾[٦] مضارع ، فوجب أن يكون بمعنى الماضي .

٩

وقوله ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [٤٥] بدلٌ[٧] من قوله ﴿ إذ يختصمون ﴾ أي ماكنتَ لديهم إذ قالت الملائكة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ ﴾[٨] [٤٥]

١٢

---

(١) في الأصل : كذا ، والصواب من ي .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٤٤٠ ، والبحر ٢ / ٤٥٦ ـ ٤٥٧ ، وتفسير القرطبي ٤ / ٨٥ .

(٣) انظر ماسلف ٨٨ والتعليق ثمة .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤١ ، والبيان ١ / ٢٠٣ ، والبحر ٢ / ٤٥٨ ـ ٤٥٩ .

(٥) زيادة مني .

(٦) في النسخ : فيختصمون ، والصواب ما أثبت .

(٧) وهو قول الزجاج فيا ذكر أبو حيان ، وهو أحد قولي النحاس وأبي علي لأنهما علّقا ﴿ إذ قالت ﴾ بـ ﴿ وماكنت لديهم ﴾ وأجازا أن يتعلق بـ ﴿ يختصمون ﴾ . ونصبه الأخفش بـ « اذكر » مقدرة .

(٨) انظر الجواهر ٢٠٥ ، وشرح اللمع اللوح ١١١ / ١ ، والبيان ١ / ٢٠٣ ، والبحر ٢ / ٤٦٠ .

فـ ﴿ اسْمُـه ﴾ مبتـدأ ، و ﴿ المسيحُ ﴾ خبره ، والجملـة في موضع الجر صفـة لـ « كلمةٍ » .

وقوله ﴿ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[1] [٤٥] ٣

[﴿ عيسى[2] ﴾] بـدلٌ من ﴿ المسيح ﴾ ، و ﴿ ابنُ مريم ﴾ خبر مبتـدأ مضمر ، أي وهو ابنُ مريم ، أو بدل من ﴿ عيسى ﴾[3] .

ولايجوز[4] أن يكون ﴿ ابن ﴾ ههنا صفـة [لـ[5]] ﴿ عيسى ﴾ ، لأنّ اسْمَـه ٦ « عيسى » حسب ، وليس اسمه عيسى بن مريم . وإذا كان كذلـك وجب إثبـات الألف في الخـط من قولـه ﴿ ابن مريم ﴾ لأن الألف من « ابن » إنمـا يسقـط إذا كان « ابن » صفة لاسم علَم قبله / مضافاً إلى علَمٍ مثله ، كقولك : هذا زيـد بن ٩ ٣٩ / ٢ عمرٍو ، وكذلك في الكنية : أبو محمد بنُ زيد . (٣٥ / ٢)

[وقوله[6]] ﴿ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا ﴾[7] [٤٥]

نصب على الحال ، أي ذا جاهٍ ، وهو حال من « كلمة » . ١٢

وكذلك قوله ﴿ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾[7] [٤٥] أي وثابتاً من المقربين .

وكذلك قوله ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ ﴾[7] [٤٦] أي : ومكلماً الناس .

﴿ فِي الْمَهْدِ ﴾[7] [٤٦] أي ثـابتـاً في المهـد . فهـو حـال من الضمير في ١٥

---

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٨ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ي .

(٣) أو عطف بيان ، أو مبتدأ خبره محذوف .

(٤) لخص المؤلف هنا ماتقله من كلام أبي علي في الجواهر .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجـواهر ٢٦٥ ، ٦٤٦ ، ٨٥٨ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٢٠٤ ، وللفراء ١ / ٢١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، ومجمع البيـان ١ / ٤٤٢ ، والبيـان ١ / ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، والبحر ٢ / ٤٦١ ، وإيضاح الوقف ٥٧٧ ، والقطع ٢٢٤ .

« يكلّم » .

وقوله ﴿ وكَهْلاً ﴾[1] [٤٦] عطفٌ عليه ، أي ويكلّمهم كهلاً[2] .

٣ وكذلك قوله ﴿ ومِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[1] [٤٦] في موضع الحال ، أي موجوداً من الصالحين .

وكذلك قوله ﴿ ويُعَلِّمُهُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ ﴾[3] [٤٨]

٦ في موضع الحال[4] فيمن قرأ بالياء[5] . فأما من قرأ بالنون فلا يكون في تقدير « مُعَلِّماً » ، وإنما يكون في تقدير : ومُعَلَّماً من جهتنا الكتاب والحكمة . [ومن قرأ بالياء فتقديره : ومُعَلِّماً إياه من جهته الكتاب][6] .

٩ وكذلك قوله ﴿ ورَسُولاً إلى بَنِي إسْرَائيلَ ﴾[7] [٤٩] في موضع الحال ، أي وجيهاً في الدنيا والآخرة ورسولاً[8] إلى بني إسرائيل

---

(١) انظر المصادر في الحاشية (٧) من الصفحة السابقة .

(٢) هذا قول الزجاج وابن الأنباري . وهو عند الأخفش والفراء والنحاس معطوف على ﴿ وجيهاً ﴾ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٤ ، والبحر ٢ / ٤٦٣ ، والمكتفى ٢٠١ .

(٤) وهو قول الأخفش . وقيل هو معطف على مقول القول أو على « يخلق » في قوله ﴿ قال كذلك الله يخلق مايشاء ﴾ [٤٧] وقيل هو معطوف على ﴿ يبشرك ﴾ عن أبي علي ، واستبعده أبو حيان لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٥) وهما نافع وعاصم ، وقرأ الباقون بالنون . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٦) زيادة من ي و ب . وفي ب « بالياء أي ومعلماً » . وقيل : الجملة على القراءة بالنون مستأنفة ، انظر المكتفى والبحر . وقيل هو معطوف على قوله ﴿ نوحيه إليك ﴾ [٤٤] واستبعده أبو حيان أيضاً لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، وللفراء ١ / ٢١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٤ ـ ٤٦٨ .

(٨) هذا قول الأخفش . وقيل هو حال من الضمير في ﴿ يكلمهم ﴾ عن الزجاج ، وقيل من ضمير عامل مضمر أي ويجعله ، وأجاز النحاس القولين ، وقيل غير ذلك .

إلى قوله ﴿ ومُصَدِّقاً لِّمَا بينَ يديَّ ﴾[1] [٥٠] كلُّ هذه الأسماء أحوالٌ .

قوله تعالى ﴿ انِّي أَخْلُقُ لَكُم مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْر ﴾[2] [٤٩] بالفتح والكسر[3] . فالفتح على تقدير : بأني أخلق لكم من الطين[4] . والكسر على تقدير : قلت لكم إني[5] أخلق لكم من الطين ﴿ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ .

[وقوله[6]] ﴿ فَيَكُونُ طَيْراً ﴾[7] [٤٩] و ﴿ طَائِراً ﴾[8] . أي : يكون هذا الشخص طائراً لأن الهيئة والشخص واحد[9] .

وقيل في قوله ﴿ ومصدّقاً لما بين يديَّ ﴾ [٥٠] تقديره : وجئتكم

(١) ظاهر كلامه أن ﴿ ومصدقاً ﴾ معطوف على ﴿ وجيهاً ﴾ انظر مايأتي من كلامه . ولم يجيزوا ذلك لأنه لو كان كذلك لكان : ومصدقاً لما بين يديه . وهو عند الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم حال من التاء في قوله ﴿ قد جئتكم بآية ..... ومصدقاً ﴾ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٣٦ ، والحجة ٢ / ٣٦١ ـ ٣٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٤ ، والبحر ١ / ٤٦٥ .

(٣) قرأ بالكسر نافع وحده ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٤) فـ « أن » والفعل بدل من « آية » في قوله ﴿ أني جئتكم بآية من ربكم أني أخلق ﴾ وهو قول أبي علي وأجازه النحاس وغيره ، وأجاز النحاس وغيره أيضاً أن يكون بدلاً من « أني » أو خبراً لمبتدأ محذوف .

(٥) فالكسر على إضمار القول ، وهو وجه ذكره أبو حيان . وعند أبي علي أن الكسر على الاستئناف أو على التفسير ورجّح الثاني ، وذكر القولين أبو حيان .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٤ ، والحجة ٢ / ٣٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٦ .

(٨) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿ طيراً ﴾ . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٩) يريد الاحتجاج لتذكير الضمير في قوله ﴿ فأنفخ فيه فيكون ﴾ . وقيل : ذكّر لأنه ذهب إلى الطين وهو قول الفراء ، وقيل : لأنه ذهب إلى الواحد منه ، وهو قول النحاس ، وقيل : لأنه أراد : يكون ما أنفخ فيه أو ماأخلقه طائراً ، وهو قول أبي علي ، وقيل غير ذلك .

﴿ مصدقاً لما بين يدي من التَّوْرَاةِ ﴾[1]

[وقوله[2]] ﴿ ولأُحِلَّ ﴾[3] [٥٠] عطفٌ على فعل مضمر ، أي : لأُبيِّنَ لكم ولأُحلَّ[4] . وقيل الواو زائدة[5] .

٣

وقيل في قوله ﴿ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُم ﴾[6] [٥٠] أي كلَّ الذي حُرِّم عليكم لأنه بيَّن جميعَ ماحُرِّم عليهم . فـ « بعض » بمعنى « كلّ » ، واستشهدوا بقول لبيد[7] :

٦

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا ... أَو يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا

أي كلَّ النفوس . وهذا الذي ذكره مَعْمَرٌ[8] غير معروف في اللغة ، ولاحجّة له في

---

(١) انظر ماسلف من التعليق في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١٦ ، ١٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٦ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٨ ـ ٤٦٩ .

(٤) يرى الفراء والنحاس أن « لأحلّ » متعلق بعامل مضمر مؤخر تقديره : ولأحل لكم فعلت أو جئت ، وقدره المؤلف في الجواهر : جئتكم لأصدق ولأحل ، وكذا قال الطبرسي ، وهو قياس قول الزجاج ، انظر ماسلف من التعليق ١٤١ . وضعفه أبو حيان ، قال : « وهذا هو العطف على التوهّم ، وليس هذا منه ، لأن معقولية الحال مخالفة لمعقولية التعليل ، والعطف على التوهم لابد أن يكون المعنى متحداً في المعطوف والمعطوف عليه ... » اهـ .

(٥) تابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه بلا تصريح . ولا أعرف أحداً قال بزيادتها هنا . وزيادة الواو في هذا الموضع خلاف ماعليه البصريون والكوفيون . انظر ماعلقناه ١٨٥ ، وماسيأتي ٢٥٧ ، ٦٠٠ ، ٧٨٥ ، ١١٧٢ ، ١٤٤٣ .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ٤٤٦ ، والبحر ٢ / ٤٦٨ . وأفاد المؤلف كلامه من الزجاج .

(٧) ديوانه ، ص ١٧٥ ، وشرح القصائد السبع ٥٧٣ ، والتسع ٤١٧ ، والعشر ٢٤٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٩٤ و ٢ / ٢٠٥ ، والجمهرة ١ / ٣٠٢ ، ومجالس ثعلب ٥٠ ، ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، والزاهر ٢ / ٢٣٧ ، والأضداد لابن الأنباري ١٨١ ، والخصائص ١ / ٧٤ و ٢ / ٣١٧ ، ٣٤١ ، والتنبيهات ١١٧ ، ورسالة الغفران ٢١٦ ، والمخصص ١٧ / ١٣١ ، وضرائر الشعر ٩٠ ، وشرح شواهد الشافية ٤١٥ ـ ٤١٧ ، واللسان (بعض) . وهو في مجمع البيان والبحر أيضاً .

(٨) هو أبو عبيدة ، وكلامه في مجاز القرآن له ، وهو قول هشام صاحب الكسائي وقول ثعلب في الموضع الأول من مجالسه . وخطّأ الزجاج والنحاس أبا عبيدة بما ذكره المؤلف . وأنكر ثعلب فيما نقل عنه ابن سيده قول هشام ورأى أن « بعض » على بابها ، وهو ماختاره في الموضع الثاني من مجالسه .

قوله « أو يعتلقْ بعض النفوس » لأنه يريد به نفسَه[1] . وعيسى قد بين بعض المحرمات وأحلّ لهم [بعض[2]] ماكان محرّماً عليهم في التوراة ؛ فالبعضية صحيحة ، فلا معنى للعدول عنه . ٣

قوله تعالى ﴿ **مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ** ﴾[3] [٥٢]

قيل : التقدير : من أنصاري مع الله[4] ، و « إلى » بمعنى « مع » . والصحيحُ أنَّ « إلى » ههنا على معناها ، والتقدير : من يضيف نصرتَه إياي إلى نصرة الله عز وجلّ[5] . ٦

---

(١) كذا قال ثعلب وابن الأنباري وغيرهما .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٨٠٦ ، وشرح اللمع اللوح ٨٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٧ ، والبحر ٢ / ٤٧١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٧١ ، والخصائص ٢ / ٣٠٧و ٣ / ٢٦٣ ، والصاحبي ١٧٩ ، والأزهية ٢٧٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٦٨ ، وابن يعيش ٨ / ١٥ ، والجنى الداني ٣٨٥ - ٣٨٦ ، والمغني ١٠٤ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٩٧ - ١٩٨ ، والقرطبي ٤ / ٩٧ ، وابن كثير ٢ / ٣٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٥٠٣ .

(٤) عن السدي وابن جريج والثوري وغيرهم . وقيل في تأويلها غير ذلك .

(٥) ظاهر كلامه هنا وفي الجواهر وشرح اللمع أن التقدير الأول غير صحيح ، وليس كذلك . فالتقدير الذي ذكره يؤول إلى الوجه الأول الذي قاله المفسرون وهو وجه حسن صحيح .

وماذهب إليه المؤلف من أن « إلى » ههنا على معناها وليست بمعنى « مع » - وهو ماقاله أيضاً الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٢٤ في غير هذه الآية - أخذه من كلام أبي الفتح ، لكنه لم يفهم كلامه حاقّ الفهم . فأبو الفتح لم يدفع أن تكون « إلى » بمعنى « مع » وإنما قرر أنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، وقال إنّ « قول المفسرين في قول الله تعالى ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله ليس أن « إلى » في اللغة بمعنى « مع » .... وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع لأن النبي إذا كان له أنصار فقد انضوا في نصرته إلى الله .... فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة ، فعلى هذا فسر المفسرون هذا الموضع » اهـ وقد أخذ أبو الفتح كلامه من كلام الفراء والزجاج .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[١] [٥٥]

قيل : التقدير : إني رافعك إليّ ومتوفيك[٢] ، ولكنه لما كان الواو لا يُوجِبُ الترتيب[٣] قدّم وأخّر .

وقيل : معنى ﴿ متوفيك ﴾ : قابضُك[٤] ، ورافعُك إلى كرامتي وقُرْبتي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾[٥] [٥٩]

هذه الجملة تفسير للمثل ولا يجوز أن تكون صفة لـ « آدم » لأنَّ آدمَ معرفة ، فلا يوصف بالجملة لأن الجملة نكرةٌ[٦] . ولا يجوز أن يكون ﴿ خلقه من تراب ﴾ في موضع الحال من « آدم » لأن الحال لاتكون بالفعل الماضي[٧] .

---

(١) انظر الجواهر ٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٩ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، والبحر ٢ / ٤٧٣ ، وتفسير الطبري ٣ / ٢٠٢ ـ ٢٠٤ ، والقرطبي ٤ / ٩٩ ـ ١٠٢ ، وابن كثير ٢ / ٣٨ ، ومجمع التفاسير ١ / ٥٠٦ .

(٢) وهو قول قتادة والفراء وغيرهما .

(٣) انظر ما سلف ٨٨ والتعليق ثمة .

(٤) عن الحسن وجعفر بن الزبير وابن زيد وكعب . وقيل غير ذلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٥١ ، والبيان ١ / ٢٠٦ ، والبحر ٢ / ٤٧٨ . والحلبيات ٢٤٨ ، والمغني ٥٢٢ .

(٦) انظر ابن يعيش ٣ / ٥٢ ـ ٥٤ ، ١٤١ وعنه في الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٠ ـ ٣٢١ . وذهب المحقق الرضي وغيره إلى أن الجملة لانكرة ولا معرفة ، وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة . انظر شرح الكافية ١ / ٣٠٧ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٦٣ ، وشرح التصريح ١ / ٩١ .

(٧) هذا قول البصريين غير الأخفش ووافقهم الفراء من الكوفيين . وذهب الأخفش وعامة الكوفيين إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً . وأجمعوا على أنه يجوز أن يقع حالاً إذا كانت معه « قد » ظاهرة أو مقدرة . انظر المقتضب ٤ / ١٢٤ ، وابن يعيش ٢ / ٦٦ ـ ٦٧ ، والإنصاف ٢٥٢ ـ ٢٥٨ المسألة ٣٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢١٣ ، والهمع ٤ / ٤٥ .

ووافق الفراء في بعض كلامه الأخفش وعامة الكوفيين ، انظر ما سيأتي ١١٨٧ .

﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُون ﴾ [٥٩]

إن قال قائل : ليس قوله « كن » بعد خَلْقِه ، فلم قال ﴿ ثم قال له ﴾ و « ثُمّ » لترتيب الفعل على الفعل ، / فإذا خلقه فكيف يقول [له][1] بعد ذلك ﴿ كن ﴾ ؟ = فالجواب إنّ « ثمّ » ههنا لترتيب الخبر على الخبر[2] كأنه أخبر أوّلا بخَلْقِه من تراب ، ثمّ أخبر ثانياً بقوله له ﴿ كن فيكون ﴾ ؛ فالترتيب في الخبر لا في الفعل[3] . ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَاحَرَّمَ رَبُّكُم عليكُم ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] وقال بعده : ﴿ ثم آتَيْنا موسَى الكِتابَ ﴾[4] [سورة الأنعام : ١٥٤] والتقدير : ثم قل آتينا موسى الكتاب . وقال تعالى : ﴿ إنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذي خَلَقَ السّموات والأَرْضَ في سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ ﴾[5] [سورة الأعراف : ٥٤] هذا أيضاً لترتيب خبر على خبر ، أخبَر أولاً بخلق السموات والأرض ثمّ بأنّه

٣ ١ / ٣٠

(١ / ٣٦)

٦

٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وهو مايسمّى بالترتيب الإخباري أو الذكري أو اللفظي ، فلا تقتضي « ثمّ » التراخي أو المهلة ، فهي على هذا بمنزلة الواو . وعزي هذا الوجه فيها إلى الأخفش والفراء وقطرب ووافقهم ابن مالك وغيره . ومذهب جمهور البصريين أنها تقتضي الترتيب والتراخي أو المهلة . انظر شرح اللمع اللوح ١٠٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٢١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٤ ، والمقتضب ١ / ١٠ ، والصاحبي ٢١٦ ، وابن يعيش ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٧ ، والتسهيل ١٧٥ ، ورصف المباني ١٧٤ ، والجنى الداني ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ، والمغني ١٦٠ ، والهمع ٥ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

(٣) انظر البحر ٢ / ٤٧٨ ، ومجمع التفاسير ١ / ٥٠٩ ـ ٥١٠ ، وتفسير الفخر الرازي ٨ / ٧٦ . وقيل : إن « ثم » مفيدة للترتيب في الزمان أي خلقه من الطين ثم قال له كن أي أحياه ، وقيل غير ذلك .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعيها ٤٤١ ـ ٤٤٢ .

(٥) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ، والبحر ٤ / ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ، وتفسير الطبري ٨ / ١٤٦ ، والقرطبي ٨ / ٢١٩ ـ ٢٢٠ ، وابن كثير ٣ / ٤٢٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٦٣ ـ ٥٦٥ ، وتفسير الفخر الرازي ١٤ / ١٠١ ـ ١١٧ .

وانظر ماقالوه في تأويل قوله تعالى ﴿ ثم استوى إلى السماء ﴾ [سورة البقرة : ٢٩] في مجمع البيان ١ / ٧٢ ، والبحر ١ / ١٣٤ ، وتفسير الطبري ١ / ١٤٩ ـ ١٥٣ ، والقرطبي ١ / ٢٥٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٩٥ ـ ٩٦ ، وتفسير الفخر الرازي ٢ / ١٥٤ ـ ١٥٨ ، وشرح اللمع ١٠٢ / ١ .

استوى على العرش[1] ، أي اقتدر واعتلى[2] وهو لم يزل مقتدراً مالكاً للملك متّصفاً بصفة الربوبية . ولا يجوز أن يكون هذا الوصف مرتّباً على خلق السموات
٣ والأرض[3] تعالى الله وتقدّس عن قول الظالم الزائغ عن الحق علوّاً كبيراً . وقال تعالى : ﴿ وإنّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحاً ثُمَّ اهتَدَى ﴾[4] [سورة طه : ٨٢] والمعنى : ثم أخبركم بهدايته . وقال الشاعر[5] :

٦ قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذلِكَ جَدُّهْ[6]

والتقدير : قل للذي أخبركم أولاً بسيادته ثم أخبركم ثانياً بسيادة أبيه ثم أخبركم ثالثاً بسيادة جده .

٩ فكذلك هو ههنا : أخبر أولاً بخلقه من تراب ثم أخبر ثانياً بقوله له ﴿ كن فيكون ﴾ .

---

(١) قد ذكروا هذا الوجه فيا ذكروه في تأويل الآية ، واختاره الرازي .

(٢) هذا قول بعضهم ، ومنهم الربيع بن أنس ، وقيل في معنى « استوى » غير ذلك . وللعلماء في مسألة الاستواء كلام كثير . ومذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من أئمة المسلمين فيها هو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل .

(٣) ذهب الطبري وغيره إلى أن الاستواء بعد خلق السموات والأرض ، وهو ظاهر الآية .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٤٩ .

(٥) البيت بلا نسبة في الجواهر ١٠٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٧ ، ورصف المباني ١٧٤ ، والجنى الداني ٤٢٨ ، والمغني ١٥٩ ، والهمع ٥ / ٢٣٦

ونسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٤١١ ـ ٤١٣ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٣٩ ـ ٤٣ ، إلى أبي نواس . والرواية في هذه المصادر « إنّ من ساد »

ونبّه البغدادي على أن رواية البيت مغيرة وصوابها كما في ديوانه ٤٩٣ :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدُّه

(٦) كذا في الأصل ، وفي ي و ب « ثم ساد من بعد ذلك جدّه » وكذا في الجواهر ، وكذا وقع في أصل رصف المباني ، وعلى هذا يكون فيه ضرورة ، وفي ب والجواهر « قل للذي » وهو تغيير وخطأ . والصواب والرواية « قبل ذلك » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَاأَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوْا إلى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وبَيْنَكُم ألاَّ نَعْبُدَ إلا اللهَ ﴾[1] [٦٤]

اختلفوا في الوقف[2] على ﴿ سواء ﴾ وعلى قوله ﴿ بينكم ﴾ ٣

فوقف قوم على ﴿ سواء ﴾ أي [إلى][3] كلمة تامة مستوية . ثم ابتدؤوا بقوله ﴿ بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ﴾ أي بيننا وبينكم تركُ عبادة غير الله . ويكون ﴿ ألا نعبد ﴾ مرتفعاً بالظرف عند الأخفش[4] . وقيل : [بل الوقفُ][5] ٦ ﴿ بينكم ﴾ ، ويكون ﴿ ألاّ نعبد ﴾ مرتفعاً على إضمار « هي »[6] .

والوجهُ[7] أن يكون ﴿ ألاّ نعبد ﴾ في موضع الجر بدلاً من ﴿ كلمةٍ ﴾ ، فيكون الوقف[8] من أول الآية قوله ﴿ مِنْ دُونِ الله ﴾ [٦٤] . ٩

قوله تعالى : ﴿ ولا تُؤمِنُوا إلا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُم قُلْ إنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ ماأُوتِيتُم أَو يُحَاجّوكُم عِنْدَ رَبّكُم ﴾[9] [٧٣]

---

(١) انظر الجواهر ٥٨٠ ـ ٥٨١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٧ ، وللفراء ١ / ٢٢٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٥٤ ، والبيان ١ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، والبحر ٢ / ٤٨٣ .

(٢) انظر منار الهدى ٦٣ ، والبحر .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥

(٥) زيادة من كلامه في الجواهر .

(٦) أجازه النحاس وغيره .

(٧) وهو قول الأخفش والفراء وأحد قولي النحاس وغيره .

(٨) وهو وقف تام عند صاحب منار الهدى ، وحسن عند النحاس في القطع ٢٢٦ ، والتام ﴿ بأنا مسلمون ﴾ ، وهو قول الداني في المكتفى ٢٠٣ .

(٩) انظر الجواهر ٢٦ ، ٥٩ ، ١١٢ ـ ١١٣ ، ٦١٧ ، ٦٧٦ ، ٩٤٧ ، وشرح اللمع اللوح ١٧ / ١ ـ ٢ و ٧٩ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٤٢ ـ ٣٤٣ ، والحجة ٢ / ٣٦٧ ـ ٣٧٠ ، ومجمع البيان ١ / ٤٥٩ ـ ٤٦٠ والبيان ١ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، والبحر ٢ / ٤٩٥ .

وكان في النسخ : قوله تعالى : ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم إلى قوله أو يحاجوكم عند ربكم ، فأتممته .

ابتداءُ الآية قوله : ﴿ وقَالَتْ طَّائِفَةٌ ﴾ [٧٢] .

وَقْفُهُ الحسنُ[1] ﴿ أو يحاجُّوكم عند ربكم ﴾ ، لأنه إلى ههنا داخل في القول ، وذلك فيمن قرأ ﴿ أن يؤتى أحد ﴾ بغير استفهام[2] ، مفعول[3] ﴿ ولا تؤمنوا ﴾ أو متعلق بقوله ﴿ إنّ الهدى هدى الله ﴾ كراهةَ أن يؤتى ، على قول المبرّد ، أو لئلا يؤتى على قول الفراء[4] .

فأما على قراءة ابن كثير ﴿ أأن يؤتى ﴾ على الاستفهام فيجوز الوقف[5] على ﴿ دينكم ﴾ وعلى قوله ﴿ هدى الله ﴾ . ويرفع ﴿ أأن يؤتى ﴾ بالابتداء[6] وخبره مضمر على تقدير : أأن يؤتى أحدٌ مثل ماأوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم تُصَدِّقونه .

وقيل في قوله ﴿ إلا لمن تبع دينكم ﴾ إن اللام زيادة ، وهو استثناء مقدم[7] ، والتقدير : [لاتؤمنوا[8]] أن يؤتى أحد مثل ماأوتيتم إلا من تبع

---

(١) هو وقف تام عند نافع والأخفش والفراء في أحد قوليه ومذهب جماعة من النحويين ، قاله النحاس في القطع ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، وانظر منار الهدى ٦٤ ـ ٦٥ .

(٢) وهي قراءة غير ابن كثير ، فقرأ وحده بالاستفهام . انظر السبعة ٢٠٧ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ و ١ / ٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما .

(٤) سلف التعليق على هذا ١٦٢ ح ٤ ، وانظر المصادر المذكورة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٧٩ ، والقطع ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، والمكتفى ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، ومنار الهدى ٦٤ ـ ٦٥ .

(٦) أجازه أبو علي ومن وافقه . وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون منصوباً على الاشتغال مما قدره المؤلف خبراً في مذهب من قال « أزيداً ضربته » وأجاز أيضاً أن ينصب بفعل مضمر تقديره أتذكرون أن يؤتى . وذهب ابن الأنباري إلى أن التقدير : ألأن يؤتى ، وقدره أبو حيان : أَلِمخافة أن يؤتى ، وهو عنده أظهر مما قدره أبو علي .

(٧) هذا ظاهر قول الفراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه ، وقيل غير ذلك . واختار أبو حيان أنها غير زائدة وأن آمن ضمّن معنى أقرّ واعترف .

(٨) زيادة من ب .

٢ / ٣٠

دينكم / وقد ذكرنا [هذا][1] في « الجواهر »[2] بأتمّ من هذا .

(٢ / ٣٦) قوله تعالى : ﴿ وإذْ أخَذَ اللهُ ميثَاقَ النَّبِيِّينَ لما آتَيْتُكُم مِنْ كتابٍ وحِكْمَةٍ ﴾[3] [٨١]

٣

قرؤوها بفتح اللام وكسرها[4] . فأما من كسر فلا إشكال في أنّ « ما » بمعنى « الذي » . وأما من فتح اللام فإنه سأله عنه فأجابه[5] بأنه بمعنى « الذي »[6] .

٦ فيكون على هذا « ما » مبتدأ ، و﴿ آتيتكم ﴾ صلته لا محل لها من الإعراب

---

(١) زيادة من ي . وفي ب « ذكرنا في الجواهر هذا بأتم .. » .

(٢) هو كتابه الذي نشر باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر ما كتبناه في مقدمة التحقيق . وقد أحلنا عليه باسم « الجواهر » في تعليقنا على هذا الكتاب . وقد ذكر المؤلف ذلك فيه في باب « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » واختار فيه ماذكره هنا ثم أعاد ذكره في باب « التقديم والتأخير » ٦٧٦ وألمّ بوجوه أخر فيه ، وعرض لهذه الآية في مواضع أخر من الجواهر انظر الحاشية ٩ من الصفحة ٢٣٧ .

(٣) انظر الجواهر ٨٤ ، ٥٦٦ ، ٦٦٠ ـ ٦٦١ ، ٩١٢ ، ٩٢١ ، ٩٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٩ ، وللفراء ١ / ٢٢٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٤٨ ، والحجة ٢ / ٤٧٤ ـ ٤٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦٧ ، والبيان ١ / ٢٠٩ ، والبحر ٢ / ٥٠٩ ـ ٥١٣ ، وتفسير القرطبي ٤ / ١٢٤ ـ ١٢٥ ، والكتاب ١ / ٤٥٥ ـ ٤٥٦ ، وسر الصناعة ٣٩٩ ، والمغني ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٥٣٢ ـ ٥٣٣ .

(٤) قرأ ﴿ لِما ﴾ بكسر اللام حمزة وحده وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤١ .

(٥) كتب في الأصل تحت « سأله » : سيبويه ، وتحت « فأجابه » : الخليل . وفي الأصل : أجابه إنه .

(٦) عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥٥ : « وسألته عن قوله عز وجل ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنّه ﴾ فقال : « ما » ههنا بمنزلة « الذي » ودخلتها اللام كما دخلت على « إنْ » حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام التي في « ما » كهذه التي في « إن » واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا ... » اهـ .

وما ذهب إليه المؤلف في تأويل ماحكاه سيبويه عن الخليل من أنه أراد أن « ما » موصوله كـ « الذي » هو قول جماعة منهم النحاس . وذهب المازني ووافقه أبو علي وغيره إلى أنه لم يرد أنها موصولة كالذي وإنما أراد أنّ « ما » ههنا اسم وليس بحرف كما كان حرفاً في قوله ﴿ وإن كُلاً لما ليوفينهم ﴾ [سورة هود : ١١١] فـ « ما » عنده شرط . ولعل مما يشهد لهذا التأويل أن اللام في « لما » عنده هي اللام الموطئة للقسم التي تسبق الشرط ، وانظر ما يأتي من التعليق .

وتقديره : آتيتكموه .

وقوله : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُم ﴾ [٨١] معطوف على الصلة ، والعائد منه إلى « ما » ـ أعني من المعطوف على الصلة ـ محذوف ، والتقدير : ثم جاءكم به ﴿ رسول مصدق لما معكم ﴾ عنده[1] . وأبو الحسن[2] يرى أن العائد من المعطوف على الصلة إلى الموصول هو قوله ﴿ مُصَدِّقٌ لِّمَا معكم ﴾ [٨١] على أن يكون وضع الظاهر موضع المضمر أي مصدّق له ، فوضع « ما معكم » موضع الهاء ، وهو[3] لا يرى ذلك في قوله[4] :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

لا يرى جرَّ « منسئ » بالعطف على « تارك » لأنه رفع « معناً » وليس فيه ضميره ، والمظهَر لا يوضع عِنده[1] موضع المضمر ؛ فإذاً تَمَّ الصلة عند قوله ﴿ معكم ﴾ .

وقوله : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ [٨١] خبر المبتدأ[5] . واللام

(١) كتب تحته في الأصل « سيبويه » . وهذا على أن سيبويه أراد أن « ما » موصولة كالذي وقد ذكر أبو علي هذا التقدير وتقدير أبي الحسن في كلامه على قراءة حمزة .

(٢) لم يذكر هنا في كلامه على هذه الآية ، وإنما هو فيما قال أبو علي على قياس قول أبي الحسن في قوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ فالمعنى عنده : إنا لانضيع أجورهم لأنهم ممن أحسن عملاً ، انظر معاني القرآن له ٣٩٦ ، والحجة ٢ / ٣٧٥ .

(٣) أي سيبويه . وانظر ماسلف من التعليق على مذهبي سيبويه وأبي الحسن في وضع الظاهر موضع المضمر ١٣٩ ح١ ، وانظر الحجة والجواهر في المواضع التي أحلنا عليها في الصفحة السابقة .

(٤) في ب « في قوله الفرزدق » وهي زيادة من الناسخ .

والبيت للفرزدق ، د ١ / ٣١٠ ، والكتاب ١ / ٣١ ، وابن السيرافي ١ /١٩٠ ، والخزانة ١ / ١٨١ ـ ١٨٢ ، وذيل الأمالي ٣ / ٧٣ ، وذيل السمط ٣٧ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٢٨ وشرح اللمع اللوح ٦٤ / ١ و٩٥ / ٢ ، والهمع ٢ / ١٣٠ .

ومعن رجل كان كَلاَّء بالبادية يبيع بالكالئ أي بالنسيئة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي ، عن أبي مُحلّم . والنسيئة : التأخير . وظنه الأعلم (بطرة الكتاب) معن بن زائدة الشيباني ، وهو وهمٌ ، فمعن بن زائدة متأخر عن الفرزدق ، فالفرزدق توفي سنة ١١٠ هـ وتوفي معن بن زائدة سنة ١٥٨ هـ .

(٥) وكذا عبارة غيره . وقد أرادوا جملة القسم المقدرة مع جوابه ﴿ لتؤمنن ﴾ لأن جملة ﴿ لتؤمنن ﴾ لا محل لها من الإعراب . وقد صرح بذلك أبو حيان ، وانظر المغني .

الأولى لام الابتداء - أعني [لام][1] ﴿ لَمَا آتيتكم ﴾ - واللام الثانية في لتؤمننّ ﴾ لام القسم[2]

وزعم أبو عثمان[3] أن قوله ﴿ لَمَا آتيتكم ﴾ « ما » شرط منصوب بـ « آتيتكم » ، و « آتيتكم » مجزوم به ، وكذا ﴿ ثم جاءكم ﴾ في موضع الجزم ، وقوله ﴿ لتؤمننّ به ﴾ جواب قسم مضمر ينوب عن جواب الشرط ، ولامُ « لَمَا » عنده[4] لامُ « ل ئن » في قوله عز وجل : ﴿ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإِنْسُ والجِنُّ على أن يَأْتوا بِمِثْلِ هٰذا القُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾[5] [سورة الإسراء : ٨٨] فـ ﴿ لا يأتون ﴾ جواب قسم مضمر ينوب عن جواب « إن » ، وليس بجواب « إن » ؛ ألا تراه قال ﴿ لا يأتون ﴾ فأثبت النون . وهذه اللام كما دخلت على « إن » - وهي شرط - دخلت على « ما » في قوله :[6]

---

(١) زيادة من ب .

(٢) ماذكره المؤلف من أن اللام في « لما » لام الابتداء وأن « ما » اسم موصول مبتدأ وأن الخبر جملة القسم المحذوف مع جوابه - وهو ماعزاه إلى سيبويه - هو قول الأخفش ورجحه ابن هشام . وأجاز الأخفش والنحاس أن يكون الخبر قوله ﴿ من كتاب ﴾ و « من » فيه لبيان الجنس عند النحاس وزائدة عند الأخفش . وردّ ابن هشام هذا الوجه بأن فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته لأن ﴿ ثم جاءكم ﴾ عطف على الصلة .

(٣) كتب تحته في الأصل « المازني » . وما قاله المازني هو قول الكسائي والفراء والمبرد والزجاج وغيرهم . وهو أحد الوجهين اللذين تؤول عليهما ماحكاه سيبويه عن الخليل .

(٤) وعند الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم ، وكذا هي عند سيبويه أيضاً . وقوله « لام لئن » هي التي تسمى لام الشرط والموطّئة والمؤذنة ، انظر ماسلف ٨٤ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٣٢ .

(٦) وهو أبو صخر الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٩٧٥ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٣٤ و التبريزي ٣ / ١٢٠ ، والأغاني ٢٤ / ١٣٠ . وهو بلا نسبة في البيان ١ / ٢١٠ . ووقع مع أبيات في آخر كلمة الحارث بن وعلة الذهلي في غير رواية المفضل ، انظر الاختيارين ق ٦٠ ص ٣٨٤ - ٣٩٠ . ومضرع : مُضْعِفٌ .

ولَمَــــا بَقِيتِ لَيَبْقَيَنَّ جَـــوًى بَيْنَ الجَـــوَانِـــحِ مُضْرِعٌ جِسْمِي

« ما » شرط ، فدخلت[1] عليه اللام كما دخلت على « إن » في الآية ، و [في][2]

٣ قوله[3] :

لَئِنْ عَـادَ لي عَبْـدُ العَـزِيـزِ بِمِثْلِهـا وأَمكَنَني منهـــا إذاً لاأُقِيلُهــــا

والقول في الآية قول سيبويه والخليل[4] ، يدلُّ عليه [كَسْرُ[5]] من كَسَر

٦ اللام ، وقد ذكرنا في « الخِلافِ »[5] ماهو أتمُّ من هذا ، لكن الغرض ههنا التنبيه

دون الحِجَاج لكي لايمل القارىء .

---

(١) في الأصل : « فد دخلت » كأنها قد دخلت لكن الناسخ أعجم الفاء بنقطة وكأنه جعل على الدال المفردة علامة لتكرارها فتقرأ فدخلت .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وهو كثيّر . وسيأتي البيت منسوباً إليه ٥٥٧ ، ٧٣٢ . وهو في ديوانه ق ٤٨ / ٦ ص ٣٠٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٤٧ / ١ ، والكتاب ١ / ٤١٢ ، والبغداديات ٦٤ ، وسر الصناعة ٣٩٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣٧ ، والحلل ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، وابن يعيش ٩ / ١٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٢ ، والخزانة ٣ / ٥٨٠ و٤ / ٥٤٠ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٧٨ ـ ٨٢ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، والمسائل المنثورة ١٠١ ، والعضديات ٤٤ ، والجمل ١٩٥ ، وابن يعيش ٩ / ٢٢ ، ومجمع البيان ٣ / ١٤٥ ، والبيان ٢ / ٨ ، ٩٥ ، ورصف المباني ٦٦ ، ٢٤٣ ، والمغني ٣٠ .

وهو من أبيات ألحقها كثير بقصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان أمير مصر ، وهو أبو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز . وكان عبد العزيز أعجبه قوله في القصيدة التي مدحه فيها هذا البيت :

إذا ابتـــدر النـــاس المكارم بـــزّهم عراضــة أخـلاق ابن ليلى وطـولُهـــا

فقال له : حكمك يأبا صخر ، قال : اجعلني مكان ابن رمانة (كاتب عبد العزيز وصاحب أمره) ، فقال : ماأردت ويلك ولا علم لك بخراج ولا كتابة ، اخرج عني ، فخرج كثيّر نادماً ، ثم لم يزل يتلطف حتى دخل عليه فأنشده الأبيات التي ألحقها بالقصيدة .

وقوله « بمثلها » أي بمقالة له مثلها وهي قول عبد العزيز له « حكمك » ، وقوله « لاأقيلها » أي أطلب منه مالا اعتراض علي فيه ولاقدح ، والإقالة الردّ ، والضمير في « لاأقيلها » للعثرة وهي غير مذكورة لكنها مفهومة من المقام ، انظر الخزانة وشرح أبيات المغني .

(٤) انظر ماعلقناه ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(٨) انظر كلامنا عليه في مقدمة التحقيق .

فَمَنْ فتحَ اللام احتمل « ما » أن يكون بمعنى « الذي » وأن يكون شرطاً ، ومن كسر لم يكن إلا بمعنى « الذي » .

ومعنى قوله ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين ﴾[1] أي أمم النبيين[2] ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . ٣

قوله تعالى : ﴿ بِمَا كُنْتُم تُعَلِّمُونَ الكِتَابَ ﴾[3] [٧٩]

« ما » بمعنى المصدر أي بتعليمكم الناسَ الكتابَ ، فمن شدّد ، وبعِلْمِكم الكتاب / ، فمن خفّفَ وقرأ ﴿ تَعْلَمُون ﴾[4] . ٦

١ / ٣١

قوله تعالى : ﴿ ولا يَأْمُرَكُم ﴾[5] [٨٠]

(١ / ٣٧)

من رفع الراء[6] وقفَ[7] على ماقبله وهو ﴿ تَدْرُسُونَ ﴾ [٧٩] ٩

---

(١) انظر تفسير الطبري ٣ / ٢٣٥ ـ ٢٣٨ ، والقرطبي ٤ / ١٢٤ ـ ١٢٦ ، وابن كثير ٢ / ٥٥ ـ ٥٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٥٨ ـ ٥٢٩ .

(٢) أي الذين أوتوا الكتاب ، عن مجاهد وابن مسعود والربيع . وقيل : إن الميثاق أخذ على الأنبياء ليأخذوا على أممهم بتصديق الرسول إذا بعث ويأمروهم بنصرته ، عن علي وابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٤٧ ، والحجة ٢ / ٢٧١ ـ ٢٧٣ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦٥ ، والبحر ٢ / ٥٠٦ . وسياق الآيات يقتضي تقديم الكلام على الآيتين ٧٩ ـ ٨٠ على الكلام على الآية ٨١ في ص ٢٣٩ ـ ٢٤٣ .

(٤) قرأ (تُعَلِّمون) ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون (تَعْلَمون) . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٨ ، وللفراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٤٧ ـ ٣٤٨ ، والحجة ٢ / ٣٧١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦٥ ، والبيان ١ / ٢٠٨ ، والبحر ٢ / ٥٠٧ ، والكتاب ١ / ٤٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٥ ، والمغني ٣٣٣ .

(٦) وهم ابن كثير ونافع والكسائي وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ ـ ٢٤١ . وأبو عمرو يختلس حركة الراء ، انظر ماسلف من التعليق على مذهب أبي عمرو في هذا ٤٤ .

(٧) انظر القطع ٢٢٩ ، والمكتفى ٢٠٤ ، ومنار الهدى ٦٥ .

ومن نَصَبَ فقال : ﴿ ولا يأْمُرَكم ﴾ عطَفَه على قوله : ﴿ ماكان لِبَشَرٍ أن يُؤْتِيَهُ اللهُ ﴾ [٧٩] فليس له أن يقف[1] من أول الآية من قوله ﴿ ماكان لبشرٍ ﴾ إلى قوله ﴿ أَرْبَاباً ﴾ [٨٠]

قوله تعالى : ﴿ ولاهُمْ يُنْظَرُونَ ﴾ [٨٨]

وقف[2] فيمن رفع ﴿ الذين ﴾ [٨٩] بالابتداء ، والخبر ﴿ فإنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٨٩] على ماتقدم[3] . وأما من جعَله استثناء فوَقْفُه ﴿ وأصْلَحُوا ﴾ [٨٩][4] .

قوله تعالى : ﴿ وأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ﴾[5] [١٠٥ - ١٠٦]

من نصبَ ﴿ يوم تبيضّ ﴾ بـ « اذكرْ » وقَف [على[6]] ﴿ عظيم ﴾[7] فأما من نصبه بقوله ﴿ لهم عذاب عظيم ﴾ فوَقْفُه ﴿ وتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[8] [١٠٦]

وقوله : ﴿ فأمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُم ﴾[9] [١٠٦]

---

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) هو وقف جائز عند بعضهم ، انظر منار الهدى ٦٦ . وقال النحاس في القطع ٢٣٠ : ليس بقطع تام لأن بعده استثناء .

(٣) انظر ماسلف ١١٦ والتعليق ثمة .

(٤) السياق : ﴿ ... ولاهم ينظرون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ﴾ . وكان في النسخ « أصلحوا » بلا واو ، والتلاوة بها .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٤ ، والبحر ٣ / ٢٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) وهو وقف غير كاف ، وإنما جاز الوقف عليه لأنه رأس آية ، انظر القطع ٢٣١ ، ومنار الهدى ٦٧ .

(٨) وهو وقف كاف ، انظر القطع ٢٣١ ، والمكتفى ٢٠٥ ، ومنار الهدى ٦٧ .

(٩) انظر الجواهر ٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١١ ، وللفراء ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٢١٤ ، والبحر ٣ / ٢٢ ، والكامل ٤٨٦ ، وابن الشجري ١ / ٥٧ ، ٢٩١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ و ٢ / ١٥٠ ، ٣٤٨ ، والمغني ٨٠ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٠ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٠ .

فتقديره : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، فحذف الفاء والقول جميعاً للعلم به .

٣ قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[١] [١١٠]

قيل : المعنى : كنتم في حُكْمِ الله[٢] . وقيل : « كنتم » بمعنى « أنتم »[٣] ، والوجهُ الأَوَّلُ .

٦ قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ ﴾[٤] [١١٣]

والتقدير : [و[٥]] أمةٌ غيرُ قائمة ، فحذف . وارتفاع قوله ﴿ أُمَّة ﴾ على البدل من الضمير في ﴿ لَيْسُوا ﴾ [١١٣] وهذا عند من[٦] لم يقف على

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٦ ، والبحر ٣ / ٢٨ .

(٢) أو في علم الله أو في اللوح المحفوظ ، عن الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٣) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما . قال الفراء : فإضمار « كان » في مثل هذا وإظهارها سواء . فهي عندهم زائدة للتوكيد ، ورد ابن الأنباري وغيره القول بزيادتها لأنها لاتلغى مبتدأة ناصبة للخبر .

والذي رجّحه أبو حيان أن « كان » في مثل هذا الموضع لاتدل على مضي الزمان وانقطاع النسبة . وللمبرد قول جيد ، وهو أن الأخبار إذا كانت حقاً فللقائل أن يخبر عنها بما أراد ويترك غيره ، وقيل غير ذلك . انظر المصادر السالفة ، والمقتضب ٤ / ١١٩ ، والأضداد ٦٠ ـ ٦٢ ، وتفسير الطبري ٤ / ٣٠ ، والقرطبي ٤ / ١٧٠ ـ ١٧١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٥٦٤ ـ ٥٦٥ ، واللسان (كون) .

(٤) انظر الجواهر ١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٣ ، وللفراء ١ / ٢٣٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٨ ـ ٤٨٩ ، والبيان ١ / ٢١٥ ، والبحر ٣ / ٣٣ ـ ٣٤ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠١ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) وهم أبو عبيدة والفراء وابن الأنباري في أحد قوليه . ثم رأى أبو عبيدة أن هذا كقولهم أكلوني البراغيث ، فتكون « أمة » فاعلاً إذا كانت الواو حرفاً يدل على الجمع ، وتكون بدلاً إذا كانت الواو ضميراً في موضع الفاعل . ورأى الفراء وابن الأنباري أن « أمة » فاعل بـ « سواء » .

وانكر الزجاج والنحاس وغيرهما كلا القولين ، ورد قول أبي عبيدة بأن ذكر أهل الكتاب قد تقدم في قوله تعالى : ﴿ ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون=

﴿ سواءً ﴾ [١١٣] . ومن[1] وقف ارتفع عنده بالظرف أو الابتداء ، على الخلاف[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ هَـأَنْتُم أُوْلاءِ تُحِبُّونَهُم ﴾[3] [١١٩]

﴿ هَـأَنتم أولاء ﴾ « هـا » للتنبيه ، وهو في موضعه ، ودخل التنبيه على الجملة .

٦ وقيل : التقدير : هؤلاء أنتم تحبونهم . فعلى هذا « هؤلاء » مبتدأ و « أنتم » مبتدأ ثانٍ ، و « تحبونهم » خبر « أنتم » ، والجملة خبر « هؤلاء » .

وعلى الأوّل : « أنتم » مبتدأ ، و « أولاء » بمعنى « الذين[4] » و « تحبونهم » ٩ صلة « الذين » ، والموصول والصلة خبر « أنتم » . ويجوز أن يكون « أنتم » ابتداءً و « أولاء » على أصله اسم للإشارة خبر « أنتم » ، و « تحبونهم » في موضع

= وأكثرهم الفاسقون ﴾ [١١٠] فأخبر الله أنهم غير متساوين ؛ ولأن لغة أكلوني البراغيث رديئة في القياس والاستعمال . ورد قول الفراء بأنه لاحاجة إلى محذوف لأن ذكر الفريقين قد جرى ولأنه على قوله لم يعد من خبر ليس على اسمه شيء ، ورفع بما ليس جارياً على الفعل .

انظر إيضاح الوقف ٥٨٢ ، والقطع ٢٣٢ ، والمكتفى ٢٠٦ ، ومنار الهدى ٦٧ ـ ٦٨ ، والمصادر السالفة .

(١) وهو أكثر أهل التام ، ومنهم نافع والأخفش وأبو حاتم ويعقوب .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف أو الابتداء ١٣ ح ٥ .

(٣) انظر الجواهر ٢١٤ ، ٢١٠ ـ ٢١٦ ، وشرح اللمع اللوح ١١١ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٠ ـ ٣٦١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٣ ، والبيان ١ / ٢١٧ ، والبحر ٣ / ٣٩ ـ ٤٠ ، والمغني ٤٥٦ ، والمصادر التي أحلنا عليها ٦٥ ح ١ . وانظر كلامهم على ﴿ هاأنتم هؤلاء حاججتم ﴾ [سورة آل عمران : ٦٦] في الحجة ٢ / ٣٦٣ ـ ٢٦٧ ، والبحر ٢ / ٤٨٥ ـ ٤٨٦ .

(٤) في مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين ومنهم النحاس هنا والزجاج فيا سلف ٤٨ . أما جمهور البصريين فلا يكون عندهم شيء من أسماء الإشارة موصولاً إلا « ذا » وحده إذا كان معه « من » أو « ما » في الاستفهام ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٦٥ ح ٢ .

الحال[1] .

وقال ﴿ وتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾[2] [١١٩]

والتقدير : ولايُؤمنون ، ليكون موازياً لقوله ﴿ تحبونهم ولايحبونكم ﴾ فحذف ، كقوله تعالى : ﴿ ولِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾[3] [سورة الأنعام : ٥٥] والمعنى : وسبيلَ المؤمنين ، فحذف ؛ وقال : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾[4] [سورة النحل : ٨١] ، ولم يقل : وتقيكم البرد ، وهو كثير [في الكلام[5]] جداً .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُم كَيْدُهُم شَيْئاً ﴾[6] [١٢٠]

وقُرِئ ﴿ لايَضِرْكم ﴾[7] مِنْ ضاره يَضِيره بمعنى ضرَّه . وهو واضح لأنه جزمَ ﴿ لايَضِرْكم ﴾ لمّا كان جواب ﴿ إن تصبروا ﴾ .

فأما من قال ﴿ لايَضُرُّكم ﴾ فضم الراء وشدّد فهو من ضرّه يضرُّه . وضمُّ الراء

---

(١) وهو قول سيبويه والسيرافي وغيرهما وهو مذهب المؤلف ، انظر ماسلف ٦٥ . وفي إعراب الآية وجوه أُخر .

(٢) انظر الجواهر ١٨ ، والبحر ٣ / ٤٠ .

(٣) هكذا ضبطت على قراءة نافع ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٩٩ ـ ٤٠١ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٨ ، والبحر ٥ / ٥٢٤ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧٧٩ ، وشرح اللمع اللوح ٧٨ / ١ ـ ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٤ ، وللفراء ١ / ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦١ ـ ٣٦٢ ، والحجة ٢ / ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٤ ، والبيان ١ / ٢١٧ ـ ٢١٨ ، والبحر ٣ / ٤٣ ، وابن الشجري ١ / ٨٤ ، والمغني ٤٣٦ ، ٧١٧ ـ ٧١٨ .

(٧) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقون (لايَضُرُّكم) . انظر السبعة ٢١٥ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

مُشْكِل لأنه جواب الشرط ، وجواب الشرط مجزوم . فقياس مذهب سيبويه[١] أن يكون على التقديم والتأخير ، على تقدير : ولايضرُّكم كيدهم شيئاً إن تصبروا ٣ وتتقوا ؛ ومثله قول أبي ذُؤَيب[٢] :

فَقِيلَ تَحمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لايَضيرُها[٣]

قال : التقدير : لايضيرها من يأتها ؛ وقال[٤] :

٦ وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ[٥] يقولُ لاغائبٌ مالي ولا حَرِمُ / ٣١ / ٢

هو على التقديم[٦] . (٣٧ / ٢)

---

(١) انظر مذهب سيبويه والمبرد في هذا في الكتاب ١ / ٤٣٥ ـ ٤٣٧ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ ـ ٧٣ ، والكامل ١٧٤ ـ ١٧٥ ، وانظر ماسلف ١٣٤ والمصادر التي هناك .

(٢) ديوان الهذليين ١ / ١٥٤ ، والكتاب ١ / ٤٣٨ والأعلم بطرته ، وابن السيرافي ٢ / ١٩٣ ، والحجة ٢ / ٣٨٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٧ . وهو للهذلي في الحلبيات ٢٣٩ ، ٢٤٠ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٢ ، والأصول ٣ / ٤٦٢ ، وضرورة الشعر ١١٧ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ ، وضرائر الشعر ١٦٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٨ .

(٣) كان في الأصل « فقيل له احمل فوق » ـ وكذا في ي و ب ـ فصححت بهامش الأصل كما أثبت وهي الرواية في المصادر . والضمير في « تحمل » للبختي والمعنى لصاحبه ، والضمير في « إنها » للقرية الجاري ذكرها في بيتين قبله ، وطوقك : طاقتك ، ومطبعة أي مملوءة . أي قيل لصاحب البختي لتحمل عليه أكثر ما يطيق فإن الطعام الذي في هذه القرية لايؤثر فيه مقدار ماتأخذه أنت ، عن ابن السيرافي .

(٤) زهير . د ، ق ٨ / ١٤ ص ١٢٠ (صنعة ثعلب) و ق ٩ / ١٤ ص ١٠٥ (صنعة الأعلم) ، والكتاب ١ / ٤٣٦ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والكامل ١٧٤ ، وابن السيرافي ٢ / ٨٥ ، والمحتسب ٢ / ٦٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والمغني ٥٥٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٢٩ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٩٠ . وهو بلا نسبة في الهمع ٤ / ٣٣٠ .

(٥) في الأصل : « مَسْغَبةٍ » وهي رواية المغني وذكر العيني والبغدادي أنها رواية . وما أثبته من ي و ب هو رواية الديوان و باقي المصادر . والمسألة : السؤال والاستعطاء للحاجة . والمسغبة : والمجاعة ، والخليل : الفقير ذو الخلة ، وقوله « لاغائب مالي ولاحرم » أي لايعتذر بغيبة ماله ولايحرم سائله .

(٦) وأجاز سيبويه أن يكون على حذف الفاء .

وأبو العباس[١] يقدّر الفاء أي : فلا يضرُّكم[٢] .

و « ضرَّ » فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد كقولك[٣] : ضررتُه ونفعتُه ، وإذا كان كذلك كان قوله ﴿ لايضركم ﴾ الكاف والميم المفعولُ ، وقوله ﴿ كيدُهم ﴾ الفاعلُ ، و﴿ شيئاً ﴾[٤] نصب على المصدر ، كأنه [قال[٥]] : لايضركم كيدهم ضرراً ، فوضع « شيئاً » موضع « ضرر » كقوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا الله ولاتُشْرِكوا به شَيْئاً ﴾ [سورة النساء : ٣٦] أي ولا تشركوا به إشراكاً ؛ وقال أبو خِرَاشٍ الهُذَلِيُّ[٦] :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً والدَّرِيسُ كأنَّما ... يُزَعْزِعُهُ وَعْكٌ مِنَ المُومِ مُرْدِمُ

أي تعاديت تعادياً ، فوضع « شيئاً » موضع « تعادياً » .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ لَنْ يَضُرُّوكُم إلا أَذًى ﴾[٧] [سورة آل عمران : ١١١] والكاف هو المفعول الأول ، و« أَذًى » هو المفعول الثاني ، فلمَ قلتَ : إنه يتعدى إلى مفعول واحد ؟ = فالجواب : إنّ « أَذًى في موضع المصدر ، والتقدير : [لن

(١) هو المبرد . وأجاز أن يكون هذا على إضمار الفاء الكسائي والفراء ، وسلف ١٣٤ أن إضمار الفاء ليس بالفصيح وموضعه الشعر ، وانظر المصادر ثمة .

(٢) وذهب الأخفش والفراء في أحد قوليه وغيرهما إلى أن الضم في ﴿ لايضرُّكم ﴾ لالتقاء الساكنين ، وأصله : لايضررْكم بالجزم ، وضعّفه النحاس بأنه يشبه المرفوع وبأن الضم ثقيل .

(٣) في الأصل و ب : كقوله .

(٤) انظر البيان ١ / ٢١٧ - ٢١٨ ، والتبيان ١ / ٢٨٨ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) ديوان الهذليين ٢ / ١٤٤ ، والأغاني ٢١ / ٢٠٧ . وسيأتي ٥٤٠ ، ٩٥٥ . ورواية ديوان الهذليين « فعدّيت شيئاً ... يزعزعه وِرْد » ورواية الأغاني « فغاررت شيئاً » . والدريس : الخلق من الثياب ، ووعك : أذى ، والموم : البرسام والحمى ، ومردم : لازم . ولم يرد عجز البيت في ي و ب ، وهو مستدرك بهامش الأصل وقد رسم الناسخ علامة الإلحاق عند « كأنما » .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٧ ، والبيان ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٣٠ .

يضروكم[1]] إلاّ ضرراً مـا ، فـ « أذى » موضوع موضع « ضرر » ، فلا يلزم ماقال[2] .

٣ قوله تعالى[3] : ﴿ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُم ﴾[4] [١٢٠]

أي إصابةُ حسنةٍ تسؤهم ، أي تسؤهم إصابتُها . وكذلك ﴿ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾ [١٢٠] أي إصابةُ سيئةٍ ، وقوله ﴿ بها ﴾ أي

٦ بإصابتها .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾[5] [١٢١]

أي : اذكُرْ إذ غدوت من أهلك ، فالناصب لـ « إذ » محذوفٌ .

٩ وقوله : ﴿ إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ ﴾[6] [١٢٢]

معمول قوله ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٢١] أي يعلم إذ ذاك[7] .

وقوله : ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾[8] [١٢٤] معمول قوله : ﴿ نَصَرَكُم اللهُ ﴾

١٢ [١٢٣] أي : نصركم الله وقت مقالتك هذه المقالة .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) قال أبو حيان : « والظاهر أن قوله ﴿ إلا أذى ﴾ استثناء متصل وهو استثناء مفرغ من المصدر المحذوف ، والتقدير : لن يضروكم ضرراً إلا ضرراً يسيراً » ا هـ . وذهب الأخفش والزجاج والنحاس وغيرهم إلى أنه استثناء ليس من الأول أي منقطع ، وردّ هذا بأن الكلام إذا أمكن فيه الاستثناء الحقيقي لم يجز حمله على المنقطع .

(٣) هذا مقدم في التلاوة على ماقدم المؤلف الكلام عليه ٢٤٧ وهو قوله تعالى ﴿ وإن تصبروا ... ﴾ .

(٤) انظر الجواهر ٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٤ ، والبحر ٣ / ٤٢ . وماذكره المؤلف هو قول أبي علي ، ولم ينص على حذف المضاف غيره .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٥ .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٣ ، والبيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٦ .

(٧) وقيل هو معمول « تبوّئ » في قوله ﴿ ... تبوّئ المؤمنين مقاعد القتال والله سميع عليم ﴾ [١٢١] عن النحاس ، وقيل هو معمول « سميع » .

(٨) انظر البيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٨ .

قوله تعالى : ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾[1] [١٢٥]

بالفتح والكسر[2] . فالفتح معناه : مُعْلَّمين[3] . والكسر[4] معناه : مُعْلِمِيْنَ أنفسَهم ، فحذف المفعول . ٣

قوله تعالى : ﴿ وماجَعَلَهُ اللهُ إلاّ بُشْرَى ﴾[5] [١٢٦]

أي : وماجعل الله الإمدادَ إلا بشرى لكم . والهاء تعود إلى « الإمداد[6] » الذي دلّ عليه قوله ﴿ أَلَن يكْفِيَكُم أَن يُمِدَّكُم رَبُّكم ﴾ [١٢٤] ٦

وقوله : ﴿ ولِتَطْمَئِنَّ ﴾[7] [١٢٦]

عطف على ﴿ بشرى ﴾[8] أي : إلا بشرى لكم ولطمأنينة قلوبكم[9] .

واللام في قوله ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفاً ﴾[10] [١٢٧] متعلق بقوله ﴿ وما النَّصْرُ إلاّ مِنْ عِنْدِ اللهِ العَزِيزِ الحَكِيم ﴾ [١٢٦] أي : لا ناصرَ لكم إلا الله ليقطع طرفاً من الذين كفروا . فعلى هذا تقف[11] على قوله ﴿ قُلُوبُكُم بِهِ ﴾ [١٢٦] . وإن علّقتَه بقوله ﴿ وماجعله الله إلا بشرى ﴾[11] أي جعله بشرى ٩ ١٢

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، والحجة ٢ / ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٨ ، والبحر ٣ / ٥١ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٣ ، وتفسير غريب القرآن ١١٠ ، والكامل ٣٢ .

(٢) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٣) من السيما وهي العلامة ، وقيل : مرسَلين من سوَّم الخيل إذا أرسلها .

(٤) في الأصل : والكسرة ، وهو خطأ .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٤٩٩ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥١ .

(٦) وقيل تعود على التسويم أو على النصر ، وقيل غير ذلك .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٨ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥١ ـ ٥٢ .

(٨) لأن التقدير : لتبشروا ولتطمئن أي للبشرى ولطمأنينة قلوبكم . و« بشرى » مفعول له .

(٩) وقيل : يتعلق « لتطمئن » بمحذوف تقديره : ولتطمئن قلوبكم جعله ، وهو قول النحاس .

(١٠) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٠ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥٢ .

(١١) وهو وقف حسن في إيضاح الوقف ٥٨٣ ، والقطع ٢٣٣ ، وكاف في المكتفى ٢٠٧ ، ومنار الهدى ٦٩ . وفي الأصل : يقف .

ليقطع طرفاً = لم تقف[1] على قوله ﴿ به ﴾[2] .

وفيه وَجْهٌ ثالثٌ ، وهو أنّ اللام لام القسم ، وهي مكسورة بمعنى المفتوحة .

٣ وذلك أن هذه اللام إذا كانت مفتوحة كان معه النون ، نحو قولك : والله لأفعلنّ ، فإذا لم تأتِ بالنون كانت مكسورة ، فتقول : والله لِأَفْعَلَ كذا[3] ؛ فكذا ﴿ ليقطعَ طرفاً ﴾ تقديره : والله ليقطعَنَّ طرفاً من الذين كفروا .

٦ ويجيءُ مثل هذا في التنزيل كثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبيناً . لِّيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ﴾[4] [سورة الفتح : ١ ـ ٢] المعنى : والله ليغفرنَّ لك الله ، وقوله[5] تعالى : ﴿ ولِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الذين لايُؤْمِنُونَ بالآخِرَةِ ﴾[6] [سورة

٩ الأنعام : ١١٣] والمعنى : والله لَتَصْغَيَنَّ ؛ وأنشدوا[7] :

---

(١) انظر منار الهدى ٦٩ .

(٢) وقيل : تتعلق اللام بمحذوف تقديره : ليقطع نَصرَكم ، قاله النحاس . وقيل : تتعلق بـ « نصركم » المذكور ، وأجاز النحاس وغيره أن تتعلق بـ « يمددكم » ، وقيل غير ذلك .

(٣) فتنصب الفعل كما تنصبه لام كي ، لأنها أشبهتها في اللفظ . وهذا الذي ذكره المؤلف في هذه اللام هو قول أبي حاتم السجستاني ، نصّ على ذلك ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٧٠٠ ، ٧٦٢ ، ٧٦٧ ـ ٧٦٨ ، ٧٩٩ ، ٩٠٠ ، والنحاس في القطع ٣٧٠ ، ٤٥٣ ، ٤٦٥ ، ٥١٢ ، ٦٦٩ ، والأشموني في منار الهدى ١٢٦ ، ١٩٦ ؛ ونصّ على ذلك أيضاً للمؤلف فيما سيأتي من كتابه ٦٥٣ ، ٨١٩ ، ٩٥٣ ، ١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وأنكر ابن الأنباري وابن كيسان والنحاس وغيرهم قول أبي حاتم وغلّطوه ، قال ابن الأنباري : « وهذا غلط لأن لام القسم لاتكسر ولاينصب بها » اهـ .

وذهب أبو الحسن أيضاً إلى أن هذه اللام قد يتلقى بها القسم ، وعزي هذا المذهب إلى الكسائي أيضاً ، ولم ينصّ على أنها لام كي أو لام القسم في الأصل ، لكن أُوّل كلامه على أنه أراد أنها لام كي . ووافق أبو علي أبا الحسن في ذلك في العسكريات وصحّح مذهبه ثم رجع عنه في التذكرة وقال : إن ذلك لم يرد في كلام العرب ، وأبى ذلك الجمهور أيضاً . انظر المصادر الآتية في تخريج البيتين الآتيين وماسيأتي في هذا الكتاب .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥٠ .

(٥) في الأصل و ي : وقال ، والوجه ما أثبت من ب .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٢٦ .

(٧) لِحُرَيْث بن عَنّاب الطائي . والبيت من أبيات له في مجالس ثعلب ٥٣٦ ـ ٥٣٩ ، وعنه في=

إذا قـــالَ قَطْنِي قُلْتُ واللهِ حَلْفَـــةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنَـائِــكَ أجْمَعَــا / ٣٢ / ١

أي : والله لتُغْنِيَنَّ عني ، وأنشدوا[١] [أيضاً[٢]] : (٣٨ / ١)

تَـــألَّى ٱبْنُ أَوْسٍ حَلْفَـــةً لِيَرُدَّني إلى نِسْـوَةٍ كَـــأَنَّهُنَّ مَفَـــائِــــدُ ٣

رُوِيَ بكسر اللام[٣] ، والفتح[٤] على معنى لَيَرُدَّنِي[٥] . فعلى هـذا يجـوز الـوقف[٦] على قوله ﴿ قلوبكم به ﴾ وعلى قوله ﴿ العزيز الحكيم ﴾[٧] .

قــولــه تعــالى : ﴿ لَيْسَ لَـكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُـوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾[٨] [١٢٨] ٦

=البصريات ٧٣ ، ٩٩ ، وشرح شواهد المغني ١٩٠ ، والخزانة ٤ / ٥٨٠ ـ ٥٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٢٧٦ ـ ٢٨٣ . وهو له في المقاصد النحوية ١ / ٣٥٤ ـ ٣٥٧ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٢٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٤ ، والبصريات ١٥٤ ، والعسكريات ٦٠ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٥٩ ، وابن يعيش ٣ / ٨ ـ ٩ ، والمغني ٢٧٨ ، ٥٣٤ ، والهمع ٤ / ٢٤٢ .

ويروى « بالله حلفة » و « آليت حلفة » ولم أجد رواية المؤلف « والله حلفة » . ويروى « لتُغْنِنَّ » وهو خطاب للرجل في لغة طيىء وفي لغة غيرهم لتُغْنِيَنَّ .

وقوله « إذا قال » أي الغلام الضيف ، و « قطني » : حسبي ماشربت ، و « ذا إنائك » أي اللبن : أي اشرب جميع مافي الإناء ولاترده علي .

وخرّج قوله « لتغني » على أنه متعلق بجواب قسم محذوف تقديره : لتشربن لتغني .

(١) لزيد الفوارس الضبّي . وهو من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٥٧ ـ ٥٦٠ ، والتبريزي ٢ / ٦٠ ـ ٦١ ، والخزانة ٤ / ٢١٨ . وهو بلا نسبة في الهمع ٤ / ٢٤٦ .

وتألّى : حلف ، والمفائد جمع المِفْأد وهو مايختبز ويشوى بـه ، يقول : إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجداً بي وغمًّا عليّ ، عن المرزوقي .

(٢) زيادة من ي .

(٣) وفتح الدال . وخرجه المرزوقي على أنه متعلق بجواب قسم مقدر .

(٤) مع ضم الدال .

(٥) وتكون النون على رواية الفتح حذفت ضرورة .

(٦) هذا الوجه الذي ذكره المؤلف في الآية لاأعرف أحداً ذكره ، ولا يخفى مافيه من تكلف .

(٧) سلف التعليق على الوقف الأول ٢٥١ . والوقف على ﴿ الحكيم ﴾ حسن ، انظر القطع ٢٢٣ ، وهو جائز عند صاحب منار الهدى ٦٩ .

(٨) انظر الجواهر ٦٤٧ ، وشرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، وللفراء ١ / ٢٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٠ ، والبيان ١ / ٢٢١ ، والبحر ٣ / ٥٣ .

يجوز في « أو » هذا وجهان :

أحدهما[١] : أن يكون عطفاً على قوله ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أو يَكْبِتَهُم ...... أو يَتُوبَ عليهم أو يُعَذِّبَهُم ﴾ . فعلى هذا لايجوز الوقف[٢] على قوله ﴿ خَائِبِينَ ﴾ [١٢٧]

وقيل[٣] : إنّ « أو » بمعنى « إلىٰ أن »[٤] والمعنى : ليس [لك][٥] من الأمر شيء إلى أن يتوبَ عليهم أو يعذبَهم . فيحسن الوقف[٦] حينئذ على قوله ﴿ خائبين ﴾ . كقول العرب[٧] « لألْزَمَنَّك أو تقضيَني حقّي » ، والمعنى : إلى أن تقضيني حقي .

قوله تعالى : ﴿ وسَارِعُوا إلى مَغْفِرَةٍ مِن رَّبِّكُم ﴾[٨] [١٣٣]

بإثبات الواو وحذفها[٩] . فمن أثبتَها قدرها معطوفة على ماقبلها من القصص . ومن حذفها استأنفها .

(١) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .

(٢) وهو وقف غير تام . انظر إيضاح الوقف ٥٨٣ ، والقطع ٢٣٣ ، والمكتفى ٢٠٩ ، ومنار الهدى ٦٩ .

(٣) وهو أحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .

(٤) أي بمعنى « حتى » وقيل هي بمعنى « إلاّ أن » . انظر شرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، والجمل ٨٦ ، وحروف المعاني ٥١ ، والإيضاح ٣١٥ ، والمسائل المنثورة ٧٠ ، والأزهية ١٢٢ ، ورصف المباني ١٣٣ - ١٣٤ ، وابن يعيش ٧ / ٢١ - ٢٢ ، والمغني ٩٣ - ٩٤ . وهي عند سيبويه والفراء بمعنى « إلا أن » ، وأثبت لها المبرد وغيره المعنيين : معنى « حتى » و« إلا أن » ونصَّ عليهما المؤلف في شرح اللمع .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهو وقف تام ، انظر المصادر السالفة .

(٧)انظر المصادر المذكورة في ح ٤ .

(٨) انظر الجواهر ٩٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، والحجة ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٣ ، والبيان ١ / ٢٢١ ، والبحر ٣ / ٥٧ .

(٩) قرأ نافع وابن عامر ﴿ سارعوا ﴾ بلا واو وقرأ الباقون ﴿ وسارعوا ﴾ بالواو ، انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

والوقف[1] على قوله ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٣] فمن جعل قوله ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ ﴾ [١٣٤] مبتدأً[2] وعطف عليه ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً ﴾ [١٣٥] وجعل الخبر ﴿ أُولَئِكَ ﴾ [١٣٦] . فأما من جعل ﴿ الذين ينفقون ﴾ وصفاً لـ « المتقين » وعطف عليه ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة ﴾ = فوقْفُه[3] ﴿ يَعْلَمُون ﴾ [١٣٥] . [والوقف على قوله] ﴿ الناس ﴾[١٣٤] [أو][4] ﴿ الْمُحْسِنِين ﴾ [١٣٤] فمن جعل ﴿ الذين ينفقون ﴾ وصفاً لما قبله ، وابتدأ ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة ﴾ وجعل الخبر ﴿ أولئك ﴾ . ومن جعل قوله ﴿ والذين إذا فعلوا ﴾ عطفاً على ﴿ المحسنين ﴾ لم يقف [على][5] ﴿ المحسنين ﴾ لأنَّ وَقْفَه ﴿ يعلمون ﴾ .

ولا يجوز الوقفُ على قوله ﴿ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِم ﴾ [١٣٥] على كل حال بتَّةً[6] ، لأن قوله ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا ﴾ [١٣٥] عطفٌ على قوله ﴿ أَو ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم ﴾ [١٣٥] والتقدير : والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم

---

(١) وهو وقف تام عند نافع وغير تام عند غيره . انظر القطع ٢٣٤ ، ومنار الهدى ٦٩ .

(٢) وأجاز النحاس أيضاً أن يكون « الذي » خبر مبتدأ مضمر أو منصوباً على المدح .

(٣) وهو وقف حسن .

(٤) كان في النسخ : « فوقفه يعلمون الناس المحسنين (في ب : المحسنون) » . وفيه سقط لعل تمامه مازدته بين حاصرتين . والوقف على ﴿ الناس ﴾ كاف ، انظر المكتفى ٢١٠ ومنار الهدى ٦٩ . والوقف على ﴿ المحسنين ﴾ تام عند أبي حاتم وغير تام عند غيره . انظر إيضاح الوقف ٥٨٤ ـ ٥٨٥ ، والقطع ٢٣٤ ، ومنار الهدى ٦٩ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وكذا قال في الجواهر ٦٤٧ ! ! . والوقف على ﴿ لذنوبهم ﴾ حسن أو كاف ، انظر إيضاح الوقف ٥٨٥ ، والمكتفى ٢١٠ ، ومنار الهدى ٦٩ .

ولم يصروا على مافعلوا[١] ، فهو داخل في الصلة ، وقوله ﴿ ومَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا الله ﴾ [١٣٥] اعتراض بين بعض الصلة وبعضها ؛ فالوقف غير جائز على « ذنوبهم » . و « مَنْ »[٢] مبتدأ و « يغفر » خبره ، وفي « يغفر » ضمير يعود إلى « مَنْ » وقوله ﴿ إلا الله ﴾ رفع بدل من الضمير في « يغفر » ، والتقدير : ماأحد يغفر الذنوب إلا الله[٣] .

قوله تعالى : ﴿ إن يَمْسَسْكُم قَرْحٌ ﴾[٤] [١٤٠] و ﴿ قُرْحٌ ﴾ بالفتح والضم[٥] ، [وهما][٦] لغتان[٧] .

وقوله : ﴿ ولِيَعْلَمَ ﴾[٨] [١٤٠]

---

(١) كذا قدّره ، وهو خطأ لأنه يكون قد عطف على فعل الشرط بعد تمام الجزاء . والصواب أن التقدير : واستغفروا لذنوبهم ولم يصروا ، عن أبي حاتم وغيره ، وقيل الواو للحال . انظر البحر ٣ / ٦٠ وكتب الوقف .

(٢) انظر الجواهر ٨٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٥ ، والبيان ١ / ٢١٠ ، وابن الشجري ٢ / ٣١٠ .

(٣) لأن الاستفهام بمعنى النفي .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، وللفراء ١ / ٢٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٦ ، والحجة ٢ / ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٨ ، والبحر ٣ / ٦٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٤ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، وإصلاح المنطق ٩٠ ، وأدب الكاتب ٣١١ ، واللسان (قرح) .

(٥) قرأ بالضم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٦) زيادة من ي .

(٧) عن الأخفش والنحاس وأبي علي وغيرهم . وفرق بينهما الفراء ، قال : كأن القُرح ألم الجراحات ، وكأنّ القَرح الجراح بأعيانها . قال أبو علي : ومن قال هذا قُبِل منه إذا أتى فيه برواية لأن ذلك مالا يُعْلَم بالقياس .

(٨) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٨ ، والبيان ١ / ٢٢٢ ، والتبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٣ / ٦٢ .

قيل : الواو زيادة[1] ، والتقدير : وتلك الأيام نداولها بين الناس ليعلم الله . ولا حاجة إلى هذا التقدير لأنا نعطفه على مضمر والتقدير : وتلك الأيام نداولها بين الناس لئلا يغتروا وليعلم الله الذين آمنوا[2] . ٣

قوله تعالى : ﴿ ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم ويَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[3] [١٤٢]

انتصاب قوله ﴿ ويعلمَ ﴾ عَلى « الصَّرْفِ »[4] ، وحقيقتُه أنه نصبٌ بإضمار ٦

---

(١) ذكر هذا الوجه أيضاً صاحبا البيان والتبيان ، وعزاه ابن برهان في شرح اللمع ٢٤٥ إلى الأخفش والكوفيين .

وقد حققنا القول بأن زيادة الواو في هذا الموضع خلاف ماعليه البصريون والكوفيون ، انظر ماسلف ١٨٥ ح ٥ و٢٣٢ ح ٥ .

(٢) هذا قياس قول الزجاج . وقدره النحاس وغيره : وليعلم الله داولها أو فعل ذلك ، فالعامل مؤخر وهو قياس قول الفراء . انظر ماسلف ١٤١ ح ٤ .

(٣) انظر الجواهر ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، ٩١٤ ـ ٩١٥ ، ٩٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٣ ، وللفراء ١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥١١ ، والبيان ١ / ٢٢٣ ، والبحر ٣ / ٦٦ .

(٤) وكذا قال في شرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ . وفيما قاله خلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . فـ « الصَّرْف » مصطلح كوفيّ حدَّه الفراءبقوله : « والصَّرْف : أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكَرّ في العطف فذلك الصَّرْف » معاني القرآن ١ / ٢٣٥ وانظر ١ / ٣٣ ـ ٣٤ وفي أول الفعلين هنا نهي ، وانظر ١ / ١١٥ ، ٢٩٢ و٣ / ٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٩ ، وشرح ابن كيسان على معلقة عمرو بن كلثوم ٩٣ ، والأصول ٢ / ١٨٩ ، والإنصاف ٥٥٥ ـ ٥٥٧ المسألة ٧٥ ، والبحر ٣ / ٣٧٥ و ٧ / ٥٢١ .

أما مذهب البصريين فهو أن النصب في هذه المواضع السابقة بـ « أن » المضرة ، واستثنوا « ثم » فلم يجيزوا الإضار بعدها . انظر الكتاب ١ / ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ ـ ٤٤٨ ، والمقتضب ٢ / ١٤ ـ ٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٧ ، والإيضاح ٣١٤ ، وابن يعيش ٧ / ١٨ ـ ٢٨ ، والمغني ٤٧٢ ، والإنصاف ٥٥٥ ـ ٥٥٧ المسألة ٧٥ . فاستعمل المؤلف « الصَّرْف » وهو عامل معنوي في مصطلح الكوفيين وحمّله ماأراده البصريون من النصب=

« أنْ »[1] أي : لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين .

هكذا زعموا ، وعندي أن قوله ﴿ ويعلمَ الصابرين ﴾ مجزوم بالعطف على

٣ قوله ﴿ يعلمِ الله ﴾ [و][2] لكنه فُتِحَ ولم يُكْسَر تبعاً لفتحة اللام . ألا ترى أن

قوله : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ / عَلَيْكم ونَمْنَعْكُم ﴾ [سورة النساء : ١٤١] مُجْمَعٌ على جزمه ، ٣٢ / ٢

ونصبُ العين شاذٌّ[3] (٣٨ / ٢)

٦ قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُم تَمَنَّوْنَ المَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ﴾[4] [١٤٣]

أي : فقد رأيتم أسبابه ، فحذف المضاف . ولا بد من تقدير هذا المضاف ،

٩ لأنّ من رأى الموت مات ، وقال ﴿ فقد رأيتموه ﴾ ولم يكونوا ماتوا ؛ فثبت أن التقدير : فقد رأيتم أسبابه .

=بإضمار « أن » وهو عامل لفظي . وقد سبقه في هذا الرماني ، انظر تعليق أستاذنا الدكتور مازن المبارك على ذلك في « الرماني النحوي » ٣٢٤ ـ ٣٣٠ .

(١) النصب بإضمار « أن » هو قول غير الفراء ، وذهب الفراء إلى أنه منصوب على الصَّرْف .

(٢) زيادة من ب .

(٣) نصبُ العين من ﴿ ونمنعكم ﴾ قراءة شاذة عزيت إلى ابن أبي عبلة . انظر شواذ ابن خالويه ٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٢ ، والبحر ٣ / ٣٧٥ .

وذكر المؤلف في الجواهر ٣٩٣ ـ ٣٩٤ نحو ماقال هنا ، وقال : « وإنما عدلوا إلى الفتح في ﴿ ويعلمِ الصابرين ﴾ لأن إسكان الميم هنا محال لما يتأتى من التقاء الساكنين ، وكان الجزم ممتنعاً فلا بد من التحريك ، والتحريك هنا الكسر ، كما هي قراءة بعضهم ﴿ ويعلمِ الصابرين ﴾ والأئمة عدلوا عن الكسر إلى الفتح لأنها أخفّ مع انفتاح ما قبله . وليس في قوله ﴿ ونمنعكم ﴾ التقاء الساكنين فيجب التحريك » اهـ .

وهذا الذي قاله المؤلف شيء انفرد به . ونقل أبو البركات في البيان بعض كلام المؤلف من غير ما تصريح بل أشار إليه بقوله « وزعم بعضهم .... » وذكر ما اختاره المؤلف في تعليل فتح الميم واستضعفه . وأخذ عنه أيضاً العكبري في التبيان ١ / ٢٩٥ من غير تصريح أيضاً ، وذكره أبو حيان ولم يعقب بشيء .

(٤) انظر الجواهر ٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥١١ ، والبيان ١ / ٢٢٣ ، والبحر ٣ / ٦٧ .

قوله تعالى : ﴿ أَفَإِن مَّاتَ أَوْقُتِلَ انْقَلَبْتُم على أَعْقَابِكُم ﴾[١] [١٤٤]

هذه آية من كتاب الله عز وجل جرى فيها الكلام بين يونس وسيبويه . وذلك لأنها اختلفا في مسألة من أصول النحو ، وهي قولهم : أإن تأتني آتك ؛ بجزم « آتك » ورفعه[٢] . فسيبويه يقول : أإن تأتني آتك ، وأإن تكرمْني أُكرمْك ، وأإن تعطِني أشكرْك ، بجزم هذا كله . ويونس يرفعه ويثبت الياء ، فيقول : أإن تكرمني أُكرمُك ، وأإن تأتِني آتيك ، ويدَّعي فيه التقديم على تقدير : أأكرمك إن تكرمْني ، وأآتيك إن تأتني ، ويقول : إن الهمزة لابدّ لها مما تعتمد عليه فوجب أن يقدَّر تقديم « أكرمُك » و« آتيك » على الشرط ، وإذا قُدِّر بها التقديم كان مرفوعاً .

قال سيبويه[٣] : هذا التقدير الذي قدَّره يونس فاسد بهذه الآية . ألا ترى أنَّ الله تعالى قال : ﴿ أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴾ فلو جُعل ماتعتمد[٤] عليه الهمزة في نيّة التقديم ههنا صار التقدير : أنقلبتم على أعقابكم فإن مات أو قتل . وهذا التقدير فاسد ، لأنَّ مَنْ قال : « أنت ظالم إن فعلتَ » ، لايجوز له أن يقول ، أنت ظالم فإن فعلت[٥] ، وإذا لم يقل هكذا لم

---

(١) انظر الجواهر ٧٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٨ ، والتبيان ١ / ٢٩٦ ، والبحر ٣ / ٦٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٩٤ ، وابن يعيش ٩ / ٧ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٤٤ . وفي حكاية كلام سيبويه بتصرف .

(٣) هذا من كلام المؤلف في الاحتجاج لمذهب سيبويه . وسيبويه لم يذكر هذه الآية أعني آية آل عمران وإنما ذكر آية الأنبياء الآتي ذكرها في الصفحة ٢٦١ .

(٤) في الأصل : مايعتمد .

(٥) قال أبو علي في كتاب الشعر : « ولو ألحقت الفاء فقلت : أنت ظالم فإن فعلت ، لزمك أن تذكر للشرط جواباً ، ولا يجزئ ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء ... » عن الخزانة ٤ / ٤٤٢ ، وانظر المصادر السالفة . وانظر المثال « أنت ظالم إن فعلت » في شرح اللمع اللوح ٢٧ / ١ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ ، وابن يعيش ٩ / ٧ .

يجز في الآيـة أن يقـدِّر : أنقلبتم على أعقـابكم فـإن مـات ، لأنـه يوجب إسقـاط الفاء ، فكان[1] ينبغي : أنقلبتم على أعقابكم إن مات .

٣ فإن قيل : الفـاء زيـادة ، والتقـدير : أنقلبتم على أعقـابكم إن مـات ؛ لأن الفاء كثرت زيادتها في كلامهم ، قال الشاعر[2]:

لا تَجْـزَعِي إنْ مُنْفِســاً أهْلَكْتُــه   وإذا هَلَكْتُ فعِنْـدَ ذَلِـكَ فـاْجْـزَعي

٦ أي : وإذا هلكتُ فـاجـزعي عنـد ذلـك[3] ، وحكى الأخفش[4] : « أخـوك فوجدَ » ، أي أخوك وجَدَ = قلنا : الفاء ههنا لايجوز تقدير زيـادتهـا لأن الفـاء في الآيـة نظير « ثمَّ » في قولـه : ﴿ أثُمَّ إذَا مـا وَقَـعَ آمَنْتُم بـه ﴾ [سورة يونس : ٥١]

٩ فـدخلت الهمـزة على « ثُمَّ » كما دخلت على الفـاء في الآيـة . فكمـا لايجـوز الحكم

---

(١) في الأصل : فكأنه ، وهو تحريف .

(٢) وهو النمر بن تولب ، شعره (شعراء إسلاميـون) ق ٢٥ / ٤ ص ٣٥٧ ، وشرح شـواهـد المغني ١٦١ ، وشرح أبيـات المغني ٤ / ٥٢ . وهو بـلا نسبـة في معـاني القرآن لـلأخفش ٣٢٧ ، والحجـة ١ / ٣٢ ، والبصريـات ٣٤١ ، وشرح اللمع للمؤلف ١٠٢ / ١ ، ولابن برهـان ٢٤٣ ، والأزهيـة ٢٤٨ ، والجنى الداني ٧٢ ، والمغني ٢٢٠ . استشهدوا به على زيادة الفاء .

وورد أيضاً شاهداً على نصب « منفساً » بفعل مضمر يدل عليـه مـابعـده في الكتـاب ١ / ٦٧ ، وابن السيرافي ١ / ١٦٠ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ ، والكامـل ١٢٢٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥ ، والبغـداديـات ٢٠٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٨٢ ، والمقـاصـد النحـويـة ٢ / ٥٣٥ ـ ٥٣٨ ، والمغني ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٨١ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٣٧ ، والخزانـة ١ / ١٥٢ ، ٤٥٠ و ٣ / ٦٤٢ و ٤ / ٤١٠ . وذكر العيني والبغـدادي وجهي الاستشهـاد بـالبيت . ويروى « إن منفس » . وسيأتي البيت ٨٥٣ .

(٣) فالفاء الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء ، قاله أبو علي في المسائل القصريـة ، ثم قـال : اجعل الزائـدة أيتهما شئت ، وكذا قال في الحجة : إحدى الفاءين زائدة .

(٤) قال في معاني القرآن له ١٢٤ : « وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوجد بل أخوك فجهـد ، يريـدون : أخوك وجد وبل أخوك جهد ، فيزيدون الفاء ... » اهـ ومـاحكاه الأخفش هنـا أوّلـه غير واحد على أنه يجيز دخول الفاء في كل خبر ، وهـذا لا يصحّ ، انظر بيـان ذلـك وتحقيق قول الأخفش فيما سيأتي من التعليق ٣٤٨ .

بزيادة « ثمَّ »[1] لم يجز الحكم بزيادة الفاء .

ومثلُ هذه الآية في الاحتجاج بها على يونس قولُه تعالى : ﴿ أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ ﴾[2] [سورة الأنبياء : ٣٤] . ألا ترى أنه لو كان التقدير كما يذهب إليه ٣ يونس من أنه كأنه قال : أَفَهُمُ الخالدون = جاءَ : أفهم الخالدون فإن مت ، فوجب أن تكون الهمزة في الآيتين تعتمد على الجملة التي من الشرط والجزاء بأسرها لا على الجزاء فقط . وإذا كان كذلك كان حرف الشرط جازماً للجواب ٦ كما هو جازم للشرط .

ولو جاز ليونس أن يقول : أإن تكرمْني أكرمُك ، بالرفع ، / على تقدير : ٣٣ / ١ أأكرمُك إن تكرمْني = لَزِمَه[3] أن يقول : الذي إن تكرمْه يكرمُك ، برفع ٩ (٣٩ / ١) « يكرمُك » لأنه يصحّ أن يقدر : الذي يكرمُك إن تكرمْه . وفي أنّ العرب والنحويين عن آخرهم مطبقون على جزم الجواب في « الذي[4] » = فَسَادُ ما ذهب إليه يونس وصِحّةُ قول الخليل وسيبويه . وهذا من سِرِّ هاتين الآيتين ، ١٢ فافهمه فإنه من معضلات الكتاب .

قوله تعالى : ﴿ نُؤْتِهْ مِنْهَا ﴾[5] [١٤٥]

بإسكان الهاء ، و﴿ نُؤْتِهِ ﴾ باختلاس الكسرة ، و﴿ نُؤْتِهِي﴾ ١٥

---

(١) انظر ماسيأتي من كلامه على زيادة « ثمّ » ٨٦٤ والتعليق ثمة .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٦٣ ـ ٨٦٥ .

(٣) هذا لايلزمه لأنه لا يجيز ذلك إلا إذا سبق الشرط بهمزة الاستفهام .

(٤) لأن صلة « الذي » ليس الجزاء وإنما هو الشرط والجزاء . انظر ابن يعيش ٣ / ١٥١ ، والهمع ١ / ٢٩٦ . والمقتضب ٣ / ١٣٠ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٧٧ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٦٣ .

(٥) انظر البيان ١ / ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، والبحر ٣ / ٧١ .

بالإشباع[١] . كلٌّ ذلك جائز حسنٌ . والإشباعُ أحسنُ الوجوه ، لأن الأَصل الإشباع ثُمّ الاختلاسُ ثم الإسكانُ .

٣ واستضعفه النحويون[٢] ، لأنه إنما أسكن من أسكن تشبيهاً بهاء التأنيث إذا وُقِف عليه ، نحو : قاعدهْ وقائمهْ . قال أبو إسحق[٣] : إنما يجوز هذا في الشعر دون الكلام ، كقول الشاعر[٤] :

---

(١) قرأ بالإسكان أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ بالاختلاس قالون عن نافع ، وقرأ بالإشباع ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم وورش عن نافع ، واختلف عن هشام وابن ذكوان عن ابن عامر ، فروي عن هشام الإسكان والاختلاس والإشباع ، وروي عن ابن ذكوان الاختلاس والإشباع . انظر السبعة ٢٠٧ ـ ٢١٢ ، والنشر ١ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

(٢) نصّ المبرد والزجاج والسيرافي وابن السراج وأبو علي وأبو الفتح وغيرهم على أن إسكان هاء التذكير في الوصل إجراء له مجرى الوقف إنما يجوز في ضرورة الشعر كقوله :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطواي مشتاقان لهْ أرقان

على أن أبا الحسن حكى أن إسكان الهاء في هذا النحو لغة أزد السراة ، وذكر أبو علي وأبو الفتح وغيرهما ماحكاه أبو الحسن . وحكى الفراء أيضاً أن بعض العرب يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ماقبلها كقوله « فيصلح اليوم ويُفْسِدُهْ غدا » وكذلك يقفون على هاء التأنيث في الوصل . انظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٢٧ ، وللفراء ١ / ٢٨٨ ، والمقتضب ٢ / ٧٩ ، ٢٦٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٠ ، والحجة ١ / ١٠٠ ، ١٥٣ ، والعسكريات ١٠٦ ، وضرورة الشعر ١١٠ ، والخصائص ١ / ١٢٧ ، والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، ٣٢٣ ، وعبث الوليد ١٤٥ ، وضرائر الشعر ١٢٤ ، والخزانة ٢ / ٤٠١ ـ ٤٠٣ .

وإنما جاز الاختلاس في نحو ﴿ نؤته ﴾ في السعة لأنه أجري على أصله قبل الجزم ، وأصله « نؤتيه » وحذف الصلة من ضمير التذكير الذي قبله حرف لين في الوصل حسن . انظر الكتاب ٢ / ٣٩١ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، وضرائر الشعر ١٢٣ ـ ١٢٤ ، والكشف لمكي ١ / ٣٥٠ .

(٣) انظر مانقله عنه صاحب مجمع البيان ٢ / ٤٥٩ .

(٤) البيت لامرأة كانت تحمّق . وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ومجالس ثعلب ٤٧٣ ، وضرورة الشعر ١٢٧ ، وضرائر الشعر ٣٠٠ ، ومقاييس اللغة ١ / ٢٨٤ ، واللسان والتاج (بكل) . وسيأتي ٤٦٦ . والبكلة الطريقة أو الحال ، وزعبلة أبوها ، والطُّول أي النساء الطول جمع الطولى .

والبيت من مسدّس الرجز جاء على التام ، عن ابن بري . ونص ثعلب على أنه صدر بيت وبيتٌ فتكون كتابته على الصورة الآتية :

=

لَسْتُ إذاً لِـــزَعْبَلَـــــةُ إنْ لَمْ أُغَيْـ ـيِرْ بِكُلَتِي إنْ لَمْ أُسَـاوَ بـــالطُّـوَلْ

قوله تعالى : ﴿ وكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾[1] [١٤٦]

و ﴿ كَائِن مِّن نَّبِيٍّ ﴾ على وزن « كَاعِن » ، وهو قراءة المكّيّ[2] .

والأصل « كأيٍّ[3] » إلا أنه قُلِب ، فقدّمت الياء المشددة على الهمزة فصار « كَيِّئِن » ، ثم خُفِّف كما يخفَّف « ميِّت » حتى يصير « مَيْتاً » ، فصار « كَيْئِن » ، فأبدل من الياء ألفاً فصار « كائن »[4] ، كما يقال في « العَيْب » « عَابٌ »[5] .

= لست إذاً لـــــــزعبلـــــــــه ... ...

إن لم أغير بكلتي إن لم أســـاو بـــــالطـــولْ

وجعله ناسخ الأصل ثلاثة أشطار فصل بينها بثلاث نقط . وكان في النسخ « أُشاوِ » بالشين وكسر الواو وهو تحريف . وفي ب « تغيّر » وهو تحريف . وكتب في الأصل تحت زعبلة « امرأة » وتحت بكلتي « حالتي » وتحت « أشاوِ » « أسابق » وتحت بالطول « بالأيام الطوال » . وجاء نحو هذا في « ب » لكن الناسخ أدخله في متن الكتاب خطأ فإنه زاد بعد البيت « زعبلة اسم امرأة والبكلة الحالة والصورة وأشاو أسابق » . وفيه تحريف وخطأ .

والشاهد فيه أن الشاعر أسكن هاء التأنيث في الوصل لأنه أجراه مجرى الوقف لضرورة الشعر .

(١) انظر الجواهر ٥٣٤ ـ ٥٣٥ ، ٨٣٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٧ ، وللفراء ١ / ٢٣٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٩ ، والحجة ٢ / ٣٨٦ ـ ٣٨٩ (ومنه أخذ المؤلف كلامه) ، ومجمع البيان ١ / ٥١٦ ـ ٥١٧ ، والبيان ١ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، والبحر ٣ / ٧٢ ـ ٧٣ ، وتفسير الطبري ٣ / ٧٦ ، والقرطبي ٤ / ٢٢٩ ، وابن كثير ٢ / ١١٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٦٠٢ .

(٢) هو ابن كثير ، وقرأ الباقون « كأيِّن » . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ ، والكامل ١٢٥١ ـ ١٢٥٢ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٥ ـ ١٣٦ ، وابن الشجري ١ / ١٠٦ ـ ١٠٧ ، والهمع ٤ / ٣٨٨ ـ ٣٩٠ ، وحروف المعاني ٦٠ ، وتأويل مشكل القرآن ٥١٩ ، والصاحبي ٢٤٨ ، واللسان (أيا) .

(٤) رسم في النسخ : فصار كيأن .... فصار كيْأ .... فصار كاان .

(٥) هذا قول أبي علي وغيره في « كائن » . وحكى ابن يعيش أن المبرد « كان يذهب إلى أن الكاف لما لحقت أول « أيّ » وجعلت معها اسماً واحداً بنوا منها اسماً على زنة فاعل ، فجعلوا الكاف فاء وبعدها ألف فاعل وجعلوا الهمزة التي كانت فاء في موضع العين ، وحذفوا الياء الثانية من « أي » والياء الباقية في موضع اللام ، ودخل عليها التنوين الذي كان في « أي » فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصارت كاء ولزمت النون عوضاً عن الياء المحذوفة » اهـ وقيل غير ذلك .

و ﴿ قُتِل ﴾ و ﴿ قاتَلَ ﴾ قراءتان حسنتان . فمن قرأ ﴿ قتل ﴾[1] ارتفع به ﴿ ربيّون ﴾ .ويجوز[2] أن يُجعل في ﴿ قُتِل ﴾ ضميرُ النبيّ ، فيكون قوله ﴿ معه ربيّون ﴾ صفة للنبي ، أي : وكأيّن من نبي مقتولٍ معه ربيّون ، أي ثابتٍ معه ربيون . وقال قوم[3] : هذه القراءة ضعيفة ، لأنه لم يقتل قط نبيّ في المعركة[4] ، فينبغي أن يقرأ ﴿ قاتلَ ﴾ ويكون ﴿ ربيّون ﴾ الفاعل .

٣

قوله تعالى : ﴿ ومَاضَعُفُوا ومَاٱسْتَكَانُوا ﴾[5] [١٤٦]

٦

فـ « استكان[6] » استفعل من « كان » . فإذا قال ﴿ فما اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِم ﴾[7] [سورة المؤمنون : ٧٦] [فـ][8] المعنى : ماكانوا لطاعة ربهم[9] .

---

(١) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ قاتل ﴾ . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٢) أجازه الفراء وأبو علي وغيرهما . وأجاز أبو علي أن يكون ﴿ معه ربيون ﴾ حالاً من الضمير الذي في ﴿ قتل ﴾ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٨٥ ـ ٥٨٦ . والقطع ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ، والمكتفى ٢١١ ـ ٢١٢ ، ومنار الهدى ٧٠ ، والمصادر السالفة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٤) روي عن الحسن « ماقتل نبي في حرب قط » ونحوه عن سعيد بن جبير . انظر المصادر السالفة .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٥١٧ ، والبحر ٣ / ٧٥ .

(٦) انظر كلامهم عليه في الزاهر ٢ / ٣٠٩ ـ ٣١١ ، والحلبيات ١١٥ والخصائص ٣ / ٣٢٤ ، ورسالة الملائكة ٢١٦ ، وسفر السعادة ١٥٢ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٦٩ ـ ٧٠ ، ومجموعة شروح الشافية ١ / ٤١ ، واللسان (سكن ، كين) .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٣١ ـ ٩٣٢ .

(٨) زيادة مني .

(٩) وقيل هو مأخوذ من قولهم كان كذا وكذا ، والمستكين كأنه شيء قد كان أي ذهب ومضى ، عن المعري ، وقيل : استكان : صار له كون خلاف كونه ، عن الجار بردي . وعند أبي علي في الحلبيات أن استكان استفعل والعين حرف علة ولم يذكر أنه من الياء أو الواو ، لكن نصّ أبو الفتح وابن سيده أن أبا علي كان يقول إنه من الياء ويأخذه من لفظ الكَيْن ومعناه وهو لحم باطن الفرج . وأجاز ابن الأنباري والمعري وغيرهما أن يكون من « الكون » .

وفيما ذكره المؤلف وغيره في بيان معناه من الكون تكلُّف . ولعل الصواب أن يكون مأخوذاً من أكانه الله إكانة أي أخضعه .

وقال الفرّاء[١] : « استكان » أصلُه « استكن » على وزن « افتعل » من « السكون » . والألف لإشباع الفتحة كما قلنا في قوله « آمين[٢] » إن أصله « أَمِين » فأشبع الفتحة ؛ وأنشدوا لابن هَرْمَةَ[٣] : ٣

وأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ومِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

أي بمنتزح ، والأصل : منتزَح ، فأشبع الفتحة .

قوله تعالى : ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ ﴾[٤] [١٥١] ٦
بالضم والإسكان[٥] ، وهما لغتان ، كـ « العنُق » و « العُنْق » و « الطُنُب » و « الطُّنْب » ، وقد تقدم ذلك[٦] .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِن بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى ﴾[٧] [١٥٤] ٩

---

(١) وعزا هذا القول إليه أبو حيان أيضاً ، ولم أجد مقالته . وقد أجاز هذا القول ابن الأنباري وغيره وأنكره أبو علي ومن وافقه بأنه لو كان الألف للإشباع لم يجعلوه أصلاً يقاس عليه وقد قالوا يستكين ومستكين ومستكان له ، والإشباع لا يكون على هذا الحد .

(٢) انظر ما سلف ص ١١ .

(٣) د ، ق ٢٤ / ١٢ ص ٩٢ . وهو له في الخصائص ٢ / ٣١٦ و ٣ / ١٢١ ، وسر الصناعة ٢٥ ، ٧١٩ ، والمحتسب ١ / ١٦٦ ، ٣٤٠ ، وسفر السعادة ١٤٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٥ ، واللسان (نزح) . وهو بلا نسبة في ابن الشجري ١ / ١٢٢ ، ٢٢١ ، و ٢ / ١٥٨ ، ورسالة الملائكة ٢١٧ ، والإنصاف ٢٥ .

والغوائل : الدواهي ، وبمنتزاح أراد بمنتزح ، يقال أنت بمنتزح من كذا أي ببعد منه . ويروى « حيث تنمى » .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٠ ، والحجة ٢ / ٣٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥١٨ ، والبحر ٣ / ٧٧ .

(٥) قرأ ابن عامر والكسائي بضم العين ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢١٥ .

(٦) يريد ماجاء فيه لغتان ضم عينه وإسكانها ، انظر ماسلف من ذلك ٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٠١ .

(٧) انظر الجواهر ٩٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧١ ، والحجة ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢١ ، والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٣ / ٨٥ .

بالياء ، و﴿ تفشى ﴾ بالتاء[١] ، والإمالة[٢] . فالياء لأجل « النعاس » ، والتاء ردٌّ إلى « الأَمَنَة » . والإمالةُ لأجل الياء لأن أصله « غَشِيَ » .

٣ قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ ﴾[٣] [١٥٤]

بنصب اللام وضمّه[٤] . فمن نصب اللام جعله تأكيداً لـ « الأمر » ، و« لله » خبر « إنّ » . ومن ضمّ اللام رفعه بالابتداء ، و« لله » الخبر ، والجملة خبر

٦ « إنّ » .

قوله تعالى : ﴿ لاتَكُونُوا كالَّذِينَ كَفَرُوا وقَالُوا لإخْوَانِهِم إذا ضَرَبُوا في الأَرْضِ ﴾[٥] [١٥٦]

٩ إن قيل : إنّ « إذا[٦] » ظرف لما يستقبل من الزمان ، فلم أدخله على « ضربوا » وهو فعلٌ ماضٍ ؟ / = فالجواب إنه بمنزلة « إنْ » أصلُه الاستقبال ، ٣٣ / ٢

ثم يدخل على الماضي فيقلبه إلى الاستقبال ، كقولك : إن قمتَ قمتُ ، فالمعنى : (٣٩ / ٢)

---

(١) قرأ بالتاء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٢) أماله حمزة والكسائي ، واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين اللفظين . انظر المصادر التي أحلنا عليها ٤١ ح ٢ في بيان مذاهبهم في الإمالة والفتح والقراءة بين اللفظين .

(٣) انظر الجواهر ٦٥٥ ، وشرح اللمع اللوح ١ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٨ ـ ٢١٩ ، وللفراء ١ / ٢٤٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧١ ، والحجة ٢ / ٣٩١ ـ ٣٩٣ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢١ ، والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٣ / ٨٨ .

(٤) ضمَّ اللام أبو عمرو وحده ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ . وقوله « بنصب اللام وضمّه » فيه خلط بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، انظر ماسلف ٥٢ .

(٥) انظر الجواهر ٨٨٨ ، ٨٩٢ ـ ٨٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٥ ، والبيان ١ / ١٢٧ ، والبحر ٣ / ٩٢ ، والكشاف ١ / ٤٧٣ ـ ٤٧٤ ، والبصريات ٣٣٥ .

(٦) انظر في « إذا » الكتاب ١ / ٤٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٥٥ ـ ٥٦ ، وحروف المعاني ٦٣ ، وابن يعيش ٤ / ٩٥ ـ ٩٦ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٨ ، والمغني ١٢٧ ـ ١٢٩ ، والهمع ٣ / ١٧٨ ـ ١٧٩ .

إن تقمْ أقُمْ ؛ فكــذلــك ﴿ اذا ضربـوا في الأرض ﴾ أي إذا يضربـون في الأرض ويسافرون فيها[١] .

٣ [قوله تعالى[٢]] ﴿ لِيَجْعَلَ اللهُ ذلِكَ حَسْرَةً في قُلُوبِهِم ﴾[٣] [١٥٦]

اللام لام العـاقبـة[٤] ، أي : لتصير عـاقبتهم إلى أن يجعل الله غزوةَ المؤمنين وإصابةَ الغنيمة أو الفوزَ بالشهادة حسرة في قلوبهم .

٦ قوله تعالى : ﴿ ولَئِنْ قُتِلْتُم في سَبِيلِ اللهِ أَو مِتُّمْ ﴾[٥] [١٥٧]

بالكسر ، و﴿ مُتّم ﴾ بالضم[٦] ، وهما لغتان .

---

(١) هذا ما أورده الشيخ ههنا . وماقاله في « إذا » هو ما عليه جمهور النحـاة ، وقيل إنهـا قـد تخرج عن الاستقبـال فتقع للمـاضي أو للحـال . وقـد فـات الشيـخ هنـا أن يـذكر كيف جـاء « إذا ضربـوا » و « إذا » ظرف للمستقبل مع « قالوا » وهو ماض ، وذكره في الجواهر ٨٨٨ ، ٨٩٢ ـ ٨٩٣ ، فـذهب في أول الموضعين إلى أنه وضع إذا موضع إذ لأنه على حكايـة الحـال المـاضيـة ، وهو قول الزمخشري . وذكر في الموضع الثاني قولين آخرين أولهما أن « إذا » إنما جـاز وقوعهـا ههنـا « لأن « الـذي » في موضع يصلح لوقـوع الجـزاء فيـه ألا ترى أن الفـاء يـدخـل في جوابـه ، وكأنـه قـال : كالـذين يقولون » يريـد أن الـذي إذا كان مبهماً غير مـوقت يجري مجرى مـا في الجـزاء فيقـع المـاضي فيـه موضع المستقبل ، وهو قـول الفراء . وثـاني القـولين أن « معنى إذا : متى ، كأنـه : متى ضربـوا في الأرض ، أي هـذا دأبهم كلمـا خرجوا ضـاربين في الأرض قـالوا هـذا الكلام » . وقيل : وضع إذا موضع إذ لأنـه متصل بـ « لاتكونوا كهؤلاء إذا ضرب إخوانهم في الأرض » ذكره الطبرسي ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٥٢٥ ، والبيان ١ / ٢٢٧ ، والبحر ٣ / ٩٤ .

(٤) وتسمّى لام المآل ، ويـسميها الكوفيون لام الصيرورة . انظر اللامات للزجـاجي ١١٩ ـ ١٢١ ، ولابن فـارس ٢٣ ، ورصف المبـاني ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، والجنى الـداني ١٢١ ، وشرح الكافيـة ٢ / ٣٢٨ ، والمغني ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، والهمع ٤ / ٢٠٢ . وانظر إعراب القرآن ١ / ٥٧٢ و ٢ / ٧٢ ، والبغداديات ٤٤ .

(٥) انظر الجواهر ٣٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٣ ، والحجة ٢ / ٣٩٣ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٢٢٨ ، والبحر ٣ / ٩٦ .

(٦) قرأ ابن كثير وأبـو عمرو وابن عـامر وأبـو بكر عن عـاصم ﴿ مت ﴾ و﴿ متنـا ﴾ و﴿ متم ﴾ بضم الميم ، ووافقهم حفص عن عاصم في هذه الحرفين في هذه السورة خاصـة ، وقرأ البـاقون بكسر الميم . انظر السبعة ٢١٨ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

فمن قال « مِتٌّ » فلأنّ أصله « مَوِتَ » فنقلت الكسرة من الواو إلى الميم ، كما قالوا في « خافَ » « خِفْتُ » وأصلُه « خَوِفْت » وفي « هابَ » « هِبْتُ » وأصله « هَيِبْت »[1] .

ومن قال « مُتٌّ » قال : « مات » أصله « مَوَتَ » فهو مثل « قال» في أنّ أصله « قَوَل » ، فكما تقول « قُلْت » بالضم قال « مُتٌّ » بالضم[2] .

وخصّ حفص عن عاصم هذين الحرفين ههنا بالضم ، فقرأ ﴿ ولئن قتلتم في سبيل الله أو مُتُّم ﴾ ، ﴿ ولئن مُتُّم أو قُتِلْتُم ﴾ [١٥٨] . وإنما خصّهما بالضم لأن قبله « قُتِلتم » في الأول وبعده أيضاً « قُتِلْتُم » ، فأراد الوفاق بين أول الفعلين فضمّ الميم في « مُتّ » تبعاً للقاف في « قُتْلِتم » و « قُتِلْتم » .

(١) قال النحاس : « قال عيسى [بن عمر] : أهل الحجاز يقولون مِتُّم ، وسفلى مضر يقولون مُتُّم ، بضم الميم . قال أبو جعفر : قول سيبويه أنه شاذ جاء على مِتَ تموت ، ومثله عنده فضل يفضل . وأما الكوفيون فقالوا : من قال : مِتّ ، قال : تمات ، مثل خفت تخاف ، ومن قال مُت قال تموت وهذا قول حسن » ا هـ .

وقال أبو الفتح في المنصف ١ / ٢٥٦ : « ... وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت . فيكون بعضهم يقول « مت تمات » وبعضهم يقول « مت تموت » ثم سمع من أهل لغة الماضي وسمع من أهل لغة أخرى المضارع فتركبت من ذلك لغة أخرى » ا هـ . فعلى ما ذكره النحاس وأبو الفتح لا شذوذ في « مِتّ » بالكسر .

وانظر في ذلك الكتاب ٢ / ٣٦١ ، والمقتضب ٣ / ٤٣ ، وإصلاح المنطق ٢١٢ ، وتهذيبه ٤٩٥ ، واللسان (موت) .

(٢) جمهور النحاة على أن أصل « قُلْت » : قَوَلْت ، على فَعَلْت بفتح العين ، ثم نقلت إلى فَعُلْت بضمها ، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفاً في التقدير ، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير أي التاء ، فسقطت العين فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت « قُلْت » .

وذهب ابن الحاجب ووافقه الرضي إلى أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ، فالأصل قال ، فلما أسند إلى ضمير الرفع المتحرك سكنت اللام فحذفت الألف للساكنين ، فاجتلبوا الضمة لتدل على الواو .

انظر الكتاب ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، والمقتضب ١ / ٩٦ - ٩٨ ، والمنصف ١ / ٢٣٤ - ٢٣٧ ، ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وابن يعيش ١٠ / ٧١ - ٧٢ ، وشرح الشافية ١ / ٧٦ - ٨٠ .

سورة آل عمران ١٥٨

قولـــه تعـــالى : ﴿ ولَئِن مُتُّمْ أو قُتِلْتُم لإلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾[1]

[١٥٨]

إن قـال قـائـل : العربُ تقـول : لئن جئتني لأفعلنَّ ، تـدخـل الـلام[2] على « إن » ، ثم تقول في الجواب ، لأفعلنَّ ، ولا تقـول : لئن جئتني أفعـلُ ، بتّـةً ؛[3] وقال تعالى : ﴿ ولئِنْ شِئْنَـا لَنَـذْهَبَنَّ ﴾ [سورة الإسراء : ٨٦] ، ﴿ ولئِنْ جِئْتَهُم بـآيَـةٍ لَيَقُولَنَّ ﴾ [سورة الروم : ٥٨] ، ﴿ ولَئِنْ أَخَّرْنا عَنْهُمُ العَذَابَ إلى أُمَّـةٍ مَّعْـدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مـا يَحْبِسُـهُ ﴾ [سورة هود : ٨] وقـال : ﴿ ولَئِنْ قُلْتَ إنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِن بَعْـدِ المَوْتِ لَيَقُولَنَّ الذين كَفَرُوا ﴾ [سورة هود : ٧] فأدخل اللام والنون في هـذه الأفعـال ، فلِمَ لَمْ يـدخلْهـا مع اللام في قولـه ﴿ لإلى الله تحشرون ﴾ ؟ ولِمَ لَمْ يقلْ : فـإلى الله تحشرون ؟

= فالجواب : إنَّ بين هذه الآية وبين تلـك الآي فرقـاً ، وهو أنـه فصَل بين اللام وبين الفعل في هـذه الآيـة بـالجـارّ والمجرور . فلمـا وقع الفصلُ بها لم يـأتِ بالنون ، لأن النون إنما يدخل مع هذه اللام لكيلا تشتبه بلام الابتداء[4] . وههنا

(١) انظر الجـواهر ٦١٣ ـ ٦١٥ ، ٧٥٣ ، ومجمـع البيـان ١ / ٥٢٥ ، والبيـان ١ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، والبحر ٣ / ٩٧ ، والأصول ٢ / ١٦٦ ، والبغداديات ٣٩ ، والمغني ٣٠٣ ، والهمع ٤ / ٢٤٧ .

(٢) وهي التي تسمى لام الشرط واللام الموطئة والمؤذنة ، انظر ما سلف من التعليق ٨٤ ح ٧ .

(٣) انظر التعليق التالي .

(٤) قال سيبويه « اعلم أن القسم تأكيد لكلامك ، فـإذا حلفت على فعل غير منفي لزمتـه اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمـة ، وذلـك قولـك والله لأفعلنّ » وقـال : « ... فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبـه قولَـه : إنـه ليفعل ، لأن الرجل إذا قـال هـذا فـإنمـا يخبر بفعـل واقـع فيـه الفعـل ... » وقـال « ... وقـد يـستقيم في الكـلام : إن زيـداً ليضرب وليـذهب ، ولم يقع ضرب ، والأكثر على ألسنتهم كما خبرتـك في اليمين ، فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع » الكتـاب ١ / ٤٥٤ ـ ٤٥٦ ، وانظر المقتضب ٢ / ٣٣٣ ـ ٣٣٥ . وانظر لام الابتـداء ولام جواب القسم في اللامـات للـزجـاجي ٧٨ ـ ٧٩ ، ولابن فـارس ١٥ ـ ١٦ ، ١٩ ، وابن يعيش ٨ / ٦٢ ـ ٦٦ و ٩ / ٢٥ ، ٩٦ ، ورصف المبـاني ٢٣١ ـ ٢٤٢ ، والجنى الـداني ١٢٤ ـ ١٣٦ ، والمغني ٣٠٠ ـ ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، والهمع ٢ / ١٧٢ ـ ١٧٦ و ٤ / ٢٤١ ـ ٢٤٧ .

زال الاشتباه لدخول اللام على الظرف ، ولام الابتداء [لا[1]] تدخل على الفضلة[2] . ومثله ﴿ فَلَسَوفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ٤٩] لم يدخل النون لأن لام الابتداء [لا[1]] تدخل على « سوف »[3] . وفي سائر الآي لم يقع الفصل بين اللام ٣ وبين الفعل ، فلزم النونّ الفعلَ .

والفعل ههنا ليس جواب الشرط الذي يقتضيه « إن » من قوله ﴿ ولئن متم ﴾ ، ﴿ ولئن شئنا ﴾ ، وإنما هو جواب قسم مضمر . وأصلُ هذا الكلام - إذا ٦ قلت : لئن جئتني لأفعلنّ - واللهِ لأفعلنّ ، قسم على البتات ، ثم يبدو لك بعدما

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) هذا سهو منه ، فلام الابتداء تدخل على الظرف وهو فضله ، والنية بها التأخير ، تقول : إنَّ زيداً لبك مأخوذ ، وقال الشاعر :

إنَّ امرءاً خصّني عمـداً مـودّتـه ... على التنـائي لعنـدي غير مكفـورِ

انظر الكتاب ١ / ٢٨١ ، والأصول ١ / ٢٣١ ، وابن يعيش ٨ / ٦٥ ، والهمع ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ . ونقل المؤلف في الجواهر ٦١٤ عن أبي علي قوله : « وإنما دخلت اللام على الحرف الجار لتقدمه عليه ، ولم تدخل إحدى النونين على الفعل لوقوعه على الحرف ، وجاز دخولها على الحرف في كلا الموضعين إذ المراد به التأخير ... » .

فاللام في ﴿ لإلى الله تحشرون ﴾ لا تشتبه بلام الابتداء لأنها واقعة في معمول جواب القسم ، ولاتقع لام الابتداء هذا الموضع .

(٣) وذلك لأن « سوف » تخلص المضارع للاستقبال في قول النحويين جميعاً ، ولام الابتداء تخلص المضارع للحال في أكثر الاستعمال فيما نص عليه سيبويه والمبرد وغيرهما ، وهو قول الأكثرين فيما نص عليه ابن هشام . فلو اجتمعتا في أول المضارع لاجتمع فيه دليلان متعارضان دليل الحال ودليل الاستقبال ، وهذا لا يصحّ .

وقد أجاز قوم منهم ابن فارس والزمخشري والمالقي دخول لام الابتداء على سوف ، وعزا السيوطي ذلك إلى البصريين ، وهو وهمٌ منه . ومن أجاز ذلك ذهب إلى أن اللام لا تقصر المضارع للحال لأن الزمان معها مبهم . والصواب قول سيبويه وغيره لأن أكثر الاستعمال أن يكون للحال ، فتحمل على ما هو الأكثر في كلامهم .

مضى كلامُك [عن الحلف بالبنات ، فتقول : إن جئتني] فكأنه[1] في التقدير : والله لأفعلنَّ إن جئتني ، فتضمر القسم ، فيؤتى باللام في « إن » لتكون عوضاً عن ذلك القسم ، فيقال : لئن جئتني لأفعلنَّ ؛ هذا معنى هذا الكلام . وقد جاء حذفُ هذه اللام[2] في قوله تعالى : ﴿ وإن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ / لَيَمسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة المائدة : ٧٣] والتقدير : ولئن لم ينتهوا ؛ لابدَّ من إضمار هذه اللام لقوله ﴿ ليَمَسَّنَّ ﴾ ، ألا ترى أنك لو لم تضمر اللام لم تأت بما يكون عوضاً عن القسم ؟ وإذا لم يكن هناك قسمٌ ولا مايقوم مقامه لم يصحَّ ﴿ ليَمَسَّنَّ ﴾ والله أعلم .

٣ ٦ ٣٤ / ٢ (٤٠ / ١)

قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[3] [١٥٩] ٩

تقديره : فبرحمة من الله ، و « ما » صلة زائدة[4] . والتقدير : لِنْتَ لهم برحمة من الله ، فقدّم الباء على الفعل .

---

(١) كان في الأصل و ي : « ... بعدما مضى كلامك لأفعلن فكأنه » وقد سقط هذا الكلام من ب . و في الكلام سقط ، فحذفتُ كلمة « لأفعلن » وزدتُ ما بين حاصرتين استئناساً بما في الجواهر ٦٦٠ ، قال ثمة « وإنما يقال : والله لئن تأتني لآتينّك ل وأصل هذا الكلام أن يقول : والله لآتينك ، ثم بدا له عن الحلف بالبنات فقال : والله إن تأتني ... » اهـ ويدل على مازدته أيضاً قوله « فكأنه في التقدير ... » . وقوله : ثم يبدو لك ، أي يبدو لك بداءٌ .

(٢) انظر في ذلك الجواهر ٦٦١ ـ ٦٦٢ ، وشرح اللمع ١٤٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٤٣٦ ، والعضديات ٤٤ ، والبصريات ٢١٤ ، وسر الصناعة ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، والمغني ١٣٥ ، ٣١١ ، ٥٣١ ، ٨٣٨ .

(٣) انظر الجواهر ١٣٧ ، وشرح اللمع اللوح ١١٢ / ٢ و ١٢٣ / ٢ ـ ١٢٤ / ١ و ١٦٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٠ ، وللفراء ١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٦ ، والبيان ١ / ٢٢٩ ، والبحر ٣ / ٩٧ ، والكتاب ١ / ٤٤١ ، والمقتضب ١ / ٤٨ ، والكامل ٤٤١ ، والأصول ١ / ٤٣ ، ٤٠١ ، والبغداديات ٩٤ ، ١٢٦ ، ٢٦١ ، وسر الصناعة ٢٦١ ، وابن يعيش ٣ / ١١٣ و ٧ / ٩٧ و ٨ / ٤ ، ٥ ، ٣٠ ، ٥٦ ، ١٠٨ ، ١٣١ ، ١٣٤ و ٩ / ٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٠ و ٢ / ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ ، والمغني ١٧٩ ، ٣٢٩ ، ٣٩٤ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٧٣٨ ، والهمع ١ / ٣١٨ .

(٤) انظر ما سلف من التعليق على قوله « صلة زائدة » ٢٨ ح ٣ .

قوله تعالى : ﴿ وما كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾[1] [١٦١]

بفتح الياء[2] من غلَّ يَغُلُّ ، والمعنى : ما كان لنبيّ أن يخون . وقرئ : ﴿ أن يُغَلَّ ﴾ أي يُخَوَّن[3] ، أي ليس لكم أن تخوّنوه [أي[4]] تنسبوه إلى الخيانة[5] .

٣

* قوله تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللهِ ﴾[6] [١٦٣]

قالوا : التقدير : هم ذوو درجات ، وحملوه على حذف المضاف . فإذا نحن بمحمّد بن إسماعيل[7] يذكر أن التقدير : لهم درجات ، فحمله على نزع الخافض *

٦

قوله تعالى : ﴿ واللهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ . الذين قَالُوا لإِخْوَانِهِم

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٠ ، وللفراء ١ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٥ ، والحجة ٢ / ٣٩٥ ـ ٣٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٩ ، والبيان ١ / ٢٣٠ ، والبحر ٣ / ١٠١ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٧ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ ـ ١١٥ ، والكامل ٤٦٥ .

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم ، وقرأ الباقون (يُغَل) . انظر السبعة ٢١٨ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٣ .

(٣) هذا أحد وجهين في تفسيره ذكرهما الفراء وابن قتيبة والزجاج والمبرد وأبو علي وغيرهم ، والوجه الآخر أن يكون تفسيره « يخان » وهو قول أبي عبيدة والأخفش واختاره المبرد .

(٤) زيادة من ب .

(٥) فيكون أغلّه بمعنى غلّله : إذا نسبه إلى ذلك ، وبهذا يسقط ما اعترض به ابن قتيبة على هذا أنه لو أراد هذا المعنى لقيل يغلّل ، وأجاز أن يكون معنى يُغَلّ يلفى غالاً .

(٦) انظر الجواهر ٧٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣١ ، والبيان ١ / ٢٣٠ ، والبحر ٣ / ١٠٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٧ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٧) هو البخاري صاحب الصحيح ، وذكره المؤلف في الجواهر بنسبته ، ولعل ماعزاه إليه في كتابه « التفسير الكبير » . وما عزاه إلى البخاري في تفسير الآية هو قول مجاهد والسدي وأبي عبيدة وعزي إلى ابن عباس والحسن ، ونص أبو حيان على أنه قول أبي الفضل الرازي وذكر ردّ بعض المصنفين عليه بأن حذف لام الجر هنا لامساغ له لأنها تحذف في مواضع الضرورة أو لكثرة الاستعمال ، وهذا ليس من تلك المواضع ، ثم قال أبو حيان : « ويحمل تفسير ابن عباس والحسن ... على تفسير المعنى لاتفسير اللفظ الإعرابي » .

وقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا ما قُتِلُوا قل فادْرَؤُوا عن أنفُسِكُم المَوْتَ ﴾[1] [١٦٧ ـ ١٦٨]

٣ قيل في موضع ﴿ الذين قالوا ﴾ وجهان :

أحدهما : أن يكون نصباً بدلاً من ﴿ الذين ﴾[2] في قوله ﴿ وليَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا ﴾ [١٦٧] ، أي : وليعلمَ الذين نافقوا الذين قالوا لإخوانهم .

٦ فعلى هذا لايجوز الوقف[3] من ابتداء الآية إلى قوله ﴿ ما قُتِلُوا ﴾ .

وقيل : بل قوله ﴿ الذين قالوا لإخوانهم ﴾ رفعٌ بالابتداء[4] . وقوله ﴿ قعدوا ﴾ اعتراض بين ﴿ قالوا ﴾ وبين مفعوله الذي هو ﴿ لو أطاعونا ﴾ ،

٩ والتقدير : الذين قالوا لإخوانهم : لو أطاعونا ماقُتلوا . و ﴿ قعدوا ﴾ أي قعدوا عن القتال .وقوله ﴿ قُلْ فادْرَؤُوا ﴾ في موضع الخبر ، والتقدير : قل لهم فادرؤوا ، فحذف الجار والمجرور ؛ كقولهم « السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم »[5] أي منه[6] ،

١٢ وكقوله تعالى : ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[7] [سورة الشورى : ٤٣] أي إنَّ ذلك منه . فعلى هذا يجوز الوقف[8] على قوله ﴿ بما يكتمون ﴾ دون

---

(١) انظر الجواهر ٦٤٢ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣٤ ، والبيان ١ / ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، والبحر ٣ / ١١١ .

(٢) أو نعتاً له ، وهو أحد الوجوه التي ذكرها النحاس وغيره في إعرابه ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر القطع ٢٣٩ ، والمكتفى ٢١٣ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٤) وهو قول الأخفش ، وقيل هو خبر لمبتدأ محذوف أي هم الذين ، أجازهما النحاس وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٣١٤ ، ٣٢٧ ، والأصول ١ / ٦٩ ، والإيضاح ٤٤ ـ ٤٥ ، واللمع ٨٢ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٣٠ ـ ٣١ / ١ ، وشرح الكافية ١ / ٩١ ، والمغني ٦٤٨ .

(٦) حذف الضمير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به جائز وهو حسن كثير إذا كان الجار « من » . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ ـ ٣٥٢ الباب ١١ لما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور في خبر المبتدأ وصفة الموصوف وصلة الموصول .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٨) وهو وقف تام .

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللهِ وَفَضْلٍ وأَنَّ اللهَ ﴾[2]
[١٧١]　　٣

بالفتح والكسر[3] . فمن كسر كان قوله ﴿ وإنَّ اللهَ ﴾ مستأنفاً وتَمَّ الوقف[4] على قوله ﴿ وفضل ﴾ . ومن فتح كان في موضع الجرّ بالعطف على ﴿ نعمة ﴾ . والتقدير : يستبشرون بنعمة من الله وفضل وبأن الله . فالوقف على ﴿ فضل ﴾ جائز فيمن كسر دون من فتح .　　٦

وقوله : ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا ﴾[5] [١٧٢]

إن جعلتَه نعتاً لـ ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[6] [١٧١] لم تقفْ[7] على ﴿ المؤمنين ﴾ . وإن رفعتَه بالابتداء[8] وجعلت خبره ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ واتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [١٧٢] وقفت [على[9]] ﴿ المؤمنين ﴾ .　　٩

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾[10] [١٧٥]　　١٢

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٧ ، والحجة ٢ / ٣٩٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣٥ ، والبيان ١ / ٢٣١ ، والبحر ٣ / ١١٦ .

(٣) قرأ الكسائي وحده ﴿ وإنّ ﴾ بالكسر ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢١٩ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ .

(٤) انظر القطع ٢٤٠ ، والمكتفى ٢١٣ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣٩ ، والبحر ٣ / ١١٧ .

(٦) أو بدلاً منهم ، عن النحاس وغيره .

(٧) انظر القطع ٢٤٠ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٨) أو رفعته على أنه خبر مبتدأ مضمر أو نصبته على المدح ، عن النحاس وغيره .

(٩) زيادة مني .

(١٠) انظر الجواهر ١١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ، وللفراء ١ / ٢٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤١ ، والبيان ١ / ٢٣١ ، والبحر ٣ / ١٢٠ ، وتفسير غريب القرآن ١١٦ ، والكامل ١٥٠٣ ، وابن الشجري ١ / ٤٦ ، ١٨٦ ، ٢٩٧ ، والمغني ٨٣٨ .

أي يخوّفكم بأوليائه[1] ، فحذف المفعول الأول وحذف الباء من المفعول الثاني ، كقوله ﴿ لِيُنْذِرَ بأساً شَدِيداً ﴾[2] [سورة الكهف : ٢] والتقدير : لينذركم ببأس شديد ، فحذف المفعول الأول وحذف الباء من « بأس » ؛ وقد ظهر ذلك في قوله ﴿ قُلْ إنَّما أُنْذِرُكُم بالوَحْيِ ﴾ [سورة الأنبياء : ٤٥] .   ٣

قوله تعالى : ﴿ ولا يَحْزُنْكَ ﴾[3] [١٧٦]

بفتح الياء من قولهم : حَزَنَني يَحْزُنُني . وقرأ نافع ﴿ يُحْزِنْكَ ﴾[4] من أحْزَنَني ، أي جعَلَ فيَّ الحُزْنَ . و « حزَن » أَفْصَحُ من « أحْزَنَ »[5] .   ٦

قوله تعالى : ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنَّمَا نُمْلي لَهُم ﴾[6] [١٧٨]   ٩

---

(١) قدره المبرد : من أوليائه .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٤٠ ـ ٧٤١ .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ ، والحجة ٢ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤٢ ، والبيان ١ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، والبحر ٣ / ١٢١ .

(٤) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿ يَحْزُنك ﴾ . انظر السبعة ٢١٩ ، والتيسير ٩١ ـ ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ .

(٥) انظر تهذيب الألفاظ ٦١٩ ، وفعلت وأفعلت للزجاج ٢٤ ، والمخصص ١٣ / ١٣٥ ، والاقتضاب ٢٨٢ ، واللسان (حزن) . وفرق الخليل بينهما فذهب إلى أن معنى حَزَنَه : جعل فيه الحزن ، ومعنى أحزنه : جعله حزيناً . ولم يثبت الأصمعي وثعلب أحزنه ، وقال أبو زيد : لا يقولون : قد حزنه الأمر ، ويقولون يَحْزُنه ، فإذا قالوا أفعله الله فهو بالألف . انظر الكتاب ٢ / ٢٣٤ ، والفصيح ١٢ ، وأدب الكاتب ٦١٣ ، واللسان (حزن)

(٦) انظر الجواهر ٤٢٨ ، ٥٨١ ، ٩٤٨ ، وشرح اللمع اللوح ٣٧ / ٢ و ٥٩ / ١ و ٦٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ، والحجة ٢ / ٣٩٨ ـ ٤٠٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤٣ ، والبيان ١ / ٢٣٢ ، والبحر ٣ / ١٢٢ ـ ١٢٣ ، وابن يعيش ٨ / ٥٥ ، والمغني ٤٣ ، ٢٠٢ ، ٢٤١ .

قرأجيع الناس إلا حمزة ﴿ يحسبنّ ﴾ بالياء[١] . ويكون ﴿ الذين كفروا ﴾ في موضع الرفع بـ ﴿ يحسبنّ ﴾ أي لا يحسبنّ الكافرون ، ويكون قوله ﴿ أنّما نُمْلي لهم خير لأنفسهم ﴾ « أنّ » مع اسمه وخبره / في موضع المفعولين لـ ﴿ يحسبنّ ﴾ والتقدير : لا يحسبنّ الذين كفروا إملاءَنا خيراً لأنفسهم . و« ما » مصدرية[٢] .

٣ ٢ / ٣٤ (٢ / ٤٠)

٦ وأما حمزة فإنه جعل ﴿ الذين كفروا ﴾ المفعولَ الأولَ ، أي : لا تَحْسَبنَّ الكافرين . فيكون قوله ﴿ أنّما نملي لهم خير لأنفسهم ﴾ بدلاً[٣] من « الكافرين » نائباً عن المفعولين .

٩ وقال أبو علي[٤] : يجب على قراءة حمزة انتصابُ ﴿ خير لأنفسهم ﴾ ، لأنه يجعل ﴿ أنما نملي لهم ﴾ بدلاً من ﴿ الذين كفروا ﴾ . وإذا جعله بدلاً منه كان كأنّه قال : لاتحسبنّ إملاءَنا خيراً لأنفسهم . والكلام مع أبي عليّ يطول ، ذكرتُه

١٢ في « البيان[٥] » و« مسائل عثمان[٦] » .

قوله تعالى : ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُم ﴾[٧] [١٨٠]

---

(١) انظر السبعة ٢١٩ ـ ٢٢٠ ، والتيسير ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ وقرأحمزة بالتاء . وسلف التعليق على فتح السين وكسرها من « يحسب » ١٩٤ .

(٢) أو اسم موصول ، والعائد محذوف ، انظر الحجة وغيره .

(٣) وهو قول الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم .

(٤) في الحجة ٢ / ٤٠٣ . وماهنا بتصرف عنه .

(٥) انظر كلامنا عنه في مقدمة التحقيق .

(٦) كتب تحته في الأصل « شرح لمع ابن جني » . انظر الكتاب المذكور اللوح ٣٧ / ٢ و ٥٩ / ١ و ٦٢ / ٢ . وانظر كلامهم على فتح همزة أنّ في هذا الموضع في المصادر السالفة .

(٧) انظر الجواهر ٧٨ ، ٤٢٩ ، ٥٥٤ ، ٨٤٦ ، ٩٠٠ ، ٩٤٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ـ ٢٢٢ ، وللفراء ١ / ٢٤٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٠ ـ ٣٨١ ، والحجة ٢ / ٤٠٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤٦ ، والبيان ١ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، والتبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٣ / ١٢٧ ـ ١٢٨ ، والكتاب ١ / ٣٩٥ ، والمقتضب=

قرئ بالياء والتاء[1] . فمن قرأ بالياء فـ ﴿ الذين يبخلون ﴾ فاعل ، والتقدير : ولا يحسبنّ الباخلون البخلَ هو خيراً لهم . فالبخل محذوف وهو المفعول الأول ، وجاز حذفُه لِجَرْيِ ذكر ﴿ يبخلون ﴾ . و « هو » فَصْلٌ ، وإن شئت كان كناية عن البخل ، وهو أحسن ، أي : البخل خيراً لهم[2] . و ﴿ خيراً لهم ﴾ هو المفعول الثاني .

ومن قرأ بالتاء كان التقدير : ولا تحسبنّ بُخلَ الباخلين ، فحذف المضاف وهو « بخل » وأقام ﴿ الذين يبخلون ﴾ مقامه . و « هو » فَصْل . و ﴿ خيراً لهم ﴾ المفعول الثاني .

والقراءةُ بالياء أحسنُ لأنه يضمَر البخلُ بعد جَرْيِ ذكره مع الفاعل ومن قرأه بالتاء أضمره قبل جَرْيِ الذكر مع المفعول .

قوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وقَتْلَهُمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ونَقُولُ ﴾[3] [١٨١]

= ٢ / ١٣٦ و ٤ / ٥٢ ، والعضديات ٨٣ ، والمسائل المنثورة ٥٣ ، والحلبيات ٥١ ، ٦٦ ، ٢٠٦ ، وابن يعيش ٣ / ١١٠ ، ١١٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٠٥ و ٢ / ١٣٢ ، ٢٠٩ .

(١) قرأ بالتاء حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالياء . انظر الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) وقال في الجواهر ٤٢٩ : « ومن قرأ بالياء كان التقدير : ولايحسبن الذين يبخلون البخل خيراً لهم ، فيكون « هو خيراً لهم » كناية عن البخل » اهـ وتابعه صاحب البيان الذي نقل كلامه بلا تصريح . وظاهر عبارته أن « هو » هو المفعول الأول ، وقد صرّح بذلك العكبري ، ولا أعرف أحداً غيرهما ذكر ذلك . والصواب أنّ « هو ضمير البخل ، والبخل هو المفعول الأول الذي يقتضيه تحسبن ، وحسن حذفه لدلالة يبخلون عليه ، وقوله « هو » يسمى عماداً عند الكوفيين وفصلاً عند البصريين ... » عن ابن الشجري ، وعلى ذلك إجماعهم . وقد سلف التعليق على ضمير الفصل ٣٣ ح ١ .

فما ذكره المؤلف والعكبري من جواز كون « هو » المفعول الأول خطأ ، لأن هذا موضع ضمير الفصل « لأن تقدّم يبخلون بمنزلة تقدم البخل ، فكأنك قلت : لا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم » عن أبي علي ، ولأن « هو » ضمير رفع لا ضمير نصب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٨٢ ، والحجة ٢ / ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤٧ ، والبيان ١ / ٢٣٣ ، والبحر ٣ / ١٣١ .

بالنون ونصب اللام من ﴿ قَتْلَهم[1] ﴾ . وقرأ حمزة : ﴿ سَيُكْتَبُ ﴾ مُرَتَّباً للمفعول[2] ؛ ﴿ ماقالوا ﴾ مرفوع بـ ﴿ سيُكْتَب ﴾[3] . و﴿ قَتْلُهم ﴾ مرفوع بالعطف على « ما » . و﴿ يَقولُ ﴾ بالياء ، أي ويقول الله .

قوله تعالى : ﴿ وإذْ أَخَذَ آللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ولا تَكْتُمُونَهُ ﴾[4] [١٨٧]

بالتاء والياء فيهما[5] . فالتاء للخطاب ، على تقدير : وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب وقال لهم لتُبيِّنُنَّه ولا تكتمونه . ومن قال بالياء فعلى الإخبار عن الغَيْبَة .

قوله تعالى : ﴿ لايَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِما أَتَوْا ويُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِما لَمْ يَفْعَلُوا فَلا يَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ العَذَابِ ﴾[6] [١٨٨]

من قرأ بالياء[7] ﴿ لا يحسبن الذين يفرحون ﴾ فـ ﴿ الذين يفرحون ﴾ الفاعلُ ، و« الذين » موصول ، وتمامُ صلته عند قوله ﴿ لم يفعلوا ﴾ . فلما طال

---

(١) و﴿ تقول ﴾ بالنون ، وهي قراءة غير حمزة . انظر السبعة ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، والتيسير ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

(٢) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٦ ح ٦ .

(٣) كان في النسخ : مرفوع بيكتب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٤ ، والحجة ٢ / ٤٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥١ ـ ٥٥٢ .

(٥) قرأ بالياء فيهما أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٢١ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

(٦) انظر الجواهر ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٦٧٤ ، ٩٤٨ ، وشرح اللمع اللوح ٥٨ / ٢ ـ ٥٩ / ١ و ٢ ـ ٦٠ / ٢ و ١٠٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٢ ـ ٥٥٣ ، والبيان ١ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، والبحر ٣ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ، والبصريات ٢٢١ ، ٣٤٢ ، والحلبيات ٧٢ ، وسر الصناعة ٢٦٨ .

(٧) قرأهما بالياء أبو عمرو وابن كثير ، وقرأهما بالتاء حمزة وعاصم والكسائي ، وقرأ الأول بالياء والثاني بالتاء نافع وابن عامر . انظر السبعة ٢٢٠ ، والتيسير ٩٢ ـ ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

الكلام كرّر وقال ﴿ فلا يحسبنّهم ﴾ ، ففي « يحسبنّهم »[١] ضمير ﴿ الذين ﴾ و « هم » المفعول الأول ، وقوله ﴿ بمفازة ﴾ في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : فلا يحسبُنَّ أنفسهم بمفازة من العذاب ، أي فائزين ؛ فأغنى ذكر المفعولين في الثاني عن ذكرهما في الأول ، هذا وجهُ قراءة من قرأهما بالياء . ٣

ومن قرأهما بالتاء فـ ﴿ الذين يفرحون ﴾ أيضاً[٢] في موضع النصب لأنه المفعول الأول ، وقوله ﴿ بمفازة ﴾ في موضع المفعول الثاني[٣] . وكرّر أيضاً ﴿ فلا تحسبنّهم ﴾ . ٦

ومن قرأ الأول بالياء والثاني بالتاء لم يذكر للأوّل المفعولين[٤] ، وجعل ﴿ الذين يفرحون ﴾ الفاعل . ٩

و « الفاء » في ﴿ فلا يحسبنّهم ﴾ في القراءات كلّها زيادة ، لأنه ليس بموضع عطف ولاموضع شرط وجزاء . أما معنى الشرط والجزاء فظاهر أنه ليس فيه ، وأما معنى العطف فهو أن ﴿ بمفازة ﴾ المفعول الثاني ، والمفعول الثاني لا يعطف على المفعول الأول[٥] . فإذاً ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ للتكرار فحسب . / ١٢ ٣٥ / ٢

ومن قال ﴿ فلا يَحسُبُنهم ﴾ بضم الباء[٦] ، فأضمر في « يحسُبنّ » ضمير (٤١ / ١)

---

(١) في النسخ « يحسبنّ » ، والوجه ماأثبت .

(٢) كذا وقع في النسخ بإقحام « أيضاً » ولاوجه لها ههنا .

(٣) هذا وجهٌ . وذهب أبو علي إلى أن المفعول الثاني محذوف دلّ عليه مابعده .

(٤) ضبّب ناسخ الأصل على « للأول » وكتب في الهامش كلمة أو كلمتين لم أتبينها . وفي ب : « لم يذكر (....) الأول مفعولين » وبعد « يذكر » كلمة أو كلمتان لم أتبينها ولعلها « .. لم يذكر له في الأول » .

يريد المؤلف أن مفعولي لا يحسبن الأول محذوفان لدلالة ماذكر بعدهما . وما أثبته من ي ومتن الأصل مؤد هذا المعنى وهو واضح كل الوضوح .

(٥) قوله « أما معنى الشرط .... الأول » جاء بهامش الأصل ولم يظهر أكثره في المصورة فأثبته من ي و ب .

(٦) وهما ابن كثير وأبو عمرو .

الفاعلين فقد عـدّى الفعل إلى « هم » ، و« هم » كنـايـة أيضـاً عن الفـاعلين ، كما
تقول : زيد حَسِبَه قائماً ، أي حسب نفسَه قائماً ، ومثلُه قوله ﴿ كَلا إنَّ الإنْسَانَ
٣ لَيَطْغَى . أن رَّآهُ اسْتَغْنَى ﴾[1] [سورة العلق : ٦ ـ ٧] أي أن رأى نفسه . ولا يجوز أن
تقول : زيد ضربَه ، تريـد : ضرب نفسَـه ، وإنمـا تقول : زيـد ضرب نفسـه .
وكذلك تقول : حسِبْتُني قائماً وحسبتَك خـارجـاً ، تريـد : حسبتُ نفسي قـائمـاً
٦ وحسبتَ نفسَـك خـارجـاً[2] . ولا يجوز أن تقـول : ضربْتُني ولاضربتَـكَ ، وإنمـا
تقـول : ضربتُ نفسي وضربتَ نفســـك . وذاك إنَّما يجـوز في « حسبتُ »
و« ظننتُ » و « خِلْتُ » و « عَلِمْتُ » و « رأيتُ » ـ بمعنى « علمت » ـ
٩ و « وَجَدْتُ » ـ بمعنى « علمت » ـ و« زعمتُ » بمعنى « علمت »[3] .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِياماً وقُعوداً ﴾[4] [١٩١]
يجوز أن تجعـل ﴿ الـذين ﴾ في مـوضـع الجرّ صفـة ﴿ لأُولِي الألْبَـابِ ﴾
١٢ [١٩٠] فلا تقف[5] على ﴿ الألباب ﴾ ، وإنمـا تقف على ﴿ الأرض ﴾ من قولـه

---

(١) انظر معـاني القرآن للفراء ٣ / ٢٧٨ ، وإعراب القرآن ٣ / ٧٣٨ ، ومجمع البيـان ٥ / ٥١٣ ، والبيـان ٢ / ٥٢٢ ، والبحر ٨ / ٤٩٣ .

(٢) في النسخ : قائماً ، وهو سهو .

(٣) وذلك « لأنّ حسبت بمنزلة كان يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتيـاج على حـال . ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهمـا كما لاتقتصر على مبتـدأ ، والمنصوب بعـد حسبت بمنزلـة المرفوع والمنصوب بعـد ليس ، وكـذلـك الحروف التي بمنزلـة حسبت وكان لأنها إنما يعمـلان المبتـدأ والمبني عليـه فيما مضى يقيناً أو شكّاً أو علمـاً ... » عن الكتـاب ١ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥ . وانظر المقتضب ٣ / ٢٧٧ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٦ ، والمسـائـل المنثـورة ٥١ ، والحجـة ٢ / ٤٠٢ ، وابن يعيش ٧ / ٨٨ ، وابن الشجري ١ / ٣٩ ـ ٤٠ ، ١٠٨ ، والمغني ٥١٨ ، ٦٨٩ ، والهمـع ٢ / ٢٣٩ ـ ٢٤١ ، والمصادر المذكورة في الحاشية ١ .

(٤) انظر الجواهر ١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٥ ، ومجمع البيـان ١ / ٥٥٥ ، والبيـان ١ / ٢٣٥ ، والبحر ٣ / ١٣٩ .

(٥) انظر القطع ٢٤٢ ، ومنار الهدى ٧٣ .

﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [١٩١] .

ويجوز أن تقف[1] على قوله ﴿ لأُولي الأَلْبَاب ﴾ وتبتدئ بـ ﴿ الذين يذكرون الله قياماً ﴾ ، والخبرُ ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا ﴾ [١٩١] على تقدير : الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض يقولون ربّنا ، فأضمر القول[2] .

وقوله ﴿ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [١٩١]

أصحاب الإمالة اختلفوا إذا وقفوا على « النارِ » و « الأنصارِ » و « الأبرارِ »[3] :

فمنهم من لا يميلُها عند الوقف احتجاجاً بأن الكسرة سقطت ، والإمالة كانت تجوز لأجل الكسرة ؛ فلما زالت الكسرة زالت الإمالة .

ومنهم من يميلها في الوقف كما يميلها في الوصل احتجاجاً بأن الكسرة ثابتة في التقدير . وحكى ذلك سيبويه[4] عن العرب وزعم أنهم يقولون : « هذا ماشْ »[5] إذا أرادوا الوقف على « ماشٍ » من قولك : هذا ماشٍ يافتى .

---

(١) وهو وقف تام .

(٢) ويجوز أن تقف على ﴿ الألباب ﴾ وهو وقف حسن على أن يكون ﴿ الذين ﴾ خبر مبتدأ مضمر أو منصوباً على أعني .

(٣) أمال « النار » و « الأنصار » أبو عمرو والدوري عن الكسائي وقرأهما ورش عن نافع بين اللفظين ، وأمال « الأبرار » أبو عمرو والكسائي وقرأه حمزة وورش بين اللفظين . انظر السبعة ١٤٧ ـ ١٤٨ ، والتيسير ٥٣ ، والنشر ٢ / ٧٢ ـ ٧٣ . وروي عن أبي عمرو وحمزة وورش الفتح عند الوقف ، انظر النشر . وانظر التعليق على مذاهبهم في الإمالة ٤١ . وقد ورد لفظ « الأنصار » مجروراً في هذه السورة في قوله تعالى ﴿ مِنْ أنصار ﴾ [١٩٢] ، ولفظ « الأبرار » في قوله تعالى ﴿ مع الأبرار ﴾ [١٩٣] و ﴿ خيرٌ للأبرار ﴾ [١٩٨] . وقد ورد في سور أخر . وأما لفظ « النار » فجاء مجروراً في مواضع كثيرة ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، وابن يعيش ٩ / ٦٤ .

(٥) الكلام الأكثر الجيد في الوقف على « هذا ماشٍ » أن تقول « هذا ماشْ » وهو المراد هنا ، وبعض العرب يقول « هذا ماشي » بإثبات الياء . انظر الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، وابن يعيش ٩ / ٧٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

قوله تعالى : ﴿ وآتِنَا ما وَعَدتَّنا عَلَى رُسُلِكَ ﴾[١] [١٩٤]
أي على ألسنة رسلك ، فحذف المضاف .

٣ قوله تعالى : ﴿ وأُوذُوا في سَبِيلي وقَاتَلُوا وقُتِلُوا ﴾[٢] [١٩٥]
قرأها حمزة وعلي[٣] ﴿ وقُتِلُوا وقَاتَلُوا ﴾ . وهذا يدلُّ على أن الواو لا يوجب الترتيب[٤] ، فلم يُبالِ قدَّم أو أخَّر . وقيل : بل المعنى : وقُتلوا وقاتل من
٦ بقي منهم ولم ينتهوا بقتل من قُتل منهم عن القتال[٥] .

قوله تعالى : ﴿ ولأُدْخِلَنَّهُم جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَاباً مِّنْ عِنْدِ اللهِ ﴾[٦] [١٩٥]
٩ انتصب قوله ﴿ ثواباً ﴾ لأنه مصدر موكّد لِما قبله[٧] لأنه كأنه [لَمَّا][٨]

---

(١) انظر الجواهر ٦٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٧ ، والبيان ١ / ٢٣٦ ، والبحر ٣ / ١٤٢ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٨٧ ، والحجة ٢ / ٤١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٨ ، والبيان ١ / ٢٣٧ ، والبحر ٣ / ١٤٥ .

(٣) كتب تحته في الأصل « الكسائي » . وقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ وقاتلوا وقتّلوا ﴾ مشددة التاء ، وقرأ الباقون ﴿ وقاتلوا وقُتِلوا ﴾ . انظر السبعة ٢٢١ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

(٤) هذا قول الجميع . وقد سلف التعليق على هذا ٨٨ ح ٥ .

(٥) قوله « وقيل ... القتال » جاء في ي وهامش الأصل وفيه « في القتال » والصواب من ي . ونحو هذا القول في الحجة ومجمع البيان والبيان والبحر .

(٦) انظر الجواهر ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٩ ، والبيان ١ / ٢٣٧ ، والبحر ٣ / ١٤٦ .

(٧) عند البصريين ، وقال الكسائي هو منصوب على القطع وقال الفراء هو مفسّر ، عن النحاس . والقطع والمفسر من عبارات الكوفيين يريدون بالقطع الحال وبالمفسر التمييز . انظر ما سيأتي من التعليق على مصطلح الكوفيين في التمييز ٤٤٨ ح ٦ ، وانظر مصطلح القطع في معاني القرآن للفراء ١ / ١٢ ، ٣٠٩ .

(٨) زيادة من ي و ب .

قال : ﴿ لأدخلنَّهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ = كان بمنزلة من قال : ولَأُثيبَنَّهم ثواباً من عند الله . وهو كثير في التنزيل[1] ، وستراه من بعدُ إن شاء الله . ٣

قوله تعالى ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾[2] [١٩٧]

رفع لأنه خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير : تقلُّبهم في البلاد متاع قليل[3] . فأضمر لجريِ ذكره في قوله : ﴿ لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا في البِلادِ ﴾ [١٩٦] ٦

قوله تعالى : ﴿ نُزُلاً مِّنْ عِنْدِ اللهِ ﴾[4] [١٩٨]

انتصابه كانتصاب قوله ﴿ ثواباً من عند الله ﴾ ، لأن قوله ﴿ لكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيها ﴾ [١٩٨] = بمنزلة قولهم : يُنْزِلُهم نُزُلاً من عند الله . ٩

قوله تعالى : ﴿ خَاشِعِينَ للهِ ﴾[5] [١٩٩] ١٢

يجوز أن يكون حالاً من الهاء والميم في قوله : ﴿ وما أُنْزِلَ إِلَيْهِم / ﴾ [١٩٩] فتقف[6] على ﴿ خاشعين ﴾ . ويكون ﴿ لله ﴾ من صلة ٣٥ / ٢ (٤١ / ٢)

---

(١) عقد في الجواهر ٧٦٧ ـ ٧٦٨ الباب ٤٣ لما جاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضمر دل عليه ماقبله .

(٢) انظر الجواهر ١٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٩ ، والبيان ١ / ٢٣٧ ، والبحر ٣ / ١٤٧ ، والإيضاح ٥١ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٠ ، والمغني ٨٢٤ .

(٣) قدره النحاس : ذلك متاع قليل .

(٤) انظر الجواهر ٧٦٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٦٠ ، والبيان ١ / ٢٣٨ ، والبحر ٣ / ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٥) انظر الجواهر ٦٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٦١ ، والبيان ١ / ٢٣٨ ، والبحر ٣ / ١٤٨ . وسياق الآية : ﴿ وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أُنزل إليكم وما أُنزل إليهم خاشعين لله لايشترون بآيات الله ثمناً قليلاً .. ﴾ .

(٦) في الأصل : فيقف .

﴿ لايَشْتَرُونَ ﴾ [١٩٩] أي لايشترون لأجل الله[1] .

ويجوز أن يكون ﴿ خاشعين ﴾ حالاً مقدماً ، أي لايشترون خاشعين[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ يـاأَيُّهـا الَّـذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وصَـابِرُوا ورَابِطُوا ﴾ [٢٠٠]

لا يجوز إدغام هذه الواو الساكنة في الواو المفتوحة بعدها ، لأنها واو الضمير وهي جارية مجرى الألف التي للتثنية في « اصبرا » و « صابرا » . ولفظُ صاحب الكتاب[3] في هذا أنهم لم يدغموا « ظَلَمُوا وَاقِداً » كما لم يـدغموا « ظَلَمَـا واقـداً » ، لأنّ الواو غير لازمة[4] ، وهي جـاريـة مجرى الألف[5] . وجـاز الإدغـام في قولـه ﴿ وعَتَوْا عُتُوّاً كبيراً ﴾ [سورة الفرقان : ٢١] ولم يجـز ههنـا لأن ﴿ اصبروا ﴾ منفصـل عن قوله ﴿ وصابروا ﴾ فلا يجوز في المنفصل ما يجوز في المتصل .

---

(١) كذا قال ! وهو تكلف ظاهر لا يطيقه المعنى . وقوله ﴿ لله ﴾ من صلة ﴿ خـاشعين ﴾ وليس من صلة ﴿ لايشترون ﴾ انظر القطع ٢٤٤ ، ومنار الهدى ٧٤ .

(٢) وهـذا أيضاً تكلف ظـاهر لا يستقيم عليـه المعنى ، وضعّفـه أبـو حيـان . والـذي ذهب إليـه الفراء والنحـاس ورجحـه الطبرسي وغيره أن ﴿ خـاشعين ﴾ حـال من الضمير في ﴿ يـؤمن ﴾ . وأجـاز النحـاس وغيره أن يكـون حـالاً من الضمير في ﴿ إليهم ﴾ . وذهب الكسـائي إلى أنـه حـال من ﴿ من ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(٣) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . انظر الكتاب ٢ / ٤٠٩ وماهنا بتصرف عنه . وانظر المقتضب ١ / ١٧٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٣٧ ، والمسائل الخاطريات لابن جني اللوح ٦٨ / ١ .

(٤) كان في النسخ « لازم » والصواب ما أثبت لقوله « وهي جارية » . يريد أن المنفصل لايلزم فيـه الحرف أن يكون بعد مثله .

(٥) لأن الواو في « ظلموا » قبلها ضمة فكمل المدّ فيها فصارت بمنزلة الألف لأن الألف لا يكون مـاقبلهـا إلا منها ، فلا يدغم كما أن الألف لا تدغم ، لأنك لو أدغمتها مع انضمام ما قبلها لذهب المد الذي فيها بالإدغام ، فيجتمع سببان أحـدهمـا ذهـاب المـد والآخر ضعف الإدغـام في المنفصل . أفـدتـه من ابن يعيش ١٠ / ١٣٩ في كلامه على الياء في نحو « اظلمي ياسراً » .

سورة النِّسَاء

قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا اللهَ ٱلَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ ﴾[1] [١]

قُرئ ﴿ تَسَّاءَلون ﴾ بالتشديد ، والأصل « تَتَسَاءَلون » فأدغمت التاء في السين .

وقُرئ ﴿ تَسَاءَلون ﴾ بتخفيف السين[2] ، على حذف إحدى التاءين .

وقُرئ ﴿ والأرحام ﴾ بالجر والنصب[3] . والنصب أحسن ، لأن المعنى : واتقوا اللهَ واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها[4] . والجرّ بالعطف على الهاء المجرورة بالباء ، أي : تساءلون به وبالأرحام . وهذا جائز عند الكوفيين[5] دون البصريين لأن البصريين لا يرون عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار ، وقد تقدم ذلك[6] .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَامَى فَٱنْكِحُوا

---

(١) انظر الجواهر ٦٩٣ ، ٨٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٤ ، وللفراء ١ / ٢٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٩ ـ ٣٩١ ، والحجة ٣ / ٢٢٦ ـ ٢٣٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١ ـ ٢ ، والبيان ١ / ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، والبحر ٣ / ١٥٧ ـ ١٥٩ ، والكامل ٩٣١ ، والعضديات ٧٥ ، والبصريات ٢٠٥ ، والخصائص ١ / ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥١ و ٣ / ٢٧ ، ٧٤ ، ٧٨ و ٨ / ٥٣ و ٩ / ١٠٥ .

(٢) قرأ بالتخفيف حمزة وعاصم والكسائي ، وقرأ الباقون بالتشديد ، وروي الوجهان عن أبي عمرو . انظر السبعة ٢٢٦ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ .

(٣) قرأ بالجر حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالنصب .

(٤) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون منصوباً بالعطف على موضع الجار والمجرور « به » .

(٥) كيف يُنسب إليهم إجازة ذلك مع نصّ الفراء أنه قليل قبيح يجوز في الشعر ، ونصّ النحاس أن الكوفيين عامة يقولون بقبحه ؟!. وخرّج أبو علي وأبو الفتح ومن وافقهما قراءة حمزة على أن التقدير : وبالأرحام ، فحذف الباء .

(٦) انظر ما سلف ١٥٩ ـ ١٦٠ والتعليق ثمة .

مـاطَـابَ لكم من النِّسَـاء مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَـاعَ فَـإِنْ خِفْتُم ألاّ تَعْـدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾[1] [٣] .

٣ أي في نكاح اليتامى[2] ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

قـال أبو عليّ : جوابُ ﴿ إن خفتم ألا تقسطوا ﴾ [قولـه[3]] ﴿ فواحـدةً ﴾ أي إن كثُرت عليكم مُؤَن الزوجات وأُحْوِجْتُم إلى مـال اليتـامى = فواحـدةً ، أي

٦ فانكحوا واحدة .

وقـولـه ﴿ فـانكحـوا مـا طـاب لكم ﴾ اعتراض بين الشرط والجـزاء ، مثـل قولك : إن زيداً ـ فافهم ما أقول ـ رجل صادق .

٩ قال : ولما طال الكلام باعتراض الجملـة المسـدَّدَة للشرط كُرِّر ثـانيـاً فقيل : ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا ﴾ وهو قوله ﴿ وإن خفتم ألا تقسطوا ﴾ ، وهـذه الجملـة متأخرة معنى ، أي في حال الضيق واحدةً وفي السعة أربعاً[4] .

---

(١) انظر الجـواهر ٦٨٩ ـ ٦٩٠ ، وشرح اللمـع اللـوح ١٦٧ / ٢ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، وللفراء ١ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٢ ـ ٣٩٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٥ ـ ٦ ، والبيان ١ / ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، والبحر ٣ / ١٦١ ـ ١٦٤ ، وتفسير الطبري ٤ / ١٥٥ ـ ١٥٨ ، والقرطبي ٥ / ١١ ، وابن كثير ٢ / ١٨١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥ ـ ٦ .

(٢) عن عائشة ، وقيل غير ذلك .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) قـال المؤلف في الجواهر « القصّـة عن عكرمـة والشرح لأبي علي » ، وانظر كتب التفسير . وقـال أبو حيان عقب هذا القول الـذي حكاه المؤلف عن أبي علي : « انتهى هـذا القول ، وهو منسوب إلى أبي علي ، ولعلـه لا يصح عنـه ، فـإن أبـا علي كان من علم النحو بمكان ، وهـذا القول فيـه إفسـاد نظم القرآن التركيبي وبطـلان الأحكام الشرعيـة لأنـه إذا أُنتـج من الآيتين : هـذه ، وقـولـه ﴿ ولن تـستطيعوا أن تعدلوا بين النسـاء ولو حرصتم ﴾ [١٢٩] بمـا نتج من الـدلالـة اقتضى أنـه لا يجوز أن يتزوج غير واحـدة أو يتسرّى بمـا ملكت يمينـه ، ويبقى هـذا الفصل بـالاعتراض بين الشرط وبين جوابه لغواً لا فائدة فيه على زعمه ... » اهـ .

وما ذهب إليه أبو علي لاأعرف أحداً تـابعـه عليـه إلا المؤلف ، وهم على أن ﴿ فواحـدة ﴾ جواب ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا ﴾ وأما جواب ﴿ فإن خفتم ألا تقسطوا ﴾ فقوله ﴿ فـانكحوا مـاطـاب لكم من النساء ﴾ .

وقـولــه ﴿ مثنى وثـلاث ورُبـاع ﴾ لا ينصرف شيء منهن لِلْعَـدْلِ والوصف[1] . ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني القوم مثنى ، فمعناه : اثنين اثنين ، وثُلاثَ فمعناه ثلاثةً ثلاثةً ، ورباعَ فمعناه أربعةً أربعةً ؛ قال الله تعالى جدّه : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾[2] [سورة فاطر : ١] أي لبعضهم جناحان ولبعضهم ثلاثة ولبعضهم أربعة ، وههنا في قوله - أعني ﴿ ماطاب لكم من النساء ﴾ - ﴿ مثنى ﴾ نصب على الحال لأن النساء معرفة[3] ، وفي قوله ﴿ أولي أجنحة ﴾ ﴿ مثنى ﴾ جرّ لأنه صفة . ووضع « ما » في قوله ﴿ ما طاب ﴾ موضعَ « من طاب » لأن « ما » لِما لا يعقل و « من » لمن يعقل[4] . وقيل[5]

---

(١) انظر المصادر السالفة والكتاب ٢ / ١٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، ومايتصرف ومالا ينصرف ٤٤ ، والإيضاح ٣٠١ ، والمخصص ١٧ / ١٢٠ - ١٢٥ ، واللمع ٢٥٩ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١٣٤ / ١ ، وابن يعيش ١ / ٦٢ ، وشرح الكافية ١ / ٤٠ - ٤١ ، والهمع ١ / ٨٦ .

وما ذكره المؤلف أن المانع من الصرف العدل والوصف = هو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو قول الزجاج في ماينصرف . وذهب الزجاج في معاني القرآن له إلى أن المانع من الصرف أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عدل عن تأنيث ، وخطّأه أبو علي وأطال في الرد عليه ، ونقل كلامه صاحب المخصص . قال أبو علي « ... فلو جاز لقائل أن يقول إن مثنى وبابه معدول عن مؤنث لَمّا جرى على النساء وإحداهن مؤنثة = لجاز لآخر أن يقول إنه مذكر لأنه جرى صفة على الأجنحة [في قوله تعالى : أولي أجنحة مثنى ..] وواحدها مذكر ، وهذا هو القول والوجه ، وإنما جرى على النساء من حيث كان تأنيثها تأنيث الجمع ، وهذا الضرب من الجمع ليس بحقيقي .. » أ هـ .

وذهب الفراء إلى أن المانع من الصرف العدل والتعريف بنيّة الألف واللام ، وردّ بجريانها صفة على النكرات ، وقيل غير ذلك .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٤ - ١١٠٥ .

(٣) ظاهر كلامه أن « مثنى » حال من « النساء » . وذهب أبو علي في أحد قوليه إلى أنه حال من « ماطاب » وإليه ذهب أبو حيان وردّ الوجه الأول « لأن المحدث عنه هو « ما طاب » و « من النساء » جاء على سبيل التبيين وليس محدثاً عنه فلا يكون الحال منه » ا هـ . وأجاز أبو علي أن يكون بدلاً من « ماطاب » وهو قول النحاس .

(٤) انظر المغني ٤٠٦ ، والمصادر السالفة .

(٥) وهو قول المبرد .

« ما » ههنا إشارة / إلى الجنس ، أي فانكحوا الجنس الذي حلَّ لكم ، ثم بيَّن الجنس فقال[1] ﴿ من النساء ﴾[2] . ٣٦ / ١ (٤٢ / ١)

٣ قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُم عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً ﴾[3] [٤]

أي أنفساً ، فوضع الواحد موضع الجمع ، وانتصابه على التمييز .

﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً ﴾[4] [٤]

٦ انتصاب ﴿ هنيئاً ﴾ على المصدر ، أي هَنأَ لكم ذلك [هنيئاً[5]] ، وَمَرَأَ لكم مريئاً[6] .

---

(١) في الأصل : وقال .

(٢) ذهب النحاس إلى أن المعنى : فانكحوا الطيب من النساء ، لأن « ما » تقع لنعوت الآدميين كما تقع لذوات غير الآدميين ، يقال : ما عندك ؟ فيقال : ظريف وكريم . وانظر المقتضب ١ / ٤٨ و ٢ / ٥٢ ، ٢٩٦ و ٤ / ٢١٧ ـ ٢١٨ . وذهب الفراء إلى أن « ما » مصدرية ، واستبعده النحاس ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٥ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٣ / ١٦٦ ـ ١٦٧ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، والمقتضب ٢ / ١٧٣ ، والإيضاح ٢٠٤ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٥ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٣ / ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) هنيئاً مريئاً صفتان قائمتان مقام الفعل ، قال سيبويه « كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هنأك .. » .

وظاهر تقدير سيبويه للعامل المختزل يجيز أن يكون انتصاب هنيئاً مريئاً على الحال أو على المصدرية ، والأول قول المبرد وأبي علي وأبي الفتح وابن يعيش وأبي حيان ، والثاني قول الزجاج والزمخشري وابن الشجري وابن الحاجب وأحد قولي المبرد ، وأجازهما الرضي . انظر كلامهم في ذلك في الكتاب ١ / ١٥٩ ، ١٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٣١٢ ، والكامل ١٤٣٨ ، وابن يعيش ١ / ١٢٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٦ ، ١٦٢ ـ ١٦٦ ، وشرح الكافية ١ / ١١٨ ، واللسان (هنأ) .

وذهب النحاس وآخرون إلى أن « هنيئاً » حال من الهاء في ﴿ كلوه ﴾ وهو مخالف لما نصّ عليه سيبويه وغيره أنه منصوب بفعل مضمر . وعليه لا تعلق لها بقوله ﴿ فكلوه ﴾ من جهة الإعراب ، وانظر البحر .

قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً ﴾[1] [٥] و﴿ قِيَماً ﴾[2]
كلاهما مصدر[3] . وأصل « قِيَام » : « قِوَام » فأبدل من الواو ياء لانكسار ماقبلها .

قوله تعالى : ﴿ ولا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وبِدَاراً أَن يَكْبَرُوا ﴾[4] [٦]
أي لا تأكلوها مُسْرِفين ومبادرين الكبَرَ . فـ « إسراف » و« بِدَار » مصدران في موضع الحال[5] . و﴿ أن يكبروا ﴾ في موضع المصدر منصوب الموضع بـ « بِدار » .

قوله تعالى : ﴿ وكَفَى بِاللهِ حَسِيباً ﴾[6] [٦]
أي كفاك الله حسيباً . فالكاف المفعول محذوف ، والباء زيادة[7] ، وفاعل

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٦ ، والحجة ٣ / ٢٣٨ ـ ٢٤٢ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٧ ، والبيان ١ / ٢٤٣ ، والبحر ٣ / ١٧٠ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿ قيماً ﴾ وقرأ الباقون ﴿ قياماً ﴾ . انظر السبعة ٢٢٦ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ .

(٣) عزا النحاس إلى البصريين غير الأخفش أن « قيماً » جمع قيمة ، وهو قول الزجاج ، قال أبو علي : ليس هذا القول بشيء . انظر الحجة والبحر واللسان (قوم) .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٦ ـ ٣٩٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٩ ، والبيان ١ / ٢٤٣ ، والبحر ٣ / ١٧٢ .

(٥) وأجاز النحاس أن ينتصبا على أنهما مفعول له ، وانظر البيان والبحر .

(٦) انظر الجواهر ٦٦٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٩ ، والبيان ١ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٤ .

(٧) انظر زيادة الباء في فاعل « كفى » المتعدية لواحد في الكتاب ١ / ١٩ ، ٤٨ ، ٢٣٠ ، ٣٦٢ و ٢ / ٣٠٧ ، وسر الصناعة ١٤١ ـ ١٤٢ ، وابن الشجري ١ / ٢٠١ ـ ٢٠٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٨ ، وابن يعيش ٨ / ٢٤ ، ورصف المباني ١٤٨ ، والجنى الداني ٤٨ ـ ٤٩ ، والبحر ٣ / ١٦١ ـ ١٦٢ ، والمغني ١٤٤ ـ ١٤٦ ، والهمع ٤ / ١٦٢ و ٢ / ٢٥٦ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٤٥ ـ ٣٥٢ ، واللسان (كفى) . وانظر للمصادر التي أحلنا عليها في مواضع زيادة الباء ١٠٤ ح ٢ .

« كفى » لفظة « الله » ، كقوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾[1] [سورة البقرة : ١٣٧] .
فـ « كفى » فعل متعد إلى مفعولين[2] ، والتقدير : كفاك الله شرَّهم وأذاهم .
و ﴿ حسيباً ﴾ نصب على التمييز ، وقيل على الحال .

وقال أبو إسحق[3] : إنما دخلت الباء في ﴿ كفى بالله ﴾ لأنه - وإن كان خبراً على لفظ المضيّ - فهو بمعنى الأمر ، أي اكتفِ بالله . وقال محمد بن السَّرِيّ[4] : فاعل « كفى » المصدر الذي دلّ عليه « كفى » أي كفى كفايةٌ[5] . والصواب هو الأولُ .

قوله تعالى : ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً ﴾[6] [٧]

من قال[7] : إن قوله ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ مصدر موكّد لما قبله لأنّ قوله ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ و ﴿ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ ﴾ [٧] معناه : جعل الله لهم نصيباً ، وصار قوله ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ موكَّداً لذلك = لم يقفْ عند قوله ﴿ أو كثر ﴾ .

---

(١) وكذا قال فيما يأتي ٦٣٧ ، ١٢٥٥ ، ولم يقل به أحد علمته . فـ « كفى » عندهم متعدية لواحد ، وهو مااقتصر عليه المؤلف فيما يأتي ٧٣٣ ، ٩٧٥ ، ١١٩٣ ، وحذف المفعول للعلم به ولكثرة الاستعمال .

قال البغدادي : « فـ « كفى » عند الزجاج وغيره قسمان لا غير : إما متعدية لواحد ويجوز زيادة الباء في فاعلها ، وإما متعدية لاثنين ولا يجوز زيادة الباء في فاعلها » ا هـ . وردّ ماذهب إليه ابن هشام من أن « كفى » هذه قسم ثالث وهي لازمة .

(٢) في الأصل : مفعول ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) هو الزجاج ، انظر معاني القرآن له جـ ٢ اللوح ٢١٢ / ١ ـ ٢ ، والمصادر السالفة .

(٤) هو أبو بكر بن السراج . ونقل إجازته هذا القول ابن جني وغيره . لكنه نصّ في الأصول له ٢ / ٦٣ ـ ٦٤ على أن الباء زائدة في « كفى بالله » .

(٥) قال ابن جني : « وهذا يضعف عندي لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف وهو الاكتفاء ، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته .. » .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٧ ، وللفراء ١ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٠ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٥ .

(٧) قاله الأخفش والفراء ومن وافقهما ، وهو حال عند الزجاج ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

ومن قال : إنّ ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ منصوب بمضمر على تقدير : جعل الله لهم نصيباً مفروضاً = وقف عند قوله ﴿ أو كثر ﴾[1] .

٣ وقوله : ﴿ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾[2] [٨]

الهاء يعود إلى القسمة ، والقسمةُ مؤنثة ، فصار عبارة عن التقسيم[3] أو النصيب أو الحظ ، فجاء التذكير لأجل هذا[4] .

٦ قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾[5] [١١]

قوله ﴿ مثل حظ الأنثيين ﴾ مبتدأ و ﴿ للذكر ﴾ خبره ، والجملة تفسير لـ ﴿ يوصيكم الله ﴾[6] .

٩ [وقوله[7]] ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾[8] [١١]

---

(١) انظر منار الهدى ٧٥ . واختار أبو البركات هذا القول .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٨ ، ومجمع البيان ٢ / ١١ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٣ ، وتكملة الإيضاح ٨٨ .

(٣) في المصادر : الهاء يعود إلى القسمة لأنها بمعنى المقسوم ، وهو أحد قولي أبي علي .

(٤) وافقه صاحب البيان ، وقيل : يعود الهاء إلى المال والميراث الذي دلت عليه القسمة ، عن الأخفش وأبي علي في أحد قوليه ، وقيل يعود إلى ﴿ ماترك ﴾ وهو قول الطبرسي ، وذكر أبو حيان ما قيل فيه .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٨ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣ ، والبحر ٣ / ١٨١ ، والحلبيات ٢٤٨ ، والمغني ٥٤٠ .

(٦) عزا أبو حيان إلى الفراء أن الجملة في موضع النصب مفعول بها .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٤٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ، ومجمع البيان ١ / ١٤ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨١ ـ ١٨٢ ، وتفسير الطبري ٤ / ١٨٦ ، والقرطبي ٥ / ٦٣ ، وابن كثير ٢ / ١٩٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٣ ـ ٢٤ ، والمغني ٧٧٠ .

أي فإن كانت الأولاد[1] نساء فوق اثنتين .

فإن قيل : فإنّ الناس[2] مُجْمِعُون على أنّ البنتين ترثان الثلثين ، وقد قال

٣ تعالى ﴿ فإن كنّ نساء فوق اثنتين فلهنّ ثُلثا ماتَرَكَ ﴾ وهو خلاف ماقال الناس .

= فالجواب : إنّ قوله ﴿ فوق اثنتين ﴾ نصٌّ على كون الثلثين للثلاث ، وليس

٦ فيه دليل على أنه لاترث البنتان الثلثين . فإنما أُعْطِيتا الثلثين بمقتضى قوله ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ؛ وذلك لأنّ[3] من مات وخلّف بنتاً وابناً فالثلثُ للبنت والثلثان للابن ، فإذا كان الثلث لبنتٍ واحدة كان الثلثان

٩ للبنتين ، ولأنه[4] قال في آخر السورة ﴿ إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ولَهُ

(١) هذا تقدير النحاس ومن تابعه . وقدره الأخفش : فإن كانت المتروكات نساء ، ورجحه الطبري .

(٢) غير ابن عباس ، فقد نقل عنه أنه أعطى البنتين النصف .

(٣) تقدّمه إلى نحو هذا الاحتجاج إسماعيل القاضي والمبرد ، وغلّطه النحاس ، قال : « وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط لأن الاختلاف في البنتين وليس في الواحدة ، فيقول مخالفه إذا ترك بنتين وأبناء فللبنتين النصف ... » ا هـ

وقال السيد محمد حسين الطباطبائي في الميزان ٤ / ٢٠٨ في تصحيح ماقاله المؤلف : « هذا المقدار مفهوم من الكلام إجمالاً ، وليس في نفسه متعيناً للفهم إذ لاينافي مالو كان قيل بعده : وإن كانتا اثنتين فلهما النصف أو الجميع مثلاً . لكن يعيّنه السكوت عن ذكر هذا السهم والتصريح الذي في قوله ﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين ﴾ فإنه يشعر بالتعمد في ترك ذكر حظ الأثنتين ... » ا هـ وهو كلام نفيس .

قال النحاس « وأقوى الاحتجاج في أن للبنتين الثلثين الحديث المروي » ا هـ يريد ماروي عن جابر أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يارسول الله إن سعداً هلك وترك بنتين وأخاه ، فعمد أخوه فقبض ماترك سعد ، وإنما تنكح النساء على أموالهن . فلم يجبها في مجلسها ذلك ، ثم جاءت فقالت : يارسول الله ، ابنتا سعد ؟ فقال رسول الله ﷺ : ادع لي أخاه ، فجاء فقال له ، ادفع إلى ابنتيه الثلثين وإلى امرأته الثمن ولك مابقي » ا هـ . انظر المصادر السالفة .

(٤) هذا دليل آخر على أن للبنتين الثلثين . قال القرطبي : « اعترض هذا بأن ذلك منصوص عليه في الأخوات والإجماع منعقد عليه فهو مسلم بذلك » ا هـ .

أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ ماتَرَكَ وهُوَ يَرِثُها إن لَمْ يَكُن لَّها وَلَدٌ فإن كانَتَا اثْنَتَيْنِ فلَهُمَا الثُّلُثَان ﴾ / [١٧٦] . وذلك لأنّ الله تعالى أعطى الاخت النصف وأعطى الأختين الثلثين ، فكذلك البنتُ لها النصف ، فوجب ان يكون للبنتين الثلثان .

٣٦ / ٢
(٤٢ / ٢)

وقوله ﴿ **وإنْ كانَتْ وَاحِدَةً** ﴾[1] [١١]

أي وإن كانت المتروكة[2] واحدةً ، وهذا فيمن نصب[3] . أما من قرأ ﴿ وإن كانت واحدةٌ ﴾ فإنه جعل « كان » تامة مكتفية بالاسم دون الخبر .

٦

قوله تعالى : ﴿ **فَلأمِّهِ الثُّلثُ** ﴾[4] [١١]

بضم الهمزة وكسرها[5] . فالضم على أنه في الأصل مضموم ، كقوله ﴿ أُمَّهَاتُكُم ﴾ [سورة النساء : ٢٣]* و ﴿ أُمّ ﴾ [سورة آل عمران : ٧]* .

٩

ومن قرأ ﴿ فَلِإمِّـهِ الثلثُ ﴾ بكسر الهمزة = فلِمُجَاوَرَةِ كسرة اللام . وإذا جاز ما حكاه سيبويه[6] من قولهم : « اضْرِب السَّاقَيْن إِمُّكَ هَابِلٌ »

١٢

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨٢ .

(٢) أو المولودة ، عن النحاس ، أو الورثة ، عن الطبرسي .

(٣) وهم غير نافع فقرأ وحده بالرفع . انظر السبعة ٢٧٧ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٩ ـ ٤٠٠ ، والحجة ٣ / ٢٤٧ ـ ٢٤٩ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ١٣ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٥) كسر الهمزة حمزة والكسائي وضمّها الباقون . انظر السبعة ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٦) قال سيبويه : « .... وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أَجُوءُك وأَنْبُؤُك ، وهو مُنْحَدُرٌ من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل . وقالوا أيضاً : لإمِّك ، وقالوا : اضرب الساقينِ إمِّك هابل ، فكسرهما جميعاً كما ضم في ذلك ... » الكتاب ٢ / ٢٧٢ . وانظر هذا القول « اضرب الساقين إمك هابل » في تفسير القرطبي ١ / ١٣٦ . واستشهد به ابن جني بزيادة « وقال » في أوله فجعله مصراعاً من الطويل . انظر الخصائص ٢ / ١٤٥ و ٣ / ١٤١ ، والمحتسب ١ / ٣٨ وعنه في الأشباه والنظائر ١ / ٢٥ . وأنشده الرضي في شرح الشافية ٢ / ٢٦٢ « وقد=

فكسرت[1] الهمزة لمجاورة كسرة النون من « الساقين » وإحدى الكلمتين منفصلة عن الأخرى = فلأنْ[2] يجوز كَسْرُ الهمزة في ﴿ فَلِإِمِّهِ ﴾ مع أنَّ اللامَ لا يُنْوَى به ٣ الانفصال من المجرور = كان أَوْلى وأحرى .

[أما قوله ﴿ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُم ﴾[3] [سورة النحل : ٧٨] فعليٌّ[4] كسر الهمزة لمجاورة النون ، وزيّاتٌ[5] كسر الميم لكسرة الهمزة المكسورة لأجل النون . ولم ٦ يعتبر ذلك علي بن حمزة[4] لأن شبهة التبعيّة في الأُولى لاعبرةَ بها . ولم يعتبرها الفقهاء في كثير من المواضع ولاسيا في كتاب السِّيَر[6]][7]

فإن قال قائل في قوله : ﴿ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾[8]

٩ [١١] إنّ من مات ووصّى بشيء وعليه دينٌ فالدَّينُ مقدَّم على الوصيّة ، فلِمَ قدَّم

=أضرب الساقين ... » . وأورده البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ١٧٨ كما أنشده ابن جني وقال : « وهذا المصراع لم أقف على تتمته ولا على قائله » .

و « هابل » من هبلته أمه أي ثكلته وهي على النسب أي ذات هبل ، عن البغدادي . وعند ابن جني « إِمِّك » بكسر الهمزة والميم وعليه ظاهر كلام سيبويه ، والأصل : « .. الساقين أُمك .. » إلا أن الهمزة كسرت لانكسار ماقبلها فصار «لإِمُك » ثم أتبع الكسر الكسر فصار « إِمِّك » ففيه إتباعان .

(١) في الأصل و ي : فكسر .

(٢) في الأصل : فأن .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٩٢ .

(٤) هو الكسائي .

(٥) هو حمزة .

(٦) السِّيَر أمور الغزو جمع سيرة ، انظر طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ٧٩ ـ ٨٩ . وكتاب السِّيَر أحد كتب المصنفات الفقهية : . وقول المؤلف « لأن شبهة التبعية ... ولم يعتبرها الفقهاء ... إلخ » لم أعرف مراده .

(٧) زيادة من ب . وكان فيها « من مواضع » ولعل الصواب ماأثبت .

(٨) انظر مجمع البيان ٢ / ١٥ ، والبحر ٣ / ١٨٦ .

الوصيّة في التلاوة ؟ وهلا قال : من بعد دين أو وصيّة [يوصي][1] بها = فالجوابُ : إنّ « أو[2] » أبداً تفصيل لما أجمله قولهم « أحد الشيئين[3] » . ألا ترى أنك تقول : جاءني زيد أو عمرو ، فالمعنى : جاءني أحد الرجلين . فكذلك قولُه ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ في تقدير : من بعد أحد هذين الشيئين : الوصية أو الدين . ولو قال بهذا اللفظ لم يُدْرَ فيه الترتيبُ ، بل يجوز تقديم المؤخر وتأخير المقدم[4] .

وقُرِئَ ﴿ يُوصِي ﴾ و ﴿ يُوصَى ﴾[5] . فمن قرأ ﴿ يُوصِي ﴾ أي يُوصِي الميتُ . و ﴿ يُوصَى ﴾ بالفتح مُرَتّبٌ للمفعول[6] .

ومن كسر الأول وفتح الثاني أو فتح الأول وكسر الثاني[7] جمع بين

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر باب « أو » في شرح اللمع اللوح ١٠٢ / ٢ ـ ١٠٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٤٢٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، والمقتضب ١ / ١٠ ـ ١١ و ٢ / ٢٨ و ٣ / ٣٠١ ، والإيضاح ٢٨٥ ، ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، وحروف المعاني ١٣ ، ٥٠ ـ ٥١ ، والأزهية ١١١ ـ ١٢٣ ، وابن الشجري ٢ / ٣١٤ ـ ٣٢٠ ، وابن يعيش ٨ / ٩٧ ـ ١٠١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٩ ـ ٣٧٢ ، ورصف المباني ١٣١ ـ ١٣٤ ، والجنى الداني ٢٢٧ ـ ٢٣٢ ، والمغني ٨٧ ـ ٩٥ ، والهمع ٥ / ٢٤٧ ـ ٢٥١ ، والأضداد ٢٧٩ ـ ٢٨٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣ ـ ٥٤٥ ، والصاحبي ١٧٠ ـ ١٧٣ .

(٣) أو الأشياء في الخبر وغيره .

(٤) لكن المعنى في الآية غير المعنى في المثال الذي ذكره فهو في الآية « من بعد أحد هذين مفرداً أو مضموماً إلى الآخر ، وهذا كقولهم جالس الحسن أو ابن سيرين أي جالس أحدهما مفرداً أو مضموماً إلى الآخر ... » عن مجمع البيان . أما في المثال الذي ذكره فقد أثبتَّ المجيء لأحدهما دون الآخر وذهب عنك أيها هو .

(٥) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ﴿ يوصَى ﴾ بفتح الصاد في الحرفين : الآية ١١ هذه والآية ١٢ ، وقرأ حفص عن عاصم أولها بالكسر وفتح الثاني ، وقرأ الباقون بكسر الصاد فيهما . انظر السبعة ٢٢٨ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٦) أي مبني لما لم يسمّ فاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٦ .

(٧) لم يقرأ أحد بفتح الأول وكسر الثاني .

اللغتين . وخصّ حفص الثاني بالفتح دون الأول لمجاورة قوله ﴿ يُورَثُ ﴾ [١٢] وكسر الأول لمجاورة قوله ﴿ يوصيكم الله ﴾ .

٣ قوله تعالى : ﴿ وإنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً ﴾[1] [١٢]

انتصب ﴿ كلالة ﴾ على الحال من الضمير في ﴿ يُورَث ﴾ ، أي يورَثُ هو في هذه الحالة[2] .

٦ ﴿ ولَهُ أَخٌ أو أُخْتٌ ﴾[3] [١٢]

من أمٍّ . وذكر رجلاً وامرأة في قوله ﴿ وإنْ كان رجل يورَثُ كلالةً أو امرأة ﴾ ثم قال ﴿ وله ﴾ ولم يقل « ولهما » لِما تقدّم الآن[4] من أن التقدير :

٩ وإن كان أحد هذين يورَث كلالةً وله ، فـ « له » يعود إلى مدلول الكلام لا إليهما ؛ ألا تراه قال من بعد ﴿ ومَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أو إثْماً ثم يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً ﴾[5] [سورة النساء : ١١٢] ولم يقل « بها » لِما ذكرناه .

١٢ فأما قوله ﴿ إن يَكُنْ غَنِيّاً أو فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَى بِهِما ﴾[6] [سورة النساء : ١٣٥]

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٧ ، والبيان ١ / ٢٤٥ ، والبحر ٣ / ١٨٩ ، واللسان (كلل) . وعلى هذه الآية مدار المسألة الرابعة من المسائل العشر لأبي نزار انظر كلامه وردّ ابن بري عليه في سفر السعادة ٨١٢ ـ ٨١٩ .

(٢) و« كان » في هذا الوجه تامة وهو قول الأخفش والنحاس وغيرهما . وقيل ناقصة و﴿ يورث ﴾ خبرها ، و﴿ كلالة ﴾ حال ، أو انتصب من معنى الكلام انتصاب المصادر ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر الجواهر ٦١٠ ـ ٦١٣ ، ٧٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٢ ، وللفراء ١ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ، والبيان ١ / ٢٤٥ ، والبحر ٣ / ١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٤) يريد ماذكره في الصفحة السابقة من أن « أو » لأحد الشيئين ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها ثمّة . وانظر ما سيأتي ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥٨٨ ـ ٥٨٩ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٢٢ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١٠٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٣ ، والبيان ١ / ٢٦٩ ، والبحر ٣ / ٣٧٠ .

فكان[1] حقّه على القياس المتقدم : فالله أولى به ، لأن التقدير : إن يكن أحد هذين الرجلين فالله أولى به . ولكن لما جاز أن يقال[2] : جالس الحسنَ أو ابن سيرين ، فيجوز له مجالستُهما جميعاً = جاء ﴿ أولى بهما ﴾ على هذا التأويل والتقدير ؛ ومثله قول أبي ذُؤَيْب[3] :

٣

وكانَ سِيَّانِ ألا يَسْرَحُوا نَعَماً   أوْ يَسْرَحُوهُ بِها واغْبَرّتِ السُّوحُ

فقال : أو يسرحوه ، ولا يقال : سيّان زيدٌ أو عمرو ، وإنما يقال : سيّان زيد وعمرو ، ولا يقال : أو عمرو / . فجاء « أو يسرحوه بها » على قولهم : جالس الحسن أو ابن[4] سيرين .

٦

٣٧ / ١

(٤٣ / ١)

---

(١) كان في النسخ « وكان » محرفاً .

(٢) انظر للمصادر التي أحلنا عليها في ح ٢ ص ٢٩٥ ، والحجة ٢ / ١٩٩ ، والخصائص ١ / ٣٤٧ - ٣٤٩ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .

(٣) ديوان الهذليين ، القسم الأول ١٠٧ - ١٠٨ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٢ ، والخزانة ٢ / ٢٤٢ - ٣٤٥ و ٤ / ٤٢٥ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٠ - ٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٨٦ . وهو لهذلي في شرح اللمع اللوح ١٠٢ / ٢ والجواهر ٦١٠ . وهو بلا نسبة في الإيضاح ٢٨٥ ، والحجة ١ / ١٩٩ و ٤ / ٦٨ خك ، والبصريات ٢٤٧ ، والخصائص ١ / ٣٤٨ و ٢ / ٤٦٥ ، وابن الشجري ١ / ٦١ و ٢ / ٣١٥ ، وابن يعيش ٨ / ٩١ ، والمغني ٨٩ . وسيأتي ٤٥٧ ، ٥٨٩ .

ونبّه المؤلف فيما يأتي ٥٨٩ على أن البيت مركّب من مصراعي بيتين ، وهما :

وقال ماشيهمُ سِيّانِ سَيْرُكمُ   وأن تُقيموا به واغبرّتِ السُّوحُ

وكان مثلين ألا يسرحوا نَعَماً   حيث استرادت مواشيهمْ وتَسْريحُ

وعلى هذا لا شاهد فيه .

يسرحوا : يرعوا ، والنّعم : المال الراعي وأكثر ما يقع على الإبل ، والسُّوح جمع ساحة . وضمير « بها » قيل للسنة الجدبة التي دلت الحال عليها ، وقيل للبقعة التي وصفها بالجدب . واسترادت : رادت وطلبت المرعى . وانظر الخزانة وشرح أبيات المغني .

وقوله « وكان سيان ألا يسرحوا » سيان : اسم كان ، والمصدر المؤول من أن ومابعدها خبرها . وقيل كان شأنية واسمها مستتر فيها ، وسيان خبر مقدم والمصدر المؤول مبتدأ والجملة خبر كان ، ورجحه أبو علي واختاره ابن هشام وغيره .

(٤) في الأصل : وابن ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ ﴾[١] [١٦]

بتشديد النون وتخفيفها . فمن خفّف فعلى الأصل ، مثل قولك : الزيدان والعمران . ومن شدّد ـ وهو ابن كثير[٢] ـ فإن الأسماء المبهمة يسقط منها حرف في التثنية . ألا ترى أن « الذي » حقّه في التثنية « اللّذيان » ، فلما حذفت الياء جيءَ بنون فأدغم في النون ، ليفرَق بين المبهم وغيره . ومثله قراءة أبي عمرو : ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ ﴾[٣] [سورة القصص : ٣٢] بتشديد النون ، لِما ذكرنا . وإنما خصَّ ذانك[٤] أبو عمرو من جملة المبهمات ، لأن الحذف أَلْزَمُ لـ « ذا » ، ألا ترى أنها لا تُرَدُّ في التحقير ، لأنك تقول في تحقير « ذا » : « ذَيَّا » ، وتُرَدّ في « الذي » فتقول « اللذيّا » ، وقياس « ذيّا » : « ذَيَيّا » فحذف العين[٥] .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْآنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾[٦] [١٨]

---

(١) انظر الحجة ٣ / ٢٥٢ ـ ٢٥٥ خك ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠ ، والبيان ١ / ٢٤٦ ، والبحر ٣ / ١٩٧ .

(٢) انظر السبعة ٢٢٩ ، والتيسير ٩٤ ـ ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٢٣ .

(٤) في الأصل و ب : ذلك ، والصواب ما أثبت من ي .

(٥) لأن أصله« ذا » فلما صغروه زادوا في آخره ياء ليتم بناء التصغير ثم زادوا ألفاً في الآخر بدل ضمة الفاء في التصغير وأدخلوا ياء التصغير ثالثة فصار « ذاييّاً » فوجب فتح ما قبل ياء التصغير ، فانقلبت الألف لتحركها ياء ولم تقلب واواً ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في المتكنة فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واواً لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضُوَيْرِب فصار « ذَيَيّا » وذلك مستثقل فحذفوا العين . عن ابن يعيش والرضي .

انظر تصغير الأسماء المبهمة في الكتاب ٢ / ١٣٩ ـ ١٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٧ ـ ٢٩١ ، وابن يعيش ٥ / ١٣٩ ـ ١٤١ ، وشرح الشافية ١ / ٢٨٤ ـ ٢٨٩ ، واللسان (ذا) .

(٦) انظر الجواهر ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٢ ـ ٤٠٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢ ، والبيان ١ / ٢٤٧ ، والبحر ٣ / ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، والمغني ٧٧٧ ، والتبيان ١ / ٣٤٠ .

في موضع قوله ﴿ الذين يموتون ﴾ قولان :

أحدهما[1] : أنه جرّ عطف على قوله ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [١٨] أي ليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا للذين يموتون . فيكون الوقف على هذا [على[2]] قوله ﴿ وهم كفار ﴾[3] .

ومن قال : إن قوله « ولَلَّذِينَ يموتون » لام الابتداء[4] = كان « الذين » مرفوعاً بالابتداء ، وكان قوله : ﴿ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا ﴾ [١٨] خبراً ، ويكون الوقف على هذا على قوله ﴿ الآنَ ﴾[5] فتكون المراقبة قائمةً بين هذا وبين[6] قوله ﴿ وهم كفار ﴾ .

---

(١) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو الوجه .

(٢) زيادة مني .

(٣) عزا الداني هذا الوقف إلى نافع وأحمد بن جعفر الدينوري ، وردَّه لأن « أولئك » إشارة إلى المذكورين قبل . وقد نصَّ أصحاب الوقف على أن التام قوله ﴿ عذاباً أليماً ﴾ [١٨] . انظر : إيضاح الوقف ٥٩٠ ، والقطع ٢٤٨ ، والمكتفى ٢١٨ ، ومنار الهدى ٧٦ .

(٤) هذه عبارته ، ويريد أن من جعل اللام في ﴿ ولا الذين ﴾ لام الابتداء والألف زائدة في الرسم كان الذين الخ .

(٥) الوقف على ﴿ الآن ﴾ قول الأخفش وأحمد بن جعفر الدينوري . والظاهر أنهما يذهبان إلى ماذكره المؤلف وتابعه صاحب البيان ، وذكره العكبري وصاحب منار الهدى من أن اللام في « ولا » لام الابتداء والألف زائدة . ولا أعرف أحداً نصَّ على القراءة بذلك . وردَّه ابن هشام قال « ويدفعه أن الرسم « ولا » ... ويمكن أن يــدّعى لهما [يعني الأخفش والعكبري] أن الألف في « لا » زائدة ... والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ماقبلها أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخّرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر .... وحملُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد » .

(٦) كذا عبارته بتكرير « بين » ، وسيتكرر مثل هذا في كلامه (انظر فهرس مسائل العربية ، ومقدمة التحقيق) ، وهو وهمٌ لأن « بين » توجب الاشتراك ، والشركة لاتكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعداً ، فإن أضفتها إلى واحد وعطفت عليه بالواو جاز ؛ فصحة العبارة : « بين هذا وقوله .. » . انظر درة الغواص ٧٩ ـ ٨٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٨ .

قوله تعالى : ﴿ لايَحِلُّ لَكُم أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً ﴾[1] [١٩]
و ﴿ كُرْهاً ﴾[2] لغتان ، بالفتح والضم[3] .

٣ وقولُه ﴿ ولا تَعْضِلُوهُنَّ ﴾[4] [١٩]
يجوز أن يكون نفياً منصوباً بالعطف على قوله ﴿ أن ترثوا النساء ﴾ ؛ فلا يجوز الوقف[5] على قوله ﴿ كرهاً ﴾ .

٦ ويجوز أن يكون « لا » نهياً ، و « تعضلوهّن » جزمٌ بـ « لا » ؛ فيجوز حينئذ أن تقف[5] على قوله ﴿ كرهاً ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وبَنَاتُكُمْ وأَخَوَاتُكُمْ
٩ وعَمَّاتُكُمْ وخَالاتُكُمْ وبَنَاتُ الأَخِ وبَنَاتُ الأُخْتِ وأُمَّهَاتُكُمُ الّلاتي أَرْضَعْنَكُمْ وأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُم ورَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُم اللّاتي دَخَلْتُم بِهِنَّ فإن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ
١٢ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُم وحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُم وأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إلاّ ماقَدْ سَلَفَ إنَّ اللهَ كانَ غَفُوراً رَّحِيماً . والمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاّ ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم وأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكُم أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ [٢٣ ـ ٢٤]

(١) انظر الحجة ٣ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٣ ، والبحر ٣ / ٢٠٢ .
(٢) قرأ بالضم حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٢٩ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .
(٣) هذا قول الأخفش والكسائي والزجاج وأبي علي وغيرهم . وذهب الفراء إلى أن الكره بالضم ما أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك غيرك عليه ، وتابعه ابن قتيبة ، وذكر القولين ابن السكيت وغيره . انظر إصلاح المنطق ٩٠ ، وتهذيبه ٢٢١ ، وأدب الكاتب ٣٠٨ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٢ ، وابن الشجري ١ / ١٧٧ .
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤ ، والبيان ١ / ٢٤٧ ، والبحر ٣ / ٢٠٤ .
(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٩٥ ، والقطع ٢٤٨ ، والمكتفى ٢١٨ ـ ٢١٩ ، ومنار الهدى ٧٦ .

لا يجوز[1] الوقفُ من أوله إلى قوله ﴿ غير مسافحين ﴾ . ولكنّه أحسنُ قليلاً على قوله ﴿ كتابَ الله عليكم ﴾ فيمن قرأ ﴿ وأَحَلَّ ﴾ بفتح الهمزة[2] .

وإنما لم يجز الوقف إلى ثَمَّ[3] ، لأن قوله ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ ٣ معطوفٌ على قوله ﴿ أمهاتكم ﴾[4] .

ولا يجوز الوقف أيضاً على قوله ﴿ إلا ما ملكت أيمانكم ﴾[5] لأن قوله ﴿ كتابَ الله ﴾ منصوب بما دلَّ عليه ﴿ حرِّمت ﴾ ، لأن معناه : كُتِب ٦ ذلك[6] .

---

(١) كان في الأصل و ي : قوله تعالى حرمت لا يجوز ، وفي ب قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم لا يجوز . فأتممت الآية .

(٢) قرأ (وأحلّ) بفتح الهمزة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأ هؤلاء بالضم . انظر السبعة ٢٣١ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ . وانظر الحجة ٣ / ٢٦٢ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠ ، والبيان ١ / ٢٤٩ ، والبحر ٣ / ٢١٦ .

وقد نصَّ أصحاب الوقف على أن الوقف على ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ تامّ ولم يخصصوا ذلك بإحدى القراءتين . انظر إيضاح الوقف ٥٩٦ ، والقطع ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، والمكتفى ٢١٩ ، ومنار الهدى ٧٦ .

وكأن المؤلف يرى أن « أحلّ » بفتح الهمزة معطوف على مادل عليه ﴿ حرّمت ﴾ وهو « كتب » أي كتب وأحلّ ، وهو ماصرّح به الزمخشري في الكشاف ١ / ٥١٨ ، وردّه أبو حيان ونصّ أنه معطوف على ﴿ حرمت ﴾ وهو ما أجمعوا عليه في قراءة من قرأ « أُحلّ » بالضم .

(٣) قد أجازوا غير النحاس الوقف على ﴿ ماقد سلف ﴾ وهو حسنٌ أو كاف ، ونصوا غير ابن الأنباري على جواز الوقف على ﴿ أمهاتكم ﴾ وهو غير تام لأن ما بعده معطوف عليه ولكنه وقف مفهوم المعنى وكذا ما بعده وهو الكافي ، وهو قول أبي حاتم .

(٤) وأجاز ابن الأنباري والأشموني الوقف على ﴿ رحيماً ﴾ وهو تام ، قال الداني : وليس كذلك لأن قوله ﴿ والمحصنات ﴾ نسق على أول الآية ، فكأنه وقف كاف عنده .

(٥) قد أجازوا الوقف عليه ، وهو تام عند الأخفش وحسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني .

(٦) انظر المصادر السالفة وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ١ و ٥٧ / ١ مكرر .

ورُوِي عن الكسائي ﴿ والمُحْصَنات ﴾ و﴿ المُحْصِنات ﴾ في جميع التنزيل بالكسر والفتح ، إلا قوله ﴿ إن الله كان غفوراً رحيماً . والمحصَنات من النساء ﴾ فإنه فتحه ووافق الجماعة[1] . وإنما وجب فتحُه ههنا ، لأن المراد بها ذواتُ الأزواجِ[2] اللاتي أَحْصَنَهُنّ أزواجُهن ، [فينبغي[3]] أن يقرأ ﴿ محصنات ﴾ بفتح الصاد . وفي سائر القرآن يراد بـ « المحصنات » الحرائر اللاتي أَحْصَنّ نفوسهن[4] فهنّ محصِنات ومحصَنات جميعاً .

وقال الكسائي أيضاً في نصب ﴿ كتابَ الله عليكم ﴾[5] : إنّ التقدير : عليكم كتابَ الله ، كما تقول : عليك زيداً ، أي احفظ زيداً . قال : ومثله قولُ الراجز[6] :

---

(١) هكذا في النسخ ، وهو خطأ غريب . فقد قرأ الكسائي « المحصَنات » بفتح الصاد في هذه وحدها ، وسائر القرآن بكسر الصاد ، وقرأ الباقون في كل القرآن بفتح الصاد ، فوافق الكسائي الجماعة في هذا الحرف وحده . انظر السبعة ٢٣٠ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ . وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، والحجة ٣ / ٢٥٨ ـ ٢٦١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠ ، والبحر ٣ / ٢١٤ .

(٢) عن علي وابن عباس وابن مسعود وغيرهم . انظر تفسير الطبري ٥ / ٢ ـ ٧ ، والقرطبي ٥ / ١٢١ ـ ١٢٣ ، وابن كثير ٢ / ٢٢٣ ـ ٢٢٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٨ ، والمصادر السالفة .

وقيل : هن العفائف ، وقيل الحرائر . وأصل الإحصان المنع ، والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف والحرية والتزويج ، قال الإمام الطبري : « ... فواجب أن يكون كل محصنة بأي معاني الإحصان كان إحصانها حراماً علينا سفاحاً أو نكاحاً إلا ما ملكته أيماننا منهن بشراء كما أباحه كتاب الله جل ثناؤه أو نكاح على ما أطلقه لنا تنزيل الله ... » ا هـ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معنى الإحصان في الحاشية ٢ .

(٥) انظر الجواهر ١٢٣ ، ١٥٢ ، ٢٨٠ ، ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١ ، والبيان ١ / ٢٤٩ ، والبحر ٣ / ٢١٤ ، والكتاب ١ / ١٩١ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، والإيضاح ١٦٦ ، والمسائل المنثورة ٩ ، والحجة ٢ / ٣٣٣ ، والحلبيات ٣٠٣ ، والمحتسب ١ / ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وابن يعيش ١ / ١١٧ ، والإنصاف ٢٢٨ ـ ٢٣٥ المسألة ٢٧ .

(٦) وهو أحد بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم فيما ذكره الغندجاني في إصلاح ما غلط فيه النمري ٧٦ ـ ٧٧ ، وتمثلت بها جارية أنصارية في خبر اقتصه ابن إسحق في السيرة ٣ / ٣٢٥ ، ونقل البغدادي عن=

يـــا أيُّهــــا المَــــائِـــحُ[1] دَلْــوِي دُونَكَــــا
إنِّي رَأَيْتُ النَّـــــاسَ يَحْمَـــــــدُونَكا

أي دونك دلوي . وانتصابُه عندنا على المصدر[2] / دون التقديم والتأخير ، لأنه ٣ ٣٧ / ٢
لا يجوز في قولك « عليك زيداً » زيداً عليك ، لأنه ضعُف عملُ « عليك » ، (٢ / ٤٣)
ولا يجوز التصرّف فيه بالتقديم والتأخير كما يجوز في الفعل[3] .

قوله تعالى : ﴿ وأمّهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم الَّلاتي دخلتم بهنَّ ﴾ . ٦

=العباب (ميح) أنها جارية من بني مازن . انظر الخزانة ٣ / ١٥ ـ ١٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٧٥ ـ ٢٧٧ .

وهما بلا نسبة في الجواهر ١٥٢ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ١ (الأول) ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٣٢ ، وأمالي القالي ٢ / ٢٤٤ ، وملحقات أمالي الزجاجي ٢٣٧ ، وابن يعيش ١ / ١١٧ ، والإنصاف ٢٢٨ ، ٢٣٤ .

والشاهد في البيت الأول على مذهب الكسائي ـ وهو مذهب أصحابه من الكوفيين غير الفراء ـ نصب « دلوي » باسم الفعل المؤخر « دونك » . ولم يجز ذلك البصريون والفراء من الكوفيين وذهبوا إلى أن « دلوي » مرفوع على أنه مبتدأ والخبر « دونك » وهو قول المؤلف وابن هشام ، وذهب الأكثرون إلى أنه خبر ابتداء مضمر وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقهما ، وأجازوا أن يكون منصوباً بشيء مضمر على الإغراء .

(١) في الأصل « الماتح » . والمائح : الذي ينزل في البئر إذا قل الماء فيملأ الدلو ، وقد أنشد أصحاب اللغة هذا البيت شاهداً على ذلك ، انظر الجمهرة ٢ / ١٩٧ ، والجمل ٨٢٠ ، واللسان والتاج (ميح) والمصادر السالفة . فأما الماتح فالذي يقوم على رأس البئر فيجذب الدلو ، ولكليهما وجه ، فأثبت ما في ي و ب وهو ما عليه أكثر المصادر واستشهاد أصحاب اللغة ، ووقع « الماتح » في الجواهر ١٥٢ ، والعقد ٥ / ٢١١ .

(٢) وهو قول سيبويه والمبرد والفراء وأبي علي وغيرهم . وانفرد الكسائي فيما أعلم بمذهبه . وأجاز الفراء والنحاس أن ينصب بشيء مضمر قبله . وعزا صاحب الإنصاف قول الكسائي إلى الكوفيين عامة وهو وهم ، فهذا الفراء لا يجيزه .

(٣) هذا قول البصريين والفراء من الكوفيين .

تحريمُ أمَّهات النساء مطلَق غير مقيَّد بشيء[١] عند عامة الفقهاء[٢] . وقال قوم[٣] : بل هو مقيَّد بالدخول ببناتهنّ ، وزعموا أنّ قوله ﴿ الَّلاتي دخلتم بهنَّ ﴾ وصفٌ لـ ﴿ نسائكم ﴾ من قوله ﴿ وأُمهات نسائكم ﴾ ، و ﴿ نسائكم ﴾ التي[٤] انجرَّت بـ « مِنْ » في قوله ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم الّلاتي دخلتم بهنّ ﴾ فـ « اللاتي » صفة لـ « النساء » الأولى والثانية عندهم ، فالدخول شرط في النساءين عندهم . وهذا غلطٌ منهم[٥] لأن النساء في قوله ﴿ وأمهات نسائكم ﴾ جرّ بالإضافة ، والنساء من قوله ﴿ من نسائكم الّلاتي ﴾ جرّ بـ « من » فقد اختلف جرّاهما بعاملين مختلفين فلا يجوز جمعهما في صفة واحدة[٦] . فينبغي أن يكون « اللاتي » صفة لـ « النساء » المجرورة بـ « من » دون « النساء » المجرورة بالإضافة . فالرَّبيبَةُ تحرم بشرط الدخول بأمّها[٧] ، وأمُّ المرأة تحرم بنفس العَقْد لا بالدخول ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ ومَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُم طَوْلاً أَن يَنكِحَ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ ﴾ [٢٥]

---

(١) وهو مايسميه أهل العلم « المُبْهَم » أي لاباب فيه ولاطريق إليه لانسداد التحريم وقوته ، وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات ، عن القرطبي .

(٢) انظر تفسير الطبري ٤ / ٢١٩ ـ ٢٢٤ ، والقرطبي ٥ / ١٠٥ ـ ١٠٧ ، وابن كثير ٢ / ٢١٧ ـ ٢١٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٣ ، والإفصاح عن معاني الصحاح ٢٨٢ ، وزاد المسير ٢ / ٤٧ .

(٣) منهم ابن عباس وابن عمر وجابر وابن الزبير وزيد . وروى هذا القول عن علي عليه السلام خلاس بن عمرو الهجري ، قال القرطبي : وحديثه عن علي لا تقوم به حجة ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة . وانظر مجمع البيان ٢ / ٢٩ ، والميزان في تفسير القرآن للطباطبائي ٤ / ٢٦٤ ، ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .

(٤) كان في النسخ : اللاتي ، والصواب ما أثبت .

(٥) زاد بعده الناسخ في الأصل : « عندهم » وهو سهو منه .

(٦) انظر مجمع البيان ونقل صاحبه كلاماً للزجاج منه أخذ المؤلف ، وانظر القرطبي .

(٧) انظر المصادر السالفة في ح ٢ . والربيبة : بنت زوج الرجل من غيره .

هذه الآية يحتجّ بها الشافعي في مسألة من الفقه . وذلك أنّ الرجل إذا أراد أن يتزوج أَمَةً لا يجوز له ذلك عنده إلا بسببين اثنين[1] :

أحدهما : أن يكون الرجل لايكون له ما يكون قدرَ مهر الحرّة . ٣

والثاني : أن يخاف العنت ، وهو الزّنى .

فيقول في قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ﴾ : طَوْلاً أي لعدم الطول ، أي المال[2] . فيكون في الآية تقديمٌ ٦ وتأخيرٌ وحذفُ مضاف .

وعندنا يجوز له التزوج بالأمة وإن وجد مهر المرّة[3] . وإنما ذكر الله تعالى هذا ، لأنه خارج مخرج العادة ، لأن الغالب أن الإنسان لا يرغب في الأمة إلا ٩ بعد العجز عن مهر الحرة . و « الطَّوْل » في الآية عندنا مصدر من طلتُ الجبل أَطُولُه : إذا علوتَه ، من قول الفرزدق[4] :

---

(١) انظر أحكام القرآن للشافعي ١٨٧ ـ ١٨٨ ، والأم ٥ / ٩ ـ ١٠، والإفصاح عن معاني الصحاح ٢٨٣ ، وزاد المسير ٢ / ٥٨ ـ ٥٩ ، وتفسير الطبري ٥ / ١١ ـ ١٣ ، والقرطبي ٥ / ١٣٦ ـ ١٣٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٢ ـ ٥٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣ ـ ٣٤ .
وما قاله الشافعي هو قول أحمد ومالك أيضاً .

(٢) لم أجد عبارة الشافعي كما ذكر المؤلف . وقد فسّر الشافعي الطول بالمال ، وعبارته « ولايحل نكاح الأمة إلا بأن لا يجد الحر بصداق أمة طولاً لحرة ... » فـ « طولاً » مفعول به . وقد أجاز بعضهم أن ينصب « طولاً » على أنه مفعول له ، وهو ماذكره المؤلف عن الشافعي .
وقد اختلف في الطول فقيل السعة والغنى ، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم ، والمراد به القدرة على المهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك في المدونة ، ومن ههنا فسره الشافعي بالمال ، وقيل غير ذلك .

(٣) وهو مذهب أبي حنيفة . وقول المؤلف « وعندنا » يريد الحنفية .

(٤) تقدّمه إلى عزو البيت إلى الفرزدق ابن الأنباري في الزاهر ٢ / ١٠٣ ، وتلاه العكبري في التبيان ١ / ٣٤٨ ، وأبو حيان في البحر ٣ / ٢٢٠ ، وليس البيت له . والبيت لرياح بن سُنَيْح الزنجي (ويقال سنيح بن رياح) في الكامل ٨٦٢ ، ونقائض جرير والأخطل ٨٨ ، والحماسة البصرية ١ / ١٨٠ ، وشرح ديوان جرير ٢١٥ ، واللسان (طول) . وهو من كلمة يجيب بها جريراً أنشد=

... ... طَالَتْ فلَيْسَ تَنَالُه[1] الأوْعَالا[2]

أي علت . وهو منصوب مفعول « يستطعْ » ، و« أن » من قوله ﴿ أن ينكح المحصنات ﴾ مع الفعل مفعول « طَوْل »[3] ، والتقدير : ومن لم يستطع منكم اعتلاءً على نكاح المؤمنات وقدرةً ؛ فليس في الآية حذف ولاتقديم ولاتأخير .

٣

قوله تعالى :﴿ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ﴾[4][٢٥]

أي في الولادة والنَّسل[5] . وهذه اللفظة تُستعمَل في هذا المعنى ، وتستعمل أيضاً في معنى الولاية والمودّة ، كقوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ ﴾[6] [سورة التوبة : ٦٧] أي بعضهم يوالي بعضاً[7] ، ألا تراه قال في وصف

٦

=أبياتاً منها المبرد في الكامل وصاحب الحماسة البصرية وابن بري ، والجاحظ في كتاب فخر السودان على البيضان (رسائل الجاحظ ١ / ١٩٠ ـ ١٩١) ولم يرد البيت فيما أنشده الجاحظ . وهو بلا نسبة في شرح المفضليات للأنباري ٤٠٥ ، والمخصص ١٤ / ١٧٨ ، والقطع ٢٢٢ ، والبيان ٢ / ٣٥٦ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ٢ / ٣٥٦ وهو مما أنشده المازني .

(١) كذا في النسخ ، والصواب والرواية « تَنَالُها » .

(٢) صدره : إنَّ الفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ عادِيَّةٌ ويروى « صخرة ململومة » .

(٣) هذا قول أبي علي في التذكرة فيما ذكر أبو حيان في البحر ٣ / ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، وتابعهما صاحب البيان ١ / ٢٥٠ ، وذهب الأخفش والنحاس ومن وافقهما إلى أن طولاً مفعول يستطع وأن ومابعده منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : طولاً إلى أن ينكح . انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، والبحر ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، والحجة ١ / ١٢٧ ـ ١٢٨ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤ ، والبحر ٣ / ٢٢١ ـ ٢٢٢ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٣ ، والقرطبي ٥ / ١٤١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٤ .

(٥) انظر الحجة ومجمع البيان والبحر والقرطبي ومجمع التفاسير ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٨ ـ ٥٠ ، وتفسير الطبري ١٠ / ١٢٠ ـ ١٢٣ ، والقرطبي ٨ / ١٩٩ ، ٢٠٣ ، وابن كثير ٤ / ١١٣ ـ ١١٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ١٥٣ ـ ١٥٦ .

(٧) على الشرك والنفاق . وأصل معنى هذه العبارة أعني بعضكم أو بعضهم من بعض هو تشابههم في الشيء كأبعاض الشيء الواحد فهم صنف واحد وأمرهم واحد . فقوله تعالى في هذه السورة ﴿ بعضكم من بعض ﴾ أي أنتم صنف واحد متشابهون في الولادة والنسل فكلكم لآدم ونسبكم منه . وقوله في سورة التوبة ﴿ بعضهم من بعض ﴾ أي هم صنف واحد وأمرهم واحد فهم=

المؤمنين : ﴿ والمُؤْمنُون والمُؤْمنَاتُ بعْضُهُم أولياءَ بعْض ﴾[1] [سورة التوبة : ٧١] ،

وقال النابغة[2] : / ١ / ٣٨

إذا حَاوَلْتَ في أَسَدٍ فُجُوراً فإنِّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتَ مِنِّي (٤٤ / ١)

ومنه قوله عليه السلام : « سَلْمَانُ مِنَّا »[3] أي من ولايتنا ومَوَدَّتِنا .

قوله تعالى :﴿ فَإِذَا أَحْصَنَّ ﴾[4][٢٥]

و ﴿ أُحْصِنَّ ﴾[5] ٦

فمعنى ﴿ أَحْصَنَّ ﴾ : تزوّجن[6] ، أي أَحْصَنَّ أنفسَهن بالتزوّج .

و ﴿ أُحْصِنّ ﴾ [أي[7]] زُوِّجْن بأن أُحْصِنَّ بالتزوّج[8] .

=متشابهون في الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف . أفدته من كلام الزجاج والطبري . فما ذكره المؤلف من معنى الولاية والمودة يتخصل مما ذكرت .

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٢) الذبيانيُّ د . ق ٤٤ / ١٤ ص ١١٩ (صنعه ابن السكيت) ق ٢٣ / ١٤ ص ١٢٧ (صنعة الأعلم) . وهو في الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، وإيضاح الوقف ٢٦٠ ، والحجة ١ / ١٢٨ .

(٣) أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١ / ٥٤٠ في ترجمة سلمان من طريق ابن أبي فديك عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، قال الذهبي : كثير متروك . وعلق عليه الشيخ شعيب الأرناؤوط قال : « أخرجه ابن سعد ٤ / ١ / ٥٩ ، والحاكم ٣ / ٥٩٨ كلاهما من طريق ابن أبي فديك عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ، وقال الذهبي : سنده ضعيف . » اهـ وروي من قول علي عليه السلام ، انظر الكامل ١٣٧٣ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٥٤١ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٠٧ ، والحجة ٣ / ٢٦٣ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤ ، والبحر ٣ / ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٤ ـ ١٦ ، والقرطبي ٥ / ١٤٣ ـ ١٤٤ ، وابن كثير ٢ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٤ .

(٥) قرأ ﴿ أَحْصَنّ ﴾ بفتح الهمزة والصاد حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد . انظر السبعة ٢٣١ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٦) عن عاصم الجحدري ، قال النحاس « وهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة » . وقيل : أسلمن ، عن ابن مسعود والسدي والشعبي .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والحسن وقتادة . قال أبو حيان : « ومن بناه للمفعول فهو ظاهر جداً على أنه أريد به التزوج ، ويقوى حمله مبنياً للفاعل على هذا المعنى أي أحصن أنفسهن بالتزويج » اهـ .

قوله تعالى :﴿ والَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُم ﴾[1][٣٣]

و﴿ عَقَدَتْ ﴾[2] واحدٌ . أي عَاقَدَتْهم أيمانكم[3] أي عاهدتهم ، ﴿ فَآتُوهُم
٣ نَصِيبَهُم ﴾ .

وهذه الآية منسوخة بآية الميراث[4] ، لأن الرجل كان يحالف الرجل
ويعاهده أنّه إن مات قبله فمالُه لصاحبه ، في ابتداء الإسلام ؛ فنسَخ ذلك
٦ قوله : ﴿ يوصيكم الله .... ﴾ الآيات [سورة النساء : ١١ ـ ١٢] .

قوله تعالى : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾[5][٣٤]

---

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٢ ، والحجة ٣ / ٢٦٨ ـ ٢٦٩ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٤١ ، والبحر ٣ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

(٢) قرأ ﴿ عقدت ﴾ بلا ألف عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ عاقدت ﴾ . انظر السبعة ٢٣٣ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٣) والتقدير : عاقدت حلفهم أيمانكم ، فحذف المضاف وهو الحلف ، فصار « عاقدتهم » ثم حذف المفعول ، عن أبي علي . وكذا القراءة الأخرى ، وقيل في التقدير غير ذلك .

(٤) عزا النحاس هذا القول إلى الحسن وقتادة . وقيل هي منسوخة بآية الأنفال : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ [سورة الأنفال : ٧٥] ، روي هذا عن ابن عباس وقتادة والحسن وهو الذي أثبته أبو عبيد في « الناسخ والمنسوخ » وروي عن غيرهم . وروي عن ابن عباس أنها منسوخة بالآيتين آية المواريث في النساء وآية الأنفال .

وقيل هي محكمة غير منسوخة ومعنى ﴿ فآتوهم نصيبهم ﴾ أي نصيبهم من النصرة والنصيحة والرفادة ، عن مجاهد والسدي وروي عن ابن عباس أيضاً .

انظر تفسير الطبري ٥ / ٣٣ ـ ٣٧ ، والقرطبي ٥ / ١٦٥ ـ ١٦٦ ، وابن كثير ٢ / ٢٥١ ـ ٢٥٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٣ ، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، والناسخ والمنسوخ لابن سلامة بهامش أسباب النزول للواحدي ١٣٢ ـ ١٣٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٣٠ .

(٥) انظر الجواهر ٤١٧ ، ٤٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢ ، والبيان ١ / ٢٥٢ ، والبحر ٣ / ٢٤٠ ، وشواذ ابن خالويه ٢٦ ، والمحتسب ١ / ١٨٨ .

« ما » ههنا مصدرية ، أي : بحفظ الله . وإن شئت كان بمعنى « الذي » أي بالشيء الذي حفظه الله .

وكنت قد شرطتُ ألاّ أتكلّم فيما خرج عن قراءة أئمة الأمصار[1] ، ولكني أُحْوِجْتُ هنا إلى توجيه قراءة أبي جعفر[2] ﴿ بما حفظ اللهَ ﴾ بالنصب[3] ، لأنّ النُحاة الجِلّة أخطؤوا في توجيهه وذلك لأنهم جعلوا « ما » مصدرية ههنا ، وزعموا أنّ التقدير : بحفظهن الله[4] ، أي طاعةَ الله . وهذا وإن كان في المعنى صحيحاً ، فهو خطأ من جهة الصناعة ؛ لأنّ « ما » إذا كانت مصدرية كانت حرفاً[5] ، وإذا كانت حرفاً لم يكن في « حفظ » ضمير يعود إليه ، فيبقى « حفظ » بلا فاعل والفعل لابدّ له من الفاعل . فوجب أن يكون « ما » بمعنى « الذي »[6] ويكون التقدير : بالشيء الذي حفظ طاعةَ الله[7] ، فيعود إلى « ما » ضمير هو فاعل لـ « حَفِظ » لأنه اسم . [ولم نَرَ [شيئاً] في التنزيل والشعر والكلام جاء فيه « ما » التي للمصدر وُصِلَت بالفعل المجرّد لا فاعل معه بَتّةً ؛

---

(١) يريد القرّاء السبعة أئمة الأمصار الذين ذكر قراءاتهم ابن مجاهد في كتابه . انظر ما قاله ص ٣ .

(٢) هو يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة .

(٣) انظر النشر ٢ / ٢٤٩ والمصادر السالفة .

(٤) أجازه النحاس ، وهو قول ابن خالويه ، قال أبو علي : « وهذا يصحّ لو كان لفظ التلاوة : بما حفظن الله » .

(٥) هذا قول الجمهور . وذهب الأخفش إلى أن « ما » المصدرية اسم ، وعزي هذا القول إلى ابن السراج والرماني والمازني وجماعة من الكوفيين ، وعزاه الرضي والسيوطي إلى المبرد ، وهو غلط عليه ، فالمبرد ضعّف مذهب الأخفش ورأى أن القياس والصواب أنها حرف . انظر « ما » المصدرية في الكتاب ١ / ٣٦٧ ، ٣٧٧ ، ٤١٠ ، ٤٧٦ ، والمقتضب ٣ / ١٩٧ ـ ٢٠٠ ، والبغداديات ٨١ ـ ٨٥ ، والجمل ٣٢١ ، وحروف المعاني ٥٤ ، والأزهية ٨٣ ـ ٨٨ ، ورصف المباني ٣١٣ ـ ٣١٥ ، والجنى الداني ٣٣١ ـ ٣٣٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٢ ، ٥٤ ، ٣٨٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٤٢ ـ ١٤٣ ، والمغني ٣٩٩ ـ ٤٠٣ ، والهمع ١ / ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

(٦) وهو قول الفراء وأبي علي وابن جني وغيرهم ، وهو أحد قولي النحاس .

(٧) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

قال عز من قائل : ﴿ بما كانُوا يَكْذِبُون ﴾[1] [سورة البقرة : ١٠] أي بكذبهم ، ولم يَعْرَ ﴿ كانوا ﴾ عمّا يقتضيه ؛ وقال : ﴿ فاليوم نَنْسَاهُم كما نَسُوا ﴾[2][سورة الأعراف : ٥١]
٣ أي كنسيانهم ، ولم يَعْرَ ﴿ نسوا ﴾ عن الفاعل ؛ وقال ﴿ سلام عليكم بما صَبَرْتُم ﴾[2] [سورة الرعد : ٢٤] ولم يَعْرَ ﴿ صبرتم ﴾ عن الفاعل][3] .

فإن قيل : فاجعل « ما » مصدرية ، واجعل فاعل « حفظ » ضمير
٦ « الغَيْب » لأن الغيب يُراد به الزوج ، أي يحفظن الغيب والأزواجَ بحفظ الأزواج طاعةَ الله = قلنا : الغَيْب مصدر كـ « الخَصْم » ، فإذا عُبّر به عن الأزواج كان الكناية عنه بلفظ الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ وهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْم إِذْ
٩ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ ﴾[4] [سورة صٓ : ٢١] ، ألا ترى أنه قال ﴿ تَسَوَّرُوا ﴾ فكذلكَ ههنا وجب أن يكون : بما حفظوا اللهَ .

قوله تعالى :﴿ إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ مَنْ كانَ مُخْتَالاً فَخُوراً . الَّذِينَ
١٢ يَبْخَلُونَ ﴾[5][٣٦ - ٣٧]

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢١ ـ ٢٢ .

(٢) انظر الجواهر ٤٨٠ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٣ / ١ و١٢٦ / ٢ و١٥٣ / ٢ .

(٣) زيادة من ب ، وكان فيها : « ولم نر في التنزيل ... جاء فيه ما إلى المصدر » فزدت لفظ « شيئاً » وجعلت « إلى المصدر » « التي للمصدر » ولعله الصواب . وكان فيها أيضاً بعد قوله « .. كما نسوا » : « مانزله [كذا] أن تقول : ائتني بعدما تقول ذلك القول أي كنسيانهم » وجعل الناسخ في أول هذه العبارة « لا » وكررها فوق « يقول » و « بعدما » لكنها تشبه الرقم « ٧ » وكتب في آخرها « إلى » . يريد أن هذه العبارة زائدة ينبغي حذفها . ولعل هذه العبارة بعض كلام للمؤلف سقط من النسخة التي ينقل عنها . فقوله « ائتني بعدما تقول ذلك » مما ورد في كلامهم على « ما » المصدرية .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ٧٩٠ ، ومجمع البيان ٤ / ٤٧٠ ، والبحر ٧ / ٣٩١ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٦ ـ ٤١٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥ ، والبيان ١ / ٢٥٣ ، والبحر ٣ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨ . وقد أجازوا ما ذكره المؤلف في الآية وفيها أقوال أخر .

قيل : ﴿ الذين ﴾ في موضع النصب لأنه بدلٌ من قوله ﴿ من كان ﴾ .
فعلى هذا لا يجوز الوقف[1] على قوله ﴿ فخوراً ﴾ .

٣ وكذلك يكون قوله ﴿ والَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم ﴾ [٣٨] إذا كان معطوفاً على ﴿ الذين يبخلون ﴾ لم يجز الوقف[1] من قوله ﴿ إنّ اللهَ لايُحِبُّ ﴾ إلى قوله ﴿ ولا باليَوْمِ الآخِرِ ﴾[2] [٣٨] .

٦ فأما من قال : إن قوله ﴿ الذين يبخلون ﴾ خبر مبتدأ مضمر على تقدير : هم الذين يبخلون = وقف[3] [على قوله[4]] ﴿ فخوراً ﴾ ووقف [على[4]] قوله ﴿ من فضله ﴾ [٣٧]

٩ وإن جعل ﴿ والذين ينفقون أموالهم ﴾ جرّاً بالعطف على قوله ﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [٣٧] لم يقف [على قوله[4]] ﴿ مُهيناً ﴾ [٣٧] . وإن جعله خبر مبتدأ على تقدير : وهم الذين ينفقون = وقفَ [على قوله[4]] ﴿ مهيناً ﴾ .

٣٨ / ٢ (٤٤ / ٢) وقيل : إن قوله ﴿ الذين يبخلون ﴾ مرفوع بالابتداء / ، وخبره ﴿ إنّ اللهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [٤٠] على تقدير : لايظلمهم[5] . فعلى هذا يكون الوقف على قوله ﴿ مثقال ذرّة ﴾ .

---

(١) انظر القطع ٢٥٠ ، ومنار الهدى ٧٧

(٢) سياق الآيات : ﴿ ... إن الله لايحب من كان مختالاً فخوراً . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ماآتاهم الله من فضله وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً . والذين ينفقون أموالهم ... ﴾ .

(٣) وهو وقف من قال إن الذين منصوب على الذم .

(٤) زيادة مني .

(٥) ذهب إليه الزجاج وأجازه النحاس وغيره . قال أبو حيان : « وهو بعيد متكلف لكثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر ، ولأن الخبر لا ينتظم مع المبتدأ معناه انتظاماً واضحاً لأن سياق المبتدأ وماعطف عليه .... لايناسب أن يخبر عنه بقوله ﴿ إن الله لا يظلم ﴾ ... بل مساق ﴿ إن الله لا يظلم ﴾ أن يكون استئناف كلام إخباراً عن عدله وعن فضله تعالى وتقدس » اهـ وقيل غير ذلك في إعراب الآية .

[قوله تعالى[1]] ﴿ وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا ﴾[2] [٤٠]

و﴿ حَسَنَةٌ ﴾[3] . أي وإن تحدث حسنةٌ ، فمن رفع . ومن نصب كان التقدير : وإن تك الذرّة حسنةً[4] .

قوله تعالى :﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ ولا يَكْتُمُونَ اللهَ حَدِيثاً ﴾[5] [٤٢]

اختلفوا في قوله ﴿ ولا يكتمون الله حديثاً ﴾ :

فقيل : هو داخل في التمنّي أي ودّوا تسويةَ الأرض بهم وكتمان[6] الحديث من الله . فعلى هذا لم يقف [على[7]] قوله ﴿ الأرض ﴾[8] . وعلى هذا يجب أن

---

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٩ . وإعراب القرآن ١ / ٤١٧ ـ ٤١٨ ، والحجة ٣ / ٢٧٢ خ ك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨ ، والبيان ١ / ٢٥٤ .

(٣) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٣٣ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٤) وقيل غير ذلك في تقديره .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٩ ، ٨٥٣ ، ٩٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والحجة ٣ / ٢٧٣ ـ ٢٧٥ خ ك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩ ـ ٥٠ ، والبيان ١ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، والبحر ٣ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ٦٠ ـ ٦١ ، والقرطبي ٥ / ١٩٩ ، وابن كثير ٢ / ٢٧٠ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٧٨ .

(٦) كذا قدره فأوجب زيادة « لا » وتابعه أبو البركات فنقل بعض كلامه بلا تصريح على المعهود منه . وهذا غلط لا أعلم أحداً تقدمه إليه . والصواب : ودّوا تسوية الأرض بهم وانتفاء كتمان الحديث من الله . وعبارة الزجاج ومن وافقه : يودون لو أن الأرض سوّيت بهم وأنهم لم يكتموا الله حديثاً . وهذا المعنى مروي عن ابن عباس ، وأجاز هذا القول والقول الآتي الفراء والزجاج وغيرهما .

(٧) زيادة من ب .

(٨) الوقف على ﴿ حديثاً ﴾ تام . انظر إيضاح الوقف ٥٩٨ ، والقطع ٢٥٠ ، والمكتفى ٢٢٠ ، ومنار الهدى ٧٨ . وقوله « فعلى هذا لم يقف » هذه عبارته ، ولو قال : فعلى هذا لا وقف على قوله الأرض كان أجود .

يكون « لا » زيادة[(١)] ، إلا أن تجعل الواو للحال ، أي ودّوا التسوية غير كاتمين الحديث من الله .

وقيل : بل هو مستأنف[(٢)] ، أي وهم لا يكتمون الله يوم القيامة حديثاً[(٣)] . ٣

وقُرِئ ﴿ لو تَسَّوّى ﴾ بالتشديد وفتح التاء . والتقدير « تَتَسَوّى » فأدغمت التاء الثانية في السين . ومنهم من حذفها فقرأها ﴿ تَسَوّى ﴾ . ومنهم من ضمّها فقرأها ﴿ تُسَوّى ﴾[(٤)] من قولهم : سُوِّيتِ الأرضُ بهم تُسَوّى ، قال تعالى : ٦ ﴿ فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوّاها ﴾ [سورة الشمس : ١٤] .

قوله تعالى :﴿ لاتَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾[(٥)][٤٣]

أي لاتقربوها في هذه الحالة ، والواو واو الحال . ولهذا عطف عليه قوله : ٩ ﴿ ولا جُنُباً ﴾ [٤٣] أي ولا تُصَلُّوا جنباً .

﴿ إلا عابِرِي سَبيل ﴾[(٦)] [٤٣]

استثناء من قوله ﴿ جنباً ﴾ . ويريد بـ ﴿ عابري سبيل ﴾ المسافرين[(٧)] ، ١٢

---

(١) انظر المصادر التي أحلنا عليها في زيادة « لا » ٤٢٥ .

(٢) فالوقف على ﴿ الأرض ﴾ حسن ، انظر منار الهدى .

(٣) هذا المعنى مروي عن الحسن وقتادة .

(٤) قرأ ﴿ تَسَّوّىَ ﴾ نافع وابن عامر ، وقرأ ﴿ تَسَوّى ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ تُسَوّى ﴾ انظر السبعة ٢٣٤ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللفراء ١ / ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٥١ ، والبيان ١ / ٢٥٥ ، والبحر ٣ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، والمغني ٥٣٦ ، ٥٦٠ ، ٦٠١ ، ٦٩٣ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللفراء ١ / ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٩ ـ ٤٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥١ ـ ٥٢ ، والبيان ١ / ٢٥٥ ، والبحر ٣ / ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، وتفسير الطبري ٥ / ٦٢ ـ ٦٤ ، والقرطبي ٥ / ٢٠٦ ـ ٢٠٨ ، وابن كثير ٢ / ٢٧٣ ـ ٢٧٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٧٩ .

(٧) عن علي وابن عباس ومجاهد وابن زيد وسعيد بن جبير .

لأنّ الجُنُبَ يجوز له أن يتيمّم في السفر عند عدم الماء ، وهذا مذهب أبي حنيفة .
وقال الشافعي[١] : ﴿ لا تقربوا الصلاة ﴾ أي مواضع الصلاة ، يعني المساجد ،
٣ ﴿ ولا جنباً ﴾ أي ولا تقربوا منها جنباً إلا عابري سبيل ، فيجوز للجُنُب
العبور في المسجد عند الحاجة[٢] . [وعبارة أبي علي في الآية : إنّ ﴿ عابري
سبيل ﴾ حال[٣] من الضمير في قوله ﴿ جنباً ﴾[٤]] .

٦ قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ ﴾[٥] [٤٦]
فيما يتعلّق به « من » من قوله ﴿ من الذين هادوا ﴾ ثلاثةُ أقوالٍ :
الأول[٦] : أن يكون تبييناً[٧] وتفسيراً[٨] لقوله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا

---

(١) انظر المصادر السالفة وزاد المسير ٢ / ٩٠ - ٩١ ، والإفصاح عن معاني الصحاح ٢٠ .

(٢) فعابر السبيل هو المجتاز ، عن ابن مسعود وعكرمة والحسن وابن عباس وسعيد أيضاً . وماذهب إليه الشافعي هو قول أحمد ومالك أيضاً .

(٣) نصّ الأخفش والنحاس وصاحب البحر على أنه حال ، لكنهم لم يبينوا صاحبه ، والظاهر أنه الضمير في ﴿ ولاتقربوا ﴾ . وقول المؤلف في أول كلامه « استثناء » أراد به تفسير المعنى لا الإعراب وهو ظاهر قول الفراء ، وذهب الطبرسي إلى أنه منصوب على الاستثناء وهو ظاهر قول أبي البركات والوجهُ الأولَ . ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه أو في غيرها من المظان .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وشرح اللمع اللوح ٥٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللفراء ١ / ٢٧١ ، والحجة ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والبحر ٣ / ٢٦٢ ، والبغداديات ٢٦٤ - ٢٦٥ ومنها أخذ المؤلف ، والبصريات ١٨ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ و ٧ / ١٣٤ ، والمغني ٥١٤ - ٥١٥ .

(٦) أجازه الفراء وأبو علي ومن وافقهما ، وضعّفه أبو حيان لأنه قد اعترض بين البيان والمبيّن بثلاث جمل .

(٧) انظر « مِنْ » التي تكون للتبيين أو بيان الجنس في ابن يعيش ٨ / ١٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٢ ، ورصف المباني ٣٢٣ ، والجنى الداني ٣٠٩ - ٣١٠ ، والمغني ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٨) يريد أن « الذين » مبهم فجاء « من الذين » مفسراً له ومبيّناً لجنسه . وعلى هذا يتعلق ﴿ من الذين ﴾ بحال مقدرة . ولا يريد بالتبيين والتفسير معناهما الاصطلاحي لأنها يعنيان التمييز ، انظر ما سيأتي من التعليق على هذا ٤٤٨ .

نَصِيباً من الكِتَابِ ... ... مِنَ الَّذينَ هَادُوا ﴾ [٤٤ - ٤٦] . فحينئذٍ لا يجوز الوقف على قوله ﴿ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴾ [٤٤] ولا على قوله : ﴿ بِأَعْدَائِكُم ﴾ [٤٥] ولا على قوله ﴿ نصيراً ﴾ [٤٥]

والقول الثاني[1] : أنه يتعلق بقوله ﴿ نصيراً ﴾ على حدّ قوله ﴿ فَمَن يَنْصُرُنا مِن بَأْسِ اللهِ إنْ جاءَنا ﴾ [سورة غافر : ٢٩] . فعلى هذا يقف على قوله ﴿ أن تضلّوا السبيل ﴾ وقولِه ﴿ أعلم بأعدائكم ﴾[2] دون ﴿ نصيراً ﴾ .

والقول الثالث[3] : أنه يتعلق بمحذوف ، والتقدير : من الذين هادوا قوم يحرّفون الكلم عن مواضعه . فـ « قوم » مبتدأ ، وقوله ﴿ يحرفون الكلم ﴾ صفة له[4] ، والخبر ﴿ من الذين هادوا ﴾ متقدم عليه . وحذف الموصوف وهو « قوم » وأقام صفته - وهي ﴿ يحرفون الكلم ﴾ - مقامَه[5] .

---

(١) وهو قول النحاس وأحد أقوال أبي علي ومن وافقهما .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٥٩٨ ، والقطع ٢٥١ ، والمكتفى ٢٢٠ - ٢٢١ ، ومنار الهدى ٧٨ . وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصاحب منار الهدى وكاف عند النحاس والداني .

(٣) وهو قول الأخفش وأحد أقوال أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره ، ورجحه المؤلف في الجواهر .
وذهب الفراء إلى أن التقدير : من الذين هادوا مَنْ يحرفون ، وأنكر المبرد والزجاج وغيرهما هذا القول لأن « مَنْ » يحتاج إلى صلة أو صفة تقوم مقام الصلة فلا يحسن حذف الموصول مع بقاء الصلة كما لا يحسن حذف بعض الكلمة .

(٤) قد نصَّ أبو علي أن الموصوف « قوم » حذف « والمراد إثباته ، وعلى هذه الشريطة حذف لا على أن يقام الوصف مقام الموصوف ، يبين ذلك أن تحكم على موضع الجملة التي هي ﴿ يحرفون ﴾ أنها رفع لكونها وصفاً للمبتدأ لا لأنها مبتدأ ... » البغداديات ٢٦٥ .

(٥) حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن لم تكن ظرفاً أو جملة جائز حسن في العربية ، وقد شرطوا أن تكون الصفة خاصة تخص نوعاً من الأنواع كالعاقل والكاتب اللذين لا يكونان إلا في الناس وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ، وتأخذ الصفة إعراب الموصوف المحذوف .
فإن كانت الصفة ظرفاً أو جملة حسن حذف الموصوف إذا كان بعض ما قبله من مجرور بـ « مِنْ » أو « في » ، وقد يحذف في غير ذلك إذا ظهر أمر الموصوف ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، ويبقى الظرف والجملة وصفاً للموصوف المحذوف ولا يأخذان إعراب الموصوف المحذوف ، فقد حذف الموصوف والمراد إثباته . =

قوله تعالى : ﴿ فلا وربّك لا يُؤْمِنُونَ ﴾[1] [٦٥]

قيل : ﴿ فلا ﴾ أي ليس الأمر كما يقولون[2] ثم قال ﴿ وربك لا يؤمنون ﴾ .

٣ وقيل : التقدير : فلا يؤمنون وربّك لا يؤمنون . فأخبر بالأول وكرّره ثانياً بالقَسَم واستغنى بذكر الفعل في الثاني عن ذكره / في الأول[3] .

١ / ٣٩ (١ / ٤٥)

قوله تعالى : ﴿ ما فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِّنْهُم ﴾[4] [٦٦]

٦ بالرفع والنصب[5] . فالرفع على أن يكون بدلاً من الواو في ﴿ فعلوه ﴾ والتقدير : ما فعله إلا قليل منهم . والنصب على الاستثناء . والرفع أحسن وأكثر[6] .

= انظر في ذلك شرح اللمع اللوح ٥٦ / ١ ـ ٢ ، والكتاب ١ / ٣٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٣٧ ـ ١٣٩ ، والأصول ٣ / ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٦ ـ ٣٧٠ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٧ و ٢ / ٣٢٣ ، وابن يعيش ٣ / ٥٨ ـ ٦٣ ، والهمع ٥ / ١٨٦ ـ ١٨٩ ، وضرائر الشعر ١٧٠ ـ ١٧٢ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٢٨٦ ـ ٣٠٨ الباب ١٤ لما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه .

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٦٨ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٣ / ٢٨٤ ، والبغداديات ٢٦٨ ، والمغني ٣٢٩ .

(٢) أي كما يقولون إنهم آمنوا بما أنزل إليك ، وهو ما قاله تعالى في الآية ٦٠ . وفي الأصل : تقولون ، وهو تصحيف .

(٣) وقيل : « لا » ههنا توطئة للنفي الذي يأتي فيما بعد لأن ذكر النفي في أول الكلام وآخره أوكد .

(٤) انظر الجواهر ٧٧ ، ٨٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤١ ، وللفراء ١ / ١٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، والحجة ٣ / ٢٨٠ ـ ٢٨٣ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٧٠ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٣ / ٢٨٥ ، والكتاب ١ / ٣٦٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٩٥ ، والكامل ٦١٤ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ ـ ٨٢ ، وابن الشجري ١ / ٧٤ . والمغني ٩٨ ، ٢١٠ ، ٧١٥ .

(٥) قرأ بالنصب ابن عامر وحده وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٣٥ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٦) قال النحاس : « الرفع أجود عند جميع النحويين . وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى وهو يشتمل على المعنى » وقال ابن يعيش : « وإنما كان البدل هو الوجه لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى » اهـ .

قوله تعالى : ﴿ وإذَا جَاءَهُمْ أمْرٌ مِّنَ الأمْنِ أو الخَوْفِ أذَاعُوا بِهِ ولَوْ رَدُّوهُ إلى الرَّسُول وإلَى أولي الأمْرِ مِنْهُم لعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُم ولَوْلا فَضْلُ اللهِ عليكم ورَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إلاّ قَلِيلاً ﴾[1] [٨٣] .

اختلفوا في هذا الاستثناء من أي شيء هو :

فقال قوم : هو استثناء من الهاء والميم في ﴿ جاءهم ﴾ أي إذا جاءهم إلا قليلاً أمر من الأمن ، وهم الذين لا يقصدون[2] .

وقال قوم : [هو استثناء][3] من قوله ﴿ أذاعوا به ﴾[4] أي أذاعوا بالخبر كلّهم إلا قليلاً منهم[5] .

ويجوز أن يكون من الهاء في ﴿ به ﴾ . فلا يكون الوقف على هذا إلا في آخر الآية[2] .

وقيل : هو استثناء من قوله ﴿ لعَلِمَهُ الذين يَسْتَنْبِطُونَه منهم ..... إلا قليلاً ﴾[6] فيقف[7] حينئذٍ على قولِه ﴿ أذاعوا به ﴾ ثم آخرِ الآية .

---

(١) انظر الجواهر ٧١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣ ، وللفراء ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٢ ، والبيان ١ / ٢٦٢ ، والبحر ٣ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وتفسير الطبري ٥ / ١١٥ - ١١٧ ، والقرطبي ٥ / ٢٩٢ ، وابن كثير ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٢٥ ، والكشاف ١ / ٥٤٨ .

(٢) تابعه صاحب البيان فنقل كلامه من غير ما تصريح على المعهود منه ، ولا أعرف أحداً غيره ذكره .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) عن ابن عباس وابن زيد ، واختاره الكسائي والفراء وابن الأنباري والمبرد وأبو عبيد وأبو حاتم والطبري . والوقف على هذا على قوله ﴿ إلا قليلاً ﴾ . انظر إيضاح الوقف ٦٠١ ، والقطع ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والمكتفى ٢٢٢ ، ومنار الهدى ٨٠ - ٨١ .

(٥) في الأصل : منه ، والصواب من ب و ي .

(٦) عن قتادة والحسن ، واختاره الزجاج وأجازه الفراء وغيره .

(٧) انظر كتب الوقف المذكورة في ح ٤ .

وقيل : هو استثناءَ من قوله ﴿ لاَتبعتم الشيطـان ﴾[1] أي اتبعتموه إلا قليلاً من أسلم قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله ، وهو زيـدُ بنُ عَمْرِو بنِ نُفَيْل[2] ، آمن به قبل مبعثه عليه السلام .

وقيل : انتصاب ﴿ قليلاً ﴾ على المصدر[3] ، أي إلاّ اتّبـاعـاً قليلاً ، فحـذف الموصوف ، كما قلناه آنفاً في قوله ﴿ يحرفون الكلم ﴾[4] [٤٦] .

قوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلْ في سَبِيل اللهِ ﴾[5] [٨٤]

قيل : هذه الآية تتصل بقوله : ﴿ وما لَكُم لا تُقَـاتِلُونَ في سَبِيل اللهِ والمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَـالِ والنِّسَـاء ﴾ إلى آخر الآيـة [٧٥] . ثمَّ قـال ﴿ فقاتل ﴾ ، أي إن لم يقاتلوا فقاتل أنت[6] .

وجرّ قوله[7] ﴿ والمستضعفين ﴾ لأن التقـدير : مـالكم لا تقـاتلون في سبيل الله و [في[8]] سبيل المستضعفين .

[قوله تعالى[9] : ﴿ أَو جَاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم ﴾[10] [٩٠]

---

(١) عن الضحاك . قال أبو حيـان : وهو الظـاهر . والاستثنـاء منقطع إذ ليس منـدرجاً في المخاطبين بقـولـه لاتبعتم ، عن أبي حيـان . وعليـه فيـوقف على قـولـه ﴿ أذاعـوا بـه ﴾ و ﴿ يستنبطـونـه منهم ﴾ .

(٢) وذكروا أيضاً ورقة بن نوفل وقسّ بن ساعدة الإيادي .

(٣) قاله الزمخشري أيضاً ، انظر الكشاف والبحر .

(٤) انظر ما سلف ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٣ ، والبحر ٣ / ٣٠٨ .

(٦) وقيل تتصل بقوله ﴿ ومن يقاتل في سبيل الله .... ﴾ الآية ٧٤ .

(٧) في الأصل : قبله ، وهو تحريف .

(٨) زيادة من ب .

(٩) في ب والزيادة منها : قوله تعالى ...... قد حصرت صدورهم فحذف الموصوف لأن فعل الماضي لا يكون ...... صفة محذوف أي جاءكم قوماً لأن التقدير ... » فاجتهدت في إصلاحـه . وموضع قولـه « لأن التقدير ... » قلق ، ولعل في العبارة سقطاً . وكان الكلام على هذه الآية مقـدمـاً على الآيـة ٨٤ فجعلته بعدها .

(١٠) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٦٣٦ ، وشرح اللمع اللوح ٩٥ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٢ ، ٢٤ ،=

الجملة في موضع الحال ؛ بإضمار « قد » ، أي قد حصرت صدورهم ؛ لأنّ الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بإضمار « قد »[1] .

٣ ويجوز أن تكون صفة محذوف ، أي جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم ، فحذف الموصوف[2] ؛ لأن التقدير ﴿ حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم ﴾ وإذا حصرت صدورهم عن أن يقاتلوا قومهم لم يقاتلوهم .

٦ ولا تكون على الدعاء[3] لفساده في المعنى ، وهذا دعاء لهم ، لأن المسلمين يدعون على الكفار ، فإذا حصروا أن يقاتلوا قومهم فهو عكس ما عليه دعاء المسلمين[4] وغيره[5]] .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا ﴾[6] [٩٣]

قوله ﴿ فجزاؤه ﴾ مبتدأ ، و﴿ جهنّمُ ﴾ خبره . وقوله ﴿ خالداً فيها ﴾ ١٢ نصب على الحال ، والتقدير : يُجْزَاها خالداً فيها ، فحذف « يجزاها » لأن قوله ﴿ فجزاؤه جهنّمُ ﴾ دليل عليه . ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء المجرورة في

=وإعراب القرآن ١ / ٤٤٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٨ ، والبيان ١ / ٢٦٣ ، والبحر ٣ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ١٢٤ ـ ١٢٥ ، والأصول ١ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، والإيضاح ٢٧٧ ، والبغداديات ٦٧ ، ١٥٧ ، ٢٦٧ ، وسر الصناعة ٦٤١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٢ و ٢ / ٦٢ ، ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، والمغني ٢٢٩ ، ٥٦٢ ، ٦٩٦ ، ٨٣٣ ، والهمع ٤ / ٤٥ ، ٤٩ .

(١) لو قال : إلا بإضمار « قد » أو إظهارها كان أجود . وانظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٣٤ .

(٢) سلف التعليق على حذف للموصوف ٣١٥ ح ٥ .

(٣) ذهب المبرد إلى أن مخرجها الدعاء ، وردّ قوله أبو علي ومن وافقه .

(٤) نحو قولهم : اللهم أوقع بين الكفار العداوة ، وعلى ما ذهب إليه المبرد يكون في قوله ﴿ أو يقاتلوا قومهم ﴾ نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم ، عن أبي علي .

(٥) كذا !! ولعل في العبارة سقطاً .

(٦) انظر الجواهر ٧٣٧ ، والتبيان ١ / ٣٨١ .

قوله ﴿ فجزاؤه ﴾ لأنه أخبر عن جزائه بقوله ﴿ جهنم ﴾ ، فإذا جعلت ﴿ خالداً ﴾ حالاً من الهاء كان في صلته ، فلا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بقوله ﴿ جهنّم ﴾[1] .

قوله تعالى : ﴿ لايَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ ٱلمُؤمنينَ غَيْر أُولي الضَّرر[2] ﴾ [٩٥]

بالرفع والنصب والجر[3] . فالنصب على الاستثناء [المتصل[4]] أو على الحال[5]، والرفع على أن يكون بدلاً من « القاعدين » أو يكون وصفاً له[6] ، والجرّ على أن يكون بدلاً من « المؤمنين »[7]

قوله تعالى : ﴿ وفَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ على القَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً . دَرَجَاتٍ مِنْهُ ﴾[8] [٩٥ ـ ٩٦]

---

(١) يريد الفصل بين المصدر ومعموله وهو الحال وهما كالصلة والموصول ولا يجوز الفصل بينهما ، انظر ما سلف من التعليق ١٣٦ .

(٢) الجواهر ١٦٦ ، وشرح اللمع اللوح ٩٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، وللفراء ١ / ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٤٧ ، والحجة ٣ / ٢٩١ ـ ٢٩٢خك ، ومجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، والبحر ٣ / ٣٣٠ ـ٣٣١ ، والكتاب ١ / ٣٧٠ ، والإيضاح ٢٠٩ ، وابن يعيش ٢ / ٨٨ ـ ٨٩ ، والمغني ٢١٠ ، ٩١٥ ، وانظر المقتضب ٤ / ٤٢٣ في كلامه على الآية ٧ من الفاتحة ، وانظر إيضاح الوقف ٦٠٣ ـ ٦٠٤ ، والقطع ٢٦٢ ـ ٢٦٤ ، ومنار الهدى ٨١ .

(٣) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة وقرأ الباقون بالنصب . أما الجر فلم يقرأ به أحد من السبعة ، وهي قراءة عزاها أبو حيان إلى الأعمش وأبي حيوة . انظر السبعة ٢٣٧ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥١ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) أجاز الوجهين الزجاج والنحاس ومن وافقهما . والأول قول الأخفش والفراء وأبي علي وغيرهم .

(٦) أجاز البدل المبرد ومن تابعه ، وأجاز أن يكون صفة ، وهو قول سيبويه وغيره .

(٧) أو وصفاً لهم .

(٨) انظر الجواهر ٨٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٤٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان١ / ٢٦٥ ، والبحر ٣ / ٣٣٣ .

نصب ﴿ درجاتٍ ﴾ على أنه بدلٌ من قوله ﴿ أجراً عظيماً ﴾ ، والتقدير : أجرَ درجات ، فحذف المضاف[1] .

﴿ ومَغْفِرَةً ﴾[٩٦] أي وغفرَ لهم[2] مغفرةً . ٣

﴿ ورَحْمَةً ﴾[٩٦]

أي ورحِمَهم رحمةً ، فأضمر الفِعلين لذكر المصدرين[3] .

قوله تعالى : ﴿ إنَّ الكافرينَ كانوا لكمْ عَدوّاً مبيناً ﴾[4][١٠١] ٦

« عَدُوّ » اسم يقع على الواحد والجمع . فمن الواحد قوله : بَعضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [سورة البقرة : ٣٦]☆ ، ومن الجمع هذه الآية ، وقوله ﴿ فإنَّهم عَدُوٌّ لي إلا رَبَّ العالَمينَ ﴾[5][سورة الشعراء : ٧٧] . ٩

ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان إذا قرأ هذه الآية علَّم أصحابه أن يقولوا : « اللَّهمَّ إنّي أسْألُكَ / إيماناً لا يَرْتَدُّ ، ونعيماً لا يَنْفَدُ ، ومُرافَقَةَ النبي صلى الله عليه وآله في جنّة الخُلْد »[6] . ٣٩ / ٢ ١٢ (٤٥ / ٢)

قوله تعالى : ﴿ إنَّا أنْزَلْنَا إلَيْكَ الكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أراكَ اللهُ ﴾[7][١٠٥]

---

(١) و « أجراً » منتصب على المصدرية لأن معنى « فضّل » معنى « آجر » ، وأجاز في الجواهر أن ينصب « درجات » بإسقاط الجار ، وقيل غير ذلك .

(٢) في الأصل وي : غفرهم ، والصواب ماأثبت .

(٣) وقيل هما معطوفان على « درجات » . انظر مجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٢٦٥ ، والبحر ٣ / ٣٣٣ .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٢٦٦ ، والبحر ٣ / ٣٣٩ ، واللسان (عدو) .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٠ - ٩٩١ .

(٦) الدعاء في المسند ١ / ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، وكنز العمال ٢ / ٦٨٨ برقم ٥٠٨٨ وهو مما دعا به ابن مسعود في صلاته .

(٧) انظر الجواهر ٤٣٥ - ٤٣٧ ، وشرح اللمع اللوح ٦١ / ٢ ، والحجة ٤ / ١٩٢ - ١٩٣ خم ، ومجمع البيان ٢ / ١٠٦ ، والبيان ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والبحر٣ / ٣٤٣ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٢ ، والتبيان ١ / ٣٨٧ ، والكشاف ١ / ٥٦١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٦٠ ، وتفسير القرطبي ٥ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، والحلبيات ٧٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١١١ .

معناه : بما جعلك الله تراه ، أي تعتقده . وهو مأخوذ من قولهم : فلان يرى رأيَ أبي حنيفة رحمه الله ، أي يعتقد اعتقادَه[١] . فـ « أَرَى » منقول من رأى رأيَه أي ذهب مذهبه . فهو متعدٍّ إلى مفعولين ، أحدهما الكاف ، والثاني هاء محذوفة ، أي : بما أراكه الله ، فحذف الهاء[٢] .

وليس قوله ﴿ أراك ﴾ ههنا « أَفْعَلَ » من « رأى » الذي بمعنى « عَلِم[٣] » لأنّ « رأى » الذي بمعنى « علم » يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : رأيت زيداً قائماً ، فإذا أدخلتَ عليه[٤] الهمزة تعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وليس في الآية إلا مفعولان ، أحدهما الكاف وهو ظاهر ، والآخر الهاء وهو مضمر .

قوله تعالى : ﴿ ومَن يَكْسَبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ ﴾[٥] [١١٢]

إنما قال ﴿ ثم يَرْمِ بِهِ ﴾ ولم يقل « بها » ، لأن المعنى : ومن يكسب أحد هذين الشيئين ثم يرمِ به[٦] .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمانِيِّكُمْ ولا أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتَابِ ﴾[٧] [١٢٣]

---

(١) على هذا المعنى تأولها أبو يوسف يعقوب صاحب أبي حنيفة ، انظر الحلبيات وشرح اللمع ، ووافقه أبو علي وابن جني .

(٢) تابعه أبو البركات ، وذكر هذا القول العكبري .

(٣) بل هو منه ، ولهذا مافسروا ﴿ أراك الله ﴾ بـ « أعلمك الله » ، لكن« علم » ههنا ليست التي تتعدى إلى مفعولين وإنما هي التي بمعنى« عرف » التي تتعدى إلى مفعول واحد ، ثم تعدى بالهمزة الى اثنين ، ولهذا مافسره الزمخشري بقوله« بما أراك الله ... بما عرّفك وأوحى به إليك » .

(٤) في الأصل وي : عليها ، والصواب ماأثبت . وفي ب : وبإدخال الهمزة يتعدى .

(٥)انظر الجواهر ٦٠٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٦ ـ ٢٨٧ ، والبيان ١ / ٢٦٧ ، والبحر ٣ / ٣٤٦ .

(٦) انظر ماسلف من التعليق على « أو » ٢٩٥ .

(٧) أنظر مجمع البيان ٢ / ١١٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٨٤ ـ ١٨٧ ، والقرطبي ٥ / ٣٩٦ ، وابن كثير ٢ / ٣٦٩ ـ ٣٧٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٧١ .

أي : ليس الثواب والتخليد في الجنة بأمانيكم[١] .

ثم قال : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ به ولا يَجِدْ لَهُ ﴾[٢] [١٢٣]

فلا يجوز الوقف على قوله ﴿ يُجْزَ بـه ﴾ لأن قـولـه ﴿ ولا يجـد ﴾ جـزم عطف على قوله ﴿ يُجْزَ بِـهِ ﴾[٣] ، و﴿ يُجْزَ ﴾ جواب الشرط الـذي هو ﴿ من يعملْ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ ويَسْتَفْتُونَـكَ في النِسَّاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكم فيهنّ ﴾[٤] [١٢٧]

وقفُها قـولـه ﴿ بـالقِسْـطِ ﴾[٥] [١٢٧] ، لأن قـولـه ﴿ ومـا يُتْلَى عَلَيْكُم ﴾ [١٢٧] عطف على الضمير في ﴿ يفتيكم ﴾[٦] ، أي يفتيكم الله فيهن ويفتيكم القرآن الـذي يُتلى عليكم . وإن شئت كان محمـولاً على لفظـة « الله » أي

---

(١) أجمل المؤلف ماقاله المفسرون في تأويل الآية ، قالوا :تأويلها : أي ليس الأمر بـأمـانيكم ولا أمـاني أهـل الكتـاب أي ليس الثواب والعقـاب بـأمـاني مشركي قريش الـذين قـالـوا : لن نبعث ولن نعذب ،ولا التخليد بأماني أهل الكتاب الذين قالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، اختاره الطبري وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ١١٤ .

(٣) والوقف على قوله ﴿ ولا نصيراً ﴾ من قوله ﴿ ولا يجـدلـه من دون الله وليّـاً ولا نصيراً ﴾ [١٢٣] تام . انظر القطع ٢٦٩ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٣ .

(٤) انظر الجـواهر ٦٩٧ ، ومعـاني القرآن للفراء١ / ٢٩٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٥٧ ، ومجمـع البيـان ٢ / ١١٧ ، والبيان ١ / ٢٦٧ ، والبحر ٣ / ٣٦٠ ـ ٣٦١ .

(٥) سياق الآية : ﴿ ... يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لاتؤتونهن ماكتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولـدان وأن تقوموا لليتـامى بـالقسـط ومـا تفعلوا من خير فـإن الله كان بـه عليمـاً ﴾ . والـوقف على ﴿ بـالقسـط ﴾ حسن أو كاف ، والتام قـولـه ﴿ عليماً ﴾ وعند نافع أن الوقف على ﴿ بالقسط ﴾ تام . انظر إيضـاح الوقف ٦٠٦ ، والقطع ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٣ .

(٦) هذا قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء ووافقـه أبو حيـان أن يكون معطوفـاً على الضمير في ﴿ فيهن ﴾ وخطأه الزجاج والنحـاس وغيرهـا لأنـه لايجوز العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار . وقد سلف التعليق على هذا ١٥٩ . وفي إعراب الآية وجوه أُخَر .

قل الله يفتيكم والقرآن يفتيكم[1] .

وقوله ﴿ في الكِتَابِ ﴾[2] [١٢٧]

٣ من صلة ﴿ يُتلى ﴾ .

وكذلك ﴿ في يَتَامَى النّسَاءِ الّلاتي ﴾[2] [١٢٧]

﴿ الّلاتي ﴾ جر صفة لـ ﴿ يتامى ﴾ .

٦ وقوله ﴿ لاتؤتُوهُنّ ﴾ إلى قوله ﴿ أن تَنْكِحُوهُنّ ﴾[2] [١٢٧]

في صلة ﴿ الّلاتي ﴾ .

وقوله ﴿ والمُسْتَضْعَفينَ ﴾[2] [١٢٧]

٩ جر عطف على قوله ﴿ يتامى النساء ﴾[3] أي يُتلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين .

وقوله : ﴿ وأَنْ تَقُومُوا لليَتَامَى بالقِسْطِ ﴾[2] [١٢٧]

١٢ في موضع الجر بالعطف على ﴿ المستضعفين ﴾ أي يتلى عليكم في القيام بالقسط . فوقفُها قوله ﴿ بالقسط ﴾ لما ذكرناه .

قوله تعالى : ﴿ ومَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾ [١٢٧]

شرط ، وجوابه : ﴿ فإنّ اللهَ كان بِهِ عَليماً ﴾ [١٢٧]

قوله تعالى : ﴿ أَن يَصّالَحَا بَيْنَهُمَا ﴾[4] [١٢٨]

---

(١) اقتصر عليه الطبرسي ، وذكره أبو البركات وأبو حيان .

(٢) انظر المصادر التي أحلنا عليها في الحاشية ٤ من الصفحة السابقة .

(٣) ذهب الفراء إلى أن العطف على « هن » من قوله ﴿ فيهن ﴾ وهذا لايجوز لأنه لايجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار ، انظر الحاشية ٦ من الصفحة السابقة .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٥٨ ، والحجة ٣ / ٢٩٥ ـ ٢٩٧ خك ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ١١٩ ، والبيان ١ / ٢٦٨ ، والبحر ٣ / ٣٦٣ .

و﴿ يُصْلِحَا ﴾[١] . والأصل في « يَصَّالَحا » يتصالحا تصالحاً[٢] .

وقال ههنا ﴿ يَصَّالَحَا بينهما صُلْحاً ﴾ فنصب ﴿ صُلْحاً ﴾ بـ ﴿ يَصَّالَحَا ﴾ لأنه ليس بمصدر وإنما هو مفعول به و[قد][٣] جاء « تَفَاعَلَ » متعدياً في كلامهم ؛ قال ذو الرُّمَّة[٤] :

ومِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ ... بـه[٥] الوَشْيَ قَرَّاتُ الرِّيَاحِ وخُورُها

ومن قرأ ﴿ أن يُصْلِحا بينهما صُلْحاً ﴾ فهو أيضاً مفعول به . ويجوز أن يكون في موضع « إصلاح » ، كما يجوز في الأول أن يكون بمعنى « تَصَالُح »[٦] . /

قوله تعالى : ﴿ ولَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُم وإِيَّاكُم أنِ اتَّقوا اللهَ ﴾[٧] [١٣١]

لا يجوز الوقف على قوله ﴿ من قبلكم ﴾ ولا الابتداء بقوله ﴿ وإياكم أن

(١) قرأ ﴿ يصّالحا ﴾ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ يصلحا ﴾ . انظر السبعة ٢٣٨ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

(٢) زاد في الأصل و ي : « يتصالحان تصالحاً » وهو تكرار . ويجوز هنا حذف النون وإثباتها في « يتصالحا » والحذف أحسن لأنه يفسر لفظاً حذفت فيه النون .

(٣) زيادة من ب .

(٤) د ، ق ٦ / ٢٥ جـ ١ / ٢٣٢ ، والحجة ٣ / ٢٩٦ خك و ٣ / ١٨١ ، ٤٣٧ ، ٤٦٨ خم ، والعضديات ٨٦ ، والمعاني الكبير ١١٩٢ ، وهو بلا نسبة في المخصص ١٠ / ١٦١ . والجردة من الرمل بمعنى الجرداء وهي التي ليس فيها شجر ، وغفل : ليس بها علم ، وبساط : واسعة مستوية ، وقرات الرياح : بواردها ، وخورها : مالان من الرياح ولم يكن فيه برد ، عن الديوان . وضبط في الديوان الجردة بضم الجيم وهو ظاهر ما في اللسان (جرد) ، ولا أعرف عليه نصًّا .

(٥) كذا في النسخ والحجة غير الموضع الثالث والعضديات وأحد أصول الديوان ، والرواية في سائر أصول الديوان والموضع الثالث من الحجة والمخصص والمعاني « بها » أي بالجردة ، وهي الصواب .

(٦) فينصب ﴿ صلحاً ﴾ على المصدر .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٢٦٨ ، والبحر ٣ / ٣٦٦ .

اتقوا الله ﴾[1] لأن المعنى يصير : احذروا اتّقاء الله ، كما هو في الخبر[2] : « إيَّاكم وخَضْرَاءَ الدِّمَن » ، والمعنى اتقوها ، وقالوا : إياك والشرَّ[3] أي احذره ، وإياك والأسدَ[4] . وإنما المعنى : وصيناهم وإياكم بأن اتقوا الله . ومثلُه : ﴿ يُخْرِجُون الرَّسُولَ وإيَّاكُم أن تُؤْمِنُوا ﴾[5] [سورة الممتحنة : ١] أي يخرجونه معكم لأجل إيمانكم[6] .

قوله تعالى : ﴿ وإنْ تَلْوُوا أو تُعْرِضُوا فإنَّ اللهَ كانَ بِما تَعْمَلُونَ

---

(١) لأن « إياكم » معطوف على « الذين » . ووقف نافع على ﴿ وإياكم ﴾ وهو وقف تام عنده ، وخالفه أهل الوقف والعربية ، فالوقف التام عندهم ﴿ اتقوا الله ﴾ لتعلق ﴿ أن اتقوا ﴾ بما قبله . انظر إيضاح الوقف ٦٠٦ ، والقطع ٢٧٠ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٣ .

(٢) هو خبر مشهور تناقلته كتب اللغة والأدب وغريب الحديث والأمثال وغيرها ، ولم يرد في دواوين السنة ، قال الدارقطني : لايصح من وجه . والخبر في كشف الخفاء ١ / ٢٧٢ ، وأمثال الحديث للرامهرمزي ١٢٦ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٩٩ ، والفائق ١ / ٣٧٧ ، والنهاية ٢ / ٤٢ ، والأمثال لأبي عبيد ٣٦ ، وفصل المقال ١٤ ، وجمهرة الأمثال ١ / ١٧ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٢ ، والمستقصى ١ / ٤٥١ ، والمجتنى ١٢٦ ، ودلائل الإعجاز ٤٤١ ، ومعاني أبيات الحماسة للنمري ٨٥ ، والمجمل ٢٩٤ ، والتمثيل والمحاضرة ٢٢ ، واللسان (دمن) . ويروى بزيادة : « قيل : وماذاك يارسول الله ؟ قال : المرأة الحسناء في منبت السوء » . والدِّمن جمع دمنة وهي الموضع القريب من الدار الذي يجتمع فيه الغنم فتتلبد فيه أبوالها وأبعارها ؛ شبه المرأة بما ينبت في الدمن من الكلأ يرى له غضارة وهو وبيء المرعى منتن الأصل ، عن اللسان .

(٣) في الأصل و ي : من الشر ، والصواب من ب .

(٤) انظر باب « إياك » في الأمر والتحذير في الكتاب ١ / ١٣٨ - ١٤١ ، والمقتضب ٣ / ٢١٢ - ٢١٣ ، وابن يعيش ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، ورصف المباني ١٣٧ - ١٤٠ ، والجنى الداني ٢١٦ ، والهمع ٣ / ٢٢ - ٢٧ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤١١ - ٤١٢ ، ومجمع البيان ٥ / ٢٦٩ ، والبيان ٢ / ٤٣٢ ، والبحر ٨ / ٢٥٣ .

(٦) فحذف الجار فانتصب المصدر على أنه مفعول له ، وأجيز أن يبقى المصدر على جره ، انظر ماسلف من التعليق ١٨١ ح٦ .

خَبِيراً ﴾[1] [١٣٥]

وقرأ حمزة[2] ﴿ وإن تَلُوا ﴾ . فالأول من اللَّيِّ[3] ، والثاني من الولاية ، أي وإن تَلُوا أمور المسلمين[4] . وقيل[5] : وإن تُقْبِلوا عليهم أو تُعْرِضُوا عنهم فإنَّ الله كان بما تعملون خبيراً فيجازي المُقْبِلَ بإقباله والمُعْرِضَ بإعراضه .

قوله تعالى : ﴿ وقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُم في الكِتَابِ أَنْ إذَا سَمِعْتُم آياتِ اللهِ ﴾[6] [١٤٠]

« أنْ » مخففة من الثقيلة ، وهو مع الفعل بتأويل المصدر أي نُزِّل عليكم في الكتاب سماعُ آيات الله[7] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، وللفراء ١ / ٢٩١ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٠ ـ ٤٦١ ، والحجة ٣ / ٢٩٧ ـ ٢٩٩ خ ك ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٣ ، والبيان ١ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والبحر ٣ / ٣٧١ ، وتفسير الطبري ٥ / ٢٠٩ ، والقرطبي ٥ / ٤١٤ ، وابن كثير ٢ / ٣٨٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٨٤ .

(٢) وابن عامر . وقرأ الباقون ﴿ تَلْوُوا ﴾ . انظر السبعة ٢٣٩ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

(٣) من لوى الشاهد في شهادته : إذا لم يقمها على وجهها فحرّف وغيّر وبدّل ، عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وغيرهم . وروي عن ابن عباس أيضاً أنها في لَيّ القاضي وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر ؛ فاللَّيُّ على هذا مطلُ الكلام وجرّه حتى يفوت فصل القضاء وإنفاذه للذي يميل إليه القاضي .

(٤) أخذه مما ذكره الطبري وعبارته « أمور الناس » ، ثم قال الطبري : وهذا معنى خارج عن معاني أهل التأويل . وقدره الفراء : تلوا ذلك يريد تلوا إقامة الشهادة ، فحذف المفعول ، وقدره الأخفش تلوا عليهم ، فحذف « عليهم » . وأجاز الأخفش أن يكون « تَلُوا » من اللي وأصله تلووا ، فأبدلت الواو المضمومة همزة ثم نقلت حركتها إلى اللام فحذفت .

(٥) وهو قول أبي علي بتصرف يسير .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ١٢٦ ، والبيان ١ / ٢٧٠ ، والبحر ٣ / ٣٧٤
وقرأ عاصم وحده ﴿ نَزَّل ﴾ مبيناً للفاعل . انظر السبعة ٢٣٩ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

(٧) على قراءة غير عاصم المصدر مرتفع على أنه فاعل مالم يسم فاعله « نائب فاعل » ، وعلى قراءة عاصم ينتصب على أنه مفعول به .

وقال ﴿ إِنَّكُم إِذاً مِثْلُهُم ﴾[1] [١٤٠]

أي أمثالهم . و « مِثْل » يكون في الواحد والاثنين والجمع على لفظ
٣ المفرد[2] ، قال تعالى : ﴿ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وقَوْمُهُمَا لنا عابِدُون ﴾ [سورة المؤمنون : ٤٧] ، وقال : ﴿ ثُمَّ لايَكونُوا أَمْثَالَكُم ﴾ [سورة محمد : ٣٨] هذا على أصله .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُم ﴾ [١٤١]

٦ إن جعلتَه وصفاً لقوله ﴿ جامِعُ المنافقين والكافرين ﴾ [١٤٠] كان في موضع الجرّ ، ولم يجز الوقف على قوله ﴿ جَمِيعاً ﴾ [١٤٠] .

وإن رفعتَه بالابتداء[4] ، والخبرُ قوله ﴿ فإنْ كانَ لكم فَتْحٌ مِّنَ اللهِ قَالُوا
٩ لَم نَكُن مَّعَكُم ﴾ [١٤١] جاز الوقف[5] على قوله ﴿ جميعاً ﴾ دون قوله ﴿ يتربصون بكم ﴾ ، وعلى الأول يكون الوقف على قوله ﴿ يتربصون بكم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[6] [١٤٣]

١٢ نصب بفعل مضمر ، والتقدير : أذمُّ مذبذبين بين ذلك . فيجوز الوقف[7] على

---

(١) انظر البيان ١ / ٢٧١ ، والبحر ٣ / ٣٧٥ ، والبصريا في ١٤٠ وعنها في الخزانة ٢ / ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٢) انظر المصادر السالفة وابن يعيش ٢ / ١١٠ .

(٣) اقتصر عليه النحاس في إعراب القرآن ١ / ٤٦٢ ، والقطع ٢٧٢ ، وانظر المكتفى ٨٤ . وأجيز أن يكون بدلاً من ﴿ الذين يتخذون الكافرين ﴾ [١٣٩] ، انظر البحر ٣ / ٣٧٥ .

(٤) أو رفعته على أنه خبر مبتدأ مضمر أو نصبته على الذم . وفي منار الهدى أن الخبر قوله ﴿ فالله يحكم بينكم ﴾ [١٤١] وكلاهما ظاهر التكلف ، ولم يذكرهما أبو حيان .

(٥) وهو وقف كاف ، انظر المكتفى ٢٢٨ ، ومنار الهدى ٨٤ .

(٦) انظر الجواهر ٧٤٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٨ ، والبيان ١ / ٢٧١ . والبحر ٣ / ٣٧٩ .

(٧) وهو وقف كاف أوحسن . انظر القطع ٢٧٢ ، والمكتفى ٢٢٨ ، ومنار الهدى ٨٤ .
وأجاز النحاس وغيره أن ينتصب على الحال من الضمير في ﴿ يراؤون ﴾ أو ﴿ لايذكرون ﴾ من قوله ﴿ يراؤون الناس ولايذكرون الله إلا قليلاً . مذبذبين ﴾ فلا يوقف على ﴿ قليلاً ﴾ في هذا الوجه .

[قوله][1] ﴿ قَلِيلاً ﴾ [١٤٢]

قولـه تعـالى : ﴿ مـايَفْعَـلُ اللهُ بعَـذَابِكُم إنْ شكَرْتُم وآمَنْتُم ﴾[2] [١٤٧]

يجوز في « مـا » أن يكون استفهامـاً منصوبـاً بـ ﴿ يفعل ﴾ . ويجـوز أن يكون نفيـاً[3] ، فيكون حرفاً لامحل لهـا[4] من الإعراب . والأولُ الوجهُ ، لأنـه لايحسن أن يقال في معنى « مايعذبُكم الله » : مايفعل الله بعذابكم .

قوله تعالى ﴿ لاتَعْدُوا في السَّبْتِ ﴾[5] [١٥٤]

قرأه نافع بتشديد الدال ـ وأصله « تَعْتَـدُوا » فـأدغم التـاء في الـدال ـ وبقّى العين ساكنة في رواية الحُلْوانِيّ[6] ، وفي روايـة غيره[7] نَقَلَ فتحـة التـاء إلى العين فصار : لاتَعَدُّوا .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجـواهر ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٥ ، والبيـــان ١ / ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، والبحر ٣ / ٣٨١ ، والتبيان ١ / ٤٠٢ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ـ ٥٣ ، ٣٥٥ .

(٣) ذكر هذا الوجه صـاحب البيـان متـابعـاً المؤلف من غير مـاتصريح بـالنقل عنـه على المعهود منـه ، وذكره العكبريُّ ، وهو وجـه متكلف لايصح واعترض المؤلف في الجواهر بمـا قـالـه هنـا ، وقـال أبـو حيان : يلزم على هذا أن تكون الباء زائدة في قوله ﴿ بعذابكم ﴾ .

(٤) كذا في النسخ ، ذكر ضمير « ما » ثم أنثه . وعلى أنه يجوز التذكير والتـأنيث فـالتـذكير هنـا الوجـه ويعود الضمير على قوله « حرفاً » .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٦٧ ، والحجـة ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٦ خـك ، ومجمع البيـان ٢ / ١٣٣ ، والبيـان ١ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ، والبحر ٣ / ٣٨٨ .

(٦) عن قالون عن نافع ، وكذا في رواية أبي نشيط عن قالون أيضاً . واختلف عن قـالون من طريقيـه فروي عنـه إسكان العين واختلاسهـا ، ويعبر عنـه بعضهم بـالإسكان ، قـال أبو حيـان : قرأ قـالـون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال ، والنص بالإسكان .

(٧) وهو ورش عن نـافع . وقرأ غير نـافـع ﴿ لاتَعْـدوا ﴾ بسكـون العين وتخفيف الـدال . انظر السبعـة ٢٤٠ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُم ﴾ [١٥٥] إلى قوله ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾[1] [١٦٠]

٣ تقديره : حرّمنا عليهم طيبات بنقضهم ميثاقهم . فالباء من صلة ﴿ حرّمنا ﴾[2] . و« ما » صلة زائدة[3] ، وقوله ﴿ فبظلْمٍ ﴾ بدلٌ[4] منه ، وكرر الفاء لأنّها بمنزلة العامل .

٦ فالوقف من قوله ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ [على[5]] قوله تعالى : ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وما أُنْزِلَ مِنْ قَبلِكَ ﴾[6] [١٦٢] . ولا يحسن الوقف على قوله

---

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٦٧ ـ ٤٧٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣٤ ـ ١٣٨ ، والبيان ١ / ٢٧٣ ، والبحر ٣ / ٣٨٨ ـ ٣٩٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٨ ـ ٩ ، والقرطبي ٦ / ٧ ، وإيضاح الوقف ٦٠٨ ـ ٦٠٩ ، والقطع ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، والمكتفى ٢٢٨ ـ ٢٣٢ ، ومنار الهدى ٨٥ .

(٢) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وقيل الباء من صلة محذوف تقديره « لعنّاهم » عن قتادة ، وهو قول أبي حاتم وابن الأنباري والنحاس وعزي إلى الأخفش . وحذف « لعناهم » لدلالة قوله ﴿ طبع الله عليها بكفرهم ﴾ [١٥٥] عليه .

(٣) انظر الجواهر ٢٧٩ ، وشرح اللمع اللوح ١١٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٨ ، وللفراء ١ / ٢٤٤ ، والمصادر السالفة ، والكتاب ١ / ٩٢ و ٢ / ٣٠٥ ، والمقتضب ١ / ٤٨ و ٣ / ٥٢ ، والأصول ٢ / ٢٥٨ ، والخصائص ١ / ٦٨ و ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، وسر الصناعة ١٢٢ ، ٢٩٩ ، ٣٤٣ ، وابن يعيش ٨ / ٥ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٩ ، ٢٤٥ ، والهمع ٤ / ٢٢٩ . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفين والبصريين ، انظر ماسلف ٢٨ .

(٤) هذا قول الزجاج ومن تابعه ، وقد أفسد المؤلف فيما يأتي ٨٩١ قول الزجاج الذي ارتضاه هنا ، انظر التعليق ثمة . وقال أبو حيان في وجه البدل : « وهذا فيه بعد لكثرة الفواصل بين البدل والمبدل منه ولأن المعطوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض الذي للتحريم في الوقت عن وقت التحريم فلا يمكن أن يكون جزء سبب أو سبباً إلا بتأويل بعيد .. » اهـ .

(٥) زيادة مني .

(٦) كذا قال !! بل الوقف التام على ماذهب إليه متابعاً الزجاج أن الباء من صلة ﴿ حرمنا ﴾ وعلى ماذهبوا إليه أن الباء من صلة محذوف = على قوله ﴿ وأعتدنا للكافرين عذاباً أليماً ﴾ ، وقد نصوا جميعاً على تمامه ، ويبتدأ بقوله ﴿ لكن الراسخون .. ﴾ ويجوز الوقف على قوله ﴿ من قبلك ﴾ إن نصب قوله ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾ على المدح ، وهو وقف حسن ، وفيما بين الآيتين ١٥٥ و ١٦١ من الوقف الحسن أو الكافي قوله ﴿ يقيناً ﴾ [١٥٧] و ﴿ رفعه الله إليه ﴾ [١٥٨] و ﴿ حكيماً ﴾ [١٥٨] و ﴿ شهيداً ﴾ [١٥٩] .

﴿ أموالَ النَّاسِ بالباطِلِ ﴾ [١٦١] لأن قوله ﴿ وأَعْتَدْنَا للكافرين ﴾ [١٦١] معطوف على ﴿ حرّمنا ﴾ .

قوله تعالى ﴿ والمقيمينَ الصَّلاةَ ﴾[1] [١٦٢]

٣

نصب على المدح[2] ، أي أمدح المقيمين الصلاة ،

وكذلك قوله / ﴿ والمُؤْتُون الزَّكَاةَ ﴾[1] [١٦٢]

٤٠ / ٢

(٤٦ / ٢)

رفع على المدح ، أي وهم المؤتون الزكاة[3] .

﴿ والمؤمِنونَ باللهِ ﴾[1] [١٦٢]

عطف عليه . وإن شئت كان مبتدأ[4] ، والخبر ﴿ أولَئكَ سَنُؤْتيهم ﴾ [١٦٢]

٩

قوله تعالى : ﴿ وآتَيْنَا داوُدَ زَبُوراً ﴾[5] [١٦٣]

فالزَّبورُ مفرد مفتوح على وزن « فَعُول » بمعنى المَزْبُور أي المكتوب . و « زُبُور » جمع « زِبْر » يعني كتباً[6] ، وهي قراءة حمزة[7] .

١٢

---

(١) انظر الجواهر ٧٤١ ، وشرح اللمع اللوح ٩٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٠ ـ ٤٧٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣٩ ، والبيان ١ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، والبحر ٣ / ٣٩٥ ـ ٣٩٦ ، والكتاب ١ / ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، والكامل ٩٣٠ ـ ٩٣١ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٥ .

(٢) هذا قول سيبويه والمبرد ومن تابعهما . قال النحاس : وهذا أصح ماقيل في « المقيمين » . وقيل غير ذلك .

(٣) وقيل ارتفع « المؤتون » بالابتداء ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وقيل ذلك .

(٤) ظاهر كلامه أنه يجوز أن يكون « المؤمنون » مبتدأ وخبره ﴿ أولئك سنؤتيهم ﴾ ، وهو وجه ضعيف ، قال أبو حيان : « ومن أعرب والمؤمنون بالله مبتدأ وخبره مابعده فهو بمعزل عن إدراك الفصاحة ... » اهـ . لكن يكون ﴿ أولئك سنؤتيهم ﴾ خبراً لـ ﴿ المؤتون ﴾ فيمن ذهب إلى أنه مبتدأ .

(٥) انظر الحجة ٣ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٠ ، والبحر ٣ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

(٦) وأجاز أبو علي أن يكون « زُبور » جمع « زَبور » بحذف الزيادة ، كما قالوا ظريف وظروف وكَرَوان وكِرْوان .

(٧) وحده ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٤٠ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾[1] [١٦٦]

أي أنزله معلوماً[2] . والباء للحال ، كما تقول « خرج زيد بسلاحه[3] » أي متسلحاً .

قوله تعالى : ﴿ فَآمِنُوا خيراً لكُم ﴾[4] [١٧٠]

قال الكسائي[5] : [التقدير[6]] : آمنوا يكن خيراً لكم ، أي يكن الإيمان خيراً لكم . وهذا غلط ، لأنه لايضمر « كان » إذا احتاج إلى الخبر .

وقال الفرّاء[7] : التقدير : آمنوا إيماناً خيراً لكم ، فحذف الموصوف وهو المصدر وأقام صفته مقامه .

وقال الخليل[8] : إذا أُمِروا بالإيمان فقد أُمِروا بإتيان الخير ؛ فالتقدير :

(١) انظر الجواهر ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٢٧٨ ، والبحر ٣ / ٣٩٩ .

(٢) المعنى في الأصل : أنزله وفيه علمه ، عن الزجاج ، قال المؤلف في الجواهر : والعلم : المعلوم أي أنزله وفيه معلومه ثم صار التقدير : أنزله معلوماً . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٣) انظر ما سلف ٣١ .

(٤) انظر الجواهر ١٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٧ / ٢ و ٢٧ / ١ و ٧٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٩ ، وللفراء ١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٤ ـ ٤٧٥ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٣ ، والبيان ١ / ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، والبحر ١ / ٤٠٠ ، والكتاب ١ / ٣٤٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٣ ، والأصول ٢ / ٢٥٣ ، والعضديات ١١٥ ، والبصريات ٣٤٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٣ ، وابن يعيش ٢ / ٢٧ ، وشرح الكافية ١ / ١٢٩ ، والمغني ٨٢٧ ، والهمع ٢ / ١٨ . ولم يتكلم الخليل على الآية ١٧٠ وإنما تكلم على الآية ١٧١ ، وماذكره المؤلف في الأولى هو على مذهبه في الثانية وكذلك ماذكرتُ من المصادر النحوية كان الكلام فيها على الآية ١٧١ غير ابن يعيش ، فدمجت مصادر الكلام على الآيتين لأن الكلام عليهما واحد .

(٥) عزا هذا القول إليه ابن الشجري وابن يعيش وأبو حيان وابن هشام . وعزاه النحاس وأبو حيان أيضاً إلى أبي عبيدة ، وهو قوله في مجاز القرآن له ١ / ١٤٣ . وانظر ما سيأتي من التعليق على إضمار « كان » ٦٥٦ ح ١ .

(٦) زيادة من ي .

(٧) هذا ظاهر معنى كلام الفراء في معاني القرآن له ١ / ٣٠٣ ، وهو مانصّ عليه النحاس وابن الشجري وابن يعيش وأبو حيان وابن هشام . وزعم الزجاج أن الكسائي والفراء لم يقولا « من أي المنصوبات هو ولا شرحاه .. » ! ! . وقد سلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٨) وهو قول أصحابه .

فآمنوا وأتوا خيراً لكم ، فأضمر « ائتوا »

وكذلك قوله : ﴿ انْتَهُوا خَيْراً لكم ﴾[1] [١٧١]

تقديره : انتهوا وأتوا خيراً لكم . وعند الفرّاء تقديره : انتهاءً خيراً لكم . ٣

قوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِيهِم إِلَيْهِ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً ﴾[2] [١٧٥]

أي إلى صراطه صراطاً مستقيماً[3] ، فهو[4] حال من المضاف المحذوف . وإن شئت قلت : لما قال ﴿ ويهديهم إليه ﴾ دلّ هذا الكلام على « يُعَرِّفهم » فنصب ٦ ﴿ صراطاً ﴾ على أنه مفعول لذا الفعل المضمر ، أي يهديهم إليه مُعَرِّفاً صراطاً[5] .

قوله تعالى : ﴿ فإنْ كانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[6] [١٧٦]

إن قيل : مامعنى ﴿ اثنتين ﴾ و﴿ كانتا ﴾ يدلّ على الاثنتين ، وخبرُ ٩ « كانَ » و« إنَّ » والمبتدأ يتضمّن زيادة على الأول ؟ = فالجواب إنه لو اقتصر وقال ﴿ فإن كانتا ﴾ ولم يقل ﴿ اثنتين ﴾ احتمل أن يريد بها الصغيرتين أو الكبيرتين ، فلما قال ﴿ اثنتين ﴾ أفاد العدد مجرداً من الصغر والكبر[7] . ١٢

---

(١) انظر المصادر المذكورة في ح٤ من الصفحة السابقة .

(٢) انظر الجواهر ١٠٦ ، ٣٣٧ ، ٦٢١ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٧ ، والبيان ١ / ٢٨٠ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٢٧ ، وماسيأتي ٤٤٥ .

(٣) هذا تقدير أبي علي ، انظر القرطبي .

(٤) في الأصل : وهو .

(٥) ويجوز أن يكون « صراطاً » مفعولاً ثانياً لـ « يهديهم » ومعناه يعرّفهم ، فتعدى إلى مفعولين ، ولا موجب لتقدير « يعرفهم » ، ولعل هذا أجود .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٣٩ / ١ ـ ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، والبيان ١ / ٢٨٠ ، والبحر ٣ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، والإيضاح ١٢١ ، ودرة الغواص ٣٦ ـ ٣٧ ، ومجالس العلماء ٦١ .

(٧) قوله أفاد العدد إلخ هو عبارة أبي علي ، وهو معنى قول المازني . وعبارة الأخفش فيا حكاه أبو علي من مجلس الأخفش مع مروان بن سعيد المهلبي : « أفاد العدد المجرد من الصفة » انظر درة الغواص . وعبارة الأخفش أدق وأشمل .

وقيل[1] : ﴿ فإن كانتا ﴾ أي فإن كان من ترث اثنتين ، فأضمر « مَنْ » على معناه[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ **يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم أَنْ تَضِلُّوا** ﴾[3] [١٧٦]

أي يبيّن الله لكم الضلالة[4] .

وقيل[5] : تقديره : يبيّن الله لكم كراهةَ أن تضلوا ، فحذف المضاف .

٦ وقيل[6] : التقدير : يبيّنُ الله لكم لئلاّ تضلوا . والوجهُ الأَولُ[7] .

---

(١) وهو قول الأخفش فيما حكاه المازني من مجلسه مع مزوان ولفظه : فإن كان من ترك اثنتين ، انظر مجالس العلماء ، والبيان .

(٢) وهم أبو حيان في رد كلا القولين ، وذهب إلى أن الوجه أن يكون التقدير : فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات ، فأعاد الضمير على الوارثتين وقدّر صفة محذوفة للاثنتين ، وتكلّف وجهاً آخر ، فانظر كلامه ! ! .

(٣) انظر الجواهر ٥٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢٥ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، والبيان ١ / ٢٨١ ، والبحر ٣ / ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ، والعضديات ١٩ ، والمغني ٥٥ ، ٣٢٨ ، ٨٣٥ .

(٤) ذكره النحاس ، وعزاه إليه المؤلف في الجواهر ، وذكره أبو حيان .

(٥) وهو قول المبرد وأبي علي والنحاس وغيرهم من البصريين ، انظر ماسلف من التعليق ١٦٢ .

(٦) وهو قول الكوفيين وابن كيسان ، انظر ماسلف من التعليق ١٦٢ .

(٧) خالف مااختاره في مثل هذا الموضع وهو أن يكون أن والفعل في موضع المفعول له على تأويل كراهة أن ، انظر ماسلف ١٦٢ ، ٢٣٨ وماسيأتي ١٠٥٦ وغيرها (انظر فهرس مسائل العربية برسم : أن والفعل) .

سُورَةُ المَائِدَة

قوله تعالى : ﴿ ولا ٱلقَلاَئدَ ﴾[1] [٢]

أي ذوي القلائد[2] ، فأضمر « ذوي » . وإن شئت « ذوات القلائـد »[3] لأنّ « القلائد » جمع « القلادَة » : وهو ماقُلِّد البعيرَ من لحاء الشجر[4] وغيره[5] . ٣

﴿ ولا آمِّينَ البَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً من رَّبِّهِم ﴾[6] [٢]

﴿ يبتغـون ﴾ حـال[7] من الضمير في ﴿ آمين ﴾ أي : ولا تُحِلّوا من قصـد البيت الحرام مبتغين فضلاً من ربهم . ولا يجـوز أن يكـون ﴿ يبتغـون ﴾ صفـة لـ ﴿ آمّين ﴾ لأنّ ﴿ آمّين ﴾ نصب قـولـه ﴿ البيت الحرام ﴾ ، وإذا نصبـه لم ٦

---

(١) انظر معـاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٩ ، ومجمع البيـان ٢ / ١٥٣ ـ ١٥٤ ، والبيـان ١ / ٢٤٣ ، والبحر ٣ / ٤٢٠ ، وتفسير الطبري ٦ / ٣٧ ـ ٣٨ ، والقرطبي ٦ / ٤٠ ، وابن كثير ٣ / ٩ ، ومجمع التفـاسير ٢ / ٢٢٤ .

(٢) فالمراد بالقلائد ما كان الناس يتقلّدونه أمنة لهم ، وهو قول قتادة ومجاهد والسدي وابن زيد .

(٣) وهو معنى قول ابن عباس « مقلّدات الهدي » ، وعبـارة الفراء « ولا تخيفوا من قلّـد بعيره » . وقيل أراد بالقلائد القلائد نفسها ، عن مطرف وعطـاء في روايـة عنـه ورده الطبري . وروي عن عطـاء القول الأول .

(٤) في الأصل : الشجرة .

(٥) هذه عبارة غير دقيقة . فالقلادة : ما جعل في العنق يكون للإنسـان والفرس والكلب والبـدنـة التي تهدى ونحوها ، عن اللسان (قلد) وانظر المصادر السـالفـة . وقـال الفراء : كان أهل مكـة يقلـدون بلحاء الشجر ، وسائر العرب يقلدون بالوبر والشعر .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٨٠ ، والبيـــان ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٣ / ٤٢٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٧ ، والتبيان ١ / ٤١٦ ، والمغني ٧٦٦ .

(٧) تابعة صاحب البيان فنقل كلامه بلا تصريح ، وهو قول مكي وتابعه أبو حيان .

يَجُز وصفه لأن وصفه يخرجه عن[1] شبه الفعل إذ الفعل لايوصف[2] .

قوله تعالى : ﴿ ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُم عَنِ المَسْجِدِ الحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا ﴾[3] [٢]

٣

﴿ شَنَآن ﴾ بالتحريك والإسكان[4] ، والمعنى : لايحملنّكم بغضُ قوم على الاعتداء ، فمن حرّكَ . ومن أسكن فالمعنى : لايحملنّكُم بغيضُ قوم [على الاعتداء][5] . فـ « شَنْآن » كعطشان اسم[6] ، و « شَنَآن » مصدر .

٦

ومحل قوله ﴿ أن تعتدوا ﴾ نصب مفعول ثان لقوله ﴿ لا يجرمنكم ﴾[7] أي

---

(١) في الأصل و ي : من ، والصواب من ب .

(٢) كذا قال !! وقد نصّ السيوطي في الهمع ٥ / ٨٥ على أنه يجوز تأخير الوصف عن معمول اسم الفاعل نحو هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ ، وأنه لا يجوز : هذا ضارب عاقل زيداً ، قال : « والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء بخلاف ما إذا تأخر الوصف ، لأن صفته تحصل بعد تمام عمله » ا هـ . وقد قال أبو حيان إن الجملة صفة ، وهو ظاهر قول النحاس . وقال العكبري إنه حال ولا يجوز أن يكون صفة لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار ، وتعقبه ابن هشام ، قال : هذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، وللفراء ١ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٠ ـ ٤٨١ ، والحجة ٣ / ٣٠٧ ـ ٣٢٤ خ ك ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ١٥٢ ـ ١٥٣ ، والبيان ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٣ / ٤٢٢ ، والطبري ٦ / ٤١ ـ ٤٢ ، والقرطبي ٦ / ٤٤ ـ ٤٥ ، والعضديات ١٥٥ ، والمغني ٥٣ .

(٤) قرأ بالإسكان ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتحريك . انظر السبعة ٢٤٢ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) يريد صفة . وأجاز أبو علي أن يكون مصدراً على فَعْلان . وأنكره أبو حاتم وأبو عبيد ، وهو غير منكر ، انظر احتجاج أبي علي ، وانظر البحر والقرطبي .

(٧) ماذكره في تفسير ﴿ لايجرمنكم ﴾ ـ وهو قول ابن عباس وقتادة ـ تفسير معنى لاتفسير إعراب ، ولو كان الثاني لكان أصله على أن تعتدوا ، فحذف الجار . =

لايحملنّكم على الاعتداء لأجل أن صدّوكم ، فمن فتح ﴿ أن صدوكم ﴾ لابدّ من هذا التقدير ، لأنه مفعول له . ومن كسر[1] ﴿ إن صدوكم ﴾ فالمعنى : إن استدام[2] صدُّهم إياكم وتمادى فلا يجرمنكم / على الاعتداء بغضهم أي بغضكم إياهم . وإنما فسرنا ﴿ إن صدوكم ﴾ باستدامة الصدّ لأنه شرط ، والشرط لايصح في الماضي ، وصدّهم كان فيما مضى[3] .

٢ ٤١ / ١

(٤٧ / ١)

قوله تعالى : ﴿ وأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بالأَزْلاَمِ ﴾[4] [٣]

٦

« أن » مع الفعل بتأويل المصدر في موضع الرفع بالعطف على قوله

= وقيل : لايجرمنكم : لايكسبنكم ، وهو قول الفراء وأبي علي وغيرهما ، وعليه يكون « أن تعتدوا » مفعولاً ثانياً . قال أبو حيان : « وهذا تفسير معنى لاتفسير إعراب لأنه يمتنع أن يكون مدلول « حمل » و « كسب » في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما ، فيمتنع أن يكون « أن تعتدوا » في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر » ا هـ .

وكان في النسخ : يجرمنكم ، بغير « لا » .

(١) وهما أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٤٢ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٢) في الأصل : استداموا ، وهو خطأ .

(٣) قال أبو علي في الاحتجاج لقراءة الكسر : « فإن قلت : كيف صحّ الجزاء هنا والصدّ ماض لأنه إنما هو ما كان من المشركين من صدهم المسلمين عن البيت في الحديبية ، والجزاء إنما يكون بما لم يأت ، فأما ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء = فالقول فيه : أن الماضي قد يقع في الجزاء ليس على أن المراد بالماضي الجزاء ولكن المراد أن ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ماض والمعنى على مثله ، كأنه يقول : إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا ...... وجواب إن قد أغنى عنه ماتقدم من قوله لايجرمنكم ... » ا هـ .

وقال الأخفش « وقد قرئت إن صدوكم على معنى إن هم صدوكم إي إن هم فعلوا أي إن هم ، ولم يكونوا فعلوا ، وقد تقول ذلك أيضاً وقد فعلوا ، كأنك تحكي ما لم يكن ... » ا هـ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥١ ، وللفراء ١ / ٣٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ١٥٨ ، والبيان ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٣ / ٤٢٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٤٩ ـ ٥٠ ، والقرطبي ٦ / ٥٨ ـ ٥٩ ، وابن كثير ٣ / ٢١ ـ ٢٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

﴿ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [٣] ، والتقدير : حَرّم عليكم الميتةَ والاستقسام بالأزلام ، وهو قسمتُهم الجزورَ [عشرةَ أقسام][1] على سهام عشرة[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾[3] [٥]

« الإيمان » مصدر بمعنى المفعول ، والتقدير : ومن يكفر بالمُؤْمَنِ به[4] . ويجوز أن يكون التقدير : [ومن يكفر][1] بربِّ الإيمان[5] ، فحذف المضاف .

٦ قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾[6] [٦]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن الأزلام هي السهام التي كانوا يتقامرون بها هو قول مجاهد في رواية عنه . قال : « سهام العرب وكعاب فارس والروم كانوا يتقامرون بها » ا هـ . والذي قاله جمهور المفسرين : ابن عباس وقتادة والسدي والضحاك والحسن وابن زيد ـ وهو قول مجاهد في رواية عنه ـ أن الأزلام هي القداح التي كانوا يجيلونها لكل سفر وغزو وتجارة وغير ذلك من أمورهم . وهي قداح ثلاثة على أحدها مكتوب « افعل » وعلى الآخر « لاتفعل » والثالث غفل ليس عليه شيء ، وقيل مكتوب على أحدها « أمرني ربي » وعلى الآخر « نهاني ربي » والثالث غفل ليس عليه شيء ، فإذا أجالها فطلع السهم الآمر فعله أو الناهي تركه ، وإن طلع الفارغ أعاد . وقال الحافظ ابن كثير فيما ذكر عن مجاهد في الأزلام أنها موضوعة للقمار : « فيه نظر ، اللهم إلا أن يقال إنهم كانوا يستعملونها في الاستخارة تارة وفي القمار أخرى ، والله أعلم . فإن الله سبحانه قد فرق بين هذه وبين القمار وهو الميسر فقال في آخر السورة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ﴾ .. » ا هـ وانظر في قداح الميسر ومياسرتهم بها تفسير القرطبي ومجمع البيان ، وسفر السعادة ٦٨٤ ـ ٦٩١ .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٨٤ ، والبحر ٣ / ٤٣٣ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٠ ، والقرطبي ٦ / ٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٣٨ .

(٤) أي ومن يجحد ما أمر الله بالتصديق به من توحيد الله ونبوة محمد (ﷺ) وما جاء به من عند الله وهو الإيمان . وهو معنى قول قتادة .

(٥) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد : « أي ومن يكفر بالله » .

(٦) انظر الجواهر ٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٥ ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٣ ، والبحر ٣ / ٤٣٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧١ ـ ٧٤ ، والقرطبي ٦ / ٨٠ ـ ٨٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٠ ـ ٤٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٣٨ ، وسر الصناعة ٦٣٣ ـ ٦٣٤ .

التقـدير : إذا قمتم إلى الصـلاة من نـوم[1] أومن حَـدَثٍ[2] ، لابـدَّ من هـذا الإضمار .

٣ ﴿ فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيْدِيَكُم ﴾[3] [٦]

أي فـاغسلوا هـذين العضوين ، لأن المعطوف بـالواو بمنزلـة التثنيـة . ولـو صرح وقـال : « فـاغسلـوا هـذين العضـوين » كان تقـديم أحـدهمـا على الآخر جائزاً ،[4] فكذلك إذا كان بالواو[5] . ٦

ومعنى قوله : ﴿ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾[6] [٦]

أي مع المرافـق ، و « إلى » بمعنى « مـع » لأن المرفـق داخـل في الغسـل[7] .

---

(١) عن السدي وزيد بن أسلم .

(٢) عن ابن عباس وأكثر المفسرين ، وهو قول جمهور أهل العلم . وقيل : هذا لفظ عام في كل قيـام إلى الصلاة ، عن عكرمة . وكان الخلفاء يتوضؤون لكل صلاة ، قال الإمـام الطبرسي : « ومـا رووه من تجديد الوضوء فمحمول على الندب والاستحباب » .

(٣) انظر الجـواهر ٩٥ ، وشرح اللمـع اللـوح ١٠١ / ٢ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٨٣ ـ ٨٦ ، ٩٨ ، وابن كثير ٣ / ٤٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، وسر الصناعة ٦٣٣ ـ ٦٣٤ .

(٤) قال القرطبي : « وذهب مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها أن الواو لاتوجب التعقيب ولاتعطي رتبة ، وبذلك قال أصحابه ، وهو قول أبي حنيفـة وأصحـابه والثوري والأوزاعي والليث بن سعـد والمزني وداود بن علي .. » ا هـ . وفي فتـح القـدير لابن الهمام الحنفي ١ / ٣٤ ـ ٣٥ الترتيب سنـة عند أبي حنيفة وفرض عند الشافعي .

(٥) انظر ماسلف من التعليق ٨٨ ـ٨٩، وماسيأتي ٤١٤ ـ ٤١٥ .

(٦) انظر شرح اللمـع اللـوح ٨٣ / ٢ ، ومجمـع البيـان ١ / ١٦٤ ، والبحر ٣ / ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٩ ، والقرطبي ٦ / ٨٦ ، وابن كثير ٣ / ٤٥ ، ومجمـع التفـاسير ٢ / ٢٤٠ ، وزاد المسير ٢ / ٣٠٠ .

(٧) هذا مذهب أكثر الفقهاء . ورد الزجاج وغيره أن تكون « إلى » هنا بمعنى « مع » وتـابعـه المؤلف في شرح اللمع .

وقال زُفَر[1] : المرفق لايدخل في الغسل ، لأن مابعد « إلى » لايدخل فيما قبلها ، كقوله تعالى ، ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إلى اللَّيْل ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] فلم يدخل الليل في الصوم . والكلام في هذا طويل .

قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وأَرْجُلَكُم إلى الكَعْبَيْنِ ﴾[2] [٦]

بجر ﴿ أرجلكم ﴾ ونصبها[3] .

فمن نصبها عطفها على قوله ﴿ أيديَكم ﴾[4] أي واغسلوا أيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم .

---

(١) هو زفر بن الهذيل العنبري صاحب أبي حنيفة . ونقل هذا القول عن مالك والشعبي وداود بن علي . ورأى الطبري أن غسل المرفقين من الندب الذي ندب إليه رسول الله (ﷺ) أمته .

(٢) انظر الجواهر ٣٨١ ، ٨٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، وللفراء ١ / ٣٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٥ ، والحجة ٣ / ٣٢٤ ـ ٣٢٦ خ ك ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٤ ـ ١٦٧ ، والبيان ١ / ٢٨٤ ، والبحر ٣ / ٤٣٦ ـ ٤٣٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٩ ـ ٨٧ ، والقرطبي ٦ / ٨٧ ـ ١٠٣ ، وابن كثير ٣ / ٤٥ ـ ٥٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٤١ ـ ٢٤٥ ، وزاد المسير ٢ / ٣٠٠ ـ ٣٠٣ ، وابن يعيش ٨ / ١٥ ، والمغني ١٤٣ ، ٤٦٧ ، ٦٩١ ، ٨٢٥ ، ٨٩٥ .

(٣) قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٢٤٢ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٤) هذا قول الأخفش والفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم ، وهو قول من يرى أن فرض الرجلين الغسل وهو مذهب جمهور الفقهاء . واعترض على هذا الوجه بأن فيه فصلاً بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض ، عن أبي حيان ، وأن حكم الجملة الأولى قد انقطع واستؤنف حكم آخر في الجملة الثانية ولايجوز بعد انقطاع حكم الجملة الأولى أن تعطف على مافيها من الثانية ، عن الشريف الرضي ، وقيل غير ذلك .

ومن رأى أن فَرْضَ الرجلين المَسْحُ ـ وهو قول ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي والباقر وهو مذهب الإمامية ـ ذهب إلى أن ﴿ وأرجلكم ﴾ بالنصب معطوفة على موضع ﴿ برؤوسكم ﴾ .

ومن قال ﴿ وأرجلِكم ﴾ بالجر ، فهو جرٌّ على الجوار(١) ، كما قرأ بعضهم : ﴿ وكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ ﴾(٢) [سورة القمر: ٣] فجرّ ﴿ مستقرّ ﴾ لأنه جاور الاسم المجرور(٣) . ومثله ماحكاه سيبويه(٤) من قولهم : « [هذا(٥)] جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » أراد « خربٌ » فجرّ . فهذا وجه الجرّ ، دون ماقاله قوم من أنه مجرور لأنه معطوف على « الرؤوس » وأنّ مسح الرِّجْل واجب(٦) . ٣

---

(١) أجازه الأخفش ومن وافقه ، وغلطه الزجاج والنحاس وغيرهما ، قال الزجاج « الخفض على الجوار لايجوز في كتاب الله » وقال النحاس « الجوار لايجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط » وقال أبو حيان « وهو تأويل ضعيف جداً » وانظر المغني ٨٩٥ .

(٢) قرأ ﴿ مستقرٍ ﴾ بالجر أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني من العشرة ، وقرأ الباقون بالرفع انظر الجواهر ٣٨١ ، والنشر ٢ / ٣٨٠ ، ومجمع البيان ٥ / ١٨٥ ، والبحر ٨ / ١٧٤ ، والمحتسب ٢ / ٢٩٧ ، والمغني ٧١١ ، ٧١٣ . وهي أيضاً قراءة زيد بن علي .

(٣) تابع أبا الفضل الرازي صاحب اللوامح ، قال أبو حيان : « وهذا ليس بجيد لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده .. » اهـ .

وخرجه أبو الفتح ومن وافقه على أن « كلٌّ » معطوفة على ﴿ الساعة ﴾ من قوله ﴿ اقتربت الساعة ﴾ فيكون ﴿ مستقر ﴾ صفة لـ ﴿ أمر ﴾ فلا جر على المجاورة ، وردّ هذا الوجه أبو حيان ، قال : « وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث [وهي قوله تعالى : ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر . وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر . وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكلٌّ ... ﴾] وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب » وقال : « الأسهل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المعنى عليه ، والتقدير : وكل أمر مستقر بالقوه ... » اهـ .

(٤) في الكتاب ١ / ٢١٧ ـ ٢١٨ . وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٨ ، والخصائص ١ / ١٩١ و ٣ / ٢٢٠ ، والمنصف ٢ / ٢ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٨ ، والإنصاف ٦٠٧ ، والمغني ٨٩٤ ، والخزانة ٢ / ٣٢٢ ، وغيرها .

(٥) زيادة مني .

(٦) كذا قال . وقال أبو حيان : « الظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس » وهو قول النحاس وغيره . وذهب الزجاج ووافقه أبو علي إلى أن الأرجل معطوفة على ﴿ برؤوسكم ﴾ لكن ذهب إلى أن المراد بمسح الأرجل غسلها غسلاً خفيفاً !

وأما الباء في قوله ﴿ فامسحوا برؤوسكم ﴾ فزيادةٌ[١] ، والتقدير : وامسحوا رؤوسكم ، فظاهر النصّ يقتضي استيعاب الرأس في المسح ، ولكن السنّة وردت بمسح رُبْعِه[٢] ، لأن العرب تعبّر عن كل شيء بربعه ، تقول : مررت بزيد ،[و][٣] إنما وَلِيَكَ منه رِبْعُه لاكلُّه .

والدليلُ[٤] على أنّ غسلَ الرِّجل واجب دون مسحه أنه مقيّد بقوله ﴿ إلى الكعبين ﴾ كما أن غسلَ اليد مقيّد [بقوله[٣]] ﴿ إلى المرافق ﴾ . فكما لايجوز أن يقال : فرضُ اليد المسحُ ، لقوله ﴿ إلى المرافق ﴾ فكذلك لايجوز أن يقال : فرضُ الرِّجل المسحُ ، لقوله ﴿ إلى الكعبين ﴾[٥] .

قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[٦] [٨]

أي العدلُ أقربُ . و « هو » كناية عن المصدر ، لأن الفعل يدلُّ عليه لغةً ، كقولهم : من صدق كان خيراً له ، أي كان الصدقُ . ومثلُه كثيرٌ ، [و][٣] قد

---

(١) وقيل ليست بزائدة ، وهي للإلصاق وقيل للاستعانة ، وقيل غير ذلك

(٢) وجوب مسح ربع الرأس مذهب أبي حنيفة . وذهب أحمد ومالك إلى وجوب مسح الرأس جميعه ، وذهب الشافعي إلى أنه إنما يجب مايطلق عليه اسم مسح لايتقدر ذلك بحدّ ، عن ابن كثير ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) زيادة من ي و ب

(٤) أخذه من كلام الزجاج ، ووافقه أبو علي وغيره . انظر كلام الزجاج في حجة القراءات ٢٢٢ .

(٥) ردّ هذا الشريف الرضي ، قال : « إن ذلك لايدل على الغسل وذلك لأن المسح فعل أوجبته الشريعة كالغسل فلا ينكر تحديده » وقال « .. لم نوجب الغسل في اليدين للتحديد بل للتصريح بغسلها وليس كذلك في الرجلين » عن مجمع البيان .

(٦) انظر الجواهر ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٣ ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٩ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٣ / ٤٤٠ .

تقدم شطر منه[١] .

قوله تعالى : ﴿ ولا تَزَالُ تَطَّلِعُ على خَائِنَةٍ مِنْهُم ﴾[٢] [١٣]

أي على فرقة خائنة منهم[٣] . فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه . ٣

والقول الثاني : أن يكون ﴿ خائنة ﴾ بمعنى « خيانةٍ » لأن « فاعِلَة » يأتي ويراد به المصدر[٤] ، كالعافية والعاقبة ، وما أشبه ذلك . ومثلُه : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِها كاذِبَة ﴾[٥] [سورة الواقعة : ٢] أي كذبٌ / ، وقال : ﴿ فأمَّا ثَمُودَ فأُهْلِكُوا بالطَّاغِيَةِ ﴾[٦] [سورة الحاقة : ٥] أي بالطغيان ، ومثلُه : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بخالِصَةٍ ﴾[٧] [سورة صَ : ٤٦] أي بإخلاصهم . ٤١ / ٢ (٤٧ / ٢)

قوله تعالى ﴿ ومِنَ الَّذينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنا مِيثَاقَهُم ﴾[٨] ٩

[١٤]

---

(١) انظر ماسلف ٣٨ ، ١٣٥ ، وما سيأتي ٧٣٨ . والقول المذكور هو « من كذب كان شرّاً له » .

(٢) انظر الجواهر ٧٦ ، ٢٩٨ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٧٢ ، والبيان ١ / ٢٨٦ ـ ٢٨٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٠٠ ـ ١٠١ ، والقرطبي ٦ / ١١٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(٣) عن قتادة ومجاهد . وقيل الهاء في ﴿ خائنة ﴾ للمبالغة ، وذكر المؤلف في الجواهر وجهاً رابعاً وهو أن يكون التقدير : على ذوي خيانة ، فحذف المضاف . وقد سلف التعليق على حذف الموصوف ٣١٥ .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٥٧ / ٢ ، والكتاب ١ / ١٧٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٩ و ٤ / ٣١٢ ، والكامل ١٥٦ ، ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ، وابن يعيش ٦ / ٥٠ ـ ٥٢ ، وشرح الشافية ١ / ١٧٥ ـ ١٧٧ ، والهمع ٦ / ٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٤٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣١٣ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٧٧ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٤٨ ـ ١١٤٩ .

(٨) انظر الجواهر ٢٩٣ ، ٦١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٧ ، والبيان ١ / ٢٨٧ ، والبحر ٣ / ٤٤٦ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ .

تَعَلُّقُ « مِنْ » من قوله ﴿ ومن الذين قالوا ﴾ اختلف الناس فيه :

فقال قوم(١) : هو محمول على قوله ﴿ ولقد أخَذَ اللهُ ميثاقَ بني إسْرائيلَ ﴾ [١٢] لأن معناه : لقد أخذ الله ميثاقاً من بني إسرائيل ، فلما كان المعنى لايتغيّر جاء ﴿ ومن الذين قالوا ﴾ على المعنى . ومثلُه ماأنشده سيبويه من قول الشاعر :

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامضَى ... ولا ناعِبٍ إلا ببَيْنٍ غُرَابُها(٢)

فجرّ « ناعب » لأنه كأنه قال « ولست بمدرك مامضى » فكذلك ههنا(٣) .

وقيل(٤) : التقدير : أخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ، فقدّم الجار والمجرور على الفعل ، وفصل بين الفعل والواو بالجار والمجرور .

---

(١) ذكر هذا القول في الجواهر أيضاً ولم يعزه الى أحد ، وتابعه صاحب البيان من غير تصريح على المعهود منه .

(٢) كذا أنشده مغيّراً وهو مركب من مصراعي بيتين : أولهما لصرمة الأنصاري أو لزهير ، وهو :

بدا لي أني لست مدرك مامضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

والثاني للأخوص اليربوعي الرياحي ، وهو :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا ببين غرابها

وبيت الأخوص له في شرح اللمع اللوح ١٧ / ٢ ، والكتاب ١ / ٨٣ ، ١٥٤ والأعلم بطرته ، وابن السيرافي ١ / ٧٤ ، وفرحة الأديب ٣٢ ـ ٣٣ ، وابن يعيش ٢ / ٥٢ ، والإنصاف ١٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٥ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٥٦ ـ ٥٨ ، والخزانة ٢ / ١٤٠ و ٣ / ٥٠٧ ، ٦١٣ . ووقع في بعض المصادر الأحوص بالحاء مصحفاً . ونسب للفرزدق في الكتاب ١ / ٤١٨ ، والإنصاف ٣٩٥ وهو وهمٌ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٣٥٤ ، وابن يعيش ٥ / ٦٨ و ٧ / ٥٧ و ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦٢٢ ، ٧١٨ . وسيأتي عجزه ٥٤٥ . وأما قوله بدا لي × جائيا فسيأتي عجزه ٥٤٥ والتعليق عليه ثمة .

ويروى « ولا ناعباً » بالنصب فلا شاهد فيه .

(٣) هذا على ماأنشده ، والصواب كأنه قال : ليسوا بمصلحين عشيرة .

(٤) وهو قول الأخفش والنحاس وغيرهما ، وهو الظاهر . وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ لَكُم كَثيراً مِمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ من الكِتَابِ ﴾[١] [١٥] [أي تخفونه و][٢] معنى ﴿ تخفون ﴾ تجدونه خافياً ، كقولهم : أَحْمَدْتُ الرجل أي وجدتهُ محموداً ، فالهمزة همزة الوجدان[٣] .

قوله تعالى : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَهُ ﴾ [١٦]

كان أبو بكر عن عاصم يضمّ الراء من « رضوان » في جميع التنزيل إلا في هذا الموضع فإنه كان يكسره[٤] ، وإنما كسره لتقدّم الكسر في قوله ﴿ بِهِ ﴾ . كما أنَّ حفصاً ضَمَّ الميم من قوله ﴿ ولَئِن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُم ﴾[٥] [سورة آل عمران : ١٥٨] بضم أوله ليوافق ﴿ قُتِلْتُم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّها مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِم أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتيهُونَ في الأَرْضِ ﴾[٦] [٢٦]

﴿ أربعين سنة ﴾ عند أبي إسحق[٧] ليس بظرف لـ ﴿ محرَّمة ﴾ . والوَقفُ

---

(١) انظر تفسير الطبري ٦ / ١٠٣ ـ ١٠٤ ، والقرطبي ٦ / ١١٨ ، وابن كثير ٣ / ٦٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٥٧ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) لاأعرف أحداً ذكر هذا التفسير . والذي ذكروه أن معنى مما كنتم تخفون : تكتمونه الناس ولا تبينونه لهم مما في كتابكم . فـ « أخفى » على بابها ، والهمزة للتعدية .

(٤) وروي عنه فيه الضم كأخواته ، وقرأ الباقون بالكسر في جميع التنزيل . انظر السبعة ٢٠٢ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ ، ٢٣٨ . وانظر الحجة ٢ / ٢٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٨ ، والبحر ٢ / ٣٩٩ في كلامهم على حرف سورة آل عمران [١٥] : ﴿ وأزواج مطهرة ورضوان من الله ﴾ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٦) انظر الجواهر ٧١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٨١ ، والبيان ١ / ٢٨٩ ، والبحر ٣ / ٤٥٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ١١٦ ـ ١١٨ ، والقرطبي ٦ / ١٢٩ ـ ١٣٠ ، وابن كثير ٢ / ٧٣ ـ ٧٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٦٣ .

(٧) انظر مجمع البيان والبحر .

عنده على قوله ﴿ عليهم ﴾[1] ، قال : والتحريم كان على التأبيد[2] .

وقال الفرّاء : بل حرّم عليهم أربعين سنة[3] . فـ ﴿ أربعين ﴾ ظرف لقوله ﴿ محرمة ﴾[4] . والوقف[5] عنده على قوله ﴿ سنة ﴾ .

وهو ظرف عند أبي إسحق لـ ﴿ يتيهون ﴾ والتقدير : إنها محرّمة عليهم يتيهون في الأرض أربعين سنةً .

قوله تعالى : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ آدَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً ﴾[6] [٢٧]

معناه : إذ قرّب كل واحد منهما قرباناً ، دليله ﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾ [٢٧] أي تُقُبِّل من أحدهما قربانه ولم يُتَقَبَّل من الآخر قربانه .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾[7] [٢٩]

إن[8] قيل : مامعنى ﴿ إثمي وإثمك ﴾ وإنما له إثمُ قتله = فالجواب : إن

---

(١) وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم وغيرهم ، وأجازه الفراء وابن الأنباري وغيرهما . انظر إيضاح الوقف ٦١٦ ـ ٦١٧ ، والقطع ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ، والمكتفى ٢٧٧ ، ومنار الهدى ٩٠ .

(٢) أي تحريم دخول الأرض المقدسة على بني إسرائيل كان على التأبيد ، وهو قول ابن عباس وقتادة والسدي والحسن وغيرهم .

(٣) عبارته : « أربعين سنة منصوبة بالتحريم ، ولو قطعت الكلام فنصبتها بقوله يتيهون كان صواباً » .

(٤) عن الربيع بن أنس وغيره ، واختاره الطبري والنحاس .

(٥) انظر المصادر السالفة .

(٦) انظر الجواهر ٦٧ ، ٤٦٨ ، والبحر ٣ / ٤٦١ ، وتفسير الطبري ٦ / ١١٩ ـ ١٢٣ ، والقرطبي ٦ / ١٣٢ ـ ١٣٥ ، وابن كثير ٣ / ٧٥ ـ ٧٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٧) إنظر الجواهر ٥٩ ، ٤٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٢ ـ ٤٩٣ ، ومجمع البيان ٢ / ١٨٤ ، والبحر ٣ / ٤٦٣ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٢٤ ـ ١٢٥ ، والقرطبي ٦ / ١٣٧ ، وابن كثير ٣ / ٨١ ـ ٨٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والكامل ٧٧٧ .

(٨) في الأصل و ي : فإن .

معناه : بإثمي أي بإثم قتلي ، وإثمك أي بإثمك الذي لم يُتَقَبَّل من أجله قُرْبانُك[1] ، فهما إثمان . والمعنى : إني أريد ألا تقتلني كراهةَ أن تبوءَ بإثمي وإثمك ، فحذف مفعول « أريد » والمضاف جميعاً[2] .

٣

قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾[3] [٣٨]

﴿ السارق ﴾ مبتدأ ، و﴿ السارقة ﴾ عطف عليه ، والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يُتْلَى عليكم السارقَ والسارقة . ولايجوز أن يكون الخبر قوله ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ عند سيبويه[4] ، لأن الفاء لايدخل في خبر المبتدأ[5] . ألا

٦

---

(١) هذا قول الزجاج . وهو راجع إلى ماقاله المفسرون في تأويل الآية ، قالوا : أي بإثم قتلي وإثمك الذي كان قبل قتلي ، عن ابن عباس والحسن والسدي وابن مسعود وقتادة ومجاهد والضحاك .

(٢) وكذا قال في الجواهر ، وانظر القرطبي والبحر . وهو قول متكلف وخروج عن ظاهر اللفظ لغير ضرورة كما قال أبو حيان . قال الإمام الطبري في بيان المعنى : « فإن قال قائل أو ليس قتل المقتول من بني آدم كان معصية لله من القاتل = قيل بلى وأعظم بها معصية . فإن قال : فإذا كان لله عز وجل معصية فكيف جاز أن يريد ذلك منه المقتول ويقول : إني أريد أن تبوء بإثمي وقد ذكرت أن تأويل ذلك إني أريد أن تبوء بإثم قتلي ؟ فمعناه إني أريد أن تبوء بإثم قتلي إن قتلتني ، لأني لاأقتلك ، فإن أنت قتلتني فإني مريد أن تبوء بإثم معصيتك الله في قتلك إياي وهو إذا قتله فهو لامحالة باءٍ به في حكم الله ، فإرادته ذلك غير موجبة له الدخول في الخطأ » .

(٣) انظر الجواهر ١٩٥ ـ ١٩٦ ، ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ٩٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٧ ـ ٨٠ ، وللفراء ١ / ٣٠٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٥ ـ ٤٩٦ ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٠ ، والبيان ١ / ٢٩٠ ، والبحر ٣ / ٤٧٦ ـ ٤٨٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٦٥ ، والكتاب ١ / ٧١ ـ ٧٢ ، والكامل ٨٢٢ .

(٤) هذا قول سيبويه والأخفش وأبي عبيدة وأبي علي والسيرافي وغيرهم . وذهب الفراء والمبرد والزجاج والنحاس إلى أن الخبر ﴿ فاقطعوا ﴾ لأن المعنى : كل من سرق فاقطعوا يده أو الذي سرق فاقطعوا يده .

(٥) العاري عن معنى الشرط والجزاء . أما إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فدخول الفاء على خبره جائز . وذلك على نوعين : الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً ، انظر ابن يعيش ١ / ٩٩ ـ ١٠٠ والمصادر الآتية .

ترى أنه قال في قوله[1] :

وقــائِلَــةٍ خَـوْلانُ فَــٱنْكِــحْ فَتَــاتَهُم   وأُكْرُومَــةُ الحَيَّيْنِ خِلْــوٌ كَمَــا هِيَــا

٣ إنّ « خولان » خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير : هذه خولان ، ولا يكون قوله « فانكح » خبراً له لمكان الفاء . وهذا عند أبي الحسن جائز : أن يكون ﴿ والسارق ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾[2] ويحتجّ بقول

---

(١) البيت لم يعرف قائله . وهو في الجواهر ١٩٠ ، ١٩٦ ، ٩٣٧ ، وشرح اللمع اللوح ٥٠ / ٢ ، والكتاب ١ / ٧٠ ، وابن السيرافي ١ / ٤١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦ ، ٨٠ ، والإيضاح ٥٣ ، والأزهية ٢٤٣ ، وابن يعيش ١ / ١٠٠ و ٨ / ٩٥ ، ورصف المباني ٣٨٦ ، والمغني ٢١٩ ، ٦٢٨ ، وشرح شواهد المغني ١٥٩ ، ٢٩٥ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٧ - ٣٩ ، والهمع ٢ / ٥٩ ، والخزانة ١ / ٢١٨ و ٣ / ٣٩٥ و ٤ / ٤٢١ ، ٥٥٢ . وسيأتي ٧٩٨ ، ٩٧٥

وخولان : قبيلة من قبائل اليمن ، وأكرومة الحيين يريد الفتاة التي هي كريمة الحيين من خولان ، وخلو : لم تتزوج بعد وهي كما هي كما عهدتها أيّماً فتزوجتها ، عن ابن السيرافي .

(٢) ماعزاه المؤلف إلى أبي الحسن أنه ذهب إلى جواز دخول الفاء في كل خبر - وهو ماعزاه إليه قوم منهم أبو علي والرضي وابن يعيش وابن هشام والسيوطي وغيرهم = خلافُ مانصّ عليه في كتابه معاني القرآن .

أما قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فقد قال فيه [معاني القرآن ٧٧ ، ٨٠] ، « ليس في قوله « فاقطعوا » و « فاجلدوا » خبر مبتدأ ، لأن خبر المبتدأ هكذا لايكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فنطلقٌ [في الاصل : فينطلق] لم يحسن ، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرتُ لك من قوله : ومما نقصّ عليكم » . وأما قول الشاعر « وقائلة خولان ... » فقد قال فيه [معاني القرآن ٨٠] : « كأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسم » .

فما قاله في الآية والبيت هو قول سيبويه ومن وافقه . وهو لايرى زيادة الفاء في الخبر إلا حيث يراها سيبويه ومن وافقه . من ذلك قوله « وأما قوله ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ [سورة النساء : ١٦] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ لأن الذي إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء » ا هـ هذا ماقاله أبو الحسن في كتابه وهو نقيض ماعزي إليه . ولعل ماأغراهم بذلك ماعزوه إليه أنه يجيز « أخوك فوجد » أي=

الشاعر[1] : /   ٤٢ / ٣

إلـــــه مُـــوسَى أَظْلَمِي وأَظْلَمُـــــهْ   (٤٨ / ١)
فَـــاصْبُبْ عليـــــه ملَكاً لايَرْحَمُــــهْ   ٣

تقدير البيت : يا إلـه موسى ، أَظْلَمُنـا فـاصببْ عليـه . فـ « أَظْلَمِي » مبتـدأ ، و « أظلمه » عطف عليه ، وقوله « فاصبب » هو الخبر ، ودخلت الفاء فيه[2] .

=أخوك وجـد . وهـذا نصٌ مـاقـالـه في ذلـك : « وزعموا أنهم يقولون أخوك فـوجـد ، بـل أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجـد وبل أخوك جهد فيزيـدون الفـاء » معـاني القرآن لـه ١٢٤ . وليست حكايته ذلك تعني أن ذلك قياس عنده وأن زيادة الفاء هنا مذهب لـه ، بل يعني ذلك أنهم ربما زادوا الفاء في غير مواضع زيـادتهـا ، وهو من الشـاذ الـذي لايبنى عليـه أصل . ودليل ذلك أنه لايجيز : عبد الله فمنطلقٌ ، لأن خبر المبتدأ هكذا لايكون بالفاء .

وقد وقع في كلام الفراء والزجاج والنحاس جواز زيـادتهـا في الخبر وإن لم يكن المبتـدأ موصولاً ولا نكرة موصوفة ، انظر ماسيأتي ١١٥١ ـ ١١٥٢ .

انظر زيـادة الفـاء في شرح اللمع اللـوح ١٠٢ / ١ ، والكتـاب ١ / ٦٩ ـ ٧١ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٥ ، والمقتضب ٣ / ١٩٥ ، والكامـل ٨٢١ ـ ٨٢٣ ، والحجـة ١ / ٣٢ ـ ٣٦ ، والبغـداديـات ١٠٣ ، وابن الشجري ١ / ٩٠ ـ ٩١ و ٢ / ٢٣٦ ، وشرح الكافيـة ٢ / ٣٦٨ ، ورصف المباني ٣٨٦ ، والمغني ٢١٩ ـ ٢٢١ ، والهمع ٢ / ٥٦ ـ ٥٩ . وانظر مـاسلف ١٩٥ ، ٢٦٠ ، وماسيأتي ٣٨٧ ـ ٣٨٨ ، ٧٩٨ ، ٨٩١ ، ٩٦٤ ، ٩٩١ ، ١١٥٢ ، ١٣٤٨ .

(١) البيتـان بلا نسبـة في الجواهر ١٩٠ ، والهمع ٢ / ٥٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٩ ، والخزانـة ٢ / ٢٣١ . والرواية فيها : « ياربّ موسى » . وسيأتي على هذه الرواية ٧٩٨ .

(٢) قال أبو علي في إيضاح الشعر : « معناه : أظلمنا ، كقوله : أخزى الله الكاذب مني ومنه ، أي منا ؛ فالمعنى : أظلمنًا فاصبب عليه . وهذا يدل على جواز ارتفاع زيد بالابتداء في نحو : زيدٌ فاضربـه ، إن جعلت الفـاء زائـدة على مـايراه أبو الحسن . فـإن قلت : أضمر المبتـدأ كما أضمرت في قـولـك « خولان فانكح فتاتهم » فإن ذلك لايسهل لأنه للمتكلم ، فكما لايتجه : هذا أنا ، على إرادة إشـارة المتكلم إلى نفسه من غير أن ينزله منزلة الغائب = كذلك لايحسن إضمار « هـذا » هنـا . فـإن قلت : إن « أظلمنا » على لفظ الغيبـة وليس مثل : هـذا أنـا = فـإنـه وإن كان كـذلـك فـالمراد بـه بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك . ألا ترى أنهم قـالوا : يـا تميم كلهم ، فحملوه على الغيبـة لمـا كان اللفـظ لـه وإن كان المراد به المخاطب . وإن جعلت المضمر « في علمك » كأنـك قلت : أظلمنـا في علمـك كان=

﴿ جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً ﴾[1] [٣٨]

انتصب ﴿ جزاءً ﴾ لأنه مفعول له ، أي فاقطعوا أيديهما للجزاء لكسبهما .
٣ ويكون ﴿ نكالاً ﴾ بدلاً منه . ولايكون كل واحد مفعولاً له لأن فعلاً واحداً لاينصب اسمين على هذا الحدّ ، أي لتَجْزُوها وتُنَكِّلوا بها[2] .

قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّها الرَّسُولُ لايَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ في الكُفْرِ
٦ مِنَ الَّذينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِم ولَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُم ومن الذين هَادُوا ﴾[3] [٤١] .

﴿ من الذين قالوا ﴾ تبْيين لقوله ﴿ الذين يسارعون في الكفر ﴾[4] .
٩ وأما قوله ﴿ ومن الذين هَادُوا سَمَّاعُون لِلْكَذِب ﴾ [ف[5]ـ]يَجُوزُ أن يكون عطفاً على قوله ﴿ من الذين قالوا ﴾ أي من المنافقين واليهود . فيكون الوقف[6] على قوله ﴿ هادوا ﴾ ، ويكون قوله ﴿ سَمَّاعون للكذب ﴾ مرتفعاً

=مستقيماً ... » اهـ عن الخزانة . وما نصّ عليه أبو علي عن أبي الحسن أنه يرى زيادة الفاء في نحو « زيدٌ فاضربه » وزيد مرفوع بالابتداء = قد سلف بيان مافي كتابه « معاني القرآن » ، فلعل أبا الحسن ذهب إلى ذلك في غير هذا الكتاب ، وله أقوال ومذاهب كثيرة ، وليس بين يدي شيء منها فأتحقق منه .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٩٦ ، ومجمع البيان ٢ / ١٩١ ، والبيان ١ / ٢٩١ ، والبحر ٣ / ٤٨٤ .
(٢) قال الزجاج والنحاس : جزاء مفعول من أجله أو مصدر ، قالا : وكذلك نكالاً . وظاهر كلامهما أن الجزاء والنكال مفعولان من أجلهما ، قال أبو حيان « وهذا ليس بجيد إلا إذا كان الجزاء هو النكال فيكون ذلك على طريق البدل . وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لها إلا بواسطة حرف العطف » اهـ ولم يجيزوا تعدّد المفعول له ، انظر الهمع ٣ / ١٣٥ . والنكال : العقوبة .
(٣) انظر الجواهر ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٨ ، وللفراء ١ / ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٣ ، والبيان ٢ / ٢٩١ ، والبحر ٣ / ٤٨٧ .
(٤) فالجار والمجرور متعلقان بحال مقدرة . وقد سلف التعليق على « مِنْ » التي للتبيين ٣١٤ .
(٥) زدتُ الفاء لمكان قوله : وأمّا .
(٦) انظر إيضاح الوقف ٦١٩ ـ ٦٢٠ ، والقطع ٢٨٧ ـ ٢٨٩ ، والمكتفى ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، ومنار الهدى ٩١ .

على أنه خبر مبتدأ مضمر ، أي وهم سماعون .

ويجوز أن يرتفع ﴿ سمّاعون ﴾ بالابتداء ، وخبره ﴿ من الذين هادوا ﴾ ؛ فيكون الوقف[1] على قوله ﴿ قلوبُهم ﴾ . ٣

ومعنى قوله ﴿ سمّاعون للكذب ﴾[2] أي يسمعون منك ليكذبوا عليك ، ويجوز أن يكون المعنى : يسمعون الكذب من اليهود . والأول[3] أقربُ ، لقوله ﴿ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ ﴾ [٤١] أي يسمعون منك فينقلون إلى قوم ٦ آخرين الكذب عنك .

واللام[4] قد يزاد في المفعول ، كقوله : ﴿ إن كُنْتُم لِلرُّؤيا تَعْبُرُون ﴾[5] [سورة يوسف : ٤٣] أي إن كنتم تعبرون الرؤيا ، فكذا ههنا على القول الثاني ، ٩ سماعون الكذبَ .

وقوله ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾[6] [٤١]

جملة في موضع الرفع صفة قوله ﴿ سمّاعون لقوم آخرين ﴾ أي سمّاعون ١٢ محرّفون الكلم[7] .

---

(١) انظر المصادر السالفة . وقد أجازوا جميعاً الوجهين .

(٢) انظر الجواهر ، ومعاني القرآن للأخفش ومجمع البيان والبحر وإيضاح الوقف .

(٣) وهو قول الأخفش وابن الأنباري وأبي علي ، وأجاز الباقون القولين .

(٤) انظر هذه اللام التي تزاد في المفعول ، وهي التي سماها المتأخرون لام التقوية في المقتضب ٢ / ٣٧ ، والكامل ٤٠٤ ـ ٤٠٥ ، ١٠٠٠ ، واللامات للزجاجي ١٤٧ ، والعسكريات ١٠١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٨٨ ، وابن يعيش ٨ / ٢٥ ـ ٢٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٣ ، ٣٢٩ ، ورصف المباني ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، والجنى الداني ١٠٥ ـ ١٠٦ ، والمغني ٢٨٦ ـ ٢٨٨ ، والهمع ٤ / ٢٠٥ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٠٨ .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ١٩٣ ، والبيان ١ / ٢٩٢ ، والبحر ٣ / ٤٨٨ ، وإيضاح الوقف ٦٢٠ ، وتفسير القرطبي ٦ / ١٨٢ .

(٧) وأجيز أن تكون جملة ﴿ يحرفون ﴾ في موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ سماعون ﴾ أي محرفين الكلم بمعنى مقدرين تحريفه .

قوله تعالى : ﴿ وكَتَبْنَا عَلَيهِم فيها أَنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ ﴾[1] [٤٥] .

﴿ والعَيْنُ بالعَيْنِ[2] ﴾ [٤٥] ومابعده ، بالرفع عن الكسائي[3] . فيكون رفعه بالابتداء وقوله ﴿ بالعين ﴾ خبر له . ويكون الوقف[4] على قوله ﴿ بالنفس ﴾ في هذا الوجه .

ويجوز أن يرتفع قوله ﴿ والعينُ ﴾ بالعطف على الضمير الذي في قوله ﴿ بالنفس ﴾[5] ، أي النفس مقتولة بالنفس هي ، وإن لم يوكّد[6] ، كما جاء :

---

(١) انظر الجواهر ٦٠١ ـ ٦٠٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩ ، وللفراء ١ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٩ ، والحجة ٣ / ٣٣٢ ـ ٣٣٦ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٨ ـ ١٩٩ ، والبيان ١ / ٢٩٢ ـ ٢٩٣ ، والبحر ٣ / ٤٩٤ ـ ٤٩٥ ، والمغني ٥٨٦ .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسنّ بالسنّ ﴾ .

(٣) وحده ، وقرأ الباقون بنصب ذلك كله . انظر السبعة ٢٤٤ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٢١ ـ ٦٢٢ ، والقطع ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، والمكتفى ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، ومنار الهدى ٩٢ . ومن نصب ذلك ورفع ﴿ والجروح ﴾ فالوقف ﴿ بالسنّ ﴾ ، ومن نصب ذلك كله فالوقف ﴿ قصاص ﴾ .

(٥) هذا قول الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما . وقول المؤلف « النفس مقتولة بالنفس هي » هو تقدير معنى لا تقدير إعراب لأن الجار والمجرور إذا وقعا خبراً لابد أن يكون العامل في الجار كوناً مطلقاً لامقيداً ، والباء هنا باء المقابلة والمعاوضة ، فقدر مايقرب من الكون المطلق ، عن أبي حيان .

(٦) من أجاز هذا القول وافق الكوفيين في إجازتهم عطف الظاهر على المضمر المرفوع بغير توكيد ، وهو وجه قبيح ضعيف عند البصريين . فقد نصّ سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم من البصريين أن عطف الظاهر على المضمر المرفوع لا يحسن إلا بالتوكيد أو ماهو بمنزلته من الفصل وطول الكلام ، ونصوا أيضاً أن ترك التوكيد أو ماهو بمنزلته قبيح ضعيف إلا في الشعر . انظر شرح اللمع اللوح ١٠٥ / ٢ ـ ١٠٦ / ١ ، والكتاب ١ / ١٢٥ ، ١٤٠ ، ٢٨٥ ، ٣٨٩ ـ ٣٩١ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٧٩ و ٤ / ١١٢ ، ١١٥ ، والكامل ٤١٧ ، ٩٣١ ـ ٩٣٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٦ ـ ٧٧ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٩ ، والهمع ٥ / ٢٦٦ ـ ٢٦٨ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٥٩٩ ـ ٦٠٣ الباب ٢٦ لما جاء في التنزيل من العطف على الضمير المرفوع وقد أكد بعض ذلك وبعضه لم يؤكد .

﴿ ماأشْرَكْنا ولا آباؤُنا ﴾[1] [سورة الأنعام : ١٤٨] فعطف ﴿ آباؤنا ﴾ على الضمير في ﴿ أشركنا ﴾ ولم يُوَكّده .

﴿ والجُرُوح قصَاصٌ ﴾ [٤٥]

بالرفع والنصب[2] . فالنصب بالعطف على ماقبله ، أي أنّ النفس بالنفس وأن الجروحَ قصاصٌ .

ومن رفع فبالابتداء ، و « القصاص » خبر له .

﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [٤٥]

أي بالقصاص ، وتَرَكَه .

﴿ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ ﴾[3] [٤٥]

أي للمقتول . ويجوز أن يكون « له » أي للمتصدق[4] .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٤٠ .

(٢) قرأ الكسائي وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر ﴿ والجروحُ ﴾ بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر المصادر المذكورة في ح ٣ من الصفحة السابقة .

(٣) انظر الجواهر ٥٦١ ـ ٥٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبحر ٣ / ٤٩٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٦٨ ـ ١٧٠ ، والقرطبي ٦ / ٢٠٨ ، وابن كثير ٣ / ١١٥ ـ ١١٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٩٤ .

(٤) ظاهر كلامه أن ما ذكره قولان . وهما قول واحد ، وهو أحد قولين في تأويل الآية : فقيل : ﴿ له ﴾ أي للمجروح ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر والحسن وابن عباس في رواية عنه ، وإبراهيم النخعي في رواية عنه ، ولفظ الشعبي في رواية عنه « لمن تصدّق به » ، ولفظ قتادة « لولي القتيل » . والمتصدق يشمل المجروح وولي القتيل . والقول الآخر أنه عنى بذلك المتصدق عليه وهو الجارح أو الجاني ، عن مجاهد وزيد بن أسلم ، وهو أحد قولي ابن عباس والشعبي والنخعي ، وهو قول الفراء . ورجّح الطبري وغيره القول الأول ، وهو ظاهر الآية . وقد ذكر المؤلف كلا القولين في الجواهر ، وأخشى أن يكون سقط من كلامه ههنا شيء .

وزاد ناسخ « الأصل » بعد « للمتصدق » مانصه : « وكرر هدى لأن المراد بالأول التوحيد وبالثاني الشرائع » وموضعه في الصفحة ٣٥٥ ، انظر التعليق هناك .

قوله تعالى : ﴿ وليَحْكم أَهْلُ الإنْجيلِ ﴾[1] [٤٧]

بسكون اللام وكسرها ، وفتح الميم وسكونها .[2]

٣ فمن قال ﴿ ولْيَحْكُمْ ﴾ فاللام لام الأمر ، و﴿ يحكُمْ ﴾ جزم بلام الأمر ، وأصل لام الأمر الكسر ، كقولك : لِيخرجْ زيد ؛ إلا أنه أُسكن للاستثقال وتشبيهاً بما ثانيه مكسورٌ ، كـ « كَبِد » و« كَبْد » لأن « وَلِيَ » كـ « كَبِد »
٦ فخفِّف .

ومن قال ﴿ ولِيَحْكُمَ ﴾ فمعناه : لكي يحكم ، أي : قَفَّيْنا على آثارهم ليحكمَ أهلُ الإنجيل بما أنزل الله فيه[3] .

٩ وقوله : ﴿ وآتَيْنَاهُ الإنْجيلَ فيهِ هُدًى ونورٌ ومُصَدِّقاً ﴾[4] [٤٦]

٢ / ٤٢
(٢ / ٤٨)

التقدير : وآتيناه الإنجيل ثابتاً فيه هُدًى ونورٌ / ومصدّقاً . فنصب ﴿ مصدقاً ﴾ بالعطف على « ثابت »[5] الذي تعلق به ﴿ فيه ﴾ وقام مقامه ﴿ فيه ﴾ . وارتفع ﴿ هُدًى ونورٌ ﴾ بـ « ثابت[6] » الذي قام مقامه
١٢

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٩ ـ ٥٠٠ ، والحجة ٣ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ خلك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبيان ١ / ٢٩٤ ، والبحر ٣ / ٤٩٩ ـ ٥٠٠ .

(٢) قرأ حمزة وحده ﴿ ولِيَحْكُمَ ﴾ بكسر اللام وفتح الميم ، وقرأ الباقون ﴿ ولْيَحْكُمْ ﴾ بإسكان اللام والميم . انظر السبعة ٢٤٤ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل ... ﴾ . وقدره أبو علي : وآتيناه الإنجيل ليحكم ، وقدره النحاس : وليحكم بين الناس أنزلناه ، فقدر عاملاً مضمراً مؤخراً وهو قياس مذهب الفراء ، انظر ماسلف ١٤١ ، ١٨٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ٥٢٦ ، وشرح اللمع اللوح ٣٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٩ ـ ٥٠٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبيان ١ / ٢٩٣ ، والبحر ٣ / ٤٩٩ .

(٥) وأجاز الأخفش والفراء أن يكون ﴿ ومصدقاً ﴾ لعيسى فينتصب بالعطف على ﴿ مصدقاً ﴾ الأول ، ولم يرضه الطبرسي ، وردّه أبو حيان ، قال : هذا فيه بعد من جهة التركيب واتساق المعاني » اهـ .

(٦) ارتفع الاسم بالظرف لجريه حالاً ، انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ .

[﴿ فيه ﴾][1] .

وكرّر (هُدًى)[2] لأنّ المراد بالأول التوحيد وبالثاني الشرائع[3] .

قوله تعالى : ﴿ وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحقّ ﴾ [٤٨] إلى قوله ﴿ وأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُم ﴾[4] [٤٩]

لا يجوز الوقف على ما بين قوله ﴿ بالحقّ ﴾ وقوله ﴿ أن احكم بينهم ﴾ ، لأن قوله ﴿ وأن احكم ﴾ عطف على قوله ﴿ بالحق ﴾ ، أي أنزلنا إليك الكتاب بالحقّ وبأن احكم .

فالوقف على قوله ﴿ ولاتَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُم ﴾ [٤٩] الثاني[5] . وإن قدّرتَ « والواجبُ[6] أن احكم » وقفتَ[7] [على قوله][8] ﴿ ومِنْهَاجاً ﴾ [٤٨] ثمّ

---

(١) زيادة من ي .

(٢) سياق الآية : ﴿ وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين ﴾ .

وقوله « وكرر ... الشرائع » جاء في « الأصل » عقب تمام كلامه على الآية ٤٥ وهذا موضعه في ي و ب وهو الصواب . والظاهر أنه كان ملحقاً بهامش أصل قديم فاضطرب موضعه على الناسخ .

(٣) وقيل غير ذلك . انظر البحر ٣ / ٤٩٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، وتفسير الفخر الرازي ١٢ / ٩ ، والميزان في تفسير القرآن ٥ / ٣٤٦ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٢٢ ، والقطع ٢٨٩ ـ ٢٩٠ ، والمكتفى ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، ومنار الهدى ٩٢ .

(٥) تابعه أبو البركات فنقل عنه بلا تصريح ، وهو وجه ذكره أبو حيان . والذي قاله النحاس والطبرسي وصاحب منار الهدى وغيرهم أن ﴿ أن احكم ﴾ في موضع النصب بالعطف على ﴿ الكتاب ﴾ وهو الظاهر . انظر إعراب القرآن ١ / ٥٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٤ ، والبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٣ / ٥٠٤ .

(٦) في النسخ « فالواجب » والصواب ما أثبت .

(٧) لم يذكره أصحاب الوقف . والوقف عندهم ﴿ ماأنزل الله إليك ﴾ [٤٩] .

(٨) زيادة مني .

﴿ تَخْتَلِفُونَ ﴾[1] [٤٨] .

قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم وإنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ [٤٩]

٣

أي واعلم[2] أن كثيراً من الناس فاسقون . فلما دخلت اللام كسرتْ « إنّ[3] » ، كقوله تعالى : ﴿ واللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾[4] [سورة المنافقون : ١] ، فلا يجوز الوقف على قوله ﴿ بذنوبهم ﴾ لما ذكرنا[5] .

٦

قوله تعالى : ﴿ يُسَارِعُونَ فِيهِم ﴾[6] [٥٢]

أي في إفسادهم وإغوائهم[7] ، فحذف المضاف .

وقوله : ﴿ فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ

٩

---

(١) أجازوا الوقف على مواضع أخر فيها ، انظر المصادر السالفة في ح٤ من الصفحة السابقة .

(٢) في ب و ي : فاعلم ، والوجه ما أثبت من الأصل .

(٣) هذه اللام لاتلحق أبداً إلا في الابتداء وهي تقطع مادخلت عليه مما قبلها ، وإذا دخلت في خبر « إنّ » لم تكن « إنّ » إلا مكسورة لأنها تصرفها إلى الابتداء ، فتمنع تسلّط فعل القلب على « إنّ » ومعموليها فتبطل عمله لفظاً لا معنى وهذا مايعرف بـ « التعليق » . انظر شرح اللمع اللوح ٤٨ / ١ ـ ٤٩ ، والكتاب ١ / ٤٧٣ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥ ، والإيضاح ١١٨ ـ ١١٩ ، والجمل ٥٧ ، وابن يعيش ٨ / ٦٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨١ ، ورصف المباني ١٢٦ ، والجنى الداني ٤٠٦ ، والمغني ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، والهمع ٢ / ١٦٥ .

(٤) انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة .

(٥) لم يجز المؤلف الوقف لأن الواو عنده عاطفة . وقد أجازوا الوقف على ﴿ بذنوبهم ﴾ وهو حسن عند ابن الأنباري وصاحب منار الهدى وكاف عند الداني ، ولم يذكره النحاس ، انظر المصادر السالفة في ح ٤ من الصفحة السابقة . فالواو على هذا استئنافية ، وهو الظاهر .

(٦) انظر الجواهر ٥٧ ، والبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٣ / ٥٠٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٠ ، والقرطبي ٦ / ٢١٧ ، وابن كثير ٣ / ١٢٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٠١ .

(٧) قدره في الجواهر : في معونتهم . وقيل : في موالاتهم أو مودتهم .

فَيُصْبِحُوا ﴾[1] [٥٢]

انتصب ﴿ فيصبحوا ﴾ بالعطف على ﴿ أن يأتي ﴾ . وليس انتصابه كانتصاب الفعل في قوله ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّموات فأَطَّلِعَ ﴾[2] [سورة غافر : ٣٦ - ٣٧] فيمن نصب ، لأن « عسى » من الله واجب . وإذا كان واجباً لم يجئ جوابه منصوباً ، لأن النصب[3] إنما يجيءُ في جواب ما ليس بواجب ، كالأمر والنهي والدعاء والعرض والاستفهام .

وإذا كان كذلك كان قراءة أبي عمرو[4] ﴿ وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[5] [٥٣] معطوفاً على قوله ﴿ فيصبحوا ﴾ الذي هو معطوف على ﴿ أن يأتيَ ﴾[6] . فإن قيل : فكيف يكون معطوفاً على ﴿ أن يأتيَ ﴾[7] وأنتَ لو قلت : « فعسى الله أن يقول الذين آمنوا » لم يَجُزْ =[فـ[8]]ـالجواب : قلنا :

---

(١) انظر البيان ١ / ٢٩٦ ، والبحر ٣ / ٥٠٩ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٨ - ١١٧٩ .

(٣) انظر ماسلف ٣٥ والتعليق ثمة .

(٤) وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، وقراءة ابن كثير ونافع وابن عامر « يقول » بغير واو . انظر السبعة ٢٤٥ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٠ ، وللفراء ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ، والحجة ٣ / ٣٣٨ - ٣٤٢ خك ، ومجمع البيان ٤ / ٢٠٥ ، والبيان ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والبحر ٣ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، وإيضاح الوقف ٦٢٢ - ٦٢٣ ، والمكتفى ٢٤٢ ، ومنار الهدى ٩٢ .

(٦) ذكر هذا الوجه ابن عطية ولم يذكر ابن الحاجب غيره ، وذكره أبو البركات متابعاً المؤلف من غير ماتصريح . لكن نصّ أبو حيان أن ﴿ فيصبحوا ﴾ عند ابن عطية وابن الحاجب منصوب بإضمار « أن » جواباً لـ « عسى » . قال : وفي هذا نظر : وهو هل تجري « عسى » في الترجي مجرى « ليت » في التمني أم لاتجري .

(٧) عطفُ « يقول » على « أن يأتي » هو قول أكثر النحويين ومنهم الأخفش والفراء وابن الأنباري وأبو علي وغيرهم .

(٨) الفاء زيادة مني .

لايكون محمولاً على ماذكرتَ لأنه لايُعتَبر في المعطوف حالة المعطوف عليه ، ألا ترى أنه قد جاء :

٣ ... ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً[1]

و

عَلَفْتُها تِبْناً ومَاءً بَارِداً ....[2]

٦ ومن اعتبر هذا المعنى في المعطوف قال : جاز عطفُ قوله ﴿ ويقولَ الذين أمنوا ﴾ على قوله ﴿ أن يأتيَ بالفتح ﴾ ، لأن المعنى في « عسى الله أن يأتي

---

(١) صدره : ياليت زوجك قد غدا

ويروى « ولقيت زوجك في الوغى » ، ويروى « بملك » .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، وللفراء ١ / ١٢١ ، ٤٧٣ و ٣ / ١٢٣ ، ومجاز القرآن ٢ / ٦٨ ، والمقتضب ٢ / ٥١ ، والكامل ٤٣٢ ، ٤٧٧ ، ٨٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٢١٤ ، وشرح المفضليات للأنباري ٢٤٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٣ و ٢ / ٦٨ و ٣ / ٣١٠ ، ٣٢٥ ، والقطع ١٤٢ ، ٢٢٥ ، والإيضاح ١٩٥ ، والحجة ١ / ٢٣٣ ، والحلبيات ٣٠١ ، والخصائص ٢ / ٤٣١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، وأمالي المرتضى ١ / ٥٤ و ٢ / ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، والمخصص ٤ / ١٣٦ و ١٤ / ٢٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ١ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٣٢١ ، ومجمع البيان ١ / ١١١ ، والإنصاف ٦١٢ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٩١ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ ، والبحر ٢ / ٤٦٤ و ٦ / ٤٨٥ ، والخزانة ١ / ٣٣٠ . وسيأتي ٤ ١٣٠ .

وعزي في هامش إحدى نسخ الكامل ٤٣٢ إلى عبد الله بن الزبعرى ، وعنه أثبته جامع شعره ص ٣٢ ؟ والشاهد فيه أنه عطف « رمحاً » على « سيفاً » وإن كان الرمح لايتقلد وإنما يحمل = حملاً على المعنى فجعله تابعاً للسيف ، قال المبرد « لأن معنى المتقلد حامل فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد » .

(٢) عجزه : حتى شَتَتْ همّالةً عيناها

وقد أنشده بتمامه الفراء في معاني القرآن ١ / ١٤ و ٣ / ١٢٤ لـذُبَيْريّ أسدي يصف فرسه . وهو بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٢١٣ ، وشرح المفضليات ٢٤٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٨٨ ، وتهذيب الآثار - مسند ابن عباس ٣٩٢ ، وإعراب القرآن ٣ / ٣٢٥ ، والرسالة الموضحة ١٢١ ، والخصائص ٢ / ٤٣١ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٢٢٩ ، والإنصاف ٦١٣ ، والبحر ٥ / ١٧٩ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٠١ ، وشرح شواهد المغني ٣١٤ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٣٢٣ ، والخزانة ١ / ٤٩٩ .=

بالفتح » وفي « عسى أن يأتي الله بالفتح » واحدٌ . ولو قال « فعسى أن يأتي الله بالفتح » جاز عطفُ ﴿ ويقول الذين آمنوا ﴾ عليه ، فكذلك إذا قال ﴿ فعسى الله أن يأتي بالفتح ﴾ . ٣

وفيه وجهٌ ثالث[1] : وهو أن يكون قوله ﴿ ويقول الذين آمنوا ﴾ محمولاً على قوله ﴿ بالفتح ﴾[2] لأن « الفتح » مصدر في تقدير « أنْ » مع الفعل ، ألا ترى أن التقدير : فعسى الله أن يأتي بأن يفتح ويقول الذين آمنوا ، ومثله[3] : ٦

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والتقدير : لأن ألبسَ عباءة وتقرَّ عيني ، وهذا كثير في الكلام .

= وصدره بلا نسبة في الجواهر ٥٤٠ ، والقطع ٧٠٣ ، والحجة ١ / ٢٣٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٣٧٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣٢١ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٩١ ، وابن يعيش ٢ / ٨ ، والمغني ٨٢٨ .

قال البغدادي : « وأورد له العلامة الشيرازي والفاضل اليمني صدراً وجعل المذكور عجزاً هكذا : لمّا حططت الرحل عنها واردا علفتها تبناً وماء باردا

وجعله غيرهما صدراً وأورد عجزاً كذا : حتى شتت همالة عيناها

ولا يعرف قائله . ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، ففتشت ديوانه فلم أجده فيه .. » ا هـ . وعن هذا الموضع ألحقه محقق ديوان ذي الرمة ٣ / ١٨٦٢ .

والظاهر أن بعضهم خفي عليه الشطر الثاني كما أنشده الفراء وغيره . فصنع شطراً جعله صدراً وجعل المذكور عجزاً . وشتت : أقامت شتاء ، وهمالة : من هملت العين : إذا صبت دمعها . وسيأتي ١٣٠٤ .

والشاهد فيه أنه عطف « ماء » على « تبناً » وإن كان الماء لا يعلف وإنما يسقى = حملاً على المعنى فجعله تابعاً للتبن .

(١) الوجه الأول عطفه على ﴿ فيصبحوا ﴾ والثاني عطفه على ﴿ أن يأتي ﴾ . وقد أدمجها المؤلف .

(٢) وهو وجه أجازه النحاس . ورده أبو حيان بأنه قد فصل بينهما بقوله ﴿ أو أمر من عنده ﴾ ولا يجوز الفصل بينهما لأن المعطوف عليه من تمام المعطوف .

وقد أجاز أبو علي أن يكون « يقول » معطوفاً على « يأتي » على أن يكون « أن يأتي » بدلاً من لفظ الجلالة فتكون « عسى » تامة مكتفية بالمرفوع .

(٣) لميسون بنت بحدل الكلبية . وقد سلف ١٢٢ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ٥٨٨ .

قوله تعالى : ﴿ والكُفّار أولِيَاء ﴾[1] [٥٧]

بالجر والنصب[2] . فالنصب محمول على قوله ﴿ يَاأَيُّها الّذينَ آمَنُوا لاتَتَّخِذُوا الّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُم هُزُؤاً[3] ولَعِباً ... ﴾ [٥٧] ﴿ والكفّارَ أولياءَ ﴾ .

والجرُّ محمول على قوله ﴿ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُم ﴾ [٥٧] ومن الكفّارِ . فالوجهان حسنان جيدان .

قوله تعالى : ﴿ وأَنَّ أَكْثَرَكُم فَاسِقُونَ ﴾[4] [٥٩]

أي آمنا بالله وبأنّ أكثركم فاسقون . والإيمان بِكَوْنِ أكثرهم[5] فاسقين تصديقٌ به عليهم وحكمٌ عليهم باعتقادهم ونسبتهم إليه . ويكون المعنى : / [أ][6] عاديتمونا لأنا اعتقدنا توحيدَ الله وصدقَ أنبيائه[7] وفسقَكم لمخالفتكم لنا في ذلك . ٤٣ / ١ (٤٩ / ١)

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٦ ، والحجة ٣ / ٣٤٤ ـ ٣٤٧ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٢١٢ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ، والبحر ٣ / ٥١٤ ـ ٥١٥ .

(٢) قرأ بالجر أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٤٥ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٣) هذا رسم النسخ ، وهي قراءة غير حفص عن عاصم فقرأ « هزواً » . انظر ماسلف ٤٩ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢١٤ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ، والبحر ٣ / ٥١٦ ـ ٥١٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٩ ، والقرطبي ٦ / ٢٣٤ ، وابن كثير ٣ / ١٣٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٠٩ ، والكشاف ١ / ٦٢٥ ، والتبيان ١ / ٤٤٧ .

(٥) قوله « والإيمان » لم يظهر في مصورة الأصل . وفي الأصل : بأكثرهم ، وهو خطأ .

(٦) زدت همزة الاستفهام لأجل الاستفهام في الآية في قوله : ﴿ هل تنقمون منا إلا أن آمنا بالله ... ﴾ . وهي ثابتة فيما نقله النسفي عن المؤلف من غير تصريح ، انظر مجمع التفاسير .

(٧) في الأصل : أنبيائكم ، وهو خطأ .

ولا يصحّ عطفه على ﴿ أن آمنّا ﴾[1] إلا بتقدير حذف اللام التي تسمّى لام العلة[2] .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللهِ مَن لَّعَنَهُ اللهُ ﴾[3] [٦٠] ٣

﴿ مَنْ ﴾ في موضع الجر لأنه بدل من قوله ﴿ بشَرٍّ ﴾ .

ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر على تقدير « مَنْ هُم ؟ » فقال ﴿ من لعنه الله ﴾ أي هم[4] من لعنه الله وغضب عليه . فيجوز الوقف[5] على هذا في قوله ﴿ مثوبةً عند الله ﴾ . وعلى الأول لا يجوز . ٦

ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ رفعاً بالابتداء ، والخبر ﴿ أُولَئِكَ ﴾[6] [٦٠] . ٩

---

(١) في الأصل و ب : عطفه على آمنا ، والصواب من ي .

(٢) هذا كلامه ، وهو صحيح جيد ، ولم يذكر الفراء ولا النحاس ولا الطبرسي غيره . والتقدير : هل تنقمون منا إلا إيماننا وفسقكم ، وإن كانوا لا يعتقدون فسق أكثرهم . قال العكبري : « وهذا كقولك للرجل : ما كرهت مني إلا أنني محبّب إلى الناس وأنت مبغض ، وإن كان قد لا يعترف بأنه مبغض » .

وأما ماذكره المؤلف من حذف اللام فقدره الزمخشري : وماتنقمون منا إلا الإيمان لقلة إنصافكم وفسقكم ، فيكون معطوفاً على تعليل محذوف ، وهو ظاهر التكلف . وكلا الوجهين عطفه بالجر على لفظ الجلالة وبالنصب على المصدر المؤول جيد . وقيل غير ذلك .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢١٥ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ، والبحر ٣ / ٥١٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٩ ، والقرطبي ٦ / ٢٣٤ ، وابن كثير ٣ / ١٣٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣١٠ .

(٤) وكذا في مجمع البيان والبيان ، وانظر البحر . وقدر النحاس حذف مضاف قبله وتقديره : « هو لَعْنُ من .. » وذكره أبو البركات ، ولم يقدره الفراء . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٦٢٣ ، والقطع ٢٩١ ، والمكتفى ٢٤٣ ، ومنار الهدى ٩٣ .

(٦) سياق الآية : ﴿ ... من لعنه الله ... أولئك شرّ مكاناً ﴾ . وعلى ماذكره المؤلف ولا أعلم أحداً ذكره إلا أبا البركات الذي نقل منه بلا تصريح = يكون ﴿ من ﴾ مبتدأ و ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ثان و ﴿ شرّ ﴾ خبره ، والجملة في موضع خبر ﴿ من ﴾ .

ويجوز أن يكون ﴿ من ﴾ نصباً على الذم[1] .

قوله تعالى : ﴿ وجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ والخَنَازِيرَ ﴾ [٦٠]

٣ معطوف على ﴿ لعنه الله ﴾ في صلة ﴿ من ﴾

وكذلك قوله ﴿ وعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾[2] [٦٠]

في صلته . وتمّ الصلة عند قوله ﴿ الطاغوت ﴾ .

٦ وأما من قرأ ﴿ وعَبُدَ الطاغوتِ ﴾ فـ « عَبُد » اسم الجمع ، وهو منصوب ههنا بالعطف على قوله ﴿ والخنازير ﴾ أي وجعلهم عَبُدَ الطاغوتِ أي عباداً لهم . وهي قراءة حمزة[3] .

٩ قوله تعالى : ﴿ وقَد دَّخَلُوا بِٱلْكُفْرِ وهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾[4] [٦١]

أي قد دخلوا كافرين وخرجوا كافرين . والباء باء الحال[5] ، كما تقول : خرج زيد بسلاحه أي متسلحاً .

١٢ قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[6] [٦٤]

---

(١) تابعه أبو البركات أيضاً ، ولاأعلم أحداً ذكره . لكن نصّ الفراء والنحاس وغيرهما أنه يجوز أن يكون ﴿ من ﴾ نصباً على معنى : أنبئكم من لعنه .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٦١ ، وللفراء ٢٢٤/١ ، وإعراب القرآن ٥٠٧/١ ، والحجة ٣٤٧/٣ ـ ٣٥٠ خك ، ومجمع البيان ٢١٥/٢ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، والبحر ٥١٩/٣ ـ ٥٢٠ .

(٣) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وَعَبَدَ الطاغوتَ ﴾ . انظر السبعة ٢٤٦ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢١٧ ، والبيان ١ / ٢٩٩ ، والبحر ٣ / ٥٢٠ ـ ٥٢١ ، والمغني ١٤ .

(٥) انظر ما سلف ٣١ .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ٢١٨ وفيه كلام لأبي علي منه أخذ المؤلف ، والبحر ٣ / ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ، وتفسير=

لفظُه لفظُ التثنية ، والمرادُ به الكثرةُ ، لأن العرب تعبّر بلفظ التثنية عن معنى الكثرة . والمعنى : بل نعمُه واسعةٌ[١] .

٣ والدليل على صحة هذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾[٢] [سورة الملك : ٤] . ومعلوم أنه لاينقلب البصر خاسئاً بدفعتين ، فالمعنى إذاً : دفعةً بعد دفعة وكرَّةً بعد كرّة . ومثله « لَبَّيْكَ » و « سَعْدَيْكَ »[٣] أي إلْباباً بعد إلباب وإسعاداً بعد إسعاد .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَى ﴾[٤] [٦٩]

=الطبري ٦ / ١٩٤ ـ ١٩٥ ، والقرطبي ٦ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، وابن كثير ٢ / ١٣٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣١٣ ـ ٣١٤ ، والكشاف ١ / ٦٢٨ .

(١) هذا قول من عدل عن ظاهر القرآن وتأول اليد بمعنى النعمة ـ وبه قالت المعتزلة ، انظر مقالات الإسلاميين ٢١٨ ـ ثم ذهب إلى أنه يراد بتثنية اليد الكثرة . وقد اعترض هذا القول ، قال الطبري : « فإن ظن ظان أن النعمتين بمعنى النعم الكثيرة فذلك منه خطأ ، وذلك أن العرب قد تخرج الجميع بلفظ الواحد لأداء الواحد عن جميع جنسه .... فأما إذا ثنّي الاسم فلا يؤدي عن الجنس فلا يؤدي إلا عن اثنين بأعيانها دون الجميع ودون غيرهما ... » . ا هـ وماذكره المؤلف في الاستشهاد لما ارتضاه في تأويل الآية ليس دليلاً على صحته ، فإن المراد بالمصادر « كرتين » و « لبيك » و « سعديك » التكرير بكثرة وهذا لا يصح في الآية . وانظر ماسيأتي ١٢٦٥ ـ ١٣٦٦ .

والظاهر أن يد الله هي له صفة من صفاته كالسمع والبصر والوجه ، وهو قول أهل التأويل والعلماء فيا نص عليه الطبري وغيره . ومذهبهم فيها وفي غيرها من آيات الصفات إمرارها على العقل مرّاً كما جاءت من غير تكييف ولاتشبيه ولاتعطيل . قال أبو حيان : والجمهور على أن هذا استعارة عن جوده وإنعامه السابغ ... » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٦٥ ـ ١٢٦٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها ١٣٦٦ والتعليق ثمة .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، وللفراء ١ / ٣١٠ ـ ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٩ ـ ٥١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، والبيان ١ / ٣٠٠ ـ ٣٠١ ، والبحر ٣ / ٥٣١ ، والكتاب ١ / ٢٩٠ ، وابن يعيش ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦١٧ .

كان حقّ الكلام : إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين ، بالنصب ، كما جاء في الآيتين الأخريين[1] . ولكن جاء ههنا ﴿ والصابِئُون ﴾ بالرفع .

٣ ووجهُه ما قال سيبويه[2] من أنه في نيّة التأخير ، والتقدير : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ﴾ والصابئون كذلك ، فقدّمه وحذف الخبر ؛

٦ كقوله[3] :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فإنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

اي إني لغريب بها وقيارٌ كذلك .

٩ ولايجوز أن يدّعى فيه أن الرفع محمول على موضع « إنّ »[4] كقوله : ﴿ إنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ورَسُولُه ﴾ [سورة التوبة : ٣] بالرفع مع كسر « إنّ » في

---

(١) في سورة البقرة في الآية ٦٢ وفي الحج في الآية ١٧ .

(٢) في الكتاب ١ / ٢٩٠ . وهو قول البصريين غير الأخفش .

(٣) وهو ضابئ بن الحارث البرجميّ . والبيت من كلمة له في الأصمعيات ١٨٤ ، والكامل ٤١٦ ، والشعر والشعراء ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ، والخزانة ٤ / ٣٢٣ ـ ٣٢٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٤٣ . وهو له في شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ ، والنوادر ٢٠ ، والكتاب ١ / ٣٨ ، وابن السيرافي ١ / ٣٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٤ ، ٦٧٦ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش ٨ / ٦٨ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٧٤٦ ، ومجاز القرآن ١ / ١٧٢ ، ٢٥٧ و ٢ / ٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ ، ٥٣٠ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٣ ، وأخبار الزجاجي ٢٦ ، وسر الصناعة ٣٧٢ ، والمغني ٦١٨ ، ٨١١ ، والهمع ٥ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

وقيّار : اسم فرسه ، انظر أسماء خيل العرب ١٩٩ ، وفرحة الأديب ٨٧ . ويروى « وقياراً » .

(٤) الأولى أن يقال : العطف بالرفع على موضع اسم « إنّ » وحده ، انظر شرح الكافية ٢ / ٣٥٣ . وعبارة المؤلف هي عبارة سيبويه والمبرد وغيرهما .

قراءة الحسن[1]][2] ، لأن ذلك إنما يجوز بعد ذكر الخبر ، فأما قبل الخبر فلا يجوز[3] ، تقول : إن زيداً قائمٌ وعمراً وعمروٌ ، بالنصب والرفع ، فالنصب على اللفظ ، والرفع على موضع « إنَّ » ، لأنك ذكرتَ الخبر ثم ذكرت الاسم . ٣
ولايجوز : إنّ زيداً وعمّرو قائمان ، لأنّ عمراً جاء قبل الخبر ، ولا يُفصَل بين اسم « إنَّ » وخبره بالأجنبيّ ، لأنّ « إنّ » موصولة كـ « الذي »[4]

---

(١) والأعرج أيضاً وهي قراءة شاذة ، وقراءة الجمهور أن بفتح الهمزة ورسولُه بالرفع . انظر البحر ٥ / ٦ . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٥١٠ ـ ٥١١ والتعليق ثمة .
والظاهر أن من أجاز العطف على اسم « إنَّ » المكسورة أجاز ذلك مع « أنَّ » المفتوحة ، فالاستشهاد بالآية على قراءة الجمهور قائم ، ومنهم من منع ذلك مع المفتوحة وهو مذهب المؤلف ، انظر الجواهر ٩٣٨ ـ ٩٣٩ ، وشرح اللمع اللوح ٥١ / ١ ـ ٢ مكرر ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٣ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) هذا مذهب البصريين غير الأخفش . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم « إنّ » قبل تمام الخبر . ثم اختلفوا : فأجاز الأخفش والكسائي ذلك في كل حال ، ورأى الأخفش أن العطف بعد تمام الخبر أحسن وأكثر ، ولم يجزه الفراء إلا فيما عطف على مالم يظهر فيه عمل « إن » كالضمير والاسم الموصول . انظر شرح اللمع اللوح ٥١ / ٢ ـ ٥١ / ١ مكرر ، والكتاب ١ / ٢٨٥ ـ ٢٩٠ ، ١٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٢ ، وللفراء ١ / ٣١٠ ـ ٣١٢ ، والمقتضب ٤ / ١١٢ ـ ١١٣ ، والأصول ١ / ٢٤٠ ، وأخبار الزجاجي ٢٤ ـ ٢٦ ، والإنصاف ١٨٥ ـ ١٩٥ المسألة ٢٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٢ ـ ٣٥٤ ، وابن يعيش ٨ / ٦٧ ـ ٧٠ ، والمغني ٦١٧ ، والهمع ٥ / ٢٨٩ ـ ٢٩١ .

(٤) قوله « لأن إنّ موصولة كالذي » وضعٌ لمصطلح « الموصول » في غير موضعه ، ولاأعرف أحداً سمّى « إنّ » موصولة ، وإنما الموصولة « أنّ » بالفتح .
والظاهر أنه أراد أن الفصل بين اسم « إن » وخبره بالأجنبي ـ وهو المعطوف بالرفع ـ كالفصل بين « الذي » وصلته بالأجنبي كقولك : ضربت التي سوطاً أخوها جعفر ، فكما لايتم الموصول إلا بالصلة ولايجوز الفصل بينهما بالأجنبي فكذلك اسم « إنّ » لايتم إلا بخبره ولا يجوز الفصل بينهما بالأجنبي . قال ابن يعيش في الاحتجاج لعدم جواز ذلك : « العطف على المرفوع=

فإن قال قائل : فقد قال الله تعالى ﴿ إنَّ اللهَ ومَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيِّ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٦] ورُوِيَ عن أبي عمرٍو ﴿ وملائكتُه ﴾ بالرفع[1] ، فحملَه على موضع « إنَّ » = فالجواب : إنَّ خبر « إنَّ » محذوف ، والتقدير : إنَّ اللهَ يصلي على النبيّ وملائكتُه يصلّون على النبيّ .

٣

قوله تعالى : ﴿ وحَسِبُوا أَلاّ تَكون فِتْنَةٌ ﴾[2] [٧١]

برفع النون ونصبه[3] / . فالنصب بـ « أن » . والرفع على أنَّ « أنْ » مخففة من الثقيلة ، أي وحسبوا أنه لاتكونُ فتنةٌ .

٢ / ٤٣
(٢ / ٤٩)
٦

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُم ﴾[4] [٧١]

=لايجوز قبل تمام الكلام لأنه حمل على التأويل ، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه ..... لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال إذ الخبر قد يكون خبراً عن منصوب ومرفوع قد عمل فيه عاملان مختلفان فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان ، وهذا محال ... » اهـ . وقيل في توجيه الآية غير ذلك .

(١) هذه قراءة شاذة تروى عن ابن عباس ، ورواها عبد الوارث بن سعيد عن أبي عمرو . انظر شواذ ابن خالويه ١٢٠ ، والبحر ٧ / ٢٤٨ . وقراءة الجمهور ﴿ وملائكتَه ﴾ بالنصب .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٠ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٠ ـ ٥١١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٥ ، والبيان ١ / ٣٠١ ، والبحر ٣ / ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ، والكتاب ١ / ٤٨١ ، والمقتضب ٢ / ٣٢ و ٣ / ٧ والأصول ٢ / ٢٠٩ ، والإيضاح ١٣٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٤ ، وابن يعيش ٨ / ٧٧ ، والمغني ٤٦ ، ٦٥٧ ، والهمع ٤ / ٨٩ . وفي الأصل في الموضعين « يكون » وهو تصحيف .

(٣) قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٤) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ٣٥ / ٢ ـ ٣٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٥ ـ ٣١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٦ ، والبيان ١ / ٣٠١ ـ ٣٠٢ ، والبحر ٣ / ٥٣٤ ، وسر الصناعة ٦٢٩ ، وابن الشجري ١ / ١٣٣ ، وابن يعيش ٣ / ٦٩ ، والمغني ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، والهمع ٥ / ٢١٣ . وكان في النسخ « فعموا وصموا كثير منهم » وهو خطأ ، وسياق الآية : ﴿ فعموا وصمّوا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ .

والوجه : ثم عموا وصمَّ كثير منهم ، فمِن أعمل الثاني ، وفمِن[1] أعمل الأوّل[2] : ثم عمي وصمُّوا كثير منهم[3] . ولكنه جاء ﴿ وصموا ﴾ لأنه أبدل الاسم من الواو .

٣

---

(١) كان في الأصل : « فمن أعمل الثاني ، ومن أعمل » وصححت الأولى في الهامش فجعلت « فمِن » ولم تصحح الثانية فصححتها . وقوله « فمِن ... كثير منهم » لم يرد في ي و ب .

(٢) إعمال الثاني هو مذهب البصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين . وهذا من باب إعمال الفعلين أو باب الفاعلين والمفعولين وهو ما يسمى بباب التنازع . وقال المؤلف في شرح اللمع اللوح ٧٧ / ١ : « وقد عرف من قواعد العربية أن العوامل إذا كانت شتى وتعقبها معمول واحد حمل على الأقرب إليه .... » .

وبيان ذلك أنه إذا وُجِّه فعلان أو نحوهما من الأسماء العاملة إلى اسم واحد . نحو : ضربني وضربت زيداً = عمل فيه أحدهما . ولاخلاف في جواز إعمال أيّهما لتعلق معنى الاسم بكل واحد منهما ، وإنما الخلاف في الأولى . فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى لأنه أقرب إلى الاسم ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى لأنه أسبقهما .

فإن أعملت الثاني أضمرت في الأول فاعلاً مطابقاً للاسم ، وإن أعملت الأول أضمرت في الثاني . فتقول على مذهب البصريين : ضربني وضربت زيداً ، والفاعل مضمر في « ضربني » على شريطة التفسير ، وتقول : ضربتُ وضربني الزيدان وضربتُ وضربني الزيدون ، وقاما وقعد الزيدان وقاموا وقعد الزيدون ؛ وعلى مذهب الكوفيين : ضربني وضربتُه زيدٌ ، وضربني وضربتهما الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وقام وقعدا الزيدان وقام وقعدوا الزيدون .

على أن الفراء قد ذهب فيما حكي عنه إلى أنك إذا قلت « قام وقعد زيدٌ » فكلا الفعلين عامل في « زيد » لخلوهما من الضمير ، وعليه فهو يقول : قام وقعد الزيدان وقام وقعد الزيدون ؛ ولم يجز إضمار الفاعل على شريطة التفسير لتقدم المضمر على الظاهر . وذهب الكسائي إلى أن الفاعل في « ضربني وضربت زيداً » محذوف ، وعليه فهو يقول : قام وقعد الزيدان وقام وقعد الزيدون ؛ فقد وافق الفراء في توحيد الفعل واختلفا في العلة .

انظر في ذلك شرح اللمع اللوح ٧٧ ـ ٧٨ / ١ ، والكتاب ١ / ٣٧ ـ ٤١ ، والمقتضب ٣ / ١١٢ ـ ١١٣ و ٤ / ٧٢ ـ ٧٧ ، والجمل ١١١ ـ ١١٦ ، والإيضاح ٦٥ ـ ٦٨ ، والبصريات ١٥٥ ، ٣٥٤ ، وابن يعيش ١ / ٧٦ ـ ٨٠ ، والإنصاف ٨٣ ـ ٩٦ المسألة ١٣ ، وشرح الكافية ١ / ٧٧ ـ ٨٣ ، والهمع ٥ / ١٣٧ ـ ١٤٨ .

(٣) بعده في الأصل : « فعمي وصمّ كثير منهم » وهي عبارة مكررة ، لعل الناسخ كررها من الآية .

ويجوز أن يكون التقدير : فكثير منهم عموا وصمّوا ، فقدّم وأخّر[١] .
ويجوز أن يكون على لغة من قال « أكلوني البراغيث »[٢] يجعل الواو
٣ للجمعيّة [لا[٣]] للفاعل[٤] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الأَيْمَانَ ﴾[٥] [٨٩]
و﴿ عاقَدْتُم ﴾ و﴿ عَقَّدْتُم ﴾[٦] .
٦ فالتشديد للتكثير . و« عاقدتم » على أن يكون بمعنى « عقدتم » ، كقولهم[٧] : عافاه الله ، وطارقت النعلَ
﴿ فَكَفَّارَتُهُ ﴾[٨] [٨٩]
٩ أي فكفّارةُ معقود الأيمان[٩] . ويجوز : فكفّارة الأيمان . ولم يقل :

---

(١) قال أبو حيان : « ضعّف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير » . وأجاز الفراء والنحاس ومن وافقهما أن يكون « كثير » خبر مبتدأ محذوف ، واقتصر الأخفش على الوجهين الأول والثاني .
(٢) قال أبو حيان : « لاينبغي ذلك لقلة هذه اللغة والوجه هو الإعراب الأول » .
(٣) زيادة من ي و ب .
(٤) انظر ماسيأتي من كلام المؤلف ٨٥٨ ، والتعليق على هذه اللغة وشواهدها ثمة .
(٥) انظر الجواهر ٩٤٨ ـ ٩٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٦ ، والحجة ٣ / ٣٦٣ ـ ٣٦٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ، والبحر ٤ / ٩ .
(٦) قرأ ﴿ عاقدتم ﴾ ابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ ﴿ عَقَدْتم ﴾ بالتخفيف حمزة والكسائي وأبو بكر عَن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ عقّدتم ﴾ بالتشديد . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ . وانظر ماسلف ٣٠٨ .
(٧) في الأصل : كقوله .
(٨) انظر الجواهر ٥٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٣٨ ، والبحر ٤ / ١٠ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠ ـ ١٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .
(٩) هذا معنى قول الحسن والشعبي وغيرهما ، فالضمير يعود إلى « ما » من قوله ﴿ بما عقدتم ﴾ . وقيل في عود الضمير غير ذلك .

فكفّارتها ، لأن « أَفْعَالاً » وإن كان جمعاً فهو في حكم المفرد ، وقد ذكرنا هذا[1] .

٣ قوله تعالى : ﴿ ومَنْ قَتَلَهُ مِنْكُم مُتَعَمِّداً فَجَزَاء مِثْل ما قَتَلَ مِنَ النَّعَم ﴾[2] [٩٥]

قرئ ﴿ فجزاءٌ مِّثْلُ ﴾ منوناً و﴿ فجزاءُ مِثْلِ ﴾[3] غير منون[4] .

٦ فمن نوّنَ كان « مِثْل » صفة لـ « الجزاء » ، والتقدير : فعليه جزاءُ المقتول جزاءٌ يماثل المقتول . فـ « مثل » رفع صفة لـ « الجزاء » . وإنما يجب جزاء المقتول لاجزاء[5] مايماثله . فكان التنوين عندهم أولى .

٩ ومن قال ﴿ جزاءُ مثلِ ما قتل من النَّعَم ﴾ جرّ « مِثْلاً » بالإضافة ، والتقدير فجزاء مثل المقتول . ولافرق بين قول القائل : فجزاءُ مثلِ المقتول ، وبين قوله : فجزاءُ المقتول ، كما تقول : مثلي لا يفعل ، وأنا لا أفعل . و«مثل»

١٢ صلة[6] في الكلام .

وقد قال قوم[7] : إنه إذا قرأ ﴿ فجزاءُ مثلِ ما قتل ﴾ على تقدير : فجزاءُ

---

(١) انظر ماسلف ٢٦ والتعليق ثمة .

(٢) انظر الجواهر ٧١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وللفراء ١ / ٣١٩ ـ ٣٢٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٨ ـ ٥١٩ ، والحجة ٣ / ٣٦٦ ـ ٣٧٠ خـك ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، والبحر ٤ / ١٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٣ .

(٣) في الأصل و ي : « وقرئ » وفي الأصل « جزاء » في الموضعين .

(٤) قرأ ﴿ فجزاءٌ ﴾ بالتنوين و﴿ مثلُ ﴾ بالرفع عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ جزاءُ مثلِ ﴾ بغير تنوين والجر على الإضافة . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٥) في الأصل : لأجزاء ، وهو تحريف .

(٦) أي مقحمة .

(٧) هذا قول أبي علي أخذه المؤلف منه وتصرف فيه .

مثلِ المقتول = لايدخل تحته جزاء المقتول ؛ ألا ترى قول الشاعر[1] :

وَقَاكِ اللهُ يَا ٱبْنَةَ آل سَعْدٍ[2] مِنَ الإِخْوَانِ أَمْثَالِي ونَفْسي

فَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبيرٌ وهَلْ نَبَّأْتُهَا أَنِّي ٱبْنُ أَمْسِ

فقال « أمثالي » ، ولو كان هو داخلاً تحت قوله « أمثالي » لم يقل « ونفسي » . فلما أضيف إلى الاسم لم يدخل تحت الحكم ، أعني المضاف إليه . ألا ترى أنهم قالوا[3] في رجل قال لعبده : إن دخل داري هذه أحدٌ فأنت حرٌ ، فدخل هو لم يُعْتِق لأنه لما قال « داري » وأضافه إلى نفسه خرج عن الحكم المتعلق بدخول أحد .

وقوله : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُم ﴾ [٩٥]

صفة لـ « جزاء » فيمن نوّن ، أي جزاءٌ محكوم به . ومن أضاف كان في موضع الحال .

وقوله : ﴿ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾[4] [٩٥]

﴿ هدياً ﴾ نصب على الحال من الهاء ، أي يحكم به في حال الهدي . وقوله

---

(١) وهو دريد بن الصِّمّة . والبيتان من كلمة له يقولها في الخنساء وقد خطبها فردّته . انظر الأغاني ١٠ / ٢٣ ـ ٢٤ ، وأمالي القالي ٢ / ١٦٢ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٣٤٩ ، وديوانه ٨٢ ـ ٨٣ . وهما له في الحجة ٣ / ٣٦٨ خك .

(٢) كذا وقع في النسخ ، والصواب « آل عمْرو » ، يريد الخنساء بنت عمرو بن الشريد السّلمية . وقوله « من الإخوان » يروى « من الفتيان » و« من الأزواج » .

(٣) انظر الجامع الكبير ٣١ .

(٤) انظر الجواهر ١٠٣ ، ٢٠٣ ، ٢٩٠ ، ٣٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والكتاب ١ / ٨٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٧ و ٤ / ١٤٩ ، ١٥٨ ، والأصول ١ / ١٢٦ ، والعضديات ٨٧ ، وسر الصناعة ٣٤ ، ٤٥٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٢ ، وابن يعيش ١ / ٤٥ و ٦ / ٦٨ ، والمغني ٦٦٤ ، والهمع ٤ ثم ٢٧١ .

﴿ بالغ الكعبة ﴾ صفة لـ « الهدي » أي هدياً بالغاً الكعبة[1] .

﴿ أو كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[2] [٩٥]

و ﴿ كفّارةُ طعامِ مساكينَ ﴾ ، بالتنوين وغير التنوين[3] . ٣

﴿ أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِيَاماً ﴾[4] [٩٥]

أي مثلُ ذلك . ﴿ صياماً ﴾ نصب على التمييز . يصوم عن كل نصف صاع اشتراها بثمن مثل المقتول يوماً[5] . ٦

﴿ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾[6] [٩٥]

أي فعليه جزاء بهذه الصفة ، أو كفّارة طعام مساكين ، ليذوقَ وبالَ

---

(١) والمعنى : مقدراً أن يهدى ، عن الزجاج ، ومقدلاً فيه البلوغ ، عن أبي علي . وقوله ﴿ بالغ الكعبة ﴾ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، فلما أضيف لم يتعرف وبقي نكرة ولهذا ما صح وصف قوله ﴿ هدياً ﴾ به وهو نكرة ، وقد سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ .

(٢) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٩ل والحجة ٣ / ٣٧٠ ـ ٣٧١ خلك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والبحر ٤ / ٢٠ ـ ٢١ ، والمغني ٧٤٣ ، والهمع ٥ / ١٩٢ .

(٣) قرأ بغير تنوين ابن عامر ونافع وقرأ الباقون بالتنوين . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ . و ﴿ كفارة ﴾ معطوف على ﴿ جزاء ﴾ أو مبتدأ والخبر محذوف أي عليه كفارة ، و ﴿ طعام ﴾ بالرفع بدل عند النحاس وعطف بيان عند أبي علي ، وكأنه عند الأخفش خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي .

(٤) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والبحر ٤ / ٢١ ، والأصول ١ / ٣٢١ ، والهمع ٤ / ٦٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٣١٦ ، وابن كثير ٣ / ١٨٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٠ .

(٥) هذا قول أبي حنيفة ، والصاع أربعة أمداد فنصف الصاع مدّان . وعند الشافعي ومالك يصوم عن كل مدّ ، وعند أحمد عن كل مد من حنطة أو مدّين من غيره .

(٦) انظر الجواهر ٧١٥ ـ ٧١٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٤ ، والبحر ٤ / ٢١ ـ ٢٢ ، وتفسير الطبري ٧ / ٢٧ ـ ٢٨ ، والقرطبي ٦ / ٣٠٧ ، وابن كثير ٣ / ١٨٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

أمره[1] . والجزاء إنما هو من القيمة دون النظير[2] ، لقوله ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ ، وفي النظير / لايحتاج إلى الحكم ، لأن كل أحد يعرف ذلك . ٤٤ / ١

٣ فإن قيل : فلمَ قال ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ﴾ وأنتم توجبون الجزاء على الخاطئ[3] = قلنا : الآية واردة في جزاء المتعمّد [لقوله[4]] : ﴿ ليذوق وبال أمره ﴾ ، والخاطئُ لايذوق وبال أمره . (٥٠ / ١)

٦ والجار في قوله ﴿ من النَّعَم ﴾[5] من صلة ﴿ قَتَل ﴾ . وقيل : من صلة قوله ﴿ يحكم ﴾ ، ولايتعلق بالمصدر لأن المصدر موصوف بقوله ﴿ مثلٌ ﴾ فيمن نوّن[6] .

٩ و ﴿ أَوْ ﴾ في الآية للتخيير دون الترتيب[7] .

---

(١) ظاهر تقديره أنه يعلقه بـ « جزاء » ، ورأى أبو حيان أن هذا لايصح إلا على قراءة من أضاف ﴿ فجزاءُ مثلِ ﴾ وأما على قراءة التنوين فلا يجوز لأن « مثل » صفة لـ « جزاء » ، وإذا وصف المصدر لم يجز لمعموله أن يتأخر عن الصفة ، وذهب إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره : جوزي بذلك ليذوق . وقدره المؤلف في الجواهر : يحكم به ليذوق ، وليس بشيء .

(٢) هذا قول أبي حنيفة . والذي عليه معظم أهل العلم أنه من النظير في الخلقة وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد . انظر كلامهم في هذا في تفسير الطبري ٧ / ٣٦ ، والقرطبي ٦ / ٣١٠ ، وابن كثير ٣ / ١٨٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٤٨ .

(٣) مذهب عامة أهل التفسير والعلم أن العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٧١٥ ، والحجة ٣ / ٣٦٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٢ ، والبيان ١ / ٣٠٤ ، والبحر ٤ / ١٩ .

(٦) عند أبي علي وغيره أن ﴿ من النعم ﴾ صفة ﴿ جزاء ﴾ على القراءتين ويجوز أن يتعلق بـ ﴿ جزاء ﴾ فيمن لم ينون . وأما تعليق ﴿ من النعم ﴾ بـ « قتل » فليس المعنى عليه لأن الذي هو من النعم هو مايكون جزاء لا الذي يقتله المحرم ، عن البحر . وأما تعليقه بـ « يحكم » فتكلّفٌ لا وجه له ، وليس بشيء .

(٧) وهو قول أبي حنيفة ومالك والمشهور عن أحمد وأحد قولي الشافعي ، والقول الآخر أنها للترتيب وإليه ذهب زفر من أصحاب أبي حنيفة . انظر تفسير القرطبي ٦ / ٣١٥ ، وابن كثير ٣ / ١٨٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٠ . وانظر ماسلف من التعليق على « أو » ٢٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ ذلك لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما في السَّموات ﴾[1] [٩٧]

يعني بـ ﴿ ذلك ﴾ ماتلا عليهم من آية الرَّجْم ومابيَّن من حكم الزنى في قوله : ﴿ سَمَّاعون لقوم آخرين لم يأتوك ﴾ الآية[2] [٤١] . فـ ﴿ ذلك ﴾[3] إشارةٌ إلى هذا الموضع من السورة[4] .

قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُم أَنْفُسَكُم ﴾[5] [١٠٥]

---

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٦ ، وتفسير الطبري ٧ / ٥٠ ـ ٥١ ، والقرطبي ٦ / ٣٢٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٣ .

(٢) قال الحافظ ابن كثير : « نزلت الآية في اليهوديَّين اللذين زنيا ، وكانوا قد بدلوا كتاب الله الذي بأيديهم من الأمر برجم من أحصن منهم ، فحرفوا واصطلحوا فيما بينهم على الجلد مائة جلدة والتحميم والإركاب على حمار مقلوبين ، فلما وقعت تلك الكائنة بعد هجرة النبي (ص) قالوا فيما بينهم : تعالوا نتحاكم إليه فإن حكم بالجلد والتحميم فخذوا عنه واجعلوه حجة بينكم وبين الله ، ويكون نبي من أنبياء الله قد حكم بينكم بذلك ، وإن حكم بالرجم فلا تتبعوه في ذلك » ا هـ فحكم النبي (ص) بالرجم وهو ما في التوراة وكانوا يكتمون ذلك . انظر تفسير ابن كثير ٣ / ١٠٥ ـ ١٠٩ ، والطبري ٦ / ١٤٩ ، والقرطبي ٦ / ١٧٦ ـ ١٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٨٣ ـ ٢٨٦ .

(٣) في الأصل : فكذلك ، وهو خطأ .

(٤) هذا موافق لما ذهب إليه الزجاج من أن الإشارة إلى مانبأ به تعالى من الإخبار بالمغيّبات والكشف عن الأسرار مثل قوله ﴿ سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك ﴾ ومثل إخباره بتحريفهم الكتب ، أي : ذلك الغيب الذي أنبأكم به على لسان رسوله يدلكم على أنه يعلم ما في السموات وما في الأرض . وقيل ﴿ ذلك ﴾ إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله تعالى ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والهدي والقلائد ذلك ... ﴾ أي الجعل أو التصيير لهذه الأشياء قياماً أي صلاحاً ومعاشاً لأمن الناس بها وأمناً لهم ، وهو قول الطبري وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر الجواهر ١٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٣ ، والبيان ١ / ٣٠٧ ، والبحر ٤ / ٣٦ ـ ٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٢١١ ، وابن الشجري ١ / ٤٩ ، والمغني ٧١٨ .

انتصب قوله ﴿ أنفسكم ﴾ على الإغراء ، أي احفظوا أنفسكم ، كما تقول : عليك زيداً .

٣ ﴿ لايَضُرُّكُم ﴾[1] [١٠٥]

جزم جواب قوله ﴿ عليكم ﴾[2] . وكان حقه الفتح « لايضرَّكم » ولكنه جاء مضموماً تبعاً للضم[3] .

٦ قوله تعالى : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُم إذَا حَضَرَ أَحَدَكُم المَوْتُ حِينَ الوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُم ﴾[4] [١٠٦]

﴿ شهادة بينكم ﴾ مبتدأ[5] ، وقوله ﴿ إذا حضر أحدكم الموت ﴾ ظرف له ، ٩ وقوله ﴿ حين الوصية ﴾ بدل من « إذا »[6] ، و ﴿ اثنان ﴾ رفع خبر الابتداء ، والتقدير : شهادةُ بينكم شهادة اثنين . ويجوز أن يكون التقدير : أن يشهد بينكم اثنان ، فيرتفع « اثنان » بالمصدر[7] ، ويكون خبر « شهادة » محذوفاً ، أي : ١٢ عليكم أن يشهد اثنان[8] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٥ ، وللفراء ١ / ٣٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، والبيان ١ / ٣٠٧ ، والبحر ٤ / ٣٧ .

(٢) أجازوا أن يكون ﴿ لايضرّكم ﴾ مجزوماً ، وأجازوا أيضاً أن يكون مرفوعاً على الاستئناف ، ورجح الرفع الأخفش والفراء وغيرهما .

(٣) يجوز في « يضركم » تحريك آخره بالفتح والضم والكسر ، فالفتح لأنه أخف الحركات ، والضم للإتباع ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٢ ح ٥ .

(٤) انظر الجواهر ٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٦ ، وللفراء ١ / ٣٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٥ ، والحجة ٣ / ٣٧٦ ـ ٣٨٠ خ ك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٣٩ .

(٥) اقتصر عليه الأخفش وأبو علي .

(٦) وقيل هو ظرف للموت وقيل ظرف لـ « حضر » ، انظر مجمع البيان والبيان والبحر .

(٧) اقتصر عليه الفراء ، وأجاز الوجهين الزجاج وغيره .

(٨) لو قال في تقدير الخبر : أي فيما فرض عليكم في الشهادة أن يشهد اثنان = كان أجود ، وهو تقدير الزجاج .

﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُم ﴾[١] [١٠٦]

عطف على قوله ﴿ اثنان ﴾ .

وقوله ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾[١] [١٠٦]

من نعت قوله ﴿ أو آخران من غيركم ﴾ ، والتقدير : أو آخران من غيركم تحبسونها[٢] .

وقوله ﴿ إِنْ أَنْتُم ضَرَبْتُم فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُصِيبَةُ المَوْتِ ﴾[١] [١٠٦]

اعتراض بين الصفة والموصوف .

قوله تعالى : ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾[٣] [١٠٧]

التقدير[٤] : فالأوليان آخران يقومان . فـ ﴿ الأوليان ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آخران يقومان ﴾ خبر مقدّم ، و ﴿ يقومان ﴾ من نعت ﴿ آخران ﴾ .

ويجوز أن يرتفع ﴿ آخران ﴾ بالابتداء ، و ﴿ يقومان ﴾ صفة ،

---

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٤٠ ـ ٤٣ .

(٢) سياق الآية : ﴿ أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت تحبسونها ... ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٥٧٧ ، وشرح اللمع اللوح ٢٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٦ ، وللفراء ١ / ٣٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٦ ـ ٥٢٧ ، والحجة ٣ / ٣٨٢ ـ ٣٨٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ، والبيان ١ / ٣٠٩ ، والبحر ٤ / ٤٥ ـ ٤٦ . وماذكره المؤلف في الآية هو كلام أبي علي بلفظه ، وتصرف المؤلف في صدر كلامه .

وقوله تعالى ﴿ استحق ﴾ قرأه حفص عن عاصم ﴿ استَحَقَّ ﴾ مبنياً للفاعل وقرأه الباقون ﴿ استُحِق ﴾ مبنياً للمفعول . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

(٤) في الأصل : فالتقدير .

و ﴿ الأوليان ﴾ خبر .

وقال الأخفش : ﴿ آخران ﴾ خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير : فالشاهدان آخران ، و ﴿ الأوليان ﴾ بدل[1] من الضمير في ﴿ يقومان ﴾ . ٣

ومعنى ﴿ الأَوْلَيَان ﴾ : الأقربان إلى الميت[2] .

ومعنى ﴿ الأَوَّلِين ﴾ يعني الأوّلين في الذكر[3] .

وقوله ﴿ من الذين استُحِقّ ﴾ صفة لـ « الآخرين » . فأما[4] مايسند إليه ﴿ استُحق ﴾ فلا يخلو من أن يكون الإيصاءَ أو الوصيَّة أو الإثمَ أو الجارَّ والمجرور . وإنما جاز استُحق الإثمُ ، لأن آخِذَه بأَخذِه آثمٌ ، فسمّي إثماً كما يسمّى مايؤخذ منك بغير حق مَظْلَمَةً . قال سيبويه[5] : المظلمةُ اسم ماأُخِذ منك . فكذلك[6] سمّي هذا المأخوذ باسم المصدر . ٦ ٩

وأما قوله ﴿ عليهم ﴾ فيحتمل ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون « على » فيه بمنزلة قولك : استُحِقَّ على زيد مالٌ بالشهادة ، أي لَزِمَه ووجب عليه الخروج منه لأن الشاهدين / لّما عُثِر على خيانتهما استُحق عليهما ماوَلِياه من أمر الشهادة والقيام بها ، ووجب عليهما الخروجُ منها وتركُ الولايةِ لها . فصار إخراجهما منها مُسْتَحَقّاً عليهما كما يُسْتَحَقُّ على المحكوم عليه الخروجُ مما وجب عليه . ١٢ ٤٤ / ٢ (٥٠ / ٢)

(١) هذا قول أكثر البصريين فيما قال الزجاج . وأجاز النحاس أن يكون بدلاً من ﴿ آخران ﴾ .

(٢) عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن عباس في رواية عنه ، وقيل : الأوليان في الشهادة ، عن ابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك . انظر تفسير الطبري ٧ / ٧٣ - ٧٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٦٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والبحر ٤ / ٤٦ .

(٣) انظر الصفحة التالية .

(٤) من ههنا نقل المؤلف كلام أبي علي في الحجة ٣ / ٣٨٣ - ٣٨٥ خلك بحروفه .

(٥) في الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، وانظر اللسان (ظلم) . وقال أبو حيان : الظاهر أن الإثم هنا ليس الشيء المأخوذ بل الذنب الذي استحقا به أن يكونا من الآثمين .

(٦) في الأصل و ي : وكذلك ، ولم تتضح في ب . ولعل الوجه ما أثبت من الحجة .

والآخر : أن يكون « على » فيه بمنزلة « مِنْ » ، كأنه : من الذين استحق منهم الإثم . ومثلُ هذا قوله ﴿ الَّذِين إذَا اكْتَالُوا على النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾[1] [سورة المطففين : ٢] أي من الناس .

والثالث : أن يكون « على » بمنزلة « في » ، كأنه : استحقّ فيهم . وقام « على » مقام « في » كما قام « في » مقام « على » في قوله ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[2] [سورة طه : ٧١] . والمعنى : من الذين استحقّ عليهم بشهادة الآخرَين اللذين هما من غيرنا .

فإن قلتَ : هل يجوز أن يسنَد « استحق » فيه إلى « الأولَيان » = فالقول أنّ ذلك لا يجوز : أن يستحقّ الأوليان بالميت ، لا يجوز أن يُسْتَحقّا فيسند « استحق » إليهما[3] .

وأما من قرأ ﴿ من الذين استُحق عليهم الأوَّلين ﴾[4] فتقديره : من الأوّلين الذين استُحق عليهم الإيصاءُ أو الإثمُ . وإنما قيل لهم « الأوّلين » من حيث كانوا الأوّلين في الذكر . ألا ترى أنه قد تقدم ﴿ يَاأَيُّها الذين آمَنُوا شهادةَ بينِكم ﴾ وكذلك ﴿ اثنان ذوا عدل منكم ﴾ ذُكرا في اللفظ قبل قوله ﴿ أو آخَران من غيركم ﴾ .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٦٤٩ ، ومجمع البيان ٥ / ٤٥٢ ، والبحر ٨ / ٤٣٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٣٩ ، ٥٧٣ ، وأدب الكاتب ٥١٨ ، والمخصص ١٤ / ٦٨ ، واللسان (كيل) .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٣٩ .

(٣) كذا في النسخ ، ولايخلو من اضطراب . فإن لم يكن هذا من صنيع النسّاخ فإن المؤلف قد اختصر كلام أبي علي وتصرف فيه ، ونصُّ كلام أبي علي : « فالقول أن ذلك لايجوز لأن المستَحقّ إنما يكون الوصية أو شيئاً منها ، والأوليان بالميت لايجوز أن يُستَحقا فيسند استحق إليهما » اهـ .

(٤) وهما حمزة وأبو بكر عن عاصم . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ . وأُجيز في الأولين أن يكون وصفاً للذين أو بدلاً منهم أو بدلاً من الهاء والميم في عليهم .

واحتجَّ من قرأ ﴿ الأَوَّلِينَ ﴾ على من قرأ ﴿ الأَوْلَيَان ﴾ بأن قال[1] : « أرأيت إن كان الأولَيان صغيرين » ؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا لصغرهما أَولى بالميت ، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا[2] أولى به .

٣

﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ ﴾[3] [١٠٧]

أي يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا .

٦

قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[4] [١١٢]

أي هل يُطيع ربُّك[5] . فـ « استطاع » و « أطاع » بمعنى واحد ، مثل « استجاب » و « أجاب[6] » ، و « استحبَّ » و « أحبَّ » ؛ قال الله تعالى :

٩

---

(١) هذا قول ابن عباس . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ٧٩ .

(٢) كذا في النسخ وكذا في الحجة أيضاً ! ووقع فيا نقله الطبرسي في مجمع البيان ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ عن الحجة « وإن كانا كبيرين كانا » وهو الصواب . فإما أن تكون نسخته من الحجة خلت من « لو كانا » وإما أن يكون أسقطها . وأغلب الظن أنه وقع اختلاف في نسخ الحجة فوقع في بعضها « وإن كانا » وفي بعضها « ولو كانا » فجاء ناسخ لأصل قديم فذكر هذا في الهامش أو فوق العبارة في المتن ثم جاء الناسخ فظنها لحقاً فأدخلها في المتن . والله أعلم . وفي الأصل : كانا به أولى ، وفي الحجة كما أثبت من ي . وقوله « به » ليس في ب .

(٣) نقل كلام أبي علي في الحجة ٣ / ٣٨٥ خك بحروفه ، وانظر مجمع البيان .

(٤) انظر الجواهر ٦٩ ، ٩٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٧ ، وللفراء ١ / ٣٢٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والحجة ٣ / ٣٨٨ - ٣٩٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والبيان ١ / ٣١٠ ، والبحر ٤ / ٥٣ - ٥٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ٨٤ - ٨٥ ، والقرطبي ٦ / ٣٦٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٧١ ، والمفردات ٣١١ .

(٥) أي هل يجيب ، وإليه ذهب السدي في قوله « أي هل يطيعك ربك إن سألته » . وقيل المعنى : هل يفعل ربربك ذلك بمسألتك إياه وهم يعلمون أن الله يستطيعه ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس ، وقيل غير ذلك .

(٦) في الأصل : أجاب واستجاب .

﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ [سورة صۤ : ٣٢] أي آثرتُ ، كقوله ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾[1] [سورة إبراهيم : ٣] أي يُؤْثِرُون .

٣ ومن قرأ ﴿ هل تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ ﴾ بالتاء والنصب[2] = فالتقدير : هل تستطيع سؤالَ ربّك ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[3] [سورة يوسف : ٨٢] أي أهلَ القرية .

٦ قوله تعالى : ﴿ ما يَكُونُ لي أَنْ أَقُولَ ما لَيْسَ لي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[4] [١١٦]

المعنى : إن صحَّ أني قلته[5] فيما مضى فقد علمتَه . لابدَّ من هذا التقدير ، ٩ لأن الشرط لايصح فيما مضى[6] .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٣٩ ـ ٦٤٠ .

(٢) وهو الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالياء والرفع . انظر السبعة ٢٤٩ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٢١ ، وانظر المصادر ثمة .

(٤) انظر الجواهر ٧٢١ ، ٧٦٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٦٨ ، والبحر ٤ / ٥٩ ، والأصول ٢ / ١٩٠ ـ ١٩١ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٦ ، والمغني ٣٦٩ ، والهمع ٢ / ٧٣ و ٤ / ٣٢٣ .

(٥) في الأصل : قلت .

(٦) لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولايكون هذا المعنى فيما مضى ، فإن ولي « إن » فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال ، عن ابن يعيش ٨ / ١٥٥ ـ ١٥٦ . وغير « إن » من أسماء الشرط محمول عليها . وانظر المقتضب ٢ / ٥٠ ، ٥٩ ، والأصول ٢ / ١٩٠ ـ ١٩١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، ٣٩٠ ، والهمع ٤ / ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .

لكن حكى ابن السراج عن المبرد أن قوله « كنت قلته » باق على المضي وأنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد « إن » غير « كان » إلا ومعناه الاستقبال ، ولم يرضه ابن السراج ، وذهب إلى أن التقدير : إن أكن كنت قلته .

ووقف قوم[1] على قوله ﴿ ماليس لي ﴾ ، وجعلوا ﴿ بحقّ ﴾ قَسَماً . وهذا لايصح ، لأن جواب القسم لايكون شرطاً وجزاءً ؛ لايجوز : واللهِ إن تأتني آتِكَ ، ولكن يقال : والله لئن تأتني لآتينَّك ، وقد تقدّم هذا ونحوه[2] . فلو كان قوله ﴿ بحقّ ﴾ قسماً لكان : بحقٍّ لئن كنت قلتُه لقد علمتَه .

٣

قوله تعالى : ﴿ ما قُلْتُ لَهُم إلاّ ماأَمَرْتَني بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ ﴾[3] [١١٧]

٦

المعنى : أي اعبدوا الله . فـ « أَنْ » مفسِّرةٌ[4] بمعنى « أي » . ويجوز أن تكون « أَنْ » في موضع الجر بدلاً من الهاء ، أي : إلا ماأمرتني بأن اعبدوا الله[5] .

٩

قوله تعالى / : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم ﴾[6] [١١٩] برفع ﴿ يوم ﴾ ونصبه[7] .

٤٥ / ١
(٥١ / ١)

---

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٢٧ ـ ٦٢٨ ، والقطع ٢٩٩ ، والمكتفى ٢٤٥ ، ومنار الهدى ٩٦ .

(٢) انظر ماسلف ٢٦٩ ـ ٢٧١ .

(٣) انظر الجواهر ٧٩٦ ـ ٧٩٧ ، وإعراب القرآن ٥٣٢/١ ، ومجمع البيان ٢٦٨/٢ ، والبيان ٣١٠/١ ـ ٣١١ ، والبحر ٦٠/٤ ـ ٦١ ، والكتاب ٤٧٩/١ ، والأصول ٢٣٧/١ ، والعضديات ٢١ ، وابن يعيش ١٤٢/٨ ، والمغني ٤٩ ، ٧٢١ ، والهمع ١٤٧/٤ .

(٤) انظر « أن » المفسّرة في الكتاب ١ / ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، والمقتضب ١ / ٤٩ و ٢ / ٣٦١ ـ ٣٦٢ ، وحروف المعاني ٥٨ ، وسر الصناعة ٦٨٤ ـ ٦٨٥ ، والأزهية ٦٩ ـ ٧٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٤١ ـ ١٤٢ ، ورصف المباني ١١٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٥ ـ ٣٨٦ ، والجنى الداني ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، والمغني ٤٧ ـ ٥٠ ، والهمع ٤ / ١٤٦ ـ ١٤٩ .

(٥) وأجاز النحاس وغيره أن تكون أن ومابعدها بدل من « ما » ، وهي في هذين الوجهين المصدرية .

(٦) انظر الجواهر ٨١٤ ، وشرح اللمع اللوح ٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٣ ، والحجة ٣ / ٣٩٨ ـ ٤٠١ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٠ ، والبيان ١ / ٣١١ ، والبحر ٤ / ٦٣ ، والكتاب ١ / ٤٦٠ ، والمقتضب ٢ / ٥٤ و ٣ / ١٧٨ ، والكامل ١٣٥٣ ، وابن الشجري ١ / ٤٤ ـ ٤٦ و ٢ / ١٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٢٥ و ٣ / ١٥ ـ ١٦ ، والمغني ٦٧٢ .

(٧) نصبه نافع وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٥٠ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

فالرفع على أن يكون خبر ﴿ هذا ﴾ .

والنصب[1] على تقدير : قال الله هذا القول في هذا اليوم . فيكون ﴿ يوم[2] ﴾ نَصْباً[3] على الظرف ، والعامل فيه ﴿ قال ﴾ . ويجوز أن يتعلق ﴿ يوم[2] ﴾ بمحذوف على تقدير : هذا واقع يومَ ينفع الصادقين صدقهم ، فحذف « واقعاً » .

وعند الفرّاء[4] « يوم » مبني لأنه مضاف إلى الجملة وهو قوله ﴿ ينفع الصادقين ﴾ ، قال[5] : ومثله ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾[6] [سورة غافر : ١٦] و ﴿ يَوْمَ هُمْ على النَّارِ يُفْتَنُون ﴾[7] [سورة الذاريات : ١٣] . وهذا غلط ، لأن المضاف من الظروف إنما يُبنى إذا أُضيف إلى المبني نحو ﴿ من عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾[8] [سورة المعارج : ١١] فيمن فتح[9] ، و ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾ [10] » سورة هود : ٦٦] ، وقال النابغة[11] :

(١) ماذكره في توجيه النصب هو قول الزجاج ووافقه النحاس وأبو علي وغيرهما .

(٢) في الأصل و ي : يوماً .

(٣) في الأصل : نصب ، ولم يضبطه ، ولعل أراد : نُصِبَ .

(٤) والكسائي ، انظر معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن .

(٥) هذه حكاية من المؤلف لمذهب الفراء في بناء « يوم » ، ولم يستشهد الفراء بكلتا الآيتين ، وإنما قال : « ترفع اليوم بهذا ، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم .... وكذلك وجه القراءة في قوله ﴿ من عذاب يومئذ ﴾ و﴿ من خزي يومئذ ﴾ ويجوز خفضه في موضع الخفض .. » .

(٦) انظر الجواهر ٨١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٠ ـ ٤٦١ ، وللفراء ٣ / ٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٦ ، والبيان ٢ / ٣٢٩ ، والبحر ٧ / ٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٧٢ ـ ١٢٧٣ .

(٨) انظر الجواهر ٦٥٨ ، ٨١٣ ، والكامل ٢٤١ ، وسر الصناعة ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، وابن الشجري ١ / ٤٦ ، ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، وابن يعيش ٣ / ٨٠ ، والمغني ٦٧٢ . و « من » لم يرد في النسخ .

(٩) وهما نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بكسر الميم . انظر السبعة ٣٣٦ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(١٠) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٧٦ ـ ٥٧٧ .

(١١) الذبيانيُّ ، د ، ق ٣ / ٨ ص ٤٤ (صنعة ابن السكيت) و ق ٢ / ٨ ص ٣٢ (صنعة الأعلم) . وهو له في الكتاب ١ / ٣٦٩ ، وابن السيرافي ٢ / ٥٣ ـ ٥٤ ، والكامل ٢٤٠ ، والقطع ٧٦٧ ، وابن=

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا فَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

فبنى « حين » على الفتح ، لأنه مضاف إلى الفعل الماضي ، وهو مبنيّ .

٣ و ﴿ ينفع ﴾ في الآية معرب لأنه مستقبل ، فلا يبنى ﴿ يوم ﴾ للإضافة إليه(١) .

[قوله(٢) تعالى : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُم فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ وإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ

٦ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾(٣) [١١٨]

=يعيش ٣ / ٨١ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٨ ، والمقاصد ٢ / ٤٠٦ و ٤ / ٣٥٧ ، والخزانة ٣ / ١٥١ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٢٣ ـ ١٢٤ .

وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٩٢ / ٢ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٧ و ٣ / ٢٤٥ ، والأصول ١ / ٢٧٦ ، وإيضاح الوقف ٢٥١ ، والقطع ٦٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٣ و ٣ / ٥٩٩ ، ٦٤٧ ، والحجة ٣ / ٤٠٠ ـ ٤٠١ خك و ٣ / ٢١٦ خم ، والبغداديات ١٢٢ ، والمنصف ١ / ٥٨ ، وسر الصناعة ٥٠٦ ، والإفصاح ٢٧٤ ـ ٢٧٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٠ و ٣ / ١٧٢ ، وابن الشجري ١ / ٤٦ و ٢ / ١٣٢ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والإنصاف ٢٩٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٦ و ٤ / ٩١ و ٨ / ١٣٦ ، والمغني ٦٧٢ ، والهمع ٣ / ٢٣٠ . وسيأتي ٥٧٧ .

ووقع في بعض المصادر « ألما أَصْحُ » وكلتاهما رواية ، والثانية رواية الأصمعي .

(١) اتفق الفريقان البصريون والكوفيون على أن أسماء الزمان المبهمة إذا كانت ماضية فإنها تضاف إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وأجازوا فيها وجهين : الإعراب والبناء على الفتح .

فإن كانت للمستقبل فمذهب البصريين أنها لاتضاف إلا إلى الفعلية وأنها معربة ، وذهب الكوفيون إلى أنها تضاف إلى الجملتين ، وعزي هذا القول إلى الأخفش من البصريين ، وأجازوا فيها الإعراب والبناء على الفتح ، ووافقهم ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام .

واتفقوا على أن الظرف إذا أضيف إلى اسم مبهم غير متكن كـ « إذ » ففيه وجهان : الإعراب والبناء .

انظر الكتاب ١ / ٤٦٠ ـ ٤٦١ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٧ ، والكامل ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، وابن يعيش ٣ / ٧٩ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٢ ـ ١٠٧ ، والمصادر المذكورة في ح ٦ ، ١١ من الصفحة السابقة وماسيأتي ٥٧٧ .

(٢) انفردت « ب » بالكلام على هذه الآية .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٦٩ ، والبحر ٤ / ٦٢ ـ ٦٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، والفخر الرازي ١٢ / ١٣٧ .

إن قال قائل : هلاّ قال « وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم » [فإنّه[1]] أَلْيَقُ بقوله[2] ﴿ وإن تغفر ﴾ من العزة والحكمة[3] = فإنّ هذا على ماقاله البَجَليُّ مقلوب أي : وإن تعذبهم فإنك أنت العزيز الحكيم وإن تغفر لهم فإنّهم عبادك[4] .

والحقيقة في هذا عندنا : ﴿ إن تعذّبهم ﴾ فإنك مالكهم وهم عَبيدُك . والمالك يتصرف في الملك على مايشاء من غير اعتراض أحدٍ عليه ؛ يتصرّف كيف شاء وحيث شاء وأين شاء = ﴿ وإن تغفر لهم ﴾ فالأَلْيَقُ بوَصْفِك العزةُ والحكمةُ ، لايغلبُك أحدٌ في غفران [ذنوب[1]] العاصي وتعذيبه ؛ وهذا هو الحقيقة .

وللقلب وجهٌ أيضاً[4] . والبجليُّ كثيراً مايذهب إلى القلب في التنزيل . ألا ترى قوله [في قوله تعالى][1] : ﴿ ولَقَدِ ٱصْطَفَيْنَاهُ في الدُّنْيَا وإنَّه في الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحينَ ﴾[5] [سورة البقرة : ١٣٠] أي : ولقد اصطفيناه في الآخرة وإنه لمن الصالحين في الدنيا . والله أعلم] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) في النسخة : فقوله ، وهو تحريف .

(٣) قال أبو بكر بن الأنباري ، فيما نقله عنه القرطبي وصاحب البحر : « وقد طعن على القرآن من قال إن قوله ﴿ إنك أنت العزيز الحكيم ﴾ ليس بمشاكل لقوله ﴿ وإن تغفر لهم ﴾ لأن الذي يشاكل المغفرة « فإنك أنت الغفور الرحيم » . والجواب : إنه لايحتمل إلا ما أنزله الله . ومتى نقل إلى الذي نقله إليه ضعف معناه ، فإنه ينفرد « الغفور الرحيم » بالشرط الثاني ولايكون له بالشرط الأول تعلّق ، وهو على ما أنزله الله عزوجل وأجمع على قراءته المسلمون مقرون بالشرطين كليهما أولها وآخرها ، إذ تلخيصه : إن تعذبهم فإنك أنت عزيز حكيم وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران ، فكان « العزيز الحكيم » أليق بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين ، ولم يصلح « الغفور الرحيم » إذ لم يحتمل من العموم مااحتمله « العزيز الحكيم » اهـ .

(٤) قال أبو حيان : « وأما قول من ذهب إلى أن في الكلام تقديماً وتأخيراً .... فليس بشيء ، وهو قول من اجترأ على كتاب الله بغير علم » اهـ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٢ ، والتعليق ثمة .

سُورَةُ الأَنْعَام

قوله تعالى : ﴿ الحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والأَرْضَ ﴾[1] [١]

٣ إنما جمع ﴿ السموات ﴾ وأفرد ﴿ الأرض ﴾ لأن السموات طباقٌ بعضُها فوق بعض ، والأرض وإن كانت سبعة[2] فليس بعضها فوق بعض بل بعضها مُوَالٍ لبعض[3] .

٦ [وقوله[4]] ﴿ وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ﴾[5] [١]

« جعل » بمعنى « خلق » . وجمع ﴿ الظلمات ﴾ وأفرد ﴿ النور ﴾ لأنَّ ظلمة كل شيء تختلف باختلاف ذلك الشيء ، نظيرُه ظلمةُ الليل وظلمة البحر

٩ وظلمة الموضع المظلم يخالف كل واحد منها صاحبها . والنور ضرب واحد لا يختلف كما تختلف الظلمات[6] .

قوله تعالى : ﴿ وهُوَ ٱللَّهُ في السَّمٰوَاتِ وفي الأَرْضِ ﴾[7] [٣]

---

(١) انظر البحر ٤ / ٦٨ و ١ / ٤٦٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٨٠ .

(٢) قال تعالى : ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ [سورة الطلاق : ١٢] . انظر تفسيرها في تفسير الطبري ٢٨ / ٩٨ ـ ١٠٠ ، والقرطبي ١٨ / ١٧٤ ـ ١٧٦ ، وابن كثير ٨ / ١٨٢ ـ ١٨٤ ، ومجمع التفاسير ٦ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، ومجمع البيان ٥ / ٣١٠ ـ ٣١١ .

(٣) ماقاله المؤلف نقله النسفي ، انظر مجمع التفاسير . وقال أبو حيان : « قالوا : وجمع السموات لأنها أجناس كل سماء من جنس غير جنس الأخرى ، ووحّد الأرض لأنها كلها من تراب » ا هـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر البحر ٤ / ٦٨ و ٢ / ٢٨٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٣٨٦ ، وابن كثير ٣ / ٢٣٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٨١ .

(٦) ماقاله المؤلف نقله النسفي أيضاً . وهو قريب مما قالوه .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٣٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤ ، والبيان ١ / ٣١٣ ، والبحر ٤ / ٧٢ ـ ٧٣ ، والمغني ٥٦٩ .

﴿ هو ﴾ رفع بالابتداء ، وهو كناية عن الأمر والشأن . و﴿ الله ﴾ مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُم وجَهْرَكُم ﴾ [٣] . والظرف الذي هو قوله ﴿ في السموات ﴾ متعلق بـ ﴿ يعلم ﴾ ، والتقدير : الأمرُ والشأنُ اللهُ يعلم سرَّكم وجهركم في السموات وفي الأرض[١] .   ٣

وقال قوم[٢] : إنَّ قوله ﴿ في السموات ﴾ يتعلق بقوله ﴿ الله ﴾ ، لأن معناه المعبود ، أي هو المعبود في السموات وفي الأرض . وأنكره أبو علي[٣] لأن هذا الاسم بدخول اللام عليه صار بمنزلة الأعلام التي لا تعمل عملَ المصادر ، بخلافها في قوله ﴿ وهُوَ الَّذِي في السَّمَاءِ إلهٌ ﴾[٤] [سورة الزخرف : ٨٤] لأنه يجعل الظرف من صلة ﴿ إله ﴾ على تقدير : الذي هو مألوه في السماء ، إذْ ليس كالأعلام ، ولهذا جاء ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾ [سورة مريم : ٦٥] ، يعني ما فيه اللام دون ما ثبت فيه الهمزة ، لأنه قد جاء ﴿ أَجَعَلَ الآلِهَةَ إلهاً واحِداً ﴾ [سورة ص : ٢٥] ، وقال : ﴿ اجْعَلْ لنا إلهاً كما لَهُم آلِهَةٌ ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٨] .   ٦ ٩ ١٢

ورُوِي عن الكسائي[٥] أنه كان يقف على قوله ﴿ في السموات ﴾[٦] ويبتدئ

---

(١) ماذكره المؤلف في إعراب الآية هو قول أبي علي ومن وافقه ، انظر البحر .

(٢) منهم الزجاج وابن السراج . وقدره الزجاج : وهو المتفرد بالإلاهية في السموات والأرض ، وقدره ابن السراج : وهو المعظّم أو نحوه ، انظر مجمع البيان والبحر . وعليه يكون ﴿ فهو الله ﴾ مبتدأ وخبراً ، وهو قول النحاس وغيره . وذهب أبو حيان إلى أن الأولى أن يعمل في المجرور ماتضمنه لفظ الله من معنى الألوهية وإن كان لفظ الله علماً لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمنه من المعنى ، كما قال :   أنا أبو المنهال بعضَ الأحيانْ

فـ « بعض » منصوب بما تضمنه « أبو المنهال » كأنه قال : أنا المشهور بعضَ الأحيان .

(٣) لم أصب كلامه .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢١٤ ـ ١٢١٥ .

(٥) لم أجد هذه الرواية عنه .

(٦) عزي هذا الوقف إلى أُبيّ . انظر القطع ٣٠١ ، والمكتفى ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٩٧ .

[بقوله][1] ﴿ وفي الأرض يعلم سرّكم وجهركم ﴾ ، وكان يجعل الظرف ـ أعني ﴿ في السموات ﴾ ـ من صلة المعبود ، ويجعل قوله ﴿ وفي الأرض ﴾ من صلة ﴿ يعلم ﴾[2] .

٣

٢ / ٤٥

قوله تعالى : ﴿ ولَقَد اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ / مِّنْ قَبْلِكَ ﴾[3] [١٠]

(٢ / ٥١)

بكسر الدال وضمّها[4] . فالكسر لالتقاء الساكنين : الدال والسين . والضمُّ على إتباع ضمّ التاء ، وقد تقدم هذا[5] .

٦

قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يَوْمِ القِيَامَةِ لارَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم ﴾[6] [١٢]

قال الأخفش[7] : ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ في محل النصب لأنه بدل من الكاف والميم في [قوله[8]] ﴿ ليجمعنكم ﴾

٩

فعلى هذا لايجوز الوقف على قوله ﴿ لاريب فيه ﴾[9] . ويكون هذا من

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وقيل في إعراب الآية غير ذلك .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٣٧ ، والبيان ١ / ٣١٤ ، والبحر ٤ / ٨٠ .

(٤) قرأ بكسر الدال حمزة وعاصم وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ١٧٤ ـ ١٧٥ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٥) يريد ماذكره في كلامه على الآية ١٧٣ من سورة البقرة ص ١٢٦ من مذهبهم في كسر النون والدال والتاء والتنوين واللام والواو وضمّها مما اجتمع فيه ساكنان من كلمتين يبدأ ثانيهما بهمزة مضمومة ، انظر التعليق ثمة . ولم يذكر المؤلف هذه الآية ثمة .

(٦) انظر الجواهر ٥٩٢ ، ٩٥٨ ـ ٩٥٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٠ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٧ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٨٢ ـ ٨٣ ، وابن يعيش ٣ / ٧٠ .

(٧) انظر معاني القرآن له والمصادر السالفة ، وردّ المبرد قوله .

(٨) زيادة من ب .

(٩) لم يذكر ابن الأنباري ولا النحاس الوقف على ﴿ لاريب فيه ﴾ ، وذكره صاحب المكتفى ٢٤٨ ،=

باب بدل الاشتمال[١] . وهو ضعيف ، لأن سيبويه قال[٢] : لا يجوز : مررتَ بي المسكينِ ، ولا : مررتُ بك المسكين[٣] ، فتجعل « المسكين » بدلاً من الياء والكاف ، لأنّ الياء والكاف في غاية الوضوح والبيان ، فلا يحتاج إلى البدل والتفسير . ٣

والصواب في الآية قول أبي إسحق[٤] من أنّ الكلام تمّ[٥] عند قوله ﴿ لاريب فيه ﴾ ثم ابتدأ وقال ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ . فمحلُّ ﴿ الذين ﴾ رفع بالابتداء ، وتمامه ﴿ خسروا أنفسهم ﴾ إذْ هو في الصلة ، وخبر المبتدأ قوله ﴿ فَهُمْ لايُؤْمِنُونَ ﴾ [١٢] ودخلت الفاء في خبر ﴿ الذين ﴾ لأن كلَّ اسم ٦

=ومنار الهدى ٩٧ ، لكنهما ذكرا أنه غير كاف إذا كان ﴿ الذين ﴾ تابعاً لـ ﴿ ... المكذبين ﴾ [١١] ، ولم يذكرا وجه البدل من الضمير .

(١) كذا وهو خطأ ، والصواب : من باب بدل الشيء من الشيء وهو مايسمى بدل الكل من الكل . وهو على الصواب في شرح اللمع . أما بدل الاشتمال فقد أجمعوا على جواز ذلك فيه ، كقول الشاعر : وما ألفيتني حلمي مضاعا

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢٥٦ « فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر أو بك المسكين مررت فلا يحسن فيه البدل ، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لايدرى من تعني لأنك لست تحدث عن غائب .. » اهـ . وهو قول المبرد وأبي علي وغيرهما من البصريين . وعزي قول الأخفش إلى الكوفيين . انظر شرح اللمع اللوح ٩٤ / ١ و ١٠٠ / ١ - ٢ ، والكامل ٥١٠ ، والأصول ٢ / ٤٧ ، وابن يعيش ٣ / ٦٩ - ٧٠ ، وشرح الكافية ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، والهمع ٥ / ٢١٧ - ٢١٨ . وانظر ماسيأتي ١٠٧٣ ، وماعلقناه ٧٠٦ ح ٥ .

(٣) انظر هذه العبارة في الحجة والجواهر وشرح اللمع (الموضع الأول ، وفيه تحريف) وابن يعيش وشرح الكافية .

(٤) انظر مانقله عنه صاحب مجمع البيان ٢ / ٢٧٧ . وهو أجود الأقوال ، نص على ذلك النحاس وغيره .

(٥) انظر المكتفى ومنار الهدى .

موصول وكلّ اسم نكرة موصوفة يجوز دخول الفاء في خبرها[1] ، كقولك : الذي يأتيني فله درهمٌ ، وكلُّ رجل يأتيني فله درهم .

٣ وقال مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ[2] : لو أنّ رجلاً قال : كلُّ امرأة أتزوجُها فهي طالق ، فتزوج امرأة = طلقت[3] ، لأن الكلام محمول على الشرط والجزاء . و « كلُّ امرأة » مبتدأة ، و « أتزوجها » صفة للمرأة ، ودخلت الفاء في قوله

٦ « فهي طالق » إذ هي نكرة موصوفة .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يصرفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ﴾[4] [١٦]

قُرِئ ﴿ يُصْرَفْ ﴾[5] مرتَّباً للمفعول[6] . أي : من يُصرف العذاب عنه .

٩ ففي ﴿ يُصرف ﴾ ضمير يعود إلى « العذاب » مرتفع به . والهاء المجرورة بـ « عن » تعود إلى « مَنْ » .

ومن قال ﴿ من يَصْرِفْ ﴾ أي من يَصْرِفِ الله عنه العذاب = ففاعل

١٢ ﴿ يَصْرِفْ ﴾ ضمير الله عزوجل ، وقد تقدم في قوله ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ ﴾

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٧٠ ، ٤٥٣ ، والمقتضب ٣ / ١٩٥ ـ ١٩٦ ، والحجة ٢ / ١٨٩ ـ ١٦٠ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ ـ ١٠٢ ، وغيرها من المصادر التي ذكرناها ١٩٥ ، ٣٤٧ .

(٢) بهامش الأصل مانصه : « هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وتلميذه » . وانظر كلامه في كتابه الحجة على أهل المدينة ٣ / ٢٧٧ ـ ٢٨٩ .

(٣) هذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، وقال الجمهور وأحمد والشافعي ومالك لايقع الطلاق . انظر تعليق محقق الحجة على أهل المدينة ص ٢٨١ ح ١ .

(٤) انظر الجواهر ٣٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٨ ، والحجة ٣ / ٤٠٢ ـ ٤٠٤ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٠ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٨٦ ـ ٨٧ .

(٥) وهي قراءة غير حمزة والكسائي فقرآ ﴿ يَصْرِفْ ﴾ . انظر السبعة ٢٥٤ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٦) أي مبنياً للمفعول ، انظر ماسلف من التعليق على هذا المصطلح ١٦٦ .

[١٤] ، وحذَفَ المفعول ، كقوله[1] :

كَـأَنَّ لَهَـا في الأَرْضِ نِسْيـاً تَقُصُّـهُ ... على أَمِّهـا وإنْ تُحَـدِّثْـكَ تَبْلَتِ

٣ أي تبلت الحديثَ ، وقال[2] :

ولا يَتَحَشَّى الفحـلَ إنْ أَعْرَضَتْ بِـهِ ... ولا يَمْنَـعُ المِرْبـاعَ منهـا فَصِيلُهـا

أي ولا يمنع المرباعَ عقرَها منها .

٦ **قولـه تعـالى : ﴿ قُـلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَـادَةً قُـلِ اللهُ شَهِيـدٌ بيني وبينكم ﴾[3] [١٩]**

يحتجُّ الناس بهذه الآيـة على أنَّ الله يسمى « شيئـاً »[4] لأنـه قـال ﴿ قل أي

٩ شيء أكبر شهـادة قل الله ﴾ فـذَكَر في جواب « أي شي » لفظـة الله عـزوجـل ،

---

(١) زاد في ي : « وهـو الشنفرى » والظـاهر أنهـا ليست من المؤلف . والبيت للشنفرى ، المفضليـات ق ٢٠ / ٩ ص ١٠٩ ، وشرحها للأنبـاري ٢٠١ ، ومجـاز القرآن ٤١٢ ، والكامـل ١٠١٨ ، والمحتسب ١ / ٣٣٤ ، والخصـائص ١ / ٢٨ ، والفصول والغـايـات ٥٠٦ ، وهـو بـلا نسبـة في الحجـة ١ / ٢٧ ، والمخصص ١٤ / ٢٧ . النِّسْي : مـاأضلّـه أهلـه فيطلب ويطمـع فيـه ، وتقصّـه : تتبعـه ، والأَم : القصـد ، وتبلت : تقطـع الحـديث ، عن الكامـل . أي كأنها من شـدة حيـائهـا إذا مشت تطلب شيئاً ضاع منها ، عن الأنباري .

(٢) رجل من عُكْل ، عن ابن قتيبة في المعاني الكبير ٣٩٢ ، ١٢٣٧ . وهو بلا نسبـة في الحجـة ١ / ٢٨ ، والتكملة والذيل والصلة ، واللسان (حشا) . لا يتحشّى الفحلَ : لا يباليـه ، وأعرضت بـه : جعلتـه في عرضها ، والمرباع : التي تنتج في أول الربيع ، عن ابن قتيبة . والفصيل : ولـد النـاقـة إذا فصل عن أمه ، عن اللسان (فصل) .

(٣) انظر شرح اللمـع اللـوح ١٢٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٩ ، ومجمـع البيـان ٢ / ٢٨٢ ، والبحر ٤ / ٨٩ ـ ٩٠ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠٣ ، والقرطبي ٦ / ٣٩٩ ، وابن كثير ٣ / ٢٤٠ ، والفخر الرازي ١٢ / ١٧٦ ـ ١٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٩١ ـ ٣٩٢ ، وسر الصناعة ٢٩١ .

(٤) قال الأشعريُّ : « قـال جهم وبعض الزيـديـة : إن البـارئ لايقـال إنـه شيء لأن الشيء هو المخلوق الـذي لـه مثل . وقـال المسلمون كلهم إن البـارئ شيء لاكالأشيـاء » ا هـ انظر مقـالات الإسلاميين ١٨١ ـ ١٨٢ ، ٥١٨ ـ ٥٢٠ ، والمصادرَ السـالفة .

فصحّ إطلاق لفظة « الشيء » عليه .

وظاهرُ الآية على أن قوله ﴿ قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ يرتفع فيه لفظة الله بالابتداء ، و﴿ شهيد ﴾ خبره وليس بجواب « أي شيء »[1] .

وعلى مقتضى كلامهم يجب أن يكون الوقف[2] جائزاً على قوله ﴿ قل الله ﴾ والتقدير : قل الله أكبرُ شهادة ، فأضمر خبر المبتدأ . ويكون قوله ﴿ شهيد[3] بيني وبينكم ﴾ خبر مبتدأ مضمر ، أي هو شهيد بيني وبينكم[4] . /

١ / ٤٦ (١ / ٥٢)

[وقوله[5]] ﴿ وأُوحِيَ إليَّ هَـذا القُرْآنُ لِأُنْذِرَكُم بِهِ ومَن بَلَغَ ﴾[6] [١٩]

أي ومن بلغه القرآن إلى قيام الساعة[7] . فيكون جميع الناس إلى قيام الساعة داخلين في الدعوة . فـ﴿مَنْ﴾ في موضع النصب بالعطف على ﴿ أنذركم ﴾[8] وهو موصول بقوله ﴿ بلغ ﴾ ، والعائد إليه محذوف أي من بلغه ، وفاعل ﴿ بلغ ﴾ ضمير ﴿ القرآن ﴾ أي من بلغه القرآن .

(١) هذا من جهة الصناعة الإعرابية ، أما من حيث المعنى فالكلام منتظم ، فقوله تعالى ﴿ قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ يتضمن جواب قوله ﴿ أي شيء أكبر شهادة ﴾ ويدل عليه ويسدّ مسدّه ، انظر الميزان ٧ / ٢٨ .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٦٢٩ ، والمكتفى ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٩٧ .

(٣) في الأصل : شهيداً ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) قال أبو حيان : « لا يتعين حمله على هذا بل هو مرجوح لكونه أضمر فيه آخراً وأولاً ، والوجه الذي قبله لا إضمار فيه مع صحة معناه فوجب حمل القرآن على الراجح لا على المرجوح » .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨١ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٩١ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والقرطبي ٦ / ٣٩٩ ، وابن كثير ٣ / ٢٤٠ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٩٢ .

(٧) هذا معنى قول ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم .

(٨) يريد على الكاف والميم من ﴿ أنذركم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهم إلاّ أنْ قالُوا ﴾[1] [٢٣]

و ﴿ يكن ﴾ بالتاء والياء ، و ﴿ فتنتهم ﴾ بالرفع والنصب[2] .

فن قال ﴿ تكن ﴾ بالتاء ورفع « الفتنة » فظاهرٌ ، لأن الفتنة اسم ﴿ تكن ﴾ ، وقوله ﴿ إلا أن قالوا ﴾ في موضع النصب خبر ﴿ تكن ﴾ أي لم تكن فتنتُهم إلا مقالَتَهم .

ومن قال ﴿ يكن ﴾ بالياء ونصب « الفتنة » جعل ﴿ أن قالوا ﴾ اسم ﴿ يكن ﴾ أي لم يكن فتنتَهم إلا قولُهم .

فأما أبو عمرو وأتباعه فإنهم قرؤوا ﴿ تكن ﴾ بالتاء ونصب « الفتنة » لأنهم حملوا ﴿ أن قالوا ﴾ على « المقالة » والمقالة مؤنثة[3] . وإن شئت قلت : إن قوله ﴿ أن قالوا ﴾ في المعنى هي الفتنة ، فحمل[4] ﴿ تكن ﴾ على المعنى[5] .

وقوله : ﴿ واللهِ رَبِّنا ﴾[6] [٢٣]

بكسر الباء وفتحها[7] . فالكسر على أن يكون نعتاً[8] لقوله ﴿ والله ﴾ .

---

(١) انظر الجواهر ٢٧٩ ، ٩٣٦ ، ٩٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٠ ـ ٥٤١ ، والحجة ٣ / ٤٠٤ ـ ٤٠٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٦ ، والبحر ٤ / ٩٥ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، وابن الشجري ١ / ١٣٠ ، والمغني ٨٨٨ .

(٢) قرأ ابن عامر وابن كثير وحفص عن عاصم تكن بالتاء وفتنتُهم بالرفع ، وقرأ حمزة والكسائي يكن بالياء وفتنتَهم بالنصب ، وقرأ الباقون تكن بالتاء وفتنتَهم بالنصب . انظر السبعة ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، والتيسير ١٠١ ـ ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ . وكان في الأصل : ويكن بالياء والتاء .

(٣) هذا قول الزجاج ومن وافقه .

(٤) في الأصل « تحمل » وهو تحريف .

(٥) هذا قول سيبويه وأبي علي ومن وافقهما .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٠ ، وللفراء ١ / ٣٣٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤١ ، والحجة ٣ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٦ ـ ٣١٧ ، والبحر ٤ / ٩٥ .

(٧) قرأ ﴿ ربَّنا ﴾ بالنصب حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٢٥٥ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٨) وأجيز أن يكون بدلاً أو عطف بيان ، انظر البحر .

والنصبُ على النداء ، على معنى يارَبّنا ، فـ « والله » قسم ، وقوله ﴿ ماكُنّا مُشْرِكِينَ ﴾ [٢٣] جوابه[1] ، و« ربنا » اعتراض بين القسم وجوابه .

٣ قوله تعالى : ﴿ وجَعَلْنَا عَلى قُلُوبِهِم أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوه ﴾[2] [٢٥]

والمعنى : كراهة أن يفقهوه ، فحذف المضاف . وقيل : التقدير : لئلا يفقهوه فحذفت « لا »[3] .

٦ قوله تعالى : ﴿ ياليْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنَا وَنكُونَ من المؤمنينَ ﴾[4] [٢٧]

بنصب الباء والنون ورفعها[5] . فالنصب على أنه جواب « ليت » بالواو[6] ، لأن التمني بمنزلة الأمر والنهي في أن الجواب بالنصب ، والرفع على ٩ الاستئناف ، أي نحن لانكذبُ ونحن نكون ، أو يكون عطفاً على ﴿ نردّ ﴾

---

(١) في الأصل : جواب .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٤١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٥ ، والبيان ١ / ٣١٧ ، والبحر ٤ / ٩٧ .

(٣) انظر ماسلف ١٦٢ ، ٢٣٨ وما علقناه ثمة .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٠ ، ٨٢٤ ، وشرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤١ ـ ٥٤٢ ، والحجة ٣ / ٤٠٨ ـ ٤١٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٨ ، والبيان ١ / ٣١٧ ـ ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٠١ ـ ١٠٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٦ ، والمسائل المنشورة ٦٩ ، وابن يعيش ٧ / ٢٥ ـ ٢٦ و٨ / ٨٣ ـ ٨٤ ، والمغني ٤٦٩ .

(٥) قرأ حمزة وحفص عن عاصم بنصب الباء والنون ، وقرأ ابن عامر برفع الباء ونصب النون ، وقرأ الباقون برفعها . وذكر ابن مجاهد أنه اختلف عن ابن عامر فروى عنه هشام رفع الباء ونصب النون وروى عنه ابن ذكوان نصبها . انظر السبعة ٢٥٥ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٤ ـ ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ ـ ٢٧ ، والإيضاح ٣١٤ ـ ٣١٥ ، وابن يعيش ٧ / ٢٣ ـ ٢٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، والهمع ٤ / ١٢٦ ـ ١٣١ . وانظر معنى قولهم جواب الأمر بالفاء ونحوه فيما علقناه ٣٥ .

قوله تعالى ﴿ ولو ترى إذْ وُقِفُوا على النَّارِ ﴾[1] [٢٧] ، ﴿ ولَوْ تَرَى إذْ وُقِفُوا على رَبِّهِم ﴾ [٣٠]

جواب « لو » في الآيتين محذوف ، والتقدير[2] : لعلمتَ كنهَ مايصيرون إليه .

وقوله ﴿ على ربّهم ﴾ أي على سؤال ربّهم .

قوله تعالى : ﴿ ياحَسْرَتَنَا على مافرَّطْنا فيها ﴾[3] [٣١]

أنّث الكناية [المتصلة][4] بقوله ﴿ فيها ﴾ ، وهو يعود إلى « ما » لأنه يريد بـ « ما » الأعمال . كأنه قال : على الأعمال التي فرّطنا فيها[5] .

وقوله : ﴿ ولَدَارُ الآخِرَةِ ﴾[6] [٣٢]

بالإضافة ، و﴿ لَلدَّارُ الآخِرَةُ ﴾ جميعاً[7] .

فمن أضاف فالتقدير : ولدارُ الساعة الآخرة ، لابدّ من هذا التقدير لأنَّ الشيء لايضاف إلى صفته[8] . فينبغي أن تحمل « الآخرة » على أنها صفة

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٨٩ ، والبيان ١ / ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٠١ ، وسر الصناعة ٦٤٧ .

(٢) قدره الطبرسي : لرأيت أمراً هائلاً ، وانظر البحر .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٩٢ ، والبيان ١ / ٣١٨ - ٣١٩ ، والبحر ٤ / ١٠٧ ، وتفسير الطبري ٧ / ١١٣ - ١١٤ ، والقرطبي ٦ / ٤١٣ ، وابن كثير ٢ / ٢٤٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٩٩ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وقيل يعود الضمير على « الساعة » عن الحسن أي على مافرطنا في شأن الساعة ، وقيل يعود على « الدنيا » عن ابن عباس ، وعاد الضمير على الدنيا وإن لم يجر ذكرها لكونها معلومة ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٢٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ، والحجة ٤ / ٣ - ٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩١ ، والبيان ١ / ٣١٩ ، والبحر ٤ / ١٠٩ .

(٧) قرأ بالإضافة ابن عامر وحده وقرأ الباقون بلامين وبالرفع على النعت . انظر السبعة ٢٥٦ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٨) هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنه يضاف الشيء إلى نفسه أو إلى صفته إذا اختلف=

موصوف محذوف .

ومن قال ﴿ ولَلدّارُ الآخِرَةُ ﴾ حمله على الوصف .

٣ قوله تعالى : ﴿ فإنَّهم لايُكْذِبُونَكَ ﴾[١] [٣٣]

و ﴿ لايُكَذِّبُونَكَ ﴾[٢] .

فالتخفيف[٣] على أن المعنى : لايصادفونك كاذباً ، من قولهم : أَكْذَبْتُ الرجل ، أي وجدته كاذباً .

٦ ومن قال ﴿ فإنهم لايكذّبونك ﴾ فإن المعنى على أنه : لاينسبونك إلى الكذب[٤] ، أي لايعرفونك بهذه الصفة ، لأنهم كانوا يسمّونه الأمين قبل النبوّة .

٩ [وقوله[٥]] ﴿ ولكِنَّ الظّالِمينَ بآياتِ اللهِ يَجْحَدُونَ ﴾[٦] [٣٣]

قيل : الباء من صلة ﴿ يجحدون ﴾ / أي يجحدون بآيات الله فقدّم[٧] . ٤٦ / ٢ (٢ / ٥٢)

=اللفظان . انظر شرح اللمع اللوح ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٠ و ٣ / ٧٦ ، والاصول ٢ / ٨ ـ ١٠ ، والبغداديات ٢٧٩ ، والبصريات ١٨٩ ، ٢٣٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، والإيضاح ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، والخصائص ٣ / ٢٤ ، والإنصاف ٤٣٦ ـ ٤٣٨ المسألة ٦١ ، وابن يعيش ١ / ٥٤ و ٣ / ٩ ـ ١١ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٥ ـ ٢٨٨ ، وسفر السعادة ٩٦٥ ، والهمع ٤ / ٢٧٥ ـ ٢٧٧ ، وانظر ماسيأتي ١٤٦٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٤ ، والحجة ٤ / ٥ ـ ٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ٣١٩ ـ ٣٢٠ ، والبحر ٤ / ١١١ .

(٢) قرأ بالتخفيف نافع والكسائي وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٢٥٧ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٣) في الأصل : بالتخفيف ، وهو تحريف .

(٤) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون أكذب وكذّب بمعنى .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

(٧) قال الطبرسي : « ودخلت الباء في ﴿ بآيات الله ﴾ والجحد يتعدى بغير الجار والمجرور لأن معناه هنا التكذيب أي يكذبون بآيات الله » ا هـ .

وقيل : هو من صلة ﴿ الظالمين ﴾[1] كما قال : ﴿ فَظَلَمُوا بها ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٣] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[2] [٣٤] ٣

ينبغي أن يكون التقدير على مذهب سيبويه : ولقد جاءك مجيءٌ من نبأ[3] المرسلين ، فيكون الفاعل المصدرَ لأن الفعل يدل عليه[4] . و « مِن » لاتكون زيادة عنده لأنه لايرى ذلك في الواجب[5] . ولايكون التقدير : ولقد ٦ جاءك شيء من نبأ المرسلين ، لأن الفاعل لايحذف[6] .

وعلى قول أبي الحسن يكون التقدير : ولقد جاءك نبأ المرسلين . ويكون « مِن » زيادة ، لأنه يراه في الواجب زيادة كما يراه في النفي[7] . ٩

قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ ﴾[8] [٣٥]

---

(١) وهو قول أبي علي ، انظر مجمع البيان . وتقديره عنده : ولكن الظالمين بردّ آيات الله أو إنكار آيات الله يجحدون ماعرفوه من صدقك وأمانتك .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٤١٦ ، وشرح اللمع ٥٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ٣٢٠ ، والبحر ٤ / ١١٣ ، والتبيان ١ / ٤٩٢ ، والمغني ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٣) وقيل : تقديره : نبأ من نبأ ، عن الرماني ، وقدره أبو حيان : جاءك هو أي هذا الخبر .

(٤) يريد مذهب سيبويه في أن الفعل يدل على المصدر ، كقولهم : من كذب كان شرّاً له ، أي كان الكذب شراً له ، انظر ماسلف ٣٨ ، ١٣٥ ، ٣٤٣ .

(٥) سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٦) وكذا قال في شرح اللمع ، وهو أحد قولين له ، والآخر أن يكون ﴿ من نبأ ﴾ صفة موصوف محذوف قامت مقامه ، أجازه في الجواهر ، وهو الظاهر ولا شيء في هذا الحذف فالفاعل المحذوف بمنزلة الثابت ، وانظر شرح الكافية ٢ / ٣٢٣ . وانظر ماسلف من التعليق على حذف الموصوف ٣١٥ .

(٧) انظر بسط التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٨) انظر الجواهر ٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ ، وللفراء ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ٣٢٠ ، والبحر ٤ / ١١٤ - ١١٥ ، والمغني ٨٤٩ .

هذا شرط ، والجواب محذوف ، والتقدير : فافعل ذلك .

قوله تعالى : ﴿ والذين كَذَّبُوا بِآياتنا صُمٌّ وبُكْمٌ في الظُّلُمَاتِ ﴾[1] [٣٩]

﴿ صمٌّ وبكمٌ ﴾ جميعاً خبر ﴿ الذين ﴾ كقولهم : « هذا حلو حامضٌ »[2] . ودخول الواو لايمنع من ذلك[3] لأن قوله ﴿ صمٌّ وبكمٌ ﴾ ههنا بمنزلة قوله ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٨]☆ ، وقد جاء ذلك في شعر النَّمرِ[4] قال :

لُقَيْمُ بْنُ لُقْمَانَ مِنْ أُخْتِهِ ... وكان ٱبْنَ أُخْتٍ لَهُ وٱبْنَمَا

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُم إنْ أَتاكُم عَذابُ اللهِ ﴾[5] [٤٠]

التاء رفع ضمير الفاعل ، والكاف والميم للخطاب لامحل لها من الإعراب[6] .

---

(١) انظر الجواهر ١٨٠ ، ٨٠٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٧ ومن المؤلف نقل كلامه ولم يصرح بذلك ، ولا أنصّ على هذا فيما سيأتي اكتفاء بما ذكرته في مقدمة التحقيق .

(٢) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٣ ح ٢ .

(٣) صمّ خبر وبكم عطف عليه فهو خبر مثله ، فكلاهما خبر للمبتدأ ﴿ والذين ﴾ .

(٤) ابن تولب العكلي . والبيت من كلمة له في مختارات ابن الشجري ، القسم الأول ١٦ ـ ١٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٧٤ ـ ٥٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٦٥ ـ ٦٦ ، والخزانة ٤ / ٤٣٨ ـ ٤٣٩ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٣٨٥ ـ ٣٨٦ ، وانظر شعر النمر ق ٣٨ ـ شعراء إسلاميون ص ٣٧٧ ـ ٣٨٢ وتخريجها فيه ٤١٨ ـ ٤٢٠ .

(٥) انظر الجواهر ١٦٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٦١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، وللفراء ١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٦ ـ ٥٤٧ ، والحجة ٤ / ٩ ـ ١٣ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٩ ، والبيان ١ / ٣٢١ ، والبحر ٤ / ١٢٣ ـ ١٢٦ ، والعسكريات ٦٦ ، والحلبيات ٧٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٢ .

(٦) هذا مذهب البصريين . وذهب الكسائي والفراء ومن وافقهما إلى أن الكاف في موضع النصب . وخطأهما الزجاج وغيره لأنه ينبغي على مذهبهما أن يكون تأويل قولهم « أرأيتك زيداً=

ويُسْتَغْنَى بما يعتور على الكاف من التثنية والجمع والتأنيث عن تثنية التاء وجمعه وتأنيثه[1] ، تقول : أرأيتَك زيداً ماصنع ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكِ ، وأرأيتكُنَّ ، ولا تغير التاء . فـ « زيد » هو المفعول الأول و« ماصنع » في موضع المفعول الثاني ولايجوز أن يكون الكاف المفعول الأول لأنه ليس بزيد . والمفعول الثاني في هذا الباب ـ أعني باب الظن والعلم ـ في المعنى هو المفعول الأول[2] . فقوله تعالى : ﴿ قُلْ أرأَيتم ﴾ [٤٦]☆ و﴿ قل أرأيتكم ﴾ بمعنى واحد .

والكسائي يحذف الهمزة فيقرأ « أَرَيْتُم »[3] كما حذف في المستقبل [في][4] نحو « يرى » و« ترى » .

ونافع يدخل ألفاً قبل الهمزة فيقول « أَرأيْت » [بتليين الهمزة وإثبات

=ماشأنه » أرأيت نفسك زيداً ماشأنه ، وهذا محال . انظر المصادر السالفة . وانظر كلامهم على « أرأيتك » في شرح اللمع اللوح ٦١ / ٢ ـ ٦٢ / ١ ، والكتاب ١ / ١٢٢ ، ١٢٥ ، والمقتضب ١ / ٤٠ و ٣ / ٢٠٩ ، ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، ومجالس ثعلب ٢١٥ ـ ٢١٦ ، والعسكريات ٦٦ ـ ٦٨ ، والبصريات ٩٩ ، والحلبيات ٧٥ ـ ٧٨ ، وسر الصناعة ٣٠٩ ـ ٣١٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٣٤ و ٨ / ١٢٦ ـ ١٢٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٣٧ .

(١) انظر المصادر المذكورة في الحاشيتين ٥ و ٦ في الصفحة السابقة .

(٢) قال في شرح اللمع اللوح ٦١ / ٢ : « لأن المفعول الثاني في هذا الباب خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ إذا كان مفرداً كان المبتدأ في المعنى ، ولأن الكاف لو كان مفعولاً لافترق الحال بين قولك أرأيتك زيداً وبين قولك أرأيت زيداً ، وفي مجيء التنزيل بالوجهين : ﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم ﴾ [سورة الأنعام : ٤٠] و﴿ قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم ﴾ [سورة الأنعام : ٤٦] والمعنى واحد = دليل قاطع على أن الكاف للخطاب زيدت لتأكيد التاء ... » اهـ . وانظر الحجة . وانظر كلامهم في باب الظن والعلم في الكتاب ١ / ١٨ ـ ١٩ ، والمقتضب ٣ / ٩٥ ، ١١٣ ، ١٨٨ ـ ١٨٩ ، وابن يعيش ٧ / ٧٨ ـ ٨٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٦ ـ ٢٧٩ ، والهمع ٢ / ٢١٠ ـ ٢١٧ ، ٢٢٦ .

(٣) يحذف الكسائي الهمزة من « رأيت » إذا تقدمه استفهام حيث وقع ، والباقون يقرؤون بالهمز . انظر السبعة ٢٥٧ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ و ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٤) زيادة من ي و ب .

الألف][1] ، وهكذا في جميع التنزيل[2] .

قوله تعالى : ﴿ ولا تَطْرُدِ الَّذين يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾[3] [٥٢]

لايجوز الوقف[4] في هذه الآية ، لأن قوله ﴿ فتطردَهم ﴾ [٥٢] نصب إذْ هو جواب لقوله ﴿ ماعليك من حِسَابِهِم من شيء ﴾[5] [٥٢] ، وقوله ﴿ فتكونَ ﴾ نصب جواب النهي[6] وهو قوله ﴿ لاتطرد ﴾ . فالوقفُ قوله ﴿ من الظالمين ﴾ [٥٢] .

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُم على نَفْسِه الرَّحْمَةَ انَّهُ مَنْ عَمِلَ ﴾[7]

---

(١) زيادة من ي و ب . وفي ي و ب : ونافع يدخل قبل الهمزة ألفاً فيقرأ أرأيت . وفي ب : « .. فيقرأ أرأيت وهكذا بتليين ... في جميع التنزيل.وكان في الأصل « آارأيت » وفي ي و ب « أرايت » والصواب ماأثبت .

(٢) قد نصوا على أن نافعاً يسهل الهمزة بين بين في « رأيت » إذا وقع قبله همزة الاستفهام حيث وقع ، وهو مااقتصر عليه ابن مجاهد والداني وحكى أبو عبيد أن نافعاً يبدل الهمزة ألفاً ، وقال ابن الجزري : « واختلف عن الأزرق عن ورش في كيفية تسهيلها ، فروى عنه بعضهم إبدالها ألفاً خالصة ، وإذا أبدلها مد لالتقاء الساكنين مداً مشبعاً ... » وهو مراد المؤلف في قوله « ونافع يدخل ألفاً قبل الهمزة » . وسيأتي قول للمؤلف ١١٩٣ « وكان نافع يبدل ألفاً فيقرأ أرايتم » .

(٣) انظر الجواهر ٧١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، والبحر ٤ / ١٣٨ ، والإيضاح ٣١٢ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٣٢ - ٦٣٣ ، والقطع ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والمكتفى ٢٥٠ ، ومنار الهدى ٩٩ .

(٥) سياق الآية : ﴿ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ماعليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين ﴾ .

(٦) قال أبو حيان : « الظاهر في قوله ﴿ فتكون من الظالمين ﴾ أن يكون معطوفاً على ﴿ فتطردهم ﴾ والمعنى الإخبار بانتفاء حسابهم وانتفاء الطرد والظلم المتسبب عن الطرد ... » اهـ . وذكر الوجه الآخر .

(٧) انظر الجواهر ٤٣٠ ، ٥٨٢ ، ٩٥٨ - ٩٥٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٤ ، ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وللفراء ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٠ - ٥٥١ ، والحجة ٤ / ١٤ - ١٧خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠٧ ، والبيان ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والبحر ٤ / ١٤٠ - ١٤١ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٧ ، والبصريات ٢٢٣ .

[٥٤] بالفتح والكسر[1] .

فمن فتح كان على التكرير والبدل[2] من ﴿ الرحمة ﴾ أي كتب ربكم على نفسه أنّه من عمل منكم .

٣

ومن قال ﴿ إنّه ﴾ بالكسر فلأنّ ﴿ كتب ﴾ يؤول إلى « قال » والتقدير : قال : إنّه من عمل[3] .

فأما قوله ﴿ فَأَنَّه غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[4] [٥٤]

٦

فالقياس الكسر[5] لأنّه بعد الفاء[6] ، وما بعد الفاء يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً وفعلاً وفاعلاً ، فيجب كسر « إنّ » / .

١ / ٤٧

ومن فتح فإنه أضمر مبتدأ ، والتقدير : فأمرُه أنّه غفور رحيم أو فشأنه أنّه غفور رحيم له ، فأضمر المبتدأ[7] .

(١ / ٥٣)

قوله تعالى : ﴿ وكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وِلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ

(١) قرأ بفتح الهمزة عاصم وابن عامر ونافع ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٢٥٨ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

(٢) جمع عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالتكرير من عبارات الكوفيين والبدل من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٨ ح ٤ .

(٣) هذا قول الزجاج والنحاس . وذهب الفراء إلى أن الكسر على الاستئناف . وذهب أبو علي ومن وافقه إلى أن كسرها لأن الجملة تفسير للرحمة ، ولم يرضه المؤلف في الجواهر ٩٢٩ وذهب ثمة إلى أن الكسر لأن الجملة جواب القسم وهو قوله « كتب » .

(٤) انظر المصادر المذكورة في ح٧ من الصفحة السابقة .

(٥) قرأ ﴿ فإنه ﴾ بكسر الهمزة غير عاصم وابن عامر ، فقرآ بالفتح .

(٦) هي فاء الجزاء .

(٧) هذا وجه أجازه النحاس وأبو علي وغيرها . والوجه الآخر أن يكون أضمر خبراً والتقدير : فله أنه غفور رحيم ، أي فله المغفرة ، وهو أحد أقوال الأخفش وأجازه أبو علي ومن وافقه ، وذكر الوجهين المؤلف في الجواهر . وأجاز الأخفش أن ترفع أنّ على الابتداء والخبر مضمر وعزاه لبعضهم ، ورد المبرد والنحاس هذا القول الذي أجازه الأخفش ، قال المبرد « هذا قول ليس بالقوي لأنه يفتحها مبتدأة ويضمر الخبر » ، وقال النحاس « وهذا خطأ عند سيبويه ، وسيبويه لايجوز عنده أن يبتدأ بأنّ » . وذهب الفراء إلى أن « أنّ » الثانية مكررة وهو قول المبرد وأجازه النحاس ، وردّه أبو علي . وأجاز =

المُجْرِمين ﴾[1] [٥٥]

الــواو عطف على مضمر أي لِتَتَفَهّمُــوا ولتستبينَ سبيـــلَ المجرمين[2] . والمعنى ولتستبينَ سبيـلَ المجرمين وسبيـلَ المـؤمنين ، ولكنـه حــذف لأن فيما أبقى دليـلاً ٣
علىمــاألقى . ومثلُــه : ﴿ سَرَابِيـلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾[3] [سورة النحل : ٨١] ولم يقـل :
وسرابيـل تقيكم البرد ، وقـال ﴿ يُغَشِّي الليـلَ النَّهَــارَ ﴾[4] [سورة الأعراف : ٥٥]☆ ولم
يقل : والنَّهارَ الليلَ[5] ، لِما ذكرنا . ٦

وقُرِىء ﴿ وليستبين ﴾ بالياء والتاء[6] . فـاليـاء على أن يكون ﴿ سبيل ﴾

= الأخفش أن تكون الفاء زائدة وتكون « أنّ » بدلاً من الأولى ، وقد رُدّ هذا القول بأن الفاء لاتدخل بين البدل والمبدل منه . انظر ماسيأتي من الكلام على تكرير « أنّ » ٨٩١ ـ ٨٩٢ ، وانظر ٦٩٨ ، ٩٢٣ ـ ٩٢٤ .

(١) انظر معـــاني القرآن لـلأخفش ٢٧٦ ، وللفراء ١ / ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥١ ، والحجـــة ٤ / ١٧ ـ ٢٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠٩ ، والبيـان ١ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، والبحر ٤ / ١٤١ . وكان في النسخ « وكذلك نصرّف الآيات ... » وهو وهم ، التبست عليهم أو على المؤلف بقوله تعالى في هذه السورة في الآية : ١٠٥ : ﴿ وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست ﴾ .

(٢) وقيل : التقدير : ولتستبين سبيل المجرمين فصلناها ، فاللام متعلقة بعامل مضمر مؤخر . انظر ماسلف من التعليق على نحو هذا ١٤١ . ولم يتكلم الأخفش ولا الفراء على العطف في هذه الآية في هذا الموضع من كتابيهما . وعزا النحاس القول بالعطف على المضمر إلى الكوفيين ، وتابعه أبو حيان . وقد سلف أن مذهب الزجاج ومن تابعه العطف على عامل مضمر متقدم وهو مذهب المؤلف ، والفراء ومن وافقه يقدرون العامل مؤخراً ووافقهم النحاس ، انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٤١ ، ١٨٥ ـ ١٨٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ .

(٣) سلف الاستشهاد بالآية ٢٤٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) هكذا ضبطت ﴿ يغشي ﴾ بالتشديد ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ البـاقـون ﴿ يُغْشِي ﴾ . انظر السبعـة ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ . وانظر الحجـة ٤ / ١٥٨ ـ ١٥٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ، والبحر ٤ / ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

(٥) في الحجة : ولم يقل : ويغشي النهارَ الليلَ ، وهما سواء .

(٦) قرأ بالياء ورفع السبيل حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ نافع بالتاء ونصب السبيل وقرأ الباقون بالتاء ورفع السبيل . انظر السبعة ٢٥٨ ، والتيسير ١٠٣ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

هو الفاعل ، وذكّر « السبيل » كما قال : ﴿ وإن يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٦]

ومن رفع « السبيل » وقرأ ﴿ ولتستبين ﴾ بالتاء فلأن تأنيث « السبيل » قد شُهِر وعُرِف في قوله ﴿ قُلْ هٰذِهِ سَبِيلِي ﴾ [سورة يوسف : ١٠٨] .

ومن نصب « السبيل » وقرأ بالتاء فالتاء للخطاب ،أي ولتستبين أنت سبيلَ المجرمين .

قوله تعالى : ﴿ يَقُصُّ الحَقَّ ﴾[1] [٥٧]

و ﴿ يَقْضِي الحقّ ﴾[2] . فالصاد على أنه من : قصَّ يَقُصُّ ، أي يقصُّ قَصَصَ الحق . ومن قال ﴿ يقضي ﴾ فهو من : قضى يقضي ، أي يقضي قضاء الحق[3] .

قوله تعالى : ﴿ ومَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إلاّ يَعْلَمُها ولا حَبَّةٍ ﴾[4] [٥٩]

أي ولا تسقط من حبّةٍ ثابتة ﴿ في ظلمات الأرض ﴾ [٥٩]

﴿ ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ ﴾[4] [٥٩] بخفض ذلك كله = إلا يعلمها إلا هو في كتاب مبين .

فقوله : ﴿ إلاّ في كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[4] [٥٩]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ، والحجة ٤ / ٢١ ـ ٢٢ خـك ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٩ ، والبحر ٤ / ١٤٣ .

(٢) رسم المصحف ﴿ يقض ﴾ بحذف الياء اجتزاء بكسر ماقبلها . انظر المقنع ٣١ . قرأ ﴿ يقصُّ ﴾ بالصاد ابن كثير ونافع وعاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يَقْضِ ﴾ بالضاد . انظر السبعة ٢٥٩ ، والتيسير ١٠٣ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

(٣) فالحق صفة مصدر محذوف ، وهو أحد وجهين أجازهما أبو علي ، والآخر أن ينتصب على أنه مفعول به . وقيل فيمن قرأ ﴿ يقضي ﴾ بالضاد : الأصل بالحق فحذف الباء فنصب ، انظر البحر .

(٤) انظر الجواهر ١٨٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٠ ، والبيان ١ / ٣٢٤ ، والبحر ٤ / ١٤٦ .

تقديره : إلا هو كائن في كتاب مبين . فالجار في موضع الرفع خبر الابتداء[1] ، والاستثناء منقطع . لابدّ من هذا التقدير ، لأنه لو لم تحمله على هذا لوجب ألا يعلمها في كتاب مبين وهو يعلم ذلك في كتاب مبين .

قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾[2] [٦١]

و﴿ تَوَفَّاهُ ﴾ ، على التذكير والتأنيث[3] . فالتأنيث على : توفته جماعة رسلنا ، والتذكير على : جَمْع رسلنا .

قوله تعالى : ﴿ ولَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُم يَتَّقُونَ ﴾[4] [٦٩]

التقدير : ولكن عليهم ذكرى . فـ « ذكرى » مبتدأ ، والخبر محذوف[5] .

ويجوز أن يكون التقدير ﴿ ولكن ذكرى ﴾ أي ذَكِّرْهم ذكرى ، فيكون انتصابه على المصدر .

قوله تعالى : ﴿ وذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِما كَسَبَتْ ﴾[6] [٧٠]

---

(١) أي هو متعلق بمحذوف في موضع الرفع خبر الابتداء .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٥٢ ـ ٥٥٣ ، والحجة ٤ / ٢٤ خ‍لك ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٢ ، والبيان ١ / ٣٢٥ ، والبحر ٤ / ١٤٨ .

(٣) قرأ حمزة وحده ﴿ توفاه ﴾ على التذكير ، وقرأ الباقون ﴿ توفته ﴾ على التأنيث . انظر السبعة ٢٥٩ ، والتيسير ١٠٣ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٦ ، والبيان ١ / ٥٢٥ ، والبحر ٤ / ١٥٤ .

(٥) ذكره أبو البركات والطبرسي . وذهب الفراء والنحاس وأبو حيان إلى أنه خبر مبتدأ مضمر ، وهو قول الكسائي ، وأجازه الطبرسي ، وأجازوا جميعاً وجه النصب على المصدرية .

(٦) انظر الجواهر ٥٣٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٥٥ ـ ١٥٦ ، والتبيان ١ / ٥٠٧ . وسياق الآية : ﴿ وذكّر به أن تبسل نفس بما كسبت ليس لها من دون الله ولي ولا شفيع وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا لهم شراب من حميم وعذاب أليم بما كانوا يكفرون ﴾ .

قوم يقفون[١] على قوله ﴿ كسبت ﴾ ، وليس بالْمُتَّجِهِ ، لأن قولـه ﴿ **ليس لها من دون الله** ﴾[٢] [٧٠] صفة لـ ﴿ نفس ﴾ . والمعنى : ذُكِّرْ بالقرآن كراهةَ أن[٣] تبسلَ نفسٌ عادمةٌ وَلياً وشفيعاً بكَسْبِها .

٣

وكذلـك يقفـون[٤] على ﴿ **شَفِيـع** ﴾ [٧٠] ، وهـو أقربُ ، لأن قولـه ﴿ وإنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لايُؤْخَذْ منها ﴾ [٧٠] وإن كان شرطـاً وجزاءً يمكن أن يوصف به النكرة[٥] ، وقد يمكن أيضاً فيه الاستئناف .

٦

وقوله : ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا** ﴾[٢] [٧٠]

مبتدأ وخبر .

٩

وقوله : ﴿ **لَهُم شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ** ﴾[٢] [٧٠]

يمكن أن تجعله خبراً ثـانيـاً لـ ﴿ أولئـك ﴾ ، والتقـديـر : أولئـك الْمُبْسَلون ثابت لهم شراب من حميم . ويجوز أن يكون ﴿ لهم شراب من حميم ﴾ مستأنفاً .

قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَنَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ** ﴾ [٧١]

١٢

مُنْتَهـاهُ قـولـه ﴿ **إلى الهُـدَى ائْتِنَـا** ﴾[٦] [٧١] لأن قـولـه ﴿ **كالَّـذي**

---

(١) انظر منار الهدى ١٠٠

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح٦ من الصفحة السابقة .

(٣) المصدر المؤول من « أن » ومابعدها في موضع النصب على أنه مفعول له ، انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٦٢ ، ٢٣٨ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٣٦ ، والقطع ٣٠٦ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وهو وقف حسن أو كاف .

(٥) الجملـة الشرطيـة إذا كان جـوابهـا خبراً كانت خبريـة فصـحّ أن تقـع صفـة . انظر ابن يعيش ٣ / ٥٢ ـ ٥٣ .

(٦) سياق الآية : ﴿ قل أندعو من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرّنا ونرد على أعقـابنـا بعـد إذ هـدانـا الله كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحـاب يـدعونـه إلى الهـدى ائتنـا ... ﴾ . والوقف على ﴿ ائتنـا ﴾ كاف أو حسن . وروي عن نـافع وأبي حـاتم وابن مجـاهـد الوقف على ﴿ حيران ﴾ وهو تـام عنـدهم ، وهو قول ابن الأنبـاري والـداني . فعلى مـذهبهم تكون جملة ﴿ لـه أصحـاب ﴾ مستأنفة . =

﴿ ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَاطِينُ ﴾[1] [٧١] في موضع النصب صفة مصدر محذوف[2] ،
أي : أندعو من دون الله دعاءً مثل دعاء الذي / ﴿ استهوته الشياطين في ٤٧ / ٢ (٥٣ / ٢)
٣ الأرض حيران ﴾

و ﴿ حَيْرَانَ ﴾[1] [٧١]

نصب على الحال من مفعول ﴿ استهوته ﴾ .

٦ ﴿ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ ﴾[1] [٧١]

الظرف ومالرتفع به وصف لـ ﴿ حيران ﴾ أي حيران ثابتاً له أصحاب .

﴿ يدعونه ﴾ صفة لـ ﴿ أصحاب ﴾ أي أصحاب داعون له إلى الهدى
٩ قائلون له : ائتنا .

وقيل[3] : تقديره : كالذي استهوته [الشياطين][4] له أصحاب يدعونه إلى
الهدى حيران . فيجعلون ﴿ حيران ﴾ حالاً من الهاء المجرورة باللام . وهذا على
١٢ قول سيبويه[5] ممتنع ، لأنه لايجوز : مررتُ جالساً بزيد ، وأنت تريد : مررت

= انظر إيضاح الوقف ٦٣٦ ، والقطع ٣٠٧ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ .

(١) انظر الجواهر ٥٢٠ ـ ٥٢١ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٣ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٩ ، والبيان ١ / ٣٢٦ ، والبحر ٤ / ١٥٨ .

(٢) قال أبو حيان : الأحسن أن يكون حالاً .

(٣) لا أعرف قائلاً به ، وأكبر الظن أنه الرازي الآتي ذكره .

(٤) زيادة مني .

(٥) قال سيبويه ١ / ٢٧٧ : « ... ومن ثمّ صار « مررت قائماً برجل » لايجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء ... » اهـ . وماذهب إليه سيبويه من عدم جواز تقدم حال المجرور عليه هو قول جميع النحويين البصريين والكوفيين إلا ابن كيسان وابن برهان فإنهما أجازا ذلك . وعزا ابن برهان إجازته إلى أبي علي وعزاه المؤلف في شرح اللمع إلى الأخفش ، وأجازه أبو حيان .

انظر الكتاب ١ / ٢٧٧ ، والمقتضب ٤ / ١٧١ ، ٣٠٣ ، وشرح اللمع للمؤلف اللوح ٧١ / ١ ، ولابن برهان ١٣٧ ـ ١٣٨ ، وابن يعيش ٢ / ٥٨ ـ ٥٩ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ ـ ٢٨١ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠٧ ، والهمع ٤ / ٢٦ . وانظر المصادر الآتية في الكلام على قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [سورة سبأ : ٢٨] ص ١٠٩٩ .

بزيد جالساً . ولكنّ هذا الرازي[١] ليس لـه تمييزٌ يُمَيِّزُ بـه الصحيح من السقيم ، ولو تتبّعتُ كلماتِه في هذا التصنيف[٢] لم يخرج منه صحيحٌ إلا النَّزْر .

٣ وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى ﴾[٣] [٧١]

مُنْتَهـاه[٤] قولـه ﴿ واتَّقُـوهُ ﴾[٥] [٧٢] لأن قـولـه ﴿ وأُمِرْنـا ﴾ [٧١] داخل في القول و ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [٧٢] محمول على قـولـه ﴿ لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ ﴾ [٧١] وبأن أقيموا[٦] .

٦ قولـه تعـالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ السَّمٰواتِ والأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَومَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُون ﴾[٧] [٧٣]

٩ أي وخلَقَ يومَ هذه المقالة . فهو نصب عطف على ﴿ السموات ﴾[٨] .

ويجوز أن يكون ﴿ يومَ يقول ﴾ منصـوبـاً بقـولـه ﴿ قـولُـه الحـقُّ ﴾[٩]

---

(١) سيأتي في هـامش الأصل (ص ٥٥٠) أنـه أبو الفضل الرازي ، انظر ترجمتـه في فهرس الأعلام بـآخر الكتاب .

(٢) يريد كتاب الرازي « جامع الوقوف » ، انظر غاية النهاية ١ / ٣٦١ . ولم ينته إلينا .

(٣) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٢٧٧ ، وللفراء ١ / ٣٣٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٦ ، ومجمع البيـان ٢ / ٣١٩ ـ ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٦ ، والبحر ٤ / ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٤) سياق الآية : ﴿ ... هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلاة واتقوه ... ﴾ .

(٥) انظر إيضـاح الوقف ٦٣٦ ، والقطع ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ، والمكتفى ٥٢ ، ومنـار الهـدى ١٠٠ . وهـو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند غيره .

(٦) أجازه النحاس وغيره ، وأجاز النحـاس أيضـاً أن يكون التقـدير : ولأن أقيموا ، وهو قول الأخفش والفراء والزجاج .

(٧) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٢٧٨ ، وللفراء ١ / ٣٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيـان ٢ / ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٦ ، والبحر ٤ / ١٦٠ .

(٨) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٩) هـذا قول الفراء . وقيل هو معطوف على الهـاء في ﴿ واتقوه ﴾ عن الـزجـاج والنحـاس وغيرهمـا ، وقيل هو منصوب بـ « اذكر » مقدرة وهو الأجود عند الزجاج ، وقيل غير ذلك .

[٧٣] أي [و][1] قوله الحقُّ يوم يقول . و ﴿ قوله ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الحقُّ ﴾ صفة له ، و ﴿ يوم يقول ﴾ خبر عنه ، كما تقول : يومَ الجمعة قولُك الصدقُ ، أي قولك الصدق كائن يوم الجمعة .

فعلى الوجه الثاني يكون الوقف على قوله ﴿ والأرض بالحق ﴾[2] . وعلى الوجه الأول تقف على قوله ﴿ فيكون ﴾[3] .

وقوله ﴿ وَلَهُ المُلْكُ ﴾[4] [٧٣]

مبتدأ وخبر .

ويتعلق قوله ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾[4] [٧٣] بالظرف ، أي : وثبت له الملك في هذا اليوم[5] .

﴿ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾[6] [٧٣]

رفع ردٌّ على قوله ﴿ هو الذي خلق السموات ﴾ أي هو الخالق عالم الغيب[7] . فعلى هذا لاوقف[8] على ﴿ الصُّور ﴾ . ويجوز أن ترفعه بمضمر أي هو

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر القطع ٣٠٨ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وكذلك هو على الوجه الآخر وهو أن يكون التقدير : اذكر يوم . وهو وقف كاف .

(٣) وهو وقف تام ، واقتصر عليه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٦٣٦ ، وانظر المصادر السالفة . وكذا هو على الوجه الذي ذكره الزجاج وغيره وهو أن يكون معطوفاً على الهاء في ﴿ واتقوه ﴾ .

(٤) انظر الجواهر ٧١٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ٤ / ١٦١ .

(٥) وقيل : هو بدل من ﴿ يوم يقول ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ١٩٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ٤ / ١٦١ .

(٧) أي عالم الغيب صفة لـ ﴿ الذي ﴾ .

(٨) انظر القطع ٣٠٩ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ .

عالم الغيب[١] . ورُوي عن أبي عمرو ﴿ عالمِ الغيب ﴾ بالجر[٢] على أن يكون نعتاً[٣] لقوله ﴿ لربّ العالمين ﴾ .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ ﴾[٤] [٧٤]

﴿ آزرَ ﴾ جرّ بدل[٥] من ﴿ أبيه ﴾ . ولا ينصرف للتعريف والعجمة ، وهو أيضاً على وزن « أَفْعَل » مثل « آدم » و « آدر » .

٦

وقرىء[٦] ﴿ آزرُ أَتتَّخِذُ ﴾ على معنى : ياآزر ﴿ أَتتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً ﴾ وقيل[٧] : « آزَر » شتمٌ بلسانهم . ونصبه بـ ﴿ أتتخذ ﴾ أي أتتخذ أصناماً آزرَ آلهةً ، كما تقول : أصناماً لعينةً . ولايجوز نصبُه بـ ﴿ أتتخذ ﴾[٨] لأنَّ مافي حيّز الاستفهام لايتقدم عليه[٩] .

٩

---

(١) وهو الأجود كما قال أبو حيان .

(٢) هذه قراءة شاذة رواها عن أبي عمرو عصمة بن عروة أبو نجيح الفقيمي البصري ، انظر شواذ ابن خالويه ٣٨ ، وعزاها النحاس إلى الحسن والأعمش وعاصم ، وهي شاذة عن عاصم ، واقتصر أبو حيان على نسبتها إلى الأعمش . انظر ترجمة عصمة في غاية النهاية ١ / ٥١٢ برقم ٢١١٩ .

(٣) الذي ذكروه أنه بدل من الهاء في ﴿ له الملك ﴾ وهو قول النحاس ، أو من ﴿ رب العالمين ﴾ قال أبو حيان : والأجود الأول لبعد المبدل منه في الثاني . وماذكره المؤلف أنه نعت لـ ﴿ رب العالمين ﴾ بعيد ومتكلف لكثرة الفواصل بين النعت والمنعوت كما هو في وجه البدل منه .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٨ ، وللفراء ١ / ٣٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢١ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ٤ / ١٦٣ ـ ١٦٤ ، والحلبيات ٣٥٩ .

(٥) أو عطف بيان .

(٦) هذه قراءة شاذة عزيت إلى أُبيّ وابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم . انظر المحتسب ١ / ٢٢٣ ، والبحر ٤ / ١٦٤ .

(٧) انظر تفسير الطبري ٧ / ١٥٩ ، والقرطبي ٧ / ٢٢ ، وابن كثير ٣ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٣٠ .

(٨) سها ناسخ الأصل فكرر « أي أتتخذ أصناماً .... لعينة » .

(٩) الاستفهام له حقُّ الصدارة فلا يعمل فيه ماقبله ولا يتقدم عليه مافي حيّزه . انظر الكتاب ١ / ٦٤ ـ ٦٥ ، ١٢٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٧ ، والأصول ٢ / ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٥ ،=

والواو في قوله ﴿ وليكون من الموقنين ﴾[1] [٧٥]
محمولٌ على مضمر أي ليستدلّ وليكون من المَوقنين[2] .

٣ [وقوله][3] ﴿ رَأَى كَوْكَباً ﴾[4] [٧٦]
و ﴿ رَأى كوكباً ﴾ بالإمالة ، لأنه من بنات الياء ، لأنك تقول « رَأَيْتُ » .

٦ وحمزة وتابعوه ﴿ رِإِى ﴾ بكسر الراء تبعاً لكسرة الهمزة[5] .
فأما قوله ﴿ رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً ﴾[4] [٧٧]
فمن كسر الراء منه[6] فإنه على لغة من قال « رِإِى » بكسرهما ، ولكنه فتح
٩ العين وبَقَّى فاء الفعل[7] مكسورة لأن هذه الفتحة في تقدير الكسرة مثل « صِعَقِيّ »[8] . وقد كلمتُك في هذا غير مرة[9] / وأرجو إن شاء الله أن ينفعك ربك ، فلا طائل تحت كلام لا ينفع سامعه .

٤٨ / ١
(٥٤ / ١)

=والهمع ٤ / ٣٩٦ ، وانظر المصادر الآتية في الكلام على قوله تعالى ﴿ أيّ منقلب ينقلبون ﴾ [سورة الشعراء : ٢٢٧] ص ٩٩٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢١ ، والبيان ١ / ٣٢٨ ، والبحر ٤ / ١٦٥ .

(٢) هذا قياس قول الزجاج . وقيل : وليكون من الموقنين أريناه ، عن الفراء والنحاس وغيرهما . وقد سلف التعليق على نحو هذا ١٤١ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الحجة ٤ / ٢٩ ـ ٣٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، والحلبيات ٤٩ .

(٥) قرأ حمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعاً ، وقرأ أبو عمرو بإمالة فتحة الهمزة وحدها ، وقرأ ورش عن نافع بين الكسر والفتح ، وقرأ الباقون بالفتح انظر السبعة ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، والتيسير ١٠٣ ـ ١٠٤ ، والنشر ٢ / ٤٤ ـ ٤٨ ، ٢٥٩ .

(٦) وهما حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالفتح .

(٨) انظر ماسلف من التعليق عليه ١٩٢ .

(٩) انظر ماسلف ١٩٢ ، ٢٠٥ .

وإذا جاز أن تقوم الكسرة مقامَ الفتحة في نحو ﴿ إنَّ المُسْلِمينَ والمُسْلِمَاتِ ﴾ [سورة الأحزاب : ٣٥] والفتحةُ مقام الكسرة[1] في نحو ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ منهَا أو رُدُّوهَا ﴾ [سورة النساء : ٨٦] = كان نحو « صِعَقِيّ » و ﴿ رأى القمر ﴾ و ﴿ رأى الشَّمْسَ ﴾ [٧٨] ، و ﴿ رأى الذين أَشْرَكُوا ﴾ [سورة النحل : ٨٦] أولى وأحرى .

ولمّا قال ﴿ رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً ﴾ [٧٨] فأنّث عقّبه بقوله ﴿ قالَ هَـٰذَا رَبِّي ﴾[2] [٧٨] ولم يقل « هذه » لأن تأنيث الشمس غير حقيقي[3] ، كما سأل السائل صاحبه[4] عن قوله : ﴿ قال هذا رَحْمَةٌ مِن رَّبي ﴾[5] [سورة الكهف : ٩٨] ولم يقل « هذه » لأن التأنيث غير حقيقي ، أو لأنّه أراد : هذا السَّدّ[6] رحمة من ربي .

قوله تعالى : ﴿ أَتُحَاجُّونِي في اللهِ ﴾[7] [٨٠]

---

(١) في الأصل : الكسر ، وهو سهو .

(٢) انظر الجواهر ٦١٩ ، وشرح اللمع اللوحح ٣٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٣ ، والبحر ٤ / ١٦٧ ، والخصائص ٢ / ٤١٢ .

(٣) هذا قول ابن الأنباري في المذكر والمؤنث له ١٥٠ . وقيل : لأنه أراد : هذا الطالع ، عن الأخفش والكسائي ، وقيل : لأنه أراد : هذا الضوء أو النور ، وقيل غير ذلك .

(٤) كتب في الأصل تحت السائل : سيبويه ، وتحت صاحبه : الخليل . وعبارة سيبويه في الكتاب ٢ / ١٧٣ : « ... لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر ... وقال الخليل : قولك : هذا شاة ، بمنزلة قوله تعالى ﴿ هذا رحمة من ربي ﴾ ... » اهـ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٧٧ ـ ٧٧٨ .

(٦) من قوله تعالى في سورة الكهف : ﴿ ... على أن تجعل بيننا وبينهم سداً [٩٤] .... قال هذا رحمة من ربي [٩٨] ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٨٥١ ـ ٨٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٠ ، والحجة ٤ / ٣٧ ـ ٣٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٦ ، والبيان ١ / ٣٢٨ ، والبحر ٤ / ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ .

بالتخفيف والتشديد[1] . فالتشديد لأن الأصل « أتحاجُونني » فأدغم . ومن قال ﴿ أتُحاجُّوني ﴾ خفف لأنه استثقل اجتماع النونين . ومثلُه : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾[2] [سورة الحجر : ٥٤] وقولُه ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِي ﴾[3] [سورة الزمر : ٦٤] ، وأنشده[4] الخليل :

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً ... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي[5]

أي فلينني ، فحذف إحدى النونين[6] ، وهو كثير جداً .

---

(١) قرأ بالتخفيف نافع وابن عامر بخلاف عن هشام عنه ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٢٦١ ، والتيسير ١٠٤ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٦٨ .

(٤) كتب تحت الهاء من « أنشده » في الأصل : سيبويه .

(٥) سيأتي عجز البيت ١١٦٨ منسوباً إلى عمرو ، وهو عمرو بن معدي كرب . شعره ق ٦٦ / ٢ ص ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ ، وابن السيرافي ٢ / ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٩٠ ، والجمهرة ٢ / ٧٨ ، وعبث الوليد ٤٩٧ ـ ٤٩٨ ، والخزانة ٢ / ٤٤٥ ـ ٤٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٧ ـ ٢٩٩ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٣٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٠ و ٢ / ١٩٧ ، ٨٢٩ ، والحجة ٤ / ٣٨ خك ، والمنصف ٢ / ٣٣٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٨٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٦ و ٣ / ٣٣٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٣٢٦ ، وابن يعيش ٣ / ٩١ ، والمغني ٨٠٨ ، والهمع ١ / ٢٢٦ ، والأشباه والنظائر ١ / ٨٠ .

تراه : الهاء للشعر المدلول عليه في بيت قبله ، والثغام : نبت يكون في الجبل يبيض إذا يبس ، يشبه به الشيب ، ويعل مسكاً : من علّه يعلّه عللاً إذا سقاه السقية الثانية ، هذا أصله ، والمراد يطيب بالمسك مرة بعد مرة . والفاليات من الفلي وهو إخراج القمل وتفتيشه من الشعر والثياب ؛ يقول من شأنه أن يسوء النساء اللاتي يفلينه لأنهن يكرهن الشيب ، عن البغدادي .

(٦) اختلف في المحذوفة : فقيل : الثانية ، وهو قول الأخفش والمبرد وأبي علي والسيرافي وابن جني وأكثر المتأخرين . وقيل : الأولى ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك . انظر المصادر السالفة .

واختار المعري أن المحذوفة في الآية هي الأولى وفي البيت الثانية . ولم يجزم المؤلف بقول منهما ، فقال فيما يأتي ٦٦٧ إنها الأولى ، وقال في الجواهر ٨٥١ إنها الثانية .

[قوله[1]] ﴿ إلاّ أن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً ﴾[2] [٨٠]

قال أبو علي[3] : ﴿ شيئاً ﴾ منصوب على المصدر[4] ، كما تقول : إلا أن يشاء مشيئةً .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ولَمْ يَلْبِسُوا إيمانَهُم بِظُلْمٍ ﴾[5] [٨٢]

﴿ الذين ﴾ مبتدأ وصلته تنتهي[6] إلى قوله ﴿ بظلم ﴾ ، والخبر ﴿ أُولئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ ﴾ [٨٢] .

ولايجوز الوقف على قوله ﴿ بظلم ﴾[7] . وجوّزه الرازي[8] على أن يكون ﴿ الذين ﴾ خبر ابتداء مضمر . وهو تَعَسُّفٌ عندنا ، والصواب مابدأتك به . إلا أن تقدّر ﴿ الذين ﴾ على قوله ﴿فأيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بالأَمْنِ ﴾ [٨٦] فقيل : ﴿ الذين آمنوا ﴾ أي هم الذين آمنوا . فحينئذ تقف على [قوله[1]] ﴿ بظلم ﴾ . والأحسنُ ألا تحملَه على الإضمار لقوله ﴿ أولئك لهم الأمن ﴾ فكرّر في الثاني لفظ « الأمن » ، ولو لم يقل ﴿ أولئك لهم الأمن ﴾ كان الحمل على الأول أحسنَ .

قوله تعالى : ﴿ وتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاها إبْراهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾[9] [٨٣]

---

(١) زيادة من ب .
(٢) انظر البيان ١ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧٠ .
(٣) لم أصب كلامه .
(٤) وقيل على المفعول به . وهو الظاهر .
(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٦١ ، والبيان ١ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧١ .
(٦) في الأصل : ينتهي .
(٧) لم يذكر الوقف عليه إلا صاحب منار الهدى ١٠١ وعزاه إلى نافع .
(٨) في كتابه « جامع الوقوف » ، انظر ماسلف ٤٠٥ ح ٢ .
(٩) انظر الجواهر ٦٣٥ ـ ٦٣٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧٢ والنهر بهامشه ٤ / ١٧١ .

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و﴿ حجتنا ﴾ خبر . وظاهر النصّ يعطيك أنَّ قوله ﴿ على قومه ﴾ من صلة ﴿ حجتنا ﴾ ، أي : وتلك حجتنا على قومه . وهذا إذا رُوجِعُوا[1] فيه قالوا : إنّ قوله ﴿ آتيناها ﴾ من صفة « الحجة »[2] ، والصفة لاتفصل بين الصلة والموصول[3] ؛ فينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف هذا الظاهر تفسير له .

٣

- هكذا في نسخة الأصل التي قرأها على المصنف داخل في « الحجة »[4] -

٦

إما أن يكون[5] خبراً آخر ، أو يكون على إضمار « قد » في موضع الحال ، وكلاهما لايفصل بين المصدر وصلته . قال : ويكون أن يكون التقدير : تلك حجتنا حجةٌ آتيناها ، فـ « حجة » المنصوبة حال ، و« آتيناها » من صفته . هكذا نقل عن أبي عليّ غلامُه[6] . ونقل عنه أيضاً أنّ « حجة » محذوفة ، أي : تلك حجتنا حجة آتيناها إبراهيم على قومه[7] ؛ وهو أيضاً فصل بين الصلة

٩

---

(١) كتب تحته في الأصل : « يعني النحاة » .

(٢) لايجوز أن تكون ﴿ آتيناها ﴾ صفة لـ ﴿ حجتنا ﴾ لأن ﴿ حجتنا ﴾ معرفة ، عن أبي علي . انظر الجواهر .

(٣) يريد بالصلة والموصول المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ . والظاهر أن « الحجة » ليست مصدراً وإنما هي اسم غير مصدر ومعناها الدليل والبرهان . وانظر البحر .

(٤) قوله « هكذا ... في الحجة » هكذا وقع في الأصل ، وأغلب الظن أنه تعليق من بعض من وقف على الكتاب . وأخشى أن يكون سقط من كلام المؤلف شيء بين قوله « هذا الظاهر تفسير له » وقوله « إما أن يكون .. » والكلام مضطرب .

(٥) يريد : قوله ﴿ آتيناها ﴾ .

(٦) كتب تحته في الأصل : « يعني ابن جني » .

(٧) قوله « ونقل عنه أيضاً ... على قومه » هكذا وقع في الأصل ، وأخشى أن يكون الناسخ قد سها في النقل ، ولعل صوابه « ونقل عنه أيضاً أن « قد » محذوفة أي تلك حجتنا قد آتيناها إبراهيم على قومه » . فقد نقل في الجواهر قول أبي الفتح ونصه فيه : « قال عثمان [يعني ابن جني] قلت لأبي علي ... يكون آتيناها حالاً من الحجة إما على : قد آتيناها ، وإما على حجةً آتيناها ... » .

والموصول[1] .

ويجوز أن يُقَدَّر : وتلك حجتنا معطاةً إبراهيم حجةً على قومه ، فتضمر « حجة » منصوبة على الحال ، أي : وتلك حجتنا في حال كونها حجةً على قومه[2] . وقد ذكرناه[3] في « الجواهر »[4] . /

٣

٤٩ / ٢
(٥٥ / ٢)

قوله تعالى : ﴿ ووَهَبْنَا لَهُ إِسْحٰقَ ويَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا ونُوحاً

---

(١) ذهب أبو علي فيما حكى عنه ابن جني إلى أن الفصل بين الصلة والموصول بالحال يجوز لأن « الحال تشبه الظرف وقد يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره » ودفع المؤلف ما قاله أبو علي ، قال « والفصل بين الموصول والصلة لا يجوز بالظرف ولا غيره ... » .

وقد أجاز المؤلف فيما يأتي ١٠٣٧ أن يعمل المصدر بعد وصفه في الظرف لأن الظرف يفارق المفعول ، وهو ما أجازه أبو علي هنا وثمة ، انظر ما سيأتي .

(٢) ذهب أبو حيان إلى أن تلك مبتدأ وحجتنا خبره وجملة آتيناها خبر ثان وعلى قومه متعلق بحال من الضمير في آتيناها .

(٣) قوله « هذا الظاهر تفسير له .... وقد ذكرناه في الجواهر » جاء مكانه في ي و ب ما نصه :

هذا الظاهر تفسير له ، هكذا نقل عن أبي علي غلامه . ويجوز أن يكون ﴿ تلك ﴾ مبتدأ و ﴿ حجتنا ﴾ خبره والجملة بعدها وصف لها ، والجار من صلة « حجة » أخرى في موضع الحال على تقدير : وتلك حجتنا معطاة إبراهيم حجةً على قومه ، أي في حال كونها حجة على قومه . وإن حملت ﴿ آتيناها ﴾ على الحال جاد وحسن لأنها معرفة ـ أعني ﴿ حجتنا ﴾ ـ فلا توصف بالجمل إلا أن تقدر الإضافة في تقدير الانفصال وقد ذكرناها في الجواهر » .

وكان في ي « ... والجار من صلة الحجة أخرى ..... إلا أن تقدير ... ذكرنا في » وهو خطأ ، وكان في ب « ... غلامه أي الحسن تلميذه .... والجملة وصف » وهذا خطأ من بعض من وقف على الكتاب . والكلام على ما في النسختين أشد اضطراباً منه في الأصل . فقد أجاز أن تكون الجملة صفة فقدرها « معطاةً » ثم منع ذلك إلا أن تقدر إلخ .. وهذا كلام لا يستقيم .

(٤) هو الكتاب الذي طبع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر بسط الكلام عليه في مقدمة التحقيق .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية فيه ٦٣٥ ـ ٦٣٦ في الباب ٣١ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف « أن » وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة والموصول » .

هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ ومِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ ﴾[1] [٨٤]

قال قوم[2] : هذه الهاء كناية عن إبراهيم ، أي ومن ذرية إبراهيم داود وسليمان . وهذا يَسْتَتِبُّ لهم في هؤلاء ، إلا في لوط فإنه لم يكن من ذريته . ٣

وإنما قالوا : والهاء تعود[3] إلى نوح[4] ليكون يونس ولوط وإلياس داخلين تحت هذا الفعل[5] ، وهم[6] يحملونه على آخر[7] دون ﴿ وهبنا ﴾ .

وهذه الآية تدلّ على أنّ الواو لاتوجب الترتيب[8] ، ألا ترى أنّ عيسى بعث بعد لوط وإلياس ؟ فقد قدّم في الذكر عليهما ؛ فثبت وصحّ أنّ الترتيب في الوضوء سُنّةٌ ، وليس بفَرْضٍ[9] . ٦

---

(١) انظر الجواهر ٩٦ ، ٥١٠ ، ٥٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللفراء ١ / ٣٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦١ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٠ ، والبيان ١ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠ ، والبحر ٤ / ١٧٣ ـ ١٧٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٧٢ ، والقرطبي ٧ / ٣١ ، وابن كثير ٣ / ٢٩١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٣٩ ، والفخر الرازي ١٣ / ٦٢ ـ ٦٤ .

وسياق الآية : ﴿ .... ومن ذريته داودَ وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين [٨٤] وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كلٌّ من الصالحين [٨٥] وإسماعيل واليسع ويونس ولوطاً وكُلاً فضلنا على العالمين [٨٦] ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم وأحييناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم [٨٧] ﴾ .

(٢) هذا ظاهر قول الأخفش ، وأجازه الزجاج وغيره .

(٣) قوله « .. فإنه لم يكن من ذريته وإنما قالوا والهاء تعود ... » كذا وقع في النسخ وهو ظاهر الاضطراب . والظاهر أنه سقط ههنا كلام تقديره : فإنه لم يكن من ذريته ، **وإنما كان من ذرية نوح** ، **وقيل : الهاء كناية عن نوح ، أي ومن ذرية نوح داود وسليمان** ، وإنما قالوا : الهاء تعود ... إلخ .

(٤) هذا قول الفراء والأكثرين ، واختاره الطبري وغيره . وأجاز الوجهين الزجاج ومن وافقه .

(٥) كتب تحته في الأصل : « يعني وهبنا » .

(٦) يعني من قال إن الضمير لإبراهيم .

(٧) كتب تحته في الأصل : « أي فعلٍ آخرَ ، يعني أرسلنا » .

(٨) سلف التعليق على هذا ٨٨ .

(٩) سلف التعليق على هذا ٣٣٩ .

فالوقف[1] من قوله ﴿ ووهبنا له إسحق ويعقوب ﴾ قوله ﴿ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [٨٧] دون قوله ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨٦] و ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٨٤] لأنّ قوله ﴿ وَمِنْ آبَائِهِمْ ﴾ [٨٧] معطوف على قوله ﴿ ومن ذريته ﴾[2] أي ومن ذريته ومن آبائهم[3] .　　٣

قوله تعالى : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِه ﴾[4] [٩٠]　　٦

بإثبات الهاء وحذفها[5] .

فمن ألحق الهاء فلبيان الوقف ، كما تقدّم في ﴿ هِيَهْ ﴾ [سورة القارعة : ١٠]

---

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٣٩ ، والقطع ٣١٠ - ٣١١ . والمكتفى ٢٥٣ ، ومنار الهدى ١٠١ . وماذكره المؤلف هو الظاهر . وأجازوا إلا النحاس الوقف على ﴿ وإلياس ﴾ ورده النحاس بأن مابعده ﴿ وإسماعيل واليسع ... ﴾ معطوف على ماقبله ، فلا يوقف عليه . وأجاز النحاس والأشموني الوقف على ﴿ كلاً هدينا ﴾ وأجاز الأشموني الوقف على ﴿ ويعقوب ﴾ و ﴿ نوحاً هدينا ﴾ و ﴿ من قبل ﴾ و ﴿ هارون ﴾ و ﴿ المحسنين ﴾ و ﴿ لوطاً ﴾ وكلّها مردود بما ذكره المؤلف من العطف .

(٢) هذا ظاهر تقدير الزجاج وهو « أي وهدينا بعض آبائهم وإخوانهم » . وقيل ﴿ ومن آبائهم ﴾ معطوف على ﴿ كُلاً فضلنا ﴾ أي فضلنا بعض آبائهم .

(٣) وقف الأخفش على ﴿ العالمين ﴾ وذهب إلى أن الكلام بعده مستأنف ، والتقدير عنده : ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم من هو صالح ، فحذف المبتدأ . وقيل : التقدير : ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعةٌ فضلناهم ، انظر مجمع البيان .

(٤) انظر الجواهر ٥٦٤ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللفراء ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٤ ، والحجة ٤ / ٥٣ - ٥٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣١ ، والبيان ١ / ٣٣٠ ، والبحر ٤ / ١٧٦ ، والمقتضب ١ / ٦٠ و ٤ / ٢٤٨ . والكامل ٩٦٧ ، والبغداديات ٥١٦ ، ٥٦٧ .

(٥) حذف الهاء في الوصل حمزة والكسائي ، وقرأ هشام عن ابن عامر بكسر الهاء من غير صلة واختلف عن ابن ذكوان عنه فروي عنه كهشام وروي عنه الكسر مع الصلة ، وقرأ الباقون بإثباتها ساكنة ، وكلهم يثبتها ساكنة في الوقف . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ ، ١٤٢ .

و ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[1] [سورة البقرة : ٢٥٩] .

ومن حذفها فلأنّه ليس كل العرب تُلحق الهاء في الوقف .

٣ واختلس الهاء ابن عامر فقرأ ﴿ فَبِهُدَاهُمُ ٱقْتَدِهِ ﴾ فحمله أبو عليّ على أنه كناية عن المصدر ، أي اقتد اقتداءً ، كقول سُحَيْم عبد بني الحَسْحَاسِ[2] :

فجَالَ على وَحْشِيِّه وتَخَالُهُ على ظَهْرِهِ سِبّاً جَدِيداً يَمَانِيَا

٦ أي تخال [الخَيْلَ و][3] المَخِيلَ ، فالهاء كناية عن المصدر[4] ، و « سبّاً » هو المفعول الأول ، و « جديداً يمانيا » من نعته ، وقوله « على ظهره » في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : تخاله سبّاً جديداً يمانياً ثابتاً على ظهره ، لابد من

٩ هذا التقدير . وماحوى كلامُنا إلا شرحَ [كلام][3] أبي علي[5] .

قوله تعالى : ﴿ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وتُخْفُونَ كَثِيراً ﴾[6]

[٩١]

---

(١) كان في الأصل و ي : « كما تقدم في هُوَهْ ولم يتسنّهْ » والصواب ماأثبت . و في ب : « كما في لم يتسنه » وهو أجود مما في النسختين . وذلك أنه لم يتكلم على ﴿ هيه ﴾ في كتابه وحذف الهاء من ﴿ هيه ﴾ في الوصل حمزة وحده ، وأثبتها الباقون في الحالين . انظر التيسير ٢٢٥ ، والنشر ٢ / ٤٠٣ ، ١٤٢ .

وانظر كلامه على ﴿ لم يتسنه ﴾ فيما سلف ١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٢) د ، ق ب / ٧٧ ص ٣٠ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٦٦ . وهو بلا نسبة في الحجة ٤ / ٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٧ . ونسبه ابن يعيش ١ / ١٢٤ للعبدي ؟

ورواية الديوان والجواليقي « على متنه سبّاً » . وحشيه : يساره ، والسبّ : الثوب الرقيق .

(٣) زيادة من ي .

(٤) عبارة أبي علي كما في الحجة : « تخال [في الأصل تخاله ، وهو خطأ] خَيَلاناً » وفي مجمع البيان عنه : « تخال خَيْلاً » . قال الجواليقي : « وعندي أنها ـ يريد الهاء ـ تعود على البياض ، فأضمره للعلم به ، أي وتخال البياض على ظهره سبّاً » ا هـ .

(٥) أخذ كلامه من « الحجة » لأبي علي .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٦٥ ، والحجة ٤ / ٥٧ ـ ٥٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٧٨ .

التقدير : تجعلونه ذا قراطيس[1] لاتعملون به .

وقرئ باليـاء والتـاء[2] . فالتـاء لأن قبلـه ﴿ قُلْ ﴾ [٩١] أي قل لهم تجعلونه . والياء لقوله ﴿ إذْ قَالوا ماأَنْزَلَ اللهُ على بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ .... يجعلونه قراطيس يبدونها ويخفون كثيراً ﴾[3] فهو في موضع الحال[4] .

قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكم وضلَّ عنكم ماكُنْتُم تَزْعُمُون ﴾[5] [٩٤]

بالرفع والنصب في ﴿ بينكم ﴾[6] . فالرفع على أن يكون فاعل ﴿ تقطع ﴾ والمعنى لقد تقطّع وصلُكم .

والنصب على أن يكون التقدير : لقد تقطع مابينكم[7] ، على أن يكون

---

(١) عن أبي علي ، ولفظه « تجعلونه ذوي قراطيس » وفي الهامش « ذوات » . وقدره النحاس : في قراطيس .

(٢) قرأ بالياء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، واسيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وماقدروا الله حقّ قدره إذ قالوا ماأنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس تجعلونه ... ﴾ .

(٤) من ضمير الكتاب في ﴿ تجعلونه ﴾ على أن تجعل الكتاب القراطيس في المعنى لأنه مكتوب فيها ، عن أبي علي . وأجاز أن تكون الجملة صفة للقراطيس .

(٥) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٨١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٧ ، وللفراء ١ / ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٦ ، والحجة ٤ / ٥٩ ـ ٦٣ خك و ١ / ١٨٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٦ ، والبيان ١ / ٣٣٢ ، والبحر ٤ / ١٨٢ ـ ١٨٣ ، والعضديات ١٥٣ . والخصائص ٢ / ٣٧٠ ، وابن الشجري ١ / ٤٦ و ٢ / ٢٥٧ ـ ٢٥٩ ، والمغني ٦٧٠ .

(٦) قرأ بالنصب نافع والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٦٣ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٧) وهو قول الأخفش والفراء .

« مـا » موصوفـاً ويكون ﴿ بينكم ﴾ صفتـه ، فحـذف المـوصـوف[1] . ولايكـون « ما » موصولاً لأن الموصول لايحذف[2] ، وقد كلمتُك في هذا غير مرة[3] .

٢ ☆ قـال[4] : ويكـون أن يكـون ﴿ بينكم ﴾ في مـوضـع الرفـع فـاعـل ﴿ تقطع ﴾ وإن كان منصوباً ، لما تُعُورِف فيه النصب في كلامهم[5] ، كقولـه : ﴿ ومِنَّا دُونَ ذلِكَ ﴾[6] [سورة الجن : ١١] وقولـه ﴿ يَوْمَ القِيـامَـةِ يُفْصَلُ بينكُم ﴾[7]

---

(١) على هذا يكون الفاعل قد حذف ، وعلّق الظرف بصفته . وقد نصّ المؤلف ٢٩٥ على أنّ الفاعل لايحذف ، وهو القول . وانظر ماسلف من التعليق على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ٣١٥ ، وماسيأتي من التعليق على حذف الفاعل ٨٧٢ .

(٢) وكذا قال في الجواهر ، وهو كما قال .

(٣) لم يتقدم له كلام في ذلك ، ولم يتكلم عليه فيما يأتي من كتابه . وقد أجاز الفراء حذف « مَنْ » الموصولية في نحو قوله تعالى ﴿ من الذين هادوا يحرفون الكلم ﴾ [سورة النساء : ٤٦] وقد غلطّه المبرد والزجاج ، انظر ماسلف من التعليق ٣١٥ . وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١ ، ٣٨٤ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، وضرائر الشعر ١٨٢ ـ ١٨٣ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ و ٧ / ١٣٤ .

(٤) إن كانت « قال » من الناسخ فإنه أراد بها المؤلف ، وإن كانت من المؤلف ـ وهو الراجح ـ فإنه أراد أبا علي . وماذكره هنا إنما هو حكاية لكلام أبي علي بتصرف . وقوله « قال ويكون ..... يوم لاتملك » انفردت به نسخة الأصل .

(٥) هذا قول أبي الحسن الأخفش ، نصّ على ذلك أبو علي وابن جني ومن تابعهما ، انظر المصادر المذكورة في ح٥ من الصفحة السابقة . والذي ذكره الأخفش في هذه الآية في معاني القرآن له أن النصب على تقدير « مابينكم » و « ما » بمعنى « شيء » ولم يتكلم عليها في موضعها ، انظر الحاشية ٥ و ٧ والهمع ٣ / ٢٣٢ ، ٢٠٩ .

(٦) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٧٩٤ ، ٨١٥ ، والحجة ١ / ١٨٨ ، والبحر ٨ / ٣٤٩ ـ ٣٥٠ ، والخصائص ٢ / ٣٧٠ ، ٤٣٤ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ ، والمغني ٦٧٠ . ولم يتكلم المؤلف على هذه الآية في كتابه لكن تكلم على نحوها وهو قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٨] ، انظر ٤٨٣ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٩ ـ ١٣٤٠ . وقرئ « يَفْصِل » مبنياً للفاعل ، انظر ماسيأتي .

[سورة الممتحنة : ٢] وقوله ﴿ وما أَدْرَاكَ مايَوْمُ الدِّينِ .... يَوْمَ لاتَمْلِكُ ﴾[1] [سورة الانفطار : ١٧ ، ١٩] ☆

[قوله تعالى[2]] : ﴿ فَالِقُ الإصْبَاحِ وجَاعِلُ ٱللَّيْلِ سَكَناً ﴾[3] [٩٦] ٣
وقرئ ﴿ وجَعَل ٱللَّيْلَ سكناً ﴾[4] .

فمن قال ﴿ وجَعَل اللّيل سكنباً ﴾ كان أظهر ، ووقَف[5] على ﴿ الإصباح ﴾ . و﴿ ٱللَّيْل ﴾ المفعول الأول ، و﴿ سكناً ﴾ المفعول الثاني ، ٦
أي وجعل الليل ذا سكن أي يُسكن فيه / . ٤٩ / ١

ومن قال ﴿ وجاعلُ اللّيل ﴾ فإنه أضاف الفاعل إلى ﴿ اللّيل ﴾ . ويكون (٥٥ / ١)
﴿ سكناً ﴾ عند الكوفيين[6] منصوباً بـ ﴿ جاعل ﴾ هذه . وذلك لايراه ٩
البصريون[7] ، لأنهم لايعملون الفاعل إذا كان بمعنى الماضي[8] ، ويحملون هذا على

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٣٦ . وقرئ ﴿ يومُ لاتملك ﴾ بالرفع ، انظر ماسيأتي .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ١٦٢ ـ ١٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، ٨٤ ، وللفراء ١ / ٣٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٧ ، والحجة ٤ / ٦٤ ـ ٦٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ، والبيان ١ / ٣٣٢ ، والبحر ٤ / ١٨٥ ـ ١٨٧ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، ١٧٨ ، والمقتضب ٤ / ١٥٤ ، والأصول ١ / ١٢٨ و ٢ / ١٣ ، والإيضاح ١٤٤ ، وابن يعيش ٦ / ٧٧ ـ ٧٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، والمغني ٦٠٠ ، ٦١٨ ، ٦٦٥ .

(٤) قرأ ﴿ وجعلَ الليلَ ﴾ عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ وجاعلُ الليلِ ﴾ انظر السبعة ٢٦٣ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٥) انظر منار الهدى ١٠٢ .

(٦) هذا مذهب الكسائي وهشام منهم ، ولم يتكلم الفراء على نصب ﴿ سكناً ﴾ .

(٧) سيبويه والمبرد وابن السراج وأبو علي وغيرهم .

(٨) يشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال . وأجاز جماعة من الكوفيين منهم الكسائي وهشام إعمال اسم الفاعل إذا كان في معنى الماضي ، ولم يجزه البصريون إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية أو أدخلت فيه الألف واللام . انظر الكتاب ١ / ٨٢ ـ ٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٣ ـ ٨٤ ، والمقتضب ٤ / ١٤٨ ـ ١٤٩ ، والأصول ١ / ١٢٥ ـ ١٢٩ ، والجمل =

إضمار فعل آخر . وكذلك يحملون ﴿ الشمسَ والقمرَ ﴾ [٩٦] على إضمارٍ أي وجعل الشمس والقمر حسباناً أي ذا حساب[١] .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ماءً فأَخْرَجْنا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ إلى قوله ﴿ ومِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِها قِنْوانٌ دَانِيةٌ ﴾[٢] [٩٩]

ففي[٣] قوله ﴿ ومن النخل ﴾ ضمير مرتفع انتقل إليه من المحذوف ، أي ٦ وثبتَ من النخل ، و ﴿ من طلعها ﴾ بدل منه [أعني ﴿ من النخل ﴾[٤]] . و ﴿ قنوان ﴾ مرتفع بقوله ﴿ من طلعها ﴾[٥] هذا على قياس قول من قال : جلسا وقعد الزيدان ، فأعمل الثاني . ومن قال : جلس وقعدا الزيدان وأعمل ٩ الأول[٦] ارتفع عنده ﴿ قنوان ﴾ بقوله ﴿ ومن النخل ﴾ ، وكان في قوله ﴿ من طلعها ﴾ ضمير[٧] . وهذا مشروح في كتبهم[٨] .

=٨٤ ، ٩٠ ، والحجة ٣ / ٢٨٤ خم ، وابن يعيش ٢ / ١١٨ - ١٢٧ و ٦ / ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمغني ٩٠٦ ، والهمع ٥ / ٧٩ - ٨٥ ، والمصادر الآتية ٧٤٨ ح ٤ .

(١) قدره الأخفش : وجعل الشمس والقمر بحساب ، فحذف الباء .

(٢) انظر الجواهر ٥٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٩ ، والبيان ١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) كذا في النسخ ، ولا وجه لزيادة الفاء ، والوجه « في قوله » .

(٤) زيادة من ي .

(٥) تابع الأخفش والكوفيين في مذهبهم في ارتفاع الاسم بالظرف ، ومذهب البصريين أنه مرتفع بالابتداء لأن الظرف لم يجر في المواضع المخصوصة التي إذا جرى فيها رفع مابعده . انظر ماعلقناه على المذهبين ١٣ . وفي كلام المؤلف تخليط ، فقوله « في قوله ومن النخل ضمير ... وثبت من النخل » لايصح ، أما على مذهب الكوفيين والأخفش فلا ضمير في الظرف لأن الاسم مرتفع به ، وأما على مذهب البصريين فالظرف خبر الابتداء وفيه ضمير لقوله ﴿ قنوان ﴾ .

(٦) إعمال الثاني هو مذهب البصريين وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين ، وقد سلف تحقيق هذا ٣٦٧ .

(٧) قد قدّم أن ﴿ من طلعها ﴾ بدل من ﴿ من النخل ﴾ فما هذا التكلف في إقحام باب التنازع هنا ؟ على أنه خلط فيما ذكره من تحمل الظرف الضمير . والصواب أن ﴿ قنوان ﴾ مبتدأ و ﴿ من النخل ﴾ خبره وفيه ضميره و ﴿ من طلعها ﴾ بدل من ﴿ من النخل ﴾ .

(٨) انظر المصادر التي ذكرناها ٣٦٧ ح ١ .

ثمَّ قال : ﴿ وجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾[1] [٩٩]

بـالنصب ، على أن يكـون محمـولاً على قـولـه ﴿ نُخْرِجُ مِنْـهُ حَبّـاً مُّتَرَاكِباً ﴾ [٩٩] وإياه اختار الأئمة السبعة ، إلا ماروي عن الأعمش والأعشى عن أبي بكر[2] من أنـه رفع ﴿ وجَنَّـاتٌ ﴾ بـالحمل على قـولـه ﴿ قنـوانٌ دانيـة ﴾ ﴿ وَجنَّاتٌ ﴾[3] .

[وقوله[4]] ﴿ انْظُروا إلى ثَمَرِهِ إذا أَثْمَرَ ﴾[5] [٩٩]

و ﴿ ثُمُرِهِ ﴾ بفتح الثاء والميم ، وضمّها[6] .

فـ « ثَمَر » اسم جنس جمع[7] « ثمرة » كـ « نَخْلَة » و « نَخْل » و « تَمْرة » و

---

(١) انظر الجواهر ٥٢٠ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٢٨٣ ، وللفراء ١ / ٣٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤٠ ، والبيان ١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٩٠ .

(٢) ذكر ابن مهران في المبسـوط ١٩٩ أن القراءة برفـع ﴿ وجنـاتٌ ﴾ هي قراءة أبي بكر عن عـاصم في رواية الأعشى والبرجميّ عنه . ولم يذكر ابن مجاهد ولا الداني ولا ابن الجزري هـذه الروايـة عن أبي بكر ولا اختلاف في هذا الحرف عندهم أنـه بـالنصب . وعزيت القراءة بـالرفع أيضاً إلى علي عليـه السـلام وابن مسعـود وأبي عبـد الرحمن السلمي ويحيى بن يعمر والأعمش وابن أبي ليلى . انظر المبسـوط وإعراب القرآن ومجمع البيان والبحر وشواذ ابن خالويه ٣٩ .

(٣) ذهب هذا المذهب في تأويلها أبو عبيد وأبو حاتم ، فمن ثم أنكراها حتى قال أبو حاتم : هي محال ، لأن الجنـات لاتكون من النخل . قـال النحـاس : « والقراءة جـائزة ، وليس التـأويل على هـذا ، ولكنـه رفـع بـالابتـداء والخبر محـذوف أي ولهم جنـات .. » اهـ وانظر البحر . وقـال الطبرسي : « عطفها على قنوان لفظاً ، وإن لم يكن من جنسها ، كقول الشاعر :

متقلداً سيفاً ورمحا » اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٧٠ ، والحجـة ٤ / ٦٧ ـ ٧٣ خـك ، ومجمع البيـان ٢ / ٣٤٠ ، والبيـان ١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٩١ .

(٦) ضمّها حمزة والكسائي وفتحها الباقون . انظر السبعة ٢٦٤ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٧) اسم الجنس الجمعي يفرق بينـه وبين واحـده بـالهـاء . انظر الكتـاب ٢ / ١٨٣ ، ٢٢٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٧ و ٣ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، والمـذكر والمـؤنث للمبرد ٨٦ ، ١١١ ، وابن يعيش ٥ / ٧١ ، وشرح الكافية ٢ / ١٧٨ ـ ١٧٩ ، وشرح الشافية ٢ / ١٩٣ ـ ٢٠٠ ، وابن الشجري ١ / ٨٣ و ٢ / ٢٨٨ .

« تَمْر » و « بُرَّة » و « بُرّ » .

و« ثُمُر » جمع « ثِمار » كـ « كِتاب » و « كُتُب » و « مِثال » و « مُثُل » ،
إلا أنّ « كِتاباً » مفرد و « ثِماراً » جمع « ثَمَرة »[1] .

قوله تعالى : ﴿ وكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ ولِيَقُولُوا دَرَسْتَ ﴾[2]
[١٠٥]

قوله تعالى ﴿ وليقولوا ﴾ محمول على مضمر ، أي نصّرف الآيات ليجحدوا وليقولوا درست[3] . واللام لام العاقبة[4] ، أي لتصير عاقبة أمرهم إلى الجحود وإلى أن يقولوا هذه المقالة . وليست اللام لام « كي » .

ونظير هذه اللام اللامُ في قوله ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وحَزَناً ﴾[5] [سورة القصص : ٨] ولم يلتقطوه للحزن والعداوة وإنما التقطوه ليصير لهم

(١) فيكون « ثُمُر » جمع الجمع ، فجمعوا فِعالاً على فُعُل كما جمعوه على فعائل ، قال أبو علي : « ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيره على فُعُل وإن كان قد حكى تكسيره على فعائل ، ولا يمتنع في القياس . ألا ترى أن « فُعُل » جمع للكثير كما أن فعائل جمع له .. » اهـ . وهو كما قال فسيبويه لم يذكر إلا جمعه على فعائل ، انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، وللفراء ١ / ٣٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧١ ـ ٥٧٢ ، والحجة ٤ / ٧٤ ـ ٧٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤٥ ، والبيان ١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٤ ، والبحر ٤ / ١٩٧ .

(٣) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه ، وقدره النحاس : وليقولوا درست صرفناها ، وهو قياس قول الفراء ، انظر ماسلف من التعليق على نحو هذا ١٤١ .

(٤) أو المآل . وذكر الزجاج والنحاس وأبو علي هذا المعنى فيها ولم يصرحوا بتسميتها لام المآل أو العاقبة ، انظر ماسلف من التعليق عليها ٢٦٧ . قال النحاس : « وفي المعنى قول آخر حسن وهو أن يكون معنى نصرف الآيلت : نأتي بها آية بعد آية ليقولوا درستَ علينا فيذكرون الأول بالآخر فهذا حقيقةٌ ، والذي قال أبو إسحق مجازٌ » اهـ فالظاهر أن لام كي عنده على معناها وهي متعلقة بنصرف . وكلا القولين توجيه لقراءة ﴿ دَرَسْتَ ﴾ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠١٨ ـ ١٠١٩ .

قرّة عين ، ولكن صارت عاقبة أمرهم إلى العداوة ، فافهم هذا فكثيراً تراه في التنزيل .

٣ ومعنى « دَرَسْتَ » : قرأتَ و « دارستَ » : قارأْتَ ، ومعنى « دَرَسَتْ » : انمحت وزالت[1] .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إنَّما الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ ومايُشْعِرُكُم انَّها إذَا جاءَتْ

٦ لايُؤْمِنُون ﴾[2] [١٠٩]

من قرأ ﴿ إنَّها ﴾ بالكسر[3] وقف[4] على قوله ﴿ وما يشعركم ﴾ و﴿ ما ﴾ استفهام وفي ﴿ يشعركم ﴾ ضمير يعود إليه ، والمفعول محذوف ، والتقدير : وما

٩ يشعركم إيمانَهم . ولا يجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ نفياً على تقدير : ومايشعركم الله إيمانَهم لأن الله تبارك وتعالى قد أعلمنا أنهم لايؤمنون بقوله ﴿ وَلَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ دارستَ ﴾ وقرأ ابن عامر ﴿ دَرَسَتْ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ درسْتَ ﴾ .
انظر السبعة ٢٦٤ ، والتيسر ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦١ .
والاحتجاج لـ ﴿ دارستَ ﴾ كالاحتجاج لـ ﴿ درستَ ﴾ . أما قراءة ابن عامر ﴿ درستْ ﴾ فذهب النحاس وأبو علي إلى أن التقدير : ولئلا يقولوا درستْ ، وأجاز أبو علي أن يكون التقدير : ولكراهةأن يقولوا . قال أبو حيان : « وماأجازه أبو علي من إضمار « لا » في اللام المضمر بعدها أن مذهب لبعض الكوفيين .... كما أضمروها بعد أن المظهر في قوله ﴿ أن تضلوا ﴾ [سورة النساء : ١٧٦] ولايجيز البصريون إضمار « لا » إلا في القسم ... » اهـ ٨انظر ماسلف من التعليق على كلا التقديرين : لئلا وكراهة أن ١٦٢ . وسلف الكلام على آية سورة النساء في موضعها ٢٣٤ .

(٢) انظر الجواهر ١٩ ، ١٣٢ ، ٥٠٧ ، وشرح اللمع اللوح ٢٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، وللفراء ١ / ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٣ ـ ٥٧٤ ، والحجة ٤ / ٧٦ ـ ٨٢ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، والبيان ١ / ٣٣٤ ، والبحر ٤ / ٢,١ ـ ٢٠٣ ، والكشاف ٢ / ٤٣ ـ ٤٤ ، والكتاب ١ / ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ، والأصول ١ / ٢٧١ ، والبغداديات ٧٩ ـ ٨٠ ، والمسائل المنثورة ٨٢ ، وابن يعيش ٨ / ٧٨ ، ٨٨ ، والمغني ٦٠ ، ٣٣١ ـ ٣٣٢ ، والهمع ٢ / ١٥٤ .

(٣) وهم أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه . وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٦٥ ، والتيسير ١٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٦١ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٤٢ ـ ٦٤٣ ، والقطع ٣١٨ ـ ٣٢٠ ، والمكتفى ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ، ومنار الهدى ١٠٣ .

إِلَيْهِمُ المَلائِكَةَ وكَلَّمَهُمُ المَوْتَى وحَشَرْنَا عليهم كُلَّ شَيءٍ قُبُلاً مَّاكانُوا لِيُؤْمِنُوا إلاَّ أن يَشَـاءَ اللهُ ﴾ [١١١] فـلا يجـوز أن يكـون ﴿ مـا ﴾ نفيـاً / ، ولكن يكـون استفهاماً .

٤٩ / ٢
(٢ / ٥٥)

٣

ومن قرأ ﴿ أَنَّهـا إذا جـاءت لايؤمنـون ﴾ كان « أنَّ » بمعنى « لعـلّ »[١] أي وما يشعركم إيمانَهم لعل الآيات إذا جاءت لايؤمنون . وذلك[٢] أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وآله أن يجعل لهم الصَّفا ذهباً ويوسّع الطريق لهم[٣] ، فحكى عنهم أنهم أقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها ، فأمر الله نبيَّه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول لهم : إنما الآيات عند الله ومايشعركم لعلها إذا جاءت لايؤمنون ، لأنهم ـ أعني النبيَّ صلى الله عليه وآله ، وأَصحابَه ـ تمنّوا نزول الآيات[٤] حتى يؤمنوا ، فقال تعالى : ومايشعركم إيمانهم لعلها إذا جاءت لايؤمنون .

٦

٩

قال الخليل : العرب تقول :[٥] « ائْتِ السُّوقَ أَنَّك تشتري لنا شيئاً » ، أي لعلك ؛ وقال أبو النَّجْم العِجْلِي[٦] :

١٢

---

(١) هذا قول الخليل وسيبويه والأخفش وابن السراج ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٢) انظر تفسير الطبري ٧ / ٢٠٨ ـ ٢١٤ ، والقرطبي ٧ / ٦٢ ـ ٦٥ ، وابن كثير ٣ /٣٠٩ ـ ٣١٠ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٦٤ ـ ٤٦٥ ، وأسباب النزول ٦٧ ، ولباب النقول ١٠٣ .

(٣) قوله « ويوسع الطريق لهم » لم أجده . وروي مكانه في مجمع البيان ومجمع التفاسير : وابعث لنا بعض موتانا نسأله عنك أحق ماتقول أم باطل وأرنا الملائكة يشهدون لك . وقوله « الطريق » يريد طريق مكة كما في هامش « ب » .

(٤) في الأصل : الآية .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٤٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، والحجة ٤ / ٧٨ ، ٨٠ خك ، والمسائل المنثورة ٨٢ ، واللامات للزجاجي ١٣٧ ، والقطع ٣١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤٨ ، وابن يعيش ٨ / ٧٨ ، والقرطبي ٧ / ٦٤ ، والمغني ٦٠ ، ٣٣١ .

(٦) البيتان على هذه الرواية له في تفسير الطبري ٧ / ٢١٣ ، والقرطبي ٧ / ٦٤ ، وهما بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٨٦ ، والحجة ٤ / ٧٩ خك ، والبصريات ٤٩ ، واللامات للزجاجي ١٣٧ . وروي « كما تغدي » فلا شاهد فيه على هذا . وهما على هذه الرواية له في الكتاب ١ / ٤٦٠ ، والمعاني الكبير ٣٦٣ ، والإنصاف ٥٩١ ، والخزانة ٣ / ٥٩١ و ٤ / ٢٨٧ عرضاً في الموضعين . وهما بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٢٧ ، والبغداديات ٩٣ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ١١٩ عرضاً . استشهدوا به على أن كاف التشبيه إذا وصلت بـ « ما » هيأتها لوقوع الفعل بعدها .

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ٱدْنُ من لِقَائِهِ
أَنَّا نُغَذِّي اللَّحْمَ[1] مِنْ شِوَائِهِ

أي لعلّنا .

٣ وقال قوم : ﴿ أنَّها ﴾ من قوله ﴿ أنها إذا جاءت ﴾ على بابها ، وليس بمعنى « لعل » ، و « لا » زيادة[2] ، والمعنى : ومايشعركم إيمانهم لأنها إذا جاءت

٦ يؤمنون ، و « لا » زيادة[3] .

ويجوز أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : قل إنما الآيات عند

---

(١) كذا وقع في النسخ ، وهو خطأ صوابه « نُغَدّي القَوْمَ » ويروى « كما تغدي الناسَ » . وشيبان ابنه يقول له : اركب في طلب الظليم وادن منه لتصيده لعلنا نطعم القوم من شوائه .

(٢) وهو قول الكسائي ، وأجازه الفراء وأبو علي وغيرهما ، وردّه الزجاج بأن ماكان لغواً في تأويل لايكون غير لغو في آخر ، وردّه النحاس أيضاً بأن « لا » إنما تزاد فيما لايشكل . انظر زيادة « لا » في الكتاب ١ / ١٩٥ ، ٤٨١ و٢ / ٣٠٦ ، والمقتضب ١ / ٤٧ ، والحجة ١ / ١٢٢ ـ ١٢٦ ، وحروف المعاني ٣١ . والخصائص ٢ / ٢٨٣ ، ورصف المباني ٢٧٠ ـ ٢٧٤ ، والجنى الداني ٣٠٠ ـ ٣٠٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٥ ، والصاحبي ٢٥٨ ـ ٢٦٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٦ ـ ١٣٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، والمغني ٣٢٧ ـ ٣٣٤ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ١٣١ ـ ١٤٠ الباب ٥ لـ « ماجاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض ذا اتفاق » .

(٣) كذا وقع ، وفيه تخليط . وذلك أن من قال بزيادة « لا » فالمعنى عنده : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، وهو ماوقع في الجواهر ، وانظر المصادر السالفة . ويكون « أن » ومابعدها في تأويل مصدر منتصب على أنه المفعول الثاني لـ « يشعر » . وأما قول المؤلف هنا « والمعنى وما يشعركم إيمانهم ... و « لا » زيادة فلا أعرف كيف وقع هكذا . فعلى ماقدره يكون المفعول محذوفاً وعليه فـ « لا » زائدة ، ويكون المصدر المؤول مجروراً بلام مقدرة وعليه فـ « لا » غير زائدا ؟ ! ! .
وقد عزا أبو حيان إلى أبي علي أنه ذهب في أحد أقواله إلى أن « لا » غير زائدة وأن «أنّها .. » علة مع حذف لامها والتقدير : قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لايؤمنون ، قال أبو حيان : « ويكون ﴿ وما يشعركم ﴾ اعتراضاً بين المعلول وعلته » . ولم أصب كلام أبي علي .

الله ولاينزلها لأنها إذا جاءت لايؤمنون .[١]

قوله تعالى : ﴿ ولِتَصْغَىٰ إلَيْهِ أَفْئِدَةُ ٱلَّذِينَ لايُؤمِنُونَ بالآخِرَةِ ﴾[٢] [١١٣]

٣

هذه اللام معطوفة على قوله ﴿ زُخْرُفَ القَوْلِ غُرُوراً ﴾ [١١٢] أي ليغرّوهم[٣] ولتصغى إليه[٤] ، فحمل هذا على المعنى . فعلى هذا لايجوز الوقف[٥] على قوله ﴿ غروراً ﴾ ولا على قوله ﴿ وما يَفْتَرُونَ ﴾ [١١٢] .

٦

(١) وكذا قال في الجواهر . وهذا الوجه قريب من قول أبي علي الذي ذكرته عن البحر . وذكر في الجواهر قولاً آخر وهو أن يكون التقدير : ومايشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون أو يؤمنون ، فحذف ، وهو أحد قولي ابن الأنباري في تأويل الفتح .

وقال أبو حيان عقب حكايته أقوال العلماء في توجيه الآية : « ولايحتاج الكلام إلى زيادة « لا » ولا إلى هذا الإضمار ولا لأن يكون « أنّ » بمعنى « لعل » وهذا كُلُّه خروج عن الظاهر .. » ا هـ . والظاهر هو ماقاله الإمام الزمخشري ، قال : « ومايشعركم : ومايدريكم ، أنها : أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لايؤمنون بها ، يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لايؤمنون بها وأنتم لاتدرون بذلك . وذلك أن المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية ويتمنون مجيئها ، فقال عزّ وجل : ومايدريكم أنهم لايؤمنون على معنى أنكم لاتدرون ماسبق علمي به من أنهم لايؤمنون به .. » ا هـ . وسلخ أبو حيان كلام الزمخشري ولم يصرح بالنقل عنه ! ! .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١١٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٥١ ، والبيان ١ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ، والبحر ٤ / ٢٠٨ ، والعسكريات ٦٠ ، والمغني ٥٣٤ .

(٣) في الأصل : ليغروه ، والصواب من ي و ب . والضمير « هم » يعود إلى « شياطين الإنس والجن » في قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلنا لكل نبي عدوًّا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك مافعلوه فذرهم ومايفترون . ولتصغى إليه .. ﴾ .

(٤) هذا قول أبي علي في التذكرة فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، وابن جني في المحتسب ١ / ٢٢٧ ومن وافقهما . وذهب الفراء ومن وافقه إلى أن اللام متعلقة بعامل مضمر والتقدير : ولتصغى إليه فعلنا ذلك ، وقيل التقدير : فعلنا ذلك لتصغى . ونقل أبو حيان عن الزجاج أن التقدير : ولتصغى إليه فعلوا ذلك ، فهي لام صيرورة ؛ وقياس مذهبه أن يكون عطفاً على مضمر ، انظر ماسلف ١٤١ .

(٥) انظر منار الهدى ١٠٣ .

وقيل : اللام لام القسم[١] ، والتقدير : ولَتَصْغَيَنّ إليه أفئدة الذين ، فلمّا كسرتِ اللام زالت النون ، فصار ﴿ لتصغى ﴾ . فعلى هذا المذهب جاز الوقف على قوله ﴿ فَذَرْهُم ومايَفْتَرُون ﴾[٢] .

قوله تعالى ﴿ إنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾[٣] [١١٧]

﴿ مَن ﴾ هذه نصب بفعل مضمر[٤] دلّ عليه قوله ﴿ أعلم ﴾ . ولايجوز أن يكون نصباً بـ ﴿ أعلم ﴾ هذه لأن « أَعْلَم » لايتعدى[٥] . ولايكون جرّاً بإضافة ﴿ أعلم ﴾ لأنه يصير الله عز وجل بعض الضالّين تعالى الله عن ذلك [وتقدس][٦] فوجب أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، أي يعلم من يضلّ عن سبيله فأضمر « يعلم » لدلالة « أَعْلَمُ » عليه ؛ ومثلُه قولُه[٧] :

---

(١) هذا قول أبي حاتم والأخفش وأبي علي في العسكريات ورجع عنه في البصريات والتذكرة ، وأباه الجمهور ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٢٥٢ .

(٢) انظر القطع ٣٢٠ ، والمكتفى ٢٥٩ ، ومنار الهدى ١٠٣ . وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني وصاحب منار الهدى ، ونص صاحب منار الهدى أن ذلك على أن اللام متعلقة بمحذوف ، والظاهر أنه قول النحاس والداني .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٧ ، والحجة ١ / ١٩ ـ ٢٠ ، ١١٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٥٥ ، والبيان ١ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧ ، والبحر ٤ / ٢١٠ ، والعسكريات ١٠٤ ، والبصريات ١٦٤ ـ ١٦٥ ، والحلبيات ١٨١ ، والمحتسب ١ / ٢٢٩ .

(٤) هذا قول أبي علي وأبي الفتح ومن وافقهما . وذهب الفراء والزجاج والنحاس إلى أن « من » في موضع الرفع على الابتداء ، وأجازه أبو الفتح .

(٥) أي لاينصب مفعولاً ، لأن « أفعل » التفضيل لايعمل عمل الفعل لأن مشابهته للفعل ولاسم الفاعل ضعيفة وليس له فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه . انظر شرح الكافية ٢ / ٢١٩ ، ٢٠٦ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٥ ـ ١٠٧ ، والهمع ٥ / ١٠٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٠٦ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) بعده في ي و ب « **وهو عباس بن مرداس** » . وأغلب الظن أنها ليست من المؤلف . والبيت من كلمة له في الأصمعيات ق ٧٠ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧ ، والأغاني ١٤ / ٣٠٠ ، ٣١٥ ، والأشباه والنظائر للخالديين ١ / ١٥٣ ـ ١٥٤ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ق ١٥١ ص ٤٤٠ ـ ٤٤٢ ،=

... ... وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسا[1]

ينتصب « القوانس » بمضمر يدل عليه « أَضْرَبَ » أي نضرب القوانِسَ .

٣ وهكذا القول في قوله ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِهِ ﴾[2] [١٢٤] ينتصب « حيث » بفعل مضمر لأن « حيث » ههنا اسم محض ، والتقدير : الله يعلم مكان رسالاته ، فأضمر « يعلم » لدلالة « أَعْلَم » عليه .

٦ قوله تعالى : ﴿ ومَن يُرِدْ أن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً ﴾[3] [١٢٥]

و ﴿ ضَيْقاً ﴾ مشدد ومخفّف[4] / ، مثل « ميّت » و « مَيْت » و « سيّد » ١ / ٥٠

٩ و « سَيْد » . ويجوز أن يكون ﴿ ضَيْقاً ﴾ مصدراً أي ذا ضَيْق[5] . (١ / ٥٦)

=والحماسة البصرية ق ١١٨ جـ ١ / ٥٤ ـ ٥٥ ، والخزانة ٣ / ٥١٧ ـ ٥٢١ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٢ ـ ٢٩٥ . وهو له في النوادر ٥٩ ، وبلا نسبة في الحجة ١ / ١٩ ، ١١٨ و ٣ / ٣٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦١ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، والمغني ٨٠٤ . وسيأتي منسوباً إليه ١٠٣٤ .

(١) صدره مع بيت قبله :

فلم أر مثل الحيّ حيّاً مصبَّحاً ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أَكَرَّ وأَحْمَى للحقيقةِ منهم ... وأضرب ....

والقوانس : جمع قونس ، وهو أعلى بيضة الرأس وقيل مقدّمها .

(٢) هذه قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرآ ﴿ رسالتَه ﴾ على الإفراد . انظر السبعة ٢٤٦ ، والتيسير ١٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ . وانظر الكلام عليها في الحجة ١ / ١٩ و ٣ / ٣٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦١ ، والبيان ١ / ٣٣٧ ، والبحر ٤ / ٢١٦ ، والمغني ١٧٦ ـ ١٧٧ ، ٦٨٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٩ ، والحجة ٤ / ١٠١ ـ ١٠٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦٢ ، والبيان ١ / ٣٣٨ ، والبحر ٤ / ٢١٧ ـ ٢١٨ ، والكامل ٣٨٣ ، ١٣٥١ .

(٤) قرأ بالتخفيف ابن كثير وحده وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٢٦٨ ، والتيسير ١٠٦ ـ ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

(٥) كونه بالفتح مخففاً من المشدد هو قول النحاس وأبي علي وغيرهما ، وأجاز القولين أبو حيان .

و﴿ حَرِجاً ﴾ بكسر الراء وفتحها[1] . فالكسر مثل « حَذِر » و« جَزِع » يكون اسم الفاعل[2] ، و« حَرَج » مصدر مثل « حَذَر » و« هَلَع » .

[وقوله[3]] ﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [١٢٥] ٣

أصله « يتصعّد » فأدغمت التاء في الصاد .

ومن قال ﴿ يَصَّاعَدُ ﴾ فأصله « يتصاعد » فأدغم أيضاً .

ومن قال ﴿ يَصْعَدُ ﴾ فهو من صَعِدَ يَصْعَدُ[4] . ٦

قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَاشَاءَ اللَّهُ ﴾[5] [١٢٨]

« المَثْوَى » يحتمل أن يكون ههنا مصدراً بمعنى « الثواء » وهي الإقامة . ٩ ويحتمل أن يكون مكاناً ، أي مكان الإقامة .

فإذا كان مصدراً كان عاملاً في قوله : ﴿ خالدين فيها ﴾ ، ويكون المصدر

---

(١) قرأ بكسر الراء نافع وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالفتح .

(٢) حَرِجٌ اسم فاعل من حَرِجَ ، دلّ على معنى ثابت في الموصوف ، وهو مايسمّى بالصفة المشبهة باسم الفاعل . وقياس نعت ما ماضيه على فَعِلَ في الأدواء الباطنة ومايناسبها من العيوب الباطنة ونحو ذلك من الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء = أن يكون على فَعِلٍ ، عن شرح الشافية . والصفة المشبهة باسم الفاعل هي اسم فاعل يدل على معنى ثابت ، وأبنية مبالغة اسم الفاعل هي أسماء فاعل أريد بها المبالغة . فمن ههنا عبّر المؤلف وغيره بـ « اسم الفاعل » عن الصفة المشبهة به . انظر الكتاب ١ / ٥٦ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ ، وابن يعيش ٦ / ٨٢ ـ ٨٣ ، وشرح الشافية ١ / ١٤٣ ـ ١٤٤ ، والهمع ٦ / ٥٧ .

(٣) زيادة مني .

(٤) قرأ ﴿ يَصْعَد ﴾ ابن كثير وحده ، وقرأ ﴿ يصّاعد ﴾ أبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يصعّد ﴾ ، انظر السبعة ٢٦٨ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢٦٢/٢ .

(٥) انظر الجواهر ٧٩١ ـ ٧٩٣ ، ٨٤٧ ، وشرح اللمع اللوح ٦٦ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦٥ ، والبيان ١ / ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، والبحر ٤ / ٢٢٠ .

مضافاً إلى الفاعل ، أي النـار ذات إقـامتكم في حـال الخلود ، أي مقـدّراً[1] الخلودُ فيكم .

٣ وأما إذا جعلت « المثوى » المكان كان العامل في الحال معنى الإضافـة ، مثل قولـه ﴿ أَنَّ دَابِرَ هؤُلاء مَقْطُـوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[2] [سورة الحجر : ٦٦] فـ ﴿ مصبحين ﴾ حال من ﴿ هؤلاء ﴾ [ومثله : ﴿ وَنَزَعْنَـا مـا في صُدُورِهِم مِّن غِلٍّ إخْوانـاً ﴾[3]
٦ [سورة الحجر : ٤٧] فـ ﴿ إخواناً ﴾ حال من الهـاء والميم المضـاف إليـه « الصّـدور » ؛ ولارابع لها في القرآن][4] والعامل في الحال معنى الإضـافـة[5] ، إذ معنـاه الممازجـة

---

(١) فهي حال مقدرة لأنهم لـمّا يخلدوا فيها وإنما الخلود مقدر فيهم .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٧١ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ .

(٤) زيادة من ي و ب . وكان في ي : والدافع لها ، وهو تحريف . وقوله « ولارابع لها في القرآن » يريد أنه لم يأت في التنزيل حال عمل فيها معنى الإضافة إلا هذه الثلاثـة . وهـذا كلام غير دقيق ، فقد جاءت الحال من المضاف إليه في مواضع أُخر ، انظر التعليق التالي .

(٥) لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل ، فمعنى الفعل حـاصل فيهـا ، وهو قول أبي علي في التذكرة فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر . وضعّفه الرضي بأن معنى الفعل قد انطمس في مثله .

وقد اختلفوا في مجيء الحـال من المضـاف إليـه ، فمنهم من لم يجزه ، ومنهم من أجـازه مطلقـاً ، ومنهم من أجازه إن كان عاملاً في المضاف إليه ، كقولـه تعـالى : ﴿ إليـه مرجعكم جميعـاً ﴾ [سورة يونس : ٤] ، أو كان المضاف بعض المضـاف إليـه ، كقولـه تعـالى : ﴿ أيحب أحـدكم أن يـأكل لحم أخيـه ميتـاً ﴾ [سورة الحجرات : ١٢] أو كبعضـه ، كقولـه تعـالى : ﴿ بل ملـة إبراهيم حنيفـاً ﴾ [سورة النحل : ١٢٣]

وقد جاءت من المضاف إليه في نحو قول الجعدي :

كأن حـواميـه مـدبراً خُضِبْنَ وإن كان لم يخضبِ

وقول زيد الفوارس :

عـوذ وبهثـة حـاشـدون عليهم حلق الحديـد مضـاعفـاً يتلهب

وغيره . انظر في ذلك ابن الشجري ١ / ١٧ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ـ ١٥٨ ، ١٦٧ و ٢ / ٣٢٧ ـ ٣٣٠ ، وشرح الكافيـة ١ / ١٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢٥٠ ، والتسهيـل ١١٠ ، والهمع ٤ / ٢٣ ، وشـذور الـذهب ٣٢١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٢٤ ـ ٣٢٦ ، وحاشيـة الصبـان على الأشموني ٢ / ١٧٩ ، وحـاشيـة الخضري على ابن عقيل ١ / ٢١٦ ـ ٢١٧ ، والخزانة ١ / ٥٠٩ ـ ٥١٢ ، ٥١٥ و ٣ / ١٥٦ .

والمضامّة . ولا يكون « المثوى » العامل ، لأن المكان لا يعمل في شيء .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَنْشَأَكُم مِّنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴾[1] [١٣٣]

قيل : إنّ « مِنْ » بمعنى البدل[2] ، أي كما أنشأكم - أي خلقكم - بدلَهم[3] ، ومثلُه قوله ﴿ أَرَضِيتُم بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[4] [سورة التوبة : ٣٨] أي بدل الآخرة ، وأنشد أبو عليّ[5] :

٣

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٨٢ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦٨ ، والبيان ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، والبحر ٤ / ٢٢٥ ، وتفسير الطبري ٨ / ٢٩ ، والقرطبي ٧ / ٨٨ ، وابن كثير ٣ / ٣٣٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٢) انظر « مِنْ » التي للبدل في الجنى الداني ٣١٠ ، والمغني ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٢١٢ .

(٣) هذا قول الطبري ومن وافقه ، قال الطبري : « .... لم يرد بإخبارهم هذا الخبر أنهم أنشئوا من أصلاب قوم آخرين ولكن معنى ذلك ماذكرنا من أنهم أنشئوا مكان خلق خلف قوم آخرين قد هلكوا قبلهم » ا هـ . وقال الطبرسي : « من » في قوله ﴿ ويستخلف من بعدكم مايشاء كما أنشأكم ... ﴾ للبدل ... و« من » في قوله ﴿ من ذرية قوم آخرين ﴾ لابتداء الغاية ... » ا هـ وأن تكون لابتداء الغاية هو ظاهر قول ابن كثير وغيره .

(٤) انظر البحر ٥ / ٤١ - ٤٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٧ و ٢ / ٦٧ ، والمغني ٦٧ ، ٤٢٢ - ٤٢٣ . وذهب ابنُ الشجري إلى أن « من » متعلق بحال تقديره : بدلاً .

(٥) للراعي . وهو من كلمة له عدتها ٨٩ بيتاً مذكورة في منتهى الطلب ، نص على ذلك البغدادي في شرح أبيات المغني ٥ / ٣٢٥ - ٣٢٧ ، وصلة البيت :

٧٢ إن الذين أمرتهم أن يعدلوا ... لم يفعلوا مما أمرت فتيلا

أخذوا المخاض .... البيت

٧٣ أخذوا العريف فقطعوا حيزومه ... بالأصبحية قائماً مغلولا

والبيت ساقط مما أثبته محقق الديوان عن منتهى الطلب ؟ وهي القصيدة رقم ٥٨ وعدة أبياتها فيما نقله محقق الديوان عن منتهى الطلب ٨٨ بيتاً ، فجعل المحقق « أخذوا المخاض ... البيت » في آخر القصيدة برقم ٩٢ ص ٢٤٢ لأنه لم يتبين صلته داخل القصيدة . وهو يلي البيت ٧٢ في الديوان ، فالصواب أن يكون رقمه ٧٣ ويعدل الترقيم بعد ذلك . وانظر شرح شواهد المغني ٢٥١ ، والخزانة=

أَخَـذُوا الْمَخَـاضَ مِنَ الفَصِيـلِ غُلُبَّـةً قَسْراً ويُكْتَبُ لِـــــلأَمِيرِ أَفِيـــــلا

أي بدل الفصيل .

٣ قوله تعالى : ﴿ وكَذَلِكَ زَيَّنَ ﴾[1] [١٣٧]

بفتح الزاي والياء ، قراءةُ العامة[2] .

وفاعلُه ﴿ شُرَكَاؤُهُم ﴾[3] [١٣٧] و ﴿ قَتْلَ أَوْلادِهِم ﴾ [١٣٧] مفعول

٦ وهو مصدر مضاف إلى المفعول .

وقرأ ابن عـامر ﴿ زُيِّنَ ﴾ بضم الـزاء وكسر اليـاء ، و ﴿ قَتْـلُ ﴾ رفـع بـ ﴿ زُيِّن ﴾ ، ﴿ أَولادَهم شُرَكائِهم ﴾ بإضافـة « القتل » إلى « شركائهم » ونصب

٩ « الأولاد » على تقدير : قتلُ شركائِهم أولادَهم ، وفصَلَ بين المضاف والمضاف إليـه

=١ / ٥٠٢ ـ ٥٠٤ . وهـو البيت الرابـع والسبعـون في روايـة القرشي في جمهرة أشعـار العرب ٢ / ٩٢٨ . وهو له في ابن الشجري ٢ / ٦١ .

وهـو بـلا نسبـة في تكملة الإيضـاح ٢١٢ ، وابن يعيش ٦ / ٤٤ ، والبيـان ١ / ٣٤١ ، والمغني ٤٢٢ .

وروي « المخاض من العشار » و « الكرام من العشـار » و « من » فيهما بيـانيـة . وأكثر روايتـه « غلبّة ظلماً » .

والمخـاض : النوق الحوامل واحـدهـا خَلِفَـة ، والفصيل ابنهـا لأنـه فصل عنهـا ، وغلبّـة مصـدر كالغلبة ، والأفيل : الفصيل ، عن الخزانة .

(١) انظر الجـواهر ١٧٨ ، ٦٨١ ، وشرح اللمـع اللـوح ١٠ / ٢ و ٨٩ / ١ و ١٠٦ / ٢ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٢٨٧ ، وللفراء ١ / ٣٥٧ ـ ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٢ ـ ٥٨٣ ، والحجـة ٤ / ١٠٩ ـ ١١٣ خـك ، ومجمـع البيـان ٢ / ٣٧٠ ـ ٣٧١ ، والبيـان ١ / ٣٤٢ ، والبحر ٤ / ٢٢٨ ـ ٢٣٠ ، والأصول ٣ / ٤٧٣ ، والخصائص ٢ / ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣ / ٢٣ .

(٢) انظر السبعة ٢٧٠ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٣ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾ .

بالمفعول[١] ، كقوله[٢] :

فَـــزَجَجْتُهَـــا بِمِـــزَجَّـــةٍ زَجَّ القَلُـــوصَ أبي مَـــزَادَهْ

أي زجَّ أبي مزادة القلوص . ٣

---

(١) قد أجاز البصريون والكوفيون في ضرورة الشعر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كما أجازوا غير المبرد الفصل بينهما بالمعطوف على المضاف وخرجه المبرد على حذف المضاف إليه من الأول ووافقه الرضي . أما الفصل بينهما بالمفعول فأجازه في الضرورة الأخفش وأبو علي وأبو الفتح ومن وافقهم من البصريين ونصّوا على قبحه ، ولم يجزه سيبويه والمبرد والسيرافي والنحاس وغيرهم من البصريين . وعزا صاحب الإنصاف وتابعه صاحب الهمع إلى الكوفيين إجازة ذلك في الضرورة ، وهو قول غير محرّر ، والظاهر أنه قول جماعة منهم ثعلب ، وقد صرّح الفراء أنه لا يجوز . انظر الكتاب ١ / ٩٠ - ٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٩ - ٨٢ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٧ - ٥٩٨ ، وسر الصناعة ٢٩٦ - ٢٩٨ ، والإنصاف ٤٢٧ - ٤٣٦ المسألة ٦٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والهمع ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٧ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .

(٢) البيت في شرح اللمع اللوح ١٠ / ٢ و١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٧ و ٢ / ٨١ ، ومجالس ثعلب ١٢٥ ، والحجة ٤ / ١١٢ خـك ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠ ، والخصائص ٢ / ٤٠٦ ، وحجة القراءات ٢٧٣ ، والإفصاح ١١٦ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧١ ، والإنصاف ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٤٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٩ ، ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٦٨ ، والبحر ٤ / ٢٢٩ ، والخزانة ٢ / ٢٥١ - ٢٥٥ . وهو مما زاده الأخفش في الكتاب ١ / ٨٨ وشرحه الأعلم ، وانظر الخزانة ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٢١ . ويروى « فزججتها متمكناً زجّ ..... » .

وذهب الفراء إلى أن هذه الرواية باطلة ، وأن الرواية : « زجَّ القلوصِ أبو مزاده » وذهب السيرافي وغيره إلى أن البيت لايثبته أهل الرواية . والبيت لم يعزه أحد ، وقال ابن خلف في شرح أبيات سيبويه : « هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين وقيل لبعض المؤنثين ممن لايحتج بشعره » اهـ عن الخزانة .

والمزجة مايزجّ به ، والزّج : الطعن بالزجّ وهو الحديدة التي في أسفل الرمح ، والقلوص : الناقة الشابة ، عن الخزانة .

قوله تعالى : ﴿ وقَالُوا مافي بُطُونِ هَـٰذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا ومُحَرَّمٌ على أَزْوَاجِنَا ﴾[1] [١٣٩]

٣ ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، وقوله ﴿ في بُطُونِ هَـٰذِهِ الأَنْعَامِ ﴾ صلة لها ، وقوله ﴿ خالصة ﴾ خبر لـ ﴿ ما ﴾ ، وأنّث ﴿ خالصة ﴾ حملاً على المعنى ، لأنَّ ما في بطون هذه الأنعام يراد به الأجنّة[2] . ثم قال ﴿ ومحرّم على ٦ أزواجنا ﴾ فذكّر ردّاً إلى لفظ « ما » .

وقال قوم : هذا ليس بالسَّهْلِ ، لأنّ العَوْد إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى لايحسن[3] . فالهاء على قولهم خالصة للمبالغة[4] ، كالهاء في « عَلاّمة » و « نَسَّابة » ٩ وماأشبه ذلك .

وهذا الذي ذكروه جاء عكسُه في قوله ﴿ ومَن يُؤْمِن بِاللهِ ويَعْمَلْ صَالِحاً

---

(١) انظر الجواهر ٢٩٩ ، ٣٧١ ، وشرح اللمع للمؤلف اللوح ٧١ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللفراء ١ / ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ، والبيان ١ / ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، والبحر ٤ / ٢٣٢ ، والمحتسب ١ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣ وحجة القراءات ٢٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٩٠ .

(٢) هذا قول الفراء والنحاس ومن وافقهما . ووهم النحاس فظن أن قول الفراء « أنث لتأنيث الأنعام لأن ما في بطونها مثلها » غير مااختاره أن « التأنيث على معنى ما » . وهما واحد .

(٣) ذكر ابن يعيش ٤ / ١٤ أن بعض الكوفيين ذهب إلى أن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى غير جائز . وقد نصَّ ابن جني أن القياس الأكثر أن يحمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى ، وقال « واعلم ان العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ » الخصائص ٢ / ٤٢٠ . ولم يحكم بأنه « لايحسن » لكنه حكم بقلته . والظاهر أن المؤلف تأول كلامه على أن ذلك « لايحسن » فتعقبه في الجواهر وذكر أن ذلك حسن قد جاء في القرآن . وماقاله وإن كان أحسن ماقيل في تأويل الآية ليس يرد على ابن جني الذي حكم بقلته ، وهو كما قال ، فلم يذكروا مما جاء منه في القرآن غير هذه الآية والآية ١١ من سورة الطلاق الآتي ذكرها في الصفحة التالية ، وانظر حجة القراءات .

(٤) ممن ذهب إلى أن الهاء للمبالغة الأخفش والكسائي وابن جني وغيرهم . لكن ليس بحتم لازم أن يكون مذهب من قال به أن العود إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى لايحسن .

يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فيها أبداً قد أَحْسَنَ الله لَهُ رِزْقاً ﴾[1] [سورة الطلاق : ١١] ، فقال ﴿ ومن يؤمن بالله ﴾ فوحدّ ضمير « مَنْ » ثم قال ﴿ خَالِدِينَ فيها ﴾ / فجمَع ، ثم قال ﴿ قد أحسن الله له رزقاً ﴾ فعاد إلى اللفظ بعد الجمع .

٥٠ / ٢ (٥٦ / ٢)

قال : ﴿ وإن يَكُنْ مَّيْتَةً ﴾[2] [١٣٩]

أي وإن يكن مافي بطون هذه الأنعام ميتةً . ففي ﴿ يكن ﴾ ضمير يعود إلى « ما » فيمن قرأ بالياء ونصب « الميتة »[3] .

فأما من قرأ ﴿ وإن تكن ميتةٌ ﴾ بالتاء ورفع « الميتة » فالمعنى : وإن تحدث ميتة . ويكون ﴿ تكن ﴾ تامة لاتحتاج إلى الخبر .

ومن نصب ﴿ ميتةً ﴾ وقرأ بالتاء أي : وإن تكن الأجنّةُ ميتةً .

ومن قرأ ﴿ وإن يكن ميتةٌ ﴾ بالياء ورفع[4] « الميتة » فلأنّ تأنيث « الميتة » ليس بحقيقي .

قوله تعالى : ﴿ وهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ ﴾[5] [١٤١]

---

(١) انظر الجواهر ٣٧٠ ـ ٣٧١ ، ٧٣٨ ، والبحر ٨ / ٢٨٧ ، وحجة القراءات ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللفراء ١ / ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٥ ، والحجة ٤ / ١١٣ ـ ١١٤ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ، والبيان ١ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥ ، والبحر ٤ / ٢٣٣ .

(٣) قرأ بالياء ونصب الميتة أبو عمرو والكسائي وحمزة ونافع وحفص عن عاصم ، وقرأ بالتاء ورفع الميتة ابن عامر ، وقرأ بالتاء ونصب الميتة أبو بكر عن عاصم ، وقرأ بالياء ورفع الميتة ابن كثير . انظر السبعة ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

(٤) في الأصل : والرفع للميتة .

(٥) تمام الآية : ﴿ ... معروشات وغير معروشات والنخلَ والزرعَ مختلفاً أكله والزيتون والرمّان متشابهاً وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولاتسرفوا إنه لايحب المسرفين [١٤١] ومن الأنعام حمولة وفرشاً كلوا مما رزقكم الله ولاتتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين [١٤٢]=

تمامُه[1] عند قوله ﴿ وَصَّاكُمُ اللهُ بِهَذَا ﴾ [١٤٤] لأنّ قوله ﴿ والنَّخْلَ والـزَّرْعَ ﴾ [١٤١] إلى قـولـه ﴿ وغَيْرَ مُتَشَـابِـهٍ ﴾ [١٤١] منتصب بـ ﴿ أنشأ ﴾ وقـولـه ﴿ كُلُـوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ [١٤١] إلى قـولـه ﴿ إنَّـهُ لايُحِبُّ المُسْرِفِينَ ﴾ [١٤١] اعتراضٌ ، ثم قـال ﴿ وَمِنَ الأنْعَامِ حَمُـولَةً وفَرْشاً ﴾ [١٤٢] ثم فَسَّر[2] « الحمولة » و « الفرش » بقوله ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [١٤٣] إلى قـولـه ﴿ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ [١٤٤] أخيراً ، ثم قـال ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وصَّاكُم الله بِهَذَا ﴾ [١٤٤] والمعنى : بل أكنتم شهدا إذ وصّاكم الله بهذا[3] .

قوله تعالى : ﴿ إلاّ أَنْ تكون مَيْتَةٌ ﴾[4] [١٤٥]

بـالتـاء ونصب « الميتـة » ، واليـاء ونصب « الميتـة » ، والتـاء ورفـع

=ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أمّا اشتملت عليه أرحام الأنثيين نبئوني بعلم إن كنتم صادقين [١٤٣] ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أمّا اشتملت عليه أرحام الأنثيين أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله بهذا فمن أظلم ... ﴾ .
انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللفراء ١ / ٣٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٥ ـ ٥٨٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٤ ـ ٣٧٦ ، والبيان ١ / ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، والبحر ٤ / ٢٣٤ ـ ٢٣٩ .

(١) انظر إيضـاح الـوقف ٦٤٤ ، والقطـع ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، والمكتفى ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، ومنـار الهـدى ١٠٤ ـ ١٠٥ . والوقف على ﴿ بهذا ﴾ تام عند أبي حاتم وحسن عند النحاس والظاهر أنه قول ابن الأنباري وكاف عند الداني .

(٢) يريد أن ﴿ ثمانية أزواج ﴾ بدل من ﴿ حمولة ﴾ وهو قول الأخفش والزجاج وأحد قولي الفراء . وأجـاز الفراء أن ينتصب بفعل مضمر وهو قول الكسـائي ، وعليـه يجوز الوقف على قـولـه ﴿ وفرشاً ﴾ ، وقيل غير ذلك . وكتب في الأصل تحت ﴿ ثمانيـة ﴾ : « نصب بدل من حمولة » . وانظر ماسلف من التعليق على استعمال التفسير في البدل ٦٨ .

(٣) فـ « أم » هي المنقطعة وهي بمعنى بل والهمزة ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٥٤ .

(٤) انظر الجواهر ٩٥٠ ، ومعـاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٠ ـ ٣٦٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٨ ، والحجـة ٤ / ١١٩ ـ ١٢١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٨ ، والبيان ١ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، والبحر ٤ / ٢٤١ .

« الميتة »[١] على معنى : إلا أن تحدث ميتة .

و « أنْ » مع مابعده في موضع النصب على الاستثناء . ويكون ﴿ أو دَماً مَّسْفُوحاً ﴾ [١٤٥] عطفاً عليه ، أي إلاّ وجودَ ميتة أو دماً مسفوحاً . ٣

ونصب « الميتة » مع الياء والتاء قد تقدّم[٢] في قوله ﴿ وإن تكن ميتة ﴾ [١٣٩] .

٦ وقوله ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾[٣] [١٤٥]

اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه لأن قوله ﴿ أَو فِسْقاً ﴾ [١٤٥] عطف على قوله ﴿ أو لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾[٤] [١٤٥] .

٩ قوله تعالى : ﴿ وعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ ومِنَ البَقَرِ والغَنَم حَرَّمْنا ﴾[٥] [١٤٦]

يجوز أن تعلّق ﴿ ومن البقر والغنم ﴾ بما بعده ، والتقدير : وحرّمنا من

---

(١) قرأ بالتاء ونصب الميتة ابن كثير وحمزة ، وقرأ بالتاء ورفع الميتة ابن عامر وقرأ الباقون بالياء ونصب الميتة . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٦ .

(٢) انظر ص ٤٣٥ . وفي « يكون » على القراءتين ضمير يعود إلى ماقبله ، وقبله ﴿ قل لا أجد في ما أوحي إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ... ﴾ فعلى الياء يكون التقدير : إلا أن يكون المأكول ، وعلى التاء يكون التقدير : إلا أن تكون المأكولة ، عن النحاس ، أو نحو ذلك . وعلى غير قراءة ابن عامر عطف ﴿ أو دماً ﴾ على ﴿ ميتة ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٦٤٦ ، ٨٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٨ ، والبيان ١ / ٣٤٧ ، والبحر ٤ / ٢٤٣ .

(٤) سياق الآية : ﴿ ...أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٦٣ ـ ٦٤ ، ٧٢١ ـ ٧٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٠ ، وللفراء ١ / ٣٦٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ٣٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

البقر والغنم عليهم شحومَها ، فتقف[1] حينئذٍ على قوله ﴿ ظفر ﴾ .

وإن حملت ﴿ ومن البقر والغنم ﴾ على قوله ﴿ كل ذي ظفر ﴾ لأن المعنى : من كل ذي ظفر ومن البقر والغنم = وقفت[2] على ﴿ والغنم ﴾[3] ، والأولُ الوجهُ[4] .

٣

﴿ أَوِ ٱلْحَوَايَا ﴾[5] [١٤٦]

جمع « حاوية »[6] ، وهو في موضع النصب بالعطف على قوله ﴿ شُحُومَهُمَا ﴾ أي حرّمنا عليهم شحومَها أو الحوايا ﴿ أو ما ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ ﴿ إلا ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ . فعلى هذا في الآية تقديم وتأخير[7] .

٦

وقيل : ﴿ الحوايا ﴾ معطوف على ﴿ ماحملت ﴾[8] ؛ فعلى هذا تكون ﴿ الحوايا ﴾ حلالاً لهم . وعلى الأول حرام عليهم[9] .

٩

---

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٤٥ ، والقطع ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، والمكتفى ٢٦٢ ، ومنار الهدى ١٠٥ . وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند غيره .

(٢) في الأصل : فوقفت ، وهو خطأ .

(٣) في النسخ : « ومن الغنم » بزيادة من على لفظ التلاوة .

(٤) هو كما قال ، ولم يذكروا الوقف على ﴿ والغنم ﴾ .

(٥) سياق الآية : ﴿ ... ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها إلا ماحملت ظهورهما أو الحوايا أو ماالختلط بعظم ... ﴾ . انظر تفسير الطبري ٨ / ٥٥ ـ ٥٦ ، والقرطبي ٧ / ١٢٥ ـ ١٢٦ ، وابن كثير ٣ / ٣٤٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٠٢ .

(٦) أو حَوِيّة أو حاوياء ، وهي المباعر وبنات اللبن .

(٧) انظر البحر ، ولم يسم من قال به .

(٨) والتقدير : إلا ماحملت ظهورهما أو شحوم الحوايا ، أجازه الفراء ومن وافقه .

(٩) لم يذكر هنا قول الأكثرين وذكره في الجواهر وهو أن يكون « الحوايا » في موضع الرفع بالعطف على ﴿ ظهورهما ﴾ عن الكسائي والفراء والمبرد وابن الأنباري والنحاس وغيرهم ، وعليه أيضاً تكون الحوايا حلالاً لهم ، ولم يذكر الطبري وابن كثير غيره .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ ﴾[2] [١٤٦]

﴿ ذلك ﴾ نصب[3] مفعول ثان لـ ﴿ جزيناهم ﴾ ، والتقدير : جزيناهم ذلك ببغيهم . ولايجوز أن يرتفع ﴿ ذلك ﴾ بالابتداء و﴿ جزيناهم ﴾ الخبر لأنه يصير التقدير حينئذ : ذلك جزيناهموه ، فيكون كقولهم : زيد ضربتُ، أي ضربتُه . وهذا يجوز في ضرورة الشعر لا في فصيح الكلام[4] .   ٣

ومثله ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا ﴾[5] [سورة سبأ : ١٧] . فأما قراءة ابن عامر ﴿ وكُلٌّ وعَدَ اللهُ الحُسْنَى ﴾[6] [سورة الحديد : ١٠] فقد انضم إلى حذف الهاء الذي يجوز رفع الاسم فيه على ضعف = ضمُّ الكاف ، فاجتمع فيه[7] سببان فحسن الرفع . ويجوز أن يقوى الشيء بسببين ويضعف بسبب واحدٍ كباب مالاينصرف[8] ، والله أعلم . /   ٦ ٩ / ٥١ (١ / ٥٧)

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ٣٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٤٥ .

(٣) ذهب النحاس إلى أنه رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير : الأمر ذلك . وماقاله المؤلف هنا هو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم في قوله تعالى ﴿ ذلك جزيناهم بما كفروا ﴾ .

(٤) أي حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر في قوله « زيدٌ ضربتُ » ، وقد نصوا أنه ضعيف جائز في الشعر . انظر الكتاب ١ / ٤٣ ـ ٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ ، وشرح الكافية ١ / ٩١ ـ ٩٢ ، والهمع ٢ / ١٦ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ١٦٥ ، وضرائر الشعر ١٧٦ . وانظر ماسيأتي من كلام المؤلف ٥٤٣ ، والتعليق ثمة وفيه ذكر مصادر أخرى كثيرة .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٧ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢١ .

(٧) كان في النسخ « معه » ، ولعل الصواب ماأثبت . ووقع كما أثبت في البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب بلا تصريح . وقوله « على ...... فاجتمع » لم يظهر في مصورة الأصل فأثبته من ي و ب .

(٨) جميع مالا ينصرف من الأسماء إنما امتنع من الصرف لسببين أو لسبب قام مقامهما ، وهذه الأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد سببان منها منعاه الصرف تسعة وهي العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة الأوسط منها حرف لين والتركيب=

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَّبُّكُم ذُو رَحْمَةٍ واسِعَةٍ ﴾[1] [١٤٧]

٣ وربُّنا ذو رحمة ، كذَّبوه أو صدَّقوه . ولكن المعنى : فإن كذبوك فقل : لايأخذكم بالاستئصال في الحال لأنه ذو رحمة واسعة .

[قوله تعالى][2] : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا ولا آباؤُنا ﴾[3] [١٤٨]

٦ عطف قوله ﴿ وآباؤنا ﴾ على الضمير في ﴿ أشركنا ﴾ . ولم يقل « ماأشركنا نحن » قالوا[4] : لأنّ « لا » قد قام مقام الضمير ، فيقوى الضمير بقوله ﴿ لا ﴾[5] كما يتأكد[6] بـ « نحن » . وهذا إنما كان يصحّ أن لو[7] كان « آباؤنا »

٩ كانت الواو داخلة عليه على تقدير : ماأشركنا لاوآباؤنا ؛ فأما إذا تقدمت الواو على « لا » لم يصحّ منهم هذا الكلام[8] .

=والعجمة والألف والنون الزائدتان . انظر الكتاب ٢ / ٢ ـ٣٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٩ ـ ٣٨٦ ، ومالاينصرف ومالاينصرف ٢ ـ ٣ إلى آخر الكتاب ، والأصول ٢ / ٧٩ ـ ١٠٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٨ ـ ٧١ ، وشرح الكافية ١ / ٣٥ ـ ٧٠ ، والهمع ١ / ٧٦ ـ ١١٩ .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٦ ، وتفسير الطبري ٨ / ٥٦ ـ ٥٧ والقرطبي ٧ / ١٢٧ ـ ١٢٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٠٣ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٠١ ، ٦١٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٥ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٠ ، والحجة ٢ / ٣٣٢ ـ ٣٣٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٨ ـ ١٩٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٧ ، والكتاب ١ / ٣٩٠ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ، والكامل ٤١٧ ـ ٤١٨ ، ٩٣٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٦ .

(٤) يريد سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم من البصريين الذين يرون أنه لايحسن عطف الظاهر على المضمر المرفوع إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام . انظر ماسلف من التعليق على هذا ٣٥٣ .

(٥) في الأصل و ي : « ولا » ، والصواب ماأثبت . و في ب : فيقوى الضمير بـ « لا » .

(٦) في الأصل و ي : تتأكد ، وهو تصحيف .

(٧) كذا وقع ، ولاتعرف زيادة « أن » قبل « لو » إلا إن تقدمة قسم ، وقد سلف التعليق على هذا ١٧٥ ح ١ .

(٨) أخذه من كلام أبي علي في الحجة ، وصرّح بذلك في الجواهر وقال : « وهذا من أبي علي استدراك=

قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ماحَرَّمَ رَبُّكُم عَلَيْكُم ﴾[1] [١٥١]

إن جعلت « ما » بمعنى « الذي » كان التقدير : ماحرَّمه ربكم عليكم ، فحذف الهاء . ويكون قوله ﴿ أَلاَّ تُشْرِكُوا ﴾ [١٥١] بدلاً من الهاء أو من « ما »، و « لا » زيادة[2] ، أي [ما[3]] حرَّم ربكم : أن تشركوا .   ٣

ويجوز أن يكون « أنْ » بمعنى « أي » و « لا » نهياً[4] ، أي لاتشركوا .

ويجوز أن تقف[5] على ﴿ عليكم ﴾ ثم تبتدئ بـ ﴿ ألاّ تشركوا ﴾ أي هو أن لاتشركوا أي هو الإشراك[6] ، أي المحرّم الإشراك ، و « لا » زيادة[7] .   ٦

ويجوز أن يكون « ما » استفهاماً منصوباً بـ ﴿ حرّم ﴾ أي : أيَّ شيء حرَّم ربُّكم[8] . فتقف على قوله ﴿ ربكم ﴾ ثم تبتدئ وتقول ﴿ عليكم ألا تشركوا ﴾ أي عليكم تركَ الإشراك ، وهذا وقف بيان[9] .   ٩

=على البصريين قاطبة » ا هـ . قلتُ : هكذا قال أبو علي في الحجة وأخشى أن يكون رجع عنه في غيره من كتبه . وماقال سيبويه وغيره من الفصل بـ « لا » وإن وقع بعد العاطف صحيح ، نصَّ على ذلك ابن جني في إعراب الحماسة (انظر الخزانة ٢ / ٢٣٦) والرضي في شرح الكافية ١ / ٣١٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩١ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٢ (ونقل عن المؤلف مصرحاً به) . والبيان ١ / ٣٤٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٩ - ٢٥١ ، وابن الشجري ١ / ٤٧ - ٥٠ ، والمغني ٣٢٩ - ٣٣١ ، ٧١٤ .

(٢) هذا أحد الوجوه التي ذكرها النحاس وهو ظاهر أحد قولي الفراء ، وذكره من بعدهما .

(٣) زيادة من ب .

(٤) وهو أحد قولي الفراء ، وذكره النحاس ومن وافقه .

(٥) انظر القطع ٣٢٦ ، ومنار الهدى ١٠٥ .

(٦) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٧) سلف ذكر مصادر الكلام على زيادة « لا » ٤٢٥ .

(٨) وهو أحد أقوال الزجاج ومن وافقه . وأجاز الزجاج أن يكون التقدير : لئلا تشركوا ، وقدره النحاس : كراهة أن تشركوا ، وأجاز الزجاج أيضاً أن ينصب « أن لاتشركوا » بـ « أتلو » مقدراً أو ينصب بعد حذف الجار والتقدير : أوصيتم بأن لاتشركوا .

(٩) لم أجد هذا الوقف .

وتمامٌ[1] قوله ﴿ قل تعالوا ﴾ عند قوله ﴿ بِلِقَاءِ رَبِّهِم يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٥٤] لأن قوله ﴿ وأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي ﴾[2] [١٥٣] فيمن فتح[3] معطوف على قوله ﴿ ما حرَّم ﴾ أي أتلُ هذا وهذا[4] ومن كسر ﴿ وإنّ هذا ﴾ فالتقدير : وقل إنّ هذا صراطي . وكذلك ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا ﴾ [١٥٤] أي ثم قل آتينا . وهذا كلُّه داخل في التلاوة والقول[5] .

وكان الفرّاء[6] يحمل ﴿ وأنّ هذا صِرَاطي ﴾ فيمن فتح على الهاء من ﴿ بِهِ ﴾ [١٥١] أي ذلكم وصّاكم به وبأنّ هذا صراطي ، وقد تقدّم فساد هذا[7] .

ويجوز حملُ ﴿ وأنَّ هذا ﴾ فيمن فتح على قوله ﴿ فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ [١٥٣] أي اتبعوه لأن هذا صراطي[8] ، كقوله ﴿ لإيلافِ .... فَلْيَعْبُدُوا ﴾[9] [سورة قريش : ١ ، ٢] أي فليعبدوا لإيلاف . .

قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [١٥٥] إلى قوله ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾[10] [١٥٦]

---

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٤٦ ـ ٦٤٧ ، والقطع ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، والمكتفى ٢٦٣ ، ومنار الهدى ١٠٥ .

(٢) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٢ ، والحجة ٤ / ١٣١ ـ ١٣٣ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٣ ، والبيان ١ / ٣٤٩ ، والبحر ٤ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

(٣) قرأ ﴿ وأنَّ ﴾ بفتح الهمزة وتشديد النون ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو ، وقرأ ابن عامر ﴿ وأنْ ﴾ بفتح الهمزة وسكون النون ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ وإنَّ ﴾ بكسر الهمزة وتشديد النون . انظر السبعة ٢٧٣ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٦ .

(٤) هذا أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما .

(٥) وقيل الوقف تام على ﴿ تعقلون ﴾ [١٥١] و ﴿ تتقون ﴾ أيضاً .

(٦) انظر معاني القرآن له . وهو قول ابن الأنباري وغيره من الكوفيين ومن وافقهم .

(٧) أي عطف الظاهر المجرور على المضمر بغير إعادة الجار . انظر ماسلف ١٥٩ .

(٨) أجاز هذا الوجه أبو علي ومن وافقه .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢ .

(١٠) انظر الجواهر ٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، وللفراء ١ / ٣٦٦ ، وإعراب=

يتعلق ﴿ أن تقولوا ﴾ بـ ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾[1] أي أنزلناه كراهة[2] أن تقولوا ، ولئلا تقولوا[3] .

وكذلك قوله ﴿ **أَوْ تَقُولُوا** ﴾ [١٥٧] عطف على هذا . فالوقفُ : ﴿ **لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُم** ﴾[4] [١٥٧] دون ﴿ **تُرْحَمُونَ** ﴾ [١٥٥] و ﴿ **لَغَافِلِينَ** ﴾[5] [١٥٦] .　٣

ومعنى ﴿ أهدى ﴾[6] أي أَدَلُّ على الهداية . وإذا كانوا كذلك كانوا أيضاً مهتدين . هذا هو المعنى لأنه من هدى زيد عمراً إلى الطريق ، وليس المعنى على الاهتداء إذْ لم يقل : أكثر اهتداء منهم[7] . [وحكى أبو علي[8] أنه قد جاء　٦

=القرآن ١ / ٥٩٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٦ ، والبيان ١ / ٣٥٠ ، والبحر ٤ / ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(١) ظاهر لفظه ولفظ الفراء أنّ « أن » تتعلق بـ ﴿ أنزلناه ﴾ الظاهرة ، قال أبو حيان : « العامل فيها ﴿ أنزلناه ﴾ محذوفة يدل عليها قوله قبل ﴿ أنزلناه ﴾ . ولايجوز أن يكون العامل ﴿ أنزلناه ﴾ هذه الملفوظ بها للفاصل بينهما ... » .

(٢) هذا تقدير الأخفش والزجاج والنحاس وغيرهم من البصريين .

(٣) هذا تقدير الفراء وغيره من الكوفيين ، انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٦٢ ، ٢٣٨ .

(٤) هذا قول مجاهد ، انظر القطع ٣٢٧ . ولم يختلفوا في أن الوقف التام آخر الآية قوله ﴿ يصدفون ﴾ انظر إيضاح الوقف ٦٤٧ ـ ٦٤٨ ، والقطع ٣٢٧ ، والمكتفى ٢٦٣ ، ومنار الهدى ١٠٦ .

(٥) في النسخ : غافلين . وأثبت لفظ التلاوة .

(٦) انظر تفسير الطبري ٨ / ٦٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥١١ ، والبحر ٤ / ٢٥٧ .

(٧) في الأصل و ب « إذا لم يقل » والصواب من ي ، وفي النسخ « أكثر اهتداء منه » والصواب ماأثبت .

(٨) في الحجة ٣ / ٣٢٤ خم في كلامه على قوله تعالى ﴿ فإن الله لايهدي من يضل ﴾ [سورة النحل : ٣٧] وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٨٣ .

« هدى » بمعنى « اهتدى[1] » واحتجّ بقوله ﴿ أمَّن لايَهْدِي إلا أن يُهْدَى ﴾[2] [سورة يونس : ٣٥] فيمن خفّف « يَهْدي » . فإن صح هذا فلا حاجة إلى هذا التأويل[3]][4] .

قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[5] [١٦٠]

أي عشر حسنات أمثالها ، فحذف الموصوف ، وهو مراد ، فلهذا قال ﴿ عشر ﴾ بلا تاء[6] . وإن شئت قلت : حمل أمثالها على المعنى إذ معناه

(١) وأثبته الفراء والزجاج وغيرهما . انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٠ ، وحجة القراءات ٣٣٢ ، وتفسير الطبري ١١ / ٨١ ، واللسان (هدى) ، وردّه المبرد . والذي ذهب إليه أبو علي في الحجة ٤ / ٣٨١ خك في قوله تعالى ﴿ أمّن لايهدي ﴾ أن المفعول محذوف أي يهدي غيره ، وهو قول المبرد .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٣٧ .

(٣) الظاهر أن المؤلف لايجيز أن يفسّر « أهدى » بأكثر اهتداء إن لم يصحّ أن هدى واهتدى بمعنى ، وليس بشيء ، وقد قال أبو حيان في تأويله : « أي أرشد وأسرع اهتداء » اهـ ، وانظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢ / ٧٩٤ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٦٢٠ ، ٨١٣ ، وشرح اللمع اللوح ٤٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، وللفراء ١ / ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٩ ، والبيان ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، والبحر ٤ / ٢٦١ ، والكتاب ٢ / ١٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٩ ، والكامل ٨٠٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٩ ، ١٣٣ ، والأصول ٣ / ٤٧٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٢٨ ، وتكملة الإيضاح ٧٣ ، والبغداديات ٢٣٧ ، والعضديات ٩٢ ، والمحتسب ١ / ٢٣٧ ، والمغني ٦٦٦ ، والهمع ٥ / ٣٠٨ . وفي الأصل و ب : وله ، وهو خطأ .

(٦) وهو قول سيبويه والفراء والزجاج وابن الأنباري والنحاس وأبي علي في العضديات .

الحسنات[1] . وإن شئت كان من باب قوله[2] « سقطت بعض أصابعه » مما اكتسى[3] المضاف فيه التأنيث من المضاف إليه[4] . والأول اختيار سيبويه وإن كان لا يرى حُسْنَ « ثلاثة مسلمين »[5] بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه . ٣
ولكنه جرى المِثْلُ وإن كان نعتاً في كلامهم مجرى الاسم نحو : مررت بمثلك ، ولا يستعمل معه الموصوف لأن المِثْل وإن كان صفة فهو بمعنى الاسم .

قوله تعالى : ﴿ دِيناً قِيَماً مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾[6] [١٦١] ٦

أي الزموا ديناً قيماً[7] . وقيل : التقدير : هداني ديناً قيماً[8] . فهو بدلٌ من موضع الجار والمجرور / ، وهو ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [١٦١] . وإن شئت ٥١ / ٢ كان التقدير : عرّفني ديناً قيماً[9] ، لأنه لما قال ﴿ هداني ربي إلى صِرَاطٍ مستقيم ﴾ دلَّ على « عرّفني » كما قال ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً ﴾[10] [سورة (٥٧ / ٢)

---

(١) وهو قول الأخفش والمبرد وأبي علي وأبي الفتح .

(٢) الأجود « قولهم » . وسلف هذا القول ٥٥ وذكر مصادره ثمة .

(٣) أي اكتسب ، انظر ماسلف ٥٥ .

(٤) أجازه أبو علي وأبو الفتح .

(٥) قال سيبويه « تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون ، فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر ... » الكتاب ٢ / ١٧٥ .

(٦) انظر الجواهر ٦٢١ ، ٨٥٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٥ ـ ٥٩٦ ، والحجة ٤ / ١٣٥ ـ ١٣٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩١ ، والبيان ١ / ٣٥١ ، والبحر ٤ / ٢٦٢ .

(٧) أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٨) عن الأخفش وأجازه الزجاج ومن وافقها .

(٩) أجازه الزجاج والنحاس وأبو علي ومن وافقهم .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٣ .

النساء : ١٧٥] لأنه دلّ على : يعرّفهم صراطاً .

ومعنى ﴿ قَيِّماً ﴾[1] مستقيماً . ومعنى ﴿ قِيَماً ﴾ أي ذا قِيَم ، وهو جمع « قيمة »[2] . وقيل ﴿ قِيَماً ﴾ أي ديناً ذا استقامة . ٣

قوله تعالى : ﴿ ومَحْيَايْ ومَمَاتِي ﴾[3] [١٦٢]

أسكن ياءَها[4] - أعني ياء ﴿ محياي ﴾ - نافع[5] ، فجمع بين الساكنين ، لأنّ الأولى منهما ألف وفيها مدة ، فاحتمل ذلك لأجل المدّة[6] . ٦

---

(١) هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ قِيَماً ﴾ . انظر السبعة ٢٧٤ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٧ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي نقل عنه بلا تصريح ، وهو غير صحيح البتة ، وهو مما سها فيه الشيخ ، وكيف يوصف بما لايكون صفة ، وهو جمع ؟! .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٩٦ ، والحجة ٤ / ١٣٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩١ ، والبيان ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والبحر ٤ / ٢٦٢ ، والخصائص ١ / ٩٢ ، وابن الشجري ١ / ٣١٩ ، وابن يعيش ٣ / ٣١ ، ٣٤ ، والمغني ٦٢١ .

(٤) في الأصل : ياءهما ، وهو خطأ .

(٥) وروى ورش عنه أنه فتحها بعدما أسكنها ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والتيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٦٧ .

(٦) كتب تحته في الأصل : « لأن المدة تقوم مقام الحركة » ا هـ . والجمع بين ساكنين على غير الحدّ - وهو أن يكون الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً في مثله - لم يجزه أحد من النحويين البصريين إلا يونس فإنه أجاز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو اضربانْ زيداً واضربنانْ زيداً ، وهو قول الكوفيين ، وأنكره البصريون . انظر الكتاب ٢ / ١٥٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٤ ، والإيضاح ٣٢٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٥ ، وابن يعيش ٩ / ٣٧ - ٣٩ ، والهمع ٤ / ٤٠٣ ، والإنصاف ٦٥٠ - ٦٦٩ المسألة ٩٤ .

سورة الأعراف

قوله تعالى : ﴿ الٓمٓصٓ . كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾[1] [١ - ٢]

قال الفرَّاءُ[2] : [التقدير[3]] : ﴿ الٓمٓصٓ ﴾ بعضُ حروفِ ﴿ كتاب ﴾ فحذف المضاف ، فصار : المص حروفُ كتاب ، ثم حذف الـ « حروف »[4] ، فصار : المص كتاب . ٣

والكلام يستغني عن هذا الحذف ، والتقدير[5] : هذا كتاب أُنزل إليك ، فحذف المبتدأ . ٦

وقوله : ﴿ لِتُنْذِرَ بِهِ وذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[6] [٢]

التقدير : هذا كتاب أُنزِل إليك لتنذر به ، ففصل بين اللام وما يتعلّق به بقوله ﴿ فلا يكنْ في صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ [٢] . فأما موضع قوله ٩

---

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٢ ، وللفراء ١ / ٣٦٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٤ ، والبيان ١ / ٣٥٣ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

(٢) عبارته « .. الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتابٌ » . وما قاله المؤلف هو عبارة الزجاج عما قاله الفراء . وتقدير الكلام عند الفراء كما قال الزجاج ووافقه المؤلف ، وردّ الزجاج قول الفراء بأنه أضمر شيئين : المضاف والمضاف إليه ، وبغير ذلك ، انظر إعراب القرآن ومجمع البيان .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) في الأصل : ثم حذف الجر ، وهو خطأ .

(٥) هذا قول الكسائي والزجاج والنحاس وغيرهم ، وأجازه الفراء .

(٦) انظر الجواهر ٧٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ٣٥٣ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

﴿ وذكرى للمؤمنين ﴾ فيجوز أن يكون رفعاً بالعطف على ﴿ كتاب ﴾ أي هذا كتاب وهذا ذكرى للمؤمنين .

٣ ويجوز أن يكون في موضع الجر[1] بالعطف على « الإنذار » أي للإنذار وللذكرى .

ويجوز أن يكون نصباً عطفاً على موضع[2] قوله ﴿ لتنذر ﴾ أي إنذاراً وذكرى .

٦

[وقوله[3]] ﴿ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[4] [٣]

أي تَذكّراً قليلاً تذكّرون . و﴿ ما ﴾ زيادة ، و﴿ قليلاً ﴾ صفة مصدر محذوف .

٩

قوله تعالى ﴿ وكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها ﴾[5] [٤]

﴿ كم ﴾ رفع بالابتداء ، وقوله ﴿ من قرية ﴾ تبيين[6] له ،

---

(١) لم يذكره الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما .

(٢) انظر العطف على الموضع وشواهده في الكتاب ١ / ٣٣ ـ ٣٤ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والمقتضب ٣٣٨/٢ و ٢٨١/٣ ـ ٢٨٥ و ١١٢/٤ ، ١٥١ ـ ١٥٤ ، ٣٧١ ، والأصول ٦١/٢ ـ ٦٨ ، والمغني ٦١٦ ـ ٦١٩ ، والهمع ٥ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في العطف بالرفع على موضع اسم إنَّ ٣٦٥ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٢٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، والبيان ١ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

(٥) انظر الجواهر ٩٧ ـ ١٠١ ، ٩١٠ ، وشرح اللمع اللوح ١٣٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٦ ، والبيان ١ / ٣٥٤ ، والبحر ٤ / ٢٦٩ ، والإيضاح ٢١٩ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٣ ـ ١٣٤ و ٨ / ٩٤ ، والمغني ٢١٤ ، ٨١٢ ـ ٨١٣ ، ٩٠٤ ، وتفسير الطبري ٨ / ٨٧ ـ ٨٨ ، والقرطبي ٧ / ١٦٢ ـ ١٦٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٢٢ .

(٦) التبيين والتمييز واحد ، ويسميه الكوفيون التفسير ، انظر الكتاب ١ / ١٠٦ ، ٢٩٩ ، والمقتضب =

و ﴿ أهلكناها ﴾ جملة في موضع الجر صفة لـ « القرية » ، وقوله ﴿ **فَجَاءَهَا** بَأْسُنَا ﴾ [٤] في موضع الخبر[1] .

ومعنى ﴿ أهلكناها ﴾ أي قارب إهلاكنا إياها[2] . لابدّ من هذا التقدير ليصحّ قوله ﴿ فجاءها بأسنا ﴾ لأنّ الإهلاك إذا تحقق تحقق مجيء البأس ، فلم يكن فيه فائدة إذ ذاك . وإذا حملته على المقاربة صحّ المعنى[3] . ٣

ويجوز أن يكون « كم » نصباً بفعل مضمر يفسّره ﴿ جاءها بأسُنا ﴾ ولا ٦

= ٣ / ٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٧٩ ، ٢٥١ و ٢ / ٣٣ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ومجالس ثعلب ٤٢٤ ـ ٤٢٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٨ ، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ٩٤ ، وانظر الهمع ٤ / ٦٢ ولم يفرق بين مصطلح البصريين والكوفيين ، قال : « التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر » اهـ . وربما سماه بعض البصريين « البيان » انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦٥ ، ٢٧٨ ، ٣١٠ ، ٤٣٠ .

(١) فالفاء زائدة في الخبر كزيادتها في قولهم : كل رجل يأتيني فله درهم ، كذا قال في الجواهر وهو قول السيرافي فيما نقل عنه المؤلف ثمة ، وتابعه صاحب البيان ، ولاأعرف أحداً ذكر هذا القول ، وهو ظاهر التكلف . وأجاز في الجواهر أن يكونْ « كم » في موضع رفع بالابتداء وقوله ﴿ أهلكناها ﴾ خبره ، وأجاز أيضاً أن يكون « كم » في موضع النصب . وقد ذكر هذين الوجهين النحاس وغيره .

(٢) كان في النسخ « إياه » والصواب ماأثبت . ووقع على الصواب في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ماتصريح على المعهود منه . وقال المؤلف في الجواهر : أي قربت من الهلاك ولم تهلك بعد ولكن لقربها من الهلاك ودنوّها وقع عليها لفظ الماضي لمقاربتها له وإحانته إياها ... » اهـ ولاأعرف أحداً تقدمه إلى هذا القول أو ذكره .

(٣) ذكر المؤلف في الجواهر أقوالاً أُخر في تأويل الآية ، فقيل : المعنى : أردنا إهلاكها ، وقيل : الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول : أعطيتني فأحسنت ، فلم يكن الإحسان بعد العطاء ولا قبله إنما وقعا معاً فاستجيز ذلك ، عن الفراء ، وقيل المعنى أهلكناها بخذلاننا إياها عن اتباع ماأنزلنا إليها من البينات والهدى واختيارها اتباع أمر أوليائها المغويها عن طاعة ربها فجاءها بأسنا إذ فعلت ذلك ، عن الطبري ، وقيل غير ذلك .

يدلّ عليه أهلكناها ، لأن ﴿ أهلكناها ﴾ صفة ، والصفة لاتعمل فيـ[ـماقبل][1]]
الموصوف ، فلا يكون تفسير المضمر الذي يعمل فيه . ولهذا المعنى قال
٣ سيبويه[2] : أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه ، ولم يجز في « زيد[3] » النصب لما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾[4] [٨]

فـ ﴿ الوزن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ ظرف لـ « الوزن » ، و ﴿ الحقُّ ﴾
٦ رفع خبر ﴿ الوزن ﴾ .

ويجوز أن يكون ﴿ الوزن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ متعلق بمحذوف خبره ، و ﴿ الحقّ ﴾ خبر آخر[5] .

٩ ويجوز أن يكون ﴿ الحق ﴾ نعتاً لـ ﴿ الوزن ﴾ و ﴿ يومئذ ﴾ خبره ، أي ثابتٌ يومئذ .

☆ والأولُ[6] الوجهُ ، لأنك في الوجه الثالث فصلت بين الصفة والموصوف
١٢ بالخبر[7] واستُضعف إعمالُ المصدر فيه لامُ

---

(١) زيادة من كلامه الآتي ٩١١ ، والجواهر ٩١٠ ، ولا يصح الكلام إلا بها وأخشى أن يكون هذا سهواً من المؤلف ، وانظر ٦٦٦ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٦٥ ، والجواهر ٩٨ ، ٩١٠ ، والحجة ٤ / ١٦٩ خم .

(٣) كان في النسخ « رجل » وهو وهم من النساخ أو المؤلف ، والصواب ماأثبت كما يدل عليه سياق الكلام وكما جاء فيما يأتي ٩١١ .

(٤) انظر الجواهر ٧١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٣١ / ٢ و ٣٢ / ٢ و ١٥٤ / ٢ ـ ١٥٥ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٠ ، والحجة ١ / ٢١ ـ ٢٢ ، والبيان ١ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ، والبحر ٤ / ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(٥) لاأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٦) قوله « والأول ... والشفاعة » انفردت به نسخة الأصل .

(٧) أجاز الوجه الثالث النحاس وأبو علي وأبو حيان وغيرهم . والظاهر أن الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر لايجوز إلا في الشعر ، فلا يجوز أن تقول : الرجلُ كريم الطويلُ ولا : الرجل في الدار الطويلُ ، وقد نصّ ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٠٤ ـ ٢٠٥ أن الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس معمولاً لأحدها ضرورة .

التعريف[1] ، وقد ذكرنا[2] أنه جاء في التنزيل : ﴿ لايُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ ﴾[3] [سورة النساء : ١٤٨] وقال : ﴿ ولا يَمْلِكُ الَّذينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إلا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾[4] [سورة الزخرف : ٨٦] فـ « مَنْ » في الآيتين رفع بالمصدرين « الجهر » و « الشفاعة » . ☆ ٣

قوله تعالى ﴿ مامَنَعكَ ألاّ تَسْجُدَ إذْ أمَرْتُكَ ﴾[5] [١٢]

---

(١) هذا قول قوم من النحويين منهم أبو علي في الإيضاح فقد ذهب إلى أن ذلك قبيح جاء في الشعر ، وتابعه المؤلف هنا وفي الجواهر ، ورجع أبو علي عن هذا القول في الحجة .

وقد نصّ المؤلف في شرح اللمع أن جواز إعمال المصدر مع دخول الألف واللام عليه هو مذهب أكثر أهل النحو ، وهو كما قال ، وهو قول الخليل وسيبويه والمبرد وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم ، وقد أنشدوا في ذلك أشعاراً منها قوله :

ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرار يراخي الأجل

وقوله :

لقد علمت أولى المغيرة أنني ... كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

انظر الكتاب ١ / ٩٩ ، والمقتضب ١ / ١٤ ـ ١٥ ، والإيضاح ١٦٠ ـ ١٦١ ، والجمل ١٢٢ ـ ١٢٣ ، واللمع ٣٠٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٩ ، وابن يعيش ٦ / ٦٣ ـ ٦٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٦ ـ ١٩٧ ، والهمع ٥ / ٧١ ـ ٧٢ ، والخزانة ٣ / ٤٣٩ ـ ٤٤٠ ، والمصادر السالفة .

(٢) في الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٥ / ١ ، ولم يتقدم له كلام في ذلك في هذا الكتاب .

(٣) انظر الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٥ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٥ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣١ ، والبيان ١ / ٣٧٢ ، والبحر ٣ / ٣٨٢ ـ ٣٨٤ .

وقيل : « من » في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . ووجه الرفع عند الفراء أن « من » يرتفع بالابتداء والخبر محذوف ، فتكون الجملة في موضع نصب على الاستثناء ، والجمهور لم يثبتوا لها هذا الموضع ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ١١٦ . وعند الزجاج أن « من » بدل من معنى ماقبله والتقدير : لايحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا المظلوم .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢١٧ ـ ١٢١٨ .

(٥) انظر الجواهر ١٣٢ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، وللفراء ١ / ٢٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٠١ ، والبيان ١ / ٣٥٥ ـ ٣٥٦ ، والبحر ٤ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣١ ، والمغني ٣٢٧ ، ٨٨٧ .

٥٢ / ١
(٥٨ / ١)

قالوا : « لا » زيادة ، والتقدير : مامنعك أن تسجد إذ أمرتك / كما قال في موضع آخر ﴿ مامَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ [سورة صٓ : ٧٥] .

قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِم ﴾[١] [١٧] الآية[٢] .

قال مجاهد[٣] : فيه تقديم وتأخير ، أي لآتينّهم من بين أيديهم وعن أيمانهم حيث ينظرون ومن خلفهم وعن شمائلهم حيث لاينظرون .

ودخلت « عن » في « اليمين » و « الشمال » دون « من » لأن في « الخلف » و « القدّام » معنى طلب النهاية ، وفي « اليمين » و « الشمال » الانحراف عن الجهة[٤] . ولم يقل « من فوقهم » لأن رحمة الله تنزل عليهم من فوقهم ، ولم يقل « من تحت أرجلهم » لأن الإتيان منه موحش[٥] .

قوله تعالى ﴿ يَابَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاس التَّقْوَى ذلِكَ خَيْرٌ ﴾[٦] [٢٦]

---

(١) انظر الجواهر ٧٢٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٠٣ ـ ٤٠٤ ، والبحر ٤ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٨ / ١٠١ ـ ١٠٢ ، والقرطبي ٧ / ١٧٢ ، وابن كثير ٣ / ٣٩٠ ـ ٣٩١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٣٠ ، والكشاف ٢ / ٧١ .

(٢) تمام الآية : ﴿ ... من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ... ﴾ .

(٣) عبارته كما في الطبري وغيره : من بين أيديهم وعن أيمانهم حيث يبصرون ومن خلفهم وعن شمائلهم حيث لايبصرون . وقيل في تأويلها غير ذلك . واختار الطبري أن المراد : لآتينّهم من جميع وجوه الحق والباطل فأصدهم عن الحق وأحسّن لهم الباطل .

(٤) هذا قريب مما قاله الزمخشري ، انظر الكشاف والبحر .

(٥) قوله « ولم يقل ... موحش » نقله في الجواهر عن علي بن عيسى الرماني ، وهو قول ابن عباس ، انظر الطبري ومجمع البيان والبحر .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٧ ، وللفراء ١ / ٣٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٦ ـ ٦٠٧ ، والحجة ٤ / ١٤٤ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٠٨ ، والبيان ١ / ٣٥٨ ، والبحر ٤ / ٢٨٣ ، والمغني ٦٤٩ ـ ٦٥٠ .

قُرئ ﴿ لباس التقوى ﴾ بالرفع والنصب[1] .

فمن رفع فبالابتداء ، و﴿ ذلك ﴾ ابتداء ثان ، و﴿ خير ﴾ خبر ﴿ ذلك ﴾ ، والجملة خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ فصلاً[2] ، و﴿ خير ﴾ خبر .

٣

ويجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ نعتاً[3] لقوله ﴿ ولباس التقوى ﴾ كأنه قال : ولباس التقوى المشار إليه خير ، كما تقول : زيد هذا قائم[4] .

٦

ومن نصب كان عطفاً على « ريش » أي أنزلنا ريشاً ولباس التقوى ويكون حينئذ ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و﴿ خير ﴾ خبره .

---

(١) قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٨٠ ، والتيسير ١٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٦٨ .

(٢) تابعه صاحب البيان وتقدمه الحوفي ، والظاهر أنه قول بعض المتقدمين ، فردّه أبو علي ، قال : « ومن قال إن ﴿ ذلك ﴾ لغو لم يكن على قوله دلالة لأنه يجوز أن يكون على أحد ماذكرنا ... » ا هـ ولا أعلم أحداً نص على أنّ اسم الإشارة يكون فصلاً ، وذهب أبو حيان إلى أن هذا سهو ممن قاله .

(٣) وقيل بدل أو عطف بيان . قال الحوفي : « أنا أرى أن لايكون ﴿ ذلك ﴾ نعتاً لـ ﴿ لباس ﴾ لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام . وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً ... » عن البحر ، وقال أبو حيان : « وما ذكره الحوفي هو الصواب على أشهر الأقوال في ترتيب المعارف ... » ا هـ . وأشهر الأقوال في ترتيب المعارف هو : المضمر فالعلم فاسم الإشارة فالموصول فالمعرف بالألف واللام فالمضاف إلى واحد منها ، وزاد بعضهم المنادى وهو النكرة المقصودة ، قال السيوطي : وقد أغفل أكثرهم ذكر المنادى . انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٣ ، والأصول ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ / ٥٦ ـ ٥٨ و ٥ / ٨٧ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٢ ـ ٣١٤ ، والهمع ١ / ١٩٠ ، والإنصاف ٧٠٧ ـ ٧٠٩ المسألة ١٠١ .

(٤) ليس مامثّله بمنطبق على الآية ، فـ « زيد » علم وهو أعرف من اسم الإشارة ، أما المضاف إلى مافيه الألف واللام فاسم الإشارة أعرف منه .

قوله تعالى ﴿ **قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ** ﴾[1] [٣٢]

٣ و﴿ خالصةٌ يوم القيامة ﴾ بالرفع والنصب[2] .

فمن رفع كان قوله ﴿ هي ﴾ مبتدأة ، و﴿ للذين آمنوا ﴾ خبره ، وقوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ ظرف للخبر ، و﴿ خالصةٌ ﴾ خبر ثان .

٦ ومن نصب كان ﴿ للذين آمنوا ﴾ خبراً ، و﴿ في الحياة الدنيا ﴾ ظرف له ، و﴿ خالصةً ﴾ نصب على الحال من الضمير الذي في الظرف الذي هو الخبر . ويجوز أن يكون ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ خبراً ، و﴿ للذين آمنوا ﴾ ٩ ظرف للخبر وإن تقدم عليه ، كقولهم[3] : « أَكُلَّ يوم لك ثوبٌ » .

ولا يجوز أن يتعلق قوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ بقوله ﴿ **أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ** ﴾ من قوله ﴿ **زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ** ﴾ [٣٢] ولا بـ ﴿ زينة ﴾ لأنَّ ١٢ الفصل بين الصلة والموصول لايجوز[4] .

---

(١) انظر الجواهر ٣٣٨ ، ٦٩٨ ـ ٦٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٩ ، والحجة ٤ / ١٤٥ ـ ١٤٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤١٢ ، والبيان ١ / ٣٥٩ ـ ٣٦٠ ، والبحر ٤ / ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، والكتاب ١ / ٢٦٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ .

(٢) قرأ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٨٠ ، والتيسير ١٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٦٠ ، والجواهر ٢٨١ ، وشرح اللمع اللوح ٣١ / ١ و ٦٨ / ١ و ٧١ / ١ ، والحجة ٣ / ١٨٢ خم ، والبصريات ٣٤٣ . وفي هذه العبارة شيئان : الأول : أن الكوفيين لايجيزون تقدم الخبر على المبتدأ ، انظر الإنصاف ٦٥ ـ ٧٠ المسألة ٩ ، والثاني أن الاسم ينبغي أن يكون مرفوعاً بالظرف على المذهبين لتقدم الاستفهام . وفي ي و ب « كُلَّ .. » بلا استفهام وعليه يرتفع ثوب بالابتداء عند البصريين وبالظرف عند الأخفش والكوفيين . وقد سلف تحقيق القول في المذهبين ١٣ .

(٤) يريد بين المصدر ومعموله وهما كالصلة والموصول ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ .

فإن قلت : هل يجوز أن يكون التقدير : قل مَنْ حرّم في الحياة الدنيا[١] ، فيكون معمولاً لـ « حرّم » = فقد جوّز هذا أبو عليّ في بعض كلماته[٢] . وفيه بُعْدٌ ، لأنه يصير فصلاً بين الحال وصاحبه ، فيمن نصب ، وبين الخبرين[٣] ، فيمن رفع .

قوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْساً إلا وُسْعَهَا أُولئِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ ﴾[٤] [٤٢]

﴿ والذين آمنوا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ أولئك أصحاب الجنة ﴾ خبره ، و ﴿ لا نكلف نفس إلا وسعها ﴾ اعتراض بين المبتدأ وخبره . ولا وقف في هذه الآية .

ويجوز أن يكون التقدير : لانكلف نفساً منهم ، فحذف[٥] ، كقوله : ﴿ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[٦] [سورة الشورى : ٤٣] أي منه[٧]

قوله تعالى : ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بينَهم أنْ لعنَةُ اللهِ على الظَّالِمين ﴾[٨] [٤٤]

---

(١) سياق الآية : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾ .

(٢) انظر الحجة ٤ / ١٤٥ خك . وأجاز أيضاً أن يعلق بالطيبات وبالرزق ، قال أبو حيان : وتقادير أبي علي فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ماتقتضيه الفصاحة ، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لاتناسب في كتاب الله عز وجل .

(٣) في الأصل : الخبر ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٦١٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٠ ، والبيان ١ / ٣٦١ ، والبحر ٤ / ٢٩٨ .

(٥) وعلى هذا يجوز الوقف على ﴿ وسعها ﴾ ، انظر منار الهدى ١٠٨ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ ، وانظر ماسلف ١٧٠ ، ٢٧٣ .

(٧) في الأصل : منهم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٣ ، والحجة ٤ / ١٥٣ ـ ١٥٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢١ ، والبيان ١ / ٣٦٢ ، والبحر ٤ / ٣٠١ ، والمقتضب ٣ / ٢٢١ .

بتشديد « أنَّ » ونصب « اللعنة » [بها][1] و﴿ أن لعنةُ الله ﴾ بتخفيف « أنْ » ورفع « اللعنة »[2] على[3] أن تكون مخففة من الثقيلة ، واسمها مضمر والتقدير : ٣ أنَّه لعنةُ الله على الظالمين .

قوله تعالى : ﴿ أَهَٰؤُلَاءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُم لا يَنَالُهُمُ اللهُ بِرَحْمَةٍ ﴾[4] [٤٩]

٦ ﴿ أهؤلاء ﴾ مبتدأ ، و﴿ الذين ﴾ رفع خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير : أهؤلاء هم الذين أقسمتم عليهم ، فحذف « عليهم »[5] . وقوله ﴿ لا ينالهم ﴾ ٢ / ٥٢ جواب ﴿ أقسمتم ﴾ ، وهو داخل / في صلة ﴿ الذين ﴾ لأن ﴿ الذين ﴾ ههنا (٢ / ٥٨) ٩ وَصِل بالقسم وجوابه .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ المَاءِ أَو مِمَّا رَزَقَكُم اللهُ قَالُوا إِنَّ اللهَ حَرَّمَهُمَا على الكَافِرِينَ ﴾[6] [٥٠]

١٢ ولم يقل « حَرَّمَه » وإن كان التقدير : أفيضوا علينا أحد هذين ، لأنّ هذا

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) قرأ بتخفيف أن ورفع اللعنة نافع وأبو عمرو وعاصم وابن كثير بخلاف عن البزّي عنه ، وقرأ الباقون بالتشديد والنصب . انظر السبعة ٢٨١ ـ ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٣) كان في النسخ « ورفع اللعنة بها على ... » بزيادة « بها » وهو خطأ لاريب فيه والمؤلف بريء منه ، انظر كلامه . واللعنة مرتفعة بالابتداء . وجملة المبتدأ والخبر خبر عن اسم أن المضمر وهو ضمير الشأن ومفسرة له .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٢٤ ، والبيان ١ / ٣٦٣ ، والتبيان ١ / ٥٧٢ .

(٥) تابعه صاحبا البيان والتبيان ، وهو سهو قادهم إليه ظنهم أن جملة الصلة ليس فيها ضمير يعود إلى الموصول ، والصواب أن العائد هو قوله « هم » من ﴿ ينالهم ﴾ وهي جملة جواب القسم ، لأن جملة القسم وجوابه بمنزلة الجملة الواحدة . وانظر كلام أبي علي في البصريات ٢٣٠ في وصل الموصول بالقسم والشرط ، وانظر ماسيأتي ٩١٠ .

(٦) انظر الجواهر ٦١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٥ ، والبيان ١ / ٣٦٣ ، والبحر ٤ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

جاء على قولهم[1] « جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين » ، فيجوز مجالستهما جميعاً . وزعم أبو عُمَر عن الأصمعي عن رجل من هذيل أنه أنشدهم :[2]

وكان سِيَّانِ أَلاّ يَسْرَحُوا نَعَماً ⁂ أَو يَسْرَحُوه بِها وَٱغْبَرَّتِ السُّوحُ ٣

فقال « سيان » ثم جاء بـ « أو » . ولا يقال : سيان زيد أو عمرو ، وإنما يقال : سيان زيد وعمرو . ولكنه جاء على ماحدثتك به غير مرة[3] ، وستسمعه من بعد[4] أيضاً إن شاء الله . ٦

قوله تعالى : ﴿ يُغَشِّي ٱللَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثاً ﴾[5] [٥٤]

﴿ حثيثاً ﴾ حال[6] من الفاعل الذي هو « الليل » في المعنى ، أو المفعول ، أو منهما جميعاً ، كقوله ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾[7] [سورة مريم : ٢٧] ، ألا ترى ٩ أن قوله ﴿ تحمله ﴾ يجوز أن يكون حالاً من الفاعل أو المفعول أو منهما جميعاً ؛ ومثله قولُ عنترة :[8]

---

(١) سلف التعليق على هذا القول ٢٩٧ ، والتعليق على « أو » ٢٩٥ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وعزاه إليه المؤلف فيما يأتي ٥٨٩ ونبّه ثمة أنه مركّب من مصراعي بيتين له ، وقد سلف ٢٩٧ وتخريجه ثمة .

(٣) انظر ماسلف ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، ٣٢٢ ، ٣٧٢ .

(٤) انظر ماسيأتي ٥٨٨ ـ ٥٨٩ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٦١٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٦٤ ، والبحر ٤ / ٣٠٩ ، والمحتسب ١ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ . وقوله ﴿ يغشّي ﴾ بتشديد الشين ، هذا ضبط الأصل ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يُغْشي ﴾ بتخفيف الشين . انظر السبعة ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٦) وقيل هو نعت مصدر محذوف ، عن الناس .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ ـ ٧٩٠ .

(٨) د ، ق ٤ / ٢ ص ٢٣٤ . وهو له في شرح اللمع اللوح ١٣٦ / ٢ ، وابن الشجري ١ / ١٩ ـ ٢٠ ، وابن يعيش ٥٥/٢ ـ ٥٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٠٥ ، والخزانة ٣٥٩/٣ ـ ٢٦٥ ، ٤٧٧ ، وهو بلا نسبة في الجواهر ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، وابن يعيش ٤ / ١١٦ و ٦ / ٨٧ ، والهمع ٤ / ٢٤٠ .

مَتَى مـــاتَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْـكَ وتُسْتَطَـارا

قولـه تعـالى : ﴿ والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾[1] [٥٤]

٣

بـالرفـع والنصب] فيهن][2] جميعـاً[3] . فمن نصب عطفـه على قـولـه ﴿ خَلَقَ السَّمَواتِ والأَرْضَ ﴾ [٥٤] ﴿ والشمسَ والقمرَ والنجـومَ مسخراتٍ ﴾ . ومن رفع فبالابتداء والخبر .

٦

قوله تعالى : ﴿ وهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نشراً ﴾[4] [٥٧]

بفتـح النـون وإسكان الشين[5] ، من قـولـه ﴿ والنَّـاشِرَاتِ نَشْراً ﴾[6] [سـورة المرسلات : ٢] و ﴿ بُشْراً ﴾ بـالبـاء المضمومـة ، لقـولـه ﴿ أن يُرسِـلَ الرِّيـاحَ

٩

= يهجـو عنترة عمـارةَ بن زيـاد العبسي وكان عمـارة يقـول لقومـه : إنكم أكثرتم ذكر عنترة ، لـوددت أني لقيتـه خـالياً حتى أعلمكم أنـه عبـد . وقـولـه فردين أي منفردين أنـا وأنت خـاصـة ، والروانف جـوانب الأليتين وأعـلاهمـا واحـدتهـا رانفـة ، ومعنى ترجف تضطرب جـزعـاً وجبنـاً ، وتستطـار : تكاد تطير ، عن الديوان . قـال المؤلف في شرح اللمع « فقولـه فردين حـال من اللاقي و المُلْقِيّ » .

(١) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٧ ، والحجـة ٤ / ١٥٩ ـ ١٦٠ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٦٥ ، والبحر ٤ / ٣٠٩ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) قرأ بالرفع ابن عـامر وحـده ، وقرأ البـاقون بـالنصب . انظر السبعـة ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٤) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٣٠١ ، وللفراء ١ / ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٩ ـ ٦٢٠ ، والحجة ٤ / ١٦١ ـ ١٦٨ خـك ، ومجمع البيـان ٢ / ٤٣٠ ـ ٤٣١ ، والبيـان ١ / ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ، والبحر ٤ / ٣١٦ ـ ٣١٧ ، والمحتسب ١ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ . و﴿ الريـاح ﴾ قراءة غير ابن كثير وحمـزة والكسائي فقرؤوا ﴿ الريح ﴾ .

(٥) قرأ ﴿ نَشْراً ﴾ بفتـح النـون وإسكان الشين حمـزة والكسـائي ، وقرأ ﴿ بُشْراً ﴾ بـالبـاء عـاصم وحـده ،وقرأ ﴿ نُشُراً ﴾ بضمتين ابن كثير وأبو عمرو ونـافـع ، وقرأ ﴿ نُشْراً ﴾ بضم النـون وإسكان الشين ابن عامر . انظر السبعة ٢٨٣ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

(٦) النـاشرات : الريـاح التي تـأتي بـالمطر تنشر السحـاب نشراً للغيث . ووصف الريح بـالنشر بـأحـد معنيين : بخلاف الطيّ وبالحياة . وكان في النسخ « فالناشرات » والتلاوة بالواو .

مُبَشِّرَاتٍ ﴾[1] [سورة الروم : ٤٦] .

و ﴿ نُشُراً ﴾ بالنون وضمتين ، جمع « نَشُور »[2] كـ « صَبُور » و « صُبُر » و « غَفُور » و « غُفُر » . و « نُشْر » مخفف من « نُشُر » كـ « رُسْل » و « رُسُل » .

☆ قوله تعالى : ﴿ مالَكُم من إلَهٍ غَيْره ﴾[3] [٥٩]

يجوز جرّه ونصبه ورفعه[4] . فالجر على اللفظ ، والرفع على الموضع[5] ، والنصب على الاستثناء ☆ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلأُ الَّذينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم ﴾[6] [٧٥]

---

(١) أي تبشر بالمطر . و « بُشْر » جمع بشير ، عن أبي علي وابن جني ، وجمع بشيرة ، عن الزجاج ، وكذا في البحر ، وقيل « بُشْر » مخفف من « بُشُر » وهو جمع بَشُور ، انظر اللسان (بشر) .

(٢) أو جمع ناشر كشاهد وشُهُد ونازل ونُزُل ، عن أبي علي .

(٣) انظر الجواهر ٦١٨ ، ٨٥٤ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ٢ و ٨٢ / ٢ و ١٢٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٠ ـ ٦٢٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، والبيان ١ / ٣٦٦ ـ ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٠ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) قرأ بالجر الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٨٤ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ . أما النصب فقراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى عيسى بن عمر . وقال ابن خالويه في شواذه ٤٤ : « لغة تميم غيره ، بالنصب » ، وقال الفراء : « بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في موضع إلا نصبوها تمّ الكلام قبلها أو لم يتم فيقولون ماجاءني غيرك ومـاأتاني أحد غيرَك ... » ا هـ فخطأه الزجاج بأن بناء « غير » إذا لم يتم الكلام لايجوز ، قال « فأما ماجاءني غيرك فلحن وخطأ » ا هـ .

(٥) على النعت أو البدل في كليهما .

(٦) انظر الجواهر ٥٧٨ ، وشرح اللمع اللوح ٩٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٠ ، والبيان ١ / ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٩ ، والكتاب ١ / ٧٦ ، والمقتضب ٣ / ١١١ و ٤ / ٢٩٦ ، والكامل ٩٠٦ ، والبصريات ٣٠٣ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٠ ، وابن يعيش ٣ / ٦٧ .

أبدل ﴿ من آمن ﴾ مما قبله ، وأعاد اللام ، فثبت أن البدل حيث جاء كان في تقدير إعادة العامل .[١]

٣ قوله تعالى : ﴿ يَاصَالِحُ ٱئْتِنَا ﴾[٢] [٧٧]

كان أبو عمرٍو يُشِمُّ الحاء شيئاً من الضم . وذلك لأنّ أبا عمرو يبدل من الهمزة ـ أعني فاء ﴿ ائتنا ﴾ ـ ياءً[٣] ، فيشمُّ الضم من الحاء ولا يُخْلِصُها ضمّة

٦ لتسلم الياء .

فقال سيبويه[٤] : هذا ضعيف ، ويلزمه أن يقول « ياغُلامِ وْجَل[٥] » بل يقلبها ياء لمكان الكسرة[٦] ، وأحد لايقول ذلك ، بل يقلب الواو ياء لكَسرة

٩ الميم في « غلامِ » وإذا لم يقل « غلامِ وْجَل » فيقرّ الواو فكذا لايقال « يازيدُ يْسُر » .

وقال المازنيّ[٧] : لايلزم أبا عمرٍو « ياغلامِ وْجَل » في قراءته ، لأنه ليس في

١٢ الكلام متّصِله ولا منفصِله مثل « ياغلام وْجل » ، وأبو عمرٍو شبّه ذلك

---

(١) مذهب الأخفش والرماني وأبي علي ومن وافقهم ـ وهو مذهب الأكثرين ـ أن العامل في البدل مقدر من جنس الأول . ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه . انظر الكتاب ١ / ٧٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٥ ، وابن يعيش ٣ / ٦٧ ، وشرح الكافية ١ / ٣٠٠ ، والهمع ٥ / ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(٢) انظر الجواهر ٢٤٤ ـ ٢٤٦ ، ٩٤٤ ، والحجة ١ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، والبغداديات ١ ـ ٢ ومنه أخذ كلامه هنا وفي الجواهر ، والخصائص ٢ / ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

(٣) سلف الكلام على مذهب أبي عمرو في ترك الهمز المفرد ٥١ ـ ٥٣ والمصادر ثمة .

(٤) في الكتاب ٢ / ٣٥٨ وعبارته : « وزعموا أن أبا عمرو قرأ ياصالِحُيْتِنا جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً وهذه لغة ضعيفة لأن قياس هذا أن تقول ياغلاموجل » اهـ .

(٥) يريد أنه كما لم يقلب الياء الساكنة المضموم ماقبلها واواً كذلك يلزمه ألا يقلب الواو الساكنة المكسور ماقبلها ياء ، عن أبي علي .

(٦) قوله « بل يقلبها ياء لمكان الكسرة » عبارة قلقة ، وعليها يكون في الكلام تكرار .

(٧) حكى أبو علي كلام المازني عن ابن السراج عن المبرد عنه ، وتصرف المؤلف فيه تصرفاً يسيراً .

بـ « قُيْل » حيث أُشمّ الحاء شيئاً من الضم[١] . وقد تقدم هذا[٢] .

قوله تعالى : ﴿ ولُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾[٣] [٨٠]

ينتصب بإضمار فعل ، والتقدير : وأرسلنا لوطاً ؛ وإن شئت : [و[٤]] اذكر لوطاً . ٣

[قوله تعالى][٥] : ﴿ أَإِنَّكُم ﴾[٦] [٨١]

بهمزتين محققتين[٧] ، الأولى همزة الاستفهام ، والثانية همزة « إنَّ » . وأبو عمرو كره الهمزتين[٨] ، فليّنَ الثانية وأبدل منها شبه الياء وأدخل بينهما مدّةً ، وخالفه ابن كثير فلم يفصل بينهما بمدة / بل ليّن الثانية . ونافع[٩] حذف همزة الاستفهام واستغنى عنها في قوله ﴿ إنّكم لتأتون الرجال ﴾ بقوله ﴿ أَتَأْتُونَ ٦ ٥٣ / ١ (٥٩ / ١)

---

(١) في الأصل : الضمة .

(٢) انظر ماسلف ٢٠٢ في الكلام على قوله ﴿ فليؤد الذي اؤتمن أمانته ﴾ [سورة آل عمران : ٢٨٣] .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٥ ، وللفراء ١ / ٣٨٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٣٣ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٢٤ ـ ٦٢٥ ، والحجة ٤ / ١٧١ ـ ١٨١ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، والبحر ٤ / ٣٣٤ .

(٧) هذه قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وذكر المؤلف قراءة الباقين غير حفص عن عاصم وهو قد وافق نافعاً . انظر السبعة ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ، والتيسير ١١١ ، ٣٢ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ و ١ / ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(٨) قوله « وأبو عمرو كره الهمزتين » لم يظهر في مصورة الأصل ، فأثبته من ي و ب .

(٩) وحفص عن عاصم .

الفاحِشَةَ ﴾ [٨٠] كما استغنى عنها الشاعر[١] في قوله :

لَعَمْرُكَ ماأَدْرِي وإنْ كُنْتَ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

٣ أي أبسبع رمين الجمر أم بثمان .

قوله تعالى : ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى اللهِ كَذِباً إنْ عُدْنَا في مِلَّتِكُم ﴾[٢] [٨٩]

٦ أي إن صِرْنا في ملتكم . ولا يريد به الرجوع إذ لم يجز أن يكون في ملة الكفر فخرج منها ثم عاد إليها ؛ ومثلُه :

... ... وعَادَ الرَّأْسُ مِنِّي كالثَّغَامِ[٣]

---

(١) وهو عمر بن أبي ربيعة . وهو له في الكتاب ١ / ٤٨٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٤ ، والكامل ٧٩٣ ، ١٠٩٥ ، وابن السيرافي ٢ / ١٥١ ـ ١٥٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٤ ، والمغني ٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٤٢ ـ ١٤٣ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٢٥ ـ ٢٩ ، والخزانة ١ / ٤٤٧ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٩٩ / ٢ ، والمحتسب ١ / ٥٠ ، وعبث الوليد ٥١ ، ٣٧١ ، وابن الشجري ١ / ٢٦٦ ، وضرائر الشعر ١٥٨ ، والهمع ٥ / ٢٤٠ . قال ابن السيرافي : « هذا إنشاد الكتاب وإنشاد كل مستشهد ، ورأيت في شعره :

فوالله ماأدري وإني لحاسب بسبع رمين الجمر أم بثمان »

وأنشد قبله بيتين . وهو كما قال في كلتا طبعتي الديوان ، إلا أن رواية الديوان « رميت » . انظر ديوانه ق ١١٣ / ٤ ص ٢٦٦ (بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد) و ق ٣٩١ / ٤ ص ٢٠٩ (ط الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

ومذهب الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم أن حذف همزة الاستفهام يجوز في ضرورة الشعر ، وعزي إلى الأخفش جواز حذفها في الاختيار ، ووافقه ابن هشام وغيره .

(٢) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٤٨ ، والبيان ١ / ٣٦٨ ، والبحر ٤ / ٣٤٢ ـ ٣٤٣ .

(٣) صدره : وصِرْتُ كأنني أَقْتادُ عَنْزاً

وهو ثاني بيتين أنشدهما أبو علي في الحجة ٢ / ١١٠ ، ولم يعزهما ، وكان في الحجة « أقتاد عيراً » وهو تحريف ، وعجز البيت في البيان ١ / ٣٦٨ وقد نقل صاحبه عن المؤلف=

أي صار ؛ وقال[1] :

فَـــإِنْ تَكُنِ الأَيَّـــامُ أَحْسَنَّ مَرَّةً إِلَيَّ فَقَـــدْ عَـــادَتْ لَهُنَّ ذُنُـــوبُ

أي صارت .

٣

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً ﴾[2] [٩٢]

يجوز أن يكون صفة ، وبدلاً مما قبله وهو ﴿ الذين كفروا ﴾ [٩٠] فلا يجوز أن يقف [على][3] ما بينهما .

٦

ويجوز أن يرتفع بالابتداء[4] ، ويكون ﴿ كَأَن لَّم يَغْنَوْا فيها ﴾ [٩٢] خبره .

=بلا تصريح على المعهود منه .

أي انحنى كأنه يتقاصر لعنز يقودها ، لأن قائد العنز يطأطئ رأسه لحقارة العنز . والعرب تقول لمن انحنى ظهره من الكبر « قد قاد العنز » انظر كنايات الجرجاني ٨٦ ، وسمط اللآلي ٣٣٢ ، والمعاني الكبير ١٢١٦ . والثغام : نبات أرق من الحليّ وأدق وأضعف وهو أشبه شيء بالشيب إذا جفّ ، فشبّه الشيب به ، واحدته ثغامة ، انظر النبات ١٧٨ ، واللسان (ثغم) .

(١) كعب بن سعد الغنوي . والبيت من كلمة له في الاختيارين ق ١١٦ ص ٧٥٠ ـ ٧٥٨ ، وأمالي القالي ٢ / ١٤٧ ـ ١٥١ ، والخزانة ٤ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، ومختارات ابن الشجري ، القسم الأول ٢٥ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٩٢ ـ ٧٠٤ ، ووقعت هذه الكلمة في الأصمعيات مقسومة في كلمتين أولاهما لكعب برقم ٢٥ والأخرى لغُرَيْفَة بن مسافع ؟! انظر استقصاء تخريجها والكلام عليها في حاشية محققي الأصمعيات ٩٣ ـ ١٠٠ برقم ٢٦ . والبيت بلا نسبة في الحجة ٢ / ١١١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٨ ، والبيان ١ / ٣٦٨ .

(٢) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٥٠ ، والبيان ١ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٣٤٦ .

(٣) زيادة مني . وانظر منار الهدى ١١٠ .

(٤) وعليه فالوقف على ماقبله وهو ﴿ جاثمين ﴾ [٩١] تام ، وهو ماقتصروا عليه ، انظر إيضاح الوقف ٦٦٠ ، والمكتفى ٢٧٣ ، ومنار الهدى ١١٠ .

ويجوز أن يكون ﴿ كأن لم يغنوا ﴾ في موضع الحال ، و ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كانُوا هُمُ الخاسِرِينَ ﴾ [٩٢] خبَرَه[1] .

٣ قوله تعالى : ﴿ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القُرَى ﴾[2] [٩٨]

إذا فتحت الواو[3] كانت الهمزة للاستفهام . وإذا قرأتها « أَوْ » بإسكان الواو لم تقف[4] على ماقبله ، ويكون المعنى : أو كان الأمنُ من أحد هذين الشيئين من

٦ إتيان العذاب ليلاً أو ضُحًى[5] .

قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أن لا أَقُولَ ﴾[6] [١٠٥]

و ﴿ عَلَيَّ ﴾ بالياء المشددة[7] .

---

(١) قال أبو حيان في هذا الوجه والوجهين السابقين الصفة والبدل : إنها « أوجه متكلفة ، والظاهر أنها جمل مستقلة لاتعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب » ا هـ وهو كما قال .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٦ ـ ٦٢٧ ، والحجة ٤ / ١٨١ ـ ١٨٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥٢ ، والبيان ١ / ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٣٤٩ ، والكتاب ١ / ٤٩١ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٧ .

(٣) فتح الواو عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي ، وأسكنها الباقون . انظر السبعة ٢٨٧ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

(٤) في الأصل و ي : يقف .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أفأمِن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون [٩٧] أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون .. ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٥٣٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٧ ، وللفراء ١ / ٣٨٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٨ ، والحجة ٤ / ١٨٥ ـ ١٨٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥٥ ، والبيان ١ / ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٣٥٥ ، والعضديات ٧٦ ، والمغني ١٩٢ ، ٩١٤ .

(٧) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿ عَلَى ﴾ . انظر السبعة ٢٨٧ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

فمن شدد الياء وقف[1] على ﴿ حقيق ﴾ ويكون قوله ﴿ عليَّ أن لا أقول ﴾ ابتداءً وخبراً[2] .

ومن قرأ ﴿ عَلَى أن لاأقول ﴾ فالمعنى : بأن لاأقول ، فـ « عَلَى » بمعنى الباء . ٣

قوله تعالى : ﴿ **أَرْجِهْ وأَخَاهُ** ﴾[3] [١١١]

هو من قولهم أَرجَيْتُه : إذا أَخّرتَه . ويجوز فيه الهمز وترك الهمز . وقرئ بهما ﴿ أَرْجِهْ ﴾ و ﴿ أَرْجِئْهُ ﴾ بالهمز وتركه[4] . ٦

فأما إشباع الهاء موصولة بالياء والواو[5] فهو[6] الأصل ، والواو مقدّم في

---

(١) انظر منار الهدى ١١١ ، والبحر . وسياق الآية : ﴿ ... إني رسول من رب العالمين [١٠٤] حقيق على أن لا أقول ... ﴾ . وقد أجيز في ﴿ حقيق ﴾ أن يكون نعتا لـ (رسول) أو خبراً بعد خبر .

(٢) ذكر في الجواهر أن ﴿ أن لاأقول ﴾ مرتفع بالظرف ﴿ على ﴾ على المذهبين ، ويكون ذلك عنده لجريه خبراً بعد خبر ، وكلا القولين ضعيف متكلف .

والصواب على قراءة نافع أن ﴿ عليّ ﴾ متعلق بـ ﴿ حقيق ﴾ لم يختلفوا في ذلك ، ويرتفع ﴿ أن لا أقول ﴾ على أنه فاعل لـ ﴿ حقيق ﴾ أو على أنه مبتدأ و ﴿ حقيق ﴾ خبر مقدم .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٨ ، وللفراء ١ / ٣٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٠ ، والحجة ٤ / ١٨٦ ـ ١٩١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥٩ ، والبحر ٤ / ٣٥٩ ـ ٣٦٠ ، وماسيأتي ٩٨٦ .

(٤) قرأ ﴿ أرجئه ﴾ بالهمز ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ، وقرا الباقون ﴿ أرجه ﴾ بغير همز . انظر السبعة ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ و ١ / ٣١١ ـ ٣١٢ .

(٥) قرأ ﴿ أرجِهِ ﴾ موصولة بياء الكسائي وورش عن نافع ، وقرأ ﴿ أرجئهُ ﴾ موصولة بواو ابن كثير وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه .

(٦) كان في النسخ : فهما ، والصواب ماأثبت . وانظر ماسلف من الكلام على إشباع الهاء ١٠ ، ١٢ .

الرتبة على الياء .

واختلاس الهاء جائز أيضاً . تختلسها مضمومة أو مكسورة[١] .

٣ وإسكان الهاء[٢] فيما زعموا ضعيف جداً يجوز في الضرورة[٣] ، [و[٤]] أنشدوا[٥] :

لَسْتُ إذاً لِـزَعْبَلَـهْ إنْ لَمْ أُغَيْـ ـيِرْ بِكْلَتِي إنْ لَمْ أُسَاوَ بِالطُّوَلْ[٦]

٦ وقال آخر[٧] :

---

(١) قرأ ﴿ أرجهِ ﴾ مكسورة بالاختلاس قالون عن نافع ، وقرأ ﴿ أرجئـهِ ﴾ مكسورة بـالاختلاس ابن ذكوان عن ابن عامر .

(٢) قرأ ﴿ أرجهْ ﴾ بإسكان الهاء حمزة وعاصم بخلاف عن أبي بكر عنه . وبقي عليه قراءة من قرأ ﴿ أرجئهُ ﴾ بضم الهاء من غير صلة وهي قراءة أبي عمرو وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم بخلاف عنهما .

(٣) انظر ماسلف ٢٦٢ والتعليق ثمة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) سلف البيت ٢٦٢ ، والتعليق عليه ثمة .

(٦) في الأصل « لم تغير » والصواب من ي و ب ، وفي النسخ « أشاوِ » وهو تصحيف ، انظر ماسلف من التعليق .

(٧) وهو منظور بن مرثد الأسدي ، وينسب إلى أمه فيقال : منظور بن حبّة الأسدي . وهما له في تهذيب إصلاح المنطق ٢٤٥ ، وفيما كتبه ياقوت على هامش الصحاح (أرط) ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٨٤ ، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ٢٧٤ - ٢٧٦ .

وهما بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٨ ، وإصلاح المنطق ٩٥ ، وتهذيب الألفاظ ٣٠٢ ، وضرورة الشعر ١٢٧ ، والخصائص ٢ / ٣٥٠ و ٣ / ١٦٣ ، وسر الصناعة ٢٢١ ، والمنصف ٢ / ٣٢٩ ، ورسالة الغفران ٤٣٥ ، والمخصص ٨ / ٢٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥٩ ، وضرائر الشعر ٢٠٠ ، والممتع ٤٠٣ ، وابن يعيش ٩ / ٨٢ و ١٠ / ٤٦ ، واللسان والتاج (أرط) .

لَّمـــا رَأَى أَنْ لا دَعَـــهُ ولا شِبَـــعْ[1]
مــالَ إلى أَرْطَـــاةِ حِقْفٍ فَـــٱضْطَجِـعْ

٣ قوله تعالى : ﴿ قال فِرْعَوْنُ آمَنْتُم ﴾[2] [١٢٣]

من قرأها بهمزتين محققتين[3] فالهمزة الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة « أَفْعَل » بعدها فاء الفعل من « آمن » .

٦ و [من][4] قال ﴿ آمنتم ﴾ على الخبر[5] أراد همزة الاستفهام فحذفها .

وروى قُنْبُل عن ابن كثير بواو بعد نون ﴿ فرعون ﴾ فأبدل الهمزة واواً لأنّ قبلها ضمة النون من ﴿ فرعون ﴾ .

٩ وأبو عمرو فصل بين همزة الاستفهام وهمزة « أَفْعَل » بمدّة وليّن همزة

---

(١) قبلها :

يـــارُبَّ أَبّـــازٍ من العُفْرِ صَـــدَعْ
تقبّض الـــذئب إليـــه واجتمـــع

يصف الراجز ظبياً ، والأباز : الذي يقفز ، والعفر : الظباء التي تعلو ألوانها حمرة . وتقبض : يعني أنه جمع قوائمه ليثب على الظبي . لما رأى أن لادعه ولاشبع : يعني الذئب لما رأى أنه لايشبع من الظبي ولايدركه وأنه قد تعب في طلبه مال إلى أرطاة فاضطجع عندها ، والأرطى ضرب من شجر الرمل واحدته أرطاة ، والحقف : المعوجّ من الرمل ، عن تهذيب إصلاح للنطق .

(٢) انظر الحجة ٤ / ١٩٤ ـ ١٩٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٦٣ ، والبحر ٤ / ٣٦٥ .

(٣) وهم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه . انظر السبعة ٢٩٠ ـ ٢٩١ ، والتيسير ١١٢ ، والنشر ٢ / ٢٧١ و ١ / ٣٦٨ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وهما حفص عن عاصم وورش عن نافع بخلاف عنه .

« أفْعَل » ، وهو قياس مذهبه في ﴿ آأنذرتهم ﴾[1] [سورة البقرة : ٦] و ﴿ آأنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾[2] [سورة المائدة : ١١٦][3] .

٣ قوله تعالى : ﴿ وقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنَ آيَةٍ ﴾[4] [١٣٢]

« مَهْ »[5] أصله « ما » التي للشرط في نحو قوله ﴿ ما يَفْتَحِ اللهُ لِلْنـاسِ ﴾ [سورة فاطر : ٢] فأبدلت الهاء من الألف ، فقيل « مهما »[6] . و « ما » الثانية زيادة

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧ ـ ١٩ والتعليق ثمة .

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي إذا خفف بتسهيل الثانية بين بين بخلاف عن ورش عن نافع ، فروي عنه إبدالها ألفاً ، واختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه التحقيق والتسهيل وإدخال الألف ، وأبو عمرو وقالون يدخلان ألفاً بين الهمزتين ، والباقون يحققون . انظر السبعة ١٣٤ ـ ١٣٥ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ١ / ٣٦٣ . وهذا مذهبهم في الهمزتين المفتوحتين المتلاصقتين في كلمة .

(٣) كذا قال !! وهو سهو منه . فقد نصوا على أنه لم يدخل أحد منهم ألفاً في ﴿ آأمنتم ﴾ . وقراءة أبي عمرو بهمزة ومدة مطولة على الاستفهام ، وهي قراءة ابن عامر بخلاف عن هشام عنه والبزي عن ابن كثير ونافع بخلاف عن ورش عنه .

ويظهر أن المؤلف أخذ بعض كلام أبي علي وسها عن تمام كلامه ، فقد ذكر أبو علي ماذكره المؤلف من قياس مذهب أبي عمرو ثم قال : « ... إلا أنه يشبه أن يكون ترك قياس قوله ههنا لما كان يلزم من اجتماع المتشابهة ، فترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو « أاأنت » وخفف الهمزة الثانية التي هي همزة أفعل من « أامن » وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء . يدل على ذلك قولهم فيما ترجموا عنه : بهمزة ومدة على الاستفهام .... » اهـ .

(٤) انظر الجواهر ٣٤٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٣ / ٢ ـ ١٢٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٦٧ ، والبيان ١ / ٣٧١ ، والبحر ٤ / ٣٧١ ، والإيضاح ٣٢١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٧ ، وابن يعيش ٤ / ٨ و ٧ / ٤٢ .

(٥) في الأصل : و مه .

(٦) انظر في « مهما » شرح اللمع اللوح ١٢٣ / ٢ ـ ١٢٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٣٣ ، وحروف المعاني ٢٠ ، والمضديات ٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، وابن يعيش ٤ / ٨ و ٧ / ٤٢ ، والجنى الداني ٦٠٩ ـ ٦١٣ ، والمغني ٤٣٥ ـ ٤٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٣٢ ، والصاحبي ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، والرماني النحوي ٢٩٦ .

للتأكيد كما زِيدَ في قوله[1] : ﴿ فإمَّا يَأْتِيَنَّكُم منّي هُدًى ﴾ [سورة البقرة : ٣٨] .

و ﴿ تأتنا ﴾ جزم بـ ﴿ مهما ﴾[2] / و ﴿ مهما ﴾ في موضع النصب بـ ﴿ تأتنا ﴾[3] [فمن قال : « زيداً مررت به » ، ومن قال « زيدٌ مررت به » فهو رفعٌ][4] وجواب الشرط قوله ﴿ فما نَحْنُ لَكَ بمؤمنينَ ﴾ [١٣٢] .

٢ / ٥٣ (٢ / ٥٩)

وهذا القول ماروواه سيبويه[5] عن الخليل . وقال سيبويه[5] : أصلُه « مَهْ » بمعنى « اسكت » ، ضُمَّت إليها « ما » فحدث بالتركيب فيه معنى الشرط[6] .

٦

قوله تعالى : ﴿ وأَوْرَثْنَا القَوْمَ الَّذِينَ كانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ ومَغَارِبَها التي بارَكْنا فيها ﴾[7] [١٣٧]

---

(١) في الأصل : قولهم ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « ما » وهو خطأ .

(٣) خالف هنا مذهبه ووافق الكوفيين الذين يذهبون إلى أن الناصب للاسم المشتغل عنه هو الفعل العامل في ضميره ، ومذهب البصريين - وهو مذهب المؤلف - أنه منصوب بعامل مضمر واجب الإضمار يفسره الظاهر . انظر ماأضمر عامله على شريطة التفسير وهو « باب الاشتغال » في الكتاب ١ / ٤١ - ٥٠ ، ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، والكامل ٨٢١ - ٨٢٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٦٢ - ١٨٠ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ - ٣٩ ، والهمع ٥ / ١٤٩ - ١٦٠ ، والإنصاف ٨٢ - ٨٣ المسألة ١٢ . والاشتغال : هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملابسه كالمضاف إلى ضميره والمشتمل صلته على ضميره ، نحو : زيد ضربته ، وزيد ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي يحبها ، عن الهمع .

(٤) زيادة من ب . وكان في ب « زيد مررت به » في الموضعين ، والصواب ماأثبت . وفي ي : « فمن قال زيداً ضربته ومن قال زيد ضربته فهو رفع » . وماأثبته من ب هو الموافق والمناسب لما في الآية .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٤٣٣ ، والمصادر السالفة .

(٦) وقيل « مهما » بسيطة لا مركبة ، واختاره ابن هشام وغيره .

(٧) انظر الجواهر ١٢٥ - ١٢٦ وأعاد هنا كثيراً مما قاله ثمة ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٧٠ ، والبحر ٤ / ٣٧٦ ، وتفسير الطبري ٩ / ٢٩ - ٣٠ والقرطبي ٧ / ٢٧٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٢٣ .

يريد : الشرقَ والغربَ ، عن ابن عيسى[1] .
وقيل : أرض الشام ومصر[2] .
٣ وقيل : أرض الشام وحدَها شرقَها وغربها ، عن قتادة[3] .
وقيل : انتصاب ﴿ مشارق الأرض ومغاربها ﴾ على الظرف للاستضعاف أي القومِ الذين كانوا يُستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها[4] .
٦ وقيل : هو نصب بقوله ﴿ أورثنا القوم ﴾[5] أي [وأورثنا][6] القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها ، أي جعلناهم ملوك الشام ومصر ، عن أبي القاسم[7] . وأنكره ابن جرير[8] واعتلَّ بأنهم ماكانوا يُستضعفون إلا في أرض
٩ مصر من جهة القِبْط . وغلط ابن جرير[9] ، لأنه ظن أنهم لا يكونون مستضعفين

---

(١) هو علي بن عيسى الرماني ، ولم أجد مقالته .
(٢) عن الحسن في رواية عنه ، وعن ابن عباس في التفسير المنسوب إليه(انظر مجمع التفاسير) .
(٣) والحسن في رواية عنه .
(٤) عن الكسائي والفراء . قال أبو حيان : قول الفراء تكلّف وخروج عن الظاهر . وهو كما قال .
(٥) وهو قول الأكثرين ، وهو الظاهر ، وأجازه الفراء .
(٦) زيادة من ي و ب . وفي ي : أورثنا .
(٧) لعله أبو القاسم البلخي ، ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام .
(٨) هو الطبري . وقد أنكر قول الكسائي والفراء ومن وافقها ، قال : « ... وذلك قول لا معنى له ، لأن بني إسرائيل لم يكن يستضعفهم أيام فرعون غير فرعون وقومه ولم يكن له سلطان إلا بمصر ، فغير جائز والأمر كذلك أن يقال : الذين يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها . فإن قال قائل : فإن معناه : في مشارق أرضِ مصر ومغاربها فإن ذلك بعيد من المفهوم في الخطاب مع خروجه عن أقوال أهل التأويل والعلماء بالتفسير ... » اهـ .
(٩) غلّط الطبري ، والغالط هو . فإن الآية نصٌّ فيا كان من فرعون وقومه الذين ساموا بني إسرائيل سوء العذاب . ويشهد لقول الأكثرين أن مشارق الأرض ومغاربها منتصبة بقوله ﴿ أورثنا ﴾ على أنها مفعول ثان له = قولُه تعالى في هذه السورة : ﴿ قال موسى لقومه استيقنوا بالله واصبروا إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين ﴾ [سورة الأعراف : ١٢٨] ثم قال تعالى : ﴿ وأورثنا القوم ... ﴾ الآية .
قال الطبرسي : إن القبط كانوا يستضعفونهم فأورثهم الله بأن مكنهم وحكم لهم بالتصرف وأباح لهم بعد ذلك إهلاك فرعون وقومه القبط فكأنهم ورثوا منهم .. الخ .

إلا بعد أن يقتّل أبناؤهم وتُستحيا نساؤهم[١] ويلزموا أن يضربوا لَبْناً صلباً بلا تِبْن[٢] ، وليس كذلك ، لأنهم لما[٣] تفرّدوا بدين إبراهيم ، ولم يكن يدين به واحد في ذلك الوقت إلا وكانوا مدفوعين عندهم غير مقبولين ومقهورين غير مالكين . ألا ترى أنّ قوماً منهم صاروا بعد بُخْتَ نَصَّرَ إلى أرض فارس[٤] ، وكانوا أذلّ من بها لمفارقتهم لهم في أديانهم .

وقال الزجاج[٥] : ملّكهم الله الأرض في أيام داود وسليمان ، وكانوا مستضعفين

(١) إشارة إلى قوله تعالى على لسان الملأ من قوم فرعون : ﴿ سنقتّل أبناءهم ونستحي نساءهم ﴾ [سورة الأعراف ١٢٧] وقوله تعالى ﴿ يسومونكم سوء العذاب يقتّلون أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ [سورة الأعراف : ١٤١] .

(٢) إشارة إلى ماجاء في تأويل « سوء العذاب » في قوله تعالى : ﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ... ﴾ [سورة البقرة : ٤٩] . فقيل : إن فرعون وقومه كانوا يستعملون بني إسرائيل في تَلْبين اللبن ، فلما بعث موسى عليه السلام أعطوهم اللبن يلبنونه ومنعوهم التبن ليكون ذلك أشقّ عليهم ، عن الزجاج (اللسان : لبن) ، وانظر مجمع التفاسير ١ / ١٢١ .

(٣) لم يأت لـ « لمّا » بجواب ، وتقديره : استضعفوا ، ونحو ذلك .

(٤) لعله أراد « أرض بابل » فوهم وقال « ... فارس » . فقد قيل إن بخت نصر ـ واسمه بالسريانية نبوخذ نصر ـ دخل بيت المقدس فوطىء الشام ، وقتل بني إسرائيل حتى أفناهم ، وضرب بيت المقدس ثم انصرف راجعاً إلى أرض بابل واحتمل معه سبايا بني إسرائيل ، فاستعبدهم المجوس وأولادهم . انظر ماكان من أمر بخت نصر وأمر بني إسرائيل في تاريخ الطبري ١ / ٥٤٥ ـ ٥٧١ ، والكامل في التاريخ ١ / ٢٦١ ـ ٢٧٥ ، والأخبار الطوال ٢٢ ـ ٢٧ . وانظر تأويل قوله تعالى ﴿ ... بعثنا عليكم عباداً لنا أولي بأس ﴾ [سورة الإسراء : ٤] في تفسير الطبري ١٥ / ١٦ ـ ٢٤ ، والقرطبي ١٠ / ٢١٥ ـ ٢١٦ ، وابن كثير ٥ / ٤٣ ـ ٤٥ ، ومجمع التفاسير ٤ / ١٥ ـ ٢٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٠ .

(٥) عبارته في معاني القرآن له جـ ٢ / ٥٧ / ٢ مخطوطة الظاهرية : « يعني بني إسرائيل فكان منهم الأنبياء داود وسليمان ملكوا الأرض » ، ونقل كلامه صاحب مجمع البيان ٢ / ٤٧٠ .

زمن موسى وبعد موته ، فالخطاب لهم ، والمراد أولاد الذين استضعفوا .

والضمير في ﴿ فيها ﴾ قيل[١] : يعود إلى ﴿ مشارق الأرض ﴾ .

٣ وقيل[٢] يعود إلى ﴿ التي ﴾ و « التي » نعت للأرض الساقطة وموضعها نصب بـ ﴿ أورثنا ﴾ . وموضع » المشارق والمغارب « في هذا الجواب نصب بـ ﴿ يُستضعفون ﴾ ، وتلخيصُه : وأورثنا القوم الذين كانوا يُستضعفون في

٦ مشارق الأرض ومغاربها الأرض التي باركنا فيها .

وقيل :[٣] : يرجع إلى « الأرض » الظاهرة ، و ﴿ التي ﴾ جرّ صفة لها ، والتقدير : مشارق الأرض التي باركنا فيها ومغاربها ، ففصل بين الصفة

٩ والموصوف بالمعطوف على المضاف إلى[٤] الموصوف ، ومثله : ضربتُ غلامَ زيد وجاريتَه القائمَ ، على تقدير : غلام زيد القائم وجاريتَه .

﴿ وتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الحُسْنَى على بَنِي إِسْرَائِيل ﴾[٥] [١٣٧]

١٢ ﴿ على ﴾ من صلة ﴿ تمّت ﴾ ، ولاتتصل بـ ﴿ كلمة ﴾ لأنها وصفت بـ ﴿ الحسنى ﴾ ، ولايجوز الفصل بالصفة بين الصلة والموصول .[٦]

قوله تعالى : ﴿ اجْعَل لَّنَا إِلَهاً كَمَا لَهُم آلِهَةٌ ﴾[٧] [١٣٨]

---

(١) هذا قول الأكثرين كما ذكرت . وفي الأصل : والضمير من فيها .

(٢) وهو المفهوم من قول الفراء .

(٣) أجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما .

(٤) انظر الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف في البصريات ٢٢٥ ، والخصائص ٢ / ٣٩٦ ، والمحتسب ٢ / ٢٥٠ ، وضرائر الشعر ٢٠٤ . وضعّف أبو حيان هذا الفصل .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٩ .

(٦) يريد بين المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ . لكن الكلمة ليست مصدراً ، وإنما هي اسم فلا يتعلق بها الجار والمجرور على كل حال ، فلا وجه لما ذكره المؤلف .

(٧) انظر الجواهر ١٩٩ ، وشرح اللمع اللوح ٣١ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٧١ ونقل عن المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ١ / ٣٧٣ ، والبحر ٤ / ٣٧٧ ـ ٣٧٨ والكشاف ٢ / ١١٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٥ ، والمغني ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، ٤٠٨ .

« ما » ههنا مصدرية ، أي كما ثبت لهم آلهة ، وُصِلَت بالظرف وماارتفع به كما توصل بالمبتدأ والخبر[1] في قوله[2] :

٣ ... ... كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[3]

ويجوز أن تكون بمعنى « الذي » وفي ﴿ لهم ﴾ ضمير يعود إليه ، و ﴿ آلهةٌ ﴾ بدل من ذلك الضمير ، أو يرتفع بإضمار « هي » / أي هي آلهة ، فحذف « هي »[4]

١ / ٥٤
(١ / ٦٠)

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُم إِلَهاً ﴾[5] [١٤٠]

التقدير : [أ][6] أبغي لكم إلهاً غيرَ الله . فـ ﴿ غير الله ﴾ نصب على الاستثناء[7] أو على الحال[8] . والحال من النكرة قليلة[9] ، وتقديم « غير » على

٩

---

(١) في الأصل : أو الخبر ، وهو خطأ .

(٢) وهو نهشل بن حرّيّ . شعره ق ٢ / ٥ ص ١٠٧ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٨٧١ ـ ٨٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٣٤ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ١٢٧ ـ ١٢٩ ، وهو بلا نسبة في المغني ٢٣٦ ، ٤٠٨ ، والهمع ٤ / ٢٣١ ، وانظر تتمة تخريجه في شعره . استشهدوا به على أن « ما » كافة كفت الكاف عن عمل الجر ولذلك وقعت الجملة بعدها ، وأجيز أن تكون مصدرية ، وعليه استشهاد المؤلف .

(٣) صدره : أخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني يومَ مَشْهَدٍ

(٤) وذكر في الجواهر وجهاً آخر وهو أن تكون « ما » كافة ونص أنه قول علي بن عيسى الرماني ، وبه قال الزمخشري ، وهو وجه أجازوه في الآية .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٧١ ، والبيان ١ / ٣٧٣ ، والبحر ٤ / ٣٧٩ .

(٦) زيادة مني .

(٧) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٨) لمجيء الحال من النكرة ههنا مسوغ وهو تقدّم الصفة على الموصوف . وعلى هذين الوجهين ينتصب ﴿ إلهاً ﴾ على أنه مفعول ثان لـ « أبغي » وتعدى إلى الأول بحرف والتقدير : أبغي لكم ، فحذف الجار فوصل الفعل . والأظهر ماذكره النحاس وغيره أن ينصب « غير » على أنه مفعول ثان لـ « أبغي » و ﴿ إلها ﴾ حال ، وقيل تمييز .

(٩) مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل ، انظر الكتاب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٦ ، ٣٩٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٣ ـ ٦٤ ، والهمع ٤ / ٢١ ـ ٢٣ .

العامل أيضاً قليل[١] . ولايجوز أن يكون صفة لـ « إله » لأن الصفة لاتتقدم على الموصوف[٢] .

٣ قوله عز وجل : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾[٣] [١٤٢]

أي إتيان[٤] ثلاثين ليلة ، فحذف المضاف ، وهو في موضع المفعول الثاني لـ « واعدنا » .

٦ [وقوله][٥] ﴿ وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[٢] [١٤٢]

أي تَتِمّةَ أربعين ليلةً[٦] ، أو معدوداً أربعين ليلَةً ، فهو نصب على الحال .

٩ [وقوله][٥] ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ ﴾[٧] [١٤٢]

---

(١) الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام ، وجوزه الكسائي فعزي إلى الكوفيين ، وعزي إلى الزجاج أنه جوزه في بعض كلامه . انظر شرح الكافية ١ / ٢٢٨ ، والهمع ٤ / ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، والإنصاف ٢٧٣ ـ ٢٧٧ المسألة ٣٦ .

(٢) لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لايجوز تقديم الصلة على الموصول ، عن ابن يعيش ٢ / ٦٣ ـ ٦٤ ، فإن قدمت الصفة على الموصوف فإن كان نكرة انتصبت على الحال وإن كان معرفة أخذت الصفة موقعه وأعرب الموصوف بدلاً . انظر المقتضب ١ / ١٧ (والهامش) و ٤ / ١٩٨ ، والأصول ٢ / ٢٢١ ـ ٢٢٦ ، والمصادر التي أحلنا عليها ١٢٧ في انتصاب صفة النكرة على الحال إذا تقدمت على موصوفها النكرة .

(٣) انظر الجواهر ٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، والحجة ٢ / ٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٩ ، والبيان ١ / ٣٧٣ ـ ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٣٧٩ ، وماسلف ٤١ في كلامه على قوله تعالى ﴿ وواعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ [سورة البقرة : ٥١] .

(٤) قدره فيما سلف ٤٢ : انقضاء أو تمام ، وهو قول الأخفش وأبي علي وغيرهما .

(٥) زيادة مني .

(٦) لاأعرف أحداً ذكر هذا التقدير ، وفي انتصابه على الحال على هذا تكلف .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، والبيان ١ / ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٣٨١ .

﴿ هارونَ ﴾ جرّ بدل من « أخيه » أو عطف بيان . وقُرِئ ﴿ هارونُ ﴾ بالرفع[١] أي يا هارونُ .

٣ قوله تعالى : ﴿ **جَعَلَهُ دَكًّا** ﴾[٢] [١٤٣]

وقرئ ﴿ دَكَّاءَ ﴾[٣] . فمن قال ﴿ دَكّاً ﴾ فتقديره : ذا دكّ . وإن شئت كان ﴿ دَكّاً ﴾ في موضع المدكوك ، أي : جعله مدكوكاً[٤] . ومن قال ﴿ دكّاءَ ﴾ فالتقدير [جعله][٥] قطعةً دكّاءَ ، أو بقعةً دكاءَ[٦] ، فهو صفة ٦ موصوف محذوف .

قوله عز وجل ﴿ **وأْمُرْ قَوْمَكَ يأْخُذُوا بِأَحْسَنِها** ﴾[٧] [١٤٥]

٩ قيل : أحسنُها : الناسخُ[٨] ؛ لأنه كان فيها ناسخ ومنسوخ . وهكذا قيل في قوله ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾[٩] [سورة الزمر :

---

(١) هذه قراءة شاذة لم يعزها أحد علمته .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ـ ٦٣٦ ، والحجة ٤ / ٢٠١ ـ ٢٠٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٧٤ ، والبيان ١ / ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥ .

(٣) قرأ ﴿ دكاء ﴾ حمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ دكّاً ﴾ . انظر السبعة ٢٩٣ ، والتيسير ١١٣ ، والنشر ٢ / ٢٧١ .

(٤) وأجاز الأخفش وأبو علي أن ينتصب ﴿ دكّاً ﴾ على المصدر لأن ﴿ جعله ﴾ بمعنى دكّه ، وضعفه أبو حيان ، وهو كما قال .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) الدكّاء : الرابية التي مع الأرض ناشزة عنها لاتبلغ أن تكون جبلاً ، عن الزجاج في معاني القرآن له جـ ٢ / ٥٧ / ١ نسخة الظاهرية ، وعنه في اللسان (دكك) .

(٧) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٧٧ ، والبحر ٤ / ٣٨٨ ، وتفسير الطبري ٩ / ٤٠ ـ ٤١ ، والقرطبي ٧ / ٢٨٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٧١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٣٤ .

(٨) عن الجبائي ، انظر مجمع البيان .

(٩) انظر مجمع البيان ٤ / ٤٩٣ ، والبحر ٧ / ٤٢١ ، وتفسير الطبري ٢٣ / ١٣٢ ، والقرطبي ١٥ / ٢٧٠ ، وابن كثير ٧ / ٨١ ، ومجمع التفاسير ٥ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧ . وقيل فيها ماقيل في آية الأعراف الجاري الكلام عليها .

١٧ - ١٨] يعني الناسخ دون المنسوخ .

وقيل : المعنى ﴿ بأحسنها ﴾ : المفروض ، لأنه أحسن من النوافل ،
٣ ولاحظٌ للمنسوخ في الحسن[1] .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ ابنَ أُمَّ إنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفُوني ﴾[2] [١٥٠]

بكسر الميم وفتحها من ﴿ أُمّ ﴾[3] . فمن كسر الميم فلأنَّ أصله « أمي » فحذف
٦ الياء واجتزأ عنها بالكسرة . ومن فتح الميم بنى « الأمّ » مع « الابن » على الفتح
مثل « خمسةَ عشرَ » .

وقال أبو عثمان[4] فيمن فتح الميم : أصله « يابن أمي » فأبدل من الكسرة
٩ فتحة[5] ومن الياء ألفاً ، فصار « يابن أُمّا » ثم حذف الألف فصار « ابنَ أمَّ » ؛

---

(١) انظر مجمع البيان والبحر . وقيل : بأحسنها أي بأحسن مايجدون فيها ، عن السدي ، وقيل : أمر موسى بأشد مما أمر به قومه ، عن ابن عباس ، وقيل : بأحسنها ، أي الفرائض والنوافل فإنها أحسن من المباحات ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٠ ، وللفراء ١ / ٣٩٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٩ - ٦٤٠ ، والحجة ٤ / ٢١٤ - ٢١٦ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨١ ، والبيان ١ / ٣٧٥ ، والبحر ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ . وانظر كلامهم في « يابن أمَّ » - وهذا اللفظ في سورة طه الآية ٩٤ - في الكتاب ١ / ٣١٨ ، والمقتضب ٣ / ١٨٢ و ٤ / ٢٥١ ، والمسائل المنثورة ٣٩ ، والعسكريات ١١٠ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) قرأ بكسر الميم ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٢٩٥ ، والتيسير ١١٣ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ .

(٤) المازنيُّ ، انظر كلامه في الأصول ١ / ٣٤١ ، وهو قول الفراء أيضاً ، وأجاز المازني الوجه الأول الذي هو قول الأكثرين .

(٥) في الأصل : الفتحة .

قال وقد جاء في الشعر[1] :

يَـــاَبْنَـــةَ عَمَّـــا لاَتَلُـــومِي وَاهْجَعِي

وأنكر هـذا فـارسهم[2] ، وزعم أن الألف لاتحـذف في هـذا النحو إلا قليلاً ، ٣
كقوله[3] :

... ... رَهْــطُ مَرْجُـومٍ وَرَهْــطُ ٱبْنِ الْمُعَـلّْ[4]

يريد « المعلّى » فحذف . ٦

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي . وهـو لـه في الكتـاب ١ / ٣١٨ ، وابن السيرافي ١ / ٤٤٠ ، والنـوادر ـ زيـادات أبي حـاتم ١٩ ، والأصول ١ / ٣٤٢ ، والجمل ١٦٠ ، والحلل ٢١٤ ـ ٢١٥ ، وابن الشجري ٢ / ٧٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ١٨٥ ـ ١٨٦ ، والخزانة ١ / ١٧٦ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والحجة ٤ / ٢١٥ ـ ٢١٦ خـك ، والبغـداديـات ٢٢٩ ، والعسكريات ١١١ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، ومايجوز للشاعر ٢٣٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨١ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ـ ١٣ ، ورصف المباني ١٥٩ ، والهمع ٤ / ٣٠٢ .

(٢) كتب تحتـه في الأصل « أبو علي » . انظر كلامـه في الحجة . وقـد أجاز أبو علي في العسكريات مامنعه في الحجة .

(٣) وهو لبيد . ولم يرد البيت في أصول ديوانه ، انظر كلام محققة ١٤٩ . وهو لـه في مجاز القرآن ٢ / ١٦٠ ، والكتـاب ٢ / ٢٩١ ، والبيـان والتبيين ١ / ٢٦٦ ، والجمهرة ٢ / ٨٥ ، وطبقـات فحـول الشعراء ٤٤٨ ، وضرورة الشعر ٨١ ، والخصـائص ٢ / ٢٩٣ ، وشرح الملـوكي ٢٨٣ ، ٣٨٦ ، وابن الشجري ٢ / ٧٣ ، وضرائر الشعر ١٣٥ ، وشرح شـواهـد شرح الشـافيـة ٢٠٧ ـ ٢١٢ ، واللسـان والتـاج (رجم) . وهـو بـلا نسبـة في الجـواهر ٨٣٨ ، والحجـة ١ / ٥٨ ، ١٠٥ ، والعسكريـات ١٠٩ ، والبغـداديـات ١٨٤ ، ٢٢٩ ، والمحتسب ١ / ٣٤٢ ، وسر الصنـاعـة ٥٢٢ ، ٧٢٨ ، والهمع ٥ / ٣٤٥ و ٦ / ٢٠٤ . وسيأتي ٥٩٦ .

(٤) صدره : وقبيـــل من لُكَيْـــز شـــاهـــد

ولكيز هـو لكيز بن أفصى بن عبـد القيس ، ومرجـوم وابن المعلى : سيـدان من لكيز . وهمـا مرجوم بن عبـد عمرو بن قيس بن شهـاب من بني لكيز ، عن ابن الكلبي في جمهرة النسب ٣٢٩ ، وقيـل : هـو مرجـوم بن مرّ بن عبـد قيس بن شهـاب واسمـه عـامر ، عن ثعلب ، انظر الإكمال ٧ / ٢٣٧ ، والتـاج (رجم) ، وقيـل : مرجـوم بن عبيـد واسمـه عـامر عن ابن سـلام ٤٤٨ ، وقيـل مرجوم بن عبد قيس واسمه شهاب ، عن ابن دريـد في الاشتقـاق ٣٢٣ ، وقيل مرجوم بن عمرو بن شهاب واسمه عبد قيس ، عن ابن سعـد في طبقـاتـه ٥ / ٥٦٣ . وابن المعلّى : هو الجـارود ، واسمـه =

قوله عز وعلا : ﴿ والَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا وآمَنُوا إنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[1] [١٥٣]

﴿ الذين عملوا السيئات ﴾ مبتدأ ، و « إنّ » مع اسمها وخبرها في موضع الرفع خبر المبتدأ[2] .

قوله عز وعلا : ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ﴾[3] [١٥٥]

قيل : إنه سؤال استفهام[4] خوفاً من أن يكون الله قد عَمَّهم بانتقامه ، كما قال : ﴿ وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لاتُصِيبَنَّ الَّذين ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً ﴾[5] [سورة الأنفال : ٢٥]

وقيل : إنه سؤال نفيٍ[6] ، وتقديره : إنك لاتعذب إلا مذنباً فكيف تهلكنا بما فعل السفهاء منا .

وحكي[7] أن الله أمات بالرَّجْفَة السبعين الذين اختارهم موسى من قومه لاموتَ فناء ولكن موتَ ابتلاء ، لِيُثِيبَ به من أطاع وينتقم مِمّن عصى .

= بشر بن عمرو بن حنش بن المعلى ، واسم المعلى الحارث بن زيد بن حارثة من بني لكيز ، انظر جمهرة النسب ٣٢٦ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٩٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ، وتعليق العلامة الشيخ محمود محمد شاكر على طبقات فحول الشعراء .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤١ ، والبيان ١ / ٣٧٥ ، والبحر ٤ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

(٢) والرابط محذوف ، أي لغفور رحيم لهم . وأغلب الظن أن المؤلف أورد هذه الآية ليذكر حذف الرابط ، فسها عن ذلك ، أو يكون ذلك من النساخ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٠٠ ، وتفسير الطبري ٩ / ٥٢ ـ ٥٣ ، والقرطبي ٧ / ٢٩٥ ، وابن كثير ٢ / ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٤٤ .

(٤) وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٩٦ ـ ٤٩٩ .

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والقرطبي وغيرهم .

(٧) انظر تفسير القرطبي ومجمع البيان . وانظر كلامهم في تأويل قوله تعالى : ﴿ ... فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون . ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون ﴾ [سورة البقرة : ٥٥ ـ ٥٦] في تفسير الطبري ١ / ٢٣٠ ـ ٢٣٣ ، والقرطبي ١ / ٤٠٥ ، وابن كثير ١ / ١٣٢ ـ ١٣٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٢٨ ، ومجمع البيان ١ / ١١٥ ، والبحر ١ / ٢١١ ـ ٢١٣ .

قوله تعالى : ﴿ إنْ هِيَ إلا فِتْنَتُكَ ﴾[1] [١٥٥]

ليس المرادُ إلا الرجفةَ والصاعقة[2] . وليس هذا بإشارةٍ إلى مـادَعُوا إليـه من المناجاة وتشريف المنازل[3] . والفتنة : الابتلاء والاختبـار ههنـا . / والله تعـالى قد عبّر في القرآن عن الابتلاء والاختبار بالفتنة ، فقـال : ﴿ أَحَسِبَ النّـاسُ أَن يُتْرَكُوا أن يقُولوا آمَنّا وهُم لايُفْتَنُونَ . ولَقَـدْ فَتَنّـا الّـذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللّهُ الـذين صَـدَقُـوا ولَيَعْلَمَنَّ الكَـاذِبِينَ ﴾[4] [سورة العنكبوت : ٢ ـ ٣] أي : امتحنّـاهم وابتليناهم .

٢ / ٥٤ (٦٠ / ٢) ٦

[وقوله][5] : ﴿ تُضِلُّ بِها مَنْ تَشَاءُ ﴾[1] [١٥٥]

أي بهذه الفتنة التي هي الامتحان والاختبار .

٩

قـولـه عـز وجـل : ﴿ الّـذِينَ يَتّبِعُـونَ الرّسُـولَ النّبِيَّ الأُمّيَّ ﴾[6] [١٥٧]

يجوز أن يكون جرّاً محمولاً على قوله : ﴿ فَسَـأَكْتُبُهَـا لِلّـذِينَ يَتّقُونَ ......

١٢

---

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٢ ، ومجمع البيـان ٢ / ٤٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٠٠ ـ ٤٠١ ، وتفسير الطبري ٩ / ٥٣ ، والقرطبي ٧ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، وابن كثير ٣ / ٤٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٤٤ .

(٢) هذا قول بعضهم . والذي ذهب إليـه الطبريُّ وغيره ـ وهو الظـاهر ـ أن المراد : مـاهـذه الفعلـة التي فعلها قومي من عبادتهم العجل دونك إلا فتنة منك أصابتهم .

(٣) نقل أبو حيان عن ابن عطيـة أنـه قـال : « ويحتمل أن يشير بـه إلى قولهم أرنـا الله جهرة ، إذ كانت فتنة من الله أوجبت الرجفة » ولعل هـذا مـاأراد المؤلف وردّه . وقـد اختـار موسى عليـه السلام من قومـه سبعين رجلاً حين خرج إلى الميقـات ليكلمـه الله سبحـانـه بحضرتهم ويعطيـه التوراة فيكـونـوا شهداء عند بني إسرائيل ، فلما حضروا الميقات وسمعوا كلام الله سألوا الرؤية فأصابتهم الصاعقة .

(٤) انظر تفسير الطبري ٣٠ / ٨٣ ، والقرطبي ١٣ / ٣٢٥ ، وابن كثير ٦ / ٢٧٣ ، ومجمـع التفـاسير ٥ / ٢ ـ ٣ ، ومجـاز القرآن ٢ / ١١٣ ، وتفسير غريب القرآن ٣٣٧ ، وتـأويـل مشكل القرآن ٤٧٢ ، واللســان (فتن) . وقـولـه تعـالى ﴿ وليعلمن الكاذبين ﴾ لم يرد في الأصـل وي ، وقـولـه ﴿ فليعملن ... الكاذبين ﴾ ليس في ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٧ .

والَّذينَ هُمْ بِآياتِنا يُؤْمِنُونَ . الَّذينَ يَتَّبِعُونَ ﴾ [١٥٦ - ١٥٧] ، فـ[1] ﴿ الذين هم بآياتنا ﴾ معطوف على ﴿ الذين يتقون ﴾ و﴿ الذين يتبعون ﴾ تفسير وبدل[2] منه .

٣ ويجوز أن يكون ﴿ الذين يتبعون ﴾ ابتداءً ، وقوله ﴿ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [١٥٧] خبراً له[3] .

٦ ومعنى قوله ﴿ يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً ﴾[4] [١٥٧] أي يجدون اسمه ونعته مكتوباً ، لابدَّ من تقدير هذا المضاف[5] .

قوله عزوجل : ﴿ وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً ﴾[6] [١٦٠]

٩ انتصاب « أسباط » ليس على التمييز لأنه جمع ، وتفسير العدد يكون مفرداً ، كقوله ﴿ اثنا عَشَرَ شهراً ﴾ [سورة التوبة : ٣٦] . فلو كان تمييزاً لقال : اثني عشر سبطاً[7] ، ولكن المميّز[8] محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة ،

---

(١) في الأصل : والذين .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على قوله « تفسير » ٦٨ .

(٣) وأجاز هذا الوجه صاحب التبيان ١ / ٥٩٨ ، وصاحب منار الهدى ١١٣ . وذهب أبو علي إلى أن الجملة تفسير للمكتوب ، وهو أحد قولي الزجاج في معاني القرآن له جـ ٢ / ٥٩ / ١ مخطوطة الظاهرية ، والقول الثاني له أن الجملة مستأنفة .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٨٧ ، والبحر ٤ / ٤٠٣ ، والعضديات ٣٣ .

(٥) لأن المكتوب هو الاسم أو الذكر أو النعت ، والمفعول الثاني في هذا الباب يجب أن يكون الأول في المعنى ، عن أبي علي .

(٦) انظر الجواهر ٩١٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٣ ، وللفراء ١ / ٣٩٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٩ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٩ ، ١٣٣ ، وتكلمة الإيضاح ٦٨ ، وابن يعيش ٦ / ٢١ ، ٢٤ ، واللسان (سبط) .

(٧) في ب « .. لقال سبطاً » ، وفي الأصل و ي « اثنتي عشرة سبطاً » وهو خطأ ، والصواب ماأثبت .

(٨) قوله « وتفسير العدد ... ولكن المميّز » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالتفسير من عبارات الكوفيين ، والمميز أو التمييز من عبارات البصريين ، وانظر ماسلف من التعليق على هذا ٤٤٨ .

و « أسباط » بدل من ﴿ اثنتي عشرة ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ نَغْفِرْ لَكُم خَطِيئَاتِكُم ﴾[1] [١٦١]

و ﴿ خطيئاتِكم ﴾ نصب مفعول ﴿ نغفر ﴾[2] .

ومن قال ﴿ يُغفَر ﴾ بالياء[3] وفتح الفاء رفع ﴿ خطيئاتكم ﴾ لأنه قام مقام الفاعل ، وذكّره للفصل بين الفعل والفاعل بـ ﴿ لكم ﴾ .

ومن قال ﴿ تُغْفَر ﴾ بالتاء لم يعتبر بالفصل .

و « خطيئاتكم » جمع « خطيئة » ، وهو جمع تصحيح ، و « خَطَايـاكم »[4] جمع تكسير . وقد ذكرنا في سورة البقرة[5] الخلاف فيه وفي تقديره .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً إلى رَبِّكُم ﴾[6] [١٦٤]

برفع التاء والنصب[7] ، فالرفع على تقدير : موعظتنا معذرة ، كما أنّ التقدير في قوله ﴿ وقُولُوا حِطَّة ﴾[8] [١٦١] أي ، مسألتنا حِطّةٌ . ومن نصب

---

(١) انظر الحجة ٤ / ٢١٨ ـ ٢٢٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٠ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤٠٩ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿ تُغْفَر ﴾ وقرأ الباقون ﴿ نَغْفِر ﴾ بالنون . انظر السبعة ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ ، ٢١٥ .

(٣) هذا سهو من المؤلف ، فلم يقرأ أحد هنا « يغفر » بالياء ، وقد قرأ نافع في سورة البقرة [٥٨] ﴿ يغفر لكم خطاياكم ﴾ بالياء . انظر ماسلف من التعليق ٤٤ .

(٤) قرأ أبو عمرو ﴿ خطاياكم ﴾ ، وقرأ ابن عامر ﴿ خطيئتكم ﴾ وقرأ الباقون ﴿ خطيئاتكم ﴾ .

(٥) انظر ماسلف ٤٥ والتعليق ثمة .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٧ ، وللفراء ١ / ٣٩٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٥ ـ ٦٤٦ ، والحجة ٤ / ٢٢٠ ـ ٢٢١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩١ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤١٢ ، والكتاب ١ / ١٦١ .

(٧) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٩٦ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٠١ . وقد تقدم الكلام على مثلها في سورة البقرة ٥٨ ، ص ٤٤ .

فهو مفعول لـه[1] ، [فكأنهم][2] لمّا قالوا ﴿ لِمَ تَعِظُونَ ﴾ [١٦٤] قالوا ﴿ معذرةً ﴾ أي للمعذرة .

٣ قوله عزوجل : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾[3] [١٦٥]

هو « فَعِيل » ، نعت لما قبله .

و﴿ بَيْئَس ﴾ [أيضاً][4] « فَيْعَل » ، من النُّعوت .

٦ فأما ﴿ بعذاب بِئْسٍ ﴾[5] فهو « فِعْل » وهو في الأصل مصدر[6] ، أي بعذاب ذي بِئْس . والهمز وتركُ الهمز فيه جائزان . فالهمز على الأصل ، وترك الهمز على التليين والحجازية[7] .

---

(١) هذا قول الفراء وأحد قولي الكسائي ، وذهب سيبويه والأخفش والنحاس وأبو علي والكسائي في أحد قوليه إلى أنه منتصب على المصدرية أي نعتذر معذرة .

(٢) زيادة من البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ماتصريح .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٦ ـ ٦٤٨ ، والحجة ٤ / ٢٢١ ـ ٢٢٤ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٢ ، والبيان ١ / ٣٧٧ ، والبحر ٤ / ٤١٢ ـ ٤١٣ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) قرأ ﴿ بِئْس ﴾ بالهمز ابن عامر ، وقرأ نافع ﴿ بيس ﴾ بلا همز ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ﴿ بيْئَس ﴾ وقرأ الباقون ﴿ بئيس ﴾ وهي رواية عن أبي بكر . انظر السبعة ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(٦) كذا قال ، ولاأعرف أحداً ذكر أن ﴿ بئس ﴾ مصدر . وأخشى أن يكون وهم في تلخيص كلام أبي علي ، فقد أجاز أبو علي في ﴿ بئيس ﴾ أن يكون صفة على وزن فعيل وأن يكون مصدراً كالنذير والنكير فوصف بالمصدر ، والتقدير : بعذاب ذي بئيس أي ذي بؤس . أما ﴿ بئس ﴾ فذهب أبو علي إلى أنه « بِئْسَ » الذي هو فعل ، فجعل اسماً فوصف به ، وقيل هو صفة على وزن فِعْل ، عن الأخفش علي بن سليمان ، وقيل : الأصل بَئِس على فَعِل ثم كسرت الباء لكسرة الهمزة ثم حذفت كسرة الهمزة فصار « بِئْس » عن المبرد ، وقيل غير ذلك .

(٧) أي اللغة الحجازية ، وتخفيف الهمز لغة أكثر أهل الحجاز . انظر باب الهمز في الكتاب ٢ / ١٦٣ ـ ١٧١ ، والمقتضب ١ / ١٥٥ ـ ١٦٧ ، وابن يعيش ٩ / ١٠٧ ـ ١٢٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٣٠ ـ ٦٦ .

قوله تعالى : ﴿ وإذْ تأذَّنَ ربُّكَ ﴾[1] [١٦٧]

« تَفعَّل » ههنا بمعنى « أَفْعَلَ » أي آذنَ ربك وأعلمَ .

﴿ ومِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[2] [١٦٨] ٣

« دون » في موضع الرفع بالابتداء ، ولكنه جاء منصوباً لتمكّنه في الظرفية . ومثلُه على قول أبي الحسن[3] ﴿ لَقَد تَقَطَّعَ بينكم ﴾[4] [سورة الأنعام : ٩٤] هو في موضع الرفع ، وجاء منصوباً لهذا المعنى . وكذلك ﴿ يَوْمَ القِيامَةِ يَفْصِلُ ٦ بينكم ﴾[5] [سورة الممتحنة : ٣] « بين » في موضع الرفع لقيامه مقام الفاعل .

وإن شئت كان التقدير : ومنهم جماعةٌ دون ذلك ، أي جماعة ثابتة ، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه[6] . وكان هذا أشبَهَ عندهم لأنّ « دوناً » ٩ قد جاء مرفوعاً في شعر ذي الرمة[7] . وعلى الأول قد جاء[8] :

---

(١) انظر الحجة ٢ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٤ ، والبحر ٤ / ٤١٣ ـ ٤١٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٣٥ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٤ ، واللسان (أذن) .

(٢) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٨١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٨ ، والحجة ١ / ١٨٨ و ٤ / ٦٣ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٤ ، والبيان ١ / ٣٧٧ ـ ٣٧٨ ، والبحر ٤ / ٤١٥ .

(٣) سلف التعليق على ماعزي إليه ٤١٨ ح ٥ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٩ ـ ١٣٤٠ وكان في الأصل و ب : ويوم ، وهو خطأ .

(٦) سلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٧) في قوله (د ، ق ٨٣ / ٥ جـ ٣ / ١٧٨٦ ، وابن السيرافي ١ / ١٥٤) :

فقال أراها يحسر الآل مرة ... فتبدو وأخرى يكتسي الآل دونُها

وقوله أيضاً (د ، ق ٣٣ / ٢٩ جـ ٢ / ١٠٢٥ ، وابن السيرافي ١ / ١٦٥ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ١٩٢ ، والهمع ٣ / ٢٠٩) :

وغبراء يحمي دونُها ما وراءَها ... ولا يختطيها الدهر إلا مخاطرُ

ووقع هذان البيتان في بعض نسخ كتاب سيبويه ، انظر ابن السيرافي ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ٨١ ، ١٣٠ .

(٨) البيت لموسى بن جابر الحنفي من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٣٧١ ـ ٣٧٢ ، والتبريزي ١ / ١٩٢ ـ ١٩٣ ، وهو بلا نسبة في شذور الذهب ١٠٦ ، والهمع ٣ / ٢٠٩ .

... ... وبَـاشَرْتُ حَـدَّ المَوْتِ والمَوْتُ دُونَهـا[1]

أي : ثابت دونَها ، ولكنه جـاء منصوبـاً / لتمكُّنـه في الظرفيـة ، وهو في موضع الرفع . ورفعُه جائز حسنٌ كبيت ذي الرُّمَّةِ .

١ / ٥٥
(١ / ٦١)

قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِم خَلْفٌ وَرِثُوا الكِتَابَ ﴾[2] [١٦٩]

وُصِفَ ﴿ خَلْفٌ ﴾ بقوله[3] ﴿ ورثوا الكتاب ﴾ .

وقوله : ﴿ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هذا الأَدْنَى ﴾[4] [١٦٩]

في موضع الحال من الضمير في ﴿ ورثوا ﴾ .

[وقوله][4] : ﴿ ويَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لنا ﴾[4] [١٦٩]

عطف على ﴿ يأخذون ﴾ .

وقوله ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عليهم مِّيثَاقُ الكِتَابِ أَن لايَقُولُوا على اللهِ إلاَّ الحقَّ ﴾ [١٦٩]

اعتراضٌ بين ﴿ ورثـوا ﴾ وبين ﴿ دَرَسُـوا ﴾[5] [١٦٩] لأن قـولـه

---

(١) صدره : ألم تريـــــــــا أني حيتُ حقيقتي

وروي « دونُها » وهو في سياق أبيات مرفوعة . قـال المعري : « الأحسن رفع دونهـا .... ولو أنشـد منشـد ففتح النون في بيت الحنفي لكان في الشعر عيب نحو الإقواء ، ومثلـه قليـل لأنهم يقـوون في المرفـوع والمخفـوض الـذي لا هـاء بعـد رويـه ، وإذا جـاءت الهـاء بعـد الروي فـإن تغيير الإعراب قليل ... » عن التبريزي .

(٢) انظر الجواهر ٧١٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٣٧٨ ، والبحر ٤ / ٤١٥ ـ ٤١٧ .

(٣) في الأصل : بقول ، وهو خطأ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) سياق الآية : ﴿ فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هـذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا وإن يأتهم عرض مثلـه يـأخـذوه ألم يؤخـذ عليهم ميثـاق الكتـاب أن لايقولوا على الله إلا الحق ودرسوا مافيه ... ﴾ .

﴿ ودرسوا ﴾ عطف على قوله ﴿ ورثوا الكتاب ﴾[١] فلا يجوز الوقف[٢] إلا على قوله ﴿ مافيهِ ﴾ [١٦٩] من أول الآية .

قوله تعالى :﴿ والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتَابِ ﴾[٣] [١٧٠] ٣

مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ إنّا لانُضِيعُ أجْرَ المُصْلِحِينَ ﴾ [١٧٠] على حدّ قولهم[٤] « السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم » ، لأنك تريد « منه »؛ فكذلك « المصلحين منهم »[٥] . وإن شئت كان على حد قوله[٦] : ٦

لاأرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شيءٌ ... ...

يريد : يسبقه ، فوضع الظاهر موضع المضمر[٧] . فكذلك « لانضيع أجرهم » ، فجاء بـ « المصلحين » لأنهم في المعنى هم المُمَسِّكون بالكتاب . وقد حدثتك بهذا[٨] مرات . ٩

قوله تعالى : ﴿ وإذْ أخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدمَ مِنْ ظُهُورِهِم

(١) هذا قول الطبري في تفسيره ٩ / ٧٣ ، ووافقه المؤلف وغيره . قال أبو حيان : وفيه بعد ، وذهب إلى أن ﴿ ودرسوا ﴾ معطوف على ﴿ ألم يؤخذ ﴾ قال : وهذا العطف على التقرير لأن معناه قد أخذ .

(٢) هذا على ماذهب إليه الطبري ومن وافقه ، ولم أجد هذا الوقف في كتب الوقف . وقد نصوا على أن الوقف على ﴿ يأخذوه ﴾ و﴿ الحق ﴾ كاف وهو حسن عند ابن الأنباري ، وكذا الوقف على ﴿ مافيه ﴾ . انظر إيضاح الوقف ٦٦٨ ، والقطع ٣٤٣ ، والمكتفى ٢٧٧ ، ومنار الهدى ١١٤ .

(٣) انظر الجواهر ٣١١ ، ٩١١ ـ ٩١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٣٧٩ ، والبحر٤ / ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(٤) سلف ذكر مصادره ٢٧٣ .

(٥) وهو قول النحاس وغيره .

(٦) وهو عدي بن زيد أو ابنه سواده . وقد سلف البيت ١٣٩ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ٧٥٧ .

(٧) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع المضمر ١٣٩ ح ١ .

(٨) أي بوضع الظاهر موضع المضمر ، انظر ماسلف ١٣٩ ، ٢٤٠ ، وما سيأتي ٦١٠ ، ٧١٠ ، ٧٥٧ ، ١٠٦٤ .

ذُرِّيَّتَهم ﴾[1] [١٧٢]

﴿ من ظهورهم ﴾ بدل من ﴿ بني آدم ﴾ والتقدير : وإذ أخذَ ربك من ظهور بني آدم ذريتهم . و﴿ أخذ ﴾ في موضع الجر بإضافة « إذ » إليه .

٣

و﴿ **أَشْهَدَهُم** ﴾[1] [١٧٢]

جرٌّ عطف على ﴿ أخذ ﴾ والتقدير : وقتَ أخذ ربّك وإشهادِه .

﴿ **قالُوا بَلى** ﴾[1] [١٧٢]

٦

فـ « إذْ » نصب بـ ﴿ قالوا ﴾ وظرفٌ له . وقال قوم : بل تقديره : اذكرْ إذ أخذ ربك . والأول هو الصواب[2] . ومعنى ﴿ قالوا بلى ﴾ أي لأنّه لستَ ربّنا[5] ولو قالوا مكان « بلى » « نَعَمْ[4] » لكفروا[4] ، إذ يكون معناه : نعم لست ربّنا[6] .

٩

﴿ **شَهِدْنا أَنْ تَقُولُوا** ﴾[1] [١٧٢]

---

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٩ ـ ٦٥١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٧ ، والبيان ١ / ٣٧٩ ، والبحر ٤ / ٤٢٠ ـ ٤٢١ ، وتفسير الطبري ٩ / ٧٥ ـ ٨١ ، والقرطبي ٧ / ٣١٤ ، وابن كثير ٣ / ٥٠٠ ـ ٥٠٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٦١ ـ ٦٦٤ .

(٢) كذا قال ! ! ولاأعرف أحداً ذكر الوجه الأول الذي ذهب إلى أنه الصواب ، وهو قول متكلف لا يكاد يقوم به معنى . والظاهر أن « إذ »ليست بظرف لـ « قالوا » ولا تعلق له به من حيث المعنى أو الموقع الإعرابي . بل الصواب من القول في ذلك أن « إذ » مفعول به لـ « اذكر » مقدراً كما في الآيات المتقدمة : ﴿ وإذ قالت أمة ﴾ [١٦٤] ﴿ وإذ تأذن ربك ﴾ [١٦٧] ﴿ وإذ نتقنا الجبل ﴾ [١٧١] ﴿ وإذ أخذ ربك ﴾ [١٧٢] والتقدير : واذكر لهم يامحمد ذلك .

(٣) لو قال : « ومعنى ﴿ قالوا بلى ﴾ أي : أنت ربنا » كان أجود . وسياق الآية ﴿ وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى .. ﴾ .

(٤) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر بلى ونعم ٦٠ .

(٥) عزي هذا القول إلى ابن عباس في شرح الكافية ٢ / ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، والمغني ١٥٣ ـ ١٥٥ ، والهمع ٤ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٦) لأن « بلى » حرف جواب لايأتي إلا بعد نفي فتبطله وتحقق الشيء الذي وقع عليه النفي ، وأما « نعم » فهو تصديق للكلام على مايورده المتكلم من نفي وإيجاب .

قيل[١] : ﴿ شهدنا ﴾ من كلام الذريّة[٢] ، لأن المعنى : قالوا بلى شهدنا على ذلك . و ﴿ أن يقولوا ﴾[٣] متعلّق بـ ﴿ أَشْهَدَهم ﴾ [١٧٢] أي : أشهدهم على أنفسهم كراهةَ أن يقولوا أو لئلاّ يقولوا[٤] .

وقيل : التقدير : قال الله تعالى شهدنا أن تقولوا[٥] .

فعلى الأول لايقف [على][٦] ﴿ بلى ﴾ ، وعلى الثاني يقف[٧] .

قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثلاً القَوْمُ الَّذينَ كَذَّبُوا ﴾[٨] [١٧٧]

فاعل ﴿ ساء ﴾ مضمر ، والتقدير : ساء المثل مثلاً . وقوله ﴿ القومُ ﴾ أي مثلُ القوم ، فحذف المضاف . وانتصاب « مَثَل » على التمييز . لابد من تقدير هذا[٩] .

---

(١) انظر الجواهر ٦٨ ، والمصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٢) عن ابن عباس وأبيّ ورجحه الطبري .

(٣) بالياء وهي قراءة أبي عمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ تقولوا ﴾ بالتاء . انظر السبعة ٢٩٨ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ . وكان في الأصل « تقولوا » وهو تصحيف .

(٤) انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٦٢ . وعلى قراءة التاء يكون التقدير : شهدنا كراهة أن تقولوا أو لئلا تقولوا .

(٥) انظر الجواهر والبحر ولم يعز إلى أحد . وقيل هو من قول الله والملائكة ، عن أبي مالك الغفاري والسدّي في رواية عنه ، وقيل هو من قول الملائكة ، عن مجاهد والضحاك والسدي في رواية عنه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر القطع ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، والمكتفى ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ، ومنار الهدى ١١٤ .

(٨) انظر الجواهر ٣٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٩ ، والبيان ١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ، والبحر ٤ / ٤٢٥ ، والمقتضب ٢ / ١٥٠ ، والإيضاح ٨٧ ـ ٨٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، والمغني ٦٣٥ .

(٩) لأن المخصوص بالمدح أو الذم لايكون إلا من جنس فاعل الفعل المراد به المدح أو الذم .

قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ ويَذَرهُم ﴾[1] [١٨٦]

برفع الراء وجزمها[2] . فالرفع على إضمار : وهو يذرهم[3] والجزم على موضع الفاء لأنه محمول على جواب الشرط[4] ، كقوله[5] :

فأبْلُوني بَلِيَّتَكُم لَعَلِّي أصالِحُكُمْ وأسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

فجزم « أستدرج » حملاً على موضع « لعلّي[6] » لأن موضعه جزم لكونه جواب

(١) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ٩٢٩ ، ٩٣١ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٤ ، والحجة ٤ / ٢٣٠ ـ ٢٣٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٣ ـ ٥٠٤ ، والبيان ١ / ٣٨٠ ، والبحر ٤ / ٤٣٣ ، والكتاب ١ / ٤٤٨ ، والإيضاح ٣٢٠ ، والعضديات ٩٠ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، وابن يعيش ٧ / ٥٥ ، والمغني ٤٧٠ ، ٦٢٠ .

(٢) قرأ أبو عمرو وعاصم ﴿ يذرُهم ﴾ بالياء والرفع ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿ نذرُهم ﴾ بالنون والرفع ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿يذرْهم ﴾ بالياء والجزم . انظر السبعة ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ .

(٣) أو استأنف الفعل فرفع على غير إضمار .

(٤) عقد في الجواهر ٩٢٩ ـ ٩٣١ الباب ١٥ ، لـ « ماجاء في التنزيل من الفعل وقد حمل على موضع جواب الشرط بالجزم » .

(٥) وهو أبو دواد الإيادي . والبيت له في الجواهر ٩٣٠ والنقائض ٤٠٨ والحجة ٢ / ٣٠٠ و ٤ / ٢٣١ خك ، والعسكريات ٨١ ، والعضديات ٩٠ ، والخصائص ١ / ١٧٦ و ٢ / ٣٤١ ، وسر الصناعة ٧٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٤ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٩٢ ـ ٣٠١ ، وانظر شعره ص ٣٥٠ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٨٨ و ٣ / ١٦٨ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤٣٩ ، والخصائص ٢ / ٤٢٤ ، ومجمع البيان ٥ / ٢٩٣ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، والبيان ١ / ٣٨٠ . وعزاه ابن هشام وهماً إلى الهذلي . وأبلوني من الإبلاء وهو الصنع الجميل ، والبلية الاسم منه ، وأستدرج : من قولك رجع أدراجه أي من حيث جاء ، وقوله « نويّا » أي نوايا فقلبت الألف ياء وأدغمت في ياء المتكلم وهي لغة هذيل ، ومن ههنا وهم ابن هشام .

(٦) يريد لعلّي ومابعده . وأجاز ابن جني ومن وافقه أن يكون أسكن « وأستدرج » المضموم تخفيفاً واضطراراً .

الأمر وجواب الأمر كجواب الشرط ، لافرق بينهما ، تقول : زرْني أَزُرْك ، كما تقول : إن تزرني أزرْك ، حدّث بذلك الناس سيبويه عن الخليل[١] .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾[٢] [١٨٧] ٣

الكاف المفعول الأول ، و ﴿ عن الساعة ﴾ في موضع المفعول الثاني ، و ﴿ أيّان مرساها ﴾ يتعلق بمدلول السؤال ، والتقدير : قائلين أيان مرساها[٣] .

[وقوله[٤]] : ﴿ ثَقُلَتْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾[٥] [١٨٧] ٦

أي ثقل عِلْمُها في السموات والأرض[٦] . فإذا ثقل عليهم جهلوه ، أي جهل وقتَها أهلُ السموات والأرض . قال أبو علي[٧] : أصلُ هذا قولُهم : « أَحَطْتُ به

(١) انظر جزم الفعل إذا كان جواباً للأمر في الكتاب ١ / ٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٢ ـ ٨٦ ، والإيضاح ٣٢٢ ، واللمع ٢٣١ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ٢ ـ ١٢٦ / ١ ، وابن يعيش ٧ / ٤٧ ـ ٤٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١٦٤ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٥ ، والبيان ١ / ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٤٣٤ ، والتبيان ١ / ٦٢٦ .

(٣) تابعه صاحبا مجمع البيان والبيان . وذهب العكبري إلى أن جملة ﴿ أيان مرساها ﴾ بدل من ﴿ الساعة ﴾ ووافقه أبو حيان ، والظاهر أنه كذلك .

ومما أبدل فيه الجملة من المفرد قول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف تلتقيان

انظر المحتسب ٢ / ١٦٥ ـ ١٦٦ ، والمغني ٢٧٣ ، ٥٥٥ ـ ٥٥٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ٤٠٨ ، وشرح التصريح ٢ / ١٦٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٣٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٠١ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٢٧٢ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٦ ، والبحر ٤ / ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٤ ، والقرطبي ٧ / ٣٣٥ ، وابن كثير ٣ / ٥٢٠ ـ ٥٢١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٧٩ .

(٦) عن قتادة ، وهو قول الفراء ، واختاره الطبري وغيره ، وهو معنى ماقاله السدي : خفيت في السموات والأرض فلم يعلم قيامها متى تقوم ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وقيل غير ذلك .

(٧) لم أصبه فيا بين يدي من كتبه ، ونقل كلامه صاحب مجمع البيان بغير تصريح .

علماً » أي ذَلّ لي فصرت لعلمي به غالباً عليه فخفّ عليّ / ، ولم يثقل كما يثقل مالا يعلمه عليه[1] ، ألا تراه قال : ثقلت في السموات والأرض . ٥٥ / ٢ (٦١ / ٢)

٣ قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عنها ﴾[2] [١٨٧]

قيل : التقدير : يسألونك عنها كأنك حفيّ بها[3] ، أي عالم بها .

وقيل : « عن » بمعنى الباء[4] .

٦ قوله : ﴿ جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء ﴾[5] [١٩٠]

قيل[6] : لغيره - يعني إبليس - فحذف المضاف .

---

(١) في مجمع البيان : مالا تعلمه عليك ، وهو أجود .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٤ - ٦٥٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٦ ، والبحر ٤ / ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٦ ، والقرطبي ٧ / ٣٧٦ ، وابن كثير ٣ / ٥٢٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٨٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٣٥ ، والمحتسب ١ / ٢٦٩ .

(٣) عن الأخفش والفراء . وقيل : التقدير : يسألونك عنها كأنك حفيّ بهم ، عن الطبري ، وهو معنى قول ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم : كأن بينك وبينهم قرابة .

(٤) هذا قول أبي عبيدة ، وهو معنى ماروي عن الضحاك وابن زيد ومجاهد وابن عباس أيضاً « كأنك عالم بها » أي كأنك استحفيت المسألة عنها فعلمتها ، وهو قول المبرد . والتقدير عنده : كأنك حفي بالمسألة عنها ، وكذا قدره الطبري وقال : الحفاوة إنما تكون في المسألة وهي البشاشة للمسؤول عند المسألة والإكثار من السؤال عنه ، والسؤال يوصل بـ « عن » مرة وبالباء مرة فيقال : سألت عنه وسألت به ، فلما وضع قوله ﴿ حفيّ ﴾ موضع السؤال وصل بأغلب الحرفين اللذين يوصل بها السؤال وهو عن

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٦ ، وللفراء ١ / ٤٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٦ ، والحجة ٤ / ٢٣٢ - ٢٣٤ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، والبيان ١ / ٣٨١ ، والبحر ٤ / ٤٤٠ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٩ - ١٠١ ، والقرطبي ٧ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وابن كثير ٣ / ٥٢٨ - ٥٣١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٨٣ - ٦٨٤ .

(٦) قاله الأخفش في قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم ﴿ جعلا له شِرْكاً ﴾ وأجازه أبو علي في قراءة الباقين ﴿ شركاء ﴾ ، وهو قول متكلف وخروج عن الظاهر . وانظر القراءة في السبعة ٢٩٩ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ .

وقيل[1] : جعل الزوجان من المشركين . ولايجوز أن يكون يعني آدم وحواء لأنها ماأشركا بالله قط[2] .

٣ وقيل[3] : سمّيا ولداً لهما « عبد الحارث » و« الحارث » إبليس ، فهذا إشراكهما بالله تعالى .

وقيل[4] : التقدير : جَعَل أولادُهما ، فحذف المضاف . يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [١٩٠] ٦

وقيل[5] : الضمير في ﴿ جعلا ﴾ يعود إلى قوله ﴿ آتاهُما صَالِحاً ﴾ [١٩٠] أي بطناً صالحاً ، أو نسلاً صالحاً ، فحذف الموصوف .

٩ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ ﴾[6] [٢٠١]

---

(١) وهو قول الحسن وقتادة واختاره أبو علي وابن كثير وغيرهما .

(٢) في الأصل : فقط ، وهو خطأ .

(٣) هذا قول ابن عباس في أثر روي عنه ، ورواه ابن عباس عن أبيّ ، وتلقاه عن ابن عباس جماعة من أصحابه منهم مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ، وروي عن قتادة والسدي . قال الحافظ ابن كثير عقب ماأورده من الآثار في ذلك : وهذه الآثار يظهر عليها والله أعلم أنها من آثار أهل الكتاب وقد صحّ الحديث عن رسول الله (ص) « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » . ثم أخبارهم على ثلاثة أقسام فمنها ماعلمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ، ومنها ماعلمنا كذبه بما دل على خلافه من الكتاب والسنة ، ومنها ماهو مسكوت عنه . فهذا المأذون في روايته بقوله عليه السلام « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » وهو الذي لايصدق ولايكذب لقوله « فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » وهذا الأثر هو من القسم الثاني أو الثالث فيه نظر ... » اهـ .

(٤) لم يسمّ صاحبه .

(٥) عن الجبائي ، انظر مجمع البيان .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٦ ، وللفراء ١ / ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٠ ، والحجة ٤ / ٢٤١ ـ ٢٤٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥١٣ ، والبيان ١ / ٣٨٢ ، والبحر٤ / ٤٤٩ .

و ﴿ طَيْفٌ ﴾[1] . فـ ﴿ طائف ﴾ « فاعلٌ » ، و ﴿ طَيْف ﴾ « فَيْعِل »[2] ، وأصله : طَيْوِف ، من طاف يطوف[3] ، [فـ][4] أبدلت من الواو ياء وأدغم فيه ، ثم خُفِّف ، مثل « مَيِّت ومَيْت » و « سَيِّد و سَيْد » .

قوله تعالى : ﴿ وإخْوَانُهُم يمدُّونهم في الغَيِّ ﴾[5] [٢٠٢]

بالضم والفتح[6] . يستعمل « أمدَّ » في الشرّ ، و « مدَّ » في الخير والشر جميعاً[7] . أي وإخوان الكفار من الشياطين يمدونهم : يزيدونهم في الشرّ والغباوة .

---

(١) قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة ﴿ طائف ﴾ وقرأ الباقون (طيف) . انظر السبعة ٣٠١ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٥ .

(٢) هذا قول الكسائي . وذهب الأخفش والنحاس وأبو علي إلى أنه مصدر على وزن فَعْل من طاف يطيف طيفاً . وقيل : طائف اسم فاعل من طاف ، وقيل هو مصدر على وزن فاعل ، وهو قول أبي علي ، والظاهر أنه قول الأخفش .

(٣) ويحتمل أن يكون من طاف يطيف ، انظر اللسان (طوف ، طيف) .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦١ ، والحجة ٤ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٥١٣ ، والبيان ١ / ٣٨٢ ، والبحر ٤ / ٤٥١ و ١ / ٧٠ .

(٦) قرأ نافع وحده ﴿ يُمِدّونهم ﴾ بضم الياء وكسر الميم ، وقرأ الباقون ﴿ يَمُدُّونهم) بفتح الياء وضم الميم . انظر السبعة ٣٠١ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٥ .

(٧) كذا قال ! ! وهو سهو منه وخلاف مانصوا عليه ، فقد نصّ أبو علي والراغب الأصبهاني وغيرهما أن « أمدَّ » جاء في التنزيل في المحبوب و « مدَّ » في المكروه ، انظر الحجة ، والمفردات (مدد) ٤٦٥ ، وبصائر ذوي التمييز ٤ / ٤٨٨ ـ ٤٨٩ ، ومعجم ألفاظ القرآن (مدد) ٦١٧ .

وفي اللسان (مدد) أن أمدَّه في الغي لغة قليلة واللغة الفاشية مدَّ لـه . وحكى جماعة من أهل اللغة منهم أبو عبيد أنه يقال إذا كثَّر شيء شيئاً بنفسه : مدَّه ، وإذا كثَّره بغيره قيل : أمدَّه . انظر إعراب القرآن وتفسير القرطبي ٧ / ٣٥٢ .

فقيل في الاحتجاج لقراءة نافع « يُمِدّونهم » إن أمدَّ ومدَّ لغتان ومدَّ أكثر ، عن مكي في الكشف ١ / ٤٨٧ . وقيل : يقال : مددت له في كذا أي زينته له واستدعيته أن يفعله ، وأمددته في كذا أي أعنته برأي أو غير ذلك ، عن المبرد ، انظر إعراب القرآن ، وقيل وجه قول نافع أنه بمنزلة ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾ [سورة آل عمران : ٢١]☆ وقوله ﴿ فسنيسره للعسرى ﴾ [سورة الليل : ١٠]☆ عن أبي علي ، انظر الحجة .

سورة الأنفال

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ ﴾[1] [٥]

هذه الكاف كاف التشبيه ، ويتعلق بمحذوف ، والتقدير[2] : قل الأنفال لله والرسول ، أي ثابت[3] لله والرسول ثبوتاً مثلَ ماأخرجك ربك ، أي هذا كائن لامحالة كما أن ذلك كائن لامحالة . ٣

وقيل : الكاف يتعلق بقوله ﴿ يُجَادِلُونَكَ ﴾[4] [٦] أي يجادلونك في الحق كما جادلوك[5] حين أخرجك ربك من بيتك لقتال قريش . ٦

فعلى الأول لايكون الوقف[6] من قوله ﴿ قل الأنفالُ ﴾ [١] إلى قوله ﴿ من بيتك بالحق ﴾ . وعلى الثاني جاز الوقف على قوله ﴿ والرسول ﴾ ثم ٩

---

(١) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ٧٠١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨ ، وللفراء ١ / ٤٠٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٠ ، والبيان ١ / ٣٨٣ ، والبحر ٤ / ٤٥٩ ـ ٤٦٣ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٢١ ـ ١٢٢ ، والقرطبي ٧ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، وابن كثير ٣ / ٥٥٣ ـ ٥٥٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٨ ـ ٩ ، وابن الشجري ١ / ٨٧ ـ ٨٨ ، والمغني ٧٠٧ ـ ٧٠٨ .

(٢) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه . وعبارة الزجاج : « الكاف في ﴿ كما ﴾ نصب ، المعنى : الأنفال ثابتة لك مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق » معاني القرآن له جـ ٢ / ٦٤ / ٢ مخطوطة الظاهرية ، وإعراب القرآن .

(٣) كذا في الأصل و ي ، وهذا على مذهبه في أن بناء « أفعال » وإن كان جمعاً في حكم المفرد فيعود إليه الضمير مفرداً مذكراً ، انظر ماسلف ٢٦ ، ٣٦٩ . وفي ب « ثبت » والقول فيه كالقول في « ثابت » . والصواب « ثابتةٌ » وهي عبارة الزجاج وغيره .

(٤) عن مجاهد واختاره الطبري ، وهو قول الكسائي وغيره ، وقيل غير ذلك ، وقد ذكر أبو حيان خمسة عشر قولاً في تأويلها .

(٥) في الأصل : يجادلونك ، وهو خطأ .

(٦) انظر إيضاح الوقف ٦٧٧ ـ ٦٨٠ ، والقطع ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، والمكتفى ٢٨٤ ، ومنار الهدى ١١٦ ـ ١١٧ .

﴿ مؤمنين ﴾[1] [١]

قوله تعالى : ﴿ وإذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إحْدَى الطائِفَتَيْنِ أنَّها لَكُم ﴾ [٧]

٣ « أنَّ » في موضع النصب ، بدل من ﴿ إحدى الطائفتين ﴾ والتقدير : وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم

قوله : ﴿ إنِّي مُمِدُّكُم بألْفٍ مِّنَ المَلائكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[3] [٩]

٦ بالكسر والفتح[4] . فالكسر على أنهم أَرْدَفُوا غيرَهم ، [أي][5] أَرْدَفَ كلُّ مَلَك ملكاً أخر . و ﴿ مُرْدَفِين ﴾ أي أُرْدِفَ كلُّ ملَك ملَكاً آخر[6] .

قوله تعالى : ﴿ إذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ ﴾[7] [١١]

٩ و ﴿ يُغْشِيكُم ﴾[8] لغتان ، يقال : غَشَّاه وأَغْشَاه .

---

(١) ثم ﴿ ينفقون ﴾ [٣] ثم ﴿ المؤمنون حقًّا ﴾ [٤] ثم ﴿ ورزق كريم ﴾ [٤] .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨ ، وللفراء ١ / ٤٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٠ ، والبيان ١ / ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٥ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ ، والمسائل المنثورة ٨٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٧ ـ ٦٦٨ ، والحجة ٤ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٣٨٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٥ ـ ٤٦٦ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٢٧ ـ ١٢٨ ، والقرطبي ٧ / ٣٧٠ ـ ٣٧١ ، وابن كثير ٣ / ٥٥٩ ـ ٥٦٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ١٥ .

(٤) قرأ بالفتح نافع وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٤ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٥ .

(٥) زيادة مني .

(٦) وهو معنى قولهم : مردفين أي متتابعين ، عن ابن عباس وقتادة والضحاك ، أو بعضهم على أثر بعض ، عن الضحاك ومجاهد وابن زيد ، أو يتبع بعضهم بعضاً ، عن السدي .

(٧) انظر الحجة ٤ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٧ .

(٨) قرأ نافع ﴿ يُغْشِيكم ﴾ مضارع أَغْشَى ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ يَغْشَاكم ﴾ مضارع غشيَ ، وقرأ الباقون ﴿ يُغَشِّيكم ﴾ مضارع غشَّى . انظر السبعة ٣٠٤ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

وقُرِئ ﴿ يَغْشَاكُم النُّعاسُ ﴾ من غَشِيَه النعاسُ . وحُجَّتُه ﴿ أَمَنَةً نُعاساً يَغْشَى طائفَةً منْكُم ﴾[1] [سورة آل عمران : ١٥٤] .

[قوله تعالى : ﴿ فَٱضْرِبُوا فَوْقَ الأَعناقِ[2] [١٢]

قيل : التقدير فاضربوا الأعناق[3] ، و ﴿ فوق ﴾ صلةٌ[4] .

وعنده[5] أن التقدير : فاضربوا الرؤوس فوق الأعناق[6] ، فحذف المفعول . وقد ذكرته في « الجواهر »[7] بأتمّ من هذا][8] .

قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾[9] [١٤]

أي : الأمرُ ذلكم . فـ « الأمرُ » مبتـــدأ ، و ﴿ ذلكم ﴾ خبره ، و ﴿ أنَّ للكافرين ﴾ معطوف على ﴿ ذلكم ﴾ أي : والأمرُ أنَّ للكافرين عذابَ النارِ .

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

(٢) انظر معـــاني القرآن لـلأخفش ٣١٩ ، وللفراء ١ / ٤٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٩ ، والبحر ٤ / ٤٧٠ ـ ٤٧١ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٣٢ ، والقرطبي ٧ / ٣٧٨ ، وابن كثير ٢ / ٥٦٥ ، ومجمـع التفاسير ٣ / ١٨ .

(٣) عن الضحاك وعطية ، وهو قول الأخفش .

(٤) خطأ المبرد ومن وافقه هذا القول بأن « فوق » تفيد معنى فلا يجوز زيـادتها . وقوله « صلـة » من عبارات الكوفيين ، والزيادة أو اللغو عبارة البصريين ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٢٨ .

(٥) يريد أبا علي ، ولم أصب كلامه .

(٦) عن عكرمة ، وهو قول الفراء وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٧) هو كتابه الذي نشر باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، انظر ماعلقنـاه ٢٣٩ ومـاكتبنـاه عنه في مقدمة التحقيق . وقد ذكر هذه الآية فيه ٤٨٣ ـ ٤٨٤ في الباب ٢٠ الذي عقده لـ « مـاجـاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين .. » .

(٨) زيادة من ي و ب . وفي ب : « .. قيل أي فاضربوا .... فاضربوا الرأس » .

(٩) انظر الجواهر ١٩٧ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٣١٩ ، وللفراء ١ / ٤٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٣٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٢ ، والكتاب ١ / ٤٦٣ .

وكذلك قوله ﴿ ذَلِكُمْ وأَنَّ اللهَ مُوهِنٌ ﴾[1] [١٨]

أي : الأمر ذلكم والأمر أنّ الله ، فحذف .

٣ وأما قوله تعالى : ﴿ وأن اللهَ مَعَ المُؤمِنِينَ ﴾[2] [١٩]

فقد قرىء بالفتح والكسر[3] . فالكسر على الاستئناف ، والفتح على[4] العطف على قوله : وأنّ الله موهنٌ وأنّ الله مع المؤمنين[5] . / ٥٦ / ١

٦ قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاتُصِيبَنَّ الَّذِين ظَلَمُوا منكم خَاصَّةً ﴾[6] [٢٥] (٦٢ / ١)

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣١ ، والبيان ١ / ٣٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٨ .

وقوله تعالى ﴿ موهن ﴾ قرأه حفص عن عاصم ﴿ موهنُ كيدِ الكافرين ﴾ بالإضافة ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿ موهِّنٌ كيدَ الكافرين ﴾ بفتح الواو وتشديد الهاء والتنوين وكيد بالنصب ، وقرأ الباقون ﴿ مُوهِنٌ كيدَ الكافرين ﴾ بسكون الواو وكسر الهاء مخففة وكيد بالنصب ، انظر السبعة ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٢ ، والحجة ٤ / ٢٤٧ خـك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣١ ، والبيان ١ / ٣٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٨ .

(٣) قرأ بالفتح نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٥ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) في الأصل و ي : بالعطف ، وماأثبته من ب أجود .

(٥) أجاز هذا الوجه النحاس ومن وافقه . وذهب الفراء ووافقه النحاس إلى أن التقدير : ﴿ ولن تغني عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت ﴾ أي لكثرتها ولأن الله مع المؤمنين ، والظاهر أنه عندهما عطف على المعنى . وعند أبي علي أنه متعلق بعامل مضمر مؤخر محذوف ، والتقدير ولأن الله مع المؤمنين لن تغني عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت . وأن ومابعدها في تأويل مصدر في موضع جر أو نصب بعد حذف الجار قولان ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٧٧ .

(٦) انظر الجواهر ٨٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢١ ، وللفراء ١ / ٤٠٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣٣ ، والبيان ١ / ٣٨٥ ـ ٣٨٦ ، والبحر ٤ / ٤٨٣ ـ ٤٨٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٤٤ ، والقرطبي ٧ / ٣٩٣ ، وابن كثير ٣ / ٥٧٧ ـ ٥٧٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٨ ـ ٢٩ ، والمغني ٣٢٤ ـ ٣٣٥ ، ٥٦٣ ، ٨٩١ .

أي ولاتصيبنّ الذين ، فحذف الواو[1] ، كقوله : ﴿ أُولئِكَ أَصْحَابُ الجنّة هُمْ فيها خَالِدُون ﴾ [سورة البقرة : ٨٢]☆ أي : وهم فيها ، فحذف الواو[2] .

وقال الفرّاء[3] : ﴿ لاتصيبنّ الذين ظلموا ﴾ في موضع الجزم لأنه جواب الأمر ، أي اتقوا فتنة لم تُصب الذين ظلموا خاصة بل عمّت الناس عامة[4] . وفي ٣

---

(١) فقوله ﴿ لاتصيبن ﴾ نهي بعد أمر ، وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وهو في الحق قول الفراء . قال أبو علي « فاستغني عن استعمال حرف العطف معه لاتصال الجملة الثانية بالأولى ... » اهـ عن مجمع البيان وأخذ المؤلف كلامه من كلام أبي علي . وفي مطبوعة معاني القرآن للأخفش « نهي بعد نهي » خطأ من الناسخ لم يتنبه عليه المحقق ، وصححه الدكتور عبد الأمير في تحقيقه لها ٥٤٣ .

(٢) عقد المؤلف في الجواهر ٨٠٣ ـ ٨٠٥ الباب ٥٢ لـ « ماجاء في التنزيل من حذف واو العطف » . وذكر الآية ثمة . ولا موجب لتقدير الواو ، فالكلام مستأنف وهو قول غير أبي علي والأخفش فيما عزاه إليه أبو علي .

(٣) في معاني القرآن له ١ / ٤٠٧ . وعبارته : « أمرهم ثم نهاهم ، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً ومثله قوله ﴿ يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لايحطمنكم ﴾ [سورة النمل : ١٨] أمرهم ثم نهاهم ، وفيه تأويل الجزاء » وانظر ماقاله الفراء في كتابه ١ / ١٦٢ أيضاً . وهذا منه تأويل معنى لاتأويل إعراب ، فغلط من حمله على الثاني ، وعبارته واضحة ، وهي نصّ في أن هذا الكلام نهي محض فيه طرف من الجزاء ، وقد ردّ أبو علي هذا القول ، قال : « لأن الجزاء خبر فحكمه أن يكون على ألفاظ الأخبار وألفاظ الأخبار لاتجيء على لفظ الأمر إلا فيما علمته من قولهم أكرم به ... » . اهـ .

فما نقله المؤلف وغيره عن الفراء أن هذا الكلام جزاء فيه طرف من النهي غلطٌ عليه . وأقدم من ذكر هذا القول ـ فيما أعلم ـ الزجاج في معاني القرآن له جـ ٢ / ٦٨ / ١ مخطوطة الظاهرية ، وعزاه إلى بعض النحويين ولم يسمّه ، وأغلب الظن أنه أراد الفراء . وعزي إلى الفراء أيضاً قول الأخفش وهو قول من لم يتم قراءة كلامه .

(٤) كذا قال وتابعه صاحب البيان الذي نقل كلامه من غير تصريح . وليس ماذكره المؤلف تأويلاً لما عزاه إلى الفراء بل هو تأويل قول من ذهب إلى أن « لا » نافية . والذي ينبغي أن يكون عليه تقدير ماعزي إلى الفراء : اتقوا فتنة إن تتقوها لاتصب الذين ظلموا منكم خاصة ، وكذا التقدير عند الفراء في آية سورة النمل : ادخلوا مساكنكم إن تدخلوا لايحطمكم سليمان وجنوده ، وقدره الفراء في كتابه ١ / ١٦٢ : إن لم تدخلن حطمتن . ولا يصح هذا التقدير في الآية ، قال أبو حيان : « لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى » اهـ . وقدره الطبري في مذهب الفراء ، والظاهر أنه هكذا يقدره « واتقوا فتنة إن لم تتقوها أصابتكم » اهـ وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى ففيه خروج عن المقرر في تقدير الجزاء في هذا الضرب .

هذا الجواب طرفٌ من النهي ، كما تقول : « لا أَرَيَنَّك ههنا »[1] ، والمعنى : لا تكن ههنا فأراك ؛ فكذلك ههنا النهيُ للفتنة ، والمراد الظالمون ، أي لاتَظْلِمُوا فتُفْتَنُوا[2] . ٣

---

(١) كذا قال ، وهو تخليط . فقوله « كما تقول لا أرينّك .. » ليس تأويل قول من ذهب إلى أن هذا الكلام جزاء فيه طرف من النهي ، وهو ماعزاه إلى الفراء ، وإنما هو تأويل النهي في قول من ذهب إلى أن هذا الكلام نهي بعد أمر ، وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج ووافقهم أبو علي وغيره . وأنقل كلام الزجاج في الوجهين لحسنه وبيانه ، قال : « زعم بعض النحويين أن هذا الكلام جزاء فيه طرف من النهي ، فإذا قلت : انزل عن الدابة لايطرحْك أو لا يطرحنك = فهذا جواب الأمر بلفظ النهي ، فالمعنى : انزل [إن تنزل] عنه لايطرحك ، فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام ومثله : ﴿ ياأيها النمل ادخلوا مساكنكم لايحطمنكم سليمان ﴾ فالمعنى : إن تدخلوا لايحطمنكم . ويجوز أن يكون نهياً بعد أمر ، فيكون المعنى : اتقوا فتنة ، ثم نهى بعده فقال : لاتصيبن الذين ظلموا ، أي لايتعرضن الذين ظلموا لما ينزل [بهم] معه العذاب ، ويكون معنى ﴿ ياأيها النمل ادخلوا مساكنكم ﴾ أنها أمرت بالدخول ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان ، فقال ﴿ لايحطمنكم سليمان وجنوده ﴾ فلفظ النهي لسليمان ، ومعناه للنمل كما تقول : لاأرينّك ههنا » ا هـ معاني القرآن له جـ ٢ / ٦٨ب / ١ مخطوطة الظاهرية ، ونقله صاحب مجمع البيان ومنه زدت ماجعلته بين حاصرتين

وانظر قولهم « لا أرينّك ههنا » في الكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمصادر المذكورة في ح ٦ ص ٤٩٦ .

(٢) كان في النسخ « لتفتنوا » وهو تحريف . ولو قال « أي لاتتعرضوا للفتنة فتصيبكم » كان أجود .

وكلا القولين كما ترى متكلف لايكاد يقوم به معنى . والظاهر أن « لا » في ﴿ لاتصيبن ﴾ نافية وجملة ﴿ لاتصيبن ﴾ في موضع نصب صفة للفتنة ، وهو ماعليه المعنى .

وإنما عدلوا عنه لأن الجمهور ذهب إلى أن توكيد الفعل المنفي شاذ وقيل قليل . ونقل عن أبي الفتح إجازة ذلك ، وأجازه ابن مالك واختاره أبو حيان ، انظر التسهيل ٢١٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٣ ، والبحر ٤ / ٤٨٣

وذهب أستاذنا العلامة الشيخ أحمد راتب النفاخ أطال الله بقاءه إلى ماذهب إليه الجمهور من عدم جواز لحاق النون الفعل المضارع المنفي ، واستثنى من ذلك أن تكون الجملة التي فيها النفي واقعة صفة لموصوف قبلها تكون موضوع تحذير . فالإصابة في الآية عامة والجملة وصف وهي موضع الحذر ومن أجله كان الأمر . والذي سوّغ معنى التوكيد تضمن معنى النهي ، فلما وقع الفعل المنفي موقع صفة وموضعها المخافة كان الوصف قد شابَهُ معنى النهي مما سوغ لحاق النون له . وهو كلام دقيق لطيف لاأعرف أحداً تقدمه إليه .

وأنكر قولَ الفراء أبو علي[١] ، وزعم أن جواب الأمر كجواب الشرط لافرق بينهما ، والنون الثقيلة[٢] يقل استعمالها في الجزء إلا في الشعر[٣] .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الحقَّ ﴾[٤] [٣٢] ٣

﴿ هذا ﴾ رفع اسم ﴿ كان ﴾ ، و﴿ هو ﴾ فَصْلٌ ، و﴿ الحقَّ ﴾ نصب خبر ﴿ كان ﴾ ، وهو كثير في التنزيل[٥] .

قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَاغَنِمْتُم مِّنْ شيءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ ﴾[٦] [٤١] ٦

---

(١) انظر مانقله صاحب مجمع البيان ٢ / ٥٣٣ من كلامه ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .

(٢) انظر كلامهم على نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ومواضعهما في الكتاب ٢ / ١٤٩ ـ ١٥٣ ، والمقتضب ٣ / ١١ ـ ١٦ ، والأصول ٢ / ١٩٩ ـ ٢٠٣ ، والجمل ٣٥٦ ـ ٣٦٠ ، واللمع ٣٠٩ ـ ٣١٦ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٥ / ٢ ـ ١٥٦ / ٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٢ ـ ٤٠٤ ، وابن يعيش ٩ / ٣٧ ـ ٤٥ ، والتسهيل ٢١٦ ، والمغني ٤٤٣ ـ ٤٤٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٠٢ ـ ١٠٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٩٣ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ٢٠٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢١٨ ـ ٢١٩ ، والهمع ٤ / ٣٩٧ ـ ٤٠٢ .

(٣) هذا قول الجمهور ، وقد نصّ على ذلك الفراء ، قال : « ألا ترى أنك لاتقول : إن تضربني أضربنّك إلا في ضرورة شعر ، كقوله :

فمها تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

انظر معاني القرآن له ١ / ١٦٢ ، وانظر الجواهر ٦٠ ، والكتاب ٢ / ١٥٢ ، وضرائر الشعر ٣٠ ، والخزانة ٤ / ٥٥٩ ، والمصادر المذكورة في ح ٢ .

وأجاز ذلك في غير الضرورة جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك وابن الحاجب وذكروا أنه أقل من دخولها في الشرط ، وهو خلاف ماعليه الجمهور .

(٤) انظر الجواهر ٥٤١ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢١ ، وللفراء ١ / ٤٠٩ ـ ٤١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣٨ ، والبيان ١ / ٣٨٦ ، والبحر ٤ / ٤٨٨ ، وابن يعيش ٣ / ١١٠ .

(٥) عقد المؤلف في الجواهر ٥٣٩ ـ ٥٥١ الباب ٢٢ لـ « ماجاء في التنزيل من هو وأنت فصلاً ويسميه الكوفيون بالعماد » . وقد سلف التعليق على ضمير الفصل وذكر مصادر الكلام عليه ٣٣ .

(٦) انظر الجواهر ٥٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٣ ، والبيان ١ / ٣٨٧ ، والبحر ٤ / ٤٩٨ ـ ٤٩٩ .

« ما » نصب اسم « أنّ » ، و﴿ غنمتم ﴾ صلته ، والتقدير : غنمتموه . وقوله ﴿ فأنّ لله خُمُسَهُ ﴾ أي فأمرُه وشأنه أنّ لله خُمُسَه[1] . فـ « ما » بمعنى الذي ، ولا يجوز أن يكتب إلا مفصولاً ، لأنّ كَتْبَه موصولاً يوجب كونَ « ما » كافة[2] .

٣

و﴿ ماأنْزَلْنا ﴾[3] [٤١]

---

(١) ذهب الفراء والنحاس ومن وافقهما إلى أنّ « أنّ » الثانية مكررة وهي توكيد للأولى ، وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنها بدل منها . وردّه المؤلف وغيره لأن « أن » الأولى تبقى بلا خبر ولأن الفاء لاتدخل بين البدل والمبدل منه والمؤكِّد والمؤكَّد . ومن قال إن الفاء زائدة بقي الشرط بلا جزاء . انظر ماسلف ٣٩٩ ، وماسيأتي من التعليق على تكرير « أنّ » ٨٩١ ـ ٨٩٢ و ٦٩٨ ـ ٦٩٩ و ٩٢٣ ـ ٩٢٤ .

(٢) قد اختلف فيه فرسم موصولاً ومفصولاً ، قال الداني : « فأما قوله في الأنفال ﴿ أنما غنمتم ﴾ [٤١] وفي النحل ﴿ إنما عند الله ﴾ [٩٥] فهما في مصاحف أهل العراق موصولان وفي مصاحفنا القديمة مقطوعان ، والأول أثبت وهو الأكثر » ثم حكى بسنده عن الكسائي قال : « كتب بالوصل حرف واحد ﴿ أنما غنمتم ﴾ » ا هـ المقنع ٧٤ ، وانظر إيضاح الوقف ٣٢٣ ، والنشر ٢ / ١٥٤ ـ ١٥٥

والقياس ماذهب إليه المؤلف أن تكتب « أنّ ما » مفصولة لأنها اسم موصول ، لكن ماذهب إليه من عدم جواز رسمها موصولة غير صحيح ، لأن رسمها كذلك اصطلاح جروا عليه في كتابة المصاحف إلى أيامنا . ورسمها موصولة في المصحف لايوجب كون « ما » كافة البتة ، وهو صحيح فيما استحدثه الناس واصطلحوا عليه من الرسم بعد كتابة المصاحف ، ونحن على ذلك .

وقد اختار ابن قتيبة والصولي وأبو حيان وغيرهم أن تكتب « ما » مفصولة ، قال أبو حيان : « وكتبت أن » متصلة بـ « ما » وكان القياس أن تكتب مفصولة كما كتبوا ﴿ إنّ ماتوعدون لآت ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٤] مفصولة » ا هـ . انظر أدب الكاتب ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ، وأدب الكتاب ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ، والبحر ٤ / ٤٩٨ ، وشرح الشافية ٣ / ٣٢٥ .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٥٤٤ ، والبحر ٤ / ٤٩٩ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٧ ـ ٨ ، والقرطبي ٨ / ٢٠ ، وابن كثير ٤ / ٨ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٨ .

(٤) هذا أحد قولي الزجاج ومن وافقه ، انظر المصادر السالفة ومعاني القرآن له جـ ٢ / ٧٠ / ٢ خ وهو قول بعيد متكلف . والصحيح أن جواب الشرط محذوف لتقدم مايدل عليه أي : إن كنتم آمنتم=

في موضع الجر بالعطف على ﴿ باللهِ ﴾[٤١] أي بالله والقرآن .

وجواب الشرط الذي هو ﴿ إن كُنْتُم آمَنْتُم باللهِ ﴾[٤١] = مادلّ[٤] عليه قوله تعالى ﴿ فَاعْلَمُوا أنَّ اللهَ مَوْلاكُم ﴾[٤٠] .

٣

[وقوله][١] ﴿ إذْ أنْتُم بالعُدْوَةِ الدُّنْيا ﴾ ﴾[٢][٤٢]

بدل من ﴿ يَوْمَ الفُرْقانِ يومَ الْتَقَى الجَمْعَانِ ﴾[٤١] ﴿ إذ أنتم بالعدوة الدنيا ﴾ . والعُدْوَةُ والعِدْوَةُ ، لغتان[٣] .

٦

[وقوله][١] ﴿ وهُمْ بالعُدْوَةِ القُصْوَى ﴾[٤][٤٢]

وحقُّه « القُصْيَا » ولكنه جاء شاذاً عن نظائره[٥] .

[وقوله][١] ﴿ والرَّكْبُ أسْفَلَ منكم ﴾[٦][٤٢]

٩

أي الركبُ مكاناً أسفلَ منكم . فـ ﴿ أسفلَ ﴾ نصب صفة موصوف

=بالله فاعلموا أن ماغنمتم من شيء فأن لله خمسه ، وهو ثاني قولي الزجاج ولم يذكر المفسرون غيره . وقدره الزجاج : إن كنتم آمنتم بالله فاقبلوا ماأُمرتم في الغنية .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٣ ، وللفراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، والحجة ٤ / ٢٤٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٥ ، والبيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٤ / ٤٩٩ .

(٣) قرأ بكسر العين ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٠٦ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٥ ـ ٥٤٦ ، والبيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٤ / ٤٩٩ .

(٥) لأن فُعْلى من بنات الواو إذا كانت اسماً فإن الواو تبدل فيها ياء وذلك نحو الدنيا والعليا والقصيا ، وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل فشذت عن القياس في نظائرها . انظر الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، ٣١٤ ، ١٩٥ ، والمنصف ٢ / ١٦١ ـ ١٦٣ ، وسر الصناعة ٨٧ ـ ٨٨ ، ٧٣٥ ـ ٧٣٦ ، وابن يعيش ١٠ / ١١٢ ، وشرح الشافية ٣ / ١٧٧ ـ ١٧٩ ، والممتع ٥٤٤ ـ ٥٤٥ ، واللسان (قصو) .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٣ ، وللفراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ـ ٦٧٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٦ ، والبيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٤ / ٥٠٠ ، والكتاب ٢ / ٤٦ ، وتكملة الإيضاح ٩٦ ، وابن يعيش ٦ / ٩٨ .

محذوف[1] . وهو « مكان » ، و« مكان » نصب على الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ ، أي ثابت مكاناً أسفل منكم .

٣ و« الرَّكبُ » اسم للجمع وليس بجمعِ « راكب » ، والدليل عليه قوله[2] :

فَــدَيْتُــهُ[3] بِعُصْبَــةٍ مِنْ مـــاليـــا
أَخْشَى رُكَيْبــاً أَورُجَيْــلاً عـــادِيـــا[4]

٦ فصغّر « رَكْبـاً » « رُكَيْباً » ؛ فلو كان جمع « راكب » لقـال « رُوَيْكِبُـون »[5] كما

---

(١) هذا أصله ، ثم حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، فانتصب أسفل على الظرف .

(٢) وهو أحيحة بن الجلاح الأنصاري . والبيتـان لـه في الأغـاني ١٥ / ٤٨ ، والبغـداديـات ٢١٠ ، وابن يعيش ٥ / ٧٧ ، وشرح شـواهـد شرح الشـافيـة ١٥٠ ـ ١٥٢ . وهمـا بـلا نسبـة في تكملـة الإيضـاح ١٧٨ ، والمنصف ٢ / ١٠١ ، والمخصص ١٤ / ١٢٢ ، والبيـــان ١ / ٢٨٨ و ٢ / ١٣٦ . وعـزاهمـــا الزمخشري في الجبال والأمكنة والمياه ١٦٩ إلى امرىء القيس وهماً .
وسياق الشعر هكذا :

بنيتُ بعـــد مستظـــلّ ضـــاحيـــا
بنيتـــه بعصبـــة من مـــاليـــا
والشرّ مـــا يتبـــع القـــواضيـــا
أخشى ركيبـــاً أو رجيـلاً عـــاديـــا

و« عصبة » موضوع بقباء ـ وهي قرية على ميلين من المدينة ـ في أرض لأحيحة بنى فيه أطمه الضحيان ، وبه كانت دار بني الجحجبى . انظر الأغاني ١٥ / ٤٨ ، ومعجم البلدان (عصبة) ٤ / ١٢٨ ، والجبال والأمكنة والمياه ١٦٩ ، واللسان والتاج (عصب) . وفي اللسان والتاج أنه يضبط بفتح العين أيضاً ، وذكر ياقوت أنه بضم العين وفتح الصاد وقيل بفتحها ثم ذكر أنه يضبط بضم العين وسكون الصاد .

(٣) كذا وقع في النسخ وهو خطأ صوابه « بَنَيْتُهُ » .

(٤) في الأصل وي « غاديا » وكذا وقع في تكملة الإيضاح ، وذكر ابن بري أنها رواية ، انظر شواهد شرح الشافية ، والظاهر أنها تصحيف . وماأثبته من ب موافق لما في في سائر المصادر .

(٥) قال ابن جني : « كان أبو الحسن يقول في تحقير ركْب رُوَيْكِبُون لأنه عنده جمع كسّر عليه راكب . وقوله « ركيب » يدل على خلاف مذهبه ، وهو قول سيبويه وهو الصواب » المنصف ٢ / ١٠١ . وقد وقع في العضديات ٨٥ أن « ركب » جمع « راكب » فوافق أبا الحسن ، وهو خلاف مانص عليه في البغداديات وتكملة الإيضاح .

تقول في جمع « الشعراء » « شُوَيْعِرُون » فتصغر المفرد ثم تأتي بعلامة الجمع[1] .

قوله تعالى : ﴿ ويَحْيَى مَنْ حَيَّ ﴾[2] [٤٢]

و﴿ حَيِيَ ﴾ بالإظهار والإدغام[3] . فالإدغام لالتقاء المثلين . والإظهار من أجل أن حركة الثاني غير لازمة[4] ، لأنك تقول في المستقبل « يَحْيَى » ولا تقول « يَحَيُّ » . والإدغام أكثر ، وقد جاء « حَيَّا » و « حَيُّوا » ؛ وقال عَبِيدُ بنُ الأَبْرَص[5] :

عَيُّوا بأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمَامَهْ

[قوله[6] تعالى : ﴿ وإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطانُ أَعْمَالَهُم وقال لا غَالِبَ

(١) انظر تصغير جمع القلة والكثرة واسم الجمع في الكتاب ٢ / ١٤٠ ـ ١٤٣ ، والمقتضب ٢ / ١٥٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ و ٣ / ٣٤٧ ، وتكملة الإيضاح ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، وابن يعيش ٥ / ١٣٢ ـ ١٣٣ ، وشرح الشافية ١ / ٢٦٥ ـ ٢٦٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٣ ، وللفراء ١ / ٤١١ ـ ٤١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٨ ـ ٦٧٩ ، والحجة ٤ / ٢٤٨ ـ ٢٦٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٥ ، والبيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٤ / ٥٠١ ، والكتاب ٢ / ٣٨٧ ، والمقتضب ١ / ١٨١ ، وتكملة الإيضاح ٢٧١ ، والحلبيات ٣٣٩ ، وابن يعيش ١٠ / ١١٥ ـ ١١٧ .

(٣) قرأ ﴿ حيي ﴾ بياءين على الإظهار نافع وأبو بكر عن عاصم والبزّي عن ابن كثير ، وقرأ الباقون (حيّ) بياء مشددة على الإدغام . انظر السبعة ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) في الأصل : لازم ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) ديوانه ١٣٨ ، والأغاني ٩ / ٨٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٥٦ ـ ٣٦٣ . وهو له في الحيوان ٣ / ١٨٩ ، وأدب الكاتب ٦٧ ـ ٦٨ ، والاقتضاب ٣١٤ ، وعيون الأخبار ٢ / ٧٢ ، والدرة الفاخرة ١ / ١٧٣ ، وابن السيرافي ٢ / ٤٣٠ ، والأعلم بهامش الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، وابن يعيش ١٠ / ١١٥ ـ ١١٦ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٤ ، والمقتضب ١ / ١٨١ ، والحجة ٤ / ٢٥٨ خك ، وتكملة الإيضاح ٢٧١ ، والمنصف ٢ / ١٩١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٥ . ورواية الديوان والأغاني : برمت بنو أسد كما برمت .. .

(٦) موضع هذه الزيادة ـ وهي من ب ـ عقب تمام الكلام على الآية ٥٢ ، فجعلتها هنا . وهذا موضعها في البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غيرما تصريح . وأغلب الظن أنها كانت ملحقة في هامش أصل قديم ولم يتبين الناسخ موضعها فجعلها ثمة .

﴿ لَكُمُ اليَوْمَ مِنَ النَّاسِ ﴾[1] [٤٨]

خبر « لا » قولُه ﴿ لكم ﴾ ، أي : لاغالب ثابت لكم .

٣ وقولـه ﴿ اليـوم ﴾ معمـول للظرف ، أعني ﴿ لكم ﴾ . ولايكـون خبراً لـ ﴿ غـالب ﴾ لما علّمك عثمان[2] من أنـه لايجـوز : « زيـدٌ يـومَ الجمعـة » ، لأنـه لافائـدة فيـه[3] . ولايتعلـق ﴿ اليـوم ﴾ بـ ﴿ غـالب ﴾ ـ وإن كان في المعنى

٦ صحيحاً ـ لأن تعليقه به يوجب تنوينه[4]] .

قولـه تعـالى : ﴿ وَلَـوْ تَرَى إِذْ يَتَـوَفَّى الَّـذِينَ كَفَرُوا المَلاَئِكَـةُ ﴾[5] [٥٠]

٩ من قرأ باليـاء[6] جعل الفـاعل ذِكْرَ الله عز وجل ، على معنى : ولو ترى إذ يتـوفى الله أرواحَ الـذين كفروا . فـوقفُـه[7] ﴿ كفروا ﴾ ، والملائكـة مبتـدأة ، والخبر ﴿ يضربون ﴾[8] .

---

(١) انظر البيان ١ / ٣٨٩ ، والبحر ٤ / ٥٠٥ .

(٢) بعده كلمة كأنها « جني » فإن كانت كذلـك كان في الكلام سقـط وتمـامـه : عثمان بن جني ، والمؤلف يقتصر في ذكر أبي الفتح على اسمه « عثمان » مجرداً . انظر كلام أبي الفتح في اللمع له ٨٣ ـ ٨٤ .

(٣) ظروف الـزمـان لاتكـون أخبـاراً عن الجثث لعـدم الفـائـدة . انظر المقتضب ٣ / ٢٧٤ و ٤ / ١٣٢ ـ ١٣٣ ، ١٧٢ ، ٣٢٨ ـ ٣٢٩ ، ٣٥١ ، والجمل ٣٨ ، واللمع ٨٣ ـ ٨٤ ، وشرحـه للمؤلف اللـوح ٣١ ـ ٣٣ / ١ ولابن برهـان ٣٩ ـ ٤٠ ، وابن يعيش ١ / ٨٩ ـ ٩١ ، وشرح الكافيـة ١ / ٩٤ ـ ٩٥ ، والهمع ٢ / ٢٣ ـ ٢٤ .

(٤) لأن اسم « لا » يكون مشابهاً للمضاف وجارياً مجراه لأنه عامل فيما بعده فهو معرب منون . انظر في ذلـك شرح اللمـع اللـوح ٥٣ / ١ ، والكتـاب ١ / ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٥ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٠ ـ ١٠٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٥ ـ ٢٥٧ ، والهمع ٢ / ١٩٣ ـ ١٩٩ .

(٥) انظر الحجـة ٤ / ٢٧٢ خـك ، ومجمـع البيـان ٢ / ٥٥٠ ، والبحر ٤ / ٥٠٦ ، وتفسير الطبري ١٠ / ١٦ ـ ١٧ ، والقرطبي ٨ / ٢٨ ، وابن كثير ٤ / ٢٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٦ ـ ٥٧ .

(٦) وهو ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٠٧ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

(٧) روي الوقف على ﴿ كفروا ﴾ عن نـافع . انظر القطع ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، والمكتفى ٢٨٧ ، ومنـار الهـدى ١١٨ ـ ١١٩ .

(٨) هذا قول متكلف ، والذي عليه المفسرون أن الملائكة تتوفى الـذين كفروا ، وهو القول الثـاني الـذي ذكره المؤلف .

ومن جعل فاعلَ ﴿ يتوفى ﴾ الملائكةَ ، وذكَّر الفعل للفَصْل بين الفعل والفاعل[1] ، ولأن[2] التأنيث ليس بحقيقي / = لم يقف [على][3] ﴿ كفروا ﴾ وإنما يقف [على][3] ﴿ وأدبارَهم ﴾[4] [٥٠] ، لأن قوله ﴿ يضربون وجوههم ﴾ في موضع الحال .

٥٦ / ٢
(٦٢ / ٢)

ومن قال ﴿ تَتوفّى ﴾ بالتاء فـ ﴿ الملائكة ﴾ الفاعلةُ ، ووقفُه ﴿ وأدبارهم ﴾ .

[وقوله][3] ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾[5] [٥٢]

إن قدّرت : دأبُهم كدأب آل فرعون[6] = وقفتَ[7] [على][3] ﴿ لِلْعَبِيدِ ﴾[8] [٥١] قبله . وإن قدرت : ﴿ ذَلِكَ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيكم[9] ...... كدأب آل فرعون ﴾ ـ أي كعادتهم ـ وقفتَ [على][3] ﴿ فرعون ﴾ دون ﴿ للعبيد ﴾ إن جعلتَ قوله ﴿ والَّذِينَ مِنْ قَبلهم ﴾ ابتداءً ، و ﴿ كَفَرُوا بآيات اللهِ ﴾ [٥٢] الخبرَ . وإن جعلت ﴿ والذين من قبلهم ﴾ في موضع الجر بالعطف على ﴿ آلِ فرعون ﴾ وقفتَ [على][3] ﴿ من قبلهم ﴾ دون ﴿ فرعون ﴾ . وهكذا الكلامُ فيما بعده من قوله ﴿ كدأبِ آلِ فِرْعَوْنَ والَّذِينَ مِنْ قَبْلِهم كَذَّبُوا بآياتِ ربّهم ﴾ [٥٤] .

---

(١) سلف التعليق على تذكير الفعل للفصل بينه وبين المؤنث المرتفع به ٣٩ .
(٢) في الأصل : فلان ، وهو تحريف .
(٣) زيادة مني .
(٤) سياق الآية : ﴿ ... الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا عذاب الحريق ﴾ .
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٨١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥١ ، والبيان ١ / ٣٩٠ ، والبحر ٤ / ٥٠٦ ـ ٥٠٧ و ٢ / ٣٨٩ ، وماسلف من الكلام على مثل هذه الآية : الآية ١١ من سورة آل عمران ، ص ٢١٦ ـ ٢١٧ .
(٦) هذا معنى قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره .
(٧) انظر إيضاح الوقف ٦٨٦ ـ ٦٨٧ ، والقطع ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، والمكتفى ٢٨٧ ، ومنار الهدى ١١٩ .
(٨) سياق الآية : ﴿ ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد . كدأب .. ﴾ .
(٩) كان في النسخ : أيديهم ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾[1] [٥٩]

بالتاء والياء[2] . فمن قرأ بالتاء فـ ﴿ الذين كفروا ﴾ هم المفعولون ، و ﴿ سبقوا ﴾ في موضع المفعول الثاني .

ومن قرأ بالياء فـ ﴿ الذين كفروا ﴾ الفاعلون . وقوله ﴿ سبقوا ﴾ تقديره : أن سبقوا[3] ، فحذف « أن » ، و « أنْ » مخففة من الثقيلة ، يعني : أنّهم سبقوا ؛ فسدّ « أن » مسدّ المفعولين .

ويجوز أن يكون التقدير[4] : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسَهم سبقوا[5] ، فحذف المفعول الأول .

ويجوز أن يكون الفاعل مضمراً في ﴿ ولا يحسبنّ ﴾ أي لا يحسبنّ محمّد[6] ، ويكون ﴿ الذين كفروا سبقوا ﴾ أي الكافرين سابقين .

[وقوله][7] ﴿ إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ ﴾[8] [٥٩]

---

(١) انظر الجواهر ٤٣١ ، ٦٣٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤١٤ ـ ٤١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٨٢ ـ ٦٨٤ ، والحجة ٤ / ٢٦٨ ـ ٢٧٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٤ ، والبيان ١ / ٣٩٠ ـ ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٠ .

(٢) قرأ بالياء ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٠٧ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

(٣) هذا قول الفراء وأجازه الزجاج وأبو علي وغيرهما . وردّه النحاس ، قال : « لا يجوز إضمار « أن » إلا بعوض ، ومن أضمرها فقد أضمر بعض اسم ... » اهـ وانظر ماسلف من التعليق على حذف « أن » ٦١ .

(٤) أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٥) كرر الناسخ في الأصل لفظ « أنفسهم » سهواً .

(٦) هذا قول أبي الحسن . وقيل غير ذلك في تأويل الآية .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٤ ـ ٤١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٨٢ ـ ٦٨٤ ، والحجة ٤ / ٢٧١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٤ ، والبيان ١ / ٣٩٠ ـ ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٠ ـ ٥١١ .

بالكسر والفتح[١] . فالكسر على الاستئناف ، والفتح على معنى : لأنّهم[٢] .

قوله تعالى : ﴿ فَإِن يكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صابِرَةٌ ﴾ [٦٦] و ﴿ إِن يكُن مِّنكُم مِّائَةٌ ﴾[٣] [٦٥]

بالياء والتاء فيهما[٤] . فالياء على التذكير للفصل بين الفعل والفاعل[٥] . والتاء لتأنيث الـ ﴿ مائة ﴾ . وخصّ أبو عمرو ﴿ فإن تكن منكم مائة صابرة ﴾ بالتاء لأن التأنيث قد استحكم حيث أُتبِع ﴿ صابرة ﴾ . [ولما تأكد التأنيث بالنعت أنّث ﴿ تكن ﴾][٦]

[قوله تعالى : ﴿ ما كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ ﴾[٧] [٦٧]

فقرأه بالتاء[٨] . وصار ذلك منه نتيجة لتأنيث ﴿ صابرة ﴾ حيث أنّث ﴿ إن تكن ﴾ قبلها ، وأنّث ﴿ تكون له أسرى ﴾ بعدها . ولَمّا لم يتأكد التأنيث من نعته في قوله ﴿ وإن يكن منكم مائة ﴾ [لم يؤنّث

---

(١) قرأ بالفتح ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٨ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

(٢) ذهب الفراء إلى أن الفتح على معنى : ولايحسبن الذين كفروا أنهم يعجزون و « لا » زائدة ، فسدت « أن » مسد مفعولي يحسبن ، وردّه النحاس لأنه لايجوز حسبت زيداً أنه خارج إلا بكسر « إن » لأنه في موضع المبتدأ كما تقول : حسبت زيداً أبوه خارج ، ولأنه لايكون توجيه حذف في كتاب الله بغير حجة يجب التسليم بها .

(٣) انظر الحجة ٤ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٦ ، والبيان ١ / ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٧ .

(٤) قرأهما بالياء عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ أبو عمرو ﴿ تكن منكم مائة صابرة ﴾ بالتاء والأخرى بالياء وقرأهما الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٠٨ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

(٥) سلف التعليق على تذكير الفعل للفصل بينه وبين المؤنث المرتفع به ٣٩ .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر الحجة ٤ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٨ ، والبحر ٤ / ٥١٨ .

(٨) يريد أبا عمرو ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٣٠٩ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

﴿ يكن ﴾[1]][2] .

قوله تعالى : ﴿ لَوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم ﴾[3] [٦٨]

٣ ﴿ كتاب ﴾ رفع بالابتداء . وقوله ﴿ من الله ﴾ متعلق بمحذوف صفة لـ ﴿ كتاب ﴾ أي لولا كتاب ثابت من الله . وقوله ﴿ سبق ﴾ صفة أخرى لـ ﴿ كتاب ﴾ أي سابق ، ويجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير الذي في

٦ الظرف . وخبر المبتدأ الذي هو ﴿ كتاب ﴾ محذوف ، أي لولا كتاب بهذه الصفة في الوجود . ولا يجوز أن يكون ﴿ سبق ﴾ في موضع الخبر لأن « لولا » لايظهر خبرٌ مابعده أبداً[4] ، فاعرفه .

٩ قوله تعالى : ﴿ إلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ في الأَرْضِ وفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾[5] [٧٣]

---

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٨٧ ، والبيان ١ / ٣٩١ ـ ٣٩٢ .

(٤) هذا قول الجمهور ، ولا يكون الخبر عندهم إلا عامّاً ويحذف لكثرة الاستعمال . وذهب الرماني ووافقه ابن الشجري وغيره إلى أن خبر « لولا » يحذف إذا كان عامّاً ، ولايجوز حذف الخاص . وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد « لولا » مرتفع بفعل محذوف ، وذهب الفراء إلى أنه مرتفع بـ « لولا » . انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٤ ، وابن يعيش ١ / ٩٥ و ٣ / ١١٨ ـ ١٢٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٠ ـ ٢١٣ ، والأزهية ١٦٦ ـ ١٦٧ ، وشرح الكافية ١ / ١٠٤ ، ورصف المباني ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ، والجنى الداني ٥٩٩ ـ ٦٠٢ ، والمغني ٣٥٩ ـ ٣٦٠ ، والهمع ٢ / ٤٠ ـ ٤٣ ، والإنصاف ٧٠ ـ ٧٨ المسألة ١٠ ، والرماني النحوي ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٦٢ ، والبيان ١ / ٣٩٢ ، والبحر ٤ / ٥٢٢ ، وتفسير الطبري ٩ / ٣٩ ـ ٤٠ ، والقرطبي ٨ / ٥٧ ـ ٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٧٥ .

الهـاء كنـايـة عن المصـدر ، أي إلاّ تفعلوا الولاءَ ، والمعنى إنْ لا تُوَالوهم[1] .
﴿ تكن فتنة في الأرض ﴾ أي تحدث فتنة في الأرض ، و « تكن » تـامـة لاخبر لها .

٣

(١) أي إن لاتوالوا المؤمنين . عن ابن إسحق . وهو معنى قول ابن جريج : إن لاتعَـاونـوا وتَنـاصروا في الدين ، فالهاء عائدة على « التناصر » ، وقيل غير ذلك

سورة التوبة

قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللهِ ﴾[1] [١]

٣ أي : هـــذه براءةٌ[2] . [و][3] ﴿ من الله ﴾ في مـوضـع الـوصف [لـ ﴿ براءة ﴾][3] . وإن جعلت ﴿ براءة ﴾ مبتـــدأً[4] ، والخبر ﴿ إلى الَّـــذينَ عَاهَدتُّم ﴾ [١] ولم تجعل « إلى » معمول الوصف = جاز .

٦ وكذا التقدير في قوله ﴿ وأَذَانٌ ﴾[1] [٣] يكون : وهذه أذانٌ ، والجارّ من صفته ، وكذا ﴿ يَوْمَ الحجِّ ﴾[5] [٣] .

والأَحسنُ أن يجعل ﴿ وأذانٌ ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ أَنَّ اللهَ بَريءٌ ﴾[1] [٣]

٩ خبره ، أي : [و][3] أذان بهذه الصفة / في هذا الوقت كائنٌ بأنَّ الله بريءٌ[6] . ١ / ٥٧ (١ / ٦٣)

فإذا جعلته خبر مبتدأ مضمر يبقى « أنَّ » لاعامل فيه[7] .

---

(١) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ٩٣٨ ـ ٩٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٢ ـ ٥ ، والبيان ١ / ٣٩٣ ، والبحر ٥ / ٤ ـ ٦ ، والكشاف ٢ / ١٧٣ .

(٢) هذا قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) أجازه النحاس وغيره .

(٥) سياق الآية : ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ .
وذهب الفراء والزجاج والنحاس إلى أن ﴿ وأذان ﴾ معطوف على ﴿ براءة ﴾ . أرادوا ـ والله أعلم ـ أن إعراب ﴿ وأذان ﴾ كإعراب ﴿ براءة ﴾ وعطفت الجملة الثانية على الأولى . ويبعد أن يريدوا أنه من عطف المفردات لأنه لاوجه له كا قال الزمخشري وتابعه أبو حيان وغيره ، وهو أبينُ من أن يخفى عليهم رحمهم الله ، فخطأهم من تمسك بظاهر عبارتهم .

(٦) فيكون المصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع جر بجار مقدر متعلق بالخبر المحذوف .

(٧) هذا على مذهب من لا يجيز أن يتعلق الجار بالاسم وهو الأذان . ومن أجاز ذلك علق الجار بالأذان لأنه اسم قام مقام الإيذان . =

وقوله : ﴿ ورَسولُه ﴾[١] [٣]

إن شئت كان تقديره : ورسوله بريء . وإن شئت كان عطفاً على الضمير[٢] في ﴿ بريء ﴾ لأنه قد عوض من إبراز الضمير الظرف وهو قوله ﴿ من المشركين ﴾ [٣][٣] . ٣

ومن نصب[٤] ﴿ ورسولَه ﴾ فعلى لفظة ﴿ الله ﴾ .

وقد جاء الجر عن بعضهم[٥] على أن يكون الواو واو القسم[٦] ٦

قوله تعالى : ﴿ إنَّهم لاإيمانَ لهم ﴾[٧] [٧]

= وقيل خبر ﴿ أذان ﴾ قوله ﴿ إلى الناس ﴾ وهو الأحسن . وموضع المصدر المؤول نصب بعد حذف الجار أو هو باق على جره على خلاف بينهم في ذلك ، انظر ماسلف من التعليق عليه ١٧٧ . ولم يختلفوا في أن الجار محذوف قبل « أنّ » .

(١) انظر الجواهر ٣١١ ، ٧٤٧ ، ٩٣٨ ، وشرح اللمع اللوح ٥١ / ١ ـ ٢ مكرر ـ ٥٢ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤ ـ ٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤ ـ ٥ ، والبحر ٥ / ٦ ، والكتاب ١ / ١٢١ ، ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ١١٢ ، ٣٧١ ، والكامل ٤١٧ ، والخصائص ٢ / ٨ ، وسر الصناعة ٣٧٢ .

(٢) أجاز هذا الوجه سيبويه والمبرد وغيرهما . وقد سلف التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر ٣٥٢ .

(٣) وقيل ، ورسوله بالرفع عطف على موضع اسم « أنّ » أجازه النحاس وابن جني وهو أجود الوجهين عند سيبويه والمبرد وغيرهما . وسلف التعليق على العطف على موضع اسم إنّ ٣٦٥ .

(٤) قراءة الجمهور ﴿ ورسوله ﴾ بالرفع . أما النصب فقراءة شاذة تروى عن ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر وزيد بن علي . انظر المصادر المذكورة في ح ١ ، وإيضاح الوقف ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، والقطع ٣٥٨ ـ ٣٥٩ ، ومنار الهدى ١٢٠ .

(٥) وهو قراءة شاذة تعزى إلى الحسن ، انظر البحر .

(٦) أي وحقِّ رسوله . وهو تخريج صناعي متكلف لايستقيم عليه المعنى . وخرجت على العطف على الجوار ، وما عليه المحققون أنه لايجوز في كتاب الله ، انظر ماسلف من التعليق على الخفض على الجوار ٣٤١ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٥ ، والحجة ٤ / ٢٩٠ ـ ٢٩٢ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠ ، والبيان ١ / ٣٩٥ ، والبحر ٥ / ١٥ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٦٣ ، والقرطبي ٨ / ٨٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٨٩ .

فيمن[1] كسر يكون من الأمن دون الإقرار كي لا يكون تكراراً[2] لقوله ﴿ أَئِمَّةَ الكُفْرِ ﴾ [١٢] .

٣ ومن فتح فالمعنى : لاعهودَ لهم .

وعلى القراءتين فالجملة اعتراض بين قوله ﴿ فقاتلوا ﴾ [١٢] وبين قوله ﴿ لعلهم يَنْتَهون ﴾[3] [١٢]

٦ **قوله تعالى : ﴿ وقَالتِ اليَهُودُ عُزَيرٌ ابنُ اللهِ ﴾[4] [٣٠]**

بالتنوين وترك التنوين[5] . فمن نوّن كان ﴿ عزير ﴾ مبتدأ ، وما بعده خبره ، بلا خلاف .

٩ فأما من لم ينوّن ففيه ثلاثة أوجه :

الأول[6] : أن يكون ﴿ عزير ﴾ مبتدأ ، وما بعده خبره ، وحُذِف التنوين لسكونها[7] وسكون الباء من « ابن » ، كما قرأ أبو عمرو ﴿ أَحَدُ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾[8]

---

(١) وهو ابن عامر وحده ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٣١٢ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٨ .

(٢) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وقد أجيز أن يكون المعنى : لا إسلام لهم ، فيكون من التصديق والإقرار ، عن الحسن ، وأجازه الفراء وغيره ، فيكون تأكيداً لما قبله .

(٣) سياق الآية : ﴿ ... فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لاأيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ . وكان في النسخ : بين قوله « قاتلوا » والتلاوة بالفاء . ولم يذكر أحد الاعتراض في هذه الآية .

(٤) انظر الجواهر ٧٤٦ ، وشرح اللمع اللوح ١١١ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٩ ، وللفراء ١ / ٤٣١ ـ ٤٣٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢ ـ ١٣ ، والحجة ٤ / ٢٩٥ ـ ٢٩٩ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢ ، والبيان ١ / ٣٩٦ ـ ٣٩٧ ، والبحر ٥ / ٣٠ ـ ٣١ ، والمقتضب ٢ / ٣١٦ ، والعسكريات ٩٣ ، وسر الصناعة ٥٣٢ ـ ٥٣٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦ و ٩ / ٣٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٨٢ .

(٥) قرأ بالتنوين عاصم والكسائي ، وقرأ الباقون بغير تنوين . انظر السبعة ٣١٣ ، والتيسير ١١٨ ، والنشر ٢ / ٢٧٩ .

(٦) وهو قول الفراء وأحد قولي المبرد والنحاس وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم .

(٧) أي لسكون نون التنوين .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٩١ ـ ١٤٩٢ .

[سورة الإخلاص : ١ ـ ٢] فحذف التنوين من ﴿ أَحَد ﴾ لسكونها وسكون اللام من لفظة ﴿ الله ﴾ عز وجل ، وأنشدوا[1] :

فألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ[2] ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا ٣

أي ولا ذاكرٍ الله ؛ وقال[3] :

---

(١) لأبي الأسود ، وقد سلف البيت ٢٠٤ وتخريجه ثمة .

(٢) كان في النسخ « مستحقب » وهو خطأ ، وقد سلف على الصواب ٢٠٤ . وقوله « مستحقب » من قول امرىء القيس السالف ٢٠٤ : « فاليوم أشرب غير مستحقب » فأبدل « مستحقب » بـ « مستعتب » وهماً ، ويبعد أن يكون من المؤلف .

(٣) البيت لعبد الله بن الزبعرى في الزاهر ٢ / ١٣٠ ، وأنساب الأشراف ١ / ٥٨ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٢٦٩ ، والروض الأنف ١ / ١٦١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٤٠ ، والحماسة البصرية ١ / ١٥٥ ، واللسان (سنت) وانظر شعر عبد الله بن الزبعرى ـ مانسب إليه وإلى غيره ٥٣ ـ ٥٤ . ونسب إلى رجل من خزاعة في حذف من نسب قريش ٤ ـ ٥ ، وهو مطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣ ، وتاريخ الطبري ٢ / ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٢٦٨ ، وفي المحبر ١٦٤ ، ومعجم الشعراء ٢٨٣ أبيات من هذه الكلمة وليس فيها الشاهد . وذكر الطبري والمرزباني أنه يروى لغيره ، ونصّ الطبري أنه عبد الله بن الزبعرى ، عن ابن الكلبي .

ونسب إلى رجل من قريش أو بعض العرب في السيرة النبوية ١ / ١٤٤ . ونسب لابنة هاشم في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٩٧ ، ولها أو لابن الزبعري في اللسان (هشم) .

وهو بلا نسبة في جمهرة النسب ١٣ ، والبخلاء ٢٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣١٢ ، ٣١٦ ، والكامل ٣٢٨ ، والنوادر ـ تعليقات أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ١٦٧ ، والمنصف ٢ / ٢٣١ ، والتنبيهات ١١٧ ، ورسالة الغفران ٣٦٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، والإفصاح ٥٦ ، والإنصاف ٦٦٣ ، وابن يعيش ٩ / ٣٦ ، وسفر السعادة ٧٤٤ . وسيأتي ١٤٩٢ .

والبيت برواية « عمرو العلى » في البخلاء والزاهر وأمالي المرتضى والتنبيهات والحماسة البصرية واللسان والموضع الثاني من المقتضب . والرواية في باقي المصادر « عمرو الذي هشم » .

وقد أقوى الشاعر لأن باقي القوافي مكسورة الروي . وروي عجز البيت في السيرة والروض : قومٍ بمكة مسنتين عجافِ

وعليها فلا إقواء .

عَمْرُو العُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ورِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

فحذف التنوين من « عمرو »[1] .

والوجه الثاني[2] : أنه جعل قوله ﴿ ابن الله ﴾ صفة لـ ﴿ عزير ﴾ و « الابن » إذا كان وصفاً لاسم علم وكان مضافاً إلى علم حُذِف التنوين من الأول ، وجُعِل مع الصفة كالشيء الواحد ، وتسقط الألف في الخط ، وتبِع الاسمُ الأولُ الثاني[3] في باب النداء ، كقوله[4] :

فَاسْقِنيها ياسَوادَ بنَ عَمْرٍو إنَّ جِسْمي بعْدَ خالي لَخَلُّ

وكان القياس : ياسوادُ ، ولكن فتحت الدال تبعاً لفتحة النون من « ابن » لمّا جعل معه كالشيء الواحد[5] . فمن قال من المُحَدّثين فيما جاء في الخبر « يامعاذُ بنَ

= وهشم : كسر ، والهشم : كسر الشيء اليابس ، والثريد : ماثرد من الخبز أي فُتّ ولُتّ بمرق اللحم ، ومسنتون : مجدبون أصابتهم السنة وهي القحط والجدب ، وعجاف : مهازيل .

(١) وكذا أنشده المبرد في ثاني الموضعين من المقتضب ، واستشهد به على ماستشهد به المؤلف وغيره من حذف التنوين . ولا يقوم الاستشهاد به إلا على الرواية الأخرى « عمرو الذي .. » وهي رواية أكثر المصادر . قال أبو الفتح : « ومن روى « عمرو العلا » فلا حجة في إنشاده لأنه مضاف » اهـ .

(١) وهو ثاني قولي المبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٣) في الأصل : والثاني ، وهو خطأ .

(٤) البيت من كلمة لابن أخت تأبط شراً ، وقيل هي لخلف الأحمر ، ونسبت إلى تأبط شرّاً ، وإلى الشنفرى . انظر شعر تأبط شرّاً ق ٦٥ / ٢٦ ص ١٦٩ والتخريج ص ١٩٣ ، وشعر الشنفرى في الطرائف الأدبية ٣٩ ـ ٤٠ ، وسمط اللآلي ٩١٩ ، وانظر المصادر التي ذكرها العلامة الميني وزد قواعد الشعر لثعلب ٦٦ ، ومعاني أبيات الحماسة ١٢٢ . والخلّ : القليل اللحم المهزول .

(٥) إذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة مضافين إلى علم أو كنية أو لقب جاز في المنادى وجهان : فتحَ آخره إتباعاً لحركة ابن وهو أكثر ، وضمُّه على الأصل . انظر الكتاب ١ / ٣١٣ ـ ٣١٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، والكامل ٥٧٦ ، ١٤١ ، والجمل ١٥٧ ـ ١٥٨ ، وابن يعيش ٢ / ٤ ـ ٥ ، وشرح الكافية ١ / ١٤١ ، والهمع ٣ / ٥٣ ـ ٥٧ .

جَبَلٍ[1] » إنه بضم[2] الذالِ دون الفتح = كان مخطئاً ، والوجه النصب تبعاً للنون فعلى هذا يكون ﴿ عزير ﴾ مبتدأ[3] ، وما بعده صفته ، والخبر محذوف ، والتقدير : قالت اليهود عزير بن الله معبودهم أو إلههم[4] ، فحذف الخبر للعلم ٣ به ، كما يحذف المبتدأ للعلم به . ألا ترى أنّ عُمَر لـمّا سمع[5] قولَ الحُطَيْئة[6] :

---

(١) قوله « يامعاذ بن جبل » وجدته في حديثين : الأول قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يامعاذ بن جبل مامن أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار . قال : يارسول الله : أفلا أخبر الناس فيستبشروا ؟ قال : إذاً يتكلموا » كنز العمال ١ / ٤٧ برقم ١٢٥ . والثاني قوله « يامعاذ بن جبل ، هل تدري ماحق الله على عباده وما حق العباد على الله ؟ فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله أن لايعذب من لايشرك به شيئاً » كنز العمال ١ / ٧٢ برقم ٢٨٣ .
ولا أعرف من عناه المؤلف بقوله « فمن قال من المحدّثين ... » .

(٢) في الأصل : يضمُّ الذالَ ، وهو تصحيف .

(٣) ذهب المبرد إلى أنه خبر والمبتدأ محذوف تقديره هو ونحو هذا ، وقدره النحاس : صاحبنا عزير ، وأجاز أبو علي الوجهين ، والتقدير عنده : صاحبنا أونبينا عزير إن قدرت المضمر مبتدأ ، وإن قدرته خبراً كان التقدير : عزير ابن الله صاحبنا أو نبينا . واستبعد أبو الفتح أن يكون خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يجر لعزير ذكر فيما قبل فيجوز إضماره .

(٤) الوجه أن يكون التقدير : معبودنا أو إلهنا .

(٥) انظر الخبر في البيان والتبيين ٢ / ٢٩ ، وزهر الآداب ٩٠٧ ، والعقد ٥ / ٢٧١ ، ٢٩٢ (وفيه : عبد الله بن عمر) . وللخبر رواية أخرى في الأغاني ٢ / ٢٠٠ ، وسمط اللآلي ٣٤٥ ، والخزانة ٣ / ٦٦١ وهي أنه قال لما سمع قول الحطيئة متى تأته ... البيت : « كذب ، بل تلك نار موسى نبي الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) د ، ق ٣٩ / ٣٢ ص ١٦١ . وهو له في شرح اللمع اللوح ١٢٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٤٥ ، وقواعد الشعر ٥٠ ـ ٥١ ، وتفسير غريب القرآن ٣٩٨ ، ودلائل الإعجاز ٢٥١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٨ ، وسمط اللآلي ٣٤٥ ، والخزانة ٣ / ٦٦٠ ـ ٦٦٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٦٥ ، وشرح القصائد السبع ٢٨٨ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ٤٥ ، وسفر السعادة ٦٣٦ .
وأنشده الأخفش في معاني القرآن ٤٧٣ بعجز آخر وهو :
تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا =

مَتَى تَـأْتِـهِ تَعْشُـو إلى ضَـوْءِ نـارِهِ تَجِـدْ خَيْرَ نـارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُـوقِـدِ

=قـال : رسولُ الله صلى الله عليـه وآلـه ، أي : ذاك[1] رسولُ الله ، فحـذف المبتدأ[2] .

والوجـه الثـالث في الآيـة : أنـه[3] لم يصرف ﴿ عزير ﴾ لأنـه جرى عنـدهم مجرى « إبراهيم » و « إسماعيل » و « إسحق » في التعريف والعجمة[4] . وفي هـذه المسألة[5] طولٌ ، وقد ذكرناها[6] في « البَيَان[7] » .

قوله تعالى : ﴿ والَّذينَ يَكْنِزونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَهـا ﴾[8] [٣٤]

ولم يقل « ينفقونها » ، ومثله في السورة [٦٢] : ﴿ واللهُ ورسُولُـهُ أَحَقُّ أن

= وكذا وقع في ابن يعيش ٣ / ١٣١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٦ ، وهو خطأ ، فهذا عجز بيت لابن الحر ، وصدره :

متى تـأتنـا تلمم بنـا في ديـارنـا

انظر الخزانة ، وسفر السعادة ٦٣٧ ـ ٦٣٨ وتخريجه فيه .

(١) قوله « ذاك » ثابتة في رواية الخبر في المصادر غير مضمرة .

(٢) كان في النسخ « الخبر » وهو سهو ، وأغلب الظن أنه من النساخ .

(٣) في الأصل : أنهم ، وهو خطأ .

(٤) هذا قول أبي حاتم السجستاني ، وغلّطه النحاس ، قال : « لأن عُزيراً اسم عربي مشتق ، قال الله جل وعز ﴿ وتعزّروه وتوقّروه ﴾ [سورة الفتح : ٩] ، ولو كان عجمياً لانصرف لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل ثم زيدت عليه ياء التصغير » اهـ . وقد نص أبو علي أن عزيراً ونحوه ينصرف عجمياً كان أو عربياً . وانظر ابن الشجري ١ / ٣٨٢ .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ١١١ / ١ .

(٦) في الأصل و ي : ذكرناه ، والصواب من ب .

(٧) انظر ماكتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٨) انظر الجواهر ٦١٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٠ ، وللفراء ١ / ٤٣٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٤ ـ ١٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥ ، والبيان ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ ، والبحر ٥ / ٣٦ ، وما سلف ٣٧ .

يَرْضَوهُ ﴾[1] ولم يقل « يرضوهما » لأنه جرت العادة بالإخبار عن الثاني لما كان المعنى في الثاني هو الأول ، وأنشدوا[2] :

رَمَاني بِأَمْرٍ كُنْت مِنْهُ ووالِدي　　بَرِيئاً ومِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَاني　　٣

ولم يقل « بريئين » ؛ وقال[3] :

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأنتَ بِما　　عِنْدَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ

ولم يقل « نحن بما عندنا راضون » اكتفاء بالثاني عن الأول[4] / .　　٢ / ٥٧

(٢ / ٦٣)

---

(١) انظر الجواهر ٣١١ ، ٦١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ ، وللفراء ١ / ٤٣٤ ، ٤٤٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٧ ـ ٢٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٥ ، والبيان١ / ٤٠١ ، والبحر ٥ / ٦٣ ـ ٦٤ ، وما سلف ٣٧ .

(٢) لابن أحمر ، شعره ـ ماينسب إليه وإلى غيره ق ٦٩ / ١ ص ١٨٧ ، وتخريجه فيه ٢٢٢ . وهو له في الكتاب ١ / ٣٨ ، وابن السيرافي ١ / ٢٤٨ ، واللسان (جول) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦١١ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٠ ، والمصون ٨٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٣٦ ، والهمع ٢ / ٨٤ . وروايته في شرح اللمع ومعاني القرآن وإعراب القرآن والمصون واللسان (ومن جُول) .

قال ابن السيرافي : « ووجدت الشعر في الكتاب منسوباً إلى ابن أحمر . والذي روت الرواة أنه تنازع ناس من باهلة من بني فراص وناس من بني قرة بن هبيرة بن سلمة بن قشير حتى صاروا إلى السلطان ، فقال بعض القشيريين للسلطان : إن الأزرق بن طرفة ، وهو من باهلة ، لص ابن لص ، ليغروه به ، فقال قصيدة منها :

رماني بأمر . . . .　　. . . . . .البيت

دعاني لصّاً من لصوص وما دعا　　بها والدي فيما مضى رجلان

وزعم قوم من مفسري الشعر أنه ينبغي أن ينشد « ومن جول الطوي رماني » ومعناه : أنه رماني بأمر عاد عليه قبحه كما أن الذي يرمي من البئر يعود مارمى به عليه . والخبر يدل على صحة قوله : « ومن أجل الطوي » لأن الخصومة كانت في بئر » ا هـ ، ونحوه في اللسان عن ابن بري وكأنه أخذه من ابن السيرافي . والطويّ : البئر .

(٣) عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري ، وقد سلف ٣٨ وتخريجه ثمة .

(٤) وقيل في تعليل عدم تثنية قوله ﴿ ينفقونها ﴾ غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عليها في نَارِ جَهَنَّمَ ﴾[١] [٣٥]

إن شئت كان التقدير : اذكرْ يوم يحمى . وإن شئت كان بدلاً من قوله : ﴿ بِعذابٍ أليمٍ ﴾ [٣٤] أي عذاب يوم يحمى ، فحذف المضاف فانتصب على الموضع لاعلى اللفظ ، كا قال ﴿ دِيناً قِيَماً ﴾[٢] على موضع ﴿ إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ ﴾ [سورة الأنعام : ١٦١] .

ويجوز أن يكون التقدير : يومَ يُحمى عليها في نار جهنّم يقال لهم هذا ماكَنَزْتُم [لأنفسكم[٣]] . فينتصب بـ « يقال » ، أي يقال لهم هذا في ذلك الوقت[٤] .

قوله تعالى : ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً في كتابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ ﴾[٥] [٣٦]

﴿ يومَ ﴾ نصب بدل[٦] من موضع قوله ﴿ في كتابِ اللهِ ﴾ . ولا يجوز أن

---

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٥ ، والبيان ١ / ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ، والتبيان ٢ / ٦٤٢ ، والبحر ٥ / ٣٦ ـ ٣٧ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٥ .

(٣) زيادة من ي و ب . وسياق الآية : ﴿ يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ماكنزتم لأنفسكم ﴾ .

(٤) وقيل : التقدير : يعذبون يوم ، عن النحاس . ولعل أجود مما قالوه أن يعلق الظرف بصفة محذوفة لـ « عذاب » أي : بعذاب أليم واقع يوم .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧ ، والبيان ١ / ٣٩٩ ، والتبيان ٦٤٢ ، والبحر ٥ / ٣٨ ، والحلبيات ٢٠٧ .

(٦) كذا قال ! ولا وجه له ، فمعنى الظرفين مختلف لامتفق ، والوجه أن يتعلقا بصفة محذوفة لاثني عشر ، والتقدير : اثنا عشر شهراً ثابتةٌ في كتاب الله يوم خلق ، وأجازه العكبري . وعن أبي علي ومن وافقه : في كتاب الله متعلق بمحذوف لأنه صفة لاثني عشر ، ويوم خلق متعلق بالمصدر كتاب ، وهو متكلف لأن كتاباً هينا جثة لامصدر ، وقيل غير ذلك .

يتعلق بـ ﴿ عِدَّة ﴾ من قوله ﴿ إنّ عِدَّة ﴾ لأنّ « عدّة » مصدر وقد[1] أخبر عنه بقوله ﴿ اثنا عشر شهراً ﴾ والفصلُ بين المصدر وما يتعلق به بالخبر لايجوز[2] .

٣

قوله تعالى : ﴿ إلاّ تَنْصرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3] [٤٠]

﴿ إذْ ﴾ نصب بقوله ﴿ نصره الله ﴾ . وقوله ﴿ إذْ هُمَا في الغَارِ ﴾ [٤٠] نصب بدل من قوله ﴿ إذ أخرجه الذين كفروا ﴾ وهو بدل الاشتمال .

٦

قوله تعالى : ﴿ وخُضْتُمْ كالَّذِي خَاضُوا ﴾[4] [٦٩]

على قياس مذهب سيبويه تقديرُه : كالذي خاضُوا فيه ، فحذف « في » فصار التقدير : كالذي خاضوه ، ثم حذف الهاء فصار : كالذي خاضوا[5] .

٩

وعلى قول يونس والأخفش « الذي » مصدري[6] ، والتقدير : كالخَوْضِ

---

(١) لم تظهر في مصورة الأصل ، فأثبتها من ي و ب .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٣٦ .

(٣) انظر البيان ١ / ٤٠٠ ، والبحر ٥ / ٤٣ .

(٤) انظر الجواهر ٣١٥ ، ٣٧٣ ، ٤٨٠ ، ٩٢٧ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٣ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٤٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٨ ونقل كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ١ / ٤٠٣ ، والبحر ٥ / ٦٩ ، والعضديات ١٣١ ، وابن الشجري ٢ / ٣٠٧ ، وابن يعيش ٣ / ١٥٤ ، ١٥٦ ، والمغني ٧٠٩ .

(٥) قياس مذهب سيبويه أن يحذف « فيه » دفعة واحدة ، أما حذف الجار ثم حذف الضمير فأجازه أبو علي ومن وافقه ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٣٨ . لكن أجازوا حذف الجار مع العائد إلى جملة الصفة لا إلى الصلة ، وأجازه المؤلف وبعض النحويين لأن الجار متعين . انظر ماسيأتي من التعليق على حذفه من جملة الصلة ٧٤٥ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، والهمع ١ / ٢٨٥ ، والمصادر السالفة . ولم يتكلم الأخفش على هذه الآية في مطبوعة كتابه معاني القرآن وإنما تكلم على آية سورة الشورى وذكر قول يونس . وعزا أبو علي هذا القول إلى البغداديين ، وأجازه أبو علي وابن جني ، والجمهور منعوا ذلك . وانظر مايأتي ١١٩٧ ـ ١١٩٨ .

الذي خاضوا[١] . ومثلُ هذا الخلافِ اختلافُهم في قوله تعالى : ﴿ ذلِكَ الذي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ الذين آمَنُوا ﴾[٢] [سورة الشورى : ٢٢]على تقدير : يُبَشِّر الله به ، على قول سيبويه ، وعلى قول يونس والأخفش : ذلك تبشير[٣] الله عبادَه .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آتَاهُم مِنْ فَضْلِهِ ﴾[٤] [٧٦]

أي آتاهم ماتمنّوا ، فحذف المفعول الثاني .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِين يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٥] [٧٩]

﴿ الذين ﴾ ابتداء ، و﴿ يلمزون ﴾ صلته . وقول ﴿ في الصدقات ﴾ [٧٩] من صلة ﴿ يلمزون ﴾ ولايكون من صلة ﴿ المطوعين ﴾ لأنه فصل بينهما قوله ﴿ من المؤمنين ﴾[٦] . وإنما هو متعلق بـ ﴿ يلمزون ﴾ تعلُّقَ المفعول

---

(١) كذا وقع في النسخ ، وكذا وقع أيضاً في مجمع البيان الذي صرح صاحبه بنقله عن المؤلف وفي البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح . والصواب على قول يونس والأخفش أن يكون التقدير : « كخَوْضِهم » كما وقع في الجواهر وشرح اللمع ، وانظر العضديات والمغني والبحر . وعلى ماقدره المؤلف يكون « الذي » اسماً موصولاً غير مصدري وهو صفة لموصوف محذوف قام مقامه هو « الخوض » . والكاف في الوجهين متعلقة بصفة مصدر مقدر أو هي صفة مصدر مقدر . والتقدير على قياس قول سيبويه : وخضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوا فيه ، وعلى قول يونس والأخفش : وخضتم خوضاً كخوضهم . وقدره الفراء : كخوضهم الذي خاضوا ، وهو كقول سيبويه .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٧ ـ ١١٩٨ .

(٣) في الأصل : يبشر ، وهو تحريف .

(٤) انظر الجواهر ٣٣٢ ، ٤٩٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٥٣ .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٨ ، ٧٤٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٤٠٣ ، والبحر ٥ / ٧٦ .

(٦) وكذا قال في الجواهر ٧٤٩ ، لكنه أجازه فيه ٦٢٨ . قال أبو حيان : « ليس بأجنبي لأنه حال كما قرر وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها وبين المعمول » اهـ . والظاهر تعلق ﴿ في الصدقات ﴾ بـ ﴿ يلمزون ﴾ .

بالفعل ، ومابين ﴿ يلمزون ﴾ وبين ﴿ في الصدقات ﴾ داخل في صلة ﴿ الذين ﴾ وقوله : ﴿ والَّذِينَ لايَجِدُونَ ﴾ [٧٩] عطف على ﴿ الذين يلمزون ﴾[1] . وخبر المبتدأ مضمر على تقدير : ومنهم الذين يلمزون[2] . ويجوز أن يكون الخبر ﴿ فيَسْخَرُونَ مِنْهُم سَخِرَ اللهُ منهم ﴾ [٧٩][3]   ٣

قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَبَّأَنا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُم ﴾[4] [٩٤]

حذف المفعولين ، أي : قد نبأنا الله ماأسررتموه مبيناً[5] . ويكون « من »   ٦

---

(١) لايصح ماقال ، ولايقوم به معنى الآية . وقد ردّ أبو حيان قول من قال به ، قال : « هذا غير ممكن لأن المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر ولايمكن مشاركة الذين لايجدون إلا جهدهم مع الذين يلمزون إلا إن كانوا مثلهم منافقين » ا هـ وهو كما قال .

وقد ذكر المؤلف في الجواهر٦٣٨ وجهين في قوله تعالى ﴿ والذين ﴾ أولها أنه معطوف على المطوعين ، وهو القول ، ووهم النحاس في قوله إنه لايجوز ، قال « لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم لأن فيسخرون عطف على يلمزون » . وانظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٣٤ . والوجه الثاني أنه معطوف على ﴿ المؤمنين ﴾ وهو قول النحاس ، قال أبو حيان : وهو بعيد جداً ، وهو كما قال .

(٢) هذا قول بعضهم ، وذهب المؤلف في الجواهر ٧٤٩ إلى أن الخبر قوله ﴿ سخر الله منهم ﴾ ، وهو قول النحاس ، وهو القول ، واختاره أبو حيان .

(٣) كذا قال هنا ، وردّه في الجواهر ٧٤٩ قال « ولايكون ﴿ فيسخرون ﴾ خبره لأن لَمْزَهم للمطوعين لايجب عنه سخريتهم بهم ... » . وقال أبو حيان في رده « هذا بعيد لأنه إذ ذاك يكون الخبر كأنه مفهوم من المبتدأ لأن من عاب وغمز أحداً هو ساخر منه فقرب أن يكون مثل : سيدُ الجارية مالكُها ، وهو لايجوز » ا هـ .

(٤) انظر الجواهر ٤١٢ ، وشرح اللمع اللوح ٦٣ / ١ ، والبيان ١ / ٤٠٤ ، والبحر ٥ / ٨٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ١٨٠ .

(٥) هذا قول ظاهر التكلف . والظاهر أن « نبّأ » ههنا ليس من الإعلام الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين وإنما هو من الإخبار الذي يتعدى إلى مفعولين ويتعدى إلى ثانيهما بحرف وبغير حرف ، يقال : نبأته بكذا ونبأته كذا ، فهو كـ « عرّف » . وعليه فـ « من » للتبعيض ، وهي زائدة على قول الأخفش .

ظرفاً غير مُسْتَقَرّ[١] . والآية دليل على بطلان مايذهب إليه أبو الحسن ، من أنّ « مِنْ » يزاد في الواجب[٢] ؛ لأنه يصير قد نبأنا الله أخبارَكم ، فيحتاج إلى المفعول الثالث[٣] ، ولايجوز إضماره بعد ذكر الثاني[٤] . ٣

قوله تعالى : ﴿ عليهم دائِرَةُ السَّوءِ ﴾[٥] [٩٨]

أي خَلَّةٌ تُحيط بهم وتُهلكهم[٦] . فمن أضافه إلى « السَّوْءِ » بفتح السين[٧] كان

---

(١) أي لغواً أو ناقصاً غير تام . قال ابن يعيش : « سيبويه كان يسمي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منها خبراً = مستقراً ، لأنه يقدر باستقر ، ومتى لم يكن خبراً سماه لغواً . وذلك نحو : زيد فيها قائماً ، الظرف ههنا مستقر لأنه الخبر والتقدير : زيد استقر فيها . وقائماً حال . فإن رفعت قائماً وجعلته الخبر فقلت : زيد فيها قائم ، كان الظرف لغواً لأنه ليس بخبر إنما الخبر قائم ، والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائم ، ومتى جعلته خبراً كان ظرفاً ووعاء للاستقرار ، ومتى جعلته لغواً كان ظرفاً للقيام » شرح المفصل له ٧ / ١١٤ - ١١٥ . وانظر الكتاب ١ / ٢٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٦ - ٥٨ و ٧ / ٩٦ ، ١١٤ - ١١٥ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠٦ ، والهمع ٤ / ٣٤ - ٣٥ .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على زيادة « من » ٢٥ . وقد وافق المؤلف في بعض كلامه أبا الحسن ، انظر شرح اللمع اللوح ٥٩ / ٢ .

(٣) هذا على ماقاله أن نبّأ ههنا تنصب ثلاثة مفعولين ، انظر الحاشية (٥) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر في ذلك الكتاب ١ / ١٨ - ٢٠ ، والمقتضب ٣ / ١٢١ - ١٢٢ . وابن يعيش ٧ / ٦٧ - ٦٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٥ - ٣٣٦ ، وللفراء ١ / ٤٤٩ - ٤٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٦ ، والحجة ٤ / ٣١٧ - ٣٢٠ خك ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣ / ٦٢ - ٦٣ ، والبيان ١ / ٤٠٤ ، والبحر ٥ / ٩٠ - ٩١ .

(٦) عبارة أبي علي ومنه أخذ المؤلف : « الدائرة لاتخلو من أحد أمرين إما أن تكون صفة قد غلبت أو تكون بمنزلة العافية والعاقبة ، والصفة أكثر في الكلام ، وينبغي أن يكون يحمل عليها ، فالمعنى عليها : خلّة تحيط بالإنسان حتى لايكون له عنها مخلص ... » اهـ . والخلة : الخصاصة وهي الحاجة وسوء الحال .

(٧) قرأ ﴿ السوء ﴾ بضم السين ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣١٦ ، والتيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨٠ .

بمنزلة : دائرة الفساد . ومن ضمّ فالمعنى : دائرة الضَّرر ، من قولك : سُؤتُه مساءةً ومسائِيَةً[١] .

قوله تعالى[٢] : ﴿ والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ والَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عنهم وَرَضُوا عنه وأَعَدَّ لهم ﴾[٣] [١٠٠] ٣

﴿ السابقون ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الأولون ﴾ صفة لهم ، وقوله ﴿ من المهاجرين ﴾ تبيين[٤] لهم ، و ﴿ الأنصار ﴾ [جرّ][٥] عطف على ٦ ﴿ المهاجرين ﴾ . وقوله ﴿ والذين اتبعوهم ﴾ / إنْ حملتَه على « السابقين » ١ / ٥٨ كان مرفوعاً ، وإن حملته على ﴿ الأنصار ﴾ كان مجروراً . وخبر الأسماء كلها (٦٤ / ١) ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ . و ﴿ أعد لهم ﴾ عطف على ﴿ رضي ﴾ . ٩ فالوقف[٦] قوله ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ [١٠٠] . وهنا وجوه أُخَر[٧] في الآية ،

---

(١) قال أبو علي : « فإن قلت : فما معنى إضافته إلى السُّوء أو إلى السَّوْء = فإنه على وجه التأكيد والزيادة في التبيين ، ولو لم يضف لعلم هذا المعنى منها .... وأما إضافتها إلى السَّوْء أو إلى السُّوء فالقول فيه أن السَّوء يراد به الرداءة والفساد .... فأما دائرة السُّوء بالضم فكقولك دائرة الهزيمة ودائرة البلاء ، فاجتمعا في جواز إضافة الدائرة إليهما من حيث أريد بكل واحدة منهما الرداءة والفساد . فمن قال دائرة السَّوْء فتقديره الإضافة إلى الرداءة والفساد ، ومن قال دائرة السُّوء فتقديره دائرة الضرر والمكروه ، من ذلك سؤته مساءة ومسائية ، والمعنيان متقاربان ... » اهـ وقد أخذ أبو علي من الأخفش والفراء .

(٢) كان في النسخ : « قوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين إلى قوله وأعدّ لهم » فأتممته .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٤ ، والبحر ٥ / ٩٢ .

(٤) فالجار والمجرور متعلقان بحال مقدرة . وقد سلف التعليق على « من » التي للتبيين ٣١٤ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهو وقف كاف ، انظر القطع ٣٦٦ ، والتام قوله ﴿ العظيم ﴾ [١٠٠] ، انظر المكتفى ٢٩٩ ، ومنار الهدى ١٢٥ .

(٧) منها أن يكون ﴿ السابقون ﴾ مبتدأ وخبره مضمر أي وفيما يتلى عليكم السابقون ، أو ومنهم السابقون ، وقيل خبره ﴿ الأولون ﴾ ، ومنها أن يكون ﴿ الذين اتبعوهم ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ رضي الله عنهم ﴾ ، وقيل غير ذلك ، انظر الجواهر والبحر . وهي وجوه متكلفة .

وأَصَحُّها ماذكرناه .

قوله تعالى[1] : ﴿ ومِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ ﴾[2] [١٠١]

٣ أي قوم مردوا ، فحذف الموصوف وأبقى الصفة[3] . ويجوز أن يكون التقدير : ومّن حولكم من الأعراب ومن أهل المدينة منافقون مردوا على النفاق ، ففصل بين الصفة والموصوف بالظرف[4] .

٦ ﴿ وآخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا ﴾[5] [١٠٢]

معطوف على قوله ﴿ من الأعراب منافقون ﴾[6] [١٠١] . وكذا ﴿ وآخرُونَ مُرْجَؤُونَ ﴾[7] [١٠٦] . وإن شئت قدرت : ومنهم آخرون[8] .

٩ وأما قوله ﴿ والذين اتَّخَذُوا ﴾[9] [١٠٧] فإن شئت كان : ومنهم الذين

---

(١) سياق الآية : ﴿ وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة ... ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٣ ، ٨٢٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٦ ، والبيان ١ / ٤٠٤ ـ ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ .

(٣) سلف التعليق على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه ٣١٥ .

(٤) والظرف معطوف . وقد أجاز الزجاج والنحاس وغيرهما هذا القول ، واستبعده أبو حيان . وقد سلف التعليق على هذا الفصل ٤٧٢ .

(٥) انظر الجواهر ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٦ .

(٦) هذا بعيد لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله ﴿ ... على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم . وآخرون .. ﴾ .

(٧) هكذا رسم في النسخ بالهمز ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون ﴿ مُرْجَوْنَ ﴾ ، انظر التيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨١ و ١ / ٤٠٦ .

(٨) هذا قول النحاس ومن وافقه . فالعطف من عطف الجمل لاالمفردات .

(٩) انظر الجواهر ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٠ ، والحجة ٤ / ٣٤٧ ـ ٣٤٩ خ‍ك ، ومجمع البيان ٣ / ٧٠ ـ ٧٢ ، والبيان ١ / ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٨ ، والتبيان ٢ / ٦٦٠ .

اتخذوا[١] فمن أثبت الواو . ومن حذفها[٢] ابتدأها ولم[٣] يعطفها على ماقبلها . ويكون خبر ﴿ الذين ﴾ قوله[٤] ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ ﴾ [١٠٩] أي أفمن أسس بنيانه من هؤلاء خيرٌ أم من أسس بنيانه من الذين اتخذوا[٥] .

٣

وقولُه ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[٦] [١٠٣]

يكون للصدقة[٧] أي صدقةً مَطهّرةً ، ويكون : تطهرهم أنت[٨] .

فأما ﴿ تُزَكِّيهِم ﴾[٦] [١٠٢]

٦

فلا يكون إلا للخطاب ، أي تزكيهم بالصدقة[٩] .

وقوله ﴿ على شَفَا جُرُفٍ هارٍ ﴾[١٠] [١٠٩]

---

(١) هذا قول أبي علي وأحد قولي النحاس ومن وافقهما . وأجاز النحاس أن يكون الخبر قوله ﴿ لايزال بنيانهم الذي بنوا ريبة ﴾ [١١٠] ، وقيل غير ذلك .

(٢) قرأ ﴿ الذين ﴾ بلا واو نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ والذين ﴾ بواو . انظر السبعة ٣١٨ ، والتيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨١

(٣) في الأصل : ومن لم ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) وكذا قال العكبري ، وانظر مجمع البيان . وذهب النحاس إلى أن الخبر ﴿ لا يزال بنيانهم ﴾ ، وأجاز أبو علي أن يكون التقدير : ومنهم الذين ، وهي وجوه متكلفة ، وأجاز أبو علي أن يكون الخبر مضمراً والتقدير : يعذبهم الله أو نحو ذلك ، وهو أحسن الأقوال .

(٥) سياق الآية : ﴿ أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٨٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٨ ، والبيان ١ / ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١١ / ١٣ ـ ١٤ ، والقرطبي ٨ / ٢٤٩ ، وابن كثير ٤ / ١٤٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ١٨٩ .

(٧) أجازه الأخفش والزجاج ومن وافقهما واختاره الطبري .

(٨) يريد النبي ﷺ ، وهو أجود الأقوال عند الزجاج ، وهو الظاهر .

(٩) أجاز الأخفش أن يكون للصدقة ويكون ﴿ بها ﴾ توكيداً .

(١٠) انظر الجواهر ٨٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٢ ـ ٤٣ ، والحجة ٤ / ٣٣٥ ـ ٣٣٧ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٧١ ، والبيان ١ / ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ٩٨ .

أي هائر ، فقلب ، كما تقول « شاكُ السلاح »[1] و « شائكٌ » و « لاثٍ » و « لائثٌ »[2] .

٣ [وقوله][3] ﴿ فَٱنْهَارَ بِهِ ﴾[4] [١٠٩]

أي بالبنيان[5] . وإن شئت كان : بصاحب البنيان[6] .

قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ العابِدُونَ ﴾[7] [١١٢]

---

(١) كذا وقع في النسخ وكذا في الجواهر أيضاً ، والوجه أن يكون « شاكي السلاح » على القلب ، أما « شاكُ السلاح » فعلى الحذف .

قال أبو علي : « يجوز في العين إذا قلبت همزة في هذا النحو ضربان : أحدهما أن تعلّ بالحذف كما أعلّت بالقلب فيقال هارٌ وشاكُ السلاح ..... ويجوز في هار التي في الآية أن تكون في قول من حذف ويجوز أن تكون في قول من قلب » ا هـ . وقد نصّ سيبويه وغيره أن أكثر العرب يقولون لاثٌ وشاكٌ سلاحَه ، بالحذف . انظر كلامهم في إعلال شاك ولاث في الكتاب ٢ / ١٢٩ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١ / ١١٥ ـ ١١٦ ، ١٦٥ ، والمنصف ٢ / ٥٢ ـ ٥٤ ، والخصائص ٢ / ٤٧٧ ، ١٢٩ ، وسر الصناعة ٣٠٧ ، والممتع ٥١٠ ـ ٥١١ ، وشرح الشافية ٣ / ١٢٨ ـ ١٢٩ ، وشرح شواهدها ٣٦٧ ـ ٣٧٢ ، واللسان (شوك ، لوث ، هور) . وانظر تفسير شاك بخاصة في تهذيب الألفاظ ٥٩٢ ، وشرح المفضليات للأنباري ٥٩٣ ـ ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٧٢٩ ، ٧٨٤ ، وشرح القصائد السبع ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، والتسع ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، والعشر ١٩٠ ، وذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٩٤ هذه الألفاظ الثلاثة وألفاظاً أخرى ، وانظر شروح القصائد .

(٢) هارٍ فاعل من هار البناء يهور : إذا تهدم وسقط ، وشاكٍ فاعل من شاكَ يشاك شوكاً أي ظهرت شوكته وحدته فهو شاكي السلاح أي سلاحه ذو شوكة . ولاثٍ فاعل من لاث يلوث إذا جمع ولفّ ، يقال نبات لاثٍ إذا التف والتبس بعضه على بعض .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٥٧٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٧٢ ، والبحر ٥ / ١٠٠ ـ ١٠١ ، وتفسير الطبري ١١ / ٢٤ ـ ٢٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٦٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ١٩٨ .

(٥) عن ابن عباس والضحاك وغيرهما ، وهو قول الطبري .

(٦) عن ابن عباس أيضاً ، وهو قول الطبرسي وغيره .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٨ ، وللفراء ١ / ٤٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٧٤ ، والبيان ١ / ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ١٠٣ ـ ١٠٤ ، والمغني ٨٢٣ .

على تقدير : هم التائبون[1] . وإن شئت كان رفعاً بدلاً[2] من الضمير في قوله ﴿ فَيْقَتُلُونَ ويُقْتَلُون ﴾ [١١١] أي فيقتل التائبون

[وقوله][3] ﴿ إلا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إيَّاهُ ﴾ [١١٤] ٣

الهاء نصب على المصدر لأنها تعود إلى الموعدة ، والموعدة مصدر ، فكذا مايعود إليه[4] .

قوله تعالى : ﴿ مِنَ بَعْدِما كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ منهم ﴾[5] [١١٧] ٦

---

(١) هذا قول الأخفش والفراء وأكثر النحويين فيما قال النحاس .

(٢) أجازه الزجاج ومن وافقه . والأحسن عند الزجاج أن يكون مبتدأ وخبره مضمر والتقدير : والتائبون لهم الجنة .

(٣) زيادة مني .

(٤) كذا قال ، ولا معنى ولاوجه له ، وهو سهو منه . فالموعدة هنا اسم غير مصدر ، وضميرها « ها » في موضع النصب على أنها مفعول أول لـ « وعد » و « إياها » في موضع النصب على أنه المفعول الثاني . وقد « اختلف في صاحب هذه الموعدة هل هو إبراهيم أو أبوه ؟ فقيل إن الموعدة كانت من الأب وعد بها إبراهيم أنه يؤمن إن استغفر له فاستغفر له ذلك ، ﴿ فلما تبين له أنه عدو لله ﴾ ولايفي بما وعد ﴿ تبرأ منه ﴾ وترك الدعاء له ، وهو المروي عن ابن عباس ومجاهد وقتادة ، إلا أنهم قالوا : إنما تبيّن عداوته لما مات على كفره . وقيل : إن الموعدة كانت من إبراهيم قال لأبيه : إني أستغفر لك مادمت حيّاً وكان يستغفر له مقيداً بشرط الإيمان فلما أيس من إيمانه تبرأ منه » ا هـ عن مجمع البيان ٣ / ٧٧ . وانظر تفسير الطبري ١١ / ٣٠ ـ ٣٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، وابن كثير ٤ / ١٥٨ ـ ١٦٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ٤٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٨ ، وللفراء ١ / ٤٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٤ ، والحجة ٤ / ٣٤٣ ـ ٣٤٧ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٧٨ ـ ٧٩ ، والبيان ١ / ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ١٠٩ ، والكتاب ١ / ٣٦ ، والمقتضب ٣ / ٧٥ ، والكامل ٢٥٣ ، ٤٤١ ، والعسكريات ٧٣ ، والحلبيات ٢٥٠ ، وابن يعيش ٣ / ١١٤ ، ١١٦ . وقرأ حمزة وحفص عن عاصم ﴿ يزيغ ﴾ بالياء والباقون بالتاء . انظر السبعة ٣١٩ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢ / ٢٨١ . والكلام على قراءة من قرأ بالتاء . أما الياء فلا يجوز فيها إلا الوجه الأول .

في « كاد » ضمير الأمر والشأن[1] ، أي من بعد ماكاد الأمر والشأن تزيغ قلوب فريق منهم . فالفعل والفاعل تفسير للأمر والشأن .

٣ وقال محمد بن يزيد[2] : بل التقدير : من بعد ماكاد قلوب فريق منهم تزيغ

وقال أبو الحسن[3] تقديره : من بعد ماكاد القبيل تزيغ قلوب فريق

---

(١) وهو قول سيبويه والفراء والمبرد ، وأحد قولي الأخفش والنحاس ، وأحد أقوال أبي علي ومن وافقهم .

(٢) أخشى أن يكون قد وهم فيما عزاه إلى المبرد هنا وفي شرح اللمع ، وتابعه على ذلك صاحب البيان ، فالمبرد موافق لسيبويه وغيره . وقد أجاز النحاس وأبو علي هذا القول الذي عزاه إلى المبرد ولم يعزواه إلى أحد .

(٣) أخشى أن يكون قد وهم أيضاً فيما عزاه إلى أبي الحسن هنا وفي الجواهر . فالذي ذكره أبو الحسن في هذه الآية وجهان : أحدهما إضمار الشأن ، وهو القول الأول ، والوجه الثاني : أن يكون قلوب اسم كاد وجملة تزيغ حالاً ، لكن يبقى الكلام بلا خبر ، ولاوجه لتقديره . وماعزاه المؤلف إلى أبي الحسن أجازه أبو علي في الحجة والعسكريات .

قال أبو حيان عقب ذكره هذه الوجوه : « وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ماتقرر في علم النحو من أن خبر أفعال المقاربة لايكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها .... ولايكون سبباً وذلك بخلاف كان فإن خبرها يرفع الضمير والسببي لاسم كان .... » انظر كلامه بتمامه . وماذكره لايرد على الوجهين الأول والثاني ، لأن كاد في الأول حملت على كان في إضمار الشأن فجرت مجراها في جواز ذلك فيها ، وحملت في الوجه الثاني على كان أيضاً في جواز تقديم خبرها على اسمها . أما الوجه الثالث فيرد عليه ماذكره أبو حيان من الحكم الغالب في هذا الباب أن تكون جملة الخبر رافعة لضمير الاسم ، لكن قد استثنى الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٠٤ من هذا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم ، والآية على هذا ، وانظر الهمع ٢ / ١٤٣ ـ ١٤٤ .

وقيل في توجيه الآية إنها من باب التنازع ، انظر ماسلف من التعليق على التنازع ٣٦٧ . وقد أغرب أبو حيان وأبعد إذ قال : « ... ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون كاد زائدة ومعناها مراد .. » اهـ فخالف الناس جميعاً ولاسيا الأخفش الذي عزي إليه جواز زيادة كاد في غير هذه الآية ، انظر الهمع ٢ / ١٣٧ .

منهم . فأضمر « القبيل »[١] لأن ذكرَ المهاجرين والأنصار قد تقدّم في قوله : ﴿ لقد تابَ اللهُ على النَبيِّ والمهاجرين والأنْصَار ﴾ [١١٧] .

[وقوله][٢] ﴿ وعلى الثَّلاَثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا ﴾[٣] [١١٨]

معطوف على ﴿ النبيِّ ﴾ أي : لقد تاب الله على النبي وعلى الثلاثة الذين خُلِّفُوا .

قوله تعالى : ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا في الدِّينِ ﴾[٤] [١٢٢]

أي لِيَتَفَقَّه باقوهم[٥] في الدين ، لأنه إذا نفر طائفة منهم تفقَّه من بقي منهم . وإن شئت : معنى ﴿ ليتفقّهوا في الدين ﴾ : ليتفقه كلهم ، لأن من نفر منهم إذا رجع استعلم ممّن بقي فصار كلُّهم فقهاءَ[٦] .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جاءَكُم رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُم عَزِيزٌ عليه ماعَنِتُّم ﴾[٧] [١٢٨]

« ما » مع الفعل بتأويل المصدر يرتفع بـ ﴿ عزيز ﴾ أي يعزّ عليه عنتُكم ، أي يشتد عليه .

---

(١) في الأصل : القتيل ، وهو تصحيف .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر البيان ١ / ٤٠٧ ، والبحر ٥ / ١٠٩ .

(٤) انظر الجواهر ٣٢ ، ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٣ ـ ٨٤ ، والبحر ٥ / ١١٣ ـ ١١٤ ، وتفسير الطبري ١١ / ٤٨ ـ ٥٢ ، والقرطبي ٨ / ٢٩٤ ، وابن كثير ٤ / ١٧٢ ـ ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢١٨ ـ ٢٢٠ . وسياق الآية : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ... ﴾ .

(٥) أي المقيمون مع النبي ﷺ ، عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك ، وهو قول الفراء . وقيل : الضمير للفئة النافرة ، عن الحسن ، واختاره الطبري . قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٦) ماذكره المؤلف على أنه قول ثان في الآية هو تتمة للقول الأول ، وليس بقول مستقل . فقد روي عن ابن عباس في تأويل الآية : « ليتعلموا ـ يريد القاعدين ـ ماأنزل الله على نبيّهم وليعلموا السرايا إذا رجعت » أ هـ . وقد ذكرتُ القول الثاني في تأويل الآية في الحاشية السابقة .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٩ ، وللفراء ١ / ٤٥٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٥ ، والبيان ١ / ٤٠٧ ، والبحر ٥ / ١١٨ ، والمغني ٣٩٩ .

سورة يونس

قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا إِلى رَجُلٍ منهم ﴾[1] ٢ / ٥٨
/ [٢] ٣ (٢ / ٦٤)

« أن » مع الفعل بتأويل المصدر ، وهو في موضع الرفع اسم « كان » ، و﴿ عجباً ﴾ خبره . واللام في ﴿ للناس ﴾ متعلق بمحذوف كان صفة لـ « عجب » ، فلما تقدّم صار حالاً ، كقوله : ٦

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ[2] ... ...

وإن شئت كان ظرفاً لـ « كان »[3] .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً ﴾[4] [٥] ٩

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٨ ، والبيان ١ / ٤٠٨ ، والبحر ٥ / ١٢٢ ، والمقتضب ٤ / ٨٩ ، والإيضاح ١٠١ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٤ و ٧ / ١١٣ ، والمغني ٥٧١ .

(٢) سلف ١٢٨ برواية أخرى ، وهي : لمية موحشاً طلل قديم
وسلف تخريج الروايتين ثمة ، وسيأتي ٨٢٥ .

(٣) اختلفوا في دلالة « كان » على الحدث ، فذهب المبرد وابن السراج وأبو علي وابن جني وابن برهان وغيرهم ، والظاهر أنه قول سيبويه = إلى أنها للزمان المجرد من الحدث ، وذهب قوم منهم ابن مالك والرضي وابن يعيش وابن هشام إلى أنها تدل على الحدث . فعلى القول الأول لايجوز تعليق الجار والمجرور والظرف بـ « كان » ، وعلى الثاني يجوز . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٢١ - ٢٦ ، والمقتضب ٣ / ٩٧ و ٤ / ٨٦ - ٨٩ ، والأصول ١ / ٨٢ - ٨٣ ، والموجز ٣٠ ، واللمع ٩٥ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٣٩ / ٢ ، ولابن برهان ٤٩ ، وابن يعيش ٧ / ٨٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٠ ، والمغني ٥٧٠ - ٥٧١ ، وحاشية الأمير عليه ٢ / ٧٦ ، والهمع ٢ / ٧٤ - ٧٥ .
ونصّ أبو علي في الحجة ٤ / ١٠٢ خم أن الظرف متعلق بها ، وقد علق الظرف بها أيضاً في بعض كلامه ، انظر مايأتي ١٤٩٣ - ١٤٩٤ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٠ ، والحجة ٤ / ٣٦٤ - ٣٦٥ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٩١ ، والبيان ١ / ٤٠٨ ، والبحر ٥ / ١٢٥ .

أي ذاتَ[١] ضياء .

﴿ والقَمَرَ نُوراً ﴾ [٥]

أي ذا نور .

وقرىء ﴿ ضِئَاءً ﴾ [بالهمز][٢] فيكون قدّم اللام وأخّر العين وأبدل منها الهمزة .

قوله تعالى : ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أو قَاعِداً أو قائماً ﴾[٣] [١٢]

قوله[٤] ﴿ لجنبه ﴾ في موضع الحال ، أي دعانا مضطجعاً . ولهذا المعنى عطف عليه ﴿ أو قاعداً ﴾ فيكون العامل في الحال ﴿ دعانا ﴾ .

وحملَه أبو إسحق[٥] مرّةً على ﴿ مسّ ﴾ [١٢] أي : مسَّ الإنسانَ مضطجعاً أو قاعداً أو قائماً [الضرُّ دعانا][٦] .

وحملُه على الدعاء أَوْلَى[٧] لكثرة الآي في ذلك ، من [ذلك][٨] قوله

(١) كان في الأصل و ب « ذا » وقوله « أي ذات ضياء » لم يرد في ي . والصواب ماأثبت ، وكذا هو في الحجة ومجمع البيان والبحر . وقيل : جعل الشمس مضيئة ، وقيل جعلها نفس الضياء مبالغة

(٢) زيادة من ي و ب ، وفي ب : بالهمزة . و ﴿ ضئاء ﴾ بالهمز قراءة قنبل عن ابن كثير ، وقرأ الباقون ﴿ ضياء ﴾ . انظر السبعة ٣٢٣ ، والتيسير ١٢٠ ـ ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ و ١ / ٤٠٦ .

(٣) انظر الجواهر ٢٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٩٤ ، والبيان ١ / ٤٠٩ ، والبحر ٥ / ١٢٩ ، والبغداديات ٢٦٨ . وسياق الآية : ﴿ وإذا مسّ الإنسان خير دعانا ... ﴾ .

(٤) في الأصل يمكن أن تقرأ « بقوله » أو « لقوله » وهو خطأ . وفي ي : فقوله ، وليس في ب .

(٥) انظر معاني القرآن له جـ ٢ / ٩٢ / ١ خ ، ونقله أبو علي في البغداديات ، وأجاز القولين .

(٦) زيادة من كلامه في الجواهر .

(٧) كان في النسخ « أكثر » ، ولعله تغيير من النساخ . وماأثبته من الجواهر هو الصواب ، وكذا عبارة أبي علي ومنه أخذ المؤلف كلامه . وانظر كلامه في رد مقالة أبي اسحق .

(٨) زيادة مني .

﴿ الـذين يَـذْكرون الله قِيامـاً وقُعُـوداً وعلى جُنـوبِهم ﴾[1] [سـورة آل عمران : ١٩١]
وقولُه ﴿ فذو دُعاءٍ عَرِيض ﴾[2] [سورة فصلت : ٥١][3] .

قوله تعالى : ﴿ قل لَّوْ شَاءَ اللهُ ماتَلَوْتُه عليكم ولا أَدْرَاكم بِـهِ ﴾[4] [١٦]

أي ولا أَعْلَمَكم بـه . ورُوي عن ابن كثير[5] ﴿ ولأَدْراكم ﴾ أي لأَعلمكم من غير أن أكون أنا[6] واسطة بينه وبينكم .

[وقوله][7] ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فيكم عُمُراً مِّن قَبْلِهِ ﴾[8] [١٦]

---

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٦٠ ، ومعـاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٥ ، والبيان ١ / ٢٣٥ ، والبحر ٣ / ١٣٩ .

(٢) سياق الآية : ﴿ وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض ﴾ .

(٣) ومنه قوله تعـالى : ﴿ وإذا مسّ الإنسـان ضر دعوا ربهم منيبين إليـه ﴾ [سورة الروم : ٣٣] وقولـه ﴿ وإذا مسّ الإنسان ضر دعا ربه منيباً إليـه ﴾ [سورة الزمر : ٨] وقولـه ﴿ دعوا الله مخلصين لـه الدين ﴾ [سورة يونس ٢٢ ، والعنكبوت ٦٥ ، ولقمان ٣٢] وقولـه ﴿ فـادعوا الله مخلصين لـه الـدين ﴾ [سورة الأعراف : ٢٩] ، وقوله ﴿ فادعوه مخلصين له الـدين ﴾ [سورة غـافر : ٦٥] . وهـذه الآيـات تدل « على شدة الإلظاظ والإكثار من العبد في الـدعـاء عنـد الشـدة وهي المحنـة » عن أبي علي . والإلظاظ : لزوم الشيء والمثابرة عليه .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٩٦ ، والبحر ٥ / ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٥) في روايـة قنبل فيما نص عليـه مكي في التبصرة ٢١٩ ، والـداني في التيسير ١٢١ ، وابن الجـزري في النشر ٢ / ٢٨٢ ، واختلف عن البزي عن ابن كثير فروي عنـه مثل قنبل وروي عنـه مثـل قراءة الجمهور بالألف قبل الهمزة ، انظر المبسوط ٢٣٢ ، والتيسير والنشر . ولم يذكر ابن مجـاهـد خلاف ابن كثير في هذا الحرف .

(٦) كتب تحته في الأصل : صلى الله عليه وآله وسلم .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر مجمـع البيـــان ٣ / ٩٧ ـ ٩٨ ، والبحر ٥ / ١٣٣ ، وتفسير الطبري ١١ / ٦٧ ، والقرطبي ٨ / ٣٢١ ، وابن كثير ٤ / ١٩٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٣٦ .

أي من قبل الوحي أو التلاوة[١] .

قوله تعالى ﴿ ويَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنا ﴾[٢] [١٨]

« هؤلاء » إشارة إلى « ما » من قوله ﴿ ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مالا يَضُرُّهم ﴾ [١٨] جاء به على المعنى لأن لفظة « ما » واقعة على المفرد والجمع ، وقد جاء ذلك في مواضع أُخر في التنزيل بيّنتُه في موضعه في سورة النحل[٣] في قوله ﴿ ويَجْعَلُونَ لما لا يَعْلَمُون ﴾ [سورة النحل : ٥٦] وقوله ﴿ مالا يَمْلِكُ لهم رِزْقاً من السموات والأرض شَيْئاً ولا يَسْتَطِيعُون ﴾[٤] [سورة النحل : ٧٣]

قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّها النَّاسُ إنَّما بَغْيُكُمْ على أَنْفُسِكُم مَّتَاع الحَيَاةِ الدُّنْيا ﴾[٥] [٢٣]

بضم العين وفتحها[٦] . فمن ضمّها فـ ﴿ بغيكم ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ على أنفسكم ﴾ . و ﴿ متاعُ الحياة الدنيا ﴾ خبر بعد خبر[٧] ، أو[٨] يكون خبر ابتداء

---

(١) الأولى أن يكون التقدير « من قبل القرآن » وهو الظاهر . وماذكره المؤلف أخذه من عبارة الطبري : « من قبل أن أتلوه عليكم ومن قبل أن يوحيه إليّ ربي » .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٩٨ ، والبيان ١ / ٤٠٩ ، والعسكريات ٥٢ ، والبغداديات ٦٩ ، وتفسير الطبري ١١ / ٦٩ ، والقرطبي ٨ / ٣٢٢ ، وابن كثير ٤ / ١٩٣ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٣٨ .

(٣) انظر ماسيأتي ٦٨٤ ـ ٦٨٦ ، ٦٩٢ ـ ٦٩٣ .

(٤) هذا ماورد من الآية في ي ، وورد منها في الأصل « ولا يستطيعون » و في ب « مالا يملك لهم رزقاً » .

(٥) انظر الجواهر ١٨٤ ـ ١٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٣ ، وللفراء ١ / ٤٦١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٦ ، والحجة ٤ / ٣٧١ ـ ٣٧٤ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٤٠٩ ـ ٤١٠ ، والبحر ٥ / ١٤٠ .

(٦) قرأ حفص عن عاصم وحده بفتح العين ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٢٥ ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٧) أجاز هذا الوجه العكبري في التبيان ٢ / ٦٧٠ ، وأجاز الوجهين الآخرين الفراء والزجاج وغيرهما ، واقتصر الأخفش على الثاني .

(٨) في الأصل : أي ، وهو خطأ .

مضمر أي هو متاع الحياة الدنيـا ، أو يكون خبر المصـدر[1] ، والجار من صلتـه لاضمير فيه .

٣ ومن فتح العين فـ ﴿ بغيكم ﴾ مبتـدأ ، و ﴿ على أنفسكم ﴾ خبره ، وقولـه ﴿ متاعَ الحياة الدنيا ﴾ نصب على المصدر بإضمار فعل ، أي تمتعوا متاع الحيـاة الدنيا .

٦ [قوله تعالى : ﴿ إنَّما مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[2] [٢٤]

أي مَثَلُ متاع[3] الحياة الدنيا][4] .

قـولـه تعـالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهـا وَازَّيَّنَتْ ﴾[5]

٩ [٢٤]

أي تزيَّنت ، فأدغمت التاء في الزاي ، فأدخل عليـه همزة الوصل فصـار : ازّيّنت[6] .

١٢ قـولـه تعـالى : ﴿ والّـذينَ كَسَبُـوا السَّيِّئـاتِ جَـزاءُ سَيِّئَـةٍ بِمِثْلِها

---

(١) في الأصل : خبراً لمصدر ، وهو خطأ .

(٢) أنظر الجواهر ٦٣ ، ومجمع البيـان ٣ / ١٠٢ ، والبحر ٥ / ١٤٢ ـ ١٤٣ ، وتفسير الطبري ١١ / ٧١ ، والقرطبي ٨ / ٣٢٧ .

(٣) قـدره في الجواهر : مثل زينـة الحيـاة ، وهو معنى قـول الطبري . وعنـد غيرهـا أنـه لاحـذف في الكلام .

(٤) زيادة من ي و ب . وفي ب : أي مثل الحياة الدنيا متاع ، وهو خطأ .

(٥) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٣٤٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٦ ، ومجمع البيـان ٣ / ١٠٢ ، والبيـان ١ / ٤١٠ ، والبحر ٥ / ١٤٣ ، وتكملة الإيضاح ٢٧٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٥٢ .

(٦) انظر ادغام تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها من الحروف التي تدغم فيها كالزاي والطـاء والتـاء والـدال وغيرهـا وإدخـال همـزة الـوصـل للسكـون الـواقـع بـالإدغـام في الكتـاب ٢ / ٤٢٥ ، والمقتضب ٢٤٢/١ ـ ٢٤٣ ، وتكملة الإيضاح ٢٧٤ ، وابن يعيش ١٥١/١٠ ـ ١٥٢ ، وشرح الشافية ٢٩٠/٣ ـ ٢٩١ .

وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾(1) [٢٧]

قوله ﴿ وترهقهم ﴾ عطف على قوله ﴿ كسبوا ﴾[2] . وجاز أن يفصل بينهما بقوله[3] ﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ لأنه من الاعتراض[4] الذي يُبَيِّنُ الأولَ ويُسَدِّدُه ويُثْبِتُه . ٣

[والباء[5]] في ﴿ بمثلها ﴾ زيادة[6] ، أي جزاء سيئة مثلُها . وقد جاء : ﴿ وجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها ﴾ [سورة الشورى : ٤٠] ٦

قوله تعالى ﴿ كأنَّما أُغْشِيَتْ وجُوهُهم قِطَعاً مِنَ الليلِ مُظْلِماً ﴾[7] [٢٧]

---

(١) انظر الجواهر ٦٤٣ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٨٦ ، ٧١٥ ، ٧٧١ ، وشرح اللمع اللوح ٤٥ / ٢ و٥٧ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٣ ، وللفراء ١ / ٤٦١ ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٤ ، والبيان ١ / ٤١٠ ، والبحر ٥ / ١٤٧ ـ ١٤٨ ، والتبيان ٢ / ٦٧٢ ، والعسكريات ٥٨ ، والحلبيات ١٤٣ ـ ١٤٤ ، وسر الصناعة ١٣٨ ، وابن يعيش ٢ / ١١٥ و ٨ / ١٣٩ ، والمغني ١٤٩ ، ٥١١ ـ ٥١٢ .

(٢) كذا قال ، وهو قول أبي علي في الحلبيات ، ولامعنى له . وضعّفه العكبري بأن المضارع لايعطف على الماضي وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيف أيضاً . وقال ابن هشام : « وهو بعيد لأن الظاهر أن ﴿ ترهقهم ﴾ لم يؤت به لتعريف ﴿ الذي ﴾ فيعطف على صلته بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات .. » اهـ .

والصواب أن جملة ﴿ ترهقهم ﴾ مستأنفة ، وكذلك قوله ﴿ ولا ترهقهم ﴾ في قوله تعالى قبل هذه الآية : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ولاترهقهم ذلة .. ﴾ .

(٣) في الأصل : لقوله ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل : اعتراض ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهو قول الأخفش ومن وافقه . وسلف التعليق على زيادة الباء ١٠٤ . والظاهر أنها ليست بزائدة وتتعلق بخبر محذوف تقديره ، كائن بمثلها أو مقدّر بمثلها ، وهو أصحّ ماقيل في توجيه الآية ، وهو أحد قولي الفراء وأبي الفتح ومن وافقهما . ورأى الفراء أن الأحسن أن تتعلق الباء بجزاء والخبر محذوف والتقدير : فلهم جزاء سيئة بمثلها .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، وللفراء١ / ٤٦٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٧ ، والحجة ٤ / ٣٧٤ ـ ٣٧٦ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٤١٠ ـ ٤١١ ، والبحر ٥ / ١٥٠ .

بفتح الطاء وإسكانها[1] . فمن فتح الطاء فإنه جمع « قِطْعَة » ، ويكون انتصاب قوله ﴿ مظلماً ﴾ على الحال من ﴿ الليل ﴾ . ومن قال ﴿ قِطْعاً ﴾ كان ﴿ مظلماً ﴾ نعتاً له .

٣

قوله تعالى : ﴿ مَكَانَكُم أَنْتُم وشُرَكَاؤكُم ﴾[2] [٢٨]

« مكانكم » اسمٌ لـ « الْزَمُوا » كما أنّ « صَهْ » اسمٌ لـ « اسْكُتْ » ، و « مَهْ » كذلك[4] .

٦

وفتحة النون فتحة بناء لافتحة إعراب[5] . و ﴿ أنتم ﴾ تأكيد للضمير في ﴿ مكانكم ﴾ ، و ﴿ شركاؤكم ﴾ عطف عليه / ؛ كقوله ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ

١ / ٥٩
(١ / ٦٥)

---

(١) قرأ بإسكان الطاء ابن كثير والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣٢٥ ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٣ .

(٢) انظر الجواهر ١٤٤ ،١٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٤ ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٥ ، والبيان ١ / ٤١١ ، والبحر ٥ / ١٥١ ـ ١٥٢ ، والكشاف ٢ / ٢٣٥ ، والتبيان ٢ / ٦٧٣ ، والحلبيات ٩٩ ، ١٠٤ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٧٥ .

(٣) وكذا قال الزمخشري والرضي والمكبري ، وهو غير جيد ، قال أبو حيان : « ألا ترى أن اسم الفعل إذا كان الفعل لازماً كان اسم الفعل لازماً وإذا كان متعدياً كان متعدياً . مثال ذلك : عليك زيداً ، لـمّا ناب مناب الزم تعدى ، وإليك لما ناب مناب تنحّ لم يتعد ، ولكون مكانك لايتعدى قدره النحويون : اثبت ، واثبت لايتعدى » اهـ . وهو كما قال . انظر الجواهر ١٤٤ ، والكتاب ١ / ١٢٦ ، والحلبيات ٩٩ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، وسفر السعادة ١٤٠ ، والهمع ٥ / ١٢٤ .

(٤) « صه » اسم لـ « اسكت » و « مه » اسم لـ « اكفف » . انظر الجواهر ١٤٣ ، والكتاب ٢ / ٥٣ ، ١٢٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٢ ، ١٧٩ ، والأصول ٢ / ١٣٠ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٣٠ ـ ٣٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٩ ـ ٧١ ، والهمع ٥ / ١٢٢ .

(٥) انظر المصادر السالفة ولاسيا الحلبيات ١٠٤ ـ ١٠٦ ، ونقل كلام أبي علي المؤلف في الجواهر ١٤٧ ـ ١٥٠ ، والسخاوي في سفر السعادة ١٤٠ ـ ١٤٥ .

الجَنَّةَ ﴾[1] [سورة البقرة : ٣٥]☆

قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ ﴾[2] [٣٠]

أي تختبر . ومن قال ﴿ تَتْلُو ﴾[3] فمعناه : تَتْبَع[4] ، من قولك : تَلَوْتُ فلاناً إذا تَتَبَّعْتَ أَثره

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن يَهْدي إلى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَع أَمَّن لا يَهْدِي ﴾[5] [٣٥]

بفتح الياء وسكون الهاء[6] ، من هدى يَهْدِي .

و ﴿ يَهَدِّي ﴾ بفتح الهاء[7] ، وأصله يهتدي ، فأدغم التاء في الدال ، ونقل فتحتَها إلى الهاء .

ومنهم من بقَّى الهاء على السكون ، ولم ينقل إليها فتحة التاء . وهم بين أمرين :أحدهما الإشارة إلى الفتح[8] ـ وهي قراءة أبي عمرو ـ والثاني الجري

---

(١) انظر الجواهر ١٤٤ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٦ / ١ ، وإعراب القرآن١ / ١٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٨٤ ، والبحر ١ / ١٥٥ ـ ١٥٦ ، والكتاب ١ / ١٢٥ ،٣٩٠ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ، والكامل ٤١٧ ، ٩٧٢ ، والإيضاح ١١٦ ، والحلبيات ١٠٠ ،وابن يعيش ٣ / ٧٦ ، والمغني ٥٥٣ ،٧٥٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٤ ، وللفراء ١ / ٤٦٣ ، والحجة ٤ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٥ ، والبحر ٥ / ١٥٣ .

(٣) وهما حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ تبلو ﴾ . انظر السبعة ٣٢٥ ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٣ .

(٤) هذا قول الأخفش ، وقال الفراء معناه تقرأ ، وأجاز القولين أبو علي ومن وافقه .

(٥) انظر إعراب القرآن٢ / ٥٩ ـ ٦٠ ، والحجة ٤ / ٣٧٩ ـ ٣٨٥ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١١ ـ٤١٢ ، والبحر ٥ / ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٦) وهي قراءة حمزة والكسائي . انظر السبعة ٣٢٦ ، والتيسير ١٢٢ ، والنشر ٢ / ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .

(٧) وتشديد الدال ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وورش عن نافع .

(٨) وعبر بعضهم عنه بالاختلاس وبعضهم بالإشمام وبعضهم بالإخفاء ، انظر النشر .

على السكون المحض[١] .

ومنهم من يكسر الهاء فيقرأ ﴿ يَهِدِّي ﴾[٢] لالتقاء الساكنين .

٣ ومنهم من يُتْبِع الهاءَ الياءَ ، فيكسر الياء أيضاً تبعاً للهاء . رواه يحي عن أبي بكرٍ عن عاصم ، فقرأ ﴿ يِهِدِّي ﴾ وهو من السبعة . وليس كسر الياء هنا ككسرها في « يِيجَلُ » لأن ذلك شاذٌ ، وهذا معروف . إنما ذاك حملٌ منهم على

٦ التاء في « تِيجَلُ »[٣] وهذا كسر الياء تبعاً لكسر الهاء كقولهم[٤] « اُكْتُب »

---

(١) وهو المنصوص عن قالون عن نافع وروي عنه الإشارة إلى الفتح كأبي عمرو . فالظاهر أن الرواية عنه بالإشارة إلى الفتح والنص بالإسكان . والسكون المحض لايقدر أحد أن ينطق به .

(٢) وهي قراءة حفص عن عاصم ورواية الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم .

(٣) جميع العرب إلا أهل الحجاز يكسرون حروف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي منه على فَعِلَ بكسر العين ، وذلك قولهم : أنا إعلم وأنت تِعلم وهي تِعلم ونحن نِعلم ، وكذلك المثال والأجوف والناقص والمضاعف نحو تِيجل وتِخال وتِشقى وتِعض ، ولم يكسروا الياء لاستثقالهم الكسر فيها .

وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واواً وهو المثال نحو وجل ييجَل ، لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياء استثقالاً لها مع الياء . وليس كسرها في لغة من يقول تِعلم فيكسر حرف المضارعة لأنه لايكسر مع الياء فلا يقول يِعلم . قال سيبويه : « وأما وجِل يَوْجَل ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون يَوْجَل فيجرونه مجرى علمت ، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تَوْجَل : هي تِيجل وأنا إيجل ونحن نِيجل . وإذا قلت يَفْعل فبعض العرب يقولون يَيْجَل كراهية الواو مع الياء ، شبهوا ذلك بأيّام ونحوها . وقال بعضهم يَاجَلُ ، فأبدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونهامن الهمزة الساكنة . وقال بعضهم يِيجل ، كأنه لما كره اليامع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياء لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياء ، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد ، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر » اهـ الكتاب ٢ / ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، وانظر شرح السيرافي (السيرافي النحوي٢٩٠ ـ ٢٩٤) والمخصص ١٤ / ٢١٦ ـ ٢١٧ وفيه كلام سيبويه والسيرافي ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٩ ، والمقتضب ١ / ٨٩ ـ ٩٠ ، والكامل ١١٥ ـ ١١٦ ، ٣٥٠ ، ٦٥٨ ، والمنصف ١ / ٢٠١ ـ ٢٠٣ ، وسر الصناعة ٧٣٧ ، وابن يعيش ١٠ / ٦٢ ـ ٦٣ ، وشرح الشافية ١ / ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٤) في الأصل : كقوله .

وبابه[1] .

قوله تعالى : ﴿ فَما لَكُم كَيفَ تَحْكُمُونَ ﴾[2] [٣٥]

﴿ ما ﴾ مبتدأ[3] ، و﴿ لكم ﴾ خبره . وتمّ الكلام[4] ، ثم قال ﴿ كيف تحكمون ﴾ فنصب ﴿ كيف ﴾ بقوله ﴿ تحكمون ﴾ . وهكذا جميع نظائرها في التنزيل ، كقوله : ﴿ أَصْطَفَى البَنَاتِ على البَنِينَ . مالكم كيف تحكمون ﴾[5] [سورة الصافات : ١٥٣ ـ ١٥٤] ، وكذا في سورة القلم[6] [٣٦] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لايُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً ﴾[7] [٣٦]

يكون أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ مفعول ﴿ يغني ﴾ .

ويكون أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ في موضع المصدر[8] ، أي لايغني من الحق غناءً . وكذا قالوا في قوله : ﴿ لاتَجْزِي نَفْسٌ عنْ نفْس شيئاً ﴾[9] [سورة

---

(١) فضوا همزة الوصل إتباعاً لضمة التاء . والأصل فيها أن تكون مكسورة أبداً ، فإن كان الثالث مضموماً ضماً لازماً ضمت الهمزة ، وذلك لكراهيتهم أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لاحاجز بينهما إلا حرف ساكن فلم يعتدوا به وأتبعوا الأول الثالث وضموه . انظر الكتاب ٢ / ٢٧١ ـ ٢٧٣ ، والمقتضب ١ / ٨١ و ٢ / ٩٠ ، وتكملة الإيضاح ١٦ ـ ١٧ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٦ ـ ١٣٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ٦٠ ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١٢ ، والبحر ٥ / ١٥٦ .

(٣) في الأصل و ي : مبتدأة ، والأجود ماأثبت من ب . ولو قال : مبتدأة ولكم خبرها كان جيداً .

(٤) هذا قول الزجاج . وهو وقف جيد عند أبي حاتم وحسن عند ابن الأنباري ، والتام ﴿ تحكمون ﴾ . انظر إيضاح الوقف ٧٠٦ ، والقطع ٣٧٦ ، والمكتفى ٣٠٨ ، ومنار الهدى ١٣٠ .

(٥) قوله « كيف تحكمون » لم يرد في النسخ .

(٦) قوله تعالى : ﴿ مالكم كيف تحكمون ﴾ .

(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١٢ ، والتبيان ٢ / ٦٧٤ .

(٨) انظر ماسلف من وضع « شيء » موضع المصدر ٢٤٩ ، ٤١١ ، وما سيأتي ٦٩٤ ، ٩٥٥ .

(٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٢ ، والبيان ١ / ٨٠ ، والبحر ١ / ١٩٠ .

البقرة : ٤٨] قالوا : هو مفعول ﴿ تجزي ﴾ ، وقالوا : هو مصدر[1] ، أي جزاءً .
وكذا قالوا في قوله ﴿ وَاعْبُدُوا اللّهَ ولا تُشْرِكُوا بهِ شَيْئاً ﴾[2] [سورة النساء : ٣٦]
قالوا : هو مفعول ﴿ لاتشركوا ﴾ وقالوا : هو مصدر ، أي لاتشركوا به إشراكاً .
وكذا قالوا في قوله ﴿ يَعْبُدُونني لايُشْرِكُون بي شَيْئاً ﴾[2] [سورة النور : ٥٥] . ومثله للهُذَلي[3] :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً والدَّرِيسُ كأنَّما ... ...

[أي تعاديتُ تعادياً][4] .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحيطُوا بِعِلْمِهِ ولَمَّا يأتِهِمْ تأوِيلُهُ ﴾ [٣٩]

قالوا[5] : من هنا أخذ عليُّ بنُ أبي طالب - صلواتُ الله عليه - قولَه : « النَّاسُ أعْدَاءُ ماجَهِلُوا[6] » . وأخذ - صلوات الله عليه - قوله : « قِيمَةُ كُلِّ امرئٍ مايُحْسِنُه »[7] من قوله : ﴿ فأَعْرِضْ عن مَّنْ تولّى عَنْ ذِكْرِنا ولَمْ يُرِدْ إلاّ الحياةَ الدُّنيا . ذلكَ مَبْلَغُهم مّن العِلْم ﴾ [سورة النجم : ٢٩ - ٣٠] . وأخذ - صلوات الله

---

(١) ذهب الرماني ومن وافقه إلى أنه مفعول به ، وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه مصدر .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٣) وهو أبو خراش . وسلف البيت بتمامه ٢٤٩ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ٩٥٥ .

(٤) زيادةمن ب ، وكان فيها « عاديت » وهو خطأ .

(٥) لاأعرف من عني .

(٦) انظر نهج البلاغة ٢ / ١٨٥ (ط الشيخ محمد عبده) و ٢ / ٤٠٥ (ط أبو الفضل إبراهيم) و ٥٠١ (ط الدكتور صبحي الصالح) ، وشرح النهج ٢٠ / ٨٦ ، وزهر الآداب ٤٣ ، والتمثيل والمحاضرة ٢٩ .

(٧) انظر نهج البلاغة ٢ / ١٥٩ (ط الشيخ محمد عبده) و ٢ / ٣٢٣ (ط أبو الفضل إبراهيم) و ٤٨٢ (ط الدكتور صبحي الصالح) ، وشرح النهج ١٨ / ٢٣٠ ، والبيان والتبيين ١ / ٨٣ ، والفاضل ٢ ، وإعجاز القرآن ٦٨ ، ونثر الدر ١ / ٢٨٤ ، وزهر الآداب ٤٤ .

عليه ـ قولَه : « تَكَلَّمُوا تُعْرَفُوا »[1] من قوله ﴿ ولَتَعْرِفَنَّهم في لَحْنِ القَوْلِ ﴾[2] [سورة محمد : ٣٠] .

قوله تعالى : ﴿ ويَوْمَ نَحْشُرُهُم كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إلاّ سَاعَةً مِّنَ النَّهارِ يَتَعارَفُونَ بَيْنَهُم ﴾[3] [٤٥]

جَوَّز أبو علي[4] في الكاف أن يكون في موضع الحال[5] ، على تقدير : ويوم نحشرهم مشابهين قوماً لم يلبثوا إلا ساعة . وجوَّز في قوله ﴿ يتعارفون ﴾ أن يكون حالاً بعد حال ، وأن يكون حالاً[5] من الضمير في ﴿ لم يلبثوا ﴾ ، وجوَّز فيه أن يكون مستأنفاً ، على تقدير : هم يتعارفون بينهم . وجوّز أن يكون العاملُ في ﴿ يومَ نحشرهم ﴾ ﴿ يتعارفون ﴾[6] . وجوّز في ﴿ كأن لم يلبثوا ﴾

(١) انظر نهج البلاغة ٢ / ٢٣٩ (ط الشيخ محمد عبده) و ٢ / ٣٩٥ (ط أبو الفضل إبراهيم) و ٥٤٥ (ط الدكتور صبحي الصالح) ، وشرح النهج ١٩ / ٢٤٠ .

(٢) في الأصل : لحن من القول ، وهو خطأ .

(٣) انظر الجواهر ١٧٥ ، ٢٥٧ ، ٣١٧ ـ ٣١٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٢ ، والحجة ٣ / ١٨٠ ـ ١٨٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١١٢ ـ ١١٣ ، والبيان ١ / ٤١٤ ، والبحر ٥ / ١٦٢ ـ ١٦٣ ، وما سيأتي ٧٨٧ . وقرأ حفص عن عاصم وحده ﴿ يحشرهم ﴾ بالياء . انظر السبعة ٣٢٧ ، والتيسير ١٢٢ ، ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٨٤ ، ٢٦٢ .

(٤) انظر الحجة ٣ / ١٨٠ ـ ١٨٣ خم ، ونقل المؤلف بعض كلامه في الجواهر ، وهذبه صاحب مجمع البيان .

(٥) هذا قول النحاس أيضاً وهو الظاهر .

(٦) وجوز أيضاً أن يكون العامل فيه مادل عليه ﴿ كأن لم يلبثوا ﴾ أي يستقلون المدة يوم نحشرهم ، فإذا حملته على هذا لم يجز أن يكون صفة ليوم ولا لمصدر محذوف ولا حالاً ، لأن الصفة لاتعمل في الموصوف ولا يتقدم عليها ماتعمل فيه ، والحال لاتعمل فيها قبل صاحبها ، عن أبي علي ، وانظر الجواهر .

وإذا حملته على الوجه الأول وهو أن يكون « يوم » معمولاً لـ « يتعارفون » لم يجز أن يكون حالاً ولا صفة لـ « يوم » على تقدير : يتعارفون فيه . ولعل الوجه أن يكون « يوم » معمولاً لـ « اذكر » مقدراً ، أجازه مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٤٧ ، وهو قول العكبري في التبيان ٢ / ٦٧٦ ، وأجازه ابن عطية ، انظر البحر .

[أن يكون][1] صفة مصدر مضمر أي حشراً مشابهاً لـ [حشر][1] قوم لم يلبثوا قبله . وجوّز أن يكون صفة ﴿ يوم ﴾ على هذا التقدير ، أي كأن لم يلبثوا قبله[2] /

٢ / ٥٩

(٢ / ٦٥)

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إِنْ أَتاكُم عَذَابُهُ بَيَاتاً أَو نَهاراً ماذا يَسْتَعْجِلُ مِنهُ الْمُجْرِمُون ﴾[3] [٥٠]

في « ماذا » الوجهان المتقدم ذكرهما[4] :

أحدهما : أن يكونا كالشيء الواحد منصوباً بـ ﴿ يستعجل ﴾ .

والآخر : أن يكون « ما » مبتدأ ، و« ذا » بمعنى « الذي » في موضع خبره ، أي ماالذي[5] يستعجله .

وجوّز أبو إسحق[6] فيه وجهاً ثالثاً ، على أن يكون مبتدأ ، و ﴿ يستعجل ﴾ خبره ، أعني « ماذا » ؛ على قولهم : زيدٌ ضربتُ[7] ، ألا ترى أن التقدير : زيد ضربتُه . وأنكر عليه أبو علي أشدّ الإنكار ، وقال[8] : « كلُّه لم

---

(١) زيادة من ب .

(٢) فحذف « قبله » قال أبو حيان : « وحذف مثل هذا الرابط لايجوز » . وكلا القولين متكلف .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ١١٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٥ ، وللفراء ١ / ٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٣ ، ومجمع البيان ٣ / ١١٤ ، والبيان ١ / ٤١٤ ، والبحر ٥ / ١٦٧ ، والإغفال ٨٦٤ ـ ٨٦٨ .

(٤) انظر ماسلف ١٦١ والمصادر ثمة .

(٥) في الأصل : ماذا الذي ، وهو خطأ .

(٦) انظر معاني القرآن له جـ ٢ / ٩٨ / ١ خ ، وتفسير القرطبي ٨ / ٣٥٠ .

(٧) ليس على هذا أجازه أبو إسحق ، وإنما أجازه على أن يكون الضمير في « منه » يعود على العذاب ، وبه يحصل الربط ، وأجازه الفراء والنحاس وغيرهما .

(٨) في الإغفال ٨٦٧ ـ ٨٦٨ .

أَصْنَعِ »[1] إنّما جاء في الشعر[2] .

ولأبي إسحق أن يقول : قد جاء عن ابن عامر في سورة الحديد [١٠] : ﴿ وكُلٌّ وعَدَ اللهُ الحسنى ﴾[3] على تقدير : وكُلٌّ وعده الله الحسنى ، فحذف الهاء ، ولم يسلّط « وعد » على « كلّ » كما سُلّط عليه في سورة النساء [٩٥] : ﴿ وكُلاًّ وعَدَ اللهُ الحُسنَى وفضّل اللهُ ﴾ .

ولأبي علي أن يقول : انضمَّ إلى إضمار الهاء ضمةُ الكاف من « كُلّ » فأتبع الضمُّ الضمّ ، والشيء يقوى بسببين ولا يقوى بسبب [واحد][4] .

---

(١) هذه قطعة من ثاني بيتين لأبي النجم ، وهما :

قد أصبحت أم الخيار تدّعي
عليّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

وهذه القطعة في الجواهر ٤٣٤ ، والكتاب ١ / ٦٩ ، ٧٣ ، والخصائص ١ / ٢٩٢ ، والمغني ٦٤٧ . والبيتان له في مجاز القرآن ٢ / ٨٤ ، والكتاب ١ / ٤٤ ، والمحتسب ١ / ٢١١ ، والمغني ٢٦٥ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٢٤٠ ـ ٢٤٣ ، والخزانة ١ / ١٧٣ ـ ١٧٧ . وهما بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٧١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٣ ، وللفراء ١ / ١٤٠ ، ٢٤٢ و ٢ / ٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٣ ، والخصائص ٣ / ٦١ ، وابن الشجري ١ / ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ و ٦ / ٩٠ ، وشرح الكافية ١ / ٩٢ ، ١٦٤ ، وما يجوز للشاعر ١٦٥ ، وضرائر الشعر ١٧٦ ، والهمع ٢ / ١٦ .

(٢) مذهب سيبويه في حذف الضمير المنصوب العائد الى المبتدأ من جملة الخبر في نحو زيدٌ ضربت = أنه ضعيف في الكلام جائز في الشعر ، وهو ماعليه السيرافي وأبو علي ومن وافقهم من البصريين . ولم يجز المبرد ذلك في شعر ولا غيره . وذهب هشام صاحب الكسائي من الكوفيين إلى جواز ذلك في سعة الكلام . والظاهر أن الأخفش والزجاج يأخذان بهذا المذهب فقد خرجا عليه آياً من القران . أما الفراء فقد أجاز ذلك في سعة الكلام إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو لفظ « كلّ » ، وردَّ السيرافي هذا القول . انظر المصادر المذكورة في تخريج قول أبي النجم ، وما سلف أيضاً ٤٣٩ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢١ .

(٤) زيادة من ي و ب . وقال فيا سلف ٤٣٩ « ويجوز أن يقوى الشيء بسببين ويضعف بسبب واحد كباب مالا ينصرف» انظر التعليق ثمة .

قوله تعالى : ﴿ وما يَعْزُبُ عن رَّبِّكَ من مِّثْقَال ذَرَّةٍ في الأَرْضِ ولا في السَّمَاءِ ولا أَصْغَر من ذلك ولا أَكْبَر ﴾[1] [٦١]

٣ بالرفع والنصب[2] . فمن رفع حمله على موضع « مِنْ » على تقدير : وما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا أصغرُ ولا أكبرُ ؛ كما أنّ الجماعة حملوا « غيره » من قوله ﴿ مالكم من إله غيرُهُ ﴾[3] [سورة الأعراف : ٥٩]* على موضع « من » ، أي مالكم ٦ إلهٌ غيرُه .

ومن قال « ولا أصغرَ ولا أكبرَ » فإنه اعتبر اللفظ ، لأن « مثقالاً[4] » في اللفظ مجرور[5] .

٩ فإن قلتَ : فهل جاء في الأخرى ﴿ عَالِمِ الغَيْبِ لايَعْزُبُ عنه مثقالُ ذَرَّةٍ ﴾ ثم قال ﴿ ولا أصغرَ ولا أكبرَ ﴾ [سورة سبأ : ٣] النصب[6] في الراء ؟ = قلنا : نعم قد جاء ذلك عن أبي عمرو[7] ، ووجهُه أنه حمَلَه على « الذرة » على

(١) انظر الجواهر ١٨٣ ـ ١٨٤ ، ٦١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٦ ، وللفراء ١ / ٤٧٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٥ ـ ٦٦ ، والحجة ٤ / ٣٨٩ ـ ٣٩١ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١١٨ ، والبيان ١ / ٤١٥ ـ ٤١٦ ، والبحر ٥ / ١٧٤ ، والمغني ٣١٧ ـ ٣١٨ .

(٢) قرأ بالرفع حمزة وحده وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٣٢٨ ، والتيسير ١٢٣ ، والنشر ٢/٢٨٥ .

(٣) سلفت الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(٤) في الأصل : مثقال .

(٥) جرّ أصغر وأكبر بفتحة عوضاً عن الكسرة لأنها غير منصرفين .

(٦) في الأصل : بالنصب ، والصواب ماأثبت من ي و ب .

(٧) هذه قراءة شاذة لم يعزها النحاس الى أحد ، وعزاها ابن خالويه إلى الأعمش وقتادة ، ونص أبو حيان أنها رويت عن أبي عمرو وقتادة ، ولم يذكر الراوي عن أبي عمرو . انظر إعراب القرآن ٢ / ٦٥٦ ، وشواذ ابن خالويه ١٢١ ، والبحر ٧ / ٢٥٨ . وقد نص صاحب النشر ٢ / ٢٨٥ أن القراء العشرة اتفقوا على الرفع في آية سورة سبأ .

تقدير : ولا مقدارُ ذرّةٍ أصغر ولا أكبر . ويجوز[١] أن يكون حمله على تقدير « من » في الأول وإن لم ينطق به ، كقوله :

... ... ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا[٢] ٣

[وقوله][٣] :

... ... ولا نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُها[٤]

والوجه الأولُ تحتمله الآيتان جميعاً ، أعني الحمل على « الذرة » فيهما . ٦

وموضع قوله ﴿ إلاّ في كِتابٍ مُّبِينٍ ﴾[٥] [٦١]

---

(١) لاأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٢) صدره : بدا ليَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامَضَى

وهو من كلمة لزهير ، د ، ق ٢٢ / ٩ ص ٢٠٨ (صنعة ثعلب) و ق ١٧ / ٨ ص ١٦٩ (صنعة الأعلم) ، رواها له حماد ، ودفع الأصمعي نسبتها إليه ، وقيل هي لِصِرْمَةَ الأنصاري ، انظر ديوان زهير ٢٠٦ (صنعة ثعلب) و ١٦٧ (صنعة الأعلم) ، والخزانة ٣ / ٦٦٥ ـ ٦٦٦ ، ٥٨٩ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٢٤٢ ـ ٢٤٥ ، والمعمرون ٨٣ ـ ٨٤ .

وهو لزهير في الكتاب ١ / ٨٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ و ٢ / ٢٧٨ ، والأصول ١ / ٢٥٢ ، والجمل ٨٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥٢ ، والمغني ١٣١ ، ٣٨٠ ، ٦١٩ ، والهمع ٥ / ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٦٧ ـ ٢٧١ و ٣ / ٣٥١ . وهو لصرمة الأنصاري في الكتاب ١ / ١٥٤ ، والإنصاف ٥٦٥ . ولزهير أو لصرمة في ابن السيرافي ١ / ٧٢ ـ ٧٣ ، والحلل ١١٠ ، والإنصاف ١٩١ ، وشرح شواهد المغني ٩٨ ـ ٩٩ ، وانظر شرح أبيات المغني والخزانة . وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٠ ، والخصائص ٢ / ٣٥٣ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ٣٩٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥٦ و ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦٠٠ ، ٦٢٢ ، ٧١٥ . ويروي « ولا سابقاً » و « ولا سابقي شيء » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٣) زيادة مني .

(٤) صدره : مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة وقد سلف ٣٤٤ وتخريجه ثمة .

(٥) انظر المصادر السالفة في ح ١ من الصفحة السابقة .

رفع خبر ابتداء مضمر ، على تقدير : لكن هو في كتاب مبين[١] . وقد تقدم[٢] في سورة الأنعام [٥٩] .

٣ قوله تعالى : ﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاخوْفٌ عَلَيْهِم ولا هُمْ يَحْزَنُون . الَّذينَ آمَنُوا وكانوا يتّقُون . لهم البُشْرَى في الحَيَاةِ الدُّنْيا ﴾[٣] [٦٢ ـ ٦٤]

٦ إن جعلتَ ﴿ الذين آمنوا ﴾ نعتاً[٤] لقوله ﴿ أولياء الله ﴾ لم تقف[٥] [على][٦] ﴿ يحزنون ﴾ بل وقفُك على قوله ﴿ يتقون ﴾ . وإن جعلت ﴿ الذين آمنوا ﴾ مستأنفاً وقفت [على][٦] ﴿ يحزنون ﴾ دون ﴿ يتقون ﴾ لأن

٩ قوله ﴿ لهم البشرى ﴾ خبر عنهم[٧] ، و « البشرى » ترتفع بالظرف في القولين[٨] جميعاً ، لأن الظرف جرى خبراً عن المبتدأ .

---

(١) فالاستثناء منقطع ، وكذا قال العكبري في التبيان ٢ / ٦٧٩ ، وارتضاه أبو حيان . وبهذا التقدير يزول الإشكال الذي أوردوه على وجه العطف في القراءتين وهو أن المعنى يصير : يعزب عن ربك مثقال ذرة إذا كان في كتاب مبين أي يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب وهذا ممتنع . ولدفع هذا الإشكال قدّر الوقف على ﴿ في السماء ﴾ ويبتدأ بـ ﴿ ولا أصغر ﴾ فتكون « لا » في قراءة من فتح نافية للجنس وفي قراءة من رفع عاملة عمل ليس . والخبر قوله ﴿ إلا في كتاب مبين ﴾ ، اختاره الزجاج ووافقه الزمخشري في الكشاف ٢ / ٢٤٣ وابن هشام .

(٢) انظر ماسلف ٤٠١ ـ ٤٠٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٦ ، ومجمع البيان ٣ / ١١٩ ، والبيان ١ / ٤١٦ ، والبحر ٥ / ١٧٥ .

(٤) وهو قول الفراء وابن الأنباري وأجازه النحاس وغيره .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٠٧ ، والقطع ٣٧٧ ، ومنار الهدى ١٣١ .

(٦) زيادة مني .

(٧) أجازه النحاس وغيره . وأجاز أيضاً أن يكون « الذين » خبر مبتدأ محذوف تقديره هم ، أو بدلاً من « أولياء » على الموضع أو على اللفظ ، أو منتصباً على إضمار أعني .

(٨) يريد في قولي سيبويه والأخفش ، وقد سلف التعليق على المذهبين ١٣ .

قوله تعالى : ﴿ أَلاَ إِنَّ للهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ومَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ شُرَكَاءَ ﴾[1] [٦٦]

إن جعلت « ما » بمعنى « الذي » كان منصوباً بالعطف على « مَنْ » ، ويكون التقدير : إن للهِ[2] الأصنام الذين يدعونهم من دون الله شركاءَ[3] ، فحذف العائد من الصلة ، و﴿ شركاءَ ﴾ حال من ذلك المحذوف .

وإن جعلت / « ما » نفياً كان التقدير : ومايتّبع الذين يدعون من دون الله شركاءَ إلا الظنّ ، ويكون ﴿ شركاء ﴾[4] منصوباً بـ « يدعون »[5] والعائد إلى « الذين » الواو في « يدعون » ، ويكون قوله ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ ﴾ [٦٦] مكرراً لطول الكلام . فعلى هذا القول تقف[6] على قوله ﴿ ومن في الأرض ﴾ دون ﴿ شركاء ﴾ . وعلى القول الأول تقف على ﴿ شركاء ﴾ دون ﴿ الأرض ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ ﴾[7] [٧٤]

---

(١) انظر الجواهر ٩١٩ ، ومجمع البيان ٣ / ١٢١ ، والبيان ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، والبحر ٥ / ١٧٦ - ١٧٧ ، والكشاف ٢ / ٢٤٤ ، والتبيان ٢ / ٦٨٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٣٤٨ .

(٢) في الأصل : التقدير : من الله ، وهو خطأ .

(٣) هذا قول ظاهر التكلف .

(٤) في الأصل : الشركاء .

(٥) وهذا القول فيه تكلّف أيضاً . والوجه أن تكون « ما » نافية و « شركاء » مفعول « يتبع » أغنى عن مفعول « يدعون » ، وقوله ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ استئناف ، وهو الظاهر واختاره أبو حيان . ووهم مكي ومن تابعه إذ لم يجز أن يكون « شركاء » مفعول « يتبع » وقال : « لأنك تنفي عنهم ذلك ، والله قد أخبر به عنهم » ا هـ . وليس المعنى ماذهب إليه ، فالنفي متوجه إلى الشركاء ، والمعنى : إن الذين جعلوهم آلهة وأشركوهم مع الله في الربوبية ليسوا شركاء حقيقة ، إن الشركة في الألوهية مستحيلة وإن كانوا قد أطلقوا عليهم اسم الشركاء ، إن يتبعون إلا الظن أي مايتبعون إلا ظنهم أنهم شركاء ، عن البحر . وأجيز أن تكون « ما » استفهامية ، وهو تكلف أيضاً .

(٦) انظر منار الهدى ١٣٢ .

(٧) انظر الجواهر ٣٩٤ - ٣٩٥ .

أدخل ﴿ به ﴾ هنا ولم يدخله في الأخرى للمطابقة والمجاورة . لَمَّا صدّر الكلام بقوله ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاه ﴾[1] [٧٣] فذكر لـ « كذّبوا » مفعولاً وقيّده = جاء بـ ﴿ كذّبوا به ﴾ في سياق الكلام مقيَّداً ، ولَمّا أطلق قوله في الأخرى في صدر الكلام ﴿ ولكِنْ كذّبُوا ﴾ [سورة الأعراف : ٩٦] ولم يقيِّده = قال ﴿ بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠١]في سياق الكلام .

قوله تعالى : ﴿ وأَوْحَيْنَا إلى مُوسَى وأَخِيهِ أَن تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتاً ﴾[2] [٨٧]

قال أبو علي[3] : إن اللام ههنا مقحمةٌ ـ أعني اللام في قوله ﴿ لقومكما ﴾ ـ وأخذ طريقة مخالفة لطرقهم وجعل « تَبَوَّأ » متعدياً ، مثل « بَوَّأ » ، قال : بَوَّأْتُه وتَبَوَّأْتُه بمنزلة علَّقْتُه وتَعَلَّقْتُه[4] . وإذا كان كذلك وصَحّت هذه الطريقة كان ماجاء عن المفضّل عن عاصم في قوله تعالى ﴿ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ في الأَرْضِ نَتَبَوَّأُ منها حيث يَشَاءُ ﴾ [سورة يوسف : ٥٦] بالنون في « نتبوّأ »[5] = لم

(١) في النسخ : كذبوه ، والتلاوة بالفاء .

(٢) انظر الحجة ٣ / ١٨٦ ـ ١٩٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٣) انظر كلامه بتمامه واحتجاجه لما ذهب إليه في الموضع الذي ذكرته من الحجة .

(٤) يريد أن الفعل ومطاوعه اتفقا في التعدي ، فـ « تعلّق » مطاوع « علّق » تعدى لواحد كما تعدى ماهو مطاوع له ، و« تبوّأ » مطاوع « بوّأ » تعدى لاثنين كما تعدى ماهو مطاوع له . وقد ذكروا تعلّقه بمعنى علّقه ، انظر اللسان (علق) ، ولم يذكروا « تبوأ » متعدياً لاثنين .

وقول المؤلف « وأخذ طريقة مخالفة لطرقهم » يريد أن ماذهب إليه أبوعلي مخالف لما نصوا عليه أن الأصل أن المطاوع ينقص درجة عما هو مطاوع له ، فإن كان متعدياً لاثنين كان مطاوعه متعدياً لواحد ، وإن كان متعدياً لواحد لم يتعد مطاوعه إلى شيء . انظر الكتاب ٢ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٢ / ١٠٥ ـ ١٠٦ ، وشرح الشافية ١ / ١٠٣ ـ ١٠٥ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٨ ، والمغني ٦٧٥ ، والهمع ٦ / ٢٥ .

(٥) لم أجد هذه القراءة . وكلّهم قرأ بالياء . ولم أجد لأحد كلاماً فيها .

يكن لحناً كما ظنه أكثرهم بل كلّهم لأنهم لم يعرفوا أن قوله « نتبوّأ »[1] بمنزلة « نُبَوِّىءَ » . [ويكون التقدير : نتبوّأ يوسفَ][2] .

٣ وذكر أبو علي في هذا آياً وأبياتاً ، في كلام طويل خرّج [كلَّ][3] لفظة « نتبّوأ » منها ، على معنى « نبوّئ » ، ثم قال[4] : وأما قوله :

بَــوَّأتُهــا في صَمِيمِ مَعْشَرِهــا ... ...[5]

٦ [فـ[6]]إنّ المفعول الثاني محذوف ، أي بوّأتُها منزلاً في صميم معشرها .

و [هذا][2] البيت لابن هَرْمَة[7] ـ ولم يُسَمِّه لك ـ في قصيدة أولُها :

إنَّ سُلَيْمَى واللهُ يَكْلَــؤُهــا ... ...[8]

٩ وإنّما نقلنا هذه الألفاظ في هذه الآية عن أبي عليّ لِنُمَهّد لك قراءة المفضّل ؛ لأنّ الناس لَحَّنُوه . وأبو علي لم يذكر هذه الألفاظ في الآية[9] المرويّ فيها عن المفضّل لأنّ ابن مجاهد لم يَرْوِ عن المفضّل ﴿ نتبوّأ ﴾ بالنون .

---

(١) في الأصل « ونتبوأ » باقحام الواو .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) حكى كلام أبي علي بمعناه .

(٥) عجزه : فتمّ في قومها مُبَوَّؤُها

ورواية أبي علي « وبَوّئت في .. » وهي الرواية في المصادر .

(٦) زدت الفاء لمكان قوله « وأما .... »

(٧) انظر شعر ابن هرمة ص ٥٧ ، ومجاز القرآن ١ / ٢١٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٠ ، واللسان (بوأ) .

(٨) عجزه : ضنّت بشيء ما كان يرزؤها

انظر شعر ابن هرمة ص ٥٥ ، ومجاز القرآن ٢ / ٣٩ ، والمغني ٥٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٠٢ ، وهو بلا نسبة في الجمل ٢٨٠ ، والمغني ٥١٧ . ويكلؤها : يحرسها ويحفظها .

(٩) في الأصل : الآي ، وهو خطأ .

فثبتَ وصَحَّ عنـدك أنّ من ادّعى أنَّ الطِّهْرَانِيَّ أو الرَّازِيَّ[١] كان يحفـظ « الحُجَّة »[٢] = دعواه باطلة ؛ لأنها نازعـا المِلَنْجي[٣] الراويَ لهـذه اللفظـة وأنكرا عليه أشدّ الإنكار ؛ فلو حفظا « الحُجَّة » لَم ينكراها .

قوله عز وعلا : ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاَسْتَقِيما ولاتَتَّبِعَان ﴾[٤]

[٨٩]

من شـدّد النـون كان نهيـاً بعـد أمر . ومن خفّف النـون[٥] كان قـولـه ﴿ ولاتتبعانِ ﴾ في موضع الحال ، أي استقيما غير متبعين[٦] . وقد تقـدم هـذا في هذا الكتـاب في قولـه ﴿ لاذلول تثير الأرض ﴾[٧] [سورة البقرة : ٧١] وأنشـدنـا بيت

(١) بهـامش الأصـل مـانصـه : « الرازي : أبـو الفضـل ، والطهراني : رجـل مقرىء من تيراق بـاب أصبهان » . وستأتي ترجمة الرازي في فهرس الأعلام . والطهراني لما أعرفه .

(٢) لأبي علي الفارسي .

(٣) ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام . وضبط في الأصل بكسر اللام وهو سهو .

(٤) انظر الجـواهر ٨٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٤ ، والحجـة ٣ / ١٧٤ ـ ١٧٦ خم ، ومجمـع البيـان ٣ / ١٢٨ ـ ١٢٩ ، والبيـان ١ / ٤٢٠ ، والبحر ٥ / ١٨٧ ـ ١٨٨ ، والكتـاب ٢ / ١٤٩ ، ١٥٥ ، والمقتضب ٣ / ١٢ ، ٢٣ ، والإيضـاح ٣٢٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧ و ٩ / ٣٨ ـ ٣٩ ، وابن الشجري ٢ / ٩٩ .

(٥) اختلف عن ابن ذكوان عن ابن عامر فنصّ ابن الجزري أنه روي عنه بتشـديـد التـاء وتخفيف النون وهـو مـافي التيسير والتبصرة ، وفي المبسـوط أنهـا قراءة ابن عـامر بـلا خـلاف عنـه ، وروي عنـه بتخفيف التاء وتشديد النون وهو مافي السبعة ، وروي عنـه بتخفيفها ، انظر النشر ، وقرأ البـاقون بتشـديـدهمـا . انظر السبعـة ٣٢٩ ، والتيسير ١٢٣ ، والتبصرة ٢٢٠ ، والمبسـوط ٢٣٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٦ ـ ٢٨٧

(٦) عن أبي علي . وأجاز أيضاً أن يكون لفظه الخبر ومعناه الأمر ، و« لا » في هذين الوجهين نافيـة . وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون على التخفيف نهياً وخفف الثقيلة للتضعيف فحذف النون الأولى .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٦ ـ ٥٨ .

الفرزدق[١] هناك .

قوله عزّ وعلا : ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيمانُها إلا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[٢] [٩٨]

٣

جاء منصوباً لأنه استثناء منقطع ليس من الأول . ولهذا المعنى أجمعوا على نصبه ولم يرفعوه إلا في الشاذ النادر[٣] .

٦

ومن رفعه حملَه على قوله[٤] :

وبَلْدةٍ لَيْسَ بِها أَنِيسُ
إلاّ اليَعافيرُ وإلاّ العِيسُ

٩

وقوله :

وبَلْدةٍ لَيْسَ بِها طُورِيٌّ
ولا خَلاَ الجِنَّ بِها إِنْسِيٌّ

---

(١) وهو قوله :

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلّتِ

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١١٥ ، وللفراء ١ / ٤٧٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٥ ـ ٧٦ ، ومجمع البيان ٣ / ١٤٣ ، والبيان ١ / ٤٢٠ ـ ٤٢١ ، والبحر ٥ / ١٩٢ ، والكتاب ١ / ٣٦٦ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٢ ، والمغني ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

(٣) روي الرفع عن الجرمي والكسائي . انظر شواذ ابن خالويه ٥٨ ، والكشاف ٢ / ٢٥٤ ، والبحر .

(٤) وهو جران العَوْد النميريّ . د ، ص ٥٢ ، وابن السيرافي ٢ / ١٣٩ ـ ١٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٧ ـ ١٠٩ ، والخزانة ٤ / ١٩٧ ـ ١٩٩ . وذكر ابن السيرافي أنه يروى لنزال بن غلاب ؟ .

والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن ١ / ١٣٧ ، والكتاب ١ / ٣٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ٤٧٩ و ٢ / ١٥ و ٣ / ٢٧٣ ، والمقتضب ٤ / ٤١٤ ، ومجالس ثعلب ٣٨٤ ، ومعاني الشعر للأشناندانى ٣٩ ، والصاحبي ١٨٧ ، والإنصاف ٢٧١ ، والبيان ١ / ٤٢١ ، وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ١١٧ و ٧ / ٢١ و ٨ / ٥٢ ، والهمع ٣ / ٢٥٦ . والأول بلانسبة في الكتاب ١ / ١٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ . ويروى « بسابساً ليس بها أنيس » . واليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضاً ، والعيس إبل بيض يخالط بياضها شقرة ، جمع أَعْيَس والأنثى عيساء ، عن الخزانة . والشاهد فيه أنه رفع اليعافير وجعلها بدلاً من أنيس .

أظنُّه للعَجّاج[1] .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا والَّذِينَ آمنُوا كَذَلِكَ حَقّاً ﴾[2] [١٠٣]

٣

إن جعلت ﴿ كذلك ﴾ من صلة ﴿ ننجي ﴾ وجعلت ﴿ حقّاً ﴾ من صلة قوله ﴿ نُنَجِّ المؤمنين ﴾[3] [١٠٣] / أي : ننجي المؤمنين حقاً = كان الوقف[4] على ﴿ كذلك ﴾ .

٢ / ٦٠
(٢ / ٦٦)

٦

ويجوز أن تجعل ﴿ حقاً ﴾ بدلاً من ﴿ كذلك ﴾ أو وصفاً[5] .

---

(١) ديوانه ق ٢٥ / ٦٥ ، ٦٦ج ١ / ٤٩٨ . وهما له في شرح اللمع اللوح ٨٢ / ٢ ، والخزانة ٢ / ٢ ـ ٣ . وهما بلا نسبة في الأصول ١ / ٣٠٥ ، والإنصاف ٢٧٤ ، والهمع ٣ / ٢٦١ والأول فيه ٣ / ٢٨٤ . وانظر تتمة التخريج في الديوان ٢ / ٤١٠ ـ ٤١١ . ورواية الديوان . وخفقة ليس بها طوئيّ والخفقة : البلدة الواسعة التي تخفق فيها الريح لسعتها ، وطوئي وطوري بمعنى أحد .

وقد وهم المؤلف في إنشاده هذا البيت شاهداً على جواز رفع المستثنى بـ « إلا » على أنه بدل من المستثنى منه وإن لم يكن منه ، فالذي فيه « خلا الجن » لا « إلاّ الجن » ، فلا يصحّ الاستشهاد به .

واستشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز تقديم المستثنى أول الكلام ، ولم يجز ذلك البصريون ، والتقدير عندهم : ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن ، فحذف « إنسي » وهذا الظاهر تفسير له ، وقيل التقدير : ولابها إنسي خلا الجن ، وتقديم الاستثناء ضرورة ، انظر الانصاف والمصادرالسالفة .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٩ ، ومجمع البيان ٣ / ١٣٧ ونقل عن المؤلف مصرحاً بنقله عنه ، والبيان ١ / ٤٢١ ، والبحر ٥ / ١٩٤ ، والكشاف ٢ / ٢٥٥ ، والتبيان ٢ / ٦٨٧ ، وابن الشجري ٢ / ١٦٤ .

(٣) قرأ الكسائي وحفص عن عاصم ﴿ نُنْجِ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ نُنَجِّ ﴾ . انظر السبعة ٣٣٠ ، والتيسير ١٢٣ ، والنشر ٢ / ٢٨٧ . ورسم في النسخ « ننجي » ورسم المصحف بلاياء .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٧٠٩ ، والقطع ٣٨٣ ، والمكتفى ٣١٢ ، ومنار الهدى ١٣٤ . وقد وقف على ﴿كذلك ﴾ ابن قتيبة . وقيل الوقف على ﴿ آمنوا ﴾ وهو كاف عند أبي حاتم وحسن عند ابن الأنباري .

(٥) كذا قال ، ووافقه في إجازة البدل أبو البركات والطبرسي والعكبري ، وهذا لايصح لأن الثاني غير الأول . وأما وجه الوصف فقول غريب لايصح ، ولا أعلم أحداً ذكره إلا الطبرسي الذي نقل عنه .

ولا يجوز[١] أن ينتصب ﴿ كذلك ﴾ و﴿ حقاً ﴾ جميعاً بقوله ﴿ ننجي رسلنا ﴾ لأن الفعل الواحد لا يعمل في مصدرين ولا في حالين ولا في استثناءين ولا في مفعولٍ[٢] معها[٣] . وإن أردت البيانَ فعليك بكتاب « البَيَان »[٤] .   ٣

(١) أجازه المكبري ولم يعقب عليه أبو حيان بشيء .

(٢) في البيان ـ وقد نقل من كلام المؤلف من غيرما تصريح ـ : «مفعولين » وهو أحسن . وفي مجمع البيان « مفعولي »وهو خطأ من النساخ .

(٣) أما عمل الفعل الواحد في مصدرين فقد منعه الأكثرون ، وأجازه قوم منهم السيرافي فأجاز أن ينصبها وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها ، ومن منع ذلك خرجه على البدل ، عن الهمع ٣ / ١٠٣ ـ ١٠٤ . وأما عمله في حالين فذهب الجمهور أنه يجوز تعدد الحال فينصب الفعل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد نحو جاء زيد راكباً مسرعاً ، وذهب قوم منهم أبو علي إلى أن ذلك لا يجوز ، انظر المغني ٧٣٣ ، والهمع ٤ / ٣٧ . وأما عمله في استثناءين فهو جائز إذا كررت « إلاّ » لغير تأكيد نحو جاء القوم إلا زيداً إلا عمراً ، عن الهمع ٣ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ . وأما المفعول معه فالأمر فيه كما قال ، فإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، لم يجز أن تتبعه اسماً آخر فتنصبه لأن الفعل لا يصل بحرف واحد إلى أكثر من مفعول ، انظر الحجة ٣ / ١٩٣ ـ ١٩٤ خم وعنه في مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٠ . وقال أبو حيان : « لا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف » البحر ٧ / ٢٦٣ .

(٤) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

سُورة هُود
صلوات الله عليه

٣ قوله تعالى : ﴿ فُصِّلَتْ من لَدُنْ حَكيم خَبيرٍ . أَلا تَعْبُدُوا إلا اللّهَ ﴾[١] [١ - ٢] .

يكون « أنْ » من صلة ﴿ فصّلت ﴾ أي فصلت بأن لاتعبدوا إلا الله[٢] .

٦ وإن شئت كان قوله ﴿ ألا تعبدوا إلا الله ﴾[٣] بمعنى [« أيْ »][٤] أي لاتعبدوا إلا الله[٥] ، كقوله ﴿ أَنِ ٱمْشُوا ﴾ [سورة صٓ : ٦] [أي][٦] أي امشوا .

وإن شئت كان التقدير : هو أن لاتعبدوا إلا الله[٧] .

٩ وعلى الوجوه كلِّها يكون قوله ﴿ وأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا ربَّكُم ﴾ [٣] معطوفاً على قوله ﴿ ألا تعبدوا إلا الله ﴾ .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٩ ، ومجمع البيان ٣ / ١٤١ ، والبيان ٢ / ٧ ، والبحر ٥ / ٢٠٠ - ٢٠١ . وكان في الأصل و ي : فصلت آياته ، وهو سهو من الناسخ ، وسياق الآية : ﴿ الٓر كتاب أُحْكِمَتْ آياته ثمّ فُصِّلت ... ﴾ .

(٢) وهو قول الكسائي والفراء ، وقدره الزجاج : لئلا .

(٣) كان في النسخ : « ... كان قوله من لدن حكيم خبير ألا تعبدوا إلا الله » . وأغلب الظن أن النساخ أثبتوا صدر الآية ، وقوله « إلا الله » ليس في الأصل ، والوجه ماأثبت .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) قال أبو حيان : « يحتمل أن يكون « أن » حرف تفسير لأن في تفصيل الآيات معنى القول ، وهذا أظهر لأنه لايحتاج إلى إضمار » ا هـ . وعلى أنّ « أنْ » مفسرة يكون الكلام نهياً .

(٦) زيادة من ي .

(٧) تابعه صاحب البيان الذي أخذ منه من غير ماتصريح ، وذكره العكبري في التبيان ٢ / ٦٨٩ . وقد رد أبو حيان هذا القول وزعم أن من أجازه فهو بمعزل عن علم الإعراب .

وإجازةُ الرّازيّ[1] الوقفَ على لفظة ﴿ الله ﴾ هنا خطأ محض[2] ؛ لأنّه يبتدئ بقوله ﴿ وأن استغفروا ربكم ﴾ وليس في الكلام مايتعلق به على زعمه .

وقوله : ﴿ إنَّني لَكُم مِّنْهُ نَذيرٌ وبَشيرٌ ﴾ [٢]

اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه .

وقوله : ﴿ يُمَتِّعْكُم ﴾[3] [٣]

جزم جواب قوله ﴿ وأن استغفروا ربكم ﴾ .

وقوله : ﴿ وإن تَوَلَّوْا ﴾ [٣]

تقديره : وإن تَتَوَلَّوْا ، فحذف إحدى التاءين . وابن كثير[4] يشدّد التاء ولايحذف الأولى ، بل يدغمها في الثاني . وقد تقدّم ذلك[5] .

قوله تعالى : ﴿ ولَئِنْ أَذَقْنَا الإنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاها مِنْهُ

---

(١) هو أبو الفضل الرازي وله في الوقف كتاب جامع الوقوف ، انظر ماسلف ٤٠٥ ، وستأتي ترجمته في فهرس الأعلام .

(٢) لايصحُّ منه ماقال إلا إذا كان الرازي ـ ولم ينته إلينا كتابه ـ يذهب إلى أن الوقف على ﴿ إلا الله ﴾ تام . والمؤلف أطلق القول عن الرازي ولم يقيده بصفة هذا الوقف . وقد أجمعوا على جواز الوقف على ﴿ إلا الله ﴾ ثم اختلفوا في صفته : فهو حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس ـ وهما لفظان متقاربان ـ وكاف عند الداني وحسن أو كاف عند الأشموني . انظر إيضاح الوقف ٧١٠ ، والقطع ٣٨٤ ، والمكتفى ٣١٣ ، ومنار الهدى ١٣٤ ـ ١٣٥ . والظاهر أنه حسن لاكاف لأنه يحسن الوقف عليه ولايحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة المعنى واللفظ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ٧٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٧ ، والبيان ٣ / ١٤١ ، والبحر ٥ / ٢٠١ .

(٤) في رواية البزي عنه ، وروي عن البزي أيضاً التخفيف وهي قراءة الباقين . انظر التيسير ٨٣ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ ، ٢٣٢ .

(٥) في كلامه على قوله تعالى ﴿ ولاتيمموا الخبيث ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٧] ، انظر ماسلف ١٩١ .

إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ ﴾[1] [٩]

اللام في « لئن » لتوطئة القسم[2] ، وليست للقسم . والتقدير : والله لئن
أذقنا الإنسان منا رحمةً إنه ليؤوس كفور . فـ ﴿ إنّه ﴾ جواب القسم الذي هيأته
اللام لك .

وليس قوله ﴿ إنّه ليَؤُوسٌ كفور ﴾ جواب « إنْ » ، لأنّا قد أعلمناك أن
جواب « إنْ » مثل الشرط مجزوم أو الفاء[3] ، كقولك : إن تأتني آتك ، وإن
تأتني فزيد يكرمُك . وإذا قلت « لئن تأتني » لم يجز أن تقول « آتك » ، وإنما[4]
تقول : لئن تأتني لآتينَّك[5] . والدليل على هذا قوله تعالى : ﴿ قُل لَّئِن
اجْتَمَعَتِ الإنْسُ والجِنُّ على أَن يأْتُوا بِمِثْلِ هذا القُرْآنِ لايَأْتُون بِمِثْلِه ﴾ [سورة

---

(١) انظر الجواهر ٦٥٩ ـ ٦٦٠ . ومجمع البيان ٣ / ١٤٥ ، والبيان ٢ / ٨ . وقوله « ثم .... كفور » ليس في الأصل و ي .

(٢) سلف التعليق على هذه اللام ٨٤ .

(٣) يريد أن جواب حرف الشرط « إن » ـ وغيره من أسماء الشرط محمول عليه ـ إما أن يكون فعلاً مجزوماً في اللفظ أو في التقدير ، وعليه تكون جملته لاموضع لها من الإعراب ، وإما أن يكون جملة مقترنة بالفاء فتكون في موضع الجزم ، وقد تقام « إذا » مقام « الفاء » . انظر باب الجزاء في الكتاب ١ / ٤٣٥ ، والمقتضب ٢ / ٥٩ ، والإيضاح ٣٢٠ ، والجمل ٢١١ ـ ٢١٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٦ ـ ١٥٨ و ٩ / ٢ ـ ٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢ ـ ٢٦٣ ، والهمع ٤ / ٣٢١ ـ ٣٣٢ .

وقوله « أو الفاء » أي الفاء ومادخلت عليه . وعبارة سيبويه « واعلم أنه لايكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء » وعبارة أبي علي « وجزاء الشرط ثلاثة أشياء أحدها الفعل ... والآخر الفاء ... والثالث إذا .. » .

وقوله « لأنّا قد أعلمناك أن جواب إن .. » لم يتقدم له في هذا الكتاب كلام فيه وإن كان قد تقدم ذكر كثير من الأفعال المجزومة الواقعة جواباً للشرط ومن الجمل المقترنة بالفاء وهي في موضع الجزم أو المحذوفة الفاء ، انظر ماتقدم من ذلك ١٣٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ، ٢٥٩ . وأغلب الظن أنه أراد أنه ذكر ذلك في غير هذا الكتاب من كتبه ، ونحو هذا قوله فيما يأتي ١٢٣٥ « وقد تقدم هذا في البيان » ، وقد ذكر هذا في شرح اللمع اللوح ١٢٥ / ١ .

(٤) في الأصل : فإنما .

(٥) في الأصل : لآتك ، وهو خطأ .

الإسراء : ٨٨] فأثبت النون في قوله « يأتون » ، ولو كان جواب « إن » لكان مجزوماً ؛ فلما قال ﴿ لايأتون ﴾[1] علمتَ أنه جواب القسم ، والتقدير : والله لايأتون بمثله ، فأغنى جواب القسم عن جواب الشرط ؛ ومثلُه قول كُثَيِّر[2] : ٣

لَئِنْ عَادَ لي عبدُ العزيز بِمِثْلِها وأَمْكَنَني منها إذاً لاأُقيلُها

أي : والله لأقيلُها . ولو كانت جواب « إنْ » لقال » لأُقلْها .

وإذا كان كذلك فقولُ المفسِّر[3] « إنَّ التقدير في قوله ﴿ ليؤوس كفور ﴾ : ٦ فإنَّه ليؤوس كفورٌ » وقولُ الشارح[3] : « ﴿ وإنْ[4] أَطَعْتُمُوهُم إنَّكُم لَمُشْرِكُون ﴾[5] [سورة الأنعام : ١٢١] تقديره : فإنّكم ، فأضمر الفاء[6] » = قولٌ فاسدٌ ، ومنه إقدامٌ على شيء لم يكن يعرفه . وقد نسي قولَه ﴿ ولَئِنْ شِئْنا لَنَذْهَبَنَّ ﴾ ٩ [سورة الإسراء : ٨٦] وقولَه : ﴿ وإن لم يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [سورة المائدة : ٧٣] وقولَه : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لايَخْرُجُون مَعَهُم ولئن قُوتِلُوا لايَنْصُرُونَهم ولئن نَصَرُوهُم لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ ﴾ [سورة الحشر : ١٢] فجاء في هذا كلِّه جوابُ القسم لاجواب ١٢ « إن »[7] ، وكذلك ﴿ إنه ليؤوس كفور ﴾ هو جواب القسم ، وليس هناك فاء مضمرة .

---

(١) في الأصل : لايكون ، وهو خطأ .

(٢) سلف البيت ٢٤٢ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ٧٣٢ .

(٣) لعله عنى بهما رجلاً واحداً هو أبو مسلم محمد بن علي الأصبهاني ، والمؤلف يكني عنه بـ « شارحكم » انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

(٤) في الأصل و ب : ولئن ، وهو خطأ .

(٥) انظر الجواهر ٥٤٩ ، ٦٥٩ ـ ٦٦٠ ، ٧٨٠ ، والبحر ٤ / ٢١٣ ، والمغني ١٣٥ ، ٣١١ ، ٨٣٨ .

(٦) وهو قول الحوفي ، ورده أبو حيان . وعزاه المؤلف في الجواهر ٧٨٠ إلى الفراء في حدّ الجزاء ، يريد في كتابه « الحدود » وحدُّ الجزاء من الحدود التي ذكرها الفراء فيه (انظر الفهرست ٧٤) . وقد سلف ١٣٤ أن إضمار الفاء ليس بالفصيح وموضعه الشعر ، وانظر المصادر ثمة ، وانظر ٢٤٩ أيضاً .

(٧) حذفت اللام الموطئة هنا كما حذفت من قوله ﴿ وإن أطعتموهم ﴾ ، وقد سلف التعليق على حذف هذه اللام ٢٧١ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٦٥٩ ـ ٦٦٣ الباب ٣٤ لـ « ماجاء في التنزيل من حروف الشرط دخلت عليه اللام الموطئة للقسم » وذكر هذه الآيات ثمة .

مضمرة .

١ / ٦١ (١ / ٦٧) قوله تعالى / : ﴿ أَفَمَنْ كانَ على بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ ويَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ومِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى ﴾(١) [١٧]

٣ يرتفع ﴿ كتاب ﴾ بالعطف على قوله ﴿ شاهد ﴾ ففصل بين الواو والمعطوف(٢) بالظرف وهو ﴿ من قبله ﴾ ، والتقدير : ويتلوه كتاب موسى من قبله(٣) . ومثلُه في الأحقاف قولُه ﴿ ومِن قبلِه كتابُ مُوسَى ﴾(٤) [سورة الأحقاف : ١٢] بعد قوله ﴿ وشَهِدَ شاهِدٌ مِّن بَني إسْرَائِيلَ ﴾ [سورة الأحقاف : ١٠] .

٦ قوله تعالى : ﴿ لاجَرَمَ أَنَّهُم في الآخِرَةِ ﴾(٥) [٢٢]

---

(١) انظر الجواهر ٦٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٨٣ ، ومجمع البيان ٣ / ١٥٠ ، والبيان ٢ / ١٠ .

(٢) سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ ح ٥ .

(٣) هذا تقدير الزجاج . وذهب النحاس إلى أن ﴿ كتاب موسى ﴾ ارتفع بالابتداء ، وهو عند الفراء مرتفع بالظرف ﴿ من قبله ﴾ . وقد سلف تحقيق القول في ارتفاع الاسم بالظرف على مذهب الأخفش والكوفيين وعلى المذهبين أعني مذهب البصريين ومذهب الأخفش والكوفيين ١٣ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٢٧ ـ ١٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨ ـ ٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٨٤ ـ ٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ١٤٩ ـ ١٥٠ ، والبيان ٢ / ١٠ ـ ١١ ، والبحر ٥ / ٢١٢ ـ ٢١٣ ، وتفسير الطبري ١٢ / ١٥ ـ ١٦ ، والقرطبي ٩ / ٢٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣١٥ .

وانظر كلامهم على « لاجرم » في الكتاب ١ / ٤٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٨ ، والمقتضب ٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، وأدب الكاتب ٦١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٠ ـ ٥٥١ ، والزاهر ١ / ٣٧٥ ـ ٣٧٧ ، والفاخر ٢٦١ ، وحروف المعاني ٧٢ ، والنوادر للقالي ٢١٠ ـ ٢١٢ ، والصاحبي ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، والمخصص ١٣ / ١١٧ ـ ١١٨ ، ومنثور الفوائد ٥٣ ـ ٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، والجنى الداني ٤١٣ ـ ٤١٥ ، والخزانة ٤ / ٣١٠ ـ ٣١٢ ، واللسان (جرم) .

و ﴿ لاجَرَمَ أَنَّ لَهُم النَّـار ﴾[1] [سورة النحل : ٦٢] و ﴿ لاجَرَمَ أَنَّما تَـدْعُـونَني إليه ﴾[2] [سورة غافر : ٤٣] .

٣ فسَّرُوه بقولهم « حَقّاً » . والحقيقة في هـذا مـاقـالـه سيبويـه عن الخليل أنَّ « لا » رَدٌّ لقـولهم ، وأنَّ « جَرَمَ » فعـل مـاض بمعنى « كسب »[3] من قـولـه ﴿ ولايَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قَوْمٍ ﴾ [سورة المائدة : ٢] . فقولُه ﴿ وتَصِفُ أَلْسِنَتُهُم الكَـذِبَ ٦ أنَّ لهم الحُسْنَى لا ﴾[4] [سورة النحل : ٦٢] أي ليس لهم الجنة ، ثم قال ﴿ جَرَمَ أنَّ لهم النار ﴾ أي كَسَبَهم قولهم ﴿ أنّ لهم الحسنى ﴾ ﴿ أنّ لهم النار ﴾ .

وقيل : « جَرَمَ » بمعنى « وجب » أي وجب أن لهم النار[5] .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٨٧ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٩ ، لكنه لم يتكلم على « لاجرم » فانظر المصادر ثمة .

(٣) هذا وهمٌ منه . فما عزاه إلى سيبويـه عن الخليل هو قول أبي إسحق الزجـاج ، فقـد قـال في الآيـة : « لا نفيٌ لما ظنوا أنـه ينفعهم ، كأن المعنى : لاينفعهم ذلـك ، جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون أي كسب ذلـك الفعـل لهم الخسران » ا هـ معـاني القرآن لـه جـ ٢ / ٩٥ / ٢ خ وعنـه في إعراب القرآن . فـ « أنّ » عنده في موضع نصب .

أما سيبويه فقد قال : « وأما قوله عز وجل : ﴿ لاجرم أن لهم النـار ﴾ فـإن جرم عملت فيهـا لأنها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار ... وقول المفسرين معناها حقّاً أن لهم النـار يـدلـك أنهـا بمنزلـة هـذا الفعـل إذا مثلت .... فـزعم الخليـل أن « لاجرم » إنـمـا تكـون جـوابـاً لـمـا قبلهـا من الكلام ... » ا هـ . فـ « أنّ » عنـدهـا في موضع رفع فـاعل لـ « جرم » وهـو قـول الأخفش والمبرد ومن وافقهم . فقـد وافق الـزجـاج الخليـل وسيبـويـه في أن « لا » ردٌّ لـما قبلهـا وخـالفهما في معنى « جرم » فـذهبـا إلى أنـه بمعنى « حـق » وذهب إلى أنـه بمعنى « كسب » . ولم يرتض الفراء قـول الخليـل وذهب إلى أن « لاجرم كلمـة في الأصـل بمنزلـة : لابـد أنـك قـائم ولامحـالـة أنـك ذاهب ، فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صار بمنزلة حقّاً وكـذلـك فسرهـا المفسرون بمعنى الحق ، وأصلها من جرمت أي كسبت الـذنب .... » ا هـ . فـ « لاجرم » عنـده بمنزلـة « لارجل » والتقـدير : لاجرم في أن لهم أو من أن لهم فحذف الجار ، وهو أولى الأقوال ، وقيل غير ذلك .

(٤) في النسخ : ﴿ ... الحسنى لاجرم ﴾ ، والوجه ماأثبت .

(٥) وهو قـول الخليـل وسيبـويـه وقطرب والأخفش والمبرد وغيرهم ، واختـاره المـؤلف في الجـواهر وفيما سيأتي ٦٨٧ في سورة النحل .

قوله عز وجل : ﴿ ومَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إلاّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بادِيَ الرَّأي ﴾[1] [٢٧]

٣ « نرى » فعل مستقبل ، والكاف المفعول . وقوله ﴿ اتبعك ﴾ فعل ، وفاعلُه ﴿ الذين هم أراذلنا ﴾ . والفعل والفاعل في موضع النصب مفعول ثان لـ ﴿ نراك ﴾ إن كان بمعنى « نعلم » وفي موضع الحال إن كان بمعنى رؤية العين .

٦ وقوله ﴿ باديَ الرأي ﴾[2] نصب على الظرف ، أي ظاهرَ الرأي وأوَّلَ الرأي[3] .والعامل فيه ﴿ نراك ﴾[4] .

فإن قلت : فما[5] قبلَ « إلاّ » لا يعمل فيما بعده إذا تمَّ الكلام قبل « إلا »[6] ،

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢٩ / ٢ و ٤٠ / ٢ و ٨٠ / ١ ، ومجمع البيان ٣ / ١٥٣ - ١٥٤ ونقل عن المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ١١ ونقل عنه غير مصرح على المعهود منه ، والبحر ٥ / ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ بادىء ﴾ بالهمز وقرأ الباقون ﴿ باديَ ﴾ بلا همز . انظر السبعة ٣٣٢ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ . وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٢ ، وللفراء ٢ / ١١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٨٧ ، ولم يتكلموا على العامل في الظرف . والمؤلف وغيره أخذوا من كلام أبي علي في الحجة ٣ / ١٩٣ - ١٩٥ خم ، وانظر الجواهر ٨٥٦ ، وشرح اللمع اللوح ٤٠ / ٢ و ٨٠ / ١ ، والمصادر السالفة .

(٣) ظاهر الرأي معنى قول من قرأ بلا همز ، وأول الرأي معنى قول من همز ، قال أبو علي : « وهاتان الكلمتان تتقاربان في المعنى لأن الهمزة في اللام فيها ابتداء الشيء وأوله ، واللام إذا كانت واواً كان المعنى الظهور .... وابتداء الشيء يكون ظهوراً وإن كان الظهور قد يكون ابتداء وغير ابتداء .... » اهـ .

(٤) انظر البيان والبحر . والذي ذكره أبو علي أن العامل فيه ﴿ اتبعك ﴾ ، ولم يذكر المؤلف غيره في الجواهر وشرح اللمع ، وذكره أبو حيان ، وهو الظاهر .

وظاهر كلام الأخفش والفراء والزجاج أنه ظرف لأنه عندهم انتصب على معنى « في بادي » وتأول النحاس قول الزجاج على أنه أراد أنه منصوب على نزع الخافض .

(٥) في الأصل و ب : فيما ، وهو تحريف ، والصواب من ي .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٧٩ / ١ - ٢ ، والجواهر ٨٥٦ ، والأصول ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٧ / ٢٤٦ ، ٢٥١ ، والهمع ٣ / ٢٦٢ ، وماسيأتي ١٠٨٧ .

لايجوز : ماأعطيتُ أحداً إلا زيداً درهماً = فإن أبا عليّ قد كفاك جواب هذا السؤال ، وحَملَ ﴿ باديَ الرأي ﴾ على أنه ظرف لما قبله[1] ثم رجع عنه في قوله ﴿ وماكانَ لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاّ وَحْياً أو من وراء حِجَاب ﴾[2] [سورة الشورى : ٥١] فحمَله على إضمار فعل آخر دلّ عليه « يكلّم » على تقدير : أو يكلّمه[3] من وراء حجاب[4] .

٣

= وقد مثّل ابن السراج للاستثناء بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بقوله : « أعطيت الناسَ الدراهمَ إلا زيداً ، ولا يجوز أن تقول : إلا عمراً الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما تستثني به واحداً ، فإن قلت : ماأعطيت أحداً إلا عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء أيضاً = لم يجز ، فإن أردت البدل جاز ... » اهـ . وقد أخذه من الأخفش فقد أجاز « ماأعطيت القوم الدراهم إلا عمراً الدرهم » قال : « فيكون ذلك على البدل لأن البدل لايحتاج إلى حرف ، فلا يعطف بحرف واحد شيئان منفصلان وكذلك سبيل إلا ... » اهـ .

(١) قال أبو علي : « ... والعامل في هذا الظرف هو قوله ﴿ اتبعك ﴾ ، والتقدير : مااتبعك في أول رأيهم أو فيما ظهر من رأيهم إلا أراذلنا ، فأخر الظرف وأوقع بعد « إلا » ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز ، ألا ترى أنك لو قلت : ماأعطيت أحداً إلا زيداً درهماً ، فأوقعت بعد « إلا » اسمين = لم يجز ، لأن الفعل أو معنى الفعل في الاستثناء يصل إلى ماانتصب به بتوسط الحرف ، ولايصل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعول ... فكذلك المستثنى إذا ألحقته « إلا » وأوقعت بعدها اسماً مفرداً لم يجز أن تتبعه آخر ... » اهـ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٣ ـ ١٢٠٥ .

(٣) كان في النسخ « يكلمهم » والصواب ماأثبت . وهو على الصواب في الجواهر وشرح اللمع والحجة ومجمع البيان .

(٤) قال أبو علي في الحجة ٤ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨ خم : « .... ويجوز في قوله ﴿ وحياً ﴾ أمران : أحدهما أن يكون استثناء منقطعاً ، والآخر أن يكون حالاً . فإن قدرته استثناء منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بـ « من » لأن ماقبل الاستثناء لايعمل فيما بعده ... إذا كان كلاماً تاماً ..... فإذا لم يجز حمله على ﴿ يكلمه ﴾ من قوله ﴿ ماكان لبشر أن يكلمه الله ﴾ ولم يكن بدّ من أن يعلق الجار بشيء ولم يكن في اللفظ شيء تحمله عليه أضمرت « يكلم » ، وجعل الجار في قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ متعلقاً بفعل مراد في الصلة محذوف منها للدلالة عليه .... ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدر صلة لـ « أن » الموصولة بـ « يوحي » ، فيكون التقدير : ماكان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو يكلمه من وراء حجاب ، فحذف « يكلم » من الصلة ... » اهـ انظر كلامه بتمامه ، وانظر مايأتي ١٢٠٣ ـ ١٢٠٥ .

والظرفُ في الآيتين عنـدنـا محمـول على الفعـل قبـل « إلاّ » لأن الظرف يُكْتَفَى فيه برائحة الفعل[1] . وقد ذكرنا هذه المسألة ، وما ذكر أبو علي أولاً ثم نقض ثانياً في غير موضع من كُتُبِنا[2] .

٣

قوله عز وعلا : ﴿ ولا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُم ﴾[3] [٣١]

أي تزدريهم ، فحـذف المفعول من الصلـة ، وهـو العـائـد إلى الـذين كفروا كقوله ﴿ أَهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾[4] [سورة الفرقان : ٤١] ☆

٦

☆ وقوله ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوها ﴾[5] [٢٨]

ردَّه إلى الأصل . وذلـك أنـك إذا قلت « أعطيتكمو » فحـذفَ الواو = فـإذا

---

(١) قال الإمام الطبرسي عقب نقله كلام المؤلف : « وأقول إن ماقاله فيه نظر لأن أبا علي قـال في تلـك الآية : لايعمل ماقبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده ، وليس ماقبل إلا في هذه الآية كلاماً تاماً ، فإن قوله ﴿ الذين هم أراذلنا ﴾ فاعل لقوله ﴿ اتبعك ﴾ فلذلك فرق بين الموضعين » اهـ .

قلت : رحم الله الإمام الطبرسي فإنه تنبه على مالم ينبه عليه أحد . فـاعتراضُـه بـأن الكلام في هذه الآية ـ أعني ﴿ مانراك اتبعك إلا الذين ... ﴾ غير تـام = صحيح ، لكنـه سهـا فظن أن أبـا علي فرق بين هذه الآية وتلك ، وليس كذلك ، فقد نقلت كلام أبي علي الذي يقول فيـه « ... ولو كان بـدل الظرف غيره لم يجـز ، ألا ترى أنـك لـو قلتَ : مـاأعطيت أحـداً إلا زيـداً درهمـاً ... لم يجز .. » . والمؤلف أخذ منه ، فاعتراضه وارد على كليهما .

وقد نص أبو حيان أن مابعد إلا لايكون معمولاً لما قبلهـا إلا إذا كان مستثنى أو مستثنى منـه أو تابعاً للمستثنى منه .

(٢) ذكرها في الجواهر ٨٥٦ ـ ٨٦٠ ، وشرح اللمع اللوح ٤٠ / ٢ و ٧٩ / ١ ـ ٨٠ / ٢ ، وهذان الكتـابـان وهذا الكتاب ـ أعني كشف المشكلات ـ هي ماانتهى إلينا من كتبه .

(٣) انظر البيان ٢ / ١٢ ، والبحر ٥ / ٢١٨ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ .

(٥) انظر البيـان ٢ / ١١ ـ ١٢ ، والبحر ٥ / ٢١٦ ـ ٢١٧ ، والعسكريـات ٣٦ ـ ٣٧ ، والحلبيـات ٩٦ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

اتصل بالمضمر رُدَّ[1] إلى الأصل فقيل « أعطيتكموه » كما أنك إذا قلت : المالُ لَكَ والمالُ لِزيد ، كسرت مع المظهر ورددتَه إلى الأصل مع المضمر .[2] . ☆

☆ وقوله : ﴿ ولا يَنْفَعُكُم نُصْحِي إنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنْصَحَ لكم إنْ كانَ اللهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكم ﴾[3] [٣٤] ٣

الشرط المؤخَّر لفظاً في نيّة التقديم . وقوله ﴿ إن أردت ﴾ جوابُه ماينوب عنه ﴿ ولا ينفعكم ﴾ . وهو مع جوابه جوابُ قوله ﴿ إن كان الله ﴾ ، ٦ كقولهم : إن دخلتِ الدارِ فأنت طالِقٍ إن كلَّمتِ فلاناً[4] . ☆

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا جَاءَ أَمْرُنَا وفَار التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فيها مِنْ كُلّ زَوْجَيْن اثْنين ﴾[5] [٤٠] ٩

بتنوين « كلٍّ » وتركِ التنوين[6] . فمن قال ﴿ من كلِّ زوجين ﴾ فلم ينون

---

(١) الظاهر أن قوله « فإذا ... رُدَّ » جواب « إذا قلت » وهي عبارة ركيكة وأخشى أن يكون في الكلام سقط . وعبارة أبي علي في العسكريات : « ... ومن ذلك أن عامة من يقول أعطيتكم درهماً فيحذف الواو المتصلة بالميم إذا وصلها بالمضمر قال : أعطيتكموه .. » اهـ ونحوه في الحلبيات . وانظر الكتاب ١ / ٣٨٩ و ٢ / ٢٩٢ ، والمقتضب ١ / ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٢) وإنما كسروها مع المظهر « لئلا تلتبس بلام الابتداء إذا قال إن هذا لَفلان ولهذا أفضل منك ، فأرادوا أن يميزوا بينهما ، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا الإضمار لايكون للرفع ويكون للجر ... » عن الكتاب ١ / ٣٨٩ ، وانظر شرح اللمع اللوح ٨ / ١ ، والمقتضب ١ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥ و ٤ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، والكامل ٤٧١ ، والعسكريات ٣٦ .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ١٥٧ ـ ١٥٨ ، والبحر ٢١٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣٢٠ ، والبصريات ٢٩٠ ، والمغني ٨٠١ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) في تفسير البيضاوي (انظر مجمع التفاسير) : أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً ، وهو أنسب مما قاله المؤلف .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٠ ، والحجة ٣ / ١٩٧ ـ ٢٠٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٠ ـ ١٦١ ، والبيان ٢ / ١٣ ، والبحر ٥ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

(٦) قرأ بالتنوين حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة . انظر السبعة ٣٣٣ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ .

أضاف « كلاً » إلى مابعده . ومن نوّن نصب ﴿ زوجين ﴾ بـ ﴿ ٱحْمِلْ ﴾ .

و﴿ أَهْلَكَ ﴾[1] [٤٠]

٣ نصب عطف على قوله ﴿ اثنين ﴾[2] أي [و[3]] احمل أهلك .

٢ / ٦١ (٢ / ٦٧) وقيل إنّ « أَهلَكَ » فعلٌ ماضٍ / مسند إلى الله عزوجل ، أي أهلك اللهُ كلَّهم إلا من سبَقَ عليه القولُ[4] . والأول أحسنُ ، والثاني وجهٌ[5] .

٦ قوله تعالى : ﴿ ارْكَبُوا فيها بِسْمِ اللهِ مُجْراها ومُرْسَاها ﴾[6] [٤١]

أي وقتَ إجرائها ووقت إرسائها[7] أي : اركبوا [فيها][8] متبرّكين بذكر الله في هذين الوقتين . فالظرف ـ أعني قوله بسم الله ـ متعلق بمحذوف في

٩ موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ اركبوا ﴾ . والظرف هو العامل في « مجراها ومرساها » على التقدير الذي ذكرنا .

فإن قلت : فهل يكون قوله ﴿ مجراها ﴾ مرتفعاً بالظرف ،

١٢ و﴿ مرساها ﴾ عطف عليه ، ويكون ﴿ بسم الله ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ اركبوا ﴾ = فإن ذلك لايجوز ، لأنه تبقى الحال ولا عائد منها إلى

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) إن أُضيف ﴿ كلّ ﴾ ، وعلى ﴿ زوجين ﴾ إن نوّن .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) لاأعرف أحداً ذكر هذا الوجه . وهو قول متكلف فيه إضمار الفاعل والمفعول به وهو المستثنى منه ، ونظم الآية يأباه .

(٥) في الأصل : الوجه ، وهو خطأ .

(٦) انظر الجواهر ٥٢٢ ـ ٥٢٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ٩٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤ ـ ١٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩١ ، والحجة ٣ / ٢٠٠ ـ ٢٠٣ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ٣ / ١٦١ ، والبيان ٢ / ١٣ ـ ١٤ ، والبحره / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(٧) وهو أحد قولي الفراء والنحاس ولم يتكلما على تعليقها . والباقون أخذوا من كلام أبي علي .

(٨) زيادة من ي .

صاحبه[1] .

ولكنك لورفعت الاسمين بالظرف[2] ، وكان الظرف حالاً من الهاء المجرورة بـ « في » = لجاد وجاز ، لأن قوله ﴿ مجراها ﴾ الهاء المتصلة به هي الهاء في ﴿ فيها ﴾ . ٣

ولايجوز أن يكون ﴿ مجراها ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بسم الله ﴾ خبره لأن الظرف جرى ههنا حالاً لذي حال ، فكان المذهبان[3] طبقاً في رفع مابعده [به][4] . وقد ذكر هو[5] جواز ارتفاع ﴿ مجراها ﴾ بالابتداء ، وقد ذكرناه في « المُسْتَدْرَك »[6] . ٦

ووافق حَفْصٌ حمزة وعليّاً[7] في إمالة الراء من ﴿ مَجْراها ﴾[8] . ولا يميل ٩

(١) يريد صاحب الحال ، والحال يذكر ويؤنث ، ولو قال « صاحبها » كان أجود لأنه أنث « تبقى ... منها » .

(٢) وهو أحد قولي الفراء ومن وافقه .

(٣) كتب تحته في الأصل : « مذهب سيبويه والخليل » . وهو خطأ بل يريد مذهب سيبويه ومذهب الأخفش والكوفيين في رفع الاسم بالظرف ، وقد سلف بيان ذلك ١٣ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) كتب تحته في الأصل : « أبو علي » . وفي ي : وقد ذكر أبو علي جواز ، وفي ب : وقد ذكر هو يعني أبا علي جواز . وقوله « يعني أبا علي » ظاهر أنه ليس من المؤلف . قال أبو علي في الحجة٣ / ٢٠١ خم : « فإن جعلت قوله ﴿ بسم الله مجراها ﴾ خبر مبتدأ مقدماً [في الأصل مقدم ، وهو خطأ] في قول من لم يرفع بالظرف أو جعلته مرتفعاً بالظرف لم يكن قوله ﴿ بسم الله مجراها ﴾ إلا جملة في موضع الحال من الضمير الذي في ﴿ فيها ﴾ .. » . وقد أجاز النحاس وأبو البركات وأبو حيان ذلك . وما اعترض به المؤلف على أبي علي - وهو وارد على غيره - صحيح . وانظر مايأتي ٨٥٧ .

(٦) سماه المؤلف في أكثر المواضع التي أحال عليه فيها « الاستدراك على أبي علي » أو « الاستدراك » ، انظر ماكتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) هو علي بن حمزة الكسائي .

(٨) انظر السبعة ٣٣٢ ، ١٤٥ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ ، ٤١ - ٤٢ .

حفصٌ شيئاً في التنزيل إلا في هذا الموضع . وإنما خصَّ هذا الحرف بالإمالة لأنه لما فتح الميم من ﴿ مَجْراها ﴾ ـ وفَتْحُ الميم قراءةُ حمزة وعليّ ـ[1] لم يَسْتَجِزْ أن يخالفهما في الإمالة ، بل رأى وفاقَه في الإمالة معهما وفتح الميم .

قوله تعالى : ﴿ يابُنَيّ ٱرْكَبْ معنا ﴾[2] [٤٢]

قُرِىء بكسر الياء وفتحها[3] . فمن كسر الياءَ فأصله « بُنَيِّي » لأن « ابناً » إذا صُغِّر قيل في تصغيره « بُنَيٌّ » ، فإذا أضفتَه أدخلتَ ياء المتكلم ، فتجتمع ثلاثُ ياءات ، فتحذف الأخيرة لأن الكسرة تدل عليه[4] .

ومن فتح وقال ﴿ يابُنَيَّ ﴾ أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فيصير « يابُنَيَّا » ، ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين[5] ، فصار « يابُنَيَّ » وهو قراءة حفص في جميع التنزيل ، ووافقه أبو بكر ههنا[6] لأنه قد انضمّ إلى ماذكرنا فتحُ الكاف من ﴿ اركَبْ ﴾ ، فاستجاز مع السببين مالم يستجز مع سبب واحد .

---

(١) وقرأ الباقون بضم الميم ، فأمال أبو عمرو ، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين والباقون بالفتح .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٢ ـ ٩٣ ، والحجة ٢ / ٢٠٣ ـ ٢٠٩ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٢ ، والبيان ٢ / ١٤ ـ ١٥ ، والبحر ٥ / ٢٢٦ .

(٣) قرأ بفتح الياء عاصم وحده ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ٣٣٤ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(٤) أي على الياء ، وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ماسلف من التعليق ٢ . ولو قال « عليها » كان أنسب .

(٥) قوله « لالتقاء الساكنين » أجازه الزجاج ومن وافقه ، لكنه غير مطرد في قوله ﴿ يابني لاتشرك ﴾ [سورة لقمان : ١٣] و ﴿ يابني أقم الصلاة ﴾ [سورة لقمان : ١٧] ونحوه مما لاساكن فيه بعد « بنيّ » . وأجاز الزجاج أن تكون الألف حذفت كما تحذف الياء لأن النداء موضع حذف ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٦) انظر المصادر السالفة .

قولـــه عـز وعـلا : ﴿ لا عـــاصِمَ اليَـوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاّ من رَّحِم ﴾[1] [٤٣]

﴿ عاصم ﴾ نصب اسم « لا » ، وخبره قوله ﴿ من أمر الله ﴾ لأنـه متعلق بمحذوف ، والتقـدير[2] : لا ذا عصمة كائن من أمر الله في اليوم . و « اليـوم » معمول الظرف وإن تقدم عليه ، كما جاز « أَكُلَّ يوم لـك ثوبٌ »[3] . ولايتعلق « اليوم » بنفس « أمر » لأن « أمراً » مصدر ، فلا يتقدم عليـه مـافي صلتـه[4] . ولا يتعلق « اليوم » بنفس « عاصم » لأن « عاصماً » إذا تعلق بـه « اليوم » كان عاملاً فيه ، وإذا كان عاملاً فيه وجب تنوينـه لأنـه يشبـه المضـاف . ألا ترى أنك تقول : « لاخيراً من زيـد في الـدار »[5] فتنوّن « خيراً » لأن قولـك « من زيد » في صلتـه ، فكـذلـك ههنـا لوكان « اليوم » متعلقـاً بـ « عـاصم » وجب تنوينه[6] ، فلما لم يقرأ أحدٌ « لا عاصماً اليوم » ثبت أنه ليس من صلتـه . فـإن قلت : فهل أعلِّقُه بمضمر يكون خبر « لا » = فـإنّ ذلـك لايجوز لأنـك حينئـذ تجعل ظرف الزمان خبراً للذات / ، وقد ذكرنا أنـه لايجوز أن تقول : « زيـدٌ يوم الجمعـة »[7] ، على تقـدير : زيـد كائن يومَ الجمعـة ، وكـذا ههنـا لايجوز أن

٣ ٦ ٩ ١٢ ٦٢ / ١ (٦٨ / ١)

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٥٣ / ١ ـ ٢ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٣٥٣ (وفيـه سقـط) ، وللفراء ٢ / ١٥ ـ ١٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٣ ، والحجـة ١ / ١٤٢ ، ومجمـع البيـان ٣ / ١٦٢ ـ ١٦٣ ، والبيان ٢ / ١٥ ـ ١٦ ، والبحر ٥ / ٢٢٧ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٠ ، والمغني ٧٠١ .

(٢) هذا أحد تقديري الأخفش ومن وافقه .

(٣) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٤٥٤ .

(٤) المصـدر ومعمـولـه كالصلة والمـوصـول ، انظر مـاسلف من التعليـق ١٣٦ ، والصلـة لاتتقـدم على الموصول ، وسيأتي التعليق على هذا ٨٧٠ .

(٥) انظر شرح اللمع اللـوح ٥٣ / ١ ، والكتـاب ١ / ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٥ ، والحجـة ١ / ١٤٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٠ .

(٦) انظر ماسلف من التعليق على هذا ٥٠٤ .

(٧) سلف ذكر مصادره والتعليق عليه ٥٠٤ .

يكون « اليوم » خبر « عاصم » ، وإذا بطل هذا وبطل تعلُّقه بالمصدر الذي هو « أمر » لتقدُّمه عليه ، صحَّ أنه كقولهم ، أكلَّ يوم لك ثوبٌ .

٣ ﴿ إلا من رحم ﴾[١]

أي إلاّ من رحمه الله . فيكون « مَنْ » مفعولاً ، واستثناه عن ﴿ عاصم ﴾ و « عاصم » فاعل . فقيل : هو استثناء منقطع[٢] . وقيل : ﴿ لا عاصم ﴾ أي ذا عصمة[٣] . وقيل : ﴿ لا عاصم ﴾ بمعنى معصوم[٤] . وقيل : ﴿ من رحم ﴾ أي من رحمه نوحٌ وهو ابنُه[٥] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾[٦] [٤٦]

قيل : ﴿ ليس من أهلك ﴾ أي من أهل دينك[٧] .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٦٦ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، والإيضاح ٢١٢ ، والخصائص ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ٢ / ٧٩ ، ٨١ ، ١٠٠ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٢٨ ، والقرطبي ٩ / ١٩ ، والمصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٢) وهو قول سيبويه والمبرد والزجاج وأحد قولي الأخفش والفراء وأبي علي والنحاس وغيرهم .

(٣) وهو أحد قولي الأخفش وأبي علي ومن وافقهما . قال أبو الفتح : « وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فمن هنا قيل إن معناه لامعصوم » .

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهم . وعلى هذين القولين يكون « من » رفعاً بدلاً من « عاصم » .

(٥) لم أجد هذا القول ، وهو قول متكلف يأباه نظم الآية ومعناها .

(٦) انظر الجواهر ٧٠ ، وشرح اللمع اللوح ٦٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٣ ، وللفراء ٢ / ١٧ ـ ١٨ ، والحجة ٣ / ٢٠٩ ـ ٢١٢ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٥ ـ ١٦٧ ، والبيان ٢ / ١٦ ، والبحر ٥ / ٢٢٩ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٣٠ ـ ٣٣ ، والقرطبي ٩ / ٤٦ ، وابن كثير ٤ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠ .

(٧) عن الضحاك وغيره . وقيل : ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم ، عن ابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهما ، وهو قريب من الأول ، وقيل : ليس من ولدك ، عن الحسن وغيره ، ورده الطبري وغيره .

﴿ إنّه عَمَلٌ ﴾ أي ذو عَمَلٍ[1] . وقرأه عليٌّ[2] : ﴿ إنَّه عَمِلَ غيرَ صالح ﴾ على المضيّ ونصب المفعول وهو ﴿ غيرَ صالح ﴾ .

٣ قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِ ماليس لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[3] [٤٦]

إثباتُ الياء قراءة أبي عمرٍو[4] . وقد حذفها قوم فقرؤوا ﴿ فلا تسألنِ ﴾ فاجتزؤوا بالكسرة عن الياء[5] . ومنهم من شدّد النون وكَسَرَها على معنى « تَسْأَلَنِّي » فحذف الياء واجتزأ بالكسرة ، والنون نون [التوكيد[6]] الثقيلة ٦ اجتمعت مع نون العماد ، فحذف الوسطى منها . وفتحها قوم مع التشديد فقرؤوا ﴿ فلا تَسْأَلَنَّ ماليس لك به علمٌ ﴾ .

٩ قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ من أَنبَاءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيها إِلَيْكَ ﴾[7] [٤٩]

---

(١) عن الزجاج ، وهو أحد قولي أبي علي وغيره ، فالضمير في « إنه » للابن وهو قول الحسن . وقيل ﴿ إنه ﴾ أي إن سؤالك أو مسألتك ماليس لك به علم عمل غير صالح ، عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما ، وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما .

(٢) كتب تحته في الأصل : « الكسائي » . وهذه قراءة الكسائي وحده ، وقرأ الباقون ﴿ عملٌ غيرُ صالح ﴾ انظر السبعة ٣٣٤ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨ ، والحجة ٣ / ٢١٢ ـ ٢١٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٥ ـ ١٦٦ ، والبيان ٢ / ١٦ ـ ١٧ ، والبحر ٥ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٤) وورش عن نافع ، وأبو عمرو يخفف النون وورش يشدّدها ، وقرأ بحذف الياء وتخفيف النون عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ ابن عامر وقالون عن نافع بحذف الياء وكسر النون مع التشديد ، وقرأ ابن كثير بحذف الياء وفتح النون مع التشديد وتروى عن هشام عن ابن عامر . ونافع وابن عامر وابن كثير يفتحون اللام والباقون يسكنونها . انظر السبعة ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ، والتيسير ١٢٥ ، ١٢٧ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ١٨٤ ، والمبسوط ٢٣٩ ـ ٢٤٠ . وأبو عمرو وورش يحذفان الياء في الوقف .

(٥) سلف التعليق على حذف ياء النفس « ياء المتكلم » والاجتزاء عنها بالكسرة ١٤٨ . وكان في الأصل : « ... قوم فقرأ ... فاجتزؤوا » وهو سهو من الناسخ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ١٦٦ ـ ١٦٧ ، والبيان ٢ / ١٧ ، والبحر ٥ / ٢٣٢ و ٢ / ٤٥٧ ـ ٤٥٨ .

﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، والخبر الظرفُ . و ﴿ نوحيها ﴾ خبر ثان . وإن شئت كان في موضع الحال ، أي تلك كائنة من أنباء الغيب موحاةً إليك .

٣ وإن شئت كان ﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، و ﴿ نوحيها ﴾ الخبر ، والجار من صلة ﴿ نوحيها ﴾ أي تلك نوحيها إليك من أنباء الغيب[1] .

ولا يجوز أن يكون « مِنْ » زيادةً على تقدير : تلك أنباء الغيب نوحيها

٦ إليك ، لأنها لاتزاد في الواجب ، وقياسُ قول الأخفش جوازُه[2] .

قوله عز وجل : ﴿ وإلى عادٍ أخاهُمْ هُوداً ﴾[3] [٥٠]

﴿ أخاهم ﴾ ينتصب بفعل مضمر ، والتقدير : وأرسلنا إلى عادٍ أخاهم

٩ هوداً . وهكذا ﴿ وإلى ثَمُودَ أخاهُم صالحاً ﴾[٦١] و ﴿ إلى مَدْيَنَ أخَاهُم شُعَيْباً ﴾ [٨٤] في جميع التنزيل[4] .

قوله تعالى : ﴿ إن نَّقُولُ إلاَّ اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنا بِسُوءٍ ﴾[5]

١٢ [٥٤]

﴿ إنْ ﴾ حرف نفي لحقت ﴿ نقول ﴾ فنفت[6] جميع القول إلا قولاً

---

(١) اختار أبو حيان أن يكون ﴿ تلك ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ من أنباء ﴾ وجملة ﴿ نوحيها ﴾ مستأنفة ، وهو قول جيد .

(٢) سلف التعليق على كلا القولين ٢٥ .

(٣) انظر الجواهر ٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٥ ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٩ ، والبيان ٢ / ١٧ ، والبحر ٥ / ٢٣٢ .

(٤) قوله تعالى ﴿ وإلى عاد أخاهم هوداً ﴾ جاء أيضاً في الأعراف : ٦٥ ، وقوله ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحاً ﴾ جاء في الأعراف : ٧٣ ، وقوله ﴿ وإلى مدين أخاهم شعيباً ﴾ جاء في الأعراف : ٨٥ ، والعنكبوت : ٣٦ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٩ ونقل من كلام المؤلف مصرحاً بنقله عنه ، والبيان ٢ / ١٨ ـ ١٩ ونقل كلامه من غير ماتصريح بالنقل على المعهود منه ، والبحر ٥ / ٢٣٣ .

(٦) كان في النسخ « فنفى » ، والصواب ماأثبت ، وهو على الصواب في مجمع البيان .

واحداً وهو قوله[1] ﴿ اعتراك بعض آلهتنا بسوء ﴾ ، فالتقدير ماتقول [قولاً][2] إلا هذه المقالة ، أي إلا مقالتَنا ﴿ اعتراك بعض آلهتنا بسوء ﴾ .

والفعل يدلّ على المصدر وعلى الظرف وعلى الحال ، فيجوز أن يُذْكَر الفعلُ ثم يُستثنى من مدلوله مادلَّ عليه من المصادر والظروف والأحوال . فقوله ﴿ اعتراك ﴾ مستثنى من المصدر الذي دلّ عليه ﴿ تقول ﴾[3] ، كقوله عزوجل : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ . إلا مَوْتَتَنَا الأُولَى ﴾[4] [سورة الصافات : ٥٨ ـ ٥٩] فنصب ﴿ موتَتنا ﴾ على الاستثناء[5] لأنه مستثنى من ضروب الموت الذي دلّ عليه قوله ﴿ بميّتين ﴾ .

ومما جاء من ذلك في الظرف قوله تعالى : ﴿ ويَوْمَ يَحْشُرُهُم كَأن لَّمْ يَلْبَثُوا إلا ساعةً من النَّهار ﴾[6] [سورة يونس : ٤٥] فـ ﴿ ساعةً ﴾ استثناء[7] مما دلّ عليه ﴿ لم يلبثوا ﴾ ، والتقدير : كأن لم يلبثوا في الأوقات كلها إلا ساعة من النهار / ومثلُه ﴿ إن لَّبِثْتُم إلا يَوْماً ﴾ [سورة طه : ١٠٤]و ﴿ إن لَّبِثْتُم إلا عشراً ﴾ [سورة طه : ١٠٣] .

٣ ٦ ٩ ٦٢ / ٢ (٦٨ / ٢)

---

(١) في الأصل « قولهم » ، والأجود ماأثبت من ي و ب . ووجه مافي الأصل أن هذا حكاية من الله عزوجل لقولهم .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وموضع جملة ﴿ اعتراك ﴾ نصب على أنها مفعول بها .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٢٥ ـ ١١٢٦ .

(٥) انتصب ﴿ موتتنا ﴾ على المصدرية ، وهو في المعنى مستثنى من ضروب الموت الذي دل عليه قوله ﴿ بميتين ﴾ ، انظر التعليق فيما يأتي .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ ، ولم يذكر ثمة ماذكره هنا .

(٧) انتصب ﴿ ساعة ﴾ وكذا ﴿ يوماً ﴾ و ﴿ عشراً ﴾ على أنه ظرف متعلق بالفعل وهو في المعنى مستثنى مما دل عليه الفعل .

ومما جاء من ذلك في الحال قولُه : ﴿ ضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّةُ أَيْنَما ثُقِفُوا إلاّ بحبلٍ من الله ﴾[1] [سورة آل عمران : ١١٢] والتقدير : ضربتْ عليهم الذلةُ في جميع الأحوال أينما ثقفوا إلا متمسّكين بعهد الله[2] .

وهذا أصلٌ كبير لابدَّ لك من رعايته لأنّ الفقهاء بنوا عليه مسائل جمّةً[3] .

☆ وقال[4] أبو علي[5] : ﴿ إلا بحبل ﴾ مستثنى من ﴿ الذلة ﴾ ، المعنى : يذلّون إلا أن يكون معهم حبل من الله ، وهو مايكون به ذمة ، ولا يكون من ﴿ ثقفوا ﴾[6] ألا ترى أنه لايصحّ : أينما ثقفوا إلا بحبل ، لأنه إذا كان معهم حبل من الله لم يُثْقَفوا ؟

قال : و « أَيْنَ » من قوله ﴿ أينما ثقفوا ﴾ قد خرجت من الاستفهام[7] كما

---

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٣ ، وللفراء ١ / ٢٣٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٧ ، والبيان ١ / ٢١٥ ، والبحر ٣ / ٣١ - ٣٢ ، والكشاف ١ / ٤٥٥ .

(٢) وكذا قال الزمخشري . وقوله ﴿ بحبل ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الحال ،وهو مستثنى من عامة الأحوال ، فالاستثناء متصل . وذهب الأخفش والفراء والزجاج وغيرهم إلى أنه استثناء ليس من الأول أي منقطع .

(٣) لم يذكر شيئاً منها في هذا الكتاب ، ولا أعرف شيئاً عن هذه المسائل التي بناها الفقهاء على هذا الأصل .

(٤) قوله : وقال أبو علي ... إلى آخر كلامه انفردت به نسخة الأصل .

(٥) نقل المؤلف في الجواهر بعض مانقله عنه هنا ، ولم أصب كلامه فيا بين يدي من كتبه . وعلى قوله فالاستثناء متصل .

(٦) أي ولايكون ﴿ إلا بحبل ﴾ مستثنى من ﴿ ثقفوا ﴾ . وفي الجواهر : ولايكون متعلقاً بقوله ﴿ ثقفوا ﴾ .

(٧) لم أجد هذا القول . وقوله « من الاستفهام » يريد أن « أين » ظرف خرج عن الاستفهام و « ما » مزيدة ، ولا أعلمها زيدت مع « أين » إلا إذا كانت اسم شرط . على أن ابن جني حمل قول الشاعر :

وأسماء ماأسماء ليلة أدلجت ... إليّ وأصحابي بأيّ وأينما =

خرجت منه [أيّ][1] في قوله[2] :

... ... والـدَّهْرُ أَيَّتَمَـا حَـالٍ دَهَـارِيرُ[3]

وقد يجوز أن يكون الاستثناء من الضمير الذي في ﴿ عليهم ﴾[4] ☆ ٣

= على وجهين : أحدهما أنه جرد « أين » من الاستفهام و « ما » مزيدة أو أنه ركب « أين » مع « ما » تركيب خمسة عشر ، انظر الخصائص ١ / ١٣٠ ـ ١٣١ .

والظاهر ماذهب إليه أبو حيان أن « أينما » اسم شرط و ﴿ ثقفوا ﴾ فعل الشرط في محل جزم ، والجواب محذوف لتقدم معناه .

(١) زيادة مني .

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٢٢ ، والخصائص ٢ / ١٧١ ، ١٧٩ ، والمنصف ٣ / ٥٠ ، والمخصص ٩ / ٦٢ .

وهو من كلمة لشاعر عذري إسمه « حُرَيث بن جبلة » في المعمرون ٥٢ ، وعيون الأخبار ٢ / ٣٠٥ ، وابن السيرافي ١ / ٣٥٩ ـ ٣٦٢ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ٧٦ ـ ٧٧ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر وشرح شواهد سيبويه للزمخشري فيما نقله منهما السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٦ ـ ٨٧ .

وإسمه « جبلة بن حريث » في أصول العقد ٣ / ١٩٢ ، والحماسة البصرية ٢ / ٦٤ ـ ٦٥ .

وإسمه « جبلة بن الحويرث » في فرحة الأديب ٨٦ ، والمستجاد ٢٠٩ ـ ٢١٣ (أفدته من حاشية محقق ثمرات الأوراق) . وإسمه « عِثْيَر بن لبيد » في درة الغواص ٧٣ ـ ٧٤ ، وثمرات الأوراق ٣١٣ ـ ٣١٤ .

وهي لعثير بن لبيد أو لعثمان بن لبيد أو لحريث فحريث في درة الغواص ، ولعثير أو لحريث في شرح أبيات المغني ٢ / ١٦٨ ـ ١٧٦ واللسان (دهر ، غبط) ، ولحريث أو لأبي عيينة المهلبي في بصائر ذوي التمييز ٢ / ٦٠٩ ، ولعثير أو لحريث أو لابن كثير بن عذرة بن سعد بن تميم في شرح شواهد المغني ، ولجبلة أو لعبد المسيح بن بقيلة الغساني في الحماسة البصرية (وفي المطبوع : « جبلة العذري عبد المسيح ... » وفيه سقط تمامه « ويقال عبد المسيح » أو « أو عبد المسيح ») .

وهي بلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، وأمالي القالي ٢ / ١٨١ ـ ١٨٢ ، وانظر استقصاء تخريجها في السمط ٨٨٠ ، والحماسة البصرية .

(٣) صدره : حتى كأن لم يكن إلا تذكُّرُه

والشاهد فيه أنه نصب « أيّتما » على الظرف وأخرجها من الاستفهام .

(٤) لم أجد هذا القول . وعليه فالاستثناء ليس من الأول وكان في الأصل : عن الضمير وهو تحريف .

قوله تعالى : ﴿ إنَّ ربِّي على صِرَاطٍ مُّسْتَقِيم ﴾[1] [٥٦]

هو كقوله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾[2] [سورة الفجر : ١٤]

وقيل : معناه : إنَّ ربي على الحق[3] دون أصنامكم ودُعاتِكم . وقيل[4] : إنّ ربي على صراط مستقيم في هدايته إياي وأصحابي .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَاأُرْسِلْتُ بِهِ إليكم ويَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْماً غيرَكم ﴾[5] [٥٧] .

القراءةُ بالرفع في ﴿ يستخلف ﴾ لأن الفاء منعت « إنْ » من العمل فيها . وقد جاء الجزم في ﴿ يستخلف ﴾ عن الخَزَّاز عن حفص[6] عن عاصم ،

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٦ ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٠ ، والبحر ٥ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٣٧ ، والقرطبي ٩ / ٥٣ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

(٢) انظر تأويلها في معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦١ ، وإعراب القرآن ٣ / ٦٩٨ ، ومجمع البيان ٥ / ٤٨٧ ، والبحر ٨ / ٤٧٠ ، وتفسير الطبري ٣٠ / ١١٥ ، والقرطبي ٢٠ / ٥٠ ، وابن كثير ٨ / ٤١٩ ـ ٤٢٠ ، ومجمع التفاسير ٦ / ٥٠٨ .

وتأويل الآية : إن ربك على طريق العباد لايفوته أحد ، أي لايفوته من أعمالهم لأنه يسمع ويرى جميع أقوالهم وأفعالهم كما لايفوت من هو بالمرصاد ، عن مجمع البيان . والمرصاد : الطريق ، وقيل الموضع الذي ترصد الناس فيه .

(٣) هذا قول مجاهد ، أي إن ربي على طريق الحق يجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته لايظلم أحداً منهم شيئاً ، وقيل غير ذلك .

(٤) لم أجد هذا القول ، وهو قول متكلف لايناسب قوله تعالى قبل ذلك ﴿ مامن دابة إلا هو آخذ بناصيتها إن ربي ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٩٢٩ ـ ٩٣٠ ، والبحر ٥ / ٢٣٤ ، والتبيان ٢ / ٧٠٤ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٥٣ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣٣٦ .

(٦) قوله « الخزاز عن حفص » محمول على الاختصار ، فالخزاز يروي عن هبيرة عن حفص . وعزا أبو حيان هذه القراءة إلى هبيرة عن حفص ، ولم يسمّ المؤلف في الجواهر والقرطبي في تفسيره الراوي عن حفص .

لأنه حمله على موضع الفاء[1] ، لأن الفاء مع الجملة في موضع الجزم بـ « إنْ » ؛ كقراءة من قرأ ﴿ ومَن يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ لـه ويَـذَرْهُم ﴾[2] [سورة الأعراف : ١٨٦]

وبقينا[3] على هذا برهةً من الزمان . ٣

فإذا نحن تحمّلنا قراءة الخزاز على الإشمام والإسكان[4] = كان[5] عندنا أولى من الحمل على موضع الفاء ، لأن الفاء داخل على مضمر ، لابدّ من إضماره ، على تقدير : فإن تولوا فـ [ـقل][6] قد أبلغتكم ماأرسلت به إليكم وقل يستخلف[7] ٦ ربي . [فـ][8] موضع الجملة منصوبة[9] بفعل مضمر[10] ، كما قال : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا

---

(١) هذا قولهم جميعاً ، وأجاز العكبري أيضاً أن يكون أسكن على التخفيف لتوالي الحركات . وأجاز النحاس في إعراب القرآن ٢ / ٩٦ هذا الوجه في الإعراب ولم يذكر أنه قراءة .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٨٨ .

(٣) في الأصل « قال وبقينا » و « قال » زيادة من الناسخ لم ترد في ب . وقوله وبقينا إلى آخر كلامه لم يرد في ي .

(٤) كما أسكن امرؤ القيس وأشمّ في قوله « فاليوم أشرب غير مستحقب » انظر ماسلف ٢٠٤ .

(٥) في الأصل « وكان » و في ب « فكان » وكلاهما خطأ .

(٦) زيادة من ب .

(٧) في الأصل : وقيل ويستخلف ، وفي ب : إليكم ويستخلف ، والصواب ماأثبت .

(٨) زيادة مني . وفي ب : في موضع ، وهو تحريف .

(٩) كذا وقع ، ولو قال : فموضع الجملة منصوب أو فالجملة منصوبة = كان أصحّ وأجود .

(١٠) هذا قول أجازه الطبرسي ، وذكره أبو حيان ولم يسمّ قائله . و « تولوا » في هذا القول ماض ، ورده أبو حيان ، قال : « ولا حاجة تدعو إلى جعله ماضياً وإضمار القول » ا هـ . وأزيد في رد هذا القول : إن الكلام في هذا الآية حكاية عما قاله هود عليه السلام لقومه ، وصرفُه إلى قول الله تعالى لهود عليه السلام تكلف يأباه نظم الآية .

وتأول الطبري الآية على أن « تولوا » ماض وأن في الكلام التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب ، قال : « فإن أدبروا معرضين .... فقد أبلغتكم أيها القوم ماأرسلت به .. » ا هـ .

وأحسن منه قول الجمهور أن « تولوا » مضارع « تولّى » أي تتولوا .

ويشهد لهذا القول قراءة عيسى بن عمر والأعرج « تُوَلّوا » بضم التاء واللام ، وهو الظاهر . انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٦ ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٠ ، والبحر ٥ / ٢٣٤ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٣٧ ، والقرطبي ٩ / ٥٣ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٣٦ .

فَقَــلْ آذَنْتُكُم على سَـوَاءٍ ﴾[1] [سـورة الأنبيـــاء : ١٠٩] . فليس جَـزْمُ الخـزَّاز ﴿ ويستخلف ﴾ إذن كجزم ﴿ ويذرهم ﴾[2] ، ولكن لما ذكرنا .

٣ قوله تعالى : ﴿ وياقَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُم آيَةً ﴾[3] [٦٤]

حملَ مرةً ﴿ آية ﴾ على أنه في موضع الحال ، على تقدير : هذه نـاقـة الله لكم مُبَيِّنَةً ظاهرة ، وحمل أخرى على أنه تمييز[4] ، على تقدير : هذه ناقة الله لكم من جملة الآيات .

٦

قوله تعالى : ﴿ ومِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[5] [٦٦]

بكسر الميم وفتحها[6] . فمن كسر الميم فـإنـه أضـاف « الخزي » إلى « اليوم »

---

(١) انظر تفسير الطبري ١٧ / ٨٣ ، والقرطبي ١١ / ٣٥٠ ، وابن كثير ٥ / ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ، ومجمع التفاسير ٤ / ٢٨٤ .

والكلام في هذه الآية قول الله عزوجل لرسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله ، لا خلاف في ذلك بينهم ، فلهذا مـاظهر فيهـا « قل » . فلا تكون شاهـداً على مـاذهب إليـه المؤلف في الآيـة الأولى لأن الكلام في الأولى حكاية عما قاله هود عليه السلام لقومه لا قول الله عزوجل لـه وإن ذهب إليه وهمُ بعضهم .

(٢) في ب : « كجـزم ويكفّر ويـذرك » وفيـه تصحيف وسهـو . أمـا السهـو ففي قـولـه « يـذرك » والصواب « يذرهم » . وأمـا يكفر فصوابه نكفّر في قولـه تعـالى ﴿ وإن تخفوهـا وتؤتوهـا الفقراء فهو خير لكم ونكفّر عنكم ﴾ [سورة البقرة : ٢٧١] بـالجزم وقرئ بـالرفع ، وقـد سلف الكـلام عليهـا في موضعها ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٨ ، والبيـان ٢ / ١٩ ، والبحر ٥ / ٢٣٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ١ / ١٦٨ .

(٤) لم يذكر هـذا الوجـه إلا صـاحب البيـان الـذي نقل كلام المؤلف من غير مـا تصريح على المعهود منه .

(٥) انظر الجـواهر ٨١٧ ، وشرح اللمــع اللــوح ١٠ / ٢ و٩٢ / ٢ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ ، والحجـة ٣ / ٢١٣ ـ ٢١٨ خم ومنـه أخــذ المـؤلف ، ومجمـع البيـــان ٣ / ١٧٢ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والبحر ٥ / ٢٤٠ .

(٦) قرأ بفتحها نـافع والكسـائي ، وقرأ البـاقون بكسرهـا . انظر السبعـة ٣٣٦ ، والتيـسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

وجرَّ « اليومِ » بالإضافة . وجاز إضافة « الخزي » إلى « اليوم » لأنه فيه ، كما جاء ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَار ﴾[1] [سورة سبأ : ٣٣] أي مكرُكم فيهما ؛ فكذا ﴿ ومن خزيِ يومئِذٍ ﴾ أي من خزيكم في ذلك اليوم .

٣

ومن فتح الميم فقال ﴿ ومن خزيِ يومَئِذٍ ﴾ بني « يوماً » على الفتح لأن ظروف الزمان إذا أضيفت إلى الأسماء المبهمة والأفعال الماضية بنيتْ واكتست البناء من المضاف إليه[2] ، كما قال / [النابغة][3] :

١ / ٦٣
(١ / ٦٩)

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا ... فَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[4]

فبنى « حيناً » على الفتح لأنه أضافه إلى الماضي . والمضاف يكتسي من المضاف إليه البناء كما يكتسي منه التعريف والتنكير والعموم والاستفهام والنفي والشرط [والتأنيث][3] ، وقد بيَّنَّا ذلك في شرح كتاب عثمان[5] .

٩

وجاء التنوين في « إذٍ »[6] من قوله ﴿ يومئذٍ ﴾ لأنّ « إذ » يضاف إلى الجمل كقولك : جئتُك إذِ الخليفةُ عبدُ الملك . فلما حذف منه المضاف إليه نُوِّن ليكون التنوين[7] دليلاً على ذلك المعنى ؛ فلما دخله[8] التنوين كُسِرت الذال

١٢

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٥ ، وللفراء ٢ / ٣٦٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٧٤ - ٦٧٥ ، ومجمع البيان ٤ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والبحر ٧ / ٢٨٣ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، ١٠٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ و ٤ / ٣٣١ ، والكامل ١٧٥ ، ٢٨٥ ، ١٢٥٦ ، والإيضاح ١٨٤ ، وابن يعيش ١ / ٩٧ و ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، وابن الشجري ١ / ٣٧ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، وما سلف من التعليق على هذا ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سلف البيت ٣٨٢ وتخريجه ثمة .

(٥) هو كتابه « شرح اللُّمع » انظر الألواح ٩١ / ٢ - ٩٣ / ١ . وعثمان هو ابن جني وكتابه « اللُّمَع » في العربية .

(٦) انظر سر الصناعة ٥٠٤ - ٥٠٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وابن يعيش ٩ / ٣٠ - ٣١ ، والمغني ١١٨ - ١١٩ ، والهمع ٣ / ١٧١ ، ١٧٤ - ١٧٥ ، والمصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٧) ويسمى تنوين العوض أو التعويض .

(٨) كان في النسخ « دخلته » والصواب ماأثبت .

قوله تعالى : ﴿ أَلاَ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُوا ﴾[1] [٦٨]

٣ اختلف القرّاء في إجراءِ ﴿ ثمود ﴾ وتَرْكِ إجرائه[2] . فمن لم يُجْرِهِ قـال : هـو اسم القبيلـة معرفـة . ومن أجراه قـال : هـو اسم الحي[3] ، فـلا ينبغي ألا يُجْرَى . والوجهان جيدان حسنان .

٦ قوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلاَمَاً قَالَ سَلاَمٌ ﴾[4] [٦٩]

نصب الأول بنفس القول[5] ، ورفـع الثـاني بـإضمار المبتـدأ[6] ، أي : أمري سلام[7] ، أو[8] أنا ذو سلام .

---

(١) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ، وللفراء ٢ / ٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٧ ، والحجـة ٣ / ٢١٩ ـ ٢٢٣ خم ، ومجمـع البيـــان ٣ / ١٧٢ ـ ١٧٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، وابن يعيش ١ / ٦٨ .

(٢) هنـا وفي الفرقـان : ٣٨ ، والعنكبـوت : ٣٨ ، والنجم : ٥١ ، فقرأ حمـزة وحفص عن عـاصم بغير تنـوين على ترك الصرف ، ووافقهما أبـو بكر عن عـاصم في روايـة عنـه في حرف النجم ، وقرأ البـاقـون بـالتنـوين على الصرف . واختلفـوا في ﴿ ألا بعـداً لثمود ﴾ [سـورة هـود : ٦٨] فقرأ الكســائي وحـده بـالتنـوين على الصرف وقرأ البـاقـون بغير تنـوين على ترك الصرف . انظر السبعة ٣٣٧ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

(٣) انظر المصادر السالفة ، والكتاب ٢ / ٢٨ ، وماينصرف ومالا ينصرف ٥٩ ، والأصول ٢ / ٩٥ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ ـ ١٠٠ ، والحجة ٣ / ٢٢٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٦ ، والبيان ٢ / ٢٠ ـ ٢١ ، والبحر ٥ / ٢٤١ ، والمغني ٥٠١ ، ٧٨٧ .

(٥) كما تقول لرجل قال « لا إله إلا الله » قلتَ حقاً وإخلاصاً ، فحقاً وإخلاصاً منصوبان بقلت لأنك ذكرت معنى مـاقـال ولم تحـك نفس الكلام ، عن أبي علي ، وأجـازه النحـاس ومن وافقـه . وهـو مصدر عند الفراء وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٦) أجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجازوا أن يكون مبتـدأ والخبر مضمر والتقـدير : سلام عليكم .

(٧) في ي و ب « أي أمرنـا سلام أو أمري سلام » ومـاأثبتـه من الأصل لفـظ أبي علي والنحـاس ومن وافقهما .

وكان ينبغي على مـافي ي و ب أن يقول : أو نحن ذوو سـلام أو أنـا ذو سـلام . وقـدره الفراء ومن وافقه هو سلام ، أي الأمر والشأن سلام .

(٨) انفرد المؤلف بهذا التقدير .

قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاها بِإسْحَقَ ومن وراء إسْحَقَ يَعْقُوب ﴾[١]

[٧١]

بضم الباء وفتحه[٢] . فمن ضمّها[٣] كان ﴿ يعقوبُ ﴾ مبتدأ ، والظرف قبله خبر ، كما تقول : في الدار زيدٌ ، على مذهب سيبويه ؛ والأخفشُ يرفع ﴿ يعقوب ﴾ بالظرف[٤] . ٣

ومن قرأ ﴿ يعقوبَ ﴾ بالفتح جاز أن يكون معطوفاً على موضع قوله ﴿ بإسحق ﴾[٥] لأن موضع الجار والمجرور نصب ، كما تقول : مررت بزيدٍ وعمراً[٦] ، وخشّنتُ بصَدْرِه وصَدْرَ زيد[٧] . ٦

ويجوز أن يكون قوله ﴿ ويعقوبَ ﴾ جرّاً بالعطف على قوله ﴿ إسحقَ ﴾[٨] أي : بشرناها بإسحقَ ويعقوبَ من وراء إسحق ، كقول ٩

---

(١) انظر الجواهر ٦٧٧ ، وشرح اللمع اللوح ٤٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٥ ، وللفراء ٢ / ٢٢ ـ ٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠١ ـ ١٠٢ ، والحجة ٣ / ٢٢٦ ـ ٢٢٨ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٦ ـ ١٧٧ ، والبيان ٢ / ٢١ ـ ٢٢ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ ، والعسكريات ٨٣ ـ ٨٤ ، والبصريات ٢٧٤ ، والخصائص ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، والمغني ٦٢٢ ، وماسلف ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٢) قرأ بفتح الباء حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٣٨ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٣) ذكر ضمير « الباء » أولاً ثم آنثه ، وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ماسلف من التعليق ص ٣ . ولو استعمل أحد الوجهين كان أحسن .

(٤) سلف التعليق على المذهبين ١٣ .

(٥) ذكر هذا الوجه أبو علي ومن تابعه ، وضعّفه بأن فيه فصلاً بين الواو والمعطوف ، وهو قبيح ، انظر مايأتي في الصفحة التالية . وقد سلف ذكر مصادر العطف على الموضع ٤٤٨ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ١٥٤ .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٣٧ ، ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ ، ٣٣٨ ، والخصائص ٢ / ٢٧٨ . وخشنت : أوغرت ، يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى .

(٨) هذا قول الأخفش والكسائي . لكن حكى أبو علي عن الأخفش تضعيف هذا القول بما ذكره من الفصل بين الواو والمعطوف . ورده الفراء أيضاً بأن الخفض لايجوز إلا بإظهار الباء .

الأعْشى[1] :

يَـوْمـاً تَرَاهــا كَشِبْــهِ أَرْدِيَــةِ ٱلْـ ـعَصْبِ ويَــوْمــاً أَدِيمَهــا نَغِــلا

٣ أي : وأدِيمَها يوماً ، ففصل بـالظرف بين الواو والمجرور[2] . وهـذا الوجـهُ ضعيف لأنـه قـال[3] : ولـو قلتَ : واللهِ لأَضْرِبَنّـه ثم لأقتلَنّـه الله = كان النصب هـو الاختيار دون الجر ، لأن العاطفة نائبة عن الجار ، والفصلُ بين الجـار والمجرور

٦ قبيحٌ خبيثٌ[4] .

ويجـوز أن يكـون ﴿ يعقـوبَ ﴾ منصـوبـاً بفعـل مضمر دلَّ عليـه ﴿ بشَّرْناها ﴾ أي : بشرناها بإسحقَ ووهبنا له يعقوب من وراء إسحق[5] .

٩ قوله تعالى : ﴿ وهَٰذا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[6] [٧٢]

﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بعلي ﴾ خبر ، و ﴿ شيخاً ﴾ نصب على الحال .

---

(١) د ، ق ٣٥ / ٤ ص ٢٦٩ ، والحجـة ٣ / ٢٢٨ خم ، والإيضـاح ١٤٨ ، ومجمـع البيـان ٣ / ١٧٧ ، وضرائر الشعر ٢٠٦ ، وسفر السعـادة ١٦ ، واللســان (أدم ، ن غ ل) . وهـو بـلا نسبـة في الخصائص ٢/٣٩٥ .

ورواية الديوان « أرديـة الخمس » وكـذا في غريب الحـديث لأبي عبيـد ٤ / ١٣٧ ، والفـائق ١ / ٣٩٧ ، واللســان (خمس) ، ومجمـع البيـان . والعصب والخمس : ضربـان من برود اليمن ، ونَغِلٌ وصفٌ من نَغِلَ وجه الأرض : إذا تهشم من الجدوبة .

وكان في الأصل : كقول الشاعر ، فأثبت مافي ي و ب .

(٢) في الآية ، أما في البيت ففصل بالظرف بين الواو والمنصوب المعطوف على « ها » من « تراها » . وقد سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ .

(٣) كتب تحتـه في الأصل « سيبويـه » . انظر الكتـاب ٢ / ١٤٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٣٩ . وفي حكايـة كلامه تصرّف . .

(٤) انظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة ، والكتاب ٢ / ١٤٦ ، والخصـائص ٢ / ٣٩٥ ، وضرائر الشعر ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

(٥) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وأبي الفتح ، واختاره أبو حيان وغيره .

(٦) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٣٥٦ ، وللفراء ٢ / ٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٢ ـ ١٠٣ ، ومجمـع البيـان ٣ / ١٧٧ ـ ١٧٨ ، والبيـان ٢ / ٢٢ ـ ٢٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ ، والكتـاب ١ / ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، والمقتضب ٤ / ١٦٨ ، ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ، والبغـداديـات ٧٦ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥٦ ـ ٥٨ و ٤ / ٣ ، والمغني ٢٩٠ ، ٥٦١ ، ٦٠٥ ، ٧٣٣ ، ٧٤٩ ، ٨٦٠ .

والعامل في الحال إما معنى الإشارة التي دلّت عليها « ذا » ، أو معنى التنبيه الذي دلّت عليه « ها »[1] .

قال :[2] وهذا من لطائف العربية . وإنما قال ذلك لأن قوله ﴿ شيخاً ﴾ ٣ ينوب عن قوله « والداً » أي : وهذا بعلي والداً[3] .

ومن رفع قوله ﴿ شيخٌ ﴾ فإنه يكون خبراً بعد خبر ، أو يكون بدلاً من ﴿ بعلي ﴾ أو يكون ﴿ بعلي ﴾ بدلاً من ﴿ هذا ﴾[4] و﴿ شيخٌ ﴾ خبر ٦

---

(١) انظر في ذلك الكتاب ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والمقتضب ٤ / ١٦٨ ، ٣٠٧ ، وابن يعيش ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠١ ، والهمع ٤ / ٣٠ ، والمصادر السالفة .

(٢) لم يبين القائل ، ولعله أبو إسحق الزجاج فقد قال « الحال ههنا نصبُها من لطيف النحو وغامضه » انظر التعليق الآتي .

(٣) سها الشيخ عن موضع لطف نصب الحال وغموضه في العربية ، وماذهب إليه من أن قوله ﴿ شيخاً ﴾ ينوب عن قوله « والداً » = قول غريب لامعنى له . ومعنى الآية واضح كلّ الوضوح ، يقول تعالى على لسان زوج إبراهيم لمّا بشرت بإسحاق : ﴿ ياويلتا أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب ﴾ والمعنى ظاهر بيّن غير محتاج إلى تأويل ، عجبت من أن تلد وقد بلغت هي وزوجها السنّ التي لايلد من كان بلغها من الرجال والنساء ، فيكون الولد من مثلها ومثل بعلها على السن التي هما بها شيئاً عجيباً .

وقد بيّن الزجاج موضع اللطف والغموض في نصب الحال هنا ، قال : « الحال ههنا نصبُها من لطيف النحو وغامضه ، وذلك أنك إذا قلت : هذا زيد قائماً ، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيداً أنه زيد لم يجز أن تقول : هذا زيد قائماً ، لأنه يكون زيداً مادام قائماً ، فإذا زال عن القيام فليس بزيد ، وإنما تقول للذي يعرف زيداً : هذا زيد قائماً ، فيعمل في الحال التنبيه ، والمعنى : انتبه لزيد في حال قيامه ، أو أشير لك إلى زيد في حال قيامه لأن هذا إشارة إلى ماحضر » ا هـ معاني القرآن له جـ ٢ / ١٠٣ / ١ - ٢ خ وعنه في إعراب القرآن ومجمع البيان . وكان في المعاني « لأنه يكون زيد » والصواب من إعراب القرآن ومجمع البيان . وقد أخذ الزجاج معنى كلامه من الكتاب ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) أجاز هذا الوجه النحاس وأبو علي وغيرهما . وأجاز النحاس أن يكون عطف بيان ، وهو قول سيبويه والمبرد في قولهم : « هذا عبد الله منطلق » . ولم يجز ابن جني ووافقه ابن هشام أن يكون « بعلي » عطف بيان لأن عطف البيان يشبه الصلة وأسماء الإشارة لاتوصف بالمضاف ، انظر مايأتي من التعليق ٥٨٥ .

﴿ هذا ﴾ ، أو يكون ﴿ شيخ ﴾ خبر ابتداء آخر على تقدير : وهذا بعلي وهذا شيخ . ذكر الوجوه الأربعة سيبويه في « الكتاب »[١] / وروى القراءة عن ابن مسعود[٢] ، واستشهد ببيت الراعي[٣] وهو قوله[٤] :

٢ / ٦٣
(٢ / ٦٩)

٣

مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فهذا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

٦

تَخِذْتُهُ مِنَ النِّعَاجِ السِّتِّ[٥]
سُودٌ جِعَادٌ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ[٦]

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٥٨ ـ ٢٦٠ . وقد ذكر سيبويه هذه الوجوه في إعراب قولهم « هذا عبد الله منطلق » . والوجه الثالث عنده أن يكون عبد الله عطف بيان لابدلاً . وذكر هذه الوجوه المبرد والنحاس وابن جني وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٢) وإليه عزاها الأخفش والفراء وابن خالويه ، وعزاها ابن جني إلى الأعمش ، وعزاها النحاس وأبو حيان إليهما . انظر المصادر السالفة ، وشواذ ابن خالويه ٦٠ ، والمحتسب ١ / ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

(٣) لايريد الشاعر الملقب بـ « الراعي » ، وإنما أراد راعياً ممن يقومون بالرعي .

(٤) الأبيات في الجمهرة ١ / ٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٩ ، والإنصاف ٧٢٥ ، وتحبير الموشين ٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، واللسان (قيظ) . والأبيات ١ ، ٢ ، ٣ في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٧ ، ومجاز القرآن ٢ / ٢٤٧ ، والعقد ٣ / ٤٩٦ ، وسفر السعادة ٩٧١ ، واللسان (بتت ، شتا) . والبيتان ١ ، ٢ في الكتاب ١ / ٢٥٨ ، وابن السيرافي ٢ / ٣٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧ ، ٣٥٦ ، والأصول ١ / ١٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ٢ / ٢٢ ، واللسان (صيف) . والبيتان ٣ ، ٤ في اللسان (دشت) .

وعزيت في نسخة من الجمهرة ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٦٢ إلى رؤبة ، وليست في أصول ديوانه ، انظر زيادات الديوان ١٨٩ .

والبتّ : ضرب من الطيالسة مربع غليظ أخضر . وقوله « مقيظ مصيف مشتي » يقال : قيظني هذا الثوب وصيفني وشتاني أي كفاني القيظ والصيف والشتاء . وجعاد جمع جعدة ، والدشت : الصحراء . والشاهد فيه رفع مقيظ ومابعده على الخبر .

(٥) لم أجد هذه الرواية . وروايته في المصادر : تخذته (أو أخذته أو جمعته) من نعجات ستّ » . ويروى : « من ثلة من نعجات ست » .

(٦) يروى : سود سمان من نعاج الدست (الدست بالسين وبالشين) .

وضبط في النسخ « سودٍ جعادٍ » ولايصح هذا على روايته « من النعاج الست » .

ومثل هـذا قولـه : ﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُم جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا ﴾[1] [سورة الكهف : ١٠٦] فيه الوجوهُ الأربعةُ التي ذكرناها في قوله ﴿ هَذا بعلي شيخٌ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وجَاءَتْهُ البُشْرَى يُجَادِلُنا في قَوْمِ لُوطٍ ﴾[2] [٧٤]

جواب « لَمّا » محذوف ، والتقدير : أخذ يجادلنا[3] في قوم لوط ، وقوله ﴿ يجادلنا ﴾ في موضع الحال من الضمير الذي في « أخذ » .

وفيه وجه آخر ، وهو أن قوله ﴿ يجادلنا ﴾ جواب « لَمّا » ، وكان حق الكلام : جادلنا[4] ، كما تقول : لمّا قمتَ قمتُ ، وأنت لاتقول : لما قمتَ أقومُ[5] . ولكن جاء ﴿ يجادلنا ﴾ على لفظ المضارع لأنه حكاية الحال[6] ، كما قال : ﴿ وكَلْبُهُم باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ ﴾[7] [سورة الكهف : ١٨] فأعمل « باسطاً » وهو لما مضى لأنه أراد حكاية الحال .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٧٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٣ ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٩ ، والبيان ٢ / ٢٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٥ ، والمغني ٣٧٠ .

(٣) وهو قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره ، ولفظه : أقبل يجادلنا .

(٤) فوضع المضارع موضع الماضي ، وهو قول الكسائي والأخفش ومن وافقهما .

(٥) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « لمّا » ٣٢ .

(٦) ذهب النحاس في تأويل قول الكسائي والأخفش إلى أن جواب « لمّا » لما كان يجب أن يكون بالماضي جعل المستقبل مكانه كما أن الشرط يجب أن يكون بالمستقبل فجعل الماضي مكانه ، انظر إعراب القرآن وفيه « للماضي » وهو تحريف صوابه مما نقله القرطبي ٩ / ٧٢ عنه .

وقيل جواب « لما » محذوف والتقدير : قلنا ﴿ إن إبراهيم لحليم أواه منيب ﴾ [٧٥] أو ناديناه ﴿ يا إبراهيم أعرض عن هذا ﴾ [٧٦] واختار هذا التقدير أبو علي ، انظر البحر ، وقيل غير ذلك .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٤٨ .

قوله تعالى : ﴿ وإنَّهم آتِيهم عَذَابٌ غَيرُ مَرْدُودٍ ﴾[1] [٧٦]

﴿ عذاب ﴾ مرتفع باسم الفاعل وهو قوله ﴿ آتيهم ﴾ ، والتقدير : فإنهم
يأتيهم عذاب . ولايجوز أن يكون ﴿ آتيهم ﴾ مبتدأ ، و﴿ عذابٌ ﴾ خبره لأن ٣
اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ[2] أو صفة لموصوف أو صلة لموصول أو حالاً لذي
حال أو معتمداً على همزة الاستفهام[3] = رفَعَ مابعده[4] ، وقد تقدم بعض
ذلك[5] ، وسترى بعده نظيره[6] . ومثلُه ﴿ وظَنُّوا أنَّهم مانعَتُهُم حُصُونُهم مِنَ ٦
اللهِ ﴾[7] [سورة الحشر : ٢] ، ومثلُه قولُ قائلهم :

... ... فَإنّي نَافِعٌ لي قَليلُهَا[8]

---

(١) انظر الجواهر ٥١٣ ، والبيان ٢ / ٢٤ .

(٢) في الأصل : للمبتدأ .

(٣) أو على النفي .

(٤) هذا قول البصريين ، ولم يشترط الأخفش والكوفيون الاعتماد على شيء من ذلك . انظر الجواهر ٥١٢ ـ ٥١٣ ، والكتاب ١ / ٨٢ ، ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ٢٧٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٢ و ٤ / ١٢٠ ، ١٤٨ ـ ١٤٩ ، ١٥٥ ، وابن يعيش ٦ / ٧٨ ـ ٨٠ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٩ ـ ٢٠٠ و ١ / ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، والهمع ٥ / ٧٩ ـ ٨١ . وانظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٣ .

(٥) لم يتقدم شيء من ذلك . وماتقدم هو رفع الاسم بالظرف على المذهبين أو على مذهب الأخفش والكوفيين وهو في ذلك محمول على اسم الفاعل ، انظر ماسلف ١٣ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٤٦ ، ٣٥٤ ، ٥٦٥ ، ٥٧٩ .

(٦) انظر مايأتي ٦٩١ ، ٧٩٤ ، ٨٥٦ ، ١٣٣٣ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٣ .

(٨) هذه قطعة من بيت أنشده أبو تمام في ديوان الحماسة مع آخر قبله ولم يعزهما ، وهما :

أَلِمَّا على الدار التي لو وجدتها ... بها أهلُها ماكان وحشاً مقيلُها
وإن لم يكن إلا معرَّجَ ساعة ... قليلاً فإني نافع لي قليلُها

قال أبو رياش : البيت الثاني لذي الرمة في قصيدته التي أولُها :

أخرقاء للبين استقلت حمولها ... [نعم غربة فالعين يجري مسيلُها]=

قوله تعالى : ﴿ قَالَ ياقَوْمِ هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم ﴾[1] [٧٨]

﴿ هؤلاء ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بناتي ﴾ عطف بيان[2] ، و ﴿ هُنَّ ﴾ فَصْلٌ[3] ، و ﴿ أطهرُ ﴾ خبر المبتدأ[4] .

ولم يَجُزِ النصب في ﴿ أطهر ﴾ ، وقد قرأ به من أهل المدينة محمد بن

٣

= انظر ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٢٢ ، والتبريزي ٣ / ١٩٥ . والبيت في ديوان ذي الرمة ق ٢٨ / ١٤ جـ ٢ / ٩١٣ وانظر استقصاء تخريجه فيه ٣ / ٢٠٠٤ . ورواية الديوان : « إلا تعلُّلَ ساعة » . وسيأتي ١٣٣٣ .

(١) انظر الجواهر ٩٣٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٩ / ١ ـ ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ١٨١ ـ ١٨٢ ، والبيان ٢ / ٢٤ ـ ٢٥ ، والبحر ٥ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، والتبيان ٢ / ٧٠٩ ، والكتاب ١ / ٣٩٧ ، والمقتضب ٤ / ١٠٥ ـ ١٠٦ ، والمغني ٦٤١ .

(٢) هذا جائز على قياس قول سيبويه في أنه يجوز أن يعطف على أسماء الإشارة بالأسماء التي فيها الألف واللام والأسماء المضافة ، فقد أجاز في قولهم « ياهذا ذا الجُمَّة » أن يكون بدلاً أو عطفاً ، انظر الكتاب ١ / ٣٠٦ . وأجاز الوجهين في « بناتي » البدل وعطف البيان العكبري وأبو حيان ، وهو مذهب المحقق الرضي فقد نص أن عطف البيان وبدل الكل من الكل واحد . وذهب ابن جني في المحتسب ١ / ٣٢٥ إلى أن ذلك لايجوز لأن صورة عطف البيان صورة الصفة ، فكما لاتوصف أسماء الإشارة بالمضاف فكذلك مايعطف عليها . والظاهر أنه قول المبرد والأكثرين .

انظر كلامهم في عطف البيان في الأصول ١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٥ و ٢ / ٤٥ ـ ٤٦ ، والإيضاح ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، والمحتسب ١ / ٣٢٥ ، واللمع ١٧٣ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١٠١ / ١ ، ولابن برهان ٢٣٤ ـ ٢٣٦ ، وابن يعيش ٣ / ٧٢ ـ ٧٤ و ٢ / ٨ ، وشرح الكافية ١ / ٣٤٣ ، ١٣٦ ـ ١٣٧ ، ٣٣٧ ، والهمع ٥ / ١٩٠ ـ ١٩٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٤٦ ـ ٣٥٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٨٦ ـ ٨٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٣٢ . وقد ذكر سيبويه والمبرد عطف البيان عارضاً في مواضع ولم يعقدا له باباً ، انظر الكتاب ١ / ٣٠٢ ـ ٣٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢١٩ ـ ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٦٥ .

(٣) سلف التعليق على ضمير الفصل ٣٣ .

(٤) ذهب النحاس إلى أن هؤلاء مبتدأ وبناتي خبره وهن مبتدأ وأطهر خبره ، قال أبو حيان : وهو الأحسن في الإعراب .

مروان ، وعيسى بن عمر من البصرة ، ومّن تقدمهما سعيد بن جبير[1] . ويُحْكَى عن الأصمعي عن عيسى بن عمر أنه قال : قلتُ لأبي عمرٍو : إن ابنَ مروان نصب ﴿ أطهرَ لكم ﴾ فقال أبو عمرٍو : لقد[2] احتبى ابن مروان في لَحْنِه[3] . كما تقول : اشتمل بالخطأ وتمكّن فيه .

قال عثمان[4] : ولِمَنْ قرأ ﴿ أطهرَ ﴾ بالنصب وجهٌ ، وهو أن يكون ﴿ هؤلاء ﴾ مبتدأ ، و﴿ بناتي ﴾ ابتداء ثانياً ، و﴿ هُنَّ ﴾ خبره ، والجملة خبر

---

(١) ذكر الأخفش أن ﴿ أطهرَ ﴾ بالنصب قراءة تنسب إلى الحسن ، وذكر الطبري أنها تنسب إلى عيسى ، ونسبها المبرد إلى ابن مروان ، ونسبها النحاس إلى عيسى ، ونسبها ابن خالويه إلى عيسى وابن مروان ، ونسبها ابن جني إلى سعيد والحسن بخلاف وابن مروان وعيسى وابن أبي إسحق ، ونسبها القرطبي إلى عيسى والحسن ، ونسبها أبو حيان إلى سعيد والحسن وابن مروان وعيسى وزيد بن علي (واشتبه عليه محمد بن مروان المدني بالسدّي فعزاها إلى الأخير) وذكر أنها تروى عن مروان بن الحكم . انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٤ ، وشواذ ابن خالويه ٦٠ ، والمحتسب ١ / ٣٢٥ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٥٢ ، والقرطبي ٩ / ٧٦ ، والبحر ٥ / ٢٤٧ ، وقراءة الجمهور بالرفع .

(٢) في الأصل و ب : ولقد . والواو مزيدة .

(٣) الخبر رواه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢ ـ ٥٣ ، والداني فيما نقل عنه صاحب غاية النهاية ٢ / ٢٦١ باختلاف عما هنا عن الأصمعي قال : قلت : لأبي عمرو : إن عيسى بن عمر حدثنا ، قال : قرأ ابن مروان ﴿ هن أطهرَ لكم ﴾ قال : احتبى في لحنه » اهـ . وفي الكتاب ١ / ٣٩٧ : « وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً وقال : احتبى ابن مروان في هذه في اللحن » ونقل كلامه المؤلف في الجواهر ٩٣٩ . وحكى كلمة أبي عمرو في هذه القراءة ابن خالويه وأبو حيان (وفي كتاب ابن خالويه تحريف) . وحكاها النحاس غير معزوة إلى قائل قال « وروى سيبويه : احتبى ... » ، وعزاها الطبرسي إلى سيبويه . وحكاها ثعلب في موضعين من مجالسه ٤٣ ، ٣٩٥ وفي كليهما « احتبى ابن جوْيَّة في اللحن » فلعل ابن مروان كان يعرف بابن جوْية أيضاً ، ولم يعزها في الموضع الأول وعزاها في ثانيهما إلى سيبويه . وانظر تعليق أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ في فهرس شواهد سيبويه ٢٧ .

(٤) هو ابن جني ، انظر المحتسب ١ / ٣٢٥ ـ ٣٢٦ . وفي حكاية كلامه تصرف .

المبتـدأ الأول ، و ﴿ أطهرَ ﴾ نصب على الحـال[1] ، والعـامـل في الحـال معنى الإشارة ، كما تقول : هذا زيد هو قائماً .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُم قُوَّةً أَوْ آوِي إِلى رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾[2] ٣ [٨٠]

جواب « لـو » محـذوف ، والتقـدير : لجـأت إليـه وتشَبَّثْتُ بـه ، أو دفعتكم عني[3] . ٦

ورُويَ عن أبي جعفر[4] قـارئ أهل المدينـة ﴿ لو أنّ لي بكم قـوةً أو آويَ ﴾ بنصب الياء ، أضمر فيها « أن » ليكون « أن » مع الفعل بتقدير المصدر معطوفاً على ﴿ قوّة ﴾ ، والتقدير[5] : لو أنّ لي بكم قوةً أو أُويّـاً ، كما قـالت مَيْسُونُ بنتُ ٩

---

(١) قال المؤلف في الجواهر : « وليس ماقـال عثمان بشيء ، إذ ليس في قولـه ﴿ هن ﴾ فـائـدة لم تستفـد من المبتدأ » . وذهب الكسـائي إلى أن « هن » عمـاد أي فصل و « أطهر » حـال ، قـال النحاس : « قول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لايجوز ولاتكون ﴿ هن ﴾ ههنـا عمـاداً » ، قـال « وإنما تكون عماداً فيما لايتم الكلام إلا بما بعدها ... » ا هـ . وقيل غير ذلك في توجيه هذه القراءة .

(٢) انظر الجواهر ٣٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٧ ، ومجمع البيان ٣ / ١٨٢ ـ ١٨٣ ، والبيان ٢ / ٢٥ ، والبحر ٥ / ٢٤٧ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٥٢ ، والقرطبي ٩ / ٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٨ ، ومجمـع التفاسير ٣ / ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

(٣) هذا معنى قول الطبري وغيره : لحلت بينكم وبين ماجئتم تريدون مني . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٤) هـذه روايـة شـاذة عن أبي جعفر ذكرهـا ابن خـالـويـه في شـواذه ٦٠ ، وابن جني في المحتسب ١ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، وأبـو حيـان في البحر ٥ / ٢٤٧ . ولهـذا لم يـذكرهـا ابن مهران الأصبهـاني في المبسوط ولا ابن الجزري في النشر ، وأبو جعفر من العشرة . وعزيت هذه القراءة إلى شيبـة أيضـاً . وقراءة الناس ﴿ أو آوي ﴾ بإسكان الياء على الرفع .

(٥) كذا قدره ابن جني ، ووافقوه .

الحارث[1] بن بَحْدَل أمُّ يزيد بن معاوية :[2]

لَلُبْسُ[3] عَبَاءَةٍ وتقَرَّ عَيْني أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

٣ أي : وأن تقرّ عيني .

١ / ٦٤ (١ / ٧٠) قوله تعالى : ﴿ أَصَلَواتُكَ[4] تَأْمُرُك أَن نَترُكَ / مايَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ في أَمْوَالِنا مانَشَاءُ ﴾[5] [٨٧]

٦ « أن » من قوله ﴿ أو أن نفعل ﴾ في موضع النصب بالعطف على قوله ﴿ مايعبد ﴾ والتقدير : أن نتركَ عبادةَ آبائنا أو فِعْلَ[6] مانشاء في أموالنا .

وليس قوله ﴿ أو أن نفعل ﴾ معطوفاً على قوله ﴿ أن نترك ﴾ كما تظنّه ،

٩ لأن المعنى حينئذ فاسدٌ لأنه يصير التقدير : أصلواتك[7] تأمرك بأحد هذين ، وليس المعنى على هذا ، وإنما المعنى : أصلواتك[7] تأمرك بترك هذين .

---

(١) كذا وقع هنا وكذا في البيان الذي نقل صاحبه كلام المؤلف من غير ما تصريح ، وهو خطأ صوابه « ميسون بنت بحدل » ، انظر ماسلف ١٢٢ . وقوله « كما قالت .... وأن تقرعيني » لم يرد في ي وب وهو ملحق بهامش الأصل مع علامة التصحيح : وقوله « كما قالت » لم يظهر في مصورة الأصل فأثبته من البيان .

(٢) بعده في الأصل : « عليها لعائن الله » وأغلب الظن أنها زيادة من الناسخ . وقوله « لعائن » صوابه « لِعان » جمع لعنة .

(٣) لم تظهر في مصورة الأصل فأثبتها على ماأنشده المؤلف ١٢٢ ، ٣٥٩ . وفي البيان « ولبس » وهي الرواية ، انظر التعليق ١٢٢ .

(٤) هذه قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأ هؤلاء ﴿ أصلاتك ﴾ بالتوحيد ، انظر السبعة ٣١٧ ، والتيسير ١٢٦ ، ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٨ ، وللفراء ٢ / ٢٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٧ ، ومجمع البيان ٣ / ١٨٧ ، والبيان ٢ / ٢٦ ، والبحر ٥ / ٢٥٣ ، والمغني ٦٨٦ .

(٦) كان في النسخ « وفعل » وكذا في البيان الذي أخذ من كلام المؤلف من غير ماتصريح ، وكذا في البحر ، والوجه ماأثبت كما وقع في مجمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ماتصريح ، وهو الموافق للفظ الآية وإن كان تقدير الواو صواباً .

(٧) في الأصل : أصلاتك .

و « أو » ههنا بمنزلتها في قولهم « جالسِ الحسنَ أو ابن[1] سيرين » ، وكقوله[2] تعالى ﴿ إن يَكُنْ غنيّاً أو فقيراً فاللهُ أَوْلَى بهما ﴾[3] [سورة النساء : ١٣٥] ولم يقل « به » كما قال ﴿ ومَن يكْسِبْ خطيئةً أو إثماً ثمّ يَرْمِ به بريئاً ﴾[4] [سورة النساء : ١١٢] ، وقال : ﴿ وإنْ كانَ رجلٌ يُورَثُ كَلالَةً أو امرأةٌ وله أخٌ أو أختٌ ﴾[5] [سورة النساء : ١٢] ولم يقل « لها » .

فقال أبو علي[6] في مثل هذا : لمّا سمعهم يقولون جالسِ الحسن أو ابن[7] سيرين ، ويستجيزون المجالسةَ لهما ، وكان ذلك في الشعر ، كقول رجل من هذيل ، فيما زعمَه أبو عُمَر[8] :

وكانَ سِيّانِ أَلاّ يَسْرَحُوا نَعَماً   أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبَرّتِ السُّوحُ

= استُجِيز ﴿ بهما ﴾ في الآية [دون[9]] « به » . والبيت لأبي ذُؤَيب ، وقد

(١) في الأصل : وابن ، وهو خطأ . وقد سلف هذا القول ٢٩٧ ، ٤٥٧ ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « أو » ٢٩٥ .

(٢) في الأصل : لقوله ، وهو خطأ ، وفي مجمع البيان : وقوله ، ولعلها أجود .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٢٩٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٢ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

(٦) انظر الحجة ١ / ١٩٩ ، وفي حكاية كلامه تصرف .

(٧) في الأصل : وابن ، وهو خطأ .

(٨) في الأصل « أبو عمرو » وهو تحريف صوابه من ي ، وقوله « كقول رجل ... في بيت واحد » لم يرد في ب . وأبو عمر هو الجرميّ ، قال المؤلف فيما سلف ٤٥٧ « وزعم أبو عمر عن الأصمعي عن رجل من هذيل أنه أنشدهم ... » . ووقع « أبو عمرو » محرفاً في الحجة ١ / ١٩٩ (وكذا في مخطوطتيه) ووقع على الصواب في الحجة ٤ / ٦٨ خك . وقد سلف البيت ٢٩٧ ، ٤٥٧ وتخريجه في أول الموضعين .

(٩) زيادة من ي .

ركّب مصراعين من بيتين في بيت واحد[1] ، وقد ذكرناه في « الأبيات »[2] .

قوله تعالى : ﴿ ولَمّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْباً والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنّا وأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[3] [٩٤]

٣

جاء بالتاء ، و[جاء[4]] في الأخرى : ﴿ وأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ [٦٧] . وقد ذكرنا أنّ الفصل إذا حصل فإنّ تَرْكَ العلامة يزداد حسناً[5] .

٦

ولكن الوجهين إنّما جاءا[6] في التنزيل طلباً للمشاكلة والمطابقة[7] . فقد جاء ههنا ﴿ وأخذت ﴾ لأن بعدها ﴿ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [٩٥] .

وجاء ﴿ أَفَلَمْ[8] يَسِيرُوا في الأَرْضِ فتكونَ لهم قُلُوبٌ يعقلونَ بها ﴾[9] [سورة الحج : ٤٦] ولم يجئ « فيكون » لَمّا جاءت[10] الكنَايَة عنها بقوله ﴿ بها ﴾ وقوله

٩

---

(١) سلف تحقيق هذا وذكر البيتين ٢٩٧ .

(٢) يريد كتابه الذي سماه فيما يأتي ١٢٨٠ « أبيات الكتاب » أي كتاب سيبويه . وهنا البيت وإن لم يكن من شواهد سيبويه فالمؤلف ذكر في كتابه هذا أبياتاً لم يستشهد بها سيبويه وإنما أوردها المؤلف زيادة في البيان والاستقصاء ، انظر التعليق فيما يأتي ١٢٨٠ ، وماكتبناه في مقدمة التحقيق .

(٣) انظر الجواهر ٣٨٨ ، ٦١٢ ، والبيان ٢ / ٢٧ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر ماسلف ٣٩ والتعليق ثمّة . وماهنا عبارة ابن جني في اللمع له ٩٠ ونصها : « فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسناً » اهـ .

(٦) كان في النسخ « جاء » ، وهو خطأ .

(٧) عقد المؤلف في الجواهر ٣٧٦ ـ ٣٩٦ الباب ١٩ لـ « ماجاء في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشاكلة وغير ذلك » .

(٨) في الأصل : أو لم ، وهو خطأ .

(٩) ذكرها في الجواهر ٦١٣ في الباب ٢٩ الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل صار الفصل فيه عوضاً عن نقصان لحق بالكلمة » ، قال : « وذلك إنما يجيء في أكثر الأحوال في باب المؤنث ، فيقولون : قامت هند ، فإذا فصلوا بينهما قالوا : قام اليوم هند » وفاته ذكرها في الباب ١٩ .

(١٠) في الأصل : جاء ، وماأثبت من ي و ب أحسن وأجود .

﴿ فإنَّها لاتَعْمَى الأَبْصَارُ ولكنْ تَعْمَى القُلُوبُ التي في الصُّدُور ﴾ [سورة الحج : ٤٦] ، وكلّ ذلك مؤنث ، فاستَبْعَدَ أن يقال « فيكون لهم قلوب » .

وقال : ﴿ وتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ ﴾[١] [سورة إبراهيم : ٥٠] فجاء[٢] بالتاء مع الفصل وإن كان المضارع يستوي فيه التذكير والتأنيث لفظاً ، ألا ترى أنه ليس في « يغشى » خفة ليست في « تغشى »[٣] بخلاف الماضي ، لأن « أخذ » أخفّ من « أخذتْ » ولكن « تغشى » جاءت لقوله ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غيرَ الأَرْضِ والسَّمواتُ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٨] .

وقد جاء ﴿ أَجِئْتَنا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عليه آبَاءَنَا وتكونَ لكما الكِبْرِياءُ ﴾[٤] [سورة يونس : ٧٨] بالتاء دون الياء لأن قبله ﴿ فإن تَوَلَّيْتُم ﴾ [سورة يونس : ٧٢] وقد يطول الكلام في هذا ، وقد[٥] ذكرناه في « البيان »[٦] .

قوله تعالى : ﴿ وأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ ﴾[٧] [١٠٨]

و﴿ سَعِدُوا ﴾ بضم السين وكسر العين[٨] ، فمن فتح [السين][٩] فلأن « سَعِد » فعل لازم أُسْنِد إلى فاعليه . ومن ضمّ السين فلأنّه على حذف الزوائد .

---

(١) انظر الجواهر ٣٨٨ ، ٦١٢ .
(٢) في الأصل : وجاء ، والوجه ماأثبت من ي و ب .
(٣) في الأصل : ليس في تغشى ... في يغشى .
(٤) انظر الجواهر ٣٨٨ ، ٦١٣ .
(٥) في الأصل : فقد ، وهو تحريف .
(٦) انظر ماعلقناه ص ١٣١ ، وماكتبناه عنه في مقدمة التحقيق .
(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٣٩ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ١١٢ ـ ١١٣ ، والحجة ٣ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٩٢ ، والبيان ٢ / ٢٨ ، والبحر ٥ / ٢٦٤ .
(٨) قرأ بضم السين حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣٣٩ ، والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .
(٩) زيادة من ي و ب .

وحَسَّنَ ذلك قولهم : فلانٌ مَسْعُودٌ ، وحَمَلَه أيضاً على مُسْعَد ، بحذف الزوائد[1] .

قوله تعالى : ﴿ وإنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾[2] [١١١]

٣ مَنْ شَدَّد النون من ﴿ إنّ ﴾ ونصب بها ﴿ كُلاًّ ﴾ وخَفَّفَ الميم من ﴿ لَمَا ﴾[3] = فـ « ما » صلة زائدة[4] جِيءَ بها ليُفْصَل بها بين لام « إنّ » ولام « ليوفينّهم » / ولو لم يُؤْتَ بها لكان « لَلَيُوَفينَّهم » فيستثقل في اللفظ ، فوقع

٦٤ / ٢
(٧٠ / ٢)

---

(١) أي من ضمّ السين فلأن أصله « أُسعدوا » فحذف الزائد ، وحسّن ذلك قولهم « مَسْعُود » لأن الظاهر أنه من « سُعِد » وحمله [يريد أبا علي] أيضاً على مُسْعَد ، أي أجاز أبو علي أن يكون « مسعود » اسم المفعول من « أُسْعِد » والأصل مُسْعَد ، فحذف الزائد .

وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون من باب « فَعِلَ وفَعَلْتُه » أي يقال : سَعِد فلانٌ وسَعَدَه الله ، وهو قول الكسائي ، انظر المصادر السالفة ، وحجة القراءات ٣٤٩ ، وأدب الكاتب ٤٤٠ ، ٤٥٥ ، واللسان (سعد) . وسَعَدَه قليل في الاستعمال وأَسْعَدَه أكثر في كلامهم ، ومسعود في كلامهم أكثر من مُسْعَد .

(٢) انظر الجواهر ٧٥٥ ـ ٧٥٨ ، ٨٤١ ، ٩٤٠ ـ ٩٤١ ، وشرح اللمع اللوح ١٢ / ١ و ٤٩ / ٢ ـ ٥٠ / ١ و ١٠٤ / ١ و ١٢٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٩ ، وللفراء ٢ / ٢٨ ـ ٣٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١١٤ ـ ١١٦ ، والحجة ٣ / ٢٣٧ ـ ٢٤٣ خم (ومنه أخذ المؤلف كلامه) ، ومجمع البيان ٣ / ١٩٦ ـ ١٩٧ ، والبيان ٢ / ٢٨ ـ ٣٠ ، والبحر ٥ / ٢٦٦ ـ ٢٦٨ ، والكتاب ١ / ٢٨٣ ، ٤٥٦ ، والمسائل المنثورة ٣٢ ، والبغداديات ١٤٩ ـ ١٥٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ ، ٧٥ ، والمغني ٣٦ ، ٥٦ ، ٣٧١ ـ ٣٧٢ ، ٥٣٠ ، ٧٦٩ ، والمحتسب ١ / ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .

(٣) قرأ أبو عمرو والكسائي إنّ بالتشديد ولَمَا بالتخفيف ، وقرأ ابن كثير ونافع بتخفيفهما ، وقرأ حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم بتشديدهما ، وقرأ أبو بكر عن عاصم إن بالتخفيف ولَمّا بالتشديد ، انظر السبعة ٣٤٠ ، والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

(٤) قوله « صلة زائدة » فيه جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨ .

وماقاله من أن « ما » زائدة هو قول سيبويه والأخفش والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . وذهب الفراء إلى أنها اسم موصول .

الفصل بـ « ما » بين اللامين[١] .

ومن قال ﴿ وإنْ كُلاً ﴾ فخفّف النون أعمل « إنْ » مخففة كما يعملها مشدّدة[٢] ، وجاز له ذلك لأن « إنّ » تشبه الفعل ، فكما يجوز إعمال الفعل تاماً ومحذوفاً نحو : يكون زيد قائماً ، ولم يكُ[٣] زيد قائماً ، ويغزو زيدٌ ، ولم يَغْزُ زيد = فكذا مانحن فيه أعمل « إن » مخففة .

فأما من شدّد الميم مع تشديد « إنّ » وتخفيفه = فهو عندهم مشكلٌ[٤] ؛ إذ ليس يراد بـ « لمّا » ههنا معنى « الحِين » ، ولامعنى « إلاّ » ولامعنى « لم »[٥] .

وأحسنُ مايُصْرَف إليه[٦] أنه أراد « لَمًّا » من قوله ﴿ أَكْلاً لَمّاً ﴾ [سورة الفجر : ١٩] ثم وقف فصار « لَمّا » ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[٧] .

ويجوز أن يكون « لَمّا » مثل « الدَّعْوَى » و « الشَّرْوَى[٨] » ومافيه ألف

(١) في الأصل : اللام ، والصواب من ي و ب .

(٢) هذا على قول سيبويه وغيره من البصريين . وذهب الكسائي والفراء إلى أن « إن » إذا خففت فلا تعمل وعزي هذا القول إلى الكوفيين ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على « إنْ » المخففة ١٠٧ . فخرجه الفراء على أن يكون ﴿ كُلاً ﴾ منتصباً بـ ﴿ لنوفينهم ﴾ قال « وهو وجه لاأشتهيه » . وأنكروا قوله لأنه لايجوز عند أحد : زيداً لأضربنه ، وقد نص الفراء نفسه على هذا فذكر أن مابعد اللام لايعمل فيما قبلها .

(٣) في الأصل و ب : « ولم يكن » . وماأثبت من ي هو الصواب والموافق لما في الحجة .

(٤) روي عن الكسائي أنه قال : لاأعرف وجه التثقيل في « لمّا » ، قال أبو علي : « ولم يبعد فيما قال » ا هـ .

(٥) أما معنى « الحين » ومعنى « لم » فظاهر أنه غير مراد ، وأما معنى « إلا » فلأنه لا يجوز : إن زيداً إلا منطلق ولا : إن زيداً إلا لأضربنّه .

(٦) انظر ماقيل في توجيه تشديد « لمّا » في المصادر السالفة . وكلها أقوال متكلفة لايصح منها قول .

(٧) ذكر هذا الوجه الفراء وأبو علي ومن وافقه ، وقد نصّ أبو علي أن هذا « مما يجوز في الشعر » ، فلا ينبغي أن يحمل عليه كلام الله تعالى .

(٨) أي على بناء « فَعْلى » من لمته لمّاً أي جمعته ، وهو قول أبي عبيد ، وهو قول متكلف قال أبو حيان في ردّه : « ماقاله أبو عبيد بعيد إذ لايعرف بناء فَعْلى من اللمّ ، ولِمَا يلزم لمن أمال فعلى

التأنيث من المصادر فلم يُصْرَف .

قوله تعالى : ﴿ ومَنْ تابَ مَعَك ﴾[1] [١١٢]

٣ رفـعٌ بـالعطف على الضمير في ﴿ استقمْ ﴾ [١١٢] أي : استقم أنت ومن تاب معك . وجاز ذلك[2] لأن الظرف قام مقام « أنت » .

ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ نصباً مفعولاً[3] معه .

= أن يميلها ولم يملها أحد بالإجماع ، ومن كتابتها بالياء ولم تكتب بها » ا هـ .

وربما توهم عبارة المؤلف أن الدعوى والشروى مصدران ، والدعوى اسم ويقع مصدراً ، وأما الشروى فاسم بمعنى مِثْل ، انظر اللسان (دعو ، شرى) ، وماسيأتي ٩٢٧ .

(١) انظر الجواهر ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦١٥ ، ومجمع البيان ٣ / ١٩٨ ، والبيان ٢ / ٣٠ ـ ٣١ ، والبحر ٥ / ٢٦٩ .

(٢) يريد عطف الظاهر على المضمر المرفوع ، وهو لايجوز عند البصريين إلا بالتوكيد أو ماهو بمنزلته كما هنا ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٥٢ .

(٣) في الأصل : مفعول .

سورة يوسف

صلوات الله عليه

٣

قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾[1] [٣]

إن قلت : هذا الكلام يوجب ألا تكون قصةٌ أحسنَ من قصَّة يوسف[2] ، وقد رأينا ماهو أحسن منها[3] = فالجواب : إنّ قوله ﴿ أحسن القصص ﴾ كقولهم : صمتُ أحسنَ الصيام ، وقمتُ أحسن القيام ، مما يكون انتصابه على أنه قائم مقام المصدر[4] . والمعنى : أحسن تَبْيين وأحسن إيضاح .

٦

قوله تعالى : ﴿ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾[5] [٤]

بكسر التاء ، و﴿ يا أَبتَ ﴾ بفتح التاء[6] .

٩

فمن كسر التاء فإنه أراد « يا أبتي » فاجتزأ بالكسرة[7] عن الياء[8] . وهذه

---

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ١١٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٠٧ ، والبيان ٢ / ٣٢ ، والبحر ٥ / ٢٧٩ ؛ وتفسير القرطبي ٩ / ١١٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣٧٥ .

(٢) قيل : أراد بأحسن القصص - والقصص الخبر المقصوص ، وضع المصدر موضع المفعول - قصة يوسف وحدها لأنها تتضمن من الفوائد والنكت والغرائب مالا يتضمنه غيرها ولأنها تمتد امتداداً لايمتد غيرها مثلها ، عن مجمع البيان وانظر المصادر السالفة .

(٣) كان في النسخ « منه » والصواب ماأثبت .

(٤) هذا قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٨٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٠ - ١٢٢ ، والحجة ٣ / ٢٤٤ - ٢٤٨ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٠٨ ، والبيان ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، والبحر ٥ / ٢٧٩ ، والبغداديات ١٨٥ ، والخصائص ٢ / ٢٩٧ و ٣ / ١٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ١١٧ و ١٠ / ٥١ .

(٦) فتح التاء ابن عامر وحده وكسرها الباقون . انظر السبعة ٣٤٤ ، والتيسير ١٢٧ ، والنشر ٢ / ٢٩٣ .

(٧) في الأصل : الكسر ، وهو سهو من الناسخ .

(٨) سلف التعليق على حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة ١٤٨ .

التاء كأنها عوض من الياء[1] ؛ إذ لايقال « يا أبتي »وإنما يقال « ياأبي » أو « ياأبتِ » .

٣ ومن قال ﴿ ياأبتَ ﴾ بفتح التاء فإنّ أبا عثمان[2] حمله على أنّ أصله « يا أبتي » ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، فصار « يا أبَتَا » ثم حذفت الألف فصار « يا أبتَ » . وقد قال[3] : إن حذف الألف من قوله .

٦ ... ... رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ٱبْنِ المُعَلْ[4]

ليس بقياس[5] ، وإنما الوجه[6] في « يا أبتَ » بفتح التاء وجهُ قول من قال

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، والأصول ١ / ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ١١ ـ ١٢ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٨ .

(٢) هو المازني ، ووافقه الزجاج ، وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٧٢ ، وقول أبي علي في الحجة والبغداديات . قال أبو علي : « على أن أبا عثمان قد رأى ذلك مطرداً في جميع هذا الباب » ا هـ . يريد قلب الياء ألفاً ثم حذفها ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان في « يابن أمَّ » انظر ماسلف ٤٧٦ .

وانظر قول أبي عثمان في الأصول ١ / ٣٤١ ، والجواهر والخصائص في الموضعين المذكورين في ح ٥ من الصفحة السابقة .

وذهب قطرب وأبو عبيد وأبو حاتم إلى أن الأصل « ياأبتاه » ثم حذف الهاء والألف ، وهو أحد قولي الفراء ، ورده النحاس بأن هذا ليس موضع ندبه والألف خفيفة لاتحذف .

(٣) يريد أبا علي ، انظر ماسلف ٤٧٧ .

(٤) سلف البيت ٤٧٧ وتخريجه ثمة .

(٥) قال ذلك أبو علي في الحجة ٤ / ٢١٤ ـ ٢١٦ خك في كلامه على قوله تعالى ﴿ ابن أمّ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٠] قال عقب رده قول من ذهب إلى أن الياء قلبت ألفاً ثم حذفت ـ وهو قول أبي عثمان ـ : « فإن قلت فقد حذفت الألف في نحو قوله : رهط مرجوم ورهط ابن المعَلّ وهو يريد المعلّ ... فحذف الألف = فالقول أنّ ذلك في الشعر ولايجوز في الاختيار وحال السعة ، ولا ينبغي أن يحمل « يابن أم » على هذا ... » ا هـ.أما قوله « ياأبت » فقد أجاز فيه أبو علي قول أبي عثمان ـ وهو قول الأخفش ـ ثم قال : « والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ماجاء من هذه الكلمة على هذا الوجه .... فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب والحذف . على أن أبا عثمان قد رأى ذلك مطرداً في جميع هذا الباب » ا هـ .

فأبو علي أجاز قول أبي عثمان في « ياأبت » ولم يجزه في « يابن أمَّ » ، على أنه أجازه في العسكريات ، انظر ماسلف ٤٧٦ .

(٦) هذا قول سيبويه في الكتاب ١ / ٣١٧ ـ ٣١٨ ، والمبرد في المقتضب ٤ / ٢٦٣ ، وأحد =

« يـاطلحـةَ » ، لأن من قـال « يـاطلحـةَ » بفتـح التـاء كان قــد رخّم فقــال « ياطلحَ » ثم ردَّ التاء[1] وفتحها تبعاً لفتح الحاء فقال « ياطلحةَ » . ومثله[2] :

٣

كِلِيني لِهَمٍّ يــا أُمَيْمَــةَ نــاصِبِ ... ...[3]

وإن شئت كانت[4] التاء مقحمة[5] كما أُقحم « تيماً » في قوله[6] :

= قولي الفراء وأبي علي وغيرهما .

(١) يريد أن التاء هذه هي المحذوفة ، وهو قول الفراء وثعلب وابن الأنباري وغيرهم من الكوفيين وهو قول ابن كيسان و الزجاجي في اللامات ، انظر المصادر المذكورة في بيت النابغة الآتي .

(٢) البيت للنابغة د ، ق ٤ / ١ ص ٥٤ (صنعةابن السكيت) وق ٣ / ١ ص ٤٠ (صنعة الأعلم) . وهو له في الكتاب ١ / ٣١٥ ، وابن السيرافي ١ / ٤٤٥ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٨٤ ، والجمل ١٧٢ ، والحلل ٢٤١ ، واللامات للزجاجي ١٠٢ ، وشرح القصائد السبع ٤٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٩٢ ، والإفصاح ١٠٨ ، وابن الشجري ٢ / ٨٣ ، والخزانة ١ / ٣٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ و ٢ ، ٣١٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٣ ، والهمع ٣ / ٩١ .

وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٤٦ و ٢ / ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢١ و ٣ / ٦٧٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٠٧ ، والبيان ٢ / ٣٣ .

(٣) عجزة : وليــلٍ أقــاسيــه بطيءِ الكــواكبِ

وقوله « كليني لهم » أي دعيني وهمّي ، من وكله إلى كذا : إذا تركه وإياه ، وناصب : ذو نصب وهو التعب .

(٤) في الأصل : كان ، وهو خطأ .

(٥) هذا قول سيبويه وغيره من البصريين .

(٦) وهو جرير . د ، ق ٢٧ / ٢٢ جـ ١ / ٢١٢ . وهو له في النوادر ١٣٩ ، والكتاب ١ / ٢٦ ، ٣١٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والجمل ١٥٧ ، واللامات للزجاجي ١٠١ ، والخصائص ١ / ٣٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٩ ، والمقاصد النحوية٤ / ٢٤٠ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١١ ـ ١٢ ، والخزانة ١ / ٣٥٩ و ٢ / ١١٦ و ٤ / ٢٧٣ . وهو بلانسبة في الكامل ١١٤٠ ، والأصول ١ / ٣٤٣ ، وابن الشجري ٢ / ٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، والمغني ٥٩٦ . وقوله « ياتيم تيم عدي » في الكتاب ١ / ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، والأصول ١ / ٣٨٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣١٢ ، وابن يعيش ٣ / ٢١ .

يخاطب جرير تيم بن عبد مناة رهط عمر بن لجأ التيمي ، وعديٌّ أخو تيم ، وأضاف تيماً إليه للتخصيص ، واحترز عن تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة . والسوأة : الحالة الشنيعة . وعمر هو عمر بن لجأ التيمي كانت بين جرير وبينه مهاجاة ، عن شرح أبيات المغني .

والشاهد فيه أنه أقحم تيماً الثاني بين الأول وماأضيف إليه .

يـــاتَيْمَ تَيْمَ عَـــدِيٍّ لا أبـــا لكم   لا يُلْقِينَّكُمْ في سَـــــــــوْأةٍ عُمَرُ

ومثلُه[1] :   يـــازَيْــدَ زَيْــدَ اليَعْمَـلاَتِ الــذُّبَّـلِ

تَطَـــاوَلَ الليـلُ عليـــكَ فـــآنْـزِلِ

٣

ورُوِيَ عن ابن أبي عَبْلَةَ ﴿ يا أَبَتُ ﴾ بضم التـاء[2] . ومثلُ هـذا مـارُوي عن بعضهم في قـولـه : ﴿ يـاقَـوْمِ لاأَسْـألُكم ﴾ [سورة هود : ٥١] ﴿ يـاقـومُ ﴾ بضم

---

(١) البيتان لعبد الله بن رواحة في السيرة ٤ / ١٩ ، وعيون الأثر ٢ / ١٥٤ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٧ / ٣٩٦ ، وابن السيرافي ٢ / ٢٧ ، وشرح شـواهـدّ المغني ٢٨٩ ، وشرح أبيـات المغني ٧ / ١٠ ، والخـزانـة ١ / ٣٦٢ ـ ٣٦٤ . وهمـابلا نسبـة في المقتضب ٤ / ٢٣٠ ، والكامـل ١١٤٠ ، واللامـات للزجاجي ١٠٢ ، والمنصف ٣ / ١٦ ، والمغني ٥٩٦ ، ٨٠٩ .

والأول لبعض ولـد جرير في كلتـا مطبـوعتي الكتـاب ١ / ٣١٥ بـولاق (٢٠٥ ـ ٢٠٦ ط هارون) ، والبيتان لبعض ولد جرير في شرح شواهـد سيبويـه للأعلم بطرة الكتـاب ١ / ٣١٥ ، وابن يعيش ٢ / ١٠ . والظـاهر أن النسبـة ليست من سيبويـه فثبتت في بعض نسـخ الكتـاب ، ثبتت في نسخة الأعلم ولم تثبت في نسخة ابن السيرافي الذي قال : « قـال سيبويـه في النـداء قـال عبد الله بن رواحة ... » ، وقال البغدادي . « هذا البيت لعبد الله بن رواحة الصحـابي رضي الله عنه لا لبعض ولد جرير خلافاً لشرح أبيـات سيبويـه » ا هـ . ووقع البيت الأول مطلع أرجوزة لبكير بن عبيد الربعي رواها ابن الأعرابي في نوادره ، انظر شرح أبيات المغني ٣ / ٢٩٥

وزيد هو زيد بن أرقم ، وأضافـه إلى اليعملات ـ وهي الإبل المطبوعـة على العمل أو القويـة عليه ، جمع يعملة ـ لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها ، والذبّل جمع ذابلـة وهي الضـامرة لطول السفر ، تطاول الليل أي قد طال الليل وحدث للإبل الكلال ، فانزل عن راحلتـك واحـدُ الإبل ونشّطها بالحداء وأزل عنها الإعياء ، عن الأعلم والبغدادي .

ويروى :   تطـــاول الليــــل هُـــديتَ فـــانـــزل

والشاهد فيه أنه أقحم زيداً الثاني بين الأول وماأضيف إليه .

(٢) قال الفراء « ولو قرأ قارئ ياأبتُ لجـاز ، وكان الوقف على الهـاء جـائزاً ولم يقرأ بـه أحـد نعلمـه » ا هـ ، وقال النحاس : « وزعم أبو إسحق أنه لايجوز ياأبةُ بالضم ، قـال أبو جعفرٍ : ذلـك عنـدي لايمتنع كما أجاز سيبويه الفتح تشبيهاً بهـاء التـأنيث كما يجوز الضم تشبيهـاً بهـا أيضـاً » ا هـ . ولا أعرف أحـداً نصّ أنهـا قراءة . ورسم في الأصـل « ياأبـة » واخترت مـافي ي و ب ليكـون الرسم واحداً .

الميم[1] ، وهي لغة يضم فيها[2] الحرف الأخير بعد حذف ياء المتكلم[3] . وقد أعضَلَ مثلُ هذه العلماءَ بهذه الصناعة[4] كما يُعْضِل المريضُ الأطباءَ بعِلَّته .

٣ قوله تعالى : ﴿ إنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً والشَّمْسَ والقَمَرَ / رَأَيْتُهم لي سَاجدين ﴾[5] [٤] ٦٥ / ١

(١/٧١) فكرّر ﴿ رأيت ﴾ لطول الكلام ، ثم كنى عن الكواكب والشمس والقمر

٦ بمايكنى به عن العقلاء وجَمَعَها جَمْعَهم بقوله ﴿ ساجدين ﴾ لأنه لما وصف ذلك بالسجود - والسجود من فعل العقلاء - استجاز أن يكني عنهم بكناية العقلاء .

٩ وإنما فعل ذلك لِتَوَافَقَ الفَواصِلُ[6] ولا تختلفَ لأنها مَرْعِيَّةٌ ، كما يرعى الشاعر القوافي إلا أن القوافي تقع فيها ضرورةٌ ما ، ولاتقع في الفواصل ضرورةٌ

---

(١) عزا أبو حيان في البحر ٥ / ٢٣٢ هذه القراءة إلى ابن محيصن(وفيه قرأ محيصن ، وهو خطأ) .
وكان في النسخ ﴿ وياقوم لاأسألكم ﴾ وهي الآية ٢٩ من سورة هود ، والمرادة الثانية ، فليس في هذه الآية (٢٩) اختلاف في القراءة .

وقال المؤلف في شرح اللمع اللوح ١١٦ / ٢ : « وفيه [أي المنادى للمضاف إلى ياء المتكلم] لغة خامسة حكاها سيبويه « ياغلامُ » بضم الميم ، وهي شاذة ، وأظن ابن أبي عبلة قرأ ﴿ وإذ قال موسى لقومه ياقومُ ﴾ [سورة البقرة ٥٤] بضم الميم » . ولم أجد هذه القراءة في هذا الحرف أيضاً .

(٢) في الأصل : فيه ، وهو خطأ .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٨ ، والبحر ٥ / ٢٣٢ .

(٤) قوله « بهذه الصناعة » لم يظهر في مصورة الأصل ، فأثبته من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٤٣٠ ، ٩٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦١ ، وللفراء ٢ /٣٤ - ٣٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٠٩ ، والبيان ٢ / ٣٣ ، والبحر ٥ / ٢٨٠ ، والكتاب ١ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٢٥ .

(٦) سلف التعليق على « الفواصل » ٧٠ .

بتّةً ، بل تأتي كلُّها على اللغة القدمى واللسان الفصحى[١] .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وأَجْمَعُوا أن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الجُبِّ وأَوْحَيْنَا إليه ﴾[٢] [١٥]

قيل : جواب « لَمَّا » مضمر[٣] على تقدير : فلما ذهبوا به نجّيناه أو حفظناه .

وقيل : بل الواو في قوله ﴿ وأوحينا ﴾ زائدة[٤] ، والتقدير : أوحينا إليه .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُم أَنْفُسُكُم أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[٥] [١٨]

أي : فشأني صبر جميل ، فحذف المبتدأ[٦] . وقدّره[٧] قوم : فصبر جميل أَمْثَلُ وأَحْسَنُ[٨] .

---

(١) آنث اللسان لأنه أراد به اللغة ، واللسان يذكر ويؤنث ، انظر اللسان (لسن) .

(٢) انظر الجواهر ٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٢١٦ ، والبيان ٢ / ٣٥ ، والبحر ٥ / ٢٨٧ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٩٦ ، والقرطبي ٩ / ١٤٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣٨٤ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين . وقيل في تقدير الجواب : عظمت فتنتهم ، وقيل : جعلوه فيها ، وقيل : فعلوا به مافعلوا .

(٤) هذا مذهب الكوفيين ، ووافقهم الأخفش وابن برهان ، وهو قول الطبري . انظر ماسلف من التعليق على زيادة الواو ١٨٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٨٦ ، ٢٠٨ ، ٧٤٦ ، وشرح اللمع اللوح ٣٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٢١٦ ، والبيان ٢ / ٣٥ ، والبحر ٥ / ٢٨٩ ، وتفسير القرطبي ٩ / ١٥١ ، والكتاب ١ / ١٦٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٠ ، وابن يعيش ١ / ٩٤ - ٩٥ ، والمغني ٧٢٥ ، ٨٠٦ ، ٨٢٦ .

(٦) هذا قول سيبويه والفراء وأحد قولي الزجاج وغيره .

(٧) في الأصل : وقدّر .

(٨) هذا أحد قولي الزجاج ومن وافقه .

قوله تعالى : ﴿ وقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[1] [٢٣]

﴿ هَيْتَ ﴾[2] اسم لـ « هَلُمّ » و « تعالَ » وهو مبني على الفتح[3] . ومن قرأه ﴿ هَيْتُ ﴾ بالضم بناه على الضم . وقرئ[4] ﴿ هِيْتُ لك ﴾ بمعنى تهيّأتُ لك .

قوله تعالى : ﴿ ولَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وهَمَّ بها لولا أن رَأى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾[5] [٢٤]

جواب « لولا » مضمر ، ويدل عليه قوله ﴿ وهمَّ بها ﴾ والتقدير : لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها . ولايكون قوله ﴿ وهمَّ بها ﴾ الظاهر جواباً لـ « لولا » لأن جواب « لولا » لايتقدم عليه .

قوله تعالى : ﴿ وقُلْنَ حَاشَا لِلَّه ﴾[6] [٣١]

و﴿ حاشَ لِلَّه ﴾ بحذف الألف وإثباتها[7] . والأصلُ إثباتُها لأنه فعل

---

(١) انظر الجواهر ١٥٣ ـ ١٥٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٣٣ ـ ١٣٤ ، والحجة ٣ / ٢٦٣ ـ ٢٦٦ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٢ ، والبيان ٢ / ٣٧ ـ ٣٨ ، والبحر ٥ / ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ، وابن الشجري ٢ / ١٦٤ ـ ١٦٥ ، والمغني ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٢) في الأصل : هيت لك . وهي زيادة من الناسخ .

(٣) قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (هَيْتَ) بفتح الهاء والتاء . وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وضم التاء ، وقرأ نافع وابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء وفتح التاء ، واختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه (هِئْت) بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء وفتحها . انظر السبعة ٣٤٧ ، والتيسير ١٢٨ ، والنشر ٢ / ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٤) في الأصل : فبناه على الضم وقرأ ، وهو خطأ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٣٤ ـ ١٣٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، والبيان ٢ / ٣٨ ، والبحر ٥ / ٢٩٥ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٨٢ / ١ و ١٠٨ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٣٨ ، والحجة ٣ / ٢٦٧ ـ ٢٦٩ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، والبيان ٢ / ٣٨ ـ ٤١ ، والبحر ٥ / ٣٠٠ ـ ٣٠٤ ، والمسائل المنثورة ٣١ ، والبصريات ٢١ ، والحلبيات ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ و ٨ / ٤٧ ـ ٤٨ .

(٧) قرأ ﴿ حاشا ﴾ بإثبات الألف أبو عمرو وحده وقرأ الباقون ﴿ حاش ﴾ بحذفها . انظر السبعة=

بدليل قوله[1] :

ولا أَرَى فـاعِلاً في النَّـاس يُشْبِهُـهُ ولا أُحَـاشِي مِنَ الأَقْـوَامِ مِنْ أَحَـدِ

وحذف الألف للتخفيف كحذف النون في قوله ﴿ لم يَـكُ ﴾ [سورة الأنفال : ٥٣] ، والياء في قوله « لاأدرِ »[2]

و ﴿ حاشا ﴾ ههنا فعل[3] وفاعله مضمر وهو ضمير يوسف ، أي حاشا

= ٣٤٨ ، والتيسر ١٢٨ ـ ١٢٩ ، والنشر ٢ / ٢٩٥ .

(١) وهو النابغة . د ، ق ١ / ٢١ ص١١٣ (صنعة ابن السكيت) و ص ٢٠ (صنعة الأعلم) . وهو له في شرح اللمع اللوح ٨٢ / ١ ، والزاهر ١ / ٦٢٦ و ٢ / ٣٠٠ ، والأصول ١ / ٢٨٩ ، والجمل ٢٣٣ ، والحلل ٣١١ ، والفاخر ٢٧٠ ، والإنصاف ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ و ٨ / ٤٨ ـ ٤٩ ، والجنى الداني ٥٥٨ ، ٥٦٣ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧ ، والهمع ٣ / ٢٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٨٦ ـ ٨٧ ، والخزانة ٢ / ٤٤ . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٢ / ١٣٨ ، والمسائل المنثورة ٣١ ، والبيان ٢ / ٣٩ ، والمغني ١٦٤ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٨ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ و ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٩ ، والمقتضب ٣ / ١٦٧ ، ١٦٩ ـ ١٧٠ ، والأصول ٢ / ٣٨٣ ، والمسائل المنثورة ٦١ ، والمنصف ٢ / ٢٢٧ ، والمحتسب ١ / ٣٧ ، والمخصص ١٣ / ١٠٦ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٢ . وسيأتي الكلام على حذف النون من مضارع كان ٧٠١ فانظر المصادر ثمة .

(٣) لـ « حاشا » ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون فعلاً متصرفاً متعدياً بمعنى « أستثني » كقول النابغة « ولا أحاشي من الأقوام من أحد » ، ولاخلاف في فعليتها .

والثاني : أن تكون تنزيهية ليس فيها معنى الاستثناء ، كقوله تعالى ﴿ حاش لله ﴾ . فأجمع المتقدمون ومنهم الفراء والمبرد وابن الأنباري والزجاج والنحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم أنها فعل . وذهب الزمخشري ووافقه جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك والرضي وابن هشام وغيرهم إلى أنها اسم منتصب على المصدرية والمعنى براءةً لله ، ولم ينون مراعاة لأصله وهو الحرفية ، وهو قول جيد . وعزي هذا القول إلى المبرد والزجاج ، والظاهر أنه وهمٌ عليهما ، فقولهما إن المعنى « براءة لله » تفسير معنى لاتفسير إعراب ، ويشهد لهذا قول مكي « قال الزجاج : معنى حاش لله : براءة لله تعالى ، فمعناه : قد تنحّى يوسف من هذا الذي رمي به ... » اهـ .

والثالث : أن تكون للاستثناء ، فذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنها حرف يجر مابعده ، وذهب الفراء إلى أنها فعل وهو قول الكوفيين ، فمن نصب مابعدها نصبه بها ومن جره جرّه بإضمار اللام=

يوسف لله أي لخوف الله ، فحذف المضاف[1] . ولا يجوز أن يكون ﴿ حاشا ﴾ ههنا حرفاً[2] كقوله[3] :

= أو بإضافتها إليه لأنها أشبهت الاسم لأنها لافاعل فيها عندهم . وذهب أكثر البصريين ومنهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش و أبو علي وابن جني إلى أنها تكون حرفاً يجر مابعده وتكون فعلاً ينصب مابعده .

انظر في « حاشا » الكتاب ١ / ٣٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٩١ - ٣٩٤ و حواشيه ، والأصول ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والزاهر ١ / ٦٢٥ - ٦٢٦ و ٢ / ٢٩٩ - ٣٠١ ، والمسائل المنثورة ٣١ ، واللمع ١٣٩ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٨٢ / ١ ، ولابن برهان ١٥٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٣٨٧ ، والصاحبي ٢٢٤ ، والكشاف ٢ / ٣١٧ ، والإنصاف ٢٧٨ - ٢٨٧ المسألة ٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٨٣ - ٨٥ و ٨ / ٤٧ - ٤٩ ، وشرح الكافية ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ورصف المباني ١٧٨ - ١٨٠ ، والجنى الداني ٥٥٨ - ٥٦٨ ، والمغني ١٦٤ - ١٦٦ ، والهمع ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٩ ، واللسان (حشى) .

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه . ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه . وهو قول متكلف ، والأحسن أن تحمل حاشا على أنها استعملت استعمال الأسماء فنصبت على المصدرية .

(٢) لايقول أحد إن حاشا ههنا حرف .

(٣) وهو الجُمَيح الأسديُّ . والبيتان من كلمة له في المفضليات ق ١٠٩ / ٤ - ٥ ص ٣٦٧ ، والأصمعيات ق ٨٠ / ٤ - ٥ ص ١٨ ، وهما له في شرح اللمع اللوح ٨٢ / ١ ، وابن يعيش ٨ / ٤٧ ، والجنى الداني ٥٦٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٩ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٨٨ - ٩٣ .

وركّب أبو عبيدة بيتاً من صدر الأول وعجز الثاني ، فأنشد :

حاشى أبي ثوبان إن به ضنّاً عن الملحاة والشتم

وتابعه على ذلك غير واحد من العلماء . فكذا وقع في الحجة ٣ / ٢٦٨ خم ، والزاهر ٢ / ٣٠٠ ، وتفسير الطبري ١٢ / ١٢٣ ، واللمع ١٤٦ ، وشرحه لابن برهان ١٥٦ ، والمحتسب ١ / ٣٤١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٨ ، والإنصاف ٢٨٠ ، والبيان ٢ / ٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨٤ و ٧ / ٤٧ ، وتفسير القرطبي ٩ / ١٨١ ، والمغني ١٦٦ ، والهمع ٣ / ٢١٤ .

وعزي البيت في أحد أصول مجاز القرآن إلى سبرة بن عمرو الأسدي ، وكذا في اللسان والتاج (حشى) عن ابن بري وذكر أنه في المفضليات للجميح .

ونبّه المؤلف في شرح اللمع وابن يعيش والمرادي وأبو حيان على صواب الرواية . ويروى « حاشا أبا ثوبان » وهي رواية المفضليات .

وقوله « على الملحاة » كذا أنشده أبو علي وابن جني وابن برهان وأبو البركات وابن هشام ، ورواية المفضليات والأصمعيات وغيرها « عن الملحاة » .

سورة يوسف ٣١

حَاشَا أبي ثَوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبَكْمَةٍ فَدْمِ[1]
عَمْرَو بنَ عبد الله إنَّ بِهِ ضِنًّا على الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ

٣ لأنه يصير « حاشا » داخلاً على لام الجر ، وحرفا جرّ لايجتمعان .
وقولُه[2] :

... ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[3]

٦ وقولُه[4] :

---

(١) قبل هذا البيت :

وبنو رواحة ينظرون إذا نظر النديّ بآنف خُثم

استثنى الشاعر أبا ثوبان من بني رواحة ، والمعنى أذمهم وألحاهم إلا هذا الرجل فإنه لم يفعل مايوجب ذمه ولحيه . قال البغدادي : قال الأنباري : « أراد ببكمة أبكم » وهو بفتح الموحدة وقيل بضمها . والفدم قال الليث هو العيي عن الحجة والكلام . وقوله « عمرو بن عبد الله .. الخ » قال الأنباري : قال الضبي أي يضن بنفسه عن الملحاة ، وهي مفعلة من لحوت الرجل ولحيته إذا ألححت عليه باللائمة ، عن شرح أبيات المغني ، وانظر شرح المفضليات للأنباري ٧١٨ .
وقول البغدادي « البكمة بفتح الموحدة وقيل بضمها » شيء انفرد به ، ولا أعلم أحداً نصّ على ضبطه .

والشاهد في البيت على رواية « أبي » بالجر أن حاشا حرف ، وهي فعل على رواية النصب .

(٢) وهو القطامي ، د ص ٢٨ ، وجمهرة أشعار العرب ٨١٤ ، والجمل ٦٠ ، والحلل ٧٥ ، وأدب الكاتب ٥٠٤ ، والاقتضاب ٤٢٧ ، وابن يعيش ٨ / ٤١ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٩٧ ، ومعجم البلدان (الحبيا) ٢ /٢١٦ ، ومعجم مااستعجم ٤٢٣ ـ ٤٢٤ ، واللسان (حبا) .

(٣) صدره : فقلت للرَّكب لما أن علا بهم

والحبيا موضع بالشام ، ونظرة قَبَل : أي نظرة لم يكن قبلها نظرة ، وعلا بهم : أي أعلام أي جعلهم يعلون .

(٤) وهو مزاحم العقيليّ . والبيت في شعره ق ٢٨ / ٧٧ ص ١٢٠ . وهو له في النوادر ١٦٣ ، وأدب الكاتب ٥٠٤ ، والاقتضاب ٤٢٨ ، والجمهرة ٣ / ٤٩١ ، والحلل ٦١ ، وابن يعيش ٨ / ٣٨ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٠١ ، وشرح شواهد المغني ١٤٥ ـ ١٤٦ ، والخزانة ٤ / ٢٥٣ ـ ٢٥٨ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٢٦٥ ـ ٢٦٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٨٤ / ١ ، والكتاب ٢ / ٣١٠ ، والمقتضب ٣ / ٥٣ ، والكامل ١٠٠١ ، والمضديات ٥٨ ، ١٧٧ ، والإيضاح ٢٥٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٦٧ ، والمخصص ١٤ / ٥٧ و ١٦ / ٦٥ ، والمغني ١٩٤ ، ٦٩٠ .

غَــــدَتْ مِنْ عليـــــه ... ...[1]

« عن » و « على » اسمان ، فلا يلزمان .

٣ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِن بَعْد مـارَأَوُا الآيَـاتِ لَيَسْجُنُنَّـهُ ﴾[2] [٣٥]

---

(١) تمامه :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْه بَعْـدَ مـا تمّ ظِمْؤُهـا تَصِـلُّ وعن قَيْضٍ ببيــداءَ مَجْهَــلِ

ويروى « تمّ خِمْسُها » و « بزيزاء مجهل » .

قوله « غدت من عليه » يريد غدت الكدرية عن فرخها وقد ذكرها في بيت سابق ، والكـدريـة القطاة الغبراء اللون . ولم يرد الغدوّ وإنما هذا مثل للتعجيل ، عن الأصمعي . ومن عليـه أي من على فرخهـا ، وقـولـه « ظمـؤهـا » ، أراد صبرهـا عن المـاء ، والظمء : مـابين الشرب إلى الشرب ـ ويروى « خِمْسها » والخِمس ورود الماء في خامس يوم ، وإنما ذلـك للإبل لاللطير ولكنـه ضربـه مثلاً ، عن أبي حاتم ـ وقوله « تصلّ » أي تصوّت وإنمـا يصوّت حشاهـا من العطش فنقل الفعل إليهـا . عن أبي حـاتم ، وقيـل : تصـوّت في طيرانهـا ، والقيض : قشر البيضـة الأعلى ، أراد قشر البيضة التي خرج منها فرخها ، والبيداء هي الفلاة والمفازة ـ ويروى « بزيزاء » وهي ماغلظ من الأرض التي لاشجر فيها ، والمجهل : القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها .

يريد أن القطاة أقامت على فرخها حتى احتاجت إلى ورود المـاء وعطشت فطـارت تطلب المـاء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها لتعود إليه مسرعة لأنها كانت تحتضنه

ومن روى « ببيداء » كان قوله « مجهل » صفة لهـا ، وبيـداء ممنوعـة من الصرف . ومن روى « بزيزاء » أضافه إلى المجهل وقدر حـذف الموصوف أي مكان مجهل . وزيزاء مصروفـة لأن همزتهـا للإلحاق ، وعزي إلى الكوفيين أنهم يجيزون ترك صرفها على أن تكون ألفها للتأنيث . وفعلاء بكـسر الفـاء وضمهـا لايكـون آخرهـا للتـأنيث إنمـا ذلـك لـلإلحـاق عنـد البصريين ، انظر سفر السعـادة ٢٩٠ ـ ٢٩١ ، والمخصص ١٦ / ٦٣ ـ ٦٧ ، والكتـاب ٢ / ١٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٦٨ ، ومـاينصرف ومالا ينصرف ٣٣ ، والمنصف ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر الجـواهر ١٢٠ ـ ١٢١ ، ٥٩٥ ، وشرح اللمـع اللـوح ٢٩ / ٢ ـ ٣٠ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٤١ ، ومجمع البيـان ٣ / ٢٣٠ ، والبيـان ٢ / ٤١ ، والبحر ٥ / ٣٠٧ ، والكتـاب ١ / ٤٥٦ ، والعضـديـات ٨٣ ، والحلبيـات ٢٣٩ ـ ٢٤٠ وابن الشجري ١ / ٣٠٥ ، والمغني ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ، ٥٣٨ ، ٥٥٩ ، ٦٤١ ، ٦٦٢ ، ٧٥٥ .

« بدا » ههنا فعل ، وفاعله مصدر مضمر[1] على تقدير [ثمّ][2] بدا لهم بداءٌ[3] .
وقد أظهره[4] الشاعر[5] في قوله :

٣ لَعَلَّـكَ والمَـوْعُـودُ حَـقٌّ لِقَـاؤُهُ ... بَدَا لَـكَ من تلْكَ القَلُوصِ بَـدَاءُ[6]

ولايكون قـولـه ﴿ ليسجننّـه ﴾ في مـوضـع الفـاعـل[7] لأن الجمـل نكرات

---

(١) انظر ماسلف من التعليق على إضمار الفاعل وهو المصدر الذي دل عليه الفعل ٣٩٥ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) هـذا قول المـازني والمبرد وأبي علي وغيرهـا من البصريين ، والظـاهر أنـه قول سيبويـه . وقيـل : التقدير : ثم بدا لهم رأي ، فأضمره للدلالة عليه ، عن النحاس وأبي علي .

(٤) في الأصل و ي : أظهرها ، والصواب من ب .

(٥) وهو محمد بن بشير الخارجي . والبيت من أبيات له في الأغاني ١٦ / ١٢٣ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٥ / ٤٦٥ ، وشرح شـواهـد المغني ٢٧٤ ، والخـزانـة ٤ / ٣٦ ـ ٣٧ ، وشرح أبيـات المغني ٦ / ١٩٣ ـ ١٩٥ . وهو بلانسبة في شرح اللمع للمؤلف اللوح ٢٩ / ٢ ، والحجة ٢ / ٤٨ ، والخصائص ١ / ٣٤٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٩٦ ، وابن الشجري ١ / ٣٠٦ ، والمغني ٥٠٧ ، وشـذور الـذهب ٢١٨ ، وأمالي القالي ٢ / ٧١ . وذكر البكري في سمط اللآلي ٧٠٥ عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني أنه لرجل مزنيّ . ونسب في اللسـان والتاج (بدا) إلى الشماخ ضلة ، انظر ملحق ديوانه ٤٢٧ .

(٦) كذا في النسخ وكذا في شرح اللمع له أيضاً ، والروايـة « في تلـك القلوص » . والقلوص : النـاقـة الشابة .

(٧) عزا ابن هشام إلى الكوفيين أنّ جملة ﴿ ليسجننه ﴾ فاعل ، وعزا المؤلف في الجواهر والنحاس هـذا القول إلى سيبويه ، والظاهر أنها عزواه إليه متـابعين المبرد الـذي غلّـط هـذا القول وذهب إلى أن الفاعل الضمير الـذي دل عليـه « بدا » وهو البـداء . وهـذا وهمٌ ممن عزا ذلـك إلى سيبويـه ، لأن ﴿ ليـسجننـه ﴾ عنـده جواب لـ « بـدا » لأنـه في معنى : والله ليسجننـه ، وكـذلـك قول الشـاعر « ولقـد علمت لتـأتينّ منيتي » أجيب العلم لإفـادتـه التحقيـق بمـا يجـاب بـه القسم فـأكـد الفعـل بـالنون . وعلى هـذا فـالفـاعل الضمير الـذي دل عليـه « بدا » ، وهو مـافهم عن سيبويـه ، انظر اللسان (بدا) ، وكذا فهمه المؤلف عنه فيما يأتي ٨١٤ .

ولاتكون فاعلاتٍ[١] ، وقد تقدّم هذا[٢] .

قوله تعالى : ﴿ إنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لايُؤْمِنُونَ باللهِ ﴾[٣] [٣٧]

« تركت » ههنا بمعنى « رغبتُ عنه »[٤] وليس محمولاً على أنه قد دخل في ملّة الكافرين ثم خرج عنها لأن ذلك لايجوز على نبيّ من الأنبياء صلوات الله عليهم .   ٣

---

(١) اختلفوا في وقوع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل : فأكثر النحويين منعوا ذلك وأوجبوا أن يكون الفاعل اسماً محضاً ، وتأولوا مايوهم ظاهره الإسناد إلى الجملة . وذهب جماعة إلى إجازة ذلك إذا كان في الفعل القلبي المعلق عن العمل ، ونسب ذلك إلى سيبويه ، وهو قول الرضي وغيره ، وهو القول المختار الجيد . وذهب قوم منهم هشامٌ صاحب الكسائي وثعلبٌ إلى جواز ذلك مطلقاً وهو قول مرغوب عنه غير مرضي .

فإن كانت الجملة محكية جاز قيامها مقام الفاعل أو نائبه لأنه أريد لفظها وهو مفرد فهي في حكمه ، وهو قول الرضي وابن هشام وغيرهما . ويلزم الجميع إجازته لأنه لما كانت الجملة المحكية في حكم المفرد جاز أن تقع مبتدأ و خبراً ومجرورة بالإضافة وبالحرف ، فالقياس جواز وقوعها فاعلاً أو نائب فاعل . وذهب قوم منهم المؤلف إلى أن الفاعل هو ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل ، والجملة المحكية تفسير له ، وليس هذا بشيء .

انظر شرح اللمع للمؤلف اللوح ٢٩ / ٢ ، ولابن برهان ٣٩٦ ـ ٣٩٧ ، وشرح الكافية ١ / ٨٣ و ٢ / ٣١٣ ، ٢٨١ ، وابن يعيش ٤ / ٢٦ ـ ٢٧ و ٨ / ٤٣ ـ ٤٤ ، والمغني ٥٢٤ ـ ٥٢٥ ، ٥٥٩ ، ٧٥٥ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ ، والهمع ٢ / ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٦٤ ـ ١٧٢ .

(٢) إن أراد أنه قد تقدم ذكره أن الجملة نكرة فذلك صحيح ، انظر ماسلف ٢٢٤ و التعليق ثمة . وإن أراد أنه تقدم له في هذا الكتاب كلام في أن الجملة لاتكون فاعلة لأنها نكرة فهو سهو منه ، فلم يتقدم له من ذلك شيء . وإن أراد أنه ذكر ذلك في بعض كتبه فذلك صحيح فقد ذكره في الجواهر وشرح اللمع .

(٣) انظر البحر ٥ / ٣٠٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٠٧ .

(٤) هذا معنى قولهم إن الترك محمول على التجنب ، عن البحر ، أو عدم التعرض ، عن الخازن ، انظر مجمع التفاسير .

قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتُم لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[1] [٤٣]

تـزاد هـذه الـلام[2] في المفعـول بـه إذا تقـدم على الفعـل ، تقـول : عبرتُ الرؤيا / ، وللرؤيا عبرتُ[3] . وقـد جـاء مثلـه في قولـه : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِم يَرْهَبُون ﴾[4] [سورة الأعراف : ١٥٤] ، وقد جـاء في المفعول ، وليس بمقـدّم ، كقولـه ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[5] [سورة النمل : ٧٢] .

٢ / ٦٥
(٢ / ٧١)

وقيل في قوله من هذه السورة ﴿ وإنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَـاهُ ﴾[6] [٦٨] :

---

(١) انظر الجواهر ٦٧٤ ، ومعـاني القرآن للأخفش ٢٣٣ ، ٣١١ ، ٣٦٤ ، ٤٣١ ، ومجمع البيـان ٣ / ٢٣٧ ، والبيـان ٢ / ٤٢ ، والبحر ٥ / ٣١٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، والكامل ٤٠٥ ، ١٠٠٠ ، والعسكريـات ١٠١ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٦ ، والمغني ٢٨٧ ، ٥٧٦ .

(٢) سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٣٥١ .

(٣) قـال الزجـاجي في اللامـات ١٤٧ : « ... وهـذا ليس بقيس ، أي إدخـال هـذه اللام بين المفعول والفعل .... ألا ترى أنه غير جائز أن يقـال : ضربت لزيـد وأكرمت لعمرو وأنت تريـد ضربت زيداً وأكرمت عمراً » ا هـ .

(٤) انظر الكـلام عليهـا في الجـواهر ٦٧٤ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٣١١ ، ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٣ ، والبحر ٤ / ٣٩٨ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٦ ، والمغني ٢٨٦ .

(٥) انظر الكلام عليهـا في الجواهر ٤٧٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٦٧٤ ، ومعـاني القرآن للأخفش ٤٣١ ، وللفراء ٢ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠ ، ومجمع البيـان ٤ / ٢٣١ ، والبحر ٧ / ٩٥ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، والكامـل ٤٠٥ ، ١٠٠٠ ، والعسكريات ١٠١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٨٨ ، وابن يعيش ٨ / ٢٥ ، والمغني ٢٨٥ .

قـال المبرد في المقتضب : « وقـال بعض المفسرين في قولـه ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم ﴾ معناه : ردفكم . وتقول : لزيـد ضربت ولعمرو أكرمت إذا قـدمت المفعول لتشغل اللام مـاوقعت عليه ، فإن أُخّرت فالأحسن ألا تدخلهـا ، إلا أن يكون المعنى مـاقـال المفسرون فيكون حسنـاً ، وحذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه » .

وقيل : إنما أتى بـاللام لأن معنى ردف لكم دنـا لكم واقترب لكم ، أجـازه الفراء وغيره ، واختـاره ابن هشام .

(٦) انظر الجـواهر ٤١٤ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢ / ٥٠ ، ومجمع البيـان ٣ / ٢٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٢٦ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٣٣ .

أي يعلم ماعلَّمناه فعمِل به[1] ؛ لأن من عَلِمَ شيئاً ولايعملُ به كان كمن لايَعْلَمْ[2] ؛ فاللام على هذا كاللام في ﴿ للرؤيا تعبرون ﴾ .

وقيل : ﴿ وإنه لذو علم لما علمناه ﴾ أي لأجل[3] ماعلّمناه ، أي حصل له العلم بتعليمنا إياه . ٣

قوله تعالى[4] : ﴿ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾[5] [٧٥] ٦

أي جزاء المسروق من وُجد في رحله أي إنسان وجد الصَّاعَ في رحله[6] . فـ ﴿ مَنْ ﴾ نكرة[7] وهو مبتدأ ثان ، ويكون قوله ﴿ وُجد في رحله ﴾ في موضع

---

(١) هذا معنى قول قتادة في رواية عنه « إنه لعامل بما علم » . وعبارة الفراء : « إنه لذو حفظ لما علمناه » . وفي مجمع البيان الذي نقل صاحبه بعض كلام المؤلف من غير تصريح « ... فيعمل به » ولعله أجود .

(٢) أخذه من قول سفيان « من لايعمل لايكون عالماً » قال أبو حيان : « ولفظة ذو لاتساعده على هذا التفسير وإن كان صحيحاً في نفسه » . وعبارة المؤلف في الجواهر : « والمعنى أنه يعلم ماعلمناه أي لم ينسه ولكن تمسك به فلم يضيعه » وهذا أجود .

(٣) وهذا معنى قول قتادة أيضاً في رواية عنه « أي مما علمناه » . وعبارة الفراء : « لتعليمنا إياه » .

(٤) سياق الآيات ﴿ .... قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم [٧٢] قالوا تالله لقد علمتم ماجئنا لنفسد في الأرض وماكنا سارقين [٧٣] قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين [٧٤] قالوا جزاؤه ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٨٤ ، ٥٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥١ ـ ٥٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٠ ـ ١٥١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥١ ونقل كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣١ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥ ، والقرطبي ٩ / ٢٣٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٣٦ ، والكشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٦) والتقدير : جزاء المسروق أخذ إنسان وجد المسروق في رحله ، فحذف المضاف ، انظر الجواهر ومجمع البيان . وقول المؤلف « وجد الصاع » لفظ الآية « صواع » وهما واحد وهو المسروق أو السَّرَق .

(٧) لاأعرف أحداً ذكر هذا الوجه فيها ههنا ، وهو قول متكلف . وقد قيل في توجيه الآية أقوال :

الأول وهو الظاهر : أن التقدير : قالوا جزاؤه ـ أي جزاء الصواع أو السَّرَق أو المسروق ـ من وجد ـ أي الصواع ـ في رحله فهو ـ أي فالسارق نفسه ـ جزاؤه أي أخذ السارق واسترقاقه . فجزاؤه مبتدأ ومن شرطية في موضع الرفع مبتدأ ثان وقوله وجد في موضع الخبر وفهو جزاؤه=

الرفع صفة لـ ﴿ من ﴾ ، وقوله ﴿ فهو جزاؤه ﴾ خبر ﴿ مَنْ ﴾[1] ، والجملةُ خبر قوله ﴿ جزاؤه ﴾ والتقدير : جزاؤه إنسان وُجِد في رحله الصاعُ ، فهو هو . وإنما قلنا « فهو هو » ليعود إلى المبتدأ ذكر من الجملة التي هي خبر ، إلا أنه وضع الظاهر موضع المضمر[2] ، كما تقول : جزاءُ السارق القطعُ فهو جزاؤه .

٣

وليس في التنزيل « مَنْ » نكرة إلا في هذا الموضع[3] . وقد جاء « مَنْ »

=جواب الشرط والجملة الشرطية « من وجد في رحله فهو جزاؤه » خبر المبتدأ الأول « جزاؤه » . أجازه الفراء والزجاج والطبري والمؤلف في الجواهر وغيرهم . وفي الكلام حذف مضاف والتقدير : جزاء سرقة الصواع من وجد في رحله الصواع فاسترقاق السارق أو فأخذ السارق جزاؤه ، والعائد على المبتدأ الأول قوله « جزاؤه » فكأنه قال فهو هو فوضع الظاهر موضع المضمر .

وأجازوا أن تكون « من » اسماً موصولاً فيكون موضعها الرفع على الابتداء وخبرها فهو جزاؤه وقد دخلت الفاء في خبره وقوله « من وجد ... جزاؤه » خبر المبتدأ الأول ، وذكره المؤلف في الجواهر ، وهو القول الثاني .

والثالث : أن التقدير : قالوا جزاء الصواع أو السرق أو المسروق الإنسان الذي وجد الصواع في رحله فهو جزاؤه . وفي الكلام حذف مضاف والتقدير : جزاء سرقة الصواع استرقاق الذي وجد الصواع في رحله فاسترقاقه جزاؤه . فجزاؤه مبتدأ ومن اسم موصول خبر وقوله فهو جزاؤه جملة مستأنفة ذكرت زيادة في الإبانة والتوكيد . أجازه الفراء والزجاج والطبري والزمخشري واختاره أبو حيان وذكره المؤلف في الجواهر . وفي هذا الوجه أيضاً وضع الظاهر موضع المضمر .

(١) لو قال إن من نكرة موصوفة وهي خبر للمبتدأ جزاؤه وقوله فهو جزاؤه جملة مستأنفة كان وجهاً . ويرد على قوله زيادة الفاء في خبر من وهي نكرة موصوفة ولاتصح زيادتها في الخبر إلا إذا تضمنت معنى الشرط ، وإذا تضمنت معنى الشرط كان حملها على أنها الشرطية هو الوجه ، انظر ماسلف من التعليق على زيادة الفاء في الخبر ٣٤٨ .

(٢) مذهب سيبويه أن وضع الظاهر موضع المضمر إنما يجوز في الشعر وأجاز ذلك أبو الحسن في الشعر وغيره . انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٣٩ ، والبحر ٥ / ٣٣١ . وذهب الزجاج إلى أن الإظهار ههنا أحسن لئلا يقع في الكلام لبسٌ .

(٣) كذا قال !! وقد أجاز فيما يأتي ٦٣٧ في قوله تعالى ﴿ ومن عنده علم الكتاب ﴾ [سورة الرعد : ٤٣] أن تكون « مَن » نكرة موصوفة . وقد أجيز في قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله ﴾ [سورة البقرة : ٨] أن تكون « مَن » نكرة موصوفة ، انظر الكشاف ١ / ١٦٧ ، والتبيان ١ / ٢٤ ، والبحر ١ / ٥٤ ، والمغني ٤٣٣ ، وكذلك قوله ﴿ إن كل من في السموات والأرض=

نكرة في الشعر كثيراً ، كقوله :[1]

... ... كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُورِ[2]

[« ممطور » جر صفة لـ « مَنْ »][3] .

٣

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيّاً ﴾[4] [٨٠]

﴿ نجيّاً ﴾ حال ، ولفظه مفرد وهو نائب عن الجمع . ومثله « عَدُوٌّ » و « صَدِيقٌ » يوصف بهما الجمع على لفظي المفرد ؛ وفي التنزيل ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وسَعِيدٌ ﴾[5] [سورة هود : ١٠٥] وصف بهما الجمع على لفظي المفرد ، ثم كنى عنهما بالجمع

٦

=إلا أتي الرحمن عبداً ﴾ [سورة مريم : ٩٣] انظر الكشاف ٢ / ٥٤٦ ، وكذلك قوله ﴿ يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ﴾ [سورة الحج : ١٣] انظر ابن الشجري ٢ / ١٦٨ ـ ١٦٩ ، وكذلك قوله ﴿ كل من عليها فان ﴾ [سورة الرحمن : ٢٦] انظر ابن يعيش ٤ / ١١ .

وانظر « من » النكرة الموصوفة في الكتاب ١ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والمقتضب ١ / ٤١ و ٣ / ١٧٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣١١ ، وابن يعيش ٤ / ١٠ ـ ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٥ ، والمغني ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، والهمع ١ / ٣١٦ .

(١) وهو الفرزدق ، ديوانه ١ / ٢١٣ ، والكتاب ١ / ٢٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣١٢ ، والمغني ٤٣٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٣٣٥ ـ ٣٣٨ .

(٢) صدره : إنّي وإيّاك إذ حَلَّتْ بأَرْحُلِنا

ورواية الديوان « إني وإياك إن بلّغن أرحلنا » . وقوله إني وإياك خطاب ليزيد بن عبد الملك ، وحلّت أي الإبل نزلت بأرحلنا عندك ، وأرحل جمع رحل وهو هنا أثاث المسافر ومتاعه الذي يستصحبه في السفر ، وقوله « بلغن » على رواية الديوان النون ضمير الإبل . أراد إني إذا حططت رحالي إليك كرجل كان واديه ممحلاً فمطر ، عن السيوطي والبغدادي .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٤ ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣٥ ، والكامل ٣٦٩ ، وابن الشجري ١ / ١٧٤ و ٢ / ٢٥ ، ٢٤٣ .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ١٩٤ ، والبحر ٥ / ٢٦٢ .

فقال : ﴿ فأمّا ٱلّذِينَ شَقُوا ...... وأما الذين سُعِدُوا ﴾[1] [سورة هود : ١٠٦ ـ ١٠٨] .

﴿ قَالَ كَبِيرُهُم أَلَمْ تَعْلَمُوا أنّ أَبَاكُم قد أَخَذَ عليكم مَوْثِقاً مّنَ اللهِ ومِنْ قَبْلُ مافَرّطتُم في يُوسُفَ ﴾[2] [٨٠]

٣

﴿ مـا ﴾ في موضع النصب ، وهو مع الفعل بتأويل المصدر[3] في موضع النصب بالعطف على قوله ﴿ أباكم ﴾ أي : ألم تعلموا أن أباكم وأنّ تفريطكم كان في يوسف من قبل[4] .

٦

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ مبتدأ ويكون ﴿ فرطتم ﴾ صلته[5] ، والخبر قوله ﴿ في يوسف ﴾[6] . ولايجوز أن يكون الخبر قوله ﴿ ومن قبل ﴾[7] لأن

---

(١) سلف الكلام على الآية على اختلاف القراءة في سعدوا ببنائه للفاعل وللمفعول في موضعيها ٥٩١ ـ ٥٩٢ .

(٢) انظر الجواهر ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٤ ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣٦ ، والكشاف ٢ / ٣٣٧ ، والتبيان ٢ / ٧٤٢ ، والمغني ٤١٨ .

(٣) فـ « ما » مصدرية .

(٤) كذا وقع ! وهو سهو منه . والصواب أنه منصوب بالعطف على أنّ أي على المصدر المؤول من أن وصلتها ، والتقدير : ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم . وفي هذا الوجه وقع الفصل بين الواو والمعطوف المنصوب ، وقد أجازه جماعة منهم المؤلف في الشعر وغيره ولم يجزه الكسائي والفراء وابو علي وغيرهم إلا في الشعر ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٩٩ .
وعبارة الفراء : ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبل تفريطكم في يوسف ، وعبارة النحاس : ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً وتعلموا تفريطكم في يوسف . وقد نصّ النحاس أن العطف على أنّ ، وهو قول الزجاج ، والظاهر أنه قول الفراء أيضاً ، فيكون خالف مذهبه ، وقد يكون العطف عنده بتقدير الفعل المحذوف .

(٥) فـ « ما » اسم موصول .

(٦) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٧) وكذا قال العكبري وأبو حيان وغيرهما . وقد أجازه الفراء والزجاج والنحاس والزمخشري وغيرهم . انظر قول الزجاج في مجمع البيان وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٤٥٨ .

سيبويه[1] قال : « قبلُ » و« بعدُ » إذا كانا مبنيّين لا يبنيان على شيء ولايبنى عليهما شيء آخر . وقد فسرنا هذه اللفظة في أول كتاب « البَيَان »[2] .

٣ ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ صلةً زائدة[3] ، أي فرّطتم من قبلُ ، أي من قبل هذا الوقت ، فتكون « ما » نظيرة « ما » في قوله : ﴿ فَبِما نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُم ﴾[4] [سورة النساء : ١٥٥]* .

٦ قوله تعالى : ﴿ يَاأَسَفَا على يُوسُفَ ﴾[5] [٨٤]

أصله « ياأسفِي » فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، فصار « ياأسفَا » ، وهو نداء مضاف منصوب[6] . وقوله ﴿ على يوسف ﴾ من صلة

٩ المصدر .

قوله تعالى : ﴿ أَإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ ﴾[7] [٩٠]

هذه اللام لام الابتداء ، و﴿ أنت ﴾ مبتدأ ، و﴿ يوسفُ ﴾ خبره ،

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٤٤ . وعبارته : « ويدلّك على أن قبل وبعد غير متكنين أنه لايكون فيهما مفردينَ مايكون فيهما مضافين ، لاتقول قبلُ وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً ولاتقول : هذا قبلُ كما تقول هذا قبلَ العتمة ... » ا هـ وانظر البحر والمغني .

(٢) انظر ماكتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) هذا الظاهر ، وهو الوجه ، واختاره أبو حيان . وقوله « صلة زائدة » جمعٌ بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨ ح ٣ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٣٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٦٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣٨ .

(٦) كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه قلب الياء ألفاً . انظر شرح اللمع اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والأصول ١ / ٣٤٠ ، والجمل ١٦٠ ، واللمع ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، وشرحه لابن برهان ٢٨٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٠ ـ ١١ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ ، والهمع ٤ / ٣٠٠ .

(٧) انظر الجواهر ٧٧٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٦٠ ، والبيان ٢ / ٤٤ ، والبحر ٥ / ٣٤٢ . وفي الأصل « إنك » بلا همزة الاستفهام وهي قراءة ابن كثير وحده وقرأ الباقون بهمزتين ، وأبو عمرو=

والجملة خبر « إنَّ » .

ولايجوز أن يكـون ﴿ أنت ﴾ ههنـا وصفـاً[١] للكاف ، لأن الـلام يمنـع من ذلك[٢] ، ولكنه يكون فصلاً كما تقدم في هذا الكتاب[٣] .

٣

قوله تعالى : ﴿ لَاتَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[٤] [٩٢]

جَوَّزَ[٥] في الظرفين أن يكونـا صفتين للاسم المبنيّ مـع « لا » ، وأن يكـونـا خبرين[٦] كـ « حلو حامض »[٧] ، وأن يكون أحدهما وصفاً والآخر خبراً[٨] .

٦

= ونافع يسهلان الثانية بين بين وأبو عمرو وقالون عن نافع يدخلان ألفاً بينهما . انظر السبعة ٣٥١ ، والتيسير ١٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٦ .

(١) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٣ .

(٢) انظر الجواهر ٥٤١ ـ ٥٤٣ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣ .

(٣) إن أراد أنه قد تقدم وقوع الضمير فصلاً فهو صحيح ، انظر ماسلف ٣٣ ، ٢٧٧ ، ٤٩٩ ، ٥٨٥ ، و إن أراد أنه قد تقدم نحو ماهنا مما دخلت فيه لام الابتداء على ضمير الفصل فهو سهو ، فلم يتقدم من ذلك شيء ، بل سيأتي ١٠٤٢ ، ١١٣٦ .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٥٣ / ١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٦٠ ، والبيان ٢ / ٤٥ ، والبحر ٥ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥ ، والإيضاح ٢٤٧ ، والمسائل المنثورة ٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٠٠ ، والمغني ٣١٣ ، ٧٠١ .

(٥) يريد أبا علي الفارسي ، انظر الصفحة التالية .

وقد وهم المؤلف في فهم كلام أبي علي وخلط كلامه بكلام غيره ، فقد قال أبو علي عقب منعه أن يكون « عليكم » و « اليوم » متعلقين بالتثريب ، « ... فإذا لم يجز تعلقها ولا تعلّق واحد منهما بالمصدر تعلق بغيره [في نسخة : بغيرهما] = فيمكن أن يكون ﴿ عليكم ﴾ صفة للمصدر ... ويكون اليوم في موضع الخبر .... ويجوز أيضاً أن يكون اليوم متعلقاً بما هو في موضع صفة كما كان عليكم كذلك ، فإذا حملت على هذا أضمرت خبراً وجعلت عليكم أيضاً مثله ، ويجوز أن يتعلق اليوم بعليكم على أن تكون ظرفاً فإذا حملته على هذا أضمرت أيضاً خبراً ، ويجوز أن يتعلق اليوم بعليكم على أن يكون عليكم خبراً لاصفة ... » اهـ الحجة ١ / ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٦) ظهر مما نقلته من كلام أبي علي أنه لم يذكر هذا الوجه ، وقد ذكره الطبرسي ولم يذكر عمن نقل كلامه .

(٧) سلف ذكر مصادر الكلام على « هذا حلوٌ حامضٌ » ١٣ .

(٨) الذي ذكره أبو علي في كلامه الذي نقلته من الحجة أنه يجوز أن يكون الأول وصفاً والثاني=

فإذا جعلها وصفين أضمر الخبر .

وجوّز في الظرف الآخر قَطْعَه من الأول وتعليقَه بما بعده على تقدير : ﴿ يغفر الله لكم ﴾ [٩٢] اليومَ ، فقدمه على الفعل[1] . ٣

ذكر هذه الوجوه وهو يتكلم على ﴿ فيه ﴾ من قوله ﴿ لاريبَ فيه ﴾[2] [سورة البقرة : ٢] فأفضى به الكلام في وجه الإشباع / والاختلاس إلى عَدّ الآي في التنزيل التي فيها حرف النفي[3] . ٦٦ / ١ (١ / ٧٢)

ومَنَع[4] أن يكون أحد الظرفين من صلة المصدر إذ المصدر إذا كان موصولاً بالظرف في باب[5] النفي كان منوناً[6] نحو : لا خروجاً اليوم ، كما كان قولهم[7]

=خبراً ، وقد أجاز العكس في المسائل المنثورة ، قال : « ويجوز أن يكون اليوم صفة لتثريب والخبر عليكم ويكون العامل في اليوم عليكم وإن كان مقدماً عليه ... » أ هـ .

(١) ظهر من كلام أبي علي أنه لم يذكر هذا الوجه أيضاً ، وقد ذكره الطبرسي ولم يذكر عن نقل كلامه ، ولا يبعد أن يكون أخذ من كلام المؤلف .

وهذا الذي ذكره من جواز تعليق اليوم بـ « يغفر » هو قول من كان عنده الوقف على ﴿ عليكم ﴾ تاماً ، وعزي هذا القول إلى الأخفش . والذي في معاني القرآن له ٣٦٨ أن التام قوله ﴿ اليوم ﴾ ثم استأنف فقال ﴿ يغفر الله لكم ﴾ وهو قول النحاس في إعراب القرآن ٢ / ١٥٨ ، وهو قول الأكثرين . انظر القطع ٤٠٤ ، والمكتفى ٣٢٩ ، ومنار الهدى ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢ .

(٣) ليس الكلام في وجه الإشباع والاختلاس في ﴿ فيه ﴾ ماأفضى به إلى ذلك ، وإنما أفضى به إلى ذلك الكلام على إعراب ﴿ لاريب فيه ﴾ ثم ذكر بعض الآي التي جاء فيها لا النافية للجنس ، انظر الحجة ١ / ١٤٠ ـ ١٥١ . وقوله « إلى عدّ الآي » غير دقيق ، ولو قال « بعض الآي » كان أحسن ، لأن أبا علي ذكر بعض الآي ولم يستقصها .

(٤) انظر الحجة ١ / ١٤١ ـ ١٤٢ ، والمسائل المنثورة ٧٣ .

(٥) كأنه في الأصل : من باب ، وهو تحريف .

(٦) انظر ماسلف ٥٠٤ والتعليق ثمة .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٥٣ / ١ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٥ ، والإيضاح ٢٤٧ ، والحجة ١ / ١٤٢ ، والمسائل المنثورة ٣٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٧ ، وانظر نحو هذه العبارة في المصادر المذكورة ٥٠٤ .

« لاخيراً من زيد » كذلك . وهكذا اسم الفاعل نحو : لاضارباً زيداً في الدار[1] .

٣ [قوله تعالى][2] : ﴿ ومَا تَسْأَلُهُم عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾[3] [١٠٤]

أي على إيمانهم أجراً ، أي مادَعَوا إليه من الإيمان[4] . و « الإيمان » المقدّر المحذوف على ضربين : أحدهما أن يكون إيمان من آمن . ويجوز أن يكون إيمان

٦ نسِب إلى من لم يؤمن . وجاز ذلك فيه للالتباس الذي لهم به في دعائهم إليه ، كما قال : ﴿ ولِيَلْبِسُوا عليهم دِينَهَم ﴾[5] [سورة الأنعام : ١٣٧] ، والتقدير : الذي شرع لهم ودعوا إليه .

٩ قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا ٱسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وظَنُّوا أَنَّهُم قَدْ كُذِّبُوا جَاءهم نَصْرُنا ﴾[6] [١١٠]

---

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٦٧ ، والبحر ٥ / ٣٥١ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٥٠ ، والقرطبي ٩ / ٢٧١ ، وابن كثير ٤ / ٣٤١ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٦٠ . وسياق الآية : ﴿ ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وماكنت لديهم إذ أجمعوا أمرهم وهم يمكرون [١٠٢] وماأكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين [١٠٣] وماتسألهم عليه من أجر إن هو إلا ذكر للعالمين ﴾ .

(٤) لم أجد هذا اللفظ في المصادر السالفة ، ووجدته في الميزان في تفسير القرآن ١١ / ٧٥ . ولعل المؤلف أخذه من قول الطبري : « على ماتدعوهم إليه من إخلاص العبادة لربك وهجر الأوثان وطاعة الرحمن » ا هـ . واختلف في الضمير على أي شيء يعود ، فقيل على القرآن ، وقيل على تبليغ الرسالة وقيل على دين الله ، وقيل غير ذلك . والظاهر أن المعنى : وماتسألهم على تبليغ القرآن ، فالضمير للقرآن ، وفي الكلام حذف مضاف ، والله أعلم .

(٥) انظر تفسير الطبري ٨ / ٣٢ ، والقرطبي ٧ / ٩٤ ، وابن كثير ٣ / ٣٣٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٩٠ ، والبحر ٤ / ٢٣٠ .

(٦) انظر الجواهر ٥٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦١ ، والحجة ٣ / ٢٨١ ـ ٢٨٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والبحر ٥ / ٣٥٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٥٣ ـ ٥٩ ، والقرطبي ٩ / ٢٧٥ ـ ٢٧٧ ، وابن كثير ٣ / ٢٤٧ ـ ٣٤٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .

بتشديد الذال من ﴿ كُذِّبوا ﴾ وتخفيفها[1] ، فمن خفّف كان معنى ﴿ ظنّوا ﴾ : أيقنوا ، أي تيقّنت الرسل أنهم [قد[2]] كذبوا ، أي قيل لهم : كذَبْتُم .

ومن قال ﴿ كُذِّبُوا ﴾ فشدد فإنَّ معنى ﴿ ظنوا أنهم قد كُذِّبُوا ﴾ أي نُسِبُوا إلى الكذب ، كما يقال « فَسَّقْتُه » أي نسبتُه إلى الفِسْق . [وفي هذه السورة [٨١] : ﴿ إنَّ ٱبْنَكَ سُرِّقَ ﴾[3] في قراءة ابن [أبي][4] سُرَيْج عن الكسائي[5] ، أي : نسب إلى السرقة][6] .

وقيل : الضمير في ﴿ ظنوا ﴾ للمُرْسَل إليهم ، أي ظنّ المُرْسَل إليهم أن الرسل كذبوهم في الحديث وفي البعث لطول المدة . وجازت الكناية عن المرسل إليهم لأنّ ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم . وقد جاء ذلك كثيراً في الكلام[7] .

---

(١) خففها عاصم وحمزة والكسائي ، وشددها الباقون . انظر السبعة ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، والتيسير ١٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٦ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٦ ، والبحر ٥ / ٣٣٧ .

(٤) زيادة مني ، انظر ترجمة ابن أبي سريج في فهرس الأعلام .

(٥) ذكر ابن خالويه في شواذه ٦٥ وأبو حيان أنها رواية عن الكسائي ولم يسميا الراوي عنه ، وزادا نسبتها إلى ابن عباس وأبي زر ، وفي البحر « أبو رزين » ، وعزاها النحاس والطبرسي إلى ابن عباس ، ولم يعزها الفراء .

(٦) زيادة من ي .

(٧) قوله بتشديد الذال ... إلخ مكانه في ب : « بتشديد الذال أي ظنوا أنهم قد كذبوا أي نسبوا إلى الكذب ، كما قال فسقته أي نسبته إلى الفسق . ومن خفف كان ظنوا أي أيقنوا ، أي تيقنت الرسل أنهم قد كذبوا » . وقوله « وقيل الضمير ... في الكلام » ساقط منها .

وفي الكلام خطأ وتخليط وإبهام ، ورأيت أن أنقل كلام أبي علي باختصار ليظهر الصواب ثم أعلق على كلام المؤلف ، قال أبو علي : « ... الضمير في ﴿ ظنوا ﴾ في قول من شدّد للرسل ،=

. . . .

=تقديره : ظن الرسل أي تيقنوا أو ظنوا الظن الذي هو حسبان . ومعنى ﴿ كذبوا ﴾ تُلُقُّوا بالتكذيب كقولهم ... وفسّقته .... فتكذيبهم إياهم يكون بأن تُلُقُّوا بذلك ... ... والضمير في قوله ﴿ وظنوا أنهم قد كُذِبوا ﴾ [في قول من خفف] للمرسل إليهم ، والتقدير : ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل العذاب بهم ، وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم وإملائه لهم .... » اهـ .

فقول المؤلف « فمن خفف كان معنى ظنوا : أيقنوا أي تيقنت الرسل » خطأ ، لأن هذا قد قيل في قراءة من شدد ، وهو المروي عن الحسن وقتادة وعائشة في رواية عنها . وقيل : الظن على بابه ، عن عائشة في رواية عنها ، وقد ذكره أبو علي وغيره .

ثم إن قوله « تيقنت الرسل » خطأ أيضاً هنا ، لأن الضمير في قراءة من خفف للمرسل إليهم إلا في قول من قال إن المعنى : ظنت الرسل أنهم قد كذبوا فيما وعدوا من النصر ، وقد روي هذا القول عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد في رواية عنهم ، وقد أنكرت عائشة ذلك ، وأنكره الطبري وأبو علي وغيرهما لأنه « لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء ولا إلى صالحي عباد الله تعالى » عن أبي علي .

وقول المؤلف « أي قيل لهم كذبتم » - وهو غير ثابت في ب - ذكره ههنا خطأ فإن ذلك يقال في معنى المشدد ، لأن معنى كذّبته قلتَ له كذبت أو نسبته إليه،وهما قولان يكادان يكونان قولاً واحداً .

وقول المؤلف « وقيل الضمير في ﴿ ظنوا ﴾ للمرسل إليهم - وهو غير ثابت في ب - هذا في قراءة من خفف وهو معنى قولهم في التفسير : أي ظن قومهم أو المرسل إليهم أن الرسل قد كذبتهم أو كذبوهم ، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد والضحاك وابن مسعود .

سورة الرعد

قوله تعالى : ﴿ الٓمٓر تِلْكَ آياتُ الكِتَابِ والَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الحَقُّ ﴾[1] [١]

﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، و﴿ آيات الكتاب ﴾ خبر .

وقوله ﴿ والذي أنزل إليك ﴾ يجوز أن يكون في موضع الجر وصفاً لـ﴿ الكتاب ﴾ ، وإن كانت الواو قد دخلت فيه ؛ لأنَّ الواو يجوز دخولها في الصفة[2] ،

٣

٦

---

(١) انظر الجواهر ٨١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٧ ـ ٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧٤ ، والبيان ٢ / ٤٧ ، والتبيان ٧٤٩ ، والبحر ٥ / ٣٥٩ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٦١ ، والقرطبي ٩ / ٢٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٦٦ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي أخذ من كلامه من غير ماتصريح على المعهود منه . والفراء أول من أجازذلك وتابعه على مقالته جماعة منهم الطبري والحوفي والعكبري وابن عطية والقرطبي وأبو حيان .

فقد أجاز الفراء أن يكون « الذي » « نعتاً للكتاب مردوداً عليه وإن كانت فيه الواو ، كما قال الشاعر :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحمْ

فعطف بالواو وهو يريد واحداً . ومثله في الكلام : أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق ، وأنت تريد عمر بن الخطاب » اهـ .

وقد غلط الفراء ومن تابعه ، فدخول الواو على الصفة غير جائز البتة ، ولم يقل به أحد . والجائز تعاطف الصفات .

ومااستشهد به الفراء لاحجة فيه على ماذهب إليه . فقول الشاعر « إلى الملك القرم ... » لم تدخل الواو فيه على الصفة لأنها لودخلت لقال « إلى الملك والقرم » ، وإنما دخلت الواو على النعوت التي عطفت على القرم وهذا جائز صحيح حسن لاخلاف فيه ، وسيأتي الكلام على هذا ٩٩٢ .

وقوله « أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق » لاشاهد فيه على ماقال ، لأن الواو في « والفاروق » غير داخلة على صفة ، وإنما هي داخلة على لقب هو علم على عمر بن الخطاب ، فجرى مجرى الاسم ، فالعطف من عطف الأسماء لامن عطف الصفة . على أن مامثل به الفراء شاذ ،=

تقول : « مررت بزيدٍ وصاحبِك »[1] فيكون الصاحب هو زيد ؛ والتقدير : تلك آيات الكتاب المُنْزَلِ إليك من ربك .

٣ فإذا حملتَه على هذا كان ارتفاع قوله ﴿ الحقُّ ﴾ بإضمارٍ[2] ، أو يكون خبراً بعد خبر[3] ، أو يكون[4] ﴿ آيات الكتاب ﴾ نعتاً لـ ﴿ تلك ﴾[5]

=فالمعروف في كلامهم « عن أبي حفص الفاروق » فيكون الفاروق عطف بيان أو بدلاً .

وذهب الفراء أيضاً إلى أنه يجوز أن تقول « إن زرتني زرت أخاك وابن عمك القريب لك ، وإن قلت : والقريب لك كان صواباً » معاني القرآن له ٢ / ٢٤٥ ولا أعرف أحداً ذكر هذا أو وافقه عليه ، ولاأراه جائزاً .

(١) وكذا وقع في الجواهر والبيان ، وفيما يأتي ٨٦٧ . والعبارة في الكتاب ١ / ١٩٩ ، والمقتضب٣ / ٢٧٢ ، والمسائل المنثورة ١٨ : « مررت بزيدٍ أخيك وصاحبِك » . وقد اختلط على المؤلف كلام الفراء بكلام سيبويه ، فأسقط من عبارة سيبويه لفظ « أخيك » وهو صفة لزيد ليصح له الاستشهاد بها على ماذهب إليه متابعاً الفراء ، وهو خطأ من القول .

وأما ماأجازه سيبويه وغيره من عطف النعوت بالواو فلا خلاف في جوازه وحسنه . ولايجوز عطف النعوت بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها في إثر بعض نحو : مررت برجل قائمٍ إلى زيد فضاربه فقاتله . انظر الكتاب ١ / ١٩٩ ، والمقتضب ٣ / ٢٧٢ ، والمسائل المنثورة ١٨ ، والتسهيل ١٦٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ ، ٣١٨ - ٣١٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٢٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٧٢ ، والهمع ٥ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ٢٢٦ و ٢ / ٥٣ . وانظر ماسيأتي ٨٦٥ - ٨٦٨ ، ٩٩٢ .

(٢) أي هو الحق ، أجازه النحاس والطبرسي وأبو البركات والعكبري وأبو حيان .

(٣) تابعه على ذكره صاحب البيان . والذي نصّ عليه الفراء أن من خفض الذي نعتاً للكتاب خفض الحق نعتاً له ولم يقرأ به أحد . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون الذي معطوفاً على الكتاب والتقدير :تلك آيات الكتاب وآيات الذي أُنزل ، وهذا سائغ من جهة الصناعة . وكلا الوجهين في خفض الذي متكلف وإن كان للثاني مساغ فالأول باطل بلا ريب .

(٤) في الأصل : ويكون ، وهو سهو .

(٥) هذا لايجوز لأن اسم الإشارة لاينعت بالمضاف ، انظر ماسلف من التعليق ١٧٩ وقد منع المؤلف ثمة ماأجازه هنا . وأجاز العكبري أن يكون بدلاً أو عطف بيان ، و ﴿ تلك ﴾ خبر لـ ﴿ المر ﴾ . أما البدل فجائز في الصناعة ، وأما عطف البيان فغير جائز على قول الأكثرين لأن صورة عطف البيان صورة الصفة فكما لاتوصف أسماء الإشارة بالمضاف فكذلك لايعطف عليها ، انظر ماسلف من التعليق ٥٨٥ .

[ويكون ﴿ الحقُّ ﴾ خبراً لـ ﴿ تلك ﴾][1] . فهذه ثلاثة أوجه في رفع ﴿ الحق ﴾[2] إذا حملتَ ﴿ والذي أنزل ﴾ على ﴿ الكتاب ﴾ .

فأما إذا رفعتَ قوله ﴿ والذي أنزل إليك من ربك الحق ﴾ على الابتداء والخبر فلا إشكال فيه[3] .

٣

قوله تعالى : ﴿ اللهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمٰوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾[4] [٢]

٦

إن جعلتَ الباء من صلة ﴿ ترونها ﴾ وقفتَ[5] على ﴿ السموات ﴾[6] . وإن جعلتها من صلة ﴿ رفع ﴾ لم تقف على ﴿ عَمَد ﴾[7] .

قوله تعالى : ﴿ وفي الأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ

٩

---

(١) زيادة من ب .

(٢) وهي أوجه متكلفة إن جاز بعضها في الصناعة فغير جائز حملُ القرآن عليها .

(٣) هذا هو الصواب الذي لايجوز غيره ، وهو الظاهر ، وقد ذكروه جميعاً . والوقف على ﴿ الكتاب ﴾ تام عن الأخفش وأبي حاتم وابن الأنباري وغيرهم ، انظر إيضاح الوقف ٧٣٠ ، والقطع ٤٠٦ ، والمكتفى ٣٣٣ ، ومنار الهدى ١٤٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧٤ ، والبيان ٢ / ٤٧ ، والبحر ٥ / ٣٥٩ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٦١ - ٦٢ ، والقرطبي ٩ / ٢٧٩ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٦٦ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٣٠ - ٧٣١ ، والقطع ٤٠٦ ، والمكتفى ٣٣٣ ، ومنار الهدى ١٤٧ .

(٦) والمعنى : ترون السموات بغير عمد ، فللسموات عمد ولكن لاترى ، عن مجاهد ، وروي عن ابن عباس والحسن وقتادة .

(٧) لأن ترونها من نعت عمد ، فالمعنى رفع السموات بغير عمد مرئية . والمعنى على هذين الوقفين واحد ، وهو أن للسموات عمداً ولكن لاترى ، أجازه الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . ويجوز الوقف على ﴿ عمد ﴾ ثم تستأنف ﴿ ترونها ﴾ أي رفع السموات بغير عمد وأنتم ترون السموات كذلك فلا عمد لها ، عن ابن عباس والحسن وقتادة في رواية عنهم . وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء والزجاج وغيرهما ، ورجحه الطبري وغيره .

وزَرْع ونَخيل صِنْوَان وغير صِنوان ﴾[1] [٤]

برفع ﴿ زرع ﴾ وجرّه مع رفع مابعده وجر مابعده[2] . والرفع كأنه الوجه ليكون معطوفاً على قوله ﴿ جنات ﴾ أي : وفي الأرض قطعٌ متجاورات وجنات وزرعٌ ونخيلٌ ، ﴿ صنوانٌ ﴾ : مجتمعة من أصل واحد ، و ﴿ غيرُ صنوان ﴾ غير مجتمعة من أصل واحد .

٦٦ / ٢ (٧٢ / ٢)

وإذا جررتَ ﴿ وزرعٍ ﴾ جعلت الجنات من الزرع / ، وهو قليل[3] ، ولكن قوماً قالوا : جرُّ ﴿ زرعٍ ﴾ على الجوار[4] . وقد جاء وصف الجنة بالإغلال ، كقوله[5] :

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ /٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٤ ـ ١٦٥ ، والحجة ٣ / ٢٨٧ ـ ٢٨٩ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٥ ، والبيان ٢ / ٤٧ ـ ٤٨ ، والبحر ٥ / ٣٦٣ .

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٣٥٦ ، والتيسير ١٣١ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ .

(٣) أي جعلُ الجنات من الزرع قليل . وهذا كلام غير دقيق فلا معنى للقلة ههنا . وذلك أن الجنة في كلامهم تقع على الأرض التي فيها الكرم والنخل أو أحدهما ولاتقع على الأرض التي فيها الزرع ، فإذا اجتمع الزرع مع النخيل والكرم أو أحدهما في أرض سميت جنة . وماحكي عن الأصمعي أنه قال : « قلت لأبي عمرو كيف لاتقرأ ﴿ وزرع ﴾ بالجر فقال : الجنات لاتكون من الزرع » = لايلزم من قرأ بالجر ، قال النحاس « لأن بعده ذكر النخيل ، وإذا اجتمع مع النخل الزرع قيل لها جنة » اهـ وكذلك قال أبو علي : « إن الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزرع سميت جنة » اهـ .

(٤) ذكر هذا الوجه أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غيرما تصريح ، وهو قول ابن خالويه في كتابه القراءات الورقة ٢٢٣ (أفدت الإحالة على هذا الكتاب من تعليق الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه : الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، ص ٥٧ ح ٤ ، ولم أقف عليه) .
والخفض على الجوار لايجوز في كتاب الله عند الأكثرين ، انظر ماسلف ٣٤١ .

(٥) نصّ أبو حاتم السجستاني أنه قول مصنوع صنعه قطرب ، قال أبو حاتم : « ... وقد وضع لهم من لا جزي خيراً بيت رجز على الحذف [أي حذف الألف من اسم الله] فقال : قد جاء سيل ... » انظر البارع ١٧٣ وهو يريد قطرباً فقد نقل البكري في سمط اللآلي ١٣ قول أبي حاتم ، وعبارته فيه : « قال أبو حاتم : هذا البيت مصنوع صنعه من لا أحسن الله ذكره ـ يعني قطرباً » . =

أَقْبَـلَ سَيْـلٌ جَـاءَ مِنْ عِنْـدِ ٱللَّهْ
يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّـةِ الْمُغِلَّـهْ

قوله تعالى : ﴿ وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهم أَإذا كُنَّا تُرَاباً أَإنّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[1] [٥] ٣

﴿ إذا ﴾ ههنا نصب بفعل مضمر دلَّ عليه قوله ﴿ لفي خلق جديد ﴾

=وقد نقل عبارة البكري بعض من وقف على الكامل للمبرد فكتب في هامش الكامل ص ٧٤ « ذكر أبو عبيد [يعني البكري صاحب السمط] أن أبا حاتم قال : هذا البيت ... » ثم أدخلت هذه الحاشية متن الكامل ، ولم يتنبه البغدادي على ذلك فقال في الخزانة ٤ / ٣٤٣ « قال المبرد في الكامل : ذكر أبو عبيد أن أبا حاتم قال : هذا البيت ... » والمعنيّ هنا أبو عبيد البكري صاحب السمط بلا ريب . وإلى قطرب نسبها ابن السيد فيما كتبه على الكامل ، انظر القرط ٢٢٧ ، ٤٤٦ . وفي الجمهرة ١ / ١١٥ « وقال آخر لحنظلة بن مصبح ويقال مصنوع من صنعة قطرب » اهـ وكأن عبارة نسبة الرجز ليست من ابن دريد ، وفي هامش أصل الجمهرة مانصه : « وينسب هذا الرجز إلى حسان بن ثابت » اهـ وإليه نسب في تهذيب إصلاح المنطق ١٣١ ، وليس في ديوانه .

والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن ٢ / ٢٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٧٦ ، وإصلاح المنطق ٤٧ ، ٢٦٦ ، وشرح المفضليات للأنباري ٢٧ ، والجمهرة ٢ / ١٢٠ ، والكامل ٧٤ ، ٦١٠ ، وشأن الدعاء ٣٥ ، والزاهر ١ / ٥٥٣ ، وشرح هاشميات الكميت ١٧٥ ، والحجة ٣ / ٢٨٩ خم ، وسر الصناعة ٧٢١ ، وأمالي القالي ١ / ٧ ، وديوان الأدب ٢ / ١٥١ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٥١ ، والمثلث ١ / ٤٣٥ ، وتثقيف اللسان ٣٠٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٥ ، وابن الشجري ٢ / ١٦ ، وضرائر الشعر ١٣٢ ، والمزهر ١ / ١٨١ ، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٥ (الأول) ، والخزانة ٤ / ٣٤١ ـ ٣٤٣ ، واللسان (أله ، حرد ، غلل) . ويروى « قد جاء سيل جاء من عند الله » ، ويروى « من أمر الله » . وقوله يحرد حرد الجنة أي يقصد قصدها .

قال أبو علي : « فقوله المغلة في وصف الجنة يدل على أن الجنة يكون فيها الزرع لأن الغلة إنما هي مما يكال بالقفيز في أكثر الأمر ... » اهـ . والغلة : الدخل الذي يحصل من الزرع والثمر واللبن والإجارة ونحو ذلك .

(١) انظر الجواهر ٧٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٥ ، والحجة ٣ / ٢٩١ ـ ٢٩٣ خم و٤ / ١٤١ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧٧ ، والبيان ٢ / ٤٨ ، والبحر ٥ / ٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

على تقدير : أئذا كنا تراباً نُبْعَث ، وأضمر « نُبْعَث »[1] لأن قوله ﴿ في خلق جديد ﴾ يدلّ عليه . ولايجوز أن يعمل مابعد « إنَّ » فيما قبله[2] ، فلهذا لم يَجُزْ أن يعمل ﴿ جديد ﴾ في ﴿ إذا ﴾[3] .

٣

ومن جمع بين الاستفهامين[4] فقرأ ﴿ أإذا .... أإنّا ﴾ فلِلْحرص على البيان وشدة العناية في الكلام .

ومن اكتفى بأحد الاستفهامين فقرأ ﴿ أإذا ....إنّا ﴾ أو قرأ ﴿ إذا ... أإنّا ﴾ فإنّ فيما أبقى دليلاً على ماألقى .

٦

قوله تعالى : ﴿ إنَّما أنْتَ مُنْذِرٌ ولِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ ﴾[5] [٧]

---

(١) قدره المؤلف مؤخّراً ، وقدره النحاس وأبو علي وغيرهما مقدّماً ، والتقدير : أنبعث إذا كنا تراباً ، وهو قول الأخفش أنه ظرف لشيء مذكور قبله ثم قال « وهذا بعيد » ، وليس كذلك بل هو الظاهر .

(٢) انظر المصادر السالفة ، والكتاب ١ / ٤٦٨ ـ ٤٦٩، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ، والأصول ١ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ٨١ ـ ٨٣ . وقد نصّوا أنه لايجوز « يوم الجمعة إنك ذاهب » تريد إنك ذاهب يوم الجمعة ، وهو عند الأخفش جائز غير حسن ، قال « لو قلت : اليوم إن عبد الله منطلق ، لم يحسن وهو جائز » . قال المبرد : « وإنما فسد لأن « إنَّ » لايصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة ... » .

(٣) تابع هنا أكثر النحويين ، وخالفهم في الجواهر فحمل إذا على مابعد « إن » قال « وجاز ذا لأنه ظرف » ، وقال فيمايأتي ١٠٩٢ : « فأما الظروف فكان القياس نصبها بما بعد إنّ لأنه يكتفى فيها برائحة الفعل » وانظر التعليق ثمة .

(٤) وهم ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ، وقرأ نافع والكسائي الأول بالاستفهام ، وقرأ ابن عامر الثاني بالاستفهام . وخفف الهمزة الثانية بين بين نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وأبو عمرو وقالون عن نافع يدخلان بين الهمزتين ألفاً ، وقرأ الباقون بالتحقيق . انظر السبعة ٣٥٧ ، والتيسير ١٣١ ـ ١٣٣ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ و ١ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ، وانظر ماسلف ٤٦١ من التعليق على قوله ﴿ أإنكم ﴾ [سورة الأعراف : ٨١] .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧٧ ـ ٢٧٩ ، والبيان ٢ / ٤٨ ـ ٤٩ ، والبحر ٥ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٧١ ـ ٧٢ ، والقرطبي ٩ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٥ ـ ٣٥٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٧١ ـ ٤٧٢ .

أي : إنما أنت منذر وهادٍ لكل قوم[1] . ففصل بين الواو المعطوف بالظرف[2] . فعلى هذا ﴿ أنت ﴾ مبتدأ و ﴿ منذر ﴾ خبره ، و ﴿ هادٍ ﴾ عطف عليه . ٣

وقيل : ﴿ هادٍ ﴾ هو الله عزوجل[3] . فيكون ابتداء و ﴿ لكل قوم ﴾ خبره ، أويرتفع بالظرف على قول الأخفش[4] .

٦ قوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ يَدْعونَ مِنْ دُونِهِ لايَسْتَجِيبُونَ لَهُم بشيءٍ إلاّ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إلى الماءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ ومَاهُوَ بِبَالِغِهِ ﴾[5] [١٤]

إن قلت : مامعنى قوله ﴿ والذين يدعون من دونه ﴾[و][6] إلامَ يعود الواو والنون ، وأين مفعول ﴿ يدعون ﴾ ، وبماذا يتعلق الكاف من قوله ٩ ﴿ كباسط كفيه ﴾ ، وبماذا يتعلق اللام من قوله ﴿ ليبلغ فاه ﴾ ، وإلامَ[7] يعود الضمير من قوله ﴿ وماهو ﴾ ومن قوله ﴿ ببالغه ﴾ ؟

١٢ = فإنا نقول في ذلك ـ وبالله التوفيق ـ : إن معنى قوله ﴿ والذين

---

(١) فالمعنيّ بالهادي رسول الله ﷺ ، وهو قول الحسن وعكرمة وأبي الضحى وقتادة في رواية عنه ، وقيل هاد أي نبيّ ، عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وعكرمة في رواية عنهم وعن ابن زيد والزجاج وهو أحد قولي الفراء والنحاس ، وهو الظاهر .

(٢) سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ .

(٣) عن سعيد والضحاك ، ومجاهد وابن عباس في رواية عنهما .

(٤) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف أو بالابتداء ١٣ .

(٥) انظر الجواهر ٣٣١ ، ٤٧٧ ، ٧٣٩ ـ ٧٤٠ ، ٩٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٦١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، والبيان ٢ / ٤٩ ـ ٥٠ ، والكشاف ٢ / ٣٥٤ ، والتبيان ٢ / ٧٥٤ ـ ٧٥٥ ، والبحر ٥ / ٣٧٦ ـ ٣٧٧ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٨٦ ـ ٨٧ ، والقرطبي ٩ / ٣٠٠ ـ ٣٠١ ، وابن كثير ٤ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٧٩ ـ ٤٨٠ .

(٦) زيادة مني .

(٧) في الأصل : « وإلى من » والوجه ماأثبت من ب . وفي ي : والأمرُ ، وهو تحريف .

يدعون من دونه ﴾ : أي الأصنام الذين يدعوهم[١] المشركون من دون الله لايستجيبون للمشركين بشيء . فـ ﴿ الذين ﴾ موصول ، وفاعل ﴿ يدعون ﴾ ضمير المشركين ، وقد حذف العائد من الصلة إلى الموصول[٢] ، أي : والذين يدعونهم ؛ كما حذف من قوله : ﴿ إنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ من دُون اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكم ﴾ [سورة الأعراف : ١٩٤] أي تدعونهم ، وقال ﴿ يا أيها النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دونِ اللهِ لن يَخْلُقُوا ذُباباً ﴾ [سورة الحج : ٧٣] أي تدعونهم ، فـ « هم » المحذوف في الآية ضمير ﴿ الذين ﴾ ، والمعنيُّ بهم الأصنام[٣] ، وكنى عن « هم » المحذوفة بقوله ﴿ لا يستجيبون ﴾ . وإليهم يعود الواو والنون . وإن شئت كان المعنى : والذين يدعون الأصنامَ ، فيكون العائد إلى ﴿ الذين ﴾ الواو والنون ، وهم المشركون دون الأصنام[٤] . ومفعول ﴿ يدعون ﴾ هو الأصنام ، حُذِف حذفاً .

فأما الكاف[٥] من قوله ﴿ إلا كباسط كفَّيه إلى الماء ﴾ فإنه متعلق بصفة مصدر مضمر ، والتقدير : إلا استجابة كائنة كاستجابة باسط كفيه إلى الماءِ الماءُ[٦] ، إذا كانت الكاف حرفاً كان على هذا التقدير ، ويكون فيها ضمير انتقل إليها من « كائنة » . ويجوز أن تجعل الكاف اسماً محضاً[٧] على تقدير إلا استجابة

---

(١) كذا في ب . وفي الأصل و ي « يدعونهم » ، ولاتعدم وجهاً ، وهو أن يكون أبدل « المشركون » من الواو في « يدعونهم » .

(٢) سلف التعليق على حذف الضمير العائد إلى الموصول وهو مفعول ١٠٩ .

(٣) هذا قول الفراء والطبري والقرطبي وغيرهم .

(٤) ذكره العكبري والبيضاوي (انظر مجمع التفاسير) وأبو حيان ، وذكروا القول الأول .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، ولم يتكلم عليها الفراء والطبري وابن كثير .

(٦) قدره الزمخشري : كاستجابة الماء من بسط كفيه ، وتابعه العكبري وأبو حيان .

(٧) أي مصدرية ، انظر مجمع البيان والبيان والتبيان .

مثل استجابة باسط كفيه إلى الماءِ الماءَ ، فلا يكون في الكاف ضمير بتّةً .

وماذكرناه لك من أن الفعل يستثنى منه[1] المصدر والظرف / والحال[2] = قد تَبَيَّنَ[3] لك المصدرُ من ذلك في هذا الموضع . ألا ترى أنه قال ﴿ كباسط كفيه ﴾ فاستثنى من[4] قوله ﴿ لايستجيبون ﴾ لأن التقدير : لايستجيبون استجابة بتّة إلا استجابة متّصفة بهذه الصفة . والمصدر الذي قدّرنا الكاف صفة له مصدر [مقدر][5] مضاف إلى المفعول ، وفاعلُه مضمر . ألا ترى أنا قلنا : إلا استجابة مثل استجابة باسط كفيه إلى الماء [الماءُ][5] ، أي كما يستجيب الماء باسطَ كفيه إليه . ولا إنكار على حذف الفاعل من المصدر المضاف إلى المفعول ، قال تعالى : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾[6] [سورة ص : ٢٤] و ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[7] [سورة فصلت : ٤٩] ، أي بسؤاله نعجتَك ومن دعائه الخيرَ[8] .

٦٧ / ١ (٧٣ / ١) ٦ ٩

---

(١) في النسخ : عنه ، وهو تحريف .

(٢) انظر ماسلف ٥٧١ . وقوله « يستثنى منه » أي يستثنى من مدلوله مادل عليه من المصادر والظروف والأحوال .

(٣) في الأصل « قد يبيّنُ لك المصدرَ » وهو تصحيف .

(٤) في النسخ : عن ، وهو تحريف .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٦٠ ، ٤٧٨ ، ٤٩١ ، ٥٧٢ ، ٧٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٩٢ ، ومجمع البيان ٤ / ٤٧١ ، والبيان ٢ / ٣١٤ ، والبحر ٧ / ٣٩٣ ، والإيضاح ١٥٨ ، والبغداديات ١٣٤ ، ٢٨٠ ، والحلبيات ٢٩٢ ، والبصريات ٣١ ، ٦٧ ، ٢٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ و ٦ / ٦٣ ، وابن الشجري ١ / ٢١٣ ، ٢٣٢ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢ .

(٨) يضاف المصدر إلى فاعله كما يضاف إلى مفعوله ، وإضافته إلى المفعول حسنة وإلى الفاعل أحسن . فإن أضيف إلى الفاعل جاز ذكر المفعول وحذفه ، وكلاهما حسن جميل . وإن أضيف إلى المفعول جاز ذكر الفاعل وحذفه ، والحذف أكثر . وجاز حذف الفاعل هنا من المصدر لأنه لايتحمل ضميراً بخلاف الصفة ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الفاعل مضمر غير محذوف . انظر في ذلك المقتضب ١ / ١٣ ـ ٢١ وحواشيه ، والأصول ١ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ، والإيضاح ١٥٧ ـ ١٥٨ ،=

وأما اللام[1] في قوله ﴿ ليبلغ فاه ﴾ فهو متعلق بـ ﴿ باسط كفيه ﴾ .

و ﴿ ماهو ببالغه ﴾ أي ماالماء ببالغ فاه . وقيل : مافوه ببالغ الماء .

٣ وقيل : ماباسط كفيه إلى الماء ببالغ الماء[1] ، فإذا لم يتناوله بيده مع البعد فهو أبعد من فيه .

فإن قلت فهل يجوز أن يكون التقدير : ومافوه ببالغهِ الماءُ ، فيكون فاعل

٦ « بالغه » ضمير « الماء » ؟ : = فقد قال[2] لك غير مرة : إنه لايجوز « ياذا الجاريةِ الواطِئِها »[3] بجرّ « الواطئ » إلا إذا قلت : « ياذا الجارية الواطِئِها أنت »[3] ، فتبرز الضمير لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ظهر فيه

٩ ماتضمّنه من الضمير[4] . فإذا قلت : ﴿ وماهو ببالغه ﴾ ، ويكون ﴿ هو ﴾ ضمير

=والجمل ١٢١ ، واللمع ٣٠٧ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١٥٤ / ١ - ٢ ، ولابن برهان ٥٩٩ - ٦٠٢ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٢ - ١٩٦ ، وابن يعيش ٦ / ٥٩ ، ٦٢ - ٦٣ ، والهمع ٥ / ٧٣ - ٧٤ و ٢ / ٢٥٥ .

(١) الأقوال الثلاثة في الجواهر ومجمع البيان والتبيان ، والأول والثاني في تفسير القرطبي والبحر . والأول قول قتادة في رواية عنه . وروي عنه : ببالغ باسط كفيه ، وهو معنى قول علي ومجاهد وابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .

(٢) يريد أبا علي الفارسي ، انظر مايأتي من كلامه .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والأصول ٢ / ٢٨ - ٣٩ .

(٤) إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة وجب إبراز الضمير فيه عند البصريين سواء أخيف اللبس أم أُمن ، ويرى الكوفيون أنه غير واجب فأجازوا الإبراز وتركه عند أمن اللبس ، نحو هند زيد ضاربتُه ، وأوجبوه إن خيف اللبس ، نحو زيد عمرو ضاربُه هو . انظر الكتاب ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والمقتضب ٢ / ١١٠ ، ٢٦٢ - ٢٦٣ و ٤ / ١٢٠ ، ١٣٣ - ١٣٥ ، والأصول ١ / ٧٠ - ٧٢ و ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، ومجالس ثعلب ٣٠٩ ، والإيضاح ٣٨ - ٤٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والإنصاف ٥٧ - ٦٥ المسألة ٨ ، وشرح الكافية ١ / ٩٧ ، والهمع ٢ / ١١ - ١٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، والصبان على الأشموني ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والخضري على ابن عقيل ١ / ٩٤ - ٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩٤ - ١٩٥ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٧٣٦ - ٧٤٠ الباب ٣٨ لـ « ماجاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم جريه على غير من هو له ولم يبرز فيه الضمير وربما احتج به الكوفي » .

﴿ فِيهِ ﴾ ويكون ﴿ ببالغه ﴾ أي ببالغٍ إياه الماء = كان[1] حقّ الكلام : وماهو ببالغه هو ، فيظهر « هو » كما ظهر « أنت » في قوله « ياذا الجارية الواطئها أنت » . ٣

فهذه دُرَرٌ أخرجها فارسُهم[2] من صَدَفِ الكتابِ ، فمنحناها إياك وأوضحناها ، وفصّلناها[3] ونظمناها ، والفارس فرّق فيها الكلام في مواضع ، وهذا مجموعُه ، فافهمها . ٦

قوله تعالى : ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾[4] [١٧]

أي مياهُ أودية .

قوله تعالى : ﴿ ومِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ٱبْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أو مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ ﴾[5] [١٧] ٩

قوله[6] ﴿ في النار ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الحال من الضمير المجرور بقوله « على » أي : ومما يوقدون عليه ثابتاً في النار[7] . ١٢

---

(١) في الأصل : وكان ، وهو خطأ .

(٢) كتب تحته في الأصل : « أبو علي الفارسي » . ولم أصب كلام أبي علي في الآية ولافي قولهم « ياذا الجارية الواطئها أنت » .

(٣) في الأصل : ففصلناها ، ولعل الوجه ماأثبت من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٩ ، والحجة ٢ / ٢٥٦ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٣٠٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٨٣ .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٦ ، والحجة ٣ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٨٦ ، والبيان ٢/ ٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٨٢ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٣٠٦ ، والفخر الرازي ١٩ / ٣٦ ـ ٣٧ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥ . وفي ي و ب « توقدون » وكذا في الموضع الأخير في الأصل ولم يعجم في غيره ، وتوقدون بالتاء قراءة غير حمزة والكسائي وحفص . انظر السبعة ٣٥٩ ، والتيسير ١٣٣ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٦) في الأصل : إلى قوله ، وهو خطأ .

(٧) تابعه الطبرسي مصرحاً بالنقل عنه ، وأبو البركات غير مصرح بذلك ، وعزا أبو حيان هذا القول إلى مكي وغيره . وذكره المؤلف في الجواهر وذكره القرطبي أيضاً في كلام هو مانقله المؤلف في الجواهر باختلاف يسير ولم يصرحا بصاحبه ، والظاهر أنه أبو علي .

﴿ ابتغاء حلية ﴾ أي مبتغين حلية ، فهو مصدر في موضع الحال[1] من الضمير في ﴿ يوقدون ﴾ .

٣ ولايجوز أن يكون قوله ﴿ في النار ﴾ من صلة ﴿ يوقدون ﴾ لأن المعنى ليس على ذلك . ليس المعنى أنهم يوقدون في النار [على ماذهب إليه الجاهل من أن الظرف - أعني ﴿ في النار ﴾ - متعلق بـ ﴿ يوقدون ﴾[2]][3] . وإنما المعنى

٦ أنهم يوقدون[4] على الذهب[5] في حال كونه ثابتاً في النار . فافهمه عن أبي علي[6] ، ولم يهتد إليه غيره . وإنما جعلنا هذه الأجزاء وسيلة إلى جمع ماأوردناه من كلامه على نسقه في التنزيل من كتبه المتفرقة .

٩ وقوله ﴿ زَبدٌ ﴾[7] مبتدأ ، و﴿ مثلُه ﴾ نعتٌ له . والظرف الذي هو ﴿ مما يوقدون ﴾ خبر له على قول سيبويه ، ومرتفع بالظرف على قول الأخفش[8] .

---

(١) قاله الحوفي ومن وافقه ، وقيل هو مفعول له ، انظر البحر .

(٢) كذا قال ! ! وقد ذهب أبو علي إلى ذلك في الحجة ، قال : « وقال ﴿ ومما يوقدون عليه في النار ﴾ فجعل الظرف متعلقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ لأنه قد يوقد على ماليس في النار ، كقوله ﴿ فأوقد لي ياهامان على الطين ﴾ [سورة القصص : ٣٨] فهذا إيقاد على ماليس في النار وإن كان يلحقه وهجها ولهبُها » اهـ ووافقه الحوفي والفخر الرازي وأبو حيان . وزعم من ذهب إلى أنه لايكون متعلقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ أنه لايوقد على شيء إلا وهو في النار ، وتعليق حرف الجر بـ ﴿ يوقدون ﴾ تخصيص حال من حال أخرى ، قال أبو حيان : « ولو قلنا إنه لايوقد على شيء إلا وهو في النار لجاز أن يكون متعلقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ ويجوز ذلك على سبيل التوكيد كما قالوا في قوله ﴿ يطير بجناحيه ﴾ [سورة الأنعام : ٣٨] اهـ .

(٣) زيادة من ب . ولو وقف المؤلف على كلام أبي علي في الحجة لما قال ماقال أو لاستدرك عليه ، ولعله وقف عليه فرجع عما قاله في « ب » فلم يقع ماقاله في الأصل و ي .

(٤) في ي و ب : توقدون ، وهو ههنا تصحيف .

(٥) أو الفضة ، ومنها تعمل الحلية ، أو الحديد والنحاس والرصاص ، ومنها يتخذ المتاع وهو الأواني وآلات الحرب وغيرها .

(٦) لم أصب كلامه ، وعليه يكون لأبي علي قولان .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٦٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٨٦ ، والبيان ٢ / ٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٨٢ .

(٨) سلف التعليق على المذهبين ١٣ .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ ﴾[1] [٢٠]

في موضع الرفع وصفٌ لقوله ﴿ أُولُوا الألباب ﴾ [١٩] . ويكون ﴿ والذين يَصِلُون ﴾ [٢١] ﴿ والذين صبروا ﴾ [٢٢] عطفاً عليه . ٣

ويجوز أن يكون ﴿ الذين يوفون ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين صبروا ﴾ عطفاً عليه ، ويكون الخبر ﴿ أُولئك لهم عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [٢٢] .

وقوله ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [٢٣] / بدلٌ من قوله ﴿ عقبي الدار ﴾ . و ﴿ عقبي الدار ﴾ مرتفعة بالظرف ، وهو قوله ﴿ لهم ﴾ أي أولئك ثابتة لهم عقبي الدار . ولاخلاف[2] في هذا لأن الظرف جرى خبراً عن ﴿ أولئك ﴾[3] . ٦٧ / ٢ (٢ / ٧٣)

وقوله ﴿ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِم ﴾[1] [٢٣] ٩

يجوز أن يكون رفعاً بالعطف على الضمير في « يدخلون » أي ﴿ يَدْخُلُونَها ﴾ [٢٣] هم ومن صَلَح[4] .

ويجوز أن يكون نصباً على أنهم[5] مفعول معهم . ١٢

ولايجوز عندنا أن يكون ﴿ من ﴾ في موضع الجر بالعطف على المجرور من قوله ﴿ لهم ﴾ على تقدير : أولئك لهم ولمن صلح من آبائهم ؛ لأن لم يُعِد

---

(١) انظر الجواهر ٨٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٠ ـ ١٧١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٨٨ ، والبيان ٢ / ٥١ ، والبحر ٥ / ٣٨٥ ـ ٣٨٧ .

(٢) في الأصل : أولئك ثابت لهم ولاخلاف .

(٣) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٢ .

(٤) وجاز هذا العطف بغير توكيد لأن ضمير المفعول فصل بين المعطوف والمعطوف عليه . وقد سلف التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر ٣٥٢ .

(٥) رسم في الأصل و ي « أن هم » وهو خطأ ، وفي ب « أنه هم مفعول » وليس فيها « معهم » وهو خطأ أيضاً .

اللام[1] .

قوله تعالى : ﴿ طُوبَى لَهُم ﴾[2] [٢٩]

يجوز أن يكون في موضع الرفع والخبر ﴿ لهم ﴾ . و ﴿ حُسْنُ مَآبٍ ﴾ [٢٩] معطوف عليه[3] .

وجاءَ ﴿ وحُسْنَ مَآبٍ ﴾ بالنصب[4] ، فقالوا[5] : يكون التقدير : وياحسنَ مآبٍ .

ويجوز عندي أن يكون ﴿ طوبى لهم ﴾ في موضع النصب ، أي : أعطاهم الله طوبى لهم وأعطاهم حُسَنَ مآب[6] .

قوله تعالى : ﴿ ولو أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى ﴾[7] [٣١]

جواب « لو » مضمر والتقدير : ولو أن قرآناً سيّرت به الجبال أو قطعت به

---

(١) سلف التعليق على عدم جواز عطف الظاهر المجرور على المضمر إلا بإعادة الجار ١٥٩ .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللفراء ٢ / ٧٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٠ ، والبيان ٢ / ٥١ ، والبحر ٥ / ٣٨٩ ـ ٣٩٠ ، والكتاب ١ / ١٦٦ .

(٣) في الأصل : عليهم ، وهو خطأ .

(٤) وهي قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ٦٧ إلى ابن محيصن ، وعزاها أبو حيان إلى عيسى بن عمر .

(٥) هذا قول الرازي صاحب اللوامح ، انظر البحر ، واقتصر عليه المؤلف في الجواهر .

(٦) قدره النحاس : جعل الله لهم طوبى . وذهب الفراء ووافقه ثعلب إلى أن النصب على المصدرية .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ١٣٦ ـ ١٣٧ ، ٤٦٧ ، ٤٩٥ ، وللفراء ٢ / ٦٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٣ ، والبيان ٢ / ٥١ ـ ٥٢ ، والبحر ٥ / ٣٩١ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٢ ـ ١٠٣ ، والقرطبي ٩ / ٣١٩ ، وابن كثير ٤ / ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٩٤ ، والمقتضب ٢ / ٨١ ، وسر الصناعة ٦٤٧ ، وابن يعيش ٩ / ٧ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، وابن الشجري ١ / ٥٣ ، ٣٥٧ ، والمغني ٨٤٩ .

الأرض أو كُلِّمَ به الموتى = لكان هذا القرآن[١] .

وهـذه الجمل ـ أعني قـولـه ﴿ سيرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ و ﴿ كُلِّم ﴾[٢] ـ في موضع النصب وصفاً لِلْـ « ـقُرآن » .

٣

وجاء ﴿ سيرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ بلفظ التـأنيث لتـأنيث[٣] « الجبـال » و « الأرض » وجاء ﴿ كُلِّم به الموتى ﴾ على التذكير ، فاعتـدَّ بـالفصل الـذي يصير عوضاً عن إلحاق التأنيث في قوله ﴿ كُلِّمَ ﴾ ، ولم يعتدَّ به في الفعلين المتقـدمين ، أعني ﴿ سيرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ .

٦

فـأين قولُـه[٤] هنـا : ازداد تَرْكُ العلامـة حُسْنـاً ، ألا ترى أنـه ألحـق فعلين

---

(١) هـذا قول المفسرين ، نصّ على ذلـك الأخفش في معـاني القرآن ١٣٦ ـ ١٣٧ ، والمبرد في « مـاالتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد » ٣٠ (أفدت الإحالة عليه من حـاشيـة الشيخ عضيـة على المقتضب) ، وذكره الزجاج والنحاس ، وهو قول ابن جني ، ومعنى قول قتـادة وابن زيـد ، قـال قتادة : لو فعل هذا بقرآن قبل قرآنكم لفعل بقرآنكم ، وقـال ابن زيـد : لم يصنع ذلـك بقرآن قـط ولا كتاب فيصنع ذلك بهذا القرآن .

وقيل : تقديره : « لَمَا آمنوا » ذكره الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، وكأن الزجاج يختاره ، فقـد قال : والذي أتوهم ـ وقد قاله بعضهم ـ أن المعنى : لو أن قرآنـاً سيرت بـه الجبـال .... لمـا آمنوا ، ودليلُه قوله : ﴿ ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ﴾ إلى قولـه ﴿ مـاكانوا ليؤمنوا ﴾ [سورة الأنعـام : ١١١] ..... » ا هـ . ولم يـذكر تقـديره الفراء ولا المبرد في المقتضب . وأجـاز الفراء أن يكـون جواب « لـو » مـذكـوراً متقـدماً عليهـا أي ﴿ وهم يكفرون بـالرحمن ﴾ ولـو أنـزلنـا عليهم الـذي سألوا ، واستحسنه النحاس ، وليس بذاك .

(٢) في الأصل : وكلمت ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل : تأنيث ، وهو خطأ .

(٤) كتب تحته في الأصل : « أبو الفتح بن جني » . انظر اللمع له ٩٠ ، وعبارتـه : « فـإن فصلت بين الفعل والفـاعل ازداد ترك العلامـة حسنـاً » ا هـ . وهـذا من المـؤلف استـدراك على أبي الفتـح ، لكنه وافقه فيما سلف ٣٩ قال « وإذا وقع الفصل بين الفعل ومايرتفع به حسن التذكير » وقـال ٥٩٠ « وقـد ذكرنـا أن الفصل إذا حصل فـإن ترك العـلامـة يـزداد حسنـاً ولكن الـوجهين إنما جـاءا في التنزيل طلباً للمشاكلـة والمطـابقـة .... » . وأصل عبـارة ابن جني من قول سيبويـه ١ / ٢٣٥ :=

وعرَّى فعلاً واحداً ؛ أفترى أن الواحد أحسنُ من الاثنين ؟

قوله تعالى : ﴿ **أو تَحُلُّ قَرِيباً مِّنْ دَارِهِم** ﴾[1] [٣١]

٣ إن شئت كانت التاء للخطاب على تقدير : أو تحلُّ أنت يا محمد قريباً من دارهم[2] . وإن شئت كانت التاء للتأنيث ، أعني تأنيث ﴿ **قارعةٌ** ﴾ [٣١] أي : أو قارعة[3] تحلّ قريباً من دارهم[4] ، أي قارعة حالّةٌ قريباً من دارهم . فتكون

٦ الجملة وصفاً للنكرة المحذوفة وهي ﴿ قارعة ﴾ مضمرة[5] . وعلى الوجه الأول تكون الجملة معطوفة على خبر ﴿ ولا يزال ﴾ [٣١] على تقدير [و[6]] لايزال الكافرون مُصِيبَتَهم بِصُنْعِهم قارعةٌ أو حالاً أنت قريباً من دارهم[7] .

=« ... وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ... » اهـ لكن بين العبارتين فرقاً فابن جني يرى حسن الحذف مع الفصل وسيبويه يراه مع طول الفصل . وقد سلف التعليق على هذا ٣٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٤ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والتبيان ٢ / ٧٥٩ ، والبحر ٥ / ٣٩٣ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٤ ـ ١٠٦ ، والقرطبي ٩ / ٣٢١ ، وابن كثير ٤ / ٣٨٣ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٩٦ .

(٢) عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة ، وهو قول الفراء .

(٣) في الأصل : وقارعة ، وهو خطأ .

(٤) عن الحسن ، ونسب إلى قتادة أيضاً .

(٥) هذا قول متكلف نقله عنه أبو البركات في البيان غيرمصرح بنقله عنه ، وهو قول لايصح ، ولاحاجة إلى إضمارقارعة وقد تقدم ذكرها وعاد عليها الضمير في « تحل » في قول الحسن . والصواب أن جملة ﴿ تحل ﴾ معطوفة على ﴿ تصيبهم ﴾ فهي في موضع النصب ـ والظاهر أنه قول العكبري ـ والتقدير : ولايزال الذين كفروا مصيبةً إياهم بما صنعوا قارعةٌ أو حالّةً هي قريباً من دارهم ، أي ولايزال الذين كفروا مصيبةًإياهم بما صنعوا أو حالةً قريباً مِّن دارهم قارعة . وليس في المصادر الأخرى كلام في إعراب الآية .

(٦) زيادة من ب . وفي الأصل و ي : .. خبر لايزال على تقدير ... ، والتلاوة بالواو .

(٧) في الأصل : لايزال الكافرون يصيبهم بصنعهم قارعة أو تحل أنت قريباً من دارهم ، وهو سهو من الناسخ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ أَفَمَنْ هو قائمٌ على كُلّ نفس بِمَا كَسَبَتْ ﴾[2] [٣٣]
ابتداءٌ ، والخبر مضمر ، والتقدير : أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت كمن هو
غافل [عن ذلك][1] لايُحسن القيام على ذلك[3] .
قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[4] [٣٥]
مبتدأ ، وخبره مضمر ، والتقدير : فيما يُتْلَى عليكم مَثَلُ الجنة .[5]
ولايجوز أن يكون ﴿ مَثَلُ الجنة ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ تَجْرِي من تحتها الأنهارُ ﴾
[٣٥] لأن ذلك يؤدي إلى إلغاء المضاف والإخبار عن المضاف إليه .[6]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللفراء ٢ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٥ ، والبحر ٥ / ٣٩٤ ، والمغني ١٨ ـ ١٩ ، ٢٣ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ٩ / ٣٢٢ . والمراد الأوثان التي لاتضر ولاتنفع . وقيل : التقدير : كشركائهم ، عن الأخفش والكسائي والفراء وغيرهم ، والمراد الأوثان أيضاً ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر الجواهر ٣١٠ ، ٧٤٤ ـ ٧٤٥ ، ٩٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٥ ، وللفراء ٢ / ٦٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٦ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والبحر ٥ / ٣٩٦ ، والكتاب ١ / ٧١ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٥ ، والبغداديات ٥٧ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٨ ـ ١٠٩ ، والقرطبي ٩ / ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، واللسان (مثل) .

(٥) هذا قول سيبويه والمبرد وأبي علي وغيرهم . واللفظ للمبرد ومن وافقه ، ولفظ سيبويه : ومن القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، وهذا لفظ الأخفش .

(٦) وهو قول الفراء ، وقد ردّه المؤلف في الجواهر أيضاً وأبطله ، قال : « لأنا لم نر اسماً يبدأ به ولم يخبر عنه البتة » ثم قال : « وكذا من قال : المثل يقحم أي يلغى لأن الاسم لايكون زائداً إنما يزاد الحرف » ا هـ . وهذا وهمٌ من المؤلف فقد جعل القول الواحد قولين ، وليس القول الثاني إلا قول الفراء باختلاف في اللفظ ، فالمؤلف نفسه يقول فيما يأتي ٦٤٢ « والفراء يزعم أن مثلاً ملغى » وقد عزا القرطبي إلى الفراء أن المضاف مقحم للتأكيد ، وقال مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٩٨ « وقال الفراء ﴿ تجري من تحتها الأنهار ﴾ الخبر ، تقديره حذف مثل وزيادتها وأن الخبر إنما هو عما أضيف إليه مثل لا عن مثل فهو ملغى والخبر عما بعده » ا هـ . أرادوا بالإقحام والإلغاء والزيادة في مثل إدخالها في المعنى للتأكيد وأن=

وفسّر قوم[1] ﴿ مَثَلُ الجنة ﴾ بصفة الجنة ، وجعلوا ﴿ تجري من تحتها الأنهار ﴾ خبراً عنها ،وأنكره أبو عليّ أشدَّ الإنكار[2] .

١ / ٦٨ (١ / ٧٤)

٣ قوله تعالى : ﴿ وسَيَعْلَمُ الكَافِرُ / لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾[3] [٤٢]

و ﴿ الكُفَّارُ ﴾ جميعاً[4] ، والأصل الجمع ههنا . والكافر بمعنى الكُفَّار ، واحد في موضع الجمع ، كقولهم : هو أول فارس أي أول الفرسان .

٦ قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بيني وبينكم ﴾[5] [٤٣]

=الخبر عما أضيفت إليه لا عنها ، ولم يريدوا الزيادة في الإعراب ، وكيف يريدون ذلك وهي عندهم مرتفعة بالابتداء ، والزائد لاموضع له من الإعراب . والاسم لايكون زائداً كما قال .

وقد أجاز الفراء والمبرد في بعض كلامه إقحام المضاف في المعنى والإخبار عن المضاف إليه دون المضاف ، انظر ماسيأتي من كلام المؤلف ٩٨٢ في قوله تعالى ﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ [سورة الشعراء : ٤] والتعليق على ذلك ثمة .

(١) منهم يونس والفراء والزجاج وغيرهم ، واختاره الطبري . ثم ذهب الفراء إلى أن الإخبار إنما هو عن المضاف إليه ، وذهب الزجاج إلى أن التقدير : صفة الجنة جنة تجري ، فحذفت « جنة » وأقيمت صفتها مقامها .

(٢) انظر مانقله المؤلف من كلامه في الجواهر والقرطبي في تفسيره وصاحب اللسان ، ولم ينص المؤلف أنه كلام أبي علي وهو هو ، ولعل كلامه في الإغفال له .

وقد تقدم المبردُ أبا علي إلى إنكار هذا القول ، قال : « ومن قال : إنما معناه صفة الجنة ، فقد أخطأ لأن « مَثَل » لايوضع موضع « صفة » . إنما يقال صفة زيد أنه ظريف وأنه عاقل . ويقال : مَثَلُ زيد مَثَلُ فلان ، وإنما المثل مأخوذ من المثال و الحذو ، والصفة تحلية ونعت » اهـ .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٥ ، والحجة ٣ / ٢٩٩ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٩ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والبحر ٥ / ٤٠١ .

(٤) قرأ ﴿ الكافر ﴾ على التوحيد ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ الكفّار ﴾ على الجمع ، انظر السبعة ٣٥٩ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .

(٥) انظر الجواهر ٨٥٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٠ ، والبحر ٥ / ٤٠١ - ٤٠٢ ، والكتاب ١ / ١٧ ، ١٩ ، ٤٨ ، وابن يعيش ٢ / ١١٥ و ٦ / ٥٢ و ٨ / ٢٣ - ٢٤ و ١٠ / ١٠٥ ، والمغني ١٤٤ ، ٥٧٥ ، ٨٨٤ .

الباء زيادة[١] ، ولفظة الله عزوجل فاعل ﴿ كفى ﴾ ، والمفعول محذوف ، أي كفاك الله شهيداً ، وهو تمييز[٢] . والمفعول الثاني[٣] مضمر ، أي كفاك الله أذاهم وشرّهم ٣

وقوله : ﴿ ومَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الكِتَاب ﴾[٤] [٤٣]

[مَن][٥] في موضع الجر بالعطف على لفظة الله[٦] . وإن شئت كان في موضع الرفع بالعطف على موضع الجار والمجرور[٧] ، كقراءة من قرأ ﴿ هَلْ منْ خَالِقٍ غَيْرُ الله ﴾ [سورة فاطر : ٣] فيمن قرأ بالرفع[٨] ، وقراءة من قرأ ﴿ مالكم من إلـهٍ غيرُه ﴾[٩] [سورة الأعراف : ٥٩]* ٦

وقوله ﴿ عِلْمُ الكتاب ﴾ مرتفع بالظرف على المذهبين[١٠] لأن الظرف جرى صلة لـ « من » ، و « من » ههنا بمعنى « الذي » والتقدير : من ثبت عنده ٩

---

(١) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل « كفى » المتعدية لواحد ٢٨٩ ح ٧ .

(٢) أو حال ، انظر ماسلف ٢٩٠ ، وماسيأتي ٧٣٣ ، ٩٧٥ ، ١١٩٣ ، ١٢٥٥ .

(٣) سلف التعليق ٢٩٠ على أن « كفى » هذه متعدية لواحد لا لاثنين .

(٤) انظر الجواهر ٥١٤ ، ٥٢٤ ، ٩١٤ ، وشرح اللمع اللوح ٣٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، والبيان ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، والبحر ٥ / ٤٠٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٩ .

(٥) زيادة من ي ب .

(٦) في قوله ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ .

(٧) الأولى أن يقال : بالعطف على موضع المجرور وحده ، لأن موضعه الرفع على الفاعلية وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة . وقد سلف ذكر مصادر الكلام على العطف على الموضع ٤٤٨ .

(٨) وهم غير حمزة والكسائي فقرآ بالجر . انظر السبعة ٥٣٤ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٢ / ٣٥١ . وانظر الكلام عليهما في الجواهر ٤١٦ ، ٦١٨ ، ٦٦٨ ، ٨٥٤ ، وشرح اللمع اللوح ٨٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٨٤ ، والحجة ٤ / ١٦٨ - ١٦٩ خم ، ومجمع البيان ٤ / ٣٩٩ ، والبحر ٧ / ٣٠٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٧ ، ١٣٩ .

(٩) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(١٠) سلف التعليق على هذا ١٣ . وقال النحاس والحوفي إنه مرتفع بالابتداء .

علمُ الكتاب[1] .

ويجوز أن يكون « مَنْ » نكرةً[2] ، و﴿ عنده ﴾ صفة له على تقدير : وإنسان ثابت عنده علمُ الكتاب[3] ، ويكون ﴿ علمُ الكتاب ﴾ أيضاً مرتفعاً بالظرف لأنه صفة أيضاً .

٣

---

(١) قيل : المراد أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، عن ابن عباس وهو قول الطبري واختاره الزجاج وابن كثير وغيرهم ، قال ابن كثير : « والصحيح في هذا أن ومن عنده اسم جنس يشمل علماء أهل الكتاب الذين يجدون صفة محمد ﷺ ونعته في كتبهم المتقدمة من بشارات الأنبياء به » . وقيل غير ذلك ، انظر تفسير الطبري ١٣ / ١١٨ ـ ١٢٠ ، والقرطبي ٩ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، وابن كثير ٤ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٠٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠١ .

(٢) لم أجد هذا الوجه عند غيره . وانظر ماسلف ٦١٠ وثمة ذكر مصادر الكلام على مَن النكرة الموصوفة .

(٣) كأن المؤلف ذهب إلى ماروي عن عبد الله بن سلام أن هذه الآية نزلت فيه ، وهو قول مجاهد وقتادة في رواية عنهما ، وأنكر سعيد بن جبير وغيره هذا القول بأن السورة مكية وعبد الله بن سلام أسلم بعد الهجرة .

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي
(ت ٥٤٣ هـ)

حققه وعلق عليه وصنع فهارسه

الدكتور محمد أحمد الدالي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٩٩٥م ــ ١٤١٥ هـ

سورة إبراهيم

قوله تعالى : ﴿ الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾[1] [١]

خبر مبتدأ مضمر ، أي هذا كتاب أنزلناه إليك . والجملة ـ أعني ﴿ أنزلناه إليك ﴾ ـ في موضع رفع صفة للنكرة . ٣

وقوله : ﴿ الحَمِيد . اللهِ الذي لَهُ مافي السَّمٰوات ﴾ [١ ـ ٢]

بالجر والرفع[2] . فالجر على أن يكون تابعاً[3] لـ ﴿ العزيزِ الحميدِ ﴾ . ٦
والرفع على الابتداء ، ومابعده الخبر[5] .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الحَيَاةَ الدُّنْيا على الآخِرَةِ ﴾[6]
[٣] ٩

---

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٠٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٧ ، والحجة ٣ / ٣٠١ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٢ ، والبيان ٢ / ٥٤ ، والبحر ٥ / ٤٠٣ ـ ٤٠٤ ، والكشاف ٢ / ٣٦٥ ، وإيضاح الوقف ٧٣٩ ، والقطع ٤١٤ ، والمكتفى ٢٣٩ ، ومنار الهدى ١٥٠ .

(٣) قرأ بالجر نافع وابن عامر وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٣٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .

(٤) أي بدلاً وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم ، وهو عطف بيان عند الزمخشري لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام .

(٥) هذا أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما . وأجاز النحاس أن يكون الله خبر مبتدأ مضمر أي هو الله ، والذي صفة له ، وهو قول الفراء . وأجاز أبو علي أن يكون مبتدأ والذي صفة له والخبر محذوف .

(٦) انظر البحر ٥ / ٤٠٤ ، والكشاف ٢ / ٣٦٦ ، والتبيان ٢ / ٧٦٣ ، والقطع ٤١٤ ، ومنار الهدى ١٥٠ . وسياق الآية : ﴿ ... وويل للكافرين من عذاب شديد . الذين ... ﴾ .

يجوز أن يكون في موضع الجر وصفاً لـ ﴿ الكافرين ﴾ [٢][1] .

ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿ أُولئك في ضَلالٍ بعيدٍ ﴾ [٣][2] .

٣ ومعنى ﴿ يستحبون ﴾ : يحبّون ويؤثرون . أحبَّ واستحبَّ كأجاب واستجاب وأوقد واستوقد[3] .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إلى النُّور ﴾[4] [٥]

٦ معناه : أي أخرجْ . و « أنْ[5] » بمعنى « أي » ههنا . ويجوز أن يكون التقدير : بأن أخرجْ قومك .

[قوله تعالى[6]] : ﴿ وذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللهِ ﴾[7] [٥]

---

(١) وهو قول النحاس وأجازه الحوفي والزمخشري والعكبري ، قال أبو حيان : « وهو لا يجوز لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما وهو قوله ﴿ من عذاب شديد ﴾ سواء كان ﴿ من عذاب شديد ﴾ في موضع الصفة لـ « ويل » أم متعلقاً بفعل محذوف أي يضجون ويولولون من عذاب شديد ، ونظيره إذا كان صفة أن تقول : الدارُ لزيد الحسنةُ القرشيِّ فهذا الترتيب لا يجوز لأنك فصلت بين زيد وصفته بأجنبي منهما وهو صفة الدار ، والترتيب الفصيح أن تقول : الدار الحسنة لزيد القرشي أو الدار لزيد القرشي الحسنة » اهـ .

(٢) وأجيز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هم الذين ، وأن يكون منصوباً على الذم .

(٣) انظر ما سلف ٢٥ ، ٣٧٩ .

(٤) انظر الجواهر ٧٩٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٨ ـ ١٧٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٧ ، والبيان ٢ / ٥٤ ـ ٥٥ ، والبحر ٥ / ٤٠٥ .

(٥) سلف ذكر مصادر الكلام على « أن » التفسيرية ٣٨٠ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٤ ، والبحر ٥ / ٤٠٦ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٢٢ ـ ١٢٣ ، والقرطبي ٩ / ٣٤١ ـ ٣٤٢ ، وابن كثير ٤ / ٣٩٧ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٠٩ ـ ٥١٠ .

قيل : بنِعَمِ الله[1] . وقيل : بنِقَم الله[2] .

[قوله تعالى[3]] : ﴿ والَّذِينَ مِن بَعْدِهِم لا يَعْلَمُهُم إلا اللهُ ﴾[4] [٩]
مبتدأ وخبره[5] . ٣

قوله عز وجل : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُم فِي أَفْوَاهِهِم ﴾[6] [٩]
غيظاً وحَنَقاً ، أي عضوها[7] ، كقوله : ﴿ عَضُّوا عليكم الأنامِلَ مِنَ الغَيْظ ﴾ [سورة آل عمران : ١١٩] . ٦
وقيل : رَدُّوا أيديهم في أفواههم : أَوْمَؤُوا[8] إلى الرسل بأن اسكتوا[9] .

---

(١) عن ابن عباس وأُبيّ والحسن ومجاهد وقتادة .
(٢) عن ابن زيد ومقاتل وابن عباس في رواية عنه .
(٣) زيادة من ي و ب .
(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٧٩ ، والبحر ٥ / ٤٠٨ ، وإيضاح الوقف ٧٣٩ ، والقطع ٤١٤ ، والمكتفى ٣٣٩ ، ومنار الهدى ١٥١ . وسياق الآية : ﴿ ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين .. ﴾ .
(٥) هذا قول أبي حاتم وابن الأنباري وغيرهما ممن قال إن الوقف على ﴿ وثمود ﴾ تام . وذهب النحاس في إعراب القرآن إلى أنه معطوف على ماقبله فيكون الوقف على ﴿ وثمود ﴾ كافياً والتام ﴿ من بعدهم ﴾ ، وذكر القولين في القطع ، وانظر المكتفى ومنار الهدى والبحر ، واختار أبو حيان العطف .
(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦ ، والبحر ٥ / ٤٠٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٢٦ ـ ١٢٧ ، والقرطبي ٩ / ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، وابن كثير ٤ / ٤٠٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥١٢ .
(٧) عن ابن عباس وابن مسعود وابن زيد . وكان في النسخ « عضوه » وهو خطأ من النساخ .
(٨) في الأصل : « أَوْمَوْا » وأغلب الظن أنها من الناسخ ، و « أومى » لغة في « أومأ » أثبتها الفراء وابن قتيبة وأنكرها غيرها . انظر أدب الكاتب ٤٧٦ ، واللسان والتاج (ومأ ، ومى) .
(٩) عن ابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم ﴾[1] [١٨]

أي : فيما يُتْلى عليكم[2] مَثَلُ الذين كفروا بربهم ، فأضمر الخبر . والفرّاء يزعم
٣ أنّ «مَثَلاً» ملغى[3] ، وجاء الخبر بقوله ﴿ أعمالُهم كرَمَادٍ اشْتَدَّتْ ﴾ [١٨] عن
المضاف إليه .

[قوله تعالى[4]] : ﴿ لايَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا على شَيْءٍ ﴾[5] [١٨]

٦ أي : من ثواب ماكسبوا .

[قوله تعالى[6]] : ﴿ خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ ﴾[7] [١٩]

و﴿ خَالِقُ السَّمواتِ والأَرْضِ ﴾ على الإضافة[8] / . واسم الفاعل بمعنى ٦٨ / ٢
٩ المُضِيّ ، والإضافة محضة[9] ، بخلافها في قوله ﴿ بالِغَ الكَعْبَةِ ﴾[10] [سورة المائدة : ٩٥] (٧٤ / ٢)

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، وللفراء ٢ / ٧٢ ـ ٧٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٠ ـ ١٨١ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٨ ، والبيان ٢ / ٥٦ ، والبحر ٥ / ٤١٤ ـ ٤١٥ .

(٢) هذا لفظ المبرد ومن وافقه ، ولفظ سيبويه والأخفش ومن وافقهما : مما يقص عليكم ، وانظر ماسلف ٦٣٥ ح ٥ .

(٣) انظر ماسلف من التعليق على إلغاء « مَثَل » ٦٣٥ ح ٦ . والذي قاله الفراء في هذه الآية أنَّ المثل مضاف إلى الذين وهو للأعمال ، والتقدير : مثل أعمال الذين كفروا ، وعلى قياس مذهبه يكون ترك المضاف وأخبر عن المضاف إليه وهو « أعمال » أي أعمال الذين كفروا كرماد .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر البحر ٥ / ٤١٥ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٣٥٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥١٨ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الحجة ٣ / ٣٠٢ ـ ٣٠٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٦ ، والبحر ٥ / ٤١٥ ـ ٤١٦ .

(٨) قرأ ﴿ خالق السموات ﴾ على الإضافة حمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ خلق السموات ﴾ على أنه فعل ماض . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .

(٩) سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ ح ٤ .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٠ .

و ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾[1] [سورة الحج : ٩] .

[قوله تعالى[2]] : ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُم تَبَعاً ﴾[3] [٢١]

إن شئت كان جمع « تَابِع » ، وإن شئت كان مصدراً أي ذوي تَبَع .   ٣

[قوله تعالى[2]] : ﴿ ماأَنَا بِمُصْرِخِكُم وما أَنْتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾[4] [٢٢]

بفتح الياء[5] . فتحها من فتحها لأنها ياء المتكلم بإزاء الكاف للخطاب[6] ، وأدغم فيها ياء الجر .   ٦

وكسرها حمزة . وقال النحويون[7] : هي رديئة . وليست برديئة لأنه كسر

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٩٣ ـ ٨٩٤ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٨٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٩ ، والبحر ٥ / ٤١٦ . وكلهم أخذوا كلام الزجاج .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٥ ، وللفراء ٢ / ٧٥ ـ ٧٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٣ ، والحجة ٣ / ٣٠٣ ـ ٣٠٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٠ ـ ٣١١ ونقل بعض كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ٥٧ ، والبحر ٥ / ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

(٥) وهي قراءة غير حمزة فقرأ وحده بالكسر . انظر السبعة ٣٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٦) قال فيا سلف ٣١ ـ ٣٢ : « فمن فتح الياء جرى على الأصل لأن هذه الياء ـ أعني ياء المتكلم ـ بإزاء الكاف للخطاب فكما أن الكاف مفتوحة في أنك وإنك وجب أن تكون الياء مفتوحة » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها هنا وثمة .

(٧) الأخفش والفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . وقد وجهت قراءة حمزة بوجوه : الأول أنه زيدت ياء على ياء المتكلم ـ وزعم قطرب أنها لغة بني يربوع ـ ثم حذفت الياء الزائدة وبقيت الكسرة التي كانت قبل الياء المحذوفة فبقيت الياء على ماكانت عليه من الكسر ، وهو قول أبي علي ومن وافقه والثاني أن الكسر لالتقاء الساكنين وذلك على توهم سكون الياء وإنما هي مفتوحة ، أجازه الفراء ومن وافقه . والثالث : ماذكره المؤلف ، وقد ذكر أبو شامة هذا القول في إبراز المعاني ص ٣٧١ ولم يسمّ قائله . انظر في ذلك المصادر السالفة ، والمحتسب ٢ / ٤٩ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٥ ـ ٣٠٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٥ ، والخزانة ٢ / ٢٥٧ ـ ٢٦٠ (ونقل البغدادي بعض كلام أبي شامة ومنه أفدت الإحالة على كتابه إبراز المعاني) وذهب أبو شامة إلى أن هذه الأوجه الثلاثة كلها ضعيفة .

اليـاء ليكون طبقاً لكسرة همزة قولـه ﴿ إنِّي كَفَرْتُ ﴾ [٢٢] لأنـه أراد الوصل دون الوقف والابتداء بـ ﴿ إني ﴾ لأن الابتداء بـ ﴿ إني كفرت ﴾ محالٌ[١] . فلمـا أراد هذا المعنى كان كسرُ الياء أدلَّ على هذا من فتحها .

٣

[قوله تعالى[٢]] : ﴿ إنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ﴾[٣] [٢٢]

قـال قوم منهم الفراء : إني[٤] كفرت بمـا أشركتموني بـه ، أي بـالله . وجعـل « ما » في مذهب مـايؤدي عن الاسم[٥] . ويعني بقولـه ﴿ من قبل ﴾ : في وقت آدم حين أُمِرَ [بالسجود][٦] [فأبى][٢] واستكبر[٧] .

٦

---

(١) قال صاحب منار الهدى ١٥٢ : « لا وقف من قوله ﴿ وقـال الشيطـان ﴾ إلى قولـه ﴿ من قبل ﴾ لأن ذلـك كلـه داخل في القـول لأنها قصـة واحـدة » ثم قـال « وقيـل يـوقف على ﴿ فـأخلفتكم ﴾ و ﴿ فاستجبتم لي ﴾ و ﴿ لوموا أنفسكم ﴾ و ﴿ ماأنتم بمصرخي ﴾ والابتـداء [في المطبوع للابتـداء وهو خطأ] بـ ﴿ إني ﴾ ، ولايقال الابتـداء بـ ﴿ إني كفرت ﴾ رضًـا بـالكفر ، لأنـا نقول ذلـك إذا كان القارئ يعتقد معنى ذلك ، وليس هو شيئاً يعتقـده الموحـد ، إنما هو حـال مقول الشيطـان . ومن كره الابتداء بقولـه ﴿ إني كفرت﴾ يقول : نفي الإشراك واجب كالإيمـان بـالله تعـالى وهو اعتقـاد نفي شريك الباري وذلك هو حقيقة الإيمان ... » ا هـ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجـواهر ٣٤٣ ، ٧٠٦ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢ / ٧٦ ، ومجمـع البيـان ٣ / ٣١١ ، والبحر ٥ / ٤٢٠ .

(٤) في الأصل هنا وفي الآية : أي ، وهو تحريف .

(٥) عبارة الفراء : « وقوله ﴿ إني كفرت بما اشركتمون ﴾ هـذا قول إبليس ، قـال لهم « إني كفرت بمـا أشركتموني يعني بـالله عزوجل ﴿ من قبل ﴾ فجعـل « مـا » في مـذهب مـايـؤدي عن الاسم » ا هـ يريد أن « ما » اسم موصول ، والمراد الله تعالى ، وحذف الجار والمجرور « به » من الصلـة ، حـذف الجـار ثم حـذف العـائـد ، وهـذا التقـدير في التفسير المنسـوب لابن عبـاس (انظر مجمع التفـاسير ٣ / ٥٢١) . وقيل . التقـدير : أشركتمونيـه ، فحـذف العـائـد . قـال أبو حيان « وفي هـذا القـول إطلاق « ما » على الله تعالى ، و « ما » الأصح فيها أنها لاتطلق على آحاد من يعلم » .

(٦) زيادة من ب .

(٧) فـ ﴿ من قبل ﴾ متعلق بـ ﴿ كفرت ﴾ .

وقال قوم : التقدير : إني كفرت اليوم بما كنتم تعبدونه لي في الدنيا[١] . فحذفوا الظرف دون الجار[٢] .

[وقال أبو علي : تقديره] - يريد ﴿ من قبل ﴾ - أن يكون[٣] متعلقاً بـ ﴿ كفرت ﴾ ، [و[٤]] المعنى : إني كفرت من قبل بما أشركتموني . ألا ترى أن كُفْرَه قبل كُفْرِهم وإشراكَهم[٥] إياه فيه بعد ذلك[٦] .

٣

[وقوله[٧]] : ﴿ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٨] [٢٢]

استئناف كلام ، وليس بداخل تحت قول الشيطان[٩] .

٦

---

(١) وعليه فـ « ما » اسم موصول أيضاً ، ولم أجد هذا القول . وقال الزمخشري : التقدير : إني كفرت اليوم بإشراككم إياي من قبل هذا اليوم . الكشاف ٢ / ٣٧٥ ، والبحر . وما على هذا مصدرية .

(٢) يريد : حذف الظرف وهو « اليوم » دون الجار الذي قدر حذفه في الوجه الأول وهو « به » . و « من قبل » متعلق بـ « أشركتموني » .

(٣) في الأصل و ب : فحذفوا الظرف دون الجار يريد [في ب : أي] من قبل أن يكون » فزدت مابين حاصرتين ليستقيم الكلام . وعبارته في الجواهر : « وقال أبو علي : تقدير ﴿ من قبل ﴾ أن يكون ... » . وفي ي : « فحذفوا الظرف دون الجار . فا : تقدير من قبل أن يكون .. » . و « فا » رمز للفارسي أعني أبا علي ، وقد استعمله المؤلف في الجواهر ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، ٦٣١ ، وانظر الرماني النحوي ١٢٥ ، وماكتبناه في مقدمة التحقيق . ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) في الأصل : أو إشراكهم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٦) بعد هذا في الجواهر : « فإذا كان كذلك علمت أن « من قبل » لايصح أن يكون من صلة « أشركتمون » وإذا لم يصح ذلك ثبت أنه من صلة كفرت » .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١١ ، والبحر ٥ / ٤٢٠ .

(٩) والوقف على ﴿ من قبل ﴾ تام ، وهو قول ابن الأنباري والداني والأشموني ، انظر إيضاح الوقف ٧٤٠ ، والمكتفى ٣٤٠ ، ومنار الهدى ١٥٢ . وهو قول الطبرسي وهو الأظهر . وقيل هو من تمام قول إبليس ، والوقف على ﴿ من قبل ﴾ كاف ، وهو قول النحاس في القطع ٤١٥ ، وأجازه الزمخشري في الكشاف ٢ / ٣٧٥ ، قال أبو حيان : وهو الظاهر . وهو ظاهر قول المفسرين ، انظر تفسير الطبري ١٣ / ١٣٣ ، والقرطبي ٩ / ٣٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٠٩ ، والقولان في تفسير البيضاوي (مجمع التفاسير ٣ / ٥٢١ - ٥٢٢) .

قوله تعالى : ﴿ وأَحَلُّوا قَوْمَهُم دَارَ البَوَار . جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَها ﴾[١] [٢٨ ـ ٢٩]

٣ حال من ﴿ قومهم ﴾ ، وإن شئت من ﴿ جهنّم ﴾ ، وإن شئت منها ؛ كقوله ﴿ تَحْمِلُه ﴾ بعد قوله : ﴿ فأَتَتْ به قَوْمَها ﴾[٢] [سورة مريم : ٢٧] وهو حال مقدر[٣] .

٦ [قوله تعالى[٤]] : ﴿ وآتَاكُم مِّنْ كُلِّ ماسَأَلْتُمُوهُ ﴾[٥] [٣٤]

أي من كل شيء سألتموه ولم تسألوه[٦] . فـ « ما » ههنا موصوفة[٧] ، والجملة صفة له[٨] ، وحذف الجملة وهي « لم تسألوه » كقوله : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُم الحَرَّ ﴾[٩] [سورة النحل : ٨١] والمعنى : وتقيكم البرد ؛ فكان ماأبقى دليلاً على ٩ ماألقى .

---

(١) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١٣ ، والبيان ٢ / ٥٨ ، والبحر ٥ / ٤٢٤ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ ـ ٧٩٠ . وسلف الاستشهاد بها ٤٥٧ .

(٣) أي مقدّراً صليَهم إياها ، لأنهم لم يصلوها فالصلي مقدّر فيهم .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٨ ، ١٢٩ ، ٥٠٧ ـ ٥٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٦ ، وللفراء ٢ / ٧٧ ـ ٧٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٦ ، والبيان ٢ / ٥٩ ـ ٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٤٩ ـ ١٥٠ ، والقرطبي ٩ / ٣٦٧ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٣٠ .

(٦) عزا المؤلف في الجواهر ٥٠٧ هذا التأويل إلى الكلبي ، وعزاه الطبري إلى ركانة بن هاشم . وقدره الأخفش : من كل ماسألتموه شيئاً ، فحذف . وقدره الفراء : من كل سُؤْلكم .

(٧) قال في الجواهر : « ما » يكون موصولاً أو موصوفاً ، وأن يكون موصوفاً أحب إلينا لأن كلاً يقتضي النكرة .. » . وكونها موصوفة هو ظاهر عبارة الأخفش ، وهي مصدرية عند الفراء . وأجيز أن تكون موصولة ، وهذا موافق لما روي عن الحسن في تأويله قال : من كل الذي سألتموه .

(٨) وعلى الوجهين الآخرين تكون صلة لاموضع لها من الإعراب .

(٩) سلف الاستشهاد بالآية ٢٤٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة ، وانظر ٤٠٠ .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾[1] [٣٧]

متعلق بقوله ﴿ أسكنتُ ﴾[2] [٣٧] أي : أسكنت ناساً من ذريتي بوادٍ ليقيموا الصلاة ، فأضمر مفعول ﴿ أسكنت ﴾ وفصل بين ﴿ أسكنت ﴾ وبين ماتعلق به بقوله ﴿ ربّنا ﴾ لأن الفصل بالنداء مستحبّ في هذا . وإذا جاء نحو قوله :[3]

على حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم ... فنَدْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

أي نَدْلاً[4] المالَ يا زريقُ ، ففصل بالنداء بين المصدر وماتصل به = كان هذا

---

(١) انظر الجواهر ٤٧٥ ، ٧٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٧ ، وللفراء ٢ / ٨٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٣٢ ، والعضديات ١٤٣ . ولم يتكلم الأخفش والفراء والنحاس وأبو علي على تعليق اللام من ليقيموا .

(٢) سياق الآية : ﴿ ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا .. ﴾ .

(٣) وهو همدانيٌّ في الكامل ٢٣٨ ـ ٢٤٢ ، وابن السيرافي ١ / ٣٧٢ ، وهو أعشى همدان في الحماسة البصرية ٢ / ٢٦٢ ، وهو الأظهر فيما قال العيني في المقاصد النحوية ٣ / ٤٦ ، ٥٢٣ . وذكر أنه ينسب إلى جرير والأحوص ، وليس لأحدهما ، انظر ديوان جرير ـ مانسب إليه ٢ / ١٠٢١ ، وشعر الأحوص ـ مانسب إليه ٢١٥ .

وهو من أبيات نسبها الغندجاني في فرحة الأديب ٨٨ ـ ٨٩ إلى أنصاريّ وذكر قصتها ، قال : « وكان من قصتها أن النعمان بن العجلان بن عامر الزرقي ـ وزريق هو ابن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج ـ ولاه علي عليه السلام البحرين فقال رجل من الأنصار :

أرى فتنة قد ألهت الناس عنكم ... فندلاً زريق المال ندل الثعالب

فإن ابن عجلان الذي قد علمتم ... يبدد مال الله فعل المناهب

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ... ويخرجن من دارين بجر الحقائب » ا هـ

والأولان على هذه الرواية في الإصابة ٣ / ٥٦٢ في ترجمة النعمان بن عجلان برقم ٨٧٤٦ لأبي الأسود ، وليسا في ديوانه .

والبيت بلا نسبة في الكتاب ١ / ٥٩ ، والخصائص ١ / ١٢٠ ، وسر الصناعة ٥٠٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٦٠٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ ، والإنصاف ٢٩٣ ، واللسان (ندل ، خشف) . وسيأتي ٩٣٣ . والندل : التناول ، والنقل ، والجذب ، وبها فسر البيت ، وندل الثعالب يريد سرعتها في ذلك .

(٤) في الأصل : فبذلاً ... بذل الثعالب أي بذلاً ، وهو تصحيف .

أولى إذ ليس بالمصدر .

قوله عز وعلا : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾[1] [٤٠]

٣ أي واجعل من ذريتي مقيم الصلاة[2] ، فحذف الفعل لأن ماقبله دليل عليه[3] . ولا يكون التقدير : ربّ اجعلني ومن ذريتي مقيم الصلاة[4] .

[قوله تعالى[5]] : ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾[6] [٤١]

٦ قيل : أراد آدم وحواء عليهما السلام .

وقيل : كان ذلك قبل أن علم كفر أبيه مطلقاً[7] .

---

(١) انظر الجواهر ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ ـ ٦١ ، والبحر ٥ / ٤٣٤ .

(٢) هذا تقدير الطبري في تفسيره ١٣ / ١٥٦ ولفظه : واجعل أيضاً من ذريتي مقيمي الصلاة ، وهو أحسن . وانظر القرطبي ٩ / ٣٧٥ ، وابن كثير ٤ / ٤٣٣ ، ومجمع التفاسير ٧ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧ .

(٣) وحذف المفعول أيضاً لأنّ ماقبله دليل عليه .

(٤) الظاهر أنه يريد أنه لايجوز أن يكون الكلام على التقديم والتأخير وعطف « من ذريتي » على الياء في اجعلني . وقد أجازه الزمخشري في الكشاف ٢ / ٣٨١ ، والعكبري ٢ / ٧٧٢ . وأجاز المؤلف في الجواهر أن تكون « من » زائدة على قول الأخفش .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبحر ٥ / ٤٣٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥٦ ، والقرطبي ٩ / ٣٧٥ ، وابن كثير ٤ / ٤٣٣ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٣٧ .

(٧) الظاهر أن إبراهيم عليه السلام دعا بالمغفرة لأبويه القريبين أي أمه وأبيه ، ومن قال غير هذا فقد أبعد وخالف الظاهر . قال الإمام الزمخشري في الكشاف ٢ / ٣٨٢ : « فإن قلت : كيف جاز له أن يستغفر لأبويه وكانا كافرين ؟ قلتُ : هو من مجوزات العقل لايعلم امتناع جوازه إلا بالتوقيف » اهـ . وقيل في تأويل الآية غير هذا . وانظر كلامهم في تعليل استغفار إبراهيم لأبيه وهو كافر في تأويل قوله تعالى ﴿ وماكان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾ [سورة التوبة : ١١٤] في المصادر التي ذكرناها ٥٢٧ .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ لايَرْتَدُّ إلَيْهِم طَرْفُهُمْ وأَفْئِدَتُهُم هَوَاءٌ ﴾[2] [٤٣]

٣

خاليةٌ جُوفٌ ، كقوله[3] :

... ... جُـؤْجُـؤُهُ هَـوَاءُ[4]

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِم ﴾[5] [٤٥]

فاعل / ﴿ تبيّن ﴾ مضمر ، أي تبين لكم فِعْلُنا بهم[6] . ولايكون الفاعل ﴿ كيف ﴾ لأن الاستفهام لايعمل فيه ماقبله[7] ، ولأن ﴿ كيف ﴾ لايُخْبَرُ عنه وإنما يُخْبَر به ، فـ « كيف » ههنا منصوبة بقوله ﴿ فعلنا ﴾ .

٦٩ / ١

(٧٥ / ١)

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٠ ، والبحر ٥ / ٤٣٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٤٤ ، وتفسير غريب القرآن ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥٨ ـ ١٥٩ ، والقرطبي ٩ / ٣٧٧ ـ ٣٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٣٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٣٨ .

(٣) وهو زهير . د ، ق ٣ / ١٥ ص ٥٨ (صنعة ثعلب) وق ١١ / ١٥ ص ١٢٧ (صنعة الأعلم) . وهو في تفسير غريب القرآن ومجمع البيان والقرطبي والبيضاوي (مجمع التفاسير) في المواضع المذكورة في الحاشية السابقة .

(٤) البيت بتمامه :

كأنَّ الرَّحْلَ منها فَوْقَ صَعْلٍ ... من الظِّلْمانِ جُؤْجُؤُه هَوَاءُ

كأن الرحل منها أي من هذه الناقة ، فوق صعل : فوق ظليم دقيق العنق صغير الرأس ، جؤجؤه هواء : صدره هواء لا مخ فيه ، وقال الأصمعي : جؤجؤه هواء أي إنه منتخب العقل ، وإنما أراد أنه لا عقل له ، وكذلك الظليم هو أبداً كأنه مجنون » عن شرح ثعلب .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٠ ، والبيان ٢ / ٦١ ، والبحر ٥ / ٤٣٦ ، والمغني ٥٣٨ .

(٦) فالفاعل ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل . وقدره العكبري في التبيان ٢ / ٧٧٣ : وتبيّن حالُهم ، وتابعه أبو حيان . وذهب الرضي في شرح الكافية ١ / ٨٣ إلى أن جملة « كيف فعلنا بهم » هي الفاعل ، انظر ماسلف من التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ .

(٧) انظر ماسلف من التعليق على هذا ٤٠٧ .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وإنْ كان مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الجِبَالُ ﴾[2] [٤٦]
بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، و﴿ لتَزُولُ ﴾ بفتح اللام الأولى وضم
٣ الثانية[3] ، وهو أوضح ليكون كقوله ﴿ وإنْ كانوا لَيَقُولُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٦٧]
و﴿ إنْ كادَ لَيُضِلُّنا ﴾ [سورة الفرقان : ٤٢] تكون « إنْ » مخففة من « إنَّ » واللام
للتأكيد والفصل بين « إنْ » بمعنى « إنَّ » و[بين « إنْ[4] »][1] بمعنى « ما »[5] .

٦ ومن كسر اللام فـ « كان » ههنا تامة[6] ، والتقدير : وإن وقع مكرهم
لزوال[7] أمر النبي صلى الله عليه وآله . فعبّر عن أمر النبي عليه السلام بالجبال
لعِظَم شأنه[8] .

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٦ ـ ١٨٧ ، والحجة ٣ / ٣٠٤ ـ ٣٠٦ ثم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٢ ـ ٣٢٤ ، والبيان ٢ / ٦١ ـ ٦٢ ، والبحر ٥ / ٤٣٨ ، والمسائل المنثورة ٦٧ ، والمغني ٢٧٩ .

(٣) قرأ الكسائي وحده بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، وقرأ الباقون بكسر الأولى وفتح الثانية ، انظر السبعة ٣٦٣ ، والتيسير ١٣٥ ، والنشر ٢ / ٣٠٠ .

(٤) أسقطه ناسخ ب سهواً .

(٥) انظر ماسلف ١٠٧ والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر إنْ المخففة من الثقيلة واللام التي تدخل فيما بعدها وهي التي تسمى الفارقة .

(٦) تابعه أبو البركات الذي أخذ منه بلا تصريح ، وذكر أبو حيان أنه قول جماعة ، ولم يتعرض لها الفراء والنحاس وأبو علي والطبرسي . وعند الحوفي والزمخشري أنها الناقصة ، وأجاز القولين العكبري وأبو حيان ، انظر الكشاف ٢ / ٣٨٣ ، والتبيان ٧٧٣ ـ ٧٧٤ ، والبحر . وقد نصَّ الأكثرون على أنها الناقصة ، والظاهر أنه قول من ترك النص عليه ، انظر المصادر الآتية في ح ٣ من الصفحة التالية .

(٧) فالمصدر المؤول من أن المضمرة وصلتها مجرور باللام ومتعلق بـ « كان » التامة عند من ذهب إلى تمامها وبالخبر المحذوف عند من ذهب إلى نقصانها ، والتقدير : وإن كان مكرهم مسوًّى لإزالة الجبال معداً لذلك ، عن الزمخشري .

(٨) قال أبو علي : « ... والجبال كأنه أمر النبي وأعلامه ودلالته ، أي ماكان مكرهم ليزول منه ماهو مثل الجبال في امتناعه ممن أراد إزالته » اهـ . وقيل : عني بالجبال جبال الأرض ، وزوالها مجاز ،=

[ويكون هذا كقوله : ﴿ وماكان اللهُ لِيُعَذِّبَهُم ﴾[1] [سورة الأنفال : ٣٣] و ﴿ ماكان اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ ﴾[2] [سورة آل عمران : ١٧٩] . فمن كسر اللام جعل « إنْ » بمعنى « ما » وجعل اللام[3] مثلَها في ﴿ لِيعذبَهم ﴾ و ﴿ لِيَذَرَ ﴾ بخلاف من فتح اللام[4]][5] .   ٣

=ضرب مثلاً لمكر قريش وعظمته والجبال لاتزول ، وهو الظاهر . انظر تفسير الطبري ١٣ / ١٦٠ - ١٦٣ ، والقرطبي ٩ / ٣٨٠ ، وابن كثير ٤ / ٤٣٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٤٠ ولم يذكر الطبري وابن كثير غير الثاني ، والقولان في القرطبي ومجمع التفاسير .

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٢ / ١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣٨ ، والبحر ٤ / ٤٨٩ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، وابن يعيش ٧ / ٢٩ ، والمغني ٢٧٤ .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٩ ، والبحر ٣ / ١٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، وابن يعيش ٧ / ٢٨ ، والمغني ٢٧٨ .

(٣) هذه اللام تسمى لام الجحود . ومذهب البصريين فيها أنها حرف جار داخل في اللفظ على الفعل المضارع ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعدها ، والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بها ، وهي متعلقة بخبر « كان » المحذوف . ومذهب الكوفيين أنها لام زائدة للتوكيد ناصبة للفعل المضارع ، والجملة خبر « كان » . انظر حديث هذه اللام في الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، واللامات للزجاجي ٦٨ - ٧١ ، ولابن فارس ٢٥ ، وشرح اللمع للمؤلف اللوح ١٢٢ / ١ ، ولابن برهان ٣٦٥ ، والإنصاف ٥٩٣ - ٥٩٧ المسألة ٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ٢٨ - ٢٩ ، ورصف المباني ٢٢٥ ، والجنى الداني ١١٦ - ١٢١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٠ ، والمغني ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والهمع ٤ / ١٠٨ - ١١٠ .

(٤) ماقاله المؤلف في توجيه قراءة غير الكسائي من السبعة ﴿ لتزولَ ﴾ هو قول الفراء والنحاس وأبي علي وأكثر النحويين والمفسرين . وعلى هذا التوجيه يكون المعنى في الآية على قراءة الأكثرين تحقير أمر مكرهم ، وعلى قراءة الكسائي تعظيمه .

ولعل ماذهب إليه الزمخشري في تأويل قراءة الأكثرين أحسن مما ذهبوا إليه ، فقد قال : « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال : وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة ... أي وإن كان مكرهم مسوًّى لإزالة الجبال معداً لذلك ... » اهـ فـ « إن » عنده شرطية واللام لام كي ، وأخذ ابن هشام كلام الزمخشري ونسبه إلى نفسه ، وانظر البحر . وعلى هذا التخريج يتفق معنيا القراءتين أو يتقاربان . وأجاز الزمخشري ماقاله الأكثرون في توجيه القراءة ، واعترض ابن هشام قولهم بقوله « وفيه نظر لأن النافي على هذا غير « ما » و « لم » ولاختلاف فاعلي كان وتزول ... » اهـ وكان قد نصّ على أن لام الجحود إنما تقع بعد كون منفي بـ « ما » أو « لم » دون غيرهما ، وانظر الهمع وغيره .

(٥) زيادة من ي و ب .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾[2] [٤٧]

٣ [لفظة[1]] ﴿ الله ﴾ نصب مفعول أول ، و ﴿ مخلف ﴾ نصب مفعول ثان لـ « تحسب » ، وأضاف « مخلفاً » إلى ﴿ وَعْدِهِ ﴾ وهو المفعول الثاني له ، والمفعول الأول ﴿ رسلَه ﴾ والتقدير : مخلفَ رسلِه وعدَه .

٦ [قوله تعالى[3]] : ﴿ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنْتِقَام يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْض ﴾[4] [٤٧ ـ ٤٨]

﴿ يومَ ﴾ ينتصب بالمصدر قبله وهو ﴿ انتقام ﴾[5] .

٩ ﴿ والسَّمَواتُ ﴾[6] [٤٨]

أي تبدّل السموات غير السموات ، فحذف « غيرَ السموات » لأن ﴿ غَيْرَ الأَرْضِ ﴾ يدل عليه ؛ كقوله صلى الله عليه وآله : « أَلاَ لاَيُقْتَلْ مُؤْمِنٌ بِكافِرٍ

١٢ ولاذو عَهْدٍ في عَهْدِهِ »[7] أي : ولا ذو عهد في عهده بكافر ، فـ « ذو عهد » معطوف على « مؤمن » وحذف الجار والمجرور لأنه جرى ذكره في الأول .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وتَغْشَى وُجُوهَهُم النَّارُ . لِيَجْزِيَ اللهُ ﴾[8] [٥٠ ـ ٥١]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٧ ، وللفراء ٢ / ٧٩ ـ ٨١ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٣ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبحر ٥ / ٤٣٨ ـ ٤٣٩ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، وسر الصناعة ٤٥٧ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، والتبيان ٧٧٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٠ .

(٥) وقيل ينتصب على أنه مفعول لاذكر ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٤٨٩ ، والتبيان ٧٧٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٠ .

(٧) هذا قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الديات برقم ٤٥٣٠ ، والنسائي في كتاب القسامة ٨ / ١٩ ـ ٢٠ ، ٢٣ ـ ٢٤ ، وابن ماجه في كتاب الديات برقم ٢٦٦٠ ، وأحمد في المسند ١ / ١١٩ ، ١٢٢ و ٢ / ١٩٤ ، ٢١١ ، وانظر نصب الراية ٤ / ٣٣٤ ـ ٣٣٥ . وهو في الجواهر ٤٨٩ .

(٨) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٥ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والتبيان ٧٧٥ ، والبحر ٥ / ٤٤١ .

اللام من صلة قوله ﴿ وتغشى ﴾ . وإن شئت كان من صلة قوله ﴿ وترى المُجْرِمينَ ﴾ [٤٩] . وإن شئت كان من صلة محذوف دلّ عليه قوله ﴿ ذو انتقام ﴾ . وإن شئت كان لام القسم كسرت على مذهب أبي حاتم[١] . ٣

[قوله تعالى][٢] : ﴿ هذَا بَلاَغٌ لِلنَّاسِ ولِيُنْذَرُوا بِهِ ﴾[٣] [٥٢]

أي هذا بلاغٌ لهم وللإنذار . فالكلام محمول على المعنى ، أي : هذا بلاغ وهذا للإنذار[٤] . ٦

وقال أبو علي[٥] : [تقديره[٢]] : هذا بلاغ للناس وأُنْزل ليُنذروا به[٦] ، كقوله : ﴿ كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ ... ... لِتُنْذِرَ بِهِ ﴾[٧] [سورة الأعراف : ٢] .

---

(١) مذهب أبي حاتم أن التقدير ليَجزينهم ، فحذفت النون وكسرت اللام وكانت مفتوحة فأشبهت في اللفظ لام كي فنصبوا بها ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٥٢ . ولم يذكر هذه الوجوه غير المؤلف وصاحب البيان الذي نقل عنه من غير تصريح . وقيل اللام تتعلق بمحذوف دل عليه ماقبله وتقديره : فعل ذلك بهم ، وأجاز العكبري أن تتعلق بـ ﴿ برزوا ﴾ [٤٨] وهو الظاهر عند أبي حيان.

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٣٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٥ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبحر ٥ / ٤٤١ .

(٤) ظاهر كلام المؤلف أن اللام متعلقة بخبر لـ « هذا » المحذوفة ، والجملة معطوفة على « هذا بلاغ » وكذا تأول أبو حيان قول ابن عطية إن المعنى : هذا بلاغ وهو لينذروا ، ويمكن حمل كلام المؤلف وابن عطية على أن اللام متعلقة بخبر محذوف معطوف على « بلاغ » فيكون عطف مفرد على مفرد ، وهو ماحكي عن المبرد ، والتقدير عنده : هذا بلاغ وإنذار . وقول المؤلف هنا « فالكلام محمول على المعنى » لاوجه له . فما ذكره هو من عطف الجمل أو من عطف المفردات على الاختلاف في تأويل كلامه . أما حمله على المعنى فيقتضي أن تقدر اللام في الأول فيعطف الثاني عليه ، والتقدير : هذا لإبلاغ الناس ولينذروا ، وهو ماقدره في الجواهر ، أو هذا ليبلغوا ولينذروا به ، انظر البحر : وقيل غير ذلك .

(٥) نقل المؤلف كلامه في الجواهر ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .

(٦) فاللام متعلقة بفعل محذوف ، وهو قول النحاس أيضاً ، ووافقها الطبرسي وغيره . وفي الأصل : لتنذروا ، وهو تصحيف .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٧ .

سورة الحِجْر

قوله تعالى : ﴿ رُبما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لوْكانوا مُسْلِمِينَ ﴾[1] [٢]

٣ بالتخفيف والتشديد[2] ، لغتان جيدتان ، تقول : ربُّ رجلٍ ورُبَ رجلٍ ، قال :

. . . . أَنْ رُبَ فِتْيَةٍ . . . .[3]

٦ وقال :

. . . . رُبَ هَيْضَلٍ . . . .[4]

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٨٤ / ٢ و ٨٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٩ ، وللفراء ٢ / ٨٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٩ ـ ١٩٠ ، والحجة ٣ / ٣٠٧ ـ ٣١٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، والبيان ٢ / ٦٣ ـ ٦٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٤ ، والمقتضب٢ / ٤٨ ، ٥٥ ، والكامل ٤٤٢ ، والإيضاح ٢٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٤ ، ٢٤٤ ، ٣٠٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٣١ ، ١٣٤ ، والمغني ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٤٠٨ .

(٢) قرأ بالتخفيف عاصم ونافع ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٣٦٦ ، والتيسير ١٣٥ ، والنشر ٢ / ٣٠١ . وذكر ابن مجاهد عن علي بن نصر الجهضمي أن أبا عمرو كان يقرأ بالوجهين .

(٣) هذه قطعة من بيت للحادرة ، وهو بتمامه :

فَسُمَيُّ ما يدريك أنْ رُبَ فِتْيَةٍ باكَرْتَ لذّتهم بأدْكَنَ مُتْرَعِ

ديوانه ق ٣ / ١٥ ص ٥٦ ، والمفضليات ق ٨ / ١٦ ص ٤٦ ، وشرح المفضليات للأنباري ٥٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٨ ، وهو بلا نسبة في المنصف ٣ / ١٢٩ . قوله « فسميّ » يريد : فياسميّة ، فرخم وحذف حرف النداء ويروى « أسميّ » بهمزة النداء ، وقوله بأدكن أي بزق أدكن ، والأدكن مالونه إلى السواد ، ومترع : مملوء .

(٤) هذه قطعة من بيت لأبي كبير الهذلي ، وهو بتمامه :

أَزُهَيْرَ إن يَشِبِ القَذَالَ فإنَّني رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

ديوان الهذليين ٢ / ٨٩ ، وشرح مايقع فيه التصحيف ١ / ٥٠٩ ، والأزهية ٢٦٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣٠٢ ، واللسان والتاج (هضل) ، والخزانة ٤ / ١٦٥ ـ ١٦٧ . وهو للهذلي في المحتسب ٢ / ٣٤٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٨ . وعزاه ابن السيد في الفرق ١٨٦ إلى ساعدة بن جؤية وهماً . وهو بلا=

وجاء عن الأعشى ﴿ رُبَا ﴾[1] ، أتبع الضمَّ الضمَّ[2] .

وقال ﴿ ربَّما يودُّ ﴾ وكلامهم : ربَّما ودَّ[3] ، كما قال[4] :

=نسبة في ابن الشجري ٢ / ٤ ، والإنصاف ٢٨٥ ، ورصف المباني ٥٢ ، ١٩٢ ، وابن يعيش ٨ / ٣١ .

وقوله « أزهير » يريد « أزهيرة » فرخم ، والقذال : مابين الأذنين والقفا ، والهيضل : الجماعة من الناس يُغزى بهم ، وقوله « مرس » يروى « لجب » والمرس الشديد واللجب ذو جلبة وكثرة ، ولففت : جمعت .

وقوله « رُبَتَ » رواه « رُبْ » بإسكان الباء الزجاج (انظر مانقله الطبرسي من كلامه)وأبو علي في كتاب الشعر (انظر الخزانة) ، وابن جني في المحتسب ، ورواه العسكري بالوجهين ، ورواه صاحب رصف المباني بفتح الراء والباء .

(١) هذه رواية شاذة عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ذكرها ابن خالويه في شواذه ٧٠ ، ونصَّ ابن مهران في المبسوط ٢٥٩ أنها رواية محمد بن حبيب الشموني ومحمد بن عبد الله القلاّ عن الأعشى قال : « وأما رواية محمد بن غالب الأعشى ورواية عبد الحميد بن صالح البرجمي عن أبي بكر فالفتح مع التخفيف مثل رواية غيره » ا هـ . وهي - أعني الفتح مع التخفيف - رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر أيضاً ، ولهذا لم يذكر ابن مجاهد ولا الداني ولاابن الجزري خلافاً في هذا الحرف .

(٢) في الأصل : بالضم ، والصواب من ي و ب ، وأتبع متعد إلى اثنين بنفسه .

(٣) ذهب الفراء والزجاج وابن السراج وأبو علي في غير الإيضاح ومن وافقهم إلى أن « ربما » إنما تدخل على الفعل الماضي ولاتدخل علىالمضارع إلا بتأويل على خلاف بينهم فيه . ونصَّ الرضي أن « المشهور جواز دخولها على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح » ا هـ . وقد أجازه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام ، والظاهر أنه قول سيبويه والمبرد فقد نصّا أن ربَّ إذا لحقتها « ما » الكافة فإنها تهيئها للدخول على الأفعال ومثّلا لذلك بدخولها على الفعل المضارع نحو ربما يقوم . انظر الكتاب ١ / ٤٥٩ ، والمقتضب ٢ / ٤٨ ، ٥٥ ، والكامل ٤٤٢ ، والأصول ١ / ٤١٩ ، وابن يعيش ٨ / ٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٣ ، والأزهية ٩٣ ، والمغني ١٨٢ - ١٨٣ ، ٤٠٧ ، والهمع ٤ / ١٨٤ ، واللسان (ربب) وفيه كلام الزجاج ، وانظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٤) جذيمة الأبرش . والبيت أول ثلاثة له في طبقات فحول الشعراء ٣٨ ، والأغاني ١٥ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، وأول أربعة في المؤتلف والمختلف ٣٤ ، وأول خمسة في الاختيارين ٧١٨ عرضاً ، وأول أحد عشر بيتاً رواها الطبري في تاريخه ١ / ٦١٣ - ٦١٤ ونقل عن ابن الكلبي أنه قال : ثلاثة أبيات منها حق والبقية باطل . وانظر الخزانة ٤ / ٥٦٧ - ٥٦٩ . وشرح أبيات المغني ٣ / ١٦٤ - ١٦٨ . =

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

فحمله أبو إسحق على إضمار « كان »[1] على تقدير ، ربّما كان يود الذين كفروا . وقد قال[2] : لايجوز : « عبدَ الله القائمَ » ، على إضمار « كُنْ » . ولكن ٣

= وهو له في الكتاب ٢ / ١٥٣ (وليست النسبة من سيبويه) ، وضرورة الشعر ٧٥ ـ ٧٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٦٨ ، وضرائر الشعر ٢٩ ، والنوادر ٢١٠ ـ تعليقات أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩ / ٤٠ ـ ٤١ ، والمقاصد ٣ / ٣٤٤ و ٤ / ٣٢٨ .

وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٨٤ / ٢ ، والمقتضب ٣ / ١٥ ، والحجة ٣ / ٣٠٨ خم ، واللامات للزجاجي ١١١ ـ ١١٢ (أول ثلاثة) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٧ ، والبيان ٢ / ٦٣ ، ورصف المباني ٣٣٥ ، والمغني ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٤٠٧ .

وقوله « أوفيت » يقال : أوفى على الشيء : أشرف ، و « في » بمعنى « على » ويجوز أن تكون على معناها على تقدير : أوفيت على مكان عال في جبل ، والعلم : الجبل المرتفع ، وقوله « شمالات » جمع شَمال وهي ريح باردة تهب بشدة في أكثر أحوالها ، عن الخزانة . والشمال والشمالات بفتح الشين ، وضبط في الأصل بالكسر ، وهو جائز ، انظر اللسان والتاج (شمل) . ولم يضبط في ي و ب .

استشهد المؤلف بالبيت هنا على وقوع الماضي بعد « رُبَّ » المكفوفة بـ « ما » ، وعلى هذا الوجه استشهد به أبو علي وصاحب الأزهية والعيني في الموضع الأول من كتابه وابن هشام في المغني . واستشهد به ابن برهان على أن « ربّ » هنا للتكثير ، واستشهد به سيبويه وغيره على توكيد الفعل المضارع بالنون في الواجب ضرورة .

(١) هذا وهمٌ من المؤلف . فالذي حمله على إضمار « كان » هو أبو بكر بن السراج ، ووافقه الربعيُّ صاحب أبي علي . ولم يصرح أبو علي في الإيضاح والحجة بصاحب هذا القول وردّه بما ذكره المؤلف ، ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه . والفراء أيضاً لايجيز إضمار « كان » في نحو هذا الموضع ، قال « ولايجوز أن تقول : اتق الله محسناً ، وأنت تريد « تكن » ... » معاني القرآن ١ / ٢٩٦ ، وانظر ماسلف ٣٣٢ . وقال ابن هشام : « وليس حذف « كان » بدون إن ولو الشرطيتين سهلاً » المغني ٤٠٨ .

(٢) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . انظر الكتاب ١ / ١٣٣ ، وشرح اللمع اللوح ٧٢ / ١ ، والجواهر ٥٢ ، والأصول ٢ / ٢٤٨ ، والحجة ٢ / ٣١١ و ٣ / ٣٠٩ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٧ . =

الوجه أن يكون « يودّ » حكاية الحال[1] .

و « رُبّما » في كلامهم للتقليل كما أن « رُبَّ » للتقليل[2] ألا ترى قوله[3] :

ألاَ رُبَّ مَـوْلُـودٍ وليس لـــــه أبٌ   وذِي وَلَـــدٍ لم يَلْـــدَهُ أَبَــوَانِ   ٣

= وعبارة سيبويه « لايجوز لك أن تقول : عبدَالله المقتولَ ، وأنت تريد كن ... »
وكذا في الحجة ومجمع البيان والجواهر . وقوله « كن عبد الله المقتول » قطعة من حديث رواه عبد الله بن خباب عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « تكون فتنة يموت فيها قلب الرجل كما يموت بدنه ، يمسي مؤمناً ويصبح كافراً فكن عبد الله المقتول ولاتكن القاتل » انظر الكامل ١١٣٤ وتخريج الحديث هناك .

(١) هذا قول أبي علي ووافقه ابن الشجري والمالقي ، وأجازه الزجاج . وقيل : دخلت على المضارع لأنه بمعنى الماضي لأن المستقبل في كلام الله لكونه حقاً صادقاً مستيقناً مقطوعاً به في تحققه كالماضي ، وهو قول الفراء والزجاج والزمخشري وغيرهم ، انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٢ ، وللزجاج ج ٢ / ١٣٠ / ٢ خ ، والكشاف ٢ / ٣٨٦ ، والبحر ٥ / ٤٤٤ ، واللسان (ربب) .

(٢) نصّ المحقق الرضي أن الأصل في « ربّ » أن تكون للتقليل ، قال : ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز ، ولعله أرجح الأقوال .
وكونها للتقليل هو قول الأكثرين فيما قال ابن السيد والسيوطي وغيرهما ، وقيل هي للتكثير ، وعزي هذا القول إلى صاحب العين وابن درستويه ، وقيل هي للتقليل غالباً والتكثير نادراً ، وهو قول طائفة منهم أبو نصر الفارابي واختاره السيوطي ، وقيل هي للتكثير غالباً وللتقليل نادراً ، وبه جزم ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام ، وقيل التقليل والتكثير إنما يفهم من سياق الكلام ، واختاره أبو حيان وقيل هي للتكثير في موضع الافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السيد ، وقيل هي موضوعة لهما بلا غلبة في أحدهما ، عن جماعة من المتأخرين .

انظر المقتضب ٤ / ١٣٩ ـ ١٤٠ ، ٢٨٩ ، والأصول ١ / ٤١٦ ـ ٤١٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٧٠ ـ ١٧١ ، والمسائل والأجوبة لابن السيد (في كتاب نصوص ودراسات عربية وأفريقية ١٦٧ ـ ١٨٧) ، وابن يعيش ٨ / ٢٦ ـ ٢٧ ، والتسهيل ١٤٧ ـ ١٤٨ ، ورصف المباني ١٨٨ ـ ١٩٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠ ، والجنى الداني ٤٣٩ ـ ٤٤٧ ، والمغني ١٧٩ ـ ١٨٠ ، والهمع ٤ / ١٧٤ ـ ١٧٥ .

(٣) وهو رجل من أزد السراة . وإليه نسب البيت في الكتاب ١ / ٣٤١ و ٢ / ٢٥٨ ، والأصول ١ / ٣٦٤ ، والمخصص ١٤ / ٢٢١ ، ورسالة الصاهل والشاحج ٤٦٧ ، والخزانة =

فإنما جاء(١) ﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ لأنهم في النار في شغل شاغلٍ / فربّما ٦٩ / ٢
(٧٥ / ٢)

=١ / ٣٩٧ ـ ٤٠٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢ ، ١٦٣ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ١٧٣ ـ ١٧٧ ، وشرح التصريح ٢ / ١٨ .

وذكر العيني في المقاصد ٣ / ٣٥٤ ـ ٣٥٧ وعنه بهامش حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٣٠ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ١٣٦ أنه ينسب أيضاً إلى عمرو الجَنْبِيّ .

والبيت بلا نسبة في الكامل ١٠٩٤ ، وتكلمة الإيضاح ٧ ، والخصائص ٢ / ٣٣٣ ، والإفصاح ٣٥٢ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ١٩٠ ، وشرح الملوكي ٤٥٦ ، وابن يعيش ٤ / ٤٨ و ٩ / ١٢٣ ، ١٢٦ ، والبيان ٢ / ٦٤ ، وشواهد التوضيح ١٠٥ ، ورصف المباني ١٨٩ ، والجنى الداني ٤٤١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥١ ، والمغني ١٨١ ، والهمع ١ / ١٨٦ و ٤ / ١٧٦ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٧ .

استشهد المؤلف بالبيت على أن « ربّ » للتقليل ، وعلى هذا الوجه استشهد به في المغني والمقاصد وشرح التصريح والهمع في الموضع الثاني منه ، وانظر شرح شواهد المغني وشرح أبياته .

واستشهد به سيبويه وغيره على قوله « لم يَلْدَه » وأصله : لم يَلِدْه ، فسكّن اللام المكسورة التي هي عين كما تسكن التاء من « كتف » استخفافاً ، فالتقى ساكنان : اللام والدال ، فحرك الدال بحركة أقرب المتحركات منها وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين .

وقوله « ألا رب مولود وليس له أب » أراد عيسى عليه السلام ، وقوله « وذي ولد لم يلده أبوان » أراد به آدم عليه السلام . قال البغدادي : « قال أبو علي الفارسي : إن عمراً الجنبيّ سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فأجابه بهذا الجواب » انظر الخزانة وشرح التصريح . وذكر العيني مقالة أبي علي وفيها مخالفة لما نقلته عن الخزانة ، قال : وحكى أبو علي الفارسي أن قائله هو عمرو الجنبي ، وأنه لقي امرأ القيس في بعض المفاوز فسأله فقال له عمرو : عجبت لمولود البيت ، فأجابه امرؤ القيس : فذاك رسول الله عيسى بن مريم وآدم عليهما السلام » اهـ انظر المقاصد وهامش الصبان على الأشموني . وعلى هذا نسب أبو علي البيت إلى عمرو هذا وأنه سأل امرأ القيس عنه فأجابه ، وعلى مافي الخزانة ـ ومنها أخذ صاحب شرح التصريح وفي نصه تحريف ـ فالبيت لرجل من أزد السراة وسأل عمرو المذكور امرأ القيس عن مراده فيه . وأخشى أن يكون البغدادي قد أخذ كلامه من العيني وأن يكون ماذكره تغييراً لما أخذه . ولم أصب كلام أبي علي . ويروى « عجبتُ لمولود ... » وعليه فلا شاهد لـ « ربّ » فيه .

(١) هذا تأويل المؤلف لمجيء « ربّ » هنا وهي عنده للتقليل ، وهو معنى ماقاله الزجاج (معاني=

يفيقون في بعض الأحايين فيتمنون إذ ذاك أنهم كانوا مسلمين ، وهذا بالإضافة إلى ذاك الشغل [الشاغل][١] قليل . فإذا حفظتَ هذا وجب [عليك][١] أن تستغفر لقائله .

٣

وقد تقدم في هذا الكتاب[٢] موقع « لو » من « ودَّ » وأنه على تقدير : أن لو .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾[٤] [٦]

٦

أي ياأيها الذي نُزِّل عليه الذكر في زعمه إنك لمجنون عندنا[٥] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ لَوْمَا تَأْتِينَا ﴾[٦] [٧]

٩

=القرآن له جـ ٢ / ١٣٠ / ٢ خ) وهو قريب مما قاله الزمخشري في الكشاف ٢ / ٣٨٦ ، وانظر البحر . وقيل في تعليل القلة غير ذلك . وقال أبو حيان : « من قال إنها للتكثير فالتكثير فيها هنا ظاهر لأن ودادتهم ذلك كثيرة . ومن قال إن التقليل و التكثير إنما يفهم من سياق الكلام لا من موضوع « ربَّ » قال : دلّ سياق الكلام على الكثرة » اهـ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر ماسلف ٧٨ والتعليق ثمة ، وانظر ٨٧ ، وماسيأتي ١٣٧٣ .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبحر ٥ / ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٥ ، والقرطبي ١٠ / ٤ ، وابن كثير ٤ / ١٤٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٤٩ .

(٥) في دعواك أنه نزل عليك وفي توهّمك أن نتبعك ونؤمن بك . يخبر الله سبحانه عما قاله كفار قريش لرسول الله ﷺ على جهة الاستهزاء .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبيان ٢ / ٦٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٧٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٤٤ . وانظر في « لوما » الكتاب ١ / ٥١ و ٢ / ٣١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤١ ، وحروف المعاني ٥ ، والصاحبي ٢٥٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٧ ، ورصف المباني ٢٩٧ ، والجنى الداني ٦٠٨ ـ ٦٠٩ ، والمغني ٣٦٤ ، والهمع ٤ / ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، والمصادر السالفة .

أي هلاّ تأتينا .

و ﴿ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ ﴾[1] [١٢]

٣ أي نسلك الكفر[2] .

[قوله تعالى][3] : ﴿ إِلاَّ مَنِ ٱسْتَرَقَ السَّمْعَ ﴾[4] [١٨]

﴿ من ﴾ في موضع النصب على الاستثناء[5] ، وليس بجرٍ بدلاً[6] من

٦ ﴿ شيطان ﴾ [١٧] لأنه استثناء من موجب .

[قوله تعالى][7] ﴿ وَمَن لَّسْتُم لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾[8] [٢٠]

﴿ من ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر[9] ، والتقدير : وجعلنا لكم فيها

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩١ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣١ ، والبحر ٥ / ٤٤٨ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٧ ـ ٨ ، والقرطبي ١٠ / ٧ ، وابن كثير ٤ / ١٤٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٥١ .

(٢) عن الحسن وابن زيد ، وقيل : نسلك التكذيب والاستهزاء ، عن مجاهد وقتادة وهو قول الفراء والطبري وأبي حيان ، وقيل : نسلك القرآن ، عن الحسن في رواية عنه وهو قول البلخي والجبائي واختاره الطبرسي .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبيان ٢ / ٦٦ ، والبحر ٥ / ٤٤٩ . وكان في الأصل : لمن استرق ، وهو خطأ . وسياق الآية : ﴿ وحفظناها من كل شيطان رجيم . إلا ... ﴾ .

(٥) المنقطع ، عن الأخفش ، أو المتصل وعزاه الطبرسي إلى الفراء ، وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٦) أجاز الزجاج ووافقه الحوفي أن يكون بدلاً ، انظر إعراب القرآن والبحر ، وردّه أبو حيان بما ذكره المؤلف .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٢٣ ـ ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٢ ـ ١٩٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٣ ، والبيان ٢ / ٦٦ ، والبحر ٥ / ٤٥٠ ـ ٤٥١ . وسياق الآية : ﴿ وجعلنا لكم فيها معايش ومن ... ﴾ .

(٩) أجاز هذا الوجه مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤١١ ، وعزاه العكبري في التبيان ٧٧٩ إلى الزجاج وتابعه أبو حيان ، وهو وهمٌ في فهم كلام الزجاج . قال الزجاج : « وموضع=

مَعَايِشَ وأعشنا من لستم له برازقين ، فأضمر « أعشنا » لأن ماتقدّم تفسير له .

ولايجوز أن يكون ﴿ من ﴾ في موضع الجر بالعطف على الكاف والميم[١] لأنه لم يُعِد اللام . ٣

وزعم قوم أن قوله ﴿ ومن لستم ﴾ في موضع الابتداء ، والخبر مضمر[٢] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ وإِن مِّنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنا خَزَائِنُهُ ﴾[٤] [٢١]

الجار زيادة[٥] ، و﴿ شيء ﴾ مبتدأ ، و﴿ عندنا ﴾ خبر له . ٦
و﴿ خزائنه ﴾ يرتفع بالظرف ، لاخلاف فيه ، لجري الظرف خبراً عن المبتدأ[٦] .

=« من » نصب من جهتين : إحداهما العطف على ﴿ معايش ﴾ المعنى وجعلنا لكم من لستم له برازقين . وجائز أن يكون عطفاً على تأويل « لكم » المعنى في قوله ﴿ وجعلنا لكم فيها معايش ﴾ أعشناكم ومن لستم له برازقين » اهـ معاني القرآن جـ ٢ / ١٣١ / ٢ خ ، وانظر الجواهر وإعراب القرآن ومجمع البيان ، وذكره أبو حيان ولم يعزه إلى أحد .

وذهب الفراء إلى أن ﴿ من ﴾ معطوفة على ﴿ معايش ﴾ والمعنى : جعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين من العبيد والإبل والغنم ومأشبه ذلك ، وهو أحد قولي الزجاج وغيره ، واختاره الطبري .

(١) أجازه الفراء ومن وافقه ، وهو الظاهر عند أبي حيان ، وردّه المبرد والنحاس وغيرهما ، وانظر ماسلف من التعليق على عطف الظاهر المجرور على المضمر ١٥٩ .

(٢) عزي إلى المبرد أن الكلام تم عند قوله ﴿ معايش ﴾ وأن ﴿ من ﴾ في موضع رفع على الابتداء ، انظر مجمع البيان ، وذكره أبو حيان ولم ينسبه . وقد غلّط النحاس يعقوب بن إسحق الحضرمي في وقفه على ﴿ معايش ﴾ لأن ﴿ من ﴾ عنده معطوفة على ﴿ معايش ﴾ أو على الكاف والميم وإن كان هذا بعيداً ، وذكر أن الوقف التام عند قوله ﴿ برازقين ﴾ ، انظر القطع ٤٢٠ ، وانظر إيضاح الوقف ٧٤٠ ، والمكتفى ٣٤٤ ، ومنار الهدى ١٥٤ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٣٣ ، والبيان ٢ / ٦٧ ، والبحر ٥ / ٤٥١ .

(٥) كان في النسخ « زائدة » والصواب ماأثبت ، أو الصواب : « من » زائدة .

(٦) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٣ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾[2] [٢٢]
قيل : مُلْقِحاتٍ ، على حذف الزوائد[3] .
٣ وقيل : لواقح أي حوامل بالسحاب ، لأنها تسوقه[4] .
والزيَّاتُ[5] يقرأ ﴿ وأرسلْنا الرّيح لواقحَ ﴾[6] فيقع لك شكّ[7] في أنه لم يُوصفِ المفردُ بالجمع ، فتكون ناسياً لقوله : ﴿ والعَصْرِ . إنَّ الإنْسَانَ لَفي
٦ خُسْرٍ . إلا الذين آمنوا ﴾[8] [سورة العصر : ١ - ٢] وغير ذلك مما جاء فيه المفرد بمعنى الجمع والجنس[9] .
[قوله تعالى][1] : ﴿ ولَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَأٍ

(١) زيادة من ي وب .
(٢) انظر شرح اللمع اللدوح ٣٩ /أ و ١٢٨ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٨ ، وللفراء ٢ / ٨٧ - ٨٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٣ ، والحجة ٢ / ١٩٥ و ٣ / ٢٣٧ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٢ ، والبيان ٢ / ٦٧ - ٦٨ ، والبحر ٥ / ٤٥١ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٤٨ ، وتفسير غريب القرآن ٢٣٦ ، واللسان (لقح) ، وماسلف ١٧٧ - ١٧٨ .
(٣) قال أبو علي : « والمعنى فيه ملاقح ، لأنها إذا ألقحت كانت ملقحة وجمع الملقح ملاقح ولواقح ، على حذف الزيادة » ا هـ ، وهو قول أبي عبيدة ، وأجازه الأخفش .
(٤) هذا أحد قولي الأخفش والفراء ، وهو قول ابن قتيبة وغيره . وقيل : وصفها باللَّقْح وإن كانت تُلْقِح فـ « فاعل » بمعنى « مُفْعَل » ، عن الفراء ، وقيل غير ذلك .
(٥) هو حمزة .
(٦) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالجمع . انظر السبعة ١٧٢ ، والتيسير ١٣٦ ، ٧٨ ، والنشر ٢ / ٣٠١ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والحجة ٢ / ١٩١ - ١٩٧ .
(٧) كما وقع لأبي حاتم ، وغلّطه النحاس ، انظر إعراب القرآن .
(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٧٩ .
(٩) هذا قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز المبرد أن تكون الريح جنساً ثم قال « وليس بجيد لأن الرياح ينفصل بعضها عن بعض ومعروفة كل واحدة منها » ا هـ لكن كل واحدة منها مثل الأخرى في وضع الاعتبار لها والاستدلال بها كما قال أبو علي .

مَّسْنُونٍ . والجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ﴾[1] [٢٦ - ٢٧]

انتصاب ﴿ الجانّ ﴾ بفعل مضمر يفسره قوله ﴿ خلقناه ﴾[2] .

وحمل قوم[3] لفظ ﴿ الجانّ ﴾ على أنه مفرد ، لقوله ﴿ خلقناه ﴾ . ٣
وسيبويه يحمله على أن « جِنَّاناً » [جمعٌ له][4] مثل « الرِّعْيان »[5] في جمع « راع » و « حِيطان » [في][4] جمع « حائط » . [قال[6] سيبويه[7] في ذلك : « إنه يكسّر الفاعل على فُعْلان نحو حاجرٍ وحُجْرانٍ[8] وسالٌّ وسُلاّنٍ ٦
[وحائرٍ وحُورانٍ][9] وقال بعضهم : حِيران[10] ، كما قالوا : جانٌّ و جِنَّانٌ
[و][9] كما قال بعضهم [غائط وغِيطانٌ و][9] حائط وحِيطان ، قلبوها
حيث[11] صارت الواو بعد كسرة » هكذا لفظه ، وليس فيه راع ٩

---

(١) انظر الجواهر ٣٩٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٥ ، والبيان ٢ / ٦٨ ، والبحر ٥ / ٤٥٣ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٢١ ، والقرطبي ١٠ / ٢٣ ، وابن كثير ٤ / ٤٥١ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٥٩ - ٥٦٠ ، والكشاف ٢ / ٣٩٠ .

(٢) وهو ما يعرف بالمنصوب على الاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩ .

(٣) منهم الطبري والقرطبي وابن كثير وغيرهم فقد ذكروا أن المراد بالجان إبليس .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) كذا ضبط في النسخ بكسر الراء ، وعليه مبنى كلام المؤلف ، وهو وهمٌ ، انظر التعليق (١) الآتي في الصفحة التالية .

(٦) في ب - والزيادة منها : ومن قال ، وهو خطأ .

(٧) في الكتاب ٢ / ١٩٨ . وعبارته : « وقد يكسرون الفاعل ... وحوران وقد قال بعضهم ... » .

(٨) في ب : حاجز وحجزان ، وهو تصحيف . والحاجر من مسايل المياه ومنابت العشب : ما استدار به سند أو نهر مرتفع .

(٩) زيادة من الكتاب .

(١٠) في ب « وسال وسلاّن وقال بعضهم [٥٠ / ١] وبعضهم حيران » وهو خطأ من الناسخ . والحائر المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف .

(١١) في ب : حين ، وهو تحريف .

ورعيان[1] ؛ وإنما ذلك قدّره أبو علي[2] من المعنى][3] .

ومن قال : هو جمع[4] ، فإنما قال : ﴿ خلقناه ﴾ ولم يقل « خلقناها » كما قال : ﴿ مِمّا في بُطُونِهِ ﴾ [سورة النحل : ٦٦] و ﴿ مِمَّا في بُطُونِها ﴾ [سورة المؤمنون : ٢١][5] .

٣

---

(١) ليس فيما نقله المؤلف من كلام سيبويه « راع ورعيان » ، وذكره سيبويه عقب ما نقله المؤلف من كلامه ، قال : « ... وأما ماكان أصله صفة فأجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على فُعْلان كما يبنونها وذلك راكب ورُكبان وصاحب وصُحبان وفارس وفُرسان وراع ورُعيان .. » اهـ .

(٢) كذا قال المؤلف ، وفي كلامه أشياء :

أولها : أنه ضبط « الرعيان » بكسر الراء ناسباً ذلك إلى أبي علي . فإن أخذ كلامه من كلام لأبي علي في هذه الآية ـ وكأنه الظاهر ـ فليس بين يدي فأتحقق مما عزاه إليه ، ويغلب على ظني أنه وهم في فهم كلامه . فقد قال أبو علي في تكملة الإيضاح ١٣٠ : « وقد يكسرون الفاعل على فُعْلان وذلك نحو حائر وحوران وسال وسلاّن وقالوا حيران كما قالوا جان وجِنّان .... والأكثر فيه فُعلان . وأما ماكان أصله صفة فاستعمل استعمال الأسماء فإنهم كسروه تكسيرها .... وذلك قولهم صاحب وصُحبان وفارس وفُرْسان وراعٍ ورُعْيان ... » اهـ وهو كما ترى كلام سيبويه مع شيء قليل من التصرف

والثاني : أن المؤلف يريد بقوله « وليس فيه راع ورعيان وإنما قدره أبو علي من المعنى » أن سيبويه لم يذكر « رعيان » بكسر الراء فيما ذكره من أمثلة جاءت على فِعْلان بكسر الراء ، وأن أبا علي قدره من معنى كلام سيبويه . وقد ذكرتُ كلام أبي علي الذي هو كلام سيبويه وقد ذكر فيه « رعيان » بضم الراء لابكسرها . وانظر في ذلك الكامل ٧٩٨ ، والأصول ٣ / ٧ ، وشرح الشافية ٢ / ١٥٢ ، وابن يعيش ٥ / ٥٥ ، واللسان (رعى)

والثالث : أنّ وجه ماعزاه المؤلف إلى أبي علي ـ إن صحّ عنه ـ أن يكون أراد أن جانّاً مفرد على زنة فاعل وأنه يجمع على فعلان كما يجمع راع على رعيان وحائط على حيطان ، ولاعبرة بضبط الفاء وإنما العبرة في الزنة .

(٣) زيادة من ب .

(٤) لا أعرف أحداً قاله . وذهب أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني إلى أنه اسم جنس وأجازه الزمخشري وغيره ، انظر الكشاف والبحر . وقيل هو اسم جمع على فاعل كالجامل والباقر ، انظر اللسان (جنن) .

(٥) يريد أنه ذكّر الضمير حملاً على اللفظ كما ذكره في قوله ﴿ في بطونه ﴾ لأن الهاء تعود=

[قوله تعالى][1] : ﴿ مالَكَ ألا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾[2] [٣٢]

﴿ ما ﴾ مبتدأة ، و ﴿ لك ﴾ في موضع الخبر ، أي : أيُّ شيء ثابت لك .   ٣

وقوله ﴿ ألا تكون ﴾ في تقدير : في أن لاتكون ، فحذفت « في » ، وهي متعلقة بالخبر أيضاً . فلما حذفت « في » انتصب موضع « أن » على قول سيبويه ، وبقي على الجرّ على قول الخليل[3] .   ٦

وحمل أبو الحسن « أنْ » على الزيادة[4] . ويكون قوله ﴿ لا تكون ﴾ في موضع الحال ، والتقدير : مالك خارجاً عن الساجدين .   ٩

فإن قال قائل : فما وجهُ مجيء قوله ههنا ﴿ وإنَّ عليكَ اللَّعْنَةَ ﴾ [٣٥] بالألف واللام غير مضاف ، وجاء في الأخرى ﴿ وإنَّ عليكَ لَعْنَتي ﴾ [سورة صَ : ٧٨] ؟   ١٢

= فالجواب : إنه لَمّا جاء هنا ﴿ مامَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ

= على « الأنعام » ، و « أفعال » تجري عندهم مجرى الآحاد ، ويجوز تأنيث الضمير حملاً على المعنى لأنها في المعنى جمع ، هذا مذهب المؤلف وقد سلف تحقيق القول فيه ٢٦ - ٢٧ في الكلام على قوله ﴿ مما في بطونه ﴾ ولم يتكلم المؤلف على هذه الآية في سورتها .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٩٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والبيان ٢ / ٦٩ ، والبحر ٥ / ٤٥٣ .

(٣) سلف تنبيهنا ١٧٧ على أن موضع أن نصب عند الخليل وأن الجر وجه قوي عند سيبويه وعزي إلى الكسائي .

(٤) لم يتكلم على هذه الآية في مطبوعة كتابه . وقد ذهب إلى زيادة « أن » في نحو هذه الآية ، فقد قال بزيادتها في قوله تعالى ﴿ ومالنا ألا نقاتل ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٦] وقوله ﴿ ومالهم ألا يعذبهم الله ﴾ [سورة الأنفال : ٣٤] . وقد سلف التعليق على زيادة « أن » ١٧٦ في الكلام على آية سورة البقرة .

بِيَدَيَّ ﴾ [سورة ص : ٧٥] مضافاً جاء ﴿ وإنَّ عليك لعنتي ﴾ على المطابقة والمشاكلة . / وجاء ههنا ﴿ مالك ألا تكون مع الساجدين ﴾ وسياق الآية ١ / ٧٠
٣ على اللام في قوله ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ﴾ وقوله ﴿ والجانّ ﴾ فجيء (١ / ٧٦) باللام أيضاً في قوله ﴿ وإنّ عليك اللعنة ﴾[1] .

قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ بابٍ مِنْهُم جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾[2] [٤٤]

٦ لايخلو « من » من قوله ﴿ منهم ﴾ من أن يتعلق بالظرف الذي هو [قوله][3] ﴿ لكل باب ﴾ ، أو يتعلق بمحذوف في موضع الجر صفة للنكرة قبله ، أو يكون متعلقاً بـ « مقسوم » من قوله ﴿ جزء مقسوم ﴾ .

٩ فلا يجوز تعلُّقُه بـ « مقسوم » على تقدير : جزء مقسوم منهم ، وإن كان ذلك جائزاً في المعنى ، وذلك لأن « مقسوماً » صفة لـ ﴿ جزء ﴾ فلا يعمل فيما قبل الموصوف[4] ، كما لاتتقدم [الصفة][3] على الموصوف[5] .

١٢ ولايجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لِـ ﴿ باب ﴾ لأنه لاضمير فيه يعود إلى الباب . ولكنه يتعلق بالظرف تعلُّقَ قولهم : « أَكُلَّ يوم لك ثوبٌ »[6] . ألا ترى أن « كُلاًّ » منصوب بـ « لك »[7] .

---

(١) لخص الطبرسي في مجمع البيان ٣ / ٣٣٦ كلام المؤلف وكنى عنه بـ « بعض المحققين » .

(٢) انظر الجواهر ٥٣٦ ، والبيان ٢ / ٦٩ ، والتبيان ٧٨٢ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر ماسلف ٤٥٠ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر ماسلف ٤٧٤ والتعليق ثمة .

(٦) سلف الاستشهاد به ٤٥٤ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٧) الظاهر أن ﴿ منهم ﴾ يتعلق بحال من ﴿ جزء ﴾ وهو صفة له ثانية قدمت عليه ، وأجازه العكبري .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا في صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً ﴾[2] [٤٧]

حال من المضاف إليهم[3] .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي على أن مَّسَّنِيَ الكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُون ﴾[4] [٥٤]

من كسر النون[5] فالأصل « تبشرونني » فحذف الياء واجتزأ بالكسرة[6] ، وحذف نون[7] الرفع لاجتماع النونين .

ومن قرأ ﴿ فَبِمَ تبشرونَ ﴾ بفتح النون حذفَ المفعول ، والنونُ نونُ الرفع . وكان حمزة يخفف « يبشر » في جميع التنزيل[8] ، فقرأ

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٤٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٨ ، والبيان ٢ / ٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٧ . وسياق الآية : ﴿ إن المتقين في جنات وعيون . ادخلوها بسلام آمنين . ونزعنا ... ﴾ .

(٣) سلف التعليق على مجيء الحال من المضاف إليه ٤٣٠ . وقيل إخواناً حال من المتقين أو من الضمير في ادخلوها أو من الضمير في آمنين وقيل من الضمير في جنات .

(٤) انظر الجواهر ٨٥١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٥ ، وللفراء ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٧ ، والحجة ٣ / ٣١٢ - ٣١٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٩ ، والبيان ٢ / ٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٨ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٧ .

(٥) وهما ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالفتح ، وشدد النون ابن كثير وخففها الباقون . انظر السبعة ٣٦٧ ، والتيسير ١٣٦ ، والنشر ٢ / ٣٠٢ .

(٦) سلف التعليق على حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة ١٤٨ . وقوله واجتزأ ... إلى آخر كلامه سقط من ب .

(٧) وافق هنا مذهب سيبويه أن المحذوفة هي الأولى ، والذي اختاره في الجواهر أن الثانية هي المحذوفة ، وهو قول الأكثرين ، انظر المصادر السالفة ، وسلف التعليق على هذا ٤١٠ .

(٨) هي تسعة مواضع : ﴿ يبشرك ﴾ في آل عمران : ٣٩ ، ٤٥ ، و﴿ ويبشر ﴾ في الإسراء : ٩ والكهف : ٢ ، و﴿ يبشرهم ﴾ في التوبة : ٢١ ، و﴿ نبشرك ﴾ في الحجر : ٥٣ ،=

﴿ يَبْشُرُك ﴾[1] [سورة آل عمران : ٣٩] و ﴿ يَبْشُرُ اللهُ ﴾[2] [سورة الشورى : ٢٣] وقرأ ههنا ﴿ تبشّرون ﴾ بتشديد الشين[2] . ولم يخفف لأن قبله ﴿ أبشّرتموني ﴾ بالتشديد ، ومضارع « بشرتموني » « تبشّروني » فأراد المطابقة والمشاكلة .

٣

قوله تعالى[3] ﴿ ومَن يَقْنَطْ مِن رَّحمَةِ رَبِّه إلاّ الضَّالُّون ﴾[4] [٥٦]
و ﴿ يَقْنِطْ ﴾ بكسر النون وفتحه[5] ، لغتان : قَنِط يقنَط وقنَط يقنِط .

٦

قوله تعالى : ﴿ قالوا إنَّا أُرْسِلْنَا إلى قَوْمٍ مُّجْرِمينَ ﴾[6] [٥٨]
أي إلى إهلاك قومٍ مجرمين[7] .

=و ﴿ نبشرك ﴾ في مريم : ٧ ، و ﴿ لتبشر ﴾ في مريم : ٩٧ . فهذه ثمانية مواضع قرأها كلها حمزة بالتخفيف ووافقه الكسائي في آل عمران والإسراء والكهف ، وقرأها الباقون بالتشديد وأما الموضع التاسع وهو ﴿ يبشر ﴾ في الشورى : ٩ - فخففه حمزة والكسائي وابن كثير وأبو عمرو ، وشدده الباقون . واتفقوا على تشديد ﴿ فبم تبشرون ﴾ في الحجر : ٥٤ . انظر السبعة ٢٠٥ - ٢٠٦ ، والتيسير ٨٧ - ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(١) في الأصل و ي « يبشر » والصواب ماأثبت ، وقد سلف الكلام على هذه الآية في موضعها ٢٢٧ .

(٢) انظر الحاشية ٨ من الصفحة السابقة .

(٣)في الأصل و ي : « قال ومن يقنط ... » وأثبت مافي ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٨ ، والحجة ٣ / ٣١٣ - ٣١٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٩ ، والبحر ٥ / ٤٥٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٣ .

(٥) قرأ بكسر النون أبو عمرو والكسائي وقرأ الباقون بفتحها ، انظر السبعة ٣٦٧ ، والتيسير ١٣٦ ، والنشر ٢ / ٣٠٢ .

(٦) انظر الجواهر ٦٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٩ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٣٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٦٨ .

(٧) قدر المؤلف حذف مضاف ، وقيل التقدير : إلى قوم مجرمين لنهلكهم ، وقيل أرسلنا بالهلاك إلى قوم مجرمين ، فحذف الجار والمجرور .

[قوله تعالى][1] ﴿ إلاّ آلَ لوطٍ إنّا لَمُنَجُّوهُم أجْمَعِين . إلا آمْرَأَتَه قَدَّرنا ﴾[2] [٥٩ ـ ٦٠]

اعلم أنهم جعلوا هذه الآيةَ دليلاً على أن الاستثناء من الإثبات نفيٌ ومن النفي إثباتٌ[3] ، وبنوا على هذا الأصل مسائل ، منها :

أنّهم قالوا : إنّ رجلاً لو قال لامرأته : « أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة[4] = وقعت عليها طَلْقَتان ، لأنه لما قال : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين = وقعت عليها واحدة لأنّ اثنتين استثناء من ثلاث ، وموجب الثلاث إلاّ ثِنْتَين واحدة ، فلما قال « إلا واحدة » بعد الثنتين ـ والثنتان منفيتان من الثلاث ـ كانت واحدة ثابتة ، فتصير مع الأولى طلقتين .

ومنها : أنهم قالوا فيمن قال : « لفلان عليّ عشرة إلا تسعةً إلا ثمانيةً »[5] = يجب عليه تسعة ، على التقدير الذي ذكرنا[6] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٧٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ ـ ١٠٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٠ ، والبيان ٢ / ٧١ ، والبحر ٥ / ٤٦٠ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٣٧ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٦٨ ـ ٥٦٩ ، والكشاف ٢ / ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، والتبيان ٧٨٥ . وفي الأصل : قدرناها ، وهو خطأ .

(٣) لاخلاف في هذا ، فقولك « قام القوم إلا زيداً » قيام زيد منفي ، وقولك « ماقام القوم إلا زيد » قيام زيد مثبت ، عن شرح اللمع اللوح ٧٦ / ١ .

(٤) انظر شرح اللمع وإعراب القرآن والكشاف والبحر والقرطبي .

(٥) انظر القرطبي ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٦٦ . ونحو هذه المسألة في شرح اللمع وإعراب القرآن ، ومنثور الفوائد ٥٠ .

(٦) ذكر السيوطي ثلاثة مذاهب في هذا : الأول مذهب البصريين والكسائي : أن الأخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له علي مائة إلا عشرة إلا اثنين ، فيجب عليه اثنان وتسعون . والثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ، فيجب عليه ثمانية وثمانون ، والثالث : أن الاستثناء منقطع فيجب عليه اثنان وتسعون ، عن الهمع ٣ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ بتصرف ، وانظر الأصول ١ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ٢ / ٩٢ .

وقالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قال تعالى : ﴿ إِنّا أُرسِلنـا إلى قوم مجرمين . إلاّ آل لـوط ﴾ فـاستثنى ﴿ آل لـوط ﴾ من[1] « المجرمين » ، فلم يـدخلـوا في الإهلاك[2] ، ثم استثنى من[1] ﴿ آل لوط ﴾ قوله ﴿ إلا إمراتَه ﴾ فدخلت[3] في الهلكى[4] .

ولو قال قائل : إن قوله ﴿ إلا امراته ﴾ ليست استثناء في اللفظ من ﴿ آل لـوط ﴾ وإنما هو استثناء من الهاء والميم[5] المتصلَين بقوله ﴿ إنا لمنجّوهم ﴾ / أي : إنا لمنجّوهم أجمعين إلا امراته = كان وجهاً[6] .

٢ / ٧٠
(٢ / ٧٦)

قوله : ﴿ قَدَّرْنَا إِنَّها لَمِنَ الغَابِرِينَ ﴾[7] [٦٠]

لو[8] لم يكن اللام[9] في قوله ﴿ لمن الغابرين ﴾ لوجب فتح « أنَّ » لأنه مع اسمه وخبره مفعول ﴿ قدرنا ﴾ ؛ ولكنه كقوله تعالى : ﴿ ولقد عَلِمَتِ الجِنَّةُ إنَّهم لَمُحضَرُونَ ﴾[10] [سورة الصافات : ١٥٨] .

قوله تعالى : ﴿ وقَضَيْنَا إليه الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤلاءِ مَقْطُوعٌ

---

(١) في النسخ : عن ، وهو تحريف .

(٢) ولم يدخلوا في الإجرام ، فالاستثناء منقطع وهو قول الأخفش واختاره أبو حيان وغيره .

(٣) في الأصل : قد دخلت وهو تحريف .

(٤) وهو قول أبي يوسف يعقوب صاحب أبي حنيفة ، وهو قول أبي عبيد والقرطبي وغيرهم .

(٥) وهو قول الزجاج والنحاس واختاره الزمخشري وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان وغيرهم

(٦) في الأصل : زوجها ، وهو تحريف ؟ ! .

(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٤٠ ، والبيان ٢ / ٧١ ، والبحر ٥ / ٤٦٠ .

(٨) في الأصل : ولو .

(٩) وهي لام الابتداء ، وإذا دخلت خبر « ان » لم تكن « إنّ » إلا مكسورة ، انظر ماسلف من التعليق ٣٥٦ .

(١٠) انظر إعراب القرآن ٢ / ٧٧٥ ، والكتاب ١ / ٤٧٣ .

مُصْبِحينَ ﴾[1] [٦٦]

« أنَّ » في موضع النصب بدل[2] من موضع ﴿ ذلك ﴾ . و ﴿ دابر ﴾ نصب بـ « أنَّ » . و﴿ هؤلاء ﴾ جر بالإضافة ، و ﴿ مقطوع ﴾ رفع خبر « أنّ » ، وجرى على لفظ ﴿ دابر ﴾ لأن « دابراً » لفظه مفرد ومعناه الجمع ؛ وجاءت الكناية عنه بلفظ الجمع في قوله ﴿ وقَطَعْنا دابِرَ الذين كَذَّبُوا بآياتنا وماكانوا مُؤمِنِينَ ﴾[3] [سورة الأعراف : ٧٢] . و ﴿ مصبحين ﴾ حال من ﴿ هؤلاء ﴾[4] المضاف إليه ﴿ دابر ﴾ ، والعامل في الحال معنى الإضافة من المضامّة والممازجة[5] .

قوله تعالى : ﴿ وقُلْ إنّي أنا النَّذِيرُ المُبِينُ . كما أنْزَلْنا على

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١٦٦ / ١ ، والجواهر ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٨٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٠ ، وللفراء ٢ / ٩٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤١ ، والبيان ٢ / ٧١ - ٧٢ ، والبحر ٥ / ٤٦١ ، وماسلف ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) هذا قول الأخفش ومن وافقه ، وهو أحد قولي الفراء . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون في موضع نصب بنزع الخافض أي بأن .

(٣) يريد أن الضمير في ﴿ وماكانوا ﴾ كناية عن « دابر » لأن معناه الجمع ، وليس كما قال ، فالضمير يعود إلى ﴿ الذين كذبوا ﴾ وهو الظاهر الذي لاوجه للعدول عنه ودابرهم داخل معهم في الكناية . وليس ماقاله المؤلف في دابر أن لفظه مفرد ومعناه الجمع بصحيح ، فقد يراد به المفرد وقد يراد به الجمع بحسب مايضاف إليه ، يقال : دابر الشيء آخره ، فهذا من المفرد ، ويقال : دابر القوم : آخر من يبقى منهم ويجيء في آخرهم فهذا قد يراد به المفرد وقد يراد به الجمع ، انظر اللسان (دبر) . ومعنى قوله تعالى ﴿ فقطعنا دابر الذين كذبوا ﴾ أي استأصلناهم عن آخرهم فلم يترك أحد منهم . انظر تأويل قوله تعالى ﴿ فقطع دابر القوم الذين ظلموا ﴾ [سورة الأنعام : ٤٥] في مجاز القرآن ١ / ١٩٢ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٢٤ ، والقرطبي ٦ / ٤٢٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠١ .

(٤) وقيل حال من الضمير في مقطوع على المعنى ، ولذلك جمعه .

(٥) سلف التعليق على مجيء الحال من المضاف إليه ٤٣٠ .

الْمُقْتَسِمِينَ ﴾[1] [٨٩ ـ ٩٠]

فيما يتعلق به الكاف أوجه[2] :

٣ أحدها : أنه يتعلق بقوله ﴿ آتيناك ﴾ [٨٧] أي آتيناك سبعاً من المَثَاني كما أنزلنا على المقتسمين .

وقيل : بل يتعلق بقوله ﴿ أنا النذير المبين ﴾ أي النذير من العذاب ،

٦ أي أنذركم من العذاب كما أنزلنا على المقتسمين .

و « المقتسمون » قيل هو من القَسَم ، وهم قوم صالح[3] لأنهم قالوا : ﴿ تَقَاسَمُوا باللهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وأَهْلَهُ ﴾ [سورة النمل : ٤٩] .

٩ وقيل : هم أهل مكة[4] اقتسموا عِقَابَها[5] وأَقْعَدُوا على الطريق جماعات يصدّون الحاجّ عن الاستماع إلى كلام النبي صلى الله عليه وآله ، فكان بعضهم

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٥ ، والبيان ٢ / ٧٢ ، والتبيان ٧٨٧ ، والبحر ٥ / ٤٦٦ ـ ٤٦٩ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٤٢ ـ ٤٤ ، والقرطبي ١٠ / ٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٦٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٧٧ ، والقطع ٤٢٢ ـ ٤٢٣ ، ومنار الهدى ١٥٥ .

(٢) لم يذكر المؤلف غير وجهين . وقيل : التقدير : أنا النذير عقاباً أو عذاباً مثل ماأنزلنا ، عن النحاس ، وفسره الفراء بقوله « أنذرتكم ماأنزل بالمقتسمين » فالظاهر أن الكاف عنده زائدة ، وبه قال بعضهم . وقيل غير ذلك . قال أبو حيان عقب ذكره ماقيل فيها :« هذه أقوال وتوجيهات متكلفة » وهو كما قال ؛ فلا يخلو واحد منها من مطعن ، انظر كلام أبي حيان وغيره . ثم ذهب أبو حيان إلى أن الكاف نعت لمصدر محذوف تقديره : وقل قولاً مثل ماأنزلنا ، وهو قول متكلف أيضاً . والذي يظهر لي أن الكاف في موضع النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره : ننزل عليكم كما أنزلنا أي مثل ماأنزلنا . فمثل صفة موصوف محذوف هو مفعول به فأقيمت مقامه .

(٣) عن ابن زيد .

(٤) عن مقاتل والفراء .

(٥) جمع عقبة وهي طريق وعر في الجبل .

يقول : هو سحر ، وبعضهم يقول : هو شعر .

وقيل : إنهم[1] قسموا القرآن فآمنوا ببعض وكفروا ببعض[2] .

وقيل : بل اقتسموا القرآن استهزاء ، فقال بعضهم : سورة البقرة لي ، وقال بعضهم : [سورة][3] آل عمران لي[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾[6] [٩١]

يجوز أن يكون جمع « عِضَةٍ » و « عَضْهٍ »[7] ، وهو البهت ، أي جعلوه

---

(١) في الأصل و ي : وقيل كما أنزلنا على المقتسمين لأنهم ، وأثبتُّ ما في ب .

(٢) هذا قول ابن عباس رواه عنه سعيد والضحاك وغيرهما ، وهو قول الحسن . ولم يذكر المؤلف من أُريد بالمقتسمين وهم اليهود والنصارى فيما روي عن ابن عباس وغيره . واعترض السيد الطباطبائي في الميزان ١٤ / ١٩٤ هذا القول ، قال : « وفيه أن السورة مكية نازلة في أوائل البعثة ولم يبتل الإسلام يومئذ باليهود والنصارى ذاك الابتلاء » ا هـ ورجح قول مقاتل والفراء .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) عن عكرمة .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٠ ، وللفراء ٢ / ٩٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٤ ، والبيان ٢ / ٧٢ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٤٤ ـ ٤٦ ، والقرطبي ١٠ / ٥٨ ـ ٥٩ ، وابن كثير ٤ / ٤٦٧ ـ ٤٦٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٧٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٥ ، وتفسير غريب القرآن ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، والمضديات ٣٢ ـ ٣٣ ، وسر الصناعة ٦٠٥ ـ ٦٠٦ ، وابن الشجري ٢ / ٦٥ ، وسفر السعادة ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ، واللسان (عضه ، عضو) .

(٧) كذا وقع ، وهو كلام مضطرب ، ولم يحسن المؤلف العبارة عن اختلافهم في اشتقاق أصله وتفسيره فظاهر كلامه أنه يجوز أن يكون « عضين » جمع « عِضَةٍ » من الأعضاء وجمع « عَضْهٍ » وهو البهت والكذب ، وهو خطأ ، فلا يجوز في « عضين » إلا أن تكون جمع « عِضَةٍ » .

وأجازوا في « عضةٍ » قولين : أحدهما أنها من مادة « ع ض هـ » ، وأصلها عضهة ، فذهبت الهاء ، وهو قول من ذهب إلى أن المعنى أنهم جعلوه سحراً وكذباً وبهتاً ، وهو قول الكسائي والفراء . والثاني أنها من مادة « ع ض و » وأصلها عضوة ، فذهبت الواو ، وهو قول من ذهب إلى أن المعنى أنهم جعلوه أعضاء وفرقوه ، وهو قول الأخفش وأبي عبيدة وأبي علي وابن جني وغيرهم . ووهم الطبري في جعله « عضين » جمع عضو . انظر في ذلك المصادر السالفة .=

كذباً وبهتاً[١] . وقيل : جعلوه أعضاءً حين آمنوا ببعض وكفروا ببعض[٢] . فـ ﴿ عِضِين ﴾ كـ « قُلِينَ » و « ثُبِينَ »[٣] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[٥] [٩٤]

أي بما تؤمر بالصدع به ، فاختصر وحذف[٦] ، إن كانت « ما » بمعنى « الذي » وإن كانت مصدرية[٧] فلا حذف فيه ، ويكون التقدير : فاصدع بالأمر أي بالمأمور .

—ومجالس ثعلب ٧٤ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ٧ و ٣ / ١٨٠ ـ ١٨١ ، والفائق ٢ / ٤٤٣ ، والنهاية ٣ / ٢٥٥ ، والجمهرة ٣ / ٩٥ ، والجمل ٦٧٣ ، والمخصص ٣ / ٨٧ .

(١) عن قتادة ، وقيل العَضْه : السحر ، عن مجاهد وعكرمة ، وهو قول الفراء .

(٢) وهو قول ابن عباس رواه عنه سعيد والضحاك وغيرهما .

(٣) قُلين جمع قُلَة وهي خشبة صغيرة تنصب ليلعب بها الصبيان ، وثُبين جمع ثُبَة وهي الجماعة من الناس وغيرهم . وقوله « فعضين كقلين وثبين » أي في أنها محذوفة اللام . وانظر هذه الأسماء المؤنثة التي حذفت لاماتها وجمعت جمع السلامة في سر الصناعة ٦٠١ ـ ٦٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٥٧ ـ ٦٦ ، وابن يعيش ٥ / ١ ـ ٥ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٥٨ / ١ ـ ٢ ، والجواهر ٣٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٩٣ ـ ٩٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٦ ، والبيان ٢ / ٧٢ ـ ٧٣ ، والبحر ٥ / ٤٧٠ ، والإيضاح ١٧٤ ، والبغداديات ٨٩ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٦) قال في شرح اللمع : « ... فيكون التقدير : فاصدع بما تؤمر به ... ومعنى اصدع بما تؤمر به : اصدع بما تؤمر بالصدع به ، لابد من هذا التقدير ليصح المعنى ، فحذف الباء فصار التقدير : فاصدع بما تؤمر الصدع به ، ثم حذف الباء الثاني فلم يمكن الجمع بين لام التعريف والهاء فحذف لام التعريف وأضيف المصدر إلى المفعول فصار :فاصدع بما تؤمر صدعه ، فحذف المضاف فصار التقدير فاصدع بما تؤمره ، ثم حذف الهاء فصار : فاصدع بما تؤمر ... » ا هـ .

وحذف الباء اتساعاً ثم حذف الهاء هو مذهب الكسائي ومن وافقه . ولم يجزه النحاس ، وهو جائز لأن الباء لما حذفت وصل الفعل إلى الضمير فنصبه كقوله « أمرتك الخيرَ » ثم حذف الضمير وهو ضمير نصب . وقد سلف التعليق على حذف الضمير العائد إلى الموصول ١٠٩ .

(٧) وهو قول النحاس وغيره ، وكأنه المختار عند أبي علي ، وهو الأظهر عند ابن هشام ، وهو كذلك .

سورة النحل

قوله تعالى : ﴿ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إلا بِشِقِّ الأَنْفُسِ ﴾[1] [٧]

الهاء في موضع الجر بإضافة « بالِغي » إليه . والأخفشُ كان يقول : بل هو في موضع النَّصب[2] ، ويحتج بقوله ﴿ إنَّا مُنجُوكَ وأَهْلَكَ ﴾[3]

٣

---

(١) انظر الجواهر ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٨٠٧ ، والبيان ٢ / ٧٥ .

(٢) ماذكره المؤلف أنه قول أبي الحسن الأخفش هو المنقول عنه والمشهور من مذهبه . فقد حكى المازني عنه أنه كان يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ، وحكى المبرد أيضاً أنه يجعل الكاف في « الضاربك » في موضع نصب فقط . انظر المقتضب ١ / ٢٤٩ وهامشه ، وابن يعيش ٢ / ١٢٤ وفيه ماحكاه المازني عن الأخفش واحتجاج الأخفش لمذهبه ، وقد نقله ابن يعيش من شرح السيرافي لكتاب سيبويه . ووقع فيه « أبو عثمان الزيادي » وهو خطأ صوابه أبو عثمان المازني ، والزيادي يكنى أبا إسحق ، وانظر الجواهر ١٦٠ ـ ١٦٤ ، ٨٠٧ ـ ٨١٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٢ ـ ٢٨٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٩٩ ـ ١٠٠ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، وحاشية الخضري ٢ / ٥ ـ ٦ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٠ .

وهذا المنقول عنه والمشهور من مذهبه خلاف مانصّ عليه في كتابه معاني القرآن ٨٣ ـ ٨٧ . فأبو الحسن يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب ، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي وابن جني وغيرهم . وإليك البيان :

اسم الفاعل المفرد والمثنى والمجموع على حده إذا كان بمعنى المضي كان مضافاً إلى مابعده وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة ، فيحذف منه التنوين والنون ، تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمس وهذان ضاربا زيد أمس وهؤلاء ضاربو زيد أمس .

فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وكان مجرداً من الألف واللام جاز فيه وجهان :

الأول : أن ينون وتثبت النون وينصب مابعده ، تقول : هو ضاربٌ زيداً وهما ضاربان زيداً وهم ضاربون زيداً .

والثاني : أن يحذف النون والتنوين للاستخفاف ويجر مابعده ، ولايغير هذا الحذف من المعنى شيئاً ولايجعله معرفة ، تقول : هو ضاربُ زيدٍ الساعة أو غداً وهما ضاربا زيدٍ وهم ضاربو زيد . ولايجوز أن تقول : هم ضاربو زيداً ، فتحذف النون وتنصب مابعده ، وقد نصّ

[سورة العنكبوت : ٣٣] ألا ترى أن الكاف لو لم تكن منصوبة لم يَجُزْ نصب ﴿ أَهْلَكَ ﴾ ، فلما نصب علمت أنّ الكاف نصبٌ ، وإذا كان نصباً كانت الهاء

=الأخفش أنه لايحسن وأنه قبيح ، وقال ابن جني : يكاد يكون لحناً .

فإذا اتصل الضمير باسم الفاعل لزم حذف النون والتنوين لأن الضمير معاقب لها ، وهو في موضع جر بالإضافة . قال الأخفش : « والكاف [في منجّوك] في موضع جر لذهاب النون ، وذلك لأن هذا إذا سقط على اسم مضمر ذهب منه التنوين والنون إن كان في الحال وإن لم يفعل . تقول : هو ضاربُك الساعة أو غداً وهم ضاربوك » ا هـ

فإذا أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل لم يجز في المفرد إلا أن ينصب مابعده ، تقول : هو الضاربُ زيداً . وحكى سيبويه أن قوماً من العرب يضيفونه إلى مافيه الألف واللام . فتقول : هذا الضاربُ الرجلِ .

أما المثنى والجموع فيجوز فيهما ثلاثة أوجه :

الأول : أن تثبت النون وينصب مابعده ، تقول : هما الضاربان زيداً وهم الضاربون زيداً

والثاني : أن تحذف النون للاستخفاف ويجر مابعده ، تقول : هما الضاربا زيدٍ وهم الضاربو زيدٍ ، فالنون محذوفة والمعنى معنى ثباتها .

والثالث : أن تحذف النون وينصب مابعده كقول الشاعر :

الحافظو عورةَ العشيرة لا … يأتيهم من ورائنا نطف

حذفت النون استخفافاً لطول الاسم كما حذف النون من « اللذين » في قوله :

أبني كليب إن عمّيَّ اللذا … قتلا الملوك وفككا الأغلالا

ومن « الذين » في قوله :

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم … هم القوم كل القوم يا أم خالد

قال الأخفش في ذلك : « وإذا أدخلت الألف واللام قلت : هو الضارب زيداً ولايكون أن تجر زيداً .... وتقول : هما الضاربان زيداً وهما الضاربا زيد ... وقد نصب بعضهم فقال ... « الحافظو عورةَ » استثقالاً للإضافة كما حذفت نون « اللذين » و « الذين » ... » ا هـ .

فإذا اتصل به الضمير لم يجز أن يكون إلا في موضع نصب إن كان اسم الفاعل مفرداً ، فإن كان مثنى أو مجموعاً لزم حذف النون ، والوجه في الضمير أن يكون في موضع جر . ويجوز أن تحذف النون ويكون في موضع النصب في قول من قال الحافظو عورةَ العشيرة . =

ههنا أيضاً نصباً[1] / ولايجوز إظهار النون مع الكاف والهاء ، لاتقول : بالغينك ولا بالغينه ولا منجّونك ولا منجونه ، بل الهاء والكاف يعاقبان النون[2] . وقد جاء في الشعر إظهارُ النون مع الهاء :

٧١ / ١
(٧٧ / ١)
٣

= انظر الجواهر ١٦٠ ـ ١٦٤ ، ٨٠٧ ـ ٨١٠ ، والكتاب ١ / ٨٢ ـ ٨٩ ، ٩٣ ـ ٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٥ ـ ٣٨٦ ، والمقتضب ١ / ٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ و ٤ / ١٤٤ ـ ١٤٥ ، ١٤٨ ـ ١٥٤ ، والأصول ١ / ١٢٥ ـ ١٢٩ ، والإيضاح ١٤١ ـ ١٥٠ ، والجمل ٨٤ ـ ٩١ ، والخصائص ٢ / ٣٥٣ ـ ٣٥٥ ، والمحتسب ٢ / ٨٠ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٢ ـ ١٢٥ ، والهمع ٤ / ٢٧٣ ـ ٢٧٥ و ٥ / ٨٣ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، والمصادر السالفة .

على أن سيبويه وغيره قد أجازوا أن يضاف اسم الفاعل وهو للحال والاستقبال إلى مابعده إن قصد باسم الفاعل الاستمرار والدوام ، تقول : مررت بزيد ضاربك ، فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك ، فتكون الإضافة محضة ، انظر ماسلف من التعليق ٦ ح ٤ و ٧ ح ١ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨ .

(١) ماذكره المؤلف في ﴿ بالغيه ﴾ هو قياس المحكي عن الأخفش ، ولم يتكلم عليها في مطبوعة كتابه . وقد بينت أن هذا خلاف مانص عليه في كتابه . فهو يذهب إلى أن الكاف في ﴿ منجوك ﴾ في موضع جر ، وعلى هذا فالهاء في ﴿ بالغيه ﴾ في موضع جر أيضاً . قال في معاني القرآن ٨٤ : « وقال ﴿ إنا منجوك وأهلك إلا امرأتك ﴾ فالنصب وجه الكلام لأنك لاتجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جر لذهاب النون .. » . وسيأتي تحقيق وجه النصب في التعليق على الآية في موضعها ١٠٣٧ . وسلف التعليق على امتناع عطف الظاهر المجرور على المضمر ١٥٩ .

(٢) قال ابن يعيش ٢ / ١٢٤ : « وإنما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لأن علامة المضمر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحلها آخر الكلمة كما أن النون والتنوين كذلك ، فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك » .

وانظر في ذلك المصادر المذكورة في آخر ح ٢ ص ٦٧٥ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .

هُمُ القَـــــائِلُـــــونَ الخَيْرَ والآمِرُونَـــــــهُ
إذا مـــــاخَشُـــوا من مُحْـــــدَثِ الأمْرِ مُعْظَما[1]

ومثل هذه الآية : ﴿ وإنَّا لَمُوَفُّوهُم نَصِيبَهُم ﴾ [سورة هود : ١٠٩] الهـاءُ والميم جرٌّ عند سيبويه ، والأخفشُ يزعم أنه نصب[2] .

ومثله : ﴿ واعْلَمُوا[3] أنَّكُم مُلاقُوهُ ﴾[2] [سورة البقرة : ٢٢٣] . فخذهـا عن ممارسةٍ ومُدَارَسةٍ للكتاب[4] .

قوله تعالى : ﴿ والخَيْلَ والبِغَالَ والحَمِيرَ لِتَرْكَبُوها ﴾[5] [٨]

أي : وخلق الخيل والبغال . فهو معطوف على قوله ﴿ والأنعامَ خَلَقَها ﴾ [٥][6] .

[قوله تعالى][7] ﴿ وعلى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ومنها جَائِرٌ ﴾ [٩]

---

(١) البيت في الكتاب ١ / ٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦ ، والكامل ٤٦٨ ، ومجالس ثعلب ١٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٥٠ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤ ، وضرائر الشعر ٢٧ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٥ ، والهمع ٥ / ٣٤٢ ، والخزانة ٢ / ١٧٨ . ويروى « والفاعلونه » و « خشوا يوماً من الأمر » .

قال سيبويه : زعموا أنه مصنوع ، وجزم المبرد بذلك ، وهو من غلط الشاعر ، نص على ذلك الفراء .

(٢) انظر الحاشية ٢ ص ٦٧٥ و ١ ص ٦٧٧ .

(٣) في الأصل : فاعلموا ، وهو تحريف ، وفي ب : اعلموا ، وأثبت مافي ي و هو موافق للتلاوة . وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الجواهر ١٦٢ ، ٨٠٧ .

(٤) في الأصل « فخذها بمارسة » وفي الأصل و ي « ومدارسة الكتاب » ولعل ماأثبته من ب أجود .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨١ ، وللفراء ٢ / ٩٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٢ ، والبيان ٢ / ٧٥ ، والبحر ٥ / ٤٧٦ .

(٦) هذا قول الفراء والنحاس وغيرهما . وذهب الأخفش إلى أنه منصوب بإضمار فعل تقديره : « وجعل الخيل » ، وأجازه الفراء وقدره « وسخر الخيل » .

(٧) زيادة مني .

عطف بالظرف ومالرتفع به على الظرف ومالرتفع به[1] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ ماءٌ لَكُم مِّنْهُ شَرَابٌ ﴾[3] [١٠]

أي ماء لكم هو شراب[4] ، كقوله[5] : ٣

... ... مِنْــهُ النَّــوْفَــلُ الــزُّفَرُ

أي هو النوفل الزفر .

[قوله تعالى][6] : ﴿ وما ذَرَأَ لَكُم ﴾[7] [١٣] ٦

في موضع الجر بالعطف على موضع ﴿ ذلك ﴾ [١٢] أي : إنّ في ذلك وفيما ذرأ لكم[8] .

---

(١) قوله « ومالرتفع به » فيه موافقة لمذهب الأخفش والكوفيين في ارتفاع الاسم بالظرف ، ومذهب سيبويه والجمهور أنه مرتفع بالابتداء ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣ . وقوله تعالى ﴿ ومنها جائر ﴾ أي ومن السبيل ، والسبيل يذكر ويؤنث ، وهي مؤنثة في لغة أهل الحجاز ، عن الأخفش . وقيل هو اسم جنس أي ومن السبيل جائر ، عن ثعلب ، وأجاز القولين أبو عبيدة . انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨١ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٧ ، والبحر ٥ / ٤٧٧ واللسان (سبل) .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٦٤ ، والتبيان ٧٩١ ، والبحر ٥ / ٤٧٨ ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية فيما سلف ٩٤ وهي عنده من باب « التجريد » وقد سلف التعليق عليه ثمّة .

(٤) ذهب المكبري إلى أن « من » للتبعيض ، قال أبو حيان : والتبعيض في « من » ظاهر .

(٥) وهو أعشى باهلة ، وقد سلف البيت بتمامه ٩٤ وتخريجه ثمّة .

(٦) زيادة من ي .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٢ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والتبيان ٧٩١ ، والبحر ٥ / ٤٧٩ . وسياق الآية : ﴿ وسخر لكم الليل والنهار ... إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون . وماذرأ لكم ... ﴾ .

(٨) تابعه أبو البركات ، وأجازه الطبرسي أيضاً . وذهب الأخفش ووافقه النحاس والطبرسي والعكبري إلى أنه منصوب بفعل مضمر والتقدير : خلق لكم وبث لكم . وذهب أبو حيان إلى أنه معطوف على الليل والنهار ، وفيه بُعد للفصل ولأن المعنى ليس عليه .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم ﴾[2] [١٥]

٣ أي كراهةَ أن تميد بكم . فكان نصب « كراهة » على أنه مفعول له . فلما حذف انتصب ماقام مقامه على أنه مفعول له .

وقال قوم : ﴿ أن تميد بكم ﴾ أي لئلا تميد بكم[3] .

٦ وحذف المضاف أكثر من حذف « لا » .

[قوله تعالى][4] : ﴿ وعلامات ﴾[5] [١٦]

أي وخلق لكم علاماتٍ[6] . وإن شئت كان منصوباً بالعطف على قوله

٩ ﴿ سخّر ﴾ [١٢] أي سخّر الليل والنهار وعلامات[7] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ وهم يُخلَقون . أموَاتٌ ﴾[8] [٢٠ ـ ٢١]

إن رفعت ﴿ هم ﴾ بالابتداء ، و ﴿ يخلقون ﴾ خبر[9] ، و ﴿ أموات ﴾

١٢ خبر ثان ، أي هم مخلوقون أمواتٌ[10] ، كما تقول « هذا حلوٌ حامضٌ »[11] =

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥١ ، والبيان ٢ / ٧٦ .

(٣) الأول قول البصريين والثاني قول الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٢ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٥٤ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والتبيان ٧٩٢ ، والبحر ٥ / ٤٨٠ .

(٦) وهو الوجه ، وهو قياس قول الأخفش والنحاس في قوله ﴿ وماذرأ لكم ﴾ .

(٧) إن أراد أنها منصوبة بعامل مضمر تقديره : سخر = فذلك صواب جيد ،وإن أراد أنها معطوفة على الليل والنهار فذلك بعيد لطول الفصل .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٥ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والتبيان ٧٩٢ ، والبحر ٥ / ٤٨٢ . وسياق الآية : ﴿ والذين يدعون من دون الله لايخلقون شيئاً وهم .. ﴾

(٩) في الأصل : خبراً ، وهو خطأ

(١٠) ذكر هذا الوجه أبو البركات والعكبري وأبو حيان . وأجازوا أن يكون « أموات » خبراً ثانياً لـ « الذين » وهو قول الفراء وابن الأنباري والنحاس . وأجازوا الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف .

(١١) سلف هذا القول ١٢ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

لم نقف[1] [على][2] ﴿ يخلقون ﴾ .

وإن رفعت « أمواتاً » على أنه خبر مبتدأ مضمر كان ﴿ يخلقون ﴾ وقفاً ورأس آية .

[قوله تعالى][2] : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[3] [٢١]

نصب بـ ﴿ يبعثون ﴾ ، وهو مبنى على الفتح لالتقاء الساكنين . وموجبُ بنائه تَضَمُّنَه معنى همزة الاستفهام[4] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ وإذا قِيلَ لهم ماذا أَنْزَلَ رَبُّكم ﴾[5] [٢٤]

الذي قام مقام فاعل[6] ﴿ قيل ﴾ المصدرُ ، أي : وإذا قيل لهم هذا القول . ولايجوز أن تكون الجملة قائمة مقام الفاعل لأن الجملة نكرة[7] ، والفاعل يجوز إضماره ، والمضمر قطّ لايكون نكرة ، وإنما المضمر أَعْرَفُ المعارف .

و ﴿ ما ﴾ ههنا مبتدأه ، و ﴿ ذا ﴾ بمعنى « الذي » ، و ﴿ أنزل ﴾ صلتُه .

---

(١) انظر إيضاح الوقف ٧٤٧ ـ ٧٤٨ ، والقطع ٤٢٧ ، والمكتفى ٣٤٩ ، ومنار الهدى ١٥٦ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٥ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والبحر ٥ / ٤٨٣ ، والمغني ٦٠٧

(٤) انظر في ذلك سفر السعادة ٨٥٠ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٥ ـ ١٠٦ ، وشرح الكافية ٢ / ١١٦ ، والمصادر السالفة .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ١١٢ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٦ ، والبيان ٢ / ٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٨٤ ، والكتاب ١ / ٤٠٥ ، والمسائل المنثورة ٦٢ ، والبغداديات ١٤٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، ٣٠٥ .

(٦) فاعل لما لم يسم فاعله ، وهو ماسمي فيما بعد : نائب الفاعل .

(٧) سلف التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ . وذكرت ثمة أن الجملة إذا كانت محكية جاز أن تقع فاعلة أو نائب فاعل ، وهو الوجه ههنا . وقوله « لأن الجملة نكرة » سلف التعليق عليه ٢٣٤ وذكر ثمة أن الجملة لانكرة ولامعرفة .

وجاء قوله ﴿ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾[1] [٢٤] مرفوعاً[2] ، ولم يجز نصبُه كما جاز نصب « خَيْر » في الآية التي تليها [وهي][3] ﴿ وقيل لِلَّذِين اتَّقَوْا ماذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيْراً ﴾[4] [٣٠] لأنَّ التقدير هنا : أنزل خيراً[5] ، ولا يجوز أن يقال : أنزل أساطير الأولين . فإنما قال ﴿ قالوا أساطيرُ الأولين ﴾ أي هذا المنزل في زعمكم هو عندنا أساطير الأولين[6] .

[قوله تعالى][7] : ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُم كَامِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ ومن أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهم ﴾[8] [٢٥]

---

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) وهو خبر مبتدأ محذوف .

(٣) زيادة من ي و ب ، وفيهما : وهو ، ولعل الصواب ماأثبت .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٨ ، والبيان ٢ / ٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٨٧ ، والكتاب ١ / ٤٠٥ ، والبغداديات ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٥٠ ، وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، ٣٠٥ ، والمغني ٧٨ ، ٧٩٣ ، ٨٢٧ ، ٨٥٣ .

(٥) وذلك لأن « ماذا » ههنا بمنزلة اسم واحد في موضع النصب على أنه مفعول به .

(٦) إنما قال المؤلف ذلك لأن ﴿ أساطير الأولين ﴾ حكاية قول الكفار ، وهم جاحدون لإنزال القرآن ، فلو نصب لكان التقدير : أنزل أساطير الأولين ، وفيه تصديق بالإنزال ، ولهذا ماقال المؤلف في تقدير المبتدأ المحذوف « هذا المنزل في زعمكم » فزاد في التقدير « في زعمكم » ليدفع مايوهمه ظاهره من تصديقهم بإنزاله . وهذا بيان من المؤلف لقول من قال : تقديره : هو أساطير الأولين ، وهو قول الكسائي ومن وافقه ، وقيل التقدير ، الذي أنزله أو المنزل أساطير الأولين ، وهو واضح ولاحاجة إلى أن يزاد فيه مازاده المؤلف .

ويجوز في العربية الرفع والنصب ، كقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ [سورة البقرة : ٢١٩] قرئ العفو بالرفع والنصب ، انظر ماسلف من الكلام على هذه الآية في موضعها ١٦١ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « ماذا » ١٦١ ح ٤ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٣٠٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٦ ، والبحر ٥ / ٤٨٥ .

﴿ مِنْ ﴾ زيادة[1] على قول الأخفش ، أي أوزارَهم [و][2] أوزار الذين يضلونهم . وعلى قول سيبويه هو صفة موصوف محذوف[3] على تقدير : وأوزاراً من أوزار الذين يضلونهم . ٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[4] [٢٩]

فأدخل اللام في « بئس » ولم يدخلها في « الزُّمَر » [٧٢] و « المُؤْمن »[5] [٧٦] لَمّا كان الكلام هنا أحْوَجَ إلى التأكيد من حيثُ كان سياق الآية في ٦ التابع والمتبوع جميعاً . ألا تراه قال ﴿ ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ﴾ / ولأنه قال من بعدُ ﴿ ولَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ ٢ / ٧١ (٢ / ٧٧) [٣٠] فأدخل اللام ليطابق اللام بعده . ٩

قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَحْرِصْ على هُدَاهُم فإِنَّ اللهَ لايَهْدِي مَن يُضِلُّ ﴾[6] [٣٧]

و ﴿ لايُهْدَى من يُضِلُّ ﴾[7] مُرَتَّباً للمفعول[8] . فن قال ﴿ يَهْدِي ﴾ ١٢

---

(١) سلف التعليق على زيادة « من » على المذهبين ٢٥ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) سلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٢١٥ ح ٥ .

(٤) انظر الجواهر ٣٨١ .

(٥) هي سورة غافر . والآية في السورتين : ﴿ فبئس مثوى المتكبرين ﴾ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ ، والحجة ٣ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٩ ، والبيان ٢ / ٧٧ ـ ٧٨ ، والبحر ٥ / ٤٩٠ .

(٧) قرأ ﴿ لا يَهْدي ﴾ ببنائه للفاعل عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ لا يُهْدَى ﴾ ببنائه للمفعول . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٣٧ ، والنشر ٢ / ٣٠٤ .

(٨) يريد مبنياً لما لم يسم فاعله وهو المبني للمفعول والمبني للمجهول أيضاً ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٦ ح ٦ .

ففيه(١) ضمير يعود إلى المنصوب بـ « إنّ » أي لايهدِي الله من يضل . ومن قال ﴿ لايُهْدَى من يُضِلّ ﴾ ففيه(٢) ضمير يعود إلى اسم « إنّ » ومفعول ﴿ يضل ﴾ محذوف وهو العائد(٣) إلى « مَنْ » أي : من يضلّه الله .

٣

ولم يختلفوا في ضم الياء من ﴿ يُضِلّ ﴾ بتةً .

قوله تعالى : ﴿ ويَجعَلُونَ لِما لايَعْلَمُونَ نَصِيباً مِمّا رَزَقْنَاهُم ﴾(٤) [٥٦]

٦

المعنى : يجعلون للأصنام(٥) الذين لايعلمون ولايحسّون نصيباً مما رزقناهم ، كقوله ﴿ وهذا لِشُرَكَائِنَا ﴾(٦) [سورة الأنعام : ١٣٦] . ألا ترى أنهم كانوا يجعلون للأصنام نصيباً من الأنعام والحرث فينفقونها عليها . وربّما يتقرّبون بقربان يذكرون عليه اسمَه خاصة دون اسم الله عزوجل . وإن ذبحوا وذكروا اسم الله عليه ذكروا أيضاً اسم الصنم معه . ولايذكرون مع الصنم اسم الله عزوجل في بعضها . فهذا معنى [قوله](٧): ﴿ ويجعلون لمالايعلمون نصيباً مما رزقناهم ﴾

٩

١٢

---

(١) أي في « يَهْدِي » . وأجاز الفراء وأبو علي ومن وافقهما أن يكون « هدى » بمعنى « اهتدى » ، وعليه ففي « يضل » ضمير يعود إلى اسم الله تعالى والعائد إلى « من » محذوف في كل حال . انظر ماسلف من التعليق على مجيء هدى بمعنى اهتدى ٤٤٤ .

(٢) أي في « يُضِلّ » .

(٣) سلف التعليق على حذف العائد إلى الموصول وهو ضمير نصب ١٠٩ .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٣ ـ ٣٧٤ ونص على نقله عن أبي علي ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٦ ، والبحر ٥ / ٥٠٣ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٣ ، والقرطبي ١٠ / ١١٥ ـ ١١٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦١١ ، وماسلف ٢٤ ، ٥٣٢

(٥) انظر المصادر السالفة ، ولم ينسب إلى أحد ، وقد أجازه أبو علي وغيره .

(٦) انظر تأويلها في تفسير الطبري ٨ / ٣٠ ـ ٣٢ ، والقرطبي ٧ / ٨٩ ـ ٩٠ ، وابن كثير ٣ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٨٩ ـ ٤٩٠ .

(٧) زيادة مني .

ومعنى قوله : ﴿ وجَعَلُوا للهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الحَرْثِ والأَنْعَام نَصِيباً فَقَالوا هذا لله بزَعْمِهِمْ وهذا لِشُرَكَائِنا ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٦] إلى آخر الآية[1] .

٣ فكنى عن لفظة « ما » في قوله ﴿ لمالا يعلمون ﴾ بالواو لأنهم جعلوا الأصنام بمنزلة العقلاء . ولو كان « ويجعلون لمالا يعلم » على لفظ « ما » أو « لاتعلم » على معناه ، كقولهم : « ماجاءت حاجتَك »[2] = لكان جائزاً حسناً

٦ [أيضاً][3] .

وقدّره[4] في موضع آخر : ويجعلون لمالا يعلمونه إلهاً ، فحذف المفعولين .

---

(١) تمام الآية : ﴿ ... وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وماكان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء مايحكمون ﴾ .

وماإختاره المؤلف في تأويل الآية هو قول ابن زيد ، ونص كلامه كما رواه الطبري : « كل شيء جعلوه لله من ذبح يذبحونه لايأكلونه أبداً حتى يذكروا معه أسماء الآلهة ، وماكان للآلهة لم يذكروا اسم الله معه » وهو على وجازته أبين مما ذكره المؤلف .

والذي قاله ابن عباس في تأويل الآية أولى من قول ابن زيد ، قال : « كانوا إذا احترثوا حرثاً أو كانت لهم ثمرة جعلوا لله منها جزءاً وللوثن جزءاً ، فما كان من حرث أو ثمرة أو شيء من نصيب الأوثان حفظوه وأحصوه ، فإن سقط منه شيء فيما سمي لله ردوه إلى ماجعلوه للوثن ، وإن سبقهم الماء إلى الذي جعلوه للوثن فسقى شيئاً جعلوه لله جعلوا ذلك للوثن وإن سقط شيء من الحرث والثمرة التي جعلوا لله فاختلط بالذي جعلوا للوثن قالوا : هذا فقير ولم يردوه إلى ماجعلوا لله ، وإن سبقهم الماء الذي جعلوا لله فسقى ماسمي للوثن تركوه للوثن » اهـ وهو قول مجاهد وقتادة وغيرهم باختلاف في ألفاظهم والمعنى متقارب ، واختاره الطبري .

(٢) انظر الجواهر ٩٣٦ ، والكتاب ١ / ٢٤ ـ ٢٥ ، ٣٠٢ و ٢ / ٢٥ ، والحجة ٣ / ٤٠٦ خك ، والمسائل المنثورة ١٣٦ ، والمخصص ١٧ / ٧٥ ـ ٧٦ ، وابن يعيش ٧ / ٩١ ـ ٩٢ ، ومنثور الفوائد ٥١ ، والهمع ٢ / ٧٠ . وكتب تحت « جاءت » في الأصل : « صارت ، وفيه ضمير يعود إلى ما » .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو أبو علي ، وقد صرح المؤلف في الجواهر بالنقل عنه ، وانظر مجمع البيان .

ويكون الضميران في ﴿ يجعلون ﴾ و ﴿ يعلمون ﴾ للمشركين[1] .

قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾[2] [٥٧]

٣

أي ويجعلون لهم مايشتهون . فـ « ما »[3] في موضع النصب[4] بالعطف على قوله ﴿ البناتِ ﴾ . وقوله ﴿ سبحانه ﴾ اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه .

٦

[قوله تعالى][5] : ﴿ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ

---

(١) هذا معنى قول مجاهد وغيره : ويجعلون لما لا يعلمون أنه يضرهم ولا ينفعهم ، واقتصر عليه الطبري .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٥ ـ ١٠٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٢ ـ ٢١٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٦ ، والبيان ٢ / ٧٩ ، والبحر ٥ / ٥٠٣ ، والقطع ٤٣٠ ـ ٤٣١ ، والكشاف ٢ / ٤١٤ ، والمغني ٥١٨ .

(٣) في الأصل : كما ، وهو تحريف .

(٤) وعليه يكون التقدير : ويجعلون لأنفسهم مايشتهون ، فوضع الضمير موضع النفس ، وأنت لاتقول : قد جعلتَ لك كذا وكذا تريد : قد جعلت لنفسك كذا وكذا ، كما لاتقول : ضربتُني ، تريد : ضربت نفسي ؛ وقد أجاز ذلك الفراء ومن وافقه ، قال الفراء : « وربما اضطر الشاعر فقال : عدمتُني وفقدتُني ، فهو جائز وإن كان قليلاً » اهـ . وأجازه الحوفي والزمخشري وغيرهم متابعين الفراء ، وهذا غير جائز عند الزجاج والنحاس وأبي حيان وغيرهم .

واختار الفراء أن يكون « ما » في موضع رفع على الابتداء و « لهم » الخبر ، وهو قول الزجاج والنحاس وأبي حيان ، وأجاز القولين الطبرسي والزمخشري وأبو البركات وغيرهم

وقد سلف التعليق ٢٨٠ ح ٣ على أن الفعل الرافع لضمير الاسم لايتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب إلا في باب ظن وأخواتها .

(٥) زيادة من ي و ب .

على هُونٍ أَم يَدُسُّهُ في التُّرَابِ ﴾[2] [٥٩]

أي يقدّر في نفسه ويقول ﴿ أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ﴾[3] .

٣ [قوله تعالى][1] ﴿ وتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الكَذِبَ أَنَّ لهم الحُسْنَى لاجَرَمَ أَنَّ لهم النار ﴾[4] [٦٢]

معنى « لا » ههنا : ليس لهم الحسنى ، ثم ابتدأ وقال ﴿ جَرَمَ أنّ لهم النار ﴾

٦ أي وجب لهم النار[5] .

[وقوله][6] ﴿ وأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾[7] [٦٢]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٧ ، والكشاف ٢ / ٤١٤ ، والتبيان ٧٩٩ ، والبحر ٥ / ٥٠٤ .

(٢) ظاهر تأويل المؤلف أن الجملة معمولة لقول محذوف . وقدره الكسائي : لايدري ينظر أيمسكه ، وكذا قدره الزمخشري « ويحدث نفسه ينظر » ، فهي معمولة لـ « ينظر » ، وقدره الفراء « لايدري أيها يفعل » فهي معمولة لـ « لايدري » . والجملة المقدرة في موضع الحال . وذهب أبو حيان إلى أن المحذوف حال ، والتقدير : مفكراً أو مدبراً ، فتكون الجملة معمولة لها .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ١٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٨ ، والكتاب ١ / ٤٦٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٥١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٤ ، والمغني ٣١٤ . وقوله « لهم النار » ليس في النسخ .

(٥) هذا مذهب الخليل وسيبويه وقطرب والمبرد ومن وافقهم ، انظر اختلافهم في « لاجرم » فيما سلف ٥٥٨ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٧ ـ ١٠٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٥ ، والحجة ٣ / ٣٣٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٨ ، والبحر ٥ / ٥٠٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٦١ . وتفسير غريب القرآن ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٦ ، والقرطبي ١٠ / ١٢١ ، وابن كثير ٤ / ٤٩٨ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦١٤ .

[أي][1] مقدَّمون إلى النار[2] . و ﴿ مُفْرِطُون ﴾ بالكسر أيضاً قرئ بـه[3] ، أي مسرفون[4] .

٣ قوله تعالى: ﴿ ومن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ والأَعْنَابِ تَتَّخِذونَ مِنْـهُ سَكَراً ورِزْقاً حَسَناً ﴾[5] [٦٧]

الهاء في قوله ﴿ منه ﴾ يعود إلى موصوف محذوف ، والتقدير : ماتتخـذون منـه[6] . و « مـا » هـو موصـوف مرفـوع بـالابتـداء ، والجملـة التي هي ﴿ تتخـذون منـه ﴾ في موضـع الرفـع صفـة لـ « مـا » . وعنـد الأخفش[7] الموصوفُ يرتفع بالظرف . وقد تقـدم غير مرة حـذف الموصوف وإقـامـة الصفـة ٦

---

(١) زيادة من ب .

(٢) هـذا قـول قتـادة والحسن ، واختـاره الـزَّجـاج وابن قتيبـة وغيرهمـا ، وهـو من الإفراط بمعنى التقـديم : وقيل : أي متروكون في النـار منسيون ، عن ابن عبـاس وسعيـد ومجـاهـد والضحاك وهو قول الكسـائي وأبي عبيدة والفراء واختـاره الطبري ، وهو من الإفراط بمعنى الترك . قال الزجاج : ومن فسره « متروكون » فهو كذلك أي قد جعلوا مقـدمين في العـذاب أي متروكين فيه .

(٣) قرأ بـالكسر نـافـع وحـده ، وقرأ البـاقـون بـالفتـح . انظر السبعـة ٣٧٤ ، والتيسير ١٣٨ ، والنشر ٢ / ٣٠٤ .

(٤) هـذا قـول غير أبي علي ، فإنـه قـال : « فـأمـا قـول نـافـع فكأنـه من أفرط أي صـار ذا فرط فهـو مفرط ... أي هو ذو فرط إلى النار وسبق إليها ، فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى » .

(٥) انظر الجـواهر ٣٠٣ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٢٨٣ ، ومجمـع البيـان ٣ / ٣٧٠ ، والبيـان ٢ / ٧٩ ـ ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٠ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٩٠ ، والقرطبي ١٠ / ١٢٧ ـ ١٢٨ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦١٧ .

(٦) هذا قول الطبري ومن وافقه . وقدره الأخفش ، شيء تتخذون ، وهمـا واحـد . وقـدره الزمخشري : ثمر تتخذون . ولم يجز أبو حيان قول الطبري ، قـال : وهو لايجوز على مـذهب البصريين ، وسكت عن قول الزمخشري ، وهذا عجيب منه ، فمجازهما واحد ، ومالم يجزه جـائز ، انظر مـاسلف ٣١٥ ، ٤١٨ والتعليق في الموضعين .

(٧) سلف التعليق على هذا ١٣ .

مقامه[1] في قوله : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم ﴾[2] [سورة البقرة : ٩٦] و ﴿ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِه ﴾[3] [سورة النساء : ٤٦] و ﴿ نِعِمّا يَعِظُكُم بِه ﴾[4] [سورة النساء : ٥٨] و ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُم ﴾[5] [سورة النساء : ٩٠] . وستراه أيضاً في قوله ﴿ وما مِنّا إلاّ له مَقامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[6] [سورة الصافات : ١٦٤] / التقدير : ومامنا أحد إلا له مقام معلوم . فـ « أحد » محذوف لابد من إضماره لأن الهاء في قوله ﴿ له ﴾ يعود إليه .

٣   ١ / ٧٢   (١ / ٧٨)   ٦

وهذه آية ينازع [فيها][7] أبا عليّ وغيرَه من النحويين الفقهاءُ[8] ، حيث

---

(١) وبسطتُ التعليق عليه ٣١٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦ ـ ٧٧ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٤) لم يتقدم له كلام فيها . ولاتكون هذه الآية من هذا الباب إلا على أن تكون « ما » معرفة تامة ، والتقدير : نعم الشيء يعظكم به ، فتكون جملة ﴿ يعظكم به ﴾ في موضع رفع صفة لموصوف محذوف هو المخصوص بالمدح ، والتقدير : نعم الشيء شيء يعظكم به ، وقيل غير ذلك . انظر شرح اللمع اللوح ١٢٩ / ١ ، والجواهر ٢٩٨ (وفيه سقط) ، ومجمع البيان ٢ / ٦٣ ، والبيان ٢ / ٣٦٧ ، والبحر ٥ / ٢٧٧ ، والبغداديات ٧١ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ ، والمغني ٣٩١ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٨ ـ ٣١٩ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٥ . وقد أورد المؤلف هذه الآيات فيما أورده في الجواهر ٢٨٦ ـ ٣٠٨ في الباب ١٤ الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » .

(٧) زيادة مني .

(٨) ذكر المؤلف في الجواهر ٢٩١ ـ ٢٩٢ نحو ماذكره هنا . والظاهر أنه يريد بالفقهاء الحنفية ولاسيما محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وأصحابه ، فقد قال في آخر أبواب كتابه الجواهر ٩٦٦ ـ ٩٦٨ الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من الأفعال المفرغة لما بعد « إلا » وذكر ثماني آيات منها آية الصافات ، قال : « وعند محمد بن الحسن « أحد » مضمر في هذه الآي وبنى عليه مسائل ، فقال : عبدي حر إن كان في البيت إلا رجل ...... » وانظر كلام محمد بن الحسن في كتابه الجامع الكبير ص ٤٣ .

زعموا أنّك إذا قلت : ماجاءني إلا زيد = أنّ « زيداً » يرتفع بكونه فاعلاً لـ « جاءني » ، ولا يجوز في « زيد » إلا الرفع . ومعنى الكلام : ماجاءني أحد إلا زيد ، فلم يعتدّوا بتقدير « أحد » ، ولم يجوّزوا النصب في « زيد » . ولو كان « أحد » مقدراً كالملفوظ به لجاز في « زيد » الرفع والنصب جميعاً[1] ، كما جاز إذا ظهر في قولهم : ماجاءني أحد إلا زيدٌ وإلا زيداً . ألا ترى أنه يجوز ههنا الرفع والنصب [جميعاً][2]

والفقهاء يعتدّون بـ « أحد » هذا ويقدرونه كالملفوظ به حتى قالوا في رجل قال : إن كان في الدار إلا رجل فأنت حرٌّ ياسالم ، فإذا [كان][3] فيها[4] رجل وصبيّ قالوا : هو حانث في القضاء لأن الصبي مستثنى من « أحد » ، فتحقق تقدير الأَحَدِيَّة في الأول ، ولم يحنث فيما بينه وبين الله لأنه كأنه قال : إن كان في الدار أحد إلا رجل . و « رجل » مستثنى من « أحد » ، و « الصبيّ » لايستثنى من « أحد » . وعلى هذا مسائل جمة

قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ ﴾[5] [٦٩]

قيل : في الشراب[6] . وقيل : في القرآن[7] .

---

(١) قال في الجواهر : ولم يرد عن العرب نصبه في شيء من كلامهم البتّة .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من الجواهر .

(٤) كان في النسخ « فيه » والدار مؤنثة . ولو قال : إن كان في البيت ... كما قال في الجواهر = كان صواباً .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٣٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٠ ، والبيان ٢ / ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٧ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٩٤ ـ ٩٥ ، والقرطبي ١٠ / ١٣٦ ، وابن كثير ٤ / ٥٠١ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦٢٠ ـ ٦٢١ .

(٦) أي في العسل ، وهو قول ابن عباس وابن مسعود وقتادة ، وهو قول الجمهور .

(٧) وهو قول مجاهد ، وأجازه الفراء والزجاج وغيرهما . قال الحافظ ابن كثير : « وهذا قول صحيح=

فإذا رجع إلى الشراب كان متعلقاً بمحذوف في موضع الرفع صفة لـ ﴿ شراب ﴾ أي : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه ثابت فيه شفاء . فيرتفع ﴿ شفاء ﴾[1] بالظرف على المذهبين[2] لجريه وصفاً على المرفوع ، كما أنّ ﴿ ألوانه ﴾ يرتفع بـ ﴿ مختلف ﴾ على المذهبين لجريه وصفاً على ﴿ شراب ﴾ .

فأما إذا رجع إلى القرآن ففي رفع ﴿ شفاء ﴾ اختلاف بين سيبويه والأخفش إذ لم يجرِ الظرف على مذكور قبله .

قوله تعالى : ﴿ لِكَي لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْم شيئاً ﴾[3] [٧٠]

إن نصبت ﴿ شيئاً ﴾ بـ ﴿ علمٍ ﴾[4] - وهو مذهب سيبويه[5] - كنت قد أعملت الثاني وأضمرت المفعول في ﴿ يعلم ﴾ على شريطة التفسير .

وإن أعملت ﴿ يعلم ﴾ - وهو مذهب الفراء[6] - أضمرت لـ ﴿ علمٍ ﴾ مفعولاً ، وفصلت بين المعمول والعامل ، وكنتَ قد توالت عليك الفُتُوق[7] إذْ[8] جمعتَ بين مجازين ، بخلاف مذهب سيبويه إذْ لم يتأتَّ على مذهبه إلا إضمار

= في نفسه ، ولكن ليس هو الظاهر ههنا من سياق الآية ، فإن الآية إنما ذكر فيها العسل .... » .

(١) في الأصل : فيه شفاء ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على الاتفاق وعلى الاختلاف بين المذهبين ١٣ .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، والبيان ٢ / ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٤ .

(٤) في الأصل : بيعلم ، وهو خطأ .

(٥) إعمال الثاني هو مذهب سيبويه والبصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين ، وهذا باب التنازع وقد بسطنا التعليق عليه ٣٦٧ .

(٦) ذكرت فيما سلف من التعليق أنه حكي عن الفراء أن كلا العاملين عامل في المعمول وهو « شيئاً » ههنا .

(٧) الفُتوق جمع فَتْق وهو الخَلّة والفُرْجَة والخَرْق . وانظر هذه العبارة في الجواهر ٤٠٥ ، وانظر مقدمة التحقيق أيضاً . ونحو هذا قوله : « ... ومثل هذا كثير يتّسع على العاد الخَرْق اتساعه على الراقع » الجواهر ٥٠٣ .

(٨) في الأصل و ب : إذا ، وهو تحريف صوابه من ي .

مفعول ﴿ يعلم ﴾ وقد فسرته بمفعول الـ ﴿ علم ﴾ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِم على مامَلَكتْ
٣ أَيْمَانُهُم فَهُم فِيهِ سَوَاءٌ ﴾[2] [٧١]

مابعد الفاء مبتدأ وخبر ، وهي جملة اسمية وقعت في موضع جملة فعليةفي موضع النصب لأنه جواب النفي بالفاء ، والتقدير[3] : فما الذين فضّلوا برادّي
٦ رزقهم على ماملكت أيمانهم فيستووا .

قوله تعالى : ﴿ ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مالا يَمْلِكُ لَهُم رِزْقاً مِّنَ السَّمَوات والأَرْضِ شَيْئاً ﴾[4] [٧٣] .

٩ انتصب قوله ﴿ شيئاً ﴾ بالمصدر[5] ـ أعني ﴿ رزقاً ﴾ ـ أي : ما[6] لا يملك

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٥ / ١ ـ ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٣ ، والبيان ٢ / ٨٠ ـ ٨١ ، والبحر ٥ / ٥١٤ ـ ٥١٥ .

(٣) في الأصل : فالتقدير .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٣ ، ٤٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٤ ، وللفراء ٢ / ١١٠ ، وإعراب القرآن ٢١٨/٢ ، والحجة ١٨٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٧٣/٣ ، والبيان ٨١/٢ ، والبحر ٥١٦/٥ ـ ٥١٧ ، والعسكريات ٥٢ ، والإيضاح ١٥٥ ، والبغداديات ٦٩ ، ١٤٠ ، وابن يعيش ١٤٥/٣ .

(٥) هذا قول الفراء وأبي علي ومن وافقهما . وذهب الأخفش إلى أنه منتصب على البدل من رزق ، وأجاز القول الأول . والرزق بكسر الراء هو الاسم والمصدر الحقيقي هو الرزق بالفتح ، وقد يوضع الاسم موضع المصدر ، انظر اللسان (رزق) . فمن قال بانتصاب ﴿ شيئاً ﴾ به أجراه مجرى المصدر ، ولم يجزه بعضهم ، ومن ذهب إلى أن ﴿ شيئاً ﴾ بدل منه جعله اسماً محضاً .

(٦) في الأصل : بما ، وهو خطأ .

أن يرزق أحداً شيئاً ، يعني به الصنم . ثم قال ﴿ ولا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٧٣] فجمع ضمير « ما »[1] / ، ولو قال « ولا يستطيع » لكان جائزاً بالعطف على ﴿ يملك ﴾ ، كما أنه لو قال « ما لا يملكون » طبقاً لـ ﴿ يستطيعون ﴾ كان حسناً أيضاً .   ٧٢ / ٢ (١٥ / ٢)

[قوله تعالى[2]] : ﴿ ومَن رَّزَقْنَاهُ رِزْقاً حَسَناً فَهُوَ يُنْفِقُ منه سِرّاً وجَهْراً ﴾[3] [٧٥]   ٦

هذه الآية تدلّ على أنّ « رزق » يتعدى إلى مفعولين . ألا ترى أنّ الهاء في قوله ﴿ ومن رزقناه ﴾ هو المفعول الأول ، و [قوله[2]] ﴿ رزقاً حسناً ﴾ هو المفعول الثاني . ولو كنتَ تقول : إن انتصاب قوله ﴿ رزقاً حسناً ﴾ على المصدر = هَدَم عليك قوله ﴿ فهو ينفق منه سراً وجهراً ﴾ لأن الإنفاق إنما يكون من المال دون الحدث .   ٩

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُم ﴾[4] [٧٨]   ١٢

كسر عليٌّ[5] الهمزة من ﴿ أمهاتكم ﴾ تبعاً لكسرة النون . وزاد زيّاتٌ[6] كسر الميم تبعاً لها[7] .

---

(١) انظر ما سلف أيضاً ٥٣٣ ، ٦٨٤ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٧٤ ، والبيان ٢ / ٢٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢١٩ ـ ٢٢٠ ، والحجة ٣ / ٢٤٩ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٦ ، والبيان ٢ / ٨٢ ، والبحر ٥ / ٥٢٢ ، وما سلف ٢٩٤ .

(٥) هو الكسائي .

(٦) هو حمزة .

(٧) وقرأ الباقون بضم الهمزة . انظر السبعة ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، والتيسير ١٣٨ ، ٩٤ ، والنشر ٢ / ٣٠٤ ، ٢٤٨ .

وقوله : ﴿ لاتَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾(1) [٧٨]

يجوز أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ منتصباً على المصدر(2) ، أي : لاتعلمون علماً .

٣ وإن كان قد قال أبو عليّ في قوله(3) :

... ... نَظَرْتَ فَلَمْ تَنْظُرْ بِعَيْنَيْكَ مَنْظَرا(4)

إنه لايجوز انتصاب « مَنْظَر » على المصدر لأن الغرض منه التقليل حيث قال

٦ « ولم تنظر » ، فلا يؤكد بالمصدر ماأُريد به النفيُ والتقليلُ . قال ذلك في « الحُجَّة »(5) ثم فَارَ فَائِرُه(6) ، فذكر في « التَّذْكِرَة(7) » مامنع منه في « الحجَّة » .

فإذا تَتَبَّعْتَ إنساناً مثل أبي علي لم يتأتَّ لك تتبعُكَ إياه في سنة أو سنتين ولافي

(1) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٧٦ ، والبيان ٢ / ٨٢ . وكان في الأصل و ب : لايعلمون ، وهو تصحيف .

(2) انظر ماسلف من انتصاب « شيء » على المصدر ٢٤٩ ، ٤١١ ، ٥٣٩ .

(3) وهو امرؤ القيس . د ، ق ٤ / ٢٠ ص ٦١ ، والحجة ٤ / ٣٥٨ مكرر خم ، والبصريات ٣٦ ، ومجمع البيان ٥ / ٢٣٤ .

(4) صدره : فلمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ والآلُ دونها

ويروى « فلما بدا حوران والآل دونه » انظر الديوان ٣٩١ وهو مافي الحجة ومجمع البيان . وكان في النسخ « ولم تنظر » وهو تحريف .

(5) الذي ذهب إليه أبو علي في الحجة ٤ / ٣٥٨ مكرر خم أن « منظراً » مفعول به ، قال : « يجوز أن يكون « نظرت فلم تنظر » أي نظرت فلم تر بعينك منظراً تعرفه في الآل ...... وقد يكون « نظرت فلم تنظر » مثل تكلمتَ فلم تكَلَّم ، أي لم تأت بكلام على حسب مايراد أي لم يقع الموقع الذي أُريدَ ، فكذلك « نظرت فلم تنظر منظراً » كما تريد أو لم تر منظراً يروق » ا هـ . وماعزاه المؤلف إلى أبي علي قاله في البصريات ص ٣٦ ، قال : « ألا ترى أنه لايحسن أن تؤكد إذا أردت تقليله وانتفاءه » ا هـ وذهب ثمة أيضاً إلى أن منظراً مفعول به .

(6) أي انتشر غضبُه .

(7) هو كتاب لأبي علي كبير عزيز ، ذكر أن له نسخة في مكتبة شيخ الإسلام بزنجان . انظر مقدمة محقق تكملة الإيضاح 3 ، والعضديات ٥٦ . وقد نقل منه المؤلف في هذا الكتاب وفي الجواهر وشرح اللمع ، انظر مقدمة التحقيق

عشرٍ . ألا ترى أن عثمان[1] قال : أقمتُ معه أربعين سنة ، فلم يَلُحْ لي [في شيء[2]] من قوله في قولهم « هذا حلوٌ حامضٌ »[3] مالاح لي بعد أربعين سنة .

وإن حملت ﴿ شيئاً ﴾ على ﴿ تعلمون ﴾ كان بمعنى : تعرفون[4] ، لاقتصاره على مفعول واحد[5] . ٣

قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾[6] [٩٢]

لاتكون ﴿ هي ﴾ ههنا فصلاً لوقوعها بين نكرتين[7] . ولكن قوله ﴿ أن تكون ﴾ [تكون[8]] ههنا تامةٌ ، و﴿ أمةٌ ﴾ اسمها[9] ويكون ﴿ هي أربى ﴾ مبتدأ و خبراً في موضع الرفع صفة لـ ﴿ أمة ﴾ ، ولاتحتاج ﴿ تكون ﴾ إلى الخبر لأنها بمعنى « تحدث » . ٦ ٩

---

(١) ابن جني . وقد نقل المؤلف عنه نحو ماقاله ههنا في شرح اللمع اللوح ٥٠ / ١ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) أطال أبو علي الكلام عليه في الحجة ١ / ١٤٧ ـ ١٥١ ، ولخصه في المسائل المنثورة ١٦ ، وقد سلف ذكر مصادر هذا القول ١٣ .

(٤) في الأصل : يعلمون .... يعرفون ، وهو تصحيف ، ولم يعجما في ب ، والصواب من ي .

(٥) هذا هو الظاهر الذي لاينبغي العدول عنه .

(٦) انظر الجواهر ١٢٥ ، ٥٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١١٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٨٢ ، والبيان ٢ / ٨٣ ، والبحر ٥ / ٥٣١ ، والكشاف ٢ / ٤٢٦ ، والتبيان ٨٠٧ـ٨٠٨ ، وتفسير الطبري ١٤/ ١١٢ ، والقرطبي ١٠/ ١١١ ، ومجمع التفاسير ٣/ ٦٣٦ـ٦٣٧ ، والمغني ٦٤٢ ، ٦٤٦ .

(٧) هذا قول البصريين ، وقد أجاز الكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين أن تكون « هي » ههنا فصلاً ، ويسمونه العماد ، لأنهم يجيزون وقوعه بين نكرتين ، وقد ردّ الزجاج في معاني القرآن له جـ ٢ / ١٤٢ / ١ خ قول الفراء ومنه أخذ النحاس والمؤلف . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣ .

(٨) زيادة مني .

(٩) يريد فاعلها . وقيل : « تكون » ههنا ناقصة ، وجملة ﴿ هي أربى ﴾ خبرها ، أجازه الفراء ، وهو قول النحاس وغيره ، واقتصر عليه المؤلف في الجواهر ، وذكر القولين العكبري .

ومعنى ﴿ أن تكون ﴾ : كراهةَ أن تكون ، عندنا ، وعندهم[1] : لئلا تكون[2] .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾[3] [١٠٠]

قيل : التقدير : والذين هم بالله مشركون . فالضمير في ﴿ به ﴾ لله ،

٦ والضمير في ﴿ سلطانه ﴾ للشيطان[4] . فتكون الآية من باب ماجاء في التنزيل من ضميرين مختلفين[5] ، كقوله : ﴿ فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا ﴾[6] [سورة التوبة : ٤٠] فالهاء الأولى للصِّدِّيق والثانية[7] للرسول عليه

٩ السلام ، وكقوله : ﴿ وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾[8] [سورة سبأ : ٤٥] فالضمير في ﴿ بلغوا ﴾ لمشركي مكة ، والضمير في ﴿ آتيناهم ﴾ للذين من قبلهم ؛ وكقوله

---

(١) قوله « عندنا » يريد عند البصريين ، و « عندهم » يريد عند الكوفيين ، وانظر ماسلف من التعليق على المذهبين ١٦٢ . وتابعه على هذا أبو البركات والطبرسي وعنه أخذا من غير تصريح . والذي قاله الزجاج وعنه أخذ النحاس والطبرسي وغيرهما أن التقدير : بأن تكون ، وقدره الزمخشري لأن تكون ، وقدره الطبري : من أجل أن تكون ، وهي كلها بمعنى واحد . والمعنى : ﴿ تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم ﴾ من أجل أن تكون أو بسبب أن تكون أو لأن تكون أمة أربى من أمة ، وهو الظاهر وأولى مما ذكره المؤلف .

(٢) في الأصل : يكون ، وهو تصحيف .

(٣) انظر الجواهر ٣٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٨٥ ، والبيان ٢ / ٨٣ ـ ٨٤ ، والبحر ٥ / ٥٣٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١١٨ ، والقرطبي ١٠ / ١٧٥ ـ ١٧٦ ، وابن كثير ٤ / ٥٢٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦٤٠ .

(٤) هذا قول مجاهد والضحاك ، واختاره الطبري .

(٥) انظر ما يأتي ١٠٤٥ ، وزاد ثمة آية . وانظر الجواهر ٣٢ ـ ٣٣ وزاد ثمة الآية ١٠٢ من سورة النساء ﴿ فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولِيأخذوا أسلحتهم ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٣٣ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٩٦ ، والقرطبي ٨ / ١٤٨ ، وابن كثير ٣ / ١٢٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٩٦ . وقيل الضميران للرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(٧) في الأصل : والثاني ، وهو خطأ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٠ .

تعـالى : ﴿ الشَّيْطَـانُ سَـوَّل لهم وأَمْلَى لَهُم ﴾[1] [سـورة محمـد : ٢٥] فـالضمير في ﴿ سوّل ﴾ للشيطـان ، وفي ﴿ أملى ﴾ لله تعـالى ، لِقولـه ﴿ وأُمْلِي لهم ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٣]* ؛ وكقولـه تعـالى : ﴿ لِتُؤْمِنُـوا بـاللهِ ورَسُـولِـهِ وتُعَـزِّرُوهُ وتُـوَقِّرُوهُ وتُسَبِّحُـوهُ بُكْرَةً وأَصِيـلاً ﴾[2] [سـورة الفتـح : ٩] فـالضمير في ﴿ تعـزّروه ﴾ و ﴿ توقّروه ﴾ للرسول عليـه السلام ، وفي ﴿ تسبّحـوه ﴾ لله عـز وجـل . فكـذا ﴿ إنما سلطانه ﴾ / أي سلطان الشيطان ﴿ على الذين يتولونه والذين هم بـه ﴾ أي بالله ﴿ مشركون ﴾ .

٣ — ٧٣ / ١ (١٦ / ١)

وقـال قوم : بل البـاء للسَّبَب والهـاء للشيطـان أيضـاً[3] ، أي : والـذين هم بسبب الشيطان مشركون بالله ، أي بسبب إضلاله إياهم وإغوائه لهم .

٩

[قوله تعالى[4]] : ﴿ وأُولَئِكَ هُمُ الكَاذِبُونَ . مَنْ كَفَرَ باللهِ مِنَ بَعْدِ إيمانِهِ إلاّ مَنْ أُكْرِهَ ﴾[5] [١٠٥ ـ ١٠٦]

﴿ مَنْ ﴾ رفع بـدل من « الكاذبين » . ولايجوز أن يكون ﴿ من ﴾ مبتـدأ إذ لاخبر له .

١٢

وقوله : ﴿ فَعَلَيْهِم غَضَبٌ من اللهِ ﴾ [١٠٦]

---

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٧ ـ ١٢٤٨ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥١ .

(٣) وهو قول الربيع . قال أبو حيان : وهو الظاهر لاتفاق الضمائر .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٥ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٤٢ / ٢ خ ومنه أخذ المؤلف ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٥ ، ومجمـع البيـان ٣ / ٣٨٧ ، والبيـان ٢ / ٨٤ ، والبحر ٥ / ٥٣٨ ـ ٥٣٩ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١٢١ ـ ١٢٢ ، والقرطبي ١٠ / ١٨٠ ، ومجمـع التفـاسير ٣ / ٦٤٣ . وسيـاق الآيـة : ﴿ .... إنما يفتري الكذب الذين لايؤمنون بآيات الله وأولئـك هم الكاذبون من كفر بـالله من بعـد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمـان ولكن من شرح بـالكفر صـدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ .

خبر قوله ﴿ من شرح بالكفر ﴾ [١٠٦][1] .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا من بَعْدِ مافُتِنُوا ﴾[2] [١١٠]

٣

خبر « إنَّ » ـ أعني ﴿ إن رَبَّك ﴾ ـ قوله ﴿ لَغَفُورٌ[3] رَّحِيمٌ ﴾ [١١٠][4] .

وهذا من باب ماجاء في التنزيل « إنّ » فيه مكرّراً . منها هذه الآيةُ [التي تلوتُها[5]] والتي بعدها ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنَ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ من بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [١١٩] .

٦

ومنها قولُه ، في قول الأخفش[6] : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ

---

(١) هذا قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره . وعليه يكون تقدير الكلام : وأولئك ـ أي الذين يفترون الكذب وهم الذين لايؤمنون بآيات الله ـ هم من كفر بالله من بعد إيمانه . وهو فاسد من جهة المعنى لأن من قال بهذا القول « أخرج مّمن افترى الكذب في هذه الآية الذين ولدوا على الكفر وأقاموا عليه ولم يؤمنوا قط وخصّ به الذين قد كانوا آمنوا في حال ثم راجعوا الكفر بعد الإيمان . والتنزيل يدل على أنه لم يخصص بذلك هؤلاء دون سائر المشركين الذين كانوا على الشرك مقيمين ... » عن الطبري ، وانظر البحر .

وذهب الأخفش إلى أن ﴿ من كفر ﴾ مبتدأ و ﴿ من شرح ﴾ مبتدأ أيضاً خبره ﴿ فعليهم غضب من الله ﴾ وخبر ﴿ من كفر ﴾ محذوف دل عليه خبر ﴿ من شرح ﴾ . وقيل « من » شرط وحذف جواب الأولى لدلالة جواب الثانية عليه ، وهو قول عزاه الطبري إلى بعض الكوفيين ويعني بذلك الفراء ، ولم أصب كلامه في معاني القرآن له ، واختاره الطبري وأبو حيان .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٨٧ ، والتبيان ٨٠٨ ، والبحر ٥ / ٥٤١ ، والبغداديات ١٧٩ .

(٣) في النسخ : غفور ، والتلاوة باللام .

(٤) الخبر عند أبي علي جملة ﴿ إن ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) تكرار « انّ » على وجه التوكيد هو قول الفراء والمبرد وأجازه النحاس وغيره ، وقد رُدَّ هذا القول . أما الأخفش فقد أجاز أن تكون بدلاً من الأولى ، وقد رُدَّ هذا القول أيضاً ، وله في ذلك قولان آخران ذكرناهما ٣٩٩ ح ٧ ، وسيأتي تحقيق ذلك ٨٩١ ـ ٨٩٢ ، ٩٢٣ ـ ٩٢٤ .

تَابَ مِن بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾(1) [سورة الأنعام : ٥٤] ، وقولُه : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ ﴾(2) [سورة الأنفال : ٤١] وقولُه : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾(3) [سورة التوبة : ٦٣] ، وقولُه : ﴿ كُتِبَ عليهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّه يُضِلُّهُ ﴾(4) [سورة الحج : ٤] وقولُه : ﴿ أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إذا مِتُّمْ وكُنْتُم تُراباً وعِظاماً أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾(5) [سورة المؤمنون : ٣٥] .

ففي هذه الآي اختلاف طويل . وقد تقدّم بعضُه ، ويأتي الكلام على الباقي في موضعه إن شاء الله(6) .

[قوله تعالى(7)] : ﴿ ولا تَحْزَنْ عليهم ﴾(8) [١٢٧]

أي على كُفْرِهِم ، فحذف المضاف .

---

(1) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٨ ـ ٣٩٩ .

(2) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٩٩ ـ ٥٠٠ .

(3) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٠ ، ٣٢٠ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ٤٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٤ ، وللفراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٨ ـ ٢٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤ ، والبيان ١ / ٤٠٢ ، والبحر ٥ / ٦٥ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٦ ـ ٣٥٧ ، والمسائل المنثورة ٨٥ ، والبصريات ٢٢١ ـ ٢٢٣ ، وابن يعيش ٣ / ٦٨ .

(4) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٩١ ـ ٨٩٢ .

(5) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٢٣ ـ ٩٢٤ .

(6) انظر ماسلف ٣٩٩ ، ٥٠٠ ، وماسيأتي ٨٩١ ـ ٨٩٢ ، ٩٢٣ ـ ٩٢٤ وبسط التعليق على مناهبهم ٩٢٣ ـ ٩٢٤ .

(7) زيادة من ي و ب .

(8) انظر الجواهر ٦٧ . ولم يذكر غيره حذف المضاف . فقالوا : عليهم أي على المشركين أو الكافرين ، انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٢٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٩٣ ، والبحر ٥ / ٥٥٠ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١٣٣ ، والقرطبي ١٠ / ٢٠٢ ، وابن كثير ٤ / ٥٣٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦٥٨ . والمضاف مراد في المعنى .

﴿ ولاتَكُ في ضَيْقٍ ﴾[1] [١٢٧]

وفي الأخرى ﴿ ولاتَكُنْ في ضَيْقٍ ﴾ [سورة النمل : ٧٠] . وكلاهما حسنٌ جيد ، إلا أنّ إثبات النون أقوى لأن ماقبله ﴿ تحزنْ ﴾ . فإذا[2] قال « لاتحزن ولا تكن » كان[3] طِبقاً ووَفْقاً لصاحبه ، وإذا قال « لاتحزن ولاتكُ » فلِلْخِفَّة[4] والاختصار . إلا أنه جاء ههنا ﴿ ولاتكُ ﴾ لأنّ أَول العَشْرِ[5] ﴿ ولم يكُ من المُشْرِكينَ . شَاكِراً لأَنْعُمِهِ ﴾ [١٢٠ ـ ١٢١] .

وجاء الأمران ـ أعني إثباتَ[6] النون وحذفها ـ في آي كثيرة[7] :

فمِمّا[8] جاءت فيه النون مثبتةً قولُه : ﴿ كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَكُم وبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾[9] [سورة النساء : ٧٣] ، وقولُه : ﴿ وعَلَّمَكَ مالَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾ [سورة النساء : ١١٣] ، وقولُه ﴿ إن يكُنْ غَنِيّاً أو فَقِيراً ﴾ [سورة النساء ١٣٥] ، وقولُه ﴿ ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتُهُم ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] وقولُه : ﴿ وإن تكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فيه شُرَكَاءُ ﴾[10] [سورة الأنعام : ١٣٩] ، وقولُه ﴿ فلا يَكُنْ في صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ [سورة الأعراف : ٢] ،

---

(١) انظر الجواهر ٣٨٩ . وسيأتي كلام المؤلف على وجه القراءة ٧٠٢ ـ ٧٠٣ والتعليق ثمة .

(٢) في الأصل : إذا .

(٣) في الأصل و ي : كانا ، والصواب ماأثبت .

(٤) في ب : لأن ماقبله تحزن لمطابقة صاحبه وبالحذف للخفة .

(٥) في الأصل : أولَ أولِ العشر ، وهو خطأ . وأول العشر أي الآيات العشر ، وهي تسع لاعشر ، وهي الآيات ١٢٠ ـ ١٢٨ .

(٦) في الأصل : ثبات .

(٧) في الأصل و ي : كثير ، والصواب من ب .

(٨) قوله « فما ... إلى قوله في السطر ٢ ص ٧٠٢ : بالبينات » لم يرد في ب .

(٩) لم يكن بالياء هي قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرآ بالتاء ، انظر السبعة ٢٣٥ .

(١٠) قوله تكن ميتةً كذا في الأصل ، وفي ي : يكن ميتةً . وقد سلف التعليق على وجوه القراءة في هذه الآية في موضعها ٤٣٥ .

وقولـه : ﴿ إن[1] يَكُنْ مِّنْكُم عِشْرُونَ صَابِرُونَ ... وإن يَكُن مِّنْكُم مـائَـةٌ ﴾[2] [سورة الأنفال : ٦٥] ﴿ فـإن[3] يَكُن مِّنْكُم مـائَـةٌ صَـابِرَةٌ .... وإن يَكُن مِّنكم أَلفٌ يَغْلِبُـوا أَلْفَيْنِ ﴾ [سورة الأنفال : ٦٦] ، وقـولـه : ﴿ ولم يَكُنْ جَبَّـاراً ﴾ [سـورة مريم : ١٤] ، وقولـه : ﴿ وإن يَكُن لَّهُمُ الحَقُّ يَـأْتُوا ﴾ [سورة النور : ٤٩] وقـولـه : ﴿ أَوَلَمْ يكن لَّهُم آيـةً ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٧] وقـولـه ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئـاً مَّـذْكُـوراً ﴾ [سورة الإنسان : ١] ، وقولـه ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّـذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البينة : ١] وقولـه : ﴿ ولم[4] يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ، ومأشبه ذلك[5] .

ومِمَّا جاءت النون فيه محذوفـةً[6] : ﴿ وإنْ تَـكُ حَسَنَـةً يضَـاعِفْهـا ﴾ [سورة النساء : ٤٠] و ﴿ فلا[7] تَكُ في مِرْيَةٍ مِّنْهُ إنَّهُ الحقُّ ﴾ [سورة هود : ١٧] و ﴿ فلا[7] تَكُ في مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ ﴾ [سورة هود : ١٠٩] ، وقولـه ﴿ ولم يَـكُ مِنَ المُشْرِكِينَ ﴾ [سورة النحل : ١٢٠] ﴿ ولاتَكُ في ضيقٍ ﴾ [سورة النحل : ١٢٧] ، وقولـه ﴿ وقَـدَ خَلَقْتُـكَ مِنْ قَبْلُ ولَمْ تَـكُ شَيْئـاً ﴾ [سورة مريم : ٩] ، وقولـه ﴿ أَنَّـا خَلَقْنَـاهُ مِنْ قَبْـلُ ولَمْ يَـكُ شَيْئـاً ﴾ [سورة مريم : ٦٧] ، وقـولـه ﴿ وإن[8] يـكُ كاذِبـاً فَعَلَيْـهِ كَـذِبُهُ وإن يَـكُ صَادِقـاً ﴾ [سورة غافر : ٢٨] وقولـه ﴿ فَلَم يَـكُ يَنْفَعُهُم إيمـانُهُم ﴾ [سورة غـافر : ٨٥] ،

(١) في الأصل : فإن ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل و ي : ألف ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل و ي : وإن ، والتلاوة بالفاء .

(٤) في الأصل و ي : لم ، والتلاوة بالواو .

(٥) جـاءت النون مثبتـة في التنزيـل في أكن ٦ مرات وفي تكن ٢١ مرة وفي نكن ٤ مرات وفي يكن ٣١ مرة ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٦٣٧ ـ ٦٤٠ .

(٦) جاءت محذوفة في أكُ مرة واحدة وفي تك ٧ مرات وفي نك مرتين وفي يك ٨ مرات .

(٧) في الأصل و ي : لا ، والتلاوة بالفاء .

(٨) في الأصل : إن ، والتلاوة بالواو ، وهي ثابتة في ي .

وقولُه ﴿ أَلَمْ يكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى ﴾ [سورة القيامة : ٣٧] ، وقولُه : ﴿ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُم رُسُلُكُم بالبَيِّنات ﴾ [سورة غافر : ٥٠] ، / [وماأشبه ذلك][1] .

٢ / ٧٣

(٢ / ١٦)

٣

فإثبات النون هو الأصلُ ، وحذفُها[2] تشبيةٌ منهم[3] إياه بحرف [المدّ و][4] اللّين في نحو « لا أَدْرِ[5] » و « إن نَدْرِ »[6] و « لَمْ أُبَلْ »[7] ، وماأشبه ذلك .

﴿ في ضَيْقٍ ﴾[8] و ﴿ ضِيقٍ ﴾ قرئ بهما[9] . فـ « الضَّيْقُ » المصدر ،

---

(١) زيادة من ي .

(٢) حذف النون من مضارع « كان » له شروط وهي أن يكون مضارعاً مجزوماً بالسكون وألا يوصل بضمير ولا بساكن . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٨ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ، ٢٨٣ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ و ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٦٤ و ٣ / ١٦٧ ، والأصول ٢ / ٣٨٣ ، والمنصف ٢٢٧/٢ - ٢٣٠ ، والمحتسب ٣٧/١ ، وسر الصناعة ٥٤٠ ، والمخصص ١٠٦/١٣ ، وشرح الكافية ٣٠٠/٢ ، وشرح الشافية ٣٠٢/٢ ، والهمع ١٠٧/٢ - ١٠٨ .

(٣) في الأصل : منه ، والوجه ماأثبت من ي و ب يعني العرب أصحاب اللغة أو أهل العربية . ووجه ما في الأصل أن يكون المراد : من القائل .

(٤) زيادة من ب .

(٥) سلف ذكر مصادر الكلام عليه ٦٠٢ .

(٦) إن هي النافية ، ولم أجد هذا الحرف وفي ي و ب « يدر » . وقد نص سيبويه ٢ / ٢٨٨ أن الياء لاتحذف إلا في لاأدر وماأدر .

(٧) انظر الكتاب ١ / ١٣٤ ، ١٤٨ ، ٢٨٣ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٣٧ و ٢ / ١٤٨ ، والمقتضب ٣ / ١٦٧ - ١٦٨ ، والمنصف ٢ / ٢٢٧ ، والمحتسب ١ / ٣٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٠٠ . وأصل لم أبلْ لم أبالِ فحذفت الياء للجزم ثم خفف بتسكين اللام لكثرة الاستعمال فلما سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار لم أبَلْ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٥ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٤٤ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والحجة ٣ / ٣٣٤ - ٣٣٥ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٢ ، والبيان ٢ / ٨٥ ، والبحر ٥ / ٥٥٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٦٩ .

(٩) قرأ ابن كثير وحده بكسر الضاد هنا وفي النمل : ٧٠ ، وقرأ الباقون بالفتح فيهما . انظر السبعة ٣٧٦ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٣٠٥ .

و « الضِّيقُ » الاسم[١] .

وقيل : الـ « ضَيْقُ » أصله « ضَيِّقٌ »[٢] فخفّف كما خفّف « هَيْنٌ » و « مَيْتٌ » والأصل : هَيِّنٌ ومَيِّتٌ [وقد تقدم ذكره][٣] .

---

(١) هذا قول الزجاج والنحاس . وقيل الضم والكسر لغتان ، عن أبي الحسن ووافقه أبو علي .

(٢) هذا قول أبي عبيدة والفراء ، وأجازه الزجاج . قال أبو علي : « .. وينبغي أن يحمل على أن ضيقاً مصدر لأنك إن حملته على أنه مخفف من ضيّق فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة . والمعنى : لاتكن في ضيق ، أي لايضق صدرك من مكرهم كما قال ﴿ وضائق به صدرك ﴾ [سورة هود : ١٢] وليس المراد : لاتكن في أمر ضيق . فمن فتح كان في معنى من كسر وهما لغتان كما قال أبو الحسن » اهـ .

(٣) زيادة من ب . وقد تقدم ذكر ضيق بالتشديد والتخفيف ٤٢٨ .

سورة بني إسرائيل(☆)

[قوله تعالى[1]] : ﴿ **وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً** ﴾[2] [٢]

٣ بالياء والتاء[3] . فالياء[4] ظاهر ، والمعنى : جعلناه هدى لهم لئلا يتخذوا وكيلاً من دوني .

٦ فأما التاء فإنه قيل : التقدير : وجعلناه هدى لبني إسرائيل وقلنا لهم لاتتخذوا من دوني وكيلاً ، فأضمر « القول » ؛ ذكره مَعْمَرٌ[5] . ويقتضي هذا القول زيادة « أنْ »[6] لأن « أن » مع الفعل بتأويل المصدر ، فلا يصلح أن ٩ يكون مقولاً لـ « قلناه » ، فوجب زيادتها .

وإن شئت جعلت « أنْ » بمعنى « أي » ، أي ﴿ وجعلناه هدى لبني إسرائيل أن لاتتخذوا ﴾ : أي لاتتخذوا . فتفسير الهدى هو أن لاتتخذوا من

(☆) هي سورة الإسراء .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٩٧ ـ ٧٩٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٢٠ ، والحجة ٣ / ٣٣٧ ـ ٣٣٨ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣ / ٣٩٤ ، والبيان ٢ / ٨٦ ، والبحر ٦ / ٧ .

(٣) قرأ بالياء أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٧٨ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٣٠٦ .

(٤) في الأصل : والياء .

(٥) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى . وإليه عزا المؤلف هذا القول في الجواهر أيضاً ، ولم يصرح أبو علي بصاحب هذا القول ، وعزاه النحاس إلى أبي عبيد .

(٦) أجازه أبو علي ومن وافقه أيضاً ، ولم يرتضه النحاس ، وردّه أبو حيان أيضاً بأن هذا ليس من مواضع زيادة « أن » ، وهو كما قال ، انظر ماسلف من التعليق على زيادة « أن » ١٧٦ .

دُوني وكيلاً .

وإن قدرت « الباء » على تقدير : وجعلناه هدى لبني إسرائيل بأن لاتتخذوا = فإنه جائز أيضاً[1] . ٣

فأما انتصاب قوله ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾[2] [٣]

فقيل : هو على النداء[3] ، فيمن قرأ بالتاء .

وقيل : هو مفعول أول لـ ﴿ تتخذوا ﴾ ، و﴿ وكيلاً ﴾ هو المفعول ٦ الثاني ، أي أن[4] لاتتخذوا ذريّةَ من حملنا مع نوح وكيلاً . وجاء[5] « وكيل » في موضع « وُكَلاء » كما جاء ﴿ وحَسُنَ أُولئِكَ رفيقاً ﴾[6] [سورة النساء : ٦٩] والمعنى رفقاء ، وقال ﴿ خَلَصُوا نَجِيّاً ﴾[7] [سورة يوسف : ٨٠] كما قال في موضع آخر ﴿ وإِذْ ٩ هُمْ نَجْوى ﴾[8] [سورة الإسراء : ٤٧] .

وكونه نصباً على النداء يختص بمن قرأ بالتاء دون الياء[9] .

---

(١) وهو قول النحاس ومن وافقه . والذي ذكره أبو علي أن التقدير : لئلا تتخذوا أو كراهة أن تتخذوا . ففي « أن » عند النحاس وجهان : أن تكون تفسيرية ، أو تكون الناصبة والتقدير : بأن . وعند أبي علي ومن وافقه فيها ثلاثة أوجه : أن تكون تفسيرية ، أو زائدة ، أو الناصبة والتقدير : لئلا أن أو كراهة أن .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٢ ، ٧٦٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٠ ، والحجة ٣ / ٣٢٨ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٩٤ ، والبيان ٢ / ٨٦ ، والبحر ٦ / ٧ .

(٣) وهو قول الفراء وأحد أقوال الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٤) في الأصل : أنه ، وهو خطأ ، وسقط من ي ، وقوله « أي ... وكيلا » سقط من ب .

(٥) في النسخ هنا « وجاز » وكذا في الموضع الآتي في ب وهو تحريف .

(٦) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٧١ - ٧٢ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٣ / ٢٨٨ .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٦١١ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧١٩ .

(٩) قال أبو علي : « ولا يسهل أن يكون نداء على قول من قرأ بالياء لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب » ا هـ .

[وقد قرئ بالرفع][1] فيما ذكره الهُذَلي[2] . ومن رفع ﴿ ذريةُ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ فإنه بدلٌ من الضمير في ﴿ ألاّ تتخذوا ﴾ أي أن لاتَتخذَ ذريةُ من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً[3] ؛ وذَكَرَ[4] أنها قراءةٌ[5] . ٣

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وليُتَبِّرُوا ماعَلَوْا تَتْبِيراً ﴾[6] [٧]

أي ليتبّروا مدةَ علوّهم[7] . فـ « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، والمضاف

(١) زيادة من ي و ب . والقراءة برفع الذرية شاذة ذكر أبو حيان أنها قراءة فرقة ولم يسمّ أحداً منهم ، وأجاز الزجاج ووافقه النحاس وجه الرفع ولم يذكرا أنها قراءة ، قال الزجاج : « ولايقرأ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة فإن القراءة سنة لاتخالف بما يجوز في العربية » ا هـ معاني القرآن له جـ ٢ / ١٤٤ / ٢ خ .

(٢) هو أبو القاسم الهذلي ، له « الكامل » في القراءات . انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

(٣) هذه عبارة الأصل . وفي ي و ب : « وقد قرئ بالرفع ﴿ ذريةٌ من حملنا مع نوح ﴾ فيما ذكره الهذلي ، على أن يكون بدلاً من الضمير في ﴿ تتخذوا ﴾ أي لا تتخذ ذريةٌ من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً » . وقوله « ذرية ... نوح » و « مع نوح ... وكيلا » ليس في ب .

(٤) قوله « وذكر أنها قراءة » ليس في ي و ب . وقوله « وذكر » الظاهر أنه أراد أبا علي ، قال أبو علي : « ولو رفع الذرية على البدل من الضمير المرفوع في قوله ﴿ ألا تتخذوا ﴾ كان جائزاً ، وقد ذكر أنها قراءة ، ويكون التقدير : أن لاتتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً ... » ا هـ .

(٥) ظاهر كلام المؤلف ـ وهو قول أبي علي ـ أن رفع الذرية على البدل من الواو جائز على القراءتين ، وضبطُ كلام أبي علي والمؤلف بالتاء (في ب في الموضع الأول بالياء ولم يعجم في الثاني) . ولم يجز النحاس البدل من الواو على قراءة من قرأ بالتاء وقال « ولا يقال كلمتك زيداً ولا كلمتني زيداً لأن المخاطب والمخاطِب لايحتاجان إلى تبيين » ا هـ . وهذا قول البصريين ومنهم أبو علي والمؤلف ، انظر ماسلف من التعليق على إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب ٢٨٧ . وقد أجازه الأخفش والكوفيون ووافقهم أبو حيان ، انظر البحر .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج جـ ٢ / ١٤٥ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٩٩ ، والبحر ٦ / ١١ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٣٤ ، والقرطبي ١٠ / ٢٢٣ ، وابن كثير ٥ / ٤٥ ، ومجمع التفاسير ٤ / ١٦ .

(٧) هذا قول الزجاج وعبارته « في حال علوهم » . وقيل : أي وليدمروا ماغلبوا عليه ،=

محذوف .

قوله تعالى : ﴿ ويُبَشِّرُ المُؤمِنينَ الَّذينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أنَّ لَهُم ﴾[1] [٩]

أي بأنَّ لهم ، فلما حذف الباء انتصب موضع « أنْ » عند سيبويه وبقي على الجرّ عند الخليل[2] .

[قوله تعالى[3]] : ﴿ مَنْ كانَ يُرِيدُ العَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فيها مانَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾[4] [١٨]

﴿ لمن نريد ﴾ بدل[5] من قوله ﴿ له ﴾ وأعاد اللام لَمَّا كان البدل في تقدير جملة أخرى ، كقوله ﴿ لِمَن آمَنَ مِنْهُم ﴾[6] [سورة الأعراف : ٧٥] .

و ﴿ كُلاًّ نُّمِدُّ هؤلاءِ وهؤلاءِ ﴾[7] [٢٠]

= ف « ما » اسم موصول في موضع نصب مفعول به ، وهو قول قتادة ، واقتصر عليه الطبري والقرطبي وابن كثير ، قال أبو حيان : وهو الظاهر . والقولان في إعراب القرآن ومجمع البيان ومجمع التفاسير والبحر .

(١) انظر الجواهر ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١١٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠١ ، والبحر ٦ / ١٣ .

(٢) سلف تنبيهنا ١٧٧ على أن الصواب أنَّ « أنَّ » منصوبة عند الخليل وأن الجرَّ وجه قوي عند سيبويه ، وعزي إلى الكسائي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٤٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٦ ، والبيان ٢ / ٨٧ ، والبحر ٦ / ٢١ .

(٥) وأجاز في الجواهر أن يكون الجار والمجرور متعلقين بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير : وهذا التعجيل لمن نريد ، والظاهر أنه قول الفراء ، وتقديره عنده : ذلك منا لمن نريد .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ . وسياق الآية : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن ... ﴾ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٦ ، والبيان ٢ / ٨٧ ، والبحر ٦ / ٢١ .

منصوبان تبعاً[1] لـ « كلّ » ، و « كلّ » منصوب بـ ﴿ غدّ ﴾ مفعول مقدم .

[قوله تعالى[2]] : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أو كِلاَهُمَا ﴾[3] [٢٣] ٣

الوجهُ التوحيد في ﴿ يبلغنّ ﴾ لمجيء الفاعل بعده وهو ﴿ أحدُهما ﴾ .

ومن قال ﴿ يَبْلُغَانّ ﴾[4] فإنّ ﴿ أحدهما ﴾ بدل من الألف[5] ، أو تكون[6] الألف مجرّدةً لمعنى التثنية ولاحظّ للاسمية فيه[7] ، فيرتفع ﴿ أحدهما أو كلاهما ﴾ بالفعل الذي قبلهما[8] . / ٦

١ / ٧٤
(١ / ١٧)

[قوله تعالى[2]] : ﴿ فلا تَقُل لَّهما أُفّ ﴾[9] [٢٣]

---

(١) كتب تحته في الأصل : « يعني بدلاً » .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ٣٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٧ ، والحجة ٣ / ٣٤٧ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٨ ، والبيان ٢ / ٨٨ ، والتبيان ٨١٧ ، والبحر ٦ / ٢٦ ـ ٢٧ .

(٤) وهما حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ يبلغن ﴾ . انظر السبعة ٣٧٩ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٣٠٦ .

(٥) وهو قول الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٦) في الأصل و ي : يكون ، وهو تصحيف ، لقوله « مجردة » ، ولم يعجم في ب . وقوله « الألف مجردة » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٧) كذا في النسخ ، ذكر الضمير العائد إلى « الألف » وكان قد أنثه ، والأحسن أن يكون « فيها » وكذا وقع في البيان ومجمع البيان عن هذا الكتاب من غير تصريح ، ولعل ذلك تصحيح من صاحبيهما لما في هذا الكتاب . وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ماعلقناه ٣ .

(٨) تابعه عليه أبو البركات والطبرسي ، وأجازه العكبري وغيره ، قال أبو حيان : وهذا لايجوز لأن شرط الفاعل في الفعل الذي لحقته علامة التثنية أن يكون مسنداً لمثنى أو معرف بالعطف بالواو نحو قاما أخواك أو قاما زيد وعمرو ...... و﴿ أحدهما ﴾ ليس مثنى ولاهو معرف بالعطف بالواو مع مفرد » اهـ .

(٩) انظر الجواهر ١٥٦ ـ ١٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٧ ، وللفراء ٢ / ١٢١ ، وإعراب=

﴿ أفّ ﴾[1] مبني على الكسر . ومن نوّن[2] نكّره كما يُنكِّرُ « صَهٍ »[3] .
ومن فتح فلالتقاء الساكنين[4] ، لخفّة الفتحة . ومن ضمّ[5] أتبع الضمّ الضمّ ، كما قالوا « مُنْتُن »[6] و « أُكتُب » و « أُقتُل »[7] ، وماأشبه ذلك .

قوله : ﴿ وقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾[8] [٢٤]
أي كرحمة[9] تربيتهما ، يعني رحمة تحدث عند التربية ، كما تقول : ضَرْبُ التَّلَفِ ، أي الضرب الذي يحدث عنه التلفُ .

=القرآن ٢ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨ ، والحجة ٣ / ٣٤٥ ـ ٣٤٧ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٨ ، والبيان ٢ / ٨٨ ـ ٨٩ ، والبحر ٦ / ٢٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٣ ، وابن الشجري ١ / ٣٩١ .

(١) انظر في « أفّ » المصادر السالفة ، والخصائص ٣ / ٣٧ ـ ٣٨ ، والمخصص ١٤ / ٨١ ، وابن يعيش ٤ / ٦٩ ـ ٧٠ ، وشرح الكافية ٢ / ٧٤ ، والهمع ٥ / ١٢٣ .

(٢) قرأ ﴿ أفّ ﴾ بالكسر من غير تنوين أبو عمرو والكسائي وحمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ نافع وحفص عن عاصم بالكسر مع التنوين ، وقرأ ابن عامر وابن كثير بالفتح من غير تنوين . انظر السبعة ٣٧٩ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .

(٣) سلف ذكر مصادر الكلام عليه ٥٣٦ .

(٤) لأن الأصل البناء على السكون ، فاجتمع ساكنان وهما حرفا الفاء المشددة ، فمن كسر فعلى الأصل في التقاء الساكنين وهو تحريك أولها بالكسر ، والفتح للاستخفاف .

(٥) ضم « أفّ » من غير تنوين قراءة شاذة وهي قراءة أبي السمّال ، انظر المحتسب ٢ / ١٨ ، وشواذ ابن خالويه ٧٦ ، والبحر ٦ / ٢٧ .

(٦) بضم الميم والتاء ، والأصل مُنْتِن ، فضموا التاء إتباعاً للميم ، ومنهم من يكسر الميم إتباعاً للتاء فيقول مِنْتِن انظر شرح اللمع اللوح ٦ / ٢ و ٨٦ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٢٥٦ ، وأدب الكاتب ٥٥٦ ، ٥٨٨ ، والحجة ١ / ٤٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨٦ ، وابن يعيش ٤ / ٩٥ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٨ .

(٧) ضمت همزة الوصل فيها ـ والأصل أن تكون مكسورة ـ إتباعاً لضم الحرف الثالث وهو التاء ، وإنما فعلوا ذلك كراهة الانتقال من كسر إلى ضم . انظر الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، والمسائل المنثورة ٥٥ ، والمحتسب ١ / ٣٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦١ ـ ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(٨) انظر الجواهر ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٩ ، والتبيان ٨١٨ ، والبحر ٦ / ٢٨ .

(٩) أي رحمة كرحمة تربيتهما ، فالكاف نعت لمصدر محذوف ، وهو قول الحوفي والعكبري .

وقيل : الكاف بمعنى « على » أي ارحمها على ماربّياني ، عن الأخفش . وكذا قال في قوله : ﴿ كما أُمِرْتَ ﴾ [سورة هود : ١١٢] أي على ماأُمرتَ[1] .

٣ [قوله تعالى[2]] : ﴿ إِنْ تَكُونوا صَالِحينَ فإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً ﴾[3] [٢٥]

أي للأوابين منكم ، فحذف[4] . ويجوز أن يكون : « كان لكم » ، فوضع

٦ الظاهر موضع المضمر[5] ، لأنهم الصالحون .

قوله تعالى : ﴿ وإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنَ رَبِّكَ تَرْجُوها ﴾[6] [٢٨]

٩ انتصب قوله ﴿ ابتفاءَ رحمة ﴾ لأنه مصدر في موضع الحال[7] ، والتقدير : وإمّا تعرضنّ عنهم مبتغياً[8] رحمة من ربك ترجوها . وقوله ﴿ ترجوها ﴾ أي

---

(١) لم أصب كلام الأخفش في الآيتين في كتابه ولافي غيره . وقد حكي عنه أنه أثبت مجيء الكاف بمعنى « على » ووافقه بعضهم ، انظر سر الصناعة ٣٢٠ ، ورصف المباني ٢٠٠ ، والجنى الداني ٨٤ ـ ٨٥ ، والمغني ٢٣٥ ، والهمع ٤ / ١٩٤ ـ ١٩٥ . قال أبو حيان : « والظاهر أن الكاف في كما للتعليل أي رب ارحمها لتربيتها لي .. » اهـ وانظر مجيء الكاف للتعليل في المصادر السالفة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٩ .

(٤) سلف التعليق على حذف « منكم » من جملة الخبر ٢٧٣ .

(٥) على مذهب الأخفش ومن وافقه ، وسيبويه وغيره لايجيز ذلك إلا في الضرورة ، انظر ماسلف من التعليق على وضع الظاهر موضع المضمر ١٣٩ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج جـ ٢ / ١٤٧ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٨ ـ ٢٣٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٤١١ ، والبيان ٢ / ٨٩ ، والتبيان ٨١٨ ، والبحر ٦ / ٣٠ .

(٧) ذهب الزجاج والنحاس وأبو حيان إلى أنه مفعول له ، وهو الظاهر ، وأجاز الباقون القولين .

(٨) في الأصل : ابتفاء .

راجياً إياها ، حال أيضاً .

والمصادر تقع أحوالاً[1] ، كقولهم : جاء زيد مَشْياً ، أي ماشياً . قال سيبويه[2] : تقول : ضُرِب به[3] ضرباً ، فتنصب « ضرباً » على وجهين : أحدهما : أن يكون مصدراً مؤكداً ، والآخر : أن يكون مصدراً في موضع الحال على تقدير : ضرب به مضروباً . فجوز على الوجه الأول إدخال اللام عليه ، فتقول : ضُرِبَ به الضربَ ، وعلى الوجه الثاني لايجوز لأن الحال لاتدخله اللام .

وجواب ﴿ إمّا ﴾ قولُه ﴿ فَقُل لَّهما قولاً مَّيْسُوراً ﴾ [٢٨] .

قوله تعالى : ﴿ ومَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطاناً فلا يُسْرِفْ ﴾[4] [٣٣]

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٨ ـ ٢٦٩ ، والأصول ١ / ١٦٣ ـ ١٦٥ ، وابن يعيش ٢ / ٥٩ ـ ٦٠ ، والهمع ٤ / ١٤ ـ ١٧ .

(٢) في الكتاب ١ / ١١٨ ، ونصُّ كلامه : « .. وضرب به ضرباً ، فينصب على وجهين : أحدهما على أنه حال على حد قوله ذهب به مشياً وقتل به صبراً .... وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل فتقول : سير عليه سيراً وضرب به ضرباً ..... وإن شئت قلت على هذا المعنى سير عليه السيرَ وضرب به الضربَ ... ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان حالاً كما لم يجز أن تقول : ذهب به المشي العنيف وأنت تريد أن تجعله حالاً » ا هـ .

(٣) في الأصل و ي : عليه ، وفي ب : عليهم ، والصواب من الكتاب ومما قال المؤلف في السطرين التاليين .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٣ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٤٨ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، والحجة ٣ / ٣٤٩ ـ ٣٥١ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٣ ، والبيان ٢ / ٨٩ ـ ٩٠ ، والبحر ٦ / ٣٣ ـ ٣٤ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٥٩ ـ ٦٠ ، والقرطبي ١٠ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، وابن كثير ٥ / ٧١ ، ومجمع التفاسير ٤ / ٣٦ .

بـاليـاء والتـاء[1] . فـالتـاء على معنى : لاتُسْرِفْ أيها الإنســان[2] . واليــاءُ [أي][3] فلا يسرفْ ذلك الوليُّ[4] .

٣

[وقوله[3]] : ﴿ فِي الْقَتْلِ ﴾[5] [٣٣]

يأخذُ الدِّيَةَ ثم يقتلُ[6] .

[وقوله[3]] : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً ﴾[5] [٣٣]

٦

أي : أنّ المقتول كان منصوراً حيث يُقْتَصُّ لـه بقتل قـاتلـه . وإن شئت : إنّ الوليَّ كان منصوراً ؛ فالهاء تحتمل المعنيين[7] .

---

(١) قرأ بالتاء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بـاليـاء . انظر المبسوط في القراءات العشر ٢٦٩ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٣٠٧ ، وحجـــة القراءات ٤٠٢ ، والتبصرة ٢٤٤ ، والكشف عن وجــوه القراءات لمكي ٢ / ٤٦ ، والمصادر السالفة . وفي السبعة ٣٨٠ ، والقرطبي ١٠ / ٢٥٥ أن ابن عامر قرأ بالتاء كحمزة والكسائي .

(٢) وهو القاتل ظلماً ، عن مجاهد . وقيل : لاتسرف أيها الوليُّ ، عن الحسن وقتادة وغيرهما ، وذكر القولين أبو علي وغيره . وقيل الخطاب للرسول عليه السلام والمراد هو والأئمة من بعده ، عن سعيد والضحاك وغيرهما واختاره الطبري .

(٣) زيادة مني .

(٤) عن قتادة وابن زيد وغيرهما ، وهو قول الفراء والزجاج واختاره الطبري وغيره . وقيل : التقدير فلا يسرف القاتل ، عن مجاهد ، وذكر القولين أبو علي وغيره .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٤ من الصفحة السابقة .

(٦) تفسير الإسراف بأن يأخذ الوليّ الدية ثم يقتل قاتل صاحبه هو قول ذكره مكي ، ولم أجده فيا أحلت عليه من المصادر . وقد اختلف في الإسراف ، فقيل : هو أن يقتل غير قاتل صاحبه ، عن ابن عباس والحسن والضحاك وغيرهم وهو قول أكثر المفسرين . وقيل هو أن يقتل اثنين أو جماعة بواحد ، عن مجاهد ، وقيل غير ذلك .

(٧) الأول قول مجاهد ، ولم يذكر الزجاج غيره ، والثاني قول قتادة ، والقولان في المصادر السالفة ، وقيل غير ذلك .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ إنَّ السَّمعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ ﴾[2] [٣٦]

فأشار بـ ﴿ أولئك ﴾ إلى هذه الأشياء المذكورة ، لأن « أولئك » كما تكون ٣
إشارة إلى العقلاء تكون إشارة إلى غيرهم ؛ وأنشدوا لجرير[3] :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى   والعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

[قوله تعالى[4]] : ﴿ كانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾[5] [٣٦] ٦

أي يُسْأَلُ عن استعمال هذه الأشياء صاحبُها[6] . فالهاء[7] يعود إلى « كلّ »[8] . وإن شئت كان الهاء يعود إلى الإنسان ، أي يُسْأَل عن الإنسان فيم

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٩١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤١ ، ومجمع البيان ٤١٥/٣ ، والبحر ٣٦/٦ ـ ٣٧ ، وتفسير الطبري ٦٢/١٥ ، والقرطبي ٢٥٩/١٠ ـ ٢٦٠ ، وابن كثير ٧٢/٥ ، ومجمع التفاسير ٣٧/٤ ـ ٣٨ .

(٣) تذييل ديوانه ق ٤٦ / ٢ جـ ٢ / ٩٩٠ . وهو له في ابن يعيش ٣ / ١٢٦ ، ١٣٣ و ٩ / ١٢٩ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٦٧ ، والخزانة ٢ / ٤٦٧ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٩١ ، ٣٨٩ ، والمقتضب ١ / ١٨٥ ، والكامل ٤٣٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤١ ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٥ ، والبحر ٦ / ٣٦ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٦٢ ، والقرطبي ١٠ / ٢٦٠ ، وابن كثير ٥ / ٧٢ ، وتفسير البيضاوي (مجمع التفاسير ٤ / ٣٧) . ورواية الديوان « أولئك الأقوام » وعليها فلا شاهد في البيت .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٢ غير معاني القرآن للأخفش وإعراب القرآن .

(٦) في الأصل : وصاحبها ، وهو خطأ .

(٧) يريد الهاء في « عنه » . وظاهر كلامه أن الضمير في « كان » و « مسؤولاً » للإنسان ، وهو قول بعضهم ، انظر مجمع البيان والقرطبي والبحر .

(٨) زاد الناسخ في الأصل : « وإن شئت كان الهاء يكون في مسؤول ضمير يعود إلى كل وإن شئت .. » وهو خطأ في النقل وسهو .

استعمل هذه الأشياء[١] ، ويكون في « مسؤول » ضمير يعود إلى « كلّ » . وقدّره أبو عليّ : إنّ أفعال السمع والبصر والفؤاد كلٌّ أفعال أولئك[٢] .

٣ [قوله تعالى[٣]] : ﴿ ولَنْ تَبْلُغَ الجِبالَ طُولاً ﴾[٤] [٣٧]

مصدر أيضاً في موضع الحال ، إما من الفاعل ، أو من الجبال ، جوَّز الأمرين فارسهم[٥] .

٦ [قوله تعالى[٦]] : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُه عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً ﴾[٧] / [٣٨]

٢ / ٧٤ (٢ / ١٧)

يُقرأ ﴿ سَيِّئُهُ ﴾ مضافاً ، و ﴿ سَيِّئَةً ﴾ غير مضاف منوَّناً[٨] .

٩ فمن[٩] قرأ ﴿ سيئُهُ ﴾ مضافاً فقوله ﴿ كلُّ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ذلك ﴾

---

(١) وهو معنى قول الطبري والزجاج وغيرهما : إن الأعضاء مسؤولة عما قال صاحبها وشواهد عليه ، وقيل غير ذلك .

(٢) نقل صاحب مجمع البيان بعض كلام المؤلف ونقل عنه كلام أبي علي ، ولم يصرح بنقله عنه . ولم أجد كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٤١٥ ، والبيان ٢ / ٩٠ ، والتبيان ٨٢٢ ، والبحر ٦ / ٣٨ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) كتب تحته في الأصل « يعني أبا علي » . ونقل الطبرسي وأبو البركات كلام المؤلف من غير تصريح . ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٤٢ ، والحجة ٣ / ٣٥٢ ـ ٣٥٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٤ ـ ٤١٥ ، والبيان ٢ / ٩٠ ، والبحر ٦ / ٣٨ .

(٨) قرأ ﴿ سيئه ﴾ مضافاً مذكراً عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ سيئةً ﴾ غير مضاف منوناً مؤنثاً . انظر السبعة ٣٨٠ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٣٠٧ .
وكان في الأصل و ي « غير مضاف منونة » وهو خطأ ، ولو كان « غير مضافة منونة » كان وجهاً . وقوله « يقرأ ... منوناً » سقط من ب .

(٩) في الأصل : فهن ، وهو تحريف .

إشارة إلى المذكور من قوله ﴿ وقَضَى ربُّك ﴾ [٢٣] إلى هذا الموضع ، أي كلٌّ هذه الأشياء سيئُهُ مكروهٌ . فـ ﴿ سيئُهُ ﴾ يرتفع بـ ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ عند ربك ﴾ خبر على تقدير : سيئُهُ ثابتاً عند ربك مكروهاً ، فيكون ﴿ مكروهاً ﴾ على هذا حالاً[1] من الضمير في الظرف[2] . وإن شئت كان الظرف حشواً[3] و ﴿ مكروهاً ﴾ هو الخبر ، وهذا أحسن من الأول .

ومن قرأ ﴿ سيئَةً ﴾ بالتنوين ففي ﴿ كان ﴾ ضمير يعود إلى ﴿ كلّ ﴾ ، و ﴿ سيئَةً ﴾ خبره ، و ﴿ مكروهاً ﴾ صفة لـ ﴿ سيئَةً ﴾ . ولم يقل « مكروهة » لأن التأنيث غير حقيقي[4] . وإن شئت كان على هذا ﴿ مكروهاً ﴾ خبراً آخر لـ ﴿ كان ﴾ . وذكّره لأن ضمير ﴿ كلّ ﴾ مذكر[5] . ويكون ﴿ عند ربك ﴾ من صلة ﴿ مكروهاً ﴾ ، وإن شئت كان حشواً[6] .

---

(١) في الأصل : فيكون مكروه على هذا حالٌ ، وهو خطأ صوابه ماأثبت من ي و ب .

(٢) والظرف متعلق بالخبر . وهذا قول متكلف لايقوم به معنى ، فلا ينعقد كلام مستقيم من قوله : كان سيئه عند ربك .

(٣) أي فضلة مستغنى عنه كأنه لم يذكر . و « الحشو » مصطلح كوفي يقابله عند البصريين « اللَّغو » ، انظر ماسلف من التعليق على الظرف غير المستقر وهو اللغو ٥٢٢ ، وماسلف من التعليق على زيادة « ما » ٢٨ والكوفيون يسمونها حشواً وصلة والبصريون يسمونها زائدة ولغواً . على أني لم أجد في كلام الكوفيين « الحشو » في الظرف . وقد عبر سيبويه عن صلة الموصول بـ « الحشو » انظر الكتاب ١ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(٤) ردّ أبو علي هذا القول ، قال : « فإن قيل : إن التأنيث غير حقيقي فلا يمتنع أن يذكّر = قيل : تذكير هذا لايحسن وإن لم يكن حقيقياً لأن المؤنث قد تقدم ذكره ، ألا ترى أن قوله :
ولاأرض أبقل إبقالها   مستقبح عندهم ؟ ولو قال « أبقل أرض » لم يستقبح ، فليس ماتقدم ذكره مما أنث بمنزلة مالم يتقدم ذكره لأن المتقدم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه كا يكون وفقه في التثنية والجمع . فإن لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره » اهـ .

(٥) هذا قول النحاس ومن وافقه .

(٦) فيكون متعلقاً بصفة للخبر ﴿ سيئة ﴾ .

☆ [ورجَّح سَهْلٌ[1] القراءةَ بالإضافة على القراءة[2] بالتنوين ، لتذكير « مكروه » . وقال أبو علي[3] : إنه لاتَرْجيحَ[4] فيه ، لأن ﴿ مكروهاً ﴾ يكون بدلاً[5] من ﴿ سيِّئه ﴾ ، ولايلزم أن يكون فيه ضمير المبدل منه[6] . وهذا حسنٌ .

٣

والذي بدأنا به[7] من أنه جعله خبر ﴿ كان ﴾ لأنّ في ﴿ كان ﴾ ضميراً[8] يعود إلى ﴿ كلّ ﴾ فهو خبر بعد خبر = حسنٌ أيضاً .

٦

ثم قال[9] : وإن شئت جعلت[10] ﴿ مكروهاً ﴾ حالاً من الضمير في الظرف

---

(١) هو أبو حاتم السجستاني ، وقد حكى النحاس عنه هذا القول . واختار هو وأبو إسحق وأبو عبيد القراءة بالإضافة .

(٢) في ب ـ والزيادة منها ومن ي ـ : ورجح سهل القرات ... على قراءة ، والصواب من ي .

(٣) في الحجة ٣ / ٣٥٢ خم . وقد حكى المؤلف كلامه بتصرف وحمّله الرد على مارجحه أبو حاتم ، ولم يذكره أبو علي ، وهذا كلامه بنصّه : « وجهُ من قال ﴿ كل ذلك كان سيئةً ﴾ = أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ [٣٥] وكان الذي بعده من قوله ﴿ ولاتقف ماليس لك به علم ﴾ [٣٦] لاأمر حسناً فيه ، كما كان بعدقوله ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ [٣٦] إلى قوله ﴿ ولن تبلغ الجبال طولاً ﴾ [٣٧] منه حسنٌ ومنه سيّئ = قال ﴿ كل ذلك كان سيئةً ﴾ فأفرد ولم يضف .

فإن قلت فكيف ذكّر المؤنث في قوله ﴿ مكروهاً ﴾ ؟ فإنه يجوز ألا تجعله صفة لـ ﴿ سيئة ﴾ فيلزم أن يكون له فيه ذكر ، ولكن تجعله بدلاً ، ولايلزم أن يكون في البدل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة . ويجوز أن يكون قوله ﴿ مكروهاً ﴾ حالاً من الذكر الذي في قوله ﴿ عند ربك ﴾ على أن تجعل ﴿ عند ربك ﴾ صفة للنكرة » اهـ .

(٤) في ب : لايُرجح ، وهو تحريف .

(٥) قال أبو حيان : البدل بالمشتق ضعيف .

(٦) في ي : أن يكون فيه ضميراً من المبدل منه ، وهو خطأ .

(٧) الذي بدأ به أنه جعله صفة ثم أجاز كونه خبراً بعد خبر .

(٨) في ب : ضمير ، وهو خطأ .

(٩) يعني أبا علي ، انظر كلامه الذي نقلته في ح ٣ .

(١٠) في ب : كان جعلت ، وهو خطأ .

الـذي هـو صفـة للنكرة . وليس[1] هـذا بصحيـح ، لأن الضمير الـذي في الظرف مؤنث كما أن ﴿ سيّئـة ﴾ مؤنث[2] ، فيلزم منـه مـالـزم[3] من الأول إذاً[4] جعلتَـه صفة لـ ﴿ سيئة ﴾ ثمّ[5] لم يؤنث[6] . ٣

وقيل : إنّ حَمْلَه على التأنيث الـذي ليس بحقيقي[7] يجيء منـه مـاقـال في قوله[8] :

... ... ولا أرْضَ أبْقَـلَ إبْقَـالَهـا[9] ٦

---

(١) قوله وليس .. إلى آخر كلامه نقله الطبرسي في مجمع البيان ٣ / ٤١٥ مصرحاً بالنقل عنه .

(٢) قوله « كما ... مؤنث » سقط من ي .

(٣) في ي : مايلزم . وماأثبته من ب ـ وكذا هو في مجمع البيان ـ أجود .

(٤) في ب : وإذا ، وهو خطأ .

(٥) في ي : لم ، وهو تحريف .

(٦) انظر مانقلته في ح ٤ من الصفحة ٧١٥ من كلام أبي علي في وجه الصفة .

(٧) في ب : حقيقي ، وهو خطأ . وفي مجمع البيـان : « .... إذا جعلتـه صفـة للسيئـة وإن حملـه على التأنيث غير الحقيقي » وفيه تصرف واختصار عما في ي و ب .

(٨) وهو عامر بن جوين الطائي . والبيت له في الكتـاب ١ / ٢٤٠ ، ومجـاز القرآن ٢ / ٦٧ ، والكامل ٨٤١ ، ٩٩٤ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، والأصول ٢ / ٤١٣ (وفيـه عـامر بن حريم محرفـاً) ، وضرائر الشعر لابن عصفـور ٢٧٥ ، وابن يعيش ٥ / ٩٤ ، والمقـاصـد النحـويـة ٢ / ٤٦٤ ، وشرح شواهد المغني ٣١٩ ، وشرح أبيات المغني ٨ / ١٧ ـ ١٨ ، واللسـان (بقل) و (أرض ـ وفيـه هنـا عن ابن سيده : عمرو بن جوين ، وهو خطأ) . وهو رابع أربعة لـه في فرحـة الأديب ١٠٢ ، والخزانـة ١ / ٢١ ـ ٢٦ وهو في الخزانة ٢ / ٣٣٠ أيضاً . وهو بـلا نسبـة في مجـاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٥٥ ، ٣٠٠ ، وللفراء ١ / ١٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٩ و ٢ / ٣٧٧ و ٣ / ٣٦٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبـاري ٢٧٩ ، وتكملـة الإيضـاح ٨٧ ، ١٣٤ ، وضرورة الشعر ٢١٠ ، ومـايجـوز للشـاعر في الضرورة ٢٥٥ ، والخصـائص ٢ / ٤١١ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، وابن السيرافي ١ / ٥٥٧ ، وشرح اللمـع لابن برهـان ٤٤ ، والإفصـاح ٩٩ ، والمخصص ١٦ / ٨٠ ، وابن الشجري ١ / ١٥٨ ، ١٦١ ، وسفر السعادة ٧١٨ ، ورصف المبـاني ١٦٦ ، والمغني ٨٦٠ ، ٨٧٩ ، والهمع ٦ / ٦٥ . ونسبه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع ١٠٧ ، ٥٢٢ للأعشى وهماً .

(٩) صدره : فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

=

لأن التأنيث هنا أحسن[١] من التذكير][٢] . ☆

[قوله تعالى[٣]] : ﴿ حِجَاباً مَّسْتُوراً ﴾[٤] [٤٥]

٣ أي ذا ستر ، لأنه يكون كقوله ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[٥] [سورة الحاقة : ٢١]* أي ذات رِضًا[٦] . فهذا على بناء النَّسَب ، لا على أن « الفاعل » بمعنى « المفعول »[٧] أو « المفعول » بمعنى « الفاعل » كما قاله الفراء[٨] .

=والمزنة السحابة ، والودق المطر ، وودقت : أمطرت ، وأبقلت : خرج بقلها . وفي ي « وللأرض » وهو تحريف .

(١) لاوجه لقوله « أحسن » مع نصّ سيبويه وغيره على أن تذكير الضمير العائد إلى مؤنث مجازي إنما يجوز في ضرورة الشعر .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٣٤٧ ، ٨٤٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩١ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٥٠ / ١ خ وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٢ .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٨٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٢ و ٢ / ١٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤٩٩ ، ومجمع البيان ٥ / ٣٤٥ ، والبحر ٨ / ٣٢٥ ، والكتاب ٢ / ٩٠ ، والمقتضب ٢ / ١٦٢ ، والخصائص ١ / ١٥٣ ، والمخصص ١٥ / ٦٩ ـ ٧٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ .

(٦) رسم في الأصل و ي « رضى » بالياء وفي ب بالألف كما أثبته . ونص الفراء أنه يكتب بهما ، وكتابته بالألف مذهب البصريين . انظر المقصور والممدود للفراء ٧٠ ، والممدود والمقصور للوشاء ٣٠ وتعليق المحقق ، واللسان (رضي) .

(٧) في الأصل و ي : مفعول .

(٨) لم أصب للفراء كلاماً في قوله تعالى ﴿ مستوراً ﴾ . وقد ذهب الأخفش ووافقه النحاس وغيره إلى أن مستوراً بمعنى ساتر ، وعزا الزجاج هذا القول إلى أهل اللغة .

أما قوله تعالى ﴿ راضية ﴾ فتقديره : ذات رضا ، على النسب وهو قول الخليل وسيبويه والمبرد والنحاس وغيرهم ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٣ / ١٨٢ وعبارته « فيها رضا » وقال في ٢ / ١٦ « معناها مرضيّة ... » وهذا فيما قال ابن جني تفسير على المعنى وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فمن ههنا صارت بمعنى مرضية . وقد أجاز الزجاج أن يكون مستوراً مفعولاً على بابه أي مستوراً عن أعين الكفار فلا يرونه ، وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾[2] [٤٧]

يكون جمع « نَجِيّ »[3] ، ويكون مصدراً[4] كقوله ﴿ مايَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إلاّ هُوَ رَابِعُهم ﴾[5] [سورة المجادلة : ٧] .   ٣

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وقَالُوا أَإِذا كُنَّا عِظَاماً ورُفَاتاً إِنَّا[6] لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً ﴾[7] [٤٩]

العامل[8] في ﴿ إذا ﴾ مضمر على تقدير : أإذا كنا عظاماً ورفاتاً بُعِثنا .   ٦
ولايجوز أن يعمل فيه قوله ﴿ لمبعوثون ﴾ لأنّ مابعد « إنّ » لايعمل فيا قبله[9] .

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر الجواهر ٧٦ ـ ٧٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩١ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٥٠ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٤ ، والحجة ٤ / ٣٦٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٨١ ، والتبيان ٨٢٤ ، وتكملة الإيضاح ١٠١ ، وابن يعيش ٥ / ١٠٨ .
(٣) أجازه أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وأجازه العكبري وأبو حيان . ويكون كقتلى وجرحى جمع قتيل وجريح .
(٤) هذا ظاهر قول الفراء وهو قول أبي علي وغيره ، وقيل هو اسم للمصدر ، وهو قول الزجاج وغيره . ويكون في تأويل المشتق وتقديره : متناجون ، وهو قول أبي عبيدة وظاهر قول الأخفش ، وقيل تقديره : ذوو نجوى ، وهو قول الزجاج والنحاس وأجازه أبو علي وغيره .
(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٠ .
(٦) كذا في النسخ « إنا » بهمزة واحدة وهي قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بهمزتين على الاستفهام ﴿ أإنا ﴾ انظر السبعة ٣٨١ ـ ٣٨٢ . وهم على أصولهم في تحقيق الهمز وتخفيفه ، انظر ماسلف من التعليق على قوله تعالى ﴿ أإذا كنا تراباً أإنا لفي خلق جديد ﴾ [سورة الرعد : ٥] ص ٦٢٣ ـ ٦٢٤ .
(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٤ .
(٨) في الأصل : فالعامل .
(٩) سلف التعليق على هذا ٦٢٤ .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُم فتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾[2] [٥٢]

أي : اذكُرْ يوم يدعوكم . وإن شئت كان : يعيدكم يوم يدعوكم[3] ، فأضمر « يعيدكم » لأن قوله ﴿ مَن يُعِيدُنا ﴾ [٥١] يدلُّ عليه .

٣

والباء في قوله ﴿ بحمده ﴾ باء الحال[4] ، أي تستجيبون حامدين له . و ﴿ يدعوكم ﴾ في موضع الجر بإضافة ﴿ يوم ﴾ إليه . وقوله ﴿ فتستجيبون ﴾ عطف عليه .

٦

وقوله : ﴿ وتَظُنُّونَ إن لَّبِثْتُمْ إلا قَلِيلاً ﴾[5] [٥٢]

تقديره : وحالُكم إذ ذاك أن تَظنوا إن لبثم إلا قليلا . فـ ﴿ تظنون ﴾ ليس في موضع الجر[6] . وانتصاب « قليل » على الظرف أي إن لبثم زماناً إلا زمناً قليلاً ، فحذف الموصوف وأُقيم الصفة مقامه[7] .

٩

---

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧٥٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والبيان ٢ / ٩١ ـ ٩٢ ، والتبيان ٨٢٤ ، والبحر ٦ / ٤٧ ـ ٤٨ ، وابن الشجري ١ / ٦٢ ـ ٦٣ ، والمغني ١٤٠ .

(٣) كلا التقديرين مبني على أنه يكفي الوقف على قوله ﴿ ... قل عسى أن يكون قريباً ﴾ [٥١] ثم يبتدئ ﴿ يوم يدعوكم .... ﴾ ، وهو قول ذكره صاحب منار الهدى ١٦٤ ، وذكر النحاس في القطع ٤٣٩ أنه ليس بتام لأن مابعده متصل به ، فالظاهر أنه كاف عنده . وقيل ﴿ يوم يدعوكم ﴾ بدل من ﴿ قريباً ﴾ على أن يكون ﴿ قريباً ﴾ ظرفاً ، وقيل غير ذلك .

(٤) وهي التي تسمى باء المصاحبة ، وقد سلف ذكر مصادر الكلام عليها ٣١ .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والتبيان ٨٢٤ ، والبحر ٦ / ٤٨ .

(٦) فالجملة في موضع الحال وهو قول العكبري وأجازه أبو حيان . وذهب الحوفي إلى أنها في موضع الجر لأنها معطوفة على « تستجيبون » ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٧) قوله في التقدير « زماناً إلا زمناً » يريد أن « زمناً » ظرف وهو في المعنى مستثنى مما دل عليه الفعل ، انظر ماسلف ٥٦٩ . وسلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وقُل لِّعِبَادي يَقُولُوا التي هي أَحْسَنُ ﴾[2]
[٥٣]

أي قل لهم : قولوا التي هي أحسن ، يقولوها . فقوله ﴿ يقولوا التي ﴾ جواب « قولوا » المضمر[3] .

وكان أبو عثمان[4] يزعم أنّ « يقولوا » واقع موقع « قولوا » وهو مبني لأنه

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩١ ، ٧٥ ، وللفراء ١ / ١٥٩ و ٢ / ٧٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٦ / ٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٤ ، والحلبيات ٢٦٩ ، وابن الشجري ٢ / ١٩٢ ، وسفر السعادة ١٤٢ ، والمغني ٨٤٠ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ [سورة إبراهيم : ٣١] في الجواهر ٨١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٧ ، وللزجاج جـ ٢ / ٢٨ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٥ ـ ٣١٦ ، والبيان ٢ / ٥٩ ، والتبيان ٧٦٩ ـ ٧٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٥ ـ ٤٢٧ ، والكتاب ١ / ٤٥٢ ، والمقتضب ٢ / ٨٤ ، والعسكريات ٤٩ ، والمسائل المنثورة ٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ١٩٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢ ، ٦٦ ، والمغني ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، ٨٤٠ .

(٣) هذا قول المبرد وأجازه الزجاج وغيره . وقد رُدَّ هذا القول ، قال العكبري : « وهو فاسد من وجهين : أحدهما أن جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما . فأما إذا كان مثله في المعنى والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقم ، والتقدير على ماذكر في هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا . والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، ويقيموا على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً » ا هـ . وانظر البحر والمغني .

(٤) هو المازني . وبناء المضارع لوقوعه موقع الأمر هو المشهور من مذهبه . وروى النحاس عن الأخفش تلميذ المبرد عن المازني أنه جواب مقول مضمر والتقدير : قل ... قولوا يقولوا ، وهذا هو القول الأول الذي ذكره المؤلف ، وعزا أبو حيان في البحر ٥ / ٤٢٥ ـ ٤٢٧ هذا القول إلى الأخفش والمازني .

وماذهب إليه أبو عثمان في المشهور من مذهبه وافقه عليه أبو علي وهو أجود الوجوه عند الزجاج ، ورُدَّ بما ذكره المؤلف .

وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جواب « قُل » على اللفظ لا على المعنى ، وهو ظاهر قول=

وقع موقع « قولوا » . ووقوعُ الفعل موقع الفعل المبني لايوجب له البناء . ألا ترى أن قوله ﴿ تُؤْمِنُون بالله ورَسُولِه ﴾[1] [سورة الصف : ١١] واقع موقع « آمِنُوا » ، وهو معرب ، ألا ترى أن النون ثبت فيه . فإنما ذلك في الأسماء نحو « يازيدُ » حيث بني لوقوعه موقع « ياأنت »[2] .

٣

=سيبويه .وقد ردّ بعضهم هذا القول لأن قول الرسول لهم لايوجب أن يفعلوا فليس سبباً لقولهم ذلك ، وهذا ليس بشيء لأنه لما كان يحصل قولهم ذلك عند قول الرسول (ص) لهم « قولوا التي هي أحسن » جعل قول الرسول (ص) كالعلة في قول التي هي أحسن . وقيل في ردّ الاعتراض أيضاً : إن عدم قول العباد كلهم ماأمروا به لايمنع أن يكون الكلام عموماً والمراد به الخصوص ، فيكون الأمر لقوم مخصوصين ، أفدته من شرح الكافية والمسائل المنثورة . ومقول القول محذوف والتقدير : قل لعبادي قولوا التي هي أحسن يقولوا .

وذهب الكسائي إلى أنه مجزوم بلام مقدرة ، والتقدير : ليقولوا ، وأجازه الزجاج . وقد رُدَّ هذا القول بأن حذف اللام عند البصريين لايجوز إلا في الشعر . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، والأصول ٢ / ١٥٧ ، وسر الصناعة ٣٩٠ ـ ٣٩٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٦٩٧ ـ ٦٩٨ ، وابن يعيش ٧ / ٦٠ و ٩ / ٢٤ ـ ٢٥ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢١٠ ، وضرائر الشعر ١٤٩ ، والهمع ٤ / ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

وقد اختلفوا في جازم جواب الطلب : فقيل : الجازم إن الشرطية المحذوفة ، وهو ظاهر قول سيبويه وابن السراج وصرح به ابن برهان وهو قول أكثر المتأخرين . وقيل : الجازم الطلب نفسه لأن فيه معنى الشرط ، وهو ظاهر قول الخليل والفراء والمبرد ، وقيل : الجازم الطلب نفسه لا على جهة تضمينه معنى الشرط بل على جهة نيابته منابه وهو قول أبي علي والسيرافي وابن جني وهو مذهب المؤلف .

انظر في ذلك شرح اللمع اللوح ١٢٥ / ٢ ـ ١٢٦ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٢ ، ١٣٥ ، والأصول ٢ / ١٦٢ ، والمسائل المنثورة ٧٢ ، والإيضاح ٣٢٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٧٠ ، وابن يعيش ٧ / ٤٧ ـ ٤٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ، والمغني ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، والهمع ٤ / ١٣١ ـ ١٣٥ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ . وانظر مايأتي ١٢٢٨ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٤٢ ـ ١٣٤٤ والتعليق ثمة . وماذكره المؤلف هنا هو قول الزجاج ، انظر ماسيأتي في موضعه .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١١٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٣٠٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، والأصول ١ / ٣٣٣ ، وابن يعيش ١ / ١٢٩ ـ ١٣٠ ، وشرح الكافية ١ / ١٣٢ ـ ١٣٣ ، والهمع ٣ / ٦٨ =

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلى رَبِّهِم الوَسِيلَةَ ﴾[1] [٥٧]

١ / ٧٥

(١٨ / ١)

أي المعبودون الذين يدعوهم المشركون يبتغون إلى ربّهم / الوَسيلةَ . والعائد إلى ﴿ الذين ﴾ محذوف[2] مِن ﴿ يدعون ﴾ ، أي أولئك المعبودون الذين يدعونهم . فـ ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين ﴾ مع صلته صفة له ، و ﴿ يبتغون ﴾ هو الخبر .

٦

وقوله : ﴿ أَيُّهُم أَقْرَبُ ﴾[3] [٥٧]

معناه : ينظرون أيهم أقرب . فـ ﴿ أيُّهم ﴾ استفهام مبتدأ ، و ﴿ أقربُ ﴾ خبره ، والجملة متعلقة بـ « ينظرون » مضمرة[4] .

٩

[قوله تعالى[5]] : ﴿ وما مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بالآيَاتِ إلاّ أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ ﴾[6] [٥٩]

=وذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع لامبني ، انظر الإنصاف ٣٢٣ ـ ٣٣٥ المسألة ٤٥ ، والمصادر السالفة .

(١) انظر الجواهر ٤٧٨ ، ٩٠٣ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٣ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٥ ، وللزجاج جـ ٢ / ٥١ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٦ / ٥١ .

(٢) سلف التعليق على حذف العائد المنصوب ١٠٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج جـ ٢ / ١٥١ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ـ ٩٣ ، والبحر ٦ / ٥٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٩٨ .

(٤) هذا قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره . وأجاز الزجاج أيضاً أن يكون ﴿ أيهم ﴾ اسماً موصولاً بدلاً من الواو في ﴿ يبتغون ﴾ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : الذي هو أقرب ، وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٢٦٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٦ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٥٢ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٣ ، والبحر ٦ / ٥٣ .

أي مامنعنا من[1] إرسال الآيات إلا تكذيب الأولين . فـ « أنْ » الأولى مع صلتها في موضع النصب مفعول ثان لـ ﴿ منعنا ﴾ ، و « أنْ » الثانية بصلتها في موضع الرفع فاعل ﴿ منعنا ﴾ .

٣

[قوله تعالى[2]] : ﴿ وما جَعَلْنَا الرُّؤْيا التي أَرَيْنَاكَ إلا فِتْنَةً لِلنَّاسِ والشَّجَرَةَ المَلْعُونةَ في القُرآنِ ﴾[3] [٦٠]

أي وماجعلنا الشجرة الملعونة في القرآن إلا فتنة للناس أيضاً ، وهي شجرة الزُّقُّوم[4] . ووصفها بالملعونة[5] ، والمعنى : والشجرة الملعون أهلها وآكلوها ، وهم الكَفَرةُ الفَجَرَةُ ، لأنه قال : ﴿ فإنَّهم لآكِلُونَ منها فَمَالِئُون منها البُطُونَ ﴾ [سورة الصافات : ٦٦] ؛ فلما حذف المضاف[6] استتر[7] الضمير في اسم المفعول ، فأنث المفعول لما جرى على ﴿ الشجرة ﴾ .

٦

٩

---

(١) فالمصدر المؤول في موضع النصب بعد حذف الجار ، يقال : منعه من حقه . ويقال : يتعدى « منع » إلى ثاني المفعولين بنفسه فيقال : منعه حقه ، انظر اللسان والتاج ومعجم ألفاظ القرآن والمصباح المنير والوسيط (منع) . وقدره الزجاج وغيره : مامنعنا الإرسالَ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٤٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٦ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٥٢ / ٢ خ ومنه أخذ المؤلف ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٣ ، والبحر ٦ / ٥٥ ـ ٥٦ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٧٨ ـ ٧٩ ، والقرطبي ١٠ / ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ، وابن كثير ٥ / ٨٩ ـ ٩٠ ، ومجمع التفاسير ٤ / ٤٩ ـ ٥٠ .

(٤) عن ابن عباس وعكرمة والحسن وسعيد بن جبير وغيرهم . قال تعالى في وصفها : ﴿ إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم . طلعها كأنه رؤوس الشياطين ﴾ [سورة الصافات : ٦٤ ـ ٦٥] .

(٥) قال الزجاج : « فإن قال قائل : ليس في القرآن ذكر لعنها ، فالجواب في ذلك أنه لعن الكفار ، وهم آكلوها ، والجواب الآخر أيضاً أن العرب تقول لكل طعام مكروه ضار ملعون » أ هـ .

(٦) وهو قوله « أهل » و « آكلون » في قوله في معنى الآية : والشجرة الملعون أهلها وآكلوها .

(٧) في الأصل : واستتر ، وهو خطأ .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ ونُخوِّفُهُم فَمَا يَزيدُهُم إلاّ طُغْيَاناً كَبيراً ﴾[2] [٦٠]

أي مايزيدهم التخويف ، فأضمر « التخويف » في ﴿ يزيدهم ﴾ لِجَرْيِ ذكر الفعل . وانتصاب قوله ﴿ طغياناً ﴾ على أنه مفعول ثان لقوله ﴿ يزيد ﴾ لأنّ « يزيد » يتعدى إلى مفعولين .

[قوله تعالى[3]] : ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً ﴾[4] [٦١]

ينتصب قوله ﴿ طيناً ﴾ لأنه تمييز[5] . وإن شئت كان بنزع الخافض[6] ، أي لمن خلقته من طين ، فحذف « من » كقوله : ﴿ أن تَسْتَرْضِعُوا أولادَكم ﴾[7] [سورة البقرة : ٢٣٣] أي لأولادكم[8] .

قوله تعالى : ﴿ رَبُّكُم الَّذِي يُزْجِي لَكُم الفُلْكَ ﴾[9] [٦٦]

هذا جواب قولهم : « من يعيدُنا » ، وقد ذُكِرَ في قوله ﴿ فسيقولون مَن يُعيدُنا قُلِ الذي فَطَرَكُم أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [٥١] ﴿ رَبُّكم الذي يزجي ﴾ ، فـ ﴿ ربكم ﴾ رفع وصف[10] لقوله ﴿ الذي فطركم ﴾ وإن طال الكلام ، لأن

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٨٤٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٣ ـ ٩٤ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج جـ ٢ / ١٥٢ / ٢ ـ ١٥٣ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والتبيان ٨٢٦ ، والبحر ٦ / ٥٧ .

(٥) وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه ، قال أبو حيان : ولا يظهر كونه تمييزاً .

(٦) أجازه الحوفي والمكبري .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(٨) وأجاز الزجاج أن يكون ﴿ طيناً ﴾ حالاً ، وهو قول النحاس وغيره ، وهو الظاهر .

(٩) انظر التبيان ٨٢٧ .

(١٠) وأجاز العكبري أيضاً أن يكون بدلاً ، وكلا الوجهين متكلف . وأجاز العكبري أيضاً أن يكون ﴿ ربكم ﴾ مبتدأ و (الذي) خبره ، وهو الظاهر والصواب .

القرآن كالسورة الواحدة وكالفصل الواحد .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُناسٍ بِإمامِهِم ﴾[1] [٧١]

٣ ينتصب ﴿ يومَ ﴾ بمدلول الفاء[2] من قوله ﴿ فَمَنْ أُوتِيَ كتابَهُ بِيَمِينِه ﴾ [٧١] أي يُعْطى كلُّ إنسان كتابَه يومَ ندعو . ولايجوز أن يعمل فيه ماقبله لأنَّ ماقبله فعل ماض وهو قوله ﴿ وفَضَّلْنَاهُم على كَثِيرٍ ﴾ [٧٠] ، والماضي لايعمل ٦ في المستقبل .

فأما الباء في قوله ﴿ بإمامهم) فهو باء الحال ، والتقدير : يوم ندعو كلَّ أناس مختلطين بإمامهم ، أو فيهم إمامُهم . وإن شئت كان متعلقاً بنفس ٩ ﴿ ندعو ﴾ لأن كلَّ إنسان يُدْعَى بإمامه يوم القيامة ، فيقال : ياآل فلان ويا آل فلان . وقد ذكرناه في « نَتَائِج الصناعة »[3] إذ ذكرنا هناك باباً فيما جاء وفيه باء الحال[4] ، وكُتُبُنا لايستغني بعضها عن بعض ؛ وكلُّه مبسوطٌ كلام ١٢ فارسهم[5] . / ٢ / ٧٥ (٢ / ١٨)

---

(١) انظر الجواهر ٦٤٠ ، ٧١١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥٤ / ٢ خ ، والحجة ١ / ٢٣ ـ ٢٤ ومنه أخذ المؤلف هنا وفي الجواهر ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣٠ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والتبيان ٨٢٨ ، والبحر ٦ / ٦٢ .

(٢) قال أبو علي : لأن الظرف حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة إذا ومن ثم أجيب بالفاء كما يجاب إذا بها . والذي قاله الزجاج أن الظرف متعلق بقوله ﴿ يعيدكم فيه تارة أخرى ﴾ [٦٩] وأجاز أن ينتصب على أنه مفعول به لـ « اذكر » مقدرة ، وأجاز الوجهين النحاس وغيره ، والثاني أقرب الوجوه عند أبي حيان ، وقيل غير ذلك .

(٣) لم ينته إلينا هذا الكتاب ، انظر ماكتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) وقد عقد في « الجواهر » ٢٥١ ـ ٢٧٣ الباب ١٢ لـ « ماجاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » . ولم يذكر هذه الآية فيما ذكره فيه . وسلف التعليق على باء الحال ٣١ .

(٥) هو أبو علي الفارسي .

فإذا أَشْكَل عليك شيء من كلام الفارس[1] فإنَّه لايفتحه لك إلا هذه الأجزاء التي أمللناها عليك . ولو لم يكن في كُتُبِنا من حَلّ مشكلاته إلا اللفظ الذي أراد [فيه[2]] أن يبيّن كلام سيبويه من كون « لا » زائدة في التنزيل حيث قال[3] : وقد قال سيبويه : أما أن لايكون يعلم فإنه يعلم ، وأراد : أما أن يكون يعلم ، واختزل هذه اللفظة واقتصر عليها[4] ، فنزعنا هذه اللفظة من كلامه ، وصدَّرنا بها « باب زيادة لا »[5] ونقلنا الفصل على وجهه من موضعه في « الكتاب » ، ثم سُقْنا عليها الآي على ماتراه هناك[6] .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾[7] [٧٢]

بترك إمالتهما ، وإمالتِهما[8] جميعاً ، وكلتاهما حسنة .

---

(١) هو أبو علي الفارسي .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الحجة ١ / ١٢٢ ، وفي حكاية كلامه تصرف . وانظر عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ١٩٥ . وفي الكتاب والحجة « أما ... فهو يعلم » .

(٤) كان في النسخ : عليه ، والصواب ماأثبت .

(٥) الظاهر أنه يريد باباً عقده في « نتائج الصناعة » لزيادة « لا » . وقد عقد في الجواهر ١٣١ - ١٤٠ الباب ٥ لـ « ماجاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض ذا اتفاق » وصدَّره بالفصل الذي أشار إليه من كلام أبي علي ثم ساق ماذكره من الآي التي حملت « لا » فيها على الزيادة وقد سلف ذكر مصادر الكلام على زيادة « لا » ٤٢٥ .

(٦) قوله « ولو لم يكن .... » حذف جواب لو للعلم به ، وتقديره : لكفاها ، ونحوه .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٧ / ١ - ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٧ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٥٤ / ٢ - ١٥٥ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٣ ، والحجة ٣ / ٣٦٢ - ٣٦٤ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٨ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والبحر ٦ / ٦٣ ، والكشاف ٢ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ، والمقتضب ٤ / ١٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٦ .

(٨) أمالها حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وفتحها ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم=

وزَبَّان[1] يميل الأولى دون الثانية ، لأن الثانية لما كان مِنْ عَمَى القلب[2] وكان بناء المبالغة[3] وكان[4] في التقدير : فهو في الآخرة أعمى من غيره = رأى الألف وسط الكلمة عنده ، فلم يَرَ إمالتَها ، لأن الأولى طَرَفٌ ، فاستجاز ٣ إمالتها[5] . وفي قراءة زبّان[6] عجائبُ لاتكاد تفهمها إلا بعد التصفّح وطول

=وقالون عن نافع ، واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين اللفظين ، وأمال أبو عمرو الأولى وفتح الثانية . انظر السبعة ٣٨٣ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٣٠٨ ، ٤٣ .

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، وزبان اسمه على الأصح ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٢) وهو قول الفراء والمبرد والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز المبرد أن يكون من عمى العين ، فلا تريد به أعمى من كذا ، ولكنه أعمى في الآخرة كما كان في الدنيا وهو في الآخرة أضل سبيلاً ، وهو قول الزمخشري وأجاز القول الأول ، ورجّح النحاس الأول .

(٣) بناء « أفعل منه » - وهو مايعرف اصطلاحاً بـ « أفعل التفضيل » - وصف موضوع للمبالغة والتفضيل في معنى الفعل المشتق هو منه . انظر ذكر معنى « المبالغة » في « أفعل » الذي هو للتفضيل في الكتاب ٢ / ٢٥١ ، والأصول ٣ / ١٥٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤١٤ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٤ ، والبحر ٦ / ١٠٤ ، وانظر ماسيأتي ٧٤٤ . وقد بنت العرب أمثالاً كثيرة على « أفعل من كذا » ضربتها في التناهي والمبالغة ، انظر الدرة الفاخرة وجمهرة الأمثال والمستقصى وغيرها .

(٤) قوله « لأن الثانية لما كان .. وكان .. وكان » كذا وقع ، وصوابه « لأن الثاني » والمراد لفظ « الأعمى » الثاني ، ولو أنث فقال « كانت » كان صواباً . وقد لخص المؤلف كلام أبي علي فاضطربت عبارته .

(٥) قال أبو علي : « وأما قراءة أبي عمرو ﴿ أَعْمِى فهو في الآخرة أَعْمَى ﴾ فأمال الألف من الكلمة الأولى ولم يملها في الثانية فلأنه يجوز أن لايجعل « أعمى » في الكلمة الثانية عبارة عن المؤوف الجارحة ولكن جعله أَفْعَل من كذا ، مثل أبلد من فلان ، فجاز أن يقول فيه « أفعل من كذا » وإن لم يجز أن يقال ذلك في المصاب ببصره . وإذا جعله كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها « من كذا » ؛ وإنما تحسن الإمالة في الأواخر لما تقدم . وقد حذف من أفعل الذي هو للتفضيل الجار والمجرور وهما مرادان في المعنى مع الحذف وذلك نحو قوله ﴿ فإنه يعلم السر وأخفى ﴾ [سورة طه : ٧] المعنى أخفى من السر ، وكذلك قولهم « عامَ أولَ » أي أول من عامك ، وكذلك ﴿ فهو في الآخرة أعمى ﴾ أي أعمى منه في الدنيا ، ومعنى العمى في الآخرة أنه لايهتدي إلى طرق الثواب ، ويؤكد ذلك ظاهر ماعطف عليه من قوله ﴿ وأضل سبيلاً ﴾ فكما أن هذا لايكون إلا على « أفعل » كذلك المعطوف عليه ... » ا هـ .

(٦) في الأصل و ب : « الزبان » ، والصواب من ي ، فاسم أبي عمرو « زبان » بغير « ال » .

الإقامة على هذه الأجزاء .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ ولولا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إليهم ﴾[2] [٧٤]

٣

التقدير : ولولا تثبيتنا إياك . فـ « أن » ههنا في موضع الرفع بالابتداء[3] ، والخبر مضمر ، ودلّ على بطلان مذهب أبي سعيد[4] ـ أعني هذه الآية ـ حيث قال[5] :

٦

... ... لَوْلاَ حُددْتُ ولاعُذْرَى لِمَحْدُودِ[6]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٣١ ، والبحر ٦ / ٦٥ .

(٣) أي المصدر المؤول من أن ومابعدها مرفوع بالابتداء . وقد سلف التعليق ٥٠٨ على وجوب إضمار خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » وذكرنا ثمة أن ارتفاع الاسم بعد « لولا » بالابتداء هو قول البصريين وأنه عند الفراء مرتفع بها وعند الكسائي مرتفع بفعل مقدر .

(٤) السيرافيّ صاحب أحسن شرح لكتاب سيبويه . وحكى ابن الشجري في أماليه ٢ / ٢١١ قول أبي سعيد في تصحيح ماقاله سيبويه في ارتفاع الاسم بعد لولا بالابتداء ، قال : « ألا ترى أن الفعل قد وقع بعدها في قول الجموح « لولا حددت » ، وكل حرف يليه الاسم والفعل فما بعده رفع بالابتداء نحو إنما وكأنما وهل وألف الاستفهام » ا هـ .

(٥) الجَمُوحُ الظَّفَرِيُّ ، وهذه النسبة إلى بني ظفر من سليم بن منصور . والبيت من أبيات له في شرح أشعار الهذليين ٨٧١ ، والخزانة ١ / ٢٢١ ـ ٢٢٢ . وهو له في ابن الشجري ٢ / ٢١١ ، واللسان (عذر) . وهو بلا نسبة في الأزهية ١٧٠ ، والإنصاف ٧٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣١ ، وشرح الكافية ١ / ١٠٤ ، وابن يعيش ٨ / ٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٢٨ عرضاً ، وشرح المفضليات ٣٣٠ ، وشرح القصائد السبع ٥٥١ ، والزاهر ١ / ٤٩٦ ، والمخصص ١٥ / ١٩٠ . وذكر البغدادي أن أبا تمام أنشد البيت مع ثلاثة أبيات أخرى في مختار أشعار القبائل وعزاها إلى راشد بن عبد الله السلمي وذكر ابن بري أن البيت ينسب إلى راشد أيضاً ، انظر اللسان (عذر) .

(٦) صدره : لادرَّ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ

ويروى « لله دَرُّكِ » . والدرّ : العمل من خير أو شر ، وقولهم « لله درك » يكون مدحاً ويكون ذماً ، عن ابن الأعرابي ، والمراد الذم على كلتا الروايتين . وماعليه أكثرهم أن « لله دره » إنما يقال لمدح من يمدح ويتعجب من عمله . وقوله حددت أي حرمت ومنعت ، والمذرى المذرة .

ألا ترى أنه قال : « لولا يدخل على الفعل[1] » واستدل[2] بالبيت ، فخفي عليه إضمارُ « أنْ[3] » في البيت ؛ فهذه الآية جاءت بإثبات « أنْ » وفضحتْه[4] في مذهبه . ٣

وقُرِئ[5] ﴿ تَرْكَنُ ﴾ وهو مُجْمَعٌ عليه . وجاء في بعض القراءات ﴿ تَرْكُنْ ﴾[6] . فـ « تركَن » مفتوحاً[7] مضارع « رَكِنْتَ » مكسوراً ، و « تركُن » مضموماً[8] مضارع « رَكَنْتَ » [مفتوحاً[9]] . ٦

---

(١) ماقاله السيرافي وافقه عليه صاحب الأزهية والرضي وابن يعيش وغيرهم وهو قول الكسائي لأنه يرفع الاسم بعد « لولا » بفعل مقدر . وخالفه ابنه يوسف فقال في شرح أبيات الغريب المصنف « لولا لايقع بعدها إلا الأسماء وتكون مبتدأة وتحذف أخبارها وجوباً ، فلما اضطر الشاعر حذف أنّ واسمها أي لولا أني حددت ، يقول : لولا أني حرمت لقتلت القوم ، وهذا قبيح لأنه يجري مجرى حذف الموصول وإبقاء الصلة . ويجوز أن يكون شبه « لولا » بـ « لو » فأولاها الفعل أو شبه أنّ الشديدة بأنْ الخفيفة ، فـ « أن » الخفيفة قد تحذف كقوله :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

فلما استجازوا حذفها حذفوا الثقيلة لأنها حرف مصدري .. » ا هـ عن الخزانة .

وجمهور البصريين يمنعون دخولها على الأفعال ، والفراء ومن وافقه من الكوفيين يمنعونه لأنهم يرفعون الاسم بعدها بها .

(٢) في الأصل : فاستدل ، وهو تحريف .

(٣) إضمار « أن » المصدرية أسوغ من إضمار « أنّ » الشديدة واسمها على ماقدره ابن السيرافي .

(٤) في الأصل : وفضحه ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : وقرأ ، وهو خطأ .

(٦) وهي قراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى قتادة وابن أبي إسحق وابن مصرف . وفي اللسان (ركن) أنها ليست بفصيحة ، ونصّ النحاس في إعراب القرآن ٢ / ٢٥٤ أن الأولى أفصح .

(٧) في الأصل و ي : مفتوح ، والوجه ماأثبت من ب .

(٨) في الأصل : مضموم ، والوجه ماأثبت من ي و ب .

(٩) زيادة من ي و ب .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ﴾[2] [٧٧]

مصدر موكد لما قبله[3] ، لأن ماقبله ﴿ وإذاً لايَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إلا قَليلاً ﴾ [٧٦] ومدلولُ هذا اللفظ : [و[1]] إذاً أهلكناهم ، فكأنه قال : أهلكناهم سنَّةَ من قد أرسلنا قبلك ، أي أهلكناهم إهلاكاً وسنَّةً مثلَ سُنَّةِ من قد أرسلنا قبلك . ٣

وهذا باب أيضاً في « النتائج »[4] ذكرتُ معه ﴿ كِتَابَ اللهِ عليكم ﴾[5] [سورة النساء : ٢٤] و ﴿ صُنْعَ اللهِ الذي أَتْقَنَ ﴾[6] [سورة النمل : ٨٨] و ﴿ وَعْدَ اللهِ لايُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ ﴾[7] [سورة الروم : ٦] وقوله ﴿ بَلَى وَعْداً عليه حَقّاً ﴾[8] [سورة النحل : ٣٨] ، وقوله : ﴿ ومِنَ اللَّيْلِ فتَهَجَّدْ به نَافِلَةً لك ﴾[9] [٧٩] إذ معنى ٦ ٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، وللفراء ٢ / ١٢٩ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٥٥ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣١ ، والبيان ٢ / ٩٥ ، والبحر ٦ / ٦٧ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤٣٤ ، والكشاف ٢ / ٤٦٢ .

(٣) قدره الأخفش : سنناها سنة ، وقال الفراء « نصب السنة على العذاب المضمر أي يعذبون كسنة من قد أرسلنا » . وكشف الزجاج المعنى ، قال : « سنَّةَ منصوب بمعنى ولايلبثون ، تأويله : إنا سننا هذه السنة فيمن أرسلنا قبلك من رسلنا أنهم إذا أخرجوا نبيَّهم من بين أظهرهم أو قتلوه لم يلبثهم العذاب أن ينزل بهم » . وظاهر تقدير الفراء أنه منتصب بنزع الخافض ، وهو مانص عليه مكي وتابعه عليه أبو حيان .

(٤) يريد كتابه « نتائج الصناعة » الذي ذكره ٧٢٦ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٠١ ـ ٣٠٢ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠١٦ ـ ١٠١٧ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٤٤ .

(٨) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٩٠ .

(٩) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٦٧ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣٣ ، والكشاف ٢ / ٤٦٢ ، والتبيان ٨٣٠ ، والبحر ٦ / ٧١ .

﴿ تهجّد ﴾ : تنفَّلْ[١] ، و﴿ نافلةً ﴾ بمعنى « تَنَفُّل » . وهذا أيضاً باب من ذلك[٢] ، مثل « الخائنة » و« الكاذبة » و« العاقبة » و« العافية »[٣] .

٣ قوله عز وجل : ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنسُ والجِنُّ ﴾[٤] [٨٨]

جواب « إن » مضمر ناب عنه قوله ﴿ لا يأتون بمثله ﴾ [٨٨] . ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ لا يأتون ﴾ جواب « إن » لثبات النون ؛ فهو أيضاً جواب

٦ قسم هيّأته لام[٥] « لئن » ، والتقدير : لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ / على أن يأتو ١ / ٧٦ (١ / ١٩) بمثل هذا القرآن فوالله لا يأتون بمثله ؛ ومثلُه قول كُثيِّر[٦] :

لَئِنْ عَادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَني مِنْها إذاً لا أُقِيلُها

٩ قوله عز وجل : ﴿ أو تُسْقِطَ السَّماءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنا كِسَفاً ﴾[٧] [٩٢]

---

(١) قال الزمخشري : « التهجد : ترك الهجود للصلاة ... نافلة لك : عبادة زائدة لك على الصلوات الخمس ... وضع نافلة موضع تهجداً ، لأن التهجد عبادة زائدة فكان التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد .... » اهـ يريد معنى الزيادة . وقيل نافلة حال وهو قول الطبرسي وأجازه العكبري وأبو حيان .

(٢) أي مما جاء من المصادر المؤكدة لما قبلها . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٧٦٧ ـ ٧٦٨ الباب ٤٣ لـ « ماجاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضمر دل عليه ماقبله » . ولم يذكر فيه آية الإسراء : ٧٧ ، ولآية النحل : ٣٨ .

(٣) في الأصل و ي : وقولهم العاقبة والعافية . وأثبت ما في ب ، والكلام مستغنٍ عن « قولهم » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها ٢٤٣ في ذكر ماجاء من المصادر بزنة اسم الفاعل .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٤٧ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٣٠ ـ ١٣١ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣٧ ، والبيان ٢ / ٩٥ ، والبحر ٦ / ٧٨ ، والمغني ٨١٠ .

(٥) وهي التي تسمى اللام الموطئة والمؤذنة ولام الشرط ، وقد سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٨٤ .

(٦) سلف البيت ٢٤٢ ، ٥٥٧ وتخريجه في أول الموضعين .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٣١ ، والنحاس ٢ / ٢٦٠ ، والحجة ٣ / ٣٧٠ ـ ٣٧٢ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣٩ ، والبيان ٢ / ٩٥ ، والبحر ٦ / ٧٩ .

و ﴿ كِسْفاً ﴾ [بفتح السين وسكونها][1] وهو جمع « كِسْفَة » ، و « كِسْفَةٌ » و « كِسَفٌ » كـ « كِسْرَة » و « كِسَر » .

[وكِسْفَة][2] و « كِسْف » مثل « نَخْلَة » و « نَخْل » و « حَبَّة » و « حَبّ » من الجموع التي يكون الفرق بين آحادها وجماعتها التاء .

قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ ﴾[3] [٩٥]

فـ ﴿ ملائكة ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ . و ﴿ يمشون ﴾ في موضع الرفع صفة للملائكة . و ﴿ مطمئنين ﴾ نصب على الحال . و ﴿ في الأرض ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ . ولا يجوز أن تجعل ﴿ مطمئنين ﴾ الخبر و ﴿ في الأرض ﴾ ظرفاً لـ ﴿ يمشون ﴾ لأنه لاكبير فائدة تحته ؛ إذ لا يكون المشيُ في الغالب إلا على الأرض .

[قوله تعالى[4]] : ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بيني وبينكم ﴾[5] [٩٦]

المفعول محذوف ، وهو الكاف ، والباءُ زيادة[6] ، و ﴿ شهيداً ﴾ تمييز[7] . والتقدير : كفاك الله من جملة الشهداء .

---

(١) زيادة من ي و ب . قرأ بفتح السين نافع وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة ٣٨٥ ، والتيسير ١٤١ ، والنشر ٢ / ٣٠٩ . والكسفة : القطعة .

(٢) زيادة من ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦١ ، والبيان ٢ / ٩٦ ، والبحر ٦ / ٨١ ، والتبيان ٨٣٣ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج جـ ٢ / ١٥٩ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٦١ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤١ ، والكتاب ١ / ١٧ ، ١٩ ، ٤٨ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٥ .

(٦) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى ٢٨٩ ، وانظر ماعلقناه ٢٩٠ .

(٧) أو حال ، والتقدير كفى الله في حال الشهادة ، وأجاز القولين الزجاج والنحاس

[قوله تعالى[1]] : ﴿ ومَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهْتَدِ ومَن يُضْلِلْ ﴾[2] [٩٧]

٣ كلاهما شرط . ووحَّد الضمير المتصل بـ ﴿ يهد ﴾ و﴿ يضلل ﴾ لمكان قوله ﴿ فهو المهتدِ ﴾ على اللفظ . ثم قال ﴿ فلَنْ تجِدَ لهم أوْلياءَ منْ دُونِهِ ونَحْشُرُهُم يومَ القِيَامَةِ على وُجُوهِهِم عُمْياً وبُكْماً وصُمّاً مَأْوَاهُم جَهَنَّمُ ﴾ [٩٧] فجمع

٦ الضمير في كل ذلك على المعنى .

وقوله : ﴿ كُلَّما خَبَتْ زِدْناهُم سَعِيراً ﴾[3] [٩٧]

جملة في موضع الحال من ﴿ جهنّم ﴾ . ولا يجوز أن تكون صفة [لها[4]]

٩ لأنَّ « جهنّم » معرفة ، فلا توصف[5] بالجملة . وإنما قلنا ذلك لأنه توضع[6] « جهنّم » موضع « مُتَلَظٍّ » [و][7] « مُسْتَعِر » . لولا ذلك لم يجز مجيء الحال عنها .

١٢ ويجوز أن تكون الجملة لا محل لها من الإعراب ، وتكون[8] في تقدير العاطفة[9] ، والتقدير : وكلما خبت ، فحذف الواو[10] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٤١ ، والبحر ٦ / ٨١ .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٤١ ـ ٤٤٢ ، والبيان ٢ / ٩٦ ، والتبيان ٨٣٣ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) في الأصل : يوصف ، وهو تصحيف .

(٦) في النسخ « يوضع » وهو تصحيف .

(٧) زيادة مني . وهي ثابتة في مجمع البيان الذي نقل صاحبه كلام المؤلف من غير ما تصريح وفيه : متلظ ومتسعر ولولا . وفي ب : موضع مستعر .

(٨) في النسخ : ويكون ، وهو تصحيف .

(٩) في الأصل : « ويكون التقدير العاطفة » وهو خطأ صوابه من ي و ب . والعاطفة هي الواو العاطفة .

(١٠) ظاهر كلامه أن جملة ﴿ كلما خبت زدناهم سعيراً ﴾ معطوفة بواو مقدرة على جملة=

[قوله تعالى[1]] : ﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُم بِأَنَّهُم كَفَرُوا بِآيَاتِنَا ﴾[2] [٩٨]

﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و﴿ جزاؤهم[3] ﴾ خبره ، وقوله ﴿ بأنهم ﴾ في صلة الجزاء . ولايجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ خبر مبتدأ مضمر[4] على تقدير : الأمر ذلك ، لأنه يبقى قوله ﴿ جزاؤهم ﴾ بلا خبر .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾[5] [١٠٠]

﴿ أنتم ﴾ رفع بفعل مضمر يفسّره ﴿ تملكون ﴾ والتقدير : قل لو تملكون . ولايجوز أن يرتفع ﴿ أنتم ﴾ بالابتداء ، لأن « لو[6] » تختص بالأفعال فلا يقع بعدها المبتدأ[7] كما أنَّ « إنْ » التي للشرط كذلك في قوله ﴿ وإن أَحَدٌ

=﴿ مأواهم جهنم ﴾ وهي جملة مستأنفة ، فالجملتان لامحل لها من الإعراب . وقد أجاز العكبري أن تكون جملة ﴿ مأواهم جهنم ﴾ مستأنفة أو حالاً مقدرة . ولاحاجة إلى تقدير حذف الواو العاطفة لأن جملة ﴿ كلما خبت زدناهم سعيراً ﴾ مستأنفة ، والاستئناف يقع بحرف وبلا حرف . وقد أجاز العكبري أن تكون مستأنفة أو حالاً .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر البيان ٢ / ٩٦ ، والتبيان ٨٣٣ .

(٣) في الأصل : جزاؤه ، وهو خطأ .

(٤) أجاز العكبري هذا الوجه ، وهو خطأ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦١ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤٢ ، والبيان ٢ / ٩٦ ـ ٩٧ ، والبحر ٦ / ٨٤ ، والكتاب ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ ، والمقتضب ٣ / ٧٧ ، والكامل ٣٦٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨٠ ، وابن يعيش ٩ / ٩ ـ ١٠ ، والمغني ٣٤١ ـ ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٨٢٧ .

(٦) انظر في « لو » الكتاب ١ / ٤٧٠ و٢ / ٣٠٧ ، والمقتضب ٣ / ٧٧ ـ ٧٨ ، والكامل ٣٦١ ـ ٣٦٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ٧٩ ، وابن يعيش ٩ / ٩ ـ ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٩ ـ ٣٩١ ، ورصف المباني ٢٨٩ ـ ٢٩٢ ، والجنى الداني ٢٧٢ ـ ٢٩٠ ، والمغني ٣٥٣ ـ ٣٥٥ ، والهمع ٤ / ٣٤٢ ـ ٣٥١ .

(٧) هذا قول الأكثرين ، وهو المختار . وأجاز بعضهم أن يكون المرفوع مبتدأ ومابعده الخبر . فإن وقعت « أنّ » بعد « لو » نحو : لو أنك ذهبت لذهبت = فالمختار أيضاً أن المصدر المؤول مرتفع بفعل مضمر ، وذهب السيرافي ومن وافقه إلى أنه يرتفع بالابتداء وعزا المرادي=

مّن الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[1] [سورة التوبة : ٦] ألا ترى أنّ « أحداً » يرتفع بفعل مضمر[2] ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين .

٣ [قوله تعالى[3]] : ﴿ وبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾[4] [١٠٥]

إن شئت كانت[5] الباء من صلة الفعل ، أي أنزلناه بالحق ونزل بالحق . وإن شئت كانت الباء حالاً[6] أي أنزلناه غير مشكوك فيه محقّقاً ونزل غير ٦ مشكوك فيه محقّقاً .

=وابن هشام وغيرهما هذا القول إلى سيبويه ، ثم اختلفوا في الخبر فقيل : لايحتاج إلى الخبر ، وقيل هو محذوف .

وعبارة سيبويه «و« لو » بمنزلة « لولا » ولاتبتدأ بعده الأسماء سوى « أنّ » نحو : لو أنك ذاهب ، و« لولا » تبتدأ بعدها الأسماء ، و« لو » بمنزلة « لولا » وإن لم يجز فيها مايجوز فيما يشبههما ، تقول : لو أنه ذهب لفعلت وقال عز وجل ﴿ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ﴾ ... » ا هـ وربما أوهم ظاهر عبارته أن « أنّ » بعدها مبتدأ ويدفع هذا الوهم استشهاده بالآية بعد مامثّله لأنه يريد أن « لو » لاتقع على الاسم ، فإن وليها اسم فهو مبني على مقدر قبله كما بنيت « أنّ » على مقدر إن وليت « لو » وهو الفعل الرافع لها . ومما يشهد لهذا أن سيبويه قال هذا الكلام في « باب من أبواب أنّ تكون أنّ فيه مبنية على ماقبلها » والله أعلم

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٢ / ٢ ، والجواهر ٢٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٧ ، وللفراء ١ / ٤٢١ - ٤٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٦ - ٧ ، والبيان ١ / ٣٩٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٣٢ و ٢ / ٣٤٦ ، وابن يعيش ١ / ٨١ - ٨٢ و ٩ / ١٠ .

(٢) هذا قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المرفوع بعد « إنْ » مبتدأ ، وأجاز الأخفش الوجهين ونصّ أن رفعه بفعل مضمر أقيس الوجهين ، انظر المصادر السالفة ، والكتاب ١ / ٤٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٦ ، ٣٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٤ ، والأصول ٢ / ٢٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٨١ - ٨٢ وشرح اللمع لابن برهان ٢٩ ، ٧٩ ، وشرح الكافية ١ / ٧٦ - ٧٧ ، ١٦٣ ، والإنصاف ٦١٥ - ٦٢٠ المسألة ٨٥ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٤ ، والحجة ٢ / ١٢٧ ، والبيان ٢ / ٩٧ ، والتبيان ٨٣٥ .

(٥) في الأصل و ي : كان ، والوجه ماأثبت من ب ليوافق مابعده .

(٦) سلف التعليق على باء الحال ٣١ .

[قوله تعالى[1]] : ﴿ وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ ﴾[2] [١٠٦] 							٢ / ٧٦

ينتصب بفعل مضمر[3] ، أي وفرقنا قرآناً / وفسّره ﴿ فرقناه ﴾ . وجاء ﴿ وقرآناً ﴾ منصوباً[4] ولم يجئ فيه الرفع لأنّ صدره فعل وفاعل[5] وهو قوله ﴿ وبالحق أنزلناه ﴾ . 							(١٩ / ٢) ٣

[قوله تعالى[1]] : ﴿ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلى مُكْثٍ ﴾[6] [١٠٦]

الجار في موضع الحال أي متمهلاً مترفّقاً غير مستعجل ولامسرع . 							٦

[قوله تعالى[1]] : ﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً ﴾[7] [١٠٨]

« إنْ » بمعنى « إنَّه »[8] وجاءت موكدة للفعل كما أنّ « إنّ » توكّد الاسم ، وكما أُكّدت « إنّ » باللام في نحو قوله ﴿ إنَّهم لَمُحْضَرُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٥٨] أُكّدت « إنْ » أيضاً باللام في قوله ﴿ لمفعولاً ﴾[9] . 							٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٣٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٦٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤٥ ، والبيان ٢ / ١٩٧ ، والبحر ٦ / ٨٧ .

(٣) وهو مايعرف بالمنصوب على الاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩ .

(٤) في الأصل : منصوب ، والصواب من ي و ب .

(٥) انظر ماسيأتي ٩٥٨ ، ٩٧١ ، ١١٠٦ .

(٦) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٤٥ ، والبيان ٢ / ٩٧ ، والبحر ٦ / ٨٧ .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج جـ ٢ / ١٦٠ / ١ خ .

(٨) فهي مخففة من الثقيلة ، وقد سلف التعليق عليها ١٠٧ .

(٩) وهي التي تسمى « الفارقة » ، وقد سلف التعليق عليها ١٠٧ . قال الزجاج : معناه : « ماكان وعد ربنا إلا مفعولاً » . وقد وافق الزجاج في هذا التأويل الكوفيين الذين يسمون هذه اللام لام إلا ويجعلون إن ههنا بمنزلة مافي الجحد ، انظر اللامات للزجاجي ١١٥ والمصادر التي أحلنا عليها ١٠٧ .

[قولـه تعـالى[1]] : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُم خُشُوعاً ﴾[2] [١٠٩]

أي يزيدهم البكاء والخرورُ على الذقن[3] . ففاعل ﴿ يزيدهم ﴾ ضمير المصدر الذي دلّ عليه الفعل ؛ كما حكى سيبويه من قولهم : « من كذب كان شرّاً له »[4] ، أي كان الكذب شرّاً [له[1]] .

[قوله تعالى[5]] : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ [١١٠]

ضمّ الواوَ أبو عمرو هنا من قوله ﴿ أَوُ ٱدْعُوا ﴾[6] ، وإن كان يكسر النون من قوله ﴿ أَنِ ٱقْتُلُوا ﴾[سورة النساء : ٦٦] ، لأن مذهبَه ضمّ اللام من ﴿ قُلْ ﴾ .

[قال[7] : إنّما ضمّ « قل » لضمة القاف ، ولم يضمّ « إن[8] » لكسرة الهمزة ؛ فلما ضمّ « قل » ضمّ أيضاً ﴿ أو ادعوا ﴾ للمطابقة][9] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٩١ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤٦ ، والبحر ٦ / ٨٩ ، وتفسير الطبري١٥ / ١٢١ ، وابن كثير ٥ / ١٢٦ ، ومجمع التفاسير ٤ / ٧٨ .

(٣) لم أجد هذا القول . والذي قاله في الجواهر أن الضمير للقرآن وأن في الكلام حذف مضاف والتقدير تلاوته أو سماعهم له ، وانظر مجمع التفاسير . وقيل : ويزيدهم ما في القرآن من المواعظ ، عن الطبري . وقيل : يزيدهم ماتلي عليهم ، عن البحر . وأبعد ابن كثير في قوله : التقدير : ويزيدهم الله .

(٤) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٣٨ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) ومذهبه أيضاً ضمّ الواو من « أو » ، انظر ماسلف ١٢٦ والتعليق ثمة . وكان في الأصل « أبو عمر » وهو خطأ .

(٧) أغلب الظن أن « قال » زيادة من الناسخ ، والمراد المؤلف .

(٨) إذا لقيت ساكناً مضموماً .

(٩) زيادة من ب . ولم يضم أبو عمرو الواو من « أو » لضم اللام من « قل » للمطابقة وإنما هذا هو مذهبه في اللام من « قل » والواو من « أو » . وقد علل المؤلف ذلك فيما سلف ١٢٦=

[قوله تعالى[1]] : ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾[2] [١١٠]

﴿ أيّاً ﴾ منصوب بـ ﴿ تدعوا ﴾ ، و﴿ ما ﴾ صلة زائدة[3] ، و﴿ تدعوا ﴾ جزم بـ « أيّ » ، والفاء جواب الشرط .

وكان يعقوبُ يقف على قوله ﴿ أيّاً ﴾[4] ويجعل ﴿ ما ﴾ شرطاً في موضع النصب بـ ﴿ تدعوا ﴾ ، و﴿ تدعوا ﴾ جزم بـ ﴿ ما ﴾ ، ويكون ﴿ أيّاً ﴾ عنده منصوباً بفعل مضمر[5] أي : أيّاً يكون[6] أو أيّاً تدعوا .

=بأن الضم إتباع للحرف الثالث . وعلله أبو علي بأنهم شبهوا الواو في « أو » بالواو التي تدل على الجمع في نحو ﴿ اشترَوُا الضلالة ﴾ [سورة البقرة : ١٦] فضموها كما ضموا واو الجمع ، انظر الحجة ١ / ٢٧٨ .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٦٠٦ ، ٧١٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢٦ / ٢ و١٢٣ / ٢ و١٥٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، وللفراء ٢ / ١٣٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤٥ ، والبيان ٢ / ٩٨ ، والبحر ٦ / ٩٠ ، والكتاب ١ / ٣٩٧ ، ٤٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٤٩ ، والإيضاح ٣٢١ ، والعضديات ٢٩ ، والخصائص ١ / ٢٩٩ ، وسر الصناعة ٣٤٥ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٥ ، ٢٩٥ ، وابن يعيش ١ / ٨٤ و ٢ / ١٣١ ، ١٣٣ و٣ / ١٤٥ و٤ / ٢٢ و٧ / ٤٥ ، والمغني ١٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٦٠٨ .

(٣) قوله « صلة زائدة » فيه جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨ .

(٤) الوقف على ﴿ أيّاً ﴾ من ﴿ أيّاما ﴾ هو رواية رويس عن يعقوب الحضرمي وهو أحد القراء العشرة ، وعزي هذا الوقف إلى حمزة والكسائي من السبعة ، قال ابن الجزري « ... فيجوز الوقف على كل من ﴿ أيّاً ﴾ ومن ﴿ ما ﴾ لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً ... » ا هـ . انظرالنشر ٢ / ١٤٤ ـ ١٤٥ ، والتيسير ٦١ .

قال أبو حيان : « ومن وقف على ﴿ أيّاً ﴾ جعل معناه : أي اللفظين دعوتموه به جاز ، ثم استأنف فقال ﴿ ماتدعوه فله الأسماء الحسنى ﴾ وهذا لايصح لأن « ما » لاتطلق على آحاد أولي العلم ولأن الشرط يقتضي عموماً ولايصح هنا » ا هـ . قلتُ : إنما وقف من وقف اتباعاً للرسم ، ومن التكلف تأويله على مايقتضيه من جهة العربية .

(٥) عزا هذا القول في شرح اللمع إلى أبي إسحق ، وتقدير أبي إسحق في كتابه خلاف ماعزاه إليه ، قال أبو إسحق : « المعنى : أيّ أسماء الله تدعوا فله الأسماء الحسنى » ا هـ .

(٦) في هذا إضمار « يكون » واسمها ، وليس هذا من المواضع التي تضمر فيها . انظر ما سلف من التعليق على إضمار « كان » ٦٥٦ .

سورة الكهف

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَهُ عِوَجاً . قَيِّماً ﴾[1] [١-٢]

قالوا[2] : في الآية تقديمٌ وتأخير ، والتقدير : أنزل على عبده الكتاب قيّماً ولم يجعل له عوجاً . فـ ﴿ قَيِّماً ﴾ حال من ﴿ الكتاب ﴾ عندهم ، و ﴿ لم يجعل له عوجاً ﴾ عندهم معطوف على ﴿ أنزل ﴾ فهو في صلة ﴿ الذي ﴾ ، وقد فصل بين بعض الصلة وبعضها[3] .

والذي نرى[4] في ذلك أنَّ قوله ﴿ ولم يجعل له عوجاً ﴾ حال أيضاً على تقدير : أنزل على عبده الكتاب غير مجعول له عوج قيّماً ؛ فهذان حالان تواليا على صاحبهما[5] .

[قوله تعالى][6] : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِن لَدُنْهُ ﴾[7] [٢]

---

(١) انظر الجواهر ٧١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، وللفراء ١٣٣/٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٩/٣ ، والبيان ٩٩/٢ ، والبحر ٦٥/٦ ـ ٩٦ ، والتبيان ٨٣٧ ، وتفسير الطبري ١٢٦/١٥ ـ ١٢٧ ، والقرطبي ٣٥١/١٠ ، ومجمع التفاسير ٨١/٤ ، والمغني ٦٩٢ ـ ٦٩٣ .

(٢) عن ابن عباس ، وهو قول الأخفش والكسائي والفراء والطبري وغيرهم .

(٣) في الأصل وي : وبعضه ، والصواب من ب ، وسيأتي قوله ١٤٤٩ : والفصل بين بعض الصلة وبعضها جائز .

(٤) في الأصل : ترى ، وهو تصحيف .

(٥) تقدمه إلى هذا القول أبو مسلم الأصبهاني ووافقه الكرماني ، وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان وابن هشام . وقيل في توجيهه غير ذلك .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٢٥٠ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ـ ٥٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/٢ و ٢٤٨/١ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٣ ، والبيان ٩٩/٢ ، والبحر ٩٦/٦ ، وابن الشجري ٢٢٣/٢ ، وابن يعيش ١٠٠/٤ ـ ١٠١ .

أي لينذركم ، فحذف المفعول الأول واقتَصر على الثاني[1] .

وروى خلفٌ عن يحيى[2] إشمامَ الدال[3] شيئاً من الضمّ لأنه رأى أنّ الكلمة عنده مثل « عَضُد » ، وهم[4] يرون إسكان العين من « عضد » ، فلم يَرَ هو إسكانه إسكاناً محضاً بل أشمَّها تنبيهاً على أنّ الأصل الضمُّ .

[قوله تعالى][5] : ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً . مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَداً ﴾[6] [٢-٣]

﴿ ماكثين ﴾ حال من الهاء والميم المجرورة باللام . ولا يجوز أن يكون وصفاً[7] لـ « أجر » وإن كان قد اتصل به ﴿ فيه ﴾ وهو يعود إلى الأجر ؛ لأنه لو كان وصفاً لأجر لقال : أن لهم أجراً حسناً ماكثين فيه هم ، فيبرز الضمير في اسم

(١) والأصل : لينذركم ببأس ، فحذف المفعول الأول والباء منْ المفعول الثاني ، انظر المصادر السالفة وما سلف ٢٧٥ .

(٢) خلف هو خلف بن هشام البزار ، ويحيى هو يحيى بن آدم صاحب أبي بكر بن عياش ، انظر ترجمتها في فهرس الأعلام . وقد روى أبو بكر عن عاصم إشمام الدال شيئاً من الضم ، ولا اختلاف عن أبي بكر في ذلك ، فلا وجه إذاً لقول المؤلف « وروى خلف عن يحيى » لأن ذلك يؤذن أن ثمة اختلافاً في ذلك عن يحيى عن أبي بكر . أما ما اختلف فيه عن يحيى فيما نص عليه ابن الجزري فهو كسر الهاء من غير صلة ، قال ابن الجزري : « ... وانفرد نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة وهي رواية خلف عن يحيى » اهـ . والذي نصّ عليه ابن مجاهد وابن مهران والداني وابن الجزري ـ وهو ما قاله المؤلف في الجواهر ـ أنه قرأ ﴿ لدنهي ﴾ بإشمام الدال الضم وبكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ ، ولم ينص ابن مهران على وصلها بالياء ، وقرأ الباقون بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء ، وابن كثير على أصله في الصلة بواو . انظر السبعة ٣٣٨ ، والمبسوط ٢٧٥ ، والتيسير ١٤٢ ، والنشر ٢/٣١٠ .

(٣) في الأصل : الذال ، وهو تصحيف .

(٤) يريد العرب أهل اللغة .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٧٣٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، ومجمع البيان ٣/٤٤٨ ، والبيان ٢/١٠٠ ، والتبيان ٨٣٧ .

(٧) أجازه العكبري وهو مدفوع بما ذكره المؤلف .

الفـاعـل / إذ جرى على غير من هـو لـه[١] . وقـد عُـدَّ لـك أمثـال هـذا في « النَّتائج »[٢] . ١/٧٧ (١/٢٠)

٣ [قوله تعالى][٣] : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[٤] [٥]

التقدير : كبرت الكلمةُ كلمةً [كلمةٌ][٥] تخرج من أفواههم . فـ ﴿ كبرت ﴾ مثل « نِعْمَ » ، و ﴿ كلمةً ﴾ تفسير[٦] لفاعل ﴿ كبرت ﴾ . وقوله ﴿ تخرج ﴾ صفة موصوف محذوف[٧] وهو المخصوص بالمدح[٨] . ٦

وإذا كان قد جاء :

.... بَيْنَ أَثْرَى وأَقْتَرَا[٩]

---

(١) سلف التعليق على هذا ٦٢٨ .

(٢) هو كتابه « نتائج الصناعة » الذي ذكره ٧٢٦ . وقد عقد المؤلف في « الجواهر » ٧٣٦ ـ ٧٤٠ الباب ٣٨ لـ « ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم فيه جريه على غير من هو له ولم يبرز فيه الضمير وربما احتج به الكوفي » .

(٣) زيادة مني . وقد سقط الكلام على هذه الآية من ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٣ ، وللفراء ١٣٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٣ ـ ٤٤٩ ، والبيان ١٠٠/٢ ، والبحر ٩٧/٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٢١ ، وابن يعيش ١٢٩/٧ ، والمغني ٦٣٥ .

(٥) زيادة من ي .

(٦) أي تمييز ، والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٧) هذا قول أبي علي وابن برهان والطبرسي وغيرهم .

(٨) كذا وقع ، والصواب : المخصوص بالذم كما قال في الجواهر ، ولو قال : المخصوص بالتكبير كما قال الطبرسي كان صواباً . وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون ﴿ تخرج ﴾ صفة لـ ﴿ كلمة ﴾ الظاهرة المنصوبة وحذف المخصوص بالذم (انظر الجواهر) . ولم يجزه الطبرسي لأن الوصف يقرب النكرة من المعرفة ، والتمييز لا يكون معرفة البتة . وقيل غير ذلك .

(٩) في الأصل : « بين أترى وافتراه » وهو تحريف قبيح ، والصواب من ي . وهذه قطعة من بيت للكميت ، وهو بتمامه :

لكم مسجدا اللهِ المَزُورانِ والحصى لكم قِبْصُهُ من بينِ أَثْرَى وأَقْتَرا =

أو قولُه :

جادَتْ بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ[١]

على تقدير : بين[٢] رجل أثرى ورجل أقتر[٣] ، [و][٤] بكفَّيْ رجلٍ كان[٥] من أرمى البشر = فهذا أولى وأحسنُ .　٣

قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِم فِي الكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً ﴾[٦] [١١]　٦

هذا من فصاحة البلغاء وإن كان كلٌّ بهذه الصفة[٧] ، لأنه عبَّر بهذه اللفظة عن الإنامة ، والمعنى : أنمناهم .

= والبيت للكميت في تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٢ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ١٣٦/١ ، والفائق ١٥٢/٣ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٨١٩ ـ ٨٢٠ ، والمقاصد النحوية ٨٤/٤ ، واللسان (قبص ، قتر ، ثرى) . وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٤٣٩ ، والمخصص ٢٢٤/١٣ ، وضرائر الشعر ١٧٢ ، والإنصاف ٧٢١ .

ومسجدا الله هما مسجد مكة ومسجد المدينة ، وقوله « والحصى لكم قبصه » يريد لكم العدد الكثير من الناس ، والقبص في الأصل : مجتمع النمل الكبير الكثير ، والحصى عبارة عن كثرة الناس وسعتهم ، يقال : إنهم لفي قبص الحصى أي في عدده وكثرته لا يستطاع عده من كثرته .
وأثرى الرجل : إذا كثر ماله ، وأقتر : إذا افتقر . والمعنى : من بين كل مثرٍ ومقلّ .

(١) سلف البيت مع آخرين ١٦٥ وتخريجه ثمة . وستأتي الأبيات ٩١٥ .

(٢) الوجه أن يقول « من بين » على ما جاء في الرواية .

(٣) في الأصل : بين رجل أترى ورجل أفتر ، وهو تحريف ، والصواب من ي وفيها : وبين رجل أقتر .

(٤) زيادة من ي . وفيها : .. ورجل أقتر وبين رجل كان من أرمى ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : بكفي كان رجل ، وهو خطأ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٥٢/٣ ، والبيان ١٠٠/٢ ، والبحر ١٠٢/٦ ، والكشاف ٤٧٣/٢ ، وتفسير الطبري ١٣٦/١٥ ـ ١٣٧ ، والقرطبي ٣٦٣/١٠ ، وابن كثير ١٣٦/٥ ، ومجمع التفاسير ٩١/٤ ، وإعجاز القرآن للباقلاني ٢٦٨ ، والنكت في إعجاز القرآن للرماني (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٩٤) .

(٧) أي وإن كان كل ما في القرآن فصيحاً بليغاً معجزاً .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾[١] [١٢]

﴿ أيّ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الحزبين ﴾ جرّ بالإضافة ، و ﴿ أحصى ﴾ فعل ماض ، و ﴿ أمداً ﴾ ظرف لـ ﴿ أحصى ﴾[٢] ، وإن شئت كان ظرفاً لـ ﴿ لبثوا ﴾ . والفعل الماضي خبر المبتدأ ، والمبتدأ مع خبره سد مسدّ مفعولي ﴿ نعلم ﴾ .

قال : وكان أحد شيوخي[٣] يجعل ﴿ أحصى ﴾ بناء المبالغة[٤] ، قال : وهو عندي خطأ ، لأنك لا تقول : ماأحْصَاه ! وإنما تقول : ماأشدَّ إحصاءَه ! وكان ينبغي أن يقول : لنعلم أي الحزبين أشدّ إحصاء ، لو كان كما يقول[٥] .

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٩ ، والجواهر ٣١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٥/٢ ـ ١٣٦ ، وللزجاج جـ١/١٦٢/٢ـ٢خ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/٢ ، ومجمع البيان ٤٥١/٣ ، والبيان ١٠١/٢ ، والبحر ١٠٤/٦ ـ ١٠٥ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ٢٨٨/٣ ، ٢٩٧ ، والكامل ١٨ ، وابن الشجري ٢٩٥/٢ ، وابن يعيش ٨٦/٧ ، والمغني ١٠٨ ، ٥٤٥ ، ٦٦٩ ، ٧٨١ . وفي الأصل : ليُعْلَم ، وهو تصحيف .

(٢) هذا أحد قولي الزجاج ، وهو قول أبي علي ، لكنه يجعل ﴿ أمداً ﴾ منتصباً على أنه مفعول به وهو الظاهر ، وهو أحد قولي الحوفي والعكبري وغيرهما .

(٣) القائل هو أبو علي ، وقوله « أحد شيوخي » يعني الزجاج . وأغلب الظن أن كلامه هذا في الإغفال له وليس بين يدي الآن .

(٤) أي « أفعل » الذي هو للتفضيل ، وقد سلف ٧٢٨ التعليق على معنى المبالغة فيه .
وقد أجاز الزجاج أن يكون « أحصى » اسم تفضيل وينصب ﴿ أمداً ﴾ على أنه تميز ، وهو قول الفراء والنحاس وأجازه الحوفي والعكبري وغيرهما .

(٥) نقل الإمام الطبرسي كلام أبي علي ولم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه ، قال أبو علي : « إن انتصابه على التميز عندي غير مستقيم . وذلك لأنه لا يخلو من أن يحمل « أحصى » على أن يكون فعلاً ماضياً أو « أفعل » نحو أحسن وأعلم . فلا يجوز أن يكون « أحصى » بمعنى أفعل من كذا وغير مثال الماضي من وجهين : أحدهما : أنه يقال أحصى يحصي ، وفي التنزيل : ﴿ أحصاه الله ونسوه ﴾ [سورة المجادلة : ٦] ، وأَفْعَلَ يُفْعِلُ لا يقال فيه هو أفعل من كذا ، وأما قولهم : ماأولاه بالخير وما أعطاه للدرهم ، فمن الشاذ النادر الذي حكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه . =

وقد جاءكم هذا الشارح[1] الأخير فأراد أن يُذْكَر في جملة المذكورين وزعم أنه قد ظلم شيخه لأنهم قالوا : « ما أعطاه » و « ما أولاه للمعروف » ! فيقال له : بل أنت الظالم ، لأنك حملت أفصح الكلام على الشاذ النادر[2] . ٣

و « ما » في قوله ﴿ لما لبثوا ﴾ إن شئت كانت مصدرية ، وإن شئت كانت موصولة على تقدير : لما لبثوا فيه ، فحذفت « فيه » . وقد عُدَّ لك [في « الجواهر »][3] مع أمثاله في حذف الجار والمجرور من الصلة . وقد قالوا : ٦ لا يجوز ذا[4] .

= والآخر : أن ما ينتصب عليه التميز في نحو قولهم « هو أكثر مالاً وأعزّ علماً » يكون في المعنى فاعلاً ، ألا ترى أن المال هو الذي كثر والعلم هو الذي عزّ ، وليس ما في الآية كذلك ، ألا ترى أن الأمد ليس هو الذي أحصى ، فهو خارج عن حدّ هذه الأسماء . وإذا كان ماضياً كان المعنى : لنعلم أي الحزبين أحصى أمداً للبثهم ، فيكون الأمد على هذا منتصباً بأنه مفعول به والعامل فيه أحصى » اهـ .

(١) سيأتي تحقيق المعني به في فهرس الأعلام .

(٢) قال أبو حيان : « في بناء أفْعَلَ للتعجب وللتفضيل ثلاثة مذاهب :

يبنى منه مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقد جاءت منه ألفاظ .

ولا يبنى منه مطلقاً ، وما ورد حمل على الشذوذ .

والتفصيلُ بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز أو لغير النقل كأشكلَ الأمرُ ، وأظلمَ الليلُ ، فيجوز أن تقول : ما أشكل هذه المسألة ، وما أظلم هذا الليل ... » اهـ .

وانظر الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ١٧٨/٤ ، وابن يعيش ١٤٢/٧ ـ ١٤٤ ، وشرح الكافية ٢١٣/٢ ، ٣٠٨ ، والهمع ٤٢/٦ .

ومذهب الأخفش والزجاج جواز بنائه من أفعلَ مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه ، وحمله المبرد وأبو علي وغيرهما على الشذوذ .

(٣) زيادة من ب . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ ـ ٣٥٣ الباب ١٥ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » وقد جاء ذلك في خبر المبتدأ وصفة الموصوف وصلة الموصول وفي الفعل جميعاً . وذكر هذه الآية فيه ٣١٥ .

(٤) حذف الجار والمجرور العائد من الصلة إلى الموصول لم يجزه أكثر النحويين ، وقد نصوا أنه لا يجوز أن تقول « الذي مررت زيدٌ » و « من تضرب أنزل » تريد « به » و « عليه » إلا في ضرورة =

[قوله تعالى][1] : ﴿ لولا يَأْتُونَ عَلَيهِم بِسُلْطانٍ بَيِّنٍ ﴾[2] [١٥]
أي على دعواهم بأنها آلهة ، فحذف المضاف[3] .

٣ قوله تعالى : ﴿ وإذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُم وما يَعْبُدُونَ إلاَّ اللهَ ﴾[4] [١٦]
﴿ ما ﴾ في موضع النصب بالعطف على الهاء والميم ، والمعنى : وإذ اعتزلتم الكفار والأصنام التي يعبدونها من دون الله .

٦ ﴿ فَأْوُوا إلى الكَهْفِ ﴾[5] [١٦]

= الشعر . وأجازه بعضهم ومنهم المؤلف . وأجاز الرضي وأبو حيان والسيوطي وغيرهم حذف الجار والمجرور من الصلة إذا كان الجار متعيّناً لئلا يلبس بعد الحذف ، ويتعيَّن الجار قياساً إذا جرّ الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو « مررتُ بالذي مررتَ » و « مررتُ بزيد الذي مررتَ » تريد « به » . وأجازه أيضاً سيبويه وأبو علي وأبو الفتح وغيرهم ، لكنهم نصوا أن ذكر الجار والمجرور هو وجه الكلام ، قال سيبويه « وقد يجوز أن تقول : بمن تمرُّ أمرُّ ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى « عليه » و « به » ، وليس بجدّ الكلام وفيه ضعف ... » اهـ . انظر في ذلك الجواهر ٣١٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٥٣ ، والكتاب ١/٤٤٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، والعسكريات ٩٩ - ١٠٠ ، والبغداديات ٨٩ ، والمحتسب ١/٢٨١ ، والخصائص ١/١٩٣ ، و ٢/٣٠٥ ، وشرح الكافية ٢/٤٢ - ٤٣ ، والهمع ١/٣١٠ - ٣١١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٨ ، وضرائر الشعر ١٧٥ ، وشرح أبيات المغني ٣/٢٤١ - ٢٤٣ ، والخزانة ٢/٥٢١ . وانظر كلامهم على بعض ما جاء من ذلك في الشعر في هذه المصادر .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/١٦٢/٢خ ، ومجمع البيان ٣/٤٥٤ ، والبيان ٢/١٠١ ، والبحر ٦/١٠٦ ، وتفسير الطبري ١٥/١٣٨ ، ومجمع التفاسير ٤/٩٢ .

(٣) وقيل : التقدير : على عبادة الآلهة ، عن الزجاج . وقيل : التقدير : على عبادتهم الآلهة ، فصار عبادتهموها فحذف ، عن الطبري ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر الجواهر ٤٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٣٦ ، وإعراب القرآن ٢/٢٦٨ ، ومجمع البيان ٣/٤٥٣ ، والبيان ٢/١٠٢ ، والبحر ٦/١٠٦ ، والكشاف ٢/٤٧٥ ، والتبيان ٨٤٠ . وفي الأصل و ي في كل موضع « وإذا » وهو خطأ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ، وإعراب القرآن ، والتبيان ، والمغني ١١٤ ، والهمع ٣/١٧٥ .

فالفاء جواب ﴿ إذْ ﴾[(١)] .

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ مصدرية[(٢)] ، أي : وإذِ اعتزلتموهم وعبادتهم إلا عبادةَ الله ، فحذف المضاف : والاستثناء من الهاء والميم على هذا . وإذا جعلت ﴿ ما ﴾ موصولة كان الاستثناء من مفعول ﴿ يعبدون ﴾ استثناءً منقطعاً[(٣)] .　٣

وقيل : إنّ ﴿ ما ﴾ في قوله ﴿ وما يعبدون إلا الله ﴾ حرف نفي[(٤)] ، والتقدير : وإذِ اعتزلتموهم غير عابدين [إلا الله][(٥)] فتكون الواو واو الحال .　٦

[قوله تعالى][(٦)] : ﴿ وتَرَى الشَّمْسَ إذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِم

---

(١) « إذْ » ظرف تصدر فنزل منزلة الشرط فأجيب بالفاء كما يجاب ، وهو متعلق بالجواب ، وهو الظاهر ، وهو قول الفراء . وقيل : إذ ظرف لفعل محذوف ، عن العكبري . وقيل معمولة لـ « اذكروا » مقدرة ، عن النحاس . وقيل : هي للتعليل ، ذكره ابن هشام والسيوطي ، وكلها أقوال متكلفة .

وقول المؤلف « فالفاء » لا معنى لزيادة الفاء في أوله . ولو أخّر المؤلف الكلام عليها كان أحسن للسياق .

(٢) تابعه على إجازة هذا الوجه أبو البركات والطبرسي ، وعنه نقلا من غير تصريح ، وأجازه العكبري ومن وافقه ، وهو قول ظاهر التكلف .

(٣) يكون منقطعاً إذا كان قومهم لا يعرفون الله ولا يعبدونه . ويكون متصلاً إذا كان قومهم يعبدون الله مع آلهتهم لاندراج لفظ الجلالة في قوله ﴿ وما يعبدون ﴾ ، وهو ظاهر قول الفراء والزجاج والطبري ، وهو الظاهر .

(٤) أجازه أبو البركات متابعاً للمؤلف ، وأجازه الزمخشري والعكبري وأبو حيان . وما أجازه المؤلف هنا لم يجزه في الجواهر ، قال « لا يجوز أن يكون « ما » نفياً ، ألا ترى أن من نابذهم أصحاب الكهف وخرجوا عنهم كانوا كفاراً ، فإذا حملت « ما » على النفي كان عكس المعنى ... » اهـ ، وهو كما قال . ووجهه الزمخشري ووافقه أبو حيان بأنه كلام معترض إخبار من الله تعالى عن الفتية أنهم لم يعبدوا غير الله . وهو قول ظاهر التكلف ، وكذلك وجه الحال .

(٥) زيادة من ب .

(٦) زيادة من ي و ب .

ذاتَ اليَمينِ وإذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُم ذاتَ الشِّمالِ وهُمْ في فَجْوَةٍ مِّنهُ ﴾[١]
[١٧]

٣ متعلق بالرؤية ، لأن ﴿ الشمسَ ﴾ هو المفعول لـ ﴿ ترى ﴾ ، وقوله ﴿ إذا طلعت ﴾ و ﴿ إذا غربت ﴾ كلاهما بجوابيهما في موضع المفعول الثاني ، أو الحال[٢] ، والجملة التي هي قوله ﴿ وهم في فجوة منه ﴾ في موضع الحال / . ٢/٧٧

٦ [قوله تعالى][٣] : ﴿ وكَلْبُهُم باسِطٌ ذِرَاعَيْه بِالوَصِيدِ ﴾[٤] [١٨]

أعمل اسم الفاعل حيث نصب به ﴿ ذراعيه ﴾ وإن كان بمعنى الماضي ، لأنه أراد به حكاية الحال[٥] ، كقوله : ﴿ فَوَجَدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هذا من شِيعَتِهِ ٩ وهذا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[٦] [سورة القصص : ١٥] ، فحكى تلك الحالة حيث قال ﴿ هذا ﴾ ، و « هذا » يُشار بها إلى الحاضر ، وحين قصّ القصة على النبي صلى الله عليه وآله لم يكن المُشارُ إليهما حاضرين ، ولكنه حكى[٧] تلك الحالة .

١٢ [قوله تعالى][٣] ﴿ قالَ قائِلٌ مِّنْهُم كَمْ لَبِثْتُم ﴾[٨] [١٩]

---

(١) انظر مجمع البيان ٤٥٥/٣ ، والبيان ١٠٢/٢ . وفي الأصل وي : وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم إلى قوله وهم في فجوة منه ، والآية بتمامها في ب .

(٢) إذا كانت « رأى » بصرية - وهو الظاهر - كانت الجملة حالاً ، وإذا كانت قلبية كانت مفعولاً ثانياً .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٩ ، والجواهر ٨٨ ، ٨٢٤ ، والحجة ٢٨٤/٣ خم ، ومجمع البيان ٤٥٥/٣ ، والبيان ١٠٢/٢ ، والبحر ١٠٩/٦ ، والكشاف ٤٧٥/٢ ، والتبيان ٨٤١ ، والإيضاح ١٤٢ ، وابن يعيش ٧٦/٦ - ٧٧ ، والمغني ٩٠٦ .

(٥) سلف التعليق على إعمال اسم الفاعل ٤١٩ .

(٦) سلف نحو هذا الكلام عليها ١٥٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة . وكان في الأصل : ووجد ، وهو خطأ .

(٧) في الأصل وي « على » والصواب ما أثبت . وكأنه في ب : يحكي .

(٨) انظر مجمع البيان ٤٥٧/٣ ، والبيان ١٠٣/٢ ، والبحر ١١٠/٦ ، والتبيان ٨٤٢ .

المعنى : كم يوماً لبثتم ؟ فـ ﴿ كم ﴾ منصوبة بـ ﴿ لبثتم ﴾ . والمنصوب على التفسير[1] محذوف ، ألا تراه ذكر في الجواب : ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أو بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [١٩] ؟

٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أيُّها أزْكَى طَعَاماً ﴾[3] [١٩]

فـ ﴿ أيُّها ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أزكى ﴾ خبره ، و ﴿ طعاماً ﴾ نصب على التفسير[1] ، والجملة مفعول ﴿ فلينظر ﴾ .

٦

[قوله تعالى][4] : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُم كَلْبُهُم ﴾[5] [٢٢]

التقدير : ورابعُهم كلبُهم ، وكذلك قوله ﴿ سادسُهم كلبهم ﴾ [٢٢] أي وسادسُهم كلبهم ، فحذف العاطفة[6] . والدليل عليه قوله ﴿ وثامنُهم كلبُهم ﴾ ، فكما أن الواو ظهرت هنا كانت مقدرة في الجملتين المتقدمتين .

٩

(١) أي التمييز ، والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٤ ، ومجمع البيان ٤٥٧/٣ ، والبيان ١٠٣/٢ ، والبحر ١١١/٦ ، والتبيان ٨٤٢ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ٢٨٨/٣ ، والكامل ١٨ ، والمغني ٥٤٣ ، ٧٦٣ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٠ ، ٧١٠ ، ٨٠٢ ، وشرح اللمع اللوح ٧٠/١-٢ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ١٦٤/٢/٢خ ، وإعراب القرآن ٢٧١/٢ ، والحجة ٢٠/١-٢١ ، ومجمع البيان ٤٥٨/٣-٤٥٩ ، والبيان ١٠٣/٢-١٠٤ ، والبحر ١١٤/٦-١١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٣٩/١ ، والكشاف ٤٧٨/٢-٤٧٩ ، والتبيان ٨٤٢/٢-٨٤٣ ، وسر الصناعة ٦٤٣-٦٤٥ ، والمغني ٤٧٤-٤٧٧ ، ٨٥٩-٨٦٠ ، وأسرار التكرار ١٣١-١٣٣ ، ودرة الغواص ٣١ ، وبدائع الفوائد ٥١/٣-٥٢ ، ورصف المباني ٤٢٦ ، والجنى الداني ١٦٧-١٦٩ ، والهمع ٢٣١/٥ ، ٣١٧ ، والبرهان في علوم القرآن ٤٣٨/٤-٤٣٩ ، وتفسير القرطبي ٣٨٢/١-٣٨٣ ، والقطع ٤٤٥ ، والمكتفى ٣٦٨ ، ومنار الهدى ١٦٩ . وما ذكره المؤلف هو تلخيص لكلام أبي علي وذكر بعضه في شرح اللمع ، وقد لخص الإمام الطبرسي كلام أبي علي على نحو أبسط مما ذكره المؤلف ونصّ أنه كلام طويل له ، ومن كلام أبي علي أيضاً أخذ أبو الفتح أكثر كلامه في سر الصناعة ولم يصرح بذلك ، ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٦) أي الواو العاطفة . وهذا أحد قولي الزجاج فإنه قال : « دخولها هنا وإخراجها من الأول =

والدليل على تقديرها أنّ تعلُّقَ هذه الجملة بما قبلها لا يخلو إما أن يتعلق به تعلُّقَ المعطوف بالمعطوف عليه ، أو يتعلق به تعلُّق الصفة بالموصوف ، أو يتعلق به تعلُّق الحال بذي الحال ، أو يتعلق به تعلُّق المفسِّر بالمفسَّر .

فلا يجوز أن يتعلق به تعلُّق الصفة بالموصوف لأنه يصير قوله ﴿ رابعُهم ﴾ صفةً لـ ﴿ ثلاثة ﴾ ، و ﴿ كلبُهم ﴾ مرتفع به[1] ، والتقدير : ثلاثة رَبَعهم كلبُهم . وإذا كان بمعنى « رَبَعَهم » لم يرتفع به ﴿ كلبُهم ﴾ لأن الماضي لا يعمل[2] ، ألا ترى أنه لم يجز : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عَمْراً أمس .

ولا يجوز أن يتعلق به تعلُّقَ الحال بذي الحال ، لأن التقدير في هذا الكلام : « سيقولون هم ثلاثة » فـ « هم » مبتدأ ، و « ثلاثة » خبره ، وليس في هذا الكلام ما يعمل في الحال . فإن قلت : فأضمر مكان « هم » « هؤلاء » على تقدير : « سيقولون هؤلاء ثلاثة » فيعمل معنى الإشارة في الحال[3] = قيل : لا يجوز ما قلتَ ، لأن هؤلاء إشارة إلى الحضَّر ، وهو يخبر عن قوم قالوا هذا فيما مضى ؛ فوجب أن يكون « هم » هو المضمر .

= واحد » وأجاز قولاً آخر ، قال : « وقد يجوز أن تكون الواو تدخل على انقطاع القصة وأن الشيء قد تمّ » اهـ .

(١) لأن اسم الفاعل جرى وصفاً على ماقبله فارتفع الاسم به على المذهبين ، وقد سلف التعليق على هذا ٥٨٤ .

ومن قال إن ﴿ رابعهم كلبهم ﴾ جملة كلبهم فيها مبتدأ ورابعهم خبر لم يجز أن تكون الجملة صفة لـ ﴿ ثلاثة ﴾ كما توصف النكرات « لأن هذه جملة مستأنفة ، وليست على حدّ الصفة بل على حدّ مابعدها من قوله ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾ فحذفت الواو واستغني عنها .. » اهـ عما لخصه الطبرسي من كلام أبي علي . على أن كثيراً من النحويين ـ ومنهم الرماني والزمخشري والعكبري وأبو حيان وغيرهم ـ قد ذهبوا إلى أن الجملة صفة وأجاز بعضهم أن تكون حالاً ، والقول ما قال أبو علي .

(٢) سلف التعليق على هذا ٤١٩ .

(٣) أجازه بعضهم ويرده ماقاله المؤلف وغيره أيضاً .

ولا يجوز أن يتعلق به تعلُّق المُفَسِّر بالمفسَّر ، ألا ترى أن قوله ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾[1] [سورة المائدة : ٩] تفسير لـ « الوَعْد » ، والموعودُ هو ؛ وليس ﴿ رابعهم كلبهم ﴾ مفسراً لقوله ﴿ هم ثلاثة ﴾ . ٣

(٢/٢٠) وإذا بطلت القسمة التي ذكرنا ثبتت القسمة الأولى من التقدير : ورابعهم كلبهم ، وأنّ الواو محذوفة ، كقوله : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٨]* ، لقوله : ﴿ صُمٌّ وبُكْمٌ ﴾[2] [سورة الأنعام : ٣٩] . ٦

وإذا كانت هذه الواو المقدرة واوَ العطف = كانت الواو في قوله ﴿ وثامنهم ﴾ أيضاً واو العطف ، لأن الثانية[3] التي ادَّعوها لا توجب[4] دخول الواو . وليس لذا الكلام الطويل معنًى . / إنما ذاك أضغاث أحلام يراها صاحب ١/٧٨ (١/٢١) « مَبادِئ اللغة »[5] فيقتدي به شارحكم[6] .

---

(١) سياق الآية : ﴿ وَعَدَ اللهُ الذينَ آمنوا وعملوا الصَّالحاتِ لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم ﴾ . انظر الكلام عليها في الجواهر ٩٥٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، ومجمع البيان ١٦٨/٢ ، والبيان ٢٨٥/١-٢٨٦ ، والبحر ٤٤١/٣ ، والحلبيات ٤٨٨ ، والصحيح فيها ما ذكره المؤلف عن أبي علي ، وقيل في إعرابها غير ذلك .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٦ .

(٣) لم يذكر « واو الثانية » أحد من أئمة العربية ، وذكرها جماعة من المفسرين منهم الثعلبي ، وبعض النحويين منهم ابن خالويه والحريري ، وزعموا أن العرب تدخل الواو في الثامن من العدد ، وأنكر ذلك المحققون إنكاراً شديداً ، وردوا كلام من ذكرها . والصحيح أنه ليس للثانية اختصاص بالواو كما قال المؤلف وغيره . وبسط الكلام في ذلك وتحقيق القول فيه قمين ببحث يعقد له .

(٤) في الأصل : لا يوجب ، وهو تصحيف .

(٥) هو الخطيب الإسكافي ، وكتابه « مبادئ اللغة » مطبوع ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

(٦) هو أبو مسلم محمد بن علي الأصبهاني ، وقد نقل في تفسيره عن الخطيب الإسكافي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

وقول المؤلف « إنما ذلك أضغاث أحلام ... » يريد ما قاله الخطيب الإسكافي في كتابه « درة التنزيل وغرة التأويل » في هذه الآية ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦ منه ، وذهب ثمة إلى اختصاص الثانية =

قوله تعالى : ﴿ **ولا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذَلِكَ غَداً . إلاّ أن يَشَاءَ الله** ﴾[1] [٢٣ـ٢٤]

فسّروه[2] بأن المعنى : لا تقل في فعل أردتَ إحداثَه : إني فاعلُه ، إلا إذا قرنت به الاستثناء ، فتقول : أفعل غداً إن شاء الله .

وهذه اللفظة إنما تصير عبارة عن هذا المعنى إذا قدرته تقدير المتعلق بما قبله ، كأنه قال : لا تقولنّ لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا بمشيئة الله[3] ، أي لا أفعله إلا بمشيئة الله . فـ ﴿ أن يشاء ﴾ في تقدير المصدر ، وهو المشيئة ، والباء مضمرة مع المصدر ، وهي من صلة ﴿ فاعل ﴾[4] ، والاستثناء من ﴿ فاعل ﴾ ، كما تقول ، لا أقوم إلا في الدار ، فـ « في » يتعلق بـ « أقوم » ، وليس لـ « إلا » عمل في اللفظ . ولا فرق بين قول القائل : « لا يفعل إلا بمشيئة الله » ، و « لا يفعل إلا أن يقول إن شاء الله »[5] .

= بالواو وعلّل ذلك بوجهين ذكرهما والوجه الثالث الذي ذكره هو قول الثعلبي وغيره أن العرب تدخل الواو في الثامن من العدد ، وكلها أقوال متكلفة .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، وللفراء ١٣٨/٢ ، وللزجاج جـ١٦٥/٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٢٧١/٢ ، ومجمع البيان ٤٦١/٣ ، والبيان ١٠٥/٢ ، والبحر ١١٥/٦ ، وتفسير الطبري ١٥١/١٥ ، والقرطبي ٣٨٥/١٠ ، ومجمع التفاسير ١٠٠/٤ ، والكشاف ٤٧٩/٢ـ ٤٨٠ ، والمغني ٨٣٧ .

(٢) انظر المصادر السالفة . ولعل المؤلف أخذ مما ذكره الطبري أن الله تعالى عهد إلى نبيه ألا يجزم على ما يحدث من الأمور أنه كائن لا محالة إلا أن يقول معه إن شاء الله . عن الطبري باختصار .

(٣) هذا تقدير الزجاج ، ولعله أقرب الأقوال وأظهرها . وقيل التقدير : إلا أن تقول إن شاء الله ، فحذف ، عن الأخفش والكسائي والفراء ووافقهم الطبري وغيره . والظاهر أن المصدر عندهم معمول للقول المحذوف ، وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وأجاز الزمخشري أن يكون « أن يشاء » متعلقاً بالنهي ويكون الجار مع المصدر في موضع الحال والتقدير : إلا متلبساً بمشيئة الله ، وأجازه ابن هشام ، وأجاز أيضاً أن يكون المستثنى مصدراً أي إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله .

(٥) قال الزجاج : « فإذا قال القائل : أنا أفعل ذلك إن شاء الله = فكأنه قال : لا أفعل إلا بمشيئة الله » اهـ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ولَبِثُوا في كَهْفِهِم ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾[2] [٢٥]

قيل[3] : هذا اللفظ داخل في الحكاية عن اليهود ، والتقدير : سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون لبثوا في كهفهم .

وقيل[4] : بل هو إخبار مستأنف عن الله عزّ وجلّ .

وقرئ بتنوين ﴿ ثلاثمائةٍ ﴾ ، وحذف التنوين[5] . فمن نوّن كان ﴿ سنين ﴾ بدلاً[6] من ﴿ ثلاثَمائةٍ ﴾ أي لبثوا في كهفهم سنين . ومن ترك التنوين فالقياس أن يقال : ثلاثَمائةِ سنة ، ولكنه جاء ﴿ ثلثمائة سنين ﴾ هنا على الإضافة تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله هنا ، وصار مرفوضاً لأجل الخفّة[7] ؛ كما جاء ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيهم ﴾ [سورة المجادلة : ١٩] و ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٩٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، وللفراء ١٣٨/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٦٥/١ـ٢ ، وإعراب القرآن ٢٧١/٢ـ٢٧٢ ، والحجة ٣٨٣/٣ـ٣٨٥ خم ، ومجمع البيان ٤٦٢/٣ـ٤٦٣ ، والبيان ١٠٥/٢ـ١٠٦ ، والبحر ١١٦/٦ـ١١٧ ، وحجة القراءات ٤١٤ ، والمقتضب ١٧١/٢ ، وابن يعيش ٢١/٦ ، ٢٤ ، وتفسير الطبري ١٥٢/١٥ـ١٥٣ ، والقرطبي ٣٨٦/١٠ـ٣٨٩ ، وابن كثير ١٤٦/٥ ، ومجمع التفاسير ١٠١/٤ .

(٣) وهو قول قتادة وغيره .

(٤) وهو قول مجاهد والضحاك وغيرهما . واختاره الزجاج وغيره .

(٥) قرأ بحذف التنوين حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتنوين . انظر السبعة ٣٨٩ـ٣٩٠ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١٠/٢ .

(٦) هذا قول الأخفش والفراء والمبرد والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الزجاج ومن وافقه أن يكون عطف بيان ، وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون تمييزاً ويكون وضع الجمع موضع المفرد ، وقيل غير ذلك .

(٧) هذا مذهب قطرب ووافقه النحاس وغيره في توجيهه . واستبعده النحاس وغيره لأن مهيع العربية في هذا الضرب من الأعداد أن يضاف إلى الآحاد فيقال ثلاثمائة سنة . ووضعُ الجمع في هذا الباب موضع المفرد لأن المفرد بمعناه = أجازه الأخفش والكسائي والفراء وغيرهم ، وحكى الكسائي أن العرب تقول : أقمت عنده مائة سنة ومائة سنين . ولم يجز المبرد ومن وافقه ذلك إلا في ضرورة الشعر .

عليكم ﴾ [سورة النساء : ١٤١] تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله في « استَعان » و « يستعين » وصار مرفوضاً لأجل الخفة[1] .

٣ ﴿ وَٱزْدَادُوا تِسْعاً ﴾[2] [٢٥]

مفعول به ، لأن « زاد » يقتضي مفعولين ، ويقتضي « ازداد » مفعولاً واحداً والمعنى على حذف مضاف ، والتقدير : وازدادوا لبث تسع[3] .

٦ [قوله تعالى][4] : ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾[5] [٢٦]

أي ما أَبْصَرَه وأَسْمَعَه ! فالتقدير : أبصر به وأسمع به . وكان القياس إظهار « به » لأن الجار والمجرور في موضع الفاعل[6] ، ولكن لما ذكر في الأول « به » ٩ استغنى بذكره عنه ثانياً ، ألا ترى أنه لا يجوز العطف على عاملين[7] . ثم جاء

(١) الأصل الذي كان يجب استعماله في « استعان » و « يستعين » أن تصحّ الواو فيهما فيقال : « استعون » و « يستعون » لكنهم أعلّوه على القياس المطرد في بابه ، وقد خرج عن هذا القياس بعض الأمثلة المعتلة ، فجاء على أصله وجعل تنبيهاً على الباقي ومحافظة على إبانة الأصول المغيّرة . انظر في ذلك الجواهر ٩٠٩ ، ٩٣٣ ، والكتاب ٣٦٢/٢ ، ٣٦٨ ، والمقتضب ٩٨/٢ و ١٣٤/٣ ، والخصائص ١١٧/١ و ٤٩١/٢ ، وسرّ الصناعة ١٧٨ ، والمنصف ٢٧٦/١ - ٢٧٩ ، وابن يعيش ٧٦/١٠ ، وشرح الشافية ٩٦/٣ ، والممتع ٤٨٢ ، ٤٩١ .

(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، والحجة ٢٤٢/١ ، والبيان ١٠٦/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٨٧/١٠ .

(٣) عن أبي علي .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٢٠ - ٣٢١ ، وشرح اللمع الملوح ١٢٥/٢ و ١٢٦/٢-١٢٧/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، وللفراء ١٣٩/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٣/٣ ، والبيان ١٠٦/٢ ، والبحر ١١٧/٦ .

(٦) يريد أنهما وقعا موقع الاسم المرفوع على أنه فاعل ، والباء في « به » زائدة لازمة ، والضمير مجرور تقديراً مرفوع محلاً على أنه فاعل . وقال الإمام الرضي في المتعجب منه إذا علم أنه يجوز حذفه لأنه « بملازمته الجر ويكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر ، والجار والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فإن لم يلزم الجر كما في : ما جاءني من رجل ، وكفى بزيد ؛ لم يجز حذفه » شرح الكافية ٣١١/٢ ، وانظر للمصادر الآتية ٧٩٤ .

(٧) ويسميه بعضهم « العطف على معمولي عاملين » وهذه التسمية أوضح وأدق ، قال ابن هشام في =

قوله[1] :

أَكُـلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسَبِينَ ٱمْرَأً ... ونَـارٍ تَـوَقَّـدُ بـاللَّيْـلِ نَـارا

أي وكلَّ نار ، فأضمر « كلاً » استغناء بذكره أولاً عن ذكره ثانياً[2] ، فكذا ههنا . ٣

[قوله تعالى][3] : ﴿ **إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ إنَّا لا نُضِيعُ أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلاً . أولَئِكَ لَهُم جَنَّاتُ عَدْنٍ** ﴾[4] [٣٠-٣١]

= المغني ٦٣٢ « وقولهم على عاملين فيه تجوّز » . وانظر ما علقناه على الكامل ٣٧٥ . ومذهب الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني أنه لا يجوز العطف على عاملين ، وأجازه الأخفش وبعض البصريين ، وهو قول الكوفيين ، انظر المصادر الآتية في تخريج البيت ، وما سيأتي ١٢٢٥ .

(١) البيت من كلمة لأبي دواد الإيادي في الأصمعيات ق ١٥/٦٦ ص ١٩١ ، وانظر شعره في دراسات في الأدب العربي لغرنباوم ٣٤٣-٣٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٥/١٩٠-١٩٣ . وهو له في الكتاب ٣٣/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٦/١ ، وضرائر الشعر ١٦٦ .
ونسبه المبرد في الكامل ٣٧٦ ، ١٠٠٢ إلى عدي بن زيد ، قال البغدادي : « وقد سها أبو العباس في هذه النسبة ، والبيت من قصيدة لأبي دواد ، وهي ثابتة في ديوانه » .
وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٢ ، ٧٠ ، ٣٢١ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٨٥ و١/١٠٧ و١/١٢٧ ، والأصول ٧٠/٢ ، ٧٤ ، وإعراب القرآن ١٢٥/٣ ، والحجة ٣١١/٢ ، والبصريات ١٥٣ ، والحلبيات ٧٩ ، وتكملة الإيضاح ٥١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٦٠/٢ ، وابن الشجري ٢٩٦/١ ، وابن يعيش ٧٩/٣ و١٤٢/٥ و٥٢/٨ و١٠٥/٩ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٣/٢ ، ورصف المباني ٣٤٨ ، والمغني ٣٨٢ .

(٢) هذا قول من لا يجيز العطف على عاملَيْن . ومن أجازه فإنه يخفض « ونار » بالعطف على « امرئ » ويعطف « ناراً » على « امرأً » وهما معمولان لعاملين مختلفين : الأول معمول لـ « كل » والثاني معمول لـ « تحسبين » .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٩١١-٩١٢ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٦ ، وللفراء ١٤٠/٢ ، وللزجاج جـ١/١٦٧/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٦/٣-٤٦٧ ، والبيان ١٠٦/٢-١٠٧ ، والبحر ١٢١/٦-١٢٢ ، والقطع ٤٤٧ ، والمكتفى ١٦٩ . وأخذ المؤلف كلامه من الزجاج .

يجوز[1] أن يكون خبر ﴿ إنّ ﴾ ﴿ أولئكَ لَهم جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ فيكون قوله ﴿ الذين آمنوا ﴾ اسم ﴿ إنّ ﴾ ، و ﴿ عملوا الصالحات ﴾ معطوف على ﴿ آمنوا ﴾ ، وقوله ﴿ إنّا لا نضيعُ أجر من أحسن عملاً ﴾ اعتراض ، ويكون قوله ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ لهم جنات عدن ﴾ يرتفع ﴿ جنات ﴾ بالظرف على المذهبين[2] ، لأن الظرف جرى خبراً عن ﴿ أولئك ﴾ الذي هو مبتدأ ، والجملة خبر ﴿ إنّ ﴾ .

ويجوز[3] أن يكون قوله : ﴿ إنّا لا نضيع / أجر من أحسن عملاً ﴾ في تقدير : أجر من أحسن عملاً منهم ، فحذف العائد[4] ، كما حذفه[5] في قوله : ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ ﴾[6] [سورة الشورى : ٤٣] أي : منه ، وقال : ﴿ ويَوْمَ نَحْشُرُهُم كأن لَمْ يَلْبَثُوا إلاّ ساعَةً ﴾[7] [سورة يونس : ٤٥] أي كأن لم يلبثوا قبله ، وقال : ﴿ فإنْ فاؤوا فإنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحيمٌ ﴾[8] [سورة البقرة : ٢٢٦] أي فإن فاؤوا قبله[9] ، وقال : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأنْفُسِهِنَّ ﴾[10] [سورة البقرة : ٢٣٤] أي يتربصن بعدهم . فإذا مثّلتَ بشيء من هذا فلا تقتصر على قولهم[11] « السمنُ

٢/٧٨ (٢/٨٦)

---

(١) أجازه الفراء والزجاج وغيرهما .

(٢) سلف التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ .

(٣) أجازه الفراء والزجاج وغيرهما .

(٤) سلف التعليق على حذف الضمير المجرور مع الجار من جملة الخبر ٢٧٣ .

(٥) في النسخ : حذفها ، والصواب ما أثبت .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ ، وانظر ما سلف ١٧٠ .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ ـ ٥٤٢ .

(٨) انظر الجواهر ٤١٨ . وسياق الآية : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن ... ﴾ .

(٩) أي قبل المذكور وهو الأربعة الأشهر .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(١١) في الأصل : قولك ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

منوانٍ بدرهم »[١] . وسنكتب[٢] لك هذه الآي تحت ذلك ألفصل من الكتاب إن شاء الله .

٣ ويجوز[٣] أن يكون قوله : ﴿ أجر من أحسن عملاً ﴾ على تقدير : أجرهم ، فوضع الظاهر موضع المضمر[٤] ، كقول ابن عَديّ[٥] :

لاأرى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شيءٌ نَغَّصَ الْمَــوْتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا

٦ **قوله تعالى : ﴿ لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾[٦] [٣٨]**

أصلُه : لكنْ أنا هو الله ربي . فمن[٧] قرأ ﴿ لكِنّا ﴾[٨] فأصله لكن أنا ،

---

(١) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٢٧٣ .

(٢) قد فعل هذا في كتاب « الجواهر » ٣٠٩ ـ ٣٥٢ في الباب ١٥ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » في خبر المبتدأ ، وصفة الموصوف ، وصلة الموصول ، والفعل .

(٣) وهو قول الأخفش ، واختاره الفراء وأجازه الزجاج وغيره . وفي ي و ب « ولا يجوز » وأخشى أن يكون هذا من النساخ ، فالمؤلف يجيز وضع الظاهر موضع المضمر . فإن كان من المؤلف فقد اضطرب كلامه ، أجازه مرة (كما في نسخة الأصل ، وهو مذهبه) ولم يجزه أخرى كما وقع في النسختين ي و ب .

(٤) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع المضمر ١٣٩ ، وانظر ما سلف من ذلك ٢٤٠ ، ٤٨٥ ، ٦١٠ ، ٧١٠ ، وذكرنا أن سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر واشترط أن يكون بلفظ الأول كما في البيت .

(٥) هو سوادة بن عدي بن زيد . وقد سلف البيت ١٣٩ ، ٤٨٥ وتخريجه في أول الموضعين .

(٦) انظر الجواهر ٨٣٣ ، ٨٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠٣ـ١/١٠٤ و ٢/١٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، وللزجاج جـ١٦٩/٢ـ١/١٧٠خ ، وإعراب القرآن ٢٧٥/٢ـ٢٧٦ ، والحجة ٢٨٩/٣ـ٢٩٢خم ، ومجمع البيان ٤٦٩/٣ـ٤٧٠ ، والبيان ١٠٧/٢ـ١٠٨ ، والبحر ١٢٧/٦ـ١٢٨ ، والتبيان ٨٤٧ ، وتكملة الإيضاح ٢٨ ، والخصائص ٣٣٣/٢ و ٩٢/٣ ، وسرّ الصناعة ٤٨٥ ، والمحتسب ٢٩/٢ـ٣٠ ، وابن يعيش ٦٢/٨ ، ٦٤ و ٨٢/٩ـ٨٣ ، والمغني ٣٦ ، ٤٩٧ .

(٧) في الأصل : ومن ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٨) بإثبات الألف في الوصل ، وهي قراءة ابن عامر والمسيبي عن نافع ، وقرأ الباقون بإسقاطها في الوصل ، ولا خلاف في إثباتها في الوقف . انظر السبعة ٣٩١ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١١/٢ .

كقوله[1] :

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْرِي

٣ و :

أنـــــــــا سَيْفُ العَشِيرَةِ ... ...[2]

(١) وهو أبو النجم العجلي . والبيت في شرح اللمع اللوح ٢/١٠٧ ، والكامل ٦٢ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ، والمنصف ١٠/١ ، والإفصاح ٢٦٩ ، وابن الشجري ٢٤٤/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ و ٨٣/٩ ، والمغني ٤٣٤ ، ٥٧١ ، ٨٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٢١ ، والهمع ٢٠٧/١ و ٣٢٦/٤ ، وشرح أبيات المغني ٣٤٠/٥ـ٣٤١ و ٣٢٠/٦ـ٣٢١ و ٢١/٨ .

(٢) البيت بتمامه :

أنـا سيف العشيرة فـاعْرِفـوني حُمَيْـدٌ قـد تَـذَرَّيْتُ السَّنـامـا

وهو لِحُمَيْد بن حُرَيْث بن بَحْدَل الكلبي ، ابن أخي ميسون بنت بحدل أم يزيد بن معاوية ، انظر نقائض جرير والأخطل ٢٦ ، والخزانة ٣٩٠/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢٣ . وقد يضاف إلى جده فيقال « حميد بن بحدل » وكذا وقع في الصحاح (أنن) فذهب الصغاني في التكلمة والذيل والصلة (أنن) إلى أنه خال يزيد ، والظاهر أنه وهمٌ منه ، انظر ترجمة حميد بن حريث بن بحدل في تهذيب تاريخ دمشق ٤٦٣/٤ .

وعزاه الزمخشري في الأساس (ذرى) إلى « حميد » ولم يزد على هذا ، فألحقه الشيخ الميمني بديوان حميد بن ثور ١٣٣ .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٦٩/٢خ ، وإيضاح الوقف ٤١١ ، والحجة ٢٧٦/٢ و ٣٩١/٣خم ، وضرورة الشعر ٥٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٨٣ ، والإفصاح ٢٦٩ ، وتفسير الطبري ١٦٢/١٥ ، وحجة القراءات ٤١٧ ، والمنصف ١٠/١ ، ومجمع البيان ٤٦٩/٣ ، والبيان ١٠٨/٢ ، وتفسير القرطبي ٤٠٥/١٠ ، وضرائر الشعر ٥٠ ، وابن يعيش ٩٣/٣ و ٨٤/٩ ، ورصف المباني ١٤ ، ٤٠٣ ، واللسان (أنن) .

وقوله « تذريت السناما » أي شرفت وعلوت وارتفع أمري . ويروى « حميداً » والظاهر أنه تغيير للرواية .

والشاهد في هذا البيت وفي بيت أبي النجم إثبات ألف « أنا » في الوصل . فذهب أبو علي والسيرافي وابن جني وغيرهم إلى أن الشاعر أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة . لكن نصَّ الكسائي والفراء وابن الأنباري والزجاج وغيرهم أن إثبات الألف في الوصل لغة لبعض العرب وحملوا البيتين عليها . وذكر الرضي في شرح الكافية ٩/٢ أنها لغة بني تميم .

فنقلت فتحة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة حذفاً وأدغمت نون « لكنْ » في النون من « أنا » بعد أن سكنت ، فصار « لكنَّا »[1] . وإن شئت قلت : حذفت الهمزة بحركتها[2] - وهو الأَوْجَهُ[3] - وأدغمت نون « لكنْ » في النون بعدها فصار « لكنَّا »[1] .　٣

و « لكنَّ »[4] ههنا أصلُه « لكنْ أنا » ، وليست هي إياها في قوله : ﴿ ولكنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] ، ﴿ ولكنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُم يَظْلِمُونَ ﴾ [سورة يونس : ٤٤] فيمن شدّد[5] ؛ لأنّ « لكنَّ » هنا للتحقيق ، و « لكنْ » هنا هي الخفيفة للاستدراك . فـ « أنا » مبتدأ ، و « هو » ابتداء ثان ، و « الله » خبر « هو » ، و « ربي » نعت[6] لله عزّ وجلّ ، والجملة خبر « أنا »[7] ، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الياءُ المجرورةُ بإضافة الربّ إليه . ومثلُه :　٦　٩

فَـإِنِّي مِثْـلُ مـا تَجِـدِين وَجْـدِي　...　...　...[8]

(١) رسم في النسخ « لكنَّ » والوجه ما أثبت .

(٢) ذكر هذا الوجه العكبري وأبو حيان وابن هشام أيضاً .

(٣) ليس به ، وكيف يكون حذف الهمزة حذفاً على غير ما يوجبه قياس التخفيف أوجهَ من تخفيفها تخفيفاً قياسياً ؟! بل الأوجهُ الأولُ وهو قول جميع المحققين .

(٤) بحذف الألف في الوصل ، انظر ح ٨ ص ٧٥٧ .

(٥) شدد « لكنّ » في الآيتين أبو عمرو وعاصم ونافع وابن كثير وشدده ابن عامر في سورة يونس وخففه في سورة البقرة ، وخففها حمزة والكسائي . انظر السبعة ١٦٧-١٦٨ ، والتيسير ١٢٢/٧٥ ، والنشر ٢١٩/٢ ، ٢٨٤ .

(٦) أو بدل أو عطف بيان .

(٧) الأجود أن يكون أنا مبتدأ وهو ضمير الشأن مبتدأ ثانياً والله مبتدأ ثالثاً وربي خبره وجملة الله ربي خبر عن هو وجملة هو الله ربي خبر عن أنا ، وهو قول أبي علي وأبي الفتح وغيرهما .

(٨) عجزه :　ولكنّي أُسِـرُّ وتُعْلِنينا

وهو ثاني ثلاثة أبيات عزاها المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١٢٩٠-١٢٩٣ إلى الشّماطيط الغطفاني ، وهي بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٤٢/٣ . وعزي الأول من هذه الأبيات وهذا البيت باختلاف في صدره لابن البراء الجعدي أو للنابغة الجعدي في الفاضل ٤٥ ، =

ألا ترى أنّ « وجدي » مبتدأ ، و « مثل » خبر مقدم ، والجملة خبر « إنّ » والعائد من الجملة الياءُ المجرورة بإضافة الوجد إليه ؛ ومثلُه[1] :

٣ لَعَلّيَ إنْ مَالَتْ بيَ الرِّيحُ مَيْلَةً على ابن أبي الذِّبّانِ[2] أنْ يَتَنَدَّما

فالجملة[3] خبر « لعلّي » والعائد إلى اسم « لعل » الياء المجرورة في « إن مالت بي » .

٦ [قوله تعالى][4] : ﴿ ولولا إذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ما شَاءَ اللهُ ﴾[5] [٣٩]

﴿ ما ﴾ موصولة ، و ﴿ شاء الله ﴾ صلته أي شاءه الله ، والخبر مضمر ، أي

٩ ما شاء الله كائنٌ لا محالة[6] .

= وانظر شعر الجعدي ٢٥٠ برقم ١٠ ، وإلى الجعدي نسب في نظام الغريب ٥٤ ، ٨٥ (في نسخة منه) ، وجاء الأول بلا نسبة في معاني أبيات الحماسة ١٨٠ .

(١) البيت لثابت بن كعب العتكي المعروف بثابت قطنة في المخصص ١٧٤/١٣ . وهو بلا نسبة في الجواهر ١٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٠/١ ، واللامات للزجاجي ٣٦ (وفي روايته اختلاف) ، والبصريات ٢٤٩ ، والصاحبي ٣٥٩ ، وضرائر الشعر ٢٨٣ ، واللسان (ذبب) . وابن أبي الذّبان هو مسلمة بن عبد الملك ، وكان يقال لعبد الملك « أبو الذبان » لشدة بخره ، انظر المصادر السالفة ، والحيوان ٣٨١/٣ ، والمرصع ١٧٧ . وفي اللسان « يعني هشام بن عبد الملك » وهو وهمٌ . وبعد هذا البيت :

أَمَسْلَمَ إن تقدر عليك رماحنا نذقك بها سمّ الأساود مسلما

(٢) في الأصل : الديان ، وهو تصحيف .

(٣) يريد قوله « أن يتندما » وهو مصدر مفرد لا جملة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢ ، وللزجاج جـ١٧٠/٢/١ ، وإعراب القرآن ٢٧٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٧١/٣ ، والبيان ١٠٨/٢ ، والبحر ١٢٩/٦ .

(٦) وأجاز هذا الوجه أبو البركات والطبرسي وأبو حيان . وأجازوا وجهاً آخر وهو أن يكون ما شاء الله خبر مبتدأ مضمر والتقدير : الأمر ما شاء الله ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج والنحاس ، وأجازوا الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف .

وإن شئت جعلت ﴿ ما ﴾ شرطاً منصوباً بـ ﴿ شاء ﴾ ويكون جواب الشرط مضمراً أي ماشاء الله كان .

[قوله تعالى][1] : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً ﴾[2] [٣٩] ٣

﴿ أنا ﴾ فَصْلٌ[3] ، و ﴿ أَقَلَّ ﴾ المفعول الثاني لـ « ترى » . وإن شئت كان ﴿ أنا ﴾ وصفاً[4] لياء المتكلم .

[قوله تعالى][5] : ﴿ فَعَسَى رَبِّي ﴾[6] [٤٠] ٦

الفاء جواب قوله ﴿ إن تَرَنِ ﴾ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ أو يُصْبِحَ ماؤها غَوْراً ﴾[7] [٤١]

أي ذا غَوْر[8] ، فحذف المضاف . وقد عددتُ لك في هذا الفصل مضافاً ٩ محذوفاً في ثلاثة مواضع [أحدها قوله : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً رَّجُلَيْنِ ﴾ [سورة الكهف : ٣٢] أي مَثَلَ رجلين ، وقوله : ﴿ وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَى رَبِّي ﴾[9] [سورة الكهف : ٣٦] أي إلى ثواب ربي ، وقوله ﴿ ماؤها غوراً ﴾ أي ذا غور][10] . ١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر المصادر السالفة في ح٥ من الصفحة السابقة ، والجواهر ١٣٨ ، ٥٤٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٠٩ ، والكتاب ١/٣٩٥ ، والحلبيات ٧٢ ، وابن يعيش ٣/١١٠-١١١ ، وابن الشجري ١/١٠٨ .

(٣) وهو « عماد » عند الكوفيين ، ولم يذكر الفراء غير هذا الوجه ، وقد سلف التعليق على ضمير الفصل ٣٣ .

(٤) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٣ . وصرح الزجاج وغيره أنه « توكيد » . وفي الأصل : وإن شئت أنا كان وصفاً ، وهو خطأ .

(٥) زيادة مني .

(٦) في الأصل : وعسى ، وهو خطأ .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٤٥ ، وللزجاج جـ٣/٧٠/٢ح ، وإعراب القرآن ٢/٢٧٧ ، ومجمع البيان ٣/٤٧٠ ، والبيان ٢/١٠٩ ، والبحر ٦/١٢٩ ، ومجاز القرآن ١/٤٠٣ .

(٨) هذا قول النحاس ومن وافقه .

(٩) في ب - والزيادة منها : ولئت رجعنا ، وهو خطأ من الناسخ .

(١٠) زيادة من ب .

فكأنك[1] جئتَ بخطب جسيم إذا استشهدتَ بحذف المضاف[2] في موضع واحد / . ١/٧٩

وإن شئت كان ﴿ غوراً ﴾ بمعنى غائر[3] .

٣ قوله تعالى : ﴿ ولم تَكُن لَّهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾[4] [٤٣]

بالتاء والياء . فالتاء لتأنيث الفئة . وقد حصل الفَصْل ، فأين قولهم ، « ازداد ترك العلامة حُسناً »[5] ؟

٦ والياء قراءة الزَّيَّات وعليٍّ[6] ، اعتبرا الفصل الذي قالوا . ولعل قول الخمسة[7] أرْجَحُ من قول الاثنين .

[قوله تعالى][8] : ﴿ وما كانَ مُنْتَصِراً . هُنَالِكَ الوَلايَةُ للهِ

٩ الْحَقِّ ﴾[9] [٤٣-٤٤]

---

(١) كأن المؤلف يسخر من بعض المعربين ، وسامعوه يعرفونه ، أو يخاطب كل نحوي .

(٢) قال ابن جني في المحتسب ١٨٨/١ : « حذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعةً » . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٤١-٩٤ الباب الثاني لـ « ما جاء من حذف المضاف في التنزيل » . وهو باب كبير ، ولم يذكر فيه هذه الآيات .

(٣) فيكون المصدر وقع موقع الصفة للمبالغة ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة والزجاج وغيرهم .

(٤) انظر الجواهر ٢٨٤ ، ٦١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٧/٢ ، والحجة ٣٩٣/٣ خم ، ومجمع البيان ٤٧٠/٣ ، والبيان ١١٠/٢ ، والبحر ١٣٠/٦ .

(٥) هذه عبارة ابن جني في اللمع ٩٠ ، وانظر ما سلف ٥٩٠ وما علقناه ثمة . وقد سلف التعليق على هذا ٣٩ .

(٦) الزيات هو حمزة وعليّ هو الكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٩٢ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١١/٢ .

(٧) وهم باقو السبعة .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر الجواهر ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٥/٢-١٤٦ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٢ ، والحجة ٣٩٤/٣ خم و ٢٢/١ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٣-٤٧١ ، والبيان ١١٠/٢ ، والبحر ١٣٠/٦-١٣١ ، والتبيان ٨٤٩ ، والعضديات ٧٥ ، وابن الشجري ١١٢/١ و ٢٤٨/٢ .

قيل : ﴿ هنالك ﴾ ظرف لقوله ﴿ منتصراً ﴾ ، ويقف[١] عند قوله ﴿ هنالك ﴾ ثمَّ يبتدئ فيقرأ ﴿ الولايةُ لله الحق ﴾[٢] . فيكون مبتدأ ، والظرف خبر ، و﴿ الحق ﴾ فيمن رفع خبر آخر[٣] ، وهو أحسن من أن تجعله وصفاً لـ ﴿ الولاية ﴾ لأنك حينئذٍ تفصل بين الصفة والموصوف بالخبر[٤] ، والصفة جزء من الموصوف ، ولهذا يعتبر تعريفه بتعريف الموصوف وتنكيره بتنكيره .

فأما من قرأ ﴿ الحقِّ ﴾ بالجر فلا يعترض فيه هذا الفَصْل بتةً .

فإن لم تعلق ﴿ هنالك ﴾ بـ « منتصر » كان ﴿ الولايةُ ﴾ مبتدأ ، و﴿ لله ﴾ خبره ، و﴿ هنالك ﴾ من صلة ﴿ لله ﴾ ، فقدّم الظرف على المبتدأ الذي هو معمول الخبر ، كقوله : ﴿ وبالأسْحَارِ هُم يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [سورة الذاريات : ١٨] ، ﴿ وفي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٧] ، ﴿ وبالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٤] ، و﴿ كُلَّ يَوْمٍ هو في شَأْنٍ ﴾ [سورة الرّحمن : ٢٩] ؛ فما بالُكَ والشَّمَّاخَ في قوله[٥] :

---

(١) انظر القطع ٤٤٧-٤٤٨ ، والمكتفى ٣٦٩ ، ومنار الهدى ١٧٠ . ورجحوا عدم الوقف .

(٢) قرأ ﴿ الحقُّ ﴾ بالرفع أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٣٩٢ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١١/٢ .

(٣) تابعه على ذلك صاحب البيان ناقلاً عنه من غير ما تصريح ، ولم أجد هذا القول عند غيرهما . وأجاز العكبري أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو الحق . وكونه صفة للولاية هو قول الجميع ، ولا اعتراض عليه إذا كانت الولاية مبتدأ ولله متعلقاً به والخبر هنالك .

(٤) انظر ما سلف من التعليق على هذا ٤٥٠ .

(٥) ديوانه ق ١٨/١ ص ٣١٩ . وهو له في شرح اللمع اللوح ٤٠/٢ و ٤١/١ ، والجواهر ٢٧٤ ، والإيضاح ٥٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٧ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف ٦٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٩٥ ، والأضداد ٢٠٦ ، وأمالي القالي ٣٠/٢ ، وسمط اللآلي ٦٦٣ . وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١٠١/٣ .

قال القالي : « طوالة : اسم بئر كان لقيها [يريد صاحبته أروى] عليها مرتين فلم ير ما يحبّ ، والمعنى : في كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون . والظنون : الذي لا يوثق به كالبئر الظنون =

كِلاَ يَـوْمَيْ طُـوَالَـةَ وَصْـلُ أَرْوَى ظَنُـــونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُـــونِ

وبين يديك هذه الآي[1] .

٣ ويجوز أن يكون ﴿ الولاية ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هنالك ﴾ خبر ، وفيه ذكر من المبتدأ ، و ﴿ لله ﴾ حال من ذلك الذكر . ومن رفع بالظرف[2] كان ﴿ لله ﴾ حالاً من ﴿ الولاية ﴾ ولا يكون في ﴿ هنالك ﴾ إذ ذاك ذكر . هذا هو

٦ الصحيح في هذه الآية كما أنبأتك ، وذاك الكلام اللطيف المختصر الذي لا تفهمه إلا بعد التأمُّلِ ، ومراجعتِك إياي مرة بعد أخرى = فيه سَهْوٌ[3] تَفْهَمُه إذا تأملت بما ذكرنا ههنا .

= وهي القليلة الماء التي لا تثق بمائها ، ثم أقبل على نفسه فقال : قد حان أن أترك الوصل الظنون وأطّرحه » اهـ . وطوالة : بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان ، عن نصر ، انظر معجم البلدان (طوالة) ٤٥/٤ .

(١) قوله « فما بالكَ والشماخَ ... وبين يديكَ هذه الآي » يريد أبا علي الفارسي . قال المؤلف في شرح اللمع : « ... ألا ترى أنك حاججت غيرك بجواز تقديم خبر المبتدأ بقول الشماخ ... ... فوصل أروى مبتدأ وظنون خبره وكلا يومي ظرف لظنون وقدّمه على وصل أروى » .
وقال في الجواهر في الباب الثالث عشر الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل دالاً على جواز تقديم خبر المبتدأ » ٢٧٤ـ٢٨٥ : « وإنما ذكرنا هذا الباب لأن أبا علي خيّل إلى عضد الدولة أنه استنبط من الشعر ما يدل على جواز ذلك فقال : ومما يدل على جواز تقديم خبراً المبتدأ على المبتدأ قول الشماخ ... ولو كان أبو الحسن حاضراً لم يستدل بقول الشماخ وإنما يتبرك بقوله عزّ من قائل ﴿ وبالآخرة هم يوقنون ﴾ ... ومثله ﴿ وفي النّار هم خالدون ﴾ ... » اهـ .
وقوله : « لأن أبا علي خيّل إلى عضد الدولة » يريد كتابه الإيضاح الذي ألفه لعضد الدولة وسمي بالإيضاح العضدي ، انظر ص ٥٢ منه ، وحكى المؤلف كلامه بتصرف .
وقد ذكر المؤلف في هذا الباب الذي عقده في الجواهر هذه الآيات التي ذكرناها هنا ، وذكر آية البقرة في شرح اللمع اللوح ١/١٢٣ وآية الرحمن فيه اللوح ١/٣١ و ١/٧١ وآية التوبة ذكرها المبرد في المقتضب ٦٧/٤ .
وتقديم خبر المبتدأ أو معموله على المبتدأ مذهب البصريين ، ولم يجزه الكوفيون ، انظر المصادر المذكورة في بيت الشماخ ، وهي المسألة ٩ من الإنصاف ٦٥ـ٧٠ .

(٢) وهم الأخفش والكوفيون . وسلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ .

(٣) قوله : « وذاك الكلام ... فيه سهو » يريد كلام أبي علي في هذه الآية ، قال أبو علي في الحجة =

[قوله تعالى][1] : ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً ﴾[2] [٤٤]

تمييز[3] ، وكذا ﴿ وهُوَ خَيْرٌ عُقْباً ﴾ [٤٤] كما تقول : زيد أَفْرَهُ الناس عبداً[4] .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وعُرِضُوا على رَبِّكَ صَفّاً لَقَدْ جِئْتُمُونا كما خَلَقْناكُم أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[5] [٤٨]

أي : يقال لهم : لقد جئتمونا ، فحذف القول . والقول مع ما بعده في موضع النصب صفة لـ « صَفّ » ، أي : عرضوا على ربّك صفّاً مقولاً لهم . و ﴿ صَفّاً ﴾ حال في معنى مصطفّين .

[قوله تعالى][1] : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾[6] [٥٠]

= ٢٢/١ : « يكون ﴿ هنالك ﴾ مستقراً فيكون قوله ﴿ لله ﴾ حالاً من ﴿ الولاية ﴾ أو من الذكر الذي في ﴿ هنالك ﴾ في قول سيبويه ، وعلى قول أبي الحسن ومن رفع بالظرف من ﴿ الولاية ﴾ فقط ، ويكون ﴿ لله ﴾ مستقراً و ﴿ هنالك ﴾ ظرفاً متعلقاً بالمستقر ومعمولاً له » اهـ . وكان في مطبوعة الحجة « فيكون قولك لله .. ومن الذكر .. في قوله سيبويه » فأصلحته . قال المؤلف في الجواهر ٥٢٤ يردّ على أبي علي « وقوله ﴿ لله ﴾ حال من الذكر في ﴿ هنالك ﴾ أو من الولاية على قول سيبويه = سهوٌ .. » اهـ . وموضع السهو أن من رفع الولاية بالابتداء وجعل الخبر ﴿ هنالك ﴾ كان ﴿ لله ﴾ حالاً من الضمير الذي في ﴿ هنالك ﴾ ليس غير .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١/٢٧١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٢ .

(٣) في إعراب القرآن « ... على البيان .» والبيان هو التمييز ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ١/٧٤ ، والمقتضب ٣٣/٣-٣٤ و ١٦٥/٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢٧٩/٢-٢٨٠ ، ومجمع البيان ٤٧٣/٣-٤٧٤ ، والبيان ١١١/٢ ، والبحر ١٣٢/٦-١٣٤ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/١٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٧ ، ومجمع البيان ٤٧٥/٢ ، والبيان ١١١/٢-١١٢ ، والبحر ١٣٦/٦ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، والبغداديات ٥٠ ، ٧٢ ، والبصريات ٢٠٦-٢٠٧ ، والحلبيات ٢٣٤ ، وابن الشجري ١٥٩/٢ ، والمغني ٦٣٥ .

أي : بئس البدل بدلاً للظالمين ذرية إبليس . فاسمُ ﴿ بئس ﴾[١] مضمر فُسِّر بقوله ﴿ بدلاً ﴾ . والجار في قوله ﴿ للظالمين ﴾ فصل بين ﴿ بئس ﴾ وبين ما انتصب على التمييز . فاحتجّ به أبو العباس في « باب التعجب » على إجازة الفصل بين فعل التعجب وما انتصب عنه في قولهم : ما أحْسَنَ اليوم زيداً ! فقال أبو عليّ[٢] : هذا لا يدل على جواز ذلك لأنه إنما كان يصحُّ الاحتجاج به أن

٣

---

(١) يريد فاعلها .

(٢) قوله : « فاحتج به أبو العباس ... فقال أبو علي ... » سهو مركّب . فالمبرد لا يجيز الفصل في باب التعجب ، وأبو علي احتج بالآية ، وما نقله عن أبي علي ليس في هذه المسألة وإنما هو في مسألة أخرى . وإليك البيان :

قال أبو علي : « فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب إلى التعجب بفعله [كذا] وبين فعله فليس لسيبويه فيه فصل ، وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز . وقد أجازه بعضهم . ولا أرى القياس إلا مجيزاً له ، لأن الفصل قد جاء في باب نعم وبئس كقوله ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ فإذا جاء الفصل في هذا كان في التعجب أجوز لأنه أشد تصرفاً في معموله من نعم ... » البغداديات ٧٢ .

فالمبرد لم يجز الفصل بالظرف في باب التعجب ، وهو قول الأخفش ، وأجازه أبو علي ، وهو قول الفراء والجرمي والمازني ، انظر المقتضب ١٧٨/٤ . وقد أجازه المبرد وغيره في باب نعم وبئس ، انظر المقتضب ١٤٤/٢ و ١٧٨/٤ ، ١٨٧ ، والأصول ١١٨/١-١١٩ ، وشرح الكافية ١١٦/٢ ، ٣٠٩ ، والهمع ٦٠/٥ .

قال المبرد : « ولو قلت ما أحسن عندك زيداً وما أجمل اليوم عبد الله = لم يجز » اهـ . المقتضب ١٧٨/٤ . وقال المؤلف في شرح اللمع اللوح ١٢٩/١ : « والفصل بين نعم وما عمل فيه قد جاء بالظرف نحو قوله ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ ولم يجيزوا ذا في التعجب نحو ما أحسن اليوم زيداً ... » اهـ .

وأما ما نقله المؤلف عن أبي علي واهماً أنه يردّ على المبرد فقد قاله أبو علي فيما استدلوا به على أن « حبذا » مبني على الاسم وأنها جميعاً بمنزلة شيء واحد من أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو « حبّ في الدار ذا » ، قال أبو علي : « فأما ما ذكره من الفصل فلا يوجب بناءهما ، ألا ترى أنك لا تفصل بين نعم والرجل في قولك نعم الرجل ونعمت المرأة ، وليس واحد منهما بمبني مع الفاعل . فإن قلت فقد قال : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ فإن هذا لم يقع بين الفاعل والفعل ، ألا ترى أنه جاء بعد ما مضى الفاعل مضمراً في الفعل ... » ، البغداديات ٤٨-٥٠ . وقد استشهد =

لو[1] فصل بين « بئس » وبين المرفوع ، وهو لم يفصل به ، لأن المرفوع متصل مضمر في « بئس » . و « ذريّة إبليس » هو المخصوص بالذّم .

[قوله تعالى][2] : ﴿ **واتَّخَذُوا آيَاتِي وما أُنْذِرُوا هُزُواً** ﴾[3] [٥٦] ٣

﴿ ما ﴾ في موضع النصب بالعطف على قوله ﴿ آياتي ﴾ ، أي اتخذوا آياتي وإنذاري[4] إياهم هزواً . فـ ﴿ هزواً ﴾[5] هو المفعول الثاني / ٢/٧٩ (٢/٧٨) لقوله ﴿ اتّخذوا ﴾ . ٦

[قوله تعالى][2] : ﴿ **نَسِيَا حُوتَهُمَا** ﴾[6] [٦١]

أي نسِيَ أحدهما ، وهو يُوشَعُ[7] ، لأنه كان صاحب الزَّاد . دليلُه ﴿ آتِنا غَدَاءَنا لَقَدْ لَقِينا من سَفَرِنا هذا نَصَباً ﴾ [٦٢] وقوله : ﴿ فإنّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾ [٦٣] . ٩

[قوله تعالى][2] : ﴿ **وما أَنْسَانِيه إلاّ الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ** ﴾[8] [٦٣]

= المبرد بالآية على تفسير المضمر في بئس . وانظر في حبذا الكتاب ٢٠٢/١ ، والمقتضب ١٤٥/٢

(١) لا تعرف زيادة أن قبل لو إلا إن تقدمه قسم ، وقد سلف التعليق على هنا ١٧٥ح١ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٤٧٧/٣ ، والبيان ١١٢/٢ ، والبحر ١٣٨/٦ـ١٣٩ ، والتبيان ٨٥٢ .

(٤) فـ « ما » على هذا التقدير مصدرية . وأجاز العكبري وأبو حيان أن تكون اسماً موصولاً والعائد محذوف أي « أنذروه » .

(٥) في الأصل هنا ﴿ هزؤاً ﴾ بالهمز ، وهي قراءة غير حفص عن عاصم ، انظر ما سلف ٤٩ .

(٦) انظر الجواهر ٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٤/٢ ، وللزجاج جـ١/١٧٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٠/٣ ، والبحر ١٤٥/٦ ، وتفسير الطبري ١٧٦/١٥ـ١٧٧ ، والقرطبي ١٢/١١ـ١٣ ، وابن كثير ١٧١/٥ ، ومجمع التفاسير ١٢١/٤ .

(٧) وهو قول الفراء والزجاج والطبري وغيرهم ، قال الطبري : « وإنما جاز عندي أن يقال « نسيا » لأنها جميعاً تزوداه لسفرهما فكان حمل أحدهما ذلك مضافاً إلى أنه حمل منهما » اهـ . وقيل النسيان من موسى وفتاه يوشع ، عن مجاهد ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٨) انظر الجواهر ٣٩٢ ، ٥٦٩ ، ٥٨٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، والحجة ٣٩٧/٣ خم و ١٣١/١ـ١٣٢ ، ومجمع البيان ٤٧٩/٣ ، والبحر ١٤٧/٦ ، وابن يعيش ٦٩/٣ ، والمغني ٥٩٤ .

« أن » مع الفعل في موضع النصب بدل من الهاء في ﴿ أنسانيه ﴾ ، والتقدير : وما أنساني ذكره .

٣ وخصَّ حَفْصٌ هذه الهاء بالضم فقرأ ﴿ وما أنسانيهُ ﴾[١] إشعاراً منه أن قوله ﴿ أن أذكره ﴾ بدل من هذه الهاء ، فضمَّ الهاء ليطابق الضمُّ ههنا الضمَّ في الهاء المتصل بالمبدل .

٦ وقوله : ﴿ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ عَجَبٗا ﴾[٢] [٦٣]

قيل : انتصاب قوله ﴿ عجباً ﴾ بقوله ﴿ اتخذ ﴾ ☆ أي[٣] اتخذ سبيله في البحر اتخاذاً عجباً ، عن[٤] مجاهد[٥] ، صفة مصدر محذوف .

٩ والوجه أن يكون ﴿ واتّخذ سبيله في البحر ﴾ جملة في موضع النصب

---

(١) وقرأ الباقون بكسرها ، وابن كثير يصلها بياء . انظر السبعة ٣٩٣-٣٩٤ ، والتيسير ١٤٤ ، والنشر ٣١١/٢ و ٣٠٥/١ . وضم حفص أيضاً الهاء في قوله ﴿ بما عاهد عليهُ الله ﴾ [سورة الفتح : ١٠] ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥١ .
وضمُّ الهاء هو الأصل ، انظر ما سلف ١٢ والتعليق ثمة . وما ذكره للمؤلف في تعليل ضم حفص هنا وفي سورة الفتح شيء انفرد به فيا أعلم .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٤/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٦/٣ ، والبحر ١٤٦/٦ ، والكشاف ٤٩٢/٢ ، والتبيان ٨٥٥ ، وتفسير الطبري ١٧٧/١٥-١٧٨ ، والقرطبي ١٤/١١-١٥ ، وابن كثير ١٧١/٥ ، ومجمع التفاسير ١٢١/٤-١٢٢ ، وتفسير الفخر الرازي ١٤٧/٢١ ، والقطع ٤٤٨-٤٤٩ ، والمكتفي ٣٧٠-٣٧١ ، ومنار الهدى ١٧١ .

(٣) من هنا إلى قوله في السطر ٨ من الصفحة التالية : « أيها المحدث المفسر » انفردت به نسخة الأصل .

(٤) كأنه في الأصل « غير » وهو تحريف .

(٥) ليس ما ذكره بقول مجاهد . فالذي روي عن مجاهد أن موسى يعجب من أثر الحوت في البحر ودوراته التي غاب فيها . فيكون عجباً على قوله مصدراً نائباً عن فعله ، وليس مما ذكره المؤلف ، انظر المصادر السالفة ولا سيا القطع وإعراب القرآن .
وما ذكره المؤلف هو ظاهر أحد قولي الزجاج ، وأجازه البيضاوي والفخر الرازي وأبو حيان . وقيل عجباً مفعول ثان ، عن الزمخشري والعكبري وأجازه أبو حيان . وقيل غير ذلك .

بـالعطف[1] على قـولـه : ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَـا إِلى الصَّخْرَةِ فَـإِنّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾ [٦٣] وقال فتاه[2] أيضاً ﴿ واتخذ سبيله في البحر ﴾ . وقد قـال[3] قبلُ في قوله ﴿ فاتخذ سبيله في البحر سَرَباً ﴾ [٦١] ، فالأول إخبـار ، أخبر بـه عزّ وجلّ أنه اتخذ في البحر سرباً ثم قال فتاه مخبراً موسى حين[4] طالبه بالطعـام : نسيتُ الحوت يـا موسى وذهب الحـوت في البحر ، فعجب هـو ومـوسى[5] ؛ فقـال مـوسى حين[4] عجب ﴿ ذلـك مـا كنّـا نَبْـغِ ﴾ [٦٤] . فهـذا معنى البخـاري[6] « كان للحـوت سَرَبـاً ولمـوسى [ولفتـاه][7] عجبـاً » . فـانتبـه لـه أيهـا المحـدِّث المفسِّر ☆ .

وقيل : بل انتصابه بقوله « قال ذلك »[8] أي قال ذلك متعجباً[9] .

---

(١) ويكون قوله ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾ اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو قول الزمخشري وأبي حيان .

(٢) في الأصل : قتادة ، وهو تحريف مضلّ .

(٣) الله عز وجل .

(٤) في الأصل : حتى ، وهو تحريف .

(٥) قولـه « فعجب هو وموسى » جمعٌ بين قولين : فقـد قيل ﴿ واتخـذ سبيلـه في البحر ﴾ من كـلام فتاه ثم قال ﴿ عجباً ﴾ أي أعجب عجباً ، وقيل قولـه ﴿ عجبـاً ﴾ من قول موسى ، فيقف على قولـه ﴿ في البحر ﴾ وهـو مـذهب عيسى بن عمر ويعقـوب والحسن وهـو قـول قتـادة ومجـاهـد وابن عباس وابن زيد . وقيل قولـه واتخـذ أي موسى سبيل الحوت في البحر فعجب عجباً ، عن الفراء ووافقه ثعلب والنحاس .

(٦) يريد معنى الحديث الذي رواه البخاري . وهو قطعـة من حـديث طويل رواه البخـاري (فتح البـاري برقم ٤٧٢٥ جـ٨/٤٠٩) . وهو في تفسير ابن كثير ١٧٢/٥ ، ومجمـع البيـان ٤٨١/٣ ، ومجمع التفاسير ١٢٢/٤ (تفسير الخازن) .

(٧) زيادة من المصادر السالفة .

(٨) يريد بذلك قول فتى موسى ﴿ قال أرأيت ... ﴾ .

(٩) ذكر الطبرسي هذا القول ، قال : « وقال أحـد المحققين ، عجبـاً في موضع الحـال تقـديره : قـال ذلك متعجباً » وهو يريد المؤلف . ولم يذكر هذا الوجه غيرهما .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَٱرْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصاً ﴾[2] [٦٤]

أي يقتصّان[3] قصصاً ، فـ ﴿قصصاً ﴾ مصدر[4] لفعل مضمر يدل عليه ﴿ فارتدا على آثارهما ﴾ إذ معنى ﴿ ارتدا على آثارهما ﴾ و « اقتصّا الأثر » واحدٌ . ٣

[قوله تعالى][1] ﴿ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً ﴾[5] [٦٦]

أي على أن تعلمني رشداً مما عُلِّمْتَه ، فَـ ﴿ رشداً ﴾ مفعول ثان لـ ﴿تعلمني ﴾ . وحذف الهاء في ﴿ عُلِّمْتَ ﴾ وهو المفعول الثاني لـ ﴿ عُلِّمْتَ ﴾[6] . ٦

٩ [قوله تعالى][1] : ﴿ وكَيْفَ تَصْبِرُ على ما لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً ﴾[7] [٦٨]

﴿ كيف ﴾ نصب على الظرف[8] ، منصوب بـ ﴿ تصبر ﴾ . و ﴿ خبراً ﴾

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٧٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٩/٣ ، والبيان ١١٢/٢ ، والبحر ١٤٧/٦ ، والتبيان ٨٥٥ .

(٣) لو قال « يقصّان » - وهو لفظ الزجاج - كان أحسن وأنسب ليشاكل الفعل مصدره .

(٤) وأجاز العكبري وأبو حيان أن يكون المصدر في موضع الحال .

(٥) انظر الحجة ٣٩٨/٣-٣٩٩ خم ، ومجمع البيان ٤٨٢/٣ ، والبيان ١١٣/٢ ، والبحر ١٤٨/٦ .

(٦) قاله أبو علي ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢٨٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٣/٣ ، والبيان ١١٣/٢ ، والبحر ١٤٨/٦ ، والكشاف ٤٩٢/٢ .

(٨) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه من غيرما تصريح ، والصواب أنه نصب على الحال .

و « كيف » اسم يستفهم به عن الحال ، وليس بظرف . وفي الهمع أنه « ظرف » عند سيبويه وأن الأخفش والسيرافي أنكراه وقالا إنه « اسم غير ظرف » ، وجاء عكس ذلك في شرح الكافية . والذي قاله سيبويه والمبرد وغيرهما أن معناه « على أي حال » ، ولهذا ماأدخله بعضهم =

نصب على المصدر[1] ، ينصبه قوله ﴿ مالم تحط به ﴾ لأن معنى ﴿ مالم تحط به ﴾ ومعنى « مالم تخبره » واحد .

٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ وقَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْراً ﴾[3] [٧٦]

بالتشديد والتخفيف[4] . فمن قال ﴿ من لَـدُنِي ﴾ وخفَّف احتمل أن يكون من لغة من قال في « لَدُنْ » « لَدُ »[5] ، كقوله[6] :

= في الظروف ، قال ابن الشجري « وإنما عدوا كيف في الظروف للاستفهام بها عن الحال ، والحال تشبه الظرف لأنها عبارة عن الهيئة التي يقع فيها الفعل .. » اهـ .

انظر في « كيف » الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، ٤٣٣ ، و٣١١/٢ ، والمقتضب ٣١١/٢ و ٦٣/٣ ، ٢٨٩ و ٢٢٢/٤ ، والأصول ١٣٦/٢ ، وحروف المعاني ٣٥ ، ٥٩ ، والإنصاف ٦٤٣ـ٦٤٥ ، المسألة ٩١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٠ ، والصاحبي ٢٤٣ ، وابن الشجري ٢٦٣/١ ، وشرح الكافية ١١٦/٢ـ١١٧ ، وابن يعيش ١٠٩/٤ ، والمغني ٢٧٠ـ٢٧٣ ، والهمع ٢١٤/٣ـ٢١٦ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٠٤/١ـ١٠٥ ، والصبان على الأشموني ٢١٤/١ . وانظر في معنى الظرف والحال وفرق ما بينهما المقتضب ١٧١/٤ ، والكليات ١٦٦/٣ـ١٦٨ .

(١) وأجاز الزمخشري ووافقه أبو حيان أن يكون تمييزاً .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج جـ١/١٧٨/٢ـ٢خ ، وإعراب القرآن ٢٨٧/٢ـ٢٨٨ ، والحجة ٤٠٣/٣ـ٤٠٥خم ، ومجمع البيان ٤٨٥/٣ ، والبيان ١١٤/٢ ، والبحر ١٥١/٦ .

(٤) قرأ بالتخفيف نافع وأبو بكر عن عاصم ، وأشمَّ أبو بكر الدال الضم ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٣٩٦ ، والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٣/٢ .

(٥) وهو قول المبرد فيما صرح به النحاس .

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٤/١ ، وإعراب القرآن ٧٩/٢ ، وسر الصناعة ٥٤٦ ، وابن الشجري ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٠١/٤ و ٣٥/٨ ، والمغني ٥٥١ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٣ ، والهمع ١٠٥/٢ ، والخزانة ٨٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٨٧/٦ ، واللسان (شول) . ونسب في إعراب القرآن ٣١٢/١ إلى العجاج وليس في ديوانه ولا ملحقاته .

والشول : النوق التي خف لبنها ، وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، قيل هو جمع شائلة على غير القياس ، وقيل غير ذلك . والإتلاء : مصدر أتلت الناقة : إذا تلاها ولدها أي تبعها ، عن شرح أبيات المغني . والتقدير : من لد أن كانت شولاً .

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلَى إتْلائها

ويجوز أن يكون من لغة من قال « مِنْ لَدُنْ » فأدغم النون في النون ثم خفّف وحذف النون الأخيرة[1] ، كقوله[2] : ٣

قَدْ نِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

[قوله تعالى][3] : ﴿ قَالَ هَذا فِراقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ ﴾ [٧٨]

---

(١) وهو قول الزجاج وأبي علي وغيرهما . وكأنها في الأصل : النون الآخرة .

(٢) البيت من أبيات لحميد الأرقط في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٦١ ، وسمط اللآلي ٤٧٥ ، ٦٤٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٧١٥ ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/١ ، وشرح شواهد المغني ١٦٦ ، والخزانة ٤٤٩/٢ـ٤٥٤ ، وشرح أبيات المغني ٨٣/٤ـ٨٥ .

ونسبه الجوهري في الصحاح (لحد) إلى حميد بن ثور فتعقبه ابن بري والصغاني فصحّح الأول نسبته للأرقط ولم يره الثاني في أبيات الأرقط التي منها هذا البيت وقد أورد منها أربعة أبيات ، انظر التنبيه والإيضاح ، والتكلة والذيل والصلة ، واللسان (لحد). ونسبه الأعلم بطرة الكتاب ٣٨٧/١ إلى أبي نخيلة ، ونسب في ابن يعيش ١٢٤/٣ لأبي بحدلة ، وذكر البغدادي أن اسمه أبو بجلة .

وهو بلا نسبة في النوادر ٢٠٥ ، ومجاز القرآن ١٧٣/٢ ، وإصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، والكامل ١٨٨ ، ١٢٣٤ ، والأصول ١٢٢/٢ ، والحجة ٤٠٣/٤ خم ، وإعراب القرآن ٨٧/٢ ، ٧٦٦ ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٨٦ ، وابن الشجري ١٤/١ و ١٤٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٥/٣ ، والبيان ١١٤/٢ ، والإنصاف ١٣١ ، ورصف المباني ٣٦٢ ، والجنى الداني ٢٥٣ ، والمغني ٢٢٦ ، والهمع ٢٢٣/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٤ ، وضرائر الشعر ١١٣ ، وسفر السعادة ٧٧٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٩٦ .

وقوله « الخبيبين » يروى على التثنية وعلى الجمع ، فرواه على الجمع أبو زيد وأبو عبيدة ـ وفسّره على الروايتين ـ وابن السكيت والمبرد في ثاني الموضعين من الكامل وابن جني ، يريد أبا خبيب وأصحابه فجمعهم على لفظ خبيب . ومن رواه على التثنية فإنه أراد عبد الله ومصعباً ابني الزبير وقيل عبد الله وابنه خبيباً .

ومعنى قدني : حسبي وكفاني . والشاهد في البيت حذف النون من « قدي » ضرورة وقد جمع الشاعر بين الإثبات والحذف . وكان في الأصل « ومن نصر » وهو خطأ .

(٣) زيادة من ي و ب .

هذه الآية تدل على أن من قال « والله لا أسكن هذه الدار » وأخذ في النُّقْلَة لم يكن ليحنث حين أخذ في النُّقْلَة ، لأنه لما عزم على فراقه أخذ يقص عليه جميع ما سأل عنه[1] ، وقد جاء هذا ههنا ، وقد قال الأحوص[2] : ٣

وإنّي أخوك الدّائمُ العَهْدِ لَمْ أحُلْ ... إنَ ٱبْزَاكَ خَصْمٌ أو نَبا بِكَ مَنْزِلُ / ١/٨٠ (١/٧٩)

وكنتُ إذا ما صَاحِبٌ رَامَ ظِنَّتي ... وبَدَّلَ سوءاً بالذي كنتُ أفْعَلُ

قَلَبْتُ لَهُ ظَهْرَ المِجَنِّ فَلَمْ أدُمْ ... على ذاكَ إلاّ رَيْثَ ما أتَحَوَّلُ ٦

فاستثنى قدر النقلة عن الزمان الداخل تحت قوله « لم أدُمْ على ذاك » . وكنا قد ذكرنا هذا في [أوّل][3] الكتاب الذي يقابل كتاب أبي[4] عليّ الذي احترق نصفه ، وإن عاد إلينا ذلك الكتاب زدنا في الشرح والبسط[5] . ٩

---

(١) هذا يستتب له إذا كان معنى الآية : هذا وقت فراق بيني وبينك ، وهو قول بعضهم . والأكثرون على أن « هذا » إشارة إلى الذي قاله وهو ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجراً ﴾ أي هذا الكلام والإنكار سبب فراق بيني وبينك ، وعليه لا تدل الآية على ما قال . انظر مجمع البيان ٤٨٧/٣ ، والبحر ١٥٢/٦ ، والكشاف ٤٩٥/٢ ، وتفسير الطبري ١٨٨/١٥ ، والقرطبي ٢٣/١١ ، وابن كثير ١٨٠/٥ ، ومجمع التفاسير ١٢٩/٤-١٣٠ .

(٢) أخطأ في نسبة الأبيات إلى الأحوص . وهي لمعن بن أوس المزني ، انظر ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١٢٦-١١٣١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤-٤٤٠ ، والخزانة ٥٠٦/٣ ، وديوانه ق٢٠/٢ ، ١١ ، ١٢ ص ٩٣-٩٤ .

يقول : وإني أخوك الذي يدوم عهده ولا يزول ولا يحول إن أبزاك خصم أي غلبك وقهرك ، يقال : بزوت الخصم وأبزيته . وقوله رام ظنتي أي رام إيقاع التهمة عليّ ، والظِّنّة بالكسر التهمة . وقلبت له ظهر المجن ، المجن : الترس ، يقول : اتقيته وتغيرت عليه واتخذته عدواً ، عن المرزوقي والخزانة . و« قلب له ظهر المجن » من أمثالهم ، انظر جمهرة الأمثال ١٢٥/٢ ، ومجمع الأمثال ١٠١/٢ ، والمستقصى ١٩٨/٢ ، يضرب لمن كان لصاحبه على مودة ورعاية ثم حال عن العهد .

(٣) زيادة من ي . وقوله « وقد قال الأحوص ... إلى آخر الكلام » سقط من ب .

(٤) في الأصل : أبا ، وهو خطأ .

(٥) لعله يريد كتابه « كشف الحجة » ، و« الحجة » لأبي علي .

قوله تعالى : ﴿ **قُلْنا ياذَا القَرْنَيْنِ إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أن تَتَّخِذَ فِيهم حُسْناً** ﴾[1] [٨٦]

٣ « أن » مع الفعل بتأويل المصدر في موضع النصب بفعل مضمر ، كما أنّ قوله ﴿ فإمَّا مَنّاً بعدُ وإمَّا فِداءً ﴾[2] [سورة محمد : ٤] [كذلك][3] .

ويجوز أن يكون « أن » مع الفعل في موضع المبتدأ ، والخبر مضمر ، أي إما

٦ العذاب واقعٌ منك فيهم وإمّا اتخاذُ أمرٍ ذي حسن واقع فيهم ، فحذف الخبر لطول الكلام بالصلة ؛ وهذا أولى . والأول عن أحمد بن يحيى[4] .

ومثلُه ﴿ إمَّا أنْ تُلْقِيَ وإمَّا أن نَّكُونَ أوَّلَ مَنْ ألْقى ﴾[5] [سورة طه : ٦٥] .

٩ وتقديرنا[6] ﴿ حُسْناً ﴾ [أي][7] أمراً ذا حسنٍ هو على حذف الموصوف والمضاف ، كقوله في الأخرى ﴿ ومَنْ قَتَلَ مؤمِناً خَطأً ﴾[8] [سورة النساء : ٩٢] أي

---

(١) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٨/٢ـ١٥٩ ، وإعراب القرآن ٢٩١/٢ـ٢٩٢ ، والحجة ١٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٩/٣ ، والبيان ١١٥/٢ ، والبحر ١٦٠/٦ ، والتبيان ٨٥٩ . وكان في الأصل وي : وأما قوله تعالى ، بإقحام « أما » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٢ .

(٣) زيادة مني . وهي ثابتة في مجمع البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح ، ولعلها منه .

(٤) هو ثعلب . لكن حكى النحاس عنه كلا الوجهين النصب والرفع ، والرفع عنده على أنه خبر والمبتدأ مضمر والتقدير فإما هو ، وأخذ ثعلب كلامه من الفراء ، وهذا عكس ماذكره المؤلف عنه .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٣٦ .

(٦) يريد ماذكره في قوله « وإما اتخاذ أمر ذي حسن » . وكأنه في ب « وتقدير فا » . و« فا » رمز لأبي علي الفارسي ، انظر ما سلف ٦٤٥ح٣ . وما ذكره هو قول أبي علي في الحجة ١٠٤/٢ .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٦ .

قتلاً ذا خطأ ؛ كما أنّ قوله : ﴿ وقُولُوا للنَّاسِ حُسْناً ﴾[1] [سورة البقرة : ٨٣] أي قولاً ذا حسن .

[قوله تعالى][2] : ﴿ فَلَهُ جَزَاء الْحُسْنَى ﴾[3] [٨٨] ٣

برفع الـ ﴿ جزاء ﴾ ونصبه مع التنوين[4] . فمن قرأ ﴿ جزاءً الحسنى ﴾ ، فـ ﴿ الحسنى ﴾ مبتدأ[5] ، و ﴿ له ﴾ خبره ، والتقدير : فله الحسنى جزاءً ، أي مجزياً ، مصدر[6] في موضع الحال[7] ، والعامل فيه [له][8] أي : ثبتت الحسنى له جزاءً . ٦

ومن قال ﴿ فله جزاءُ الحسنى ﴾ فالجزاء مضاف إلى ﴿ الحسنى ﴾ ، و ﴿ الحسنى ﴾ صفة موصوف محذوف ، والتقدير : فله جزاء الحالة[9] الحسنى ، كقوله[10] : ٩

فصِرْنا إلى الْحُسْنى ورَقّ كلامُنا ... ورُضْتُ فذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلالِ

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٢ ـ ٦٣ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٩/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٨١/٢خ ، وإعراب القرآن ٢٩٢/٢ ، والحجة ٤١١/٣ـ٤١٢خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٣ ، والبيان ١١٥/٢ـ١١٦ ، والبحر ١٦٠/٦ـ١٦١ .

(٤) قرأه حمزة والكسائي وحفص عن عاصم منوناً منصوباً ، وقرأه الباقون مضافاً مرفوعاً . انظر السبعة ٣٩٨ـ٣٩٩ ، والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٥/٢ .

(٥) أو مرفوع بالظرف على مذهب أبي الحسن ومن وافقه ، وسلف التعليق على المذهبين ١٣ . والتقدير فله جزاء الخلال الحسنى ، عن أبي علي .

(٦) في الأصل : مصدراً ، وهو خطأ .

(٧) وهو قول الزجاج وأبي علي وأجازه النحاس وغيره . وقيل هو تمييز ، عن الفراء .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) قدره أبو علي : الخلال .

(١٠) وهو امرؤ القيس . د ، ق ٢/٢٥ ص ٣٢ . وهو له في المقتضب ٧٤/١ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ١/١٧٧/٢خ ، والخزانة ٢٤/٤ـ٢٥ . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٣٢٦/١ ، ٤٥٨ و ٢٨٥/٢ ، والقطع ١٩٧ ، والمحتسب ٢٦٠/٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٦٢٤ ، ١٨٤٤ . استشهد به المؤلف على قوله « الحسنى » والتقدير الحالة الحسنى . واستشهدوا به على انتصاب أيّ إذلال على =

[قوله تعالى][1] : ﴿ وسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْراً ﴾ [٨٨]
أي أمراً ذا يُسْر ، كما أنَّ ﴿ حُسْناً ﴾ أي أمراً ذا حُسْن[2] .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً ﴾[3] [٩٣]
و ﴿ يُفْقِهُون ﴾ بضم الياء وكسر القاف[4] ، والمعنى : لا يكادون يُفْقِهون الناس قولاً ، فحذف المفعول . والكلام معك في حذف المفعول طويل يكاد يتوالى على العادِّ الفتوق[5] ، لكثرته وسعة بابه ، لكنَّه جمع نُبَذ منه مما أشْكَل .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَليهِ قِطْراً ﴾[6] [٩٦]
﴿ قطراً ﴾ ينتصب بـ ﴿ أفرغ ﴾ دون ﴿ آتوني ﴾[7] . ولا ينتصب بـ ﴿ آتوني ﴾ لأنه لو كان منتصباً به لقال : آتوني أفرغه عليه ، لأن التقدير : آتوني قطراً أفرغْه عليه .

= المصدر من معنى ما قبله لأن معنى « رضت » أذللت ، ولو كان على « ذلَّت » لكان : أي ذلّ . وسيأتي البيت ١٠٤٧ منسوباً إلى « للرقسي » يريد امرأ القيس وكأنه نسبه إلى نفسه ، انظر التعليق ثمة . وسيأتي بلا نسبة ١٢٢٤ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) أو جعل الأمر نفسه يسراً في الاتساع ، وقد أجاز هذا أبو علي في قوله ﴿ حسناً ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٣-٢٩٤ ، والحجة ٣/٤١٣ خم ، ومجمع البيان ٣/٤٩٢ ، والبيان ٢/١١٦ ، والبحر ٦/١٦٣ .

(٤) قرأ بضم الياء وكسر القاف حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣٩٩ ، والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٢/٣١٥ .

(٥) سلف قوله ٦٩١ « وكنت قد توالت عليك الفتوق » وفسرنا الفتوق ثمة .

(٦) انظر الجواهر ٤٥٥ ، ٦٧٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٧٧-١/٧٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٦٠ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٥ ، والحجة ٣/٤١٥-٤١٧ خم ، ومجمع البيان ٣/٤٩٢-٤٩٣ ، والبيان ٢/١١٦ ، والبحر ٦/١٦٥ ، والإيضاح ٦٦ ، والبصريات ١٥٥ ، ٣٥٤ ، وابن يعيش ١/٧٨ ، والمغني ٦٦٠ . وأخذ المؤلف كلامه من أبي علي .

(٧) إعمال الثاني مذهب البصريين ، وإعمال الأول مذهب الكوفيين ، وهذا ما يسمى بـ « التنازع » وقد سلف التعليق عليه ٣٦٧ . ووافق النحاسُ الفراء هنا في قوله في تقديره : آتوني قطراً أفرغه عليه .

وإن قلت : فـالهـاء مضمر كما أنـك إذا نصبتـه بـ ﴿ أفرغ ﴾[1] أضمرت ﴿ قطراً ﴾ لـ ﴿ آتـوني ﴾ آخر ، وأيُّ فرق بين إضماره في الشطر الأول وبين إضماره في الشطر الثـاني = قلنـا : بينهما فُرْقـان كبير[2] وبَوْن بعيـد ؛ لأنـك إذا نصبتـه بـ ﴿ آتـوني ﴾ وفصلت بين ﴿ آتـوني ﴾ وبين « قطر » وأضمرت لـ ﴿ أفرغ ﴾ مفعـولاً = كنت بين شيئين من المجـاز[3] وارتكبت بـذلـك استعـارتين . وإذا لم تضمر لـ ﴿ أفرغ ﴾ ونصبت ﴿ قطراً ﴾ بـه وأضمرت لـ ﴿ آتوني ﴾ = كانت إحدى يديك في يد الحقيقة والأخرى في يد المجاز[4] ، وفي الأول كلتا يديك في هذا المجاز / . ٢/٨٠ (٢/٧٩)

قوله عز وعلا : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِن رَّبِي ﴾[5] [٩٨]

ولم يقـل « هـذه » ، وقـال : ﴿ إِنَّ رَحْمَـتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[6] [سورة الأعراف : ٥٦] وقـال في الشمس : ﴿ هَـٰذا رَبِّي ﴾[7] [سورة الأنعام : ٧٨] ، حمل ذا

---

(١) في الأصل : « نصبته لقال آتوني بـأفرغ أضمرت » ووضع النـاسخ فوق لقـال « لا » وفوق بـأفرغ « لا » يريـد حـذف هـذه العبـارة لكنـه سهـا فوضع « إلى » فوق أفرغ وحقـه أن يضعهـا فوق « آتوني » .

(٢) في الأصل : كثير ، وهو تصحيف .

(٣) وهما الحذف والفصل بين العامل والمعمول .

(٤) لأنك تضمر لـ « آتوني » معمولاً على شريطة التفسير ولم تفصل بين العامل والمعمول .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ١/٣٧ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٣٩٩ ، ولـلـزجـاج جـ١/١٨٣/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٥/٢ ، ومجمع البيـان ٤٩٥/٣ ، والبيـان ١١٨/٢ ، والبحر ١٦٥/٦ ، والكتـاب ١٧٣/٢ ، وابن يعيش ١٠٢/٥ .

(٦) انظر الجـواهر ٦١٩ ، وشرح اللمـع اللـوح ١/٣٧ ، ومعـانـي القرآن لـلأخفش ٢٠٠ ، وللفراء ٣٨٠/١-٣٨١ ، وإعراب القرآن ٦١٧/٢-٦١٩ ، ومجمع البيـان ٤٢٩/٢ ، والبيـان ٣٦٥/١ ، والبحر ٣١٣/٤ ، والخصـائص ٤١٢/٤ ، وابن الشجري ٢٢٧/١ و ٢٥٦/٢-٢٥٧ ، والمغني ٦٦٦ . وتـذكير الخبر حملاً على المعنى هو قـول الـزجـاج ووافقـه النحـاس وغيره ، قـال النحـاس : وهـو أحسن الأقوال ، وقيل غير ذلك .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .

كلّه على أن التأنيث ليس بحقيقة لاسيا والرحمة[١] والغفران بمعنى فذكّره حملاً على المعنى[٢] .

٣ [قوله تعالى][٣] : ﴿ **أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أن يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أولياءَ** ﴾[٤] [١٠٢]

﴿ الذين كفروا ﴾ فاعل الحسبان ، و « أن » بصلتها سدّ مسدّ مفعولي الحسبان ، و ﴿ عبادي ﴾ المفعول الأول لـ ﴿ يتخذوا ﴾ ، و ﴿ أولياء ﴾ هو المفعول الثاني . ٦

[قوله تعالى][٣] : ﴿ **ذَلِكَ جَزَاؤُهُم جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا** ﴾[٥] [١٠٦]

٩ قال شارحكم[٦] : تقديرُهُ[٧] : الأمر ذلك . فلزمه الوقف[٨] على ﴿ ذلك ﴾ . والأحسن من ذا أن يكون ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جزاؤهم ﴾ خبر ، و ﴿ جهنّم ﴾ خبر ثان . وإن شئت كان ﴿ جهنّم ﴾ بدلاً من جزائهم .

---

(١) الحمل على المعنى في هذه الآية هو قول سيبويه وابن يعيش . وذهب الزجاج ووافقه النحاس إلى أن التقدير : هذا الفعل ـ وهو التمكين الذي أدرك بـه السـدّ ـ رحمة من ربي ، وقيل : التقدير هـذا الرَّدْم ، عن الأخفش ، وقيـل : هـذا السـدّ ، عن الطبرسي . والردم والسـدّ ذكرا في قوله تعالى : ﴿ ... فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً [٩٤] ... فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً [٩٥] ﴾ .

(٢) انظر ما سلف من التعليق على نحو قوله « لاسيا والرحمة » ٤٥ ح ٣ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٠ ، وللفراء ٢/١٦٠ـ١٦١ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٦ ، ومجمع البيان ٣/٤٩٦ ، والبيان ٢/١١٨ ، والبحر ٦/١٦٦ ، والتبيان ٨٦٢ .

(٥) انظر مجمع ٣/٤٩٧ ، والبحر ٦/١٦٧ ، والتبيان ٨٦٣ ، وما سلف ٥٨٣ .

(٦) سيأتي تحقيق المعنيّ به في فهرس الأعلام .

(٧) في الأصل : تقدير ، وهو سهو من الناسخ .

(٨) لم أجده في كتب الوقف التي بين يدي .

وإن شئت كان ﴿ جزاؤهم ﴾ بدلاً من ﴿ ذلك ﴾ . وإن شئت كان [التقدير][1] : ذلك جزاؤهم ذلك جهنَّمُ بما كفروا ، أي : ثابتةً بما كفروا .

[قوله تعالى][2] : ﴿ كَانَتْ لَهُم جَنَّاتُ الفِرْدَوْسِ نُزُلاً ﴾[3] [١٠٧] ٣

﴿ جنات ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ لهم ﴾ خبره ، و ﴿ نزلاً ﴾ حال أو تمييز[4]

وإن شئت كان ﴿ نزلاً ﴾ خبراً ، و ﴿ لهم ﴾ ظرف حشو[5] ، والتقدير : ٦ كان لهم دخول جنات ، فيكون ﴿ نزلاً ﴾ مصدراً ، وعلى الأول يكون جمع « نازل »[6]

[قوله تعالى][7] : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[8] [١٠٨] ٩

حال من الضمير المجرور بـ ﴿ لهم ﴾ ، ولا يكون صفة للجنّات[9] ، لأنه لم يقل خالدين فيها هم .

---

(١) زيادة مني . ولو قال : وإن شئت كان جهنم خبر ابتداء آخر على تقدير : ذلك جهنّم : كان أوضح وأصح . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩٢ ، ٢٦٣ ، ومجمع البيان ٤٩٨/٣ ، والبحر ١٦٦/٦ ، والتبيان ٨٦٤ ، والقطع ٤٥١ ، ومنار الهدى ١٧٢ . (٤) لم يذكروا وجه التمييز .

(٥) سلف التعليق على الحشو ٧١٥ .

(٦) كلا القولين متكلف . والوجه أن يكون النزل بمعنى المنزل ويكون خبر كانت ، ذكره الطبرسي . والظاهر تعلق لهم بحال من نزل .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٨٤/٢خ ، المصادر السالفة .

(٩) هذا سهو من الشيخ ، فكيف يكون صفة للجنات وهي معرفة مرفوعة ؟! وإنما أراد أن يقول : ولا يكون حالاً من الجنات لأنه إلخ ، وهذا صحيح لجري اسم الفاعل حالاً على غير من هو له ، وذلك يوجب إبراز الضمير عند البصريين ، ولم يوجبه الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٢٨ .

سورة مريم

عليها السلام

٣ قوله عز وجل : ﴿ كهيعص . ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾[(١)]
[١-٢]

أي هذا ذكرُ رحمةِ ربِّك [عبدَه][(٢)] ، فأضمر المبتدأ . و﴿ ذِكْر ﴾ مصدر ٦ مضاف إلى الرحمة ، أي أنْ ذكَرَ ربُّك رحمتَه عبدَه[(٣)]. و﴿ ذِكْر ﴾ مصدر مضاف إلى المفعول ، و﴿ رحمة ﴾ مصدر مضاف إلى الفاعل ، و﴿ عبدَه ﴾ نصب مفعول ﴿ رحمة ربكَ ﴾[(٤)] ، و﴿ زكريا ﴾ بدل من ﴿ عبدَه ﴾ .

٩ وروي في الشواذّ ﴿ ذكَرَ رحمةَ ربك عبدُه زكريا ﴾ برفع العبد[(٥)] على أن يكون فاعلاً للفعل . وهذا كما تقول : نزل في دار هند غلامُها . أي غلامُ هند ؛ فاتصل بالمرفوع كنايةُ المجرور المضاف إليه الرحمةُ في الآية ، والدارُ في المسألة .

---

(١) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠١ ، وللفراء ١٦١/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٨٥/٢-١/١٨٦ ، وإعراب القرآن ٣٠٠/٢-٣٠١ ، ومجمع البيان ٥٠٠/٣-٥٠٢ ، والبيان ١١٩/٢ ، والبحر ١٧٢/٦ ، والكشاف ٥٠٢/٢ ، والتبيان ٨٦٥ ، وتفسير الطبري ٢٥/١٦ ، والقرطبي ٧٥/١١ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ووافقهما النحاس والطبري وغيرهما . وقيل : ذكر مبتدأ وخبره مضر والتقدير : مما نقص عليك ذكر رحمة ربك ، عن الأخفش في مطبوعة معاني القرآن له ووقع كلامه في إعراب القرآن : « فيما نقص عليكم .. » وهو أجود ، وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الأخفش ووافقه الطبري وغيره ، وهو الظاهر . وذهب الفراء والزجاج ومن وافقهما إلى أنه مفعول « ذكر » والتقدير : هذا ذكر ربك عبدَه برحمته ، عن الفراء ، وقدره الزجاج : هذا ذكر ربك بالرحمة عبدَه .

(٥) عزا أبو حيان هذه القراءة إلى الكلبي .

رواه الوليد بن مسلم ، عن يحي الذّماري ، عن ابن عامر[1] . وفيه أوجه أُخَر ، وتجد ردَّها[2] في « نُكَتِ الأقاويل »[3] .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[4] [٤]

نصب على التميز[5] .

[وقوله][6] : ﴿ وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ ﴾[7] [٤]

٦ أي بدعائي إياك ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف[8] . وهذا كقوله تعالى : ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[9] [سورة فصلت : ٤٩] و ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾[10] [سورة صَ : ٢٤] . وقد ذكروا في الاستدلال[11] تَبْيِنَكَ الآيتين . وقد

---

(١) لم أجد هذه الرواية . وفي الهمع ٧٤/٥ عزي إلى يحي الذماري عن ابن عامر أنه قرأ « ذكرُ رحمة ربك عبدَه » على أنّ « ذكر » مصدر مضاف إلى المفعول و « عبده » الفاعل .

(٢) في ب : « أُخر ذكرتها في .. » ولم أحسن قراءة ما في ي .

(٣) « نكت الأقاويل » كتاب له لم يذكره من ترجمه ، ولم يحل عليه المؤلف في غير هذا الموضع .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٧٢ و ١/٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠١ ، وللزجاج جـ١/١٨٦/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٠١/٢ ، ومجمع البيان ٥٠٢/٣ ، والبحر ١٧٣/٦ ، والكشاف ٥٠٢/٢ ، والعضديات ١٨٥ ، وضرورة الشعر ١٠٢ ، وابن يعيش ٧٠/٢ .

(٥) في الأصل : « على المصدر » وضبّب الناسخ عليه . وما أثبته من ي و ب . ونصبه على التمييز هو قول الزجاج وأبي علي والسيرافي وغيرهم ، ولم يذكر المؤلف غيره في شرح اللمع ، وهو الوجه . وقيل هو مصدر لأنه كأنه لما قال « واشتعل الرأس » قال « شاب » عن الأخفش واختاره النحاس . وبين الوجهين في المعنى فرقان كبير ، وانظر كلام الإمام الجرجاني على هذه الآية في دلائل الإعجاز ١٠٠ ، ٣٩٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٢٧ ، ٥٢١ ، وأسرار البلاغة ٢٥٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٥٠٢/٣ ، والبيان ١١٩/٢ ، والبحر ١٧٣/٦ ، والتبيان ٨٦٦ .

(٨) سلف التعليق على إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله وحذف الفاعل منه ٦٢٧ .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢ ، وانظر ما سلف ٦٢٧ .

(١٠) سلف الاستشهاد بها ٦٢٧ ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها . وكان في النسخ « سؤال » والتلاوة بالباء .

(١١) في الأصل « الاستدراك » وهو تحريف مضل فإن للمؤلف كتاباً بهذا الاسم ، انظر مقدمة =

أريتُك ههنا اثنين[1] في موضعين من هذه الآي الثلاث ﴿ ذكر رحمة ربك ﴾ و ﴿ بدعائك ﴾[2] .

٣ [قوله تعالى][3] : ﴿ فَهَبْ لي من لَدُنْكَ وَلِيّاً . يَرِثُني ويَرِثُ ﴾[4] [٥-٦]

بالرفع والجزم[5] . فالرفع على أن يكون وصفاً لـ « وليّ » . والجزم على أن
٦ يكون جواباً لـ « هَبْ » .

[قوله تعالى][3] : ﴿ ولَمْ تَكُ شَيْئاً ﴾[6] [٩]

قيل : أي شيئاً يعتدّ به[7] ، أي شيئاً يُذْكَر ويُعْبأ به .

= التحقيق . والصواب ما أثبت من ي و ب . يريد أن النحاة ذكروا هاتين الآيتين في الاستدلال لإضافة المصدر إلى مفعوله من غير أن يذكر معه الفاعل . انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على آية سورة صۤ فيما سلف ٦٢٧ والمصادر التي أحلنا عليها في الكلام على آية سورة فصلت في موضعها ١١٩٢ ، وانظر ما سيأتي ٨١٧ .

(١) في الأصل « آيتين » ولعله تحريف . وقوله اثنين أي مصدرين مضافين إلى المفعول والفاعل محذوف .

(٢) في النسخ « دعائك » والتلاوة بالباء .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٥/٢-١٢٦/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦١/٢-١٦٢ ، وإعراب القرآن ٣٠٢/٢-٣٠٣ ، والحجة ٤٢٩/٣-٤٣٠ خم ، ومجمع البيان ٥٠٠/٣-٥٠١ ، والبيان ١٢٠/٢ ، والبحر ١٧٤/٦ ، وابن يعيش ٥٠/٧-٥١ ، والمغني ٥٥٤ .

(٥) قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٠٧ ، والتيسير ١٤٨ ، والنشر ٣١٧/٢ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٨٦/٢ ، ومجمع البيان ٥٠٥/٣ ، والبحر ١٧٥/٦ ، والكشاف ٥٠٤/٢ .

(٧) قال الزمخشري : « شيئاً ، لأن المعدوم ليس بشيء أو شيئاً يعتدّ به ... » اهـ ، فقال ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري في كتابه الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، بطرة الكشاف : « فسر أولاً على ظاهر النفي الصرف وهو الحق ، لأن المعدوم ليس بشيء قطعاً خلافاً

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَأَوْحَى إِلَيْهِم أَنْ سَبِّحُوا ﴾[2] [١١]

يجوز أن يكون التقدير : أي سَبِّحوا . ويجوز أن يكون : أنّه[3] سبِّحُوا ، فخفّف وأضمر الاسم ولم يعوِّض من المضمر شيئاً ، كقوله ﴿ لولا أن مَنَّ الله علينا ﴾[4] / [سورة القصص : ٨٢] كما جاء في العوض في قوله : ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا ﴾ [سورة الجن : ٢٨] و ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾[5] [سورة المزمل : ٢٠] ، ﴿ وحَسِبُوا أن لا تكونُ فِتْنَةٌ ﴾[6] [سورة المائدة : ٧١] فيمن رفع .

٣ — ١/٨١ (١/٨٠) — ٦

فثبت أنَّ قول من قال : إنّ « أنَّ » إذا خفِّف وجب العوض عن المحذوف = باطل[7] ، إذ أريتُك آيتين لا عوض فيهما[8] . وربّما يُعَدُّ لك الآي[9] التي خفِّف

= للمعتزلة في قولهم إن المعدوم الممكن شيء ، ومن ثم كافح الزمخشري عن البقاء على التفسير الأول إلى الثاني بوجه من التأويل يلائم معتقد المعتزلة فجعل المنفي الشيئية المعتد بها وإن كانت الشيئية المطلقة ثابتة عنده للمعدوم ، والحق بقاء الظاهر في نصابه » اهـ . وهو كما قال . وعبارة الزجاج وغيره : أي شيئاً موجوداً .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٣ ، والبيان ١٢١/٢ ، والبحر ١٧٦/٦ ، والتبيان ٨٦٨ .

(٣) فتكون « أن » مخففة من الثقيلة ، ووافقه أبو البركات والطبرسي اللذان نقلا عنه من غير تصريح . وليس كما قال ، فليس هذا من مواضعها . وكيف تكون جملة « سبِّحوا » مفسرة لضمير الشأن وخبراً عنه وصلة المخففة لا تكون أمراً ؟!!
والصواب أن « أن » ههنا مفسرة ويجوز أن تكون مصدرية . أجاز الوجهين العكبري وأبو حيان ، وهو قياس قول الناس جميعاً في مثل هذا الموضع .

(٤) « أن » ههنا هي المصدرية لا المخففة من الثقيلة وإن أجاز القولين أبو علي ، انظر ما سيأتي من الكلام على هذه الآية في موضعها ١٠٣٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٩٦ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٦٦ .

(٧) بل الذي ذهب إليه هو الباطل ، وهو مبني على خطأ . وذلك أنّ « أنّ » تخفف فيكون اسمها ضمير أمر أو شأن محذوفاً وخبرها جملة تكون مفسرة له وخبراً عنه . فإن كان الخبر جملة اسمية فقد تكون مجردة أو مصدّرة بـ « لا » أو « أداة شرط » أو « رُبَّ » أو « كم » . وإن كان جملة فعلية فإن كان فعلها غير متصرف نحو « ليس » و « عسى » و « نعم » و « بئس » أو كان دعاءً = لم =

فيها « أنَّ » ولا عوض معه ، ولهذا نهيِّئ هـذه الأسبـاب ، وإلا فـإنّ فيما قـد قيل كفاية ، لكنّا نعدّ لك ما قيل لك قبلنا ههنا .

٣ [قوله تعالى][1] : ﴿ **خُذِ الكِتَابَ بِقُوَّةٍ** ﴾[2] [١٢]

أي بجدّ واجتهاد . والباء في موضع الحال[3] ، أي خذ الكتاب مجدّاً مجتهداً .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **لأَهَبَ لَكِ غُلاَماً** ﴾[4] [١٩]

٦ أي : لأصير سبباً لهبة غلام[5] .

= يحتج إلى اقترانـه بشيء . وإن كان متصرفاً وجب أن يفصل بينـه وبين « أن » بحرف النفي نحو « لا » و « لم » و « لن » أو بـ « لـو » أو بـ « قـد » أو بـ « السين » أو « سـوف » ، وهـذه الحروف أعواض من التخفيف وحـذف الاسم من « أنـه » وتسمى حروف التعويض . وقـد نصوا أن حذف العوض ضعيف نادر يقع في ضرورة الشعر . ولا يحمل القرآن إلا على أفصح اللغات . انظر في ذلـك شرح اللمع اللـوح ١/١٢٠ـ٢ ، والكتـاب ٤٨٢/١ ، والمقتضب ٤٨/١ و٣١/٢٠ ، ٣٦١ و٥/٣ـ٦ ، والجمـل ٣٥٣ ، وحروف المعـاني ٥٨ ، والحجة ١٥٥/٤ـ١٥٦ خـك ، وسر الصنـاعـة ٦٨١ـ٦٨٢ ، وابن يعيش ٧١/٨ـ٧٥ ، وشرح الكافيـة ٣٥٩/٢ ، ٢٣٢ـ٢٣٤ ، ورصف المبـاني ١١٤ـ١١٦ ، والجنى الداني ٢١٧ـ٢٢٠ ، والأزهيـة ٦١ـ٦٨ ، والمغني ٤٦ـ٤٧ ، والهمع ١٨٤/٢ـ١٨٧ ، وضرائر الشعر ١٦٣ـ١٦٥ ، والمصادر المذكورة بهامشه . وما سيأتي ١٠٣٢ .

(٨) ذكرت في ح ٤ من الصفحـة السـابقـة أن « أن » في الآيتين هي المصـدريـة ، وهـو الظـاهر ، ولا يعـدل عنـه إلا لـدليـل ، والحمـل على الصحيـح الفصيـح أولى من الحمـل على القليـل النـادر الضعيف .

(٩) لم يعدّها في هذا الكتاب ولا في الجواهر ولا في شرح اللمع ، وهي ما انتهى إلينا من كتبه .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجـواهر ٢٥٧ ، ومعـاني القرآن للزجـاج جـ٢/١٨٧/١خ ، ومجمـع البيـان ٥٠٦/٣ ، والبيـان ١٢١/٢ ، والتبيان ٨٦٨ .

(٣) سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٢١ ، وتسمى باء المصاحبة .

(٤) انظر معـاني القرآن للفراء ١٦٣/٢ـ١٦٤ ، وللـزجـاج جـ٢/١٨٧/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٠٧/٢ـ٣٠٨ ، والحجـة ٤٣٤/٣خم ، ومجمـع البيـان ٥٠٧/٣ ، والبيـان ١٢٢/٢ ، والبحـر ١٨٠/٦ ، وحجـة القراءات ٤٤٠ـ٤٤١ ، والكشـاف ٥٠٥/٢ ، وتفسير الطبري ٤٧/١٦ ، والقرطبي ٩١/١١ ، ومجمع التفاسير ١٥١/٤ .

(٥) عبارة الزمخشري « لأكون سبباً في هبة الغلام بالنفخ في الدرع » وانظر مجمع التفاسير . وفي حجة

ومن قرأ ﴿ ليهبَ لكَ غلاماً ﴾[1] أي ليهب الله لَكَ غلاماً .

[قوله تعالى][2] : ﴿ ولِنَجْعَلَهُ آيَةً للنَّاسِ ﴾[3] [٢١]

معطوف على قوله ﴿ ليهب لك ﴾[4] . وقيل : الواو مقحمة[5] . ٣

قوله تعالى : ﴿ وهُزِّي إلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تساقطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً ﴾[6] [٢٥]

= القراءات « جبريل عليه السلام قال لمريم : إنما أنا رسول ربك أرسلني لأهب لك ، إذ كان النافخ في جيبها بأمر الله فتكون الهبة في المعنى من الله وهي في اللفظ مسندة إلى جبريل » .
وقال أبو علي : « حجة من قرأ ﴿ لأهب لك ﴾ فأسند الفعل إلى المتكلم والهبة لله سبحانه ومنه أنّ الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم وإن كان الفعل للموكِل والمرسِل للعلم بأنه في المعنى للمرسل وأن الرسول والوكيل مترجم عنه » اهـ . وهنا هو الظاهر . وقيل : هو حكاية لقول الله تعالى ، وهو قول الفراء والزجاج والنحاس والطبري وغيرهم ، أي قال أو يقول الله تعالى « لأهب لك » ، أو أرسلتَ إليك بالقول لأهب لك ، ونحو ذلك .

(١) قرأ ﴿ ليهب ﴾ أبو عمرو وورش عن نافع والحلواني عن قالون عن نافع ، وقرأ الباقون ﴿ لأهب ﴾ انظر السبعة ٤٠٨ ، والتيسير ١٤٨ ، والنشر ٢/٣١٧ـ٣١٨ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٢٤ ، ٧٢٢ ، والبحر ٦/١٨١ ، والكشاف ٢/٥٠٥ ، والتبيان ٨٦٩ ، ومجمع التفاسير ٤/١٥٢ ، والمغني ٢٩٦ .

(٤) فيكون في الكلام التفات ، انظر تفسير البيضاوي (مجمع التفاسير) . وقيل هو معطوف على تعليل مضمر والتقدير : لأخلقه من غير أب ولنجعله ، دلّ عليه قوله ﴿ هو عليّ هيّن ﴾ ذكره المؤلف في الجواهر . وقيل تقديره : لنبين به قدرتنا ولنجعله ، وقيل : ولنجعله آية فعلنا ذلك . وانظر ما سلف من التعليق على نحو هذا مما دخلت الواو فيه على المضارع المقترن بلام كي وليس في الكلام ما يصح أن تعطفه عليه ١٤١ .

(٥) انظر ما سلف من التعليق على زيادة الواو ١٨٥ ، وانظر ٢٣٢ ، ٢٥٧ .

(٦) انظر الجواهر ٥٥ ، ٢٥٨ ، ٥٧١ ، ٦٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٢ ، وللفراء ٢/١٦٥ ، وللزجاج جـ٢/٨٨/١ـ٢خ ، وإعراب القرآن ٢/٣١٠ـ٣١١ ، والحجة ٣/٤٣٦ـ٤٤٠ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣/٥٠٩ـ٥١٠ ، والبيان ٢/١٢٢ ، والبحر ٦/١٨٤ ، ومجاز القرآن ٢/٦ ، والكشاف ٢/٥٠٧ ، والعضديات ٨٦ـ٨٧ ، والمغني ١٤٧ . وقوله تعالى ﴿ تساقط ﴾ قرأه حمزة ﴿ تَسَاقَط ﴾ بفتح التاء وتخفيف السين وفتح القاف ، وقرأه حفص عن عاصم ﴿ تُسَاقِط ﴾ =

أي : [و][1] هزّي إليك بهَزِّ جذع النخلة[2] ، فحذف المضاف ، كقوله[3] :

وصَوَّحَ البَقْـلَ نَـأَّجٌ تَجِيءُ بِـهِ   رِيـحٌ يَمَـانِيَـةٌ في مَرِّهـا نَكَبُ

٣ أي تجيء بمجيئه[4] ، أي إذا [جاء] جاءت بمجيئه[5] « ريحٌ يمانية في مرِّهـا نكب » ؛ أي إذا هززت النخلة اهتزَّ بهزِّك النخلةُ وتساقط عليك رطباً[6] .

٦ فـ ﴿ رطباً ﴾ منصوب عندنا[7] بـ ﴿ تساقط ﴾ وإن كان ﴿ تساقط ﴾ « تَتَفاعَل » لأني قد أريتُك أن « تَفَاعَلَ » قد جاءت متعدية في التنزيل في ثلاثة

= بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف ، وقرأه الباقون ﴿ تَسَّاقَط ﴾ بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف . انظر السبعة ٤٠٩ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٣١٨/٢ . وكلام المؤلف مبنيّ على قراءة غير حفص .

(١) زيادة من ب .

(٢) هذا أحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وأجاز أن تكون الباء في ﴿ بجذع ﴾ زائدة ، وهو أحد قولي الأخفش وقول الفراء ومن وافقها .

(٣) وهو ذو الرّمة . د ، ق٣٩/١ جـ٥٤/١ ، وانظر تخريجه فيه جـ١٩٣٤/٣ وزد عليه الحجة ٤٤٠/٣ خم ، ومجمع البيان ٥٠٩/٣ . والرواية « هَيْفٌ يمانية » ، وفي إحدى مخطوطات الديوان « ريح » . قال شارح الديوان أبو نصر صاحب الأصمعي : « صوّح البقل نأّج أي شققه ويبّسه ... والنَّأّج : وقت تنأج فيه الريح أي تشتد وتسرع المرّ ، و « الهَيْف » الريح الحارة ... والمعنى : وصوّح البقل وقت تجيء بمجيئه « هيف يمانية في مرّها نكب » أي اعتراض وتحرّف ، يقول هذه الريح تجيء بدفعة من ريح أخرى أشد منها ، واليمانية : الجنوب » اهـ .

(٤) في الأصل : مجيئه ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : إذا جاءت بمجيئها ، وفي ي و ب : إذا جاءت جاء بمجيئها . فزدت « جاء » من ي و ب وقدّمته ، وجعلت « بمجيئها » بمجيئه ، والصواب ما أثبت . وعبارة أبي علي : « يعني إذا جاء النأّج جاء الهيف » .

(٦) عبارة أبي علي : « وكذلك إذا هززت الجذع هززت بهزه رطباً فإذا هززت الرطب سقط » وهذا الكلام واضح .

(٧) وهو قول أبي عبيدة ووافقه أبو علي .

مواضع ، قال : ﴿ أن يصَّالَحَا بَيْنَهما صُلْحاً ﴾[1] [سورة النساء : ١٢٨] وقال ﴿ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهم ﴾[2] [سورة يونس : ٤٥] ، وهذا الموضع الثالث .

٣

ومن قال : ضربني وضربتُ زيدٌ[3] ، و :

... ... كفاني ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ[4]

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ . وقد سها الشيخ فظن أنه ذكر ثمة ما ألمع إليه ههنا من تعدّي « تعارف » . وعبارته قاصرة ، فليس في الآية مفعول ظاهر له . ورأيت أن أنقل كلام أبي علي فيها ليتضح المراد ، ومنه أخذ المؤلف ، قال في الحجة ١٨١/٢ ـ ١٨٢ خم في الكلام على « يتعارفون » : « ومعنى يتعارفون يحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون المعنى : يتعارفون مدة إماتتهم التي وقع حشرهم بعدها وحذف المفعول للدلالة عليه كما حذف في مواضع كثيرة ، وعدّي « تفاعل » كما عدي في قول ذي الرمة :

... ... تحاسنت به الوشيَ قراتُ الرياح وخورُها

وأنشد أبو عبيدة :

تخاطأت النبل أحشاءه ... ...

أو يكون أعمل الفعل الذي دلّ عليه يتعارفون ، ألا ترى أنه قد دلّ على يستعملون ويتعرَّفون ... » اهـ .

وقول ذي الرمة « وخورُها » سلف ٣٢٥ ، وقول الشاعر « تخاطأت .. » هو صدر بيت ، وعجزه :

وأخّر يومي فلم يُعْجَل

وهو في مجاز القرآن ٥/٢ ، والحجة أيضاً ٢٤٧/٣ خم لأوفى بن مطر المازني .

(٣) أي أعمل الفعل الأول ولم يعمل الثاني ، وهذا من باب « التنازع » وقد سلف التعليق عليه ٣٦٧ . وإعمال الأول مذهب الكوفيين وإعمال الثاني مذهب البصريين .

(٤) هذا عجز بيت لامرئ القيس ، وصدره : فلو أنَّ ما أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ

وهو في ديوانه ق٢/٥٢ ص ٣٩ ، والكتاب ٤١/١ ، وابن السيرافي ٣٨/١ ـ ٤٠ ، والإنصاف ٨٤ ، وابن يعيش ٧٨/١ ـ ٧٩ ، وشرح الكافية ٨١/١ ـ ٨٢ ، وتذكرة أبي حيان ٣٣٩ ـ ٣٤١ ، والمقاصد النحوية ٣٥/٣ ـ ٣٧ ، والهمع ١٤٤/٥ ، وشرح أبيات المغني ٣٥/٥ ـ ٣٧ و ٩٧/٧ ـ ٩٩ ، والخزانة ١٥٨/١ ـ ١٦٢ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، وإعراب القرآن ٤٢١/١ ، والإيضاح ٦٧ ، والخصائص ٣٨٧/٢ ، والمغني ٣٢٨ ، ٣٥٦ .

وقد استشهد الكوفيون بالبيت على إعمال الأول دون الثاني ، وأخرجه أكثر البصريين من باب

كان قوله ﴿ رطباً ﴾ منصوباً بـ ﴿ هزّي ﴾ أي هُزّي إليك رطباً جَنِيّاً متمسكة بجذع النخلة تساقطه[1] عليك ، فأضمر لـ ﴿ تساقط ﴾ مفعولاً ، وجعل الباء في موضع الحال[2] .

هذا هو الجيد البالغ في الآية . ولم يُتْمِم فارسُهم[3] الكلام هذا الإتمامَ ، وبين يديك كلامه ، لكنه أضربَ عن إتمام[4] هذا الوجه[5] وأخذ في حديث الرعد والبرق وأنه قد قدَّمه في كتابه وأنّ ذِكْرَ البرق يدل على الرعد ، فقال : ينتصب ﴿ رطباً ﴾ على الحال لأن التقدير ﴿ وهزّي إليك بجذع النّخلة ﴾ أي بثمرة جذع النخلة ، فذكر النخلة دالاًّ على الثمرة ، فالمعنى : تساقطْ عليك ثمرة النخلة رطباً ،

= التنازع ، وهو الصحيح ؛ قال ابن يعيش « لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وجّه إليه الآخر وهو الاسم المذكور ، وليس الأمر في البيت كذلك لأن الفعل موجه إلى القليل من المال والثاني موجه إلى الملك ، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملك .. ولو نصب قليلاً بأطلب استحال المعنى .. » اهـ . وعبارة سيبويه « فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » اهـ .

وقد أجاز دخوله في باب التنازع من البصريين المبرد وأبو علي ، قال المبرد : « فجعل القليل كافياً لوطلبه أو سعى له ، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك وعليه معنى الشعر » اهـ . فقد أجاز دخوله في هذا الباب ثم وافق غيره من البصريين الذين أخرجوا هذا البيت منه . وانظر ما ذكره أبو حيان في تأويل ذكر المبرد وأبي علي للبيت في باب التنازع .

(١) في الأصل و ب : تساقط ، والوجه ما أثبت من ي .

(٢) كون رطباً مفعول هزي والباء في موضع الحال هو قول المبرد وأحد قولي الأخفش ومن وافقهما ، قال الزمخشري « وليس بشيء » . وهو مبني إما على قراءة حفص ﴿ تُساقط ﴾ وإما على قراءة غيره أيضاً على جعل « تفاعل » متعدياً . فإن جعل لازماً ـ وهو الظاهر ـ لم يجز لأنه ليس في الكلام عاملان تنازعا معمولاً .

(٣) يريد الوجه الأخير الذي ذكره أن تكون الآية من باب التنازع .

(٤) هو أبو علي الفارسي .

(٥) في الأصل وي : تمام ، والوجه ما أثبت من ب .

فـ ﴿ رطبـاً ﴾ حـال في هـذا الوجـه[١] . وقـال غيره[٢] : هـو نصب على التمييز . والوجهُ الأولُ[٣] .

٣ [قوله تعالى][٤] : ﴿ وقَرِّي عَيْناً ﴾[٥] [٢٦]

نصب على التمييز ، أي قرِّي من عين ، فلما تـأتّى فيـه تقـدير « مِنْ»[٦] كان محمولاً على النصب .

٦ [قوله تعالى][٤] : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَها تَحْمِلُهُ ﴾[٧] [٢٧]

هـذه الجملـة في موضع النصب على الحـال : يجـوز أن تكـون حـالاً من الهـاء

---

(١) نصُّ كلام أبي علي : « ... ويجوز في قوله ﴿ تساقط عليك ﴾ أي تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً ، فحذف المضاف الذي هو الثمرة ويكون انتصاب رطب على الحال . وجاز أن تضمر الثمرة وإن لم يجر لها ذكر لأن ذكر النخلة يـدل عليهـا كما دلّ البرق على الرعـد فيما ذكرنـاه فيما مرَّ ... » . يريد ما ذكره فيما سلف من الحجة ٢٨٢/٣ خم في قول أبي ذؤيب :

أمنـك البرق أرقبـه فهـاجـا فبت إخـالـه دهمـاً خـلاجـا

أي إخال الرعد . وانظر الجواهر ٢٧١

(٢) قال الزجاج : « النحويون يقولون إن ﴿ رطباً ﴾ منصوب على التمييز » ، وكذا قال النحـاس : نصب رطب على البيـان ، وهـو التمييز . انظر مـا سلف من التعليـق على التمييز والتفسير والبيان ٤٤٨ .

(٣) بل الـوجـه على قراءة غير حفص أن يكـون ﴿ تَسـاقـط ﴾ لازمـاً ويكـون ﴿ رطبـاً ﴾ تمييزاً ، وجعلُه متعدياً وإدخاله في بـاب التنـازع تكلّف . وعلى قراءة حفص يكون ﴿ رطبـاً ﴾ مفعولاً به .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معـاني القرآن للفراء ١٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣١١/٢ ، ومجمع البيـان ٥١٠/٣ ، والبيـان ١٢٣/٢ .

(٦) قال المحقق الرضي في شرح الكافية ٢٢٢/١ « وقد تكلّف بعضهم تقـدير « من » في جميع التمييز عن النسبـة نحو طـاب زيـد داراً وعلمـاً ، وليس بوجـه » اهـ . ونص السيـوطي في الهمع ٦٧/٤ أنّ « من » لا تقدر مع التمييز المنقول عن فاعل أو مفعول .

(٧) انظر شرح اللمـع اللـوح ٢/١٣٦ ، وإعراب القرآن ٣١٢/٢ ، والبحر ١٨٦/٦ ، والتبيـان ٨٧٣ ، وما سلف ٤٥٧ ، ٦٤٦ .

المجرورة . ويجوز أن تكون حالاً من الفاعلة . ويجوز أن تكون[1] حالاً منهما جميعاً ، لأن فيها[2] ذِكْرَهما .

٢ [قوله تعالى][3] : ﴿ وما كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً ﴾[4] [٢٨]

ولم يقل « بَغِيَّة » . فيحتمل أن يكون ﴿ بغيّاً ﴾ مصدراً[5] كما قالوا في قوله : ﴿ يُحْيِي العِظَامَ وهِيَ رَمِيمٌ ﴾[6] [سورة يس : ٧٨] ولم يقل « رميمة » / ، قالوا : ٢/٨١ (٢/٨٠)

٦ لأنه أراد المصدر[7] . ويجوز أن يكون ذلك للفواصل[8] .

---

(١) في ب و ي : يكون ، في المواضع الثلاثة ، وكذا في الأصل هنا ، وهو تصحيف .

(٢) كان في النسخ « فيه » والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٢ ، والبيان ١٢٤/٢ ، والكشاف ٥٠٥/٢ . وانظر اللسان (بغى) ، والممتع ٥٤٩ ، ومعجم الأدباء ١١٨/٧ـ١١٩ .

(٥) كذا قال ، وبغيّ ليس مصدراً .

(٦) انظر البحر ٣٤٨/٧ ، والكشاف ٣٧١/٢ ، وتفسير القرطبي ٨٥/١٥ ، واللسان (رمم) .

(٧) لا أعرف أحداً قال ذلك وإن كان « رميم » يكون مصدراً . فقيل : لم يؤنث لأن « فعيل » يستوي فيه الواحد والجمع ، وقيل : هو جنس فوضع الواحد موضع الجمع . وقال الزمخشري : « الرميم اسم لما بلي من العظام غير صفة كالرمة والرفات ، فلا يقال لِمَ لَمْ يؤنث وقد وقع خبراً لمؤنث ، ولا هو فعيل بمعنى فاعل أو مفعول » اهـ . وهذا أولى .

(٨) يريد أنه قال « بغيّاً » ولم يقل بغيّة لكي تماثل هذه الفاصلة الفواصل التي تقدمتها والتي تلتها ، وسياق الفواصل : ... إنسيًا [٢٦] فريّا [٢٧] بغيّا [٢٨] صبيّا [٢٩] ... وهذا قول لا يصح لأن مراعاة الفاصلة ليس علة لحذف الهاء من بغيّ ، ولأنه يلزم عنه ثبوت بغيّة بالهاء ، ولا أعرف أحداً أثبته . فقيل : بغيّ فعيل بمعنى مفعول عن الأخفش وابن جني ، وقيل فعول والأصل بَغُوي ، عن المازني والمبرد ، وكلاهما قول . ولم يرتض ابن جني أن يكون فعولاً ولم يرتض المازني أن يكون فعيلاً ، فذهب ابن جني إلى أنه لو كان فعولاً لكان بغوّاً ، وذهب المازني إلى أنه لو كان فعيلاً لوجب تأنيثه لأنه بمعنى فاعل . وكلا الردّين لا يدفع قول الآخر لأن بغى فيه لغتان الواو والياء ولأن من قال إنه فعيل جعله بمعنى مفعول لا فاعل .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾[2] [٢٩]

﴿ كان ﴾ بمعنى « صار »[3] ، أي من صار صبيّاً في المهد . ولا يجوز أن تكون[4] « كان » على بابها ، لأنّ ذلك لا يختصّ بعيسى ، ألا ترى أنّ كلّ أحد كان صبيّاً في مهده يوماً من الأيام . وإنما تعجبوا من كلام مع من صار في هذا الوقت في المهد صبيّاً .

[قوله تعالى][5] : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً . وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً . وَبَرّاً بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيّاً . وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً . ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ . مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ . وَإِنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُم ﴾[6] [٣٠ـ٣٦]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٤٤ ، وإعراب القرآن ٢/٣١٣ ، ومجمع البيان ٣/٥١٠ ، والبيان ٢/١٢٤ـ١٢٥ ، والبحر ٦/١٨٧ ، والكشاف ٢/٥٠٨ ، والتبيان ٨٧٣ ، ومجاز القرآن ٢/٧ ، والمقتضب ٤/١١٨ ، والبصريات ٣٢٧ ، وابن يعيش ٧/٩٩ـ١٠٠ ، ١٠٢ .

(٣) أجازه العكبري وأبو حيان . وقيل « كان » زائدة أي من هو في المهد ، عن المبرد ، والظاهر أنه قول أبي عبيدة ، وقيل : تامة ، أي حدث في المهد ، و﴿ صبيّاً ﴾ على هذين القولين حال العامل فيها الظرف في الأول والفعل في الثاني . وقال الإمام الزمخشري : « كان لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم يصلح لقريبه وبعيده ، وهو ههنا لقربه خاصة ، والدال عليه مبنى الكلام وأنه مسوق للتعجب » اهـ . والظاهر أنه الوجه ، وقيل غير ذلك .

(٤) في الأصل وي : يكون ، وهو تصحيف .

(٥) زيادة مني .

(٦) كان في النسخ : « قال إني عبد الله إلى قوله وإن الله ربي وربكم » فأتممته .

من كسر[١] « إنَّ » من قوله ﴿ وإنَّ الله ﴾[٢] [٣٦] كان محمولاً على قوله ﴿ إنِّي عبد الله ﴾ ، والتقدير : قال إني عبد الله وإنَّ الله ربِّي وربّكم[٣] .

٣ ومن فتح [و][٤] قال ﴿ وأنَّ اللهَ ﴾ فهو محمول على قوله ﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة ... وأنَّ الله ربِّي وربّكم ﴾ أي أوصاني بهذا وبهذا[٥] .

وعندي[٦] أن قوله ﴿ وأنَّ اللهَ رَبِّي وربّكم فاعبدوه ﴾ فيمن فتح من باب

٦ قوله : ﴿ لإيلافِ قُرَيْشٍ . إيلافِهِم رِحْلَةَ الشِّتاءِ والصَّيْفِ . فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذا البَيْتِ ﴾[٧] [سورة قريش : ١-٣] ، ألا تراه قال حين سأله[٨] : إن التقدير : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلاف قريش ؛ فكذا ههنا : اعبدوا لهذا .

(١) وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٤١٠ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٣٨١/٢ .

(٢) انظر الجواهر ٦٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٨/٢ ، وإعراب القرآن ٣١٥/٢-٣١٦ ، والحجة ٤٤٠/٣ خم ، ومجمع البيان ٥١٤/٣ ، والبيان ١٦٦/٢ ، والبحر ١٨٩/٦-١٩٠ ، وحجة القراءات ٤٤٣-٤٤٤ ، والقطع ٤٥٤-٤٥٥ ، والكشاف ٥٠٩/٢ .

(٣) فيكون كسر إنّ للعطف على إن الأولى وتكون الجملة داخلة في القول ، والجملة بينهما اعتراض ، وهو قول الكسائي وأبي علي وغيرهما . وقيل تمّ الكلام على ما قبله ثم ابتدأ وإنَّ فكسرت إن على الاستئناف وهو قول الأكثرين . وهو الظاهر .

(٤) زيادة من ي .

(٥) وهو أحد قولي الفراء وقول أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . ويكون موضع أنّ خفضاً . وقيل هو مرفوع والتقدير : وذلك أنّ الله ، عن الكسائي والفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٦) تقدمه إلى هذا الوجه النحاس ، قال : « ... فمذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله أن المعنى ولأن الله ربي وربكم ، وكذا عندهما ﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ﴾ [سورة الجن : ١٨] » . وذكر هذا الوجه الزمخشري أيضاً . وانظر الكتاب ٤٦٤/١ . وكان في الأصل : وعندي أن أقوله ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢ . وكان في النسخ : « لإيلاف قريش إلى قوله فليعبدوا ربّ هذا البيت » فأتممته .

(٨) يريد : ألا ترى الخليل قال حين سأله سيبويه . وانظر الكتاب ٤٦٤/١ وما سيأتي من التعليق على الآية في موضعها .

﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون ﴾[١] [٣٤]

﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ عيسى ابن مريم ﴾ خبر ، و ﴿ قولُ الحقِ ﴾ خبر ثان[٢] ، كما تقول : « هذا حلوٌ حامضٌ »[٣] . وإن شئت كان قوله ﴿ ذلك عيسى ابن مريم ﴾ مبتدأ وخبراً ، ويكون ﴿ قولُ الحق ﴾ أي هو قول الحق[٤] ، خبر مبتدأ آخر .

وقد قرئ بالنصب[٥] ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قولَ الحق ﴾ أي أقول قول الحق هو ابن مريم ، وليس بإله كما يدعونه .

﴿ ما كان لله أن يتَّخذ من ولد ﴾[٦] [٣٥]

﴿ مِنْ ﴾ زيادة[٧] دخلت للنفي اللاحق أول الكلام ، وزيدت في المفعول . وزيادتها في أغلب الأحوال مع المرفوع [نحو][٨] ما جاءني من أحدٍ

(١) انظر الجواهر ١٨٩-١٩٠ ، ٦٨٦ ، ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/٢-١٦٨ ، وللزجاج جـ٢/١٨٩/٢خ ، وإعراب القرآن ٣١٥/٢ ، والحجة ٣٣٩/٣خم ، ومجمع البيان ٥١٣/٣ ، والبيان ١٢٥/٢ ، والبحر ١٨٩/٦ ، والكشاف ٥٠٩/٢ ، والتبيان ٨٧٤ ، والحلبيات ١٤٧ .

(٢) أجازه الزمخشري والعكبري أيضاً . قال أبو حيان : وهذا « لا يكون إلا على المجاز في « قول » وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات » اهـ .

(٣) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٣ .

(٤) وهو قول أبي حاتم والزجاج وأبي علي والنحاس وغيرهم ، قال أبو علي : « الرفع على أن قوله ﴿ ذلك عيسى ابن مريم ﴾ كلام ، فالمبتدأ المضمر ما دلّ عليه هذا الكلام ، أي هذا الكلام قول الحق . ويجوز أن تضمر « هو » وتجعله كناية عن عيسى فيكون الراجع قول الحق ، أي هو قول الحق ، لأنه قد قيل فيه روح الله وكلمته ، والكلمة قولٌ » اهـ .

(٥) قرأ بالنصب عاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٠٩ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٣١٨/٢ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٨٩/٢خ ، وإعراب القرآن ٣١٥/٢ ، ومجمع البيان ٥١٣/٣ ، والبيان ١٢٦/٢ .

(٧) سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٨) زيادة من ي و ب .

و ﴿ مالَكُم مِّنْ إلهٍ غَيْرُه ﴾[1] [سورة الأعراف : ٥٩][☆] أي مالكم إله غيره .

[قوله تعالى][2] : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمِ وأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[3] [٣٨]

٣ الجار والمجرور في موضع الرفع لأنه فاعل ﴿ أسمع ﴾[4] والتقدير : صاروا ذوي سمع وبصر[5] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ إذْ قَالَ لأَبِيهِ ياأَبَتِ ﴾[6] [٤٢]

٦ في موضع النصب بدل من قوله ﴿ وَٱذْكُرْ في الكِتَابِ إبْراهِيمَ ﴾ [٤١] أي : واذكر في الكتاب حديث إبراهيم ، ثمَّ فسّر فقال : ﴿ إذ قال لأبيه ياأبتِ ﴾ .

[قوله تعالى][7] : ﴿ قَالَ أراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يـاإبْراهِيمُ ﴾[8]

٩ [٤٦]

﴿ أراغبٌ ﴾ مبتدأ ، و﴿ أنت ﴾ مرفوع به ، لابدَّ من هذا لأنه قد اعتمد على الهمزة[9] .

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٢٠ ، ٦٧٠ ، وإعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ومجمع البيان ٥١٤/٣ ، والبيان ١٢٦/٢ ، والمقتضب ١٨٣/٤ ، والإيضاح ٣٠٧ ، والعسكريات ٥٧ ، والبغداديات ٣٣ ، ٣٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، وابن يعيش ٨٣/٢ ، و ١٤٧/٧ و ٢٤/٨ ، ١٣٩ ، والمغني ٨٩١ .

(٤) الباء زائدة لازمة في الفاعل والضمير في موضع الرفع لأنه فاعل ، وقد سلف التعليق على هذا ٧٥٤ .

(٥) لأن أفْعِل به صورته أمر ومعناه الماضي من أفْعَلَ أي صار ذا فِعْل ، والمعنى ما أسمعهم وأبصرهم . انظر في ذلك المصادر السالفة والمنصف ٣١٥/١ـ٣٢١ ، والجمل ١٠٤ ، وشرح الكافية ٣١٠/٢ـ٣١ ، وابن يعيش ١٤٧/٧ـ١٤٨ ، والهمع ٥٧/٥ـ٥٩ .

(٦) انظر البيان ١٢٧/٢ ، والبحر ١٩٣/٦ .

(٧) زيادة من ي .

(٨) انظر إعراب القرآن ٣١٧/٢ ، والبيان ١٢٧/٢ ، والبحر ١٩٥/٦ .

(٩) انظر ما سلف من التعليق على رفع اسم الفاعل لما بعده على أنه فاعل له ٥٨٤ .

وقيل[١] : تمامُ الكلام قولُه ﴿ عن آلهتي ﴾ أي : أترغب أنت عن آلهتي ، ثم قال : ﴿ ياإبراهيم لَئِن لَّمْ تَنْتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيّاً ﴾ [٤٦] .

وقيل[٢] : بل تمامُه قولُه ﴿ ياإبراهيم ﴾ . ثم استأنف وقال ﴿ لئن لم تنته لأرجمنّك واهجرني مليّاً ﴾ . ٣

[قوله تعالى][٣] : ﴿ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيّاً ﴾[٤] [٥٢]

﴿ نجيّاً ﴾ مصدر[٥] بمعنى « ارتفاع » لأن معنى ﴿ قرّبناه ﴾ : رفعناه . ٦
ويجوز أن يكون التقدير : وقربناه مكاناً رفيعاً[٦] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ خَرُّوا سُجَّداً وبُكِيّاً ﴾[٧] [٥٨]

أي مقدّرين السجود والبكاء[٨] . ٩

---

(١) وهو قول نافع وأحد قولي أحمد بن جعفر الدينوري . انظر القطع٤٥٦ ، والمكتفى ٣٧٦ ، ومنار الهدى ١٧٤ .

(٢) وهو ثاني قولي أحمد بن جعفر الدينوري . والتام عند غيرهما ﴿ واهجرني مليّاً ﴾ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآ للفراء ١٦٩/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٩٠/٢ ، وإعراب القرآن ٣١٩/٢ ، ومجمع البيان ٥١٧/٣ ، والبحر ١٩٩/٦ .

(٥) هذا ظاهر أحد قولي الزجاج ، قال : « معناه مناجياً ، وجاء في التفسير أن الله قرّبه حتى سمع صريف القلم الذي كتبت به التوراة . ويجوز والله أعلم أنه مثل ﴿ وكلّم الله موسى تكليماً ﴾ أنه قرّبه منه في المنزلة حتى سمع مناجاة الله ... » اهـ . وقوله « وجاء في التفسير ... » هو قول ابن عباس والضحاك ومجاهد وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٦) فيكون صفة لموصوف محذوف هو ظرف ، ولا أعرف أحداً ذكر هذا القول إلا الطبرسي الذي أخذ من كلام المؤلف من غيرما تصريح . والظاهر أن نجيّا بمعنى « مناجياً » فهو حال ، وهو قول الفراء والنحاس وأبي حيان وأحد قولي الزجاج .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٩١/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٢٠/٢ ، ومجمع البيان ٥١٩/٣ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٠٠/٦ .

(٨) قال الزجاج : « وسجّدا حال مقدرة ، والمعنى : خرّوا مقدرين السجود والبكاء لأن الإنسان في حال خروره لا يكون ساجداً » اهـ . والمؤلف وغيره أخذوا منه .

[قوله تعالى][1] : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحمنُ عِبَادَهُ بالغَيْبِ ﴾[2] [٦١]

٣ ﴿ جنَّات ﴾ نصب بدل من قوله ﴿ يدخلون الجنة ﴾ [٦٠] أي يدخلون جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب .

﴿ إنَّهُ كانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً ﴾[3] [٦١]

٦ أي : آتياً ، عن الفرّاء[4] / كقوله ﴿ حِجَاباً مَّسْتُوراً ﴾[5] [سورة الإسراء : ٤٥] ١/٨٢ (١/٨١) أي ساتراً .

وقال الزَّجَّاج[6] : بل هو على حقيقته ، لأن كلَّ ما أتاك فقد أتيته ؛ فالوعدُ ٩ أتاك وأنت قد أتيت الوعد .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وما نَتَنَزَّلُ إلاّ بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾[7] [٦٤]

تقديره : قل[8] ما نتنزل إلا بأمر ربك ، فأضمر القول .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ١/١٩٢/٢ ، وإعراب القرآن ٣٢٠/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٠١/٦ـ٢٠٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢ ، وللزجاج جـ١/١٩٢/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٢١/٢ ، ومجمع البيان ٥٢١/٣ ، والبحر ٢٠٢/٦ ، وتفسير غريب القرآن ٢٧٤ .

(٤) وعبارته « ولم يقل آتياً ، وكل ما أتاك فأنت تأتيه » . فاسم المفعول بمعنى اسم الفاعل ، ووافقه ابن قتيبة والطبرسي .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٧١٨ .

(٦) وعبارته : « مأتي مفعول من الإتيان ، لأن كل ما وصل إليك فقد وصلت إليه وكل ما أتاك فقد أتيته ... » اهـ .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج جـ١/١٩٢/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبحر ٢٠٤/٦ . وفي الأصل « وما يتنزل » بالياء وهو خطأ من الناسخ ، والقراءة بالياء شاذة تعزى إلى الأعرج ، انظر البحر .

(٨) أي قل يا جبريل .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لهُ ما بَيْنَ أيْدِينا وما خَلْفَنا وما بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[2] [٦٤]

قال أبو عليّ[3] : هذه الآية تدلُّ على أنَّ الأزمنة ثلاثة : ماضٍ ـ وهو قوله ﴿ ما بين أيدينا ﴾ ـ ومستقبل ـ وهو ﴿ ما خلفنا ﴾ ـ وحالٌ ، وهو قوله ﴿ وما بين ذلك ﴾[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ وما كانَ رَبُّكَ نَسِيّاً . ربُّ السَّمواتِ والأرْضِ ﴾[6] [٦٤ـ٦٥]

بدل من اسم ﴿ كان ﴾ . وإن شئت كان خبر مبتدأ مضمر . وإن شئت كان مبتدأ ، وقوله ﴿ فَاعْبُدْهُ ﴾ [٦٥] خبره على قول الأخفش دون سيبويه . ألا تراه قال[7] في قوله[8] :

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، وللفراء ٢/١٧٠ ، وللزجاج جـ١/١٩٢/٢خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٢١ ، ومجمع البيان ٣/٥٢٠ ، والبيان ٢/١٢٩ ، والبحر ٦/٢٠٣ـ٢٠٤ ، وتفسير الطبري ١٦/٧٨ـ٧٩ ، والقرطبي ١١/١٢٩ ، وابن كثير ٥/٢٤٥ ، ومجمع التفاسير ٤/١٧٠ .

(٣) نقل المؤلف كلامه في شرح اللمع أيضاً ولم ينسبه إليه ، ونقله عن المؤلف صاحب مجمع البيان ولم يصرح بنقله ، ولم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) هذا معنى قول أبي العالية والفراء : ما بين أيدينا : الدنيا ، وما خلفنا : الآخرة ، وما بين ذلك أي بين النفختين ، وهو أيضاً معنى قول الأخفش : ما بين أيدينا : قبل أن نخلق ، وما خلفنا : بعد الفناء ، وما بين ذلك : حين كنا . وقيل : ما بين ذلك : ما نستقبل من أمر الآخرة ، وما خلفنا : ما مضى من الدنيا ، وما بين ذلك : ما بين الدنيا والآخرة ، وهو قول ابن عباس وقتادة والضحاك وسعيد بن جبير وغيرهم وهو قول الزجاج ، واختاره الطبري وغيره ، وهو الظاهر ، وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ١٩٠ ، ومجمع البيان ٣/٥٢٠ ، والبيان ٢/١٢٩ ، والبحر ٦/٢٠٤ .

(٧) يعني سيبويه ، انظر الكتاب ١/٦٩ ـ ٧٠ ، ٧٢ .

(٨) سلف البيت ٣٤٨ وتخريجه ثمة .

وقَـائِلَـةٍ خَـوْلانُ فـانْكِـحْ فَتَـاتَهُم   وأُكْرُومَـةُ الْحَيَّيْنِ خِلْـوٌ كما هِيَـا

أي هذه خولان ، ولم يُجز أن يكون « فانكح » مسنداً إلى « خولان » لأنه لا يرى
٣ الفاء في خبر المبتدأ إلا في الموصول والنكرة الموصوفة[١] .

وقد قلنا ما يقتضيه قول أبي الحسن في قول الشاعر[٢] :

يا رَبَّ مُوسَى أظْلَمِي وأظْلَمُهْ
٦ فَاصْبُبْ عليهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

من أنّ التقدير : يا ربِّ أظْلَمُنا فاصبب ، أي : أيُّنا أظلمُ فافعل به كذا وكذا .

٩ [قوله تعالى][٣] : ﴿ **هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً** ﴾[٤] **[٦٥]**

استفهام بمعنى النفي ، أي لا تعلم له سميّاً ، يعني من يسمّى بلفظة « الله » .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ **أإذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً** ﴾[٥] **[٦٦]**

١٢ العامل في « إذا » مضمر دلّ عليه قوله ﴿ لسوف أخرج حيّاً ﴾ أي إذا ما متُّ بعثتُ .

ولا يعمل فيه ﴿ أُخْرَجُ ﴾ ، لأن ما بعد اللام[٦] لا يعمل فيما قبله كما أنّ

---

(١) سلف التعليق على هذا ٣٤٨ .

(٢) سلف البيتان ٣٤٩ وتخريجها والتعليق عليهما ثمة . وقد بسطنا التعليق على مذهب أبي الحسن هناك .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٥٢١/٣ ، والبحر ٢٠٥/٦ .

(٥) انظر الجواهر ٨٨٨ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٣ ، والبيان ١٣٠/٢ ، والبحر ٢٠٦/٦-٢٠٧ ، والكشاف ٥١٧/٢ ، وتفسير القرطبي ١٣١/١١ ، ومجمع التفاسير ١٧١/٤ ، والمغني ٣٠٣ ، ٧٦٩ .

(٦) الظاهر أنها لام القسم عنده ، وهو ما صرح به ابن هشام ، وأجاز أن يكون الظرف متعلقاً =

ما بعد « إنَّ »[1] كذلك ، وما بعد الاستفهام[2] ، وحرف النفي[3] . وقد ذُكِر هذا بأتمَّ من هذا في موضع آخر[4] .

قوله عز وعلا : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ على الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[5] [٦٩]   ٣

= بـ « أخرج » ، قال : « وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف » اهـ . ولم يصرح بها أبو البركات والطبرسي .

وذهب الزمخشري ومن وافقه إلى أنها لام الابتداء دخلت على « سوف » خالصة لمعنى التوكيد وليس فيها هنا معنى الحال . ومذهب الأكثرين أن لام الابتداء لا تدخل على « سوف » انظر ماسلف من التعليق على هذا ٢٧٠ . ووافق أبو حيان من أجاز دخولها عليها ، انظر الكشاف والبحر ومجمع التفاسير . وانظر ماسيأتي من التعليق على منع تقديم معمول ما دخلت عليه لام القسم عليها ٩٢٦ ، ١١٥٨ .

ولام الابتداء لها الصدارة ولا يقدم ما بعدها على ما قبلها فلا يقال : طعامَكَ لزيدٌ آكلٌ ، انظر الأصول ٢٧٤/٢ ، والمصادر التي ذكرناها في التعليق على لام الابتداء ٢٦٩ ، ٣٥٦ ، وما سيأتي ٩٦٠ .

(١) سلف التعليق على هذا ٦٢٤ .

(٢) سلف التعليق على هذا ٤٠٧ .

(٣) قوله « حرف النفي » ليس على إطلاقه ، بل ذلك في « ما » و « لا » النافية للجنس ولهما حق الصدارة فلا يتقدم ما في حيزهما عليهما ، انظر شرح اللمع اللوح ٤٢/١ و ٧٩/١ ، والأصول ٢٣٤/٢ـ٢٣٥ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٣ ، والإنصاف ١٧٢ـ١٧٣ ، المسألة ٢٠ .

(٤) الظاهر أنه يريد ما ذكره من تعلّق « إذا » بفعل مضمر دلَّ عليه الكلام ، انظر ما سلف ٦٢٣ ، ٧١٩ ، وما سيأتي ١٠٩١ ، ١٤٧٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٥ ، ٤٧٧ ، ٥٢٩ ، ٨٢٧ـ٨٢٩ ، ٩١٤ ، ٩٤٠ ، وشرح اللمع اللوح ٥٩/٢ و ١٢٣/٢ و ١٥٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٢ ، وللزجاج جـ٢ـ١٩٢/٢ـ١٩٣/١خ ، وإعراب القرآن ٣٢٢/٢ـ٣٢٤ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٣ـ٥٢٣ ، والبيان ١٣٠/٢ـ١٣٣ ، والبحر ٢٠٨/٦ ، والكتاب ٣٩٧/١ـ٣٩٨ ، والبغداديات ١٢٤ ، ١٦٢ ، والمسائل المنثورة ٥٧ ، والخصائص ١٨٣/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٢ـ٥٩٣ ، وابن يعيش ١٤٥/٣ـ١٤٦ ، و ٢١/٤ و ٨٧/٧ ، وابن الشجري ٢٩٧/٢ـ٢٩٩ ، والمغني ١٠٧ـ١٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٤٤ ، ٦٥٥ ، ٧٧٣ ، ٧٧٨ ، ٧٨٧ . وانظر اختلافهم في إعراب « أيّ » وبنائها في هذه المصادر وفي الإنصاف ٧٠٩ـ٧١٦ المسألة ١٠٢ .

قال أبوا الحسن الكسائيُّ والأخفشُ : إن « من » زيادة[١] ، والتقدير : لننزعنّ كل شيعة . فـ « كلَّ شيعة » مفعول قوله ﴿ لننزعن ﴾ ، ويكون قوله ﴿ أيُّهم ﴾ مبتدأ عندهما[٢] لا تَعَلُّقَ له بالفعل . ٣

وقال الخليل ، بل قوله ﴿ أيُّهم ﴾ رفع على الحكاية[٣] ، والتقدير . لننزعنّ من كلّ شيعة من يقال [له][٤] أيُّهم أشدُّ على الرّحمن عتيّاً ، فحذف القول وما اتصل به ، كقوله[٥] : ٦

على حِينَ أنْ كانَتْ عُقَيْلٌ وَشَائِظاً • وكانَتْ عُقَيْلٌ خَامِرِي أُمَّ عامِرِ[٦]

أي كانت عقيل يقال لها[٧] : خامري أمَّ عامر ، فحذف القول .

(١) عزا النحاس هنا القول إلى الكسائي وحده ، وعزاه أبو علي ومن وافقه إلى الكسائي والأخفش . واختار المؤلف هذا القول في شرح اللمع . وعلى أن الأخفش يرى زيادة « من » في الواجب فلم يقل بذلك في مطبوعة معاني القرآن له بل وافق سيبويه في قوله . وسلف التعليق على زيادة « من » ٢٥ . وكان في النسخ « قال أبو الحسن » والوجه ما أثبت .

(٢) كان في النسخ « عنده » والصواب ما أثبت .

(٣) ما عزي إلى الخليل هو على قياس ما حكاه عنه سيبويه في قولهم « اضرب أيُّهم أفضلُ » ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن أيُّهم وقع في اضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل ... » اهـ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) البيت بلا نسبة في الجواهر ١٥ ، والكتاب ٢٥٩/١ ، والمخصص ٦٩/٨ ، و ١١٠/١٦ ، واللسان (وشظ) . وعزاه الأعلم بطرة الكتاب ٢٥٩/١ ، والمرزوقي في شرح ديوان الحماسة ٤٨٩ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وعزي في بعض نسخ الكتاب إلى الربيع الأسدي ، انظر الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ٨٥/٢ . ومن هنا إلى تمام الكلام على الآية سقط من ب .

(٦) وكذا أنشده في الجواهر أيضاً ، والصواب والرواية « وكانت كِلابٌ خامري .. » . والوشائظ : الدخلاء في القوم ليسوا من صميمهم . وأم عامر : كنية الضبع . وخامري : استتري وتواري ، مأخوذ من الْخَمَر بالتحريك وهو ما وارى وستر . وقولهُ « خامري أم عامر » من أمثالهم ، انظر أمثال أبي عبيد ١٢٦ ، وفصل المقال ١٨٧ـ١٨٨ ، وجمهرة الأمثال ٤١٦/١ ، ومجمع الأمثال ٢٣٨/١ ، والمستقصى ٧١/٢ و ٧٥/١ .

(٧) في الأصل : فقال له ، وهو تحريف .

وأنكر ذلك سيبويه[1] وزعم أنه لا يجوز أن يقال : اضربِ الخبيثُ الفاسقُ ، على تقدير : من يقال له الخبيثُ الفاسقُ . قال[2] : وأنا أرى أن قوله ﴿ أيُّهم أشدُّ ﴾ مفعول ﴿ لننزعنّ ﴾ وكان حقّه النصب ، وقد رواه هارونُ فيما حدَّثنا به أنَّه قرئ ﴿ ثمَّ لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيَّهم ﴾[3] فهو نصب بالفعل . ولكنّ الذين رفعوه بَنَوْه على الضمّ ، لأن ﴿ أيّهم ﴾ ههنا بمعنى « الذي » ويقتضي عائداً يعود إليها من صلتها ، والتقدير : أيهم هو أشدّ ، فحذفت « هو » ، فوجب[4] بناء « أيّهم » عنده لما حذف من صلته العائد ، لأن الصلة توضح الموصول وتُبَيِّنُه ، كما أنَّ حَذْفَ المضاف إليه من « قبلُ » ومن « بعدُ »[5] و « ابدأ بهذا أوّلُ »[6] / = ٢/٨٢ يوجب[7] بناء المضاف لما كان المضاف إليه مخصِّصاً ومبيِّناً للمضاف ومعرِّفاً له .

وقال يُونُس[8] : إن الفعل الذي هو « ننزع » ههنا معلَّق ، وإنما عُلِّقَ لأن معناه يعود إلى التمييز الذي [هو][9] من باب العلم والظنّ . فكما جاز تعليق العلم

(١) انظر الكتاب ١/٣٩٧-٣٩٨ والمصادر السالفة .

(٢) هذا معنى كلام سيبويه .

(٣) عزا هارونُ القراءة بالنصب إلى الكوفيين ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ٨٦ إلى معاذ الهراء وطلحة بن مصرف ، وزاد أبو حيان في البحر ٦/٢٠٩ نسبتها إلى زائدة عن الأعمش أيضاً . قال أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ « وهؤلاء الثلاثة كوفيون ، وقراءة الجمهور - وفيهم الكوفيون الثلاثة : عاصم وحمزة والكسائي - بالرفع » فهرس شواهد سيبويه ٣٢ .

(٤) في الأصل : « فوجاً بناً » وهو خطأ من الناسخ .

(٥) سلف الكلام على بناء « قبل » و « بعد » ٢١١ ، وانظر المصادر التي ذكرناها ثمّة .

(٦) انظر بناء « أوّل » على الضم لأنه صار غاية في الكتاب ٢/٤٥-٤٦ ، والمقتضب ٢/٣ و ٣/١٧٨ و ٤/٢٠٥ ، وابن يعيش ٤/٨٥-٨٧ و ٦/٩٨ ، وابن الشجري ١/٣٢٨ و ٢/٢٦٣ ، وشرح الكافية ٢/١٠١-١٠٢ ، والهمع ٣/١٩٤-١٩٥ .

(٧) في الأصل : فوجب ، وهو تحريف صوابه من ي .

(٨) هذا معنى ما حكاه عنه سيبويه في « اضرب أيهم أفضل » ، قال سيبويه : « وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك أشهد إنك لرسول الله ، واضرب معلّقة » اهـ . وانظر المصادر السالفة .

(٩) زيادة من ي .

والظنّ في قولـه : ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يـأْتِيـهِ عَـذَابٌ يُخْزِيـهِ ومَنْ هُوَ كاذِبٌ ﴾ [سورة هود : ٩٣] فكـذا جـاز تعليـق « النَّـزْع » ، وكما أن ﴿ من ﴾ هنـاك استفهـام و ﴿ يـأتيـه ﴾ في مـوضـع خبره ، و ﴿ يخـزيـه ﴾ في مـوضـع الـوصف لـ ﴿ عـذاب ﴾ ، و ﴿ من هو كاذب ﴾ معطوف على ﴿ من يـأتيـه ﴾ = فكـذا هھنـا : ﴿ لننزعن ﴾ معلّـق ، و ﴿ أيُّهم ﴾ مبتـدأ ، و ﴿ أشـدُّ ﴾ خبره، والجملـة مفعول ﴿ لننزعنّ ﴾ ، ولا يراد بـ « النَّزْع » ههنا مـا أريـد بـه في قولهم : نزعت المسمار من الباب[1] .

---

(١) وقال في شرح اللمع اللوح ٢/٥٩ : « إن يونس استجاز تعليق ننزع لأن المراد بالنزع في الآيـة هو التميز بين الصـالح والطـالح وليس المراد بـه نزع الشيء من الشيء كنزع المسـامير من الخشب ، فلهذا جوز التعليق ... » اهـ .
وهذا الذي قاله المؤلف هنا وفي شرح اللمع من تأويل النزع بما ذكره = غير معروف ولا أصل له والنزع على بـابـه بـلا خـلاف ، وهـو قلع الشيء وتحـويلـه عن مـوضعـه ، والمعنى : لنخرجن ولنـأخـذن ، انظر تفسير الطبري ٨٠/٦ـ٨١ ، والقرطبي ١٣٣/١١ـ١٣٥ ، ومجمع التفـاسير ١٧٣/٤ .
وإنما حمله على هذا خفاء وجه التعليق في ننزع . وإذا صح مـاذكره من تـأويل النزع بـالتميز ، وهو غير صحيح ـ فما يقول في تعليق « اضرب » عند يونس ؟
والصواب أن « اضرب » و « ننزع » معلقـان عنـد يونس بـالاستفهـام ، وشبهـه يـونس بقـولـك « أشهـد إنـك لرسول الله » لأن لام الابتـداء علقت « أشهـد » عن العمل في « إنّ » وهـو بمنزلـة قولك « والله إنك لرسول الله » ، فـ « أشهد » معلّقة لم تعمل في « إنّ » لأن لام الابتـداء تمنعهـا من ذلك ، ولو عملت « أشهـد » لكان : أشهـد أنـك رسول الله ، فتفتح « أنّ » ، انظر الكتـاب ٤٧٤/٢ـ٤٧٥ . ومذهب الجمهور أنه لا يعلّق من الأفعال إلا أفعال الظن واليقين وشبهها .
وذهب الزجاج ووافقه النحـاس في تـأويل كلام يونس إلى أن ننزع بمنزلـة الأفعـال التي تلغى .
وكلام يونس فيما حكاه عنه سيبويه يدفع هذا التأويل ، وقـد ردّه أبو علي أيضـاً وقـال : « ولو أراد أنه لا عمل له في لفظ ولا موضع لقال ملغى ولم يقل معلّق .. » اهـ . انظر مجمع البيان .
واختلف النقل عن أبي علي في تأويل كلام يونس ، فـذهب فيما نقل عن الطبرسي إلى أن « مراد يونس بقولـه إن الفعل معلق أنـه معمل في موضع من كل شيعـة ... وإذا كان كـذلـك كان قول الكسائي في الآية مثل قول يونس ... فإن كان كذلك كان أيهم منقطعاً من هـذه الجملـة وكانت جملة مستأنفة » اهـ . وذهب فيما نقل عنه المهدوي إلى أن معنى أن النزع معلق عند يونس « أنـه =

قوله عز وعلا : ﴿ وإن مِّنْكُم إلاَّ وَارِدُها ﴾[1] [٧١]
تقديره : وإن منكم أحد[2] إلا واردها . فـ « أحد » مبتدأ ، و ﴿ منكم ﴾ صفتُه ، و ﴿ واردها ﴾ خبر ، أي : ما أحد ثابت منكم . وقد تقدم أنّ حذف « أحَد » جاء في مواضع[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ هُمْ أحْسَنُ أثَاثاً ورِئْياً ﴾[5] [٧٤]
و ﴿ ريّاً ﴾ بالهمز وترك الهمز[6] ، وهما لغتان[7] .

= يعمل في موضع أيهم أشد لأنه ملغى ، ولا يعلق عند الخليل وسيبويه مثل لننزعن ، إنما يعلق بأفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه » اهـ عن القرطبي ١٣٤/١١ . وهذا هو الصواب في تأويل كلام يونس كما ذكرت .

(١) انظر الجواهر ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ، ٩٦٦ ، ومجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٣٣/٢ ، والبصريات ٢٨٠ ، ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، والمغني ٣٤ .

(٢) لو قال : « وإن أحد منكم » كان أجود .

(٣) يظهر أن الشيخ ذهل عما في كتابه ، فهو لم يذكر حذف « أحد » إلا في موضع واحد ٦٨٩ وذكره ثمة استطراداً . وقد ذكر في الجواهر ثلاث آيات جاء فيها حذف « أحد » وهي هذه الآية ، وقوله ﴿ وما منّا إلا له مقام معلوم ﴾ [سورة الصافات : ١٦٤] وهي التي ذكرها استطراداً فيما سلف ٦٨٩ ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٥ . والآية الثالثة قوله ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ﴾ [سورة النساء : ١٥٩] ولم يتكلم عليها في هذا الكتاب وأغلب الظن أنه يريدها بقوله « وقد تقدم ... » ظاناً أن تكلم عليها . وقد تكلم عليها في الجواهر ٢٩٢ ، ٣٠٨ ، ٩٦٧ ، وانظر الكتاب ٣٧٥/١ ، والمقتضب ١٣٧/٢ ، والكامل ١٠٩٦ ، والبغداديات ٢٦٦ ، والعضديات ٣٢ ، والمغني ٨١٨ .
وقد بسطنا التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ ، وانظر المصادر التي احلنا عليها ثمة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٥٩٧ ، ٨٧٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، وللفراء ١٧١/٢ ، وللزجاج جـ١٩٤/٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٥/٢ـ٣٢٦ ، والحجة ٤٤٥/٣ـ٤٤٧ خم ، ومجمع البيان ٥٢٤/٣ ، والبيان ١٣٣/٢ـ١٣٤ ، والبحر ٢١٠/٦ـ٢١١ ، والحلبيات ٥٦ـ٥٧ .

(٦) ترك الهمز قالون عن نافع وابن عامر كما في السبعة ٤١١ـ٤١٢ ، والمبسوط ٢٩٠ . وفي التيسير ١٤٩ ، والتبصرة ٢٥٦ ، والنشر ٣١٩/٢ و ٣٩٤/١ « قالون عن نافع وابن ذكوان عن =

وكان أبو عمرٍو لا يترك الهمز في ﴿ رئياً ﴾ هنا ، ومذهبُه تركُ الهمزة الساكنة[١] ، لأنه قال[٢] : لوقرأت ﴿ رِيّاً ﴾ هنا خفتُ أن يلتبس بـ « الرِّيِّ » من الماء ، فهمزتُ ، لأنه أُرِيدَ به حسن المنظر والشارة .

ورواه الأعشى عن أبي بكر[٣] ﴿ وريئاً ﴾ على وزن « وريعاً » ، وهو مقلوب من « رِءْي » ، كـ « قِسِيّ »[٤] و « أيْنُق »[٥] و « شاكٍ »[٦] و « خَطايا »[٧] و « جاءٍ » على قول الخليل[٨] .

= ابن عامر » ، وذكر ابن الجزري أن ترك الهمز رواية عن هشام عن ابن عامر انفرد بها هبة الله المفسر عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام .

(٧) وأجاز الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم أن يكون « ريّا » بالياء المشددة مصدر رَويت ، والأصل رِوْياً ، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الأخرى والمعنى أن منظرهم مونق من النعمة ، عن الزجاج ، وقال النحاس : جلودهم مرتوية من النعمة . وعلى هذا لا يجوز الهمز .

(١) انظر ما سلف من التعليق على مذهب أبي عمرو في ترك الهمزة الساكنة والمواضع التي لم يتركها فيها ٥١ ـ ٥٣ .

(٢) هذا من المؤلف تعليل لصنيع أبي عمرو .

(٣) انظر الحجة ، والمبسوط وزاد نسبتها إلى البرجمي عن أبي بكر . وفي البحر « وقرأ أبو بكر في رواية الأعمش عن عاصم » وهو تحريف صوابه « في رواية الأعشى » . والأعشى من أجل أصحاب أبي بكر . أما الأعمش فأحد شيوخ أبي بكر .

(٤) جمع قَوْس على فُعُول ، والأصل قُوُوس فقلب فصار « قُسُوّ » فـ « قِسِيّ » . انظر الكتاب ١٣٠/٢ ، ٣٧٩ ، والمقتضب ٢٩/١ ، والكامل ٨٠٧ ، والمنصف ٥٦/٢ـ٥٧ ، وسرّ الصناعة ٣٠٧ ، وشرح الشافية ٢١/١ ، والممتع ٦١٦ .

(٥) جمع ناقة على أفْعُل ، والأصل أنْوُق فقلب فصار « أوْنُق » ثم أبدلت الواو ياء فصار « أيْنُق » ، ووزنه على القلب أعْفُل ، وقيل حذفت الواو من « أنوق » وعوض عنها الياء قبل الفاء فوزنه على هذا أيْفُل ، أجاز القولين سيبويه وغيره . انظر الكتاب ٣١٧/١ و ١٢٩/٢ ، ١٨٨ ، ٣٣٣ ، والمقتضب ٣٠/١ و ٣١/٣ ، والأصول ٦٠/٣ ، وشرح الشافية ٢٢/١ـ٢٣ و ١٠٦/٢ ، واللسان (نوق) . وقيل في تحويل أنوق إلى أينق غير ذلك ، انظر الأشباه والنظائر ٦٩٦/٢ـ٦٩٧ .

(٦) سلف ذكره ٥٢٦ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٧) سلف الكلام عليها ٤٥ .

(٨) مذهب الخليل في « جاء » أن أصله « جايئ » فقلبوا فصار « جائي » فـ « جاءٍ » . ومذهب =

[قوله تعالى][1] : ﴿ وكَمْ أهْلَكْنا قَبْلَهُم مِنْ قَرْنٍ ﴾[2] [٧٤]

﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ ، والتقدير : وكم قرناً أهلكنا من جملة القرون ، فحذف المميِّز لدلالة الكلام عليه[3] .

٣

= غيره أن أصله « جايئ » فهمز كما في قائم ونحوه فصار « جائئ » ثم أبدلت الهمزة ياء فصار « جائي » ف « جاءٍ » . انظر الكتاب ١٦٩/٢ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١١٥/١-١١٦ ، والمنصف ٥٢/٢ ، وشرح الشافية ٢١/١ ، ٢٤-٢٥ ، والممتع ٥٠٩-٥١٠ . (١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٣٢/٢ ، والبحر ٢١٠/٦ ، والكشاف ٥٢١/٢ . وسياق الآية ﴿ وكم أهلكنا قبلهم من قرنٍ هم أحسن أثاثاً ورئياً ﴾ . فقدم المؤلف الكلام على قوله تعالى ﴿ هم أحسن أثاثاً ورئياً ﴾ وهو مؤخر في التلاوة .

(٣) كذا قال الشيخ هنا ، وتابعه الطبرسي وأبو البركات اللذان أخذا كلامه من غير تصريح ، وكذا قال فيما يأتي ٨٥٣ في كلامه على قوله تعالى ﴿ كم أهلكنا قبلهم من القرون ﴾ [سورة طه : ١٢٨] . ولو لم يتكرر ذلك منه لحملته على السهو . والصواب أن المميز باق غير محذوف وهو قوله « من قرن » ، وهو قول الزمخشري وأبي حيان .

والفصل بين « كم » الخبرية ومميزها المجرور بـ « مِنْ » جائز حسن كثير ، وقد جاء الأمران في التنزيل ، نحو قوله تعالى ﴿ وكم من قرية أهلكناها ﴾ [سورة الأعراف : ٤] و ﴿ كم أهلكنا من القرون ﴾ [سورة الإسراء : ١٧] و ﴿ كم أهلكنا قبلهم من القرون ﴾ [سورة طه : ١٢٨] و ﴿ كم أهلكنا من قرية ﴾ [سورة القصص : ٥٨] و ﴿ كم أهلكنا من قبلهم من القرون ﴾ [سورة السجدة : ٢٦] و ﴿ وكم قصمنا من قرية ﴾ [سورة الأنبياء : ١١] ، وغيرها . وقد فات الأكثرين النصُّ عليه ، قال المحقق الرضي في شرح الكافية ٩٧/٢ : « وإذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بـ « من » لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى ﴿ كم تركوا من جنّات ﴾ [سورة الدخان : ٢٥] ﴿ وكم أهلكنا من قرية ﴾ [سورة القصص : ٥٨] . وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال الخبرية » اهـ وانظر البحر ١٢٧/٢ .

وإجازة هذا الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور بـ « من » قياس قول الناس جميعاً . فالذي اختلفوا فيه الفصلُ بين كم الخبرية ومميزها غير المقترن بـ « من » ، فالبصريون يوجبون نصبه حملاً على كم الاستفهامية ولا يجيزون جره إلا في ضرورة الشعر لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو لا يجوز . وأجازه قوم منهم المبرد إن فصل بينهما بالظرف ، والكوفيون يجيزون جرّ المميز لأنه عندهم مجرور بـ « من » مقدرة . فإن كان مجروراً بـ « من » ظاهرة جاز الفصل على مذهب الفريقين كما هو ظاهر . =

[قوله تعالى][1] : ﴿ قُلْ مَنْ كانَ في الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً ﴾[2] [٧٥]

٣ لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى الخبر[3] ، والتقدير : قل من كان في الضلالة فـ « مَدَّ »[4] له الرّحمن مدّاً .

وباب الأمر والخبر يتداخلان ، وعهدُك حديثٌ بقوله ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ ﴾[5] [٣٨] وبقوله ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وأَسْمِعْ ﴾[6] [سورة الكهف : ٢٦] . فكما أنَّ

٦ قوله ﴿ والْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[7] [سورة البقرة : ٢٢٨] تقديره : والمطلّقات

= انظر في ذلك شرح اللمع اللوح ١٢٩ مكرر - ٢/١٣٠ ، والكتاب ١/٢٩٣-٢٩٧ ، والمقتضب ٣/٦٠-٦٣ ، والجمل ١٣٦-١٣٧ ، وابن يعيش ٤/١٢٩-١٣٢ ، والإنصاف ٣٠٣-٣٠٩ ، المسألة ٤١ ، وضرائر الشعر ١٩١-١٩٣ ، والهمع ٤/٧٨-٨٣ .

وقوله « المميّز » - وهو ما وقع في الأصل و ب - وقول الزمخشري وأبي حيان « التبيين » = كلاهما يعني « التمييز » وهو ما وقع في النسخة ي ، وانظر ما سلف من التعليق على هذا ٤٤٨ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٩ ، ٦٧٠ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/١٩٤/١-٢خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٢٦ ، ومجمع البيان ٣/٥٢٥ ، والبيان ٢/١٣٥ ، والبحر ٦/٢١٢ ، والتبيان ٨٨٠ ، وتفسير الطبري ١٦/٩٠ ، والقرطبي ١١/١٤٤ ، وابن كثير ٥/٢٥٣ ، ومجمع التفاسير ٤/١٧٨ ، والعسكريات ٥٩ ، والبغداديات ٣٤ ، والخصائص ٢/٣٠١ ، وابن الشجري ٢/٢٧٠ ، والمغني ٧٦٢ .

(٣) وهو قول الزجاج وأبي علي وابن جني وغيرهم . وقيل : الأمر على بابه ومعناه الدعاء والمعنى فليدعه الله في طغيانه ، عن مجاهد ، وقرّره الطبري وعبارته « فليطول له الله في ضلالته » ، وأجازه القرطبي وأبو حيان وغيرهما .

(٤) أراد حكاية لفظ الآية وإيقاع الخبر موقع الأمر فأدخل الفاء لذلك ، وكذا فعل ابن الشجري وابن هشام لكنهما أوّلاه بالمضارع فقدراه « فيمدُّ » ، والوجه ألا تدخل عليها ، ولفظ القرطبي « مدّه » ولفظ ابن جني والعكبري « فليمدنَّ » . وكان في الأصل « فمداً له » وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) انظر ما سلف ٧٩٤ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٥٤ .

(٧) انظر الجواهر ٨٢٢ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٢ ، والحجة ٣/١٧٦خم ، وتفسير الطبري =

فليتربصن ، وجعل لفظ الخبر بمعنى الأمر = فكذا ههنا جعل لفظ الأمر بمعنى الخبر .

٣ [قوله تعالى][(١)] : ﴿ **فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَاناً وأَضْعَفُ جُنْداً** ﴾[(٢)] [٧٥]

﴿ مَنْ ﴾ ههنا بمعنى « الذي » و ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ شرّ ﴾ خبره ، و ﴿ مكاناً ﴾ تمييز ، و ﴿ أضعف ﴾ عطف على ﴿ شرّ ﴾ ، و ﴿ جنداً ﴾ تمييز . ٦ و ﴿ مَنْ ﴾ بصلته منصوب الموضع بـ ﴿ سيعلمون ﴾[(٣)] ، والتقدير : فسيعلمون الذي هو شرٌّ مكاناً وأضعف جنداً .

٩ ولا يكون ﴿ من ﴾ استفهاماً هنا إلا أن تجعل ﴿ هو ﴾ فصلاً[(٤)] ، وتقدّر : فسيعلمون أيُّهم شرّ مكاناً وأضعف جنداً ؛ والفصل بين كلمة الاستفهام وبين خبره عزيز قليل لا يقاس عليه[(٥)] .

١٢ [قوله تعالى][(١)] : ﴿ **أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وقَالَ لأُوتَيَنَّ مالاً وَوَلَداً** ﴾[(٦)] [٧٧]

= ٢٦٤/٢-٢٦٩ ، والقرطبي ١١٢/٣-١١٣ ، وابن كثير ٣٩٦/١-٣٩٨ ، ومجمع التفاسير ٣٤٠/١ ، وابن الشجري ٢٥٧/١ ، ٢٧٠ ، والمصادر التي أحلنا عليها في الكلام على هذه الآية في موضعها ١٦٤ ولم يتكلم المؤلف ثمة على « يتربصن » وإنما تكلم على لفظ « قروء » ، وسياق الآية ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبحر ٢١٢/٦ ، والتبيان ٨٨٠ .

(٣) وعلم بمعنى عرف .

(٤) أجازه العكبري وأبو حيان وإن لم يصرح الثاني به فقد أجاز أن تكون « ما » استفهامية .

(٥) لم ينصوا على وقوع الفصل بين الاستفهام وخبره ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣

(٦) انظر مجمع البيان ٥٢٧/٣ ، والبيان ١٣٥/٢ ، والبحر ٢١٣/٦

الموصول هو المفعول الأول لقوله ﴿ أفرأيت ﴾ ، والاستفهام في موضع المفعول الثاني وهو قوله ﴿ أَطَّلَعَ الغَيْبَ أم ٱتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً ﴾ [٧٨] .

٣ [قوله تعالى][1] : ﴿ **سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِم** ﴾[2] [٨٢]

أي الأصنام يكفرون ويجحدون عبادة المشركين إياهم[3] . فيكون قوله / ١/٨٣ ﴿ بعبادتهم ﴾ مصدراً مضافاً إلى المفعول ، ويكون في المعنى كقوله ﴿ ما كانوا ٦ إيَّانا يَعْبُدُونَ ﴾ [سورة القصص : ٦٣] ، فحذف الفاعل وأضاف إلى المفعول .

ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوفاً ، والتقدير : سيكفر المشركون بعبادتهم الأصنام[4] . ويدلّ على صحة هذا قوله ﴿ واللهِ رَبِّنا ٩ ما كنَّا مُشْرِكين ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] وغير ذلك من الآي .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إلى الرَّحْمَنِ وَفْداً** ﴾[5] [٨٥]

١٢ يجوز أن ينتصب ﴿ يوم ﴾ بقوله ﴿ لا يَمْلِكونَ الشَّفاعَةَ ﴾ [٨٧] أي لا يملكون في ذلك اليوم[6] .

ويجوز أن ينتصب بقوله ﴿ إنَّما نَعُدُّ لَهُم عَدّاً ﴾ [٨٤] أي نعدّ لهم ذلك ١٥ اليوم ما يقع[7] فيه للمتقين خيراً وللمجرمين شرّاً .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٩/٣ ، والبيان ١٣٦/٣ ، والبحر ٢١٥/٦ ، وتفسير الطبري ٩٣/١٦ ، والقرطبي ١٤٨/١١ ، وابن كثير ٢٥٦/٥ ـ ٢٥٧ ، ومجمع التفاسير ١٨٠/٤

(٣) هذا قول الطبري ، وهو الظاهر كما قال أبو حيان .

(٤) عن السدي وهو قول ابن كثير ، وذكره الطبرسي والقرطبي وأبو حيان وغيرهم .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٣٠/٣ ، والبيان ١٣٦/٢ ، والبحر ٢١٦/٦ ، والتبيان ٨٨٢ ، والعضديات ٨٥

(٦) وهو الأوجه عند أبي حيان . وقيل ينتصب بـ « اذكر » مقدرة .

(٧) في الأصل و ب « وما يقع » بزيادة الواو وهو خطأ صوابه من ي .

و ﴿ وَفْداً ﴾ في موضع الحال أي وافدين . و « وَفْد » كـ « رَكْب »[1] و « وافد » كـ « راكب » ، مثل « صاحب » و « صَحْب » و « راجل » و « رَجْل » .

[قوله تعالى][2] : ﴿ لَقَدْ جِئْتُم شَيْئاً إدّاً . تَكَادُ السَّموات يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾[3] [٨٩ - ٩٠]

الجملة التي هي ﴿ تكاد السموات ﴾ في موضع النصب وصفاً لقوله ﴿ إدّاً ﴾ ، لمكان قوله ﴿ منه ﴾ أي من الإدّ .

ولا يجوز الوقف[4] على « إدّ » لما ذكرنا . وكذلك لا يجوز الوقف[4] على قوله ﴿ هَدّاً ﴾ [٩٠] لأن قوله ﴿ أَنْ دَعَوْا للرَّحْمَن وَلَداً ﴾[5] [٩١] مفعول له ، والتقدير : وتَخِرُّ الجبالُ هَدّاً لأن دَعَوْا ، أي لأجل أن دعوا[6] .

[قوله تعالى][7] : ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوات والأرْضِ إلاّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾[8] [٩٣]

(١) فهو اسم للجمع ، انظر ما سلف من الكلام على « ركب » ٥٠١-٥٠٢ والتعليق ثمة . لكن وقع في العضديات أنه جمع ، وهو مذهب الأخفش ، وهو خلاف ما ذهب إليه أبو علي في تكملة الإيضاح والبغداديات وغيرهما أنه اسم للجمع وهو مذهب سيبويه وغيره ، انظر ما سلف .

(٢) زيادة من ب و ي . (٣) انظر مجمع البيان ٥٣٠/٣ ، والبيان ١٣٧/٢

(٤) انظر القطع ٤٦٣ ، ومنار الهدى ١٧٦ . وفي منار الهدى أن الوقف على ﴿ إدّاً ﴾ كافٍ ، وليس كذلك .

(٥) انظر الجواهر ١١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٣/٢ ، وإعراب القرآن ٣٢٨/٢ ، والبحر ٢١٩/٦ ، والمصادر السالفة .

(٦) فالمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع نصب وهو قول الفراء ، وقيل هو باق على جره وهو قول الكسائي . وانظر ما سلف من التعليق على اختلافهم في انتصاب المصدر المؤول من أن وأن أو بقائه على جره بعد حذف الجار ١٣٣

(٧) زيادة من ي .

(٨) انظر شرح اللمع الملوح ٢/٩٧ ، ومجمع البيان ٥٣٢/٣ ، والبيان ١٣٧/٢ ، والبحر ٢٢٠/٦ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، والإيضاح ١٤٣ ، وابن يعيش ٦٨/٦ ، والمغني ٢٦٣

﴿ كلّ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مَنْ ﴾ في موضع الجرّ ، والجارُّ من صلته ، وقوله
﴿ آتي ﴾ في موضع الرفع خبر ﴿ كلّ ﴾ ووحّده على لفظه ، وهو مضاف إلى
٣ المفعول ، و ﴿ عبداً ﴾ في موضع الحال من الضمير في ﴿ آتي ﴾ .

سورة طه

[قوله تعالى][1] : ﴿ طه . ماأنزلنا عليك القرآن لتشقى ﴾[2] [١-٢]

٣

جواب القسم ، لأن قوله ﴿ طه ﴾ جار مجرى القسم[3] . ويجوز أن يكون يريد بـ ﴿ طه ﴾ ماقالوا في التفسير : يا رجل[4] ، أي : يا رجل ماأنزلنا عليك القرآن لتشقى .

٦

[قوله تعالى][5] : ﴿ إلاّ تذكرةً لِمَن يخشى ﴾[6] [٣]

قالوا في نصب ﴿ تذكرة ﴾ وجهين : أحدهما أنه بدل[7] من قوله ﴿ لتشقى ﴾ . والثاني أنه نصب مفعول له[8] ، أي إلا للتذكرة .

٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٦ ، وللفراء ١٧٤/٢ ، ومجمع البيان ٢/٤ ، والبيان ١٣٨/٢ ، والبحر ٢٢٤/٦ ، وتفسير الطبري ١٠٢/١٦-١٠٣ ، والقرطبي ١٦٥/١١-١٦٨ ، وابن كثير ٢٦٦/٥-٢٦٧ ، ومجمع التفاسير ٨٥/٤ .

(٣) عن ابن عباس في رواية عنه .

(٤) وهو قول ابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وغيرهم . فقيل هي نبطية ، عن ابن عباس وعكرمة ، وقيل سريانية ، عن مجاهد وقتادة ، وقيل هي لغة في عكّ ، عن الكلبي ، وقيل في طيئ ، عن قطرب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٦ ، وللفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣١/٢ ، ومجمع البيان ٢/٤ ، والبحر ٢٢٥/٦ ، وتفسير القرطبي ١٦٩/١١ .

(٧) وهو قول الأخفش والفراء والزجاج ومن وافقهم .

(٨) وهو أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما .

وكلاهما خطأ : أما البدل فإنه[1] لا يجوز ، لأن التذكرة ليس من الشِّقْوة[2] في شيء ، ليس هو إياه ولا بعضه ولا مشتملاً عليه . ولا يجوز أن ينتصب لأنه مفعول له ، إذ لا يجوز أن ينصب فعل واحد اسمين كلاهما مفعولان له[3] .

وإذا لم يجز انتصاب ﴿ تذكرة ﴾ على هذين الوجهين كان الاستثناء منقطعاً وكان التقدير : لكن تُذَكِّرُ تذكرةً لمن يخشى ، فتحمله على فعل مضمر[4] .

ويكون قوله ﴿ **تَنْزِيلاً** ﴾[5] [٤] محمولاً على مضمر أيضاً ، أي نزلّناه تنزيلاً .

[قوله تعالى][6] : ﴿ **فإنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وأخْفَى** ﴾[7] [٧]

يجوز أن يكون التقدير : وأخفى سرَّه[8] ، فيكون من باب حذف المفعول . ويجوز أن يكون التقدير : وأخفى من السِّرّ[9] ، فيكون من باب حذف الجار

---

(١) في الأصل : فلأنه ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٢) يظهر أنه أخذ من كلام أبي علي فقد أنكر قول الزجاج من قبل أن التذكرة ليست بشقاء ، انظر القرطبي والبحر . وقال النحاس عقب ذكره قول الزجاج « وهذا وجه بعيد » . وقد سقط الكلام على هذه الآية في مخطوطة معاني القرآن للزجاج التي بين يدي .

(٣) انظر ما سلف ٣٥٠ والتعليق ثمة .

(٤) ويكون منصوباً على المصدرية ، وأجازه النحاس وأبو علي ومن وافقهما .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣١/٢ ، ومجمع البيان ٢/٤ ، والبحر ٢٢٥/٦ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٤٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣٢/٢ ، ومجمع البيان ٢/٤ ، والبيان ١٣٨/٢ ، والبحر ٢٢٦/٦ـ٢٢٧ ، وتفسير الطبري ١٠٥/١٦ـ١٠٧ ، والقرطبي ١٧٠/١١ ، وابن كثير ٢٦٩/٥ـ٢٧٠ ، ومجمع التفاسير ١٨٧/٤ـ١٨٨ ، والكامل ٨٧٦ ، والعضديات ٩ ، ١٣٠ ، وتكملة الإيضاح ٩٥ ، وابن يعيش ٣٤/٦ ، ٩٧ .

(٨) عن ابن زيد ، وهو خلاف الظاهر ، وردّه الطبري وغيره .

(٩) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك وجمهور المفسرين .

والمجرور ، كقولهم : « اللهُ أكبرُ »[(١)] أي أكبر من كل شيء[(٢)] . فعلى الأول « أخْفَى » فعل ماض ، وعلى الثاني « أفْعَل » مثل « أفْضَل » من قولهم : زيد أفضلُ من عمرو . ٣

قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا أتاها نُودِيَ ياموسَى . انِّي أنا رَبُّكَ** ﴾[(٣)] [١١-١٢]

بالكسر والفتح من ﴿ انّي ﴾[(٤)] . فمن فتح فبوقوع النداء عليه ، على ٦ تقدير : نودي / ياموسى بأنّي أنا ربُّك . لا بد من تقدير الباء لتعدي ٢/٨٣ ﴿ نودي ﴾ إليه . ولا ينصبه ﴿ نودي ﴾ بنفسه لأنه تعدى مرة بنفسه إلى قوله ﴿ ياموسى ﴾ . ٩

ومن قال : ﴿ إنِّي أنا رَبُّكَ ﴾ فلأنَّ « نُودِي » و « قِيلَ » واحد ، فكأنه في التقدير : نودي ياموسى وقيل إني أنا ربك .

والذي قام مقام الفاعل في الحقيقة في ﴿ نودي ﴾ هو المصدر دون قوله ١٢ ﴿ ياموسى ﴾ لأن قوله ﴿ ياموسى ﴾ جملة ، والجمل لا تقوم مقام الفاعل[(٥)]

---

(١) انظر الكتاب ٢٣٣/١ ، والكامل ٨٧٦-٨٧٧ ، والزاهر ١٢٢/١-١٢٥ ، وسفر السعادة ١٥ ، وشرح الكافية ٢١٤/٢ ، واللسان (كبر) .

(٢) هذا قول سيبويه والكسائي وهشام والفراء ، وأجازه المبرد واختار أن يكون « أكبر » بمعنى « كبير » ، وعزا ثعلب هذا القول إلى أهل اللغة ، انظر الزاهر واللسان .

(٣) انظر الجواهر ١٢٠-١٢١ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣-٦٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٥/٢ ، وللزجاج ٢/١٩٦/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٣٢/٢-٣٣٣ ، والحجة ٤٥٢/٣-٤٥٣ خم ، ومجمع البيان ٣/٤ ، والبيان ١٢٨/٢-١٢٩ ، والبحر ٢٣٠/٦ .

(٤) قرأ بالفتح أبو عمرو وابن كثير وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٣١٩/٢ .

(٥) سلف التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ .

ألا ترى أنه قال في قوله ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[1] [سورة يوسف : ٣٥] : إن التقدير : ثم بدا لهم بداءٌ[2] ، ولا يقوم قوله ﴿ ليسجننّه ﴾ مقام الفاعل ، لأن ﴿ ليسجننّه ﴾ جملة ، والجمل نكرات[3] ، والفاعل يضمر والمضمر أعْرَفُ المعارف[4] ؛ فلا يتأتى كون الجملة فاعلاً . فإذاً التقدير : نودي النداءُ ، ثم فسّر فقال : يا موسى .

وقوله ﴿ انّي أنا ربُّك ﴾

﴿ أنا ﴾ يجوز[5] أن يكون فَصْلاً ، وأن يكون وصفاً[6] للياء ، وأن يكون مبتدأ .

[قوله تعالى][7] : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوى ﴾[8] [١٢]

مصروف وغير مصروف[9] . فمن صرف كان عنده اسماً مذكّراً . ومن لم يصرف جعله اسم بقعة معرفة ، فلم يُجْرِها كما لا يُجْرَى[10] نحو « بصرة » و « مكة »

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٠٥ـ٦٠٧ .

(٢) قوله « ألا ترى أنه قال ... بداءٌ » الظاهر أنه يريد به سيبويه ، انظر الكتاب ٤٥٦/١ . وما فهمه عن سيبويه هنا هو الحق ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ٦٠٦ . ووهم في الجواهر ١٢١ ، ٥٩٥ ، فنص أن مذهب سيبويه أن الفاعل قوله ﴿ ليسجننه ﴾ وإن كان جملة ، انظر ما سلف من التعليق أيضاً .

(٣) الصحيح أن الجملة لا نكرة ولا معرفة ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ٢٣٤ .

(٤) سلف التعليق على « المعارف » ١٢٩ .

(٥) في الأصل : لا يجوز ، وهو خطأ من الناسخ .

(٦) أي توكيداً ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ٣٣ . وسلف ثمة التعليق على ضمير الفصل .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٥/٢ـ١٧٦ ، وإعراب القرآن ٣٣٢/٢ ، والحجة ٤٥٣/٣ خم ، ومجمع البيان ٣/٤ـ٤ ، والبيان ١٣٩/٢ ، والبحر ٢٣١/٦ .

(٩) قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالتنوين على الصرف وقرأ الباقون بغير تنوين على ترك الصرف . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٣١٩/٢ .

(١٠) هنا ضبط الأصل و ب ، وضبط ي : لا يُجْرِي .

و « بغداذ » ، ويجوز أن يكون معدولاً عن[1] « طاوٍ » كـ « عُمَر » ، فلا ينصرف للعدل والتأنيث .

[قوله تعالى][2] : ﴿ وأنا ٱخْتَرْتُكَ ﴾[3] [١٣] ٣

وقرأها حمزة : ﴿ وأَنَّا ٱخْتَرْنَاكَ ﴾[4] ، وهو يقرأ ﴿ إني أنا ربك ﴾ بالكسر ، ولم يتكلّم فارسُهم[5] في ذا مع أن موضوع كتابه لهذا[6] .

والوجه فيه أن يكون منصوباً[7] بقوله ﴿ فاستمعْ ﴾ [١٣] ، وكأنه قال : ٦

---

(١) في النسخ « من » وهو تحريف . وسلف على الصواب فيها ٢١٣ ـ ٢١٤ . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٢١ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣ـ٦٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٣٢/٢ ، والحجة ٤٥٤/٢ـ٤٥٥ خم ، ومجمع البيان ٣/٤ـ٤ ، والبحر ٢٣١/٦ ، والتبيان ٨٨٦ . وسياق الآية : وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى .

(٤) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وأنا اخترتك ﴾ . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥١ ، والنشر ٣٢٠/٢ .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، انظر ما سلف ٧٢ ومقدمة التحقيق .

(٦) ذكر أبو علي في « الحجة » وجهي القراءة لكنه لم يتكلم عليها ، والذي قاله أن « الإفراد زعموا أكثر في القراءة ، وهو أشبه بما قبله من قوله ﴿ إني أنا ربك ﴾ ووجه الجمع أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ﴾ ثم قال ﴿ وآتينا موسى الكتاب ﴾ [سورة الإسراء : ١ـ٢]... » اهـ .

ونحو هذا في إعراب القرآن ، قال النحاس « وأنا اخترتك ههنا أولى من جهتين : إحداهما أنه أشبه في الخط ، والثانية أنه أولى بنسق الكلام لقوله جلّ وعزّ ﴿ يا موسى إني أنا ربك ﴾ وعلى هذا جرت المخاطبة » اهـ .

ووجه الفراء قراءة حمزة بأن ﴿ وأنا اخترناك ﴾ معطوف على ﴿ أنّي أنا ربك ﴾ أي نودي يا موسى بأني أنا ربك وبأنا اخترناك ، ووافقه الزجاج ، وأجازه العكبري . ولم يتكلم عليها أبو حيان أوسها فوجه قراءة حمزة كتوجيهه قراءة من قرأ « وإنَّا » بكسر الهمزة وهي قراءة شاذة عزاها إلى السلمي وابن هرمز والأعمش في رواية ، وذلك بالعطف على ﴿ إني أنا ربك ﴾ ، قال « لأنهم كسروا ذلك أيضاً » اهـ وحمزة يفتح لا يكسر ، وقد ردَّ ذلك المؤلف انظر التعليق الآتي .

(٧) إنما انتصب بعد حذف اللام عنه .

فاستمع لما يوحَى لأنـا اخترنـاك[(١)] ، كما قـال[(٢)] هو عن الخليل في قولـه ﴿ لإيلافِ قُرَيْشٍ ﴾[(٣)] [سورة قريش : ١] ، ألا تراه قال : التقدير : فليعبـدوا ربَّ هـذا البيت لإيلاف ، فقدَّم ، فكذا ههنا . ٣

(١) ما قـالـه المؤلف هنـا ذكره في الجواهر في المواضع المذكـورة في ح ٣ من الصفحة السـابقـة . وقـال ثمة ١٢١ : « ... أي استمع لما يوحى لأنا اخترنـاك فـاللام الأولى بمعنى « إلى » لولا ذلـك لم يجز لأنـه لا يتعـدى فعل واحـد بحرفي جر متفقين وإن اختلفـوا في المختلفين » اهـ . وعـزا في الجـواهر أيضـاً ما ذكرته في ح ٦ من الصفحة السـابقة من قول الفراء والزجاج ومن وافقهما إلى أبي علي الفارسي ، ولم أصب كلامـه ، قـال المؤلف : « وزعم الفـارسي أن قولـه ﴿ وأنـا اخترنـاك ﴾ محـول على ﴿ أني أنـا ربـك ﴾ ، فسبحـان الله ، إن من قرأ ﴿ أني أنـا ربـك ﴾ بـالفتح يقرأ ﴿ وأنـا اخترتـك ﴾ وهمـا ابن كثير وأبو عمرو ، فكيف نحمل عليه ... » اهـ وكان في المطبوع : « بالفتح يقرأ وأنا اخترنـاك وهو » وهو خطـأ . وقـال في الجواهر ٦٨٢ ـ ٦٨٤ عقب مـا ذهب إليـه في توجيـه قراءة حمـزة « فـإن قلت : ولم لا تحمل ﴿ وأنـا اخترنـاك ﴾ على ﴿ نودي ﴾ في قـولـه : ﴿ نـودي يـا مـوسى . أني أنـا ربك ... وأنا اخترناك ﴾ أي نودي بأني أنا ربك وأنا اخترنـاك ؟ قيل : ﴿ أنـا اخترنـاك ﴾ قراءة حمزة وهو يقرأ ﴿ إني أنا ربك ﴾ مكسورة الألف ، فكيف تحمله عليه ... » اهـ وكان في المطبوعة « وأنـا اخترتـك » في المواضع الثلاثـة الأولى وهـو خطـأ ، وكان فيهـا أيضـاً : قيـل إن اخترنـاك ، والصواب ما أثبت ، وفيها أيضاً « ... حمزة وهي تقرأ » وهو تحريف .

وهذا الـذي ذهب إليـه المؤلف سبقـه إليـه النحـاس في القطع ٤٦٥ فقـد نص أن من قرأ ﴿ وأنـا اخترناك ﴾ فالوقف على ﴿ طوى ﴾ تام عنده ، وقال : « لأن المعنى : ولأنـا اخترنـاك » اهـ . والمؤلف لم يقف على هذا الكتـاب بلا ريب ، يشهـد لهذا قولـه عقب مـا ذكره في توجيـه قراءة حمزة : « ... وأين هم من هذا ؟ لم يتأملوا أول الكلام ولم ينظروا في قراءة الزيـات [هو حمزة] والله أعلم » الجواهر ٥٩٥ . ولو وقف على قول النحاس لم يشمخ بنفسه هذا الشموخ ، والله أعلم .

وأجـاز المؤلف أيضـاً في توجيـه قراءة حمزة وجهـاً آخر وهو أن تكون محمولـة على المعنى ، قـال : « لأنه لما قال ﴿ فاخلع نعليك إنك بـالوادي المقـدس طوى ﴾ كأنـه قـال : اخلع نعليـك لأنـك بـالوادي المقـدس طوى ولو قـال ذلـك صريحـاً لصلـح ﴿ وأنـا اخترنـاك ﴾ على تقـدير : ولأنـا اخترنـاك أي اخلع نعليـك لهـذا ولهـذا » اهـ الجـواهر ١٢١ . وهـو قـول ظـاهر التكلف اختـاره المؤلف في الجواهر ٥٩٥ واختار الأول ٦٨٣ وأجاز القولين ١٢١ .

(٢) في الأصل : قـالوا ، وهو خطـأ صوابـه من ب . وقولـه « كما قـال » سقـط من ي . وهو يريـد سيبويه ، انظر الكتاب ٤٦٤/١ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٣ .

قوله تعالى : ﴿ وأقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي ﴾[١] [١٤]

أي لتذكرني[٢] ، فأضافه إلى المفعول وحذف الفاعل . وإن شئت : لأذكرك[٣] ، فحذف المفعول واقتصر على الفاعل[٤] ، وكلاهما شاع في التنزيل ، ٣
وقد عددنا ذلك في « الجواهر »[٥] .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ إنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أكادُ أُخْفِيها ﴾[٧] [١٥]

يروى عن الأخفش أنه كان يقف وقفة لطيفة على قوله ﴿ أكاد ﴾ ثم ٦
يبتدئ ويقرأ ﴿ أُخفيها لتجزى كلُّ نفسٍ ﴾[٨] ولم يذكر الرَّازيُّ[٩] علّة ذلك .

---

(١) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ١/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٣٣/٢ ، ومجمع البيان ٥/٤ ، والبيان ١٣٩/٢ ، والبحر ٢٣١/٦ ، وتفسير الطبري ١١٢/١٦ ، والقرطبي ١٧٧/١١ ، وابن كثير ٢٧١/٥ ، ومجمع التفاسير ١٩٠/٤ .

(٢) عن مجاهد ، وهو قول الطبري والزجاج ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) أجازه النحاس ومن وافقه . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٤) سلف التعليق على إضافة المصدر إلى الفاعل أو إلى المفعول وجواز ذكرهما وحذفهما ٦٢٧ .

(٥) في الباب ٢٠ الذي عقده في « الجواهر » ٤٠٥ ـ ٥١٠ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين وتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول ، وأحوال الأفعال المتعدية إلى مفعوليها وغير ذلك مما يتعلق به » . وذكر هذه الآية ثمة ٤٦٠ . و « الجواهر » هو كتابه الذي طبع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق ذلك في مقدمة التحقيق .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ ـ ١٧٧ ، وللزجاج جـ١/١٩٧/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣٤/٢ ـ ٣٣٥ ، ومجمع البيان ٤/٤ ، والبيان ١٣٩/٢ ـ ١٤٠ ، والبحر ٢٣٢/٦ ، وتفسير الطبري ١١٣/١٦ ـ ١١٦ ، والقرطبي ١٨٢/١١ ـ ١٨٣ ، وابن كثير ٢٧٢/٤ ، ومجمع التفاسير ١٩٠/٤ ، والمحتسب ٤٧/٢ ، وسر الصناعة ٣٨ ، والأضداد ٩٥ ـ ٩٩ .

(٨) الذي ذكره ابن جني في المحتسب أن الأخفش ذكر الوقف على ﴿ أخفيها ﴾ ، قال : « ... وهذه الوقفة القصيرة ذكرها أبو الحسن ، وما أحسنها وألطف الصنعة فيها » اهـ ، والظاهر أنه يريد أن الأخفش ذكرها في كتابه في الوقف .

(٩) هو أبو الفضل الرازي صاحب « جامع الوقوف » ولم ينته إلينا ، والمؤلف عنه ينقل .
ونقل القرطبي عن كتاب « الرد على من خالف مصحف عثمان » لأبي بكر بن الأنباري قوله =

وكأنه إنما وقف تلك الوقفة لأنه أراد أن يبيّن لك أنّ اللام من قوله ﴿ لتجزى ﴾ من صلة ﴿ أُخفيها ﴾ لا من صلة ﴿ آتية ﴾ . وكأنه قدّر : إنَّ الساعة آتية أكاد أظهرها[1] ، ثم ابتدأ وقال : أخفيها لتجزَى[2] .

٣

وأما ما ذهب إليه آخرون من ترك الوقف = فَلِـ ﴿ أخفيها ﴾ عندهم وجهان : أحدهما : أن المعنى : إن الساعة آتية أكاد أخفيها عني[3] ، فكيف

= فيه : « ... وتفسيراً آخر للآية : ﴿ إن الساعة آتية أكاد ﴾ انقطع الكلام على « أكاد » وبعده مضمر [أي] أكاد آتي بها ، والابتداء ﴿ أخفيها لتجزى كل نفس ﴾ ... » اهـ ونحو هذا في كتابه الأضداد .

وذكر الطبري أيضاً نحو هذا القول ولم يعزه إلى أحد . وقال النحاس : « ... ويكون التقدير : إن الساعة آتية أكاد آتي بها ، ودلَّ آتية على « آتي بها » ثم قال جلَّ وعزَّ ﴿ أخفيها ﴾ على الابتداء » اهـ وانظر منار الهدى ١٧٧ .

(١) هذا معنى قول ابن الأنباري والنحاس « آتي بها » .

(٢) فـ « أخفيها » على معناها من الإخفْاء والستر ، قال النحاس : « وهذا معنى صحيح لأن الله جلّ وعزّ قد أخفى الساعة التي هي يوم القيامة والساعة التي يموت فيها الإنسان ليكون الإنسان يعمل والأمر عنده مبهم ولا يؤخر التوبة ... » اهـ .

أما ابن جني فذكر أن « أخفى » إذا كان من معنى الإخفاء والستر فاللام متعلقة بنفس ﴿ آتية ﴾ ، قال : « فالوجه أن تقف بعد ﴿ أخفيها ﴾ وقفة قصيرة . أما الوقفة فلئلا يظن أن اللام متعلقة بنفس ﴿ أخفيها ﴾ وهذا ضد المعنى لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزاء إنما الجزاء مع ظهورها ... وهذه الوقفة القصيرة ذكرها أبو الحسن وما أحسنها وألطف الصنعة بها » اهـ ، وفيما قاله نظر ، انظر ما نقلته من كلام ابن الأنباري والنحاس .

(٣) وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة وسعيد بن جبير وغيرهم ، وهو قول أكثر المفسرين ، وعبارتهم : أُخفيها من نفسي ، واختاره الطبري وغيره .

قال الإمام الطبري : « ... معنى ذلك : أكاد أسترها من نفسي . وأما وجه صحة القول في ذلك فهو أن الله تعالى ذكره خاطب بالقرآن العرب على ما يعرفونه من كلامهم وجرى به خطابهم بينهم ، فلما كان معروفاً في كلامهم أن يقول أحدهم إذا أراد المبالغة في الخبر عن إخفائه شيئاً هو له مسرّ : قد كدت أن أخفي هذا الأمر عن نفسي من شدة استسراري به ، ولو قدرت أخفيه عن نفسي أخفيته = خاطبهم على حسب ما قد جرى به استعمالهم في ذلك من الكلام بينهم وما عرفوه في منطقهم . وقد قيل في ذلك أقوال غير ما قلنا ، وإنما اخترنا هذا القول على غيره

أظهرها . والآخر : ما ذهب إليه أبو علي[(١)] من أن الهمزة همزة السلب ، أي أكاد أسلب خفاءها وأظهرها[(٢)] .

والللام في قوله ﴿ لِتُجْزَى ﴾ [١٥] لام « كي » . وكان أبو حاتم[(٣)] يذهب ٣ في مثل هذا إلى أنّ اللام لام القسم . وقد تقدَّم الحِجَاجُ / في ذلك غيرَ مرة في ١/٨٤ (١/٨٣) كتبنا[(٤)] .

[قوله تعالى][(٥)] : ﴿ **فلا يَصُدَّنَّكَ عَنْها** ﴾[(٦)] **[١٦]** ٦

أي عن الإيمان[(٧)] [بها][(٥)] ﴿ مَن لا يؤمِنُ بها واتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى ﴾ [١٦] يجوز في موضع ﴿ تَرْدَى ﴾ وجهان : النصب لأنه جواب النهي بالفاء[(٨)] كما ستراه في هذه القصة[(٩)] من قوله ﴿ لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فيَسْحَتَكُم ﴾[(١٠)] [٦١] ، ٩

= من الأقوال لموافقته أقوال أهل العلم من الصحابة والتابعين ... » ثم ذكرها ، وانظر هذه الأقوال في المصادر السالفة .

(١) انظر شرح اللمع والمحتسب وسرّ الصناعة في المواضع المذكورة في ح٧ ص ٨١٧ . ولم أجده فيا بين يدي من كتبه .

(٢) تأويل « أخفى » بمعنى أظهر أحد الأقوال التي قيلت في تأويل الآية ولم يرو عن أحد من الصحابة أو التابعين . وأبو علي يتأول مجيئه بمعنى أظهر ـ والأصل فيه أن يكون بمعنى ستر ـ بما ذكره من أن الهمزة فيه للسلب . وقد اختلفوا فيه فمنهم من أثبت له المعنيين فهو من الأضداد ، ومنهم من لم يثبت له إلا معنى الستر ، وهو الوجه .

(٣) انظر قوله في إيضاح الوقف ٧٦٧ ـ ٧٦٨ ، والقطع ٤٦٥ ، وسلف بسط التعليق على هذا ٢٥٢ .

(٤) انظر ما سلف في هذا الكتاب ٢٥٢ ، ٤٢٦ ، ٦٥٣ ، وما سيأتي ٩٥٣ ، ١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وكان في الأصل وي « من كتبنا » وهو تحريف . وقوله « وقد تقدم ... كتبنا » لم يرد في ب .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧٨ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/١٩٧/٢ خ ، ومجمع البيان ٤/٤ ، والبيان ١٤٠/٢ ، والبحر ٢٣٣/٦ ، وتفسير الطبري ١١٦/١٦ ، والقرطبي ١٨٥/١١ ، ومجمع التفاسير ١٩١/٤ .

(٧) هذا قول الطبري والزجاج والقرطبي وغيرهم .

(٨) انظر ما سلف ٣٥ وما علقناه ثمة .

(٩) يريد قصة موسى عليه السلام في هذه السورة .

(١٠) لم يتكلم المؤلف عليها . انظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ ، وإعراب القرآن =

ويجوز أن يكون في موضع الرفع على تقدير : فإذاً أنت تردى .

ألا ترى أن مثل هذه الأجوبة قد جاء فيها الرفع والنصب كقوله ﴿ فأطَّلِعَ إلى إلَـهِ مُـوسى ﴾[1] [سورة غافر : ٣٧] و ﴿ أطَّلِـعُ ﴾ ، وقـولـه : ﴿ فَتَنْفَعَـهُ الـذِّكْرَى ﴾[2] [سورة عبس : ٤] [و][3] ﴿ فتنفعُـه الـذِّكرى ﴾[4] ، وقـولـه[5] : ﴿ يالَيْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَـذِّبَ ﴾[6] ﴿ ولا نكـذِّبُ ﴾ ، ﴿ ونكونَ ﴾ ﴿ ونكونُ ﴾ [سورة الأنعام : ٢٧] .

[قوله تعالى][7] : ﴿ وما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى ﴾[8] [١٧]

قال الكوفيون : ﴿ ما ﴾ رفع بالابتـداء ، و ﴿ تلـك ﴾ بمعنى « التي »[9] في

= ٢٤٢/٢ـ٢٤٣ ، ومجمع البيـان ١٤/٤ـ١٥ ، والبحر ٢٥٤/٦ ، والكتـاب ٤٢١/١ ، والمقتضب ١٥/٢ ، والخصـائص ٢٦٣/١ ، وابن يعيش ٢٦/٧ . و ﴿ يسحتكم ﴾ بفتـح اليـاء والحـاء قراءة غير حمـزة والكسائي وحفص عن عاصم ، فقرأ هؤلاء بضم الياء وكسر التاء من أسحت ، وقد سلف التعليق على القراءة ٣٥ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٨ ـ ١١٧٩ .

(٢) انظر معـاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٦/٣ ، ومجمع البيـان ٤٣٦/٥ ، والبيـان ٤٩٤/٢ ، والبحر ٢٧/٨ .

(٣) زيادة مني .

(٤) قرأ بالنصب عـاصم وحـده ، وقرأ البـاقون بـالرفع . انظر السبعـة ٦٧٢ ، والتيسـير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٥) في الأصل : لقوله ، وهو خطأ ، وفي ي : وكقوله ، وما أثبت من ب أنسب .

(٦) سياق الآية : ﴿ ياليتنا نردّ ولا نكذب بآيات ربّنا ونكون من المؤمنين ﴾ . وقـد سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٢ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٣٥/٢ ، والحجة ٢٤٢/٢ـ٢٤٣ ، ومجمع البيـان ٧/٤ ، والبيـان ١٤٠/٢ ، والبحر ٢٣٤/٦ ، وابن الشجري ١٧٠/٢ ، ٢٣٣ ، وابن يعيش ٢٤/٤ .

(٩) هذا قول الفراء ، والكوفيون يجيزون أن تقع أسماء الإشارة موصولة ، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في « ذا » إذا كان معـه « مـا » أو « من » في الاستفهـام ، وقـد سلف التعليق على هـذا ٦٥ . ووافق الزجاج هنا الكوفيين .

موضع الرفع خبر ﴿ ما ﴾ ، وقوله ﴿ بيمينك ﴾ في موضع الصلة ، أي : ما التي استقرت بيمينك .

٣ وقال البصريون[(١)] : ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، و ﴿ تلك ﴾ في موضع الخبر ، والجار والمجرور في موضع الحال ، أي : ما تلك ثابتةً بيمينك ، فالجار[(٢)] حال ، كما قال : ﴿ يَذْكُرُونَ اللهَ قِياماً وقُعُوداً وعلى جُنُوبِهِم ﴾[(٣)] [سورة

٦ آل عمران : ١٩١] والمعنى مضطجعين ، وقال : ﴿ دَعَانا لِجَنْبِهِ أو قاعِداً أو قائِماً ﴾[(٤)] [سورة يونس : ١٢] أي دعانا مضطجعاً ، وقال : ﴿ فَانْبِذْ إليهِم على سَوَاءٍ ﴾[(٥)] [سورة الأنفال : ٥٨] ، وقال : ﴿ اخْتَرْناهُم على عِلْمٍ ﴾[(٦)] [سورة الدخان : ٣٢] ، وقال :

٩ ﴿ وقَد دَّخَلُوا بالكُفْرِ وهُم قد خَرَجُوا بِهِ ﴾[(٧)] [سورة المائدة : ٦١] ، وقال : ﴿ سارَ بأَهْلِهِ آنسَ ﴾[(٨)] [سورة القصص : ٢٩] أي سار غير منفرد ؛ فكذا ههنا[(٩)] .

[قوله تعالى][(١٠)] : ﴿ **سَنُعِيدُها سيرَتَها الأُولَى** ﴾[(١١)] [٢١]

---

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذكر القولين النحاس ولم يمّل بينهما .

(٢) في الأصل : والجار .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٥٣٢ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣١ ـ ٥٣٢ .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٨ ، والبحر ٥٠٩/٤ ـ ٥١٠ .

(٦) انظر البحر ٣٧/٨ .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٦٢

(٨) انظر الجواهر ٢٦١ .

(٩) عقد المؤلف في الجواهر ٢٥١ ـ ٢٧٤ الباب ١٢ لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » .

(١٠) زيادة من ي و ب .

(١١) انظر الجواهر ١٢٠ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ١/١٩٨/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣٦/٢ ، ومجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٣٦/٦ ، والمغني ٧٥٠ . وكان في الأصل : سيعيدها ، وهو خطأ .

أي : إلى سيرتها ، فحذف « إلى »[١] .

قوله تعالى : ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى ﴾[٢] [٢٢]

٣ في موضع النصب على الحال[٣] . المعنى : مبيِّنةً[٤] .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ [٢٥-٢٦]

٦ عدَّى ﴿ يَسِّر ﴾[٥] إلى الياء باللام ، وإلى ﴿ أمري ﴾ بغير واسطة . وهذا عكس ما جاء في قوله : ﴿ وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى ﴾ [سورة الأعلى : ٨] ، و ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ[٦] لِلْيُسْرَى ... فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ [سورة الليل : ٧-١٠] ، ولو كان

٩ على ذا القياس لقال : يسرني لأمري ، أو قال هناك على هذا القياس : ونيسّر لك اليسرى ، وسنيسّر له اليسرى وله العسرى ؛ فثبت أن الأمرين جائزان .

فمن هناك اختلفوا في قوله : ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴾[٧] [سورة عبس : ٢٠] :

---

(١) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وقيل تنتصب على المصدرية من مدلول ما قبلها فكأنه قال : سنسيرها سيرتها الأولى ، عن الأخفش علي بن سليمان ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧ ، وللفراء ١٧٨/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٩٨/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣٦/٢ ، ومجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٣٦/٦ .

(٣) وهو قول الفراء وأجازه الزجاج وغيره . وقيل بدل من بيضاء وبيضاء حال أيضاً ، عن الأخفش ومن وافقه . وقيل مفعول به لفعل مضمر تقديره نؤتيك دلَّ عليه الكلام ، أجازه الزجاج ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٤) هذا لفظ الزجاج .

(٥) في الأصل : يسر لي ، وهي زيادة من الناسخ .

(٦) في النسخ : وسنيسره ، والتلاوة بالفاء .

(٧) انظر الجواهر ١١٩-١٢٠ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٩ . وسياق الآية : ﴿ من أي شيء خلقه . من نطفة خلقه فقدّره . ثمّ السبيل يسّره ﴾ [سورة عبس : ١٨-٢٠] .

فقال قائلون : إن التقدير : ثم يسّره للسبيل ، فحذف اللام ، والهاء كناية عن المخلوق من النطفة .

وقال قائلون : إن التقدير : ثم السبيل يسّره له ، يعني للمخلوق من النطفة ، فحذف الجار والمجرور ، والهاء كناية عن ﴿ السبيل ﴾ على هذا ويكون نصب ﴿ السبيل ﴾ من باب[1] قوله : ﴿ وأمّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم ﴾[2] [سورة فصلت : ١٧] ، وقوله : ﴿ وإيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾[3] [سورة البقرة : ٤٠] . وقد ذكرنا نظائر هذا في « الجواهر »[4] .

---

(١) هو باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ويسمى « باب الاشتغال » وقد سلف بسط التعليق عليه ٤٦٩ .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٩ ، ٧٧ ، وللفراء ١٤/٢ـ١٥ ، وإعراب القرآن ٣٣/٣ ، والبيان ٢٣٨/٢ ، والبحر ٤٩١/٧ ، والكتاب ٤١/١ـ٤٢ ، ٤٩ ، ٧٤ ، و ٢٨/٢ ، والمقتضب ٣٥٥/٢ و ٢٧/٣ ، والبصريات ٢٢٨ ، وابن يعيش ٣٣/٢ ، وابن الشجري ٣٤٨/٢ ، والمغني ٨٢ ، ٤٥٣ .
وقراءة ﴿ ثمودَ ﴾ منصوبة غير منونة شاذة عزاها الفراء إلى الحسن وزاد المؤلف في الجواهر نسبتها إلى الأعمش ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٣٣ إلى ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر . وذكر النحاس أن ابن أبي إسحق يقرأ ﴿ ثموداً ﴾ منونة منصوبة ، وذكر أن أبا حاتم رواها عن أبي زيد عن المفضل عن الأعمش وعاصم ، وذكر أبو حيان أن ﴿ ثموداً ﴾ منصوبة منونة قراءة الحسن وابن أبي إسحق والأعمش ، وأن المفضل روى الوجهين عن عاصم . وقراءة الجمهور ﴿ ثمودُ ﴾ مرفوعة غير منونة .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ١/١٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦ ، وإعراب القرآن ١٦٧/١ ، ومجمع البيان ٧٧/١ ، والبحر ١٧٥/١ ، والمغني ٢٢٠ .

(٤) يريد ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور ، وقد عقد لذلك الباب ١٥ من الجواهر ٣٠٩ـ٣٥١ . لكن فاته أن يذكر هذه الآية فيه . وذكرها في الباب ٤ الذي عقده في الجواهر ١٠٦ـ١٣٠ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » ، ذكر هذه الآية فيه ١١٩ـ١٢٠ وذهب ثمة إلى أن حملها على تقدير حذف الجار والمجرور أحسن . ولا يبعد أن يريد المؤلف كلا البابين . وقد نبهنا فيما سلف ٢٣٩ ، ٤١٣ ، ٤٩٥ ، ٧٤٥ أن « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق ذلك في مقدمة التحقيق .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي . هَارُونَ أَخِي ﴾[2] [٢٩ـ٣٠]

٣ ﴿ هارون ﴾ نصب مفعول أول لقوله ﴿ اجعل ﴾ ، وقوله ﴿ أخي ﴾ عطف بيان ، وإن شئت كان بدلاً ، و ﴿ وزيراً ﴾ مفعول ثان لقوله ﴿ اجعل ﴾ ، والتقدير : واجعل لي هارون أخي وزيراً[3] .

٦ ولا تكونن ممن يتخالج في قلبه ذا[4] ، لأني قد ذكرت[5] لك قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾[6] [سورة الأنعام : ١٠٠] على تقدير : وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله[7] ، وقال : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[8]

٩ [سورة الأنعام : ١٢٣] ، أي : وكذلك جعلنا مجرميها أكابرَ[9] . فكذا ههنا : واجعل لي هارون أخي وزيراً . /

٢/٨٤) ٢/٨٣

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/١٩٨/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٣٧/٢ ، ومجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٤٠/٦ .

(٣) أجاز القولين الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٤) أي تقديم المفعول الثاني على الأول .

(٥) لم يذكر كلتا الآيتين في هذا الكتاب ، وإنما ذكرهما في الجواهر ٦٨٨ـ٦٨٩ .

(٦) انظر الجواهر ٦٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٣ ، وللفراء ٣٤٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٠/١ ، ومجمع البيان ٣٤٢/٢ ، والبيان ٣٣٣/١ ، والبحر ١٩٣/٤ ، ودلائل الإعجاز ٢٨٦ـ٢٨٨ .

(٧) وهو أحد قولي الفراء ، والقول الثاني أن الجنّ بدل ، وهو قول الأخفش ، فيكون (لله) في موضع المفعول الثاني ، وأجاز الوجهين النحاس وغيره .

(٨) انظر الجواهر ٦٨٨ ، ومجمع البيان ٣٥٩/٢ ، والبيان ٣٣٨/١ ، والبحر ٢١٥/٤ ، وتفسير الطبري ١٩/٨ ، والقرطبي ٧٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٧٨/٢ .

(٩) وهو قول الطبري والقرطبي وأبي البركات وأجازه الطبرسي وابن عطية وغيرهم . و « أكابر » جمع « أكبر » وقد أريد به اسم الفاعل فهو بمعنى « كبير » وأكابر بمعنى كبار ، ولهذا ما جاز جمعه ، انظر تفسير الطبري . وردَّ أبو حيان هذا الوجه بأن « أفعل » لا يجمع إلا أن يكون معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى معرفة . ولعله فاته أن يستثني من هذه القاعدة المطردة « أفعل » الذي أريد به اسم الفاعل ، فهو يجمع كقول الفرزدق : =

فأما الظرف ـ أعني ﴿ لي ﴾ ـ فيجوز أن يكون ظرفاً لـ ﴿ اجعلْ ﴾ ، ويجوز أن يكون صفة لـ ﴿ وزيراً ﴾[(١)] ، فلمَّا تقدّم انتصب على الحال ، كقوله[(٢)] : ٣

لِمَيَّـــةَ مُـوحِشـــاً طَلَـلُ ... ...

[قوله تعالى][(٣)] : ﴿ وفَتَنَّاكَ فُتُوناً ﴾[(٤)] [٤٠]

يكون من باب « ضربت ضرباً » ، فينتصب على المصدر[(٥)] . ويكون من ٦ باب « الأشْغال » و « الحُلوم »[(٦)] على تقدير : وفتنَّاك بأنواع من الفتْن ، فيكون على نزع الخافض[(٧)] .

= إذا غـاب عنكم أسود العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام ألائمُ

انظر حاشية الصبان على الأشموني ٥١/٣ ، وابن يعيش ١٠٢/٦ ـ ١٠٣ ، والمقتضب ٢٤٥/٢ ـ ٢٤٧ .

وأجاز الطبرسي أن يكون قوله تعالى : ﴿ أكابر مجرميها ﴾ على الإضافة ، فيكون مفعولاً لـ « جعل » ، و﴿ مجرميها ﴾ مضافاً إليه ، والظاهر أن ﴿ في كل قرية ﴾ عنده هو المفعول الثاني ، واختار أبو حيان هذا الوجه وصرَّح بأن الجار والمجرور ﴿ في كل قرية ﴾ في موضع المفعول الثاني .

قلت : لعل الوجه أن يكون « جعل » هنا بمعنى « وضع » أو « خلق » فيتعدى لواحد ، والمعنى : وضعنا في كل قرية أكابر مجرميها » . وذهب الشيخ الطباطبائي في تفسيره « الميزان » ٢٤٠/٧ إلى أنه الأنسب ، وهو كما قال ، والله أعلم .

(١) في الأصل وي : وزير .

(٢) سلف البيت على هذه الرواية ٥٣٠ ، وسلف ١٢٨ برواية أخرى وهي :

لمية موحشاً طلل قديمُ

وانظر تخريج البيت على كلتا روايتيه ثمة .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج جـ١٩٩/٢/١ خ ، ومجمع البيان ١١/٤ ، والبيان ١٤٢/٢ ، والبحر ٢٤٢/٦ ـ ٢٤٣ .

(٥) هذا الظاهر ، وهو قول الجميع .

(٦) يريد أنه يجوز أن يكون « فُتُون » جمع « فَتْن » فيكون من باب ما جمع من المصادر كالأشغال جمع الشُّغْل والحُلُوم جمع الحِلْم ، انظر اللسان (حلم ، شغل) . وانظر « الأشغال » في الكتاب ٩٩/٢ .

(٧) لا أعرف أحداً ذكر هذا القول .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فقُولا له قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَى ﴾[2] [٤٤]

٣ إنما قال ﴿ لعلَّه يتذكر أو يخشى ﴾ لأن المعنى : اذهبا على رجائكما راجِيَيْن لعله يتذكر أو يخشى[3] . لولا ذلك لم يجز لأنه لا يجوز الشكُّ[4] على الباري سبحانه وتعالى .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧ ، وللزجاج جـ١٩٩/٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٣٣٩/٢ و ٥٩١/١ ، ومجمع البيان ١١/٤ ، والبحر ٢٤٥/٦ ، والكتاب ١٦٧/١ ، والمقتضب ١٨٣/٤ ، والبغداديات ١٢٧ ، وابن يعيش ٨٥/٨ـ٨٦ ، وابن الشجري ٥١/١ ، والمغني ٣٧٩ ، وتفسير الطبري ١٢٩/١٦ـ١٣٠ ، والقرطبي ٢٠٠/١١ـ٢٠١ ، ومجمع التفاسير ١٩٨/٤ـ١٩٩ . وسياق الآية : ﴿ اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا ... ﴾ .

(٣) كذا في النسخ ، وهو غير مستقيم . وقوله « على رجائكما » و « راجيين » بمعنى واحد فإما أن يكون « راجيين » بدلاً من « على رجائكما » أو يكون الصواب « على رجائكما أي راجيين » . وقوله « .. راجيين لعله يتذكر أو يخشى » لا يصحّ فقد ذكر معنى « لعل » في قوله « اذهبا على رجائكما » ، والوجه أن يقول : اذهبا على رجائكما أن يتذكر أو يخشى . وما ذكره المؤلف من أن المعنى « اذهبا على رجائكما » هو قول سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر النحويين . فـ « لعل » على معناها وهو الرجاء ، والرجاء لموسى وأخيه . وذهب الأخفش ووافقه النحاس إلى أن « لعل » بمعنى لام كي أي لام التعليل ، وعزي هذا القول إلى الكسائي ، وأجازه الطبري وغيره . وروي عن ابن عباس أن المعنى : هل يتذكر أو يخشى ، فتكون بمعنى الاستفهام ، وأجازه الطبري ومن وافقه . ومجيء « لعل » بمعنى الاستفهام أثبته الكوفيون .

(٤) إنما قال « الشكّ » لأن خبر « لعل » مشكوك فيه ، والراجي شاكٌّ ، ومن هنا ذهب بعض الكوفيين إلى أن « لعل » تفيد الشك ، وهي لا تفيده بنفسها . ومعناها الطمع والإشفاق ، عن سيبويه ، وهو ما عبر عنه المبرد بالتوقع لمرجو أو مخوف ، وقيل التوقع والرجاء .
انظر الكتاب ٣١١/٢ ، والمقتضب ١٠٨/٤ ، واللمع ١٠٤ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١/٤٨ ، وشرح الكافية ٣٤٦/٢ ، وابن يعيش ٨٥/٨ـ٨٦ ، والجنى الداني ٥٧٩ـ٥٨٢ ، والمغني ٣٧٩ ، والهمع ١٥٢/٢ـ١٥٣ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى ﴾[2] [٥٢]

﴿ عِلْمُهَا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ في كتاب ﴾ خبره ، وقوله ﴿ عند ربِّي ﴾ معمول الخبر ، والتقدير : علمها ثابت في كتاب عند ربي . ويجوز أن يكون قوله ﴿ عند ربي ﴾ صفة لـ ﴿ كتاب ﴾ فلما تقدم انتصب على الحال[3] ، وكان التقدير : علمها ثابتٌ في كتاب ثابتٍ عند ربي .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ في كتاب ﴾ بدلاً من قوله ﴿ عند ربي ﴾ ويكون ﴿ عند ربي ﴾ هو الخبر . ويجوز أن يكون من باب قولهم[4] « هذا حلوٌ حامضٌ » .

وأما قوله ﴿ لا يضلّ ربي ﴾ فلك فيه تقديران :

أحدهما : أن التقدير : لا يضلّ[5] عن ربي ، ففي ﴿ يضلّ ﴾ ضمير يعود إلى

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١١٧ ، ٢٦٠ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨١/٢ ، وللزجاج جـ٢/١٩٩/٢ـ١/٢٠٠خ ، وإعراب القرآن ٣٤٠/٢ ، ومجمع البيان ١٢/٤ـ١٣ ، والبيان ١٤٢/٢ـ١٤٣ ، والبحر ٢٤٨/٦ـ٢٤٩ ، وتفسير الطبري ١٣٢/١٦ ، والقرطبي ٢٠٨/١١ ، وابن كثير ٢٩١/٥ ، ومجمع التفاسير ٢٠١/٤ .

(٣) انظر ما سلف من الكلام على تقدم الصفة على موصوفها النكرة وانتصابها على الحال ١٢٧ .

(٤) سلف ذكر مصادر هذا القول ١٣ .

(٥) في « ب » : « فأما قوله ﴿ لا يضل ﴾ يذكر [كذا ، وصوابه : فذكر] أبو علي أي لا يضل » . وهذا الوجه والوجه الثاني نقلها المؤلف عن أبي علي كما في النسخة « ب » (انظر الصفحة التالية) . ولم أجد كلام أبي علي في هذه الآية .
وذهب الفراء والزجاج ومن وافقها إلى أن قوله ﴿ لا يضل ربي ولا ينسى ﴾ صفة لقوله ﴿ كتاب ﴾ والتقدير : لا يضله ربي ولا ينساه ، فحذف العائد .
وقيل : تمّ الكلام عند قوله ﴿ كتاب ﴾ ثم ابتدأ ﴿ لا يضل ... ﴾ ، فهو كلام مستأنف سيق تنزيهاً لله تعالى عن هاتين الصفتين ، وهو الظاهر . ولا يضل : لا يخطئ ، عن ابن عباس ، وقيل : لا يغيب عنه شيء فهو بمعنى ينسى ، عن مجاهد ، وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

﴿ كتاب ﴾ أي في كتاب غير ضالّ عن ربي . وإن شككت في تعدية « ضلّ » بـ « عن » فقوله تعالى : ﴿ أيْنَ ما كُنْتُم تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا ﴾ [سورة الأعراف : ٣٧] ، يزيل شَكَّكَ هذا . فيكون قد حذف « عن » كما حذف « على » من قوله تعالى : ﴿ نُودِيَ أنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ ومَنْ حَوْلَها ﴾[1] [سورة النمل : ٨] [أي : على من في النار][2] أي : على من في طلب النار أو بقُرْب[3] النار .

والتقدير الثاني في قوله ﴿ لا يضلّ ربي ﴾ : أي[4] لا يضلّ ربي عنه ، فحذف الجار والمجرور كما حذفهما من قوله : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾[5] [سورة البقرة : ٤٨] أي : فيه ، وقال : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُم جُلُوداً غَيْرَها ﴾[6] [سورة النساء : ٥٦] أي كلما نضجت جلودهم منها ، وقال : ﴿ جَنَّتانِ عَنْ يَمينٍ وشِمالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُم ﴾[7] [سورة سبأ : ١٥] أي : كلوا منها[8] ، وقال : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوابُ ﴾[9] [سورة صٓ : ٥٠]

(١) انظر الجواهر ٦٠ ، ١٢٢ ـ ١٢٣ ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠١ ـ ١٠٠٢ لكنه لم يتكلم على حذف الجار ، فانظر المصادر المذكورة ثمة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) في الأصل بقريب ، والصواب من ي و ب ، وسيأتي على الصواب ١٠٠١ ، وهو على الصواب في الجواهر .

(٤) في ب : « والثاني لأبي علي أي » .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٨ ـ ٣٩ .

(٦) انظر الجواهر ٣٣٠ ، ٩١١ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٧ .

(٨) في الأصل : منها ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . وزاد بعد هذا في « ب » ما نصه : « من رزق ربكم مفعول كلوا وهو مع مفعوله مفعول لفعل مضر تقديره يقال ، والجملة صفة لـ ﴿ جنتان ﴾ ولا بد من عائد من الصفة إلى الموصوف وهو مضر وتقديره منها » اهـ . والظاهر أنه حاشية أقحمت في متن الكتاب .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٤٩ ـ ١١٥٠ .

أي : الأبواب منها ، وقال : ﴿ فإنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[1] [سورة النازعات : ٣٩] [أي هي المأوى][2] له ، فحذف الجار والمجرور . وقد عَدَدْتُ [لـك][3] ذلـك في « الجواهر »[4] وذكرتُ أن الحذف من الصفة كالحذف من الصلة ، ألا تراه شاع في التنزيل كما شاع في الصلة[5] .

٣

وفي «الكتاب» خلافَ هذا لأنّه كأنّه يشير إلى أنّ حذفه من الصفة كحذفه من

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٨ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) زيادة من ي .

(٤) عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ ـ ٣٥١ الباب ١٥ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » وعدَّ هذه الآيات التي ذكرها هنا فيه ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ . ولم يذكر المؤلف في هذا الباب آية سورة طه التي يتكلم عليها وذكرها مع آيات النساء وسبأ وصّ في الباب ٨١ الذي عقده في الجواهر ٩٠٥ ـ ٩١٩ لـ « ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه » انظر ٩١١ منه .

(٥) نصَّ المؤلف في الجواهر ٣١٣ ـ ٣١٤ أن الهاء العائدة من جملة الصفة على الموصوف تحذف « كما تحذف من الصلة لأن حذفها منها في الكثرة والقياس كحذفها منها » قال : « أما القياس فإنَّ الصفة تخصص الموصوف كما أن الصلة تخصص الموصول ، ولا تعمل في الموصوف ولا تتسلط عليه كما لا تعمل الصلة في الموصول ، ومرتبتها أن تكون بعد الموصوف كما أن مرتبة الصلة كذلك ، وقد تلزم الصفة في أماكن كما تلزم الصلة وذلك إذا لم يعرف الموصوف إلا بها ، ولا تعمل فيما قبل الموصوف كما لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول ، وتتضمن ذكراً من موصوفها كما تتضمنه الصلة من موصولها . وشدةُ مشابهة الصفة الصلةَ على ما تراه . وقد كثر مجيء الصلة محذوفاً منها العائد إذا كان مفعولاً في التنزيل وجميع التنزيل [كذا] والنظم حتى إن الحذف في التنزيل أكثر من الإثبات فيها . والصفة كالصلة فيما ذكرت لك من جهات الشبه . فإذا كان كذلك حسن الحذف منها حسنَه من الصلة » اهـ .

وقال في الجواهر ٣٣١ : « حذف الهاء في الصلة مستحسن جداً .. وفي الخبر قبيح جداً .. وحذفها من الصفة منزلة بين المنزلتين .. » اهـ ونحو هذا في شرح اللمع اللوح ١/٦٤ . وقد سلف بسط التعليق على حذف العائد من الصلة إلى الموصول ١٠٩ . وسلف تنبيهنا أن « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٢٣٩ ، ٤١٣ ، ٤٩٥ ، ٧٤٥ ، ٨٢٣ . وانظر تحقيق القول في ذلك في مقدمة التحقيق .

الخبر[١] . وليس الأمر كذا في الصفة ، لأنه قد كثر في الصفة ، وفي الخبر إنما جاء في قوله : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[٢] [سورة الشورى : ٤٣]
٣ أي : منه[٣] ، وجاء في قراءة ابن عامر : ﴿ وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾[٤] [سورة الحديد : ١٠] أي وعده الله[٥] .وقد كثر في الصفة فهو كالصلة بخلاف ما في الكتاب .

٦ قوله عز وجل : ﴿ **فَاجْعَلْ بَيْنَنا وبَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولا أنْتَ مَكاناً سِوًى** ﴾[٦] **[٥٨]**

لا يكون قوله ﴿ مكاناً ﴾ منتصباً بقوله ﴿ موعداً ﴾ ، لأن ﴿ موعداً ﴾ قد
٩ وُصِف / بقوله ﴿ لا نخلفه نحن ﴾ والصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه ١/٨٥ (١/٨٤)
وانقضاء أجزائه ؛ فلا يجوز أن يبقى منه بعد الصفة بقيَّةٌ[٧] . ولكنك تجعل

---

(١) قال سيبويه : « .. وهو [أي حذف الهاء] في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بالهاء .. وذلك قولك : هذا رجل ضربته ، والناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته ، كأنه قال : هذا رجل مضروب وهذا رجل مكرم ورجل مهان ، فإن حذفت الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خبراً ... » الكتاب ١/٤٤ـ٤٥ ، ونقل المؤلف في الجواهر ٣٣٠ـ٣٣١ كلام سيبويه ووقع في المطبوع عدة ألفاظ مصحفة تصحح من الكتاب ، وانظر الجواهر ٩١٠ـ٩١١ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٣) سلف التعليق على حذف الضمير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به ٢٧٣ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢١ .

(٥) سلف الكلام على حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر ٤٣٩ ، ٥٤٣ .

(٦) انظر الجواهر ٤٩٣ ، ٦٣٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٦ ، والحجة ٣/٤٥٧ ـ ٤٦١ خم ، ومجمع البيان ٤/١٥ ، والبيان ٢/١٤٣ ، والبحر ٦/٢٥٢ـ٢٥٣ ، والكشاف ٢/٥٤١ـ٥٤٢ ، والمغني ٧٧٦ـ٧٧٧ . وقوله ﴿ سِوى ﴾ بكسر السين هو ضبط الأصل ـ ولم يضبط في ي و ب ـ وهي قراءة غير عاصم وابن عامر وحمزة فقرأ هؤلاء بضم السين . انظر السبعة ٤١٨ ، والتيسير ١٥١ ، والنشر ٢/٣٢٠ .

(٧) لأنه يكون فصلاً بين الصلة والموصول وهما المصدر ومعموله بالصفة وهو غير جائز ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ .

﴿ مكاناً ﴾ بدلاً[١] من « موعد » أو تنصبه[٢] بفعل مضمر[٣] ، أو تجعله مفعولاً ثانياً[٤] لـ « اجعل » ، وقد تقدم في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عليكُمُ الصِّيامُ كما كُتِبَ على الَّذينَ مِنْ قَبْلِكُم ... أيّاماً ﴾[٥] [سورة البقرة : ١٨٣-١٨٤] ، وقوله : ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عِندَ اللهِ اثنا عَشَرَ شَهْراً في كِتابِ اللهِ يومَ خَلَقَ السَّموات والأرض ﴾[٦] [سورة التوبة : ٣٦] .

وقوله : ﴿ قالَ مَوْعِدُكُم يَوْمُ الزِّينَةِ ﴾[٧] [٥٩]

أي موعدُكم موعدُ يوم الزينة[٨] ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . ويجوز أن يكون جعل الموعد نفس اليوم[٩] . ويقوّي الأول قوله ﴿ وأن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴾[١٠] [٥٩] والتقدير : موعدكم موعد يوم الزينة وموعد وقت حَشْر الناس[١١] .

(١) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه الزمخشري ووافقه أبو حيان ، والتقدير عندهما : مكان موعد ... مكاناً .

(٢) في الأصل : بدلاً من موعداً وتنصبه ، وهو تحريف .

(٣) أجازه الزمخشري وأبو حيان .

(٤) وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٣٥ ـ ١٣٦ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٨ـ ٥١٩ .

(٧) انظر الجواهر ١٩٩ ، ٤٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٠/١ـ٢خ ، وللنحاس ٢٤١/٢ـ٢٤٢ ، والحجة ٤٥٩/٣ـ٤٦١ ، ومجمع البيان ١٥/٤ ، والبيان ١٤٤/٢ ، والبحر ٢٥٢/٦ـ٢٥٣ ، والمحتسب ٥٣/٢ـ٥٤ .

(٨) وكذا قدره الزمخشري وعبارته : وعدكم وعد يوم الزينة . وقدره الزجاج وابن جني ومن وافقهما : وقت موعدكم يوم الزينة ، فقدروا حذف المضاف من الأول .

(٩) فيكون « موعد » اسم زمان ، فلا حاجة لتقدير مضاف .

(١٠) قدره ابن جني وهو قياس قول الزجاج : وقت وعدكم يوم الزينة ووقت حشر الناس . فـ « أن » معطوفة على ﴿ يوم ﴾ . وذهب النحاس إلى أن الأولى أن تعطف « أن » على ﴿ الزينة ﴾ فيكون موضعها خفضاً ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج ، وأجازا الأول .

(١١) « لأن أنْ لاتكون ظرفاً . ألا ترى أن من قال : زيارتك إياي مقدمَ الحاج لا يقول : زيارتك =

ورواه هُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم : ﴿ موعدكم يومَ الزينة ﴾[1] على تقدير : موعدكم كائن يوم الزينة[2] .

٣ و ﴿ أن يُحْشَرَ الناسُ ﴾ أي وقتَ حَشْرِ الناس ، فحذف المضاف أيضاً[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ **قالُوا إنَّ هَذانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدانِ أن يُخْرِجَاكُم مِنْ أرْضِكُم بِسِحْرِهِا** ﴾[5] **[٦٣]**

٦ ولم يقل « هذين » جرياً على القياس الذي يقتضيه باب التثنية من إقرار الألف في موضع النصب والجر ، وتَركَ قَلْبَها ياءً لما كان الألف حرف الإعراب ،

= إياي أن يقدم الحاج . وذلك أن لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من أن وصلتها التي بمعنى المصدر إذ كان اسماً لحدث والظرف اسم للوقت ... » قاله ابن جني .

(١) بنصب يوم ، وهي قراءة شاذة عزاها ابن جني إلى الحسن والأعمش وعيسى بن عمر الثقفي وتروى عن أبي عمرو ، وزاد الطبرسي نسبتها إلى هبيرة ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى أبي حيوة وابن أبي عبلة وقتادة والجحدري والزعفراني ، وفاته نسبتها إلى عيسى بن عمر وأنها تروى عن أبي عمرو .

(٢) وقوله ﴿ موعدكم ﴾ على حذف مضاف أيضاً ، والتقدير : إنجاز موعدكم ، لأنه لا يراد أنه في ذلك اليوم نعدكم ، فالوعد قد وقع ، عن ابن جني ووافقه الزمخشري .

(٣) فتكون « أن » في موضع نصب عطفاً على ﴿ يوم ﴾ . وعند ابن جني أنها في موضع جر عطفاً على ﴿ الزينة ﴾ ، وأجاز أن تكون في موضع رفع عطفاً على ﴿ موعدكم ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٠٤ ، ٧٧٠ ـ ٧٧١ ، ٩٣٣ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٩ ـ ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، وللفراء ١٨٣/٢ ـ ١٨٤ ، وللزجاج جـ ١/٢٠٠/٢ ـ ٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٣/٢ ـ ٣٤٧ ، والحجة ٤٦١/٣ ـ ٤٦٤ خم ، ومجمع البيان ١٥/٤ ـ ١٧ ، والبيان ١٤٤/٢ ـ ١٤٦ ، والبحر ٢٥٥/٦ ، ومجاز القرآن ٢١/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٠ ـ ٥١ ، والصاحبي ٢٩ ، والمسائل المنثورة ٣٢ ، والحلبيات ٢٦٢ ، والخصائص ٦٥/٢ ، وسر الصناعة ٣٨٠ ـ ٣٨١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٧٣ ، وابن يعيش ١٢٦/٣ ، ١٢٩ ـ ١٣٠ ، و١٠٨/٧ ، والمغني ٣٧ ، ٣٠٣ ، ٦٤٧ ، ٧٧٧ ، ٧٩٣ ، ٨٩١ ، والهمع ١٣٣/١ . قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم « إنْ » بتخفيف النون وشددها الباقون ، وقرأ أبو عمرو وحده « هذين » بالياء وقرأ الباقون بالألف ، وابن كثير يشدد نون « هذان » . انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥١ ، والنشر ٣٢٠/٢ ـ ٣٢١

مثلها في « رحًا » و « عصًا » ، فكما أنّ الألف في « عصًا » [و « رحًـا »][1] ألفٌ في الأحوال كلها أُقِرَّت ألفاً هنـا أيضـاً ، لأنّ الألف ههنـا حرف الإعراب[2] كما هو كذلك هناك[3] . ٣

ومن قال ﴿ إنَّ هذين ﴾ جرى على الاستعمال الذي جاء به كلامهم من قلب الألف ياء في النصب والجرّ . وإنما قلبوها ياء حرصاً على البيـان ، بخلاف المفرد ، لأن المفرد لا يجب [فيـه][4] قلبُها يـاء ، لِما يتبع المفرد من التـوابع فيـوضحـه ويبينـه . ألا ترى أنـك إذا قلت : « ضرب مـوسى عيسى » وجب أن يكـون « موسى » فاعلاً و « عيسى » مفعولاً ؛ فـإذا قـدمت المفعول وقلت « ضرب عيسى موسى » لم يَجُزْ كما جاز « ضرب عمراً زيدٌ » لأنه يشتبه الفاعل بالمفعول إذا قلت : ضرب عيسى موسى ؛ فتوضحـه حين تصفـه أو توكّـده أو تعطف عليـه ، فقلت : ضرب عيسى العـاقـلَ مـوسى [العـاقـلُ][5] ، أو ضرب عيسى نفسَـه مـوسى [نفسُه][6] ، أو ضرب عيسى وزيداً موسى . ٦ ٩ ١٢

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) في الأصل : إعراب .

(٣) لـزوم ألف المثنى في الأحوال الثـلاث : الرفـع والنصب والجر ، وتقـدير الحركات عليهـا = لغـة معروفـة في بني الحـارث بن كعب ، حكاهـا الأخفش والكسـائي وأبـو زيـد وأبـو علي ، وزاد ابن جني ومن تابعه نسبَتها إلى بطون من ربيعة ، وعزاها أبو الخطاب الأخفش إلى بني كنانـة ، وزاد السيـوطي نسبتهـا إلى بني العنبر وبني الهجيم وبطـون من بكر بن وائـل وزبيـد وخثعم وهمدان وفزارة .

وحمـلُ قراءة من قرأ ﴿ إنَّ هـذان ﴾ على هـذه اللغــة هو قـول الأخفش والكســائي وأبي علي وابن جني وغيرهم وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما .

(٤) زيادة مني .

(٥) زيادة من ب .

(٦) زيادة من شرح اللمع له . وكان في الأصل : أم ضرب عيسى إلخ ، وهو تحريف .

وهذا المعنى لا يتأتى في التثنية لو قلت : ضرب الزيدان العمران ، وكان « الزيدان » مفعولين = لم يجز . فإن وصفتَها[1] [و][2] قلت : ضرب الزيدان
٣ العاقلان العمران = لم يتضح أيضاً كما اتضح في المفرد . فلم يكن إلى ذلك سبيل بتّةً إلا بقلب الألف ياء ، فقالوا : ضرب الزيدين العمران . فلهذا جاءك الاستعمال في التثنية بقلب الألف ياء على خلاف ما يقتضيه القياس .

٦ ومن قال ﴿ إنْ هذا لساحران ﴾ كان كقوله ﴿ وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾[3] [سورة هود : ١١١] خفّف « إنْ » وأدخل اللام لتتبيَّن[4] من النافية في نحو قوله : ﴿ إنِ الكافِرُون إلاَّ في غُرُورٍ ﴾ [سورة الملك : ٢٠] .

٩ وأما ما قيل من أنّ التقدير في ﴿ إنَّ هذان ﴾ : إنَّه هذان[5] ، أو « إنَّ »[6] بمعنى « نعم »[7] / = فهما قولان فاسدان ، لأنه يقتضي دخول اللام في خبر المبتدأ . وقد استقصينا القول في هذا في كتاب آخر[8] . ٢/٨٥ (٢/٨٤)

(١) في الأصل : وصفها ، وهو خطأ .

(٢) زيادة مني .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٩٢ ـ ٥٩٤ .

(٤) في الأصل و ي : ليتبيّن ، وهو تصحيف ، لقوله « النافية » . وفي « ب » : « لتَبَيَّن » على حذف التاء من أوله وهو صواب . يريد ليفصل بين « إنْ » المخففة من الثقيلة و « إن » النافية التي بمعنى « ما » . انظر ما سلف من التعليق على هنا ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٥) عزا الزجاج هذا القول إلى النحويين القدماء . وانظر كلام أبي علي والنحاس وابن جني وغيرهم فيه .

(٦) في الأصل : و « إنّ » ، والصواب ما أثبت من ي و ب .

(٧) وهو قول المبرد ووافقه تلميذاه الزجاج وعلي بن سليمان الأخفش . ورأى الزجاج أن التقدير : نعم هذان لهما ساحران ، على حذف المبتدأ ، واستحسنه المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق ، وردّه أبو علي ، ومنه أخذ ابن جني والمؤلف ، قال المؤلف في شرح اللمع في رد قول الزجاج : « ... فإن هذا جمع بين الضدين لأن اللام للتأكيد ، والتأكيد للإطناب والإسهاب ، والحذف للإيجاز والاختصار فلا يجمع بين الضدين » اهـ .

(٨) استقصاه في شرح اللمع والجواهر مما بين يدي من كتبه ، انظر الإحالة عليهما ٨٣٢ح٥ .

قوله تعالى : ﴿ فأجْمِعُوا كَيْدَكُم ﴾[(١)] [٦٤]

يقال : أجمعت على الأمر وأجمعوا على كذا . فمن قال ﴿ فأجمعوا ﴾ بقطع الألف[(٢)] حذف الجار[(٣)] كما حذفه[(٤)] في قوله ﴿ ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[(٥)] [سورة البقرة : ٢٣٥] أي على عقدة النكاح ، ومثله قوله ﴿ فأجْمِعُوا أمْرَكُم وشُرَكَاءَكُم ﴾[(٦)] [سورة يونس : ٧١] . ٣

ومن قال ﴿ فَٱجْمَعُوا ﴾ فوصل لم يحتج إلى هذا - أعني حذف الجار والمجرور - لأنه متعد بنفسه . ٦

[قوله تعالى][(٧)] : ﴿ ثُمَّ ٱئْتُوا صَفّاً ﴾[(٨)] [٦٤]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٥/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٢/١خ ، وإعراب القرآن ٣٤٧/٢ ، والحجة ٤٦٤/٣ـ٤٦٥ خم ، ومجمع البيان ١٧/٤ ، والبيان ١٤٦/٢ـ١٤٧ ، والبحر ٢٥٦/٦ .

(٢) وهم غير أبي عمرو ، فقرأ وحده ﴿ فاجمعوا ﴾ بالوصل . انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ .

(٣) لا يحتاج إلى حذف الجار ، فقد نصوا جميعاً أنه يقال : أجمعت الأمر وأجمعت على الأمر ، فيتعدى بنفسه وبالجار ، انظر المصادر السالفة ، واللسان (جمع) .
وأغلب الظن أن المؤلف سها عن تمام قول أبي الحسن الذي حكاه أبو علي في الحجة ، قال أبو الحسن : « وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا : أجمعنا على كذا وكذا ، فأما إذا قالوا : اجمعوا أمركم واجمعوا كيدكم فلا يقولون إلا بالوصل » ثم قال « والقطع أكثر القراءة فإما أن يكون لغة في ذا المعنى لأن باب فعلت وأفعلت كثير ... » اهـ .

(٤) كان في النسخ « حذفها » وهو تحريف صوابه ما أثبت .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧٠ .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ١٢٣ ، ٤٧٧ ، ٦١٥ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥١ مكرر و ٢/١٠٥ـ٢/١٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٦ ، وللفراء ٤٧٣/١ ، وإعراب القرآن ٦٧/٢ـ٦٨ ، والحجة ٣٩١/٤ـ٣٩٤ خك ، ومجمع البيان ١٢٢/٣ـ١٢٣ ، والبيان ٤١٧/١ ، والبحر ١٧٨/٥ـ١٧٩ ، والكامل ٤٣٢ ، ٨٣٦ ، والإيضاح ١٩٤ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، ٥٠ ، و ٧٦/٣ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٥٠٢ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٠٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٨/٢ ، ومجمع =

أي ائتوا مصطفين ، فهو نصب على الحال[١] . وقيل : بل هو مفعول به[٢] ، أي ائتوا إلى الصف[٣] ، والأول أحسن .

٣ [قوله تعالى][٤] : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي ﴾[٥] [٦٥]

أي : إما إحداث إلقاء ، فـ « أن » محلُّه نصب[٦] . وإن شئت كان مبتدأ ، واستغني عن ذكر الخبر لطول الكلام[٧] .

= البيان ١٨/٤ ، والبيان ١٤٧/٢ ، والبحر ٢٥٦/٦ ، ومجاز القرآن ٢٣/٢ ، وتفسير الطبري ١٣٩/١٦ ، والقرطبي ٢٢١/١١ .

(١) وهو قول أبي عبيدة والطبري وأحد قولي الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٢) أجازه الزجاج ، وعزاه النحاس إلى أبي عبيدة ، وهو سهو منه فقد جزم بأنه حال ، وتقديره : « صفوفاً » وهو مصدر ولذلك وحّده ومعناه الجمع ثم قال : « وله موضع آخر من قولهم : أتيت الصف اليوم يعني المصلّى » . يريد أن الصف في الآية مصدر ومعناه الجمع ، وأنه قد يأتي في كلامهم بمعنى موضع الصلاة ولا يريد تأويل الآية به وكذا فهم الطبري عبارة أبي عبيدة ولم يصرح باسمه .

(٣) لو قال « ائتوا الصف » كان أجود ، فـ « أتى » متعد بنفسه وقد يتعدى بالجار . فربما توهم عبارته أنه نصب صفاً بعد حذف الجار ـ وهو ما صرّح به أبو البركات ـ وليس كذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٥/٢ ـ ١٨٦ ، والبحر ٢٥٨/٦ ، وابن الشجري ٢٤٢/٢ ، والمغني ٨٥ . وسياق الآية : ﴿ إما أن تلقي وإما أن نكون أول من ألقى ﴾ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ إما أن تلقي وإما أن نكون نحن الملقين ﴾ [سورة الأعراف : ١١٥] في معاني القرآن للفراء ٣٨٩/١ ـ ٣٩٠ ، وإعراب القرآن ٦٢٠/١ ـ ٦٣١ ، ومجمع البيان ٤٦١/٢ ، والبيان ٣٧٠/١ ، والبحر ٣٦١/٤ .

(٦) هذا قول من يقدره : إما أن تفعل أو تحدث الإلقاء ، فوضع المؤلف « إحداث » موضع أن والفعل وأضافه إلى مفعوله في المعنى وهو المصدر المؤول من أن وصلتها أي « إلقاء » ، وهو تقدير كما تراه . والصواب أن يقدر : اختر إما أن تلقي أي إلقاءَك وإما إلقاءَنا ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما .

(٧) والتقدير : إما إلقاؤك مبدوءٌ به وإما إلقاؤنا .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فإذا حِبَالُهُم وعِصِيُّهم يُخَيَّلُ إليـهِ مِنْ سِحْرِهِم أنَّها تَسْعَى ﴾[2] [٦٦]

٣ ﴿ يخيل ﴾ بالياء والتاء[3] . فمن قال بالياء فهو ظاهر لأنه مسند إلى « أنَّ » ، والتقدير : يخيل إليه من سحرهم سعيُها .

٦ ومن قال بالتاء ففيه ضمير « العصيّ » أو ضمير « الحبال » على الاختلاف في عود الضمير إلى أحد المذكورين في قوله : ﴿ واللهُ ورسُولُهُ أحَقُّ أن يُرْضُوهُ ﴾[4] [سورة التوبة : ٦٢] . فيرتفع الضمير بالفعل ، ويكون ﴿ أنّها ﴾ مع اسمها وخبرها[5] بدلاً من الضمير المرتفع بالفعل .

٩ [قوله تعالى][1] : ﴿ وألْقِ ما فِي يَمِينكَ تَلْقَفْ ما صَنَعُوا ﴾[6] [٦٩]

يجوز أن يكون التاء لتأنيث ﴿ ما ﴾ لأنّ الذي في يمينه العصا ، وكأنه
١٢ [قال][1] : ألق العصا تلقف ما صنعوا . وكما جاز حملُ « مَنْ » على المعنى فأنَّثَ في قوله : ﴿ ومَن يَقْنُتْ منكنَّ للهِ ورَسُولِهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً نؤتِها أجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾[7]

---

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٢/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٤٨/٢ ، ومجمع البيان ١٤/٤ ، ١٧ ، والبيان ١٤٧/٢ ، والبحر ٢٥٩/٦ .
(٣) عزا ابن مهران في المبسوط ٢٩٦ القراءة بالتاء إلى ابن عامر ، وفي التبصرة ٢٦٠ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ أنها رواية ابن ذكوان عنه . ولم يذكر ابن مجاهد هذا الحرف .
(٤) سلف الكلام عليها خلال كلامه على الآية ٣٤ من سورة التوبة ص ٥١٦ وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .
(٥) الوجه أن يقول : وتكون « أنَّ » مع اسمها وخبرها .
(٦) انظر الجواهر ٣٧٤ ، ٨٢١ ، والحجة ٤٦٧/٣ ـ ٤٦٩ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١٩/٤ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٢٦٠/٦ .
(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٧٦ ـ ١٠٧٧ .

[سورة الأحزاب : ٣١] ولم يقل « ويعملْ صالحاً نؤته » ، فأنّث ﴿ مَنْ ﴾ على المعنى = فكذا ههنا أنّث ﴿ ما ﴾ حملاً على المعنى . ومثلُه ما حكاه سيبويه من قولهم « ما جاءَت حاجتَك »[1] فأنّث ضمير « ما » في « جاءت » لأنه يعني بـ « ما » الحاجة .

ويجوز أن يكون التقدير : وألقِ ما في يمينك تلقف أنت .

ومن رفع ﴿ تلقفُ ﴾[2] كان ﴿ تلقفُ ﴾ حالاً[3] من ﴿ ما ﴾ أو من الضمير في الظرف .

[وقوله][4] : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾[5] [٦٩]

أي إنّ ما صنعوه ، فحذف العائد[6] .

[وقوله][4] : ﴿ فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّداً ﴾[7] [٧٠]

أي مقدّرين السجود[8] .

---

(١) انظر الكتاب ٢٤/١ـ ٢٥ ، ٣٠٢ و ٢٥/٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر هذه العبارة ٦٨٥ .

(٢) وهو ابن عامر كما في السبعة ٤٢٠ ، والمبسوط ٢٩٦ ، وفي التيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ أنها رواية ابن ذكوان عنه ، وقرأ الباقون بالجزم . وحفص وحده أسكن اللام وفتح القاف ، وقرأ الباقون ﴿ تَلَقَّف ﴾ بفتح اللام وتشديد القاف .

(٣) في الأصل : كان حالاً ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٤٩/٢ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٢٦٠/٦ .

(٦) سلف التعليق على حذف العائد ١٠٩ . وكان في الأصل : العامل ، وهو تحريف . و « ما » اسم موصول اسم إنّ وكيد خبرها .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٠٣/١ خ وعنه أخذ المؤلف .

(٨) عبارة الزجاج : « سجداً منصوب على الحال وهي أيضاً حال مقدرة ، لأنهم خروا وليسوا ساجدين وإنما خروا مقدرين السجود » اهـ . ونص أبو علي في الحجة ٤٦٨/٣ خم أن « هذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره » اهـ . وانظر ما سلف ٧٩٥ .

[وقوله][(١)] : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[(٢)] [٧١]

قيل : معناه : على جذوع النخل[(٣)] . وحملُه على الظاهر ممكنٌ لأنه كأنَّه[(٤)] ٣ جعل الجذوع ظروفاً لهم ، فصاروا هم فيها[(٥)] .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ لَنْ نؤثِرَكَ علَى ما جَاءَنا مِنَ البَيِّنَاتِ ﴾[(٦)] [٧٢]

٦ أي لن نؤثر اتّباعَك ، فحذف المضاف .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٦/٢-١٨٧ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٣/١ خ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبحر ٢٦١/٦ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠٠ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، وابن يعيش ٢٠/٨-٢١ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢ ، والمغني ١٥١ ، ٢٢٤ ، وأدب الكاتب ٥٠٦ ، والمخصص ٦٤/١٤ .

(٣) وهو قول الفراء والمبرد والزجاج وغيرهم . وبيَّن الفراء والزجاج وجه مجيء « في » مكان « على » قال الزجاج : « معناه : على جذوع النخل ، ولكنه جاز أن تقع « في » ههنا لأنه في الجذع على جهة الطول فالجذع يشتمل عليه فقد صار فيه ... » اهـ . وقال الفراء : « يصلح (على) مكان « في » ، وإنما صلحت « في » لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت « في » ، وصلحت « على » لأنه يرفع فيها فيصير عليها .. » اهـ .

(٤) في الأصل : كأن ، وهو خطأ .

(٥) يريد أن « في » في الآية يمكن أن لا تكون بمعنى « على » ، وإنما عدّي « صلب » بـ « في » لأن معناه الاستقرار والتمكن ، وهو يعدّى بـ « في » . وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف ليس وجهاً ثانياً كما توهمه الزمخشري وابن يعيش وأبو حيان أيضاً ، وكلهم أخذوا من ابن جني وهو لم يدفع أن يكون « في » في الآية بمعنى « على » وإنما قرّر بحق أنه « يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا » اهـ ثم بيَّن أن الوجه في إيقاع حرف مكان حرف هو الحمل على المعنى ، وهو ما بيّنه الزجاج والفراء ، والله أعلم .

(٦) انظر الجواهر ٧٨ ، والبحر ٢٦١/٦ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ والَّذِي فَطَرَنا ﴾[2] [٧٢]
إن شئت كان قسماً . وإن شئت كان محمولاً على ﴿ ما ﴾[3] .

٣ [قوله تعالى][4] : ﴿ فَاقْضِ ما أنتَ قَاضٍ ﴾[5] [٧٢]
أي فاقض القضاء مدةَ كونك قاضياً . فـ ﴿ ما ﴾ ههنا ظرف[6] ، أي فاقض هذا الوقت .

٦ ويجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ مفعولاً[7] ، أي فاقض ما أنت قاضيه ، فحذف الهاء .

[قوله تعالى][4] : ﴿ إنَّما تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيا ﴾[8] [٧٢]
٩ أي إنما تقضي أمور هذه الحياة الدنيا[9] / فحذف المضاف . وإن شئت : إنما ١/٨٦ (١/٨٥) تقضي مدة هذه الحياة الدنيا . فعلى الأول ﴿ هذه ﴾ نصب مفعول بها ، وعلى الثاني نصب على الظرف[10]

(١) زيادة مني .
(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، وللفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٣/١خ ، وإعراب القرآن ٣٥٠/٢ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٢٦٢/٦ ، والمغني ٨٠٥ .
(٣) وهو قول الأخفش ، وأجاز القولين الفراء والزجاج والنحاس وغيرهما . (٤) زيادة من ي و ب .
(٥) انظر الجواهر ٤٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٣/١ خ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبحر ٢٦٢/٦ .
(٦) أي مصدرية ظرفية . وجواز وصلها بجملة اسمية ذهب إليه بعضهم ، انظر البحر ، والهمع ٢٨١/١ . وهو قول متكلف .
(٧) وهو قول الفراء والزجاج وغيرهما ، وهو الظاهر .
(٨) انظر الجواهر ٥٥ ، وإعراب القرآن ٣٥٠/٢ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٩/٢ ، والبحر ٢٦٢/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٢/١٦ ، والقرطبي ٢٢٦/١١ .
(٩) نقله عنه صاحب مجمع البيان من غيرما تصريح ، وهو بهذا اللفظ في القرطبي ولم ينسبه إلى أحد .
(١٠) وهو قول النحاس والطبري وأبي حيان ، وأجازه الطبرسي وأبو البركات .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لِيَغْفِرَ لَنا خَطَايانا وما أكْرَهْتَنا عَليهِ مِنَ السِّحْرِ ﴾[2] [٧٣]

[﴿ ما ﴾ نصب عطف على قوله ﴿ خطايانا ﴾[3] ، أي : ليغفر لنا خطايانا ويغفر لنا ما أكرهتنا][4] . ٣

[و][5] قال ابن الأنباري[6] : التقدير : ليغفر لنا خطايانا من السحر وما أكرهتنا عليه . فيكون ﴿ مِن ﴾ تبييناً[7] لـ ﴿ خطايانا ﴾ ويكون ﴿ ما ﴾ ٦ نفياً ، أي السحر الذي لم تكرهنا عليه ، فإنا معذورون فيما أكرهتنا عليه . فقدّم كناية المجرور بـ « مِن » على المجرور .

والآخرون[8] حملوا ﴿ ما ﴾ على الخبر ، أي ما صرتَ سبباً له حيث أكرهتنا ٩ عليه .

وقال أبو عليّ[9] : إن قوله ﴿ وما أكرهتنا عليه من السِّحر ﴾ ليس معطوفاً على ﴿ خطايانا ﴾ ، بل هو مرفوع بالابتداء ، والخبر مضمر استغني عن ذكره ١٢ لطول الكلام بالصلة ، أي ما أكرهتنا عليه محطوطٌ عنّا مغفور لنا .

فيكون الوقف على قول أبي علي على قوله ﴿ خطايانا ﴾ . ومن قال : إنه بمعنى « الذي » وهو نصبٌ لم يجز الوقف على ﴿ خطايانا ﴾ . وكذلك من قال : ١٥

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر الجواهر ٦٧٦ ، ٧٤٦ ، ٩٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٣/١-٢خ ، وإعراب القرآن ٣٥٠/٢-٣٥١ ، والبيان ١٤٩/٢ ، وتفسير الطبري ١٤٢/٦ ، والقرطبي ٢٢٦/١١ ، ومجمع التفاسير ٢٠٨/٤ . وكان في الأصل : « ليغفرلنا ربنا ... » وهو خطأ من الناسخ .
(٣) وهو قول الفراء والزجاج والطبري وغيرهم ، وهو الأولى عند النحاس . (٤) زيادة من ب .
(٥) زيادة مني . (٦) لم أصب كلامه . وقد ذكر النحاس هذا القول ورأى أن الأول أولى .
(٧) سلف التعليق على « مِنْ » التي للتبيين ٣١٤ . ويكون الجار والمجرور متعلقين بحال .
(٨) الفراء والزجاج والطبري وغيرهم .
(٩) لم أصب كلامه ، وهو قول متكلف تكلّفاً .

إن « ما » نافية لم يجز الوقف[1] أيضاً على ﴿ خطايانا ﴾ لأنه يجعل قوله ﴿ من السِّحر ﴾ تبييناً لـ ﴿ خطايانا ﴾ .

٣ قوله عز وجل : ﴿ **فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فيها ولا يَحْيَى** ﴾[2] [٧٤]

أي لا يموت فيها موتاً يستريح [به][3] ولا يحيا حياة له بها[4] انتفاعٌ ؛
٦ كقولهم : « ما أنت بشيء »[5] أي ما أنت بشيء يعبأ به ؛ وقال : ﴿ حَتَّى إذا جَاءَهُ لم يَجِدْهُ شيئاً ﴾[6] [سورة النور : ٣٩] أي شيئاً ينفعه .

[قوله تعالى][7] : ﴿ **فَأُولَئِكَ لَهُم الدَّرَجاتُ العُلَى . جَنَّاتُ**
٩ **عَدْنٍ** ﴾[8] [٧٥-٧٦]

رفع بدل من ﴿ الدرجات ﴾ أي : أولئك لهم جناتُ عدن .

ولا يجوز الوقف[9] على قوله ﴿ العُلَى ﴾ ، فترفع ﴿ جنات ﴾ على خبر
١٢ ابتداء مضمر ، لأن قوله ﴿ خالدين فيها ﴾ [٧٦] نصب على الحال من قوله ﴿ لهم ﴾ ، فالعامل في الحال اللام ، وصاحب الحال الضمير المجرور باللام = فإذاً

---

(١) هو كما قال . وأجازه النحاس في القطع ٤٦٧ ، وصاحب منار الهدى ١٧٨ ، وهو وقف كاف عندهما .

(٢) انظر الجواهر ٧٨٤ ، وتفسير الطبري ١٤٣/١٦ ، والقرطبي ٢٢٧/١١ ، ومجمع التفاسير ٢٠٩/٤ .

(٣) زيادة مني .

(٤) في الأصل : به ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٧٨٤ . وقريب منهم قولهم : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به أي ما أنت إلا شيء لا يعبأ به ، انظر الكتاب ٣٦٢/١ ، والمسائل المنثورة ٢٨ ، والهمع ١١٠/٢ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٥٤ ـ ٩٥٥ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر مجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٩/٢ .

(٩) هو كما قال ، انظر القطع ٤٦٧ . وأجازه صاحب منار الهدى ١٧٨ ، وليس بشيء .

لم يجز أن يقطع ﴿ خالدين ﴾ من قوله ﴿ لهم ﴾ لأنه يبقى الحال بلا عامل ، ولا بد للمنصوب من ناصب كما لا بد للمصنوع من صانع .

و﴿ الدرجات ﴾ مرتفعة بالظرف بلا خلاف بين سيبويه وصاحبه[١] ، لأن الظرف جرى خبراً على المبتدأ ، وهو ﴿ أولئك ﴾ ، فلا بدَّ وأن[٢] يرفع ما بعده . وقد عددنا هذا في جملة ما يرتفع بالظرف في « الجواهر »[٣] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ فاضْرِبْ لَهُم طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً ﴾[٥] [٧٧]

﴿ يبساً ﴾ مصدر ، وجرى وصفاً على « الطريق » . فإن[٦] شئت كان التقدير طريقاً ذا يبس ، وهو تقدير أبي علي[٧] . وإن شئت كان ﴿ يبساً ﴾ بمعنى « يابس » أي طريقاً يابساً ، وهو تقدير أبي سعيد[٨] . وإن شئت جعلت « الطريق » نفس « اليَبَس » كما قالوا « شِعْرٌ شاعرٌ »[٩] و« ليلٌ نائمٌ » و« نهارٌ

---

(١) يريد بـ « صاحبه » أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش . وقد سلف التعليق على المذهبين ١٣ .

(٢) قوله « فلا بدّ وأن » كذا وقع وسيأتي نحوه ١٣٧٤ ، والواو مقحمة لاأعلم لها وجهاً ، والصواب : لا بدَّ أن .

(٣) يريد الباب ٢١ الذي عقده في الجواهر ٥١١ـ٥٣٨ لـ « ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق » وفاته أن يذكر هذه الآية فيما عدَّه هناك . و« الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، وقد نبهنا على ذلك غير مرة ، انظر ٨٢٩ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٨١ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٠٣/٢ خ ، والبيان ١٤٩/٢ـ١٥٠ ، والبحر ٢٦٤/٦ .

(٦) في الأصل و ب : وإن ، والوجه ما أثبت من ي .

(٧) وهو تقدير الزجاج ، ولم أصب كلام أبي علي .

(٨) هو السيرافيُّ ، ولم أصب كلامه .

(٩) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، والمحتسب ١٨٥/٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٤ ، ٨٥٤ ، واللسان (شعر) .

صائمٌ »[١] ، ألا تراها جعلتها الإدبار والإقبال في قولها[٢] :

تَرْتَعُ مـا رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ ... فـإنَّما هِيَ إقْبَـالٌ وإدْبَـارُ[٣]

٢ قوله عز وجل : ﴿ **لا تَخَافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى** ﴾[٤] **[٧٧]**

ليس جواباً لقوله ﴿ فاضربْ ﴾ إذْ[٥] لم يجزمه . فإذاً هو في موضع الحال[٦] من الضمير في ﴿ اضربْ ﴾ أي : فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً غيرَ خائف .

(١) وقالوا : ليلك نائم ونهارك صائم . انظر الكتاب ٨٠/١ ، ١٦٩ ، والكامل ٢٨٥ ، والحجة ٢١٣/٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٩٣ـ٢٩٤ ، والإنصاف ٢٤٣ .
وقد أسند الوصف في هذه الأمثلة إلى غير فاعله الحقيقي ، فأسند في قولهم شعر شاعر إلى مصدر الفعل ، وفي قولهم ليل نائم ونهار صائم إلى زمانه ، وهذا مجاز عقلي ، فجعلوا الشعر هو الشاعر ، والليل هو النائم والنهار هو الصائم للمبالغة . وانظر المصادر السالفة .

(٢) وهي الخنساء ، وقد سلف البيت ١٤٦ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ٩٨٤ .

(٣) أجاز المبرد في هذا البيت ثلاثة وجوه من التقدير : الأول : أن يكون التقدير : هي ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف ، وهو قول الزجاج وأبي علي وغيرهما ، وأجازه الأخفش وابن جني وغيرهما . والثاني : أن تكون جعلتها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها على سبيل المجاز العقلي ، وهو قول سيبويه ، وأحد قولي الأخفش ، ورجحه ابن جني والجرجاني وغيرهما . والثالث : أن يكون التقدير : هي مقبلة مدبرة ، فوضع المصدر موضع اسم الفاعل ، وقد قواه السيرافي . انظر المصادر التي أحلنا عليها في تخريج البيت ، وكلام السيرافي بطرة الكتاب ١٦٩/١ .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٧ ، وشرح اللمع اللوح ٤/٢ و ٥١/١ و ١٢٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، وللفراء ١٨٧/٢ ـ ١٨٨ و ١٦١/١ ـ ١٦٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٣/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٥١/٢ـ٣٥٢ ، والحجة ٤٧٠/٣ ـ ٤٧١ خم ، ومجمع البيان ٢٢/٤ ، والبيان ١٥٠/٢ ـ ١٥١ ، والبحر ٢٦٤/٦ ، والتبيان ٨٩٨ـ٨٩٩ ، والكتاب ٤٥١/١ ، وابن يعيش ٦٧/٢ و ٥٠/٧ ، ٥٢ـ٥٣ ، وضرورة الشعر ٦٣ـ٦٤ ، وما سلف ١١ .

(٥) في الأصل : إذا لم تجزمه ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . ولم تعجم الياء من « يجزمه » في ي .

(٦) وهو أحد قولي سيبويه وأبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . وقيل الرفع على الاستئناف ، وهو قول الفراء والزجاج وثاني قولي أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . وذهب الأخفش إلى أن الجملة في موضع الصفة للطريق والتقدير : لا تخاف فيه ، فحذف .

فهو كقوله ﴿ ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[(١)] [سورة المدثر : ٦] أي ولا تمنن مستكثراً ، وكما تقدم الآن في قوله ﴿ تلقفُ ما صنعوا ﴾[(٢)] [٦٩] فيمن رفع .

ومن قرأ ﴿ لا تَخَفْ دركاً ﴾ - وهو حمزة - [جزمه][(٣)] على الجواب . /　　٢/٨٦　(٢/٨٥)

ولم يختلفوا في قوله ﴿ ولا تخشى ﴾ . فعلى قراءة الجمهور ظاهر ، لأنه معطوف على ﴿ تخافُ ﴾ . وإنما الإشكال في قراءة حمزة حيث جزم ﴿ لا تخفْ ﴾ ولم يقرأ « ولا تَخْشَ »[(٤)] ، وحقُّه حذفُ[(٥)] الألف [أيضاً][(٦)] .　٦

فيجوز أن يكون على الاستئناف ، والتقدير : فاضرب لهم طريقاً [في البحر][(٦)] يبساً لا تخفْ دركاً وأنت لا تخشى . فيكون « لا تخشى » خبر مبتدأ مضمر ، وتكون الجملة في موضع الحال[(٧)] ؛ كقراءة ابن عامر : ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا ولا تَتَّبِعَانِ ﴾[(٨)] [سورة يونس : ٨٩] إنه في موضع الحال ، أي فاستقيما غير متّبعين سبيلَ الجهّال . وقد أنشدناك قديماً قولَ الفرزدق في هذا :　٩

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٩٨ .

(٢) انظر ما سلف ٨٢٧-٨٣٨ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) في الأصل : ولا تخشى ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل و ب : وخفّة حذف ، وهو تصحيف صوابه من ي .

(٦) زيادة من ي .

(٧) هذا وجه متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري . وقد سها المؤلف أيضاً فذكر أولاً أنه على الاستئناف ثم خرّجه على الحال ، وقد تأول كلام أبي علي على غير وجهه ، قال أبو علي : « ... فأما من قال لا تخف دركاً ثم قال لا تخشى فيجوز أن يقطعه من الأول أي إن تضرب لا تخف وأنت لا تخشى .. » اهـ . وكلامه قاطع بأن جملة لا تخشى مستأنفة فبيّن تقديرها بقوله « وأنت لا تخشى » ولم يرد ما ذكره المؤلف من أنها خبر مبتدأ محذوف ، يشهد لهذا قوله في توجيه قراءة من رفع : « وجه من رفع أنه حال من الفاعل ... ويجوز أن تقطعه من الأول [أي] أنت لا تخاف » اهـ . ولم يختلفوا في هذه أنها مستأنفة ، وكذا نص الفراء والنحاس والسيرافي وغيرهم في الثانية .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٥٠ .

بِـأَيْـدِي رِجَـالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُم   ولم تَكْثُرِ القَتْلَى بها حِينَ سُلَّتِ[(١)]

وإنّ التقدير : لم يشيموا سيوفهم غير كاثرة بها القتلى .

٣ وكنا قديماً ذكرنا قولاً آخر في قراءة حمزة ـ نظنـه في « مسـائل عثمان »[(٢)] = أنّـه[(٣)] [قـد][(٤)] أثبتَ الألف في قـولـه ﴿ ولا تخشى ﴾ ليطـابـق رؤوس الآي ، فأشبع الفتحة فتولدت منها ألف[(٥)] ، كقوله[(٦)] :

٦ وتَضْحَـكُ مِنِّي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّـةٌ   كَـأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أسِيراً يَمَـانِيَـا

والأصلُ « كأن لم تَرَ » فأشبع الفتحة فتولـدت منهـا ألفٌ . هكـذا قـال[(٧)] في عامة كتبه إلا في موضع واحد[(٨)] ، وهو أنه زعم أن أصلـه « كأن لم تَرْأى »[(٩)] ، لأن

---

(١) سلف البيت ٥٨ وتخريجه ثمة .

(٢) هو « شرح اللمع » وعثمان هو ابن جني وكتـابـه هو « اللمع » . وقـد صـدق ظنُّ الشيخ فقـد ذكر ذلك في شرح اللمع اللوح ٢/٤ و ١/٥١ و ١/١٢٠ .

(٣) في النسخ « وأنه » بإقحام الواو وهو خطأ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وهو قول أبي علي والسيرافي وأحد قولي الفراء .

(٦) وهو عبد يغوث بن وقّاص الحارثي . المفضليـات ق ١٢/٣٠ ص ١٥٨ ، وشرحهـا للأنبـاري ٣١٨ ، وانظر تخريجهـا في تعليـق محققي المفضليـات . والبيت لـه في المـذكر والمؤنث للمبرد ١١٦ ، وضرورة الشعر ٦٢ ، والجمـل ٢٥٦ ، وسر الصنـاعـة ٧٦ ـ ٧٧ ، وابن يعيش ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ٤٧ ، والمقـاصـد النحويـة ٢٠٧/٤ ، والمغني ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ، وشرح شـواهـد المغني ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣٧/٥ ـ ١٣٩ .
وهو بلا نسبة في مـا تلحن فيـه العـامـة للكسـائي ١٢٨ ، والمـذكر والمؤنث لابن الأنبـاري ٩١ ، والحجـة ٦٨/١ ، ٢٤٣ و ٤٧١/٣ خم ، والعسكريـات ١٤٩ ، والحلبيـات ٨٤ ، والمحتسب ٦٩/١ ، والإفصـاح ١٧٠ ، والمخصص ٩/١٤ ، وابن يعيش ٩٧/٥ و ١١١/٩ و ١٠٤/١٠ . ويروى « كأن لم تَرَيْ » على الالتفات فلا شاهد فيه . وقوله عبشمية يعني من بني عبد شمس .

(٧) يريد أبا علي الفارسي .

(٨) في « الحلبيات » وفيما قاله المؤلف نظر . فقـد أجـاز أبو علي أن تكون الألف في ﴿ ولا تخشى ﴾ في قراءة حمزة ﴿ لا تخفْ ﴾ هي الألف الناشئة عن إشباع فتحة الشين بعد حذف اللام ، ولم يجز =

« تَرَى » أصلُه « تَرْأَى » ، لأن[1] ماضيه « رأى » ، واحتجّ بقوله[2] :

أُرِي عينيك[3] ما لَمْ تَرْأَيَاهُ كِلانَا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ

فلما حذف الألف وصار « تَرْأً » أبدل من الهمزة ألفاً بعد نقل فتحتها إلى ٣

= حملها على نحو قول عبد يغوث « كأن لم ترى » لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر ، يريد أن « لم ترى » في قول عبد يغوث أثبتت فيه الألف مع الجازم حملاً لها على الياء في قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

لأن الشاعر قدر قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة أي يأتيُك كيضربُك ثم حذفها للجازم ، نصّ على ذلك أبو علي في الحجة ١/٦٨ـ٦٩ ، والعسكريات ١٤٩ .

وأخشى أن يكون قد اختلط على المؤلف قول أبي علي في الآية والبيت . وما منعه أبو علي من حمل الآية على الضرورة أجازه الفراء وردّه النحاس بأنه ضرورة ولا يجوز أن يحمل القرآن عليها .

(٩) رسم في النسخ : ترأا ، والوجه ما أثبت .

(١) في الأصل : « أي لأن » بإقحام « أي » ولا وجه لها . والظاهر أن الناسخ أخطأ فجعل « أي » من « ترأى » أي .

(٢) وهو سراقة البارقي ، ديوانه ٧٨ . وهو له في النوادر ١٨٥ ، والجمهرة ١/١٧٦ ، وطبقات فحول الشعراء ٤٤٠ ، والزاهر ١/٣٠٤ ، والأغاني ٩/١٣ـ١٤ ، وعيون الأخبار ١/٢٠٣ـ٢٠٤ ، وتاريخ الطبري ٦/٥٥ ، وأمالي الزجاجي ٨٧ ، والحلبيات ٨٤ ، والمحتسب ١/١٢٨ ، وسر الصناعة ٧٦ ، ٨٢٦ ، والمغني ٣٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٢ ، وشرح أبيات المغني ٢/١٧٩ و ٥/١٣٢ ، ١٣٩ـ١٤٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٢٢ـ٣٢٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ١/٥١ ، والخصائص ٣/١٥٣ ، وإعراب ثلاثين سورة ٧٥ ، ١٥٤ ، وابن الشجري ٢/٢٠ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ٩/١١٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٠ .

(٣) كذا في النسخ وكذا في شرح اللمع ، وهو تغيير للرواية ، والرواية والصواب « عَيْنَيَّ » . والترّهات الأباطيل . والبيت من أبيات سراقة التي قالها عقب إفلاته من أسر المختار بن أبي عبيد الثقفي ـ وكان المختار كذّاباً ادّعى النبوة وأن الملائكة تؤيده ـ واحتال سراقة لذلك بأن كذب عليه حين سأله من أسرك ؟ فقال : رأيت رجالاً على خيل بلق يقاتلوننا ما أراهم الساعة » يريد الملائكة ، فأطلقه المختار ليخبر الناس ، فقال سراقة ـ وكان المختار يكنى أبا إسحاق ـ :

ألا أبلغ أبا إسحاق عني رأيت البلق دهماً مصمتات

أُري عينيّ ... ... البيت

الراء . فصار « كأن لم تَرَا »[١] . ثم رجع عنه في أوائل « الْحُجَّة »[٢] وقال « هذا يؤدي إلى توالي إعلالين » ؛ وتوالي إعلالين مرفوض [في كلامهم][٣] فالوجه الأول ، وهو أن التقدير : وأنت لا تخشى . ٣

قوله عز وجل : ﴿ فَأَتْبَعَهُم فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ ﴾[٤] [٧٨]

الباء للحال ، وحذف المفعول الثاني ، التقدير : فأتبعهم فرعون عقوبته بجنوده ، أي ومعه جنوده[٥] . ٦

[قوله تعالى][٣] : ﴿ فَغَشِيَهُم مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُم ﴾[٦] [٧٨]

أي من ماء اليم . وكان حَقّ الكلام : فغشيهم عقوبته أو شدته . ولم يذكر ما غشيهم بهذا اللفظ لأن « غشيهم » يدل بلفظه على شيء يغشاهم ، ولكن إنما عدل عن الفاعل المعيَّن إلى لفظ « ما » تهويلاً للأمر وتعظيماً للشأن ، لأنه أبلغ وأشدّ تأثيراً في القلب من التعيين ، لأنه في التعيين يقف الوهم على المعيّن ، وفي الإبهام يتردّد الأمر بين الأشياء كلّها ، فيكون أشدّ تخويفاً وتوعُّداً . ١٢

---

(١) ما قاله أبو علي في الحلبيات هو ما حكاه ابن جني وغيره عنه ، ونسب أبو علي هذا القول في العسكريات إلى بعض البغداديين .

(٢) انظر الحجة ٦٨/١-٦٩ ، وحكى المؤلف كلامه بتصرف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٠١ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٠٣/٢خ ، والبيان ١٥١/٢ ، والبحر ٢٦٤/٦ ، وتفسير القرطبي ٢٢٩/١١ .

(٥) وأجاز في الجواهر أيضاً أن تكون الباء زائدة وجنوده هو المفعول الثاني . وكذا قال غيره أيضاً ، وكلا القولين متكلف . والظاهر والوجه أن يكون أتبع بمعنى تبع فيكون متعدياً إلى واحد وهو قول الزجاج في فعلت وأفعلت له ١٢ واستشهد بالآية . وانظر ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد للجواليقي ٣٠ ، واللسان (تبع) ، وقدم أبو حيان ذكر هذا القول .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٠٣/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٥٣/٢ ، والبيان ١٥١/٢ ، والبحر ٢٦٤/٦ .

قوله عز وعلا : ﴿ وإنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وآمَنَ وعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ ٱهْتَدَى ﴾[١] [٨٢]

أي ثمَّ ثبت على الهداية والرشاد ولم يعرض عنه[٢] ، فهذا على الثبات ليصحَّ الترتيب بـ « ثمَّ » . ٣

ويجوز أن يكون « ثمَّ »[٣] لترتيب خبر على خبر : أخْبَرَ أولاً بغفرانٍ لمن آمن ثم أخبر باهتداء من اهتدى / . ١/٨٧ (١/٨٦)

وأما قوله ﴿ وعمل صالحاً ﴾ فالتقدير : وعمل عملاً صالحاً ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه[٤] ، وهو كثير في التنزيل[٥] . وقد مرَّ منه شطر[٦] وستراه من بعدُ[٧] . هذا كلُّه أذكره لك وأسرده سرداً . ولكني إذا نظرت إلى « الكتاب » وطرق سمعي كلامُه حيث يقول : « و « لو » بمنزلة « إن » فتقول : ألا ماءَ ولو بارداً جاز على تقدير : ولو كان بارداً ، ولو قلت : ائتني ببارد لم ٩

---

(١) انظر الجواهر ١٠٢-١٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٨/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٣/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٥٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٣/٣ ، والبيان ١٥١/٢-١٥٢ ، والبحر ٢٦٦/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٥/١٦ ، والقرطبي ٢٣١/١١ ، وابن كثير ٣٠٢/٥ ، ومجمع التفاسير ٢١١/٤ ، وما سلف ٢٣٦ .

(٢) وهو معنى قول قتادة وغيره « أقام على إيمانه » ، وهو قول الزجاج . وقيل : أقام على السنة والجماعة ، عن سعيد ومجاهد وابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر ما سلف من الكلام على « ثمَّ » ٢٣٥ والتعليق ثمة .

(٤) سلف بسط التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٥) عقد المؤلف في الجواهر ٢٨٦-٣٠٨ الباب ١٤ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » .

(٦) ص ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٤٣ ، ٣٩٣ ، ٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٤٨٣ ، ٤٩١ ، ٥٢٤ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٢٠ ، ٧٤٢ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٩٥ ، ٨٠٣ .

(٧) ص ٨٨٤ ، ٩١٥ ، ٩٤١ ، ٩٤٣ ، ١٠٠٢ ، ١٠١٥ ، وغيرها (انظر فهرس مسائل العربية : حذف الموصوف) .

يحسن ، ولو قلت : ائتني بتمر حَسَنَ لأن وضع الصفة موضع الاسم قبيح »[١] = فيَفْحِمُني[٢] هذا الكلام مع كثرة وضع الصفة موضع الاسم .

٣ قوله عز وجل : ﴿ وما أعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يا مُوسَى ﴾[٣] [٨٣]

﴿ ما ﴾ مبتدأة ، والخبر ﴿ أعجلك ﴾ وفيه ضمير يعود إلى ﴿ ما ﴾ أي : أيُّ شيء أعجلك .

٦ [قوله تعالى][٤] : ﴿ قالَ هُم أُولاءِ على أثَري ﴾[٥] [٨٤]

﴿ هم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أولاء ﴾ بمعنى « الذين » في موضع الخبر . و ﴿ على أثري ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الصلة لـ ﴿ أولاء ﴾[٦] . و ﴿ أولاء ﴾ يجيء

---

(١) حكى المؤلف في الجواهر ٣٠٢ نحو ما حكاه هنا . وعبارة سيبويه في الكتاب ١٣٦/١ : « ولو بمنزلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعلٌ مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء فإذا قلت ألا ماء ولو بارداً لم يحسن إلا النصب لأن بارداً صفة ، ولو قلت ائتني ببارد كان قبيحاً ، ولو قلت ائتني بتمر كان حسناً ألا ترى كيف قبح أن تضع الصفة موضع الاسم » اهـ . وقال سيبويه قبل هذا : « ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك ألا طعام ولو تمراً كأنك قلت ولو كان تمراً ... وإن شئت قلت ألا طعام ولو تمر كأنك قلت ولو يكون عندنا تمر ولو سقط إلينا تمر ... » اهـ .
فلا يحسن عند سيبويه « ألا ماء ولو باردٌ » بالرفع لأن التقدير على هذا : ولو يكون بارد أو ولو أتاني بارد ، فيرتفع بفعل مضمر ، وهو صفة ، فيكون وضع الصفة موضع الاسم واستقبحه سيبويه كما استقبح ائتني ببارد . وانظر الكتاب ١١٦/١ ، وما سيأتي ٩٤٤ .

(٢) السياق : ولكني إذا نظرت ... فيفحمني ، والفاء مقحمة فيه . ويفحمني : يسكتني .

(٣) انظر البيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٧/٦ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢٠٤/٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٣٥٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٣/٤ ، والبحر ٢٦٧/٦ .

(٦) هذا الأجود عند الزجاج ، وأجازه النحاس أيضاً ، وهذا على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تقع أسماء الإشارة موصولة . وأجاز الزجاج والنحاس أن يكون ﴿ أولاء ﴾ اسم إشارة على بابه في موضع الخبر و ﴿ على أثري ﴾ خبر ثان ، وأجاز الطبرسي وأبو حيان هذا الوجه على أن يكون ﴿ على أثري ﴾ حالاً .

بمعنى « الذين » ، وقد تقدَّم في أول الكتاب من هذا قولُه : ﴿ ثُمَّ أنتم هؤلاء تَقْتُلونَ أنفُسَكُم ﴾[1] ، [سورة البقرة : ٨٥] أي الذين تقتلون أنفسكم .

٣ [قوله تعالى][2] : ﴿ ما أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمِلْكِنا ﴾[3] [٨٧]

أي بمعاناة ملكنا ، أي بأن اشتغلنا بملكنا وبإصلاحه وتعاهده .

[قوله تعالى][2] : ﴿ هذا إلَهُكُم وإلهُ مُوسَى فَنَسِيَ ﴾[4] [٨٨]

٦ في فاعل « نسي » قولان :

أحدهما : أن يكون الفاعل موسى[5] ، ويكون « نسي » داخلاً في الحكاية عنهم ، أي : قالوا : إن العجل إلهكم وإله موسى فنسيه وذهب يطلب[6] ربّاً

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٥ . وعلقنا ثمة على مذهبي البصريين والكوفيين في هذا .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٥٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٩/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٤/١ ، وإعراب القرآن ٣٥٥/٢ ، والحجة ٤٧٤/٣-٤٧٦ خم ، ومجمع البيان ٢٤/٤-٢٥ ، والبيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٨/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٧/١٦ ، والقرطبي ٢٣٤/١١ . وقوله تعالى ﴿ بملكنا ﴾ قرأة حمزة والكسائي بضم الميم وقرأه نافع وعاصم بالفتح ، وقرأه الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٢٢-٤٢٣ ، والتيسير ١٥٣ ، والنشر ٣٢١/٢-٣٢٢ . فقيل الملك بالكسر ما حوته اليد ، وبالفتح المصدر ، وحكي تثليث الميم في الوجهين ، والملك بالضم السلطان . وعلى الوجه الأول يتجه ما ذكره المؤلف . قال الطبري : « وذلك أن من كسر الميم من الملك فإنما يوجه معنى الكلام إلى ما أخلفنا موعدك ونحن نملك الوفاء به لغلبة أنفسنا إيانا على خلافه » اهـ . وقيل بملكنا : بطاقتنا ، عن السدي وقتادة وهو معنى قول الفراء والزجاج وغيرهما أي لم نملك الصواب أي أخطأنا ، وقيل بملكنا : بأمرنا ، عن ابن عباس ، وقيل بهوانا ، عن ابن زيد ، وهي أقوال متقاربة المعنى على اختلاف القراءة كما قال الطبري ، وانظر كلامهم فيها .

(٤) انظر الجواهر ٤٥٧ ، ٥٦٢-٥٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٦/٤ ، والبيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٨/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٩/١٦ ، والقرطبي ٢٣٦/١١ ، وابن كثير ٣٠٤/٥ ، ومجمع التفاسير ٢٦٤/٤ .

(٥) وهو قول ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي والضحاك وغيرهم ، وهو قول الفراء .

(٦) في الأصل : يطلبه ، وهو خطأ .

آخر . فعلى هذا لا وقفَ على قوله ﴿ إله موسى ﴾ .

والقول الثاني : أنّ الحكاية تمت عنه قوله ﴿ إله موسى ﴾ ثم قال الله تعالى :
٣ ﴿ فنسي ﴾ أي فنسي[1] السامري[2] وترك طاعتنا ودعوة موسى إياه إلينا .

[قوله تعالى][3] : ﴿ **مَنْ أَعْرَضَ عنه فإنَّه يَحْمِلُ يَومَ القِيَامَةِ وِزْراً . خَالِدِينَ فيه** ﴾[4] [١٠٠-١٠١]

٦ وحدّ الضمير في ﴿ أعرض ﴾ حملاً على لفظ ﴿ مَنْ ﴾ ثم قال ﴿ خالدين فيه ﴾ فجمع على المعنى ، وهو نصب على الحال من الضمير في ﴿ يحمل ﴾ .

فإن قلت : فهل يكون صفه لـ « وزر » حيث اتصل به ﴿ فيه ﴾ والهاء
٩ يعود إلى الوزر = فإنّ هذا لا يجوز لأنه يكون قوله ﴿ خالدين ﴾ جارياً على غير من هو [له][3] ، وإذا كان كذلك ينبغي أن يظهر فيه الضمير ، فكان يقول : خالدين فيه هم ، لأنه ليس بالجيد الفصيح ألا يبرز الضمير فيه ، وقد
١٢ تقدّم هذا[5] .

☆ قوله تعالى : ﴿ **ويَسْأَلونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُها** ﴾[6] [١٠٥]

إنما قال : ﴿ فقل ينسفها ﴾ لأنه جاء أنهم بعد لم يكونوا قد سألوا ، فقال :
١٥ إن سألوك عنها فقل كذلك[7] . وكذا يجوز أن يكون في قوله :

---

(١) في الأصل : نسي .

(٢) عن ابن عباس في رواية عنه ، وأجازه الزجاج ومن وافقه .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر البحر ٢٧٨/٦ .

(٥) انظر ما سلف ٦٢٨ والتعليق ثمة ، وانظر أيضاً ٧٤٢ ، ٧٧٩ .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٩/٤ ، والبحر ٢٧٩/٦ ، وتفسير القرطبي ٢٤٥/١١ ، ومجمع التفاسير ٢١٩/٤ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٧) وكذا قال القرطبي ، وذكره النسفي (مجمع التفاسير) ، واستبعده أبو حيان وقال الظاهر وجود سؤال ، وهو ما نصّ عليه الطبرسي والخازن (مجمع التفاسير) فقد روي أن رجلاً من ثقيف سأل

﴿ فلا تَحْسَبَنَّهُم ﴾[١] [سورة آل عمران : ١٨٨] ، وكقول النَّمِر :

... ... فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[٢]☆

قوله عز وعلا : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنا ﴾[٣] [١٢٨]

فاعل ﴿ يهد ﴾ مضمر ، والمعنى : أفلم يتبين لهم إهلاكنا[٤] . ولا يكون ﴿ كم أهلكنا ﴾ فاعلاً ولا مفعولاً على تقدير : أفلم يبيِّنِ اللهُ إهلاكَه لهم ؛/ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[٥] ، فلا يكون ﴿ كم ﴾ معمولاً[٦] لـ ﴿ يهد ﴾ ولكنه منصوب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ وهو مفعول مقدّم ، وتفسيره[٧] محذوف ، والتقدير : كم قريةً أهلكنا[٨] .

= النبي ﷺ كيف تكون الجبال يوم القيامة مع عظمها . يريد المؤلف أن الفاء زيدت في قل لهذا المعنى الذي ذكره .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ ـ ٢٨٠ . والفاء زائدة .

(٢) سلف البيت بتمامه ٢٦٠ وتخريجه ثمة . وإحدى الفاءين زائدة والأخرى فاء الجزاء ، انظر ما سلف .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٦١/٢ ـ ٣٦٢ ، ومجمع البيان ٣٥/٤ ، والبيان ١٥٤/٢ ، والبحر ٢٨٨/٦ ـ ٢٨٩ ، والتبيان ٩٠٧ . وسياق الآية : ﴿ ... كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم ﴾ . وفي الأصل في المواضع الثلاثة « أولم » وهو تحريف .

(٤) فالفاعل ما دلّ عليه « أهلكنا » ، وتابعه على هذا صاحبا مجمع البيان والبيان ، وأجازه العكبري . وقدره الزجاج : الأمر بإهلاكنا ، وقدره المبرد : الهدى ، وقيل في تقديره غير ذلك .

(٥) سلف التعليق على هذا ٤٠٧ . وذهب أبو حيان إلى أن كم ههنا خبرية لا استفهامية والتقدير : أفلم يهد الله لهم العبر بإهلاك القرون ثم قال كم أهلكنا فحذف المفعول والجملة تفسير له ، وهو كلام متكلف جداً .

(٦) في ي و ب : « مفعولاً » ، وكلاهما صحيح .

(٧) أي وتمييزه ، والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٨) هذا سهو من الشيخ . سها أولاً في تقديره « كم قرية » والذي في التلاوة في الآية « من القرون » =

[قوله تعالى][١] : ﴿ ولولا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وأجَلٌ مُسَمًّى ﴾[٢] [١٢٩]

٣ التقدير : ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان العذاب لازماً لهم . فأخّر المعطوف وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ « كان » واسمها وخبرها .

٦ [قوله تعالى][١] : ﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[٣] [١٣١]

نصب على التمييز عند الفراء[٤] ، وهو غلط ، لأنه مضاف إلى المعرفة . وقال الزجاج[٥] : نصب بمضمر دلّ عليه ﴿ مَتَّعْنا ﴾ [١٣١] أي جعلنا لهم الحياة الدنيا ٩ زهرة ، فأضمر « جعلنا » لذكر ﴿ متعنا ﴾ .

= فكان عليه أن يقدره « كم قرناً من جملة القرون » كما فعل ٨٠٥ ، وسها ثانياً في قوله « وتفسيره محذوف » وهو باق غير محذوف وهو قوله تعالى ﴿ من القرون ﴾ وقد فصل بين كم وبينه بالفعل وهو جائز سواء أكانت خبرية أم استفهامية ، وقد سلف التعليق على هذا ٨٠٥ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٩ ، وللفراء ١٩٥/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٧/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٦٢/٢ ، والبيان ١٥٥/٢ ، والبحر ٢٨٩/١-٢٩٠ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٦/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٧/٢-١/٢٠٨خ ، وإعراب القرآن ٣٦٢/٢ ، والبيان ١٥٥/٢ ، والبحر ٢٩١/٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٤/٢-٤٧٦ ، والتبيان ٩٠٩ ، والمغني ٧٢٠-٧٢١ . وسياق الآية : ﴿ ولا تمدّن عينيك إلى ما متّعنا به أزواجاً منهم زهرة ... ﴾ .

(٤) تابعه أبو البركات في عزو هذا القول إلى الفراء وعزاه ابن هشام أيضاً إلى الفراء ، وهو وهم منهم . فالذي في كتابه أنه نصب على الحال ، قال الفراء : « نصب الزهرة على الفعل ، متعناهم به زهرةً في الحياة ، وزينة فيها ، وزهرة وإن كان معرفة فإن العرب تقول مررت به الشريفَ الكريمَ » اهـ ، وهو ما فهمه من كلامه مكيّ .

(٥) انظر معاني القرآن له جـ٢/٢٠٧/٢خ ، والمصادر السالفة ، ولم يذكر النحاس غيره واختاره ابن هشام .

وعندي أنه بدل[1] من موضع ﴿ ما ﴾ في قوله ﴿ إلى ما متَّعْنا ﴾ لأن موضع الجار والمجرور نصب ، كقوله ﴿ دِيناً قِيَماً ﴾[2] [سورة الأنعام : ١٦١] ، وقوله ﴿ مِلَّةَ أبيكُم ﴾[3] بعد قوله ﴿ وجاهِدُوا في اللهِ ﴾ [سورة الحج : ٧٨] . ٣

واللام من ﴿ لِنَفْتِنَهُم ﴾ [١٣١] من صلة ﴿ مَتَّعْنا ﴾ .

[قوله تعالى][4] : ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ ومَنِ اهْتَدَى ﴾[5] [١٣٥] ٦

﴿ مَنْ ﴾ استفهام مبتدأ ، و ﴿ أصحاب الصراط ﴾ خبر . قال[6] : ولا يكون ﴿ مَنْ ﴾ بمعنى « الذي »[7] لأنه لا عائد من صلته يعود إليه ، والجملة في موضع النصب بـ « تعلمون » .

---

(١) تقدمه بعضهم إليه ، فقد ذكره مكي ولم يسمِّ صاحبه وردَّه ، قال « لأن لنفتنهم متعلق بمتعنا فهو داخل في صلة « ما » ولنفتنهم داخل أيضاً في الصلة ولا يتقدم المبدل على ما هو في الصلة لأن البدل لا يكون إلا بعد تمام الصلة للمبدل منه ، فامتنع بدل زهرة من « ما » على الموضع » اهـ . وانظر البحر والمغني .

(٢) سياق الآية ﴿ إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيماً ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٥ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩١٤ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٨/١خ ، وإعراب القرآن ٣٦٣/٢ ، ومجمع البيان ٣٦/٤ ، والبيان ١٥٦/٢ ، والبحر ٢٩٢/٦ .

(٦) كذا وقع ، وأغلب الظن أن المراد المؤلف .

(٧) أجازه الفراء وردَّه الزجاج والنحاس وغيرهما ، قال أبو حيان في توجيهه : « فتكون [من] مفعولة بـ ﴿ فستعلمون ﴾ و ﴿ أصحاب ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره : الذين هم أصحاب ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين إذ يجيزون حذف مثل هذا الضمير سواء كان في الصلة طول أم لم يكن وسواء كان الموصول أيّاً أو غيره » اهـ .

سورة الأنبياء

عليهم الصلاة والسلام

٣ قوله تعالى : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون . لاهية قلوبهم ﴾[1] [٢-٣]

الجملة التي هي قوله[2] ﴿ وهم يلعبون ﴾ في موضع النصب على الحال من

٦ الضمير في ﴿ استمعوه ﴾ .

فأما انتصاب قوله ﴿ لاهيةً ﴾ فعلى الحال من الضمير في ﴿ يلعبون ﴾ . وإن شئت [كان][3] حالاً بعد حال[4] .

٩ ويرتفع ﴿ قلوبهم ﴾ بقوله ﴿ لاهيةً ﴾ كما ارتفع قوله ﴿ أُكُلُهُ ﴾ بقوله ﴿ مختلفاً ﴾ في قوله ﴿ والنَّخْلَ والزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ ﴾[5] [سورة الأنعام : ١٤١] .

فكما لا يصحُّ لأحد أن يزعم أنّ ﴿ قلوبهم ﴾ مبتدأة = فكذلك لا ينبغي أن

١٢ يقول هو[6] في الظرف إذا جرى حالاً لذي حال : إن ما بعده مبتدأ ؛ فقال في

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٨/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٨/١ خ ، وللنحاس ٣٦٥/٢ ، ومجمع البيان ٣٨/٤ ، والبيان ١٥٧/٢-١٥٨ ، والبحر ٢٩٦/٦ .

(٢) في الأصل : قولهم ، وهو خطأ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) أجاز الوجهين الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٥) تقدم الكلام على ألفاظ من هذه الآية في موضعها ٤٣٥ - ٤٣٦ ، ولم يتكلم على ﴿ مختلفاً أكله ﴾ فانظر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٦) أي أبو علي الفارسي .

قوله ﴿ ارْكَبُوا فيها بِسْمِ اللهِ مَجْراها ومُرْساها ﴾[1] [سورة هود : ٤١] : إنّ ﴿ مجراها ﴾ يرتفع بالابتداء إذا جعلت ﴿ بسم الله ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ اركبوا فيها ﴾ يعني من الهاء المجرورة بـ « في » . وكذلك[2] لا يصح قولُه في قوله تعالى : ﴿ كالَّذي ٱسْتَهْوَتْهُ الشَّياطِينُ في الأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾[3] [سورة الأنعام : ٧١] : إنْ جعلت ﴿ له ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ حيران ﴾ كان ﴿ أصحاب ﴾ مرتفعاً بالابتداء في قول سيبويه[4] .

وكيف يدعي هذا ، والظرف واسم الفاعل في هذا الباب سيّان ؟ وهو قد سلَّم هذا[5] !! ولكني لو رأيته يقتصر على موضع واحد حملته على السهو ، فكنت أتجاوز عن ذا ، ولكنه كرّر وأصرّ عليه ، وأعياني كلامه[6] في هذا .

قوله عز وجل : ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذا إلاّ بَشَرٌ مِّثْلُكُم ﴾[7] [٣]

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٦٤ـ٥٦٦ ، ونقلت في تعليقي ثمّ كلام أبي علي في الحجة .

(٢) في الأصل : وذلك ، وهو خطأ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٤ ـ ٤٠٥ .

(٤) قال المؤلف في الجواهر ٥٢١ : « قال أبو علي : فإن جعلته حالاً من الضير في ﴿ حيران ﴾ ولم تجعله صفة له = ارتفع ﴿ أصحاب ﴾ بالابتداء في قول سيبويه وفيه ذكر يعود إلى المبتدأ » ثم قال المؤلف « وعندي في هذا نظر لأن الحال في جريه على صاحبه .. فلا وجه لما قال عندنا » . وقد سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على للذهبين ١٣ .

(٥) وقال له في الجواهر ٥٢٣ « فسبحان الله ، أنت تنص في عامة كتبك على أن الحال والصفة والصلة والاستفهام بمنزلة واحدة فمن أين هذا الارتباك » اهـ .

(٦) كتب تحته في الأصل : « أبو علي » .

(٧) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١١ ، وللفراء ١٩٨/٢ و ٣١٦/١ـ٣١٧ ، وللزجاج جـ٢/٢٠٨/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٦٦/٢ ، ومجمع البيان ٣٨/٤ ، والبيان ١٥٨/٢ ، والبحر ٢٩٦/٦ـ٢٩٧ ، ومجاز القرآن ٣٤/٢ ، والتبيان ٩١١ ، والكتاب ٢٣٦/١ ، وابن الشجري ١٣٣/١ ، وابن يعيش ٦٩/٣ ، والمغني ٤٧٩ـ٤٨٠ ، ٥٢١ـ٥٢٢ ، ٥٥٦ ، ٥٩٤ .

﴿ الذين ﴾ رفع بفعله ، وفعله ﴿ أسرَّ ﴾ . وكان من الواجب أن يقول « أسَرَّ » لا ﴿ أسَرُّوا ﴾ ، ولكنه جاء على لغة من قال[1] :

٣ ... ... يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقَارِبُهْ[2]

و « أكلوني البراغيث »[3] / ، لأنهم جرَّدوا الواو للجمعيَّة عن الضمير وجعلوه حرفاً ، كما قلنا في الجمع ، كقوله « الزيدون » و « العَمرون »[4] . ١/٨٨

٦ ويجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدلاً من الواو في ﴿ أسرّوا ﴾[5] .

ويجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ هل هذا إلا بشر

---

(١) وهو الفرزدق ، د ٤٦/١ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٦ ، والكتاب ٢٣٦/١ ، وابن السيرافي ٤٩١/١ ، وابن الشجري ١٣٣/١ ، وعبث الوليد ٨٥ ، وابن يعيش ٨٩/٣ و ٧/٧ ، وشروح سقط الزند ٥٥١ ، ١٣٠٠-١٣٠١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ و ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ و ٥٥٤/٤ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٦٣ ، وإعراب القرآن ٥١١/١ ، وتكملة الإيضاح ٨٦ ، ٢٣٩ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٦ ، والإفصاح ٣٥٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٨ ، والهمع ٢٥٧/٢ .

(٢) البيت بتمامه :

ولكن دِيَافِيٌّ أبوه وأُمُّهُ   بحوران يعصرن السليط أقاربه

ودِيافي منسوب إلى دياف وهي قرية بالشام وأهلها نبط ، وحوران كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع ، وسليط : الزيت . انظر معجم البلدان (دياف) ٤٩٤/٢ و (حوران) ٣١٧/٢ ، واللسان (سلط) والمصادر السالفة .

(٣) انظر هذه اللغة في المصادر السالفة ، والأصول ٧١/١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، والبصريات ٣٢٨ ، وسر الصناعة ٦٢٩ ، والجنى الداني ١٧١ ، وتعزى لطيّئ وأزد شنوءة . وقد جاءت في شعر لأبي تمام (ديوانه ٢١٤/٢ ، ٣١٣) والبحتري (ديوانه ١١٦/١) .

(٤) أجاز هذا القول في توجيه الآية الأخفش وأبو عبيدة والفراء ومن وافقهم .

(٥) وهو قول سيبويه والمبرد وأجازه الفراء والزجاج وغيرهما . وقيل : الذين خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم ، وهو قول يونس وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما ، وقيل غيرُ ذلك .

مثلكم ﴾ في موضع الخبر على إضمار القول[1] ، كأنه قال : الـذين ظلموا يقولون هل هذا إلا بشر مثلكم ، فحذف القول ، كقوله[2] :

جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[3]

أي : بمذق يقال فيه : هل رأيت الذئب قط .

[قوله تعالى][4] : ﴿ ولَهُ مَنْ في السَّموات والأرْض ﴾[5] [١٩]

﴿ مَنْ ﴾ رفع بـالابتـداء في قول سيبويـه ، وفي ﴿ لـه ﴾ ضمير ، أعني ضمير ﴿ من ﴾ . ويرتفع بـالظرف عنـد الأخفش[6] ، ولا ضمير فيـه لارتفـاع الظـاهر به ، كما لا ضمير في « ذَهَبَ » من قولك : ذهب زيدٌ .

[وقوله][4] : ﴿ ومَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[5] [١٩]

ابتداء وخبر ، وليس ﴿ من عنده ﴾ معطوفاً على ﴿ من في السموات ﴾ على هذا القول .

---

(١) تابعه عليه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري وابن هشام .

(٢) البيت في المحتسب ١٦٥/٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، والإنصاف ١١٥ ، والمغني ٣٢٥ ، ٧٦١ ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ ، وشرح شواهد المغني ٢١٤ ، والخزانة ٢٧٥/١ـ٢٧٦ و ٢٩٣/٢ ، ٤٨٢ـ٤٨٣ و ٢٩٥/٤ ، وشرح أبيات المغني ٥/٥ـ٧ ، والهمع ١٧٤/٥ . وهو من أبيات في البيان والتبيين ٢٨١/٢ ، والكامل ١٠٥٤ ، وأسرار البلاغة ٣١١ ، وانظر المقاصد والخزانة . وذكر العيني والبغدادي أنها تنسب للعجاج ، انظر ملحق ديوانه ق٤٦/٦ جـ٣٠٤/٢ ورجح أستاذنا محقق الديوان أنه من الشعر المنحول ، وانظر تخريجها فيه ٤٦٨/٢ . وسيأتي البيت ٩٠٠ .

(٣) المذق : اللبن الممزوج بالماء وهو يشبه لون الذئب لأن فيه غبرة وكدرة . ويروى « بضَيْح » وهو اللبن الرقيق الكثير الماء .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٤١/٤ ، والبيان ١٥٨/٢ـ١٥٩ ، والتبيان ٩١٤ .

(٦) سلف التعليق على للذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ .

وإن حملته على ﴿ من في السموات ﴾ كان قوله ﴿ لا يستكبرون ﴾ في موضع الحال ، أي غير مستكبرين . وكذلك ﴿ ولا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾[1] [١٩] أي غير مستحسرين ، وكذا ﴿ يُسَبِّحون اللَّيْلَ والنَّهارَ ﴾[2] [٢٠] كلُّها أحوال على هذا القول .

فأما قوله ﴿ والنهارَ ﴾ [٢٠] فعند الجمهور معطوف على ﴿ الليل ﴾ أي يسبِّحون الليل والنهار غير فاترين . وكان العباس بن الفضل يقف على ﴿ الليل ﴾ ويبتدئ ﴿ و النهارَ لا يفترون ﴾[3] فينتصب ﴿ والنهار ﴾ بقوله ﴿ لا يَفْتُرُون ﴾ [لا بقوله ﴿ يُسَبِّحون ﴾][4] .

قوله عز وعلا : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاّ اللّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[5] [٢٢] لا يخلو قوله ﴿ الله ﴾ في ارتفاعه : إما أن يكون بدلاً[6] من قوله

(١) في الأصل : لا يستحسرون ، والتلاوة بالواو ، وهي ثابتة في ي و ب .

(٢) سياق الآية : ﴿ ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون . يسبحون الليل والنهار لا يفترون ﴾ .

(٣) عزا ابن الأنباري هذا القول إلى بعض المفسرين وعزاه النحاس وتابعه الداني إلى ابن مجاهد ، انظر إيضاح الوقف ٧٧٣ـ٧٧٤ ، والقطع ٤٧٢ ، والمكتفى ٣٨٦ . ولم أجد نسبته إلى العباس بن الفضل . وكلُّهم ردّه ، قال ابن الأنباري : « وهذا غلط لأنهم لا يوصفون بأنهم يسبحون الليل دون النهار ولا النهار دون الليل ، الدليل على ذلك قوله ﴿ فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ [سورة فصلت : ٣٨] ... » اهـ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٥ ، وللفراء ٢/٢٠٠ ، وللزجاج جـ٢/٢١٠/١ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٦٩ـ٣٧٠ ، ومجمع البيان ٤/٤٣ ، والبيان ٢/١٥٩ ، والبحر ٦/٣٠٤ـ٣٠٥ ، والكتاب ١/٣٧٠ ، والمقتضب ٤/٤٠٨ ، والإيضاح ٢٠٩ ، وابن يعيش ١/١١ و ٢/٨٩ـ٩٠ ، والمغني ٩٩ـ١٠١ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ـ ٩١٥ ، والهمع ٣/٢٣٩ ، ٢٧١ .

(٦) عزي هذا القول إلى المبرد ، قال أبو حيان : « وأجاز أبو العباس المبرد في إلا الله أن يكون بدلاً لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى ، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف ، وقد أمعنا الكلام على هذه المسألة في شرح التسهيل » اهـ . وانظر المغني وفيه ردٌّ على المبرد . والذي في المقتضب أن إلا وما بعدها نعت وهو قول الناس جميعاً .

﴿ آلهة ﴾ و [إمّا][1] أن يكون « إلاّ » مع الاسم بمنزلة « غَيْر » وصفاً لقوله ﴿ آلهة ﴾ .

فما يدلّ على بطلان الوجه الأول هو أن قولك : ما جاءني القومُ إلا زيدٌ ، ونحوه مما يكون ما بعد « إلا » بدلاً مما قبلها = عائدٌ[2] إلى الإثبات ، فمعنى « ما جاءني القوم إلا زيدٌ » : جاءني زيد . فكذلك ههنا ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله ﴾ لو كان بدلاً لكان معناه : لو كان فيهما الله لفسدتا[3] ، وهذا فاسدٌ ، لأن الله عز وجل خالق السموات والأرض ، ووجودهما بإحداثه ، فكيف تفسدان على هذا التقدير ؟!

فثَبَتَ أن قوله ﴿ إلا الله ﴾ بمنزلة الوصف لـ ﴿ آلهة ﴾ والتقدير : لو كان فيهما آلهة منفردة عن الله عز وجل لفسدتا .

[قوله تعالى][4] : ﴿ **بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ** ﴾[5] [٢٦]

التقدير : بل هم عباد مكرمون ، فحذف « هم » واستأنف ما بعد « بل » .
ولو قرئ « بل عباداً مكرمين » على تقدير : بل خلقهم عباداً مكرمين[6] = لكان جائزاً .

---

(١) زيادة مني . وفي ي و ب : « أو يكون » وهو صواب .

(٢) في الأصل : عائداً ، وهو خطأ .

(٣) جواب المؤلف مبني على ما عزي إلى المبرد من أن ما بعد لو غير موجب في المعنى . وليس كذلك ، ولو كان كذلك لجاز : لو جاءني من أحد .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠١/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٠١/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٧٠/٢ ، والبيان ١٦٠/٢ ، والكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، والمقتضب ٣٠٥/٣ ، والمسائل المنثورة ١٩ ، والمغني ١٥٢ .

(٦) قدره الزجاج : بل اتخذ عباداً مكرمين ، وقدره الفراء : اتخذناهم عباداً مكرمين .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾[2] [٢٩]

﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، وهو إشارة إلى ﴿ مَنْ ﴾ من قوله ﴿ ومَن يَقُلْ منهم ﴾ [٢٩] . و ﴿ نجزيه ﴾ الخبر ، والهاء عائدة إلى « ذا » . و ﴿ جهنم ﴾ مفعول ثان لـ ﴿ نجزيه ﴾ أي فذلك القائل إني إله نجزيه جهنّم .

[قوله تعالى][1] : ﴿ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾[3] [٣٠]

ولم يقل « رَتْقَيْن » لأنه مصدر ، والتقدير : كانتا ذواتي رتق . و ﴿ كانتا ﴾ جُمِعا[4] على معنى القبيلين والصنفين .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وجَعَلْنَا في الأَرْضِ / رَوَاسِيَ أن تَمِيدَ بِهِم ﴾[5] [٣١] ٢/٨٨

أي كراهة أن تميد بهم ، ولئلا تميد بهم[6] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر التبيان ٩١٦ . وسياق الآية : ﴿ ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك .. ﴾ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤١٠ـ٤١١ ، وللفراء ٢٠١/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢١٠/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٧١/٢ ، والبيان ١٦٠/٢ ، والبحر ٣٠٨/٦ ، والتبيان ٩١٦ ، والبغداديات ١٨٨ . وسياق الآية : ﴿ أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا .. ﴾ .

(٤) أي جُمِعا ـ يعني السموات والأرض ـ بالتثنية . والتثنية جمع لأنه ضمُّ شيء إلى شيء . وانظر نحو هذه العبارة في الكامل ٣٦٦ ، والمقتضب ١٥٦/٢ . وكان في الأصل « جميعاً » وهو تحريف صوابه ماأثبت . وفي ب « وكانتا جاء على .. » وفي ي « وكانتا جاءتا على .. » ، وما في ب صواب وما في ي خطأ .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢١١/١خ ، ومجمع البيان ٤٦/٤ ، والبحر ٣٠٩/٦ ، والتبيان ٩١٧ .

(٦) ذكر القولين الزجاج لكنه نصّ أن « لا » لا تضمر . وانظر ما سلف من التعليق على كلا التقديرين ١٦٢ ، وانظر ما سلف من الكلام على قوله تعالى ﴿ وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم ﴾ [سورة النحل : ١٥] ص ٦٨٠ .

قوله عز وعلا : ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾[١] [٣٤]

هذه الآية احتجَّ بها سيبويه[٢] على أن حرف الشرط [إن][٣] إذا دخلت عليها[٤] همزة الاستفهام لا يبطل عمل « إنْ » بدخول الهمزة ، كقولك : أإن تأتني آتِك ، تَجزمُ « آتِك » كما لم تُدْخِل الهمزةَ عليه إذا قلتَ : إن تأتني آتِك .

وزعم يونس[٥] أنه يقول [أإن تأتني آتيك][٦] [التقدير][٧] : آتيك إن تأتني ، و « آتيك » مُعْتَمَدُ الهمزة ، وهو في نيَّة التقديم .

فلو كان قوله[٨] « آتيك » في نيَّة التقديم لكان التقدير في الآية : أفهم الخالدون فإن متَّ . ولا يقال : أنت ظالم فإن فعلتَ ، وإنما يقال : أنت ظالم إن فعلتَ[٩] .

---

(١) انظر الجواهر ٧٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٦ ، وللفراء ٢٠٢/٢ و ٢٣٦/١ ، وللزجاج جـ٢/٢١١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٧٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦/٤ ، والبيان ١٦١/٢ ، والبحر ٣١١/٦ ، والكتاب ٤٤٤/١ ، والمغني ٤٥٨ . وقد سلف نحو ما قاله هنا ٢٥٩-٢٦١ في كلامه على قوله تعالى ﴿ أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] .

(٢) انظر الكتاب ٤٤٤/١ ، وما سلف ٢٥٩ . وانظر « الرماني النحوي » ٢٦١-٢٦٢ .

(٣) زيادة مني .

(٤) أي على « إنْ » . ولو قال « عليه » فأعاد الضمير على « حرف الشرط » كان أجود .

(٥) حكى قوله سيبويه في الكتاب ٤٤٤/١ وانظر ما سلف ٢٥٩ . ووافق الفراء يونس في مقالته ، قال : « ولو حذفت الفاء من قوله ﴿ فهم ﴾ كان صواباً من وجهين أحدهما ... والوجه الآخر أن يراد تقديم « هم » إلى الفاء فكأنه قيل : أفهم الخالدون إن مت » اهـ . ووافقه النحاس .

(٦) زدت ما بين حاصرتين ليستقيم الكلام . وقد نقل صاحب البيان من كلام المؤلف من غيرما تصريح على المعهود منه ، قال : « وزعم يونس أن دخول الهمزة على إن يبطل عملها فيقول أإن تأتني آتيك . وتقديره : آتيك إن تأتني ، وآتيك معتمد الهمزة وهو في نية التقديم » اهـ . والظاهر أنه تصرف في نقل كلام المؤلف .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) في الأصل : في قوله ، وهو خطأ .

(٩) سلفت هذه العبارة ٢٥٩ ، والتعليق عليها ثمة .

فإن قيل : فالفاء زائدة = فإنَّ الفاء ههنا نظير « ثمَّ » في قوله : ﴿ أَثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمنْتُم به ﴾ [سورة يونس : ٥١] ؛ فكما لا يجوز تقدير زيادة « ثمَّ » فكذا لا يجوز تقدير زيادة الفاء . ٣

فإن قال [قائل][(١)] : فقد جاء ﴿ حتَّى إذا ضَاقَتْ عليهمُ الأرْضُ بما رَحُبَتْ وضَاقَتْ عَليهم أَنْفُسُهُم وظَنُّوا أن لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاّ إليهِ ثُمَّ تابَ عليهم ليَتُوبُوا ﴾[(٢)] [سورة التوبة : ١١٨] فقدَّر الأخفش زيادة « ثمَّ »[(٣)] لأن ﴿ تاب ﴾ ٦ جواب ﴿ إذا ﴾ وليس لـ ﴿ إذا ﴾ جواب غير ﴿ تاب ﴾ فوجب أن يكون زيادةً . وقد قاس على هذا أبو عليّ[(٤)] قوله عزّ من قائل : ﴿ وإنّي لغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحاً ثمَّ اهْتَدَى ﴾[(٥)] [سورة طه : ٨٢] وقال : قياس قول ٩ أبي الحسن يقتضي زيادة « ثمّ » ههنا ، ويكون التقدير : وإني لغفّار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً إنساناً مهتدياً ، ويكون ﴿ ثم اهتدى ﴾ في موضع الحال .

فالجواب عن هذا السؤال : إن الفاء في قوله ﴿ أفإن متّ ﴾ ليست ١٢ بزيادة[(٦)] ، ولا « ثم » في قوله ﴿ ثمّ تاب عليهم ﴾ لأن جواب « إذا » هناك محذوف ، والتقدير : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ندموا ثم تاب

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ١٠٣-١٠٤ ، ٨٩٣ ، والبحر ١١٠/٥ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، والمغني ١٥٨ .

(٣) عزي القول بزيادة « ثمّ » إلى الأخفش والكوفيين ، ولا يجيزه البصريون . انظر شرح اللمع لابن برهان ٢٤٤ ، وشرح الكافية ٣٦٩/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، والمغني ١٥٨ ، والهمع ٢٣٧/٥ . ولم أصب على ذلك نصاً في كلام الأخفش في معاني القرآن له ولا في كلام الفراء في معاني القرآن له أيضاً .

(٤) لم أصب كلامه . وقد ذكر المؤلف في الجواهر ١٠٣ هذا القول ولم يعزه .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٤٩ ولم يتعرض المؤلف ثمّة لزيادة ثمَّ .

(٦) انظر ما سلف ٢٦١ ، والتعليق ثمّة .

عليهم ، فـ « ثم » عاطفة ما بعدها على « ندموا » . وأما قوله ﴿ ثم اهتدى ﴾ فقد تقدَّم[1] ما يغني عن تقدير زيادة « ثمّ » .

[قوله تعالى][2] : ﴿ **وإذا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إن يَتَّخِذُونَكَ إلاّ هُزُواً أهذا الَّذي يَذْكُرُ آلِهَتكُم** ﴾[3] [٣٦]

تقديره : وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزواً قائلين[4] أهذا[5] الذي يذكر آلهتكم . فحذف « قائلين » وهو في موضع الحال ، كما حذفها في قوله ﴿ والذين اتَّخذوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ما نَعْبُدُهُم ﴾[6] [سورة الزمر : ٣] أي قائلين : ما نعبدهم ، فحذف القول .

[قوله تعالى][2] : ﴿ **ولَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وهارونَ الفُرْقانَ وضِياءً** ﴾[7] [٤٨]

قالوا : إن التقدير : آتينا موسى وهارون الفرقان ذا ضياء ، فأدخل الواو على الضياء وإن كان صفة[8] في المعنى دون اللفظ كما يدخل على الصفة التي هي

---

(١) في موضع الكلام عليها ٨٤٩ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢١١/٢ خ ، ومجمع البيان ٤٧/٤ ، والبيان ١٦١/٢-١٦٢ ، والبحر ٣١٢/٦ .

(٤) قدره الزجاج وغيره : « يقولون » وهما واحد ، لأن الجملة المقدرة حال .

(٥) في الأصل : هذا ، بلا همزة الاستفهام ، وهو سهو .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٥٩ .

(٧) انظر الجواهر ٨١٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٥/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢١٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٧٤/٢-٣٧٥ ، ومجمع البيان ٥٠/٤ ، والبيان ١٦١/٢ ، والبحر ٣١٧/٦ ، وتفسير الطبري ٢٥/١٧ ، والقرطبي ٢٩٥/١١ ، وابن كثير ٣٤١/٥ ، ومجمع التفاسير ٢٥٣/٤ ، والحلبيات ٣٠١ ، والمحتسب ٦٤/٢ .

(٨) تابعه على هذا أبو البركات والطبرسي وقد أخذا منه من غير تصريح . وقول المؤلف « قالوا .. » =

صفـة لفظـاً كقـولـه : ﴿ وإذ يَقُـولُ الْمُنَـافِقُـون والَّـذِينَ في قُلُـوبِهِم مَّرَضٌ ﴾[1] [سورة الأحزاب : ١٢] .

= يريد به الفراء ومن وافقه في تقـديره . ولا يخلو كلام الفراء من غموض ، ولهـذا مـا اضطربوا في تأويلـه . قـال الفراء : « ... وضيـاء هو من صفـة الفرقـان ، ومعنـاه ـ والله أعلم ـ آتينـا موسى وهـارون الفرقـان ضيـاء وذكراً ، فـدخلت الـواو ، كما قـال ﴿ إنّـا زيَّنّـا السماء الـدنيـا بـزينـة الكواكب . وحفظاً ﴾ [سورة الصافات : ٦ـ٧] جعلنا ذلـك ، وكـذلـك ﴿ وضيـاء وذكراً ﴾ آتينا ذلك » اهـ .

و « ضياء » في قول الفراء منتصب على الحال ، وتقديره : ذا ضيـاء ـ نصَّ على هـذا الوجـه فيـه ابن جني في توجيهه القراءة الشاذة التي تعزى لابن عباس والضحاك وعكرمة « الفرقـان ضيـاء » بغير واو . والفرقـان هو التوراة . وانتصب « ضيـاء » على الحـال بعـامل مضر مـؤخر معطـوف بالواو على ماقبله تقديره : وآتيناه ذلك ذا ضياء ، وهو ظاهر قول الفراء هنـا ، كما انتصب قولـه ﴿ وحفظاً ﴾ على أنه مفعول له بعامل مضمر بعده معطوف بالواو على ماقبله ؛ يشهد لهـذا قول الفراء نفسـه في توجيـه قـولـه تعـالى ﴿ وحفظـاً ﴾ : « لـو لم تكن الـواو كان الحفـظ منصـوبـاً بـ ﴿ زيّنّا ﴾ فإذا كانت فيه الواو وليس قبله شيء ينسق عليه فهو دليل على أنـه منصوب بفعل مضمر بعد الحفظ ، كقولك في الكلام : قد أتاك أخوك ومكرماً لـك ، فـإنما ينصب المكرم على أن تضمر « أتاك » بعده » معاني القرآن ١١٣/١ـ١١٤ .

وكلامه نصٌّ على ماذكرت من انتصاب ﴿ وضياء ﴾ على الحال بعامل مضمر مؤخر معطوف على ماقبله بـالواو الـداخلـة عليهـا . وقـد فهم هـذا المعنى من كلامـه شيخ المفسرين الطبري وإن لم يصرح باسمه .

وتـأول الزجـاج كلام الفراء على أن الواو زائـدة عنـده ، قـال « وقـال بعض النحويين [يريـد الفراء] : معناه : ولقد آتينـا موسى وهـارون الفرقـان ضيـاء ، وعنـد البصريين أن الواو لا تزاد ولا تأتي إلا بمعنى العطف ... » اهـ وهو غلط عليه .

وظاهر كلام المؤلف أن الواو دخلت على « ضياء » عاطفة إياه على « الفرقـان » وإن كان صفـة في المعنى دون اللفظ ، والظـاهر أنـه يريـد الحـال . وهـذا غلـط على الفراء أيضـاً ، وغير جـائز ما قال .

والذي أراده الفراء بقوله « ضياء هو من صفة الفرقـان ... » أن الفرقـان هو التوراة وهي ضيـاء وذكر . وتأويل الفرقان بالتوراة هو قول مجاهد وقتادة والزجاج والحافظ ابن كثير وغيرهم .

وقولـه « ضيـاء » معطوف على قـولـه « الفرقـان » فهـو مفعـول بـه لا حـال ، ويكـون كقـولـه ﴿ وآتيناه الإنجيل فيه هـدى ونور ﴾ [سورة المـائـدة : ٤٦] وهو قول الزجـاج والنحـاس وأبي =

وقد قال أبو علي[(١)] في قوله تعالى : ﴿ وما يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ في الأَرْضِ ولا في السَّماءِ ولا أَصْغَرَ من ذلكَ ولا أَكْبَرَ .. ﴾[(٢)] [سورة يونس : ٦١] : إنَّ من رفع ﴿ ولا أصغرُ ﴾ حمله على الموضع ، لأن الموصوف في موضع الرفع[(٣)] . ألا ترى أن التقدير : وما يعزب عن ربك مثقال ذرة .

١/٨٩ فقال / قائلون[(٤)] : إنه قد سها في هذا اللفظ ، لأنه قال : « حمله على الموضع ، لأنَّ الموصوف في موضع الرفع » ، وإنما الواجب أن يقول : « لأنَّ[(٥)] المعطوف عليه في موضع الرفع » .

وقد نَسُوا هذه الآية وقولَ سيبويه : « مررتُ بزيدٍ وصاحبِك » ، وقولَ الهُذَلِيِّ[(٦)] :

= علي وابن جني وغيرهم ، فالمعنى : آتيناه كتاباً هو فرقان وضياء وذكر ، وهو الوجه والظاهر . وذهب عن الطبري هذا المعنى فارتضى قول ابن زيد أن المراد بالفرقان الحق آتاه الله موسى وهارون فرق بينهما وبين فرعون أي النصر ، قال الطبري : وهو أشبه بظاهر التنزيل . وليس كذلك ، والله أعلم .

= (١) يريد أن « الذين » صفة ، ودخلت عليها الواو ، وهو تكلف وغلط . فالمنافقون غير الذين في قلوبهم مرض ، فالمنافقون هم المظهرون للإيمان المبطنون للكفر ، والذين في قلوبهم مرض هم ضعفاء الإيمان الذين لم يتمكن الإيمان من قلوبهم ، قال أبو حيان « والعطف دال على التغاير ، نبَّه عليهم على جهة الذم » البحر ٢١٧/٧ .

(١) في الحجة ٣٩٠/٤ خك .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤ـ٥٤٥ .

(٣) عبارة أبي علي : « ومن رفع ﴿ ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ ﴾ حمله على موضع الموصوف ، وذلك أنَّ الموصوف الذي هو ﴿ من مثقال ذرة ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رفع .. » اهـ . وقد ذبَّ المؤلف عن أبي علي هنا ، واتهمه بسوء التأمل في التنزيل بما ذكره في هذه الآية فيما سيأتي ٩٩٦ .

(٤) لا أعرف أحداً منهم . والصحيح ما قالوه أنه سهو من أبي علي ، وليس بسوء تأمل منه في ظاهر التنزيل كما قال المؤلف فيما يأتي ٩٩٦ .

(٥) في الأصل و ي « إنَّ » والوجه ما أثبت . وقوله « وإنما ... الرفع » لم يرد في ب .

(٦) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٥٠٧ ، وديوان الهذليين ١٨٤/٢ . وهو له في =

ويَـــأْوِي إلى نِسْـوَةٍ عُطَّـــلٍ　　وشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مِثْـلِ السَّعَـالي

فأدخل الواو على الصفة . ألا ترى أنه قال[1] : إذا قلت مررتُ بزيدٍ وصاحبِك وزيد هو الصاحب = جاز ، ولو قلته بالفاء ـ مررت بزيد فصاحبك ـ لم يجز كما جاز بالواو[2] ، لأن الفاء تقتضي التعقيب وتأخير الاسم عن المعطوف عليه[3] ، بخلاف الواو .

٣

= الكتاب ١٩٩/١ ، ٢٥٠ ، وابن السيرافي ١٤٦/١ ، والمخصص ١٣٠/١٦ ، والمقاصد النحوية ٦٣/٤-٦٦ ، والخزانة ٤١٧/١-٤٢٢ و ٣٠١/٣ ، وهو « للهذلي » في ابن يعيش ١٨/١ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، ورصف المباني ٤١٦ . ويروى « وشعثاً » . والرواية في ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين :

لـه نسوة عـاطـلات الصـدو　　ر عـوجٌ مراضيع مثل السعالي

وفي معاني القرآن للفراء « .. نسوة بائسات × وشعثاً » .

وقوله « ويأوي » فاعل يأوي ضمير الصياد أي يأتي مأواه ومنزله إلى نسوة ، وعُطَّل جمع عاطل ، يقال امرأة عاطل إذا خلا جيدها من القلائد ولم يكن عليها حلي ، يريد أنهن فقيرات سيئات الأحوال ، وشعث جمع شعثاء ، وهي المغبرة الشعر المتلبدته لأنها لا تسرح رأسها ولا تدهنه ولا تغسله ، والمراضيع جمع مرضع ، والسعالي : الغيلان ، جمع سعلاة ، أي هن مثل السعالي في سوء الحال ، عن ابن السيرافي والبغدادي .

(١) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ١٩٩/١

(٢) عبارة سيبويه : « ... وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجز أن تدخل الفاء لأنك لو قلت مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسناً ، ولو قلت مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز ، وكذلك لو قلت زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجز ولو قلتها بالواو حسنت ، كما أنشد كثير من العرب لأمية بن أبي عائذ : ويأوي ... » اهـ . فأسقط المؤلف من عبارة سيبويه لفظ « أخيك » . وبنى على ذلك جواز دخول الواو على الصفة ، وهو في هذا متابع للفراء الذي أجاز هذا ، وقد نبهت فيما سلف ٦١٩ على وهم من ذهب هذا المذهب . والذي أجازه سيبويه وغيره تعاطف الصفات لا دخول الواو على الصفة ، وقد بسطت التعليق عليه فيما سلف ٦٢٠ فانظره .

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى أن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب ، وعزي إلى الفراء والجرمي إلى أنها قد تكون بمعنى الواو فلا تفيده . انظر شرح اللمع اللوح ١٠١/٢ ، والكتاب ٢١٨/١ و ٣٠٤/٢ ، =

فأمّا قَوْلُه[1] :

يالَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ ٱلصْـ ـصَابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ

= فإنما ذكرَ هذا بالفاء ، وجاد وجاز بخلاف : مررت بزيد فصاحبك ، لأنه ٣
ليس بصفة على ذلك الحدّ . إنما[2] الألف واللام بمعنى « الذي » ، فالتقدير :
يا لهف زيابة للحارث فالصابح ، أي فالذي صبح فالذي غنم فالذي آب . فالألف
واللام بمعنى « الذي » ، ويقتضي « الذي » كل واحد علىٰ حياله صلة ، ثم يريد ٦
بالألفاظ التي جمعها شيئاً واحداً ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذي خَلَقَني فَهُوَ يَهْدِين .
والَّذي هُوَ يُطْعِمُني ويَسْقِين . وإذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِين . والَّذي يُميتُني ثُمَّ
يُحْيِين . والَّذي أَطْمَعُ أن يَغْفِرَ لي خَطِيئَتي يومَ الدِّين ﴾[3] [سورة الشعراء : ٧٨ـ٨٢] ، ٩
وقال القائل[4] :

أمَا والَّذي أبْكَى وأضْحَكَ والَّذي أماتَ وأحيَا والَّذي أمْرُهُ الأمْرُ

= والمقتضب ١٠/١ ، وسر الصناعة ٢٥١ـ٢٥٢ ، وابن يعيش ٩٤/٨ـ٩٥ ، وشرح الكافية ٣٦٣/٢ـ٣٦٦ ، ورصف المباني ٣٧٦ـ٣٧٩ ، والجنى الداني ٦١ـ٦٥ ، والمغني ٢١٣ـ٢١٥ ، والهمع ٢٣٢/٥ـ٢٣٣ .

(١) وهو ابن زيّابة التيمي . والبيت أول ثلاثة له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٧ ، والتبريزي ٧٤/١ ، ومعاني أبيات الحماسة ٣٦ ، ومعجم الشعراء ١٥ ، وسمط اللآلي ٥٠٤ ، وشرح شواهد المغني ١٥٨ـ١٥٩ ، والخزانة ٣٣١/٢ـ٣٣٦ و ٣٩٧/٤ ، وشرح أبيات المغني ٣٠/٤ـ٣٣ . وهو له في ابن الشجري ٢١٠/٢ ، وبلا نسبة في المغني ٢١٦ ، والهمع ١٨٤/٥ . وزيابة أمه . والحارث هو الحارث بن همام الشيباني .

(٢) أخذ المؤلف أكثر كلامه من « إعراب الحماسة » لابن جني ، انظر ما نقله البغدادي منه في الخزانة وشرح أبيات المغني .

(٣) كان في النسخ : « ... ويسقين إلى قوله والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين » فأتممته .

(٤) وهو أبو صخر الهذلي . والبيت من كلمة له في شرح أشعار الهذليين ٩٥٦ـ٩٥٩ ، وأكثرها في أمالي القالي ١٤٨/١ـ١٤٩ ، والأغاني ١٠٨/٢٤ ، ١١٧ ، ١٢٢ـ١٢٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٢ ، والخزانة =

فهذا كله يراد به شيء واحد[1] ، وإن كانت الألفاظ مترادفاً بعضها على بعض . فكذا ههنا ليس قوله « فالغانم » صفة لما قبله على حدّ « مررت بزيد فصاحبك » .

وأبو الحسن[2] يجيز المسألة بالفاء كما تَجُوزُ[3] بالواو .

[قوله تعالى][4] : ﴿ وأنَا عَلَى ذَلِكُمْ من الشَّاهِدِينَ ﴾[5] [٥٦]

أي أنا من الشاهدين على ذلك . هكذا مقتضى المعنى ، وإن كانت العربية لا تُجيز تقديم الصلة على الموصول[6] ، ولكنهم يقولون : هو متعلق بمحذوف يفسّره الظاهر[7] .

= ٥٥٣/١ـ٥٥٤ ، وشرح أبيات المغني ٣٣٨/١ـ٣٤٥ ، وبعضها في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٣١ـ١٢٣٢ ، والتبريزي ١١٩/٣ ، والشعر والشعراء ٥٦٣ـ٥٦٤ ، وانظر تخريج الكلمة في سمط اللآلي ٣٩٩ . وينحل بعض أبياتها المجنون ، انظر الشعر والشعراء ، وديوان المجنون ١٣٠ـ١٣١ ، وانظر تخريج الكلمة فيه .

والبيت له في ابن يعيش ١١٤/٨ـ١١٥ ، وبلا نسبة في المغني ٧٨ ، ٩٦ ، والهمع ٣٦٨/٥ .

(١) قال ابن جني في إعراب الحماسة : « المحلوف به سبحانه واحد ، وإنما أراد عطف بعض الصلة على بعض ، فلامتزاج الموصول بصلته أعاده معها وإن كان غرضه إياها نفسها ، فكأنه قال : أما والذي أبكى وأضحك وأمات وأحيا » اهـ عن شرح أبيات المغني .

(٢) لم أصب كلامه . وهذا القول مبني على أن الفاء كالواو لا تفيد الترتيب .

(٣) في الأصل و ي : « يجوّز » ولم يعجم حرف المضارعة ، ولعل الصواب ما ضبطته . فإن قرئ « يُجَوِّز » كان الصواب أن يقول : يجوّزها ، وفي ب « يجيز » والصواب أيضاً : يجيزها .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٥٣٣ ، ٧١٦ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٥/٢ ، والبيان ١٦٢/٢ ، والبحر ٣٢١/٦ و ٢٧٩/٤ ، والكامل ٥٢ ، ٥٦ تعليقات أبي الحسن ، والبغداديات ٢٥٩ ، والهمع ٣٠٤/١ـ٣٠٥ .

(٦) الموصول والصلة كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضاً فلا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول ، انظر المقتضب ١٩٧/٣ـ١٩٨ ، والأصول ٢٢٣/٢ـ٢٢٥ ، والمنصف ١٣٠/١ـ١٣١ ، والهمع ٣٠٢/١ـ٣٠٥ ، والمصادر السالفة .

(٧) والتقدير : وأنا شاهد على ذلك من الشاهدين ، وهو قول الكسائي والفراء والجرمي وابن السراج ، وأجازه المبرد وغيره ، و« على ذلكم » تبيين . وقيل : يتعلق بما دلّ عليه معنى =

[وقوله][1] : ﴿ قَالُوا فَأْتُوا بِهِ على أعْيُنِ النَّاسِ ﴾[2] [٦١]

قال أبو علي[3] : التقدير فيه : على رؤية أعين الناس ، فحذف المضاف كحذفه من قوله : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ ﴾[4] [سورة سبأ : ١٤] والتقدير : فلما خرَّ تبيَّن أمرُ الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ، فحذف المضاف ، والمعنى : فلما انكشف للإنس أمرُ الجِنّ من جهلهم بالغيب . فـ ﴿ أن لو كانوا ﴾ بدل من ﴿ الجنّ ﴾ ، ولفظ « تبيَّن » في الآية لازم وليس بمتعدّ ، كقوله : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ الله على كلّ شيءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٩] ، وقال : ﴿ وتَبَيَّنَ لَكُم كَيفَ فَعَلْنَا بِهِم ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٥] . فثبت أن المضاف محذوف ، وأن قوله ﴿ أن لو كانوا يعلمون الغيب ﴾ ليس بمفعول لـ « تبيّن » ، وإن كان قد جاء « تَبَيَّنتُ الشيءَ » ، لأن الجنَّ ما ادَّعوا علم الغيب ، وإنما اعتقد الإنس فيهم أنهم يعلمون الغيب ، فأبطل الله عقيدتهم فيهم بموت سليمان عليه السلام / .

قوله عز وعلا : ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هَذا فَاسْأَلُوهم إنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾[5] [٦٣]

= الكلام ، أجازه أبو علي وابن جني وغيرهما وعزي إلى أكثر النحويين . وقيل يتعلق بالشاهدين ، وتسومح بالظرف ، أجازه أبو حيان واختاره السيوطي ، وقيل الألف واللام في الشاهدين للتعريف لا على معنى الذي ، وهو قول المازني ، واختاره المبرد ، وأجازه أبو علي وغيره ، فيتعلق الجار بحال مقدرة منه . وانظر ما يأتي ١٢٧٦ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٦/٢ ، ومجمع البيان ٥٣/٤ ، والبيان ١٦٣/٢ ، والبحر ٣٢٤/٦ .

(٣) لم أصب كلامه .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٥ .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٣/٤ ، والبحر ٣٢٥/٦ .

قال قوم : إن الوقف[1] على قوله ﴿ بل فعله ﴾ جائز ، قالوا : والتقدير : بل فعله من فعَله ، ثم يبتدئ فيقرأ ﴿ كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ٣ ينطقون ﴾ .

وهذا الكلام إذا قيس بكلام سيبويه اقتضى أن يكون الفاعل محذوفاً . وحذف الفاعل لا يجوز[2] . ألا ترى أنهم أنكروا على الكسائي[3] قولَه « ضربني ٦ وضربت زيداً » حيث قال : يحذف الفاعل من الأول ، وأنه يقول في التثنية : « ضربني وضربت الزيدَين » خلاف ما يقول سيبويه[4] حيث يقول « ضرباني وضربت الزيدَين » ، وكذلك سيبويه يقول في الجمع « ضربوني وضربت ٩ الزيدِين » ، فيضمر الفاعل على شريطة التفسير ، والكسائي يقول « ضربني وضربت الزيدِين » . وهذا الكلام قد استقصيناه في « الخلاف »[5] .

قوله عز وجل : ﴿ ولُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وعِلْماً ﴾[6] [٧٤]

(١) ذكر هذا الوقف صاحب منار الهدى ١٨٣ ، وأبو حيان في البحر . وهو قول متكلف لا يصح حمل كلام الناس عليه بله كلام الله . وذكر أبو حيان أن من أجازه فهو بعيد عن طريق الفصاحة ، وهو كما قال .

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى جوازه ، انظر الهمع ٢/٢٥٥ ، والمصادر التي ذكرناها في التعليق على حذف الفاعل من المصدر المضاف إلى المفعول لأنه لا يتحمل ضميراً ٦٢٧ ، والمصادر التي ذكرناها في التعليق على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ٣١٥ ، والتعليق الآتي .

(٣) انظر ابن يعيش ١/٧٧ ، وشرح الكافية ١/٧٩ ، وغيرهما من المصادر التي ذكرناها في التعليق على « التنازع » ٣٦٧ ، وبسط التعليق ثمة .

(٤) ما ذكره هو قياس ما قاله سيبويه في الكتاب ١/٣٧ـ٤١ وهو مذهب البصريين ، انظر ما سلف من التعليق في موضع الإحالة السابقة .

(٥) هو كتابه « الخلاف بين النحاة » انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق . وهذه المسألة التي ذكرها فيه هي المسألة ١٣ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣ـ٩٦ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٧ـ٢٠٨ ، وللزجاج جـ٢/٢١٤/١خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٧٧ـ٣٧٨ ، ومجمع البيان ٤/٥٥ـ٥٧ ، والبيان ٢/١٦٣ ، والبحر ٦/٣٢٩ـ٣٣٠ .

نصب بفعل مضمر ، والتقدير : وآتينا لوطاً ، وأضمر لأن ﴿ آتيناه ﴾ يفسّره[١] . وقال قوم : بل التقدير : واذكر لوطاً[٢] ، والأول أقيس . وكذلك قوله ﴿ ودَاوُدَ وسُلَيْمَانَ ﴾ [٧٨] على تقدير : واذكر داود وسليمان ، وكذا ﴿ وأيُّوبَ ﴾ [٨٣] [أي][٣] واذكر أيوبَ ، وكذا ﴿ وإسْمَاعِيلَ وإدْرِيسَ ﴾ [٨٥] وكذا ﴿ وذا النُّونِ ﴾ [٨٧] ﴿ وزَكَرِيَّا ﴾ [٨٩] إلى آخر القصة ، على تقدير : واذكرْ .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ **وكُنّا لِحُكْمِهِم شَاهِدِين** ﴾[٥] [٧٨]

والذي تقدم داود وسليمان ؛ فدلّ على أن الاثنين وما فوقهما جماعة[٦] . وإن شئت قلت : أراد الحاكِمَيْن والمحكوم عليه فصاروا ثلاثة[٧] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ **لِيُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُم** ﴾[٨] [٨٠]

بالياء والتاء والنون[٩] . فالياء أي ليحصنكم الله[١٠] . والتاء لتأنيث

---

(١) وهو ما يعرف بالنصب على الاشتغال ، وسلف بسط التعليق عليه ٤٦٩ .

(٢) أجازوا القولين جميعاً .

(٣) زيادة من ي .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٧٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٨/٢ ، ومجمع البيان ٥٧/٤ ، والبيان ١٦٣/٢ ، والبحر ٣٣١/٦ ، وتفسير الطبري ٢٧/١٧ ـ ٢٨ ، والقرطبي ٣٠٧/١١ ، ومجمع التفاسير ٢٦٢/٤ .

(٦) لأن التثنية جمع ، ومعنى جمع : ضم شيء إلى شيء ، انظر المقتضب ١٥٦/٢ ، والجواهر ٧٨٧ . فوضع الجمع موضع التثنية وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٧) وهو قول الطبري ، وعبارته « وكنا لحكم داود وسليمان والقوم الذين حكما بينهم » . وأجيز القولان .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٩/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢١٤/٢ خ ، والحجة ٤٨٦/٣ خم ، ومجمع البيان ٥٦/٤ ، والبيان ١٦٣/٢ ـ ١٦٤ ، والبحر ٣٣٢/٦ . وسياق الآية : ﴿ وعلمناه صنعة لبوس لكم ليحصنكم .. ﴾ .

(٩) قرأ بالنون أبو بكر عن عاصم ، وبالتاء ابن عامر وحفص عن عاصم ، وبالياء الباقون . انظر السبعة ٤٣٠ ، والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٣٢٤/٢ .

الصَّنْعَة[١] . والنون على معنى : لنحصنكم نحن .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ فَظَنَّ أن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيهِ ﴾[٣] [٨٧]

٣ قالوا[٤] : التقدير : أفظن أن لن نقدر عليه ؟ فحذف الهمزة ، كقوله : ﴿ وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عليَّ ﴾[٥] [سورة الشعراء : ٢٢] ، والتقدير : أوَتلك نعمة ؟ فكذا ههنا .

٦ ويجوز أن يكون معنى ﴿ أن لن نقدر ﴾ : أن لن نضيِّق[٦] ، كقوله تعالى : ﴿ ومَنْ قُدِرَ عليهِ رِزْقُهُ ﴾ [سورة الطلاق : ٧] .

قوله تعالى : ﴿ وكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤمِنِينَ ﴾[٧] [٨٨]

= (١٠) أجازه الزجاج وأبو علي ومن وافقهما ، وقيل : ليحصنكم اللبوس وهو قول الفراء وأجازه الزجاج ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(١) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ومن وافقهما . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون محمولاً على المعنى لأن اللبوس هي الدرع ، وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٣٥٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٢ ، وللفراء ٢٠٩/٢ ، وإعراب القرآن ٣٧٩/٢ ـ ٣٨٠ ، ومجمع البيان ٦٠/٤ ـ ٦١ ، والبحر ٣٣٥/٦ ، وتفسير الطبري ٦٢/١٧ ـ ٦٣ ، والقرطبي ٣٣١/١١ ـ ٣٣٢ ، ومجمع التفاسير ٢٧٥/٤ .

(٤) وهو قول ابن زيد وحده ، ولم يرتضه الطبري والرماني وغيرهما لأنه لا يجوز حذف همزة الاستفهام من غير دليل عليه .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٨٥ .

(٦) عن عطاء وسعيد والحسن وغيرهم . وقيل : معناه أن لن نقدر عليه العقوبة أي لن نعاقبه ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك والاخفش والفراء وغيرهم .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢١٥/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٨٠/٢ ـ ٣٨١ ، والحجة ٤٨٦/٣ ـ ٤٨٨ خم ، ومجمع البيان ٦٠/٤ ، والبيان ١٦٤/٢ ، والبحر ٣٣٥/٦ ، والبغداديات ١٤١ ، والخصائص ٣٩٨/١ ، وابن يعيش ٧٥/٧ ، وابن الشجري ٢١٥/٢ ـ ٢١٧ ، والمغني ٧٢١ ، ٨٧٨ ، والهمع ٢٦٦/٢ .

رواه [أبو بكر عن][1] عاصم ﴿ نُجِّي المؤمنين ﴾ بتشديد الجيم[2] . وقال الناس ومعهم فارسهم[3] : إنه لا يكون فعل ما لم يسمَّ فاعله لانتصاب قوله ﴿ المؤمنين ﴾ ، ولو كان ﴿ نُجِّيْ ﴾ لقال « وكذلك نُجّي المؤمنون » ، ليقوم مقام الفاعل . ٣

وهذا الذي أنكروه يمكن حمله على وجه آخر : وهو أن يكون المصدر مضمراً في الفعل لدلالة الفعل عليه ، والتقدير : نُجّي النجاء[4] . وهذا كما روي عن يزيد[5] في قوله تعالى جدّه : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ لِيُجْزَى قَوْماً ﴾[6] [سورة الجاثية : ١٤] ، على تقدير : ليجزى الجزاء قوماً[7] ، فأقام المصدر مقام الفاعل ، ونصب ﴿ قوماً ﴾ على ما يستحقه من الإعراب . ٦ ٩

وهذا وإن كان محتملاً فإنه مع المفعول الصحيح قبيحٌ[8] . والوجه أن

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وهي قراءة ابن عامر أيضاً ، ولم يذكره ابن مجاهد وذكره غيره . انظر السبعة ٤٣٠ ، والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٣٢٤/٢ ، والمبسوط ٣٠٣ ، والتبصرة ٢٦٤ .

(٣) هو أبو علي الفارسي .

(٤) وهو قول الفراء وأبي عبيد ، وأنكره الزجاج وأبو علي والنحاس وغيرهم ، قال الزجاج : « وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم ، لا يجوز : ضُرِب زيداً تريد ضُرِب الضربُ زيداً ، لأنك إذا قلت ضُرِب زيدٌ فقد عُلم أن الذي ضُربه ضَرْبٌ ، فلا فائدة في إضماره وقيامه مقام الفاعل » اهـ . ويرد على هذا القول أيضاً أنه لو كان كما تأولوا لكان « نُجِّيَ » بفتح الياء ولا يجوز إسكانها إلا في الضرورة ، قاله النحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم .

(٥) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القرأة العشرة .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢٨ .

(٧) لم يجز ثمة ما أجازه ههنا ، انظر التعليق هناك .

(٨) إذا حذف الفاعل بني الفعل للمفعول فأقيم المفعول مقام الفاعل . وإذا ذكر المفعول الصحيح ـ ويقال الصريح ، وهو المفعول به على الحقيقة ـ لم تُقِم مقام الفاعل غيره مما يجعل مفعولاً على السعة ، وهو المصدر والجار والمجرور والظرف من الزمان والمكان ، لأن الفعل له فهو أولى به . تقول ضربت زيداً يوم الجمعة ضرباً شديداً ، فإن بنيته لما لم يسم فاعله أي للمفعول أو للمجهول =

تُحْمَـل[١] هــذه القراءة على إخفــاء النــون / من ﴿ نُنْجي ﴾ فظنَّــه الراوي إدغاماً[٢] . [وهو أوْلَى من حَمْلِه على أنه ﴿ ننجي ﴾ بنونين ، فحذف إحداهما[٣] قياساً على ﴿ تَذَكَّرونَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٢][☆] ، فإنَّ هذا لم يجئ في كلامهم كما جاء ﴿ تذكّرون ﴾][٤] .　٣

قوله تعالى : ﴿ والَّتِي أحْصَنَتْ فَرْجَها ﴾[٥] [٩١]

والتقدير : واذكر التي أحصنت فرجها .　٦

[قوله تعالى][٦] : ﴿ فَنَفَخْنَا فِيها مِن رُّوحِنا ﴾[٧] [٩١]

وقـال في موضع آخر : ﴿ فَنَفَخْنَـا فيـه من روحنـا ﴾[٨] [سورة التحريم : ١٢] ،

= قلت ضُرب زيدٌ يوم الجمعة ضرباً شديداً ، لا يجوز غير ذلـك ، هـذا مـذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى إجازة إقامة غير المفعول الصحيح مقـام الفـاعل مع وجوده ، وعزي هـذا القول إلى الأخفش . والـذي نصَّ عليـه ابن جني أنـه أجـاز ذلـك ، ثم قـال أعني الأخفش « هو جـائـز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال » .

انظر الكتـاب ١٩/١ ، والمقتضب ٥٠/٤ـ٥١ ، والأصول ٧٩/١ـ٨١ ، والإيضـاح ٧٢ـ٧٤ ، والجمل ٧٦ـ٧٩ ، والخصائص ٣٩٧/١ ، واللمع ٩٤ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٣٩/١ـ٢ ، ولابن برهـان ٤٦ ، وشرح الكافية ٨٤/١ـ٨٥ ، وابن يعيش ٧٣/٧ـ٧٦ ، والهمع ٢٦٥/٢ـ٢٦٧ ، والمصادر السالفة .

ومـا أجـازه الكوفيون في السعـة أجـازه أبو علي وابن جني في الضرورة وهو من قبيحهـا كما قـال ابن جني ثم قال : « ومثله لا يعتد أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً » اهـ .

(١) في الأصل : يحمل ، وهو تصحيف .

(٢) وهو قول أبي علي .

(٣) حملـه على هـذا الوجـه ابن جني ، وكأن المؤلف يرد عليـه ، وهـو قـول الأخفش علي بن سليمـان واستحسنه النحاس . وما قاله المؤلف في هذا الوجه صحيح .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢١٥/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٨٠/٢ ، والبيان ١٦٤/٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر البحر ٣٣٦/٦ ، وتفسير الطبري ٦٧/١٧ ، والقرطبي ٣٣٨/١١ ، ومجمع التفاسير ٢٧٧/٤ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٦٣ ـ ١٣٦٤ .

فجاء ههنا على التأنيث وهناك على التذكير ، لأنه جاء في التفسير أن جبريل عليه السلام أخذ بجيبها[1] ونفخ فيه ، فحين ذكّر حُمل على « الجيب » .

[قوله تعالى][2] : ﴿ **وحَرَامٌ على قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاهَا أنَّهُم لا يَرْجِعُونَ** ﴾[3] [٩٥]

قال الناس : إنّ « لا » ههنا زيادة[4] ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكناها رجوعها[5] إلى الدنيا[6] . فـ « أنَّ » مع اسمها وخبرها في موضع الرفع خبر ﴿ حرام ﴾ ، و « لا » زائدة .

والذي قاله أبو علي رحمه الله أنّ خبر المبتدأ مضمر ، وأنَّ قوله ﴿ أنَّهم لا يرجعون ﴾ في صلة المصدر[7] ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكناها بأنهم

(١) أي بجيب درعها . وقوله تعالى ﴿ فيها ﴾ أي في التي أحصنت فرجها ، وانظر ما سيأتي ١٣٦٣ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٣٢-١٣٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٢ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٠/١ ، وللزجاج جـ١/٢١٦/٢-٢خ ، وإعراب القرآن ٣٨٢/٢-٣٨٣ ، والحجة ٤٨٨/٣-٤٩٠ خم و ٨١/٤-٨٢ خك ، ومجمع البيان ٦١/٤-٦٢ ، والبيان ١٦٥/٢ ، والبحر ٣٣٨/٦-٣٣٩ ، وتفسير الطبري ٦٨/١٧-٦٩ ، والقرطبي ٣٤٠/١١-٣٤١ ، وابن كثير ٣٦٦/٥-٣٦٧ ، ومجمع التفاسير ٢٧٨/٤ ، وابن الشجري ٢٣١/٢ ، والمغني ٣٣٢ .

(٤) هو قول الفراء وأبي عبيد ومن وافقهما ، وهو أحد قولي أبي علي .

(٥) الأنسب أن يقول : رجوعُهم ، أي أهل القرية .

(٦) وهو قول قتادة وأبي جعفر الباقر وغيرهما ، وروي عن ابن عباس ورجحه الحافظ ابن كثير . وقيل « لا » غير زائدة ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكناها أن لا يرجعوا عن كفرهم أي لا يتوبوا . ومعنى حرام : واجب أو عزم ، عن ابن عباس واختاره الطبري . وذهب الزجاج إلى أن التقدير : حرام على أهل قرية أن يتقبل منهم عمل لأنهم لا يرجعون أي لا يتوبون ، فالخبر محذوف ، وأنهم لا يرجعون في موضع المفعول له .

(٧) وكذا قال في شرح اللمع والجواهر ، وتابعه الطبرسي غير مصرح بالنقل عنه . وفيما عزاه إلى أبي علي وهمٌ ، على أن أبا علي قد اضطرب كلامه في تأويل هذه الآية : فقد أجاز في الحجة ٨١/٤-٨٢ خك وجهين : أحدهما : أن تكون « لا » زيادة و « أنَّ » في موضع رفع بأنه خبر =

لا يرجعون مَقْضِيٌّ أو ثابتٌ أو محكوم عليه ، فحـذف الخبر . وحـذفُ الخبر أحسن من زيادة « لا » ، ألا ترى أنّ زيادة « لا » إنما جـاءت[1] في التنزيل في مواضع معدودة[2] ، كقوله : ﴿ ولا الضَّالِّينَ ﴾[3] [سورة الفاتحة : ٧] ، وقولـه ﴿ مـا مَنَعَـكَ ٣
ألاَّ تَـسْجُـدَ ﴾[4] [سورة الأعراف : ١٢] ، وقولـه : ﴿ أنَّهـا إذا جَـاءَتْ لا يؤمِنُون ﴾[5] [سورة الأنعام : ١٠٩] على قـول غير الخليـل[6] رحمـه الله ، وقـولـه : ﴿ ومـا يَسْتَـوي الأحْيَــاءُ ولا الأمْـوَاتُ ﴾ [سـورة فـاطر : ٢٢] ، ﴿ ولا الظِّــلُّ ولا الْحَرُورُ ﴾[7] ٦

= المبتدأ الذي هو حرام ، المعنى « وحرام على قرية أنهم لا يرجعون أي أنهم يرجعون ، والتقـدير : وحرام على قريـة مهلكـة رجوعُهم إلى أهلهم ... والـوجـه الآخر أن تكـون « لا » غير زائـدة ، ولكنهـا متصلـة بـ « أهلكنـا » كأنـه قـال : وحرام على قريـة أهلكنـاهـا بـأنهم لا يرجعـون أي أهلكناهم بالاصطلام والاستئصال بأنهم إنما لا يرجعون إلى أهلهم للاستئصـال الواقع بهم والإبـادة لهم ، وخبر المبتدأ على هذا محذوف تقديره : وحرام على قريـة أهلكنـاهـا بـالاستئصـال بقـاؤهم أو حياتهم ونحو ذلك ... » اهـ . وقال في الحجة ٤٨٩/٣ ـ ٤٩٠ خم :

« إن شئت رفعته [أي ﴿ حرام ﴾] بـالابتـداء ... وإن شئت جعلتـه خبر مبتـدأ وكان المعنى : وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون ، وجعلت « لا » زائـدة ، والمعنى : وحرام على قريـة أهلكناها رجوعهم ... وإن شئت جعلت حراماً ... خبر مبتـدأ وأضمرت مبتـدأ ويكون المعنى : وحرام على قرية أهلكناها بأنهم لا يرجعون ، وجعلت « لا » غير زائدة ، أي رجوعهم ، المعنى : وحرام على قريـة أهلكنــاهــا بــالاستئصــال رجـوعهم ، ومعنى حرام عليهم أنهم ممنـوعـون من ذلك ... » أهـ .

(١) في الأصل : جاء ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) عقـد المؤلف في الجـواهر ١٣١ ـ ١٤٠ البـاب ٥ لـ « مـا جـاء في التنزيـل وقـد زيـدت فيـه « لا » و « ما » » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر زيادة « لا » ٤٢٥ .

(٣) انظر الجواهر ١٣١ ، وشرح اللمع اللوح ٧٩/١ ـ ٢ ، والحجة ١٢١/١ ـ ١٢٢ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥١ . وكان في الأصل « وما منعك .. » والتلاوة بلا واو .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٣ ـ ٤٢٦ .

(٦) قول الخليل أن « أنّ » هنـا بمعنى لعـلّ ، ووافقـه سيبـويـه والأخفش ، وأجـازه الفراء وأبـو علي وغيرهما ، انظر ما سلف .

(٧) سياق التلاوة : ﴿ ومـا يستوي الأعمى والبصير [١٩] ولا الظلمـات ولا النـور [٢٠] ولا الظِّل ولا الحرور [٢١] وما يستوي الأحياء ولا الأموات [٢٢] .. ﴾ .

١/٩٠ [سورة فاطر : ٢١] . ولو طالبتني بحذف خبر المبتدأ لم يمكنّي عدّه[١] في الوقت كما عددت لك زيادة « لا » لأن ذلك قد كثر وشاع ، وهذا قلّ ومع[٢] قِلّته يمكن المصير إلى الحكم بترك زيادته . ٣

[قوله تعالى][٣] : ﴿ **حَتَّى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ** ﴾[٤] [٩٦]

جواب ﴿ إذا ﴾ مضمر عند قوله ﴿ فإذا هِيَ شَاخِصَةٌ أبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يا وَيْلَنا ﴾ [٩٧] ، والتقدير : قالوا يا ويلنا ، فحذف الجواب[٥] . ٦

وقال الفراء : إنّ الواو في قوله ﴿ واقْتَرَبَ الوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ [٩٧] زيادة[٦] ، وهو جواب ﴿ إذا ﴾ .

[و][٧] قال أبو علي[٨] : يجوز[٩] أن يكون جواب ﴿ إذا ﴾ قوله : ﴿ فإذا ٩

---

(١) في الأصل و ي « عدُّها » ، وله وجه يحمل عليه وهو أن يريد : عدّ مواضع الحذف ، وما أثبته من ب هو الوجه .

(٢) في الأصل : ومعه ، وهو خطأ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٨ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١١/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢١٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٨٣/٢ ، ومجمع البيان ٦٣/٤-٦٤ ، والبيان ١٦٥/٢-١٦٦ ، والبحر ٣٣٩/٦ .

(٥) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٦) وهو قول الكسائي أيضاً . وسلف التعليق على زيادة الواو ١٨٥ . وذكرت ثمة أن الأخفش وابن برهان من البصريين أجازا زيادتها وغيرهما من البصريين لا يجيزونها .

(٧) زيادة مني .

(٨) لم أصب كلامه . وعزا النحاس هذا القول إلى الكسائي .

(٩) كذا في الأصل . وفي ي و ب « ... وهو جواب إذا . ويجوز .. » . وعلى ما فيهما لم ينسب المؤلف هذا القول إلى أحد .

هي شاخصة ﴾ ، والتقدير : [حتى][1] إذا فتحت يأجوج ومأجوج شخصت أبصار الذين كفروا .

٣ فأما إعراب قوله ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾[2] = فـ ﴿ هي ﴾ ضمير القصة والحالة في موضع الرفع بأنها مبتدأة ، وقوله ﴿ أبصار الذين كفروا ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ شاخصة ﴾ ، والجملة تفسير قوله ﴿ فإذا ٦ هي ﴾ أي القصةُ والحالة أن أبصار الذين كفروا شاخصة .

فإن[3] قلت : هل يجوز أن يكون ﴿ أبصار الذين كفروا ﴾ مرتفعة بـ ﴿ شاخصة ﴾ لأن ﴿ شاخصة ﴾ قد اعتمدت على ﴿ هي ﴾ ، فوجب أن ٩ يرتفع ما بعدها = فالجواب : إنّ هذا غير جائز ، لأن شاخصة لم تعتمد[4] على ﴿ هي ﴾ وليستْ[5] بخبر ﴿ هي ﴾ وإنما هي خبر ﴿ أبصار ﴾ . فالخلاف في رفع ﴿ أبصار ﴾ قائم بماذا هو : فعند سيبويه على ما ذكرته لك ، وعند أبي الحسن ١٢ يرتفع ﴿ أبصار ﴾ بـ ﴿ شاخصة ﴾ كما قال في قولهم : « قائمٌ زيدٌ »[6] . وقد تقدّم مثل هذه الآية حَذْوَ القَذّة بالقُذَّة في قوله تعالى : ﴿ إنّه مُصِيبُها

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٠٥ ، ٨٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/٤٣ ، ومجمع البيان ٦٤/٤ ، والبحر ٣٣٩/٦ ، والخصائص ٣٩٨/٢ ، وابن الشجري ٦٠/٢ ، والمغني ١٢١ ، ٦٥٢ .

(٣) في الأصل : وإن ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) في الأصل : يعتمد ، وهو تصحيف .

(٥) في النسخ : وليس ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر الكتاب ٢٧٨/١ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٤ . قال المؤلف في شرح اللمع : « ... فعند سيبويه تقديره : زيد قائم ، وعند الأخفش يرتفع قائم بالابتداء ويرتفع زيد بقائم ، وليس في قائم ضمير على زعمه لارتفاع الظاهر به وقد سدّ مسدّ الخبر أعني زيداً ... » اهـ . وانظر ما سلف من التعليق على ارتفاع الاسم باسم الفاعل على المذهبين ٥٨٤ ، وما سلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٣ .

ما أصابَهُم ﴾[1] [سورة هود : ٨١] . وأما العامل في قوله ﴿ فإذا هي ﴾ فقوله ﴿ شاخصة ﴾[2] ، وقد ذكرته في « الجواهر »[3] .

قوله عز وجل : ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾[4] [١٠٤] . ٣

قالوا : إنّ السِّجِلَّ اسم مَلَك[5] ، وإن المصدر مضاف إلى الفاعل / ، وإنَّ التقدير : كما يطوي المَلَكُ الكتب . ٢/٩٠ ٦

وروي عن ابن عباس أنه [قال][6] : كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) هذا سهو منه ، فلم يتكلم على الآية في هذا الكتاب لا في موضعها ولا في غير موضعها فيه ، وتكلم عليها في الجواهر ٥١٦ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٤ .

(٢) « إذا » في الآية للمفاجأة ، وهي ظرف عند المؤلف وصرّح في الجواهر ٨٨٩ أنها من ظروف المكان ، وهو ما عزي إلى أبي علي وابن جني وابن الخياط ، وهو ظاهر قول المبرد ، وعزي إلى الرياشي والزجاج أنها ظرف زمان ، وعزي إلى الأخفش أنها حرف ووافقه الكوفيون . انظر الجواهر ٨٨٩ـ٨٩١ ، والمقتضب ٥٧/٢ـ٥٨ ، و ١٧٨/٣ ، ٢٧٤ ، وشرح الكافية ١٠٣/١ـ١٠٤ و ١١٢/٢ ، وابن يعيش ٩٤/١ـ٩٥ و ٩٨/٤ـ٩٩ ، والمغني ١٢٠ـ١٢١ ، والهمع ١٨٢/٣ـ١٨٣ . وانظر ما يأتي ١٠١٢ .

(٣) ص ٧٠٥ في الباب ٣٧ الذي عقده لما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير . وقال ثمة : « ... والعامل في إذا قوله شاخصة ، ولولا أن إذا ظرف لم يجز تقديم ما في حيز هي عليها لأن التفسير لا يتقدم على المفسر ... » اهـ .
والجواهر هو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٨٤٣ .

(٤) انظر الجواهر ٥٠٨ ، ومعاني القرآء للفراء ٢١٣/٢ ، وللزجاج جـ١/٢١٧/٢ خ ، والحجة ٤٩٠/٣ـ٤٩٢ خم ، ومجمع البيان ٦٥/٤ ، والبيان ١٦٦/٢ ، والبحر ٣٤٣/٦ ، وتفسير الطبري ٧٨/١٧ ، والقرطبي ٣٤٧/١١ ، وابن كثير ٣٧٧/٥ـ٣٧٩ ، ومجمع التفاسير ٢٨٣/٤ ، والكشاف ٥٨٥/٢ ، والفخر الرازي ٢٢٨/٢٢ ، والمحتسب ٦٧/٢ـ٦٨ .

(٥) وهو قول ابن عمر والسدي وابن عباس في رواية عنه . قال الطبري وغيره : لا يعرف في الملائكة ملك اسمه السجل .

(٦) زيادة من ي و ب .

كاتب يسمّى سِجلاً[١] .

وقال قوم : إن السِّجلَّ هو المعروف[٢] ، أي كما يَطْوي ويَشْتَمِلُ[٣] السِّجلُّ على الكتب . ويكون أيضاً مضافاً إلى الفاعل .　٣

وقيل : إنّ الطَّيّ مصدر مضاف إلى المفعول ، أي كما يُطْوَى السجل . وبيَّن ما السجلّ فقال ﴿ للكتب ﴾ أي السجل الذي من الكتب[٤] .

(١) أنكر الحافظ ابن كثير هذه الرواية عن ابن عباس . وقال الطبري : لا يعرف لنبيّنا ﷺ كاتبٌ كان اسمه السجل ، ووافقه الحافظ ابن كثير وغيره . والمصدر على هذا القول أيضاً مضاف إلى الفاعل .

(٢) أي الصحيفة . وهو الصحيح عن ابن عباس فيما قال الحافظ ابن كثير ، وهو قول مجاهد وقتادة والفراء وغيرهم ، واختاره الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٣) أي كما يطوي السجل الكتب ويشتمل عليها ، ولم يذكر المؤلف في الجواهر هذا القول . وضبط في الأصل و ب « يُطْوى ويُشْتَمل » وهو خطأ ولم يضبط في ي . وعلى أن الظاهر أن السجل هو فاعل الطيّ فلم يذكره أكثرهم ، واختلف من ذكره في تقديره وإن اتفق المعنى . قال الراغب في المفردات (سجل) : « أي كطيّه لما كتب فيه حفظاً له » ، وقال الفخر الرازي : « ... فيكون معنى طي السجل للكتاب [بالإفراد ، وهي قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم] كون السجل ساتراً لتلك الكتابة ومخفياً لها لأن الطي ضد النشر .. » ثم قدره تقديراً يخالف ما ذكره قال « والمعنى نطوي السماء كما يطوى الطومار الذي يكتب فيه » اهـ وهو قد أخذ كلامه من الزمخشري الذي اضطرب تقديره في ذلك أيضاً ، قال : « كما يطوى الطومار ... لما يكتب فيه .. ومن جمع فمعناه للمكتوبات أي لما يكتب فيه من المعاني الكثيرة ... » اهـ . وكلامه يقتضي أن يكون السجل هو الطاوي لما يكتب فيه ، والله أعلم . والقراءة بالجمع (للكتب) قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ للكتاب ﴾ بالإفراد . انظر السبعة ٤٣١ ، والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٣٢٥/٢ .

(٤) قوله « وبيّن ما السجل ... » كذا قال ولا معنى له ولا وجه . وقد اختلفوا في تقدير الكلام : فذهب الطبري ومن وافقه إلى أن التقدير : كما يُطوى السجل على ما فيه من الكتاب ، فاللام في ﴿ للكتب ﴾ بمعنى « على » وهو الوجه الذي ذكره المؤلف في الجواهر . فالمصدر مضاف إلى المفعول . وذهب أبو علي ومن وافقه - وهم الأكثرون - إلى أن التقدير : كطي الطاوي الصحيفة لدرج الكتب ، فحذف المضاف ، وقدره ابن جني : أي كطي الكتاب لأن يكتب فيه . فاللام لام العلة ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، وهو قول ظاهر البعد .

﴿ كما بدأنا أوّلَ خَلْقٍ نُّعيدُهُ ﴾[1] [١٠٤]

الكاف من صلة ﴿ نعيده ﴾ وإن كان متقدماً . وقد تقدم مثل هذا في قوله تعالى : ﴿ كما أرْسَلْنا فيكُم رَسُولاً منكم ﴾[2] [سورة البقرة : ١٥١] ، وقال : ﴿ كما عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾[3] [سورة البقرة : ٢٨٢] . فهذه الكافات الثلاثة من صلة ما بعدها .

وربّما يَسْمَح لك[4] برابع على أحد الأقوال[5] ، وهو قوله ﴿ كما أخْرَجَكَ رَبُّكَ من بَيْتِكَ ﴾[6] [سورة الأنفال : ٥] . وقد عددناها لك في « التقديم والتأخير »[7] في الجواهر[8] .

فإذا نظرتَ إلى عثمان[9] وقد أخذ في تعداد الشواهد على أصل واحد = فاْعْلَمْ

(١) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٣/٢ ، ومجمع البيان ٦٦/٤ ، ونقل عن المؤلف مصرحاً ، والبحر ٣٤٣/٦ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٢-١١٣ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ١٩٨ .

(٤) في الأصل « له » ولعله تحريف صوابه ما أثبت من ي و ب .

(٥) قوله « على أحد الأقوال » كان ينبغي أن يقوله في آيتي سورة البقرة أيضاً ، فقد قيل إن الكاف من صلة ما قبلها ، انظر الكلام عليها في موضعها والتعليق ثمة .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٩٣ .

(٧) هو الباب ٣٧ من الجواهر ٦٧٥-٧٣٥ .

(٨) ذكر آيتي البقرة في هذا الباب منه ص ٦٧٥ ، وذكر آية الأنفال فيه ص ٧٠١ . وقد فاته أن يذكر آية سورة الأنبياء فيه ، وقد ذكرها ص ٢٨٨ في الباب ١٤ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » ونصّ على وجه التقديم والتأخير فيها كما ذكر هنا آية سورة الأنفال وآية سورة البقرة ١٥١ ، وذكر معها آية أخرى من باب التقديم والتأخير وهي قوله تعالى : ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ [سورة الأعراف : ٢٩] وقد فاته ذكرها في باب التقديم والتأخير ، ولم يتكلم عليها في هذا الكتاب .
وانظر ما قلناه في « الجواهر » ص ٨٨١ .

(٩) هو الإمام أبو الفتح عثمان بن جني صاحب الخصائص وسرّ صناعة الإعراب والمحتسب والمنصف واللمع وغيرها من الدرر .

أنَّ أفْضَلَ منه وأنْبَلَ وأخَصَّ وأحْسَنَ مقالاً مَنْ بدَّل شواهدَه من الشعر بشواهده[١] من التنزيل .

٣ وتكون « الْخَصَائِص » اسم كتابه لا اسم كتاب عثان . ألا ترى أنه قال عليه السلام : « أهْلُ القُرْآنِ هُمْ أهْلُ اللهِ وخَاصَّتُه »[٢] ولم يقل : أهل أبيات ذي الرمة ولا أبيات النابغة !

٦ فلِمَ أفنيتَ عمرَك في تعداد هذا ، وطلبتَ حذف الجار والمجرور وحذف الموصوف وتأنيث المذكر[٣] من قوله « جاءَتْه كتابي فاحتقرها »[٤] ؟ وأين أنت[٥] من قوله ﴿ لَوْنُها تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾[٦] [سورة البقرة : ٦٩] وقوله ﴿ فَلَمَّا رَأى الشَّمْسَ

---

(١) كذا وقع في النسخ ، والوجه أن يقول : « من بدَّل شواهدَه من التنزيل بشواهده من الشعر » فيدخل الباء على المتروك كما دخلت عليه في قوله تعالى : ﴿ ولا تتبدلوا الخبيثَ بالطَّيب ﴾ [سورة النساء : ٢] وقوله : ﴿ ومن يتبدل الكفر بالإيمان ﴾ [سورة البقرة : ١٠٨] وقوله ﴿ أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴾ [سورة البقرة : ٦١] .

(٢) هذه قطعة من حديث أخرجه ابن ماجه في المقدمة برقم ٢١٥ ، وأحمد في المسند ١٢٧/٣ـ١٢٨ ، ٢٤٢ ، وهو في كشف الخفاء ٢٥١/١ ، ٢٦٢ ، برقم ٧٦٨ ، ٨١١ .

(٣) عقد أبو الفتح في الخصائص ٣٦٠/٢ـ٤٤١ باباً في شجاعة العربية ذكر فيه الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف ، وذكر في الحذف حذف الجملة والاسم والفعل والحرف . وحذفُ الجار والمجرور والموصوف من حذف الاسم وقد ذكرهما ص ٣٦٦ـ٣٧٣ ، وذكر تأنيث المذكر وتذكير المؤنث في الحمل على المعنى ص ٤١١ـ٤١٩ .

(٤) حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال : « سمعتُ رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لَغُوب ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق » اهـ .
انظر هذه الحكاية في الخصائص ٢٤٩/١ و ٤١٦/٢ ، وسر الصناعة ١٢ ، والمحتسب ٢٢٨/١ و ١٨٦/٢ .

(٥) هذا كلام لا يقضى منه العجب ! أعجبتك نفسك أيها الشيخ فتجرأت على الإمام أبي الفتح بغير حق ، وقد أغرتَ على كلامه في هذا الموضع من الخصائص فأخذته وادعيته لنفسك ، وهذا شيء قبيح شنيع ، غفر الله لك ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣ـ٥٦ .

بازِغَةً قالَ هذا رَبِّي ﴾[1] [سورة الأنعام : ٧٨] وقوله ﴿ إنَّ رَحْمَةَ رَبِّي قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنينَ ﴾[2] [سورة الأعراف : ٥٦] وقوله ﴿ هذا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾[3] [سورة الكهف : ٩٨] وقوله : ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾[4] [سورة البقرة : ٢٧٥] ؟ ٣
أفتراهُ[5] هو في حكايته « جاءته كتابي » هذا = فائزاً بالحظ الأوفى أم الذي يعدُّ لك هذه الآي[6] ؟!

قوله عز وعلا : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُم على سَوَاءٍ ﴾[7] [١٠٩] ٦

الجار والمجرور في موضع الحال من الفاعلين والمفعولين جميعاً ، لأنهم قالوا في التفسير : فقل آذنتكم فاستوينا نحن وأنتم ، فيكون الحال من الفريقين .

ولا أدري بأي الأمرين تُلحُّ عليَّ : أبكونِ الجار والمجرور حالاً ، أم بكون حالٍ واحدة من صاحبين ؟ وكلا الأمرين عُدَّ لك في « الجواهر »[8] من قوله : ٩

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .

(٢) سلف الاستشهاد بها ٧٧٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٧٧ .

(٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦١٩ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٧ و ٢/١٣٢ ، وإعراب القرآن ١/٢٩٣ ، ومجمع البيان ١/٣٩٠ ، والبيان ١/١٨٠ ، والبحر ٢/٣٣٥ ، والكتاب ١/٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٤ ، ٦١٩ ، وتكلمة الإيضاح ٨٧ ، ١١٥ ، والخصائص ٢/٤١٢ ، وابن يعيش ٥/٩١ ، ٩٤ .

(٥) في الأصل « أفترى » وفوق الراء ألف « ا » ، وفي ي « أفترى » وفي ب « أفترا » ، والصواب ما أثبت .

(٦) قد ذكر أبو الفتح جميع الآي إلا آية سورة الكهف في هذا الموضع نفسه من الخصائص ٢/٤١٢ ، ٤١٥ فأغار عليه المؤلف ثم لم يسلم أبو الفتح من لسانه رحمها الله .

(٧) انظر الجواهر ٢٥٨ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/٢١٧/٢خ ، ومجمع البيان ٤/٦٦ ، والبيان ٢/١٦٦-١٦٧ ، وتفسير الطبري ١٧/٨٣-٨٤ ، والقرطبي ١١/٣٥٠ ، وابن كثير ٥/٣٨٢-٣٨٣ ، ومجمع التفاسير ٤/٢٨٤-٢٨٥ .

(٨) ذكر المؤلف في الجواهر في الباب ١٢ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » ص ٢٥٨ منه آيتي الأنبياء والأنفال ، ولم يذكر =

﴿ فأَتَتْ بِهِ قَوْمَها تَحْمِلُهُ ﴾[١] [سورة مريم : ٢٧] وقوله ﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً ﴾[٢] [سورة الأعراف : ٥٤] ، فهذان موضعان ، وهذا الثالث ، والرابع نظير هذا في الأنفال [٥٨] من قوله ﴿ وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً فانْبِذْ إلَيهم على سَوَاءٍ ﴾[٣] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ وإنْ أدْرِي أقَرِيبٌ أمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[٥] [١٠٩]

روى الحلواني عن هشام عن ابن عامر ﴿ وإن أدريَ اقريب ﴾ بفتح الياء[٦] . فقال الناس : إنَّه[٧] لاحنٌ[٨] لأن « إنْ » لا يعرف من الحروف النواصب .

= آيتي مريم والأعراف لأنها ليستا من هذا الباب . وظاهر قوله « وكلا الأمرين عُدَّ لك في الجواهر » أنه عقد في الجواهر باباً لما جاء في التنزيل ويكون الحال عن صاحبين ، وهو لم يفعل ، ولم يذكر آيتي مريم والأعراف في الجواهر ، لكنه ذكر في هذا الموضع من الجواهر ٢٥٨ ثلاثة شواهد من الشعر جاءت الحال فيها من الفاعل أو من المفعول أو منها وتكلم عليها . و« الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٨٨١ح ٣ .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ .
(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٧ .
(٣) انظر الجواهر ٢٥٨ . وفات المؤلف هنا موضع خامس ذكره فيا سلف ٦٤٦ في قوله تعالى ﴿ أحلّوا قومهم دار البوار . جهنم يصلونها ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٨-٢٩] ، انظر الكلام عليها ثمة .
(٤) زيادة من ي و ب .
(٥) انظر الجواهر ٨٣٢-٨٣٣ ، والبحر ٣٤٤/٦ ، والمحتسب ٦٨/٢-٦٩ .
(٦) هي قراءة شاذة ذكر ابن جني أنها رواية أيوب بن تميم عن يحيى الذماري عن ابن عامر . وهشام بن عمار أخذ القراءة عرضاً عن أيوب . واكتفى أبو حيان بالقول إنها رواية عن ابن عامر .
(٧) في الأصل : لأنه ، وهو خطأ .
(٨) أنكر ابن مجاهد فتح الياء ، انظر المحتسب والبحر .

وخفيت عليهم الخافية التي تعدُّها العرب من مهمات لغاتها وألفاظها في باب الهمزة . ألا ترى أنهم معنيّون بتليين الهمزة المتحركة وإلقاء حركتها على ماقبلها ؟ وكأنه قال : « وإن أدريَ اقريب » بنقل فتحة همزة[1] / « أقريب » إلى الياء[2] وتليين الهمزة ، ومثلُه[3] :

٣ ١/٩١

(١) في الأصل : الهمزة ، وهو خطأ .

(٢) هذا قول جيد وله نظائر . بيد أن ماقاله ههنا في فتح الياء من « أدري » لا يمكن أن تحمل عليه قراءة أيوب عن يحيى عن ابن عامر أيضاً ﴿ وإن أدريَ لعله فتنة ﴾ [سورة الأنبياء : ١١١] بفتح الياء . فتحمل القراءتان على ماذهب إليه ابن جني أنه شبه الياء - وهي لام الفعل - بياء غلامي لفظاً ، ففتح الياء من أدري كما تفتح في نحو غلامي وإن كانت لام الفعل لا تفتح إلا بعامل ، ولهذا ماأنكرها ابن مجاهد .

(٣) البيتان على هذه الرواية من الرجز ، وهما عليها في الجواهر ٨٣٢ ، والنوادر ١٣ ، وإيضاح الوقف ٩٦٩ ، وشرح القصائد السبع ٣٤ ، وسر الصناعة ٧٥-٨٢ ، والمحتسب ٢٦٦/٢ ، والخصائص ٩٤/٣ ، ٢٢١ ، وتفسير أبيات المعاني ١٢٢ ، والممتع ٣٢٢ ، واللسان (قدر) . وفي ضرائر الشعر ١١٢ ، والمغني ٣٦٥-٣٦٦ « في أيّ » . وعزيا إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في وقعة صفين ٣٩٥ وفيها « أيوم ماقدر » ، وانظر الشعر المنسوب إلى الإمام علي عليه السلام ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٤-٤٤٨ ، وشرح أبيات المغني ١٣٤/٥ ، ونص البغدادي أنهما موجودان في ديوانه . وذكر البغدادي أن ابن الكلبي عزاهما في جمهرة الأنساب إلى الحارث بن نمر الجرمي ، ولم أصب ذلك في « جمهرة النسب » المطبوعة . والبغدادي يذكر كتاب ابن الكلبي باسم « جمهرة النسب » و « جمهرة الأنساب » .

وعزا صاحب العقد ١٠٥/١ و ٢٧٤/٥ ، ٢٨٧ إلى الإمام علي عليه السلام بيتين على الرمل وهما :

أيّ يومي من الموت أفرّ ... يوم لا يقدر أم يوم قدر

يوم لا يقدر لا أرهبه ... ومن المقدور لا ينجي الحذر

والأول من مقطوعة من سبعة أبيات على الرمل للحارث بن المنذر الجرمي أنشدها ابن الأعرابي في « نوادره » وذكرها عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ٢٣١ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني ١٣٢/٥-١٣٦ ، ولم ينصوا على رواية البيت فيها ، والظاهر من كلام العيني والسيوطي أن روايته هي المشهورة على الرجز ، ويحتمل كلام البغدادي ذلك ، وأن تكون الرواية :

أي يومي من الموت أفر ... يوم لا يقدر أم يوم قدر

وبعده فيما نص عليه الغندجاني في « ضالة الأديب » :

يوم لا يقدر لا أخشى الردى ... وإذا قدّر لا يغني الحذر =

[مِنْ][1] أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ ٱلْمَوْتِ أفِرّْ
أيَــوْمَ لَمْ يُقْــدَرَ أمْ يَــوْمَ قُــدِرْ

٣ فنقل فتحة الهمزة من « أمْ » إلى الراء من « يُقْدَر »[2] أي : [من][1] أيِّ يوميَّ من الموت أفرّ أيوم لم يقدرْ أم يوم قدر .

= ثم تأتي الأبيات على رواية ابن الأعرابي :

إن أخـــوالي من شقرة قــــد لبســوا لي عمـــاً جلـــد النمر
نحتـوا أثلتنــــا ... الأبيــــات

قال العيني : « وقال ابن الأعرابي : هو للحارث بن المنذر الجرمي ، وليس لعلي بن أبي طالب ، ولكنه رضي الله عنه تمثل به » اهـ . هذا المشهور الحارث بن المنذر الجرمي ، وعند ابن الكلبي فيما نقل عنه البغدادي « الحارث بن نمر الجرمي » .

فإن كانت الرواية في نوادر ابن الأعرابي كالرواية المشهورة فإن البيت مخزوم في صدره وعجزه ، والخزم زيادة تلحق صدر البيت أو عجزه لا يعتد بها في تقطيع العروض ، فزاد الشاعر لفظ « من » أو « في » في صدر البيت ، وزاد همزة الاستفهام في قوله « أيوم » في عجزه .

(١) زيادة مني . وهي رواية المؤلف للبيت في الجواهر .

(٢) فصار « يقدرَ أْم » « فتسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة فتقلب ألفاً للتخفيف فيصير التقدير « يُقْدَرَام » فتأتي الألف ساكنة وبعدها الميم ساكنة فيلتقي ساكنان فتحرك الألف لالتقائها فتنقلب همزة ، فيصير : يقدرَ أم » عن ابن جني في سر الصناعة .

وما ذهب إليه ابن جني في توجيه البيت لم يتقدمه إليه أحد ، وأخذه الناس عنه ومنهم المؤلف . لكنه خالفه في الجواهر فذهب إلى أنه حذف الهمزة ونقل فتحها إلى الراء فصار « لم يقدرَ» ثم أشبع فتحة الراء فصار « لم يقدرام » ثم حرك الألف وقلبها همزة . وهذا وهم منه ، فما ذكره في الإشباع إنما يكون في الأمثال المحذوفة لاماتها للجزم ، نحو « ألم يأتيك والأنباء تنمي » و « كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانيا » في أحد القولين ، وقوله « ولا ترضّاها ولا تملّقِ » ، انظر هذه الشواهد في سر الصناعة ٧٦ ـ ٧٩ وغيرها .

والذي ذهبوا إليه قبل ابن جني « أنه أراد النون الخفيفة ثم حذفها ضرورة فبقّى الراء مفتوحة كأنه أراد يُقْدَرَنْ » عن سر الصناعة ثم قال ابن جني : « وأنكر بعض أصحابنا هذا وقال : هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها ، ولا سكون ههنا بعدها » . وخرَّجه اللحياني على أن النصب بـ « لم » لغة ، ولم يرتضوا قوله ، وهو أحرى بالرد .

ولكنّ القُرّاء[١] لا تُحْسِنُ تقييد هذه اللفظة ، لأنّهم عُنُوا بحفظ الألفاظ دون المعاني والاستكثار من الروايات دون التحقيق كما عُني عثمان بما ذكرناه الآن[٢] .
وإنما ينبغي أن تُعنى بالشواهد من التنزيل وطلب المعاني من « الكتاب »[٣] في التنزيل بعد إحكام ظاهر التنزيل ليُسْمَحَ[٤] لك بهذه الأشياء . فإن خالفت هذه الصفة تحقق فيك المثل السائر : « كطالبِ القَرْنِ جُدِعَتْ أُذُنُه »[٥] .

٣

قوله عز وجل : ﴿ قُل رَّبِّ ٱحْكُم بِالْحَقِّ ﴾[٦] [١١٢]
بكسر الباء . وضمُّها عن أبي جعفر ﴿ ربُّ احكم ﴾[٧] و ﴿ ربُّ انْصُرْني ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٦] عن ابن مُحَيْصِن[٨] . ضمّوا الباء تبعاً لضم الكاف طلباً للمشاكلة والمطابقة في الكلام[٩] .

٦

٩

---

(١) في الأصل و ي « الفرّاء » وهو تصحيف مضل ، وقوله « لا يحسن » لم يعجم حرف المضارعة فيها .
(٢) تجرأتَ على ابن جني مرة أخرى ، وعنه أخذتَ ، هذا لعمري شيء عجيب .
(٣) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » أي كتاب سيبويه .
(٤) في النسخ « يسمح » والصواب ما أثبت .
(٥) انظر أمثال أبي عبيد ٢٥٠ ، وفصل المقال ٣٦١-٣٦٢ ، وجمهرة الأمثال ١٥٠/٢ ، ومجمع الأمثال ١٣٩/٢-١٤٠ ، والمستقصى ٢١٨/٢-٢١٩ ، وتمثال الأمثال ٥٠٩ . يضرب في طلب الأمر يؤدي صاحبه إلى تلف نفسه ، أي يطلب ربحاً فيقع في الخسران . انظر قصة المثل في هذه المصادر ، وفي الدرة الفاخرة ٥٥٣-٥٥٤ .
(٦) انظر إعراب القرآن ٢٨٧/٢ ، ومجمع البيان ٦٥/٤ ، والبحر ٣٤٥/٦ ، والمحتسب ٦٩/٢ .
(٧) هذه قراءة أبي جعفر وحده من العشرة وقرأ الباقون بكسر الباء . انظر النشر ٣٢٥/٢ ، والمبسوط ٣٠٢ ، وزاد القرطبي في تفسيره ٣٥١/١١ نسبتها إلى ابن محيصن وهو من القراء الأربعة عشر .
(٨) وزاد أبو حيان في البحر ٤٠٢/٦ نسبتها إلى أبي جعفر أيضاً . وكان في الأصل « رب انصر » وهو سهو من الناسخ .
(٩) ولها وجه آخر تحمل عليه وهو أنّ ضمّ الحرف الأخير من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بعد حذف الياء = لغةٌ . انظر ما سلف ٥٩٨ . وحملها ابن جني على أنه منادى مفرد غير مضاف وقد =

وروي أيضا عن أبي جعفر ﴿ قُل رَّبِّي أحْكَمُ بـالحق ﴾[1] . وإنما عدل عن قوله ﴿ احكُم بالحقّ ﴾ كقراءة الجمهور ، لأنه كأنه[2] يَرِدُ عليه أنه لا يحكم إلا بالحق ، فعدل عنه إلى[3] ﴿ أحْكَمُ بالحق ﴾ كيلا يلزمه هذه الكُلْفَةُ .

والذي يقوله الجمهور[4] أنَّ الأنبياء مأمورون بأن يقولوا مثل هذه المقالة . ألا ترى أن شعيباً أُمر بأن يقول : ﴿ رَبَّنا افْتَحْ بيننا وبينَ قَوْمِنا بالحقّ ﴾ [سورة الأعراف : ٨٩] ، فكذلك أُمر النبي صلى الله عليه وآله بأن يقول هذه المقالة حفظاً لسُنَّة الأنبياء صلوات الله عليهم[5] .

= حذف منه حرف النداء ، ومثل هذا الحذف لا يجوز ، فلا يقال : رجلُ أقبل ، على إرادة حرف النداء ، ولهذا ما تضعف هذه القراءة ورآها النحاس لحناً .

(١) بياء ثابتة وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، ولم يعزها إلى أبي جعفر إلا ابن خالويه في شواذه ٩٣ ، وذكر ابن مهران في المبسوط ٣٠٣-٣٠٤ أنها قراءة زيد عن يعقوب من العشرة وقراءة ابن عباس وابن يعمر وغيرهما . وذكر ابن خالويه أنها تروى عن الضحاك وابن عباس وابن محيصن ، وعزاها ابن جني في المحتسب ٧١/٢ إلى هؤلاء الثلاثة وزاد نسبتها إلى عكرمة ويحيى بن يعمر والجحدري ، وفات أبا حيان في البحر ٣٤٥/٦ نسبتها إلى الضحاك وابن يعمر ، وعزاها الطبري ٨٤/١٧ إلى الضحاك وعزاها القرطبي ٣٥١/١١ إلى الضحاك وطلحة ويعقوب ، ولم يعزها الفراء في معاني القرآن له ٢١٤/٢ .

(٢) في الأصل : كاد ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : أي ، وهو تحريف .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٤/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢١٧/٢خ ، وتفسير الطبري ٨٤/١٧ ، والقرطبي ٣٥١/١١ ، وابن كثير ٣٨٢/٥ ، ومجمع التفاسير ٢٨٥/٤ .

(٥) قال قتادة : « كان الأنبياء يقولون ﴿ ربَّنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين ﴾ وأمر رسول الله ﷺ أن يقول ذلك » اهـ .

سورة الحج

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عليهِ أنَّهُ مَنْ تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾[1] [٤]

أي كُتب على الشيطان أنَّ الأمر والشأن من تولى الشيطان فالشأن أنَّ الشيطان يضله . فالهاء في ﴿ أنه من تولاه ﴾ ضمير الأمر والشأن ، و ﴿ مَنْ ﴾ بمعنى « الذي » ، وقوله ﴿ تولاه ﴾ في صلة ﴿ من ﴾ ، وقوله ﴿ فأنه يضله ﴾ فتحت « أنّ » لأنه مبني على مبتدأ مضمر ، والتقدير : فالشأن أنه يضله[2] ، والمبتدأ مع أنّ واسمه وخبره خبرُ ﴿ من ﴾ . ودخلت الفاء لأن الموصول يتضمن معنى الشرط والجزاء . ٣ ٦

ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ شرطاً ، و ﴿ تولاّه ﴾ في موضع الجزاء بـ ﴿ مَنْ ﴾ ، والفاء مع « أنّ » وما بعده في موضع الجواب ، والشرط والجواب خبر « أنّ » الأولى . ٩

وإذا كان كذلك فقولُ من قال : إن[3] قوله ﴿ فأنّه يضله ﴾ « أنَّ » التي بعد الفاء بدل[4] من « أنّ » الأولى = قول فاسدٌ ، لأنه لا يدخل الفاء بين البدل ١٢

(١) انظر الجواهر ٥٨٣ـ٥٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٧/١ ، ٤١١ ، وللزجاج جـ٢/٢١٨/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٨٩/٢ ، ومجمع البيان ٧٠/٤ ، والبيان ١٦٨/٢ـ١٦٩ ، والبحر ٣٥١/٦ .

(٢) ويجوز أن يكون التقدير : فله أنه يضله ، فأضمر الخبر ، وقد أجاز القولين المؤلف في قوله تعالى : ﴿ أنه من عمل سوءاً بجهالة ... فأنه غفور رحيم ﴾ [سورة الأنعام : ٥٤] والقولان لأبي علي ومن وافقه ، والثاني أحد أقوال الأخفش ، انظر ما سلف ٣٩٩ . وذهب الأخفش علي بن سليمان إلى أن التقدير : فالواجب أنه يضله ، فأضمر المبتدأ .

(٣) في الأصل : فإن ، وهو خطأ .

(٤) وهو أحد أقوال الأخفش قياساً على ما أجازه في الأنعام ، وهو ظاهر أحد أقوال الزجاج وتابعه النحاس ، والفاء زائدة عند الأخفش وعاطفة عند الزجاج والنحاس .

والمبدل منه[1] . وبهذا أفسدنا قول من قال فيما تقدم : إنَّ قوله ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾[2] [سورة النساء : ١٦٠] بدلٌ من قوله ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُم ﴾[2] [سورة النساء : ١٥٥] ، وقلنا : إنَّ ما بعد الفاء لا يكون بدلاً مما قبل الفاء[3] .

وكما بَطَلَ هذا بهذا بَطَلَ قولُ من قال أيضاً : إنَّ « أنَّ » تأكيد للأولى وتكرير[4] لها[5] ، لأنَّ الفاء لا يدخل بين الموكَّد والموكِّد[6] . وإذا كان كذلك فقد اتضحت الآيةُ وزال الشكُّ الذي ادعى فيه الْمُدَّعي[7] من أنَّ هذه آيةٌ مُشْكِلةٌ ، ولعلَّها عليه أشكلت . /

[قوله تعالى][8] : ﴿ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾[9]

[٥]

---

(١) انظر التعليق فيما يأتي في ح ٦

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٣٠ .

(٣) سها الشيخ ، فقد أجاز ثمة ما منعه هنا ، قال « وقوله فبظلم بدل منه وكرر الفاء لأنها بمنزلة العامل » اهـ .

(٤) هذا مذهب الفراء وأجازه الزجاج والنحاس ، وهو قياس قول المبرد في سورة الأنعام ، وظاهر قول الخليل فيها أيضاً ، انظر ما سلف ٣٩٩ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ . وعزاه النحاس إلى سيبويه .

(٥) في النسخ « له » والوجه ما أثبت لقوله « الأولى » .

(٦) ردّ أبو علي كلا الوجهين البدل والتوكيد في كلامه على آية سورة الأنعام : ﴿ أنه من عمل ... فأنه غفور رحيم ﴾ ، قال : « ... وذلك لأن « من » لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه أو تكون موصولة ، فلا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة لأنه لو كانت موصولة لبقي المبتدأ بلا خبر ، ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم لأن الشرط يبقى بلا جزاء ... على أن ثبات الفاء في قوله « فأن » يمنع من أن يكون بدلاً ، ألا ترى أنه لا يكون بين البدل والمبدل منه الفاء العاطفة ولا التي للجزاء . فإن قلت إنها زائدة بقي الشرط بلا جزاء ... » اهـ . الحجة ١٦/٤ خك ونقله المؤلف في الجواهر ٥٨٣-٥٨٦ .

(٧) لاأعرف المعنيَّ به .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢١٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٠/٢ ، ومجمع =

ليس قوله ﴿ نقرّ ﴾ معطوفاً على ما قبله ، وإنما هو مستأنف ، والتقدير : ونحن نقرّ .

ورواه أبو زيد عن المفضل ﴿ ونُقِرَّ في الأرحام ﴾ منصوباً[(١)] بالعطف على قوله ﴿ لِنُبَيِّنَ لكم ﴾ [٥] . ٣

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ لِكَيْلا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيئاً ﴾[(٣)] [٥]

يجوز نصب ﴿ شيئاً ﴾ بالمصدر ، إن أعملت الثاني على قياس قول صاحب « الكتاب » . ويجوز أن تنصبه بـ ﴿ يعلم ﴾ على قياس قول الفراء[(٤)] . ٦

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾[(٥)] [٩]

نصب على الحال من الضمير في ﴿ يُجَادِلُ ﴾ [٨] ، أي : مَن يجادل ثانِيَ عِطْفِه ، والتقدير : ثانياً عطفَه ، لكنه أضاف الفاعل ، وإن أراد به الحال ، لأنه ٩

= البيان ٧٠/٤ ، والبيان ١٦٩/٢ ، والبحر ٣٥٢/٦ ، والكتاب ٤٣٠/١ ، والمقتضب ٣٥/٢ ، والمسائل المنثورة ٧٥ ، وابن يعيش ٣٦/٧ ، والمغني ٤٧٠ .

(١) وبالنون ، كذا ذكره النحاس عن أبي حاتم عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم ، وعزاه أبو حيان إلى يعقوب وعاصم في رواية . وفي مطبوعة شواذ ابن خالويه ٩٤ أن المفضل قرأ « يُقِرَّ » بالياء منصوباً وعزا أبو حيان هذه القراءة إلى أبي حاتم ، وذكر ابن خالويه وأبو حيان أن أبا زيد قرأ « يَقِرَّ » بفتح الياء منصوباً . واستشهد سيبويه وغيره بالآية على الرفع على الاستئناف ، قال سيبويه « لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقراء » اهـ . ولهذا لم يجز الزجاج وغيره النصب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٩٠/٢ ، والبيان ١٦٩/٢ . وانظر ما سلف من الكلام على مثل هذه الآية ٦٩١ .

(٤) إعمال الثاني مذهب سيبويه وغيره من البصريين وإعمال الأول مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وقد سلف بسط التعليق على المذهبين في باب التنازع ٣٦٧ .

(٥) انظر الجواهر ١٦١ ، وشرح اللمع اللوح ٦٨/١ و ٨٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٩١/٢ ، ومجمع البيان ٧٢/٤ ، والبيان ١٧٠/٢ ، والبحر ٣٥٤/٦ـ٣٥٥ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، وسر الصناعة ٤٥٧ .

إضافةٌ في تقدير الانفصال[1] . وقد تقدم أمثاله ونظائره من قوله ﴿ هَـدْيـاً بـالِغَ الكَعْبَـةِ ﴾[2] [سورة المائدة : ٩٥] ، وقولـه ﴿ كُـلُّ نَفْسٍ ذَائِقَـةُ الْمَـوْتِ ﴾[3] [سورة
٣ آل عمران : ١٨٥][☆] ، وقال قبلُ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[4] [سورة الفاتحة : ٤] ، وفيما تراه ﴿ عـارِضٌ مِمْطِرُنـا ﴾[5] [سورة الأحقاف : ٢٤] وقولـه ﴿ مُسْتَقْبِـلَ أَوْدِيَتِهِم ﴾[6] [سورة الأحقاف : ٢٤] .

٦ قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾[7] [١٣]

إن قال قـائل : إنكم لا تجيزون في قولكم[8] : ضربت زيـداً : ضربت لَزيـداً ،

---

(١) سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(٣) لم يتكلم عليها في موضعها ولا في غير موضعها . انظر الكلام عليها في الجواهر ١٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٣ ، وإعراب القرآن ٣٨٣/١ ، والبحر ١٣٣/٣ ـ ١٣٤ ، والكتاب ٨٤/١ ، والمقتضب ١٨٧/٢ و ١٥٠/٤ ، والإيضاح ١٤٣ ، وابن يعيش ٦٨/٦ ، والمغني ٢٥٥ ، ٢٥٩ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦ .

(٥) لم يتكلم عليها في موضعها ولا في غير موضعها . انظر الكلام عليها في الجواهر ١٦١ ـ ١٦٢ ، وشرح اللمع اللوح ٦٨/١ و ٨٩/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١٥٦/٣ ـ ١٥٧ ، ومجمع البيان ٩٠/٥ ، والبحر ٦٤/٨ ، والكتاب ٨٤/١ ، ٢١١ ، والمقتضب ٢٢٧/٢ و ١٥٠/٤ ، ١٥٨ ، والإيضاح ١٤٣ ، والعضديات ١٤٩ ، وسر الصناعة ٤٥٧ ، وابن يعيش ٤٥/١ و ١١٩/٢ و ٥١/٣ و ٦٨/٦ .

(٦) سياق الآية : ﴿ فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٦٩٠ ـ ٦٩١ ، ٧٤٦ ، وشرح اللمع اللوح ٥٩/٢ ـ ٦٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٣ ، وللفراء ٢١٧/٢ ـ ٢١٨ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٠/٢ ـ ٢٢١/١ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٢/٢ ـ ٣٩٣ ، ومجمع البيان ٧٣/٤ ـ ٧٤ ، والبيان ١٧٠/٢ ، والبحر ٣٥٥/٦ ـ ٣٥٦ ، وتفسير الطبري ٩٤/١٧ ـ ٩٥ ، والقرطبي ١٨/١٢ ـ ٢٠ ، ومجمع التفاسير ٢٩٢/٤ ـ ٢٩٣ ، والمحتسب ٢٥٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٠١ ـ ٤٠٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٨٨ ، وابن الشجري ١٦٨/٢ ـ ١٧٢ ، والمغني ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، وإيضاح الوقف ٧٨٠ ـ ٧٨١ ، والقطع ٤٨٦ ـ ٤٨٨ ، والمكتفى ٣٩١ ـ ٣٩٢ ، ومنار الهدى ١٨٦ . وسياق الآية : ﴿ ... ذلك هو الضلال البعيد [١٢] يدعو لمن ... ﴾ .

(٨) في الأصل : قولهم : والصواب من ي . وقوله « في قولكم » لم يرد في ب .

ولا في قولكم : دعوت زيداً : دعوت لَزيداً ، وتقولون[١] : إنَّ هذه [اللامَ لامُ الابتداء = فما وَجْهُ قوله إذاً ﴿ يدعو لمن ضرّه أقرب من نفعه ﴾ ؟ = فالجوابُ : إنَّ هذه][٢] الآيةَ كثُر فيها النِّزاع وقال فيها الكوفيُّ دون ما قال البصريُّ . ونحن نلخِّص[٣] لك ما تتفهَّمُ به أغراضَهم ، لأنَّ منهم من أطال الكلام فيه ، فلا يكاد المبتدئ يحصل منه على طائل .

قال الفرّاء[٤] : إن التقدير : يدعو من لضرُّه أقربُ من نفعه . اللام داخلة على قوله ﴿ ضرّه ﴾ عنده ، لأن ﴿ ضرّه ﴾ مبتدأ . قال : ولكن اللام قدِّمت كما تقدَّم أشياء في كلامهم .

وخفيت عليه الخافيةُ[٥] من أنه إذا كان التقدير : يدعو من لضرُّه أقرب من نفعه يكون اللام في صلة « مَنْ » ، وطالما عرفتَ أنَّ الصلةَ أو شيئاً منها لا يتقدَّم على الموصول[٦] ، لأن الدال من « زيد » لا يتقدم على الزاي .

وقال البصريون[٧] : إنما الوجه في الآية أن يكون في « يدعو » ضمير عائد

(١) في الأصل : دعوت زيداً ودعوت لزيداً ويقولون ، وهو خطأ وتحريف صوابه من ي و ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) لخص المؤلف كلام أبي الفتح في سر الصناعة ، وأخذ أبو الفتح من كلام أبي علي وغيره ، وقد نقل الطبرسي بعض كلام أبي علي ، وأغلب الظن أنه في الإغفال له وليس الآن بين يدي .

(٤) هذا معنى ما قاله الفراء في أحد قوليه ، وأجازه الزجاج وعزاه إلى البصريين والكوفيين ، وهو قول الكسائي وابن الأنباري . وقد ردّ أبو علي هذا القول ، قال « فمن زعم أن اللام في لمن ضره حكمها أن تكون في المبتدأ الذي في الصلة ثم قدم على الموصول = كان مخطئاً ، وأيضاً فإن اللام إذا كان حكمه أن يكون في الصلة ثم قدم على الموصول فذلك غير سائغ كما أن سائر ما يكون في الصلة لا يتقدم على الموصول » اهـ ووافقه ابن جني ، ونص النحاس أيضاً أن اللام ليس لها « من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير » .

(٥) غضب الشيخ فقسا على الفراء ، وما قاله ليس قوله وحده كما علمت .

(٦) انظر ما سلف ٨٧٠ .

(٧) أجاز هذا القول منهم أبو حاتم والزجاج وأبو علي وابن جني ومن تابعهم ، وهو أحد قولي الفراء ، قال « وهو وجه قوي في العربية » . واختاره ابن هشام .

إلى ﴿ ذلك ﴾ [١٢] على تقدير : ذلك هو الضلال البعيد يدعوه ، والجملة في موضع النصب على الحال ، أي ذلك هو الضلال البعيد مدعوّاً . ويكون قوله ﴿ لمن ضرّه ﴾ مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ لبِئْسَ الْمَوْلَى ولَبِئْسَ العَشِير ﴾[١] [١٣] . فـ ﴿ ضَرُّه ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبره ، والجملة صلة ﴿ مَنْ ﴾ وتمام الصلة عند قوله ﴿ نفعه ﴾ .

وفيه وجه آخر : وهو أن يكون قوله ﴿ ذلك ﴾ بمعنى « الذي »[٢] ، والجملة التي هي قوله ﴿ هو الضَّلالُ البَعِيدُ ﴾ [١٢] صلة ﴿ ذلك ﴾ الذي بمعنى « الذي » . و ﴿ ذلك ﴾ منصوب الموضع بـ ﴿ يدعو ﴾ أي يدعو الذي هو الضلال البعيد . ويكون قوله ﴿ لَمَنْ ضَرُّه ﴾ مبتدأ[٣] .

وفيه وجه ثالث[٤] : وهو أنَّ ﴿ يدعو ﴾ يكون بمعنى « يقول » ، وما بعد القول يكون مبتدأ وخبراً ، أي يقول لَلَّذي ضَرُّه عندكم أقربُ من نفعه إلهي ، فيكون خبر المبتدأ مضمراً ، أي يقول الكافر للصنم الذي تعدُّونه أيها المسلمون من جملة الضرر هو إلهي[٥] . فيكون هذا كقوله ﴿ ذُقْ إنَّكَ أنتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ ﴾[٦]

(١) قال ابن جني : « اللام التي في لبئس هي اللام التي يتلقى بها القسم ... وهي تدل على يمين محذوفة فكأنه والله أعلم : لَلَذي ضره أقرب من نفعه والله لبئس الولى ... » اهـ فجملة القسم وجوابه هي الخبر .

(٢) أجاز هذا القول الزجاج وقد أغفله الناس قبله فيما قال ، وأجازه أبو علي وابن جني ومن تابعهم . وقد خالفوا جميعاً ما ذهبوا إليه أن أسماء الإشارة لا يجوز أن تقع موصولة إلا « ذا » وحده إذا كان معه « ما » أو « من » في الاستفهام ، ووافقوا الكوفيين في إجازتهم ذلك ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٥ .

(٣) وخبره جملة القسم وجوابه .

(٤) وهو قول الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان الأخفش ، وأجازه الزجاج وابن جني .

(٥) يريد أن هذا الكلام جاز على حكاية قول المسلمين في الصنم لأن الكافر لا يقول هذا الكلام لمن يدعوه إلهاً ، وقد بسط ابن جني الكلام على هذا المعنى فانظر كلامه .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢٢ .

[سورة الدخان : ٤٩] ، والعزيز الكريم لا يدخل النار / ، وإنما المعنى : ذُقِ العذاب إنك أنت العزيز الكريم في زعمك في الدنيا[1] . وقيل هكذا في قوله ﴿ هذا رَبِّي ﴾[2] [سورة الأنعام : ٧٧] أي في زعمكم وعندكم[3] .

وفيه وجه رابع[4] : وهو أن يكون ﴿ يدعو ﴾ تكراراً للأول[5] لطول الكلام ، كقوله : ﴿ فلما جَاءَهُم ﴾[6] [سورة البقرة : ٨٩] و ﴿ فلا تَحْسَبَنَّهُم ﴾[7] [سورة آل عمران : ١٨٨] .

[قوله تعالى][8] : ﴿ إنَّ الَّذينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئِينَ والنَّصَارَى والْمَجُوسَ والَّذِينَ أشْرَكُوا ﴾[9] [١٧]

(١) قدره ابن جني : « إنك أنت الذي كان يقول له رهطه وعشيرته أنت عزيز كريم » . وانظر ماسيأتي من الكلام عليها في موضعها .

(٢) انظر الكلام عليها في مجمع البيان ٣٢٣/٢ ، وتفسير الطبري ١٦٥/٧ ، والقرطبي ٢٦/٧ ، وابن كثير ٢٨٥/٣ ، ومجمع التفاسير ٤٣٥/٢ والمصادر الأخرى المذكورة في الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .

(٣) أي لم يقل إبراهيم عليه السلام « هذا ربي » على طريق الشك وإنما قاله على سبيل الإنكار على قومه أي هو كذلك عندكم وفي مناهبكم ، عن مجمع البيان ، وقيل غير ذلك .

(٤) أجازه أبو علي وابن جني وقدّما ماذكره على غيره ، واختاره أبو حيان . قال ابن هشام : « وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين إذ الأصل عدم التوكيد والأصل ألا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيا في التوكيد اللفظي » اهـ .

(٥) أي للفعل الأول في قوله تعالى : ﴿ يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد [١٢] يدعو لمن ... ﴾ . وترك إعمال هذا الفعل لأنه قد أعمل متقدماً .

(٦) سياق الآية : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله ... فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٧٣ ـ ٧٤ .

(٧) سياق الآية : ﴿ لا تحسبن الذين يفرحون ... فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ ـ ٢٨٠ .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٨/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٢١/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٩٣/٢ـ٣٩٤ ، ومجمع البيان ٧٦/٤ ، والبيان ١٧٠/٢ـ١٧١ ، والبحر ٣٥٩/٦ ، والكشاف ٨/٣ ، والتبيان ٩٣٦ ، =

لم يذكر لـ ﴿ إنَّ ﴾ خبراً ، والسامعُ منتظر ، فإما أن تحمله على حذف الخبر[١] ، وإما أن تجعل قوله ﴿ إنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ [١٧] في ٣ موضع الخبر[٢] ، كقوله[٣] :

إنَّ الْخَلِيفَةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ ... ...[٤]

قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي ٦ الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ﴾[٥] [١٨]

= وتفسير الطبري ١٧/٩٧-٩٨ ، والقرطبي ١٢/٢٣ ، ومجمع التفاسير ٤/٢٩٤ ، ودلائل الإعجاز ٣٢٢-٣٢٣ . وكان في النسخ « إن الذين آمنوا والذين هادوا إلى قوله والذين أشركوا » فأتممته .

(١) وهو قول متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري وقدر الخبر : مفترقون يوم القيامة .

(٢) وهو قول الجميع .

(٣) وهو جرير . د ، ق ١٨/١٩٤ جـ٢/٦٧٢ . وهو له في مجمع البيان ٤/٧٦ ، والكشاف ٣/٨ ، والبحر ٦/٢٥٩ ، والخزانة ٤/٣٤٤-٣٤٦ ، واللسان (ختم) . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٢١٨ ، وللزجاج جـ٢/٢٢١/٢خ ، وتفسير الطبري ١٧/٩٨ ، والقرطبي ١٢/٢٣ ، والبيان ٢/١٧١ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ورواية الديوان : « يكفي الخليفة أن الله سربله » وعليه لا شاهد في البيت .

(٤) عجزه : سِرْبَالَ مُلْكٍ به تُرجَى الْخَوَاتِيمُ

ويروى « تزجى » . وقوله « سربله سربال ملك » يعني الخلافة . وخواتيم الأمور استتمامها ، عن الديوان . والخواتيم جمع خاتمة والأصل خواتِم فأشبع كسرة الطاء اضطراراً . وفي اللسان أن خواتيم جمع خاتم ، وجمع فاعل على فواعل جاء في أحرف محفوظة وإن كان الأصل لأن فاعلة تجمع على فواعل فكرهوا التباس البناءين . وذهب البغدادي إلى أن خواتيم جمع خاتام ، وهو وإن كان صحيحاً في اللغة لا يستقيم في البيت . والظاهر أنه أراد بالخواتيم العطايا .

(٥) انظر الجواهر ٣٢١-٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٩ ، وللزجاج جـ٢/٢٢١/٢-٢٢٢/١خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٩٤ ، ومجمع البيان ٤/٧٦ ، والبيان ٢/١٧١ ، والبحر ٦/٢٥٩ ، وتفسير الطبري ١٧/٩٨ ، والقرطبي ١٢/٢٤ ، ومجمع التفاسير ٤/٢٩٥ ، وإيضاح الوقف ٧٨٢ ، والقطع ٤٨٨-٤٨٩ ، والمكتفى ٣٩٣ ، ومنار الهدى ١٨٦-١٨٧ . وكان في النسخ : « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات إلى قوله وكثير من الناس » فأتممته . وقوله « ألم تر » لم يرد في الأصل .

قال ابن عباس[١] : التقدير : وكثير من الناس في الجنة . فعلى هذا يكون خبر المبتدأ محذوفاً[٢] . وإنما قال هذا ليطابق قوله ﴿ وكَثِيرٌ حَقَّ عليهِ العَذَابُ ﴾ [١٨] ، ولأنك إذا حملت قوله ﴿ وكثير من الناس ﴾ على قوله ﴿ من في السموات ومن في الأرض ﴾[٣] كان كالتكرار ، لأنَّ مَنْ في الأرض مِنَ الناس[٤] فوجب أن يحمل على الابتداء دون العطف[٥] . وقد ذكرته بأتمّ من هذا في « الجواهر »[٦] .

قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا ﴾[٧] [٢٢]

قوله ﴿ من غَمّ ﴾ بدل من قوله ﴿ منها ﴾ ، أي كلما أرادوا أن يخرجوا من غَمّ أعيدوا فيها . و « الغَمُّ » ههنا مصدر غَمَمْتُ الشيءَ أي غطيتُه ، أي كلما أرادوا أن يخرجوا مما يغمّهم من العذاب أُعيدوا فيها ويقال لهم[٨] ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ

(١) انظر تفسير الطبري وكتب الوقف المذكورة في ح٥ من الصفحة السابقة .

(٢) وعليه يكون الوقف على ﴿ الناس ﴾ تاماً وهو قول نافع والكسائي وأبي حاتم وأحمد بن جعفر الدينوري .

(٣) وهو قول مجاهد وأكثر المفسرين ، وهو الظاهر ، وانظر كلامهم في تأويله .

(٤) أجاب الخازن عن هذا بقوله : « فإن قلت : قوله من في السموات ومن في الأرض لفظ عموم فيدخل فيه الناس ، فلم قال ﴿ كثير من الناس ﴾ ؟ قلت : لواقتصر على ما تقدم لأوهم أن كل الناس يسجدون فبيّن أن كثيراً من الناس يسجدون طوعاً دون بعض وهم الذين قال فيهم ﴿ وكثير حق عليه العذاب ﴾ وهم الكفار ... » اهـ تفسير الخازن (مجمع التفاسير ٢٩٥/٤) .

(٥) ليس كذلك ، بل العطف هو الوجه .

(٦) في الباب ١٥ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » ص ٣٢١-٣٢٢ منه . والجواهر هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف من التعليق ٨٨٥ .

(٧) انظر الجواهر ٥٨٩ ، والبيان ١٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٠/٦ . وتمام الآية : ﴿ ... أُعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق ﴾ .

(٨) لعل الوجه أن يقول : « وقيل لهم » ليوافق ماقبله .

الْحَرِيق ﴾ [٢٢] ، فحذف القول ، كقوله[١] :

جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

٣ أي بمذق يقال فيه : هل رأيت الذئب قط .

قوله تعالى : ﴿ **يُحَلَّوْنَ فيها مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ولؤلؤ** ﴾[٢] [٢٣]
و ﴿ لؤلؤاً ﴾ بالجر والنصب[٣] . فالجرّ على أن تكون الأساور من الذهب
٦ ومن اللؤلؤ [أي][٤] منهما جميعاً . والنصب بالحمل على موضع الجار والمجرور[٥]
[وهو قوله ﴿ من أساور ﴾][٦] ، كما أجازوا : « مررت بزيد وعمراً »[٧] .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ ولؤلؤاً ﴾ على تقدير : ويُعْطَون[٨] لؤلؤاً ،
٩ فاستَغنى عن ذكر « يعطون » بذكر ﴿ يحلَّوْن ﴾ في أول الكلام ، كما روي عن أُبَيّ
﴿ وحُوراً عِيناً كَأَمْثَالِ اللؤلؤِ الْمَكْنُون ﴾[٩] [سورة الواقعة : ٢٢-٢٣] على معنى :

---

(١) سلف البيت ٨٥٩ وتخريجه ثمة .

(٢) انظر الجواهر ٦٢١-٦٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٠/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٥/٢ ، والحجة ٢/٤-٣ خم ، ومجمع البيان ٧٧/٤ ، والبيان ١٧٢/٢ ، والبحر ٣٦١/٦ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وإيضاح الوقف ٧٨٢-٧٨٣ ، والقطع ٤٨٩-٤٩٠ ، والمكتفى ٣٩٣ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ومن الحجة والمحتسب أخذ المؤلف كلامه .

(٣) قرأ بالنصب نافع وعاصم ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٤٣٥ ، والتيسير ١٥٦ ، والنشر ٣٢٦/٢ .

(٤) زيادة من الحجة . وعلى هذا يكون ﴿ ولؤلؤ ﴾ معطوفاً على ﴿ من ذهب ﴾ . ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ أساور ﴾ .

(٥) وهو قول ابن الأنباري وأحد قولي النحاس وأبي علي وغيرهما . وذلك لأن موضع الجار والمجرور نصب ، والمعنى : يحلون فيها أساور ، عن الحجة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) سلفت هذه العبارة ٥٧٩ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٨) هذا تقدير أبي الفتح ولفظه « ويؤتون » . وقدره أبو حاتم والزجاج وأبو علي « ويحلّوْن » .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣١٥ والتعليق ثمة .

يُعْطَون حُوراً عِيناً ، فاستغنى عن ذكر « يعطون » لأن قولَه ﴿ يَطُوفُ[1] عليهم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ . بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ [سورة الواقعة : ١٧-١٨] يدلّ على أنهم يُعْطَون أيضاً حوراً عيناً .

٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ﴾[3] [٢٥]

عطف المضارع على الماضي . فإما أن يكون الواو واو الحال[4] ، على تقدير : إنّ الذين كفروا صادّين عن سبيل الله ، أو يكون المضارع بمعنى الماضي[5] .

٦

ولم يذكر لـ ﴿ إنّ ﴾ خبراً ، والتقدير : إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله معذّبون[6] .

٩

[قوله تعالى][7] : ﴿ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾[8] [٢٥]

---

(١) في الأصل و ي : ويطوف ، وهو خطأ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٨٢٤ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٨ و١/٤٤ و ٢/١٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٠-٢٢١ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٢/٢خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٩٦ ، ومجمع البيان ٤/٧٩ ، والبيان ٢/١٧٣ ، والبحر ٦/٣٦١-٣٦٢ ، والحلبيات ١٥٠ .

(٤) أجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما .

(٥) وقيل غير ذلك .

(٦) قدره الزجاج والنحاس ومن وافقهما « هلكوا » .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٧٠٢-٧٠٤ ، وشرح اللمع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢١-٢٢٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٦-٣٩٧ ، والحجة ٤/٥-٧خم ، ومجمع البيان ٤/٧٩ ، والبيان ٢/١٧٣ ، والبحر ٦/٣٦٢-٣٦٣ ، وإيضاح الوقف ٧٨٣-٧٨٥ ، والقطع ٤٩٠ ، والمكتفى ٣٩٤ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ورسم في النسخ « البادي » بالياء في كل موضع واتبعت رسم المصحف بالاجتزاء عنها بالكسرة .

فالهاء في ﴿ جعلناه ﴾ مفعول به . ويجوز[١] في ﴿ للناس ﴾ أن يكون مفعولاً ثانياً ، أي جعلناه ثابتاً للناس . وقوله ﴿ العاكفُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ البادِ ﴾ عطف عليه ، و ﴿ سواءٌ ﴾ خبر مقدم[٢] ، والجملة حال[٣] ، فيمن قال إن ﴿ للنّاس ﴾ مستقرٌّ[٤] .

ويجوز[٥] في ﴿ للناس ﴾ أن يكون ظرفاً ، وتكون[٦] الجملة في موضع المفعول الثاني .

٢/٩٢

ورواه حفص ﴿ سواءً العاكفُ فيه والبادِ ﴾[٧] / . ويرتفع ﴿ العاكف ﴾ و ﴿ الباد ﴾ إذاً بـ ﴿ سواءً ﴾ لأنَّ ﴿ سواءً ﴾ جرى حالاً[٨] على صاحبه . ويجوز[٩] أن يكون مفعولاً ثانياً ، أعني ﴿ سواءً ﴾ .

ويكون ﴿ سواءً ﴾ في هذه الرواية بمعنى « مُسْتَوٍ » . لولا ذلك لكان

---

(١) وهو قول الفراء ، وأحد قولي الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) هذا قول أبي علي ، وأجازه النحاس . وعند الزجاج أن سواء مبتدأ والعاكف خبره وهو قول ابن الأنباري وظاهر قول الفراء . وأجازه أبو حيان ولم يعترض عليه بما اعترض به على قوله ﴿ سواءً محياهم ومماتهم ﴾ [سورة الجاثية : ٢١] بأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة ، وهما سواء ، انظر ما يأتي ١٢٢٩ ـ ١٢٣١ .

(٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء وابن الأنباري والزجاج والنحاس ومن وافقهم إلى أنها مستأنفة .

(٤) يريد فيمن جعل للناس في موضع المفعول الثاني . وقد سلف التعليق على معنى « المستقرّ » ٥٢٢ .

(٥) أجازه الزجاج وابن الأنباري والنحاس وأبو علي ومن وافقهم .

(٦) في الأصل و ي : ويكون ، وهو تصحيف ، ولم يعجم في ب .

(٧) هذه قراءة حفص عن عاصم وحده وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٣٥ ، والتيسير ١٥٧ ، والنشر ٣٢٦/٢ .

(٨) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه .

(٩) وهو قول الجميع وأحد قولي أبي علي ومن وافقه .

قبيحاً ؛ لأنـه[1] لا يجيز : مررت برجلٍ خيرٍ منـك أبـوه ، ولا : مررت بعبـد الله خيراً منـك أبوه . وإنما يرتفع خبراً في المسـألتين . وقـال فيمن أجراه على الأول : « هي لغة رديئة »[2] . ٣

وقد رُوي عن بعضهم[3] ﴿ سواءً العاكفِ فيه والبادِ ﴾ على تقدير : جعلنـاه للناس العاكفِ فيه والباد سواءً ، فيكونُ « العـاكف والبـاد » مجرورين بـدلاً من ﴿ للناس ﴾ و ﴿ سواءً ﴾ مفعول ثان . ٦

[قوله تعالى][4] : ﴿ وإذْ بَوَّأْنا لإبْراهِيمَ مَكانَ البَيْتِ ﴾[5] [٢٦]

قـالـوا[6] : الـلام زائـدة ، و ﴿ إبراهيم ﴾ هـو المفعـول الأول ، و ﴿ مكان البيت ﴾ هو المفعول الثاني[7] ، لأنّ « بَوَّأ » متعد إلى مفعولين . ٩

وقيـل[8] : إن التقـدير : ﴿ وإذ بـوّأنـا لإبراهيم ﴾ : أي لمكان إبراهيم مكان البيت .

---

(١) كتب تحتـه في الأصـل « سيبـويـه » . انظر الكتـاب ٢٢٩/١ ، ٢٣٣ ، والمقتضب ٢٥٩/٣ـ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، والأصول ٢٧/٢ـ٣١ . وقال النحاس : « ... ويكون العاكف فيه رفعاً ، إلا أن الاختيـار في مثل هذا عند سيبويه الرفع لأنه ليس جاريـاً على الفعل ... » اهـ . وقول سيبويـه هو قول جميع النحويين كما قال النحاس في إعراب القرآن ١٣١/٣ .

(٢) في الأصل و ب « ردِّية » على التسهيل والإدغام . وقولـه « ويكون سواء ... رديئـة » لم يرد في ي .

(٣) وهو الأعمش في رواية عنه ، انظر البحر .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجـواهر ٤٧٢ـ٤٧٤ ، ٦٧٤ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢٢٣/٢ ، وللـزجـاج جـ٢/٢٢٣/٢خ ، وإعراب القرآن ٣٩٧/٢ـ٣٩٨ ، والحجه ١٨٦/٣ـ١٨٧ خم ، والبيان ٧٣/٢ ، والبحر ٣٦٣/٦ .

(٦) هو قول أبي علي ، وأحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقهم .

(٧) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وظاهر أحد قولي الفراء والنحاس .

(٨) ذكره في الجواهر أيضاً ولم يذكره غيره .

وقيل[1] : ﴿ مكان البيت ﴾ ظرف ، والمفعول الثاني محذوف ، أي بوّأنا لإبراهيم في مكان البيت بيتاً أو منزلاً ، فحذف المفعول الثاني .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ **يَأْتُوكَ رِجَالاً وعلى كُلِّ ضامِرٍ** ﴾[2] [٢٧]

الجار والمجرور في موضع الحال على تقدير : يأتوك رجالاً وركباناً . ففي قوله ﴿ وعلى كل ضامر ﴾ ضمير ، كما أنّ في « رجال » ضميراً .

٦ وقال ﴿ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ [٢٧] ولم يقل « يأتون » لأن الضمير فيه يعود إلى ﴿ كل ضامر ﴾ ، وفعل غير العقلاء كفعل المؤنث ، ألا تراه قال ﴿ أيَّامٍ مَّعْدُوداتٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠٣] .

٩ قال : ﴿ **ولْيَطَّوَّفُوا بِالبَيْتِ العَتِيقِ . ذَلِكَ ومَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ** ﴾[3] [٢٩ ـ ٣٠]

يجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ في موضع الجر صفةً لـ ﴿ البيت العتيق ﴾[4] .

١٢ ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر أي : الأمر ذلك وكذلك قوله ﴿ ذلك ومن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ ﴾[5] [٣٢] يكون التقدير : الأمر ذلك . وكذلك قوله ﴿ ذَلِكَ ومَنْ عَاقَبَ ﴾ [٦٠] أي الأمر ذلك .

---

(١) وهو ثاني قولي أبي علي ، وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون بوّأ اقتصر على مفعول واحد . وحمله الزجاج والنحاس في أحد قوليه على معنى : جعلنا لإبراهيم مكان البيت مبوءاً أو منزلاً ، وعليه فلا تكون اللام زائدة ويكون المفعول محذوفاً ، وهو ظاهر أحد قولي الفراء .

(٢) انظر الجواهر ٢٦٤ـ٢٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٣/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٩/٢ ، والبيان ١٧٤/٢ ، والبحر ٣٦٤/٦ ، والعضديات ٣١ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٨٢/٤ ، والبحر ٣٦٥/٦ ، والتبيان ٩٤٠ .

(٤) هذا قول متكلف لم يذكره أحد . والقول الثاني هو ما عليه الناس .

(٥) انظر الجواهر ١٩٤ ، وإعراب القرآن ٤٠١/٢ . وقيل فيها غير هذا .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾[2] [٣٢]

القراءة المعروفة جرُّ الباء في ﴿ القلوب ﴾ .   ٣

وروي ﴿ فإنها من تقوى القلوبُ ﴾ بضم الباء[3] ، على أن يكون مرتفعاً بالمصدر لأنّ « التقوى » مصدر مثل « الدَّعْوَى »[4] ، فيرتفع ما بعده به .

[قوله تعالى][5] : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾[6] [٣٥]   ٦

القراءةُ جَرُّ ﴿ الصلاة ﴾ بالإضافة ، من غير احتفال بالألف واللام ، لأنها بمعنى « الذي » . يدل على صحة ذا قولُه ﴿ وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ . الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهم ﴾ [٣٤ـ٣٥] فـ ﴿ الذين ﴾ نصب صفة لـ ﴿ المخبتين ﴾ ثم قال ﴿ والصَّابِرين ﴾ [٣٥] والتقدير : والذين صبروا على ما أصابهم ، ثم قال : ﴿ والمقيمي الصلاةِ ﴾ أي والذين أقاموا الصلاةَ .   ٩

ولمّا كانت اللام بمعنى « الذين » وكان الاسم في صلته بمعنى الفعل = نصب   ١٢

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر البيان ١٧٥/٢ ، والبحر ٣٦٨/٦ ، وتفسير القرطبي ٥٦/١٢ .

(٣) لم يعزها أحد .

(٤) وكذا قالوا أيضاً ، وفيه نظر . فالتقوى اسم بمعنى الاتقاء عند الأكثرين ، انظر الكتاب ٣٧١/٢ ، ٣٨٤ ، وتكملة الإيضاح ٢٦٩ ، وسر الصناعة ٥٩١ـ٥٩٢ ، والمنصف ١٥٧/٢ـ١٥٨ ، والمخصص ١٨٤/١٥ ، والممتع ٥٤٢ ، واللسان (وقى) . وهي عند الأخفش مصدر ، انظر معاني القرآن له ٤٣٧ . وأما « الدعوى » فهي اسم أيضاً وتكون مصدراً ، انظر الكتاب ٢٢٨/٢ ، ٣٨٤ ، والمخصص ١٥٤/١٤ـ١٥٥ و ١٨٤/١٥ ، وابن يعيش ٤٥/٦ ، واللسان (دعو) .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥ ، وللفراء ٢٢٥/٢ـ٢٢٦ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٦/١ ، وإعراب القرآن ٤٠٢/٢ ، ومجمع البيان ٨٢/٤ـ٨٣ ، والبيان ١٧٥/٢ـ١٧٦ ، والبحر ٣٦٩/٦ ، والإيضاح ١٤٩ ، وسر الصناعة ٥٣٨ ، وابن يعيش ١٢٢/٢ .

عباس بن الفضل عن أبي عمرو فقرأ ﴿ والمقيمي الصلاةَ ﴾[1] ، وعلى هذا بيت الأنصاريّ[2] :

٣ الْحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

(١) هذه قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ٩٥ إلى ابن أبي إسحاق ، وزاد ابن جني في المحتسب ٨٠/٢ نسبتها إلى الحسن وذكر أنها تروى عن أبي عمرو ولم يذكر طريقها ، وكذا في البحر .

(٢) البيت لأنصاريّ في الكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإفصاح ٢٢٩ ، وهو على الصحيح الراجح عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري . والبيت من كلمة له في ديوان حسان ٨٧ ، وفرحة الأديب ١٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٦٢ ، والخزانة ١٩٠/٢ . وإليه نسبه الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٢٧١ ، والتبريزي في تهذيب إصلاح المنطق ١٧٤ .

ونسب إلى قيس بن الخطيم في معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٢٦/١ خ ، والجمل ٨٩ ، والحلل ١٢٢ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ٩٥/١ ، والتنبيهات ٢٦٠ ، والاقتضاب ٣٧٣ . وهو لأحدهما في المقاصد النحوية ٥٥٧/١ـ٥٦٠ ، واللسان (وكف) . وانظر ذيل ديوان قيس بن الخطيم ق ١/١٩ ص ١٧٢ وكلام المحقق ، وانظر كلام البغدادي في تحقيق نسبة الأبيات إلى عمرو في الخزانة ١٨٨/٢ـ١٩٣ .

وانفرد ابن السيرافي ٢٠٥/١ـ٢٠٨ بنسبته إلى شريح بن عمران من بني قريظة أو إلى مالك بن العجلان ، فغلطه الغندجاني في فرحة الأديب وصحح نسبتها إلى عمرو .

والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٨٥ ، وإصلاح المنطق ٦٣ ، وأدب الكاتب ٣٢٤ ، والإيضاح ١٤٩ ، والحجة ٩٧/١ ، والبصريات ٣٢٠ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ ، والبيان ١٧٥/٢ ، ورصف المباني ٣٤١ ، وسفر السعادة ٦٩٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٧٤ ، والهمع ١٦٨/١ . ويروى « من ورائنا » و « نطف » .

والعورة : الموضع الذي تخاف العشيرة أن تؤتى منه ، والوكف والنطف : العيب ، أي يحفظون العشيرة أن يصيبهم ما يعابون به ولا يضيعون ما استحفظوا فيلحق العشيرة عيب بذلك ، عن ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه وشرح شواهد إصلاح المنطق (انظر تهذيب إصلاح المنطق) .

والشاهد في البيت حذف النون من « الحافظو » استخفافاً لطول الاسم بالإضافة ونصب ما بعده على نية إثبات النون . وقد سلف بسط التعليق على إضافة اسم الفاعل وإعماله معرفاً بأل ومجرداً منها ٦٧٥ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ والبُدْنَ جَعَلْناها لَكُم ﴾[2] [٣٦]
نصب بإضمار فعل ، والتقدير : وجعلنا البُدْنَ جعلناها لكم من شعائر الله .

٣
[وقوله][3] : ﴿ لَكُم فيها خَيْرٌ ﴾[4] [٣٦]
يرتفع ﴿ خير ﴾ بالظرف لأن الظرف جرى حالاً[5] على الهاء في قوله ﴿ جعلناها ﴾ أي جعلناها ثابتاً لكم فيها خيرٌ . /

١/٩٣

٦
قوله عز وجل : ﴿ لَن يَنَالَ اللهَ لُحُومُها ولا دِمَاؤها ﴾[6] [٣٧]
أي لن ينال ثوابَ الله[7] . وجاء بالياء ـ أعني ﴿ ينال ﴾ ـ اعتداداً بالفصل[8] .

٩
ولم يعتدَّ به يعقوب وقرأ[9] ﴿ لن تنالَ اللهَ لحومُها ﴾[10] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٢٦/١ ، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٣٦٩/٦ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر البيان ١٧٦/٢ ، والتبيان ٩٤٢ .

(٥) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٢ .

(٦) انظر الجواهر ٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٦/٢خ ، وإعراب القرآن ٤٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٨٤/٤ـ٨٥ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٣٧٠/٦ ، وتفسير الطبري ١٢٢/١٧ ، والقرطبي ١٥/١٢ ، وابن كثير ٤٢٨/٥ ، ومجمع التفاسير ٣٠٨/٤ .

(٧) وقيل : لن ينال رضا الله ، انظر البحر . وقيل عبر بالنيل عن القبول والمعنى لن يصل إلى الله وهو قول الطبري والقرطبي وغيرهما .

(٨) أي الفصل بين الفعل وفاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٩ .

(٩) في الأصل : وقرئ ، وهو خطأ .

(١٠) و﴿ ولكن تناله ﴾ بالتاء فيها ، انظر النشر ٣٢٦/٢ ، والمبسوط ٣٠٧ . وذكر ابن مهران أن زيداً عن يعقوب قرأ ﴿ ولكن يناله ﴾ بالياء .

ومنهم من قرأ الأول بالياء والثاني بالتاء[1] ﴿ ولكِنْ تنالُه التقوى منكم ﴾ [٣٧] بالتاء ، فاعتدّ بالفصل في الأول لأن حروفه أكثر .

٣ [قوله تعالى][2] : ﴿ إنَّ اللهَ يَدْفَعُ[3] عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ثم قال : ﴿ إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُور ﴾ [٣٨]

فلم يأت بالعاطفة[4] وجعل كلّ واحدة[5] من الجملتين مستقلةً بنفسها .

٦ [قوله تعالى][2] : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِم ﴾[6] [٤٠]

جرّ صفة[7] لقوله ﴿ أُذِنَ للذين يُقاتِلُون ﴾[8] [٣٩] ، والتقدير : أُذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ... الذين أخرجوا من ديارهم . ويكون قوله ﴿ وإنَّ ٩ اللهَ على نَصْرِهِم لَقَدِيرٌ ﴾ [٣٩] اعتراضاً بين الصفة والموصوف .

وإن كنتَ تَعْنَتُ[9] وتقول : إنّ الاعتراض كيف يأتي بين الصفة والموصوف

---

(١) ذكر ابن مهران أنها قراءة يحيى بن يعمر وعاصم الجحدري والأعرج وغيرهم ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ٩٥ إلى ابن يعمر والجحدري ، وعزاها صاحب مجمع البيان إلى أبي جعفر .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) كذا في الأصل ، وفي ي و ب « يدافع » . ويدفع بغير ألف قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقون يدافع بالألف ، انظر السبعة ٤٣٧ .

(٤) أي الواو العاطفة .

(٥) في النسخ : واحد ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٢٧/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٥/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٧/٢ ، والبحر ٣٧٤/٦ . وسياق الآية : ﴿ أُذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير [٣٩] الذين أخرجوا ... ﴾ .

(٧) وقيل بدل وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجاز غيرهما الوجهين ، وقيل غير ذلك .

(٨) هذا ضبط الأصل . وأُذن بضم الهمزة قراءة نافع وعاصم وأبي عمرو وفتحها الباقون ، ويقاتِلون بكسر التاء قراءة غير نافع وابن عامر وحفص فقرأ هؤلاء يقاتَلون بفتح التاء ، انظر السبعة ٤٣٧ . وضبط أُذن في ي و ب كما ضبط في الأصل ولم يضبط يقاتلون .

(٩) من عنِتَ إذا وقع في مشقة وشدة .

= ناضلناك وناظرناك بما لا محيص لك[1] منه . ألا تراه قال : ﴿ وإنَّهُ لَقَسَمٌ لو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[2] [سورة الواقعة : ٧٦] والتقدير : وإنه لقسم عظيم لو تعلمون ؛ فالاعتراض ليس شيئاً يعتدّ فصلاً . وقد جاء أيضاً ذلك في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ قَوْلُ الْحَقِّ الَّذي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾[3] [سورة مريم : ٣٤] والتقدير : ذلك عيسى ابن مريم الذي فيه يمترون وهو قولُ الحق ، ففصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ والخبر . وقد جاء أيضاً ﴿ وحِينَ تُصْبِحُونَ . ولَهُ الْحَمْدُ في السَّمواتِ والأرْض وعَشِيّاً ﴾[4] [سورة الروم : ١٧-١٨] ففصل بين الظرفين بالمبتدأ والخبر . وسترى[5] ذلك إن شاء الله .

[قوله تعالى][6] : ﴿ إلاّ أن يَقُولُوا رَبُّنا الله ﴾[7] [٤٠]

استثناء منقطع ، أي لكن بقولهم[8] ربُّنا الله .

(١) في الأصل و ي : له ، والصواب من ب .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣١٧ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٩٣ ، وانظر لما قاله هنا بخاصة الجواهر ٦٨٦ .

(٤) سلف ذكرها ٧٢ ومصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) لم يتكلم عليها في موضعها ، وذكرها فيما سلف عرضاً ٧٢ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٧/٢خ ، وإعراب القرآن ٤٠٥/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٧/٢ ، والبحر ٣٧٤/٦ ، والتبيان ٩٤٤ ، وسياق الآية : ﴿ الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن ... ﴾ .

(٨) كذا وقع في النسخ ، وكذا وقع في التبيان ، وهو تخليط ، وصواب التقدير : « لكن قولَهم » بالنصب فيكون الاستثناء منقطعاً ، وهو أحد قولي الفراء ومذهبُ سيبويه كما قال النحاس ، واختاره أبو حيان . وقيل التقدير : إلا بأن يقولوا أي بقولهم فتكون « أن » وصلتها بدلاً من « غير حق » والمعنى : لم يخرجوا إلا بقولهم أي أخرجوا من ديارهم بقولهم ربنا الله أي بتوحيدهم ، وهو أحد قولي الفراء وقول الزجاج وأجازه النحاس وغيره . ولم يرتضه الشيخ أبو حيان ، قال : « ... لا يجوز [أي البدل] لأن البدل لا يكون إلا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي ... ولو قلت في غير القرآن : أخرج الناس من ديارهم إلا بأن يقولوا لا إله إلا الله لم يكن كلاماً ... » اهـ والظاهر أنه كما قال .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُم** ﴾[2] [٤١]

صفة[3] أخرى لقوله ﴿ الذين يقاتلون ﴾ . فإذاً الوقف من قوله ﴿ أُذن للذين يقاتلون ﴾ [٣٩] قولُه ﴿ ونَهَوْا عن المنكر ﴾ [٤١] ، وأتَمُّ منه[4] قوله ﴿ وللهِ عَاقِبَةُ الأُمورِ ﴾[5] [٤١] .

وجاء الموصول في قوله ﴿ الَّذين إن مكنّاهم ﴾ وقد وُصِل بالشرط والجزاء[6] ، ألا ترى أن قوله ﴿ إن مكنّاهم ﴾ شرطٌ ، والجوابُ ﴿ أَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾ [٤١]

[قوله تعالى][1] : ﴿ **فَكَأَيِّن مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها** ﴾[7] [٤٥]

إن شئت كان ﴿ كأين ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ أهلكناها ﴾[8] ، ويكون قوله ﴿ من قرية ﴾ تبييناً[9] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٢٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٦/٢ ، والبيان ١٧٧/٢ . وفي الأصل « مكناكم » وهو خطأ .

(٣) أو بدل ، وهو قول النحاس . وذهب الزجاج إلى أنه بدل من « مَنْ » في قوله ﴿ ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز [٤٠] الذين إن مكناهم ... ﴾ فيكون موضعه نصباً ، وعلى الأول جرّاً .

(٤) في الأصل : نعمته ، وهو تحريف .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٨٦ ، والقطع ٤٩٢-٤٩٣ ، والمكتفى ٣٩٥ ، ومنار الهدى ١٨٨ . وما قاله المؤلف هو ما قاله النحاس . وأجيز أن يكون الوقف على ﴿ ربنا الله ﴾ و ﴿ يذكر فيها اسم الله كثيراً ﴾ و ﴿لينصرن الله من ينصره ﴾ [٤٠] تاماً ، والقول ما قاله المؤلف والنحاس من قبله .

(٦) الشرط وجزاؤه جملة تقع صلة للموصول ، انظر الكتاب ٤٤٤/١ ، والحجة ٣١٥/٢ ، والبصريات ٢٣٠ ، وابن يعيش ١٥١/٣ ، والهمع ٢٩٦/١ .

(٧) انظر البيان ١٧٧/٢-١٧٨ ، والبحر ٣٧٦/٦ . وكان في النسخ « وكأين » وهو خطأ .

(٨) في الأصل : أهلكنا ، وهو سهو من الناسخ .

(٩) أي تمييزاً ، انظر ما سلف من التعليق على التمييز ومصطلحاته ٤٤٨ .

وإن شئت كان ﴿ كأينْ ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر يكون ﴿ أهلكناها ﴾ تفسيراً له ، والتقدير : وكم[1] من قرية [أهلكنا][2] أهلكناها ، فاستغنيت عنه بقوله ﴿ أهلكناها ﴾ . وهذا إنما يجوز إذا جعلت ﴿ أهلكناها ﴾ خبراً . فإن جعلت ﴿ أهلكناها ﴾ صفة لـ « القرية » لم يَتَسَلَّطْ مُفَسِّرُهُ على ﴿ كأين ﴾ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف . ألا ترى أن سيبويه قال : « أزيدٌ أنت رجلٌ تكرمُه »[3] لا يجوز أن تنصب[4] زيداً بشيء يفسِّره « تكرمه » لأن « تكرمه » صفة لـ « رجل » فلا يعمل فيما قبل الموصوف .

[وقوله][2] : ﴿ **وبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ** ﴾[5] [٤٥]

جرّ بالعطف على قوله ﴿ قريةٍ ﴾[6] والتقدير : وكم[1] من قريةٍ ﴿ وبئر معطلة وقَصْرٍ مشيدٍ ﴾ . ولا يكون الواو ههنا بمعنى « رُبَّ » ، ولم يأتِ ذلك في التنزيل في موضع ، وإنما ذاك في الشعر كقوله[7] :

---

(١) كذا في النسخ ، أوقع « كم » مكان « كأين » لأنها بمعناها ، والوجه أن يقول في التقدير : فكأين .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الكتاب ٦٥/١ ، وقد سلفت هذه العبارة ٤٥٠ ، واللفظ في الكتاب وفيما سلف « تضربه » مكان تكرمه .

(٤) في الأصل و ب : ينتصب ، وهو خطأ ، أو صوابه : ينتصب زيدٌ . وعبارة سيبويه : « ... وذلك قولك أزيدٌ أنت رجل تضربه ... ولم تكن لتقول أزيداً أنت رجل تضربه وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبني على الفعل ولكن الفعل في موضع الوصف ... » اهـ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤١٥ ، وللفراء ٢٢٨/٢ ، وللزجاج جـ٢/١/٢٢٨خ ، وإعراب القرآن ٤٠٧/٢ ، ومجمع البيان ٨٨/٤ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والبحر ٣٧٦/٦ـ٣٧٧ . وسياق الآية : ﴿ فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبئر .. ﴾ .

(٦) هذا قولهم جميعاً . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون ﴿ وبئر ﴾ مجروراً بالعطف على ﴿ عروشها ﴾ وهذا أحب إليه من الوجه الآخر ، وأنكره أبو حيان ، قال : « وجعلُ ﴿ وبئر معطلة وقصر مشيد ﴾ معطوفين على ﴿ عروشها ﴾ جهلٌ بالفصاحة » اهـ وهو كما قال .

(٧) وهو رؤبة . د ، ق ١/١ـ٢ص٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٧ ، وابن الشجري ٣٦٦/١ ، =

وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعْمَاؤهُ
كَأنَّ لونَ أرْضِهِ سَمَاؤهُ

٣ وقوله[1] :

وفِتْيَانِ صِدْقٍ ... ...[2]

وما أشبه ذلك .

٦ قوله تعالى : [﴿ **وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم** ﴾[3] [٥٣]

كقوله][4] ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهم ﴾ [سورة الزمر : ٢٢] . الضمير يعود إلى

= والمغني ٩١٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٨ ، وشرح أبيات المغني ١١١/٨-١١٣ ، واللسان (عمي) . والأول له في البصريات ٢٣٣ ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٧١ ، والقوافي له ٢١ ، ٤٠ ، والمخصص ١١٧/١٠ ، والإنصاف ٣٧٧ ، ٥٢٩ ، وابن يعيش ١١٨/٢ . والثاني بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٣٠٣ ، والاثنان بلا نسبة في سر الصناعة ٦٣٦-٦٣٧ .
ورواه الأخفش في الموضع الأول من قوافيه « ومهمه » ورواه ابن قتيبة وابن هشام والسيوطي « ومهمه مغبرة أرجاؤه » . والبلد : الأرض ، والأعماء : الجاهل ، وعامية : متناهية في العمى أي لا يهتدى فيها . والمهمه : المفازة والقفر ، ومغبرة : ذات غبرة ، وأرجاؤه : نواحيه ، عن البغدادي واللسان . وقوله « كأن لون أرضه سماؤه » أي كأن لون سمائه من غبرتها لون أرضه فقلب لأن اللونين استويا ، عن ابن قتيبة .

(١) وهو مسكين الدارمي . والبيت من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١١٥ ، والتبريزي ٧٥/٣ ، والحماسة البصرية ٣٥/٢ ، والحيوان ١٨٢/٥ ، والكامل ٨٨٠ ، وعيون الأخبار ٣٩/١ ، وأمالي القالي ١٧٦/٢ ، وأمالي المرتضى ٣٩٩/١ .

(٢) البيت بتمامه :

وفتيانِ صِدْقٍ لستُ مُطْلِعَ بعضهم   على سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أنّي جِمَاعُها

ويروى « أُطلع » و « أواخي رجالاً لست » . والجماع : اسم لما يجمع به الشيء .

(٣) انظر الجواهر ١٩٤ ، وشرح اللمع اللوح ١/٤٩ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والتبيان ٩٤٥ .

(٤) زيادة من ي و ب .

٢/٩٣ الألف واللام / ، والتقدير : فويل للذين قست قلوبُهم[1] ، ولولا تقديرُك هذا لم يكن هناك ما يعود إليه الضمير .

٣ قوله عز وجل : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ ﴾[2] [٦٠]

التقدير : الأمر ذلك . وتمَّ الكلام[3] ههنا ، ثم قال ﴿ ومن عاقبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ به ﴾ . يكون ﴿ من ﴾ بمعنى « الذي » ، و ﴿ عاقب ﴾ صلته ، ٦ وقوله ﴿ لَيَنْصُرَنَّه الله ﴾[4] [٦٠] خبر المبتدأ .

ولا يكون قوله ﴿ من عاقب ﴾ شرطاً لأنه لا لام فيه كما في قوله ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ منهم لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ منكم أَجْمَعِينَ ﴾[5] [سورة الأعراف : ١٨] .

٩ قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[6] [٦٣]

ولم ينتصب ﴿ فتصبح ﴾ لأن معنى قوله ﴿ ألم تر ﴾ : انتبه[7] يا محمد ،

---

(١) قدر في الثانية وترك التقدير في الأولى لأنها سواء ، والتقدير : والذين قست قلوبهم .

(٢) انظر البيان ١٧٨/٢ ، والتبيان ٩٤٦ ، والكتاب ٤٦٣/١ ، والمسائل المنثورة ٨٣ .

(٣) فات أصحاب الوقف النص عليه .

(٤) يريد القسم المقدر مع جوابه .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٥٩ـ٦٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٥ ، وإعراب القرآن ٦٠٣/١ ، ومجمع البيان ٤٠٥/٢ ، والبحر ٢٧٧/٤ـ٢٧٨ ، والكتاب ٤٥٦/١

(٦) انظر الجواهر ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٥ـ٦٦ ، وللفراء ٢٢٩/٢ ، وللزجاج ٢/٢٢٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٩/٢ـ٤١٠ ، ومجمع البيان ٩٣/٤ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والبحر ٣٨٥/٦ـ٣٨٦ ، والكتاب ٤٢٤/١ ، والمقتضب ٢٠/٢ ، والمسائل المنثورة ٦٨ ، وابن الشجري ٦/٢ ، والمغني ٥٥٤ـ٥٥٥ ، ٦٥١

(٧) هذا لفظ المبرد والنحاس وأبي علي ومن وافقهم ، أخذوه من كلام الخليل وقد سأله سيبويه عن هذه الآية فقال : « هذا واجب وهو تنبيه ، وكأنك قلت : أتسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » اهـ . وقال الأخفش « اسمعوا ، أنزل الله من السماء ماء ، فهذا خبر واجب ، و « ألم تر » تنبيه » اهـ .

فحمله على المعنى . ولو صرح بقوله « انتبه » لم يوجب[1] ذلك نصب قوله ﴿ فتصبح ﴾ .

٣ [قوله تعالى][2] : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ ﴾[3] [٧٢]

أي هي النار ، فأضمر المبتدأ . ويجوز[4] أن تحمله على الظاهر ، فتكون ﴿ النار ﴾ مبتدأة ، ويكون قوله ﴿ وَعَدَهَا اللهُ ﴾ [٧٢] في موضع الخبر .

٦ [قوله تعالى][2] : ﴿ وجَاهَدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هو ٱجْتَبَاكُم وما جَعَلَ عَليكم فِي الدِّينِ مِن حَرَجٍ مِلَّةَ أبيكم إبراهِيمَ ﴾[5] [٧٨]

يجوز أن يكون التقدير : وجاهدوا في دين الله ، فيكون ﴿ ملّة أبيكم ﴾ ٩ بدلاً من موضع الجار والمجرور[6] .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ ملّة أبيكم ﴾ نصباً بفعل مضمر[7] ، أي الزموا[8] ملة أبيكم إبراهيم .

= وقدره الزجاج « اسمع أنزل .. » ، وقال الفراء « ألم تر معناه خبر كأنك قلت في الكلام : اعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح ... » اهـ .

(١) هذه عبارة غير دقيقة ، والوجه أن يقول : ولو صرح بقوله « انتبه » لامتنع نصب قوله فتصبح أيضاً . وعلى ظاهر عبارته يكون النصب جائزاً ، وهو ممتنع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٦ـ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٦ ، وللفراء ٢٣٠/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٠/١ـ٢خ ، وإعراب القرآن ٤١٠/٢ ، ومجمع البيان ٩٥/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٣٨٩/٦ ، والكشاف ٢٢/٣ ، والتبيان ٩٤٨

(٤) أجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان أيضاً ، والقول الأول هو قول الناس جميعاً .

(٥) انظر الجواهر ٨٥٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٦ ، وللفراء ٢٣١/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣١/١خ ، وإعراب القرآن ٤١١/٢ـ٤١٢ ، ومجمع البيان ٩٦/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٣٩١/٦ . وكان في النسخ : وجاهدوا في الله حق جهاده إلى قوله ملة أبيكم إبراهيم ، فأتممته .

(٦) أجاز أبو البركات أن يكون بدلاً لكنه عنده بدل من ﴿ في الدين ﴾ ولم أجد القولين . وانظر ما سيأتي ١١٢٢

(٧) وهو القول الذي عليه الناس جميعاً . =

[وقوله][1] : ﴿ هُوَ سَمَّاكُم الْمُسْلِمِينَ ﴾[2] [٧٨]
يعني إبراهيم[3] . وقيل يعني الله تعالى[4] .

٣

[وقوله][1] : ﴿ مِنْ قَبْلُ وفي هذا ﴾[2] [٧٨]
أي من قبل مجيء محمد صلى الله عليه وآله[5] ، وفي هذا القرآن[6] ، فحذف المضاف إليه من قوله ﴿ من قبل ﴾ . وحذفُ المضاف إليه قد شاع في « قبل » و « بعد » و « كلّ » و « بعض » ، وقد جاء[7] :

٦

مَـالَـكَ عِنْـدِي غَيْرُ سَهْمٍ وحَجَرْ
وغَيْرُ كَبْـداءَ شَـدِيـدَةِ الـوَتَرْ
جَـادَتْ بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أرْمَى البَشَرْ

٩

أي بكفّي رجل كان من أرمى البشر ، فأضاف إلى الموصوف ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقام الموصوف .

= (٨) هذا تقدير الفراء ومن وافقه ، وقدره الزجاج ومن وافقه « اتبعوا » ولم يقدره الأخفش ، قال « نصب على الأمر » .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٥٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣١/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣١/١خ ، وإعراب القرآن ٤١٢/٢ ، ومجمع البيان ٩٧/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٣٩١/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٣/١٧ـ١٤٤ ، والقرطبي ١٠١/١٢ ، وابن كثير ٤٥٢/٥ ـ٤٥٣ ، ومجمع التفاسير ٣٢٩/٤

(٣) هذا قول ابن زيد والحسن ، وأجازه الزجاج ومن وافقه ، وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر . وردّه الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٤) وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك والسدي وغيرهم .

(٥) على قول الحسن وابن زيد ، وعلى قول الباقين تقديره : من قبل نزول القرآن وهو قول الطبري ومن تابعه .

(٦) عن الجميع .

(٧) سلفت الأبيات ١٦٥ وتخريجها ثمة . وسلف الثالث ٧٤٣

سورة المؤمنون

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُم لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾[1] [٤]

٣ أي الذين هم لأجل الطهارة وتزكية النفس عـاملون الخير[2] . وليس[3] المراد

(١) انظر الجواهر ٥٠٥ ، ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ٤١٤/٢ ، ومجمع البيان ٩٩/٤ ، والبيان ١٨٠/٢ ـ ١٨١ ، والبحر ٣٩٥/٦ ـ ٣٩٦ ، وتفسير الطبري ٤/١٨ ، والقرطبي ١٠٤/١٢ ـ ١٠٥ ، وابن كثير ٤٥٧/٥ ، ومجمع التفاسير ٣٣٣/٤ ـ ٣٣٤ ، والكشاف ٢٦/٣ ، والفخر الرازي ٧٩/٢٣ ـ ٨٠ ، والمفردات واللسان (زكو) ، والنهاية في غريب الحديث ٣٠٧/٢ ، وبصائر ذوي التمييز ١٣٣/٣

(٢) فـاللام في « للزكاة » لام العلـة والقصـد ، والزكاة بمعنى التزكيـة وهي التطهير ، وحـذف مفعول « فاعلون » ، وهذا قول الراغب الأصبهاني ووافقه الفيروزابادي وأجازه أبو حيان وغيره .
وأجاز الزمخشري قولين في تـأويل الآيـة ، قـال : « الزكاة اسم مشترك بين عين ومعنى ، فـالعين القدر الذي يخرجـه المزكي من النصـاب إلى الفقير ، والمعنى فعل المزكّي الـذي هو التزكيـة ، وهو الـذي أراده الله فجعل المزكين فـاعلين لـه ، ولا يسوغ غيره ، لأنـه مـا من مصـدر إلا يعبر عن معناه بالفعل ويقال لمحدثه فاعل ، تقول للضارب فاعل الضرب وللقـاتل فـاعل القتل ، وللمزكي فـاعل التزكيـة ، وعلى هـذا الكـلامُ كلُّـه ... ولم يمتنـع الـزكاة الـدالـة على العين أن يتعلـق بهـا « فاعلون » لخروجها من صحة أن يتناولها الفـاعل ولكن لأن الخلق ليسوا بفـاعليهـا ... ويجوز أن يراد بالزكاة العين ويقدر مضاف محذوف وهو الأداء ... » اهـ . ووافقه على قوليه البيضاوي والنسفي والفخر الرازي وأبو حيان .
وقيل « فـاعلون » بمعنى « مؤدون » والزكاة زكاة الأموال ، وهو قـول الطبري والقرطبي والخـازن وأجازه النسفي ، وهو قول الأكثرين فيما صرح به ابن كثير ، وقيل غير ذلك .
وظـاهر كلام الزمخشري أن الزكاة تطهير النفس والله هو المزكّي ، وهـذا مـا قـال في آخر كلامـه « لأن الخلق ليسوا بفاعليها » . فإن كانت التزكية من العبد لم يصحّ ما قاله في آخر كلامه .
وذهب بعض المحـدثين وهـو الشيـخ محمـد حسين الطبـاطبـائي في الميزان ٩/١٥ ـ ١٠ إلى أن « ذكر الزكاة مع الصلاة قرينة على كون المراد بها الإنفاق المـالي دون الزكاة بمعنى تطهير النفس بإزالـة رذائل الأخلاق عنها ، ولعل المراد بالزكاة المعنى المصـدري وهو تطهير المـال بـالإنفـاق منـه دون المقـدار المخرج من المـال فـإن السـورة مكيـة ، وتشريـع الـزكاة المعهـودة في الإسـلام إنمـا كان =

من هذا الكلام أنهم يؤدون الزكاة ، لأنه لا يقال « فعلتُ الزكاة » وأنت تريد : أدّيت زكاة المال .

فإنَّما الزكاة : الطهارةُ ، كما قال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وذَكَرَ اسمَ رَبِّه فَصَلَّى ﴾[1] [سورة الأعلى : ١٤-١٥] ، وقال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[2] [سورة الشمس : ٩] أي طَهَّرها من المعاصي ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾[2] [سورة الشمس : ١٠] أي من أخْمَلَها[3] بالفجور والمعاصي .

٣

٦

وأبداً ينبغي لك أن تُفَسِّر القرآنَ بعضَه ببعضٍ ما أمكنك . ألا ترى أنهم قالوا في قوله عز وجل : ﴿ لَهُ مُعَقِّباتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ ومِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾[4] [سورة الرعد : ١١] : إن المعنى : للرسول معقبات أي ملائكة من أمر الله

٩

= بالمدينة ... وبهذا يصح تعلق للزكاة بقوله فاعلون ، والمعنى : الذين هم فاعلون للإنفاق المالي ... » اهـ . وقوله « فإن السورة ...إلخ » ردٌّ على قول الأكثرين الذين ذهبوا إلى أن الزكاة زكاة الأموال . وكذا قال الحافظ ابن كثير في تخريج قول الأكثرين ، قال : « ... والظاهر أن التي فرضت بالمدينة إنما هي ذات النصب والمقادير الخاصة وإلا فالظاهر أن أصل الزكاة كان واجباً بمكة ... » اهـ .

وقوله « ذكر الزكاة مع الصلاة ... » قد ذكرت الصلاة في قوله تعالى ﴿ قد أفلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون . والذين هم عن اللغو معرضون . والذين هم للزكاة فاعلون ﴾ .

(٣) في الأصل : الخير والشر وليس ، وهو خطأ من الناسخ ، وهو على الصواب في ي و ب . والأنسب أن يقول « فاعلون الخير » .

(١) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٣٠/٩٩-١٠٠ ، والقرطبي ٢٠/٢١ ، وابن كثير ٨/٤٠٣-٤٠٤ ، ومجمع التفاسير ٦/٤٩٥ . وما ذكره المؤلف أن معنى تزكى تطهر من الكفر والمعاصي هو قول ابن عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والحسن وغيرهم . وقيل : أدى الزكاة ، عن أبي الأحوص وقتادة في رواية عنه .

(٢) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٣٠/١٣٥-١٣٦ ، والقرطبي ٢٠/٧٦-٧٧ ، وابن كثير ٨/٤٣٥ ، ومجمع التفاسير ٦/٥١٩ ، وتفسير غريب القرآن ٥٣٠

(٣) أي أخفاها .

(٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٠٠-٧٠١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٦٠ ، وإعراب القرآن ٢/١٦٧-١٦٨ ، ومجمع البيان ٣/٢٧٩ ، والبحر ٥/٣٧١-٣٧٢ ، وتفسير الطبري ٣/٧٦-٨١ ، =

يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، كذا فسَّره إبراهيم النَّخَعي[1] . ففار فائر القوم وقالوا في هذا : إنَّه فَصَلَ بين الصفة والموصوف وقدَّمَ ظرفَ الصفة على الصفة[2] .   ٣

= والقرطبي ٢٩١/٩ـ٢٩٤ ، وابن كثير ٣٥٩/٤ـ٣٦٢ ، ومجمع التفاسير ٤٧٣/٣ـ٤٧٥ ، وإيضاح الوقف ٧٣٣ ، والقطع ٤٠٨ـ٤٠٩ ، والمكتفى ٣٣٤ ، ومنار الهدى ١٤٧ـ١٤٨ ، والمحتسب ٣٥٥/١ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠١

(١) فيما حكاه عن النخعي في صدر كلامه سهو ، وذلك قوله « للرسول معقبات » وليس هذا من قول النخعي . والذي قاله في الجواهر : « ... والتقدير : له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، قاله النخعي » اهـ وهذا هو الصواب .
وقد اختلفوا في تأويل هذه الآية : فقيل الهاء في له للعبد المستخفي بالليل والسارب بالنهار المذكور في قوله ﴿ ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار ﴾ [سورة الرعد : ١٠] وهو قول الطبري وابن كثير والبيضاوي والنسفي ونص أبو حيان أنه الظاهر . وقيل الهاء لله ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن وابن جريج والنخعي وغيرهم . وقيل الهاء للرسول وهو قول ابن زيد وأجازه القرطبي ، قال « وقد جرى ذكر الرسول في قوله ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ﴾ [سورة الرعد : ٧] وردّه الطبري لطول الفصل بين الآيتين ولخلافه قول أهل التأويل .
والمعقّبات قيل هي الملائكة عن أكثر أهل التأويل والمفسرين ، فهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن والنخعي ، واختاره النحاس وغيره . وقيل المراد بالآية السلاطين والأمراء ، والمعقبات هم الشرط والحرس الذين يحرسونهم ويحفظونهم فإذا جاء أمر الله لم يغنوا عنهم من الله شيئاً ، وهو قول عكرمة والضحاك وابن عباس في رواية عنه واختاره الطبري في اختياره أن الهاء في له للعبد .
واختلفوا في قوله ﴿ من أمر الله ﴾ فقيل تقديره : له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، وهو قول ابن زيد ومجاهد والنخعي والأخفش وابن جني وأحد قولي الفراء وابن الأنباري وغيرهما ، وعليه مبنى كلام المؤلف . وقيل المعنى يحفظونه بأمر الله ، وهو قول قتادة ونافع والداني والمبرد وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وروي عن ابن عباس ومجاهد . وقيل : عن أمر الله ، عن الحسن .

(٢) الصفة هي قوله ﴿ من أمر الله ﴾ والموصوف قوله ﴿ له معقبات ﴾ ، وظرف الصفة قوله ﴿ من بين يديه ومن خلفه ﴾ .
وكون ﴿ من أمر الله ﴾ مرفوع الموضع لأنه صفة للمرفوع الذي هو « معقبات » هو قول

فنظرنا في ذلك فإذا إبراهيم أخذ هذا التفسير من قوله تعالى ﴿ إلا مَن ٱرْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ ومِنْ خَلْفِهِ رَصَداً ﴾[1] [سورة الجن : ٢٧] . والرَّصَد الملائكة وهم المعقّبات يحفظون النبي صلى الله عليه وآله وسلم / . فوجب أخذ التفسير من آية نظيرة تلك الآية التي تفسرها . وإذا ثبت هذا وصحَّ علمت سقوط طعن الطاعن في هذه الآية .

٣

١/٩٤

فإن قيل : فهَبْكم تقولون في هذه الآية ماقلتم ، فما وَجْهُ قوله عزّ وجلّ : ﴿ ولا تُطِعِ الكافِرِينَ والْمُنافِقِينَ ودَعْ أَذَاهُم ﴾[2] [سورة الأحزاب : ٤٨] وهل يقال في معنى « لاتؤذِه » : دع أذاه ، وهل هذا إلا سخفٌ ؟

٦

فالجواب : إن الذي ذهبتَ إليه هو السخف بعينه . وليس معنى ﴿ دَعْ أذاهم ﴾ : لاتؤذهم ، وإنما المعنى : دع الخوف من أذاهم ﴿ وتَوَكَّلْ على اللهِ ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٨] أي لاتَخَفْ منهم ولا من أذاهم ، فحذف المفعول ، والحرف الجار الذي هو من صلة المصدر ، كما حذف الجارّ من قوله ﴿ يُخَوِّف أَوْلِيَاءَهُ ﴾[4]

٩

١٢

= الأخفش وابن جني . و﴿ من بين يديه ومن خلفه ﴾ يتعلق بـ ﴿ يحفظونه ﴾ .
وذهب أبو حيان إلى أنه لا حاجة إلى تقدير تقديم وتأخير فقد وصفت المعقبات بثلاث صفات أحدها ﴿ من بين يديه ومن خلفه ﴾ والثانية ﴿ يحفظونه ﴾ والثالثة ﴿ من أمر الله ﴾ ، وأجاز أن يكون ﴿ من بين يديه ومن خلفه ﴾ يتعلقان بـ ﴿ يحفظونه ﴾ فتكون المعقبات وصفت بصفتين ، ثم قال « غاية ما في ذلك أنه بدئ بالوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور وذلك شائع فصيح ... » اهـ .

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٠١ ، وتفسير الطبري ٧٦/٢٩ـ٧٧ ، والقرطبي ٢٩/١٩ ، وابن كثير ٢٧٣/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٨٠/٦ـ٢٨١

(٢) أي في قوله تعالى ﴿ والذين هم للزكاة فاعلون ﴾ . وقد قال بعض زنادقة الأعاجم الأجانب عن ذوق العربية : « ألا قال مؤدون » ، انظر البحر ، والفخر الرازي ومجمع التفاسير ، ولم يسمّ هذا الطاعن لعنه الله .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٨٣ ، والتعليق عليها ثمة .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٤ ـ ٢٧٥

[سورة آل عمران : ١٧٥] أي يخوّفكم بأوليائه ، وقال : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً ﴾[1] [سورة الكهف : ٢] أي لينذركم ببأسٍ . وهذا وجه الجواب عن هذا السؤال .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾[2] [١٤]

﴿ أَحْسَنُ ﴾ رفع بدل من لفظة ﴿ الله ﴾ تعالى ، وليس بصفة[3] له ، لأنَّ الصفة تقتضي وفق الموصوف ، وهذه[4] إضافة غير محضة لا تفيد التخصيص

٦ والتعريف ، فوجب أن يكون بدلاً غير وصف . وإنما قلنا : هو إضافة غير محضة لأن التقدير : أحسن من الخالقين .

وإن شئت كان رفع ﴿ أحسن ﴾ بإضمار « هو » ، لأنه[5] موضع الثناء

٩ والمدح .

[قوله تعالى][6] : ﴿ تَنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾[7] [٢٠]

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٤٠ ـ ٧٤١

(٢) انظر الجواهر ١٦٤ ، والبيان ١٨١/٢ ، والبحر ٣٩٨/٦

(٣) أجاز الوجهين أبو حيان ، قال : « وأحسن الخالقين أفعل التفضيل ، والخلاف فيها إذا أضيفت إلى معرفة هل إضافتها محضة أم غير محضة ، فمن قال محضة أعرب أحسن صفة ، ومن قال غير محضة أعربه بدلاً » اهـ . وأجاز كونه خبراً أيضاً . وما ذهب إليه المؤلف من أن إضافة اسم التفضيل غير محضة لأنها إضافة على معنى « مِنْ » عزي إلى الكوفيين وابن السراج وأبي علي والجرجاني ، وهو قول ابن برهان . انظر شرح اللمع للمؤلف اللوح ٢/٩٠ ، ولابن برهان ١٩٨ ، وابن يعيش ٦/٣ ، وشرح الكافية ٢٨٨/١ـ٢٨٩ ، والهمع ٢٧٢/٤ـ٢٧٣

(٤) في النسخ : فهذه ، والصواب ما أثبت .

(٥) في الأصل : ولأنه ، وهو خطأ من الناسخ وهو على الصواب في ي و ب .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٦٧١ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٤٥ و ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ١٦١ـ١٦٢ ، ٤٠٢ ، ٤٧٨ ، وللفراء ٢٣٢/٢ـ٢٣٣ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٣/٢خ ، والحجة ٢٤/٤ـ٢٦خم ، ومنه أخذ المؤلف كلامه و٢١٨/٣خم ، ومجمع البيان ١٠٢/٤ـ١٠٣ ، والبيان ١٨٢/٢ ، والبحر ٤٠١/٦ ، ومجاز القرآن ٥٦/٢ ، والمحتسب ٨٨/٢ـ٨٩ ، وسر الصناعة ١٣٤ ، وابن يعيش ١١٥/٢ و ٢٢/٨ ، ٢٥ ، ١٣٨ ، والمغني ١٣٩

و ﴿ تَنْبُتُ ﴾[(١)] . فمن فتح التاء كان الباء للتعدية[(٢)] . ومن ضمَّ التاء فله وجهان :

أحدهما[(٣)] : أن يكون « نبتَ » و « أنْبَتَ » بمعنى واحد[(٤)] ، كما [جاء][(٥)] في شعر زُهَيْر[(٦)] :

رَأيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِم   قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إذا أنْبَتَ البَقْلُ

أي نَبَتَ ؛ فعدّى « تُنْبِتُ » بالباء كما عدَّى « تَنْبُتُ » .

والثاني : أنّ الباء زيادة[(٧)] ، أي تُنْبِتُ الدهنَ .

---

(١) قرأ ﴿ تُنْبِتُ ﴾ بضم التاء وكسر الباء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ تَنْبُتُ ﴾ بفتح التاء وضم الباء ، انظر السبعة ٤٤٥ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٣٢٨/٢

(٢) هذا أحد قولي أبي علي ، وأجاز أن تكون الباء للحال ، وهو قول من ذهب إلى أن أنبت بمعنى نبت .

(٣) أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٤) كون نبت وأنبت بمعنى واحد هو قول الفراء والزجاج ، وحكي عن أبي عبيدة ولم يعرف الأصمعي إلا نبت . انظر المصادر السالفة ، وفعلت وأفعلت للزجاج ٩١ ، وللجواليقي ٧١ ، والمخصص ٢٥/١٤ ، واللسان (نبت) .

(٥) زيادة من ي . وقوله « كما جاء ... كما عدى تنبت » لم يرد في ب .

(٦) د ، ق ٣٢/٥ ص ٩٢ (صنعة ثعلب) و ق٢/٣٢ ص٤١ (صنعة الأعلم) ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٢/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٣/٢ خ ، والحجة ٢٤/٤ خم ، والمحتسب ٨٩/٢ ، والمغني ١٣٩ ، وشرح شواهد المغني ١٠٨ ، وشرح أبيات المغني ٢٩٣/٢ـ٣٠٠ ، والمعاني الكبير ٥٣٩/١ ، ودرة الغواص ٢١ ، واللسان (نبت) . ورواية الأصمعي « قطيناً بها ... نبت » .

والقطين : أهل الرجل وحشمه ، والقطين : الساكن النازل في الدار ، يقول : يلزمونهم فيسكنون عندهم ، وقوله أنبت البقل أي أخصب الناس ، عن ثعلب . وقوله « رأيت » ضبط في الديوان بضم التاء ، قال البغدادي « نصَّ أكثرهم على فتح التاء للخطاب ، ويجوز ضمها » اهـ .

(٧) وهو قول الأخفش وأبي عبيدة ، وأجازه أبو علي ومن وافقه . ولم يقبله ابن جني وذهب إلى أن من ذهب إلى هذا « فهو مضعوف المذهب وزائد حرفاً لا حاجة له إلى اعتقاد زيادته » اهـ .

وقيل : الباء للحال[١] ، وحذف المفعول من « تُنبت »[٢] أي تُنبت ما تنبتُه[٣] ومعه الدهن . وقد عددنا لك ذلك في « الجواهر »[٤] .

٣ [قوله تعالى][٥] : ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ** ﴾[٦] [٣٠]

والتقدير : وإنّا كنا لمبتلين . فـ « إنْ » مخففة من « إنَّ » . والكلام تامٌّ[٧] عند قوله ﴿ إنّ في ذلك لآيات ﴾ ثم ابتدأ وحقّق الكلام ثانياً كما حقّقه أولاً

٦ وقال : وإنّا كنا لَمُمْتَحِنين العباد .

وقولُ من قال : [إنَّ][٥] « إنْ » للشرط ، ويصلُ الكلامَ = جَهْلٌ[٨] منه بقواعد الصناعة[٩] فافهمه ، فإنَّ مثلَ أبي عليٍّ[١٠] لا يُولَد من بعدُ .

---

(١) وهو قول الزجاج وابن جني ، وأجازه أبو علي ومن وافقه ، وهو ظاهر كلام الفراء .

(٢) وعلى قول من ذهب إلى أن أنبت بمعنى نبت لا يكون في الكلام حذف .

(٣) هذه عبارة ابن جني . وقدره أبو علي : تنبت جناها أي ثمرتها .

(٤) يريد الباب ٣٦ الذي عقده في الجواهر ٦٦٧ـ٦٧٤ لـ « ما جاء في التنزيل من الحروف الزائدة في تقدير ، وهي غير زائدة في تقدير آخر » وذكر فيه هذه الآية ـ أعني آية سورة المؤمنون ـ ص ٦٧١

و « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف من التعليق ٨٩٩

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر البيان ١٨٣/٢ ، والتبيان ٩٥٣

(٧) لم يذكر هذا الوقف إلا صاحب منار الهدى ١٩١ وذكر أنه وقف جائز . والقول ما قال المؤلف .

(٨) في الأصل : « وقول من قال « إنْ » للشرط فهذا الكلام جهل » وما أثبته من ي و ب أجود وأصحّ ، وأخشى أن يكون ما في الأصل تغييراً من الناسخ أو تحريفاً منه ، والعبارة فيه ركيكة .

(٩) لأن اللام في ﴿ لمبتلين ﴾ هي الفارقة التي تلزم إن المخففة من الثقيلة . انظر ما سلف من الكلام على إن المخففة واللام الفارقة ١٠٧ وذكر مصادر الكلام عليهما ثمّة .

(١٠) لم أصب له كلاماً في هذه الآية فيما بين يدي من كتبه .

قوله عز وجل : ﴿ **أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إذا مِتُّم وكُنْتُم تُرَاباً وعِظَاماً أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ** ﴾[(١)] **[٣٥]**

هذا الكلام من أفصح الكلام . وقد اضطرب فيه أقوال المحققين ، ونحن نخبرك بخلاصة ذلك .   ٣

وذلك لأن التقدير فيه عندنا[(٢)] : أيعدكم أنَّ إخراجَكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً ، فحذف المضاف ، ولا بدّ من تقديره ، لأنه إذا حمل على الظاهر لم يجز   ٦
أن يكون ﴿ إذا متم ﴾ خبراً للكاف والميم ، لأن « إذا » ظرف زمان ، وظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة[(٣)] . ألا ترى أنهم قالوا : لو قلت : « زيدٌ يومَ الجمعة »[(٤)] لم يصحَّ ، فثبت أنّ الإخراج الذي هو حدث مضمر ليصحَّ كون « إذا »   ٩
خبراً عنه . وإذا كان كذلك فإذاً صح قول سيبويه[(٥)] : إنّ قوله ﴿ أنّكم مخرجون ﴾ بدل من « أنَّ » الأولى ، وسقط قول المعترض[(٦)] : إنَّ « أنَّ » الأولى /   ٢/٩٤
لم يتمَّ باسمه وخبره[(٧)] ، لأنه إنما يكون كذلك إذا لم تقدِّر حذف مضاف ، فحينئذٍ   ١٢

(١) انظر الجواهر ٨٢ ، ٤٣٠ ، ٥٨٤ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٣٧ـ١/٣٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١١ ، وللفراء ٢/٢٣٤ـ٢٣٥ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٣ـ١/٢٣٤ خ ، ومجمع البيان ٤/١٠٥ـ١٠٦ ، والبيان ٢/١٨٣ـ١٨٤ ، والبحر ٦/٤٠٤ ، والكتاب ١/٤٦٧ ، والمقتضب ٢/٣٥٦ـ٣٥٧ ، والبصريات ٢٢٠ـ٢٢٣ ، والمسائل المنثورة ٨٥ ، وابن يعيش ٣/٦٨ ، والمغني ٨٣٨ ، وشرح الكافية ٢/٣٥٨ ، والهمع ٥/٢٠٩ . والكلام على هذه الآية هو المسألة الأولى من المسائل العشر لأبي نزار الملقب نفسه بملك النحاة ، انظر سفر السعادة ٧٧٩ـ٧٩٢

(٢) هذا أحد الأقوال التي وجه بها أبو علي في البصريات قول سيبويه إن أنَّ الثانية بدل ، انظر ما يأتي .

(٣) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٤) سلف ذكر هذه العبارة ٥٠٤ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) انظر الكتاب ١/٤٦٧ ، والمصادر السالفة . وهو قول الأخفش في معاني القرآن له .

(٦) ممن اعترض قول سيبويه المبرِّد ، انظر المقتضب ٢/٣٥٦ـ٣٦٠ وما ردّ به ابن ولاد في الانتصار فيما نقله منه الشيخ عضيمة في تعليقه على المقتضب .

(٧) جمع المؤلف بين تأنيث أنّ وتذكيرها ، والأحسن الاقتصار على أحدهما .

لا يصح البدل . فأما إذا قدرت مضافاً وتمَّ « أنّ » باسمه وخبره جازت المسألة .

وجواب آخر[١] : وهو أنه إذا قال : أيعدكم أنكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً ، ولم يذكر الخبر ، وأضمره كما أضمر الجواب في قوله ﴿ ولو أنَّ قُرْآناً سُيِّرَت بهِ الجِبَالُ أو قُطِّعَت بهِ الأرْضُ ﴾[٢] [سورة الرعد : ٣١] ولم يقل : « لكان هذا القرآن » وكان التقدير : أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً بعثتم[٣] = صار قوله ﴿ أنكم مخرجون ﴾ بدلاً أيضاً لأنّ الأول تمّ باسمه وخبره .

وجواب ثالث في المسألة : وهو أن يكون قوله ﴿ أنكم مخرجون ﴾ مرتفعاً بالظرف[٤] على تقدير : أيعدكم أنكم وقتَ موتكم وكونكم تراباً إخراجُكم[٥] ، فيكون الظرف مع ما ارتفع به خبر « أنّ » . وإذا كان كذلك جاد وصحَّ وسقط قول المعترض . فهذه خلاصةُ أوراقٍ ، ذكَرَه[٦] في غير كتاب[٧] .

---

(١) وهذا ثاني الأقوال التي وجه بها أبو علي قول سيبويه . وتقدير الخبر عنده : أيعدكم أنكم تبعثون إذا متم . وأجاز أن يكون التقدير : أنكم إذا متم بعثتم أو أخرجتم أو نشرتم ، فيكون الخبر الجملة الشرطية « إذا ... بعثتم » ونصَّ أن الأول أسوغ . ونقل عن أبي علي في توجيهه لقول سيبويه أن خبر أن الأولى محذوف استغناء بخبر الثانية ، ولعل هذا أولى ما يحمل عليه كلام سيبويه ، انظر سفر السعادة .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٣٢ ـ ٦٣٤

(٣) فيكون الخبر قوله « إذا ... بعثتم » أجازه أبو علي ونصَّ أن الأسوغ أن يكون التقدير : أيعدكم أنكم تبعثون إذا متم ...

(٤) نصّ أبو علي أن هذا هو مذهب أبي الحسن في هذه الآية . والذي في معاني القرآن له أن أن الثانية بدل من الأولى وهو قول سيبويه . ونص الطبرسي أن أبا علي اختار قول أبي الحسن ، والظاهر أنه ينقل عن غير ما بين يدي من كتبه .

(٥) كأنك قلت : يوم الجمعة إخراجُكم ، وقال أبو علي في قول أبي الحسن « ... ففيه من التجوز أنه لم يأت لـ « إذا » بجواب ، وليس « إذا » كيوم الجمعة لأنها تقتضي جواباً ... » عن البصريات ، وانظر تمام كلامه .

(٦) أي ذكر هذا الكلام أبو علي في غير كتاب . وقد أحلت على ما بين يدي من كتبه التي تكلم فيها على هذه الآية وهما المسائل المنثورة والبصريات .

(٧) لم يذكر المؤلف قول الفراء والجرمي والمبرد ومن وافقهم وهو أن تكون أن الثانية كررت

ثم قال عز من قائل : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[1] [٣٦]

و « هيهات » اسم لـ « بَعُدَ » ، و« بَعُدَ » فعل ماض يحتاج إلى الفاعل .
وفاعله إذاً مضمر ، والتقدير : هيهات إخراجكم هيهات إخراجكم لوَعْدِكم . ٣

ولا يجوز أن يكون على التقدير الذي قدَّره أبو إسحاق[2] . ألا تراه قال :
« البعدُ لما توعَدون » ، لأنه رفع « البعد » بالابتداء ، وجعل ﴿ لما توعدون ﴾
الخبر . ولو كان « هيهات » بمعنى « البُعْد » لم يجب بناؤه ، لأن « البعد » ٦
معرب . وإنما بُني « هيهات » لأنه بمعنى « بَعُد » »[3] مثل « شَتَّانَ » و « وَشْكَانَ »

= توكيداً ، فيكون خبر الأولى قوله « مخرجون » وهو العامل في الظرف ، وهو الظاهر والقولُ ، وعزاه الزجاج إلى سيبويه ووافقه ابن ولاد في قوله إن معنى قول سيبويه أن أن بدل أنها مكررة للتوكيد ، فيكون قوله كقول المبرد ، وليس ماذهبا إليه صحيحاً ، والله أعلم . وذكر الطبرسي أن أبا علي زيَّف قول سيبويه والجرمي واختار قول الأخفش ، وعليه يكون لأبي علي أقوال يناقض بعضها بعضاً ، والله أعلم .

(١) انظر الجواهر ١٥٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٣٥ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٤/٢خ ، وإعراب القرآن ٢/٤١٨ ، ومجمع البيان ٤/١٠٥ ، والبيان ٢/١٨٤ ـ ١٨٥ ، والبحر ٦/٤٠٥ ، والمحتسب ٢/٩٠ـ٩٤ ، والمقتضب ٣/١٨٢ ، والعسكريات ٤٧ـ٤٩ ، والعضديات ١٠٦ـ١٠٩ ، والبغداديات ٢٤٠ ، والحلبيات ٢٤١ ، والإغفال ١١٢٣ـ١١٣٤ ، وابن يعيش ٤/٣٦ـ٣٧ ، والمغني ٢٩٣

(٢) الزجاج ، وما حكاه المؤلف عنه هو بنصه في معاني القرآن له جـ٢/٢٣٤/٢خ . وقد أخذ المؤلف كلامه من الإغفال لأبي علي . وقال أبو حيان « وينبغي أن يجعل كلامه [أي كلام الزجاج] تفسير معنى لا تفسير إعراب » اهـ . وانظر كلامهم على هيهات في المصادر السالفة ، والكتاب ٢/٤٧ـ٤٨ ، ٥٣ ، وسر الصناعة ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، والخصائص ١/٢٠٦ و ٣/٤١ـ٤٣ ، والهمع ٥/١٢٢ـ١٢٣

(٣) حكى ابن جني عن أبي علي أنه كان يقول في هيهات « أنا أفتي مرة بكونها اسماً سمي به الفعل كصه ومه ، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني في الحال » قال ابن جني : « وقال مرة أخرى إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل كعندك ودونك » اهـ الخصائص ١/٢٠٦
وكونها ظرفاً غير متمكن لإبهامها وهي بمعنى في البعد هو قول المبرد وظاهر كلام الخليل وسيبويه .

و « سَرْعانَ » من قوله[1] : « سَرْعانَ ذِي إهالةً »[2] .

قوله عز وجل : ﴿ **قال عمّا قَليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمينَ** ﴾[3] [٤٠]

٣ أي عن قليل ، و « ما » صلة زائدة[4] ، و « عن » متعلق بمضمر يفسره قوله ﴿ ليصبحن ﴾ لأنهم قالوا : لا يجوز : والله زيداً لأضربَنَّ[5] .

وعندي أنه يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره[6] ، ألا ترى أنه قد جاء[7] :

---

(١) أي من قول القائل في المثل . ولو قال « من قولهم » كان أجود .

(٢) أي سرعت هذه من إهالة ، فـ « ذي » فاعل و « إهالة » تمييز . والمثل في الجواهر ١٥٦ ، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١ ، ومجمع الأمثال ٣٣٦/١ ، وما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ٤٠ ، والحجة ٣٤٦/٣ خم ، والإيضاح ١٦٥ ، والبغداديات ٢٤٠ ، والعسكريات ٤٦ ، والعضديات ١٠٦ ، ١٠٨ ، والخصائص ٣٩/٢ ، ومجمع البيان ٤٠٨/٣ ، وابن يعيش ٣٨/٤ ، واللسان (سرع) . وضبطه بعضهم « ذا » أي « هذا » ، ويروى « لوشكان ذا إهالة » .
قال أبو عبيد : وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء لا تُنْقي [أي لا تسمن] وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا الذي يسيل من منخريها ؟ فقال : هذه إهالة ، فقال السائل : لوشكان ذا إهالة . قال أبو عبيد : الإهالة : الودك المذاب ، فأراد القائل أن ودكها قد عجل سيلانه من قبل أن تذبح الشاة وقبل أن تمسّها النار . يضرب للرجل يخبر بكينونة الأمر قبل وقته » أمثال أبي عبيد ٣٠٥

(٣) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٢٩٨ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ١/٢٣٥/٢خ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٢ ، والبيان ١٨٥/٢ ، والبحر ٤٠٦/٦ ، والخصائص ١٦٨/١ و ٢٨٢/٢ ، وابن الشجري ٢٤٥/٢ ، ٢٦٥ ، وابن يعيش ٢٢/٨ ، ١٣١ ، ١٣٤ و ٤/٩ ، والمغني ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٤١١

(٤) قوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٥) لام القسم لا يعمل ما بعدها فيا قبلها كما لا يعمل ما بعد لام الابتداء فيا قبلها ، انظر الإنصاف ٣٩٩ـ٤٠٠ ، والمغني ٧٦٩ ، والهمع ١١/٢ ، والبحر ٤٠٦/٦ ، وما سلف من التعليق على لام الابتداء ٢٧٠ ، ٣٥٦ ، ٧٩٩

(٦) فيتعلق ﴿ عما قليل ﴾ بقوله ﴿ ليصبحنّ ﴾ أو ﴿ نادمين ﴾ وهو ما اختاره أبو حيان ، وأجاز ابن هشام أن يعمل ما بعد لام القسم فيا قبلها إذا كان ظرفاً .

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢٨٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٢ ، والمغني ٩٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٣٧ ، وشرح أبيات المغني ١٠٥/٨ـ١٠٧ ، والهمع ١٦٠/٢ ، والخزانة ٥٧٢/٣ـ٥٧٣

فـلا تَلْحَني فيهـا فـإنَّ ـ بِحُبِّهـا ـ أخاكَ مُصَـابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُـهْ[١]

ألا ترى أنه فصل بين « إنّ » واسمها بمفعول مفعولها[٢] .

٣ [قوله تعالى][٣] : ﴿ تَتْرَا كُلَّمَا ﴾[٤] [٤٤]

هي « فَعْلَى »[٥] من المواترة ، وأصلـه « وَتْرَى » . فـالتـاء بـدل من الـواو ، كـ « تُخَمة » و « تَوْلَج »[٦] .

٦ فمن[٧] لم يَصْرِف جعـل ألفهـا للتـأنيث كـ « العَـدْوَى » و « الـدَّعْـوى » و « الشَّرْوَى »[٨] ، وهـو أقْيَسُ[٩] من قـول من نـوَّن ، لأن من نـوّن جعـل ألفهـا للإلحاق كـ « جعفر » و « سَلْهَب » ، وألف الإلحاق يعزُّ في المصـادر[١٠] . ولهـذا قـال

---

(١) لا تلحني أي لا تلمني ، والجمّ : الكثير ، والبلابل : الأحزان وشغل البال واحده بلبال .

(٢) كذا وقع في النسخ ، يريد : بمعمول معمولها أو خبرها ، أي بمتعلق الخبر . ولا أعلم أنـه يقـال في خبر إن « مفعول » وإنمـا هو « معمول » لأن إن تعمل عملين فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وكـذا قوله في الجار والمجرور « مفعول » وهو ههنا ظرف معمول للخبر لا مفعول .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٦/٢ ، وللزجـاج جـ٢/٢٣٥/١ خ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٢ ، والحجـة ٢٤/٤ ـ٢٦ خم ، ومجمع البيان ١٠٧/٤ ، والبحر ٤٠٧/٦

(٥) انظر الكتاب ٩/٢ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، ٣٨٥ ، وسر الصناعة ١٤٦ ، وسفر السعادة ١٧٤

(٦) أصل تُخَمة وُخَمَة فُعَلَـة من الوخـامـة ، وتولج أصلـه وَوْلَج فَوْعَل من ولج يلج . والمواترة : أن يتبع الخبر الخبر والكتاب الكتـاب فلا يكون بينهما فصل كثير ، عن الحجـة . والتخمـة : الـذي يصيبك من الطعام إذا استوخمته أي استثقلتـه ولم تستمرئـه ، والتولج : كنـاس الظبي أو الوحش الذي يلج فيه .

(٧) قرأ ابن كثير وأبـو عمرو ﴿ تتراً ﴾ منـونـة مصروفـة وقرأ البـاقـون ﴿ تترا ﴾ بغير تنـوين غير مصروفة . انظر السبعة ٤٤٦ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٣٢٨/٢ ، ٨٠

(٨) الشروى : المثل .

(٩) كان في النسخ « الأقيس » وهو خطأ لا يقع فيه من هو دون الشيخ فـإن الألف واللام تعـاقبـان « من » ، والظاهر أنه خطأ من النساخ .

(١٠) قال أبو علي : « ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق » اهـ .

من[1] قال فمن نوّن : إنه « فَعْلا »[2] والألف بدل من التنوين وليست للإلحاق .

فإذا وقفت عليها فمن لم ينوّن وقفت بالإمالة[3] وبالتفخيم . ومن نوّن وقف بالألف[4] نحو : رأيت زيدًا ، إلا عند من قال « رأيت عِنَبا »[5] فأمال التي من التنوين تشبيهاً بالتي من الياء .

٣

[قوله تعالى][6] : ﴿ وجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وأُمَّهُ آيَةً ﴾[7] [٥٠]

ولم يقل « آيتين » ، لأن الآية في كليهما واحدة ، أي في كونه [منها][6] من غير أبٍ .

٦

قوله تعالى : ﴿ وانَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[8] [٥٢]

بالكسر والفتح[9] .

٩

فالكسرُ / على الائتناف .

١/٩٥

(١) يريد أبا علي في قوله « فمن قال تترى أمكن أن يريد فعلى من المواترة فتكون الألف بدلاً من التنوين » اهـ . وذهب غيره إلى أن من نون جعل ألفها للإلحاق .

(٢) رسم في الأصل « فعلى » والصواب من ي و ب .

(٣) أمالها حمزة والكسائي .

(٤) في الأصل : باللام ، وهو خطأ .

(٥) قال أبو علي « وهذا ليس بالكثير فلا تحمل عليه القراءة » اهـ . ونص سيبويه ٢/٣١٣ على قلته .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج جـ١/٢٣٥/٢ خ ، والبحر ٤٠٨/٦

(٨) انظر الجواهر ٦٩١-٦٩٢ ، وشرح اللمع اللوح ٥١/٢ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٧ ، ١٠٩ ، وللفراء ٢٣٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٥/٢خ ، وإعراب القرآن ٤٢٠/٢-٤٢١ ، والحجة ٢٦/٤-٢٧ خم ، ومجمع البيان ١٠٩/٤ ، والبيان ١٨٥/٢-١٨٦ ، والبحر ٤٠٨/٦-٤٠٩ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٧/٢ ، والبغداديات ٤٣-٤٤ ، والمسائل المنثورة ٨٣ ، والمغني ٨٦٥

(٩) قرأ بفتح الهمزة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون بكسرها ، وخفف ابن عامر وحده النون فقرأ ﴿ أنْ ﴾ وشددها الباقون . انظر السبعة ٤٤٦ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٣٢٨/٢

والفتح على أن يكون ﴿ وأنا ربكم فاتقون ﴾ [٥٢] لأنَّ هذه أمَّتكم[١] ، فقدّم « أنَّ » على قوله ﴿ فاتّقون ﴾ ، كقوله ﴿ وبالأسْحَارِ هُم يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[٢] [سورة الذاريات : ١٨] ، ﴿ وبالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾[٢] [سورة البقرة : ٤] ، و ﴿ لَيْسُوا بها بِكافِرينَ ﴾[٣] [سورة الأنعام : ٨٩] ، وقوله ﴿ وأنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أحَداً ﴾[٤] [سورة الجن : ١٨] ، أي فلا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله ، وقال : ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ ﴾[٥] [سورة الزمر : ٦٦] أي بل فاعبد الله ، وقال : ﴿ لإيلافِ قُرَيْشٍ ﴾[٦] [سورة قريش : ١] أي فَلْيَعْبُدُوا لإيلاف قريش .

وانتصاب قوله ﴿ أُمةً واحدةً ﴾ على الحال ، أي هذه أمتكم مجتمعة .

قوله تعالى : ﴿ **أيَحْسَبُونَ أنَّ ما نُمُدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وبَنِينَ . نُسَارِعُ لَهُم في الْخَيْرات** ﴾[٧] **[٥٥-٥٦]**

---

(١) هذا قول الخليل وغيره من البصريين . وذهب الكسائي ووافقه الفراء إلى أن « وأنَّ » معطوفة على « ما » في قوله ﴿ ... إني بما تعملون عليم . وأنَّ ... ﴾ . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون التقدير : واعلم أن ، فعلى الأول تكون أنَّ في موضع جر أي وبأن ، وعلى الثاني تكون في موضع نصب بفعل مضمر .

(٢) سلف الاستشهاد بالآيتين ٧٦٣ ، فانظر التعليق ثمة .

(٣) انظر الجواهر ٦٧١ . وكان في الأصل « كافرين » وهو خطأ .

(٤) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ ، وللفراء ١٩١/٣-١٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٣ ، ومجمع البيان ٣٧٢/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٣٥٢/٨ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨ ، والبغداديات ٤٣ ، والمغني ٦٨٢ ، ٨٣٨

(٥) انظر الجواهر ٦٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢٩/٢ ، ومجمع البيان ٥٠٦/٤-٥٠٧ ، والبحر ٤٣٩/٧ ، والمغني ٢٢١

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢

(٧) انظر الجواهر ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٨/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٦/١ خ ، وإعراب القرآن ٥٩٧/٢ ، والبيان ١٨٦/٢ ، والبحر ٤٠٩/٦ ، والمغني ٤٠٥

﴿ ما ﴾ نصب اسم ﴿ أنَّ ﴾ ، والخبر قوله ﴿ نسارع لهم في الخيرات ﴾ . والهاء العائدة إلى ﴿ ما ﴾ من الجملة محذوفة[1] - أعني الجملة [التي][2] هي الخبر - والتقدير : أيحسبون أن إمدادنا إياهم نسارع لهم [به][3] في الخيرات[4] . وقد قالوا : لا يجوز في قولك : « الذي مررت به زيدٌ » أن تحذف فتقول : الذي مررت زيدٌ[5] . والآية على خلاف ما قالوا ؛ ألا ترى أنه حذف « به » العائدَ إلى ﴿ ما ﴾ ؟ إلا أنهم منعوا ذلك في نفس الصلة ، وهذا في خبره[6] ، والخبر أيضاً ههنا في صلة « أنّ » .

[قوله تعالى][7] : ﴿ **والَّذِينَ هُم بِآياتِ رَبِّهم يؤمنون. والَّذِينَ هُم بِرَبِّهم لا يُشْرِكُون** ﴾[8] [٥٨-٥٩]

هذا كقوله ﴿ وما يؤمِنُ أكثَرُهم باللهِ إلا وهم مُشْرِكُونَ ﴾ [سورة يوسف : ١٠٦] ألا ترى أنهم يقرُّون بالله وبخلق السماء والأرض ثم يشركون به ، والمؤمنون بخلاف ذلك ، فليس هذا بالتكرار .

[قوله تعالى][7] : ﴿ **مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ** ﴾[9] [٦٧]

---

(١) وهو قول الزجاج ومن وافقه ، وهو الظاهر . وقيل الخبر محذوف ، أجازه النحاس . وقيل لا يحتاج في الخبر إلى الرابط لأن « ما » هي الخيرات ، فوضع الظاهر موضع المضر ، والتقدير : نسارع لهم فيها ، وهو قول هشام الضرير .

(٢) زيادة مني . وقوله « أعني ... الخبر » لم يرد في ي و ب .

(٣) زيادة من ي . وهي في الجواهر .

(٤) في الأصل : بالخيرات ، والصواب من ي و ب .

(٥) بسطنا التعليق على هذا ٧٤٥

(٦) سلف التعليق على حذف الضير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به ٢٧٣

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر مجمع البيان ١١٠/٤ ، والبحر ٤١٠/٦ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٣/٥ ، ومجمع التفاسير ٣٤٩/٤

(٩) انظر الجواهر ٥٣٢ ، ٩٢٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٣٤ و ١/٧٥ و ١/١٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء =

قيل : ﴿ به ﴾[(١)] من صلة ﴿ مستكبرين ﴾ فتقف[(٢)] على ﴿ بـه ﴾[(٣)] .
وقيل : بل هو من صلة ﴿ تهجرون ﴾ أو من صلة ﴿ سامر ﴾ فتقف على
﴿ مستكبرين ﴾[(٤)] . ٣

وقال ﴿ سامراً ﴾ بعد قوله ﴿ مستكبرين ﴾ لأنه بمعنى « سُمَّار » ، ولولا
ذلك لم يجز ، وقال[(٥)] :

... ... فَنَوَّارَةٌ مِيلٌ إلى الشَّمْسِ زَاهِرَهْ[(٦)] ٦

فـ « زاهر » كـ « سامر » .

[قوله تعالى][(٧)] : ﴿ فَمَا ٱسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ ﴾[(٨)] [٧٦]

= ٢٣٩/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٢٧/١ ، ومجمع البيان ١١١/٤ ، والبيان ١٨٧/٢ ، والبحر ٤١٢/٦ ، وتكملة الإيضاح ١٠٨ ، والعضديات ١٢٧

(١) أي بالبيت الحرام .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٧٩٢-٧٩٣ ، والقطع ٥٠٣ ، والمكتفى ٤٠٢-٤٠٣ ، ومنار الهدى ١٩٢ .

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والعباس بن الفضل واختاره الداني وغيره .

(٤) وهو قول أبي حاتم وابن الأنباري ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

(٥) الحطيئة د ، ق ٤١/٢ ص ١٨٠ . وفي الجواهر ٧٠٣ ، والحجة ٦/٤ ، ٤٢٦ خم : زاهرُ ، وهو تغيير للرواية ، وهو على الصواب في الحجة ٨٩/٤ خم .

(٦) صدره : بِمُسْتَأْسِدِ القُرْيَانِ حُوٍّ تِلاعُهُ

والقريان جمع قريّ وهي مجاري الماء إلى الرياض ، والحوّ : التي قد اشتدت خضرتها حتى ضربت إلى السواد ، والتلاع جمع تلعة وهي مسايل الماء إلى الوادي ، والنوار النَّوْر وهو الزهر . وقوله « ميل إلى الشمس زاهره » : كل نور إذا طلعت عليه الشمس استقبلها ثم دار معها حيث تدور ، عن الديوان . وعند أبي علي أن النوّار جمع « نَوْر » ، وفي اللسان (نور) أنه جمع نوارة ، فيكون على حد تمرة وتمر .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر مجمع البيان ١١٢/٤ ، والبيان ١٨٧/٢ ، والبحر ٤١٦/٦ ، والحلبيات ١١٥ ، والخصائص ٣٢٤/٣ . وسلف الكلام على « استكان » والتعليق عليه ٢٦٤ - ٢٦٥ في كلامه على قوله تعالى ﴿ وما ضعفوا وما استكانوا ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٦] ، فانظر التعليق ثمة .

أي ما خضعوا لطاعة ربهم . و « استكان » استفعل من[1] « كان » ، والمعنى ما كانوا لطاعة ربهم .

٣ وقال الفراء[2] : « استكان » أصله « استَكَنَ » افتعل من « السكون » ، والألف لإشباع الفتحة . والصحيح ما بدأنا به .

[قوله تعالى][3] : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ورَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ ﴾[4] [٨٦] ٦

فجوابه قراءة أبي عمرو[5] ، لأنه قرأ : ﴿ سَيَقُولُونَ اللهُ ﴾ [٨٧] . فأما قراءة الجمهور ﴿ سيقولون للهِ ﴾ فليس جواب قوله ﴿ من ربّ السموات السبع ﴾ ٩ لفظاً ، وإنما هو جوابه على المعنى ، لأن معنى ﴿ من ربّ السموات ﴾ أي لمن السموات ، فقيل : ﴿ للهِ ﴾ ؛ فهذا من باب الحمل على المعنى .

ومثله ما بعده من قوله ﴿ قُلْ مَن بيدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شيء ﴾ [٨٨] فقال ١٢ ﴿ للهِ ﴾ [٨٩] حملاً على المعنى . وقراءةُ أبي عمرو ﴿ سيقولون اللهُ ﴾ حملاً على اللفظ .

فأما الحرف الأول وهو قوله ﴿ قل لمن الأرض ﴾ [٨٤] فإنهم قرؤوا ١٥ ﴿ سيقولون للهِ ﴾ [٨٥] حملاً على اللفظ . ورواه العبَّاس[6] ﴿ سيقولون اللهُ ﴾ - أعني الحرف الأول - لأن معنى ﴿ لِمَنِ الأَرضُ ﴾ : من ربُّ الأرض .

---

(١) في الأصل : في ، وهو تحريف .

(٢) لم أصب كلامه ، وانظر ما سلف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٤٠ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٧/٢خ ، والحجة ٤/٢٩-٣٠خم ، ومجمع البيان ٤/١١٤ ، والبيان ٢/١٨٧-١٨٨ ، والبحر ٦/٤١٨ . وانظر ما سلف ٥٠

(٥) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ لله ﴾ . انظر السبعة ٤٤٧ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٢/٣٢٩

(٦) هو العباس بن الفضل وهو يروي عن أبي عمرو ، وعزا المؤلف في الجواهر هذه الرواية إليه (وفي المطبوع : وهو رواية العباس وأبي عمرو ، وهو خطأ صوابه : العباس عن أبي عمرو) . ولم أجد =

[قوله تعالى][١] : ﴿ عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ ﴾[٢] [٩٢]

بالرفع والجر[٣] . فالرفع على : هو عالمُ الغيب . والجرُّ على البدل[٤] من قوله ﴿ سُبْحَانَ اللهِ ﴾ [٩١] .

٣

[قوله تعالى][٥] : ﴿ قُل رَبِّ إمَّا تُرِيَنِّي ما يُوعَدُونَ/. رَبِّ فَلا تَجْعَلْنِي ﴾[٦] [٩٣-٩٤]

٢/٩٥

ففصل بين الشرط والجزاء بالنداء . وإذا جاز :

٦

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ[٧]

ـ والتقدير : فندلاً المالَ يا زريق ـ ففصل بين المصدر وما عمل فيه بالمنادى = فكذلك [جاز][٨] ههنا ، ففصل بينهما بالمنادى .

٩

= هذه الرواية فيا بين يدي من المصادر ، ولا اختلاف بين القراء في الحرف الأول ، ولم يذكر في كتب الشواذ أو مظانه .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢ ، وإعراب القرآن ٤٢٦/٢ ، والحجة ٣٠/٤ خم ، ومجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٨/٢ ، والبحر ٤١٩/٦

(٣) قرأ بالجر ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٤٧ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٣٢٩/٢

(٤) وقيل نعت لله وهو قول النحاس والظاهر أنه قول الأخفش والفراء وأبي علي ولم يصرحوا به ، وإنما ذهب المؤلف إلى أنه بدل لأن الإضافة في قوله « عالم الغيب » عنده غير محضة ولا بد في وجه النعت أن تكون محضة . بل الظاهر أنه نعت وأن الإضافة محضة لأنه قصد بالصفة الدوام والاستمرار كقوله ﴿ مالك يوم الدين ﴾ وقد بسطنا التعليق على هذا ٦ . ونقلنا ثمة عن أبي حيان أن البدل بالصفات ضعيف .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٧/٢-١/٢٢٨ خ ، وإعراب القرآن ٤٢٦/٢ ، ومجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٨/٢ . وفي الأصل : ما توعدون ، وهو تصحيف .

(٧) سلفَ البيت ٦٤٧ وتخريجه والتعليق عليه ثمة . وفي الأصل : فبذلاً ... بذل ، وهو تصحيف .

(٨) زيادة من ب .

[قوله تعالى][١] : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾[٢] [٩٩]

ولم يقل « ارجعني » لأن هذا جاء على قوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ ﴾ [سورة مريم : ٤٠] ، وقوله ﴿ إِنَّا نحنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ ﴾ [سورة الحجر : ٩] . ومثلُه : ﴿ على خَوْف مِّنْ فِرْعَوْنَ ومَلَئِهِم ﴾[٣] [سورة يونس : ٨٣] ولم يقل « ومَلَئِهِ » جرياً على هذه العادة[٤] .

قوله عز وعلا : ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا ﴾[٥] [١١٠]

و﴿ سِخْرِيّاً ﴾ بالضم والكسر[٦] ، لغتان[٧] ، وهما من سَخِر يَسْخَر ، وكذا في سورة ص [٦٣] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢-٢٤٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٨/١ ، وإعراب القرآن ٤٢٧/٢ ، ومجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢١/٦ . وفي الأصل « وقال » وهو خطأ .

(٣) ما ذكره المؤلف هو أحد الأقوال في تأويل الآية وقيل فيها غير ذلك ، انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٧ ، وللفراء ٤٧٦/١-٤٧٧ ، وإعراب القرآن ٧١/٢ ، ومجمع البيان ١٢٧/٣ ، والبيان ٤١٩/١ ، والبحر ١٨٤/٥

(٤) وهي أن الجبار والجليل الشأن يخبر عن نفسه بما تخبر به الجماعة فإذا خوطب كانت مخاطبته مخاطبة الجميع . وهذا قول الفراء والزجاج ومن وافقهما في هذه الآية - أعني ربِّ ارجعون - وأجازه النحاس ، وأجاز أيضاً أن يكون « ارجعون » على جهة التكرير أي ارجعني ارجعني ، قال : « وهكذا قال المازني في قوله جل وعز ﴿ ألقيا في جهنم ﴾ [سورة قَ : ٢٤] قال معناه : ألق ألق » اهـ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٣٩/١-٢خ ، وإعراب القرآن ٤٢٩/٢ ، والحجة ٣١/٤-٣٤خم ، ومجمع البيان ١١٨/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢٣/٦ ، ومجاز القرآن ٦٢/٢

(٦) قرأ بالضم نافع وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٤٨ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٣٢٩/٢

(٧) وهو قول الأخفش والكسائي والمبرد والزجاج والنحاس وغيرهم . وفرق أبو عمرو وأبو عبيدة والفراء ومن وافقهم بينهما فجعلوا المضموم من جهة السُّخرة والمكسور من جهة الهزء . قال الزجاج والنحاس ومن وافقهما : كلاهما عند الخليل وسيبويه واحد ، ولا يعرفان هذا التفريق .

فأمّا في الزخرف [٣٢] فلا يجوز فيه إلا الضمُّ بالاتفاق ، لأن المعنى معنى الخدمة دون السخرية ، وهو قولُه : ﴿ لِيَتَّخِذَ بعضُهم بعضاً سُخْرِيّاً ﴾ .

٣ [قوله تعالى][(١)] : ﴿ **قالَ كَمْ لَبِثْتُمْ في الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ** ﴾[(٢)] **[١١٢]**

﴿ كم ﴾ منصوبة الموضع بـ ﴿ لبثتم ﴾ أي كم سنةً لبثتم ، فحذف تفسير[(٣)]

٦ ﴿ كم ﴾ ، و ﴿ كم ﴾ منصوبة بـ ﴿ لبثتم ﴾[(٤)] .

[قوله تعالى][(٥)] : ﴿ **فَاسْأَلِ العَادِّين** ﴾[(٦)] **[١١٣]**

بالتشديد قراءة الجمهور ، وهو من العَدِّ والحصر .

٩ ورواه بعضهم ﴿ فاسأل العادِين ﴾ بالتخفيف[(٧)] ، وهو جمع « عادِيّ » من قولهم : بئر عاديَّةٌ : إذا كانت قديمة . فلما جمع بالواو والنون حذفت منه ياء النسب ، وصار الجمع عوضاً عن ذلك . وفي التنزيل : ﴿ سَلامٌ على إلْيَاسِين ﴾[(٨)]

١٢ [سورة الصافات : ١٢٠] وهو جمع « إليَاسِيّ » ، وفيه: ﴿ ولَوْ نَزَّلْنَاهُ على بَعْضِ الأَعْجَمِينَ ﴾[(٩)] [سورة الشعراء : ١٩٨] وهو جمع « أعْجَمِيّ » وليس بجمع « أعْجَم » ،

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٣٩/٢خ ، وإعراب القرآن ٤٣٠/٢ ، ومجمع البيان ١٣٠/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢٤/٦ ، والتبيان ٩٦١ـ ٩٦٢

(٣) أي تمييز . والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨

(٤) وينتصب عدد سنين على قوله على أنه بدل من كم ، وهو قول العكبري . والصواب أن التمييز باق غير محذوف وهو قوله ﴿ عدد سنين ﴾ ، وهو قول الزجاج والنحاس وغيرهما ، وقد فصل بين كم الاستفهامية ومميزها ، وهو فصل جائز لا شيء فيه ، وقد سلف بسط التعليق على هذا الفصل ٨٠٥ . وقول المؤلف « وكم منصوبة بلبثتم » تكرار .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر الجواهر ٨٦٠ ، والبيان ١٩٠/٢

(٧) وهي قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ٩٩ ، وأبو حيان في البحر ٤٢٤/٦ إلى الحسن والكسائي في رواية عنه .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٢٩ ـ ١١٣١ (٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٨ ـ ٩٩٩

لِما ستراه هناك . وربَّما يُعَدُّ لك الجمع[١] الذي صار عوضاً عن نقصان لحق الكلمة في « الجواهر »[٢] .

٣ وقالوا[٣] « الأشْعَرُونَ » في جمع « أشعريّ » منسوبٌ إلى بني أشعر[٤] . ومنه :

تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا رُوَيْداً مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينا[٥]

وهو جمع « مَقْتَوِيّ » منسوب إلى « مَقْتًى » « مَفْعَل » من « القَتْو » وهو

٦ الخدمة ، من قوله[٦] :

تَبَدَّلْ خَليلاً بي كشَكْلِكَ شَكْلُهُ فإنِّي خَليلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي[٧]

(١) في الأصل « يعدّ ذلك الجمع » وأخشى أن يكون خطأ من الناسخ ، وما أثبته من ي و ب هو المعهود منه ، انظر ما سلف من إحالته على الجواهر ٧٤٥ ، ٨٢٩ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٩٢٢

(٢) قد فعل ذلك فعقد في الجواهر ٨٦٠ الباب ٧١ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه ياء النسب » . ولم يذكر إلا هذه الآيات الثلاث ، وقد سقط فيه صدر الكلام على قراءة التخفيف في هذه الآية ـ أعني آية سورة المؤمنون ـ فقد أوردها في هذا الباب وذكر فيها وجهاً ليس منه ، وهو أن يكون « العادين » جمع عادّ فأبدل من حرف التضعيف ياء ؛ فلا بد أن يكون قد قدم قبله في تأويل هذه القراءة نحو ما قاله في هذا الكتاب أعني كشف المشكلات .

(٣) في الأصل : وقال : والصواب من ي و ب .

(٤) وهم قبيلة مشهورة من اليمن ، و« أشْعَر » لقب نَبْت بن أدد . انظر الأنساب ٢٧٣/١ ، واللباب ٦٤/١

(٥) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته ، انظر شرح القصائد السبع ٤٠٣ـ٤٠٤ ، والتسع ٦٥٢ـ٦٥٣ ، والعشر ٣٤٦ـ٣٤٧ ، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ٨٣ـ٨٥ ، وهو له في النوادر ١٨٨ ، والأضداد لابن الأنباري ١٢٠ـ١٢١ ، والمنصف ١٣٢/٢ ، والخصائص ٣٠٣/٢ (للتغلبي) ، والخزانة ٣٢٦/٣ـ٣٢٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/٩٨ ، وتكملة الإيضاح ٤٤ ، والبغداديات ٢٦٩ ، والعضديات ٦٧ . وسيأتي ١١٣١ . ويروى « تهدّدنا وتوعدنا » . وانظر في « مقتوين » الكتاب ١٠٣/٢ أيضاً .

(٦) وهو يزيد بن الحكم الثقفي ، والبيت من كلمة له في الأغاني ٢٩٥/١٢ ، وأمالي القالي ٦٨/١ ، والبصريات ٣٨ـ٤٢ ، والخزانة ٤٩٦/١ـ٤٩٧ ، وابن الشجري ١٧٦/١ ، وشرح أبيات المغني ١٨١/٥ . وهو له في البغداديات ٢٧٠ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، والمحتسب ٢٥/٢ ، وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/٩٨ ، والعضديات ٦٨ـ٦٩ ، والحلبيات ١٩٦

(٧) قوله « مقتوي » مُفْعَلِل من اقتوى : افْعَلَل من القَتْو .

سورة النُّور

قوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاها ﴾[1] [١]

أي هـذه سورة ، فحـذف المبتـدأ ، وقولـه ﴿ أنـزلنـاهـا ﴾ صفـة للسـورة ، والتقدير : هذه سورة مُنْزَلة من وَحْينا .

[قوله تعالى][2] : ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّاني ﴾[3] [٢]

أي فيما يُتلى عليكم الـزانيـة والـزاني ، فـأضمر الخبر[4] . ولا يكـون ﴿ فاْجْلِدُوا ﴾[5] [٢] خبرَه لمكان الفاء .

فـإن قيل : فلِمَ قـدّم الزانيـة على المـذكر عكسـاً لقصـة السرقـة حيث قـال :

---

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢٤٣/٢ ، وللزجـاج جـ٢/٢٣٩/٢ـ ١/٢٤٠ خ ، وإعراب القرآن ٤٣١/٢ ، ومجمع البيان ١٢٢/٤ ، والبيان ١٩١/٢ ، والبحر ٤٢٧/٦

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجـواهر ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ٩٣٧ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٧٧ ، وللفراء ٢٤٤/٢ ، وللـزجـاج جـ٢/١/٢٤٠ خ ، وإعراب القرآن ٤٣١/٢ـ٤٣٢ ، ومجمع البيـان ١٢٣/٤ ، والبيـان ١٩١/٢ ، والبحر ٤٢٧/٦ ، والكتاب ٧١/١ـ٧٢ ، والكامل ٨٢٢

(٤) إضمار الخبر هو قول سيبويه والأخفش ومن وافقهما ، وهو قيـاس قول أبي علي والسيرافي وغيرهمـا في قـولـه تعـالى ﴿ والسـارق والسـارقـة فـاقطعـوا أيـديهما ﴾ [سـورة المـائـدة : ٣٨] ، انظر ما سلف ٣٤٧ ـ ٣٤٩

وذهب الفراء والمبرد والزجـاج ومن وافقهم إلى أن الخبر قولـه ﴿ فـاجلـدوا ﴾ والتقـدير من زنى فاجلدوا ، والزانية والزاني بمعنى التي تزني والـذي يزني ، فزيـدت الفـاء في الخبر لتنزيل الموصول منزلة الشرط .

(٥) في الأصل و ب : فاجلدوهم ، والصواب من ي . وسياق الآيـة ﴿ الزانيـة والزاني فـاجلـدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ .

﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ ﴾ [سورة المائدة : ٣٨] ، والمذكر أبداً مقدَّم على المؤنث ، لأنَّ له السابقة العليا = فإن هذا جاء لأنَّ شهوتَها أغْلَبُ وحرصَها على الفعل أكثرُ من حرص المذكر ، فكانت البداية بذكرها أهمَّ . ألا ترى أنه قال[1] : إنهم يبدؤون بما كان أهمَّ والعناية به أكثر ، فتلا ﴿ وإذِ ٱبْتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٤] ، و ﴿ لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٨] ، ثم قال : وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانِهم .

١/٩٦

قوله عز وعلا : ﴿ **والَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ / ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فاجْلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلْدَةً ولا تَقْبَلُوا لَهُم شَهَادَةً أبداً وأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ . إلا الَّذِينَ تَابُوا** ﴾[2] [٤-٥]

﴿ إلاّ ﴾ استثناء راجع إلى الجملة التي تلي المستثنى ، وهو قوله ﴿ وأولئك هم الفاسقون ﴾[3] ، أي فسقوا هم جميعاً إلا التائبين .

وإن شئت كان ما بعد « إلاّ » مبتدأ ، وكان قوله ﴿ فإنَّ الله غَفُور

---

(١) يريد سيبويه ، وعبارته : « ... كأنهم إنما يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعْنَى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم » الكتاب ١٥/١ . وقوله « .. فتلا .. » لم يذكر سيبويه الآيتين اللتين ذكرهما المؤلف . وقد ذكرهما أبو علي في الإيضاح ٦٥ في تقديم المفعول على الفاعل ، وانظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٧ و ٢/٣٦ ، والجواهر ١٧٨ ، ٦٧٦

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٢ مكرر و ١/٧٨-٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٤٥-٢٤٦ ، وللزجاج ٢/٢٤١/٢خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٣٢-٤٣٣ ، ومجمع البيان ٤/١٢٥-١٢٦ ، والبيان ٢/١٩١ ، والبحر ٦/٤٣٢-٤٣٣ ، والتبيان ٩٦٤ ، وتفسير الطبري ١٨/٦٠-٦٣ ، والقرطبي ١٢/١٧٩ ، وابن كثير ٦/١٢ ، ومجمع التفاسير ٤/٣٦٧-٣٦٨

(٣) هذا أحد قولي الفراء والزجاج ومن وافقها ، واختاره أبو حيان . وقيل هو استثناء من قوله ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾ وهو قول النحاس ، والظاهر أنه اختيار الزجاج ، وأجازه الفراء ومن وافقه . وعلى الأول لاتقبل شهادة القاذف ولو تاب ، وهو قول جماعة منهم الحسن وسعيد والنخعي وأبو حنيفة ، وعلى الثاني تقبل شهادته إذا تاب ، وهو قول الجمهور وعامة الفقهاء .

رَّحِيمٌ ﴾ [٥] خبراً[١] . وقد ذكرنا الخلاف في هذا ورجوع الاستثناء إلى ما يليه أو[٢] إلى الجمل كلّها في غير موضع من كتبنا[٣] .

قوله عز وجل : ﴿ **فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ** ﴾[٤] [٦] ٣
بالرفع والنصب[٥] .

فمن نصب فالتقدير : فالواجبُ[٦] أن يشهد أحدُهم أربعَ شهادات ، فيكون المصدر مضافاً إلى الفاعل . ٦

ومن رفع وقال ﴿ فشهادة أحدهم أربعُ شهادات ﴾ فقد أخبر بالمرفوع عن المبتدأ ، فيتحقّق إذاً تعليق الباء من قوله ﴿ بالله ﴾ بما يليه وهو قوله ﴿ شهادات ﴾ . ٩

ولا يجوز فيمن رفع تعليق الجار بقوله ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ لأنه أخبر عن المبتدأ ، ولا يجوز بعد الإخبار عنه أن تعلّق به شيئاً[٧] .

(١) أجازه العكبري أيضاً . وعلى هذا فالجملة في موضع نصب على الاستثناء والجمهور لم يثبت لها هذا الوجه ، انظر ما سلف ١١٦ والتعليق ثمة .

(٢) في النسخ : أم ، وهو تحريف .

(٣) ذكر هذا في شرح اللمع ، انظر موضع الإحالة عليه في ح٢ من الصفحة السابقة ، ولم يذكره في الجواهر ، وهما الكتابان اللذان انتهيا إلينا من كتبه .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٦/٢ ـ ٢٤٧ ، وللزجاج جـ٢/٢٤٢/١خ ، وإعراب القرآن ٤٣٣/٢ ، والحجة ٣٧/٤ ـ ٣٨ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١٢٧/٤ ، والبيان ١٩٢/٢ ، والبحر ٤٣٤/٦

(٥) قرأ ﴿ أربعُ ﴾ بالرفع حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٤٥٣ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣٠/٢

(٦) هذا أحد قولي أبي علي والنحاس ومن وافقها ، وعبارة أبي علي « فالحكم أو فالفرض أن يشهد » وعبارة النحاس « فالأمر أن ... » فيكون أضمر مبتدأ وشهادة خبره ، وأجازا أن يكون التقدير : فعليهم أن يشهد أحدهم ، فأضمر الخبر وشهادة مبتدأ ، وهو قول الفراء والزجاج .

(٧) لأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ، ولا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ولا بالصفة لأنه كالصلة والموصول ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ١٣٦

ومن نصب فالجار يتعلق بالثاني على مذهب سيبويه ، وبالأول على مذهب الفراء[١] .

٣ قوله تعالى : ﴿ **والخامسة أن غضب الله عليها** ﴾[٢] [٩]
برفع التاء ونصبها[٣] .

فمن نصبها فالتقدير : والواجب[٤] أن تشهد الخامسةَ بأن غضب الله عليها ،
٦ أي المرة الخامسة ، فيكون محمولاً على المعنى[٥] ، ويجوز أن تعطفه على قوله

---

(١) هذا على قياس قول البصريين في إعمال ثاني العاملين وقول الكوفيين في إعمال أولهما ، وهذا ما يسمى بباب التنازع ، وقد سلف بسط الكلام عليه ٣٦٧

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٤٢/١-٢خ ، وإعراب القرآن ٤٣٣/٢ ، والحجة ٣٨/٤-٤٣خم ، ومجمع البيان ١٢٧/٤ ، والبيان ١٩٢/٢-١٩٣ ، والبحر ٤٣٤/٦ ، والمغني ٤٤ ، ٤٠٤ ، ٧٦٢

(٣) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٥٣ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣٠/٢-٣٣١

(٤) في النسخ : فالواجب ، والوجه ما أثبت لموافقته لفظ الآية .

(٥) كذا قال ، والصواب أن يقول : « فالتقدير : وتشهد الخامسة أي الشهادة الخامسة ، فنصبت الخامسة بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله » وهو قول الجميع .
وقول المؤلف هنا « فالتقدير » والواجب أن تشهد الخامسة ... » سهو منه ، وقد سها قبله أبو علي ومن تابعه والمؤلف منهم . وذلك أنّ أبا علي تكلم على هذه الآية وكأنها متصلة بقوله تعالى ﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات ﴾ فمن نصب ، فقدر أن الخامسة بالنصب محمولة على المعنى والتقدير في أحد الوجهين : فالحكم أو فالفرض (أو فالواجب) أن يشهد أحدهم أربع شهادات والخامسة أي وتشهد الخامسة ، فتكون الخامسة منصوبة بفعل مضمر دلّ عليه المعنى لأن معنى شهادة أحدهم : أن يشهد أحدهم ، ولهذا ما قال المؤلف « والواجب أن تشهد ... » .
وإنما وقع السهو في كتاب أبي علي من جهة أنه تكلم على « الخامسة » الأولى من قوله تعالى : ﴿ ... فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب ... ﴾ فتكلم أبو علي على « والخامسة » بالرفع والنصب وإعرابها مع ارتفاع أربع شهادات ونصبه . وموضع « والخامسة » الأولى غير الثانية . على أنه جاء في الأولى النصب وهي قراءة =

﴿ ويدرأ عنها العذاب أن تشهدَ أربع شهادات ﴾ [٨] ﴿ والخامسةَ ﴾[1] .

فأما من رفع وقال ﴿ والخامسةُ ﴾ فالتقدير : والشهادة الخامسة ، فحذف الموصوف .

وقد قرئ ﴿ أنَّ غَضَبَ اللهِ ﴾ ، و ﴿ أنْ غَضِبَ اللهُ ﴾[2] ـ على وزن : رَحِمَ اللهُ ـ بتخفيف « أنْ » والفعل والفاعل ، فهي مخفَّفة من الثقيلة ، والتقدير : أنَّه غضب الله عليها ، أي أنَّ الأمر والشأن .

فإن قلت : فهي إذا كانت مخفَّفة من الثقيلة فالأفصح أن يكون معها « قد » في الماضي ، و « السين » و « سوف » في المستقبل ، أو حرف النفي[3] ، فكيف جاء ههنا وليس معه أحد هذه الحروف ؟ = فالجواب : إنه لمّا كان بعده ههنا ما هو دعاء جاز تجرُّده عن هذه الحروف ، كما جاء : ﴿ نُودِيَ أنْ بُورِكَ ﴾[4] [سورة النمل : ٨] لأن الدعاء يكون له اختصاص ليس لغيره .

وروي عن يعقوب ﴿ أنْ غَضَبُ الله عليها ﴾ بتخفيف[5] « أنْ »[6] ، ويكون ما بعده مصدراً ، والتقدير : أنَّه غضبُ الله عليها ، كما روي عن غيره

= شاذة عزيت إلى الحسن والأعمش وطلحة والسلمي وخالد بن إياس ، والرفع قراءة الجمهور ، والله أعلم .

وقوله المؤلف « أي المرة الخامسة » يريد بـ « المرة » الشهادة أي الشهادة الخامسة فيكون حذف الموصوف ، ولا يجوز غير ذلك .

(١) أجازه أبو علي ومن تابعه ، والظاهر أنه الوجه ، ولا حاجة إلى إضمار فعل .

(٢) قرأ نافع وحده أنْ غضِبَ بتخفيف أن وغضب على أنه فعل ماض ، وقرأ الباقون أنَّ غَضَب بتشديد أنّ وغضب مصدر .

(٣) سلف التعليق على هذا ٧٨٣

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠١

(٥) في الأصل : على تخفيف ، وما أثبته من ي و ب أجود .

(٦) و ﴿ غَضَبُ ﴾ بالرفع ، انظر النشر ٣٣٠/٢ ، والمبسوط ٣١٧ . وذكر أبو حيان في البحر ٤٣٤/٦ =

﴿ وكَتَبْنا عليهم فيها أنِ النَّفسُ بالنَّفْسِ ﴾[١] [سورة المائدة : ٤٥] والتقدير : أنّ الأمر والشأن النفسُ بالنفس .

٣ [قوله تعالى][٢] : ﴿ **ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورَحْمَتُهُ وأنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ** ﴾ [١٠] ﴿ **وأنَّ اللهَ رؤوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾[٣] [٢٠]

لم يذكر جواب « لولا » في الآيتين ، والتقدير : ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهلكتم[٤] .

٦ [قوله تعالى][٢] : ﴿ **يَوْمَ تَشْهَدُ عليهم أَلْسِنَتُهُم** ﴾[٥] [٢٤]

لم يعتدُّوا بالفصل فأنَّثوا ﴿ تشهد ﴾ . وزيّاتٌ وعليٌّ[٦] اعتدّا بالفصل[٧] فقرآ : ﴿ يوم يشهد عليهم ألسنتهم ﴾ .

٩

= أنها رواية عن يعقوب بخلاف عنه ، وذكر ابن جني في المحتسب ١٠٢/٢ أن يعقوب يقرأ « أنَّ غَضَبَ » .

(١) ذكر أبو حيان في البحر ٤٩٥/٣ أن تخفيف أن ورفع النفس قراءة رواها أنس عن النبي ﷺ ، ولا أعرف أحداً غيره ذكر ذلك . والذي ذكروه أن النبي ﷺ يقرأ ﴿ والعينُ بالعين ... ﴾ وما بعده بالرفع ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على هذه الآية ٣٥٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٤٢/٢خ ، وإعراب القرآن ٤٣٤/٢ ، ومجمع البيان ١٣٢/٤ ، والبيان ١٩٣/٢ـ١٩٤ ، وتفسير الطبري ٦٨/١٨ ، ٨٠ ، وإيضاح الوقف ٧٩٥

(٤) وهو تقدير ابن الأنباري والطبري في الآية الثانية ، وقيل : لعاجلكم بالعقوبة ، وهو تقدير الطبري في الآية الأولى ووافقه الطبرسي وأبو البركات ، وقيل : لنال الكاذب منكم عذاب عظيم ، عن الزجاج وقد بيّن الله تعالى الجواب في قوله ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم ﴾ ، وهو قول الفراء والنحاس .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٨/٢ ، والحجة ٤٤/٤خم ، ومجمع البيان ١٣٢/٤ ، والبحر ٤٤٠/٦ـ٤٤١

(٦) زيات هو حمزة وعلي هو الكسائي ، وقرآ بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٤٥٤ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣١/٢

(٧) أي الفصل بين الفعل والفاعل ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٩

[قوله تعالى][1] : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللهُ دِينَهُمُ الحقّ ﴾[2] [٢٥]

بالنصب على أن يكون وصفاً للدِّين / . وروي بالرفع[3] على تقدير : يومئذٍ يوفيهم الله الحقُّ دينهم ، ففصل بين الصفة والموصوف بالمفعول .

قوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ﴾[4] [٢٦]

يعني الكلمات الخبيثات للرجال الخبيثين . ﴿ والْخَبِيثُونَ للخبيثاتِ ﴾ [٢٦] : الرجال الخبيثون للكلمات الخبيثات . والكلمات الطيبات للرجال الطيبين ، والرجال الطيبون للكلمات الطيبات[5] . فابنُ أُبَيّ بن سَلُول[6] المنافقُ خبيثٌ لا يخرج من فيه إلا كلمة خبيثة ، حتى اتّهم عائشة[7] .

وقال قوم : النساء الخبيثات للرجال الخبيثين ، والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات ، والنساء الطيبات للرجال الطيبين ، والرجال الطيبون للنساء

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٣٧/٢ ، ومجمع البيان ١٣٣/٤ ، والبيان ١٩٤/٢ ، والبحر ٤٤١/٦

(٣) وهو قراءة شاذة عزاها النحاس إلى مجاهد ، وزاد ابن جني في المحتسب ١٠٧/٢ نسبتها إلى أبي روق ، وكذا في مجمع البيان ، ونسبها إليهما أبو حيان وزاد نسبتها إلى أبي حيوة وابن مسعود ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٠١ إلى ابن عباس ومجاهد ، والنصب قراءة الجمهور .

(٤) انظر الجواهر ٣٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٨/٢ ، وإعراب القرآن ٤٣٧/٢ ، ومجمع البيان ١٣٥/٤ ، والبحر ٤٤١/٦ ، وتفسير الطبري ٨٤/١٨-٨٦ ، والقرطبي ٢١١/١٢ ، وابن كثير ٣٤/٦-٣٥ ، ومجمع التفاسير ٣٨٤/٤ . وسياق الآية : ﴿ الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرؤون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم ﴾ .

(٥) هذا قول ابن عباس ومجاهد والضحاك وسعيد والشعبي والحسن وأكثر المفسرين وهو قول الفراء واختاره الطبري .

(٦) هو عبد الله بن أُبيّ بن سلول لعنه الله وهو الذي بدأ بذكر الإفك .

(٧) انظر حديث الإفك في تفسير الطبري ٦٨/١٨-٧٧ ، والقرطبي ١٩٧/١٢-٢٠٢ ، وابن كثير ١٧/٦-٢٦ ، ومجمع التفاسير ٣٧٢/٤-٣٧٨

الطيبـات[١] ؛ فمحمَّـد صلى الله عليـه وآلـه طيّب ، وأمّ المؤمنين طيبـة ، وقـول المنافق هراء .

٣ وإذا كان كذلـك ، وتقـدير الآيـة على هـذين القولين = فلا أدري مـا أصنع بقوله[٢] « ولو وضعت الصفـة موضع الاسم قَبُح ، لوقلت : ائتني ببـارد ، لم يحسن حُسْنَ قـولـك : ائتني بتمر ، لأن « بـارداً » صفـة و « تمر » اسمٌ » = وبقـولِ من[٣] ٦ اقتـدى بـه في قـولـه ﴿ ولَـدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾[٤] [سورة الأنعام : ٣٢] حيث زعم أن التقـدير : ولـدارُ السـاعـة الآخرة ، قـال : وإنما حَسُن ذا لأنَّ « الآخرة » جرت مجرى « الأبْرَق » و « الأبْطَح » ، في كلام طويل[٥] يبين أنه جاء الاستعمال فيهـا ٩ على حدّ استعمال الأسماء دون الصفات .

---

(١) وهو قول ابن زيد والباقر والصادق ، واختاره النحاس وأبو حيان وغيرهما .

(٢) كتب تحته في الأصل « سيبويه » . وقد سلف نحو هذا الكلام ٨٥٠ ونقلنا ثمة نص كلام سيبويه من كتابه ١/١٣٦ .

(٣) هو أبو علي الفارسي .

(٤) في قراءة ابن عامر ، وقرأ البـاقون ﴿ وللـدار الآخرة ﴾ . وقـد سلف الكلام عليهـا في موضعهـا ٣٩٣ . وقوله ﴿ ولدار الآخرة خير ﴾ هو في سورة يوسف : ١٠٩ ، والنحل : ٣٠ أيضاً .

(٥) نصُّ كلام أبي علي هو ذا : « ووجـه قول ابن عـامر أنـه لم يجعـل « الآخرة » صفـة لـ « الـدار » ولكنه أضـاف « الآخرة » إلى « الـدار » فلا تكون « الآخرة » على هـذا صفـة لـ « الـدار » لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ولكنه جعلها صفة للساعة ، فكأنـه قـال : ولـدار السـاعـة الآخرة ، وجـاز وصف السـاعـة بـالآخرة كما وصف اليـوم بـالآخر في قـولـه ﴿ وارجـوا اليـوم الآخر ﴾ [سورة العنكبوت : ٣٦] . وحَسُن إضافة الدار إلى الآخرة ولم يقبح من حيث استقبحت إقامة الصفة مقام الموصوف لأن الآخرة صـارت كالأبطح والأبرق ، ألا ترى أنـه قـد جـاء ﴿ وللآخرة خير لـك من الأولى ﴾ [سـورة الضحى : ٤] فـاستعملت استعمال الأسماء ، ولم تكن مثـل الصفـات التي لم تـستعمل استعمال الأسماء . ومثـل الآخرة في أنهـا استعملت استعمال الأسماء قـولهم « الدنيا » لما استعملت استعمال الأسماء حسن أن لا تلحق به لام التعريف في نحو قوله :

في سـعي دنيا طالما قد مدَّتِ » اهـ . الحجة ٣/٤ـ٥ خك .

والأبطح : مسيل واسع فيـه دقـاق الحصى وجمعـه الأبـاطح ، كسروه تكسير الأسماء وإن كان في =

فإن راجعنا درس « الكتاب » بعد هذه السنة ـ وهي [سنة][1] العشرين[2] ـ ووُفِّقنا للصواب والهداية لمعنى تلك الكلمة إذْ لم ينفتح إلى الآن = نَمْنَحْكَ[3] ما نُعطى إن شاء الله .

٣

[قوله تعالى][1] : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّؤُون مِمَّا يقولون ﴾[4] [٢٦]

هم يقفون على قوله ﴿ يقولون ﴾[5] ويبتدئون قوله ﴿ لهم مَّغْفِرَةٌ ﴾ [٢٦] . وأنا أرى أنَّ ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مبرؤون ﴾ خبره ، وقوله ﴿ مما يقولون ﴾ داخل في صلة ﴿ مبرؤون ﴾ ، وقوله ﴿ لهم مغفرة ﴾ [٢٦] جملة في موضع خبر آخر لـ ﴿ أولئك ﴾ .

٦

[قوله تعالى][1] : ﴿ ليس عليكم جُناحٌ أنْ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فيها متاعٌ لكم ﴾[6] [٢٩]

٩

يرتفع ﴿ متاع ﴾ بالظرف على المذهبين[7] لجري الظرف وصفاً للنكرة . وقد عُدَّ لك مثل هذا فيما هذا وسِيلةٌ إليه ودَرَجٌ له[8] .

١٢

= الأصل صفة لأنه غلب ، والأبرق : مكان غليظ فيه حجارة رمل وطين مختلطة ، والجمع الأبارق ، كسروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) بعد الخمسمائة أي سنة ٥٢٠

(٣) في الأصل : فمنحك ، وهو تحريف . وفي ي و ب : فنمنحك ، وهو خطأ .

(٤) انظر البيان ١٩٤/٢ ، والتبيان ٩٦٨

(٥) وهو وقف كاف ، انظر المكتفى ٤٠٨ ، ومنار الهدى ١٩٥ . وأجاز القولين العكبري .

(٦) انظر الجواهر ٥١٤ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٣٣ ، والبيان ١٩٤/٢

(٧) يريد مذهب سيبويه ومن وافقه ومذهب الأخفش ومن وافقه في ارتفاع الاسم بالظرف ، وسلف بسط التعليق عليه ١٣

(٨) الظاهر أنه يريد كتابه « الجواهر » ، وقد عقد فيه ٥١١ـ٥٣٨ الباب ٢١ لـ « ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق » ، وذكر هذه الآية فيه ٥١٤

[قوله تعالى][1] : ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الإِرْبَةِ ﴾[2] [٣١]

و ﴿ غيرِ ﴾ بالنصب والجر[3] . فالنصب على الاستثناء أو الحال[4] . والجر على النعت أو البدل[5] .

قوله عز وعلا : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ ﴾[6] [٣٦]

[في][7] مكرّرة في الآية . ولو قال : في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر اسمه ، ولم يقل « فيها » كان كافياً ، لكنه على ما حكاه صاحب « الكتاب »[8] : « في الدار زيد قائم فيها »[9] . وقد مضى مثله في قوله : ﴿ وأمّا الذين سُعِدُوا

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٠/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٤٦/١خ ، وإعراب القرآن ٤٣٩/٢ ، والحجة ٤٤/٤ـ٤٦خم ، ومجمع البيان ١٣٦/٤ـ١٣٧ ، والبيان ١٩٤/٢ـ١٩٥ ، والبحر ٤٤٩/٦

(٣) قرأ بالنصب ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٤٥٤ـ٤٥٥ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣٢/٢

(٤) النصب على الحال قول أبي حاتم ، وأجاز الوجهين الفراء والزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم ، والحال أجود عند الفراء .

(٥) أجاز البدل النحاس ومن وافقه واقتصر الفراء والزجاج وأبو علي ومن وافقهم على النعت .

(٦) انظر الجواهر ٢٦٥ـ٢٦٦ ، ٤٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٣/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٤٧/٢خ ، ومجمع البيان ١٤٤/٤ـ١٤٥ ، والبيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٤٥٧/٦ـ٤٥٨ ، وتفسير الطبري ١١١/١٨ـ١١٢ ، والقرطبي ٢٦٤/١٢ـ٢٦٦ ، وابن كثير ٦٥/٦ـ٧١ ، ومجمع التفاسير ٤٠١/٤ ، وإيضاح الوقف ٧٩٧ـ٧٩٨ ، والقطع ٥١١ـ٥١٢ ، ومنار الهدى ١٩٥ـ١٩٦ . وسياق الآية : ﴿ الله نورُ السّموات والأرض مثلُ نورِه كمشكاةٍ فيها مصباحٌ المصباحُ في زجاجةٍ الزجاجةُ كأنها كوكبٌ دريٌّ يوقدُ من شجرةٍ مباركةٍ ... والله بكلّ شيءٍ عليم [٣٥] في بيوت ... فيها اسمه يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال [٣٦] رجال ... ﴾ .

(٧) زيادة من ي و ب ، وفيها « فيها مكررة » والصواب ما أثبت .

(٨) انظر الكتاب ٢٧٨/١ ، والمقتضب ٢١٧/٤ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١ ، والإنصاف ٢٥٨ـ٢٦٠ ، المسألة ٣٣

(٩) يرى الكوفيون أن النصب واجب ، فيقولون : في الدار زيد قائماً فيها .

ففي الجنَّةِ خَالِدِينَ فيها ﴾[١] [سورة هود : ١٠٨] ، وستراه في قولـه : ﴿ أَنَّهُما في النَّـارِ خَالِدَيْنِ فيها ﴾[٢] [سورة الحشر : ١٧] .

٣ والجـارُّ يتعلق بمضمر يكون المضمر في موضع الرفع وصفـاً للمرفـوع في قـولـه ﴿ كَمِشْكَـاةٍ فيهـا مِصْبَـاحٌ ﴾ [٣٥] أي مصبــاحٌ ثــابتٌ في بيـوت أذِن اللهُ[٣] . ومـا بين الصفـة والموصوف اعتراض . و ﴿ مصبــاح ﴾ يرتفـع بـالظرف في

٦ المذهبين[٤] ، إذ جرى وصفاً على النكرة .

[قوله تعالى][٥] : ﴿ **يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ . رجالٌ** ﴾[٦] **[٣٦-٣٧]**

٩ فمن قرأ مُرَتَّباً للفاعل / يرتفع ﴿ رجال ﴾ بفعله . ١/٩٧

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٩١-٥٩٢ . و « سعدوا » ضبط في الأصل بضم السين وضبط في ب بفتحها ، وهما قراءتان ، انظر ما سلف ، ولم يضبط في ي . لكن المؤلف لم يتكلم فيما سلف على تكرير « في » ، انظر الكلام عليها في المصادر التي ذكرناها ثمة، وانظر لما ذكره فيها هنا الجواهر ٤٣٠ ، والكتاب ٢٧٨/١ ، والمقتضب ٣٥٦/٢ و ٣١٧/٤ ، والبصريات ٣٤٣ ، وابن يعيش ٤١/٣

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٦

(٣) وهو قول ابن زيد وأحد قولي الفراء والطبري ومن وافقهما واختاره القرطبي . وقيل الجار من صلة المشكاة ، عن الحسن وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه . وقيل الجار في موضع الحال من المصباح والزجاجة والكوكب ، عن ثعلب . وقيل هو من صلة يوقد ، قاله الرماني وأجازه الطبري . وعلى هذه الأقوال لا وقف على ﴿ عليم ﴾ . وقيل الجار من صلة ﴿ يسبّح ﴾ وهو قول أبي حاتم وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، واختاره أبو حيان ، وعلى هذا الوجه يوقف على ﴿ عليم ﴾ .

(٤) انظر الحاشية (٨) ص ٩٤٥

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ١٧ ، ١٢٣ ، ١٩٨ ، ٢٦٦ ، ٧١٧ ، وشرح اللمع اللوح ٣٨/٢-٣٩/١ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٤٧/٢خ ، وإعراب القرآن ٤٤٤/٢ ، والحجة ٥١/٤-٥٢خم ، ومجمع البيان ١٤١/٤-١٤٢ ، والبيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٤٥٨/٦ ، والإيضاح ٧٣ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وابن يعيش ٨٠/١-٨١ ، والمغني ٥٠١ ، ٦٨٥ ، ٧٤٠ ، ٨٠٧

ومن[1] قرأ ﴿ يسبَّح ﴾ مُرَتَّباً للمفعول[2] فـ ﴿ رجال ﴾ يرتفع بفعل مضمر ، ويقف[3] على ﴿ الآصال ﴾ . وكأنه لمّا قال ﴿ يسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال ﴾ قيل : من يسبّح ؟ فقال ﴿ رجالٌ ﴾ أي يسبِّحُه رجالٌ ، وأنشدوا :   ٣

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ   ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[4]

(١) قرأ ﴿ يسبَّح ﴾ ببناء الفعل للمفعول ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ـ وسيذكر ذلك للمؤلف فيما يأتي من كلامه ـ وقرأ الباقون ﴿ يسبِّح ﴾ ببنائه للفاعل . انظر السبعة ٤٥٦ ، والتيسير ١٦٢ ، والنشر ٣٣٢/٢

(٢) قوله مرتباً للفاعل أي مبنياً للفاعل ومرتباً للمفعول أي مبنياً للمفعول ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ١٦٦

(٣) انظر إيضاح الوقف ٧٩٨ ، والقطع ٥١٢ ، والمكتفى ٤٠٩ ، ومنار الهدى ١٩٦ . وقوله « ويقف » لم يعجم في الأصل وأعجم بالياء في ب وبالتاء في ي .

(٤) اختلف في قائله ، فعزاه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٣٤٨/١ـ٣٤٩ ، وعلي بن حمزة في التنبيهات ١٣٢ إلى نهشل بن حرّي النهشلي ، وهو من كلمة له في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ـ٤٥٦ ، والخزانة ١٤٧/١ـ١٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٩٥/٧ـ٢٩٧ ، وانظر شعر نهشل ١٠٧ـ١٠٨
وعزي إلى الحارث بن نهيك النهشلي في الكتاب ١٤٥/١ ، والإيضاح ٧٤ (في نسخة منه) ، والإفصاح ١٤٠ ، وابن يعيش ٨٠/١ ، وإلى الحارث بن ضرار النهشلي في ابن السيرافي ١١٠/١ـ١١٢ ، والحماسة البصرية ٢٦٩/١ ، وإلى ضرار بن نهشل النهشلي في معاهد التنصيص ٢٠٢/١ـ٢٠٣ ، وإلى مرة بن عمرو النهشلي في الأشباه والنظائر للخالديين ٣٥٢/٢ ، وعزاه الأعلم (طرة الكتاب ١٤٥/١) إلى لبيد (انظر ذيل ديوانه ٢٣٢ ورجح محققه أن الكلمة ليست له) ، وقيل هو لمزرد أخي الشماخ وقيل لمهلهل ، انظر الخزانة ، قال البغدادي : « والصواب أنها لنهشل بن حرّي » .
وهو بلا نسبة في الجواهر ١٩٨ ، ٢٦٦ ، وشرح اللمع اللوح ٣٩/١ ، والكتاب ١٨٣/١ ، ١٩٩ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، وضرورة الشعر ٢٠٢ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢٤٨/٢/١خ ، وإعراب القرآن ٥٥٧/١ ، ٥٨٢ و ٤٤٤/٢ و ٦٦٨/٣ ، والقطع ١١٨ ، والحجة ١١٢/٤ خك و ٥١/٤ خم ، والمحتسب ٢٣٠/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٨ ، ومجمع البيان ٢٧١/٢ و ١٤٢/٤ ، والبيان ٣٢٧/١ و ١٩٦/٢ ، وسفر السعادة ٣٥٣ ، والمغني ٨٠٧ ، والهمع ٢٥٨/٢ ، والشعر والشعراء ٩٩ـ١٠٠ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٧/١ . وفي روايته اختلاف . وقوله « لِيُبْكَ يزيد » هذه رواية أهل النحو ، ورواية الرواة « لِيَبْكِ يزيدَ » ببناء =

لمّا قال « لِيُبْكَ يزيد » كأنه قيل : من يبكيه ؟ فقال : ضارع لخصومة ، أي يبكيه ضارعٌ ، فأضمر الفعل . وقوله « تطيح الطوائحُ » أي تطيح المُطيحات[1] ، و « ما » مصدرية[2] . ٣

ولَمَّا استدلّ[3] بالبيت أراد أن يخرج لك من التنزيل نظيراً ، ففَزِعَ إلى قراءة الحسن ، وقال : وقد قرأ بعضهم ﴿ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم ﴾[4] [سورة الأنعام : ١٢٧] برفع الزاي من ﴿ زُيِّنَ ﴾ ورفع اللام ٦

= الفعل للفاعل ونصب يزيد ، انظر الشعر والشعراء وشرح ما يقع فيه التصحيف . ويزيد هو يزيد بن نهشل ـ وعند أبي عبيدة أن يزيد أخوه ـ والضارع : الذليل الخاضع ، والمختبط : الطالب المعروف ، وأصل الاختباط ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها فتعلفه الإبل ، وتطيح : تذهب وتهلك ، والطوائح : المهالك جمع مطيحة على غير قياس على حذف الزيادة ، عن الأعلم .

(١) قال المؤلف في شرح اللمع : « كأنه لما قال « ليبك يزيد » قيل من يبكيه ؟ فقال : ضارع لخصومة ، أي يبكيه ضارع لخصومة ، لأنه كان يدفع في الخصومات ويحمي أصحابها ... ثم قال : ومختبط ، أي وليبكه مختبط أي سائل للعطايا ، وقوله مما تطيح الطوائح أي مما تطيح المطيحات ، كقوله ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ [سورة الحجر : ٢٢] أي الملقحات فجاء هذا على حذف الزوائد ... » اهـ وانظر ما سلف من كلامه على آية الحجر ص ٦٦٢

(٢) و « مِن » للسبب أي من أجل الإطاحة أي من أجل ما قد أصابه من إطاحة الأشياء المطيحة أي من أجل الأشياء المهلكة ، عن ابن السيرافي . وقيل : « ما » اسم موصول والعائد محذوف ، انظر الخزانة وشرح أبيات المغني .

(٣) يريد سيبويه ، وقد خلط كلامه بكلام أبي علي . ونص كلام سيبويه ١٤٦/١ : « ومثل « لِيُبْكَ يزيد » قراءة بعضهم ﴿ وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم ﴾ رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارعٌ » اهـ وسيأتي نقل كلام أبي علي في التعليق على الصفحة التالية .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٣٢ . ولم يعرض ثمّة لهذه القراءة الشاذة ، انظر الكلام عليها في الجواهر ١٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٢/٢ ، والحجة ١١٢/٤ ـ ١١٣ خسك ، والمحتسب ٢٢٩/١ ـ ٢٣١ ، ومجمع البيان ٣٧١/٢ ، والبحر ٢٢٩/٤ ، والكتاب ١٤٦/١ ، والمقتضب ٢٨١/٣ ، وضرورة الشعر ٢٠٣ ، والمغني ٨٠٧

من ﴿ قتلُ ﴾ وإضافته إلى ﴿ أولادهم ﴾ ورفع ﴿ شركاؤهم ﴾[1] ، فقال : التقدير : زيَّنه لهم شركاؤهم ، لأنه كأنه لمّا قال ﴿ زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم ﴾ قيل : من زيَّن ؟ فقال : ﴿ شركاؤهم ﴾ ، أي زيَّنه شركاؤهم . فاستدلَّ بهذه القراءة الشاذّة .

ثم أخرج فارسُهم[2] هذه الآية التي نحن بصددها ﴿ يُسَبَّحُ له ﴾ إذ قرأ بها ابن عامر وأبو بكر عن عاصم . فهو أظهر من تلك الآية من وجهين :

أحدهما : أنَّ القراءة بها شاذة .

والثاني : ما قاله غلامُه قطرب[3] من أنّ قوله ﴿ شركاؤهم ﴾ رفع بالمصدر ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : زُيِّن لكثير من المشركين أن قتل أولادَهم شركاؤهم .

فليس له[4] في الوجه الأول حجّةٌ قاطعة ، لاحتمال الآية غير ما ذكر[5] .

---

(١) عزا المؤلف في الجواهر هذه القراءة إلى الحسن وأبي عبد الرحمن السلمي ويحيى الذماري عن ابن عامر ، وعزاها إلى الحسن والسلمي النحاس وأبو حيان وزاد أبو حيان نسبتها إلى أبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر ، وعزاها ابن جني إلى السلمي وحده .

(٢) يريد أبا علي الفارسي . قال في الحجة ١١٢/٤-١١٣ خك : « وذكر سيبويه في هذه الاية قراءة أخرى وهي ﴿ وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾ وحمل الشركاء فيها على فعل مضمر غير هذا الظاهر ، قيل من زيّنه فقال : زيّنه شركاؤهم ، قال ومثل ذلك قوله :

لِيُبْكَ يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح

كأنه لما قال : ليبك يزيد دلَّ على أن له باكياً فقال « يبكيه ضارع » ومثل هذه الآية على هذه القراءة قوله ﴿ يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال ﴾ كأنه لما قال يسبّح دلَّ [في الأصل : فدلَّ] على يسبّح فقيل من يسبّحه قال يسبّحه رجال » اهـ .

(٣) أي غلام سيبويه . انظر قول قطرب في المحتسب والبحر .

(٤) أي لسيبويه .

(٥) لكن ذهب ابن جني إلى أن الآية ليست مما ذهب إليه قطرب « بدلالة القراءة المحتج عليها [أي زَيَّن ... قتلَ أولادهم شركاؤهم] وأن المعنى أن المزين هم الشركاء وأن القاتل هم المشركون » اهـ . =

وإذا جاء نحو قوله : ﴿ ولا تَسْأَلْ عن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾[1] [سورة القصص : ٧٨] برفع « المجرمين » وفتح التاء من « تَسأل » وجزمه على النهي[2] = فلَأَنْ يحمل ﴿ شركاؤهم ﴾ على « القتل » أحسن ، لأنّ « الذنوب » ليست بمصادر محضة[3] ، ومع ذلك فقد تُوُهِّم فيه المصدرية ، وكأنه قال : ولا تَسْأَلْ عن أن يذنب المجرمون[4] ، وهذا كقوله[5] :

٣

= وتأول أبو حيان ماذهب إليه قطرب ، قال « ومجازه أنهم لما كانوا مزينين القتل جعلوا هم القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل » اهـ .

(١) انظر البحر ١٣٤/٧

(٢) وهي قراءة شاذة عزاها أبو الفضل الرازي صاحب اللوامح إلى ابن سيرين وأبي العالية ، وكان ابن أبي إسحاق لا يجوز ذلك إلا أن يكون « المجرمين » بالياء ، قال الرازي : « ولم يبلغني في نصب المجرمين شيء فإن تركاه [يعني ابن سيرين وأبا العالية] على رفعه فله وجهان ... » اهـ انظر البحر .

(٣) هكذا عبارته ، والوجه : بمصدر محض .

(٤) ظاهر كلامه أن « المجرمون » في هذه القراءة رفع بـ « الذنوب » الذي توهم فيه المصدرية ، وعليه أيضاً يكون « ذنوب » مضافاً إلى مفعوله في المعنى وهو « هم » العائد على من أهلك من القرون في قوله ﴿ أولم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعاً ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون ﴾ .

وما ذهب إليه المؤلف خطأ ، فإن « هم » في « ذنوبهم » فاعل في المعنى وهو عائد على « المجرمون » . ولو حملناه على أنه عائد على من أهلك من القرون - وهو قول بعضهم - لما صحَ لأن الإضافة على هذا محضة وليس « هم » بمفعولين ، والذنب لا يتعدى وكذلك إذا حملته على الإذناب .

وخرّج أبو الفضل الرازي هذه القراءة على وجهين أحدهما أن يكون المجرمون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هم » والآخر أن يكون المجرمون بدلا من موضع الهاء والميم في « ذنوبهم » لأن موضعها الرفع على الفاعلين في الأصل . انظر البحر . وقال أبو حيان « ذنوب جمع ، فإن كان جمع مصدر ففي إعماله خلاف » .

(٥) سلف البيت ١٣٧ وتخريجه ثمة .

... ... وبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتاعا

فأجرى « العطاء » مجرى « الإعطاء » . وحكى البغداذيون : « عجبتُ من
٣ دُهْنِكَ لِحْيَتَكَ »[1] أي من « إدْهانك »[2] ، وأنشدوا[3] :

بَاكَرْتُ حاجَتَها الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ ... ...[4]

أي حاجتي إليها ، فأجرى « الحاجة » مجرى المصدر وهو « الاحتياج » .

٦ [قوله تعالى][5] : ﴿ لِيَجْزِيَهُمُ الله أَحْسَنَ ما عَمِلُوا ويَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ﴾[6] [٣٨]

---

(١) انظر الأصول ١٣٩/١ ، وإعراب القرآن ٢١٨/٢ ، والحجة ١٣٥/١ و ٢٦٤/٢ ، والمخصص ٢١/١٦ ، وابن الشجري ١٤٤/٢

(٢) كذا قال ، وهو خطأ صوابه « دَهْنِك » فإن الدَّهن بالفتح المصدر وبالضم الاسم . ولا يقال أدْهَنَ لحيته ، وإنما يقال دهن لحيته وتدهَّن هو وادَّهن وهما لازمان .

(٣) للبيد من معلقته ، د ص ١٧٦ ، وشرح القصائد السبع ٥٧٧ ، والتسع ٤٢٢ ، والعشر ٢٤٣ . وهو له في الإفصاح ٣٥٥ ، ومجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والخزانة ٤٨٣/١ ـ ٤٨٥ . وهو بلا نسبة في المعاني الكبير ٤٥٣/١ ، والحجة ١٣٥/١ و ٢٩٦/٣ خك ، والمسائل المنشورة ١٣١ ، والبصريات ٢٥١ ، ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١١٩/٢ ، والمخصص ٢١/١٦ ، وسيأتي ١٤٥٢

(٤) عجزه : لأُعَلَّ منها حين هبَّ نيامُها

ويروى « بادرت حاجتها » و « بادرت لذتها » . وقوله حاجتها أي حاجتي في الخمر ، والدجاج ههنا الديكة . فقيل التقدير باكرت حاجتي في الخمر وقت صياح الديكة ، عن ابن الأنباري ومن وافقه ، فالدجاج نصب على الظرف . وقيل التقدير بادرت بحاجتي إلى شربها الدجاج ، فالدجاج مفعول به ، وحاجتي منصوب بنزع الخافض ، عن ابن قتيبة . وعلى رواية « باكرت » يكون التقدير : باكرت إلى حاجتي الدجاج . ونحوه تقدير النحاس : أي باكرت بشربها صياح الديكة . والسحرة : السحر وهو آخر الليل قبل الصبح . وقوله لأعل منها أي لأشرب منها مرة بعد أخرى . وأجاز الفارقي أن تكون الحاجة مفعولا بها والدجاج منصوباً بنزع الخافض وأن تكون حاجتي مفعولاً له ـ وعلى هذا تقدير المؤلف فيما يأتي ١٤٥٢ ـ والدجاج مفعولاً به .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر البحر ٤٥٩/٦ ، وإيضاح الوقف ٧٩٩ ، والقطع ٥١٢ ، ومنار الهدى ١٩٦

اللام يتعلق بقوله ﴿ يَخَافُونَ يَوْماً ﴾[1] [٣٧] أي يخافون عقاب يوم ليجزيهم الله أحسن ما عملوا .

وعند سَهْل[2] أنَّ اللام لام القسم ، وأنّ التقدير : ليجزينَّهم الله أحسن ما عملوا وليزيدنَّهم من فضله .

[قوله تعالى][3] : ﴿ **عَنْ ذِكْرِ اللهِ وإقَامِ الصَّلاةِ** ﴾[4] [٣٧]

مصدرُ[5] « أقَامَ » إقامةٌ ، وكان حقّه أن يقال : وإقامة الصلاة ، إلا أنَّ التاء حذفت لأنَّ المضاف إليه صار عوضاً من التاء[6] كما صار عوضاً عن التنوين في قولك : غلامُ زيد ، وكما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الهاء في « يا أيُّها » عوضٌ عن المضاف إليه[7] .

---

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والأشموني . وذهب أبو حيان إلى أنها تتعلق بـ ﴿ يسبح له في الغدو ﴾ ، فعلى هذين القولين لا يوقف على ﴿ يخافون يوماً تتقلب فيه الأبصار ﴾ [٣٧] ، وأجاز أبو حيان أن تتعلق بمحذوف تقديره : فعلوا ذلك ليجزيهم .

(٢) هو أبو حاتم السجستاني ، انظر قوله في كتب الوقف المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة ، وقد سلف بسط التعليق على هذا ٢٥٢

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، وللزجاج ١/٢٤٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٤٥/٢ ، ومجمع البيان ١٤٥/٤ ، والبيان ١٩٦/٢ـ١٩٧ ، والبحر ٤٥٩/٦ ، ٣٢٩ ، والكتاب ٢٤٤/٢ ، وشرح الشافية ١٦٥/١ ، وانظر الكلام على قوله تعالى ﴿ وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٣] في ابن الشجري ٢٩٣/٢ ، وابن يعيش ٥٨/٦

(٥) في الأصل و ي : ومصدر ، ولم تقع الواو في ب ، والكلام مستغن عنها .

(٦) هذا قول الفراء ووافقه الزجاج والنحاس وغيرهما . ومذهب سيبويه أن « إقام » مصدر كالإقامة ولم يعوضوا الهاء في آخره لأن من كلامهم أن يحذفوا ولا يعوضوا ، ورجح الرضي مذهب الفراء ، وهو ما ذكره ابن الشجري والزمخشري وابن يعيش ، وذكر اختلافهم أبو حيان .

(٧) لم أجد نسبة هذا القول إلى الزجاج عند غيره ، وقد أطال الكلام عليه في الجواهر ٦٥٦ـ٦٥٨ وذكر أنه استقصى القول في ذلك في كتابه « الخلاف بين النحاة » . وما عزاه إلى الزجاج هو قول السيرافي والزمخشري وابن يعيش والرضي . وذهب سيبويه إلى أن « ها » لتأكيد التنبيه فكأنك كررت « يا » مرتين ووافقه المبرد ، وأجازه السيرافي ، وذكر السيوطي القولين . انظر =

٢/٩٧

وأضاف المصدر إلى المفعول في قوله ﴿ عن ذكر اللهِ / ﴾ ، والتقدير : عن ذكرهم الله ، فحذف الفاعل ، وأضافه إلى المفعول ، كقوله ﴿ فلا تَكُنْ في مِرْيَةٍ مِّن لِّقائِهِ ﴾[1] [سورة السجدة : ٢٣] أي من لقائك إياه ، أي من لقائك يا محمد موسى عند الاجتماع والحشْر والبعث والنشر ، وقيل : من لقاء موسى ربَّه [تعالى ، عن ابن عباس][2] .

قوله عز وجل : ﴿ **والَّذِينَ كَفَرُوا أعْمَالُهُم كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ** ﴾[3] [٣٩]

فـ ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ، و ﴿ كفروا ﴾ صلة له ، وقوله ﴿ أعمالهم ﴾ مبتدأ ثان ، وقوله ﴿ كسراب ﴾ خبر المبتدأ ، والتقدير : أعمالهم مثل سراب ، والجملة خبر الموصول ، وقوله ﴿ بقيعة ﴾ في موضع الجرّ صفة لـ ﴿ سراب ﴾ ، أي سرابٍ ثابتٍ بقيعة ، ففيه ذكر من الموصوف .

[وقوله][4] : ﴿ **يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ ماءً** ﴾[3] [٣٩]

جملة في موضع الجر صفة لـ ﴿ سراب ﴾ أيضاً .

[وقوله][4] : ﴿ **حَتَّى إذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً** ﴾[5] [٣٩]

= الكتاب ٢١٠/١ ، والمقتضب ٢١٦/٤ ، وكلام السيرافي بهامش الكتاب ٢٠٦/١ ، وشرح الكافية ١٤٢/١ ، وابن يعيش ٧/٢ ، والهمع ٤٩/٣ـ٥٣

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٦٥

(٢) زيادة من ي و ب . و « تعالى » لم يرد في ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٢ ، والبيان ١٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧١ـ٩٧٢

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٦١ ، ٧٨٣ ، والبيان ١٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧١ـ٩٧٢ ، وتفسير الطبري ١١٤/١٨ ، والقرطبي ٢٨٢/١٢ ، وابن كثير ٧٦/٦ ، ومجمع التفاسير ٤٠٤/٤ ، وما سلف ٨٤٢

أي لم يجده وجوداً ، لأنه لا شيء هناك . فـ « شيء » هنا نصب على المصدر[١] في تقدير « وُجُود » ، كقوله[٢] :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً والدَّرِيسُ كأنَّما ٣

أي تعاديت تَعَادِياً . وقد تقدم[٣] أنهم يضعون « شيئاً » موضع المصدر في آيٍ جمّة .

[وقوله][٤] : ﴿ ووَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ ﴾[٥] [٣٩] ٦

أي ووجد جزاء الله عنده[٦] ، فحذف المضاف . فهذا تمامُ مَثَلٍ ، ومثَّله بشيء آخر فقال : ﴿ أو كَظُلُمَاتٍ ﴾[٧] [٤٠] ، والتقدير : أو كصاحب ظلمات . وقدَّره فارسُهم[٨] : أو كذي ظلمات . ٩

---

(١) وهو قول أبي علي فيما صرح به المؤلف في الجواهر ٦١ ، لكن ذكر المؤلف في الجواهر ٧٨٣ أن التقدير : « شيئاً مما ظنه وقدره » فحذف الصفة ، وعلى هذا يكون « شيئاً » مفعولاً ثانياً لا مصدراً ، وهو ظاهر قول المفسرين .

(٢) سلف البيت ٢٤٩ ، ٥٤٠ وتخريجه في أول الموضعين .

(٣) انظر ما سلف ٢٤٩ ، ٤١١ ، ٥٤٠ ، ٦٩٤

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٦٠ ـ ٦١ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٢ ، والبحر ٦/٤٦١ ، وتفسير الطبري ١٨/١١٥ ، والقرطبي ١٢/٢٨٣ ، وابن كثير ٦/٧٦ ، ومجمع التفاسير ٤/٤٠٤

(٦) وقدره في الجواهر : ووجد الله عند جزاء عمله . وقيل التقدير : وجد أمر الله ، عن القرطبي . وقيل : وجد الله عند هلاكه بالمرصاد ، عن الطبري والقرطبي ومن وافقهما .

(٧) انظر الجواهر ٦١ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٤٧/٢ خ ، والحجة ٤/٥٥ خم ، والبحر ٦/٤٦١ ، والتبيان ٩٧٢ ، وتفسير الطبري ١٨/١١٦ ، والقرطبي ١٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، وابن كثير ٦/٧٧ ، ومجمع التفاسير ٤/٤٠٤

(٨) هو أبو علي الفارسي . قال في الحجة ٤/٥٥ خم : « معناه أو كذي ظلمات ، ويدل على حذف المضاف قوله ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ فالضمير الذي أضيف إليه « يد » يعود إلى المضاف المحذوف ... » اهـ .

قال أبو حيان : « فالتشبيه وقع عند أبي علي للكافر لا للأعمال وهو خلاف الظاهر » اهـ =

[وقوله][1] : ﴿ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ ﴾ [٤٠]
صفة للمضاف المحذوف[2] .

٣ [وقوله][1] : ﴿ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾[3] [٤٠]
جرّ صفة لـ ﴿ بحر ﴾ .

[وقوله][1] : ﴿ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ ﴾[3] [٤٠]
٦ يرتفع بالظرف على المذهبين[4] ، لأنه جرى وصفاً على المنكور المرتفع بفعله . وهكذا ﴿ من فوقه سحابٌ ﴾ يرتفع ﴿ سحاب ﴾ بالظرف على المذهبين .

٩ وقراءةُ الجمهور ﴿ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ ﴾[5] [٤٠] على أن يكون ﴿ ظلمات ﴾ بدلاً[6] من ﴿ سحاب ﴾ ، أو يكون مبتدأ وصف بالجملة بعدها .

فأما ابن كثير فقد رُوي عنه روايتان : ﴿ سحابُ ظلماتٍ ﴾ بالإضافة ،
١٢ رواه ابنُ أبي بَزَّةَ ، والأخرى ﴿ من فوقه سحابٌ ظلماتٍ ﴾ بتنوين

= وقال : « والظاهر أنه تشبيه لأعمالهم وضلالهم بالظلمات المتكاثفة » اهـ وهذا قول الزجاج والطبري ومن وافقهما .
وقوله ﴿ إذا أخرج يده ﴾ أي إذا أخرج الناظر يده ، عن ابن زيد ، فالضمير عائد إلى محذوف دلّ عليه المعنى ، وهو الظاهر ، وقدره العكبري ووافقه أبو حيان « إذا أخرج من فيها يده » .

(١) زيادة مني .
(٢) في قول أبي علي ، وهو صفة للظلمات في قول غيره ، وصرح به العكبري في التبيان ٩٧٣
(٣) انظر البيان ٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧٣ .
(٤) أي مذهب سيبويه ومن وافقه ومذهب الأخفش ومن وافقه في ارتفاع الاسم بالظرف ، وقد سلف بسط التعليق على هذا ١٣ . وأجاز العكبري أن يرفع على الابتداء والظرف خبر .
(٥) انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٢-٤٤٦ ، والحجة ٥٥/٤-٥٦ خم ، ومجمع البيان ١٤٥/٤-١٤٦ ، والبيان ١٩٧/٢ ، والبحر ٤٦٢/٦
(٦) هذا سهو منه ، والصواب « خبراً » . والمبتدأ محذوف تقديره هو أو هذه .

﴿ سحـاب ﴾[١] وخفض ﴿ ظلمـات ﴾[٢] . فتكـون ﴿ ظلمـاتٍ ﴾ بـدلاً من الظلمات المتقدم ذكرها في قوله ﴿ أو كظلمات ﴾ كأنه : أو كظلمـاتٍ ﴿ ظلمـاتٍ بعْضُها فوق بَعْضٍ ﴾ .

[وقوله][٣] : ﴿ **إذا أخْرَجَ يَدَهُ** ﴾ [٤٠]

هـذه الكنـايـة تعود إلى المضـاف المحـذوف الـذي قـدّره فـارسُهم[٤] في قـولـه ﴿ أو كظلماتٍ ﴾ ، ألا تراه قال : التقدير : أو كذي ظلمـات ، وليس هنـا شيء يعود إليه سواه[٥] ، فخذها عن أوراق جمَّة من كلامٍ متفرِّق في كتب[٦] شتّى .

[قوله تعالى][٧] : ﴿ **كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وتَسْبِيحَهُ** ﴾[٨] [٤١]

قالوا فيه قولين[٩] : أحدهما : كلٌّ قـد علم الله صلاتَـه وتـسبيحـه[١٠] . والقول الثاني : كلٌّ قد علم صلاة نفسه وتسبيح نفسه . فقـال الفـارسُ[١١] : الوجـه الثـاني

---

(١) في الأصل : السحاب .

(٢) رواه قنبل . وقراءة غير ابن كثير ﴿ سحـابٌ ظلمـاتٌ ﴾ بـالتنوين والرفع فيها كما ذكر المؤلف . انظر السبعة ٤٥٧ ، والتيسير ١٦٢ ، والنشر ٣٢٢/٢

(٣) زيادة مني .

(٤) هو أبو علي الفارسي .

(٥) لكنه يعود إلى محذوف دلَّ عليه الكلام أي : إذا أخرج النـاظر يـده أو من في الظلمـات ، انظر ح٨ ص ٩٥٥

(٦) في الأصل : ذي كتب ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٣٩١ ، ٥٦٣ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢ ، وللزجـاج جـ٢٤٩/٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٤٦/٢ ، ومجمع البيـان ١٤٨/٤ ، والبحر ٤٦٣/٦ ـ ٤٦٤ ، والتبيـان ٩٧٤ ، وتفسير الطبري ١١٧/١٨ ، وتفسير القرطبي ٢٨٧/١٢ ، ومجمع التفاسير ٤٠٦/٤

(٩) أجازهما الجميع .

(١٠) واختاره الزجاج والطبري .

(١١) وهو أبو علي الفارسي . ولم أصب كلامه ، ولعله في الإغفال له وليس الآن بين يدي .

هو المختار عندي[١] ، لأنه لو كان على الوجه الأول لقال : كُلاًّ قد علم صلاتَه ؛ لأنه قال[٢] : إذا قلتَ : قام زيدٌ وعمراً يضرب غلامَه بكرٌ = يُختار نصب « عمرو » دون رفعه ، لأن المُصَدَّر به[٣] فعلٌ وفاعلٌ ؛ وهذا كما قال . ٣

[قوله تعالى][٤] : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾[٥] [٤٣]

٦ وأنت لا تقول : « زيدٌ المالُ بينَه » حتى تقول : المالُ بينَه وبين عمرٍو . / ١/٩٨
وإنما جاز ههنا لأنّ السحابَ أجزاءٌ يصحُّ تفرُّقُها وتجمُّعُها والتأليفُ بينها . وهي جمع « سحابة » كـ « نَخْلٍ » و « نَخْلَةٍ » و « حَبٍّ » و « حَبَّةٍ »[٦] .

---

(١) وقال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٢) يريد سيبويه ، وقد صرح بذلك فيما سيأتي ١١٠٦ ، قال : « ... على مقتضى قول سيبويه ، لأنه قال : إذا قلت : قام زيدٌ وعمراً يضربه بكر كان الاختيار في عمرو النصب لأن الصَّدْر فعل وفاعل » اهـ .
ولم أُصب هذا التمثيل في الكتاب ، لكنه على قياس ما قال سيبويه في الكتاب ٤٦/١ في باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل ، قال : « وذلك قولك رأيتُ زيداً وعمراً كلمته ، ورأيت عمراً وعبد الله مررت به ، ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه ، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً ، وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ... » اهـ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر الاشتغال ٤٦٩

(٣) في الأصل و ب « المصدريّة » ولم تعجم الياء في الأصل ، وهو تصحيف صوابه ما أثبت من ي . وعبارته فيما يأتي ٧٣٧ ، ١١٠٦ « لأن الصَّدْر » ، وانظر ما سلف ٧٣٧

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢ وأفاد منه المؤلف ، وللزجاج جـ١/٢٤٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٤٦/٢ ـ ٤٤٧ ، والبحر ٤٦٤/٦

(٦) سحاب ونخل وحبّ أسماء أجناس يفرق بينها وبين واحدها بالهاء ، انظر ما سلف ٤٢١

[قوله تعالى][1] : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبَالٍ فيهَا مِن بَرَدٍ ﴾[2] [٤٣]

يكون ﴿ من السماء ﴾ لابتداء الإنزال ، ويكون ﴿ من جبال ﴾ في موضع المفعول . وقوله ﴿ فيها من برد ﴾ إن شئت كان التقدير : فيها شيء من برد ، على قول سيبويه[3] ، وعلى قول الأخفش[4] : فيها بَرَدٌ . فيكون « من » زيادة ؛ فيكون موضع الجار والمجرور رفعاً بالظرف ، لأن الظرف صفة لـ ﴿ جبال ﴾ .   ٣ ٦

ويجوز أن يكون قوله ﴿ من برد ﴾ تبييناً[5] لـ ﴿ جبال ﴾ والتقدير : وينزل من السماء من جبال برد ، لأن قولك « جبال من بَرَدٍ » و « جبال بَرَدٍ » كقولك « خاتم حديد » و « خاتم من حديد » . والمعنى : [و][6] ينزّل من السماء جبالَ برد في السماء .   ٩

ويجوز أن يكون قوله ﴿ من جبال ﴾ بدلاً[7] [من][1] ﴿ من السماء ﴾ ، ويكون لابتداء الإنزال . ويكون قوله ﴿ من برد ﴾ مفعولاً ، أي ينزّل من جبال في السماء بَرَداً ، أو شيئاً من برد .   ١٢

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٤١٧ـ٤١٩ ، وشرح اللمع اللوح ٨٣/١ـ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٤ ، وللفراء ٢٥٦/٢ـ٢٥٧ ، وللزجاج جـ٢٤٩/٢خ ، وإعراب القرآن ٤٤٦/٢ـ٤٤٨ ، ومجمع البيان ١٤٧/٤ـ١٤٨ ، والبيان ١٩٧/٢ـ١٩٨ ، والبحر ٤٦٤/٦ـ٤٦٥ ، والبغداديات ٦٦ـ٦٧ ، والإغفال ١١٥٠ـ١١٥١ ، وابن يعيش ١٤/٨ ، والمغني ٤٢٨ . وكان في الأصل هنا وفي السطر ٨ « وننزل » وهو تصحيف ، ولم يعجم في السطر ٩

(٣) لأنه لا يرى زيادة « من » في الواجب ، فيكون الموصوف محذوفاً وأقيمت صفته مقامه .

(٤) وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه أبو علي هنا وهو في أكثر كلامه يوافق سيبويه في عدم جواز زيادة « من » في الواجب . وقد سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥

(٥) وهو أحد قولي الفراء والزجاج وقول الرماني ، وأجازه أبو علي وغيره .

(٦) زيادة من ب .

(٧) أجازه أبو علي ومن وافقه .

فخذها عن أوراق في « البغداديات » و « الإغفال »[1] لأنه أراد[2] أن يأخذ على أبي إسحاق قول أبي إسحاق[3] : إن قوله ﴿ من برد ﴾ تَبْيين مثل « خاتم من حديد » ، ثم جعل هذا الذي أخذ عليه أفصح الوجوه في البغداديات . وأنا لا أطيق هذا الرجل ، يَشُجُّ ويَأْسُو ويُدْوي ويُدَاوي[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ **يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأَبْصَارِ** ﴾[6] [٤٣]

وقرئ ﴿ يُذْهِبُ بالأبصار ﴾[7] فيكون الباء زيادةً .

[قوله تعالى][8] : ﴿ **إنَّ في ذلكَ لَعِبْرَةً لأُولي الأَبْصارِ** ﴾ [٤٤]

أدخل اللام[9] على اسم « إنَّ » لَمَّا فصل بين « إنَّ » وبين الاسم بالظرف ،

(١) انظر البغداديات ٦٦ـ٦٧ ، والإغفال ١١٥٠ـ١١٥١

(٢) يريد أبا علي الفارسي ، في كتابه الإغفال .

(٣) في معاني القرآن لـه جـ٢/٢٤٩/٢خ . قال أبو علي في الإغفال : « إن التقدير على ما قدره أبو إسحاق : وينزل من السماء من جبال برد فيها مطراً أو برداً ، فحذف المفعول للدلالة عليه ... » اهـ . وقدم في البغداديات ذكر قول أبي إسحاق وذهب ثمة إلى أن المفعول هو قوله « من جبال » .

(٤) أي يُفسد مرة ويُصلح أخرى . وقوله يشج ويأسو ، يشج : أي يجرح الرأس ويشقّه ، ويأسو : أي يعالج الجرح ويداويه . ومن أمثالهم « يشجّ مرة ويأسو أخرى » انظر اللسان (شجج) ، وأمثال أبي عبيد ٥٢ ، ٢٠٤ ، وتخريجه ثمة . وقوله « يدوي ويداوي » يُدوي أي يُمرض ويداوي أي يعالج ، ومن كلامهم « هو يدوي ويداوي » . أراد أن أبا علي يفسد مرة ويصلح أخرى أو يخطئ مرة ويصيب أخرى .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٧ ، وللزجاج جـ٢/٢٤٩/٢خ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٤٨ ، ومجمع البيان ٤/١٤٧ ، والبيان ٢/١٩٨ ، والبحر ٦/٤٦٥ ، والمحتسب ٢/١١٤ـ١١٥

(٧) وهي قراءة أبي جعفر وحده من العشرة ، وقرأ الباقون ﴿ يَذْهَب ﴾ . انظر النشر ٢/٣٣٢ ، والمبسوط ٣١٩

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) هي لام الابتداء ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكرها ٢٧٠ ، ٣٥٦ . وقد عقد المؤلف في =

كقوله : ﴿ وإنَّ منهم لَفَرِيقاً ﴾ [سورة آل عمران : ٧٨] ، و ﴿ إنَّ في ذلك لآيةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٨][☆] . وموضع اللام الخبر أو ما وقع موقع الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وإنَّ[1] ربَّكَ لَيَحْكُمُ بينهم ﴾ [سورة النحل : ١٢٤] ، و ﴿ إنَّهم لَفي سَكْرَتِهِم يَعْمَهُونَ ﴾ [سورة الحجر : ٧٢] . فقوله ﴿ إنَّهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ حجة لقولهم : « إنّ زيداً لَطَعَامَكَ آكلٌ »[2] خلافاً لبعض البغداديين .

[قوله تعالى][3] : ﴿ قُل لا تُقْسِمُوا طاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾[4] [٥٣]

أي أمرُنا طاعةٌ ، فحذف المبتدأ[5] . وإن شئت حذفت الخبر دون المبتدأ[6] .

[قوله تعالى][3] : ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ في الأَرْضِ ﴾[7] [٥٧]

= الجواهر ٧٦٩ـ٧٧١ الباب ٤٤ لـ « ما جاء في التنزيل من دخول لام إنّ على اسمها وخبرها أو ما اتصل بخبرها وهو لام الابتداء دون القسم » . وقد ذكر فيما ذكره من الآيات هذه الآية ـ أعني آية سورة النور ـ وآية سورة آل عمران وآية سورة الحجر . وانظر شرح اللمع اللوح ١/٤٩

(١) في النسخ : إنّ ، بلا واو ، والتلاوة بها .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/٤٩ ، والأصول ١/٢٣١ و ٢/٢٣٤ ، وابن يعيش ٢/١٧٣ ، والجنى الداني ١٣٢ ، والمغني ٣٠٥ ، والهمع ٢/١٧٣ . دخلت لام الابتداء على معمول الخبر ، وقد أجازه ابن السراج والزجاج والزمخشري وغيرهم . وذهب أبو حيان إلى أنه لا يصح قياس المفعول على الظرف والمجرور لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، انظر الهمع . ولم يذكروا من لم يجز دخولها على المفعول .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٢٤ ، وللزجاج جـ٢/٢٥٠/١ خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٥٠ ، ومجمع البيان ٤/١٥١ ، والبيان ٢/١٩٨ ، والبحر ٦/٤٦٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٥١٤ .

(٥) وهو أحد قولي مكي وأبي البركات وأبي حيان .

(٦) والتقدير : طاعة معروفة أمثل أو أولى من غيرها ، وهو قول الزجاج والطبرسي وأحد قولي النحاس وغيره .

(٧) انظر الجواهر ٤٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٩ ، وللزجاج جـ٢/٢٥٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٥٢ ، والحجة ٤/٥٦ خم ، ومجمع البيان ٤/١٥٣ ، والبيان ٢/١٩٩ ، والبحر ٦/٤٧٠ .

قرأها حمزة وابن عامر بالياء والباقون بالتاء[1] . ووجه التاء ظاهر ، يكون ﴿ الذين كفروا ﴾ في محل النصب في موضع المفعول الأول ، ويكون قوله ﴿ معجزين ﴾ مفعولاً ثانياً .

٣

ووجهُ الياء مُشْكِلٌ ، لأنّ ﴿ الَّذين كفروا ﴾ في موضع الفاعل ، والتقدير : لا يحسبنّ الكافرون . ولم يذكر المفعول الأول ، وهو مقدّر ، لا بدّ من تقديره ، أي لا يحسبنّ الكافرون أنفسهم[2] معجزين في الأرض . وجاز إضمار المفعول الأول ، لأنه في الأصل مبتدأ ، وإضمار المبتدأ كثير .

٦

ويجوز أن يكون التقدير : لا يحسبنَّ الإنسانُ الكافرين معجزين[3] ، وهذا نهي الغائب ، وأضمر الفاعل .

٩

قوله عز وعلا : ﴿ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُم ﴾[4] [٥٨]

بالرفع والنصب[5] . فالنصب على أن يكون بدلاً مما قبله ، وهو قوله

---

(١) انظر السبعة ٣٠٧ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٢/٣٣٣ ، ٢٧٧ . وفي الحجة أن الياء قراءة حفص عن عاصم أيضاً ، وهو سهو .

(٢) هذا تقدير أبي علي ومن وافقه . وقدره الزجاج « إياهم » أي أنفسهم ، وعزا النحاس هذا التقدير إلى الفراء والذي في كتابه أن معجزين هو المفعول الأول و « في الأرض » في موضع المفعول الثاني ، قال أبو حيان : « قيل وهو خطأ لأن ظاهر « في الأرض » تعلقه بمعجزين فلا يكون مفعولاً ثانياً » اهـ .

(٣) قدره الأخفش علي بن سليمان : لا يحسبن الكافر الذين كفروا معجزين . وقدره أبو علي : لا يحسبن النبي الذين كفروا معجزين . قال أبو حيان « وليس بجيد لأن مثل هذا الحسبان لا يتصور وقوعه في النبي ﷺ » . وقدره أبو حيان : لا يحسبن حاسب ، وهو كقول المؤلف : لا يحسبن الإنسان .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٠ ، وللزجاج جـ٢/٢٥٠/٢خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٥٢ـ٤٥٣ ، والحجة ٤/٥٦ـ٥٨خم ، ومجمع البيان ٤/١٥٣ ، والبيان ٢/١٩٩ ، والبحر ٦/٤٧٢

(٥) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٥٩ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٢/٣٣٣

﴿ ثلاثَ مَرَّاتٍ ﴾[1] [٥٨] . والرفع على خبر ابتداء مضمر أي هي ثلاث عورات لكم .

[قوله تعالى][2] : ﴿ ليسَ عليكم ولا عليهم جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ﴾ [٥٨] ٣
تَمَّ الكلامُ[3] . ثم قال :

﴿ طَوَّافُونَ عليكم بَعْضُكُم على بَعْضٍ ﴾[4] [٥٨]

أي هم طوَّافون / أو أنتم طوَّافون . و ﴿ بعضكم ﴾ بدل من الضمير الذي في ٦
﴿ طوافون ﴾ ، أي أنتم يطوف بعضكم على بعض ، وهو الصحيح . وإضمار « هم » مذهبُ الفرَّاء[5] ، ولا[6] يصحّ ، لأنه كان ينبغي : هم طوَّافون عليهم بعضهم على بعض[7] ، [دون بعضكم وعليكم][8] . ٩

(١) والتقدير : أوقات ثلاث عورات ، فحذف المضاف ، ولزم تقدير المضاف لأن المبدل منه زمان .

(٢) زيادة مني .

(٣) هذا قول أبي حاتم ، وقيل هو وقف حسن وهو قول ابن الأنباري ، وهو كاف عند الداني . انظر إيضاح الوقف ٨٠٢ ، والقطع ٥١٦ ، والمكتفى ٤١٢ ، ومنار الهدى ٦٣ .

(٤) انظر الجواهر ٢٠٧ـ٢٠٨ ، ٥٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٠/٢ ، وللزجاج جـ٢/٢٥٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٥٣/٢ ، ومجمع البيان ١٩٩/٢ـ٢٠٠ ، والبحر ٤٧٢/٦ـ٤٧٣ ، والكشاف ٧٥/٣

(٥) والزجاج والنحاس والناس جميعاً .

(٦) في الأصل : فلا ، وهو تحريف .

(٧) كذا قال الشيخ رحمه الله ، وما ذهب إلى أنه الصحيح قول لا يجوز البتة ، وكيف يسوغ أن تقول : أنتم طوافون عليكم ؟ قال أبو حيان « فيدفعه أن قوله عليكم يدل على أنهم هم المطوف عليهم وأنتم طوافون يدل على أنهم طائفون فتعارضا » اهـ . وأما قوله ﴿ بعضكم على بعض ﴾ . فظاهر تفسير الجميع أن بعضكم ارتفع على أنه فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه ما قبله ، والتقدير : يطوف بعضكم على بعض ، وصرح به الزمخشري وأبو حيان ، وقدره المؤلف في الجواهر : يدخل بعضكم على بعض ، وقيل ﴿ بعضكم على بعض ﴾ ابتداء وخبر ، والتقدير : بعضكم طوافون على بعض ، وحذف لدلالة ماقبله عليه ، وهو أحد قولي الزمخشري . وعزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى الطبري وأنه يذهب إلى أن « على » بمعنى « من » ، وليس ما عزاه إليه في كتابه ، انظر تفسير الطبري ١٢٥/١٨ .

(٨) زيادة من ي و ب . وفي ب دون بعض ، وهو خطأ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **والقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاتي لا يَرْجُونَ نِكَاحاً فليس عليهنّ جُنَاحٌ** ﴾[2] [٦٠]

٣ دخول الفاء في ﴿ فليس عليهنّ جناح ﴾ يدلُّ على أنّ ﴿ اللاتي ﴾ في موضع الرفع صفة لـ ﴿ القواعد ﴾ ، لأنك إذا حملتَه على المجرور لم يكن للفاء وجهٌ[3] . ألا ترى أنَّ الموصولة هي التي تدخل الفاء في خبرها ؛ فإذا وصفت ﴿ القواعد ﴾

٦ بـ ﴿ اللاتي ﴾ فالصفة والموصوف شيء واحد .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ منكُم لِوَاذاً** ﴾[4] [٦٣]

٩ ﴿ لواذاً ﴾ مصدر في موضع الحال من الضمير في ﴿ يتسللون ﴾ أي يتسللون ملاوذين ، أي يلوذ بعضكم ببعض إذا قام من مجلس النبي صلى الله عليه وآله ، كيلا يراه[5] ، فيتسلَّل مخافةً من إظهار نفاقه والتنويه باسمه .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) أنظر البيان ٢/٢٠٠ ، والتبيان ٩٧٨

(٣) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . والظاهر أن اللاتي في موضع الجر صفة للنساء ، ولدخول الفاعل في الخبر وجه أي وجه ، وذلك أن ال في القواعد موصولية ، والتقدير : واللاتي قعدن فدخلت الفاء في الخبر ، وهو قول العكبري .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج جـ٢/٢٥٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٥٦ ، ومجمع البيان ٤/٢٥٧ ، والبيان ٢/٢٠١ ، والبحر ٦/٤٧٧ ، وتفسير الطبري ١٨/١٣٥ ، والقرطبي ١٢/٣٢٢ ، وابن كثير ٦/٩٧ ، ومجمع التفاسير ٤/٤٢٢

(٥) وهو قول الضحاك والسدي وقتادة . وقيل يتسلّلون لواذاً من الصف في الجهاد أي يفرون عن الجهاد ، عن الحسن وابن زيد وسفيان ، وقيل يتسللون من المسجد يوم الجمعة ، عن ابن عباس .

سورة الفرقان

قوله عز وعلا : ﴿ وقَالُوا أساطِيرُ الأوَّلِينَ اكْتَتَبَها فَهِيَ تُمْلَى عليهِ بُكْرَةً وأَصِيلاً ﴾[1] [٥]

٣

معنى ﴿ اكتتبها ﴾ : جَمَعَها[2] ، وليس من الكتابة التي هي خَطٌّ[3] ، لقوله تعالى : ﴿ ولا تَخُطُّهُ بيَمِينِكَ إذاً لارْتابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٨] ، وإنّما عَنَوْا أنّ النبي صلى الله عليه وآله جَمَعَ هذه الألفاظ من جَبْر ويَسَار[4] . وإنما

٦

قالوا ذلك لأنها يجتمعان إليه ، فأبطل الله مقالتهم هذه في قوله ﴿ ولَقَدْ نَعْلَمُ أنَّهُم يَقُولُونَ إنّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذي يُلْحِدُونَ إلَيهِ أعْجَمِيٌّ وهذا لِسانٌ عَرَبيٌّ مُّبِينٌ ﴾[5] [سورة النحل : ١٠٣] .

٩

---

(١) انظر مجمع البيان ١٦١/٤ ، والبحر ٤٨٢/٦ ، والكشاف ٨٢/٣ ، وتفسير الطبري ١٣٧/١٨ ـ ١٣٨ ، والقرطبي ٤/١٣ ، ومجمع التفاسير ٤٢٦/٤ .

(٢) ذكره أبو حيان .

(٣) قيل هو منها ومعنى اكتتبها : استكتبها واستنسخها ، عن الطبرسي وابن كثير وهو أحد قولي الزمخشري . وقيل اكتتبها : كتبها ، فيكون ذلك من جملة كذبهم عليه وهم يعلمون أنه لا يكتب ، ذكره الزمخشري ومن وافقه . ولم يفسره الطبري ولا القرطبي والظاهر أنهما يحملانه على الاستكتاب .

(٤) كتب تحته في الأصل « هما عبدان أعجميان نجاران » . وهما موليان لبني الحضرمي ، عن عبد الله بن مسلم الحضرمي . وقيل : الذي زعموا أنه يعلم النبي ﷺ هو يعيش مولى بني الحضرمي ، عن قتادة وعكرمة ، وقيل هو جبر عن ابن إسحاق ، وقيل غير هذا ، انظر المصادر الآتية .

(٥) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ١١٩/١٤ ـ ١٢٠ ، والقرطبي ١٧٧/١٠ ـ ١٧٨ ، وابن كثير ٥٢٣/٥ ـ ٥٢٤ ، ومجمع التفاسير ٦٤٢/٣ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وقَالُوا مالِهذا الرَّسُولِ يأْكُلُ الطَّعَامَ ويَمْشِي في الأَسْوَاقِ ﴾[2] [٧]

٣ ﴿ ما ﴾ مبتدأة ، والجار في موضع خبره ، والتقدير : أيُّ شيء ثابتٌ لهذا الرسول . ويكون قوله ﴿ يأكل الطعام ﴾ في موضع الحال ، أي آكلاً الطعام ، وصاحب الحال « هذا »[3] [المجرور باللام][4] . و﴿ يمشي في الأسواق ﴾ عطف

٦ على ﴿ يأكل الطعام ﴾ .

[قوله تعالى][5] : ﴿ لولا أُنْزِلَ إليهِ مَلَكٌ فيكونَ معه نَذِيراً ﴾[6] [٧]

٩ قوله ﴿ فيكون ﴾ نصب جواب التحضيض[7] بالفاء .

[قوله تعالى][8] : ﴿ أو يُلْقَى إليه كَنْزٌ ﴾[9] [٨]

رفع عطف على ﴿ أُنزل ﴾ ، والتقدير : أو لولا يلقى إليه كنز .

١٢ [قوله تعالى][8] : ﴿ أو تكونُ له جَنَّةٌ ﴾[9] [٨]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦٠/٤ ، والبحر ٤٨٣/٦ .

(٣) كذا في ي و ب ، وهو الصواب . وفي الأصل : « وصاحب الحال الضمير في لهذا » وهو خطأ ، وأخشى أن يكون « الضمير » تغييراً من الناسخ صوابه « المجرور » . وسيأتي قول المؤلف ١٤٠٠ في قوله تعالى ﴿ فمالهم عن التذكرة معرضين ﴾ : « معرضين حال من المجرور » أي « هم » في ﴿ لهم ﴾ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦٠/٤ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٣/٦

(٧) لأن « لولا » بمعنى هلاّ .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٣/٦ .

بـالرفـع لا غير ، عطف على ﴿ يلقى ﴾ ، وكـلاهمـا داخـل في التحضيض وليس بجواب له .

٣ والقراءةُ في ﴿ أو تكون ﴾ بالتاء . وقُرئ بـاليـاء[1] خـارج السبعـة اعتـداداً بالفصل[2] ؛ كما جـاء في سورة الأنعـام والقصص في قراءة زيّـات وعليّ[3] ، فقرآ : ﴿ مَن يَكُونُ ﴾[4] [سورة الأنعام : ١٣٥ ، وسورة القصص : ٣٧] بـاليـاء ، وغيرهمـا لم يعتـدَّ

٦ بـالفصل[5] . فـأنّثوا لتـأنيث الـ ﴿ جنّـة ﴾ . وكأنهم[6] أرادوا التوفيق والمطـابقـة ٢/٩٨ لقوله ﴿ فيكون معه ﴾ [٧] باليـاء لَمَّـا تقـدم اليـاء في أول الكلام حملوا سيـاقَ الكلام على سياقه .

٩ قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَـاءَ جَعَلَ لَـكَ خَيْراً مِنْ ذَلِـكَ ﴾[7] [١٠]

﴿ شاء ﴾ و ﴿ جعل ﴾ جميعاً في موضع الجزم ، ثم قال :

---

(١) عزا ابن خـالويـه في شـواذه ١٠٤ القراءة بـاليـاء إلى الأعمش ، وزاد أبـو حيـان في البحر ٤٨٣/٦ نسبتها إلى قتادة ، وقرأ الجمهور بالتاء .

(٢) في الأصل و ي : « وقرئ بالياء خارج السبعة من غير اعتداد بـالفصل » وهو سهو صوابـه مـا في ب ، وفيها : « وقرئ بالياء اعتداد [كذا] بالفصل » .

(٣) الزيات هو حمزة ، وعلي هو الكسائي .

(٤) تمامها : ﴿ من يكون له عاقبة الدار ﴾ .

(٥) فقرؤوا ﴿ من تكون ﴾ بالتاء . انظر السبعة ٢٧٠ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢٦٣/٢

(٦) قوله « وغيرهما لم يعتد بالفصل . فأنثوا ... وكأنهم » كذا وقع في النسخ وفيـه اضطراب ولبس ؛ فقوله « فأنثوا » ليس متعلقـاً بقولـه « وغيرهمـا لم يعتـد .. » في قراءة « أو يكون » وإنما يعود الضمير في « وأنثـوا » إلى من قرأ ﴿ أو تكـون ﴾ بـالتـاء وهم السبعـة (وهي قراءة بـاقي العشرة أيضـاً) . وقولـه « وكأنهم » يعـود الضمير فيـه إلى من قرأ ﴿ أو يكـون ﴾ بـاليـاء وهمـا الأعمش وقتادة .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٩/٢ ، والحجة ٥٩/٤ـ٦٠ خم ، ومجمع البيان ١٥٩/٤ـ١٦٠ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٤/٦ .

﴿ ويَجْعَل لكَ قُصُوراً ﴾[1] [١٠]

بالجزم والرفع[2] . فمن جزم جعله محمولاً على موضع ﴿ جعل ﴾ . ومن رفع
٣ لم يحملْه عليه بل استأنف فقال ﴿ ويجعلُ لك ﴾ أي وهو يجعل لك .

[قوله تعالى][3] : ﴿ سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وزَفِيراً ﴾[4] [١٢]

١/٩٩ أي صوت تغيُّظٍ وزفير ، / فحذف المضاف . وإن شئت حملت الزفير على
٦ الصوت المحذوف لا على التغيُّظ ، فيكون على الأول من باب : ثوب خزٍّ[5] .

[قوله تعالى][3] : ﴿ لَهُم فيها ما يَشَاؤُونَ خَالِدِينَ ﴾[6] [١٦]

نصب على الحـــال ، إن شئت من الهـــاء والميم ، وإن شئت من الضمير في
٩ ﴿ يشاؤون ﴾ .

[قوله تعالى][7] : ﴿ كانَ على رَبِّكَ وَعْداً مَّسؤولاً ﴾[8] [١٦]

إن شئت كان نصباً موكداً لما قبله ، ويكون ﴿ على ربك ﴾ خبر
١٢ ﴿ كان ﴾ . وإن شئت كان قوله ﴿ وعداً مسؤولاً ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ أي كان
ذلك على ربّك وعداً مسؤولاً .

---

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة ٤٦٢ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٢/٣٣٣ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢ ، ومجمع البيان ٤/١٦٣ ، والبيان ٢/٢٠٢ ، والبحر ٦/٤٨٥ .

(٥) أي من إضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من أي ثوب من خزّ .

(٦) انظر البيان ٢/٢٠٣ ، والتبيان ٩٨١ . وكان في الأصل : لهم ما يشاؤون خالدين فيها ، وهو خطأ .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٣ ، والبحر ٦/٤٨٦ ، والتبيان ٩٨٢

قوله عز وعلا : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾[1] [٢٢]

العامل في ﴿ يوم يرون ﴾ مضمر ، والتقدير : يعذَّبون[2] يوم يرون الملائكة . وجاز إضمار هذا ، لأن قوله ﴿ لا بشرى ﴾ يدل عليه . ولا يجوز أن يعمل ﴿ بشرى ﴾ في ﴿ يوم يرون ﴾ وإن كان في المعنى يصحّ أن يقال : لا بشرى يوم يرون الملائكة ، لأن ما في حيّز النفي لا يتقدم عليه[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ ويَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بالغَمَامِ ﴾[5] [٢٥]

الباء للحال[6] ، والتقدير : ويوم تشقق السماء وعليها الغمامُ ، كما تقول : « خرج زيد بسلاحه »[7] ، والتقدير : وعليه السلاحُ .

[قوله تعالى][4] : ﴿ الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الحقُّ لِلرَّحْمَن ﴾[8] [٢٦]

---

(١) انظر الجواهر ١١٦ ، ٥٣٦ ، ٧١٠ ، ٧٢٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ٤٦٢/٢-٤٦٣ ، والحجة ٢١/١ ، ٢٤ ، ومجمع البيان ١٦٦/٤ ، والبيان ٢٠٣/٢ ، والبحر ٤٩٢/٦ ، والعسكريات ١١٣ ، والبغداديات ١٢٨ ، والحلبيات ١٩٥ ، ٢٨١ ، والخصائص ٢٢٥/٣ ، والمغني ٧٠٠

(٢) وقيل التقدير « يحزنون » ذكره في شرح اللمع وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل التقدير يمنعون البشارة ، أجازه النحاس ومن وافقه ، وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن يكون منصوباً بـ « اذكر » مقدرة ، وقيل غير ذلك .

(٣) سلف التعليق على هذا ٧٩٩

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢ ، ومجمع البيان ١٦٧/٤ ، والبيان ٢٠٣/٢ ، والبحر ٤٩٤/٦ ، والمغني ١٤١

(٦) وهو قول أبي علي فيما صرح به الطبرسي ، وهو قول أبي البركات وأبي حيان . وذهب الفراء إلى أن المعنى « عن الغمام » فالباء بمعنى عن ، ووافقه ابن هشام .

(٧) سلف التعليق على باء الحال ٣١ وذكرنا مصادر هذه العبارة ثمة .

(٨) انظر الجواهر ٧١٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣١ ، وإعراب القرآن ٤٦٤/٢ ، والحجة ٢١/١-٢٢ ، ومجمع البيان ١٦٦/٤ ، والبيان ٢٠٣/٢-٢٠٤ ، والبحر ٤٩٥/٦ ، والتبيان ٩٨٤-٩٨٥ .

﴿ الملك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ ظرف له ، و ﴿ الحقُّ ﴾ نعت لـ ﴿الملك ﴾ ، والجار الذي هو في قوله ﴿ للرحمن ﴾ في موضع الخبر . ويجوز أن يكون قوله ﴿ يومئذٍ ﴾ معمول الخبر[١] .

ويجوز أن يكون ﴿ الحقُّ ﴾ خبراً[٢] ، والجار في موضع الحال[٣] . ولا يجوز أن يتعلق ﴿ يومئذٍ ﴾ بقوله ﴿ الحقّ ﴾ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه[٤] .

قوله تعالى : ﴿ **وقالَ الَّذينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عليه القُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ ورَتَّلْناهُ تَرْتِيلاً** ﴾[٥] [٣٢]
في هذا قولان :

أحدهما قولُ أبي إسحاق[٦] ، وهو أن يكون قوله ﴿ كذلك ﴾ يتعلق بفعل مضمر . وذلك لأنهم لَمَّا قالوا : لولا نزّل جملة واحدة ، قال الله تعالى : أنزلناه كذلك لنثبّت به فؤادك ، أي أنزلناه متفرقاً لنفهِّمَك . فاللام من صلة الفعل المضمر ، والكاف صفة المصدر الذي دلَّ عليه « أنزلناه »[٧] .

(١) أجاز الوجهين أبو علي ومن وافقه .
(٢) هذا ظاهر قول النحاس ، وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان .
(٣) وافقه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح . وذهب العكبري ووافقه أبو حيان إلى أن الجار متعلق بالحق أو يكون للتبيين .
(٤) انظر ما سلف من التعليق على هذا ٥٦٧
(٥) انظر الجواهر ٦٤٥ ، ٨٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢ـ٢٦٨ ، وإعراب القرآن ٤٦٥/٢ـ٤٦٦ ، والبيان ٢٠٤/٢ ، والبحر ٤٩٦/٦ـ٤٩٧ ، وإيضاح الوقف ٨٠٥ ، والقطع ٥٢١ـ٥٢٢ ، والمكتفى ٤١٧ ، ومنار الهدى ١٩٩ـ٢٠٠
(٦) لم أصب قوله في المظان ، وليس الجزء الثالث من كتابه ـ والكلام على هذه السورة فيه ـ بين يدي . وما قاله أبو إسحاق هو قول الأخفش وأكثر أهل التأويل ، وهو أحد قولي الفراء وابن الأنباري وغيرهما ، وعليه فالوقف على ﴿ جملة واحدة ﴾ تام .
(٧) هو كما قال ، وهو ما قاله النحاس في القطع ، وذهب في إعراب القرآن إلى أن الكاف من صلة ﴿ نثبت ﴾ وهو سهو منه .

والقول الثاني : ما قاله الفرّاء[1] ، وهو أن يكون التقدير : لولا نزّل عليه القرآن جملة واحدة كذلك ، أي كذلك الكتاب ، يعنون [التوراة][2] قالوا : هلاّ كان القرآن كالتوراة ، لأن التوراة نزلت جملة واحدة . فالكاف من صلة قوله ﴿ لولا نزّل ﴾ أي لولا نزل مثل ذلك التنزيل ؛ فقال الله تعالى : ﴿ لنثبت به فؤادك ﴾ . فاللام عنده[3] لام القسم ، والنون معها مقدّرة ، فتظهر النون معها إذا فتحت ، وتسقط النون إذا كُسرت . وقد تقدم ذلك في قوله : ﴿ ولِتَصْغَى إليهِ أفئدةُ الذين لا يؤمِنُونَ بالآخِرَةِ ﴾[4] [سورة الأنعام : ١١٣] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ **وكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأمْثَالَ** ﴾[5] [٣٩]

﴿ كُلاًّ ﴾ منتصب بفعل مضمر ، أي : بيَّنَّا كُلاًّ ، أي بيَّنَّا أحوالهم[6] ، لأنّ ضَرْبَ المثل تَبْيين أحوالهم .

وجاء ﴿ وكُلاًّ ﴾ منصوباً في جميع القراءات ، لأن الصدر فعل وفاعل[7] ، وهو قوله ﴿ فدَمَّرْناهم تَدْميراً ﴾ [٣٦] .

(١) في أحد قوليه ، وانظر معاني القرآن له ٢٦٧/٢ ـ ٢٦٨ ، وأجازه ابن الأنباري والنحاس ومن وافقهما ، ونص ابن الأنباري أن الأول أجود وأحسن .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) كذا قال ، بل اللام عند الفراء متعلقة بالفعل المضمر . والذي ذهب إلى أن اللام لام القسم هو أبو حاتم ، نص على ذلك أبو حيان ، وهو مذهبه في نحو هذه الآية ، نص عليه المؤلف فيما سلف ٢٥٢ ، ٤٢٧ ، ٦٥٣ ، ٨١٩ ، ٩٥٣ وفيما يأتي ١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وقد سلف بسط التعليق على مذهب أبي حاتم ٢٥٢

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ، وانظر ما سلف ٢٥٢

(٥) انظر الجواهر ٣٧٨ ، وإعراب القرآن ٤٦٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦٩/٤ ـ ١٧٠ ، والبيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٤٩٩/٦ ، والكتاب ٤٦/١ ، والعضديات ٥٠

(٦) أي أحوال الأمم الماضية وقصصهم العجيبة وبيّنا لهم ما أدى إليه تكذيبهم بأنبيائهم من عذاب الله وتدميره إياهم ، ليهتدوا بضرب الأمثال ، انظر البحر . وقيل التقدير : وأنذرنا كُلاًّ ، عن الزجاج ، ووافقه النحاس وغيره .

(٧) انظر ما سلف ٩٥٧

قوله عز وعلا : ﴿ وإذا رَأَوْكَ إن يَتَّخِذُونَكَ إلاّ هُزُؤاً ﴾[١] [٤١]
أي ذا هُزُؤ[٢] .

[وقوله][٣] : ﴿ أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾[٤] [٤١]
أي بعثه الله[٥] . والجملة منتصبة[٦] المحل بقول مضمر في موضع الحال ، أي إذا رأوك إن يتخذونك إلا هزؤاً قائلين أهذا الذي بعث الله رسولاً .

قوله تعالى : ﴿ وأناسِيّ كَثِيراً ﴾[٧] [٤٩]
جمع « إنسان »[٨] ، وأصله « أناسينُ » ، فأبدلت من النون ياء وأدغمت الياء في الياء / . وقال قوم[٩] : بل هو جمع « إِنْسِيّ » .

٢/٩٩

---

(١) انظر البيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٥٠٠/٦ . والهمز في ﴿ هـزؤ ﴾ قراءة غير حفص عن عاصم فقرأ بالواو ، وحمزة يسكن الزاي والباقون يضمونها ، انظر ما سلف ٤٩ والمصادر ثمة . وضبط في ي على قراءة حفص .

(٢) فحذف المضاف . ويجوز أن يكون التقدير : إلا مهزوءاً به ، وقد أجاز المؤلف الوجهين فيا سلف ، وأجازه أبو حيان هنا أيضاً .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٢ ، ٧٢٢ ، ٤٧٩ ، ٩١٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٧ و ١/٦٤ ، ومجمع البيان ١٧١/٤ ، والبيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٥٠٠/٦ ، والعسكريات ١٠٢ ، والإيضاح ١٧٤ ، وتكملة الإيضاح ٥١ ، والبغداديات ١٤٦ ، ٢٥٦ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٣٢ و ١٣٩/٣ ، ١٥٢ ، ١٥٨ و ٨٩/٦ ، وابن الشجري ٥/١ ، ١٨ ، ٣٢٦ ، و ٢٤٠/٢ ، والمغني ٤١٦ ، ٧٩٨ ، ٨٢٩

(٥) فحذف العائد ، وقد سلف التعليق على حذف العائد المنصوب ١٠٩

(٦) في الأصل و ي : منتصب ، وفي ب : المنتصب ، والصواب ما أثبت .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٢ ، وللفراء ٢٦٩/٢ ـ ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ٤٧٠/٢ ، ومجمع البيان ١٧١/٤ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٥/٦ ، وابن الشجري ٢٩٢/٢ . وانظر كلامهم في « أناسيّ » في سر الصناعة ٤٣٦ ـ ٤٣٨ ، ٧٥٨ ، وشرح الشافية ٢١١/٣ ـ ٢١٢ ، والممتع ٣٧٢

(٨) هذا أحد قولي الفراء وقول أبي الفتح ، والظاهر أنه قول سيبويه ، وإليه عزاه أبو حيان ، فقد ذهب سيبويه إلى أن « أناسية » جمع إنسان ، انظر الكتاب ٢٠١/٢ وتعليق السيرافي بهامشه .

(٩) منهم الأخفش والمبرد والزجاج ، وهو أحد قولي الفراء .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وكانَ الكَافِرُ على رَبِّه ظَهِيراً ﴾[2] [٥٥]

أي على معصية ربّه[3] ، فحذف المضاف . وقال[4] في موضع آخر : ﴿ ظهيراً ﴾ هيّناً[5] لا مبالاة به ، من قولهم : جعل حاجته بظَهْر[6] ، قال تعالى : ﴿ واتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُم ظِهْرِيّاً ﴾[7] [سورة هود : ٩٢] . [يقوّي هذا القولَ قولُ هَمَّام[8] :

٣

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧١/٢ ـ ٤٧٢ ، والحجة ١٠٧/٢ ، ومجمع البيان ١٧٥/٤ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٧/٦ ، ومجاز القرآن ٧٧/٢ ـ ٧٨ ، وتفسير الطبري ١٧/١٩ ـ ١٨ ، والقرطبي ٦١/١٣ ـ ٦٢ ، وابن كثير ١٢٧/٦ ، ومجمع التفاسير ٤٥٢/٤ .

(٣) هذا معنى قولهم « أي معيناً للشيطان على ربه بالمعاصي » عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير وابن وهب وزيد بن أسلم ، وهو قول الفراء واختاره الطبري والطبرسي وغيرهما .

(٤) يريد أبا علي الفارسي . وكأن المؤلف يعزو إليه التقدير الأول الذي ذكره . وقد أجاز أبو علي في الحجة في تأويل الآية قولين « ... أحدهما : وكان الكافر على أولياء ربه معيناً ... والآخر أن يكون المعنى : كان هيّناً عليه لا وزن ولا منزلة ، وكأنه من قولهم : ظهرتَ بحاجتي : إذا لم تُعْنَ بها ، قال الشاعر : تميم بن مرّ لا تكونن ... » اهـ .

(٥) وهو قول أبي عبيدة ومن وافقه .

(٦) أي طرحها وراء ظهره واستخف بها فلم يلتفت إليها .

(٧) أي رميتم به وراء ظهوركم ولم تلتفتوا إليه . انظر معاني القرآن للفراء ٢٦/٢ ، ومجمع البيان ١٨٩/٣ ، ومجاز القرآن ٢٩٨/١ ، والكامل ٣٥ ، واللسان (ظهر) .

(٨) ابن غالب بن صعصعة المعروف بالفرزدق . والبيت من أبيات في خبر ، انظر ديوانه ٨٦/١ ، والنقائض ٢٨١ ، والكامل ٦١١ ، وطبقات فحول الشعراء ٣١١ ـ ٣١٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٥٢ ، والأغاني ٣٥٤/٢١ ، ٣٦٤ ، والأضداد ٢٥٦ ، وذيل الأمالي ٧٧ ، وذيل السمط ٣٨ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٠١ ، وهو في تفسير القرطبي ٦٢/١٣ (وفيه تميم بن قيس) ، وهو بلا نسبة في الحجة ١٠٧/٢ (وفيها : تميم بن مرّ) وكلاهما تغيير للرواية . وهو تميم بن زيد القيني عامل الحجاج على السند . وقوله « لا تكونن حاجتي بظهر » أي لا تطرحها وراء ظهرك وتستخف بها . وقوله « فلا يعيا علي جوابها » قال أبو علي : أي « لا يعيا علي جواب ردّها ، فحذف المضاف » . ويروى « فلا يخفى عليَّ » و « فلا يخفى عليك » .

تَمِيمُ بنَ زَيْـدٍ لا تَكُـونَنَّ حَـاجَتِي بِظَهْرٍ فـلا يَعْيـا عليَّ جَـوَابُهـا][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ **إلاّ مَن شَاءَ** ﴾[3] [٥٧]

٣ أي : إلا أجرَ من شاء[4] .

[وقوله][1] : ﴿ **أن يَتَّخِذَ إلى رَبِّهِ سبيلاً** ﴾[3] [٥٧]

أي : إلى قُرْبَة ربّه ، وليس بأجرٍ في الحقيقة للرسول . ألا ترى قوله ﴿ إلاّ الْمَوَدَّةَ في القُرْبَى ﴾[5] [سورة الشورى : ٢٣] ، والمودّةُ فيما يقرِّب إلى الله ليس بأجر ٦ للداعي إلى الله ، وبيَّنَ هذا [بقوله][2] : ﴿ قُلْ ما أسألُكُم عَلَيْهِ مِنْ أجْرٍ وما أنا من الْمُتَكَلِّفين ﴾ [سورة ص : ٨٦] فالاستثناء منقطع[6] في الآيتين .

٩ [قوله تعالى][2] : ﴿ **وتَوَكَّلْ على الْحَيِّ الَّذي لا يَمُوتُ وسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبادِهِ خَبِيراً** ﴾[7] [٥٨]

---

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٢/٢ ، ومجمع البيان ١٧٤/٤ـ١٧٥ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٨/٦

(٤) هذا قول بعضهم ، وعليه فالاستثناء متصل . وذهب الجمهور إلى أن الاستثناء منقطع أي لكن من شاء أن يتخذ فليفعل .

(٥) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للأخفش ٤٦٩ ، وللفراء ٢٢/٣ـ٢٣ ، وإعراب القرآن ٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٢٨/٥ـ٢٩ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٦/٧ . وسياق الآية ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا ... ﴾ .

(٦) في الأصل : المنقطع ، والصواب من ي و ب . وقوله في الآيتين يريد آيتي سورة الفرقان وسورة الشورى ، وكون الاستثناء منقطعاً فيهما قول الجمهور . وأجاز بعضهم في الأولى أن يكون متصلاً وهو ماذكره المؤلف في تقدير الآية . وقوله « فالاستثناء منقطع » لا يصح على ما قدره وتقديره على المنقطع : لكن من شاء . وذهب بعضهم في الثانية أيضاً إلى أن الاستثناء متصل وهو وهمٌ ، قال النحاس « لو لم يكن استثناء ليس من الأول كانت المودة بدلاً من أجر » اهـ .

(٧) انظر البيان ٢٠٦/٢

أي : كفاك الله . فالمفعول محذوف ، والباء زيادةٌ[١] ، وقوله ﴿ خبيراً ﴾ تمييز أو حال .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾[٣] [٥٩] ٣

إن جعلته في موضع الجر[٤] بدلاً من قوله ﴿ الذي لا يموت ﴾ [٥٨] جاد وجاز . وإن رفعته بالابتداء[٥] وجعلت قوله ﴿ الرحمنُ ﴾ [٥٩] خبراً جاز[٥] . وإن جعلته خبر مبتدأ مضمر جاز أيضاً[٥] . وإن جعلت ﴿ الرحمنُ ﴾ نعتاً ٦ لـ ﴿ الذي ﴾ ورفعت ﴿ الذي ﴾ بالابتداء وجعلت قوله ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ [٥٩] في موضع الخبر = جاز أيضاً[٦] على قول الأخفش ، لأنه يخالف صاحب الكتاب[٧] في قوله[٨] : ٩

وقائِلَةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتاتَهُم وأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا

ألا ترى أنه يزعم أن قوله « خولان » مبتدأ ، وقوله « فانكح فتاتَهم »

---

(١) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى ٢٨٩ - ٢٩٠

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٦٦٦ ، ومجمع البيان ١٧٤/٤ ، والبيان ٢٠٧/٢ ، والبحر ٥٠٨/٦ ، والقطع ٥٢٢ ، والكشاف ٩٨/٣ . وسياق الآية : ﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت ... [٥٨] الذي خلق السموات والأرض ... الرحمنُ فاسأل به خبيراً [٥٩] ﴾ .

(٤) أجازه الطبرسي والزمخشري وأبو حيان على أن يكون نعتاً لـ ﴿ الحي ﴾ .

(٥) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٦) لم يذكر هذا الوجه أحد علمته ، وهو جائز على مذهبي الأخفش وسيبويه لأن المبتدأ اسم موصول . وقد سها المؤلف ، والصحيح أن يقول : وإن جعلت ﴿ الرحمن ﴾ مبتدأ ورفعت ﴿ الذي ﴾ على أنه خبر مبتدأ مضمر ، وجعلت قوله ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ في موضع الخبر لـ ﴿ الرحمن ﴾ جاز أيضاً على قول الأخفش . وقد أجازه الزجاج وذكره أبو حيان ، وأجيز في إعراب الآية غير ذلك .

(٧) هو سيبويه .

(٨) سلف البيت ٣٤٨ ، ٧٩٨ ، وتخريجه في أول الموضعين .

خبره . وسيبويه يجعل « خولان » خبر مبتدأ مضمر أي هذه خولانُ . وقد ذكرنا هذه المسألة في غير موضع[١] .

٣ وانتصاب قوله ﴿ خبيراً ﴾ من قوله ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾[٢] على أنه مفعول به[٣] . ولا يكون حالاً من الضمير في قوله ﴿ فاسأل ﴾ لأن السائل لا يكون عالماً ، إذ لو كان عالماً لم يسأل . ولا يكون حالاً من الهاء في[٤] ﴿ به ﴾ إذ ٦ لا كبير[٥] فائدة فيه ، إلا أن تجعله حالاً[٦] موكّدة ، كقوله ﴿ وهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾[٧] [سورة البقرة : ٩١] .

[قوله تعالى][٨] : ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنا ﴾[٩] [٦٠]

٩ إن جعلت ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذي » كان التقدير : لما تأمرنا به ، فحذف الباء ثم الهاء[١٠] . وإن جعلت ﴿ ما ﴾ مصدرية لم تحتج إلى حذف شيء .

---

(١) انظر ما سلف ٢٦٠ ، ٣٤٨ ، ٧٩٨ . وقد بسطنا التعليق على زيادة الفاء في الخبر ٣٤٨

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح٣ من الصفحة السابقة ، وإيضاح الوقف ٨٠٩ ، والقطع ٥٢٤-٥٢٥ ، ومنار الهدى ٢٠٠ ، وتفسير الطبري ١٨/١٩-١٩ ، والقرطبي ٦٣/١٣-٦٤ ، ومجمع التفاسير ٤٥٣/٤ ، والكشاف ٩٨/٣ ، وابن الشجري ٢٧٩/١ و ٢٣٢/٢ ، ٢٧٠ .

(٣) وهو قول الأخفش والزجاج وابن الأنباري ، وهو قول الجمهور .

(٤) في الأصل و ي : « من » ، والصواب من ب .

(٥) في الأصل : لا كثير ، وهو تصحيف .

(٦) وهو قول الطبري ، وأجازه النحاس والزمخشري ومن وافقهما .

(٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٤ ، وشرح اللمع الملوح ٢/٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وإعراب القرآن ١٩٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦١/١ ، والبيان ١٠٩/١ ، والبحر ٣٠٧/١ ، والإيضاح ٢٠٢ ، والبغداديات ٢٥٢ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، وابن الشجري ٢٨٥/٢ .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٠/٢ ، ومجمع البيان ١٧٤/٤ ، والبيان ٢٠٧/٢ ، والبحر ٥٠٩/٦ ، والتبيان ٩٨٩-٩٩٠

(١٠) سلف التعليق على مثل هذا الحذف ٦٧٤

[قوله تعالى][1] : ﴿ وعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ على الأرْضِ هَوْناً ﴾[2] [٦٣]

قال قوم : إنّ ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين يمشون ﴾ صفة لهم ، وجميع ما جاء من بعده من قوله ﴿ والذين يَبِيتُونَ لِرَبِّهِم سُجَّداً وقِيَاماً . والَّذين يقولون ربَّنا ٱصْرِفْ ﴾ [٦٤ـ٦٥] إلى قوله ﴿ والَّذينَ يَقُولُونَ رَبَّنا هَبْ لَنا ﴾ [٧٤] كلُّه من نعت ﴿ عباد الرحمن ﴾ ؛ وخبر المبتدأ قولُه : ﴿ أُولئِكَ يُجْزَونَ الغُرْفَةَ ﴾ [٧٥] لأنه هو المستفاد بالإخبار[3] .

وقال قوم : بل ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الذين يمشون ﴾ خبره[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ وإذا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاَماً ﴾[6] [٦٣]

أي تَسَلُّماً منكم وبراءةً ، أي تسلمنا تَسَلُّماً . فـ « سَلام » في موضع « تَسَلُّم » ، وهو منصوب بفعل مضمر[7] ، ولا يعمل فيه ﴿ قالوا ﴾[8] . إنما ﴿ قالوا ﴾ يعمل

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٤/٢ ، ومجمع البيان ١٧٨/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٢/٦

(٣) هذا أحد قولي الزجاج وهو المقدّم عنده ، ووافقه النحاس وغيره .

(٤) وهو ثاني قولي الزجاج ، وأجازه النحاس وغيره . وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر . وذهب الأخفش إلى أن ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ليس له خبر إلا في المعنى أي الخبر محذوف .

(٥) زيادة مني

(٦) انظر الجواهر ٢٠٩ ، ٩٠٨ـ٩٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٧ ، وإعراب القرآن ٤٧٤/٢ ، ومجمع البيان ١٧٨/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٢/٦ ، وتفسير الطبري ٢٢/١٩ ، والقرطبي ٦٩/١٣ـ٧١ ، ومجمع التفاسير ٤٥٥/٤ ، والكتاب ١٦٣/١ـ١٦٤ ، والمقتضب ٢١٩/٣ و ٧٩/٤

(٧) وهو قول سيبويه والأخفش والمبرد ، وأجازه النحاس وغيره

(٨) وقيل يجوز أن يكون منصوباً بقالوا ، أي قال هذا اللفظ ، ومعنى سلاماً : سداداً ، عن مجاهد ، وهو معنى قول غيره .

في موضع الجملة . وهذه[1] الآيةُ نزلت ولم يؤمر المسلمون يومئذٍ بقتال المشركين ، إنَّما كان شأنُهم الْمُتَارَكة ، ولكنَّه على قوله براءةً [منكم وتَسَلُّماً][2] .

٣ [قوله تعالى][3] : ﴿ وكانَ بينَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾[4] [٦٧]

أي كان الإنفاق ذا قوام بين الإسراف والإقتار . فـ ﴿ بين ﴾[5] تَبْيين لـ « قوام » كقوله ﴿ وكانُوا فيه مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[6] [سورة يوسف : ٢٠] / . وإن ١/١٠٠

(١) في الأصل و ي : « قال وهذه » ، وهي زيادة من الناسخ يعني بها المؤلف ، ولم تقع في ب .

(٢) قال سيبويه : « ... وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل سلاماً تريد تسلُّماً منك كما قلت براءة منك تريد لاألتبس بشيء من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً ، فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى : براءةً منك ؛ وزعم أن هذه الآية مفعول بها ﴿ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴾ بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذٍ أن يسلّموا على المشركين ، ولكنه على قوله براءةً منكم وتسلُّماً لا خير بيننا وبينكم ولا شرَّ » اهـ . ونحو هذا في المقتضب . ونقل القرطبي عن النحاس أن المبرد قال : « أخطأ سيبويه في هذا وأساء العبارة » وأنه قال « كان ينبغي أن يقال : لم يؤمر المسلمون يومئذٍ بحربهم ثم أمروا بحربهم » اهـ . وهو ماقاله المؤلف هنا ، وذكر في الموضعين من الجواهر كلام سيبويه وأصلحه بما قال ههنا بلفظه . وكأنه لم ينقل كلام سيبويه من كتابه وإنما نقله عن كتاب لأبي علي في الموضع الأول من الجواهر وفي الموضع الثاني منه عن كتاب لأبي بكر بن السراج ثم نصَّ أن في كتابيهما غلطاً فأصلحه .

ومن « الكتاب » زدت مابين حاصرتين ، وإنما زدته هنا لأنه لم ينقل كلام سيبويه الذي وقع فيه كما فعل في الجواهر ثم أصلحه واكتفى بقوله « براءة » عما أورده قبل ذلك .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢ـ٢٧٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، ومجمع البيان ١٧٨/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٤/٦ ، والتبيان ٩٩١

(٥) لم يتكلم الفراء ولا النحاس على تعليق « بين » ، وذهبا إلى أن اسم كان ضمير الإنفاق وخبره قواماً ، وأجاز الفراء أيضاً أن يكون ﴿ بين ﴾ هو الاسم ويبقي على نصبه لما تعورف فيه النصب في كلامهم ، هذا وجه قوله ، ولم يعرفه النحاس .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٥ ، ٢٩٧ ، ٥٣٣ ، ٧١٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٥٥ ، وإعراب القرآن ١٣١/٢ ، ومجمع البيان ٢١٩/٣ ، والبيان ٣٧/٢ ، والبحر ٢٩١/٥ ، والأصول ٢٢٢/٢ـ٢٢٣ ، والبصريات ١٦٤ ، والبغداديات ٢٥٦ـ٢٦١ ، والمنصف ١٣١/١ ، والمغني ٧٠٣ ، ٩١٠ . وانظر =

شئت علّقته بنفس ﴿ كان ﴾[(١)] . وإن شئت علقته بخبر ﴿ كان ﴾ أي ثابتاً بين ذلك ، و ﴿ قواماً ﴾ خبر بعد خبر[(٢)] .

[قوله تعالى][(٣)] : ﴿ ومَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثَاماً . يُضَاعَفْ ﴾[(٤)] [٦٨ـ٦٩] ٣

و ﴿ يُضاعفْ ﴾ بالرفع والجزم[(٥)] ، فالجزم على أن يكون بدلاً من قوله ﴿ يلقَ أثاماً ﴾ لأنّ لُقِيَّ الأثام مضاعفةُ العذاب . والفعل يبدل من الفعل كما أنَّ الاسم يبدل من الاسم ، كقوله[(٦)] : ٦

... ... تُلاقُوا غَداً خَيْلِي على سَفَوَانِ

تُلاقُوا جِيَاداً ٩

= ما سلف من التعليق على قوله تعالى ﴿ وأنا على ذلكم من الشاهدين ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٦] ص ٨٧٠

(١) في مذهب من يجيز التعليق بها ، وقد سلف التعليق على هذا ٥٣٠

(٢) وقيل حال .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، والحجة ٦٩/٤ـ٧٠ خم ، ومجمع البيان ١٧٧/٤ـ١٧٨ ، والبيان ٢٠٨/٢ـ٢٠٩ ، والبحر ٥١٥/٦ ، والكتاب ٤٤٦/١ ، والمقتضب ٦٢/٢ ، والكامل ٩٢٠ـ٩٢١ ، والأصول ١٨٩/٢ ، والمغني ٥٩٥

(٥) قرأ بالرفع ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، والباقون بالجزم . وقرأ ابن عامر وابن كثير ﴿ يضعّف ﴾ والباقون ﴿ يضاعف ﴾ . انظر السبعة ٤٦٧ ، والتيسير ١٦٤ ، والنشر ٣٣٤/٢ـ٣٣٥

(٦) وهو ودّاك بن ثُمَيْل المازني ، من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٧ـ١٣٠ ، وللتبريزي ٦٣/١ـ٦٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٩ ، وشرح أبيات المغني ٣/٧ـ٩ ، والعقد ٢٠١/٥ ، والمقاصد ٣٢١/٤ـ٣٢٢ ، والأول له في معجم ما استعجم ٧٤٠ ، وهي للحماسي في المغني ٥٩٥ ، وبلا نسبة في المحتسب ١٥٠/١ ، والعقد ١٠٧/١ـ١٠٨

ويقال اسمه « وداك بن سنان بن ثميل » عن البرقي ، و « ثُميل » نص التبريزي أنه يقال =

تُـــــلاقُــــوهُمُ ... ...[(١)]

كلاهما بدل من الأول .

٣ ومن رفع قوله ﴿ يضاعفُ ﴾ كان في موضع الحال[(٢)] .

وخصَّ حفص ﴿ فِيهِ مُهَاناً ﴾ [٦٩] بالإشباع[(٣)] هنا لأنه لو لم يشبع خاف أن يلزمه ضمّ الهاء تبعاً للميم[(٤)] .

٦ [قوله تعالى][(٥)] : ﴿ قُلْ ما يَعْبَأُ بِكُم رَبِّي لولا دُعَاؤكم ﴾[(٦)] [٧٧]

= « نُمَيْل » أيضاً وهو ما وقع في كتاب المرزوقي وقد حكى قول البرقي فوقع فيه « نميل » ، وانظر شرح أبيات المغني .

(١) الأبيات بتمامها :

رويــد بني شيبــان بعض وعيــدكم	تــلاقــوا غــداً خيلي على سفــوان
تلاقـوا جيـاداً لاتحيـد عن الـوغى	إذا مــا غــدت في المــأزق المتــداني
تــلاقـــوهمُ فتعرفــوا كيف صبرهم	على مـاجنت فيهم يـد الحـدثــان

وسفوان ماء بين ديار بني شيبان وديار بني مازن على أربعة أميال من البصرة التقت عليه بنو مازن وبنو شيبان واقتتلوا قتالاً شديداً فظهرت عليهم بنو تميم وأجلوهم عنه ، عن البكري .

(٢) أجازه أبو حيان أيضاً . والذي ذهب إليه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم أنه على الاستئناف ، وهو القول .

(٣) وهي قراءة ابن كثير أيضاً ، وقرأ الباقون بالكسر من غير إشباع . انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، والجواهر ٣٩٢ ، وما سلف ١٢ . ورسم في الأصل « فيهي » ، والأنسب ما رسمته من ي و ب .

(٤) كما ضمَّ قوله ﴿ أنسانيهُ الشيطان ﴾ [سورة الكهف : ٦٣] ، انظر ما سلف ٧٦٧ـ٧٦٨ ، وكما ضم قوله ﴿ عاهد عليهُ الله ﴾ [سورة الفتح : ١٠] انظر ما يأتي ١٢٥١ ومذهب حفص في غير هذا الموضع هو مذهب باقي السبعة غير ابن كثير كسر الهاء من غير إشباع إذا سبقت بالياء .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٥٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧٨/٢ـ٤٧٩ ، والبيان ٢١٠/٢ ، والبحر ٥١٧/٦ـ٥١٨ ، وتفسير الطبري ٣٥/١٩ـ٣٧ ، والقرطبي ٨٤/١٣ـ٨٥ ، وابن كثير ١٤٢/٦ـ١٤٣ ، ومجمع التفاسير ٤٦١/٤ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٣٨ ، وابن الشجري ٥٣/١ـ٥٤

أي ما يعبأ بعذابكم[١] لولا دعاؤكم إياه[٢] عند الشدّة . وقيل : لولا دعاؤكم الآلهة[٣] . وقيل : لولا دعاؤه[٤] إياكم إلى الإيمان[٥] .

[وقوله][٦] : ﴿ **فَقَدْ كَذَّبْتُمْ** ﴾[٧] [٧٧] ٣

[أي][٦] [فقد كذّبتم][٨] بمحمّد[٩] . وقدّره أبو عليّ[١٠] : فقد كذّبتم بالتوحيد في دعائكم لها[١١] ، لاتخاذكم معه آلهة غيره ، فهذا تكذيب بالتوحيد وخروج عنه . ٦

[وقوله][٦] : ﴿ **فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً** ﴾[٧] [٧٧]

أي فسوف يكون العذاب لازماً[١٢] .

---

(١) وهو قول البلخي وابن قتيبة ومن وافقهما ، فيكون قد حذف المضاف . وذهب الأكثرون إلى أنه لا حذف في الكلام .

(٢) قوله في تأويل ﴿ لولا دعاؤكم ﴾ لولا دعاؤكم إياه = هو قول مجاهد ومعنى قول ابن عباس « لولا إيمانكم » والمعنى لولا عبادتكم له ، واختاره الطبري وأبو حيان .

(٣) وهو قول ابن قتيبة وأبي علي ومن وافقهما ، وروي عن الضحاك ؛ قال الطبري : « وهذا قول لا معنى للتشاغل به لخروجه عن أقوال أهل العلم من أهل التأويل » اهـ .

(٤) في الأصل : دعاؤكم ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وروي عن ابن عباس .

(٦) زيادة مني . (٧) انظر المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) وهو قول الطبري والأكثرين . وعبارة الطبري : فقد كذبتم محمداً .

(١٠) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه . وحكى قوله ابن الشجري ونقل عنه القرطبي .

(١١) أي للآلهة .

(١٢) وهو قول ابن قتيبة ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أن التقدير : « فسوف يكون التكذيب لزاماً » ، فالضمير للتكذيب دلّ عليه كذبتم ، وهو قول الأكثرين ، قال النحاس : « وحقيقته في العربية : فسوف يكون جزاء التكذيب عذاباً لزاماً أي ذا لزام » اهـ أي فسوف يكون جزاء التكذيب ملازماً لكم ، قال ابن كثير : « أي مقتضياً لهلاككم وعذابكم في الدنيا والآخرة ، ويدخل في ذلك يوم بدر كما فسره بذلك عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب ومحمد بن كعب القرظي ومجاهد والضحاك وقتادة والسدي وغيرهم » اهـ .

سورة الشعراء

قولـه عز وعلا : ﴿ إن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عليهم مِنَ السَّماءِ آيةً فَظَلَّتْ أعْنَاقُهُم لَها خَاضِعِينَ ﴾[١] [٤]

الفاء وما بعدها في موضع الجزم بالعطف على ﴿ ننزل ﴾ ، و ﴿ أعناقهم ﴾ اسم ﴿ ظلّت ﴾ .

ثم قال ﴿ لها خاضعين ﴾ ولم يقل « خاضعة » . فقال الفرّاء[٢] : الإخبار إنما جرى على المضاف إليهم الأعناق[٣] ، ولم يجر على الأعناق . وهذا خطأ منه ، لأن الإخبار لو جرى على الهاء والميم لكان اسم الفاعل جارياً على غير من هو له . وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير فيه[٤] ، كقولك : « هند زيد ضاربَتُه هي »[٥] . فكان من الواجب أن يقول : فظلت أعناقهم لها خاضعين هم[٦] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٤ ـ ٤٢٦ ، وللفراء ٢/٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، ومجمع البيان ٤/١٨٤ ، والبيان ٢/٢١١ ـ ٢١٢ ، والبحر ٧/٥ ـ ٦ ، ومجاز القرآن ٢/٨٣ ، والمقتضب ٤/١٩٨ ـ ١٩٩ ، والكامل ٦٦٨ ـ ٦٦٩ ، والأصول ٣/٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، وضرورة الشعر ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٢ ـ ٥٩٣ ، وابن الشجري ١/١٥٨ ، وتفسير القرطبي ١٣/٨٩ ـ ٩٠

(٢) وعبارته : « ... وأحَبُّ إليَّ من هذين الوجهين في العربية أن الأعناق إذا خضعت فأربابُها خاضعون فجعلت الفعل أولاً للأعناق ثم جعلت خاضعين للرجال ... » اهـ .

(٣) وهو قول المبرد أيضاً ، وحكاه أبو عبيدة عن يونس عن أبي عمرو . فما قاله المؤلف في ردّ قول الفراء ردٌّ عليهم أيضاً . وانظر ما سلف من التعليق على ترك المضاف والإخبار عن المضاف إليه ٦٣٥

(٤) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فلا يوجبون ذلك . وقد سلف بسط التعليق على هذا ٦٢٨

(٥) انظر الأصول ١/٧١ ، والإيضاح ٣٨ ، والإنصاف ٥٧ ، والمصادر التي أحلنا عليها ٦٢٨

(٦) وذهب الكسائي وهشام إلى أن الإخبار إنما جرى على « هم » والمعنى عندهما : فظلت أعناقهم

والوجه أن يقال : إن التقدير : فظلت أصحاب الأعناق[١] ، فيكون الإخبار عن المضاف المحذوف .

وإن شئتَ قلتَ : إنّ المعنيّ بالأعناق الرؤساءُ[٢] ، أي فظلّت الرؤساء خاضعين لها[٣] . ٣

[قوله تعالى][٤] : ﴿ فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ ﴾[٥] [١٣]

أي : فأرسلني مع هارون[٦] . وإن شئت قلت : فأرسلني مضموماً إلى هارون ، فيكون « إلى » متعلقاً بمحذوف في موضع الحال[٧] . ٦

= خاضعيها هم ، ثم أضمرت « هم » وقدمت « ها » ودخلت عليها اللام . وهو قول متكلف لم يجزه الفراء ولا غيره ؛ فإن « ها » من « خاضعيها » ليس هو ما دخلت عليه اللام ، فقوله تعالى ﴿ لها ﴾ أي للآية ، ولا يجوز حذفه . ولو قدراه : فظلت أعناقهم لها خاضعيها كان صواباً في مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يجيزونه لأنه يجب إبراز الضمير لأن اسم الفاعل جرى على غير من هو له .

(١) وهو قول ابن السراج والرماني ومن وافقهما .

(٢) وهو أحد أقوال الفراء ، وعزي إلى مجاهد . وقيل : أعناقهم : جماعاتهم ، عن الأخفش وأبي زيد وهو أحد قولي المبرد ومن وافقهم .

(٣) وقيل : اكتسبت الأعناق من إضافتها إلى ضمير المذكرين العاقلين وصفهم فأخبر عنها بإخبارهم ، وهو أحد أقوال الأخفش ومن وافقه ، ولعله أقرب الأقوال .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٨/٢ ، ومجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٧/٧ ـ ٨ ، وتفسير الطبري ٤٠/١٩ ـ ٤١ ، والقرطبي ٩٢/١٣ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٤

(٦) لم يذكر هذا التقدير أحد ، وهو متكلف وتفسير معنى لا تفسير إعراب ، وذلك أن الله تعالى أرسل موسى إلى هارون وكان هارون بمصر حين بعث الله موسى نبياً بالشام ، انظر البحر . والذي قالوه في تأويل الآية أن التقدير : فأرسل جبريل بالوحي إلى هارون ليعينني ، وهو الظاهر . فتكون « إلى » متعلقة بـ « أرسل » والمفعول محذوف وهو جبريل وحذف « يعينني » أو نحوه للعلم به .

(٧) تابعه على هذا صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول متكلف أيضاً .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ولَهُم عليَّ ذَنْبٌ ﴾[2] [١٤]
أي دعوى ذنب[3] ، أو ادّعاء ذنب .

[قوله تعالى][4] : ﴿ فَقُولا إنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾[5] [١٦]
وفي الأخرى ﴿ إنَّا رَسُولا رَبِّكَ ﴾ [سورة طه : ٤٧] ، لأن « الرسول » مصدر[6] ، فإذا أُريدَ به الجنس وُحِّدَ ، وإذا أُريدَ به العددُ ثُنِّيَ . ويجوز أن يكون هنا على حذف المضاف ، أي : إنّا صاحبا رسالة ربّ العالمين ، أو ذوا رسالته[7] ، مثل :

... ... إقْبَالٌ وإدْبَارٌ[8]

[قوله تعالى][1] : ﴿ أنْ أرْسِلْ مَعَنَا بني إسْرَائِيلَ ﴾[9] [١٧]

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، ومجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبحر ٨/٧ ، وتفسير الطبري ٤٠/١٩ ، والقرطبي ٩٢/١٣ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٤

(٣) وهو لفظ الطبري ومن وافقه ، وقيل : تبعة ذنب .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٦ ، ومجمع البيان ١٨٥/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٨/٧ ، والتبيان ٩٩٤ ، وتفسير الطبري ٤١/١٩ ، والقرطبي ٩٣/١٣ ـ ٩٤ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٤ ـ ٤٦٦ ، ومجاز القرآن ٨٤/٢

(٦) وكذا قال الطبري والعكبري وأبو حيان . والرسول اسم من أرسل كالرسالة والمصدر الإرسال ، انظر اللسان (رسل) . فالرسول مفرد يؤدي عن الجمع ، وهو قول الأخفش وأبي عبيد ومن وافقهما .

(٧) وهو قول أبي عبيدة والزجاج ومن وافقهما .

(٨) سلف البيت ١٤٦ ، ٨٤٤ وتخريجه في أول الموضعين . والشاهد فيه هنا أن التقدير : فإنما هي ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف ، وهو أحد الوجوه التي استشهدوا بالبيت عليها ، انظر التعليق ص ١٤٦

(٩) انظر الجواهر ٣٩ ، وإعراب القرآن ٤٨٤/٢ ، ومجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٨/٧ ، وتفسير الطبري ٤١/١٩

أي : بأن أرسل معنا ، فحذف الباء[1] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عليَّ أن عَبَّدتَّ بَنِي إسْرائِيلَ ﴾[3] [٢٢]   ٣

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و﴿ نعمة ﴾ خبر ، وقوله ﴿ تمنّها علي ﴾ في موضع الصفة لـ « نعمة » ، وقوله ﴿ أن عبّدتَّ ﴾ تقديره : لأن عبّدتَّ[4] . ولفظ الكلام لفظ الإخبار ، والمعنى معنى الاستفهام ، والتقدير : أوتلك نعمة[5] ؟   ٦
استفهام بمعنى الإنكار . /   ١٠٠/ب

---

(١) وهو قول الطبري ومن وافقه . وقدره النحاس « لأن » ، وأجاز أبو حيان أن تكون « أن » مفسرة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٣٥٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٦ ، وللفراء ٢/٢٧٩ ، وإعراب القرآن ٢/٤٨٤ـ٤٨٥ ، ومجمع البيان ٤/١٨٥ ، ١٨٨ ، والبيان ٢/٢١٣ ، والبحر ٧/١١ـ١٢ ، وابن الشجري ١/٢٦٧ ، والمغني ٢٠ ، والمحتسب ١/٥٠ ، وتفسير الطبري ١٩/٤٢ـ٤٣ ، والقرطبي ١٣/٩٥ـ٩٦ ، ومجمع التفاسير ٤/٤٦٧ ، وإيضاح الوقف ٨١٣ ، والقطع ٥٢٩

(٤) وقيل : أن عبدت بدل من ﴿ نعمة ﴾ وهو قول الأخفش ، وأجاز القولين الفراء والنحاس والطبري وغيرهم .

(٥) فحذفت ألف الاستفهام ، وهو قول الأخفش ومن وافقه ومعنى قول قتادة . قال النحاس : « وهذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام تحدث معنى وحذفها محال إلا أن يكون في الكلام « أم » فيجوز حذفها في الشعر ، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً ... » اهـ ، وقال ابن الأنباري : « وهذا قبيح لأن الاستفهام لا يكاد يضمر إذا لم يأت بعده أم » اهـ . وقد سلف التعليق على حذف همزة الاستفهام ٤٦٢

والذي ذهب إليه الفراء والنحاس والطبري والأكثرون أن الكلام خبر ، وهو معنى قول مجاهد والسدي وابن جريج . والمعنى : وهي نعمة تمنّها عليّ أن عبدت بني إسرائيل وتركتني فلم تستعبدني ، فترك ذكر « وتركتني » لدلالة الكلام عليه . والنعمة هي تربية فرعون إياه وتركه استعباده .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قالوا أَرْجِهْ وأخاهُ ﴾[2] [٣٦]

و ﴿ أرجــهِ ﴾[3] ، [و ﴿ أَرْجِهي ﴾][4] ، و ﴿ أَرْجِئْــهُ ﴾[5] ، و ﴿ أَرْجِئْهُو ﴾[6] ، و ﴿ أَرْجِئْهِ ﴾ باختلاس الكسر[7] ، كلٌّ ذلك في السبعة .

والأصل ﴿ أَرْجِئْهُو ﴾ بالضم والإشباع ، ثم يليه ﴿ أَرْجِئْـهُ ﴾ بضم الهـاء من دون الإشباع اكتفاءً بالضمة عن الواو ، ثم ﴿ أَرْجِئْهِ ﴾ بكسر الهـاء لمجـاورة الجيم ، ولا اعتداد بالحاجز ، أعني الهمزة الساكنة .

فأما من قرأ ﴿ أَرْجِهِ ﴾ فهي من « أَرْجَيْتُـه » دون « أرجـأتـه » ، بلا همز ، والهمز أفصح ، فلما حذف الياء للأمر أشْبَع الهاء وكسرها لمجاورة الجيم .

وأضعف الوجوه ﴿ أَرْجِـهْ ﴾ بإسكان الهـاء ، لأن هـذه الهـاء إنمـا تسكن في الوقف ، لكنّه أجرى الوصل مجرى الوقف[8] .

[قـولـه تعـالى][1] : ﴿ وأَوْحَيْنـا إلى مُوسَى أنْ أَسْرِ بِعِبَـادِي ﴾[9] [٥٢]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٨٧/٢ ، والبيان ٢١٣/٢ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية في سورة الأنعام في الآية ١١١ ص ٤٦٥ . انظر التعليق على القراءة وذكر المصادر ثمة . وقرأ ﴿ أرجهْ ﴾ حمزة وعاصم بخلاف عن أبي بكر عنه .

(٣) وهي قراءة قالون عن نافع .

(٤) زيادة مني . وهذه قراءة الكسائي وورش عن نافع .

(٥) وهي قراءة أبي عمرو وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم باختلاف عنهما .

(٦) في الأصل « وأرجئـهُ » والصـواب من ي و ب . وهـذه قراءة ابن كثير وهشـام عن ابن عـامر باختلاف عنه .

(٧) وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر .

(٨) وهـذا موضوعـه ضرورة الشعر عنـد الأكثرين ، وقيـل : ذلـك لغـة لبعض العرب ، انظر ما سلف ٤٦٦ ، وبسط التعليق عليه ٢٦٢

(٩) انظر البيان ٢١٣/٢ـ٢١٤

أي : بأن أسْرِ ، فحذف الباء[1] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ وإنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾[3] [٥٦]

و ﴿ حَذِرُونَ ﴾[4] . فـ ﴿ حاذرون ﴾ : مُتَسَلِّحون ، و ﴿ حذرون ﴾ من حَذِر يحذَر فهو حَذِر[5] . ٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ إنَّ هؤلاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾[6] [٥٤]

جمع « قليلاً » بالواو والنون لموافقة رؤوس الآي . ولو أفردها جاز لأن لفظ الـ « شرذمة » مفرد[7] . ٦

[قوله تعالى][2] : ﴿ كَذَلِكَ وأَوْرَثْنَاها بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[8] [٥٩]

---

(١) ويجوز أن تكون « أن » مفسرة . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٩٠/٢ ، والحجة ٧٥/٤ـ٧٦ خم ، ومجمع البيان ١٨٩/٤ـ١٩٠ ، والبحر ١٨/٧ ، وتفسير الطبري ٤٨/١٩ ، والقرطبي ١٠١/١٣ـ١٠٢ ، ومجمع التفاسير ٤٧٤/٤

(٤) قرأ ﴿ حاذرون ﴾ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر بلا اختلاف عنه كما في السبعة ٤٧١ ، والمبسوط ٣٢٧ ، ونص صاحب النشر ٣٣٥/٢ أنه اختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه بالألف كابن ذكوان وهو مافي السبعة والمبسوط لأنهما لم يذكرا اختلافاً عنه ، وروي عنه بحذفها وهي قراءة باقي السبعة وهو ما في التيسير ١٦٥ ، والتبصرة ٢٧٨ ، فقد عزا صاحباهما القراءة بالألف إلى ابن ذكوان وحده .

(٥) ذهب أبو عبيدة ووافقه أبو علي إلى أن « حاذرون » و « حذرون » واحد ، وهو قول سيبويه فيما قال النحاس . وفرق بينهما الكسائي والمبرد والفراء ومن وافقهم وهو قول أكثر النحويين فيما قال النحاس ، فذهبوا إلى أن الحذر المخلوق حذراً ، والحاذر المستعد الذي يحذرك الآن ، وبهذا جاء التفسير عن ابن عباس والضحاك وابن جريج وابن مسعود وغيرهم ففسروا « حاذرون » بأنهم مؤدون في السلاح .

(٦) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٨٩/٢ ، ومجمع البيان ١٩١/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ١٨/٧ ، وابن الشجري ٣٥٩/١

(٧) في الأصل : مفردة ، والصواب من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٤٩٠/٢ ، والبحر ١٩/٧ ، والكشاف ١١٥/٣ ، وإيضاح الوقف ٨١٣ـ٨١٤ ، والقطع ٥٢٩ـ٥٣٠ ، والمكتفى ٤٢٣ ، ومنار الهدى ٢٠٢ـ٢٠٣

﴿ كذلك ﴾ من صلة ماقبله ، والتقدير : ﴿ فأخْرَجْنَاهُم من جَنَّاتٍ وعُيُونٍ . وكُنُوزٍ[١] ومَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ [٥٧ـ٥٨] كذلك ، أي إخراجاً مثل ذلك[٢] ، أي مثل ماذكرنا .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾[٤] [٦٣]

أي فضرب فانفلق ، فحذف الجملة من الفعل والفاعل . وحذفها أكثر من التي من المبتدأ والخبر ، كقوله ﴿ واللَّائي لم يَحِضْنَ ﴾[٥] [سورة الطلاق : ٤] أي واللائي لم يحضْن فعدتهنّ ثلاثة أشهر .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً ﴾[٦] [١٢٨]

قال[٧] : إن الـ « آية » منصوبة مفعولٌ لها ، ومفعول ﴿ تبنون ﴾ محذوف ، والتقدير : أتبنون بكل ريع قصراً أو بناءً آيةً ، أي لأجل آية .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ أَوَعَظْتَ أم لم تَكُن مِّن الواعِظِينَ ﴾[٨] [١٣٦]

---

(١) في الأصل : وزروع ، وهو خطأ .

(٢) وهو أحد أقوال الزمخشري ، ولم يجزه أبو حيان لأنه يؤدي إلى تشبيه الشيء بنفسه . وعلى هذا القول يوقف على قوله ﴿ كذلك ﴾ وهو قول نافع وأحمد بن جعفر الدينوري . وقيل : التقدير : الأمر كذلك ، وهو قول النحاس في إعراب القرآن وأحد أقوال الزمخشري واختاره أبو حيان . وقيل : التقدير : كذلك فعلنا ، فيوقف على قوله ﴿ ومقام كريم ﴾ وهو قول ابن الأنباري وأحد قولي النحاس ومن وافقهما .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ١٣ ، والحجة ١٣٩/٤ خم ، ومجمع البيان ١٩١/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ٢٠/٧

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٥٦ . وكان في الأصل « واللاتي » وهو خطأ .

(٦) كذا وقع في النسخ بتقديم الكلام على هذه الآيات : ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٦٩ وحقه التأخير .

(٧) لم يبين القائل ، وأغلب الظن أنه يريد أبا علي الفارسي على المعهود منه في ذلك ، ولم أصب هذا القول ، وهو قول متكلف لا معنى له ، والصواب أن ﴿ آية ﴾ مفعول به ، ويعني بقوله آية بنياناً علماً ، ولا اختلاف بينهم في هذا ، انظر مجمع البيان ١٩٧/٤ـ١٩٨ ، والبحر ٣٢/٧ ، والكشاف ١٢١/٣

(٨) انظر البحر ٣٣/٧ ، والكشاف ١٢٢/٣

هذا محمول على المعنى . وحقُّ اللفظ : أوعظتَ أم لم تعظ . ولكن جاء لأنَّ معنى « أم لم تعظ » ومعنى ﴿ أم لم تكن من الواعظين ﴾ واحدٌ ، والإطنابُ هنا أحسنُ للفواصل[١] .

٣

[قوله تعالى][٢] : ﴿ قَالَ هَٰذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾[٣] [١٥٥]

يرتفع ﴿ شِرْب ﴾ بالظرف على المذهبين[٤] ، لأنه جرى وصفاً للمنكور ، والتقدير : ناقة ثابتٌ لها شِرْبٌ .

٦

[قوله تعالى][٢] : ﴿ رَبِّ نَجِّنِي وأَهْلِي مما يَعْمَلُونَ ﴾[٥] [١٦٩]

أي من عقوبة ما يعملون ، فحذف المضاف . وما يعملون : هو العمل الفاحش[٦] .

٩

[قوله تعالى][٢] : ﴿ هَل يَسْمَعُونَكُم إِذْ تَدْعُونَ ﴾[٧] [٧٢]

التقدير : هل يسمعون دعاءكم[٨] إذ[٩] تدعون ، فحذف المضاف . وقيل :

١٢

(١) وهو قول أبي حيان أيضاً ، وذهب الزمخشري إلى أن ثمة فرقاً بين قوله تعالى ﴿ أم لم تكن من الواعظين ﴾ وقولك « أم لم تعظ » ، قال : « لأن المراد سواء علينا أفعلت هذا الفعل الذي هو الوعظ أم لم تكن أصلاً من أهله ومباشرته ، فهو أبلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من قولك أم لم تعظ » اهـ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٢١٦/٢

(٤) أي مذهبي سيبويه والأخفش في ارتفاع الاسم بالظرف وقد سلف التعليق على هذا ١٣

(٥) انظر الجواهر ٥٤ ، ومجمع البيان ٢٠٠/٤ ، والبيان ٢١٦/٢ ، والبحر ٣٦/٧

(٦) وهو إتيان الذكران .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٦ ، وإعراب القرآن ٤٩١/٢ ، ومجمع البيان ١٩٣/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ٢٣/٧ ، والإيضاح ١٧٠ ، والحلبيات ٨٣ ، وابن يعيش ٦٣/٧ ، وابن الشجري ٥٢/١ ، ومجاز القرآن ٨٧/٢ ، والمحتسب ١٢٩/٢ـ١٣٠

(٨) وهو قول أبي عبيدة وأبي علي وأبي الفتح وأحد قولي الأخفش والنحاس وغيرهم . وأجاز الأخفش =

التقدير : هل يسمعونكم تدعون[(١)] إذ تدعون ، فحذف « تدعون » قبل المضاف ، لأن المضاف إليه « إذ » يدل على ذلك المحذوف .

٣ ولا بدّ من إضمار شيء لتعلّقَ بـه السماعَ ، لأنَّ السماع لا يتعلق بالجثث ، [و][(٢)] إنما يتعلق بالقول أو الدعاء وما يجري مجرى ذلك .

[قوله تعالى][(٣)] : ﴿ **فإنَّهُم عَدُوٌّ لي إلاّ رَبَّ العالَمِينَ** ﴾[(٤)] [٧٧]

٦ أي : فإنهم أعداء لي . فوضع عدوّاً موضع الأعداء ، والاستثناء منقطع[(٥)] ،

= ومن وافقه أن يكون التقدير : هل يسمعون منكم . وإنما قدروا محذوفاً لأن سمع وقع على جوهر .

(٩) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(١) تابعه على هذا التقدير صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وعزاه المؤلف في شرح اللمع إلى أبي عبيدة ، والذي في مجاز القرآن أن التقدير « يسمعون دعاءكم » وهو القول الأول .
وجملة « يدعون » في مذهب أبي علي وابن جني ومن وافقهما ومنهم المؤلف في موضع النصب على أنها مفعول ثان لـ « يسمع » . قال أبو حيان : « والصحيح أنها تتعدى إلى واحد ، وذلك الفعل في موضع الحال » اهـ . وقال ابن يعيش في رد قول أبي علي أن « سمع » يتعدى إلى مفعولين ولا يكون الثاني إلا مما يسمع : « ... ولا أراه صحيحاً ، لأن الثاني من قولنا « سمعت زيداً يقول » جملة والجمل لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتها ، و « سمعت » ليس منها . والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع ، فإن عديته إلى غير مسموع فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد ما سمع منه ، فإذا قلت سمعت زيداً يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد ويقول في موضع الحال وبه علم أن المراد قوله ... » اهـ . ابن يعيش ٦٢/٧-٦٣ وهو الحق .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٢ ، وإعراب القرآن ٤٩٢/٢ ، ومجمع البيان ١٩٣/٤ ، والبيان ٢١٤/٢-٢١٥ ، والبحر ٢٤/٧ ، وابن يعيش ٤٩/٥ ، والبغداديات ١٧١

(٥) وهو قول الفراء وأحد قولي الزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الزجاج والنحاس ومن وافقهما أن يكون متصلاً على أنهم كانوا يعبدون الله عز وجل ويعبدون معه الأصنام ، فالتقدير : فإن جميع ما عبدتم عدوّ لي إلا ربّ العالمين ، فيكون متصلاً .

لأنه تعالى ليس من جملة الأعداء . أخبر عن الأصنام أنهم أعداء ، ثمَّ أخذ في حديث آخر فقال ﴿ إلا ربَّ العالمين ﴾ أي لكن ربّ العالمين .

٣ [قوله تعالى][1] : ﴿ **الَّذي خَلَقَنِي فهو يَهْدِينِ** ﴾[2] [٧٨]

١/١٠١ ﴿ الذي ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فهو يهدين ﴾ في موضع الخبر[3] / .

وقوله : ﴿ **والَّذي هو يُطْعِمُني ويَسْقِينِ** ﴾[2] [٧٩]

٦ معطوف على ﴿ الذي ﴾ المتقدم[4] ، والتقدير : الذي خلقني والذي هو يطعمني ويسقيني ويشفيني إذا مرضت ، والذي يميتني ثم يحييني ، والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين فهو يهديني . فقوله ﴿ فهو يَهْدِينِ ﴾ خبر عن

٩ هذه الأسماء . وهذه الأسماء عُطِفَ بعضها على بعض بالواو ، وهي في الحقيقة[5]

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٥ ، ٨١٩ ، والبيان ٢/٢١٥ ، والبحر ٧/٢٤ ، والتبيان ٩٩٧ ، والقطع ٥٣٠ ، ومنار الهدى ٢٠٣ . وسياق الآيات : ﴿ ... ربّ العالمين . الذي خلقني فهو يهدين . والذي هو يطعمني ويسقين . وإذا مرضت فهو يشفين . والذي يميتني ثم يحيين . والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ﴾ .

(٣) أجازه الحوفي ، وهو قول أبي البركات الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح ، وهو قول العكبري أيضاً . وعليه فتكون الفاء زائدة في الخبر في مذهب من يجيز دخولها في كل خبر ، وهو ما عزي إلى الأخفش . ولا يصح أن يقال إنها زيدت في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، قال أبو حيان : « لأنه خاص ولا يتخيل فيه العموم فليس نظير : الذي يأتيني فله درهم .. » اهـ .
والذي قاله النحاس أن « الذي » صفة لـ « رب العالمين » ـ وهو قول ابن جني أيضاً ، انظر شرح أبيات المغني ٤/٣٠ـ٢١ ـ وهو الظاهر ، وأجازه أبو حيان ، وعليه لا يكفي الوقف على ﴿ رب العالمين ﴾ . وقيل : الذي خبر مبتدأ محذوف ، وقيل منصوب بإضمار أعني ، انظر البحر ومنار الهدى .

(٤) فيكون مبتدأ مثله ، أجازه العكبري ، وأجاز أيضاً أن يكون ماجاء من الذي بعد الأول صفة له لأن دخول الواو في الأوصاف جائز .

(٥) في الأصل : بالحقيقة ، وعليه تكون الباء بمعنى في ، وما أثبته من ي و ب أجود وأكثر استعمالاً .

أوصاف للأول ، لأنَّا قد ذكرنا[١] حُسْنَ ذلك وجَوْدَتَه ، وأنّهم أنشدوا[٢] :

إلى الْمَلِـكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَـامِ ... ...[٣]

٣ وهما واحد .

وجاء شارحكم[٤] فزعم[٥] أن التقدير : والذي هو يطعمني الذي هو خالقي ، فحذف الخبر . وألجأه إلى هذا أنّه لم ير الفاء في قوله ﴿ هو[٦] يطعمني ﴾ ، وأراد

٦ أن يفرق بين هذا وبين قوله ﴿ الذي خلقني فهو يهدين ﴾ وزعم أن الخبر محذوف ، فتكون[٧] الموصولة وصلت بالمبتدأ والخبر ؛ فحينئذٍ لا يكون فيه الفاء ، بخلاف الأول . ولو علم ما ذكرنا[٨] لم يحتج إلى هذا الكلام الذي ذكره .

---

(١) انظر ما سلف ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٨٦٧-٨٦٨

(٢) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ و ٥٨/٢ ، ٢٨٦ ، وتفسير الطبري ٦١/١٣ ، والقرطبي ٢٧٨/٩ ، وابن كثير ٣٥٠/٤ ، ومجمع البيان ٣٢٨/٣ ، والبحر ٣٥٩/٥ ، والإنصاف ٤٦٩ ، وشرح الكافية ١٠١/١ ، والخزانة ٢١٦/١ و ٣٣١/٢ ، ٣٣٤ . والشاهد فيه عطف بعض الأوصاف على بعض بالواو وهو جائز ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذلك ٦٢٠ ، وانظر ما علقناه ثمة على استشهاد الفراء به على جواز دخول الواو على الصفة . ولم يستشهد المؤلف بالبيت في الجواهر ولا في شرح اللمع ولا في غير هذا الموضع من هذا الكتاب .

(٣) عجزه : وليث الكتيبة في الْمُزْدَحَمْ
والقرم : السيد ، والهمام : الملك العظيم الهمة والسيد الشجاع السخي ، والكتيبة الجيش وقيل جماعة الخيل إذا أغارت من المائة إلى الألف ، والمزدحم : محل الازدحام وأراد به المعركة ، عن الخزانة .

(٤) سيأتي تحقيق المعني به وترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٥) في الأصل : وزعم ، وما أثبته من ي و ب أجود .

(٦) لم ترد في النسخ .

(٧) فى الأصل و ي : لتكون .

(٨) وهو متكلّف ، والصواب ما ذهب إليه النحاس وابن جني وغيرهما أن الذي خلقني وما بعده صفات لرب العالمين .

[قوله تعالى] [١] : ﴿ فلو أنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ مِنَ المؤمِنِينَ ﴾ [٢]
[١٠٢]

نصب قوله ﴿ فنكونَ ﴾ لأن قوله ﴿ كرَّة ﴾ في تقدير : أن نَكُرَّ ، كأنه قال : فلو وقع أن لنا أن نكرَّ فنكون من المؤمنين [٣] .

وجاء الفتح في « أنَّ » بعد « لو » لأن الفعل مضمر ، وهو « وقع » ، وهو فعل لا يجوز إظهاره [٤] ، كما أن الخبر بعد اسم « لولا » مرفوض إظهاره [٥] في نحو قوله : ﴿ لولا أنْتُم لَكُنَّا مؤمِنِينَ ﴾ [٦] [سورة سبأ : ٣١] والتقدير : لولا أنتم في الوجود أو بالحضرة .

[قوله تعالى] [١] : ﴿ واتَّقُوا الَّذي خَلَقَكُم والجِبِلَّةَ الأوَّلِينَ ﴾ [٧]
[١٨٤]

عطف على المنصوب المتصل ، وهو حَسن جداً [٨] . وعلى المرفوع مختلَف فيه على ما تقدم [٩] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٤٩٤/٢ ، ومجمع البيان ١٩٣/٤ ، والبيان ٢١٥/٢ ، والبحر ٢٨/٧ ، وابن الشجري ٢٨٠/١ ، والمغني ٣٥١ ، ٧٣٤

(٣) ذهب الطبرسي إلى أن فنكون نصب لأنه في جواب لو التي أشربت معنى التمني ، وأجازه أبو البركات وأبو حيان وابن هشام ، وكأن ابن هشام يختار الأول .

(٤) لاأعرف أحداً نصّ على ذلك . وما قاله المؤلف صحيح إذا كان الفعل المقدر عامّاً وتقديره وقع أو ثبت أو حصل ، وعليه أكثر الاستعمال . أما إذا كان خاصاً فلا يجوز حذفه ، نحو : لوصحَّ أنه قال ذلك لَلُمْتُه عليه ، والله أعلم . انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « لو » ٧٣٥

(٥) سلف التعليق على هذا ٥٠٨

(٦) انظر إعراب القرآن ٦٧٤/٢ ، والبيان ٢٨١/٢ ، والبحر ٢٨٢/٧ ، والكتاب ٣٨٨/١ ، والكامل ١٢٧٨ ، وابن يعيش ١١٨/٣ و ٢٣/٩ ، وابن الشجري ١٨١/١ و ٢١٢/٢

(٧) انظر إعراب القرآن ٥٠٠/٢

(٨) انظر الكتاب ٣٨٩/١ـ٣٩٠ ، والكامل ٤١٦ـ٤١٧ ، وابن يعيش ٧٧/٣ ، والهمع ٢٦٨/٥

(٩) سلف التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر بغير توكيد ٣٥٢

قوله عز وعلا : ﴿ أَوَلَم يَكُن لَّهُم آيَةً أن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[1] [١٩٧]

٣ ﴿ أن يعلمه ﴾ اسم ﴿ يكن ﴾ ، و﴿ آيةً ﴾ خبر مقدّم ، و﴿ لهم ﴾ حشوٌ[2] . والتقدير : أولم يكن لهم عِلْمُ علماء بني إسرائيل آيةً .

وقرأها ابن عامر[3] بالتاء من ﴿ تكن ﴾ ورفع ﴿ آية ﴾ . فقال قائلون[4] : إنه يكون على هذه القراءة لتأنيث القصة ، والتقدير : أولم تكن ٦ القصة ، ويكون ﴿ أن يعلمه ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ آية ﴾ خبراً مقدّماً ، والتقدير : أولم تكن القصة عِلْمُ علماء بني إسرائيل آيةٌ لهم .

٩ وإنما عدلوا إلى هذا القول وإضمار القصة في ﴿ تكن ﴾ لأنه قال[5] : لا تكون النكرة اسم « كان » والمعرفة خبرها إلا في ضرورة الشعر . فحملوا هذا على إضمار القصة ، كقوله ﴿ أولَم تَكُ تَأْتِيكُم رُسُلُكُم بِالبَيِّنَاتِ ﴾[6] [سورة غافر : ٥٠] ،

١٢ والتقدير : أولم تكن القصة تأتيكم رسلكم .

---

(١) انظر الجواهر ٢٨٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/٤٣ـ٢ و ٢/١٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٨٣ ، وإعراب القرآن ٢/٥٠١ ، والحجة ٤/٨٣ـ٨٤خم ، ومجمع البيان ٤/٢٠٣ ، والبيان ٢/٢١٦ ، والبحر ٧/٤١ ، وحجة القراءات ٥٢١ ، والكشف لمكي ٢/١٥٢ ، والكشاف ٣/١٢٨ ، والإيضاح ١٠٥ ، وابن يعيش ٣/١١٤ ، ١١٦ ، والمغني ٥٩١

(٢) انظر ما سلف من التعليق على الـ « حشو » ٧١٥

(٣) وحده ، وقرأ الباقون يكن بالياء وآيةً بالنصب . انظر السبعة ٤٧٣ ، والتيسير ١٦٦ ، والنشر ٢/٣٦٦

(٤) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٥) يريد سيبويه ، وقد حكى المؤلف كلامه بمعناه ، انظر الكتاب ١/٢٢ـ٢٣ . وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الجمهور ، انظر المقتضب ٤/٨٨ـ٩٤ ، وابن يعيش ٧/٩١ـ٩٥ ، والمغني ٥٩١ ، والهمع ٢/٩٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٧ـ١٧١ ، وضرائر الشعر ٢٩٥ـ٢٩٧

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٩

وقال قوم[١] : إن قوله ﴿ آيةٌ ﴾ اسم ﴿ تكن ﴾ وإن كانت نكرة لأنها تخصَّصت بالظرف ، لأن الظرف كان وصفاً لها ، فلما تقدّم عليها صار حالاً .

ووقع لفارسهم[٢] هنا أيضاً[٣] سوءُ التأمّل في التلاوة على ما هو عادته ، فزعم[٤] أنَّ قولَه ﴿ أن يعلمه ﴾ في المعنى آيةٌ[٥] كما أن قوله ﴿ أن قالوا والله رَبّنا ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] بمعنى الفتنة ، فكما جاء التأنيث في قوله ﴿ ثُمَّ لم تكنْ فِتْنَتَهُم إلا أنْ قَالُوا ﴾[٦] [سورة الأنعام : ٢٣] بنصب الفتنة ورفع ما بعد إلاّ = [فـ][٧] كذا هنا تأنيثُ ﴿ أن يعلمه ﴾ لأنه يؤول إلى معنى الآية . فهذا صحيح لو[٨] روى ﴿ أولم تكن ﴾ بالتاء ﴿ آيةً ﴾ بالنصب . وهذه خارج السبعة[٩] ، فلا يصلح هذا التعليل تعليلاً لابن عامر ، لأن ابن عامر رفع ﴿ آية ﴾ .

---

(١) يؤخذ مما في المغني أن الزجاج أجاز هذا القول ، وهو قول أبي زرعة ، وأجازه مكي والزمخشري والعكبري .

(٢) هو أبو علي الفارسي .

(٣) قوله « هنا أيضاً » يقتضي أنه قد ذكر فيما تقدم مواضع وقع لأبي علي سوء التأمل في التلاوة ، ولم يتقدم له في هذا الكتاب شيء من ذلك .

(٤) قال أبو علي : « ولا يمتنع أن لا تضر القصة ولكن يرتفع ﴿ أن يعلمه ﴾ بقوله ﴿ تكن ﴾ وإن كان في ﴿ تكن ﴾ علامة تأنيث ، لأن ﴿ أن يعلمه ﴾ في المعنى هو الآية فيحمل الكلام على المعنى كما حمل على المعنى في قوله ﴿ فله عشر أمثالها ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٠] فأنث لما كان المراد بالأمثال الحسنات ، وكذلك قراءة من قرأ ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] » اهـ الحجة ٨٣/٤ـ٨٤خم ، وكان فيها « وإن كان في معنى علامة ... » وهو تحريف أصلحناه من مجمع البيان الذي نقل صاحبه كلام أبي علي .

(٥) في الأصل : أنه ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩١

(٧) زيادة من ب .

(٨) في الأصل : ولو ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٩) وهي قراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى ابن عباس .

ونذكر[(١)] لك ههنا سوءَ تأمله في ظاهر التنزيل ، فنقول : إنه قد قال في قوله : ﴿ ولا أَصْغَرَ من ذلك ولا أَكْبَرُ ﴾[(٢)] [سورة يونس : ٦١] / فيمن رفع = إنه محمول على موضع الموصوف[(٣)] ، يعني قولَه[(٤)] ﴿ وما يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ [سورة يونس : ٦١] فسمَّى قوله ﴿ من مثقال ذرة ﴾ موصوفاً ، وجعل قوله ﴿ ولا أصغر ﴾ صفةً له ، لسوء تأمُّله ، وظنِّه أنَّه لا واو هناك ، وإن كان قد يُحْمَل ما بعد الواو على الوصف في بعض المواضع[(٥)] .

٢/١٠١ — ٣ — ٦

ومن ذلك أنه قال[(٦)] في قوله ﴿ وأَوْفُوا بالعَهْدِ إنَّ العَهْدَ ﴾[(٧)] [سورة الإسراء : ٣٤] : إن التقدير : إنَّ ذا العهد[(٨)] ، ثم قال ﴿ كُلُّ أولَئِكَ ﴾ : أي كلُّ أفعال أولئك ، ﴿ كان عنه مَسؤولاً ﴾[(٩)] [سورة الإسراء : ٣٦] أي عن ذي العهد . وهذا لسوء تَأمُّله في الظاهر ، لأنَّ هذا في آية ، وتلك في آية أخرى .

٩

---

(١) في الأصل : ويذكر ، وهو تصحيف صوابه من ي و ب .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤ ـ ٥٤٥

(٣) قال أبو علي : « ومن رفع ﴿ ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ﴾ حمله على موضع الموصوف ، وذلك أن الموصوف الذي هو ﴿ من مثقال ذرة ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رفع ... » اهـ الحجة ٣٩٠/٤ خك .

(٤) كان في النسخ : يعني أن قوله ، بإقحام « أن » وهو خطأ من النساخ .

(٥) دفعتَ أيها الشيخ فيما سلف من كتابك ٨٦٧ قول من نسب أبا علي إلى السهو في قوله « إنه محمول على موضع الموصوف » ووجهت قوله بأن الواو دخلت على الصفة ، وأنت هنا تتهمه بسوء التأمل في ظاهر التلاوة ، فأي القولين نأخذ عنك ؟! وقد سلف ٦١٩ تحقيق القول في أن دخول الواو على الصفة غير جائز البتة وأن الجائز تعاطف الصفات . وانظر ٨٦٥ ـ ٨٧٠

(٦) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٧) انظر الجواهر ٩١ ، ٣٤٠ ، ومجمع البيان ٤١٢/٣ ، والبحر ٣٤/٦ . وسياق الآية : ﴿ وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً [٣٤] ... ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً [٣٦] ﴾ .

(٨) فحذف المضاف . وقيل لا حذف في الكلام ، والتقدير : إن العهد كان مسؤولاً عنه ، فحذف عنه ، وقيل غير ذلك .

(٩) سلف الكلام عليها في موضعها ٧١٣ . والضمير في « عنه » يعود على « كل » .

ومن ذلـك أنـه قـال [في قـولـه][1] : ﴿ أو مِن وَراءِ حِجَـابٍ ﴾[2] [سورة الشورى : ٥١] « فتحمله[3] على ﴿ أو يُرْسِلَ ﴾ [سورة الشورى : ٥١] » . وهذا سوء تأمّل ، إنما ﴿ يرسل ﴾ بعد ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ . وحقُّه : « فتحملـه على « أن يكلِّم » »[4] . ٣

وحـديثي معـه طـويـل ، وقـد فرَّ منـه عثمان[5] ، ولم يتجـاسر على الإلمـام بـ « الْحُجَّة » ، وإنمـا شرع في « التَّـذْكِرَة »[6] فزعم أنـه يلخّصهـا ونبّـه على بعض ٦ المواضع منها ، وزعم أنه أقـام معـه أربعين سنـة وأنّـه كان من حـديثـه معـه كيت [و][7] كيت .

---

(١) زيادة مني .

(٢) وسيـاق الآيـة : ﴿ ومـا كان لبشر أن يكلمـه الله إلا وحيـاً أو من وراء حجـاب أو يرسـل رسولاً .. ﴾ وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٣ ـ ١٢٠٥

(٣) في الأصل : أن تحمله ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) ألمع المؤلف هنـا إلى موضع السهو في كلام أبي علي وهو مـا سماه سوء تـأمل في ظـاهر التلاوة وهو كلام لا يفهم إلا بـذكر بعض كلام أبي علي . قـال أبو علي : « ... فـإذا كان كـذلـك لم يجـز أن يحمـل الجـار الـذي هـو « من » في قـولـه ﴿ أو من وراء حجـاب ﴾ على ﴿ أو يرسـل ﴾ لأنك ... » اهـ . وقد نقل المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/٨٠ كلام أبي علي هـذا ثم قـال : « وهو سهو ، وإنمـا هو « على ﴿ يكلّم ﴾ » ، هكـذا وقع في جميع النسخ [يعني نسـخ الحجـة] وهـذا إصلاحُه ... » اهـ . ونقل في الجواهر ٨٥٨ كلام أبي علي في هذه الآية من « التذكرة » ثم قـال : « ومن هذا يصلح ما في الحجة لأنه قال : ذلـك الفعل « يرسل » وقـد أخطـأ ، والصحيح ذلـك الفعل يكلم » اهـ .
فقـول المؤلف هنـا « ... فتحملـه على ﴿ أو يرسـل ﴾ ... فتحملـه » صـوابـه « فـلا يجـوز أن تحمله ... » في الموضعين ، وأخشى أن يكون سقط قبل هـذا كلام فيـه ذكر بعض كلام أبي علي تصح معه عبارة المؤلف كما وقعت في النسخ .

(٥) ابن جني .

(٦) لأبي علي ، وقد سلف ذكره ٦٩٤ ، والتعليق ثمة . وقـد هـذب ابن جني التـذكرة ونقل المؤلف في الجواهر ٢٧٣ من تهذيبه لها .

(٧) زيادة من ي و ب .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ ولَوْ نَزَّلْنَاهُ على بَعْضِ الأَعْجَمِينَ ﴾[(٢)] [١٩٨]
هو جمع « أَعْجَمِيّ »[(٣)] دون « أعجم »[(٤)] ، لأن « أعجم » مثل « أَحْمَر »[(٥)] ،
٣ ولا يقال في جمع أحمر : أحْمَرُون[(٦)] .

فأما « أَجْمَعُ » و « أَجْمَعُون » فمثل « أحمد » و « أحمدون »[(٧)] ، وليس « أجمع » كـ « أحمر »[(٨)] ولا « جمعاء » كـ « حمراء » ، إنما « جمعاء »
٦ كـ « الطَّرْفاء » و « القَصْباء »[(٩)] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٦٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٧ ، وللفراء ٢٨٣/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠١/٢-٥٠٢ ، ومجمع البيان ٢٠٣/٤ ، والبيان ٢١٦/٢-٢١٧ ، والبحر ٤١/٧ ، والمحتسب ١٣٢/٢ . وانظر ما سلف ٩٣٥

(٣) هذا قول الأخفش وابن جني ومن وافقهما . وعبارة الأخفش « واحدهم الأعجم وهو إضافة كالأشعرين » أي هو منسوب .

(٤) أجاز أن يكون جمع « أعجم » ابن عطية . وظاهر عبارة الفراء أنه يجيز أن يكون جمع أعجم وأعجمي ، وهو ما صرح به أبو حيان في البحر ، ولم يعقب بشيء .

(٥) قال المؤلف في شرح اللمع « إنما جمع أعجم عُجْم مثل أحمر وحمر » .

(٦) قال ابن جني : « وذلك أن ما كان من الصفات على أفعل وأنثاه فعلاء لا يجمع بالواو والنون ولا مؤنثه بالألف والتاء . ألا تراك لا تقول في أحمر أحمرون ، ولا في حمراء : حمراوات ....» اهـ عن المحتسب .

وانظر في ذلك ابن يعيش ٢١٧/٢-٢١٨ ، وشرح الكافية ١٨١/٢-١٨٢ ، وشرح الشافية ١٦٨/٢-١٧٣ ، والهمع ١٥٣/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٨١/١

(٧) قال المؤلف في شرح اللمع : « وأجمعُ لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فهو مثل أحمد ، وليس مثل أحمر ، لأنهم قالوا أجمعون وأجمعين ، ولو كان صفة كأحمر لقيل جُمْع كما قيل حُمْر في أحمر ... وقولهم جمعاء لا يدل على أنه مثل أحمر وحمراء لأن جمعاء كالطرفاء والقصباء والحلفاء ... » اهـ . وانظر في ذلك المخصص ١٣٢/١٧-١٣٣ ، واللسان (جمع) .

(٨) في الأصل « كأحمد » وجعل الناسخ فوق « حمد » من « أحمد » : « حمر » وهو تصحيح منه لما وقع وهو على الصواب في ي و ب .

(٩) وهما اسمان على فعلاء ، وليست هذه الأمثلة بتأنيث أفعل . والطرفاء اسم يدل على الواحد

فـ « أعجمين » في الآيــة جمـع « أعجميّ » كـ « الأشْعَرِين »[١] و « المَقْتَوِين »[٢] ، و ﴿ إلْيَاسِين ﴾[٣] [سورة الصافات : ١٣٠] ، و ﴿ العَادِين ﴾[٤] [سورة المؤمنون : ١١٣] . ٣

[قوله تعالى][٥] : ﴿ وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[٦] [٢٢٧]

﴿ منقلب ﴾ ههنا مصدر بمعنى الانقلاب ، والتقدير : أيَّ انقلاب ينقلبون . فانتصاب « أيّ »[٧] على المصدر ، كقولهم[٨] : ضرباً ضربت وأكلاً أكلت ، لأنَّ ما أُضيف إلى المصدر مما هو في المعنى صفة له كان كالمصدر . ٦

= والجمع هو ضرب من القصب ، والقصباء كذلك اسم يدل على الواحد والجمع من القصب . انظر اللسان (طرف ، قصب) .

(١) سلف التعليق عليه ٩٣٦

(٢) سلف التعليق عليه ٩٣٦

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٢٩ ـ ١١٣١

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٣٥ ـ ٩٣٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧١٢ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٥٣ ، وإعراب القرآن ٢/٥٠٦ ، ومجمع البيان ٤/٢٠٧ ، والبيان ٢/٢١٧ ، والبحر ٧/٤٩ـ ٥٠ ، والكامل ١٧ـ ١٨ ، والخصائص ١/٢٩٨ ، وابن يعيش ٤/٢١ و ٧/٨٨ ، والمغني ٥٤٥ ، ٦٠٧ ، ٦٦٨ ، ٧٦٧

(٧) في الأصل و ي : أيّاً ، والوجه ما أثبت من ب .

(٨) في الأصل : كقوله ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

سورة سليمان[☆]

صلوات الله عليه

٣ قوله عزّ وعلا : ﴿ طسٓ تِلْكَ آياتُ القُرْآنِ وكِتَابٍ مُّبينٍ ﴾[1] [١]

أدخل الواو على قوله ﴿ كتاب ﴾ بعد قوله ﴿ آيات القرآن ﴾ وإن كانا لشيء واحد ، لأن الواو يراد به الشركة . وكأنه قال : تلك آيات جمعت أنها قرآن ٦ وأنها كتاب .

فـ ﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيات القرآن ﴾ خبر .

وقوله : ﴿ هُدًى ﴾ [٢]

٩ خبر بعد خبر . وإن شئت كان خبر مبتدأ مضمر . وإن شئت كان في موضع النصب على الحال ، والتقدير : تلك آيات القرآن هادياً ومبشّراً[2] .

قوله عز وعلا : ﴿ سَآتِيكُم مِنها بِخَبَرٍ أو آتِيكُم بِشِهَاب قَبَسٍ ﴾[3]

١٢ [٧]

(☆) في ي و ب « سورة النمل » .

(١) انظر الجواهر ٨١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٨٥ـ٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٢/٥٠٧ ، ومجمع البيان ٤/٢١٠ ، والبيان ٢/٢١٨ ، والبحر ٧/٥٢ـ٥٣ ، والتبيان ٢/١٠٠٣

(٢) تابعه على هذا التقدير صاحب البيان الذي نقل من كلام المؤلف من غيرما تصريح على المعهود منه . وعليه فالحال من المضاف إليه وهو « القرآن » وفي مجيء الحال من المضاف إليه خلاف ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٣٠ح٥ ، ولهذا ماضعف العكبري هذا الوجه . والوجه أن يكون التقدير : هاديةً ومبشرةً ، والحال من « آيات » .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٨ ، وللفراء ٢/٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٢/٥٠٨ـ٥٠٩ ، والحجة ٤/٨٤ـ٨٥ خم ، ومجمع البيان ٤/٢٠٩ـ٢١٠ ، والبيان ٢/٢١٨ ، والبحر ٧/٥٥

بالإضافة وترك الإضافة(١) . فمَن(٢) أضاف كان ذلك من باب قولهم « جُبَّةُ خَزٍّ »(٣) . ومن لم يُضِف كان ﴿ قَبَس ﴾ بدلاً من ﴿ شهاب ﴾ .

٣ [قوله تعالى](٤) : ﴿ **فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا** ﴾(٥) [٨]

فقوله ﴿ أنْ ﴾ مخففة من « أنَّ » ، والتقدير : أنه بُورِكَ . ولم يأتِ بعوض

٦ كما جاء في قوله : ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾(٦) [سورة الأعراف : ٩٢]* ، وقوله : ﴿ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا ﴾ [سورة الجن : ٢٨] ، لأنَّ قوله ﴿ بُورِكَ ﴾ دعاء ، والدعاء يجوز فيه ما لا يجوز في غيره(٧) .

٩ وقوله ﴿ من في النار ﴾(٨) أي من في طلب [النار](٩) ، وإن شئت : من بقرب النَّار(١٠) .

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿ بشهابٍ قبسٍ ﴾ منوناً غير مضاف ، وقرأ الباقون بالإضافة . انظر السبعة ٤٧٨ ، والتيسير ١٦٧ ، والنشر ٣٣٧/٢

(٢) في الأصل : فمن ، وهو تحريف .

(٣) أي من باب إضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى « مِن » أي جبة من خزّ . وجعله الفراء من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو غير جائز ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ٣٩٣ ح ٨

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٠ ، ١٢٢-١٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٨ ، وللفراء ٢٨٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٩/٢ ، ومجمع البيان ٢١٠/٤ ، والبيان ٢١٨/٢ ، والبحر ٥٥/٧

(٦) استشهد بـ « كأنْ » المخففة وهي كـ « أنْ » المخففة في هذا الباب . ومن أمثلة « أن » قوله تعالى : ﴿ أيحسب أن لم يره أحد ﴾ [سورة البلد : ٧] .

(٧) انظر ما سلف من التعليق على « أنْ » المخففة ٧٨٣ ح ٧

(٨) انظر تفسير الطبري ٨٢/١٩-٨٣ ، والقرطبي ١٥٨/١٣ ، وابن كثير ١٩٠/٦ ، ومجمع التفاسير ٥٠٤/٤ ، والكشاف ١٣٧/٣

(٩) ذكره الخازن ، انظر مجمع التفاسير . وقوله « النار » زيادة من ي و ب .

(١٠) ذكره القرطبي عن الثعلبي . وقدره الزمخشري : من في مكان النار . وقيل : من في النار أي نور ربّ العالمين ، وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن وقتادة وغيرهم ، وقيل : الملائكة ، عن السدي ووهب بن منبه ، وعليهما لا حذف في الكلام .

[قوله تعالى][1] : ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾[2] [١٢]

٣ والتقدير : تخرج بيضاء من غير سوء آيةً في جملة تسع آيات / مُرْسَلاً إلى فرعون[3] . ١/١٠٢

فقوله ﴿ في تسع آيات ﴾ صفة لموصوف محذوف[4] . وقوله ﴿ إلى

٦ فرعون ﴾ في موضع الحال[5] من الضمير في قوله ﴿ وأَدْخِلْ يَدَكَ ﴾ [١٢] .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وجَحَدُوا بِها ﴾[6] [١٤]

أي بِرَدِّها[7] .

٩ [قوله تعالى][8] : ﴿ وَٱسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهم ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾[6] [١٤]

فيه تقديم وتأخير ، أي : جحدوا بردّها ظلماً وعلوّاً واستيقنتها أنفسهم .

فالناصب لـ « ظلم »[9] قوله ﴿ جحدوا ﴾ .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥١١/٢ ، ومجمع البيان ٢١٢/٤ ، والبيان ٢١٩/٢ ، والبحر ٥٨/٧

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . وذهب أبو حيان إلى أن « في » و « إلى » متعلقان بفعل مضمر تقديره : اذهب .

(٤) منصوب على الحال .

(٥) يريد أنه متعلق بحال وتقديرها كما ذكر : مرسلاً إلى فرعون .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٨/٢ ، ومجمع البيان ٢١٢/٤ ، والبحر ٥٨/٧ ، وتفسير الطبري ٨٦/١٩ ، والقرطبي ١٦٣/١٣ ، ومجمع التفاسير ٥٠٧/٤

(٧) لم أجد هذا التقدير عند غيره ، ولا حاجة إلى تقدير حذف مضاف . وجحدوا بها : كفروا بها أي بالآيات وأنكروها ، وقيل : الباء زائدة أي جحدوها ، حكي عن أبي عبيدة .

(٨) زيادة مني .

(٩) وهو مفعول له ، وقيل حال .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ٱدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾[2] [١٨]

خاطبتْهم بخطاب العقلاء لمّا وصفتْهم بصفتهم[3] . ٣

[قوله تعالى][4] : ﴿ لا يَحْطِمَنَّكُم سُلَيْمَانُ ﴾[5] [١٨]

قال الفرَّاء : هذا نهيٌ فيه طرف من الجزاء[6] . وقال الأخفش : بل هذا على تقدير الواو العاطفة ، يكون نهياً بعد أمر[7] ، والتقدير : ادخلوا مساكنكم ولا يحطمنَّكم سليمان . وعلى تقدير الفرّاء : إن دخلتم مساكنكم لا[8] يحطمنَّكم سليمان[9] . وهذا وإن كان في المعنى صحيحاً إلا أن[10] اللفظ يمنع من فصاحته ٦

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٦٢ ، ٤٦٥ ، والكتاب ٢٤٠/١ ، والمقتضب ٢٢٦/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٥ ، وابن الشجري ١٣٤/١ ، ٣١٢ و ١٦٢/٢ ، والمغني ٤٧٨ . وانظر المصادر الآتية .

(٣) فوجهت الخطاب إليهم وفهموا كلامها ، وذلك مما يوصف به ذوو العقول .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٨٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٢/١ ، ٤٠٧ ، وإعراب القرآن ٥١٢/٢ ، ومجمع البيان ٢١٤/٤ ، والبيان ٢١٩/٢ـ٢٢٠ ، والبحر ٦١/٧ ، والتبيان ١٠٠٦/٢ ، والمغني ٣٢٦ ، ٨٩١

(٦) ثم قال الفراء : « والمعنى : إن لم تدخلن حطمتن . وهو نهي محض ، لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة ، ألا ترى أنك لا تقول : إن تضربني أضربنّك إلا في ضرورة الشعر .. » اهـ . وأجاز النحاس أن يكون جواباً للأمر فتكون « لا » نافية ، وهو قول الطبرسي ، وهو مردود بما قاله الفراء .

(٧) وحكى قوله في الجواهر أيضاً ، ولم أصب كلامه عند غيره . والظاهر أنه على قياس قوله في قوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبنّ ﴾ [سورة الأنفال : ٢٥] انظر ما علقناه في موضع الكلام عليها ٤٩٧ . ولا ضرورة لتقدير الواو ، فالكلام نهي مستأنف .

(٨) في الأصل و ي : لم ، والصواب من ب .

(٩) كذا قال ، وقد نقلت لك كلام الفراء ، وهو خلاف ما عزاه إليه المؤلف ، وهو نصّ في أن الكلام نهي محض ، فالكلام مستأنف ، وهو قول غيره من المحققين . وما عزاه المؤلف إلى الفراء هو ما فهمه الزجاج من كلامه ، انظر ما علقناه ٤٩٧

(١٠) قوله « وهذا ... إلا أن » كلام غير مستقيم وقد سلف التعليق على نحوه ١٣٦

لو حُمِلَ عليه ، لأنَّ النون لا يدخل في الجزاء إلا في ضرورة الشعر[١] .

قوله عز وجل : ﴿ **فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا** ﴾[٢] [١٩]

٣ ﴿ ضاحكاً ﴾ حال مُقَدَّر[٣] ، والتقدير : فتبسَّم مقدّراً الضحك . ولا يكون محمولاً على [الظاهر أعني][٤] الحال المطلق لأن التبسّم غير الضحك[٥] ، لأن التبسّم هو ابتداء الضحك ، وإنما يصير التبسّم إذا اتّصل وداوم ضحكاً ، فلابد فيه

٦ من هذا التقدير .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ **فقالَ ماليَ لا أرى الهُدْهُدَ أم كانَ مِنَ الغائِبينَ** ﴾[٧] [٢٠]

٩ هذا كلام محمول على المعنى ، لأن قوله تعالى ﴿ مالي لا أرى الهدهد ﴾ معناه : أحاضر هو ؟ فلما كان هذا معناه قابَلَه بقوله ﴿ أم كان من الغائبين ﴾[٨] .

---

(١) وهو ما نص عليه الفراء فيما نقلت لك من كلامه ، وهو قول الجمهور ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٩٩

(٢) انظر الجواهر ٧٣٦ ، والحجة ٢١٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢١٤/٤ ، والبيان ٢٢٠/٢ ، والبحر ٦٢/٧ ، وتفسير القرطبي ١٧٥/١٣ ، والكشاف ١٤٢/٣

(٣) وكذا في البيان وقد نقل صاحبه من كلام المؤلف من غيرما تصريح على المعهود منه ، وكذا في القرطبي (وفيه : مقدار ، محرفاً) . وهو معنى قول أبي حيان في تقديره : « أي شارعاً في الضحك ومتجاوزاً حدّ التبسم إلى الضحك ، ولما كان التبسم يكون للاستهزاء وللغضب ... وكان الضحك إنما يكون للسرور والفرح أتى بقوله ضاحكاً » اهـ وقد أخذ من كلام الزمخشري .

(٤) زيادة من ي وب

(٥) ذهب الزجاج إلى أن ضاحكاً حال مؤكدة ، قال : لأن تبسم في معنى ضحك . والقول ما قاله المؤلف في بيان معناه . وانظر اللسان (بسم) . (٦) زيادة من ب .

(٧) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومجمع البيان ٢١٧/٤ـ٢١٨ ، والبحر ٦٤/٧ ، والكشاف ١٤٢/٣ ، وتفسير الطبري ٩٠/١٩ ، ومجمع التفاسير ٥١٢/٤ ، والحلبيات ١٥٢ـ١٥٣ ، وانظر ما سلف ١٥٤

(٨) ظاهر هذا الكلام أن « أم » متصلة وأن الاستفهام الذي في قوله ﴿ مالي ﴾ ناب مناب همزة الاستفهام ، وصرح المؤلف بذلك فيما سلف ١٥٤ ، وهو قول أبي علي وعزاه إلى الأخفش أيضاً ، وهو ظاهر تأويل الطبري ، وقول ابن عطية . والصحيح أن « أم » منقطعة ، أي : بل أكان =

[قوله تعالى][1] : ﴿ لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً ﴾[2] [٢١]

هو مفعول ثان على تقدير : بعذاب شديد[3] . وإن شئت كان « عذاب » في تقدير « تعذيب » على تقدير : لأعذّبنّه تعذيباً شديداً .

٣

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[4] [٢٢]

أي مكث زمانـاً قصيراً[5] . وإن شئت : فمكث في مكان غير بعيـد[6] . [فعلى الأول فاعل « مكث » سليمانُ[7] ، وعلى الثاني فاعله الهدهد][8] .

٦

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ ﴾[9] [٢٢]

= من الغائبين ، وهو قول المبرد والزمخشري والطبرسي وأبي حيان وغيرهم ، قال أبو حيـان : « والصحيح أن أم منقطعة ، لأن شرط المتصلة تقدم همزة الاستفهام ، فلو تقدمها أداة الاستفهام غير الهمزة كانت أم منقطعة » اهـ وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « أم » ١٥٤

(١) زيادة مني .

(٢) انظر البيان ٢٢٠/٢ وقد أخذ صاحبه كلام المؤلف من غيرما تصريح على المعهود منه .

(٣) فحذف الجار فوصل إليه الفعل فنصب ، وهو قول متكلف وخلاف الظاهر . والصواب القول الثاني .

(٤) انظر الجواهر ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٢ ، ومجمع البيـان ٢١٧/٤ ، والبيان ٢٢٠/٢ ، والبحر ٦٥/٧ ، وتفسير الطبري ٩١/١٩ ، والقرطبي ١٨٠/١٣

(٥) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم ، وهو الظاهر .

(٦) ذكره أبو حيان .

(٧) وهو قول الطبري وغيره ، وقيل : الهدهد ، اختاره القرطبي وأجاز القول الأول .

(٨) زيادة من ي و ب ، وفي ب « هدهد » والصواب من ي . وأجاز أبو حيـان أن يكون الضمير في مكث لأحدهما في الوجهين .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢ ـ ٢٩٠ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٢ ـ ٥١٧ ، والحجة ٩٠/٤ ـ ٩١ خم ، ومجمع البيـان ٢١٦/٤ ـ ٢١٧ ، والبيـان ٢٢١/٢ ، والبحر ٦٦/٧ ، وتفسير الطبري ٩١/١٩ ـ ٩٢ ، والقرطبي ١٨١/١٣ ، والكتاب ٢٨/٢

بالصرف وتَرْكِ الصرف[١] . فمن لم يصرف فللتعريف والتأنيث ، يجعلها اسم مدينة أو بلدة . ومن صرف جعلها اسم بلد أو مكان أو موضع[٢] .

٣ [قوله تعالى][٣] : ﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٤] [٢٣]

قال قوم : التقدير : أوتيتْ من كل شيء شيئاً[٥] .

٦ وقال قوم : أوتيتْ من كل شيء يؤتاها[٦] ، أي يؤتى المرأة . ألا ترى أنها لم تؤتَ الذَّكَرَ[٧] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ

٩ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ . أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[٨] [٢٤-٢٥]

---

(١) قرأه أبو عمرو والبزي عن ابن كثير بفتح الهمزة غير مصروف ، وقرأه قنبل بإسكان الهمزة ، وقرأه الباقون بالجر منوناً مصروفاً . انظر السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ ، والنشر ٣٣٧/٢

(٢) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وذهب سيبويه والأخفش والفراء والنحاس وغيرهم إلى أن من صرفه جعله اسماً للحيّ ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة ، وأجاز القولين أبو حيان ، وظاهر كلام أبي علي ذلك فقد قدم ذكر قول سيبويه وغيره ثم حكى قول الزجاج ولم يعقب بشيء . وكأن قول أبي إسحاق ههنا أجود .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ٧٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٦ ، والبحر ٦٧/٧-٦٨ ، وتفسير الطبري ٩٢/١٩ ، والقرطبي ١٨٤/١٣ ، والخصائص ٣٧٢/٢ ، ٤٥٦

(٥) وهو قول الأخفش وأحد قولي ابن جني والقرطبي .

(٦) وهو قول الطبري عن الحسن ، وأحد قولي ابن جني . وعبارة ابن جني : من كل شيء تؤتاه المرأة الملكة . وعبارة الطبري : من كل شيء يؤتاه الملك في عاجل الدنيا . وقيل غير ذلك .

(٧) قال ابن جني : « ... ولم تؤت لحية ولا ذكراً ... ألا ترى أنها لو أوتيت لحية وذكراً لم تكن امرأة أصلاً ، ولما قيل فيها : أوتيت ، ولقيل : أوتي » .

(٨) انظر الجواهر ١٥٥ ، ٢٧٨ ، ٦٥٠-٦٥١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٩ ، وللفراء ١٩٠/٢ ، وإعراب القرآن ٥١٧/٢-٥١٨ ، والحجة ٩١/٤-٩٣خم ، ومجمع البيان ٢١٧/٤ ، والبيان ٢٢١/٢ ، والبحر ٦٨/٧-٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٣٢/٢ ، والكشاف ١٤٥/٣ ، والتبيان ١٠٠٧/٢ ،

أي لئلاّ يسجدوا . والجار متعلق بـ « صَـدَّ »[١] ، وإن شئت بـ « زَيَّنَ »[٢] ، وإن شئت بـ « لا يهتدون »[٣] .

وعليٌّ[٤] يقرأ ﴿ ألَا يسجدوا ﴾ مخفَّفاً . فمن قائل يقول : تقـديره : ألا يـا ، أي ألا يـا هـؤلاء[٥] ، ثم قـال « اسجـدوا لله » . ومنهم من يقـول : [أدخـل][٦] « يا » للتنبيه[٧] على الجملة ، كقوله : ﴿ هـا أنْتُم هؤلاءِ ﴾[٨] [سورة آل عمران : ٦٦]☆ ، وقول الشاعر[٩] :

ألا يا اَسْلَمِي ذاتَ الدَّمالِيجِ والعِقْـدِ ... ...[١٠]

= وتفسير القرطبي ١٨٥/١٣ ، والخصـــائص ١٩٥/٢ـ١٩٦ ، ٢٧٨ـ٢٧٩ ، ٣٧٦ ، وابن يعيش ٢٤/٢ـ٢٥ ، ٤٠ ، و ١٢٨/٧ و ١٢٠/٨ ، والمغني ١٠٣ ، ٤٨٨ ـ ٤٨٩

(١) وهو قول الكسائي وأبي علي ومن وافقهما .

(٢) وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وهو ظاهر قول الفراء .

(٣) و « لا » في هـذا الـوجـه زائـدة ، والتقـديـر : لأن يسجـدوا أو إلى أن يسجـدوا ، ذكره مكي والزمخشري وأبو البركات والعكبري والقرطبي . وقيل : ﴿ ألا يسجدوا ﴾ بدل من ﴿ السبيل ﴾ عن علي بن سليمان الأخفش . وقيل غير ذلك .

(٤) هو الكـسـائي . وهذه قراءة الكسائي وحده ، وقرأ الباقون ﴿ ألاّ يسجدوا ﴾ بالتشـديـد . انظر السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ـ ١٦٨ ، والنشر ٣٣٧/٢

(٥) وهو قول الفراء والمبرد والنحاس ، وأجازه أبو علي وغيره .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) وهو قول الأخفش وابن جني ، والظاهر أنه المختار عند أبي علي ، واختاره أبو حيان . والوجهـان جائزان ، انظر المصادر السـالفـة والهمع ٤٤/٣ـ٤٥ و ٣٦٧/٤ . وكان في الأصل و ب « للتثنيـة » وفي ي « في التثنية » وهو تصحيف .

(٨) فـ « ها » حرف للتنبيه .

(٩) وهو أبو الأخيل العجلي . والبيت مطلع كلمـة لـه في قصـائـد نـادرة من كتـاب منتهى الطلب ٣٩ـ٤٠ . وعزاهـا أبو تمـام إلى العـديـل بن الفرخ العجلي ، وصحّح أبـو ريـاش نسبتهـا إلى أبي الأخيل . انظر ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٢٩ وما بعدها ، والتبريزي ١٢٦/٢ وما بعدها .

(١٠) عجزه : وذاتَ الثنايا الغُرِّ والفاحِمِ الجَعْدِ =

قوله عز وعلا : ﴿ **اذْهَب بِّكِتَابِي هَذا فَأَلْقِهِ إليهم ثُمَّ تَوَلَّ عنهم فَٱنْظُرْ ماذا يَرْجِعُونَ** ﴾[١] [٢٨]

٣ قالوا : فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تولَّ عنهم[٢] . وإنما قالوا هذا لأن « ثُمَّ » يوجب التَّوَلِّيَ قبل النظر والانتظار .

٦ ويجوز أن يراد بقوله ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عنهم ﴾ : تَنَحَّ عنهم وامكث جانباً فانظر ماذا يرجعون[٣] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ **ألاَّ تَعْلُوا عليَّ** ﴾[٥] [٣١]

٩ رفع بدل[٦] من قوله ﴿ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴾ [٢٩] أي [إني][٤] أُلْقِيَ إليَّ ألاَّ تَعْلُوا عليَّ . وإن علقتَه بقوله / ﴿ كتابٌ ﴾ ، أي : أُلقي إلي كتابٌ بأن[٧] ٢/١٠٢

= والدماليج : جمع دملوج وهو المعضد من الحلي ، والعقد : القلادة ، والغرّ : البيض ، والفاحم الجعد أي والشعر الأسود الجعد .

(١) انظر الجواهر ١٠١-١٠٢ ، ٦٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٠ ، للفراء ٢٩١/٢ ، والحجة ١١٢/٢ و ١٣٩/٤ خم ، ومجمع البيان ٢١٩/٤ ، والبحر ٧٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩٤/١٩-٩٥ ، والقرطبي ١٩١/١٣ ، ومجمع التفاسير ٥١٧/٤ ، والخصائص ٤١٠/٢ ، والمغني ٩١٤

(٢) عن ابن زيد ، وهو قول الأخفش وأبي علي وابن جني وأحد قولي الفراء وغيره .

(٣) عن وهب بن منبّه ، وهو قول القرطبي وأحد قولي الفراء وغيره ، واختاره أبو حيان ، وقال : « لا ضرورة تدعو إلى التقديم والتأخير ، بل الظاهر أن النظر معتقب التولي عنهم » اهـ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٥٩٢-٥٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩١/٢-٢٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢١/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٠/٤ ، والبيان ٢٢١/٢-٢٢٢ ، والبحر ٧٢/٧ ، والقطع ٥٣٦-٥٣٧ ، وتفسير الطبري ٩٦/١٩ ، والمغني ١٠٣

(٦) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وأقوال الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٧) كذا قدروه ولم يتكلموا في تعليق الجار والمجرور . وأجاز الزجاج أن تكون « أن » مفسرة ووافقه النحاس وغيره ، واستحسنه أبو حيان .

لا تعلوا عليَّ = فـ ﴿ كتابٌ ﴾ قد وُصِفَ بـ ﴿ كريم ﴾ ، فلا يعمل فيما بعد الوصف[1] ؛ ولكن تضمر شيئاً دلَّ عليه هذا الظاهرُ .

٣ قوله عز وجل : ﴿ **إنَّ الْمُلُوكَ إذا دَخَلُوا قَرْيَةً أفْسَدُوها وجَعَلُوا أعِزَّةَ أهْلِهَا أذِلَّةً وكذَلِكَ يَفْعَلُونَ** ﴾[2] [٣٤]

فيه قولان :

٦ أحدهما[3] أنَّ الكلام تمَّ على قوله ﴿ أذلّةً ﴾ ، ثم قال الله تعالى تصديقاً لها ﴿ وكذلك يفعلون ﴾ .

٩ وقيل : بل الكلام متصل بعضه ببعض ، و﴿ كذلك يفعلون ﴾ من قولها[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ **فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ** ﴾[6] [٣٥]

هذا جمع بمعنى المفرد ، والتقدير : فناظرة بم يرجع الرسول[7] . دليلُه قولُه

١٢ ﴿ ارْجِعْ إليهم ﴾ [٣٧] ولم يقل : « ارجعوا إليهم » . وقد تقدَّم نظيره في قوله

---

(١) انظر ما سلف ٨٣٠

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٢/٢ ، والبحر ٧٣/٧ ، وتفسير الطبري ٩٦/١٩ ـ ٩٧ ، والقرطبي ١٩٥/١٣ ، وإيضاح الوقف ٨١٧ ، والقطع ٥٣٦ ، والمكتفى ٤٢٩ ، ومنار الهدى ٢٠٧

(٣) وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير والفراء وأبي حاتم وابن الأنباري والطبري وغيرهم .

(٤) أجازه القرطبي ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر البحر ٧٤/٧ ، وتفسير الطبري ٩٨/١٩ ، والقرطبي ١٩٦/١٣ ، ٢٠١ ، وابن كثير ٢٠٠/٦ ـ ٢٠١ ، ومجمع التفاسير ٥١٩/٤ ـ ٥٢٠

(٧) وهو معنى قول الطبري قال : إن العرب تظهر « الخبر في أمر كان من واحد على وجه الخبر عن جماعة » .
وقيل : أرسلت رجلاً من أشراف قومها معه رجال ذوو رأي وعقل ، فقال ﴿ المرسلون ﴾ لهذا ، وقيل غير ذلك .

﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1] [سورة الشعراء : ١٠٥] أي نوحاً ، فسمّاه « مُرْسَلِين » .

٣ وقيل : في ﴿ ارجعْ ﴾ ضمير الهدهد[2] ، أي ارجع إليهم قائلاً لهم .

[قوله تعالى][3] : ﴿ **فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وأُوتِينَا العِلْمَ من قَبْلِها** ﴾[4] [٤٢]

٦ أي من قبل مجيئها ، فحذف المضاف .

﴿ وأوتينا العلم من قبلها ﴾ من كلام بلقيس[5] ، أي : قالت كأنها هو ، وأوتينا العلم بنبوتك من قبل هذه الحالة .

٩ وقيل : بل هو من كلام سليمان[6] ، يعني : وأوتينا النبوة[7] .

---

(١) انظر الكلام عليها في مجمع البيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٣٠/٧ و ٤٩٨/٦ ، وتفسير القرطبي ١١٩/١٣ ، ٣٠ ، وابن كثير ١٦٠/٦ ، ومجمع التفاسير ٤٨٢/٤ ، ٤٤٣ . ولم يتكلم المؤلف عليها .

(٢) لم أجد هذا القول ، والسياق يأباه .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٤/٤ ، والبحر ٧٨/٧ ، وتفسير الطبري ١٠٤/١٩ـ١٠٥ ، والقرطبي ٢٠٧/١٣ـ٢٠٨ ، وابن كثير ٢٠٤/٦ ، ومجمع التفاسير ٥٢٥/٤

(٥) وهو قول الخازن والنسفي ، وأجازه الطبرسي والبيضاوي والقرطبي وأبو حيان ، وذهب أبو حيان إلى أن الظاهر أنه ليس من كلامها ، وهو قول أصحاب الوقف فإنهم ذهبوا إلى أن الوقف على ﴿ كأنه هو ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨١٦ ، والقطع ٥٣٦ ، والمكتفى ٤٣٠ ، ومنار الهدى ٢٠٧ . وذهب صاحب الميزان ٣٦٥/١٥ـ٣٦٦ إلى أن ظاهر السياق أنه تتمة كلام بلقيس أي « قد علمنا بقدرته قبل هذه الآية أو هذه الحالة وكنا مسلمين لسليمان طائعين له » اهـ والآية هي الإتيان بالعرش والحالة هي رؤيتها لعرشها بعدما جاءت إلى سليمان .

(٦) عن مجاهد ، وهو قول الطبري وابن كثير ، وأجازه الباقون .

(٧) عبارة مجاهد : وأوتينا العلم من قبل هذه المرأة بالله وقدرته على ما يشاء ، ونحوها عبارة المفسرين .

وقيل : هو من كلام أصحابه[١] ، أي وأوتينا العلم بنبوتك من قبل مجيئها .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وصَدَّها ما كانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾[٣] [٤٣]

إن شئت « ما » كانت فاعلةً ، أي صدَّها عبادة[٤] غير الله عن عبادة الله .   ٣

وإن شئت ﴿ وصدَّها ما كانت تعبد ﴾ أي صَدَّها سليمان عما كانت تعبد ، فحذف « عن »[٥] .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً ﴾[٦] [٤٤]   ٦

أي حسبت ماء صحن الصرح[٧] ماءَ لُجَّةٍ .

---

(١) عن الجبائي ومن وافقه .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٣٤١-٣٤٢ ، ٩٢٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٤/٢-٥٢٥ ، ومجمع البيان ٢٢٤/٤ ، والبيان ٢٢٢/٢-٢٢٣ ، والبحر ٧٩/٧ ، وتفسير الطبري ١٠٥/١٩ ، والقرطبي ٢٠٨/١٣ ، ومجمع التفاسير ٥٢٥/٤

(٤) ظاهر قول المؤلف « إن شئت « ما » كانت فاعلة » وقول الفراء وغيره إنها في موضع رفع = أن « ما » اسم موصول ، وتأويل المؤلف لها بالمصدر « عبادة » يحتمل أمرين : أحدهما أن تكون اسماً موصولاً ويكون في الكلام حذف مضاف والتقدير : وصدها عبادة ما كانت تعبد ، والثاني أن تكون « ما » مصدرية فتكون هي وصلتها بتأويل مصدر في موضع الرفع على أنه فاعل وهو « عبادة » .

(٥) اقتصر النسفي على الأول ، وأجاز الباقون القولين وأجازوا أن يكون التقدير : وصدّها الله . وضعّف أبو حيان القول الثاني ، قال : « وهو ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ... وليس من مواضع حذف حرف الجر » اهـ . وهو كما قال .

(٦) انظر الجواهر ٩٢ ، ومجمع البيان ٢٢٤/٤-٢٢٥ ، وتفسير الطبري ١٠٦/١٩ ، والقرطبي ٢٠٨/١٣-٢٠٩ ، وابن كثير ٢٠٤/٦-٢٠٥ ، ومجمع التفاسير ٥٢٦/٤ ، ومجاز القرآن ٩٥/٢ . وسياق الآية : ﴿ وقيل لها ادخلي الصرح فلما ... ﴾ .

(٧) وهو القصر ، عن أبي عبيدة ومن وافقه . وقيل : الصرح : الموضع المنبسط المنكشف من غير سقف ، وعليه فلا حاجة إلى تقدير « صحن » قبله . وما ذكره هو معنى قول المفسرين على خلاف بينهم في اللفظ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَإِذا هُمْ فَرِيقانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾[2] [٤٥]
﴿ هم ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فريقان ﴾ خبره ، وقوله ﴿ يختصمون ﴾ حال .

٣ وقوله ﴿ إذا ﴾ خبر ثان ، والتقدير : فبالحضرة[3] هم فريقان . و ﴿ يختصمون ﴾ حال من الضمير في « فريقين » . وإن شئت كان وصفاً للـ « فريقين » . ولا يجوز[4] أن ينتصب ﴿ إذا ﴾ بقوله ﴿ يختصمون ﴾ لأنَّ
٦ ما في حيِّز الصفة لا يتقدم على الموصوف كما لا تتقدم[5] الصفة على الموصوف . ولهذا المعنى لم يجز سيبويه[6] : « أزيداً أنت رجلٌ تُكْرِمُه » بنصب « زيد » لأن « تكرمه » جرى وصفاً على رجل فلا يتقدم عليه ـ أعني على رجل[7] ـ ما في
٩ حيّزه .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قالوا تَقَاسَمُوا بِاللهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وأَهْلَهُ ﴾[8] [٤٩]
في موضع ﴿ تقاسموا ﴾ تقديران[9] :

١٢ يجوز أن يكون [أمراً][1] أمر بعضهم بعضاً بالتقاسم والتحالف على التَّبْييت .

---

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر الجواهر ٧٠٨ـ٧٠٩ ، والبيان ٢/٢٢٣ ، والبحر ٧/٨٢ ، والتبيان ١٠١٠ ، والمغني ٧٨١
(٣) فـ « إذا » ـ وهي للمفاجأة ـ ظرف مكان ، وقد صرح المؤلف بهذا في الجواهر ٨٨٩ . وقد سلف التعليق على هذا ٨٨١
(٤) أجازه العكبري .
(٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف صارت حالاً ، انظر ما سلف ١٢٧
(٦) انظر الكتاب ١/٦٥ ولفظه « تضربه » مكان تكرمه . وانظر ما سلف ٤٥٠ ، ٩١١
(٧) في الأصل : الرجل ، وما أثبته من ي و ب أنسب .
(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٦ ، وإعراب القرآن ٢/٥٢٧ ، والحجة ٤/٩٩ خم ، ومجمع البيان ٤/٢٢٦ ، والبيان ٢/٢٢٤ ، والبحر ٧/٨٣
(٩) أجازهما الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم ، ولم يجز أبو علي إلا الأول ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ تقاسموا ﴾ في موضع فعلٍ ماضٍ و« قد » معها مضمرة[١] ، والجملة في موضع الحال ، أي قالوا متقاسمين بالله لنُبَيِّتَنَّه وأهله .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ ما شَهِدْنا مُهْلَكَ أَهْلِهِ ﴾[٣] [٤٩]

٣

أي إهلاك أهله[٤] ، بضم الميم[٥] . ومن قال ﴿ مَهْلَكَ ﴾ بفتح الميم واللام فمعناه الهلاك . وقد رُوي أيضاً ﴿ مَهْلِكَ ﴾ بكسر اللام . وهو بمعنى مَهْلَك ، وهما لغتان[٦] . والأعْرَفُ في المصدر الفتحُ ، والكسر قليل[٧] ، لأن الكسر جاء في المكان[٨] ؛ فيكون هذا مثل « الْمَرْجِع » و « الْمَكِيل » و « الْمَحِيض » .

٦

(١) سلف التعليق على مجيء الفعل الماضي في موضع الحال ٢٣٤ . وقال أبو حيان هنا : « كثر وقوع الماضي حالاً بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها » اهـ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٥٢٧/٢ ، والحجة ١٠٠/٤ خم ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ٨٤/٧

(٤) أو موضع إهلاك أهله ، عن أبي علي والنحاس وغيرهما . فـ « مُهْلَك » يجوز أن يكون مصدراً ميمياً من أهلك أو اسم المكان منه .

(٥) وهي قراءة غير عاصم ، فقرأ حفص عنه بفتح الميم وكسر اللام ، وقرأ أبو بكر عنه بفتحهما . انظر السبعة ٤٨٣ ، والتيسير ١٦٨ ، ١٤٤ ، والنشر ٣٣٨/٢ ، ٣١١

(٦) كذا قال ، وليستا بلغتين . وكون مهلِك بكسر اللام مصدراً من هلك وجهٌ أجازه أبو علي ومن وافقه ، وأجاز أيضاً أن يكون مكاناً ، وهو قول النحاس . وأمّا « اللغتان » فكون هلكه بمعنى أهلكه فيما ذكر أبو علي ، قال : « يقال هلك يهلِك ، والمصدر منه مَهْلَك .. واسم المكان المهلِك بكسر اللام . فقول عاصم في رواية أبي بكر مَهْلَك أي هلاك أهله ... وقد حكي أنه يقال هلكني بمعنى أهلكني ، وذلك لغة تميم فيما زعموا ، فيجوز في المهلك على هذا أن يكون مصدراً مضافاً إلى المفعول به ، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمنزلة أهلكه مصدراً مضافاً إلى الفاعل كما تقول هلاك أهله ... » اهـ .

(٧) انظر الكتاب ٢٤٧/٢ ، والجمل ٣٨٨-٣٨٩ ، وتكملة الإيضاح ٢٢١-٢٢٢ ، وشرح الشافية ١٧٣/١

(٨) في الأصل « لأن الكسر والفتح في المكان » وهو خطأ صوابه من ي و ب ، وفي ب « في كان » وهو خطأ .

١/١٠٣ [قوله تعالى][1] : ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ / عاقِبَةُ مَكْرِهِم انَّا دَمَّرْناهم ﴾[2] [٥١]

٣ بالكسر والفتح[3] . فمن كسر فلا إشكالَ فيه ، ويكون ﴿ عاقبة مكرهم ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ والخبر ﴿ كيف ﴾ .

ومن فتح ﴿ أنَّا ﴾[4] فهو بنزع الخافض ، على تقدير : لأنَّا دمرناهم[5] .

٦ ويجوز[6] أن يكون قوله ﴿ أنَّا دمرناهم ﴾ بدلاً من قوله ﴿ عاقبة مكرهم ﴾ ، والتقدير : فانظر كيف كان تدميرنا إياهم .

ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ أنَّا دَمَّرْناهُم ﴾ بدلاً[7] من موضع ﴿ كيف ﴾ ؛

٩ لأن قوله ﴿ أنَّا دَمَّرْناهم ﴾ ليس معه همزة استفهام ، والبدل عن الاستفهام إنما يكون بهمزة الاستفهام ، كقولك : كم مالُك أعشرون درهماً أم ثلاثون ؟ ولا يجوز : عشرون درهماً ، بلا همزة[8] .

١٢ [قوله تعالى][1] : ﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[9] [٦٢]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩٣ـ٥٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢ـ٥٢٨ ، والحجة ١٠١/٤ـ١٠٢ خم ، ومجمع البيان ٢٢٦/٤ ، والبيان ٢٢٤/٢ـ٢٢٥ ، والبحر ٨٦/٧ ، والمغني ٧٢٦ ، ٧٣٨

(٣) قرأ بالفتح عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٨٣ـ٤٨٤ ، والتيسير ١٦٨ ، والنشر ٣٣٨/٢

(٤) في الأصل و ي : أنَّ ، والوجه ما أثبت . وفي ب : وفتحه بنزع ...

(٥) وهو أحد قولي النحاس وأبي علي وأحد أقوال الفراء ومن وافقهم .

(٦) أجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٧) أجازه الفراء وردّه النحاس ، قال : « وهذا لا يحصّل لأن كيف للاستفهام و﴿ أنا ﴾ غير داخل في الاستفهام » اهـ .

(٨) في الأصل : همز ، والصواب من ي و ب .

(٩) انظر مجمع البيان ٢٢٩/٤ ، والبيان ٢٢٦/٢ ، وتفسير ابن كثير ٢١٥/٦ ، ومجمع التفاسير ٥٣٥/٤

﴿ ما ﴾ صلة زائدة[١] . وقوله ﴿ قليلاً ﴾ نصب صفة مصدر مضمر أي تذكُّراً قليلاً تَذَكَّرون ، فحذف الموصوف . ومعنى « تذكُّراً قليلاً تذكَّرون » أي لا تذكّرون أصْلاً[٢] ، كما تقول : قَلَّما تأتيني ، والمعنى : أنت لا تأتيني .

٣

[قوله تعالى][٣] : ﴿ بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ ﴾[٤] [٦٦]

« في » بمعنى الباء[٥] ، والمضاف مقدر ، والتقدير : بل أدرك علمهم بحدوث الآخرة[٦] .

٦

[وقوله][٧] : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا ﴾ [٦٦]

أي من حدوثها[٨] .

---

(١) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هنا ٢٨

(٢) فالقلة بمعنى النفي ، وقيل القلة على بابها ، انظر ما سلف ٧٢ من الكلام على قوله ﴿ فقليلاً ما يؤمنون ﴾ [سورة البقرة : ٨٨] .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٩٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩ ، وإعراب القرآن ٢/٥٣٠ـ٥٣١ ، والحجة ٤/١٠٣ـ١٠٥ خم ، ومجمع البيان ٤/٢٣٠ ، والبيان ٢/٢٢٦ ، والبحر ٧/٩٢ـ٩٣ ، وتفسير الطبري ٢٠/٥ـ٦ ، والقرطبي ١٣/٢٢٦ـ٢٢٧ ، وابن كثير ٦/٢١٧ ، ومجمع التفاسير ٤/٥٣٦ . وقوله « أدرك » هذا ضبط الأصل و ي وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وفي ب « ادّارك » وهي قراءة الباقين . انظر السبعة ٤٨٥ ، والتيسير ١٦٨ ، والنشر ٢/٣٣٩

(٥) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٦) قال أبو علي : « أي لم يدركوا علمها ولم ينظروا في حقيقتها فيدركوها » . وهو ظاهر تقدير الفراء ومن وافقه : أي هل أدرك علمهم علم الآخرة . وذهب الطبري إلى أن ثم محذوفاً والتقدير : بل أدرك علمهم بذلك في الآخرة بل هم في الدنيا في شك منها . وظاهر كلامهم في القراءة الثانية أن « في » على بابها أي تكامل أو تتابع علمهم اليوم في الآخرة . وقيل غير ذلك في توجيه القراءتين .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر والحجة .

[وقوله][(١)] : ﴿ بَلْ هُمْ مِّنْها عَمُونَ ﴾[(٢)] [٦٦]

جمع عَمٍ .

٣ [قوله تعالى][(٣)] : ﴿ وإذا وَقعَ القَوْلُ عليهم أخْرَجْنَا لهم دابَّةً من الأرْضِ تُكَلِّمُهم انَّ النَّاسَ ﴾[(٤)] [٨٢]

بالفتح والكسر[(٥)] . فالكسر لا إشكالَ فيه . والفتح بنزع الخافض ، أي :

٦ تكلِّمُهم بأنَّ[(٦)] الناس ﴿ كانوا بآياتنا لا يُوقِنُونَ ﴾ [٨٢]

[قوله تعالى][(٧)] : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ ﴾[(٨)] [٨٣]

منتصب بما دلَّ عليه قوله ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[(٩)] [٨٣] ، لأن « يوماً » ههنا

٩ بمنزلة « إذا » ، فكما[(١٠)] يجاب « إذا » بالفاء يُجاب « يوم » أيضاً بالفاء .

[قوله تعالى][(٣)] : ﴿ وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُها جَامِدَةً وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ ﴾[(١١)] [٨٨]

---

(١) زيادة مني . (٢) انظر إعراب القرآن ٥٣١/٢ ، والبيان ٢٢٦/٢ (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣١ ، وللفراء ٣٠٠/٢ ، وإعراب القرآن ٥٣٥/٢ ، والحجة ١٠٨/٤ ـ ١٠٩ خم ، ومجمع البيان ٢٣٢/٤ ـ ٢٣٣ ، والبيان ٢٢٧/٢ ـ ٢٢٨ ، والبحر ٩٧/٧

(٥) قرأ بالفتح عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٨٦ ـ ٤٨٧ ، والتيسير ١٦٩ ، والنشر ٣٣٨/٢ (٦) وهو قول الأخفش والفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٧) زيادة من ب . (٨) انظر البحر ٩٨/٧ ، والتبيان ١٠١٤

(٩) ذهب العكبري ووافقه أبو حيان إلى أنه منتصب بـ « اذكر » مقدرة ، والظاهر قول المؤلف ، وهو قول أبي علي ، انظر ما يأتي ١١٨٦

(١٠) في الأصل و ب : وكما ، والوجه ما أثبت من ي .

(١١) انظر الجواهر ٧٦٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/٥٧ مكرر ، وإعراب القرآن ٥٣٧/٢ ، ومجمع البيان ٢٣٧/٤ ، والبيان ٢٢٧/٢ ، والبحر ١٠٠/٧ ، والكتاب ١٩٠/١ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، والمسائل المنثورة ٩ ، والبغداديات ١٧٠ ، ١٨٩ ، والخصائص ٧٢/٢ ، وابن يعيش ١١٦/١ ـ ١١٧ ، وابن الشجري ١١٤/٢ ، والمغني ٢٦٠

﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ مصدر موكّدٌ لما قبله[1] ، لأن ما قبله يدلّ على أنّ الله صَنَعه ، فكأنه[2] قال : صنع ذلك صُنْعاً .

[قوله تعالى][3] : ﴿ وهُم مِّنْ فَزَعٍ يَوْمئذٍ آمِنُونَ ﴾[4] [٨٩]

٣

بتنوين فزع ، وإضافته إلى « اليوم »[5] . ويجوز في الـ « يوم » الجرُّ والفتح[6] .

فمن نوّن وقال : ﴿ وهم من فزعٍ يومَئذٍ ﴾ نصب الـ « يوم » بالمصدر ، وإن شئت بـ ﴿ آمنون ﴾ ، والتقدير : وهم آمنون يومَئذٍ من فزع[7] .

٦

ومن لم ينون وأضاف الـ « فزع » إلى الـ « يوم » فيجوز أن يجرّ « يوماً » بالإضافة[8] ، ويجوز أن يكون بنى « يوماً » على الفتح ، كقراءة من قرأ ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ بِبَنِيهِ ﴾[9] [سورة المعارج : ١١] ، وقد تقدم هذا[10] .

٩

---

(١) وهو قول سيبويه والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) كان في النسخ : وكأنه ، والوجه ما أثبت .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٨ ، ٨١٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠ و ٢/٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٠١ ، وإعراب القرآن ٢/٥٣٧ـ٥٣٨ ، والحجة ٤/١١٠ـ١١١خم ، ومجمع البيان ٤/٢٣٥ـ٢٣٦ ، والبيان ٢/٢٢٨ ، والبحر ٧/١٠١ـ١٠٢

(٥) قرأ بالتنوين عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالإضافة ، انظر السبعة ٤٨٧ ، والتيسير ١٧٠ ، والنشر ٢/٣٤٠

(٦) لا يجوز مع التنوين إلا النصب وكذلك قرأ من نوّن ، وأضاف نافع وفتح الميم من يوم .

(٧) وإن شئت بصفة لفزع أي من فزع يحدث أو يقع يومئذٍ ، عن أبي علي ، ومنه أخذ المؤلف .

(٨) وهي قراءة غير نافع ممن لم ينوّن .

(٩) سلف الاستشهاد بالآية ٣٨١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(١٠) انظر ما سلف ٥٧٦ ـ ٥٧٧ ، وبسط التعليق على هذا ٣٨١ ـ ٣٨٢

سورة موسى [☆]

صلوات الله عليه

قوله عز وعلا : ﴿ ونُرِيدُ أن نَّمُنَّ علَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا في الأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ ونُمَكِّنَ لَهُم في الأَرْضِ ونُرِيَ فِرْعَوْنَ وهَامَانَ وجُنُودَهُما ﴾ [1] [٥-٦] ٣

وقرأها عليٌّ والزَّيَّات [2] ﴿ ويَرَى فرعونُ وهامان وجنودُهما ﴾ ، فيجوز أن يكون استئنافاً ، ويكون ﴿ يَرَى ﴾ في موضع الرفع . ويجوز أن يكون عطفاً على ﴿ نمكّنَ ﴾ فيقدّر فيه النصب . ٦

[قوله تعالى] [3] : ﴿ فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوّاً وحَزَناً ﴾ [4] [٨] ٩

و ﴿ حُزْناً ﴾ [5] ، كـ « البَخَل » و « البُخْل » لغتان حسنتان . واللام لام

(☆) في ي و ب : سورة القصص .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٢/٢ ، والحجة ١١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٣٨/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ ، والبحر ١٠٥/٧

(٢) عليّ هو الكسائي والزيات هو حمزة ، وقرأ الباقون ﴿ ونُرِيَ فرعونَ وهامانَ وجنودَهما ﴾ انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧٠ ، والنشر ٣٤١/٢

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٣/٢ ، والحجة ١١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٤٠/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ ، والبحر ١٠٥/٧ ، والبغداديات ٤٤ ، والمغني ٢٨٢

(٥) قرأ ﴿ حزْناً ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون حَزَناً ، انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢

العاقبة[١] ، أي صار لهم عدوّاً وحزناً ؛ لأنهم التقطوه[٢] لغير العداوة لا للعداوة .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي ولَكَ ﴾[٤] [٩]

أي هو قرّةُ عين لي ولك ، ثم قال ﴿ لا تَقْتُلُوهُ ﴾ [٩] ٣

وأمّا من قال : إنّ التقدير : قرّة عين لي ولك لا ، ويقف على ﴿ لا ﴾[٥] = دخل عليه جزم ﴿ تقتلوه ﴾ / ، وليس هناك جازم إلا « لا » ؛ ٢/١٠٣ فثبت أنه لا يصحُّ الوقف على قوله ﴿ لا ﴾ . ٦

(١) سلف التعليق عليها ٢٦٧ ، ٤٢٢

(٢) في الأصل : التقطوا ، والوجه ما أثبت من ي و ب . (٣) زيادة من ي و ب

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٣/٢ ، ومجمع البيان ٢٤٠/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ـ٢٣٠ ، والبحر ١٠٦/٧

(٥) قال الفراء : « سمعت الذي يقال له ابن مروان السدي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال : إنما قالت ﴿ قرّة عين لي ولك لا ﴾ وهو لحن » اهـ . وقال ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٨٢٢ عقب حكايته قول الفراء وفيه زيادة وهي « ... ولك لا » ثم قال ﴿ تقتلوه ﴾ » اهـ قال : « وإنما حكم عليه باللحن لأنه لو كان كذلك لكان « تقتلونه » بالنون لأن الفعل المستقبل مرفوع حتى يدخل عليه الناصب أو الجازم فالنون علامة الرفع ... » اهـ .
وقال النحاس في القطع ٥٤٣ـ٥٤٤ : « ... وهذا كما قال الفراء . ورواية الكلبي لا يحل لمسلم أن ينظر فيها ، لإجماع أهل العلم ممن يعرف الرجال على تكذيبه ، والصحيح عن ابن عباس أنه قال : قالت امرأة فرعون : قرّة عين لي ولك ، فقال فرعون : أمّا لك فنعم وأما لي فلا .. » اهـ . وهو كما قال ، انظر تفسير الطبري ٢٢/٢٠ـ٢٣ ، والقرطبي ٢٥٤/١٣ ، وابن كثير ٢٣٢/٦ ، ومجمع التفاسير ٥٥٠/٤ـ٥٥١ ، والمكتفى ٤٣٥ـ٤٣٦ ، ومنار الهدى ٢١٠ ، والمصادر السالفة .
ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه صاحب منار الهدى في توجيه هذه الرواية المكذوبة عن ابن عباس = أن « تقتلوه » مجزوم بـ « لا » مقدرة ، فهذا شيء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وهو قبيح ، ولا يحمل القرآن عليها . انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٠ ، وضرائر الشعر ١٤٩ـ١٥٠
وابن مروان السّدي هو محمد بن مروان السّدي صاحب الكلبي وهو السّدي الصغير متروك واتهم بالكذب ، انظر ميزان الاعتدال ٣٢/٤
والكلبي هو محمد بن السائب (ت ١٤٦ هـ) متروك اتهم بالكذب ، وعنده في الحديث مناكير =

[قوله تعالى][1] : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾[2] [١٢]

قيل : أراد بـ ﴿ المراضع ﴾ : الإرْضَاعاتِ ، لأنه جمع « مُرْضَع »[3] ، والْمُرْضَعُ والإرضاع واحد .

٣

وقيل : أراد بـ ﴿ المراضع ﴾ جمع « الْمُرْضِع »[4] ، فيكون المضاف مقدّراً ، والتقدير : وحرّمنا عليه لبن المراضع[5] .

﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ : أي من قَبْلِ قَصِّ أُخته إياه[6] .

٦

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعاءُ ﴾[7] [٢٣]

و﴿ يُصْدِرَ ﴾ ، بضم الياء وفتحها[8] . ويكون المفعول محذوفاً ، أي يُصْدِرَ الرِّعاء إبلَهم ومواشيَهم .

٩

= ولا سيا إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس . انظر ميزان الاعتدال ٥٥٦/٣_٥٥٩ برقم ٧٥٧٤ ، واستقصاء ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٤٨/٦_٢٤٩ برقم ١١١ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٣/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٤/٢_٥٤٥ ، ومجمع البيان ٢٤٢/٤_٢٤٣ ، والبحر ١٠٧/٧ ، وتفسير الطبري ٢٦/٢٠_٢٧ ، والقرطبي ٢٥٧/١٣ ، ومجمع التفاسير ٥٥٢/٤ ، والكشاف ١٦٧/٣ ، والتبيان ١٠١٨

(٣) أجازه أبو علي ووافقه الزمخشري وغيره . وذكر المؤلف كلا القولين عن أبي علي في الجواهر . وأجاز الزمخشري ومن وافقه أن يكون « مُرْضَع » موضع الإرضاع .

(٤) وهو الظاهر ، وهو قول الفراء والنحاس والطبري وأحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم .

(٥) ذكر في الجواهر عن أبي علي أن التقدير : ثديّ المراضع .

(٦) وهو قول الزمخشري أيضاً ، وأحد قولي الطبرسي وأبي حيان وغيرهما . وقيل : من قبل أن نرده إلى أمه ، عن الزجاج والنحاس والطبري ومن وافقهم .

(٧) انظر الجواهر ٤٨٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٩/٢_٥٥٠ ، والحجة ١١٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٤٦/٤_٢٤٧ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٣/٧

(٨) قرأ ﴿ يَصْدُر ﴾ أبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ يُصْدِر ﴾ . انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢

[قوله تعالى][1] : ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾[2] [٢٥]

لا يجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ ههنا موصولة بتّةً ، ولا يكون على تقدير : أجرَ ما سقيتَه لنا ؛ لأنها إذا كانت موصولة كان المعنيُّ [بها][1] الماءَ والذي يُجْزَاهُ أجْرُ السَّقْيِ لا أجر الماء ، لأن الأجر للعمل لا للعين ؛ فثبت أنَّ « ما » مصدرية ههنا .

٣

[قوله تعالى][1] : ﴿ علَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ ﴾[3] [٢٧]

٦

أي [على أن][4] تأجرني نفسَكَ في ثماني حِجَجٍ[5] . فـ ﴿ ثماني ﴾ نصب على الظرف ، والخافض معها مضمر[6] .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قالَ ذَلِكَ بَينِي وبَيْنَكَ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾[7] [٢٨]

٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٠٩ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والمغني ٤٠٠

(٣) انظر مجمع البيان ٢٤٩/٤ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٥/٧ ، والكشاف ١٧٢/٣ ، والتبيان ١٠١٩ ، وتفسير الطبري ٤٢/٢٠

(٤) زيادة من ب .

(٥) تابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول أبي حيان . وذهب الزمخشري إلى أن تأجرني من أجرته : إذا كنت لـه أجيراً ، متعد إلى واحد ، وثماني ظرف ، وأجاز أن يكون متعدياً إلى اثنين من أجرته كذا : إذا أثبته إياه ، وذهب إلى أن المفعول الثاني هو ثماني حجج على تقدير حذف مضاف أي رعية ثماني حجج ، وهو ظاهر تأويل الطبري ، قال : « ... أن تثيبني من تزويجكها رعي ماشيتي ثماني حجج » . والظاهر القول الأول للزمخشري .

(٦) كذا قال ، ولِمَ يضمر الجار معها وهي ظرف ؟

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥١/٢ ، ومجمع البيان ٢٤٩/٤ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٥/٧ ـ ١١٦ ، والخصائص ٢٩٨/١ ، وابن الشجري ٢٩٥/٢ ، والمغني ١٠٧ ، ١٨٧ ، ٤١٢ ، ٧٦٧

ابتـــداء وخبر[1] . و﴿ أيَّ ﴾[2] شرط ، و﴿ مــا ﴾ صلــة زائــدة[3] ، و﴿ الأجلين ﴾[4] جرّ بإضافة ﴿ أيّ ﴾ إليه . وقوله ﴿ قضيتُ ﴾ في موضع
٣ الجزم بـ ﴿ أيَّا ﴾ و﴿ أيَّما ﴾[5] نصب بـ ﴿ قضيت ﴾ . والفاء مع ما بعدها في موضع الجزم جواب للشرط . والجملة في موضع النصب مفعول ﴿ قال ﴾ .

[قوله تعالى][6] : ﴿ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كأنَّها جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً ولم
٦ يُعَقِّبْ ﴾[7] [٣١]

﴿ تهتزّ ﴾ في موضع النصب بـ ﴿ رآها ﴾ أي رآها مهتزّة . وهكذا ﴿ كأنّها جانٌّ ﴾ أي مهتزّة مشبهة جانّاً . وقوله ﴿ وَلّى ﴾ جواب ﴿ لَمَّا ﴾ . وقوله
٩ ﴿ مُدبِراً ﴾ حال موكدة .

وتَمَّ الكلامُ عند قوله ﴿ ولم يُعَقِّبْ ﴾ ثم قال : ﴿ يا مُوسَى أَقْبِلْ ولا تَخَفْ إنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ ﴾ [٣١] ؛ ذكره الأخفش ، ونقل عنه الرَّازيُّ[8] .

١٢ [قوله تعالى][6] : ﴿ واضْمُمْ إلَيكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهَبِ ﴾[9] [٣٢]

---

(١) يريد قوله ﴿ ذلك بيني وبينك ﴾ .

(٢) في النسخ « أيّاً » والوجه ما أثبت .

(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف ٢٨

(٤) في النسخ : وأجلين ، والوجه ما أثبت .

(٥) في الأصل : وإنما ، وهو تحريف . (٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، ومجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبيان ٢٣٢/٢

(٨) في كتابه (جامع الوقوف) ، انظر ما سلف من التعليق ٤٠٥ . والوقف على ﴿ ولم يعقب ﴾ تام عند نافع وأبي حاتم وابن الأنباري والداني ، وقيل ليس بتام لأنه متعلق بقوله ﴿ من الرّهب ﴾ ، فذهب صاحب منار الهدى إلى أنه حسن . انظر إيضاح الوقف ٨٢٣ ، والقطع ٥٤٥ ، والمكتفى ٤٣٧ ، ومنار الهدى ٢١١

(٩) انظر الجواهر ٩٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، والحجة ١١٢/٤ـ١١٢ مكرر ، ومجمع البيان ٢٥١/٤ ، والبحر ١١٧/٧ـ١١٨

و﴿ الرَّهَبِ ﴾ ، و﴿ الرَّهْبِ ﴾ ، و﴿ الرُّهُبِ ﴾[(١)] ، أربع لغات . وأشهرُها بالفتحتين ، ثم بالضم والإسكان ، ثم بالفتح والإسكان ، ثلاثتهنّ في السبعة[(٢)] . ٣

[وقوله][(٣)] : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهانانِ مِن رَّبِّكَ ﴾[(٤)] [٣٢]

بتخفيف النون وتشديدها[(٥)] . ويكون التشديد بدلاً من حذف الألف التي كانت في الواحد[(٦)] . ٦

وروي عن بعضهم[(٧)] ﴿ فذانِّيك ﴾ بياء بعد النون . فهؤلاء عوضوا من الألف الياء ، بخلاف من عوض عنها التشديد[(٨)] . [ويجوز[(٩)] أن يكون أبدل من

---

(١) الرُّهُب بضمتين قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ١١٢ إلى عيسى بن عمر والجحدري ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الحسن وقتادة ، ونسبها النحاس إلى الجحدري وابن كثير . ولعلها رواية شاذة عنه ، فالذي نصوا عليه أن ابن كثير يقرأ بفتحتين .

(٢) قرأ بفتحتين ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ بالفتح والإسكان حفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالضم والإسكان ، انظر السبعة ٤٩٣ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٨٠٢ ، وشرح اللمع اللوح ١١١/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٣ ، وللفراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٢/٢ـ٥٥٣ ، والحجة ١١٣/٤ـ١١٤ خم و ٢٥٢/٣ـ٢٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢٥١/٤ ، والبيان ٢٣٢/٢ ، والبحر ١١٨/٧ ، والمقتضب ٢٧٥/٣ ، وسرّ الصناعة ٤٨٧ ، وابن يعيش ١٣٤/٣ ، وابن الشجري ٣٠٦/٢

(٥) قرأ بتشديد النون أبو عمرو وابن كثير ، وخففها الباقون . انظر السبعة ٤٩٣ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢ ، ٢٤٨

(٦) وقيل : التشديد بدل من لام « ذلك » في الواحد ، وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج ، وأجازه النحاس وأبو علي وابن جني ومن وافقهم . والقول الأول قول أبي حاتم وأحد قولي ابن جني وهو أشبههما عند أبي علي .

(٧) وهو ابن كثير ، انظر السبعة .

(٨) كذا في ب ، وفي الأصل و ي : التشديدة . وذكر صاحب البيان هذا القول عن المؤلف من غير تصريح .

(٩) وهو قول أبي علي .

إحدى النونين ياء كراهية التضعيف ، مثل أمْلَيْت وأمْلَلْت][1] .

[وقوله][2] : ﴿ إلى فرعون ﴾[3] [٣٢]

٣ متعلّق بمضمر[4] . وإن شئت كان في موضع الحال من « برهانين »[5] . وإن شئت كان حالاً من المخاطب[6] .

[قوله تعالى][7] : ﴿ فَأَرْسِلْهُ معي رِدْءاً يُصَدِّقني ﴾[8] [٣٤]

٦ بجزم القاف وضمّها[9] . فمن جزمها كان جوابَ الأمر ، ومن ضمّها جعلها وصفاً لـ « رِدْء » . ويجوز فيمن جزم ألاّ يجعلها جواب الأمر ، ولكن أسكن القاف لكثرة الحركات وإجرائهم إياها مجرى « عَضْد » « كَتْف »[10] .

٩ [قوله تعالى][7] : ﴿ فلا يَصِلُونَ إلَيكُما بآياتِنا أنتُما ومَنِ اتَّبَعَكُما الغَالِبُونَ ﴾[11] [٣٥]

إن شئت كانت الباء من صلة ﴿ لا يصلون ﴾ ، ويكون قوله ﴿ أنتما ﴾

---

(١) زيادة من ب . (٢) زيادة مني .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٤ ، ومجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبحر ١١٨/٧ ، والتبيان ١٠٢٠

(٤) أي بفعل مضمر قدره أبو حيان : اذهب .

(٥) لأن برهانين قد وصف بقوله « من ربك » .

(٦) وتقديره : مرسلاً إلى فرعون ، وهو قول الطبرسي والعكبري ، وصرح به المؤلف في شرح اللمع .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٣ ، وللفراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٣/٢ ، والحجة ١١٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٥١/٤-٢٥٢ ، والبيان ٢٣٣/٢ ، والبحر ١١٨/٧

(٩) قرأ بالرفع عاصم وحمزة وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة ٤٩٤ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢

(١٠) تابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهذا قول لا يجوز أن يحمل القرآن عليه ، فإن مثله مما يجوز في ضرورة الشعر ، انظر المصادر المذكورة في تخريج قول امرئ القيس : فاليوم أشربْ غير × ولا واغل ٢٠٣
وإنما خرج على هذا الوجه اختلاس أبي عمرو نحو ﴿ يأمُرُكم ﴾ لا الإسكان ، انظر ما سلف ٤٤ . والقول الأول هو قول الجميع .

(١١) انظر مجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبحر ١١٨/٧ ، والتبيان ١٠٢١ ، والبغداديات ٢٥٦ ـ ٢٦١

مبتدأ ، ويكون ﴿ من ﴾ معطوفاً عليه ، ويكون ﴿ الغالبون ﴾ خبر المبتدأ .

وإن شئت كان قوله / ﴿ بآياتنا ﴾ من صلة « الغالبين »[1] ، أي أنتما ومن اتبعكما غالبون بآياتنا على أعدائنا ، [فيكون ﴿ بآياتنا ﴾ تبييناً ، كقوله ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾[2] [سورة يوسف : ٢٠] لأن الصلة لا تتقدم على الموصول[3]][4] .

١/١٠٤ ٣

[قوله تعالى][5] : ﴿ وأَتْبَعْنَاهُم في هٰذِهِ الدُّنْيا لَعْنَةً ويَوْمَ القِيامَةِ ﴾[6] [٤٢]

٦

إن شئت كان التقدير : ولعنةَ يومِ القيامة ، فحذف المضاف[7] . وإن شئت كان قوله ﴿ ويومَ القيامة ﴾ محمولاً على موضع الجار والمجرور[8] ، وهو قوله ﴿ في هذه ﴾ . وإن شئت كان قوله ﴿ يومَ القيامة ﴾ منتصباً بمدلول قوله ﴿ مِنَ الْمَقْبُوحينَ ﴾ [٤٢] والتقدير : وقُبِحُوا يوم القيامة[9] . ولا ينتصب بنفس قوله ﴿ من المقبوحين ﴾ لأنّه في صلة اللام[10] .

٩ ١٢

---

(١) هذا أحد قولي أبي علي ، والآخر أن يكون ﴿ بآياتنا ﴾ من صلة نجعل في قوله تعالى ﴿ ونجعل لكما سلطاناً فلا يصلون ... ﴾ . وأجاز القولين الطبرسي وأبو حيان .

(٢) سلف الاستشهاد بها ٩٧٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٣) سلف التعليق على هذا ٨٧٠ . وأجاز الطبرسي والعكبري وأبو حيان أن يتعلق ﴿ بآياتنا ﴾ بـ ﴿ الغالبون ﴾ وإن كان موصولاً على سبيل الاتساع .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧٠٩ ، والحجة ٢٠/١ـ٢١ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ٢٥٤/٤ ، والبيان ٢٣٣/٢ـ٢٣٤ ، والبحر ١٢٠/٧ ، والتبيان ١٠٢١ ، وسياق الآية ﴿ ... ويوم القيامة هم من المقبوحين ﴾ .

(٧) أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٨) أجازه أبو علي وأبو البركات والعكبري ، وهو قول أبي حيان .

(٩) أجازه أبو علي وأبو البركات والعكبري ، وهو قول الطبرسي .

(١٠) هذا ردٌّ على أبي علي فقد أجازه « لأن فيه معنى فعل وإن كان الظرف متقدماً عليه » ، وأجازه =

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا ﴾[2] [٤٨]

يعنون موسى ومحمداً صلّى الله عليهما[3] . وقيل : بل موسى وهارون عليهما السلام[4] .

٣

ومن قرأ ﴿ سِحْرَانِ ﴾[5] فإنهم يعنون التوراة والقرآن[6] . وإن شئت كان التقدير[7] : ذوا سِحْرَين تظاهرا .

٦

[قوله تعالى][8] : ﴿ وقالوا إنَّا بِكُلٍّ كافِرُونَ ﴾[9] [٤٨]

يعنون : بكل النَّبِيِّين ، وإن شئت : بكل كتاب ، فحذف المضاف إليه[10]

[قوله تعالى][1] : ﴿ وكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها ﴾[11] [٥٨]

٩

= أبو البركات والعكبري على أن تكون الألف واللام للتعريف لا بمعنى الذي . لكن ينبغي على هذا أن يتعلق بحال مقدرة منه لا به هو نفسه ، انظر ما سلف ٨٧٠

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٦/٢ـ٣٠٧ ، والحجة ١١٥/٤ـ١١٦ خم ، ومجمع البيان ٢٥٦/٤ـ٢٥٧ ، والبحر ١٢٤/٧ ، وتفسير الطبري ٥٢/٢٠ـ٥٤ ، والقرطبي ٢٩٤/١٣ ، وابن كثير ٢٥١/٦ـ٢٥٢ ، ومجمع التفاسير ٥٧٠/٤

(٣) عن ابن عباس ، وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٤) عن مجاهد وسعيد بن جبير وابن زيد .

(٥) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ ساحران ﴾ . انظر السبعة ٤٩٥ ، والتيسير ١٧٢ ، والنشر ٣٤١/٢ـ٣٤٢

(٦) عن ابن عباس وابن زيد والسّدي ، وهو قول الفراء ومن وافقه واختاره ابن كثير . وقيل يعنون التوراة والإنجيل ، عن عكرمة ، واختاره الطبري ومن وافقه .

(٧) هذا قول جائز . وذكره النيسابوري في تفسير غرائب القرآن بطرة الطبري ٥٥/٢٠

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر مجمع البيان ٢٥٧/٤ ، والبحر ١٢٤/٧ ، وكتب التفسير المذكورة في ح ٢

(١٠) والأظهر أن يكون التقدير : بكل من الساحرين أو السحرين ، انظر البحر والمصادر السالفة .

(١١) انظر الجواهر ٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٥/٢ـ٦٥٦ ، ومجمع البيان ٢٥٩/٤ ، والبيان ٢٣٥/٢ ، والبحر ١٢٦/٧ =

أي : كم من قريــــة أهلكنـــا[1] . فـ ﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنـــا ﴾ ، و ﴿ مَعيشَتَها ﴾ نصب بنزع الخافض ، أي بطرت في معيشتها . ولا ينتصب على التمييز[2] لأنه معرفة ، ولا يجوز نصب المعرفة على التمييز . ٣

[قوله تعالى][3] : ﴿ ويَومَ يُنَادِيهِم فيَقُولُ أيْنَ شُرَكَائي الَّذِينَ كُنْتُم تَزْعُمونَ ﴾[4] [٦٢]

التقدير : كنتم تزعمونهم آلهة ، أو شركائي ، فحذف المفعولين[5] . والعامل في ﴿ يومَ يناديهم ﴾ قوله[6] ﴿ قالَ الَّذِينَ حَقَّ عليهِمُ القَولُ ﴾ [٦٣] . ٦

[قوله تعالى][7] : ﴿ رَبَّنا هؤلاءِ الَّذِينَ أغْوَيْنا ﴾[8] [٦٣]

قال أبو عليّ[9] : ﴿ هؤلاء ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الـذين أغوينـا ﴾ في موضع خبر مبتدأ آخر[10] ، والتقدير : هؤلاء هم الذين أغوينا[11] . ولا يكون ﴿ الذين ٩

(١) في الأصل : أهلكناها ، والصواب من ي و ب .

(٢) أجازه الفراء ، وردّه النحاس وغيره ، قال النحاس « ونصب المعارف على التفسير محال عند البصريين » اهـ ، والتفسير : التمييز ، انظر ما سلف ١٠١ـ١٠٢ . وكونه منصوباً بنزع الخافض هو قول المازني فيما قال النحاس ، وعزاه أبو حيان إلى الأخفش . وقيل هو مفعول بطرت على تضمينه معنى خسرت ، وعزاه أبو حيان إلى أكثر البصريين .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٤١٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٩٦ ، والحجة ٤/١٩٢ خم ، والبحر ١٢٨/٧ ، والكشاف ١٨٧/٣ ، وابن يعيش ٣٩/٢ ، والمغني ٧٧٤

(٥) قال ابن هشام : الأولى أن يقدر : تزعمون أنهم شركاء ، لأن الغالب على زعم ألا يقع على المفعولين صريحاً بل على أن وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك .

(٦) الذي قاله أبو حيان أن التقدير واذكر يوم ، ولم يتكلم عليه غيره .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ١٨٨ـ١٨٩ ، ٨٠٣ ، والبيان ٢٣٥/٢ ، والبحر ١٢٨/٧ ، والكشاف ١٨٧/٣ـ١٨٨ ، والتبيان ١٠٢٤ . وسياق الآية : ﴿ ... الذين أغوينا أغويناهم كما غوينا ﴾ .

(٩) ذكر المؤلف نحو ما ذكره هنا ولم يعزه إلى أبي علي ، ونقل العكبري بعض كلام أبي علي ونصّ أنه في « التذكرة » له ، ومن العكبري أخذ أبو حيان .

(١٠) وذكر العكبري عن أبي علي أن الذين صفة لخبر هؤلاء المحذوف ، والتقدير : هؤلاء هم الذين =

أغوينا ﴾ صفة لـ ﴿ هؤلاء ﴾ عنده ، ويكونُ ﴿ أَغْوَيْنـاهُم ﴾ [٦٣] خبراً ، لأنه حينئذٍ لا يكون مفيداً بقوله ﴿ أغويناهم ﴾ زيادةً لم تُستَفَد بالصفة ٣ والموصوف ؛ ولكن يكون التقدير : هؤلاء هم الذين أغوينا وأغويناهم كما غَوِينا ، فحذف الواو[1] .

قال : فإن قلت : فلِمَ لا يكون قوله ﴿ أغويناهم ﴾ خبراً ، وجاز لتعلُّق[2] ٦ قوله ﴿ كما غَوِينا ﴾ [٦٣] به ، فيكون مفيداً فائدةً زيادةً ليست في الصفة والموصوف ؟ = [فـ][3] الجوابُ : إنَّ ذلك يوجب أن يكون قوله ﴿ كما غوينا ﴾ جارياً مجرى ما لا بدَّ منه من أحد جزأي الجملة ، وهذا لا يجوز لأنه ٩ ظرف ، والظروف فضلات في الكلام بمنزلة المفعول . فكما لا يجوز : زيداً ضَرَبَ ، بنصب « زيد » على أنه مفعول « ضرب » ، وفي « ضرب » ضمير يعود إليه ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الفضلة لا بدّ منه لِعَوْدِ الضمير إليه = فكذلك ١٢ لا يجوز هذا ههنا . هذا كلامه .

وقال عثمان[4] : إنّا رأينا الظرف الذي يدعيه فضلةً لا بدَّ منه ، كقولهم : « زيدٌ قائمٌ عمرٌو في داره » ، فلا بدّ من قولك « في داره » ليعود من الجملة إلى ١٥ « زيد » ضمير ، وهو فضلة في الكلام . فكذا ههنا ينبغي أن يكون ﴿ أغويناهم ﴾ خبراً لتعلُّق قوله ﴿ كما غوينا ﴾ به وإن كان فضلة[5] .

= أغوينا ؟! كذا قالا ، والوجه أن يكون الذين على مذهب أبي علي خبراً لهؤلاء ، وإنما ذكر أبو علي « هم » للتفسير لا للإعراب .

(١١) في الأصل : أغويناهم ، وأثبت ما في ي و ب وهو أنسب .

(١) يريد أن جملة ﴿ أغويناهم ﴾ مستأنفة .

(٢) في الأصل : لتعليق ، والصواب من ي و ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو ابن جني ، وحكى المؤلف في الجواهر كلامه بغير هذا اللفظ .

(٥) فابن جني يرى أن الذين صفة لهؤلاء وأغويناهم الخبر ، وهو قول الزمخشري ، وأجازه العكبري وأبو حيان .

قوله تعالى : ﴿ تَبَرَّأْنا إليكَ ما كَانُوا إيَّانا يَعْبُدُونَ ﴾[1] [٦٣]

﴿ ما ﴾ نفيٌ تأكيد لمعنى قوله ﴿ تبرأنا ﴾ أي : لم يعبدونا باستحقاقٍ منّا[2] . /

٣ ٢/١٠٤

وقيل[3] : إن التقدير : تبرأنا إليك عن عبادتهم إيانا . فتكون ﴿ ما ﴾ مصدرية ، والجار محذوفاً . والوَجْهُ الأوّلُ ، وهذا تَعَسُّف[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشَاءُ ويَخْتارُ ما كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ ﴾[6] [٦٨] ٦

إن جعلت ﴿ ما ﴾ بمعنى الذي[7] كان التقدير : ما كان لهم الخيرة فيه[8] . وإن جعلتَها نافية بدأتَ بها ووقفت على قوله ﴿ ويختار ﴾[9] . ٩

---

(١) انظر الجواهر ٩٢٠ ، والبيان ٢٣٥/٢ ، والبحر ١٢٨/٧ ، والكشاف ١٨٨/٣ ، والتبيان ١٠٢٤ ، ومجمع التفاسير ٥٧٧/٤

(٢) هذا كلام لا معنى له ، والوجه أن يقول : لم يعبدونا وإنما كانوا يعبدون أهواءهم ويطيعون شهواتهم ، وهو قول الزمخشري وغيره .

(٣) أجازه العكبري والبيضاوي (انظر مجمع التفاسير) ، وذكره صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .

(٤) هو كما قال .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٩١٩ ، وإعراب القرآن ٥٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٢٦٢/٤-٢٦٣ ، والبيان ٢٣٥/٢ ، والبحر ١٢٩/٧ ، وتفسير الطبري ٦٢/٢٠-٦٥ ، والقرطبي ٣٠٥/٣-٣٠٧ ، وابن كثير ٢٦١/٦ ، ومجمع التفاسير ٥٧٨/٤ ، وإيضاح الوقف ٨٢٣-٨٢٤ ، والقطع ٥٤٨ ، والمكتفى ٤٣٩ ، ومنار الهدى ٢١٢-٢١٣

(٧) أجازه الزجاج وابن الأنباري ومن وافقهما ، ولم يرتض الطبري غيره ، وأنكر ذلك عليه جماعة منهم مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ٥٤٧-٥٤٨

(٨) فحذف « فيه » ، انظر ما سلف من التعليق على حذف الجار والمجرور والعائد من خبر الصلة ٧٤٥

(٩) وهو قول الزجاج والأخفش علي بن سليمان وأكثر أصحاب الوقف وأهل التفسير والقراء فيما صرح به النحاس ، واختاره القرطبي وابن كثير وأبو حيان وغيرهم .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ومِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لكُم اللَّيْلَ والنَّهارَ لِتَسْكُنوا فيهِ ﴾[2] [٧٣]

٣ أي في الليل .

[وقوله][3] : ﴿ ولِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾[2] [٧٣]

أي في النهار .

٦ ولم يقل « لتسكنوا فيهما » ، كقوله ﴿ والله ورَسُولُهُ أحَقُّ أن يُرْضُوهُ ﴾[4]

[سورة التوبة : ٦٢]

[قوله تعالى][1] : ﴿ وآتَيْناهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالْعُصْبَةِ ﴾[5] [٧٦] ٩

وُصِلَتْ ﴿ ما ﴾ ههنا بـ ﴿ إنَّ ﴾ وكُسِرَتْ « إنَّ » لأن الموصولة توصل بكلتا الجملتين ، من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل[6] .

١٢ - وقوله ﴿ لتنوء بالعصبة ﴾ الباء للتعدية ، والتقدير : لَتُنِيءُ العصبةَ[7] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٩-٣١٠ ، ومجمع البيان ٤/٢٦٣ ، والبيان ٢/٢٣٦ ، والبحر ٧/١٣٠

(٣) زيادة مني .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٧ ، وانظر ما سلف ٣٧

(٥) انظر الجواهر ٧٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٤ ، وللفراء ٢/٣١٠ ، وإعراب القرآن ٢/٥٥٨ ، ومجمع البيان ٤/٢٦٥ ، والبيان ٢/٢٣٦ ، والبحر ٧/١٣١-١٣٢ ، وتفسير الطبري ٢٠/٦٧-٧١ ، والقرطبي ١٣/٣١١-٣١٢ ، ومجمع التفاسير ٤/٥٨١ ، ومجاز القرآن ٢/١١٠-١١١ ، والكتاب ١/٤٧٣ ، والمقتضب ٣/١٩٤ ، والإيضاح ١٣٠ ، وابن يعيش ٨/٥٩

(٦) قال الأخفش علي بن سليمان : « ما أقبح ما يقول الكوفيون في الصلات أنه لا يجوز أن يكون صلة الذي وأخواته إنّ وما عملت فيه ، وفي القرآن : ما إن مفاتحه » اهـ وانظر لقول الكوفيين تفسير الطبري .

(٧) وهو قول الفراء والنحاس ومعنى قول ابن عباس والسّدي وغيرهم واختاره الطبري وأبو حيان وغيرهما . وذهب أبو عبيدة إلى أنه مقلوب ، والمعنى لتنوء العصبة بالمفاتح ، وهو ظاهر قول =

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾[2] [٧٩]

أي : وقال الذين ، فحذف الواو[3] . ٣

[قوله تعالى][1] : ﴿ وأصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بالأمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللهَ ﴾[4] [٨٢]

أي : يقولون هذه الكلمة[5] يتندّمون . ثم قالوا مبتدئين : ﴿ كَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ ٦ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [٨٢] ، لفظه لفظ التشبيه ، ومعناه معنى الخبر ، والتقدير : الله يبسط الرزق لمن يشاء ، ومثلُه[6] :

= الأخفش ، ولم يرتضه الفراء ومن وافقه ، ورأى الطبرسي أنه لا ينبغي أن يحمل القرآن على القلب لأنه يجري مجرى الغلط من القائل ، انظر كلامه .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر البيان ٢/٢٣٦

(٣) يريد أن الجملة مستأنفة .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٤ ، وللفراء ٢/٣١٢-٣١٣ ، وإعراب القرآن ٢/٥٦٩-٥٦٠ ، ومجمع البيان ٤/٢٦٤-٢٦٥ ، والبيان ٢/٢٣٦-٢٣٧ ، والبحر ٧/١٣٥ ، والعضديات ٣٨ ، والمحتسب ٢/١٥٥-١٥٦ ، والكتاب ١/٢٩٠ ، والخصائص ٣/٤٠-٤١ ، ١٦٩-١٧٠ ، وابن الشجري ٢/٦-٧ ، وابن يعيش ٤/٧٥-٧٨ ، والمغني ٢٣٤ ، ٢٥٤ . وانظر في « ويكأن » الأصول ١/٢٥١ ، وحروف المعاني ٦٧-٦٩ ، والحلبيات ٤٤-٤٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٦-٥٢٧ ، والصاحبي ٢٨٢-٢٨٣ ، ورصف المباني ٤٤٢-٤٤٣ ، والجنى الداني ٣٥٣-٣٥٤ ، والمغني ٤٨٣-٤٨٤ ، والهمع ٢/١٥١ و ٤/١٩٤

(٥) يريد « وَيْ » .

(٦) البيت للحارث بن أميّة بن عبد شمس من أبيات له يقولها في هشام بن المغيرة ، انظر شرح أبيات المغني ٤/١٧٠-١٧١ . وهو له في حذف من نسب قريش ٦٧ ، والاشتقاق ١٠١ ، وهو بلا نسبة في الكامل ٦٧١ ، والفاضل ٤٩ ، والحجة ٣/٤٥١خم ، والمغني ٢٥٣ . وعزاه ابن حبيب في المحبر ١٣٩ إلى بحير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير ، وهو وهمٌ ، وإنما بيت بحير هو :

ذريني أصطبح يا سلم إني   رأيت الموت نقّب عن هشامِ

وهو من أبيات تروى له ولغيره ، انظر التعليق عليه في الكامل ٦٧١

فَـأصْبَــحَ بَطْنُ مَكَّــةَ مُكْفَهِرّاً[١]   كَأنَّ الأرْضَ لَيْسَ بِهـــا هِشَـــامُ

أي : الأرض ليس بها هشام[٢] ، لأنه كان قد مات . وهذا مذهب الخليل وسيبويه[٣] .

فأما أبو الحسن فإنه يقول : إن الكاف متصلة [بـ « وَيْ »][٤] والتقدير : وَيْكَ اعلم أنَّ الله[٥] . وقد ذكرنا فيما تقدم[٦] أنَّ كل كلام يمكن فيه تقدير العلم ، لأن المخبِر إنما يُخبِر ليُعلِم بكلامه المخاطب ما ليس عنده معلوماً ؛ فهذا يوجب فتح « أنَّ » في جميع المواضع .

[قوله تعالى][١] : ﴿ لولا أن مَّنَّ اللهُ علينا ﴾[٧] [٨٢]

هذه « أنْ » مخفّفة من « أنَّ »[٨] ، ولم يأت بعوض ، وإن كان دخل على

---

(١) كذا أنشده ، وهو تغيير للرواية ، والرواية والصواب « مقشعراً » أي من الجدب والمحل .

(٢) و « كأنّ » للتحقيق ، وقيل هي للتعجب وهو ظاهر قول المبرد ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٣) والسيرافي وأبي علي وابن جني وغيرهم ، وهو قول الفراء ، وعزي إلى الكسائي .

(٤) زيادة من ب .

(٥) ماذكره المؤلف هو قول ذكره الفراء ولم يصرح بصاحبه ، وعزي إليه مع أنه ردّه ، قال : « ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمار مضمر في أنَّ ... » لكن الذي ذكره الفراء أن التقدير : « ويلك اعلم أنّ » فحذف لام ويلك ، ثم قال « ولم نجد ... » . وعزي هذا القول إلى الكسائي وأبي حاتم ويونس . وأنكر النحاس وغيره حذف اللام ، وقال ابن جني : « وهذا يحتاج إلى خبر نبي ليقبل » .
وأما أبو الحسن الأخفش فإنه يقول : التقدير : « ويك أنّه » والكاف من صلة ويك وهي للخطاب ، وأنّه أي لأنه أو من أنه ، متعلق بما في ويك من معنى الفعل ، والتقدير : أعجب من أنه .

(٦) لم يذكر ذلك فيما أعلم .

(٧) انظر الجواهر ٧٢٦ ، والمغني ٤٢

(٨) هذا قول أبي علي فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، ثم نقل عن أبي الفتح قوله لأبي علي : « ولمَ =

الفعل ، كما جاء ﴿ أنْ قَدْ أبْلَغُوا رِسَالاتِ رَبِّهِم ﴾ [سورة الجن : ٢٨] . والتقدير : لولا أنَّ الأمر والشأن منَّ الله علينا .

٣

[قوله تعالى][1] : ﴿ لَخَسَفَ بِنا ﴾[2] [٨٢]

أي لَخَسَفَ الله بنا . ومن قال ﴿ لَخُسِفَ بنا ﴾[3] على المجهول[4] فإنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل . وقد جاء ﴿ لَخُسْفَ بنا ﴾ بالإسكان[5] ، قال العِجْلِيُّ[6] :

٦

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

قوله عز وعلا : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُها للَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً في الأرْضِ ولا فَسَاداً ﴾[7] [٨٣]

٩

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الدَّار الآخرة ﴾ إن جعلته خبراً كان قوله

= جعلت أن مخففة من الثقيلة ، وما أنكرتَ أن تكون هي الخفيفة الناصبة للفعل ، فتفكر مليّاً ثم جوّزه » اهـ .

وما قاله أبو الفتح وجوّزه أبو علي هو الوجه ، وانظر ما سلف ٧٨٣ـ٧٨٤

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٣/٢ ، والحجة ١١٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٦٤/٤ ، والبيان ٢٣٨/٢ ، والبحر ١٣٥/٧

(٣) قرأ ﴿ لَخَسَفَ ﴾ مبنيّاً للفاعل حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون ﴿ لَخُسِفَ ﴾ مبنياً للمفعول . انظر السبعة ٤٩٥ ، والتيسير ١٧٢ ، والنشر ٣٤٢/٢

(٤) لم يعبر المؤلف عن هذا بأنه مبني للمجهول إلا في هذا الموضع ، وقد جرى على أن يعبر عنه بـ « المرتّب للمفعول » ، انظر ما سلف ١٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣٨٨ ، ٦٨٣ ، ٩٤٨ ، وما سيأتي ١٠٦٣ ، ١٢٢٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٣٩ ، ١٤٥٠

(٥) لم أجد هذه القراءة .

(٦) هو أبو النجم العجلي . والبيت له في الكتاب ٢٥٨/٢ ، والمنصف ٢٤/١ ، والمخصص ٢٢٠/١٤ ، والإنصاف ١٢٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٥ ، وإصلاح المنطق ٣٦ ، وتهذيبه ٩٨ ، وأدب الكاتب ٥٢٨ ، والاقتضاب ٤٦٢ ، والزاهر ٥٨٠/١ ، واللسان (عصر) . وهو بلا نسبة في اللامات للزجاجي ٣٦ ، والمنصف ١٢٤/٢ ، والبيان ٢٣٨/٢ . أراد عُصِرَ فأسكن الصاد استخفافاً .

(٧) انظر البيان ٢٣٨/٢

﴿ نجعلها ﴾ في موضع الحال ، وإن شئت كان خبراً بعد خبر . وإن جعلت[1] قوله ﴿ الدار الآخرة ﴾ عطفَ بيان كان قولُه ﴿ نجعلها ﴾ خبراً

٣ [قوله تعالى][2] : ﴿ **قُل رَّبِي أَعْلَمُ مَنْ جاءَ بالهُدَى** ﴾[3] [٨٥]

وفي موضع آخر ﴿ أَعْلَمُ بِمَنْ جاءَ بالهُدَى ﴾ [٣٧] . فحيث لا جارَّ كان ﴿ مَنْ ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر دلَّ عليه قوله ﴿ أعلم ﴾[4] .

٦ ولا ينتصب بـ ﴿ أعلم ﴾ لأنّ « أَعْلَمُ » من المعاني[5] ، والمعاني لا تنصب المفعول . ولهذا المعنى قالوا في قول عَبَّاسِ بن مِرْداسٍ[6] : / ١/١٠٥

... ... وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوَانِسَا

٩ ألا ترى أنّ انتصاب « القوانس » بفعل مضمر دون « أَضْرَب » لأنّ « أَضْرَب » لا يعمل في المفعول به . نعم يعمل في الظرف ، لأن الظرف يعمل فيه الوَهْمُ ، كقول أَوْسٍ[7] :

١٢ فإنَّا وَجَدْنا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

فأعمل « أَحْوَج » في « ساعة » ونصب الساعةَ به .

(١) في الأصل : شئت ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٦ ، والبيان ٢/٢٣٩ ، والبحر ٧/١٣٦

(٤) هذا قياس قول أبي علي ومن وافقه ، وقياس قول الفراء والمبرد والزجاج ومن وافقهم أن يكون « مَنْ » في موضع رفع على أنه مبتدأ وخبره جاء ، انظر ما سلف ٤٢٧

(٥) أفْعَلُ من كذا وصف مبني للمبالغة والتفضيل في معنى الفعل المشتق هو منه وهو بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة فبعدت من شبه اسم الفاعل وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال والأسماء لا تعمل في الأسماء ، فلا تنصب المفعول به ، انظر ما سلف ٤٢٧

(٦) سلف البيت ٤٢٨ وتخريجه والتعليق عليه ثمة .

(٧) ابن حجر . د ، ق ٢٦/٤٨ ص ١٢١ . وهو له في العضديات ٩ ، وتكملة الإيضاح ٩٧ ، والمخصص ١٦/٨٦ ، وشرح مشكل شعر المتنبي ٤٨ ، وابن يعيش ٢/٦١ ، والخزانة ٣/٤٩٤-٤٩٦ . وهو بلا نسبة في الحجة ١/١٨ ، وابن يعيش ٦/١٠٤ ، والبيان ٢/٢٣٩ . والريط : الثوب الرقيق ، والمسهّم : المخطط . ويروى « رأينا العرض » .

سورة العنكبوت

قوله عز وعلا : ﴿ آلم . أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا أن يَقُولُوا ﴾[١]
[١-٢]

سدَّ قوله ﴿ أن يتركوا ﴾ مسدَّ مفعولي ﴿ حسب ﴾ . وقوله ﴿ أن يقولوا ﴾ تقديره : أن يتركوا بأن يقولوا[٢] ، فحذف الجار .

وذكر في أثناء كلامه أبو إسحاق[٣] أنه يجوز أن يكون ﴿ أن يقولوا ﴾ بدلاً[٤] من قوله ﴿ أن يُتْرَكُوا ﴾ ، فقال الفارس[٥] : هذا غلطٌ ، لأنه خارج من أقسام البدل ، ألا ترى أنه ليس ببدل كُلٍّ ولا بعضٍ ولا اشتمال[٦] ؟! وهو كما قال .

---

(١) انظر الجواهر ٥٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١٤/٢ ، وإعراب القرآن ٥٦١/٢ ، ومجمع البيان ٢٧١/٤-٢٧٢ ، والبيان ٢٤١/٢ ، والبحر ١٣٩/٧-١٤٠ ، والحلبيات ٦٥ ، والإغفال ١١٨٣

(٢) وقيل : لأن يقولوا ، أجازهما الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم ، والثاني تقدير الفراء . وقدره النحاس أيضاً : على أن يقولوا .

(٣) نقل كلامه المؤلف في الجواهر ، والطبرسي في مجمع البيان .

(٤) وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، قاله في الإغفال ١١٨٥ ، ونقل كلامه المؤلف في الجواهر والطبرسي في مجمع البيان . وعبارة أبي علي : ولا يكون أيضاً بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه ولا مشتملاً عليه ولا يستقيم حمله على وجه الغلط » اهـ .

(٦) قال الإمام الطبرسي عقب حكايته كلام أبي علي : « وأقول وبالله التوفيق : إن البدل هنا صحيح ، فإنه إذا قال : أحسبوا أن يقولوا آمنّا وهم لا يفتنون ، وقوله « وهم لا يفتنون » جملة في موضع الحال = فكأنه قال : أحسبوا أن يدعوا الإيمان غير مختبرين ممتحنين بشاق التكليف ، فيكون التقدير في معنى الآية : أحسبوا أن يتركوا أحسبوا أن يهملوا ، ولا شك أن الإهمال في معنى الترك ، فيكون الثاني في معنى الأول بعينه ... » اهـ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُم ﴾[2] [١٢]
أي خطاياكم عنكم ، فحذف الجارّ والمجرور .

٣ قوله تعالى : ﴿ وإبْرَاهِيمَ إذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللهَ واتَّقُوهُ ﴾ [١٦]
مفعول ﴿ قال ﴾ هذه ينتهي إلى قوله ﴿ أولئـكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتي وأُولَئِـكَ لَهُم عَذَابٌ أَليمٌ ﴾ [٢٣] . ثم قال : ﴿ فما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ ﴾ [٢٤] ، فانتهى خطـاب
٦ إبراهيم قومَه إلى هذا الموضع . فأجابوه بأنّا نحرّقك أو نقتلك[3] ، فقال لهم :

﴿ إنَّمَا اتَّخَذْتُم مِنْ دُونِ اللهِ أَوْثَاناً مَّوَدَّةَ بَيْنِكُم ﴾[4] [٢٥]
بنصب الـ « مودّة » ورفعها[5] . فمن نصبها كانت « ما » في ﴿ إنّما ﴾ كافّـة ،
٩ و ﴿ أوثاناً ﴾ مفعول ﴿ اتخذتم ﴾ ، وقوله ﴿ مَوَدَّةً ﴾ مفعول ثانٍ[6] .

ومن رفع ﴿ مَوَدَّةٌ ﴾ فـ « مـا » بمعنى « الـذي » وهـو نصب بـ « إنَّ » ، وفي ﴿ اتخذتم ﴾ ضمير محذوف يعود إليه أي : إنَّ الذين اتخذتموهم أوثـانـاً مودَّةُ بينِكم .
١٢ فيكون ﴿ أوثـانـاً ﴾ مفعولاً ثـانيـاً ، و ﴿ مَوَدَّةٌ ﴾ رفـع خبر « إنّ »[7] . وقـولـه ﴿ في الحياةِ الدُّنْيا ﴾ [٢٥] من صلة ﴿ موَّدةٌ ﴾ .

---

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر الجواهر ٣٤٠ ، والبيان ٢/٢٤١
(٣) سياق الآية : ﴿ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا اقتلوه أو حرّقوه ... ﴾ .
(٤) انظر الجواهر ٩٢٠ ، ٩٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣١٥ـ٣١٦ ، وإعراب القرآن ٢/٥٦٨ ، والحجة ٤/١١٧ـ١٢٠خم ، ومجمع البيـان ٤/٢٧٨ ، والبيـان ٢/٢٤٢ـ٢٤٣ ، والبحر ٧/١٤٨ـ١٤٩ . وسيـاق الآية ﴿ ... مودة بينكم في الحياة الدنيا ﴾ .
(٥) قرأ برفع المودة وإضافتها إلى بينكم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ بنصبها وإضافتهـا حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ نافع وابن عـامر وأبو بكر عن عـاصم بنصبهـا وتنوينهـا ونصب بينكم ، انظر السبعة ٤٩٨ـ٤٩٩ ، والتيسير ١٧٣ ، والنشر ٢/٣٤٣
(٦) وأجاز أبو علي أن يكون اتخذ متعدياً إلى واحـد ، وأن يكون المفعول الثـاني محـذوفـاً تقـديـره : أوثاناً آلهة ، ومودة مفعول له .
(٧) أو خبر مبتدأ محذوف تقديره « هي مودة » والجملـة خبر ، أجـاز القولين الزجـاج والنحـاس وأبو =

فإن نونت ﴿ مودّةً ﴾ ونصبت ﴿ بينكم ﴾ وجعلت ﴿ بينكم ﴾ متعلقاً بمحذوف صفة للـ ﴿ مودة ﴾ = لم يجز تعليق الجارّ[1] بـ ﴿ مودّة ﴾ عند فارسهم[2] ؛ لأن المصدر قد وُصِف ، فلا يعمل بعد الوصف[3] . وعندي أنه يجوز ذلك ، لأنه ظرف ، والظرف يفارق المفعول به ، ولْيُلْحَقْ هذا بالمسائل المأخوذة عليه[4] .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وأَهْلَكَ إِلا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[5] [٣٣]

﴿ منجّوك ﴾ : الكاف عند سيبويه في موضع الجر بالإضافة ، وعند الأخفش هو في محل النصب على أنه مفعول ﴿ منجوك ﴾[6] .

= علي وغيرهم ، وأجاز الثاني الفراء وأجاز أيضاً أن يكون مبتدأ وخبره « في الحياة الدنيا » ، وأجازه النحاس أيضاً .

(١) يريد قوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ .

(٢) هو أبو علي الفارسي . وما عزاه المؤلف إليه غلط عليه .

(٣) سلف التعليق على هذا ١٣٦ و ٤١٢

(٤) ذهل الشيخ عن كلام أبي علي فظن أنه استدرك عليه ، ولهذا ما قال « وليلحق هذا بالمسائل المأخوذة عليه » يريد كتابه « الاستدراك على أبي علي » انظر مقدمة التحقيق (آثاره) .
وذلك أن أبا علي أجاز فيمن نصب مودة ونونها أن يتعلق « بينكم » و « في الحياة الدنيا » بالمصدر « مودة » لأن الظرفين مختلفان أحدهما من المكان والآخر من الزمان ، وأجاز أن يكون « بينكم » صفة للمصدر « مودة » ثم قال : « وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ في موضع حال ... فإن قلت : فهل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً بالمودة مع أنه قد وصف بقوله « بينكم » = قيل : لا يمتنع ذلك لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه والظرف يتعلق بمعنى الفعل ، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف = المفعول به ؛ فأما الحال والظرف فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منها به وإن كان قد وصف به ... » اهـ فتأمل !! وانظر ماسلف ٤١٢ ـ ٤١٣

(٥) انظر الجواهر ١٦٣ـ١٦٤ ، ٨٠٧ـ٨٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٤ ، ٤٣٦ ، وإعراب القرآن ٥٧٠/٢ ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ١٥٠/٧ـ١٥١ ، والمقتضب ١٥٢/٤ ، والكامل ٤٦٨ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وابن الشجري ١٩٦/١ ، ٣٤٦ ، وما سيأتي ١١٨٠

(٦) كون الكاف في موضع الجرّ هو قياس قول سيبويه ، وكونها في موضع النصب هو قياس المحكي =

وقوله ﴿ وأهْلَكَ ﴾ عند سيبويه[1] ينتصب بفعل مضمر[2] ، والتقدير : وننجّي أهلك ، لأن سيبويه لا يرى الكاف والياء والهاء في « ضَارِبَاكَ وضَارِبَاهُ وضَارِبايَ » إلا في موضع الجر ، لأن النون سقطت للإضافة ، والأخفش يرى كلَّ ذلك في موضع النصب[3] ، لأنه لا يمكن الجمع بين النون والهاء ولا النون والكاف [ولا النون والياء][4] ، لا يقال : ضاربانك ، ولا ضاربانِي ، ولا ضاربانه . / ٢/١٠٥

[قوله تعالى][5] : ﴿ وإلى مَدْيَنَ أخاهُم شُعَيْباً ﴾[6] [٣٦]

﴿ أخاهم ﴾ ينتصب بفعل مضمر ، والتقدير : وأرسلنا إلى مدين أخاهم شعيباً .

[قوله تعالى][4] : ﴿ فَقَالَ يا قَوْمِ اعْبُدُوا اللّهَ ﴾ [٣٦]

= من مذهب الأخفش ، وقد سلف ٦٧٥ بسط التعليق على هذا وتحقيق القول في أن ما في معاني القرآن للأخفش خلاف المحكي عنه فهو يوافق سيبويه وغيره في هذا ، فهو يقول « والكاف في موضع جر لذهاب النون » اهـ .

(١) هذا قياس مذهبه ، انظر الكتاب ٨٦/١-٨٨ ، والمصادر المذكورة فيما علقناه ٦٧٥

(٢) قوله « بفعل مضمر » غير دقيق ، فمذهب سيبويه أنه ينصب بناصب مضمر وأجاز أن يكون فعلاً كما ذكر المؤلف أو اسم فاعل يعمل فيه والتقدير : ومنجون أهلك .

(٣) ذكرت في ح٦ من الصفحة السابقة أن هذا هو المحكي المشهور من مذهبه ، وهو خلاف ما نصّ عليه في كتابه معاني القرآن فهو يوافق سيبويه وغيره ، انظر ما سلف ٦٧٧ . وهو يقول في هذه الآية : « فالنصب وجه الكلام لأنك لا تجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جر لذهاب النون » اهـ معاني القرآن له ٨٤ ، ويقول أيضاً « لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع ، فلذلك انتصب الثاني » اهـ معاني القرآن له ٤٣٦ . يريد أنه منصوب على المعنى فينصب بمضمر تقديره : وننجي أهلك أو ومنجون أهلك ، وهذا مذهب سيبويه وغيره ، قال سيبويه : « ... وإن شئت نصبته على المعنى وتضمر له ناصباً فتقول : هذا ضارب زيد وعمراً ، كأنه قال : ويضرب عمراً أو ضارب عمراً ... » اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٨٢/٤ ، والبيان ٢٤٤/٢ ، والبحر ١٥١/٧

ولم يُدْخِل الفاء إلا في هذ الموضع[1] ، وكلاهما حسنٌ جميل : إدخالُ الفاء وتركُها .

[قوله تعالى][2] : ﴿ إنَّ الله يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْء ﴾[3] ٣
[٤٢]

مذهب سيبويه والخليل[4] أنّ ﴿ ما ﴾ استفهام ههنا ، وهو في موضع النصب بقوله ﴿ تدعون ﴾ ، والتقدير : أيَّ شيء تدعون من دونه . ٦

وقال غيرهما : إنَّ ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذي »[5] ، والتقدير : يعلم الذي[6] تدعونه من دونه ، فحذف الهاء . و ﴿ ما ﴾ ينتصب بـ ﴿ يعلم ﴾ على هذا القول ، وعندهما ينتصب بـ ﴿ تدعون ﴾ دون ﴿ يعلم ﴾ لأنَّه استفهام . ٩

---

(١) يريد في نظائر هذه الآية ، كقوله ﴿ وإلى عاد أخاهم هوداً قال ياقوم اعبدوا ﴾ [سورة الأعراف : ٦٥ ، وهود : ٥٠] ، وقوله ﴿ إلى ثمود أخاهم صالحاً قال ياقوم اعبدوا الله ﴾ [سورة الأعراف : ٧٣ ، وهود : ٦١] ، وقوله ﴿ وإلى مدين أخاهم شعيباً قال ياقوم اعبدوا الله ﴾ [سورة الأعراف : ٨٥ ، وهود : ٨٤] .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٢٤ ، ٩٢١ ، وإعراب القرآن ٥٧٢/٢ ، والحجة ١٢٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٨٤/٤ ، والبيان ٢٤٥/٢ ، والبحر ١٥٣/٧ ، والكشاف ٢٠٦/٣ ، وتفسير الطبري ٩٨/٢٠ ، والقرطبي ٣٤٦/١٣ ، ومجمع التفاسير ١٨/٥ ، والكتاب ٤٧٣/١ ، والعسكريات ١٠٤ ، والبغداديات ٧٨-٧٩ وقوله « ماتدعون » هو ضبط الأصل ، وفي ي و ب « ما يدعون » وهما قراءتان ، فقرأ بالياء أبو عمرو وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بالتاء ، انظر السبعة ٥٠١ ، والتيسير ١٧٤ ، والنشر ٣٤٣/٢

(٤) حكى سيبويه عن الخليل ، قال « ف « ما » هنا بمنزلة أيُّهم ، و« يعلم » معلَّقة » اهـ وانظر الحجة والبغداديات .

(٥) وهو ظاهر قول النحاس والطبري ، وقولُ القرطبي ، وأجازه السيرافي ومن وافقه (انظر طرة الكتاب ٤٧٣/١) . والمصادر السالفة . و« يعلم » بمعنى يعرف . وذهب الزمخشري إلى أن ما نافية ومِنْ زائدة للتوكيد .

(٦) في الأصل و ي : الذين ، وهو خطأ صوابه من ب .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً تَجْرِي مِنْ تَحتِها الأنْهارُ خَالِدِينَ فيها ﴾[2] [٥٨]

٣ عَدَّى « نُبَوِّئ » إلى المفعولين ، ونصب ﴿ خالدين ﴾ على الحال من الهاء والميم .

و ﴿ نِعْمَ أجْرُ العاملين . الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾[3] [٥٨-٥٩]

٦ يجوز أن يكون ﴿ الَّذين ﴾ في موضع الجرّ وصفاً للعاملين[4] ، ويكون المخصوص بالمدح محذوفاً ، والتقدير : نعم أجر العاملين الصابرين المتوكلين أجْرُهم .

٩ ويجوز أن يكون المضاف محذوفاً ، والتقدير : نعم أجر العاملين أجرُ الذين صبروا ، فحُذِفَ المخصوصُ بالمدح - وهو المضاف - وقام المضاف إليه مقام المضاف[5] .

١٢ [قوله تعالى][6] : ﴿ وكَأيِّن مِّنْ دَابَّةٍ لاَّ تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُها ﴾[7] [٦٠]

يجوز في موضع ﴿ كأيّن ﴾ [أن][1] يكون مرفوعاً ، ويكون قوله ﴿ من

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٧٢-٤٧٣ ، والحجة ١٢٤/٤-١٢٥ خم ، ومجمع البيان ٢٩٠/٤ ، والبيان ٢٤٥/٢ ، والبحر ١٥٧/٧ ، وما سلف ٥٤٨-٥٥٠

(٣) انظر الجواهر ٦٨ ، ومجمع البيان ٢٩٠/٤ ، والتبيان ١٠٣٤ ، وإيضاح الوقف ٨٢٩ ، والقطع ٥٥٧ ، والمكتفى ٤٤٥ ، ومنار الهدى ٢١٦

(٤) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٥) ويجوز أن يكون « الذين » خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين ، وهو قول العكبري وظاهر قول ابن الأنباري فقد ذهب إلى أن الوقف على ﴿ العاملين ﴾ تام .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٢٩٠/٤ ، والبيان ٢٤٦/٢ ، والتبيان ١٠٣٤

دابَّة ﴾ في موضع التبيين[1] له ، ويكون قوله ﴿ لا تحمل رزقَها ﴾ في موضع الجر صفة للمجرور ؛ ويكون قوله ﴿ الله ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يرزقها ﴾ خبره ، والجملة خبر ﴿ كأيّن ﴾ . وأنَّث ﴿ كأيِّن ﴾[2] بقوله ﴿ يرزقها ﴾ حملاً على المعنى .

ومن أجاز « عبدَ الله زيدٌ أبوه ضاربٌ » بنصب « عبد الله » بـ « ضارب » أجاز أن يكون ﴿ كأيِّنْ ﴾ في موضع نصب بفعل مضمر يفسره يرزقها[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ وإنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾[5] [٦٤]

التقدير : وإنَّ حياة الدار الآخرة لهي الحياة . فـ ﴿ الحيوانُ ﴾ ههنا مصدر . والكلام محمولٌ على حذف المضاف ، لأن الحياة لا تكون الدارَ[6] .

---

(١) التبيين هو التمييز ، انظر ما سلف من التعليق ٤٤٨

(٢) في الأصل : كأيّاً ، والصواب من ب . وفي ي : وأنّث كأي كأيّاً ، وكأن الثانية تصحيح للأولى ولم يضرب عليها الناسخ ، وهو خطأ .

(٣) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي نقل منه من غير تصريح على المعهود منه . وهو وهمٌ ، فالمسألة التي ذكرها لا تشبه الآية . وذلك أن قوله تعالى ﴿ وكأين من دابة ﴾ يجوز أن يكون في موضع رفع على أنه مبتدأ وهو الأعلى والأجود ، ويجوز أن يكون منصوباً على الاشتغال بفعل مضمر يفسره المذكور عند البصريين وبالفعل نفسه عند الكوفيين ، انظر ما سلف من التعليق على الاشتغال ٤٦٩

وأما المسألة التي ذكرها فقد نصب فيها « عبد الله » باسم الفاعل « ضارب » الذي هو خبر للمبتدأ الثاني « أبوه » والجملة خبر للمبتدأ الأول « زيد » وقد كره بعضهم تقديم مفعول اسم الفاعل عليه في هذا النحو لتباعد آخر الكلام من أوله ، وأجازه قوم منهم المبرد قياساً على جوازه في الفعل . انظر المقتضب ١٥٦/٤ ، والأصول ١٢٨/١ـ١٢٩ ، والهمع ٨٤/٥

فأنت ترى أن المسألة لا تشبه الآية . ولم يرد المؤلف إلا أن يقول إن « كأين » يجوز أن تكون في موضع نصب على الاشتغال ، فلو قال : ومن أجاز نحو « زيداً الكريمَ ضربته » أجاز أن يكون ... إلخ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٥٧٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٢/٤ ، والبيان ٢٤٦/٢ـ٢٤٧ ، والبحر ١٥٨/٧ ، والكشاف ٢١١/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٦٢/٣ ، ومجمع التفاسير ٢٩/٥ ، وتفسير غريب القرآن ٣٣٩

(٦) قدره ابن قتيبة والبيضاوي وأبو حيان : وإن الدار الآخرة لهي دار الحيوان أو الحياة . ولعل =

وصحّت الواو في قوله ﴿ الحيوان ﴾ ، ولم تكن لتُدغم[1] في الياء[2] . فأما قولهم « الحيوان » للنَّفْس فإنه في الأصل مصدر ، وسمّي به الشخص على تقدير أنه ذو الحياة .

٣

ودخلت اللام في قوله ﴿ لَهِيَ ﴾ على الفَصْل ، ومثله ﴿ إنَّهُم لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴾[3] [سورة الصافات : ١٧٢] .

= الأولى أن يقال : ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لا موت فيها ، فكأنها في ذاتها حياة ، وهو قول الزمخشري .

(١) في النسخ : « ولم يكن ليدغم » ولم تعجم الياء من « ليدغم » في الأصل ، والوجه ما أثبت .

(٢) لأن أصله « الحَيَيَان » من « حي » فقلبت الياء التي هي لام واواً استكراهاً لتوالي الياءين ، ليختلف الحرفان ، هذا مذهب الخليل وسيبويه وأبي علي وابن جني وغيرهم . وانفرد أبو عثمان فذهب إلى أنه غير مبدل الواو وأنها فيه أصل وإن لم يكن منه فعل . انظر في ذلك الكتاب ٣٨٩/٢ ، ٣٩٤ ، والمنصف ٢٨٤/٢ـ٢٨٥ ، وسر الصناعة ١٥٣ـ١٥٤ ، ٢١١ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، والممتع ٥٦٩ ، ٧٥٤ ، واللسان (حي) .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٦

سورة الرُّوم

قوله عزّ وعلا : ﴿ وهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبَهِم سَيَغْلِبُونَ ﴾[(١)] [٣]

المصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : وهم من بعد أن غُلِبُوا سيَغلبون .

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[(٣)] [٤]

أي من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء ، فحذف المضاف إليه ، وبناهما على الضم[(٤)] . ويسمونها « الغاية » ، لأن المضاف إليه الذي هو غاية الكلمة مَنْوِيٌّ وإن لم يكن في اللفظ .

وقد جاء عن بعضهم ﴿ مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ ﴾ بالجر والتنوين[(٥)] . وهذا لم يكن لينوي / المضاف إليه ، بل جعلها اسمين .

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَن يَشَاءُ ﴾[(٦)] [٥]

---

(١) انظر الجواهر ٤٦١ ، ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، وللفراء ٣١٩/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٧/٢ـ٥٧٨ ، ومجمع البيان ٢٩٤/٤ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦١/٧ ، وابن يعيش ٥٩/٦ ، ٦٢

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٦٥٣ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٥ و ٢/١١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، وللفراء ٣١٩/٢ـ٣٢٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٨/٢ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، والمقتضب ١٨٠/٢ و ١٧٥/٢ و ٢٠٥/٤ ، ٢٠٧ ، والكامل ٨٥ ، تعليقات الأخفش تلميذ المبرد ، والخصائص ١٨٤/١ و ٣٦٣/٢ ، ٣٦٥ ، وابن يعيش ٢٨/٣ ، ٣٠ ، ٩٣ و ٨٧/٤ ، ٨٨ ، وابن الشجري ٢٢٨/١ و ٢٦٠/٢ ، والمغني ٢٠٩ ، ٨١٤

(٤) انظر ما سلف من الكلام على قبل وبعد ٢١١ ، وذكر مصادر الكلام عليهما ثمة .

(٥) وهي قراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى أبي السمال والجحدري وعون العقيلي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٥٨١/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٥/٤ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، وتفسير =

يجوز أن تجعل الباء من صلة قوله ﴿ يَفْرَحُ ﴾[١] [٤] ، ويجوز[٢] أن تجعله من صلة ﴿ ينصر ﴾[٣] .

٣ [قوله تعالى][٤] : ﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[٥] [٦]

مصدر موكّد لما قبله ، لأن ما قبله يدلُّ على أنّه وَعَدَهم وعداً لا خُلْفَ فيه ، نصَّ على ذلك سيبويه[٦] .

٦ [قوله تعالى][٤] : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِم مَا خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾[٧] [٨]

يجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ نفياً ، فتقف[٨] على قوله ﴿ في أنفسهم ﴾ وتبتدئ

٩ بـ ﴿ ما ﴾[٩] . وقد عدّى « التّفكُّر » بـ « في » فجرى مجرى قوله ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٥] .

= الطبري ١٢/٢١ ، ومجمع التفاسير ٣٤/٥ ، والقطع ٥٥٨ ، والمكتفى ٤٤٧ ، ومنار الهدى ٢١٦ .
وسياق الآية : ﴿ ... ويومئذٍ يفرح المؤمنون . بنصر الله ... ﴾ .

(١) وهو الظاهر وقول الأكثرين الطبري والنحاس والطبرسي والبيضاوي وأبي حيان وغيرهم .

(٢) في الأصل : أو يجوز والصواب من ب و ي .

(٣) وهو قول أبي حاتم ، فقد ذهب إلى أن الوقف على ﴿ يفرح المؤمنون ﴾ تام ويبتدئ ﴿ بنصر الله ... ﴾ ، وقيل هو كاف وقيل حسن .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ٧٦٨ ، وإعراب القرآن ٥٨١/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٤/٤ ، والبيان ٢٤٩/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، ومجاز القرآن ١١٩/٢ ، والكتاب ١٩٠/١ـ١٩١ ، والمقتضب ٢٣٢/٣ ، والبغداديات ١٧٠ ، ١٨٩ ، وابن يعيش ١١٦/١ـ١١٧

(٦) انظر الكتاب ١٩٠/١ـ ١٩١ ، وهو قول الجميع .

(٧) انظر البيان ٢٤٩/٢ ، والبحر ١٦٣/٧ ، والتبيان ١٠٢٧ ، والكشاف ٢١٥/٣ ، وتفسير الطبري ١٧/٢١ ، والقرطبي ٨/١٤ ، ومجمع التفاسير ٣٥/٥

(٨) انظر إيضاح الوقف ٨٣١ ، والقطع ٥٥٨ ، والمكتفى ٤٤٧ ، ومنار الهدى ٢١٧

(٩) وهو قول ابن الأنباري وأبي حاتم والداني ، وهو ظاهر تأويل القرطبي ، وهو الظاهر .

ويجوز أن تجعل ﴿ ما ﴾ متصلاً بما قبله وإن كان نفياً[1] ، كقوله : ﴿ وظَنُّوا مالَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[2] [سورة فصّلت : ٤٨] ، وقوله : ﴿ وتَظُنُّون إن لَّبِثْتُم إلاّ قَلِيلاً ﴾[3] [سورة الإسراء : ٥٢] .

٣

[قوله تعالى][4] : ﴿ وعَمَرُوها أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوها ﴾[5] [٩]

يجوز أن يكون التقدير : [و][4] عمروا فيها أكثر[6] مما عمروا فيها[7] . فيكون « عَمَرَ » و « عَمِرَ » لغتين[8] من البقاء[9] .

٦

ويجوز أن يكون التقدير : وعَمَرَ الأرضَ الذين[10] كانوا من قبل قريش أكثر مّا عمرتْها قريش[11] .

فلتضف هذه الآية إلى ما عددناها لك[12] من قوله ﴿ وما بَلَغُوا مِعْشَارَ

٩

---

(١) وهو قول متكلف أجازه العكبري وأبو حيان ومن وافقهما . وهو قول لا يصح إلا أن يضمن يتفكر معنى يعلم أو نحوه لأنه لا ينصب مفعولين بل يتعدى بـ « في » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩١

(٣) انظر للصادر التي أحلنا عليها في الكلام عليها في موضعها ٧٢٠ ، ولم يتكلم ثمة على الوجه الذي ذكره هنا .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٧/٤ ، والبحر ١٦٤/٧ ، وتفسير الطبري ١٧/٢١ـ١٨ ، والقرطبي ٩/١٤ . وسياق الآية : ﴿ ... وأثاروا الأرض وعمروها ... ﴾ .

(٦) في النسخ هنا : عمروها أكثر ، والصواب ما أثبت .

(٧) في الأصل : مما عمروها ، والصواب من ي و ب .

(٨) في الأصل و ب : لغتان ، وهو خطأ صوابه من ي .

(٩) يعني من العَمر وهو البقاء ، واقتصر الجوهري على الكسر ، وحكى غيره الفتح أيضاً ، يقال عَمِر الرجلُ وعَمَر : إذا عاش وبقي زماناً طويلاً ، وهو لازم ، انظر الصحاح واللسان والتاج (عمر) . وعلى هذا تكون « ها » في « عمروها » منصوبة بنزع الخافض . وقد أجاز أبو حيان أن يكون معنى الآية من البقاء ولم يذكر غير هذا .

(١٠) في الأصل : التي ، وفي ب : الذي ، والصواب من ي .

(١١) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد والفراء وغيرهم .

(١٢) فيما سلف ٦٩٦ . وسلف ثمة ذكر مصادر الكلام على آيتي سورة سبأ وسورة الفتح .

ما آتَيْنَاهُم ﴾ [سورة سبأ : ٤٥] ، وقوله ﴿ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ بعد قوله : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ ﴾[(١)] [سورة النحل : ١٠٠] ، وقوله : ﴿ وتُعَزِّرُوهُ وتُوَقِّرُوهُ ﴾ ثم قال ﴿ وتُسَبِّحُوهُ ﴾ [سورة الفتح : ٩] . ٣

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ ثُمَّ كَانَ عاقِبَةُ الَّذِينَ أساؤوا السُّوأى أنْ كَذَّبُوا ﴾[(٣)] [١٠]

٦ من نصب[(٤)] ﴿ عاقبة ﴾ كان ﴿ السّوأى ﴾ رفعاً اسم ﴿ كان ﴾ . ومن رفع الـ ﴿ عاقبة ﴾ كان ﴿ السوأى ﴾ في موضع النصب[(٥)] .

و ﴿ السوأى ﴾ : فُعْلَى ، تأنيث « الأسْوَأ » كما أن « الْحُسْنَى » تأنيث ٩ « الأحسن » ؛ [فـ][(٢)]كما قال في وصف المؤمنين ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى ﴾ [سورة يونس : ٢٦] ، وقال : ﴿ وصَدَّقَ بالْحُسْنَى ﴾ [سورة الليل : ٦] = جاء في وصف الكَفَرَة بلفظة[(٦)] ﴿ السوأى ﴾ ، وهو طريق [مسلوك][(٢)] مشروعٌ ، لأنّ ١٢ الْمَرْقَسِيّ[(٧)] قال :

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٩٦

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٢/٢ ، والحجة ١٢٧/٤ ـ ١٢٨ خم ، وأخذ المؤلف بعض كلام أبي علي ، ومجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والبيان ٢٤٩/٢ ، والبحر ١٦٤/٧ ، والتبيان ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨ ، والعضديات ٨٧

(٣) في الأصل : نصبه ، وهو خطأ . وقرأ ﴿ عاقبةُ ﴾ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ونافع ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٠٦ ، والتيسير ١٧٤ ، والنشر ٣٤٤/٢

(٤) هذا قول الفراء والنحاس وأحد قولي أبي علي ومن وافقهم ، وهو الظاهر .

(٥) في الأصل « بلفظ » ، وما أثبته من ي و ب أجود .

(٦) كذا قال المؤلف يعني امرأ القيس بن حجر أشهر شعراء العرب ، وهو ليس بمرقسي . و « المرقسي » نسبة إلى امرئ القيس بن الحارث الأصغر بن معاوية الكندي ، وهو أخو معاوية الأكرمين الجدّ الخامس لامرئ القيس بن حجر .

والنسبة إلى كل « امرئ القيس » في العرب إلا الكندي المذكور « مَرَئيّ » ، انظر مختلف =

فَصِرْنـا إلى الْحُسْنَى ورَقّ كَلامُنـا　　ورُضْتُ فـذَلَّتْ صَعْبَـةٌ أيَّ إذْلالِ

وقولـه ﴿ أن كـذبوا ﴾ يجوز أن يكـون مفعـولاً لـه ، أي لأن كـذبـوا[1] .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ أن كـذَّبوا ﴾ في موضع الرفع خبر مبتـدأ مضمر ، أي هو　٣
أن كـذَّبـوا . [فعلى هـذا يقف على ﴿ السـوأى ﴾[2] ، وعلى الأول لا يقف .
ويجوز[3] أن تجعـل ﴿ أن كـذبـوا ﴾ بـدلاً من ﴿ السـوأى ﴾ رفعـاً أو نصبـاً .
ويجـوز[4] أن تجعـل ﴿ أن كـذبـوا ﴾ خبراً فيمن رفـع ﴿ عـاقبـة ﴾ أو الاسمَ فيمن　٦
نصب . فعلى هـذين تنصب ﴿ السـوأى ﴾ بـ ﴿ أسـاؤوا ﴾ ، قـال[5] : لأن
« السوأى » و « الحسنى » مصدران ، قال[6] :

أنَّى جَـزَوْا عـامِراً سُـوأى بِفِعْلِهِم　٩
أمْ كَيْفَ يَجْـزُونَنِي السُّـوأى مِنَ الْحَسَنِ[7]][8]

= القبائل ومؤتلفها ٣٢ ، والمزهر ٤٥٢/٢ ، والتاج (ق ي س) وفي كلام صاحبه وهمٌ .
وقد فات هذا أصحاب كتب الأنساب فلم يذكروا « المرقسي » فيها . وعند صاحب اللباب ١٩٢/٣ أن النسبة إلى الكندي المذكور « مَرَئي » كغيره . والْمَرَئي بفتح الميم والراء وبالهمزة المكسورة ، انظر الإكمال ٣١٤/٧ ، وتبصير المنتبه ١٣٥٣ ، ١٣٥٩ ، واللباب ١٩١/٣
وقد سلف البيت ٧٧٥ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ١٢٢٤ . وقوله « إلى الحسنى » أي الحالة الحسنى .

(١) وهو قول الفراء وأبي حاتم والنحاس وأحد قولي أبي علي وغيرهم .

(٢) وهو وقف تام عند الأخفش ، انظر القطع ٥٥٨-٥٥٩ . فالظاهر أنه عنده خبر مبتدأ مضمر ، وأجازه أبو البركات والعكبري .

(٣) أجازه أبو البركات والعكبري أيضاً .

(٤) أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٥) يريد أبا علي الفارسي ، انظر الحجة .

(٦) في ب - والزيادة منها -: قوله ، والصواب ما أثبت .

(٧) البيت لأُفنون التغلبي . المفضليات ق ٨/٦٦ ص ٢٦٣ ، وشرحها للأنباري ٥٢٥ ، وهو له في الكامل ١٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٠/١ - ٢٥٤ ، وهو بلا نسبة في الحجة ١٢٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والخصائص ١٨٤/٢ و ١٠٧/٣ ، وابن الشجري ٣٧/١ ، والمغني ٦٧ . وقوله عامراً يريد بني عامر بن صعصعة .

(٨) زيادة من ب .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ومِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً ﴾[2]
[٢٤]

٣ التقدير[3] : ومن آياته آيةٌ يريكم البرق[4] ، فحذف الموصوف وأقام الصفة ٣ مقامه[5] . وكان أبو عليّ[6] يحملها مرّةً على حذف « أن »[7] على تقدير : ومن آياته أن يريكم البرق ، كقوله[8] :

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر الجواهر ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٨٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، وللفراء ٣٢٣/٢ ، والحجة ٢٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٠٠/٤ ، والبيان ٢٥٠/٢ ، والبحر ١٦٧/٧ ، والبغداديات ٦٨ ، ١٥٦ ، ٢٦٧ ، والبصريات ١٨ ، والمغني ٨٣٩

(٣) في الأصل و ي : والتقدير ، ولا معنى للواو هنا . وفي ب : أي و من إلخ .

(٤) وهو قول الرماني وأبي علي فيما بين يدي من كتبه وأحد أقوال الفراء ومن وافقهم . والتقدير : ومن آياته آية يريكم فيها البرق ، فحذف .

(٥) حذف الموصوف والمراد إثباته ، فلا تأخذ الجملة إعراب الموصوف ويبقى موضعها رفعاً على أنها صفة للموصوف المحذوف . وقد بسطنا التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥

(٦) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه ، والذي في الحجة والبغداديات والبصريات هو حذف المبتدأ الموصوف .

(٧) وهو قول الأخفش ، وأجازه الفراء ومن وافقهما . وذكر الفراء وجهاً ثالثاً كأنه المختار عنده ، وهو أن يكون في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : ويريكم من آياته البرق خوفاً وطمعاً .

(٨) وهو طرفة ، من معلقته . د ، ق ٥٤/١ ، ص ٣١ ، وشرح القصائد السبع ١٩٢-١٩٣ ، والتسع ٢٦٤-٢٦٥ ، والعشر ١٣٢ . وهو له في الكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، وسرّ الصناعة ٢٨٥ ، وعبث الوليد ٤٢١ ، وابن الشجري ٨٣/١ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وضرائر الشعر ١٥١ ، ومجمع البيان ١٤٩/١ ، والمغني ٨٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٢٧٠-٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤ ، والخزانة ٥٧/١

وهو بلا نسبة في الجواهر ٩٤ ، ٤٤٠ ، ٦٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٦ ، ٤٣٧ ، وللفراء ٢٦٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٣١٧ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، وإيضاح الوقف ٢٧٧ ، والأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦-١٧٧ ، والمسائل المنثورة ٧٤ ، والعسكريات ١٠٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٤٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٧ ، والبيان ١٠١/١ و ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ . وسيأتي ١٠٦١

... ... أحْضُرَ الـــــــوَغَى ... ...[١]

وأراد[٢] أن يـأخـذ على أبي إسحـاق حـذف أن في قولـه ﴿ أعْبُـدُ ﴾[٣] [سورة الزُّمر : ٦٤] ، فنقل كلامه ثم تذكّر هذا الموضع فبَيَّضَه ، وهو إلى الآن كذلك . ٣

[قــولــه تعــالى][٤] : ﴿ ثُمَّ إذا دَعَــاكُم دَعْــوَةً مِنَ الأرْضِ إذا أنْتُم تَخْرُجُونَ ﴾[٥] [٢٥]

الجار يتعلق بمحذوف في موضع الحال من الكاف والميم ، أي : دعاكم خارجين ٦ من الأرض . وإن شئت كان وصفاً للنكرة ، أي دعوةً ثـابتـة من هـذه الجهـة . ولا يتعلق بـ ﴿ تَخْرُجون ﴾ لأنّ ما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبله . وقـد ذكرنـاه في « الوَقْف »[٦] . ٩

قوله تعالى : ﴿ فأنْتُم فِيهِ سَواءٌ ﴾[٧] [٢٨]

---

(١) البيت بتمامه :

ألا أيُّهــذا الـزاجري أحْضُرَ الــوَغَى وأن أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هل أنت مُخْلِـدِي

فـ « أحضرُ » فيـه في معنى « أن أحضرَ » أي عن أن أحضر ، فحــذف « أن » فــارتفـع الفعـل . ويجيز الكـوفيـون نصب « أحضر » بـأن المضرة ولا يجيزه البصريـون إلا أن يعـوض منهـا الـواو أو الفاء . وحذف « أن » جاء في ضرورة الشعر ، ولا يحمل القرآن عليها .

(٢) يريد أبا علي الفارسي في كتابه « الإغفال » الذي تعقب فيه شيخـه أبـا إسحـاق ، وقـد نقل أبو علي في الإغفـال ١٢٠٨ كلام أبي إسحـاق ولم يعلق بشيء كما قـال المؤلف . وقـد ذكر المؤلف نحـو هذا في الجواهر ٦٣٢

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٦٥ ـ ١١٦٨

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٤/٣٠٠ ، والبيان ٢/٢٥٠ ، والبحر ٧/١٦٨

(٦) لم ينته إلينا كتابـه هـذا فيما نعلم . وإنمـا ذكر المؤلف هـذه الآيـة في الوقف لأن نـافعـاً ويعقوب وجماعة من المفسـرين يقفون على ﴿ دعوة ﴾ ويبتدئون ﴿ من الأرض إذا ... ﴾ وقد رَدَّ هذا بما ذكره المـؤلف ، انظر إيضـاح الـوقف ٨٣٢ ـ ٨٣٣ ، والقطــع ٥٦١ ، والمكتفى ٤٤٨ ، ومنـــار الهدى ٢١٧

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٥ ، ومجمع البيان ٤/٣٠٢ ، والبحر ٧/١٧١

الجملة في موضع النصب ، لأنه جواب قوله ﴿ هَل لَّكُم ﴾ [٢٨] كأنه قال : ﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكم مِّنْ شُرَكَاءَ في ما رَزَقْناكُم ﴾ فتَسْتَوُوا .

٣ [وقوله][1] : ﴿ تَخَافُونَهُم كَخِيفَتِكُم أَنْفُسَكُم ﴾[2] [٢٨]

أي تخافون أن[3] يساووكم كخيفتكم مساواة بعضكم بعضاً .

[قوله تعالى][4] : ﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾[5] [٣٠] / ٢/١٠٦

٦ أي الزموا فطرةَ الله ، فهو نصب على الإغراء[6] .

[قوله تعالى][7] : ﴿مُنِيبِينَ إِلَيهِ ﴾[8] [٣١]

حال[9] من قوله « أَقِمْ » ، لأن خطابَه خطابُ جميعهم ، كقوله : ﴿ يا أَيُّها النَّبِيُّ إذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ﴾ [سورة الطلاق : ١] . ٩

ويجوز أن يكون حالاً من « ٱلْزَمُوا »[10] ، فيكون العامل وصاحب الحال

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٠٢/٤ـ٣٠٣ ، والبحر ١٧٠/٧

(٣) في الأصل : أي ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وللفراء ٣٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٨/٢ ، ومجمع البيان ٣٠٢/٤ ، والبيان ٢٥٠/٢ـ٢٥١ ، والبحر ١٧١/٧

(٦) وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقهما . وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه مصدر ، أي فطر الله تلك الفطرة .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وللفراء ٣٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٠٤/٤ ، والبيان ٢٥١/٢ ، والبحر ١٧١/٧ . وسياق الآية : ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله ... [٣] منيبين إليه ... ﴾ .

(٩) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ومن وافقهما .

(١٠) أجازه الفراء ومن وافقه .

جميعاً مضمَرَيْن ، كقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُم فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ﴾[(١)] [سورة البقرة : ٢٣٩] ، والتقدير : فإن خفتم فصلُّوا رجالاً أو ركباناً . وقد قلنا في « الجواهر »[(٢)] في قوله ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ ﴾[(٣)] [سورة البقرة : ١٧٣][(*)] : إن التقدير : فمن اضطرّ فأكل غير باغٍ ولا عادٍ ، فأضمر العامل وصاحب الحال ، وأضمر مفعول باغٍ[(٤)] . ومن قال : إنّ[(٥)] التقدير : فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فأكَلَ[(٦)] = جعل ﴿ غير باغٍ ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ اضطر ﴾ وأضمر « أكَلَ » بعد ما مضى الكلام بصاحب الحال والحال جميعاً .

قوله تعالى : ﴿ وإنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أن يُنَزَّلَ عَلَيهم من قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾[(٧)] [٤٩]

قالوا : كرّر قوله ﴿ من قبله ﴾ للتأكيد وطول الكلام ، تقلوه عن

---

(١) انظر الجواهر ٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/١-٢٧٤ ، والبيان ١٤٤/١ ، والبحر ٢٤٣/٢

(٢) هو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج وقد حققنا القول في ذلك في مقدمة التحقيق ، انظر ص ١٣ ، ٢٠ ، ٤٨٦-٤٨٨ منه ، وانظر ما سلف ١٢٦

(٣) انظر تفسير الطبري ٥١/٢ ، والقرطبي ٢٣١/٢ ، والبحر ٤٨٩/١-٤٩٠

(٤) ومفعول « عاد » أيضاً ، وقدره في الجواهر : غير باغ الميتة قصداً إليها ولا يعدو حدّ ما يسد به رمقه . وذكر وجهاً آخر أن يكون التقدير : غير باغ على الإمام ولا عاد على الأمّة بقطع الطريق ، فيكون قد أضمر فيه الجار والمجرور ، واختار الأول ، وكلاهما قيل في تأويل الآية ، وقيل غير ذلك .

(٥) في الأصل : فإنّ ، والصواب من ي و ب .

(٦) وهو قول الطبري ورجحه أبو حيان ، وهو ظاهر قول القرطبي ، ورجح المؤلف في الجواهر القول الأول .

(٧) انظر الجواهر ٥٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٢ ، ومجمع البيان ٣٠٩/٤ ، والبيان ٢٥١/٢ ، والبحر ١٧٨/٧ ، وتفسير الطبري ٣٥/٢١ ، والقرطبي ٤٤/١٤ ، وابن كثير ٣٢٨/٦-٣٢٩ ، ومجمع التفاسير ٥١/٥-٥٢

المازني[١] . والصحيح[٢] أنّ التقدير : وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الغيث من قبل السحاب[٣] لَمُبْلِسِينَ . فالضمير يعود إلى « السحاب »[٤] في قوله ﴿ فتُثِيرُ سَحَاباً ﴾ [٤٨] . ولم يقل « من قبلها » ولو قالها لجاد وجاز ، كما قال : ﴿ أعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [سورة الحاقة : ٧] .

[قوله تعالى][٥] : ﴿ ولَئِنْ أرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾[٦] [٥١]

التقدير : لَيَظَلُّنَّ[٧] ، فالماضي بمعنى المستقبل ، كقوله ﴿ ولئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ ﴾ [سورة الإسراء : ٨٦] ، وقوله : ﴿ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإنْسُ والجِنُّ ﴾[٨] ثم قال : ﴿ لا يَأْتُونَ ﴾ [سورة الإسراء : ٨٨] .

وإنما قال ﴿ فرأوه مصفرّاً ﴾ لأنه كنى عن الزرع الذي دلَّ عليه قوله ﴿ فٱنْظُرْ[٩] إلى آثارِ رَحْمَةِ اللهِ كَيْفَ يُحْيِي الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِها ﴾ [٥٠] .

---

(١) لاأعرف أحداً عزا هذا القول إليه ، وهو قول الأخفش والزجاج واختاره الطبري ومن وافقه .

(٢) بل الظاهر الأول ، والله أعلم .

(٣) عزي هذا القول إلى المبرد . وضعفه أبو حيان لأن حرفي جرّ متفقين ـ وهما « مِن » ـ لا يتعلقان بعامل واحد وهو الخبر إلا بواسطة حرف العطف .

(٤) السحاب اسم جنس جمعي واحدته سحابة ، وكل ما كان ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فإنه يجوز تذكيره وتأنيثه ، التذكير لأنه واحد يؤدي عن جمع ، والتأنيث لأنه في المعنى جمع ، وكذلك النخل ، انظر ماسلف ٩٥٨ ، ٤٢١

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٦٦٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٥/٢ ، ومجمع البيان ٣١٠/٤ ، والبحر ١٧٩/٧ ـ ١٨٠ ، والكتاب ٤٥٦/١ ، والمغني ٨٣٤

(٧) وهو تقدير الخليل ووافقه الناس .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٣٢ ، ولم يتكلم ثمة على هذا الوجه فيها ، فانظر المصادر ثمة .

(٩) في الأصل و ب : انظر ، والتلاوة بالفاء . وفي ي : انظروا ، وهو خطأ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَيَومَئِذٍ لا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُم ولا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾[2] [٥٧]

بالتاء والياء[3] . فالياء[4] للفصل ، والتاء لترك الاعتداد بالفصل . ٣

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الحجة ١٣٣/٤-١٣٤ خم ، ومجمع البيان ٣١١/٤ ، والبيان ٢٥٢/٢ ، والبحر ١٨١/٧

(٣) قرأ بالياء عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٥٠٩ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٤) في الأصل : والياء ، والصواب من ي و ب .

سورة لقمان

قوله عز وعلا : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾[1] [٢]

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيات الكتاب ﴾ خبره .

٣ وقوله : ﴿ هُدًى ﴾ [٣]

في موضع الحال .

[وقوله][2] : ﴿ ورَحْمَةً ﴾ [٣]

٦ عطف عليه . ويرفع ﴿ رحمة ﴾ الزَّيَّاتُ[3] ، فإما أن تجعل قوله ﴿ هُدًى ﴾ من باب قوله « هذا حلوٌ حامضٌ »[4] ، أو تجعله مسنداً إلى مضمر ، أي هو هدى[5] .

٩ [قوله تعالى][6] : ﴿ ومِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ويَتَّخِذَها ﴾[7] [٦]

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٩ ، وللفراء ٣٢٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٩/٢ ، والحجة ١٣٥/٤ خم ، ومجمع البيان ٣١٢/٤-٣١٣ ، والبيان ٢٥٣/٢ ، والبحر ١٨٣/٧

(٢) زيادة مني .

(٣) هو حمزة ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥١٢ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٤) فيكون خبراً بعد خبر ، وأجازه أبو البركات . وسلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٣

(٥) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/٢-٣٢٧ ، وإعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، والحجة ١٣٥/٤ خم ، ومجمع البيان ٣١٢/٤-٣١٣ ، والبيان ٢٥٣/٢ ، والبحر ١٨٤/٧

بالنصب والرفع[١] . فالنصب بالعطف على ﴿ يضلَّ ﴾ . والرفع بالعطف[٢] على ﴿ يشتري ﴾ أي من يشتري للإضْلال ويتخذُها هزواً . وما بين ﴿ يشتري ﴾ و ﴿ يتخذ ﴾ في الصلة ليس بأجنبي .

والباء في ﴿ بغير علم ﴾ للحال ، أي ليضل عن سبيل الله جاهلاً[٣] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ **وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً** ﴾[٥] [٧]

الكاف[٦] في موضع الحال . وكذا قوله ﴿ كَأَنَّ في أُذنيه وقراً ﴾ في موضع الحال ، أي : وَلَّى مُستكبراً مُشْبِهاً للصُّمِّ .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ **لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ . خَالِدِينَ فِيهَا** ﴾[٧] [٨ـ٩]

حال من المجرور باللام . و ﴿ جنّات ﴾ يرتفع بالظرف على المذهبين[٨] جميعاً ، لجريه خبراً عن المبتدأ[٩] .

---

(١) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وحفص ، والباقون بالرفع . انظر السبعة ٥١٢ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٢) وهو قول الفراء وأبي علي وأحد قولي النحاس وغيرهم ، وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون ﴿ ويتخذها ﴾ مستأنفاً .

(٣) قال الطبري : فعل ما فعل من اشترائه لهو الحديث جهلاً منه بحاله في العاقبة عند الله من وزر في ذلك » تفسير الطبري ٤١/٢١ ، وانظر مجمع التفاسير ٥٧/٥ ، وقيل في تأويلها غير ذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٣١٣/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ ، والبحر ١٨٤/٧ ، والكشاف ٢٣٠/٢

(٦) يريد جملة ﴿ كأن لم يسمعها ﴾ . وأجاز الزمخشري وأبو حيان أن تكون الجملتان مستأنفتين .

(٧) انظر مجمع البيان ٣١٣/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ . وسياق الآية ﴿ إن الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات ... ﴾ .

(٨) مذهبي سيبويه ومن وافقه والأخفش ومن وافقه ، وسلف بسط التعليق عليهما ١٣

(٩) يريد خبر اسم « إنّ » .

[قوله تعالى][1] : ﴿ خَلَقَ السَّمواتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها ﴾[2] [١٠]

الباء للحال ، فيجوز أن يكون حالاً من ﴿ السَّموات ﴾ ، ويجوز أن يكون حالاً من مفعول « تَرَوْنَ »[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ وألْقَى في الأرْضِ رَوَاسِيَ أنْ تَمِيدَ بِكُم ﴾[5] [١٠] /

١/١٠٧

أي كراهةَ[6] أن تميد بكم ، فحذف المضاف . وقال الفراء[7] : لئلاّ تميد بكم . والوجه الأولُ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَأَرُوني مَاذا خَلَقَ الَّذينَ مِنْ دُونِهِ ﴾[8] [١١]

الياء المفعول الأول ، وقوله ﴿ ماذا ﴾[9] إن جعلته كالشيء الواحد كان منصوباً بـ ﴿ خلق ﴾ ، ويكون الجملة سدَّ مسدَّ مفعولي ﴿ أروني ﴾ . وكذلك إن جعلت « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » ، و ﴿ خلق ﴾ صلة له على تقدير « خَلَقَه » = كان قد سدَّ مسدَّ ما يقتضيه ﴿ أَرُوني ﴾ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ يا بُنَيِّ ﴾[10] [١٣]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٣١٣/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢

(٣) انظر ما سلف من كلامه على قوله تعالى : ﴿ رفع السَّموات بغير عمد ترونها ﴾ [سورة الرعد : ٢] ص ٦٢١

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٣١٣/٤

(٦) وهو قول النحاس وهو قياس مذهب المبرد والزجاج وأبي علي وغيرهم من البصريين .

(٧) انظر معاني القرآن له ٣٢٧/٢ . وقد بسطنا التعليق على هذا ١٦٢

(٨) انظر مجمع البيان ٣١٥/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ ، والبحر ١٨٥/٧

(٩) سلف الكلام عليها ١٦١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(١٠) انظر الجواهر ٨٤١ ، وإعراب القرآن ٦٠٢/٢ ، والحجة ١٣٥/٤ـ١٣٦ خم ، ومجمع البيان ٣١٤/٤ـ٣١٥ ، والبحر ١٨٦/٧

و﴿ يا بنيَّ ﴾ ، و﴿ يا بُنَيْ ﴾[١] . فمن قال ﴿ يا بُنيِّ ﴾ فأصله « يا بُنَيِّي » فحذف الياء الأخيرة اجتزاء بالكسرة .

٣

ومن فتح أبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، ثم حذف الألف .

ومن أسكن الياء فإنه أسكنها في الوقف بعد الحذف ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[٢] . وقد تقدم ذلك في سورة هود عليه السلام[٣] .

٦

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّها إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّن خَرْدَلٍ ﴾[٤] [١٦]

أي إنَّ القصة والحالة . ويجوز رفع ﴿ مثقال ﴾ ونصبه[٥] . فمن نصب كان التقدير : إن تكن الموزونةُ مثقال حبة ، فأضمرها لدلالة الكلام عليها . وإن شئت كان التقدير : إن تكن الخصلة[٦] مثقال حبة[٧] .

٩

ومن قال ﴿ مثقالُ حبة ﴾ فـ ﴿ تَكُ ﴾ تامة ، وأنَّثَ ﴿ تك ﴾ وإن كان ﴿ مثقال ﴾ مذكراً ، لأنه من باب ما اكتسى فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث[٨] .

١٢

---

(١) قرأ بإسكان الياء ابن كثير ، وقرأ حفص بالفتح ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥١٢-٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢ ، ٢٨٩

(٢) قال أبو علي : « وهذا يجيء في الشعر ... لانعلم جاء في الكلام » اهـ .

(٣) انظر ما سلف ٥٦٦

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٤٣/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٩-٤٤٠ ، وللفراء ٣٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٢/٢ ، والحجة ١٣٧/٤-١٣٨ ، ومجمع البيان ٣١٨/٤ ، والبيان ٢٥٥/٢ ، والبحر ١٨٧/٧

(٥) كان في النسخ « ونصبها » ، والوجه ما أثبت . وقرأ بالنصب نافع وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، ١٥٥ ، والنشر ٣٤٦/٢ ، ٣٢٤

(٦) من الإساءة أو من الإحسان .

(٧) قدره الأخفش : إن تكن الخطيئة ، وقدره أبو علي : المظلمة أو السيئة أو الحسنة ، وقدره الفراء مضمراً مجهولاً كالضمير في إنها .

(٨) وهو قول الفراء والنحاس ومن وافقهما . وذهب أبو علي إلى أنه أُنِّثَ حملاً على المعنى لأن المثقال هو السيئة أو الحسنة .

﴿ يَأْتِ بِها اللهُ ﴾[(١)] [١٦]
أي بجزائها ، فحذف المضاف[(٢)] .

٣ [قوله تعالى][(٣)] : ﴿ ولا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾[(٤)] [١٨]
و﴿ تُصَاعِرْ ﴾[(٥)] لغتان[(٦)] حسنتان .

[قوله تعالى][(٧)] : ﴿ وأَسْبَغَ عَلَيكُم نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وبَاطِنَةً ﴾[(٨)] [٢٠]

٦ من أفرد ﴿ نِعْمَةً ﴾[(٩)] كان بمعنى الجمع ، كقوله ﴿ وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوها ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٤][(☆)] ، ألا ترى أنَّ النعمة الواحدة لا يقال فيها « أحصيت » وإنما الإحْصاءُ يكون في الْمُتَعَدِّد .

٩ [قوله تعالى][(١٠)] : ﴿ ولَوْ أنَّ ما في الأرْضِ من شَجَرَةٍ أقْلامٌ والبَحْر ﴾[(١١)] [٢٧]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٨/٢ ، ومجمع البيان ٣١٩/٤ ، والبحر ١٨٧/٧ ، وتفسير الطبري ٤٦/٢١ ، وابن كثير ٣٤٠/٦ ، ومجمع التفاسير ٦٢/٥

(٢) قال الطبرسي : « أي يحضرها الله يوم القيامة ويجازي عليها » وهو قول الفراء والطبري وابن كثير وغيرهم ، ثم قال الطبرسي : « أي يأت بجزاء ما وازنها من خير أو شرّ » .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٤/٢ ، والحجة ١٣٦/٤-١٣٧ خم ، ومجمع البيان ٣١٨/٤ ، والبحر ١٨٨/٧

(٥) قرأ ﴿ ولا تصعّر ﴾ ابن كثير وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ ولا تصاعر ﴾ . انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٦) حكى أبو علي عن أبي الحسن أن تصاعر لغة أهل الحجاز ، وتصعر لغة بني تميم .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٨/٢-٣٢٩ ، وإعراب القرآن ٦٠٥/٢ ، والحجة ١٣٨/٤ خم ، ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣١٨/٤ ، والبحر ١٩٠/٧

(٩) قرأ ﴿ نعمه ﴾ بالجمع نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ نعمة ﴾ بالإفراد . انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(١٠) زيادة من ي و ب .

(١١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٠ ، وللفراء ٣٢٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٦/٢ ، والحجة =

بالرفع والنصب[1] . فالنصب بالعطف على ﴿ ما ﴾[2] . والرفع على أن يكون الواو واوَ الحال[2] ، و ﴿ البحر ﴾ مبتدأ ، وخبره قوله من بعده ﴿ يَمُدُّهُ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [٢٧] . ٣

ويجوز أن يكون نصب ﴿ البحر ﴾ من باب[3] قوله ﴿ والسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾[4] [سورة الرّحمن : ٧] ، ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾[5] [سورة يس : ٣٩] ، ﴿ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم ﴾[6] [سورة الإنسان : ٣١] ، تنصبه بمضمر يفسّره ما بعده ، أي : ويمد البحر من بعده سبعة أبحر ، فأضمر « يَمُدُّ » لأن ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ يدلّ عليه ويفسره . ولم يذكره أبو علي ولا أبو إسحاق[7] . ٦

قوله عزّ وجلّ : ﴿ ما خَلْقُكُم ولا بَعْثُكُم إلاّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾[8] [٢٨] ٩

أي كبَعْثِ نفس واحدة ، فحذف المضاف .

= ١٣٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٢١/٤ـ٣٢٢ ، والبيان ٢٥٦/٢ ، والبحر ١٩٠/٧ـ١٩١ ، والتبيان ١٠٤٥ ، والكتاب ٢٨٥/١ ، وابن الشجري ٢٧٧/٢ ، والمغني ٦٠٧

(١) قرأ بالنصب أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(٢) وهو قول سيبويه والأخفش وأبي علي ، وأحد قولي النحاس وظاهر قول الفراء ومن وافقهم .

(٣) هو باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو باب الاشتغال وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٠٣ـ١٣٠٥

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١١٧

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤١٥

(٧) لم يذكره أبو علي ولم ينقل عن أبي إسحاق وليس كتابه بين يدي فأتحقق منه . وما ذهب إليه المؤلف لاأعلم أحداً تقدمه إليه ، وتابعه أبو البركات ، وأجازه العكبري أيضاً .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٩/٢ و ١٥/١ ، وإعراب القرآن ٦٠٧/٢ ، ومجمع البيان ٣٢٢/٤ ، والبيان ٢٥٧/٢ ، والحلبيات ٢٩٦

[قوله تعالى][1] : ﴿ ولا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئاً ﴾[2]
[٣٣]

٣ لا يكون قوله ﴿ مولود ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هو ﴾ فَصْلاً ، و ﴿ جازٍ ﴾ خبر ﴿ مولود ﴾ ، لأن الفصل لا يدخل بين النكرتين[3] . ولكن يكون ﴿ مولودٌ ﴾ معطوفاً على قوله ﴿ لا يَجْزِي وَالِدٌ ﴾ [٣٣] أي ولا يجزي مولود . ويكون ٦ ﴿ هو ﴾ إن شئت تأكيداً لما في ﴿ مولود ﴾ ، ويكون جازٍ صفة لـ ﴿ مولود ﴾ ؛ وإن شئت كان ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جازٍ ﴾ خبره ، والجملة صفة لـ ﴿ مولود ﴾ . وما أبْعَدَ صاحبَ[4] « الحاوي » عن هذا الكلام .

٩ [قوله تعالى][1] : ﴿ إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الغَيْثَ ﴾[5]
[٣٤]

الآية تدلُّ على أنَّ الظرف يشبه الفعل . ألا ترى أنه قال ﴿ عنده علم ١٢ الساعة ﴾ فجاء بالظرف وما ارتفع به ثم قال ﴿ وينزّل الغيث ﴾ فعطف الفعل والفاعل على الظرف وما ارتفع به ؟ ومثلُه ﴿ نُسْقِيكُم مِّمَّا في بُطُونِها / ولَكُم فِيها مَنَافِعُ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢١] ، فصدَّر بالفعل والفاعل ، ثم عطف بالظرف ١٥ وما ارتفع به ، كما صدَّر ههنا بالظرف ، ثم جاء بالفعل والفاعل . وأزيدك مرحاً بقوله[6] :

٢/١٠٧

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٤٥-٥٤٦ ، والبيان ٢/٢٥٧ ، والبحر ٧/١٩٤ . وسياق الآية : ﴿ واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود ... ﴾ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، ويجيز ذلك الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٩٥ ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣ . ويجوز أن يكون مولود مبتدأ وإن كان نكرة لأنه في سياق النفي و « هو » مبتدأ ثان وجازٍ خبره والجملة خبر مولود ، انظر البحر .

(٤) سيأتي تحقيق المعنيّ به وترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٥) انظر الحجة ١/١٥

(٦) وهو جعفر بن عُلْبَة الحارثي ، انظر ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٠ ، والتبريزي ١/٢٥ ، وسمط اللآلي ٩٠٥

نُقَاسِمُهُم أسْيَافَنَا شَرَّ قِسْمَةٍ ... فَفِينا غَوَاشِيها وفِيهِم صُدُورُها[1]

فصدَّر بالفعل والفاعل ، ثم أتى بالظرف وما ارتفع به .

٣ ويجوز أن يكون التقدير : وأن ينزِّلَ الغيث ، أي : عنده علم الساعة وإنزال الغيث ، فحذف « أنْ » ، كقوله[2] :

... ... أحْضُرُ الـوَغَى ... ...

٦ [قوله تعالى][3] : ﴿ وما تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذا تَكْسِبُ غَداً ﴾[4] [٣٤]

﴿ ماذا ﴾[5] ينتصب بقوله ﴿ تكسب ﴾ لأنه استفهام ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[6] ، وإنما ينصبه ما بعده .

٩ ومن قال : إن « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » لم ينصبه أيضاً بـ ﴿ تدري ﴾ ، وإنما ينصب الجملة بأسرها[7] .

---

(١) غواشي السيوف : قوائمها ، وتكون الأغماد أيضاً ، والصدور أراد بها المضارب ، عن المرزوقي . قال ابن جني في التنبيه على مشكلات الحماسة : « هذا البيت دلالة على قوة شبه الظرف بالفعل ، وذلك أنه عطف قوله « ففينا غواشيها » على قوله « نقاسمهم » ومن شرط المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه » اهـ ، أخذته من تعليق محقق شرح المرزوقي الأستاذ عبد السلام هارون . والظاهر أن المؤلف أخذ من كتاب ابن جني .

(٢) سلف البيت ١٠٤٨ . وذكرنا ثمة أن حذف « أن » خاص بضرورة الشعر فلا يحمل القرآن عليها .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر البيان ٢/٢٥٧ ، والبحر ١٩٥/٧

(٥) انظر ما سلف ١٠٥٦

(٦) سلف التعليق على هذا ٤٠٧

(٧) في الأصل و ي : بأسره ، والصواب من ب .

سورة السَّجْدَة

قوله عزَّ وعلا : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾[1] [٧]

و ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على الْمُضِيِّ[2] . فمن قال ﴿ خَلْقَه ﴾ كان بدلاً من قوله[3] ﴿ كلَّ[4] شيء ﴾ . ومن قال ﴿ خَلَقَه ﴾ كان في موضع الجر وصفاً لـ ﴿ شيء ﴾[5] ، والتقدير : أحسنَ كلَّ شيءٍ مخلوقٍ له .

[قوله تعالى][6] ﴿ ولَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِم عِنْدَ رَبِّهِم رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾[7] [١٢]

التقدير : يقولون ربَّنا . فقوله ﴿ المجرمون ﴾[8] مبتدأ ، و ﴿ ناكسو ﴾

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٠ ـ ٣٣١ ، وإعراب القرآن ٢/٦٠٩ ـ ٦١٠ ، والحجة ٤/١٤٠ خم ، ومجمع البيان ٤/٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، والبيان ٢/٢٥٨ ، والبحر ٧/١٩٩ ، والكتاب ١/١٩١ ، والمقتضب ٣/٢٠٣ ، ٢٣٢

(٢) قرأ ﴿ خَلْقه ﴾ بسكون اللام ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ خَلَقه ﴾ على المضي ، انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٢/٣٤٧.

(٣) وهو أحد قولي الفراء والنحاس وأبي علي ومن وافقهم ، والثاني أنه انتصب على أنه مصدر مؤكد لمدلول ما قبله ، وهو قول سيبويه والمبرد .

(٤) في الأصل : من كل ، وهو خطأ .

(٥) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون في موضع النصب صفة لـ « كل » .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ١٩ ، وإعراب القرآن ٢/٦١٢ ، ومجمع البيان ٤/٣٢٨ ، والبيان ٢/٢٥٩ ، والبحر ٧/٢٠١ ، وابن الشجري ١/٢٩١ و٢/١٥٠ ، والتبيان ١٠٤٨

(٨) في النسخ : مجرمون ، والصواب ما أثبت .

خبره ، وقوله « يقولون ربنا » إن شئت كان خبراً ثانياً ، وإن شئت كان في موضع الحال[(١)] .

[قوله تعالى][(٢)] ﴿ فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لهم من قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[(٣)] [١٧]

من قال ﴿ أُخْفِي ﴾ على الاستقبال وإسكان الياء[(٤)] ، وجعل ﴿ ما ﴾ استفهاماً = كان منصوباً بـ ﴿ أُخْفِي ﴾ ، والتقدير : فلا تعلم نفس أيَّ شيء أُخْفِي لهم . وإن شئت كان ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذي » ، ويكون التقدير : ما أُخْفِيه لهم[(٥)] .

فأما من قال ﴿ ما أُخْفِيَ لهم ﴾ مرتَّباً للمفعول[(٦)] = فـ ﴿ ما ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أُخفيَ ﴾ خبر ، فمن جعله استفهاماً ، ومن جعله خبراً[(٧)] كان منصوباً بـ ﴿ تعلم ﴾ .

[قوله تعالى][(٢)] ﴿ وقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾[(٨)] [٢٠]

---

(١) عند العكبري حال ، ولم يتكلم غيره على موضع الجملة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٤٧٠ ، ٩٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٤/٢ ، والحجة ١٤١/٤ ـ ١٤٢ خم ، ومجمع البيان ٣٣٠/٤ ، والبيان ٢٥٩/٢ ـ ٢٦٠ ، والبحر ٢٠٢/٧ ـ ٢٠٣ ، والبغداديات ٧٩

(٤) وهو حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ أخفيَ ﴾ على المضي مبنياً لما لم يسم فاعله . انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(٥) أجاز القولين الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وذهب أبو علي في الحجة إلى أن الأبين أن تكون « ما » استفهاماً ، قال « وهو عندي قياس قول الخليل » اهـ . وانظر قول الخليل فيما سلف ١٠٣٩ والتعليق ثمة . وأجاز القولين في البغداديات بلا ترجيح .

(٦) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٦

(٧) أي من جعل ما بمعنى الذي ، وعليه يكون الكلام خبراً .

(٨) انظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان بهامش تفسير الطبري ٧٢/٢١

وقال في الأخرى : ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُم بها تُكَذِّبون ﴾ [سورة سبأ : ٤٢] ، فذكّر ههنا وأنَّث هناك . وإن شئت أُخبرْك بسرّ هذا ، فأقول : إنما قال ههنا ﴿ عذاب النار الذي ﴾ فذكّر حملاً على الـ ﴿ عذاب ﴾ دون ﴿ النار ﴾ لأنّ ﴿ النار ﴾ ههنا وقع موقع المضر ؛ ألا ترى [أنه][1] جرى ذكرها في قوله ﴿ وأمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّما أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا منها أُعِيدُوا فيها وقيل لهم ذُوقُوا ﴾ عَذَابَهَا ؟ فلما أظْهَر وَوَضَع الظاهر موضع المضر ، والمضر لا يوصف[2] = لم يستجز إجراء ﴿ الذي ﴾ على المضاف إليه دون المضاف . وفي الأخرى لم يجر ذكر « النار » في سياق الآية ، فلم يقع « النار » موقع الضمير ، فقال ﴿ عذاب النار التي ﴾ فوصف ﴿ النار ﴾ دون الـ ﴿ عذاب ﴾ .

والذي أنبأتك به يدلّ على صِحَّة مذهب الأخفش حيث يرى وضع[3] الظاهر موضع المضر[4] .

[قوله تعالى][5] ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَم أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِم مِنَ الْقُرُونِ** ﴾[6] [٢٦]

﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ دون ﴿ يَهْدِ ﴾[7] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر ما سلف ١٢٩ ، والمصادر هناك .

(٣) في الأصل : على صحة مذهب سيبويه حيث لا يرى وضع إلخ ، والصواب من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع المضر ١٢٩ . وذكرنا ثمّ أن وضع الظاهر موضع المضر في جملة واحدة لا يجيزه سيبويه ومن وافقه إلا في الشعر ، وأجازه الأخفش ومن وافقه . أما تكريره في جملتين فجائز حسن . والآية من هذا الباب ، فإن جملة ﴿ وقيل لهم ذوقوا عذاب النار ﴾ معطوفة على قوله ﴿ أعيدوا فيها ﴾ وهي في سياق جملة مستأنفة وهي قوله ﴿ كلما أرادوا ... ﴾ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٦/٢ ، ومجمع البيان ٣٣٣/٤ ـ ٣٣٤ ، والبيان ٢٦١/٢ ، والبحر ٢٠٥/٧ و٢٨٨/٦ ـ ٢٨٩ ، والحلبيات ٢٣٩ ـ ٢٤١

(٧) وهو قول الزجاج والنحاس وأبي علي وأحد قولي الفراء وغيرهم . فيكون التقدير : أولم يبين اللهُ =

١/١٠٨

[قوله تعالى][1] ﴿ فَلاَ تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ / مِن لِّقَائِه ﴾[2] [٢٣]

إن شئت كان التقدير : فلا تكن في مرية من لقائك موسى[3] ، فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول ، والفاعل مضمر .

٣

وإن شئت كان التقدير : فلا تكن في مرية من لقاء[4] موسى إياك .

وإن شئت كان التقدير : فلا تكن في مرية من لقاء موسى ربَّه ، فيكون مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوف . [و][5] هذا القول مرويٌّ عن ابن عباس[6] .

٦

[قوله تعالى][1] ﴿ يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا ﴾[7] [٢٤]

و﴿ لَمَّا صَبَرُوا ﴾[8] . فمن خفّف وكسر اللام كان « ما » مصدرية[9] ، أي

٩

= إهلاكه ، وقيل في التقدير غير ذلك على اختلافهم في فاعل « يهد » . انظر ما سلف من الكلام على نظيرة هذه الآية ٨٥٣

وقد أجاز الفراء هنا أن يكون ﴿ كم أهلكنا ﴾ في موضع الفاعل لـ ﴿ يهد ﴾ ، قال النحاس : « وهذا نقض لأصول النحويين في قولهم : إن الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله ... » اهـ . وانظر الكلام على فاعل يهد فيا سلف ٨٥٣ ، والحلبيات .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٣٢/٤ ـ ٣٣٣ ، والبيان ٢٦٠/٢ ، والبحر ٢٠٥/٧ ، وتفسير الطبري ٧١/٢١ ، والقرطبي ١٠٨/١٤ ، وابن كثير ٣٧٢/٦ ، ومجمع التفاسير ٧٩/٥ ، وما سلف ٩٥٤ . وكان في النسخ في كل موضع « فلا تك » وهو خطأ .

(٣) عن قتادة والسدي ، وروي عن مجاهد وابن عباس .

(٤) في الأصل : لقائك ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في حديث رواه الطبراني بسنده عن قتادة عن أبي العالية عنه ، انظر ابن كثير .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٦/٢ ، والحجة ١٤٢/٤ ـ ١٤٣ خم ، ومجمع البيان ٣٣٢/٤ ، والبيان ٢٦٠/٢ ، والبحر ٢٠٥/٧ ، والمغني ٢٧٧

(٨) قرأ (لِما) بكسر اللام وتخفيف الميم حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون (لَمّا) بفتح اللام وتشديد الميم . انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢ =

لِصَبْرِهم . ومن شدّد كان ﴿ لَمّا ﴾ بمعنى « حين » [(١)] .

قوله عز وعلا : ﴿ إنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم ﴾[(٢)] [٢٥]

٣ دخلت ﴿ هو ﴾ ههنا فَصْلاً[(٣)] . ولو كان [مكان][(٤)] « يَفْصِل » « فَصَل » لم يجز دخولها . أجازوا « زيد هو يقوم » ، ولم يجيزوا « زيد هو قام » ؛ لأن المضارع يشبه الاسمَ ، والماضي لا يشبه الاسمَ ، فكان[(٥)] قولهم « زيد هو يقوم »

٦ بمنزلة قولهم « كان زيد هو خيراً منك » ، حكاه أبو علي عن المازني في الفاتحة من « الحجّة »[(٦)] .

ومثلُه : ﴿ ومَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[(٧)] [سورة فاطر : ١٠] . ولم يذكر[(٨)]

٩ الآيتين أبو عليّ ولا المازنيُّ ، وإنما ذكر المسألة . وإن وجدت ثالثاً في التنزيل أخبرتك به إن شاء الله . .ووجدت[(٩)] آيةً ثالثة ، وهي[(١٠)] قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللّهَ هو يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٤] .

= (٩) الوجه : كانت ما مصدرية .

(١) أي حين صبروا جعلناهم أئمة يهدون ، فحذف الجواب لتقدم ذكره . و « لَمّا » ظرف بمعنى حين ، عن ابن السراج وأبي علي والنحاس وابن جني ومن وافقهم ، وهي حرف عند الفراء ، وعزي هذا القول إلى سيبويه . انظر المصادر السالفة في ذكر لَمّا ٢٣

(٢) انظر البيان ٢٦١/٢

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على ضمير الفصل وذكر مصادر الكلام عليه ٢٣

(٥) في الأصل : وكان ، والوجه ما أثبت من ب و ي .

(٦) قال أبو علي في الحجة ١١٣/١ : « قال أبو عثمان : يجوز عندي زيد هو يقول ذلك ، و « هو » فصلٌ ، ولا أجيز : زيد هو قال ذاك ، لأني أجيز الفصل بين الأسماء والأفعال ، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة ... » اهـ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٧

(٨) هو كما قال .

(٩) الظاهر أنه وجد هذه الآية بعد إملاء هذا الموضع من الكتاب ، ثم ألحقت به حين عاد إليه .

(١٠) في الأصل و ب : وهو ، والوجه ما أثبت من ي .

سورة الأحزاب

قوله عز وعلا : ﴿ وما جَعَلَ أزْوَاجَكُمُ اللائي تُظاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهاتِكُم ﴾[١] [٤] ٣

يجوز ﴿ اللائي ﴾ بإثبات الياء بعد الهمزة ، ويجوز ﴿ اللاء ﴾ بحذف الياء اجتزاء بالكسرة ، ومنهم من يجعل الهمزة بينَ بينَ بعد حذف الياء[٢] . فهذا كلُّه للتخفيف وكثرة الأمثال : الألف والهمزة والكسرة والياء . ٦

فأمّا ﴿ تُظَاهِرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَّاهَرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَّهَّرُونَ ﴾ فَحَسَنٌ كلها[٣] .

فمن حذف التاء وقال ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ فالمحذوفة الثانية دون الأولى ، لأن التكرار بها وقع[٤] . ألا ترى أنّ من أدغم كان الإدغام في الثانية دون الأولى ؟ فكذا الحذف وجب أن يكون في الثانية . ٩

و « ظَاهَرَ » و « تَظَاهَرَ » و « تَظَهَّرَ » كلُّها واحدٌ . ١٢

---

(١) انظر الجواهر ٨٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٢ ، والحجة ١٤٣/٤ـ١٤٥ خم ، ومجمع البيان ٣٣٥/٤ ، والبيان ٢٦٣/٢ ، والبحر ٢١١/٧

(٢) قرأ ﴿ اللاء ﴾ بالهمزة وحذف الياء قالون عن نافع وقنبل عن ابن كثير ، وسهلها بين بين ورش عن نافع والبزي عن ابن كثير وأبو عمرو ، وروي عن البزي وأبي عمرو إبدالها ياء ، وقرأ الباقون بالهمزة وإثبات الياء . انظر السبعة ٥١٨ـ٥١٩ ، والتيسير ١٧٧ـ١٧٨ ، والنشر ٣٤٧/٢ و ٤٠٤/١

(٣) الأولى قراءة عاصم والثانية قراءة حمزة والكسائي والثالثة قراءة ابن عامر والرابعة قراءة الباقين .

(٤) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة الأولى . وقد سلف هنا ٦٦ وذكر مصادره ثمة .

[قوله تعالى][١] : ﴿ وليْسَ عَلَيكُم جُنَاحٌ فِيمَا أخْطَأْتُم بِهِ ﴾[٢] [٥]
يـدلُّ على أنَّ « في » محـذوفـةٌ من قولـه ﴿ لَيْسَ علَيكُم جُنَـاحٌ أنْ تَبْتَغُوا ﴾
٣ [سورة البقرة : ١٩٨] .

[وقوله][٣] : ﴿ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ ﴾[٤] [٥]
﴿ ما ﴾ مجرورة بالعطف على ﴿ ما ﴾ الأُولى[٥] .

٦ [قوله تعالى][٦] : ﴿ وأزْواجُهُ أُمَّهاتُهُم ﴾[٧] [٦]
يعني في التزوّج بهنَّ . لا يجوز كما لا يجوز التزوّج بالأم احتراماً للنّبي صلَّى الله عليه وآله وسلم . فهذا من بـاب قولهم « أبو يوسفَ أبو حنيفـةَ »[٨] أي هو بمنزلتـه
٩ وينوب عنه .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ وتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونا ﴾[٩] [١٠]

---

(١) زيادة من ب .
(٢) انظر الجواهر ١٢٥
(٣) زيادة مني .
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٣/٢ ، والبيان ٢٦٤/٢
(٥) وأجاز النحاس أن تكون في موضع الرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو .
(٦) زيادة من ي و ب .
(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٨ ، وإعراب القرآن ٦٢٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٣٨/٤ ، والبيـان ٢٦٤/٢ ، والبحر ٢١٢/٧ ، والإيضاح ٤٩ ، ١٧٥ ، والعضـديـات ١٦٠ ، وابن يعيش ٨٧/١ ، وابن الشجري ١٥٧/١ ، ١٧٨ ، والمغني ٥٧٤
(٨) فالخبر ليس هو المبتدأ في المعنى وإنما هو منزّل منزلته .
(٩) انظر الجـواهر ٦٢٧ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٥/٢ ، والحجـة ١٤٥/٤ـ١٤٧ خم ، ومجمع البيـان ٣٣٧/٤ ، والبيـان ٢٦٥/٢ ، والبحر ٢١٧/٧ ، وابن يعيش ١٤٥/٤ و ٧/٥

بالألف وتَرْكِها[١] . فمن ألحق الألِفَ فلأنَّها فاصلة[٢] ، والفواصل تلحقها الألف تشبيهاً بالقوافي[٣] .

٣ ومن لم يلحق الألفَ قال : إنّ الألف يكون بدلاً من التنوين من نحو : رأيتُ رَجُلا ، وليس ههنا تنوين .

فأما قول الراجز[٤] :

---

(١) قرأ بترك الألف في الوقف والوصل أبو عمرو وحمزة ، وأثبتها في الوقف ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم ، وأثبتها الباقون في الحالين . انظر السبعة ٥١٩ ، والتيسير ١٧٨ ، والنشر ٣٤٧/٢-٣٤٨

(٢) ولأنها ثابتة في رسم المصحف .

(٣) فمن أثبتها في الوصل شبه الفاصلة بالقافية ، ومن حذفها في الوصل لم يعتبر بذلك ، عن الحجة بمعناه .

(٤) البيت من أرجوزة اختلف في قائلها : فنسبت إلى ابن جُبابة ، وإلى مساور بن هند العبسي ، وإلى عبد بني عبس ، وإلى أبي حيان الفقعسي ، وإلى الدُّبَيْري ، وإلى العجاج . انظر شرح شواهد المغني ٣٢٩ ، والمقاصد ٨٠/٤-٨٣ ، والخزانة ٥٦٩/٤-٥٧٢ ، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٨-١٢٧

ونسب البيت في مطبوعة باريس من الكتاب إلى عبد بني عبس ، وعبارة النسبة لم ترد في الأصول التي راجعها مصححو طبعة بولاق ١٤٥/١ والأستاذ عبد السلام هارون في طبعته ٢٨٦/١-٢٨٧ ، وإليه نسب البيت في الإفصاح ٣٣٧ ، وبه قال الصغاني .

ونسب إلى مساور بن هند في الحلل ٢٨٤ ، والأشباه والنظائر ٤٤٠/٣ ، واللسان (ضرزم) و (ضزم) وذكر أنه ينسب إلى أبي حيان الفقعسي .

ونسب إلى أبي حيان الفقعسي في ضرائر الشعر ١٠٧ وعنه في الخزانة ٢٩٣/٤ (وفيها أبو حناء ، ولعله تحريف) ، واللسان (ضمز) .

ونسب إلى العجاج في الجمهرة ٣٢٥/٣ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ١٤٥/١ ، وانظر ديوان العجاج ، ملحقات مستقلة ٣٣٣/٢ وتخريجها فيه ٤٧٨-٤٨٠

ونسب إلى الدُّبيري في ابن السيرافي ٢٠١/١ . والدُّبيري هذه النسبة إلى دُبَيْر وهو لقب كعب بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة . انظر الأنساب ٢٧٨/٥ ، واللباب ٤٩١/١ ، والإكال ٣١٠/٣ ، وجمهرة أنساب العرب ١٩٥ =

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّات منه[1] القَدَمَا

فالفراء لا يجعله من هذا الباب ، ويزعم[2] أن التقدير : القدمان[3] ، فحذف
٣ النون ، وهو ينصب « الحياتِ »[4] . وسيبويه[5] يجعل « القدما » منصوباً ،
ويرفع « الحيّات » والألف عنده للقافية .

= وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١١/٣ ، والمقتضب ٢٨٣/٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٥ ، والأصول ٤٧٣/٣ ، والجمل ٢٠٥ ، وإيضاح الوقف ٨٧٤ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩٤ ، والقطع ٦٣٠ ، وضرورة الشعر ١٩٨-١٩٩ ، والحجة ٩٣/١ ، والعسكريات ١٦٠ ، وسر الصناعة ٤٣١ ، ٤٨٣ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمبهج ٥٣ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والإفصاح ١٤٢ ، والمخصص ١٠٦/١٦ ، وما يجوز للشاعر ١٨٧ ، ورصف المباني ٣٠٧ ، ٣٤٢ ، والمغني ٩١٧ ، والهمع ٨/٣

(١) في الأصل : منها ، وهو خطأ صوابه من ي و ب . والهاء تعود على راعي الإبل المذكور قبل هذا البيت . أراد أن وطأه شديد ، إذا وطئ على حية قتلها فهي إذا أحست بوطئه تنحت عن طريقه ، فسالمت الحيات قدميه لذلك ، عن ابن السيرافي وابن السيد .

(٢) في الأصل : وزعم ، والوجه ماأثبت من ي و ب .

(٣) في الأصل : والقدمان ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٤) عزا هذا القول إلى الفراء الفارقي أيضاً في الإفصاح وابن السيد في الحلل ، وعزاه ابن جني في سر الصناعة والمبهج إلى البغداديين وفي الخصائص إلى الكوفيين ، وعزاه السيرافي إلى بعض النحويين ، ولم يعزه أبو علي في الحجة ، وذكر في العسكريات أن شيخه ابن السراج أجاز هذا القول مرةً . قال أبو علي : « وهذا غير ممتنع » . وما عزي إلى الفراء خلاف ما نص عليه في معاني القرآن له ، قال : « ... ومثله مما ردَّ إلى المعنى قول الشاعر :

قد سالم الحياتُ منه القدما

الأفعوانَ والشجاع الشجعما

فنصب الشجاع ، والحيات قبل ذلك مرفوعة ، لأن المعنى : قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات » اهـ . فالرواية عنده برفع الحيات ونصب القدم وهو مفرد ، وهي رواية سيبويه وغيره . وضبط في مطبوعة معاني القرآن « الحيات » خطأ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٥/١ . قال سيبويه : « ... ومثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني عبس :

قد سالم الحياتُ منه القدما =

﴿ لا مُقَامَ لَكُم فَارْجِعُوا ويَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ ﴾[١] [١٣]

قال قوم[٢] : / التقدير : ﴿ وإذْ قالت طائفة منهم يا أهل يَثْرِبَ ﴾ مُسْتأْذِناً فريقٌ منهم النَّبيَّ ؛ فيجعل الواو واوَ الحال من الـ ﴿ الطائفة ﴾ المرتفعة بـ ﴿ قالت ﴾[٣] . ٢/١٠٨ ٣

وقال قوم[٣] : بل قوله ﴿ فارجعوا ﴾ وقفٌ كافٍ[٤] ، وليست الواو في ﴿ ويستأذن ﴾ واو الحال[٥] . ٦

[قوله تعالى][٦] : ﴿ ولَقَدْ كَانُوا عاهَدُوا الله مِنْ قَبْلُ لا يُوَلُّونَ الأَدْبَارَ ﴾[٧] [١٥]

هذا جواب القسم ، لأن قوله ﴿ عاهدوا الله ﴾ بمنزلة القسم ، فأجيب بـ « لا » من قوله ﴿ لا يولون الأدبارَ ﴾ . ٩

[قوله تعالى][٦] : ﴿ ولا يَأْتُونَ البَأْسَ إلاّ قَلِيلاً ﴾[٨] [١٨]

أي إلا زماناً قليلاً . وإن شئت : إلا إتياناً قليلاً . ١٢

=

الأفعوان والشجاع الشجعما

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسالمة كما أنها مسالَمة ، فحمل الكلام على أنها مسالِمة ... » اهـ . فالأفعوان منصوب بإضمار فعل والشجاع معطوف عليه ، أي قد سالمت القدم الأفعوان والشجاع . وهنا كما ترى هو قول الفراء أيضاً .

(١) انظر الجواهر ٨٢٣ ، والبيان ٢٦٥/٢ ، وأخذ صاحبه عن المؤلف من غيرما تصريح .
(٢) لا أعرف أحداً منهم .
(٣) وهو قول متكلف .
(٤) لم أجده في كتب الوقف .
(٥) بل هي واو العطف ، فوضع المضارع موضع الماضي أي واستأذن ، ويجوز أن تكون استئنافية .
(٦) زيادة من ي و ب .
(٧) انظر البيان ٢٦٥/٢ ، والتبيان ١٠٥٣ ، والمغني ٥٢٧
(٨) انظر مجمع البيان ٣٤٧/٤ ، والتبيان ١٠٥٣

[قوله تعالى][1] : ﴿ أشِحَّةً عليكم ﴾[2] [١٩]
حال من الضمير في ﴿ يأتون ﴾ . وقيل : هو نصب على الذّمّ[3] .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ رَأَيْتَهُم يَنْظُرُونَ إلَيْكَ ﴾[4] [١٩]
في موضع الحال . و « رأيْتَ » من رؤية العين .

وقوله : ﴿ تَدُورُ أعْيُنُهم ﴾ [١٩]
٦ حال أيضاً بعد حال . وإن شئت كان حالاً من الضمير في ﴿ ينظرون ﴾ .

[قوله تعالى][5] : ﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عليهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾[6] [١٩]
أي تدور أعينهم دوراناً مثل دوران عين الذي يغشى عليه من الموت .
٩ فالكاف صفة مصدر محذوف . وقد حُذِف بعد الكاف المضاف والمضاف إليه ، على ما مثّلتُه لك . وقد تقدم مثله في قوله ﴿ وأُشْرِبُوا في قُلُوبِهِم العِجْلَ ﴾[7] [سورة البقرة : ٩٣] أي حبَّ عبادة العجل ، ومثلُه أيضاً ﴿ فَقَبَضتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ
١٢ الرَّسُولِ ﴾[8] [سورة طه : ٩٦] أي من أثر حافر فرس الرسول .

(١) زيادة من ب .
(٢) انظر الجواهر ٧٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٨/٢ ، ومجمع البيان ٣٤٧/٤ ، والبيان ٢٦٥/٢-٢٦٦ ، والبحر ٢٢٠/٧ . وسياق الآية : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلمّ إلينا ولا يأتون ... ﴾ .
(٣) أجازها الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء والزجاج ووافقها المؤلف في الجواهر وغيرَه أن يكون العامل في الحال قوله ﴿ المعوقين ﴾ أو ﴿ القائلين ﴾ ، وردّه النحاس بأن فيه فصلاً بين الصلة والموصول .
(٤) انظر البيان ٢٦٦/٢
(٥) زيادة مني .
(٦) انظر الجواهر ٨٠-٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥/١ و٣٢٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٤٧/٤ ، والبيان ٢٦٦/٢ ، والبحر ٢٢٠/٧ ، والخصائص ٣٦٣/٢ ، والمغني ٨٠٣ ، ٨١٤
(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦
(٨) سلف الاستشهاد بها ٧٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمّة .

وقوله : ﴿ من الموت ﴾ أي من حذر الموت .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وإن يَأْتِ الأحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ في الأعْرَابِ ﴾[2] [٢٠]

الجار يتعلق بمحذوف في موضع الرفع خبر بعد خبر ، أي : لوأنهم بادون ثابتون في جملة الأعراب ، فحذف « ثابتون » وانتقل الضمير إلى الجار والمجرور . وإن شئت كان حالاً من الضمير في ﴿ بادون ﴾[3] .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لَقَدْ كان لَكُم في رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو الله ﴾[4] [٢١]

لا يكون قوله ﴿ لمن كان ﴾ بدلاً[5] من قوله ﴿ لكم ﴾ . ألا ترى أنه قال[6] : لا يجوز : « مررت بك المسكينِ ، ولا بي المسكينِ » ؟ فإذاً يتعلق بمحذوف صفة ثانية لـ ﴿ أسوة ﴾[7] ، أي أسوة حسنة ثابتة لمن كان .

ولا يجوز أن يتعلق بنفس ﴿ أسوة ﴾ فيمن جعل ﴿ أُسوة ﴾ بمعنى « التأسي » كـ « العطاء » بمعنى « الإعْطاء » ، و « الدُّهْن » بمعنى

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٠٣ ، والبيان ٢٦٦/٢

(٣) ولا يتعلق بـ ﴿ بادون ﴾ إلا أن تعني أنهم خرجوا إلى البدو فيهم ، عن الجواهر .

(٤) انظر الجواهر ٥٩٢ ، والبيان ٢٦٧/٢ ، والبحر ٢٢٢/٧ ، والكشاف ٢٥٦/٣ ، والتبيان ١٠٥٥ ، وابن الشجري ٣٤٠/١

(٥) أجاز أن يكون بدلاً الزمخشري وابن الشجري ، وما ردَّ به المؤلف صحيح ، وردَّه أيضاً العكبري وأبو حيان .

(٦) يريد سيبويه ، وقد صرح باسمه فيما سلف ٣٨٧ ، وانظر ذكر مصادر « مررت بي المسكين ، وبك المسكين » ثمة . وعزي عدم إجازة ذلك إلى البصريين وإجازته إلى الأخفش والكوفيين .

(٧) في الأصل : صفة ثابتة من الأسوة ، وفيه تصحيف وخطأ ، والصواب من ي و ب .

« الإذْهَان »[١] ؛ لأنَّ ﴿ أسوة ﴾ وُصِفَت ، فلا يتعلق بها بعد الصفة ما هو في الصلة[٢] .

٣ وإن جعلته من باب بدل الاشتمال ، لأن المخاطبين يشتملون على من كان يرجو الله وغيرهم = فهو وجهٌ [كقوله[٣] :

ذَرِيني إنَّ أمْرَكِ لن يُطَاعا   وما أَلْفَيْتِني حِلْمي مُضَاعا

٦ فأبدل « حلمي » من الياء لأنه من باب بدل الاشتمال][٤] .

قوله تعالى : ﴿ يا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا العَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾[٥] [٣٠]

٩ خصَّ أبو عمرو ههنا ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ مشدَّدة فقرأ ﴿ يُضَعَّفْ ﴾[٦] . وهو لا يقرأ ﴿ فيُضَعِّفَهُ ﴾[٧] [سورة البقرة : ٢٤٥] ، ولا قوله[٨] : ﴿ واللهُ يُضَعِّفُ لِمَن

(١) كذا قال هنا وفيا سلف ٩٥٢ ، وقد نبهنا ثمة على أن الصواب « الدَّهْن » بالفتح ، وهو مصدر ، وهو بالضم الاسم .

(٢) سلف التعليق على هذا ١٣٦ . وقد أجاز فيا سلف ١٠٣٧ أن يعمل للصدر بعد وصفه في الظرف ، وانظر ٤١٢

(٣) وهو عدي بن زيد . د ، ق ٢ /١ ص ٣٥ ، وهو له في معاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢ ، وابن السيرافي ١٢٣/١ـ١٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٩٢/٤ ، والخزانة ٣٦٨/٢ . وهو لرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ٧٨/١ ، والأصول ٥١/٢ ، ولرجل من خثعم في الإفصاح ٢٨٦ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ٧٨/١ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٨٣ ، وللفراء ٧٣/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، ٧٠ ، والهمع ٢١٧/٥

(٤) زيادة من ب . وأسقط الناسخ « إن » في البيت سهواً .

(٥) انظر الجواهر ٩٥٤ ، والحجة ١٤٨/٤ـ١٤٩ خم ، ومجمع البيان ٣٥٢/٤ ، والبحر ٢٢٨/٧ ، وتفسير الطبري ١٠١/٢١ ، والقرطبي ١٧٤/١٤ـ١٧٥ ، ومجاز القرآن ١٣٦/٢ـ١٣٧

(٦) وقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ نُضَعِّف ﴾ وقرأ الباقون ﴿ يضاعف ﴾ . انظر السبعة ٥٢١ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٣٤٨/٢

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧٤ـ١٧٥ . والتشديد قراءة ابن كثير وابن عامر ، وقرأ الباقون بالألف ، ونصب الفاء قراءة عاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون برفعها .
=

يَشَـاءُ ﴾ [سـورة البقرة : ٢٦١] ، ولا قـولـه : ﴿ أَضْعَـافـاً مُضَعَّفَـةً ﴾[1] [سـورة آل عمران : ١٣٠] .

٣ فقال قوم[2] : إنما شدَّد ههنا لأنَّ التضعيف ضمُّ مِثل إلى مِثل ؛ فلما رأى قوله ﴿ يضاعف لها العـذاب ﴾ مقيَّـداً بقولـه ﴿ ضعفين ﴾ اختـار التشـديـد ليطـابق الفعل ما أُكِّد به .

٦ وهذا لو كان صحيحاً لم يجز لمن قرأ ﴿ فَيُضَعِّفُهُ لـه أَضْعـافـاً [كثيرةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٥] بالتشديد[3] ، لأنه قال ﴿ أضعافاً كثيرة ﴾ ، وهذا يـدَّعي ضَمَّ مثل إلى مثل لا أمثالاً كثيرة . وكذلك قولُه : ﴿ أَضعـافـاً][4] مُضَـاعَفَـةً ﴾ [سورة آل عمران :

(٨) في الأصل : ولا في قوله ، بإقحام في ، والصواب من ي و ب .

(١) قرأ يضعف ومضعفة بالتشديد ابن كثير وابن عامر ، وقرأ الباقون يضاعف ومضاعفـة بـالألف ، انظر السبعة ١٨٤ـ١٨٥ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ . وكان في الأصل « أضعـافـاً مضـاعفـة » والصواب من ي ، ووجه الاستشهاد على التشديد .

(٢) منهم الطبري فإنه قال : « ... غير أبي عمرو فإنه قرأ ذلك يضعّف بتشـديـد العين تـأوّلاً منـه في قراءته ذلك أن يضعّف بمعنى تضعيف الشيء مرة واحدة ، وذلـك أن يجعل الشيء شيئين ، فكأن معنى الكلام عنـده ... ويقول : إن يضـاعف بمعنى أن يجعل إلى الشيء مثلاه حتى يكون ثـلاثـة أمثال ، فكأن معنى من قرأ ﴿ يضاعف ﴾ عنده كان أن يجعل عذابها ثلاثة أمثـال عـذاب غيرهـا من النسـاء من غير أزواج النبي ﷺ ؛ فلـذلـك اختـار يضعّف على يضاعف . وأنكر الآخرون الذين قرؤوا يضاعف ما كان يقول في ذلك ، ويقولون : لا نعلم بين يضعّف ويضاعف فرقـاً ... وأمـا التـأويل الـذي ذهب إليـه أبو عمرو فتـأويل لا نعلم أحـداً من أهـل العلم ادعـاه غيره وغير أبي عبيدة ... » اهـ . وما حكاه الطبري من تفريق أبي عمرو وأبي عبيدة بين يضعّف ويضاعف حكاه النحاس أيضاً ، ونقل القرطبي كلامـه ، ثم قـال النحـاس : « التفريق الـذي جـاء بـه أبو عمرو وأبو عبيدة لا يعرفـه أحـد من أهل اللغـة علمتـه ، والمعنى في يضـاعف ويضعف واحـد أي يجعل ضعفين » اهـ .

(٣) في ي و ب ـ والزيادة منها ـ : إلا بالتشـديـد ، بإقحـام « إلا » وهي مخلـة . والتشـديـد قراءة ابن كثير وابن عامر .

(٤) زيادة من ي و ب .

١٣٠] يلزم ابن كثير[١] على هذا ألا يقرأ ﴿ مضعّفةً ﴾ لأنه قال ﴿ أضعافاً ﴾[٢] .

فإنَّما هذا من أبي عمرو أَخْذٌ باللغتين[٣] . وإنما ذكرتُ لك هذا لأن الجهّال[٤] يظنون أنَّ أبا عمرو اعتمد هذا ، وحاشاه من ذلك .

١/١٠٩ [قوله تعالى][٥] ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ / وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحاً ﴾[٦] [٣١]

ذكّر ضمير ﴿ مَنْ ﴾ في ﴿ يقنت ﴾ ، ثم أنّث وقال ﴿ وتعمل ﴾ . وقد قرؤوا ﴿ ويعمل صالحاً ﴾ بالياء جرياً على ﴿ يقنت ﴾[٧] .

فأما من قرأ ﴿ ومن تقنت ﴾ بالتاء ﴿ ويعمل ﴾ بالياء[٨] فإنهم[٩]

---

(١) وابن عامر .

(٢) ما حكاه الطبري والنحاس من تفريق أبي عمرو بين ضعّف وضاعف وأخذه به ههنا لا يلزم غيره ، لأنه ليس من مذهب غيره ، وأبو عمرو لم يقرأ بالتشديد إلا في هذا الموضع كما قال المؤلف .

(٣) ضعف وضاعف لغتان ، هذا قول غير أبي عبيدة وأبي عمرو فيما حكي عنه ، انظر المصادر المذكورة هنا والسالفة ١٧٤

(٤) هذه عبارته ، ومثل الطبري والنحاس لا يوصف بالجهل ، غفر الله لك أيها الشيخ .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر الجواهر ٣٧٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٤١ ، وإعراب القرآن ٢/٦٣٢ - ٦٣٣ ، والحجة ٤/١٤٩ - ١٥٠ خم ، ومجمع البيان ٤/٣٥٣ ، والبيان ٢/٢٦٧ - ٢٦٨ ، والبحر ٧/٢٢٨ ، والتبيان ١٠٥٦ ، والكتاب ١/٤٠٤ ، والمقتضب ٣/٢٥٣ ، والكامل ٤٧٨ ، والخصائص ٢/٤١٩ ، وابن يعيش ٤/١٣ - ١٤ ، وابن الشجري ١/٣٠٨ و٢/٣١١

(٧) قرأ حمزة والكسائي ﴿ ويعمل ﴾ بالياء وقرأ الباقون ﴿ وتعمل ﴾ بالتاء ، ولم يختلفوا في ﴿ يقنت ﴾ أنه بالياء ، انظر السبعة ٥٢١ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٢/٣٤٨

(٨) ذكر هذه القراءة صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح وذكرها العكبري وتابعه أبو حيان ، ولم يعزها أحد . أما القراءة بالتاء في « تقنت » فعزاها ابن خالويه في شواذه ١١٩ إلى ابن عامر في رواية عنه ، قال : « ورواه أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع » ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الجحدري والأسواري ويعقوب في رواية .

(٩) يريد النحويين .

يستضعفونه ؛ لأن[1] الْعَوْد إلى التذكير بعد التأنيث مستضعَفٌ عندهم[2] . وقد ذكرنا أنَّ هذا غير ضعيف ، وأنه حسنٌ ، وأنه قد جاء ﴿ ما في بُطُونِ هذه الأَنْعَامِ خالِصَةٌ لِذُكُورِنا ومُحَرَّمٌ على أَزْوَاجِنا ﴾[3] [سورة الأنعام : ١٣٩] . وجاء الْعَوْدُ إلى المفرد بعد الجمع في قوله : ﴿ ومَن يُؤْمِنْ بِاللهِ ويَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فيها أَبداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ له رِزْقاً ﴾[4] [سورة الطلاق : ١١] .

[قوله تعالى][5] ﴿ **يا نِسَاءَ النَّبيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ** ﴾[6] [٣٢]

[قوله ﴿ إن اتقيتن ﴾ شرط ، واختلفوا في جوابه : فمنهم[7] من قال : جوابه مدلول قوله ﴿ لستن كأحد من النساء ﴾ أي إن اتقيتنّ][8] انفردتنَّ بخصائص من جملة سائر النساء ؛ فدلَّ على هذا قوله ﴿ لستنّ ﴾ ودلَّتِ الآية حينئذٍ على أنَّ « ليس » فعلٌ حيث صلح جواباً للشرط لو تأخَّر .

وأبو علي لا يرضى هذا ويجعل قوله ﴿ فلا تَخْضَعْنَ ﴾ [٣٢] جواب الشرط[9] ، لأنّ « ليس » عنده حرف وليس بفعل[10] .

(١) في الأصل و ي : فإن ، وما أثبته من ب أجود .

(٢) سلف التعليق على هذا ٤٣٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٣٤ ـ ٤٣٥

(٤) سلف الاستشهاد بها ٤٣٥ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٦٢٥ ، والبيان ٢٦٨/٢ ، والبحر ٢٢٩/٧ ، والكشاف ٢٦٠/٣

(٧) منهم الأخفش الذي ذهب إلى أن الوقف على ﴿ إن اتقيتن ﴾ تام ، وابن الأنباري والنحاس وغيرهما ممن ذهب إلى أن الوقف عليه كاف . انظر إيضاح الوقف ٨٤٢ ، والقطع ٥٧٥ ، والمكتفى ٤٥٨ ، ومنار الهدى ٢٢٣ ، وصرح المؤلف في الجواهر أن هذا الوجه أَوْجَه .

(٨) زيادة من ي و ب . وفي ب : « وهو شرط واختلفوا » وقوله « أي » سقط من ب .

(٩) وهو قول الزمخشري ، ورجحه أبو حيان .

(١٠) قال ابن هشام في المغني ٣٨٧ : « زعم ابن السراج أنه [أي ليس] حرف بمنزلة « ما » ، وتابعه

[قوله تعالى][1] ﴿ وقَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ ولا تَبَرَّجْنَ ﴾[2] [٣٣]

وقُرِئَ ﴿ وقِرْنَ ﴾ بـالكسر[3] . فمن كسر كان من « وَقَرَ يَقِرُ »[4] أي
٣ اسكُنَّ . ومن قرأ ﴿ قَرْن ﴾ فـأصلـه « اقْرَرْنَ » من « قَرَّ يَقَرُّ »[5] ، نقلت فتحة
الراء بعد حَذْفِها إلى القاف ، فلما فتحت القاف آسْتُغنِيَ[6] عن همزة الوصل ، فصار
« قَرْنَ » .

٦ وإنما وجب حذف الراء لتضعيفها . وهم يخفّفون المضعف ، ألا تراهم قـالوا في
« رُبَّ » : « رُبَ »[7] ، فخفّفوا وحـذفـوا ، مـع أنهم لا يتصرفـون في الحرف ، ولا
يرون الحذف في الحرف كما يرونه في الفعل والاسم ، ولهذا قـالوا : إنَّ الأغلب على
٩ « مُـذْ » أن يكـون اسماً لأنـه محـذوف من « مُنْـذُ »[8] ، والحرف ليس بموضـع
التصرف .

= الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة » اهـ . وقد أطال أبو علي الاحتجـاج لما ذهب إليـه في الحلبيات ٢١٠ ـ ٢٧٠ ولم يتكلم على هذه الآية . والذي نصّ عليه ابن السراج في الأصول ٨٢/١ ، والموجز ٣٠ ، ٤٠ أنـه فعل وهو مـذهب الجمهور . انظر في ذلـك شرح اللمـع اللـوح ٤٠/١ ـ ٤١/١ وتعقب فيه أبا علي وردَّ قوله ، والكتـاب ٢٨/١ ، ٣٧٥ ـ ٣٧٦ ، والمقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، وشرح اللمع لابن برهـان ٥٣ ـ ٥٤ ، وابن يعيش ١١١/٧ ـ ١١٢ ، ورصف المبـاني ٣٠٠ ، والجنى الـداني ٤٩٣ ـ ٤٩٤ ، وسفر السعادة ٨١٠ ، والهمع ٧٩/٢

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجـواهر ٨٠٢ ، ومعـاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٤/٢ ـ ٦٣٥ ، والحجـة ١٥٠/٤ ـ ١٥١ خم ، ومجمع البيان ٣٥٥/٤ ، والبيان ٢٦٨/٢ ـ ٢٦٩ ، والبحر ٢٣٠/٧

(٣) قرأ بالفتح نافع وعاصم وقرأ الباقون بالكسر ، انظر السبعة ٥٢١ ـ ٥٢٢ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٣٤٨/٢

(٤) وهو أحد قولي الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٥) هذه لغة أهل الحجاز فيما قال الكسـائي ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٦) في الأصل : من ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٧) انظر ما سلف ٦٥٤ ـ ٦٥٥

(٨) انظر في منذ ومذ الكتاب ١٢٢/٢ ، ٣٠٨ ، والمقتضب ٣٠/٣ ـ ٣١ و٣٣/١ ، وحروف المعاني ١٤ ، =

ويجوز فيمن كسر القاف أن يكون على لغة من قال : قَرَّ يَقِرُّ[١] ؛ لأنَّ أصلَه « اقْرِرْنَ » فنقل الكسرة إلى القاف بعد حذف الراء .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عنكم الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾[٢] [٣٣]

قيل : تقديره : يا أهلَ البيت . والصحيحُ أنه منصوب على الاختصاص والمدح[٣] ، كقولك : نحن بني فلان أصحابُ كذا وكذا ، وفي الحديث : « إنّا ٦ معاشِرَ الأَنْبياءِ لا نُوْرَثُ ، ما تركْناهُ صَدَقَةٌ »[٤] ، وقال[٥] :

إنّا بَنِي مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ ... ...[٦]

= ورصف المباني ٣١٩ ـ ٣٢٢ ، والجنى الداني ٥٠٠ ـ ٥٠٤ ، والمغني ٤٤١ ـ ٤٤٣ ، والهمع ٢٢٠/٣ ـ ٢٢٦

(١) وهذا أحد قولي الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٣٦/٢ ، ومجمع البيان ٣٥٥/٤ ، والبيان ٢٦٩/٢ ، والبحر ٢٣١/٧ ، والمغني ٧١٤

(٣) أجاز القولين الزجاج ووافقه النحاس وغيره . وذهب ابن هشام إلى أن الصواب أنه منصوب على النداء ، ولعله كما قال .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس برقم ٣٠٩٣ ، ٣٠٩٤ ، وكتاب فضائل الصحابة برقم ٣٧١٢ ، وكتاب المغازي برقم ٤٠٣٦ ، ٤٢٤١ ، وكتاب الفرائض برقم ٦٧٢٦ ، ومسلم في كتاب الجهاد برقم ١٧٥٧ (٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦) ، وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء برقم ٢٩٦٨ ، والترمذي في كتاب السير برقم ١٦١٠ ، والنسائي في كتاب قسم الفيء ١٣٢/٧ ، ١٣٥ ـ ١٣٦ ، ومالك في الموطأ في كتاب الجامع برقم ١٨٢٣ ، وأحمد في المسند ٤/١ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢٠٨ و٤٦٣/٢ و١٤٥/٦ ، ٢٦٢ ، وانظر المغني ٥٠٧ ، ٧١٤ ، ٨٩٢ ، والهمع ٣١/٣

(٥) عمرو بن الأهتم المنقري من أبيات له في الحماسة الشجرية ١٨٨ ـ ١٩٠ ، ورغبة الآمل ٦٨/٢ ـ ٦٩ . وهو له في الكتاب ٢٢٧/١ ، وابن السيرافي ٢٠/٢ ، وهو بلا نسبة في الكامل ١٤٧ ، ٥١١ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧/١ مكرر ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والهمع ٣١/٣

(٦) عجزه : فينا سَرَاةُ بني سَعْدٍ ونَادِيها =

[وقال[1] :

إنَّـا بَنِي نَهْشَـلٍ لا نَـدَّعِي لأَبٍ　　عَنْهُ ولا هُوَ بالآبَاءِ يَشْرِينَا][2]

٣　وهذا كثير في الكلام والشعر .

[قوله تعالى][3] ﴿ إنَّ الْمُسْلِمِينَ والْمُسْلِماتِ ﴾ إلى قوله ﴿ والذاكِرِينَ اللّهَ كَثِيراً والذَّاكِرَاتِ ﴾[4] [٣٥]

= وبنو منقر حيّ من بني سعد بن زيد مناة بن تميم . والسراة : السادة ، والنادي : المجلس ، عن الأعلم بطرة الكتاب .

(١) البيت من أبيات اختلف في قائلها : فنسبها الجاحظ في الحيوان ٩٥/٣ ، والمبرد في الكامل ١٤٥ ـ ١٤٦ إلى رجل نهشلي ذكر المبرد أن كنيته أبو مخزوم ، وسماه أبو رياش فيما نقل عنه ابن السيد في القرط ٢٦٣ ، والآمدي في المؤتلف والمختلف ٦٦ ، والغندجاني في إصلاح ما غلط فيه النمري ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، والعيني في المقاصد ٣٧٠/٣ « بشامة بن حَزْن » وهو الصحيح عند البغدادي في الخزانة ٥١٤/٣ ، وكذا اسمه في ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٥٠/١ ، واقتصر ابن قتيبة في عيون الأخبار ١٩٠/١ على اسمه « بشامة » .

وذكر ابن السيد أن اسمه عند السكري « بشامة بن حرّي » وذكر أيضاً أنه يقال « بشامة بن جزء » وكذا هو في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٠٢

وفي ديوان الحماسة بشرحيها أنها تروى لرجل من بني قيس بن ثعلبة وهو ما قاله النمري في معاني أبيات الحماسة له ٢٤ ، وحكى ابن السيد عن ابن الأعرابي أن اسمه حجر بن خالد بن محمود القيسي (وقع فيما نقله البغدادي عن ابن السيد في القرط : حجي ، محرفاً ، وصححه الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه للخزانة ٣١٢/٨) .

وعزاها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٦٣٧ ـ ٦٣٨ إلى نهشل بن حري ، وتابعه البكري في سمط اللآلي ٢٣٥ ، والحصري في زهر الآداب ١٠٨٧ ، وانظر شعر نهشل ١٤١

وذكر ابن السيد أن ابن قتيبة عزاها لابن غلفاء التيمي . ولم أجد هذه النسبة عن ابن قتيبة ولا عن غيره . ويقع فيها أبيات للمرقش الأكبر ، انظر القرط والخزانة وديوان الحماسة بشرح التبريزي وإصلاح ما غلط فيه النمري .

(٢) زيادة من ي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٦٣٦/٢ ، والبيان ٢٦٩/٢ ، والبحر ٢٣٢/٧ ، والكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ١١٢/٣ و٧٢/٤ ، وابن الشجري ٣٢٣/١

معطوفة على اسم ﴿ إنَّ ﴾ ، والخبر قولُه ﴿ أَعَدَّ اللهُ لهم مَّغْفِرَةً ﴾ [٣٥] . والتقدير في قوله ﴿ والذاكراتِ ﴾ أي والذاكراتِه ، فحذف المفعول . وكذلك قوله ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ﴾ [٣٥] أي والحافظاتها .   ٣

[قوله تعالى][١] ﴿ سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ﴾[٢] [٣٨]

نصب على المصدر ، موكِّداً[٣] لما قبله ؛ لأن ما قبله من قوله ﴿ فيما فَرَضَ اللهُ له ﴾ [٣٨] يدلُّ على أنَّه سنَّ له سُنَّة .   ٦

[قوله تعالى][١] ﴿ وخاتَمَ النَّبِيِّين ﴾[٤] [٤٠]

و﴿ خاتِم ﴾ بكسر التاء والفتح[٥] ، وهما لغتان[٦] . ويجوز فيمن كسر أن يكون « فَاعِلاً » من خَتَم فهو خَاتِمٌ ، والمعنى معنى المضيّ ، والإضافة محضة ، وليست في تقدير الانفصال[٧] .   ٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٨/٢ ، ومجمع البيان ٣٥٩/٤ ، والبيان ٢٧٠/٢ ، والبحر ٢٣٦/٧

(٣) في الأصل : موكد ، ولعل ما أثبته من ي وب هو الوجه .

(٤) انظر الجواهر ١٦٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٤ ـ ٣٥٩ ، والبحر ٢٣٦/٧ ، والتبيان ١٠٥٨ . وسياق الآية : ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ .

(٥) قرأ بالفتح عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥٢٢ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٣٤٨/٢

(٦) الظاهر أنه يريد أن « خاتم » بالكسر اسم فاعل من ختم ، وهو مضاف إضافة محضة لأنه قصد به الدوام والاستمرار فكأنه جامد لأنه لم يعمل في محل المجرور به نصباً . وهذا هو الوجه في مثل هذا ، انظر ما سلف من التعليق على قوله ﴿ مالك يوم الدين ﴾ ص ٦ ، ولم ينصوا على هذا الوجه في تأويله . ومن ههنا كان الفتح والكسر لغتين ثم أجاز المؤلف أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضي .

(٧) وهو ظاهر قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

٢/١٠٩

ومن فتح التـاء / فهو مصـدر[١] ، أي : ولكن رسول الله وخَتْمَ النبيّين . ولا يكون « فاعِل » بمعنى « يفعل »[٢] ، لأنه قد كان ، فيشـاكلُ[٣] المعطوفَ عليه .

٣

[قوله تعالى][٤] ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً . وَدَاعِياً إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ ﴾[٥] [٤٥ - ٤٦]

هذا كُلُّه أحوال لما قبله .

٦

فأما قوله ﴿ وَسِرَاجاً مُّنِيراً ﴾[٥] [٤٦]

فقد قيل : يعني به القرآن[٦] ، والتقدير ، وتالياً سراجاً منيراً ، فهو منصوب بمُضْمَر .

٩

وقيل : التقدير : [و][٤] ذا سراج ، فيكون معطوفاً على الأول .

---

(١) وكذا قال في الجواهر وقدَّره « ولكن رسول الله وذا خَتْم » اهـ ، وذكره العكبري ثم قـال « كـذا ذكر في بعض الأعاريب » وهو يريد هذا الكتاب أعني الكشف ، وما قاله المؤلف غير صحيح ، فالخاتَم بالفتح اسم لا خلاف فيه .

(٢) يريد أن « خاتِم » لا يكون اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال لأنه لو كان كذلك لكانت إضافتـه غير محضة وهي في تقدير الانفصال فيكون نكرة ، والمعطوف عليـه معرفـة ، قـال في الجواهر : « .. بالكسر اسم الفاعل ليكون معرفة فيشاكل المعطوف عليه » اهـ .

(٣) في الأصل : يشاكل ، وفي ب : يتشاكل ، والصواب من ي .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٤١/٢ ، ومجمع البيـان ٣٦٢/٤ ، والبيـان ٢٧٠/٢ ، والبحر ٢٣٨/٧ ، وتفسير الطبري ١٤/٢٢ ، والقرطبي ٢٠١/١٤ ، وابن كثير ٤٣١/٦ ، ومجمع التفاسير ١٢٥/٥

(٦) وهو قول الزجاج ووافقه النحـاس وغيره ، وكلا التقـديرين عنـه أيضـاً . وزعم النـسفي (انظر مجمع التفاسير) أن تأويل السـراج بالقرآن هو قول الجمهور ، وليس كذلك ، بل ما عليه الأكثرون أن المراد به النبي ﷺ ، فيكون ﴿ سراجاً ﴾ حالاً أيضاً وهي حال جـامـدة ، ويجوز تـأويلهـا بالمشتق ، أي هادياً يهتدى بك في الدين كما يهتدى بالسراج ، انظر المصادر السـالفة .

[قوله تعالى][١] : ﴿ ودَعْ أذاهُم ﴾[٢] [٤٨]

التقـــدير[٣] : ودَعِ الخـوف من أذاهم[٤] . وليس المعنى : لا تـؤذهم ؛ لأن « لا تؤذهم » أفصح من « دع أذاهم » إذا أردت : لا تؤذهم .

٣

[قوله تعالى][٥] : ﴿ إنَّا أحْلَلْنـا لَـكَ أزْوَاجَـكَ ﴾ إلى قولـه ﴿ وٱمْرَأةً مُّؤمِنَةً إن وَهَبَتْ نَفْسَها لِلنَّبِيِّ ﴾[٦] [٥٠]

ما أظنُّكَ إذا أعربتَ إلا أن تقول : إن انتصاب قوله ﴿ امرأةً مؤمنةً ﴾ محمول على مـا قبلـه من قـولـه : أحْلَلْنـا لَـكَ[٧] أزْوَاجَـكَ ، وبنـاتِ[٨] عَمِّـكَ ، وبنـات عَمَّاتك ، وبنات خالِكَ وبنات خالاتك !! وهذا من سوء تأمُّلِـك فيما أُخْبِرُك بـه منذ سنين[٩] وتقتدي بشارحهم [فَتُقَلِّدُه][٥] ولا تستعملُ ما يؤتيكه الله .

٦

٩

ألا ترى أنّ قـولـه ﴿ إن وهبت نفسهـا للنّبي ﴾ شرط ، والشرط لا يصـح في

---

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر الجـواهر ٥٠٤ ، ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ٦٤١/٢ ، ومجمـع البيـان ٣٦٣/٤ ، والبحر ٢٣٨/٧ ، وتفسير الطبري ١٤/٢٢ ، والقرطبي ٢٠٢/١٤ ، وابن كثير ٤٣١/٦ ، ومجمـع التفـاسير ١٢٦/٥ ، وما سلف ٩١٩

(٣) في الأصل : والتقدير ، وفي ب : أي ودع ، وأثبت ما في ي .

(٤) لم أجد هذا التأويل بهذا اللفظ . لكن يشبه أن يكون مأخوذاً من قول مجاهد « أعرض عن أذاهم لك » ، ومن قول ابن عباس وقتادة « اصبر على أذاهم » . وقـال النسفي « اجعل إيـذاءهم إيـاك في جـانب ولا تبـالِ بهم ولا تخف من إيـذائهم » اهـ . وذكر النحـاس أنـه قيـل في تـأويلهـا « لا تؤذهم » وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة من ي و ب

(٦) انظر معـاني القرآن للفراء ٣٤٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، ومجمع البيـان ٣٦٤/٤ ، والبيـان ٢٧١/٢ ، والتبيان ١٠٥٨ ، والبحر ٢٤١/٧ ـ ٢٤٢ ، والحجة ١٩٩/٢ ـ ٢٠٠ ، والبصريات ١٦٨ ، ٢٩٠

(٧) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم .

(٨) ثمة معطوف أسقطه المؤلف وهو : أحللنا لك أزواجك وما ملكت يمينك وبنات ...

(٩) في الأصل : سنتين ، وهو تصحيف صوابه من ي و ب .

الماضي[1] ، وإذا لم يصحَّ الشرط في الماضي لم يصحَّ الجزاء أيضاً ؟ ألا ترى أنك لو قلت : « إنْ قمتَ غداً قمتُ أمس » لكنتَ مخطئاً ؟ وقوله ﴿ إنّا أحللنا ﴾ إخبار عن إحلاله في الماضي ، فلا يصحُّ تقديرك : وأحللنا لك امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها ، كما لا يصح « قمتُ أمس إن تقم غداً »[2] .

ولكنَّك تُقَدِّرُ : ونُحِلُّ لك امرأة مؤمنة إن وهبت ؛ ليصحَّ به الجزاء ، كما تقول : أقوم إن قمتَ ، وأخرج إن خرجتَ . فافهمه عنه[3] في « حاشية الكتاب »[4] ، وفي بعض كلامه في « التَّذْكِرَة »[5] حيث يتكلم على بيت من أبيات غَيْلان[6] .

فإن قلت : فإنَّ هذا امتنان منه عز وجل على نبيِّه صلّى الله عليه وآله وسلم بأنه أَحَلَّ له امرأة وهبت نفسها له فيما مضى ، وليس يريد الامتنان عليه بامرأة ستفعل ذلك = فإنه يكون من باب قوله[7] : ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾[8] [سورة

---

(١) انظر ما سلف ٣٧٩ والتعليق ثمة .

(٢) حكى العكبري قول المؤلف بمعناه غير مصرح بنقله ثم قال : « وهذا ليس بصحيح لان معنى الإحلال ههنا الإعلام بالحل إذا وقع الفعل على ذلك ، كما تقول : أبحت لك أن تكلم فلاناً إن سلم عليك » اهـ .

(٣) أي عن أبي علي .

(٤) هو « التعليقة » على كتاب سيبويه ، وكنت وقفت عليه حين كان في حوزة أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ [رحمه الله وجزاه الجزاء الأوفى] .

(٥) سلف التعريف به ٦٩٤

(٦) هو ذو الرّمة . وما عزاه المؤلف إلى أبي علي في حاشية الكتاب والتذكرة هو ما قاله في الحجة والبصريات أيضاً ، وقد سها الشيخ عنهما على شدة فحصه وتحريه في كتب أبي علي .

(٧) في الأصل : قولهم ، والصواب من ي و ب .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٩ ـ ٣٨٠

المائدة : ١١٦] أي : إن صحَّ أني كنت قلته . فكذلك ﴿ إن وهبت ﴾ أي : إن صَحَّ أنها وهبت فإنّا نُحِلُّ لك هذا ، فهذا معنى [هذا] [١] الكلام [٢] .

قوله عز وعلا : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشاءُ ﴾ [٣] [٥١]

و ﴿ ترجئُ ﴾ [٤] لغتان : أرجأْتُ وأرجيْتُ .

﴿ لِكَيْلا يكونَ عليكَ حَرَجٌ ﴾ [٥] [٥٠]

من صلة ﴿ أحللنا ﴾ أي : أحللنا لك هذه الأشياء لكيلا يكون عليك حرجٌ .

﴿ ومَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ ﴾ [٦] [٥١]

أي : ومن ابتغيت ممن عزلت عَزْلَهُ [٧] ، فحذف مفعول ﴿ ابتغيت ﴾ .

[قوله تعالى] [٨] : ﴿ ولا يَحْزَنَّ ويَرْضَيْنَ بِما آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [٩] [٥١]

﴿ كُلُّهنَّ ﴾ رفع تأكيد للضمير في ﴿ يرضين ﴾ ، أي ويرضين كُلُّهن .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وهو قول ظاهر التكلف . وإنما هو استقبال في كل امرأة كانت تهب نفسها دون واحدة بعينها .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٣/٢ ، والحجة ١٥٢/٤ـ١٥٣ خم ، ومجمع البيان ٣٦٥/٤

(٤) قرأ ﴿ ترجي ﴾ بغير همز حمزة والكسائي ونافع وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالهمز . انظر السبعة ٥٢٣ ، والتيسير ١٧٩ ، ١١٩ ، والنشر ٣٤٩/٢ و ٤٠٦/١

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، والبيان ٢٧١/٢ ، والبحر ٢٤٢/٧

(٦) انظر مجمع البيان ٣٦٧/٤ ، والبحر ٢٤٣/٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٢ ، والقرطبي ٢١٥/١٤ ، ومجمع التفاسير ١٣٠/٥

(٧) هذا خلاف قول المتأولين ، فالتقدير في كلامهم : من ابتغيت إصابته أو ضمّه أو إيواءه .

(٨) زيادة من ي .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٣/٢ـ٦٤٤ ، ومجمع البيان ٣٦٦/٤ ، والبيان ٢٧١/٢ ، والبحر ٢٤٣/٧ـ٢٤٤

وقد جاء في الشاذّ ﴿ كُلَّهُن ﴾ بالنصب[1] تأكيداً للمنصوب في ﴿ آتيتهنَّ ﴾[2] .

٣ [قوله تعالى][3] : ﴿ **لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إلا أن يؤذَنَ لَكُم إلى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إنَاهُ** ﴾[4] [٥٣]

﴿ غيرَ ﴾ نصب على الحال من الضمير في ﴿ تدخلوا ﴾ .

٦ وإنما[5] لم يجرَّ حملاً على الـ ﴿ الطعام ﴾ ، لأنه يكون جارياً على غير من هو له / ؛ ألا ترى أنه للمخاطبين ؟ فإذا جرى وصفاً على الـ ﴿ طعام ﴾ فإنه ينبغي أن يقال : إلى طعام غير ناظرين إنَاهُ أنتم[6] . ومع هذا فقد قرأ به ابن ٩ أبي عبلة[7] .

١/١١٠

[قوله تعالى][3] : ﴿ **لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إلاّ قَلِيلاً . مَّلْعُونِينَ** ﴾[8] [٦٠-٦١]

---

(١) عزيت القراءة بالنصب إلى أبي إياس جؤية بن عائذ . انظر شواذ ابن خالويه ١٢٠ ، والمحتسب ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، والبحر .

(٢) ذهب الفراء إلى أن النصب لا معنى له ، قال النحاس : لأن المعنى : وترضى كل واحدة منهن ، وليس المعنى : بما آتيتهن كلهن ، والذي قاله حسن . ورأى ابن جني أن معنى القراءتين متقارب ، قال : « وذلك أن رضاهن كلهن بما آوتين كلهن على انفرادهن واجتماعهنّ ، فالمعنيان إذاً واحد إلا أن الرفع أقوى ... » اهـ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٤٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٥/٢ ، ومجمع البيان ٣٦٦/٤ ، والبيان ٢٧٢/٢ ، والبحر ٢٤٦/٧

(٥) في الأصل : وإنا ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٦) أجاز الفراء ومن وافقه الجرّ لأن الكوفيين لا يوجبون إبراز الضمير عند أمن اللبس ويوجبونه إن خيف اللبس ، والبصريون يوجبونه في الحالين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤١٩

(٧) انظر البحر . وفي الأصل : عيلة ، وهو تصحيف صوابه من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٧٤١-٧٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٠/٢ ، ومجمع البيان

﴿ ملعونين ﴾ نصب على الذّم[١] ، والتقدير : أذمُّ ملعونين . ولو نصبتَه على الحال[٢] فالأحسن[٣] أن يكون مقدماً على المستثنى ، لأنه حال من الضمير في قوله ﴿ يجاورونك ﴾ على تقدير : ثم لا يجاورونك فيها ملعونين إلا قليلاً . ولا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعده إذا تمَّ الكلام دونه[٤] . ولهذا المعنى حملوا قول الأعشى[٥] :

وَلَيْسَ مُجيراً إنْ أتى الْحَيَّ خائِفٌ ... ولا قائلاً إلا هُوَ الْمُتَعَيَّبا

على إضمار فعل دون « قائل » على تقدير : إلا هو يقول المتعيَّبَ ، فحملوا نصبه على إضمارٍ لِما ذكرنا . والمعنى أن هذا الموصوف لا يجير خائفاً يستعيذ به ولا يقول شيئاً إلا عيبَ عليه .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ **وحَمَلَها الإنْسانُ إنَّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً . لِيُعَذِّبَ اللهُ الْمُنافِقينَ** ﴾[٧] [٧٢-٧٣]

= ٢٦٩/٤ ، والبيان ٢٧٢/٢ ، والبحر ٢٥١/٧ ، والبغداديات ١٧٠-١٧٢ ، والمغني ٧٠٣ ، والقطع ٥٧٨ ، والمكتفى ٤٦١ ، ومنار الهدى ٢٢٤

(١) وهو قول الأخفش والمبرد وأحد قولي الفراء ومن وافقهم .

(٢) وهو قول النحاس وأحد قولي الفراء ومن وافقها . وقليلاً عند الفراء والنحاس ومن وافقها حال أي أقلاء ، وأجازا أن يكون صفة ظرف محذوف أي وقتاً قليلاً ، وقيل غير ذلك .

(٣) على قول من ذهب إلى أن قليلاً استثناء .

(٤) انظر ما سلف ٥٦٠ ، والمصادر المذكورة ثمة . وعزا أبو حيان إجازة ذلك في الحال إلى الأخفش والكسائي .

(٥) د ، ق ١٢/١٤ ، ص ١٤٩ ، وهو له في شرح اللمع اللوح ٢/٧٩ ، والجواهر ٢٧٢ ، والحجة ١٩٥/٣ خم ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٣٦٢/٣ ، واللسان (عيب) . والمتعيَّب : القول المعيب .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر البحر ٢٥٤/٧

هـذا[1] من صلـة ﴿ حَمَلَهـا ﴾ ، وفصل بينـه وبين اللام بقولـه ﴿ إنـه كان ظلـوماً جهـولاً ﴾ . وهـذا الفصـل مستحسَن من الاعتراض ، لأنـه يُسَـدِّد الأول ويوضحه ، فهو كقولهم : زيدٌ ـ فافهم ما أقول ـ رجلٌ صِدْقٍ .

(١) يريد أن اللام في ليعذب تتعلق بحمل ، وهي لام المآل أو الصيرورة .

سورة سبأ

قوله عز وعلا : ﴿ قُلْ بَلَى وربِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عَالِمِ الغَيْبِ لا يَعْزُبُ عنه ﴾[1] [٣]

٣

بالجرّ والرفع[2] . فالجرُّ على أن يكون نعتاً[3] لقوله ﴿ وربِّي ﴾ أو بدلاً منه . والرفعُ على وجهين[4] : أحدهما : أن يكون خبر مبتدأ مضمر ، أي هو عالم الغيب[5] . والأحسنُ منه أن يكون مبتدأ[6] ، وخبره ﴿ لا يَعْزُبُ ﴾ .

٦

[قوله تعالى][7] : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾[8] [٤]

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٥١ ، وإعراب القرآن ٢/٦٥٥-٦٥٦ ، والحجة ٤/١٥٤-١٥٥ خم ، ومجمع البيان ٤/٣٧٥ ، والبيان ٢/٢٧٤ ، والبحر ٧/٢٥٧-٢٥٨ ، والتبيان ١٠٦٢ ، والقطع ٥٨٠ ، والمكتفى ٤٦٣ ، ومنار الهدى ٢٢٥

(٢) قرأ بالرفع نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالجر ، وقرأ حمزة ﴿ علاّم ﴾ والباقون ﴿ عالم ﴾ . انظر السبعة ٥٢٦ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٢/٣٤٩

(٣) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي ، وأجاز الباقون القولين . وظاهر عبارة الفراء وأبي علي أنه نعت لله في أول السورة ﴿ الحمد لله ... ﴾ [١] ولم يبينه النحاس . وعالم الغيب صفة قصد بها الدوام والاستمرار فصح أن تكون إضافته محضة فصار معرفة فجاز أن يوصف به المعرفة ، انظر **البحر ، وما سلف من التعليق ص ٧**

(٤) أجازهما أبو علي والنحاس وغيرهما .

(٥) وهو قول أبي حاتم وظاهر قول الفراء .

(٦) وهو قول الأخفش .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٢/٦٥٦ ، ومجمع البيان ٤/٣٣٦ ، والبيان ٢/٢٧٤ ، والبحر ٧/٢٥٨ ، والتبيان ١٠٦٢

متعلق بقوله ﴿ لا يعزب ﴾[1] . ويكون قوله ﴿ ويَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ ﴾ [٦] معطوفاً على ﴿ ليجزي ﴾ ، وإن شئت كان مستأنفاً .

٣ [قوله تعالى][2] : ﴿ أُولَئِكَ لَهُم عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيم ﴾[3] [٥]

بالجر والرفع[4] ، والرِّجْزُ هو العذاب ، فكأنه قال : أولئك لهم عذابٌ من عذابٍ أليمٍ ، فالجرُّ أحسن[5] .

٦ ومن قال ﴿ أليمٌ ﴾ فإن التقدير : أولئك لهم عذاب أليمٌ من رجزٍ ، أي من عذاب رجز ، فحذف المضاف ؛ ويكون الرجز أعمَّ من العذاب لتصحَّ الإضافة إليه .

٩ قوله عز وعلا : ﴿ هُوَ الْحَقَّ ﴾[6] [٦]

[هو][7] فَصْلٌ . وينتصب قوله ﴿ الحقَّ ﴾ على أنه مفعول ثانٍ لـ ﴿ يَرَى ﴾ .

---

(١) وهو الظاهر كما قال أبو حيان ، وأجاز أن يتعلق بـ ﴿ لتأتينكم ﴾ وهو قول النحاس .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥١/٢ـ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٦/٢ ، والحجة ١٥٥/٤ـ١٥٦خم ، ومجمع البيان ٣٧٦/٤ ، والبحر ٢٥٩/٧

(٤) قرأ ﴿ أليم ﴾ بالرفع ابن كثير وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٥٢٦ ، والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٣٤٩/٢

(٥) قال أبو علي : « والجر في أليم أبين لأنه إذا كان عذاباً من عذاب أليم كان العذاب الأول أليماً ؛ وإذا أجريت الأليم على العذاب كان المعنى عذاب أليم من عذاب ، والأول أكثر فائدة » اهـ . فقول المؤلف في تقديره « من عذاب رجز » تكلف ولا معنى له لأن العذاب هو الرجز ، وعن الزجاج أنه العذاب المقلقل بشدته وله قلقلة شديدة متتابعة ، انظر اللسان (رجز) . وانظر ما يأتي ١٢٢٦ ـ ١٢٢٧

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١٠٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٣٧٨/٤ ، والبحر ٢٥٩/٧ ، والحلبيات ٧٢ . وسياق الآية : ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك الحق ... ﴾ .

(٧) زيادة من ي و ب .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ وقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُم على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[(٢)] [٧]

﴿ إذا ﴾ هذه تنتصب بفعل مضمر يدل عليه قوله ﴿ إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ، والتقدير : إذا مُزِّقتم كل ممزَّق بُعِثْتم[(٣)] .

ولا ينتصب بـ ﴿ جديد ﴾ لأنَّ ما بعد « إنَّ » لا يعمل فيما قبلها[(٤)] .
ولا ينتصب أيضاً بـ ﴿ مُزِّقْتم ﴾[(٥)] لأن قوله ﴿ مُزِّقْتم ﴾ جرّ بالإضافة .
ولا ينتصب بقوله ﴿ ينبئكم ﴾ لأنَّ الإخبار ليس في ذلك الوقت .

ومثلُه : ﴿ أَإذا كُنَّا تُرَاباً إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[(٦)] [سورة الرّعد : ٥] .

وقوله : ﴿ أفلا يَعْلَمُ إذا بُعْثِرَ مَا فِي القُبُورِ . وحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إنَّ ربَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾[(٧)] [سورة العاديات : ٩ـ١١] حملوا هذه الآي على إضمار فعل ينصب « إذا » ، ولم يحملوه على ما بعد « إنّ » .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧١١ ، ٧٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٢ ، ومجمع البيان ٣٧٨/٤ ، والبيان ٢٧٥/٢ ، والبحر ٢٥٩/٧ ، والتبيان ١٠٦٣ ، والحجة ٢٣/١ ، والعسكريات ١١٣ ، والبغداديات ٥٤ـ٥٦ ، ١٢٨ ، والعضديات ٦٩ ، والخصائص ٣٩٩/٢ و ٣٠٠/٣ ، والمغني ١٣٤ـ١٣٥

(٣) هذا قول أبي علي وأبي الفتح ومن وافقهما ، وأحد قولي الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٤) سلف هذا ٦٢٤ والتعليق ثمّ .

(٥) أجازه الزجاج والنحاس ووافقهما أبو حيان ، ورده أبو علي لأن إذا مضافة إليه والمضاف لا يعمل في المضاف إليه .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٢٣ـ٦٢٤ . وقوله « إذا » كذا في النسخ وهي قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقون : أإنا ، انظر ما سلف .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٧٤ ـ ١٤٧٥ . وكان في النسخ : « أفلا يعلم إلى قوله إن ربهم بهم يومئذ لخبير » فأتممته .

وهـذا يَسْتَتِبُّ في المفعـول الصحيـح[١] ، نحـو « عَمْراً إنَّ زيـداً ضـارب » ، لا ينصب « عمرو » بـ « ضارب » . فأما الظروف فكان القيـاسُ جوازَ نصبها بما بعد « إنَّ »[٢] ، لأنها يكتفى فيها[٣] برائحـة الفعل / . قـال سيبويـه[٤] : سـألت الخليل عن قولهم « أحَقّاً إنك لذاهب » ، فقال : لا يجوز ، كما لا يجوز : يوم الجمعة إنه لذاهب .

٢/١١٠ ٣

٦ [قوله تعالى][٥] : ﴿ **أَفْتَرَى على اللهِ كَذِباً** ﴾[٦] [٨]

فـالهمزة همزة الاستفهـام ، وحـذفت التي للوصل لـوقـوع الاستغنـاء عنهـا ، فلا يجوز في ﴿ أفترى ﴾ إلا الفتح[٧] .

٩ [قوله تعالى][٨] : ﴿ **ياجِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ** ﴾[٩] [١٠]

ينتصب ﴿ الطير ﴾ بـالعطف على مـوضـع قـولـه ﴿ يـا جبـالُ ﴾[١٠] ، كما

---

(١) أو الصريح ، وهو المفعول به على الحقيقة ، وقد سلف التعليق على هذا ٨٧٥

(٢) وكذا قال في الجواهر عقب هذه الآي الثلاث التي أوردها ، قال : « ... فإذا في هـذه الآي محمول على ما بعد إنَّ وجاز ذا لأنه ظرف ... » اهـ وما قاله خلاف قول جماعـة النحـاة ، وقد وافقهم فيما سلف ٦٢٤ وفيما سيأتي ١٤٧٥

(٣) في الأصل : لأنه يكتفى منه ، والصواب من ي و ب .

(٤) في الكتاب ٤٦٨/١ ، وعبارتـه « وسألت الخليل : ما منعهم أن يقولوا : أحقّاً إنك منطلق ... فقال : ليس هذا من مواضع إنّ لأن إنّ لا يبتـدأ بها في كل موضع ، ولو جـاز هـذا لجـاز : يوم الجمعة إنك ذاهب ... » اهـ . وانظر المقتضب ٣٥٤/٢ ، والجواهر ٧٢٨ ، والمصادر السالفة ٦٢٤

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/١١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٤ ، وللفراء ٣٥٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٢ ، ومجمع البيان ٣٧٨/٤

(٧) لأنه لو كسر لذهب الاستفهام .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٩/٤ـ٤٨٠ ، والبيـان ٢٧٥/٢ ، والبحر ٢٦٢/٧ ، والكتاب ٣٠٥/١ ، والمقتضب ٢١٢/٤ ، وابن يعيش ٢/٢ـ٣

(١٠) وهو قول الخليل وسيبويه وأحد قولي الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .

تقول : يا زيد والحارثَ[١] . ويجوز أن ينتصب بفعل مضمر تقديره : وسخَّرنا له الطيرَ[٢] . ودلَّ على هذا المضمر قوله تعالى : ﴿ آتَيْنا داودَ مِنَّا فَضْلاً ﴾ [١٠] .

ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول معه[٣] ، أي مع[٤] الطير . ٣

ومن رفع فعلى لفظ ﴿ ياجبال ﴾ ، وهو مرويٌّ عن يعقوب[٥] .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ وأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ . أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾[٧] [١٠-١١] ٦

﴿ أنْ ﴾ بمعنى « أيْ » ، [أي][٨] اعمل دروعاً سابغات[٩] ، فحذف الموصوف .

---

(١) يجوز نصب الحارث ورفعه ، والرفع اختيار الخليل وسيبويه والمازني والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى بن عمر والجرمي ويونس والمبرد ، انظر المصادر السالفة ، وما سلف ٣٣

(٢) عزي هذا القول إلى أبي عمرو ، وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٣) أجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، قال أبو حيان : « وهذا لا يجوز لأن قبله « معه » ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف ... » اهـ ، وقد سلف التعليق على هذا ٥٥٣

(٤) في الأصل : ومع ، وهو خطأ صوابه من ي و ب . والواو للمعية فلا يجمع بينها وبين مع .

(٥) وهي رواية روح وزيد عنه فيما قال ابن مهران في المبسوط ٣٦١ ، قال ابن الجزري في النشر ٣٤٩/٢ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من ﴿ والطير ﴾ وهي رواية زيد عن يعقوب » ثم قال « ووردت عن عاصم وأبي عمرو » اهـ ، وأفاد ابن خالويه في شواذه ١٢١ أنها رواية عبد الوارث عن أبي عمرو . ورويت هذه القراءة عن غير هؤلاء ممن هم خارج السبعة ومنهم الأعرج والسلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل وابن أبي عبلة ، عن البحر وفاته ذكر عبيد بن عمير وقد ذكره ابن مهران والطبرسي .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٨/٢ ، ومجمع البيان ٣٨١/٤ ، والبيان ٢٧٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٧ ، وابن الشجري ١٨٠/١ ، والمغني ٨١٦-٨١٧ .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) قال الزجاج : « أن مفسرة تؤدي عن معنى قلنا له » يريد أن القول محذوف ولولا هذا لم يجز أن تكون مفسرة لأن من شرطها تقدم القول أو معناه . وأجاز الزجاج ومن وافقه أن تكون مصدرية وحذف الجار قبل أن أي لأن أي لعمل ، واختاره أبو حيان .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وِلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ ﴾[2] [١٢]
بالرفع والنصب[3] . أي : وسخّرنا لسليمان الريح[4] . والرفع بالظرف أو
٣ بالابتداء على المذهبين[5] .

[قوله تعالى][6] : ﴿ ومِنَ الجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾[7]
[١٢]

٦ إن شئت كان ﴿ مَنْ ﴾ في موضع النصب ، أي : وسخّرنا من الجنّ من
يعمل بين يديه بإذن ربّه . وإن شئت كان مرتفعاً بالظرف أو بالابتداء على
المذهبين[5] .

٩ [قوله تعالى][1] : ﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاودَ شُكْراً ﴾[8] [١٣]
أي : اعملوا الأعمال لأجل الشكر . فـ ﴿ شكراً ﴾ مفعول له[9] ،
ولا ينتصب بـ ﴿ اعملوا ﴾ ؛ لأن « اشكروا » أفْصَحُ منه ، أعني من : اعملوا
١٢ الشكر .

---

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٩/٢ ، والحجة ٢٥٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٨١/٤ ، والبيان ٢٧٦/٢ ، والبحر ٣٦٤/٧
(٣) قرأ بالرفع أبو بكر عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٢٧ ، والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٣٤٩/٢
(٤) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .
(٥) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٣
(٦) زيادة مني .
(٧) انظر إعراب القرآن ٦٦٠/٢ ، ومجمع البيان ٣٨١/٤ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٢٦٤/٧
(٨) انظر إعراب القرآن ٦٦١/٢ ، ومجمع البيان ٣٨١/٤ ، والبيان ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٦٥/٧ ، وابن الشجري ٣٦٠/١
(٩) وهو أحد قولي الزجاج والنحاس وغيرهما . وأجازوا أن يكون مصدراً أي اشكروا شكراً ، وأجاز أبو حيان أن يكون حالاً .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ ﴾[2] [١٤]

أي : فلما خرَّ تَبَيَّنَ أمر الجن[3] ، فحذف المضاف . ويكون قوله ﴿ أن لو كانوا ﴾ رفعاً بدلاً من « أمر الجن » . و « تبيَّن » لازم ههنا . والمعنى : فلما سقط سليمان عن[4] العصا ظهر جهل الجن للناس وأنهم لا يعلمون الغيب ، وأنهم لو علموا الغيب لم يعملوا مدّة اتّكائه على المنسأة[5] ميتاً سنة[6] .

قوله عز وعلا : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِم ﴾[7] [١٥]

مُجْرًى وغير مجرًى[8] . فمن لم يُجْرِه اعتبر التعريف والتأنيث . ومن أجراه قال هو بلد ، وليس فيه التأنيث .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٣ ، ٨٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٢/٢ ، ومجمع البيان ٣٨١/٤ ، والبيان ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٦٧/٧ ، والمغني ٧١٩ ، وتفسير الطبري ٥٠/٢٢-٥٢ ، والقرطبي ٢٧٨/١٤-٢٨٢ ، وابن كثير ٤٨٩/٦-٤٩١ ، ومجمع التفاسير ١٥٣/٥-١٥٤ ، وما سلف ٨٧١ . وسياق الآية : ﴿ فلمّا قضينا عليه الموت ما دلّهم على موته إلا دابّة الأرض تأكل منسأته فلما خرَّ ... الغيبَ ما لبثوا في العذاب المهين ﴾ .

(٣) وهو قول الفراء والطبري وأبي علي وأجازه النحاس وغيره .

(٤) في النسخ : من ، وهو تحريف .

(٥) وهي العصا .

(٦) وهو معنى قوله تعالى : ﴿ ما لبثوا في العذاب المهين ﴾ وهي الأعمال الشاقة وكانوا كما قال تعالى قبل هذا ﴿ يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات اعملوا آل داود ... ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٥٥ ، ٨٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٢/٢-٦٦٤ ، والحجة ١٦٠/٤-١٦١ خم ، ومجمع البيان ٣٨٤/٤-٣٨٥ ، والبيان ٢٧٧/٢-٢٧٨ ، والبحر ٢٦٨/٧-٢٦٩ ، والكتاب ٢٨/٢ . وفي الأصل : مساكنكم ، وهو سهو .

(٨) سلف التعليق على القراءة في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وجئتك من سبأ ﴾ [سورة النمل : ٢٢] ص ١٠٠٥ - ١٠٠٦

﴿ في مَسْكَنِهِم ﴾ و ﴿ مَسَاكِنِهِم ﴾ على الإفراد والجمع ، و ﴿ مَسْكِنِهِم ﴾[١] بكسر الكاف ، وهو خارج عن القيـاس ، لأن مضـارعـه « يَسْكُن »[٢] فهو مثل[٣] « مَطْلِع »[٤] الفجر ، و « مَغْرِب » [و « مَسْجِـد »][٥] و « مَجْزِر » و « مَنْبِت » و « مَسْقِط »[٦] .   ٣

[وقوله][٧] : ﴿ آيَةٌ جَنَّتَانِ ﴾[٨] [١٥]

---

(١) قرأ مسكنهم بالكسر الكسائي وحده ، وقرأ حمزة وحفص عن عاصم مسكنهم بالفتح ، وقرأ الباقون مساكنهم على الجمع . انظر السبعة ٥٢٨ ، والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٣٥٠/٢

(٢) ما كان مضارعه يفعُل فالقياس أن يبنى منه اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي على مفعَل بفتح العين ، وشذت عن ذلك حروف منها ماذكره المؤلف . انظر الكتاب ٢٤٨/٢ ، وتكملة الإيضاح ٢٢٢ ، وابن يعيش ١٠٧/٦ ، وشرح الشافية ١٨١/١ ـ ١٨٤ ، والهمع ٥٤/٦ ـ ٥٥

(٣) قوله « فهو مثل مطلع ... » ظاهره أن « مسكن » بكسر الكاف في الآية اسم المكان وهو قول النحاس وغيره ، وهو ظاهر قول الفراء ، فيكون واحداً مؤدياً عن الجمع ، وأجاز أبو علي أن يكون « مسكِن » المصدر كما أجاز ذلك في « مسكَن » بالفتح ، ويكون في الكلام حذف مضاف وتقديره : مواضع سكناهم ، وهو الأشبه عنده ، ولم يذكر المؤلف في الجواهر غيره .

(٤) أي مكان طلوعه . فأما قوله تعالى ﴿ حتّى مطلَع الفجر ﴾ [سورة القدر : ٥] فهو بالفتح والكسر مصدر ، والكسر قراءة الكسائي وحده ، انظر السبعة ٦٩٣ ، والتيسير ٢٢٤ ، والنشر ٤٠٣/٢ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣ ـ ٢٨١ ، وإعراب القرآن ٧٤٦/٢ ، ومجمع البيان ٥١٧/٥ ، والبحر ٤٩٢/٨ ، ٤٩٧ . وقيل المطلَع بالفتح مصدر في لغة أهل الحجاز وهو بالكسر في لغة تميم ، انظر الكتاب ٢٤٨/٢ ، والمصادر السالفة .

(٥) زيادة من ي و ب : وفي ب ومسجد ومنه مجزر ...

(٦) المغرب لمكان الغروب ، والمجزر لمكان جزر الإبل وهو نحرها ، والمنبت لمكان النبات ، وأما المسجد فسيبويه يحمله على أنه اسم للبيت وليس بموضع السجود ، ولو أردت الموضع لفتحت « لأنك تقول المقتَل في كل موضع يقع به القتل ولا تقصد به مكاناً دون مكان ، ولا كذلك المسجد فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع » عن الرضي . وجعله بعضهم مكان السجود ، انظر المصادر السالفة .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٨/٢ ، ومجمع البيان ٣٨٥/٤ ، والبيان ٢٧٨/٢ ، والبحر ٢٦٩/٧ ، والقطع ٥٨٢

﴿ جَنَّتانِ ﴾ بدلٌ[(١)] من ﴿ آية ﴾ .

[وقوله][(٢)] : ﴿ **عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُم** ﴾[(٣)] [١٥]

أي يقال [لهم][(٤)] : كلوا من رزق ربّكم منها[(٥)] ، فحذف العائد من الصفة[(٦)] إلى الموصوف ، كما حذف القول . ٣

[قوله تعالى][(٤)] : ﴿ **ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا** ﴾[(٧)] [١٧]

﴿ ذلك ﴾ نصب مفعول ثان[(٨)] لقوله ﴿ جزيناهم ﴾ أي جزيناهم ذلك بكفرهم . ٦

[قوله تعالى][(٩)] : ﴿ **ولَقَدْ صَدَقَ عليهم إبْلِيسُ ظَنَّهُ** ﴾[(١٠)] [٢٠]

بتشديد الدال وتخفيفها[(١١)] ، فالتشديد ظاهر ، والتخفيف أيضاً متعدٍّ[(١٢)] ، كقولك : صَدَقْتُ فلاناً الحديثَ ، وقال[(١٣)] : ٩

---

(١) وهو قول الأخفش والفراء ومن وافقهما . وقيل خبر مبتدأ محذوف ، وعزي إلى الزجاج .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ١٦ ، ٣٣٠ ، ٩١١ ، ومجمع البيان ٣٨٥/٤ ، وما سلف ٨٢٨

(٤) زيادة من ي و ب . (٥) في الأصل : منها ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٦) يريد أن جملة « يقال لهم كلوا » صفة للجنتين ، وعزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى أبي علي . وانظر ما سلف من التعليق على حذف الجار والمجرور من جملة الصفة .

(٧) انظر الجواهر ٦٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٥/٢ ، والبيان ٢٧٩/٢ ، وما سلف ٤٣٩

(٨) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٩) زيادة من ي .

(١٠) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٠/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٩/٢ ، والحجة ١٦٤/٤ ـ ١٦٥ خم ، ومجمع البيان ٣٨٨/٤ ، والبيان ٢٧٩/٢ ، والبحر ٢٧٢/٧ ، والمحتسب ١٩١/٢

(١١) قرأ بتشديد الدال عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بتخفيفها . انظر السبعة ٥٢٩ ، والتيسير ١٨١ ، والنشر ٣٥٠/٢

(١٢) وهو قول ابن جني وأحد قولي أبي علي ومن وافقهما . وذهب الفراء إلى أن « ظنّه » ينتصب في =

فإنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقاً وهو صَادِقِي　　　بِشَمْلَةَ يَحْبِسْهُم بِهـا مَحْبِسـاً وَعْرا

وقال الأعشى[1] :

٣　فَصَـــدَّقْتُـــهُ وكَـــذَّبْتُـــهُ　　　وَٱلْمَرْءُ يَنْفَعُـــهُ كِـــذَّابُـــهُ

١/١١١　وروي ﴿ ولقـد صَدَّق / عليهم إبليسَ ظَنُّــه ﴾ بنصب ﴿ إبليس ﴾ ورفـع ﴿ ظنّه ﴾[2] . أي صـدَّق ظنُّ إبليس فيهم [إبليسَ][3] ، أي مـا ظنَّـه بهم وجـده

٦　صادقاً .

= قراءة من خفف انتصاب الظرف أي في ظنّـه ، وردّه أبو الفتح ، قـال : « وذهب الفراء إلى أنـه على معنى في ظنه ، وهذا تمحّل للإعراب وتحرّف عن المعنى » ، وما قـالـه الفراء أجازه النحـاس وأبو علي وغيرهما . وهو منصوب على المصدر عند الزجاج .

(١٣) البيت ثـاني بيتين لكَنْـزَة أمّ شملـة بن برد المنقري في ديـوان الحمـاسـة بشرح المرزوقي ٧٠٢ ، والتبريزي ١١٨/٢ . وهو بلا نسبـة في مجمع البيـان ٣٨٨/٤ . ووقـع أول بيتين لهـا أيضـاً بقـافيـة لامية ، وهو :

إن يـــــك ظني ... ...　　　... ... ... محبــــــــاً أزْلا

وصدره بلا نسبة في الحجة ٢٥٠/١ و١٦٥/٤ خم وفيه إن كان ، والمخصص ٨٥/٣

(١) البيت لـه في مجاز القرآن ٢٨٣/٢ ، والكامـل ٧٤٧ ، والحجـة ٢٤٧/١ و ٨١/٣خم و ٤٣٨/٤ خم ، وتفسير الطبري ١٤/٣٠ ، ومجمع البيـان ٢٧٠/٣ و ٣٨٨/٤ و ٤٢٣/٥ ، والمخصص ١٢٨/١٤ ، وحجـة القراءات ٧٤٦ ، وتفسير القرطبي ١٨١/١٩ . قـــال المبرد : « وليس ممـــا روت الرواة متصـلاً بقصيـدة » ولم يرد في روايـة ثعلب لشعر الأعشى - وهي روايـة مطبـوعـة الـديـوان - وورد في رواية يعقوب له كما ذكر ابن السـيـد في القرط ٥٠٤ـ٥٠٥ ، وموضعـه بعـد قولـه (د ، ق ١٤/٥٤ ص ٣٢٣) :

غراء تبهج زوله　　　والكفّ زينها خضابه

وهـو بـلا نسبـة في شرح كتـاب سيبـويــه للسيرافي (السـيرافي النحـوي ٦٧) ، وإعراب القرآن ٦١٠/٣ ، والقطع ٧٥٩ ، وتكملـة الإيضـاح ٢١٢ ، والبيـان ٢٧٩/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٦ ، وتفسير البيضاوي (مجمع التفاسير ٤٤٣/٦) . ويروى « فصدقتها وكذبتها » ، وانظر القرط .

(٢) هذه قراءة شاذة عزاها ابن جني إلى الزهري ، وحكى هو والنحـاس عن أبي حـاتم نسبتهـا إلى أبي الهجهاج الأعرابي ، وإليـه عزاها ابن خالويه وزاد نسبتهـا إلى جعفر بن محمد ، وذكر أبو حيـان نسبتها إلى هؤلاء وزاد نسبتها إلى زيد بن علي وبلال بن أبي بردة . وعزاها الطبرسي إلى يعقوب =

[قوله تعالى][1] : ﴿ حَتَّى إذا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِم ﴾[2] [٢٣]
أي خُلِّي الفزعُ ، وسُلِب ، فالتشديد[3] للسَّلْب[4] ، كقولهم : مَرَّضْتُه ، وما أشبه ذلك . ٣

[قوله تعالى][1] : ﴿وما أرْسَلْنَاكَ إلاّ كَافَّةً للنَّاسِ بَشِيراً ونَذِيراً ﴾[5] [٢٨]
قيل : ﴿ كافَّةً ﴾ حال من الكاف[6] أي : ما أرسلناك إلا تكفُّهم وتزجرهم[7] . ٦

وقيل : بل في الكلام تقديم وتأخير[8] ، أي : ما أرسلناك إلا للناس كافة .

= وسهل ، ونصّ ابن مهران في المبسوط ٣٦٣ أنها رواية ابن عبد الخالق المكفوف وابن مسلم عن يعقوب ورواية أبي علي الضرير عن روح وزيد وغيرهما عن يعقوب ، وأما سهل فهو أبو حاتم وليست هذه قراءته وإنما هي قراءة نسبها إلى أبي المجهاج .
انظر المحتسب ١٩١/٢ ، وشواذ ابن خالويه ١٢١ ، وإعراب القرآن ومجمع البيان والبحر (وفيه : أبو الجهجاه وبلال بن أبي برزة) وهو تحريف . وضبط ابن مهران « صدّق » بالتشديد وهو ضبط النسخ ، وضبطه أبو الفتح بالتخفيف ، ولم يضبطه غيرهما . وهما في المعنى سواء ، وما قاله المؤلف في تفسيره هو قول الفراء وابن جني وغيرهما . وقال الزجاج : أي صدق ظنٌّ إبليس إبليس بما اتبعوه . (٣) زيادة من ي و ب .

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦١/٢ ، وإعراب القرآن ٦٧٠/٢ـ٦٧١ ، والحجة ١٦٢/٤ خم ، والبحر ٢٧٨/٧ ، ومجاز القرآن ١٤٧/٢
(٣) في الأصل : بالتشديد ، وهو تحريف ، وفي ب : والتشديد ، والوجه ما أثبت من ي .
(٤) أي سَلْبك عن مفعول فعَّل ما اشتق منه .
(٥) انظر الجواهر ٢٩٩ ، وإعراب القرآن ٦٧٢/٢ـ٦٧٣ ، ومجمع البيان ٣٩٠/٤ ، والبيان ٢٨٠/٢ـ٢٨١ ، والبحر ٢٨١/٧ ، وتفسير القرطبي ٣٠٠/٤ ، وابن الشجري ٤٨/٢ ، ٢٨٠ـ٢٨١ ، والمغني ٧٣٣
(٦) وهو قول الزجاج ومن وافقه .
(٧) في ب « وتردعهم » وكذا وقع فيما نقله صاحب مجمع البيان عن هذا الكتاب من غير تصريح .
(٨) فيكون تقدم حال المجرور عليه ، وقد أجازه ابن كيسان وابن برهان وعزي إلى أبي علي ، ولم يجزه المؤلف فيما سلف ٤٠٤ـ٤٠٥ ، وانظر بسط التعليق ثمة .

و ﴿ كافَّةً ﴾ كالـ « عافية » و الـ « عاقبة » ، وما أشبه ذلك[١] .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وما بَلَغُوا مِعْشَارَ ما آتَيْنَاهُم ﴾[٣] [٤٥]

٣ أي : ما بلغ أهل مكة معشارَ ما آتينا مَنْ[٤] قبلَهم[٥] .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾[٧] [٤٥]

أي إنكاري . فـ « نكير » مصدر ، وهو مثل « عَذِير » في قول ذي الإصبع

٦ العَدْوَانِيِّ[٨] :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدْوَا نَ كانوا حَيَّةَ الأَرْضِ[٩]

---

(١) وقيل اسم فاعل والهاء للمبالغة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٣٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٥/٤ ، والبحر ٢٩٠/٧ ، وتفسير الطبري ٧٠/٢٢ ، والقرطبي ٣١٠/١٤ ، وابن كثير ٥١٢/٦ ، ومجمع التفاسير ١٦٨/٤ ، وما سلف ٦٩٦

(٤) في النسخ « ماآتيناهم من قبلهم » وهو خطأ من النساخ .

(٥) وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد وغيرهم .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٣٩٥/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ٢٩٠/٧

(٨) البيت من كلمة له في الأصمعيات ٧٢ وتخريجها ثمة . وهو لـه في الكتاب ١٣٩/١ ، وابن السيرافي ٢٩٨/١ ، واللسان (عذر) . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٥٩٠/٣ ، ومجمع البيان ٣٩٥/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢

(٩) في الأصل : من عدنان ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . وقوله عذير الحي أي من يعذرهم في فعلهم أو من يعذرني فيهم ، وقوله كانوا حية الأرض أي كانوا يتقى منهم لكثرتهم وعزتهم كما يتقى من الحية المنكرة ، عن الأعلم بطرة الكتاب . وعذير مصدر على فعيل وهو قول الأعلم وابن السيرافي وأبي حيان وهو ظاهر قول سيبويه وقيل هو بمنزلة عاذر ، وحكى السيرافي (بهامش الكتاب) أن بعضهم ضعّف القول الأول .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾[2] [٤٦]

﴿ أنْ ﴾ في موضع الجر بدل[3] من قوله ﴿ واحدةٍ ﴾ ، أي إنما أعظكم بأن تقوموا لله .

[قوله تعالى][1] : ﴿ مَثْنَى وفُرَادَى ﴾[4] [٤٦]

في موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ تقوموا ﴾ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قُلْ جاءَ الْحَقُّ وما يُبْدِئُ الباطِلُ وما يُعِيدُ ﴾[5] [٤٩]

﴿ ما ﴾ نصب مفعول قوله ﴿ يبدئ ﴾ أيْ : أيَّ شيء يبدئ الباطل وأيَّ شيء يعيد[6] .

[قوله تعالى][7] : ﴿ ولو تَرَى إذْ فَزِعُوا فلا فَوْتَ وأُخِذُوا ﴾[8] [٥١]

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٧٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٦/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢ـ٢٨٣ ، والبحر ٢٩٠/٧

(٣) أجازه النحاس ومن وافقه ، وعزاه أبو حيان إلى أبي علي . وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن يكون في موضع الرفع خبر مبتدأ مضمر أي هي أن ، وذكر النحاس أن مذهب الزجاج أن يكون في موضع نصب أي لأن تقوموا فحذف الجار فنصب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٦٧٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٦/٤ ، والبحر ٢٩١/٧

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٨٠/٢ـ٦٨١ ، ومجمع البيان ٣٩٦/٤ـ٣٩٧ ، والبيان ٢٨٣/٢ ، والبحر ٢٩٢/٧ ، وتفسير القرطبي ٣١٣/١٤

(٦) فـ « ما » استفهامية ، أجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما . وذهب الزجاج إلى أن الأجود أن تكون نافية ، وهو الظاهر كما قال أبو حيان .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٨١/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٣/٢ ، والبحر ٢٩٣/٧

جواب[1] ﴿ لو ﴾ محذوف ، أي لَتَعَجَّبْتَ[2] ، ويكون قوله ﴿ فَزِعُوا ﴾ و ﴿ أُخِذُوا ﴾ جميعاً في موضع الجرّ بالإضافة ، أعني إضافة ﴿ إذ ﴾ إليه .

٣ [قوله تعالى][3] : ﴿ وأنّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ ﴾[4] [٥٢]

و ﴿ التَّنَاؤشُ ﴾ بالهمز ، وتَرْكِ الهمز[5] . والأصل الهمز[6] ، من قوله[7] :

تَمَنَّى نَئِيشاً أنْ يكونَ أطَاعَني ... وقَدْ حَدَثَتْ بعد الأُمُورِ أُمُورُ

٦ فنصب « نَئِيشاً » على الظرف ، أي تمنّى مدة مديدة[8] ، لأنَّ « النَّئِيشَ » التَّأخُّرُ[9] .

---

(١) في الأصل : وجواب .

(٢) تقدير الزجاج : لرأيت ما يعتبر به عبرة شديدة .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٨١/٢ ، والحجة ١٦٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٤/٢ ، والبحر ٢٩٣/٧ ، وتفسير الطبري ٧٣/٢٢-٧٤ ، والقرطبي ٣١٦/١٤-٣١٧

(٥) قرأ بالهمز أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بلا همز . انظر السبعة ٥٣٠ ، والتيسير ١٨١ ، والنشر ٣٥١/٢

(٦) هذا قول لم يتقدمه إليه أحد فيا أعلم ، وتابعه عليه الطبرسي وأبو البركات اللذان أخذا منه من غير تصريح .

(٧) وهو نهشل بن حرّيّ . والبيت له في الجليس والأنيس ٣١٦/٢ ، واللسان (نأش) ، والحماسة البصرية ٣٦/٢ ، وانظر شعره ص ١١٤ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٦٥/٢ ، والزاهر ٣٤٥/١ ، وتفسير الطبري ٧٤/٢٢ ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٤/٢ ، وتفسير القرطبي ٣١٧/١٤

(٨) كذا قال وتابعه الطبرسي وأبو البركات ، ولا تساعده اللغة ، وليس المراد ما قال بل المراد أنه تمنى أخيراً أو في الأخير وبعد الفوت أن يكون أطاعني وقد حدثت أمور لا يستدرك بها ما فات أي أطاعني في وقت لا تنفعه فيه الطاعة ، عن اللسان (نأش) .

(٩) النئيش : التأخّر ، والحركة في بطء ، والطلب ، والأخذ من بعد . وحمل التناؤش على أنه من التأخر لم يتقدمه إليه أحد ووافقه الطبرسي وأبو البركات ، ولا يقوم به المعنى . =

ومن قال ﴿ التَّنَاوُشُ ﴾ فإنه يكون على تَلْيين الهمزة وإبدالها واواً .
ويجوز[١] أن يكون الأصل « التناوش »[٢] بالواو ، من قوله[٣] :

فَهْيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلا ٣

فتكون الهمزة[٤] مثلها في « أُجوه »[٥] و ﴿ أُقِّتَتْ ﴾[٦] [سورة المرسلات : ١١] .

= وحمله الفراء والزجاج ومن وافقهما على أنه من الحركة في بطء ، وتقدير الزجاج : من أين لهم الحركة فيما قد بعُد ، ولا يكاد يقوم به للعنى . وفسّره أبو علي أنه من التطلب أي كيف يطلبون ما بعد وفات بعد أن كان قريباً ممكناً . وفسّره ثعلب بأنه الأخذ من بعد ، وهو الظاهر وقول الطبري .

(١) هذا هو قول الجميع الفراء والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) وهو التناول من قرب .

(٣) وهو غيلان بن حريث . والبيت له في مجاز القرآن ١٥٠/٢ ، وابن السيرافي ٢٧٧/٢ ، واللسان (نوش) . وهو بلا نسبة في الكتاب ١٢٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/٢ ، وإصلاح المنطق ٤٣٢ ، وتهذيبه ٨٧٣ ، وأدب الكاتب ٥٠٣ ، والاقتضاب ٤٢٧ ، والزاهر ٢٤٥/١ ، وتفسير الطبري ٧٤/٢٢ ، والحجة ٥١/٤ خـك و ١٦٧/٤ خم ، وشرح هاشميات الكميت ٨٣ ، والمنصف ١٢٤/١ ، والجليس والأنيس ٣١٦/٢ ، والمخصص ٦٣/١٤ ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٤/٢ ، وابن يعيش ٧٣/٤ ، ٨٩ ، وتفسير القرطبي ٣١٦/١٤ ، والخزانة ١٢٥/٤ ـ ١٢٦ ، ٢٦١ ـ ٢٦٢ وحكى عن ابن بري أن البيت لغيلان بن حريث ، ثم قال : وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها ؟

وقوله فهي أي الإبل ، وتنوش الحوض : تتناول ماءه ، ومن علا : من فوق . يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق تحط أعناقها إلى الأرض إذا أرادت الشرب .

(٤) أي الهمزة في « التناؤش » .

(٥) في الأصل و ب : وجوه ، والصواب من ي .

(٦) والأصل وجوه ووقّتت ، لأنها من الواو ثم همزتا ، وكذلك التناؤش أصله التناوش بالواو ثم أبدلت من الواو الهمزة . وسيأتي الكلام على ﴿ أُقِّتت ﴾ في موضعها ١٤١٨

سورة الملائكة

عليهم السلام

٣ قوله عز وجل : ﴿ الْحَمْدُ للهِ فَاطِرِ السَّمٰواتِ والأَرْضِ ﴾[(١)] [١]
الإضافة محضة ؛ فيكون ﴿ فاطر ﴾ جرّاً نعتاً لما قبله . وإن شئت كان بدلاً إن قدرت الإضافة منفصلة .

٦ فأما قوله عز وجل : ﴿ جاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً ﴾[(٢)] [١]
فمن[(٣)] جعل الإضافة محضة انتصب ﴿ رسلاً ﴾ بمضمر[(٤)] ، لأنه إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل بتّةً[(٥)] .

٩ [وقوله][(٦)] ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ ﴾[(٧)] [١]

---

(١) انظر إعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، والبيان ٢٨٥/٢

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، والبيان ٢٨٥/٢ ، والبحر ٢٩٧/٧ - ٢٩٨

(٣) في النسخ : فمن ، وهو تحريف .

(٤) وهو أحد قولي النحاس وغيره ، وهو قياس مذهب سيبويه والمبرد وأبي علي وغيرهم ، انظر ما سلف من كلامه على قوله تعالى ﴿ وجاعل الليل سكناً ﴾ [سورة الأنعام : ٩٦] ص ٤١٩ . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون « رسلاً » مفعولاً ثانياً لـ « جاعل » وعليه يكون للحال أو الاستقبال والإضافة منفصلة .

(٥) سلف بسط التعليق على هذا ٤١٩

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١٣٤/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، ومجمع البيان ٤٠٠/٤ ، والبيان ٢٨٥/٢ ، والبحر ٢٩٨/٧ . وقد سلف الكلام على ترك صرف مثنى وثلاث ورباع في قوله تعالى ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ [سورة النساء : ٣] ص ٢٨٦ - ٢٨٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

﴿ مثنى ﴾ في موضع الجرّ لكونه وصفاً لـ ﴿ أجنحة ﴾ ، وهكذا ﴿ ثُلاثَ ﴾ و﴿ رُبَاعَ ﴾ . ولا ينصرف مثنى وما بعده لكونه معدولاً عن « اثنين اثنين » ، و « ثلاثة ثلاثة » و « أربعة أربعة » .

ومعنى قولي[١] « معدول عن اثنين اثنين » أنك أردت بـ « مثنى » ما أردت بـ « اثنين اثنين » ، والأصل أن تريد بالكلمة معناها دون معنى كلمة أخرى . فالْعَدْلُ ضد الاستواء ، لأن الاستواء هذا الذي ذكرناه ؛ والْعَدْلُ[٢] : أن تلفظ بكلمة وأنت تريد كلمة أخرى . فلما كان كذلك / كان العدلُ ثانياً[٣] . فإذا اجتمع مع الصفة[٤] وجب أن يمنعا الصرفَ .

قوله عز وعلا : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً ﴾[٥] [٨]

لم يذكر لـ ﴿ مَنْ ﴾ خبراً ، والتقدير : أفمن زين له سوء عمله كالمؤمن الذي يثاب على حسن عمله[٦] .

---

(١) في الأصل و ب : قوله ، والصواب من ي .

(٢) قال المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/١٣٤ : « العدل وهو فرع على الاستواء لأن العدل في كلامهم هو أن تلفظ بكلمة وأنت تريد بها أخرى وليس هذا بالأصل إنما الأصل أن تلفظ بكلمة وأنت تريد بها إياها » اهـ . وقال أبو علي في الإيضاح ٣٠١ « معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عن الذي تريد إلى آخر » اهـ .

(٣) أي فرعاً ، والاستواء أوّل أو أصل . وفي الأصل : ثابتاً ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٤) ما ذكره المؤلف من أن المانع من الصرف العدل والوصف هو مذهب سيبويه وأبي علي وابن جني والجمهور . وقيل غير ذلك ، انظر التعليق فيما سلف ٢٨٧

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٦/٢ ـ ٣٦٧ ، وإعراب القرآن ٦٨٦/٢ ـ ٦٨٧ ، ومجمع البيان ٤٠١/٤ ، والبيان ٢٨٦/٢ ـ ٢٨٧ ، والبحر ٣٠٠/٧ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٢ ، والقرطبي ٣٢٤/١٤ ـ ٣٢٥ . وتمام الآية : ﴿ فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ﴾ .

(٦) قدره الكسائي والفراء والنحاس والطبري والقرطبي : أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً ذهبت نفسك عليهم حسرات . وقدره أبو حيان « كمن لم يزين له » وهو أولى . وقدره الطبرسي ثلاثة تقديرات كلها حسنة وهي : كمن علم الحسن والقبيح ، وكمن هداه الله ، وكمن زين له صالح عمله ، وهذا الأخير موافق لتقدير أبي حيان .

وقرئ ﴿ فرآه ﴾ بالإمالة وفتح الراء ، وبالإمالة وإمالة فتحة الراء[١] . فمن أمال فتحة الهمزة فلأنَّ الألف بدل[٢] من الياء . ومن أمال الراء فهو تبع لإمالة الهمزة .

٣ [قوله تعالى][٣] ﴿ إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعَمَلُ الصَّالحُ يَرْفَعُهُ ﴾[٤] [١٠]

يجوز أن يكون التقدير[٥] : والعمل الصالح يرفعه [اللهُ][٣] . ويجوز أن يكون التقدير : يرفعه الكلم[٦] . ويجوز أن يكون التقدير : يرفع العملُ الصالحُ الكلم[٧] . وهو الاختيار ، دون أن تكون الهاء المنصوبة تعود إلى ﴿ العمل ﴾ ، لأنه لو كان عائداً إليه لكان « والعملَ الصالحَ » بالنصب ، على مقتضى قول سيبويه ، لأنه قال[٨] : إذا قلت : « قام زيد وعمراً[٩] يضربه بكر » كان الاختيار في « عمرو » النصب ، لأن الصَّدْر فعل وفاعل .

(١) قرأ بإمالة فتحة الهمزة وبفتح الراء أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ، وأمالهما حمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه فروي عنه أيضاً الفتح فيهما ، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين ، وقرأ الباقون بالفتح فيهما . انظر السبعة ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، والتيسير ١٠٣ ـ ١٠٤ ، والنشر ٤٤/٢ ـ ٤٦

(٢) في الأصل : يدلّ ، وهو تحريف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٣٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٨٩/٢ ـ ٦٩٠ ، ومجمع البيان ٤٠٢/٤ ، والبيان ٢٨٧/٢ ، والبحر ٣٠٣/٧ ، وتفسير الطبري ٨٠/٢٢ ، والقرطبي ٣٢٩/١٤ ـ ٣٣١ ، وابن كثير ٥٢٤/٦ ، ومجمع التفاسير ١٧٨/٥

(٥) عن قتادة وابن عباس في رواية عنهما .

(٦) عن أبي صالح وشهر بن حوشب وابن عباس في رواية عنه .

(٧) وهو قول ابن عباس وسعيد ومجاهد وقتادة والضحاك وأبي العالية والفراء واختاره النحاس وغيره .

(٨) لم أصب هذا التمثيل في الكتاب ، لكنه على قياس ما قال سيبويه في الكتاب ٤٦/١ في باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل . وقد سلف نحو هنا ٩٥٨ ونقلنا ثمة كلام سيبويه .

(٩) في ب و ي : وعمروٌ ، وكلاهما صواب .

[قوله تعالى][1] ﴿ ومَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[2] [١٠]

﴿ مكرُ ﴾ مبتدأ ، و « أولاء » جرّ بالإضافة ، والكاف للخطاب ، و ﴿ هو ﴾ فَصْلٌ[3] ، وقوله ﴿ يبور ﴾ خبر المبتدأ . وقد تقدّم[4] دخولُ الفصل بين الاسم والفعل المضارع .

[قوله تعالى][1] ﴿ ويَوْمَ القِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾[5] [١٤]

يكون التقدير : بإشراككم إياهم ، فالمصدر مضاف إلى الفاعل ، أي بجَعْلِكم إياهم شركاءَ الله [كقوله ﴿ ما كُنْتُم إيّانا تَعْبُدون ﴾ [سورة يونس : ٢٨]][6] .

[قوله تعالى][1] ﴿ ذٰلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبيرُ . جَنّاتُ عَدْنٍ ﴾[7] [٣٢ - ٣٣]

﴿ جناتُ ﴾ رفع بدل[8] من قوله ﴿ الفضل الكبير ﴾ .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/٩٠ ، والجواهر ٥٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٩٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٠١/٤ ، والبيان ٢٨٧/٢ ، والبحر ٣٠٤/٧ ، والتبيان ١٠٧٣

(٣) أجازه النحاس والحوفي والعكبري والطبرسي وأبو البركات . وذكر أبو حيان أنه لا يعلم أحداً أجاز دخول الفصل بين الاسم والفعل المضارع إلا الجرجاني في شرح الإيضاح . وهذا النحاس يجيزه ، وقد أجازه المازني وأبو علي وغيرهما . انظر الهمع ٢٣٩/١ ولم يسم أحداً . وأجاز النحاس وغيره أن يكون « هو » مبتدأ ثانياً .

(٤) ص ١٠٦٦ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣

(٥) انظر الجواهر ٤٦٦ ، وإعراب القرآن ٦٩٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٤ ، والبيان ٢٨٨/٢ ، والبحر ٣٠٥/٧

(٦) زيادة من ي . وسياق الآية : ﴿ ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم وشركاؤكم فزيّلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون ﴾ .

(٧) انظر الحجة ١٦٩/٤ ـ ١٧٠ خم ، ومجمع البيان ٤٠٨/٤ ، والبيان ٢٨٨/٢ ، والبحر ٣١٤/٧ ، والمغني ٧٧٨

(٨) وهو أحد قولي أبي علي ، والثاني أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتابعه الناس . وقيل مبتدأ والخبر جملة ﴿ يدخلونها ﴾ واختاره أبو حيان وابن هشام .

[قوله تعالى][1] ﴿ يُحَلَّوْنَ فيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ولُؤْلُؤٍ ﴾[2] [٣٣]

و﴿ لؤلؤاً ﴾[3] . من نصب فبفعل مضمر ، وإن شئت كان محمولاً على موضع الجار والمجرور .

وإن شئت فيمن جرَّ كان معطوفاً[4] على قوله ﴿ من ذهب ﴾ أو على ﴿ أساورَ ﴾ ، وقوله ﴿ من ذهب ﴾ أقربُ إليه .

[قوله تعالى][1] ﴿ كَذٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾[5] [٣٦]

و﴿ يُجْزَى كُلُّ كفور ﴾ . وإنما قراءةُ أبي عمرٍو[6] ﴿ يُجْزَى ﴾ لأن قبله ﴿ ولا يُخَفَّفُ عنهم ﴾ [٣٦] ، وكذلك ﴿ لا يُقْضَى عليهم فَيَمُوتُوا ﴾ [٣٦] ؛ فكان ﴿ يُجْزَى ﴾ طبقاً لـ ﴿ يُقْضَى ﴾ و﴿ يُخَفَّف ﴾ .

ونصب[7] ﴿ فَيَمُوتوا ﴾[8] لأنه جواب النفي بالفاء . وإنما نصب لأن التقدير : لا يجتمع لهم قضاءٌ فموتٌ ، فتُوُهِّم في الأول المصدر وفي الثاني « أنْ » مع الفعل ، ليكون في تقدير المصدر .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٩٨/٢ ، والحجة ١٧٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٠٧/٤ ـ ٤٠٨ ، والبحر ٣١٤/٧ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية في سورة الحج : ٢٣ ، ص ٩٠٠ فانظر التعليق ثمة .

(٣) قرأ نافع وعاصم بالنصب وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٥٢٤ ـ ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، ١٥٦ ، والنشر ٣٥٢/٢ ، ٣٢٦

(٤) في الأصل : وإن شئت كان فيمن جر كان معطوفاً بتكرار « كان » والصواب من ي و ب .

(٥) انظر الحجة ١٦٩/٤ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٤١٠/٤ ، والبحر ٣١٦/٧ . وسياق الآية : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور ﴾ .

(٦) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ نجزي كلَّ ﴾ : انظر السبعة ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٣٥٢/٢

(٧) في الأصل : فنصب ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٩٩/٢ ـ ٧٠٠ ، ومجمع البيان ٤١٠/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٦/٧ ، والكتاب ٤١٩/١ ، والمقتضب ١٨/٢ ، وابن يعيش ٢٨/٧ ، والمغني ٦٢٤ ـ ٦٢٦

[قوله تعالى][1] ﴿ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [٣٧]

٣ هذه الآية تَرِدُ إشكالاً على الأصل الذي مَهَّدَهُ أبو بكر[2] في قوله ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عليهم ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] وأنَّ « غيراً » إذا وقع بين الضِّدَّيْن كان معرفة ، كقوله : « عليك بالحركةِ غير السكون »[3] ، وأنَّ قوله

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) هو ابن السراج ، وقد نقل كلامه أبو علي في الحجة ١/١٠٦ ـ ١٠٧ ، وانظر شرح اللمع اللوح ٢/٩٤

قال أبو بكر : « اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة ، وإنما تنكرت « غير » و« مثل » مع إضافتها إلى المعارف من أجل معناهما ، وذلك أنك إذا قلت : رأيت غيرك ، فكل شيء تراه سوى المخاطب فهو غيره ، وكذلك إذا قال : رأيت مثلك ، فما هو مثله لايحصى ، يجوز أن يكون مثله في خَلْقه وفي خُلُقه وفي جاهه وفي علمه وفي نسبه . فإنما صارا نكرتين من أجل المعنى . فأما إذا كان شيء معرفة له ضدّ واحد وأردت إثباته ونفي ضده وعلم ذلك السامع فوصفت بـ « غير » وأضفت «غيراً» إلى ضده فهو معرفة ، وذلك نحو قولك : عليك بالحركة غير السكون ... وكذلك قوله ﴿ الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ ... وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب فقيل قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبيهك » اهـ انظر كلامه بتمامه ، والظاهر أن الاعتراض الذي أورده المؤلف عليه صحيح .

أما « غير » فمذهب سيبويه والمبرد وأكثر النحويين ـ وهو قول ابن السراج في الأصول له ـ أنها لاتكون إلا نكرة لأنها مبهمة في الناس أجمعين ، وأما « مثل » فقد أجاز يونس وسيبويه والمبرد وغيرهم أن تتعرف إذا أُريدَ بها معنى « المعروف بشبيهك » . وما قاله ابن السراج هنا فيما نقله عنه أبو علي وافقه عليه الزمخشري وابن يعيش وجماعة . انظر في ذلك الكتاب ١/٢١٣ و٢/١٣٥ ، والمقتضب ٢/٢٧٤ و٤/٢٨٨ ، والأصول ٢/٦ و٣/٦٢ ، وابن يعيش ٢/١٢٥ ـ ١٢٦ ، والمغني ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، والهمع ٤/٢٧٠

وحكى الرضي في شرح الكافية ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦ قول ابن السراج وعزاه إلى الزجاج ثم ذكر أن ابن السراج ردّ عليه بالآية وببيت من الشعر ، وهو وهم منه ، وقد نبّه على ذلك البغدادي في الخزانة ٢/١٦١ ـ ١٦٢

(٣) هذا تمثيل ابن السراج .

﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ وصفٌ لـ ﴿ الذين ﴾ حيث كان مضافاً إلى ضدّ المنعم عليهم . ألا ترى أن قوله ﴿ صالحاً ﴾ نكرة ، وقوله ﴿ غير الذي كنّا نعمل ﴾ نعت له ، وليس للـ « صالح » إلا ضدّ واحد ؟ فكان ينبغي ألا يجرى ﴿ غير ﴾ نعتاً عليه ، إلا أن تجعله بدلاً من « صالح » على تقدير : نعمل غير الذي كنا نعمل . والأَظْهَرُ فيه الصفة دون البدل . /

[قوله تعالى][3] ﴿ مازَادَهُم إلاّ نُفُوراً . اسْتِكْبَاراً في الأَرْضِ ﴾[1] [٤٢ ـ ٤٣]

يكون مصدراً[2] على تقدير : استكبروا استكباراً في الأرض . ويكون حالاً[3] أيضاً ، أي مستكبرين في الأرض . ويكون بدلاً[4] من « نفور » أي : ما زادهم إلا استكباراً في الأرض .

[قوله تعالى][5] ﴿ ومَكْرَ السَّيِّئ ولا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ ﴾[6] [٤٣]

أسكن الهمزة حمزة[7] في قوله ﴿ ومكرَ السَّيِّئْ ﴾ في الوصل . فيجوز أن

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٣/٢ ، والحجة ١٧١/٤ خم ، ومجمع البيان ٤١٢/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٩/٧ ، والمحتسب ٢٠٢/٢

(٢) وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٣) أجازه الطبرسي وأبو حيان .

(٤) وهو قول ابن جني ، وأجازه الطبرسي . والظاهر أن المؤلف أخذ من ابن جني . وقيل هو مفعول له ، وهو قول الفراء والنحاس وأبي البركات ، وأحد قولي أبي حيان ، وهو الظاهر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٣/٢ ، والحجة ١٧١/٤ ـ ١٧٣ خم ، ومجمع البيان ٤١٢/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٩/٧ ـ ٣٢٠

(٧) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ السيئ ﴾ بالجر . انظر السبعة ٥٣٥ ـ ٥٣٦ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٣٥٢/٢

يكـون شَبَّـه « ـيِئ وَ » بـ « فَخِـذ »[١] ، فـأسكن كما يسكن « فَخِـذ » إذا قلت « فَخْذ »[٢] . ويجوز أن يكون أجرى الوصل مجرى الوقف ، فـأسكنهـا في الوصل كما يسكنها في الوقف[٣] .

٣

(١) في الأصل و ب « شبه ياء بفخذ » وفي ي « شبه ياءِ و بفخذ » وهو خطأ صوابه ما أثبت .

(٢) هذا قول الفراء وأحـد قولي أبي علي ، وخصـه المبرد والزجـاج وغيرهمـا بضرورة الشعر ، والقرآن لا يحمل على الضرورة .

(٣) أجازه أبو علي أيضاً . وقيل : هذا لا يكون إلا في الضرورة أيضاً . وقد أطال أبو علي الاحتجاج لكلا الوجهين .

سورة يس

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ . على صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ . تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾[1] [٣ - ٥]

بالرفع[2] ، أي ذلك[3] تنزيل العزيز [الرحيم][4] .

ومن قرأ بالنصب فإنه مصدر على تقدير : نزّلته تنزيلاً . ويروى أنَّ الزَّيَّات[5] قال : رأيت ربي في الرؤيا فسألتُه كيف أقرأ ﴿ تنزيل العزيز الرحيم ﴾ ؟ فقال عز من قائل : تنزيلَ العزيز ، بالنصب ، لأني نزّلته تنزيلاً .

ومن قرأ ﴿ تنزيلِ العزيز الرحيم ﴾ بالجر[6] - وهو خارج عن الأئمة[7] -

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٨/٢ - ٧٠٩ ، والحجة ١٧٦/٤ - ١٧٧ خم ، ومجمع البيان ٤١٤/٤ - ٤١٥ ، والبيان ٢٩٠/٢ ، والبحر ٣٢٣/٧

(٢) قرأ بالرفع أبو عمرو ونافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٣٩ ، والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٣٥٣/٢

(٣) زيادة من ب .

(٣) هذا تقدير الفراء ومن وافقه . وقدره النحاس : الذي أنزل إليك . وقدره أبو علي : هو تنزيل ، وأجاز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف أي تنزيل العزيز الرحيم هذا .

(٤) زيادة من ب .

(٥) هو حمزة . وانظر هذا الخبر في تهذيب الكمال ٣٢١/٧

(٦) وهي قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ١٢٤ إلى اليزيدي وزاد أبو حيان نسبتها إلى أبي حيوة والقورصي عن أبي جعفر وشيبة .

(٧) هم القراء السبعة أئمة الأمصار .

جعله بدلاً من قوله ﴿ صراطٍ ﴾[١] لأنَّ الصراط هو القرآن[٢] ههنا ، فكأنه قال : إنك لمن المرسلين بالقرآن .

٣ ﴿ على صراط مستقيم ﴾ يجوز أن يكون خبراً ثانياً ، وهو اختيار الزجاج[٣] . والثاني : أن يكون من صلة ﴿ المرسلين ﴾ ، أي من الذين أرسلوا على صراط مستقيم[٤] .

٦ [قوله تعالى][٥] ﴿ وسَوَاءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [١٠]

هو على تقدير : سواء عليهم الإنذار وتَرْكُ الإنذار . وقد تقدم ما فيه من الإشكال في أول البقرة[٦] .

٩ [قوله تعالى][٥] ﴿ قَالُوا رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إليكم لَمُرْسَلُونَ ﴾[٧] [١٦]

مفعول ﴿ يعلم ﴾ مضمر ، والتقدير [ربنا][٨] يعلم لِمَ أرسلنا إليكم ، لأنهم قالوا للرسل ﴿ ما أَنْتُم إلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنا ﴾ [١٥] ومعناه : لِمَ بَعَثَكُم إلينا ، فقالوا :

---

(١) كذا قال وتابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو متكلف . والذي قاله النحاس وغيره أنه بدل من القرآن في قوله تعالى ﴿ والقرآن الحكيم . إنك ﴾ .

(٢) تابعه أبو البركات ، وهذا قول لم يقل به أحد علمته . والذي أجمعوا عليه أنه على بابه والمراد به شريعة الإسلام . انظر تفسير الطبري ٩٧/٢٢ ، والقرطبي ٥/١٥ ، وابن كثير ٥٤٨/٦ ، ومجمع التفاسير ١٩٥/٥ ، والكشاف ٣١٤/٣

(٣) حكى النحاس عن الزجاج كلا القولين وليس فيا نقله تصريح بالاختيار إلا أنه قدم ذكر الأول وأجاز الثاني ، فالظاهر أنه يختار الأول ، وكلا القولين أخذهما من الفراء وقد قدم الأول أيضاً .

(٤) قوله « على صراط مستقيم يجوز ... على صراط مستقيم » انفردت به نسخة الأصل .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في الآية ٦ ، ص ١٧ - ١٩

(٧) انظر الجواهر ٤٣٥ ، والكشاف ٣١٨/٣ ، ومجمع التفاسير ٢٠١/٥ . وسياق الآية : ﴿ قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون . قالوا ربنا ... ﴾ .

(٨) زيادة من ي و ب .

ربنـا يعلم لم بعثنـا إليكم . فقولـه ﴿ إنـا إليكم لمرسلون ﴾ مستـأنف ، وهو تحقيـق للمعنى الذي أنكروه[١] .

٣ [قوله تعالى][٢] ﴿ **قالوا طَائِرُكُم مَّعَكُم أَإِنْ ذُكِّرْتُم** ﴾[٣] [١٩]

جواب الشرط محذوف ، أي : أإن ذُكِّرْتم لقيتموهم بـالكفر والإنكار[٤] . وقـد تقدم نحوه[٥] .

---

(١) وكذا قال في الجواهر أيضاً وقـال في آخر كلامـه « وليس كسر إنَّ لمكان اللام بل كسرهـا لأنـه مبتدأ » اهـ . وما ذهب إليه تكلّف وتعسّف ، والصواب أن جملـة ﴿ إنـا إليكم لمرسلون ﴾ سـادة مسد مفعولي يعلم المعلّق باللام . قال الزمخشري : « وقولـه ﴿ ربنـا يعلم ﴾ جـار مجرى القسم في التوكيد » لأن العلم فيه معنى التحقيق .

وقـول المـؤلف في تـأويـل قـولـه تعـالى ﴿ مـا أنتم إلا بشر مثلنـا ﴾ معنـاه لم بعثكم إلينـا = غير صحيح ، ومعنى الآيـة واضح كل الوضوح . وقول الرسل ﴿ ربنـا يعلم إنـا إليكم لمرسلون ﴾ هـو حكايـة جـواب الرسـل عن حجـة قـومهم التي حكاهـا الله سبحـانـه في قـولـه ﴿ إن أنتم إلا بشر مثلنـا ﴾ . ولم يحـك الله سبحـانـه عن هؤلاء الرسل جوابـاً عن هـذه الحجـة كما حكى عن الرسل المبعوثين إلى الأمم الدارجة لَمّا احتجت أممهم بمثل هـذه الحجـة ﴿ إن أنتم إلا بشر مثلنـا ﴾ قـال تعالى حكاية عنهم ﴿ إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمنّ على من يشاء من عباده ومـا كان لنـا أن نـأتيكم بسلطـان إلا بـإذن الله ﴾ [سـورة إبراهيم : ١١] = بـل حكى الله عنهم أنهم ذكروا لقـومهم أنهم مرسلـون إليهم مـأمـورون بتبليـغ الرسـالـة ليس عليهم إلا ذلـك وأنهم في غنى عن تصديقهم لهم وإيمانهم بهم ويكفيهم فيـه أن يعلم ربهم بـأنهم مرسلون لا حـاجـة لهم إلى أزيـد من ذلك . عن الميزان في تفسـير القرآن ٧٣/١٧ ـ ٧٤ (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٩ ، والحجة ١٧٧/٤ خم ، ومجمع البيـان ٤١٨/٤ ، والبيـان ٢٩٢/٢ ، والبحر ٣٢٧/٧ ، وتفسير الطبري ١٠٢/٢٢ ، والقرطبي ١٦/١٥ ـ ١٧ ، ومجمـع التفـاسير ٢٠١/٥ ، والكشاف ٣١٨/٣ . وسيـاق الآيـة : ﴿ قـالوا إنـا تطيرنـا بكم لئن لم تنتهوا لنرجمنكم وليمسنكم منـا عذاب أليم . قالوا ... ﴾ .

(٤) فتوعدتموهم وتطيرتم بهم . وما قاله أبْيَن ممـا قـالوه في تقـدير الجواب المحـذوف وقـدروه من معنى ما قبله فقدره الأخفش والطبري « فمعكم طائركم » وقـدره أبو علي « تشـاءمتم » وقـدره الزمخشري « تطيرتم » وهو قول قتادة ، وقدره أبو حيـان « صحبكم طائركم » . قال صاحب الميزان ٧٥/١٧ : « والتقـدير : إن ذكرتم بـالحق قـابلتموه بمثل هـذا الجحـود الشنيـع والصنيـع الفظيـع من التطير والتوعد » اهـ .

=

[قوله تعالى][1] ﴿ وما لِيَ لاأَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾[2] [٢٢]

فتحوا الياء عن آخرهم إلا الزَّيَّات[3] ، إشعاراً منهم بأنّ الابتداء لا يحسن بقوله ﴿ لاأعبد الذي فطرني ﴾ . وفتحوا الياءِ ليكون ذلك مُبْعِداً لهم عن الوقف على[4] الياء .   ٣

[قوله تعالى][1] ﴿ يا حَسْرَةً على العِبَادِ ﴾[5] [٣٠]

نداء مُطَوَّل مشابهٌ للمضاف ، لتعلُّق الجار بالمصدر[6] ، فهو كقولهم[7] : يا خيراً   ٦
من زيد . [وليس كما قال بعضهم[8] « يا ضارباً زيداً » . [و][9] نداء [مثل][9]

---

(٥) إن أراد أنه قد تقدم ما حذف منه جواب الشرط فهو صحيح ، انظر ما سلف ٨٠ ، ٣٩٦ ، ٥٦٣ ، ٦٢٤ ، ٧١٩ ، ٧٦١ ، ٨٦٤ ، وسيأتي كثير من ذلك أيضاً (انظر فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب برسم الحذف حذف جواب الشرط) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٧١٥/٢ ، ومجمع البيان ٢١٧/٤ (في الكلام على الآية ٢٠ من النمل) ، والبيان ٢٩٢/٢ - ٢٩٣

(٣) وهو حمزة ، وهي قراءة حمزة وحده من السبعة كما في التيسير ١٨٥ ، والمبسوط ٣٧٤ ، ونسبها ابن مجاهد في السبعة ٥٤٤ إلى ابن عامر أيضاً ، وفي النشر ٣٥٦/٢ أنها قراءة حمزة وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه .

(٤) في الأصل « عن » وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٨/٢ - ٧١٩ ، ومجمع البيان ٤٢١/٤ ، والبيان ٢٩٤/٢ ، والبحر ٣٣٢/٧ ، والمقتضب ٢٠٣/٤ ، وابن يعيش ٨٦/٤ ، وابن الشجري ٢٧٥/١ ، والتبيان ١٠٨١

(٦) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح وكذا قال العكبري ولم يصرح بذلك غيرهما ، بل قالوا هو نداء نكرة ولم يتكلموا على تعليق ﴿ على العباد ﴾ . فإن علق بالمصدر وهو الظاهر كان نداء شبيهاً بالمضاف وإن علق بصفة له كان نكرة غير مقصودة . والظاهر أن ابن جني يجيز القولين ، انظر المحتسب ٢٠٨/٢

(٧) انظر الكتاب ٣٥٠/١ ، والمقتضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٦ ، والأصول ٣٤٤/١ ، وابن يعيش ١٢٧/١ - ١٢٨ ، وشرح الكافية ١٣٤/١ ، والهمع ٣٧/٣

(٨) لا أعرفه ، وكذا قال العكبري . والقولان متقاربان لأن المنادى المشابه للمضاف هو الاسم الذي =

هذه الأشياء مما لا يعقل تنبيهٌ[1] للمخاطبين ، كأنه يقال : تحسَّروا وادعوا الحسرة وقولوا لها[2] : تعالي[3] فإن هذا من أيامك . وهكذا قولُهم « يا عَجَبًا » [كأنه يقال][4] : تعال[3] فإن هذا من أيامك[5]][6] .

٣

[قوله تعالى][7] ﴿ **أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُم إليهم لا يَرْجِعُونَ** ﴾[8] [٣١]

﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ . وقوله ﴿ أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ في موضع النصب بدل من موضع ﴿ كم أهلكنا ﴾[9] وليس بدلاً من ﴿ كم ﴾[10]

٦

= يجيء بعده شيء من تمامه و « خير » عامل في « من زيد » كما عمل ضارب في زيد على اختلاف جهتي العمل ، وما قاله المؤلف أدقُّ .

(٩) زيادة من البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح وتصرف في عبارته .

(١) في ب والزيادة منها : تثنية ، وهو تحريف .

(٢) في ب : وقولوا إلهاً تعالى ، وهو خطأ .

(٣) في ب « تعالى » وهو خطأ .

(٤) زيادة مني .

(٥) هذا تقدير مثل هذا عند سيبويه ، انظر الكتاب ٣١٩/١ ـ ٣٢٠ ، وإعراب القرآن والبحر .

(٦) زيادة من ب .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٥٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٩/٢ ، والحجة ٤٩٧/٣ ـ ٤٩٨ خم ، ومجمع البيان ٤٢٣/٤ ، والبيان ٢٩٤/٢ ، والبحر ٣٣٣/٧ ، والكتاب ٤٦٧/١ ، والمسائل المنثورة ٨٤ ، والمغني ٢٤٣ ـ ٢٤٤

(٩) هذا قول سيبويه وأبي علي ومن وافقهما . وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون أن في موضع نصب والتقدير بأنهم ، فحذف الجار ، وهو قول المبرد .

(١٠) هذا ظاهر قول الفراء ، وهو ما فهمه المبرد والنحاس من عبارة سيبويه وفهم أبو علي عبارته على الوجه الذي ذكره المؤلف ، قال سيبويه في « باب تكون فيه أنّ بدلاً من شيء ليس بالأول » : « ومن ذلك قوله عز وجل ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ فالمعنى والله أعلم : ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون » اهـ . فـ « أن » عند سيبويه بدل من موضع ﴿ كم أهلكنا ﴾ وموضعه نصب بـ « يروا » المعلق عن

وحدَه ، لأن العامل في ﴿ كم ﴾ ﴿ أهلكنا ﴾ ، ولا يعمل ﴿ أهلكنا ﴾ في « أنَّ » إذ ليس المعنى : أهلكنا أنهم لا يرجعون ؛ والتقدير : ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون .　٣

[قوله تعالى][1] ﴿ وما عَمِلَتْهُ أيْدِيهِم ﴾[2] [٣٥]

بإثبات الهاء وحذفها[3] . فمن أثبت الهاء / كانت ﴿ ما ﴾ موصولة ، والهاء تعود إليه .　٢/١١٢　٦

ومن حذف الهاء كانت ﴿ ما ﴾ نافية ، ويجوز أن تكون موصولة .

[قوله تعالى][1] ﴿ والْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾[4] [٣٩]

بالرفع والنصب[5] . فالرفع على الابتداء . والنصب بإضمار فعل ، أي قدَّرنا القمر قدرناه .　٩

= العمل بـ « كم » . هذا تأويل كلامه وهو ما فهمه أبو علي منه ، وهو الصواب في الآية والله أعلم . وقد خفي هذا الوجه على أبي حيان فقد نقل كلام الزجاج - وهو قول سيبويه بنصه - ولم يتضح له مراده ، وقد أطال الكلام على هذه الآية وردّ ما قيل فيها ثم زعم أن الصواب أن « أنهم » معمول لفعل محذوف تقديره قضينا أو حكمنا ؟!

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٩٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢٠/٢ ، والحجة ١٧٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٢٢/٤ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والبحر ٣٣٥/٧ ، والبغداديات ١٣١ ، وابن يعيش ٣٩/٢ ، والمغني ٦٥٤ - ٦٥٥

(٣) قرأ بحذفها حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وقرأ الباقون بإثباتها . انظر السبعة ٥٤٠ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٣٥٣/٢

(٤) انظر الجواهر ١٢٩ ، وشرح اللمع اللوح ٨٧/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٨/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢١/٢ ، والحجة ١٧٧/٤ - ١٧٨ خم ، ومجمع البيان ٤٢٢/٤ - ٤٢٤ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والبحر ٣٣٦/٧ ، والكشاف ٣٢٣/٣ ، والإيضاح ٣١ ، وابن الشجري ١٨٦/١ ، ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وابن يعيش ٣٢/٢ ، والمغني ٢٩١ ، ٨٣٨

(٥) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٤٠ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٣٥٢/٢

﴿ منازلَ ﴾ أي سير منازل[1] ، فحذف المضاف .

[قوله تعالى][2] ﴿ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾[3] [٣٩]

٣ « عُرْجُون » : « فُعْلُول » ، وليس بـ « فُعْلُونَ » ، لأنَّ فُعْلُوناً ليس في كلامهم . وقد ذهب إليه قوم[4] فزعموا أنَّه من « الانعراج » ، ولم يعتبروا قول رؤبة[5] :

١/١١٢

٦ في خِدْرِ مَيَّاسِ الدُّمَى مُعَرْجَنِ

قوله تعالى ﴿ تَأْخُذُهُمْ وهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾[6] [٤٩]

والأصل « يختصمون » . فمنهم من يدغم التاء في الصاد وينقل الفتحة إلى

٩ الخاء . ومنهم من يدغم ولا ينقل ويكسر الخاء لالتقاء الساكنين . ومنهم من يشير إلى الفتحة . ومنهم من يكسر الياء تبعاً لكسر الخاء[7] . وقد تقدم ذلك في قوله ﴿ يَهِدِّي ﴾[8] [سورة يونس : ٣٥] .

(١) كذا في النسخ ، وهو سهو منه . والوجه أن يكون التقدير : قدرنا سيره منازل ، فحذف المضاف ، وهو قول الزمخشري وتابعه أبو حيان . وقدره النحاس ومن وافقه : قدرناه ذا منازل ، وأجاز أيضاً أن يكون التقدير : قدرنا له منازل . وقدره المؤلف في الجواهر : قدرناه يسير في منازل ، فحذف الجار .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر البيان ٢٩٥/٢ ـ ٢٩٦ ، والكشاف ٣٢٣/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٠/١٥ ، والخصائص ٣٥٩/١

(٤) منهم الزجاج فيما عزاه إليه الزمخشري والقرطبي . والعرجون : عود العذق الذي عليه الشماريخ .

(٥) د ، ق ٢٤/٥٧ ص ١٦١ ، والخصائص ٣٥٩/١ ، والمحتسب ٨٠/١ ، واللسان (عرجن) . وقوله معرجن أي مصور فيه صور النخل والدمى ، عن اللسان .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٩/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢٤/٢ ، والحجة ١٧٩/٤ ـ ١٨٠ خم ، ومجمع البيان ٤٢٦/٤ ، والبيان ٢٩٧/٢ ، والبحر ٣٤٠/٧

(٧) قرأ بفتح الياء والخاء وكسر الصاد المشددة ابن كثير وورش عن نافع ، وقرأ بفتح الياء وكسر الخاء وكسر الصاد المشددة الكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وحفص عن عاصم . واختلف عن أبي عمرو وقالون عن نافع وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم ، فروي عن أبي عمرو اختلاس فتحة الخاء ـ وهو ما في السبعة والتيسير والمبسوط ـ وروي عنه كابن كثير ، وروي عن قالون إسكان الخاء ـ وهو ما في السبعة والمبسوط ـ واختلاسها كأبي عمرو ، وروي عنه كورش ،

[قوله تعالى][1] ﴿ هُمْ وَأَزْوَاجُهُم فِي ظِلَالٍ على الأرائِكِ مُتَّكِئُونَ ﴾[2] [٥٦]

﴿ هم ﴾ مبتدأ ، و﴿ أزواجهم ﴾ عطف عليه .

فقال قوم[3] : خبره قوله ﴿ فَاكِهُونَ ﴾ [٥٥] قبله ، و ﴿ في ظلال ﴾ من صلة فاكهين ، و ﴿ مُتَّكِئُونَ ﴾ خبر آخر .

وقال قوم[4] : بل الخبر ﴿ متكئون ﴾ ، وتقف[5] على قوله ﴿ فاكهون ﴾ .

فعلى الأول يجوز أن يكون خبر « إنّ » من قوله ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ [٥٥] الظرفَ الذي هو ﴿ في شُغُلٍ ﴾ ، والتقدير : إن أصحاب الجنة ثابتون في شغل اليوم ، ثم تبتدئ[6] ﴿ فاكهون هم وأزواجهم ﴾ أي هم وأزواجهم فاكهون[7] في ظلال متكئون على الأرائك .

= وروي عن هشام كابن كثير ، وروي عنه كابن ذكوان ـ وهو ما في السبعة والمبسوط ـ وروي عن أبي بكر كحفص ـ وهو ما في المبسوط ـ وروي عنه بكسر الياء والخاء . وقرأ حمزة بفتح الياء وإسكان الخاء وتخفيف الصاد . انظر السبعة ٥٤١ ، والمبسوط ٣٧١ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٣٥٣/٢ ـ ٣٥٤

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣٧ ـ ٥٣٨

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢٩/٢ ، والبيان ٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩ ، والبحر ٣٤٢/٧ . وسياق الآية : ﴿ إنّ أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون . هم ... ﴾ .

(٣) لا أعرف أحداً منهم . وهذا قول متكلف يأباه السياق .

(٤) منهم الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو القول الظاهر .

(٥) انظر القطع ٦٠٠ ، ومنار الهدى ٢٣٢ . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون « هم » توكيداً للمضمر في ﴿ فاكهون ﴾ فلا يوقف عليه .

(٦) في الأصل و ب : يبتدئ .

(٧) في الأصل : أي هم فاكهون وأزواجهم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

وعلى الثاني خبر « إنّ » ﴿ فاكهون ﴾ أي فاكهون في شغل ، فيكون « في » من صلة « فاكهين » . وإن شئت كان متعلقاً بمحذوف خبر « إنّ » ،
٣ و ﴿ فاكهون ﴾ خبر آخر . ويجوز أن يكون ﴿ في ظلال ﴾ متعلقاً بمحذوف خبر قوله[1] ﴿ هم وأزواجهم ﴾ أي هم وأزواجهم ثابتون في ظلال ، فيكون ﴿ على الأرائك ﴾ من صلة قوله « متكئين »[2] . ويجوز[3] أن يكون خبراً آخر .
٦ ويجوز[3] أن يكون معمولاً للظرف ، أعني ﴿ في ظلال ﴾ .

[قوله تعالى][4] ﴿ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ . سَلَامٌ قَوْلاً ﴾[5] [٥٧ ـ ٥٨]

﴿ سلامٌ ﴾ بدلٌ من ﴿ ما ﴾[6] .
٩ وينتصب قوله ﴿ قولاً ﴾ على أنه مصدر موكّد لما قبله .

[قوله تعالى : ﴿ وما عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾[7] [٦٩]

أي قولَ الشعر أو صناعةَ الشعر ؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
١٢ شاعراً][8] .

(١) في الأصل : قولهم ، والصواب من ي و ب .
(٢) و ﴿ متكئون ﴾ خبر ثان .
(٣) وهذا متكلف .
(٤) زيادة من ي و ب .
(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٠ ، وللفراء ٢/٣٨٠ ـ ٣٨١ ، وإعراب القرآن ٢/٧٢٩ ، ومجمع البيان ٤/٤٣٩ ، والبحر ٧/٣٤٣ ، وإيضاح الوقف ٨٥٤ ـ ٨٥٥ ، والقطع ٦٠٠ ، والمكتفى ٤٧٥ . وفي الأصل و ي « ولهم فيها ما يدعون » وهو خطأ وهو على الصواب في ب .
(٦) أجازه النحاس ومن وافقه . وقيل : سلام خبر « ما » أجازه الفراء وابن الأنباري والنحاس ، وأجازوا أيضاً أن يكون (سلام) خبراً لمبتدأ محذوف أي ذلك لهم سلام ، وعلى هذا فـ ﴿ قولاً ﴾ ينتصب بفعل مضمر تقديره نقول .
(٧) انظر الجواهر ٧١ ، وإعراب القرآن ٢/٧٣٢ ، ومجمع البيان ٤/٤٣٢ ، والبحر ٧/٣٤٥ ، وتفسير الطبري ٢٣/١٨ ، والقرطبي ١٥/٥١ ـ ٥٥ ، وابن كثير ٦/٥٧٤ ـ ٥٧٨ ، ومجمع التفاسير ٥/٢١٩
(٨) زيادة من ي و ب . وفي ي لأنه صلى الله عليه لم يكن . وفي ب : لأنه لم يكن ، وجعل فوق « يكن » « صلعم » .

وقولُه[١] :

أنـــــا النَّبِيُّ لا كَـــــذِبْ أنـــــا ٱبنُ عَبْـــــدِ الْمُطَّلِبْ

٣ فإن[٢] قوماً زعموا أن هذا ليس بشعر[٣] . وقال قوم : إنما هو اتّفاق منه ، وليس يقصد إلى قول الشعر[٤] .

[قوله تعالى][٥] : ﴿ **فلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهم إنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعْلِنُونَ** ﴾[٦] [٧٦] ٦

﴿ إنّا ﴾ استئناف كلام[٧] ، وليس متصلاً بقوله ﴿ قولهم ﴾ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحزنه قول أحد : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون .

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ٤٣٠/١ ، وإعراب القرآن ٧٣٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٣٢/٤ ، والبحر ٣٤٥/٧ ، وتفسير القرطبي ٥٢/١٥ ، وابن كثير ٥٧٧/٦ ، ومجمع التفاسير ٢١٩/٥ ، ومغازي الواقدي ٩٠٢ ، والصاهل والشاحج ١٨٢ ، والفصول والغايات ٤٧٢ ، ونضرة الإغريض ٣٨٠ ، وغيرها . وانظر كلامهم في ذلك في هذه المصادر .

(٢) كذا في النسخ ، والفاء زائدة ، وإنما وقعت على توهم « أما » قبلها .

(٣) هذا مكابرة للعيان كما قال النحاس .

(٤) الظاهر أنه القول والله أعلم .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥١ ، وإعراب القرآن ٧٣٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٣٣/٤ ، والبحر ٣٤٧/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٥٦ ، والقطع ٦٠١ ، والمكتفى ٤٧٦ ، ومنار الهدى ٢٣٢

(٧) والوقف على ﴿ قولهم ﴾ تام .

سورة الصافَّات

قوله تعالى : ﴿ إنَّا زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الكَوَاكِبِ ﴾[١] [٦]

٣ بتنوين ﴿ زينةٍ ﴾ وجرّ ﴿ الكواكب ﴾ ونصبها ، وبترك التنوين والإضافة[٢] .

فمن جرَّها فهو بدل[٣] من ﴿ زينة ﴾ . ومن نصبها أبدلها من موضع الجار

١/١١٣ ٦ والمجرور[٤] / كما تقدم[٥] في قوله ﴿ وجَاهَدُوا في اللهِ ﴾ إلى قوله ﴿ مِلَّةَ أبيكم ﴾ [سورة الحج : ٧٨] . وقدَّر فارسُهم[٦] نصبه بـ ﴿ زينة ﴾[٧] أي[٨] بتَزْيِينِنا[٩] الكواكبَ ، كقوله : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيماً ﴾[١٠] [سورة

٩ البلد : ١٤-١٥] ، [وهذا كلُّه فيمن لم يَضِف][١١] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥١ ، وللفراء ٢٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٣٨/٢-٧٣٩ ، والحجة ١٨٦/٤-١٨٧ خم ، ومجمع البيان ٤٣٦/٤-٤٣٧ ، والبيان ٣٠٢/٢ ، والبحر ٣٥٢/٧

(٢) قرأ بتنوين زينة وجرّ الكواكب حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بتنوين زينة ونصب الكواكب ، وقرأ الباقون بترك التنوين على الإضافة . انظر السبعة ٥٤٦-٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر ٣٥٦/٢

(٣) هذا قول الجميع .

(٤) وهو قول الزجاج .

(٥) ص ٩١٤

(٦) هو أبو علي الفارسي ، وكلامه في الحجة .

(٧) وهو قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٨) في الأصل : نصبه بزينة الكواكب ، كرر الناسخ لفظ « الكواكب » سهواً .

(٩) هذا لفظ الفراء ، ولفظ أبي علي : بأن زيَّنا . وفي الأصل : بزينتنا ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(١٠) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦ولم يتكلم ثمة على انتصاب (يتيماً) فانظر المصادر هناك .

(١١) زيادة من ي و ب .

ومن أضافها فالإضافة ظاهرة لأنَّ التزيين بها وقع .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لا يَسْمَعُونَ إلى الملأ الأعْلَى ﴾[2] [٨]

٣ وقرئ ﴿ لا يَسَّمَّعُون ﴾[3] ، أصله « يتسمّعون » فأدغم[4] التاء في السين لأنها مهموسة مثل السين . ولهذا قالوا « ستٌّ » وأصلُه « سِدْسٌ »[5] وقالوا « هو شَرُّ النَّاتِ » يريدون « شَرّ النَّاس »[6] .

٦ والقراءة بـ ﴿ يَسَّمَّعون ﴾ أظْهَرُ[7] من ﴿ يَسْمَعُون ﴾ ، لأنه إذا قرئ ﴿ يسمعون ﴾ كان في الكلام إضمار على تقدير : لا يسمعون إلى قول الملأ الأعلى . وإذا قدّرتَه هذا التقدير كان خلاف قوله ﴿ لا يَسْمَعُونَ فيها لَغْواً ﴾ [سورة

٩ مريم : ٦٢] ، وقوله ﴿ لا تَسْمَعُ[8] فيها لاغِيةً ﴾ [سورة الغاشية : ١١] ، ألا ترى أنه متعدّ بنفسه ، وههنا عدّاه بـ ﴿ إلى ﴾ ، ولكنه يمكن أن يقال : إن المفعول محذوف ،

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٣٩/٢ ، والحجة ١٨٧/٤ـ١٨٨ خم ، ومجمع البيان ٤٣٦/٤ـ٤٣٧ ، والبيان ٣٠٣/٢ ، والبحر ٣٥٢/٧ـ٣٥٣ ، والكتاب ٤١٩/٢

(٣) قرأ ﴿ لا يسّمّعون ﴾ بالتشديد حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يَسْمعون ﴾ بالتخفيف . انظر السبعة ٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر ٣٥٦/٢

(٤) في الأصل : وأدغم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٥) سلف الكلام عليه ١٨٩ وذكر المصادر ثمة .

(٦) انظر النوادر ١٠٤ ، وسر الصناعة ١٥٥ ، والخصائص ٥٣/٢ ، والقلب والإبدال ٤٢ ، واللسان (أنس ، نوت) . وانظر المصادر التي ذكرناها فيما علقناه على سفر السعادة ٧٤ في تخريج قول علباء بن أرقم :

عمرو بن يربوع شرار الناتِ

(٧) مال أبو عبيد إلى هذه القراءة واحتج بأن العرب لا تكاد تقول سمعت إليه ولكن تسمعت إليه . قال النحاس : يقال سمعت منه كلاماً وسمعت إليه يقول كذا ، ومعنى سمعت إليه : أملت سمعي إليه .

(٨) في الأصل : لا يسمع ، وهو تصحيف .

والتقـدير : لا يسمعون القول مـائلين إلى الملأ الأعلى ، أو مصغين إلى الملأ الأعلى .
ويجوز أن يكون حمل « يسمعون » على « يُصْغُون » كما يقـال أصغى إليـه ، فكـذا
٣ يقال : سمع إليه .

[قـولـه تعـالى][1] : ﴿ ويُقْـذَفُـونَ مِنْ كُـلِّ جَـانِبٍ . دُحُـوراً ﴾[2]
[٨-٩]

٦ أي : يُدْحَرُون دحوراً ، وهو مصدر من غير لفظ ما قبله .

[قوله تعالى][3] : ﴿ بَل عَجِبْتَ ويَسْخَرُونَ ﴾[4] [١٢]
بفتح التاء وضمّها[5] . فـالفتح[6] ظـاهر[7] . والضمُّ على معنى : إنّ هـذا عَظُمَ
٩ عندي حتى بلغ منزلة يقال فيه : عجبت منه[8] .

فأما حملُه على الظاهر فلا يجوز ، لأن الباريَ لا يوصف بـالعجب . [ويجوز

---

(١) زيادة مني .
(٢) انظر معـاني القرآن للفراء ٣٨٣/٢ ، وإعراب القرآن ٧٤٠/٢ ، ومجمع البيـان ٤٣٧/٤ ، والبيـان ٣٠٣/٢ ، والبحر ٣٥٣/٧
(٣) زيادة من ب و ي .
(٤) انظر معـاني القرآن للفراء ٣٨٤/٢ ، وإعراب القرآن ٧٤١/٢ ، والحجـة ١٨٨/٤-١٨٩ خم ، ومجمع البيـان ٤٣٩/٤ ، والبيـان ٣٠٣/٢ ، والبحر ٣٥٤/٧-٣٥٥ ، وتفسير الطبري ٢٩/٢٣ ، والقرطبي ٦٩/١٥ ، ومجمع التفاسير ٢٢٨/٥-٢٢٩ . وسياق الآية : ﴿ فاستفتهم أهم أشدّ خلقاً أم من خلقنا إنا خلقناهم من طين لازب . بل ... ﴾ .
(٥) قرأ بضم التاء حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعـة ٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر ٣٥٦/٢
(٦) في الأصل : والفتح ، والوجه ما أثبت من ي و ب .
(٧) أي عجبتَ يا محمد ويسخرون هم .
(٨) هذا معنى قول أبي علي والطبري وغيرهما . وعبارة الطبري : « بل عظم عنـدي وكبر اتخـاذهم لي شريكاً وتكـذيبهم تنزيلي وهم يسخرون » . وقـال الفراء : « العجب وإن أسنـد إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد ... » .

[أن يكون][1] تقدير[ه][1] بل[2] « قل » عجبتُ[3] ؛ لأن قبله ﴿ فَٱسْتَفْتِهِم ﴾ أي استفتهم في أمر البعث ، فإن لم يجيبوا بالحقّ فقل : عجبتُ من إنكاركم هذا][4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ **إنَّهُم كَانُوا إذا قِيلَ لَهُم لا إلَٰهَ إلاّ اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ** ﴾[6] [٣٥]

العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ يستكبرون ﴾ ، والتقدير : إنهم كانوا يستكبرون إذا قيل لهم لا إله إلا الله .

ولا يجوز أن يكون ﴿ إذا ﴾ في موضع النصب خبر « كان » ، لأنّ « إذا » ظرف زمان ، والواو في ﴿ كانوا ﴾ يراد به الجثث ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث[7] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ **أفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ . إلا مَوْتَتَنَا الأُولى** ﴾[8] [٥٩]

نصب [قوله ﴿ موتَتَنا ﴾][4] بقوله ﴿ مَيِّتين ﴾ انتصابَ المصدر بالفعل

---

(١) زيادة مني .

(٢) في ب والزيادة منها : تقدير أي بل ، بإقحام أي . وما أثبته هو الصواب وكذا وقع في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٣) هذا قول الأخفش علي بن سليمان ، واستحسنه النحاس . وقيل غير ذلك في تأويلها .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٧٤٦/٢ ، والبيان ٣٠٣/٢-٣٠٤

(٧) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٨) انظر إعراب القرآن ٧٥٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٤/٤ ، والبيان ٣٠٥/٢ ، والبحر ٣٦٢/٧ ، والتبيان ١٠٩٠

الواقع قبله[١] ، كما تقول : ما ضربت إلا ضربةً واحدةً ؛ فكأنّه قال : أفما نحن نموت إلا موتَتنا الأولى .

٣ فأما ما جاء في السورة الأخرى ﴿ إنْ هِيَ إلا مَوْتَتُنَا الأُولَى ﴾ [سورة الدُّخان : ٣٥] فرفع لأن قوله ﴿ هي ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ موتَتُنا الأولى ﴾ خبر عنه .

٦ [قوله تعالى][٢] : ﴿ وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾[٣] [٧٥]

فيه حذف ، أي : فلنعم المجيبون نحن ، فحذف المخصوص بالمدح .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ أَإِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ ﴾[٤] [٨٦]

٩ ﴿ إفْكاً ﴾ نصب مفعول قوله ﴿ تريدون ﴾ ، والتقدير : أتريدون إفكاً . وقوله ﴿ آلهة ﴾ بدل من « إفْك »[٥] .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾[٦] [١٠٢]

١٢ بفتح التاء والراء ، وقُرئ ﴿ ماذا تُرِي ﴾[٧] بضم التاء وكسر الراء ، مضارع

---

(١) وقيل هو استثناء ليس من الأول أي لكن موتتنا ، وهو قول أبي حيان ، وأجاز النحاس وغيره القولين .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٣٦٤/٧ ، والتبيان ١٠٩٠

(٤) انظر إعراب القرآن ٧٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٩/٤ ، والبيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٣٦٥/٧ ، والتبيان ١٠٩١ ، والكشاف ٣٤٤/٣

(٥) وأجاز الزمخشري والعكبري وأبو حيان أن يكون إفكاً مفعولاً له وآلهة مفعول تريدون .

(٦) انظر الجواهر ٤٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٩/٢ـ٣٩٠ ، وإعراب القرآن ٧٦٢/٢ ، والحجة ١٩٢/٤ـ١٩٣خم ، ومجمع البيان ٤٥١/٤ـ٤٥٢ ، والبيان ٣٠٧/٢ ، والتبيان ١٠٩٢ ، والحلبيات ٦٩ـ٧٠

(٧) قرأ بضم التاء وكسر الراء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٥٤٨ ، والتيسير ١٨٦ـ١٨٧ ، والنشر ٣٥٧/٢

« أَرَيْتَ(١) تَرِي » .

فمن قال ﴿ ماذا تُرِي ﴾ فالتقدير : ماذا تُرِينيه ، إذا جعلت « ما » مبتدأة ، و « ذا » بمعنى « الذي » فتكون الهاء عائدة إلى « ذا » / . ٣ ٢/١١٣

ومن جعل « ما » و « ذا » كالشيء الواحد كان نصباً مفعولاً ثانياً لـ ﴿ تُرِي ﴾ ، وحذف المفعول الأول ، أي : أيَّ شيء تُرِيني .

٦ وقوله ﴿ تُرِي ﴾ من « أَرَى يُرِي » ليست المتعدية إلى ثلاثة مفعولين منقولاً من « رأى » إذا علم ، لكنه منقول من قولهم : فلان يرى رأي أبي حنيفة(٢) ، وهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا دخلت عليها الهمزة تعدّت إلى مفعولين ، وهو كقوله ﴿ بِمَا أَرَاكَ اللهُ ﴾(٣) [سورة النّساء : ١٠٥] ألا ترى أن التقدير : بما أراكه الله . ٩

ومن قال ﴿ ماذا تَرَى ﴾ بفتح التاء إن جعل « ما » و « ذا » كالشيء الواحد كان مفعول ﴿ ترى ﴾ . وإن جعل « ما » مبتدأة ، و « ذا » بمعنى « الذي » كان التقدير : ماذا تراه . ١٢

ووقع في « الحجّة »(٤) سَهْوٌ ، وسقط من لفظ الكتاب شيءٌ ؛ فينبغي أن

---

(١) في الأصل : أرأيت ، وهو خطأ .

(٢) ما قاله المؤلف هو معنى ما قالوه ، ونحو عبارة العكبري . وظاهر عبارة الفراء وهي : « ماذا تريني من صبرك » = أنها من رأيت الشيء وأريته إياه ، وكذا قول أبي علي « أجلداً تري على ما تحمل عليه أم خوراً » والتقدير الثاني له على أن تكون ذا موصولة « ما الذي تريه » ، واقتصر على مفعول واحد . ووافقهما أبو حيان . والظاهر ما ذهب إليه المؤلف ، وهو أحد قولي مكي في الكشف له ٢/٢٢٦ـ٢٢٧ ، والثاني هو قول أبي علي .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢١ ـ ٣٢٢

(٤) وقع السهو والسقط في توجيه أبي علي لقراءة من قرأ ﴿ ماذا تُرَى ﴾ ـ وهي قراءة شاذة ـ فقد قال : « ولو قرأ قارئ ﴿ ماذا تُرى ﴾ لم يجز لأن « ترى » يتعدى إلى مفعولين ، وليس هنا =

نوردَه في ذلك الكُتَيِّب في المسائل المأخوذة عليه[١]. ولكني ينبغي لي أن أتفحَّص مرة أخرى عن ألفاظه ، فربَّما أقعُ على كلامٍ له قد نطق فيه بالصَّواب ، فآخذ به عليه ليكون أوْفَقَ وأحسنَ .

٣

[قوله تعالى][٢] : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلاً وتَذَرُونَ أحْسَنَ الْخَالِقِينَ . اللهَ رَبَّكُم ﴾[٣] [١٢٥-١٢٦]

= إلا مفعول واحد . والمفعول الواحد إما أن يكون « ماذا » بمجموعه وإما أن يكون الهاء التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدرت « ذا » بمنزلة « الذي » ، فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول ، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني . فيكون ذلك كقوله تعالى : ﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ [سورة القصص : ٦٢] . ألا ترى أن التقدير : أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم أي تزعمونهم شركائي ، فحذف المفعول الثاني لاقتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه **فهو قولٌ** ، ويكون مثل هذه الآية .

وكذلك إن قدرت « ما » و « ذا » بمنزلة اسم واحد صار « ماذا » في موضع نصب بكونه مفعولاً لـ « تُرى » ويكون المفعول الثاني محذوفاً كأنه : ماذا تُرى كائناً منك أو واقعاً منك ونحو ذلك ، و « أُرى » بمنزلة زعمت وظننت ونحوه ، ألا ترى أنه ذكر في هذا الباب ، وذلك أنه منقول من : أريت زيداً عمراً خير الناس ، فإذا بنيته للمفعول أقمت المفعول الأول مقام الفاعل فبقي المفعولان اللذان كانا مفعولي ظننت وخلت ونحوهما » اهـ .

فالسقط عند قوله « فهو قول » . فكأن قوله « فهو قول » جواب لكلام شرطي غير مذكور .

وأما السهو فهو أن أبا علي ذكر أن « تُرى » من « أرى » المتعدية إلى اثنين ثم ذكر أنه من المتعدية إلى ثلاثة ، ولا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني في هذا الباب . ثم سها أبو علي أيضاً في قوله « فإذا بنيته للمفعول» إلخ فلو بنيناه للمفعول لقلنا : أُرِيَ زيد عمراً خير الناس . والله أعلم .

(١) يريد كتابه الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٢/٢-٣٩٣ ، وإعراب القرآن ٧٦٥/٢ ، والحجة ١٩٨/٤-١٩٩ خم ، ومجمع البيان ٤٥٦/٤ ، والبيان ٣٠٧/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧

ابتداء وخبر . ومن نصب[1] فقرأ ﴿ اللّهَ رَبَّكم وربَّ آبائكم ﴾ فإنه أبدله[2] من قوله : ﴿ أحسنَ الخالقين ﴾ .

٣

[قوله تعالى][3] : ﴿ سَلامٌ عَلَى آل ياسِينَ ﴾[4] [١٣٠]

﴿ سلامٌ ﴾ في هذه الآي[5] [كلّها][3] مبتدأ ، والجار بعده في موضع الخبر ، والجملة في موضع المفعول لقوله ﴿ تَرَكْنَا ﴾[6] . ولو أعمل ﴿ تركنا ﴾ فيه لقال « سلاماً » .

٦

ويجوز أن يكون التقدير : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين ﴾ الثناءَ الحسنَ[7] . فحذف مفعول « تركنا » ، ثم ابتدأ[8] فقال : ﴿ سلام على

(١) قرأ بالنصب حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٤٩ ، والتيسير ١٨٧ ، والنشر ٣٦٠/٢

(٢) في الأصل : أبدل ، وفي ب : بدلٌ ، وأثبت ما في ي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨٦٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٦٥/٢ـ٧٦٧ ، والحجة ١٩٥/٤ـ١٩٨ خم ، ومجمع البيان ٤٥٦/٤ـ٤٥٧ ، والبيان ٣٠٨/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧ ، ومجاز القرآن ١٧٢/٢ـ١٧٤ ، والمحتسب ٢٢٢/٢ ، وتفسير الطبري ٦١/٢٣ ، والقرطبي ١١٨/١٥ـ١٢٠ ، وابن كثير ٣٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٥١/٥ـ٢٥٢

وسياق الآية : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين . سلام على آل ياسين ﴾ . وانظر الكلام على قوله تعالى ﴿ سلام على نوح في العالمين ﴾ في معاني القرآن للفراء ٣٨٧/٢ـ٣٨٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٥/٢ـ٧٥٦ ، ومجمع البيان ٤٤٧/٤ ، والبحر ٣٦٤/٧ ، والقطع ٦٠٥ ، ومنار الهدى ٢٣٤ ، والكامل ٤٨٦

(٥) الآي هي قوله تعالى : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين . سلام على نوح في العالمين ﴾ [٧٨ـ٧٩] ﴿ وتركنا عليه في الآخرين . سلام على إبراهيم .. ﴾ [١٠٨ـ١٠٩] ﴿ وتركنا عليه في الآخرين . سلام على موسى وهارون ﴾ [١١٩ـ١٢٠] وهذه الآية .

(٦) أي تركنا هذه الكلمة ، فقوله تعالى ﴿ سلام على آل ياسين ﴾ محكيّ . وهو أحد قولي الكسائي والفراء والمبرد والزجاج وغيرهم ، واختاره الطبري .

(٧) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسّدي والضّحاك .

(٨) أجازه الكسائي والفراء والنحاس ومن وافقهم .

نــوح ﴾ [٧٩] ، و﴿ ســلام على إبراهيم ﴾ [١٠٩] ، و﴿ ســلام على آل ياسين ﴾ .

٣ ويجوز أن يكون التقدير : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين ﴾ الثناءَ الحسنَ وقلنا ﴿ سلام على نوح ﴾ فحذف القول[١] .

فأمّا ﴿ آل ياسين ﴾[٢] فقيل[٣] : آل محمَّد صلَّى الله عليه وعليهم أجمعين .

٦ وأمّا ﴿ إِلْيَاسِينَ ﴾ فيجوز أن يكون لغة في « إلياس » كا يقال « ميكالَ » و « ميكائيل » ، و « جبريل » و « جبرئيل »[٤] ، و « إِدْريس » و « إِدْراسِين »[٥] .

---

(١) هذا القول هو القول الأول وهو أن تكون جملة ﴿ سلام على نوح ﴾ محكية ، والظاهر أن اختلاف عبارتي الفراء والكسائي هو الذي أوهم المؤلف أنها قولان . وعبارة الفراء صريحة في هذا ، قال : « ... أي تركنا عليه هذه الكلمة كا تقول قرأت من القرآن ﴿ الحمد لله ربِّ العالمين ﴾ .. » وحكى النحاس قول الكسائي ، قال : « وزعم الكسائي أن فيه تقديرين : أحدهما : وتركنا عليه في الآخرين يقال سلام على نوح ، أي تركنا عليه هذا الثناء . وهذا مذهب أبي العباس ، قال : والعرب تحذف القول كثيراً ... » اهـ . وهذا نصٌّ في أن المراد أن الجملة محكية فهي في موضع نصب بتركنا وهو مذهب أبي العباس المبرد ، ولم يرد بذا أن الجملة معمولة لقول محذوف ، فلا يقوم المعنى على تقديره كذلك ، والله أعلم .

(٢) هذه قراءة نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ إِلْيَاسين ﴾ . انظر السبعة ٥٤٩ ، والتيسير ١٨٧ ، والنشر ٢/٣٦٠

(٣) عزي هذا القول إلى ابن عباس والكلبي ، ولم يرتضه الفراء ولا الطبري ومن وافقهما ، انظر المصادر السالفة .

(٤) انظر ما سلف ٨٠ـ٨١

(٥) هذا أحد قولي الفراء والزجاج ومن وافقهما . قال النحاس : « والقول بأن اسمه إلياس وإلياسين يحتاج إلى دليل ورواية » اهـ . وردَّ أبو علي قول من ذهب إلى أنها لغتان ، قال : « وليس كذلك لأن ميكال وميكائيل لغتان في اسم واحد وليس أحدهما مفرداً والآخر جمعاً كإدريس وإدارسين [وإلياس] وإلياسين » اهـ .

ويجوز أن يكون « إلْياسِين » جَمْعَ « إلياسيّ »[١] بحذف ياء النسب[٢] ، كـ « الأشْعَرِين »[٣] و « الأعجمين » فيما تقدم[٤] ، و « مَقْتَوِين » في قوله[٥] :

... ... مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينا ٣

ألا ترى أن واحده « مَقْتَوِيّ » منسوب إلى « مَقْتًى » مَفْعَل من « القَتْو » وهو الخدمة[٦] .

ويدلّ على أنّ « مَقْتَوِينَ » واحده « مقتويّ » وأنّ ياء النسب في نيّة الثبات = كَسْرُ الواو في « مَقْتَوِين »[٧] ولو لم تكن ياء النسب مقدرة لقلت « مَقْتَوْن » كما قلت[٨] « مُصْطَفَوْن » في الرفع ، وفي النصب [وفي الجر][٩] « مَقْتَيْنَ » كما قال : ﴿ لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأخْيارِ ﴾ [سورة ص : ٤٧] ٦ ٩

[قوله تعالى][٩] : ﴿ وأرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ ألْفٍ أو يَزِيدُونَ ﴾[١٠]
[١٤٧]

---

(١) ذهب الفراء والزجاج والأخفش علي بن سليمان إلى أنه جمع « إلياس » وأجازه ابن جني وهو ظاهر قول المبرد . ولم يجزه أبو علي ، قال : « لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إلياس وإنما إلياس اسم نبيهم ... » اهـ . وحجّتهم أن العرب تسمي قوم الرجل باسم الرجل الجليل منهم فيقولون المهالبة على أنهم سمّوا كل واحد بالمهلب ، عن الأخفش علي بن سليمان .

(٢) وهو قول أبي عبيدة وأبي علي ومن وافقهما . وهو قياس مذهب سيبويه في الأشعرين ونحوه ، انظر الكتاب ١٠٣/٢ـ١٠٤

(٣) انظر ما سلف ٩٣٦

(٤) ص ٩٩٨ـ٩٩٩

(٥) وهو عمرو بن كلثوم ، وقد سلف البيت ٩٣٦ والتعليق ثمة .

(٦) سلف هذا الكلام ٩٣٦

(٧) انظر الكتاب ١٠٣/٢ ، وشرح السيرافي بطرته ، والمصادر المذكورة هنا وفيما سلف ٩٣٦

(٨) في الأصل : كما قلت في ، بإقحام في .

(٩) زيادة من ي و ب .

(١٠) انظر شرح اللمع اللوح ١/١٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٢ ، ٣٣ ، وللفراء ٣٩٣/٢ و ٧٢/١ ، =

قال الفراء[1] : « أو » بمعنى الواو ، والتقدير : إلى مائة ألف ويزيدون . وهذا خطأٌ منه ؛ فإنَّ « أو » ليس بمعنى الواو ، وليس للشك ههنا .

٣ وكونُه للشَّكّ / هو الذي حمل الفَرَّاء على جعله إياه بمعنى الواو[2] ، وخفي عليه أنَّ « أو » ههنا للإبهام[3] . والمعنى أنهم كانوا عدداً لو نظر الناظر إليهم ١/١١٤

= ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٧٧٣/٢ ، ومجمع البيان ٤٥٩/٤ ، والبيان ٣٠٨/٢ ، والبحر ٣٧٦/٧ ، وتفسير الطبري ٦٦/٢٣-٦٧ ، والقرطبي ١٣٢/١٥ ، وابن كثير ٣٥/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٥٤/٥ ، ومجاز القرآن ١٧٥/٢-١٧٦ ، والمحتسب ٢٢٦/٢-٢٢٨ ، والمقتضب ٣٠٤/٣-٣٠٥ ، ومجالس ثعلب ١١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣-٥٤٤ ، والأضداد ٢٨١-٢٨٢ ، والعسكريات ٣١ ، وحروف المعاني ٥٢ ، والخصائص ٤٦١/٢ ، وسر الصناعة ٤٠٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٠ ، والصاحبي ١٧١-١٧٣ ، وأمالي المرتضى ٥٦/٢-٥٧ ، وابن يعيش ٩٩/٨ ، وابن الشجري ٣١٨/٢-٣١٩ ، والجنى الداني ٢٢٩-٢٣٠ ، ورصف المباني ١٣٢ ، والمغني ٩١-٩٢ ، والهمع ٢٤٨/٥ ، واللسان (أوا) ، والإنصاف ٤٧٨-٤٨٤ المسألة ٦٧

وكان في الأصل : فأرسلناه ، وهو خطأ .

(١) لاأعرف أحداً عزا إلى الفراء هذا القول . والذي نصَّ عليه في معاني القرآن له أنها بمعنى « بل » وهو ما عزاه إليه الناس ، وهو قول أبي عبيدة والزجاجي ومن وافقهم ، وذكره الأخفش عن بعضهم ، وعزي إلى ابن عباس ، وقد ردّه المبرد والنحاس وغيرهما .

وأما جعل أو ههنا بمعنى الواو فهو قول قطرب فيما نص عليه ابن جني ، وعزاه ابن الشجري إلى بعض الكوفيين ، وذكره الأخفش عن بعضهم وهو قول ابن قتيبة وعزي إلى أبي زيد ، وردّه النحاس وغيره . وأكثر البصريين لم يثبتوا لأو مجيئها بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، انظر المصادر السالفة ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر أو ٢٩٥ ، والإنصاف ٤٧٨-٤٨٤ المسألة ٦٧

(٢) كونه للشك حمل الفراء على أن يقول : « من زعم أن أو في هذه الآية على غير معنى بل فقد افترى على الله لأن الله تبارك وتعالى لا يشك » اهـ هكذا قال ، ولو فطن إلى جهة دخول الشك لم يقل ما قال ، انظر التعليق الآتي .

(٣) كون أو ههنا للإبهام قول ذهب إليه جماعة منهم ابن برهان والمالقي وبعض البصريين ، وأجازه النحاس ومن وافقه وهو قول المؤلف في شرح اللمع أيضاً . وإنما ذهبوا هذا المذهب لأن الشك لا يعلمه الخبر ، والخالق جلّ جلاله وتقدّست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره ، والإبهام يعلمه الخبر وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده فأبهم عليه وهو عالم . ولو علموا وجه دخول الشك لم يتكلفوا هذا القول . =

لقال : هم مائة ألف ، أو يزيدون . وهكذا[1] كلام العرب ، وهم خُوطِبُوا بما كان حسناً في لغتهم .

٣ ومثلُه : ﴿ فكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أوْ أدْنَى ﴾[2] [سورة النجم : ٩] ليس هناك شكٌّ ، ولكنه لونظر الناظر إلى ذلك لقال : قاب قوسين أو أدنى . وأنت تقول مثل هذا في كلامك لمن تخاطب بمثل هذا ، تقول : كانوا كذا أو كذا[3] .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ **أصْطَفَى البَنَاتِ علَى البَنِينَ** ﴾[4] [١٥٣]

دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ، فسقطت التي للوصل ، كقوله[5] :

فَقَالَتْ أبْنُ قَيْسٍ ذا   وبَعْضُ الشَّيْبِ يُعْجِبُهَا

٩ وروى يُونُسُ[6] عن وَرْشٍ ﴿ آصْطفى البنات ﴾ بالمدّ ، فكأنه أبدل التي للوصل مدة ، كما أبدل الجماعة في قوله : ﴿ آللهُ خَيْرٌ ﴾ [سورة النمل : ٥٩] ، وقوله : ﴿ آللهُ أذِنَ لكُم ﴾ [سورة يونس : ٥٩]

= و « أو » في الآية على بابها في كونها شكّاً ، والمعنى : وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم أنتم لقلتم هم مائة ألف أو يزيدون . وهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلوقين ، عن ابن جني . وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج وأبي علي وأحد قولي النحاس وثعلب ، وقول كثير من البصريين فيما نصّ عليه أبو علي ، وهو القول والظاهر .

(١) في الأصل : وهذا .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٨٩

(٣) في النسخ : كذا وكنا ، والصواب ما أثبت .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ١١٣/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٤/٢ ، وإعراب القرآن ٧٧٤/٢ ، والحجة ١٩٩/٤ - ٢٠٠ خم ، ومجمع البيان ٤٥٩/٤ ، والبيان ٣٠٩/٢ ، والبحر ٣٧٦/٧

(٥) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات . د ، ق ٣/٤٨ ، ص ١٢١ ، والكامل ٨١٠ ، والفاضل ٧٣ ، وإيضاح الوقف ٢١٧ ، والأزهية ٣٤ . ويعجبها : يجعلها تعجب أي تتعجب منه .

(٦) هو يونس بن عبد الأعلى الصدفي أحد الرواة عن ورش ، وستأتي ترجمتها في فهرس الأعلام بآخر الكتاب . ولم أجد هذه الرواية عن ورش ولا عن غيره .

وهذا لا ينبغي أن تقيس[١] عليه لأن الجماعة إنما أبدلوا التي للوصل مدةً لأنهم لو لم يبدلوها مدةً اشتبه الخبر بالاستفهام[٢] . وما هنا لا يشتبه ، لأن الخبرَ « اِصطفى » مكسورة ، والاستفهام « أَصطفى » مفتوحة .

ومثله ﴿ سَوَاءٌ عَلَيهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم أَمْ لم تَسْتَغْفِرْ لَهُم ﴾ [سورة المنافقون : ٦] . ورواه هو[٣] أيضاً ﴿ أَاسْتَغْفَرْتَ لَهُم ﴾ .

فأما قوله ﴿ أَفْتَرَى على اللهِ كَذِباً ﴾[٤] [سورة سبأ : ٨] فلم أعلم فيه « أَافترى على الله كذباً » .

ورُوِي : ﴿ اِصْطَفَى البَنَاتِ ﴾ بكسر الهمزة[٥] . فهذا يكون داخلاً في القول من قوله : ﴿ ألا إنَّهُم مِّنْ إفْكِهِم لَيَقُولُونَ . وَلَدَ اللهُ ... اِصْطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ ﴾ [١٥١ـ١٥٣] ، أي ويقولون : اصطفى البنات على البنين[٦] .

---

(١) مكانها بياض في الأصل فأثبتها من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/١٦٣ ، وتكملة الإيضاح ١٨ ، والخصائص ٢/٤٦٤ و٣/٢٦٩ ، وسرّ الصناعة ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، وابن يعيش ٩/١٨ ، ٥٠ ، واستشهدوا بآية سورة يونس ، والمقتضب ١/٢٥٣ ، وابن يعيش ٩/١٣٨ ، واستشهد بآية سورة النمل ، وانظر الجواهر ٣٦٢ وذكر الآيتين .

(٣) يريد يونس بن عبد الأعلى عن ورش ، ولم أجد هذه الرواية عنه أيضاً . ونسبت هذه القراءة في المحتسب ٢/٢٢٢ ، والبحر ٨/٢٧٣ إلى أبي جعفر ، وأفاد ابن الجزري في النشر ٢/٣٨٨ أنها رواية ابن وردان عنه .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٩٢

(٥) إذا ابتدئ بها ، وتحذف إذا وصلت بما قبلها . وهذه قراءة ابن جماز وإسماعيل عن أبي جعفر ونافع ، وهي قراءة الأصبهاني عن ورش عن نافع . انظر السبعة ٥٤٩ ، والنشر ٢/٣٦٠

(٦) فيكون استغنى عن حرف العطف أي واصطفى ، وهذا أحد قولي أبي علي ، وأجاز أن يكون بدلاً من ﴿ ولد الله ﴾ وهو ظاهر قول النحاس ، وقيل غير ذلك .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ماأَنْتُم عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ . إلاّ مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾[2] [١٦٢-١٦٣]

﴿ مَنْ ﴾ ههنا منصوب الموضع بـ ﴿ فاتنين ﴾ ، أي ما تفتنون إلا إنساناً هو صال الجحيم . فـ ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ صال ﴾ خبره ، والجملة صفة ﴿ مَنْ ﴾ أو صلة له[3] .

[وروي عن الحسن[4] ﴿ صالُ[5] الجحيم ﴾ بضم اللام ، والأصل « صالون الجحيم » فحذف النون للإضافة والواو لالتقاء الساكنين[6] ، وحمل « مَنْ » على المعنى ، فجمع بعد أن أفرد بقوله ﴿ هو ﴾ كقوله ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ ﴾ ثم قال ﴿ ولا خَوْفٌ عَلَيهِم ﴾[7] [سورة البقرة : ١١٢]][8] .

[قوله تعالى][8] : ﴿ وما مِنَّا إلاّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾[9] [١٦٤]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٤/٢-٣٩٥ ، وإعراب القرآن ٧٧٥/٢-٧٧٦ ، ومجمع البيان ٤٦١/٤ ، والبيان ٣٠٩/٢-٣١٠ ، والبحر ٣٧٨/٧-٣٧٩

(٣) إن جعلت « من » نكرة موصوفة كانت الجملة صفة وإن جعلتها موصولة كانت الجملة صلة .

(٤) انظر المصادر السالفة ، والمحتسب ٢٢٨/٢ ، والعضديات ١٢٨ . وزاد ابن خالويه في شواذه ١٢٨ وأبو حيان نسبتها إلى ابن أبي عبلة .

(٥) رسم في ب - والزيادة منها - : « صالو » بالواو ، والوجه ما أثبت . ولما في ب وجهٌ هو أن يكون أثبت الواو في الرسم وسقط في اللفظ ، انظر البحر . ولو أراد المؤلف هذا لنصَّ عليه .

(٦) هذا قول قطرب وعلي بن سليمان الأخفش ، وأحد قولي الفراء والنحاس وابن جني ومن وافقهم . وذهب أبو علي إلى أن اللام حذفت حذفاً للتخفيف وأعرب اللام بالضم ، وأجازه ابن جني . وأجاز الفراء والنحاس ومن وافقهما أن يكون على القلب كـ « شاكُ السّلاح » و « هارٌ » .

(٧) انظر ما سلف ٢٤

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٢٩١ ، ٣٠٦-٣٠٨ ، ٩٦٦ ، وإعراب القرآن ٧٧٦/٦ ، والبيان ٣١٠/٢ ، والبحر =

أي ما أحدٌ منّا . فحذف « أحداً » ولا بدّ من تقديره[١] ليعود إليه الهاء من قوله ﴿ له ﴾ . وقد تقدم ذلك[٢] .

٣ [قوله تعالى][٣] : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴾[٤] [١٧٢]

﴿ هم ﴾ نصب اسم ﴿ إنَّ ﴾ ، وقوله ﴿ لهم ﴾ فَصْلٌ . وأدخل اللام على الفصل . و ﴿ المنصورون ﴾ هم الخبر . ويجوز أن يكون ﴿ هم ﴾ مبتدأ و ﴿ المنصورون ﴾ خبر . ولا يجوز أن يكون ﴿ لهم ﴾ صفة[٥] لـ ﴿ هم ﴾ ٦ المنصوبة لأن اللام لا تدخل على الصفة .

= ٣٧٩/٧ ، والأصول ٤١٢/١ ، والعضديات ٣٢ ، والبصريات ٢٨٠ ، ٣٠٨-٣١٠ ، وابن يعيش ٦١/٣

(١) كان في النسخ « ولا بد من حذفه » وهو سهو والصواب ما أثبت ، وهو على الصواب في الجواهر وفيما سلف ٦٨٩ . وقد يكون الصواب « ولا بد من تقدير حذفه » .

(٢) ص ٦٨٨ - ٦٩٠ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٤١ ، ٧٧٠ ، والبيان ٣١٠/٢

(٥) أي توكيداً ، انظر ما سلف ٣٣ ، والتعليق ثمة .

سورة صّ

قوله عز وعلا : ﴿ صّ . والقُرْآنِ ذي الذِّكْر ﴾[1] [١]

٣ قيل : ﴿ صّ ﴾ : اسم بحر تحت عرش الرَّحمن[2] .

وقيل : ﴿ صّ ﴾ : هو مِنَ الصَّادِقِ[3] .

وقيل : افتتاح السورة[4] .

٦ وقيل : هو قسمٌ[5] ، وقوله ﴿ والقرآن ﴾ عطف عليه . فقيل لهؤلاء : وما جواب القسم ؟ فتفرقوا شَغَرَ بَغَرَ[6] :

فقال قوم : جوابُه ﴿ إنْ كُلٌّ إلاّ كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾[7] [١٤]

---

(١) انظر الجواهر ٦١٣ـ٦١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣ ، وللفراء ٢/٣٩٦ـ٣٩٧ ، وإعراب القرآن ٢/٧٧٩ ، ومجمع البيان ٤/٤٦٣ـ٤٦٤ ، والبيان ٢/٣١١ـ٣١٢ ، والبحر ٧/٣٨٣ ، وتفسير الطبري ٢٣/٧٤ـ٧٦ ، والقرطبي ١٥/١٤٢ـ١٤٤ ، وابن كثير ٧/٤٣ ، ومجمع التفاسير ٥/٢٦٠ ، وإيضاح الوقف ٨٦٠ـ٨٦١ ، والقطع ٦١٠ـ٦١١ ، والمكتفى ٤٨١ـ٤٨٢ ، ومنار الهدى ٢٣٦ـ٢٣٧

(٢) عن ابن عباس .

(٣) عن محمد بن كعب قال : ص هو مفتاح أسماء الله تعالى صمد وصانع المصنوعات وصادق الوعد .

(٤) عن مجاهد .

(٥) عن الضحاك والسّدي وابن عباس في رواية عنه .

(٦) أي تفرقوا في كل وجه . وما قاله المؤلف ههنا غير دقيق ، فإن اختلافهم في جواب القسم غير مبني على أن ص قسم ، فمن ذهب إلى أن صّ قسم كان والقرآن عطفاً عليه والجواب أحد الأشياء المذكورة كما قال ، ومن ذهب إلى أن الجواب أحد الأشياء المذكورة لا يلزمه أن يقول إن والقرآن معطوف على ص ، بل ذهب الأكثرون إلى أن الواو في والقرآن للقسم .

(٧) ذكره الأخفش وغيره . قال ابن الأنباري : وهذا قبيح لأن الكلام قد طال فيما بينهما وكثرت الآيات والقصص .

وقال قوم : جوابُه قوله ﴿ إنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ ﴾[1] [٦٤]

وقال قوم : جوابه محذوف ، أي : ص والقرآن ذي الذِّكْرِ لَتُبْعَثُنَّ[2] .

٣ وقال قوم : جَوابه ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3] [٢]

وقال الفرَّاء[4] : جوابُه ﴿ كَمْ أَهْلَكْنا ﴾ [٣] . قال : والتقدير : لَكَمْ أهلكنا ، / فحذفت اللام ، كما حذفت في قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها ﴾[5] [سورة الشمس : ٩] أي لقد أفلح . ٢/١١٤

٦

وهذا من الفرَّاء غلطٌ بيِّنٌ[6] لأنّ « كَمْ » مفعول ، واللام لا يدخل على المفعول . فقال الذَّابُّ[7] عنه : فما تقولون في قوله ﴿ ولَئِن مُتُّمْ أو قُتِلْتُم لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٨] ألا ترون أن اللام دخلت على الجار والمجرور ، والجار والمجرور مفعول ، فكيف لا يجوز تقديره مع « كم » ؟ = فقد تقدَّم الجواب في هذا الكتاب في هذه الآية ، فاطلبه في سورة آل عمران[8] .

٩

(١) حكاه الكسائي واستبعده ، واستقبحه ابن الأنباري ، قال « وهذا أقبح من الأول لأن الكلام أشد طولاً من القسم وجوابه » ، وردّه الفراء أيضاً قال « فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية » . وعزا أبو حيان هذا القول إلى الكوفيين والزجاج ، وأنت ترى أن الكسائي والفراء وابن الأنباري وهم رؤساء الكوفيين قد ردّوه .

(٢) عزي إلى قتادة . وقيل الجواب محذوف تقديره : « ما الأمر كما يقول هؤلاء الكفار » وهو قول الطبري ومن وافقه ، ودلّ على الجواب قوله ﴿ بل الذين كفروا ﴾ . وقيل في تقدير الجواب غير ذلك .

(٣) عن قتادة ، وعزي إلى ابن قتيبة .

(٤) هذا معنى قول الفراء . وما قاله الفراء هو قول الكسائي وثعلب وابن الأنباري ومن وافقهم .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٧

(٦) نقل المؤلف في الجواهر كلاماً طويلاً لأبي علي في ردّ هذه المقالة ، وفحواها ما ذكره هنا .

(٧) الظاهر أن هذا من المؤلف من قبيل الحوار الذهني وطرح الاحتمالات والجواب عنها . ولا أعرف أحداً ذبَّ عن الفراء ههنا .

(٨) ص ٢٦٩ ـ ٢٧١

وقرأها الحسن ﴿ صَادِ ﴾ بكسر الدال[1] ، أي عارض عملك بالقرآن[2] . فتكون الواو في قوله ﴿ والقرآن ﴾ بدلاً من الباء[3] ، كما تقول : بالله ، ووالله ، وما أشبه ذلك .

٣

[قوله تعالى][4] : ﴿ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[5] [٣]

« لاتَ »[6] لا تعمل إلا في « الحين » خاصةً[7] . فمذهب سيبويه[8] أنَّ

(١) هذه قراءة شاذة عزاها الفراء والنحاس وغيرهما إلى الحسن ، وزاد ابن خالويه في شواذه ١٢٩ نسبتها إلى ابن أبي إسحاق وأبي السمّال ، وعزاها ابن جني في المحتسب ٢/٢٣٠ إلى الأولين وإلى أبيّ بن كعب ، وعزاها أبو حيان إلى هؤلاء الأربعة وزاد نسبتها إلى ابن أبي عبلة ونصر بن عاصم . وانظر المقتضب ١/٢٣٨ـ٢٣٩ ، والمضديات ٧٤ ، والخصائص ٢/١٣٠

(٢) روي هذا عن الحسن ، وهو قول المبرد وأبي علي وأحد قولي النحاس وابن جني ومن وافقهما ، وقيل كسرت الدال لالتقاء الساكنين ، وهو قول الفراء وأجازه النحاس وابن جني ومن وافقهم .

(٣) يريد أنها واو القسم .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ٩٣٥ـ٩٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣ ، وللفراء ٢/٣٩٧ـ٣٩٨ ، وإعراب القرآن ٢/٧٨٠ـ٧٨٥ ، ومجمع البيان ٤/٤٦٤ ، والبيان ٢/٣١٢ ، والبحر ٧/٣٨٣ـ٣٨٤ ، والكتاب ١/٢٨ ، والأصول ١/٩٥ـ٩٦ ، والمسائل المنثورة ٥٠ ، والحلبيات ٢٦٣ ، وسر الصناعة ٥١١ ، وابن يعيش ١/١٠٩ و ٢/١١٦ـ١١٧ و ٣/١٢١ و ٩/٣٣ ، وابن الشجري ٢/٣٠٢ ، والمغني ٣٣٥ـ٣٣٦ ، والإنصاف ١٠٧ـ١١٠

(٦) انظر في « لات » المصادر السالفة ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٩ـ٥٣١ ، وحروف المعاني ٦٩ـ٧٠ ، والصاحبي ٢٦٤ ، والمخصص ١٦/١١٩ـ١٢٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٩٣ـ٩٤ ، وشرح الكافية ١/٢٧٠ـ٢٧١ ، وابن يعيش ٢/١١٦ـ١١٧ ، ورصف المباني ١٦٩ ، ١٧٣ ، ٢٦٢ـ٢٦٣ ، والجنى الداني ٤٨٥ـ٤٩١ ، والمغني ٣٣٤ـ٣٣٥ ، والهمع ٢/١٢١ـ١٢٥ ، والخزانة ٢/١٤٤

(٧) هذا مذهب الجمهور . وقيل تعمل في الحين وما رادفه ، وعزي إلى أبي علي وجماعة .

(٨) سها الشيخ فعزا قول الأخفش إلى سيبويه وقول سيبويه إلى الأخفش . قال سيبويه : « لا تكون لات إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به » اهـ يريد أن الاسم يضمر بعد لات والحين منصوب على أنه خبر لات المشبهة بليس ، والخبر في هذا الباب ينصب تشبيهاً بالمفعول به .

وأما الأخفش فقد اختلف كلامه فيها ، فحكي عنه أن لات تعمل عمل إنَّ فينصب حين مناص =

« حِينَ » نصب بـ « لاتَ » ، والأخفش يزعم أنَّ « لاتَ » من قوله ﴿ لاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ في تقدير : لاتَ الحينُ حِينَ مناص ، فيجري « لات » مجرى « ليس » ويضمر[1] اسمها ، و « حينَ » في موضع النصب خبرها .

وقال قوم[2] : « لات » أصله « ليس » أبدلت من الياء الألف ومن السين التاء فصار « لات » . وهذا ليس بشيء ، وقد تقدَّم أنَّ « لات » أصل بنفسها[3] ، هي « لا » لحقتها التاء لتأنيث الكلمة ، نحو « رُبَّ » و « رُبَّتَ » ، و « ثُمَّ » و « ثُمَّتَ » .

قال[4] : وقرأ بعضهم : ﴿ ولاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ فجرُّوا بها ، وهو عيسى بن عمر البصري[5] .

= على أنه اسمها والخبر محذوف ، وهو ماذكره المؤلف هنا عازياً إياه إلى سيبويه . وحكي عنه أن لات لاتعمل شيئاً ، فإن نصب ما بعدها تعلق بفعل مضر والتقدير ولات أرى حين مناص ، وإن رفع فالمرفوع مبتدأ وخبره محذوف ، وهذا القول هو ماحكاه ابن السراج والمؤلف في الجواهر .

والذي نصَّ عليه في معاني القرآن له هو قول سيبويه والجمهور .

(١) في الأصل : ويضم ، وهو تحريف .

(٢) عزي هذا القول إلى بعض المتأخرين منهم ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) .

(٣) لم يتقدم له في هذا الكتاب كلام في لات ، انظر الكلام عليها في المصادر السالفة . وما قاله المؤلف هو الصحيح ومذهب الجمهور .

(٤) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . وعبارته : « ... وزعموا أن بعضهم قرأ ولات حينَ مناص ، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

من فرَّ عن نيرانها ... فأنا ابن قيس لا براحُ

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الوجه ... » اهـ .

(٥) انظر إعراب القرآن والبحر ، ونصّ الفراء ومن وافقه أن بعضهم يجعل لات حرفاً خافضاً ، وقيل الجرّ ههنا بـ « مِنْ » مقدرة ، وهو قول أبي حيان ، وقيل غير ذلك . وروي عن عيسى أيضاً الرفع ، انظر الأصول والبحر ، وعلى الرفع استشهد سيبويه بالقراءة التي عزاها لبعضهم =

والوقف على « لات » عند البصريين بالتاء ، وعند الكوفيّين بالهاء[(١)] .
وروي عن الكسائي[(٢)] أنه كان يقف عليها بالهاء . وهم يقولون : هي بمنزلتها في « قائمة » و « قائِمَهْ » ، و « قاعدةٍ » و « قاعِدَهْ » . والبصريون يحملونها على التاء في الفعل نحو « قامت » و « قعدت » لأنّ الحرف إلى الفعل أقربُ منه إلى الاسم[(٣)] .

قوله عز وعلا : ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ ﴾[(٤)] [١١]

﴿ جندٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ما ﴾ صلة زائدة[(٥)] ، وقوله ﴿ هنالك مهزوم ﴾ يجوز أن يكون ﴿ هنالك ﴾ صفة لقوله ﴿ جند ﴾ أي جندٌ ثابت هنالك ، ويكون ﴿ مهزوم ﴾ خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون ﴿ هنالك ﴾ ظرفاً لـ ﴿ مهزوم ﴾ ، والتقدير : جند مهزوم في ذلك الموضع[(٦)] .

[قوله تعالى][(٧)] : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُم قَوْمُ نُوحٍ وعَادٌ وفِرْعَوْنُ ذُو الأَوْتَادِ ﴾[(٨)] [١٢]

= وصرح ابن السراج أنه عيسى بن عمر . والمرفوع على مذهب سيبويه ومن وافقه اسم لات والخبر محذوف وعلى ما حكاه ابن السراج من مذهب الأخفش مبتدأ والخبر محذوف .

(١) هذا قول غير دقيق ، فالوقف بالتاء مذهب سيبويه والزجاج وأكثر البصريين وهو قول الفراء من الكوفيين ، وهو قول ابن كيسان . وذهب الكسائي وجماعة من الكوفيين إلى أن الوقف عليها بالهاء ، وهو قول المبرد وأبي عبيد .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء وغيره .

(٣) قربه منه في أن كليهما مبني إلا المضارع من الأفعال الذي أشبه الأسماء .

(٤) انظر الجواهر ١٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٩/٢ ، وإعراب القرآن ٧٨٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٧/٤ ، والبيان ٣١٣/٢ ، والبحر ٣٨٦/٧ (وفيه تخليط) .

(٥) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٦) فيكون جند خبر مبتدأ مضمر ومهزوم صفته .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر مجمع البيان ٤٦٧/٤ ، والتبيان ١٠٩٨ . وقوله ﴿ وفرعون ذو الأوتاد ﴾ لم يرد في النسخ .

يجوز أن تقف[1] على قوله ﴿ نوح ﴾ ، ويكون ﴿ عاد ﴾ مبتدأ ، و﴿ فرعون ﴾ عطف عليه ، وقوله ﴿ ذو الأَوْتَادِ ﴾ نعت ، ﴿ وثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴾ [١٣] عطف أيضاً ، ويكون ﴿ أُولَئِكَ الأَحْزَابُ ﴾[2] [١٣] خبراً للجميع . ويجوز أن يكون الخبر قوله ﴿ إنْ كُلٌّ إلاّ كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ [١٤][3] .

ويجوز أن يكون ﴿ أولئك الأحزاب ﴾ ابتداء ، وتقف على قوله ﴿ لُوطٍ ﴾[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا ﴾[6] [٢١-٢٢]

﴿ إذْ ﴾ بدل من ﴿ إذْ ﴾ الأولى[7] . وقيل[8] : التَّسَوُّرُ في زمان غير زمان الدخول . وقيل : « إذْ » الأولى بمعنى « لَمّا »[9] أي : لَمَّا تسوّروا المحرابَ ؛ فـ ﴿ إذ دخلوا ﴾ جوابُ « لَمَّا » ولا يحتاج إلى عامل ، لأن « إذ » إذا كان جواباً لا يحتاج[10] . وقيل : هو كقوله[11] :

---

(١) لم أجد هذا الوقف .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب ﴾ .

(٣) كلا القولين متكلف .

(٤) هذا سهو منه ، فالوقف على قوله ﴿ وأصحاب الأيكة ﴾ وهو وقف تام عند النحاس في القطع ٦١٢ ، وذكره صاحب منار الهدى ٢٣٧ ، وهو حسن عنده ، فإن كان أولئك نعتاً لما قبله لم يحسن .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان ٣١٣/٢-٣١٤ ، والبحر ٣٩١/٧

(٧) فزمان التّسوّر هو زمان الدخول ، أجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما وكأنه الظاهر .

(٨) أجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما .

(٩) أجاز الفراء أن تكون إحداهما بمعنى « لَمّا » ونقله عنه النحاس ، وكون إذ بمعنى لَمّا لاأعرفه .

(١٠) وقوع إذ في جواب لَمّا وكونه لايحتاج إلى عامل لاأعرفه . ولعله أراد أنها إذ ذاك للمفاجأة =

... ... النَّــأْيُ والبُعْــدُ[١]

[قوله تعالى][٢] : ﴿ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا علَى بَعْضٍ ﴾[٣] [٢٢]

أي نحن خصمان ، فحذف المبتدأ .

٣

[قوله تعالى][٤] : ﴿ وعَزَّنِي في الخِطَاب ﴾[٥] [٢٣]

١/١١٥

وجاء / ﴿ وعَزَنِي ﴾ بالتخفيف عن عاصم[٦] . فحمله الرَّازِيُّ[٧] على أنَّه مثل « رُبَّ » و « رُبَ »[٨] ، وما أشبه[٩] من تخفيف المضاعف[١٠] .

٦

= أو للتوكيد ، على أن هذا شيء لم ينصوا عليه إلا مع بينا أو بينما . وقوله « فإذ دخلوا ... لا يحتاج » من الأصل وحده ، وكان فيه « فادخلوا » وهو تحريف . وهذا وجه متكلف شديد التعسف .

(١١) وهو الحطيئة . د ، ق ٢/٣٨ ص ١٤٠ ، وابن الشجري ٣٦/٢ ، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١٠/١ ، ٧٠ ، والهمع ٤٥/٥

(١) البيت بتمامه :

ألا حبذا هند وأرض بها هند ... وهند أتى من دونها النأي والبعدُ

والشاهد فيه أن عطف اللفظ على مرادفه في المعنى ، وحسن هذا لاختلاف اللفظين . والمؤلف يجعل الآية من هذا الباب فتسوُّر المحراب هو الدخول في المعنى واللفظ مختلف ، وعلى هذا يكون بدلاً أيضاً .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩١/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبحر ٣٩١/٧

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر البيان ٣١٤/٢ ، والبحر ٣٩٢/٧

(٦) هذه القراءة عزاها ابن جني في المحتسب ٢٣٢/٢ إلى أبي حيوة ، وزاد ابن خالويه في شواذه ١٣٠ نسبتها إلى طلحة ، وإليهما عزاها أبو حيان في البحر ونصّ أنها تروى عن عاصم ولم يذكر الراوي عنه ، وهي رواية شاذة .

(٧) هو أبو الفضل الرازي صاحب اللوامح في شواذ القراءات ، ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام .

(٨) انظر ما سلف ٦٥٤

(٩) هكذا في النسخ على حذف العائد وهو مفعول أي وما أشبهه ، وكلاهما حسن .

(١٠) ما ذهب إليه الرازي هو قول ابن جني ، ونقله أبو حيان .

وقال قوم[١] : إنه من « وَعَزَ يَعِزُ » . ولو كان كذلك لقال « ووعزني » لأنه معطوف على قوله ﴿ فقال أكْفِلْنيها ﴾ [٢٣] ؛ فكان النَّظْم أن يقال : فقال أكفلنيها ووعزني في الخطاب .

وقيل في قوله : ﴿ وعَزَّني في الخِطَاب ﴾[٢] [٢٣]

إنه مصدر : خطبتُ المرأة خِطاباً[٣] ؛ لأنَّ أُوريا أراد أن يتزوج بامرأة وأحبَّ قومها أن يزوّجوها منه ، فوصفت لداود ، فأرسل إليها وتزوّجها ، وترك الاستدلال والتَّفكُّر في ذلك ، وأنه يزيد الناس حرصاً على الدنيا ، فنبّهه الله تعالى وذكَّره ذلك وغفر له[٤] .

فهذا هو الوجه ، لأن تلك القصَّة[٥] التي يقال [فيها][٦] : إنها كانت زوجة أُوريا ، فبعثه إلى غزوٍ حتى قُتل ثم تزوّج امرأته = لا تصحُّ ولا تقبلها[٧] العقول[٨] .

---

(١) لا أعرف أحداً منهم .

(٢) انظر مجمع البيان ٤٧١/٤-٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٣-٩٤ ، والقرطبي ١٦٦/١٥-١٦٩ ، ١٧٤-١٧٥ ، وابن كثير ٥١/٧-٥٢ ، ومجمع التفاسير ٢٦٨/٥-٢٧١ . وقوله « وقيل في قوله وعزني في الخطاب ... ولا تقبلها العقول » مؤخر في الأصل ، فوقع عقب الكلام على قوله تعالى ﴿ وقليل ماهم ﴾ ، وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .

(٣) لم يثبت ذلك أحد من أهل اللغة .

(٤) هذا معنى قول الجبائي فيما نص عليه صاحب مجمع البيان . والأكثرون على أن الخطاب مخاطبة الكلام ، عن ابن عباس وقتادة والضحاك وابن زيد وغيرهم ، وانظر ماقالوه في تأويل الآية .

(٥) انظرها في تفسير الطبري والقرطبي ومجمع التفاسير .

(٦) زيادة مني .

(٧) في النسخ : لا يصح ولا تقبله ، ولم يعجم يصح في الأصل ، وفي ب ولا يقبله ، والصواب ما أثبت .

(٨) ولهذا ما أضرب عن ذكرها ابن كثير وأبو حيان ، قال ابن كثير : « قد ذكر المفسرون ههنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه » اهـ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وقَلِيلٌ مَّا هُم ﴾[2] [٢٤]

﴿ هم ﴾ مبتدأ ، و﴿ قليلٌ ﴾ خبره ، و﴿ ما ﴾ صلة زائدة[3] . ويجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذين » ، و﴿ هم ﴾ مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : وقليل الذين هم كذلك[4] .   ٣

[قوله تعالى][5] : ﴿ وظَنَّ دَاوُدُ أَنَّما فَتَنَّاهُ ﴾[6] [٢٤]

بتشديد النون ، وتخفيفها[7] . فالتشديد ظاهر . والتخفيف على الملكين ، أي فَتَنَه الملكان ، وهما في قوله ﴿ خصمان ﴾ [٢٢] .   ٦

[قوله تعالى][8] : ﴿ ووَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ العَبْدُ ﴾[9] [٣٠]

---

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان ٣١٤/٢ ، والبحر ٣٩٣/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٦٢

(٣) انظر ما سلف من التعليق على قوله « صلة زائدة » ١١٤١ ح ٥

(٤) تابعه الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو ظاهر قول ابن الأنباري ، وهو قول متكلف غير جائز ، ونصّ على عدم جوازه الفراء لأن « ما » ليست للناس . وأجاز الفراء أن تكون مصدرية .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ٧٩٢/٢ ، والحجة ٢٠٣/٤ـ٢٠٤ خم ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان ٣١٤/٢ ، والبحر ٣٩٣/٧

(٧) تخفيف النون رواية انفرد بها الخفاف وعلي بن نصر عن أبي عمرو من السبعة ، وقرأ الباقون وسائر الرواة عن أبي عمرو بالتشديد ، انظر السبعة ٥٥٣ . وعزاها النحاس إلى قتادة ، وعزاها ابن جني في المحتسب ٢٣٢/٢ إليه وإلى أبي عمرو في الرواية المذكورة عنه ، ونقل عنه الطبرسي ، ووافقها أبو حيان ، وزاد القرطبي ١٧٩/١٥ عزوها إلى عبيد بن عمير وابن السميفع .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ١٨٢ ، ومجمع البيان ٤٧٤/٤ ، والبيان ٣١٥/٢ ، والبحر ٣٩٦/٧ ، وتفسير الطبري ٩٨/٢٣ ، وابن كثير ٥٥/٧ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، والبغداديات ٥٠ ، ٧١ ، وابن الشجري ٥٤/١ـ٥٥

أي نِعْمَ العبـد سليمـان[1] . وإن شئت : نعم العبـد داود . [وهـو][2] إلى سليمان أقربُ .

٣ [قـولـه تعـالى][3] : ﴿ فقَـالَ إنِّي أحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾[4] [٣٢]

قــالـوا : المعنى : آثرت حبَّ الخير على ذكر رَبِّي[5] فجعلـوا « أحْبَبْتُ »

٦ و « اسْتَحْبَبْتُ » بمعنى ، قـال ﴿ الَّـذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَـاةَ الـدُّنْيـا على الآخِرَةِ ﴾ [سورة إبراهيم : ٣] أي يؤثرونها ، وجعلوا « عن » بمعنى « على » .

وقـال آخرون : أحببت[6] الخير حبّاً[7] . فنصبـوا « حُبّـاً » على المصـدر ،

٩ ووضـع [الحبّ][8] مـوضـع « الإحْبـاب » ، وأضيف إلى المفعـول ، أي : أحببتُ الخير إحْباباً .

والذي ذهب إليـه أبو علي[9] أنَّ « أحْبَبْتُ » بمعنى « قَعَـدْتُ » و « لَزِمْتُ » .

١٢ وقولـه ﴿ حبَّ الخير ﴾ مفعول لـه ، أي لزمت الأرض لحبِّ الخير[10] مُعْرِضـاً عن

(١) وهو قول الجميع إلا صاحب البيان الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح فأجاز القولين .

(٢) زيادة مني ، وهي ثابتة في البيان . (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٨ ، ٢٦٣ ، ٤٦٢ ، ٤٩٢ ، ومعـاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٤/٢ ، ومجمع البيـان ٤٧٤/٤ـ٤٧٥ ، والبيـان ٣١٥/٢ ، والبحر ٣٩٦/٧ ، ومجـاز القرآن ١٨٢/٢ ، وتفسير القرطبي ١٩٤/١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٢٥/٢ـ٦٢٦ ، وابن الشجري ٥٧/٢ ، والمغني ١٩٦ـ١٩٧

(٥) وهو قول الفراء والزجاج وأحد قولي النحاس وغيره .

(٦) في الأصل : أحببته ، وهو خطأ .

(٧) وهو قول أبي عبيدة وأجازه النحاس وغيره .

(٨) زيادة من ب .

(٩) لم أصب كلامه ، ونقله الطبرسي عن هذا الكتاب من غير تصريح . ومـا ذهب إليـه أبو علي هو قول أبي حاتم ، انظر هامش مجاز القرآن .

(١٠) في ي و ب « الخيل » وهو معنى « الخير » في الآية عند الأكثرين .

ذكر ربّي . فـ « عن » في موضع النصب على الحال ، و « ذِكْر » مصدر مضاف إلى المفعول ، أي ذكري[1] ربي . ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل ، أي عمّا ذكّرني ربي حيث أمرني في التوراة بإقامة الصلاة[2] .

٣

[قوله تعالى][3] : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ﴾[4] [٣٤]

قالوا : ﴿ جسداً ﴾ نصب مفعول ﴿ ألقينا ﴾ . وأوّلوه مرة على أنه قعد مكانه شيطان أربعين يوماً ، وكان خاتمه ضاع حتى وجده فعاد إلى مكانه[5] .

٦

وأوّلوه مرة أخرى أنه سقط على كرسيّه من السحاب ولدٌ له ميتٌ[6] .

وإذا حَقَّقْتَ النظر أعطاك غير هذا ، وهو أن يكون التقدير : وألقيناه على كرسيه جسداً . فالهاء المحذوف هو المفعول ، و ﴿ جسداً ﴾ حال من ذلك الهاء[7] . ومعنى ألقيناه جسداً / : أمرضناه افتناناً وامتحاناً .

٩

٢/١١٥

---

(١) في الأصل : ذكرت ، وهو تحريف من ي و ب ، وهو على الصواب في الجواهر .

(٢) قيل إن الخيل شغلته عن صلاة العصر حتى فات وقتها ، عن علي وقتادة والسّدي . وقيل فاتته النافلة ، عن الجبائي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٥/٤ـ٤٧٦ ، والبحر ٣٩٧/٧ ، والتبيان ١١٠١ ، وتفسير الطبري ١٠٠/٢٣ـ١٠٢ ، والقرطبي ١٩٩/١٥ـ٢٠٢ ، وابن كثير ٥٧/٧ـ٦١ ، ومجمع التفاسير ٢٨٣/٥ـ٢٨٤

(٥) تأويل الجسد بالشيطان قول أكثر أهل التأويل ومنهم ابن عباس والحسن ومجاهد والسّدي وقتادة ، وذكره الفراء والنحاس وغيرهما .

(٦) عن الشعبي . ونصّ ابن كثير وغيره أن ما روي من القصص في ذلك إن هو إلا من الإسرائيليات ، وذكره الفراء والنحاس وغيرهما .

(٧) كذا قال ، وذكره الطبرسي والعكبري أيضاً وأغلب الظن أنها نقلا عنه ، وهو قول متكلف وخلاف الظاهر وهو أن جسداً مفعول به . ويؤخذ من كلام المفسرين أنه جسد صبي له أماته الله وألقى جسده على كرسيه ، ولا تلتفت إلى ما روي في ذلك من الإسرائيليات . وانظر الميزان ٢٠٤/٢٣

[قـولـه تعـالى][1] : ﴿ هـذا عَطـاؤنـا فـٱمْنُنْ أو أمْسِـكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[2] [٣٩]

٣ قالوا : هذا عطاؤنا بغير حساب فامنن أو أمسك . فـالبـاء في موضع الحـال من قوله ﴿ عطاؤنا ﴾[3] ، أي هذا عطاؤنا ثابتـاً بغير حسـاب ، أي كثيراً واسعـاً بلا هنداز[4] .

٦ وقيل : فامنن بغير حساب ، أي : أعْطِ[5] .

وقوله : ﴿ إنَّا أخْلَصْنَاهُ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾[6] [٤٦]

﴿ خالصة ﴾ مصدر[7] مثل « العـافيـة » و « العـاقبـة » . فمن نوَّن[8] كان

٩ المعنى : إنـا أخلصنـاهم بـإخلاصهم ذكرى الـدار ، فيكون ﴿ ذكرى ﴾ في مـوضـع النصب بالمصدر قبله[9] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجـواهر ٦٣٨ ، ومعـاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، ومجمـع البيـان ٤٧٤/٤ ، والبحر ٣٩٩/٧ ، والتبيان ١١٠١

(٣) ذكره العكبري وأبـو حيـان ، وأجـاز أن يكـون حـالاً من الضير في ﴿ فـامنن ﴾ وهـو قـول الطبرسي .

(٤) أي بلا حدّ ، والهنداز معرب .

(٥) وهو قول الفراء ومن وافقه ، فيتعلق ﴿ بغير حساب ﴾ بـ ﴿ فامنن ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٢٩٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ومعـاني القرآن للفراء ٤٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٨/٢ـ٧٩٩ ، والحجـة ٢٠٤/٤ـ٢٠٥ خم ومنـه أخـذ المؤلف ، ومجمع البيـان ٤٧٩/٤ ، والبيـان ٣١٦/٢ ، والبحر ٤٠٢/٧ ، والتبيان ١١٠٢

(٧) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل اسم فاعل ، أجـازه العكبري وهو الأظهر عنـد أبي حيـان ، ولم يتكلم عليه الفراء ولا النحاس .

(٨) قرأ بالتنوين غير نافع من الـسبعة فقرأ بالإضافـة ، ولا اختلاف عن ابن عـامر عنـد ابن مجـاهـد ولا ابن مهران ، وعند الداني أنها قراءة هشام عن ابن عامر أيضاً ، وصرح ابن الجزري أنها رواية الحلواني عن هشام . انظر الـسبعة ٥٥٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٣٦١/٢ ، والمبسوط ٣٨١

(٩) هذا أحد قولي أبي علي ومن وافقه . وأجـاز أن يكـون ذكرى الـدار بـدلاً من خـالصـة وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو الظاهر .

ومن أضاف ﴿ خالصة ﴾ كان في ﴿ ذكرى الدار ﴾ وجهان : أحدُهما أن يكون فاعلاً ، ويكون التقدير : إنا أخلصناهم بأن خلصت لهم ذكرى الدار . ويجوز أن يكون ﴿ ذكرى ﴾ مفعولاً ، أي إنا أخلصناهم بإخلاصهم ذكرى الدار ، ويكون كقوله[1] : ﴿ مِنْ دُعَاءِ الخيرِ ﴾[2] [سورة فصّلت : ٤٩] و ﴿ بِسؤالِ نَعْجَتِكَ ﴾[3] [سورة ص : ٢٤] ، وما أشبه ذلك .

وفي « الحجّة »[4] سهوٌ عند قوله « ومن أضاف » فكتب موضع أضاف « نَصَبَ »[5] ولم يصلحه الرَّبَعِيُّ ولا البصريُّ[6] .

[قوله تعالى][7] : ﴿ هَذا ذِكْرٌ وإنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ . جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾[8] [٤٩ـ٥٠]

﴿ جنّات ﴾ نصب بدل من قوله ﴿ حسنَ مآب ﴾ . وقوله ﴿ مفتّحةً ﴾

---

(١) في الأصل : كقولهم ، وهو خطأ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢

(٣) سلف الاستشهاد بها ٦٢٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) ٢٠٥/٤ خم .

(٥) قال أبو علي : « ... فهذا يقوي النصب ، ويقوي ذلك أن من نصب خالصة أعلها في [ذكرى] الدار كأنه : بأن أخلصوا تذكر الدار ... » اهـ . وما قاله المؤلف في إصلاحه صحيح . وكان في الحجة « تذكير » محرفاً . وكان في الأصل : فنصب ، والصواب من ي و ب .

(٦) الرّبعي هو علي بن عيسى الربعي صاحب أبي علي ، والبصري هو عبد السلام بن الحسين البصري قرأ على أبي علي ، وستأتي ترجمتها في فهرس الأعلام وانظر مقدمة التحقيق . والظاهر أن المؤلف وقف على نسختين من الحجة إحداهما مروية من طريق الربعي ، ونسخة مراد ملا منها مروية عن طريقه ، انظر مقدمة تحقيق الحجة ٣٧/١ ، والثانية مروية من طريق البصري .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٩٠/١ ، والجواهر ٣٢٣ـ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٦ ، وللفراء ٤٠٧/٢ـ٤٠٨ ، وإعراب القرآن ٧٩٩/٢ـ٨٠١ ، ومجمع البيان ٤٨٠/٤ ، والبيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٤٠٤/٧ـ٤٠٥ ، والإيضاح ١٥٤ ، والبغداديات ٢١ـ٢٣ ، والخصائص ٤١٣/٢ـ٤١٤ ، وشرح اللمع لابن البرهان ٢٣٣ ، والمغني ٦٥٩

نصب صفة لـ ﴿ جنّات ﴾ وفيه ضمير يعود إلى ﴿ جنّات ﴾ ، والتقدير : جنات عدن مفتحة هي .

٣ وقوله ﴿ الأبواب ﴾ رفع بدل[1] من « هي » المستترة في قوله ﴿ مفتحة ﴾ ، لأنك تقول : فتّحتُ الجنانَ : إذا فتحتَ أبوابها .

وقال قوم : بل ﴿ الأبواب ﴾ يرتفع بقوله ﴿ مفتحة ﴾ وليس في قوله ٦ ﴿ مفتحة ﴾ ضمير ، والتقدير عندهم : مفتحة لهم الأبواب منها[2] ، وحذف عندهم « منها » .

وقال قوم : بل التقدير : جنات عدن مفتحة لهم أبوابُها[3] ، فحذف ٩ الضمير ، وقامت اللام مقامها[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ مُتَّكِئِينَ فِيهَا ﴾[6] [٥١]

نصب على الحال[7] من الضمير المجرور باللام في قوله ﴿ لهم ﴾ [٥٠] .

---

(١) هذا قول أبي علي وابن جني وابن برهان ومن وافقهم ، واختاره المؤلف في شرح اللمع .

(٢) وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجازه أبو علي ومن وافقه .

(٣) وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٤) ردَّ هذا القول الزجاج ، قال : لا يجوز أن تكون الألف واللام بدلاً من الهاء والألف لأن الألف واللام حرف جاء لمعنى والهاء اسم ، ومحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه . وقد أطال أبو علي الكلام على هذه الآية في البغداديات والإغفال ونقل المؤلف في الجواهر كلامه من الإغفال ومن غيره من كتبه ، فانظره .
وقد عزي القول بجواز نيابة ال عن الضمير إلى الكوفيين وبعض البصريين ومنعه أكثر البصريين ، انظر المصادر السالفة ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، والجنى الداني ١٩٨ـ١٩٩ ، والمغنى ٧٧ ، وما سيأتي ١٤٢٨

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ٨٠٠/٢ ، والبيان ٣١٧/٢ ، والتبيان ١١٠٣

(٧) ذهب النحاس إلى أنه نعت لجنات عدن ، وهو خطأ ، فلو كان نعتاً لجرى اسم الفاعل على غير من هو له فوجب إبراز الضمير فيه .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **هَذا وإنَّ للطَّاغِينَ** ﴾[2] [٥٥]

التقـدير : الأمر هـذا[3] ، ويجـوز أن يكـون التقـدير : ﴿ إنَّ هـذا لَرِزْقُنا ﴾[4] [٥٤] ﴿ هذا ﴾ ، فيكون تأكيداً لما قبله[5] .

[قوله تعالى][6] : ﴿ **جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَها فَبِئْسَ المِهَادُ . هـذا فَلْيَـذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ** ﴾[7] [٥٦ـ٥٧]

يجوز أن يكون ﴿ هذا ﴾ مخصوصاً بالذَّمّ ، أي : بئس المهادُ هـذا المـذكور ، ولا ترى هذا في كتبهم[8] .

ويجوز أن يكون ـ وهو الذي تراه في كتبهم ـ التقدير : الأمر هذا[9] .

وقال أبو إسحاق[10] : ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فليـذوقوه ﴾ خبره[11] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١٩٤ ، وإعراب القرآن ٨٠١/٢ ، ومجمع البيـان ٤٨٠/٤ ، والبيـان ٣١٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٧

(٣) هذا قول الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٤) السياق ﴿ إنّ هذا لرزقنا ماله من نفاد . هذا وإن ... ﴾ .

(٥) وهو قول متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . (٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ١٩٤ـ١٩٥ ، ومعـاني القرآن للفراء ٤١٠/٢ ، وإعراب القرآن ٨٠١/٢ ، ومجمع البيـان ٤٨٢/٤ ، والبيـان ٣١٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٧ ، وتفسير الطبري ١١٣/٢٣ـ١١٤ ، والقرطبي ٢٢١/١٥ـ٢٢٣ ، وابن كثير ٦٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٩٠/٥ ، والخصائص ٣٤٠/١ ، والمغني ٢٢٠

(٨) هو كما قـال لانراه في كتبهم لأنـه قـول متكلف وقـد نقله عنـه صـاحب البيـان بغير تصريـح . والصواب أن المخصوص بالذم محذوف تقـديره : فبئس المهـاد هي أي جهنم ، انظر البحر وتفسير الطبري ومجمع التفاسير . وقد نصَّ النحاس في القطع ٦١٥ أن الوقف على ﴿ المهـاد ﴾ تـام ، وهو حسن عنـد ابن الأنبـاري في إيضـاح الوقف ٨٦٣ ، وكاف عنـد الـداني في المكتفى ٤٨٤ ، وانظر منار الهدى ٢٣٨

(٩) أجازه النحاس وغيره .

(١٠) ليـس كتـابـه بين يـدي . وقـد نقل قولـه المؤلف في الجواهر . وقـد ذكر النحـاس هـذه الأقـوال والظاهر أنه يأخذ عن الزجاج .
=

وقد ذكرنا[(١)] أن الفاء لا تدخل[(٢)] في خبر المبتدأ .

وجوّز أيضاً أن يكون ﴿ هذا ﴾ في موضع النصب بإضمار فعل يفسره ﴿ فليذوقوه ﴾[(٣)] ، أي [فليذوقوا][(٤)] هذا فليذوقوه ، كما تقول : زيداً اضربْه .

٣

وجوّز أبو علي[(٥)] أن يكون ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ حميم ﴾ ، والتقدير : هذا حميم[(٦)] . ويجعل قوله ﴿ وغسَّاق ﴾ صفة لـ ﴿ حميم ﴾ ، وليس بنوع آخر[(٧)] . وقال[(٨)] : ولو كان نوعاً آخر لقال : هذان حميم وغساق[(٩)] ، كما تقول : هذان زيد وعمرو . ويكون قوله ﴿ فليذوقوه ﴾ عنده اعتراضاً ، كما تقول : زيد ـ فافهم ـ رجلٌ صالح .

٦

= (١١) أجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما أيضاً . وردّه أبو علي بما ذكره المؤلف .

(١) انظر ما سلف ١٩٥ ، ٢٦٠ ، ٣٤٧ . وقد عزي القول بجواز زيادتها في كل خبر إلى الأخفش ، وقد بسطنا التعليق على هذا ٣٤٧

(٢) في الأصل : لا يدخل .

(٣) وأجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما أيضاً .

(٤) زيادة من الجواهر .

(٥) لم أصب كلامه ، والظاهر أنه في الإغفال له ، وقد نقل المؤلف في الجواهر بعض كلامه في هذه الآية .

(٦) أجاز الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم أن يكون في الكلام تقديم وتأخير أي هذا حميم وغسّاق فليذوقوه ، فهنا مبتدأ وحميم خبره ، وجملة فليذوقوه اعتراض ، وهو قول ابن جني .

(٧) هذا ظاهر قول ابن زيد في رواية عنه : الحميم دموع أعينهم يجمع في حياض النار فيسقونه والصديد الذي يخرج من جلودهم ، والغسّاق السيال ، وهو قول الأخفش علي بن سليمان . وأكثر المفسرين على أن الحميم غير الفساق على اختلافهم فيهما ، قال السّدي : الغسّاق الذي يسيل من أعينهم ودموعهم يسقونه مع الحميم والحميم الماء الحار ، وقيل الحميم الماء الحار والغسّاق البارد الزمهرير ، عن ابن عباس وابن مسعود ، وقيل غير ذلك .

(٨) كتب تحته في الأصل : أبو علي .

(٩) كذا قال ، وهو سهو منه . فقد وقعت الإشارة بـ « هذا » إلى العذاب وهو نوعان ولم تقع إلى النوعين ، فلا يلزم ما قال .

وجوَّزوا[١] في قوله ﴿ حميم وغسَّاق ﴾ أن يكون التقدير : منه حميم ومنه غسَّاق ، / أو لهم حميم ولهم غساق .

1/116

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وَآخَرُ مِن شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾[٣] [٥٨]

أي : ولهم عذاب آخر من شكله ، أي من شكل ما تقدم[٤] ، أو من شكل آخر أزواج ، فـ ﴿ أزواج ﴾ يرتفع بالظرف ، وهو قوله ﴿ من شكله ﴾ لأن قوله ﴿ من شكله ﴾ صفة لـ ﴿ آخر ﴾ ، وقد عاد إلى ﴿ آخر ﴾ من قوله ﴿ من شكله ﴾ الهاء المجرورة بالإضافة ، وليس في قوله ﴿ من شكله ﴾ ذِكْرٌ لارتفاع الظاهر به على المذهبين[٥] .

ومن قال ﴿ وأُخَرُ من شكله أزواج ﴾[٦] فـ ﴿ أُخَرُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أزواجٌ ﴾ خبره . ولا يكون هذا فيمن قرأ ﴿ وآخر ﴾ لأنَّ « أزواجاً » جمع : فلا يكون خبراً لمفرد .

وإنما جمع أبو عمرٍو قوله ﴿ وأُخَرُ ﴾ لأنَّ الزَّمْهَرِيرَ[٧] ذو أجزاء[٨] ، فجمعه

(١) أجازه الفراء والنحاس وغيرهما . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون التقدير : هو حميم وغسّاق .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ١٩٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٠/٢ ، والحجة ٢١٠/٤_٢١١ ثم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٤٨١/٤_٤٨٢ ، والبيان ٣١٧/٢_٣١٨ ، والبحر ٤٠٦/٧

(٤) كتب تحته في الأصل : يعني حميماً وغسّاقاً .

(٥) أي مذهب سيبويه ، وهو مذهب البصريين ، ومذهب الأخفش ومن وافقه وهو مذهب الكوفيين ، وقد سلف بسط التعليق عليه ١٣ . والذي ذهب إليه الفراء أن « أزواج » نعت لـ « آخر » وأجاز أن يكون نعتاً للحميم والغسّاق معاً ، و « آخر » عنده معطوف على ما قبله .

(٦) قرأ ﴿ وأُخر ﴾ بالجمع أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وآخر ﴾ . انظر السبعة ٥٥٥ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٣٦١/٢ .

(٧) وهو معنى قوله ﴿ وآخر من شكله ﴾ عن ابن مسعود والسّدي وقتادة في رواية عنه ، انظر تفسير الطبري ١١٤/٢٣ ، والقرطبي ٢٢٢/١٥_٢٢٣ ، وابن كثير ٦٩/٧

(٨) قال أبو علي في توجيه قول من جمع وهو يريد الزمهرير : « ... على أن يجعل ذلك أجناساً =

على أجزائـه ، كقولهم[١] : حبل أحـذاق ، وثوب أخلاق ، ونعـل أسماط ، وحبـل أرمام[٢] .

٣ [قولـه تعـالى][٣] : ﴿ وقـالُوا مـالنـا لا نَرَى رِجَـالاً كُنَّـا نَعُدُّهم من الأشْرارِ . أتَّخَذْناهُم ﴾[٤] [٦٢-٦٣]

على الاستفهـام ، بفتـح الهمـزة ، و ﴿ اتَّخَـذْنَـاهُم ﴾ بكسر الهمـزة على الإخبار[٥] ، فتكون الجملـة وصفـاً لـ « رجـال » فيمن جعلـه خبراً . ويكون ﴿ أمْ زَاغَتْ ﴾ [٦٣] « أم » منقطعـة على تقـدير : بل أزاغت عنهم الأبصـار . وعنـد الأخفش : أمفقودون هم أم زاغت ، فحذف[٦] .

= يزيـد برد بعضـه على بعض ... ويجوز الجمع على وجـه آخر وهو أن يجعل كل جـزء منـه وإن لم يختلف زمهريراً فيجمع ... ويجوز أن يجعـل الأخر على الجمـع لما تقـدم من قـولـه حميم وغسـاق والزمهرير الـذي هو نهـايـة البرد بإزاء الجمع فيجوز الجمع لما في الكلام من الـدلالـة على جـواز الجمع ... » اهـ . وكان في الحجة « وزمهريراً الذي » والصواب ما أثبت .

(١) انظر المقتضب ٣/٢٢٩ ، والخصائص ٢/٤٨٢ ، واللسان (حذق ، خلق ، رمم ، سمط) .

(٢) الأحذاق : المقطوع ، والأخلاق : البالي ، والأسماط : ذو الطـاق الواحـد من النعـال ولا رقعـة فيها ، والأرمام : المتقطع البالي . جعل كل جزء منها واحداً ثم جمعوه .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ٧٤٩ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٨ ، وللفراء ٢/٤١١ و ١/٧١-٧٢ ، وإعراب القرآن ٢/٨٠٣ ، والحجة ٤/٢١٥-٢١٧ خم ، ومجمع البيان ٤/٤٨٣-٤٨٤ ، والبيـان ٢/٣١٨ . والبحر ٧/٤٠٧ ، والمقتضب ١/١٦٣ و ٢/٩١ و ٣/٢٨٦ ، والحلبيات ١٥٣

(٥) قرأ ﴿ اتخـذنـاهم ﴾ بـالوصل على الخبر أبو عمرو وحمزة والكسـائي ، وقرأ البـاقـون بفتحهـا على الاستفهـام . ومن قرأ بـالوصل فـإنـه يكسـرهـا إذا ابتـدأ . انظر السبعـة ٥٥٦ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٢/٣٦١-٣٦٢

(٦) حكى أبو علي قول أبي الحسن الأخفش ، قال أبو علي : « ... فإن قلت فما الجملـة المعـادلـة لقولـه ﴿ أم زاغت عنهم الأبصار ﴾ في قول من كسر الهمزة في قوله ﴿ اتخذناهم ﴾ فالقول فيه أن الجملة المعـادلـة لأم محـذوفـة والمعنى : أمفقـودون هم أم زاغت عنهم الأبصـار ... وهـذا قـول أبي الحسن » اهـ . فـ « أم » عند أبي الحسن وأبي علي متصلة وقد حذفت الجملة المعادلة التي فيها همزة الاستفهام ، ولا ضرورة إلى هذا التقدير ، والكلام مستغن عنه .

وفيمن استفهم تكون « أم » معادلة للهمزة[١] ، ويجوز أن تكون أيضاً منقطعة[٢] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾[٤] [٦٤] ٣

أخبر عن ﴿ ذلك ﴾ بخبرين[٥] ، كما تقول : « هذا حلوٌ حامضٌ »[٦] .

[قوله تعالى][٧] : ﴿ قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ . أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾[٨] ٦
[٦٧-٦٨]

﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ نبأ ﴾ خبره ، و ﴿ عظيم ﴾ من صفة ﴿ نبأ ﴾ ، وكذلك ﴿ أنتم عنه معرضون ﴾ جملة في موضع الصفة لـ ﴿ نبأ ﴾ .

وروى هُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم الوقف[٩] على ﴿ نبأ ﴾ ويبتدئ فيقرأ ٩ ﴿ عظيم أنتم عنه معرضون ﴾ . وقد وقع لي في ذلك وُجَيْه لا أذكره الآن ، فإن تذكرت من بعد أخبرتك به في موضع آخر . وهو أن يكون ﴿ عظيم ﴾ خبر ابتداء مضمر ، أي هو عظيم ، ويكون ﴿ أنتم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ معرضون ﴾ خبراً ، ١٢

---

(١) أي متصلة لتقدم الهمزة .

(٢) فيكون استفهم عن الأول ثم أخبر عنه واستفهم عن الثاني والتقدير : بل أزاغت الأبصار ، انظر البحر . وقول المؤلف : « وعند الأخفش ... فحذف » موضعه في ي و ب بعد قوله « منقطعة » وصواب موضعه هنا كما في الأصل .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ٨٠٣/٢ ، والبيان ٣١٨/٢-٣١٩ ، والبحر ٤٠٧/٧ ، والتبيان ١١٠٦

(٥) وقيل ﴿ تخاصم ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وقيل بدل من ﴿ حق ﴾ أجازها النحاس وغيره .

(٦) سلف تخريج هذه العبارة ١٣

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) انظر البيان ٣١٩/٢

(٩) لم أجد هذا الوقف .

و ﴿ عنـه ﴾ في صلـة « معرضين » والجملـة وصف لـ ﴿ عظيم ﴾ لمكان الهـاء العائدة إليه ، والمبتدأ مع خبره صفة لـ ﴿ نبـأ ﴾ أي نبـأ موصوف بـالإعراض عن عظمه[1] .

٣

[قـولـه تعـالى][2] : ﴿ مـا مَنَعَـكَ أن تَسْجُـدَ لِمَـا خَلَقْتُ بِيَـدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ ﴾[3] [٧٥]

على القطع والاستفهام . وروي عن ابن كثير[4] ﴿ اسْتَكْبَرْتَ ﴾ على الخبر ، واحتجَّ[5] بأن الاستفهام يوجب التكرار ، لأنه إذا استفهم وقال : ﴿ أستكبرت أم كنتَ مِنَ العَـالِينَ ﴾ فكأنـه قـال : أستكبرت أستكبرت ، لأن ﴿ أم كنت من العالين ﴾ يغني عن قوله ﴿ أستكبرت ﴾ . وفي الإخبار لا يلزم هذا .

٦

٩

إلاّ أنّ من[6] استفهم يقول : إنّ الاستكبـار أذْهَبُ في بـاب العُتُوّ من العلوّ ، والعلوّ أحَطُّ[7] درجة من الاستكبار ، فجـاز الجمع بينهما في الاستفهـام . ويجوز أن يقـال : أستكبرت حيث ادّعيت أنّـك خير[8] منـه أم كنت من العـالين في ادّعـاء رفعة منزلتك على منزلته .

١٢

---

(١) هذا قول كما تراه !! وقد وقع للمؤلف بعد إملائـه هـذا الموضع من كتـابه أول مرة ، ثم زيـد في الكتاب .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٨٠٤/٢ ، والحجة ٢١٨/٤ـ٢١٩ خم ومنه أخذ المؤلف ، والبحر ٤١٠/٧

(٤) هـذه روايـة شبـل عنـه ، انظر السبعـة ٥٥٦ . وليست في المبسـوط ولا التيسير ولا التبصرة ولا النشر .

(٥) هذا احتجاج من أبي علي لقراءة ابن كثير أخذه عنه المؤلف .

(٦) في الأصل : لأن من ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : من العلو وجعلوا أحط وهو تحريف .

(٨) قال تعالى : ﴿ قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقتُ بيدي أستكبرت أم كنت من العـالين قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ... ﴾ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَالَ فَالْحَقّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾[2] [٨٤]

بنصب ﴿ الحقّ ﴾ الأول ورفعه[3] . فمن رفع فالتقدير : قال فأنا الحق[4] ٣ ٢/١١٦
وأقول الحقّ . فانتصاب ﴿ الحق ﴾ الثاني بقوله ﴿ أقول ﴾ / .

ومن نصب فقال ﴿ قال فالحقَّ ﴾[5] فالتقدير : قال أُحِقُّ الحقَّ[6] ، كقوله :
﴿ ويُحِقُّ اللهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ﴾ [سورة يونس : ٨٢] .

وقال قوم : بل التقدير : قال فبالحقِّ[7] ، فحذف الباء ، كما تقول : اللهَ ٦
لأفْعَلَنَّ ؛ أي : فبالحق ﴿ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [٨٥] . وقوله ﴿ والحقَّ أقول ﴾
اعتراضٌ بين القسم وجوابه .

وقال قوم : [قوله][8] ﴿ والحقَّ ﴾[9] تأكيد[10] لقوله ﴿ فالحقَّ ﴾ كما ٩

---

(١) زيادة مني .
(٢) انظر الجواهر ١٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤١٢-٤١٣ ، وإعراب القرآن ٢/٨٠٦ ، والحجة ٤/٢١٩-٢٢١ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٤/٤٨٦ ، والبيان ٢/٣١٩-٣٢٠ ، والبحر ٧/٤١١ ، وإيضاح الوقف ٨٦٥-٨٦٦ ، والقطع ٦١٦-٦١٧ ، والمكتفى ٤٨٥-٤٨٦ ، ومنار الهدى ٢٣٩ ، والمغنى ٥١٠ ، ٦٥٣ ، والعضديات ١٠٥ ، ومجالس ثعلب ٣١٦
(٣) قرأ برفعه عاصم وحمزة وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٥٧ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٢/٣٦٢
(٤) أجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم ، وروي عن ابن عباس ومجاهد ، انظر المصادر السالفة وتفسير الطبري ٢٣/١٢٠ . وأجازوا أن يكون التقدير : فالحق مني ، وروي عن مجاهد أيضاً ، وأجاز الفراء والنحاس ومن وافقهما أن يكون التقدير : فهو الحق .
(٥) في الأصل : ومن نصب فقال فالحق أقول ، وهو سهو من الناسخ .
(٦) أجازه النحاس وأبو علي ومن وافقهما ، أي أفعله فالحق مفعول به بهذا الفعل المضر واختاره أبو علي . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون منصوباً على الإغراء أي فاتبعوا الحق .
(٧) أجازه النحاس وأبو علي ومن وافقهما .
(٨) زيادة من ي و ب .
(٩) في الأصل : فالحق ، وهو تحريف .
(١٠) أجازه أبو علي ومن وافقه .

تقول : الحقَّ الحقَّ .

وكان الفراء يقول[١] في قوله ﴿ فالحقّ ﴾[٢] إنّه متعلق بقوله ﴿ لأَمْلأَنَّ ﴾
٣ أي قال فلأملأنَّ جهنَّم منك ومِمَّنْ تَبِعَكَ [منهم][٣] أجْمَعِينَ الحقَّ والحقَّ أقول .
فيكون [ما][٣] انتصب بقوله : ﴿ لأملأن جهنّم ﴾ متقدماً عليه . وكأنه نظر
إلى قوله : ﴿ قالَ عمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ ﴾[٤] [سورة المؤمنون : ٤٠] أي ليصبحنَّ
٦ عن قليل . ويلزمه إجازة قولهم « واللهِ زيداً لأَضْرِبَنَّ »[٥] . وقد ذكرنا في
« المختلف »[٦] ما في هذا .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ ولَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾[٧] [٨٨]
٩ أي لتَعْرِفُنَّ ؛ فلهذا اقتصر على مفعول واحد . وإن جعلت الظرف مفعولاً
ثانياً كان وُجَيْهاً[٨] .

---

(١) قال الفراء : « ومن نصب الحق والحقّ فعلى معنى قولك حقّاً لآتينَّك ، والألف واللام وطرحهما سواء » اهـ . فهو منصوب بمعنى حقّاً لأملأن ، وهو قول أبي عبيد أيضاً . قال النحاس : « وذلك عند جماعة من النحويين خطأ ، لايجوز زيداً لأضربنّ ، لأن مابعد اللام مقطوع مما قبلها » اهـ .

(٢) في الأصل و ب : الحق .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٢٦

(٥) سلف الاستشهاد به ٩٢٦ ، وانظر الكلام ثمّ .

(٦) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) انظر البيان ٢/٣٢٠

(٨) ليس به ، وهو كلام متكلف لا معنى له .

سورة الزُّمَر

قوله تعالى : ﴿والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ما نَعْبُدُهُم إلاَّ لِيُقَرِّبُونا ﴾[1] [٣]

٣

قيل : تقديره : يقولون ما نعبدهم[2] ، فيكون « يقولون » في موضع الخبر ، أعني خبر ﴿ الذين ﴾ لأنه مبتدأ . وإن شئت كان « يقولون » في موضع الحال من الضمير في ﴿ اتخذوا ﴾ على تقدير : [و][3] الذين اتخذوا من دونه أولياء قائلين ما نعبدهم ، ويكون خبر المبتدأ قوله ﴿ إنَّ الله يَحْكُم بينَهم ﴾ [٣] « إنَّ » مع اسمه وخبره خبر المبتدأ[4] .

٦

[قوله تعالى][3] : ﴿ ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُم لَهُ المُلْكُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾[5] [٦]

٩

﴿ ذلكم ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الله ﴾ عطف بيان ، وقوله ﴿ ربكم ﴾ بدل من لفظة ﴿ الله ﴾ ، وإن شئت كان خبر المبتدأ .

١٢

---

(١) انظر الجواهر ١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٤/٢ ، وإعراب القرآن ٨١٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٨/٤ ، والبيان ٣٢١/٢ ، والبحر ٤١٥/٧ ، والقطع ٦١٨ ، ومنار الهدى ٢٣٩ ، والكتاب ٤٧١/١ ، والكامل ٤٨٦ ، والحلبيات ٢٤٠ ، وابن الشجري ٥٧/١ و ١٥٠/٢ ، ١٧٠ ، والمغني ١٢٦ ، ٨٣٠

(٢) وهو قول سيبويه والفراء والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم ، والظاهر أنه عندهم الخبر ، وهو الظاهر ، وهو قول أحمد بن جعفر الدينوري من أصحاب الوقف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) وهو ظاهر قول أصحاب الوقف غير الدينوري فإن التام عندهم ﴿ ... بينهم ﴾ .

(٥) انظر مجمع البيان ٤٩٠/٤ ، والبيان ٣٢١/٢ ، والتبيان ١١٠٨

وقوله [﴿ له الملك ﴾][1] ﴿ الملكُ ﴾ يرتفع بالظرف ، والظرف مع ما ارتفع به في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة ، والتقدير : ذلكم الله ربكم ثابتاً له الملك . ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر . ٣

وكذا قوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ إن شئت كان في موضع الحال ، أي منفرداً بالوحدانية ، وإن شئت كان خبراً آخر ، ويكون التقدير : ذلكم اللهُ ربُّكم منفرداً في الوحدانية أو منفرد في الوحدانية[2] . ٦

[قوله تعالى][3] : ﴿ أمنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾[4] [٩]

بالتشديد والتخفيف[5] . فمن خفّف كان التقدير : أمن هو قانت خير أم الجاحد ، أو[6] كالجاحد[7] . ٩

ومن شدد كان التقدير : آلجاحد خير أم من هو قانت[8] . وإن شئت

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) قوله « ويكون التقدير ... في الوحدانية » انفردت به نسخة الأصل . وكان في الأصل : « ويكون التقدير لا إله في الوجود منفرداً ... » . وهو سهو ، والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٤٩ـ٦٥٠ ، ٧٤٧ـ٧٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٦/٢ـ٤١٧ ، وإعراب القرآن ٨١١/٢ـ٨١٢ ، والحجة ٢٢٣/٤ـ٢٢٥ خم ، ومجمع البيان ٤٨٩/٤ـ٤٩٠ ، والبيان ٣٢٢/٢ ، والبحر ٤١٨/٧ ، وحجة القراءات ٦٢٠ـ٦٢١ ، وابن الشجري ٣٥٩/١ ، والمغني ١٨ . ولم يرد الكلام على هذه الآية في ي .

(٥) قرأ (أمَن) بالتخفيف ابن كثير ونافع وحمزة ، وقرأ الباقون ﴿ أمَّن ﴾ بالتشديد ، انظر السبعة ٥٦١ ، والتيسير ١٨٩ ، والنشر ٣٦٢/٢

(٦) في الأصل : أم ، وهو تحريف .

(٧) قدره الفراء : أمن هو قانت كالكافر ، وقدره أبو علي : كمن هو بخلاف هذا ، وقدره الزجاج : كهذا الذي ذكرنا ممن جعل لله أنداداً ، وكلها بمعنى واحد . وقدره أبو حيان : أهذا القانت خير أم الكافر .

(٨) هذا تقدير أبي علي ، وهو قول الأخفش ، قال أبو حيان : « ويحتاج مثل هذا التقدير إلى سماع من العرب وهو أن يحذف المعادل الأول » اهـ . وكذا قدره الفراء على حذف المعادل الأول =

كانت[1] أم منقطعة على تقدير « بل » أي بل امن هو قانت خير[2] .

وقيل[3] : الألف للنداء[4] ، أي : يا من هو قانت أبشر إنك من أهل الجنة ، فحذف لأن ماقبله من قوله[5] ﴿ إنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ [٨] يدلُّ عليه . ٣

[قوله تعالى][6] : ﴿ قُلِ اللهَ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَّهُ دِينِي ﴾[7] [١٤]

﴿ اللهَ ﴾ نصب بـ ﴿ أعبد ﴾ . وانتصاب « مخلص » على الحال إمّا من الضمير في ﴿ أعبد ﴾ ، وإما من الضمير في ﴿ قل ﴾ . و ﴿ ديني ﴾ في موضع النصب مفعول « مخلص » . / ٦ ١/١١٧

[قوله تعالى][8] . ﴿ والَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أن يَعْبُدُوها ﴾[7] [١٧] ٩

« أن » مع الفعل بتأويل المصدر بدل من [مفعول][6] قوله ﴿ اجتنبوا ﴾ والتقدير : والذين اجتنبوا عبادة الطاغوت . وخبر ﴿ الذين اجتنبوا ﴾ قوله ﴿ لهم البُشْرَى ﴾ [١٧] . و ﴿ البشرى ﴾ يرتفع بالظرف لجريه خبراً على المبتدأ . ١٢

= ولفظه « أهذا أفضل أم هذا » ، قال أبو حيان « لا فضل لمن قبله حتى يجعل هذا أفضل .. » .

(١) في الأصل و ب : كان ، والصواب ماأثبت .

(٢) أو كغيره ، وهو قول الزجاج وأحد قولي أبي علي ومن وافقه . وفي الأصل : بل من ، والصواب من ب .

(٣) في قراءة من خفف .

(٤) أجازه الفراء والنحاس ومن وافقها . قال أبو علي « لا وجه للنداء لأن هذا موضع معادلة » . وقال أبو حيان في هذا القول « إنه أجنبي مما قبله ومما بعده » .

(٥) في الأصل و ب : من قولك ، وهو تحريف صوابه ماأثبت .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٨١٤/٢ ، والبيان ٣٢٢/٢ ، والبحر ٤٢٠/٧

(٨) زيادة من ي .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَاماً ﴾[2] [٢١]

الوجه فيه الرفع[3] . ورُوي عن بعض أهل الشام[4] بالنصب ﴿ ثمَّ يجعلَه حُطَاماً ﴾ وكأنه نصبه تبعاً لما قبله ففتح اللام لأن العين قبله مفتوحة[5] . ٢

قوله عز وعلا : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾[6] [٢٢]

أي من ترك ذِكْرِ الله ، لأن القلب يقسو من[7] ترك ذكره[8] . ويجوز أن يكون كقوله ﴿ وإذا ذُكِرَ اللهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ ﴾ [٤٢] لما كانت تشمئزّ عند ذكر الله جاز أن يقال : قست من ذكر الله[9] ، أي من ذكر الناسِ اللهَ . ٦

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٣٩٢ ، والبيان ٣٢٣/٢ ، والبحر ٤٢٢/٧ ، والتبيان ١١١٠

(٣) وعليه إطباق الأئمة .

(٤) هو أبو بشر عن ابن عامر ، كما قال المؤلف في الجواهر وأبو حيان في البحر ونقل عن الكامل للهذلي أنه ضعيف .

(٥) وكذا قال في الجواهر أيضاً ، ونقل عنه صاحب البيان بغير تصريح ورمز له بقوله « ومنهم من قال ... » ثم قال « وليس بقوي وليس في توجيهها قول مرضي جار على القياس » . ووجّهها العكبري أنها على إضمار « أن » وبعطف المصدر على ما في أول الآية ﴿ ألم تر أن الله أنزل ... ﴾ أي ألم تر إنزال الله وجعله أو يكون منصوباً بإضمار « نرى » أي ثم نرى جعله ، وكلاهما متكلفان غير صحيحين .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١١٢/٢ و ١٤٩/١ ، والجواهر ٥٨ ، ٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٨/٢ ، ومجمع البيان ٤٩٤/٤ ، والبحر ٤٢٢/٧ ، وتفسير الطبري ١٣٤/٢٣ ، والقرطبي ٢٤٨/١٥ ، وابن كثير ٨٤/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٠٨/٥

(٧) كان في النسخ : عن ، وهو تحريف .

(٨) صرح المؤلف في الجواهر أن هذا قول أبي علي .

(٩) فيكون الكلام على ظاهره ، وهو أحد قولي الفراء . وقيل : من أجل ذكر الله ، وهو قول أبي حيان والبيضاوي وقدم القرطبي ذكره ولفظه من سماع ذكره ، وهذان القولان سواء ، وقيل من بمعنى عن ، وهو ثاني قولي الفراء وهو قول الطبري .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سالماً ﴾[2] [٢٩]

٣ التقدير : ضرب الله مثلاً مثلَ رجل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فـ ﴿ رجلاً ﴾ بدل[3] من قوله ﴿ مثلاً ﴾ ، وقوله ﴿ فيه شركاء ﴾ ﴿ شركاء ﴾ يرتفع بالظرف .

٦ و﴿ رجلاً ﴾ عطف على الأول ، أي [و][1] مثل رجلٍ سالم .

[قوله تعالى][1] : ﴿ والَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾[4] [٣٣]

٩ ﴿ الذي ﴾ ههنا جنس ، لأن خبره جمع ، وهو قوله ﴿ أولئك ﴾ ، ولا يراد به واحد معيَّن .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لِيُكَفِّرَ اللهُ عَنْهُم أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾[5] [٣٥]

١٢ اللام من صلة قوله ﴿ ما يشاؤون عند ربِّهم ﴾ [٣٤][6] .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٢ ـ ٦٣ ، ومجمع البيان ٤٩٧/٤ ، والبيان ٣٢٣/٢ ، والبحر ٤٢٤/٧ ، وتفسير القرطبي ٢٥٢/١٥ . وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير من السبعة وقرأ غيرهما ﴿ ورجلاً سَلَماً ﴾ ، انظر السبعة ٥٦٢

(٣) وهو أحد قولي الكسائي ومن وافقه ، وأجاز أن يكون منصوباً بنزع الخافض أي مثلاً لرجل .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٦ ، وللفراء ٤١٩/٢ ، وإعراب القرآن ٨١٩/٢ ، ومجمع البيان ٤٩٨/٤ ، والبيان ٣٢٣/٢ ، والبحر ٤٢٨/٧ ، والمقتضب ١٤٣/٢ و ١٩٦/٣ ، والأصول ١١٣/١ ، والعضديات ١٢٩ ، والحلبيات ٦٨ ، وابن يعيش ١٥٦/٣ ، وابن الشجري ٣٠٧/٢ ، وما سلف ٢٤

(٥) انظر مجمع البيان ٤٩٨/٤ ، والبحر ٤٢٨/٧ ، والقطع ٦٢١

(٦) ذهب النحاس إلى أن اللام متعلقة بالمحسنين في قوله ﴿ لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين . ليكفّر .. ﴾ وهو أحد قولي أبي حيان ، وأجاز أن تكون متعلقة بفعل مضمر تقديره : يسَّر ذلك ليكفّر .

وقيل : هو لام القسم ، والتقدير : واللهِ ليكفرنّ عنهم أسوأ الذي عملوا ، وكسرتِ اللام وحذفت النون[١] .

٣ [قوله تعالى][٢] : ﴿ هَلْ هُنَّ كاشِفَاتٌ ضُرَّهُ ﴾[٣] [٣٨]

[و﴿ كاشفاتُ ضُرِّه ﴾][٤] على الإضافة[٥] ، والأول على الإعمال والتنوين . وكذلك قوله : ﴿ هل هُنَّ مُمْسِكاتٌ رَحْمَتَهُ ﴾ و﴿ هَلْ هُنَّ مُمْسِكاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ [٣٨] فيه الوجهان : الإعمال والإضافة ، لأنَّ معناها[٦] ٦ ليس على المُضِيّ .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِها والَّتِي لَمْ تَمُتْ في مَنَامِها ﴾[٧] [٤٢] ٩

التقدير[٨] : ويتوفى التي لم تمت ، فاستغنى عن ذكر « يتوفى » ثانياً لجريه في الكلام أولاً .

١٢ ﴿ ويُرْسِلُ الأُخرى ﴾ [٤٢]

أي الأنفس الأخرى ، وهي التي لم يقض على موتها .

---

(١) كتب بهامش الأصل مانصُّه : « إنما يجوز كسر اللام وحذف النون منه على قول أبي حاتم » . وهذا صحيح ، وقد سلف بسط التعليق عليه ٢٥٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٠/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢٠/٢-٨٢١ ، والحجة ٢٢٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٩٩/٤ ، والبيان ٣٢٣/٢ ، والبحر ٤٣٠/٧

(٤) زيادة من ي . وفي ب : هل هن كاشفاتُ ضرِّه وفتح الراء على ... إلخ .

(٥) قرأ ﴿ كاشفات ضرَّه ﴾ بتنوين كاشفات ونصب ضرَه أبو عمرو وحده وقرأ الباقون ﴿ كاشفاتُ ضرِّه ﴾ بالإضافة . انظر السبعة ٥٦٢ ، والتيسير ١٩٠ ، والنشر ٣٦٢/٢

(٦) أي معنى الإضافة . وهي إضافة غير محضة لأنها في تقدير الانفصال .

(٧) انظر مجمع البيان ٥٠٠/٤-٥٠١ ، والبيان ٣٢٤/٢ ، والبحر ٤٣٠/٧-٤٣١

(٨) في الأصل : والتقدير .

﴿ إلى أجلٍ مُسَمًّى ﴾ [٤٢] [أي][1] حينَ قُضِيَ عليها الموتُ .

[قوله تعالى][2] : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾[3] [٥٩]

٣ هـذا جواب قولـه ﴿ أو تقولَ لَوْ أنَّ اللهَ هَـدَاني لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٥٧] لأن معناه : ماهداني وما كنت من المتقين ، فقيل لها[4] : بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها ، لا بدَّ من هذا التقدير ، لأنَّ « بلى »[5] جواب النفي ، وليس في ٦ الكلام نفي ظاهر ، فينبغي أن يحمل على المعنى .

[قوله تعالى][6] : ﴿ ويَوْمَ القِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا علَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ ﴾[7] [٦٠]

٩ ﴿ الذين كذبوا على الله ﴾ مفعول ﴿ ترى ﴾ . ويكون قوله ﴿ وجوههم مسودّة ﴾ مبتدأ وخبره ، في موضع الحال ، واستُغْنِيَ عن واو الحال لمكان الضمير .

ولو جاء « وجوهَهم مسودةً »[8] على أن يكون « وجوهَهم » بدلاً من ١٢ « الّذين » لكان حسناً جيداً . / ٢/١١٧

[قوله تعالى][2] : ﴿ قُلْ أفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أعْبُدُ أيُّها

---

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٤ ، والبيان ٣٢٥/٢ ، والبحر ٤٣٦/٧

(٤) أي للنفس المذكورة في قوله تعالى ﴿ أن تقول نفس ياحسرتى ... أو تقول لوأن ... ﴾ .

(٥) انظر ماسلف ٤٤ ، والمصادر التي ذكرناها ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٦ ، وللفراء ٤٢٢/٢ ، ٧٣ ، وإعراب القرآن ٨٢٧/٢ ، ومجمع البيان ٥٠٤/٤ ، والبيان ٣٢٥/٢ ، والبحر ٤٣٧/٧ ، والكتاب ٧٧/١ ، والأصول ٥١/٢ ، والحلبيات ٦٣ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، والمغني ٦٥٦

(٨) بالنصب ، وقد ذكر الأخفش وأبو حيان أنه قرئ به ولم يسمّيا من قرأ به . وأجاز النصب الفراء والنحاس ومن وافقهما ولم ينصوا أنه قراءة .

﴿ الْجَاهِلُونَ ﴾[١] [٦٤]

قالوا : التقدير : أتامروني أن أعبد غير الله[٢] ، فيكون نصب ﴿ غير ﴾ بـ ﴿ أعبد ﴾ ، وقد حذفت « أن » من ﴿ أعبد ﴾ ، وهو في موضع النصب بـ ﴿ تأمروني ﴾ ، على تقدير : أتأمروني بعبادة غير الله .

فقال قوم[٣] : هذا التقدير لا يجوز ، لأنه قدَّم مفعول ﴿ أعبد ﴾ ، و ﴿ أعبد ﴾ في تقدير « أن أعبد » ، وكلٌّ ذلك في صلة « أن » ، والصلة لا تتقدم على الموصول[٤] .

فأجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد وزعم [أنَّ][٥] « أنْ » ههنا لَمَّا حذفت بطل حُكْمُها ، ألا ترى أن الفعل قد ارتفع ؟ ولو كان حُكْم « أنْ » ثابتاً لوجب نصب ﴿ أعبد ﴾ . فلما لم يقرأ أحد ﴿ أعبدَ ﴾ بالنصب[٦] لم ينبغِ أن يكون ﴿ غير ﴾ في صلتها .

---

(١) انظر الجواهر ٤٤١ ، ٦٣١ـ٦٣٣ ، ٨٥١ـ٨٥٢ ، ٩٥٥ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٧ ، وإعراب القرآن ٢/٨٢٨ـ٨٢٩ ، والحجة ٤/٢٢٨ـ٢٣٠ خم ، ومجمع البيان ٤/٥٠٦ ، والبيان ٢/٣٢٦ ، والبحر ٧/٤٣٨ـ٤٣٩ ، والكتاب ١/٤٥٢ ، والمقتضب ٢/٨٥ـ٨٦ و ١/٢٥٢ ، والمسائل المنثورة ٧٤ ، ١٠٨ ، وسر الصناعة ٢٨٨ـ٢٨٩ ، وابن الشجري ٢/٢١٧ ، والمغني ٤٥٠ ، ٨٠٨ ، ٨٣٩ـ٨٤٠

(٢) هذا قول الكسائي . وقد أجاز سيبويه حذف أن ههنا ولم يبين تقديره ، فقدر السيرافي أنه منصوب بأعبد وأعبد في موضع الحال ونصّ على فساده ، وسيأتي قول المبرد وأبي علي في تأويل قول سيبويه . وما عليه الأكثرون الخليل والأخفش والزجاج والسيرافي . وهو أحد قولي سيبويه وأبي علي وغيرهما ـ: أن « غير » منصوبة بـ « أعبد » و « تأمروني » ملغى فهو معترض لم يعمل .

(٣) منهم المبرد والنحاس وأبو علي وابن جني .

(٤) سلف التعليق على هذا ٨٧٠

(٥) زيادة من ب .

(٦) هي قراءة شاذة لم يسمَّ قارئها ، انظر شواذ ابن خالويه ١٣١ ، والبحر .

والذي ذهب إليه أبو عليّ في « شرح الكتـاب »[١] هو الصواب الـذي لا يجوز غيره . قال الشيخ[٢] : وأنت لا ترى[٣] ذلك في كتبهم[٤] ، وذلـك لأنـه قـال : إن قوله ﴿ تأمروني ﴾ يقتضي مفعولين ، واليـاء المفعول الأول ، و ﴿ غيرَ ﴾ مفعول ثان[٥] ، و ﴿ أعبد ﴾ في تقدير « أن أعبـد » في موضع البـدل من ﴿ غير ﴾ على تقدير : أتأمروني بغير الله أن أعبد ، كما تقدم في قوله ﴿ أن يعبـدوهـا وأنـابوا إلى الله ﴾ [١٧] .

٣

٦

قلت : وأظنني عَدَدْتُ لك ما جاء من « أنْ » وهو محمول على البدل مما قبله ، فاطلبه في « الجواهر »[٦] .

---

(١) يريد شرح كتاب سيبويه ، والظاهر أنه يريـد « التعليقـة » وكنت وقفت عليهـا وليست الآن بين يدي . وقد سماه المؤلف فيما سلف ١٠٨٤ « حـاشيـة الكتـاب » . ومـا ذهب إليـه أبو علي في شرح الكتاب هو ما قاله في الحجة أيضاً فكأن المؤلف سها عنه .

(٢) هو المؤلف . وهذه العبارة أعني « قال الشيخ » من النساخ .

(٣) في الأصل « وأنـا لا أرى » وكتب فوقـه النـاسخ « أنت ترى » جعلهـا فـوق « في كتبهم » وهـذا تصحيح من الناسخ لما كتب ، وهو كما أثبت في ي و ب .

(٤) كذا قال ، بل رأيناه في المقتضب للمبرد ، على أن المبرد لم يبين موضع « أن أعبد » .

(٥) نصَّ المبرد على أن هـذا هـو الـوجـه الثـاني الـذي أجـازه سيبـويـه وهـو أن ينصب « غير » بـ « تأمروني » على تقدير حذف الباء منه ، وهو أحـد قولي أبي علي في الحجـة ، قـال أبو علي : « ... والآخر أن ينتصب [غير] بتأمروني ، والمعنى أتـأمروني بعبـادة غير الله ، فلمـا حـذف أن ارتفع أعبـد فصـارت أن وصلتهـا في موضع نصب ... على تقـدير البـدل من غير ، كأنـه قـال : أبعبادة غير الله تأمروني ؛ إلا أن الجار حذف كما حذف من قوله « أمرتك الخير » وصـار التقـدير بعد الحذف : أغير الله تأمروني عبادته » وهذا كلام واضح صحيح لا شيء فيـه لكن قـال أبو علي بعـد هـذا « فـأضمر المفعول الثـاني لـلأمر ، والمفعـول الأول عـلامـة المتكلم ، وأن أعبـد بـدل من غير ... » أهـ . كـذا قـال ، وقـد سلف في أول كلامـه أن « غير » هو المفعول الثـاني للأمر على تقدير الباء ، وأخشى أن يكون سهـا فيما قـالـه في آخر كلامـه ، ولعل الصواب : فـأضمر مفعول أعبد ، والتقدير : أعبده .

(٦) هو الكتـاب المطبوع بـاسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الـزجـاج » انظر تحقيـق القـول فيـه في مقدمة التحقيق . وقد عقد المؤلف فيه ٥٧٧ـ٥٩٥ البـاب ٢٤ منـه لـ « مـا جـاء في التنزيل وقـد =

وقد جاء عن نافع[1] ﴿ أفغير الله تَأْمُرُوني ﴾ بتخفيف النون[2] ، على أنه حذف إحدى النونين كقوله[3] : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُون ﴾[4] [سورة الحجر : ٥٤] وقوله :
٣ ﴿ أتُحَاجُّوني في اللهِ ﴾[5] [سورة الأنعام : ٨٠] ، وقول عمرو[6] :

... ... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي

أي : فلينني .

٦ وأنكر هذه القراءة شارحكم[7] . ومن أنكر مثل هذا حَرُم عليه الشروعُ في كتاب الله عزّ وجلّ ، والنظرُ في كتاب الأئمة والعلماء . ومثلُ هذا إذا أُنْكِر شهد ببَلادَةِ مُنْكِرِه وعَمَاه عن الحق .

٩ [قوله تعالى][8] : ﴿ وما قَدَرُوا الله حَقَّ قَدْرِهِ والأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يومَ القِيَامَةِ ﴾[9] [٦٧]

= أبدل الاسم من المضمر الذي قبله والمظهر على سبيل إعادة العامل أو تبدل أن وأنّ مما قبله » . ولم يذكر هذه الآية فيه ، والظاهر أنه لم يحضره هذا الوجه فيها عن أبي علي حين كان يؤلف الجواهر . وقد ذكرها في الجواهر في مواضع انظر ذكرها في ح١ ص ١١٦٦

(١) في الأصل : عن ابن كثير ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٢) قرأ نافع بتخفيف النون ، وقرأ ابن عامر ﴿ تأمرونني ﴾ بنونين ، وقرأ الباقون ﴿ تأمرونّي ﴾ بنون مشددة ، ونافع وابن كثير يفتحان الياء والباقون يسكنونها . وروي عن ابن ذكوان عن ابن عامر بنون واحدة خفيفة وأكثر الرواة عنه على أنه قرأ بنونين كهشام . انظر السبعة ٥٦٣ ، والتيسير ١٩٠-١٩١ ، والنشر ٣٦٢/٢-٣٦٣

(٣) في الأصل : كقولهم ، وهو خطأ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ - ٦٦٨

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ - ٤١٠

(٦) ابن معدي كرب ، وقد سلف البيت ٤١٠ وتخريجه ثمة .

(٧) سيأتي تحقيق المعني به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ٧٢٩-٧٣٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٧ ، وللفراء =

قال[1] في « الْحُجَّة »[2] : التقدير : والأرضُ ذات قبضتـه إذا كانت مجتمعـةً . وقال في « الحلبيّـات »[3] : التقـدير : والأرضُ مقبوضـةٌ إذا كانت مجتمعـةً . فتردَّد كلامه في العامل في « إذا » : فعلى التقدير الذي في « الحجـة » لا يتـأتّى إعمـال[4] « قبضته » في « إذا » لأنه قـدَّره « ذات قبضتـه » والمضـاف إليـه لا يعمل فيما قبل المضاف[5] . ألا ترى أنهم قالوا : أنت زيداً مثلُ ضاربٍ [لا يجوز نصب « زيـد » بـ « ضارب » لأنَّ مـا بعـد المضـاف لا يعمل فيما قبل المضـاف . فـإن قيل : فـأنتم تقولون : « أنت زيداً غيرُ ضاربٍ »][6] فتنصبون « زيداً » بـ « ضارب » = فقد

= ٤٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٨٣٠/٢ ، ومجمع البيـان ٥٠٧/٤ـ٥٠٨ ونقل بعض كـلام المـؤلف مصرحـاً بنقله ، والبيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٤٤٠/٧ ، والتبيان ١١١٣ وكأنه أخذ من المؤلف .

(١) يعني أبا علي الفارسي .

(٢) لَمَّا أُصب كلامه فيها .

(٣) انظر الحلبيـات ١٩٦ ، ومـا حكاه المؤلف عن أبي علي هو معنى قـولـه فيـه « والأرض قبضتـه إذا تكون جميعاً » ، والقبضة مصدر .

(٤) في الأصل : لقال ، وهو تحريف .

(٥) مـا عـزاه المـؤلف إلى أبي علي في الحجـة لم يرتضـه أبـو علي في التـذكرة ، وقـد نقـل المـؤلف في الجواهر ٧٢٩ بعض كلامه ثمة ، قال أبو علي « لا يجوز أن يكون جميعاً منصوبـاً على تقـدير : إذا كانت جميعاً ، لأن إذا تبقى غير متعلقة بشيء ، لأن القبضة مصدر فلا تعمل فيما قبلها ، ولكنـه على أن تجعل المصدر بمعنى المفعول أي المقبوض ، والمفعول ينصب مـا قبلـه وإن لم يعمل المصـدر فيما قبله ... » اهـ . لكن ذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن النـاصب للحـال والظرف هو مـا في قبضته من معنى الفعل ، ثم أجاز أن تكون قبضته مصدراً ، والتقـدير : ذات قبضتـه ، وعمل في الظرف والحال وإن تقدم عليه ، وهو ما قدره في الحجة ، فتعددت أقوال أبي علي .
وقد تعقب الطبرسيُّ جامع العلوم فيما أخذه على أبي علي ههنا ، وقال نحو مـا تعقبـه بـه العكبريُّ أيضاً ، وليس ما قالاه بشيء ، وهذا أبو علي لا يجيزه في التذكرة .

(٦) زيادة من ي . وفي ب : ألا ترى أنهم قـالوا : أنت [زيـداً] مثل ضـارب لا يجوز أن تقول أنت زيداً مثل ضارب ، فتعمل ضارباً في زيـد لأن المضـاف إليـه لا يعمل فيما قبل المضـاف . فـإن قيل : فأنتم تقولون : أنت زيداً غير ضارب » . وسقط قوله « فتنصبون زيداً بضارب » منها .

ذكرنا أن قولهم : « أنت زيداً غير ضارب » محمولٌ على النفي[١] .

وعلى التقدير[٢] الذي في « الحلبيات » يتأتى إعمال « قبضته » في « إذا » لأنه

٣ بمعنى مفعول .

وهذه الآية توضح لك مسألة « الكتاب »[٣] : « البُرُّ أرْخَصَ ما يكون قفيزان »[٤] ، وقولَ عمرٍو[٥] :

٦ الْحَرْبُ أوَّلَ ما تكونُ فُتَيَّةً تَسْعَى بِبِزَّتِها لِكُلِّ جَهُول

وقد ذكرنا ما في هذا في « البيان بشواهد القرآن »[٦] .

و « الحجة » صعبة ، ولولا ما فيها من [هذه][٧] المسائل / لكان بالحرى أن ١/١١٨

٩ يشرع فيه[٨] من له أدنى تأمُّل .

---

(١) أجازوا هذا حملاً على : أنت زيداً لا ضاربٌ ، انظر الحجة ١/١٢٠-١٢١ ، والمغني ٨٨٥ ، ولم يتقدم له في هذا الكتاب كلام في هذا ، وانظر ما سيأتي ١٣٩٩

(٢) في الأصل : وعلى هذا التقدير .

(٣) كتاب سيبويه ١/٢٠٠

(٤) أرخص حال ، ويجوز أرخصُ بالرفع فيكون مبتدأ ثانياً والخبر قفيزان والجملة خبر للمبتدأ الأول .

(٥) في ب « عمرو بن معدي كرب » والظاهر أنه من الناسخ . والبيت له في ديوانه ق١/٥١ ص ١٤٢ ، والكتاب ١/٢٠٠ ، وابن السيرافي ١/٢٩٢-٢٩٤ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/٧١ و ١/٧٢ ، والمقتضب ٣/٢٥١ ، والمسائل المنثورة ١٦ ، والإفصاح ٣٢١-٣٢٢
و « أولَ ما تكون » ظرف ، وينشد « أولُ » بالرفع و « فتيّة » بالرفع والنصب ، فأول مبتدأ ثان وفتيةٌ بالرفع خبره والجملة خبر للحرب وفتيةً بالنصب حال سدت مسد الخبر ، وفيه وجوه أُخر ، انظر المصادر السالفة .
يقول : الحرب أول أمرها هيّن تدعو الجاهل إلى الدخول فيها وتستفزه حتى يستحسن المحاربة ، عن ابن السيرافي . والبزّة : اللباس . ويروى « تسعى بزينتها » .

(٦) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) أي في هذا الكتاب يعني الحجة ، ولو قال « فيها » لكان أنسب .

وأين منك قوله[١] : إنَّ من قال[٢] « اللائي » [فهو][٣] بمنزلة « الشاري » و « الضاري » ، ومن قال « اللاء » فهو من باب « ناب » و « باب »[٤] . فتقول في تصغيرها على الأول « لُوَيْئٍ » مثل « قُوَيْضٍ »[٥] ، وعلى الثاني « لُوَيْئٌ » مثل « بُوَيْب » ومن خفَّف الهمزة قال « لُوَيٌّ » . هذا مع قول صاحب الكتاب[٦] : واللائي واللاتي لا يصغَّر واحد منهما ، استغنوا إذا حُقِّر عنه بتحقير جمع الواحد وهو قولهم « الْلُتَيَّات » ، كما استغنوا عن تصغير قولهم « أتانا قَصْراً » بقولهم « عُشَيَّاناً » و « مُسَيَّاناً » ، فصار تحقير اللائي واللاتي مسقَطاً .

وسأنبِّهك على الفرق بين القولين ، وعن هذا المنام الذي أنت فيه وأقول : إنّ أبا عليّ إنما صغَّر « اللائي »[٧] : « لوئِيئاً » أو « لُوَيّاً » أو « لُوَيْئاً » إذا سميت رجلاً بـ « اللائي » . فأما إذا كنت مصغِّراً « اللائي » جمع « التي » من قوله : ﴿ واللائي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ [سورة الطلاق : ٤] ، وقوله : ﴿ اللاَّئي

(١) يعني قول أبي علي ، ولم أُصب مقالته .

(٢) في الأصل : قوله من قال إن اللائي ، والصواب من ي و ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) نقل ابن جني في سر الصناعة ٨٠٦ قول أبي علي في شرح الكتاب : « من قال اللاء فهو عنده كالباب ، ومن قال اللائي فهو عنده كالقاضي ... » . فلعل المؤلف أخذ كلام أبي علي من شرح الكتاب له .

(٥) تصغير قاضٍ . وفي الأصل : قريض ، وهو تحريف .

(٦) الكتاب ١٤٠/٢ ، وعبارة سيبويه : « واللاتي لا تحقَّر استغنوا بجمع الواحد إذا حقِّر عنه وهو قولهم اللتَيَّات ، فلما استغنوا عنه صار مسقَطاً ... كما استغنوا بقولهم : أتانا مُسَيَّاناً وعُشَيَّاناً عن تحقير القَصْر في قولهم : أتانا قَصْراً ، وهو العشيُّ » اهـ . وانظر في ذلك المقتضب ٢٩٠/٢ ، وتكملة الإيضاح ٢١٠ ، والمخصص ١٠٥/١٤ـ١٠٦ ، وابن يعيش ١٣٩/٥ـ١٤١ ، وشرح الشافية ٢٨٨/١ـ٢٨٩ ، واللسان (ذا) ، وما سلف ٢٩٨

(٧) الوجه أن يقول : اللائي واللاء .

تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُم ﴾ [سورة الأحزاب : ٤] ، وقوله : ﴿ إنْ أُمَّهَاتُهُم إلا اللائي وَلَدْنَهُم ﴾ [سورة المجادلة : ٢] = فهذا على ما ذكره سيبويه لا يجوز فيه التحقير .

٣ [قوله تعالى][1] : ﴿ حَتَّى إذَا جَاؤوها وفُتِحَتْ أبْوَابُها ﴾[2] [٧٣]

الواو مقحمة عند الفراء[3] ، وجواب ﴿ إذا ﴾ قولُه ﴿ فتحت ﴾ .

وعند البصريين : التقدير : حتى إذا جاؤوها جاؤوها [و][1] فتحت

٦ أبوابُها . فالواو واو الحال ، وجواب « إذا » مضمر[4] كما أضمر في قوله ﴿ حَتَّى إذا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأرْضُ بِما رَحُبَتْ وضَاقَتْ عَلَيْهِم أنْفُسُهم ﴾ إلى قوله ﴿ ثُمَّ تَابَ

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٨ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، ٤٥٧ ، وللفراء ١٠٨/١ ، ٢٣٨ ، وإعراب القرآن ٨٣٠/٢ ، ومجمع البيان ٥١٠/٤ ، والبيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٤٤٣/٧ ، وحجة القراءات ٦٢٥ـ٦٢٦ ، وتفسير الطبري ٢٤/٢٤ـ٢٥ ، والقرطبي ٢٨٥/١٥ ، ومجاز القرآن ١٩٢/٢ ، والكشاف ٤١١/٣ ، والكتاب ٤٥٣/١ ، والمقتضب ٨٠/٢ـ٨١ ، والمسائل المنثورة ٧٩ ، وسر الصناعة ٦٤٦ـ٦٤٧ ، والخصائص ٤٦٢/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٥ ، وابن الشجري ٣٥٧/١ ، وابن يعيش ٩٤/٨ ، والمغني ٤٧٣ـ٤٧٦

(٣) وغيره من الكوفيين والأخفش وابن برهان من البصريين . وقد سلف بسط التعليق على زيادة الواو ١٨٥ . على أن الأخفش رأى أن الواو مزيدة في قوله ﴿ وقال لهم خزنتها ﴾ [٧٣] والتقدير قال لهم خزنتها ، ثم اختار أن الجواب محذوف .

(٤) ما عزاه إلى البصريين لا يصح على إطلاقه . وذلك أنهم اتفقوا على أن الجواب محذوف ، ثم اختلفوا فذهب الخليل وسيبويه والزجاج وأبو علي وابن جني ومن وافقهم إلى أنه محذوف وتقديره بعد انقضاء الكلام وهو قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ فقدره الزجاج « دخلوها » ـ وهو قول الطبري ـ وقدره المبرد في أحد قوليه « سعدوا » ، وقدره ابن جني « صَدقوا وعدهم وطابت نفوسهم » . وعليه فالواو في ﴿ وفتحت ﴾ عاطفة وهو الظاهر .
والتقدير الذي ذكره المؤلف قول قوم ذكره أبو زرعة في حجة القراءات والزمخشري في الكشاف . وقدره المبرد في أحد قوليه « وصلوا وفتحت » . ويجوز أن تكون الواو عاطفة وهو الظاهر . ويجوز أن تكون للحال أي وقد فتحت .

عَلَيهم ﴾[١] [سورة التوبة : ١١٨] والتقدير : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت قاربوا الهلاك ثُمَّ تاب عليهم[٢] ، والأخفش يجعل « ثُمَّ » زيادةً[٣] .

٣ [قوله تعالى][٤] : ﴿ وأَوْرَثَنَا الأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ [٧٤]

أي نتبوؤها حيث نشاء . وقد تقدم[٥] أنَّ أبا علي يجعل « تبوَّأ » بمنزلة « بَوَّأ » متعدياً إلى مفعولين[٦] . ٦

---

(١) سلف الاستشهاد بها ٨٦٤ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٢) في الأصل : عليه ، وهو خطأ .

(٣) سلف التعليق على زيادة « ثُمَّ » ٨٦٤

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) ص ٥٤٨

(٦) قال أبو علي في الحجة ١٨٨/٣ خم : « فأما قوله ﴿ نتبوأ من الجنة حيث نشاء ﴾ فيجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون قوله « من الجنة » كقولك نتبوأ الجنة . فأما قوله ﴿ حيث نشاء ﴾ فيحتمل أن يكون ظرفاً ، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثاني محذوفاً كأنه نتبوأ الجنة منازلها حيث نشاء ، ويجوز أن يكون حيث نشاء في موضع نصب لأنه المفعول الثاني ... » اهـ . وقوله « في قياس قول أبي الحسن ... » أي في زيادة « من » في الواجب ، وقد سلف التعليق عليه ٢٥

سورة حمٓ المؤمن

قوله عز وعلا : ﴿ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُم إِذْ تُدْعَوْنَ إِلى الإِيمانِ ﴾[1] [١٠]

٣

لا يخلو العامل في ﴿ إذ ﴾ من قوله ﴿ إذ تدعون ﴾ من أن يكون قوله ﴿ لمقت الله ﴾ أو قوله ﴿ من مقتكم ﴾ ، أو شيئاً آخر مضمراً .

٦ فلا يجوز أن يتعلق بقوله ﴿ لمقت الله ﴾ وإن كان ذلك صحيحاً من حيث المعنى ، لأن قوله ﴿ لمقت الله ﴾ مبتدأ ، وهو مصدر ، وخبره ﴿ أكبر من مقتكم ﴾ فلا يعمل في ﴿ إذ تدعون ﴾ ؛ لأن المصدر إذا أُخبر عنه لم يجز أن ٩ يتعلق به شيء يكون في صلته ؛ لأنَّ الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلَّق به يؤذن بنقصانه[2] . وقد تقدَّم مثل هذا في آي كثيرة[3] .

ولا يجوز أن يتعلق بقوله ﴿ من مقتكم أنفسكم ﴾ لأنهم مقتوا أنفسهم في ١٢ النار ، وقد دُعُوا إلى الإيمان في الدنيا ؛ فلا يصحّ أن يقال : مقتوا أنفسهم حين دُعوا إلى الإيمان .

٢/١١٨ وإذا بطل هذان الوجهان علمت أنه متعلق / بمضمر دلَّ عليه قوله ١٥ ﴿ لمقت ﴾ أي مقتهم الله حين دعوا إلى الإيمان فكفروا .

---

(١) انظر الجواهر ٦٣٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤٥ ، ٧٣٧ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٣٠ و ٢/١٥٥ ، ومجمع البيان ٤/٥١٤ـ٥١٥ ، والبيان ٢/٣٢٨ـ٣٢٩ ، والبحر ٤٥٢/٧ ، والمسائل المنثورة ١٠٣ ، والخصائص ٢٥٦/٣ ، والمغني ٦٩٩

(٢) سلف بسط التعليق على هذا ١٣٦

(٣) انظر ما سلف ١٣٦ ، ٣٢٠ ، ٤١٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ ، ٥١٩ ، ٨٣٠

[قـولـه تعـالى][1] ﴿ لا يَخْفَى على اللهِ منهم شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْـكُ اليومَ ﴾[2] [١٦]

يتنصب ﴿ اليومَ ﴾ بمدلول قوله ﴿ لمن الملك ﴾ أي لمن ثبت الملك في هذا اليوم . ويجوز أن يتعلق بنفس الملك . ٣

وقال قوم : إنَّ الوقف[3] على ﴿ الملك ﴾ حسن ، وتبتدئ ﴿ اليومَ للهِ الواحدِ الْقَهَّار ﴾ [١٦] ، أي هو ثابت لله الواحد القهار في هذا اليوم . ٦

[قوله تعالى][1] ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ﴾[4] [١٨]

﴿ كاظمين ﴾ حال من الضمير في ﴿ لدى ﴾[5] ومعناه : متوقفين عن[6] كل شيء إلا عمّا دُفِعَتْ إليه من فِكْرِها فيه . وكذلك قوله ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [سورة النحل : ٥٨] أي متوقّف عما يعمله فيها لحزنه بما بُشّر به ، فليس يقدر لذلك على العزم على إمساكها أو ردِّها . وكذلك قوله ﴿ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [سورة يوسف : ٨٤] أي متوقف في حزنه وجزعه . وكذلك ﴿ والكَاظِمِينَ الْغَيْظَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٣٤] أي المتوقفين عما يدعو إليه الغضب . ٩ ١٢

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥١٦/٤ ، والبيان ٣٢٩/٢ ، والتبيان ١١١٧

(٣) لم أجد هذا الوقف ، وهو قول ظاهر التكلف .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦١ ، والفراء ٦/٣ ، وإعراب القرآن ٧/٣ ، ومجمع البيان ٥١٨/٤ ، والبيان ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ ، والبحر ٤٥٦/٧ ، والتبيان ١١١٧

(٥) وهو للقلوب ، وهذا ظاهر قول الأخفش . وقيل حال من القلوب ، أجازه العكبري وأبو حيان . وقيل هو حال على المعنى أي إذ قلوبهم ، عن الفراء ، أو إذ قلوب الناس ، عن الزجاج ، فالحال عن أصحاب القلوب . وقيل حال من الضمير في ﴿ وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب ... ﴾ عن الفراء . وما ذهب إليه المؤلف أجود ما قيل ، قال أبو حيان في بيان هذا القول : « وإنما جمع الكاظم جمع سلامة لأنه وصفها بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء ... » اهـ .

(٦) في الأصل : على ، وهو تحريف .

ونسب الكَظْم إلى القلب ، وهو في الجملة كنَسَب[1] الكتابة إلى الأيدي في قوله : ﴿ كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٧٩] .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾[2] [٢٦]

وقُرِئ ﴿ أَوْ أَنْ ﴾[3] ، فمن قال ﴿ وأن ﴾ فإن المعنى : إنه[4] ـ لعنه الله ـ

٦ قال : أخاف هذين الأمرين : تبديل الدين على زعمه وظهور الفساد .

ومن قال ﴿ أو أن ﴾ فكأنه يقول : أخاف أحد هذين الأمرين ، لا يعيِّنُه . وإذا خاف أحدهما خاف الآخر .

٩ ﴿ وقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ ﴾[5] [٢٨]

قيل : إنَّ ﴿ مِنْ ﴾ من صلة قوله ﴿ يكتم ﴾ أي : رجل[6] مؤمن يكتم إيمانَه من آل فرعون .

---

(١) كأنه في الأصل : نسب ، وهو خطأ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٧/٣ ، وإعراب القرآن ٩/٣ ، والحجة ٢٣٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٠/٤ ، والبحر ٤٦٠/٧

(٣) قرأ ﴿ أو أن ﴾ عاصم وحمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ وأن ﴾ . انظر السبعة ٥٦٩ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢

(٤) أي فرعون .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٢١/٤ ، والبحر ٤٦٠/٧ ، وتفسير الطبري ٣٨/٢٤ ـ ٣٩ ، والقرطبي ٣٠٦/١٥ ـ ٣٠٧ ، وابن كثير ١٢٩/٧ ـ ١٣٠ ، ومجمع التفاسير ٣٤٩/٥ ، وإيضاح الوقف ٨٧١ ، والقطع ٦٢٥ ـ ٦٢٦ ، والمكتفى ٤٩٣ ، ومنار الهدى ٢٤٤

(٦) قيل إنه كان من بني إسرائيل ، وردّ هذا القول بأنه لم يكن لأحد من بني إسرائيل أن يتجاسر عند فرعون بمثل ما تكلم به الرجل وبأنه لا يقال كتمت من فلان كذا ، وإنما يقال كتمت فلاناً كذا ، عن أبي حيان .

وقيل : بل هو تبيين[1] لـ ﴿ رجل ﴾ وكان الرجل قِبْطياً[2] أَسْلَمَ[3] .

وقيل : يراد به موسى[4] ، لأنه كان في الابتداء يكتم إيمانه من آل فرعون واستدلّ المحتجُّ بهذا القول على أن هذه الأشياء المحكية عن هذا القائل إلى قوله ﴿ فَوَقَاهُ اللهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا ﴾ [٤٥] إنما تكون[5] من دعوة الأنبياء وتليق بمنصبهم لا بمنصب غيرهم .

[قوله تعالى][6] ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللهُ على كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[7] [٣٥]

وقُرِئ ﴿ على كُلِّ قَلْبِ متكبرٍ ﴾ بالإضافة[8] . فمن أضاف فإنَّ الظاهر[9]

---

(١) فهو في موضع الصفة لرجل .

(٢) في الأصل : مطياً ، وهو تحريف .

(٣) عن ابن عباس والسدي والحسن ، واختاره الطبري وغيره .

(٤) لم أجد هذا القول ، وهو قول يدفعه سياق الآيات . وقال الله تعالى : ﴿ وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم ... ﴾ ، وقوله ﴿ رجلاً ﴾ يعني موسى عليه السلام .

(٥) في النسخ : يكون ، وهو تصحيف .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦١ ، وللفراء ٨/٣ ـ ٩ ، وإعراب القرآن ١١/٣ ، والحجة ٢٣٧/٤ ـ ٢٣٩ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ٥٢٢/٤ ، والبحر ٤٦٥/٧ ، وتفسير الطبري ٤٢/٢٤

(٨) القراءة بالتنوين هي قراءة أبي عمرو وحده فيما نص عليه ابن مجاهد ، وهي قراءة ابن عامر أيضاً فيما نص عليه ابن مهران وأبو زرعة ، وهي رواية ابن ذكوان وحده عن ابن عامر فيما نص عليه الداني ، ونصَّ ابن الجزري أنه اختلف عن ابن عامر فروى الصوري عن ابن ذكوان والحلواني عن هشام عن ابن عامر بالتنوين ، وروى عنه غيرهما بالإضافة وهي قراءة باقي السبعة . انظر السبعة ٥٧٠ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢ ، والمبسوط ٣٩٠ ، وحجة القراءات ٦٣٠

(٩) كذا قال متابعاً أبا علي !! بل ما قاله خلاف الظاهر وهو قول في غاية التعسف والبعد . والذي نصَّ عليه الفراء وغيره أن المعنى في تقدّم القلب وتأخره واحد ، وهو القول والظاهر .

يدلّ[1] على أنه طبع على أجزاء قلب متكبر جبار بمجموعها . وليس المعنى على هذا ، لأنه لا يريد أنه قد استوعب جميع[2] قلبِ متكبرٍ واحد بالختم . وإنما المعنى أنه طبع على قلوب المتكبرين ؛ فالتقدير إذاً : يطبع الله على كل قلبِ كلِّ متكبر ، أي يطبع عليها إذا كانت قلباً قلباً[3] ـ وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ على كلِّ قلب كلِ متكبر ﴾[4] ـ فحذف المضاف ، وهذا يدلّ على ما قدمنا من أن المعنى على كل قلب كل متكبر .

[قوله تعالى][5] ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾[6] [٣٧]

بالرفع والنصب[7] . فالنصب على أن يكون محمولاً على قوله ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ

(١) لا يدل الظاهر على ذلك ولا يساعده . ولا يكون هذا المعنى إلا أن يقال : على كل قلب المتكبر الجبار ، فإن قوله « متكبر جبار » عام لعموم ما أضيف إليه وهو قلب .

(٢) في الأصل : جمع ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل : يطبع عليه إذا كان متكبراً قلباً قلباً ، وفي ب و ي : يطبع عليه إذا كان قلباً قلباً ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبت من الحجة والجواهر .

(٤) كذا قال الشيخ ، والصواب أن ابن مسعود يقرأ ﴿ على قلب كلّ متكبر ﴾ ، انظر معاني القرآن للفراء ، وتفسير الطبري ، والحجة ، ومجمع البيان ، وشواذ ابن خالويه ١٣٣ ، وهو على الصواب في الجواهر .

وما عزاه المؤلف إلى ابن مسعود هو تقدير أبي علي لقراءة الجماعة ، فسها المؤلف في الأخذ عنه ، قال أبو علي : « فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره وأنه قد حذف منه شيء ، وذلك المحذوف إذا أظهرته : « كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر » فيكون المعنى : يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً من كل متكبر ويختم عليه . ويؤكد ذلك أن في حرف ابن مسعود فيما زعموا ﴿ على قلب كل متكبر ﴾ وإظهار « كل » في حرفه يدل على أنه في حرف العامة أيضاً مراد ، وحسن [حذف] « كلّ » لتقدم ذكرها ... » اهـ . ولا ضرورة إلى تقدير الحذف .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٩/٣ ، وإعراب القرآن ١١/٣ ، والحجة ٢٣٩/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٣/٤ ـ ٥٢٤ ، والبيان ٣٣١/٢ ، والبحر ٤٦٥/٧ ـ ٤٦٦ ، وابن يعيش ٨٧/٨ ، والمغني ٢٠٦ ، ٦٢٣ ، ٧١٤

(٧) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٧٠ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢

الأَسْبَابَ ﴾ [٣٦] / لأنه من جملة الأشياء التي أجوبتُها بالفاء منصوبة[1] . ومن رفع حمله على لفظ ﴿ أبلغُ ﴾ . ١/١١٩

[قوله تعالى][2] ﴿ لا جَرَمَ أَنَّ ما تَدْعُونَني إليه لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ ﴾[3] [٤٣]

أي ليس له إجابةُ دعوةٍ[4] ، فحذف المضاف .

[قوله تعالى][2] ﴿ قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُم رُسُلُكُم ﴾[5] [٥٠]

التقدير[6] : أولم تك القصة ، فأضمر اسم « كان » ، وقوله ﴿ تأتيكم رسلكم ﴾ تفسير للقصة[7] .

[قوله تعالى][2] ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا والَّذِينَ آمَنُوا في الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ﴾[8] [٥١]

﴿ يومَ ﴾ نصب محمول على موضع الجار والمجرور ، كما تقول : جئتك في أمسِ واليومَ .

---

(١) وهو تمنٍّ . وانظر ما سلف ٣٥ ، ٣٥٧ ، ٨٢٠ والتعليق في أول المواضع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٢٥/٤ ، والبيان ٣٣١/٢ ، والبحر ٤٦٧/٧ ، وتفسير الطبري ٤٥/٢٤ ، والقرطبي ٣١٧/١٥ ، وابن كثير ١٣٥/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٥٥/٥

(٤) وهو قول الزجاج ومن وافقه . وقيل الكلام على ظاهره ولا حذف في الكلام ، أي ليس له دعوة ، أي ليس للوثن دعوة لأنه جماد لا ينطق ولا يفهم شيئاً ، وهو معنى قول مجاهد وقتادة والسدي وغيرهم .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٠ ، وما سلف ٩٩٤

(٦) في الأصل : والتقدير .

(٧) وهو قول أبي علي . ويجوز أن يكون رسلكم اسم تك وتأتيكم خبره مقدماً .

(٨) انظر مجمع البيان ٥٢٧/٤ ، والبيان ٣٣٢/٢

[قوله تعالى][1] ﴿ إنْ في صُدُورِهِم إلاَّ كِبْرٌ ماهم بِبَالِغيهِ ﴾[2] [٥٦]

﴿ كبرٌ ﴾ رفع بالظرف[3] ، وهو قوله ﴿ في صدورهم ﴾ لأن الظرف مفرّغ
٣ له ، كما تقول : ما عندك إلا زيدٌ ، فيعمل الظرف فيما بعد « إلا » كما يعمل الفعل في قولك : ما قام إلا زيد .

وقوله ﴿ ماهم ببالغيه ﴾ الهاء على مذهب سيبويه في موضع الجر ، وعلى
٦ مذهب أبي الحسن في موضع النصب . وقد تقدم هذا في قوله ﴿ إنَّا مُنَجُّوكَ وأَهْلَكَ ﴾[4] [سورة العنكبوت : ٣٣] .

وقال أبو علي[5] : الهاء في قوله ﴿ ماهم ببالغيه ﴾ يعود إلى مدلول الكلام ،
٩ والتقدير : ماهم ببالغي ما في صدورهم[6] ، والذي في صدورهم إبطالُ أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال : ولا يعود إلى الـ ﴿ كِبْر ﴾ لأنهم قد استكبروا في أنفسهم وأَنِفُوا من الإيمان به .

١٢ وقال قوم : إن الهاء يعود إلى الـ ﴿ كِبْر ﴾ ، ويراد بالكِبْر خروج الدَّجَّال مسيح الضلالة ، انتظروا خروجه فما بلغوه[7] .

---

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر الجواهر ١٦٣ ، ٨٠٧ ـ ٨٠٩ ، ٩٦٦ ، وإعراب القرآن ١٨/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٨/٤ ـ ٥٢٩ ، والبيان ٣٣٣/٢ ، والبحر ٤٧١/٧ ـ ٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٥٠/٢٤ ، والقرطبي ٣٢٤/١٥ ـ ٣٢٥ ، وابن كثير ١٤١/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٥٩/٥

(٣) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٣٧ . وما عزاه إلى أبي الحسن هو المشهور من مذهبه وهو خلاف ما نص عليه في معاني القرآن له فمذهبه فيه مذهب سيبويه . انظر بسط التعليق على هذا ٦٧٥

(٥) نقل المؤلف في الجواهر أيضاً كلامه ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .

(٦) وهو معنى قول الزجاج : « ... ببالغي إرادتهم فيه » فحذف . وقيل ببالغي مقتضى الكبر وهو العظمة . وقيل : ببالغي الذي حسدوك عليه ، عن الطبري .

(٧) روي عن كعب وأبي العالية . قال الحافظ ابن كثير : « وهو قول غريب وفيه تعسّف بعيد » . =

[قوله تعالى][1] ﴿ قَلِيلاً مَّا يَتَذَكَّرُونَ ﴾[2] [٥٨]

﴿ قليلاً ﴾ نصب صفة مصدر محذوف على معنى : تذكُّراً قليلاً يتذكرون ، و ﴿ ما ﴾ صلة زائدة[3] .

قوله عز وعلا : ﴿ إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِم والسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾[4] [٧١]

الأظهر أنَّ ﴿ السلاسل ﴾ رفع عطف على ﴿ الأغلال ﴾[5] على معنى : إذ الأغلالُ والسلاسلُ في أعناقهم .

وقَطَعَه قومٌ عن ﴿ الأغلال ﴾ ووقفوا[6] عند قوله ﴿ إذ الأغلال في أعناقهم ﴾ وابتدؤوا ﴿ والسلاسل يسحبون . في الْحَمِيم ﴾ [٧١ - ٧٢] ويكون

وقيل يعود إلى الكبر لأن هؤلاء قوم رأوا أنهم إن اتبعوا النبي ﷺ قل ارتفاعهم ونقصت أحوالهم وأنهم يرتفعون إذا لم يكونوا تبعاً فأعلم الله عز وجل أنهم لا يبلغون الارتفاع الذي أمّلوه بالتكذيب ، عن النحاس .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر البيان ٢/٣٣٣ . وكان في الأصل « تذكرون » وهو خطأ . وفي ب هنا وفي ي في السطر ٢ « تتذكرون » وهي قراءة حمزة وعاصم والكسائي وقرأ الباقون يتذكرون ، انظر السبعة ٥٧٢ ، والتيسير ١٩٢ ، والنشر ٢/٣٦٥

(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وسلف التعليق على هذا ٢٨

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣/١١ ، وإعراب القرآن ٣/٢٠ - ٢١ ، ومجمع البيان ٤/٥٣٢ ، والبيان ٢/٣٣٤ ، والبحر ٧/٤٧٥

(٥) وهو قول الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .

(٦) لم أجد هذا الوقف على قراءة الجمهور . وإنما أجاز ابن مجاهد الوقف على ﴿ في أعناقهم ﴾ على قراءة ابن عباس ﴿ والسلاسلَ ﴾ بالنصب . انظر إيضاح الوقف ٨٧٣ ، والقطع ٦٢٩ - ٦٣١ ، والمكتفى ٤٩٥ ، ومنار الهدى ٢٤٥

التقدير : والسلاسل يُسْحَبون بها في الحميم[1] ، فحذف « بها »[2] كما حذف من قوله ﴿ إنَّ ذٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[3] [سورة الشورى : ٤٣] .

٣ ورُوِي عن بعضهم ﴿ والسلاسلَ يَسْحَبُون ﴾ بالنصب[4] في ﴿ السلاسل ﴾ وفتح الياء من ﴿ يسحبون ﴾ أي : يسحبون السلاسلَ ، فيكون ناصبَه ﴿ يسحبون ﴾ .

٦ [قوله تعالى][5] ﴿ فَرِحُوا بما عِنْدَهُم مِنَ العِلْمِ ﴾[6] [٨٣]

قال مَعْمَرٌ[7] : قوله : ﴿ من العلم ﴾ تبيينٌ لـ ﴿ البينات ﴾[8] [٨٣] أي : فلما جاءتهم رسلهم بالبينات من العلم فرحوا بما عندهم . ففيه تقديم وتأخير .

٩ والأكثرون[9] على أنه تَبْيِينٌ لـ ﴿ ما ﴾ أي : فرحوا بالشيء الذي عندهم من العلم .

---

(١) وكذا قال أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وذكره العكبري أيضاً ، وهو قول متكلف وفيه مخالفة للظاهر والمعنى .

(٢) سلف التعليق على حذف الجار والمجرور من جملة الخبر ٢٧٣ . وليس حذف « بها » كحذف منه ، فهو في الثاني حسن كثير ، وفي الأول ضعيف لا يكاد يصح .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢

(٤) عزا ابن الأنباري والنحاس هذه القراءة إلى ابن عباس ، وزاد ابن جني في المحتسب ٢٤٤/٢ نسبتها إلى ابن مسعود ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى زيد بن علي وابن وثاب .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧١٨ ، وإعراب القرآن ٢٣/٢ ـ ٢٤ ، والبيان ٣٣٥/٢ ، والبحر ٤٧٩/٧ ، وتفسير الطبري ٥٨/٢٤ ، والقرطبي ٣٣٦/١٥ ، وابن كثير ١٤٨/٧ ـ ١٤٩ ، ومجمع التفاسير ٣٦٩/٥ . وسياق الآية ﴿ فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم ﴾ .

(٧) هو أبو عبيدة . ونقل المؤلف هذا القول عنه في الجواهر أيضاً ، ولم أصبه في مجاز القرآن ، ولا أعرف أحداً حكى هذا القول عنه ، وهو قول ظاهر التكلف .

(٨) في الأصل : من البينات ، والصواب من ي و ب .

(٩) وهم جميع من وقفت على قوله .

سورة حمٓ السجدة

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَإِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَاداً ﴾[1] [٩]

٣

ثمَّ قال : ﴿ وجَعَلَ فِيها رواسِيَ ﴾[1] [١٠]

ظاهر هذه الآية مُشْكِلٌ ، لأن قوله ﴿ وجعل ﴾ عطف على قوله ﴿ خلق ﴾[2] ، و ﴿ خلق ﴾ في صلة ﴿ الذي ﴾ فيكون ﴿ جعل ﴾ في صلته أيضاً ، لأن المعطوف على الصلة في الصلة . وإذا كان كذلك لم يجز الفصل بين ﴿ خلق ﴾ و ﴿ جعل ﴾ بقوله ﴿ وتجعلون له أنداداً ﴾ / .

٦

٢/١١٩

وإن قلت : هو في موضع الحال من الضمير في ﴿ خلق ﴾ أي : قل أإنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض مجعولاً له أنداداً = فهو وجهٌ[3] ، لأن الحال من الضمير الذي في ﴿ خلق ﴾ لا من نفس الموصول .

٩

---

(١) انظر البيان ٢/٣٣٧ ، والبحر ٧/٤٨٥ ، والتبيان ١١٢٣ . والسياق : ﴿ ... وتجعلون له أنداداً ذلك ربّ العالمين . وجعل ... ﴾ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول متكلف فيه تعسف بعيد . والآية واضحة كل الوضوح ، وقوله تعالى ﴿ وجعل فيها رواسي ﴾ جملة مستأنفة ليست من الصلة في شيء ، وهو قول العكبري ووافقه أبو حيان ، وهو قول أصحاب الوقف أيضاً ، فقد نصَّ ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٨٧٦ ، والنحاس في القطع ٦٣٣ ، والداني في المكتفى ٤٩٧ أن الوقف على ﴿ أنداداً ﴾ تام ، وانفرد صاحب منار الهدى ٢٤٦ فذكر أنه وقف كاف ، وهو سهو منه .

(٣) أجازه صاحب البيان أيضاً متابعاً له . قلت : وما تصنع بقوله ﴿ ذلك ربّ العالمين ﴾ وهو مستأنف أيضاً .

قوله عز وعلا : ﴿ في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾[(١)] [١٠]

أي في تَتِمَّة أربعة أيام[(٢)] ، فحذف المضاف . ولا بدّ من تقديره ، لأن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام ، فإذا حملتَ هذه الآية على الظاهر كانت ثمانية أيام ، لأنه قال : ﴿ خلق الأرض في يومين ﴾ [٩] ثم قال : ﴿ وقَدَّرَ فيها أقواتَها في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [١٠] ثمَّ قال : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ في يَوْمَيْنِ ﴾ [١٢] ؛ فذلك[(٣)] ثمانية أيام ؛ فيكون خلاف قوله ﴿ في سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤][(☆)] في المواضع الأُخَر[(٤)] . فإذا حملتَهُ على ما قلنا من أن التقدير : في تتمة أربعة أيام أو في انقضاء أربعة أيام = لم يكن في الكلام نَقْضٌ[(٥)] .

[وقوله][(٦)] : ﴿ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾[(٧)] [١٠]

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦٤ ، وإعراب القرآن ٢٨/٣ ، ومجمع البيان ٥/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٥/٧ ، والتبيان ١١٢٣ ، وتفسير الطبري ٦٣/٢٤ ، والقرطبي ٣٤٣/١٥ ، ومجمع التفاسير ٣٧٣/٥

(٢) عن الزجاج ، وهو معنى قول الأخفش والمبرد وغيرهما : هذا مع الأول - وهو قوله ﴿ خلق الأرض في يومين ﴾ - أربعة أيام .

(٣) في الأصل : فبذلك ، وهو خطأ .

(٤) في سورة الأعراف : ٥٤ ، ويونس : ٣ ، وهود : ٧ ، والفرقان : ٥٩ ، والسجدة : ٤ ، وق : ٣٨ ، والحديد : ٤

(٥) ذهب الشيخ الطباطبائي في الميزان ٣٦٤/٢٤ في تأويل قوله تعالى ﴿ وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ إلى أن المراد بالأيام الأربعة الفصول الأربعة ، فالظرف فيه للجملة الأخيرة فقط ، ولا حذف ولا تقدير في الآية ، والمراد بيان تقدير أقوات الأرض في الفصول الأربعة من السنة . وهو قول جيد بالغ وهو أولى مما ذكروه ، والله أعلم .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦٥ ، وللفراء ١٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨/٣-٢٩ ، ومجمع البيان ٤/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٦/٧ ، والكتاب ٢٧٥/١ ، والمقتضب ٣٠٤/٤ ، والكامل ٣٦٩ ، وتفسير الطبري ٦٢/٢٤-٦٣ ، والقرطبي ٣٤٣/١٥ ، وابن كثير ١٥٥/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٧٤/٥

بالرفع والنصب والجر[١] . فالنصب على الحال[٢] ، أي مستويات للسائلين حين يسألون : ما مدةُ خَلْقِها ، أو كم مدّةُ ذلك[٣] ؟

والجرّ على أن يكون نعتاً لـ ﴿ أيام ﴾ أي في أربعة أيام سواءٍ للسائلين . ٣

والرفع على إضمار « هي » أي : هي سواءٌ للسائلين ، أي هي ذات سواء ؛ لأن ﴿ سواء ﴾ ههنا مصدر .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾[٥] [١١] ٦

وهذه الآية أيضاً توجب خلقَ السماء بعد خلق الأرض ؛ لأنه قال : ﴿ خلق الأرض في يومين ﴾ ثم قال : ﴿ ثم استوى إلى السماء ﴾ ، كما قال في الموضع الآخر : ﴿ هو الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا في الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمّ اسْتَوَى إلى السَّماء ﴾ [سورة ٩ البقرة : ٢٩] ، وقال في آية أخرى : ﴿ أأنتم أشَدُّ خَلقاً أم السَّماءُ بَنَاها . رَفَعَ سَمْكَها فَسَوَّاها . وأَغْطَشَ لَيْلَهَا وأَخْرَجَ ضُحَاها . والأرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾[٦] [سورة النازعات : ٢٧-٣٠] ، وهذه الآية توجب خَلْقَ السماء قبل خلق الأرض . ١٢

فابْذَعَرَّ الناسُ في هذه الآي وتَقَضْقَضُوا[٧] على وجهين :

فقال قوم بظاهر قوله ﴿ أإنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين ﴾

---

(١) قرأ بالرفع أبو جعفر وقرأ بالجر يعقوب ، وقرأ باقي العشرة بالنصب ، انظر النشر ٣٦٦/٢

(٢) النصب عند سيبويه والأخفش والمبرد ومن وافقهم على المصدر ، والظاهر أن المصدر في موضع الحال ، وعند الفراء أنه حال من الأقوات .

(٣) هذا معنى قول قتادة والسدي والضحاك والحسن . وقيل : للسائلين أي للذين يسألون الله أرزاقهم ويطلبون أقواتهم فإن كلاً يطلب القوت ويسأله ، وهو معنى قول ابن زيد .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ١٠٢ ، وشرح اللمع الملوح ١٠٢/١ ، ومجمع البيان ٦/٥ ، وتفسير الطبري ٦٣/٢٤-٦٤ ، والقرطبي ٣٤٣/١٥ ، وابن كثير ١٥٤/٧-١٥٥ ، ومجمع التفاسير ٣٧٤/٥

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٨.

(٧) ابذعروا وتقضقضوا كلاهما بمعنى تفرقوا .

وأنَّ الأرض خلقت قبل السماء ، وأنها دُحيت بعد ما خلقت السماء ؛ فلا يوجب الدَّحْوُ خلقها بعد خلق السماء ، لأن الدَّحْوَ غير الْخَلْق .

٣ وقال قوم : إنَّ « ثُمَّ » لترتيب الخبر على الخبر[١] ، أخبر أولاً بخلق الأرض ثم أخبر بخلق السماء . وقد تقدم مثلَ هذه الآية آيٌ جَمّة[٢] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[٤]

٦ [١١]

ولم يقل « طائعتين » ليكون طبق قوله ﴿ قالتا ﴾ ، لأن التثنية جمع ، ثم جمعها بالياء والواو والنون[٥] لّما وصفها بالطاعة التي هي من فعل العقلاء[٦] .

٩ [قوله تعالى][٧] : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[٨] [١٩]

---

(١) سلف التعليق على هذا ٢٣٥

(٢) انظر ما سلف ٢٣٥ـ٢٣٦ والتعليق والمصادر ثمة ، و ٤٤١ ، ٨٤٩ . وانظر التعليق على آيات سورة النازعات في موضعها .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٩٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٩/٣ ، ومجمع البيان ٦/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٦/٧ـ٤٨٧ ، وتفسير الطبري ٦٤/٢٤ ، والقرطبي ٣٤٤/١٥ ، وابن كثير ١٥٦/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٧٤/٥ـ٣٧٥ ، وابن الشجري ٣١١/١

(٥) في الأصل : بالواو والنون والياء .

(٦) وقيل : التقدير : أتينا بمن فينا طائعين ، عن الكسائي والفراء والنحاس والطبري ومن وافقهم . وقيل لما خبّر بالإتيان أجرى عليهن ما يجري على من يعقل من الذكور ، عن الكسائي والفراء والنحاس والطبري ومن وافقهم . وقوله « جمعها ... وصفها » يريد السموات والأرضين ، ولو قال : جمعهما ... وصفهما لكان أنسب للفظ الآية في قوله ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا .. ﴾ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٤٠ ، ٧١١ ، والحجة ٢٢/١ـ٢٣ ، ومجمع البيان ٨/٥ ، والبيان ٣٣٨/٢ـ٣٣٩ والتبيان ١١٢٥ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية ١٠١٦

﴿ يوم ﴾ نصب بمدلول قوله ﴿ فهم يوزعون ﴾ لأنَّ « يوماً » بمنزلة « إذا » ولا ينتصب بقوله ﴿ ونَجَّيْنَا[1] الَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾ [١٨] لأنه ماض ، وقوله ﴿ يوم يحشر ﴾ مستقبل ، فلا يعمل فيه الماضي . ٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ وما كُنْتُم تَسْتَتِرونَ أن يَشْهَدَ عَلَيكُم ﴾ [٢٢]

﴿ تستترون ﴾ لازم ، أي : ما كنتم تستترون من أن يشهد عليكم ، فحذف « من » فأفضى الفعل إلى « أن » فنصبه / عند سيبويه ، وهو باق على الجرّ عند الخليل[4] . ٦ ١/١٢٠

قوله عز وعلا : ﴿ وذَلِكُم ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُم بِرَبِّكُم أَرْدَاكُم ﴾[5] [٢٣] ٩

﴿ ذلكم ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ ظنُّكم ﴾ خبر الابتداء ، و ﴿ الذي ظننتم ﴾ صفة له ، وقوله ﴿ أرداكم ﴾ خبر بعد خبر ، وإن أضمرت فيه « قد » فجعلته حالاً جاز ، أي : ذلكم ظنكم مردياً إياكم[6] . ١٢

ويجوز[7] أن يكون ﴿ ذلكم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ظنكم ﴾ بدل منه . و ﴿ أرداكم ﴾ خبره .

---

(١) كان في النسخ : وأنجينا ، وهو خطأ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٣/٣٥-٣٦ ، والبيان ٢/٣٣٩

(٤) سلف تنبيهنا ١٧٧ أنه منصوب عند الخليل وأن الجر وجه قوي عند سيبويه وهو قول الكسائي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣/١٦ ، وإعراب القرآن ٣/٣٦ ، ومجمع البيان ٥/١٠ ، والبيان ٢/٣٣٩ ، والبحر ٧/٤٩٣ ، والقطع ٦٣٤

(٦) أجاز الوجهين الفراء ومن وافقه . وقد أجاز الفراء الحال ولم يقدر « قد » فخطأه النحاس لأن البصريين لا يجيزون أن يقع الماضي حالاً إلا إذا كانت معه « قد » ظاهرة أو مقدرة ، وهو مذهب الفراء في أكثر كلامه ، انظر تحقيق هذا ٢٣٤

(٧) أجازه النحاس وغيره ، واختاره أبو حيان .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ **ذَلِكَ جَزَاءُ أعْدَاءِ اللهِ النَّارُ** ﴾[(٢)] [٢٨]

فيه الوجهان المتقدمان في هذه الآية[(٣)] . ويجوز فيه وجهٌ ثالث ، وهو أن يكون ﴿ النارُ ﴾ ابتداء ، و ﴿ لهم فيها دارُ الْخُلْدِ ﴾ [٢٨] خبراً ، ويكون الوقف[(٤)] على قوله ﴿ أعداء الله ﴾ .

ومعنى ﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾ : لهم هي دار الخلد . فهذا من باب « التجريد » وقد تقدمت نظائرها[(٥)] .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ **نَحْنُ أولِيَاؤكُم في الْحَيَاةِ الدُّنْيا وفي الآخِرَةِ ولَكُم فِيها ما تَشْتَهِي أنْفُسُكُم ولكُم فِيها ما تَدَّعُونَ . نُزُلاً مِنْ غَفُورٍ رَّحيمٍ** ﴾[(٦)] [٣١-٣٢]

إن جعلت ﴿ نُزُلاً ﴾ جمع « نازل » كـ « شارف » و « شُرُف » كان حالاً من الضمير المجرور في قوله ﴿ ولكم فيها ما تدعون ﴾ أعني الكاف والميم ، أي لكم فيها نازلين . ويكون قوله ﴿ من غفور رحيم ﴾ في موضع النصب صفة لـ « نُزُل » ، أي نازلين من أمر غفور رحيم .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٦٥-٦٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٦ ، وللفراء ١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣٨/٣ ، ومجمع البيان ١١/٥ ، والبيان ٣٣٩/٢ ، والبحر ٤٩٥/٧ ، والبصريات ١٠٩ ، والخصائص ٤٧٤/٢

(٣) أجاز الزجاج وغيره أن يكون النار بدلاً من الجزاء ، وهو ظاهر قول الأخفش ، أو خبراً لمبتدأ محذوف والجملة تبيين للجزاء . وظاهر كلام المؤلف أنه يجوز أن يكون ذلك مبتدأ وجزاء خبره والنار خبراً آخر أو يكون جزاء بدلاً من ذلك والخبر النار .

(٤) انظر منار الهدى ٢٤٧

(٥) ص ٩٤ - ٩٥

(٦) انظر الجواهر ٢٦١-٢٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٦-٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٣٩/٣ ، ومجمع البيان ١٢/٥-١٣ ، والبيان ٣٣٩/٢-٣٤٠ ، والبحر ٤٩٧/٧ ، وتفسير الطبري ٧٤/٢٤ ، وكان في النسخ « نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا إلى قوله نزلاً من غفور رحيم » فأتممته .

قال أبو علي[(١)] : ولا يكون قوله ﴿ من غفور رحيم ﴾ ظرفاً معمول قوله ﴿ ولكم ﴾[(٢)] لأنه قد عمل في الظرف ، وهو ﴿ فيها ﴾ ، فلا يعمل في ظرف آخر . قال : ولا يجوز في هذا الوجه أن يكون ﴿ من غفور رحيم ﴾ متعلقاً بـ ﴿ تدّعون ﴾ لأن حال المجرور قد فصل بينهما[(٣)] . ولكن إن جعلت ﴿ نزلاً ﴾ حالاً من الضمير المرفوع في ﴿ تدّعون ﴾ على تقدير : تدعون أنتم نزلاً = جاز أن يتعلق « مِنْ » بـ ﴿ تدّعون ﴾ لأن الحال والظرف جميعاً في الصلة . وهذا[(٤)] يدلُّ على أن الحال مّما في الصلة في الصلة ، وليس كالحال عن الموصول ؛ لأن الحال عن الموصول تؤذن بتمامه ، فيصير فاصلاً بين الموصول وما بعد الحال من الصلة .

ويجوز أن يكون ﴿ نزلاً ﴾ حالاً[(٥)] من الموصول ، وهو [ما][(٦)] من قوله ﴿ ما تدعون ﴾ أي : ولكم فيها ما تدعون نزلاً . ولا يكون جمع « نازل » وإنما « نُزُل » ههنا كقوله : ﴿ هذا نُزُلُهُم يَوْمَ الدِّين ﴾ [سورة الواقعة : ٥٦] ، وهو

---

(١) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه . ولم يصرح المؤلف في الجواهر بأن هذا عن أبي علي وهو نحو ما هنا . لكن نقل الطبرسي عن أبي علي في « نزل » وجهين : أحدهما أن يكون جمع نازل ويكون حالاً من الضمير في « يدعون » ، وعليه يتعلق « من غفور » بـ « يدعون » ، والثاني أن يكون النزل ما يجعل للضيفان فيكون حالاً من « ما » ، وقوله « من غفور » صفة له .

(٢) في الأصل وي : « ولا يكون قوله من غفور رحيم حالاً من قوله ولكم » . والظاهر أنه سهو من المؤلف أصلحه بعدُ فوقع على الصواب في ب . قال المؤلف في الجواهر : « ولا يجوز أن يكون [من] متعلقاً بـ « لكم » على أن يكون ظرفاً ، لأنه تعلق به ظرف آخر وهو « فيها » ... ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير المجرور في « لكم » لأنه لا يكون منه حالان ، كما لا يكون له ظرفان » اهـ .

(٣) في الأصل : بينها ، وهو خطأ .

(٤) في الأصل : وهو .

(١) في الأصل : حال ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ب .

مـا يُجْعَل للضّيفـان . وهـذا إنمـا يكون على قول من رفع بـالظرف ، كقولهم : في الدار زيد قائماً .

٣ فأمّا من رفع بـالابتـداء فلا يكون حـالاً من « مـا » ولكن يكون حـالاً من الضمير في الظرف ، أو من الضمير المنصوب المحذوف ، أي ماتدّعونه نزلاً[١] .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وَٱسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾[٣] [٣٧]

٦ ولم يقل « خَلَقَها » . فيجوز أن يعود إلى الآيـات[٤] ، أي اسجـدوا لله الـذي خلق الآيات .

فـأمّـا أن يعود إلى الشمس والقمر والليل والنهـار فـإنّـه لا يصحُّ لأن المـذكّر

٩ والمؤنث إذا اجتمعا كانت الغلبةُ للتذكير دون التأنيث[٥] .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾[٦] [٤١]

---

(١) وقيل نزلاً نصب على المصدر من معنى ما قبله أي أنزلكم ربكم نزلاً ، وهو قول الأخفش ، ووافقـه الطبري وأجازه النحاس وغيره ؛ ونقل النحاس عن الأخفش أيضاً أنه يجوز أن يكون مصدراً في موضع الحـال أي منزلين نزلاً ، فتكون الحـال من الضمير في « تـدعون » ، وقيل التقـدير : منزلاً نزلاً فتكون الحال من « ما » .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر معـاني القرآن للفراء ١٨/٣ ، ومجمع البيـان ١٤/٥ ، والبيـان ٣٤٠/٢ ، والبحر ٤٩٨/٧-٤٩٩ ، وتفسير الطبري ٧٧/٢٤ ، والقرطبي ٣٦٤/١٥ ، ومجمع التفـاسير ٣٨٦/٥ ، وسيـاق الآيـة : ﴿ ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ .

(٤) ذكره الطبرسي وأبو البركات وأبو حيان .

(٥) ما قاله المؤلف صحيح في نفسـه ، لكنـه لا يرد على قول من ذهب إلى أن الضمير يعود إلى الشمس والقمر والليل والنهـار ، لأن ذلـك جمع وكل جمع لغير العقلاء مؤنث ، وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما ، وأجازه الطبرسي وأبو حيان وغيرهما .

(٦) انظر شرح اللمـع اللـوح ٣٨/١ و٤٤/١ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٤٦٧-٤٦٨ ، وللفراء ١٩/٢ ، وإعراب القرآن ٤٢/٣-٤٣ ، ومجمع البيـان ١٥/٥ ، والبيـان ٣٤١/٢ ، والبحر ٥٠٠/٧ ، وإيضـاح الوقف ٨٧٧-٨٧٨ ، والقطع ٦٣٥-٦٣٦ ، والمغني ٧١٠ ، ٧١٢ ، ٨٢٥

لم يذكر لـ « إنَّ » خبراً[1] ، والتقدير : إن الذين كفروا بالذكر يُعذَّبون[2] ، فحذف الخبر .

وقيل[3] : بل الخبرُ قولُه ﴿ أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [٤٤] . ٣

[قوله تعالى][4] : ﴿ ويَوْمَ يُنَادِيهِم أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾[5] [٤٧]

التقدير : أين شركائي على زعمكم / . ٢/١٢٠

[قوله تعالى][6] : ﴿ قَالُوا آذَنَّاكَ ما مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾[7] [٤٧] ٦

﴿ ما ﴾ نفي ، وعلَّقت معنى الإيذان والعلم . وكذا مذهب الأخفش في قوله : ﴿ وظَنُّوا مالَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[8] [٤٨] .

---

(١) اختار أكثر النحويين ومنهم الأخفش والكسائي والفراء والنحاس وغيرهم أن الخبر محذوف ، واختلفوا في تقديره .

(٢) هذا قريب من قول الكسائي في تقديره : « يلقون في النار » ، ودلّ على هذا الحذف قوله قبل هذا ﴿ أفمن يلقى في النار ﴾ . وذهب الفراء إلى أنه محذوف دلّ عليه ما بعده وهو قوله ﴿ وإنه لكتاب عزيز . لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ فقدره النحاس عنه : « قد كفروا بمعجز لم يأت إلا من عند الله » ، وقيل غير ذلك .

(٣) وهو قول عزي إلى أبي عمرو ، وأجازه الأخفش والنحاس وغيرهم . قال الحوفيُّ : « يرد على هذا القول كثرة الفصل وأنه ذكر هناك من تكون الإشارة إليهم وهو قوله ﴿ والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمًى أولئك ينادون من مكان بعيد ﴾ » اهـ عن البحر .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبحر ٥٠٤/٧

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٨ ، وللفراء ٢٠/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٤/٧

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٤٩ و ١/٥٩ ، والجواهر ٤٢٨ ، ٧٥٥ ، ٨٥٩ ، ٩٥٩-٩٦٠ ، وإعراب القرآن ٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبيان ٣٤٢/٣ ، والبحر ٥٠٤/٧ ، والبغداديات ٤٢ ، والمسائل المنثورة ٦٦

وكأنّه إذا كان النفي واقعاً بعد « الظنّ » و « العلم » كان جارياً مجرى القَسَم ، فيكون حُكْمُه حُكْمَ القسم[1] .

٣ وكان سَهْلٌ[2] يقف على قوله ﴿ وظَنُّوا ﴾[3] ، وهذا عندهم ليس بالوجه ، لأنه إذا لم يُذْكَر للظنّ مفعول كان مجاباً بجواب القسم[4] . وكان التقدير عند سهل : ﴿ وضَلَّ عنهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وظَنُّوا ﴾ [٤٨] أي ظنُّوا ظنّاً ،

٦ ثم ابتدأ فقال : ﴿ ما لهم من محيص ﴾ .

[قوله تعالى][5] : ﴿ **لا يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ** ﴾[6] [٤٩]

أي من دعائه الخيرَ ، فحذف الفاعل وأضافه إلى المفعول .

٩ [قوله تعالى][7] : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِ مَنْ أَضَلُّ** ﴾[8] [٥٢]

---

(١) قد تجرى أفعال العلم مجرى القسم فتعامل معاملته في أن تجاب بجوابه ، وذلك لإفادتها التحقيق ، ويحمل عليها الظن إذا أفاد التحقيق . انظر في ذلك الكتاب ٤٥٦/١ ، والمسائل المنثورة ٦٦ ، وسر الصناعة ٤٠٠ ، والجواهر ٤٥١ ، وشرح اللمع للمؤلف اللوح ٤٩/١ـ٢ و ٥٩/١ ، ولابن برهان ٣٩٦ـ٣٩٧ ، وشرح الكافية ٢٨١/٢ ، والمغني ٥٢٤ ، والهمع ٢٣٣/٢ـ٢٣٤

(٢) هو أبو حاتم السجستاني .

(٣) وأجاز الوقف عليه ابن الأنباري أيضاً . انظر إيضاح الوقف ٨٧٨ ، والقطع ٦٣٦ ، والمكتفى ٤٩٩ ، ومنار الهدى ٢٤٨

(٤) نقل المؤلف في شرح اللمع عن الأخفش قوله : « إذا لم تُعَدَّ هذه الأفعال فقبيحٌ ألا تجرى مجرى القسم » .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٧٨ ، ٧٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٤/٢ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٤/٧ ، والبصريات ٢٥٩ ، والبغداديات ١٣٤ ، ٢٨٠ ، والإيضاح ١٥٧ ، والحلبيات ٢٩٢ ، والخصائص ٢٤٨/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٦ ، والهمع ٧٣/٥ـ٧٤ ، وما سلف ٦٢٧ ، ٧٨١ ، ١١٤٩

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر البيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٥/٧

﴿ مَنْ ﴾ استفهـــام ، و ﴿ أَضَــلُّ ﴾ خبره ، وأغنيـــا عن مفعـولي ﴿ أرأيتم ﴾[(١)].

وكان نافع يبدل ألفاً فيقرأ ﴿ أرايتم ﴾[(٢)] . وكان عليٌّ[(٣)] يحذف الهمزة حذفاً ٣
في جميـع مـا اتصلت بـه همـزة الاستفهـام ، نحـو ﴿ أرَيْتَ الَّــذي ﴾[(٤)]
[سورة العلق : ٩][(☆)] ، ﴿ أَرَيْتُم إن أتـاكُم ﴾[(٥)] [سورة يونس : ٥٠] ، ﴿ أَفَرَيْتُم اللاَّتَ
والعُزَّى ﴾ [سورة النجم : ١٩] . فإذا[(٦)] لم يتصل بـه همزة الاستفهـام لم يحذفهـا ، نحو ٦
﴿ رأى القَمر ﴾ [سورة الأنعام : ٧٧] ، و ﴿ رأى الشَّمْسَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٨] وما أشبه
ذلك . وإنما حذفه لأنه استثقل همزة الاستفهام مع همزة أخرى لما اتصلت بكلمة
واحدة . ٩

قـولـه تعـالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ علَى كُلِّ شَيءٍ شَهِيدٌ ﴾[(٧)]
[٥٣]

البـاء زيـادة ، والمفعـول محـذوف[(٨)] ، والتقـدير : أَوَلَم[(٩)] يكفـك ربـك . ١٢

---

(١) ذهب أبو حيان إلى أن المفعول الأول محذوف والتقدير أرأيتم أنفسكم ، والجملة في موضع المفعول الثاني ، وهو تكلف . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر أرأيت وأرأيتك ٣٩٧

(٢) كذا حكى عنه أبو عبيد ، ورويت من طريق الأزرق عن ورش عن نافع ، وإذا أبدلها مدّ لالتقاء الساكنين ، والمشهور عنه ـ وهو ما في السبعة والتيسير ـ أنه يسهلها بين بين . وقد سلف التعليق على القراءة في الكلام على الآية ٤٠ من سورة الأنعام ص ٣٩٦ـ٣٩٨

(٣) هو الكسائي ، وسلف التعليق على قراءته أيضاً .

(٤) في الأصل : أرأيت ، والوجه ماأثبت من ي و ب .

(٥) في الأصل : أرأيتم ، والوجه ماأثبت من ي و ب .

(٦) في الأصل : وإذا ، والوجه ماأثبت من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٨٥٥ ، والفراء ٢١/٣ ، وإعراب القرآن ٤٧/٣ ، ومجمع البيان ٢٠/٥ ، والبيان ٣٤٣/٢ ، والبحر ٥٠٥/٧ـ٥٠٦

(٨) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى وعلى حذف المفعول ٢٨٩ـ٢٩٠

(٩) في الأصل : ألم .

وقوله : ﴿ أنه على كل شيء ﴾ بدل من « ربك » على تقدير : أولم يكفك شهادةُ ربك على كل شيء ، فالمفعول محذوف والباء زيادة ، و « أنَّ » مع اسمه وخبره في ٣ موضع الجر إذا أبدلته من اللفظ ، وإن حملته على الموضع فهو في موضع الرفع ، لأن الجار والمجرور في موضع الرفع[1] ، والبدل كالعطف ، فكما جاز ﴿ ولا أصغرُ ﴾ ، ﴿ ولا أصغرَ ﴾[2] [سورة يونس : ٦١] جاز أيضاً في موضع « أن » ٦ الوجهان ، وقد جاء ﴿ مالكم من إلـٰهٍ غَيْرُه ﴾[3] [سورة الأعراف : ٥٩][*] و ﴿ غَيْرِه ﴾ .

(١) أجاز الوجهين الفراء والنحاس وغيرهما .

(٢) سياق الآية : ﴿ وما يعزب عن ربّك من مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤.

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩

سورة عَسَقَ

قوله عز وعلا : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾[١] [٣]

و﴿ يُوحَى إليـك ﴾[٢] . فمن قـال ﴿ يُوحَى ﴾ كان قولُـه ﴿ اللهُ العَـزِيـزُ الحكيمُ ﴾ [٣] مرتفعاً بفعل مضمر دلَّ عليه يوحى[٣] ، كـ ﴿ رجـال ﴾ في قولـه ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغُـدُوِّ والآصَـالِ . رِجَـالٌ ﴾[٤] [سورة النُّور : ٣٦-٣٧] ، وكالبيت[٥] الذي أنشدناه هناك .

ومن قال ﴿ يُوحِي ﴾ فهو ظاهر يرتفع لفظة ﴿ الله ﴾ به .

[قـولـه تعـالى][٦] : ﴿ ذَلِكُمُ اللهُ رَبِّي عَلَيـهِ تَـوَكَّلْتُ وإِلَيْـهِ أُنيبُ . فاطِرُ السَّمواتِ والأرْضِ ﴾[٧] [١٠-١١]

﴿ ذلكم ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الله ﴾ عطف بيـان ، وقولـه ﴿ ربي ﴾ نعت[٨] له ، والخبر قوله ﴿ عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢١/٣ ، وإعراب القرآن ٤٩/٣ ، والحجة ٢٥٠/٤-٢٥١ خم ، ومجمع البيان ٢١/٥ ، والبيان ٣٤٤/٢-٣٤٥ ، والبحر ٥٠٧/٧-٥٠٨

(٢) قرأ ﴿ يـوحَى ﴾ ابن كثير وحـده وقرأ البـاقـون ﴿ يـوحي ﴾ . انظر السبعـة ٥٨٠ ، والتيسير ١٩٤ ، والنشر ٣٦٧/٢

(٣) وهو قول الفراء وأبي علي وأحد قولي الكسائي ومن وافقه . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون ﴿ الله ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ العزيز الحكيم ﴾ أو يكون ﴿ العزيز الحكيم ﴾ نعتاً والخبر ﴿ له ما في السموات وما في الأرض ﴾ [٤] .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٤٧-٩٥٢

(٥) وهو : لِيُبْـكَ يـزيـد ضـارع لخصومـة ‏ ‏ ‏ ‏ وختبـط ممـا تطيـح الطـوائـح

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥١/٣ ، والبيان ٣٤٥/٢ ، والبحر ٥٠٩/٧ ، والتبيان ١١٣١

(٨) أو خبر ، وقوله ﴿ عليه توكلت ﴾ خبر بعد خبر ، انظر التبيان .

وقوله ﴿ فاطر السّموات ﴾ خبر بعد خبر[١] . وقيل[٢] : هو نعت لقوله ﴿ ربي ﴾ . وإن شئت كان بدلاً[٣] ، وإن شئت كان خبر ابتداء مضمر[٢] ، أي هو فاطر .   ٣

[وقوله][٤] : ﴿ يَذْرَؤُكُم فِيهِ ﴾[٥] [١١]

قيل : الهاء كناية عن المصدر ، أي يذرؤكم في الذّرْء[٦] [أي يذرؤكم في جملة المخلوقات][٧] .   ٦

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[٨] [١١]

---

(١) أجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان .

(٢) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٣) أجازه أبو البركات متابعاً المؤلف من غير تصريح بالنقل عنه . وهذا وجه ضعيف لأن البدل بالصفات ضعيف ، انظر ما سلف من التعليق ص ٧

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٥٦٧ ، ٨٤٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥١/٣ ، ومجمع البيان ٢٣/٥-٢٤ ، والبحر ٥١٠/٧ ، وتفسير الطبري ٨/٢٥-٩ ، والقرطبي ٨/١٦ ، وابن كثير ١٨٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٠٠/٥ ، والكشاف ٤٦٢/٣ . وسياق الآية ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام يذرؤكم فيه ﴾ .

(٦) وهو الْخَلْق ، عن النحاس والحافظ ابن كثير وهو معنى قول السّدي ومجاهد ، وقيل الهاء لذلك الْجَعْل ، ذكره الطبري والقرطبي وغيرهما وهو قول الزمخشري .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٧٣ ، ٨٢٩، ٩٠٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، ٣٠٣ ، وإعراب القرآن ٥٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٤/٥ ، والبيان ٣٤٥/٢ ، والبحر ٥١٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩/٢٥ ، والقرطبي ٨/١٦-٩ ، ومجمع التفاسير ٤٠٠/٥ ، والمقتضب ١٤٠/٤ ، والأصول ٢٩٤/١ ، ٤٣٨ ، وضرورة الشعر ١٦١-١٦٢ ، والبغداديات ١٥٩-١٦٠ ، والعضديات ١٧٥-١٧٦ ، وسر الصناعة ٢٩١ ، ٢٩٤-٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، وأسرار البلاغة ٣٨٤ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، والمغني ٢٣٧-٢٣٨ ، وانظر بحثاً جيداً في هذه الآية للدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه (النبأ العظيم ، نظرات جديدة في القرآن) ص ١٣٢-١٣٦

الكاف زيادة[١] ، أي ليس مثله شيء ؛ لأنه ينفي المِثْلِيَّةَ ، لأنه[٢] يثبتُها . / وإذا لم تجعلها زيادةً كان إثبات المثل . ١/١٢١

وقيل : بل المضاف محذوف ، والمِثْل بمعنى الصفة ، والتقدير : ليس كصاحب صفته شيء ، وصاحب صفته هو ، أي ليس كهُوَ شيءٌ[٣] . ٣

[قوله تعالى][٤] : ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وهُوَ وَاقِعٌ بِهِم ﴾[٥] [٢٢] ٦

[أي جزاؤه واقعٌ بهم][٤] فحذف المضاف ، وهو يعود إلى الكسب الذي دلَّ عليه ﴿ ما كَسَبُوا ﴾ أي جزاء كسبه واقع بهم[٦] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[٧] [٢٣] ٩

إن شئت كان التقدير : ذلك الذي يبشر الله به عباده الذين آمنوا ، فحذف الباء ثم حذف الهاء[٨] . ١٢

---

(١) وهو قول الأخفش والمبرد والنحاس وابن السراج وأبي علي والسيرافي وأبي الفتح وأكثر الناس . و « مثل » في هذا القول أطلق على نفس الشيء .

(٢) أي لأن الكاف يثبت المثلية ، وعبارته مضطربة .

(٣) ذكر هذا القول الطبرسي ، وذكره أبو حيان ولم يقدر فيه حذف المضاف .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٦ ، ٧٨٠ ، وإعراب القرآن ٥٧/٣ ، والبحر ٥١٥/٧

(٦) نحوه في البحر : وبال كسبه . وقيل التقدير : العقاب ، عن النحاس ، وقيل : العذاب ، عن أبي حيان ، ومؤدى ذلك واحد .

(٧) انظر الجواهر ٣١٥ ، ٤٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، ومجمع البيان ٢٨/٥ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٥/٧ـ٥١٦ ، والعضديات ١٣١ ، وابن الشجري ٧/١ ، والمغني ٧٠٩ ، ٧٢٧ ، والخزانة ٥٢١/٢ ، وما سلف ٥٢٠

(٨) هذا قياس قول أبي علي ومن وافقه ، وقياس قول سيبويه أنه حذف الجار دفعة واحدة ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٨ ، وسلف أيضاً بسط التعليق على حذف الجار والعائد إلى الموصول من جملة الصلة ٧٤٥

وإن شئت كان حُكْمُ « الذي » حُكْمَ « ما » ويكون مصدرياً[1] ، أي ذلك تبشير الله عبادَه الذين آمنوا .

٣ [قوله تعالى][2] : ﴿ فَإِن يَشَأِ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللهُ البَاطِلَ ﴾[3] [٢٤]

﴿ يمحُ الله ﴾ ليس بمعطوف على ﴿ يَختم ﴾[4] ولكن الواو حُذف في

٦ المصحف في الخطّ[5] ، كما جاء ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ [سورة العلق : ١٨] . وإنما لم يكن معطوفاً على ﴿ يختم ﴾ لأنَّ مَحْوَ الباطل واجب وليس مُعَلَّقاً بالشرط . ويدلُّ[6] على أن قوله ﴿ ويمحُ الله الباطل ﴾ مستأنف = قولُه تعالى ﴿ ويُحِقُّ

٩ الحقَّ ﴾ [٢٤] فرفع ، ولو كان مجزوماً لقال « ويُحِقِّ الحقَّ »[7] .

وقيل[8] : إن قوله ﴿ ويمح الله ﴾ عطف على قوله ﴿ يختم ﴾[9] والمعنى :

---

(١) وهو قول يونس ، قال المؤلف في الجواهر : « ويحكى عن يونس أنه أجرى « الذي » مجرى « ما » فجعله في حكم المصدر على تقدير ... ذلك تبشير الله عباده » اهـ . وأجازه الأخفش وأبو علي وابن جني ومن وافقهم ، والجمهور منعوا ذلك ، انظر ما سلف ٥١٩ ـ ٥٢٠

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ١/٧٨ ـ ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩/٣ ـ ٦٠ ، ومجمع البيان ٢٨/٥ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٧/٧ ، وتفسير الطبري ١٨/٢٥ ، والقرطبي ٢٥/١٦ ، وابن كثير ١٩٢/٧ ، والخصائص ٢٩٣/٢ و ١٣٤/٣ . ورسم في ب هنا « ويمح » وفي الأصل وي « ويمحو » وكذا هو في النسخ في المواضع الآتية ، فرسمته كله بلا واو اتباعاً لرسم المصحف .

(٤) والوقف على ﴿ قلبك ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٨١ ، والقطع ٦٤١ ، والمكتفى ٥٠٣ ، ومنار الهدى ٢٤٩

(٥) انظر المصادر السالفة ، والمقنع ٣٥

(٦) هذا دليل صناعي صحيح ، ومعنى الآية قاطع بأنه مستأنف .

(٧) قال المؤلف في شرح اللمع : « ... ولو كان محمولاً على قوله يختم لقال ويحقِّ ، بالكسر » اهـ ، أو لقال « ويحقَّ » بالفتح .

(٨) هذا قول حكاه يعقوب الحضرمي ، فالوقف على ﴿ الباطل ﴾ ، انظر القطع ومنار الهدى .

(٩) في الأصل وي : ويختم ، والصواب من ب .

ويمحُ الله الباطل بأن يُنْزِلَه على لسان نبي آخر[١] . ويكون قوله ﴿ ويحقُّ ﴾ مبنياً على الضم ، كما أنّ من قال ﴿ ويُحِقِّ ﴾ فكسر بناه على الكسر[٢] .

٣

[قوله تعالى][٣] : ﴿ وما بَثَّ فيهما مِنْ دَابَّةٍ ﴾[٤] [٢٩]

أي في إحداهما[٥] ، فحذف المضاف ، كقوله ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللؤلُؤ ﴾[٦] [سورة الرحمن : ٢٢] أي من أحدهما[٧] ، فحذف .

---

(١) قال المؤلف في شرح اللمع : « فيكون معنى الآية : فإن يشأ الله يختم على قلبك وينزل على لسان نبي آخر افتراءَك لوافتريت ويمحُ الله الباطل على لسانه » اهـ .

(٢) يريد أن « ويحقّ » مجزوم ، والضم فيه لالتقاء الساكنين كما أن الكسر كذلك . وهذا لا يستتب له من وجهين : أولهما : أنه لا يجوز الضم في « ويحق » إن كان مجزوماً لأن الضم في المدغم في نحو لم يَرُدُّ للإتباع ، ولا يجوز الإتباع في « ويُحِقّ » لأن الحاء مكسورة ، ولا يجوز أن تتبعها ضم الياء لأن الحاء متحركة وهي حاجز حصين . والثاني : أن من ذهب إلى أن ﴿ ويمحُ ﴾ مجزوم بالعطف على ﴿ يختم ﴾ يقف على ﴿ الباطل ﴾ ، فيكون ﴿ ويحق ﴾ رفعاً على الاستئناف . وما ذكره المؤلف متكلف فيه خطأ كما رأيت .
أما « لم يَرُدّ » فيجوز فيه الكسر على الأصل في التقاء الساكنين ، والفتح للخفة ، والضم للإتباع ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ص ١٢

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦١/٣ ، ومجمع البيان ٣١/٥ ، والبيان ٣٤٨/٢ ، والبحر ٥١٨/٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٥ ، والقرطبي ٢٩/١٥ ، وابن كثير ١٤٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٤١٢/٥ . وسياق الآية : ﴿ ومن آياته خلقُ السَّموات والأرض وما بثَّ فيهما من دابَّةٍ ﴾ .

(٥) هذا قول الفراء ، وعزي إلى أبي علي ، وأجازه القرطبي وأبو حيان ومن وافقهما . وأنكره النحاس ، قال : « والذي قاله [يعني الفراء] لا يُعرف في تفسير ولا لغة » اهـ . ورأى أن التثنية على بابها وقال : « والعرب تقول لكل ما يتحرك فيه شيء دبَّ فهو دابٌّ ثم تدخل الهاء للمبالغة فتقول دابة » اهـ فيدخل في ذلك الملائكة والناس وجميع الحيوانات ، وانظر تأويل الآية في المصادر السالفة .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٥/٣ ، وإعراب القرآن ٣٠٥/٣ ، والحجة ٣٤٣/٤ ـ ٣٤٤ خم ، ومجمع البيان ٢٠١/٥ ، والبحر ١٩١/٨ ـ ١٩٢ ، وتفسير الطبري ٧٦/٢٧ ـ ٧٨ ، والقرطبي ١٦١/١٧ ـ ١٦٣ ، وابن كثير ٤٦٨/٧ ، ومجمع التفاسير ١٤٠/٦ ، ومجاز القرآن ٢٤٤/٢

(٧) هذا قول أبي عبيدة والفراء والزجاج وأبي علي ومن وافقهم . وردّه النحاس أيضاً ، قال : « في =

[قوله تعالى][1] : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ . وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾[2] [٣٤ـ٣٥]

٣ بنصب الميم ورفعها[3] . فالنصب لكونه بعد الجزاء[4] مع اعتبار التبعية للام[5] . والرفع على الاستئناف .

[قوله تعالى][6] : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[7] [٣٧]

٦ إن[8] شئت كان ﴿ هم ﴾ تأكيداً لما في ﴿ غضبوا ﴾ ، و ﴿ يغفرون ﴾ جواب ﴿ إذا ﴾ . وإن شئت كان « فهم يغفرون » فتضمر الفاء[9] ، ويكون

= هذا من البعد ما لا خفاء به على ذي فهم أن يكون منهما من أحدهما ... » ثم ذكر أربعة أقوال أخرى في تأويل الآية تبقي الآية على ظاهرها من إرادة التثنية ، فقيل : يخرج من المواضع التي يلتقي فيها الماء الملح والماء العذب ، وقيل غير ذلك ، انظر كلامهم في تأويلها في المصادر السالفة .

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٣/٣ ، والحجة ٢٥٢/٤ـ٢٥٣ خم ، ومجمع البيان ٣١/٥ـ٣٢ ، والبيان ٣٤٩/٢ ، والبحر ٥٢٠/٧ـ٥٢١ ، والكشاف ٤٧٢/٣ ، وما سلف ٢٠٥

(٣) قرأ بالرفع نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب ، أنظر السبعة ٥٨١ ، والتيسير ١٩٥ ، والنشر ٣٦٧/٢

(٤) في قوله تعالى : ﴿ إنا يشأ يسكنِ الريح فيظللن رواكد على ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبّار شكور [٣٣] أو يوبقهنّ ... ﴾ .

(٥) انظر ما سلف ٢٠٦ . وما ذكره من اعتبار التبعية شيء انفرد بذكره فيما أعلم . وقد قيل في تأويل ذلك أقوال متكلفة ، انظر البحر .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر مجمع البيان ٣٣/٥ ، والبيان ٣٤٩/٢ ، والبحر ٥٢٢/٧

(٨) في الأصل و ي : فإن .

(٩) أجاز هنا هنا وقد قال فيما سلف ١٣٤ إن إضمار الفاء ليس بالفصيح وموضعه الشعر ، وكذا قال أبو حيان ، انظر ما سلف من التعليق ١٣٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ . وأجاز أبو حيان أن يكون « هم » مبتدأ و « يعفون » خبر وإذا متعلقة بـ « يغفرون » ، فتكون إذا ظرفية غير شرطية .

﴿ هم ﴾ ابتداءً ، و﴿ يغفرون ﴾ خبراً[1] .

وكذا ﴿ **هُم يَنْتَصِرُونَ** ﴾[2] [٣٩]

إن شئت كان وصفاً[3] للمنصوب قبله ، و﴿ ينتصرون ﴾ جواب ﴿ إذا ﴾ . وإن شئت كان التقدير « فهم ينتصرون »[4] .

وقياس قول سيبويه أن يرتفع ﴿ هم ﴾ بفعل مضمر دلَّ عليه ﴿ ينتصرون ﴾[5] لأنه قال[6] : [إذا قلتَ][7] : إن تأتني زيدٌ[8] يَضْرِبْ ، يرتفع « زيد » بإضمار فعل دلَّ عليه « يضرب » . والآيةُ تدلُّ على ما ذهب إليه من قوله[9] : « أزيدٌ إذا أتاكَ تَضْرِبُ[10] » إذا جعلته[11] جواباً ولم تَنْوِ به التقديم ،

---

(١) في الأصل : خبر ، وهو صواب .

(٢) انظر الجواهر ٥٤٨ـ٥٤٩ ، ومجمع البيان ٣٣/٥ ، والبيان ٣٥٠/٢ ، والبحر ٥٢٢/٧ ، والمغني ١٣٥ـ١٣٦ . وسياق الآية : ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ .

(٣) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هنا ٣٣ . وأجاز هذا الوجه من قبله الحوفيُّ ، قال أبو حيان : « وفي هذا نظر ، وفيه الفصل بين المؤكد والتوكيد بالفاعل ... » اهـ .

(٤) القول فيه كالقول في سابقه ، انظر ح ٩ من الصفحة السابقة . وذهب ابن هشام إلى أن « هم » مبتدأ وينتصرون خبر وإذا متعلقة بينتصرون ، وهي ظرفيه غير شرطية .

(٥) وقيل هذا القول أيضاً في الآية السابقة ، انظر البحر .

(٦) عبارة سيبويه ٤٥٨/١ : « واعلم أن قولهم في الشعر إن زيدٌ يأتِك يكن كذا إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ... فإن قلت إن تأتني زيدٌ يقلْ ذاك = جاز على قول من قال زيداً ضربته ، وهذا موضع ابتداء ... » اهـ وشرحُه ما قاله المؤلف .

(٧) زيادة من ب .

(٨) في الأصل و ي : إن تأت (في ي يأت) . وفي الأصل : فزيد ، وهو خطأ .

(٩) قال سيبويه ٦٨/١ : « ... وإن قلت : زيدٌ إذا يأتيني أضربُ ، تريد معنى الهاء ولا تريد : زيداً أضربُ إذا يأتيني . ولكنك تضع أضربُ هاهنا مثل أضربُ إذا جزمت وإن لم يكن مجزوماً لأن المعنى معنى المجازاة في قولك : أزيدٌ إن يأتك أضربْ ، ولا تريد به : أضربُ زيداً ، فيكون على أول الكلام رفعت عنده فجيِّد ، كما لم ترد بهذا أول الكلام ، وكذلك حين إذا قلت : أزيد حين يأتيك تضربُ ، وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جعلت تضرب وأضرب جواباً فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه ولم يرجع إلى الأول ... » اهـ .

=

وأنّها شُبِّهت بـ « إنْ » في وَصْل « الذي »[١] وخبر الابتداء . ومثله ﴿ والَّذِينَ إذا فَعَلُوا فاحِشَةً أوْ ظَلَمُوا أنْفُسَهُم ذَكَروا الله ﴾[٢] [سورة آل عمران : ١٣٥] ، وقوله ٣ ﴿ والَّذِينَ إذا أنْفَقُوا لم يُسْرِفُوا ﴾ [سورة الفرقان : ٦٧] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[٤] [٤٣]

٦ أي : منه ، فحذف[٥] .

☆ قوله[٦] عز وعلا : **﴿ مِنْ قَبْلِ أن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللهِ ﴾[٧] [٤٧]**

٩ أي من عذاب الله[٨] . وأحد الظرفين صفة للمنفي ، والآخر خبر . وإن

---

(١٠) في ي : يضرب ، وضبط في الأصل بالوجهين ، وصوابه بالتاء .

(١١) في الأصل و ي : إذا جعله جواباً ولم ينو ، والصواب من ب .

(١) انظر ما سلف من وقوع الشرط صلة للموصول ٩١٠ . وانظر في وقوع جملة الشرط خبراً ابن يعيش ٨٩/١ ، وذلك نحو : زيدٌ إن تكرمْه يشكرْك .

(٢) كان في النسخ ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة ﴾ فأتممت الآية لمكان الشاهد .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٣١٢ ، ٥٦٣ ، ٩١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، وإعراب القرآن ٦٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٤/٥ ، والبيان ٣٥٠/٢ ، والبحر ٥٢٣/٧ ، والإيضاح ٤٥ ، وابن يعيش ٩١/١-٩٢ و ٦٣/٨ ، والمغني ٦٤٨ ، ٧٧٤ ، وما سلف ١٧٠ ، ٢٧٣ ، ٤٥٥ ، ٧٥٦ ، ٨٣٠ ، ١١٨٢

(٥) سلف التعليق على حذف الجار والعائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ٢٧٣

(٦) انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٧) انظر البيان ٣٥٠/٢ ، والبحر ٥٢٥/٧ ، والكشاف ٤٧٤/٣

(٨) هذا سهو من المؤلف ، فإن ما ذكره لا يكون إلا أن يكون الضمير في « له » يعود على الإنسان ، والصواب أن يعود على « يوم » ، أي يوم لا يرده أحد بعدما حكم الله به .

شئت جعلت أحدهما معمولاً للآخر ، أو جعلتها صفتين وأضمرت الخبر . وإن شئت جعلتها خبرين[١] .

٣ وليس في القسمة تعليق أحدهما بالمصدر[٢] بتَّةً أيُّها الجاهل[٣] . ألا ترى قوله[٤] : « لا مرورَ بزيد ، ولا نزولَ على عمرو »[٥] فمالك[٦] والتنزيلَ / وأنت جاهل بـ « الإيضاح »[٧] ؟!

٢/١٢١

٦ وأما قوله ﴿ مالكم مِن مَّلْجأٍ ﴾[٨] [٤٧] فهو[٩] في موضع الوصف لـ ﴿ يوم ﴾ كما أن ﴿ لا مَرَدَّ له ﴾ كذلك ، والتقدير : مالكم من ملجأ فيه ، ﴿ وما لكم مِن نَّكِيرٍ ﴾ [٤٧] أي فيه ، فأغنى عن ذكر « فيه » قولُه

٩ ﴿ يومئذ ﴾ . ولا وقف[١٠] على قوله ﴿ من الله ﴾ . ☆

قوله عز وجل : ﴿ وما كَانَ لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[١١] [٥١]

---

(١) تابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه من غير تصريح . وذهب أبو حيان إلى أن « من الله » متعلق بمحذوف دلَّ عليه ﴿ لا مردّ ﴾ ، وأجاز أن يكون متعلقاً بـ « يأتي » وهو أحد قولي الزمخشري .

(٢) أجاز الزمخشري أن يكون ﴿ من الله ﴾ متعلقاً بالمصدر ﴿ مردّ ﴾ ، وردّه أبو حيان بأنه لو كان من صلته لكان معمولاً له فكان يكون معرباً منوناً ، وهو ما قاله المؤلف .

(٣) لا أعرف المعنيّ به .

(٤) يريد قول أبي علي ، انظر الإيضاح له ٢٤٧ـ٢٤٨

(٥) لو كان الجاران من صلة المصدر لنصب الاسم ونوّن .

(٦) في الأصل : كالك ، وهو تحريف .

(٧) لأبي علي الفارسي .

(٨) السياق ﴿ ... لا مرد له من الله مالكم من ملجأ يومئذ وما لكم من نكير ﴾ .

(٩) في الأصل : فهي ، والوجه ما أثبت .

(١٠) لا اختلاف فيه بين أصحاب الوقف .

(١١) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ٦٤٥ـ٦٤٦ ، ٧٢٠ ، ٨٥٧ـ٨٥٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٢٤ـ١/٢٥ و ٢/٣٠ و ٢/٧٩ـ١/٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٦ ، وإعراب القرآن ٣/٧١ـ٧٤ ، والحجة =

﴿ من ﴾ يتعلق بمضمر ، والتقدير : إلا موحياً أو مكلِّماً[1] من وراء حجاب ؛ فهو معطوف على « وَحْي » و « وَحْي » مصدر في موضع الحال[2] .

٣ ولا يتعلق ﴿ من ﴾ بقوله ﴿ أن يكلمه الله ﴾ لأنـه قبل حرف الاستثنـاء ، فلا يعمل فيما بعده[3] ، مع أنَّه[4] جوَّز تعلُّقه بـه لأنـه ظرف ، قـال[5] : والظرف يعمل فيه الوَهْمُ[6] .

٦ ﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ في تقـدير : أو أن يرسل رسولاً . وهـو معطـوف على « وَحْي » أي : إلا وحياً أو إرسالَ رسول[7] .

= ٢٥٤/٤ـ٢٥٩ خم ، ومنـه أخـذ المؤلف ، ومجمع البيـان ٣٦/٥ـ٣٧ ، والبيـان ٣٥١/٢ ، والبحر ٥٢٦/٧ـ٥٢٧ ، والكتاب ٤٢٨/١ـ٤٢٩ ، والمقتضب ٣٤/٢ ، والمسائل المنثورة ٧١ ، والمغني ٣٥١ ، ٧٢٦ ، وتفسير القرطبي ٥٣/١٦ ، والكشاف ٤٧٥/٣

(١) قدره أبو علي : « يكلِّمه » ونصّ أنه في موضع الحال .

(٢) وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وأجازه النحاس وأجاز أيضاً أن يكون نصباً على المصدر .

(٣) انظر ما سلف ٥٦٠ ، والتعليق ثمة ، وانظر ١٠٨٧

(٤) أي أبا علي . انظر ما نقلناه من كلامه على قوله تعالى : ﴿ وما نراك اتّبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾ [سورة هود : ٢٧] ص ٥٦١

(٥) هـذا معنى قول أبي علي ثمـة : « ولو كان بـدل الظرف غيره لم يجز » ، وعبر عنـه المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/٨٠ بقوله « قال : لأن بادي الرأي ظرف والظرف يكتفى فيه برائحة الفعل » .

(٦) نصّ المؤلف فيما سلف ٥٦٢ أن الظرف عنـده محمول على مـا قبل إلا ، وهو مـا اختـاره في الجـواهر وشرح اللمع ، وتعقّب أبا علي الذي ناقض نفسه فأجاز في ﴿ بـادي الرأي ﴾ مـا منعـه في ﴿ من وراء حجـاب ﴾ فقـال المؤلف شرح اللمـع : « ... فسبحـان الله ! أليس قـولـه ﴿ أو من وراء حجـاب ﴾ ظرف أيضـاً ؟ فـما بـال ﴿ بـادي الرأي ﴾ يعمـل فيـه ﴿ اتبعـك ﴾ قبـل « إلا » ولا يعمل في قوله ﴿ أو من وراء حجـاب ﴾ قولُـه ﴿ أن يكلم ﴾ ؟! أليسـا ظرفين ؟ فلم جـاز هناك ولم يجز ههنا ... » اهـ وانظر تمام كلامه.

(٧) هذا قول الخليل ووافقه سيبويه والناس جميعاً . والمصدر في موضع الحال أيضاً . وجاز أن تكون أن وصلتها في موضع الحال لأن المعنى فيما قال أبو علي « أو بأن يرسل ، فيكون الباء على هذا في تقدير الحـال وإن كان الجـار محذوفـاً » اهـ عن الجواهر ، وانظر القرطبي . ودفع أبو حيـان أن

ولا يكــون معطــوفــاً على ﴿ أن يكلمــه الله ﴾ لأنــه يصير التقــديــر [حينئذٍ][1] : وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولاً ، وقد أرسل رسولاً ، فكَوْنُه[2] عطفاً على « يكلم » فاسدٌ في المعنى[3] . ٣

= يكون « أن يرسل » في موضع الحال لأن سيبويه منع « أن تقع أن والفعل المقدر بالمصـدر موقع الحال » ، وما عزاه إلى سيبويه صحيح وهو في الكتاب ١٩٥/١ ، لكن عزب عن ذهن أبي حيـان المعنى الذي ذكرته عن أبي علي ، ولا يخالف ما قال سيبويه .

(١) زيادة من ب .

(٢) في الأصل : فبكونه ، وهو تحريف .

(٣) قـال أبو علي : « ... فلا يجوز أن يكـون محمـولاً على أن [يكلمـه] لأنـك إن حملتـه عليهـا كان المعنى : ما كان لبشر أن يكلمه أو أن يرسل رسولاً ، ولم يخل قولـه ﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ من أن يكون المراد فيـه : أو يرسلـه رسولاً ، أو يكون : أو يرسل إليـه رسولاً ... والتقـديران جميعـاً فـاســدان ، ألا ترى أن كثيراً من البشر قـــد أرســل رســولاً وكثيراً منهم قـــد أرســل إليهم الرسل ... » اهـ . وكان في الحجة « لأنك إن حملتها » والوجه ما أثبت .

سورة الزُّخْرُف

قوله عز وعلا : ﴿ حمٓ . والكِتَابِ الْمُبِينِ . إنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾[١] [١-٣]

٣

هذا جواب القسم . فمن قال : إن حروف التهجّي قسم[٢] كان قوله ﴿ والكتاب المبين ﴾ عطفاً[٣] عليه .

ومن قال : إن قوله ﴿ حمٓ ﴾ أي : حُمَّ الأمرُ[٤] كان قوله ﴿ والكتاب المبين ﴾ قسماً ، ويكون « حُمّ الأمر » ناب عن جواب القسم ، كما تقول : أتيتك والله .

٦

[قوله تعالى][٥] : ﴿ وَإنَّهُ في أُمِّ الكِتَابِ لَدَيْنا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[٦] [٤]

٩

خبر « إنَّ » قوله ﴿ لعليٌّ ﴾ ، وقوله ﴿ في أُمِّ الكتاب ﴾ من صلة

---

(١) انظر إعراب القرآن ٧٧/٣ ، وتفسير القرطبي ٦١/١٦ و ٢٨٩/١٥ ، وإيضاح الوقف ٨٨٣ ، والقطع ٦٤٦ ، والمكتفى ٥٠٦ ، ومنار الهدى ٢٥١

(٢) روي هذا القول عن ابن عباس وعكرمة والكلبي والأخفش . وانظر اختلافهم في تأويل حروف المجاء المذكورة في أوائل السور في تفسير الطبري ٦٧/١-٧٤ ، والقرطبي ١٥٤/١-١٥٧ ، وابن كثير ٥٦/١-٦٠ ، ومجمع التفاسير ٣٤/١-٣٨ ، ومجمع البيان ٣٢/١-٣٣ . والمختار أنها من المتشابهات التي استأثر الله بعلمها . وعليه يكون ﴿ والكتاب ﴾ قسماً ولا عطف في الكلام .

(٣) في النسخ : عَطْف ، والصواب ما أثبت .

(٤) روي هذا القول عن الضحاك والكسائي ، وأجازه ابن الأنباري ومن وافقه .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٢ ، وللفراء ٢٧/٣-٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٧/٣-٧٨ ، والحجة ٢٦٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٨/٥-٣٩ل والبيان ٣٥٢/٢ ، والبحر ٦/٨

« عليّ » ، أي إنه لعليٌّ في هذا المحلّ ، وإنما قلنا ذلك لمكان اللام ؛ وهذا كما تقول : إنَّ زيداً في الدار لقائم .

٣ [قوله تعالى][1] : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عنكم الذِّكْرَ صَفْحاً أن كُنْتُم ﴾ [٥]

و ﴿ إنْ كنتم ﴾ بالكسر والفتح[2] . فالكسر شرط ، والفتح على معنى : لأَنْ كنتم ؛ والمعنى : أفلا نصفح عنكم لأن كنتم ﴿ قوماً مُّسْرِفِينَ ﴾ .

٦ [قوله تعالى][3] : ﴿ وجَعَلُوا لَهُ مِن عِبَادِهِ جُزْءاً ﴾[4] [١٥]

أي من مال عباده نصيباً ؛ وهذا كقوله : ﴿ وجَعَلُوا للهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ والأَنْعامِ نَصِيباً ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٦] ، فحذف المضاف[5] .

٩ [قوله تعالى][1] : ﴿ أمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[6] [١٦]

المعنى : بل أتَّخَذَ . فـ « أم » يتضمن معنى « بَلْ » والهمزة جميعاً .

قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذا القُرْآنُ علَى رَجُلٍ مِنَ القَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[7] [٣١] ١٢

---

(١) زيادة مني .

(٢) قرأ بالكسر نافع وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٥٨٤ ، والتيسير ١٩٥ ، والنشر ٣٦٨/٢ . وانظر الكلام عليها في المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٨ ، وإعراب القرآن ٨١/٣ـ٨٢ ، ومجمع البيان ٤١/٥ ، والبيان ٣٥٢/٢ ، والبحر ٨/٨ ، وتفسير الطبري ٣٤/٢٥ ، والقرطبي ٦٩/١٦ ، وابن كثير ٢٠٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٢٤/٥

(٥) ذكره الطبرسيُّ أيضاً ، وهو معنى قول الحافظ ابن كثير . وقيل : حكوا بأن بعض عباده وهم الملائكة له أولاد ، وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد والسدي والحسن ، قالوا : زعموا أن الملائكة بنات الله ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٤٣/٥ ، والبيان ٣٥٣/٢ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، والمقتضب ٢٩٢/٣ ، ٣٠٥ ، وابن يعيش ٩٨/٨

(٧) انظر الجواهر ٥٧ ، ٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١/٣ ، وإعراب القرآن ٨٦/٣ـ٨٧ ، والحجة =

أي من إحدى القريتين[١] ، فحذف المضاف ، وهذا على قول الجمهور[٢] . وأراد بـ ﴿ القريتين ﴾ مكة والطائف .

٣ وقالوا : الرجلان : الوليدُ بنُ المُغيرة ، ونُعَيْم بن مَسْعُود الثَّقَفِيُّ الأشْجَعِيّ[٣] .

وقال قوم : بل المراد الأخْنَسُ بن شَرِيقٍ[٤] ، وكان مولده بالطائف وتربيته بمكة ، فأحب المشركون أن تكون النبوّة مع الأخنس[٥] . وقد ذكرنا ذلك في ٦ « المسائل التي على أبي عليّ »[٦] رحمه الله .

= ٣٤٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٦/٥ ، والبيان ٣٥٣/٢ ، والبحر ١٣/٨ ، وتفسير الطبري ٣٩/٢٥ ـ ٤٠ ، والقرطبي ٨٣/١٦ ، وابن كثير ٢١٢/٧ ـ ٢١٣ ، ومجمع التفاسير ٤٢٩/٥ ، والكامل ٦٣١ ـ ٦٣٢

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه ومنهم الطبرسي والقرطبي وأبو حيان . وقدره النحاس : على رجل من رجلي القريتين ، وهو مأخوذ من تقدير المبرد « على رجل من رجلين من القريتين » والمعنى عند الفراء : على أحد رجلين من القريتين .

(٢) هذا معنى قول الجمهور أن المراد رجل من رجلين من مكة أو الطائف ، وهو قول ابن عباس وعكرمة وقتادة والسدي وغيرهم . وقد اختلفوا في تعيين الرجلين .

(٣) هذا سهو من الشيخ فيه تخليط . والصواب « الوليد بن المغيرة وأبي مسعود الثقفي » كما قال في الجواهر ، وهو قول قتادة والفراء وغيرهما ، وقيل غير ذلك . انظر اختلافهم في المعني بها في المصادر السالفة .

وأبو مسعود الثقفي هو عروة بن مسعود الثقفي ، انظر ترجمته في الإصابة ٤٧٧/٢ برقم ٥٥٢٦

وأما نُعيم بن مسعود فهو أشجعي ويكنى أبا سلمة ، انظر ترجمته في الإصابة ٥٦٨/٣ برقم ٨٧٧٩

(٤) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى الأسود ؟ ولم أجد هذا القول .

(٥) قال الشيخ الطباطبائي في الميزان ٩٨/١٨ : « ... ذلك من تطبيق المفسرين وإنما قالوا ما قالوا على الإيهام وأرادوا أحد هؤلاء من عظماء القريتين على ما هو ظاهر الآية » اهـ

(٦) يريد كتابه « الاستدراك على أبي علي » ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ** ﴾[2] [٣٣]

٣ ﴿ لبيوتهم ﴾ بدل من قوله ﴿ لمن يكفر ﴾ أي لجعلنا لبيوت من يكفر بالرحمن سقفاً من فضةٍ ومَعَارِجَ وأبْوَاباً وسُرُراً من فضة أيضاً .

[قوله تعالى][3] : ﴿ **وزُخْرُفاً** ﴾[4] [٣٥]

٦ ١/١٢٢ أي وجعلنا لهم زخرفاً . / فـ ﴿ زخرفاً ﴾ منصوب بفعل مضمر[5] . وإن شئت كانت عطفاً[6] على موضع قوله ﴿ من فضة ﴾ أي بيوتاً من فضة ومن زخرف .

٩ وقُرِئ ﴿ سُقُفاً ﴾ و ﴿ سَقْفاً ﴾[7] فـ « سَقْف » مفرد نائب عن الجمع ، و « سُقُفاً » جمع ، ولكل بيت سقف . وإذا كان كذلك فاللائق بقوله ﴿ لبيوتهم ﴾ أن يقرأ ﴿ سُقُفاً ﴾ بضمتين على الجمع .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٣٤٠ ، ٥٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٣١-٣٢ ، وإعراب القرآن ٣/٨٧-٨٨ ، والحجة ٤/٢٦٧-٢٦٨خم ، ومجمع البيان ٥/٤٦-٤٧ ، والبيان ٢/٣٥٣ ، والبحر ٨/١٤-١٥ ، والمقتضب ٢/٢٠٢ ، وابن الشجري ١/٢٤٠ ، وابن يعيش ٣/٦٧ . وتمام الآيات : ﴿ ... من فضة ومعارج عليها يظهرون . ولبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون . وزخرفاً ... ﴾ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٣٢ ، وإعراب القرآن ٣/٨٩ ، ومجمع البيان ٥/٤٧ ، والبيان ٢/٣٥٣ ، والبحر ٨/١٥

(٥) هذا أحد قولي الفراء ومن وافقه . والظاهر أنه مراد النحاس بقوله إنه معطوف على ﴿ سقفاً ﴾ .

(٦) أجازه الفراء ومن وافقه ، وذهب النحاس إلى أن الأول هو الأولى بالصواب .

(٧) قرأ ﴿ سَقْفاً ﴾ على الإفراد ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ سُقُفاً ﴾ على الجمع . انظر السبعة ٥٨٥ ، والتيسير ١٩٦ ، والنشر ٢/٣٦٩

قوله عز وعلا : ﴿ وإنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَا ﴾[١] [٣٥]
بالتخفيف والتثقيل[٢] . فمن خفّف كانت[٣] [ما][٤] صلة زائدة[٥] ، أي
٣ وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا .

ومن شدَّد كان عند أبي علي[٦] من قوله ﴿ أَكْلاً لَمّاً ﴾ [سورة الفجر : ١٩]
فوصل كما وقف . فيكون ﴿ لَمّا ﴾ في موضع الحال أي إن كل ذلك مجتمعاً متاع
٦ الحياة الدنيا . فـ « إنْ » مخفّفة من « إنَّ » ، و « كلّ » مبتدأ ، و « متاع الحياة »
خبره ، و « مجتمعاً » حال ، و « لَمّا » بمعناه[٧] .

وقال مرة أخرى[٨] : هي « لَمْ » ضمّت إليها « ما » ، و « إنْ » للنفي[٩] ،

---

(١) انظر الجواهر ٧٥٦ـ٧٥٨ ، ٧٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٣ ، وإعراب القرآن ٩٠/٣ ، والحجة ٢٦٨/٤ـ٢٦٩ خم ، ومجمع البيان ٤٦/٥ ، والبيان ٢٥٣/٢ـ٣٥٤ ، والبحر ١٥/٨ ، والعضديات ٤٧ ، والبغداديات ١٤٨ ، ١٥٣ ، والمغني ٣٦

(٢) قرأ ﴿ لَمّا ﴾ بالتثقيل عاصم وحمزة ، واختلف عن هشام عن ابن عامر ، فروي عنه التثقيل ـ وهو ما في السبعة ـ وروي عنه التخفيف وهو قراءة باقي السبعة . انظر السبعة ٥٨٦ ، والتيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٦٩/٢

(٣) كان في النسخ : كان ، والصواب ما أثبت .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٦) هذا قول غير دقيق ، فقد ذكر أبو علي في الكلام على قوله تعالى ﴿ وإن كلاً لما ليوفينهم ﴾ [سورة هود : ١١١] أنه قرئ في الشاذ ﴿ وإن كلاً لَمًّا ﴾ منوناً فوصف بالمصدر ، قال : « فإن قال إن لَمًّا فيمن ثقّل ، إنما هي لَمًّا هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف = فذلك مما يجوز في الشعر ... » اهـ الحجة ٢٤٣/٣ خم . فأنت ترى أن أبا علي لم يجز هذا القول وإنما ذكره في توجيه هذه القراءة الشاذة وخصّ ذلك بضرورة الشعر . وانظر المحتسب ٣٢٨/٢ ، وما سلف من الكلام على آية سورة هود ص ٥٩٢ـ٥٩٤

(٧) في ب : « وكلّ مبتدأ ، والخبر متاع أي وإن كل ذلك مجتمعاً متاع الحياة الدنيا والعامل في الحال معنى الإضافة » .

(٨) في البغداديات ١٥٢

(٩) بهامش الأصل ما نصه : « إن نفيٌ ولم نفي والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً » اهـ .

والمعنى كلٌّ ذلك متاع الحياة الدنيا .

وقال آخرون[(١)] : « إنْ » بمعنى « ما » ، و « لَمَّا » بمعنى إلا ؛ أي : ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا . ٣

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ وقَالُوا يا أيُّها السَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾[(٣)] [٤٩]

والمعنى : يا أيها المدعوّ ساحراً عندنا[(٤)] . ولم يقولوا على الحقيقة إنه ساحر ، أعني هذه الجماعة ، لأنهم لواعتقدوا فيه ذلك لم يقولوا ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك ﴾ . ٦

[قوله تعالى][(٥)] : ﴿ وهَـٰذِهِ الأنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أفلا تُبْصِرُونَ . أمْ أنا خَيْرٌ مِّنْ هَذا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾[(٦)] [٥١ـ٥٢] ٩

﴿ أم ﴾ هذه عند سيبويه منقطعة[(٧)] . آلا ترى أنهم لوقالوا : أنت خير من هذا الذي هو مهين = لكانوا بُصَراء عنده ؟ فكأنه قال : أم أنتم بصراء[(٨)] .

(١) وهو قول الأخفش وأبي علي في الحجة وذكره في البغداديات ، وانظر التعليق فيا سلف ٥٩٣

(٢) زيادة من ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٩٣/٣ ، ومجمع البيان ٥٠/٥ ، والبحر ٢١/٨ ، وتفسير الطبري ٤٨/٢٥ ، والقرطبي ٩٧/١٦ ، وابن كثير ٢١٧/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٣٥/٥ ، والحلبيات ٨٠ ، والخصائص ٤٦١/٢ ، وسر الصناعة ٤٠٥ـ٤٠٦

(٤) أي نادوه بما كانوا يسمونه من قبل ذلك على حسب عادتهم ، وهو قول الزجاج وأبي علي وابن جني وأجازه النحاس ومن وافقه . وقيل : الساحر : العالم ، عن ابن عباس والكلبي وهو قول الطبري وابن كثير وغيرهما ، وعليه فلا حاجة إلى هذا التقدير .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٩٤/٣ ، ومجمع البيان ٥١/٥ ، والبيان ٣٥٤/٢ ، والبحر ٢٢/٨ ، ومجاز القرن ٢٠٤/٢ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، والمسائل المنثورة ٨٩ ، والبصريات ٢٣٩ ، وابن الشجري ٣٣٦/٢ ، والمغني ٦٤ـ٦٥ ، ٧٠ ، ١٥٤

(٧) وهو قول أبي عبيدة والفراء والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم . قال المبرد : وهذا قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافاً فيه .

(٨) قال سيبويه : « كأن فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ، فقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة =

ولو تلفّظ بقوله « أم أنتم بصراء » لكانت « أم » منقطعة ؛ لأن ما بعدها جملة .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَلَوْلا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾[2] [٥٣]

٣ ﴿ أَسْوِرَة ﴾ جمع « سِوار » . وقرئ ﴿ أَسَاوِرَة ﴾[3] ، وهي جمع « أَسْوِرَة »[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ ولَمَّا ضُرِبَ ابنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إذا قَوْمُكَ مِنْهُ

٦ يَصِدُّون ﴾[6] [٥٧]

بالضم والكسر[7] ، وهما لغتان[8] . وقال قوم[9] : يَصُدُّون بمعنى يُعْرِضُون ، ويَصِدُّون يضجّون .

٩ [قوله تعالى][1] : ﴿ ولَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنا منكم مَّلائِكَةً في الأَرْضِ ﴾[10] [٦٠]

= أم أنتم بصراء ، لأنهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم أنا خير من هذا بمنزلته لو قال أم أنتم بصراء » اهـ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٤ ، وللفراء ٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٩٤/٣ ، والحجة ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ خم ، ومجمع البيان ٥٠/٥ ، والبحر ٢٣/٨

(٣) قرأ ﴿ أسورة ﴾ حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون ﴿ أساورة ﴾ . انظر السبعة ٥٨٧ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٦٩/٢

(٤) وهو قول الأخفش وأبي علي وأحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقهما ، والقول الثاني أنه جمع إسوار .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٤ ، وللفراء ٣٦/٣-٣٧ ، والنحاس ٩٦/٣-٩٧ ، والحجة ٢٧١/٤-٢٧٢ خم ، ومجمع البيان ٥٢/٥ ، والبحر ٢٥/٨ ، ومجاز القرآن ٢٠٥/٢ ، وسر الصناعة ٧٦٢

(٧) قرأ بالضم نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥٨٧ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٦٩/٢

(٨) وهو قول الأخفش والكسائي والنحاس ، وأحد قولي الفراء وأبي علي وغيرهما .

(٩) ممن فرق بين الكسر والضم أبو عبيدة وأبو عبيد ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(١٠) انظر الجواهر ٦٦٥ ، وإعراب القرآن ٩٨/٣ ، ومجمع البيان ٥٣/٥ ، والبيان ٣٥٥/٢ ، والبحر =

قيل : المعنى لجعلنا بَدَلَكم[١] ، و« مِنْ » بمعنى البَدَل[٢] .

وقيل : المعنى [و][٣] لو نشاء لجعلناكم ملائكة[٤] ، وهو من باب « التجريد »[٥] .

٣

[قوله تعالى][٦] : ﴿ وإنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾[٧] [٦١]

أي : إنَّ عيسى مما يُعْلَمُ به مجيءُ الساعة[٨] . وقيل : إنّ نزولَه عَلَمٌ للساعة[٩] ، وهذه قراءة من قرأها بفتح العين واللام[١٠] .

٦

= ٢٥/٨ ، وتفسير الطبري ٢٥/٥٣ـ٥٤ ، والقرطبي ١٠٥/١٦ ، وابن كثير ٢٢٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٣٨/٥ ، وابن الشجري ٣٨/١ و ٦١/٢ ، والمغني ٤٢٢

(١) وهو قول ابن عباس ومجاهد والسدي وقتادة .

(٢) سلف التعليق على « من » التي للبدل ٤٣١

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) أجازه أبو علي والطبرسي والقرطبي . قال الطبرسي : « وفيه إشارة إلى قدرته على تغيير بنية البشر إلى بنية الملائكة » اهـ ، وقال القرطبي : « وإن لم تجر العادة بذلك والجواهر جنس واحد والاختلاف بالأوصاف » اهـ .

(٥) انظر ماسلف ٩٥ ، والتعليق ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧/٣ ، وإعراب القرآن ٩٨/٣ـ٩٩ ، ومجمع البيان ٥٤/٥ ، والبحر ٢٦/٨ ، وتفسير الطبري ٥٤/٢٥ـ٥٥ ، والقرطبي ١٠٥/١٦ ، وابن كثير ٢٢٢/٧ـ٢٢٣ ، ومجمع التفاسير ٤٣٩/٥

(٨) هذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسدي والضحاك وابن زيد . وقيل : إن القرآن لعلم للساعة ، روي عن سعيد والحسن وقتادة أيضاً ، والصحيح الأول كما قال الحافظ ابن كثير فإن السياق في ذكره .

(٩) في الأصل : الساعة ، وهو تحريف .

(١٠) وهي قراءة شاذة عزيت إلى ابن عباس وقتادة والضحاك وأبي هريرة ومالك بن دينار وأبي العالية وأبي مالك وعكرمة وزيد بن علي ومجاهد والأعمش والكلبي . فعزاها الفراء إلى الأول ، وعزاها النحاس إلى الأول والرابع ، وعزاها الطبري إلى الثلاثة ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٣٥ـ١٣٦ إلى الأربعة ، وعزاها القرطبي إلى الخمسة ، وعزاها ابن كثير إلى الثانية إلا مالكاً ، وعزاها أبو حيان إلى الجميع إلا أبا العالية وعكرمة .

قوله تعالى : ﴿ الأخلاّءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [٦٧]

هو جمع « خَليل » . ويجوز فيه نقلُ الحركة من الهمزة إلى اللام وحذفُ
٣ الهمزة ، فإذا قرئ كذلك كان فيه وجهان : « آلْخِلاّء » بإثبات الهمزة[١] ،
و « لَخِلاّء » بحذف الهمزة[١] ، كما قالوا « آلْحُمْرُ » و « لَحْمَر »[٢] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ وفيها ما تَشْتَهِي الأنْفُسُ ﴾[٤] [٧١]

٦ و ﴿ تشتهيه الأنفس ﴾[٥] بإثبات الهاء العائدة إلى الموصول . ويجوز
﴿ تشتهي الأنفس ﴾ بحذف الهاء لطول الموصول بالفعل والفاعل والمفعول[٦] .

[قوله تعالى][٧] : ﴿ وهُوَ الَّذي في السَّماءِ إلَهٌ ﴾[٨] [٨٤]

٩ التقدير : وهو الذي / هو في السماء إله . فـ ﴿ إله ﴾ يرتفع على أنه خبر
ابتداء مضمر . ولا يرتفع بالابتداء والظرف خبر[٩] ، ولا يرتفع بالظرف أيضاً
لخلوّ الصلة حينئذٍ من عائد يعود إلى الموصول .

---

(١) يريد همزة الوصل من حرف التعريف « الـ » .

(٢) انظر في ذلك الكتاب ١٦٥/٢ ، وتكملة الإيضاح ٣٥-٣٦ وابن يعيش ١١٥/٩-١١٦ ، وما سيأتي ١٢٩٧ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٠١/٣ ، والحجة ٢٧٥/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٥/٥ ، والبحر ٢٦/٨ . وكان في النسخ « ولكم فيها ... » وهو خطأ .

(٥) قرأ ﴿ تشتهيه ﴾ بإثبات الهاء نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ تشتهي ﴾ بحذف الهاء . انظر السبعة ٥٨٨-٥٨٩ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٧٠/٢

(٦) سلف التعليق على حذف الضمير المنصوب العائد إلى الموصول ١٠٩

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٣٢/١-٢ و ١٤٩/١ ، والجواهر ٥٢٧-٥٣٠ ، ٧٣٠ ، ٨٢٧ ، ٩١٣ ، ومجمع البيان ٥٧/٥ ، والبحر ٢٩/٨

(٩) ما ذكره المؤلف هنا أخذه من كلام أبي علي وقد نقله عنه في الجواهر ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه . وسها المؤلف هنا فلم يعترض على قول أبي علي ، وتنبَّه عليه في الجواهر ٥٣٠ ، قال : « وفي تقسيم أبي علي نظر ، لأنه ليس في القسمة ارتفاع « إله » بالابتداء لأن الظرف جرى صلة =

فإن قلت : فاجعل في الظرف ضميراً يعود إلى الموصول ، ويكون ﴿ إلـه ﴾ بدلاً من ذلك الضمير = فذلك جائز[(١)] . ولكن إن جعلته بدلاً من « هو » المحذوف أو من « الذي » فذلك يوجب البدلَ قبل تمام الموصول بالصلة . ألا ترى أن قوله ﴿ وفي الأرض ﴾[(٢)] [٨٤] معطوف على قوله ﴿ في السماء ﴾ ؟ فهو في الصلة .

[قوله تعالى][(٣)] : ﴿ وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾[(٤)] [٨٥]

المعنى : يعلم وقوعَ الساعة ، أي علم وقوع الساعة . فالمصدر مضاف إلى المفعول[(٥)] .

[قوله تعالى][(٣)] : ﴿ وقِيلِهِ يارَبِّ ﴾[(٦)] [٨٨]

فمن قال ﴿ وقيلِه ﴾ بالجر[(٧)] كان محمولاً على لفظ ﴿ الساعة ﴾[(٨)] . ومن قال ﴿ وقيلَه ﴾ بالنصب كان محمولاً على موضع ﴿ الساعة ﴾[(٩)] أي ويعلم قيلَه أي قيل

= الموصول ، فليس إلا أن يقول : إن ارتفاع إله لا يخلو أن يكون بإضمار هو أو بالظرف ... » اهـ .

(١) هذا قول أبي علي أيضاً ، واختار الأول .

(٢) سياق الآية : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم ﴾ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ١٧٩ ، ٤٩٠ـ٤٩١ ، والحجة ١٤/١ـ١٥ ، ومجمع البيان ٥٧/٥ ، وتفسير القرطبي ٢١/١٦

(٥) لأن الساعة ههنا مفعول بها على الحقيقة ، انظر الحجة والجواهر .

(٦) انظر الجواهر ١٧٩ ، ٤٩٠ـ٤٩١ ، ٦٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٣/٣ ، والحجة ٢٧٦/٤ـ٢٧٧ خم ، ومجمع البيان ٥٨/٥ ، والبيان ٣٥٥/٢ ، والبحر ٣٠/٨ ، والمحتسب ٣٥٥/٢

(٧) قرأ بالجر عاصم وحمزة من السبعة ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٨٩ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٧٠/٢

(٨) أي وعنده علمُ الساعة وعلمُ قيلِه ، وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٩) وهو أحد قولي الزجاج وابن جني وأقوال أبي علي ومن وافقه .

محمد يا ربّ . فالهاء في قوله ﴿ وقيله ﴾ يعود إلى النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم .

وكان أبو علي يقول : ﴿ وقيله ﴾ يعني الدعاء إليه[(١)] . وليس بالوجه ، وقد

٣ تقدم في « الاستدراك »[(٢)] .

وقال قوم فيمن نصب ﴿ وقيلَه ﴾ : إنه منصوب بالحمل على قوله ﴿ أمْ يَحْسَبُونَ أنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُم ونَجْوَاهُم ﴾[(٣)] [٨٠] ﴿ وقِيلَه يا ربّ ﴾ .

٦ [وقال قوم : نصبُه على تقدير : قال قيلَه ، فلم يتفطّنوا لما قاله في أوّل « الحجّة »][(٤)] .

---

(١) قال أبو علي : « وجه الجر في قوله ﴿ وقيله ﴾ على قوله ﴿ وعنده علم الساعة ﴾ أي يعلم الساعة ويصدّق ويعلم قيله ، ومعنى يعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه ، نحو قوله ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ [سورة غافر : ٦٠] ، و ﴿ ادعوا ربّكم تضرعاً وخفية ﴾ [سورة الأعراف : ٥٥] » اهـ .

فقال المؤلف في الجواهر ٤٩١ : « قول أبي علي هذا فيه نظر ، لأن الضمير في قوله ﴿ وعنده علم الساعة ﴾ يعود إلى الله سبحانه هو العالم بوقت حلولها . وإنما التقدير : وعنده علم وقت الساعة ، ولا يتوجه على هذا عطف « وقيله » على موضع « الساعة » على معنى ما قال أبو علي « ويعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه » لأن هذا مما الأشبهُ به أن يكون من صفة الرسول . وبعدُ فليعلم أن المصدر الذي هو « قيل » مضاف إلى الهاء وهي مفعولة في المعنى لا فاعلة ، أي وعنده علم أن يقال ﴿ يا ربّ إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾ والمصدر هنا مضاف إلى المفعول لا إلى الفاعل » اهـ . وكان في الجواهر « وبعد أن يعلم » وهو خطأ صوابه ما أثبت من المحتسب ٢٥٨/٢-٢٥٩ وعنه نقل المؤلف قوله : وبعد ... إلى آخر كلامه .

(٢) الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) وهو قول أبي حاتم وأحد قولي الأخفش والفراء والزجاج والنحاس وابن جني وأحد أقوال أبي علي ومن وافقه .

(٤) زيادة من ب . وقد سها المؤلف هنا فلم يجز النصب على المصدرية ، وأجازه الأخفش والفراء والنحاس وأبو علي أيضاً . قال أبو علي في توجيه قراءة النصب في هذه الآية « ... ويجوز أن تحمله على يقول قيله ، فيدل انتصاب المصدر على فعله ... » الحجة ٢٧٦/٤ خم . ولم يمنع هذا الوجه في أول الحجة ١٥/١ وقد ذكر هذه الآية استطراداً بل اكتفى بذكر أحد وجوه النصب ، =

وقال قوم : إنّ من جرَّ ﴿ وقيلِه ﴾ حمله على قوله ﴿ بالحقّ ﴾[1] أي : ﴿ إلاّ مَنْ شَهِدَ بالْحَقّ ﴾ [٨٦] ﴿ وقيلِه ﴾ . وهذا فيه نَظَرٌ ، لأن المعطوف على الصلة في الصلة . ولا يجوز الفصل بينه وبين المعطوف عليه لاسيما[2] بقصة طويلة .

و ﴿ مَنْ ﴾ من قوله ﴿ إلا من شهد بالحق ﴾[3] في موضع الرفع[4] بـ ﴿ الشَّفَاعةَ ﴾ [٨٦] أي : لا يملك الذين يدعون من دونه أن يشفع أحد إلا الشاهد بالحق ؛ وقيل هم الملائكة . ☆ وإذا[5] كان كذلك كان التقدير في قوله ﴿ ولا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ [٨٦] على حذف العائد من الصلة إلى الموصول ، على تقدير : ولا يملك الذين يدعونهم الكفرة ويعبدونهم ؛ فإن قوماً عبدوا عزيراً وعيسى عليهما السلام ، والملائكة[6] .

= قال : « ... فمن نصب ﴿ وقيلَه يا ربّ ﴾ جاز أن يكون حاملاً له على المعنى وموضع الساعة لأن الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به ... » اهـ .

(١) لم أجد هذا القول ، وهو قول متكلف ومخالف للظاهر إلى ضعفه من جهة الصناعة .

(٢) كذا وقع بحذف الواو قبل « لا » ، وهو استعمال صحيح ، انظر ما سلف ٤٥

(٣) انظر الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٥٥ ، وإعراب القرآن ١٠٣/٣ ، والبحر ٢٩/٨ ، وتفسير الطبري ٦٢/٢٥ ـ ٦٣ ، والقرطبي ١٢٢/١٦

(٤) وهو أحد قولي القرطبي .

(٥) قوله : وإذا كان ... إلى قوله تعالى في السطر ٧ من الصفحة التالية ﴿ إلا من شهد بالحق ﴾ انفردت به نسخة الأصل .

(٦) فقيل التقدير : ولا تملك الآلهة التي يعبدونها الشفاعة إلا عيسى وعزيراً والملائكة ، عن قتادة ، فذهب المؤلف والقرطبي إلى أن « من » في موضع رفع ، وذهب الطبري وأبو حيان إلى أنه استثناء وهو متصل لأن عيسى وعزيراً والملائكة داخلون في جملة المعبودين ، وهو الظاهر . وقيل التقدير : لا يملك عيسى وعزير والملائكة الشفاعة ، عن مجاهد ، والظاهر أن « من » عنده في موضع جر وهو تقدير الطبري والقرطبي ، والظاهر في تأويله ما ذكره أبو حيان من أنه استثناء منقطع وأجاز أن يكون متصلاً فهو استثناء من مفعول الشفاعة أي ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة في أحد إلا فيمن شهد بالحق .

وقد ذكرنا نظير هذا في قوله ﴿ ولا تَسُبُّوا الَّـذِينَ يَـدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾[١] [سورة الأنعام : ١٠٨] أي يـدعـونهم الكفرةُ . وكـذا ﴿ أُولَئِـكَ الَّـذِينَ يَـدْعُـونَ يَبْتَغُونَ ﴾[٢] [سورة الإسراء : ٥٧] .

قال[٣] : لم يأت المصدر بالألف واللام رافعاً ما بعده على أنه فاعل لـه إلا في موضعين[٤] ، وهما : ﴿ لا يُحبُّ اللهُ الْجَهْرَ بـالسُّوءِ مِنَ القَـوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ ﴾[٥] [سورة النساء : ١٤٨] وهذه الآية وهي ﴿ ولا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِه الشَّفَاعَةَ إلا مَن شَهِدَ بالْحَقِّ ﴾ [٨٦] . ☆

وجاء في الشاذ من القراءات ﴿ وقيلُه يـا ربِّ ﴾ بـالرفع[٦] ، أي[٧] : وعنـده علمُ السـاعـة وعلمُ قيلـه ، فحـذف المضـاف ، فـارتفـع ﴿ وقيلُـه ﴾ . وقيـل[٨] : التقدير : وقيلُه قيلُ يا ربِّ . وقيل[٩] : التقدير : ﴿ وقيلُه يـا ربِّ إنَّ هؤلاء قومٌ لا يؤمِنُون ﴾ [٨٨] مسموعٌ ، فـ « مسموعٌ » خبر الابتداء ، وقد حذف .

وقد كثر في هذه الآية القيلُ والقال ، ولا يحتمل هذا الكتاب أكثر من هذا .

---

(١) لم يذكر هذه الآيـة في هـذا الكتـاب ، وذكرهـا في الجواهر ٩٠٣ ، قـال : « يعني الأصنـام ، أي لا تسبّوا الذين تدعونهم أي يدعوهم المشركون ، فالواو ضمير المشركين ، فحذف العائد » .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٢٣

(٣) أي قال المؤلف ، وهذه الكلمة من الناسخ .

(٤) انظر ما سلف ٤٥١ والتعليق على إعمال المصدر وفيه الألف واللام ثمة .

(٥) سلف الاستشهاد بها ٤٥١ ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

(٦) عـزا النحـاس هـذه القراءة إلى الأعرج وزاد ابن جني في المحتسب ٢٥٨/٢ نسبتهـا إلى أبي قـلابـة ومجاهد ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٣٦ إلى أبي قلابة والحسن وقتادة ، ونسبها أبو حيان إلى هؤلاء جميعاً وزاد نسبتها إل مسلم بن جندب .

(٧) هذا قول ابن جني في المحتسب ، وعزي إلى الكسـائي .

(٨) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه .

(٩) وهـو ثـاني قـولي أبي علي ومن وافقـه . وذهب الفراء والنحـاس إلى أن ﴿ وقيلُـه ﴾ مبتـدأ و ﴿ يا ربِّ ﴾ هو الخبر أي نداؤه هذه الكلمة .

سورة الدُّخَان

قوله عز وعلا : ﴿ حمٓ . والكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾[(١)] [١ ـ ٣]   ٣

١/١٢٣   جواب القسم قولُه / ﴿ إِنَّا كُنَّا منذرين ﴾ دون قوله ﴿ إنا أنزلناه ﴾ لأنك لا تُقسم بالشيء على نفسه ، لأن القسم تأكيد خبر بخبر آخر . فقوله ﴿ إنا أنزلناه ﴾ اعتراض بين القسم وجوابه[(٢)] .   ٦

[قوله تعالى][(٣)] : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْراً مِنْ

(١) انظر الجواهر ٧٢٦ ، ومجمع البيان ٦١/٥ ، والبحر ٣٣/٧ ، وتفسير الطبري ٦٤/٢٥ ، والقرطبي ١٢٥/١٦ ، وإيضاح الوقف ٨٨٨ ، والقطع ٦٥٤ ، والمكتفى ٥١٣ ، ومنار الهدى ٢٥٤ ، وغرائب القرآن للنيسابوري (بهامش تفسير الطبري ٨١/٢٥) .

(٢) تابعه الطبرسي فنقل كلامه بغير تصريح ، وذكر نحوه القرطبي عن بعض النحويين . وقال المؤلف في الجواهر : « وليس من عادتهم أن يقسموا بنفس الشيء إذا أخبروا عنه » . وهذا القول بنصه نقله النيسابوري (ت بعد ٨٥٠) في كتابه غرائب القرآن عمن سماه « صاحب النظم » ، وأظن أنه يعني الجرجاني صاحب « نظم القرآن » ، وقد اختصر مكي بن أبي طالب هذا الكتاب في كتابه « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » (انظر فهرست ابن خير ٤١ ، ومقدمة الدكتور حاتم الضامن لمشكل إعراب القرآن لمكي ص ١٩ ، وإنباه الرواة ٣١٦/٣) . وليس بين يدي ما يعين على تعيين هذا الجرجاني ، ويغلب على ظني أنه علي بن عبد العزيز أبو الحسن الجرجاني (ت ٣٩٦) ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٩/١٧ ـ ٢١ ، والأعلام ٣٠٠/٤

وهذا خلاف الظاهر وغير صحيح فقد قال تعالى : ﴿ حمٓ . والكتاب المبين . إنا جعلناه قرآناً عربيّاً ... ﴾ [سورة الزخرف : ١ ـ ٣] فأقسم بالقرآن على أنه جعله قرآناً عربياً .

والصواب أن جواب القسم قوله ﴿ إنا أنزلناه ﴾ وهو قول الجمهور ، وقوله ﴿ إنا كنا منذرين ﴾ مستأنف فسّر به جواب القسم ، وهو قول الزمخشري ووافقه أبو حيان .

(٣) زيادة مني .

عِنْدِنا ﴾[(١)] **[٤ ـ ٥]**

حمل نصبه المبرد[(٢)] على إضمار فعل ، والتقدير : أعني أمراً من عندنا ، وحمله آخرون[(٣)] على الحال .

[قوله تعالى][(٤)] : **﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ ﴾**[(٥)] **[٥ ـ ٦]**

أي : لِلرَّحمةِ[(٦)] .

[قوله تعالى][(٧)] : **﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ البَطْشَةَ الكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ ﴾**[(٨)] **[١٦]**

لا ينتصب ﴿ يوم نبطش ﴾ بقوله ﴿ منتقمون ﴾ لأن ما بعد « إنَّ » لا يعمل فيما قبله[(٩)] . ولكن نصبه بقوله ﴿ إنّا كاشِفُو العَذَابِ قليلاً ﴾ [١٥] ، أو بمضمر دلَّ عليه ﴿ منتقمون ﴾[(١٠)] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٥ ، وللفراء ٣٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٨/٣ ، ومجمع البيان ٦١/٥ ، والبيان ٣٥٧/٢ ، والبحر ٣٣/٨ ، والمسائل المنثورة ١٨ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢ ، ٢٧٥ ، والقطع ٦٥٤

(٢) تابعه أبو البركات على عزو هذا إلى المبرد ناقلاً عنه من غير تصريح ، وذكر أبو حيان هذا القول ولم يعزه . والذي حكاه النحاس عن المبرد أنه منصوب على المصدر ، وهو قول الفراء .

(٣) منهم الأخفش والجرمي وأبو علي وغيرهم . (٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٥ ، وللفراء ٣٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٨/٣ ، ومجمع البيان ٦١/٥ ، والبيان ٣٥٧/٢ ، والبحر ٣٣/٨ ، ومجاز القرآن ٢٠٨/٢

(٦) فهو مفعول له ، وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء . وأجاز الفراء أن يكون مفعولاً به ، وأجاز النحاس أن يكون مصدراً ، وهو قول أبي عبيدة ، وأجاز النحاس أيضاً أن يكون بدلاً من ﴿ أمراً ﴾ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٧٣١ ، وإعراب القرآن ١١٠/٣ ، ومجمع البيان ٦٢/٥ ، والبيان ٣٥٨/٢ ، والبحر ٣٥/٨ ، والتبيان ١١٤٦

(٩) سلف التعليق على هذا ٦٢٤

(١٠) ذهب النحاس إلى أنه منصوب بـ « اذكروا » مضمرة وأجازه العكبري ، وأجاز أيضاً أن يكون =

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ . مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾[1] [٣٠-٣١]

أي من عذاب فرعون ، فحذف المضاف . وإن شئت كان الجارّ حالاً من ﴿ العذاب المهين ﴾ أي ثابتاً من فرعون ، فلا يكون على حذف المضاف .

[قوله تعالى][2] : ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾[3] [٣٧]

يجوز[4] أن يكون ﴿ الذين من قبلهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أهلكناهم ﴾ خبره[5] .

ويجوز أن ينتصب بفعل مضمر دلَّ عليه ﴿ أهلكناهم ﴾ .

ويجوز أن يكون رفعاً بالعطف على ﴿ قوم تبّع ﴾ ، والتقدير : أهم خير أم المهلكون من قبلهم . فعلى هذا تقف[6] على ﴿ قبلهم ﴾ ، ويكون ﴿ أهلكناهم ﴾ في تقدير : وأهلكناهم .

[قوله تعالى][2] : ﴿ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴾[7] [٤٥]

= ظرفاً لـ ﴿ عائدون ﴾ في قوله ﴿ إنا كاشفو العذاب قليلاً إنكم عائدون . يوم ﴾ ، وأجاز أن يتعلق بمدلول ﴿ منتقمون ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(١) انظر الجواهر ٧٥ ، ومجمع البيان ٦٥/٥ ، والبيان ٣٥٩/٢ ، والبحر ٣٧/٨

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١١٥/٣ ، ومجمع البيان ٦٥/٥ ، والبيان ٣٦٠/٢

(٤) أجاز هذه الوجوه النحاس ومن وافقه .

(٥) وهو قول أبي حاتم ، فالوقف الكافي عنده ﴿ تبّع ﴾ .

(٦) انظر القطع ٦٥٥ ، ومنار الهدى ٢٥٥

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٤٣/٢ ، وإعراب القرآن ١١٦/٣-١١٧ ، والحجة ٢٨١/٤-٢٨٢ خم ، ومجمع البيان ٦٧/٥ ، والبيان ٣٦٠/٢ ، والبحر ٣٩/٨-٤٠ . وسياق الآيات : ﴿ إن شجرة الزقوم طعام الأثيم . كالمهل يغلي في البطون ﴾ .

بالياء والتاء[١] . فالياء لتذكير ﴿ الْمُهْل ﴾[٢] ، والتاء لتأنيث الـ ﴿ شجرة ﴾[٣] .

٣ [قوله تعالى][٤] : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[٥] [٤٩]

و ﴿ أنَّك ﴾[٦] . فمن فتح فالمعنى : ذق لأنك[٧] أنت العزيز الكريم عند نفسك في الدنيا .

٦ ومن كسر فعلى الاستئناف[٨] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ ﴾[٩] [٥٥]

الباء للحال[١٠] . والمعنى : يدعون فيها متلبسين بكل فاكهة . ولا يكون

---

(١) قرأ بالياء ابن كثير وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٩٢ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧١/٢

(٢) هذا قول أبي عبيد وأحد قولي الفراء ، ولم يجزه النحاس ولا أبو علي لأن المهل لا يغلي في البطون لأنه إنما ذكر للتشبيه به في الذوب . وأجاز الفراء أن يكون التذكير لتذكير الطعام لأنه الشجرة في المعنى ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٣) أي ﴿ شجرة الزقوم ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٣/٣-٤٤ ، وإعراب القرآن ١١٧/٣-١١٨ ، والحجة ٢٨٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٦٧/٥ ، والبيان ٣٦١/٢ ، والبحر ٤٠/٨ ، ومجاز القرآن ٢٠٩/٢ ، والعسكريات ٣١ ، والحلبيات ٨٠ ، ١٦١ ، وسر الصناعة ٤٠٥ ، والخصائص ١٧٣/٢ ، ٤٦١

(٦) قرأ بفتح الهمزة الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥٩٣ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧١/٢

(٧) أو بأنّك وهو قول الفراء وأبي علي وغيرهما ، وأجازهما النحاس ومن وافقه .

(٨) والمعنى أيضاً : إنك أنت العزيز الكريم عند نفسك أو في زعمك أو عند قومك في الدنيا .

(٩) انظر الجواهر ٢٦٨ ، والبيان ٣٦١/٢

(١٠) هذا أحد قولي أبي علي فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، والقول الثاني أن الجار والمجرور صفة مصدر محذوف أي يدعون فيها دعاء بكل فاكهة أي قد التبس الدعاء بكل فاكهة .

الجار والمجرور مفعول ﴿ يدعون ﴾ لأن « دعوت » متعد بنفسه ، فهذا كقولهم : « خرج زيد بسلاحه »[١] أي متسلحاً . والمعنى : يطلبون الثواب والطيبات متلبسين بكل فاكهة .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ لا يَذُوقُونَ فيها المَوْتَ إلاّ المَوْتَةَ الأُولَى ﴾[٣] [٥٦]

ليس في الجنة موت . والظاهر يوجب أن يذوقوا فيها موتةً ، وهي الأُولى . فالاستثناء منقطع[٤] ، والتقدير : لكن قد ذاقوا الموتة الأولى في الدنيا .

وقال قوم : إنّ « إلاّ » بمعنى « سوى »[٥] أي : سوى الموتة الأولى في الدنيا .

وقال قوم[٦] : إنَّهم[٧] وقت المعاينة ينظرون إلى نعيم الجنة ، والجنة تُعْرَض عليهم فيرون مكانهم في الجنة ، فكأنهم في الجنة إذ ذاك ، فجاء الاستثناء على هذا الوجه .

---

(١) سلف ذكر هذه العبارة ٣١ فانظر التعليق ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ١١٩/٣ ، ومجمع البيان ٦٩/٥ ، والبيان ٣٦٢/٢ ، والبحر ٤٠/٨ ، وتفسير الطبري ٨٢/٢٥ـ٨٣ ، والقرطبي ١٥٤/١٦ـ١٥٥ ، وابن كثير ٢٤٦/٧ـ٢٤٧ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٩ ، ٧٨

(٤) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٥) هذا قول الفراء وابن قتيبة وعزي إلى الزجاج . وردّه الطبرسي بأن « إلا » حرف و « سوى » ظرف فلا يكون بمعناه وذهب إلى أن « إلا » مع ما بعدها صفة أو بدل بمعنى « غير » ، وهو قول جيد لم يتقدمه إليه أحد علمته . ونصَّ أبو البركات أن البصريين يقدرون « إلا » في الاستثناء المنقطع بـ « لكن » والكوفيون يقدرونه بـ « سوى » . وهذا شيء انفرد به ، فإن صحَّ ـ ولا أراه صحيحاً ـ لم يكن ثمة إشكال .

(٦) لا أعرف أحداً منهم . وذكر هذا القول بمعناه العكبري ، وحكى القرطبي نحوه عن ابن قتيبة .

(٧) في النسخ « إنَّ وقت » والصواب ما أثبت .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ووَقَاهُم عَذَابَ الْجَحِيمِ . فَضْلاً مِن رَّبِّكَ ﴾[2] [٥٦-٥٧]

٣ أي للفضل ، فهو مفعول له . وإن شئت كان نصباً بفعل مضمر على تقدير : وأعطاهم فضلاً . وإن شئت كان مصدراً[3] مؤكداً لما قبله لأنّ قوله[4] ﴿ ووقاهم عذاب الجحيم ﴾ تفضّلٌ منه لهم ، فكأنّه[5] قال : وتفضّل عليهم فَضْلاً [كما][6]
٦ قال[7] : / ٢/١٢٣

... ... ورُضْتُ[8] فَذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلالِ

على معنى : أذْلَلْتُه[9] أيَّ إذلال . فاستغنى عن « أذللتُ » بذكر « رضتُ » .

٩ [قوله تعالى][6] : ﴿ فإنَّما يَسَّرْنَاهُ بِلِسانِكَ ﴾[10] [٥٨]
الهاء يعود إلى ﴿ الكتاب ﴾ ، وقد جرى ذكرُه في أول السورة في قوله ﴿ حمٓ . والكتاب المبين ﴾ .

---

(١) زيادة من ب .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ١٢٠/٣ ، ومجمع البيان ٦٩/٥ ، والبيان ٣٦٢/٢
(٣) وهو قول الزجاج والنحاس ، وهو ظاهر قول الفراء ، فقد أجاز في غير القرآن أن يكون رفعاً ، أي ذلك فضلٌ ، وهذا إنما يجوز في المصدر . وهذا هو الظاهر .
(٤) في الأصل : قبله ، وهو تحريف .
(٥) في الأصل : وكأنه .
(٦) زيادة من ي و ب .
(٧) امرؤ القيس . وقد سلف البيت ٧٧٥ ، ١٠٤٧ ، وتخريجه في أول الموضعين .
(٨) في النسخ « فرضت » وسلف على الصواب في الموضعين .
(٩) لعل الوجه « أذللتها » والضمير لصاحبته .
(١٠) انظر مجمع البيان ٦٩/٥-٧٠ ، والبيان ٣٦٢/٢ ، والبحر ٤٠/٨

سورة الجاثِيَة

قوله عز وعلا : ﴿ وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيات ﴾[١] [٤] بالضم والكسر[٢] . ٣

وكذلك ﴿ وَٱخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ ﴾ إلى قوله ﴿ آيات ﴾[١] [٥] على الوجهين[٢] .

فمن ضمَّ فبالابتداء عند سيبويـه ، و﴿ في خلقكم ﴾ الخبر ، وبـالظرف عنـد الأخفش[٣] . ٦

ومن كسر فالأخفش يحتجُّ به في بـاب العطف على العـاملين[٤] المختلفين[٥] ،

---

(١) انظر الجواهر ٩٠٩ ، وشرح اللمع اللـوح ١/٤٧ـ٢ ، ومعـاني القرآن للفراء ٤٥/٣ ، وإعراب القرآن ١٢٤/٣ ، والحجـة ٢٨٣/٤ـ٢٨٧ خم ، ومجمع البيـان ٧٠/٥ـ٧٢ ، والبيـان ٣٦٣/٢ـ٣٦٤ ، والبحر ٤٢/٨ ، والمقتضب ١٩٥/٤ ، والكامـل ٣٧٥ ، ١٠٠٢ ، والأصـول ٧٣/٢ـ٧٥ ، والبصريـات ١٥٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، وابن يعيش ٥٣/٨ (والتبست عليـه بـالآيــة ١٩٠ من آل عمران) ، والمغني ٦٣٣ . وسيـاق الآيـات : ﴿ إنَّ في السّموات والأرض لآيـات للمؤمنين . وفي خلقكم ومـا يبث من دابـة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا بـه الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ .

(٢) قرأ ﴿ آيـاتٍ ﴾ بـالكسر حمـزة والكسـائي ، وقرأ البـاقـون بـالرفـع . انظر السبعـة ٥٩٤ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧١/٢

(٣) سلف التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ . وما قاله المؤلف هو قول الفراء وأحـد قولي النحاس وأبي علي وغيرهما . وأجاز النحاس وأبو علي ومن وافقهما أن يكون الرفع بـالعطف على موضع اسم « إن » لأن موضعه الرفع على الابتداء .

(٤) في الأصل : العالمين ، وهو سبق قلم من الناسخ .

(٥) عزا النحاس إجازة العطف على عاملين إلى الأخفش والكسـائي والفراء وسيبويه والزجـاج وذكر =

فيجيز : « مررت بزيدٍ في الدارِ والقصرِ عمرٍو » . ولا حجّة له في الآيـة ، لأن الله تعـالى لوقـال : إنَّ في السَّموات والأرض لآيـاتٍ للمؤمنين[1] وفي خلقكم ومـا يبثّ من دابـة واختـلاف الليـل والنهـار إلى قـولـه وتصريف الريح[2] ، ولم يـذكر ﴿ آياتٍ ﴾ = لكان الكلام تاماً .

فإنما ذكر ﴿ آياتٍ ﴾ بعد الآية الأولى في الآيتين للتأكيد والبدل والتكرار ، ذكره ابن السراج[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ **لَهُم عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيم** ﴾[5] [١١]

بـالضم والكسر[6] . فـالكسر على لفـظ الـ ﴿ رجـز ﴾ . والضم على لفـظ

= أن الزجاج أجازه واحتج له . وهذا وهم على سيبويه ، فهو لا يجيز ذلك ، ويـذهب فيما ظـاهره العطف على عاملين إلى أن العـامل الأول مقـدر فيـه الإثبـات وهو في حكم الملفوظ بـه وإن كان محذوفاً واستغني عن إظهاره بتقدم ذكره . فمـذهب سيبويـه هنـا ، وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه ـ أن النصب حمل على لفظ « إنّ » ، و« في » مقدرة في قوله « واختلاف .. » وإن كانت محذوفـة ، فـالعطف على عـامل واحـد . وقـد سلف بسط التعليق على مـذهبهم في العطف على عاملين ٧٥٤ ، وانظر المصادر المذكورة في ح١ من الصفحة السابقة .

(١) في النسخ : « إن في خلق السموات والأرض » وهـو سهـو من النـاسخ ، التبس صـدر الآيـة على النـاسخ بقوله تعـالى : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهـار ... ﴾ في صـدر الآية ١٦٤ من سورة البقرة والآية ١٩٠ من سورة آل عمران ، وقد يكون ذلك من المؤلف .

(٢) كذا في الأصل و ي ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، وفي ب ﴿ الريـاح ﴾ وهي قراءة البـاقين . انظر السبعـة ١٧٢ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢/٢٢٣ـ٢٢٤ . وكان في النسـخ أيضـاً « لآيـات للموقنين » وهـو خطـأ ، ولعلهـا التبست عليهم أيضـاً بقـولـه تعـالى ﴿ وفي الأرض آيـات للموقنين ﴾ [الذاريات : ٢٠] .

(٣) في الأصول له ٢/٧٤ـ٧٥ . وحكاه أبو علي في البصريات ، وذكره في الحجة ولم يعزه إليـه . وعزا المؤلف في شرح اللمع هذا القول إلى المبرد .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٣/١٢٦ ، والحجة ٤/٢٨٧ـ٢٨٨ خم ، ومجمع البيـان ٥/٧٣ـ٧٤ ، والبيـان ٢/٣٦٤ ، والبحر ٨/٤٤ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية في سورة سبأ الآية ٥ ،ص ١٠٩٩

(٦) قرأ ﴿ أليمٌ ﴾ بـالرفع ابن كثير وحفص عن عـاصم ، وقرأ البـاقـون بـالجر . انظر السبعـة ٥٩٤ ، =

الـ ﴿ عـذاب ﴾ . والتقـدير : لهم عـذابٌ من عــذاب رجـزٍ أليمٍ ، فيمن كسر[1] ، فحذف المضاف .

٣

وقوله : ﴿ جَمِيعاً مِّنْهُ ﴾[2] [١٣]
أي مِنْ خَلْقِه[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾[5] [١٤]

٦

= والتيسير ١٩٨ ، ١٨٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، ٣٤٩
وقولـه « بـالضم والكسر » استعمال لألقـاب البنـاء في موضـع ألقـاب الإعراب ، وقـد قـال ١٠٩٠ « بالجر والرفع » .

(١) كـذا وقع في الأصل و ي ، وهو سهو صوابـه « فيمن رفـع » وظننتـه سهـواً من المؤلف فتركتـه ، وسلف كلامه على الصواب ١٠٩٠ . وقوله « والتقدير ... فحذف المضاف » لم يرد في ب .
وهذا الذي قاله متكلّف لا معنى له ، وقـد سلف تنبيهنـا على ذلـك ١٠٩٠ . والرجز : العـذاب ، وعنّ المبرد أنه أغلظ العذاب وأشدّه ، وعن الزجاج أنه المقلقل لشدته وله قلقلة شديدة متتابعة ، انظر إعراب القرآن واللسـان (رجز) .
وقـال أبـو علي في قراءة من رفـع : « ... المعنى : لهم عـذابٌ أليمٌ من عـذاب ، وليس فـائـدتــه كذلك ، وفي ذلك أمران : أحدهما أن الصفة قد تجيء على وجه التأكيد ... والآخر ... » اهـ . يريد بالصفة قوله « من عذاب » لأنه صفة لـ « عذاب » .

(٢) انظر مجمع البيـان ٧٤/٥ ، والبحر ٤٥/٨ ، والتبيـان ١١٥١ ، وتفسير الطبري ٨٦/٢٥ ، وابن كثير ٢٥١/٧ ، ومجمع التفـاسير ٤٦٢/٥ . وسيـاق الآيـة : ﴿ وسخَّر لكم مـا في السـموات ومـا في الأرض جميعاً منه ﴾ .

(٣) هذا معنى قول الطبري : « جميع ما ذكرت لكم أيها النـاس من هـذه النعم نعم عليكم من الله أنعم بها عليكم وفضل منه تفضل به عليكم ... وجميعها منه ومن نعمـه » اهـ فتكون « منـه » متعلقـة بحال من « ما » أو بصفة لـ « جميع » . وقيل متعلقة بخبر لمبتدأ محذوف أي ذلـك التسخير منـه لا من غيره ، عن الزجاج ، وقيل غير ذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معـــاني القرآن لـلأخفش ٧٥ ، ٣٠٦ ، وللفراء ٤٥/٣ و ١٥٩/١ و ٧٧/٢ ، وإعراب القرآن ١٢٧/٣ ، ومجمع البيان ٧٤/٥ ، والبيان ٣٦٤/٢ـ٣٦٥ ، والبحر ٤٥/٨ و ٤٩/٦

أي : قل للذين آمنوا اغفروا يغفروا[١] .

وقال المازنيُّ[٢] : ﴿ يغفروا ﴾ في موضع « اغفروا » . وقد تقدم هذا غير
مرة[٣] .

﴿ لِيَجْزِيَ قَوْماً ﴾[٤] [١٤]

و ﴿ ليُجْزَى قوماً ﴾ عن يزيد[٥] مرتَّباً للمفعول ، أي ليُجزَى الخيرُ
قوماً[٦] ، فأضمر « الخير » لدلالة الكلام عليه .

وليس التقدير : ليُجْزَى الجزاءُ قوماً[٧] ، لأن المصدر لا يقوم مقام الفاعل ،
ومعكَ مفعول صحيح[٨] . فإذاً « الخيرُ » مضمر ، كما أضمر الشمس في قوله ﴿ حَتَّى

---

(١) حكى النحاس هذا التقدير عن المبرد عن المازني ، وهو مذهب المبرد ، وأجازه الزجاج والرماني وغيرهما .

(٢) هذا المشهور من مذهبه ، وردّه المؤلف فيما سلف ٧٢١ ، وقد بسطنا ثمة مذاهبهم في هذا . وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جواب لـ « قل » على اللفظ لا على المعنى .

(٣) لم يتقدم في هذا الكتاب إلا في موضع واحد ص ٧٢١-٧٢٢

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦/٣ ، وإعراب القرآن ١٢٨/٣ ، ومجمع البيان ٧٣/٥-٧٤ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، والبحر ٤٥/٨ ، والتبيان ١١٥٢ ، وتفسير القرطبي ١٦٢/١٦ ، وابن يعيش ٧٥/٧ ، والهمع ٢٦٥/٢ ، وما سلف ٨٧٥

(٥) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة ، وهذه قراءته كما في النشر ٣٧٢/٢ ، والمبسوط ٤٠٣ ، وإعراب القرآن ومجمع البيان وتفسير القرطبي . وذكر أبو حيان أن ذلك بخلاف عنه . وذكر ابن الجزري وأبو حيان أنها تروى عن عاصم ، وعزيت إلى الأعرج وشيبة أيضاً .
وليجزيَ بالياء قراءة غير ابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة فقرؤوا لنجزي بالنون ، انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٦) لم يتقدمه إلى هذا التقدير أحد علمته ، ونقله عنه الطبرسي مصرحاً بنقله ، وعنه اخذ العكبري أيضاً من غير تصريح .

(٧) وهو تقدير الكسائي والفراء ومن وافقهما ، وردّه الزجاج والنحاس وغيرهما . وأجازه أبو حيان موافقاً للكوفيين .

(٨) سلف بسط التعليق على هذا ٨٧٥

تَوَارَتْ بالحِجَابِ ﴾ لأن قوله ﴿ إذْ عُرِضَ عَلَيهِ بالعَشِيِّ ﴾ [سورة ص : ٣١-٣٢] دليلٌ على تواري الشمس .

قوله عز وعلا : ﴿ أمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أن نَّجْعَلَهُم كالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم ومَمَاتُهم ﴾[1] [٢١]

٣

﴿ سواء ﴾ بالرفع والنصب[2] . فمن رفع فـ ﴿ محياهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مماتهم ﴾ عطف عليه ، و ﴿ سواءٌ ﴾ خبر مقدم[3] .

٦

ومن نصب فإنه ينصبه على الحال من الضمير في ﴿ نجعلهم ﴾ ، أو مفعولاً ثانياً[4] ، أي[5] نجعلهم كالمؤمنين سواءً محياهم ومماتهم . فيرتفع ﴿ محياهم ومماتهم ﴾ بـ ﴿ سواءً ﴾ .

٩

والرفعُ فيه الوجهُ ، لأن مثل هذا الباب إنما يعمل في المضمر دون الظاهر[6] .

---

(١) انظر الجواهر ٥٦٨-٥٧٠ ، ٩١٧ ، وشرح اللمع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٦-٤٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٣٠/٣ ، والحجة ٢٨٩/٤-٢٩٢ خم و ٨/٤-٩ خم ، ومجمع البيان ٧٦/٥-٧٧ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، والبحر ٤٧/٨-٤٨ ، وتفسير الطبري ٨٩/٢٥-٩٠ ، والقرطبي ١٦٥/١٦-١٦٦ ، وابن كثير ٢٥٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٥ ، والكتاب ٢٣٣/١ ، والأصول ٣٠/٢-٣١ ، وابن يعيش ٩٢/١-٩٣ ، وما سيأتي ١٢٤٠

(٢) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وجعل النحاس سواء مبتدأ ومحياهم خبراً ، قال أبو حيان : « ولا مسوغ لجواز الابتداء به » .

(٤) أجاز القولين أبو علي ومن وافقه ، والأول هو قول الأخفش والفراء ومن وافقهما .

(٥) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(٦) الرفع في نحو مررت برجل سواءٌ أبوه وأمُّه = هو قول النحويين جميعاً ، فسواء خبر وأبوه مبتدأ .

=

وروي عن بعضهم[(١)] ﴿ سواءً محياهم ومماتَهم ﴾ أي في وقت حياتهم ووقت موتهم[(٢)] ، ولكن من نصب جعل ﴿ سواءً ﴾ بمعنى « مستوٍ »[(٣)] [أي : مستوياً محياهم ومماتهم][(٤)] كقوله[(٥)] :

٣

... ... وهل كُفَلائي في الوَفَاءِ سواءُ[(٦)]

أي هل كفلائي مستوون [في][(٤)] الوفاء . لولا ذلك لم يجز تقديم الجارّ عليه . وإذا أشكل من كلامه شيء فاطلبه في كلام غلامه[(٧)] .

٦

= وأجازوا سواءٍ أبوه وأمه ، فيرتفع أبوه بسواء ، وهي لغة رديئة كما قال الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم . انظر المصادر السالفة هنا وما سلف ٩٠٢ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة .

(١) عزا ابن خالويه في شواذه ١٣٨ هذه القراءة إلى الأعمش ، وإليه عزاها المؤلف في الجواهر ، وأبو حيان في البحر ، وزاد القرطبي نسبتها إلى عيسى بن عمر .

(٢) فيكون محياهم ومماتهم ظرفين ، وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وأبي علي ، وأجازا أن يكونا بدلاً من « هم » في ﴿ نجعلهم ﴾ وهو قول الأخفش .

(٣) قال المؤلف في الجواهر ٩١٧ عقب ما نقله عن سيبويه أنك لو قلت مررت برجل سواء أبوه وأمه فأجريته على الأول كان قبيحاً وهي لغة رديئة والوجه الرفع ، قال : « ومعاذ الله أن تحمل قراءة بعض الأئمة على اللغة الرديئة لا سيما وهم من السبعة . والوجه في ذلك أن تجعل « سواء » الذي هو مصدر بمعنى الفاعل أي ... مستوياً محياهم ومماتهم » اهـ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) وهو محرز بن المكعبر الضبي . والبيت من أبيات له في الكامل ١٠٧-١٠٨ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٥٧ ، والتبريزي ١٥/٤ ، واللسان (قسم) ، وانظر ما علقناه الكامل . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٤٥ ، ٩١٧

(٦) صدره : فهلاً سَعَيْتُم سَعْيَ عُصْبَةِ مازنٍ
ويروى « أسرة مالك » .

(٧) قوله « من كلامه » أي من كلام أبي علي الفارسي ، ويعني بـ « غلامه » أبا الفتح بن جني . وزاد في ب بعد « غلامه » لفظاً كأنه « جنّي » . وانظر هامش محقق ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ، فقد نقل عن ابن جني أن الظرف متعلق بسواء ، وانظر كلام المرزوقي . وقوله « ولكن ... غلامه » استدرك بهامش الأصل ، ولم يرد في ي .

وقد ذكرت هذه الآية في « البيان »[١] بجميع ما يتعلق بها . وذكرتُ التفصيل في عود الضمير[٢] من ﴿ محياهم ومماتهم ﴾ إلى القبيلين من المؤمنين والكافرين ، وإلى الكافرين دون المؤمنين ، / وأنَّه إذا كان للكافرين قالوا[٣] : ٣ ١/١٢٤
فالوجه رفع ﴿ سواء ﴾ ليكون إخباراً بالبتات عن استواء حياتهم ومماتهم ، ولا يكون داخلاً في ﴿ نجعلهم ﴾ لأنه صلة ﴿ أن ﴾ و﴿ أن ﴾ داخل في « الحسبان » ؛ فلا يكون داخلاً في الشك = وأنَّك إذا جعلت ﴿ سواءً ﴾ مفعولاً ٦
ثانياً فالكاف في موضع الحال ، وإذا جعلت الكاف في موضع المفعول الثاني كان ﴿ سواءً ﴾ حالاً من الضمير المنصوب بـ ﴿ نجعل ﴾ أو من الضمير المرفوع في الظرف العائد إلى الضمير المنصوب . ٩

[قوله تعالى][٤] : ﴿ **فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ** ﴾[٥] [٢٣]

أي من بعد هداية الله[٦] . وقال الحسن البصريُّ[٧] : أي من بعد عقوبة الله إياه بطَبْعِه على قلبه جزاء بأعمالهم[٨] الخبيثة . ١٢

---

(١) البيان في شواهد القرآن ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٢) انظر المصادر السالفة أيضاً .

(٣) هذا قول الأخفش وأبي علي ومن وافقهما . وذهب النحاس والطبري إلى أن الوجه الرفع ، والضمير يعوه إلى القبيلين من المؤمنين والكافرين ، وهو ظاهر قول الفراء . وما ذهب إليه الأخفش وأبو علي أجود . وما ذكره المؤلف هنا أخذه من الحجة .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ٥٩ ، ومجمع البيان ٧٨/٥ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، وتفسير الطبري ٩١/٢ ، والقرطبي ١٦٩/١٦ ، ومجمع التفاسير ٤٦٦/٥ ، والكشاف ٥١٢/٣

(٦) وهو قول الطبرسي ، وذكر صاحب البيان كلا القولين ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .

(٧) لم أجد قوله . وذكر المؤلف في الجواهر هذا القول ولم يعزه إليه ، وعبارته ثمة : « أي من بعد إضلال الله إياه بطبعه ... » اهـ . وهذا الذي ذكره في الجواهر هو ما عليه المفسرون وهو الظاهر .

(٨) كذا في النسخ وكذا في الجواهر أيضاً ، ولعل الوجه « **بأعماله** » .

والفاء مع ﴿ مَنْ ﴾ وما اتصل به متعلق بـ ﴿ أفرأيت ﴾[١] [٢٢] .
فالوقف من أول[٢] الآية قوله ﴿ من بعد الله ﴾[٣] لأنه جواب الاستفهام .

٣ **قوله عز وعلا : ﴿ وتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إلى كِتَابِهَا ﴾[٤] [٢٨]**

ابتداء وخبر . ورُوي عن يعقوب[٥] ﴿ كُلَّ أُمَّة تدعى ﴾ على أن يكون بدلاً
٦ من ﴿ كلَّ أمة ﴾ ، ويكون ﴿ تدعى ﴾ في موضع الحال ، أو في موضع المفعول الثاني ، على تفصيل معنى ﴿ ترى ﴾ .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ والسَّاعَة ﴾[٧] [٣٢]

٩ بالنصب والرفع[٨] . فالنصب على لفظ ﴿ وَعْدَ الله ﴾ . والرفع على موضع ﴿ إنَّ ﴾[٩] .

---

(١) سياق الآية : ﴿ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون ﴾ . وكان في النسخ : أرأيت ، والتلاوة بالفاء .

(٢) في الأصل : أولى ، والصواب من ي و ب .

(٣) وهو وقف كاف ، انظر منار الهدى ٢٥٦ . والوقف على ﴿ تذكرون ﴾ أكفى منه ، انظر القطع ٦٦٠ ، والمكتفى ٥١٨ ، ومنار الهدى ٢٥٦

(٤) انظر إعراب القرآن ١٣٥/٣ ، ومجمع البيان ٧٩/٥ ، والبيان ٣٦٦/٢ ، والبحر ٥١/٨ ، وإيضاح الوقف ٨٩٢ ، والقطع ٦٦٠ ، والمكتفى ٥١٩ ، ومنار الهدى ٢٥٦ـ٢٥٧ ، والمحتسب ٢٦٢/٢ـ٢٦٣

(٥) انظر النشر ٣٧٢/٢ ، والمبسوط ٤٠٤

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ١٤٠/٣ ، والحجة ٢٩٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٨٠/٥ ، والبيان ٣٦٦/٢ ، والبحر ٥١/٨

(٨) قرأ بالنصب حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٩ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٩) يريد على موضع إن وما عملت فيه وموضعها الرفع على الابتداء ، والأولى أن يقال على موضع

﴿ قُلْتُم ما نَدْري ما السَّاعَةُ ﴾[1] [٣٢]

بالرفع ، هو الوجه على أن يكون ابتداء وخبراً . ورُوي ﴿ ما الساعةَ ﴾ بالنصب عن المفضَّل[2] ، على أن يكون ﴿ ما ﴾ زيادةً . ٣

﴿ إن نظُنُّ إلاّ ظَنّاً ﴾[3] [٣٢]

قالوا : التقدير : ما نحن إلا نظن ظنّاً[4] . وقيل : التقدير : إن نظن إلا ظنّاً لا يؤدينا إلى التحقيق والعلم[5] . ٦

= اسم إنّ ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٦٤ . وأجاز النحاس وأبو علي ومن وافقهما أن تكون الساعة مرفوعة بالابتداء .

(١) انظر البيان ٣٦٧/٢

(٢) لم أجد هذه القراءة عن المفضل ولا عن غيره . وذكر أبو حيان أن المفضل قرأ في الأولى والساعة بالنصب كحمزة .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٧ ، وإعراب القرآن ١٤١/٣ ، والبيان ٣٦٧/٢ ، والبحر ٥١/٨ ، والحلبيات ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، وابن يعيش ١٠٧/٧ ، والجنى الداني ٤٩٦ ، ٥١٤ ، والمغني ٣٨٨ ، ٨١٩ ، والهمع ٢٥١/٣

(٤) هذا قول أبي علي فيما نقله عنه المرادي وابن هشام ، وهو أحد قولي المبرد والنحاس وغيرهما .

(٥) جملة « لا يؤدينا » صفة للظن ، واختار أبو حيان وابن هشام أنه على حذف الصفة والتقدير : إلا ظناً ضعيفاً . وإنما تأولوا الآية لأن التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد ، لأنه لافائدة فيه ، فتأوله المبرد ومن وافقه على وضع إلا في غير موضعها ، وذهب آخرون إلى أن الصفة محذوفة فيصير مصدراً مختصاً .

سورة الأحقاف

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وكَفَرْتُم بِهِ وشَهِدَ شَاهِدٌ مِن بَنِي إسْرائِيلَ على مِثْلِهِ فآمَنَ واسْتَكْبَرْتُم ﴾[1] [١٠]

٣

أي : واستكبرتم أتؤمنون ؟ فحذف « أتؤمنون » الذي يقتضيه الشرط ويقتضيه الاستفهام[2] .

☆ وإنما قال : « أتؤمنون » مقتضى قوله[3] قوله[4] ﴿ أرأيتم ﴾ وقوله ﴿ إن كان من عند الله ﴾ ؛ لأن معنى ﴿ أرأيتم ﴾ : أخبروني[5] إن صحّ أنّ القرآن الذي

٦

(١) انظر الجواهر ٥٠٩ ، ومجمع البيان ٨٤/٥ ، والبيان ٣٦٨/٢ ، والبحر ٥٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١٨٩/١٦ ، والحلبيات ٧٧

(٢) هذا تقدير الزجاج فيما نقله عنه المؤلف في الجواهر والقرطبي . وينبغي أن يكون تقديره إن كان جواب الشرط : « أفتؤمنون » بالفاء ، وكذا هو في الجواهر . ونقل المؤلف عن أبي علي والزجاج أن التقدير : أرأيتم القرآن ، فحذف المفعول الأول ، والمفعول الثاني هو موضع الجملة المحذوفة وتقديره عند الزجاج « أفتؤمنون » ، وعند أبي علي « أتأمنون عقوبته » ، وعبارته في الحلبيات : « وكأن التقدير : أتأمنون عقوبة الله أو لا تخشون انتقامه » . وإن كان جواباً للشرط كانت جملة الشرط وجوابه هي المفعول الثاني ، وكذا قال أبو حيان وقدره : أرأيتم حالكم إن كان كذا ألستم ظالمين . والأظهر أن الاستفهام سدّ مسد المفعولين كما قال المؤلف في قوله تعالى : ﴿ قل أرأيتم إن كان من عند الله ثم كفرتم به من أضل ... ﴾ [سورة فصلت : ٥٢] ، انظر ما سلف ١١٩٢ - ١١٩٣

(٣) قوله : وإنما قال إلى قوله وهو منزل منزلة أتؤمنون ، انفردت به نسخة الأصل ، وقوله « وإنما قال » مشكل ، فإما أن يكون تحريفاً صوابه « وإنما كان » أو « وإنما قلنا » ، وإما أن يعني بـ « قال » الزجاج ، على حكاية كلامه ، وإما أن يكون هذا الكلام تعليقاً أدخل في متن الكتاب .

(٤) في الأصل : قولهم ، والصواب ما أثبت .

(٥) في الأصل : أتخبروني ، وهو تحريف .

ما آمنتم به واستكبرتم عنه من عند الله ، وهو منزّل منزلة « أتؤمنون » . ☆

وإدغام[(١)] الدال من ﴿ شهد ﴾ في الشين من ﴿ شاهد ﴾ هنا وفي يوسف [الآية : ٢٦] حسنٌ جيّد لقرب الدال من الشين .

وكما جاز إدغام الدال في الشين جاز إدغام السين أيضاً فيه ، كقوله : ﴿ وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ [سورة مريم : ٤] ، وجاز أيضاً إدغام الثاء فيه ، كقوله ﴿ حيث شئْتُما ﴾ [سورة البقرة : ٣٥] و ﴿ حَيْثُ شِئْتُم ﴾ [سورة البقرة : ٥٨][(☆)] ، و ﴿ ذي[(٢)] ثَلاثِ شُعَبٍ ﴾ [سورة المرسلات : ٣٠] ، وجاز أيضاً إدغام الضاد فيه ، نحو ﴿ والأَرْضِ شَيْئاً ﴾ [سورة النحل : ٧٣] ، و ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِم ﴾ [سورة النور : ٦٢] ، وقد تقدم هذا في « البيان »[(٣)] .

قوله عز وعلا : ﴿ **ومِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إماماً ورَحْمَةً** ﴾[(٤)] **[١٢]**

﴿ إماماً ﴾ نصب على الحال من الضمير في الظرف عند سيبويه ، ومن ﴿ كتاب موسى ﴾ عند الأخفش ومن رفع بالظرف[(٥)] .

[و][(٦)] يجوز أن يرتفع قوله ﴿ كتابُ موسى ﴾ بالعطف[(٧)] على قوله

---

(١) قرأ أبو عمرو بالإدغام ، وأدغم الحروف التي ذكرها المؤلف هنا أيضاً ، إلا أنه اختلف عنه في إدغام ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ ﴿ والأرض شيئاً ﴾ فأكثر أهل الأداء على إظهاره عنه وروي عنه الإدغام ، انظر التيسير ٢٣ ـ ٢٦ ، والنشر ٢٨٦/١ ـ ٢٩٣

(٢) في الأصل : وفي ، وهو تحريف .

(٣) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وإعراب القرآن ١٤٨/٢ ، ومجمع البيان ٨٥/٥ ، والبيان ٣٦٨/٢ ، والبحر ٥٩/٨ ، وما سلف ٥٥٨

(٥) سلف التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) هذا قول انفرد به فيما أعلم ونقله عنه الطبرسي من غير تصريح . وهو قول متكلف ضعيف لكثرة الفصل بين المتعاطفين .

٢/١٢٤ ﴿ وشهد شاهد من بني إسرائيل ﴾ [١٠] أي : وشهد من قبل القرآن / كتابُ موسى ، ففصل بالظرف بين الواو والمعطوف[1] [به][2] .

٣ ﴿ وهَذا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾[3] [١٢]

﴿ لساناً ﴾ حال أيضاً ، والتقدير : وهذا كتاب مصدّق ملفوظاً به على لسان العرب .

٦ [قوله تعالى][2] : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[4] [١٤]

﴿ خالدين ﴾ حال من ﴿ أصحاب الجنة ﴾ . والعامل فيه معنى الإشارة الذي دلّ عليه ﴿ أولئك ﴾ ، كما تقول : هذا زيد راكباً . ٩

﴿ جزاءً بما كانوا يعملون ﴾ .

مصدر مؤكِّد لما قبله[5] . [و][6] التقدير : جُوزُوا جزاءً ، فاستغني عن ذكر « جوزوا » بذكر الجملة قبلها دالة عليها . ١٢

وإن شئت كان مفعولاً له .

قوله عز وعلا : ﴿ وَوَصَّيْنَا الإنْسَانَ بِوَالِدَيهِ إِحْسَاناً ﴾[7] [١٥]

---

(١) سلف التعليق على هذا الفصل ٩٩

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وللفراء ٥١/٣ ، وإعراب القرآن ١٤٨/٣ ، ومجمع البيان ٨٥/٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ ، والبحر ٥٩/٨

(٤) انظر إعراب القرآن ١٥٠/٣ ، ومجمع البيان ٨٥/٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ ، وابن الشجري ١٩٠/٢

(٥) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ١٥٠/٣ ، والحجة ٢٩٤/٤ خم ومنه أخذ كلامه و ١٠٤/٢ـ١٠٦ ، ومجمع البيان ٨٤/٥ـ٨٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ـ٣٧٠ ، والبحر ٦٠/٨

و ﴿ حُسْناً ﴾[1] . فانتصاب « إحسان » بقوله ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه ﴾ لأن معناه : أحْسِنا إليهما[2] إحساناً . فالناصب له « أحسنا » الذي دلَّ عليه ﴿ وصَّينا ﴾ . فهو مصدر من غير لفظه ، ولو كان من لفظه لقال : ووصينا الإنسان بوالديه توصية . ٣

والباء من صلة ﴿ وصَّينا ﴾ كما قال : ﴿ ذَٰلِكُم وَصَّاكُم بِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] ، ولا يكون من صلة « إحسان » لأن ما يتعلق بالمصدر لا يتقدم عليه[3] ، وإن كان قد جاء : ﴿ وقد أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] . ٦

وأما من قال ﴿ ووصَّينا الإنسان بوالديه حُسْناً ﴾ فالمعنى : أمراً ذا حُسْن ، أي : وصَّيناه بوالديه أمراً ذا حُسْن ، أي بأمرٍ ذي حسن . فهو في موضع البدل من قوله ﴿ بوالديه ﴾ ، وهو من باب بدل الاشتمال[4] . ٩

[قوله تعالى][5] : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ ﴾[6] [١٧] ١٢

---

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿ إحساناً ﴾ والباقون ﴿ حسناً ﴾ . انظر السبعة ٥٩٦ ، والتيسير ١٩٩ ، والنشر ٢/٣٧٣

(٢) كان في النسخ « إليه » والصواب ما أثبت .

(٣) لأن المصدر ومعموله كالموصول والصلة ولا تتقدم الصلة ، وقد سلف التعليق على هنا ٨٧٠ ، وانظر ما سلف ٥٦٧ ، ٩٧٠

(٤) كذا قال ، ولا أعلم أحداً ذكر هذا القول . وقد أجاز أبو علي في انتصاب ﴿ حسناً ﴾ قولين : الأول أنه منتصب على المصدرية ويكون « حُسْن » بمعنى « إحسان » ، وهو ظاهر قول الفراء والنحاس ؛ فإما أن يكون « حسن » مصدراً على حذف الزوائد أو اسم مصدر كالعطاء والإعطاء . والثاني أنه منتصب بفعل محذوف تقديره : اتخذ حسناً واصطنع حسناً ، و « حسن » على هذا إما صفة على وزن « فُعْل » أو مصدر كالكفر وعليه فالتقدير : أمراً ذا حسن ، هكذا قال في الموضع الأول من الحجة ، وردّ هذا القول في الموضع الثاني منها .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٣٧٢ ، والبيان ٢/٣٧٠ ، والبحر ٨/٦١ ، وما سلف ٢٤

مبتدأ ، وخبره مضمر ، والتقدير : وفيما يُتْلَى عليكم قصَّةُ الذي قال لوالديه .
ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿ أُولَئِكَ الَّذين ﴾ [١٨] كما قال : ﴿ والذي
جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ به أُولَئِكَ ﴾[١] [سورة الزمر : ٣٣] ، وقال : ﴿ وخُضْتُم كالَّذي   ٣
خاضُوا أُولَئِكَ ﴾[٢] [سورة التوبة : ٦٩] ، وأنشدوا[٣] :

إنَّ الَّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ[٤]

---

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٦٣

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٩ـ٥٢٠ . و « الذي » في هذه الآيات جنس ولا يراد به واحد معين ولهذا ما أخبر عنه بالجمع « أولئك » في الآيتين وكني عنه بالجمع في قوله « خاضوا » وأشير إليه بقوله « أولئك » .

(٣) للأشهب بن رُمَيْلَة . والبيت من أبيات له في البيان والتبيين ٥٥/٤ ، والمؤتلف والمختلف ٣٣ ، وسمط اللآلي ٣٤ـ٣٥ ، والحماسة البصرية ٢٦٩/١ ، والمقاصد ٤٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧٥ ، والخزانة ٥٠٧/٢ـ٥٠٨ ، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤ـ١٨١ ، ورغبة الآمل ١٧٩/١ . وهو له في الكتاب ٩٦/١ ، ومجاز القرآن ١٩٠/٢ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وسر الصناعة ٥٣٧ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، وضرائر الشعر ١٠٩ ، ومعجم البلدان (فلج) ٢٧٢/٤ ، ومعجم ما استعجم ١٠٢٨ . ويقع هذا البيت في أبيات لحريث بن محفض أنشدها أبو تمام في مختار أشعار القبائل ، انظر شرح شواهد المغني والخزانة وشرح أبيات المغني .
وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٨٥ ، والحجة ١١٢/١ ، والبصريات ٢٥٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٦١ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٢ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ، ورصف المباني ٣٤٢ ، وابن الشجري ٣٠٧/٢ ، ومجمع البيان ٥٤/١ ، والمغني ٣٥٦ ، ٧١٧ ، والهمع ١٦٨/١ و ٢٨٠/٤

(٤) البيت مخروم ، وينشد غير مخروم « وإن » أو « فإن » . ويروى : « وإن الأُلى حانت » ، وعليها فلا شاهد فيه .
استشهد به الأكثرون ـ ومنهم سيبويه والمبرد والأخفش وغيرهم ـ على أنه أراد « الذين » فحذف النون تخفيفاً لطول الاسم بالصلة . وأجاز أبو علي وابن جني ومن وافقهما أن يكون « الذي » هنا جنس ، وعلى هذا استشهد به المؤلف .
و « حانت » من الْحَيْن وهو الهلاك . وفلج : موضع في طريق البصرة إلى مكة وفيه منازل للحاج .

[قوله تعالى][1] : ﴿ أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾[2] [١٧]

رواه الحلوانيُّ عن هشام بفتح النون من ﴿ تعدانَني ﴾[3] وهي لغة ، يفتحون نون التثنية[4] كما يكسرون نون الجمع[5] تشبيهاً لأحدهما بصاحبه .

[قوله تعالى][6] : ﴿ فَلَوْلاَ نَصَرَهُم الَّذِين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَاناً آلِهَةً ﴾[7] [٢٨]

التقدير : الذين اتخذوا من دون الله آلهة قرباناً ، فـ ﴿ قرباناً ﴾ مفعولٌ ثانٍ

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/٢٠ ، والجواهر ٣٩٢ ، وإعراب القرآن ١٥٢/٣ـ١٥٣ ، والبحر ٦٢/٨

(٣) وكذا قال في شرح اللمع والجواهر ، ولا أعرف أحداً ذكر هذه الرواية من طريق الحلواني عن هشام عن ابن عامر . وقد رويت هذه القراءة الشاذة فيما قال أبو حيان من طريق سام [؟] عن هشام . والذي نصوا عليه أن هشاماً يقرأ ﴿ أتعدانّي ﴾ بنون واحدة مدغمة ، انظر النشر ٣٧٢/٢ و ٣٠٣/١ والمصادر السالفة .

وقد عزا ابن خالويه في شواذه ١٣٩ القراءة بفتح النون من ﴿ تعدانني ﴾ إلى عبد الوارث عن أبي عمرو ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الحسن وشيبة وأبي جعفر بخلاف عنه وهارون بن موسى عن الجحدري وسام [؟] عن هشام .

(٤) وكذا قال في شرح اللمع ، وذهب في الجواهر إلى أن النون فتحت تبعاً للألف وطلباً للمطابقة . وانظر في هذه اللغة سر الصناعة ٤٨٨ ، وشرح الملوكي ١٧٥ـ١٧٦ ، وابن يعيش ١٤١/٤ـ١٤٣ ، وضرائر الشعر ٢١٧ـ٢١٨

وذكر النحاس أن بعض الرواة عن نافع فتح هذه النون فغلَّطه ، واشتد المبرد في إنكارها .

(٥) كقول سحيم بن وثيل الرياحي « وقد جاوزت حد الأربعين » وكقول ذي الإصبع « وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيّين » . انظر سر الصناعة ٦٢٧ـ٦٢٨ ، والمقتضب ٣٣٣/٣ـ٣٣٤ ، والكامل ٦٣٣ـ٦٣٥ ، وابن يعيش ١١/٥ـ١٣ ، والهمع ١٦٤/١ـ١٦٥ ، والخزانة ٤١٤/٣

وما ذكره المؤلف هو مذهب ابن جني ومن وافقه ، ومذهب المبرد ومن وافقه أن الكسرة في هذا علامة إعراب لأنه جعل الإعراب فيها وليس على الأصل في التقاء الساكنين .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٣٣١ ، ٤٦٨ ، وإعراب القرآن ١٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٩١/٥ ، والبيان ٣٧٢/٢ ، والبحر ٦٦/٨ ، والكشاف ٥٢٦/٣ ، والتبيان ١١٥٨ ، والمغني ٦٩٥ـ٦٩٦

قُدِّم على المفعول الأول ، أي : آلهة ذاتَ قربان ، أي ذات قُرْبَة[1] .

قولـه عز وعلا : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ ولم يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾[2] [٣٣]

٣

دخلت البـاء في قـولـه ﴿ بقـادر ﴾ لِجَرْيِ حرف النفي في أول الكـلام ، كما دخلت « مِنْ » في قوله ﴿ ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الكِتَابِ ولا المُشْرِكِينَ أن يُنَزَّلَ عليكم مِّنْ خَيْرٍ ﴾[3] [سورة البقرة : ١٠٥] فدخلت « مِنْ » لما ذكرنا .

٦

ولهـذا المعنى كان قـولـه ﴿ سـواءٌ محيـاهم ومـماتُهم ﴾[4] [سورة الجاثية : ٢١] فيمن رفع ، كان الضمير للكافرين دون القبيلين ، ومن نصب جـاز أن يكون للقبيلين ، لأن الرفع يوجب البتـاتَ بـالخبر عن استـواء[5] محيـاهم ومماتهم ، والنصب يكـون راجعاً / إلى ﴿ نجعلهم ﴾ وهو في صلة ﴿ أن ﴾ التي لحقها « الحسبان » لَمَّـا جرى في أول الكلام ، ولحقَ « أن » الذي لحق جميع ما في صلته أيضاً .

٩

١/١٢٥

(١) كذا قال ، وهو سهو محض وخطأ لا يجوز . والصواب أن التقدير : الـذين اتخـذوهم من دون الله قرباناً آلهة ، فحذف المفعول الأول وهو « هم » العائد إلى الـذين ، وواو الجمـاعـة تعود إلى الـذين أهلكوا المذكورين في قولـه تعـالى ﴿ ولقـد أهلكنـا مـا حولكم من القرى وصرفنـا الآيـات لعلهم يرجعون فلولا ... ﴾ . وهذا هو الوجـه الـذي ذكره في الجواهر ، وهو قول الجميع . واختلفوا في قوله ﴿ قرباناً آلهة ﴾ فقيل : قرباناً مفعول ثان وآلهة بدل منـه ، وهو أحـد أقوال النحـاس وهو ظـاهر قول المؤلف في الجواهر وذكر أن قربـانـاً مفرد في موضـع الجمع وهـو في الأصـل مصـدر . وذهب الزمخشري إلى أنه فاسد ولم يبيّن جهة فساده وبيّنها ابن هشام ولم يأتيـا بشيء ، وارتضـاه أبو حيان ، وأجازه العكبري وابن عطية . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون آلهة مفعولاً ثانياً وقرباناً مفعولاً له أو مصدراً .

(٢) انظر الجـواهر ٦٧٣ ، ومعـــاني القرآن لـلأخفش ٤٧٨ ، وللفراء ٣/٥٦ـ٥٧ ، وإعراب القرآن ٣/١٦١ـ١٦٢ ، ومجمع البيان ٥/٩٣ ، والبيان ٢/٣٧٣ ، والبحر ٨/٦٨ ، والمغني ٨٨٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٥

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٢٨

(٥) في الأصل : سواء ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

فـ « الحسبان » وحرف النفي في ذلك سواءٌ . فهذه الآيُ متجاوبةٌ أصداؤها في باب الصناعة . وكلُّ الآي كذلك لكنها تخفى إلا على البُزَّل الحُذَّاق[1] . ولقد علم الله أني ما قصَّرتُ فيما قَدَرْتُ على إيضاحه . ٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ **كأنَّهم يَوْمَ يَرَوْنَ ما يُوعَدُونَ لَم يَلْبَثُوا إلا ساعَةً مِّن نَّهارٍ** ﴾ [٣٥]

تقديره : كأنهم لم يلبثوا يوم يرون ما يوعدون إلا ساعة من نهار . فلا يراد باليوم ههنا وضح النهار ، وإنما يُراد به الحِينُ ، ليصحَّ قوله ﴿ من نهار ﴾ . ٦

ثم قال : ﴿ **بَلاغٌ** ﴾[3] [٣٥]

والتقدير : ذلك بلاغ ، فحذف المبتدأ للعلم به . ٩

---

(١) البُزَّل جمع بازل ، وهو الرجل الذي كملت تجربته على التشبيه بالبعير الذي استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفطر نابه ، والحذاق جمع حاذق وهو الذي أوغل في ممارسة الشيء حتى مهر وبرع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٩ ، وإعراب القرآن ١٦٢/٣-١٦٣ ، ومجمع البيان ٩٣/٥ ، والبيان ٣٧٣/٢ ، والبحر ٦٩/٨ ، والكتاب ١٩١/١ ، والخصائص ٣٦٢/٢ ، وابن الشجري ٣٢٠/١ ، والمغني ٨٢٤

سورة القتال

قوله عز وعلا : ﴿ أَضَلَّ أَعْمَالَهُم ﴾[1] [١]

٣ أي : جزاءَ أعمالهم[2] بأن أحْبَطَها لكفرهم .

[قوله تعالى][3] : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[4] [٤]

٦ أي : فاضربوا ضربَ الرقاب[5] ، فحذف الفعل .

﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[6] [٤]

نصب على المصدر ، أي : فإمّا مُنُّوهم منّاً ، وإمّا فَادُوهُم فداءً . و ﴿ فداءً ﴾

٩ يجوز[7] أن يكون مصدر « فادُوا » فيكون « فِداء » كـ « قتال » ، ويجوز أن

(١) انظر مجمع البيان ٩٦/٥ ، والبحر ٧٣/٨ ، وتفسير الطبري ٢٥/٢٦ ، والقرطبي ٢٢٣/١٦ ، وابن كثير ٢٨٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٩٦/٥

(٢) هذا معنى قول الجميع . وعبارة ابن كثير « أي أبطلها وأذهبها ولم يجعل لها جزاء ولا ثواباً » .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٦٧/٣ ، ومجمع البيان ٩٦/٥ ، والبيان ٣٧٤/٢ ، والبحر ٧٣/٨ ، والكتاب ١٢٥/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٣ ، ٢١٦ ، ٣٦٩ ، والكامل ٢٤٢ ، والأصول ١٣٠/٢ ، والإيضاح ١٦٥ ، وابن يعيش ٤٨/٤ ، وابن الشجري ١١٤/٢

(٥) هذا سهو منه ، والصواب أن يكون التقدير : اضربوا الرقاب ضرباً ، فحذف الفعل وناب المصدر عنه وأضيف إلى المفعول وهي إضافة في تقدير الانفصال لأن التقدير : فضرباً الرقابَ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/٣ و ١٥٨/٢ ، ١٨٥ ، وإعراب القرآن ١٦٧/٣ ، والحجة ١١٨/٢ ، ومجمع البيان ٩٦/٥ ، والبيان ٣٧٤/٢ ، والبحر ٧٤/٨ ، والكتاب ١٣٥/١ ، ١٦٨ ، والمقتضب ٢٦٨/٣ ، والأصول ٥٦/٢ ، والبغداديات ١٠٦ ، ١٢٠ ، وابن يعيش ١١٤/١ ـ ١١٥ و ١٠٠/٨ ـ ١٠١ ، وابن الشجري ٣٤٤/٢ ، وما سلف ٦٨ ، ٧٧٤

(٧) أجاز القولين أبو علي في الحجة ، وانظر ما سلف ٦٨

يكون مصدر « فَدَى » ، تقول : فَدَى فِداءً ، كما تقول : كتب كِتاباً وحسَب حِساباً .

﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾[1] [٤]

حذف المضاف ، أي : أهلُ الحرب[2] .

﴿ ذَلِكَ ﴾[3] [٤]

أي : الأمر ذلك ، فحذف المبتدأ .

[قوله تعالى][4] : ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُم ﴾[5] [٦]

قالوا : طَيَّبَها لهم[6] ، من العَرْفِ ، وهو الرائحة الطيبة .

وقيل[7] : عَرَّفَها بأن وَصَفَها لهم ، من العِرْفان والمعرفة .

[قوله تعالى][8] : ﴿ فَتَعْساً لَّهُم وأَضَلَّ أَعْمَالَهُم ﴾[9] [٨]

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١/٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٥٧ـ٥٨ ، وإعراب القرآن ٣/١٦٧ـ١٦٨ ، ومجمع البيان ٥/٩٧ ، والبحر ٨/٧٤ ، ومجمع التفاسير ٥/٤٩٩ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠٩ ، وابن الشجري ١/٢٩٧

(٢) المعنى عند الفراء والنحاس ومن وافقهما أن الهاء في أوزارها للحرب وأنت تريد أوزار أهلها ، وما قدره المؤلف وغيره أقرب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٣/١٦٨ ، ومجمع البيان ٥/٩٦ ، والبيان ٢/٣٧٤

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٥٨ ، ومجمع البيان ٥/٩٨ ، والبحر ٨/٧٥ـ٧٦ ، وتفسير الطبري ٢٦/٢٨ـ٢٩ ، والقرطبي ١٦/٢٣١ ، ومجمع التفاسير ٥/٥٠٠ ، وابن كثير ٧/٢٩٢ ، ومجاز القرآن ١٩/٢٣١ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠٩

(٦) عن ابن عباس .

(٧) وهو معنى قول قتادة ومجاهد وسعيد وابن زيد .

(٨) زيادة من ي .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٥٨ ، وإعراب القرآن ٣/١٦٩ ، ومجمع البيان ٥/٩٨ـ٩٩ ، والبيان ٢/٣٧٤ ، والبحر ٨/٧٦ ، والمغني ٦٥٧

أي : أتْعَسَهم الله تَعْساً وأضَلَّ أعمالهم .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِين آمَنُوا ﴾[2] [١١]

٣ أي وَلِيُّهم وناصِرُهم .

﴿ وأنَّ الكافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُم ﴾[2] [١١]

أي لا نَاصِرَ لهم .

٦ [قوله تعالى][1] : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إلاّ السَّاعَةَ أنْ تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾[3] [١٨]

﴿ أنْ ﴾ في محل النصب بدل من الساعة ، أي : هل ينتظرون إلا إتيانَ

٩ الساعة بغتةً .

﴿ فَأَنَّى لهم إذا جَاءَتْهُم ذِكْرَاهُم ﴾[4] [١٨]

قال الأخفش : التقدير : فأنَّى لهم ذكراهم إذا جاءتهم[5] . فـ « ذكراهم »

١٢ يرتفع بقوله ﴿ أنّى لهم ﴾ وفي ﴿ جاءتهم ﴾ ضمير يعود إليها . ومن رفع

بالثاني[6] كان في ﴿ أنّى لهم ﴾ ضمير على شريطة التفسير ، ومثلُه :

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٥٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٦٩/٣ـ١٧٠ ، ومجمع البيان ١٠٠/٥ ، والبحر ٧٦/٨ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢٦ ، والقرطبي ٢٣٤/١٦ ، ومجمع التفاسير ٥٠١/٥

(٣) انظر الجواهر ٥٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٦١/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٣/٣ـ١٧٤ ، ومجمع البيان ١٠٢/٥ ، والبحر ٧٩/٨

(٤) انظر الجواهر ٧٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٠ ، وللفراء ٦١/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٤/٣ ، ومجمع البيان ١٠٢/٥ ، والبيان ٣٧٥/٢ ، والبحر ٨٠/٨

(٥) سها المؤلف هنا عن تمام قول الأخفش وبنى على ذلك ما بناه من تنازع العاملين . وعبارة الأخفش وغيره : « فأنى لهم ذكراهم إذا جاءتهم الساعةُ » ففي « جاءتهم » ضمير « الساعة » لا ضمير « ذكراهم » . وجاء به على الصواب في الجواهر .

(٦) إعمال الثاني مذهب البصريين وإعمال الأول مذهب الكوفيين ، وقد سلف التعليق على مذهبهم في التنازع ٨٧٢

يــــالَ بَكْرٍ أنْشِرُوا لي كُلَيْبـــاً   يــــــالَ بَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرَارُ[1]

من رفع بالأول كان في الثاني ضمير ، ومن رفع بالثـاني كان في « أين » الأول ضمير ، ومثلُه[2] :

٣

أنَّى ومِنْ أيْنَ آبَــــكَ الطَّرَبُ   ...   .[3]

---

(١) البيت لمهلهل بن ربيعة التغلبي . وهو لـه في الكتـاب ٣١٨/١ ، وابن السيرافي ٤٦٦/١ـ٤٦٧ ، واللامـات للزجاجي ٨٧ ، والأغاني ٥٩/٥ ، والخزانة ٣٠٠/١ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٢٩/٣ ، والمخصص ٥٠/١٤ . استشهدوا به على فتح لام الجر التي تدخل على المستغاث به وهو بكر .

وبكر هو بكر بن وائل أخو تغلب بن وائل ومنهم جساس قاتل كليب أخي مهلهل . وقوله « أنشروا لي كليباً » أي أحْيُوه حتى أعفيكم من القتل ، يريد أنكم لا تحيونه وأنا لا أعفيكم من القتل ، فهذا وعيد وتهدّد ، وقوله « أين أين الفرار » أي لم تفرون . وهو لم يستغث بهم ليغيثوه إنما استغاث منهم لأجل ما نزل بهم من قتل مهلهل إياهم لأنه محاربهم فالمستغاث به هو المستغاث من أجله هنا ، عن ابن السيرافي والأعلم والكتاب .

وذهب النحاس إلى أن اللام للاستهزاء ، وذهب الرضي في شرح الكافية ١٣٤/١ إلى أنها داخلة على المنادى المهدد ، قال : « ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً » . قال البغدادي : « هذا المعنى هو الجيد ومأخذه في هذا البيت واضح لا خفاء به ... » اهـ .

واستشهد المؤلف بالبيت على التنازع في قوله « أين أين الفرار » ، والصواب أن « أين » الثانية مكررة وهي توكيد لفظي ، ولا تنازع .

(٢) للكميت ، وهو مطلع هاشمية له في شرح هاشميات الكميت ١٠٠ . وهو له في تأويل مشكل القرآن ٥٢٥ ، وإيضاح الوقف ٩٦٧ ، ومجمع البيان ٣٢٠/١ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٣ ، وابن يعيش ١٠٩/٤ ، والبحر ٤٤٣/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣١٠ ، وهو بلا نسبة في القطع ١٨٨

(٣) عجزه :   من حيث لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ

وآبك أي جاءك وغشيك من الأوب وهو في الأصل الرجوع ليلاً ، والطرب خفّة من فرح أو حزن ، والمراد الأول ، والصبوة الصبا والشوق ، والريب جمع ريبة وهي الشبهة .

والمؤلف يجعل البيت من باب التنازع ، وهو غير صحيح ، ولا تنازع في البيت . فقوله « أنى » إن كانت بمعنى « كيف » ـ وهو الظاهر ـ فهي في موضع نصب على الحال والعامل فيها مضمر ، =

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَأَوْلَى لهم ﴾[2] [٢٠]

مبتدأ وخبر . وهو اسم للتهدد والوعيد ، كأنه قال : الوعيد لهم .
٣ ولا ينصرف ﴿ أَوْلَى ﴾ لأنّه على وزن الفعل ، وصار اسماً للوعيد والتهدّد .

وقول المفسّرين[3] : ولِيَكَ شرٌّ فاحذر = لا يريدون به أن « أَوْلى » فعل ، وإنما ذلك تفسير على المعنى .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ طَاعَةٌ وقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[4] [٢١]

صفة لـ ﴿ سُورَةٌ ﴾ [٢٠] تقديره : ﴿ ويَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فإذَا أُنْزِلَت سُورَةٌ ﴾ [٢٠] ﴿ طاعةٌ ﴾ أي ذات طاعة ، فحذف المضاف ،
٩ عن أبي إسحاق[5] .

= والتقدير : أنّى آبك الطرب ، فحذف لذكره في الثاني ، وإن كانت بمعنى « من أين » تعلقت بـ « آبك » الظاهر ، وكان « من أين » في البيت مكرراً للتوكيد ، وحسن التكرار لاختلاف اللفظين .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، ومجمع البيان ١٠٣/٥ ، والبيان ٣٧٥/٣ . وانظر في « أولى له » مجاز القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤١١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٩ ، والصاحبي ٢٨٥ـ٢٨٦ ، والكامل ١٤١٦ ، والخزانة ٨٩/٤ـ٩٠ ، واللسان (ولى) .

(٣) هذا إطلاق غير صحيح ، فالأكثرون لم يفسروه بما ذكره ، وإنما ذكروا أنه تهدد ووعيد . ونقل الجوهري وغيره عن ثعلب في تأويل أولى لك أن معناه وليك ما تكره ، وعن الأصمعي قاربك ما تكره .

(٤) انظر الجواهر ١٨٦ ، ٧٤٦ ، وشرح اللمع الملوح ٢/٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٥/٣ـ١٧٦ ، ومجمع البيان ١٠٣/٥ـ١٠٤ ، والبحر ٨١/٨ ، والكتاب ٧١/١ ، ٢٨٢ ، والمقتضب ١١/٤ ، والكامل ٥٧٣ ، والبصريات ٢١٩ ، والخصائص ٣٦٢/٢ ، وابن الشجري ٣٢٠/١ ، والمغني ٦١٠ ، ٨٢٦

(٥) عزا هذا القول إليه الطبرسي . وذكره النحاس ولم يعزه . ورده أبو حيان ولم يذكر صاحبه أيضاً ، قال : « هذا القول ليس بشيء لحيلولة الفصل الكثير بين الصفة والموصوف » اهـ . وهو كما قال .

وأمّا غيره[(١)] فيحمله على ابتداء مضمر ، على تقدير : أمْرُنا طاعةٌ . وقالوا[(٢)] مرةً أُخرى : / طاعة وقول معروفٌ أمْثَلُ من غيرهما .

٢/١٢٥

[قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُم إنْ تَوَلَّيْتُم أنْ تُفْسِدُوا في الأرْضِ وتُقَطِّعُوا أرْحَامَكُم ﴾[(٣)] [٢٢]

٣

أي عن كتابي و ديني[(٤)] . وخبر « عسى » قولُه ﴿ أن تفسدوا ﴾ ، والشرط اعتراض بين الاسم والخبر ؛ والتقدير :][(٥)] فهل عسيتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم إن توليتم .

٦

[قوله تعالى][(٥)] : ﴿ إنَّ الَّذِينَ ٱرْتَدُّوا عَلَى أدْبَارِهِم مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُم وأمْلَى لَهُم ﴾[(٦)] [٢٥]

٩

خبر ﴿ إنَّ ﴾ قولُه ﴿ الشَّيطانُ سوَّل لهم ﴾ عند الجمهور . وقيل[(٧)] : خبر ﴿ إنَّ ﴾ مضمر ، والتقدير : معذَّبون .

---

(١) ومنهم الخليل وسيبويه والمبرد والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجازوا هذا القول والقول الآتي .

(٢) وهو قول الفراء والمبرد في المقتضب ، وأجاز القولين في الكامل .

(٣) انظر الجواهر ٣٣٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٠ ، وللفراء ٦٢/٣-٦٣ ، وإعراب القرآن ١٧٦/٣ ، ومجمع البيان ١٠٤/٥ ، والبيان ٣٧٥/٢-٣٧٦ ، والبحر ٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ٣٥/٢٦-٣٦ ، والقرطبي ٢٤٥/١٦ ، وابن كثير ٣٠٠/٧ ، ومجمع التفاسير ٥٠٩/٥

(٤) قال قتادة توليتم عن كتاب الله ، وقال الفراء : توليتم عن محمد ﷺ ، وجمع الطبري بينهما ، قال : توليتم عن تنزيل الله وفارقتم أحكام كتابه وأدبرتم عن محمد ﷺ وعما جاءكم به . وقيل : توليتم أمور المسلمين ، فيكون من الولاية ، عن الكلبي وأبي العالية وكعب .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٣٣ ، ٥٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٨/٣-١٧٩ ، ومجمع البيان ١٠٥/٥ ، والبحر ٨٣/٨ ، وتفسير الطبري ٣٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٤٩/١٦-٢٥٠ ، وابن كثير ٣٠٣/٧ ، ومجمع التفاسير ٥١١/٥ ، والقطع ٦٦٧ ، ومنار الهدى ٢٦٠ ، وما سلف ٦٩٧

(٧) هذا على قول محمد بن عيسى الأصبهاني الذي يقف على ﴿ لهم الهدى ﴾ ويبتدئ ﴿ الشيطان .. ﴾ ، وخالفه الناس جميعاً فالخبر عندهم ﴿ الشيطان سول لهم ﴾ ، وهو قول الكسائي والفراء وأبي عبيد وأبي حاتم وغيرهم .

[و][1] قوله : ﴿ أملى لهم ﴾ قيل : أملى لهم الله[2] ، لِقوله[3] ﴿ وأُمْلِي لَهُم إنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٣] ، فيكون هذا من باب اختلاف الضميرين[4] . ألا ترى أن فاعل ﴿ سوّل ﴾ هو ﴿ الشَّيطان ﴾ .

٣

وقيل[5] : أملى لهم الشيطان بأن أوقع لهم طول الأمل .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فكيف إذا تَوَفَّتْهُم الْمَلائِكَةُ ﴾[6] [٢٧]

أي كيف حالُهم[7] ، فحذف المبتدأ .

٦

☆ قوله[8] عز وعلا : ﴿ إن يَسْأَلْكُمُوها فَيُحْفِكُم تَبْخَلُوا ويُخْرِجْ أضْغَانَكم ﴾[9] [٣٧]

جزم قوله ﴿ فيُحْفِكم ﴾ بالعطف على الشرط ، وهو ﴿ يسألكموها ﴾ . وقوله ﴿ تبخلوا ﴾ جزم جواب ﴿ إنْ ﴾ ، وقوله ﴿ يخرج ﴾ جزم عطف على ﴿ تبخلوا ﴾ . فدلَّ على أنَّه هو الاختيار ، أعني الجزم بعد الجواب[10] .

٩

---

(١) زيادة من ي .

(٢) وهو قول الفراء وأبي حاتم والمفضل والطبري والنحاس وغيرهم ، ورجحه أبو حيان . وعلى هذا القول يكون الوقف على قوله ﴿ سوّل لهم ﴾ ، ويبتدئون ﴿ وأملى لهم ﴾ .

(٣) في الأصل : كقوله ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) انظر ما سلف ٦٩٦ ، ١٠٤٥

(٥) عن الحسن ، وهو قول الحافظ ابن كثير ، قال أبو حيان : وهو الظاهر ، ورجح الأول .

(٦) انظر إعراب القرآن ١٧٩/٣ ، ومجمع البيان ١٠٦/٥ ، والبيان ٣٧٦/٢ ، والبحر ٨٤/٨ ، وتفسير الطبري ٣٨/٢٦ ، والقرطبي ٢٥٠/١٦ ، وابن كثير ٣٠٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٥١٢/٥

(٧) وكذا قدره الطبرسي وأبو البركات والحافظ ابن كثير ، وهو الظاهر . وقدره النحاس ومن وافقه : فكيف تكون حالهم ، وقدره الطبري ومن وافقه : فكيف لا يعلم حالهم ، وأجاز القولين أبو حيان ، فتكون « كيف » حالاً من عامل مضمر .

(٨) انفردت نسخة الأصل بالكلام على هاتين الآيتين ٣٧ ، ٣٨

(٩) انظر الجواهر ٩٣٠ـ٩٣١ ، والبيان ٣٧٦/٢ وقد نقل عن المؤلف من غير تصريح ، والبحر ٨٦/٨

(١٠) انظر ما سلف ٢٠٥

فما بالهم[1] عدلوا عن الجزم في ﴿ ويَعْلَمَ الذين يُجَادِلُونَ ﴾[2] [سورة الشورى : ٣٥] ولم تترجّح قراءة الحسن[3] حيث قرأ ﴿ ويعلمِ الذين يجادلون ﴾ بالكسر لالتقاء الساكنين[4] ؟!

٣

﴿ فِمِنْكُم مَن يَبْخَلُ ﴾[5] [٣٨]

رفع ، إذ هو في صلة ﴿ مَن ﴾ الموصول .

٦

قوله بعده : ﴿ ومَن يَبْخَلْ فإنَّما يَبْخَلُ ﴾[5] [٣٨]

شرط جزم ﴿ يبخل ﴾ وجوابه في الفاء ، أعني ﴿ فإنما يبخلُ ﴾ . و ﴿ يبخل ﴾ بعد ﴿ إنما ﴾ رفع كما ارتفع ﴿ ومن عاد فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾[6] [سورة المائدة : ٩٥] ، فكلمة ﴿ يبخل ﴾ مجزومة ، أعني الوسطى والآخرة[7] . ☆

٩

---

(١) يريد القرّاء ، ولم يقرأها بالجزم أحد ، فقرأ بالرفع نافع وابن عامر وقرأ الباقون بالنصب ، انظر ما سلف ١٢٠٠

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٠٠ ، وانظر ٢٠٥ أيضاً .

(٣) ذكر الزمخشري وتابعه أبو حيان أنه قرئ ﴿ ويعلم ﴾ بالجزم ولم ينسباه إلى أحد ، وأجاز الفراء الجزم ولم يعزه إلى أحد أيضاً ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٢٠٠

(٤) أجاب المؤلف عن هذا بقوله : « النصب في هذا ضعيف في أصل الباب وإنما قوي في هذه الآية لأنه وجد مع جواز النصب سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم » ، انظر ما سلف ٢٠٦ ، ١٢٠٠ ، والجواهر .

(٥) انظر إعراب القرآن ١٨٣/٣ ، والمقتضب ١٩٥/٣

(٦) انظر الكلام عليها في شرح اللمع اللوح ١/١٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦١ ، وإعراب القرآن ٥٢٠/١ ، ومجمع البيان ٢٤٣/٢ـ٢٤٤ ، والبحر ٢٢/٤ ، والكتاب ٤٣٨/١ ، والعضديات ١١٦ ، والمغني ٢١٨ ، ٣٠٣ . والرفع في ﴿ فينتقم ﴾ لأنه مبني على مبتدأ ، والتقدير : فهو ينتقم ، فالفاء داخلة على جملة اسمية . أما ﴿ فإنما يبخل ﴾ فرفع لتقدم إنما فاتصلت بها الفاء فموضعها جزم ، وأجاز المبرد ومن وافقه أن تكون « من » اسماً موصولاً .

(٧) كذا في الأصل ، وأخشى أن تكون « والآخرة » ليست من المؤلف ، فإنه يريد أن جملة « فإنما يبخل » في موضع الجزم لأنها جواب الشرط ، كما أن « يبخل » الوسطى مجزومة لأنها فعل الشرط ، أما الأولى فمرفوعة لأنها صلة الموصول .

سورة الفتح

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً . لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ﴾[١]

[١ ـ ٢]   ٣

عند سَهْل[٢] أنَّ اللام لام القسم ، وعند الجمهور[٣] أنه لَمّا قال لـه ﴿ إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والْفَتْحُ ﴾ إلى قوله ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ [سورة النصر : ١ ـ ٣] فَتَح له مكّةَ ليستغفرَه على موجب سورة النصر[٤] ، فيغفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر[٥] .   ٦

وقال أبو إسحاق[٦] : إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً لنُدْخِلَك الجَنَّةَ ، فعبّر عن ذلك بالغفران .   ٩

(١) انظر إعراب القرآن ١٨٦/٣ ، ومجمع البيان ١١٠/٥ ـ ١١١ ، والبيان ٣٧٧/٢ ، والبحر ٨٩/٨ ـ ٩٠ ، وتفسير الطبري ٤٢/٢٦ ـ ٤٣ ، والقرطبي ٢٦١/١٦ ـ ٢٦٢ ، وإيضاح الوقف ٩٠٠ ، والقطع ٦٦٩ ، والمكتفى ٥٢٧ ، ومنار الهدى ٢٦١ ، والمقتضب ٧/٢ ، والخصائص ٢٠٤/١ ، وسر الصناعة ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٦/٨

(٢) هو أبو حاتم السجستاني . وقد غلّطوه ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢

(٣) يريد أن اللام في ﴿ ليغفر ﴾ عند الجمهور لام كي .

(٤) ما ذكره المؤلف أخذه من الطبري وعبارته : « قضينا لك عليهم بالنصر والظفر لتشكر ربك وتحمده على نعمته بقضائه لك عليهم وفتحه ما فتح لك ولتسبحه وتستغفره فيغفر لك بفعالك ذلك ربك ما تقدم من ذنبك قبل فتحه لك ما فتح وما تأخر بعد فتحه لك ذلك ما شكرته واستغفرته . وإنما اخترنا هذا القول في تأويل هذه الآية لدلالة قول الله عز وجل ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً ﴾ = على صحته ، إذ أمره تعالى أن يسبح بحمد ربه إذا جاء نصر الله وفتح مكة وأن يستغفره ، وأعلمه أنه تواب على من فعل ذلك » اهـ . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٥) في الأصل : صورة ، وهو تحريف .

(٦) ليس كتابه بين يدي ، ولم أصب كلامه في المظان .

[قوله تعالى][1] ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً ومُبَشِّراً ونَذِيراً . لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ ورَسُولِهِ وتُعَزِّرُوهُ وتُوَقِّرُوهُ وتُسَبِّحُوهُ ﴾[2] [٨ ـ ٩]

الهاء في ﴿ تسبّحوه ﴾ لله عز وجل ، وفي ﴿ توقّروه ﴾ للرسول صلى الله عليه وآله وسلم .　٣

[قوله تعالى][1] ﴿ ومَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللهَ ﴾[3] [١٠]

كَسَره الجمهور ـ أعني الهاء ـ غير حفص[4] فإنّه ضمَّها فقرأ ﴿ عليهُ اللهَ ﴾ ،　٦
وأراد[5] بذلك التوفيق بينها وبين الهاءات في قوله ﴿ وتعزروه وتوقروه وتسبّحوه ﴾ .

[قوله تعالى][1] ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللهِ ﴾[6] [١٥]　٩

و ﴿ كَلِمَ اللهِ ﴾[7] جمع كلمة ، والمعنى : يريدون أن يخرجوا معك . و [قد][1] قال الله تعالى ﴿ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَداً ولَنْ تُقَاتِلُوا مَعِي عَدُوّاً ﴾

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٣٣ ، وإعراب القرآن ١٨٨/٣ ، ومجمع البيان ١١٢/٥ ، والبحر ٩١/٨ ، وتفسير الطبري ٤٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٦٦/١٦ ـ ٢٦٧ ، وابن كثير ٣١٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٤/٦ ، وإيضاح الوقف ٩٠٠ ، والقطع ٦٧٠ ، والمكتفى ٥٢٨ ، ومنار الهدى ٢٦١ ، وما سلف ٦٩٧

(٣) انظر إعراب القرآن ١٨٨/٣ ـ ١٨٩

(٤) انظر السبعة ٦٠٣ ، ٣٩٤ ، والتيسير ١٤٤ ، والنشر ٣٧٤/٢ و٣٠٥/١ ، وإعراب القرآن . وكذلك ضمَّ حفص ﴿ وما أنسانيهُ ﴾ [سورة الكهف : ٦٣] وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦٧ ـ ٧٦٨

(٥) ما قاله المؤلف في تعليل قراءة حفص شيء انفرد به .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٦٦/٣ ، وإعراب القرآن ١٩٠/٣ ، والحجة ٣٠٩/٤ ـ ٣١٠ خم ، ومجمع البيان ١١٣/٥ ، والبحر ٩٤/٨ ، وتفسير الطبري ٥٠/٢٦ ـ ٥١ ، والقرطبي ٢٧١/١٦ ، وابن كثير ٣٢٠/٧ ، ومجمع التفاسير ١٢/٦

(٧) قرأ ﴿ كلم الله ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ كلام الله ﴾ . انظر السبعة ٦٠٤ ، والتيسير ٢٠١ ، والنشر ٣٧٥/٢

[سورة التوبة : ٨٣] وقال ههنا ﴿ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُم قال اللهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [١٥]
فأرادوا تغيير هذا[١] .

٣ [قوله تعالى][٢] ﴿ وَعَدَكُم اللهُ مَغَانِمَ ﴾[٣] [٢٠]
أي أَخْذَ مغانم وحيازةَ مغانم ، فحذف المضاف[٤]

[قوله تعالى][٢] ﴿ وهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُم عَنْكُم وأَيْدِيَكُم
٦ عنهم ﴾[٥] [٢٤]
الواو لا يوجب الترتيب[٦] ، ومع ذلك فلِلَّفظ حَقٌّ[٧] ، ألا ترى أنه قدّم ذكْرَ
كفِّ أيديهم عن المؤمنين ، وهو نعمة منه عز وجل . فهذا يجبُ تقديمه[٨] ،
٩ وتسقطُ[٩] عبرةُ الواو إذا روعي هذا .

قوله عز وعلا : ﴿ وأُخْرَى لم تَقْدِرُوا / عليها ﴾[١٠] [٢١] ١/١٢٦

---

(١) هذا قول ابن زيد ، وبه قال الجبائي والنحاس وأبو علي . وغلّطه الطبري والطبرسي وغيرهما بأن آية التوبة نزلت منصرفه من غزوة تبوك في سنة تسع من الهجرة وهي بعد فتح مكة وغزوة حنين والطائف ، وهذه الآية آية الفتح نزلت بعد الانصراف من الحديبية في سنة ست من الهجرة . والمراد : يريدون أن يغيروا وعد الله الذي وعد أهل الحديبية ، وذلك أن جعل غنائم خيبر لهم ووعدهم ذلك عوضاً من غنائم أهل مكة إذا انصرفوا عنهم على صلح ولم يصيبوا منهم شيئاً ، عن مجاهد وقتادة وجويبر ، وعليه عامة أهل التأويل . (٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٩٣ ، والبيان ٣٧٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٧٦/٢

(٤) قدره في الجواهر : تمليك مغانم ، وقدره مكي وتابعه أبو البركات « ملك مغانم » ، قال مكي : « لأن المفعول الثاني لـ « وعد » لا يكون إلا مصدراً لأن الجثث لا يقع الوعد عليها ، إنما يقع على ملكها وحيازتها » .

(٥) انظر الجواهر ١٠٤

(٦) سلف التعليق على هذا ٨٨

(٧) نقل في الجواهر قول ابن جني « الواو وإن كان لا يوجب الترتيب فإن لتقديم المقدَّم حظّاً وفضلاً على المؤخَّر » اهـ .

(٨) في الأصل : تقويه ، وهو تحريف .

(٩) لم يعجم في الأصل . وفي ي و ب : ويسقط .

(١٠) انظر إعراب القرآن ١٩٢/٣ ، ومجمع البيان ١٢٣/٥ ، والبيان ٣٧٨/٢ ، والبحر ٩٧/٨ ، وتفسير =

أي : ومغانم أُخرى لم تقدروا عليها . فهو نصب عطف على قوله ﴿ ومَغَانِمَ كثيرةً تَأْخُذُونَها ﴾[1] [١٩] .

[قوله تعالى][2] ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وصَدُّوكُم عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ والْهَدْيَ مَعْكُوفاً أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴾[3] [٢٥]

نصب قوله ﴿ والهديَ ﴾ بالعطف على الكاف [والميم][2] ، والمعنى : أن صدّوكم وصدّوا الهدي . وقوله ﴿ معكوفاً ﴾ حال . وقوله ﴿ أن يبلغ محلّه ﴾ إن قدرته : وصدوا الهديَ عن بلوغ محله = كان عند الخليل جرّاً وإن أُضمرت « عن » ، وعند سيبويه نصباً بنزع [الخافض][4] « عن »[5] .

ويجوز أن يكون ﴿ أن يبلغ ﴾ كراهةَ أن يبلغ ، فحذف المضاف . وعند الفراء هو في تقدير : لئلاّ يبلغ[6] .

= الطبري ٥٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٧٩/١٦ ، وابن كثير ٣٢٣/٧ ، ومجمع التفاسير ٢١/٦ ، والكشاف ٥٤٧/٣ ، والتبيان ١١٦٦

(١) أجاز الزمخشري وتابعه أبو حيان أن يكون معطوفاً على « هذه » في قوله : ﴿ وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه ... ﴾ ، وهو قول القرطبي ، وأن يكون « أخرى » مبتدأ وقوله ﴿ لم تقدروا ﴾ صفة والخبر ﴿ قد أحاط الله بها ﴾ . وقدره النحاس والطبري « ووعدكم أخرى » ، والظاهر أنه منصوب عندهما بالفعل المضمر ، وهو ما صرح به العكبري .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨١ ، وللفراء ٦٧/٣ ـ ٦٨ ، وإعراب القرآن ١٩٣/٣ ، ومجمع البيان ١٢٣/٥ ، والبيان ٣٧٨/٢ ، والبحر ٩٨/٨ ، والتبيان ١١٦٧ ، وتفسير القرطبي ٢٨٤/١٦ وفيه كلام لأبي علي في هذه الآية ، والظاهر أن المؤلف أخذ من كلام أبي علي .

(٤) زيادة من ب .

(٥) العكس هو الصواب . فنصبه مذهب الخليل ، وبقاؤه على الجر وجه أجازه سيبويه وهو وجه قوي عنده ، وهو قول الكسائي ، وقد سلف بسط التعليق على هنا ١٧٧

(٦) حذف المضاف قبل أن في نحو هذا هو مذهب البصريين ، وحذف اللام قبلها ولا بعدها هو =

وقيل : معكوفاً من أن يبلغ[1] ، فحذف « من » . فهذه أوجهٌ تجوز في موضع ﴿ أن يبلغ ﴾ .

٣ **قوله عز وجل ﴿ ولولا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ونِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لم تَعْلَمُوهُم أن تَطَؤُوهُم ﴾[2] [٢٥]**

موضع ﴿ أن تطؤوهم ﴾ رفع بدل من ﴿ رجال ﴾ ، والتقدير : [و][3]

٦ لولا أن تطؤوا رجالاً مؤمنين .

وقوله ﴿ لم تعلموهم ﴾ في موضع الرفع صفة لـ ﴿ رجال ﴾ و ﴿ نساء ﴾ .

وجواب ﴿ لولا ﴾ يغني عنه جواب ﴿ لو ﴾ في قوله ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا

٩ الذين كَفَرُوا منهم عَذَاباً أليماً ﴾ [٢٥] .

فأما اللام في قوله ﴿ لِيُدْخِلَ اللهُ في رَحْمَتِهِ ﴾ [٢٥] فإنه يتعلق بمضمر ، دلّ عليه قوله ﴿ وهو الذي كَفَّ أيديَهم عنكم ﴾ [٢٤] أي كفّهم ليُدْخِل من

١٢ يشاء في رحمته . ولا يتعلق بـ ﴿ كفَّ ﴾ هذه لأنها في صلة ﴿ الذي ﴾ وقد فصل بين ﴿ كفَّ ﴾ وبين اللام ما ترى من الكلام[4] .

قوله عز وجل ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ﴾[5] [٢٧]

= مذهب الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٢ . وهذا ـ أعني القول الأول ـ هو قول الأخفش هنا ، ولم يتكلم فيه الفراء في هذا الموضع من كتابه ، وذكر القولين أبو علي وغيره .

(١) ذكره الطبرسي والعكبري وأبو حيان ، أي : ممنوعاً من أن يبلغ . وقيل معكوفاً عن أن يبلغ أي مصروفاً ومحبوساً عن أن يبلغ ، وهو ما في الجواهر ، وذكره العكبري وهو قول أبي حيان ، والموافق لما في اللسان (عكف) ، يقال : عكفه عن حاجته : صرفه وحبسه .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٧ ـ ٥٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨١ ، ومجمع البيان ١٢٣/٥ ـ ١٢٤ ، والبيان ٣٧٨/٢ ـ ٣٧٩ ، والبحر ٩٨/٨ . (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) قال في الجواهر : « قال أبو الحسن : اللام من صلة كفَّ . ولو قال متعلق بمضمر دل عليه كف لم يكن فصلاً بين الصلة والموصول وكان أحسن » اهـ .

(٥) انظر الجواهر ٩٣ ، ومجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبيان ٣٧٩/٢ ، والبحر ١٠١/٨ ، وتفسير الطبري =

أي تأويلَ الرؤيا[1] . لابدّ من ذا ؛ لأن الرؤيا مخايلُ تُرى في النوم ، فلا تحتمل الصدق والكذب ، وإنما تأويلها يحتمل الصدق والكذب .

[وقوله تعالى][2] ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾[3] [٢٧]   ٣

الاستثناء راجع إلى ﴿ الرؤيا ﴾[4] لا إلى خبر الله عز وجل . كأن القائل في المنام علّق الدخول بمشيئة الله ، وأخبر اللهُ تعالى أنه قد حقّقها ، وسيكون من غير شرط واستثناء .   ٦

[قوله تعالى][2] ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[5] [٢٨]

أي كفاك الله شهيداً . و﴿ شهيداً ﴾ تمييز أو حال . وحذف مفعولي[6] ﴿ كفى ﴾ أي كفاكهم الله تعالى ، كما قال ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٣٧] أي كفاك أمرهم .   ٩

وقوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾[7] [٢٩]

= ٦٨/٢٦ ، والقرطبي ٢٨٩/١٦ ـ ٢٩٠ ، وابن كثير ٣٣٧/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٢/٦ ـ ٣٣ . وسياق الآية : ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ... ﴾ .

(١) هذا معنى الكلام ، ولم يذكر هذا التقدير أحد إلا أبا البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١٩٥/٣ ـ ١٩٦ ، ومجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبحر ١٠١/٨ ، وكتب التفسير السالفة ، والمغني ٣٩ ـ ٤٠

(٤) عن ابن كيسان ، وهو قول الجبائي ، وأجازه النحاس وغيره ، وهو الظاهر ، وقيل غير ذلك

(٥) انظر البيان ٣٧٩/٢ ـ ٣٨٠

(٦) سلف التعليق ٢٩٠ على أن ما ذهب إليه المؤلف من أن كفى في نحو هذا متعدية إلى اثنين لم يقل به أحد ، والذي عليه الناس أنها متعدية إلى واحد ، فانظر التعليق ثمة .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١/٣٢ ، وإعراب القرآن ١٩٦/٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبيان ٣٨٠/٢ ، =

﴿ محمَّد ﴾ مبتدأ ، و﴿ رسولُ الله ﴾ عطف بيان .

وقوله ﴿ والذينَ مَعَهُ ﴾ [٢٩] عطف على ﴿ محمد ﴾ .

٣ وقوله ﴿ أَشِدَّاء ﴾ [٢٩] خبر ﴿ محّد ﴾ وما عُطف عليه[1] .

وقال [قومٌ][2] : ﴿ محمد ﴾ مبتدأ ، و﴿ رسولُ الله ﴾ الخبر[3] . قالوا : وهذا إنما نزل حين كتبوا إلى أهل مكة : « من مُحَمَّدٍ رسول الله » ، فقال ٦ المشركون : نحن لا نقرُّ بأنه رسول الله[4] ؛ فأنزل الله ﴿ مُحَمَّدٌ رسولُ الله ﴾ . ويكون ﴿ والذين معه ﴾ مبتدأ ، و﴿ أشداءُ ﴾ خبرهم .

فأما من نصب قوله ﴿ أشدّاءَ على الكُفَّار ﴾[5] فهو حال من الضمير في ٩ الظرف ، أعني ﴿ معه ﴾ . ويكون موضع ﴿ الذين ﴾ من قوله ﴿ والذين

= والبحر ١٠١/٨ ـ ١٠٢ ، وتفسير القرطبي ٢٩٢/٢٦ ، وإيضاح الوقف ٩٠١ ـ ٩٠٢ ، والقطع ٦٧١ ، ومنار الهدى ٢٦٢ ـ ٢٦٣ . وسياق الآية ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركّعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ﴾ .

(١) وهو قول ابن الأنباري ، وأجازه النحاس في القطع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وهو قول نصير الرازي صاحب الكسائي ، وقول النحاس في إعراب القرآن ، وأجاز القولين في القطع وأجازهما من وافقه ، واقتصر عليه المؤلف في شرح اللمع .

(٤) قال سهيل بن عمرو لما أمر رسول الله ﷺ عليّاً كرم الله وجهه أن يكتب في كتاب صلح الحديبية : « هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو واصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين ... » = قال سهيل : « لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبد الله ... » . انظر مجمع البيان ١١٨/٥ ، وتفسير الطبري ٦٣/٢٦ ، والقرطبي ٢٧٥/١٦ ، وابن كثير ٣٢٤/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٥/٦ ، والسيرة النبوية ٣٣١/٣ ـ ٣٣٧

(٥) هذه قراءة شاذة عزيت إلى الحسن . انظر شواذ ابن خالويه ١٤٢ ، والمحتسب ٢٧٦/٢ ، والمصادر السالفة .

معه ﴾ : إن شئت كان جرّاً بالعطف على لفظة « الله » من قوله ﴿ بالله ﴾[1] [٢٨] ، وإن شئت كان رفعاً بالعطف على موضع الجار والمجرور[2] ، أي : كفاك اللهُ وتَابِعُوكَ ؛ كما قال : ﴿ ياأيُّها النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ ومَنِ اتَّبَعَكَ من المؤمنين ﴾ [سورة الأنفال : ٦٤] . ويجوز أن يكون / ﴿ الذين ﴾ مبتدأ على هذه القراءة أيضاً ، و ﴿ معه ﴾ صلته ، ويكون ﴿ أشدّاءَ على الكفّار رُحَمَاءَ بينَهم ﴾ أحوالاً من الضمير في الظرف[3] . ويكون خبر ﴿ الذين ﴾ قوله ﴿ تَرَاهُم رُكَّعاً سُجَّداً ﴾ [٢٩] . ومن قال « زيداً ضربتُه »[4] كان ﴿ الذين ﴾ على قوله في موضع النصب بفعل مضمر يفسّره تراهم[5] .

وإنّما ذكرنا هذه القراءةَ ـ وإن كانت شاذةً ـ لسوء تأمُّل عثمان[6] في ظاهر التلاوة حيث قال : إن التقدير والذين آمنوا ثابتون معه أشداء ، وليس في التلاوة « آمنوا » فيكون ﴿ معه ﴾ خبراً لـ ﴿ الذين ﴾ . ولو كان « آمنوا » في

---

(١) قوله تعالى ﴿ وكفى بالله شهيداً . محمد رسول الله ﴾ .

(٢) كلا هذين الوجهين : الجر على اللفظ والرفع على الموضع متكلف غير صحيح للفصل بين المتعاطفين بقوله ﴿ محمد رسول الله ﴾ ولا معنى لاعتراضه بينهما ، ولأن المعنى والسياق خلاف ما قال المؤلف .

(٣) النصب على الحال هو قول أبي الفتح وأحد قولي النحاس ومن وافقه ، وذهب ابن خالويه إلى أنه منصوب على المدح ، وأجازه أبو حيان .

(٤) فنصب زيداً بفعل مضمر يفسره ما بعده ، وهو ما يسمى بالاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٣٢٧

(٥) وهو ثاني قولي النحاس ومن وافقه .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني وعبارته « نصبه على الحال أي محمد رسول الله والذين معه ، فـ « معه » خبر عن الذين آمنوا ، كقولك محمد رسول الله علي معه ، ثم نصب أشداء ورحماء على الحال أي هم معه على هذه الحال كقولك : زيد مع هند جالساً ، فتجعله حالاً من الضمير في معه ... » اهـ .

التلاوة لصحّ أن يكون ﴿ معه ﴾ خبر ﴿ الذين ﴾.فهذا جولة مع عثمان في « المحتسب » وتبعه الرَّازيُّ[(١)] .

٣ [وقوله][(٢)] ﴿ **يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ** ﴾[(٣)] [٢٩]

إن شئت كان في موضع الحال كما أنَّ ﴿ رُكَّعاً سُجَّداً ﴾ كذلك . وإن شئت كان خبراً بعد خبر في موضع الرفع . وإن شئت كان هو الخبر فيمن نصب ٦ ﴿ أشداءَ ﴾ ، ويكون ﴿ تراهم ﴾ أيضاً في موضع النصب مثل ﴿ أشداء ﴾ .

قوله عز وجل : ﴿ **ذَٰلِكَ مَثَلُهُم فِي التَّوْرَاةِ** ﴾[(٤)] [٢٩]

ابتداء وخبر ، والكلام تام[(٥)] ، ثم ابتدأ فقال ﴿ وَمَثَلُهُم فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ ٩ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ [٢٩] . فلهم مثلان : أحدهما في التوراة ، والثاني في الإنجيل .

وقال مجاهد : بل قوله ﴿ أشداء على الكفّار ﴾ مع ما بعده جميعاً في التوراة والإنجيل ، وكذلك ﴿ كزرع أخرج شطأه ﴾ في التوراة والإنجيل[(٦)] .

---

(١) هو أبو الفضل الرازي صاحب « اللوامح » في شواذ القراءات وقد عوّل فيه على المحتسب ، ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١٢٥/٥ ونقل كلام للمؤلف من غير تصريح ، والتبيان ١١٦٨ ـ ١١٦٩

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٩٦/٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبيان ٣٨١/٢ ، والبحر ١٠٢/٨ ، وتفسير الطبري ٧١/٢٦ ـ ٧٢ ، والقرطبي ٢٩٤/١٦ ، وابن كثير ٣٤٣/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٥/٦

(٥) هذا مذهب أكثر أهل التأويل والوقف ابن عباس والضحاك وقتادة وابن زيد ونافع والكسائي وأبي حاتم وأبي جعفر الرؤاسي وغيرهم ، وهو أحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقهما . انظر إيضاح الوقف ٩٠١ ، والقطع ٦٧١ ـ ٦٧٢ ، والمكتفى ٥٢١ ، ومنار الهدى ٢٦٣

(٦) هذا معنى قول مجاهد : مثلهم في التوراة والإنجيل واحد ، انظر المصادر السالفة . وما ذكره المؤلف من أن ﴿ كزرع أخرج شطأه ﴾ في التوراة والإنجيل هو ظاهر قول الطبري ، فيكون الوقف على ﴿ شطأه ﴾ . والذي نصَّ عليه أصحاب الوقف أن الوقف على قول مجاهد على ﴿ الإنجيل ﴾ ، وهذا أحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس ومن وافقهم .

وغَلَّطَه ابنُ جرير[١] وزعم أنه على قوله ينبغي أن يقال : ذلك مثلهم في التوراة والإنجيل [و][٢] كزرعٍ[٣] .

وَوَجْهُهُ أن يكون ﴿ كزرع أخرج شطأه ﴾ على قوله خبر ابتداء مضمر ، أي هم[٤] كزرع أخرج شطأه . ٣

ويجوز ﴿ شَطَأه ﴾ و ﴿ شَطْأه ﴾ لأنَّ كلَّ ما فيه حرف الحلق جاز في عينه الفتح[٥] . وروي [ذلك][٦] عن ابن كثير[٧] . ٦

﴿ فآزَرَهُ ﴾ و ﴿ أَزَرَهُ ﴾[٨] لغتان .

---

(١) هو الطبري .

(٢) زيادة من تفسير الطبري ، وكذا نقل عنه .

(٣) قال الطبري : « لو كان كما قال مجاهد من أن مثلهم في التوراة والإنجيل واحد لكان التنزيل : ومثلهم في الإنجيل وكزرع أخرج شطأه ، فكان تمثيلهم بالزرع معطوفاً على قوله ﴿ سيماهم في وجوههم من أثر السجود ﴾ حتى يكون ذلك خبراً عن أن ذلك مثلهم في التوراة والإنجيل . وفي مجيء الكلام بغير واو في قوله ﴿ كزرع ﴾ دليلٌ بيّن على صحة ما قلنا وأن قوله ومثلهم في الإنجيل خبر مبتدأ عن صفتهم التي هي في الإنجيل دون ما في التوراة » اهـ . والوجه في تخريج قول مجاهد ما قاله المؤلف من أن التقدير هم كزرع . وهذا الوجه فيمن وقف على ﴿ الإنجيل ﴾ ، وقيل الوجه الأول أولى لأنه لا يحتاج إلى إضمار ، ذكره النحاس .

(٤) في الأصل : هو ، وهو تحريف صوابه من ب و ي .

(٥) نحو نَهْر ونَهَر والفَحْم والفَحَم والنطْع والنطَع وغيرها ، انظر إصلاح المنطق ٩٧ ، وأدب الكاتب ٥٢٧

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) وهي قراءة ابن عامر أيضاً كما في السبعة ٦٠٤ ، والمبسوط ٤١١ ، وفي التيسير ٢٠٢ ، والنشر ٣٧٥/٢ أنها قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ هشام عن ابن عامر بإسكان الطاء وهي قراءة باقي السبعة . وانظر الحجة ٣١٠/٤ ـ ٣١١ خم ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبحر ١٠٣/٥

(٨) قرأ ﴿ فأزره ﴾ ابن عامر وحده كما في السبعة والمبسوط . وفي التيسير أنها قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر ، وفي النشر أنها قراءة ابن ذكوان عنه ورواية الداجوني عن أصحابه عن هشام وروى الحلواني عن هشام ﴿ فآزره ﴾ بالمدّ وهي قراءة باقي السبعة . وانظر الحجة ٣١١/٤ خم ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبحر ١٠٣/٥

سورة الْحُجرات

قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذينَ يَغُضُّونَ أصْوَاتَهُم عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﴾[(١)] [٣]

تمَّ اسم ﴿ إنَّ ﴾ عند قوله ﴿ رسول الله ﴾ .

وقوله ﴿ أولئك ﴾ [٣] ابتداء ، وقوله ﴿ الذين امْتَحَنَ اللهُ ﴾ [٣] صفة لـ ﴿ أولئك ﴾[(٢)] ، وإن شئت كان خبراً[(٣)] . وتمَّ صلة ﴿ الذين ﴾ عند قوله ﴿ للتقوى ﴾ [٣] .

وقوله ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ [٣] ﴿ مغفرة ﴾ يرتفع بالظرف[(٤)] ، والظرف مع ﴿ مغفرة ﴾ خبر ﴿ أولئك ﴾ ، و ﴿ أولئك ﴾ مع خبره خبر ﴿ إنَّ ﴾ . وإن شئت كان ﴿ لهم مغفرة ﴾ خبراً[(٥)] بعد خبر ﴿ أولئك ﴾ .

[قوله تعالى][(٦)] : ﴿ فَتَبَيَّنُوا أنْ تُصِيبُوا ﴾[(٧)] [٦]

---

(١) انظر إعراب القرآن ٢٠٢/٣ ، والبيان ٣٨٢/٢ ، والبحر ١٠٦/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٨٠ ، والتبيان ١٧٠ . وتمام الآية ﴿ ... عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم ﴾ .

(٢) أجازه العكبري .

(٣) وهو قول أبي حيان وأجاز النحاس وغيره ، وأجاز النحاس - وعنه نقل مكي وأبو البركات - أن يكون ﴿ أولئك ﴾ صفة للذين ، والخبر ﴿ الذين امتحن ﴾ وأجاز النحاس أيضاً أن يكون الخبر ﴿ لهم مغفرة ﴾ .

(٤) على المذهبين لجريه خبراً . وقد سلف التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٥) في الأصل : خبر ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) انظر مجمع البيان ١٣٢/٥ ، والبيان ٢٨٣/٢ ، والبحر ١٠٩/٨

أي كراهةَ أن تصيبوا ، أو لئلا[1] تصيبوا .

[قوله تعالى][2] : ﴿ حَبَّبَ إليكم الإيمانَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَضْلاً مِنَ اللهِ ﴾[3] [٧-٨]

٣

أي : حبّب للفضل ، فهو مفعول له[4] . وإن شئت كان مصدراً موكداً لقوله ﴿ حبّب ﴾ كما تقدم في ﴿ صُنْعَ الله ﴾[5] [سورة النمل : ٨٨] و ﴿ كِتَابَ اللهِ ﴾[6] [سورة النساء : ٢٤]

٦

[قوله تعالى][2] : ﴿ لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْم ﴾[7] [١١]

تدل الآية على أن « القوم » يقع للرجال دون النساء[8] . ألا ترى قوله ﴿ ولا نِسَاءٌ مِن نِّساء ﴾ [١١] ؟ فلو كانت النساء داخلة في ﴿ قوم ﴾ لم يقل ﴿ ولا نساء ﴾ ، وحقّق ذلك زهير أيضاً في قوله[9] :

٩

---

(١) في الأصل : ولئلا ، وهو خطأ . والتقدير الأول قول البصريين والثاني قول الكوفيين ، انظر ما سلف ١٦٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٠٤/٣ ، والبيان ٣٨٢/٢ ، والبحر ١١٠/٨-١١١ ، والتبيان ١١٧١

(٤) وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجاز غيرهما القولين .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠١٧

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٠٢

(٧) انظر مجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبحر ١١٢/٨ ، والبغداديات ١٣٦ ، والحلبيات ١٦٠

(٨) عزي هذا القول في مجمع البيان إلى الخليل ، وهو قول ثعلب وأبي علي ومن وافقهما . وقد تدخل النساء في القوم على طريق التبع .

(٩) د (صنعة ثعلب) ق ٢٧/٣ ص ٦٥ ، و (صنعة الأعلم) ق ٣٥/١١ ص ١٣٦ . وهو له في مجاز القرآن ١٥٨/٢ ، والحلبيات ١٦٠ ، وابن الشجري ٢٦٦/١ و ٣٢٤/٢ ، والكشاف ٥٦٥/٣ ، ومجمع البيان ١٣٦/٥ ، وتفسير القرطبي ٣٢٥/١٦ ، والبحر ١١٥/٨ ، واللسان (قوم) ، ومعاهد التنصيص ١٦٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٨ ، ١٤١ ، ٢٧٧ ، وشرح أبيات المغني ١٩٤/١-١٩٩ . وهو بلا نسبة في البغداديات ١٣٦ ، والمخصص ١١٩/٣ ، والمغني ١٨٥ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، والهمع ٢٣٠/٢ و ٥٤/٤ ، ٣٧٦

وما أدرِي وسَوْفَ إِخَالُ أدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ [(١)] ١/١٢٧

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾[(٣)] [١٢] ٣

فيه إضمار ، فكأنه قيل : لا ، فقيل : فكرهتموه[(٤)] .

[قوله تعالى][(٢)] : ﴿ لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكم شَيْئاً ﴾[(٥)] [١٤]

---

(١) آل حصن هم أهل بيت من كلب هجاهم زهير بكلمته وهم آل حصن بن كعب بن عليم بن جناب من بني كلب من قضاعة . وقوله « وسوف إخال أدري » اعتراض بين أدري المعلق وجملة الاستفهام ، وقوله « إخال » اعتراض بين « سوف » و « أدري » ، و « إخال » ملغاة . ويروى « رجال آل حصن » وعليها فلا شاهد فيه . وذهب حمزة الأصبهاني في التنبيه على حدوث التصحيف ١٨٦ إلى أن القوم يقع على الرجال والنساء وردّ قول من احتج برواية بيت زهير « أقوم » بأنه روي « رجال » وبأن « كتاب الله عز وجل يرد عليهم لأن قوم كل نبي كانوا رجالاً ونساءً ... » اهـ . ولم يتنبه على هذه الآية .
والظاهر أن القوم هم الرجال وقد تدخل النساء على طريق التبع وهو قول أبي علي ووافقه الجوهري وغيره ، انظر الحلبيات ١٦٠ـ١٦١ ، والصحاح واللسان (قوم) ، وانظر القرطبي ٤٠٠/١

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٧٣/٣ ، والحجة ١٣٥/٤ خم ، ومجمع البيان ١٣٧/٥ ، والبحر ١١٥/٨ ، والكشاف ٥٦٨/٣ ، وابن الشجري ١٥٠/١ـ١٥٢ و ٢٣٠/٢ ، والمغني ٢٢٢

(٤) نقل ابن الشجري عن أبي علي قوله في التذكرة : « ... وقوله فكرهتموه كلام مستأنف ، وإنما دخلت الفاء لما في الكلام من معنى الجواب ... كأنهم قالوا في جوابه لا ، فقال فكرهتموه ، أي فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، فهو جواب لما يدل عليه الكلام ... » اهـ ، وقال أبو علي نحو هذا في الحجة . وعلى هذا المحذوف وهو « فاكرهوا الغيبة » عطف قوله « واتقوا الله » ، عن أبي علي أيضاً .
وقال الفراء « قال لهم النبي ﷺ أكان أحدكم آكلاً لحم أخيه بعد موته قالوا : لا ، قال : فإن الغيبة أكل لحمه ... فكرهتموه ، أي فقد كرهتموه فلا تفعلوه » اهـ ، وكذا قال الزمخشري « فقد كرهتموه واستقر ذلك ... » اهـ . وقيل غير ذلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٧٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٠٩/٣ ، والحجة ٢١٤/٤ خم ، ومجمع البيان ١٣٤/٥ـ١٣٥ ، والبيان ٣٨٣/٢ ، والبحر ١١٧/٨ ، والعضديات ٦١

و ﴿ لا يَأْلِتْكُم ﴾[1] لغتان[2] : أَلَتَ يأْلِتُ ، ولاتَ يَلِيتُ .

[قوله تعالى][3] : ﴿ **إِنَّما المؤمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا باللهِ** ﴾[4] [١٥]

خبر المبتدأ الذي هو ﴿ المؤمنون ﴾ قولـه ﴿ أولئـكَ هم الصَّـادِقُون ﴾ [١٥]   ٣

وقوله ﴿ الذين آمنوا ﴾ صفة لهم .

---

(١) قرأ بالهمز أبو عمرو وحده وقرأ الباقون ﴿ يلتكم ﴾ . انظر السبعة ٦٠٦ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر ٣٧٦/٢

(٢) والمعنى لا ينقصكم ولا يظلمكم من أعمالكم شيئاً .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر مجمع البيان ١٣٩/٥

سورة قٓ

قوله عز وعلا : ﴿ قٓ والْقُرآنِ الْمَجيدِ ﴾[1] [١]

٣ قيل[2] : المعنى : قُضِيَ الأمرُ . وقيل[3] : هو قسمٌ . فيكون ﴿ والقرآن ﴾ عطفاً . ومن قال : معناه : قضي الأمر كان ﴿ والقرآنِ ﴾ قسماً ، قالوا : ويكون « قُضِيَ » نائباً عن جواب القسم ، والتقدير : والقرآن المجيد لقد قُضي الأمر[4] .

٦ وقيل : جواب القسم مضمر ، أي والقرآنِ المجيد لَتُبْعَثُنَّ[5] .

وقيل : جواب القسم قوله ﴿ قَدْ عَلِمْنا ما تَنْقُصُ الأرضُ مِنهُم ﴾[6] [٤] أي : لقد علمنا ، فحذف اللام ، كقوله ﴿ قد أفْلَحَ مَنْ زَكَّاها ﴾[7] [سورة

٩ الشمس : ٩] . [قال : فهذه الوجوه في الأجوبة إنما تجوز إذا كان مقسماً به][8] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، وللفراء ٧٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢١١/٣ـ٢١٢ ، ومجمع البيان ١٤٠/٥ـ١٤١ ، والبيان ٣٨٤/٢ ، والبحر ١٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٩٣/٢٦ ، والقرطبي ٣/١٧ ، وابن كثير ٣٧٢/٧ـ٣٧٣

(٢) عن الفراء والزجاج ومن وافقهما .

(٣) عن ابن عباس ، وقيل غير ذلك .

(٤) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٥) وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقهما .

(٦) وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وخطأه النحاس لأن « قد » ليست من جواب الأقسام ، وهو صحيح على تقدير اللام . وأصحّ الأجوبة عند النحاس أن الجواب محذوف ، قال : لأن « إذا متنا » جواب فلا بد من أن تكون متعلقة بفعل أي أنبعث إذا ... » اهـ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٧

(٨) زيادة من ب ، وموضعها فيها بعد قوله في السطر الخامس « لقد قضي الأمر » ، وهذا موضعها الصحيح ، وقوله « قال » الظاهر أنه يراد به المؤلف .

قوله عز وعلا : ﴿ أإذا مِتْنا وكُنَّا تُرَاباً ﴾[1] [٣]

العامل في ﴿ إذا ﴾ مضمر ، والتقدير : أإذا متنا وكنا تراباً بُعِثْنا[2] .

[قوله تعالى][3] : ﴿ رِزْقاً لِلْعِبادِ ﴾[4] [١١]

أي للرّزق ، كقوله ﴿ تَبْصِرَةً وذِكْرَى ﴾[4] [٨] أي للتبصرة والذكرى ؛ كل ذلك مفعول له[5] .

قوله : ﴿ إذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيانِ عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ ﴾[6] [١٧]

أي عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد[7] . فأضمر المبتدأ في الأول . وإن شئت كان ﴿ قعيد ﴾ يراد به التثنية[8] ، لأن « فَعِيلاً » يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع . والأولُ الوجهُ ؛ لأن[9] « فعيلاً » إذا كان بمعنى « فَاعِل » يثنّى ويجمع ؛ وإنما ذاك إذا أُريدَ به معنى « المفعول » .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، وللفراء ٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢١٢/٣ ، ومجمع البيان ١٤٠/٥ ـ ١٤١ ، والبيان ٣٨٤/٢ ، والبحر ١٢٠/٨ ، والمحتسب ٢٨١/٢ ـ ٢٨٢

(٢) قدره الفراء والنحاس مقدّماً أي « أنبعث إذا » وهو قول الأخفش وأبي على والنحاس في نحو هذه الآية ، انظر ما سلف ٦٢٣ ـ ٦٢٤ . وظاهر قول الأخفش هنا أن التقدير « أإذا كنا ... نرجع » ، وقدره أبو الفتح « أإذا متنا ... بَعُدَ رَجْعُنا » .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢١٣/٣ ـ ٢١٤ ، ومجمع البيان ١٤٢/٥ ، والبيان ٣٨٥/٢ ، والبحر ١٢١/٨ ـ ١٢٢

(٥) وقيل مصدر ، أجاز القولين النحاس وغيره .

(٦) انظر الجواهر ٢٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، وللفراء ٧٧/٣ ، وإعراب القرآن ٢١٦/٣ ، ومجمع البيان ١٤٤/٥ ، والبيان ٣٨٥/٢ ، والبحر ١٢٣/٨ ، والأصول ٢٧٣/١ ، والبغداديات ١٧١

(٧) عزا النحاس هذا القول إلى سيبويه والكسائي .

(٨) وهو قول الأخفش والفراء وابن السراج وأبي علي وغيرهم .

(٩) قوله لأن فعيلاً إلخ لا أعرفه ، والظاهر أنه وهم مركّب ؛ فإن فعيلاً يجوز أن يكون واحداً يقع على الواحد والجمع نحو صديق ورفيق وظهير ووكيل ، انظر ما سلف ٦١١ ، ٧٠٥ ، وما سيأتي ١٣٦٢ . ويجوز أن يثنى ويجمع أيضاً ولا يكون فعيل في هذا إلا بمعنى فاعل . وانظر =

[قوله تعالى][1] : ﴿ هذا ما لديَّ عَتِيدٌ ﴾[2] [٢٣]

﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ما ﴾ نكرة بمعنى « شيء » ، والظرف بعده وصفٌ له ، وكذلك ﴿ عتيد ﴾ ، والتقدير : هذا شيءٌ ثابت لديَّ عتيدٌ[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ أَلْقِيَا في جَهَنَّمَ ﴾[5] [٢٤]

خطاب للسائق والشهيد[6] . وقال المازنيُّ[7] : بل هو خطاب لِمَالِكٍ[8] ،

= المخصص ١٧/٢٩ـ٣٥ . وأما ماذكره من مجيئه بمعنى المفعول فذلك في باب التأنيث والتذكير لا الواحد والجمع ، وذلك إنا أريد بفعيل مفعول .

(١) زيادة من ي و ب . وقدم الكلام على هذه الآية في الأصل على الآية ١٧

(٢) انظر الجواهر ٣٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٢٣ و ٢/١٦٣ ، وإعراب القرآن ٣/٢٢٠ ، ومجمع البيان ٥/١٤٥ ، والبيان ٢/٣٨٦ ، والبحر ٨/١٢٦ ، والكتاب ١/٢٦٩ ، والبغداديات ٧٦ ، وابن يعيش ٤/٣ ، والمغني ٣٩١ـ٣٩٢

(٣) هذا أحد قولي سيبويه وأبي علي ومن وافقهما . وأجازوا أن تكون « ما » اسماً موصولاً ، فـ « هذا » مبتدأ و « ما » خبره ، و « لدي » متعلق بالصلة المحذوفة ، و « عتيد » خبر ثان أو بدل من « ما » . ويجوز أن تكون « ما » بدلاً من « هذا » والخبر « عتيد » ، ويجوز أن يكون « عتيد » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . وذلك ما أراده سيبويه بقوله : « وأما ﴿ هذا ما لدي عتيد ﴾ فرفعه على وجهين : على شيء لدي عتيد وعلى ﴿ هذا بعلي شيخ ﴾ » اهـ . وانظر ما سلف من الكلام على ﴿ هذا بعلي شيخاً ﴾ وتوجيه القراءة بالرفع في موضعها ٥٨٠ـ٥٨٣

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٧٨ ، وإعراب القرآن ٣/٢٢٠ ، ومجمع البيان ٥/١٤٥ ، والبيان ٢/٣٨٦ـ٢٨٧ ، والبحر ٨/١٢٦ ، وتفسير الطبري ٢٦/١٠٣ ، والقرطبي ١٧/١٦ـ١٧ ، وابن كثير ٧/٣٨٠ ، ومجمع التفاسير ٦/٦٦ ، وسر الصناعة ٢٢٥ ، والمحتسب ٢/٢٨٤ . والسياق ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد [٢١] ... وقال قرينه هذا ما لدي عتيد [٢٣] ألقيا في جهنّم ... ﴾ .

(٦) عن ابن زيد ، وهو قول الزجاج ، وهو الظاهر كما قال الحافظ ابن كثير .

(٧) حكى النحاس قوله عن علي بن سليمان الأخفش عن المبرد عنه ، وعزاه إليه ابن جني وغيره ، وبه قال المبرد أيضاً .

(٨) هو خازن النار عليه السلام .

وكان الأصل : أَلْقِ أَلْقِ ، فناب ﴿ أَلْقِيا ﴾ عن « أَلْقِ أَلْقِ » لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، وكان تثنية الفاعل نائباً عن تكرار الفعل[(١)] .

٣

وقال قوم[(٢)] : أصلُه « أَلْقِيَنْ » فأبدل من النون ألفاً كقوله[(٣)] :

... ... ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدَا[(٤)]

---

(١) وقيل خوطب الواحد بلفظ الاثنين ، وهذا معروف في كلام العرب ، وهو قول الكسائي والفراء ، وعزاه القرطبي إلى الخليل والأخفش .

(٢) منهم ابن جني ومن وافقه . قال في توجيه قراءة الحسن « أَلْقِيَنْ » بالنون : « هذا يؤكد قول أصحابنا في ألقيا أنه أراد ألقين وأجرى الوصل مجرى الوقف .. » اهـ .

(٣) وهو الأعشى . د ، ق ٢٠/١٧ ص ١٧٣ ، والكتاب ١٤٩/٢ ، وابن السيرافي ٢٤٤/٢-٢٤٥ ، وإيضاح الوقف ٣٦٠ ، وسر الصناعة ٦٧٨ ، والإفصاح ١٨٩ ، والأزهية ٢٧٥ ، ومجمع البيان ١٤٦/٥ ، وابن الشجري ٣٨٤/١ و ٣٦٨/٢ ، وابن يعيش ٨٨/٩ و ٢٠/١٠ ، وشرح الملوكي ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤-٣٤١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٨ ، ١٩٦-١٩٧ ، وشرح أبيات المغني ١٦٢/٦-١٦٦ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/١١ ، والبيان ٣٨٧/٢ ، والمخصص ١٠٤/١٣ ، والإنصاف ٦٥٧ ، والمغني ٤٨٦

(٤) صدره كما في الديوان : وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تنسكنَّه

وكذا في مجمع البيان وابن السيرافي والمخصص والسيوطي والعيني والبغدادي . وفي الديوان « ولا تعبد الأوثان » . وروي « فإياك والميتات لا تقربنها » في الكتاب ، وروي « وصل على حين العشيات والضحى » في الأزهية وإيضاح الوقف وابن الشجري وابن يعيش . وروى باقي المصادر عجزه وحده .

وهذه الصدور لأبيات ثلاثة في الديوان ، وهي :

وإياك والميتات لا تأكلنّها ... ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا
وذا النصب المنصوب لا تنسكنّه ... ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا
وصلّ على حين العشيات والضحى ... ولا تحمد الشيطان والله فاحمدا

ويروى العجز أيضاً « لعاقبة والله ربك فاعبدا » ، وهي الرواية في نسخة قديمة من ديوان الأعشى رآها البغدادي ونقل منها صلة البيت وفيها « ولا النصب » .

والنصب حجر كانوا ينصبونه ويذبحون عنده لآلهتهم ، وقوله لا تنسكنّه أي لا تنسكن عنده أي لا تذبح ذبيحة تتقرب بها إلى الأصنام ، عن ابن السيرافي .

والشاهد فيه إدخال النون الخفيفة على فعل الأمر وإبدالها ألفاً في الوقف .

فأجرى الوصلَ مجرى الوقف[١] .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ **الَّذي جَعَلَ مَعَ اللهِ** ﴾[٣] [٢٦]

٣ إن كان مبتدأً كان الخبر ﴿ فألْقِيَاهُ ﴾[٤] [٢٦] .

ويجوز أن يكون نصباً بمضمر فسَّره ﴿ فألقياه ﴾[٥] . ويجوز أن يكون نصباً بدلاً من قوله ﴿ كُلَّ كَفَّارٍ ﴾[٦] [٢٤] .

٦ ولا يجوز أن يكون جرّاً صفة لـ ﴿ كفَّارٍ ﴾ لأن النكرة لا توصف بالموصولة ، إنما الموصولة وُصْلَةٌ إلى وصف المعارف بالجمل .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ **هذا ما تُوعَدُونَ لِكُلِّ أوّابٍ حَفِيظٍ . مَنْ**

٩ **خَشِيَ** ﴾[٧] [٣٢-٣٣]

﴿ مَنْ ﴾ جرّ بدل من ﴿ أوّابٍ ﴾[٨] .

---

(١) لكن إجراء الوصل مجرى الوقف جائز في ضرورة الشعر لا في السعة ، انظر ما سلف ٢٦٢ ، ٤٦٦ ، ٥٩٣ ، ٩٨٦ ، ١٠٥٧ ، ١١١١ ، ١٢١٠

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٢١/٣ ، والبيان ٣٨٧/٢ ، والبحر ١٢٦/٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار الهدى ٢٦٤

(٤) والفاء زائدة في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، وصحَّ الإخبار بالأمر لأنه من باب إقامة المسبب مقام السبب . وأجاز النحاس أيضاً أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هو الذي .

(٥) ذكره أبو البركات ناقلاً عن المؤلف .

(٦) وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن ينتصب على تقدير أعني . وأجاز أبو حيان أن يكون جرّاً بدلاً من كفّار .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢٣/٣ ، ومجمع البيان ١٤٩/٥ ، والبيان ٣٨٧/٢ ، والبحر ١٢٧/٨-١٢٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار الهدى ٢٦٥ . وتمام الآية : ﴿ من خشي الرحمن بالغيب وجاء بقلب منيب . ادخلوها بسلام ذلك يوم الخلود ﴾ .

(٨) أو من « كل » وهو قول الفراء والنحاس ومن وافقهما .

وإن رفعته بالابتداء كان قوله ﴿ ادْخُلُوها بِسَلامٍ ﴾ [٣٤] في موضع الخبر على تقدير : يقال لهم ادخلوها بسلام ، فحذف القول[١] .

٣ ☆ وزعم الرازيُّ[٢] أنك [إنْ][٣] قدرت : يا من خَشِيَ الرحمن بالغيب ادخلوها = كان جائزاً . وهذا جَهْلٌ[٤] منه وإقدامٌ على كتاب الله تعالى ؛ لأنه قد حذف حرف النداء مِنْ « مَنْ » و « مَنْ » مثل « هذه » لأنه مُبْهَم ، وأنت تقول : ٦ يا أَيُّهذا[٥] ، فتقول أيضاً : يا أيّها مَنْ[٦] . وقد قال[٧] : حذف[٨] حرف النداء غير جائز من « هذا » .

---

(١) ظاهر قول المؤلف أن « من » اسم موصول ، وأجازه أبو حيان . وذهب الفراء والنحاس ومن وافقهما إلى أن « من » شرط ، والتقدير عند الفراء : من خشي الرحمن بالغيب ... قيل له ادخل الجنة ، وعند النحاس : فيقال لهم ادخلوها .

(٢) قوله « وزعم الرازي ... لا يعرج إليه » انفردت به نسخة الأصل . ولا يبعد أن يكون المؤلف تنبه على خطئه فيما ردّه على الرازي فلم يمله ثانية فخلت منه النسختان ي و ب . والرازي هو أبو الفضل الرازي ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب . والظاهر أن كلامه في « جامع الوقوف » له .

(٣) زيادة مني .

(٤) كان في الأصل : كان جائزاً كان جهل ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

(٥) يريد أن اسم الإشارة يوصف به « أي » وما كانت هذه سبيله لا يحذف منه حرف النداء ، وأجازه قوم من الكوفيين ، انظر ما سلف ٦٥

(٦) كذا قال ، وهذا شيء لم يقل به أحد وهو لا يجوز بل هو خطأ بحت . وذلك أن « أي » لا توصف إلا بما فيه ال أو باسم الإشارة أو بالاسم الموصول الذي فيه ال ، فلا يجوز ذلك في « من » ، انظر المصادر التي أحلنا عليها فيما علقناه ص ٦٥ . وقد أجاز سيبويه والمبرد وغيرهما من النحويين حذف أداة النداء قبل « من » لأنها لا يوصف بها « أي » فأجازوا : من لا يزال محسناً افعل كذا وكذا ، أي يا من ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٤ ، والمصادر السالفة ص ٦٥ . وقد أجاز هذا القول في الآية أبو حيان ، وهو إنما يجوز على كون « من » اسماً موصولاً .

(٧) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ . وكلام سيبويه كما علمت على اسم الإشارة لا على « من » وعبارته : « ولا يحسن أن تقول : هذا ... وأنت تريد : يا هذا ... » اهـ .

(٨) في الأصل : حروف ، وهو تحريف .

وأقبحُ من هذا ما قال : أنَّ قوله ﴿ من ﴾[1] نداءٌ مضاف[2] ، ومثل هذا لا يُعَرَّجُ إليه ☆ / ٢/١٢٧

٣ [قوله تعالى][3] : ﴿ وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾[4] [٤١]

أي استمع حديثَ يوم ينادي المنادي . فحذف المضاف ، وهو مفعول به ، وليس بالظرف[5] .

٦ وقوله : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾[6] [٤٢]

بدل من ﴿ يوم ينادِ المنادِ ﴾ .

وكذلك : ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلأَرْضُ عنهم سِرَاعاً ﴾[7] [٤٤]

٩ ويجوز[8] أن ينتصب قوله ﴿ يومَ تشقَّق ﴾ بقوله ﴿ وإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴾ [٤٣] ، أي يصيرون إلينا في ذلك اليوم .

---

(١) في الأصل « حسن » ، وهو تحريف .

(٢) كذا !! وكيف يكون كذلك وهو اسم موصول .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢٢٦/٣ ، ومجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبيان ٣٨٨/٢ ، والبحر ١٣٠/٨ ، وتفسير الطبري ١١٤/٢٦ ، والقرطبي ٢٧/١٧ ، ومجمع التفاسير ٧١/٦ ، والكشاف ٢٢/٤

(٥) وكذا في مجمع البيان والبيان ونقل صاحباهما عن المؤلف من غير تصريح ، وكذا في تفسير الخازن والنسفي (انظر مجمع التفاسير) ، ونحوه قول الطبري : « استمع صيحة يوم القيامة » . وقيل : استمع بمعنى انتظر ، فـ « يوم » مفعول به أيضاً ، ذكره أبو حيان . وقيل : المستمع له محذوف ، أي استمع لما أخبرك به من حال يوم القيامة ، وانتصب « يوم » على الظرف ، والعامل فيه ما دلَّ عليه قوله ﴿ ذلك يومِ الخروج ﴾ عن الزمخشري وانتحله أبو حيان . وقيل استمع النداء والصوت ، ذكره القرطبي وأبو حيان . وفي إعراب القرآن « استمع حين يوم » ؟ والظاهر أنه تحريف ولعل صوابه « حديث » ؟

(٦) انظر مجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبحر ١٣٠/٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار الهدى ٢٦٥

(٧) انظر إعراب القرآن ٢٢٧/٣ ، ومجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبيان ٣٨٨/٢ ، والبحر ١٣٠/٨

(٨) وهو قول النحاس ، وأجاز غيره القولين .

سورة والذَّارِيَات

قولـه عز وعلا : ﴿ إِنَّكُم لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ . يؤفَـكُ عَنْـهُ مَنْ أُفِكَ ﴾[1] [٨ ـ ٩]

٣

قيل : يؤفَكُ عن الحق والصواب من أُفِكَ[2] . فدلَّ ذكرُ « القول المختلف » على ذكر الحق ، فجازت الكناية عنه .

وتحذلق شارحُكم[3] فقام وقعد ، فأتى بشيء ظنَّ أنه أجود ما قالوه ، فزعم أنه يعود إلى « القول المختلف » وأنَّ المعنى فيه : أنَّ « عَنْ » ههنا ليست بمنزلتها في قوله صرفتُه عن كذا ، وإنما المعنى أنَّه أُتِي مَنْ أُفِك عن جهة القول المختلف ، أي ما وقع به وَقَعَ عن هذه الجهة ، قال : والمفعول الذي يقتضيه ﴿ أُفِك ﴾ [محذوف][4] أي أُفك عن كذا وعن الحقّ عن جهة القول المختلف فيه .

٦

٩

ولم يدرِ أنّ الفعل الواحد لا يتعدّى بحرفي جرّ متفقين[5] ، فوقع في هذا الخطأ[6] . والإنسانُ إذا أراد أن يستنبطَ معنى يجب له مراعاة اللفظ ، وأن يُخْرِجَ

١٢

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢٠/٣ ، ومجمع البيان ١٥٣/٥ ، والبحر ١٣٤/٨ـ ١٣٥ ، وتفسير الطبري ١١٧/٢٦ـ ١١٩ ، والقرطبي ٣٣/١٧ ، وابن كثير ٣٩٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٧٤/٦ ، والكشاف ١٥/٤

(٢) أي يصرف عن الإيمان من أُفك ، عن الحسن وقتادة وابن زيد ، وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٣) سيأتي تحقيق المعنيّ به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٤) زيادة من ب ، وكان فيها : مصدر محذوف ، وهو خطأ .

(٥) الفعل الواحد لا يعمل في ظرفين متفقين ولا يتعدى بحرفي جر متفقين إلا على أن يكون الثاني تابعاً للأول على جهة البدل أو معطوفاً بالواو . انظر المغني ١١٣ـ ١١٤ ، وشرح بانت سعاد ١٥ ، وحاشية البغدادي عليها ٣٥٤/١ـ ٣٦٠

(٦) ما ذهب إليه « الشارح » من أن « عن » ليست التي تعدى بها « أفك » وأن المأفوك عنه محذوف =

معنى لا يخالفه اللفظ . وهو موصوف بهذه الصفة ، وكثيراً ما يقع له من إطالته وتحسين عبارته شيء[1] يفسُد بأدنى نظر ، فيغترّ بذلك[2] الطراوة والفصاحة الغِرُّ ٣ الجاهلُ الفَدْم[3] الذي لا يتأتّى له النظر في دقائق العربية .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾[4] [١٢-١٣]

٦ ﴿ يوم ﴾ الثاني رفع بدل من ﴿ يومُ الدِّين ﴾ وإنما جاء مفتوحاً كما جاء ﴿ ومِنَّا دُونَ ذَلك ﴾[5] [سورة الجن : ١١] ، وقوله : ﴿ لَقَد تَقَطَّعَ بَينَكُم ﴾[6] [سورة الأنعام : ٩٤] لمّا جرى في كلامهم ظرفاً بقي على ذلك الاستعمال[7] .

= وعليه تكون الكناية تعود إلى القول المختلف = ذكر نحوه أبو حيان وذكر أن « عن » في هذا الوجه للسبب ، قال : « أي يصرف بسببه من أراد الإسلام بأن يقول هو سحر هو كهانة ، حكاه الزهراوي والزمخشري » اهـ ، وانظر الكشاف . وعلى هذا لا يكون الحرفان متفقين لأن معناهما مختلف وإن كان لفظهما واحداً . على أن المعنى والسياق والظاهر يدفع هذا القول . وذكر النحاس وجهاً آخر وهو أن يكون « عن القول » بمعنى من أجل القول ، وعليه يكون المأفوك عنه محذوفاً أيضاً ، وهو كسابقه .

(١) كان في النسخ : « في شيء » بإقحام في .

(٢) الأحسن « بتلك » ، وما قاله جائز لأن تأنيث المصدر غير حقيقي .

(٣) الغِرّ : الشاب الذي لا تجربة له ، والفدم : العيي عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم ، عن اللسان (غرر ، فدم) .

(٤) انظر الجواهر ٨١٤ ، ٨١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤ ، وللفراء ٨٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٣١/٣ ، ومجمع البيان ١٥٢/٥ ، والبيان ٣٨٩/٢ ، والبحر ١٣٥/٥ ، والقطع ٦٨٠

(٥) انظر ما سلف ٤١٨ . وانظر كلامه على قوله تعالى : ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٨] ص ٤٨٣

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤١٧ ـ ٤١٨

(٧) هذا قياس ما حكاه أبو علي وابن جني من مذهب أبي الحسن . والذي في كتابه أن « يوم » ظرف ، قال : « أي متى يوم الدين فقيل لهم : في يوم هم على النار يفتنون » اهـ . والظاهر أنه يعلقه بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي الجزاء كائن أو واقع يوم . وظاهر تقدير الزجاج أنه يعلقه بفعل محذوف أي يقع الجزاء يوم .

وقال قوم[١] : ﴿ يَوْمَ هُم على النَّارِ يُفتنون ﴾ أُضيف إلى الجملة ، والجملة لا يظهر فيها الإعراب ، فبقي على فتحه من البناء .

٣ [قوله تعالى][٢] : ﴿ **كانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ ما يَهْجَعُونَ** ﴾[٣] [١٧]

﴿ ما ﴾ مصدرية مع الفعل بتأويل المصدر على تقدير : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم . فيكون « هجوعهم » بدلاً[٤] من الواو في ﴿ كانوا ﴾ أي : كان ٦ هجوعهم قليلاً من الليل .

فإن قلتَ : فهلاّ يرتفع « هجوعهم » بـ « قليل »[٥] لأنه بمنزلة « كريم » و « شديد » في قولك[٦] : مررتُ برجل كريمٍ أبوه شديدٍ ساعدُه = قيل : إنَّ ٩ ﴿ قليلاً ﴾ في الآية وُصِف بقوله ﴿ من الليل ﴾ ، وما كان من هذا النوع موصوفاً لم يَجُزْ إعمالُه ، لأنَّ عملَه إنما هو لأجل مشابهته بالفعل ، والصفة تخرجه عن ذلك ؛ فلم يَجُز لذلك رفع « هجوعهم » بـ « قليل » ، وإنما يرتفع لكونه ١٢ بدلاً[٧] .

---

(١) منهم الفراء والزجاج ، وعزا النحاس هذا القول إلى الخليل وسيبويه ، وهذا قياس منه على مذهبهما ، لأن الظرف إذا أضيف إلى الجملة جاز فيه البناء والإعراب ، وجاز إضافة « يوم » إلى الجملة الاسمية لأن خبرها جملة فعلية . وقد سلف التعليق على إضافة أسماء الزمان إلى الجمل ٣٨٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٢٩٦-٢٩٧ ، ٧٣٠-٧٣١ ، ٩٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٣٣/٣ ، ومجمع البيان ١٥٥/٥ ، والبيان ٣٨٩/٢-٣٩٠ ، والبحر ١٣٥/٨ ، وتفسير الطبري ١٢١/٢٦-١٢٤ ، والقرطبي ٣٦/١٧ ، وابن كثير ٣٩٣/٧-٣٩٤ ، ومجمع التفاسير ٧٦/٦ ، والكشاف ١٥/٤ ، والتبيان ١١٧٩

(٤) تابعه أبو البركات والطبرسي ناقلين عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري والقرطبي أيضاً .

(٥) وهو ظاهر قول الفراء والنحاس ، وصرّح به ابن الأنباري ومن وافقه ، ولا أعرف أحداً تقدم المؤلف إلى ردّ هذا القول .

(٦) في الأصل : كقولك .

(٧) هو كما قال . وقال الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد الاسكندري في « الانتصاف فيما تضمنه =

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ صلة زائدة[١] ، و﴿ يهجعون ﴾ خبر « كان » والتقدير : كانوا يهجعون قليلاً من الليل .

٣ فإن قلت : هل يجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ نفياً[٢] في الآية = فالجواب : إنَّ في ذلك بُعْداً / لأنَّ « ما » إذا كانت نفياً تردّد الأمر في قوله ﴿ من الليل ﴾ : ١/١٢٨

فإما أن يكون صفة لـ « قليل » ، ولا يجوز ذلك حينئذ لأنك إذا جعلت ٦ ﴿ من الليل ﴾ صفة لـ « قليل » كان « قليل » ظرف زمان ؛ فلا يسهُل كونه خبراً للواو في ﴿ كانوا ﴾ لأنهم جُثَثٌ ، وظرف الزمان لا يكون خبراً للجثَّة[٣] .

وإن قدرت[٤] : كانوا ما يهجعون قليلاً من الليل ، أو قدرت : كانوا قليلاً ٩ ما يهجعون من الليل = كنت قدمت ما في حيّز النفي على حرف النفي ، وهذا ممتنع ، لأنه قال[٥] : « زيداً ما ضربت » لا يجوز كما لا يجوز « يوم الجمعة إنك لذاهب » .

= الكشاف من الاعتزال » المطبوع بطرة الكشاف ، في إجازة الزمخشري ارتفاع « هجوعهم » بـ « قليل » ، قال : « ... وجوه مستقيمة ، خلا جعل « ما » مصدرية ، فإن قليلاً حينئذٍ واقع على الهجوع لأنه فاعله ، وقوله ﴿ من الليل ﴾ لا يستقيم أن يكون صفة للقليل ولا بياناً له ، ولا يستقيم أن يكون من صلة المصدر لأنه تقدم عليه ... » اهـ وهو كما قال .

(١) أجازه الجميع الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٢) عزا الطبري وابن كثير وغيرهما هذا القول إلى جماعة من أهل التأويل منهم ابن عباس وقتادة وأبي العالية ومطرف وقد وهموا في حمل ما رووه عنهم على النفي ، وذلك أن ما روي عنهم تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ووَجْهُه أن يحمل على أن « ما » مصدرية ويمكن حمله على أنها زائدة . من ذلك ما روي عن قتادة : قلَّ ليلة أتت عليهم إلا صلّوا فيها ، ونحوه عن ابن عباس ومطرف : لم تكن تمضي ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئاً .

(٣) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٤) الوجه أن يقول : فإما أن يكون صفة ... وإما أن يكون التقدير كانوا ...

(٥) الظاهر أنه يريد سيبويه ، ولم أصب كلامه في حرف النفي ، وحرف النفي « ما » لا يتقدم =

فإذاً الوجهُ أن يكون ﴿ ما يهجعون ﴾ بدلاً أو صلة زائدة .

☆ وما رُوِي عن يعقوب[١] من أنــه كان يقف على ﴿ قليلاً ﴾ ويبتـدئُ ﴿ من الليل ما يهجعون ﴾ = فإنما استجاز ذلك مع مَنْع سيبويه عنـه ؛ لأنـه رأى قوله ﴿ من الليل ﴾ ظرفاً ، والظرف يجوز فيـه مـا لا يجـوز في المفعـول . ونصَّ سيبويـه على المفعول لا على الظرف[٢] ، وقـد تقـدم ذلـك[٣] في مـواضـع من هـذا الكتاب[٤] ☆

٣

٦

= مافي حيِّزه عليه ، انظر شرح اللمع اللوح ١/٤٢ و ١/٧٩ ، والجواهر ٧٣٠ ، وما سلف ٧٩٩ . وقد نصَّ سيبويه أن ما بعد إن لا يعمل فيما قبلها ، انظر الكتـاب ١/٤٦٨ ، وقـد نقلت بعض كلامـه فيما علقته ص ١٠٩١ ، وانظر ما علقناه ٦٢٤

(١) انظر إيضاح الوقف ٩٠٥ـ٩٠٦ ، والقطع ٦٨١ ، والمكتفى ٥٣٦ـ٥٣٧ ، ومنار الهدى ٢٦٦

(٢) يريـد أن سيبويـه نصّ أنـه لا يجوز أن يتقـدم مـافي حيز النفي على حرف النفي في المفعول ولم ينص عليه في الظرف . وذكرت أني لم أصب لسيبويه كلاماً في هذا . ونصَّ أبو حيـان أن ذلـك لا يجوز عند البصريين وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وقد أجاز ذلك بعضهم .

(٣) يريد أنه قد تقـدم أن الظرف يجوز فيـه مـا لا يجوز في المفعول ، انظر مـا سلف ٩٢٦ ، ١٠٣٧ ، والظرف يكتفى فيه برائحة الفعل ، انظر مـا سلف ٥٦٢ ، ١٠٩١ ، وتعمل فيـه المعـاني والوهم ، انظر ما سلف ١٠٣٤ ، ١٢٠٤

(٤) قوله « وما روي عن يعقوب ... من هذا الكتاب » انفردت به نسخة الأصل وحدها . وجـاء في ب في موضعـه : « فـإن قلت : إن قولـه ﴿ من الليل ﴾ ظرف يجوز فيـه مـا لا يجوز في المفعول الصحيح = فهو وجهٌ » اهـ .

وقـد قصّر المؤلف في الكلام على وقف يعقوب . وذلـك أن الوقف على ﴿ قليـلاً ﴾ عنـده تـام ، ومعناه : كان عددهم قليلاً ، وهو قول الضحاك . وردَّ ابن الأنباري هذا بأن الآية إنما تـدل على قلة نومهم لا على قلة عددهم » اهـ ، وضعفه المؤلف في الجواهر لأنه قدم الجار على المنفي .

وقـال النحـاس : « ... إلا أن أهل التـأويل سوى الضحـاك وأهل العربيـة وأهـل القراءة سوى يعقوب على خلاف هـذا القول ، منهم ابن عبـاس رضي الله عنـه قـال : كانـوا قليـلاً من الليـل ما ينامون ... ويحتج لهذا القول بأن « ما » إن جعلتها زائدة على قول يعقوب صـار : من الليل يهجعون ، فهذا لا مدح فيه ، وإن جعلت « ما » مصدراً كان المعنى : من الليل هجوعهم ، وهذا لا فائدة فيه ، وإن جعلت « ما » نفياً احتجت إلى تقـديم وتـأخير ولا يحمل الشيء على التقـديم والتأخير وله معنى صحيح في غير التقديم والتأخير . وسياق الكلام يدل على غير ما قال » اهـ .

قوله عز وعلا : ﴿ وفي الأَرْضِ آياتٌ لِّلْمُوقِنِينَ . وفي أَنْفُسِكُم ﴾[1] [٢٠-٢١]

إن رفعت ﴿ آياتٌ ﴾ بالابتداء ، و [جعلت][2] ﴿ في الأرض ﴾ خبراً = كان الضمير في قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ كالضمير في خبر المبتدأ .

وإن قدرتَ ﴿ آياتٌ ﴾ مرفوعةً بالظرف كقول الأخفش[3] = كان الضمير في قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ كالضمير في الفعل ؛ كقولهم : قام زيد وقعد .

فإن قلتَ : فهل يجوز تعليق قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ بقوله ﴿ أفلا تبصرون ﴾ [٢١] على تقدير : أفلا تبصرون في أنفسكم = فإن ذلك يمنع منه تقديم ما في حيّز الاستفهام على حرف الاستفهام[4] .

ولكن إن أضمرت ما دلّ عليه ﴿ أفلا تبصرون ﴾ كقوله ﴿ وكانوا فيه مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[5] [سورة يوسف : ٢٠] ، ﴿ وأنا على ذَلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾[6] [سورة الأنبياء : ٥٦] . و﴿ إنّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾[7] [سورة الأعراف : ٢١] . ويكون تعدية ﴿ تبصرون ﴾ بـ « في » لأنه بمعنى « تنظرون » ، أو يكون كقول الشاعر[8] :

(١) انظر الجواهر ٥٣٣-٥٣٤ ، ومجمع البيان ١٥٥/٥ ، والبيان ٣٩٠/٢-٣٩١ ، والتبيان ١١٨٠

(٢) زيادة من مجمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ما تصريح .

(٣) سلف التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٤) سلف التعليق على هنا ٤٠٧ . والمعنى أيضاً يمنع ذلك ، وما ذكره المؤلف بعدُ كلام صناعي .

(٥) سلف الاستشهاد بها وذكر مصادر الكلام عليها ٩٧٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٧٠

(٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٨٠٠ ، وإعراب القرآن ٦٠٤/١-٦٠٥ ، والبحر ٢٧٩/٤ ، والكامل ٥٢ ، ٥٦ ، والمسائل المنثورة ٤٢ ، والمنصف ١٣١/١

(٨) وهو زيد الخيل . والبيت له في الجواهر ٥٣٤ ، والنوادر ٨٠ ، وذيل الأمالي والنوادر ٢٣-٢٤ ، وأدب الكاتب ٥١٠ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢-٢٦٨ ، والأزهية ٢٧١ ، وضرائر الشعر ٢٣٤ ، وشرح شواهد المغني ١٦٦ ، والخزانة ١٤٨/٤ ، وشرح أبيات المغني ٧١/٤-٧٤ . وهو بلا نسبة في المغني ٢٢٤ ، والهمع ١٩٣/٤

... ... بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأباهِرِ والكُلَى[1]

على معنى : بَصُر في كذا وبَصُر بكذا[2] = كان ذلك مذهباً .

والوجهُ الأول على تقدير : وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم آيات ٣
أيضاً . ألا ترى بعده ﴿ وفي موسى ﴾[3] [٣٨] أي وفي موسى آياتٌ[4] ، وفي ثمودَ آياتٌ ، وفي قوم نوح من قبل آيات[5] ، لا سيما فيمن جرّ[6] ، وفيمن نصب وقال : ﴿ وقَوْمَ نُوحٍ ﴾ [٤٦] . فإن حملتَه[7] على موضع الجار[8] كان التقدير : وفي قوم ٦
نوح من قبل آيات ، كما أنّ قوله ﴿ وفي عادٍ ﴾ [٤١] أي وفي عاد آياتٌ .

---

(١) صدره : ويركب يوم الرّوع فيها فوارسٌ
وقوله : « بصيرون في طعن » أي بصيرون بطعن . ويروى عجزه « يردّون طعناً في الأباهر والكلى » وعليها فلا شاهد فيه ، انظر شعر زيد الخيل في شعراء إسلاميون ١٤٩ ، وتخريجه ثمة . والأباهر جمع أبهر وهو عرق مستبطن الصلب ، والكلى جمع كلية . وهما مقتلان .

(٢) الذي في كتب اللغة « بصر بكذا » ، وقد توضع « في » موضع الباء كما في قول زيد الخيل .

(٣) سياق الآيات ﴿ وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم [٣٧] وفي موسى ... [٣٨] ... وفي عاد [٤١] ... وفي ثمود [٤٣] ... وقوم نوح من قبل ... [٤٦] ﴾ . انظر تفسير الطبري ٣/١٧ـ٦ ، والقرطبي ٤٩/١٧ـ٥٢ ، ومجمع التفاسير ٨٣/٦

(٤) وفي عاد آيات .

(٥) هذا ظاهر قول أبي علي ومن وافقه أن يكون ذلك كله معطوفاً على قوله ﴿ وفي الأرض آيات للموقنين ﴾ ، وعزاه القرطبي إلى الفراء وهو وهم منه . وقيل : التقدير : وتركنا في موسى آية ، وهذا أقرب وأولى وهو ظاهر قول الجميع .

(٦) قوله : ﴿ وقومِ نوح من قبل ﴾ قرأه بالجر أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٠٩ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر ٣٧٧/٢ . وانظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء ٨٨/٣ـ٨٩ ، وإعراب القرآن ٢٤٢/٣ـ٢٤٤ ، والحجة ٣٢٣/٤ خم ، ومجمع البيان ١٥٨/٥ ، والبيان ٣٩٢/٢ ، والبحر ١٤١/٨ . وقوله : « لاسيما » بلا الواو في أوله استعمال صحيح ، وقد سلف التعليق عليه ٤٥

(٧) في الأصل : وإن حمله ، وفي ب : فإن حمله ، ولعل الوجه ما أثبت من ي .

(٨) حكاه النحاس ولم يسمِّ صاحبه .

ويجوز أن تحمله على « اذكر » قومَ نوح[1] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ وفي السَّماءِ رِزْقُكُم وما تُوعَدُونَ ﴾[3] [٢٢]

أي سبب رزقكم ، وهو المطر[4] ، فحذف المضاف .

٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ فوَرَبِّ السَّماءِ والأَرْضِ إنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنَّكُم تَنْطِقُونَ ﴾[5] [٢٣]

برفع ﴿ مثل ﴾ ونصبه[6] .

٦

فالرفع ظاهر لأنه صفة النكرة قبله .

والنصب على أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ حقّ ﴾[7] ، أو يكون بني

(١) أجازه الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . وأجازوا أن يكون منصوباً بمضمر دلّ عليه ما قبله ، فقيل : قوله ﴿ فأخذتهم الصاعقة ﴾ [٤٢] يدلّ على أهلكناهم ، فكأنه قال : وأهلكنا قوم نوح ، عن أبي علي . وقيل : قوله ﴿ فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم ﴾ [٤٠] يدل على أغرقناهم فكأنه قال : أغرقناهم وأغرقنا قوم نوح ، عن الزجاج وهو ثاني قولي أبي علي ، وأجازه النحاس ومن وافقهم . وقدره الفراء : فأخذتهم الصاعقة وأخذت قوم نوح ، وأجاز أن يكون التقدير : وأهلكناهم وأهلكنا قوم نوح .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٣٤/٣ـ٢٣٥ ، ومجمع البيان ١٥٦/٥ ، والبحر ١٣٦/٨ ، وتفسير الطبري ١٢٦/٢٦ـ١٢٧ ، والقرطبي ٤١/١٧ ، وابن كثير ٣٩٦/٧ ، ومجمع التفاسير ٧٨/٦

(٤) عن الضحاك ، ويروى عن ابن عباس ، وقيل : الثلج ، عن سعيد بن جبير .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٤ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٦ ، وللفراء ٨٤/٣ـ٨٥ ، وإعراب القرآن ٢٣٥/٣ـ٢٣٦ ، والحجة ٢١٨/٤ـ٢٢٣ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١٥٤/٥ ، والبيان ٣٩١/٢ ، والبحر ١٣٦/٨ـ١٣٧ ، والكتاب ٤٧٠/١ ، والبغداديات ١١١ ، ١٢٢ـ١٢٤ ، والمسائل المنثورة ١٨ ، والخصائص ١٨٢/٢ـ١٨٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٩٥ـ١٩٦ ، ٣٢٤ ، وابن يعيش ٨١/٣ و ١٣١/٨ ، وابن الشجري ٤٦/١ و ٢٦٤/٢ ، والمغني ٦٧١

(٦) قرأ بالرفع حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٠٩ ، والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٧/٢

(٧) أجازه أبو علي ومن وافقه . وذهب الجرمي إلى أنه حال من النكرة ﴿ حق ﴾ وهو قليل ، =

« مثلاً » على الفتح إذْ أضافه إلى غير متمكن[١] ، كما بنَى من قرأ ﴿ ومن خِزْيِ يومَئِذٍ ﴾[٢] [سورة هود : ٦٦] ، و ﴿ مِنْ عَذَابِ يومَئِذٍ ﴾[٣] [سورة المعارج : ١١] ، [و][٤] كما بنى « غيراً » من أضافه إلى « أنْ » في قوله[٥] : ٣

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ / ٢/١٢٨

ألا ترى أنَّه فتح « غيراً » وحقُّه الرفع لأنه فاعل « يمنع » .

وإن شئت قلت : إنَّ « مثلاً » و « ما » جُعِلا كـ « خمسةَ عشر »[٦] ، ٦

= وأجازه المبرد وأبو علي والنحاس ومن وافقهم . وكونه نصباً على الحال هو قول الكسائي وعبّر عنها بـ « القطع » . وقيل : هو مصدر ، وهو قول الفراء ، وأجازه الزجاج .

(١) وهو قول سيبويه واختاره المبرد وابن السراج والنحاس ومن وافقهم .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٧٦ ـ ٥٧٧ ، وانظر ٣٨١

(٣) سلف الاستشهاد بها وذكر مصادر الكلام عليها ٣٨١

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) عزاه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢ ـ ١٨١ إلى أبي قيس بن رفاعة الأنصاري ، وإليه عزاه الزمخشري في المفصل ، انظر ابن يعيش ٨٠/٣ ـ ٨١ . ونقل البغدادي عن النبات لأبي حنيفة الدينوري أنه لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، انظر الخزانة ٤٥/٢ و ١٤٤/٣ ، ١٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٣٩٥/٣ ـ ٣٩٨ ، وانظر ديوانه ٨٥ . وعزاه الأعلم في شرح أبيات سيبويه (بطرة الكتاب ٣٦٩/١) إلى رجل من كنانة ، وذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل ٨١/٣ . ونسبه الزمخشري في الأحاجي النحوية ٦٥ ـ ٦٦ إلى الشماخ وعنه في الأشباه والنظائر ٦٠٨/٢ ، وكذا قال في شرح أبيات كتاب سيبويه له فيما نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ١٥٦ . وهذا وهم ، فليس للشماخ ، وليس في ديوانه ولا في الملحق .
وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٩٢/٢ ، والكتاب ٣٦٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٣/١ ، والأصول ٢٧٦/١ ، ٢٩٨ ، وإعراب القرآن ٦٢١/١ ، والحجة ٣١٩/٤ خم ، والبغداديات ١٢٢ ، والمسائل المنثورة ٣٠ ، وسر الصناعة ٥٠٧ ، والمخصص ١٠٠/١٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٩٦ ، ٣٢٣ ، ومجمع البيان ١٥٤/٥ ، وابن الشجري ٤٦/١ و ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٢٨٧ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، والمغني ٢١١ ، ٦٧١ ، والهمع ٢٣٣/٣
وقوله « منها » أي من الراحلة الوجناء المذكورة في بيت سابق ، و « الأوقال » جمع وَقل وهو شجر المقل ، عن ابن السيرافي .

(٦) هذا قول المازني ، حكاه عنه ابن السراج وأبو علي وابن جني ، واستضعفه أبو علي لأنه قليل =

وتستشهد بقول الجعديّ[(١)] :

وتَـــداعى مَنْخِراه بِـــدَمٍ   مِثْـلَ مـا أثْمَرَ حُمَّـاضُ الْجَبَـلْ

٣ وأنشد أبو عليّ[(٢)] :

أَثَوْرَ ما أصيدُكُمْ أمْ ثَوْرينْ[(٣)]

وقد ذكرتُ هذه الأبيات في « أبيات الكتاب »[(٤)] .

= لا يقاس عليه ، انظر كلامه في الحجة والبغداديات .

(١) شعره ق ٥ (أ) ١٤ ص ٨٧ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/٩٢ ، والأصول ٢٧٥/١ ، والحجة ٣٢٠/٤ خم ، والبغداديات ١٢٣ ، ومجمع البيان ١٥٤/٥ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، وابن الشجري ٢٦٦/٢ ، ورصف المباني ٣١٢ ، واللسان (حمض) . ورواية الديوان :

فجرى من منخريــه زبــد   مثـــل ... ...

وهذه روايته في المعاني الكبير ٥٩٤/١ . والحماض بقلة برية تنبت أيام الربيع لها ثمر . وقوله « بدم » يريد الزبد الأحمر .

والشاهد فيه أنه جعل « مثل » و « ما » اسماً واحداً وإن كانت « ما » زائدة في قول المازني ، وفيه ما فيه . وخرجه أبو علي على أن جملة « أثمر » صفة لـ « مثل ما » حذف منها العائد على الموصوف . وذكر أنه يجوز أن تكون « ما » مصدرية ولا يتجه المعنى إلا عليه كما قال في البغداديات ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة بمعنى شيء أي مثل شيء أثمره ، وعلى كلا القولين لا يكون البيت حجة للمازني لأنه لا تركيب .

(٢) في الحجة ٣٢١/٤ خم . والبيت في الخصائص ١٨٠/٢ ، وعنه في الأشباه والنظائر ٤٣٩/١ ، والبحر ١٣٧/٨ ، واللسان (ثور) .

(٣) في الأصل : أثوراً ما أصيدكم وثورين ، وهو خطأ صوابه من ي . وقوله « وأنشد ... أبيات الكتاب » لم يرد في ب . قال أبو علي : « فلولا أن « ثور » مع « ما » جعلا شيئاً واحداً وبني « ثور » على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه » اهـ . وقال أبو الفتح : « فقوله أثورَما فتحة الراء منه فتحة تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء حضرموت ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة لأنه مصروف ، وبنيت « ما » مع الاسم وهي مبقاة على حرفيتها » .

(٤) يريد أبيات كتاب سيبويه . وأول الأبيات من شواهد سيبويه ، أما البيتان الآخران فهما شاهدان على المسألة أيضاً .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ قَالُوا كَذَلِكَ قالَ رَبُّكَ ﴾[(٢)] [٣٠]
أي : قال ربّك كذلك ، فالكاف من صلة ﴿ قال ﴾ .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ والأَرْضَ فَرَشْناها فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾[(٣)] [٤٨]   ٣
أي فنعم الماهدون نحن ، فحذف .

قوله عز وعلا : ﴿ وما خَلَقْتُ الجِنَّ والإنْسَ إلاّ لِيَعْبُدُونِ . ما أُرِيدُ منهم مِن رِّزْقٍ وما أُرِيدُ أن يُطْعِمُونِ ﴾[(٤)] [٥٦-٥٧]   ٦
قال ثعلب[(٥)] : أن يطعموا عبادي[(٦)] ، فحذف المضاف .

[قوله تعالى][(٧)] : ﴿ ذو القُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾[(٨)] [٥٨]
بالرفع ، وهو الوجه ، على أن يكون صفة لـ ﴿ ذو ﴾[(٩)] . وجاء الجرّ عن   ٩
بعضهم[(١٠)] على أن يكون صفة لـ ﴿ القوة ﴾[(١١)] .

---

(١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر إعراب القرآن ٢٣٨/٣ ، ومجمع البيان ١٥٧/٥ ، والبيان ٣٩٢/٢ ، والبحر ١٤٠/٨
(٣) انظر إعراب القرآن ٢٤٤/٣ ، ومجمع البيان ١٦٠/٥ ، والبيان ٣٩٢/٢ ، وابن يعيش ١٣٥/٧
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٩٠/٣ ، ومجمع البيان ١٦١/٥ ، والبحر ١٤٣/٨ ، وتفسير الطبري ٨/٢٧ ، والقرطبي ٥٦/١٧ ، وابن كثير ٤٠١/٧ ، ومجمع التفاسير ٨٧/٦
(٥) لم أجد مقالته .
(٦) هذا معنى قول ابن عباس والفراء ومن وافقهما ، وقيل في تأويلها غير ذلك .
(٧) زيادة مني .
(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٩٠/٣ ، وإعراب القرآن ٢٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٦٠/٥ ، والبيان ٣٩٣/٢ ، والبحر ١٤٣/٨ . وسياق الآية ﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ .
(٩) وأجاز النحاس أن يكون صفة للرزاق أو خبراً بعد خبر أو خبر مبتدأ مضمر أو صفة لاسم إن على الموضع .
(١٠) الجرّ قراءة شاذة عزاها الفراء وابن خالويه في شواذه ٢٤٥ إلى يحي بن وثاب ، وزاد النحاس وابن جني في المحتسب ٢٨٩/٢ والطبرسي ناقلاً عنه وأبو حيان نسبتها إلى الأعمش ، وزاد القرطبي ٥٦/١٧ نسبتها إلى النخعي أيضاً .
(١١) ولم يؤنث لأن تأنيث القوة غير حقيقي . والتقدير عند أبي إسحاق : ذو الاقتدار المتين ، وعند =

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴾ [٦٠]

٣ وافق ابنُ عامر عليّاً والزيّاتَ[2] في هذا الموضع[3] في ضم الهاء والميم ، وفي قوله : ﴿ إلى أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُوا فاكِهِينَ ﴾[4] [سورة المطففين : ٣١] . فلعله أحب اللغتين أو نظر إلى شيء في السورة فوفق بينها وبين ذاك . فيجوز أن يكون قد نظر في

٦ هذه السورة إلى قوله ﴿ ما أُريد منهُم من رزق ﴾ ، ونظر هناك إلى قوله ﴿ وإذا رَأَوْهُم ﴾[5] [سورة المطففين : ٣٢] .

= غيره : ذو الإبرام المتين . وعن الفراء وابن جني أنه ذكر حملاً على المعنى لأن المعنى : ذو الحبل المتين ، قال ابن جني : « وأيضاً فإن المتين فعيل وقد كثر مجيء فعيل مذكراً وصفاً للمؤنث » .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) علي هو الكسائي والزيات هو حمزة .

(٣) لم يذكر هذا أحد علمته ، وابن عامر على أصله في كسر الهاء وضم الميم ، انظر السبعة ١٠٨ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧٤/١ . وكسر الهاء وضم الميم قراءة عاصم ونافع وابن كثير أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بكسرهما ، وقرأ حمزة والكسائي بضمها .

(٤) نصَّ ابن مجاهد في السبعة ٦٧٦ أن ابن عامر ضم الهاء والميم ، قال : « هذا خلاف ما أصَّل ابن عامر » اهـ . وقال أبو علي في الحجة ٤٥٢/٤ خم : « يجوز أن يكون تبع في ذلك أثراً أو أحب الأخذ بالأمرين لاستوائها في الجواز » اهـ . ولم أجد ذلك عند غيرهما .

(٥) كتب تحته بقلم دقيق في الأصل : فنظر إلى « هم » من ﴿ منهم ﴾ وإلى « هم » من ﴿ رأوهم ﴾ .

سورة والطُّور

قوله عز وجل : ﴿ والطُّورِ . وكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴾[1] [١ ـ ٢]

الواو في أول السورة للقسم ، وما بعدها عطف عليه إلى قوله ﴿ إنَّ عَذَابَ رَبِّكَ ﴾ [٧] وهذا جواب القسم .

فأما العامل في قوله ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً ﴾[2] [٩] فقوله ﴿ لَوَاقِعٌ ﴾[3] [٧] ، أي يقع في ذلك اليوم . وإن شئت كان التقدير : اذكرْ يومَ تمور السماء[4] . وإن شئت كان ﴿ يوم ﴾ بتقدير « إذا » ويكون العامل فيه الفاء[5] ، وهو قوله : ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [١١] كما جاء ﴿ ويَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللهِ إلى النَّارِ فَهُم يُوزَعُونَ ﴾[6] [سورة فصلت : ١٩] .

---

(١) انظر إعراب القرآن ٢٤٩/٣ ، ومجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ، والبحر ١٤٧/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٠٨ ، والقطع ٦٨٤

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٥ ، وإعراب القرآن ٢٥٠/٣ ، ومجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ، والبحر ١٤٧/٨ ، والقطع ٦٨٤ ، والمكتفى ٥٣٩ ، ومنار الهدى ٢٦٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٧ ، والقرطبي ٦٢/١٧ ـ ٦٣

(٣) وهو قول الطبري والقرطبي وأكثر أصحاب الوقف .

(٤) هذا على قول من يقف على ﴿ لواقع ﴾ وهو محمد بن عيسى ، وعلى قول من يقف على ﴿ من دافع ﴾ وهو أبو حاتم .

(٥) يريد مادل عليه مادخلت عليه الفاء ، وإنما دخلت الفاء لأن الظرف صُدِّر ، وهذا قول الأخفش والنحاس ومن وافقها .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٨٦ . وفي الأصل و ي « ... أعداء الله إلى قوله فهم يوزعون » وأثبت ما في ب . فإن لم يكن هذا وهماً من الناسخين فالظاهر أن المؤلف أراد الآية ٨٣ من سورة النمل ـ وفي ذلك وهم أيضاً ـ ونص الآية ﴿ ويوم نحشر من كل أمة فوجاً ممن يكذب بآياتنا فهم يوزعون ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ١٠١٦

والعاملُ في قوله ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ ﴾[١] [١٣] كالعامل في قوله ﴿ يومَ تَمُورُ السماء ﴾ إذا جعلته بدلاً منه[٢] . وإن شئت كان التقدير فيه : ﴿ يومَ يُدَعُّون إلى نار جهنم دَعّاً ﴾ يقال لهم : ﴿ هَذِهِ النَّارُ التي كُنْتُم بها تُكَذِّبُونَ ﴾ [١٤] فتعمل « يقال » في ﴿ يوم ﴾ .

[قوله تعالى][٣] ﴿ **أَفَسِحْرٌ هَذا** ﴾[٤] [١٥]

كلام تام ، ابتداء وخبر ، لأن ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و﴿ سحرٌ ﴾ خبره . ثم قال : ﴿ أَمْ أَنْتُم ﴾ أي بل أنتم ﴿ لا تُبْصِرُون ﴾ [١٥] .

[قوله تعالى][٣] ﴿ **ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوا أَو لا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عليكم** ﴾[٥] [١٦]

أي سواءٌ عليكم الصبرُ وتركُ الصبر[٦] . لا بدَّ من هذا التقدير ، لأنَّ « سواء » لا يصح إلا بين الشيئين .

[قوله تعالى][٧] ﴿ **كُلُوا وٱشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنْتُم تَعْمَلُونَ . مُتَّكِئِينَ** ﴾[٨] [١٩ ـ ٢٠]

نصب على الحال من الضمير في ﴿ كلوا ﴾ ، وإن شئت من الضمير في ﴿ اشربوا ﴾ .

---

(١) انظر إعراب القرآن ٢٥٠/٣ ، ومجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ، والتبيان ١١٨٣

(٢) هو عند النحاس وأبي البركات بدل من ﴿ يومئذ ﴾ ، وأجاز الطبرسي والعكبري القولين .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ـ ٣٩٥ ، والبحر ١٤٧/٨ ـ ١٤٨

(٥) انظر إعراب القرآن ٢٥١/٣ ، والبيان ٣٩٥/٢ ، والبحر ١٤٨/٨

(٦) قدره النحاس : سواء عليكم الصبر والجزع .

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) انظر إعراب القرآن ٢٥١/٣ ـ ٢٥٢ ، والبحر ١٤٨/٨

[قوله تعالى][1] ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾[2] [٢١]

﴿ الذين آمنوا ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ ألحقنا بهم ذريتهم ﴾[3] . وإن شئت كان في موضع النصب بفعل يفسّره ﴿ ألحقنا بهم ﴾ ، ولا تضمر فعلاً يتعدى بالجار[4] . ألا ترى أن سيبويه قال[5] في قولهم « أزيداً مررتَ به » : إن التقدير : أجُزْتَ زيداً ؟ ولم يضمر « مررت » . فكذا ههنا يُضمر فعل لا جارّ معه .

٣

٦

فأما الباء في قوله ﴿ بإيمان ﴾ فحالٌ إما من الفاعل أو من المفعول / أو منهما جميعاً[6] .

١/١٢٩

٩

[قوله تعالى][7] ﴿ وما أَلَتْنَاهُم ﴾[8] [٢١]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢٥٢/٣ ، والحجة ٣٢٤/٤ ـ ٣٢٨ خم ، ومجمع البيان ١٦٤/٥ ـ ١٦٥ ، والبيان ٣٩٥/٢ ، والبحر ١٤٨/٨ ، والتبيان ١١٨٤ ، والقطع ٦٨٥ ـ ٦٨٦ . وفي ب « واتبعتهم ذريتهم ... ذرياتهم » وهذه قراءة نافع ، وقرأهما بالجمع أبو عمرو وابن عامر ، وقرأهما الباقون بالإفراد ، وقرأ أبو عمرو وحده ﴿ وأتبعناهم ﴾ . انظر السبعة ٦١٢ ، والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٧/٢

(٣) هذا قول النحاس ومن وافقه .

(٤) أجاز العكبري ووافقه أبو حيان أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره : وأكرمنا .

(٥) عبارة سيبويه ٤٢/١ : « ... وإن شئت قلت : زيداً مررت به ، تريد أن تفسر له مضمراً ، كأنك قلت إذا مثلت : جعلت زيداً على طريقي مررتُ به ، ولكنه لا يظهر هذا الأول لما ذكرته لك » اهـ .

(٦) الذرية تقع على الصغير والكبير ، فإن حملت على الصغار كان « بإيمان » حالاً من المفعولين أي بإيمان من الآباء ، وإن حملت على الكبار كانت حالاً من الفاعلين أي بإيمان من الذرية ، عن أبي علي في الحجة .

(٧) زيادة مني .

(٨) قرأ ﴿ ألتناهم ﴾ بفتح اللام غير ابن كثير من السبعة فقرأ بكسرها . انظر السبعة ٦١٢ ، والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٧/٢

و ﴿ مالِتْنَاهُم ﴾[1] لغتان حسنتان : أَلَتَ وَلاَتَ ؛ وفي الشعر[2] :

وَلَمْ يَلِتْنِي عَنْ هَوَاهَا لَيْتُ[3]

٣ [قوله تعالى][4] ﴿ يَتَنَازَعُونَ فيها كَأْساً لا لَغْوَ فيها ﴾[5] [٢٣]

و ﴿ لا لَغْوٌ فيها ﴾ ﴿ ولا تَـأْثِيمَ ﴾ و ﴿ لا تـأثيمٌ ﴾ بـالبنـاء والإعمـال مع الرفع[6] .

---

(١) وأما « لِتْناهم » فقراءة عزاها الفراء وابن جني في المحتسب ٢٩٠/٢ إلى ابن مسعود وأبيّ بن كعب ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٤٦ إلى الحسن وابن كثير . وقد جاء ذلك من بعض الطرق عن ابن كثير . قال ابن الجزري : « واختلف عن قنبل في حذف الهمزة فروى ابن شنبوذ عنه إسقاط الهمزة واللفظ بلام مكسورة وهي رواية الحلواني عن القواس ، وهي قراءة أبيّ بن كعب وطلحة بن مصرف وجاءت عن الأعمش » اهـ . ولا خلاف عن قنبل فيما رواه ابن مجاهد والداني .

(٢) عزي البيت إلى رؤبة في مجاز القرآن ٢٢١/٢ ، ٢٢٣ ، وإصلاح المنطق ١٣٦ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٦ ، والقرطبي ٣٤٩/١٦ ، والحجة ٣١٤/٤ خم ، ومجمع البيان ١٣٤/٥ ، والمحتسب ٢٩١/٢ ، والمخصص ٢٠/١٤ ، والأفعال للسرقسطي ٤١٦/٢ ، وليس في ديوانه ولا ملحقاته .
وذكر البكري في سمط اللآلي ٢٠١ ، ٨٦٩ ـ ٨٧٠ أنه ينسب إلى العجاج وصحح نسبته إلى أبي محمد الحذلمي الفقعسي ، وإليه نسب في تهذيب إصلاح المنطق ٣٣٩ . وانظر ديوان العجاج ملحقات مستقلة ق ٥/٧ جـ ٢٧٥/٢ والتخريج جـ ٤٥٣/٢ ـ ٤٥٤ ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩١/٣ ، ومقاييس اللغة ٢٢٣/٥ ، والمجمل ٧٩٩ ، واللسان (ليت) .

(٣) في الأصل « ماليت » وهو خطأ . وروايته في غير الحجة وتهذيب إصلاح المنطق « عن سراها » .
وألت ولات في الآية من الألت واللَّيْت وهو النقصان أي ما نقصناهم من عملهم من شيء .
وفي البيت من لاته يليته : إذا حبسه عن وجهه وصرفه ، ويقال في هذا المعنى ألته يألته ، أي لم يثني عنها ثانٍ .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٢ ، وإعراب القرآن ٢٥٣/٣ ، والحجة ٣٢٦/٤ خم ، والبحر ١٤٩/٨ ـ ١٥٠

(٦) قرأ بالبناء فيهما أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦١٢ ، والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٨/٢ ، ٢١١

[قوله تعالى][1] ﴿ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴾[2] [٢٤]

في موضع النصب على الحال .

[قوله تعالى][3] ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ ﴾[4] [٢٨] ٣

و ﴿ أَنَّه ﴾ بالكسر والفتح[5] على تقدير : لأنَّه[6] .

واعلم أنَّ ﴿ أم ﴾[7] في أوائل هذه الآي ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ [٣٠] ، ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم ﴾ [٣٢] إلى قوله ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ اللهِ ﴾ [٤٣] = ٦ منقطعة بمعنى « بَلْ » مع الهمزة .

[قوله تعالى][1] ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾[8] [٣٥]

قيل : التقدير : أم خُلقوا من غير خالق[9] . وقيل : التقدير : أم خُلقوا ٩ لغير شيء[10] ، كقوله ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [سورة القيامة : ٣٦] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر البيان ٣٩٥/٢ . وسياق الآية : ﴿ ويطوف عليهم غلمان كأنهم لؤلؤ مكنون ﴾ .

(٣) زيادة من ب

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٥٤/٣ ، والحجة ٢٢٧/٤ خم ، ومجمع البيان ١٦٤/٥ ـ ١٦٥ ، والبحر ١٥٠/٨ . وتمام الآية ﴿ إنه هو البرّ الرحيم ﴾ .

(٥) قرأ بالفتح نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦١٣ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر ٣٧٨/٢

(٦) عن أبي علي والنحاس ومن وافقهما . وأجاز النحاس أن يكون « بأنه » وهو قول الفراء ومن وافقه . والكسر على الاستئناف وفيه معنى التعليل .

(٧) انظر مجمع البيان ١٦٧/٥ ، والبيان ٣٩٥/٢ ، والبحر ١٥١/٨ . وانظر ما سلف من الكلام على « أم » ١٥٤ .

(٨) انظر إعراب القرآن ٢٥٦/٣ ، ومجمع البيان ١٦٨/٥ ، والبحر ١٥٢/٨ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٧ ، والقرطبي ٧٤/١٧ ، وابن كثير ٤١٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٩٥/٦

(٩) روي عن ابن عباس ، وهو قول الحافظ ابن كثير وأحد قولي النحاس والطبرسي والقرطبي وغيرهم .

(١٠) عن الزجاج وابن كيسان ، وأجازه الطبري وغيره . وقيل : من غير أب ولا أم فهم كالجماد لا يعقلون ، عن الطبري والنحاس ومن وافقهما ، وقيل غير ذلك .

[قوله تعالى][1] ﴿ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ ﴾[2] [٣٧]
بالسين والصاد ، والإشمام[3] ، كما تقدم في أول الفاتحة[4] .

٣

[قوله تعالى][1] ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[5] [٤٨]
الباء في موضع خبر « إنَّ » أي بمرأًى منا ومَسْمَعٍ .

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٥٧/٣ ، والحجة ٣٢٨/٤ خم ، ومجمع البيان ١٦٧/٥ ، والبحر ١٥٢/٨

(٣) قرأ بالسين ابن كثير والحلواني عن هشام عن ابن عامر ، وقرأ حمزة بإشمام الزاي في الصاد ، وقرأ الباقون بالصاد ، كما في السبعة ٦١٣ . وفي التيسير ٢٠٤ أن السين قراءة هشام عن ابن عامر وقنبل عن ابن كثير وحفص بخلاف عنه . وذكر ابن الجزري في النشر ٣٧٨/٢ خلافاً عن قنبل وابن ذكوان وحفص فروي عنهم السين والصاد ، وذكر الداني وابن الجزري أنه اختلف عن خلاد عن حمزة فنص ابن الجزري أن جمهور المشارقة والمغاربة على الإشمام فيهما له وذكر أن الداني أثبت له الخلاف وتبعه الشاطبي .

(٤) انظر ما سلف ٧ ـ ٩

(٥) انظر إعراب القرآن ٢٥٩/٣ ، ومجمع البيان ١٧٠/٥ ، والبحر ١٥٣/٨

سورة والنَّجْم

قوله عز وعلا : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى . وهُوَ بالأُفُقِ الأعْلَى ﴾[١] [٦-٧]

٣

قال قوم : استوى هو وهو بالأفق الأعلى . فالواو واو الحال ، أي استوى هو ثابتاً بالأفق الأعلى[٢] .

وقال آخرون[٣] : ﴿ هو ﴾ كناية عن محمّد صلّى الله عليه وآله ، أي استوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى . وإذا كان كذلك فإنه عطف ﴿ هو ﴾ على الضمير في ﴿ استوى ﴾ ولم يوكّده[٤] . وفي الأول قد اقتصر في ﴿ استوى ﴾ على فاعل واحد[٥] ، والغالب فيه إسناده إلى فاعلين .

٦

٩

قوله عز وعلا : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أو أدْنَى ﴾[٦] [٩]

---

(١) انظر الجواهر ٦٠٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٦٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٢/٣ ، ومجمع البيان ١٧١/٥ ، والبيان ٣٩٧/٢ ، والبحر ١٥٧/٨-١٥٨ ، وتفسير الطبري ٢٥/٢٧-٢٦ ، والقرطبي ٨٥/١٧ ، وابن كثير ٤١٩/٧ ، ومجمع التفاسير ١٠٠/٦ ، وإيضاح الوقف ٩١١ ، والقطع ٦٨٨ ، ومنار الهدى ٢٦٩

(٢) قال النحاس : « هذا قول من تجب به الحجة من العلماء والمعنى عليه والإعراب يقويه » اهـ . وهو قول مجاهد والحسن وقتادة والزجاج وغيرهم .

(٣) منهم الفراء والطبري وابن الأنباري ومن وافقهم .

(٤) استقبح الزجاج والنحاس ومن وافقهما هذا القول لأن عطف الظاهر المرفوع على المضمر بغير توكيد قبيح ضعيف إلا في الشعر ، وقد سلف التعليق على هنا ٣٥٢

(٥) كما اقتصر عليه في قوله تعالى : ﴿ على العرش استوى ﴾ [سورة طه : ٥] .

(٦) انظر إعراب القرآن ٢٦٣/٣ ، ومجمع البيان ١٧٣/٥ ، والبحر ١٥٨/٨ ، وابن الشجري ٣١٩/٢ ، والمغني ٨٨ ، وما سلف ١١٣٣

هذا على الإبهام دون الشك[(١)] ، لأن العرب تذكر « أو » بين شيئين لا تريد تَبْيينَهما على معنى أنَّ أحداً لو نظر إلى ذلك قال فيه : كذا أو كذا .

٣ [قوله تعالى][(٢)] : ﴿ فَأَوْحَى إلى عَبْدِهِ ما أَوْحَى ﴾[(٣)] [١٠]

جاءت الكناية في قوله ﴿ عبده ﴾ مخالفةً[(٤)] للكناية في ﴿ أوحى ﴾ ، والمعنى : فأوحى جبريل إلى عبد الله[(٥)] ما أوحى[(٦)] . وإن شئت كان التقدير : ٦ فأوحى الله إلى عبده ما أوحى[(٧)] ، ويكون الضمير في ﴿ أوحى ﴾ غير الضمير في قوله ﴿ وكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ .

[قوله تعالى][(٨)] : ﴿ أفَرَأَيْتُمُ اللّاتَ والعُزَّى ﴾[(٩)] [١٩]

٩ المفعول الثاني قوله ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولَهُ الأُنْثَى ﴾ [٢١] .

وفي بعض كلام أبي علي[(١٠)] أن التقدير : أفرأيتم جَعْلَكم اللاتَ والعزّى بناتِ الله ، فحذف .

---

(١) بل هي على بابها من الشك على الحكاية لقول المخلوقين ، وهو قول الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، وانظر ما سلف من التعليق ١١٣٢

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٣/٣ ، ومجمع البيان ١٧٣/٥ ، والبحر ١٥٨/٨ ، وتفسير الطبري ٢٦/٢٧-٢٧ ، والقرطبي ٩١/١٧ ، وابن كثير ٤٢٣/٧ ، ومجمع التفاسير ١٠١/٦

(٤) كان في النسخ « مخالفاً » ، وهو خطأ .

(٥) وهو محمد صلّى الله عليه وعلى آله وسلم .

(٦) عن الحسن والربيع وابن زيد وقتادة ، وروي عن ابن عباس ، وهو قول الفراء وغيره ، قال النحاس : « وهذا أشبه بسياق الكلام لأن ما قبله وما بعده إخبار عن جبريل » اهـ .

(٧) عن سعيد بن جبير ، وروي عن ابن عباس .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ٤٨١ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦١/٨ ، والحلبيات ٧٨

(١٠) في الحلبيات ٧٨ . والاستفهام دلَّ على المفعول الثاني .

[قوله تعالى][1] : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾[2] [٢٠]

ذكر ﴿ الأُخرى ﴾ ولو لم يذكر كان ﴿ الثالثة ﴾ يُغني عنه . ولكن الصفات تذكر للتأكيد ، كـ « أَمْسِ الْمُدْبِر » و « أمسِ الدَّابر »[3] .

وأما القول في ﴿ اللاَّتَ ﴾[4] فإنه في الظاهر على ما ذكروه ليس بمشتقّ ، وليس بوَصفٍ ، وإنما هو علمٌ ، حتى قال سيبويه[5] : إن النسبة إليه « لائِيٌّ » فأجراها مجرى « لا » كلمة النفي إذا سُمّي بها .

واضطرب كلام أبي علي[6] : فزعم مرةً أنه من « لَوَيْتُ » على الشيء : إذا عَرَّجْتَ عليه ؛ لأنهم أَوْصَوْا بذلك وقالوا : ﴿ امْشُوا وَاصْبِرُوا على آلِهَتِكُم ﴾ [سورة ص : ٦] فعلى هذا يُنسب إليه « لَوَوِيٌّ » .

وقال مرةً أخرى مثل ما قالوا ، وزعم أن الأول لا يجوز لأنه يصير الاسم وصفاً على أقلَّ من ثلاثة أحرف ، وليس ذلك في الصفات . ونسي باب / ٢/١٢٩

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٣٤ ، والبحر ١٦٢/٨ ، والتبيان ١١٨٨ ، والخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣

(٣) من ذلك قول صخر السلمي (انظر الزاهر ٣٤٩/٢ ، والاقتضاب ٤٦٦ ، وأدب الكاتب ٥٦٧) :

ولقد قتلتكم ثناءً وموحداً ... وتركت مرّة مثل أمس المدبرِ

وكقول الشاعر (انظر الخصائص ٢٦٧/٢) :

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم ... بضهابَ هامدة كأمس الدّابرِ

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٧ ، ١١ ، وللفراء ٩٧/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/٣ ، والبحر ١٦٠/٨ ، والكتاب ٨٤/٢ ، والحلبيات ٢٩٠ ، وسر الصناعة ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، والمحتسب ٢٩٤/٢ ، وشرح الشافية ٦١/٢ ، واللسان (لتت) .

(٥) في الكتاب ٨٤/٢ ، وعبارته « وأما الإضافة إلى « لات » من اللات والعزى فإنك تمدها كما تمد « لا » إذا كانت اسماً ... » اهـ ، وانظر كلام السيرافي بطرته .

(٦) لم أصب كلامه .

« عَظاية » ، و « صَلاية » [و « نِهايـة »[1]] وبـاب « مِـذْرَوان » و ﴿ خُطُواتِ الشَّيْطانِ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٨][☆][2] .

٣ [قوله تعالى][3] : ﴿ تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾[4] [٢٢]

﴿ ضيزى ﴾ أصله : « ضُيْزَى »[5] : فُعْلى ، نقلت إلى « فِعْلَى » . لا بـدَّ من هـذا التقـدير ؛ لأنَّ حَمْلَـه على « فِعْلَى » كما هـو في اللفظ يـوجب خروجاً عن

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) قال أبو علي في الحجة ٢٠٣/٢ـ٢٠٤ في توجيـه قراءة من قرأ « خُطوات » بضم العين : « وحجـة من حرك العين من ﴿ خطوات ﴾ أن الـواحـدة خطـوة ، فـإذا جمعت حركتَ العين للجمـع كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن ... ولم يلزم أن تبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما يفعل ذلـك في « أدْلٍ » و « أجْرٍ » ونحوه لأنـه بمنزلـة مـا يبنى على التـأنيث . ألا ترى أن الضمـة إنمـا اعترضت مع الجمع بالألف والتاء ولم تثبت الضمـة والواو آخره ثم لحقتهـا التـاء للجمع كما أن اليـاء والواو في « النهاية » و « الشقاوة » لم تثبتـا في الكلام ثم يلحقهما التـأنيث ، وإنمـا بنيت الكلمـة على حرف التأنيث كما يبنى « مذروان » على التثنية ... » اهـ . فالياء في عظاية وصلاية ونهاية لم تقع طرفاً لأن الاسم بني على التـأنيث ، وصحت الواو في مـذروان لأن الاسم بني على التثنيـة ولولا ذلك لقيل مذريان . وصح ضم الطـاء ولم يوجب ذلـك كسر الطـاء وقلب الواو يـاء لأن الواو ليست آخر الكلمة لأنها مبنية على الجمع بالألف والتاء . وكذا « اللات » في القول الأول أنها فعلة من لوى فهي بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف لأنها مبنية على التأنيث .
والصـلايـة ، وتهمـز : مـدقّ الطيب ، والعظـايـة ، وتهمـز : دويبَّـة على خلقــة ســام أبرص ، والمذروان : طرفا الألية .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معــاني القرآن للفراء ٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٩/٣ ، والحجــة ٣٣١/٤ـ٣٣٢ خم ، ومجمـع البيـان ١٧٦/٥ـ١٧٧ ، والبيـان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٨ ، والتبيـان ١١٨٨ ، والكتـاب ٣٧١/٢ ، والمقتضب ١٦٨/١ ، والأصول ٢٦٧/٣ ، وتكملة الإيضـاح ١٠٤ ، وابن يعيش ٩٧/١٠ـ٩٨ ، وأدب الكاتب ٥٩٣ ، وتفسير غريب القرآن ٤٢٨

(٥) كان في النسخ « ضوزى » ، وكـذا في البيـان والتبيـان ، وهو خطـأ . وضوزى فعلى من ضـازه يضوزه ، وضيزى من ضـازه يضيزه . والأصـل ضُيْـزَى فكسرت الضـاد لتصـح اليـاء ؛ فضـوزى لا كلام فيه فهو على أصله .

كلامهم ؛ إذ ليس « فِعْلى » من أبنية الصفات عندهم[١] . إنما جاء « فِعْلى » عنهم في الصفات في حرفين أو ثلاثة ؛ حكى أحمد بن يحيى[٢] « رجلٌ كِيصَى » [وحكى غيره : مشيةٌ حِيكَى][٣] وحكوا أيضاً « رجل عِزْهَى » و « امرأة سِعْلَى » ، والصحيح : « عِزْهَاةٌ » و « سِعْلاةٌ »[٤] .

ومثلُ « ضِيزَى » : « مشيةٌ حِيكَى »[٥] . وقال أبو علي « كِيصًى » منون[٦] . فلا يخالف ما قال سيبويه .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوٰتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾[٧] [٢٦]

جمع ضمير ﴿ كم ﴾ في قوله ﴿ شفاعتهم ﴾ لأن ﴿ كم ﴾ ههنا يراد به الجمع . ولو قال « شفاعته » كان جائزاً حملاً على اللفظ .

---

(١) على هذا إجماعهم .

(٢) حكاه في مجالسه ٢٦٨/١ بلا ألف في آخره ، قال : الرجل الكيص : اللئيم ، وأنشد للنمر :

رأت رجلاً كيصاً يلفف وطبه ... ويأتي إلى البادين وهو مزملُ

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو كما قال . انظر الكتاب ٣٢٠/٢ ، ٣٤٥ ، وتكملة الإيضاح ١٠٤ ، وسفر السعادة ٣٧٣ . ويجوز أن يكون عزهى وسعلى الألف فيهما للإلحاق كـ « كيص » بالتنوين ، فلا يخالف هذا ما نصّوا عليه ، انظر اللسان (سعل ، عزه) . والسعلاة الصخابة البذيئة ، والعزهاة : العازف عن اللهو والنساء .

(٥) انظر المصادر السالفة .

(٦) قال أبو علي في الحجة : « فإن قلت : فكيف قال : إن فِعلى لا يكون في أبنية الصفات عندهم ، وقد حكى أحمد بن يحيى رجل كيصاً : إذا كان يأكل وحده ، وقد كاص طعامه إذا أكله وحده ، قيل : إن سيبويه إنما قال لم يجئ فِعلى صفة ، والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتنوين ، فليس هو ما قاله سيبويه ، ولا يمتنع أن تجيء الألف آخراً للألحاق بجرع ونحوه » اهـ وقد علمت أن ما في مجالس ثعلب الكيص بلا ألف في آخره .

(٧) انظر الجواهر ٩٨ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٩٩/٣ ، ومجمع البيان ١٧٧/٥ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦٣/٨ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ـ ١٣٤

[قوله تعالى][1] : ﴿ إلاّ مِن بَعْدِ أن يَأْذَنَ اللهُ لِمَن يَشَاءُ ﴾[2] [٢٦]
أي لمن يشاء شفاعته . فحذف المضاف ، وهو المصدر المقدَّر إضافتُه إلى
٣ المفعول به ، فصار : لمن يشاؤه ، ثم حذف الهاء العائد إلى ﴿ مَنْ ﴾ .

قوله عز وعلا : ﴿ ولله ما في السّمواتِ وما في الأرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾[3]
[٣١]

٦ قيل : اللام للقسم[4] .

وقيل : الكلام محمول على المعنى[5] . التقدير : وثَبَتَ لله ما في السّموات وما في الأرض ليجزي الذين أساؤوا بما عَمِلُوا .

٩ [قوله تعالى][6] : ﴿ أعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾[7] [٣٥]
أي : فهو يراه[8] شاهداً حاضراً ، فحذف مفعولي ﴿ يرى ﴾ .

---

(١) زيادة مني .
(٢) انظر مجمع البيان ٧٧/٥ ، وقدره : لمن يشاء أن يشفعوا .
(٣) انظر إعراب القرآن ٢٧١/٣ ، ومجمع البيان ١٧٩/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٤/٨ ، والقطع ٦٩٠ ، ومنار الهدى ٢٦٩ (وفيه وهم) .
(٤) هذا قول أبي حاتم ، انظر القطع . وانظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢
(٥) هذا قول الجميع ، ثم اختلفوا في تقديره ، فقدره الطبرسي في أحد قوليه نحو قول المؤلف ، قال : لأن المعنى خلقهم ليستعبدهم فنهم المحسن ومنهم المسيء . وقيل : بما دلّ عليه معنى الملك في قوله ﴿ ولله ما في السموات والأرض ﴾ أي يهدي من يشاء ويضل من يشاء ليهدي ، عن النحاس ومن وافقه . وقيلَ اللام للصيرورة وهي متعلقة بمعنى الآية السابقة ﴿ إن ربّك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى ﴾ ليجزي ، عن الطبرسي وأجازه العكبري وأبو حيان .
(٦) زيادة من ي و ب .
(٧) انظر الجواهر ٤٣١-٤٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، ومجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١١١/١٧-١١٢
(٨) أي الغيب ، وقدره في الجواهر : يرى الغيب مثل الشهادة . وقيل : التقدير : فهو يرى أن هذا يتحمل عنه العذاب ، عن النحاس ، فسدّت أن وصلتها مسد المفعولين . وقيل التقدير يرى حاله في الآخرة ، عن الفراء ، والظاهر أنها عنده متعدية إلى واحد ، وقيل غير ذلك .

[قوله تعالى][1] : ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾[2] [٣٦]

﴿ أم ﴾ بمعنى « بَلْ » والهمزة . وإن شئت[3] كانت معادلة للهمزة في قوله ﴿ أعنده ﴾ .

[قوله تعالى][1] : ﴿ أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾[4] [٣٨]

مخففة من الثقيلة ، أي بأنَّه لا تزر وازرة وزر أخرى . وكذا ﴿ وأن لَّيْسَ للإنْسَانِ إلاّ ما سَعَى ﴾ [٣٩] أي وأنّه ليس للإنسان إلاّ ما سعى .

﴿ وأنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴾[5] [٤٠]

ويجوز[6] « سوف يَرَى » أي سوف يراه ، أي يرى جزاءَه . لا بدَّ من هذا التقدير لأن الحركات[7] قد انقضت .

[قوله تعالى][4] : ﴿ ثُمَّ يُجْزَاهُ ﴾[8] [٤١]

أي يُجزَى سعيه .

﴿ الْجَزَاءَ الأَوْفَى ﴾[8] [٤١]

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠١/٣ ، ومجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٧/٨

(٣) أجازه صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح . والأول قول الباقين وهو الظاهر .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٧ ، وللفراء ١٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، ومجمع البيان ١٧٨/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ، والبحر ١٦٧/٨ ـ ١٦٨

(٥) انظر الجواهر ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، ومجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ، والبحر ١٦٨/٨

(٦) في غير القرآن ، فلم يقرأ به أحد . وقد أجاز هذا الزجاج فيما نقله عنه النحاس ، وذكر أنه غير جائز عند الكوفيين ، فهم لا يجيزون : إن زيداً ضربت ، أي ضربته ، لأنه لا يعمل في زيد عاملان ، وهما إن وضربت ، وأجازه البصريون ، وضرب لم يعمل في زيد وإنما عمل في ضميره .

(٧) يريد حركات السَّعْي ، انظر الجواهر .

(٨) انظر الجواهر ٤٣٧ ، وإعراب القرآن ٢٧٤/٣ ، ومجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبحر ١٦٨/٨ ، والكشاف ٣٣/٤

فالهاء مفعول به . فيكون ﴿ الجزاءَ الأوفى ﴾ مصدراً[١] . وإن جعلت الهاء في ﴿ يجزاه ﴾ مصدراً[٢] لم يكن ﴿ الجزاء الأوفى ﴾ مصدراً ؛ لأنَّ فعلاً واحداً لا ينصب مصدرين[٣] . ولكن يكون التقدير : الْمَجْزِيَّ الأوفى ، كـ « الصَّيْد » بمعنى « الْمَصِيد » .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ وثَمُوداً فَمَا أَبْقَى ﴾[٥] [٥١]

لا ينتصب « ثمود » بـ ﴿ أبقى ﴾ لأن ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله[٦] . ☆ وإن شئت عطفته على لفظ « عاد » من قوله ﴿ عاداً الأولى ﴾[٧] [٥٠] . ☆

(١) وهو قول النحاس ومن وافقه ، وهو الظاهر .

(٢) أجازه الزمخشري أيضاً على أن يكون تفسيراً للجزاء أو بدلاً عنه ، قال أبو حيان : « وإذا كان تفسيراً للمصدر المنصوب في يجزاه فعلى ماذا انتصابه ، وأما إذا كان بدلاً فهو من باب بدل الظاهر من الضمير الذي يفسره الظاهر وهي مسألة خلاف والصحيح المنع » اهـ .
وذهب العكبري إلى أن الهاء مصدر ، و﴿ الجزاء الأوفى ﴾ هو المفعول على تقدير المجزيّ .

(٣) سلف التعليق على هذا ٥٥٣

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٧٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٣ ، ومجمع البيان ١٨٣/٥ ، والبيان ٤٠١/٢ ، والبحر ١٦٩/٨ ، والتبيان ١١٩١ . وفي ب « وثمود » بغير تنوين ، وهي قراءة حمزة وعاصم باختلاف عن أبي بكر عنه فروي عنه ترك التنوين والتنوين . وقد سلف التعليق على هذا ٥٧٨

(٦) سلف التعليق على هذا ٧٩٩

(٧) قوله « وإن شئت ... عاداً الأولى » انفردت به نسخة الأصل . ولم يذكر المؤلف هنا الوجه الآخر الذي أجازه في « ثمود » وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر دلَّ عليه ﴿ فما أبقى ﴾ . والظاهر أن ذكر هذا الوجه سقط من الأصل ، ويمكن تقديره مقدماً أو مؤخراً . فإن قدر مقدماً كان الكلام : « فإن شئت حملته على مضمر دلَّ عليه ما بعده . وإن شئت عطفته ... » أو نحو ذلك ، وإن قدرته مؤخراً كان « فإن شئت عطفته ... وإن شئت حملته ... » . وما اقتصر عليه المؤلف هنا هو قول النحاس ومن وافقه ، والثاني قول أبي البركات ، وأجاز العكبري القولين .

قوله : ﴿ وأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُولَى ﴾[1] [٥٠]

من قال في « الأحْمَر »[2] « لَحْمَر » بفتح اللام وإسقاط همزة الوصل = قال ههنا « لُولَى » بضم اللام المنقول إليها من الهمزة ، وحرّك اللام وحذف ألف الوصل فيقرأ ﴿ عاداً لُّولَى ﴾[3] فيدغم التنوينة في اللام ، لا بد من ذلك[4] . ٣

ومن قال في « الأحْمَر » : « اَلَحْمَر » فيفتح اللام ولا يحذف[5] همزة الوصل ادعاءً منه بأن اللام وإن تحركت فهي في تقدير / السكون ؛ لأن حركتها حركة الهمزة المحذوفة المقدرة = قال ههنا « اَلُولى » . فإذا وصلها بـ « عاد » قال ﴿ عاداً لُولى ﴾[6] فلا يدغم التنوينة في اللام ، لأن اللام في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في الساكن[7] . ١/١٢٠ ٩

---

(١) انظر الجواهر ٧٣١ ، ٨٣٣-٨٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٦/٣-٢٧٧ ، والحجة ٣٣٥/٤-٣٣٨ خم ، ومجمع البيان ١٨١/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ، والبحر ١٦٩/٨ ، والمقتضب ٢٥٤/١ ، وتكملة الإيضاح ٣٥ ، والبغداديات ٤٥-٤٧ ، والبصريات ٦ ، والخصائص ٩١/٣ ، وابن الشجري ٢٦/٢

(٢) انظر المصادر السالفة ، وما سلف ١٢١٤

(٣) قرأ ﴿ عاداً لُّولى ﴾ موصولة مدغمة أبو عمرو ونافع ، وقالون عن نافع يقرأ ﴿ عاداً لؤلى ﴾ بالهمز ، وقرأ الباقون ﴿ عاداً الأولى ﴾ منونة ويكسرون التنوين ويسكنون اللام ويحققون الهمزة . انظر السبعة ٦١٥ ، والتيسير ٢٠٤-٢٠٥ ، والنشر ٢٧٩/٢ و ٤١٠/١ . ورسم في النسخ « عاداً لْلولى » .

(٤) على هذا الوجه حمل الأخفش والفراء والزجاج وأبو علي وابن جني ومن وافقهم قراءة أبي عمرو ونافع .

(٥) في الأصل « ولا تحذف » ولم يعجم فيها « فيفتح » ، ولم يعجما في ب و ي . ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) رسم في الأصل : عادَ لولى ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) ولهذا ما لحّن المبرد واستضعف المازني قراءة أبي عمرو ، وردَّ الزجاج قول المبرد ووجه قراءة أبي عمرو على لغة من قال في الأولى « لُولى » ، وردَّ أبو علي استضعاف المازني لها من وجهين : أحدهما أن يكون التخفيف على لغة من قال « لُولى » والآخر أن يكون على لغة من =

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَغَشَّاها ما غَشَّى ﴾[2] [٥٤]

أي ما غشاه إياها[3] . فحذف مفعولي « غشّى » : أحدهما الهاء ضمير « ما » ، والآخر ضمير ﴿ المؤتَفِكَة ﴾ [٥٣] .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لَيْسَ لها مِنْ دُونِ اللهِ كَاشِفَةٌ ﴾[4] [٥٨]

قالوا : الهاء للمبالغة[5] ، مثل « علاّمة » و « نسّابة » .

وقالوا : ﴿ كاشفة ﴾ بمعنى « كَشْف »[6] كـ ﴿ خائِنَة ﴾ [سورة المائدة : ١٣] بمعنى « خيانة » .

[قوله تعالى][7] : ﴿ أَفَمِنْ هَذا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴾[8] [٥٩]

ورُوي عن أبي عمرٍو إدغام الثاء في التاء[9] ، لقربها منها ولكونهما مهموستين .

= قال « الولي » بإثبات همزة الوصل وأدغم وإن كانت اللام في تقدير السكون ، قال « فلا يمتنع أن يدغم فيه كما لم يمتنع أن يدغم في نحو رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ وإن كانت لاماتهن سواكن ، وتحركها للإدغام كما تحركت السواكن التي ذكرنا للإدغام ... » اهـ .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، والبيان ٤٠٢/٢ ، ومجمع البيان ١٨٣/٥ ، والبحر ١٧٠/٨ ، والخصائص ٣٧٢/٢ .

(٣) عبارته في الجواهر : ما غشاها إياه ، وهو لفظ ابن جني ، وكأنه أجود . وذهب أبو حيان إلى أن غشّى بمعنى غشي فيكون فاعله ضمير يعود إلى « ما » وهو قول لا يعرج عليه .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٠/٣ ، ومجمع البيان ١٨٣/٥ ، والبيان ٤٠٢/٢ ، والبحر ١٧٠/٨

(٥) وهو أحد قولي الزجاج والنحاس ومن وافقهما .

(٦) وهو قول الفراء وأحد قولي الزجاج والنحاس ومن وافقهم . وفي الأصل : بمعنى كشفت ، وهو خطأ .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر البيان ٤٠٢/٢

(٩) انظر التيسير ٢٦ ، والنشر ٢٨٩/١

سورة القمر

[قوله تعالى][(١)] ﴿ ولقد جاءَهُم مِّنَ الأنباءِ ما فِيهِ مُزْدَجَرٌ . حِكْمَةٌ بالِغَةٌ ﴾[(٢)] [٣ ـ ٤]

٣

يرتفع ﴿ حكمةٌ ﴾ على البدل من ﴿ ما ﴾ . وإن شئت على إضمار : هي حكمة .

[قوله تعالى][(١)] ﴿ خَاشِعاً أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ ﴾[(٣)] [٧]

٦

أي يخرجون خاشعاً أبصارهم من الأجداث ، وفيه تقديم وتأخير[(٤)] ، وإن شئت كان حالاً من المجرور في قوله ﴿ فَتَوَلَّ عنهم ﴾[(٥)] [٦] .

٩

[قوله تعالى][(٦)] ﴿ مُهْطِعِينَ إلى الدَّاعِ ﴾[(٧)] [٨]

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/٣ ، والبيان ٤٠٣/٢ ، والبحر ١٧٤/٨

(٣) انظر الجواهر ٦٧٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٨ ، وللفراء ١٠٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٣/٣ ، ومجمع البيان ١٨٥/٥ ، والبيان ٤٠٣/٢ ـ ٤٠٤ ، والبحر ١٧٥/٨ ، والمقتضب ١٦٩/٤ ، ٣٠٠ ، والأصول ٢١٧/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والمغني ٤٩٣ ، ٦٠٢ ، والهمع ٢٨/٤ . و « خاشعاً » قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ خُشَّعاً ﴾ . انظر السبعة ٦١٧ ـ ٦١٨ ، والتيسير ٢٠٥ ، والنشر ٣٨٠/٢

(٤) وهو قول الأخفش والمبرد وابن السراج وابن جني ، ولم يصرح الفراء ولا النحاس بصاحب الحال .

(٥) وهو قول أبي البركات ، وأجاز القولين الطبرسي وأبو حيان ، والظاهر أن الطبرسي أخذ من الزجاج .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٦/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٣/٣ ، ومجمع البيان ١٨٥/٥

أي يخرجون من الأجداث مهطعين إلى الداعي .

[قوله تعالى][1] ﴿ وفَجّرنا الأرْضَ عُيُوناً ﴾[2] [١٢]

٣ تقديره : بعيونٍ[3] ، كقوله ﴿ حَتّى تُفَجِّرَ لنا مِنَ الأرْضِ يُنْبُوعاً ﴾ [سورة الإسراء : ٩٠] فحذف الجار[4] .

وإن شئت كان ﴿ عيوناً ﴾ تمييزاً أو حالاً[5] .

٦ وإن شئت كان التقدير : وفجّرنا من الأرض عيوناً[6] .

[قوله تعالى][7] ﴿ فَالْتَقى الماءُ ﴾[8] [١٢]

لم يثنّه[9] ، لَمّا كان اسماً للجنس . وجاء عن ابن مسعود ﴿ فالتقى

٩ الماءان ﴾[10] .

[قوله تعالى][1] ﴿ فقالوا أبَشَراً مِنّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ ﴾[11] [٢٤]

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر الجواهر ١٢١ ، ٤٨٢ ـ ٤٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٥ ، ومجمع البيان ١٨٨/٥ وذكر جميع الأوجه عن المؤلف من غير تصريح ، والبحر ١٧٧/٨ ، والهمع ٦٨/٤

(٣) أجازه بعضهم ، انظر الهمع .

(٤) هذا سهو ، فهذه الآية تصلح أن يستشهد بها على الوجه الرابع الذي ذكره وهو أن يكون التقدير : وفجرنا من الأرض .

(٥) أجاز القولين أبو حيان . وأن يكون منصوباً على الحال أعلى وأجود .

(٦) تابعه الطبرسي على هذا ، وحذف الجار الباء أو من تكلّف ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٦/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٥/٣ ، ومجمع البيان ١٨٨/٥ ، والبيان ٤٠٤/٢ ، والبحر ١٧٧/٨ . وسياق الآية : ﴿ ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر وفجرنا الأرض عيوناً فالتقى الماء على أمر قد قدر ﴾ .

(٩) والمراد ماء السماء وماء الأرض .

(١٠) لا أعرف أحداً عزا هذه القراءة إلى ابن مسعود ، فعزاها ابن خالويه في شواذه ١٤٧ إلى الجحدري ومحمد بن كعب وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي والحسن .

(١١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٩ ، وإعراب القرآن ٢٩٠/٣ ، ومجمع البيان ١٩١/٥ ، والبيان =

تقديره : أَنَتَّبع بشراً منا واحداً ؟ فنصبه بإضمار فعل دلَّ عليه [قوله][1] ﴿ نتبعه ﴾ .

٣ **قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[2] [٤٩]**

[روي][1] عن الأئمة السبعة نصب ﴿ كل شيء ﴾ دون الرفع .

وقد[3] قال[4] : إني زيدٌ لقيته وزيداً لقيته ، الرفع أحسن عنده من النصب ، قال : والنصب عربي . ٦

وإنما عدل الأئمة إلى النصب ، لأنهم لو رفعوا وقرؤوا « إنا كلٌّ شيء خلقناه بقدر » أمكن أن يكون « خلقناه » في موضع الجر وصفاً لـ « شيء » ، ويكون الخبر « بقدر » على تقدير : إنّا كلٌّ شيءٍ مخلوقٍ لنا كائنٌ بقدر . ويحتمل أن يكون « خلقناه » هو الخبر على تقدير : إنّا كلٌّ شيء مخلوقٌ لنا بقدر[5] . فلما تردَّد [الأمر في][6] الرفع بين هذين عدلوا إلى النصب على تقدير : إنا خلقنا كلَّ شيء ؛ فيكون الخلق عاماً لكل شيء ، وهو الغرض من الآية . ٩ ١٢

ولا يجوز في النصب أن يكون « خلقناه » صفة لـ « شيء » لأنه تفسير

= ٤٠٦/٢ ، والبحر ١٧٩/٨ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، وابن الشجري ٣٣١/١

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح اللمع الملوح ٢/٩٩ ، والجواهر ٣٨١ ، ٩٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٩ ، ٧٨ ، وإعراب القرآن ٢٩٨/٣ ، ومجمع البيان ١٩٣/٥ ، والبيان ٤٠٦/٢ ـ ٤٠٧ ، والبحر ١٨٣/٨ ، والكتاب ٧٤/١ ، وابن الشجري ٣٣٨/١ ـ ٣٣٩ ، والمغني ٥٢٦ ، ٧٧٩

(٣) في الأصل : وقال قال ، وهو تحريف .

(٤) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٧٤/١ ، وعبارته « وكذلك إني زيدٌ لقيته وأنا عمرو ضربتُه وليتني عبدُ الله مررت به ، لأنه إنما هو اسم مبتدأ ثم ابتدئ بعده أو اسم قد عمل فيه عامل ثم ابتدئ بعده والكلام في موضع خبره . فأما قوله عز وجل ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ فإنما جاء على زيداً ضربته ، وهو عربي كثير ... » اهـ ، وانظر كلام السيرافي بطرته .

(٥) في الأصل : كائن بقدر ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ي و ب .

الناصب ، والصفة لا تعمل في الموصوف . فلهذه الفائدة جاءت الآية منصوبة ، وإن كان الاختيار في قولهم « إني زيدٌ لقيته » الرفع . والرفع في الآية قراءة أبي السمّال[1] العدوي البصري . ٣

(١) في الأصل : أبي السماك ، وهو تحريف . انظر قراءته في شواذ ابن خالويه ١٤٨ ، والمحتسب ٣٠٠/٢

سورة الرَّحْمَن / ٢/١٣٠

قوله عز وعلا : ﴿ والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ . والسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾[١] [٦ ـ ٧] ٣

جاء النصب عن الأئمة في قوله ﴿ والسماءَ ﴾ ، لأنه قال[٢] : إذا قلت « زيدٌ لقيتُه وعَمراً كلمتُه » يُختار نصب « عمرو » إذا أُريد الحمل على « لقيته » ، ويختار رفعُه إذا أُريدَ الحمل على « زيد » . فمعك جملتان صغرى وكبرى ، ٦ فالصغرى « لقيته » والكبرى « زيد لقيته » .

فقال قائلون[٣] ـ وهم يريدون الاعتراض على سيبويه ـ : إنا إذا قلنا « زيدٌ لقيتُه وعَمراً كلمتُه » فنصبنا عمراً بالحمل على موضع « لقيته » كان التقدير : زيدٌ ٩ عمراً كلمتُه ؛ فهو يؤول إلى معنى : زيدٌ كلمتُ عمراً . وهذا الكلام فاسدٌ ؛ إذ لا عائد في « كلمت عمراً » ولا « عمراً كلمتُه » يعود إلى « زيد » ؛ فإذاً لا يكون الاختيار النصب . ١٢

فالجواب عن هذا : قراءة الأئمة ﴿ والنجمُ والشجر يسجدان . والسماءَ رفعها ﴾ نصبوه بإضمار فعل ليطابق ﴿ يسجدان ﴾ .

---

(١) انظر الجواهر ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٩ ، وإعراب القرآن ٣٠٢/٣ ، ومجمع البيان ١٩٦/٥ ، والبيان ٤٠٨/٢ ، والبحر ١٨٩/٨ ، والمحتسب ٣٠٢/٢ ـ ٣٠٣

(٢) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٤٧/١ ، وشرح السيرافي بطرته ، وشرح اللمع اللوح ٢٦/٢ ، والجواهر ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ، ٩٢٩ . وعبارة سيبويه : « ... وذلك قولك : عمرو لقيته وزيدٌ كلمته إن حملت الكلام على الأول وإن حملته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته » اهـ .

(٣) منهم الأخفش والزيادي ، انظر شرح السيرافي بطرة الكتاب ، وشرح اللمع ، والجواهر ، والمحتسب .

فأمّا ما ذكروه من حمل الكلام على « لقيته » وخُلُوه من العائد = فالذي قال فيه السيرافيُّ[1] : إن التقدير عند سيبويه : زيد لقيتُه وعمراً كلمتُه في داره ، فسقط « في داره » من الكتاب . وهذا تعسُّف من أبي سعيد . والوجهُ فيه ما قال أبو عليّ[2] من أنَّ المعطوف على الشيء لا يعتبر فيه حال ذلك الشيء ، وتلا باب قوله[3] :

... ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا[4]

وقوله[5] : عَلَفْتُها تِبْناً وماءً باردا

وزعم أنَّ الإعراب لم يظهر في موضع « لقيتُه » ، وما لا يظهر إلى اللفظ [كان][6] كالمطَّرح ، وفزع إلى باب التسمية بـ « باب » و « دار » ، وأنهما مصروفان بخلاف « قدم » و « فخذ »[7] . وقد قال هذا وذهب [إليه][8] في

(١) ليس بين يدي كتابه « شرح كتاب سيبويه » . وقد نقل من وقف على طبعة بولاق من الكتاب بعض كلامه باختصار . والذي فيه في موضع « في داره » « عنده » .

(٢) لم أصب كلامه .

(٣) في النسخ : قولهم ، والوجه ما أثبت .

(٤) سلف البيت ٣٥٨ ، وتخريجه ثمة .

(٥) في النسخ : وقولهم ، والصواب ما أثبت ، وقد سلف البيت ٣٥٨ أيضاً وتخريجه ثمة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) قال المؤلف في شرح اللمع اللوح ٢/١٩ ـ ١/٢٠ : « ... وما لا يبرز إلى اللفظ كان كالمطّرح وإن قدر في الحرف . ألا ترى أنك إذا سميت بـ « قدم » و « كبد » امرأة لم تصرفها بلا اختلاف ، بخلاف هند ودعد وجُمْل لأن في هند مذهبين الصرف وترك الصرف ، فترك الصرف للتعريف والتأنيث ، والصرف لأن الخفة قاومت أحد السببين أعني سكون الأوسط . وفي قدم إجماعٌ ، فإن سميتها بـ « دار » صرفتها بالإجماع وإن كان أصل دار دَوَراً لأن الحركة لم تبرز إلى اللفظ فكانت بمنزلة المطّرح » اهـ . وهذا الذي قاله في « دار » لا يكاد يقضى منه العجب . و « دار » مما سكن ثانية اعتلالاً يشبه بما سكن وضعاً كـ « هند » فيجوز الصرف والمنع بلا اختلاف ، ونقل عن أبي علي أن الصرف أفصح . وأما « باب » فهو مذكر لا مؤنث كدار فإن سميت به =

قوله ﴿ ويقولَ الذين آمَنُوا ﴾[(١)] [سورة المائدة : ٥٣] فيمن نصب ، لا يكون محمولاً على قولـه ﴿ أن يـأتي ﴾ من قولـه ﴿ فَعَسَى اللهُ أن يـأتِيَ بـالفَتْحِ ﴾ [سورة المائدة : ٥٢] قال : لأنه يصير التقدير : فعسى الله أن يقول الذين آمنوا . وهذا خلاف ما ذكره ههنا[(٢)] .

قوله عز وعلا : ﴿ والأَرْضَ وَضَعَها لِلأَنَام . فيها فاكِهَةٌ والنَّخْلُ ذَاتُ الأَكْمام . والْحَبّ ذُو الْعَصْفِ والرَّيْحانُ ﴾[(٣)] [١٠ ـ ١٢]

﴿ والحبَّ ذا العصفِ والريحانَ ﴾[(٤)] .

فـالرفع بـالحمل على المرفوع قبلـه . والنصب بـ « خَلَـق » مضمر ، أي وخلـق الحبَّ ذا العصف وخلق الريحان ، فيمن نصب . ومن جرّ[(٥)] ﴿ والريحـانِ ﴾[(٦)] أي

= المؤنث صرفته لأنه ليس مؤنثاً لا في اللفظ ولا في المعنى ، وهو مصروف أيضاً إن سميت به المذكر . ولم أصب لهم كلاماً في « باب » فقلت ذلك قياساً على كلامهم .
انظر في ذلك الكتاب ٢٢/٢ ، والمقتضب ٣٥٠/٣ ـ ٣٥١ ، والأصول ٨٥/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ ، واللمع ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، وشرح الكافية ٥٠/١ ـ ٥١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٥٤/٣ ـ ٢٥٧ ، والهمع ١٠٩/١

(٨) زيادة من ب .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٥٧ ـ ٣٥٩

(٢) الذي ذهب إليه أبو علي في الحجة أنه معطوف على ﴿ أن يأتي ﴾ ـ وكذا نقل عنه المؤلف في الجواهر ٦٢٧ ـ وهو قول أكثر النحويين ، انظر ما سلف . فالظاهر أن لأبي علي كلاماً آخر خالف فيه ما ذكره في الحجة .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١١٣/٣ ، وإعراب القرآن ٣٠٢/٣ ـ ٣٠٣ ، والحجة ٢٤٠/٤ ـ ٣٤٤ خم ، ومجمع البيان ١٩٦/٥ ، والبيان ٤٠٨/٢ ، والبحر ١٩٠/٨

(٤) قرأ ﴿ والحبَّ ذا العصف والريحانَ ﴾ بالنصب ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون ﴿ والحبُّ ذو العصف ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ والريحانِ ﴾ بالجر ، وقرأه الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦١٩ ، والتيسير ٢٠٦ ، والنشر ٣٨٠/٢

(٥) في الأصل « ومن رفع » وهو خطأ ، والصواب من ي و ب .

(٦) في الأصل و ي : ومن جرّ [في الأصل : رفع] فالحب ذو الريحان أي . والصواب من ب .

والحبُّ ذو العصف وذو الريحان . والريحان : الرِّزق(١) .

قوله عز وعلا : ﴿ يُرْسَلُ عليكما شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ ونُحَاس ﴾(٢) [٣٥]

٣ بالرفع والجر(٣) . فمن رفع عطف على ﴿ شواظ ﴾ .

ومن جرَّ لم يَجُزْ له حملُه على قوله ﴿ من نار ﴾ لأن شواظاً لا يكون من النحاس ، ولكن [يكون](٤) في الكلام إضمار على تقدير : شواظ من نار وشيء

٦ من نحاس ، فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه(٥) .

[قوله تعالى](٦) ﴿ فيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ولا جَانٌّ ﴾(٧) [٣٩]

٩ أي فيومئذ لا يُسأل إنس ولا جانٌّ عن ذنبه . فقدّم الإضمار لاتصاله بالمجرور . وقد قال ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٩٢] لأنّ هناك

---

(١) في قول الأكثرين . وقيل هو الذي يشمّ ، عن الضحاك .

(٢) انظر الجواهر ٢٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣٠٩/٣ ـ ٣١٠ ، والحجة ٣٤٥/٤ ـ ٣٤٧ خم ، ومجمع البيان ٢٠٣/٥ ـ ٢٠٤ ، والبيان ٤٠٩/٢ ـ ٤١٠ ، والبحر ١٩٥/٨

(٣) قرأ بالجر ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦٢١ ، والتيسير ٢٠٦ ، والنشر ٣٨١/٢

(٤) زيادة من ب .

(٥) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أنه معطوف على « نار » مع نصه على أن الشواظ النار المحضة والنحاس الدخان ، وهو قول ابن عباس وغيره . والشواظ لا يكون من النحاس كما أن اللهب لا يكون من الدخان إلا على تأويل حكاه النحاس عن المبرد وهو « أنه لما كان اللهب والدخان جميعاً من النار كان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر » اهـ فيكون من باب « متقلداً سيفاً ورمحاً » لأن المعطوف لا يعتبر فيه حال المعطوف عليه . وحكي عن أبي عمرو والأخفش أن الشواظ النار والدخان جميعاً ، وعلى هذا فالعطف بالجر لا إشكال فيه .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣١١/٣ ، ومجمع البيان ٢٠٦/٥ ، والبحر ١٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ٨٣/٢٧ ، والقرطبي ١٧٤/١٧ ، وابن كثير ٤٧٤/٧ ، ومجمع التفاسير ١٤٤/٦

مواقفَ في بعضها سؤال وفي بعضها / لا يسأل أحد[1] ، فذلك راجع إلى اختلاف المواقف . ١/١٣١

[قوله تعالى][2] ﴿ ولِمَنْ خافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتانِ ﴾[3] [٤٦] ٣

قال الفراء[4] : يريد بالتثنية المفرد ، يعني جنةً ، واحتجّ في ذلك برواية بعضهم :

ومَهْمَهَيْنِ قَـــذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ٦

ثم قال : قَطَعْتُـهُ بـالسَّمْتِ لا بـالسَّمْتَيْنْ[5]

وإنما قال « قطعته » لأنه يريد مَهْمَهاً واحداً .

---

(١) وهو قول قتادة وعكرمة ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٨/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبحر ١٩٦/٨ ، وتفسير الطبري ٨٤/٢٧ ـ ٨٥ ، والقرطبي ١٧٦/١٧ ـ ١٧٧ ، وابن كثير ٤٧٦/٧ ، ومجمع التفاسير ١٤٥/٦

(٤) في معاني القرآن له ١١٨/٣ وعبارته « ذكر المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة . وقد يكون في العربية « جنة » تثنيها العرب في أشعارها ، أنشدني بعضهم :

ومهمهين قــــذفين مرتين

قطعته [بالأم] لا بالسمتين

يريد مهمهاً وسمتاً واحداً » اهـ . قال النحاس فيما نقل عنه القرطبي : « قال الفراء : قد يكون جنة فتثنى في الشعر ، وهذا القول من أعظم الغلط على كتاب الله ، يقول الله عز وجل « جنتان » ويصفهما بقوله « فيهما » ، فيدع الظاهر ويقول يجوز أن تكون جنة ويحتج بالشعر » اهـ .

والتثنية على بابها ، على هذا إجماع المفسرين ، ثم اختلفوا في معناها فقيل بستانان ، وقيل غير ذلك .

(٥) البيتان من أبيات أنشدها الجاحظ في البيان والتبيين ١٥٦/١ ولم يعزها ، وهي :

١ ومهمهين قــــذفين مرتين

٢ جبتهما بالنعت لا بالنعتين =

وهذا تعسُّفٌ منه ؛ [لأنه][1] لا مانع من أن يكون لمن خاف مقام ربه جنّتان بل جنان[2] . وقد جاء في هذه السورة أنَّ لهم أربع جنان ، ألا تراه قال من بعد ﴿ ومِنْ دونِها جنَّتان ﴾ [٦٢] .　　٣

= ٣　　ظهراهما مثل ظهور الترسين

٤　　قطعته بالأَمِّ لا بالسمتين

وأكثر الرواية « بالسمت لا بالسمتين » . والأول بلا نسبة في الهمع ١٣٤/١ ، والأول مع إشارة إلى الرابع بلا نسبة في البغداديات ١٧٨ ، والثالث بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ٥٦١ ، والهمع ١٧٤/١ ، والأول والثالث مع إشارة إلى الرابع بلا نسبة في الجواهر ٧٨٧ ، ٧٨٩ ، والأول والثالث بلا نسبة في الجمل ٣١٣ ، والأول والرابع بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١١٨/٣ ، وتفسير القرطبي ٩١/١٧ ، واللسان (سمت) .

والأول والثالث والثاني لخطام المجاشعي في الحلل ٣٦٤ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ٢٤١/١ ، وابن يعيش ٥٦/٤ ، وبلا نسبة في الإفصاح ٢١٢ ، والثالث لخطام في الكتاب ٢٤١/١ ، والأول والثالث والرابع لخطام في المقاصد النحوية ٨٩/٤ ، ونقل عن أبي علي أنها لهميان بن قحافة . وإلى هميان نسب الثالث في الكتاب ٢٠٢/٢ والأعلم بطرته ، وصحّح البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٣ ـ ٣٧٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٩٤ نسبتها إلى خطام . وذهب البغدادي إلى أن قوله « قطعت ... » ليس من هذا الرجز وإنما هو من رجز لشاعر آخر أنشده أبو علي الفارسي في تذكرته وذكر قبله :

ومهمه أعور إحدى العينين

بصير الأُخْرى وأصم الأذنين

قطعته بالسمت لا بالسمتين

وكأن هذا البيت دخيل فيما رواه الجاحظ » اهـ . والظاهر أنه اختلط هذا الرجز بذاك فوضع بيت من هذا جواباً لقوله « ومهمهين » وهو ظاهر في رواية الجاحظ وغيره وهو « جبتهما » والله أعلم .

والمهمه : القفر المخوف ، والقذف البعيد من الأرض ، والظهر ما ارتفع من الأرض . وقوله « قطعته بالسمت لا بالسمتين » قيل أي مرة واحدة فاكتفيت ، أي لم يحتج إلى التكرير لحذقه ومعرفته ، وقيل قطعته على طريق واحد لا على طريقين ، عن اللسان .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) في الأصل : جنات .

فقوله ﴿ ولمن خاف مقام ربّه جنتان ﴾[(١)] إلى قوله ﴿ مُتَّكِئين على فُرُشٍ بَطَائِنُها ﴾ [٥٤] يكون ﴿ متكئين ﴾ فيه حالاً[(٢)] من « مَن » المجرورة باللام ، أي لهم جنتان في هذه الحالة . وما بين قوله ﴿ جنتان ﴾ إلى قوله ﴿ متكئين ﴾ صفات للجنّتين من قوله : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ ، أي جنتان ذواتا أفنان ، ثابتٌ فيهما عينان تجريان ، ثابتٌ فيهما زوجان من كل فاكهة متكئين على فُرُشٍ .

[قوله][(٣)] ﴿ **بَطَائِنُها مِنْ إسْتَبْرَقٍ** ﴾[(٤)] [٥٤]

ابتداء وخبر ، في موضع الجر وصف لـ ﴿ فُرُشٍ ﴾ .

قوله ﴿ **وجَنَى الجنَّتَيْنِ دانٍ** ﴾[(٤)] [٥٤]

اعتراضٌ .

وقوله ﴿ **فيهنّ قَاصِرَاتُ الطَّرْف** ﴾[(٤)] [٥٦]

صفة أخرى لـ ﴿ فرش ﴾ أي متكئين على فرش فيهن قاصرات الطرف [أي ثابتٍ فيهن قاصرات الطرف][(٥)] .

وقوله ﴿ **كَأَنَّهُنَّ اليَاقُوتُ والْمَرْجانُ** ﴾[(٦)] [٥٨]

حال لـ ﴿ قاصرات الطرف ﴾ أي فيهن قاصرات الطرف مشابهاتٍ الياقوت والمرجان .

(١) انظر الجواهر ٣٣٨ ، ٧٠٢ ، ومجمع البيان ٢٠٧/٥

(٢) انظر إعراب القرآن ٣١٣/٣ ، والبيان ٤١١/٢ ، والبحر ١٩٧/٨

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٢٠٧/٥

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبيان ٤١٢/٢

وقوله ﴿ **هَلْ جَزَاءُ الإحْسَانِ إلاّ الإحْسَانُ** ﴾[1] [٦٠]

اعتراض أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه . ألا ترى قوله ﴿ ومن دونها جَنَّتان ﴾ [٦٣] التقدير : ولهم من دونها جنتان ، أي ﴿ لمن خاف مقام ربه ﴾ إلى قوله ﴿ مُتَّكِئِينَ على رَفْرَفٍ خُضْرٍ ﴾ [٧٦] [وهو][2] حال[3] من المجرور المضمر قبل قوله ﴿ ومن دونها ﴾ أي ولهم في هذه الحالة .

[قوله تعالى][4] ﴿ **تَبَارَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلاَلِ** ﴾[5] [٧٨]

و﴿ ذو الجلال ﴾ بالجر والرفع[6] .

ولم يجئ في الأول إلا الرفع[7] حين ذُكِر مع « الوجه » . وهنا لما ذُكِر مع « الاسم » احتمل الرفع والجر . فالرفع يعود إلى « الاسم » والجرّ يعود إلى المضاف إليه .

ولما كان الاسم قد يراد به غير المسمى - والوجه لا يكون إلا للذات - افترق الحال في الموضعين على التفصيل الذي ذكرناه[8] .

وقد جاءت آية واحدة في هذه السورة كُرِّرت نيّفاً وثلاثين مرة[9] . فقال

---

(١) انظر مجمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبيان ٤١١/٢ ، والبحر ١٩١/٨ ، والكشاف ٥٠/٤ ، والتبيان ١٢٠١

(٢) زيادة من ب .

(٣) ذهب الزمخشري إلى أنه منصوب على الاختصاص ، واقتصر عليه أبو حيان .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الحجة ٣٤٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٠٩/٥ ، والبيان ٤١٢/٢ ، والبحر ١٩٩/٨

(٦) قرأ بالرفع ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٦٢١ ، والتيسير ٢٠٧ ، والنشر ٣٨٢/٢

(٧) إلا في قراءة شاذة عزاها أبو علي إلى ابن مسعود وزاد أبو حيان في البحر ١٩٢/٨ نسبتها إلى أُبيّ فقرآ ﴿ ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام ﴾ [٢٧] وقد سها المؤلف عنها ، فالوجهان جائزان : وصف المضاف أو المضاف إليه .

(٨) في الأصل ذكرنا .

(٩) وهي قوله تعالى ﴿ فبأيِّ آلاء ربّكما تكذّبان ﴾ وقد كررت ٣١ مرة . انظر مجمع البيان =

قوم[١] إنَّ ست عشرة[٢] منها راجعة إلى الجنان الأربع ؛ لأن الجنة لها ثمانية أبواب[٣] ، وأربع عشرة منها راجعة إلى النِّعَم والنِّقَم[٤] ؛ فأعظم النقم جهنّم ولها سبعة أبواب ، فجاءت سبعة في مقابلة تلك الأبواب ، وسبعة عقيب كل نعمة ذكرها للثقلين [في البداية][٥] .

ومثل هذا التكرار قد جاء في سورة المرسلات [١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩] من قوله ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ وسترى[٦] هناك[٧] تكرارها [إن شاء الله تعالى][٥] .

= ١٩٨/٥ ـ ١٩٩ ، والبحر ١٩٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١٥٩/١٧ ـ ١٦٠

(١) منهم محمود بن حمزة الكرماني في البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان المطبوع باسم أسرار التكرار ص ١٩٨ ، باختلاف في اللفظ ، والمعنى واحد .

(٢) في الأصل : عشر ، وهو خطأ .

(٣) الآيات التي للجنتين هي الآيات ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ والآيات التي للجنتين اللتين دونهما هي الآيات ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧

(٤) الآيات الراجعة إلى النعم هي الآيات ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ والراجعة إلى النقم هي الآيات ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥

(٥) زيادة من ب .

(٦) في الأصل و ي : وستراه ، وفي ب : وستراها ، والصواب ما أثبت .

(٧) في موضعها ١٤٢١

سورة الواقعة

[قوله تعالى][1] : ﴿ إذا وَقَعَتِ الواقِعَةُ ﴾ إلى قوله ﴿ خافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾[2] [١ - ٣] ٣

قال أبو علي[3] : / تقديره : فهي خافضة رافعة ، وأضمر المبتدأ مع الفاء[4] ، ٢/١٣١ وجعلها جواب ﴿ إذا ﴾ أي خفضت قوماً ورفعت قوماً إذ ذاك .

٦ وقال عثمان[5] : العامل في ﴿ إذا وقعت الواقعة ﴾ قولُه ﴿ إذا رُجَّتِ الأَرْضُ ﴾ [٤] قال : والتقدير : وقتُ وقوع الواقعة وقتُ رجِّ الأرض .

وقال قوم[6] : العامل فيه « اذكر » .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٨ ، ٣٠٠ ، ٨٨٧ - ٨٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢١/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٨/٣ ، ومجمع البيان ٢١٣/٥ ، والبيان ٤١٣/٢ ، والبحر ٢٠٢/٨ ، والكشاف ٥١/٤ ، والتبيان ١٢٠٢ ، والمغني ١٢٨ ، والهمع ١٧٨/٣ - ١٧٩ .

(٣) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) هذا قول متكلف إن جاز في الشعر لم يجز حمل القرآن عليه .

(٥) هو ابن جني ، وكلامه في المحتسب ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ وعبارته : « ... ويجوز أن تكون إذا الثانية ، وهي قوله ﴿ إذا رجت الأرض رجّاً ﴾ خبراً عن إذا الأولى ، ونظيره : إذا تزورني إذا يقوم زيد أي وقت زيارتك إياي وقت قيام زيد . وجاز لـ « إذا » أن تفارق الظرفية وترتفع بالابتداء كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية ... » اهـ .
قال الإمام الطبرسي عقب نقله كلام ابن جني راداً على المؤلف « ... فعلى هذا لا يكون قوله « إذا » ظرفاً في الموضعين بل كل واحد منهما في موضع الرفع لكونها مبتدأ وخبراً ، بخلاف ما ظنه بعض المجوِّدين من محققي زماننا في النحو [يعني جامع العلوم] فإنه قال : قال عثمان ... [ونقل كلامه ثم قال] : وهذا خطأ فاحش » اهـ وهو كما قال . لكن نص ابن هشام والسيوطي على أن الجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية .

(٦) منهم الزمخشري ، وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان . وعليه يكون مفعولاً به .

وقال آخرون[1] : العامل فيه ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ [٢] .

و ﴿ كاذبة ﴾ مصدر[2] بمعنى « كَذِب » ، أي ليس لوقعتها كذب [كـ « العافية » و « العاقبة » . وقال قوم[3] : ﴿ كاذبة ﴾ صفة موصوف ٣
محذوف ، أي لا يكذبها أحد أي ليس لوقعتها من يكذب فيها . وهو من باب [قوله] ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ﴾[4] [سورة صٓ : ٤٦] على الأول ، ومن باب قوله ﴿ بل الإِنْسَانُ على نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾[5] [سورة القيامة : ١٤] على الثاني][6] . ٦

ومن نصب ﴿ خافضةً رافعةً ﴾ ـ وهو اختيار اليزيدي[7] ـ كان نصباً على الحال ، أي إذا وقعت الواقعة في حالة الخفض والرفع .

وقال قوم[8] : جواب ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ فأصحابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾[9] [٨] ، وهو ٩

---

(١) منهم الطبرسي وأبو البركات والعكبري . والعامل فيه ما دل عليه قوله ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ أي إذا وقعت لم تكذب . وليس العامل فيه « ليس » وهو ظاهر قول الزمخشري وقد أطال أبو حيان الاعتراض عليه ، فانظر كلامه وهو جيد على طول لسان أبي حيان .

(٢) وهو قول الفراء والنحاس ومن وافقهما .

(٣) منهم الزمخشري والتقدير عنده : نفس كاذبة ، والعكبري والتقدير عنده : حالة كاذبة .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٤٨ ـ ١١٤٩ ، وانظر ٢٤٣

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥

(٦) زيادة من ب . وزدت فيها « قوله » .

(٧) انظر إعراب القرآن ٣/٣١٨ ، والمحتسب ٢/٣٠٧ ، وشواذ ابن خالويه ١٥٠ ، والبحر ٨/٢٠٣ . وذكر ابن خالويه أنها رواية أبي عمر الدوري عن اليزيدي .

(٨) أجازه النحاس في القطع ٧٠١ ، وذكره العكبري . واختاره أبو حيان على أن يكون جواباً لـ ﴿ إذا رجت الأرض ﴾ و « إذا رجت » بدل من « إذا وقعت » .
والظاهر والله أعلم أن العامل في ﴿ إذا وقعت ﴾ محذوف والتقدير : كان كذا وكذا ، وقدره ابن جني : فاز المؤمنون وخاب الكافرون .

(٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩١ ، وإعراب القرآن ٣/٣٢٠ ، ومجمع البيان ٥/٢١٤ ، والبيان ٢/٤١٤ ، والبحر ٨/٢٠٤

مبتدأ . وقوله ﴿ ما أصحاب الميمنة ﴾ ابتداء وخبر في موضع [خبر][1] المبتدأ الأول . فكذا ﴿ وأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ما أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ [٩] .

٣ فأما قوله ﴿ والسَّابِقُون ﴾[2] [١٠]

فقد قيل[3] : هو معطوف على قوله ﴿ فأصحاب الميمنة ﴾ على تقدير : وكنتم أزواجاً ثلاثة ، فمنها أصحاب الميمنة ، ومنها أصحاب المشأمة ، ومنها السابقون . فعلى هذا يكون قد أضمر خبر المبتدأ ، كقوله ﴿ منها قائِمٌ وحَصِيدٌ ﴾ [سورة هود : ١٠٠] أي ومنها حصيدٌ . ٦

ثم أخذ يبيّن فقال : ﴿ السَّابِقُونَ . أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [١٠ - ١١]

٩ فـ ﴿ السابقون ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أولئك ﴾ ابتداء ثان ، و ﴿ المقربون ﴾ خبر ، والجملة خبر ﴿ السابقون ﴾[4] .

فأما قوله ﴿ في جَنَّاتِ النَّعِيمِ . ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ ﴾[5] [١٢ - ١٣]

١٢ فإن شئت كان ﴿ ثلة ﴾ مبتدأ ، والظرف قبله خبره[6] .

---

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٢١/٣ ، والبيان ٤١٤/٢ ، والبحر ٢٠٥/٨

(٣) لم أجد هذا القول ، وهو ظاهر التكلف .

(٤) لم يذكر المؤلف إلا وجهاً واحداً وهو أن يكون السابقون الأول معطوفاً على ما قبله ، وقد أجازه أبو البركات وأبو حيان . وقيل : السابقون مبتدأ والسابقون الثاني خبره ، وقيل : السابقون الثاني توكيد للأول والخبر ﴿ أولئك المقربون ﴾ ، أجازهما الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم ، واختار أبو حيان أولهما ، وجملة ﴿ أولئك المقربون ﴾ خبر بعد خبر ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر الجواهر ٥٣٥ ، وإعراب القرآن ٣٢٢/٣ ، ومجمع البيان ٢١٥/٥ - ٢١٦ ، والبيان ٤١٥/٢ ، والتبيان ١٢٠٣

(٦) أجازه أبو البركات والعكبري أيضاً .

وإن شئت كان الظرف من صلة ما قبله ، ويكون ﴿ ثلةٌ ﴾ على إضمار ، أي : هم ثلةٌ[١] .

[قوله تعالى][٢] ﴿ وحُور عِين ﴾[٣] [٢٢] ٣

بالرفع والجر والنصب[٤] . فالرفع على تقدير : وهناك حُورٌ عينٌ[٥] . والجرّ بالعطف على ما قبله[٦] ﴿ بأكوابٍ وأباريقَ ﴾ ﴿ وفاكهةٍ ﴾ ﴿ ولَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴾ ﴿ وحُورٍ عِينٍ ﴾ [١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢] . والنصب على إضمار[٧] ، أي : ٦ يُعْطَوْن حوراً عيناً .

---

(١) هذا قول الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، وهو الظاهر . وأجاز أبو علي أن يكون ثلة مبتدأ وخبره ﴿ على سرر موضونة ﴾ [١٥] .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٥٣١ ، وشرح اللمع اللوح ١/١١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٣/٣ ، وإعراب القرآن ٣٢٤/٣ ـ ٣٢٦ ، والحجة ٣٤٩/٤ ـ ٣٥٠ خم ، ومجمع البيان ٢١٥/٥ ـ ٢١٦ ، والبيان ٤١٥/٢ ، والبحر ٢٠٦/٨ ، والكتاب ٤٩/١ ، ٨٧ ، والعسكريات ٨٤ ، والبغداديات ٥٦ ـ ٥٧ ، والمغني ٦٩٤ ، ٨٩٥ .

(٤) قرأ بالجر حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦٢٢ ، والتيسير ٢٠٧ ، والنشر ٣٨٣/٢ . أما النصب فقراءة شاذة عزاها سيبويه والفراء والنحاس وابن خالويه في شواذه ١٥١ إلى أبيّ بن كعب ، وزاد ابن جني في المحتسب ٣٠٩/٢ ، ٧٨ ، والطبرسي وأبو حيان نسبتها إلى ابن مسعود .

(٥) أو ولهم فيها حور عين أو وعندهم حور عين ، وهذا قول سيبويه والفراء والنحاس وأبي علي ومن وافقهم .

(٦) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وأجازه أبو علي ، واختار أن يكون معطوفاً على ﴿ في جنات النعيم ﴾ أي وفي حور عين ، والتقدير : وفي مقاربة حور عين ، فحذف المضاف ، وهو متكلف كما قال أبو حيان في ردّ هذا القول الذي اقتصر عليه الزمخشري في الكشاف ٥٤/٤ ولم يسمّ قائله . وقيل هو معطوف على المعنى ، لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون : ينعمون بهذه الأشياء وينعمون بحور عين ، أجازه النحاس ومن وافقه .

(٧) هذا قول سيبويه والفراء والنحاس وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم .

[قوله تعالى][1] ﴿ جَزَاءً ﴾[2] [٢٤]
مصدر موكّد لما قبله[3] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾[4] [٣٥]
يعود الضمير إلى قوله ﴿ وفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴾[5] [٣٤] لا إلى قوله ﴿ وحور عين ﴾[6] [٢٢] لأن قوله ﴿ وحور عين ﴾ في قصة « السابقين » ، وقوله ﴿ إنّا أنشأناهن ﴾ في قصة « أصحاب اليمين » ، فلا يعود إلى قصة أخرى . والهاء لا يعود إلى القصة التي فوقها ، وإنما يعود إلى القصة التي هو فيها .

[قوله تعالى][7] ﴿ عُرُباً أَتْرَاباً . لأَصْحَابِ اليَمِينِ ﴾[8] [٣٧ ـ ٣٨]

---

(١) زيادة مني .
(٢) انظر إعراب القرآن ٣/٣٢٧ ، والبيان ٢/٤١٥ ، والتبيان ١٢٠٤
(٣) أو مفعول له ، أجاز القولين الزجاج والنحاس وغيرهما .
(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩١ ، ومجمع البيان ٥/٢١٩ ، والبيان ٢/٤١٦ ، والبحر ٨/٢٠٧ ، وانظر تفسير الطبري ٢٧/١٠٦ ، والقرطبي ١٧/٢١٠ ، وابن كثير ٨/٩ ، ومجمع التفاسير ٦/١٥٧ ، ومجاز القرآن ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١
(٥) هذا قول الجبائي فقد ذهب إلى أن الفرش المرفوعة هي النساء المرتفعات القدر في عقولهن وحسنهن ، قال : « ولذلك عقبه بقوله إنا أنشأناهن إنشاء » اهـ عن مجمع البيان . والظاهر أن المراد بالفرش ما يفترش ولا يراد بها النساء ، وأضمر ذكر النساء ولم يذكرهن قبل لأنه مفهوم من السياق ، وهو قول الأخفش واختاره أبو البركات .
(٦) ذهب إليه أبو عبيدة ، وأجاز الطبري قوله وقول الأخفش ، وما اعترض به المؤلف وارد عليه . واعترض أبو حيان بنحو ما قاله المؤلف إلا أنه نسب إلى أبي عبيدة القول بأن المراد بالفرش النساء ، وهو خلاف المنصوص عليه في كتابه مجاز القرآن وخلاف المنقول عنه . وقد يجوز أن يعود الضمير على الفرش لأنها تدل على النساء لأنها محل لهن ، أجازه القرطبي .
(٧) زيادة من ب .
(٨) انظر الجواهر ٥٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٢٦ ، وإعراب القرآن ٣/٣٣٠ ، والبيان ٢/٤١٧ ، والبحر ٨/٢٠٧

إن شئت كان الظرف صلة لما قبله[١] . وإن شئت كان خبر قوله ﴿ ثلة من الأَوَّلِينَ ﴾[٢] [٣٩] .

[قوله تعالى][٣] ﴿ على أن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُم ﴾[٤] [٦١]

٣

أي : أن نبدّلكم بأمثالكم[٥] ، فحذف المفعولَ الأول ، والجارَّ من المفعول الثاني .

[قوله تعالى][٣] ﴿ فلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وإنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[٦] [٧٥ - ٧٦]

٦

هذا من باب التقديم والتأخير . والتقدير : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾ ﴿ إنه لَقُرْآنٌ كريمٌ ﴾ إلى قوله ﴿ تَنْزِيلٌ مِنْ رَّبِّ العَالَمِينَ ﴾ [٧٧ - ٨٠] وإنَّه لقسم عظيم لو تعلمون، ففصل بين الصفة والموصوف بالجملة[٧] .

٩

---

(١) فيتعلق بـ ﴿ أنشأناهن ﴾ وهو قول النحاس ومن وافقه . وقيل التقدير : هذا لأصحاب اليمين ، عن الفراء ومن وافقه .

(٢) وهو أحد قولي الفراء وأجازه النحاس وغيره . وقيل ثلة خبر لمبتدأ مضمر أي هم ثلة ، عن النحاس وغيره ، وذكره المؤلف في الجواهر .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر مجمع البيان ٢٢٣/٥ ، والبيان ٤١٨/٢ ، والكشاف ٥٦/٤ ، وتفسير الطبري ١١٣/٢٧ ، والقرطبي ٢١٦/١٧

(٥) وكذا في مجمع البيان والبيان وقد نقل صاحباهما عن المؤلف ، والوجه أن يقدره : نبدل بكم أمثالكم ، فحذف المفعول الأول ، لأن الباء تدخل على المتروك . وقدره الطبري ووافقه الزمخشري : نبدل منكم أمثالكم بعد مهلككم فنجيء بآخرين من جنسكم ، ونقل القرطبي عن الطبري وحرّف في نقله عنه ، فالتقدير الذي عزاه إليه : نبدل أمثالكم بآخرين من جنسكم ، وهو خطأ وفيه سقط .

(٦) انظر الجواهر ٦٨٠ - ٦٨١ ، ٦٨٨ ، ومجمع البيان ٢٢٦/٥ ، والبيان ٤١٨/٢ ، والبحر ٢١٤/٨ ، والحلبيات ١٤٧ ، والخصائص ٣٢٥/١ و٤١٠/٢ ، والمغني ٥١٠ - ٥١١ ، والهمع ٥٣/٤

(٧) انظر ما سلف ٩٠٨ - ٩٠٩

١/١٣٢

[قوله تعالى][1] ﴿ وتَجْعَلُونَ رِزْقَكُم / أَنَّكُم ﴾[2] [٨٢]

أي شكر رزقكم .

٣

[قوله تعالى][3] ﴿ فلولا إذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴾[4] [٨٣]

تقديره : ﴿ فلولا إن كُنْتُم غيرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَها ﴾ [٨٦ ـ ٨٧] ﴿ إذا بلغت الحلقوم ﴾ . وكرّر « لولا » ثانياً لطول الكلام .

٦

[قوله تعالى][1] ﴿ فأَمَّا إن كان مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾[5] [٨٨ ـ ٨٩]

تقدير هذا الكلام : مهما يكن من شيء[6] فَرَوْحٌ وريحان إن كان من المقربين . فحذف الشرط الذي هو « يكن من شيء » وأقام « أمّا » مقام « مهما » . ولم يحسن أن يلي الفاء « أما » ، فوقع الفصل بين « أما » والفاء بقوله ﴿ إن كان من المقرّبين ﴾ ؛ لتحسين اللفظ ، كما يقع الفصل بينهما بالظرف

٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٢٥/٥ ، والبحر ٢١٥/٨

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وللفراء ١٣٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٣/٣ ـ ٣٤٤ ، ومجمع البيان ٢٢٥/٥ ، والبيان ٤١٩/٢ ، والبحر ٢١٥/٨ ، والمغني ٣٦٢

(٥) انظر الجواهر ٧٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٢٧/٥ ـ ٢٢٨ ، والبيان ٤١٩/٢ ، والبحر ٢١٥/٨ ، والمسائل المنثورة ٧٥ ، والمغني ٨٢ ، ٥٨٧ ، ٨١٠ . وانظر الكلام على قوله تعالى ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ [٩٠ ـ ٩١] في الكتاب ٤٤٢/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والبغداديات ١٩٤ ، وابن الشجري ٢٣٤/١ ، ٢٥٦ ، والهمع ٣٥٨/٤

(٦) هذا معنى « أمّا » . انظر في « أمّا » الجواهر ٧١٤ ، والكتاب ٣١٢/٢ ، والمقتضب ٧٠/٢ ـ ٧١ ، وحروف المعاني ٦٤ ، ورصف المباني ٩٧ ، والجنى الداني ٥٢٢ ـ ٥٢٧ ، والأزهية ١٤٤ ـ ١٤٦ ، والمغني ٧٩ ـ ٨٤ ، والهمع ٣٥٤/٤ ـ ٣٥٩

والمفعول في قولهم : أما اليوم فزيدٌ خارج - وقال سيبويه[1] : أما غداً فلك درهمٌ - وقولهم : أما زيداً فضربت .

فالفاء في ﴿ فَرَوْحٌ ﴾ وأختيها[2] جواب ﴿ أما ﴾ دون جواب ﴿ إنْ ﴾[3] . وقد ذكرنا هذا في « المختلف »[4] .   ٣

---

(١) في الكتاب ٤٤٢/١ وعبارته : « وأما قوله عز وجل ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذاك ، وحسنت « إن كان » لأنه لم يجزم بها كما حسنت في قوله : أنت ظالم إن فعلت » اهـ .

(٢) وهما ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ [٩٠ - ٩١] ﴿ وأما إن كان من المكذبين الضالين . فنزلٌ من حميم ... ﴾ [٩٢ - ٩٣] .

(٣) هذا مذهب سيبويه والمبرد وأبي علي في أحد أقواله وغيرهم . وجواب « إن » عند سيبويه محذوف لدلالة جواب أما عليه . وعزا النحاس إليه أنها لا جواب لها ، وليس كذلك . وعزي إلى الأخفش والفراء أن ما دخلت عليه الفاء جواب لأمّا ولإن ، وأجازه أبو علي في البغداديات . وعزي إلى أبي علي أيضاً أنه جواب إن وحذف جواب أما .

(٤) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

سورة الحديد

قوله عز وعلا : ﴿ وما لَكُم لا تُؤْمِنُونَ باللهِ والرَّسُولُ يَدْعُوكُم ﴾[١] [٨]

٣ ﴿ الرسول ﴾ مبتدأ ، و﴿ يدعوكم ﴾ خبره ، والجملة في موضع النصب على الحال ، والتقدير : ما لكم غير مؤمنين بالله مَدْعُوّاً للإيمان بربكم[٢] .

٦ [قوله تعالى][٣] ﴿ وقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ ﴾[٤] [٨]

أي أخذ الله ميثاقكم[٥] . وإن شئت : أخذ الرسول ميثاقكم[٦] . فلما تردَّد الأمر بين هذين الحالين عدل أبو عمرٍو[٧] إلى القراءة على معنى ﴿ أُخِذَ مِيثَاقُكُم إن كنتم مؤمنين ﴾ مُرَتَّباً للمفعول[٨] . ٩

---

(١) انظر إعراب القرآن ٣٥١/٣ ، والبيان ٤٢٠/٢ ، والبحر ٢١٨/٨

(٢) كذا قدره ، وعليه يكون للإيمان هو نائب الفاعل لمدعوّ ، وليس هو كذلك في أصل العبارة . وصواب التقدير : ما لكم غير مؤمنين بالله داعياً الرسول إياكم لتؤمنوا .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٥١/٣ ـ ٣٥٢ ، والحجة ٣٥٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٣١/٥ ، والبحر ٢١٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٢٦/٢٧ ، والقرطبي ٢٣٨/١٧ ـ ٢٣٩ ، وابن كثير ٣٧/٨ ، ومجمع التفاسير ١٧٥/٦

(٥) هذا قول الأكثرين على كلتا القراءتين .

(٦) هذا قول الحافظ ابن كثير . وذكره القرطبي قال « وقيل هو خطاب لقوم آمنوا وأخذ النبي ﷺ ميثاقهم فارتدوا » اهـ .

(٧) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ أُخذ ﴾ ببنائه لما لم يسم فاعله وقرأ الباقون ﴿ أَخذ ﴾ ببنائه للفاعل . انظر السبعة ٦٢٥ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٣٨٤/٢

(٨) يريد مبنياً لما لم يسمّ فاعله ، انظر ما سلف ١٦٦

[قوله تعالى][1] ﴿ لا يَسْتَوِي مِنْكُم مَّنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴾[2] [١٠]

ولم يقل « ومن أنفق من بعد الفتح » ، وحذف ، لأن قوله ﴿ مِنَ الذين أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ ﴾ [١٠] يدلُّ عليه . ٣

[قوله تعالى][3] ﴿ وكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾[4] [١٠]

﴿ كُلاًّ ﴾ مفعول أول لـ ﴿ وعد ﴾ ، و﴿ الحسنى ﴾ مفعول ثان . ٦

وعن ابن عامر ﴿ وكلٌّ ﴾ بالرفع[5] على تقدير : وكلٌّ وعده الله الحسنى ، فأضمر الهاء . والنصب في هذا أحسن من الرفع [وقد تقدم في سورة يونس][6] .

[قوله تعالى][1] ﴿ بُشْرَاكُم الْيَوْمَ جَنَّاتٌ ﴾[7] [١٢] ٩

أي دخولُ جناتٍ[8] ، فحذف المضاف ، لأن البشارة تقع بالأحداث دون الجثث .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٣٥٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٣٢/٥ ، والبحر ٢١٩/٨ ، والمغني ٨١٩

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٣٣١ ، ٧٣١ ، وشرح اللمع اللوح ٧١/٢ و١١٢/١ ، وإعراب القرآن ٣٥٣/٣ ، والحجة ٢٥٦/٤ ـ ٢٥٧ خم ، ومجمع البيان ٢٣١/٥ ، والبيان ٤٢٠/٢ ، والبحر ٢١٩/٨ ، وابن الشجري ٧/١ ، ٩٣ ، ٢٢٦ ، والمغني ٦٤٧ ، ٧٩٦ ، ٧٩٩

(٥) هذه قراءة ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وكُلاًّ ﴾ . انظر السبعة ٦٢٥ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٣٨٤/٢

(٦) كان في ب والزيادة منها : سورة يس . والظاهر أنه خطأ من الناسخ ، فلم يتقدم له في سورة يس كلام في هذا بل تقدم له كلام في سورة يونس في الآية ٥٠ منها ص ٥٤٣ ، وألَمّ بها أيضاً ص ٤٣٩ . وانظر كلامه ثمة في توجيه قراءة ابن عامر ، وانظر ما سلف من بسط التعليق على حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ في نحو زيدٌ ضربت والآية من هذا الباب ص ٥٤٣

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/٣ ـ ١٣٣ ، وإعراب القرآن ٣٥٥/٣ ـ ٣٥٦ ، والبيان ٤٢١/٢ ، والبحر ٢٢١/٨

(٨) وقيل بشراكم أي المبشَّر به جنات . انظر مجمع التفاسير ١٧٨/٦

قوله عز وعلا : ﴿ انْظُرُونا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُم ﴾[١] [١٣]
على معنى : انتظرونا . وقراءة حمزة : ﴿ أَنْظِرونا ﴾[٢] أي أمهلونا[٣] .

٣ [قوله تعالى][٤] ﴿ قِيلَ ٱرْجِعُوا وَرَاءَكُم ﴾[٥] [١٣]

في « وراءَ » ضمير ، لأن التقدير : قيل ارجعوا ارجعوا[٦] . فـ « وراءَ » اسم لـ « ارجعوا » ، وليس ظرفاً لـ ﴿ ارجعوا ﴾ قبله . فإنما « وراءَ » ههنا كما

٦ تقول : وراءَك زيداً ، ولا يكون فيه كبير[٧] فائدة إذا جعلته ظرفاً للرجوع[٨] ، لأن لفظ الرجوع يغني عنه .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٤ ، وللفراء ١٣٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٥٦/٣ ـ ٣٥٧ ، والحجة ٣٥٨/٤ ـ ٣٥٩ خم ، ومجمع البيان ٢٣٣/٥ ، والبحر ٢٢١/٨

(٢) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ انْظُرونا ﴾ . انظر السبعة ٦٢٥ ـ ٦٢٦ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٣٨٤/٢

(٣) قصّر المؤلف في بيان معنى القراءة . فقد اعترض على قراءة حمزة بأن أنظرنا معناه أخّرنا وأمهلنا ، وهذا لا يجوز هنا ، حكاه النحاس عن علي بن سليمان الأخفش ثم قال : « وهو عندي يحتمل غير هذا ، لأنه يقال : أنظرني بمعنى تمّهل عليّ وترفّق » اهـ . وقد نصّ الفراء على أن أنظر يأتي بمعنى انتظر . وقال أبو علي : « وقد يكون أنْظَرْتُ بمعنى انتظرت ، تطلب بقولك أنظرني التنفيس الذي يطلب بالانتظار ... فمن ذلك ... وكذلك قوله أنظرونا نقبس من نوركم أي نفّسونا نقتبس وانتظروا علينا » اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ١٥٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/٣ ـ ١٣٤ ، وإعراب القرآن ٣٥٧/٣ ، ومجمع البيان ٢٣٥/٥ ، والبيان ٤٢١/٢ ، والبحر ٢٢١/٨ ، وتفسير الطبري ١٢٩/٢٧ ، والقرطبي ٢٤٦/١٧ ، ومجمع التفاسير ١٧٨/٦ ، وابن الشجري ١٦٤/١

(٦) تابعه أبو البركات ، وهو قول ابن الشجري أيضاً ، وأجازه أبو حيان .

(٧) في الأصل : كثير ، وهو تحريف .

(٨) لكن قال أبو حيان : الظاهر أنه معمول لارجعوا . وعلى هذا فسره الفراء والنحاس والطبري وغيرهم . قالوا : معناه : ارجعوا إلى الموضع الذي أخذنا منه النور فالتمسوا النور منه . وقيل : ارجعوا إلى الدنيا إن أمكنكم فاطلبوا النور منها .

[قوله تعالى][1] ﴿ مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُم ﴾[2] [١٥]

أي هي تليكم وتمسُّكم . فـ « مولاكم » مصدر مضاف إلى المفعول[3] ، وهذا أَحسنُ من أن يُحْمَل على ما قالوه من أنّ معناه : هي أولى بكم[4] ، إذ لا يعرف ٣ « المولى » بمعنى « الأَوْلَى »[5] .

[قوله تعالى][1] ﴿ وما نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾[6] [١٦]

و﴿ نَزَّل ﴾ بالتشديد[7] ، أي : وما نَزَّله الله من الحق . فتكون[8] « ما » ٦ موصولة بمعنى « الذي » ، ويجوز أن تكون مصدرية .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٤/٣ ، وإعراب القرآن ٣٥٩/٣ ، ومجمع البيان ٢٣٦/٥ ، والبيان ٤٢١/٢ ـ ٤٢٢ ، والبحر ٢٢٢/٨ ، ومجاز القرآن ٢٥٤/٢ ، والكشاف ٦٤/٤ ، والكامل ١٤١٠

(٣) كذا قال وتابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح . وحملُ مولاكم ههنا على أنه مصدر ـ وإن كان يجوز أن يكون مولى مصدراً ـ ليس بشيء ، وهو يقتضي تأويل المصدر باسم الفاعل أو تقدير « ذات » قبله ، وهو تكلف . وما قاله في المعنى يصح على أن يكون « مولاكم » اسماً وهو الكثير الشائع فيه ، والمعنى : هي تتولاكم ، وقد أجازه الزمخشري وأبو حيان .

(٤) هذا قول أبي عبيدة والفراء والمبرد والقرطبي وغيرهم .

(٥) كيف يستتبّ لك هذا وقد نصّ عليه هؤلاء جميعاً ؟! بل هو معروف ، قال المبرد : « ... المولى الذي هو أحقّ وأولى » واستشهد بالآية ، فليس هو تفسير معنى على ما ذهب إليه أبو حيان أيضاً . وقد جاء في شعر لبيد :

مولى المخافة خلفها وأمامها

ففسره ابن الأنباري في شرح القصائد السبع ٥٦٦ بـ « أولى المخافة » واستشهد بالآية ، وأجاز أيضاً أن يكون تفسيره « وليّ المخافة » أي موضع المخافة ، وهو قول النحاس في شرح القصائد التسع ٤٠٨ ، وانظر اللسان (ولي) .

(٦) انظر الجواهر ٤١٦ ـ ٤١٧ ، وإعراب القرآن ٣٥٩/٣ ـ ٣٦٠ ، والحجة ٣٥٩/٤ ـ ٣٦٠ خم ، ومجمع البيان ٢٣٦/٥ ـ ٢٣٧ ، والبيان ٤٢٢/٢ ، والبحر ٢٢٣/٨

(٧) قرأ بالتخفيف نافع وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٦٢٦ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٣٨٤/٢

(٨) في الأصل و ي في كل موضع « يكون » ، والوجه ما أثبت ـ وإن كان التذكير جائزاً ـ لقوله « مصدرية » . ولم تعجم في ب .

فأما من خفف فلا تكون مصدرية ، لأنّ ضميره[١] فاعل ﴿ نَزَلَ ﴾ ، فيكون في تقدير : والذي نزل من الحق . فلو جعلتها مصدرية لم يكن لها ضمير في ﴿ نَزَل ﴾ ، وهذا لا يجوز لأنه يبقى الفعل بلا فاعل .

٣

[قوله تعالى][٢] ﴿ **إنَّ الْمُصَّدِّقينَ والْمُصَّدِّقَاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً / يُضَاعَفُ لهم** ﴾[٣] [١٨]

٢/١٣٢

قوله ﴿ وأقرضوا الله ﴾ اعتراض بين اسم « إنَّ » والخبر[٤] . وجاز الاعتراض لأنه يسدّد الأول .

٦

وإن شئت كان ﴿ وأقرضوا الله ﴾ عطفاً على ما في صلة اللام[٥] على تقدير : إن الذين تصدقوا وأقرضوا [الله][٢] . ولا يكون ﴿ والمصَّدِّقات ﴾ مانعاً وفاصلاً[٦] بين الصلة والموصول ؛ لأنه أيضاً بمعنى : واللاتي تصدّقن .

٩

---

(١) يريد : ضمير « ما » . وتذكيره جائز ، لكن لو قال « ضميرها » كان أجود ، كما قال في السطر الذي يليه : « فلو جعلتها ... لم يكن لها ... » .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ٦٨٤ ـ ٦٨٨ وفيه نقل طويل عن الحلبيات لأبي علي ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٨ و١/٦٩ ـ ٢ ، والحجة ٣٦٠/٤ ـ ٣٦١ خم ، ومجمع البيان ٢٣٧/٥ ، والبيان ٤٢٢/٢ ، والبحر ٢٢٣/٨ ، والكشاف ٦٥/٤ ، والأصول ٣١١/٢ ، والحلبيات ١٤١ ـ ١٥٣ ، والهمع ٢٧٢/٥

(٤) هذا أحد قولي أبي علي في الحجة ، وهو المختار عنده في الحلبيات ، وأجازه الناس بعده .

(٥) وهو قول الأخفش فيما عزاه إليه أبو علي ، وهو قول ابن السراج ، وأحد قولي أبي علي في الحجة ، وعنه أخذ الناس . ولم يرتضه أبو علي في الحلبيات وردّه .

(٦) كان المؤلف في شرح اللمع قد تابع أبا علي في ردّ هذا القول لأنه لا يعطف على الموصول وقد بقي من صلته شيء لأنه يكون فصلاً بين الصلة وبعضها ، وبنحو هذا ردّ أبو حيان هذا القول وهو يردّ على الزمخشري الذي أخذ قوله من كلام أبي علي في الحجة وقد أجازه ثمة وردّه في الحلبيات .

وما ذهب إليه المؤلف هنا هو الصحيح فإن ﴿ والمصدقات ﴾ ليس فاصلاً بين الصلة والموصول لأنه في تقدير واللاتي تصدقن ، والضمير في ﴿ وأقرضوا ﴾ يجمع المصدقين والمصدقات كما جمعها قوله ﴿ يضاعف لهم ﴾ على التغليب . ولعل هذا ما أراده أبو علي في الوجه الذي أجازه في =

ويجوز أن يكون قوله ﴿ والمصَّدِّقات ﴾ بمعنى : مع المصدقات ، ويكون خبر « إنَّ »[1] .

[قوله تعالى][2] ﴿ وفي الآخرةِ عذابٌ شديدٌ ومغفرةٌ من اللهِ ﴾[3] [٢٠]

٣

= الحلبيات ، وهو أن يكون المعطوف والمعطوف عليه أي الفاعلين والمفعولات بمنزلة الفاعلين ويعطف ﴿ وأقرضوا ﴾ على ذلك لأن معنى المصدقين والمصدقات كمعنى إن الناس المصدقين ، وعلى هذا الوجه حَمَلَ قول أبي الحسن .

(١) أجاز أبو علي في الحلبيات أن يكون خبر « إنّ » غير مذكور وجملة ﴿ وأقرضوا ﴾ معطوفة على ما تقدم ، وأجاز في ﴿ والمصدقات ﴾ وجهين : أحدهما أن تكون الواو بمنزلة « مع » على أن تكون قد سدت مسدّ خبر « إن » ، فهو « وإن كان منتصباً بالعطف على إنّ فإنه سد مسد الخبر فلا تحتاج مع ذلك إلى تقدير خبر كما لم تحتج إليه في قولك : أقائم الزيدان ... » . والوجه الثاني أن تضمر لـ « إنّ » خبراً فيكون التقدير : إن المصدقين والمصدقات يفلحون أو نضاعف لهم ونحو ذلك مما ذكروا به في التنزيل . وأجاز في قوله ﴿ يضاعف لهم ﴾ أن يكون صفة لـ « قرض » أو جملة مستأنفة .

وكلام المؤلف - وهو الوجه الأول الذي ذكره أبو علي - مبني على قولهم « كلُّ رجل وضيعتُه » والتقدير : مع ضيعته . فذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه ، ووافقهم أبو علي والمؤلف هنا في توجيه الآية . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف والتقدير : كل رجل وضيعته مقرونان ، وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام مع . انظر الهمع ٤٣/٢ - ٤٤ ، والكتاب ١٥١/١

وقول المؤلف « ... ويكون خبر إنّ » وقوله في شرح اللمع « ويجوز أن يكون قوله وضيعته في موضع الخبر » = غير دقيق فليس الخبر مضمراً وإنما سدت الواو التي بمعنى مع مسده كما قال الكوفيون وأبو علي .

وهذا الذي قاله المؤلف في الآية متابعاً أبا علي في أحد أقواله في الحلبيات - وهو ما اختاره المؤلف في شرح اللمع - كلام صناعي لا يساعده المعنى بل لا معنى له فلا ينعقد كلام تام من قوله « إن المصدقين والمصدقات » . ولم تتكلف هنا أيها الشيخ والخبر مذكور والمعنى عليه .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٥/٣ ، ومجمع البيان ٢٣٩/٥ ، والبحر ٢٢٤/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٤/٢٧ ، والقرطبي ٢٥٦/١٧ ، ومجمع التفاسير ١٨٣/١٦

تقديره : وإما في الآخرة عذاب شديد وإما مغفرة من الله[1] .

قوله عز وعلا : ﴿ ما أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ في الأَرْضِ ولا في أَنْفُسِكُم ﴾[2] [٢٢]

يجوز أن يكون قوله ﴿ في الأرض ﴾ في موضع الجر محمولاً على لفظ ﴿ مصيبة ﴾ على تقدير : ما أصاب من مصيبةٍ ثابتةٍ في الأرض .

ويجوز أن يكون محمولاً على موضعه مرفوعاً ، لأن موضعه رفع ، والتقدير : ما أصاب مصيبةٌ ثابتة في الأرض .

فيحتمل الوجهين أيضاً قوله ﴿ ولا في أنفسكم ﴾ . وجاز دخول « لا » للحاق النفي[3] أول الكلام .

ويجوز أن يتعلق ﴿ في الأرض ﴾ بنفس ﴿ مصيبة ﴾[4] .

وأما قوله ﴿ إلا في كتاب ﴾[5] [٢٢]

فهو في موضع الحال ، أي إلا مكتوباً[6] ﴿ من قبل أن نبرأها ﴾ .

---

(١) أخذ هذا المعنى من الفراء ، وعبارته : « ذكر ما في الدنيا وأنه على ما وصف ، وأما الآخرة فإنها إما عذاب وإما جنة ، والواو فيه وأو بمنزلة واحدة ... » اهـ . وتابعه الطبري ، وذكره القرطبي . وفي هذا القول ما فيه من التكلف وجعل الواو بمعنى أو ، ولكل منهما معنى هو له ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء مجيء الواو بمعنى مع .
والواو على بابها من الجمع والمعنى واضح كل الوضوح أي وفي الآخرة عذاب شديد لأعداء الله ومغفرة من الله ورضوان لأوليائه وأهل طاعته ، عن مجمع البيان .

(٢) انظر الجواهر ١٣٧ ، ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، والحجة ١٢٨/١ ـ ١٢٩ ومنها أخذ المؤلف ، والبيان ٤٢٣/٢ ، والبحر ٢٢٥/٨ ، والتبيان ١٢١٠

(٣) إنما زيدت « لا » لدفع توهّم إرادة الجمع .

(٤) أجاز أبو علي أن يكون ظرفاً لـ « مصيبة » ولـ « أصاب » ، ولعل الثاني هو الوجه .

(٥) انظر الجواهر ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، ومجمع البيان ٢٤٠/٥ ، والبيان ٤٢٣/٢ ، والبحر ٢٢٥/٨

(٦) كذا وقع في النسخ ، وكذا في البيان الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح ، والصواب « إلا مكتوبة » .

[قوله تعالى][1] ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوا ﴾[2] [٢٣]

﴿ تأسوا ﴾ نصب بنفس « كي » واللام هنا جارة لدخولها على « كي » ، وليست « كي » ههنا هي الجارة ، لأن الجار لا يدخل على الجار . ٣

قوله تعالى : ﴿ ولِيَعْلَمَ اللهُ مَن يَنْصُرُهُ ورُسُلَهُ بالغَيْبِ ﴾[3] [٢٥]

﴿ ورسلَه ﴾ نصب بالعطف على الهاء في ﴿ ينصره ﴾ . ولا يكون منصوباً بـ ﴿ يعلم ﴾ لأنه يصير فصلاً بين الصلة والموصول[4] ؛ ألا ترى أن قوله ﴿ بالغيب ﴾ من صلة ﴿ ينصره ﴾ ؛ فلو نصبتَ ﴿ ورسلَه ﴾ بالعطف على ﴿ من ﴾ كان منصوباً بـ ﴿ يعلم ﴾ ، فلا يفصل بين ﴿ ينصر ﴾ وبين الجار . ٦

ومثلُه في المعنى ﴿ وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [سورة الحشر : ٨] . ٩

[قوله تعالى][5] ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَلاّ يَقْدِرُونَ على شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللهِ ﴾[6] [٢٩]

قالوا : التقدير : ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله . ١٢

فـ « لا » صلة زائدة[7] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/١٢١ ، ومجمع البيان ٥/٢٤٠ ، والبيان ٢/٤٢٤ ، والبغداديات ٤٧ ، ١٣٠ ، والبصريات ١٠ ، وابن يعيش ٧/١٧ ، والمغني ٢٤٢

(٣) انظر الجواهر ٦٤٧ ، وإعراب القرآن ٣/٣٦٨ ، ومجمع البيان ٥/٢٤١ ، والبيان ٢/٤٢٤

(٤) والفصل بين الصلة والموصول لا يجوز ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ١٣١ ، ١٣٤ ـ ١٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٥ ، وللفراء ٣/١٣٧ ، وإعراب القرآن ٣/٣٦٩ ، والحجة ١/١٢٢ ، ومجمع البيان ٥/٢٤٢ ، والبيان ٢/٤٢٥ ، والبحر ٨/٢٢٩ ، ومجاز القرآن ٢/٢٥٤ ، والكتاب ١/١٩٥ ، ٤٨١ و٢/٣٠٦ ، والمقتضب ١/٤٧ ، والأصول ١/٤٠١ و٢/٢١١ ، ٢٥٩ و٣/١٧٢ ، والبغداديات ١٢٦ ، وابن يعيش ٧/٢٨ و٨/١٣٦ ، وابن الشجري ١/٢٥١ ، ٣٧٠ و٢/٢١٩ ، ٢٢١

(٧) هذا قول الجميع . وقول المؤلف « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف من التعليق ص ٢٨

وقيل : ليست[1] بزائدة[2] ، بل التقدير : لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر محمد وأصحابه صلى الله عليه وعليهم على شيء من فضل الله . فالضمير في ﴿ يقدرون ﴾ ليس لأهل الكتاب ، و « أن » مخففة من الثقيلة ؛ ولهذا وُصلت ٣
بـ « لا » ؛ والمعنى : لئلا يعلم اليهود والنصارى أن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين لا يقدرون على ذلك [وإذا لم يعلموا أنهم لا يقدرون][3] فقد علموا أنهم يقدرون عليه ، أي : إن آمنتم كما أُمرتم آتاكم الله عز وجل من فضله فعلم[4] ذلك ٦
أهل الكتاب ولم[5] يعلموا خلافه .

وقال أبو سعيد السيرافي[6] : إن لم تجعل « لا » زائدة جاز ، لأن قوله ﴿ يُؤْتِكُم كِفْلَيْنِ مِن رَّحمتِه ويَجْعَل لَكُم نوراً تَمْشُونَ به ويَغْفِر لكم ﴾ [٢٨] ٩
﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾ أي[7] يفعل بكم هذه الأشياء ليتبيّن جهلُ أهل الكتاب ، وأنهم لا يعلمون أن ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرون على تغييره وإزالته عنكم . فعلى هذا لا تحتاج إلى زيادة « لا » . ١٢

(١) كان في النسخ : ليس ، والصواب ما أثبت .
(٢) قال المؤلف في الجواهر ١٣٤ : « ... و « لا » زائدة ، أجمعوا على هذا ، غير ابن بحر فإنه زعم أن الأولى ألا يكون في كلام الله شذوذ وما يستغنى عنه » ثم ذكر عنه نحو ما ذكره هنا وقال : « وحملُ ابن بحر زيادة « لا » على الشذوذ = جهلٌ منه بقواعد العربية ، وليس كل من يعرف شيئاً من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية ... » اهـ . وابن بحر هو محمد بن بحر أبو مسلم الأصبهاني (ت ٣٢٢ هـ) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣٥/١٨
(٣) زيادة من الجواهر يستقيم بها الكلام .
(٤) في الأصل : ليعلم ، وهو خطأ صوابه من ب والجواهر . وقوله : « والمعنى لئلا ... » إلى آخر الكلام سقط من ي .
(٥) في الأصل : ولو ، وهو تحريف .
(٦) نقل المؤلف في الجواهر أيضاً كلام السيرافي وليس كتابه « شرح كتاب سيبويه » بين يدي . وما قاله السيرافي ظاهر التكلف ، ولا يقوم به معنى ، ولا أعرف كيف وقع هذا لأبي سعيد ، ومن أين أتى بتفسير ﴿ لئلا يعلم ﴾ بـ « ليتبين جهل أهل الكتاب » ؟!
(٧) في الأصل و ي : أن ، وهو تحريف صوابه من الجواهر .

سورة المجادلة

قوله عز وعلا : ﴿ ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾[١] [٢]

﴿ ما ﴾ حجازية . وقرأها المفضّل [عن عاصم][٢] ﴿ ما هُنَّ أُمهاتُهم ﴾ ٣
برفع التاء[٣] فجعلها تميمية / . ١/١٣٣

[قوله تعالى][٢] : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[٤] [٣]

قال أهل الظاهر[٥] : المعنى : ثم يعودون إلى ما قالوا ، أي يعودون إلى قول ٦
الكلمة التي قالوها أولاً من قولهم : أنت عليّ كظهر أمي ؛ فيوجبون تحرير الرقبة
إذا قالها مرة أخرى . قالوا : وهذا تحقيق العَوْد الذي ذهب إليه المحققون من
الفقهاء والنحاة : أنّ المعنى في يعودون : يعزمون على الوَطْء[٦] . وتقدير ٩

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/٣ ، وإعراب القرآن ٣٧٢/٣ ، والحجة ٣٦٢/٤-٣٦٣ خم ، ومجمع البيان ٣٤٦/٥ ، والبيان ٤٢٦/٢ ، والبحر ٢٣٢/٨

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر السبعة ٦٢٨ ، وشرح اللمع والحجة والبحر . وقراءة عاصم في رواية حفص وأبي بكر بكسر التاء وهي قراءة باقي السبعة أيضاً .

(٤) انظر الجواهر ١٨١ ، ٦٨٢-٦٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٦ ، وللفراء ١٣٩/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٢/٣-٢٧٣ ، والحجة ١١٠/١-١١٤ ، ومجمع البيان ٢٤٧/٥ ، والبيان ٤٢٦/٢ ، والبحر ٢٣٣/٨ ، وتفسير الطبري ٧/٢٨-٨ ، والقرطبي ٢٨٠/١٧-٢٨٢ ، وابن كثير ٦٥/٨-٦٦ ، ومجمع التفاسير ١٩٦/٦-١٩٨ ، والحلبيات ٣٠٤ ، والخصائص ٤١٠/٢ ، والمغني ٧٠٩-٧١٠ ، ٩٠٧

(٥) انظر المصادر السالفة . وعزي هذا القول إلى بكير بن عبد الله الأشج وأبي العالية وأبي حنيفة أيضاً . وعزاه أبو علي إلى أبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي .

(٦) هذا قول قتادة ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك في رواية عنه ، وهو معنى قول الأخفش والفراء والزجاج وغيرهم . ولا أرى قرباً بين قول أهل الظاهر وقول المحققين من الفقهاء والنحاة .

الكلام[١] : ثم يعودون فتحرير رقبة لما قالوا . فاللام تبيين[٢] لتحرير الرقبة ، كقوله : ﴿ وكانوا فيه من الزَّاهِدِينَ ﴾[٣] [سورة يوسف : ٢٠] وأخواتها[٤] .

٣ [قوله تعالى][٥] : ﴿ ما يكونُ مِن نَجْوَى ثلاثةٍ ﴾[٦] [٦]

إن شئت كان جرّ ﴿ ثلاثة ﴾ بالإضافة ، ويكون « النجوى » مصدراً[٧] . وإنْ شئت كان جرّ ﴿ ثلاثة ﴾ على البدل[٨] من ﴿ نجوى ﴾ ، فيكون ﴿ نجوى ﴾ بمعنى مُتَنَاجِين[٩] ؛ أي : ما يكون من متناجين ثلاثة . ٦

---

(١) هذا على المحكي عن الأخفش أن في الآية تقديماً وتأخيراً ، حكاه عنه النحاس وأبو علي وغيرهما . والذي في مطبوعة كتابه ليس على ذلك ، قال : « ... ثم يعودون لما قالوا أن لا نفعله فيفعلونه ، هذا الظهار . يقول : هي علي كظهر أمي وما أشبه هذا من الكلام ، فإذا أعتق رقبة أو أطعم مسكيناً عاد لهذا الذي قد قال إنه علي حرام ، فيفعله » اهـ . وما حكي عن الأخفش ردّه أبو حيان بأنه يفسد نظم الآية ، وهو كما قال .

(٢) هذا تأويل المؤلف لما حكي عن الأخفش أن الآية على التقديم والتأخير . فلما تقدم الجار على المصدر وكان من صلته لم يجز أن يتعلق به فجعلت اللام للتبيين . والتقدير عند المؤلف : فالواجب تحرير رقبة لما قالوا ، فحذف المبتدأ . وعلقه النحاس بالخبر المحذوف وتقديره : فعليهم تحرير رقبة لما قالوا ، وكذا قدره الطبرسي والقرطبي ومن وافقهما ، وكلا القولين جائز . وعلى تأويل النحاس تتعلق اللام بـ « يعودون » .

(٣) سلف الاستشهاد بالآية ٩٧٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) نحو ﴿ إني لكما لمن الناصحين ﴾ [سورة الأعراف : ٢١] ، ﴿ وأنا على ذلكم من الشاهدين ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٦] ، انظر ما سلف ١٢٧٦ والتعليق ثمة . (٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٧٥/٣ ، والحجة ٣٦٤/٤ـ٣٦٥ خم ، ومجمع البيان ٢٤٩/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ ، والبحر ٢٣٥/٨ ، والتبيان ١٢١٣

(٧) أجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٨) وهو قول النحاس ومن وافقه . وهو صفة عند الفراء وأبي علي ومن وافقهما ، واختاره المؤلف في الجواهر . وأجاز العكبري وأبو حيان التوكيد .

(٩) على قياس قوله تعالى : ﴿ وإذ هم نجوى ﴾ [سورة الإسراء : ٤٧] عن أبي علي التقدير : هم ذوو نجوى ، أو يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل . وقد سلف الكلام على آية سورة الإسراء في موضعها ٧١٩ ، والتعليق ثمة .

يدل على الأول قولُه ﴿ أَلَمْ تَرَ إلى الَّـذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ﴾ [٨] ، يعني المصدر ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطانِ ﴾ [١٠] .

[وقوله تعالى][١] : ﴿ **وَيَقُولُونَ في أَنْفُسِهِم لولا يُعَذِّبُنَا اللهُ** ﴾[٢] ٣
[٨]

فإنه يجوز أن يكون المضاف محذوفاً ، كأنه : في قِيلِ أنفسهم ، أي فيما يقولونه بينهم ؛ فتكون « الأنفسُ » ههنا كقوله : ﴿ فإذا دَخَلْتُم بُيُوتاً فَسَلِّمُوا على أنفسكم ﴾ [سورة النُّور : ٦١] ، أي ليُسلِّمْ بعضكم على بعض ، فكذلك [قوله][٣] ﴿ يقولون في أنفسهم ﴾ أي يقول بعضهم لبعض ؛ هذا المعنى[٤] . ٦

ويجوز أن يكون المعنى : أن ذلك اعتقادهم وأنهم لو تكلَّموا لقالوا هذا الكلامَ وإن لم يكن منهم قول[٥] ، كما أنشد أبو زيد[٦] : ٩

حَنَّتْ وقَالَتْ نِيبُها حَتَّى مَتَى

---

(١) زيادة من ب . وقد أخلت ي بالكلام على هذه الآية .

(٢) انظر مجمع البيان ٢٥٠/٥ ، وتفسير الطبري ١١/٢٨ ، والقرطبي ٢٩٤/١٧ ، وابن كثير ٦٩/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٠٤/٦ ، وابن الشجري ٣١٢/١ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) وكذا قال الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو معنى قول البيضاوي والخازن والنسفي : يقولون فيما بينهم (انظر مجمع التفاسير) .

(٥) ذكره الطبرسي أيضاً .

(٦) في النوادر ٢٥٨ ، وعنه في الإغفال ٣٥٢ وفيها « بنتها » ، وهو تحريف (وهو على الصواب في طبعة الدكتور محمد عبد القادر أحمد من النوادر ، ص ٦٠٤) . والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة . والبيت الذي بعده :

تُبَشِّري بالرِّفه والماء الرِّوى

فـالنِّيب لا تقول ، ولكن المعنى أنهـا حـال تقتضي أن تقول[١] هـذا الكـلامَ ، [فـ][٢] كذلك قوله ﴿ ويقولون في أنفسهم ﴾[٣] .

٣ قوله تعالى : ﴿ **حَسْبُهُم جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَها** ﴾[٤] [٨]
ابتداء وخبر ، و﴿ يصلونها ﴾ حال من ﴿ جهنم ﴾ .

[قوله تعالى][٥] : ﴿ **فَبِئْسَ الْمَصِيرُ** ﴾[٦] [٨]
٦ جهنمُ ، فحذف المخصوص بالذّم .

[قوله تعالى][٧] : ﴿ **كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أنا ورُسُلِي** ﴾[٨] [٢١]
أجرى ﴿ كتب الله ﴾ مجرى القسم ، فـأجـاب بجـوابـه ، وأكّـد الضمير[٩] في
٩ ﴿ لأغلبنّ ﴾ فحمل عليه ﴿ رسلي ﴾ .

---

(١) في الأصل « يكون » ولعل الصواب ماأثبت من ب .
(٢) زيادة من ب .
(٣) بل الظاهر أن ذلك منهم من حديث النفس مضمرين ذلك في قلوبهم ، قاله الشيخ الطباطبائي في الميزان ١٨٧/١٩ ، وهو قول ابن الشجري وعليه ظاهر تفسير الطبري والقرطبي وابن كثير .
(٤) انظر إعراب القرآن ٣٧٦/٣ ، ومجمع البيان ٢٤٩/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢
(٥) زيادة مني .
(٦) انظر مجمع البيان ٢٥٠/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ . وكان في النسخ « وبئـس » وهو خطأ .
(٧) زيادة من ي و ب .
(٨) انظر الجواهر ٩٥٩ـ٩٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٨٣/٣ ، ومجمع البيان ٢٥٥/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ ، والبحر ٢٣٩/٨
(٩) العطف على الضمير المرفوع لا يجوز عند البصريين إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام ، وأجازه الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٥٢

سورة الحشر

قوله تعالى : ﴿ وظَنُّوا أنَّهُم مانِعَتُهم حُصُونُهم مِنَ اللهِ ﴾[(١)] وقبلَه ﴿ ما ظَنَنْتُم أن يخرجُوا ﴾ [٢] ٣

فأوقع الناصبة للفعل المضارع بعدها في الأول ، وأوقع المشددة بعدها في الثاني ؛ لأن الظن يتردد بين الشك واليقين ، فيُحمل مرة على باب العلم وأُخْرى على باب الشك والطمع والرجاء . ٦

ويرتفع قوله ﴿ حصونهم ﴾ بـ ﴿ مانعتهم ﴾ لأنّ اسم الفاعل جرى خبراً لـ « أنّ » فيرفع ما بعده[(٢)] .

وقولُ شارحَيْكم[(٣)] : إنّ ﴿ حصونهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مانعتهم ﴾ خبر مقدم[(٤)] = جهل منهما بقواعد العربية . فشارحكم الأول ذكر هذا في قوله : ٩

... ... فإنّي نافِعٌ لي قَليلُها[(٥)]

---

(١) انظر مجمع البيان ٢٥٦/٥ ، والبيان ٤٢٨/٢ ، والبحر ٢٤٣/٨ ، والكشاف ٨٠/٤ ، والتبيان ١٢١٥ ، وما سلف ٥٨٤

(٢) على هذا إجماع البصريين والكوفيين ، انظر التعليق على هذا ٥٨٤

(٣) يريد شارحي أهل أصبهان . وكتب بهامش الأصل ما نصُّه : « يعني أبا مسلم والمرزوقي » . وأبو مسلم هو محمد بن علي الأصبهاني (ت ٤٥٩ هـ) له في التفسير كتاب ضخم ، والمرزوقي هو أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصبهاني (ت ٤٢١ هـ) صاحب شرح ديوان الحماسة ، وستأتي ترجمتها في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٤) وهو ظاهر قول الزمخشري ، وأجازه العكبري .

(٥) سلف البيت ٥٨٤ وتخريجه ثمة . قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١٤٢٣ : « يجوز أن يرتفع قليلها بنافع ونافع خبر إن ... ويجوز أن يكون قليلها مبتدأ ونافع خبر له مقدم عليه » اهـ .

وشارحكم الثاني ذَكَرَهُ[1] في الآية في التفسير[2] .

قوله عز وعلا : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم ﴾[3] [٨]

٣

اللام من صلة قوله : ﴿ ما أفاءَ اللهُ على رَسُولِهِ من أَهْلِ القُرَى فَللهِ وللرَّسولِ ﴾ إلى قوله ﴿ وابن السَّبيل ﴾ [٧] ثم قال : ﴿ للفقراء ﴾[4] ، فهو تبيينٌ[5] لهؤلاء المذكورين قبلُ / .

٦ ١/١٣٣

[وقوله][6] : ﴿ والَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإيمانَ ﴾[7] [٩]

أي وقبلوا الإيمان ، فأضمر الفعل . وأبو علي[8] يحمله على « تبوَّأ » في تقدير : تبوَّؤوا الدار ودار الإيمان .

٩

[وقوله][6] : ﴿ ولا يَجِدُونَ في صُدُورِهِم حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ﴾[9] [٩]

---

(١) في الأصل : ذكر ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) لم ينته إلينا كتابه فيما أعلم .

(٣) انظر إعراب القرآن ٣٩٧/٣ ، ومجمع البيان ٢٦١/٥ ، والبحر ٢٤٦/٨

(٤) السياق ﴿ ... فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ... [٧] للفقراء ... ﴾ .

(٥) يريد أنه بدل ، والتبيين هو الغرض الذي من أجله أبدل الثاني من الأول . انظر ما سلف من التعليق على هذا ٦٨ . وقيل غير ذلك في الآية .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٤٧٧ ، والحجة ١٩٠/٣ خم ، ومجمع البيان ٢٦١/٥-٢٦٢ ، والبيان ٤٢٨/٢ ، والبحر ٢٤٧/٨ ، والقرطبي ٢٠/١٨ ، ومجمع التفاسير ٢٢٣/٦ ، والهمع ٢٤٤/٣

(٨) أجاز أبو علي أن ينصب الإيمان بفعل مضر تقديره : واعتقدوا الإيمان ، وأجاز أن يكون التقدير : « مواضع الإيمان » ، وأجاز أيضاً أن يكون على طريق المثل كما تقول : تبوؤوا من بني فلان الصميم ، انظر الحجة . ونقل كلامه المؤلف في الجواهر ، وأفاد منه القرطبي أيضاً .

(٩) انظر الجواهر ٥٨ ، ومجمع البيان ٢٦٢/٥ ، والبحر ٢٤٧/٨ ، وتفسير الطبري ٢٨/٢٨ ، والقرطبي ٢٣/١٨ ، وابن كثير ٩٥/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٢٣/٦

قال[١] : التقدير : ولا يجدون في صدورهم مَسَّ حاجة من فَقْد ما أوتوا ، فحذف المضافين . وقد فعلوا ذلك كثيراً ، فكثرة فعلهم لذلك مرَّنهم عليه فاعتادوه ، حتى سهل عليهم وخفَّ على قلبهم ، فلم يجدوا له مَسّاً ، كما يجده الْمُحْتَجِنَ المدَّخرُ .

[وقوله : ﴿ والَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِم يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾[٢] [١٠]

قالوا : لما قال تعالى : ﴿ للفقراء المهاجرين ... والَّذين تبوَّءوا الدَّار ﴾ [٨-٩]

اختلج في صدر الفاروق رضي الله عنه : ما شأن الذين جاؤوا من بعدهم ؟ هل يثبت لهم مثل ما أثبت للمهاجرين والذين تبوؤوا الدار ؟ فنزلت ﴿ والَّذين جاؤوا من بعدهم ﴾[٣] .

وهو في موضع الجرّ ، يحمل على قوله ﴿ والَّذِين تبوءوا الَّدار ﴾ أي هذا الفيء للفقراء المهاجرين ... [والَّذين تبوؤوا الدار] والذين جاؤوا من بعدهم[٤] .

---

(١) الظاهر أنه يريد أبا علي الفارسي ، وهذا القول بنصه في تفسير القرطبي ، ولم يعزه إلى أحد ، ولم أصب كلام أبي علي . وما قاله أبو علي هو معنى ما قاله الطبري وغيره أن المعنى : ولا يجدون في صدر حسداً مما أوتي المهاجرون من الفيء .

(٢) انظر إعراب القرآن ٣٩٩/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٢/٥ ، والبحر ٢٤٧/٨-٢٤٨ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢٨ ، والقرطبي ٢١/١٨ ، وابن كثير ٩٨/٨-١٠٠ ، ومجمع التفاسير ٢٢٥/٦

(٣) لم أجد هذا الخبر . وقد روي عن عمر أنه قال : استوعبت هذه الآية المسلمين عامة ، وليس أحد إلا له فيها حق ، ثم قال : لئن عشت ليأتين الراعي - وهو بسرو حمير - نصيبُه فيها لم يعرق فيها جبينه » اهـ .

(٤) هذا قول إسماعيل بن إسحاق القاضي والنحاس والحافظ ابن كثير ومن وافقهم . وقيل : والذين رفع بالابتداء ويقولون خبره ، والجملة مستأنفة كما قالوا في ﴿ والذين تبوؤوا الدَّار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ﴾ وهو قول الطبري ، واختاره القرطبي وغيره ؛ وعليه لا يستحق فقراء القبيلين مال الفيء ، انظر كلامهم .

ويكون قوله ﴿ يقولون ربَّنا ﴾ في موضع الحال ، أي لهم في هذه الحالة الفيءُ][1] .

٣ وقوله من بعدُ : ﴿ لأَنْتُم أشَدُّ رَهْبَةً في صُدُورِهِم مِنَ اللهِ ﴾[2] [١٣]
أي من رهبة الله ، أي من رهبتهم الله[3] ، فحذف .

[قوله تعالى][4] : ﴿ كَمَثَلِ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾[5] [١٥]

٦ أي مَثَلُهم كمثل الَّذين من قبلهم . وكذلك ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطانِ ﴾ [١٦]
أي مثلهم كمثل الشيطان ، فحذف المبتدأين .

[قوله تعالى][6] : ﴿ فكانَ عَاقِبَتَهما أنَّهما في النَّارِ خَالِدَيْنِ فيها ﴾[7]
٩ [١٧]

﴿ عاقبتَهما ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ مقدّم ، و « أن » مع اسمها وخبرها في موضع الرفع اسم ﴿ كان ﴾ . وانتصب قوله ﴿ خالدين ﴾ على الحال من الضمير في قوله

---

(١) ما بين حاصرتين ـ وهو الكلام على الآية ١٠ بتمامه ـ زيادة من ب . وكان فيها في السطر ١٢ من الصفحة السابقة : للفقراء المهاجرين والذين جاؤوا ، فزدت ما بين حاصرتين ليستقيم الكلام .

(٢) انظر الجواهر ٩٣ ، وإعراب القرآن ٤٠٠/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٣/٥ ، والبحر ٢٤٩/٨ ، وتفسير الطبري ٣١/٢٨

(٣) وقيل : من رهبتهم من الله ، وهما سواء .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٠١/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٣/٥ ، والبيان ٤٢٨/٢ـ٤٢٩ ، والبحر ٢٥٠/٨

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٣١/٢ـ٣٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، وللفراء ١٤٧/٣ ، وإعراب القرآن ٤٠٢/٣ـ٤٠٣ ، والبيان ٤٢٩/٢ـ٤٣٠ ، والبحر ٢٥٠/٨ ، والمقتضب ٣٥٦/٢ و ٢٦٠/٣ و ٣١٧/٤ـ٣١٨ ، والبصريات ٣٤٣ ، وابن الشجري ٢٠/١ ، والهمع ٣٤/٤

﴿ في النَّار ﴾ أي أنها ثابتان في النـار خـالـدَيْن فيهـا . وكرّر « في » كقولهم[1] : « زيدٌ في الدَّار قائم فيها » ، وقد تقدم نظير هذا[2] .

---

(١) سلف الاستشهاد بهذه العبارة ٩٤٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ وأمّا الَّذين سُعدوا ففي الجنّـة خـالـدين فيهـا ﴾ [سورة هود : ١٠٨] ، ولم يتكلم المؤلف على وجه الحال وتكرير « في » في كلامـه عليهـا في موضعهـا ٥٩١-٥٩٢ ، وذكرهـا ص ٩٤٧ وأحال على ما تقدم أيضاً ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

سورة الممتحنة

قوله عز وجل : ﴿ لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُم أَوْلِيَاءَ ﴾[1] [١]

الـذي ذهب إليـه أبو إسحـاق[2] أن التقـدير : ﴿ إن كنتم خرجتم جهـاداً في

٣ سبيلي ﴾ فـلا تتخـذوا عـدوي وعـدوكم أوليـاء . ويكـون قـولـه ﴿ تُلْقُونَ إليهم

بـالْمَـوَدَّة ﴾ في مـوضـع الحـال[3] من الضمير في ﴿ لا تتخـذوا ﴾ على تقـديـر :

لا تتخذوهم أولياء مُلْقِين إليهم بالمودة .

٦ وقال قوم : بل الكلام تَمَّ عند قوله ﴿ أولياء ﴾[4] ثم قـال ﴿ تلقون إليهم ﴾

---

(١) الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء تلقون إليهم بـالمودّة وقـد كفروا بمـا جـاءكم من الحق يخرجون الرسول وإيـاكم أن تؤمنـوا بـالله ربّكم إن كنتم خرجتم جهـاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي تسرون إليهم بـالمودة ... ﴾ . انظر الجواهر ٣٥٢ ، ٤١٤ ، ٦٧٢ ، ومعـاني القرآن للفراء ١٤٧/٣ ، ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٤١١/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٩/٥ ، والبيـان ٤٣٢/٢ ، والبحر ٢٥٢/٨ ، ومجاز القرآن ٢٥٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٦١ ، والكشـاف ٨٩/٤ ، وتفسير القرطبي ٥٢/١٨ ، وإيضاح الوقف ٩٣٢

(٢) ليس كتابه بين يدي . وما قاله الزجاج هو قول الفراء وابن الأنباري ومن وافقهم . يريدون أن جواب الشرط محذوف لتقدم معناه فلا يتم الوقف على ماقبله .

(٣) وهو قول النحاس ومن وافقه ، وقيل صفـة لأولياء ، عن الفراء وأجـازه النحـاس ومن وافقـه . واعترض أبو حيان على هذين الوجهين بأن الحـال والصفـة قيـدٌ وهم قـد نهوا عن اتخـاذهم أوليـاء مطلقاً ، وذهب إلى أن الجملـة بيـان للموالاة أو استئنـاف إخبـار . فقـال تلميـذه السمين الحلبي : « لا يلزم ما قال لأنه معلوم من القواعد الشرعية فلا مفهوم لها البتة » اهـ عن منار الهدى ٢٧٩

(٤) أجـاز هـذا القـول محمـد بن عيسى الأصبهـاني ونصير صـاحب الكسـائي ، انظر القطـع ٧١٩ ، والمكتفى ٥٦٣ ، ومنار الهدى ٢٧٩

على تقدير : أتلقون إليهم[1] ، فحذف الهمزة ، كما تقدم في قوله ﴿ وتلك نِعْمَةٌ ﴾[2] [سورة الشعراء : ٢٢] من أنَّ التقدير : أوتلك نعمة .

وانتصب قوله ﴿ جهاداً في سبيلي ﴾ لأنه مصدر في موضع الحال[3] ، أي : إن كنتم خرجتم مجاهدين في سبيلي مبتغين لمرضاتي . ٣

وكذا قوله ﴿ تُسِرُّونَ إليهم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ .

أي مُسِرّين . والباء صلة[4] ، أي تسرون إليهم المودّةَ . ٦

[قوله تعالى][5] : ﴿ يُفْصَلُ بَيْنَكُم ﴾[6] [٣]

مُرَتّباً[7] للمفعول ، و﴿ يَفْصِلُ ﴾ مرتّباً للفاعل[8] ، أي يَفْصِل الله بينكم .

---

(١) تابعه على هذا الطبرسي وأبو البركات ناقلين عنه من غير تصريح . وحذف همزة الاستفهام إن لم يكن في الكلام « أم » لا يجوز إلا في الشعر كما نصّ عليه النحاس وقال : ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً ، وانظر ما سلف ٩٨٥ . وذهب غير المؤلف ومن وافقه إلى أن هنا إخبار مستأنف لا على جهة الاستفهام .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٨٥

(٣) وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون مفعولاً به أيضاً .

(٤) أي زائدة ، والصلة من عبارات الكوفيين ، انظر ما سلف ٢٨ . وقد ذهب إلى زيادتها أبو عبيدة والفراء وابن قتيبة والنحاس وغيرهم . وأجاز الزمخشري والقرطبي وأبو حيان أن تكون الباء للسبب والمفعول محذوف أي أخبار الرسول ﷺ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٨١٥ ، والحجة ١٨٨/١ و ٣٦٩/٤ ـ ٣٧٠ خم ، ومجمع البيان ٢٦٨/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢ ، والبحر ٢٥٤/٨ ، وابن الشجري ٢٥٩/٢ ، وما سلف ٤٨٣

(٧) أي مبنيّاً للمفعول وكذا قوله مرتباً للفاعل أي مبنيّاً للفاعل ، انظر ما سلف ١٦٦

(٨) قرأه مبنياً للفاعل عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأه الباقون مبنيّاً للمفعول . فقرأ حفص ﴿ يَفْصِل ﴾ مضارع فَصَل بالتخفيف ، وقرأه حمزة والكسائي ﴿ يُفَصِّل ﴾ مضارع فَصَّل بالتشديد ، وقرأ ابن عامر ﴿ يُفَصَّل ﴾ مضارع فُصِّل بالتشديد ، وقرأه الباقون ﴿ يُفْصَل ﴾ مضارعُ فُصِل بالتخفيف . انظر السبعة ٦٣٣ ، والتيسير ٢١٠ ، والنشر ٢٨٧/٢

ومن قال ﴿ يُفْصَل ﴾ مرتباً للمفعول ، فـ ﴿ بينكم ﴾ قائم مقام الفاعل ، ولم يرفعه لأنه جرى منصوباً في كلامهم[1] ، كقوله ﴿ ومِنَّا دونَ ذلكَ ﴾[2] [سورة الجن : ١١] .

[قوله تعالى][3] : ﴿ إلاّ قَوْلَ إبْرَاهِيمَ لأبيهِ ﴾[4] [٤]

استثناء من قوله ﴿ قد كانت لَكُم أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ في إبراهيمَ ﴾ [٤] أي أسوة ثابتة في سنّته وأفعاله وأقواله إلا قولَ إبراهيم لأبيه ﴿ لأستغفرنَّ لك ﴾[5] [٤] .

[قوله تعالى][3] : ﴿ وتُقْسِطُوا إليهم ﴾[6] [٨]

عدّاه بـ « إلى » حملاً على « تحسنوا » .

وقوله : ﴿ أنْ تَبَرُّوهُم ﴾[7] [٨]

في موضع الجر بدل[8] من قوله ﴿ عن الذين لم يُقَاتِلُوكم ﴾ [٨] ، كما أنَّ قوله : ﴿ أنْ تَوَلَّوْهُم ﴾ [٩] بدل من قوله ﴿ عن الذين قاتَلُوكم ﴾ [٩] ، ومثله في الشعر[9] :

---

(١) هذا قول الأخفش ووافقه أبو علي وأجازه الزجاج ومن وافقه ، وقيل نائب الفاعل ضمير المصدر ، انظر البحر .

(٢) سلف الاستشهاد بها ٤١٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة ، وانظر ٤٨٣

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٩ ، وللفراء ١٤٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤١٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٩/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢ ، والبحر ٢٥٤/٨

(٥) متصل ، وهو قول الفراء ومن وافقه ، وقيل منقطع ، وهو قول الأخفش والنحاس ومن وافقهما ، والمعنى : لكن قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك ، وأجاز القولين أبو حيان .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢٣/١ ، وتفسير الطبري ٤٣/٢٨ ، والقرطبي ٥٩/١٨ ، ومجمع التفاسير ٢٤٢/٦ . والسياق : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدِّين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحبّ المقسطين ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٥٨٢ ، وإعراب القرآن ٤١٦/٣ ، ومجمع البيان ٢٧٢/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢

(٨) أجازه النحاس ومن وافقه ، وأجازوا أيضاً أن يكون مفعولاً له والتقدير : كراهة أن .

(٩) البيت من أبيات لمحمد بن يسير الرياشي في البيان والتبيين ٣٦٠/٢ ، والأغاني ٤١/١٤-٤٢ ،

أخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أنْ يَحْظَى بِحَاجَتِـهِ [ومُـدْمِنِ القَرْعِ للأبْوابِ أن يَلجـا][1]

ألا ترى أن قـولـه « أن يحظى » في مـوضـع الجر بـدل[2] من « ذي » أي : أخلق بأن يحظى ذو الصبر بحاجته .

٣

[قوله تعالى][3] : ﴿ ولا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ ﴾[4] [١٢]

إن شئت كان في موضع الحال من الضمير / في ﴿ يـأتين ﴾ . وإن شئت كان في موضع الجر صفة لـ ﴿ بهتان ﴾ .

١/١٣٤

٦

[قولـه تعـالى][3] : ﴿ قَـدْ يَئِسُوا مِنَ الآخِرَةِ كَمَـا يَئِسَ الكُفَّارُ مِنْ أصْحَابِ القُبُورِ ﴾[5] [١٣]

أي : مِنْ بَعْثِ أصحاب القبور[6] ، فحذف المضاف .

٩

وإن شئت كان التقدير : كما يئس الكفار الـذين هم من أصحـاب القبور من

= والشعر والشعراء ٨٧٩ ، وديـوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١٧٣ـ١١٧٥ ، والتبريـزي ٣/٩٧ـ٩٨ ، وبعضها في معجم الشعراء ٣٥٣ . وهي بلا نسبة في العقـد ١/٦٩ـ٧٠ ، وعيون الأخبـار ٣/١٢٠ ، وفي ديوان الحماسة « محمد بن بشير » وهو تصحيف .

(١) زيادة من ي .

(٢) الذي عليه الناس في مثل هذا الموضع أن « بذي الصبر » متعلق بـ « أخلق » و « أن يحظى » في موضع الفاعل . انظر المقتضب ٤/١٨٧٧ ، وابن يعيش ٧/١٥٠ ، وحـاشيـة الصبـان على الأشموني ٣/٢٤ ، والهمع ٥/٦٠ ، وشرح الكافية ٢/٣٠٩

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر التبيان ٢/٤٣٤

(٥) انظر الجـواهر ٧٦ ، ومعـاني القرآن للفراء ٣/١٥٢ ، وإعراب القرآن ٣/٤١٩ ، ومجمـع البيـان ٥/٢٧٥ـ٢٧٧ ، والبيـان ٢/٤٣٤ ، والبحر ٨/٢٥٩ ، وتفسير الطبري ٢٨/٥٣ ، والقرطبي ١٨/٧٦ ، وابن كثير ٨/٣٢٩ ، ومجمع التفاسير ٦/٢٤٩

(٦) هذا معنى قول ابن عباس وقتادة والضحاك والحسن ، وأجازه الفراء وغيره .

الآخرة[1] . فيكون « مِنْ » تَبْيِينـاً للكفـار . وعلى الأول مفعـول ﴿ يئس ﴾[2] . ذكرهما أبو علي[3] رحمة الله عليه .

---

(1) وهـو قـول مجـاهـد وعكرمـة وابن زيـد والكلبي ، وأجـازه الفراء وغيره ، واختـاره الطبري والنحاس .

(2) في النسخ : يئسوا ، وهو خطأ .

(3) لم أصب كلامه .

سورة الصّف

قوله عز وجل : ﴿ يَأْتِي مِن بعدي ٱسْمُه أَحْمَدُ ﴾[1] [٦]

﴿ أحمد ﴾ أي قولنا أحمد[2] ، ليكون الخبر هو المبتدأ . لا بدّ من هذا الإضمار .

[قوله تعالى][3] : ﴿ واللهُ مُتِمٌّ نُورَهُ ﴾[4] [٨]

على الإعمال بمعنى : يتمُّ نورَه - و ﴿ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ على الإضافة[5] ، للتخفيف بحذف التنوين .

[قوله تعالى][3] : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُم على تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تؤمِنُونَ ﴾[6] [١٠-١١]

---

(١) انظر الحجة ٣٧٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٧٩/٥ ، والبيان ٤٣٥/٢ ، ونقل عن المؤلف من غير تصريح .

(٢) تابعه صاحب البيان . والظاهر أن « أحمد » على هذا التقدير بدل من « قولنا » فحذف . والذي ذهب إليه أبو علي أن التقدير : « قولُ أحمد » فحذف المضاف ، قال أبو علي : « فأما قوله ﴿ اسمه أحمد ﴾ فـ « أحمد » عبارة عن الشخص ، والاسم قولٌ ، والقول لا يكون الشخص ، وخبر الابتداء يقتضي أن يكون المبتدأ في المعنى ، فذلك على إضمار تقديره : اسمه قولُ أحمد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه » اهـ . هذا كلامه رحمه الله وهو كما تراه ولا يكاد يقضى منه العجب ، فـ « أحمد » خبر لـ « اسم » وهو عين المبتدأ ، لأن « أحمد » ليس الشخص إنما هو ما دلَّ عليه وكان علماً له .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٣/٣ ، والحجة ٣٧٣/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٧٩/٥ ، والبحر ٢٦٣/٨

(٥) قرأ ﴿ متمّ نوره ﴾ على الإضافة ابن كثير وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ متمٌّ نوره ﴾ على التنوين والإعمال . انظر السبعة ٦٣٥ ، والتيسير ٢١٠ ، والنشر ٢٨٧/٢

(٦) انظر الجواهر ٨١٢ ، ٩٦٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٣/٣-١٥٤ ، =

قال قوم : تقديره : أن تؤمنوا[1] ، لأنه تفسير[2] ﴿ تجارةً ﴾ أي التجارة هي أن تؤمنوا بالله . ومن قال بهذا القول ذهب في قوله ﴿ يَغْفِرْ لكم ﴾ [١٢] إلى أنه مجزوم لأنه جواب قوله ﴿ هل أدلُّكم ﴾[3] . وهذا منهم خطأ ؛ لأنه[4] لو كان جوابه لكان التقدير : إن دَلَلْتكم على تجارة يغفرِ الله لكم ، وقد دلَّ كثيراً على الإيمان فلم يؤمنوا ولم يغفر لهم[5] .

والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه[6] من أن قوله ﴿ تؤمنون ﴾ بمعنى « آمِنُوا » فجاء ﴿ يغفرْ لكم ﴾ مجزوماً لأنه جواب « آمِنُوا » مدلول ﴿ تؤمنون ﴾ .

[قوله تعالى][7] : ﴿ **وأُخْرَى تُحِبُّونَها** ﴾[8] [١٣]

= وإعراب القران ٤٢٣/٣ ، ومجمع البيان ٢٨١/٥ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٨ ، والكتاب ٤٤٩/١ ، والمقتضب ٨٢/٢-٨٣ ، ١٣٥-١٣٦ ، والأصول ١٧٦/٢-١٧٧ ، والمسائل المنثورة ٧٢ ، وابن الشجري ٢٥٩/١-٢٦٠ ، وابن يعيش ٤٨/٧ ، والمغني ٥٢٢ ، والهمع ٥٦/٤

(١) وارتفع الفعل لأنه ليس معه أن ، وهو دالّ على المصدر .

(٢) فالجملة تفسيرية ، وقيل بدل ، وهو ظاهر قول الفراء والمبرد ومن وافقهما ، وقيل عطف بيان ، عن الأخفش علي بن سليمان ومن وافقه .

(٣) وهو قول الفراء والمبرد وابن السراج ومن وافقهم .

(٤) أخذ ردَّه من أبي علي ، وأبو علي أخذه من الزجاج .

(٥) لكن قيل إن يغفر جواب الاستفهام على تنزيل السبب وهو الدلالة منزلة المسبَّب وهو الامتثال ، عن ابن هشام .

(٦) انظر الكتاب ٤٤٩/١ ، والمصادر السالفة . وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الزجاجي وأبي علي ومن وافقهم .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٩ ، وللفراء ١٥٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٨٢/٥ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٨-٢٦٤

أي : هـل أدلّكم على تجـارة تنجيكم وعلى تجـارة أخرى تحبّـونهـا[1] . ثم قـال ﴿ نَصْرٌ مِّنَ اللهِ ﴾ [١٣] أي هي نصرٌ من الله ، فـ ﴿ نَصْرٌ ﴾ خبر ابتداء مضمر .

(١) هذا قول الأخفش ومن وافقه ، قال أبو حيان : وضعّف هذا القول لأن هـذه الأخرى ليست مما دلّ عليه إنما هي من الثواب الذي يعطيهم الله على الإيمان والجهاد بالنفس والمال . وأجاز المؤلف في الجواهر أن تكون في موضع رفع والتقـدير : ولكم أخرى تحبونها ، وهـو قـول الفراء واختـاره النحاس وغيره ؛ وعلى هذا يكون ﴿ نصر ﴾ بدلاً من ﴿ أخرى ﴾ .

سورة الجمعة

قوله تعالى : ﴿ وآخَرِينَ منهُم لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِم ﴾[1] [٣]

٣ قيل : هو نصب بفعل مضمر ، أي : ويعلم آخرين منهم[2] .

وقيل : هو عطف على قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ في الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُم ﴾ [٢] وفي آخرين .

٦ و « مِنْ » في ﴿ منهم ﴾ للتَّبْيين . وليست « من » التي تستعمل مع « أَفْعَل » نحو : زيدٌ أفضل من عمرٍو ؛ لأن « من » تلك لا يجوز معها جمعُ الاسم[3] ؛ لا يقال : الزيدون أفضلون من عمرٍو ، ولأن قولهم « أوَّل » و « آخَر »

٩ وإن كانا أَفْعَلَ لا يكاد يوجد استعمال « من » معهما[4] . ألا ترى أنهم قالوا : إذا قلت : مررت بزيد ورجلٍ آخر = لا يقال معه : آخَرَ منه .

[قوله تعالى][5] : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِ اللهِ ﴾[6]

١٢ [٥]

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٧/٣ ، ومجمع البيان ٢٨٣/٥ ، والبيان ٤٣٧/٢ ، والبحر ٢٦٦/٨

(٢) لا حاجة إلى إضمار فعل وفي الكلام مذكور يصح العطف عليه وهو قوله : ﴿ ... ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين . وآخرين ... ﴾ فهو معطوف على الهاء والميم في « يعلمهم » أي يعلمهم ويعلم آخرين ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما . وأجازوا أن يكون جراً عطفاً على ﴿ في الأُمِّيِّين ﴾ ، وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٣) انظر ما سلف ٧٨ والمصادر ثمة .

(٤) انظر الكتاب ٤٥/٢-٤٦ ، والمقتضب ٢٤٦/٣-٢٤٧ ، ٢٤٠ ، واللمع ٢٦٠ ؛ وشرحه للمؤلف اللوح ١/١٣٤-٢ ، ولابن برهان ٤٥١ ، وابن يعيش ٣٤/٦ ، ٩٧

(٥) زيادة من ي و ب .

إن شئت كان المضاف محذوفاً[1] على تقدير : بئس مثل القوم مثلُ الذين كذبوا . فيكون ﴿ الَّذين ﴾ في موضع الرفع لقيامه مقام المضاف المرفوع المحذوف .

وإن شئت كان ﴿ الذين ﴾ في موضع الجر وصفاً لـ ﴿ القوم ﴾ ، والمخصوص بالذّم محذوف[2] . والتقدير : بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مَثَلُهم .

قوله عز وعلا : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُم ﴾[3] [٨]

[قيل][4] الفاء زيادة[5] .

وقيل : بل جاءت الفاء لأن « الذي »[6] لَّما جرى وصفاً على اسم « إنَّ » كان كأنَّ اسم « إنَّ » هو ، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد[7] . وكما جاء ﴿ إنَّ

= (٦) انظر الجواهر ٦٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٢٩ ، وإعراب القرآن ٤٢٨/٣ ، ومجمع البيان ٢٨٣/٥ ، والبيان ٤٣٨/٢ ، والبحر ٢٦٧/٨ ، والإيضاح ٨٧ـ٨٨ ، وابن يعيش ١٣٨/٧

(١) هذا أحد قولي أبي علي ومن وافقه .

(٢) وهو قول النحاس ، والتقدير عنده : « بئس مثل القوم ... هذا المثل » ، وهو ثاني قولي أبي علي ومن وافقه .

(٣) انظر الجواهر ٧٤٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٠ و ٩٣/١ـ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٥/٣ـ١٥٦ ، وإعراب القرآن ٤٢٩/٣ ، والحجة ٣١/١ـ٣٥ ومنها أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢٨٧/٥ ، والبيان ٤٣٨/٢ ، والبحر ٢٦٧/٨ ، والكتاب ٤٥٣/١ ، والمقتضب ٣٥٦/٢ـ٣٥٧ ، والأصول ١٦٨/٢ ، ١٩١ـ١٩٢ ، والمسائل المنثورة ٧٨ ، والخصائص ٣٢٤/٣ـ٣٢٥ ، وسرّ الصناعة ٢٦٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٢ـ٢٤٣ ، وابن الشجري ٢٣٦/٢ ، وابن يعيش ١٠١/١ و ٤/٢ ، ١٠ ، ٩٢

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وهو قول الأخفش والمازني ومن وافقها .

(٦) في الأصل : الذين ، وهو خطأ .

(٧) فدخلت الفاء في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، وهذا قول سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج والنحاس وأبي علي ومن وافقهم .

٢/١٣٤ الَّذِينَ فَتَنُوا المؤمِنِينَ والمؤمِنـاتِ / ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُم ﴾[1] [سورة البروج : ١٠] فـأدخل الفاء على الخبر = دخلت الفاء هنا أيضاً . إذ[2] لا فرقَ في المعنى بين أن يقال : إنَّ

٣ الذي تفرون منه فإنـه ملاقيكم ، وبين أن يقـال : ﴿ إن الموت الـذي تفرون منـه فإنه ملاقيكم ﴾ .

وإنما تدخل الفاء في خبر « الذي » لأنه يتضمن معنى الجزاء[3] . ألا ترى أنك

٦ إذا قلتَ « الذي يأتيني فله درهمٌ » معناه : إن أتاني إنسـان فلـه درهم ؛ فـالـدرهم مُسْتَحَقٌّ بالإتيان متوقف على وجود الإتيان ، كما يتوقّف الجزاء على الشرط .

فإن قلت : فإن هذا المعنى لا يصحّ في الآيـة ، لأن الموت ملاق لهم فَرُّوا أو لم

٩ يفرّوا ، فلا معنى للجزاء في الآية ؛ فوجب أن تكون الفاء زيـادةً = قيل[4] : إنَّ هذا وارد في حقّ من اعتقد أنَّ الفرار ينجيه من الموت ، فقيل لـه ولأمثـالـه : إنَّ الموتَ الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم . وقـد جـاء هـذا المعنى مصرَّحـاً [بـه][5] في

١٢ قوله[6] :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَـابَ الْمَنِيَّـةِ يَلْقَهـا وَلَـوْ رَامَ أَسْبَــــابَ السَّماء بِسُلَّمِ

---

(١) انظر شرح اللمع اللـوح ١/٥٢ ، والجـواهر ٧٤٣ ، والحجـة ١/٣٤ و ٢/١٩٠ ، والكتـاب ١/٤٥٣ ، وابن الشجري ٢/٢٣٦

(٢) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(٣) انظر ما سلف ١٩٥ ، ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، ٣٨٧ ـ ٣٨٨ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٤) هذا تعليل المبرد ، وعنه أخذ ابن السراج وأبو علي وابن جني ، والمؤلف أخذ عن أبي علي .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهو زهير . د (صنعة ثعلب) ق ١/٥٥ ص ٣٥ ، و (صنعة الأعلم) ق ١/٥٤ ص ٢٧ . وهو لـه في معاني القرآن للفراء ٢/٦ ، والأصول ٢/١٩١ ، وإعراب القرآن ٢/٨٢ ، والمسـائل المنثورة ٧٨ ، وسرّ الصناعة ٢٦٧ ، والخصائص ٣/٣٢٤ ، وشرح اللمع لابن برهـان ٢٤٢ ، ومجمع البيـان ٥/٢٨٧ . وهو بلا نسبة في الحجة ١/٣٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٣ . ومـا في المتن روايـة الأصمعي ، ورواه ثعلب :

ومن هـاب أسبـاب المنـايـا ينلنــه ولـــو نــــال أسبــــاب ... ...

فمن لم يهب المنية يلقها أيضاً ولكنه قال هذا لمن يهاب لينجو ، عن الأصول .

[قولـه تعـالى][1] : ﴿ وإذا رأوْا تِجَـارَةً أوْ لَهْواً انْفَضُّـوا إليهـا ﴾[2]

[١١]

كُنى عن الأول دون الثاني ، خلاف مـا جـاء في قولـه : ﴿ والَّـذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها في سَبِيلِ اللهِ ﴾[3] [سورة التوبة : ٣٤] ٣

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجـواهر ٤٤٨ ، ٦١١ ، ٧٢٣ ، ومعـاني القرآن لـلأخفش ٨١ ، وللفراء ١٥٧/٣ ، وإعراب القرآن ٤٣٠/٣ـ٤٣١ ، ومجمـع البيـان ٢٨٩/٥ ، والبيـان ٤٣٩/٢ ، والبحر ٢٦٨/٨ـ٢٦٩ ، وما سلف ٣٧

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٦ ـ ٥١٧

سورة المنافقين

قوله عز وجل : ﴿ كَأَنَّهُم خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾[١] [٤]

و﴿ خُشْب ﴾ بالإسكان[٢] . فـ « خُشْب » من « خَشَبَة » كـ « بُدْن » من « بَدَنة » . والتثقيل مثل « أُسُد » و « أُسْد »[٣] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ ﴾[٥] [١٠]

جزم ﴿ أكنْ ﴾ بالحمل على موضع ﴿ فأصدقَ ﴾ لأن موضع الفاء مع الفعل جزم[٦] . وقد تقدم هذا[٧] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وللفراء ١٥٨/٣ـ١٥٩ ، وإعراب القرآن ٤٣٤/٣ـ٤٣٥ ، والحجة ٣٧٥/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٩٠/٥ ، والبيان ٤٤٠/٢ ، والبحر ٢٧٢/٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، وابن يعيش ٢٢/٥

(٢) قرأ بالإسكان أبو عمرو والكسائي وقنبل عن ابن كثير ، انظر السبعة ٦٣٦ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٣٨٧/٢ ، ٢١٦

(٣) انظر ما سلف ٢٠١

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٠ ، ٩٣٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٢ ، وللفراء ١٦٠/٣ ، وإعراب القرآن ٤٣٨/٣ـ٤٤١ ، والحجة ٣٧٦/٤ خم ومنها أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢٩٢/٥ـ٢٩٣ ، والبيان ٤٤١/٢ ، والبحر ٢٧٥/٨ ، والكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٣٣٩/٢ و ١١١/٤ ، ٣٧١ ، والأصول ١٨٥/٢ ، والعضديات ٨٩ـ٩٠ ، والخصائص ٤٢٤/٢ ، وابن الشجري ٢٨٠/١ ، وابن يعيش ١١٠/٢ و ٥٥/٧ـ٥٦ و ٦٩/٨ ، ٦٩ ، ١٤٤ و ١٠٦/١٠ ، والمغني ٥٥٣ ، ٦٢٠

(٦) لأن « لولا » هنا للأمر والتحضيض ، ولو لم تدخل الفاء لقيل : أصَّدَّقْ ، فكأنه قال : أخرني أصدق .

(٧) انظر ما سلف منه ١٩٣ ، ٤٨٨

ومن قال[1] : ﴿ وأكونَ ﴾ حَمَلَه على لفظ ﴿ فأصدقَ ﴾ لأن الحمل على اللفظ عندهم أحسن من الحمل على الموضع ؛ إذْ لم يظهر في الموضع إعرابٌ ، وما لا يظهر جرى عندهم مجرى المطَّرح المرفوض . ألا ترى مثل « دارٍ » في التسمية كيف يخالف « قَدَمَ » و « فَخِذَ »[2] .

٣

[قوله تعالى][3] : ﴿ ولَن يؤخِّرَ اللهُ نَفْساً إذا جاءَ أجَلُها ﴾[4] [١١]

٦

﴿ نفساً ﴾ واحدة في معنى الجمع . ولهذا حمل يحيى عن أبي بكر الياءَ عليها في قوله ﴿ واللهُ خَبيرٌ بما يَعْمَلُونَ ﴾[5] [١١] .

---

(١) وهو أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وأكن ﴾ . انظر السبعة ٦٣٧ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٢٨٨/٢

(٢) قدم وفخذ إذا سمي بها لم يصرفا ، انظر ما سلف ١٣٠٤ والتعليق هناك . وفي ب : « قدماً وفخذاً » أعربا لأنه لم يرد بها هنا التسمية وإنما أريد اللفظ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الحجة ٣٧٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٩٣/٥ ، والبحر ٢٧٥/٨ ، وتفسير القرطبي ١٣١/١٨

(٥) نصَّ ابن مهران في المبسوط ٤٣٧ أن ﴿ يعملون ﴾ بالياء قراءة يحيى عن أبي بكر عن عاصم ، ولم يذكر غيره اختلافاً عن أبي بكر فنصوا أنها قراءة أبي بكر . انظر السبعة ٦٣٧ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٢٨٨/٢ . وقرأ الباقون بالتاء .
وما قاله المؤلف هو قول أبي علي . وقيل من قرأ بالياء خصّ الكفار بالوعيد ويحتمل العموم ، عن أبي حيان ، وقيل على الخبر عمن مات وقال هذه المقالة ، عن القرطبي .

سورة التغابن

قولـه تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم فَمِنْكُم كافِرٌ ومنكُم مؤمِنٌ ﴾[(١)]

٣ [٢]

قيل : فمنكم كافر به مع علمه بخلقه إياه[(٢)] . ألا ترى قوله[(٣)] ﴿ ولئن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُم لَيَقُولُنَّ الله ﴾ [سورة الزُّخرف : ٨٧]

٦ [قوله تعالى][(٤)] : ﴿ وصَوَّرَكُم ﴾[(٥)] [٣]

قيل : صوَّر أباكم[(٦)] ، فخاطبهم بما فعل بأبيهم .

﴿ فأحْسَنَ صُوَرَكُم ﴾[(٥)] [٣]

٩ في المنظر ، ولا عبرةَ بقبيح الصورة لقِلَّته إذا عورض بحسن الصورة[(٧)] .

وقيل : فأحْكَم صورَكم ، عن السُّدِّي[(٨)] .

---

(١) انظر مجمع البيـان ٢٩٧/٥ ، والبحر ٢٧٦/٨ـ٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٧٧/٢٨ـ٧٨ ، والقرطبي ١٣٣/١٨ ، وابن كثير ١٦١/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٧٧/٦

(٢) لم أجد هذا القول . وقيل : فمنكم كافر لم يقر بأن الله خلقه ومنكم مؤمن مقرّ بأن الله خلقه ، وهو الظاهر ، عن الزجاج ، وقيل غير ذلك .

(٣) في الأصل : في قوله ، وهو خطأ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٢٩٧/٥ـ٢٩٨ ، والبحر ٢٧٧/٨ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٨ ، والقرطبي ١٣٤/١٨ ، وابن كثير ١٦١/٨ـ١٦٢ ، ومجمع التفاسير ٢٧٨/٦

(٦) هذا معنى قول ابن عباس ومقاتل وغيرهما أنه يعني آدم عليه السلام . وكان في الأصل : إياكم ، وهو تصحيف .

(٧) انظر مجمع البيان ، وقيل غير ذلك .

(٨) لم أجده عنه . ونحو هذا القول في تفسير الخازن (انظر مجمع التفاسير) .

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[2] [٦]
كنى عن البشر بالجمع لأنه يقع على الواحد والجمع ، قال : ﴿ ما أنتم إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾ [سورة يس : ١٥] ، وقال : ﴿ أَبَشَراً مِنَّا واحداً نَتَّبِعُه ﴾ [سورة القمر : ٢٤] ٣

﴿ فكَفَرُوا وتَوَلَّوْا واسْتَغْنَى اللهُ ﴾[3] [٦]
أي وتولَّوْا عن الطاعة ، واستغنى الله عن طاعتهم[4] .

قوله عز وعلا : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أن لَّن يُبْعَثُوا ﴾[5] [٧] ٦
تقديره : أنهم[6] لن يبعثوا . فسدَّت الجملة بما [جرى][1] فيها من ذكر الحديث والمحدَّث عنه[7] = عن المفعولين / ؛ كما جرى في قوله ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا ﴾ [سورة العنكبوت : ٢] . ولما كانت « لن » في ﴿ لن يبعثوا ﴾ دليل الاستقبال تعينت « أنْ » قبلها لأحد القبيلين دون الآخر الناصب للمضارع ، لأنَّ « لَنْ » يمنعُه من ذلك[8] . ١/١٣٥ ٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وإعراب القرآن ٤٤٥/٣ ، ومجمع البيان ٢٩٨/٥ ، والبيان ٤٤٢/٢

(٣) انظر مجمع البيان ٢٩٨/٥ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٨ ، والقرطبي ١٣٥/١٨ ، وابن كثير ١٦٢/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٧٩/٦

(٤) أي لم يقبلوا الإيمان وأعرضوا عما دعاهم إليه رسلهم واستغنى الله عنهم وعن طاعتهم وإيمانهم ، انظر تفسير الطبري وغيره .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٣ ، ومجمع البيان ٢٩٨/٥ ، والبيان ٤٤٢/٢

(٦) فـ « أن » مخففة من الثقيلة ، انظر ما سلف من التعليق عليها ٧٨٣

(٧) يريد بالمحدَّث عنه اسم أنْ المضمر ، والحديث هو خبرها وهو جملة ﴿ لن يبعثوا ﴾ . والذي سدَّ مسدَّ المفعولين هو المصدر المؤول من أن وصلتها لا الجملة .

(٨) أي أنَّ « لن » يمنع « أن » من أن تكون ناصبة للفعل .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾[2] [٧]

إن قيل : ما معنى اليمين على شيء قد أنكروه ؟ = فإنَّ ذلك يجوز لأنَّ
٣ التهدد به أعظم موقعاً في القلب ، وكأنه قيل لهم : الذي تنكرونه كائنٌ لا محالة
واللهِ لَيَقَعَنَّ .

قوله عز وعلا : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُم لِيَوْمِ الْجَمْعِ ﴾[3] [٩]
٦ مرفوعاً هو المشهور .

وروى عباسٌ عن أبي عمرٍو ﴿ يوم يجمعْكم ﴾ بالإسكان[4] ، كما روى ﴿ إنما
نُطْعِمْكُم لِوَجْهِ اللهِ ﴾[5] [سورة الإنسان : ٩] . وهذا لكثرة الحركات المتوالية . وقد
٩ جاء في بيت جرير[6] :

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فالأهْوازُ مَنْزِلُكُم ... ونَهْرُ تِيرَى ولا يَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

[قوله تعالى][7] : ﴿ وأَنْفِقُوا خَيْراً لأَنْفُسِكُم ﴾[8] [١٦]

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر تفسير النسفي (مجمع التفاسير ٢٧٩/٦) وأخذ عن المؤلف من غير ما تصريح .

(٣) انظر الحجة ٦٣/٢ ـ ٦٤ و ٣٧٨/٤ خم ، والبيان ٤٤٢/٢ ـ ٤٤٣ ، والبحر ٢٧٨/٨

(٤) انظر السبعة ٦٣٨ . وروي عن أبي عمرو بالاختلاس ، وهو الصحيح عنه فيما ذهب إليه أبو علي وغيره ، انظر ما سلف ٤٤

(٥) انظر السبعة ٦٦٣

(٦) د ، ق ٢/٨٧ جـ ٤٤١/١ . وهو له في الحجة ٣٧٨/٤ خم ، والخصائص ٧٤/١ ، والمخصص ١٨٨/١٥ ، والسمط ٥٢٧ ، والأغاني ٢٥٧/٣ ، والخزانة ٢٧٩/٢ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٣١٧/٢ ، والبيان ٤٤٣/٢ ، والجواهر ٨٤٣ (قطعة منه) . أراد تعرفُكم ، فأسكن الفاء لكثرة توالي الحركات ضرورة .
وكلهم رواه « تعرفكم » بالتاء ، وكلاهما صحيح . ورواية الديوان والأغاني « فلم تعرفكم » ورواية السمط « فما تدريكم » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٢٠ ، وإعراب القرآن ٤٤٨/٣ ، ومجمع البيان ٣٠١/٥ ، والبيان ٤٤٣/٢ ، والبحر ٢٨٠/٨

مثلـه ﴿ فـآمِنُـوا خيراً لَكُم ﴾ [سورة النساء : ١٧٠] ، و ﴿ ٱنتَهُـوا خَيْراً لَكُم ﴾ [سورة النساء : ١٧١] ، وقد ذكرناه في موضعه[1] .

(١) ص ٣٣٢ ، وهو منصوب بفعل مضمر تقديره : وأتوا خيراً لأنفسكم ، وهو قول الخليل وسيبويـه ، وقيل وأنفقوا إنفاقاً خيراً لأنفسكم ، وهو مذهب الفراء ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

سورة الطلاق

قوله عز وعلا : ﴿ واللاّئي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُم إِنِ ارْتَبْتُم فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ واللائي لم يَحِضْنَ ﴾[1] [٤] ٣

تقديره : واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر[2] ، فحذف الجملة . قال[3] : فإذا جاز حذف الجملة بأسرها جاز حذف بعضها . يقول : إذا جاز حذف الجملة في الآية جاز حذف « منه » في قولك : « السمنُ منوان بدرهم »[4] وأنت تريد : منه . ٦

فلا تقس حذف « فيه » من قوله ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً ﴾[5] [سورة البقرة : ٤٨] على حذف « منه » لأن حذف « منه » جاء في الخبر[6] ، وحذف الجملة التي هي خبر بأسرها جائز ، فلا يجوز من أجل هذا حذف « فيه » من الصفة ؛ لأنّ الصفة لم تحذف كما حذف الخبر[7] . ولعمري إنّ ٩

(١) انظر شرح اللمع الملوح ٢/٣٤ ، والجواهر ٣١١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٣/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٣/٣ـ ٤٥٤ ، ومجمع البيان ٣٠٣/٥ ، والبيان ٤٤٤/٢ ، والبحر ٢٨٤/٨ ، والإيضاح ٤٥ ، وابن الشجري ٣٢١/١ ، وابن يعيش ٩٢/١ ، والمغني ٨٠٢ ، ٨٠٥

(٢) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، ولم يقدره الفراء ولا النحاس . وزعم أبو حيان ووافقه ابن هشام أن الأولى أن يقدر الخبر مفرداً أي : واللائي لم يحضن مثل أولئك أو كذلك . وليس هنا بشيء بل الأولى ما قاله أبو علي .

(٣) يريد أبا علي الفارسي ، انظر الإيضاح ٤٤ ـ٤٥

(٤) انظر الإيضاح ٤٤ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر هذه العبارة ٢٧٣

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٨ـ٣٩

(٦) سلف التعليق على هنا ٢٧٣

(٧) انظر ما سلف من الكلام على حذف الجار والمجرور من الصفة . وفي الأصل : لأن الصفة لم يحذف ، وهو تصحيف .

حذف الصفة جاء أيضاً وإن قلّ ، نحو ﴿ وأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شيء ﴾[١] [سورة النمل : ٢٣] ، أي من كلّ شيء يؤتاها[٢] ، ونحو ذلك في مواضع معدودة . فهذا نكتتُه في « الإيضاح » شرحتُها هنا ، وكأنّه يكلم أبا الحسن في هذا[٣] . ٣

قوله تعالى : ﴿ وكَأَيِّن مِّنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أمْرِ رَبِّها ورُسُلِه فَحَاسَبْنَاها حِسَاباً شَدِيداً وعَذَّبْناها عَذَاباً نُكْراً ﴾[٤] [٨]

قال الفراء[٥] : في الآية تقديم وتأخير، والتقدير : وعذَّبناها عذاباً نكراً في الدنيا وحاسبناها حساباً شديداً في الآخرة . ٦

[قوله تعالى][٦] : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيكُم ذِكْراً . رَسُولاً ﴾[٧] [١٠ـ١١] ٩

﴿ رسولاً ﴾ ينتصب بـ « ذِكْر »[٨] كما انتصب قوله ﴿ يَتيماً ﴾[٩] [سورة

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٠٦

(٢) كان في النسخ « يؤتاه » ، والوجه ما أثبت من كلامه فيما سلف ١٠٠٦ ، أي يؤتى المرأة .

(٣) لأن أبا الحسن قاس الحذف في الصفة على الحذف في الخبر، انظر معاني القرآن له ٨٨ـ٨٩ ، وما سلف ٣٩

(٤) انظر الجواهر ٧٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٦/٣ ، ومجمع البيان ٣٠٩/٥ ، والبحر ٢٨٦/٨ ، وتفسير الطبري ٩٧/٢٨ ، والقرطبي ١٧٣/١٨ ، ومجمع التفاسير ٢٩٤/٦

(٥) في معاني القرآن له ١٦٤/٣ ، ووافقه النحاس وغيره . وقيل : الحساب والعذاب في الدنيا وقيل في الآخرة ، وقيل : الحساب في الدنيا والعذاب في الآخرة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٤٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٧/٣ ، ومجمع البيان ٣١٠/٥ ، والبيان ٤٤٤/٢ـ٤٤٥ ، والبحر ٢٨٦/٨ ، والكشاف ١٢٣/٢ ، والتبيان ١٢٢٨ ، وتفسير الطبري ٩٨/٢٨ ، والقرطبي ١٧٣/١٨ ، وإيضاح الوقف ٩٣٩ ، والقطع ٧٣١ـ٧٣٢ ، والمكتفى ٥٧٤ـ٥٧٥ ، ومنار الهدى ٢٨٣ـ٢٨٤ ، والإيضاح ١٥٥ـ١٥٦

(٨) أجازه الزجاج ومن وافقه ، واقتصر عليه أبو علي في الإيضاح .

(٩) الآية ﴿ ... أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ﴾ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦ . ولم يتكلم المؤلف ثمة على انتصاب ﴿ يتيماً ﴾ فانظر المصادر هناك .

البلد : ١٥] بـ « إِطْعَام » ، و ﴿ شَيْئاً ﴾[1] [سورة النحل : ٧٣] بـ « رزق » .
وإن شئت كان نصباً بفعل مضمر على تقدير : وأرسل رسولاً[2] .

٣ وإن شئت كان بدلاً من « ذِكْر » على تقدير حذف مضاف ، أي قد أنزل الله إليكم ذا ذِكْر رسولاً . فحينئذٍ يفسّر ﴿ ذكراً ﴾ إما بالوحي وإما بالشرف[3] ، كقوله : ﴿ وإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ ﴾ [سورة الزُّخرف : ٤٤] أي شرفٌ لك .

٦ [قوله تعالى][4] : ﴿ ومِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[5] [١٢]

حَمَلَ نصبه أبو علي[6] على إضمار فعل ، أي ومن الأرض خلَقَ مثلهنَّ . وإنما لم يحمله على ﴿ خَلَقَ ﴾ المتقدم[7] فيما زعم ، لأنه يحصل الفصل بين واو العطف ٩ والمعطوف ؛ قال : وقد كره [ذلك][4] سيبويه ونصَّ عليه في باب القسم ، قال : ولهذا رَغِبَ من رَغِب عن النصب ، فقرأ ﴿ ومِنَ الأرض مثلُهنَّ ﴾ فرفَعَه[8] بالظرف[9] كرفع ﴿ قِنْوَانٌ ﴾ بقوله ﴿ ومِنَ النَّخْلِ ﴾[10] [سورة ١٢ الأنعام : ٩٩] . / ٢/١٣٥

(١) الآية : ﴿ ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً في السموات والأرض شيئاً ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٦٩٢-٦٩٣

(٢) وهو قول الكسائي ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٣) ذكره الطبرسي والزمخشري والقرطبي وأبو حيان . والظاهر أن الذكر هو الرسول فيكون ﴿ رسولاً ﴾ بدلا من ﴿ ذكراً ﴾ ، وهو قول الطبري ، قال : « فتأويل الكلام إذاً قد أنزل الله إليكم ياأولي الألباب ذكراً من الله لكي يذكركم به وينبهكم على حظكم من الإيمان بالله والعمل بطاعته رسولاً يتلو عليكم آيات الله » اهـ . وقيل غير ذلك . (٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٧٧-٦٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٣١٠/٥ ، والبيان ٤٤٥/٢ ، والبحر ٢٧٨/٨ . وسياق الآية ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ .

(٦) لم أصب كلامه .

(٧) ظاهر قول الفراء والنحاس أنه محمول على ما قبله ، وبه قال الزمخشري .

(٨) الرفع قراءة شاذة تروى عن المفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر ، انظر البحر .

(٩) وافق أبو علي هنا مذهب الأخفش والكوفيين في ارتفاع الاسم بالظرف ، لأنه لم يجر في المواضع =

قلتُ : وهذا الذي ذكر سيبويه في القسم قولُه(١) : واللهِ لآتِيَنّكَ ثم لأقتلنّكَ اللهَ ، وزعم أنه لا يجوز الجرّ في قوله : ثم لأقتلنّك اللهِ ، لأن « ثم » يقوم مقام الجار ، فقال : والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز ، وجوَّز النصبَ فيه فقال : لم يكن فيه إلا النصب . فالمكروه هو جرُّ الاسم لا نصبه(٢) . فلا أدري من أين أُتي أبو علي في هذا .

٣

= التي إذا جرى فيها رفع ما بعده في مذهب البصريين ، انظر ما سلف من التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(١٠) سياق الآية : ﴿ ومن النخل من طلعها قنوان دانية ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٠ . وارتفاع قنوان بـ « من النخل » وافق فيه أبو علي الكوفيين من وجهين أولها ارتفاع الاسم بالظرف في غير المواضع التي إذا جرى فيها رفع ما بعده . والثاني أنه أعمل العامل الأول ، والبصريون يعملون الثاني وهو قوله ﴿ من طلعها ﴾ ، انظر ما سلف .

(١) في الكتاب ١٤٦/٢ ، وانظر ما سلف ٥٨٠

(٢) نصُّ كلام سيبويه في ذلك هو ذا : « ... وإذا قلت : والله لآتينّك ثم لأضربنك اللهَ فأخرته لم يكن إلا النصب لأنه ضم الفعل إلى الفعل ثم جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول ... ويدلك على أنه إذا قال : والله لأضربنك ثم لأقتلنك الله فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب = أنه لو قال مررت بزيد أول من أمس وأمس عمرو كان قبيحاً خبيثاً لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحاً » اهـ . وعلى أن سيبويه لم يذكر في الفصل بين الواو والمعطوف المنصوب ولا المجرور شيئاً فقاسها أبو علي عليه فلم يجزه إلا في الشعر ، وهو مذهب الكسائي والفراء = فليس فيما نقلناه من كلام سيبويه شاهدٌ للفصل بين الواو والمعطوف المنصوب ، لأن المنصوب - وهو لفظ « الله » - ليس معطوفاً على ما قبله ، وإنما المعطوف الفعل ، ونصب لفظ « الله » بعد حذف الجار فوصل إليه الفعل وهو الحلف . وليس فيه أيضاً شاهد لأبي علي في قياس المنصوب على المجرور لأنه ليس من هذا الباب ، والله أعلم . وقد سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩

سورة المُتَحَرَّم[☆]

قوله عز وجل : ﴿ عَرَفَ بَعْضَهُ وأعْرَضَ عَن بَعْضٍ ﴾[1] [٣]

٣ بالتخفيف والتشديد[2] . فمن شدّد فالمعنى : عَرَّفها بعض الحديث وأغضى عن بعض . وهو أنه صلّى الله عليه وآله أراد تطييبَ قلب حفصة حين واقَعَ مارية ، وأسرَّ إليها[3] وقال في جملة الحديث « وإنَّ أبا بكر وعمر بعدي خليفتان »[4] ؛

٦ فالبعض الذي أعرض عنه هذا .

ومن قال ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتخفيف فإنه لا يجوز أن يكون بمعنى « علم » لأنه إذا أعْلَمَه الله فقد أعْلَمَه جميعَه ؛ فلا يجوز أن يكون ﴿ عَرَف ﴾ بمعنى « علم » . وإنما

٩ معناه : جَازَى على بعض ولم يُجَازِ على[5] بعض . وهذا كقوله ﴿ وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٧] والمعنى يجازه عليه . [وفي الحديث المرويّ :

(☆) وتسمى « سورة التحريم » وهذا أشهر . انظر بصائر ذوي التمييز ٤٧١/١

(1) انظر الجواهر ٤٩٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦١/٣ ـ ٤٦٢ ، والحجة ٣٨٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٣١٢/٥ ، والبحر ٢٨٩/٨ ـ ٢٩٠ ، وتفسير الطبري ١٠٠/٢٨ ـ ١٠٣ ، والقرطبي ١٧٧/١٨ ـ ١٧٨ ، وابن كثير ١٨٥/٨ ـ ١٩٢ ، ومجمع التفاسير ٢٩٩/٦ ـ ٣٠٢

(2) قرأ ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتخفيف الكسائي وحده ، وقرأ الباقون ﴿ عرَّف ﴾ بالتشديد ، انظر السبعة ٦٤٠ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٨/٢

(3) اختلفوا في الذي أسرَّه إليها ، وما ذكره المؤلف مروي عن ابن عباس .

(4) هذا معنى ما قيل أنه أخبر حفصة بأن أبا بكر سيلي الأمر بعده وأن أباها عمر سيلي بعد أبي بكر ، انظر معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن ومجمع البيان وتفسير القرطبي وابن كثير . ولم أجده بهذا اللفظ . وروي نحو هذا من حديث أبي هريرة أن حفصة قالت لعائشة « ... فأعلمني أن أباك يلي الأمر من بعده وأن أبي يليه بعد أبيك ... » اهـ . انظر مجمع الزوائد ١٢٦/٧ ، والدّر المنثور ٢٤٠/٦

(5) في الأصل و ي : عن ، وهو تحريف صوابه من ب . وما ذكره من تفسير عرف بـ « جازى » هو قول الفراء وأبي علي وغيرهما .

تَعَرَّفْ إلى الله في الرَّخاء يَعْرِفْكَ في الشِّدة »[1] أي يجازك في الشدة على ما كسبتَه من طريق التعرُّف في الرخاء وأنك لم تكن ممن لم يتعرف ولم يكثر التردّد على بابه][2] .

٣

[قوله تعالى][3] : ﴿ إنْ تَتُوبَا فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكما ﴾[4] [٤]

ولو قال « قلباكما » أو قال « قلبُكما » لكانا جائزين . فوجه الجمع أن الاثنين فما فوقهما جماعة . ووجه التثنية هو أنه تثنية في الحقيقة . ووجه الإفراد هو أنَّ الإضافة إلى التثنية تغني عن تثنية المضاف[5] .

٦

[قوله تعالى][3] : ﴿ فإنَّ اللهَ هُوَ مَوْلاهُ وجِبْرِيلُ وصَالِحُ المؤمنينَ والملائكةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[6] [٤]

٩

---

(١) هذه قطعة من حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٠٧/١ ، وهو في النهاية في غريب الحديث ٢١٧/٣ ، واللسان (عرف) .

(٢) زيادة من ب . وكان فيها : « لم تعرف ولم تكثر » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٧٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وللفراء ٣٠٦/١ ، ومجمع البيان ٣١٢/٥-٣١٣ ، والبيان ٤٤٦/٢ ، والبحر ٢٩١/٨ ، والكتاب ٢٠١/٢ ، والأصول ٣٤٣/٢ و ٣٤/٣ ، وتكملة الإيضاح ١٧٦ ، والبغداديات ٢١ ، والجمل ٣١٢ ، وابن الشجري ١٢/١ و ٢٠٣/٢ ، وابن يعيش ٣/٣ و ١٥٥/٤

(٥) كلُّ شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً فإنه يجوز فيه ثلاثة وجوه : أحدها الجمع وهو الأكثر ، تقول : قد هشمت رؤوسهما ، كقوله تعالى : صغت قلوبكما . والثاني : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ، تقول : قد هشمت رأسيهما ، وصغى قلباكما . والثالث : الإفراد ، نحو ما أحسن رأسهما ، وضربت ظهر الزيدين ، لأن المعنى رأس كل واحد منهما وظهر كل واحد منهما ، لأن المعنى واضح لا لبس فيه . وخصَّ بعضهم الإفراد بضرورة الشعر ، وليس كذلك .

فإن كان ما في الجسد منه أكثر من واحد نحو الأذن لم يكن فيه إلا التثنية ، تقول : ما أكبر أُذنيهما . عن الفراء وابن يعيش ، وانظر المصادر السالفة .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٧/٣ ، ومجمع البيان ٣١٣/٥ ، والبيان ٤٤٧/٢ ، والبحر ٢٩١/٨ ، =

[فجبريل][1] عطف على ﴿ مولاه ﴾[2] .

وإن شئت كان ابتداءً ، فيكون ﴿ صَالِحُ المؤمنين ﴾ عطفاً عليه ، و ﴿ الملائكةُ ﴾ عطف أيضاً ، و ﴿ ظَهِيرٌ ﴾ خبر المبتدأ[3] . ٣

وجاز « ظهير » لأن « فَعِيلاً » يقع على الواحد وعلى الجمع ، كـ « فَعُول » ، وقال ﴿ خَلَصُوا نَجِيّاً ﴾[4] [سورة يوسف : ٨٠] ، فـ « ظهير » كـ « نَجِيّ » ؛ وقال في « فَعُول » : ﴿ فإنَّهم عَدُوٌّ لي ﴾[5] [سورة الشعراء : ٧٧] ، وقال : ﴿ إنَّ الكَافِرِينَ كَانُوا لَكُم عَدُوّاً مُّبِيناً ﴾[6] [سورة النساء : ١٠١] . ٦

قوله عز وعلا : ﴿ **تَوْبَةً نَّصُوحاً** ﴾[7] [٨]

أي صادقةً[8] . ٩

وروى يَحْيَى[9] ﴿ نُصُوحاً ﴾ بالضم . فقال الأخفش[10] : لا أعرفه . وقال

= وإيضاح الوقف ٩٤١ ، والقطع ٧٣٣ ، والمكتفى ٥٧٦ ، ومنار الهدى ٢٨٤ ، وابن الشجري ١٧٤/١ ، ٣١١ و ٢٥/٢ ، ٣٤٣

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وصالح المؤمنين معطوف على جبريل ، وقوله والملائكة مبتدأ وظهير خبره ، وهو أحب الوجهين إلى الفراء .

(٣) أجازه الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو قول ابن الأنباري .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦١١

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٩٠ - ٩٩١

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢١

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦٥/٣ - ٤٦٦ ، والحجة ٣٨٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبيان ٤٤٨/٢ ، والبحر ٢٩٣/٨ ، وتفسير القرطبي ٩٩/١٨ ، وابن الشجري ٤٨/٢

(٨) كان في النسخ : صادقاً ، والصواب ما أثبت . وهو على الصواب في الحجة ومنها أخذ المؤلف .

(٩) عن أبي بكر عن عاصم ، نصّ على ذلك ابن مهران في المبسوط ٤٤٠ ، ولم يذكر غيره اختلافاً عن أبي بكر فنصوا أن أبا بكر قرأ بالضم . انظر السبعة ٦٤١ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٨/٢ ، وقرأ الباقون بالفتح .

غيره[1] : هو فُعُول مصدر كـ « الذُّهُوب » و « الْجُلُوس » : أي توبةً ذاتَ نُصُوح .

[قوله تعالى][2] : ﴿ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُم يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِم ﴾[3] [٨] ٣

ابتداء[4] ، وقوله ﴿ نُورُهُم ﴾ ابتداء ثان ، وقوله ﴿ يَسْعَى بين أَيْدِيهِم ﴾ في موضع الخبر ، والجملة خبر الابتداء . ٦

[قوله تعالى][2] : ﴿ وضَرَبَ اللهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ ﴾[5] [١١]

أي مَثَلَ امرأة فرعون ، فحذف المضاف ، وهو بدل من قوله ﴿ مثلاً ﴾ . ٩

[قوله تعالى][2] : ﴿ ومَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ ﴾[5] [١٢]

أي : ومَثَلَ مريم ابنة عمران ، فحذف .

[قوله تعالى][2] : ﴿ فنَفَخْنَا فيهِ مِن رُوحِنا ﴾[6] [١٢] ١٢

= (١٠) انظر الحجة .

(١) يريد أبا علي ، وقد تقدم أبا علي إلى هذا الفراء والمبرد والنحاس .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤٦٦/٣ ، ومجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبحر ٢٩٤/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٤١ ، والقطع ٧٣٣ ، والمكتفى ٥٧٧ ، ومنار الهدى ٢٨٤

(٤) هذا ظاهر قول ابن الأنباري ، وأحد قولي النحاس ومن وافقه ، وقيل هو منصوب عطفاً على النّبي في قوله ﴿ لا يخزي الله النّبي والذين ... ﴾ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وإعراب القرآن ٤٦٧/٣ ، ومجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبيان ٤٤٨/٢ـ٤٤٩ ، والبحر ٢٩٤/٨ـ٢٩٥

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦٧/٣ـ٤٦٨ ، ومجمع البيان ٣١٩/٥ ، والبحر ٢٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ١١٠/٢٨ ، والقرطبي ٢٠٣/١٨ ، وابن كثير ٢٠٠/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٠٨/٦ ، والكشاف ١٣٢/٤

وقال في الأخرى ﴿ فيها مِن رُّوحِنا ﴾ [سورة الأنبياء : ٩١] . فالتأنيث لأنَّ لفظ الفرج مؤنث[1] . والتذكير لأنه محمول على الجيب .

(١) هذا ذهول من الشيخ ، فالفرج مذكر والضمير في « فيه » يعود إليه لا خلاف بينهم في هذا . لكن اختلفوا في تفسيره فقيل هو الفرج نفسه وهو الظاهر وقيل هو جيب درعها ، وقيل غير ذلك . أما في سورة الأنبياء فالضمير في « فيها » يعود إلى التي أحصنت فرجها والمراد أيضاً في جيب درعها .

سورة الملك

قوله عز وعلا : ﴿ ما تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ ﴾[1] [٣]
و ﴿ مِنْ تَفَوُّت ﴾[2] . والأشهر ﴿ تفاوت ﴾ ولكن جاء ههنا « تَفَعُّل »   ٣
بمعنى « تَفاعُل » .

[قوله تعالى][3] : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[4] [٤] /   ١/١٣٦
تثنية يراد به الكثرة ، كقوله[5] :   ٦

فَاْعْمِدْ لِما تَعْلُو فَمالَكَ بِالَّذِي   لا تَسْتَطِيعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ

أي : ارجع البصر مرّة بعد أخرى .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٠/٣ ، والحجة ٢٨٥/٤خم ، ومجمع البيان ٣٢١/٥ ، والبحر ٢٩٨/٨

(٢) هذه قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ من تفاوت ﴾ ، انظر السبعة ٦٤٤ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٩/٢

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٧٨٩ ، ومجمع البيان ٣٢٣/٥ ، والبيان ٤٥٠/٢ ، والبحر ٢٩٩/٨ ، وما سلف ٢٦٣

(٥) البيت من أبيات لكعب بن سعد الغنوي في أمالي القالي ٣١٦/٢ ، واللسان (علا) ، وصحح نسبتها إليه ابن السيرافي (انظر تهذيب الألفاظ ٤٥٤ ـ ٤٥٥) . وتروى أيضاً لعلي بن الغدير الغنوي ، (انظر اللسان وفيه : علي بن عدي الغنوي المعروف بابن العرير ، كذا) وإليه نسب البيت في أضداد الأصمعي ٧ ، وأبي حاتم ١٠٨ ، وابن الأنباري ٥٣ ، وتهذيب الألفاظ ٤٥٣ ـ ٤٥٤ ، والبيان والتبيين ٨٠/٣ ، والحلبيات ٢٨ مع آخر . وأنشد المرزباني في معجم الشعراء ١٣١ بيتين منها ليس أحدهما هذا البيت . وهو بلا نسبة في الحجة ٢١٣/٤خم ، وسمط اللآلي ٨٣ . وتعلو من علا بالأمر : اضطلع به واستقل .

ولا يجوز أن يراد به حقيقة التثنية لأن قال ﴿ وهو حَسِيرٌ ﴾ [٤] ، وبِمَرَّتين اثنتين لا يصير حسيراً ، وإنما يصير حسيراً بمرارٍ جمة .

٣ فنظير « كرّتين » قولهم « لبَّيْك وسَعْدَيْكَ »[1] أي إلْباباً بعد إلباب وإسْعاداً بعد إسعاد ؛ أي كلما دعوتني فأنا ذو إجابة بعد إجابة وذو ثبات بمكاني بعد ثبات ، من قولهم : لَبَّ بالمكان وألَبَّ به : إذا أقام وثبت . وكأنه في الواحد

٦ « لَبِّ »[2] فصار في التثنية « لبَّيْك » ؛ وهو نصب على المصدر ، أي أجيبُك إجابة بعد إجابة .

وما ذهب إليه يونسُ[3] من أنه في الوصل « لَبَّى » فصار في الوقف

٩ « لَبَّيْ » ، كما قيل في « أفْعَى » : « أفْعَيْ »[4] ، ثم جاء الوصل على حدّ الوقف[5] = فاسدٌ ، لأنه يُشَبِّه هذا بـ « عليك » و « لديك » ؛ وذلك إنما جاء في

---

(١) انظر تهذيب الألفاظ ٤٤٧ ، وأدب الكاتب ٤٨٨ ، ٦١٤ ، والزاهر ٢٠٠/١ ، والفاخر ٤ـ٥ ، واللسان (لبب ، سعد) ، والمصادر الآتية في تخريج البيت في الصفحة التالية .

(٢) بالكسر ، وموضعه نصب ، قال الخليل « وبعض العرب يقول لَبِّ فيجريه مجرى أمس وغاق ، ولكن موضعه نصب » اهـ ، الكتاب ١٧٦/١

(٣) حكى سيبويه مذهب يونس في لبيك ، قال : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك » اهـ . وما ذكره المؤلف أنه مذهب يونس إنما هو اعتلال من المازني فيما عزاه إليه المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/١٢ ، ومن أبي علي فيما حكاه عنه ابن جني في سر الصناعة ٧٤٧ ، والمحتسب ٧٩/١ ، وذكر أن أبا علي لم يقطع به وإنما ذكره تعلّلاً .

(٤) إبدال الألف ياء في الوقف خاصة لغة فزارة وناس من قيس ، وإبدالها ياء في الوقف والوصل لغة طيئ ، انظر الكتاب ٢٨٧/٢

(٥) يَرِدُ على هذا أن « لبيك » مما استعملته العرب جميعاً ، ولم يأت على لغة من يبدل الألف ياء في الوقف والوصل ، وإجراء الوصل مجرى الوقف عند غير هؤلاء - وهي اللغة الفاشية - خاص بضرورة الشعر ، وهو ما عليه الأئمة . وخالف بعضهم - ومنهم المؤلف - فزعموا أن ذلك جائز في السعة ، وليس هنا بشيء . انظر ما سلف من إجراء الوصل مجرى الوقف ٤٦٦ ، ٥٩٣ ، ٩٨٦ ، ١٠٥٧ ، ١١١١ ، ١٢١٠ ، ١٢٦٨ . وقد قال أبو الفتح في سر الصناعة عقب حكايته اعتلال =

« عليك » إذا اتصل بالمضمر دون المظهر ، وقد جاء « لَبَّى » مضافاً إلى المظهر ، وهو بالياء في قوله[1] :

... ... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَــدَيْ مِسْــوَرِ[2] ٣

وقد استقصينا هذا في « الخلاف »[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾[5] [٦]

إن شئت كانت الباء من صلة ﴿ كفروا ﴾ ، ويكون ﴿ عذابُ جهنّم ﴾ ٦
مرتفعاً إما بالابتداء أو بالظرف[6] ، كقوله ﴿ والَّذِينَ كَفَرُوا لَهُم نَارُ جَهَنَّم ﴾ [سورة فاطر : ٣٦] .

= أبي علي ليونس : « ... وهذا ليس عذراً مقنعاً ، وإنما فيه بعض التأنيس ، والقول فيه قول سيبويه ... » اهـ .

(١) عزاه العيني في المقاصد ٣/٣٨١ـ٣٨٢ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٣٠٧ـ٣٠٨ إلى رجل من بني أسد . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ١/١٢ ، والكتاب ١/١٧٦ ، وابن السيرافي ١/٣٧٩ ، وسر الصناعة ٧٤٧ ، والمحتسب ١/٧٨ و ٢/٢٣ ، والمخصص ١٣/٢٣٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٤٧ ، وابن يعيش ١/١١٩ ، والمغني ٧٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٠٩ـ٢١٣ ، والهمع ٢/١١٣ ، والخزانة ١/٢٦٨ـ٢٧١ .

(٢) صدره : دَعَوْتُ لِما نابَني مِسْوَراً
قال سيبويه : « فلو كان بمنزلة « على » لقال « فلبّى يدي مسور » لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » اهـ . وقوله فلبّى فعل ماض معطوف على دعوت ، وقوله « فَلَبَّيْ » مصدر مثنى مضاف إلى « يدي » ، يقول : دعوت مسوراً لينصرني ويدفع عني ما نابني فلبّاني فأجاب الله دعاءه وأعانه كما أعانني ، عن البغدادي .

(٣) يريد كتابه « الخلاف بين النحاة » ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٣/٤٧١ ، والبحر ٨/٢٩٩ .

(٦) الرفع بالابتداء مذهب سيبويه وعامة البصريين ، والرفع بالظرف مذهب الأخفش والكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣ .

وإن شئت كان التقدير في الآية : وللذين كفروا بعذاب ربّهم عذاب جهنّم[١] ، أي عذاب ربّهم عذاب جهنّم ، فيكون من باب « التجريد » ، وقد تقدم نظائره[٢] .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ وإلَيْهِ النُّشُورُ . وأمِنْتُم ﴾[٤] [١٥-١٦]

رواه القوّاس هكذا ، بواو بعد ﴿ النشور ﴾[٥] وكأنه أبدل من الهمزة واواً لانضمام ما قبله وهو ضمة الراء ، كما قلنا في قوله ﴿ قال فرعونُ وآمَنْتُم ﴾[٦] [سورة الأعراف : ١٢٣] .

قوله تعالى : ﴿ صَافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ ﴾[٧] [١٩]

أي وقابضاتٍ ، فالجملة في موضع الحال . وعطف المضارع على الاسم ، كقوله[٨] :

---

(١) هذا قول صناعي متكلف . والأول هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه .

(٢) انظر ما سلف ٩٤ ، ٦٧٩ ، ١١٨٨ ، ١٢١٣ ، وحدُّ التجريد في أول المواضع .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر الحجة ٢٨٦/٤-٢٨٧ خم ، ومجمع البيان ٣٢٥/٥ ، والبحر ٣٠٢/٨

(٥) وكذا في حجة القراءات ٧١٦ . وعزا ابن مجاهد هذه القراءة إلى ابن كثير ، ونص الداني وابن الجزري أنها رواية قنبل وحده عنه . انظر السبعة ٦٤٤ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٩/٢ و ٣٦٥/١ . وقنبل أخذ عن القواس عن أبي الإخريط عن إسماعيل بن عبد الله بن القسط عن شبل بن عباد ومعروف بن مشكان عن ابن كثير .
وأما رواية البزي عن ابن كثير فهي القراءة بهمزتين وتسهيل الثانية . انظر التعليق على مذاهبهم في الهمزتين المجتمعتين من كلمة وأولاهما همزة الاستفهام ص ١٧-١٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٦٧-٤٦٨

(٧) انظر إعراب القرآن ٤٧٤/٣ ، ومجمع البيان ٣٢٦/٥ ، والبحر ٣٠٢/٨

(٨) البيتان بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٣/١ ، ومجمع البيان ٣٢٦/٥ ، والبيان ٤٥١/٢ ، وابن الشجري ١٦٧/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٢ ، والبحر ٣٠٢/٨ ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٤ ، والخزانة ٣٤٥/٢ ، واللسان (عشا) . والثاني في معاني القرآن للفراء ١٩٨/٢ . ويروى « بتٌّ » . ويعشيها أي يعشي الإبل ، وقوله بعضب أي بسيف قاطع ، أي أقام لها السيف مقام =

بَاتَ يُعَشِّيها بِعَضْبٍ بَاتِرِ
يَقْصِدُ في أَسْؤُقِها وجَائِرِ

٣ أي بعَضْب باترٍ قاصدٍ[١] .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ أَمَّنْ هَـذا الَّذي هُوَ جُنْدٌ لَّكُم يَنْصُرُكُم ﴾[٣] [٢٠]

٦ ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ثان ، و ﴿ الَّذي ﴾ خبره وقد وُصِلَ بالمبتدأ والخبر وهو قوله ﴿ هو جند لكم ﴾ . وقوله ﴿ ينصركم ﴾ صفة لـ ﴿ جند ﴾ لأن النكرة توصف بالجملة . [ويجوز أن يكون ﴿ من ﴾ مبتدأ ، ٩ و ﴿ هذا ﴾ خبر له وقد وصف بالموصول وصلته ، و ﴿ ينصركم ﴾ صفة[٤] أو خبر آخر][٢] .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ هَذا الَّذي يَرْزُقُكم ﴾ [٢١]

١٢ ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ثان ، و ﴿ الَّذي ﴾ خبره وقد وُصِل بقوله ﴿ يرزقكم ﴾ . [والجملة خبر ﴿ من ﴾][٢] .

قوله عز وعلا : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ أَهْلَكَنِيَ اللهُ ومَن مَّعِي أو رَحِمَنا

= العشاء ؛ وهنا في نعت رجل كريم بادر يعقر إبله لضيوفه . وقوله يقصد إلخ أي بسيف قاطع يقصد في أَسْؤق إبل تستحق العقر كالنيب ويجوز في أَسْؤق إبل لا تستحق العقر كالحوامل وذوات الفصال ، عن البغدادي .

(١) سها المؤلف فلم يذكر وجه الاستشهاد بالبيت الثاني . والشاهد فيه أنه عطف الاسم وهو قوله « وجائر » على الفعل المضارع وهو قوله « يقصد » . والتقدير : بعضب باترٍ قاصدٍ وجائرٍ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣٢٦/٥ ، والبيان ٤٥١/٢ـ٤٥٢ ، والتبيان ١٢٣٣

(٤) كان في ب ، والزيادة منها : صلة ، وهو تحريف . واقتصر العكبري على هذا الوجه في الإعراب .

فَمَن يُجِيرُ الكَـافِرِينَ ﴾ [٢٨] وبعـده ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم [إنْ أَصْبَـحَ مَـاؤكُم غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾[1] [٣٠]

قال[2] : دخلت الفـاء هنـا في قولـه ﴿ فمن يجير ﴾ وقولـه ﴿ فمن يـأتيكم ﴾ لأن ﴿ أرأيتم ﴾][3] بمعنى : انْتَبِهُـوا ، أي : انتبهـوا فمن يُجير ، وانتبهـوا فمن يأتيكم ؛ كما تقول : قُمْ فزيد قائم .

وقـد قــال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ ﴾ إلى قـولــه ﴿ فَتُصْبِحُ الأَرْضُ ﴾[4] [سورة الحج : ٦٣] ، والمعنى : انتبهوا للأرض فتصبح .

قـال[1] : ولا يكون الفـاء جواب الشرط[5] ، وإنما جـواب الشرط مـدلـولُ ﴿ أرأيتم ﴾ . قـال : وإن شئت كانت الفــاء زيــادة / ، مثلهــا في قـولــه ﴿ فلا تَحْسَبَنَّهم ﴾[6] [سورة آل عمران : ١٨٨] ، ويكون الاستفهام سـادّاً مسـدَّ مفعولي ﴿ أرأيتم ﴾ كقولهم[7] : أرأيتَ زيداً ما فعل[8] . وهذا من دقائقه[2] أيضاً .

٢/١٣٦

---

(١) انظر مجمـع البيــان ٥/٣٢٩ـ ٣٣٠ ، والبيــــان ٢/٤٥٢ ، والبحر ٨/٣٠٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٤٧ ، والحلبيات ٧٨ ، والمغني ٢١٧

(٢) يريد أبا علي الفارسي . ولم أصب ما نقله المؤلف من كلامه . ولأبي علي في الحلبيـات ٧٨ كلام نحو هذا .

(٣) زيادة من ي و ب . وفي ب : « ... في قوله يجير يأتيكم » وفيها سقط .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩١٣ ـ ٩١٤

(٥) ذهب إلى أنه جواب الشرط مكي وأبو حيان وابن هشام ، وليس كذلك .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٠٢ـ٢٠٣

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ـ ٢٨٠

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٦١ ، وسر الصناعة ٣١١ ، والمصادر السالفـة في ذكر مصـادر الكلام على « أرأيتك » ٢٩٦ـ٢٩٧

و﴿ غَوْراً ﴾[1] بمعنى « غائر »[2] . وإن شئت : ذا غَوْر[3] .

ورُوي عن عاصم ﴿ غُوراً ﴾[4] وهو كـ « غَوْر » لغتان .

---

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٤ ، وللفراء ٣/١٧٢ ، وإعراب القرآن ٣/٤٧٦ـ٤٧٧ ، ومجمع البيان ٥/٣٣٠ ، والبيان ٢/٤٥٢ ، والكامل ١٥٦ ، ١٣٥٦ ، والعضديات ٤ ، والحلبيات ٩٧ ، ٣٠٥ ، والخصائص ٣/١٨٩ ، وابن الشجري ١/٥٤ ، ٦١ ، ٧٠ ، ١٦٤ ، وللمغني ٥٢٩ ، وما سلف ٧٦١

(٢) وهو قول الفراء والمبرد وابن جني ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٣) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٤) هذه قراءة شاذة عزيت إلى البرجمي عن أبي بكر عن عاصم ، انظر مجمع البيان ٣/٤٦٩ـ٤٧٠ ، والبحر ٦/١٢٩

سورة القلم

قوله عز وعلا : ﴿ نٓ والقَلَمِ ﴾[1] [١]

٣ بإظهار النون من ﴿ نٓ ﴾ وإخفائها[2] . فالإظهار لكون الحرف منفصلاً مما بعدها . وهي في نيّة الوقف عليها لانفصالها ، بدلالة التقاء الساكنين من [قوله][3] « صادْ » ، ومن قوله « لامْ » ، ومن قوله « كَافْ »[4] .

٦ ووجه الإخفاء لأنها قد جاءت وهي في حكم الاتصال ، قال عزّ من قائل ﴿ الٓمٓ . اللهُ ﴾[5] [سورة آل عمران : ١ ـ ٢] بفتح الميم الثانية لكونها متصلة باللام .

وفي هذا الفصل سَهْوٌ في كتاب[6] أبي عليّ لأنه قال حيث قلنا « مما بعدها » :

٩ مما قبلها .

[قوله تعالى][3] : ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[7] [٦]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٨/٣ ـ ٤٧٩ ، والحجة ٣٨٩/٤ خم ، والبحر ٣٠٧/٨

(٢) أي إدغامها . وأخفاها الكسائي وهشام عن ابن عامر ، واختلف عن ورش وابن ذكوان وأبي بكر فروي عنهم إخفاؤها وإظهارها ، وقرأ الباقون بالإظهار . انظر السبعة ٦٤٦ ، والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٣٨٩/٢ ، ١٨ ، والمبسوط ٣٦٨ ـ ٣٦٩

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) قوله : « صاد » في أول سورة ص : ١ ، و « لام » في أول سورة البقرة ﴿ آلم ﴾ [١] ، و « كاف » في أول سورة الكهف ﴿ كهيعص ﴾ [١] .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٠٩

(٦) يريد « الحجة » ، قال أبو علي : « وإذا كانت موقوفة بدلالة اجتماع الساكنين فيها نحو « لام » « كاف » « صاد » كانت في تقدير الانفصال **مما قبلها** ... » اهـ . والقول ما قال المؤلف .

(٧) انظر الجواهر ٦٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٥ ، وللفراء ١٧٣/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٢/٣ ، =

أي : بأيِّكم الفتنةُ[(١)] . فالْمَفْتون مفعولٌ في اللَّفظ يراد به الفتنة . وقال قوم : بل الباء زائدة ، أي أيُّكم المفتون أي المجنون[(٢)] .

قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾[(٣)] [٩]

٣

أي : أنْ لو تدهن ، فأضمر « أن » ، و « لو » زيادة[(٤)] ؛ وقد تقدَّم في آي جمّة[(٥)] .

[قوله تعالى][(٦)] : ﴿ أنْ كانَ ذا مالٍ وبَنينَ ﴾[(٧)] [١٤]

٦

التقدير : لأن كان ذا مال وبنين[(٨)] . وما يتعلق به اللام أيضاً محذوف ، أي يجحد ويكفر وينكر[(٩)] .

= ومجمع البيان ٣٣٢/٥ ، والبيان ٤٥٣/٢ ، والبحر ٣٠٩/٨ ، وتفسير الطبري ١٢/٢٩ ـ ١٤ ، والقرطبي ٢٢٩/١٨ ، وابن كثير ٢١٦/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٢٦/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٧٧ ، والمسائل المنثورة ٥٧ ، والبصريات ١٦٥ ، وابن يعيش ٥٠/٦ ، ٥٣ و ٢٣/٨ ، والمغني ١٤٨ ، والهمع ٢٣٥/٢

(١) عن ابن عباس والحسن والضحاك ، وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما ، واختاره الطبري .

(٢) عن قتادة ، وهو قول أبي عبيدة والأخفش .

(٣) انظر الجواهر ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ٤٨٣/٣ ، والبحر ٣٠٩/٨ ، والكتاب ٤٢٢/١ ، والكامل ١٢٨١ ، والأصول ١٨٦/٢ ، والبغداديات ٩٣ ، وابن يعيش ٣٦/٧ ، ٣٨ و ١١/٩ ، والمغني ٣٥٠ ، ٦٢٣ ، والهمع ٢٨٠/١ و ٢٧٩/٥

(٤) هذا شيء انفرد به ، انظر ما علقناه عليه ص ٧٩

(٥) انظر ما سلف ٧٨ ، ٨٧ ، ٦٥٩

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ١١٤ـ١١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٥/٣ ، والحجة ٣٩٠/٤ـ٢٩٢ خم ، ومجمع البيان ٣٣١/٥ ، والبيان ٤٥٣/٢ ، والبحر ٣١٠/٨ ، والكتاب ٤٧٦/١ . وسياق الآيات ﴿ ولا تُطِع كلَّ حلاّفٍ مهين [١٠] ... عتلّ بعد ذلك زنيم [١٣] أن كان ذا مالٍ وبنين [١٤] إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين ﴾ .

(٨) هذا قول الخليل والفراء وأبي علي . وقدره النحاس « بأن كان » وهو أحد قولي أبي علي في التذكرة .

(٩) هذا قول أبي علي ومن وافقه . ونحوه قول النحاس في توجيه القراءة بالاستفهام « ألأن كان ذا =

فإن قلت : فلِمَ لا تعلّقه بقوله ﴿ عُتُلٍّ ﴾[1] [١٣] ؟ قلنا : لأنه قد وُصِفَ بقوله ﴿ زنيمٍ ﴾ [١٣] ، وقد قال[2] : « هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً » ممتنعٌ .

٣ فإن قلت : فلِمَ لا تعلقه بقوله ﴿ قال أساطِيرُ الأوَّلينَ ﴾ [١٥] ؟ فإنَّ ما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبله[3] .

فإذاً وجب أن يكون اللام من صلة مضمر في القراءتين جميعاً ـ أعني القراءة

٦ بالاستفهام وترك الاستفهام[4] . [قال : في كلا القراءتين لابد وأن[5] يقدر دخول اللام على « أنْ » إذا كان استفهاماً وتقديره : ألأن كان ، وإذا كان خبراً فالتقدير : لأن][6] .

٩ [قوله تعالى][6] : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾[7] [٢٠]

أي كالشيء المصروم . « فعيل » بمعنى « مفعول » ، ولهذا لم يقل

= مال وبنين يكفر أو تطيعه » . وهو عند الفراء ومن وافقه متعلق بـ ﴿ ولا تطع كلّ حلاف ﴾ .

(١) أجاز أبو علي في « التذكرة » فيما نقل منها المؤلف في الجواهر تعليقه بـ « عتلّ » مع نصه على أن ما يعمل عمل الفعل إذا وصف لم يعمل عمله وزعم أن ذلك لبعده من شبه الاسم .

(٢) يريد سيبويه . قال في الكتاب ٢٣١/١ : « ألا ترى أنك لو قلت مررت بضارب ظريفٍ زيداً وهذا ضارب عاقل أباه = كان قبيحاً ، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه » اهـ . وانظر الجواهر ١١٥

(٣) أخذه من أبي علي أيضاً . ولا يجوز أيضاً أن يتعلق بـ « تتلى » لأنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله ، عن أبي علي .

(٤) قرأ ﴿ أأن ﴾ بهمزتين على الاستفهام حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ ابن عامر ﴿ آأن ﴾ بهمزة ومدة ، وقرأ الباقون ﴿ أن ﴾ على الخبر . انظر السبعة ٦٤٦ ، والتيسير ٢١٣ ، والنشر ٣٨٩/٢ و ٣٦٧/١

(٥) قوله « لابد وأن » سلف له مثله ٨٤٣ ، فانظر التعليق ثمة .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٤٨٦/٣ ، ومجمع البيان ٣٣٥/٥ـ٣٣٦ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٢/٨

« كالصريمة »[١] . فهذا كقولهم « كفٌّ خَضِيبٌ » و « لحيةٌ دَهِينٌ » .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وغَدَوْا علَى حَرْدٍ قادِرِينَ ﴾[٣] [٢٥]

الجار في موضع الحال ، والتقدير : وغدوا[٤] حاردين قادرين . ٣

وقد فسّروا « حَرْداً » بشيئين : بقَصْد وبغَضَب[٥] . والقصد أولى ، لأن الذي بمعنى الغضب الأشهرُ فيه تحريكُ العين وإن كان قد جاء إسكانُه[٦] .

قوله عز وعلا : ﴿ أمْ لكم كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ . إنَّ لكم فيه لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾[٧] [٣٧-٣٨] ٦

كُسِرَت ﴿ إنَّ ﴾ لمكان اللام[٨] في ﴿ لَمَا ﴾ ، ولولاها[٩] لوجب فتحُها ؛ لأنها مفعولة ﴿ تدرسون ﴾ . فلا يوهمنَّك الكسر[١٠] الوقفَ على ماقبلها والبدايةَ بها ؛ فهذا كقولهم : علمتُ إنَّ في الدار لزيداً . ٩

---

(١) هذا يستتب له إذا كان معنى ﴿ كالصريم ﴾ صرم جميع ثمارها ، وهو معنى قول الثوري والجبائي . فأما على قول من ذهب إلى أن الصريم الليل ، وهو ما روي عن ابن عباس وغيره ، فلا وجه لقوله « ولهذا ... » . وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٧/٣ ، ومجمع البيان ٣٣٦/٥-٣٣٧ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٢/٨-٣١٣ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢٩-٣١ ، والقرطبي ٢٤٢/١٨ ، وابن كثير ٢٢٢/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٢٠/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٧٩

(٤) في الأصل و ي : فغدوا .

(٥) تفسير الحرد بالقصد قول ابن عباس ومجاهد وعكرمة ، وأجازه أبو عبيدة والفراء وغيرهما واختاره الطبري . وتفسيره بالغضب قول السدي وسفيان ، وأجازه أبو عبيدة ومن وافقه . وقيل هو المنع ، عن أبي عبيدة وابن قتيبة . وقيل : هو الجد ، عن قتادة ومجاهد والفراء .

(٦) انظر الزاهر ٥٥٢/١-٥٥٤ ، وأمالي القالي ٧/١-٨ ، واللسان (حرد) .

(٧) انظر إعراب القرآن ٤٨٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٣٨/٥ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٥/٨ ، والقطع ٧٣٧ ، ومنار الهدى ٢٨٧ ، والمغني ٥٤٠

(٨) انظر ماسلف من التعليق على كسر إنّ مع اللام ٣٥٦

(٩) انظر ماسلف من التعليق على « لولاها » ٢١٤

(١٠) هكذا في الأصل ، وفي ي و ب « كسر إنّ » .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ أمْ لكم أيْمَانٌ علينا بالِغَةٌ إلى يَوْمِ القِيامَةِ إنَّ لكم لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾[(٢)] [٣٩]

٣ إن شئت كان كما قبله .

وإن شئت قلت : كُسِرَتْ لأنَّ ما قبله يمينٌ ، وهي تُكْسَر في جواب القسم .

١/١٣٧ ورُوِي عن الحسن[(٣)] ﴿ بالغةً ﴾ بالنصب . فهذا يدلّ على قول الأَخفش /

٦ من ارتفاع ﴿ أيمانٌ ﴾ بالظرف[(٤)] ، لأن المبتدأ لا يجيء منه الحال[(٥)] . ولكنّه ربّما يقول المحتجّ عن صاحب الكتاب[(٦)] : إن الحال من الضمير الذي في الظرف ، وهو قوله ﴿ لكم ﴾[(٧)] .

٩ [قوله تعالى][(٨)] : ﴿ ليزْلِقُونَكَ بأبْصارِهم ﴾[(٩)] [٥١]

بضمّ الياء وفتحها[(١٠)] ، لغتان حسنتان ، والضمّ أفصح[(١١)] ، وعليه الجمهور .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٩/٣ ، ومجمع البيان ٢٢٨/٥ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٥/٨

(٣) انظر المصادر السالفة ، وشواذ ابن خالويه ١٦٠ ، والمحتسب ٣٢٥/٢-٣٢٦ ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى زيد بن علي .

(٤) سلف التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٥) أجاز ابن جني أن يكون حالاً من ﴿ أيمان ﴾ . وقد أجاز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ ، انظر الكتاب ٢٦١/١-٢٦٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١٨/١ ، والهمع ٢١/٤-٢٣

(٦) يريد ما يذهب إليه سيبويه ومن وافقه في ارتفاع أيمان بالابتداء .

(٧) أجازه ابن جني ، وأجاز أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ علينا ﴾ وهو قول النحاس ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أن بالغة منصوب على المصدر أي حقّاً .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤٩٤/٣ ، والحجة ٣٩٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٤٠/٥ ، والبيان ٤٥٥/٢ ، والبحر ٣٠٧/٨ . وكان في الأصل : ليزلقونكم ، وهو خطأ .

(١٠) قرأ بفتحها نافع وحده ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٦٤٧ ، والتيسير ٢١٣ ، والنشر ٣٨٩/٢

(١١) كلتاهما فصيحة مسموعة ، فلا معنى لقوله أفصح .

سورة الحاقة

قوله عز وعلا : ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾[1] [٥]

إن شئت كانت « الطاغية » الطغيان[2] ، « فاعلة » بمعنى المصدر ، ٣
كـ « العاقبة » و « العافية » و « الخائنة » و « الكاذبة » و « الخالصة »[3] .

وإن شئت كان التقدير : فأما ثمود فأُهلكوا بالصيحة الطاغية[4] ،
أو بالريح[5] الطاغية ، أو بذنب النفس الطاغية[6] ؛ فحذف الموصوف وأقام ٦
الصفة مقامه .

[قوله تعالى][7] : ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ ﴾[8] [٨]

وجاء عن أبي عمرو[9] إدغام اللام في التاء في موضعين : في سورة الملك[10] ، ٩

---

(١) انظر الجواهر ٢٩٨ـ٢٩٩ ، وإعراب القرآن ٤٩٥/٢ـ٤٩٦ ، ومجمع البيان ٢٤٣/٥ ، والبيان ٤٥٦/٢ ، والبحر ٣٢١/٨ ، وتفسير الطبري ٣١/٢٩ ، والقرطبي ٢٥٨/١٨ ، وابن كثير ٢٣٥/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٤٢/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٧/٢ . وكان في النسخ « وأما » هنا وفي السطر ٥ ، والتلاوة بالفاء .

(٢) عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد والحسن وأبي عبيدة .

(٣) انظر ما سلف ٣٤٣ ، ٧٣٢ ، ١١٠٠ ، ١١٤٨ ، ١٢٩٨ ، ١٣١٣

(٤) عن قتادة والجبائي وأبي مسلم ، واختاره الطبري والنحاس ومن وافقهما .

(٥) هذا سهو ، فالتي أهلكت بالريح هي عاد لا ثمود ، قال تعالى : ﴿ وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية ﴾ [٦] .

(٦) هذا قريب من قول مجاهد : أهلكوا بالذنوب الطاغية .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر البيان ٤٥٧/٢

(٩) انظر السبعة ١٢٠ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٦/٢ـ٨ ، والمبسوط ٩٧ـ١٠٢

(١٠) في قوله تعالى : ﴿ فهل ترى من فطور ﴾ [سورة الملك : ٣] .

وهنا . فزعم أحمد بن موسى[١] أن ذلك لأثر[٢] بَلَغَه عن ابن عباس .

فأما عليٌّ[٣] فإنه يدغمه في هذا وغيره[٤] ، نحو ﴿ هَل تُّجْزَوْنَ ﴾ [سورة النَّمل : ٩٠] ، و ﴿ بَل تُّؤْثِرُونَ ﴾ [سورة الأعلى : ١٦] ، وغير ذلك ؛ لأنّ اللام قريبة المخرج من التاء .

فإذا جاز إدغامُها في « الشين » في نحو قوله[٥] :

... ... هَل شَّيءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ[٦]

وإدغامُها في « السين » نحو ﴿ بل سَّوَّلَتْ ﴾ [سورة يوسف : ١٨] ، وإدغامُها في « الضاد » نحو ﴿ بَل ضَّلُّوا ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٨] ، وفي « الظاء » نحو ﴿ بَل ظَّنَنتُم ﴾ [سورة الفتح : ١٢] ، وفي « الطاء » نحو ﴿ بَل طَّبَعَ اللهُ ﴾ [سورة النساء : ١٥٥] ، وفي « الراء » [نحو][٧] ﴿ بَل رَّانَ ﴾ [سورة المطففين : ١٤] عند الجمهور

(١) هو ابن مجاهد ، ولم أجد ما حكاه المؤلف عنه .

(٢) في الأصل : ذلك الأثر ، والصواب من ي و ب .

(٣) هو الكسائي .

(٤) أدغم الكسائي لام « هل » و « بل » في ثمانية أحرف وهي : التاء والثاء والسين والزاي والطاء والظاء والصاد والنون ، وأدغمها حمزة في التاء والثاء والسين ، وروي إدغامها في الطاء عن سليم عن حمزة ، وأدغمها هشام عن ابن عامر في التاء والثاء والسين والزاي والطاء والظاء . انظر السبعة ١١١ـ١٢٥ ، والتيسير ٤٣/٢ ، والنشر ٦/٢ـ٨ ، والمبسوط ٩٧ـ١٠٢

(٥) وهو طريف بن تميم العنبري . والبيت له في الكتاب ٤١٧/٢ ، والأصول ٤٢١/٣ ، واللامات ١٥٥ ، والممتع ٦٩٤ . وفي ابن السيرافي ٤١٧/٢ « طريف بن ربيعة » ، وفي ابن يعيش ١٤١/١٠ـ١٤٢ « تميم بن طريف » . وهو بلا نسبة في الحجة ٤٥١/٤ خم ، وسر الصناعة ٣٤٨ ، والمخصص ٢١/٦ ، ومجمع البيان ٤٥٤/٥ ، واللسان (ليق) .

(٦) البيت بتمامه :

تقول إذا استهلكتُ مالاً للذّةٍ فُكَيْهَةُ هل ... ...

فكيهة : امرأته ، ولائق : لازم لازق .

(٧) زيادة من ي و ب .

سوى حَفْص والحلوانيّ[(١)] = فما ظَنُّكَ بـ « التاء » ؟

قوله عز وعلا : ﴿ **فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[(٢)] **[١٣]**

وُصِفَتْ ﴿ نفخة ﴾ بـ ﴿ واحدة ﴾ ، وهي لا تكون إلا مرةً . فهذا كقوله ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[(٣)] [سورة النّحل : ٥١] ، وكقوله ﴿ ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾[(٤)] [سورة النّجم : ٢٠] ، وكقولهم[(٥)] « أمس الدَّابر » و « أمس المُدْبِر » .

[قوله تعالى][(٦)] : ﴿ **هَاؤُمُ ٱقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ** ﴾[(٧)] **[١٩]**

﴿ كتابيه ﴾ منصوب بقوله ﴿ اقرؤوا ﴾ .

ووقف حمزة على ﴿ هاؤم ﴾[(٨)] ، وابتدأ ﴿ اقرؤوا ﴾ إعلاماً منه أنه لا يذهب إلى إعمال الأول في هذا الباب ، وإنما العمل للثاني[(٩)] .

[قوله تعالى][(٦)] : ﴿ **فَلَيْسَ لَهُ اليَوْمَ هَهنا حَمِيمٌ** ﴾[(١٠)] **[٣٥]**

---

(١) أظهر اللام عند الراء حفص عن عاصم والحلواني عن قالون عن نافع ، انظر المبسوط ١٠٢ ، ٤٦٧ . ولم يُذكر الحلواني في السبعة ٦٧٥ ، ولا التيسير ٢٢٠ ، ولا النشر ٣٩٩/٢ و ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦ . لكن ذكر ابن مجاهد أن المسيبي روى عن أبيه عن نافع الإظهار .

(٢) انظر الجواهر ٣٤ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٩ ، والبيان ٤٥٧/٢ ، والبحر ٣٢٢/٨ ، والأصول ١٦٨/١ و ٢٩٧/٢ ، والخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٣ ـ ٤٨ و ٣٢/٦ ، والمغني ١٠٠ ، والهمع ٣٦٩/٢

(٣) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٤ ، وإعراب القرآن ٢١٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٥/٣ ، والبيان ٧٨/٢ ، والبحر ٥١٠/٥ ، والخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٩١

(٥) انظر ما سلف ١٢٩١

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١/١١٨ ، ومجمع البيان ٣٤٥/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٣٢٥/٨ ، والإيضاح ٦٦ ، والبصريات ١١٤ ، وابن يعيش ٧٨/١ ، والهمع ١٤١/٥

(٨) لم أجد هذا الوقف لحمزة . وذكر صاحب منار الهدى ٢٨٨ أن الوقف على ﴿ هاؤم ﴾ حسن .

(٩) إعمال العامل الثاني هو قول البصريين وإعمال العامل الأول هو قول الكوفيين ، وهو ما يسمى بالتنازع ، وقد سلف بسط التعليق عليه ٣٦٧

(١٠) انظر مجمع البيان ٣٤٧/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٣٢٦/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٧٣/١٨

الجار خبر ﴿ ليس ﴾ ليصح قوله ﴿ ولا طعام ﴾ [٣٥] أي ولا له طعام .
ولا يكون ﴿ ههنا ﴾ الخبر ، لأنه يصير التقدير : ولا طعام ههنا إلا من
٣ غسلين . وهذا غير جائز إذ هنا طعام غير غسلين[(١)] .

ولا يكون ﴿ اليومَ ﴾ خبراً لأنَّ « حميماً » جثة ، وظرف الزمان لا يكون
خبراً عن الجثة[(٢)] .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ . وما لا تُبْصِرُونَ ﴾[(٣)]
[٣٧-٣٨]

هذا ونحوُه[(٤)] حمله الأكثرون على صلة[(٥)] ﴿ لا ﴾ . وحمله آخرون على أنّ
٩ « لا » نفيٌ لما ادَّعَوْه وأنه لابَعْثَ ، فقيل لهم : لا ، أي ليس الأمر كما تدَّعون ثم
قال ﴿ أُقسم بما تبصرون ﴾[(٦)] .

---

(١) منع أبو حيان أن يكون « ههنا » الخبر من وجه آخر ، قال : « إذا جعلنا الخبر « ههنا » كان « له » و « اليوم » متعلقين بما تعلق به الخبر وهو العامل في « ههنا » وهو عامل معنوي فلا يتقدم معموله عليه » اهـ . وما ذكره المؤلف ذكره المهدوي والقرطبي ، واعترض عليه أبو حيان ، وليس ما قاله في ذلك بشيء .

(٢) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٣) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، ومجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبحر ٣٢٨/٨ ، وتفسير الطبري ٤١/٢٩ ، والقرطبي ٢٧٤/١٨ ، وابن كثير ٢٤٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٥٠/٦

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ [سورة القيامة : ١] وسيأتي الكلام عليها ١٤٠٢ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾ [سورة الواقعة : ٧٥] انظر الكلام عليها في مجمع البيان ٢٢٦/٥ ، وتفسير الطبري ١١٧/٢٧-١١٨ ، والقرطبي ٢٢٣/١٧ ، وابن كثير ٢٠/٨-٢١ ، ومجمع التفاسير ١٦٥/٦

(٥) يريد على زيادة لا . وقد عزي هذا القول إلى سعيد بن جبير ، وصرّح القرطبي أنه قول أكثر المفسرين ، واختاره النحاس . والصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، انظر ما سلف ٢٨

(٦) عزي هذا القول إلى قتادة والفراء . وقيل « لا » نفي للقسم ومعناه لا يحتاج إلى القسم لوضوح الأمر ، فهذا أظهر من أن يحتاج في إثباته إلى قسم ، عن أبي مسلم ومن وافقه ، وهو الظاهر .

[قوله تعالى][1] : ﴿ قَلِيلاً ما تؤمِنُونَ ﴾[2] [٤١]

أي إيماناً قليلاً تؤمنون . وكذا قوله ﴿ قَلِيلاً ما تَذَكَّرُونَ ﴾ [٤٢] أي تذكُّراً قليلاً تذكّرون . ٣

فـ ﴿ ما ﴾ صلة زائدة[3] . وانتصاب « قليل » لأنه صفة موصوف محذوف .

ثم قال : ﴿ تَنْزِيلٌ ﴾[4] [٤٣]

أي هـذا تنزيـلٌ . ومن قـال ﴿ تنزيـلاً ﴾[5] فنصب نصبـه ٦ بـ ﴿ تَذَكَّرُون ﴾ ، / أو بـ « نزّلنا » مضمر . ٢/١٣٧

[قوله تعالى][1] : ﴿ فَمَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[6] [٤٧]

﴿ من أحد ﴾ في موضع اسم ﴿ ما ﴾ [و][1] ﴿ حاجزين ﴾ خبر ، وجاء ٩ مجموعاً لأنّ « أحداً بمنزلة الجمع . ولم يُبْطِل عَمَلَ « ما »[7] قوله ﴿ منكم ﴾ ، لأنه ظرف ، والفصل بالظرف في هذا الباب كَلافَصْلٍ .

وإن أخذت بالتمييز كان ﴿ منكم ﴾ خبراً ، و﴿ حاجزين ﴾ وصف لـ ﴿ أحد ﴾ . ١٢

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، ومجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبحر ٣٢٨/٨

(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف من التعليق ص ٢٨

(٤) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٣٢٩/٨

(٥) هذه قراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى أبي السّمال .

(٦) انظر الجواهر ١١١ ، ١٧٩ ، ٣٠٧ ، ٣٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٧ ، وللفراء ١٨٣/٣ ، وإعراب القرآن ٥٠٢/٣ ، ومجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ـ٤٥٩ ، والبحر ٣٢٩/٨ ، ومجاز القرآن ٢٦٨/٢ ، والمقتضب ٢٥٢/٣ ، والعضديات ٣٢ ، والبصريات ٣٠٩ ، وابن يعيش ٣١/٦

(٧) « ما » الحجازية تعمل بأربعة شروط : أن يؤخر الخبر ، وألا تدخل « إنْ » على اسمها ، وألا يقترن الخبر بـ « إلا » ، وألا يليها معمول الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، انظر شذور الذهب ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، والهمع ١١٠/٢ ـ ١١٤ وغيرهما .

سورة المعارج

قوله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ والرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[1] [٤]

﴿ خمسين ﴾ نصب خبر ﴿ كان ﴾ ، و﴿ ألف ﴾ نصب على التمييز . و﴿ سنة ﴾ جر بالإضافة ، و« كان » مع اسمه وخبره في موضع جر صفة ﴿ يوم ﴾ .

وفي الأُخرى ﴿ كان مِقْدارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [سورة السّجدة : ٥] فيظنّ المتوهِّمُ أنَّ « خمسين » زيادة ههنا ، وهو جهلٌ منه ؛ لأنَّ في ذلك اليوم مواقفَ[2] مختلفة وأوقاتاً يكون[3] مقدار بعضها ألف سنة ومقدار بعضها خمسين ألف سنة .

ويكون على المؤمن أقلَّ منه على الكافر ، لأن من صَعُبَ عليه الوقتُ كان كأنّه أطول عليه ممن سهل أمره ، وقد ورد ذلك في أشعارهم ، قال[4] :

يَطُولُ اليَوْمُ لاأَلْقَاكِ فِيهِ   وحَوْلٌ نَلْتَقِي فيه قَصِيرُ

---

(١) انظر تأويلها في مجمع البيان ٣٥٣/٥ ، والبيان ٤٦٠/٢ ، والبحر ٣٣٣/٨ ، وتفسير الطبري ٤٤/٢٩ـ٤٦ ، والقرطبي ٢٨١/١٨ـ٢٨٣ ، وابن كثير ٢٤٨/٨ـ ٢٥١ ، ومجمع التفاسير ٣٥٤/٦ـ٣٥٥

(٢) في الأصل : مواقع ، والصواب من ي و ب . وقد سلف نحو هذه العبارة ١٣٠٦ ـ ١٣٠٧

(٣) في الأصل : وأوقات تكون ، وهو خطأ .

(٤) سليمان بن أبي دباكل الخزاعي كما في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٥٣ ، والتبريزي ١٦٧/٣ ، وينسب إلى جميل في أمالي القالي ٢٠٢/١ ، وانظر ديوانه ٩٩ . وذكر البكري في سمط اللآلي ٤٨٤ـ٤٨٥ أنه يروى لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ولأبي سعيدة الأسلمي (؟) وانظر تخريج العلامة الميمني له في سمط اللآلي ٣١٢

وفي شعر جرير[١] :

وَيَوْمٍ كَإِبْهَامِ الْحُبَارَى لَهَوْتُهُ ... ...

وفي شعر شاعرهم[٢] :

... ... وَلَيْلُ العَاشِقِينَ طَوِيلُ

قوله عز وجل : ﴿ ولا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً ﴾[٣] [١٠]

أي حميمٌ عن حميمه ، كما قال : ﴿ ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٤] . ومن فَتَح وقال ﴿ ولا يَسْأَلُ حَمِيم حميماً ﴾ فهو كقوله ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ [سورة عبس : ٣٧] .

[قوله تعالى][٤] : ﴿ يُبَصَّرُونَهُم ﴾[٥] [١١]

---

(١) ذيل ديوانه ق ١٤/٣٨ جـ٢/٩٦٤ وروايته :

ويوم كإبهام القطاة مزَيَّنٍ ... إليّ صباه غالبٍ لي باطله

وانظر النقائض ٦٣١ ، وهو على هذه الرواية في المستقصى ٢٨٣/٢ . ويضرب المثل بقصر إبهام القطاة والحبارى فيقال : أقصر من إبهام القطاة وإبهام الحبارى ، انظر الدّرة الفاخرة ٣٥١/٢ ، وجمهرة الأمثال ١١٥/٢ ، والمستقصى ٢٨٣/٢

(٢) يريد المتنبي ، ديوانه ق ١/١٨٧ جـ٣/٩٥ ، وتمامه :

ليالِيَّ بعد الظاعنين شكولُ ... طوالٌ وليلُ ... ...

وكأن قوله « شاعرهم » يقابل ذكر ابن جني للمتنبي بـ« شاعرنا » ، انظر الخصائص ٢٤/١ ، ٢٣٩ و ٤٠٣/٢ و ٢٤١/٣

(٣) انظر الجواهر ٤٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤/٣ ، والحجة ٣٩٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٥١/٥ ، والبيان ٤٦٠/٢ ، والبحر ٣٣٤/٨ ، والبغداديات ٢٧٧ ، وتكملة الإيضاح ١٨٦

وضمُّ الياء من « يُسْأل » قراءة البزي عن ابن كثير كما في السبعة ٦٥٠ ، والمبسوط ٤٤٦ . وفي الرواية عنه اختلاف فروي عنه الضم ، وروي عنه الفتح وهي قراءة باقي السبعة وهي رواية الداني فلم يذكر في هذا الحرف اختلافاً في كتابه التيسير ، انظر النشر ٣٩٠/٢

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر إعراب القرآن ٥٠٦/٣ ، والحجة ٣٩٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٥١/٥ ، والبحر ٣٣٤/٨

أي يُبَصَّر الحميم حميه ، وكنى بالحميم عن الجمع ، لأنه في معنى الجمع .

[قوله تعالى][1] : ﴿ إِنَّها لَظَى . نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾[2] [١٥-١٦]

٣ بالرفع والنصب[3] . فالرفع على الأوجه الأربعة المتقدم ذكرها في غير موضع[4] . والنصب بإضمار فعل على تقدير : إنها لظى أعنيها[5] نزّاعةً للشوى .

قال أبو عليّ[6] : ولا أحمله على الحال ، لأنه ليس في الكلام ما يعمل في

٦ الحال . فإن قلت : ﴿ لظى ﴾ بمعنى متلظية ، فكأنه : إنها متلظيةٌ نزاعةً ، فيكون حالاً من الضمير في ﴿ لظى ﴾ = فالجواب : إن هذا غير سائغ ، لأنّ ﴿ لَظَى ﴾ لا ينصرف للتعريف والتأنيث ، وإذا لم ينصرف للتعريف

٩ [والتأنيث][7] فقد خرج من الوصفية وصار اسماً محضاً علماً فلا يصحُّ إعمالُه في الحال ؛ فوجب ألاّ يجوز كون ﴿ نزاعةً ﴾ حالاً من الضمير فيها .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٠٦/٣-٥٠٧ ، والحجة ٣٩٦/٤خم ، ومجمع البيان ٣٥٤/٥ ، والبيان ٤٦٠/٢-٤٦١ ، والبحر ٣٣٤/٨ ، والكشاف ١٥٨/٤ ، والتبيان ١٢٤٠ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٧/٢-٧٥٨ ، والكتاب ٢٥٨/١ ، وابن يعيش ٥٨/٢

(٣) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦٥٠-٦٥١ ، والتيسير ٢١٤ ، والنشر ٣٩٠/٢

(٤) انظر ذكرها في الكلام على قوله تعالى ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ [سورة هود : ٧٢] ص ٥٨٠ في توجيه قراءة الرفع ، وفي الكلام على قوله تعالى ﴿ ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا ﴾ [سورة الكهف : ١٠٦] ص ٧٧٨ . وانظر المصادر السالفة .

(٥) كذا قدره أبو علي . وإذا حمل هذا التقدير على ظاهره كان « نزاعة » حالاً . والظاهر أن الوجه أن يكون منصوباً على الاختصاص بفعل مضمر تقديره « أعني » ، انظر الكشاف والتبيان والبحر .

(٦) في الحجة ، وقد حكى المؤلف كلامه بمعناه .

(٧) زيادة من ب .

ثم قال : وإن ذهبت بـ« لظى » مذهب « الحارث » و« العباس » وما بقي فيه بعد التسمية رائحة الصفة = جاز كون ﴿ نزاعةً ﴾ حالاً من الضمير فيه كما جاز دخول اللام عليه[١] .　٣

ويجوز أن تكون الحال حالاً موكدة[٢] ، كقوله ﴿ وهو الحقُّ مُصَدِّقاً ﴾[٣] [سورة البقرة : ٩١] فيكون العامل في الحال معنى الجملة .

قوله تعالى : ﴿ **إنَّ الإنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً . إذا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً . وإذا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً** ﴾[٤] [١٩-٢١]　٦

العامل في ﴿ إذا ﴾ الأولى معنى « هَلُوع »[٥] ، وفي الثانية معنى « مَنُوع » ، والتقدير : جزوعاً إذا مسَّه الشَّرّ ، ومنوعاً إذا مسَّه الخير ، فوقع الفصل بين الواو وبين المعطوف بالظرف ، وهو كثير ، وإن كان قد كره ذلك[٦] .　٩

[قوله تعالى][٧] : ﴿ **فَمَا لِلَّذِينَ / كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ** ﴾[٨] [٣٦]　١/١٣٨

﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، واللام خبره ، وفيه ضميره . فأما ﴿ قبلك ﴾　١٢

---

(١) انتهت حكاية معنى قول أبي علي .

(٢) أجازه مكي والزمخشري والعكبري وأبو حيان .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٩٧٦ وذكر مصادر الكلام عليها هناك .

(٤) انظر البيان ٤٦١/٢ ، والتبيان ١٢٤٠

(٥) عند العكبري أن العامل فيها « جزوع » .

(٦) الظاهر أنه يريد أن سيبويه كره الفصل بين الواو والمعطوف ، وقد سلف له ١٣٥٨ أن نقل عن أبي علي كراهة سيبويه ذلك ، وقد سلف تحقيقنا أن سيبويه لم ينص إلا على المجرور وليس له كلام في المرفوع والمنصوب ، انظر ما سلف ٩٩ ، ٥٥٨ ، ٥٨٠ ، ١٢٣٦ ، ١٣٥٨ ، وانظر ما قلناه في الفصل بين الواو والمعطوف المجرور أيضاً .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٢٦٢-٢٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٨ ، وإعراب القرآن ٥٠٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٩/٢ ، والتبيان ١٢٤١ ، وابن الشجري ١١١/١

فحال من الواو في ﴿ كفروا ﴾ أو من المجرور على تقدير : فمالهم ثابتين قِبَلَك . ويكون ﴿ مهطعين ﴾ حالاً بعد حال .

٣ وقوله : ﴿ **عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ** ﴾[1] [٣٧]
تقديره : عزين عن اليمين وعن الشمال . فهو حال بعد حال[2] .

ومن رأى وَصْفَ الحال كان ﴿ عزين ﴾ صفة لـ ﴿ مهطعين ﴾ .

٦ ويجوز أن يكون ﴿ عزين ﴾ حالاً من الضمير في مهطعين .

ويجوز أن يكون ﴿ مهطعين ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ قبلك ﴾ .

ويجوز في ﴿ قبلك ﴾ أن يكون ظرفاً للام ، وأن يكون ظرفاً
٩ لـ ﴿ مهطعين ﴾[3] .

ويجوز[4] أن يتعلق ﴿ عن اليمين ﴾ بمضمر أيضاً في موضع الحال أو صفة لـ ﴿ مهطعين ﴾ وأن يكون صلة [لـ][5] ﴿ عزين ﴾ .

١٢ قوله عز وعلا : ﴿ **إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِمَّا يَعْلَمُونَ** ﴾[6] [٣٩]
أي من أجل ما يعلمون[7] ، وهو الطاعة ، والمضاف محذوف .

---

(١) انظر إعراب القرآن ٥٠٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ ، وقد أخذ الطبرسي وأبو البركات عن المؤلف من غير تصريح ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٩/٢ ، والتبيان ١٢٤١

(٢) وهو قول النحاس ومكي والعكبري . ونصّ مكي أنه حال من « الذين » .

(٣) وهو قول مكي والعكبري أيضاً .

(٤) أجازهما العكبري أيضاً .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٥٧ ، وإعراب القرآن ٥١٠/٣ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبحر ٣٣٦/٨ ، وتفسير الطبري ٥٤/٢٩ ـ ٥٥ ، والقرطبي ٢٩٤/١٨ ـ ٢٩٥ ، وابن كثير ٢٥٦/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٦٠/٦

(٧) ذكره الطبرسي والقرطبي أيضاً . وقيل أي خلقناهم من منيّ قذر ، عن قتادة والحسن ، وهو قول أكثر المفسرين ، وهو الظاهر .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **فلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ والْمَغَارِبِ** ﴾[2] [٤٠]

وقال في الأخرى ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ ورَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾[3] [سورة الرحمن : ١٧] ؛ لأنَّ التثنية جمع . فالمشارق كالمشرقين والمغارب كالمغربين . والتثنية يراد به مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغرب الصيف ومغرب الشتاء[4] .

وقال قوم[5] : إنّ له كل يوم مشرقاً ومغرباً غير مشرقه ومغربه أمس . فذلك ثلثمائة وستون مشرقاً ومغرباً .

فأما قوله ﴿ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [سورة الزخرف : ٣٨] فإنه يريد بُعْدَ المشرق والمغرب ، ولكنه جاء لأنه من باب « العُمَرَيْن » و « الزُّهْدَمَيْن » و « الكَرْدَمَيْن »[6] .

[قوله تعالى][7] : ﴿ **إِنَّا لَقَادِرُونَ . على أن نُّبَدِّلَ خَيْراً مِّنْهُم** ﴾[8] [٤٠-٤١]

أي نبدّلهم بخير منهم[9] . فحذف المفعول الأول والجارّ من المفعول الثاني .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٨٨ ، وإعراب القرآن ٥١٠/٣ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبحر ٣٣٦/٨

(٣) انظر الكلام عليهما في تفسير الطبري ٧٤/٢٧-٧٥ ، والقرطبي ١٦١/١٧ و ٦٣/٥ ، وابن كثير ٤٦٧/٧ ، ومجمع التفاسير ١٣٩/٦

(٤) عن قتادة وغيره .

(٥) هذا قول ابن عباس وغيره .

(٦) العمران : عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق ، والزهدمان : زهدم وقيس - أو كردم - من بني عوير ، أما الكردمان فلا أعرفهما . انظر إصلاح المنطق ٤٠٠ ، والدّرة الفاخرة ٥٤٢ ، وسفر السعادة ٧٦٤

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٥٠٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ وقد نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٩) وكذا في الجواهر والبيان ، والصواب أن يكون التقدير : نبدل بهم خيراً منهم ، فحذف المفعول الأول ، انظر ما سلف أيضاً ١٣١٧

[قوله تعالى][1] : ﴿ إلى نَصْبٍ يُوفِضُونَ ﴾[2] [٤٣]

بفتح النون ، و ﴿ نُصُبٍ ﴾ بضمتين[3] . وفسَّرهما أبو عليّ بالرّاية والعَلَم ،
٣ وقال : هما لغتان[4] .

وغيره[5] فسَّر نَصْباً بالرّاية ونُصُباً بالأصنام ، كقوله ﴿ وما ذُبِحَ على النُّصُب ﴾ [سورة المائدة : ٣] .

٦ [قوله تعالى][6] : ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾[7] [٤٤]

حال من الضمير في ﴿ يوفضون ﴾[8] لمكان الضمير المجرور في قوله ﴿ أبصارهم ﴾ .

٩ [قوله تعالى][6] : ﴿ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾[9] [٤٤]

أي يوعدونه . فحذف العائد[10] من الصلة إلى الموصول .

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥١١/٣ ، والحجة ٤٠٠/٤ـ٤٠١ خم ، ومجمع البيان ٣٥٧/٥ـ٣٥٩ ، والبحر ٣٣٦/٨ ، وتفسير الطبري ٥٥/٢٩ـ٥٦ ، والقرطبي ٢٩٧/١٨ ، وابن كثير ٢٥٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٦١/٦

(٣) قرأ بضمتين ابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بفتح النون وسكون الصاد . انظر السبعة ٦٥١ ، والتيسير ٢١٤ ، والنشر ٣٩١/٢

(٤) هذا أحد قولي أبي علي وأبي عبيدة ومن وافقهما . وأجازا هما ومن وافقهما أن يكون نُصُب بضمتين جمع نَصْب ، وهو عند أبي علي كَسَقْف وسُقْف ثم ثقّلت القاف .

(٥) ومنهم الفراء والطبري ومن وافقهما .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥١١/٣ ، والبيان ٤٦٣/٢ ، والتبيان ١٢٤١ . وسياق الآية : ﴿ يوم يخرجون من الأجداث سراعاً كأنهم إلى نصب يوفضون . خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلّة ... ﴾ .

(٨) هو عند النحاس حال من الضمير في ﴿ يخرجون ﴾ ، وهو قول العكبري أيضاً ، أو حال من الضمير في ﴿ ترهقهم ﴾ . وفي الأصل : حالاً من الضمير ، وهو خطأ .

(٩) انظر إعراب القرآن ٥١١/٣ ، والبيان ٤٦٣/٢

(١٠) سلف التعليق على حذف العائد من الصلة إلى الموصول وهو ضمير نصب ١٠٩

سورة نوح

صلوات الله عليه

قوله عز وعلا : ﴿ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ﴾[(١)] [١]   ٣

بمعنى « أيْ »[(٢)] . وإن شئت : أرسلنا بأن أنذر[(٣)] ، كما أنَّ قوله ﴿ أنِ اعْبُدُوا اللهَ ﴾ [٣] بمعنى : أي اعبدوا الله . وقيل : [هو متعلق بـ ﴿ نذير ﴾ أي][(٤)] نذيرٌ بأن اعبدوا الله ، وفيه بُعْدٌ لأنَّ نذيراً وُصِفَ بـ ﴿ مبين ﴾[(٥)] .   ٦

[قوله تعالى][(٦)] : ﴿ فقلتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُم إنَّهُ كانَ غَفَّاراً . يُرْسِلِ السَّماءَ ﴾[(٧)] [١٠-١١]

[﴿ يرسلِ ﴾][(٨)] جزم جواب الأمر . وقوله ﴿ إنه كان غفَّاراً ﴾ اعتراض بين الأمر وجوابه .   ٩

[قوله تعالى][(٨)] : ﴿ وجَعَلَ القَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً ﴾[(٩)] [١٦]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٧/٣ ، وإعراب القرآن ٥١٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٠/٥ ، والبيان ٤٦٤/٢ ، والبحر ٣٣٨/٨ . وسياق الآيات : ﴿ إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك من قبل أن يأتيهم عذاب أليم . قال يا قوم إني لكم نذير مبين . أن اعبدوا الله واتّقوه وأطيعون ﴾ .

(٢) هذا أحد قولي النحاس ومن وافقه .

(٣) وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وغيره .

(٤) زيادة من ب . وكان فيها : « وقيل أن هو » بإقحام « أن » .

(٥) فلا يعمل بعد الوصف ، انظر ما سلف ٨٣٠ ، ١٠٠٩ ، ١٠٧٤ ، ١٣٧٤ . ولم أجد هذا القول الذي استبعده .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥١٣/٣-٥١٤

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٩ ، وللفراء ١٨٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٣ ، =

قيل : في إحداهنَّ . وقيل : يجوز أن يكون « في إحداهن » ويقال « فيهن » لأن ما في إحداهن كان فيهن[١] .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وِلِوَالِدَيَّ ﴾[٣] [٢٨]

قيل : أراد آدم وحواء عليهما السلام ، لأنَّ أبويه كانا كافرين[٤] .

= ومجمع البيان ٣٦٣/٥ ، والبحر ٣٤٠/٨ ، وتفسير الطبري ٦٠/٢٩ - ٦١ ، والقرطبي ٣٠٤/١٨ - ٣٠٥ ، وابن كثير ٢٦٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٦٥/٦

(١) هذا قول ابن كيسان حكاه عنه النحاس (انظر تفسير القرطبي) ، وهو معنى قول الأخفش . وقيل وجه القمر إلى السموات فهو فيهن على الحقيقة ، عن عبد الله بن عمرو ، واختاره الطبري والنحاس وغيرهما ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣٦٥/٥ ، وتفسير الطبري ٦٣/٢٩ - ٦٤ ، والقرطبي ٣١٣/١٨ - ٣١٤ ، وابن كثير ٢٦٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٦٩/٦

(٤) هذا خلاف ما نصَّ عليه جميع المفسرين ، فقد نصوا أنهما كانا مؤمنين .

سورة الجنّ

قوله عز وجل : / ﴿ وانَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنا ﴾[1] [٣] ٢/١٣٨
بالكسر والفتح ، إلى قوله : ﴿ وانّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ ﴾ [١٤] ٣
بالفتح والكسر فيهن[2] .

فالكسر على قوله ﴿ فقالوا ﴾[3] [١] أي قالوا هذه الأشياء .

والفتح على قوله ﴿ أُوحِيَ ﴾[4] [١] أي أُوحي إلي أنَّه استمع ، وأنَّه تعالى ، ٦
إلى قوله وأنَّا منّا المسلمون .

وقال الفراء[5] : إنما فَتَحَ من فَتَح « أنَّه » لأنه عطفه على الهاء من قوله ﴿ فآمَنَّا[6] به ﴾ [٢] وبأنه تعالى . وقد ذكرنا[7] أنه لا يجوز عطف الظاهر على ٩
المضمر المجرور .

---

(١) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٥١١ ، وللفراء ١٩١/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢١/٣ ، والحجـة ٤٠١/٤-٤٠٤ خم ، ومجمع البيان ٣٦٦/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٣٤٧/٨

(٢) فتحهنّ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وكسرهنّ الباقون . انظر السبعة ٦٥٦ ، والتيسير ٢١٥ ، والنشر ٣٩١/٢

(٣) في النسخ : قالوا ، والتلاوة بالفاء .

(٤) هذا قول الأخفش وأبي علي ومن وافقهما .

(٥) في معاني القرآن له ١٩١/٢ وقد حكى المؤلف كلامه بمعناه ، ووافق الفراءَ الزجاجُ والنحاس وأبو حيان .

(٦) في النسخ : آمنا ، والتلاوة بالفاء .

(٧) ص ١٥٩ ، ٢٨٥ ، ٤٤٢ ، ٦٣١ ، وانظر بسط التعليق عليه في أول المواضع .

فأما قوله : ﴿ وأنَّ المساجدَ للهِ فلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أحَداً ﴾[١] [١٨]

فالتقدير : فلا تدعوا مع الله أحداً لأنَّ المساجد لله[٢] ؛ فليس من الوحي[٣]

٣ ولا من القول المتقدمَيْن في شيء .

وأما قوله : ﴿ وانَّه لَمّا قامَ ﴾[٤] [١٩]

بالفتح والكسر[٥] فهما راجعان إلى القول والوحي .

٦ [قوله تعالى][٦] : ﴿ وانَّهُم ظَنُّوا كما ظَنَنْتُم أن لَّن يَبْعَثَ اللهُ أحَداً ﴾[٧] [٧]

هذا محمول على إعمال الثاني دون الأول ، والفراء يحمله على الأول[٨] .

٩ [قوله تعالى][٦] : ﴿ وأنَّا لَمَسْنا السَّماءَ ﴾[٩] [٨]

---

(١) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ ، وللفراء ١٩١/٣-١٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٣ ، والحجة ٤٠٧/٤-٤٠٨ خم ، ومجمع البيان ٣٦٦/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٣٥٢/٨ ، وتفسير الطبري ٧٣/٢٩ ، والقرطبي ٢٠/١٩ ، وابن كثير ٢٧٠/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٧٧/٦ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٧/٢ ، والأصول ٢٦٩/١ ، والبغداديات ٤٣ ، والمغني ٦٨٢ ، ٨٣٨ ، واتفقوا على فتح ﴿ وأن المساجد ﴾ .

(٢) هذا قول الخليل وابن السراج وأحد قولي الأخفش والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٣) هذا خلاف قول الناس في جواز حمله على الوحي ؛ فقد أجاز سيبويه والأخفش والمبرد والنحاس وأبو علي وغيرهم أن يكون محمولاً على « أوحي » وعزاه سيبويه إلى المفسرين ، وقال المبرد : وهذا وجه حسن جميل ، وهو قول الفراء .

(٤) انظر مجمع البيان ٣٦٧/٥ ، والبحر ٣٤٧/٨ ، ٣٥٢

(٥) كسره نافع وأبو بكر عن عاصم ، وفتحه الباقون .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥٢٣/٣ ، والبحر ٣٤٨/٨ ، والمغني ٦٦٠

(٨) هذا مذهب الكوفيين - والفراء من رؤوسهم - في التنازع فهم يعملون العامل الأول ، والبصريون يعملون الثاني ، وقد سلف بسط التعليق على التنازع ٣٦٧

(٩) انظر الجواهر ٧٧ ، ومجمع البيان ٣٦٩/٥ ، والبحر ٣٤٨/٨ ، وتفسير الطبري ٦٩/٢٩ ، والقرطبي =

أي طريق السماء[1] . وقدَّره أبو علي[2] : عالجنا غَيْبَ السماء ورُمْناه للاستراق .

[قوله تعالى][3] : ﴿ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً ﴾[4] [١١] ٣

أي ذوي طرائق شتى[5] .

[قوله تعالى][3] : ﴿ إِلاَّ مَنِ ٱرْتَضَى مِن رَّسُولٍ ﴾[6] [٢٧]

يجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ ابتداء ، ويكون ﴿ فَإِنَّه يَسْلُكُ ﴾ [٢٧] ٦ خبراً[7] . ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً[8] .

= ١١/١٩ ، وابن كثير ٢٦٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٧٣/٦

(١) ومعنى اللمس ههنا التطلّب ، أي طلبنا بلوغ السماء أو الصعود إليها أو خبرها .

(٢) لم أُصب كلامه . وذكر المؤلف هذا الوجه في الجواهر ولم يعزه إلى أبي علي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٣٧١/٥ ، والبحر ٣٥٠/٨ ، والكشاف ١٦٩/٤

(٥) هذا معنى كلامهم . وقدره الزمخشري : ذوي مذاهب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٧٣/٥ ، والبيان ٤٦٨/٢ ، والبحر ٣٥٥/٨ ، والتبيان ١٢٤٥ . وسياق الآية : ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً . إلا ... ﴾ .

(٧) أجازه الطبرسي وأبو البركات والعكبري أيضاً . وعليه يكون موضع الجملة نصباً على الاستثناء ، والجمهور لم يثبت لها هذا الموضع ، انظر ما سلف ١١٦

(٨) وقيل متصل ، وهو قول النحاس والعكبري وظاهر قول الفراء ، وأجاز القولين غيرهم .

سورة الْمُزَّمِّل

قوله عز وعلا : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إلاَّ قَلِيلاً . نِّصْفَهُ ﴾[١] [٢ - ٣]

٣ تقديره : قم الليل نصفه إلا قليلاً . فـ ﴿ نصفه ﴾ [نصب][٢] بدل من ﴿ الليل ﴾ ، و ﴿ قليلاً ﴾[٣] استثناء منه[٤] . وقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا قليل في التنزيل[٥] .

٦ [قوله تعالى][٢] ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾[٦] [٩]

بالجر والرفع والنصب[٧] . فالجر على البدل من قوله ﴿ رَبِّكَ ﴾ [٨] .

---

(١) انظر الجواهر ٧٠٤ ـ ٧٠٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٢ ، وللفراء ١٩٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣١/٣ ، ومجمع البيان ٣٧٦/٥ ، والبيان ٤٦٩/٢ ، والبحر ٣٦١/٨ ـ ٣٦٢ ، والهمع ٢٦٤/٣ ـ ٢٦٥ و٢٦٨/٥

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) في الأصل : وقليل .

(٤) هذا قول المبرد فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر وقول الزجاج أيضاً فيما نقله عنه الطبرسي . قال المؤلف في الجواهر : « وقوله ﴿ إلا قليلاً ﴾ يفيد ما أفاده ﴿ أو انقص منه قليلاً ﴾ لكن أعيد تبعاً لذكر الزيادة . خيّره الله بين أن يقوم النصف أو يزيد عليه أو ينقص » اهـ . وخفي هذا المعنى عن أبي حيان فاعترض على هذا القول بأنه يكون في الكلام تكرار ، وليس كذلك .
وذهب الأخفش وتابعه الفراء إلى أن التقدير « أو نصفه » ، وردّه المبرد لأنه حذف حرف العطف من غير دليل . وذهب النحاس إلى أنه منصوب بفعل مضمر أي قم نصفه ، وليس هذا إلا وجه البدل عينه ، وانظر كلام أبي حيان فقد أطال فيه .

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] ، انظر ما سلف ٢٣٨

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللفراء ١٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣٢/٣ ، والحجة ٤١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٧٦/٥ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٣/٨

(٧) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ باقي السبعة بالجر . انظر السبعة =

والرفع على إضمار « هو »[١] . والنصب بإضمار فعل على تقدير : نمدح رب المشرق والمغرب .

[قوله تعالى][٢] ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُم يَوْماً يَجْعَلُ الوِلْدَانَ شِيباً ﴾[٣] [١٧] ٣

تقديره : فكيف تتقون عقاب يوم[٤] يجعل الولدان شيباً إن كفرتم . فـ ﴿ يوماً ﴾ نصب مفعول ﴿ تتقون ﴾ على [تقدير][٢] حذف المضاف ، وقوله ﴿ يجعل الولدان ﴾ في موضع النصب وصفاً لليوم . ٦

[قوله تعالى][٥] ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾[٦] [١٨]

ولم يقل « منفطرة » . قال الخليل[٧] : لأنه أراد معنى النسبة ، أي ذات انفطار . وحمله غيره على المعنى وهو السقف[٨] ، لقوله ﴿ وجعلنا السماء سَقْفاً مَّحْفُوظاً ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٢] . ٩

---

٦٥٨ ، والتيسير ٢١٦ ، والنشر ٣٩٣/٢ . أما النصب فقراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى زيد بن علي .

(١) هذا أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما ، وأجازا أن يكون مبتدأ والخبر قوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ [٩] ، وهو قول الأخفش . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩١ ، ١٢٢ ، ٤٨٥ ، ٧١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللفراء ١٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣٦/٣ ، ومجمع البيان ٣٨٠/٥ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٥/٨ ، والمغني ٥١٠

(٤) قدره أبو علي : عذاب يوم أو جزاء يوم ، عن الجواهر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤ ـ ٥٥ ، وللفراء ١٩٩/٣ و١٢٧/١ ، وإعراب القرآن ٥٣٦/٣ ـ ٥٣٧ ، ومجمع البيان ٣٨٠/٥ ـ ٣٨١ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٥/٨ ـ ٣٦٦ ، ومجاز القرآن ٢٧٤/٢ ، والكتاب ٢٤٠/١ ، وتكملة الإيضاح ١١٧ ، والمخصص ٢٢/١٧ ، وابن يعيش ١٠٠/٥ ، وابن الشجري ١٨٩/٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٣ ، ١٢٢ ، ولابن الأنباري ٣٦٦ ـ ٣٦٨

(٧) انظر الكتاب ٢٤٠/١ ، والمصادر السالفة . وأجازه النحاس وأبو علي ومن وافقهما .

(٨) هذا قول أبي عمرو ووافقه أبو عبيدة ويونس والكسائي . وقيل : السماء تذكر وتؤنث ، عن =

[قوله تعالى][1] ﴿ إنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ ونِصْفَهُ وثُلُثَهُ وطَائِفَةٌ ﴾[2] [٢٠]

٣ رفع ﴿ طائفة ﴾ على أنه محمول بالعطف على الضمير في ﴿ تَقُومُ ﴾ أي تقوم أنت وطائفة .

وكذا قوله ﴿ وآخَرُونَ ﴾ [٢٠] عطف على ﴿ طائفة ﴾ .

٦ ويجوز ﴿ نصفَه ﴾ و ﴿ نصفِه ﴾ و ﴿ ثلثَه ﴾ و ﴿ ثلثِه ﴾[3] . فالجر محمول على المجرور قبله ، وهو الأقرب إليه . والنصب محمول على قوله ﴿ أَدْنَى ﴾ .

قوله عز وعلا : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ منكم مَّرْضَى ﴾[4] [٢٠]

٩ لم ينصب ﴿ يكون ﴾ بـ ﴿ أن ﴾ لأنه بمعنى المشددة[5] . ولهذا المعنى تقديره : أَنَّه سيكون . ووقع الفصل بينه وبين الفعل بالسين ؛ لأنها إذا كانت مخففة من « أَنَّ » جاء الفصل بينه وبين الفعل / بـ « السين » و « سوف » ١/١٣٩

١٢ [و « قد »[1]] و « حرف النفي »[6] .

= الفراء وابن الأنباري والنحاس ومن وافقهم . وقيل السماء جمع سماوة أو سماءة فيكون جمعاً مذكراً ، أجازه الأخفش والفراء والمبرد وابن الأنباري ، وقول الخليل أحب إلى المبرد .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللفراء ١٩٩/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣٧/٣ ـ ٥٣٨ ، والحجة ٤١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٨١/٥ ، والبيان ٤٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٦/٨

(٣) قرأ بالجر نافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٥٨ ، والتيسير ٢١٦ ، والنشر ٣٩٣/٢

(٤) انظر الجواهر ٥٨٨ ، ٧٥٤ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٢٠ ، وإعراب القرآن ٥٣٩/٣ ، والبيان ٤٧٢/٢ ، والكتاب ٤٨١/١ ، والمقتضب ٣٢/٢ و٧/٣ ، والكامل ١١١ ، والأصول ٢٤٠/١ ، والبغداديات ٤١ ، وابن يعيش ١٠٥/٦ و٧١/٨ ـ ٧٤ ، ٧٧ ، والمغني ٤٦ ، والهمع ١٨٧/٢ و٨٨/٤

(٥) في الأصل : المشدد ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) انظر ما سلف ٧٨٣ والتعليق ثمة ، وانظر ٩٤١ أيضاً .

فالسينُ هذه الآية ، و« قد » في قوله ﴿ أَنْ قَـدْ أَبْلَغُوا ﴾[1] [سورة الجن : ٢٨] ، وحرفُ النفي ﴿ أن لَّن يُبْعَثُـوا ﴾[2] [سورة التغابن : ٧] ليصير عـوضـاً من المحـذوف جبراناً للنقص اللاحق للكلمة . ٣

[قوله تعالى][3] ﴿ **وما تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْـدَ اللهِ هُوَ خَيْراً** ﴾[4] [٢٠]

الهـاء المفعـول الأول لـ« تجـدوا » ، و﴿ خيراً ﴾ هـو المفعـول الثـاني ، ٦ و﴿ هو ﴾ فَصْل ، وإن شئت كان وصفاً[5] للهاء .

☆ قال[6] : ﴿ هو خيراً ﴾ هو الذي يكون للفصل يـدخل بين المفعول الأول والمفعول الثاني ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين اسم « كان » وخبره ، وبين اسم « إنَّ » ٩ وخبره[7] . ☆

(١) سلف الاستشهاد بها ٧٨٣ ، ١٠٠١ ، ١٠٣٢

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٣٥٣

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٥٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٤ ، وإعراب القرآن ٥٣٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٨٢/٥ ، والبيان ٤٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٧/٨ ، والكتاب ٣٩٥/١ ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، والمغني ٦٤١ ، ٦٤٦ ، والهمع ٢٣٧/١ و١١٤/٥

(٥) أي توكيداً ، واستعمله سيبويه والأخفش بهذا المعنى ، وانظر ما سلف ٣٣

(٦) قوله قال إلخ انفردت به نسخة الأصل . والظاهر أن المعنيّ بـ « قال » المؤلف .

(٧) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣

سورة الْمُدَّثِّر

قوله عز وعلا : ﴿ وثِيَابَكَ فطَهِّرْ ﴾[١] [٤]

٣ أي ذا ثيابك ، أي نفسَك[٢] ، فحذف المضاف .

وقيل : ﴿ فَطهِّر ﴾ : فقَصِّر[٣] ؛ لأنه[٤] إذا كان قصيراً كان أَبعدَ من القَذَر .

[قوله تعالى][٥] ﴿ ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[٦] [٦]

٦ ﴿ تستكثر ﴾[٧] في موضع الحال ، والتقدير : ولا تمنن مستكثراً .

[قوله تعالى][٨] ﴿ فإذَا نُقِرَ في النَّاقُورِ . فذلكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾[٩] [٨ - ٩]

---

(١) انظر الجواهر ٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٠/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٠/٣ ، ومجمع البيان ٣٨٥/٥ ، والبحر ٣٧١/٨ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٩ ، والقرطبي ٦٢/١٩ - ٦٦ ، وابن كثير ٢٨٨/٨ - ٢٩٠ ، ومجمع التفاسير ٣٩٤/٦ - ٣٩٥

(٢) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه .

(٣) عن طاووس والفراء ، وأجازه الزجاج وغيره . وقيل غير ذلك .

(٤) أي الثوب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٦/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٥ ، وللفراء ٢٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٠/٣ - ٥٤١ ، ومجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبيان ٤٧٣/٢ ، والبحر ٣٧٢/٨ ، والكامل ٣٧٤ ، والمغني ٥٣٦ ، ٥٦٠ ، وما سلف ٨٤٥

(٧) في الأصل : وتستكثر .

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٥٦٦ ، ٧١١ - ٧١٢ ، ٨٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ٦٦/١ ، وإعراب القرآن ٥٤١/٣ ، والحجة ٢٤/١ ومنها أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبيان ٤٧٣/٢ ، والبحر ٣٧٢/٨

﴿ ذلك ﴾ ابتداء ، وهو إشارة إلى المصدر ، أي فذلك النَّقْر ، وهو العامل في ﴿ يومئذ ﴾ ، و ﴿ يومئذ ﴾ منصوب به . وقوله ﴿ يومٌ عسيرٌ ﴾ خبر الابتداء ، والمضاف مقدر ، أي : فذلك النقر في ذلك الوقت نقرُ يوم عسير . ٣

[قوله تعالى][١] ﴿ **على الكافرين غَيْرُ يَسِيرٍ** ﴾[٢] [١٠]

﴿ على ﴾ يتعلق بـ ﴿ عسير ﴾ ، ولا يتعلق بـ ﴿ يسير ﴾ لأن ما يعمل فيه المضاف إليه لا يتقدم على المضاف . على أنهم قد قالوا : إنَّ غَيْراً في حكم حرف ٦ النفي ، فيجوز أن يعمل ما بعده فيا قبله ، وأجازوا « أنت زيداً غيرُ ضاربٍ »[٣] ، حملاً على : أنت زيداً لا ضاربٌ .

قال أبو إسحق[٤] : ويجوز في قوله ﴿ يومئذ ﴾ أن يكون في موضع الرفع ٩ خبر المبتدأ[٥] ، لكنه بُني على الفتح لأنه مضاف إلى « إذْ » .

ولا يجوز[٦] أن ينتصب قوله ﴿ يومئذ ﴾ بقوله ﴿ عسير ﴾ لأن ما يعمل فيه الصفة لا يتقدم على الموصوف . ١٢

[قوله تعالى][٧] ﴿ **إنَّها لإحْدَى الكُبَر . نَذِيراً لِلْبَشَر** ﴾[٨] [٣٥ - ٣٦]

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبحر ٣٧٢/٨ ، والتبيان ١٢٤٩ - ١٢٥٠ ، والمغني ٨٨٥ - ٨٨٦

(٣) انظر المصادر السالفة ، وما سلف ١١٧٠

(٤) ليس كتابه بين يدي ، وقد نقل كلامه الطبرسي في مجمع البيان . وما ذهب إليه الزجاج وافقه عليه النحاس وغيره .

(٥) لم يبين جهة الرفع فيا نقل عنه الطبرسي ، وصرح النحاس أنه بدل .

(٦) أجازه الزجاج فيا نقل عنه الطبرسي ، وأجازه العكبري أيضاً . وقد ردَّ أبو علي هذا الوجه بما ذكره المؤلف ، وهو إنما أخذ عنه .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٦ ، وللفراء ٢٠٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٧/٣ ، ومجمع البيان ٣٩٠/٥ - ٣٩١ ، والبيان ٤٧٤/٢ ، والبحر ٣٧٩/٨ ، والتبيان ١٢٥٠ - ١٢٥١

انتصب قوله ﴿ نذيراً ﴾ حالاً من المضاف إليه ، وهو ﴿ الكُبَر ﴾[١] أو من الضمير في ﴿ إحدى ﴾[٢] أو من الضمير في ﴿ قُمْ ﴾[٣] [٢] في أول السورة ، على تقدير : ياأيّها المدثر قم نذيراً للبشر . ٣

وقيل : بل التقدير : ﴿ وما جَعَلْنا أَصْحَابَ النَّارِ ﴾[٤] [٣١] ﴿ نَذِيراً لِلْبَشَر ﴾ ﴿ إلا مَلاَئِكَةً ﴾ [٣١] .

وقيل : قوله ﴿ نذيراً للبشر ﴾ نصب بإضمار فعل أي أعني نذيراً للبشر[٥] . ٦

قوله عز وعلا : ﴿ فَمَا لَهُم عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[٦] [٤٩]

﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، والخبر في الجار ، و ﴿ معرضِين ﴾ حال من المجرور ، أي أيّ شيء ثابتٌ لهم معرضين عن التذكرة . ٩

---

(١) ذكره العكبري أيضاً ولم يرتضه ، وقال أبو حيان : من جعله حالاً من الكبر فهو بمعزل عن الصواب . وأخشى أن يكون المؤلف قد سها فالذي لا خلاف بينهم في جوازه أن يكون حالاً من ﴿ إحدى الكبر ﴾ أجازه الأخفش والفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٢) أجازه العكبري وأبو حيان أيضاً .

(٣) أجازه الأخفش والكسائي والزجاج والنحاس وغيرهم ، وردَّه الفراء قال : « وليس ذلك بشيء والله أعلم ، لأن الكلام قد حدث بينهما شيء منه كثير ... » اهـ . وقال أبو حيان أيضاً : من أجازه فهو بمعزل عن الصواب .

(٤) سياق الآية ﴿ وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة ... ﴾ . وظاهر قول المؤلف أن نذيراً مفعول ثان لجعلنا وقدم المستثنى وهو قوله ﴿ إلا ملائكة ﴾ . ولم أجد هذا القول ، وهو غاية في التكلف ، ولا يصحّ .

(٥) وهو قول الأخفش علي بن سليمان . وقيل نذيراً مصدر انتصب من معنى ما قبله ، عن الفراء والزجاج ومن وافقهما ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ١١٢ ، ٧٩٣ ، ٨٥٩ ، وإعراب القرآن ٥٤٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٩١/٥ ، والبيان ٤٧٥/٢ ، والكتاب ٢٤٧/١ ، والمقتضب ٢٧٣/٣ ، والعضديات ٧٤ ، وابن الشجري ٢٧٥/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٢ ـ ٥٧

[قوله تعالى][1] ﴿ **كَأَنَّهُم حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ** ﴾[2] [٥٠]

حالٌ بعد حال ، أي مشابهين حمراً .

وقُرئ ﴿ مُسْتَنْفَرَة ﴾ و﴿ مُسْتَنْفِرَة ﴾[3] لأنه جاء لازماً متعدياً . ٣

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٥٠/٣ ، والحجة ٤٧٤/٤ ـ ٤٧٥ خم ، ومجمع البيان ٣٩١/٥ ، والبيان ٤٧٥/٢ ، والبحر ٣٨٠/٨

(٣) قرأ بفتح الفاء نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ٦٦٠ ، والتيسير ٢١٦ ، والنشر ٣٩٣/٢

سورة القيامة

قوله عز وعلا : ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ﴾[1] [١]

٣ أي ليس الأمر كما قالوا ، أُقْسِم بيوم القيامة[2] .

وروي عن ابن كثير[3] ﴿ لأُقْسِمُ ﴾ وهو لام القسم ، والتقدير : لأُقْسِمَنّ ، ولكنه جاء أيضاً بلا نون . كذا ذكره في « الحُجَّة »[4] ، ورجع عنه في

٦ « التذكرة »[5] ، وزعم أنّ اللام زيادة ؛ لأنّ القسم لا يدخل على القسم . وقد أشبعتُ القول فيه في « الاستدراك »[6] ، / وحمل اللام على الزيادة[7] . ٢/١٣٩

---

(١) انظر الجواهر ١٣٣ ، ٢٠٦_٢٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣ ، وإعراب القرآن ٥٥١/٣ ، والحجة ٤١٥/٤_٤١٧ خم ، ومجمع البيان ٣٩٣/٥ ، والبيان ٤٧٦/٢ ، والبحر ٣٨٤/٨ ، والمحتسب ٣٤١/٢ ، والأصول ٤٠١/١ و ٢٥٩/٢ ، وابن الشجري ٣٦٩/١_٣٧٠ و ٢١٩/٢_٢٢٠ ، وابن يعيش ١٠٩/٨ ، ١٣٦ ، والمغني ٣٠٢_٣٠٤ ، ٣٢٨ ، ٧٨٩

(٢) فتكون « لا » ردّاً لكلامهم ، وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهم ، وأجاز الأخفش والنحاس وأبو علي ومن وافقهم أن تكون زائدة . وقيل غير ذلك ، انظر ما سلف ١٣٨٠

(٣) في رواية قنبل كما في السبعة ٦٦١ ، ورويت عن البزّي أيضاً كما في التيسير ١٢٦ ، والنشر ٣٩٣/٢ ، ٢٨٢

(٤) ٤١٥/٤_٤١٧ خم . وما قاله أبو علي من أن اللام للقسم تقدمه إليه الفراء ، وردّ ابن جني هذا القول ، قال : « ولا ينبغي أن يكون أراد النون للتوكيد لأن تلك تختص بالمستقبل ... ولأن حذف النون هنا ضعيف خبيث » اهـ . فذهب ابن جني إلى أن اللام لام الابتداء ، والتقدير : لأنا أقسم ، وحذف المبتدأ للعلم به ، وهو قول المؤلف في الجواهر .
وأجاز أبو علي في الحجة أن تكون اللام لحقت فعل الحال ، قال : « وإذا كان المثال للحال لم تتبعها النون » اهـ ، فالظاهر أنها عنده في هذا الوجه لام الابتداء .

(٥) في الأصل : ورجع عنه في غيره . وأثبت ما في ب . وقوله « كذا ذكره ... الزيادة » لم يرد في ي .

(٦) هو كتابه الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق . =

قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى قادِرِينَ ﴾[1] [٣-٤]

قال الفراء : تقديره : فليحسبْنا قادرين[2] . وهذا خطأ منه ؛ لأنّه لا يؤمَرُ بالحسبان في قدرة الله تعالى . وإنما المأمورُ به في هذا الباب اليقينُ والعلم على البتات في قدرة الله تعالى ، والتقدير : بلى نجمعها قادرين[3] . فـ ﴿ قادرين ﴾ حال ، والعامل فيه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، كقوله ﴿ فإنْ خِفْتُم فَرِجالاً أو رُكْباناً ﴾[4] [سورة البقرة : ٢٣٩] أي فصلّوا رجالاً أو ركباناً .

[قوله تعالى][5] : ﴿ كَلاّ لا وَزَرَ ﴾[6] [١١]

حذف خبر ﴿ لا ﴾ أي لا وَزَرَ في الوجود .

= (٧) قوله « وحمل اللام على الزيادة » لم يرد فيّ ب ولا يخلو من اضطراب . ولا يبعد أن يكون ليس من كلام المؤلف فهو تكرار لقوله « وزعم أن اللام زيادة » أو هو ما في نسخة أخرى في موضع هذا القول فأدخل في المتن .

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٧ ، وللفراء ٢٠٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥٥٣/٣-٥٥٤ ، ومجمع البيان ٣٩٤/٥ ، والبيان ٤٧٦/٢ ، والبحر ٣٨٥/٨ ، والكتاب ١٧٣/١ ، وابن يعيش ٦٨/٢-٦٩ و ١٢٢/٨ ، والمغني ٧٩١-٧٩٢

(٢) عزا هذا القول إلى الفراء ابن يعيش وابن هشام أيضاً . وأغلب الظن أنهم أخذوه عن بعض الكتب لا عن كتاب الفراء ، ولم أصب هذا التقدير ، والذي قاله في هذا الموضع من كتابه « وقوله قادرين نصبت على الخروج من « نجمع » كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن ليس نقوى عليك بل قادرين على أقوى منك يريد بل نقوى قادرين ... » اهـ يريد أنها منصوبة على الحال . وانظر إعراب القرآن .

(٣) هذا قول سيبويه والأخفش ومن وافقهما . قال النحاس : وقول الفراء مستخرج من هذا .

(٤) سلف الاستشهاد بها ١٠٥١ وذكر مصادر الكلام عليها ثمّة .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر البيان ٤٧٧/٢ ، والتبيان ١٢٥٤

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ إلى رَبِّكَ يومَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾[(٢)] [١٢]
ابتداء وخبر .

٣ [قوله تعالى][(٣)] : ﴿ بَلِ الإنسانُ على نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾[(٤)] [١٤]
أدخل الهاء في ﴿ بصيرة ﴾ للمبالغة ، نحو « علاَّمة » و « نَسَّابَة »[(٥)] .

وإن شئت قلت : إنه حمل ﴿ الإنسان ﴾ على النَّفس[(٦)] فأَنَّث ﴿ بصيرة ﴾
٦ لأجل ذلك ، كما حملوا النفس على الشخص في قوله[(٧)] :

ثَلاَثَــةُ أَنْفُسٍ وثَــلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ على عِيَالِي

يريد : ثلاثة أشخص ، لولا ذلك لقال « ثلاث أنفس » .

٩ وقيل : ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ أي عين بصيرة[(٨)] ، أي بل

---

(١) زيادة مني . (٢) انظر البيان ٢/٤٧٧ ، والتبيان ١٢٥٤ (٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر الجواهر ٥٣٦-٥٣٨ ، ٦١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٧-٥١٨ ، وللفراء ٣/٢١١ ، وإعراب القرآن ٢/٥٥٦-٥٥٧ ، ومجمع البيان ٥/٣٩٤ ، والبيان ٢/٤٧٧ ، والبحر ٨/٣٨٦ ، وتفسير الطبري ٢٩/١١٥ ، والقرطبي ١٩/٩٩-١٠٠ ، وابن كثير ٨/٣٠٢ ، ومجمع التفاسير ٦/٤١١ ، والكشاف ٤/١٩١ ، ومجاز القرآن ٢/٢٧٧ ، وتفسير غريب القرآن ٥٠٠ ، وابن الشجري ٢/٢٩٠

(٥) وهو قول أبي عبيدة ، وأجازه الطبري والنحاس ومن وافقهما .

(٦) وهو قول الرماني ، انظر مجمع البيان .

(٧) وهو الحطيئة . د ، ق ٢/١١٤ ص ٩٥ . وهو له في الجواهر ٦١٩ ، والكتاب ٢/١٧٥ ، والخصائص ٢/٤١٢ ، والإنصاف ٧٧١ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٥ ، والخزانة ٣/٣٠١-٣٠٢ .
وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/١٣٧ و ٢/١٤٠ ، ومجالس ثعلب ٢٥٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٠٦ ، والهمع ٤/٧٥ و ٥/٣٠٧ . ورواية الديوان « ونحن ثلاثة وثلاث ذود » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر .

(٨) هذا أحد قولي الزمخشري ، وأجازه الطبرسي ، وعزاه القرطبي وأبو حيان إلى الفراء . وهذا نصّ كلام الفراء ، قال : « يقول على الإنسان من نفسه رقباء يشهدون عليه بعمله اليدان والرجلان والعينان والذكر ، قال الشاعر :
كأن على ذي الظن عيناً بصيرة بِمَقْعَدِهِ أو منظرٍ هو ناظره =

الإنسان من نفسه على نفسه عينٌ بصيرة . وهو معنى قول مجـاهـد[١] ، لأنـه قـال : عينُه تشهد عليه ويدُه تشهد عليه ؛ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

٣

[قوله تعالى][٢] : ﴿ فَلا صَدَّقَ ولا صَلَّى ﴾[٣] [٣١]

أي لم يصدّق ولم يصلِّ . و « لا » بمعنى « لم »[٤] .

[قوله تعالى][٥] : ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إلى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ﴾[٦] [٣٣]

= ... » اهـ . والظاهر أنه أراد : على نفس الإنسان من نفسه بصيرة أي شاهد ، وقد يحتمل الوجه الآخر .

(١) لم أجد ما عزاه إلى مجاهد . وحكى في الجواهر ٦١٩ قول مجاهد ، قال : « وقال مجاهد بل الإنسان على نفسه شاهد عينه ويداه ورجلاه ... » . وقوله « على نفسه شاهد » هو تفسير ابن عباس وقتادة وابن زيد . وعن ابن عباس أيضاً أن المراد بالبصيرة سمعه وبصره ويداه ورجلاه ، وهو ظاهر قول الفراء .

والظاهر أن من فسّره بـ « شاهد على نفسه » أنّثه حملاً على أنه حجّة على نفسه ، وهو قول الأخفش وأجازه النحاس ومن وافقه .

والتأويل الثاني على تقدير : بل جوارح الإنسان على نفسه بصيرة ، عن القرطبي .

فإن جعل الإنسان هو البصيرة على نفسه فبصيرة خبر عنه والهاء للمبالغة أو للتأنيث ، وأنّث حملاً على النفس أو على الحجة أو على العين ، أو على تقدير القرطبي : بل جوارح الإنسان . و « على نفسه » متعلق ببصيرة .

وعلى معنى قول ابن عباس - وهو ما عزاه المؤلف إلى مجاهد - يكون الإنسان مبتدأ و « على نفسه » خبره و « بصيرة » مرتفع بالظرف .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٩٠/٨ ، والأصول ٦٠/٢ ، وابن الشجري ١٤٤/١ و ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، وابن يعيش ١٠٩/١ و ١٠٨/٨ ، والمغني ٣٢٠

(٤) في أنها ههنا لنفي الماضي .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٠/٥ ، والبيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٨٢/٨ ، ٣٩٠ ، ومجاز القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٠١ ، والعضديات ١٦٤ ، وابن الشجري ٢٩٠/٢

أي يتمطَّط ، أي يتبختر ، من الْمُطَيْطَاء[1] ، فأبدل من الأخيرة ياءً ، كقولهم : « تَظَنَّيْتُ » و « أَمْلَيْتُ » وغير ذلك .

قوله عز وعلا : ﴿ **أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى** ﴾[2] **[٣٤]**

ابتداء وخبر . ولم يصرف ﴿ أولى ﴾ لأنه على وزن « **أَفْعَل** » وهو معرفة ، فاجتمع فيه سببان . وحذف الخبر من الثانية اجتزاءً بخبر الأولى عنها .

---

(١) هذا قول أبي عبيدة وابن قتيبة ، وأجازه الزجاج وأبو علي ومن وافقهما . وذهب الفراء إلى أنه من « المطا » وهو الظهر ، وأجازه الزجاج وأبو علي ومن وافقهما .

(٢) انظر مجمع البيان ٤٠٠/٥ ، والبيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٩٠/٨ ، والخصائص ٤٤/٣ ، والهمع ٢١١/٥ . وانظر ما سلف ١٢٤٦ والمصادر هناك .

سورة الإنسان

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً ﴾[1] [٣]

هما حالان من الهاء المنصوبة بـ « هدينا » أي إنا هديناه شاكراً أو كفوراً . ٣

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً ﴾[2] [٤]

الوجهُ تركُ التنوين في « سلاسل » لأنه مثل « مساجد » .

ومن قال ﴿ سلاسلاً ﴾[3] فإنما نوّنه لأنه جاور ﴿ أغلالاً ﴾[4] كما قالوا ٦ « الغَدَايا والعَشَايا »[5] .

وكذا الوجه في ﴿ قَوَارِيرَ ﴾[6] [١٥] تركُ الصرف . ومن نوّن فلتشبيه

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٩ ، ٦٨ ، وللفراء ٢١٤/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٠/٢ ، والبحر ٣٩٤/٨ ، والمقتضب ١١/١ و٢٨/٣ ، والكامل ٣٧٧ ، والأصول ٥٦/٢ ، وابن الشجري ٣٤٥/٢ ـ ٣٤٦ ، وابن يعيش ١٠٠/٨ ، والمغني ٨٦ ، ٤٦٤ ، والهمع ٢٥٢/٥

(٢) انظر الجواهر ٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، ٢١٧ ، وإعراب القرآن ٥٧٣/٣ ، والحجة ٤١٩/٤ ـ ٤٢٣ خم ، ومجمع البيان ٤٠٣/٥ ، والبيان ٤٨٠/٢ ـ ٤٨١ ، والبحر ٣٩٤/٨ ـ ٣٩٧ ، والكشاف ١٩٨/٤ ، وتفسير القرطبي ١٢٣/١٩ ، وإيضاح الوقف ٣٦٧ ـ ٣٧١ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والمغني ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، ٨٩٧

(٣) قرأ بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بغير تنوين . انظر السبعة ٦٦٣ ، والمبسوط ٤٥٤ . ونص ابن الجزري أنه اختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه التنوين ـ وهو ما في التيسير ٢١٧ ـ وترك التنوين ، انظر النشر ٣٩٤/٢

(٤) هذا أحد قولي النحاس . وأجاز أن يكون التنوين لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل ، وهو قول الأخفش والكسائي والفراء ، وأجازه أبو علي وغيره .

(٥) أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج ، وإذا أفرد لم يجز ، ولكن يقال غداة وغدوات لا غير ، عن ابن السكيت (اللسان : غدو) .

(٦) قوله تعالى ﴿ كانت قوارير . قوارير من فضة ﴾ قرأه بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر عن =

الفواصل بالقوافي(١) ، لأنهم يلحقون التنوين القوافي ، كقوله(٢) :

أَقِلّي اللَّــوْمَ عــاذِلَ والعِتَــابَنْ ... ...(٣)

وكقوله(٤) : ٣

= عاصم وابن كثير ، وقرأ الباقون بغير تنوين . وابن كثير لا ينون ﴿ قوارير من فضة ﴾ . انظر السبعة ٦٦٤ ، والتيسير ٢١٧ ، والنشر ٢/٣٩٥ ـ ٣٩٦ . وقد قدم المؤلف الكلام على الآيتين ١٥ ، ١٦ ثم تكلم على الآيتين ٥ ـ ٦ فما بعدهما ، وحقه أن يؤخر .

(١) الظاهر أن من نون الثانية فإنما نونه عنده على الجوار للأول ، وهو قول ابن الأنباري ووافقه الزمخشري والقرطبي . أما ابن كثير فلم ير إتباع الثانية للأولى .
وليس ماذكروه بحجة لتنوين « قوارير » في الوصل ، وإنما هو حجة لمن لم ينونه في الوصل ووقف عليه بالألف ، فهذا شبه الفاصلة بالقافية فنون . وكلهم وقفوا على الأولى بالألف إلا حمزة ، ووقف نافع والكسائي وأبو بكر على الثانية بالألف أيضاً .
أما من نونها في الوصل ـ وهم نافع والكسائي وأبو بكر ـ فإنهم يقفون عليها بالألف على قياس سائر المنصوب سوى ما فيه هاء التأنيث ؛ وهكذا قال الأخفش وأبو علي وغيرهما .
أما الحجة في تنوين قوارير وتركه فكالحجة في سلاسل .

(٢) وهو جرير . د ، ق ١/٢ جـ ٢/٨١٣ . وهو في شرح اللمع اللوح ٢/١٠ ، والكتاب ٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، وابن السيرافي ٢/٣٤٩ ، وقوافي الأخفش ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٨ ، ١٢١ ـ ١٢٢ ، والمقتضب ١/٢٤٠ ، والنوادر ، تعليقات أبي الحسن ١٢٧ ، والحجة ٤/٤٢١ خم ، والبغداديات ٣١ ، والحلبيات ٢١٩ ، والخصائص ١/١٧١ و٢/٩٦ ، وسر الصناعة ٤٧١ ، ٤٧٩ ـ ٤٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥١٣ ، ٦٧٧ ، ٧٢٦ ، والمنصف ١/٢٢٤ و٢/٧٩ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٠٠ ، وابن الشجري ٢/٧٩ ، وابن يعيش ٤/١٥ ، ١٤٥ و٥/٧ و٩/٢٩ ، ٧٨ ، والإنصاف ٦٥٥ ، والوافي ٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ١/٩١ ، والهمع ٤/٤٠٧ و٥/٣٤٢ و٦/٢٢٠ ، والمغني ٤٤٧ ، وشرح أبيات المغني ٦/٤٦ ، والخزانة ١/٣٤ و٤/٥٥٤ . ووقع غير منسوب في شرح اللمع وقوافي الأخفش والمنصف وابن الشجري والإنصاف والبغداديات والحلبيات والحجة وتفسير الأرجوزة والهمع والخصائص (نسب إليه في الموضع الأول) وسر الصناعة (نسب إليه في الموضع الأول والرابع والسادس والسابع) وابن يعيش (نسب إليه في الموضع الثالث) .

(٣) عجزه : وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابن
وينشد « والعتابا ... أصابا » و« والعتابْ ... أصابْ » أيضاً .

(٤) وهو جرير أيضاً . د ، ق ١/٤٢ جـ ١/٢٧٨ . وهو له في الكتاب ٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، وضرورة الشعر ٣٦ ، وسر الصناعة ٥٠٢ ، وابن يعيش ٩/٣٣ ، والوافي ٢٢٤ ، والخزانة ١/٣٤ . وهو بلا نسبة في =

... ... سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهـا الخيـامُنْ[1]

والمعنى في قوله ﴿ قَوَارِيرَ من فِضَّةٍ ﴾[2] [١٥] أي في صفائها[3] .

٣

[قوله تعالى][4] ﴿ **قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً** ﴾[5] [١٦]

أي قَدَّرُوا الآنيةَ للرّيّ لا تتجاوز عنه ولا تقصر[6] .

وروي ﴿ قُدِّرُوها ﴾[7] على تقـدير : قُـدِّرَت عليهم أي على ريِّهم . وهو من

= شرح اللمع اللوح ٢/١٠ ، وتفسير أرجوزة أبي نـواس ٩٩ ، وقـوافي الأخفش ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، وسر الصنـاعـة ٤٧٩ ـ ٤٨١ ، ٤٩٢ ، ٥٠٣ ، والمنصف ٢٢٤/١ ، والخصـائص ١٧١/١ و٩٦/٢ ، وابن الشجري ٣٩/٢ ، وسفر السعـادة ٨٥٩ ، والبيـان لأبي البركات ٤٨١/٢ . وينشـد أيضـاً « الخيامو » و « الخيامْ » .

(١) صدره : متى كان الخيام بذي طلوح

(٢) انظر المصادر السالفة ، وتفسير الطبري ١٣٣/٢٩ ـ ١٣٤ ، والقرطبي ١٤٠/١٩ ـ ١٤١ ، وابن كثير ٣١٦/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٢٤/٦

(٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، فالقوارير عنده ليست من الفضة حقيقة ، وإنما هي في صفاء الفضة ونقائها ، قال : ويجوز تقدير حذف المضاف أي من صفاء الفضة .
والذي قاله أهل العلم في تأويلها : بياض الفضة في صفاء الزجاج ، عن ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة وغيرهم . فهي من فضة وهي مع هذا شفافة يرى ما في باطنها من ظاهرها ، وهذا مما لا نظير له في الدنيا .
وكان في الأصل : « والمعنى في قوله قواريراً من فضة وأكواب أي في صفاتها » وفيه سهو وتحريف صوابه من ي و ب . والتلاوة : ﴿ ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا . قوارير من فضة قدروها تقديرا ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٨/٣ ، والحجة ٤٢٣/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٠٨/٥ ، والبحر ٣٩٧/٨ ـ ٣٩٨ ، والعسكريات ١٠٣ ، والبصريات ٣٥٣ ، والمغني ٢٥٢

(٦) في الأصل و ب : لا يتجاوز عنه ولا يقصر ، وفي ي : لا تتجاوز عنه ولا يقصر . والصواب ما أثبت ، والضمير للآنية .

(٧) هذه قراءة شاذة عزاها الفراء إلى الشعبي ، وزاد النحاس نسبتها إلى قتادة وابن أبزى وعبد الله بن عبيد بن عمير ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي وابن عباس والسلمي وزيد بن علي =

المقلوب[١] ، كما قالوا[٢] : « إذا طلعتِ الجوزاءُ / انْتَصَبَ العُودُ على الحِرْبـاء »[٣] ، ١/١٤٠
والتقـدير : انتصب الحربـاء على العـود ؛ ألا ترى الطِّرِمَّـاحَ قـال في وصف
الحِرْباء[٤] : ٣

يُوفِي على جِـذْمِ الجُـذُومِ[٥] كأنَّـهُ خَصْمٌ أَبَرَّ على الْخُصُـومِ أَلَنْـدَدُ

قوله تعالى ﴿ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كافُوراً . عَيْناً ﴾[٦] [٥ ـ ٦]

= والجحدري وأبي حيوة وعباس عن أبان والأصمعي عن أبي عمرو وابن عبد الخالق عن يعقوب . وذكر ابن خالويه في شواذه ١٦٦ أنها تروى عن النبي ﷺ وعلي وابن عباس والسلمي والشعبي وجماعة .

(١) هذا عن أبي علي . وعن النحاس : « قدروا عليها » ، وعن الفراء : « قدرت لهم وقدروا لها سواء » ، وكله بمعنى واحد .

(٢) انظر النوادر ١٣٩ ، والحجة ٤٢٣/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٠٨/٥ ، والبحر ٣٩٨/٨ ، واللسان (حرب) .

(٣) في غير البحر « في الحرباء » ، وفي الحجة ومجمع البيان « أوفى العود » وفي البحر « ألقى » . وذلك إنما يكون في شدة الحرّ . وفي المخصص ١٥/٩ « طلعت الجوزاء ووافى على عود الحرباء » على غير القلب .

(٤) ديوانه ، ق ٢٦/٨ ص ١٣٩ . وهو له في الكتاب ١١٢/٢ ، ٣١٧ (عجزه في الموضعين) ، وابن السيرافي ٤٠٧/٢ ـ ٤٠٨ ، والجمهرة ٢٢٧/٢ ، وسفر السعادة ٨٩ ، واللسان (لدد) . وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١٢١/٦ (عجزه) .

(٥) كذا في النسخ ، ولا أعرف أحداً روى البيت بها . والرواية « جذم الجذول » ، ورواية ابن دريد « جذل الجذول » . والجذل والجذم : أصل الشجرة ، ويروى « يلندد » . ويوفي : يشرف ، وأبرَّ على الخصوم : غلبهم ، والألندد واليلندد : الشديد الخصومة . قال ابن السيرافي : « شبه الحرباء حين ارتفع على أصل الشجرة ومدّ رأسه نحو الشمس بخصم قد غلب خصمه فرأسه مرتفع لم يطأطئه لأنه لم يغلب فيطأطئ رأسه » اهـ .

(٦) انظر الجواهر ٦٥ ، ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٩ ، وللفراء ٢١٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٤/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٣٩٥/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٨٤/٢ ، والتبيان ١٢٥٨

قالوا : هو[1] ترجمة[2] لموضع قوله ﴿ من كأس ﴾[3] لأن الجار والمجرور في موضع النصب على تقدير : ﴿ إنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُون مِنْ كأسٍ ﴾ من ماءِ عَيْنٍ .

وإن شئت : يشربون من كأسٍ ماءَ عينٍ ، فحذف مفعول ﴿ يشربون ﴾[4] ، عن الفارس[5] في « التَّذْكِرَة »[6] . ٣

وقيل : هو ترجمة عن « كافور »[7] .

وقيل : هو نصب على التمييز[8] . ٦

وقيل : هو نصب بإضمار فعل ، أي أعني عيناً[9] .

[قوله تعالى][10] ﴿ يَشْرَبُ بها ﴾[11] [٦] ٩

---

(١) في الأصل : هي ، والصواب من ي و ب .

(٢) أي بدل . والترجمة من عبارات الكوفيين والبدل من عبارات البصريين . انظر معاني القرآن للفراء ١٥٩/٢ ، وإعراب القرآن ٢٩٢/٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها ٦٨

(٣) أجازه مكي والطبرسي وأبو البركات وأبو حيّان .

(٤) يريد لفظ « ماء » ، فحذفه وأقام المضاف إليه مقامه . وقد أجاز الأخفش ومن وافقه أن ينصب ﴿ عيناً ﴾ بـ ﴿ يشربون ﴾ أي يشربون عيناً . وتقديره ما حكاه المؤلف عن أبي علي .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، انظر ما سلف ٧٢ ، ٦٢٩

(٦) انظر ما علقناه عليه ٦٩٤

(٧) أجازه الأخفش والفراء والنحاس ومن وافقهم فـ « كافور » اسم عين ماء في الجنة . وقيل في تأويله غير ذلك .

(٨) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، ولا أعرف أحداً غيره ذكره .

(٩) أجازه الأخفش ، وهو قول المبرد ومن وافقه . وقيل حال من الضمير في ﴿ مزاجها ﴾ عن الفراء والنحاس ومن وافقهما .

(١٠) زيادة مني

(١١) انظر الجواهر ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٤/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٣٩٥/٨ ، والمغني ١٤٢ - ١٤٣ ، والهمع ١٥٩/٤

قيل : الباء زيادة[١] ، أي يشربُها أي يشرب ماءها ، لأن العين لا تشرب ، وإنما يُشرب ماؤها .

٣ [قوله تعالى][٢] ﴿ وجَزَاهُم بما صَبَرُوا جَنَّةً وحَرِيراً ﴾ [١٢] ثم قال ﴿ ودانِيَةً عليهم ظِلالُها ﴾[٣] [١٤]

فقال محمد بن يزيد : التقدير : وجنَّة دانية عليهم ظلالُها[٤] ، فحذف الموصوف . وقال غيره[٥] : هو معطوف على قوله ﴿ مُتَّكِئِينَ فيها ﴾ [١٣] . ٦

قوله عز وجل : ﴿ عَالِيَهم ثِيَابُ سُنْدُسٍ ﴾[٦] [٢١]
بالنصب في الياء ، وإسكان الياء[٧] .

فمن نصب كان حالاً[٨] من الهاء والميم في قوله ﴿ ويَطُوفُ عليهم وِلْدَانٌ

(١) أجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون المعنى « يَرْوَى بها » ، واختاره النحاس .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٩١ ، ٤٦٧ ، ٧٨٩ ، وشرح اللمع اللوح ١/٩ و١/٥٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٠ ، وللفراء ٢١٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٧/٣ ، والحجة ٤٢٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٠٩/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٣٩٦/٨ . وتمام الآيات : ﴿ ... وحريراً [١٢] متكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمساً ولا زمهريراً [١٣] ودانية ... ﴾ .

(٤) هو المبرد ، ولم أصب قوله . وما قاله المبرد هو أحد قولي الأخفش ، وأجازه الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٥) وهو أحد أقوال الأخفش والفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجاز الأخفش والفراء ومن وافقهما أن يكون منصوباً على إضمار « أعني » .

(٦) انظر الجواهر ٥٣٢ ، ٧٦٤ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٤ ـ ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/٣ ـ ٢١٩ ، وإعراب القرآن ٥٨٠/٣ ، والحجة ٤٢٤/٤ ـ ٤٢٦ خم ، ومجمع البيان ٤٠٨/٥ ـ ٤٠٩ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٣٩٩/٨ ، والكشاف ١٩٩/٤ ، وتفسير القرطبي ١٤٥/١٩ ـ ١٤٦

(٧) قرأ بإسكان الياء نافع وحمزة ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٦٦٤ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٨) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، وأجاز أبو علي أن يكون ظرفاً بمعنى « فوق » وهو قول الفراء =

مُخَلَّدُونَ ﴾ [١٩] أي يعلوهم في هذه الحالة ثياب سندس . فيرتفع ﴿ ثيابُ سندس ﴾ باسم الفاعل المنصوب على الحال .

٣ ومن قال ﴿ عَالِيْهم ﴾ فأسكن الياءَ كان في موضع الرفع صفة للـ « وِلْدَان »[1] ، أي يطوف عليهم ولدان مخلَّدون عاليهم ثيابُ سندس . فيرتفع ﴿ ثيابُ سندس ﴾ باسم الفاعل الجاري صفة على الموصوف .

٦ وكان أبو عليّ يحمل قوله ﴿ ثياب سندس ﴾ على الابتداء ، و ﴿ عالِيْهم ﴾ خبر مقدم[2] . قال[3] : وأفرد اسم الفاعل وهو يريد به الجمع ، كقوله ﴿ سَامراً تَهْجُرُونَ ﴾[4] [سورة المؤمنون : ٦٧] ، وأنشد فيه أبياتاً . وهذا لِسوءِ تأمُّله أيضاً[5] في

٩ ظاهر التلاوة ، ولم ينظر إلى ما قبل الآية من قوله ﴿ ولدان مخلدون ﴾[6] .

= والنحاس ، ولم يرتضه الزجاج وقال : هو مما لا نعرفه في الظروف ، ووافقه أبو حيان .

(١) انظر ما يأتي من التعليق .

(١) ما قاله المؤلف ـ وإن كان جائزاً ـ ليس قول أبي علي . فالذي قاله أبو علي أن عاليهم « في موضع رفع بالابتداء وثياب سندس خبره » ، وهو قول النحاس وغيره ، وهو الظاهر .

(٣) انظر كلامه في الحجة ٤/٤٢٥ ـ ٤٢٦ خم .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٣٠ ـ ٩٣١

(٥) اتهمه المؤلف فيما سلف ٩٩٦ بسوء التأمل .

(٦) قال الإمام الطبرسي رادّاً على المؤلف قوله إن عاليهم بسكون الياء صفة للولدان ونسبتَه أبا علي إلى سوء التأمل = قال : « إني لأرى أن نظر هذا الفاضل قد اختلَّ كما أن بصره قد اعتلّ فرمى أبا علي بدائه وانسلَّ . ألم ينظر في خاتمة هذه الآية إلى قوله سبحانه : ﴿ وسقاهم ربّهم شراباً طهوراً ﴾ [٢١] ثم قوله عقيب ذلك ﴿ إن هذا كان لكم جزاء ﴾ [٢٢] = فيعرفَ أن الضمير في ﴿ عاليهم ﴾ هو بعينه في ﴿ وسقاهم ﴾ ، وهو ضمير المخاطبين في ﴿ لكم ﴾ ، وهذا الضمير لا يمكن أن يعود إلا إلى الأبرار المثابين المجازين دون الولدان المخلدين الذين هم من جملة ثوابهم وجزائهم » اهـ وهو كما قال رحمه الله . وتابع المؤلف على وهمه أبو البركات الذي نقل عنه من غير تصريح . وممّن أجاز أن يكون الضمير في « عاليهم » للولدان الزمخشريُّ ، فردَّ عليه أبو حيان بنحو مما قاله الطبرسيُّ . وقد تقدمهم إلى ذلك الزجاج فيما نقل عنه القرطبي ، فقد أجاز أن يكون « عاليهم » حالاً من الولدان .

ولا خلاف بين سيبويه وأبي الحسن[١] في رفع ﴿ ثياب سندس ﴾ بـ ﴿ عاليهم ﴾ لَمّا جرى وصفاً على الموصوف[٢] . وعلى مذهب أبي علي يكون بينهما فيه
٣ اختلاف ، كقولهم : قائم زيدٌ .

[قوله تعالى][٣] ﴿ خُضْرٌ وإِسْتَبْرَقٌ ﴾[٤] [٢١]

برفع ﴿ خضر ﴾ وجرّها[٥] . فالرفع لكونه وصفاً للثياب ، والجرّ لكونه
٦ وصفاً لـ ﴿ سندس ﴾[٦] .

وكذا ﴿ وإستبرق ﴾ يجوز فيه الجرّ والرفع . فالجر على ﴿ سندس ﴾ أي ثياب من هذين الجنسين . والرفع على الثياب .

٩ [قوله تعالى][٧] ﴿ وَلا تُطِعْ منهم آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾[٨] [٢٤]

---

(١) سلف التعليق على ارتفاع الاسم باسم الفاعل على أنه فاعل له ٥٨٤ ، وانظر ما سلف أيضاً من بسط التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٢) هذا على ما توهمه ، ولم يجر صفة له لأن الضمير ليس للولدان كما حققه الإمام الطبرسي .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٩/٣ ، وإعراب القرآن ٥٨١/٣ ، والحجة ٤٢٦/٤ ـ ٤٣٢ خم ، ومجمع البيان ٤٠٩/٥ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٣٩٩/٨ ـ ٤٠٠

(٥) قرأ نافع وحفص عن عاصم برفع خضر وإستبرق ، وقرأ حمزة والكسائي بجرّهما ، وقرأ ابن كثير وأبو بكر عن عاصم بجر خضر ورفع إستبرق ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر برفع خضر وجرّ إستبرق . انظر السبعة ٦٦٥ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٦) أجري الخضر وهو جمع وصفاً على السندس لما كان المعنى أن الثياب من هذا الجنس ، عن أبي علي .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ١٠٢/٢ ـ ١٠٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢ ، وللفراء ٢١٩/٣ ـ ٢٢٠ ، وإعراب القرآن ٥٨٣/٣ ـ ٥٨٤ ، ومجمع البيان ٤١٢/٥ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٤٠١/٨ ، والكتاب ٤٨٩/١ ، ٤٩١ ، والمقتضب ١١/١ و٣٠١/٣ ، والأصول ٥٦/٢ ، والمسائل المنثورة ٩٣ ، والخصائص ٣٤٨/١ ، وابن الشجري ٣١٥/٢ ، وابن يعيش ١٠٠/٨ ، والمغني ٨٨ ، ٩١

هـذه « أَوْ » التي للتخيير[1] ، إذا قلت : اضرب زيـداً أو عمراً = فمعنـاه : اضرب أحدهما ، فإذا قلت : لا تضرب زيداً أو عمراً = فمعناه لا تضرب أحدهما ؛ فَيَحْرُم عليه ضربُها ؛ لأنّ « أحدهما » في النفي يتعمّم . وابن كَيْسَان[2] يحمل النهي على الأمر ، ويقول : إذا قال : لا تضرب أَحدَهما / لم يَحْرُم عليه ضربها . وإنما حَرُم في الآية طاعتُها لأَنَّ أحدهما بمنزلة الآخر في امتناع الطاعة له ؛ ألا ترى أنَّ الآثم مثل الكفور في هذا المعنى ؟ قال سيبويه[3] : ولو قال لا تطع آثماً أو لا تطع كفوراً = لاَنقلب المعنى إذ ذاك لأنه حينئذٍ لا تحرم طاعتها كليهما .

[قوله تعالى][4] ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً ﴾[5] [٣١]

ينتصب قوله ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ بإضمار فعل أي يعذب[6] الظالمين ، لأنه معطوف على ﴿ يُدْخِل ﴾ فجاز إضماره لأن قوله ﴿ أَعَدَّ لهم ﴾ يدلُّ عليه .

(١) كذا قال وتابعه الطبرسي مصرحاً بالنقل عنه . وهي عند غيره للإباحة . والمعنيان ههنا متقاربان يكادان يكونان واحداً باختلاف في التسمية . والفرق بين التخيير والإباحة أنه في التخيير لا يجوز الإتيان بالمأمور كله بخلاف الإباحة ، والإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر .

(٢) لم أُصب كلامه .

(٣) في الكتاب ٤٩١/١ ، وعبارته « ... كما قال عز وجل ﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾ ولو قلت : أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى » اهـ . قال المؤلف في شرح اللمع عقب ما نقله من كلام سيبويه : « وذلك لأنه يجعل أو في مثل هذا الموضع بمعنى بل ، فكأنه يصير التقدير حينئذ : ولا تطع منهم آثماً بل لا تطع منهم كفوراً ، وهذا ضد المعنى ... » اهـ شرح اللمع اللوح ١٠٣/١

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٧٨ ، وشرح اللمع اللوح ٨٧/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٨ ـ ٧٩ ، وللفراء ٢٢٠/٣ ، وإعراب القرآن ٥٨٦/٣ ، ومجمع البيان ٤١٢/٥ ، والبيان ٤٨٥/٢ ، والبحر ٤٠٢/٨ ، والكتاب ٤٦/١ ، والعضديات ٥٠ ، وابن الشجري ٣٣٦/٢ ، وابن يعيش ٣٢/٢ ، والمغني ٥٨٢

(٦) في الأصل : نعذب ، وهو تصحيف .

سورة والمرسلات

قوله عز وعلا : ﴿ فالْمُلْقِيَاتِ ذِكْراً . عُذْراً أَوْ نُذْراً ﴾[1] [٥ـ٦]

٣ مصدران في موضع المفعول لهما[2] ، أي للإعذار والإنذار .

ويجوز أن يكونا منصوبين على البدل من « ذِكر » أي فالملقيات عذراً أو نذراً .

٦ ويجوز أن يكونا منصوبين بنفس « ذِكْر » أي فالملقيات أن ذكر عذراً أو نذراً[3] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ فإذا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾[5] [٨]

٩ ﴿ النّجوم ﴾ مبتدأة[6] ، والخبر ﴿ طمست ﴾ .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٠/٣ ، والحجة ٤٣٢/٤ـ٤٣٤ خم ومنها أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٤١٤/٥ ، والبيان ٤٨٦/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٢) هذا قول الفراء وظاهر قول النحاس ، وأجاز أبو علي ومن وافقه الأقوال الثلاثة .

(٣) قوله « ويجوز ... أو نذراً » ليس في ب ، وموضعه فيها : « **ويجوز أن يكونا حالاً مما في الملقيات ذكراً عاذرين أو منذرين** » . وكان فيها « أن يكون حالاً ... ومنذرين » والصواب ما أثبت . وهذا الوجه أجازه أبو علي في قراءة من قرأ ﴿ عُذُراً أو نُذُراً ﴾ بضمتين وهي قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم فقرؤوا ﴿ عُذْراً أو نُذْراً ﴾ بالإسكان . انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢ . وعُذُر ـ في هذا الوجه ـ جمع عاذر أو عذور أو عذير ، ونُذُر جمع نذير .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وإعراب القرآن ٥٩١/٣ ، والبيان ٤٨٦/٢ـ٤٨٧ ، والبحر ٤٠٥/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٩٢/٢ ، والتبيان ١٢٦٢ـ١٢٦٣

(٦) أجاز سيبويه رفع ما بعد « إذا » على الابتداء ـ وعزي هذا القول إلى الأخفش والكوفيين ـ ولم =

وقيل : بل النجوم رفع بفعل مضمر[1] دلَّ عليه ﴿ طمست ﴾ ، والجملة في موضع الجر بـ ﴿ إذا ﴾ .

والعامل في ﴿ إذا ﴾ مضمر ، والتقدير : فاذكر إذا[2] النجوم طمست[3] ٣
وإن شئت كان التقدير : فإذا النجوم طمست بعثتُم[4] .

وقوله : ﴿ وإذا السَّماءُ فُرِجَتْ . وإذا الجِبالُ نُسِفَتْ . وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [٩ـ١١] إعرابُ هذا كله كإعراب قوله ﴿ فإذا النجوم طمست ﴾ . ٦

= يتابع على ذلك فذهب المبرد والزجاج والنحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم إلى أنه مرفوع بفعل مضمر يفسره ما بعده .

انظر الكتاب ٥٤/١ ، والكامل ٣٦٤ وتعليقنا عليه ، وانظر اعتراض المبرد على سيبويه في هذا في حاشية الشيخ عضيمة رحمه الله على المقتضب ٧٦/٢ـ٧٧ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ [سورة التكوير : ١] في إعراب القرآن ٦٣٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٣/٥ ، والبحر ٤٣١/٨ ، والمقتضب ٥٦/٢ ، ٧٩ ، والخصائص ١٠٥/١ و ٣٨٠/٢ ، وابن يعيش ١٠٦/٤ ، وابن الشجري ٣٣٢/١ ، وعلى قوله تعالى ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ [سورة الانشقاق : ١] في المقتضب ٥٦/٢ ، ٧٩ و ٣٤٨/٤ ، والإيضاح ٣٠ ، والبغداديات ٥٥ـ٥٦ ، والخصائص ١٠٥/١ و ٣٨٠/٢ ، وابن يعيش ٩٤/١ و ٩٦/٤ ، ١٠٦ و ١٠/٩ ، وابن الشجري ٣٣/١ ، والمغني ١٤ ، ١٢٧ ، ٧٥٧ ، ٨٢٧ ، والهمع ١٨١/٣ ، وانظر المصادر الآتية في الكلام عليها في موضعها ١٤٤٣ .

وانظر كلامهم على قوله ذي الرّمة :

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِه فقام بفأس بين وصليك جازر

في الكتاب ٤٢/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، والكامل ١٢٢٩ ، والخصائص ٣٨٠/٢ ، وابن يعيش ٣٠/٢ـ٣١ ، وابن الشجري ٣٣/١ـ٣٤ ، وشرح أبيات المغني ٩٠/٥ ، والخزانة ٣٨٠/٢

(١) وهو قول النحاس وغيره .

(٢) في الأصل : فإذا ، وهو خطأ .

(٣) لا أعرف أحداً ذكر هذا القول . وعليه تكون إذا خالصة للظرفية وهي مفعولة باذكر ، وهو قول متكلف لا معنى له .

(٤) فالجواب محذوف ، وهو قول الأخفش والنحاس ومن وافقهما . ولم يقدره الأخفش ولا النحاس ، وقدره مكي وتابعه أبو البركات « وقع الفصل » ، وقدره أبو حيان « وقع ما توعدون » .

ومعنى ﴿ أُقِّتَتْ ﴾[(١)] جُمعت لوقتها . وأصلها « وُقِّتَتْ »[(٢)] فأبدلت من الواو المضمومة همزة .

٣ وقرئ ﴿ وُقِتَتْ ﴾ بتخفيف القاف[(٣)] ، لقوله ﴿ كِتَاباً مَوْقُوتاً ﴾ [سورة النساء : ١٠٣]

قوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ . ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ ﴾[(٤)]

٦ [١٦-١٧]

لم يجزم العين بالعطف على ﴿ نهلكْ ﴾ بل استأنف ، فالتقدير : ثم نحن نتبعهم[(٥)] [الآخرين][(٦)] .

٩ [قوله تعالى][(٧)] : ﴿ فَقَدَّرْنَا فَنِعْمَ القَادِرُونَ ﴾[(٨)] [٢٣]

أي فنعم القادرون نحن ، فحذف المخصوص بالمدح .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٢/٣ ، والحجة ٤٣٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤١٤/٥-٤١٥ ، والبيان ٤٨٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٢) قرأ أبو عمرو وحده من السبعة ﴿ وقتت ﴾ بالواو وتشديد القاف ، وقرأ الباقون ﴿ أقّتت ﴾ ، انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٣) هذه قراءة أبي جعفر من العشرة ، انظر المبسوط ٤٥٦ ، وذكر ابن الجزري في النشر ٣٩٧/١ أنه يروى عنه بتشديد القاف أيضاً . وانظر المصادر السالفة في ح ١ ، والمحتسب ٣٤٥/٢

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وللفراء ٢٢٣/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٣/٣ ، والحجة ٤٣٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤١٦/٥ ، والبيان ٤٨٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٥) هذا تقدير المبرد ، وأجازه أبو علي ومن وافقه ، وعليه تكون جملة « نتبعهم » خبراً لمبتدأ محذوف ، وأجاز أبو علي أن تكون مستأنفة ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٠ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٣ ، وابن يعيش ١٣٥/٧

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً . أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً ﴾[(٢)]

[٢٦]

إن شئت كان نصب[(٣)] « أحيـاء وأموات » بنفس « كِفـات »[(٤)] ، أي تكفت أحياءً وأمواتاً . ٣

وإن شئت كانا[(٥)] بدلاً منها[(٦)] .

ويجوز أن يكون ﴿ كِفـاتـاً ﴾مصـدراً[(٧)] كـ « كِتـاب » . ويجوز أن يكون جمع « كافِتَة »[(٨)] فيكون نصب ﴿ أحياء ﴾ بالجمع ، كقوله[(٩)] : ٦

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر معـــاني القرآن لـلأخفش ٥٢٢ ، وللفراء ٢٢٤/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٣ ، والحجـــة ١٨٧/٤ خم ، ومجمع البيـان ٤١٦/٥ ، والبيـان ٤٨٧/٢ ـ ٤٨٨ ، والبحر ٤٠٦/٨ ، والتبيـــان ١٢٦٤ ، وتفسير الطبري ٢٤٥/٢٩ ، والقرطبي ١٦٠/١٩ـ١٦٢ ، وابن كثير ٣٢٣/٨ ، ومجمـع التفـــاسير ٤٣٣/٦ ، ومجاز القرآن ٢٨١/٢

(٣) في الأصل : نصبه ، والصواب من ي و ب (٤) وهو قول الفراء وأبي علي وأجازه النحاس وغيره

(٥) في الأصل : كان ، والصواب من ي و ب .

(٦) الظاهر أنه يريد أن أحياء وأمواتـاً بـدل من ﴿ الأرض ﴾ كما صرح بـه أبو البركات على معنى أن تكون الأرض أحياء تنبت وأمواتـاً لا تنبت ، وأبو البركات إنما أخـذ عن المؤلف من غير تصريح وتصرف فيه ، وهذا لا يكون إلا على ما ذهب إليه أبو عبيدة في تأويل ﴿ أحياء وأمواتـاً ﴾ وهو أن المراد « منـه مـا ينبت ومنـه مـا لا ينبت » وهـذا بعيـد . وعـزا القرطبي قـول أبي عبيـدة إلى الأخفش ومجـاهـد في أحـد قـوليـه . وذهب غيرهم إلى أن المراد أحيـاء النـــاس وأمـواتهم ، وهـو الظاهر .

وفي ي و ب : « ... كانا بدلاً منه » وظاهره أن أحياء وأمواتاً بدل من « كفات » وهذا قد يجوز على أن يكون الكفات جمعاً بمعنى الأوعية ـ وهو قول أبي عبيدة ـ أو على أن يكون الموضع الذي يضم فيه الشيء ويقبض ، انظر اللسـان (كفت) فيكون من بـاب بـدل الاشتمال ، وهو قول كما تراه .

(٧) هـذا أحـد قولي أبي علي والطبرسي وأبي البركات والعكبري وهـو قـول ابن سيـده (انظر اللسـان كفت) ، وهو ظاهر قول الفراء والنحاس .

(٨) عزاه القرطبي إلى الأخفش ، وقد أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٩) وهـو طرفـــة . د ، ق ٤١/٢ ص ٦٤ . وهـو لـــه في الكتـــاب ٥٨/١ ، وابن السيرافي ٦٨/١ ، =

... ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ[1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالاتٌ صُفْرٌ ﴾[3] [٣٣]

٣ و ﴿ جِمَالَةٌ صُفر ﴾[4] . فـ ﴿ جمالة ﴾ مثل « حجارة » ، لأن الجمع تلحقه[5] تاء التأنيث . و ﴿ جمالات ﴾ على أنها جمع بالألف والتاء ، وهذا جائز في جموع التكسير كلها[6] .

٦ قوله عز وجل : ﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ . ولا يؤْذَنُ لهم فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[7] [٣٥-٣٦]

= والنوادر ١٠ ، والجمل ٩٣ ، والحلل ١٣٣ ، وابن يعيش ٧٤/٦-٧٥ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣ ، والخزانة ٤٦٤/٣-٤٦٦ . وهو بلا نسبة في البيان ٤٨٧/٢ ، والهمع ٨٨/٥ . وأورد أبو علي قطعة منه وهي « أنهم في قومهم غفر ذنبهم » في الحجة ١٨٧/٤ خم .

(١) صدره : ثم زادوا أنَّهم في قومهم

وقوله « غير فخر » لم يرد في ي و ب ، ومكانه في الأصل « غير صبر » وهو خطأ ، والظاهر أن يكون المؤلف استشهد بـ « غفر ذنبهم » ثم زاد الناسخ؟ غير صبر » . والشاهد فيه نصب « ذنبهم » بـ « غفر » وهو جمع غفور .

(٢) زيادة من ي و ب

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٣ ، وللفراء ٢٢٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٨/٣ ، والحجة ٤٣٥/٤-٤٣٦ خم ، ومجمع البيان ٤١٧/٥-٤١٨ ، والبيان ٤٨٨/٢ ، والبحر ٤٠٧/٨ ، وتكملة الإيضاح ١٢٩ ، وابن يعيش ٧٦/٥

(٤) هذه قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ جمالات ﴾ ، انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٧/٢

(٥) في الأصل : يلحقها ، وفي ب و ي : تلحقها ، والصواب ما أثبت .

(٦) الظاهر أنه يريد أنه يجوز جمع كل جموع التكسير بالألف والتاء ، وهذا غير جائز ، على أن ذلك كثير في جموع التكسير ، وسيبويه ومن وافقه لا يرون جمع الجمع قياساً مستمراً . انظر الكتاب ٢٠٠/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٥ ، وشرح الشافية ٢٠٨/٢-٢١٠ ، والهمع ١٢٣/٦-١٢٤ ، وانظر ما سلف ٢٠٢

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٩ ، وللفراء ٢٢٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٩/٣ ، ومجمع البيان ٤١٨/٥ ، والبيان ٤٨٨/٢ ، والبحر ٤٠٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٤٨/٢٩-١٤٩ ، والقرطبي ١٦٦/١٩ ، وابن كثير ٣٢٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٣٤/٦

إن شئت كان التقدير : هـذا يومٌ لا ينطقون بنطق[١] ينفعهم ولا يعتـذرون بعـذر ينفعهم ؛ فيكـون ﴿ يعتـذرون ﴾ داخـلاً في النفي . ولا يكـون على الإيجاب / إلا أن يحمل[٢] : ولا ينطقون [بنطق ينفعهم ، لأنـك إذا حملتـه على الظـاهر كان في الكلام تنـاقضٌ ، لأنـه يصير التقـدير : هـذا يوم لا ينطقون][٣] فيعتذرون ، فيكون ذلك نقضاً لأنّ الاعتذار نطقٌ .

١/١٤١

وإن شئت كان التقدير : لا ينطقون بحال ولا يعتذرون بحـال ، لأن هنـاك مواقفَ ، فيكون هذا في موقف[٤] .

٦

وجـاء قولـه ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾[٥] في هـذه السـورة عشر مرات [الآيـات : ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩] ، وليس بتكرار ، لأنّ كلّ واحـد منها جاء[٦] بعد قصة مخالفة لصاحبتها ، فأثبت الويل لمن كذّب بها .

٩

(١) هذا معنى قول الحسن « لا ينطقون بحجة » وأجازه الطبرسي وأبو البركات والقرطبي وأبو حيان . وكان في الأصل « هذا إن شئت كان التقدير ... إلخ » بإقحام « هذا » .

(٢) في الأصل : تحمل ، وهو تصحيف .

(٣) زيـادة من ي و ب . وكان في ب : لأنـك إذا حملت على الظـاهر في الكلام ، وفيـه سقـط وتحريف .

(٤) وهو معنى قول ابن عباس وعكرمة ، وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما ، وهـو ظـاهر قـول الأخفش .

(٥) انظر البحر ٤٠٨/٨ ، والبرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان (المطبوع باسم أسرار التكرار ص ٢١٣) ، وانظر ما سلف ١٣١١

(٦) في الأصل : منها جـاءت ، وهو خطـأ . وقولـه كل واحـد يريـد كل قول . ولو كان : لأن كل واحدة منها جاءت يريد الآية كان صواباً ، ولعله أجود .

سورة عَمَّ يتساءلون[☆]

قوله عز وجل : ﴿ عَنِ النَّبَأَ العَظِيمِ ﴾[١] [٢]

٣ لا يكون بدلاً من قوله ﴿ عَمَّ ﴾ بتةً ؛ لأنه لو كان بدلاً لوجب تكرار حرف الاستفهام[٢] لأن الجار المتصل بحرف الاستفهام إذا أُعِيدَ أُعِيدَ مع الحرف المستفهَم به[٣] ، كقولك : بِكَمْ ثوبك أبعشرين أم بثلاثين ، ولا يجوز « بعشرين » من غير

٦ همزة . فإذا كان كذلك كان قوله ﴿ عن النَّبأ ﴾ متعلقاً بفعل [مضمر][٤] آخر دون هذا الظاهر .

[قوله تعالى][٥] : ﴿ إنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً . لِلطَّاغِينَ مَآباً .

٩ لابِثِينَ فيها أَحْقَاباً ﴾[٦] [٢١-٢٣]

حال مقدّر ، أي مقدرين اللَّبث . وكان حمزة يقرأ ﴿ لَبِثين ﴾[٧] . وكنّا

(☆) في ب و ي : « سورة النبأ » .

(١) انظر الجواهر ٥٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٠١/٣ ، ومجمع البيان ٤٢١/٥ ، والبيان ٤٨٩/٢ ، والبحر ٤١١/٨ ، والقطع ٧٥٦ ، وإيضاح الوقف ٩٦٢

(٢) انظر المصادر السالفة ، وما سلف ١٠١٤

(٣) في النسخ : بها ، والصواب ماأثبت .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣ ، وإعراب القرآن ٦٠٥/٣-٦٠٧ ، والحجة ٤٣٧/٤-٤٣٨ خم ، ومجمع البيان ٤٢٢/٥-٤٢٤ ، والبيان ٤٩٠/٢ ، والبحر ٤١٣/٨-٤١٤ ، وتفسير الطبري ٨/٣٠-٩ ، والقرطبي ١٧٧/١٩-١٧٩ ، وابن كثير ٣٢٩/٨-٣٣٠ ، ومجمع التفاسير ٤٤٢/٨

(٧) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ لابثين ﴾ . انظر السبعة ٦٦٨ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٣٩٧/٢

احتججنا[1] به على جواز قوله[2] :

حَــــــذِرٌ أُمُــــوراً ... ...

ألا تراه قال : ﴿ لَبِثين فيها أحقاباً ﴾[3] ؟ ٣

فاذا نحن بجماعة[4] زعموا أنّ ﴿ أحقاباً ﴾ ليست من صلة ﴿ لبثين ﴾ ولا ﴿ لابثين ﴾ لأنه إذا قال ﴿ لابثين فيها أحقاباً ﴾ فإما أن تحمل ﴿ أحقاباً ﴾ على ثلاث مرات من الْحُقُب كما هو أقلّ الجمع ، أو على[5] عشر مرات كما هو نهاية « أفْعَال » . وكلا الأمرين غير جائز إذْ[6] لبثوا [فيها][7] أعواماً غير هذه ومدداً لا تحصى . فقالوا : إنّ التقدير : لابثين فيها لا يذوقون فيها برداً ولا شراباً أحقاباً إلا حميماً وغَسَّاقاً[8] . فحملوا الآية على التقديم والتأخير . ويجوز في ﴿ أحقاب ﴾ ٦ ٩

(١) ليس فيما يدي من كتبه وهي هذا الكتاب والجواهر وشرح اللمع .

(٢) في النسخ : قولهم ، والصواب ماأثبت ، وتمام البيت :

حَــــذِرٌ أُمــــوراً لاتضير وآمنٌ ـــــ مــاليس منجيـــه من الأقــــدارِ

وهو في الكتاب ٥٨/١ ، وابن السيرافي ٤٠٩/١ ، والمقتضب ١١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٢/١ و ٣٠/٢ و ٦٠٥/٣ ، والجمل ٩٣ ، والحلل ١٣١ ، وابن الشجري ١٠٧/٢ ، وابن يعيش ٧١/٦ ، والمقاصد ٥٤٣/٣ ، والبحر ٦٦/٥ ، والخزانة ٤٥٦/٣ . ولم ينسبه سيبويه ، فزعم المبرد أنه بيت موضوع محدث ، وحكي أن أباناً اللاحقي وضعه لسيبويه ، وقيل هو لابن المقفع ، انظر في ذلك المصادر السالفة ، وانظر كتاب الدكتور خالد عبد الكريم جمعة « شواهد الشعر في كتاب سيبويه » ص ٧٤ ، ٢٣٠ـ٢٣١ ، ٢٩٦

والشاهد فيه أنه أعمل « حذِر » وهو فَعِلٌ مبالغة حاذِر ، وأنكر المبرد ومن وافقه إعماله .

(٣) يمكن لمن ينكر إعمال فَعِل أن يقول إن « أحقاباً ظرف وما لا يتعدى يتعدى إلى الظرف » عن النحاس .

(٤) لاأعرفهم ، والظاهر أن المبرد والطبري وابن كيسان منهم ، انظر التعليق الآتي .

(٥) في الأصل : أو هو على .

(٦) في الأصل و ب : إذا ، وهو تحريف . (٧) زيادة من ي و ب .

(٨) هذا معنى ما حكاه الزجاج عن المبرد وما أجازه الطبري ورآه أشبه بمعنى الآية ، وهو أن ﴿ لابثين فيها أحقاباً ﴾ يتعلق بـ ﴿ لا يذوقون ﴾ . قال المبرد : المعنى : لابثين فيها أحقاباً =

عندنا أنه ذُكر للكثرة لا لتحديد اللبث[١] . ألا تراك تقول : أقمت فيها سنين وأعواماً ، وأنت لا تريد أنك لم تُقِم غيرها .

٣ [قوله تعالى][٢] : ﴿ جَزَاءً مِّنْ رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً . رَبِّ السَّمَوٰاتِ ﴾[٣] [٣٦-٣٧]

بالجر على البدل من ﴿ ربِّك ﴾ . وبالرفع[٤] على تقدير : هو ربُّ

٦ السموات[٥] .

وإن شئت كان ﴿ الرّحمن ﴾ [٣٧] خبراً[٦] .

ومنهم من جرّ الاسمين - أعني ﴿ رَبِّ السَّمَوٰاتِ والأَرْضِ ومَا بينهما

٩ الرَّحْمَنِ ﴾ [٣٧] على الإتباع والنعت .

= هذه صفتها ، أي يعذبون بهذا العذاب في هذه الأحقاب لا يذوقون فيها إلا الحميم والغسّاق ويعذبون بعد هذا العذاب بأصناف من العذاب غير هذا . وبنحوه قال الطبري . وكون ﴿ لا يذوقون ﴾ نعتاً للأحقاب قاله ابن كيسان أيضاً . ولا يلزم على هذا التفسير أن يتعلق ﴿ أحقاباً ﴾ بـ ﴿ لا يذوقون ﴾ في الإعراب ، وهو يلزم من حكي المؤلف قوله .

(١) وهو معنى قول قتادة والربيع ومن وافقهما إن الأحقاب لا انقضاء لها ولا انقطاع ، وهو معنى قول الفراء فيما حكاه صاحب اللسان (حقب) ، واختاره النحاس وغيره ، وهو الظاهر . وذهب الطبري ووافقه النحاس إلى أن أحقاباً على هذا جمع الجمع ، فأحقاب جمع حِقَب ؛ وحِقَب جمع حقبة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٣ ، وإعراب القرآن ٦١٢/٣-٦١٣ ، والحجة ٤٣٨/٤-٤٣٩ خم ، ومجمع البيان ٤٢٥/٥ ، والبيان ٤٩١/٢ ، والبحر ٤١٥/٨

(٤) قرأ عاصم وابن عامر بجر ﴿ رب السموات ﴾ و ﴿ الرحمن ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي بجر الأول ورفع الثاني ، وقرأ الباقون برفعهما . انظر السبعة ٦٦٩ ، والتيسير ٢١٩ ، والنشر ٣٩٧/٢

(٥) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٦) ورب السموات مبتدأ ، وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وأجازه النحاس وغيره .

ومنهم من جرّ الأول ﴿ ربّ السّموات ﴾ على الإتبـاع[(١)] ورفـع ﴿ الرّحمن ﴾ بالابتداء ، وجعل الخبر في الجملة ﴿ لا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطاباً ﴾ [٣٧] لمكان الهاء .

(١) والنعت أيضاً . والإتباع : البدل .

سورة والنازعات

قوله تعالى : [﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً ﴾ إلى قوله : ﴿ فَالْمُدَبِّرَاتِ
٣ أَمْراً ﴾ [١-٥]][1]

هذه أقسامٌ قد اختلفوا في جوابها[2] :

فقال قائلون : هو محذوف على تقدير : لَتُبْعَثُنَّ[3] .

٦ وقال قائلون : بل الجوابُ ﴿ إنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[4] [٢٦] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾[6] [٦]

نصب بـ « اذكرْ » . وإن شئت كان نصباً بمدلول قوله ﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ
٩ وَاجِفَةٌ ﴾ [٨] على تقدير : يوم ترجف الراجفة وجفت قلوبهم ؛ ويكون ﴿ يومئذٍ ﴾ بدلاً من ﴿ يومَ ترجف الراجفة ﴾[7] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٦ ، وللفراء ٢٣٠/٣-٢٣١ ، وإعراب القرآن ٦٠٧/٣ ، ومجمع البيان ٤٢٩/٥ ، والبيان ٤٩٢/٢ ، والبحر ٤٢٠/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٦٤-٩٦٥ ، والقطع ٧٦١ ، والمكتفى ٦٠٦ ، ومنار الهدى ٢٩٧

(٣) هذا قول الفراء وابن الأنباري ، واختاره النحاس وغيره .

(٤) هذا قول الأخفش ومن وافقه ، واستبعده النحاس واستقبحه ابن الأنباري لأن الكلام قد طال بينهما .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٢٩/٥ ، والبيان ٤٩٢/٢-٤٩٣ ، والبحر ٤٢٠/٨ ، والتبيان ١٢٦٩

(٧) أجاز أبو حيان هذا القول وأجاز أيضاً أن يكون متعلقاً بالجواب المحذوف ، وأجاز غير القولين .

[قوله تعالى][(١)] : ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾[(٢)] [١٨]

« هل لـك » في كلامهم محمول على « أدعوك »[(٣)] ، وكأنـه قـال : أدعـوك إلى التزكّي / فهل ترغب فيه ؟ ٢/١٤١

وقوله ﴿ تَزَكّى ﴾ و ﴿ تَزَّكّى ﴾ بالحذف والإدغام[(٤)] . [و][(١)] قـد تقـدم القول فيهما[(٥)] .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُ اللهُ نَكَالَ الآخِرَةِ والأُولَى ﴾[(٦)] [٢٥] ٦

قيل[(٧)] : التقدير : نَكَـالَ الكلمـة الأخيرة والكلمـة الأولى ، فـالكلمـة الأولى ﴿ ما عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [سورة القصص : ٣٨] ، والكلمة الآخرة قولـه ﴿ أَنـا رَبُّكُم الأَعْلَى ﴾ [٢٤] . ٩

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٦ ، وإعراب القرآن ٦٢٠/٣ ، والحجة ٤٤١/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٣١/٥ ، والبيان ٤٩٣/٢ ، والبحر ٤٢١/٨ ، والخصائص ٣٠٩/٢ ، وابن الشجري ٢٦٥/٢

(٣) قال أبو الفتح : « ... وكذلك قوله عز اسمه ﴿ هل لـك إلى أن تزكى ﴾ وأنت تقول « هل لـك في كـذا » لكنـه لما كان على هـذا دعـاء منـه ﷺ صـار تقـديره : أدعوك وأرشـدك إلى أن تزكى » اهـ . والمبتدأ محذوف أي هل لك إلى أن تزكى حاجة أو أرب أو نحو ذلك . وقد بسطنـا الكلام على هذه العبارة « هل لك في كذا » في مقـالـة نشرتهـا مجلة مجمع اللغـة العربيـة بـدمشق مج٦٢ جـ٣٧٦/٢ ـ ٣٨٣ ، نيسان ١٩٨٧

(٤) قرأ ﴿ تزّكى ﴾ بتشـديـد الزاي ابن كثير ونـافـع ، وقرأ البـاقـون ﴿ تـزَكى ﴾ بتخفيفهـا . انظر السبعة ٦٧١ ، والتيسير ٢١٩ ، والنشر ٣٩٨/٢

(٥) إن أراد أنه قد تقدم لـه كلام في الحـذف والإدغـام في نحو تزكى فـذلـك صحيح ، انظر مـا سلف ٦٦ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٨٥ ، ٣١٣ ، ٥٥٥ ، ١٠٦٧ . وإن أراد أنه قد تقـدم لـه كلام في هـذا الحرف ـ أعني تزكى ـ فذلك سهو ، فلم يتقدم له فيه كلام ولم يرد هذا الحرف قبل هذا الموضع .
وقوله « تزكّى » أصله « تتزكى » فمن قرأ تزَكى حذف التاء ، ومن قال تزّكى أدغم التاء في الزاي .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٣/٣ ، ومجمع البيـان ٤٣٢/٥ ، وتفسير الطبري ٢٧/٣٠ ـ ٢٨ ، والقرطبي ٢٠٢/١٩ ، وابن كثير ٣٣٨/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٥٢/٦

(٧) عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وعكرمة والسّدي ، وهو قول الفراء وغيره .

وقيل[١] : التقدير : نكال الدار الآخرة ، وهي النار ، والأولى يعني الإغْراق .

٣ [قوله تعالى][٢] : ﴿ والأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾[٣] [٣٠]

قيل : الدَّحْوُ بعد خلق السماء ، وخَلْقُها قبل خلق السماء[٤] . وقد تقدم هذا في « حمٓ السجدة »[٥] .

٦ [قوله تعالى][٢] : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الكُبْرَى ﴾ [٣٤]

جواب « إذا » الفاءُ[٦] في قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ... فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[٧] [٣٧ ، ٣٩] أي هي المأوى له . وكذا ﴿ فإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى ﴾[٨]

٩ [٤١] أي [هي][٩] المأوى له . وقال الكوفيُّ[١٠] : بل التقدير : مأواه ، فقام اللام مقام الضمير .

---

(١) عن قتادة والحسن ومن وافقهما ، وهو الصحيح الذي لا شك فيه عند الحافظ ابن كثير .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٠٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٢٤ و ١/١٠٢ و ٢/١٦٨ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٣٤/٥ ، والبحر ٤٢٣/٨

(٤) عن ابن عباس ، واختاره الطبري والنحاس والحافظ ابن كثير وغيرهم .

(٥) ص ١١٨٥ . وحم السجدة هي سورة فصلت .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٣٤/٥ ، والبيان ٤٩٣/٢ ، والبحر ٤٢٣/٨ـ٤٢٤

(٧) انظر الجواهر ٣٢٥ ، وإعراب القرآن ٢٣/٣ ، والمصادر السالفة ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، وما سلف ٨٢٨

(٨) انظر الجواهر ٣٤٦ ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، والمغني ٧٧ ، ٦٥٢

(٩) زيادة من ب .

(١٠) أي من نهب مذهب الكوفيين . وفي ب « الكوفيون » . وانظر ما سلف ١١٥٠ ، والتعليق ثمة ، وانظر المصادر السالفة هنا .

سورة عبس

قوله عز وعلا : ﴿ عَبَسَ وتَوَلَّى . أنْ جَاءَهُ الأعْمَى ﴾[1] [١-٢]

أي لأن جاءه ، فحذف اللام .

٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَه ﴾[3] [٢٠]

أي يسَّر [له][3] السبيل[4] فالهاء هو المفعول الأول وقد حذف منه اللام ، و﴿ السبيل ﴾ هو المفعول الثاني .

٦

وقيل : بل الهاء للسبيل ، ونصب ﴿ السبيل ﴾ بمضمر دلَّ عليه هذا الظاهر ، والتقدير : ثم يسَّر السبيل [يسَّره][5] له أي للإنسان ، وحذف الجار والمجرور ، يعني الخروج من رحم الأم . وعلى الأول يعني سبيل الحقّ وسبيل الضلالة[6] .

٩

(١) انظر الجواهر ١٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٦/٣ ، ومجمع البيان ٤٣٨/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢ ، والبحر ٤٢٧/٨

(٢) زيادة من ي و ب ، لكن موضعها فيهما بعد السبيل ففيهما : يسَّر السبيل له . والصواب ما أثبت .

(٣) انظر الجواهر ١١٩-١٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٨ ، وللفراء ٢٣٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٣٧/٥-٤٣٩ ، والبحر ٤٢٨/٨ ، وتفسير الطبري ٣٥/٣٠-٣٦ ، والقرطبي ٢١٨/١٩-٢١٩ ، وابن كثير ٣٤٥/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٥٨/٦ ، وما سلف ٨٢٢-٨٢٣

(٤) كذا قال ههنا ، وهو جائز ، لأنه يقال : يسَّره للسبيل ويسَّر السبيل له . والذي قاله فيما سلف ٨٢٣ ، وفي الجواهر أن التقدير : ثم يسَّره للسبيل ، وهو قول الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم ، فحذف اللام وقدم المفعول كما قال في الجواهر وفيما سلف . والهاء كناية عن الإنسان المخلوق من النطفة .

(٥) زيادة مني . وهي ثابتة في مجمع البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير تصريح ، وربما كانت من الطبرسي ، وزيادتها ضرورية .

(٦) هذا سهو منه . فعلى كلا القولين : أن تكون الهاء للسبيل أو للإنسان = يجوز أن يكون المعنى =

[قوله تعالى][١] : ﴿ كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ ﴾[٢]. [٢٣]

أي ما أمره به ، فحذف الباء ، فصار التقدير : ما أَمَرَهُوهُ[٣] ، فحذف الهاء الأولى فصار : ما[٤] أمره فالهاء الباقية [أي الموصولة هي العائدة][٥] لـ « ما » الموصولة ، والهاء المحذوفة للإنسان .

[قوله تعالى][٦] : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الإنْسَانُ إلى طَعَامِهِ . أنَّا ﴾[٧] [٢٤-٢٥]

= يسّره للخروج من رحم الأم ، وهو قول ابن عباس وقتادة والسدي وعبد الله بن الزبير ومقاتل ، واختاره الطبري والنحاس وغيرهما = ويجوز أن يكون المعنى : ثم يسّر السبيلَ أي سبيلَ الخير والشر أو الحق والضلالة ، وهو قول مجاهد والحسن وابن زيد وروي عن ابن عباس واختاره الحافظ ابن كثير . وإنما الخلاف في الضمير الذي في ﴿ يسّره ﴾ وفي نصب ﴿ السبيلَ ﴾ فمن ذهب إلى أن الهاء للإنسان كان التقدير : ثم يسّره للسبيل على قول الأكثرين وقول المؤلف في الجواهر وفيما سلف ، فحذف اللام من المفعول الثاني وقدمه ، وعلى ما قاله المؤلف هنا : يسّر له السبيل ، فعلى ما ذكره . ومن ذهب إلى أن الهاء للسبيل كان نصب ﴿ السبيل ﴾ بفعل مضمر دلّ عليه ما بعده كما قال وحذف الجار والمجرور « له » أي للإنسان ، انظر ما سلف .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٣٢٢ ، ومجمع البيان ٤٣٧/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢

(٣) في الأصل : ما أمره هو ، وفي ب : ما أمره ، والصواب من ي .

(٤) في النسخ : لما أمره ، وهو خطأ .

(٥) زيادة من ب . وقوله « الموصولة » أي الموصولة بالفعل « أمر » .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٥٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٠/٣ ، والحجة ٤٤٤/٤خم ، ومجمع البيان ٤٣٩/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢-٤٩٥ ، والبحر ٤٢٩/٨ . وسياق الآيات : ﴿ ... إلى طعامه . أنّا صببنا الماء صبّاً . ثم شققنا الأرض شقّاً . فأنبتنا فيها حبّاً . وعنباً وقضباً ﴾ .

بالفتح والكسر[١] . فالفتح على البدل من طعامه[٢] ، أو على إضمار اللام[٣] . والكسر على الاستئناف .

٣

[قوله تعالى][٤] : ﴿ فإذا جاءت الصَّاخَّةُ ﴾[٥] [٣٣]

جوابه ﴿ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِنْهُم يَوْمَئِذٍ شَـأْنٌ يُغْنِيـهِ ﴾ [٣٧] أي ثبت لكل امرئ منهم إذ ذاك[٦] .

---

(١) قرأ بالفتح عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦٧٢ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٨/٢

(٢) وهو قول الفراء وأبي علي ومن وافقهما . وهو بدل اشتمال كما قال أبو علي لأن هذه الأشياء مشتملة على كون الطعام وحدوثه . وخفي عن النحاس هذا الوجه فردَّ وجه البدل .

(٣) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٤٤٠/٥ ، والبيان ٤٩٥/٢ ، والبحر ٤٢٩/٨

(٦) على هذا تكون الفاء محذوفة من الجواب ، وليس هذا بالفصيح وموضعه الشعر . ولهذا ما ذهب أبو حيان إلى أن الجواب مدلول قوله ﴿ لكل امرئ يومئذ شأن يغنيه ﴾ أي اشتغل كل إنسان بنفسه .

سورة التكوير

قوله عز وعلا : ﴿ **إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** ﴾[1] [١]

٣ العامل في « إذا » قوله ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ما أَحْضَرَت ﴾ [١٤] . وهذه اثنا عشر ظرفاً كلُّها مضافة إلى الجمل لم يتمَّ بها الكلامُ ، وإنما تمامه بما عمل فيها من قوله ﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾ فهي جملة من فعل وفاعل ، من قوله ﴿ إذا ٦ الشمس كوّرت ﴾ إلى قوله ﴿ أَحْضَرَتْ ﴾ [١-١٤] .

ثم ابتدأ فأقسم فقال ﴿ فلا أُقْسِمُ ﴾ [١٥] وتمامُه آخر السورة ؛ لأن قوله ﴿ إنَّه لَقَوْلُ رَسُولٍ كريمٍ ﴾[2] [١٩] جوابُ القسم[2] ، وهذا الرسول وُصِف ٩ بأوصافٍ شتى إلى قوله ﴿ أَمينٍ ﴾ [٢١] ، ثم قال ﴿ وما صَاحِبُكم ﴾ [٢٢] وهو معطوف على جواب القسم[3] ؛ ثم قال ﴿ وما هو على الغَيْبِ ﴾ [٢٤] ﴿ وما هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴾ [٢٥] فهما داخلان في جواب القسم ، وقوله ١٢ ﴿ فَأَينَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٢٦] اعتراض . وقوله : ﴿ إنْ هُوَ إلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [٢٧] جواب القسم أيضاً ، وقوله : ﴿ وما تَشَاؤونَ ﴾ [٢٩] أيضاً داخل في جواب القسم[4] .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٣ ، وإعراب القرآن ٦٣٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٣/٥ ، والبيان ٤٩٦/٢ ، والبحر ٤٣٤/٨ .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٣٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبحر ٤٣٤/٨ .

(٣) انظر مجمع البيان ، والبيان ، والقرطبي ٢٤٠/١٩ .

(٤) تابعه على هذا الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح . والظاهر أن جواب القسم تمّ عند قوله ﴿ وما هو بقول شيطانٍ رجيمٍ ﴾ ، ثم استأنف بقوله ﴿ فأين تذهبون . إن هو إلاّ ذكر للعالمين ... ﴾ . وإدخاله في القسم وادعاء الاعتراض بـ ﴿ فأين تذهبون ﴾ تكلّف . ثم إن قوله ﴿ إن هو إلا ذكر للعالمين ﴾ لا يكون جواباً للقسم لأن الجواب قوله ﴿ إنه لقول رسول =

وقوله : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُم ﴾[١] [٢٨] .

بدل من قوله ﴿ للعالَمين ﴾ / [٢٧] بدل بعض من كلّ . ١/١٤٢

فأما قوله : ﴿ بِضَنِينٍ ﴾[٢] [٢٤] ٣

بالضاد والظاء[٣] . فالظـاء معنـاه : بِمُتَّهَم[٤] ، أي لا يكتم الوحيَ ولا يظنّ به ذلك لِحُلْوَانٍ يأخذه من الكهنة[٥] .

والضاد على معنى : وما هو ببخيل في كتمان الوحي . ٦

فإذاً السورة [مركبة][٦] من فعل وفاعل ، وقَسَمٍ وأجوبته .

= كريم ﴾ ، ولا يصح أن يكون له جوابان إلا على العطف أو البدل ، والظاهر أن المؤلف أجازه على وجه البدل .

(١) انظر إعراب القرآن ٦٤٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبيان ٤٩٧/٢ ، والبحر ٤٣٥/٨

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٠ ، وللفراء ٢٤٢/٣ ـ ٢٤٣ ، وإعراب القرآن ٦٣٩/٣ ـ ٦٤١ ، والحجة ٤٤٥/٤ ـ ٤٤٦ خم ، ومجمع البيان ٤٤٥/٥ ـ ٤٤٦ ، والبيان ٤٩٧/٢ ، والبحر ٤٣٥/٨ ، وتفسير الطبري ٥٢/٣٠ ـ ٥٣ ، والقرطبي ٢٤٢/١٩ ، وابن كثير ٣٦٢/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٦٦/٦

(٣) قرأ بالضاد نافع وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون بالظاء . انظر السبعة ٦٧٣ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٨/٢ ـ ٣٩٩

(٤) أي ليس هو على وحي الله وما يخبر به من الأخبار بمتّهم ، فإنّ أحواله ناطقة بالصدق والأمانة ، عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك وإبراهيم النخعي .

(٥) هذا سهو مركّب من المؤلف ، فقوله « أي لا يكتم ... من الكهنة » من تمام الكلام على الوجه الثاني وهو القراءة بالضاد . قال أبو علي في توجيه قراءة من قرأ بالضاد : « ومن قال بضنين فهو من البخل ... والمعنى أنه يخبر بالغيب فيبينه ولا يكتمه كما يمتنع الكاهن من إعلام ذلك حتى يأخذ عليه حلواناً » اهـ .

(٦) زيادة من ب و ي .

سورة الانفطار

قوله عز وعلا : ﴿ الَّذي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَك ﴾[1] [٧]

٣ بالتشديد والتخفيف[2] . فمعنى التشديد : قَوَّم خَلْقَك[3] ، فهو قريب من ﴿ سوّاك ﴾ . ومعنى التخفيف : صرفك كيف شاء إلى ما شاء[4] .

[قوله تعالى][5] : ﴿ في أيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾[6] [٨]

٦ قيل[7] : ﴿ ما ﴾ صلة زائدة[8] ، و﴿ شاء ﴾ في موضع الجر [صفة][9]

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣١ ، وللفراء ٢٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٤٤/٣ـ٦٤٥ ، والحجة ٤٤٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٤٧/٥ـ٤٤٨ ، والبحر ٤٣٧/٨ ، وتفسير غريب القرآن ٥١٨

(٢) قرأ بالتخفيف عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٦٧٤ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٩/٢

(٣) هذا لفظ ابن قتيبة ، وعبارة الفراء : جعلك معدل الخلق ، وعبارة الأخفش وأبي علي : عدَّل خلقك . وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الفراء وابن قتيبة ومن وافقهما . وعبارة الفراء : فصرفك إلى أي صورة شاء إما إلى حسن أو قبيح أو طويل أو قصير . وعبارة الأخفش وأبي علي : عدل بعضك ببعض فجعلك سويّاً معتدلاً . وذهب النحاس إلى أنّ عدَّلك تكثير عدلك ، فيكونان بمعنى واحد ، وهو مآل قول الأخفش .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٧٢٥ ، وإعراب القرآن ٦٤٥/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٥ ، والبيان ٤٩٨/٢ ، والبحر ٤٣٧/٨ ، والكشاف ٢٢٨/٤ ، والتبيان ١٢٧٤ ، وتفسير الطبري ٢٤٧/١٩ ، ومجمع التفاسير ٤٦٩/٦

(٧) هذا قول النحاس ومن وافقه ، وعزاه أبو حيان إلى الجمهور ، وهو الظاهر .

(٨) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف ٢٨

(٩) زيادة من ي و ب .

لـ ﴿ صورة ﴾ ، ويكون ﴿ في أي صورة ﴾ من صلة ﴿ رَكَّبَك ﴾ أي عدلك وركّبك في أي صورة شاءها ، فحذف الواو[١] .

وقيل : ﴿ ما ﴾ شرط ، و﴿ شاء ﴾ في موضع الجزم ، وقوله ﴿ رَكَّبَكَ ﴾ جواب الشرط[٢] . ولا يكون الجارّ على هذا من صلة ﴿ رَكَّبك ﴾ لأنه قال[٣] : « إنْ تَضربْ زيداً أضربْ عمراً » لا يجوز تقديم « عمرو » على « إنْ » . فوجب أن يكون قوله ﴿ في أيِّ صورة ﴾ من صلة مضمر ، ولا يكون من صلة ﴿ عدلك ﴾ لأنه استفهام[٤] ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[٥] .

٣

٦

---

(١) قيل : لم تعطف هذه الجملة كما عطف ما قبلها لأنها بيان لعدلك ، عن الزمخشري ووافقه أبو حيان وغيره .

(٢) أجازه الزمخشري والطبرسي والعكبري والقرطبي وأبو حيان والبيضاوي . وقدر الكلام أبو حيان : أي تركيب حسن شاء ركّبك . وعلى هذا تكون « ما » منصوبة بـ « شاء » ، وقد أخذه من معنى كلام الزمخشري . ولا بدّ للكلام من عائد ، فتقدير الكلام : أي تركيب حسن شاء ركبك فيه . وقيل في تقديره غير ذلك . ووجه الشرط كما تراه ضعيف متكلف ، ولهذا ما منعه المؤلف في الجواهر ، ولم يخطر في بال أحد من المتقدمين فيما أعلم .

(٣) الظاهر أنه يريد سيبويه ، وقد نقل الإمام الطبرسي كلام المؤلف هنا ولم يصرح بنقله عنه ، وصرّح بأن هذا كلام سيبويه فقال : « لأن سيبويه قال : إن تضرب ... » . ولم أُصب هذا التمثيل في الكتاب . لكن قد منع سيبويه وغيره أن يتقدم معمول جواب الشرط على حرف الشرط . انظر الكتاب ١/٦٧-٦٩ ، والمقتضب ٢/٦٨ ، والإيضاح ٣٢١-٣٢٢

وكأن المؤلف قد علقت بذهنه عبارة أبي علي - وإن كان بعضها مما ليس مما نحن فيه : « ولا يجوز زيداً إن تضربْ أضربْ ، لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء ، فإن قلت : إن زيداً تضرب أضرب كان زيد منتصباً بالفعل الذي هو شرط ، فإن شغلت الشرط بالضمير فقلت : إن زيداً تضربه أضرب عمراً = كان منتصباً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر » اهـ .

(٤) قد أجاز الزمخشري ومن وافقه ومنهم أبو حيان أن يكون من صلة عدلك على أن يكون في « أي » معنى التعجب . وهي عند الفراء متعلقة بعدلك ، وردّ النحاس قوله وذهب إلى أنها متعلقة بركّبك وهما لا يقولان بشرطية « ما » .

(٥) انظر ما سلف ٤٠٧ ، ٦٤٩ ، ٨٥٣ ، ١٠٦١

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئاً ﴾[١] [١٩]

بالرفع والنصب[٢] ، فالرفع على أن يكون : هو يومُ لا تملك نفس لنفس[٣] . وإن شئت كان بدلاً[٤] من قوله ﴿ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ في قوله ﴿ ما يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [١٨] .

٣

فأما النصب فعلى تقدير : هذا واقعٌ يومَ لا تملك[٥] . فيكون خبر ابتداء مضمر متعلق بمحذوف وهو « واقعٌ » . وإن شئت[٦] كان مفتوحاً في موضع الرفع لما جرى في الكلام ظرفاً ، كقوله ﴿ ومِنَّا دُونَ ذلك ﴾[٧] [سورة الجن : ١١] .

٦

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣١ ، وللفراء ٢٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٤٦/٣ ، والحجة ٤٤٦/٤ـ٤٤٧ خم ، والبيان ٤٩٨/٢ ، والبحر ٤٣٧/٨

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٧٤ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٩/٢

(٣) وهو قول الأخفش وأبي علي وأحد قولي النحاس ومن وافقه .

(٤) أجازه النحاس ومن وافقه . ولم يبين الفراء وجه النصب .

(٥) وهو قول النحاس ومعنى قول الأخفش والفراء ، وقدره النحاس : الدين ـ أي الجزاء ـ يوم ، وكذا قدره أبو علي ومن وافقه .

(٦) أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٧) سلف الاستشهاد بها ٤١٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة . وانظر ما سلف أيضاً ٤٨٣ـ٤٨٤

سورة المطففين

[قوله تعالى][1] : ﴿ وإذا كَالُوهُم أو وَّزَنُوهُم يُخْسِرُونَ ﴾[2] [٣]

قيل : التقدير : وإذا كَالُوا لهم أو وَزَنُوا لهم ، فحذف الجار[3] ، والضميران في موضع النصب[4] . ٣

وقيل : التقدير : وإذا كَالُوا هم أو وزنوا هم[5] ، فيكون الضميران رفعاً تأكيداً لما في « كالوا » و« وزنوا »[6] . ٦

والوجهُ الأولُ ؛ لأن الوعيد بالتطفيف هو على أنهم إذا استَوْفَوا من الناس أو كالوا للناس أخْسَرُوهم مَكيلَهم وموزونهم .

﴿ يُخْسِرُون ﴾ أي يخسرونهم ذلك ، فحذف المفعولين[7] . ٩

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٧٧ ، ٤٩٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٢ ، وللفراء ٣/٢٤٥-٢٤٦ ، وإعراب القرآن ٣/٦٤٩ ، ومجمع البيان ٥/٤٥١ ، والبيان ٢/٥٠٠ ، والبحر ٨/٤٣٩

(٣) هذا قول النحاس ومن وافقه . ونص الأخفش أن أهل الحجاز يقولون كلت زيداً ووزنته أي كلت له ووزنت له ، وزاد الفراء نسبة هذه اللغة إلى من جاورهم من قيس ، فعلى هذه اللغة لا يكون حذف .

(٤) هذا قول أبي عمرو والأخفش والكسائي والفراء والنحاس وغيرهم .

(٥) هذا قول عيسى بن عمر ، نصَّ على ذلك النحاس والطبرسي ، وزاد أبو حيان نسبته إلى حمزة .

(٦) قال النحاس : « والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب لأنه في السواد بغير ألف ، ونسق الكلام يدل على ذلك لأن قبله ﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾ فيجب أن يكون ما بعده وإذا كالوا لهم ، وحذفت اللام ... » اهـ . وانظر البحر ، وأبو حيان يجيز معنى ما قاله عيسى وحمزة ، ولم يقل صواباً .

(٧) هذا وهمٌ منه ، فإن « أخسر » يتعدى إلى مفعول واحد كـ « خسر » ، يقال : خسرتُ الميزانَ =

[قوله تعالى][1] : ﴿ ألا يَظُنُّ ﴾[2] [٤]

ألف الاستفهام دخلت على « لا » النافية ، وليست « ألا » هذه التي للتنبيه . ومثله ﴿ ألا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [سورة الملك : ١٤] وليس لهما ثالث في أول الآي[3] .

[قوله تعالى][1] : ﴿ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ . يومَ يَقُومُ ﴾[4] [٥-٦]

إن شئت كان بدلاً من موضع الجار والمجرور[5] . وإن شئت كان كقوله ﴿ يوم لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً ﴾[6] [سورة الانفطار : ١٩] لمّا جرى ظرفاً[7] . وإن شئت[8] كان التقدير : هذا واقع يومَ يقوم .

[قوله تعالى][9] : ﴿ كلاّ إنَّ كِتَابَ الفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ . وما أدْرَاكَ

= وأخسرتُه : إذا نقصتَه . انظر فعلت وأفعلت للزجاج ٣٢ ، وأدب الكاتب ٤٣٩ ، واللسان (خسر) .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٢٧٩ ، والتبيان ١٢٧٦ . وسياق الآية : ﴿ ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ﴾ .

(٣) وكذا قال في الجواهر . وقد وجدتُ لهما ثالثاً وهو قوله تعالى ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ... ﴾ [سورة التوبة : ١٣] .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٣ ، وللفراء ٢٤٦/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥١/٣ ، ومجمع البيان ٤٥٢/٥ ، والبيان ٥٠٠/٢ ، والبحر ٤٣٩/٨ ، والتبيان ١٢٧٦

(٥) أجازه أبو البركات والعكبري أيضاً ، وكأن ظاهر كلام الفراء إجازته .

(٦) انظر ما سلف ١٤٣٦

(٧) فيكون بدلاً من « يوم » ، وأجازه الفراء لكن على مذهبه في أن الظرف المضاف إلى المضارع يبنى ، وخطّأه الزجاج . أما قول المؤلف فصحيح على مذهب أبي الحسن وأبي علي ، انظر ما سلف ٤١٨ ، ٤٨٣ ، ١٢٧٢ ، ١٣٤٠ ، ١٤٣٦

(٨) أجازه الفراء أيضاً ، والتقدير عنده : ذلك يومَ . وأجاز النحاس أن يتعلق بـ « مسبوقون » ، وهو قول الطبرسي ، وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان .

(٩) زيادة مني .

ما سِجِّينٌ . كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴾[1] [٧-٩]

وكـذا قـولـه : ﴿ كَلاَّ إنَّ كِتَـابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ . ومـا أَدْرَاكَ ما عِلِّيُّونَ . كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴾[2] [١٨-٢٠] ٣

الـذي قـال أبو عليّ[3] في هـاتين الآيتين : أنَّ قولـه ﴿ كتـابٌ مرقومٌ ﴾ خبر ابتداء مضر ، والتقدير : وما أدراك ما سِجّين كتـابٌ ، أي هو كتـابٌ / ، أي هو ٢/١٤١ موضع كتاب ، وكذا ﴿ ما عِلِّيُّون ﴾ : هو موضع كتاب ، فحذف المبتدأ والمضاف ٦ جميعاً . لابدّ من ذا لأنـه ثبت بـالـدليل أنّ « عِلِّيّين » مكان[4] لقولـه صلّى الله عليـه وآلـه : « إنَّكُم تَرَوْنَ أَهْلَ عِلِّيِّين كما ترون الكوكبَ الـدُّرِّيَّ في أُفـق السَّماء ، وإنَّ أبا بكر وعمر لمنهم وأنْعَما »[5] . ٩

وقـال قـوم : إن التقـديـر : إنَّ كتـاب الأبرار لفي محـل علّيين ولفي محـل سجّين . قـال وعليُّـون هم المـلائكـة[6] لأنهم المـلأ الأعلى . ثم قـال ﴿ ومـا أدراك

---

(١) انظر الجـواهر ١٩١-١٩٣ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢٤٦/٣ ، وإعراب القران ٦٥١/٣-٦٥٢ ، ومجمع البيـان ٤٥٢/٥-٤٥٣ ، والبيـان ٥٠٠/٢ ، والبحر ٤٤٠/٨ ، والتبيـان ١٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٦٠/٣٠-٦٢ ، والقرطبي ٢٥٧/١٩-٢٥٨ ، وابن كثير ٣٧٢/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٧٢/٦-٤٧٣

(٢) انظر الجـواهر ٥٨ ، ١٩١-١٩٣ ، ومعـاني القرآن للفراء ٢٤٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥٥/٣ ، ومجمع البيـان ٤٥٥/٥ ، والبيـان ٥٠١/٢ ، والبحر ٤٤٢/٨ ، والتبيـان ١٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٦٥/٣٠-٦٦ ، والقرطبي ٢٦٢/١٩-٢٦٣ ، وابن كثير ٣٧٣/٨-٣٧٤ ، ومجمع التفـاسير ٤٧٥/٦ ، والمقتضب ٣٢٢/٣ و ٣٨/٤ ، والكامل ٦٣٥ ، والهمع ١٧٠/١

(٣) لم أصب كلامه ، ونقل المؤلف في الجواهر بعض كلامه .

(٤) عن أكثر المفسرين كعب ومجاهد وقتادة وزيد بن أسلم وغيرهم أن العلّيين السماء السابعـة ، وعن ابن عباس والضحاك ومجاهد وقتادة أنّ السّجين الأرض السابعة السفلى ، وقيل غير ذلك .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦١/٣ بسنده عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إنّ أهـل الجنـة ليرون أهـل عليين ... » . ونحـوه في الجـواهر ١٩١ ، والبيـان ٥٠١/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٦٣/١٩

(٦) ذكر النحاس هذا القول ولم يعزه إلى أحد .

ماعِلِّيُّون ﴾ أي ماَمَحَلُّهم ؟ محلُّهم كتاب مرقوم ، أي هو فيه[١] .

وجاء شارحكم[٢] فأراد أن يأتي بأعجوبة ، وتكلّم في النحو وقال : التقدير : إن كتاب الأبرار لكتاب مرقوم في عليّين ، كما تقول : إن زيداً لفي الخِدْمَة غلام مرضيّ ، والتقدير : لغلامٌ مرضيّ في الخدمة ؛ قال : وقوله : ﴿ وما أدراك ماعليّون ﴾ اعتراض بين الاسم والخبر .

ولم يدر أنّ ما يتعلق بالصفة لا يتقدم على الموصوف ، لأن الصفة أيضاً لا تتقدم على الموصوف ، والمعمول يقع حيث يجوز وقوع العامل . والمسألة التي قاس عليها باطلة إذا علّقت قوله « في الخدمة » بـ « مرضي » . والآية تدل على أن التسمية بالجمع الأحسن فيها الحكاية[٣] ، لأنه حكى عز وجل فقال : ﴿ لفي علّيين . وما أدراك ماعليّون ﴾ فلم يغيِّره كما يغيِّره[٤] من لم يحكِ حين يقول : « يَبْرِينٌ » و « قِنَّسْرِينٌ »[٥] .

(١) ماذكره المؤلف عن أبي علي من تقدير مضاف قبل « كتاب » وهو « محلّ » أو « موضع » ذكره أيضاً أبو البركات والطبرسي نقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وذكره العكبري وأبو حيان ، والظاهر أنهما أخذا عن نقل عن أبي علي . وذهب جماعة منهم الطبرسي إلى أن ﴿ كتاب مرقوم ﴾ ليس تفسيراً لـ ﴿ سجّين ﴾ ولا لـ ﴿ عليّين ﴾ ، وإنما هو تفسير للكتاب المذكور في قوله ﴿ إن كتاب الفجّار ﴾ . وعليه لا يلزم ماقدره أبو علي وموافقوه .

(٢) سيأتي تحقيق المعنيّ به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٣) أي حكاية حاله التي كانت في الجمع فيجرى مجراه . ويعرب الاسم وإن كان واحداً إعراب الجمع لأن لفظه لفظ الجمع حكاية للجمع ، فيرفع بالواو وينصب بالياء . وقد نصّ سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم على أن هذا هو الأحسن والأجود والأقيس . فتقول : هذه قنسرون ورأيت قنسرين ومررت بقنسرين . ويجوز أن يجرى مجرى الواحد فيجعل إعرابه في آخره في النون ، فتقول : هذه قنسرينٌ ورأيت قنسرينَ ومررت بقنسرينِ . انظر الكتاب ١٧/٢ـ١٨ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ و ٣٦/٤ـ٣٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٢ـ٢٣ ، ١٢٦ ، والجمل ٣٤٤ـ٣٤٥ ، والهمع ١٧٠/١ـ١٧١ .

(٤) في الأصل و ي : كما لم يغيره ، بإقحام له ، وهو خطأ ، والصواب من ب .

(٥) قنسرين : مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص ، انظر معجم البلدان ٤٠٣/٤ـ٤٠٤ . =

قوله عز وعلا : ﴿ ومِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ . عَيْناً يَشْرَبُ بِها الْمُقَرَّبُون ﴾[1] [٢٧-٢٨]

﴿ عيناً ﴾ تمييز[2] [أو حال[3] . وجوّز أبو إسحاق[4] أن يكون من باب قوله : ﴿ أو إطعامٌ ... يتيماً ﴾[5] [سورة البلد : ١٤-١٥] فينصبها بـ ﴿ تسنيم ﴾[6] ، أي مزاجُه من ماء يتسنَّمُ عيناً ، أي مزاج المختوم[7] ماء ينزل عليه من أعلاه][8] . ٣

= ويبرين : من أصقاع البحرين وهناك الرمل الموصوف بالكثرة ، وقرية من قرى حلب ، انظر معجم البلدان ٤٢٧/٥

ويجوز في قنسرين ويبرين أن تعربا بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر ، وأن تجعلا بالياء على كل حال ويجعل الإعراب في النون . وقنسرين علم مؤنث فلا يصرف ، ويبرين إن كان اسما للرمل صرف وإن اسماً للقرية لم يصرف .

فلو غيّر في الآية لكان : لفي عليينٍ وما أدراك ما عليونٌ . ولو حكي يبرين وقنسرين لقال يبرون وقنسرون ، انظر ما سلف .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٢ ، وللفراء ٢٤٩/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبيان ٥٠١/٢-٥٠٢ ، والبحر ٤٤٢/٨ ، وتفسير الطبري ٦٩/٣٠-٧٠ ، والقرطبي ٢٦٦/١٩ ، وابن كثير ٣٧٥/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٧٦/٦

(٢) أجازه أبو البركات أيضاً ، ولم يذكره غيرهما .

(٣) أجازه الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . و « تسنيم » على كلا القولين اسم عين في الجنة ، وهو قول ابن مسعود ومسروق وابن عباس والحسن والضحاك وسعيد وغيرهم ، واختاره الطبري والنحاس وقال : « وهذا القول أولى بالصواب » .

(٤) ليس كتابه بين يدي . وقد نقل القرطبي بعض كلامه ، وفيه ما ذكره المؤلف .

(٥) انظر ما سلف ١١٢٢ ، ١٣٥٧ ، وللمصادر الآتية في الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦

(٦) ما أجازه الزجاج تقدمه إليه الفراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه ، وهو ظاهر التكلف . وذهب المبرد إلى أنه منصوب على إضمار « أعني » ، وهو أحد قولي الأخفش ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٧) أي الرحيق المختوم الذي ذكره تعالى في قوله : ﴿ يُسقون من رحيق مختوم . ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون . ومزاجه ... ﴾ .

(٨) زيادة من ب .

وقوله ﴿ يشرب بها المقرَّبون ﴾ قد ذكرنا[١] أن البـاء زيـادة وأن التقـدير : يشربُها : أي يشرب ماءَها .

٣ [قوله تعالى][٢] : ﴿ على الأرائِكِ يَنْظُرُونَ . هَلْ ثُوِّبَ الكُفَّارُ ﴾[٣] [٣٥-٣٦]

قيل : الجملة مفعولة ﴿ ينظرون ﴾ . وقيل : بل هي مستأنفة[٤] .

٦ وإدغـام اللام في الثـاء وإظهـارهـا حسنـان[٥] ، لأن اللام والثـاء من طرف اللسان وأُصول الثنايا[٦] .

---

(١) انظر ما سلف ١٤١١ ـ ١٤١٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معـاني القرآن لـلأخفش ٥٣٣ ، ومجمع البيـان ٤٥٤/٥ ، والبيـان ٥٠٢/٢ ، والبحر ٤٤٣/٨ ، والتبيـان ١٢٧٧ ، والكتـاب ٤١٧/٢ ، والمقتضب ٢١٤/١ ، ٢٥٢ ، والأصـول ٤٢١/٣ ، وسرّ الصناعة ٣٤٨ ، وابن يعيش ١٤٢/١٠

(٤) أجاز القولين أبو البركات والعكبري وأبو حيان . ولم يتكلم غيرهم على إعراب ﴿ هل ثوِّب ﴾ .

(٥) قرأ بالإدغام حمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر ، وقرأ الباقون بالإظهار . انظر السبعة ٦٧٦ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٦/٢ـ٧

ونسب سيبويه والمبرد وابن السراج القراءة بالإدغام إلى أبي عمرو ، ونصّ ابن مجاهد أنها رواية يونس وهارون عن أبي عمرو . وذلك خلاف المشهور من مذهبه والمستفيض من قراءته فهو لا يدغم لام « هل » في الثاء . انظر ماسلف من التعليق على إدغـام لام « هـل » و « بـل » والحروف التي تدغمان فيها ١٣٧٨ . وفي الأصل : حسنتان ، وهو خطأ .

(٦) مخرج اللام بطرف اللسان وهو قريب من أصول الثنايا ، والثاء بطرف اللسان وأطراف الثنايا ، عن الأخفش . وانظر الكتاب ٤٠٥/٢ ، وسرّ الصناعة ٤٧ ، والمصادر السالفة .

سورة الانشقاق

قوله عز وعلا : ﴿ إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ ﴾[1] [١]

جواب ﴿ إذا ﴾ عند البصريين محذوف ، أي « بُعِثْتُم »[2] . ٣

وقيل : الواو مقحمة[3] في قوله ﴿ وأَذِنَتْ ﴾ [٢] والتقدير : إذا السماء انشقت أذنت .

وقيل[4] : بل الجواب قوله ﴿ يَاأَيُّها الإنسانُ ﴾ [٦] على تقدير : فياأيُّها الإنسان . ٦

وقيل[5] : الجوابُ قولُه ﴿ فأما مَنْ أُوتِيَ كِتابَهُ ﴾ [٧] .

قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق ﴾[6] [١٩] ٩

---

(١) انظر الجواهر ٢٧ ، ٣٧ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٤ ، وللفراء ٢٤٩/٣ ـ ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٦٦١/٣ ، ومجمع البيان ٤٦٠/٥ ، والبيان ٥٠٣/٢ ، والبحر ٤٤٦/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧١ ، والقطع ٧٧٠ ، والمكتفى ٦١٤ ، ومنار الهدى ٣٠١ ، والمقتضب ٧٩/٢ ـ ٨٠ .

(٢) هذا أحد قولي المبرد ، وأجازه النحاس وغيره . وهو أيضاً أحد قولي الفراء وابن الأنباري من الكوفيين .

(٣) ذكر هذا القول الفراء والمبرد وابن الأنباري وغيرهم ، ولم يسمّوا قائله ، وكلُّهم ردّوه . فعلى أن الكوفيين ـ وعلى رأسهم الفراء وابن الأنباري ـ يجيزون زيادة الواو = فإنهم لا يجيزون زيادتها هنا ، وهي لا تزاد عندهم إلا في جواب « حتى إذا » و « لما أن » ، انظر كلامهم هنا . وقد سلف تحقيق القول في زيادة الواو ١٨٥

(٤) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وأجازه النحاس وغيره .

(٥) وهو ثاني قولي المبرد ، وأجازه النحاس وغيره ورأى أنه أصحُّ ماقيل في الآية .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٧٥/١ و٨٤/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥١/٣ ـ ٢٥٢ ، وإعراب القرآن =

أي حالاً بعد حال . فـ « عن » بمعنى « بعد » ، كقولهم : « سادوك كابراً عن كابرٍ »[1] أي بعد كابرٍ ؛ وأَظْهَرَها الذُّبْيَانِيُّ[2] في قوله :

٢ بَقِيَّةُ قِدْرٍ مِنْ قُدُورٍ تُوُرِّثَتْ   لآلِ الْجُلاَحِ كابراً بَعْدَ كابِرِ

= ٦٦٤/٣ ، والحجة ٤٥٢/٤ - ٤٥٣ خم ، ومجمع البيان ٤٥٨/٥ - ٤٥٩ ، والبيان ٥٠٣/٢ ، وابن الشجري ٢٧٠/٢ ، والمغني ١٩٧

(١) انظر الكتاب ١٩٨/١ ، وشرح اللمع اللوح ١/٧٥ و١/٨٤ ، والمسائل المنثورة ١٧ ، وابن الشجري ٢٨٣/٢ . وفي شعر الأعشى (ديوانه ق ١٨/١٨ ص ١٧٧) :

ساد وألفى قومه سادة   وكابراً سادوك عن كابرِ

وانظر العضديات ٨

(٢) هو النابغة . ديوانه (صنعة ابن السكيت) ق ٥/٣٢ ص ١٧٣ و (صنعة الأعلم) ق ٥/٤٠ ص ١٧٥ . وهو من كلمة يمدح بها النعمان بن الجلاح الكلبي . وقال أبو عبيدة : هو النعمان بن جبلة الجلاحي من بني عامر بن عوف . وهو له في الحجة ٤٥٣/٤ خم ، وشرح اللمع اللوح ١/٨٤ ، ومجمع البيان ٤٥٩/٥ ، وهو بلا نسبة في ابن الشجري ٢٧٠/٢ ، ٢٨٣ ، وفيه : تو ورثت . وقيل « عن » في ذلك على معناها أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق ، وسادوك كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر ، عن شرح الكافية ٣٤٢/٢ بتصرف ، واختاره الرضي .

سورة البُرُوج

قوله عز وجل : ﴿ والسَّمَاءِ ذاتِ البُرُوجِ ﴾[1] [١]
قسمٌ ، وجوابه مضمر ، أي « لَتُبْعَثُنَّ »[2] . ٣

وقيل[3] : جوابه ﴿ إنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [١٢] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدودِ . النَّارِ ﴾[5] [٤-٥]
﴿ النارِ ﴾ بدل اشتمال كـ ﴿ قتالٍ ﴾ في قوله ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحرامِ ٦
قِتَالٍ فِيهِ ﴾[6] [سورة البقرة : ٢١٧] .

[قوله تعالى][4] : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . في لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾
[٢١-٢٢] ٩

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٥ ، وللفراء ٢٥٣/٣ ، وإعراب القرآن ٦٦٦/٣ ، ومجمع البيان ٤٦٤/٥ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والبحر ٤٥٠/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٢-٩٧٣ ، والقطع ٧٧١ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، والمغني ٨٣٣

(٢) وهو قول الفراء وابن الأنباري ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) وهو أحد قولي الأخفش ، واختاره المبرد والنحاس ومن وافقهما . واستقبحه ابن الأنباري لأن الكلام قد طال بينهما . وأجاز الأخفش والنحاس ومن وافقهما أن يكون الجواب ﴿ قتل أصحاب الأخدود ﴾ أي لقد ، فأضمر اللام ، وقيل غير ذلك .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٥ ، وللفراء ٢٥٣/٣ ، وإعراب القرآن ٦٦٧/٣ ، والحجة ٤٥٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٦٤/٥ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والبحر ٤٥٠/٨ ، والإيضاح ٢٨٤ ، والخصائص ٤٢٧/٢ ، وابن يعيش ٦٤/٣ ، والمغني ٦٥٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١٥٦

و ﴿ محفوظٌ ﴾[1] . فالرفع لأنه وصفُ ﴿ قرآن ﴾ . والجرّ لأنه وصف ﴿ لوح ﴾ . ومثلُه ﴿ الوَدُودُ . ذو العَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾[1] [١٤ـ١٥] و ﴿ المجيدِ ﴾ على ما بيَّنَّا . ٣

(١) قرأ ﴿ محفوظ ﴾ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقون بالجر ، وقرأ ﴿ المجيد ﴾ بالجر حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦٧٨ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٢/٣٩٩

بقيّة المفصّل[1] / ‏١/١٤٣

[سورة الطارق][2]

[قوله تعالى][2] : ﴿ إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عليها حَافِظٌ ﴾[3] [٤] ‏٣

بالتخفيف والتشديد[4] . فالتخفيف على أن يكون « ما » زيادة ، على تقدير : إنْ كلٌّ نفس لعليها حافظ .

والتشديد على أن يكون « إنْ » بمعنى « ما » ، و « لَمَّا » بمعنى « إلاّ »[5] ، ‏٦ أي ما كلٌّ نفس إلاّ عليها حافظ .

وعلى الأول « إنْ » مخففة من الثقيلة .

[قوله تعالى][6] : ﴿ إنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾[7] [٨] ‏٩

(١) هي قصار السُّور سميت بذلك لكثرة الفصول التي بين سورها ببسم الله الرحمن الرحيم ، انظر تفسير الطبري ٣٥/١ ، وتفسير غريب القرآن ٣٦

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٥٠ـ٧٥١ ، ٧٥٦ـ٧٥٧ ، وشرح اللمع اللوح ١/٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٢ ، ٣٤٢ ، وللفراء ٢٥٤/٣ـ٢٥٥ ، وإعراب القرآن ٦٧٢/٣ـ٦٧٣ ، والحجة ٤٥٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٧٠/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٤/٨ ، والكتاب ٢٨٣/١ ، ٤٥٦ ، ٤٧٥ ، والمقتضب ٥٠/١ و ٣٦٣/٢ ، والأصول ٢٣٧/١ ، والبغداديات ٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، وسرّ الصناعة ٣٧٧ ، ٥٤٨ ، وابن يعيش ٧٢/٨ و ٢٦/٩ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، والمغني ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٠٥ ، ٣٧٠ ، والهمع ٢٩٨/٣ و ٢٤٢/٤

(٤) قرأ « لَمّا » بالتشديد عاصم وابن عامر وحمزة ، وقرأ الباقون بالتخفيف . انظر السبعة ٦٧٨ ، والتيسير ٢٢١ ، والنشر ٣٩٩/٢

(٥) انظر ما سلف ٣٤ والتعليق ثمّة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٥٦٦ ، ٦٤٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٧٥/٣ ، ومجمع البيان =

أي على رجع الماء[(١)] إلى موضعه وهو الصلب لقادر[(٢)] . والمصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف ، أي على رَجْعِ اللهِ الماءَ . وإن شئت : على رَجْعِ اللهِ الإنسان[(٣)] ، فيعود الهاء إلى الإنسان ، أي على إحيائه وبعثه . ويجوز[(٤)] أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوف .

[قوله تعالى][(٥)] : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾[(٦)] [٩]

لا ينتصب بقوله ﴿ رجعه ﴾ للفصل بين الصلة والموصول[(٧)] بقوله ﴿ لقادرٌ ﴾ . ولا ينتصب أيضاً بقوله « قادر » لأن الله تعالى قادرٌ في جميع الأوقات . فإذاً ينتصب ﴿ يوم ﴾ بمضمر دلّ عليه قوله ﴿ رجعه ﴾[(٨)] ، أي يبعثه يوم تُبْلَى السرائر . وإن شئت بمضمر دلَّ عليه قوله ﴿ فما لَهُ مِنْ قُوَّةٍ ولا نَاصِرٍ ﴾[(٩)] [١٠] .

= ٤٧١/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٥/٨ ، وتفسير الطبري ٩٣/٣٠-٩٤ ، والقرطبي ٧/٢٠ ، وابن كثير ٣٩٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٩١/٦

(١) المذكور في قوله تعالى : ﴿ فلينظر الإنسان ممّ خلق . خلق من ماء دافق . يخرج من بين الصلب والترائب . إنه ... ﴾ .

(٢) وهو قول مجاهد وابن زيد وعكرمة ، وأجازه الفراء وغيره .

(٣) وهو قول ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم .

(٤) لكنه متكلف .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر إعراب القرآن ٦٧٦/٣ ، ومجمع البيان ٤٧١/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٥/٨ ، والخصائص ٤٠٢/٢ و ٢٥٥/٣-٢٥٦ ، وابن الشجري ١٩٢/١ ، والمغني ٧٠٠ ، والهمع ٧٠/٥

(٧) يريد المصدر وما عمل فيه والفصل بينهما غير جائز ، انظر ما سلف ١٠٢ ، ٢٣٠ ، ٢٩٤

(٨) وهو قول ابن جني ، وكأن المؤلف أخذ منه ، وهو قول حذّاق النحويين كما قال أبو حيان .

(٩) ولا يتعلق بقوله « ناصر » - وقد علقه به النحاس - لأن ما بعد الفاء وما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبلهما ، قاله أبو حيان ، وهو كما قال .

[سورة الأعلى][1]

[قوله عز وعلا][2] : ﴿ والَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾[3] [٤ـ٥]

فسّروه تفسيرين : غثاءً أسود يابساً[4] ، والثاني[5] : أخضر يضرب إلى السواد لشدة[6] الريّ . فعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : والذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء . ولا يكون قوله ﴿ فجعله غثاءً ﴾ فصلاً بين الصلة والموصول ؛ لأن قوله ﴿ فجعله ﴾ أيضاً في الصلة ، والفصل بين بعض الصلة وبعضها جائز[7] .

[قوله تعالى][2] : ﴿ فَذَكِّرْ إن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾[8] [٩]

جواب « إنْ » مدلول قوله ﴿ فذكّر ﴾ .

---

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٤٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/٣ ، وإعراب القرآن ٦٧٩/٣ـ ٦٨٠ ، ومجمع البيان ٤٧٤/٥ ، والبيان ٥٠٨/٢ ، والبحر ٤٥٨/٨ ، وتفسير الطبري ٩٦/٣٠ـ٩٨ ، والقرطبي ١٧/٢٠ـ١٨ ، وابن كثير ٤٠١/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٩٤/٦ . وما قاله المؤلف هنا لخصه مما نقله من كلام أبي علي في الجواهر .

(٤) أي هشيماً متغيِّراً ، وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد ومجاهد ، واختاره الطبري والنحاس ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج وغيرهما .

(٥) أجازه الفراء والزجاج وأبو علي ، واختاره الطبرسي ، ولم يرتضه الطبري ولا النحاس لمخالفته قول أهل التأويل ولأن التقديم والتأخير يقع إذا لم يصح المعنى على غيره وهو صحيح على غيره .

(٦) في الأصل : بشدة ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) انظر ما سلف ٧٤٠

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٨١/٣ ، ومجمع البيان ٤٧٤/٥ ، والبيان ٥٠٨/٢ ، والبحر ٤٥٩/٨ ، والمغني ٣٥ ، ٣٩ ، والهمع ١١٨/٢

[سورة الغاشية][1]

[قوله تعالى[2] : ﴿ **لا تسمَعُ فِيهَا لاغِيَةً** ﴾[3] [١١]

أي لَغْواً[4] ، كالعاقبة والعافية والكاذبة .

و﴿ تَسْمَع ﴾ بالفتح على الخطاب ، و﴿ تُسْمَعُ ﴾ مرتَّباً للمفعول[5] ، ويكون ﴿ لاغيةٌ ﴾ مرفوعة .

وقرئ ﴿ يُسْمَعُ ﴾[6] مرتّباً للمفعول أيضاً ، لكن ذكّر اللاغية لأنه بمعنى اللغو ، ولأنه فصل بين الفعل والمفعول الذي قام مقام الفاعل] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انفردت « ب » بالكلام على هذه الآية من السورة .

(٣) انظر الجواهر ٣٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٦ ، وللفراء ٢٥٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٨٧/٣ ، والحجة ٤٥٨/٤ـ٤٥٩ خم ، ومجمع البيان ٤٧٧/٥ ، والبيان ٥٠٩/٢ ، والبحر ٤٦٣/٨ ، ومجاز القرآن ٢٩٦/٢

(٤) وهو قول أبي عبيدة وأحد قولي النحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز أبو علي والنحاس ومن وافقهما أن يكون التقدير : كلمة لاغية . وكان في ب « أي لغوى » وهو تحريف .

(٥) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، انظر ما سلف ١٦٦

(٦) قرأ ﴿ يُسْمَع ﴾ ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ ﴿ تُسْمَع ﴾ نافع ، وقرأ الباقون ﴿ تَسْمَع ﴾ على الخطاب . انظر السبعة ٦٨١ـ٦٨٢ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٤٠٠/٢

[سورة الفجر][1]

[قوله عز وجل][1] : ﴿ **والفَجْرِ وَلَيالٍ عَشْرٍ** ﴾[2] [١-٢]

جواب القسم قيل : مضمرٌ أي « لَتُبْعَثُنَّ »[3] . وقيل[4] : قوله ﴿ إنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ [١٤] .   ٣

[قوله تعالى][5] : ﴿ **كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ . إرَمَ ذاتِ العِمَادِ** ﴾[6] [٦-٧]   ٦

مجرى ﴿ إرمَ ﴾ على ﴿ عاد ﴾ مجرى عطف بيان أو بدل . ولا يكون صفة لأنه غير مشتق .

ومن أضاف فقال ﴿ بعادِ إرَمَ ﴾[7] فإنه عنده بمنزلة قولهم « زَيْدُ بطّةَ »[8] لأنه لقب ، فيضاف إليه الاسم[9] .   ٩

---

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٦٨/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٦ ، والقطع ٧٧٥

(٣) أجازه الطبرسي وأبو البركات وأبو حيان أيضاً .

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس ، وأجازه الباقون .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٧ ، وللفراء ٢٦٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٩٥/٣-٦٩٦ ، ومجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٦٩/٨

(٧) هذه قراءة شاذة عزاها النحاس إلى الحسن ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٧٣ وابن جني في المحتسب ٣٥٩/٢-٣٦٠ إلى ابن الزبير . وفي المحتسب : بكسر الميم ، وأظنه سهواً . وكان في النسخ « عاد إرم » .

(٨) انظر الكتاب ٤٩/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٠-١٠١

(٩) هذا قول جيد لا أعرف أحداً تقدمه إليه وتابعه الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح . فذهب =

ولا ينصرف « إرَم » للتعريف والتـأنيث ؛ ألا ترى قـولـه ﴿ ذاتِ العماد ﴾ فأنَّث ﴿ ذات ﴾ .

٣ [قوله تعالى][1] : ﴿ ولا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ المِسْكِينِ ﴾[2] [١٨]

أي على إطعـام طعـام المسكين ، فحـذف المضـاف[3] . وإن شئت كان قولـه ﴿ طعام المسكين ﴾ بمعنى « إطعام » كقوله[4] :

٦ بَــاكَرْتُ حَــاجَتَهــا ... ...

أي لاحتياجي[5] إليها .

[قوله تعالى][1] : ﴿ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً ﴾[6] [٢١]

٩ جواب ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ﴾ [٢٥] .

وكسرُ الـذال وفتحُهـا من ﴿ لا يعـذِّبُ ﴾ ، وكسر الثـاء وفتحهـا من

= النحاس وابن جني وغيرهما إلى تقدير حذف مضاف أي بعاد صاحبة إرم أو أهل إرم .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦١/٣ ، ومجمع البيان ٤٨٢/٥ ، ٤٨٤ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٧١/٨

(٣) التقدير في البحر : على بذل طعـام المسكين ، وذهب أبو حيـان إلى أن هـذا أولى من حملـه على القول الثاني .

(٤) وهو لبيد ، وقد سلف البيت ٩٥٢ وتخريجه والتعليق عليه ثمة .

(٥) في الأصل « احتياجي » . وعلى ما أثبته من ي و ب يكون « حاجتي » مفعولاً له وهو مـا صرح بـه الطبرسي وهو ينقل كلام المؤلف من غير تصريـح ووقـع فيـه عنـده « لاحتيـاجي » . وعلى ما في الأصل لم يقطع للمؤلف بتقدير الكلام ، وكذا فيما سلف ٩٥٢ ، انظر التعليق ثمة .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١٢/٢

﴿ يُوثِقُ ﴾[1] [٢٦] حَسَنان فصيحان[2] ، أي لا يعذِّب أحدٌ أحداً كعذاب الله ، ولا يُوثِق أحدٌ أحداً كوثاقِ الله[3] .

---

(١) قرأ الكسائي وحده ﴿ يعذَّب ﴾ و﴿ يوثَق ﴾ بالفتح فيهما ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦٨٥ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٤٠٠/٢

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٠٠/٣ـ٧٠١ ، والحجة ٤٦٨/٤ـ٤٦٩ خم ، ومجمع البيان ٤٨٢/٥ ، والبيان ٥١٣/٢ ، والبحر ٤٧١/٨ـ٤٧٢

(٣) عن أبي علي ، والتقدير على الفتح عنده : لا يعذَّب عذابه أي تعذيبَه أحد ، فالمصدر مضاف إلى المفعول وهو الإنسان .

وقيل : التقدير على الكسر : لا يتولى عذاب الله أحد ، عن الفراء وأبي علي ومن وافقهما .
وقيل : لا يعذب أحد في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة ، عن الحسن ، وأجازه الفراء وأبو علي ومن وافقهما أيضاً .

[سورة لا أُقسم][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾[3] [١١]

٣ قال أبو إسحاق[4] : « لا » ههنا بمعنى « لم »[5] ، قال : ولهذا لم يكرَّر كما كُرِّر في قوله ﴿ فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى ﴾[6] [سورة القيامة : ٣١] ، لأن « لا » - فيما زعم - يكرَّر مع[7] الماضي ، قال : لا يجوز : لا جئتني ، حتى تقول :

٦ ولا كلمتني[8] .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٨ ، وللفراء ٢٦٤/٣ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ ، والحجة ٤٧٠/٤-٤٧٢ خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨ ، وتفسير القرطبي ٦٦/٢٠ ، والكشاف ٢٥٦/٤ ، والتبيان ١٢٨٩ ، وابن الشجري ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، وابن يعيش ١٠٨/٨ ، وشرح الكافية ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٧-٢٩٩ ، والمغني ٣٢١

(٤) هو الزجاج ، وليس كتابه بين يدي . وقد نقل القرطبي بعض كلامه ، وذكر أبو حيان قوله أيضاً .

(٥) كون « لا » بمعنى « لم » هو قول الأخفش وأبي علي ومن وافقهما .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١٤٠٥

(٧) في الأصل و ي : معه ، ولعل الوجه ما أثبت من ب .

(٨) هذا ما ذكره عن أبي إسحاق وهو كلام غريب مضطرب ومخالف لما حكوه عنه ، ولا يكاد يستقيم إلا على أن يكون أبو إسحاق أجاز أن تكون « لا » دعائية لا بمعنى « لم » ، فكونها بمعنى لم أنها لنفي الماضي ، ولا اختلاف بينهم في هذا ، والأكثر أن تكرر « لا » وهو مذهب الأكثرين . والذي حكوه عن أبي إسحاق موافق لقول الفراء أن لا لم تكرر واكتفي بواحدة لأن ما بعدها كأنه تكرار ، انظر القرطبي والبحر والمغني .

قال أبو علي[١] : وهـذا الـذي ذكره لا يلزم . بل يجوز التكرار وغير التكرار كما يجوز مع « لم » التكرار وغير التكرار .

٣

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وما أدْرَاكَ ما العَقَبَةُ ﴾[٣] [١٢]

أي ما اقتحامُ العقبة / ، فحذف المضاف .

٢/١٤٣

ثم قال : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾[٣] [١٣]

أي اقتحامُها فكُّ رقبة[٤] .

٦

فيكون قولُه : ﴿ ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[٥] [١٧]

في تقدير : أنْ كان[٦] ـ أي اقتحامُها ـ فكُّ رقبة ثم كونُـه من الـذين آمنوا .

فجاء هذا مجيء قوله : ﴿ كيفَ يَهْدِي اللهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعدَ إيمانِهم وشَهِدُوا ﴾[٧]

٩

---

(١) في الحجة ، وعبارته : « إذا كانت لا بمعنى « لم » لم يلزم تكريرها كما لا يلزم التكرير مع لم » اهـ . وذكر النحاس أن سيبويه أجاز عدم تكريرها ، ومنعه المبرد . والأكثرون على أن « لا » إذا كانت لنفي الماضي في اللفظ والتقدير فالواجب أن تكرر .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٨ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ ، والحجة ٤٧٠/٤ـ٤٧١ خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨

(٤) هذا تقدير أبي علي والنحاس ومن وافقهما . وقدره الأخفش : العقبة فك . قال أبو علي : ولا تكون العقبة الفك لأنه عين والفك حدث ، والخبر ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٣ـ٢٦٥ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ـ٧٠٩ ، والحجة ٤٧٠/٤ـ٤٧٢ خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨ ، والكشاف ٢٥٧/٤ ، والمغني ٣٢١

(٦) هذا قول الفراء ومن وافقه ، واعترض النحاس بأن إضمار « أن » لا يجوز إلا بعوض ، وحذف « أن » من غير عوض قليل جاء في الشعر فلا يحمل القرآن عليه ، انظر ما سلف ١٠٤٨ـ١٠٤٩ ، ٦٣

(٧) انظر الجواهر ٦٣٠ ، ٧٠٧ ، وشرح اللمع اللوح ١/٢٥

[سورة آل عمران : ٨٦] . أي وأنْ شَهِدُوا . وقد تقدَّم نظيره في « الأنفال » و « الزّمر »[1] .

٣ ومن قال : ﴿ فَكَّ رَقَبَةً . أو أطْعَمَ ﴾[2] [١٣-١٤] فإنه قد فسّر بالجملة الفعلية ، كما قال : ﴿ وما أدْراكَ ما الحاقَّةُ . كَذَّبَتْ ثَمُودُ وعادٌ بالقَارِعَةِ ﴾ [سورة الحاقة : ٣-٤][3] . والأكثر[4] جاء من هذا النوع وقد فسّر بالمبتدأ والخبر .

٦ فأما ترتيب الإيمان على فكّ الرقبة في قوله ﴿ ثمّ كان من الذين آمنوا ﴾ والإيمان قبل ذلك = فقد قيل : أراد الدوام على الإيمان ؛ أو يكون ترتيبَ خبر على خبر[5] كما تقدم في قوله ﴿ خَلَقَه من تُرَابٍ ثمَّ قال ﴾[6] [سورة آل عمران : ٥٩] .

---

(١) في قوله تعالى ﴿ ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا ﴾ [سورة الأنفال : ٥٩] ص ٥٠٦ ، وقوله ﴿ أفغير الله تأمرونّي أعبد ﴾ [سورة الزُّمر : ٦٤] ص ١١٦٥ - ١١٦٨
وعند الزجاج أن ﴿ ثم كان ﴾ معطوف على ﴿ فلا اقتحم ﴾ وهو ظاهر قول أبي علي وإليه ذهب أبو حيان وغيره .
وقدره الزجاج « فلا اقتحم ولا آمن » ، وقدره الزمخشري « فلا اقتحم ولا فك ولا أطعم » .
والوجه الصحيح يستخرج من القولين ، فنفي الاقتحام نفي لهذه الأشياء والتقدير : فلا اقتحم العقبة لا فك رقبة ولا أطعم ، ولا كان من الذين ، فـ « لا » مكررة في المعنى . أفدته من أستاذنا العلامة الشيخ أحمد راتب النفاخ أيام الطلب في جامعة دمشق .

(٢) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ فكُّ رقبةٍ . أو إطعامٌ ﴾ . انظر السبعة ٦٨٦ ، والتيسير ٢٢٣ ، والنشر ٤٠١/٢

(٣) وكما قال ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ﴾ [سورة آل عمران : ٥٩] .

(٤) نحو قوله ﴿ وما أدراك ما الحطمة . نار الله الموقدة ﴾ [سورة الهمزة : ٥-٦] ، وقوله ﴿ وما أدراك ما هيه . نار حامية ﴾ [سورة القارعة : ١٠-١١] ، وقوله ﴿ وما أدراك ما القارعة . يوم يكون الناس كالفراش المبثوث ﴾ [سورة القارعة : ٣-٤] أي القارعة يوم .

(٥) أجاز القولين النحاس وأبو البركات والقرطبي ، والثاني هو قول الأكثرين .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٣٤-٢٣٦

[سورة الشمس][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ والشَّمْسِ وضُحَاها ﴾[3] [١]

الواو الأولى هي التي للقسم ، وسائرها عطف عليه إلى قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها ﴾ [٩] وهو جواب القسم ، والتقدير : لقد أفلح[4] .

٣

[قوله تعالى][5] : ﴿ مَنْ دَسَّاها ﴾[6] [١٠]

أي دسَّسَها بالفجور . فأبدل السين الأخيرة ياء ، كما قالوا « تَظَنَّيْتُ » ، والأصل : تَظَنَّنْتُ .

٦

[قوله تعالى][2] : ﴿ إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاها ﴾[7] [١٢]

---

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٧ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، ٥٢٥ ، وللفراء ٢٦٦/٣ ، ومجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبيان ٥١٦/٢ ، والبحر ٤٨١/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٨ ، والقطع ٧٧٨ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، والأصول ٢٧٩/١ ، وسر الصناعة ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، والهمع ٢٤٩/٤ ، ٣٧٩ ، وما سلف ١١٣٨ ، ١٢٦٤

(٤) هذا قول المبرد والزجاج والنحاس وابن جني وغيرهم . ولم يرتض الفراء حذف اللام ورأى أن الجواب محذوف .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٨٠٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبحر ٤٧٧/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٥/٣٠ ، ومجاز القرآن ٣٠٠/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٣٠ ، وابن الشجري ٣٨٩/٢

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٣/٣ ، وتفسير الطبري ١٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٧٨/٢٠ و ٢٤١/٧ ، وابن كثير ٤٣٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٢٠/٦ ، وتكملة الإيضاح ٩٥

قالوا : وكانا اثنين [١] . وأفرد لأنّ « أفْعَل » مضاف ، فيجوز فيه الإفراد في موضع التثنية والجمع ، ويجوز فيه التثنية والجمع . ومثله ﴿ ولَتَجِدَنَّهُم أحْرَصَ ٣ النَّاسِ على حَيَاةٍ ﴾ [٢] [سورة البقرة : ٩٦] .

[قوله تعالى] [٣] : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوها ﴾ [٤] [١٤]

قالوا [٥] : التقدير : فعقروها فكذّبوه . والحمل على الظاهر أيضاً جائز [٦] ، ٦ لأنهم كذّبوا صالحاً ثم عقروا الناقة .

[قوله تعالى] [٧] : ﴿ فَدَمْدَمَ عليهم رَبُّهم بِذَنبِهِم فَسَوَّاها ﴾ [٨] [١٤]

٩ أي فسوّى الأُمّةَ بالأرض [٩] ، أو سوّى [١٠] الفَعْلَةَ بهم والدمدمةَ [١١] .

---

(١) وهو قول الفراء ، وذكره القرطبي والبيضاوي (انظر مجمع التفاسير) . وقيل كانوا أربعة وقيل ثمانية . واشتد النحاس في الإنكار على الفراء ، والخبر عن واحد وهو قدار بن سالف ، وهذا قول أكثر المفسرين ، وهو أصح الأقوال كما قال القرطبي وغيره .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦ ـ ٧٨ والتعليق ثمة .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٤/٣ ، ومجمع البيان ٤٩٩/٥ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٧٩/٢٠

(٥) هنا أحد قولي الفراء والطبري ومن وافقهما . وردّه النحاس ، قال : « وهذا خطأ في الفاء لأنها تدل على أن الثاني بعد الأول ... وهذا عكس اللغة » اهـ .

(٦) واختاره النحاس ومن وافقه وهو الظاهر .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٤/٣ـ٧١٥ ، ومجمع البيان ٤٩٩/٥ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٧٩/٢٠ ، ومجمع التفاسير ٥٢٠/٦

(٩) أي جعل بعضها على مقدار بعض في الاندكاك واللصوق بالأرض ، عن مجمع البيان . وقيل : أنزل العذاب والعقوبة بصغير الأمة وكبيرها فأهلكهم جميعاً ، عن الفراء ومن وافقه . وقيل سوّى أرضهم عليهم .

(١٠) في الأصل : أي سوّى ، وهو تحريف ، وفي ب : وسوى ، والصواب من ي .

(١١) هذا قول قتادة ووافقه الطبري وغيره .

[قوله تعالى][1] : ﴿ ولا يَخافُ عُقْبَاها ﴾[2] [١٥]

أي سوّاها بهم ربُّهم غير خائف عاقبة تلك الفَعْلَة[3] . وقال قوم : إذ انبعث أشقاها إليها غيرَ خائف عاقبتَها[4] ، فالحال للأشقى وهو قُدَارُ بنُ سالفٍ ، وقد ذكره عَدِيٌّ[5] في قوله :

فَمَنْ يَهْدِي أخاً لِذِنَابِ لَوٍّ[6] فأَرْشُوهُ فإنَّ اللهَ جارُ
ولكِنْ أهْلَكَتْ لَوٌّ كَثيراً وقَبْلَ اليَوْمِ عالَجَها قُدارُ

عالجها قدار : يعني حين نزل به العذاب فقال : لو فعلتُ .

فأما قوله : ﴿ ناقَةَ اللهِ وسُقْيَاها ﴾[7] [١٣]

فمنصوب بضمر ، أي احذروا ناقة الله .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٥/٣ ، والحجة ٤٧٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبيان ٥١٧/٢ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٨/٣٠ ، والقرطبي ٧٩/٢٠ ، وابن كثير ٤٣٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٢٠/٦

(٣) عن ابن عباس والحسن ومجاهد ، وهو قول النحاس وأحد قولي الفراء ومن وافقه .

(٤) عن السّدي والضحاك وهو قول أبي علي وأحد قولي الفراء ومن وافقه . واختار أبو حيان أن يكون ﴿ ولا يخاف ﴾ استئنافاً لطول الفصل بين الحال وصاحبها ، والظاهر أنه كما قال .

(٥) عدي بن زيد العبادي . والبيتان له في مجمع البيان ٤٩٩/٥ وعنه في ذيل ديوان عدي ق ٦٢ ص ١٣٢ . والأول بلا نسبة في اللسان والتاج (ذنب) .

(٦) في الأصل : أخا الأذناب لوّاً ، وهو تحريف ، وفي ب : لذوناب ، وهو تحريف ، والصواب من ي . وذناب كل شيء عقبُه ومؤخره ، ومن أمثالهم : « من لك بذناب لو » .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، وللفراء ٢٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٣/٣-٧١٤ ، ومجمع البيان ٤٩٨/٥ ، والبيان ٥١٧/٢ ، والبحر ٤٨١/٨ ، وابن الشجري ٣٤٢/١

[سورة الليل][١]

[قوله تعالى][٢] : ﴿ ومَا خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنْثَى ﴾[٣] [٣]

٣ ﴿ ما ﴾ مصدرية ، والتقدير : وخَلْقِ الذّكر والأُنثى ، وهو في موضع الجر .

[قوله تعالى][٢] : ﴿ وصَدَّقَ بالْحُسْنَى ﴾[٤] [٦]

﴿ الحسنى ﴾ صفة حذف موصوفها ، أي بالخصلة الحسنى[٥] .

٦ وكذا ﴿ لِلْيُسْرَى ﴾[٤] [٧]

أي للطريقة[٦] اليُسرى[٧] .

وكذا ﴿ لِلْعُسْرَى ﴾[٤] [١٠]

٩ أي للطريقة العسرى[٨] .

---

(١) زيادة من ب ، و« سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، وللفراء ٢٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٦/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٠/٥ ، والبيان ٥١٨/٢ ، والبحر ٤٨٣/٨ ، والكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب ٣٣٦/٢ـ٣٣٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٩

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٧/٣ـ٧١٨ ، ومجمع البيان ٥٠٠/٥ـ٥٠٢ ، والبحر ٤٨٣/٨ ، وتفسير الطبري ١٤٠/٣٠ـ١٤٢ ، والقرطبي ٨٣/٢٠ـ٨٥ ، وابن كثير ٤٣٩/٨ـ٤٤٠ ، ومجمع التفاسير ٥٢١/٦ـ٥٢٢ ، والكشاف ٢٦١/٤

(٥) أو بالعدة الحسنى ، وهو معنى قولهم في التأويل أي صدق بالخلف من الله تعالى على نفقته ، عن ابن عباس وقتادة وعكرمة . وقيل بالكلمة الحسنى ، عن الحسن . وقيل غير ذلك .

(٦) في الأصل : وكذا اليسرى أي الطريقة .

(٧) هذا قول الزمخشري أيضاً . وقيل : الحالة اليسرى ، عن الحسن . وقيل : الخلة اليسرى وهو معنى قول الطبري ومن وافقه .

(٨) القول فيه كالقول في سابقه .

[سورة الضحى][١]

[قوله تعالى][٢] : ﴿ ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى ﴾[٣] [٣]

أي وما قلاك .

٣

وكذا ﴿ فَآوَى ﴾ [٦] أي فآواك[٤] .

وكذا ﴿ فأغْنَى ﴾ [٨] أي فأغناك .

فالمفعول في هذه الآي محذوفٌ .

٦

[قوله تعالى][٢] : ﴿ ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾[٥] [٥]

ولم يقل « يعطينّك » لأن النون إذا دخلت فإنما تدخل إعلاماً بأن اللام لام القسم لا لام الابتداء . وقد عُلِم ههنا / أنها لام القسم دون الابتداء لدخولها على « سوف » ، ولام الابتداء لا تدخل على « سوف »[٦] .

١٤٤/١

---

(١) زيادة من ب ، و« سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٣ـ٢٧٤ ، وإعراب القرآن ٧٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٤/٥ ، والبيان ٥٢٠/٢

(٤) وكذا ﴿ فهدى ﴾ [٧] أي فهداك .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٥ ، والبيان ٥٢٠/٢ ، وابن يعيش ٢١/٩ ، والمغني ١٨٥ ، ٣٠٢ـ٣٠٣ ، والهمع ٢٤١/٤ ، ٢٤٧ ، ٢٧٦ ، ٣٩٩

(٦) انظر ما سلف ٢٧٠

[سورة ألم نشرح][1]

[قولـه عز وجـل][2] : ﴿ فَـإِنَّ مَـعَ الْعُسْرِ يُسْراً . إِنَّ مَـعَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾[3] [٥ـ٦]

اليُسر الثاني غير الأول لأنـه لم يـأت معـه لام التعريف[4] . وقـد تقـدّم هـذا الفصل[5] .

---

(١) زيادة من ب ، و« سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٥/٣ ، ومجمع البيـان ٥٠٩/٥ ، والبحر ٤٨٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٥١/٣٠ ، والقرطبي ١٠٧/٢٠ـ١٠٨ ، وابن كثير ٤٥٣/٨ ، ومجمـع التفـاسير ٥٣٢/٦ـ٥٣٤ ، والكشـاف ٢٦٧/٤ ، والبرهـان في تـوجيـه متشـابـه القرآن (أسرار التكرار ٢٢١) ، وابن الشجري ٢٤٣/١ ، والهمع ٢٢٧/٣

(٤) فيكـون مـع العسر يسران ، وهـو قـول الفراء والـزجـاج وغيرهـا ، وهـو معنى مـا روي عن ابن عباس : « لا يغلب يسرين عسر واحد » .

(٥) انظر ما سلف ١٥٧

[سورة والتين][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ وهَذَا البَلَدِ الأَمِينِ ﴾[3] [٣]

يعني الآمِنَ[4] . وقيل : بل ﴿ الأمين ﴾ بمعنى « المؤمن »[5] أي يؤمِنُ من يدخله ، كقوله ﴿ ومَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ [سورة آل عمران : ٩٧] . ٣

---

(١) زيادة من ب ، و« سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ب وي .

(٣) انظر معاني القرآ للفراء ٢٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٧٣٢/٣ ، ومجمع البيان ٥١١/٥ ، والبيان ٥٢١/٢ ، والبحر ٤٩٠/٨ ، وتفسير القرطبي ١١٣/٢٠ ، ومجمع التفاسير ٥٣٦/٦

(٤) وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٥) أجازه الطبرسي وأبو البركات أيضاً ، والظاهر أنهما أخذا عن المؤلف . وقيل أمين بمعنى مأمون ، وهو قول النحاس ومن وافقه .

[سورة اقرأ][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾[3] [١ ـ ٢]

٣

خصَّص بعد التعميم . ألا ترى أن قوله ﴿ خلق الإنسان ﴾ بعد قوله ﴿ خلق ﴾ خصوصٌ بعد عموم . وهذا كقوله تعالى : ﴿ الَّذينَ يؤمِنُونَ بالغَيْب ﴾ ، فالغيب عام لكل ما غاب عنا ثم قال : ﴿ وبالآخرةِ هُمْ يُوقِنُون ﴾ [سورة البقرة : ٣ ـ ٤] ، فخصص الآخرة بعد ذكر الغيب . وعكسُه قوله[4] :

٦

وهُمُ العَشيرَةُ أن يُبَطِّئَ حاسِدٌ ... أو أن يَلُومَ بحاجَةٍ لَوَّامُها[5]

ألا ترى أنّ اللَّومَ أعمّ من التبطئة ، لأن التبطئة نَسَبُ قوم إلى البطء[6] ، فهذا بعض اللَّوْم .

٩

(١) زيادة من ب ، و« سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر مجمع البيان ٥/٥١٣ ، والبحر ٨/٤٩٢ ، ومجمع التفاسير ٦/٥٣٩ ـ ٥٤٠

(٤) وهو لبيد ، والبيت هو آخر معلقته ، انظر ديوانه ١٨٠ ، وشرح القصائد السبع ٥٩٦ ، والتسع ٤٤٩ ـ ٤٥٠ ، والعشر ٢٦١ ، ومجمع البيان ٥/٥١٣ ، والخزانة ٣/٦٢٢ . وسيأتي بعضه ١٤٨٦

(٥) ركّب المؤلف بيتاً من بيتين وهما البيت ٥٤ و ٨٨ :

أقضي اللبانة لا أفرّط ريبةً ... أو أن يلوم بحاجة لوامُها

وهم العشرة أن يبطّئ حاسد ... أو أن يلوم مع العدى لوّامُها

ويروى « مع العدو لئامها » و« مع العداة لئامها » . وكلام المؤلف مستقيم على صحة الرواية وتركيبها . وقوله « لَوّامها » بفتح اللام مبالغة لائم ، نص على ذلك النحاس والتبريزي والبغدادي . وضبطه محققا الديوان وشرح القصائد السبع « لُوامها » بالضم على أنه جمع لائم .

(٦) هذا معنى قول أبي جعفر أحمد بن عبيد في تأويل « أن يبطّئ حاسد » قال : « معناه : هم العشيرة الذين يقومون بأمرنا من أن يبطئ حاسد فيقول قد أبطؤوا في أمرهم ولم يعجلوا الغوث =

[قوله تعالى][١] : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾[٢] [١٧]
أي أهل ناديه ، أي مجلسه .

[قوله تعالى][٣] : ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾[٤] [١٩] ٣
قيل[٥] : الضميران في الفعلين لمحمد صلّى الله عليه وآله وسلم .

وقيل : بل الضمير في قوله ﴿ واسجد ﴾ لمحمد عليه السلام ، والذي في قوله ﴿ واقتربْ ﴾ لأبي جهل[٦] . ٦

وهذا إن صحَّ كان التقدير : واسجد وقل له اقترب[٧] لترى ما ترى[٨] ☆ أي[٩] إن اقتربت أُخِذْتَ ، وهذا وعيدٌ . وذلك أنَّ أبا جهل كان ينهاه عن السجود ، وهو قوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى . عَبْداً إِذَا صَلَّى ﴾ [٩ـ١٠] ، ٩

= حسداً منه » عن شرح السبع . ويجوز أن يكون التقدير : خشية أن يبطئ حاسد . ورسم في الأصل و ي « البطئ » والصواب ما أثبت ، وهو على الصواب في مجمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير تصريح .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٣ ، وللفراء ٢٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٠/٣ ، ومجمع البيان ٥١٣/٥ ، والبيان ٥٢٣/٢ ، والبحر ٤٩٥/٨

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ٧٤٠/٣ ، ومجمع البيان ٥١٥/٥ ، والبحر ٤٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ١٦٥/٣٠ ـ١٦٦ ، والقرطبي ١٢٨/٢٠ ، وابن كثير ٤٦١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٤٣/٦

(٥) وهو قول جمهور المفسرين ، وهو الظاهر .

(٦) عن ابن زيد .

(٧) في الأصل : واقترب ، وهو خطأ .

(٨) الذي روي عن ابن زيد أن المعنى : اسجد أنت يا محمد مصليّاً واقترب أنت يا أبا جهل من النار ، وكلا المعنيين متكلف ومخالف للظاهر .

(٩) من هنا إلى آخر الكلام انفردت به نسخة الأصل .

وقال : « لأَطَأَنَّ عنقَه ، فلما دنا منه رأى فحلاً فاغراً فاه فَنَكَص راجعاً »[1] . ☆

(١) هـذا قطعـة من حـديث رواه القـاضي عيـاض في الشفـاء ٦٨٨/١ ولفظــه : « ... وحلف [أي أبو جهل] لئن رآه ليدفعنّه ، فسألوه عن شأنه ... فذكر أنه عرض لي دونه فحل مـا رأيت مثلـه قط همَّ بي أن يأكلني » اهـ . وانظر نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ٢١٥/٣
وانظر الحديث برواية أخرى في صحيح مسلم في كتـاب صفـات المنـافقين وأحكامهم برقم ٢٧٩٧ ، ودلائل النبوة لأبي نعيم ٢٦٣/١ـ٢٦٥ ، ومجمع البيان ٥١٥/٥

[سورة إنا أنزلناه][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾[3] [٣]

التقدير : خير من ألف شهر لا ليلة قدر فيه[4] ، فحذف الصفة . ٣

[قوله تعالى][2] : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[5] [٥]

﴿ هي ﴾ ابتداء ، و﴿ سلام ﴾ خبر مقدم ، وهو[6] بمعنى الفاعل أي [هي][2] مُسَلِّمة[7] ، لا بدّ من هذا التقدير ليصحّ تعليق ﴿ حتّى ﴾ به ؛ لأنه إذا ٦ حُمل على المصدر لم يجز تعليق ﴿ حتّى ﴾ به ، لأنه لا يفصل بين الصلة والموصول[8] .

---

(١) زيادة من ب ، و« سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٣/٣ ، ومجمع البيان ٥١٧/٥ ، والبيان ٥٢٢/٢ ، والبحر ٤٩٦/٨ ، وتفسير الطبري ١٦٧/٣٠ ، والقرطبي ١٣١/٢٠-١٣٢ ، وابن كثير ٤٦٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٤٧/٦-٥٤٨

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وأكثر المفسرين .

(٥) انظر الجواهر ٦٤٤-٦٤٥ ، وشرح اللمع اللوح ٨٣/٢ و ٨٧/١-٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٢ ، وإعراب القرآن ٧٤٤/٣-٧٤٥ ، ومجمع البيان ٥١٧/٥ ، والبيان ٥٢٤/٢ ، والبحر ٤٩٧/٥ ، والتبيان ١٢٩٦ ، والمحتسب ٣٦٨/٢ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، والإيضاح ٢٥٧ ، ٣١٥ ، والعضديات ٥٠ ، والبصريات ٢٢٦ ، وابن يعيش ٣٠/٧ و ١٧/٨ و ٦٢/٩ ، ٩٦ ، والمغني ٢٦٧ . ولم يتكلم على تعليق « حتى » إلا الطبرسي وأبو البركات والعكبري وابن جني فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر .

(٦) في الأصل : وهي ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) وهو قول الأخفش وابن جني ومن وافقهما .

(٨) أي بين المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ ، ٣٢٠ ، ٤١٢

ويجوز تعليقُه بقوله ﴿ تَنَزَّلُ الملائكة ﴾ [٤] .

ولا يجوز أن يكون ﴿ هي ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ حتى ﴾ في موضع الخبر ؛ لأنه لا فائدة فيه ، إذْ كلٌّ ليلة بهذه الصفة . ٣

[سورة منفكّين][١]

[قوله عز وعلا][٢] : ﴿ رَسولٌ مِّنَ اللهِ ﴾[٣] [٢]

بدل[٤] من ﴿ البيِّنَةُ ﴾ [١] قبله .

٣

[قوله تعالى][٥] : ﴿ وذلك دين القَيِّمة ﴾[٦] [٥]

أي المِلّة القيّمة ، لأنه إذا لم يُحمل على هذا كان إضافة الشيء إلى صفته ، وهذا لا يجوز ، لأنه بمنزلة إضافة الشيء إلى نفسه[٧] .

٦

[قوله تعالى][٢] : ﴿ جَزَاؤهُم عِنْدَ رَبِّهِم جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾[٨] [٨]

أي دخولُ جنات عدن[٩] .

---

(١) زيادة من ب ، و« سورة » ليس فيها . وانظر لهذه التسمية بصائر ذوي التميز ٥٣٣/١

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٨/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٥/٢ ، والبحر ٤٩٨/٨ . وسياق الآية ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة . رسول من الله ﴾ .

(٤) أو خبر لمبتدأ محذوف وهو قول الفراء ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وللفراء ٢٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٥٠/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٥/٢ ، وابن الشجري ١٨٠/١ ، ٣٢٥ و ١٤٨/٢ ، ١٩٦ ، والهمع ٢٧٦/٤ . وكان في الأصل « وكذلك دين القية » وهو خطأ .

(٧) وهذا محال عند البصريين كما قال النحاس ، وهو جائز عند الكوفيين لاختلاف اللفظين ، انظر ما سلف ٣٩٣ ، والتعليق ثمة .

(٨) انظر الجواهر ٨٦ ، ٧٣٧ ، وإعراب القرآن ٧٥١/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥

(٩) عن أبي علي فيما نقله عنه المؤلف في الجواهر . وذلك لأن الجزاء حدث والجنات عين . ولم يقدره النحاس .

[قوله تعالى][1] : ﴿ **خَالِدِينَ فيها** ﴾[2] [٨]

حال من مضمر ، أي يُجْزَونها خالدين فيها[3] . وقد تقدّم في قولـه ﴿ جَزَاؤهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فيها ﴾[4] [سورة النساء : ٩٣] .   ٣

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٣٧ ، وإعراب القرآن ٧٥١/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٦/٢

(٣) أجازه أبو علي ومن وافقه ، وأجاز أيضاً أن يكون حالاً من الـ « دخول » المقدر ، انظر ما نقلـه المؤلف من كلامه في الجواهر . ولم يتكلم النحاس على العامل في الحال .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٩ ـ ٣٢٠

[سورة الزلزال][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾[3] [١]

العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرةٍ خيراً يره ﴾[4] [٧] .
وقيل[5] العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ تُحَدِّثُ ﴾ [٤] . و يكون ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [٤] ، أي إذا زلزلت الأرض تحدث أخبارها[6] .

وقوله ﴿ خيراً ﴾[7] نصب على التمييز .

---

(١) زيادة من هامش ي . وفي ب : « زلزلت » .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩٩-١٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٥٢/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥ ، والبيان ٥٢٧/٢ ، والبحر ٥٠٠/٨ ، والكشاف ٢٧٦/٤ ، والتبيان ١٢٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٣٤

(٤) تابعه الطبرسي وأبو البركات وكلاهما نقل عنه من غير تصريح . والظاهر أنه توهّم أنه جواب لـ « إذا » وليس كذلك فالجملة مستأنفة . ولو قال : العامل في « إذا » ما دلّ عليه ما بعده من قوله ﴿ فمن يعمل مثقال ذرةٍ خيراً يره ﴾ = كان صواباً ، والتقدير : إذا زلزلت الأرض ... تُجْزَون . وقدره أبو حيان : تُحشرون .

(٥) أجازه أيضاً الطبرسي وأبو البركات ، وهو أحد قولي الزمخشري ، وأجازه أبو حيان . و﴿ تحدّث ﴾ هو الجواب . وذهب النحاس ووافقه مكي إلى أن العامل في « إذا » قوله « زلزلت » وهو خلاف قول الأكثرين لأن زلزلت في موضع الجر بإضافة إذا إليها فلا تعمل فيها ، انظر ما سلف ١٠٩١

(٦) قوله « وقيل العامل ... تحدث أخبارها » موضعه في الأصل بعد قوله في الصفحة التالية في السطر ٣ « يعني الأرض » وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٤٩٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٣/٣ ، والحجة ٤٨٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥ ، والبيان ٥٢٧/٢ ، والبحر ٥٠٢/٨ . وأجاز النحاس ومن وافقه البدل .

[وقوله][1] : ﴿ يَرَه ﴾[2] أي يَرَ جزاءَه .

فأما قوله : ﴿ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[3] [٤] / ٢/١٤٤

٣ أي تحدّث أنت[4] . وإن شئت : تحدث هي ، يعني الأرض[5] .

[وقيل[6] : التقدير : وقال الإنسان يومئذٍ مالها تحدّث أخبارها ؟ فقيل : ذلك ﴿ بأنَّ ربّك أوحى لها ﴾][7] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الحجة ٤٨٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥ ، وتفسير الطبري ١٧٢/٣٠-١٧٣ ، والقرطبي ١٥٢/٢٠

(٣) انظر الجواهر ٨٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٣/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥-٥٢٦ ، والبيان ٥٢٧/٢ ، والبحر ٥٠١/٨ ، وتفسير الطبري ١٧١/٣٠-١٧٢ ، والقرطبي ١٤٨/٢٠-١٥٠ ، وابن كثير ٤٨١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٥٥/٦

(٤) ذكره الطبرسي والقرطبي أيضاً ، وهو خلاف الظاهر .

(٥) وهو قول الفراء والطبري وابن كثير وغيرهم ، وهو الظاهر .

(٦) نقل كلامه الطبرسي من غير تصريح . وعليه فيكون هذا من قول الإنسان ، وقد ذكره القرطبي في تفسيره ١٤٨/٢٠ ، قال : « ... وقيل من قول الإنسان أي يقول الإنسان مالها تحدث أخبارها متعجباً » اهـ . وهذا قول متكلف فيه عدول عن الظاهر لغير داع ، والذي عليه الناس أن قوله ﴿ يومئذٍ تحدث أخبارها ﴾ من قول الله عز وجل ، انظر تفسير الطبري ١٧٢/٣٠ ، والقرطبي ١٤٨/٢٠ ، وابن كثير ٤٨١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٥٥/٦

(٧) زيادة من ي و ب .

[سورة العاديات][1]

[قوله عز وجل][1] : ﴿ **والعَادِيَاتِ ضَبْحاً** ﴾[2] [١]

أي يضبحْنَ ضبحاً ، فهو مصدر في موضع الحال . ٣

ووقع في بعض النسخ من كتاب[3] أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله ، في قوله : ﴿ والعاديات ﴾ بالإشباع . فتمسّك الجاهل[4] به وقال : ينبغي القراءة بإشباع الدال . ونسي الجاهل نصّ الأئمة[5] على اختلاس الدال والراء وكل حرف ٦ مكسور بعده ياء مفتوح ، حيث قالوا : إنّ الواجب اختلاس ذلك الحرف قبل الياء المفتوح ، لأن إشباعَها يوجب زيادة ياء .

وعَنَوا بـ « الاختلاس » كسراً محضاً ، كما عنوا به ذلك [في قوله][1] ٩ ﴿ يُؤَدِّهِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٥] ، و ﴿ نُؤْتِهِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٥] ، و ﴿ يَتَّقِهِ ﴾ [سورة النور : ٥٢] ، و ﴿ نُوَلِّهِ ﴾ [سورة النساء : ١١٥] في قراءة نافع[6] ، و ﴿ أَرْجِئْهِ ﴾ [سورة الأعراف : ١١١] في قراءة ابن عامر[7] . ١٢

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١١٤ ، وإعراب القرآن ٧٥٦/٣ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٣/٨

(٣) هو كتاب « السبعة » . ولم يقع هذا الكلام في المطبوع ، ولم يقع أيضاً في « الحجة » لأبي علي .

(٤) لاأعرف المعنيّ به .

(٥) لم أُصب كلامهم في هذا . وما ذكره شيء في غاية الوضوح لا يحتاج إلى نصّ الأئمة عليه ، لأن الإشباع لا يكون إلا بحرف المد واللين وهو ساكن ، والياء ههنا حرف صحيح متحرك .

(٦) في رواية قالون . وروي الاختلاس أيضاً عن هشام وابن ذكوان عن ابن عامر باختلاف عنهما .

(٧) في رواية ابن ذكوان . واختلسها قالون عن نافع وقرأ ﴿ أرجه ﴾ بلا همز . انظر في ذلك السبعة ٢٠٨-٢٠٩ ، والنشر ٣٠٥/١-٣١٣ . وقد سلف التعليق على حرف سورة آل عمران =

وهذا معنى قول أحمد « بالإشباع » أي تأتي بكسرة محضة . نعوذ بالله من قول هذا الجاهل حيث نسب ذلك السخف إلى ذلك العالم[١] .

٣ [قوله تعالى][٢] : ﴿ فأَثَرْنَ به نَقْعاً ﴾[٣] [٤]

أي بالمكان ، ولم يُجْرَ له ذكرٌ لأنه معلوم . وعطف الماضي ـ أعني أثرن ـ على قوله ﴿ فالْمُغِيرَاتِ ﴾ [٣] لأن التقدير : فاللاتي أغَرْنَ صُبْحاً فأثرنَ به نقعاً .

٦ [قوله تعالى][٤] : ﴿ وإنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[٥] [٨]

أي وإنه بخيل لأجل حبّ المال[٦] . فالمضاف محذوف ، واللام من صلة « شديد » .

٩ والعاملُ في قوله : ﴿ إذَا بُعْثِرَ ﴾[٧] [٩]

مدلولُ قوله ﴿ إنَّ رَبَّهُم بهم يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ [١١] . ولا يكون « خبير »

ص ٢٦١ ، وحرف سورة الأعراف ص ٤٦٥ . وضبط في الأصل « أرْجِهْ » وفي ي « أرجئْهُ » وكلاهما خطأ ، والصواب من ب .

(١) قوله « ووقع في بعض النسخ ... إلى ذلك العالم » موضعه في الأصل في الصفحة التالية عقب تمام الكلام على الآية ٩ . وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٦٨٥ ، ٩٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٥/٣ ، وإعراب القرآن ٧٥٦/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٩/٥ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٤/٨ . وسياق الآية : ﴿ فالمغيراتِ صُبْحاً . فأثرن به نقعاً ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٥/٣ـ٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٧٥٧/٣ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٥/٨ ، ومجاز القرآن ٣٠٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٣٦ ، والمغني ٢٧٦ .

(٦) وهو قول أبي عبيدة والمبرد وابن قتيبة ، وأحد أقوال الفراء والنحاس وغيرهما .

(٧) انظر الجواهر ٧٠٦ ، ٧٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٧/٣ ، والبيان ٥٢٩/٢ ، والبحر ٥٠٥/٨ ، والمقتضب ٣٤٥/٢ ، وابن يعيش ٦٦/٨ . وسياق الآية : ﴿ أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور . وحُصِّل ما في الصدور . إن ربَّهم بهم يومئذٍ لخبير ﴾ .

عاملاً لأنَّ ما بعد « إنَّ » لا يعمل فيما قبله[١] . وقد تقدّم في قوله ﴿ إذَا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّق ﴾[٢] [سورة سبأ : ٧] .

---

(١) انظر ما سلف ٦٢٤ والتعليق ثمة . على أنه أجاز في الجواهر أن يعلق الظرف بما بعد إن خلافاً للنحويين ، وانظر ما سلف ٦٢٤ . ولا يجوز أيضاً أن يتعلق بـ « بعثر » ـ وهو قول النحاس ـ لأن المضاف لا يعمل في المضاف إليه ، انظر ما سلف ١٠٩١ . ووهم أبو حيان فعلّق « إذا » بمفعول العلم المحذوف ، والتقدير : أفلا يعلم مآله إذا ... إلخ . وليس للعلم مفعول محذوف لأن اللام في ﴿ لخبير ﴾ علّقته .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٩١

[سورة القارعة][1]

[قوله عز وعلا][2] : ﴿ القَارِعَةُ . ما القَارِعَةُ ﴾[3] [١ ـ ٢]

مبتدأة ، و ﴿ ما ﴾ ابتداء ثان ، وما بعده خبره . وكان حقه : القارعة ما هي ، لكنه كرَّر تفخيماً لشأنها ، كقوله : ﴿ لا أُقْسِمُ بِهَذا البلد . وأنْتَ حِلٌّ بِهذا البَلَدِ ﴾ [سورة البلد : ١ ـ ٢] ؛ والجملة خبر الأولى .

ويجوز[4] أن يكون قوله ﴿ القارعة ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ ما القارعة ﴾ اعتراض ، ويكون قوله ﴿ يومَ يكونُ النَّاسُ كالفَرَاشِ ﴾ [٤] خبراً .

﴿ يوم يكون ﴾ أي هذا[5] واقع يوم يكون الناس[6] .

---

(١) زيادة من ي و ب ، و « سورة » ليس في ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٨١٥ ، وإعراب القرآن ٧٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٥٣١/٥ ـ ٥٣٢ ، والبيان ٥٣٠/٢ ، والبحر ٥٠٦/٨ ، والخصائص ٥٣/٣ ـ ٥٤ ، وابن الشجري ٢٤٣/١ ، ٢٨٨

(٤) تابعه على إجازته صاحب مجمع البيان الذي نقل كلامه من غير تصريح ، ولم يذكره غيره .

(٥) في الأصل : يوم أي يوم هذا ، وهو خطأ من الناسخ صوابه من ي و ب .

(٦) فيكون « يوم » متعلقاً بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . وقد أجاز النحاس هنا الوجه ، والتقدير عنده ، القارعة يوم يكون . وأجاز أيضاً أن يكون متعلقاً بفعل مضمر تقديره : ستأتي يوم يكون ، وأجازه أبو حيان أيضاً . وأجاز أبو حيان أيضاً أن يتعلق بمضمر دلّ عليه « القارعة » ، وأن يكون مفعولاً لاذكر مقدرة أي اذكر يوم . وذهب المؤلف في الجواهر إلى أن « يوم » هو الخبر وترك على فتحه لجريه منصوباً في أكثر كلامهم .

[سورة التكاثر][1]

[قوله عز وجل][2] : ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[3] [٣]

﴿ كَـلاَّ ﴾[4] رَدْعٌ وزَجْرٌ ، وهـو حرفٌ وليس بـاسم . وتَضَمُّنُه معنى « ارتدعْ » لا يدل على أنه كـ « صَهْ » حيث[5] تضمن معنى « اسكت » . ألا ترى أنّ « أمّـا»[6] بمعنى « مهما يكن من شيء » وهو حرف ؟ فكـذا « كَلاّ » ينبغي أن يكون حرفاً .

قال أبو علي[7] : ولو كان اسماً لتعاقبَ عليه التعريف والتنكير . قال هـذا ، ثم قال في موضع آخر : قولُ من قال في حدّ الاسم : ما اتّصف بالتعريف والتنكير = باطلٌ لأن المضمرات جميعاً أسماءٌ ولا تتصف بذلك .

[قوله تعالى][8] : ﴿ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ اليَقِينِ ﴾[9] [٥]

---

(١) زيادة من هامش ي .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٣ ، ومجمع البيان ٥٣٣/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ ، والبحر ٥٠٨/٨

(٤) انظر في « كَلاّ » الكتاب ٣١٢/٢ ، وحروف المعاني ١١-١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٨ ، والقطع ٤٥٨-٤٦٢ ، والصاحبي ٢٥٠-٢٥١ ، وابن يعيش ١٦/٩ ، ورصف المباني ٢١٢ ، والجنى الداني ٥٧٧-٥٧٨ ، والمغني ٢٤٩-٢٥١ ، والهمع ٣٨٤/٤-٣٨٦

(٥) في الأصل : حين ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل « ما » وهو خطأ من الناسخ . وانظر للصادر التي أحلنا عليها في ذكر « أمّا » ١٣١٨

(٧) لم أصب كلامه .

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٢٢ ، ١٢٩ ، وإعراب القرآن ٧٦٢/٣ ، ومجمع البيان ٥٣٣/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ ، والتبيان ١٣٠٢ ، والمغني ١٢٩ ، ٨٤٩

حذف جواب ﴿ لو ﴾ أي « لَمَا ألهاكم التكاثر »(١) .

فأمّا ﴿ علم اليقين ﴾ فمصدر . وقيل : قسمٌ ، والتقدير / : وعلمِ اليقين(٢) ١/١٤٥
﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾(٣) [٦] . والمعنى : لترونّ عذاب الجحيم ، فحذف لأنّ ٣
رؤيتها ليس بوعيد ، إنما الوعيد برؤية عذابها(٤) .

---

(١) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى الأخفش ، وهو قول النحاس وغيره أيضاً . وذكر المؤلف عن غير الأخفش تقديراً آخر وهو : « لعلمتم أنكم سترون الجحيم في الآخرة » .

(٢) تابعه على هذا صاحب مجمع البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . وقدره المؤلف في الجواهر : « بعلم اليقين » فحذف الجار ، ولم أجده عند غيره ، وهو ظاهر التكلف . والأول هو القول .

(٣) انظر الجواهر ٧٨ ، والحجة ٤٨٤/٤ ـ ٤٨٨ خم ، ومجمع البيان ٥٣٣/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ ، والبحر ٥٠٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٨٤/٣٠ ، والقرطبي ١٧٤/٢٠ ، وابن كثير ٤٩٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٦٢/٦

(٤) عبارة أبي علي ـ وعنه نقل المؤلف : « وكأن المعنى في ﴿ لترون الجحيم ﴾ : لترون عذاب الجحيم . ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً بدلالة قوله ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ [سورة مريم : ٧١] ، وإذا كان كذلك فالمعنى والوعيد في رؤية عذابها لا في رؤيتها نفسها ... » اهـ .
وعلى قول أبي علي يكون الخطاب للكفار وهو الظاهر وقول الطبري وابن كثير وغيرهما ، وقيل الخطاب عام ، ذكر القولين القرطبي ، وعلى الثاني لا حذف في الكلام .

[سورة العصر][1]

[قوله عز وعلا][2] : ﴿ **إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ** ﴾[3] [٢]

يراد بالإنسان الجمع دون المفرد ؛ ألا تراه قال بعده ﴿ إلا الذين آمَنُوا ﴾ [٣] .

وروِي عن أبي عمرٍو[4] ﴿ وتَوَاصَوْا بالصَّبِرْ ﴾ [٣] على لغة من قال : « مررتُ بِبَكِرْ »[5] .

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٤ ، وشرح اللمع ١/١١٢ ، وإعراب القرآن ٧٦٤/٣ ، والحجة ٤٨٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٣٥/٥ ، والبيان ٥٣٣/٢ ، والبحر ٥٠٩/٨ ، والمقتضب ١٤٣/٢ ، والكامل ٧٩٥ ، والأصول ١١٢/١ ، ١٥٠ ، ٣٠٢ و ١١٢/٢ ، والبغداديات ٧٠ ، والحلبيات ١٧٥ ، والخصائص ٢٦/١ ، وابن الشجري ٢١١/١ ، ٢٨٧ ، وابن يعيش ١١/١ و ٨٦/٥ ، والمغني ٧٣ ، وما سلف ٦٦٢

(٤) هذه رواية شاذة رواها عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي فيما نص عليه ابن مجاهد في السبعة ٦٩٦ ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى هارون عن أبي عمرو نقلاً عن الكامل للهذلي ، ولم يسمِّ ابن خالويه في شواذه ١٧٩ الراوي عن أبي عمرو .

(٥) في الوقف . وانظر ما سلف ٢٣

[سورة الهُمزة][1]

[قوله عز وجل][2] : ﴿ كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾[3] [٤]

يعني الـذي جمـع[4] . وروي عن الحسن[5] ﴿ لَيُنْبَـذَانِّ ﴾ يعني الــذي جمـع والمالَ جميعاً .

---

(١) زيادة من هامش ي . وفي ب « لمزة » فقط .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧٦٦/٣ ، ومجمع البيان ٥٣٨/٥ ، والبيان ٥٣٥/٢ ، والبحر ٥١٠/٨

(٤) في قوله تعالى : ﴿ ويل لكل همزة لمزة . الذي جمع مالاً وعدده ... ﴾ .

(٥) وزاد أبو حيان نسبتها إلى عليّ عليه السلام وابن محيصن وحميد وهارون عن أبي عمرو ، وذكر أنه يروى عن الحسن ﴿ لينبذُنّ ﴾ بضم الذال .
وفي شواذ ابن خالويه ١٧٩ : « لينبذأن ، بالهمز علي والحسن وجماعة » اهـ . وذكر ناشره أن « بالهمز » لم يقع في نسخة من الشواذ ، والظاهر على هذا أن قراءة علي والحسن كما نصّ عليها غيره .

[سورة ألم تر][١]

[قوله عز وعلا][٢] : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾[٣] [١]

﴿ كيف ﴾ منصوب بـ ﴿ فَعَلَ ﴾[٤] ، والجملة سدَّتْ[٥] مسدَّ مفعولي ﴿ تَرَ ﴾ . ولو قال[٦] : ألم تر كيف فعل رَبُّك ، على تقدير : ألم ترَ ربَّكَ كيف فعل = لكان أعمل[٧] الأول ، وإعمال الثاني أفصح[٨] . ٣

---

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٧٧٠/٣ ، ومجمع البيان ٥٣٩/٥ ، والبيان ٥٣٦/٢ ، والبحر ٥١٢/٨ . والمغني ٢٧١

(٤) في الأصل : منصوب بفعل مضر ، وهو خطأ من الناسخ . و﴿ كيف ﴾ في موضع الحال أو المصدر .

(٥) في الأصل : سدَّ ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) في غير القرآن ، لأنه لا يجوز شيء من ذلك إلا برواية ، لأن القراءة سنة متبعة .

(٧) كان في النسخ « لكان إعمال » ، والصواب ما أثبت . ووقع على الصواب في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٨) إعمال العامل الثاني هو مذهب البصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين . وقد سلف بسط التعليق على « الاشتغال » ٤٦٩

[سورة قريش][1]

[قوله عز وجل][2] : ﴿ **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** ﴾[3] [١]

٣ اللام من صلة قوله ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾[4] [٣] أي لأجل هذا .

وقيل : بل هو من صلة قوله ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾[5] [سورة الفيل : ٥] .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٦ ، وللفراء ٢٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٧٧٢/٣ـ٧٧٣ ، والحجة ٤٩١/٤ـ٤٩٤خم ، ومجمع البيان ٥٤٤/٥ ، والبيان ٥٣٧/٢ ، والبحر ٥١٣/٨ـ٥١٤ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٢/٢ ، والكامل ٨٧٣ ، والمسائل المنثورة ٧٣ ، وابن الشجري ١٩٥/٢ ، والمغني ٢٧٦ ، وما سلف ٤٤٢ ، ٧٩٢

(٤) هذا قول الخليل وسيبويه والمبرد وأحد أقوال أبي علي والنحاس ومن وافقهم ، وهو أصح الأقوال كما قال النحاس .

(٥) أي فعل بهم ذلك لإيلاف قريش ، وهو قول الأخفش . وخطأه النحاس ، قال : « لو كان كما قال لكانت لإيلاف بعض آيات « ألم تر » ، وفي إجماع المسلمين على الفصل بينهما ما يدل على غير ما قال ، وأيضاً فلو كان كما قال لم يكن آخر السورة تماماً ، وهذا غير موجود في شيء من السور » اهـ . وما قاله النحاس يَرِد أيضاً على قول الزجاج : « معناه : أهلك الله أصحاب الفيل لتبقى قريش وما قد ألفوا من رحلة الشتاء والصيف » اهـ فكأنه يعلقه بفعل مضمر من معنى ما قبله ، فهو كقول الأخفش .

واعترض عليهما أيضاً بأنهم إنما جعلوا كعصف مأكول لكفرهم لا لتأتلف قريش ؛ فأجاب عن هذا الاعتراض أبو علي بأنه « يجوز أن يكون المعنى أهلكوا لكفرهم ، ولما أدى إهلاكهم إلى أن تأتلف قريش جاز ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ ليكون لهم عدوّاً وحزناً ﴾ [سورة القصص : ٨] وهم لم يلتقطوه لذلك ، فلما آل الأمر إليه حسن أن يجعله علة الالتقاط » اهـ . فاللام في « لإيلاف » لام المآل .

وقيل[١] : بل التقدير : اعجبوا لإيلاف قريش .

و« آلَفَ » و« أَلِفَ » واحدٌ .

﴿ إيلافِهِم ﴾ [٢] و﴿ إلَافِهِم ﴾ قصر الممدود بحذف الياء ، و﴿ إِلْفِهِم رِحلةَ الشّتاءِ ﴾[٢] لأنه بمعنى : إيلافهم . ٣

فأما ما روي عن الأعشى[٣] ﴿ إِإِيلافِهِم ﴾[٤] فقد لَحَّنُوه[٥] . وحمله[٦] أبو علي[٧] على ما جاء في قوله[٨] : ٦

(١) وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٢) قرأ ابن عامر ﴿ لإلاف ﴾ وقرأ الباقون ﴿ لإيلاف ﴾ . وقرأ أبو جعفر من العشرة ﴿ إلافهم ﴾ ورويت عن ابن كثير . وأما ﴿ إِلْفهم ﴾ فقراءة عزاها النحاس إلى أبي جعفر ، ونصَّ ابن الجزري أنها رواية العمري عنه وأن الصحيح عنه الأول ، وعزاها ابن مهران وأبو زرعة إلى ابن فليح عن ابن كثير . انظر السبعة ٦٩٨ ، والتيسير ٢٢٥ ، والنشر ٢/٤٠٣-٤٠٤ ، والمبسوط ٤٧٧-٤٧٨ ، وحجة القراءات ٧٧٤

(٣) عن أبي بكر عن عاصم .

(٤) بهمزتين . فذكر ابن مجاهد أن أبا بكر عن عاصم - ولم يسمِّ الراوي عن أبي بكر ، وهو يحيى فيما نصَّ عليه أبو زرعة - قرأ ﴿ لإئلاف ﴾ ﴿ إئلافهم ﴾ بهمزتين ساكنتين على وزن « إعْلان » وأنه رجع عنه فقرأ بالياء ، وهي قراءة سائر الرواة عن عاصم .
وذكر ابن مهران أن محمد بن حبيب الشموني روى عن الأعشى عن أبي بكر ﴿ إئلافهم ﴾ بهمزتين ، ولم يذكر غير ذلك .
وما ذكره المؤلف عن الأعشى ﴿ إإيلافهم ﴾ بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء = نصَّ أبو علي أنه رواية القاسم الخياط عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر . وعن أبي علي أخذ أبو زرعة فذكر هذه الرواية عن الأعشى لكنه أسقط طريقها عنه . (٥) لا أعرف أحداً ممن تكلم في هذه القراءة .

(٦) في الأصل : وحملوه ، وهو خطأ .

(٧) قال أبو علي في توجيه هاتين الروايتين عن أبي بكر عن عاصم : « أمّا ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في ﴿ إإلاف ﴾ فلم يكن له وجه . ألا ترى أنا لم نعلم أحداً حقق الهمزة في نحو هذا . ولو جاز هذا لجاز في الإيمان والإيمار الإئمان والإئمار - إذا أردت مصدر آمن وآمر - ولجاز أأدم وأأدر .

ومثل ذلك في البعد ما روي عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر ﴿ إإيلافهم ﴾ فإن ذلك أبعد =

إذا جِئْتَهُمْ أو سَـــــــــــآيَلْتَهُم وَجَـــدْتَ بهم عِلَّــــةً حـــاضِرَهْ

أبـدل من الهمـزة يـاء أعني همـزة « آلف » في المصـدر ، ثم ردَّ الهمـزة ، كما أنَّ « سآيلتهم » ردّ الهمزة في « ساءلتهم »[1] . ٣

= من الأول ؛ لأنه حقق الهمزتين وألحق ياءً ، ولا مـذهب لها ولا وجه في قوله ﴿ إإيلافهم ﴾ . ألا ترى أن الهمزة الأولى هي همزة الإفْعال الزائـدة والثـانيـة التي هي فـاء الفعل من « ألف » ، فالياء لا وجه لها لأن بعد الهمزة التي هي الفـاء ينبغي أن تكون اللام التي هي العين من إلف وإلاف ، فالياء لا مذهب لها إلا على شيء لم نعلمه أخذ به في القراءة ، وهو أن يشبع الكسرة فكان [كذا] ياء أو الضمة فيتبعها واواً أو الفتحة [فيتبعها] ألفاً . نحو زيـادة اليـاء (فـذكر أبو علي الصياريف والجلاعيد ـ والألف نحو بمنتزاح ـ والواو نحو فـأنظور ، ثم قـال) ... ولم نعلم شيئاً من ذلك أُخذ به في القراءة .
ومثل ﴿ إإيلافهم ﴾ في أنه لا وجه لها (...) أنشدنا بعضهم : « أوسأايلتهم » باليـاء ، ولا وجه له أيضاً » اهـ .

(٨) وهو بلال بن جرير . والبيت له في المحتسب ٩٠/١ و ٢٨٧/٢ ، وسر الصناعة ٤٢٠ ، والخصـائص ١٤٦/٣ ، ومجالس ثعلب ٣٠٨ ، وهـو بـلا نسبـة في البحر ٢٣٥/١ . وقـولـه « أوسـآيلتهم » في الحجة ، انظر الحاشية السابقة .

(١) فالأصل « ساءلتهم » ثم أبدل من الهمزة ياء فصار « سـايلتهم » ثم جمع بين المعوض والمعوض منـه فقال « سآيلتهم » ، فوزنه على هذا « فعاعلتهم » ، وهذا مثال لا يعرف لـه في اللغـة نظير ، عن ابن جني . وأجاز أيضاً أن يكون أصله « ساءلتهم » إلا أنه زاد الهمزة الأولى فصار « سآءلتهم » ، فأبدل الثانية ياء .

[سورة الماعون][1]

[قوله عز وعلا][2] : ﴿ **فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِم سَاهُونَ** ﴾[3] **[٤ـ٥]** ٣

اعتمد ههنا في الخبر على ما جرى في صلة الموصول الذي هو صفة[4] للمجرور [باللام][2] المتعلق بالخبر . ألا ترى أن قوله ﴿ فويلٌ للمصلين ﴾ غير محمول على الظاهر ، وإنما المعتمد على « السهو » في صلة ﴿ الذين ﴾ . ٦

(١) زيادة من هامش ي . وفي ب « أرأيت » .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٤٧/٥ ، والبيان ٥٣٨/٢ ، والبحر ٥١٧/٨ـ٥١٨ ، والخصائص ٣٢٤/٣ـ٣٢٥ ومنه أخذ المؤلف .

(٤) في الأصل : موصوف ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

[سورة الكوثر][1]

[قوله عز وعلا][2] : ﴿ وَٱنْحَرْ ﴾[3] [٢]

٣ أي وانحرْ أُضْحِيَّتَكَ[4] ، فحذف المفعول ، كما حذف من قوله[5] :

... ... أنْ يُبَطِّئَ حـــاســـدٌ ... ...

أي يبطئهم حاسد أي ينسبهم إلى البُطء[6] .

٦ [قوله تعالى][7] : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾[8] [٣]

---

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦/٣ ، وإعراب القرآن ٧٧٧/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٩/٥ـ٥٥٠ ، والبحر ٥٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٠/٣٠ـ٢١٢ ، والقرطبي ٢١٨/٢٠ـ٢٢٠ ، وابن كثير ٥٢٣/٨ـ٥٢٤ ، ومجمع التفاسير ٥٨٤/٦

(٤) الظاهر أن المؤلف ممن ذهب في تأويل الآية إلى أن المراد : فصلِّ لربك صلاة العيد وانحر الأضحية ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة والحسن وقتادة وغيرهم . وقد اعترض على هذا القول بأن صلاة العيد ليست بفرض عند أحد من المسلمين والأضحية ليست بواجبة عند أكثر العلماء ، عن النحاس . وانظر ما قيل في ذلك وفي الاعتراض عليه أيضاً في المصادر السالفة . واختار الطبري والقرطبي وابن كثير وغيرهم أن المراد : فأخلص الصلاة لربك وانحر على اسمه وحده ، وهو قول محمد بن كعب القرظي ، وروي عن عطاء .

(٥) سلف البيت بتمامه ١٤٦٤

(٦) في الأصل و ي : البطوء ـ وكذا في مجمع البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير تصريح ـ وهو خطأ ، وفي ب : البطون ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبت ، وانظر ما سلف ١٤٦٤

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦/٣ ، وإعراب القرآن ٧٧٩/٣ ، ومجمع البيان ٥٤٩/٥ـ٥٥٠ ، والبيان =

لاأنتَ ، فهــو صُنْبُــورٌ[1] ، لأنّ ذِكْرَكَ مرفــوعٌ مهما ذُكِرْتَ ذُكِرْتَ ، و ﴿ هو ﴾ فصلٌ ، و ﴿ الأبتَرُ ﴾ خبر ﴿ إنَّ ﴾ .

= ٥٤١/٢ ، والبحر ٥٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٢/٣٠_٢١٣ ، والقرطبي ٢٢٢/٢٠_٢٢٤ ، وابن كثير ٥٢٤/٨_٥٢٥ ، ومجمع التفاسير ٥٨٥/٦

(١) الصنبور : الفرد الأبتر الذي لاعقب له ، فإذا مات انقطع ذكره ، وكان كفار قريش يقولون : إنّ محمداً صنبور ، انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١٠/١_١١ ، والفائق ٣١٦/٢ ، والنهاية ٥٥/٣ ، واللسان (صنبر) . والمراد : إن مبغضك هو الأبتر أي المنقطع الذكر من الخير ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

[سورة النصر][1]

[قوله عز وعلا][2] : ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ** ﴾[3] [١]

٣ أي إذا جاءك نصر الله . وحذف المفعول وحذف جواب ﴿ إذا ﴾ أي : إذا جاءك نصر الله حضر أجلُك[4] .

وقيل[5] : الجواب في الفاء في قوله ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ [٣] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٥٣/٥ ، والبيان ٥٤٢/٢ ، والبحر ٥٢٣/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٤/٣٠ ، والقرطبي ٢٣١/٢٠-٢٣٣ ، وابن كثير ٥٣٠/٨-٥٣٣ ، ومجمع التفاسير ٥٨٨/٦-٥٩٦

(٤) هذا معنى ما روي عن ابن عباس ومجاهد والضحاك أن الله سبحانه وتعالى أعلم نبيّه حضور أجله ، أي إذا جاءك نصر الله فذلك علامة موتك فسبّح .

(٥) وهو قول الطبري وأبي حيان ، وأجاز القولين الطبرسي وأبو البركات والقرطبي وغيرهم .

[سورة المسد][1]

قوله عز وجل : ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةُ ٱلْحَطَبِ ﴾[2] [٤]

ابتداء وخبر فيمن رفع[3] . ٣

ومن قال ﴿ حَمَّالَةَ الحطب ﴾[4] كان ﴿ وامرأتُه ﴾ عطفاً على الضمير في قوله : ﴿ سَيَصْلَى ﴾ [٣] أي : سيصلى هو وامرأته . وجاز ذا وإن لم يظهر « هو » لقيام المفعول[5] مقام الضمير . ٦

فأما قوله ﴿ حمالةَ الحطب ﴾ فنصب على الذمّ[6] ، على تقدير : أذمُّ حمالةَ الحطب .

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤٨ ، وللفراء ٢٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧٨٥/٣-٧٨٦ ، والحجة ٤٩٥/٤-٤٩٦خم ، ومجمع البيان ٥٥٨/٥ ، والبيان ٥٤٤/٢ ، والبحر ٥٢٦/٨ ، والكتاب ٢٥٢/١ ، ٢٨٨ ، والكامل ١٤٧ ، ٩٣١ ، وابن الشجري ٣٤٤/١ و ٣١٨/٢ ، وابن يعيش ١٨/٢-١٩ ، والمغني ٨٢٨

(٣) هذا أحد أقوال الفراء والنحاس ومن وافقهما . وأجاز الأخفش والفراء أن يكون ﴿ وامرأته ﴾ عطفاً على الضمير في ﴿ سيصلى ﴾ و ﴿ حمالة ﴾ صفة ، وأجاز الفراء والنحاس أن يكون « امرأته » مبتدأ و « حمالة » صفة و ﴿ في جيدها حبل ﴾ الخبر ، وهما قولا أبي علي ومن وافقه .

(٤) بالنصب ، وهي قراءة عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، انظر السبعة ٧٠٠ ، والتيسير ٢٢٥ ، والنشر ٤٠٤/٢

(٥) في الأصل : الفاعل ، وهو خطأ . وانظر ما سلف من التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر ٣٥٢

(٦) وأجاز الأخفش والفراء والنحاس ومن وافقهم أن يكون حالاً أيضاً .

ويرتفع قوله ﴿ حَبْلٌ مِن مَّسَدٍ ﴾ / [٥] بالظرف[١] لجريه حالاً على ٢/١٤٥
صاحبها ، وهو « امرأتُه » فيمن رفعه بالعطف . فأما من رفعه بالابتداء فإن
الظرف حال من الضمير في الخبر . ٣

ومن أمالَ فتحة الهاء نحو الكسرة فلمجاورة الكسرة في قوله ﴿ في
جيدِها ﴾[٢] [٥] . فإذا جاز إمالة فتحة العين في « عمْرٍو » و « البَعِرِ »[٣]
- وإن كان بينهما حاجز[٤] - فلأن يجوز هذا أَوْلى . ٦

---

(١) وهو قوله ﴿ في جيدها ﴾ . وانظر ما سلف من التعليق على المذهبين في رفع الاسم بالظرف ص ١٢

(٢) لم أجد نصاً على إمالته عن أحد من السبعة . ومن لغته الإمالة يميل ، وهي لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس . انظر النشر ٣٠/٢ . وقد ذكر ابن الجزري الفتحة الممالة التي بينها وبين الكسرة فاصل والتي ليس بينها وبينها فاصل ، نحو يضرِبُها ومررت بِها ، انظر النشر ٣٣/٢ ، والكتاب ٢٦٥/٢ ـ ٢٦٦

(٣) انظر الكتاب ٢٧٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٨/٣ ـ ٢٩

(٤) في « عمرو أما في « البعر » فلا حاجز .

[سورة الإخلاص][1]

[قوله عز وجل][2] : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[3] [١]

أي الشأن والأمر[4] ، والجملة ابتداء وخبرٌ تفسيرٌ له .   ٣

وقيل : هو كناية عن الله تعالى[5] . فتكون[6] لفظة ﴿ الله ﴾ بدلاً منه ، و ﴿ أحد ﴾ خبر الابتداء[7] .

وما رُوي عن أبي عمرٍو[8] ﴿ أحَدُ . اللهُ ﴾[9] بحذف التنوين ؛ فلالتقاء   ٦

---

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٥٦٤ ، وشرح اللمع اللوح ١/٤٣ و ٢/١٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٩ ، وللفراء ٢٩٩/٢ـ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٨٧/٣ـ ٧٩٠ ، والحجة ٤٩٧/٤ـ٤٩٩ خم ، ومجمع البيان ٥٦٢/٥ ، والبيان ٥٤٥/٢ـ٥٤٧ ، والبحر ٥٢٨/٨ ، والحلبيات ٢٤٧

(٤) هذا أحد قولي أبي علي والنحاس ومن وافقهما ، وهو قول البصريين والكسائي فيما قال النحاس .

(٥) وهو قول الأخفش والفراء ، وأجازه أبو علي والنحاس وغيرهما .

(٦) في النسخ : فيكون ، وهو تصحيف .

(٧) هذا أحد الأقوال الجائزة في إعراب الآية ، وقيل هو الله مبتدأ وخبر وأحد بدل ، وهو قول الأخفش ، وقيل أحد خبر بعد خبر ، وقيل خبر ابتداء مضمر ، وهو ظاهر قول الفراء . وذكر الفراء وأبو علي أنه يجوز فيها ما يجوز في ﴿ هذا بعلي شيخ ﴾ [سورة هود : ٧٤] في قراءة من رفع ، انظر ماسلف ٥٨٠ ـ ٥٨٣

(٨) هذه رواية هارون عنه فيما نص عليه ابن مجاهد في السبعة ٧٠١ ، وكذا روى عنه يونس والأصمعي ومحبوب وعبيد واللؤلؤي فيما ذكر أبو حيان وزاد نسبتها إلى آخرين . والمعروف المشهور من قراءته هو ﴿ أحدٌ الله ﴾ بالتنوين وهي قراءة باقي السبعة ، ولهذا لم يذكر الداني ولا ابن الجزري اختلافاً بينهم في هذا الحرف .

(٩) انظر المصادر السالفة ، وشرح اللمع اللوح ١/١١١ ، والكتاب ٢٧٥/٢ ، والمقتضب ٢١٤/٢ـ٣١٥ ، والكامل ٣٢٨ ، والأصول ٣٦٩/٢ ، والعسكريات ٩٢ـ٩٣ ، والبغداديات ٣٢ ، والمسائل =

الساكنين ، كقوله[1] :

عَمْرُو العُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ورِجَالُ مَكَّةَ مِسْنِتُونَ عِجَافُ

٣ أي عَمْرٌو العلى ، فحذف[2] .

وقال قوم[3] : الاختيار إثبات التنوين[4] ، لأنَّ « أحداً » نكرةٌ . وهذا جهلٌ منهم ، لأنه لم يدخل التنوين في ﴿ أحد ﴾ لأنه نكرة بل لأنه اسم متمكن .

٦ والتنوينة[5] التي للتنكير تنوينة[6] إذا ثبتت أوجبتِ التنكير ، وإذا حذفت تعرف الاسمَ ، نحو « صَهْ » و « صَهٍ » و « مَهْ » و « مَهٍ » .

[قوله تعالى][7] : ﴿ ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾[8] [٤]

= المنثورة ١٠٠ ، وضرورة الشعر ١٠٠ ، والمنصف ٢٣٠/٢ ، وسر الصناعة ٥٣٣ـ٥٣٤ ، وابن الشجري ٣٨٢/١ـ٣٨٥ ، وابن يعيش ٦/٢ و ١١٥/٧ و ٣٥/٩ ، ١٢٤ ، والمغني ٨٤٤

(١) سلف البيت ٥١٤ وتخريجه ثمة .

(٢) قد نبهنا فيا سلف على أنه لا يقوم الاستشهاد بالبيت إلا على رواية « عمرو الذي هشم » . أما هذه الرواية ـ أعني عمرو العلى ـ فلا حجة فيها لأنه مضاف .

(٣) لاأعرفهم .

(٤) ذهب الفراء والمبرد والنحاس ومن وافقهم إلى أن الوجه في ذلك إثبات التنوين والتحريك لالتقاء الساكنين ، قال النحاس : لأن التنوين علامة إعراب فيقبح حذفه ، وهو عندهم جائز في الشعر . وذهب أبو علي وابن جني إلى أن ذلك مطرد أو كالمطرد ، فهو جائز في الكلام والشعر ، وهو مذهب السيرافي أيضاً .

(٥) في النسخ : والتنوين .

(٦) في الأصل وي : تنوين ، وسقط هذا اللفظ من ب ، والصواب ما أثبت .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٢٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٩ ، وللفراء ٢٩٩/٣ـ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٩٠/٣ـ٧٩٢ ، والحجة ٥٠٢/٤ـ٥٠٤ خم ، ومجمع البيان ٥٦٣/٥ـ٥٦٤ ، والبيان ٥٤٧/٢ ، والبحر ٥٢٨/٨ـ٥٢٩ ، والتبيان ١٣٠٩ ، والكتاب ٢٧/١ ، والمقتضب ٩٠/٤ ، والكامل ٨٨ ، ٥٨٦ ، والأصول ٨٥/١ ، والحلبيات ٢٥٣ـ٢٥٥ ، وابن يعيش ٥٨/٢ و ٩٦/٧ ، ١١٤ـ١١٥ . و « كفواً » غير مهموز قراءة حفص عن عاصم ، وقرأ الباقون =

﴿ أحـد ﴾ اسم « كان » ، و ﴿ كفواً ﴾ خبره ، و ﴿ لـه ﴾ حشو عنـد سيبويه[١] ، وقال : هو كقول الراجز[٢] :

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبـــاً جُلْـــذِيّـــا
مـــا دامَ فِيهِنَّ فَصِيــلٌ حَيّـــا
[وقـد دَجَـا اللَّيْـلُ فهَيَّـا هَيَّـا][٣]

٣

فـ « فصيلٌ » اسم « ما دام » ، و « حيّا » خبره[٤] ، و « فيهنّ » حشوٌ .

٦

وجَوَّزَ أبو عليٍّ[٥] أن يكون الظرف حـالاً ، لأنـه كان صفـة لـ ﴿ أحـد ﴾ ، فلما تقدم انتصب على الحال . وجوّز أن يكون صلـة لـ « كفؤ » لما فيـه من معنى الفعل[٦] .

٩

= بالهمز ، وحمزة يسكن الفاء والباقون يضمونها . انظر السبعة ٧٠١ـ٧٠٢ ، والتيسير ٢٢٦ ، والنشر ٤٠٤/٢

(١) انظر الكتاب ٢٧/١ . وقوله « حشو » مصطلح كوفي يقابله « اللغو » عند البصريين ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ٧١٥ . وما قاله سيبويه هو قول الأخفش وأبي علي والنحاس وغيرهم ، قال النحاس : وهو قول أكثر النحويين .

(٢) وهو ابن ميادة . والأبيات له في ابن السيرافي ٢٦٦/١ ، وابن يعيش ٣٣/٤ ، واللسان (جلذ) ، والخزانة ٥٩/٤ ، وانظر شعر ابن ميادة ص ٢٣٧ . وهي بلا نسبة في الكتاب ٢٧/١ ، وابن يعيش ٩٦/٧ . والأولان بلا نسبة في إعراب القرآن ٢٧٧/٢ ، والمقتضب ٩١/٤ ، والنوادر ١٩٤ ، وابن يعيش ١١٥/٧ . والثاني بلا نسبة في الإيضاح في علل النحو ١٣٦ ، والإفصاح ٢٧٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٧٩ ، والبحر ٥٢٩/٨
يخاطب ابن ميادة ناقته ، وقوله « لتقربن » أي لتسيرنَّ إلى الماء وتردنَّ ، من القرب ، وهو سير الليل لورد الغد ، والجلذي : السير الشديد ، و « فيهن » أي في الإبل ، والفصيل : ولد الناقة ، ودجا الليل : أظلم ، وهيّا هيّا : زجرٌ بها وتصويت حتى تسير ، عن ابن السيرافي والخزانة .

(٣) زيادة من ب . وكان فيها « وقد دنا » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : وخبره حيّاً .

(٥) انظر الحجة ٥٠٣/٤ـ٥٠٤خم ، والحلبيات ٢٥٣ـ٢٥٥ . ووافقه الطبرسي وأبو البركات والعكبري .

(٦) تابعه على هذا أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وقد أجازه أبو حيان ، وهو جائز لا شيء =

وقال البغداذيون[1] في قوله ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ : إنّ في ﴿ يكن ﴾ ضمير المجهول ، وإنّ « أحداً » يرتفع بالظرف ، وإنّ ﴿ كفواً ﴾ حال[2] . وهذا الكلام يُخْشَى عليه الكفر ، لأنه يصير كأنه قال في الابتداء : له أحد كفؤ ، وهذا لا يجوز بتّةً .

٣

= فيه . والذي ذهب إليه أبو علي أن « له » يجوز أن يكون متعلقاً بـ « يكن » ، ويجوز أن يكون حالاً والعامل فيه إما « يكن » أو ما في « كفء » من معنى المماثلة .

وذهب الفراء إلى أن « له » خبر و « كفواً » حال ، وأجازه النحاس ومن وافقه . واشتد أبو حيان في إنكاره ، قال : « ولا يشكّ من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من قوله « ولم يكن له أحد » بل لو تأخر « كفواً » وارتفع على الصفة وجعل « له » خبراً لم ينعقد منه كلام ... » اهـ .

وقد سلف التعليق على اختلافهم في تعليق الظرف بـ « كان » ٥٣٠

(١) نقل ما ذكره هنا عن الحجة بتصرف . وفي الحجة : « وزعموا أن من البغداذيين من يقول ... » .

(٢) والعامل فيها « له » . قال أبو علي عقب هذا : « وهذا إذا أفردته عن « يكن » كان معناه : له أحد كفواً ، وإذا حُمل على هذا لم يسغ . ووجه ذلك أنه محمول على معنى النفي ، فكأنه : لم يكن أحد له كفواً ، كما كان قولهم « ليس الطيب إلا المسك » محمولاً على معنى النفي ، ولولا حمله على معنى النفي لم يجز . ألا ترى أنك لو قلت : زيد إلا منطلق ، لم يكن كلاماً ؛ فكما أن هذا محمول على المعنى فكذلك « له كفواً أحد » محمول على المعنى . وعلى هذا جاز أن يكون « أحد » فيه الذي يقع لعموم النفي ولولا ذلك لم يجز أن يقع « أحد » هذا في الإيجاب » .

[سورة الفلق][1]

قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾[2] [٢]

رُوي عن أبي حنيفة أنّه نوَّن قوله ﴿ مِنْ شَرٍّ ﴾[3] فقال قائلون : إنه جعل ﴿ ما ﴾ من قوله ﴿ ما خلق ﴾ نفياً[4] ، والتقدير : ما خلق من شرّ ، فقدّم . وخفي عليهم أن ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله[5] .

وإنما « ما » على قراءته مع الفعل بتأويل المصدر في موضع الجر بدل من ﴿ شرّ ﴾ ، والتقدير : قل أعوذ برب الفلق من شرٍّ ما خلق[6] [أي][7] من خلقِه ، أي من خلقِ شرٍّ[8] ؛ فهو من باب بدل الاشتمال ، وليس بحرف النفي .

---

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) انظر إعراب القرآن ٧٩٣/٣ ، والبيان ٥٤٨/٢ ، والبحر ٥٣٠/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٥٥/٢ ، والكشاف ٣٠٠/٤ ، والتبيان ١٣١٠ ، والمغني ٦٩٨ـ٦٩٩

(٣) تابعه على عزو هذه القراءة إلى أبي حنيفة أبو البركات في البيان والنسفي في تفسيره (انظر مجمع التفاسير ٦٠٨/٦) وكلاهما نقل عنه من غير تصريح . وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٨٢ ، وأبو حيان وابن هشام إلى عمرو بن فائد . ونقل أبو حيان عن ابن عطية قوله « قرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة ... شرٍّ بالتنوين وما خلق على النفي ، وهي قراءة مردودة » اهـ .

(٤) تأول هذه القراءة على النفي وأبطلها مكي وابن عطية وأحمد بن محمد بن المنير الإسكندري في « الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال » المطبوع بطرة الكشاف . وما ذهب إليه المؤلف من حملها على البدل تابعه عليه أبو البركات ، وهو قول العكبري وأبي حيان أيضاً .

(٥) انظر ما سلف ٧٩٩ ، ٩٦٩ ، ١٢٧٤ ، ١٢٩٦

(٦) كان في النسخ : ما خلقه ، والصواب ما أثبت .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) تابعه على هذا التقدير أبو البركات والنسفي . وقدره أبو حيان « من شرٍّ شرِّ ما خلق » فحذف المضاف ، وتابعه ابن هشام ، ولم يقدره العكبري .

[سورة الناس][1]

[قوله تعالى][2] : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . مَلِكِ النَّاسِ . إِلَٰهِ
٣ النَّاسِ . مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ . الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ .
مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾[3] [١ ـ ٦]

قيل : قولُه ﴿ من الجِنَّة ﴾ بدل من ﴿ شرِّ الوسواس ﴾ أي أعوذ به من شرّ
٦ الجنة والناس[4] .

وقيل : قل أعوذ برب الناس من الجنة والناس ، فيكون تبييناً للناس .
وجاز تبيين ﴿ الناس ﴾ بـ ﴿ الجنة ﴾ كما قال : ﴿ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ من الجِنِّ ﴾
٩ [سورة الجن : ٦][5] .

وقيل : من شر الوسواس الخنّاس من الجِنَّة والناس . فـ ﴿ من ﴾ تبيين
لـ ﴿ الوسواس ﴾[6] ، والتقدير : من شرّ ذي الوسواس الخناس من الجنة ، أي
١٢ صاحب / الوسواس الذي من الجنة والناس[7] . وإن شئت لم تحذف المضاف ، ١/١٤٦
ويكون التقدير : من شرِّ الوسواس الواقع من الجنة الذي يوسوسه في صدور

---

(١) زيادة من هامش ي .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٥٠ ، وللفراء ٣/٣٠٢ ، وإعراب القرآن ٣/٧٩٥ـ٧٩٧ ، ومجمع البيان ٥/٥٧٠ ، والبيان ٢/٥٤٩ ، والبحر ٨/٥٣٢ ، وتفسير القرطبي ٢٠/٢٦٣ـ٢٦٤ . وقد نقل الطبرسي وأبو البركات كلام المؤلف من غير تصريح . وكان في النسخ « قل أعوذ برب الناس إلى قوله من الجنة والناس » فأتممته .

(٤) وهو قول الأخفش .

(٥) وهو قول الفراء ، وأجازه القرطبي وأبو حيان .

(٦) أجازه القرطبي وأبو حيان ، وذو الوسواس : الشيطان . وأجاز أبو حيان أن تكون « من » للتبعيض وتتعلق بحال من الوسواس .

(٧) قال الطبرسي : « فيكون الناس معطوفاً على الذي هو في معنى ذي الوسواس » . وأجازه القرطبي .

الناس . فيكون[1] فاعل ﴿ يوسوس ﴾ ضمير ﴿ الجنة ﴾ ، وذكّر لأنَّ الجنَّ والجِنَّة واحدٌ ، وجازت الكناية عنه وإن كان متأخراً ، لأنه في نيّة التقديم ؛ فجرى هذا مجرى قوله ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [سورة طه : ٦٧] . وحذفُ العائد من الصلة إلى الموصول كحذفه[2] من قوله ﴿ أهذا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾[3] [سورة الفرقان : ٤١] أي بعثه الله .

وليس[4] قوله ﴿ الناس ﴾ تكراراً ؛ لأن المرادَ بالأول : الأجِنَّةُ ، ولهذا قال ﴿ بربّ الناس ﴾ ، لأنه يُرَبِّيهم . والمراد بالثاني : الأطفال ، ولهذا قال : ﴿ مَلِكِ الناسِ ﴾ لأن يملكهم . والمراد بالثالث : البالغون المخاطبون بالعبادة ، ولهذا قال ﴿ إلَهِ الناس ﴾ ، لأنهم يعبدونه . والمراد بالرابع : العلماءُ ، لأنّ الشيطانَ يوسوس إليهم ؛ ولا يريد الجهّال ، لأنّ الجاهل يضلّ بجهله ، فإنما يوقع الوسوسة في قلب العالِم ، كما قال ﴿ فَوَسْوَسَ إليه الشَّيْطانُ ﴾ [سورة طه : ١٢٠][5] .

---

(١) ما ذكره ظاهر التكلف . ولا موجب لما قدره ، فيبقى فاعل يوسوس ضمير الوسواس . ولا يدعى التقديم والتأخير إلا مع عدم صحة المعنى على غيره . ويرد هذا على قول الأخفش علي بن سليمان إن التقدير : من شر الوسواس والناس ، وارتضاه النحاس .

(٢) في النسخ : كحذفها ، والصواب ما أثبت .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ . وسلف بسط التعليق على حذف الضمير المنصوب العائد من الصلة إلى الموصول ١٠٩

(٤) نقل الطبرسي في مجمع البيان ٥/٥٧٠ كلام المؤلف هنا مصرحاً بذلك . وانظر في ذلك « البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان » المطبوع باسم « أسرار التكرار » للكرماني ص ٢٢٨ ، وتفسير القرطبي ٢٠/٢٦٠ ـ ٢٦١

(٥) قال الكرماني : « كرر الناس خمس مرات تبجيلاً لهم ، وقيل : كرر لانفصال كل آية من الأخرى لعدم حرف العطف ، وقيل : المراد بالأول الأطفال ـ ومعنى الربوبية يدل عليه ـ وبالثاني الشبّان ـ ولفظ الملك المنبئ عن السياسة يدل عليه ـ وبالثالث الشيوخ ـ ولفظ إله المنبئ عن العبادة يدل عليه ـ وبالرابع الصالحون والأبرار ـ والشيطان يولع بإغوائهم ـ وبالخامس المفسدون الأشرار ـ وعطفه على المتعوذ منهم يدل على ذلك » اهـ .

وعن بعضهم[1] تخصيصُ ﴿ النـاس ﴾ في هـذه السـورة دون سـائر القرآن بالإمالة لتوالي حركات الجرّ على لفظة ﴿ الناس ﴾ قبلها وبعدها .

☆ ☆ ☆

٣

وهـذا آخر مـا خرج من « كَشْفِ الْمُشْكِـل » ، وقـد أمْلَلْتُـهُ بعـد تصنيف « الجواهر » ، و « الْمُجْمل » ، و « الشَّـامِل » ، و « الاسْتِـدْرَاك على أبي عليّ » ، و « البَيَان في شواهد القُرْآن » . وسأجمعُ لك كتاباً أذكر فيـه الأقـاويل المجردة في ٦ معنى الآية دون إعرابها وما يتعلق بالصناعة منها إن شاء الله تعالى وحده[2] . / ٢/١٤٦

---

(١) لا أعرف من عنى المؤلف . والـذي وجـدتـه أن بعضهم يميـل النـاس في كل القرآن إذا كانت في موضع جر ، فعزا ذلك ابن مجاهد إلى الحلواني عن الـدوري عن الكسـائي ، وعزاه ابن مهران إلى قتيبة ونصير عن الكسائي وزاد نسبتها إلى أبي حمدون عن اليزيدي عن أبي عمرو . والـذي ذكره ابن الجزري أنه اختلف عن الدوري عن أبي عمرو فروي عنه الإمالة والفتح ، ولم يذكر شيئاً عن الكسائي . انظر السبعة ٧٠٣ ، والمبسوط ١١٩ ، والنشر ٦٢/٢.

(٢) بعد هذا في نسخة « الأصل » مـا نصـه : « نجز كتـاب الكشف بحمـد الله ومنّـه وحسن توفيقـه وجميل صنعه على يـدي محمـد بن أبي نصر علي بن محمـد بن الحسن بن محمـد الطبيب صبيحـة يوم الجمعة الحـادي عشر من شهر الله المعظم المبجل شعبـان سنـة اثنتين وثمـانين وخمسـمائـة هجريـة . والحمد لله ربّ العالمين حمد الشاكرين وصلواته على نبيه محمد وآله الطيبين الطـاهرين وأصحـابـه الغر الزاهدين » .

وفي النسخة « ي » ما نصـه : « تمّ الكتـاب بعون الله تعـالى (...) ميمونٌ ومسعودٌ على صـاحبـه وربُّنا محمودٌ وله الفضائل والعلى موجودٌ . وقع الفراغ من كَتْبـه في منتصف شهر الله رجب سنـة اى ابو سا [كـذا] . الحمـد لله أولاً وآخراً وصلواتـه على سيـدنـا محمـد وآلـه الطـاهرين . كاتبـه الراجي إلى [كـذا] غفرانـه محمـد بن عيسى المعروف بـأميني الكاغـد ، كان ، غفر الله لـه ولجميع المسلمين » .

وفي النسخـة « ب » مـا نصـه : « وقـد تمّ الكتـاب (... ...) بعون الله تعـالى وحسن توفيقـه . ووقـع الفراغ من تحرير النسخـة يـوم الخميس في وقت العصر يـوم (... ...) في سنـة ثلاث وستين وسبعمائة . حررته [كذا] عبد [كذا] المذنب الضعيف الراجي إلى [كذا] رحمة ربه اللطيف أمين الدين بن حسن الأقصري (...) غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو لكاتبـه آمين يا ربّ العالمين » .

١ ـ فهرس مطالب الكتاب

إضغط هنا

فهرس مطالب الكتاب

فهرس مطالب الكتاب